اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونسكو)

تاريخ أفريقيا العام

المجلد السادس

القرن التاسع عشر في أفريقيا حتى ثمانيناته

المشرف على المجلد : ج . ف . آدى آجايي



اليونسكو

تاريخ
أفريقيا
العام

اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونسكو)

تاريخ أفريقيا العام

المجلد السادس

القرن التاسع عشر في أفريقيا حتى ثمانيناته

المشرف على المجلد : ج. ف. آدى آجايي

اليونسكو

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا التقرير، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الاعراب عن أي رأي من جانب اليونسكو بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

صدرت الطبعة الأولى من هذا المجلد
باللغة الانكليزية سنة ١٩٨٩
عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٧، ميدان فونتنوا، ٧٥٧٠٠ باريس
الطباعة: حسيب درغام واولاده – المكلس، لبنان

ISBN Unesco 92-3-601712-6

© اليونسكو ١٩٩٦

المحتويات

تمهيد

بقلم السيد أحمد مختار أمبو
المدير العام لليونسكو (١٩٧٤–١٩٨٧)

لقد ظلت الأساطير والآراء المسبقة بمختلف صورها تخفي عن العالم لزمن طويل التاريخ الحقيقي لأفريقيا. فقد اعتبرت المجتمعات الأفريقية مجتمعات لا يمكن أن يكون لها تاريخ. وعلى الرغم من البحوث الهامة التي اضطلع بها منذ العقود الأولى من هذا القرن روّاد مثل ليو فروبينيوس وموريسَ دُلافوس وأرتورو لابريولا، فإن عدداً كبيراً من الأخصائيين غير الأفريقيين المتشبثين بمسلّمات معيّنة قد ظلوا ينحازون إلى القول بأن هذه المجتمعات لا يمكن أن تكون موضوعاً للدراسة العلمية، مستندين في قولهم هذا بصفة خاصة إلى نقص المصادر والوثائق المكتوبة.

وإذا كان من الممكن أن تعتبر الألياذة والأوديسا بحق مصادر أساسية لتاريخ اليونان القديمة، فإن ذلك كله يقابله إنكار كل قيمة للتراث الأفريقي الشفهي، الذي يُعتبر بمثابة ذاكرة جماعية ينتظم في نسيجها الكثير من الأحداث التي تميزت بها حياة شعوب أفريقيا. وقد اقتصر الاهتمام عند كتابة تاريخ جزء كبير من أفريقيا على مصادر خارجة عن أفريقيا، فانتهى ذلك إلى رؤيا لا تكشف عن المسار المرجح لشعوب أفريقيا عبر تاريخها، بل تعبّر عن رأي البعض في الطريق الذي لا بد وأن يكون هذا المسار قد سلكه. ونظراً لأن «العصر الوسيط» الأوروبي هو الذي كان يُتخذ في الغالب منطلقاً للدراسة ونقطة للإحالة، فإن أساليب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية والنظم والمؤسسات السياسية في أفريقيا لم تكن تُدرس إلّا من منطلق المقارنة مع ماضي أوروبا.

وقد كان ذلك في الواقع رفضاً للاعتراف بأن الأفريقي مبدع لثقافات أصيلة ازدهرت

واستمرت تسلك عبر القرون مسالك خاصة بها، لا يستطيع المؤرخ أن يدركها إلّا إذا تخلى عن بعض آرائه المسبقة وإلّا إذا جدّد منهجه.

كذلك يبدو أن القارة الأفريقية لم تُعتبر قط كياناً تاريخياً له ذاتيته المتميزة، وإنما انصبّ التأكيد بصفة خاصة على كل ما من شأنه أن يعزّز الرأي القائل بوجود انفصام منذ الأزل بين «أفريقيا بيضاء» و «أفريقيا سوداء» تجهل كل منهما الأخرى. وكثيراً ما صُوِّرت الصحراء الكبرى على أنها فضاء منيع يحول دون امتزاج الإثنيات والشعوب وتبادل السلع والمعتقدات والتقاليد والعادات والأفكار بين المجتمعات التي تقوم على الجوانب المختلفة من تلك الصحراء. وبذلك رسمت الدراسات حدوداً مصطنعة صارمة بين حضارتي مصر القديمة والنوبة وبين حضارات الشعوب جنوبي الصحراء الكبرى.

حقيقة أن تاريخ أفريقيا شمالي الصحراء كان أكثر ارتباطاً بتاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط من تاريخ أفريقيا جنوبي الصحراء، ولكن من المعترف به الآن على نطاق واسع أن حضارات القارة الأفريقية – عبر لغاتها وثقافاتها المتنوعة – تشكّل بدرجات مختلفة الروافد التاريخية لمجموعة من الشعوب والمجتمعات التي تربط بينها روابط عريقة.

وهناك ظاهرة أخرى أضرّت كثيراً بالدراسة الموضوعية للماضي الأفريقي. وأنا أعني هنا ما اقترنت به تجارة الرقيق والاستعمار من ظهور أفكار عنصرية جامدة عن الأجناس تولّد عنها الازدراء وعدم الفهم، وكانت من شدة الرسوخ بحيث امتد تشويهها إلى مفاهيم كتابة التاريخ ذاتها. فمنذ أن بدأ استخدام عبارات مشحونة بأفكار معيّنة، مثل «البيض» و «السود» لتمييز نوعين من البشر هما المستعمرون منظوراً إليهم كنوع ممتاز من ناحية وأهالي المستعمرات من ناحية أخرى، صار لزاماً على الأفريقيين أن يقاوموا عبودية مزدوجة، اقتصادية وسيكولوجية. أما وقد صار الأفريقي موسوماً بلون بشرته، وتحوّل إلى سلعة بين السلع، وسُخِّر للأعمال التي لا تتطلب إلا القوة العضلية، فقد أصبح يمثّل في أذهان قاهريه ماهية جنسية خيالية، هي ماهية الزنجي المنحطّة التي توهموها. وأدى هذا التصنيف الزائف إلى الهبوط بتاريخ الشعوب الأفريقية في عقول الكثيرين إلى مستوى التاريخ الإثني، الذي لا يمكن فيه تجنب التزييف في تقدير الوقائع التاريخية والثقافية.

وقد تطوّر الوضع كثيراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد أن أخذت البلاد الأفريقية، وقد نالت استقلالها، تشارك مشاركة فعالة في حياة المجتمع الدولي وفي العلاقات المتبادلة التي هي أساس حياة هذا المجتمع، فتزايد حرص المؤرخين على دراسة أفريقيا بمزيد من الدقة والموضوعية والتفتح الذهني، وأخذوا يستعينون بالمصادر الأفريقية ذاتها، وإنْ لم يخل ذلك بطبيعة الحال من التحفظات التي رسخت بحكم العادة. أما الأفريقيون أنفسهم فقد بدأوا يشعرون، إذ يمارسون حقهم في المبادرة التاريخية، بحاجة عميقة إلى أن يعيدوا إلى مجتمعاتهم صفتها التاريخية على أسس راسخة.

ومن هنا كانت أهمية «تاريخ أفريقيا العام»، الذي تبدأ اليونسكو إصداره في ثمانية مجلدات.

ولقد راعى الأخصائيون الذين جاءوا من بلاد عديدة وساهموا في المؤلّف أن يرسوا أولاً أسسه النظرية والمنهجية. ومن ثمّ حرصوا على أن يعيدوا النظر في التبسيطات المخلّة التي نتجت عن

تصور خطي ضيق للتاريخ العالمي، وعلى أن يبرزوا من جديد حقيقة الأحداث التي وقعت كلما كان ذلك ضرورياً وممكناً. وجدّوا في استخلاص المعطيات التاريخية التي تيسّر تقصّي تطور مختلف الشعوب الأفريقية بما لها من خصوصية اجتماعية ثقافية.

وفي هذه المهمة التي تتميز بالجسامة والتعقيد والعسر نظراً لتنوع المصادر وتشتّت الوثائق، سارت اليونسكو على مراحل. فكانت المرحلة الأولى (١٩٦٥-١٩٦٩) لتجميع الوثائق والتخطيط للكتاب، حيث تمّ القيام بأنشطة ميدانية في المواقع: ما بين حملات لجمع التراث المنقول، وإنشاء لمراكز التوثيق الإقليمية المخصصة لهذا التراث، وجمع للمخطوطات غير المنشورة بالعربية و «الأعجمية» (اللغات الأفريقية المكتوبة بالحروف العربية) وحصر للمحفوظات، وإعداد «دليل لمصادر تاريخ أفريقيا» بالاستناد إلى محفوظات ومكتبات البلدان الأوروبية، وهو الدليل الذي نشر في أحد عشر مجلداً. ومن ناحية أخرى، نُظمت لقاءات لتمكين أخصائيين من القارة الأفريقية ومن القارات الأخرى من مناقشة القضايا المنهجية ووضع الخطوط العريضة للمشروع بعد فحص دقيق للمصادر المتاحة.

ثم كانت مرحلة ثانية امتدت من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١ وخُصصت لتحديد شكل المؤلَّف وربط أجزائه المختلفة بعضها ببعض. وفي هذه الفترة اضطلع اجتماعان دوليان للخبراء عُقدا في باريس (١٩٦٩) وأديس أبابا (١٩٧٠) بدراسة وتحديد المشكلات التي تتعلق بصياغة الكتاب ونشره، وهي: ظهوره في ثمانية مجلدات، وطبعه طبعة رئيسية بالانجليزية والفرنسية والعربية، وكذلك ترجمته إلى لغات أفريقية مثل السواحيلية والهوسا والفولانية واليوروبا واللينغالا. ومن المتوقع كذلك إعداد ترجمات بالألمانية والروسية والبرتغالية والأسبانية والصينية، فضلاً عن إصدار طبعات ميسَّرة للجمهور الأفريقي والدولي على نطاق أوسع[(١)].

وخصصت المرحلة الثالثة للصياغة والطبع. وقد بدأت بتشكيل لجنة علمية دولية من ٣٩ عضواً، ثلثاهم من الأفريقيين والثلث الآخر من غير الأفريقيين، عليها أن تنهض بالمسؤولية الفكرية عن مؤلَّف «تاريخ أفريقيا العام».

ولما كان المنهج المتّبع يتّسم بالجمع بين عدة تخصصات، فقد تميّز بتعدد المناحي النظرية وتعدّد المصادر. وينبغي أن يُذكر في مقدمة ذلك علم الآثار، الذي يفتح كثيراً من المغاليق في تاريخ الثقافات والحضارات الأفريقية، والذي بفضله أصبح من المتفق عليه اليوم أن أفريقيا كانت على أرجح الاحتمالات مهد البشرية، وأنها كانت مسرحاً، في العصر الحجري الحديث، لواحدة من أولى الثورات التكنولوجية في التاريخ. كما بيّن علم الآثار أيضاً أن مصر كانت موطناً لحضارة من أكثر الحضارات القديمة تألقاً في العالم. ثم ينبغي بعد ذلك ذكر مصدر بالغ الأهمية ألا وهو التراث الشفهي، الذي استُهين به في الماضي، لكنه يتجلى اليوم كأداة لا تُقدَّر بثمن لاكتشاف

---

(١) صدر المجلّد الأول بالعربية والأسبانية والبرتغالية والصينية والإيطالية والكورية؛ وصدر المجلد الثاني بالعربية والأسبانية والبرتغالية والصينية والكورية والايطالية؛ وصدر المجلّد الرابع بالعربية والاسبانية والبرتغالية والمجلد السابع بالأسبانية.

تاريخ أفريقيا، ويتيح تتبع مسيرة شعوبها المختلفة في المكان والزمان، ومن ثمّ تفهم الرؤيا الأفريقية للعالم من داخلها، وإدراك السمات الأصيلة للقيم التي ترتكز عليها ثقافات القارة ومؤسساتها.

وإننا لنشعر بالامتنان للجنة العلمية الدولية المسؤولة عن هذا التاريخ العام لأفريقيا ولمقرّرها وللمشرفين على مختلف المجلّدات والفصول ولمؤلفيها لأنهم ألقوا ضوءًا جديداً على ماضي أفريقيا في مجموعه وبشكله الأصلي، وتجنبوا كل نزعة قطعية في دراسة المسائل الجوهرية، مثل تجارة الرقيق، ذلك «الجرح النازف أبداً» الذي نتجت عنه عملية من أقسى عمليات الترحيل في تاريخ البشرية وأدى إلى تفريغ القارة من جزء من قواها الحيوية، في حين أنه لعب دوراً حاسماً في الازدهار الاقتصادي والتجاري لأوروبا؛ ومثل الاستعمار بكل ما ترتب عليه من نتائج في نواحي الاقتصاد والسكان والنواحي النفسية والثقافية؛ ومثل دراسة العلاقات بين أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى والعالم العربي؛ وعملية إزالة الاستعمار والبناء الوطني التي ما زالت تحرّك العقول والعواطف في أناس لا يزالون أحياء ولا يزال بعضهم يمارس نشاطه كاملاً. وقد عُولجت جميع هذه المسائل بروح الحرص على التزام الأمانة والدقة، وهما ليسا أهون ما في الكتاب من مزايا، إذ إن له كذلك مزية كبرى، هي أنه يطلعنا على آخر تطورات معارفنا عن أفريقيا ويعرض الثقافات الأفريقية من وجهات نظر شتى، ويقدّم رؤيا جديدة للتاريخ، فيبرز لنا بذلك مناطق النور والظل دون أن يخفي اختلاف الآراء بين العلماء.

إن هذا المؤلَّف الجديد إذ يبيّن قصور مناهج البحث التي ظلت تستخدم زمناً طويلاً في دراسة أفريقيا، فإنه يدعو إلى تجديد وتعميق تناولنا للإشكالية المزدوجة المتعلقة بكتابة التاريخ وبالذاتية الثقافية، وبما يجمع بينهما من روابط متبادلة. وهو مثل أي مؤلَّف تاريخي قيّم يفتح الطريق لبحوث جديدة متعددة.

وقد حدا ذلك باللجنة العلمية الدولية بدورها إلى أن تحرص – بالتعاون الوثيق مع اليونسكو – على إجراء دراسات تكميلية للتعمق في عدد من المسائل التي تتيح رؤية أكثر وضوحاً لبعض الجوانب في ماضي أفريقيا. ومن شأن هذه البحوث التي تصدر ضمن سلسلة «اليونسكو – دراسات ووثائق – تاريخ أفريقيا العام»[٢] أن تكون تكملة مفيدة لهذا المؤلَّف. وسوف يتابع هذا الجهد كذلك عن طريق إعداد دراسات عن التاريخ الوطني أو دون الإقليمي.

إن هذا «التاريخ العام» يلقي الضوء في الوقت نفسه على وحدة تاريخ أفريقيا وعلى علاقاتها بالقارات الأخرى – وخاصة الأمريكتين ومنطقة الكاريبي. فلقد دأب بعض المؤرخين لفترة طويلة على عزل مظاهر التعبير الإبداعي لدى أحفاد الأفريقيين في الأمريكتين وتصنيفها تحت عبارة جامعة غريبة باسم الخصائص الأفريقية، أو «الأفريقيات». وغني عن الذكر أن مؤلفي «التاريخ»

(٢) نشرت ثمانية مجلّدات في هذه السلسلة: عمران مصر القديمة بالسكان وفك رموز الكتابة المِرويّة؛ تجارة الرقيق في أفريقيا من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر؛ العلاقات التاريخية عبر المحيط الهندي؛ كتابة تاريخ أفريقيا الجنوبية؛ تصفية الاستعمار في أفريقيا؛ أفريقيا الجنوبية والقرن الأفريقي؛ أسماء السلالات والمواقع الأفريقية؛ العلاقات التاريخية والاجتماعية – الثقافية بين أفريقيا السوداء والعالم العربي من ١٩٣٥ وحتى الآن؛ منهجية التاريخ الأفريقي المعاصر؛ أفريقيا والحرب العالمية الثانية؛ العملية التربوية وكتابة التاريخ في أفريقيا؛ ليبيا القديمة.

الذي نحن بصدده لا يعتنقون هذه النظرة. فلقد رأوا الرأي الصائب في مقاومة الرقيق الذين رحلوا إلى أمريكا، وفي ظاهرة «التهجين» السياسي والثقافي، وفي اشتراك أحفاد الأفريقيين دوماً وعلى نطاق واسع في كفاح حركة الاستقلال الأمريكي الأولى وفي حركات التحرير الوطنية، وأدركوا هذه الأمور على حقيقتها باعتبارها محاولات قوية لتأكيد الذاتية أسهمت في صياغة المفهوم الشامل للإنسانية. وإنه لمن الواضح اليوم أن التراث الأفريقي قد أثر بدرجات متفاوتة في أساليب الشعور والتفكير والتخيّل والعمل في عدد من بلدان نصف الكرة الغربي، كل حسب موقعه. فمن جنوب الولايات المتحدة حتى شمال البرازيل مروراً بمنطقة الكاريبي، وعلى ساحل المحيط الهادي، تبدو الآثار الثقافية المنقولة عن أفريقيا واضحة في كل مكان. بل إنها في بعض الحالات تشكل الأسس الجوهرية للذاتية الثقافية لعدد من أهم القطاعات بين السكان.

كما يبرز هذا المؤلَّف على نحوٍ واضح ما لأفريقيا من علاقات بجنوب آسيا عبر المحيط الهندي، وما قدمته من مساهمات أفريقية لغيرها من الحضارات عن طريق العلاقات المتبادلة.

وإني لعلى اقتناع بأن ما تبذله شعوب أفريقيا من جهود لنيل استقلالها أو توطيده ولتأمين تطورها وترسيخ خصائصها الثقافية حريّ بأن يتأصل في وعي تاريخي مجدد يؤثّر تأثيراً عميقاً في حياة أصحابه ويتناقلونه جيلاً بعد جيل.

وإن ما تلقيته من تعليم، وما حصّلته من خبرة كمعلّم ورئيس، منذ بدايات الاستقلال، لأول لجنة أُنشئت لإصلاح برامج تعليم التاريخ والجغرافيا في بعض بلاد أفريقيا الغربية والوسطى، قد أتاح لي أن أقدّر كم هو ضروري لتعليم النشء وإعلام الجمهور أن يُوجد كتاب للتاريخ أعدّه علماء يعرفون من الداخل مشكلات أفريقيا وآمالها، ويملكون القدرة على النظر إلى القارة ككل.

ولهذه الأسباب مجتمعة، ستعمل اليونسكو على أن ينشر هذا التاريخ العام لأفريقيا على نطاق واسع وبلغات عديدة، وعلى أن يكون أساساً لإعداد كتب للأطفال وكتب مدرسية وبرامج إذاعية وتلفزيونية، وبهذا يمكن للنشء والتلاميذ والطلاب والكبار في أفريقيا وخارجها أن يكوّنوا صورة أفضل عن ماضي القارة الأفريقية وعن العوامل التي تفسّر هذا الماضي، وأن يتوصلوا إلى فهم أصدق لتراثها الثقافي ولإسهامها في التقدم العام للإنسانية. فهذا الكتاب جدير إذن بأن يشجع التعاون الدولي ويوطّد تضامن الشعوب فيما تطمح إليه من عدالة وتقدم وسلام؛ أو هذا على الأقل هو ما أرجوه بكل إخلاص.

ويبقى لي أن أعرب عن امتناني العميق لأعضاء اللجنة العلمية الدولية ومقررها والمشرفين على مختلف المجلدات وللمؤلفين وجميع الذين ساهموا في إنجاز هذا المشروع الضخم. فإن ما قاموا به من عمل وما قدّموه من مساهمة هو خير دليل على ما يمكن أن ينجزه في الإطار الدولي الذي تتيحه اليونسكو رجال جاءوا من آفاق متباينة تحفزهم نية صادقة واحدة وعزيمة واحدة إلى خدمة الحقيقة الخالصة، فتمكنوا من إنهاء مشروع تكاد أهميته العلمية والثقافية أن تكون بلا حدود. كما أقدم شكري كذلك الى المنظمات والحكومات التي مكّنت اليونسكو، بفضل هباتها السخية، من أن تصدر هذا الكتاب بلغات مختلفة وأن تكفل له ما يستحقه من انتشار عالمي النطاق في خدمة المجتمع الدولي بأكمله.

التأريخ

تقرّر اتباع النظام التالي في كتابة التواريخ:

ففيما يتعلق بما قبل التاريخ، يمكن اتباع إحدى طريقتين لكتابة التواريخ:

– إما بالإشارة إلى الحاضر، باعتبار سنة الأساس + ١٩٥٠، وتكون كل التواريخ سلبية بالقياس إليها ويرمز لها بالحرفين ق.ح. (قبل الحاضر)؛

– أو بالإشارة إلى مستهل التاريخ الميلادي، وعندئذ يسبق التاريخ بعلامة + أو بعلامة –.

وفي حالة التأريخ بالقرون يتبع القرن بعبارة «الميلادي» أو بعبارة «قبل الميلاد».

وفيما يلي بعض الأمثلة:

(١) ٢٣٠٠ ق.ح. = – ٣٥٠

(٢) ٢٩٠٠ ق.م. = – ٢٩٠٠

١٨٠٠ ميلادية = + ١٨٠٠

(٣) القرن الخامس قبل الميلاد

القرن الثالث الميلادي

عرض المشروع

بقلم الأستاذ بثويل أ. أوغوت
الرئيس السابق للجنة العلمية الدولية
لتحرير تاريخ أفريقيا العام

طلب المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة عشرة من المدير العام الشروع في تحرير تاريخ عام لأفريقيا. وقد عُهد بهذا العمل الضخم إلى لجنة علمية دولية أنشأها المجلس التنفيذي في ١٩٧٠.

وتتكون هذه اللجنة، وفقاً لنظامها الأساسي الذي اعتمده المجلس التنفيذي لليونسكو في ١٩٧١، من ٣٩ عضواً (الثلثان من الأفريقيين والثلث الباقي من غير الأفريقيين) يشتركون في اجتماعاتها بصفتهم الشخصية ويعيّنهم المدير العام لليونسكو لمدة صلاحية اللجنة.

وكانت المهمة الأولى للجنة تحديد الخصائص الرئيسية للمصنَّف. وقد حددتها في دورتها الثانية على النحو التالي:

• إن هذا التاريخ، ولئن كان يستهدف بلوغ أرفع مستوى علمي ممكن، لا يتوخى شمول كل شيء وإنما هو مصنّف يجمع بين عناصر شتى دون تعصب لرأي معيّن. وسيتكون في أحيان كثيرة من عرض للمشكلات مع توضيح للوضع الراهن للمعارف والاتجاهات الأساسية للبحث، ولا يتقاعس عن التنويه، عند الاقتضاء، بتباين المذاهب والآراء. وهو بذلك يمهد السبيل لوضع مؤلفات لاحقة.

• تُعتبر أفريقيا كلاً واحداً. والغرض هو إظهار العلاقات التاريخية بين مختلف أجزاء القارة التي غالباً ما كانت تخضع لتقسيمات فرعية كثيرة في المؤلفات التي ظهرت حتى الآن. وتحظى الصلات التاريخية لأفريقيا مع القارات الأخرى بالعناية التي تستحقها، وتُحلَّل تلك الصلات من زاوية المبادلات والمؤثرات المتعددة الأطراف على نحوٍ يبرز بصورة ملائمة إسهام أفريقيا في تاريخ البشرية.

• إن «تاريخ أفريقيا العام» هو، قبل كل شيء، تاريخ أفكار وحضارات ومجتمعات ومؤسسات. وهو يقوم أساساً على مصادر متعددة بالغة التنوع يدخل فيها التراث الشفهي وأشكال التعبير الفني.

• يُنظر إلى هذا التاريخ أساساً من الداخل. ففضلاً عن كونه مصنَّفاً علمياً، فهو أيضاً إلى حد بعيد انعكاس أمين لكيفية رؤية المؤلفين الأفريقيين لحضارتهم. وعلى الرغم من إعداد هذا التاريخ في نطاق دولي واستعانته بجميع المعارف العلمية المتوفرة حالياً، فإنه سيمثل أيضاً أحد العناصر الأساسية في التعرف على التراث الثقافي الأفريقي وسيبرز العوامل التي تسهم في وحدة هذه القارّة. ويشكل هذا الاتجاه نحو رؤية الأشياء من الداخل الجانب الجديد في هذا المصنَّف، ويمكنه أن يضفي عليه، فضلاً عن مزاياه العلمية، قيمة كبيرة بالنسبة للأحداث الراهنة. وإذ يظهر هذا التاريخ الوجه الحقيقي لأفريقيا، فإنه يمكن أن يقدم، في عصر تهيمن عليه ضروب المنافسة الاقتصادية والتقنية، تصوراً خاصاً للقيم الإنسانية.

وقد قررت اللجنة أن يصدر هذا المصنف، الذي يتناول ما يربو على ثلاثة ملايين سنة من تاريخ أفريقيا، في ثمانية مجلّدات يقع كل منها في حوالى ٨٠٠ صفحة من النصوص، ويتضمن عدداً من اللوحات والصور الفوتوغرافية والخرائط والرسوم الخطية.

ويُعيَّن مشرف رئيسي لكل مجلد يساعده، عند الاقتضاء، واحد أو اثنان من المشرفين المعاونين. وتنتخب اللجنة المشرفين على المجلّدات من بين أعضائها أو من غير أعضائها بأغلبية الثلثين. ويُناط بالمشرفين إعداد المجلّدات وفقاً للقرارات التي تتخذها اللجنة والخطط التي تضعها. ويكون المشرفون مسؤولين من الناحية العلمية أمام اللجنة، أو أمام مكتبها بين دورات انعقادها، عن مضمون المجلدات وعن الصياغة النهائية للنصوص وعن الصور، وبوجه عام، عن جميع الجوانب العلمية والفنية للمصنَّف. ويكون المكتب هو المرجع الأخير في إقرار المخطوط النهائي، ويقوم برفعه إلى المدير العام لليونسكو عندما يرى أنه أصبح معدًّا للنشر. وتظل المسؤولية الكاملة عن المشروع إذن منوطة باللجنة، أو بالمكتب بين دورات انعقاد اللجنة.

ويحتوي كل مجلَّد على قرابة ثلاثين فصلاً. ويحرر كل فصل مؤلِّف رئيسي يساعده عند الاقتضاء معاون أو اثنان. وتختار اللجنة المؤلفين بعد الاطلاع على بيانات المؤهلات والخبرة الخاصة بهم. ويُفضَّل المؤلفون الأفريقيون بشرط أن يكونوا حائزين على المؤهلات المطلوبة. وتحرص اللجنة بوجه خاص على أن يُراعى قدر المستطاع في اختيار المؤلفين أن تكون جميع مناطق القارّة وكذلك جميع المناطق التي لها علاقات تاريخية أو ثقافية مع أفريقيا ممثلة تمثيلاً عادلاً.

وبعد أن يعتمد المشرف على المجلَّد نصوص مختلف الفصول ترسل إلى جميع أعضاء اللجنة لكي يقدموا تعليقاتهم عليها. وفضلاً عن ذلك، يُعرض النص المرسل من المشرف على المجلّد على لجنة قراءة لدراسته، وتُعيَّن هذه اللجنة من بين أعضاء اللجنة العلمية الدولية، تبعاً لاختصاصات الأعضاء. وتُكلَّف لجنة القراءة إجراء تحليل متعمق لمضمون الفصول وشكلها. وبعدئذ يتولى المكتب إقرار المخطوط بصورة نهائية.

وقد تبيّن أن هذه الإجراءات التي قد تبدو طويلة ومعقدة هي إجراءات لازمة لأنها تضمن

أكبر قدر من الدقة العلمية لمؤلَّف «تاريخ أفريقيا العام». فقد حدث فعلاً أن رفض المكتب بعض المخطوطات أو طلب إدخال تعديلات هامة عليها أو حتى عهد إلى مؤلف آخر بإعادة تحرير أحد الفصول. وأحياناً يُستشار أخصائيون في فترة معيّنة من فترات التاريخ أو في مسألة معيّنة من أجل وضع اللمسات النهائية لأحد المجلّدات.

ويصدر المؤلَّف بادئ الأمر في طبعة ذات غلاف مقوّى باللغات الانجليزية والفرنسية والعربية، وطبعة عادية باللغات ذاتها فيما بعد. وتصدر طبعة مختصرة من المؤلَّف بالانجليزية والفرنسية تتخذ أساساً للترجمة إلى اللغات الأفريقية. وقد اختارت اللجنة العلمية الدولية السواحلية ولغة الهوسا كأول لغتين أفريقيتين يُترجَم إليهما المؤلَّف.

ومن المزمع أيضاً العمل، بقدر المستطاع، على أن يُنشر تاريخ أفريقيا العام في عدة لغات واسعة الانتشار على الصعيد الدولي (ومنها الأسبانية والألمانية والايطالية والبرتغالية والروسية والصينية واليابانية، الخ...).

فالأمر يتعلق إذن، كما نرى، بمشروع ضخم يشكل تحدّياً هائلاً بالنسبة لمؤرخي أفريقيا والأوساط العلمية بوجه عام، وكذلك بالنسبة لمنظمة اليونسكو التي تشمله برعايتها. ذلك أنه ليس من المتعذر أن نتصور مدى تعقيد مهمة مثل تحرير مصنَّف عن تاريخ أفريقيا يغطي في المكان قارّة بأكملها وفي الزمان الثلاثة ملايين عام الأخيرة ويلتزم بأرفع المعايير العلمية ويستعين، كما ينبغي، بأخصائيين ينتمون إلى بلدان وثقافات ومذاهب فكرية وتقاليد تاريخية مختلفة. إنه لمشروع قارّي ودولي وجامع لفروع العلم على أوسع نطاق.

وأود في النهاية أن أنوه بأهمية هذا المصنَّف بالنسبة لأفريقيا والعالم أجمع. في الوقت الذي تكافح فيه شعوب أفريقيا من أجل اتحادها وتحقيق قدر أكبر من التعاون من أجل صنع مصائرها، يمكن للمعرفة الصحيحة بماضي أفريقيا وللوعي بالروابط التي توحّد ما بين الأفريقيين من ناحية، وبين أفريقيا وسائر القارّات من ناحية أخرى، أن ييسّرا إلى حد بعيد التفاهم المتبادل بين شعوب الأرض، بل وأن ينشرا على الأخص المعرفة بتراث ثقافي هو ملك للبشرية جمعاء.

الفصل الأول

أفريقيا في مطلع القرن التاسع عشر: قضايا وتوقعات

ج. ف. أ. أجايى

إطار البحث

يتطلع هذا المجلد إلى تقديم دراسة استقصائية عن تاريخ أفريقيا في القرن التاسع عشر، قبل التسابق الأوروبي، وإرساء الحكم الاستعماري. فقد كان لقرن «ما قبل الاستعمار» هذا[١] – كما أسماه البعض – تأثير بعيد المدى في الجهود التي بذلت عقب الحرب العالمية الثانية لتفسير تاريخ أفريقيا؛ وهي الجهود التي يمكن أن يُعتبَر «تاريخ أفريقيا العام» الذي تصدره اليونسكو بمثابة تتويج لها. فبعد أن أصبح من المقبول أن التغييرات في أفريقيا لم تنشأ مع الحقبة الاستعمارية، بُدئَ في إيلاء اهتمام كبير للقرن السابق على تلك الحقبة. وقد تناولت دراسات شتّى أحداثًا وتغييرات رئيسية كان لها تأثير ثوروي خلال القرن التاسع عشر – من ذلك إصلاحات محمد علي في مصر، وإعادة توحيد أثيوبيا في ظل الأمبراطورين تيودروس ومنليك، وسلسلة الهجرات والحروب (المفيكانه) التي شهدتها دول سوتو – نغوني في جنوبي أفريقيا ووسطها، وحركات الجهاد في غرب أفريقيا؛ وسنعرض لهذا كله في الفصول التالية؛ ومع ذلك فلا يزال ثمة اختلاف بصدد الخصائص العامة للقرن التاسع عشر، وأهمية هذا القرن بالنسبة إلى تاريخ أفريقيا في جملته.

ولنذكر بادئ ذي بدء أن أوضاع القرن التاسع عشر في أجزاء كثيرة من أفريقيا قد أصبحت نتيجة للوفرة النسبية للمواد الشفوية المحققة والمصادر الجديدة المكتوبة التي كانت ثمرة اتّساع

(١) ب. كيرتن (P. Curtin)، و س. فيرمان (S. Feierman)، و ل. تومبسون (L. Thompson)، و ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٧٨، ص ٣٦٢.

نطاق الأنشطة الأوروبية خلال هذه الفترة – مثل روايات الأوروبيين من الرحّالة والمبشّرين والتجّار وقناصل الحكومات وغيرهم من الموظفين ممن كانوا يتوغلون في داخل القارة لأول مرة في كثير من الأحيان – معروفة ومدروسة بصورة أفضل من الفترات السابقة عليه. وكان ثمة اتجاه مماثل لما يحدث في التراث الشفوي يتمثّل في قصر كافة التغيّرات المهمّة التي شهدها تاريخ أفريقيا قبل الاستعمار برمّته على تلك الفترة المفضّلة من القرن التاسع عشر. وقد عرضت مجلدات أخرى من تاريخ أفريقيا العام من قبل لحركية التغيير في أفريقيا إبان الفترات السابقة؛ وبذلك تحطمت من قبل «خرافة» جمود أفريقيا. بيد أن خرافة مشابهة استمرّت قائمة لسوء الحظ؛ إذ يفترض أن التغييرات التي شهدها القرن التاسع عشر كانت مختلفة بالضرورة عن تلك التي شهدتها الفترات السابقة، وأنها لا يمكن أن تُفسّر إلا بالرجوع إلى عوامل لم يكن لها وجود في ما سبق. ومن المهم إذن أن نتناول بالبحث في هذه الدراسة إلى أي حدّ كانت التغيّرات التي وقعت في القرن التاسع عشر استمرارًا لتغيّرات سبقتها في القرن الثامن عشر؛ وإلى أي حدّ كانت نتيجة لعوامل جديدة ترتبط باتّساع نطاق الأنشطة الأوروبية وتزايد دمج الاقتصادات الأفريقية في النظام الاقتصادي العالمي.

وهذا الميل الذي لا سند له إلى تفسير التغييرات التي وقعت في أفريقيا خلال القرن السابق على الاستعمار من زاوية اتّساع نطاق الأنشطة الأوروبية – وإن لم تكن هذه هي الزاوية الوحيدة – يشكّل القضية الثانية في كتابة تاريخ هذه الفترة. ذلك أن تزايد دمج الاقتصادات الأفريقية في النظام الاقتصادي العالمي لا يؤخذ في معظم الأحيان على أنه مجرد عامل من العوامل الرئيسية المفضية إلى التغيير، ولكنه يؤخذ على أنه الحدث الرئيسي في تاريخ أفريقيا إبان القرن التاسع عشر. ولا يُناقَش القرن التاسع عشر على أنه كان تمهيدًا للعهد الاستعماري، بل على أنه كان في جوهره بداية له. ووفقًا لما أثر عن الراحل الدكتور ك. دايك عن «التجارة والسياسة» – من أن «التاريخ الحديث لغرب أفريقيا هو إلى حدّ بعيد تاريخ خمسة قرون من التجارة مع الأمم الأوروبية»[٢] – ظلّ ينظر لوقت طويل إلى التغيّرات التي طرأت على التجارة في ما وراء البحار وطرق التجارة وشبكات الأسواق الداخلية وعلاقات التبادل التجاري مع المناطق البعيدة التي كانت تغذّي التجارة في ما وراء البحار على أنها العنصر المحرّك الرئيسي – إن لم تكن هي العنصر الوحيد – في تاريخ أفريقيا خلال القرن التاسع عشر. وهكذا كانت التغيّرات التي وقعت في مصر تُفسَّر على أنها نتيجة لتأثير نابليون بونابرت، بدلًا من أن تُفسَّر على أنها نتيجة العوامل

(٢) ك. أو. دايك (K.O. Dike)، ١٩٥٦، ص ١. وهذا القول ينطوي على مبالغة بطبيعة الحال حتى على ضوء تحليل دايك نفسه لدلتا النيجر في القرن التاسع عشر، إذ أبرز فيه دور العوامل الداخلية في إحداث التغيير. للرجوع إلى دراسة نقدية لنظرية «التجارة والسياسة» انظر س. إي. مادنجي (S.I. Mudenge)، ١٩٧٤، ص ٣٧٣: «وما إن تمّ التوصّل إلى إثبات وجود علاقات تجارية مع الخارج – وما يستتبعه من شرح للنتائج المترتبة على هذه العلاقات – فإن دايك يغفل دراسة الأثر الحقيقي لهذه التجارة على النظام السياسي وعلاقاتها بالإنتاج والاستهلاك المحليين في كل دولة من الدول؛ وعلى العكس من ذلك فإن جهوده كلها انصبّت على وصف تنظيم طرق التجارة والأسواق، وتحديد المنتجات التي كان يتم تبادلها».

الداخلية المتشابكة التي ترجع إلى القرن الثامن عشر والتي تولدت عنها حركة وطنية تجمّعت حول جهود الألباني محمد علي لابتعاث نهضة مصرية ضد محاولات العثمانيين لإعادة فرض حكمهم المباشر. كذلك تُفسّر سلسلة الهجرات والحروب – التي تسمّى حركة المفيكانه – تفسيرًا يفتقر إلى التحديد والوضوح على أنها ردّ فعل للوجود الأوروبي: إما نتيجة للضغط على الحدود الشرقية لمستعمرة الكاب أو بدافع الرغبة في الاستفادة من التجارة البرتغالية في خليج ديلاغوا؛ وذلك بدلًا من أن تُفسّر على أنها نتيجة للديناميات الداخلية لمجتمع نغوني الشمالية. ويعتبر تواكب هذه الأحداث المشهودة في بداية القرن مع حركات الجهاد في غرب أفريقيا ومع القلاقل التي وقعت في أثيوبيا أمرًا لافتًا للأنظار يستحقّ على ما يبدو أن يكون موضوع دراسة شاملة[٣]. وبدلًا من تلمّس هذا التفسير في حركيات المجتمعات الأفريقية، وجد البعض في تصنيع أوروبا وفي تأثير الاقتصاد العالمي في أفريقيا نظرية بديلة مغرقة في السهولة.

يتعين إذن أن نركّز الانتباه في هذا الفصل التمهيدي على أفريقيا عند بداية القرن التاسع عشر، وأن ندرس الخصائص والاتجاهات العامة لهذه الفترة، وطبيعة العوامل الموروثة عن الماضي وأهميتها، والأوضاع الجديدة والمستحدثة، والاتجاهات التي مهّدت طريق المستقبل. وما لم نعرض لهذه المشكلة في مستهلّ المجلّد فلن يكون في مقدورنا أن نأمل بأن نكون في نهايته في وضع يسمح لنا بفهم طبيعة تطوّر أفريقيا خلال القرن، وإلى أي حدّ يمكن أن يُنظر إلى العامل الأوروبي على أنه كان «شرطًا لازمًا لتطوير المجتمعات الأفريقية تقنيًّا وثقافيًّا وروحيًّا»[٤]، أو على أنه كان هو السبب الذي يغلب على كل سبب غيره في تخلّف أفريقيا.

السكّان والحركات السكّانية

بحلول عام ١٨٠٠، كانت التقسيمات الرئيسية اللغوية والثقافية لسكّان أفريقيا قد تحددت منذ وقت طويل في مختلف مواقعهم، وأصبحوا يدّعون أن لهم ملكية المناطق التي كانوا يقيمون عليها[٥].

(٣) انظر وجهة النظر المبدئية التي أعرب عنها إي. هربك (I. Herbek) في ١٩٦٥ (نشرتْ في ١٩٦٨): «الأمر الذي يثير الدهشة هو أن عددًا كبيرًا من الأحداث التي كان لها تأثير عميق وقع في أفريقيا خلال الفترة ما بين ١٨٠٥ و ١٨٢٠؛ فمع أنه لم تكن هناك صلة في ما بينها فقد كانت تشكّل اتجاهًا متميزًا في تاريخ أفريقيا». وقد عدّد من بينها ثورات الفولاني (الفولبه) في غرب أفريقيا، وثورة الزولو، وثورة بوغندا، وتأسيس مصر الحديثة على يدي محمد علي، وتوحيد إمريتا في مدغشقر، وظهور الهيمنة العمانية على ساحل أفريقيا الشرقي (في زنجبار)، وإلغاء تجارة الرقيق. انظر إي. هربك، ١٩٦٨، ص ٤٧ و ٤٨. ولكن المؤرّخين الذين يهدفون الآن إلى وضع توليفة قابلة للتطبيق على مجمل القارة يجدون تفسيرًا مشتركًا بالغ السهولة يتمثّل في دمج أفريقيا بصورة تدريجية في الاقتصاد العالمي.

(٤) ت. هودجكين (T. Hodgkin)، ١٩٧٦، ص١١، في معرض إشارته إلى وجهة نظر من أسماهم: «علماء الإدارة الأمبرياليون».

(٥) يستند هذا القسم إلى حدّ بعيد على المجلدين الخامس (الفصل ٣) والسابع (الفصل ١٨) من «تاريخ أفريقيا العام» الذي تصدره اليونسكو.

بل إن هذه العملية كانت قد استكملت – بالنسبة إلى معظم أجزاء أفريقيا – قبل حلول القرن السابع عشر.

وفي القرن التاسع عشر، توصّلت المجموعات اللغوية والثقافية المختلفة – بعد أن عززت كل منها مواقعها إلى هذا الحد أو ذاك – إلى حالة من الاستقرار. ولكننا نستثني من ذلك القرن الأفريقي، وأفريقيا الشرقية (خارج المرتفعات الوسطى الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى)، ومدغشقر حيث كانت هجرات رئيسية إلى مناطق غير مأهولة بالسكّان نسبيًا لا تزال مستمرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وحتى في هذه الأماكن كان الاستقرار، بمعنى السيادة على مساحة من الأرض، مستتبًا في أوائل القرن التاسع عشر.

ونحن نستخدم اصطلاح «الهجرة» هنا لنعبّر به عن التحركات غير العادية التي تشمل أعدادًا كبيرة من السكّان عبر مسافات شاسعة من حيث الزمان والمكان. على أن تنقّل السكّان استمرّ على نحو آخر من خلال عملية كسب معاشهم، كرعاة ينتجعون الكلأ في مواضعه، أو كمزارعين يزرعون المحاصيل بالتناوب بين الأراضي المزروعة والأراضي المراحة، أو كصيادين وجامعي ثمار يجولون في مناطق محدودة بحثًا عن الحيوانات أو عسل النحل أو حتى ثمار النخيل، أو كصيادي أسماك يقتفون تحرّكاتها تبعًا لاختلاف الفصول، أو كحرفيين متخصصين مثل الحدادين، أو كتجّار يسعون من أجل ممارسة مهنتهم في مستعمرات معزولة داخل أماكن نائية؛ وهذه تحركات ينبغي أن يُنظر إليها على أنها تنقلات عادية للسكّان لا تعني في الغالب الأعم تخلّيهم بصورة دائمة عن مواقع سكناهم أو إخراجهم منها ونقلهم بأعداد كبيرة عبر مسافات مترامية أو فترات طويلة من الزمن. ومن الممكن مع ذلك أن تتسبب الضغوط السكّانية الناتجة عن أنماط استخدام الأرض – وقد يرجع ذلك إلى زيادة عادية في عدد السكّان عبر فترة رخاء نسبي – أو عن الهجرة على أثر حرب أو انهيار نظم دول قائمة، أو عن جفاف استطال أمده، أو عن تفشي وباء أو وقوع كارثة بيئية أخرى في منطقة مجاورة، نقول إن من الممكن أن تتسبب ضغوط من هذا القبيل في بدء عملية توسّع على غير هدى. وقد شهد القرن التاسع عشر عمليات توسّع عديدة منها، تسببت في إحداث بعضها حركات بدأت قبل عام ١٨٠٠، مثلما وقع في حالة الفانغ في الحزام الغابي لأفريقيا الاستوائية؛ وتطوّر بعضها الآخر نتيجة لتغيرات جاء بها القرن التاسع عشر في مجال فرص التجارة وأنماطها مثلما حدث بين قبائل الشوكوى في أنغولا. ولكن أبرز هذه الحركات كان يرتبط بسقوط أو قيام نظم الدول؛ وقد تكون محلية في نطاقها مثلما حدث في أعقاب سقوط مدينة أويو القديمة في منطقة اليوروبا غربي نيجيريا؛ وقد تكون على نطاق دون قارّي مثلما حدث على أثر الهجرات والحروب (المفيكانه) التي تعرّضت لها قبائل نغوني الشمالية في ناتال بأفريقيا الجنوبية. وهذه الحركات كانت تستوجب في معظم الأحيان احتلال وزراعة مناطق كان يُنظر إليها في ما سبق على أنها أراضٍ أدنى قيمة نسبيًا، كما كانت تتطلب تطوير تقنيات ومحاصيل جديدة تتلاءم مع هذه البيئات الجديدة.

وغالبًا ما يقدّر مجموع سكّان أفريقيا في بداية القرن التاسع عشر بمائة مليون نسمة. وهو رقم اعتباطي من جانب، كما أنه يستند من جانب آخر إلى إسقاطات مستمدّة من البيانات الديموغرافية الضئيلة والمتعلقة بالفترة اللاحقة على عام ١٩٥٠. ومن الممكن أن يكون الرقم الحقيقي مختلفًا عن ذلك أشدّ الاختلاف، غير أن المسائل التاريخية الحاسمة إنما تتعلق بالاتجاهات الديموغرافية، وبالتفاعل بين هذه الاتجاهات ونظم الاقتصاد السياسي، وبالتوزيع الإقليمي للسكّان من حيث صلته بموارد الأرض والممارسات الزراعية.

والافتراض العام الذي يسوقه خبراء السكّان هو أننا، إذا أخذنا في الاعتبار الأحوال السائدة في ما يخصّ نظم الزراعة وتكنولوجيات الرعاية الصحية وأنماطها، والأمراض التي تتسبّب في وفيات الأطفال بنسبة عالية، لخلصنا من ذلك إلى أنه لم يكن من الممكن أن يتزايد السكّان بمعدلات كبيرة. وفي وسعنا أن نتوقّع زيادة اعتيادية بنسبة ٠,٥ في المائة سنويًا (بالمقارنة مع النسبة الحالية التي تتراوح ما بين ٢,٥ و٣,٥ في المائة): أي أن عدد المواليد يزيد على عدد الوفيات بما عدّته خمسون مولودًا لكل ١٠٠٠ من السكان سنويًا. ويعني هذا أن عدد السكّان كان يمكن أن يتضاعف في ألف سنة. وقد كان لاستقرار السكّان في شمال أفريقيا ولأساليب الزراعة المكثّفة والري في المناطق والواحات الخصبة أثرها في إحداث زيادة مطردة في عدد السكّان خلال فترات الرخاء؛ إلّا أنه من الجلي أن هذه الفترات كانت تتوازن مع فترات الجفاف والأوبئة، ومن أجل ذلك ظلّ تعداد السكّان ثابتًا بدون تغيير يذكر. وفي الأراضي العشبية الواقعة داخل المنطقة السودانية في غرب أفريقيا ووسطها وجنوبيها كان السكّان يقومون بتطويع أساليبهم بصورة دائمة ويقيمون نوعًا من التكافل بين الرعاة والمزارعين، أو كانوا يعمدون إلى تطوير نظم زراعية مختلطة قادرة على توفير الطعام لأعداد متزايدة من السكّان. وفي المناطق التي تكثر فيها الغابات طُوِّرت بالمثل نظم زراعية تكفّلت بتوفير الطعام للزيادات الطارئة على أعداد السكّان؛ وبحلول القرن الثامن عشر كانت الكثافة المرتفعة قد تحققت في مناطق معينة من بينها كازامانس السفلى، وبلاد الايغبو في الجنوب الشرقي من نيجيريا، والأراضي العشبية في الكامرون، ومنطقة البحيرات الكبرى في شرق أفريقيا.

وإلى جانب الكوارث الطبيعية العارضة كان تناقص السكّان ينتج عن تجارة الرقيق وعما كانت تثيره من حروب مدمّرة؛ وكانت أعداد النساء في سن الحمل خلال هذه الفترة الطويلة بوجه خاص من القلة بحيث تناقص مجموع سكّان أفريقيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ إلّا أن هذا النقص كان موزّعًا بنسب غير متساوية، وكان الذين يعانون منه أشد المعاناة هم غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم ممن كانوا يتركّزون في غرب أفريقيا وفي وسطها الغربي.

ولم توضع عواقب هذا النقص في عدد السكّان موضع دراسة شاملة حتى الآن، ولا تزال مثار تكهنات وخلاف حادّ[٦]. وعلى رغم أن تزايد السكّان بمعدلات سريعة مع وجود موارد

(٦) انظر ج. إ. إينيكوري (J.E. Inikori) (مدير تحرير)، ١٩٨٢ (أ)، وخاصة ص ٢٩-٣٦ من ج. إ. إينيكوري، ١٩٨٢ (ب).

محدودة وإنتاجية راكدة أو متناقصة يعتبر اليوم من أهم معالم التخلّف[٧]، فإن ذلك إنما يصدق في حالة الاقتصادات المترابطة بنيويًّا. أما في ظل الاقتصادات التي كانت تتمتع بقدر أكبر من الحرية في أوائل القرن التاسع عشر، فقد كانت قلة السكّان من عوامل التخلّف ولا مراء. وصحيح أن بعض المجتمعات الأفريقية استفادت إلى حد ما على ما يبدو من تجارة الرقيق إذا نحن قارنّا بينها وبين جيرانها؛ ذلك لأنها استطاعت أن تحافظ على قدرتها على المقاومة عن طريق استغلال ضعف جيرانها، الأمر الذي مكّنها من مواصلة رخائها النسبي لوقت يكفي لبناء نظم اقتصادية سياسية مستقرّة تكفّلت فيها التحدّيات الناشئة عن تزايد السكّان بتوليد إنتاجية متزايدة، ودفع عجلة التطوّر إلى الأمام. ولكن هذه المجتمعات لا بدّ أن تكون قد عانت من إفقار جيرانها، ومن حالة عدم الاستقرار التي كانت تسود في المناطق المتاخمة لها، وكذلك من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الفادحة التي أحدثها نقص السكّان بأعداد ضخمة من جرّاء تجارة الرقيق والحروب الملازمة لها[٨]. ومن الجلي أن تجارة الرقيق تقدّم لنا أفضل تفسير للتساؤل عن ماهية الأسباب التي أدّت إلى بقاء البنى السياسية والاقتصادية في معظم أنحاء أفريقيا – دون غيرها من القارّات – غير مستقرة ومتهالكة على ما يبدو عند مطلع القرن التاسع عشر. ومن الواضح أنه كانت هناك حركة مد وجزر دائمة في ما يخص حدود النُظم الحكومية، وصعود المراكز الإدارية وسقوطها. ولم يكن جانب كبير من الأرض مستغلًا على أمثل وجه في ما يبدو حتى بمقاييس التقنية وأساليب الزراعة التي كانت متوافرة آنذاك لاستخدام الأرض.

ولم يشهد القرن التاسع عشر تغييرًا مفاجئًا في الوضع السكّاني الشامل؛ إذ كانت الحملة المعادية لتجارة الرقيق بطيئة في إحداث آثارها. وكانت نتائجها الأولية تتمثل في تركيز تصدير الرقيق في عدد أقل من الموانئ أكثر ممّا كانت تتمثل في تخفيض أعدادهم بوجه عام. ولكن هذا التخفيض لم يلبث أن جاء في آخر الأمر؛ وكان بطيئًا في بدايته، ثم تزايد بنسبة كبيرة بعد عام ١٨٥٠. ومع تناقص الأعداد التي كانت تُصدَّر عن طريق التجارة عبر الأطلسي، تزايدت عمليات تصديرهم إلى زنجبار والمحيط الهندي. أضِف إلى ذلك ما أدّى إليه ظهور تجارة تصديرية بديلة من زيادة ضخمة في الطلب على العبيد داخل أفريقيا ذاتها لاستخدامهم كعمّال في جمع ونقل العاج وزيت النخيل والفول السوداني وشمع النحل والقرنفل، ثم المطاط الطبيعي والقطن في مرحلة لاحقة. ويعني هذا أن القرن التاسع عشر شهد زيادة كبيرة في تجارة الرقيق الداخلية وفي الطلب على استخدام العبيد كعمّال بكل ما كان يترتب على عمليات توريدهم من آثار مخربة. وقد ذهب البعض إلى أن السكّان كانوا يتناقصون في بعض الأماكن من أنغولا قبل عام ١٨٣٠، وفي وسط أفريقيا وشرقيّها لبعض الوقت بعد عام ١٨٨٠، بمعدل يرتفع إلى النصف خلال جيل واحد. غير أن إلغاء الرقيق لم يلبث أن وضع حدًّا لتصدير الأفارقة بأعداد ضخمة إلى الخارج. ويبدو أن الاتجاه السكّاني العام بدأ يتحوّل في مطلع القرن التاسع عشر

(٧) ل. فالنسي (L. Valensi)، ١٩٧٧، ص ٢٨٦.

(٨) ج. إ. إينيكوري (J.E. Inikori)، ١٩٨٢(ب)، ص ٥١–٦٠.

صوب الصعود للمرة الأولى منذ القرن السابع عشر وبالنسبة إلى القارة في مجموعها[٩]، مع تسارع المنحنى في ما بين عامي ١٨٥٠ و١٨٨٠؛ وقد تباطأ المنحنى إلى حدّ ما نتيجة للتأثير الأولي للحكم الاستعماري قبل أن يستأنف صعوده بنسبة متواضعة أول الأمر، وبمعدلات أكثر حدّة ابتداء من حقبة الثلاثينات في القرن العشرين وما بعدها. وهذا التزايد السكّاني الذي وقع في القرن التاسع عشر والذي كان نتيجة لعوامل داخلية وخارجية في وقت معًا، أصبح عاملًا مهمًّا من عوامل التغيير، وخاصّة في مناطق مثل أفريقيا الجنوبية والشرقية تعرّضت في حدود ضيّقة أو لم تتعرّض على الإطلاق لتجارة الرّقيق خلال القرن الثامن عشر.

تزايد اهتمام أوروبا بأفريقيا

وأيًّا ما كانت الشكوك التي تحيط بالعدد الفعلي لسكّان أفريقيا في عام ١٨٠٠، وأيًّا ما كانت الآثار الناتجة عن احتمال تحوّل المنحنى الديموغرافي صوب الصعود في مطلع القرن التاسع عشر، فإن هذه الشكوك لا يمكن أن تتطرق إلى تزايد الاهتمام الأوروبي بأفريقيا؛ وإن كان من الجائز أن تكون ثمة مبالغة في تقدير آثار هذا الاهتمام المتزايد باعتباره عاملًا من عوامل التغيير في تاريخ أفريقيا.

وقد تبدّى هذا الاهتمام أول الأمر قرب نهاية القرن الثامن عشر عن طريق البعثات التي كانت توفد للحصول على مزيد من المعلومات الدقيقة عن المعالم الجغرافية الأساسية للقارة الأفريقية مثل منابع الأنهار الكبرى، ومواقع الجبال والبحيرات، وتوزيع السكّان، وعن أهم الدول والأسواق، والمنتجات الزراعية والصناعية الرئيسية. ثم انتقلت إلى أفريقيا أصداء الثورة الفرنسية والحروب النابليونية في أوروبا؛ كما انتقلت إليها الجهود التي كانت تبذل – وخاصة من جانب بريطانيا باعتبارها القوة البحرية الأولى – لوقف التوسّع الفرنسي. فاحتلّ الفرنسيون الاسكندرية والقاهرة في مصر باعتبارها مفتاح الطريق إلى الشرق الأقصى؛ واستولى البريطانيون على المستعمرة الهولندية في رأس الرجاء الصالح. وفي وقت لاحق وجدت بريطانيا، التي كان تفوّق قوّتها البحرية في تزايد مستمر، في الحركة المتنامية لإلغاء الرقيق ذريعة – تحت حجة رسالة – تتيح لها كل الفرص اللازمة للتدخّل في أفريقيا. وفي عام ١٨٠٧ عمدت الحكومة البريطانية إلى حظر تجارة الرقيق على التجّار البريطانيين، وحوّلت مستوطنة العبيد المحرّرين في فريتاون إلى مستعمرة من مستعمرات التاج وقاعدة لحملة بحرية شملت منطقة غرب أفريقيا برمّتها لمحاربة تجارة الرقيق. وقد طُرد الفرنسيون من مصر ولكنهم واصلوا مساعيهم للحصول على امتيازات تجارية، وللاستفادة بطرق أخرى من ضعف الأمبراطورية العثمانية المتداعية في شمال أفريقيا، متذرّعين في ذلك بالحملة ضد القرصنة في بلاد المغرب. واضطرّ الفرنسيون

---

(٩) «تاريخ أفريقيا العام»، اليونسكو، المجلد السابع، الفصل ١٨؛ انظر أيضًا ك. كالدويل (C. Caldwell)، ١٩٧٧، ص ٩.

عقب هزيمتهم إلى الانضمام إلى حركة إلغاء الرقيق، وأمدتهم هذه بذريعة لإبداء قدر أكبر من الاهتمام بالقواعد الساحلية وبالمراكز التجارية في غرب أفريقيا. وعلى هذا النحو أدخلت العوامل المتعلقة بإلغاء الرقيق والتبشير وبالبحث عن سلع بديلة للتجارة عوضًا عن تلك التجارة المذمومة في العبيد إلى سياسة أفريقيا إبّان القرن التاسع عشر.

ومن المهم أن لا نبالغ في تقدير مدى اتّساع السلطة الأوروبية في أفريقيا في مطلع القرن التاسع عشر، أو في ما يخص معدل استيلاء الأوروبيين على «الممتلكات» وتوغلهم في داخل القارة قبل عام ١٨٥٠؛ إذ كان البرتغاليون يدّعون حقوقًا واسعة النطاق في كل من أنغولا وموزمبيق؛ وغاية الأمر أنهم أقاموا نقاطًا عسكرية على الحدود. وكانت لهم ممتلكات زراعية في الداخل، كما كانوا يسيطرون من وقت إلى آخر على المنطقة الممتدة من لوجي، جنوبي كوانزا، حتى كاسانجي في الشرق، إلى جانب نقاط تجارية على الساحل ما بين أمبريز وموساميدس. وفي موزمبيق كانت سيطِرتهم الفعلية في عام ١٨٠٠ تقتصر على جزيرة موزمبيق؛ وكانوا يعتمدون في سائر أنحائها على التجّار البرازيليين والخلاسيين (المولّدين)* أكثر من اعتمادهم على الموظّفين البرتغاليين. وقد أدّى الطلب المتزايد على العبيد في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر إلى التخلّي عن نظام «البرازو» (الممتلكات الزراعية). وأصبح تأمين طرق التجارة يعتمد بقدر أكبر على البومبيروس (التجّار الخلاسيون الحفاة) الذين كانوا يستخدمون في حمل السلع التجارية البرازيلية وبيعها، والذين ما كانوا ليستطيعون ممارسة نشاطهم التجاري إلا بفضل تسامح الحكّام والتجّار الأفارقة[١٠]. وبعد عام ١٨١٥ أعاد الفرنسيون إحياء مراكزهم التجارية في سينيغامبيا وخاصة سان لويس وغوريه. وقد فشلت محاولاتهم لإنشاء مزرعة في والو مع إقامة نقطة عسكرية لحمايتها في باكل. وفي عام ١٨٣٠ استولوا على الجزائر في شمال افريقيا، وأنفقوا الأعوام العشرين اللاحقة في محاولة إخضاع الجزائريين والتغلّب على الحركة التي قادها الأمير عبد القادر بوجه خاص. كذلك أنشأ البريطانيون فريتاون والقرى الزراعية الواقعة في شبه الجزيرة المجاورة لها كي تكون بمثابة مراكز لتثقيف العبيد المحرّرين المولدين، مما أدّى إلى نشوء ثقافة المولدين (الكريول). ومع تزايد الرخاء وتوسّع المولدين إلى باثهيرست (والتي تُعرف الآن باسم بانجول) وباداغري، ولاغوس وما وراءها، بدأ النفوذ التجاري والتبشيري البريطاني ينتشر بمحاذاة الساحل؛ وفي حوالى عام ١٨٥٠ بدأ يتوغّل من نقطة أو نقطتين مثل أبيوكوتا إلى الداخل. وفي ساحل الذهب (ويعرف الآن باسم غانا) ظلّ البريطانيون يتقاسمون التجارة مع الدنماركيين والهولنديين، واتخذوا تدابير لمقاومة جهود قبائل الأسانتي (أو الأشانتي) للسيطرة على الساحل، ولجأوا بوجه خاص إلى استغلال مخاوف الفانتي من الأشانتي وشجّعوهم على أن يعملوا معًا تحت وصاية البريطانيين.

---

(١٠) أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٦، ص ٨-١١.

* المولدون هم الذين توالدوا من سلالتين مختلفتين. وليست هناك تفرقة واضحة بين كلمة «مولد» وكلمة «خلاسي»، وإن كان يُفهم في كثير من الأحوال أن الخلاسي هو من دخل في نسبه أصل زنجي. بينما قد يكون المولد من سلالتين غير زنجيتين (معجم المصطلحات الجغرافية) (المترجم).

وفي أفريقيا الجنوبية بدأت مستعمرة الكاب في التوسّع، برغم فشل المحاولات الرامية إلى توطين المزارعين البريطانيين في ناتال؛ وكان الفضل في ذلك يرجع في المقام الأول إلى تمرّد التريكبوير الذين انفصلوا وتوغّلوا داخل القارة وأرغموا الحكّام البريطانيين على اللحاق بهم – ولو لم يكن ذلك إلا لإنقاذهم من الإبادة على أيدي الدول الأفريقية الجديدة – متظاهرين بأنهم يعملون كوسطاء أو كحكّام فعليين. غير أنه حتى عام ١٨٥٠ كانت جنوب أفريقيا لا تزال مستعمرة يسكنها مزارعون فقراء يعانون من الانقسامات الداخلية ويوجدون في كثير من الأحيان تحت رحمة جيرانهم الأفارقة الذين لم يكونوا أقلّ انقسامًا منهم.

وقد بُذلت محاولات شتّى لتقليد نجاح البريطانيين في فريتاون، من بينها توطن الأمريكيين في ليبيريا، وتوطن الفرنسيين في ليبرفيل في ما يُعرف الآن باسم غابون، وتوطن البريطانيون هم أنفسهم في فريتاون في شرق أفريقيا. وسرعان ما انتقل تأثير المصالح البريطانية والفرنسية المتزايدة في الهند والمحيط الهندي – في عدن وجزيرة موريس ومدغشقر وسلطنة زنجبار الجديدة – إلى شرق أفريقيا.

ولا بدّ لنا من أن نشير على أي حال إلى إن الأوروبيين والأمريكيين وصلوا إلى أفريقيا عن طريق البحر وتمركزوا في المناطق الساحلية. ولم يتمكّنوا من التوغّل في داخل القارة إلى آماد تستحقّ الذكر قبل عام ١٨٥٠؛ في حين أن الأحداث الكبرى التي شهدتها أفريقيا في مطلع القرن التاسع عشر – النهضة الاثيوبية، وحركة المفيكانه، وحركات الجهاد في غرب أفريقيا – بدأت من داخل القارة، وإن كانت إصلاحات محمد علي تشكّل استثناءً واضحًا.

وقد أسهم عامل التبشير بنصيب وافر في تحقيق النجاح المذهل الذي أحرزه البريطانيون في فريتاون. واستجابة للتحديات التي جاءت بها الفرص الجديدة تغلّب المبشّرون الألمان – وكان معظمهم من إرسالية بازل إلى جانب عدد قليل من إرسالية بريمه – على تردّدهم النابع من مشاعر التقوى واشتركوا في سياسة التنمية داخل هذه المستعمرة البريطانية. وكان هؤلاء قد استوعبوا، مثلهم مثل أقرانهم من البريطانيين، أن استغلال المزارع ودراسة اللغات المحلية والتعليم والبناء والتجارة تتيح لهم فرصًا لممارسة أنشطتهم أكبر من تلك التي يتيحها التبشير. وكان أن أُنشئت عدة محطات تبشيرية، وأصبح قادة المبشّرين يغرقون في التدخّل في غمار السياسة المحلية والصراعات العنصرية، ولم يتحقق مع ذلك نجاح يقارن بنجاح فريتاون. وقد أسّست منظمات تبشيرية في أماكن أخرى؛ وفي بعض المحطات الإرسالية الرائدة التي تمّ تأسيسها كانت تبذل جهود تربوية ميدانية ودراسات لغوية قُدّر لها أن تؤتي ثمارها بعد حين. ومهما يكن من أمر، فقد كانت الإرساليات المسيحية، باعتبارها عاملًا من عوامل التغيير، تنتمي إلى النصف الثاني أكثر مما تنتمي إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٥٠ كان ديفيد ليفنغستون لا يزال في طريقه إلى استكمال رحلته التبشيرية الأولى. وقد أسّست إرسالية «آباء الروح القدس» في عام ١٨٤٧؛ كما أُسّست إرسالية «الآباء البيض» في عام ١٨٦٣.

وقد انتشر النفوذ التجاري الأوروبي بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع من انتشار نفوذ المبشّرين في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ويرجع هذا في المقام الأول إلى أن التجارة

الأوروبية الجديدة كانت امتدادًا لتجارة الرقيق في فترة ما قبل القرن التاسع عشر. وكان روّاد التجارة المشروعة في كثير من الأحيان من تجّار الرقيق السابقين، بل ممن كانوا لا يزالون يمارسون تجارة الرقيق. ومن المهم أن نشير إلى هذه الحقيقة لأن نظام التجارة الجديدة كان متماثلًا أشد التماثل مع نظام التجارة القديمة. وقد تزايد الاتجاه إلى استخدام النقود في التجارة خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، لكن الاتّجار في زيت النخيل والفول السوداني والعاج والقرنفل كان يعتمد في نصفه الأول على تجارة الرقيق الداخلية ونظام الائتمان: ويعني ذلك تقديم السلع التجارية بالأجل لكبار التجّار الأفارقة، مما كان يستوجب اتخاذ تدابير معيّنة لحماية الاستثمار ولضمان تسليم البضائع المقابلة. ونظرًا إلى أن التجّار الأوروبيين كانوا يبقون في المناطق الساحلية بينما يتكفّل التجّار الأفارقة بجلب البضائع لتسليمها إليهم هناك، أو كان الوسطاء الأفارقة في المناطق الساحلية يشترون البضائع بالأجل وينقلونها إلى الداخل لبيعها والعودة بالمنتجات إلى الساحل، أو كان البومبيروس (التجّار الخلاسيون الحفاة) والتجّار العرب والسواحليون يقومون بمثل ذلك، فقد كانت التجارة الجديدة تمارس في إطار النظام الذي كان قائمًا قبل القرن التاسع عشر. وكانت أعداد الأفارقة الذين كانوا يسهمون في جمع ثمار النخيل والصمغ العربي والعسل وحتى العاج تفوق أعداد الذين كانوا يعملون منهم في أسر العبيد وبيعهم للأوروبيين. كذلك بدأت تطرأ على نحو متزايد تغييرات دقيقة في تكوين الصفوة السياسية بين السكّان الأفارقة وفي طريقة اختيارهم؛ من ذلك بوجه خاص أن الأحداث التي شهدها القرن التاسع عشر كانت مؤاتية لصعود جماعات المحاربين ممن كانوا يتطلعون للمشاركة في السلطة السياسية إلى مكان الصدارة. وقد أصبح بعض المولّدين أيضًا من كبار التجّار، كما تزايدت أعدادهم وأهميتهم في حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر. إلا أنه لا ينبغي أن تكون ثمة مبالغة في تصوّر سرعة التحرّكات الاجتماعية أو في تقدير مداها؛ ذلك لأن الحكّام والرؤساء التقليديين لم يتخلوا بسهولة عن امتيازاتهم، بل إنهم كانوا يعمدون، كلّما أمكنهم ذلك، إلى استجلاب أعداد من المحاربين لتعزيز مراكزهم، وكانوا يعتمدون من آن لآخر على بعض التجّار الأوروبيين والخلاسيين. وكان يتعين على المحارب أو التاجر الخلاسي الذي يسعى إلى مشاركة الرؤساء في امتيازاتهم أن يجهد في سبيل الحصول عليها في إطار الهيكليات القائمة. وكانوا يحشدون أعدادًا كبيرة من الأتباع من العبيد والعملاء إلى جانب ثرواتهم المكتسبة للاستعانة بهذا كله في تذليل الطرق التي تفضي بهم إلى مراكز النفوذ والقوة. ومن أجل ذلك لم يسفر تنويع مواد التجارة – دون أن يكون مقترنًا بتغيير ذي بال في أنماطها – عن وقوع الثورة الاقتصادية والاجتماعية المرتقبة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر على الأقل.

كانت التجارة الأوروبية تتوسّع بخطى سريعة[11]، بيد أن هذا التوسّع كان قد أصبح ممكنًا

(١١) يوجد عن ذلك عرض موجز مفيد – وإن كان يركّز على مجمل القرن السابق على العهد الاستعماري – في المؤلف الذي اشترك في إعداده ب. كيرتن (P. Curtin)، و س. فايرمان (S. Feierman)، و ل. تومبسون (L. Thompson)، و ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٧٨، وخاصة في الصفحات ٣٦٩–٣٧٦ والصفحات ٤١٩–٤٤٣.

بفضل أنماط التجارة المحلية والإقليمية التي كانت قائمة من قبل والتي كان وجود هذا التوسع متوقفًا عليها. وثمة مسائل تثار في هذا الصدد ينبغي أن تُسلَّط عليها الأضواء. ومن ذلك أن نمط التجارة المحلية والإقليمية كان يعتمد بطبيعة الحال على الديناميات الداخلية للمجتمعات الأفريقية المحلية – وخاصة نظم الإنتاج الزراعي والحِرَف اليدوية والصناعات التحويلية – بقدر أكبر بكثير من اعتماده على التنشيط الذي يستمدّه من الخارج. والمسألة الثانية هي أن التجارة الخارجية كانت – وفي المراحل الأولية على الأقلّ – تحتلّ المرتبة الثانية بالنسبة إلى التجارة الداخلية في حياة أغلبية الشعوب الأفريقية. وكانت لهذه التجارة الخارجية برغم ذلك أهميتها، فلعلّها أمدّت من سيطر عليها بالعامل الحاسم لتأكيد تفوّقه، وليس من الميسور تحديد المدى الذي ساهمت فيه هذه التجارة بإثراء بعض القادة الأفارقة، أو بتمكينهم من اقتناء سلع أساسية ما كان لهم أن يحصلوا عليها من مصدر آخر. وكان أهم هذه السلع الضرورية بالنسبة إلى معظم الدول الأفريقية هو الأسلحة النارية. وكانت سياسة الأوروبيين الذين كانوا يهدفون إلى السيطرة على تجارة الأسلحة النارية لمصلحتهم الخاصة تنحو إلى تضخيم أهمية هذه التجارة – كمصدر يمكن الالتجاء إليه للحصول على الأسلحة النارية – في نظر الحكّام عما كانت عليه في واقع الأمر بكثير؛ إذ إن امتلاك البنادق لم يكن يحقّق التفوّق العسكري دائمًا.

والمسألة الثالثة التي تتعلق بنمو التجارة الخارجية هي انعكاسات هذه التجارة لا على التجارتين المحلية والإقليمية فقط، بل على الزراعة أيضًا. وبغضّ النظر عن الأهمية التي كان من الممكن أن يوليها بعض الحكّام للتجارة الخارجية، فما من شك في أنها ظلت طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر هامشية بالنسبة إلى الزراعة في إطار نشاط الشعوب الأفريقية في مجموعه. ولما كانت الزراعة هي التي تستخدم العمّال، وتوفّر الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والكساء والمأوى، ولما كانت هي مصدر المواد الخام اللازمة لأصحاب الحِرَف والصناعات وما إلى ذلك، فمن غير المتصوّر أن تُعامَل النُظم الزراعية وكأنها كانت أقل أهمية من التجارة بوجه عام، ومن التجارة الخارجية بوجه أخصّ.

النُظم الزراعية

ينبغي أن يكون واضحًا أن إنتاج الأغذية كان أساس الاقتصاد في كل المجتمعات المحلية الأفريقية في أوائل القرن التاسع عشر. وكان ذلك يتمّ عن طريق نُظم متعددة تتضمن زراعة المحاصيل، وتربية الحيوانات، وصيد الأسماك والحيوانات، أو عن طريق الجمع بين عدد من هذه الأنشطة. وكانت جميع الأنشطة الأخرى – بما في ذلك التجارة، والسياسة، والدين، والحرف اليدوية، والبناء، والتعدين، والصناعة – ثانوية بالنسبة إلى الزراعة، بل لم يكن من الممكن ممارسة هذه الأنشطة بدونها[١٢]. ولم تكن النُظم الزراعية تحتلّ مكان الصدارة بالنسبة

(١٢) د. بيتش (D. Beach)، ١٩٧٧، ص ٤٠، في معرض الإشارة إلى قبائل الشونا بوجه خاص.

إلى الحياة الاقتصادية لجماهير الشعوب الأفريقية وحسب، بل إنها تقدّم لنا إلى حدّ بعيد الأساس اللازم لفهم بنية العلاقات الاجتماعية في داخل المجتمعات المحلية، وأنماط السلطة فيها، وعلاقاتها مع جيرانها، واستجابتها للعوامل الخارجية مثل التجارة وغيرها من عوامل التفاعل. ومن المدهش إذن أن يتّجه المؤرّخون إلى أخذ القاعدة الزراعية للمجتمعات الأفريقية بدون دراسة وتمحيص مع التركيز على عامل التجارة الخارجية[١٣].

أضِف إلى ذلك أن معظم الدراسات المتوافرة عن النُظم الزراعية في القرن التاسع عشر تنظر إليها من زاوية الاقتصادات الاستعمارية. وهي تنحو لأن تكون ذات صبغة نظرية عقائدية بحيث يمكن الاستعانة بها في المناقشات الدائرة حول التخلّف أكثر مما يمكن الاستفادة منها في فهم التطوّر التاريخي للزراعة الأفريقية في مطلع القرن التاسع عشر.

. وهي تنظر إلى النُظم الزراعية في أفريقيا على أنها كانت تتماثل في ما بينها في كونها تحافظ على استبقاء «الاقتصادات الطبيعية»، وتشهد باختراق رأس المال في الفترة التجارية توطئة لتطوير رأسمالية هامشية في العهد الاستعماري. ولا توجد سوى دراسات قليلة ترتكز على بيانات تجريبية توضح كيف كانت مجتمعات محلية زراعية معيّنة تعمل وتتطوّر في أنحاء مختلفة من أفريقيا في مطلع القرن التاسع عشر. وهذه الدراسات لا تقدّم لنا حتى الآن أساسًا صالحًا لإجراء دراسات استقصائية إقليمية للزراعة في أفريقيا، ناهيك عن إمكان استخدامها في إجراء دراسات توليفية على مستوى القارة. غير أنها تمدّنا مع ذلك بالبيانات اللازمة لإعادة بحث الخصائص الرئيسية للقاعدة الزراعية في مجتمعات أفريقيا وعوامل التغيير التاريخي التي كانت تدور في داخلها.

وتسلّط دراسة لبعض المجتمعات القروية في تونس، في ما بين منتصف القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر[١٤]، أضواء كاشفة على معالم الحياة في المناطق الواقعة تحت النفوذ العثماني بنوع خاص، ولكنها تركّز أيضًا على جوانب لها مغزاها على النطاق الأفريقي مثل حيازة الأرض، وأنماط الإنتاج والتبادل الأسرية، وضغوط الحكومات المركزية لاقتضاء الضرائب في مقابل الحماية مع ضآلة الخدمات الاجتماعية وبرغم الأخطار الصحية الدائمة، بما في ذلك انتشار أوبئة كالطاعون والكوليرا والجدري بصورة دورية.

وتركّز الدراسة عن قصد على الفترة الواقعة ما بين عامي ١٧٥٠ و١٨٥٠، بغية إبراز استمرارية الأوضاع، والتأكيد على أن جذور ضعف الاقتصاد السياسي التونسي ترجع إلى القرن الثامن عشر لا التاسع عشر حيث كان يمكن أن تُنسَب إلى عوامل التدخّل الأوروبي. وإذا نحن نحينا الجدل الدائر حول تأثيرات التدخّل الخارجي جانبًا، وقدّرنا أنه كانت هناك أشكال وأنماط عديدة حتى في المغرب العربي ومصر بل في أفريقيا كلها، لوجدنا أن

---

(١٣) انظر ب. ج. شي (P.J. Shea)، ١٩٧٨، ص ٩٤: «من الجلي أن التجارة والإنتاج مترابطان، ولكنني أعتقد أنه ينبغي أن تعطى الأولوية للاهتمام بالإنتاج».

(١٤) ل. فالنسي (L. Valensi)، ١٩٧٧.

المعالم الرئيسية للتجربة الأوروبية تستحقّ أن تناقش في الإطار القارّي الأوسع نطاقًا.

كانت حيازة الأرض في القرى التونسية خلال أوائل القرن التاسع عشر تخضع للشريعة الإسلامية، ولكنها كانت تسمح بتأويلات شتّى من حيث النظرية والتطبيق على مختلف مستويات الحكومة المركزية، والقوّاد المحليين، والأسَر المعنية. ونتيجة لما كانت الممارسات الزراعية في «الواحات» تتسم به من طبيعة مكثّفة، أصبح من الممكن أن تكتسب الأرض – حتى في المناطق الريفية – قيمة اقتصادية أكبر من قيمتها في غيرها من أنحاء أفريقيا حيث كانت الزراعة تُمارَس بشكل أقلّ كثافة. وقد تسبّب ذلك في خلق ضغوط أكبر للحصول بصورة متكررة على القيمة التجارية للأرض المملوكة. ومع ذلك فقد كانت الحقيقة الرئيسية في مطلع القرن التاسع عشر هي أن حقوق الملكية الخاصة للأرض لم تكن معترفًا بها بوجه عام. وكانت تلك نقطة الاختلاف الأساسية عن الإقطاع الأوروبي. ففي تونس، كما في غيرها من أنحاء أفريقيا، كانت الأرض مملوكة للجماعة أو مملوكة للملك بوصفه مستخلفًا عليها. وعلى المستوى المحلي كان «القائد» أو الرئيس المعني هو الذي يخصّصها لمن ينتفعون بها. وكان التنافس يثور أحيانًا للسيطرة على حق تخصيص الأرض. وكان من الممكن أن تتصارع مجتمعات محلية متجاورة، حتى وإن كانت تؤدّي الضرائب أو تدين بالولاء للحاكم الأعلى نفسه، بسبب الانتفاع، أو الحق في تخصيص الانتفاع، بمساحات معينة من الأرض؛ إلا أن المبدأ الأساسي ظل يقضي بأن الأرض لا تُباع ولا تُشترى. ثم تسارعت خطى التغيير في القرن التاسع عشر وخاصة مع بدء التدخّل الأوروبي، كما تسارع نمو المزارع المسوَّرة والمملوكة، الأمر الذي أدّى إلى تشجيع الضغوط الماثلة للاتجار بالأراضي في كل مكان. وبرغم أن الحكومة المركزية كانت تتمسّك بنظرية الأساس القانوني لحيازة الأرض، فقد كانت تعمل أحيانًا على الاستفادة من القيمة التجارية للأراضي مثلما كانت الأُسر التي كانت تتعرّض لصعوبات مالية تحرص أحيانًا على تقديم الأرض كضمان للقروض، وبصفة مؤقتة على الأقل. غير أن هذه التغييرات التي طرأت على نظام الإنتاج الزراعي المميّز للقرن الثامن عشر كانت تتسم بالبطء ولم تكن تتناقض مع النظرية الأساسية لحيازة الأرض إلا في حالات نادرة.

ومع أننا قد لا نحتاج هنا أيضًا إلى التشديد على تنوّع أنماط الإنتاج في مختلف المناطق الطبيعية في أفريقيا – من حيث التفصيلات المتعلقة بحيازة الأراضي والإرث، والأدوات الأساسية المستخدمة في الزراعة، والمحاصيل المزروعة، والانتفاع بالأرض، وتقسيم العمل بين الرجال والنساء، وتخصّص بعض المجتمعات المحلية دون بعضها الآخر في إنتاج محاصيل معيّنة، والتقنيات الزراعية، وتربية الحيوانات، وما إلى ذلك – فثمة جانب آخر للتجربة التونسية ينطبق على أفريقيا بأكملها. ويتمثّل هذا الجانب في التساؤل عن مدى صحة الإصرار على وصف النُظم الزراعية الأفريقية بأنها كانت نُظمًا «معيشية» أو مساندة «لاقتصادات طبيعية». فقد كان لهذين الاصطلاحين ما يبرّرهما في بداية الأمر لشيوع الفكرة الخاطئة التي كانت تذهب إلى أن مجتمعات أفريقيا الريفية كانت جامدة و «قبلية» تتمتع «باكتفاء ذاتي» أو

توشك أن تتمتّع باكتفاء ذاتي[١٥]. وبعدما توافرت أدلة مبدئية تثبت خطأ الرأي القائل بأنه كانت توجد مجتمعات محلية منعزلة، يبدو أن بعض دعاة الرأي الذي يذهب إلى أن الزراعة الأفريقية كانت ذات طبيعة «معيشية» يعمدون الآن إلى تعريف «المعيشية» من الزاوية البيئية، وإن كانوا يسلّمون بشيوع تبادل السلع والخدمات. وهم يزعمون أن المزارعين الأفارقة كانوا «معيشيين» لا «فلّاحين» استنادًا إلى أنهم، وإن كانوا يشترون ويبيعون، إلا أن بواعثهم الرئيسية لم تكن تتمثل في تحقيق الربح. وهم يعرّفون الفلاحين بأنهم «صغار المنتجين الزراعيين الذين يسعون إلى كسب معاشهم عن طريق بيع جانب من محاصيلهم وقطعانهم»، كما يرون أن وجود طبقة الفلّاحين ينتج بالضرورة عن «تأثير الأسواق الجديدة» وبواعث الربح[١٦]. والحقيقة التي تبرزها التجربة التونسية أن النُظم الزراعية الأفريقية في مطلع القرن التاسع عشر لم تكن تسمح باعتبار المجتمعات المحلية على اختلافها مجتمعات ذات اكتفاء ذاتي. وكانت تزرع فيها محاصيل عدة تبعًا لاختلاف التربة، والتقاليد العائلية، وتباين الأفضليات، وتخصّص المهارات. وكانت زراعة المحاصيل والحِرَف اليدوية وتربية الحيوانات توجد معًا بأنماط متعددة تشجّع على التبادل باعتباره الوسيلة التي تلبّي بها الأسر احتياجاتها الضرورية؛ إذ تتخلص كل أسرة من جانب مما يفيض عن حاجتها في مقابل ما تحتاجه ولكنها لا تنتجه؛ وتدّخر بقية منتجاتها لسنوات الجفاف وغيره من الكوارث.

وفي بداية القرن التاسع عشر، لم يكن في أية منطقة في أفريقيا، مهما نأت هذه المنطقة، مجتمعات ريفية محلية يمكن أن يُقال بأنها كانت تتمتع باكتفاء ذاتي تام أو أنها كانت مستقلّة تمامًا. وقد أوضح د. و. كوهين في دراسته لسيرة وومونافو في بونافو أنه حتى «مثل هذه المجتمعات المحلية الصغيرة المنعزلة تحتاج لإمدادها بسلع وخدمات لا يمكن الحصول عليها إلّا من متخصصين، أو مما يُستخرج أو يُصنع في أماكن نائية»[١٧]. وكانت هذه جزءًا نائيًا في شمال بوسوغا وصفه كوهين بأنه بقي حتى الآن «منطقة غير مدارة» هاجر إليها عدد من القادة الأفراد ومعهم أتباعهم وجماعات أخرى تمتّ إليهم بصلات نسب في أواخر القرن الثامن عشر وفي مطلع القرن التاسع عشر. وكانت هذه الهجرة جزءًا من المراحل الأخيرة من هجرات قبائل اللوو من منابع نهر النيل، وبرفقتهم جماعات أُخرجت من مواطنها على الشواطئ الشمالية لبحيرة فكتوريا ومن بعض الدول الصغيرة مثل لووكا نتيجة للضغوط الناشئة عن توسّع مملكة بوغندا؛ وذلك بحثًا عن مناطق قليلة السكّان نسبيًا بعيدًا عن هياكل السلطة القائمة. وقد عاش هؤلاء المهاجرون في مساكن متناثرة لا تتألف منها قرى. ولم تكن لهم أسواق رسمية للتبادل بصورة منتظمة. وعن طريق التزاوج والمشاركة في الطقوس وما إلى ذلك من أشكال التفاعل،

---

(١٥) إ. ب. سكوت (E.P. Scott)، ١٩٧٨، وخاصة في ص ٤٤٩–٤٥٣ حيث تعرض الحواشي للمناقشات المطوّلة التي دارت عن الزراعة المعيشية في مقابل التبادل، وأشكال التبادل «الشكلية» في مقابل أشكال تبادل واسعة النطاق.

(١٦) ر. بالمر (R. Palmer)، و ن. بارسونز (N. Parsons)، ١٩٧٧(ب)، ص ٢–٥.

(١٧) د. و. كوهين (D.W. Cohen)، ١٩٧٧، ص ٤٨؛ انظر أيضًا الشكل ١١,٢ في ما بعد.

نبت لديهم الإحساس بوجود المجتمع. وبعد فترة من التناحر بدأ أيضًا الاعتراف بنوع من السلطة الشاملة وإن بقي موطن الأسرة مركز حياتهم. وفي ذلك يقول كوهين:

«كان تناثر الحقول... هو الإطار الذي نبتت فيه واستقرّت تقاليد البطولة التي كانت تتركّز على تهيئة الأرض؛ وكان هذا بدوره يشكّل أساس المحافظة على الحقوق الأبدية لحيازة الأرض والسيطرة عليها لأسرة من يقومون بتهيئتها؛ وكان ثمة مثل أعلى قُدِّر له الدوام وهو أن كل رجل سيّد مسكنه كما أن الملك سيّد مملكته. وكانت مزرعة الرجل العادي عالمًا مغلقًا سواء أكانت مسوّرة أو لا؛ وهو السيّد في داخل الحدود التي تحيط بأرضه»[١٨].

ولا حاجة بنا لأن ندخل هنا في تفصيلات عن تطوّر شكل من أشكال السلطة الأسرية العليا من التقاليد المتناحرة الموروثة عن أسلاف الأُسر المختلفة التي استقرّت في بونافو. والشيء الذي ينبغي أن نشدّد عليه هو أن الأسرة الفردية في مطلع القرن التاسع عشر كانت هي وحدة الإنتاج ووحدة حيازة الأرض هناك؛ ومع ذلك فلم تكن الأسرة، مهما بلغ من نأيها وانغلاقها وحتى في بونافو، ذات اكتفاء ذاتي. وفي خلال جيلين تطوّرت شبكة من العلاقات الاجتماعية والثقافية كانت السلع والخدمات تُتداول عن طريقها بكفاءة تستثير الإعجاب. ثم جاء المهاجرون الجدد مثل موكاما وومونافو ومن كانوا يحيطون به ومعهم ذخيرة من السلع والمهارات والتكنولوجيات الجديدة. وكان الطلب على بعض السلع مثل الأدوات الحديدية، ولا سيّما أدوات الزراعة، والمصنوعات الخزفية والملح، يتسبب من آن لآخر في إقامة أسواق كان السكّان يحملون إليها فائض إنتاجهم من نسيج لحاء الشجر والجلود والحيوانات الحية لمبادلتها. وكان آخرون منهم يحملون إنتاجهم إلى حيث يوجد الاختصاصيون من أرباب الحِرَف المعروفين، مثل الحدّادين وصيادي الأسماك وصنّاع الأواني الخزفية. كذلك كانت السلع والخدمات تُتداول عن طريق المدفوعات التي كانت تقدم من أجل الطقوس والعبادة، أو سدادًا لثمن عروس، أو تأدية لتكاليف اجتماعية أخرى، بل عن طريق الغارات وعمليات السرقة والاختطاف. ويقول كوهين إن دراسته «تقدم مجموعة من الصور لاقتصاد إقليمي» لمنطقة لم تكن خاضعة لسلطة إدارية حتى مطلع القرن التاسع عشر، لا تتمثل بنيته في «التأثير الموجّه» الذي يقترن بالتجارة الدولية أو التجارة بين المناطق ولكنها تتمثل في المقام الأول في شبكة بالغة الاتّساع والمتانة من عمليات التداول والتوزيع وإعادة التوزيع»[١٩].

وقد جاء القرن التاسع عشر بتغييرات وضغوط وفرص جديدة، حتى بالنسبة إلى سكّان بونافو مثلما حدث في غيرها. ومع تزايد نمو الأسر، بدأت الزراعة تمتدّ لتشمل أراضٍ كانت مهملة من قبل. وبُدئ في تجربة محاصيل جديدة كان يُنظر إليها بعين الحذر حتى ذلك الحين، وأصبح بعضها من الأغذية الأساسية الجديدة. واتّسع الأفق الاقتصادي لسكّان القرى تدريجيًا

(١٨) د. و. كوهين (D.W. Cohen)، ١٩٧٧، ص ٤٣.

(١٩) المرجع السابق، ص ٤٧ و٤٨.

بفضل نجاح الحركة التجارية في تعزيز الروابط التي كانت تمتدّ من القرى إلى الموانئ الساحلية وإلى الأسواق الخارجية في ما وراء البحار. وجاء التوسّع التجاري بتغييرات اجتماعية وسياسية. وفي البداية كان ينحو إلى تعزيز مركز الرؤساء الذين وجدوا أن تراكم الثروة عن طريق فرض ضرائب على الملح والحديد والنحاس وعلى العاج وشمع العسل وزيت النخيل بوجه خاص أيسر منالًا من اقتضاء الإتاوات على الإنتاج الزراعي والعمالة التقليدية. ولم يكن من الممكن في الوقت نفسه احتكار أرباح التجارة بسهولة. ومن أجل ذلك انتقل الكثيرون من مواطنهم التقليدية بحثًا عن الثروة، الأمر الذي مهّد الطريق أمام التحرّك الاجتماعي. ولكن هذه التغييرات تمّت ببطء، ولم تكن تنطوي على تجديد بالقدر الذي كان ينطوي عليه اتساع الاتجاهات والأنماط الذي كان قد ظهر بالفعل إبان القرن الثامن عشر. ولا يجوز لنا من ثمّ أن نبالغ في التأثيرات الناتجة عن التجارة الخارجية. وقد أكّد ج .ل. فِلوتْ أن القرن التاسع عشر لم يكن مجرد «تاريخ مد الاقتصاد العالمي وجزره كما عرفته أفريقيا» ولكنه كان أيضًا «تاريخ التطوّر البطيء لتنويع الانتفاع بالموارد الطبيعية»[٢٠]. ومن اللازم أن نشدّد على هذا العامل الداخلي الذي اصطدم به العامل الخارجي والذي صاغ استجابة الشعوب الأفريقية للعوامل الخارجية. وقد أوضح كوهين في الفصل الذي أورده عن منطقة البحيرات الكبرى – التي كانت تدرس من قبل على أنها مجموعة دول مركزية تستجيب لقوى خارجية – أن «القرن التاسع عشر لم يكن مجرّد عالم من الدول الصغيرة والكبيرة؛ بل إنه أيضًا عالم كان الأفراد والأسر يغيرون فيه بطرائق صغيرة لا تحصى – وغير ملحوظة أحيانًا – مواقفهم تجاه سلطة الدولة والمشاركة الاجتماعية والإنتاج والأسواق»[٢١].

ويقدّم لنا النظام الزراعي حول مدينة كانو القديمة الواقعة في شمال نيجيريا في مطلع القرن التاسع عشر وجوه شبه واختلاف تستثير الاهتمام مع عالم بونافو في «المنطقة غير المدارة» في شمال بوسوغا. فمن ناحية كان للسوق دور أقوى في الاقتصاد لأن كانو كانت مركزًا له مكانته للتجارة المحلية والإقليمية والدولية يعتمد في جانب منه على الأنشطة الصناعية الرئيسية البالغة النجاح في مجال صنع الأقمشة وصباغتها وتوزيعها وفي مجال دبغ الجلود؛ على أنه من الخطإ أن نركّز على التأثيرات الموجّهة التي تحدثها الأسواق وطرق التجارة وأن نتجاهل في الوقت نفسه شبكة العلاقات الاجتماعية والثقافية التي تعتمد الأسواق وطرق التجارة عليها. كذلك كانت كانو خاضعة لنفوذ الإسلام وللدور الأوسع نطاقًا الذي كان الحكّام والطبقات الحاكمة وتجّار المدينة المحاطة بالأسوار يمثّلونه في إدارة الاقتصاد. وبرغم ذلك فقد كانت كانو تتماثل مع بونافو ومع المجتمعات القروية المحلية في تونس في أن الجانب الأكبر من الإنتاج الزراعي – لا للمحاصيل الضرورية وحدها بل لمجموعة متنوّعة من الأقطان ومواد الصباغة – كان في أيدي عامة السكّان في المناطق الريفية حيث تشكّل الأسرة وحدة الإنتاج. وقد لاحظ عبد الله

(٢٠) ج. م. فِلوت (J.L. Vellut)، الفصل الثاني عشر من هذا المجلد.

(٢١) د. كوهين (D.W. Cohen)، الفصل الحادي عشر من هذا المجلد.

المهدي في دراسة أصدرها مؤخرًا أن ربّ الأسرة في منطقة كانو، أو المايجيدا، كان «أشبه بحاكم مدينة» وكان يتكفّل بتوفير الطعام والكساء وتأدية الواجبات الاجتماعية لأعضاء أسرته، كما كان يتكفّل بتحديد مساحة الأرض وأنواع المحاصيل التي تزرع في كل عام، ومقدار الوقت الذي ينفق في مزرعة الأسرة الجماعية (غاندو وجمعها غانداي) وفي المزارع الفردية الخاصة (غايوني، ومفردها غايونا). ولم يكن ثمة تقسيم واضح للعمل بين الرجال والنساء، بل كان جميع أعضاء الأسرة يشتركون في عمليات الزراعة؛ إذ كان الرجال يحفرون الأرض ويلقون فيها البذور بينما يقوم الأطفال والنساء بردمها. وبينما كان الرجال والنساء يشتركون في تنقية الأرض من الأعشاب الضارّة، كان الأطفال يرعون الأغنام والمعز وغيرها من الحيوانات المنزلية. وبينما كان الرجال يقومون بالحصاد، كانت نساء الأسرة يجمعن حزم المحصول في المخازن المركزية. وإلى جانب شبكة العلاقات الاجتماعية والثقافية التي كان بعضها يتمثل في المشاركة في العمل وتبادل المنتجات، كان ثمة تقليد متوارث يُعرف باسم غايا (العمل الجماعي) – وكان يُنظَّم على مستوى القرية على أساس تطوعي وإن كان ذلك بمشاركة واعية علامة على حسن المواطنة – لتوفير عمل إضافي في وقت الغراس أو الحصاد أو بناء المساكن وما إلى ذلك من الأعمال الرئيسية»[٢٢].

وحسبما قلناه في ما سبق، كانت دولة كانو – خلافًا لما كان عليه الحال في بونافو – ممثلة في شخص الأمير ومن يندبهم من الموظفين تلعب دورًا أكثر إيجابية في إدارة الاقتصاد وفي حياة المجتمعات المحلية الريفية. وكانت كانو أقرب شبهًا بتونس من هذه الناحية: إذ كان من المعترف به أن الأمير هو مالك الأرض؛ فله أن ينظّم كيفية تملّكها والانتفاع بها والتصرّف فيها؛ وفي استطاعته أن يحرم الأفراد من الانتفاع بأرضهم لخروجهم عن طاعته عن عمد، أو لتراخيهم عن دفع الضرائب المقررة، أو لاعتيادهم على مقارفة سلوك ضد المجتمع كالسرقة على سبيل المثال. غير أنه كان مسؤولًا في الوقت نفسه عن ضمان الحيازة الآمنة للصالحين من رعاياه؛ ولهذا كان أرباب الأسر يعتقدون بوجه عام أنهم يمتلكون أراضيهم. بيد أنهم كانوا يدركون مع ذلك أن هذه الحيازة الآمنة لا تتضمن حق التنازل عن الأرض؛ وإن كان مرخّصًا لهم في تأجيرها مباشرة أو من الباطن بوجه عام. وتأسيسًا على مفهوم ملكية الأمير للأرض، عمل الحكّام المجدون على تشجيع هجرة جماعات كانت تتوافر لديها مجموعة من المهارات الصناعية والزراعية من بورنو وازبن ونوب ومن مناطق أخرى لتوطينهم في جهات مختلفة مع تقديم إغراءات لإعادة توطين السكّان الأصليين. وكان الحكّام وكبار الموظفين والتجّار يمنحون ضياعًا يستخدمون عمل العبيد والتابعين لزراعتها بالمحاصيل ولتربية الماشية وللإنتاج الصناعي. وكان العمل الإضافي يوفّر عن طريق نظام «الغايا» للعمل التطوعي.

وقد أسفر نجاح الجهاد في مطلع القرن التاسع عشر عن إحداث تغييرات هامة في سياسة كانو الاقتصادية، إذ أدّى بوجه خاص إلى تطبيق الشريعة (النظام القانوني الإسلامي) على حيازة

---

(٢٢) عبد الله المهدي، ١٩٨٢، وخاصة الفصل ٦.

الأرض وعمدت الدولة في ظل الخلافة إلى تكثيف تدابير شتّى من أجل تنمية الرّخاء الصناعي والتجاري. والأمر الذي يحتاج لأن نؤكّده في هذا المقام هو أن النظام الزراعي في القرن الثامن عشر استمرّ يشكّل أساس السياسة الاقتصادية الجديدة. وفي ذلك يقول عبد الله المهدي إنه «لم يطرأ تغيير جوهري على نظام حيازة الأرض الذي كان موجودًا قبل حلول القرن التاسع عشر. وتغلبت عناصر الاستمرار على دواعي التغيير»[٢٣]، ذلك أن الشريعة كانت تسمح للأمير بإعطاء الأرض، أي أنها كانت تسمح بالاتّجار فيها ولكن «كانو كانت لا تزال تعتبر الاتّجار في الأرض عملًا غير مشروع».

ومن الظاهر أن أشدّ تأثير أحدثته الشريعة بالنسبة إلى حيازة الأرض هو التشجيع على تمزيق الغانداي (مزارع الأسر الجماعية) إلى حيازات عائلية فردية عن طريق الميراث، مما أدّى إلى تخفيض مساحات الوحدات الزراعية بين العامة. وحدث في الوقت نفسه توسّع ضخم في زراعة الضياع على أيدي الصفوة الحاكمة والتجارية مما تسبّب في تزايد نقص الأراضي وخاصة حول كانو وغيرها من المراكز الحضرية. وشجّع هذا على ممارسة الزراعة في أماكن أكثر بعدًا، وأقدمت أعداد أكبر من عامّة الناس على ترك الزراعة للتركيز على الحرف اليدوية والإنتاج الصناعي، أو أصبحت تابعة تعتمد على الصفوة الحاكمة والتجارية في كسب معاشها.

أنماط السلطة

تقدم لنا كانو وبونافو إذن نموذجين مختلفين للطريقة التي كانت بنية السلطة تؤثر بها على تطوّر الزراعة في أفريقيا في مطلع القرن التاسع عشر، ففي أحداهما كانت السلطة مركزية منظمة، بينما كانت في الثانية موزّعة وغير نظامية. وليست هذه تفرقة بين مجتمعي «الدولة» و «انعدام الدولة» على ما ذهب إليه بعض علماء الأنثروبولوجيا في وقت سابق. ففي بونافو لم يكن ثمة إحساس بوجود الحكومة والسلطة وحسب، بل إن بعض المهاجرين حملوا معهم تراث نظم سياسية ذات أنساق هرمية كانوا يفرّون منها، واستفادوا من ذكرياتهم عن بنية تلك النظم في الصراعات التي واكبت ظهور نظام جديد من نُظم السلطة في بونافو. وكان آخرون من غيرهم يحملون معهم الإيمان بسلطة الموكاما، أو الأمير المهيب الذي اختاره الله وتملكه، أو بفعالية طقوس إشعال أضواء النيران من المواقد الملكية في التأثير على الخصوبة وحصاد المحاصيل.

وقد ذهب فِلوتْ إلى أنه ينبغي لنا، بدلًا من تقسيم الأوضاع إلى وجود الدولة وانعدام الدولة، أن نفكّر في نموذجين لتنظيم السلطة:

«النظام الهرمي الذي يتميّز بكونه محددًا تحديدًا دقيقًا والذي يرتكز على دفع الجزية وهو نظام الممالك، وفي أقصى الجانب الآخر نمط الحكم غير النظامي الذي يتميز بقدر أكبر من المساواة عن طريق مجالس من الشيوخ والأعيان.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٥٦٦ و ٥٦٧.

وقد كان هذان الأنموذجان متكاملين، وكانت توجد في التطبيق أنواع كثيرة من الأوضاع البينية والتوازنات والحلول الوسط. وكان لواقع البيئة والنشاط الاقتصادي، إلى جانب الظروف التاريخية بل والاعتبارات الشخصية، دور في تحديد ما إذا كان النمط التنظيمي السائد يميل صوب الأنموذج الملكي بما يتميّز به من خصائص النظام والأمن، أو صوب أنموذج ديمقراطي أكثر مرونة وأقل تسلّطًا»[٢٤].

وينبغي أن نضيف أن نسق الدولة لم يكن دائمًا أشدّ الأطر النظامية فعالية. فقد نمت عبر النظام القائم على الأصول والأنساب الذي عرفته المجتمعات غير المركزية مؤسسات تكاملية متعددة في المجالات الدينية والقضائية والاقتصادية كان في مقدورها أن تعمل كإطار نظامي شامل، كما كان يمكن أن يستعاض بها عن نظام الدول الآخذة في التفكّك[٢٥]. من ذلك مثلًا جمعيات البورو وما يشبهها في غينيا العليا، أو الجمعيات المختلفة التي كانت تعرف باسم «الجمعيات السرية» في المناطق الواقعة عبر النهر ومناطق الغابات الاستوائية في الكامرون والغابون. وبالنسبة إلى حالة قبائل الآرو، كان التأثير الواسع النطاق الذي اكتسبته مجموعة من الأقوال الإلهية المقدّسة كانت تُنشر عبر شبكة من مستعمرات الآرو و«الجمعيات السرية» المحلية هو الأساس القضائي والاقتصادي لتحقيق التكامل عبر شطر كبير من بلاد الايغبو. وقد أثّرت التغييرات الاقتصادية التي جاء بها القرن التاسع عشر في نمط السلطة لا من حيث تركيب نظم الدول وحسب، بل من حيث تعزيز ما كان موجودًا من هذه البنى التكاملية في كثير من الأحيان.

وتشير الأحداث التي وقعت في مطلع القرن التاسع عشر إلى ظهور اتجاه صوب إقامة بنى سلطوية مركزية غدت سلطات الملوك في إطارها أكثر فعالية من أي وقت مضى. وفي الوقت الذي كانت فيه الأمبراطوريات المتداعية مثل مجمع دول اللوندا أو أمبراطورية أويو القديمة أو أمبراطورية الموسي في موغو نابا في طريقها إلى التفكّك، كانت دول جديدة أصغر حجمًا وأشدّ تسلّطًا قد بدأت تظهر في مكانها. وبرغم أن محمد علي نجح في تعزيز سلطته في مصر، وتسبّب بذلك في إضعاف الأمبراطورية العثمانية أكثر من ذي قبل، فإن رؤيته وجهود ابنه لبناء أمبراطورية أفريقية – عربية كي تحلّ محلها لم تكلّل بالنجاح. وقد نجح عثمان دان فوديو في تحويل خلافة سوكوتو إلى أمبراطورية مترامية الأطراف، ولكن السلطة السياسية الفعلية وزّعت على الأمراء. وفوق ذلك كله أدت المفيكانه إلى وقوع سلسلة من الأحداث شجّعت على تكوين مجموعة من الممالك المركزية المتلاصقة لا في أفريقيا الجنوبية وحدها، بل في أفريقيا الوسطى والشرقية. وقد أوضح ل. نغكو في تناوله لأسباب حركة المفيكانه مدى الأهمية القصوى التي كان النظام الزراعي يمثّلها في الاقتصاد السياسي لنغوني الشمالية، ودور الدولة في تطويع المجتمع كي يستجيب لاحتياجات النظام الزراعي المتغيرة.

---

(٢٤) انظر ج. ل. ڤلوت (J.L. Vellut)، الفصل الثاني من هذا المجلد.

(٢٥) ج. أوريجي (J. Oriji)، ١٩٨٢.

وعلى مرّ السنين طوّر مزارعو نغوني الشمالية نظامًا زراعيًا مختلطًا. فقد كانوا يعيشون في مستوطنات متناثرة تختلف عن التجمّعات القروية التي كانت موجودة في سوتو – تسوانا، وكان ربّ الأسرة يعيش في مساكنها مع اثنتين أو ثلاث من زوجاته عادة؛ وقد خصّص لكل زوجة هي وأبناؤها مسكنًا مستقلًا. وكان الرجال يرعون الماشية ويخرجون للصيد، بينما تتكفّل النسوة بزراعة المحاصيل. وكانت طريقة استغلال الأرض تسمح للماشية بانتجاع مراعٍ حلوة ومراعٍ حامضة في وقت معًا:

«ففي الربيع وأوائل الصيف كان أصحاب القطعان النغونيون يصطحبون قطعانهم إلى المراعي المرتفعة ذات الأعشاب الحامضة، ثم ينتقلون مع قطعانهم ابتداءً من فصل الصيف إلى الأعشاب العذبة في قيعان أودية الأنهار. كذلك مكّنت التغييرات المناخية هؤلاء المزارعين من اختيار أنسب البيئات لزراعة الذرة البيضاء أو الدخن أو الذرة الصفراء»[٢٦].

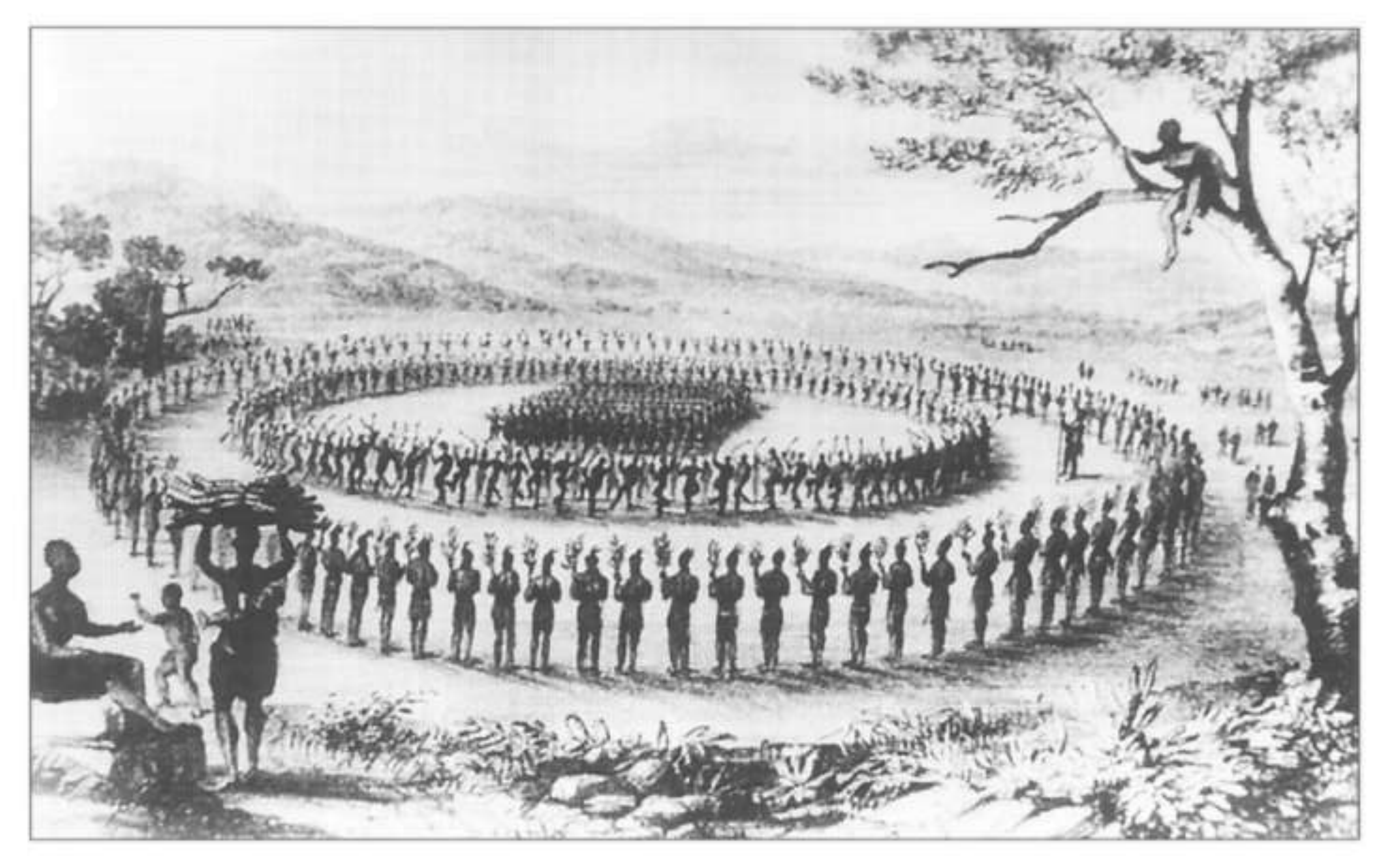
وكانت الذرة الصفراء، التي أُدخلت زراعتها في وقت ما في القرن الثامن عشر، قد حلّت في مطلع القرن التاسع عشر محلّ المحاصيل التقليدية الأخرى باعتبارها الغذاء الأساسي.

ومن الظاهر أن هذه العواملَ أدّت إلى نشر رخاء نسبي وزيادة عدد السكّان. وأدّى هذا بدوره إلى احتدام المنافسة على الأرض وخلق توترات اجتماعية وسياسية. وكان هناك تدرّج هرمي بين الحكّام، فثمة ملوك أقوياء وملوك يؤدون الجزية. وكانت المساكن الملكية أضخم من غيرها بحيث تتسع للأنشطة الجماعية من طقوسية وثقافية وعسكرية. ومن الجلي أن الحكّام الأقوياء في نغوني الشمالية كانوا يتبعون شعائر التكريس المركزية التي كانت تُمارَس في سوتو – تسوانا، بل إنهم ذهبوا إلى حدّ استخدام شعائر التكريس لحشد الشباب من الذكور والإناث للعمل الجماعي، ثم استخدموها في ما بعد أيضًا لحشد الألوية العسكرية وألوية الشباب الذين كانوا يعسكرون في المساكن الملكية، وقد يمتد ذلك أحيانًا لعشرة أعوام قبل أن يتم تسريحهم كي ينصرفوا للزواج والاشتغال بالزراعة. وكانت هذه تستخدم أيضًا كوسيلة لتنظيم الأسرة وتحديد السكّان. ومع تحوّل المنافسة على الأرض إلى حروب شاملة، بدأت هذه الفصائل المشكّلة من الشباب تنتشر بصورة متزايدة لتأدية الأغراض العسكرية.

مبادرات داخلية

يستبين مما تقدم أن حركة المفيكانه – التي يجري التسليم بأنها كانت عاملًا رئيسيًا في إحداث التغييرات الثورية في أفريقيا خلال القرن التاسع عشر – ينبغي أن تُفسَّر في إطار التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي سبقت القرن التاسع عشر والتي جرى تطويعها لمواءمة الأوضاع المتغيرة. أما الجهود التي بُذلت لتقديم تفسير شامل لهذه الحركة من زاوية الوجود الأوروبي في

(٢٦) انظر ل. نغكونغكو (L. Ngcongco)، الفصل الخامس من هذا المجلد.



اللوحة ١،١: رقصة طقوسية من مبليبيلي في معسكرات الزولو العسكرية في ١٨٣٦.

الكاب، أو من زاوية التأثير المتزايد للاقتصاد الرعوي الرأسمالي الذي كان يمارسه التريكبوير، أو من زاوية قوة مذهب التجاريين الذي تمثّل في التجارة البرتغالية في خليج ديلاغوا، فإنها لم تثبت للدراسة الفاحصة على ضوء الأدلة المتوافرة. ذلك أن المبادرات الرئيسية وراء أحداث المفيكانه إنما كانت تنبثق من داخل أفريقيا. ويصدق هذا أيضًا على غيرها من الأحداث الكبرى التي وقعت في مطلع القرن التاسع عشر مثل إصلاحات محمد علي في مصر، وحركات الجهاد في غرب أفريقيا.

إن الحركة الوطنية التي جاءت بمحمد علي إلى السلطة والتي وجّهها هو ببراعة كي يصبح قائدها ومصدر إلهامها تُنسب في كثير من الأحيان إلى ما كان لنابليون و «بعثته المصرية» من تأثير صاعق. ولكن هذا رأي خاطئ على ما يقوله عبد الملك أدناه[٢٧]؛ إذ إن «مصر القرن الثامن عشر يُنظر إليها الآن على أنها كانت هي المختبر التي خرجت منه مصر الجديدة». وكان الشعور الوطني الذي أذكى في قلوب الصفوة من المصريين في المدن الكبرى وخاصة في القاهرة والاسكندرية، وبين صفوف المشايخ والعلماء في المراكز الإسلامية كالأزهر الشريف، هو الذي أشعل نيران ثورتي أكتوبر / تشرين الأول عام ١٧٩٨ وأبريل / نيسان عام ١٨٠٠ ضد الفرنسيين، وأضعف موقفهم وأرغمهم على الانسحاب. وكانت هذه الحركة هي التي أحبطت محاولات المماليك من أنصار العثمانيين من أجل استعادة سلطتهم في مصر. وكان هذا الشعور الوطني هو الذي وفّر المناخ اللازم لإصلاحات محمد علي ولطموحه هو وابنه إلى جعل الحكومة المصرية حكومة وطنية حقًا تتمتّع بالاستقلال بإزاء كل من العثمانيين والأوروبيين وتتربّع على رأس أمبراطورية أفريقية - عربية.

وهذا التطلّع إلى التجديد والإصلاح يتبدّى بالوضوح نفسه في أنشطة مختلف الحكّام الذين واجهوا تحديات المفيكانه، وفي أنشطة الذين عملوا على استعادة النظام الأمبراطوري في أثيوبيا، وفي أنشطة الشيوخ في غرب ووسط السودان الذين كانوا ينقّبون في تراث الإسلام عن أفكار تصلح لإقامة نظام اجتماعي وسياسي جديد. ويرجع الفضل الأكبر إلى كتابات قادة الجهاد والرحّالة الأوروبيين في تزويدنا بمعلومات كافية عن تلك القوى والأفكار العديدة التي تولّدت عنها سلسلة من الحركات الثورية بدأت في فوتا تورو وفوتا جالون وبوندو خلال القرن الثامن عشر، وامتدّت إلى حركات الجهاد التي وقعت في سوكوتو وماسّينا ودينغوي راي خلال القرن التاسع عشر. ولسنا نحتاج من ثمّ لأن نخمّن بصدد المساهمة التي يُحتمل أن يكون نفوذ أنصار مذهب التجاريين من الأوروبيين في عصر تجارة الرّقيق، أو النفوذ الرأسمالي في عصر إلغاء الرقيق ورحلات الاستكشاف، قد شارك بها في هذه القوى والأفكار العديدة؛ إذ جاءت المبادرة إلى تنظيم حركات الجهاد من الداخل. وقد أولت دول الجهاد عناية فائقة لتنمية الزراعة عن طريق الإنتاج الأسري التقليدي من جانب، وعن طريق المزارع الكبيرة التي كان العبيد والأتباع يعملون فيها من جانب آخر. كما عملوا على تنمية الصناعة التحويلية والتجارة،

(٢٧) انظر الفصل الثالث عشر أدناه.

وعكفوا على تحسين طرق التجارة وقدّموا حمايتهم للتجّار. وكان الجانب الأكبر من الحركة التجارية الدائرة فوق الطرق للتبادل المحلي والإقليمي. ولكن قادة الجهاد عملوا أيضًا على تعزيز طرق التجارة عبر الصحراء وطريق الحج إلى شرقي السودان ووادي النيل ومكّة المكرّمة. وتتزايد الأدلة على أن هذه المبادرات الخاصة بالتجارة الداخلية أدّت إلى تطوير طرق التجارة التي سمحت بوجود حركة تجارية عبر القارة قبل ظهور التجارة الأوروبية الجديدة في القرن التاسع عشر[٢٨]. وقد فطن الأوروبيون بسرعة بطبيعة الحال إلى نتائج هذه المبادرات الداخلية واجتذبتهم إمكانية الاستفادة منها.

ولأنه لا تتوافر لدينا كتابات مماثلة عن المناطق البعيدة صوب الجنوب، فقد كان ثمة إغراء أكبر بتقديم تأملات بصدد التأثيرات الممكنة أو المحتملة لمشاركة مملكة أويو القديمة في تجارة الرقيق عن طريق بلاد ايغبادو وبورتو نوفو خلال القرن الثامن عشر[٢٩]. ولكن هذه التأملات شأنها شأن الافتراضات الأخرى المتعلقة بالآثار المحتملة لإلغاء الرّقيق قد عجزت حتى الآن عن تفسير انهيار الأمبراطورية بنيويًّا في ما يخص أسسها الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية، وانتشار الاتجاه إلى تجربة أفكار سياسية ودينية متعددة لإقامة هياكل ونُظم جديدة في القرن التاسع عشر. والأرجح هو أن بذور الانهيار جاءت، مثلما حدث في دول الجهاد، من السخط الداخلي ومن التوق إلى الإصلاح، وأن الانهيار الفعلي يرجع إلى توغّل الأفكار الإسلامية والتأثير المباشر لجهاد سوكوتو أكثر مما يرجع إلى تجارة الرقيق و/أو إلغائها. وقد أدّى ما وقع بعد ذلك – من حروب وتحرّكات سكّانية واستعمار لمناطق جديدة كان يُنظر إليها من قبل على أنها هامشية مثل المستنقعات الساحلية ونشأة مدن وأسواق جديدة وروح الإصلاح والتجريب – إلى خلق فرص جديدة كان للأوروبيين دور في استغلالها لا في ابتعاثها.

وسوف يفسّر لنا هذا التطلّع إلى التجديد إذن لماذا كان كثير من الحكّام الأفارقة خلال القرن التاسع عشر – من مصر وتونس إلى مدغشقر وليسوتو وابيوكوتا وبلاد الفانتي – يشكّون في النوايا الأوروبية على رغم أنهم كانوا يغامرون بحذر بالتعاون مع التجّار الأوروبيين أو المغامرين أو المبشّرين كوسيلة لاستيراد التكنولوجيا الأوروبية للاستعانة بها في تنمية بلادهم. فلم تكن روح النهضة تعتمل في مصر وحدها. وقد يسوغ لنا أن نسمّي القرن التاسع عشر «عصر الإصلاح الأفريقي»[٣٠] حيث كان

(٢٨) انظر على سبيل المثال ب. كرتين (P. Curtin)، و س. فايرمان (S. Feierman)، و ل. تومبسون (L. Thompson)، و ج. فانسينا (J. Vancina)، ١٩٧٨، الفصل الرابع عشر.

(٢٩) ر. لو (R. Law)، ١٩٧٧، وخاصة ص ٢١٧-٢٣٦، حيث يستعرض الدلائل بإمعان، ولكنه يبدي ميلًا إلى المبالغة في تصوير تأثير التجارة بوجه عام وتجارة الرقيق بوجه خاص في اقتصاد مملكة أويو القديمة، مثال ذلك ص ٢٥٥: «من المرجّح أن يكون تدهور حجم الصادرات من الرقيق في حقبة التسعينات من القرن الثامن عشر قد تسبّب بهبوط عائدات الألافين؛ وربّما كانت استجابة أُوولي هي زيادة متطلباته من الضرائب في داخل المملكة».

(٣٠) أ. ج. هوبكنز (A.G. Hopkins)، ١٩٨٠، استخدم هذه العبارة كعنوان لمحاضرته الافتتاحية، مع التركيز على هدف التاريخ الاقتصادي لأفريقيا بوجه عام بدلًا من الاتجاهات السائدة في القرن التاسع عشر بصورة محددة.

التطلع إلى الإصلاح سائدًا في تلك الفترة، ولكنه كان تطلعًا نابعًا من الداخل. وقد حاول الحكّام استغلال الأنشطة الأوروبية المتزايدة لإنجاز الاصلاح، ولكنّهم أصبحوا في النهاية فريسة للاستغلال وأحبطت مساعيهم في سبيل البحث عن النهضة.

خاتمة

دخلت في مطلع القرن التاسع عشر عوامل جديدة للتغيير في التاريخ الأفريقي، نخصّ بالذكر منها اهتمام الأوروبيين الجديد لا بالتجارة وحسب، بل بالتدخل بصورة مباشرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأفريقية. وقد تواكب هذا مع حملة لمعرفة المزيد عن شعوب القارة وعن الموارد المتوافرة في داخلها، وحملة لوقف تجارة الرقيق، وتشجيع تصدير محاصيل معيّنة مع سعي المبشّرين لتحويل السكّان إلى الطرائق المسيحية للحياة، وإلحاح التجّار في التوغّل في الداخل لممارسة التجارة. وقد أسفرت هذه العوامل كلها عن خلق فرص وتحديات اقتصادية جديدة. ولم تكن مراكز التجارة الجديدة هي دائمًا مراكز التجارة في ما قبل القرن التاسع عشر. وأصبحت المصادر الجديدة للتجارة والثروة، كما أصبحت السلع الضرورية مثل الأسلحة النارية، مثارًا للتنافس بين مختلف الدول أو مجموعات أصحاب المصالح في داخل الدول. وأسفرت هذه التجارة الجديدة عن توسيع نطاق الأنشطة التجارية بمعدلات ضخمة؛ ولم يكن ذلك من خلال حركتها التجارية الخاصة بها وحدها، إذ إنها نجحت بقدر أكبر في تنشيط الحركة التجارية التي كانت قائمة بالفعل. على أنه من الواجب أن نبرز إلى أي حد كانت التجارة الجديدة استمرارًا لتجارة ما قبل القرن التاسع عشر، وإلى أي حد يرجع الفضل في زيادتها والمحافظة عليها إلى الفئات نفسها والبنى التي حافظت على تجارة الرقيق، وإلى أي حدّ كانت تعتمد على تجارة الرقيق والعمل العبودي في الداخل، ومن ثمّ إلى أي حدّ كانت ترتكز على هياكل السلطة القائمة، والشبكة الداخلية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وطرق التجارة، وإلى أي حد كانت – فوق ذلك كله – تعتمد على النُظم الزراعية.

وعلى ضوء هذا كله ينبغي لنا ألّا أن نشوّه نمط التطوّر في مطلع القرن التاسع عشر عن طريق إرجاع سيطرة السلطة والنفوذ الأوروبيين إلى تاريخ سابق للتحكم في مبادرات التغيير في التاريخ الأفريقي. ففي مطلع القرن التاسع عشر، كانت عوامل الاستمرارية مع القرن الثامن عشر كما كانت عوامل التغيير المنبثقة من داخل القارة تفوق في أهميتها بكثير عوامل التغيير الوافدة من خارجها.

الفصل الثاني

أفريقيا والاقتصاد العالمي

إي. فالرشتاين

من نمط التجارة في «الكماليات»
إلى نمط التجارة في «الضروريات»

لم يحدث التحوّل الكبير في علاقات أفريقيا الاقتصادية مع بقية العالم على أثر تقسيمها في مطلع القرن التاسع عشر من قبل الدول الأوروبية، بل إن تقسيم أفريقيا كان على العكس نتيجة لتحوّل علاقات أفريقيا الاقتصادية مع العالم الأكثر اتساعًا ومع أوروبا بوجه خاص، وقد وقع هذا التحوّل في فترة بدأت قرب عام ١٧٥٠ ثم بلغ ذروته بالاستعمار الأوروبي الواسع النطاق خلال الأحقاب الأخيرة من القرن التاسع عشر.

وقد كانت الشبكات التجارية موجودة في أنحاء شتّى من أفريقيا منذ وقت طويل؛ وكان الكثير من هذه الشبكات يمتد إلى ما وراء حدود القارة الأفريقية – عبر المحيط الهندي، والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي[1]. وكانت هذه الروابط القائمة مع خارج القارّة تشكّل بوجه عام نوعًا من التجارة لا يختلف في شيء عن «التجارة مع المناطق البعيدة» التي كانت معروفة حق المعرفة لآلاف السنين في آسيا وأوروبا. وكانت هذه التجارة البعيدة المدى تعتمد على تبادل ما نسمّيه بالمنتجات الكمالية، ونعني بذلك المنتجات التي كانت قليلة في مقدارها ولكنها تحقق أرباحًا مرتفعة لكل وحدة من وحدات الحجم. وكان إنتاج مثل هذه

(١) يلاحظ أ. ج. هوبكنز (A.G. Hopkins)، ١٩٧٣، ص سادسًا، «وجود سلسلة من الاقتصادات المترابطة كانت التجارة تمارس في داخلها على نطاق واسع، وبانتظام، منذ عصور بالغة القِدَم».

المواد لمبادلتها ينحو إلى استخدام نسبة صغيرة من الأيدي العاملة في مناطق المنشأ؛ وربّما كانت تمثّل نسبة صغيرة من القيمة الإجمالية المنتجة في تلك المناطق. وهذا يعني أن تجارة «الكماليات» كانت تجارة في سلع «غير ضرورية»، أي ان انقطاعها أو وقفها لم يكن يتطلب إعادة تنظيم أساسية للعمليات الإنتاجية في مناطق المنشأ. وليس من الممكن أن يقال إذن إن منطقتين يجري تبادل منتجاتهما على هذا النحو تنتميان إلى نظام واحد لتقسيم العمل(٢).

ولم تكن طرائق التجارة في المحيط الهندي قد تغيرت بدرجة كبيرة على ما يبدو خلال الفترة من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٨٨٠؛ وقد أدّى دخول البرتغاليين وغيرهم من الأوروبيين من بعدهم في هذه المنطقة البحرية إلى تغيير العاملين فيها إلى حد ما، ولكنه لم يكد يغيّر شيئًا من طبيعة هذه التجارة أو من نطاقها. بل إن تغيير العاملين كان بدرجة أقل مما كان يظنّ في كثير من الأحيان. فحتى حقبة الخمسينات من القرن الثامن عشر كان يوجد في موزمبيق، التي كان البرتغاليون يستعمرون سواحلها، أعداد من التجّار الوافدين من غوجيرات في الهند تزيد على ما يبدو على أعداد البرتغاليين المقيمين فيها. ومن الجلي أن بعض التغيّرات المهمة لم يطرأ إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعد انهيار أمبراطورية المغول وقيام الهند البريطانية، وبعد صعود العمانيين العرب في الشاطئ السواحيلي(٣).

وما فتئ التقسيم التقليدي بين الإنتاج الزراعي الذي لا يجري تسويقه في معظمه وبين التجارة البعيدة المدى في المنتجات غير الزراعية (الكمالية) هو التقسيم المتبع حتى في الحالات التي كانت توجد فيها مجتمعات زراعية صغيرة تتألف من مستوطنين أوروبيين مثل البرازيروس في وادي الزامبيزي أو البوير في ساحل الكاب.

أما المنطقة التي كان الوضع الاقتصادي فيها مختلفًا إلى حد ما، فهي تلك الأجزاء الواقعة في غربي أفريقيا ووسطها والتي كانت مجتمعاتها المحلية قد بدأت تسهم في تجارة الرقيق. وقد نتجت تجارة الرقيق بطبيعة الحال عن إنشاء الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي كان يتخذ من أوروبا مركزًا له منذ عام ١٤٥٠، كما كانت عنصرًا رئيسيًا من عناصره. ذلك أنه بحلول القرن السابع عشر، كان هذا الاقتصاد الرأسمالي العالمي يتضمن – كجزء من مناطق إنتاجه البعيدة – منطقة الكاريبي (الموسّعة) في الأمريكتين. وفي هذه المنطقة كان توسيع شبكة المزارع الكبيرة (لزراعة السكر بوجه خاص، ولكن أيضًا لزراعة التبغ والقطن ومنتجات أخرى) قد بدأ يعتمد بصورة متزايدة في توفير القوة العاملة على العبيد الذين كانوا «يؤسرون» في غربي افريقيا ووسطها وينقلون عبر المحيط الأطلسي.

فهل ينبغي أن تُصنَّف هذه التجارة البعيدة المدى في العبيد على أنها تجارة في «كماليات» أم تجارة في «ضروريات»؟ وهل يمكن أن يقال إنها كانت تتمثّل في «إنتاج» القوة العاملة اللازمة

---

(٢) تناولتُ بصورة مفصّلة من قبل الكيفية التي يمكن بها اعتبار تجارة أفريقيا الخارجية السابقة على عام ١٧٥٠ «تجارة كمالية». انظر إي. فالرشتاين (I. Wallerstein)، ١٩٧٣، ١٩٧٦.

(٣) انظر إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٥.

للاقتصاد الرأسمالي العالمي؟ وهل ينبغي من ثم أن يُنظَر إلى هذه المناطق «المنتجة» على أنها كانت مناطق محيطية ملحقة بالنظام الرأسمالي العالمي؟ لا توجد إجابات سهلة عن هذه التساؤلات. وفي ما يخص الأعداد التي صُدِّرت، سجل المنحنى البياني لتجارة الرقيق ارتفاعًا خلال الفترة من عام ١٤٥٠ حتى عام ١٨٠٠ مع زيادة ملموسة قرب عام ١٦٥٠؛ وقد ارتفع العدد قرب عام ١٧٥٠ إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه في ١٦٥٠[٤].

ومن الجلي أن تجّار الرقيق لم يعودوا في مرحلة ما «يبحثون» عمن يسترقونهم، ولكنهم بدأوا يعتمدون على إجراءات منتظمة للحصول على طلباتهم. ومن ثم ففي مرحلة ما بدأ الإنتاج والنُظم السياسية في غربي أفريقيا ووسطها في التكيّف على ضوء هذه الروابط الاقتصادية التي أصبحت روابط مستمرة. أما متى حدث هذا «التكيّف» بدرجة ملموسة – في عام ١٦٥٠ أو في عام ١٧٠٠ أو في عام ١٧٥٠ – فذلك سؤال تصعب الإجابة عنه، وإن كنت أميل إلى الاعتقاد بأن تحديد تاريخ متأخر أقرب إلى المنطق من تحديد تاريخ مبكر[٥]. والشيء المحقّق، على ما سنناقشه في ما بعد، هو أن تحوّل تجارة الرقيق من تجارة في «كماليات» إلى تجارة في «ضروريات» من شأنه في حدّ ذاته أن يقوّض قابليتها للبقاء من الوجهة الاقتصادية؛ إذ إنه يعني أن تكاليف التوالد لا بدّ أن تُدرَج في حسابات الربحية الشاملة لمقابل خدمات العمل في النظام الرأسمالي العالمي، حيث أن تكاليف الإنتاج بالنسبة إلى كل تجارة في «ضروريات» تتضمن «تكاليف الفرصة البديلة».

وعندما كانت أفريقيا «خارج» الاقتصاد العالمي، كانت «تكلفة» العبد بالنسبة إلى مالكه هي نفقات توريده بالإضافة إلى إعالته والإشراف عليه (موزّعة على سنوات حياته في الرق) مقسومة على إنتاجه الإجمالي من العمل خلال حياته كعبد. أما «الفائدة» بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، فكانت تتمثل أساسًا في فائض القيمة الذي ينتجه العبد بعد استنزال «التكاليف». وبعدما أصبحت أفريقيا «داخل» الاقتصاد العالمي. وبعبارة أخرى، بعدما أصبحت تنتج فوق أرضها

(٤) بالنسبة إلى بعض الأرقام انظر ب. د. كيرتن (P.D. Curtin)، ١٩٦٠، الجداول ٣٣، ٣٤، ٦٥، ٦٧ والشكل ٢٦؛ ومع أن أرقام كيرتن كانت بصورتها المطلقة موضوعًا لجدل عنيف فقد ثار الخلاف بدرجة أقل حول شكل منحنى نموّه. راجع المناقشة التي دارت بين ج. إ. إينيكوري (J.E. Inikori)، ١٩٧٦ و ب. د. كيرتن، ١٩٧٦؛ انظر أيضًا ملخّص الأدلة العلمية بالإضافة إلى الدراسة التوليفية الجديدة من إعداد ب. إ. لفجوي (P.E. Lovejoy)، ١٩٨٢. وقد أدخل لفجوي تغييرًا طفيفًا ولكنه غير جوهري على المنحنى.
وينبغي أن نشير أيضًا إلى أن المنحنى الإجمالي لأفريقيا يطمس الفوارق الجغرافية الطفيفية. فقد لعب ساحل أنغولا دورًا رئيسيًا منذ القرن السادس عشر؛ في حين لم يستخدم خليج بنين إلا ابتداء من حوالى عام ١٦٥٠؛ وساحل الذهب منذ حوالى عام ١٧٠٠؛ وخليج بيافرا منذ حوالى عام ١٧٤٠؛ أما ساحل سيراليون الذي استُخدم في وقت مبكر فلم يصبح مصدّرًا كبيرًا إلا في منتصف القرن الثامن عشر. ولم تصبح منطقة جنوب شرقي أفريقيا مصدّرًا رئيسيًا إلا في القرن التاسع عشر.

(٥) للرجوع إلى مناقشة للرأي الذي يذهب إلى أن «عصر تجارة الرقيق» كان يعتمد اعتبارًا من حوالى عام ١٦٥٠ على «إنتاج» الرقيق، وأن الفترة ما بين عامي ١٦٥٠ و ١٨٠٠ شهدت شيئًا يختلف إلى حدّ ما وفي منتصف الطريق بين التجارة في الكماليات والتجارة في الضروريات التي ظهرت في مرحلة لاحقة. انظر س. داجيت (S. Daget)، ١٩٨٠.

سلعًا كانت تشكّل جزءًا من تقسيم العمل في الاقتصاد العالمي، فإن من يكون عبدًا لا يكون شيئًا آخر كأن يكون مثلًا فلاحًا حرًّا منتجًا أو عاملًا أجيرًا. ومؤدى ذلك أنه، على الرغم من أن تكلفة العبد قد تبقى من دون تغيير بالنسبة إلى مالكه، فلا بدّ أن يعاد حسابها من زاوية الاقتصاد العالمي في مجموعه. وينبغي أن يراعى في بسط المعادلة «التراكم» البديل من استخدام الفرد المعني لغرض آخر. فمن الجائز أنه كان من الممكن أن يكون صافي فائض القيمة الذي ينتجه العبد أكبر لو أنه لم يستعبد. أضِف إلى ذلك – وهذه هي النقطة الحاسمة – أن الدالة تغيرت، لأن سنوات التوالد التي كانت تخرج عن هذه الحسابات عادة أصبحت الآن جزءًا منها. وهذا يعني أن صافي التراكم من سنوات العبودية قد انخفض في حين أن صافي التراكم فيما لو أنه لم يستعبد باق على ما هو عليه. وهكذا يتضح أن حساب التفاضل كان أقلّ دعمًا للاسترقاق من زاوية عملية التراكم في الاقتصاد العالمي في مجموعه.

غير أن هذه المتضمنات الاقتصادية المتغيرة لتجارة الرقيق لم تكن هي التي أثّرت تأثيرًا ضخمًا في تطوّر أفريقيا في المستقبل، وإنما يرجع ذلك إلى عملية أكثر شمولًا كانت تحدث في داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي في ما بين ١٤٥٠ و١٦٠٠–١٦٥٠. وخلال هذه الفترة لم يكن هناك مكان واحد في أفريقيا يمكن أن يُقال إنه كان جزءًا من هذا النظام التاريخي. وكانت الفترة ما بين ١٦٠٠/١٦٥٠ و١٧٣٠/١٧٥٠ بالنسبة إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي فترة ركود نسبي والتقاط للأنفاس والتماس للقوة وذلك في المناطق الجغرافية التي كانت قد أدخلت فيه بالفعل خلال القرن السادس عشر. وكان لا يزال من الصحيح إلى حد كبير أنه لم يكن هناك جزء من أفريقيا يمكن أن يقال إنه قد دمج في هذا النظام (مع التحفظات المشار إليها بشأن التغيرات التي طرأت على بنية تجارة الرقيق)[٦].

التوسّع الرأسمالي

ومهما يكن من أمر، ففي حوالى ١٧٣٠–١٧٥٠ استأنف الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولأسباب داخلية تتعلق بآليته، توسّعه الاقتصادي والجغرافي. وسيدمج ضمن شبكة إنتاجه خلال الأعوام المائة اللاحقة خمس مناطق جغرافية رئيسية جديدة كانت من قبل خارج الاقتصاد الرأسمالي العالمي وهي: روسيا والأمبراطورية العثمانية والهند ومناطق جديدة من الأمريكتين (كندا وغربي أمريكا الشمالية والمنطقة الجنوبية في أمريكا الجنوبية) بالإضافة إلى (شمال وغربي وجنوبي) أفريقيا. وموضوعنا هنا هو قصة دمج هذه المنطقة الخامسة.

ومن زاوية الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يتّخذ من أوروبا مركزًا له، تشترك كل هذه المناطق الخمس من مناطق التوسّع في معالم معيّنة. فقد كانت كلّها على المحيط الجغرافي

(٦) للرجوع إلى تحليل تفصيلي للاقتصاد الرأسمالي العالمي خلال الفترة ما بين عامي ١٤٥٠ و١٧٥٠، انظر إي. فالرشتاين (I. Wallerstein)، ١٩٧٤، ١٩٨٠.

لحدوده السابقة؛ وكانت كلّها مناطق على اتصال بأوروبا بالفعل عن طريق تجارة بعيدة المدى في سلع «كمالية»؛ وكانت كلها مناطق إنتاج محتملة لمنتجات أولية يمكن أن تستخدم أيدي عاملة زهيدة التكلفة.

لكن هذه المناطق الخمس كانت بطبيعة الحال تختلف أيضًا عن بعضها البعض من جوانب عدة. إذ كانت نظمها البيئية تختلف عن بعضها البعض اختلافًا تامًّا، وبالتالي فقد كان ثمة تفاوت شديد بين منتجاتها من حيث طبيعتها وتكاليف إنتاجها من زاوية الاقتصاد العالمي الموحّد. كذلك كانت النظم السياسية القائمة فيها متباينة أيضًا إلى حد بعيد. فمن ناحية كانت هناك الأمبراطوريات العالمية مثل الأمبراطورية الروسية والأمبراطورية العثمانية، ولكلّ منهما اقتصاد واسع النطاق يخضع لبيروقراطية آحادية ذات بنية سياسية عليا. ومن الناحية الأخرى كانت هناك المناطق البعيدة في الأمريكتين؛ وهي مناطق كانت قليلة السكّان، ذات اقتصادات غير زراعية، لا ترتبط في ما بينها بصلة، وتخضع لبنى سياسية متعددة بل دون قيادة في كثير من الأحيان. وفي الحالة الأولى كان الدمج في الاقتصاد العالمي يعني أن يتقبّل العاملون على تحقيقه النُظم السياسية القائمة وأن يحوّلوها بطريقة ما إلى بُنى حكومية يحدّها ويقيّدها النظام المشترك بين الدول. وفي الحالة الثانية كان الدمج يعني بالنسبة إلى العاملين على تحقيقه خلق بنى سياسية جديدة (استعمارية في كثير من الأحيان) تملك القدرة على تنظيم الإنتاج والإسهام في النظام المشترك بين الدول. وفي ما يخصّ الحالة الأولى، يسعنا أن نقول إن البنى الحكومية القائمة قد «أُضعفت»؛ أما في الحالة الثانية، فقد وضعت بنى جديدة أوفر «قوة». وكانت البنى السياسية الناتجة في الحالتين هي بنى المناطق المحيطية بما تتميز به من «ضعف» إذا ما قورنت بالبنى الحكومية «القوية» الموجودة في المناطق الرئيسية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وقد احتلّت عملية دمج أفريقيا مكانًا وسطًا بين هذين الطرفين. فقد كانت فيها بنى سياسية متعددة: كان بعضها قويًا نسبيًا وله إدارة بيروقراطية؛ وكان بعضها الآخر بلا قيادة في واقع الأمر. ولم تكن أفريقيا تشكّل اقتصادًا آحاديًا بحال من الأحوال. بيد أنه كانت توجد في مناطق معينة عدة «اقتصادات» إقليمية كانت تتجاوز الوحدات السياسية المفردة. ومن زاوية العاملين على تحقيق الدمج، كان من اللازم «إضعاف» بعض البنى السياسية القائمة (وهو ما كان يصدق على الأمبراطوريات الروسية والعثمانية والمغولية)، ولكنه كان من اللازم أن تقام في مناطق أخرى سلطات سياسية تمتلك القوة الكافية لضمان تشغيل العمليات الاقتصادية المحوّلة في سهولة ويسر. وفي نهاية المطاف أُنشئت - كما نعلم - نُظم سياسية استعمارية جديدة كل الجدة في كل مكان تقريبًا؛ إلا أن ذلك لم يحدث على الفور بالنسبة إلى معظم الأنحاء.

كان الدمج في الاقتصاد العالمي يتمّ أساسًا على مرحلتين. أولاهما وأكثرهما أهمية تتمثّل في تحويل أجزاء مهمة من العمليات الإنتاجية بحيث تصبح جزءًا من السلسلة المتكاملة للعمليات الإنتاجية التي تشكّل التقسيم الاجتماعي للعمل في الاقتصاد العالمي. أما الأخرى فإنها تتمثل في تحويل البنى السياسية بحيث تصبح «دولًا» تشكّل جزءًا من النظام المشترك بين الدول وتتقيد بقواعده ونظمه، على أن تكون هذه الدول من القوة بقدر يسمح بتيسير التدفّق الحرّ لعوامل

الإنتاج في داخل الاقتصاد العالمي، شريطة أن لا تصل في ذلك إلى مستوى يمكنها من إعاقتها أو على الأقل من إعاقتها لأكثر من فترات قصيرة وبطرق محدودة. وفي رأينا أن هذا الدمج حدث في المناطق الشمالية والغربية والجنوبية من أفريقيا خلال الفترة اللاحقة لعام ١٧٥٠ (وانتهى قرب عام ١٩٠٠)؛ ولكن دمج شرقي أفريقيا لم يبدأ إلا قرب عام ١٨٥٠ أو حتى عام ١٨٧٥[(٧)].

وقد تمّت عملية الدمج بخطى وئيدة مطردة، فهي لم تحدث بغتة بين يوم وليلة. وكان يسع المراقب أن يلاحظ في أي وقت أثناء عملية الدمج استمرارية الأنماط القديمة للإنتاج الزراعي وغلبتها من الوجهة الاحصائية. وكانت المعايير والقِيَم القديمة تبدو وكأنها لم تُمسّ. ومن أجل ذلك كان من الممكن التقليل من أهمية ما كان يحدث. وقد لحق التغيير مع ذلك بأربعة أشياء: بدأ بعض الإنتاج يُوجَّه بطريقة منتظمة إلى أسواق الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ وهذا الإنتاج كان لسلع «ضرورية» من زاوية الاقتصاد العالمي؛ وكان هذا الإنتاج يحتاج إلى حشد (أو تجميع) قوة عاملة، الأمر الذي أدّى إلى ظهور بُنى جديدة لتأمين الاحتياجات من العمالة؛ وهذا الإنتاج كان بوجه عام مربحًا لمن كانوا يسيطرون عليه محليًّا، ولذلك فقد اجتذب آخرين للمساهمة فيه. وقد اقتصر الدمج على مجرد بدء هذه العملية؛ غير أنه إذا توافرت هذه العناصر الأربعة (إنتاج موجّه للسوق العالمية، وإنتاج سلع ضرورية، وإعادة تنظيم القوة العاملة، والربحية)، فقد أصبحت لدينا القاعدة الاقتصادية الضرورية للدمج بما يترتّب على ذلك من نتائج سياسية. وينبغي أن نشير إلى أن أفريقيا لم تدمج في الاقتصاد العالمي عن اختيار. فلم يحدث شيء من هذا في أي منطقة على الإطلاق. ذلك أن الدمج إنما كان عملية دخيلة بحكم مصدرها وقد قوبلت بالمقاومة. ولم تكن مقاومة أفريقيا تفتقر إلى الفعالية، حيث انها أخّرت بدء الدمج وأبطأت سرعته. ولكنه حدث في مرحلة ما أن أصبح ميزان القوة ضد المقاومين. ولم يكن هذا إيذانًا بانتهاء عمليات المقاومة المحلية. فقد استمرّت الصراعات المحلية من أجل السلطة عبر المسارات التي كانت قد تحددت من قبل بالفعل بقدر أو بآخر، وغاية الأمر أنها كانت تدور في إطار قيود منهجية جديدة ومختلفة بوجه عام عما كان موجودًا منها قبل الدمج، ولم تتوقف الجهود المحلية قط في أفريقيا أو في أي مكان آخر من هذه الناحية.

ونظرًا إلى أن جانبًا كبيرًا من تجارة أفريقيا «الدولية» قبل هذه المرحلة كان يتمثّل في تجارة الرقيق، ولأن الدمج كان مواكبًا لإلغاء تجارة الرقيق، فقد نوقض الدمج في أحيان كثيرة على

(٧) يتعين التفرقة بين «الدمج» وبين «استيعاب مناطق محيطية»، فالأول يعني توسيع نطاق التطوّر الرأسمالي، والآخر يعني تعميقه. وفي أي منطقة بعينها يحدث الدمج دائمًا قبل تحويلها إلى منطقة محيطية. وقد بدأت هذه العملية الأخيرة قرب عام ١٨٧٥/١٩٠٠ بالنسبة إلى معظم المناطق الشمالية والغربية والجنوبية من أفريقيا، وربّما تكون قد بدأت قرب ١٩٢٠، بالنسبة إلى شرقي أفريقيا. ولا تزال العملية مستمرة. وحين يقال إن أفريقيا لم تكن جزءًا من الاقتصاد العالمي حتى القرن العشرين، فالمقصود من ذلك غالبًا هو أنها لم تتحوّل بعد إلى منطقة محيطية. وللرجوع إلى مناقشة موجزة حول الفرق والعلاقة بين العمليتين، انظر ت. ك. هوبكنز (T.K. Hopkins) و إي. فالرشتاين (I. Wallerstein)، ١٩٨٢.

أنه كان تحوّلًا من تجارة الرقيق إلى تجارة «مشروعة». وقد يكون استخدام اللغة الإيديولوجية التي استخدمت في تلك الفترة مضللًا إلى حدّ ما حسبما يتضح لنا حين ننظر إلى كل من أفريقيا الشمالية والجنوبية، ناهيك بتلك المناطق غير الأفريقية من العالم التي دُمجت في الوقت نفسه ضمن إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فلقد كان تدهور تجارة الرقيق برغم أهميته يأتي في المرتبة الثانية بعد حاجة الاقتصاد الرأسمالي بوجه عام للحصول على مناطق جديدة يكون الإنتاج فيها منخفض التكلفة، كجزء من التوسّع العام لمستوى أنشطته الاقتصادية ومعدل التراكم.

دمج مصر وبلاد المغرب العربي

ومن الممكن أن تتبدّى هذه العملية بوضوح بالغ إذا نحن لم نبدأ المناقشة – كما يحدث عادة – بحالة ساحل أفريقيا الغربي؛ وسنبدأ بدلًا من ذلك بحالة مصر. فقبل عام ١٧٣٠ كان إنتاج مصر جزءًا من تقسيم العمل في عالم الأمبراطورية العثمانية. وكانت مصر تُستخدم كواحد من مخازن الغلال التابعة لهذا النظام التاريخي؛ كما كانت تعتبر نقطة مرور لتجارة الكماليات البعيدة المدى في ما بين القارّات. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تسبّبت التناقضات الداخلية التي كان يعيشها النظام المصري – بالإضافة إلى تدهور الطلب على الصادرات السابقة – في إحداث أزمة مالية للبنية الحكومية المصرية أدّت بالتالي إلى زيادة الضرائب، الأمر الذي أدّى بدوره إلى تحريك مقاومة الفلاحين عن طريق هجرة أراضيهم. وفي الوقت نفسه، كان الاقتصاد الرأسمالي العالمي الآخذ في التوسّع يسعى إلى دمج الإنتاج المصري داخل شبكته. وقد تجسّدت جهوده هذه من خلال المنافسة العسكرية النشطة التي دارت بين فرنسا وأنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر للسيطرة على المنطقة. وتمثّلت الاستجابة المصرية في تولية محمد علي السلطة، وفي محاولاته «لتحديث» مصر.

ومن الناحية الاقتصادية، كان هذا التحديث يعني تحقيق صادرات مستقرّة من السلع الزراعية. ولأسباب شتّى تتعلق بالظروف البيئية والبنى السياسية المقارنة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، كان اختيار القطن طويل التيلة أفضل لمصر من اختيار القمح. ولكن إنتاج القطن على نطاق واسع لم يكن يتطلب تغييرًا في نظام الري وحسب، بل إنه كان يتطلب أيضًا تغييرًا في العلاقات الاجتماعية للإنتاج. وقد أرسى محمد علي احتكار الدولة للتجارة مع تحصيل الضرائب بصورة مباشرة بواسطة موظفين يتقاضون مرتبات. وأدّى هذا إلى فرض رقابة نظامية متزايدة على ممارسات الفلّاحين الإنتاجية وإجبارهم على العمل في مشروعات البنية الأساسية، والانخراط في الخدمة العسكرية. وتحوّل هذا في ما بعد إلى العمل بطريق السخرة في المزارع الكبيرة الخاصة التي تزايدت مساحاتها من حوالى ١٠ في المائة من الأرض الصالحة للزراعة في عام ١٨١٨ إلى حوالى ٤٥ في المائة بحلول عام ١٨٤٤. وتزايد الاتجاه إلى تكثيف هذه العملية بعد وفاة محمد علي عن طريق الاستمرار في نزع ملكية الفلاحين حتى قيام الثورة العرابية، التي

لقيت مساندة واسعة النطاق من جانب الفلّاحين، في عام ١٨٨١/١٨٨٢؛ وكانت هذه الثورة هي ذاتها من العوامل التي أدّت إلى قيام الحكم البريطاني الاستعماري. وقد أسفر التحوّل الشامل للعملية الإنتاجية عن إيجاد طبقة ضخمة من العمّال الريفيين المعدمين، وإخضاع العمل الزراعي لإشراف مباشر، وزيادة وقت العمل الإجمالي المطلوب من الفلّاحين بنسبة كبيرة[٨].

وكانت العملية تختلف عن ذلك في بلدان المغرب العربي. فمن ناحية يمكن أن يقال إن محاولات مستمرة كانت تبذل لدمج بلدان المغرب العربي (ومن بينها المغرب على الأخص) في الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداياته الباكرة في أواخر القرن الخامس عشر[٩]. ومن الظاهر من ناحية أخرى أنه توجد أدلة قليلة على حصول تغييرات ملموسة في علاقات الإنتاج في هذه المنطقة إلا في منتصف القرن التاسع عشر أو حتى في وقت لاحق. وفي ما بين عامي ١٤٥٠ و١٨٣٠، كان جانب كبير من الروابط القائمة عبر البحر الأبيض المتوسط بين بلدان المغرب العربي وأوروبا (بعضها لا كلها) يُسوّى عن طريق ظاهرة السفن الخاصة المسلّحة وهو ما يمكن أن يُشبَّه اقتصاديًّا ومن نواحٍ عدة بتجارة الكماليات البعيدة المدى، كما كانت تكتنفه جوانب الغموض نفسها التي كانت تكتنف تجارة الرقيق في غربي أفريقيا خلال القرن الثامن عشر. وخلافًا لما حدث في تجارة الرقيق، تضاءلت ظاهرة السفن الخاصة المسلّحة خلال القرن الثامن عشر، وحلّ محلّها – بصورة مباغتة نوعًا ما – شكل للتبادل أكثر اتّسامًا بالطابع التجاري قُدّرت له الغلبة على تجارة البحر الأبيض المتوسط وخاصة في المغرب وتونس[١٠]. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كان المغرب ينتج بالفعل محاصيل صناعية وغذائية، ومنتجات حيوانية؛ بل إنه كان ينتج خام الحديد لتصديره إلى أوروبا، وقد تزايدت هذه الأنشطة بمعدلات ملموسة بعد عام ١٨٢٠[١١]. وربّما كانت الجزائر قد تعرّضت للغزو في وقت مبكر جدًا – وفي مرحلة لم تكن السيطرة السياسية الأوروبية في أفريقيا شاملة – لأنها كانت أشدّ مقاومة لهذا الدمج الاقتصادي.

نمط غرب أفريقيا

ومن العوامل التي مكّنت بلدان المغرب العربي من المحافظة على هذه العلاقة الغامضة مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي لوقت طويل إلى هذا الحد (علاقة وسطية، بين الدمج والاستقلال) ذلك الدور الضخم الذي كانت تلعبه التجارة عبر الصحراء الكبرى في الحياة الاقتصادية لشمال

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر أ. ر. ريتشاردز (A.R. Richards)، ١٩٧٧.

(٩) انظر ع. العروي (A. Laroui)، ١٩٧٥، ص ٢٩–٣٣؛ د. سيدون (D. Seddon)، ١٩٧٨، ص ٦٦.

(١٠) يتحدث ع. العروي عن تونس في القرن الثامن عشر فيقول إن تطوّرها كان من نواحٍ معيّنة موازيًا لما حدث في مصر في ما بعد. «كانت تونس هي الرائدة، ولكنها كانت تستمدّ إلهامها في القرن التالي من محمد علي المستبد المستنير»، ع. العروي، ١٩٧٥، ص ٤٣.

(١١) انظر د. سيدون (D. Seddon)، ١٩٧٨، ص ٦٩–٧١.

أفريقيا. ويرجع السبب في ذلك على وجه التحديد إلى أن بلدان المغرب العربي كانت تُستخدَم كحلقة وصل للمرور والنقل من جانب ما كان في واقع الأمر تجارة بعيدة المدى غير مباشرة بين مناطق الساحل وأوروبا؛ ومن ثم فقد كانت هذه البلدان تتعرّض لضغوط أقل لإنشاء مواقع جديدة للإنتاج الموجّه للتصدير في داخل أراضيها. ويختلف الرأي بصدد مدى استمرار التجارة عبر الصحراء الكبرى في الاحتفاظ بأهميتها خلال الفترة ما بين عامي ١٧٥٠ و١٨٨٠[١٢]. ومن الجلي على أي حال أن عمليات الاستعمار في أواخر القرن التاسع عشر أدّت إلى إلغاء الأهمية الاقتصادية لطرق التجارة القديمة، وأسفرت في الوقت نفسه عن سحب «غطاء الحماية» عن بلدان المغرب العربي لقاء دورها كمستودع للسلع والبضائع.

وقد كانت نشأة ما سُمّي بالتجارة «المشروعة» في غرب أفريقيا خلال القرن التاسع عشر هي الموضوع الرئيسي في كتابات المؤرّخين منذ حين. غير أن الجانب الذي كانت له أهميته لم يكن يتمثّل في زيادة كمية التجارة أو حتى في تغيّر محتواها من حيث مواد التجارة، ولكنّه كان يتمثّل في تحوّل البنى الإنتاجية على أثر ذلك، وفي النتائج السياسية التي أسفرت عنها هذه التغيّرات في علاقات الإنتاج. وكانت هذه العملية قد بدأت قبل بدء الجهود البريطانية لإلغاء تجارة الرقيق، إذ إن هذه الجهود كانت هي ذاتها نتيجة موازية لتوسّع الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ وما من شك في أن إلغاء تجارة الرقيق قد تسبّب في التعجيل بتحويل البنى الإنتاجية في غرب أفريقيا[١٣].

وكان أهم المنتجات الجديدة التي تتوافر عنها الآن بيانات وثائقية ضافية وأكثرها نجاحًا من عدة وجوه: زيت النخيل في منطقة دلتا النيجر. وقد تعايش هذا الإنتاج في البداية مع تجارة الرقيق[١٤]. ثم ازدهر بمفرده في فترة لاحقة إلى أن انتهت حالة الرواج في عام ١٨٦١، وتدهورت تجارته في النهاية في أواخر القرن[١٥]. وبالمثل اتّسعت التجارة في زيت النخيل في

(١٢) أ. أ. بوهن (A.A. Boehen)، ١٩٦٤، ص ١٣١، حيث يقول إن تجارة القرن التاسع عشر لم تكن «سوى جزء محدود من قيمتها السابقة»، بينما يذهب س. و. نيوبري (S.W. Newbury)، ١٩٦٦، إلى أن التجارة لم تتدهور، ولكنها تزايدت في واقع الأمر وبلغت ذروتها في عام ١٨٧٥.

(١٣) يقول سي. تشامبرلين (C. Chamberlin)، ١٩٧٩، ص ٤٢٠ و٤٢١ في معرض نقده لاصطلاح «التجارة المشروعة»: «إنه يصطبغ بنعرة أوروبية فضلًا عن أنه يوحي بأن الإلغاء تسبّب في إحداث التغيير من تصدير الرقيق إلى تصدير مواد أخرى؛ والحقيقة هي أن الانتقال كان سابقًا على التدبير البريطاني الرئيسي (للإلغاء) الصادر في عام ١٨٠٧، كما كان لاحقًا له».

وهو يعتقد أن الاعتبار الحقيقي هو احتياج أوروبا للمواد الخام، وينوّه «بالطلبات غير العادية» على الإنتاج المطلوب للكميات الجديدة المصدّرة من زيت النخيل والخشب والمطاط، ويقول: «أصبح الكثيرون من المنتجين يجوبون مناطق واسعة بحثًا عن سلع جديدة».

(١٤) انظر أ. ج. هـ. لاثام (A.J.H. Latham)، ١٩٧٨. وانظر أيضًا سي. كوكري فيدروفيتش (C. Coquery-Vidrovitch) وهـ. مونيو (H. Moniot)، ١٩٧٤، ص ١٠٨: «وخلافًا لما كان عليه الحال بالنسبة إلى الأمم الأوروبية، لم تكن تجارة الرقيق والتجارة المشروعة نشاطين متناقضين بالنسبة إلى الأفارقة. والعكس صحيح: فقد كان تكاملهما حتى عام ١٨٦٠ مدعاة لتيسير التطوّر».

(١٥) انظر أ. ج. هوبكنز (A.G. Hopkins)، ١٩٧٣، ص ١٣٣.

ساحل الذهب (غانا الآن)، وإن كان ذلك بدرجة أقلّ[١٦]، وفي داهومي (جمهورية بنين الآن) حيث كانت تجارة الرقيق قد اكتسبت أهمية عظمى إلى حد أننا نستطيع أن نقول إن السكّان المحليين كانوا مدمجين بالفعل وعلى نحو يتّسم بالفعالية عن طريق تجارة الرقيق[١٧].

وكان المنتج الرئيسي الثاني هو الفول السوداني الذي بدأ إنتاجه الموجّه إلى التصدير في ساحل غينيا العليا في حقبة الثلاثينات من القرن التاسع عشر، ثم انتشر منها صوب الغرب إلى السينيغامبيا[١٨]. وكان المحصول الرئيسي الثالث هو المطاط، برغم أن تجارة المطاط بدأت في وقت متأخر جدًا للاستعاضة بها جزئيًا عن تدهور الطلب على زيت النخيل[١٩]. وقد ابتعثت الفترة الأخيرة من تجارة الرقيق وما تلاها من توسّع في إنتاج المحاصيل النقدية في المناطق الساحلية وفي المناطق القريبة من الساحل توسّعًا اقتصاديًا في المنطقة السودانية الوسطى في غرب أفريقيا (الماشية والبوتاس والمنتجات الزراعية والسلع الجلدية)[٢٠].

والشيء المحقق هو أن المحاولات الرامية إلى إيجاد أشكال جديدة لإنتاج المحاصيل النقدية لم تكلّل جميعها بالنجاح. ويبدو بوجه خاص أن التدخّلات الأوروبية المباشرة كانت عديمة الجدوى، مثلما حدث في حالة الجهود الناشئة للاستعمار الزراعي في والو خلال الفترة ما بين عامي ١٨١٩ و ١٨٣١[٢١]، وفي حالة الجهود المختلفة التي بذلت من بعد في السنغال

---

(١٦) انظر أ. أ. بواهن (A.A. Boahen)، ١٩٧٥، ص ٩١؛ وعن المزايا التي تتفوّق بها نيجيريا على ساحل الذهب كمنتج لزيت النخيل، انظر س. د. نيومارك (S.D. Neumark)، ١٩٥٤، ص ٦٠.

(١٧) انظر إي. أ. اكينجوغبين (I.A. Akinjogbin)، ١٩٧٦، ص ١٤١: «ابتداء من عام ١٧٦٧ وما بعده أصبحت المتضمنات البعيدة المدى لعملية الإصلاح الاقتصادي التي قام بها تيجيبسو من أهم العناصر التي توقفت عليها الحياة الوطنية في داهومي. ومن خلال جعل تجارة الرقيق أساس الاقتصاد في داهومي، وضع تيجيبسو المملكة تحت رحمة عوامل خارجية ليس للداهوميين سيطرة عليها أو حتى تأثير فيها». انظر أيضًا د. رونن (D. Ronen)، ١٩٧١، و ج. إ. إينيكوري (J.E. Inikori)، ١٩٧٧.

وقد تسبّب التحوّل من تجارة الرقيق إلى التجارة في زيت النخيل في تعزيز موقف التجّار الخصوصيين في مقابل التجّار الملكيين (ر. لو R. Law، ١٩٧٧) وزادت من قيمة تجارة مناطق السافانا الشمالية شأنها في ذلك شأن الأشانتي. انظر ج .ف. مونرو (J.F. Munro)، ١٩٧٦، ص ٤٦. ولكنها تسببت فوق ذلك كله في إحداث تغييرات جوهرية كانت أوسع نطاقًا في مجال الإنتاج منها في المجال التجاري. «كان تجميع ونقل وتخزين السلع مثل زيت النخيل والفول السوداني، كما كان تقسيم السلع المستوردة إلى الكميات التي يحتاجها الكثيرون من صغار المنتجين يتطلب قوة عاملة تزيد على الاتجار في الرقيق». انظر ج. ف. مونرو (J.F. Munro)، ١٩٧٦، ص ٤٧.

(١٨) انظر ج. إ. بروكس (G.E. Brooks)، ١٩٧٥، الذي يبرز مدى السرعة التي استجاب بها مزارعو أفريقيا للطلبات الأوروبية الضخمة (وخاصة من فرنسا). انظر أيضًا ب. موزر (B. Mouser)، ١٩٧٣، ١٩٧٥.

(١٩) انظر ر. إ. داميت (R.E. Dumett)، ١٩٧١.

(٢٠) انظر ب. إ. لفجوي (P.E. Lovejoy)، ١٩٧٤، ص ٥٧١–٥٧٢: «استمرّ النمو الاقتصادي الذي كان قد بدأ بعد عام ١٧٥٠ طوال القرن التاسع عشر... وشهد القرن السابق على الحكم الاستعماري رخاءً نسبيًا». ويؤكّد لفجوي أن كميات المنتجات التي كانت تتدفق بين المنطقة الساحلية (بما في ذلك السلع الأوروبية المعاد تصديرها) ووسط السودان كانت أكبر بكثير مما كان مقدّرًا من قبل.

(٢١) انظر ب. باري (B. Barry)، ١٩٧٢، ص ٢٣٧–٢٥٨.

وفي جنوبي ساحل الذهب وفي نيجيريا[٢٢]. ولم يكن ما حدث هو أن العاملين الأوروبيين بدأوا يحتلّون مكان الصدارة على المسرح الأفريقي؛ ولكن التغيير المهّم كان يتمثل في أن الأوروبيين نجحوا إلى حد بعيد في إزاحة التجّار الأفارقة عن ممارسة العمل في مناطق الموانئ حيث كانوا يقومون بشراء مختلف المواد بكميات كبيرة من التجّار الذين كانوا يذهبون إلى الداخل ثم يشحنونها إلى ما وراء البحار، والعكس بالعكس[٢٣].

وكان الإنتاج الجديد الموجّه إلى التصدير يتطلب بالضرورة واردات جديدة، ومن ثم فقد تضاعفت الواردات من المصنوعات الأوروبية المختلفة وخاصة من بريطانيا طوال القرن التاسع عشر. من ذلك مثلًا أن استيراد السلع القطنية التي كانت في مقدمة الواردات في القرن الثامن عشر تزايد بخمسين ضعفًا في ما بين عامي ١٨١٥ و١٨٥٠؛ ثم عاد فتزايد بسبعة أضعاف بحلول عام ١٨٩١[٢٤]. وعمد الصنّاع في غرب أفريقيا إلى التكيّف مع تدفّق الواردات على هذا النطاق البالغ الضخامة مثلما فعلته شعوب أخرى في مناطق أخرى تمّ دمجها في الاقتصاد العالمي. كذلك تمّت إزاحة فريق من أرباب الصناعة المحليين، ولكن فريقًا آخر ثبت لمقاومة المنافسة عن طريق التخصّص، وتقليص الإنتاج وحصره على أسواق أكثر ضيقًا[٢٥].

أفريقيا الجنوبية

وفي أفريقيا الجنوبية كانت عملية الدمج مختلفة هي الأخرى إلى حد ما لسببين: لأنه لم يكن ثمة تصدير للرقيق؛ ولأنه كان يوجد فيها مجتمع محلي من المستوطنين الأجانب. وبرغم أن البوير الذين كانوا موجودين في مستعمرة الكاب خلال القرن الثاني عشر كانوا أوروبيين يعيشون

(٢٢) انظر ج. ف. أ. أجايي (J.F.A. Ajayi) و ب. و. أولورنتمهين (B.O. Oloruntimehin)، ١٩٧٦، ص ٢١١. ويذهب أ. ج. هوبكنز (A.G. Hopkins)، ١٩٧٣، إلى أن «مروّجي هذه التجارب وجدوا أنهم غير قادرين على المنافسة في الأسواق الدولية، ومن المفيد أن نلاحظ أن ذلك كان يرجع في جانب منه إلى ارتفاع تكاليف العمالة الأفريقية الحرة».

(٢٣) انظر سي. تشامبرلين (C. Chamberlin)، ١٩٧٩، ص ٤٢٣. وفي ما يخص أدوار التجارة الداخلية، فإن ج. إي. جونز (G.I. Jones)، ١٩٦٣، ص ٨٢، يقول عن منطقة دلتا النيجر: «وكان على التجّار الأوروبيين أن يتواءموا مع التنظيم التجاري في أفريقيا... رضوا بذلك أم لم يرضوا».

(٢٤) انظر سي. و. نيوبري (C.W. Newbury)، ١٩٧٢. انظر أيضًا أ. ج. هوبكنز (A.G. Hopkins)، ١٩٧٣، ص ١٢٩.

(٢٥) انظر ج. إ. فلينت (J.E. Flint)، ١٩٧٤، ص ٣٨٨ و ٣٨٩، و إ. رينولدز (E. Reynolds)، ١٩٧٤(أ)، ص ٧٠.

في مستعمرة أوروبية، فمن العسير أن يقال إنهم كانوا يشكّلون جزءًا متكاملًا له أهميته في الاقتصاد الرأسمالي العالمي[٢٦].

وكان تغيير النظام الذي تسبّبت الحروب النابوليونية في إحداثه هو النتيجة المحلية بطبيعة الحال للهيمنة البريطانية الجديدة على الاقتصاد العالمي. بيد أن هذا التحوّل السياسي كان هو ذاته يعكس تصاعد الاقتصاد العالمي وتوسّعه لوقت طويل، ولم يضيع البريطانيون أسائا وقتًا طويلًا في إعادة تنظيم عمليات الإنتاج بغية دمج المنطقة بصورة فعّالة، وضاعفوا من حركة الشحن بطريق البحر بمعدلات كبيرة، واستجلبوا أعدادًا جديدة من المستعمرين البريطانيين، وطوّروا أساليب تجارية لتربية الأغنام حتى أن مستعمرة الكاب أصبحت بحلول منتصف الأربعينات من القرن التاسع عشر مركزًا إنتاجيًا مهمًا للاقتصاد العالمي[٢٧]. وفي وقت لاحق أصبحت ناتال مركزًا لإنتاج السكّر في مزارع كبيرة تستخدم عمالة هندية بموجب عقود.

وفي القرن الثامن عشر كان المزارعون البيض يستخدمون عمّالًا من الخوي خوي وممن يسمّون بالملونين على نحو يشبه العمل العبودي إلى حدّ بعيد. وبعد ذلك أعلن البريطانيون رسميًا تحرير العبيد. وأدّى توسيع الاقتصاد وتغيّره إلى هجرة البوير الكبرى بينما كان البريطانيون يتعقبونهم من الخلف بدون انقطاع؛ فضلًا عن وقوع تحرّكات نشطة من جانب الزولو وغيرهم من قبائل نغوني[٢٨]. ونتج عن ذلك نشوب صراع حاد من أجل السيطرة على الأرض وعلى

(٢٦) يلاحظ م. ف. كاتزن (M.F. Katzen)، ١٩٦٩، ص ١٩٣، أنه على الرغم من الجهود المتعددة التي بذلتها السلطات الهولندية ابتداء من فان رايبك (Van Riebeeck) ومن جاءوا بعده لخلق إنتاج موجّه للتصدير «كانت صادرات الكاب قبل عام ١٧٧٨ تقتصر على كميات ضئيلة من منتجات الصيد (العاج والفراء وريش النعام وما إلى ذلك) والقمح والنبيذ والبراندي في القرن الثامن عشر، بل إن هذا الأخير كان بكميات محدودة جدًا». كان النبيذ لا ينتج إلا لبيعه على مسافات لا تحتاج لقطعها إلى أكثر من يومين أو ثلاثة أيام من مدينة الكاب، وكان القمح يُباع على مسافات أبعد إلى حدّ ما. وكانت الشركة التجارية الهولندية VOC تنظر إلى الكاب على أنها محطة للترفيه في المقام الأول ينبغي أن تدار على أُسس اقتصادية قدر الإمكان (ص ٢٠٢). ويفرّق ج. ف. مونرو (J.F. Munro)، ١٩٧٥، ص ٥٦، بالنسبة للفترة السابقة على عام ١٨٠٦، بين المنطقة الواقعة داخل دائرة قطرها من ٥٠ إلى ٦٠ ميلًا من مدينة الكاب «حيث كان القمح والنبيذ ينتجان للسوق البحرية»، ومناطق زراعية أخرى موجهة للإنتاج المعيشي بالإضافة إلى حدود المستوطنات في المنطقة الرعوية شرقي الكاب التي كانت لها علاقات لا تستحق الذكر مع التجارة البحرية في مدينة الكاب... بل إن أ. اتمور (A. Atmore) وس. ماركس (S. Marks)، ١٩٤٧، ص ١١٠، يؤكدان بشأن أفريقيا الجنوبية في القرن التاسع عشر أنه «بدون الإمدادات المستمرة من المهارات التكنولوجية من القارة الأوروبية ذاتها أو من الكاب العاصمة المحاطة بالأراضي الافريقية، كان من الممكن أن يغرق المستوطنون الأوروبيون (الأفريكانر) في خضم أغلبية السكان المؤلفة من مختلف المجتمعات (الأفريقية)، مثلما حدث للبرتغاليين (البرازيروس) في وادي الزامبيزي أو المولّدين حول نهر أوزانج.

ولكن ذلك هو المقصود بطبيعة الحال. ففي خلال القرن التاسع عشر كانوا مدمجين في النظام العالمي طوعًا أو كرهًا، وكان سلوكهم محكومًا بهذه الحقيقة.

(٢٧) انظر. ف. مونرو (J.F. Munro)، ١٩٧٦، ص ٥٦-٦٠.

(٢٨) في ما سبق، لم يحدث إلا في زورفلد خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الثامن عشر أن «تعرضت مجتمعات نغوني لضغوط سياسية واقتصادية شديدة من جانب المستعمرين البيض». (سي. بوندي (C. Bundy)، ١٩٧٠، ص ٢٩).

العمّال المشتغلين بالإنتاج الموجّه إلى السوق العالمية. وفي مستعمرة الكاب كانت زراعة الفلّاحين الأفارقة موجودة جنبًا إلى جنب مع المزارع المملوكة للبيض الذين كانوا يستخدمون عمّالًا مستأجرين من الأفارقة[٢٩].

ولم يحدث شيء من ذلك في منطقة أنغولا خلال هذه الفترة برغم أن صلاتها مع أوروبا كانت أقدم عهدًا، وإنما استمرّت تجارة الرقيق إلى جانب تجارة العاج، وامتدّت عملية تملّك الأراضي إلى مسافات أبعد وأبعد في داخل البلاد ممّا أدّى إلى إضعاف عدة بنى سياسية قائمة[٣٠]. وأسفر إلغاء تجارة الرقيق عن محاولات لإنشاء قطاع يضم المزارع الكبيرة التي يملكها المستوطنون البيض؛ وازدهر هذا القطاع لفترة قصيرة إبان الانتعاش الذي شهده القطن في حقبة الستينات من القرن التاسع عشر، ولكنه انتهى إلى الفشل في آخر الأمر كما فشلت محاولات مماثلة في غرب أفريقيا[٣١]. ولم يُشرع في إنتاج محاصيل نقدية في أفريقيا على نطاق واسع.

تأخّر دمج شرق أفريقيا

كان شاطئ أفريقيا الشرقي لا يزال هو الآخر خارج الاقتصاد الرأسمالي العالمي نسبيًا. وكانت صلاته الخارجية الرئيسية عبر المحيط الهندي. ولكن الهند وبدرجة أقلّ منطقة جنوب غربي آسيا كانتا هما ذاتهما في طور الإدماج في نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي. غير أن تجارة الرقيق كانت قد اتّسعت في هذه المنطقة خلال القرن التاسع عشر لأن شرق أفريقيا كانت لا تزال خارج هذا النظام، على وجه التحديد؛ وقد أدّت دورها برغم ذلك كقوة دينامية للقطيعة وإعادة البناء، كما حدث من قبل في وسط وغرب أفريقيا. وكانت جزيرة زنجبار مدمجة في الاقتصاد العالمي بسبب غلبة دورها في السوق العالمية إبان منتصف القرن التاسع عشر كمنتجة للقرنفل عن طريق شبكة من المزارع الكبيرة[٣٢]. وفي جزيرة موريس أُنشئت مزارع كبيرة لقصب السكر، وطُوّر في مدغشقر إنتاج الأرزّ ولحم الأبقار لتصديره إلى جزيرة موريس[٣٣]. وفي

(٢٩) انظر المرجع السابق، ص ٤٤ وما بعدها.

(٣٠) انظر د. بيرمنغهام (D. Birmingham)، ١٩٧٦، ص ٢٦٧-٢٦٩، و ج. ل. فِلوت (J.L. Vellut)، ١٩٧٥، ص ١٣٤ و ١٣٥؛ ويعتقد فِلوت أن ذلك أدّى إلى تزايد اعتماد الداخل على الاقتصاد العالمي. انظر أيضًا و .ج. كلارنس – سميث (W.G. Clarence-Smith) و ر. مورسوم (R. Moorsom).

(٣١) انظر ج. ف. مونرو (J.F. Munro)، ١٩٧٦، ص ٥١ و٥٢؛ و و. ج. كلارنس – سميث (W.G. Clarence-Smith)، ١٩٧٩، ص ١٤ و ١٥.

(٣٢) انظر ف. كوبر (F. Cooper)، ١٩٧٧، ص ٤٧-٧٩.

(٣٣) من المحقق أن مصلحة بريطانيا في توفير هذا الإنتاج لتلبية الطلب عليه في جزيرة موريس هي التي أدّت إلى مساعدة البريطانيين عن طريق معاهدة عام ١٨١٧ لاستقلال مدغشقر ضد مخططات الفرنسيين. انظر ب. م. موتيبوا (P.M. Mutibwa)، ١٩٧٢، ص ٢٩.

مرحلة لاحقة انتقل هذا التسابق على أفريقيا إلى شرق أفريقيا وعجّل بإحداث التغيير الذي كان هو ناتجًا عنه في بقاع أخرى من أفريقيا.

ولم يكن من الممكن أن يحدث تحوّل البنى الإنتاجية بمعزل عن تحوّل البنى السياسية التي يسّرت وقوع التغيّرات الاقتصادية وعملت على إضفاء المشروعية عليها. ولكن ماذا كانت الصلة على وجه التحديد؟ لقد أشار إي. هربك (I. Herbek) منذ فترة من الزمن إلى ما كانت الأعوام ما بين ١٨٠٥ و١٨٢٠ تنطوي عليه من أهمية بالنسبة لتاريخ أفريقيا، ولاحظ تزامن الأحداث التالية: حركة الجهاد التي قادها عثمان دان فوديو في غربي السودان (وغيرها من الثورات الإسلامية)؛ ونهضة الزولو تحت قيادة شاكا؛ وانحطاط بونيورو وتوسّع البوغندا في المنطقة الواقعة بين البحيرات؛ وثورات قبائل الفولاني في غربي السودان؛ ونظام محمد علي الذي كان يسعى إلى تحديث مصر؛ وتوحيد إمرينا في مدغشقر تحت قيادة راداما الأول، وظهور الهيمنة العمانية تحت قيادة سيد سعيد. كما لاحظ أن «هذه العمليات كلها كانت تجري في مناطق متلاصقة، وكانت ترجع إلى حدّ ما إلى تأثير ونفوذ خارجيين»[٣٤].

آثار الدمج

ولا حاجة بنا إلى المبالغة في تصوير دور القوى الخارجية في بناء الدول الأفريقية. ذلك لأن القوى الداخلية كانت هي المحرّك الرئيسي للتطوّر السياسي، ويكفي المنطق القائم للتطوّر لتفسير معظم تفصيلاته الخاصة. أضِف إلى ذلك أن دولًا أُنشئت في هذه الحقبة نفسها كانت بعيدة كل البعد عن الاقتصاد العالمي (كما هو الحال بالنسبة إلى روزفي على سبيل المثال)[٣٥]. ومن الجلي علاوة على ذلك كله أننا، حين ننظر إلى دول غرب أفريقيا، نجد أن هناك علاقة غير مكتملة بين المشاركة في تجارة الرقيق وإنشاء الدول. وإذا كان هذان العنصران قد توافرا في حالة داهومي وأويو، ففي بنين أُنشئت دولة قوية بدون أن تكون ثمة مشاركة من هذا القبيل، وكان العكس صحيحًا بالنسبة إلى دلتا النيجر[٣٦].

ولكن النقطة الجوهرية لا تتمثّل في ذلك؛ وهي تتمثّل في أن المشاركة في الاقتصاد العالمي تتطلب بنى سياسية تضمن تسيير هذا الاقتصاد من حيث تجارته وإنتاجه وتزويده باليد العاملة اللازمة له.

---

(٣٤) إي. هربك (I. Herbek)، ١٩٦٨، ص ٤٨. انظر أيضًا أ. ويلسون (A. Wilson) عن توسّع امبراطورية لوبا لوماني في هذه الفترة.

(٣٥) انظر س .إي.ماندنج (S.I. Mundenge)، ١٩٧٤.

(٣٦) أ .ج. هوبكنز (A.G. Hopkins)، ١٩٧٣، ص ١٠٥ و١٠٦، حيث يناقش هذا الموضوع.

وكان الضغط الخارجي يهدف إلى إيجاد هذه البنى[٣٧]. وحيثما كانت البُنى القائمة تؤدي المهات الضرورية لأي سبب من الأسباب تضاءلت الضغوط الممارسة من أجل تغييرها. إلا أن المشاركة في الاقتصاد العالمي أدّت إلى شعور بعض المنتجين الداخليين بتزايد الأهمية الاقتصادية للبنى السياسية المتعاطفة معهم. وكان المنتجون الداخليون هم الذين مارسوا الضغط لتغيير تلك البُنى[٣٨]. وأدّى ذلك إلى اضطرابات من أنواع شتّى كانت محدودة النفع لغيرهم من المشتركين في الاقتصاد العالمي. وقد مارس هذا الأخير بدوره ضغوطًا من أجل تحقيق الاستقرار السياسي الذي اتخذ شكل إنشاء دول دخلت في النظام المشترك بين الدول والتزمت بقيوده[٣٩]. وأدّى هذا في نهاية المطاف – كما نعلم – إلى إنشاء الدول الاستعمارية في معظم أفريقيا. وكان إلغاء تجارة الرقيق حدثًا سياسيًا واقتصاديًا حاسم الأثر في هذه العملية. ومثلما كان تسخير العبيد في المزارع الكبيرة وتجارة الرقيق ظاهرتين ناتجتين عن تشغيل الاقتصاد الرأسمالي العالمي، كان إلغاء تجارة الرقيق ناتجًا عنه هو الآخر. ولست أودّ أن أعود هنا إلى التعرّض من جديد لأهمية دور دعاة الإلغاء بوصفهم مجموعة ضغط في هذه العملية. فقد كان هؤلاء موجودين بطبيعة الحال وكانوا جزءًا من العملية. بيد أنه، إذا كان من المحقّ أن هذه المجموعة كانت موجودة، وأنها لعبت دورًا في عملية الإلغاء، فإن ذلك ليس تفسيرًا للعملية ولكنه جانب من جوانبها يحتاج إلى تفسير.

وقد كان تسخير العبيد في المزارع الكبيرة يعتمد في جدواه الاقتصادية على خفض التكاليف الإجمالية إلى ما دون مستوى معيّن، الأمر الذي كان يتوقف إلى حدّ بعيد على حقيقة أن حشد الناس في وضع العبودية كان يتم أساسًا بوسائل أخرى غير التناسل الديموغرافي. وقد قلنا في ما سبق إن عملية التوسّع في كميات العبيد الذين كان يجري «حشدهم» بدأت هي ذاتها في تغيير

---

(٣٧) و. ك. هانكوك (W.K. Hancock)، ١٩٤٢، ص ١٦٣. أعرب هانكوك عن هذا الرأي من زاوية المشارك الخارجي الذي يرغب في ربط أفريقيا بالاقتصاد العالمي. وقد أشار إلى أن الضغوط الاقتصادية وحدها لم تكن كافية: «إذ تبين أن المشكلة السياسية تتميز بالعناد. وقد اكتشف التجّار الأوروبيون في وقت مبكر جدًا أن أعمالهم – حتى إن كان الأفارقة يحرصون على المساهمة فيها – تتطلب وجود سِلْم كان المجتمع الأفريقي أضعف من أن ينجح في إقامته» – وربّما كان المجتمع الأفريقي أضعف من أن يقيم هذا السلم في بعض الأحيان؛ ولكنه كان أيضًا أقوى من أن يسمح بإقامته في أحيان أخرى.

(٣٨) هذه هي الرسالة الأساسية في مؤلف ك. أو. دايك (K.O. Dike) الكلاسيكي وهو يلاحظ (١٩٥٦، ص ١١): «وعلى أثر الإلغاء لم تلبث المتغيرات الجذرية التي طرأت على المجال الاقتصادي أن أحدثت تغييرات مماثلة في المجالين الاجتماعي والسياسي». انظر سي. تشامبرلين (C. Chamberlin)، ١٩٧٩، ص ٤٣٠. أنظر أيضًا تحليل السياسات الداخلية لداهومي في ج. سي. يودر (J.C. Yoder)، ١٩٧٤. ويتحدث أ. ج. هوبكنز (A.G. Hopkins) (١٩٧٣، ص ١٤٣) عن «أزمة الأرستقراطية في غرب أفريقيا في القرن التاسع عشر... التي انبثقت من التناقض بين علاقات الإنتاج في الماضي والحاضر»، أو بعبارة أخرى، من التحوّل من تجارة الرقيق إلى زراعة المحاصيل النقدية. وهو يشير إلى اختلاف القدرة لدى بنى سياسية معيّنة على الخروج من الأزمة بدون أن تمسّ.

(٣٩) يقدّم ب. إهرنسافت (P. Ehrensaft)، ١٩٧٢، عرضًا لتدخلات بريطانية متعاقبة في غرب أفريقيا؛ ويقدم أ. س. كانيا – فورستر (A.S. Kanya-Forster)، ١٩٦٩، الفصل ٢، عرضًا مماثلًا بالنسبة إلى فرنسا. ويستعرض ب. م. ماغوباني (B.M. Magubane)، ١٩٧٩، الفصل ٢، الصورة في جنوب أفريقيا.

الطابع الاقتصادي لتجارة الرقيق في غرب أفريقيا؛ إذ زادت من «تكاليف الفرصة البديلة» للاتجار في الرقيق، وأثّرت بذلك في معدل التراكم العالمي.

وكانت هذه الظاهرة العامة مقترنة بالمصالح البريطانية الضيّقة. فقد تناقصت الإنتاجية النسبية لمزارع قصب السكر في جزر الهند الغربية البريطانية طوال القرن الثامن عشر[٤٠]. وكانت الهند البريطانية تشكّل منطقة رئيسية بديلة متاحة للإنتاج[٤١]؛ إلا أن هذه كانت بالفعل منطقة إنتاج زراعي مكثّف بحيث تكون العبودية الحقيقية بالغة التكلفة من الوجهة الاقتصادية (إذا نحن رغبنا في استرقاق السكّان المحليين) أو بالغة الصعوبة من الوجهة السياسية (إذا نحن رغبنا في استجلاب آخرين). وهكذا كانت تجارة الرقيق تبدو أقل نفعًا بصورة آنية لإنتاج السكّر وغيره من المحاصيل الزراعية في المناطق البريطانية؛ إلى جانب تأثيرها الضارّ في المحاولات الرامية إلى تشجيع إنتاج المحاصيل النقدية في غرب أفريقيا. ولأن بريطانيا كانت في هذه الفترة هي القوة المهيمنة في النظام العالمي، فقد كانت من ثم في وضع سياسي – عسكري يسمح لها بتنفيذ الإلغاء[٤٢].

---

(٤٠) انظر و. أ. غرين (W.A. Green)، ص ٢٤٧: «كانت الأنشطة البريطانية في غرب أفريقيا خلال الأحقاب السابقة على عام ١٨٥٠ تتحدد في معظمها على ضوء متطلبات الهند الغربية». وفي ما يخص الحجة التي تقول إن تزايد إنتاج السكّر بصورة مفرطة كان من العوامل الحاسمة وراء إلغاء تجارة الرقيق، انظر إ. ويليامز (E. Williams)، ١٩٦٦، ص ١٤٩ و ١٥٠، و د. هـ. بورتر (D.H. Porter)، ١٩٧٠، ص ١٤٢–١٤٣؛ و ر. آنستي (R. Anstey)، ١٩٧٥، ص ٣٨٦، يشكك في هذا الرأي.

(٤١) عن العلاقة بين دعاة الإلغاء وإنتاج السكّر في شرق الهند، انظر إ. ويليامز (E. Williams)، ١٩٦٦، ص ١٨٣–١٨٨. وقد أصبح السكّر الهندي سلعة رئيسية على المسرح البريطاني في عام ١٧٩١ على أثر الأزمة التي نتجت عن ثورة سانت دومينغو. وقد بيعت كمية كبيرة في الفترة ما بين عامي ١٧٩٤ و ١٨٠٠؛ انظر ج. ب. مارشال (J.P. Marshall)، ١٩٦٨، ص ٨٨ و ٨٩. وعندئذٍ نجحت جماعة الضغط لمصلحة إنتاج السكّر في الهند الغربية في إعادة فرض الأسعار المرتفعة مما أدى إلى انخفاض الواردات من الهند. ومع ذلك فقد كان من المعتقد أنه إذا لم تطبّق هذه الأسعار: «فإن الهند الشرقية يمكن أن تتفوّق على الهند الغربية من حيث مبيعات السكّر، برغم ارتفاع مصاريف النقل» (سي. ن. باركنسون (C.N. Parkinson)، ١٩٣٧، ص ٨٥). فما الذي حدث بعد ذلك، نظرًا إلى أنه كان من الواضح أن كبار رجال المال لهم مصالح في كلا المعسكرين (المرجع السابق، ص ٨٦)، ويجب أن نشير هنا إلى منطقة منتجة للسكّر وتقع في أفريقيا، وهي جزيرة موريس. فبعد أن أعفاها البريطانيون من المكوس، عمّ إنتاج السكّر مجمل الجزيرة. وقد ألغي الرق نظريًا عام ١٨٣٥، واستعيض عن العبيد باليد العاملة الهندية التي استخدمت للعمل بعقود. وعلى الرغم من ذلك استمرّت تجارة الرقيق بصورة غير شرعية حيث كان العبيد يجلبون من أفريقيا الشرقية. انظر ب. بنديكت (B. Benedict)، ١٩٦٥، ص ١٢–١٩؛ وكذلك إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٥، ص ٢١٤. فمن الممكن أن ينظر إلى القرارات البرلمانية الناتجة عن ذلك على أنها حل وسط؛ إذ خسرت جماعة الضغط لصالح الهند الغربية معركة إلغاء الرقيق، ولكنها انتصرت من حيث قائمة أسعار الهند الشرقية. وعندما تساوت الرسوم الجمركية في آخر الأمر في عام ١٨٣٦، تزايدت الصادرات من مزارع السكر في البنغال بمعدلات ضخمة.

(٤٢) ولا يعني هذا أن الجهود البريطانية نجحت على الفور أو استمرت بحماس منذ البداية. ويلاحظ س. داجت (S. Daget)، ١٩٧٩، ص ٤٣٦، أن «الحظر البريطاني (لتجارة الرقيق) لم يعرقل تجارة الرقيق الفرنسية بدرجة يعتد بها» قبل ١٨٣١. ويذهب ج. ف. مونرو (J.F. Munro)، ١٩٧٦، ص ٤٣، إلى أن: «تجارة الرقيق في منطقة الأطلسي لم تتضاءل إلى معدلات لا أهمية لها حتى حقبة الخمسينات من القرن التاسع عشر».

ومؤدّى هذا أن مصالح كافة الساعين إلى تحقّق التراكم في الاقتصاد الرأسمالي العالمي كطبقة جماعية اتفقت مع مصالح البريطانيين منهم بصورة محددة - كطبقة فرعية - على خلق مناخ سياسي يمكن أن يصبح فيه الإلغاء سياسة عامة[٤٣]. وقد قوبلت بالمعارضة - بطبيعة الحال - من الفئات الفرعية من الساعين إلى تحقيق التراكم ممن تأثروا سلبيًّا بهذا التغيير. وينبغي أن نضيف أيضًا أنها كانت سياسة جرى تطبيقها على نحوٍ يتّسم بالمرونة. فحيثما كانت المزارع الكبيرة غير بريطانية ولكنها تمثّل مناطق توريد مباشرة لمصالح الصناعات البريطانية، كانت بريطانيا «تتغاضى» عن تجارة الرقيق. مثال ذلك الجنوب الأمريكي؛ ومثاله أيضًا كوبا والبرازيل اللتان استمرّتا في الحصول على الرقيق طوال معظم القرن التاسع عشر من المناطق التي كانت لا تزال تسمح بهذه التجارة «جنوبي الخط» حيث كانت اقتصادات تجارة الرقيق ما زالت مختلفة حسبما أشرنا إليه من قبل[٤٤].

وقد قيل إن القرن التاسع عشر كان، حتى «التقسيم»، عصر «الأمبراطورية غير الرسمية» أو «امبريالية التجارة الحرة». وفي العبارة التالية يلخّص ج. غالاهر و ر. روبنسون هذا التحليل: «جرت المحافظة بصورة مطردة على التفوّق البريطاني عن طريق وسائل غير رسمية إن أمكن، أو عن طريق الضمّ الرسمي عند الاقتضاء»[٤٥]. وحرية التجارة تعبير يتردد بسهولة مفرطة. وينبغي أن نقول بوضوح إن التجّار ينحون إلى تفضيل حرية التجارة متى توافرت لهم ميزة تنافسية في الأسواق، وهم ينحون إلى تلمّس طرق لتقييد حرية التجارة إذا كان العكس صحيحًا. ومن أجل ذلك استند بعض المؤرّخين إلى تناقص دور الشركات الخاصة في غرب أفريقيا خلال القرن الثامن عشر عمّا كان عليه في القرن السابع عشر للحديث عن ازدهار حرية التجارة. ومهما يكن فقد ذكر البعض أن عملية إزالة السلطات الاحتكارية للشركات الخاصة تمّت هي ذاتها على نحو تدريجي؛ ومؤدّى هذا أن التحوّل إلى حرية التجارة «كان محدود النطاق نوعًا ما»، وأن تفسير التحوّل إنما يرجع أساسًا إلى «أسباب اقتصادية عملية» وذلك بغية تخفيض التكاليف

(٤٣) انظر ب. ك. دريك (B.K. Drake)، ١٩٧٦، ص ٨٦ و ٨٧. ولا يجوز لنا في النهاية أن نسقط من حسابنا معادلة تعاون الجانب الأفريقي في عمليات الاتجار بالرقيق؛ إذ يذكّرنا سي. كوكري - فيدروفيتش (C. Coquery-Vidrovitch) وهـ. مونيو (H. Moniot)، ١٩٧٤، ص ٣١١، بأنه «ما من شك في أن التجارة المشروعة قد انتصرت لأن أوروبا اكتشفت أنها تشكّل قاعدة أكثر صلابة (للتجارة). ولكنها انتصرت أيضًا لأن البنى التجارية في دول أفريقية عدة كانت قادرة على تقبّل هذا الوضع بسرعة. ويعني ذلك بعبارة أخرى أن الشريك الثاني في تجارة الأطلسي وهو الأفريقي، وإن لم يلعب الدور الحاسم إلا أنه له دور؛ فقد طوّع نفسه، وحصل على ربح من الأسواق، وتصرّف - باختصار - كطرف مسؤول في هذا الموضوع».

(٤٤) انظر أ. ج. هوبكنز (A.G. Hopkins)، ١٩٧٣، ص ١١٣؛ و د. ايلتيس (D. Eltis)، ١٩٧٩، ص ٢٩٧. وتدل أرقام ب. د. كيرتن (P.D. Curtin)، ١٩٦٩، ص ٢٤٠ و ٢٤٧، عن البرازيل على أن معظم العبيد كانوا مستجلبين من موزمبيق وأنغولا. ومن الظاهر أن هذا يصدق أيضًا بالنسبة إلى كوبا (١٩٦٩، ص ٢٤٠ و ٢٤٧). ولم يؤثر الإلغاء أيضًا على تجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى التي كانت «كمالية» في جوهرها، انظر ر. أ. أوستن (R.A. Austen)، ١٩٧٩.

(٤٥) ج. غالاهر (J. Gallaher) و ر. روبنسون (R. Robinson)، ١٩٧٠، ص ١٤٥.

الإدارية، ومضاعفة المرونة اللازمة للاستجابة لتوسّع أسواق تجارة الرقيق[٤٦]. أما في ما يخصّ القرن التاسع عشر الذي شهد قدرًا أكبر من حرية التجارة، فقد ذهب البعض إلى أنه كان أقرب إلى فرض قيود فادحة على التجارة تطبيقًا لإيديولوجية «التجارة المشروعة»[٤٧].

كذلك كان تزعّم بريطانيا لنظرية حرية التجارة في أفريقيا هو الانعكاس الإيديولوجي لهيمنتها على نطاق العالم بأسره، ولتلك «الأيام السعيدة» التي كانت الصناعات البريطانية متفوّقة فيها على صناعات منافسيها من دون استثناء، والتي كان أسطولها يملك إبّانها القدرة على فرض «حرية الدخول إلى الأسواق» على نحو ليس له مثيل لا من قبل ولا من بعد[٤٨]. وتحقّقت الغلبة للتجّار البريطانيين على منافسيهم كافة: على البوير في أفريقيا الجنوبية[٤٩]؛ وعلى التجّار الأفارقة في غرب أفريقيا[٥٠]؛ وعلى الفرنسيين[٥١].

ولم يكن لتضاؤل التفوّق الذي كانت بريطانيا تتمتّع به في نهاية الأمر صلة بتطورات وقعت على هامش الاقتصاد العالمي؛ بل إنه كان ببساطة نتيجة تزايد المزايا التنافسية للصناعات القائمة في بلدان أخرى: في فرنسا، وفي ألمانيا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وقد فجّر الكساد الذي شهده عام ١٨٧٣ تحديات سياسية للهيمنة البريطانية في أفريقيا وفي أنحاء العالم كافة[٥٢].

(٤٦) أ. ح. هوبكنز (A.G. Hopkins)، ١٩٧٣، ص ٩٣ و ٩٤.

(٤٧) انظر د. د. لايتين (D.D. Laitin)، ١٩٨٢.

(٤٨) ج. س. غالبريث (J.S. Galbraith)، ١٩٧٠، ص ٣٤ و ٣٥.

(٤٩) يلاحظ أ. آتمور (A. Atmore)، و س. ماركس (S. Marks)، ١٩٧٤، ص ١٢٠، بخصوص أفريقيا الجنوبية في القرن التاسع عشر: «طالما حافظت بريطانيا على احتكارها للمنطقة – ولم يكن ثمة دليل يُذكر على وجود أي منافسين حتى منتصف القرن – وطالما بقيت الاراضي متخلفة وقابلة للسيطرة عليها بوسائل غير رسمية، لم تكن هنالك على ما يبدو حاجة لامبراطورية رسمية».
ويذكّرنا ج. غالاهر (J. Gallaher) و ر. روبنسون (R. Robinson)، ١٩٧٠، ص ١٤٥، بأن عدم وجود أمبراطورية رسمية لم يكن صحيحًا على إطلاقه بحال من الأحوال: إذ كانت بريطانيا قد ضمّت ناتال في عام ١٨٤٣، واستبقت البوير خارج خليج دلاغوا في عام ١٨٦٠ وعام ١٨٦٨، وخارج خليج سانت لوسيا في عام ١٨٦١ وعام ١٨٦٦؛ كذلك حال البريطانيون دون توحيد جمهوريتي البوير في عام ١٨٦٠. وقد أدّت هذه الجهود على اختلافها إلى إبقاء جمهوريتي البوير في حالة «اعتماد على الموانئ البريطانية» في فترة منتصف القرن التاسع عشر.

(٥٠) في بداية هذه الفترة كانت جماعات التجّار في غرب أفريقيا تعمل بالفعل كوسطاء اقتصاديين وسياسيين لأوروبا (ولبريطانيا في المقام الأول)، (س. ب. كابلو (S.B. Caplow)، ١٩٧٨، ص ٢٠). ولكن وضعهم كوسطاء على نطاق واسع تدهور بصورة مطردة (انظر على سبيل المثال إ. رينولدز (E. Reynolds)، ١٩٧٤(ب) و ١٩٧٥) بل إنه لا ينبغي أن يُنظر إلى انهيار العملات الصدفية على أنه انهيار لقاعدة الاستقلال المالي بين طبقة التجّار في غرب أفريقيا (انظر أو. أ. نواني (O.A. Nwani)، ١٩٧٥، و أ. ج. هوبكنز (A.G. Hopkins)، ١٩٧٠).

(٥١) «إن تاريخ المحاولات الفرنسية للمحافظة على القيود التجارية في غرب أفريقيا هو نفسه تاريخ معاناته الطويلة»، ب. شنابر (B. Schnapper)، ١٩٥٩، ص ١٥١، ويقول شنابر إنه كانت لبريطانيا ميزتان أخريان بسيطتان على فرنسا: رؤوس أموال أكبر، ومنسوجات أرخص للبيع.

(٥٢) لم يكن محض صدفة أن تكون الحماية التجارية الفرنسية في السنغال قد فرضت ابتداء من ١٨٧٣؛ انظر سي. و. نيوبري (C.W. Newbury)، ١٩٦٨، ص ٣٤٥.

وفي عام ١٨٧٩ كانت بنية الامبراطورية الأفريقية غير الرسمية في طريقها إلى الانهيار، وفي عام ١٩٠٠ كان الجانب الأكبر من أفريقيا في قبضة الاستعمار(٥٣).

خاتمة

قلنا في ما سبق إنه ينبغي أن يُنظر إلى الفترة التي بدأت منذ عام ١٧٥٠ على أنها هي الفترة التي تمّ فيها دمج أفريقيا (شرقيها وغربيها وجنوبيها على الأقل) ضمن نظام تاريخي معيّن، هو النظام الرأسمالي العالمي؛ وقلنا أيضًا إن «التقسيم» لم يكن يمثّل بداية هذه العملية ولكنه كان تتويجًا لها. فما القول إذن في الرأي الذي يذهب إلى أن «دول التجارة بوجه عام وتجارة الرقيق بوجه خاص... قد بولغ فيه إلى حدّ بعيد؟»(٥٤) وما القول في الرأي الذي يتصل بذلك والذي يذهب إلى أن تزايد المحاصيل النقدية في غرب أفريقيا لم يكن يشكّل ثورة اجتماعية، لأنه حدث في بداية الأمر في إطار النُظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت موجودة في أفريقيا والتي «أثبتت أنها قادرة على مواجهة الطلبات المتغيّرة للتجارة الساحلية (في عصر «التجارة المشروعة») عن طريق التكيّف لا الثورة؟»(٥٥).

ليس من الخطإ أن نقول إن كثيرًا من النُظم الأفريقية، أو حتى معظمها على الأرجح، «كيّف» نفسه للمتطلبات الجديدة. وقد تحطّم بعضها بطبيعة الحال؛ ولكنها وضعت كلها في نهاية المطاف بالفعل تحت حكم الاستعمار. غير أن التكيّف هو الحجة التي تساند ما نذهب إليه وليس العكس. ولم يكن الأمر يتطلب عادة شيئًا آخر غير التكيّف، لا أكثر ولا أقل. وكان التكيّف لإطار جديد للأنشطة الاجتماعية هو النتيجة التي استتبعها دمج أفريقيا في نظام تاريخي معيّن، هو النظام الراسمالي العالمي، في فترة بعينها.

(٥٣) حلّلتُ هذه النقطة في ما سبق (إي. فاليرشتاين (I. Wallerstein)، ١٩٧٠، ص ٤٠٣) حيث قلتُ: «لتحدي الهيمنة الاقتصادية البريطانية في العالم بطريقة فعّالة كانت الدول الصناعية الأخرى تحتاج، أو كانت تعتقد أنها تحتاج، إلى أسواق ضخمة لصناعاتها بالإضافة إلى الحصول على المواد الخام. وهكذا بدأ التكالب على أفريقيا؛ وبعدما بدأ التكالب لم يكن أمام بريطانيا خيار: فإما أن تدخل فيه، وإما أن تكون هي الخاسرة». ولا يعني ذلك أن بريطانيا لم تواجه خسائر في ما سبق من جرّاء سياساتها قبل عام ١٨٨٠؛ والواقع أن ر. أولانيان (R. Olaniyan)، ١٩٧٤، ص ٣٧، يتحدث في معرض تناوله لحقبة الستينات من القرن التاسع عشر عن تحمّل بريطانيا لمواقف «مهينة نتيجة لفرض الحماية من دون حماس»: ولكن خسائرها السابقة لم تكن ضخمة بالقدر الذي يكفي لتغيير السياسات على نطاق واسع.

(٥٤) ج. ف. أ. أجايي (J.F.A. Ajayi) و ر. س. سميث (R.S. Smith)، ١٩٧١، ص ١٢٤. انظر أيضًا ر. أ. أوستن (R.A. Austen)، ١٩٧٠. وللاطلاع على رأي مخالف، انظر أ. ج. هوبكنز (A.G. Hopkins)، ١٩٧٣، ص ١٢٤.

(٥٥) ج. ف. أ. أجايي (J.F.A. Ajayi) و ب. أو. أولورانتيميهن (B.O. Oloruntimehin)، ١٩٧٦، ص ٢١٤. ومن الغريب أن هذا الرأي الذي يذهب إلى أنه كان هناك تغيير اقتصادي بدون أن يواكبه تغيير اجتماعي هو عكس الرأي الذي يعرب عنه أ. سي. أنوماه (A.C. Unomah) و ج. ب. وبستر (J.B. Webster)، ١٩٧٦، ص ٢٩٨، في المجلد نفسه حيث ينوّهان بالتغيير الذي طرأ على «الحياة الاجتماعية لشعوب شرق أفريقيا». انظر أيضًا سي. كوكري – فيدوفيتش (C. Coquery-Vidrovitch)، ١٩٧١، ص ١٢١، التي تؤكّد أن التغيير الرئيسي في داهومي – العمّال الأجراء والملكية الخاصة – لا يرجع ببساطة إلى فترة الحكم الاستعماري.

الفصل الثالث

اتجاهات وعمليات جديدة في أفريقيا في القرن التاسع عشر

أ. أدو بواهن

شهدت العقود الثمانية الأولى من القرن التاسع عشر عدة اتجاهات وعمليات جديدة لا من حيث حداثتها بالضرورة، وإنما من حيث إيقاعها ونطاقها وتأثيرها. والواقع ان اجتماع هذه المعالم الثلاثة هو الذي جعل هذه الفترة بالغة الثورية. وهو الذي يميّزها عن غيرها باعتبارها نهاية أفريقيا القديمة وبداية أفريقيا الحديثة. وسنحاول في هذا الفصل تحليل هذه الاتجاهات والعمليات الجديدة، وتقدير مدى تأثيرها، وتدارس ما كان يمكن أن يحدث لو أن التدخّل الاستعماري الأوروبي لم يقع خلال العقدين الأخيرين من ذلك القرن.

اتجاهات سكّانية جديدة

كان أول الاتجاهات الجديدة في مجال السكّان. فقد شهد القرن التاسع عشر أكثر التغيّرات الاجتماعية – الاقتصادية ثورية، ونعني بذلك الغاء تجارة الرقيق وحظرها. وبحلول أواخر الفترة موضع الدراسة، ولأسباب ستناقش في موضع آخر من هذا المجلد، كانت تجارة الرقيق قد أصبحت من مخلّفات الماضي. ومع أن الإلغاء لم يحدث أي تغيير مفاجئ في معدّل نمو السكّان، فما من شك في أن الاتجاه العام كان يتمثّل في زيادة السكّان على نحو تدريجي، بدلًا من تناقصهم مثلما كان عليه الحال في ما سبق، وخاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من الفترة موضع الدراسة.

ولكن النمو لم يكن هو التغيير الوحيد الذي طرأ على السكّان؛ والشيء الذي كان أكثر إثارة للدهشة هو إعادة توزيع السكّان التي اتّخذت شكل هجرات وحركات داخلية.

ومن الأمثلة النموذجية لهذه الهجرات الضخمة خلال تلك الفترة، هجرات قبائل النغوني في جنوب ووسط أفريقيا، والشوكوي في وسط أفريقيا، والأزاندي في شرق أفريقيا، والفانغ في أفريقيا الاستوائية، واليوروبا في غرب أفريقيا. وكانت هجرانت النغوني، على ما سنراه في ما بعد، ناتجة عن انتشار الأقسام التابعة لهذه القبائل من شعوب البانتو من منطقة ناتال إلى نواحٍ مختلفة في جنوب ووسط وشرق أفريقيا. وبرغم أن غارات النغوني تسببت في إحداث قدر كبير من التخريب والدمار والمعاناة ليس إلى حصره من سبيل، فقد كان لها في الوقت نفسه نتائج ايجابية؛ ذلك أنها غزت واستوعبت شعوبًا جديدة كي تكوّن منها أممًا جديدة مثل النديبيلي والسوتو؛ وبفضل استخدام النُظم العسكرية والسياسية والأفكار التي كانت قبائل الزولو قد طوّرتها، أقامت قبائل النغوني أيضًا ممالك جديدة مثل: غازا وسوازي ونديبيلي وسوتو وبِدي. وكانت هذه الممالك – كما وصفها أومر كوبر – «عسكرية، شديدة المركزية، تدار في ظل ملك بواسطة عامة الشعب لا بواسطة أقارب الملك»[١]. كذلك ابتعث وجود قبائل النغوني أنشطة بناء الدول بين بعض الشعوب التي غزوها. من ذلك أن الهولوهولو الذين كانوا يعيشون على الساحل الشرقي لبحيرة تنغانيقا اتّبعوا أساليب النغوني لإقامة دولة قوية. وأسفرت غارات النغوني أيضًا عن توحيد قبائل الهيهي التي كانت تعيش في جنوبي تنغانيقا مقسّمة إلى أكثر من ثلاثين رئاسة مستقلة؛ وعن طريق استخدام فرق النغوني العسكرية وأسلحتها وأساليبها الميدانية، نجحت هذه القبائل في غزو الشعوب المجاورة مثل السانغا والبينا، وفي إقامة مملكة كبيرة لقبائل الهيهي.

وفي غرب أفريقيا، ولأسباب سياسية في المقام الأول، هاجرت قبائل اليوروبا بصورة شبه جماعية من مناطق الأراضي العشبية المفتوحة في شمالي بلاد اليوروبا إلى مناطق الغابات في الجنوب. وأسفرت هذه التحرّكات عن تكوين مجتمعات محلية جديدة مثل إيبادان، وأبيوكوتا، وأويو، وإيوو، وموداكيكي، وساغامو. وشرعت قبائل اليوروبا، شأنها في ذلك شأن النغوني، في إجراء عديد من التجارب السياسية والدستورية لمواجهة التحديات السياسية الطبيعية التي فرضتها عليها بيئتها الجديدة. واسفرت هذه التجارب عن ديكتاتورية إيجايي العسكرية، وجمهورية إيبادان، ودولة أبيوكوتا الاتحادية، واتحاد إيكيتي بارابو الكونفدرالي[٢]. وترجع خريطة السكّان في جنوب غربي نيجيريا كما نعرفها اليوم إلى تلك التحرّكات. كذلك شهد القرن التاسع عشر الهجرات الكبرى لقبائل الفانغ وأقربائهم: البولو، والبِتي، والباهوين، من مناطق السافانا في الجزء الجنوبي من الكامرون الحالية إلى مناطق الغابات الممتدة حتى المناطق الداخلية والساحلية من الغابون[٣].

(١) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٧٦(أ)، ص ٣٥٠ و ٣٥١.

(٢) أو. ايكيم (O. Ikime) في ج. إ. فلينت (J.E. Flint) (مدير التحرير)، ١٩٨٠، ص ٣٠٧.

(٣) ب. كيرتن (P. Curtin) و س. فايرمان (S. Feierman) و ل. تومبسون (L. Thompson) و ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٧٨، ص ٤٢٣ و ٤٢٤.

الثورات الإسلامية

وكانت الاتجاهات الجديدة في الميدان الاجتماعي أكثر ثورية بكثير؛ ولا يصدق ذلك على مجال أكثر ما يصدق على مجال الدين. ونحن نعلم أن الإسلام بدأ ينتشر من الجزيرة العربية إلى أفريقيا في وقت مبكر منذ القرن السابع. غير أنه في ما عدا شمال أفريقيا ووادي النيل، كان هذا الانتشار، حتى نهاية القرن الثامن عشر، يجري إجمالًا، في أوقات متباعدة وبطرق سلمية – باستثناء حالات قليلة مثل حركة المرابطين – من خلال الأنشطة التجارية في الغالب. ومع ذلك فما إن بدأ العقد الأول من القرن التاسع عشر حتى اتّخذ نشر الإسلام شكلًا نضاليًا وديناميًا بالغ القوّة وخاصة في شمال غربي أفريقيا. وليس أبلغ في الدلالة على وتيرة هذا الاتجاه واتّساع نطاقه من أنه على الرغم من أن حزام السافانا في غرب أفريقيا – الذي يعرف باسم السودان الغربي – لم يشهد سوى حركتين رئيسيتين من حركات الجهاد طوال القرن الثامن عشر – إحداهما حركة فوتا جالون في حقبة العشرينات من القرن الثامن عشر، والأخرى حركة فوتا تورو في حقبة السبعينات من القرن نفسه – فقد قامت خلال الفترة التي نحن بصددها أربع حركات جهاد كبرى إلى جانب حركات صغرى عدة. وهذه الحركات الكبرى هي: حركة عثمان دان فوديو في بلاد الهوسا في عام ١٨٠٤؛ وحركة سيكو أحمدو (أحمد لوبو) في ماسينا في عام ١٨١٨؛ وحركة الحاج عمر في منطقة بامبارا ابتداءً من عام ١٨٥٢؛ وحركة ساموري توري خلال حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر[٤].

ومن المعالم الباهرة في هذه الثورات الإسلامية، باستثناء ثورة ساموري، أنها كانت بقيادة جناح رجال الدين في قبائل الفولاني الذين كانوا يعيشون عبر السودان الغربي بأكمله. ومن ثم فقد كانت الثورات تمثّل رد رجال الدين في قبائل الفولاني المسلمة على الأزمة التي نشأت في غربي السودان نتيجة القمع السياسي والظلم الاجتماعي والضرائب غير المشروعة من جانب، وتدهور الإسلام وضعفه من جانب آخر. وكانت أهداف قادة هذه الثورات هي «تحويل الإسلام من مستوى المعتقدات الشخصية... إلى شريعة للمجتمع، وابتعاث البقية الباقية من العادات المتوارثة، وإقامة امبراطورية دينية تسودها أحكام الشريعة والممارسات الإسلامية»[٥]. على أن ثورة ساموري – التي نشبت في حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر – كانت أكثرها نجاحًا، وكانت أهم المحرّكات الثورية الكثيرة التي نظّمتها قبائل الديولا (الجولا) ابتداءً من حقبة الأربعينات من القرن التاسع عشر والتي تكلّفت بنشر الإسلام والتعليم بين صفوف التجّار من قبائل السونينكي. ويتضمن الفصل ٢٤ أدناه تفصيلات عن أنشطة ساموري توري. ويكفينا هنا أن نقول إنه برغم أن ساموري كان أقل تعليمًا وتعصبًا بكثير من غيره من قادة الجهاد السابقين

(٤) م. هيسكت (M. Hiskett) في ج. إ. فلينت (J.E. Flint)، ١٩٧٦، ص ١٢٥–١٦٨؛ انظر أيضًا الفصول ٢٠ و ٢١ و ٢٤ من هذا المجلد.

(٥) ج. ف. أ. أجايي (J.F.A. Ajayi)، ١٩٦٥، ص ١؛ وانظر أيضًا م. لاست (M. Last)، ١٩٧٤.

عليه، فما من ريب في أنه كان يهدف حتى منتصف حقبة الثمانينات من القرن التاسع عشر إلى إدخال الناس في حظيرة الإسلام، وأنه كان يستعين بالإسلام كقوّة موحّدة.

وقد كان لهذه الثورات الإسلامية (أو حركات الجهاد) آثار سياسية واجتماعية عميقة الغور؛ إذ أسفرت من الناحية السياسية عن إقامة امبراطوريات ضخمة من بينها على سبيل المثال خلافة سوكوتو التي كانت، بحلول العشرينات من القرن التاسع عشر، تغطّي المنطقة الشمالية السابقة بأسرها تقريبًا بالإضافة إلى أجزاء من المنطقة الغربية السابقة من نيجيريا؛ وامبراطورية ماسينا التي كانت تسيطر على منطقة منحنى النيجر إلى أن ضمّت إلى جمهورية الحاج عمر التي كانت تمتدّ من منابع نهري السنغال وغامبيا حتى تمبوكتو؛ وكذلك امبراطورية ساموري توري المترامية الأطراف التي كانت تمتدّ من الأجزاء الشمالية مما يُعرف الآن باسم سيراليون وغامبيا حتى باماكو، وكانت تضم «كانكان»[٦] مركز قبائل الديولا (الجولا) التجاري والإسلامي المهم. وقد أدّت هذه الثورات أيضًا إلى الاستعاضة عن الصفوة الحاكمة القديمة من أبناء الهوسا والسونينكى بصفوة جديدة كانت تتألف في معظمها من رجال الدين من قبائل الفولاني والديولا. وكان ذلك يعني تحوّلًا جوهريًا في اهتمامات السلطة السياسية في السودان الغربي. وقد تسبّبت حركة الجهاد التي قادها عثمان دان فوديو بدورها في إحياء وتعزيز مملكة بورنو القديمة، ويرجع الفضل في ذلك إلى الشيخ محمد الكانمي الذي كان مسلمًا شديد الورع ينتمي إلى قبائل كانبو؛ وقد استدعاه حكّام بورنو كي يعاونهم على مواجهة قوات عثمان دان فوديو وابنه محمد بلّو.

ولكن الآثار الاجتماعية لهذه الثورات كانت أعمق غورًا. فما حدث في المقام الأول نتيجة لأنشطة التعليم والوعظ والإرشاد التي كان زعماء حركات الجهاد هم وأنصارهم وقوّادهم العسكريون يضطلعون بها – وكان معظمهم من خيرة علماء الإسلام – هو أن الإسلام لم يُطهّر مما خالطه وحسب، ولكنه تحوّل في الوقت نفسه من دين حضري إلى دين للمناطق الريفية أيضًا. أضِف إلى ذلك أنه بينما كان القائدان الأولان ينتسبان إلى طائفة القادرية، كان الحاج عمر ينتسب إلى طائفة التيجانية التي كانت أحدث عهدًا بصورة نسبية، كما كانت أكثر استهواءً لعامّة الناس. ومن أجل ذلك نجح الحاج عمر في كسب أعداد غفيرة من الأتباع؛ ولهذا السبب يزيد أتباع التيجانية عن أتباع القادرية في غرب أفريقيا في يومنا هذا؛ والأمر الثالث هو أنه نظرًا إلى أن قادة حركات الجهاد الثلاث جميعًا كانوا يركّزون اهتمامهم على التعليم والتحصيل، فقد ارتفع مستوى الدراسات الإسلامية وتعلّم القراءة والكتابة بدرجة كبيرة خلال القرن التاسع عشر. وأخيرًا فقد أذكت حركات الجهاد هذه شعورًا عامًّا بالتضامن الإسلامي عبر الحزام السوداني من أوله إلى آخره؛ ولا يزال هذا الشعور موجودًا حتى اليوم.

وينبغي أن نضيف في ختام هذه الكلمات أن قادة الجهاد وحملة راياتهم لم ينجحوا في إقامة خلافة حقّة تخضع لأحكام الشريعة الغرّاء في السودان الغربي تمامًا، بل كان عليهم أن يتعايشوا

(٦) انظر الفصل ٢٤ من هذا المجلد، وانظر أيضًا ب. كيرتن (P. Curtin) و س. فايرمان (S. Feierman) و ل. تومبسون (L. Thompson) و ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٧٨، ص ٣٨٨–٣٩٠.

مع بعض المؤسسات والحقائق الاجتماعية – السياسية؛ ولم يكن ما تمخّض عنها من ثم في نهاية الأمر هو ثقافة إسلامية ومجتمع إسلامي خالصين لا تشوبهما شائبة، بل تمخّضت عنها بدلًا من ذلك ثقافة مشتركة بين قبائل الفولاني والهوسا في بلاد الهوسا، وثقافة مشتركة بين قبائل الفولاني وقبائل الماندي في منطقة منحنى النيجر، وإن كانت كلتاهما متأثرة أشدّ التأثر بعقيدة الإسلام وبتعاليم دعاته الأوَل.

وأحرز الإسلام تقدّمًا جديدًا في أجزاء أخرى من أفريقيا، وخاصة في برقة وشرقي الصحراء الكبرى، في ما يعرف اليوم باسم ليبيا، واكتسب في مرحلة لاحقة الأجزاء الجنوبية من السودان الحديث بفضل الأنشطة التي قام بها كل من السنوسي والمهدي على التوالي؛ واكتسب أخيرًا أرضًا جديدة في الأجزاء الجنوبية من شرقي أفريقيا وخاصّة في بوغندا بفضل أنشطة التجّار العرب والسواحيليين(٧).

أنشطة المبشّرين المسيحيين

ولم تكن الثورة الدينية المعاصرة الأخرى التي كانت تُجرى في بقاع مغايرة من أفريقيا – ونعني بها ثورة التبشير المسيحي – أقل من ذلك لا من حيث ثورويّتها ولا من حيث دوام تأثيرها. وبرغم أن المحاولات التي بُذلت لترسيخ جذور المسيحية في جنوب السودان الغربي ترجع إلى عهد بعيد منذ عصر الاستكشافات البرتغالية في القرن الخامس عشر، فقد كانت الآثار التي خلّفها الدين المسيحي قد مُحيت أو كادت في مطلع القرن الثامن عشر. على أنه ابتداءً من العقد الأخير من ذلك القرن على وجه التقريب وفي خلال العقود الخمسة الأولى من القرن التاسع عشر على وجه الخصوص، تعرّض الوضع لتغيير ثوروي لأسباب ترجع في المقام الأول إلى الإحياء الإنجيلي في أوروبا الذي اقترن باسم جون ويزلي، وإلى الحركة المعادية لتجارة الرقيق والروح الانسانية التي سادت في هذا العصر والتي انبثقت من الفلسفات المتطرفة كما تمثّلت في الثورتين الأمريكية والفرنسية... نقول إنه لهذه الأسباب استؤنفت المحاولات الرامية إلى غرس المسيحية ونشرها بالحيوية نفسها التي اتّسم بها التوسّع الإسلامي في السودان الغربي وإن بعدت عن طابعه النضالي. فهنا كان الإنجيل والمحراث والتجارة تشكّل، بدلًا من القرآن والسيف، الوسيلة التي جرت الاستعانة بها في أول الأمر؛ ولم يكن دعاتها قادة جهاد، ورجال دين وحملة راياتهم؛ بل كانوا حشدًا من جمعيات تبشيرية شكّلت في أوروبا وأمريكا وكانت تتخذ منها مقرًا لها، بالإضافة إلى عملائها من الأفارقة في أفريقيا. وعلى ذلك فبرغم أنه لم يكن يعمل في غرب أفريقيا بأسرها سوى ثلاث جمعيات تبشيرية بحلول عام ١٨٠٠ – هي جمعية نشر الإنجيل؛ والجمعية التبشيرية الويزليانية؛ وجمعية غلاسغو ومانشستر (الأسكتلندية) التبشيرية –

(٧) ر. أو. كولنز (R.O. Kolins) و ر. ل. تيغنور (R.L. Tignor)، ١٩٧٦، ص ١٦–١٨؛ و أ. أ. بواهن (A.A. Boahen)، ١٩٦٤، ص ١١٠–١١٧.

فقد أصبح يعمل فيها بحلول عام ١٨٤٠ – أي بعد أربعة عقود وحسب – أكثر من خمس عشرة جمعية من هذا القبيل. وكانت هذه الجمعيات تتضمن الجمعية التبشيرية الكنسية، وجمعية شمال ألمانيا أو برين التبشيرية، وجمعية بازل الإنجيلية التبشيرية السويسرية؛ وجمعية الكنيسة المشيخية الاسكتلندية المتحدة، وجمعية الإرساليات التبشيرية الأفريقية من فرنسا. وخلال العقود الثلاثة التالية انضمّ إليها أكثر من عشر جمعيات أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية.

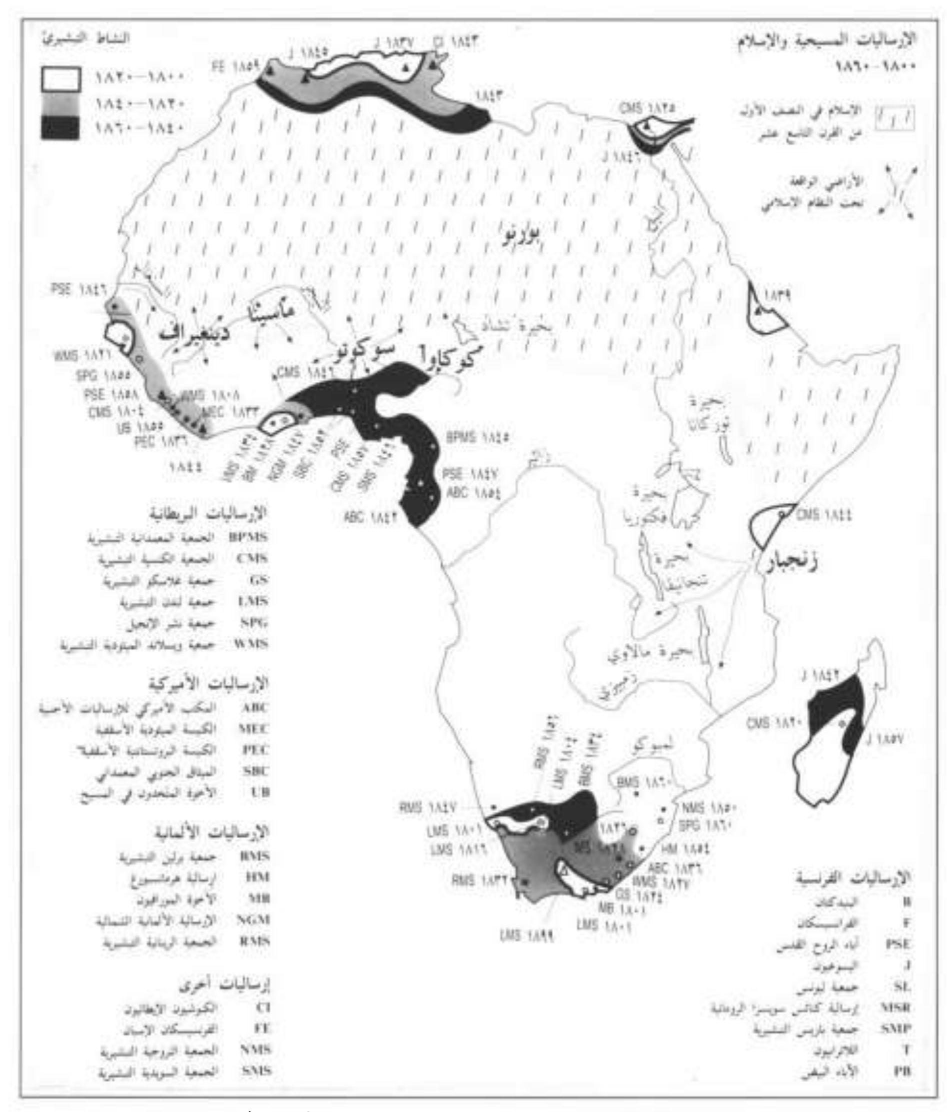
ولم يكن يوجد في شرق أفريقيا ووسطها، وحتى وقت متأخر يرجع إلى عام ١٨٥٠، أكثر من جمعية واحدة هي الجمعية التبشيرية الكنسية. وعندما توفي دافيد ليفنغستون في عام ١٨٧٣، كانت توجد جمعيتان أخريان هما: «إرسالية الجامعات التبشيرية إلى أفريقيا الوسطى» التي شُكِّلت في عام ١٨٥٧ لإنشاء «مراكز للمسيحية والحضارة لترويج الدعوة للديانة الحقّة والزراعة والتجارة المشروعة» وذلك تلبية للنداء العاطفي الذي وجّهه ليفنغستون إلى الرأي العام البريطاني في خطبة ألقاها في كامبريدج في تلك السنة؛ و «جمعية الروح القدس» وهي طائفة كاثوليكية شُكّلت في فرنسا في عام ١٨٦٨[٨]. وقد كانت رحلات ليفنغستون ودعاياته وطريقة موته هي التي عجّلت بوقوع الثورة الدينية في شرق أفريقيا ووسطها. وفي خلال أربعة أعوام دخل إلى الميدان عدد يرتفع إلى أربع بعثات. وكانت هذه هي «إرسالية ليفنغستون» التي شكّلتها الكنيسة الحرة في اسكتلندا في عام ١٨٧٥؛ و «إرسالية بالانتير» التي شكّلتها كنيسة اسكتلندا الرسمية في عام ١٨٧٦ للعمل في ما يُعرف اليوم باسم مالاوي؛ و «إرسالية لندن التبشيرية» التي عمدت – استجابة لرسالة بعث بها هـ. م. ستانلي المستكشف والصحافي إلى صحيفة «الديلي تلغراف» لدعوة البعثات إلى دخول بوغندا – إلى توسيع نطاق أعمالها من جنوب أفريقيا إلى ما يعرف اليوم باسم تانزانيا؛ و «الآباء البيض» الكاثوليك الذين بدأوا يعملون في بوغندا بعد «الجمعية التبشيرية الكنسية» بعامين[٩]. وعلى هذا النحو كانت الثورة التبشيرية قد انطلقت في طريقها في أواخر الفترة موضوع الدراسة.

وكانت الأنشطة التبشيرية أوسع نطاقًا وأكثر نجاحًا في أفريقيا الجنوبية. فقرب انتهاء الحروب النابوليونية لم يكن يوجد في المنطقة بأكملها سوى جمعيتين تبشيريتين هما «بعثة مورافيا» التي دخلت الكاب لأول مرة في عام ١٧٣٧، ثم انسحبت منها بعد مدة لا تتجاوز ستة أعوام، ولم تعد إليها حتى عام ١٧٩٢؛ و «جمعية لندن التبشيرية» التي ظهرت في الكاب لأول مرة في عام ١٧٩٩[١٠]. إلا أنه ابتداءً من عام ١٨١٦ وفدت جمعيات عدة

(٨) ر. أوليفر (R. Oliver)، ١٩٦٥، ص ١٣.

(٩) أ. ج. ويلز (A.J. Wills)، ١٩٦٤، ص ٨٢–٩٧؛ و ر. أوليفر (R. Oliver)، ص ١–٤٨؛ و ن. ر. بنيت (N.R. Bennett)، ١٩٦٨، ص ٢٣١–٢٣٥.

(١٠) إ. رو (E. Roux)، ١٩٦٤، ص ٢٥–٢٦؛ و إ. أ. ووكر (E.A. Walker)، ١٩٥٧، ص ٩٢–٩٣؛ ١٤٤–١٤٦؛ ١٧٣–١٧٥.



الشكل ١،٣: الإرساليات المسيحية والإسلام، ١٨٠٠–١٨٦٠ (مأخوذة من أطلس أفريقيا التاريخي، الذي حققه ج. ف. أ. أجايي (J.F.A. Ajayi) و م. كراودر (M. Crowder)، ونشرته دار لونغمان بلندن، ١٩٨٥).

كاثوليكية وبروتستنتية من بريطانيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لا إلى مدينة الكاب وحدها وإنما إلى ناتال والترانسفال أيضًا. وبحلول حقبة الستينات من القرن التاسع عشر كانت هذه الجمعيات قد توغلت في الداخل صوب الشمال حتى وصلت إلى المناطق التي تُعرف اليوم باسم بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وزامبيا. وهذه الجمعيات تتضمن: «الجمعية التبشيرية الويزليانية»،و «جمعية غلاسغو التبشيرية»، و «الجمعية التبشيرية الكنسية»، و «الجمعية التبشيرية النرويجية»، و «الإرسالية المسيحية المتحدة»، و «جمعية برلين»،

و «جمعية الراين»، و «جمعية الانجيليين الباريسية»، و «الإرسالية التبشيرية الأمريكية إلى بلاد الزولو وموسيغا»، و «جمعية هامبورغ التبشيرية»، و «الكنيسة السويسرية الحرة»[١١].

ومن الفروق الجديرة بالاهتمام بين الأنشطة التبشيرية في أفريقيا الجنوبية وما كان يجري منها في غرب أفريقيا مثلًا الطريقة الفعّالة والمباشرة التي كان المبشّرون يشاركون بها في الشؤون السياسية داخل المنطقة الأولى؛ وتجيء في مقدمة هذه الفروق بدون استثناء تلك العلاقة الوثيقة التي ظهرت إلى حيّز الوجود بين بعض المبشّرين وبعض الملوك الافارقة. ومنذ البدايات الباكرة كان مبشّرون من أمثال ج. ت. فاندر كمب وجون فيليب يسهمون على نحوٍ يتّسم بالحيوية في شؤون السياسة في الوقت نفسه الذي أصبح فيه وبنغولا وليوانيكا وسيتشوايو أصدقاء حميمين لروبرت موفات وفرانسوا كوالارد والأسقف جون كولنزو على التوالي[١٢].

وفي البداية كان الاعتقاد الشائع هو أن المبشّرين في أفريقيا يقفون إلى جانب الأفارقة دائمًا وينتصرون لقضيتهم دائمًا. وقد أكّدت البحوث الأخيرة مع ذلك أنهم «كثيرًا ما كانوا يُستَخدمون كوسطاء (مفاوضين) بين السلطات الاستعمارية والسلطات الأفريقية، وكدبلوماسيين قبل أن يكونوا مبشّرين»، وأنه على الرغم من أن المستعمرين كانوا ينظرون إليهم على أنهم موالين للأفارقة بصورة تنذر بالخطر، فقد كان كثير من القادة الأفارقة ينظرون إليهم (وكانوا يستندون في ذلك إلى مبررات أقوى) على أنهم عملاء خطرين في خدمة المستوطنين والاستعمار[١٣].

ولم تقصر هذه الجمعيات التبشيرية نشاطها على بناء الكنائس وإدخال الناس في الدين المسيحي، وترجمة الكتاب المقدّس إلى اللغات الأفريقية، ولكنها عمدت أيضًا إلى تكريس قدر كبير من وقتها من أجل تنمية الزراعة عن طريق انشاء مزارع تجريبية وانتاجية، وتعليم بعض المهارات اليدوية كالبناء والنجارة والطبع والخياطة؛ ورفع مستوى معيشة السكّان، والسعي – قبل كل شيء – إلى تعزيز التجارة ومحو الأمية ونشر التعليم الغربي. وقد أنشأت كلها مدارس ابتدائية ومعاهد للتدريب بل مدارس ثانوية. ففي غرب أفريقيا أنشأت الجمعية التبشيرية الكنسية معهد خليج فوراه في سيراليون في عام ١٨٢٧؛ وفي عام ١٨٤١ كان لدى الجمعية إحدى وعشرون مدرسة ابتدائية في سيراليون، وفي عام ١٨٤٢ أُسّست مدرستين ثانويتين إحداهما للبنين والأخرى للبنات[١٤]. وبحلول عام ١٨٤٦ كانت الجمعية الويزليانية قد أنشأت هي الأخرى أربع مدارس للبنات وعشرين مدرسة للبنين في ساحل الذهب؛ وفي عام ١٨٧٦

(١١) إ. أ. ووكر (E.A. Walker)، ١٩٥٧، ص ١٣٣ و ١٤٤–١٤٦ و١٧٨؛ و إ. رو (E. Roux)، ١٩٦٤، ص ٢٤–٣١؛ و سي. ب. غروفز (C.P. Grouves)، ١٩٥٤، المجلد ٢، ص ١١٨–١٦١؛ و د. دينون (D. Denoon)، ١٩٧٣، ص ٢٦–٢٩، ٦٧–٨١، ٨٠–٩٠؛ و ن. و. لانغوورثي (N.W. Langworthy)، ١٩٧٢، ص ٨٢–١١٥.

(١٢) د. دينون (D. Denoon)، ١٩٧٣، ص ٩٦–٩٧؛ و سي. ب. غروفز (C.P. Grouves)، ١٩٥٤، المجلد ٢، ص ٢٥٢ و ٢٧٤؛ و إ. رو (E. Roux)، ١٩٦٤، ص ٢٥–٣٢.

(١٣) د. دينون (D. Denoon)، ١٩٧٣، ص ٦٥.

(١٤) أ. أ. بواهن (A.A. Boahen)، ١٩٦٦، ص ١١٨–١٢٣.

افتُتحت أول مدرسة ثانوية تابعة لها وهي «المدرسة الويزليانية الثانوية» التي تُعرف اليوم باسم «مدرسة ميانتسيبيم». كذلك أسّست الجمعية التبشيرية الكنسية مدرسة متوسطة في لاغوس في عام ١٨٥٩؛ بينما افتتحت الجمعية الويزليانية «المدرسة النظامية الثانوية» للبنين في عام ١٨٧٩[١٥]. وينبغي أن نشير إلى أن المدارس لم تكن تُؤسّس في المنطقة الساحلية وحدها، ولكنها كانت تُؤسّس في المدن الداخلية أيضًا.



اللوحة ١٫٣: كنيسة البعثة التبشيرية الإسكتلندية في بلانتير (ملاوي).

وفي شرق أفريقيا ووسطها كانت توجد في ليفنغستون مدرسة بلغ عدد الملتحقين بها ٤٠٠ طالب في عام ١٨٩٠، وكانت مزوّدة بورشة ومطبعة «كانت تعمل من دون انقطاع في طبع كتب مبادئ القراءة وترجمات للكتاب المقدس، وحكايات ودروس مبسّطة في الجغرافيا والتاريخ الطبيعي بلغات نيانجا وتونغا ونغوني ونياكوسا ونكوندي»[١٦]. وفي عام ١٨٣٥ قالت جمعية لندن التبشيرية انه يوجد في مدارسها في مدغشقر ٤٠٠٠ طفل؛ وفي عام ١٨٩٤ ذهبت بعض التقديرات إلى أن ١٣٧٠٠٠ من سكّان مرتفعات مِرينا في مدغشقر مسجّلين في المدارس

(١٥) ج. ف. أ. أجايي (J.F.A. Ajayi)، ١٩٦٥، ص ١٥٢–١٥٦.

(١٦) ر. أوليفر (R. Oliver)، ١٩٦٥، ص ٦٢.

البروتستانتية. وكانت هذه النسبة «مماثلة لنظيرتها في أوروبا الغربية في الفترة ذاتها»[١٧].

وفي أفريقيا الجنوبية كان التعليم يولى عناية أكبر ممّا كان يولى له في غيرها من أنحاء أفريقيا؛ ويرجع الفضل في ذلك في جانب منه إلى منح المعونة التي كانت حكومتا الكاب وناتال تقدمانها خلال هذه الفترة.

ومن الجلي أن أنشطة المبشّرين في مجال التعليم كانت أنجح بكثير من أنشطتهم الانجيلية بحلول عام ١٨٧٠[١٨]. ذلك أن هذه الأنشطة لم تقتصر على انشاء عدد كثير من المدارس الابتدائية ومدارس القرى منذ وقت مبكر يرجع إلى حقبة الأربعينات من القرن التاسع عشر، ولكنها امتدّت إلى تأسيس دور للمعلمين ومعاهد ثانوية. وآية ذلك ان جمعية غلاسغو التبشيرية انشأت مدرسة عليا في لَفديل في ناتال خلال يوليو / تموز عام ١٨٤١. ثم ألحقت بها قسمًا صناعيًا. وفي هذا القسم كان الطلّاب يتعلّمون البناء والتجارة وصنع عربات نقل البضائع والحدادة؛ وأُضيفت إلى ذلك منذ عام ١٨٦١ الطباعة وتجليد الكتب[١٩]. وأنشأ الكاثوليك أيضًا ديرًا لراهبات العائلة المقدّسة كانت تتبعه مدرسة داخلية، كما أنشأوا مدرسة ابتدائية وملجأ في ناتال بالإضافة إلى ملجأ آخر في دولة أورانج الحرة قرب عام ١٨٧٧. وقد أنشأ المبشّرون الفرنسيون معهدًا لتدريب المعلّمين في أمانزيمتوت في عام ١٨٦٨؛ ومدرسة عليا لتعليم البنات في اينانّدا، في ناتال، في منتصف حقبة الستينات من القرن التاسع عشر؛ وفي عام ١٨٨٠ أنشأت الكنيسة الانغليكانية كلية سانت البانز بين الزولو[٢٠].

وربّما كان تأثير هذه الثورة الدينية المسيحية أعمق غورًا من تأثير الثورة الإسلامية في المجتمعات الأفريقية. وكان هذا التأثير يتبدّى بوضوح بالغ في أسلوب حياة الأفارقة الذين اعتنقوا المسيحية. فقد تعلّم الأفارقة مهارات عملية جديدة؛ وأُتيح لهم علاوة على ذلك أن يطّلعوا على الأفكار الطبية الأوروبية – حتى إن كانت أولية – كما حسّنت الأساليب المعمارية التقليدية، وأصبح ارتداء الملابس ذات الطراز الأوروبي أكثر شيوعًا[٢١]. وتسبّب المبشّرون أيضًا – عن طريق إدانة تعدد الزوجات، والإيمان بالأسلاف، والآلهة التقليديين، والسحر والعرافة – في إضعاف الأُسس التقليدية للمجتمعات والعلاقات الأسرية الأفريقية.

وكان تعدّد الأديان من الآثار الأخرى التي نتجت عن إدخال الدين الجديد. وقد تسبّب هذا في تقسيم المجتمعات الأفريقية إلى طوائف تعيش في تناحر وتصارع. أولًا أصبحت

---

(١٧) ب. كيرتن (P. Curtin) و س. فايرمان (S. Feierman) و ل. تومبسون (L. Thompson) و ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٧٨، ص ٤١٤.

(١٨) ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩، ص ٣٣٥ و ٣٨٥.

(١٩) سي. ب. غروفز (C.P. Grouves)، ١٩٥٤، المجلد ٢، ص ١٣٥ و ١٣٦؛ و م. ويلسون (M. Wilson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٢٦١ و٢٦٢؛ و ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٠، ص ٣٣٥.

(٢٠) سي. ب. غروفز (C.P. Grouves)، ١٩٥٤، المجلد ٢، ص ٢٦١–٢٦٥.

(٢١) م. ويلسون (M. Wilson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٢٦٦ و٢٦٧.

المجتمعات الأفريقية مقسّمة إلى مؤمنين وغير مؤمنين أو إلى ما أصبح يُعرف في جنوب أفريقيا باسم «الحمر» وأبناء «المدارس»[٢٢]. أضِف إلى ذلك أنه كما أن الإسلام تسبّب في تقسيم الذين اهتدوا بهديه واعتنقوا تعاليمه إلى طائفتي القادرية والتيجانية، كذلك بلورت المسيحية أبناء المدارس إلى طوائف الكاثوليك المنهجيين (الميثوديين)، والأنغليكان، واللوثريين، والمليين، والمشيخيين. ومع أن هذا الاستقطاب لم يتسبب في إحداث توترات وعداوات اجتماعية خطيرة في مناطق كثيرة من أفريقيا، فقد تسبّب في ذلك في مناطق أخرى نذكر منها بوغندا ومدغشقر بوجه خاص.

ظهور صفوة ممن تلقّوا تعليمًا غربيًّا

على أن أضخم تأثير للثورة التبشيرية هو ظهور صفوة متعلّمة في أفريقيا. فمنذ حقبة الخمسينات من القرن التاسع عشر، ونتيجة لأسباب يرجع معظمها إلى الأنشطة التعليمية للجمعيات التبشيرية التي فرغنا من مناقشتها، بدأت طبقة من الأفارقة المتعلّمين بالإنجليزية والفرنسية بصورة رئيسية في الظهور في المناطق الساحلية أولًا ثم في المناطق الداخلية باطراد. وكانت المنطقتان اللتان شهدتا أضخم تطوّر لهذه الظاهرة هما بدون شك جنوب أفريقيا وغربها.

ويستفاد مما ذكره ليو كوبر أن عددًا يرتفع إلى ٣٤٤٨ تخرّج من معهد لَفديل التبشيري وحده خلال الفترة ما بين تاريخ افتتاحه في عام ١٨٤١ وديسمبر / كانون الأول عام ١٨٩٦؛ من هؤلاء كان أكثر من سبعمائة مدرَّب للعمل في مجالات مهنية؛ إذ كان معظمهم مدرّسين وإن كان من بينهم أيضًا ثمانية من معاوني القضاء، وموظفان قضائيان وطبيب، ومحرّران أو صحافيان؛ إلى جانب عدد يقرب من مائة كاتب ومترجم ونحو مائة وسبعين صانعًا حرفيًّا، وأكثر من ستمائة عامل ومزارع[٢٣]. وعلينا أن نتذكّر أن لَفديل لم تكن هي المعهد الوحيد من هذا النوع، وإنه كانت توجد معاهد أخرى في الكاب وناتال. وقد قُدِّر لكثيرين من خرّيجي هذه المعاهد، على ما سنراه من بعد، أن يلعبوا دورًا رئيسيًّا في الحركة الدينية الشعبية بين صفوف البانتو خلال حقبة الثمانينات أولًا ومن بعدها – وبنوع خاص – خلال حقبة التسعينات من القرن التاسع عشر. وكان من بينهم تيو سوغا الذي كان أول فرد من قبائل الخوسا يرسم قسيسًا للكنيسة الاسكتلندية الحرة في عام ١٨٥٦؛ ونحميا تايل الذي درس اللاهوت في معهد هيلدتاون، والقس كِنياني من قبائل البانتو في الكاب؛ وجيمس م. ديفان الذي وُلِد في عام ١٨٤١ ورُسِم في عام ١٨٨١؛ ومانجينا م. موكون[٢٤]. وربّما كان أكثرهم نفوذًا جون تنغو جافابو الذي وُلِد في عام ١٨٥٩ وتابع دراسته في معهد هيلدتاون (مثل نحميا تايل) وحصل على

(٢٢) المرجع السابق، ص ٢٦٥؛ و م. ويلسون (M. Wilson)، ١٩٧١، ص ٧٤ و ٧٥.

(٢٣) ل. كوبر (L. Kuper)، ١٩٧١، ص ٤٣٣ و ٤٣٤.

(٢٤) إ. رو (E. Roux)، ١٩٦٤، ص ٧٨–٨٠؛ و إ. أ. ووكر (E.A. Walker)، ١٩٥٧، ص ٥٢١ و ٥٢٢.



اللوحة ٣،٢: تيو سوغا.

إجازة التدريس في عام ١٨٧٥؛ وفي عام ١٨٨٣ أصبح أول أفريقي يجتاز امتحان الثانوية العامة. وقد أسّس في عام ١٨٨٤ أول صحيفة بلغة البانتو (إيمفو زابانتسوندو)، كما قُدِّرَ له أن يلعب دورًا بارزًا في الشؤون السياسية في الكاب في ما بين العقد الأخير من القرن التاسع عشر وأواخر العقد الثاني من القرن العشرين[٢٥].

وبالمقارنة بين أعداد الصفوة التي تلقّت تعليمًا غربيًّا والتي ظهرت حتى عام ١٨٨٠ وبين مجموع السكّان السود في جنوب أفريقيا نجد أنها كانت ضئيلة جدًا؛ بل إن هذه الصفوة تبدو أشدّ ضآلة في شرق أفريقيا ووسطها في ذلك التاريخ. ففي تانغنيقا مثلًا لم يرسم أول قسيس أفريقي تخرّج في بعثة الجامعات إلى أفريقيا الوسطى، وهو سيسيل ماجاليوا إلا في عام ١٨٩٠؛ ولم يُرسم القسّيس الثاني حتى عام ١٨٩٤؛ وتأخّر ترسيم الثالث حتى عام ١٨٩٨[٢٦]. وقد لعبت هذه الصفوة دورًا نشطًا في السياسة المحلية، وظهر من بينها رجال مثل جون أوالي، و ر. أومولو، و ج. أوكويري، وهاري توكو، وجيمس بوتاه، وهسي كاريوكو، وجون موشوشو؛ ولا حاجة بنا إلى ذكر جومو كينياتا[٢٧]. ويرجع ذلك ولا ريب إلى أن أنشطة التعليم التي اضطلعت بها الجمعيات التبشيرية لم تبدأ بداية جادة إلا بعد انتهاء الفترة موضوع الدراسة.

غير أن منطقة غرب أفريقيا هي التي ظهرت فيها أعداد أكثر نسبيًّا من أبناء الصفوة المتعلمة

(٢٥) إ. رو (E. Roux)، ١٩٦٤، ص ٥٣–٧٧؛ و إ. أ. ووكر (E.A. Walker)، ١٩٥٧، ص ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٥٣٦.

(٢٦) ج. ايليف (J. Iliffe)، ١٩٧٩، ص ٢١٦–٢١٩.

(٢٧) ب. أ. أوغوت (B.A. Ogot)، ١٩٦٨، ص ٢٢٦–٢٧٠.



الشكل ٣.٣: مدرسة قرية شارلوت في سيراليون، ١٨٨٥.

بحلول عام ١٨٨٠. وكان البلد الذي تخرّج فيه أول عدد يستحقّ الذكر هو سيراليون. ومن المحقق أن الخلاسيين (أو الكريول) – وهو الاسم الذي أصبح المتعلّمون في سيراليون يعرفون به – كانوا هم روّاد الجانب الأكبر من أنشطة التبشير والتعليم في الأنحاء الأخرى من غرب أفريقيا. وخير أمثلة تُضرب لذلك تتمثل في ثلاثة: جيمس أفريكانوس هورتون الذي وُلِد في سيراليون في عام ١٨٣٥، وتدرّب في بريطانيا لممارسة الطب من عام ١٨٥٣ حتى عام ١٨٥٩، وعُيّن في الإدارة الطبية لغرب أفريقيا كجرّاح مساعد؛ وصامويل أجايي كراوذر الذي كان من أقدم خرّيجي كلية خليج فوراه، وكان أول أفريقي يُرسَم أسقفًا في الكنيسة الانغليكانية؛ وجيمس جونسون المثقّف الإنجيلي الملتهب(٢٨). ومن الأسماء الأخرى بروتون ديفيز الذي تخرّج كطبيب في عام ١٨٥٩؛ وصامويل لويس المحامي الذي كان أول أفريقي يحصل على مرتبة الفروسية(٢٩). كذلك تخرّج في ليبيريا بضعة مثقّفين كان من بينهم ادوارد ويلموت بلايدن الذي وُلِد في جزر الهند الغربية. وكانت أعداد الخرّيجين أكبر قليلًا في نيجيريا وساحل الذهب. ففي نيجيريا كانت الصفوة تضمّ رجالًا مثل إسين أوكبابيو، و د. ب. فنسنت (الذي أصبح يُعرف في ما بعد باسم موجولا أغبيبي)، و هـ. إ. ماكولي، و ج. و. جونسون، و ر. ب. بليز، و ج. أ. أوتونبا باين(٣٠). أما صفوة ساحل العاج

(٢٨) إ. أ. أيانديلي (E.A. Ayandele)، ١٩٦٦، ص ١٨٥–١٩٦؛ و ج. ف. أ. أجايي (J.F.A. Ajayi)، ١٩٦٥.

(٢٩) سي. م. فايل (C.M. Fyle)، ١٩٨١، ص ٧٤–٧٦.

(٣٠) إ. أ. أيانديلي (E.A. Ayandele)، ١٩٦٦، ص ٥٨ و ٥٩ و ١٩٢–٢٠٠.

خلال حقبتي السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر فكانت تضمّ ج. أ. سولومون، و إ. ج. فين، و ج. ب. براون، و ج. دي غرافت هايفورد، و أ. و. باركر، و ت. لانج، و ج. هـ. برو، وجون منسا ساربا[٣١].

وما حدث علاوة على ذلك في غرب أفريقيا، وإلى حد ما في منطقتي موزمبيق وأنغولا البرتغاليتين، هو أنه على الرغم من أن بعض أعضاء الصفوة المتعلمة كانوا يمارسون مهنًا مختلفة كموظفين، ومدرّسين، ومعلّمين للدين، ووعّاظ وقسس وخدم للكنائس – تفيد آخر الاحصاءات أنه بحلول ١٨٨٥ كان يعمل لدى البعثات الويزليانية ١٥ قسيسًا، و٤٣ معلّمًا للدين، و٢٥٩ واعظًا و٧٩ معلّمًا من الأفارقة في ساحل الذهب[٣٢] – فقد دخل معظمهم في مجال التجارة كتجّار مستقلين، وكانوا يستخدمون القروض المقدّمة من الشركات الأجنبية والتجّار المقيمين. وكان هؤلاء الأخيرون الذين تصفهم سوزان كابلو بأنهم «ذوو تطلعات بورجوازية»[٣٣]، هم الذين وسعوا، كما سنرى في ما بعد، حدود تجارة التجزئة في ساحل الذهب وسيراليون ونيجيريا صوب الداخل أكثر فأكثر خلال الفترة موضوع الدراسة. ويقول تقرير من ساحل الذهب إنه في عام ١٨٥٠ كان الشبّان يذهبون للإقامة في الداخل كتجّار وموظفين، وكانوا هم الذين «تسبّبوا في زيادة استهلاك المنتجات المصنوعة في بريطانيا العظمى بمعدلات كبيرة، كما تسبّبوا في نشر التجارة والحضارة على نطاق واسع بين السكّان المحليين»[٣٤]. وحدثت تطورات اجتماعية مماثلة في مدغشقر وفي وسط أفريقيا وشرقيّها. ومؤدّى ذلك أنه بحلول أواخر الفترة موضوع الدراسة كان السلّم الاجتماعي في أفريقيا قد أُضيف إليه مستوى جديد هو الصفوة المتعلّمة التي انقسمت إلى طبقة مهنية تضمّ أطباء وقسسًا ومدرّسين ومعلّمين للدين وخدّامًا للكنيسة ومجموعة ذات تطلعات بورجوازية أو مجموعة منظمي المشروعات – كما قد يود البعض أن يُطلق عليهم – من التجّار المتعلّمين.

الحركة الأثيوبية

وقد أدّى ظهور هذه الصفوة المتعلّمة في أفريقيا إلى نتيجتين فريدتين تستحقّان الاهتمام. كانت الأولى هي ظهور الحركة الأثيوبية التي كانت حركة قومية أفريقية على الصعيدين الديني والسياسي. وكانت الثانية هي الثورة الثقافية التي انبثقت من هذه الحركة وخاصة في جنوب أفريقيا وغربيها. وينبغي أن نشدّد على أنه حتى وقت متأخر يرجع إلى حقبة الخمسينات من القرن التاسع عشر كان هؤلاء المتعلّمون الأفارقة الذين انخرطوا في مختلف المهن يُعامَلون على

(٣١) ف. ل. بارتلز (F.L. Bartels)، ١٩٦٥، ص ٧٢–١٠٠.

(٣٢) م. ماكارثي (M. McCarthy)، ١٩٨٣، ص ١١٠ و ١١١.

(٣٣) س. ب. كابلو (S.B. Kaplow)، ١٩٧٧، ص ٣١٣–٣٣٣.

(٣٤) ورد في م. ماكارثي (M. McCarthy)، ١٩٨٣، ص ١٢٦.

قدم المساواة من جانب البيض؛ وكانت تُسند إليهم وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم التعليمية وخبراتهم. وكان كثيرون من الصفوة الأفريقية يؤمنون بصدق أن أفريقيا لن تتحضّر إلا عن طريق اتّباع علوم أوروبا وتقنيتها وديانتها.

ولكن العقود التي أعقبت حقبة الخمسينات من القرن التاسع عشر شهدت ظهور «فكر علمي زائف في أوروبا وأمريكا كان يفسّر المجتمع على أنه يتألف من فئات عرقية ثابتة؛ ويخصّص للزنوج مكانة بالغة التدني في المجتمع»[٣٥]. وأُحيطت هذه الأفكار العنصرية بدعاوة واسعة النطاق خلال النصف الثاني من القرن عن طريق كتابات رجال مثل آرثر دي غوبينو، والسير ريتشارد بيرتون ووينوود ريد، ولقيت قبولًا لدى عامة الأوروبيين من مبشرين ومن مسؤولين عن الإدارة في أفريقيا؛ وبدأ هؤلاء في ممارسة التمييز ضد المتعلّمين الأفارقة لمصلحة البيض في الكنيسة وفي الحكومة على السواء. وفي البداية كان هذا التمييز العنصري الذي يمارسه المبشّرون البيض ضد المتعلمين الأفارقة بما استثاره من شعور بالمهانة والاستهجان هو الذي أدّى إلى نشأة الحركة الدينية والسياسية القومية التي أصبحت تُعرف باسم «الحركة الأثيوبية». وهذا الاسم مأخوذ من آية في الكتاب المقدس «كوش (اثيوبيا) تتضرع بيديها إلى الله»*[٣٦]. وتأسيًا بحركات استقلالية مماثلة قام بها أتباع اسكتلندا الجديدة في سيراليون في مطلع القرن، كانت هذه الحركة تهدف إلى انشاء كنائس مسيحية تخضع لسيطرة الأفارقة أنفسهم، وتتواءم مع الثقافات والتقاليد الأفريقية. وقد بدأت في جنوب أفريقيا في وقت مبكر قد يرجع إلى حقبة الستينات من القرن التاسع عشر، وبلغت مرحلة نضجها في حقبة الثمانينات من القرن نفسه بتشكيل أول كنيسة اثيوبية أو أفريقية مستقلة في جنوب أفريقيا عام ١٨٨٤ على يدي نحميا تايل القسيس الويزلي (الذي ينتمي إلى قبائل التمبو)، وفي غرب أفريقيا على أيدي مجموعة من قادة الكنيسة النيجيرية ينتمون إلى إرسالية البابتست الجنوبية (الأمريكية) في عام ١٨٨٨[٣٧]. ومن المهم أن نشير إلى أنه برغم أن تايل كان يعرف عن رغبته في «تطويع رسالة الكنيسة لتراث قبائل التمبو»، فقد كان يضيف أيضًا أنه «إذا كانت ملكة انجلترا هي رئيسة الكنيسة الانجليكانية، فلا بدّ أن يكون الرئيس الأعلى لقبائل التمبو هو الأسقف الأعلى للتنظيم الديني الجديد»[٣٨]. وقد صرّح ت. ب. فنسنت – الذي عرف في ما بعد باسم موجولا

---

(٣٥) ج. أ. هورتون (J.A. Horton)، ١٩٦٩، ص ١٧ (مع مقدمة ج. شبرسون G. Shepperson)؛ و ب. د. كيرتن (P.D. Curtin)، ١٩٦٤، ص ٢٨–٥٧؛ و ر. جولاي (R. July)، ١٩٦٧، ص ٢١٢ و٢١٣.

(٣٦) ج. شبرسون (G. Shepperson) و ت. برايس (T. Price)، ١٩٥٨، ص ٧٢–٧٤.

* الكتاب المقدّس، الآية ٣١ من الإصحاح الثامن والستين من المزامير (المترجم).

(٣٧) المرجع السابق، ص ٧٢–٧٤؛ و ج. شبرسون (G. Shepperson) في سي. ج. بايتا (C.G. Baeta) (مدير التحرير)، ١٩٦٨؛ و إ. رو (E. Roux)، ١٩٦٤، ص ٧٧–٨٠؛ و ب. ج. سندكلر (B.G. Sundkler)، ١٩٦١، ص ٣٨–٤٧؛ و د. ب. باريت (D.B. Barrett)، ١٩٦٨، ص ١٨–٢٤، و ت. هودجكين (T. Hodgkin)، ١٩٥٦، ص ٩٨–١١٤.

(٣٨) أوردها ت. هودجكين (T. Hodgkin)، ١٩٥٦، ص ١٠٠.

اغبيبي، وكان من قادة أولى حركات الانشقاق في نيجيريا - بقوله في عام ١٨٨٩: «لكي تصبح المسيحية دينًا وطنيًا في أفريقيا، لا بدّ أن تُسقى بأيدي الوطنيين، وأن تقلم بفؤوس الوطنيين، وأن تتغذى من التراب الوطني... وهي اللعنة إذا كنا نزمع أن نمسك بمآزر المعلّمين الأجانب على الدوام وأن نبقى أطفالًا إلى الأبد». وتحدّث أيضًا عن غرس الإيمان في نفوس الذين يدخلون في المسيحية على يديه بـ «فردية الجنس، والاستقلال الكنسي، والاعتماد على النفس، والحكم الذاتي... والاحتفاظ بالأسماء الوطنية، والثياب الوطنية، والأعراف والعادات الوطنية النافعة، واستخدام اللغة الوطنية في العبادة»[٣٩] وانتشرت الأثيوبية من جنوب أفريقيا إلى أنحاء شرقي أفريقيا ووسطها كافة، وغدت ظاهرة بالغة القوة خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين.

وفي غرب أفريقيا، لم تقتصر الصفوة المتعلّمة مع ذلك على ممارسة العمل السياسي؛ لكنها تصدّت أيضًا لنقض الأفكار والممارسات العنصرية وإثبات فسادها في سلسلة من المقالات والكتيّبات والكتب والخطب؛ وكانت هذه هي التي أدّت إلى ظهور النتيجة الفريدة الثانية التي شهدتها تلك الفترة، ونعني بها الثورة الثقافية التي تزامنت مع مولد الوعي العرقي الافريقي، ومفهوم الشخصية الأفريقية. وكان رائدا هذه الثورة في غرب أفريقيا ولا ريب هما: جيمس أفريكانوس هورتون (١٨٣٥-١٨٨٣) وادوارد ويلموت بلايدن (١٨٣٢-١٩١٢). ومن أعمال هورتون حول هذا الموضوع «الاقتصاد السياسي في أفريقيا الغربية البريطانية» مع «متطلبات المستعمرات والمستوطنات المنفصلة»؛ و «مكان الزنجي في الطبيعة - نظرة أفريقية» (١٨٦٥)؛ و «رسائل عن الوضع السياسي في ساحل الذهب» (١٨٧٠). وفي «بلدان أفريقيا الغربية وشعوبها» يدحض هورتون فكرة النقص العرقي الكامن في الرجل الأسود مستندًا في ذلك إلى أن الفرق في مراحل الحضارة بين البيض والسود إنما يرد «برمّته إلى تأثير ظروف خارجية». ويقول هورتون مخاطبًا أولئك الذين انتقلوا من افتراض الدونية العرقية للرجل الأسود إلى افتراض أنه سوف يتلاشى في نهاية الأمر من فوق ظهر الأرض في مواجهة القوة البيضاء:

> «إننا نجد أن الجنس الأفريقي يتزايد بغضّ النظر عن المكان الذي يُنقل إليه، ومهما بلغت المظالم التي تصبّ عليه في ثقل وطأتها وفداحتها؛ ومن ذلك يسعنا أن نستخلص بثقة أن شعوب أفريقيا هي شعوب دائمة وقادرة على التحمّل، وأن أوهام الذين قرروا دمارها سوف يُطاح بها في الهوّة السحيقة نفسها التي ترقد فيها العبودية الأمريكية التي أوشكت على الزوال»[٤٠].

وهو يقول أخيرًا في ردّه على ما تردّد من أن الرجل الأسود غير قادر على التقدّم: «إن الأفارقة ليسوا عاجزين عن التقدّم، وسوف يبرزون مع الوقت بعون الأخيار وذوي القدرة من

---

(٣٩) أوردها إ. أ. أياندیلي (E.A. Iandele)، ١٩٦٦، ص ٢٠٠.

(٤٠) ج. أ. هورتون (J.A. Horton)، ١٩٦٩، ص ٦٩؛ انظر أيضًا ر. جولاي (R. July)، ١٩٦٧، ص ١١٠-١٢٩؛ وللرجوع إلى سيرة أكثر تفصيلًا لهورتون انظر سي. فايف (S. Fyfe)، ١٩٧٢.

الرجال، وسوف يضطلعون بدور مرموق في تاريخ العالم المتحضّر»[٤١]. وعاد هورتون فكتب في مقدمة مؤلفه «رسائل عن الوضع السياسي في ساحل الذهب»:

«إن روما لم تُبنَ في يوم واحد؛ وذات يوم كانت أكثر ممالك أوروبا زهوًا في حالة من البربرية ربّما كانت أسوأ مما يوجد الآن بين القبائل التي يعيش معظمها في ساحل أفريقيا الغربي؛ ومن القواعد التي لا تقبل الجدل أن ما تحقّق مرة يمكن أن يتحقق مرّة أخرى. فإذا كانت أوروبا قد ارتفعت إلى ذروتها الحالية من الحضارة عن طريق التقدّم التدريجي، فإن أفريقيا هي الأخرى سوف ترتفع، بضمان من حضارة الشمال، إلى أهمية مساوية»[٤٢].

ولم يكتفِ هورتون بإدانة العنصرية، ولكنه كان أيضًا من أوائل الداعين إلى الوحدة الأفريقية. وهذا الانحياز للوحدة الأفريقية – حسبما أوضحه جورج شبرسون – ولد في أثناء دراسته في بريطانيا كردّ فعل على النظريات العنصرية الزائفة، ففي هذه الفترة أضاف اسم «أفريكانوس» إلى اسميه الآخرين «جيمس بيل»؛ وكان يكتفي بتوقيع معظم كتاباته اللاحقة باسم أفريكانوس هورتون[٤٣]. وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أن هورتون لم يكن يقصر عنايته على القضايا العرقية والثقافية وحدها ولكنه كان يولي اهتمامه لقضية الاستقلال السياسي أيضًا. ومن المحقق أنه عندما كتب «بلدان وشعوب أفريقيا الغربية» لم تكن أهدافه تقتصر على مجرد «دحض كثير من نظريات علماء الأجناس وأقوالهم الخاطئة التي تنطوي على إساءة لمصالح الجنس الأفريقي، وإنما كانت ترمي أيضًا إلى إرساء المتطلبات اللازمة لتقرير الحكم الذاتي الذي أوصت به لجنة مجلس العموم في عام ١٨٦٥»[٤٤].

أما ادوارد ويلموت بلايدن الذي عاصر هورتون فكان أشد غزارة وتطرّفًا، وربّما كان أوسع شهرة منه[٤٥]. وبرغم أنه ولد في سانت توماس بجزر الهند الغربية، فقد هاجر إلى ليبيريا في سن مبكّرة حيث تعلّم وعاش وعمل كمحاضر ودبلوماسي إلى أن وافته المنية عن ٨٠ عامًا. وقد نشر عددًا كثيرًا من الكتب والكتيبات، وألقى عددًا كثيرًا من الخطب في أوروبا وأمريكا كانت كلها في إدانة النظريات العنصرية التي كانت رائجة في أيامه. ومن المؤلفات التي نشرها خلال الفترة موضوع الدراسة: «استعمار أفريقيا» (١٨٦٢)؛ و «دفاع عن الجنس الزنجي» (١٨٥٧)؛ و «صوت من أفريقيا الجريحة دفاعًا عن أبنائها في المنفى» (١٨٥٦)؛ و «أمل أفريقيا» (١٨٦٤)؛

(٤١) ج. أ. هورتون (J.A. Horton)، ١٩٦٩، ص ٩ و ١٠.

(٤٢) ج. أ. هورتون (J.A. Horton)، ١٩٧٠، ص ١.

(٤٣) ج. أ. هورتون (J.A. Horton)، ١٩٦٩، ص ١٧ (المقدمة).

(٤٤) المرجع السابق، ص ٧ (التصدير).

(٤٥) لمزيد من التفاصيل، انظر هـ. ل. لنش (H.L. Lynch)، ١٩٦٧؛ و ج. س. كولمان (J.S. Coleman)، ١٩٥٨، ص ١٠٦–١٠٧، ١٧٥–١٧٦، ١٨٣–١٨٤؛ و ر. جولاي (R. July)، ١٩٦٧، ص ٢٠٨–٢٣٣.

و «من غرب أفريقيا إلى فلسطين» (١٨٧٣)؛ و «المسيحية والإسلام والعنصر الزنجي» (١٨٨٧). وفي هذه الأعمال أعرب عن مناصرته لشعار «أفريقيا للأفريقيين»، وللوحدة الأفريقية، والشخصية الأفريقية؛ كما دعا إلى الإسلام وتعدد الزوجات اللذين كان يُعتقد أنهما أكثر ملاءمة للشخصية الأفريقية؛ وشدّد على نقاء الجنس الأفريقي وصفائه؛ ولهذا أدان الزيجات المختلطة، وكان مؤيدًا للحركة الأثيوبية، ومبشّرًا بالكرامة العرقية التي كان يضعها فوق كل اعتبار آخر.

وفي مقال نُشر في عام ١٨٧٤ أثنى على شعبَي الماندي والفولاني اللذين كانا يعتنقان الإسلام، وكانا يطوّران فكرة وضع نظام وطني واجتماعي بدون معونة أو إعاقة من الأجانب. وختم مقاله بقوله:

«طوال كل السنين التي انقضت منذ بدء التقدّم الحديث كان الجنس الأفريقي يحتلّ مكانًا بالغ التواضع، ويلعب دورًا تابعًا في العمل من أجل الحضارة البشرية. ولكن سير الأحداث يطوّر حقيقة جديرة بالاهتمام وهي أن أمام هذا الشعب مستقبلًا لا يستطيع أن يحقّقه شعب آخر. هناك عمل خاص ينتظره لإنجازه وليس في مقدور شعب آخر أن ينجزه من دونه، سواء أكان ذلك في أرض الاسترقاق أو في أرض آبائه. إنني حين أنظر إلى الآفاق والمزايا التي تُتاح الآن أمام هذا الجنس وإلى فرص العمل الشاق والمعاناة النبيلة والإنجازات الرائعة التي تنتظره، أقول إنه خير لي أن أكون من أبناء هذا الجنس من أن أكون إغريقيًا في أيام الإسكندر، أو رومانيًا في عصر أوغسطين، أو أنجلو – سكسونيًا في القرن التاسع عشر»[٤٦].

وكان بلايدن هو الذي أحاط عبارة «كوش (اثيوبيا) تتضرع بيديها إلى الله»* بدعاوة ضخمة في خطبته الشهيرة التي ألقاها في الجمعية الاستعمارية الأمريكية في مايو / أيار عام ١٨٨٠؛ وكان أول من استخدم اصطلاح «الشخصية الأفريقية» في محاضرته التي قدّمها في ١٩ مايو / أيار عام ١٨٩٣ في فريتاون إذ وصف الجنس الأفريقي بأنه «جنس عظيم... عظيم في حيويته، وفي قوة احتماله، وفي إمكانات استمراره»؛ واستطرد يقول:

«من المحزن أن نذكر أن هناك أفارقة وخاصة بين أولئك الذين يتمتعون بمزايا التدريب الأجنبي بلغ من جهلهم بالحقائق الأساسية للبشرية أنهم يقولون: «دعنا نتخلّص من المشاعر العرقية. دعنا نتخلّص من شخصيتنا الأفريقية ولنصبح إن استطعنا جنسًا آخر...» ولتبشّروا بهذه النظرية كما تشاءون فلن يفعل ذلك أحد، لأن أحدًا لا يستطيع أن يفعل ذلك. ولأنكم حين تفقدون شخصيتكم تفقدون أنفسكم... إن واجب كل رجل وكل جنس هو أن يناضل في سبيل فرديته كي يحافظ عليها ويطوّرها... عليك إذن أن تمجّد جنسك وأن تحبّه... لأنك إذا أضعت نفسك، وتنازلت عن شخصيتك، لم يعد لديك شيء تعطيه للعالم...»[٤٧].

(٤٦) أوردت هذه العبارات في مؤلف هـ. س. ويلسون (H.S. Wilson)، ١٩٦٩، ص ٢٣٩–٢٤٠.
* الكتاب المقدس، الآية ٣١ من الإصحاح الثامن والستين من المزامير (المترجم).

(٤٧) المرجع السابق، ص ٢٤٩–٢٥٠.

وهناك قائد عظيم آخر من قادة الثورة الثقافية في هذا العصر ولا مراء هو الإنجيلي المتّقد جيمس جونسون (قرب ١٨٣٦–١٩١٧) الذي كان من مولّدي قبائل اليوربا. وقد ولد وتعلّم مثل هورتون في سيراليون في مدرسة فريتاون الثانوية ومعهد خليج فوراه؛ ثم درّس في هذا المعهد من عام ١٨٦٠ حتى عام ١٨٦٣؛ والتحق بالجمعية الكنسية التبشيرية التي نقلته إلى نيجيريا في عام ١٨٧٤ حيث كلّف في بداية الأمر الإشراف على كنيسة بريدفروت الشهيرة في لاغوس. وفي عام ١٨٧٦ عُيّن مشرفًا على المحطات التابعة للجمعية التبشيرية كافة في داخل بلاد اليوروبا حتى عام ١٨٨٠ حين نُحِّيَ عن منصبه لا لشيء إلا لأنه كان «رجلًا أسود»[٤٨]. ولم يقتصر جيمس جونسون في مواعظه ورسائله وكتاباته على مناصرة الوطنية النيجيرية، ولكنه تعدّاها أيضًا إلى مناصرة الاثيوبية التي لم تتحوّل في غرب أفريقيا – في أي وقت من الأوقات – إلى مذهب انفصالي معادٍ للحكومة مثلما كانت عليه في جنوب أفريقيا ووسطها، إلا أنها غدت تجسيدًا لأفريقيا وتمجيدًا رومانسيًّا لمنجزات الجنس الزنجي ولصراعه من أجل السلطة والمكانة لا في إدارة الكنيسة وحسب، بل في الخدمة المدنية أيضًا.

كان جيمس جونسون يتفق مع بلايدن، ويختلف مع صامويل أجايي كراوذر، في الدعوة إلى «أفريقيا للأفريقيين»؛ ولكنه كان يعمل أيضًا على ترويج مفهوم الاثيوبية في مواعظه وكتاباته[٤٩]. وكان يؤمن ويطالب بحماس شديد – خلافًا لمعاصره كراوذر – بأن يتكفّل الأفارقة بالتبشير بالإنجيل في أفريقيا، وأدان بقوة وبأعلى صوته نظرية «دونية الجنس الأسود» التي كانت تروّج في أيامه. كذلك كان يؤمن بأنه لا بد أن تؤسس كنيسة أفريقية مستقلة تتكفّل بالقضاء على الطائفية، وتضم كل المسيحيين الأفارقة «كي تجعل منهم جميعًا كلًّا أفريقيًّا واحدًا»[٥٠]. وكان يشدّد على أن من الضروري أن يكون العاملون في الكنيسة الأفريقية على جميع المستويات من الأفارقة لأن «المبشّرين الأوروبيين لا يستطيعون أن يجسّدوا الطموحات والخصائص العرقية الأفريقية»؛ بل إنه ذهب إلى أن الوجود الأوروبي سوف يحول دون نمو الأفارقة نموًّا كاملًا عن طريق تدمير خصائص معيّنة مثل «التفوّق البدني، والاستقلال الرجولي، والشجاعة، والبسالة، والجسارة، والاعتماد على النفس، والاستعداد لمواجهة الصعاب» التي يتمتّع بها الأفارقة الذين لم يتصلوا بالأوروبيين[٥١]. وعندما وجّه إلى جونسون الاتهام بمعاداة البيض في عام ١٨٨١ أجاب قائلًا:

«إن مبشّري اليوم ينظرون إلى التفكير المستقلّ عند الأفريقي وإفصاحه عن معتقداته بوضوح وجلاء على أنه جريمة كبرى... فليس له حق في ذلك؛ وإنما يتحتّم عليه دائمًا أن ينظر

(٤٨) إ. أ. أياندبلي (E.A. Ayandele)، ١٩٦٦، ص ١٩٥–١٩٦؛ و ر. جولاي (R. July)، ١٩٦٧، ص ١٩٧–٢٠٧.

(٤٩) إ. أ. أياندبلي (E.A. Ayandele)، ١٩٦٦، ص ١٨٧.

(٥٠) المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٥١) أوردها إ. أ. أياندبلي (E.A. Ayandele)، ١٩٦٦، ص ١٩١.

بأعين الآخرين، وأن يؤمن بآراء الآخرين؛ ولا يجوز له أن يبدي مشاعر وطنية على الإطلاق؛ وعليه أن يتجرّد من الرجولة ومن كل ذرة من المشاعر العرقية، وأن يطوح فرديته وتميّزه كي يجعل التعايش السلمي معهم ممكنًا، وكي يحصل على توصيات مؤاتية للجمعية»[٥٢].

وعلى ضوء هذه الآراء لم يكن من المدهش أن يفزع منه المبشّرون الأجانب وأن يدبروا نقله من داخل بلاد اليوروبا في عام ١٨٨٠.

وقد جرت أنشطة ثقافية مماثلة في مناطق أخرى من أفريقيا وخاصة في أنغولا وفي مصر – على ما سنراه في ما بعد – وفي دول البربر الأخرى كما يتضح من كتابات الدارسين المصريين من أمثال الشيخ رفاعة الطهطاوي (١٨٠١–١٨٧٣)[٥٣].

ويُستبان من آراء هؤلاء الأفارقة المثقفين، ومما أبدوه في كتاباتهم من مستوى دراسي وعلمي، ومما تتسم به مناقشاتهم من طابع ثقافي رفيع، ومن متانة منطقهم، ومن حجم مقالاتهم ومطبوعاتهم ومراسلاتهم في حد ذاته في آخر المطاف، أنه ما من شك في أن ثورة ثقافية حقّة قد وجدت في غرب أفريقيا بوجه خاص، وفي أفريقيا كلها بوجه عام. وقد أسفرت هذه الثورة عن مولد الاثيوبية، والوحدة الأفريقية، وعقيدة الشخصية الأفريقية، وحركة المطالبة بالاستقلال الديني والسياسي، وعن تطوّر وعي جديد بالكرامة والثقة لدى الشعوب السوداء.

اتجاهات سياسية جديدة

وإلى جانب الثورات السكّانية والدينية، بدأت أفريقيا تشهد اتجاهين آخرين خلال الفترة موضوع الدراسة؛ أحدهما سياسي والآخر اقتصادي. أما الاتجاهات السياسية الرئيسية الجديدة التي تميّزت بها هذه الفترة فتتمثّل في تزايد الأخذ بالمركزية، والتحديث أو النهضة، وحدوث مبادرات وتجارب دستورية، ودمج جانب من الصفوة المتعلّمة الجديدة في البُنى السياسية القديمة، ووقوع المواجهة في آخر الأمر بين الأفارقة والأوروبيين.

وبرغم أنه من المحقق أن بعض الامبراطوريات القديمة مثل الأشانتي (الأسانتي) والأويو في غرب أفريقيا وامبراطورية اللوبا في أفريقيا الوسطى كانت قد تفككت، فما من ريب في أن الاتجاه السياسي الأوسع انتشارًا في أفريقيا خلال هذه الفترة كان يتمثّل في العمل على تحقيق قدر أكبر من المركزية. ولا جدال في أن كلًّا من امبراطورية سوكوتو وامبراطورية ماسينا وامبراطورية الحاج عمر، وفي مقدمتها جميعًا امبراطورية ساموري توري، تقدّم لنا أمثلة نموذجية على الاتجاه إلى تحقيق المركزية خلال القرن التاسع عشر. وقد أسفرت هجرات قبائل النغوني

---

(٥٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٥٣) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، اليونسكو، المجلد السابع، الفصل ٢١، والفصل ١٣ من هذا المجلد.

عن نتيجة مماثلة حسبما أشرنا إليه من قبل. وفي استطاعتنا أن نتلمّس أمثلة نموذجية أخرى على هذا الاتجاه إلى تحقيق المركزية في اثيوبيا ومدغشقر وبوغندا.

ففي مطلع القرن التاسع عشر كانت كل من اثيوبيا ومدغشقر تتألف من مجموعة دول مستقلة متناحرة، إلا أنه بحلول أواخر الفترة موضوع الدراسة – وعلى ما سنراه في ما بعد[٥٤] – كانت الأولى قد توحّدت عن طريق الغزو العسكري بصورة رئيسية تحت قيادة إحدى دول شوا الوسطى، وكان ملكها منيليك الثاني قد اتخذ لقب امبراطور المملكة المتحدة في عام ١٨٨٩. وفي الوقت نفسه، قامت مملكة إمرينا الوسطى تحت القيادة الملهمة للملك أندريانا إيمبوين إمرينا (١٧٨٢–١٨١٠) وخلفائه – مستعينة في ذلك بالأساليب نفسها – بإخضاع جميع الدول الواقعة في المناطق الشمالية والشرقية والوسطى من هذه الجزيرة واستيعابها كلها تقريبًا. وقد أعقبت كلًا من هذه الغزوات محاولات لفرض لغة هاتين الدولتين المتوسطتين وثقافتهما على الآخرين بغية إقامة دولة وطنية حقة؛ واستمرّت هذه العمليات في العقود التالية للفترة موضوع الدراسة.

وفي غرب أفريقيا أُنشئت أيضًا دولتان جديدتان كل الجدة نتيجة للحملات الانسانية والحملات الرامية إلى الغاء الرقيق والحملات العنصرية التي شُنّت في تلك الفترة هما: سيراليون وليبيريا في عامي ١٧٨٧ و١٨٢٠ على التوالي؛ وتمّ ذلك في الوقت نفسه الذي أُسست فيه ليبرفيل في أفريقيا الاستوائية. وهنا أيضًا وبحلول أواخر الفترة التي نحن بصدد دراستها، كانت كل من الدولتين الأوليين قد تمكّنت لا من استيعاب عدة دول داخلية مستقلة وحسب، بل من تطوير نفسها إلى أمة – دولة لها ثقافتها ولغتها الخاصة بها وهي لغة المولدين في إحداهما والليبرية الأمريكية في الأخرى. والشيء الذي لا شك فيه هو أن سكّان سيراليون كانوا في هذا الصدد أكثر نجاحًا من سكّان ليبيريا، إذ إن الثقافة التي طوّرها الأولون لم تكن مجرّد ثقافة مستوردة من مكان آخر، وإنما كانت تجمع بين عناصر افريقية واسكتلندية جديدة وأمريكية، وقد صهرت مع بعضها البعض بفعل الظروف البيئية في فريتاون والمناطق المحيطة بها[٥٥]. وكان نتاج هذه الثقافة الدينامية هم المولدون الذين لعبوا دورًا حاسمًا في الثورتين التبشيرية والثقافية في غرب أفريقيا.

كذلك وقعت عمليات مماثلة من التوسّع وتحقيق المركزية في مصر، وفي منطقة البحيرات الكبرى حيث قامت كل من بوغندا وبوروندي وبونيورو بتوسيع نطاق سلطانها ونفوذها في محاولات تهدف أساسًا إلى السيطرة على وسائل الإنتاج والتبادل.

وإلى جانب هذه الاتجاهات إلى تحقيق المركزية، كان ثمة اتجاه آخر يستحقّ الاهتمام – ويشكّل في هذه الحالة ظاهرة جديدة تمامًا من ظواهر القرن التاسع عشر – ألا وهي الاتجاه إلى التحديث، أو إلى النهضة كما يحبّ البعض أن يطلق عليها. ذلك ان الاتصالات الأوروبية

(٥٤) انظر الفصلين ١٥ و١٦ من هذا المجلد.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل، انظر ل. سبيتزر (L. Spitzer)، ١٩٧٤؛ و أ. بورتر (A. Porter)، ١٩٦٣.

الأفريقية – التي كانت تقتصر في معظمها على المناطق الساحلية حتى مطلع الفترة موضوع الدراسة – بدأت في الامتداد صوب الداخل على نحو مطرد نتيجة للثورة الصناعية؛ ويرجع الفضل الأكبر في ذلك إلى جهود المستكشفين أولًا وإلى جهود التجّار من بعدهم وإلى جهود المبشّرين في نهاية الأمر. فلم يكن هذا التوسّع المطرد للاتصالات الأوروبية والنفوذ الأوروبي صوب الداخل يتضمن بنادق وبارودًا وحسب، بل كان يتضمن أيضًا سككًا حديدية، وبرقيات وآلات زراعية وتعدينية، وآلة الطباعة، والتعليم التقني؛ كما كان يتضمن فوق ذلك كله التمويل الرأسمالي. وهذه التطورات الجديدة خلقت فرصًا، وإن كانت قد خلقت أيضًا تحديات وأخطارًا. ومن أهم معالم التاريخ الأفريقي وأشدّها إثارة للاهتمام في هذه الفترة مبادرات الحكّام الأفارقة وردود أفعالهم هم ومستشاريهم إزاء تلك الفرص والتحديات. ومن الجلي أن موقف الأفارقة لم يكن في معظم الحالات موقف التقليد الأعمى أو تبنّي كل ما جاء من الخارج بلا تمييز، ولكنه كان أقرب إلى التطويع والتوليف بين حضارتين. وتتعدد الأمثلة التي يمكن أن تُساق على عملية التحديث هذه في أفريقيا[٥٦].

فقد بنت مصر مطبعتها الأولى في بولاق بالقاهرة في عام ١٨٢٢؛ وأُنشئت أول مطبعة في لواندا البرتغالية في عام ١٨٤١؛ وفُتحت أول مناجم حديثة في الجزائر في عام ١٨٤٥، وفي ساحل العاج خلال حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر. كذلك شرعت بعض الدول، مثل اثيوبيا وتونس، في تنفيذ أشغال عامة؛ وعمدت كل دول البربر – مثلما فعلت مصر – إلى إصلاح نُظمها النقدية. وقامت دول أخرى مثل مصر بإنشاء مصانع للنسيج وغزل القطن، ومعامل لنشر الأخشاب وصناعة الأواني الزجاجية، ومصانع للورق؛ وقد أُنشئت هذه كلها في عهد محمد علي.

ولكن الأمر الذي يستحقّ قدرًا أكبر من الاهتمام والذي ترتّبت عليه آثار أبعد مدى هو عملية التحديث في المجال العسكري. ففي وجه التوغّل الأوروبي المطرد عكفت دول أفريقية عدة، وخاصة في شمال أفريقيا وغربها، على تحديث جيوشها من حيث تنظيمها وتدريبها وتزويدها بالمعدات وحشد رجالها. وسنرى في فصول لاحقة أن المغرب على سبيل المثال أنشأ في فاس مدرسة للهندسة لتدريب رجال المدفعية والمسّاحين ورسّامي الخرائط، وكان يوفد العسكريين إلى الخارج للتدريب. ولم تكتفِ تونس في عهد أحمد بك بإعادة تنظيم جيشها على غرار الجيوش الغربية وتطبيق التقنيات والأساليب الغربية، لكنها أنشأت أيضًا مصانع لإنتاج المدافع وغيرها من المعدات العسكرية الحديثة. وفي عهدي تيودروس ومنيليك، ألغت اثيوبيا أيضًا حشد الجند بطريقة عفوية وبلا رواتب، واستعاضت عنه بجيش حسن التجهيز يتألف من جنود محترفين، وأنشأت مصانع لإنتاج المدافع ومدافع الهاون. ولنذكر أخيرًا أن ساموري توري قام هو الآخر بإصلاح جيشه وتحديثه، وزوّده بأحدث الأسلحة المعروفة في عصره. وهذه الإصلاحات هي التي مكّنت كلًّا من ساموري توري ومنيليك من الصمود لوقت طويل أمام

(٥٦) انظر الفصول ١٣، ١٥، ١٦، ١٧ من هذا المجلد.

القوى الامبريالية خلال العقدين الأخيرين من القرن. غير أن عملية التحديث كانت تعتمد – على ما سنراه فيما بعد – على قروض تمّ الحصول على الجانب الأكبر منها من أوروبا بأسعار فائدة مرتفعة. وقد مهّد هذا السبيل أمام القوى الامبريالية – أو زوّدها بالذريعة اللازمة – لفرض هيمنتها في أواخر الفترة موضع الدراسة.

وامتدّ التحديث إلى المجال الدستوري أيضًا. ولا جدال في أن دولًا كثيرة في أفريقيا شرعت في إجراء عدد من التجارب السياسية والدستورية؛ ويرجع ذلك في جانب منه إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت على أعداد الصفوة المتعلمة و «العلماء» الذين بدأوا بطبيعة الحال في المطالبة بأن يكون لهم دور في إدارة بلادهم. ومن الممكن في واقع الأمر أن توصف حركات الجهاد التي قامت بها قبائل الفولاني في النصف الأول من القرن التاسع عشر بأنها كانت – هي الأخرى – الردّ العسكري السياسي على هذه المواجهة بين الصفوة المثقفة من العلماء والصفوة التقليدية الحاكمة؛ كما يمكن في الوقت نفسه أن ينظر إلى ثورات الجولا (الديولا) التي نشبت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على أنها كانت – على ما أوضحه إيف بيرسون ولا مراء – ثورة الطبقة التجارية المتعلّمة ضد الصفوة الحاكمة المحافظة[٥٧]. على أن هذه المواجهة لم تحسم في مناطق أخرى من أفريقيا، وخاصة على الساحل الغربي، بأسلوب الجهاد والعنف على هذا النحو، ولكنها حسمت بأساليب أكثر اتّسامًا بالطابع الدستوري. ومن المؤكد أن الصفوة المثقفة لم تكن تتطلع خلال هذه الفترة إلى الحلول محل الأرستقراطية القديمة كقيادة وطنية للشعب – كما ستفعل في حقبتي العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين – ولكنها كانت تتطلع إلى إفساح مكان لنفسها في داخل النظام القائم والتعاون معها. وقد أشرنا في هذا الصدد من قبل إلى التجارب الدستورية التي أعقبت هجرات اليوروبا. ولا شيء مع ذلك يصوّر هذا الاتجاه خيرًا مما يصوّره الدستور الخاص باتحاد دول الفانتي في ساحل العاج الذي وضع في عام ١٨٧٤؛ إذ ينصّ في موادّه الرابعة والخامسة والسادسة على ما يلي[٥٨]:

* ينتخب رئيس، ونائب للرئيس، وسكرتير، وسكرتير مساعد، وأمين للصندوق، ومساعد لأمين الصندوق.
* ينتخب الرئيس من بين هيئة الملوك ويُنصّب ملكًا – رئيسًا لاتحاد دول الفولاني.
* يكون نائب الرئيس وأمين السر والأمين المساعد وأمين الصندوق ومساعد أمين الصندوق، الذين تشكّل منهم الوزارة، من المتعلّمين وذوي المكانة.

ولم تكن أهداف اتحاد دول الفانتي كما نصّ عليها الدستور أقل من ذلك في أهميتها ومغزاها؛ إذ تتحصل في تعزيز علاقات المودّة بين ملوك الفانتي ورؤسائهم كافة والعمل على توحيدهم لأغراض تتعلق بالدفاع عن أنفسهم ضد عدوّهم المشترك، وتحسين وتوسيع نطاق

(٥٧) انظر الفصل ٢٤ من هذا المجلد.

(٥٨) هـ. س. ويلسون (H.S. Wilson)، ١٩٦٩، ص ٢١٤؛ للرجوع إلى النص الكامل انظر ص ٢١٣–٢١٨.

الطرق في كافة المناطق الداخلية المنضمّة إلى الاتحاد، على أن يكون «عرض الطريق خمسة عشر قدمًا مع إنشاء مجاري جيّدة لتصريف المياه على جانبيها»، وإنشاء مدارس لتعليم جميع الأطفال في دول الاتحاد «يستخدم لإدارتها نظّار أكفّاء».

وثمة أهداف أخرى تتعلّق بتشجيع الزراعة والأعمال الصناعية، وإدخال «المعامل الجديدة التي يمكن أن تصبح مصدرًا لتجارة رابحة للبلاد»، وهي تتضمن أخيرًا تطوير الموارد المعدنية وتيسير تشغيلها هي وغيرها من موارد البلاد. وقد أوليت عناية خاصة لتعزيز التعليم لكلا الجنسين وللتدريب الصناعي. وفي ذلك تقول المادة ٢٢:

«تُلحق المدارس الفنية بكل مدرسة وطنية لغرض محدد هو تعليم الدارسين وتدريسهم للعمل في مهن النجارة والبناء ونشر الأخشاب ونجارة الأثاث والزراعة والحدادة والهندسة والمعمار الخ».

وهذا الطابع التقدمي الحديث الذي تتّسم به أهداف الاتحاد يستثير الدهشة حقًا، بينما كانت روح التعاون المتناسق السائدة في الدستور بين الصفوة المثقفة والحكّام التقليديين تتّصف بالثورية الحقة. ولو أنه سمح لهذه الجهود التعاونية الجسورة – التي كانت تستمدّ إلهامها من كتابات أفريكانوس هورتون إلى حدّ بعيد – بأن تتجسد، وقدر للخطط أن توضع موضع التنفيذ، فلربّما أدّى ذلك إلى تغيير وجه التاريخ لا في ساحل الذهب وحده وإنما في أفريقيا الغربية البريطانية بأسرها. ولكن ما حدث هو أن بريطانيا تكفّلت بالقضاء على هذه المبادرة الجسورة التي تستحقّ الاهتمام قضاءً مبرمًا في عام ١٨٧٣[٥٩] لأسباب سنعود إلى مناقشتها من بعد.

ومن التجارب الدستورية المماثلة تجربة مجلس الإدارة الموحّد الذي شكّلته قبيلة الإيغبا في مدينة أبيوكوتا. ويؤخذ مما كتبه أفريكانوس هورتون أنه شُكّل لغرض صريح هو «إدارة الحكومة الوطنية، ونشر الحضارة، وترويج الدعوة لنشر المسيحية بالإضافة إلى حماية ممتلكات التجّار الأوروبيين والرعايا البريطانيين»[٦٠]. والمثال الثالث هو دستور مملكة الغريبو الذي وضع – كما يوضح بيرسون – على منوال اتحاد دول الفانتي.

وينبغي أن يكون من الواضح من كل ما تقدّم أن تغييرات جوهرية حقًا كانت تأخذ طريقها في المجالات السياسية والدينية السكّانية كافة، وأن جذور كثير من القضايا الأساسية القائمة في يومنا هذا (العلاقة بين الصفوة المثقفة والحكّام التقليديين، ومشكلات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وفكرة الاستقلال السياسي، والوحدة الأفريقية في النظرية والتطبيق، وظاهرة التمييز العنصري) يمكن إرجاعها إلى الفترة موضوع الدراسة.

(٥٩) انظر الفصل ٢٥ من هذا المجلد.

(٦٠) ج. أ. هورتون (J.A. Horton)، ١٩٦٩، ص ١٥١–١٥٣.

اتجاهات اقتصادية جديدة

كذلك بدأت اتجاهات جديدة في الظهور خلال القرن التاسع عشر في المجال الاقتصادي، مثلما كان عليه الحال في سائر المجالات الأخرى. وقد كان أخطر تغيير شهدته هو ذلك التغيير الذي نعرفه حق المعرفة ألا وهو إلغاء تجارة الرقيق وحظرها والاستعاضة عنها بزراعة التصدير التي كانت تسمّى خطأً – وعلى نحو يعكس النعرة الأوروبية تمامًا – بالتجارة المشروعة. وبرغم ما كان لهذا التغيير من تأثير جذري، فقد تأخّر حدوثه إلى حدّ ما؛ ومن المحقق أن شرق أفريقيا ووسطها قد شهدا خلال العقود الستة الأولى من القرن التاسع عشر – على ما سنراه في ما بعد – اتساع نطاق هذه التجارة المنافية للإنسانية وتضاعف كثافتها[٦١]. ولم يتح لزراعة التصدير أن تحلّ محلّ تجارة الرقيق بأكملها إلا في الأعوام القليلة السابقة على انتهاء الفترة موضوع الدراسة.

ومع أن هذا التغيير معروف للكافة على نطاق واسع، فإن كثيرين من الدارسين لم يفقهوا مغزاه. فلم يكن هذا المغزى يكمن في الانتقال مما كان يسمّى بالتجارة غير المشروعة إلى ما كان يسمّى بالتجارة المشروعة، وإنما في التحوّل الجوهري في توزيع الدخول من الصفوة الأرستقراطية الحاكمة إلى الأفراد العاديين. فلأن تجارة الرقيق – التي كانت مصدر الدخل الرئيسي – كانت محتكرة في أيدي الملوك وقادتهم العسكريين ومستشاريهم فقد كان معظم الدخل يذهب إليهم؛ إلا أنه بعد أن تمّت الاستعاضة عنها بالمنتجات الطبيعية – مثل زيت النخيل والفول السوداني والقطن والصمغ والعسل وشمع العسل وجوز الكولا الخ – التي يمكن الأفراد العاديين وخاصة من يعيشون منهم في المناطق الريفية انتاجها أو جمعها، فقد أعقبت ذلك عملية إعادة توزيع مطردة للدخول انتهت بظهور مجموعات جديدة من الأغنياء لا في المدن والمراكز التجارية وحدها بل في المناطق الريفية أيضًا. وفي استطاعتنا أن نتعقّب جذور ظاهرة الرأسمالية الريفية الموجودة في يومنا هذا إلى الفترة موضوع الدراسة.

ومن النتائج الأخرى التي أحدثها نمو زراعة التصدير اطّراد الدمج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لا بالنسبة إلى اقتصاد أفريقيا الخارجي وحده، بل بالنسبة إلى اقتصادها الداخلي والريفي أيضًا. ومن المؤسف أن هذا التغيير الجوهري في طرائق الإنتاج لم يكن مصحوبًا في أي مكان آخر من أفريقيا بتغيير مماثل في وسائل الإنتاج. ويعني هذا بعبارة أخرى أن التحوّل إلى زراعة التصدير لم يكن مصحوبًا بتغيير تكنولوجي لا في وسائل الإنتاج ولا في عمليات التجهيز الصناعي للمنتجات قبل تصديرها. وهكذا كانت أفريقيا غير قادرة في هذه الفترة على تطوير اقتصاد يستطيع أن يقف على قدميه أمام اقتصاد أوروبا الرأسمالي المتقدم صناعيًا، الأمر الذي أدّى إلى وقوع المأساة التي لحقت بها في العقود التالية.

---

(٦١) انظر الفصل ٤ من هذا المجلد.

وثمة تغيير اقتصادي آخر يستحقّ الاهتمام شهدته أفريقيا في القرن التاسع عشر وقد تجاهله الدارسون بدوره، وهو استكمال توحيد أفريقيا من الناحية التجارية. ذلك أنه على الرغم من وجود طرق التجارة عبر الصحراء الكبرى وعبر دارفور إلى وادي النيل التي كانت تستخدم منذ وقت طويل، فلم يكن ثمة وجود تقريبًا لطرق تجارية عبر القارة تربط بين وسط أفريقيا وشرقها أو بين وسطها وشمالها. ولم يتم الربط بين وسط أفريقيا وشرقها وشمالها على نحو محكم بواسطة طرق تجارية كبرى إلا في القرن التاسع عشر، بل ابتداء من حوالى العقد الثالث من هذا القرن. وكانت هذه الطرق التجارية الكبرى نتيجة أنشطة العرب والسواحيليين وقبائل الياو والنياموزي والكامبا في شرق أفريقيا، وعرب مصر والسودان، وقبائل التيو والأوفيمبوندو والشوكوي في وسط أفريقيا. ولم يسفر ذلك عن مجرد توحيد أفريقيا من الناحية التجارية وزيادة الاتصالات في داخلها، كما لم يسفر عن إحداث زيادة ضخمة في أعداد منظمي المشروعات والوسطاء والتجّار الأفارقة وحسب، وإنما أسفر في المقام الأول عن فتح المناطق الواقعة في داخل أفريقيا تدريجيًا أمام النفوذ الأوروبي والعربي – السواحيلي، وأمام السلع المصنوعة بما ترتّب على ذلك من نتائج مأساوية أشرنا إليها في ما سبق وسنعود لمناقشتها بتفصيل أوفى في المجلد السابع من «تاريخ أفريقيا العام» الذي تصدره اليونسكو.

خاتمة

السؤال الأخير الذي ينبغي أن نتأمله باختصار شديد هو إذن: ما الذي كان يمكن أن يكون عليه الحال لو أن هذا الفاصل الاستعماري لم يحدث؟ لا يحتاج المرء إلى بصيرة خارقة كي يرى أنه لو أن هذا الفاصل لم يحدث لكانت معظم الاتجاهات الجديدة قد استمرّت في طريقها. فمن الناحية السياسية، كان الاتجاه إلى تحقيق قدر أكبر وأكبر من المركزية سوف يستمرّ وكان من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى نشأة دول – أمم وكيانات سياسية على نحو أقرب إلى التطوّر الطبيعي مما كانت عليه الدول والكيانات التي نتجت عن الزحف الاستعماري وتقسيم أفريقيا... وكان النجاح سوف يحالف بعض التجارب الدستورية مثل اتحاد دول الفولاني ومجلس الإيغبا الموحّد. كما كان التعاون بين الصفوة المثقفة والأرستقراطيات التقليدية الحاكمة – الذي استبانت صعوبة تحقيقه في الإطارين الاستعماري والاستعماري الجديد – سوف يصبح من قبيل الممارسات المستقرّة. أما في المجال الاجتماعي، فقد كان توسّع المسيحية والإسلام سيستمرّ مثلما حدث في واقع الأمر خلال الفترة الاستعمارية. غير أن معدّل انتشار التعليم الغربي وإدخال المدارس التقنية ومدارس الفنون والصنائع كان سيتزايد بدلًا من أن يتباطأ، وهو ما يتضح من برنامج اتحاد دول الفولاني والإصلاحات التعليمية التي أدخلت في مصر خلال القرن التاسع عشر. أضِف إلى ذلك أن البدء في استخدام الطرق التجارية القارية الكبرى كان سيؤدي إلى تضاعف العلاقات والاتصالات في ما بين البلدان الأفريقية؛ وكانت أفريقيا سوف تصبح أكثر اهتمامًا بشؤونها الداخلية واعتمادًا على نفسها، وقبل كل شيء،

كانت مشاعر الذاتية العرقية، والوحدة الأفريقية، وشعارات الحركة الاثيوبية و «أفريقيا للأفريقيين» سوف تكتسب وزنًا أكبر، وسوف تحقق الوحدة العقائدية والروحية أو حتى الوحدة السياسية للقارة. ولكن الفاصل الاستعماري أجهز – للأسف الشديد – على كل هذه الأحلام البنّاءة الرائعة.

وممّا تقدم يصبح من الواضح تمامًا أن القرن التاسع عشر كان ولا شك قرنًا ثوريًّا يتميّز بحيوية دافقة. فقد شهد تطوّر كثير من الاتجاهات والعمليات الجديدة كان تأثيرها يعني بجلاء نهاية أفريقيا القديمة وبداية أفريقيا الحديثة. وكذلك كشفت هذه الفترة على نحوٍ يتّسم بالوضوح عن قدرة الأفارقة على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة وعلى اتخاذ المبادرات، وعلى استخدام التقنيات والأفكار الجديدة وتطويعها، وعلى التكيّف مع الأوضاع البيئية الجديدة. ومن الواضح بالقدر نفسه أن منجزات أفريقيا في المجالين السياسي والاجتماعي، وفي المجال الثقافي بوجه خاص، كانت أعظم بكثير من منجزاتها في المجال الاقتصادي. وبحلول أواخر الفترة موضوع الدراسة، كانت معظم الدول الأفريقية تتمتع باستقلال ذاتي ووجود سيادي؛ كما كان الأفارقة قد أقاموا الدليل على أنهم لا يقلون في شيء على الصعيدين الثقافي والأكاديمي عمن يشنعون عليهم من الأوروبيين. بيد أن هذه المنجزات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي لا يتطرق إليها الشك لم تكن مصحوبة في أي مكان، للأسف، بمنجزات يمكن أن تقارن بها في المجالين التقني والاقتصادي. ولم يتح للأفارقة من ثم أن يطوّروا القاعدة الاقتصادية والتقنية التي كان من شأنها أن تمكّنهم من الصمود أمام العاصفة الاستعمارية الجارفة التي اجتاحت بلدان القارة كافة، بدءًا من فترتنا هذه. وفي ذلك يكمن السبب الجوهري لمأساة التقسيم والغزو وإرساء الحكم الاستعماري الذي أصبح قدر أفريقيا ابتداءً من أواخر هذه الفترة.

الفصل الرابع

الغاء تجارة الرقيق

س. داجيه

لا نحاول في هذا الفصل تقييم التغييرات التي جاء بها القرن التاسع عشر إلى أفريقيا كل على حِدة. ولسنا نزعم أنه يتضمن دراسة استقصائية لظاهرة تجارة الرقيق برمّتها؛ فهو يشير إشارة عابرة على سبيل المثال، إلى التجارة عبر الصحراء الكبرى والتجارة العربية اللتين تستحقّان أن تكونا موضوع تحليل من الأختصاصيين في هذا المجال. ويحدّد هذا الفصل في عبارات عامة معالم الصعوبات التي صادفها العالم الغربي من أجل الغاء الاتّجار في العبيد السود الذين كان معظمهم يرسل إلى المزارع الكبيرة على الجانب الأمريكي من المحيط الأطلسي؛ وهو يوضح بإيجاز الظروف التي توقفت فيها تجارة الرقيق أو كادت مع الإشارة إلى ما ترتّب على ذلك من آثار. ولا تزال ثمة حاجة إلى قدر كبير من البحوث للتوصّل إلى نظرة أكثر وضوحًا للظاهرة بأكملها؛ على أن تولى في ذلك عناية خاصة لدراسة التراث الشفوي باعتباره مصدرًا رئيسيًا من مصادر المعلومات.

ولم تكن مشاركة أفريقيا في تجارة الرقيق ظاهرة عامة في أي وقت من الأوقات؛ بل إن بعض سكّان المناطق الداخلية كانوا لا يعلمون شيئًا عن وجودها على الإطلاق. كذلك كانت بعض المجتمعات الساحلية تنجح في تدمير سفن الرقيق واقتضاء فدية لإطلاق سراح بحّارتها. ولكنها تسبّبت في قلب البُنى السياسية والطبقية في مجتمعات أخرى؛ واستمدّت مجتمعات غيرها شيئًا من القوة من الطبيعة التسلطية الاستئثارية التي يتميّز بها النظام. وفي هذه الحالات توافقت مصالح السود مع مصالح البيض من خلال هذه التجارة المزدهرة. وقد أثرى بعض الأفارقة من منتجي وموزّعي القوة العاملة القابلة للتصدير عن طريق هذا الفرع من الاقتصاد الساحلي والتجارة الخارجية: ففي خلال القرن الثامن عشر قاموا بمقايضة ما يقرب من سبعة ملايين كائن آدمي

لقاء سلع مخصّصة لتجارة غينيا قيمتها نحو ٣٠٠ مليون قرش؛ كانت من بينها أسلحة نارية قد يرتفع عددها إلى ثمانين مليون قطعة. وفي هذه الفترة نفسها تكفّلت التجارة عبر الصحراء الكبرى بترحيل عدد يربو على ٧٠٠ ٠٠٠ آدمي؛ وتكفلت تجارة المحيط الهادئ بترحيل نحو ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ آدمي. وعلى الطرف الآخر للمعبر الأطلسي كان تجّار الرقيق يبادلون هذه الملايين الستة من الأفارقة ممن كتبت لهم النجاة من أخطارها – ٤٠ في المائة منهم من النساء والأطفال – لقاء ناتج عمل الرقيق الذي كان يلقى رواجًا متزايدًا على الجانب الأوروبي من المحيط الأطلسي. ومع ذلك فقد كان بعض المثقفين الأوروبيين يدينون – بدافع من إحساسهم بانتهاك مبادئهم ومشاعرهم الرقيقة – أكل السكر وقد اصطبغ بدماء أولئك «المنسيين في الأرض» ويطالبون بإلغاء تجارة الرقيق.

ولم تكن عقيدة الحركة الداعية إلى الإلغاء تستمدّ إلهامها من افريقيا. وقد استهدفت عالم مُلّاك الرقيق وتجّاره في منطقة المحيط الأطلسي قبل أن يظهر أي اهتمام بالآثار الناتجة عنها عبر الصحراء الكبرى أو التجارة العربية. وكانت الأشكال التي اتخذتها ترتكز على فلسفات أخلاقية كانت فعاليتها كقوّة دافعة محدودة جدًا. ومع ذلك فقد دأبت الحركة المعادية لتجارة الرقيق هي وأفريقيا «المتحضرة» على مساندة الضغوط الأوروبية المتزايدة على ساحل أفريقيا الغربي بصفة رسمية طوال نصف قرن من الزمان. وفي حوالى عام ١٨٦٠ بدأ الغرب في إقامة وجود دائم له على الساحل بعد أن كان ذلك يجري في أوقات متباعدة وعلى مستويات ثانوية، بل كان محظورًا في بعض الأحيان. وتطوّرت اتجاهات مماثلة في شمال أفريقيا وشرقها ابتداء من عام ١٨٣٠ حتى أواخر القرن.

الحافز الغربي للإلغاء

وقف علماء الأجناس والفلاسفة وعلماء اللاهوت طوال القرن الثامن عشر – وهم يصقلون تعريفهم للحق الثابت لكل انسان في الحرية وفي نشدان السعادة – ضد حالة الأفريقي ووضعه في العالم. وانتهى بهم تفكيرهم إلى تعديل الأفكار التي كانت تحظى بقبول عام حتى ذلك الحين عن الأفريقي الأسود والعبد الأمريكي؛ وعملوا على تحويل الكائن الوحشي الذي يستخدم في حمل الأثقال إلى كائن معنوي واجتماعي؛ وكان شعارهم «ان الزنجي انسان» ينطوي بصورة ضمنية على دحض للرأي الذي كان سائدًا بوجه عام عن صواب بيع الأفارقة السود ومشروعيته وجدواه. ودفعتهم حججهم الانسانية إلى المطالبة بالإلغاء لأن كشف حساب هذه التجارة لم يكن يتضمن في رأيهم سوى خسائر؛ فهي تستنزف الدول التي تشجعها وتعينها؛ وهي تقتل عشرات الألوف من البيض ومئات الألوف من السود؛ وهي تنتزع أناسًا كانوا منتجين ومستهلكين من أرضهم وتهبط بهم إلى حضيض العبودية في أمريكا، أو بعبارة أدقّ إلى العدم؛ وهي تقف حجر عثرة دون تنويع التجارة على الساحل الأفريقي؛ وهي تتسبّب في استدامة البربرية في القارة السوداء – وكان هذا هو رأي الغربيين الوحيدين الذين كانوا يعرفون

أفريقيا ونعني بهم تجّار الرقيق. ولم يكن دعاة الإلغاء – برغم إدانتهم لهذه الكارثة – يسعون إلى إقناع التجّار السود هم ومؤيديهم من البيض، عن طريق نشر المسيحية والحضارة، والتجارة العادية؛ ولكنهم اقترحوا مراحل منطقية لوضع برنامجهم هذا موضع التطبيق: تغيير الرأي العام في العالم المسيحي؛ وإقناع ما يسمّى «الحكومات المتحضرة» باتخاذ مواقف رسمية؛ والغاء تجارة «الأطلسي» بقوة القانون.

وفي فرنسا كان لدائرة المعارف الكبرى ولأعمال الأب رينال مع مراجعات ديدرو الفضل في تعليم البورجوازيين الثورويين كيف ينظرون إلى النخاسة بعين الاشمئزاز. وكان هذا التيار الفكري العلماني المترفّع يساند عن بعد المثل العليا لجمعية أصدقاء السود التي كان يُشاع أنها تحصل على أموال من البريطانيين. بيد أن أولئك الثورويين لم يكونوا على وعي لا بالحقائق المتعلّقة بتجارة الرقيق، ولا بتوافر الحاجة إلى المساندة الشعبية لإيديولوجيتهم الجديدة. أما في بريطانيا فقد كان عامة الناس يشبّون مشربين بحبّ الخير بفضل شروح لاهوتية ترتكز على احياء قوي لتعاليم الإنجيل. وكان أتباع طائفة الكويكرز في أمريكا قد كفّوا هم أنفسهم عن التعامل في العبيد، ونجحوا بالفعل في إقناع أتباع طائفتهم في بريطانيا بالانضمام إلى الحركة البريطانية الداعية إلى الإلغاء(١).

وفي الوقت نفسه جعلت الدوائر السياسية تتعرّض لحملات مذهبية مكلفة. وكانت طائفة كلابهام هي رأس الحربة لهذا الهجوم المزدوج إذ إنها لم تتوقف عن المناداة بالإلغاء عامًا بعد عام في مجلس العموم من خلال ويليام ويلبرفورس الذي كان ينطق باسمها. واستمرّ القتال ضد سلسلة العقبات التي أثارها ملّاك الرقيق وتجّاره لعشرين عامًا؛ ولكن بريطانيا ألغت هذه التجارة في ٢٥ مارس / آذار عام ١٨٠٧. وكان هذا هو الإلغاء الرسمي الثاني. إذ كانت الدنمارك قد سبقت إلى ذلك في عام ١٨٠٢؛ وكانت حركة الحكومات لتبنّي هذه القضية الإنسانية بزعامة بريطانيا التي كان تجّار الرقيق من مواطنيها قد تكفّلوا بشحن حوالى ١٦٠٠٠٠٠ أفريقي إلى مستعمراتها الأمريكية خلال القرن السابق.

غير أن السِّيَر التي تضفي هالة من القداسة على إلغاء تجارة الرقيق والتي تصوّرها على أنها ثورة انسانية فتحت بها «صفحة من أنبل صفحات التاريخ البريطاني» تلقّت ضربة قاصمة في عام ١٩٤٤ من خلال دراسة تحليلية كتبت من زاوية مادية تاريخية. فوفقًا لما ذهب إليه إريك ويليامز لم يكن الإلغاء أكثر من نتيجة لضرورات اقتصادية واجهت بريطانيا بوصفها بلدًا صناعيًا ناشئًا في المقام الأول(٢).

ولا ينكر هذا النهج الجذري الدور الذي لعبته كل من الفلسفة الروحية، والنزعة المثالية الإنسانية المظفرة إنكارًا تامًّا. ولكنّه يلفت النظر إلى تناقضات فادحة بين النظريات وحقائق الواقع. فقد كان من بين القادة البارزين لحركة الدعوة إلى الإلغاء عدد كثير من رجال

---

(١) ر. آنستي (R. Anstey)، ١٩٧٥، الفصل ٩، في مواضع عدة.

(٢) إ. وليامز (E. Williams)، ١٩٤٤، في مواضع عدة.

المصارف (ويصدق ذلك أيضًا على جمعية أصدقاء السود في فرنسا)، وهو ما يدل على أن الطبقة الرأسمالية كانت تتوقّع أن تربح الكثير من الغاء هذه التجارة. وقد استبان أن نظريات الداعين إلى الإلغاء كانت في تلك الفترة عاجزة أمام واقع يتمثّل في اندفاع تيّار التجارة مع مزارع العبيد المزدهرة في كوبا والبرازيل بقوة فائقة. ولم تكن القوى المسمّاة بالقوى الإنسانية قادرة على الحدّ من التأثيرات الناتجة عن توحيد الرسوم المفروضة على استيراد السكّر، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى تزايد الطلب على القوّة العاملة السوداء على ما كان يمكن توقّعه في تلك الآونة التي سبقت استكمال مكننة المزارع. وقد يكون الفضل الرئيسي لنظرية ويليامز التي تدعو إلى التأمل هو أنها كانت حافزًا إلى اجراء بحوث أخرى نظرًا إلى أن المناقشة الاقتصادية لا تزال مستمرّة. وآية ذلك أن سيمور درِشر حاول أن يثبت أن الالغاء كان مدمّرًا للاقتصاد؛ بينما ذهب روجر آنستي إلى أن نزعة الخير البريطانية تستمدّ جذورها من مشاعر الإيمان وطيبة القلب[٣]. وربّما كانت مسافة الخلاف بين المؤرّخين بشأن العوامل السياسية التي أسهمت في تحقيق الالغاء دون ذلك.

ولم تسفر المقترحات الداعية إلى الإلغاء الجماعي والتي قدّمتها بريطانيا في عام ١٧٨٧ ثم عادت فقدمتها من جديد في عام ١٨٠٧ عن شيء. وفي عام ١٨١٠ قطعت البرتغال على نفسها وعودًا غامضة في مقابل دخول بضائعها في الأسواق البريطانية. ومع انتهاء الحروب النابليونية كان عالم يتحوّل إلى أنقاض؛ ذلك أن السلام الذي تحقق في عام ١٨١٥ فتح البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي أمام التجارة البحرية ونقل العبيد. وفي مؤتمر فيينا حاول البريطانيون استصدار إدانة صريحة لتجارة الرقيق؛ ولم يزد ما حصلوا عليه عن إعلان خاو وتسويفي، أعيد تأكيده في فيرونا. وابتداءً من عام ١٨٤١، وجدت كل من وزارة الخارجية البريطانية والامبريالية البريطانية في هذا التظاهر الرسمي بالاقتناع بالأسس الأدبية للدعوة إلى الإلغاء كل السلطات اللازمة لتنفيذ استراتيجيتهما المشتركة بإزاء تجارة الرقيق الدولية. وكانت هذه تتمثّل في خطة عمل جذرية من ثلاث نقاط: يحظر التشريع المحلي على مواطني الدولة المعنية المشاركة في هذه التجارة؛ معاهدات ثنائية تخوّل الأساطيل حقًّا تبادليًا في تفتيش وضبط السفن التجارية التابعة لأي من الأمم المتعاقدة في عرض البحار في حالة قيامها بالتجارة غير المشروعة؛ والتعاون عن طريق لجان مشتركة تخوّلها سلطة الحكم على سفن النخاسة المحتجزة وإطلاق سراح العبيد الموجودين على ظهرها. وكانت هذه الأحكام ذاتها واجبة التطبيق في المحيط الهادئ، وخاصة بين جزيرة موريس وجزيرة بوربون (التي تُعرف الآن باسم رِيونيون).

وقد اجتذبت هذه الخطة جانبًا من الرأي العام من ذوي الميول التحررية والنزوع إلى الخير. كذلك لم يكن في استطاعة كل أمّة أن تتجاهل المستهلكين البريطانيين والسلع البريطانية.

(٣) س. درِشر (S. Dresher)، ١٩٧٦، ص ٤٢٧؛ و ر. آنستي (R. Anstey)، ١٩٧٥، حيث تتكرر الإشارة إلى ذلك في الفصلين ١ و ٢.

وبالنسبة إلى الحكومات التي كانت تواجه صعابًا تتطلب مساندة بريطانيا، كانت لفتة الإلغاء ترقى إلى مرتبة التعاون. ومن الناحية الأخرى، كانت خطة الانجليز خليقة باستثارة معارضة المصالح التي ستتضرّر نتيجة لحظر هذه التجارة عنوة: فكان أن عارضتها بعض الدول باسم السيادة الوطنية، ولأن حق التفتيش واللجان المشتركة يفترضان تنازلًا جزئيًا عن هذه السيادة. وكانت هذه الدول تنظر إلى الالغاء على أنه جانب من مؤامرات بريطانية شريرة في محاولة منها لفرض هيمنتها على العالم اعتمادًا على ما يتمتع به الأسطول الملكي من تفوّق تام. وكانت تستند في معارضتها أيضًا إلى ما سوف يلحق بالأساطيل والمستعمرات والمصالح التجارية الوطنية من أضرار. فقد كانت كل من البرتغال وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تستهلك وتوزّع القطن والسكّر والبن والتبغ مما كان ينتج في مزارع العبيد التي كانت تعتمد على استيراد الأفارقة إلى البرازيل، وكوبا، والولايات الجنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية، وجزر الهند الغربية. وكان الأمر يهمّ وكالات الملاحة بصورة مباشرة: إذ كانت هذه بدورها قد اجتذبت قدرًا من الاستثمارات، وكانت توفّر فرص عمل لقطاعات الاقتصاد المحلية الصغيرة التي كانت تحقّق أرباحًا من هذه التجارة.

ثم انضمّت كل من الدنمارك وهولندا والسويد – وكانت كلها تمارس تجارة الرقيق في بعض مستعمراتها الصغيرة – إلى الحظر التبادلي(٤). وفي عام ١٨١٧ وافقت عليه كل من إسبانيا والبرتغال في مقابل تعويضات ضخمة. ولكن البرتغال احتفظت لنفسها بالحق في الاتجار بصورة مشروعة جنوبي خط الاستواء، ولم يتوقف ذلك إلا في أواخر عام ١٨٤٢ إذعانًا لتهديد من بريطانيا بتوقيع عقوبات عسكرية صارمة. وقد عمدت إسبانيا إلى تعزيز تشريعها بشأن إلغاء تجارة الرقيق واتفاقياتها مع لندن؛ ولكن كوبا استمرّت في ممارسة التجارة حتى عام ١٨٦٦، وهو العام الذي استصدرت فيه إسبانيا قانون الإلغاء الثالث؛ ويرجع ذلك إلى أن الكورتيس كان قد نكص على عقبيه – هو ومجلس الدولة ووزارة الخزانة – أمام تهديد أصحاب المزارع في الجزيرة بالانفصال(٥). وقدّمت بريطانيا للبرازيل وعدًا معلّقًا على شرط بالاعتراف بإمبراطوريتها الجديدة اعترافًا قانونيًا، وحملتها بذلك على توقيع معاهدة الحظر لعام ١٨٢٦. غير أن التجارة البرازيلية استمرّت في التزايد حتى عام ١٨٥٠، ثم توقفت في العام التالي. ولكن ذلك لم يكن راجعًا إلى أن الأسطول الملكي اقتحم المياه الإقليمية للبرازيل لتطهيرها من سفن الرقيق وحسب، وإنما لأن تجارة البن كانت تعتمد على الأسواق البريطانية، ولأن أصحاب المزارع كانوا يستنزفون أنفسهم لتأدية ديونهم لتجّار العبيد، ولأن المستوطنين البيض كانوا يشعرون بالقلق بسبب تزايد السكّان السود(٦).

(٤) س. إ. غرين بدرسون (S.E. Green-Pederson)، ١٩٧٦؛ و إ. ايكمان (E. Ekman)، ١٩٧٥؛ و ب. سي. إمر (P.C. Emmer) و ج. ميتاس (J. Mettas) و ج. سي. ناردان (J.C. Nardin) (مدير التحرير)، ١٩٧٦.

(٥) أ. ف. كوروين (A.F. Corwin)، ١٩٦٧.

(٦) ل. بتل (L. Bethell)، ١٩٧٠، الفصلان ١١ و ١٢.

أما الدول الأقوى من الناحية السياسية فكان ردّ فعلها ازاء الضغط البريطاني مختلفًا، إذ كانت فرنسا حريصة على هيبتها، فاحتفظت بحرّيتها في العمل عن طريق التذرّع بالتشريع، وعن طريق دوريات الحظر البحرية التي لم تكن تقدم على التدخّل لا في المياه الداخلية ولا في منطقة الساحل؛ بل ان التجارة الفرنسية غير المشروعة جهّزت في غضون الفترة ما بين عامي ١٨١٥ و١٨٣٠ ما مجموعه ٧٢٩ بعثة من بعثات الرقيق إلى الساحلين الغربي والشرقي لأفريقيا. إلا أنه عندما استبان أن هذه العمليات لم تعد تنطوي على فائدة للموانئ الفرنسية، سواء أكان ذلك من الناحية المالية أو من الناحية الاجتماعية، وقّعت الحكومة اتفاقية تفتيش متبادل. وكان لذلك سبب آخر وهو أن الملكية التي ظهرت بعد ثورة عام ١٨٣٠ كانت تشعر أن من المرغوب فيه كسب صداقة بريطانيا[٧]. وقد أدّى هذا التراجع من جانب الفرنسيين إلى انضمام عدة بلدان صغيرة إلى اتفاقيات ١٨٣١/ ١٨٣٣. وانتهزت فرنسا الفرصة لتجديد محاولاتها الرامية إلى تدويل القضية، ومدّدت حظرها البحري بحيث يغطّي المحيط الأطلسي والمحيط الهندي بأكملهما. وكانت الاتفاقيات تتضمن نصًا بشأن «التجهيزات» يسمح بالقبض على السفن التي يكون من الواضح أنها مجهّزة لتجارة الرقيق حتى إن لم تكن تحمل شحنات آدمية.

على أن سفن النخاسة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية ظلّت بمنجاة من ذلك كله. ولم تتوقف الدبلوماسية الأمريكية عن المراوغة طوال أربعين عامًا كي لا تتورّط في التزام جدي. وفي عام ١٨٢٠ أصبحت تجارة الرقيق تعامل قانونًا معاملة القرصنة؛ وفي عام ١٨٤٢ تمّ التوصّل إلى حل وسط سُمّي «مراقبة العلم»، وكان يتضمن حماية الأمريكيين من أنشطة الحظر البريطانية؛ ولم يكن لفرق الحظر بمدافعها الثمانين من دور سوى الحفاظ على الكرامة الوطنية، وظلت هذه الاجراءات كلها مجرد شكليات. وفي حقبة الأربعينات من القرن التاسع عشر دعا أصحاب المزارع في الجنوب إلى إعادة فتح التجارة بصورة قانونية، وعكفوا في هذه الأثناء على تربية العبيد في مزارع خاصة للسوق الداخلية[٨]. بيد أن حكومة لنكولن التزمت إبان الحرب الأهلية بحق التفتيش الذي كان موقوفًا منذ عام ١٨٢٠. ومنذ ذلك الحين توقفت تجارة الرقيق الأمريكية.

وهكذا تشهد الوثائق التي ظلت تتكاثر وتتراكم طوال نصف قرن أول ما تشهد على خواء التعهدات التي قطعت؛ ففي كل هذا الخضمّ الهائل من الكلمات لم يتردد لأفريقيا والأفريقيين ذكر تقريبًا، وكأنه لم يكن لهما وجود على الإطلاق. وقد استفادت وكالات الملاحة من التجارة غير المشروعة، وحقّقت أرباحًا تفوق ما كانت تحققه منها خلال فترة التجارة التي كانت تُجرى في حماية القانون[٩]؛ في الوقت نفسه الذي كانت مزارع العبيد تكدّس فيه مخزونات من الأيدي العاملة.

---

(٧) س. داجيه (S. Daget)، ١٩٨٣.

(٨) إ. د. جينوفيز (E.D. Genovese)، ١٩٦٨، ص ١٣١ و ١٣٢.

(٩) ب. إ. ليفين (P.E. Leveen)، ١٩٧١، ص ٢٧، الجدول ٣؛ وأيضًا ر. آنستي (R. Anstey)، ١٩٧٦، رسالة شخصية.

وقد قوبل الإلغاء بمقاومة أصحاب المزارع لأسباب مختلفة: إذ كان هؤلاء قد أصمّوا آذانهم عن الإنصات لنظريات الهيئات الداعية إلى الإلغاء، ولم يكن يدور في أذهانهم أكثر من آراء وافتراضات عنصرية تتّسم بالسطحية؛ فالإلغاء لن يُعين «جنس العبيد الوحشي على تحسين أحوالهم»[١٠]. كذلك كان للمكانة الاجتماعية التي اقترنت بتملّك العبيد وللعادات الاجتماعية التي استقرت بسبب نقص هجرة البيض أثرهما في استطالة أمد النظام. ولكن معارضة ملاك المزارع تعززت نتيجة لعامل يجيء في أهميته قبل ذلك كله وهو ما كان يوجد من تناقض بين الطلب المتزايد على نتاج العمل العبودي في الغرب ومنع استيراد الأيدي العاملة التي كان يُنظر إليها على أنها ضرورية لزيادة المعروض من هذه المنتجات. فقد تزايدت الصادرات من البن البرازيلي إلى عشرة أمثال ما كانت عليه ما بين عامي ١٨١٧ و١٨٣٥، ثم عادت فتزايدت من جديد إلى ثلاثة أمثالها بحلول عام ١٨٥٠. وتزايدت الصادرات من السكر الكوبي إلى أربعة أمثالها ما بين عام ١٨٣٠ وعام ١٨٦٤[١١].

وكانت التدابير المتعلقة بحرية التجارة التي اتّخذتها بريطانيا عام ١٨٤٦ تنطوي في ما يبدو على إعانة لمنتجات مزارع العبيد عن طريق توحيد الرسوم المفروضة على استيراد السكّر إلى الأسواق البريطانية. ويختلف المؤرّخون بصدد الآثار التي أسفرت عنها هذه المبادرة في ما يخصّ تزايد تجارة الرقيق[١٢]. وما حدث في كوبا حيث كانت تجارة الرقيق آخذة في التناقص هو أن الواردات من العبيد الجدد تزايدت خلال الفترة ما بين عامي ١٨٥١ و١٨٦٠ بنسبة ٦٧٪ عما كانت عليه خلال الفترة ما بين عامي ١٨٢١ و١٨٣٠. وخلال الأعوام الخمسة التي استمرّ فيها توحيد رسوم الاستيراد مطبّقًا في بريطانيا، تزايدت الواردات من العبيد إلى البرازيل بنسبة ٨٤٪ بالمقارنة بما كانت عليه في الأعوام الخمسة السابقة (١٨٤١-١٨٤٥)[١٣]. وكان استيراد قوة عاملة جديدة أربح لملّاك المزارع الأمريكيين لأن سعر الشراء كان أقل من ٦٠٠ دولار لكل عبد، وذلك حتى عام ١٨٦٠[١٤].

---

(١٠) أوردت في س. داجيه (S. Daget)، ١٩٧٣، ص ٥١١-٥٤٨.

(١١) ل. بتل (L. Bethell)، ١٩٧٠، ص ٧٣، حاشية ٤ وص ٢٨٤؛ و ف. و. نايت (F.W. Knight)، ١٩٧٠، ص ٤٤.

(١٢) لا يعتقد ف. و. نايت (F.W. Knight)، ١٩٧٠، ص ٥٥، أنه كان لهذه التدابير أي تأثير. وللرجوع إلى رأي مخالف انظر ب. إ. ليفين (P.E. Leveen)، ١٩٧١، ص ٧٨-٨٠؛ و هـ. تمبرلي (H. Temperley)، ١٩٧٢، ص ١٦٤؛ و د. ر. ماراي (D.R. Murray)، ١٩٧١، ص ١٤٦.

(١٣) د. ر. ماراي (D.R. Murray)، ١٩٧١، ص ١٤١-١٤٧؛ قارن ذلك بما كتبه كل من هـ. س. كلاين (H.S. Klein) في ب. سي. إمر (P.C. Emmer) و ج. ميتاس (J. Mettas) و ج. سي. ناردان (J.C. Nardin) (مدير التحرير)، ١٩٧٦، ص ٦٧-٨٩؛ و ل. بتل (L. Bethell)، ١٩٧٠، الذيل ص ٣٨٨-٣٩٥.

(١٤) ب. إ. ليفين (P.E. Leveen)، ١٩٧١، ص ١٠ و ٧٢ وما بعدها؛ و ف. و. نايت (F.W. Knight)، ١٩٧٠، ص ٢٩؛ قارن ذلك بما كتبه أ. ف. كوروين (A.F. Corwin)، ١٩٦٧، ص ١٣٥-١٤٤.

عملية القمع

لم تكن السفن الحربية تقصر عملياتها على ساحل أفريقيا الغربي دون غيره. وقد رفض مؤتمر لندن لعام ١٨١٦ المقترحات الفرنسية التي كانت ترمي إلى اتخاذ تدابير ضد ما سُمّي تجّار الرقيق البرابرة بوصفها محاولة لصرف الاهتمام عن الحاجة إلى اتخاذ تدابير عسكرية قمعية عاجلة في منطقة المحيط الأطلسي. ولكن فرنسا أصدرت في عام ١٨٢٣ أمرًا بمنع سفنها من نقل العبيد عبر البحر الأبيض المتوسط، وقد اتخذت هذه الخطوة لاعتبارات سياسية لا تهم قضية تجارة الرقيق ذاتها في كثير: الحرب مع إسبانيا، وتحرير اليونانيين، ومساندة محمد علي في مصر – وهو ما يعني باختصار أنها اتخذت كجزء من محاولة لكسب السيطرة في البحر الأبيض المتوسط المحصور باليابسة، وهو ما كانت فرنسا تسعى إلى تحقيقه حتى قبل أن تتخذ قرارها بالتدخّل في الجزائر بصورة مباشرة؛ وكانت بريطانيا تبدو في تلك الآونة وكأنها فقدت تفوّقها. إلا أن أنشطة السفن الحربية لم تسفر عن نتائج ظاهرة؛ وكانت الجهود العسكرية لتطبيق الحظر أكثر فعالية في مناطق معيّنة من المحيط الهندي، وخاصة في ما بين جزيرة موريس ومدغشقر وريونيون حيث نجحت السفن البريطانية في أسر عدد من سفن النخاسة الفرنسية. ومن الظاهر أيضًا أن بعض السفن البريطانية قامت بحملات لمكافحة النخاسة من موريس إلى مدغشقر حيث كانت تاماتاف تحت سيطرة الرئيس جان رينيه. وفي حالة القبض على احدى السفن «دوليًا» كان النزاع يسوّى عن طريق إعادة السفينة بعد مصادرة العبيد الأفارقة الموجودين على ظهرها. فإذا تمّ القبض بمعرفة سفينة وطنية، فإن سفينة النخاسة كانت تقدّم للمحاكمة. ولكن ذلك لم يكن يعني إطلاق سراح العبيد الذين يوجدون على ظهرها؛ بل كان هؤلاء يختفون عادة ببساطة – أي أنهم كانوا يوزّعون على المزارع – لأن سلطات الجمارك ظلّت تتعامى عن هذه الأنشطة لوقت طويل.

وقد قبض الفرنسيون على عدد من سفن النخاسة التابعة لهم في المياه الأمريكية؛ وقدّمت هذه السفن إلى المحاكم في غوادلوب والمارتينيك. إلا أنه بناءً على تعليمات باريس، التي كانت فكرة استعمار غيانا مستحوذة على تفكيرها، كان العبيد المصادرون يرسلون إلى كاين. وعندما أصبح الإلغاء واجب التطبيق بموجب اتفاقيات ثنائية، كانت اللجان المشتركة تصدر أحكامها ضد سفن النخاسة لا ضد تجّار الرقيق. إلا أن فعالية اللجان المشتركة على الجانب الأمريكي من المحيط الأطلسي كانت متوقفة على الوضع السائد في مزارع العبيد. ففي كوبا لم تحكم اللجنة الإسبانية البريطانية بالإدانة إلا على ٤٥ سفينة من مجموع سفن النخاسة التي أسرت خلال الفترة ما بين عام ١٨١٩ وعام ١٨٤٥، وعددها ٧١٤ سفينة. وعندما تقرّر دفع مكافآت لبحّارة الفرقة البحرية الإسبانية المحلية عن كل سفينة يقبض عليها، تمّ القبض على خمسين سفينة خلال الأعوام العشرة الأخيرة لتجارة الرقيق. ولم تكن النتائج التي حققتها اللجان العاملة في سورينام والبرازيل خيرًا من ذلك[١٥].

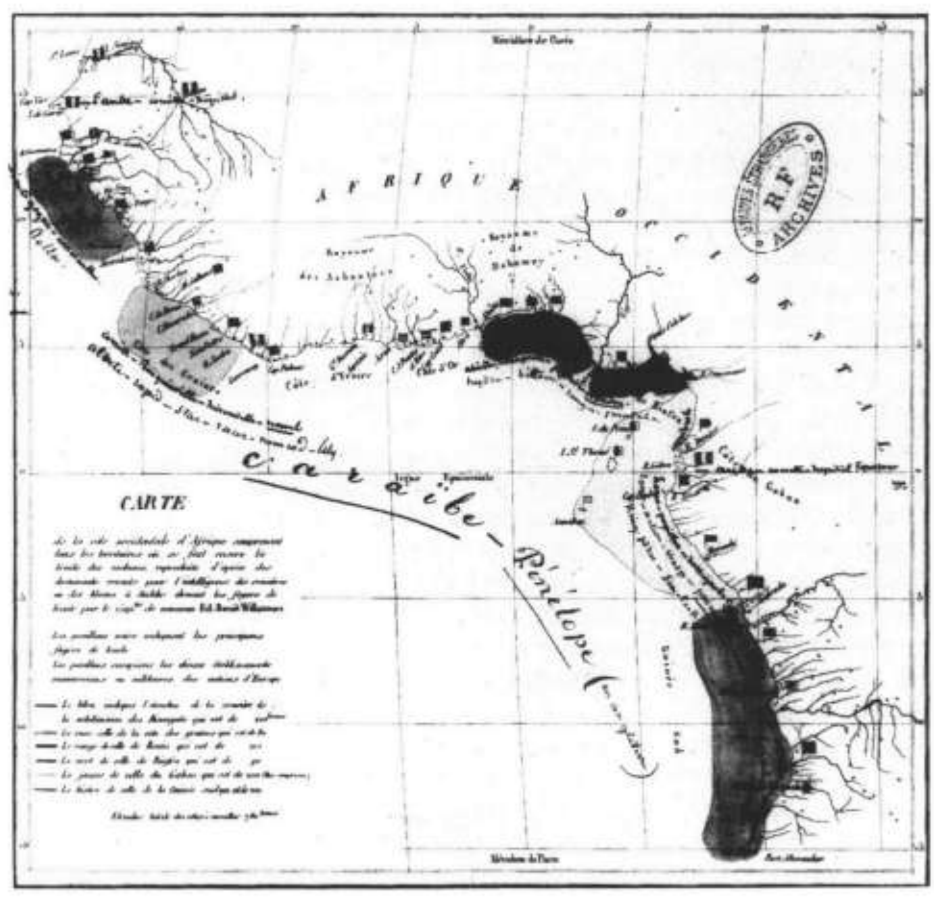
(١٥) د. ر. ماراي (D.R. Murray)، ١٩٧١، في مواضع عدة؛ و ب. سي. إمر (P.C. Emmer)، ١٩٧٦، ص ٢٤٥–٢٥١؛ و ل. بتل (L. Bethell)، ١٩٧٠، ص ٢٠٠–٢١٣.

فلم يكن يُقبض إلا على سفينة واحدة من كل خمس سفن من سفن تجارة الرقيق في المياه الأمريكية، وذلك على الرغم من أنه في حوالى عام ١٨٤٠ كان عدد يقرب من سبعين سفينة حربية من جنسيات مختلفة مكلّفًا بمهمات تتعلّق بحظر التجارة في هذه المياه.

وعلى ساحل أفريقيا الغربي كانت الأعداد أقل من ذلك. وكانت الفرق البحرية الهولندية والبرتغالية والأمريكية تمارس عملياتها في أوقات متباعدة. وكانت الفرقة البحرية الأمريكية تحت قيادة ضبّاط من أبناء الجنوب في معظم الأحيان، فضلًا عن وجود قاعدتها في الرأس الأخضر على مسافة بعيدة من مراكز التجارة. وكانت هذه هي الأوضاع القائمة في الوقت الذي أُسّست فيه ليبيريا وبقيت على هذا النحو – في ما يخصّ ندرة ظهور الطرّادات البحرية – حتى عام ١٨٤٢. وبرغم أن المعاهدة التي أُبرمت مع البريطانيين كانت تنصّ على وجود أربع أو خمس سفن حربية، فقد بقي هذا النص نظريًّا بحتًا. ففي ما بين عام ١٨٣٩ وعام ١٨٥٩ تمّ القبض على سفينتين أمريكيتين للنخاسة مع حمولتهما. وفي عام ١٨٦٠ قبض على سبع سفن، وأُضيف العبيد الذين كانت تحملهم إلى سكّان ليبيريا.

وكانت هناك فرقتان بحريتان – إحداهما بريطانية والأخرى فرنسية – تقومان بعمليات مستمرّة. أما الفرقة البحرية الفرنسية فكانت قد شكّلت في عام ١٨١٨ وبقيت مستقلّة حتى عام ١٨٣١؛ ومن قاعدتها البحرية في غوريه، التي لم تعد تعمل كمركز توزيع لتجارة الرقيق منذ عام ١٨٢٣–١٨٢٤، كان عدد يراوح ما بين ثلاث وسبع سفن يخرج للبحث عن سفن النخاسة. ولكن هذه السفن لم تقم بأي إجراء لفرض الحظر خلال الأعوام الأربعة الأولى من عملها؛ ويرجع ذلك إلى أن نوايا الحكومة الحقيقية لم تكن محددة على وجه اليقين. وقد اتّهمت لندن الفرنسيين بالتخلّي عن مبادئهم وواجباتهم المعنوية، كما اتهم دعاة الإلغاء الفرنسيون وزارة البحرية بالتواطؤ مع مصالح تجّار الرقيق. وفي عام ١٨٢٥ ردّت الوزارة على هذه الاتهامات بأن قررت منح مكافأة قدرها ١٠٠ فرنك عن كل عبد تتمّ مصادرته. وعلى أثر ذلك تمّ القبض على نحو ثلاثين سفينة من سفن النخاسة في عرض البحر، وقدّمت للمحاكمة؛ وبذلك ارتفع عدد السفن المصادرة إلى مائة. ومن الناحية النظرية كان هذا حريًّا بإنقاذ بضعة آلاف من الأفارقة من الاسترقاق في الأمريكتين، ولكن ما حدث هو أن بعضهم شُحن إلى كاين، و «سُخِّر» الباقون من السنغال كعمّال في الأشغال العامة في المستعمرة. وقد ابتليت اتفاقيتا ١٨٣١ و١٨٣٣ بالعزّة الوطنية والتناحر بين الأطراف المنضمّة إليهما[١٦]. من ذلك أن الأسطول الفرنسي حاول أن يزيد من عدد طرّاداته المشتركة في مكافحة تجارة الرقيق بالقياس إلى طرادات البحرية الملكية. وبحلول عام ١٨٣٨ كان عدد السفن الفرنسية قد ارتفع من ثلاث إلى ست، وفي ١٨٤٣/ ١٨٤٤ كان لكلّ من الأسطولين أربع عشرة سفينة. وفي ١٨٤٥ – وكنتيجة غير مباشرة للاتفاقية الانجليزية الأمريكية – عُدّلت المعاهدتان الانجليزية الفرنسية وحُدّد عدد السفن التي تضطلع بمهات الحظر بست وعشرين سفينة لكل من الطرفين. وباحتساب البوارج الخمس التي كانت

(١٦) س. داجيه (S. Daget)، ١٩٨١، في مواضع عدة.



الشكل ٤،١ خريطة ساحل أفريقيا الغربي وقد تضمنت حميع المناطق التي لا تزال تجارة الرقيق تجري فيها، مستقاة من وثائق حديثة لمعلومات الدوريات وعمليات الحصار التي ستنفذ على مقربة من مراكز النخاسة بمعرفة الكابتن بويه- ويلوميز (المصدر: مذكرات ووثائق أفريقية، ٣٠، ص ٤١٥).

تابعة للفرقة الأمريكية والسفن البرتغالية الخمس التي كانت راسية على مقربة من الكونغو، يصبح من الجلي أن حملة بحرية حقيقية كانت قد حشدت منذئذٍ ضد تجارة الرقيق. وفي عام ١٨٤٩ تخلّت فرنسا عن التزامات معيّنة لم يكن في استطاعتها أن تفي بها؛ ذلك أن الأمبراطورية الثانية عملت طوال سبع سنوات على ترويج الدعوة إلى «الاستخدام الحر» للأيدي العاملة الأفريقية. وكانت هذه تجارة رقيق مقنعة، وهو ما كان بعض البريطانيين والهولنديين يمارسونه لحسابهم الخاص. ولم تقم الفرقة البحرية الفرنسية بأعمال حظر تستحقّ الذكر؛ ولكنها كانت ترفع العلم الفرنسي بمحاذاة الشاطئ؛ وربّما كان هذا هو هدفها الرئيسي.

وبرغم أن القيادة البحرية البريطانية نهضت بواجبها في أداء العمليات الشرطية الانسانية؛ إلا أنها كانت تفعل ذلك بدون حماس. وقد تزايدت تجهيزاتها من ثلاث سفن حربية إلى ست وعشرين سفينة؛ ولكنها كانت غير مكيّفة بما فيه الكفاية لإنجاز مهمتها التخصيصية، إذ كانت

تجد صعوبة بالغة في الإبحار داخل الأنهار، وكان عليها أن تستخدم زوارق الإنقاذ التي كانت هدفًا لهجمات محطات تجارة الرقيق والزوارق التي كانت تقف في انتظارها. وكانت هذه السفن شديدة البطء إلى حدّ أن المراكب الشراعية الخفيفة ذات الصاريين كانت تتفوّق عليها في البحر؛ كما أنها لم تكن ندًا – في ما بعد – للسفن الأمريكية الشراعية السريعة. ونتيجة لنقص السفن البخارية، بدأت الإدارة الاستعمارية في سيراليون بشراء بضع سفن مستهلكة، وكلفتها بمهمة فرض الحظر اعتمادًا على قدراتها على العمل في البحار. واتخذت الفرقة قواعدها ومحطات تموينها في سيراليون وفي حصون ساحل الذهب؛ وكانت محطة إقلاعها في جزيرة أسانسيون. وفشلت العروض التي قدمت إلى اسبانيا لشراء فرناندو – بو بهدف تحسين عمليات الحظر في خليج بيافرا.

كذلك كانت فعالية الحظر متوقفة على العامل البشري. وكان البحّارة البريطانيون قد أشربوا في لندن بالإيمان بالإلغاء بملء قلوبهم وأرواحهم. وكانوا مصابين أيضًا بعقدة القوّة التي كانت تدفع البحرية الملكية أحيانًا إلى عدم إطاعة أوامر القيادة البحرية باسم الانسانية ومعاملة القانون الدولي البحري باحتقار، حتى ان الأسطول كان يقوم بتفتيش سفن فرنسية وأمريكية والقاء القبض عليها بدون سند قانوني قبل ابرام المعاهدات الثنائية، الأمر الذي كان يتسبّب في سلسلة من الاحتجاجات والتعويضات الدبلوماسية. وقد تسبّب رصد مكافآت القبض التي حددت بأرقام بالغة الارتفاع أول الأمر في اتهام البحّارة البريطانيين بأنهم كانوا أكثر اهتمامًا بالمكافأة التي كانت تدفع لهم عند القبض على احدى السفن منهم بحالة الأفارقة الذين كانوا يحشرون حشرًا في داخلها. كذلك كانت أعداد القتلى ترتفع بين العبيد في اللحظات الفاصلة بين القبض على احدى السفن وإطلاق سراحهم في سيراليون أو سانت هيلينا أو جزيرة موريس. وكان البحّارة أيضًا يلاقون الموت في بعض الأحيان، إما بفعل دوار البحر، أو في أثناء قيامهم بتأدية واجباتهم. وكانت معارك دامية تنشب بين الطرادات وسفن النخاسة[١٧].

وقد عرفت سفن النخاسة كيف تستفيد بذكاء من الارتباك السائد في المجال الدولي بصدد عمليات الحظر؛ إذ كانت تتوافر لديها استخبارات دقيقة عن تحرّكات الطرادات، وربّما كان في استطاعتها تفاديها في ثمانين في المائة من الحالات. وكانت تتصرّف مثل سفن القراصنة: ترفع أعلامًا مزيّفة، وتستخدم أوراقًا مزوّرة كانت تشتريها في جزر الهند الغربية. وكانت تفلت دائمًا من العقاب برغم أنف القانون. وبعدما تمّ تعزيز معاهدات الحظر بدأت تعمل علانية وفي غير خفاء: فلم تعد الأوراق الفرنسية تمدّها بالحماية بعد عام ١٨٣١؛ ولم تعد الأوراق البرتغالية تمدّها بها بعد عام ١٨٤٢. ولكن استبقاء السيادة الأمريكية ظلّ يوفّر حماية فعّالة لتجارة الرقيق تحت العلم الأمريكي حتى عام ١٨٦٢.

وكان ردّ الفعل الذي أحدثته هذه الخدع هو تزايد العنف. فقد لجأ قادة الطرادات والحكّام المحلّيون للمستوطنات الغربية بطريقة تلقائية إلى نوع خاص من العمل المسلّح؛

---

(١٧) سي. لويد (C. Lloyd)، ١٩٤٩، في مواضع عدة؛ و س. داجيه (S. Daget)، ١٩٧٥.

وقاموا بشنّ حملات تأديبية في داخل البلاد[١٨] وخاصة في المناطق التي كانت السلطة السياسية الأفريقية تبدو فيها مفتقرة إلى التنظيم. ففي المنطقة الخاضعة للنفوذ الأمريكي في ليبيريا، هاجم الحاكم القس يهودي اشمون محطات التجارة في رأس ماونت. وبالقرب من سيراليون نجحت حملة قادها الحاكم تيرنر في عام ١٨٢٥ في تطهير الجزر وشبه الجزيرة لفترة من الزمن؛ كما نجحت في المقام الأول في إخضاع قطاع طويل من الساحل للوصاية البريطانية الدائمة.

وكانت هذه عمليات كوماندو؛ وقد تكررت ضد جاليناس وفي شربرو وريو بونغو. وفي جنوبي خط الاستواء كانت سفن النخاسة الموجودة في المياه «البرتغالية» على مقربة من كابندا وأمبريز تضرب بالقنابل بصورة منتظمة، كذلك كانت الحملات تختتم أعمالها بإحراق معازل العبيد وقرى السماسرة الأفارقة التي كان يُعاد بناؤها بسرعة فائقة غير بعيد من مواقعها الأصلية. أما العبيد المأسورون فكانوا يستردّون حرّيتهم ويرسلون إلى سيراليون وغامبيا وجزيرة موريس اقتضاءً للمكافأة. وكان بعض هؤلاء العبيد يستقرّون في هذه البلاد، بينما كان الكثيرون يلحقون بالقوات الاستعمارية السوداء. وكان آخرون منهم يحصلون على عمل بمحض إرادتهم في جزر الهند الغربية[١٩].

وكان ينظر إلى هذه العمليات في فرنسا وبريطانيا على أنها حاسمة الأثر استنادًا إلى كونها قد تمكّنت من «اقتلاع الشرّ من جذوره»[٢٠]، وقد أدخل البلدان في ذلك أسلوبين جديدين: الأول، إبرام «معاهدات» مع الحكّام المحليين على الشاطئ يتعهد هؤلاء بموجبها بالقضاء على تجارة الرقيق في الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم (وهذه المعاهدات كانت تفرض في بعض الحالات؛ وكانت شروطها تفرض فرضًا بدون تفاوض)؛ والثاني، حظر التجارة عن طرق الحصار الدائم لمراكز التصدير الرئيسية. وكانت هذه بداية سياسة استخدام الوسائل الدبلوماسية عن طريق التدخّل المسلّح. وكانت الأعوام ما بين ١٨٤١ و١٨٥٠ حاسمة بالنسبة إلى ساحل أفريقيا الغربي الذي كان لا يزال هو القاعدة الأساسية لتجارة الرقيق حتى ذلك الحين.

وكانت لهذه الأعوام أيضًا أهميتها بالنسبة إلى تجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى. فعلى الرغم من جهود القنصل وارنغتون – الذي كان من دعاة الإلغاء – لم تكن بريطانيا تولي اهتمامًا يذكر للتجارة المتجهة إلى شمال أفريقيا. ومن الناحية النظرية، كانت كل الأطراف المشتركة في هذه التجارة وباستثناء المغرب خاضعة للأتراك في القسطنطينية. أما في الواقع، فلم تكن هذه الولايات تقيم وزنًا لسيادة الأتراك، وكانت تتصرف بطريقة مستقلة. وكان الغزو

---

(١٨) سي. لويد (C. Lloyd)، ١٩٤٩، ص ٩٣–١٠٠.

(١٩) سي. فايف (C. Fyfe)، ١٩٦٢؛ و ج. يو. ج. اسييغبو (J.U.J. Asiegbu)، ١٩٦٩.

(٢٠) سي. لويد (C. Lloyd)، ١٩٤٩؛ و ب. ج. ستودنراوس (P.J. Staudenraus)، ١٩٦١؛ و سي. فايف (C. Fyfe)، ١٩٦٢.

العسكري لولاية الجزائر في عام ١٨٣٠ قد تحوّل إلى استعمار منذ عام ١٨٤٢. ولم يكن المعمّرون البيض راغبين في استخدام العمل العبودي. كذلك أقدمت ولاية تونس المجاورة – ونتيجة لضغوط فرنسية وبريطانية مزدوجة – على الغاء التجارة في ما بين عامي ١٨٤٠ و١٨٤٢. وإلى الشرق من تونس، كانت ولاية طرابلس تواجه عقبات أكثر ينبغي تذليلها، إذ كان يتعيّن عليها أن تحصل على موافقة الرؤساء في داخل البلاد، الذين كان بعضهم يعملون كوسطاء في تجارة الرقيق الوافدين من بورنو أو من سوكوتو. وفي عام ١٨٤٢ وافق الشيخ عبد الجليل، الذي كان يسيطر على فزان من معقله الحصين في مرزوق، على الغاء التجارة ولكنه لقي مصرعه. على أن تركيا استعادت حكمها المباشر في طرابلس وبرقة في عام ١٨٣٥، وأصبح من الواضح منذئذٍ أن إلغاء التجارة على نحوٍ يتّسم بالفعالية يعتمد على موقف تركيا تجاهها. وقد ألغى سلطان القسطنطينية تجارة الرقيق في عام ١٨٥٧، ولكنها لم تتوقف في واقع الأمر في أي مكان، ولا حتى في مصر، على الرغم من تزايد النفوذ الغربي. وفي عام ١٨٧٠ أعرب الرحّالة الألماني جورج شواينفورث – الذي كان قد وصل من «قلب أفريقيا» – عن تساؤله عن المساعدة التي يمكن للخديوي أن يقدّمها لإلغاء تجارة الرقيق[٢١]. وكان المغرب يشكّل حالة على حدة؛ إذ كان القطر الوحيد بين بلدان المغرب العربي الذي كان الأوروبيون ينظرون إليه على أنه قوة يحسب حسابها: فلم يكن من المتصوّر أن يُفرض – ولا حتى أن يُقترح – عليه أن يتبنّى أي موقف كان. ولم تسفر المبادرات الدبلوماسية والمناقشات الانسانية التي جرت هناك عن شيء حتى عام ١٨٦٧. وفي الوقت الذي كانت فيه تجارة الرقيق عبر الأطلسي قد بدأت تضمحلّ، كانت التجارة عبر الصحراء لا تزال تستطيع أن تعتمد على طرق مأمونة لتصدير العبيد وتوزيعهم. وكانت هذه الطرق تمتدّ إلى المغرب الذي كان يستورد عددًا يراوح ما بين ٣٥٠٠ و٤٠٠٠ من الأفارقة السود سنويًّا في منتصف القرن التاسع عشر، ونحو ٥٠٠ أفريقي أسود في وقت متأخر حتى حقبة الثمانينات من هذا القرن[٢٢]؛ وكانت تمتدّ من ناحية أخرى إلى البحر الأحمر والشرق الأوسط على ما سنعرض له بتفصيل أوفى في ما بعد. ولم تكن لدى الغرب وسيلة لحظر تجارة الرقيق عبر الصحراء التي كانت برمّتها في أيدي الأفارقة لأنها لم تمتدّ إلى خارج حدود أفريقيا.

ولنذكر أن دعاة الإلغاء كانوا يذهبون إلى أنه إذا لم يوجد مشترون للعبيد فسوف يختفي بائعوهم. ولكن مساندي النخاسة كانوا يعكسون هذه العبارة ويقولون إنه إذا توقّف عرض العبيد المستجلبين من أفريقيا فسوف لا يوجد طلب عليهم في الغرب؛ وهكذا كانت ضمائرهم مطمئنة بسبب التواطؤ الضمني من أفريقيا ذاتها.

(٢١) ج. شواينفورث (G. Schweinfurth)، ١٨٧٣، الفصل التاسع؛ و أ. أ. بواهن (A.A. Boahen)؛ و ج. ل. مييج (J.L. Miege)، ١٩٦١–١٩٦٣، المجلد ٣؛ و ف. رينو (F. Renault)، ١٩٨٠.

(٢٢) ج. ل. مييج (J.L. Miege)، ١٩٦١–١٩٦٣، المجلد ٣؛ و ف. رينو (F. Renault)، ١٩٨٠.

ردود الفعل الأفريقية

في ما بين عامي ١٧٨٧ و١٨٠٧ – وهي الفترة التي سبقت قيام الغرب بإلغاء تجارة الرقيق مباشرة – تمّ نقل أكثر من مليون أفريقي إلى الأمريكتين. وينبغي أن نضيف إلى هذا الرقم أولئك الذين كانوا يلفظون أنفاسهم خلال رحلة الأطلسي ونسبتهم نحو ١٥ في المائة؛ إلى جانب عدد غير معروف من الوفيات بسبب الرحلة إلى الشاطئ، وفي أثناء عمليات «إنتاج العبيد» على أيدي «صيّادي الرجال»(٢٣).

ولا شك في أن الإلغاء لم ينل من حيوية سوق التصدير على الساحل على الفور. وترتّب على افتقار دعاة الالغاء إلى الحسم استمرار البرتغال والبرازيل في مواصلة التجارة غير المشروعة جنوبي خط الاستواء دون عناء؛ وكانت الأعداد المصدّرة مثلما كانت عليه في القرن الثامن عشر في بعض الأحيان. ومع أن تجارة الرقيق بدأت تتعرض لحرب جادة بعد عام ١٨٤٢، فإنها لم تمت في ساحل لوانغو حتى نهاية القرن(٢٤).

وفي شمال خط الاستواء، تسبّب تمديد أمر الإلغاء إلى المستوطنات الأوروبية في إغلاق المراكز التقليدية للتجارة في سينيغامبيا وسيراليون وليبيريا وساحل الذهب. ولكن المستوطنات كانت تتمتّع بسلطة سياسية ضعيفة، ولم يكن الإلغاء ذا فعالية في ما وراء حدودها في واقع الأمر، بل ان تجّار الرقيق الغربيين ظلّوا يواصلون عملهم في هذه الأنحاء أحيانًا. ثم اختفوا على نحو تدريجي، وبذلك أصبحت عمليات انتاج وتوزيع القوة العاملة القابلة للتصدير وقفًا على الأفارقة.

وعلى حدود سيراليون كان الوضع ينطوي على ميزة لوكالات النخاسة التجارية النشطة – التي كان ملّاكها من الانجليز والاسبان والمولدين – في ريو نونيز وريو بونغو في الشمال الغربي وعلى نهر غاليناس في الجنوب الشرقي. وبرغم أن مناطق الإنتاج كانت تبعد عن بعضها بعضًا مسافات تراوح ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ كيلومتر أحيانًا، فقد كان معظمها قريبًا من الساحل. وكانت المعاملات تجري على أسس شخصية بين الرؤساء المحليين وقوافل التجارة والسماسرة والوكلاء. أما في داهومي فقد كانت تجارة الرقيق من الدعامات الأساسية للأسرة الحاكمة التي أسندت إدارتها إلى عدد من أعوانها الرئيسيين. ففي عام ١٨١٨ قام الملك جيزو بتعيين فرانشيسكو فيلكس داسوزا المولّد البرازيلي – الذي كان الملك مدينًا له – في منصب «رئيس البيض» كي يعمل كمستشار اقتصادي وإداري لتجارة «عويضا». واستمرّ هذا المنصب قائمًا بعد وفاة داسوزا في عام ١٨٤٩، وتقلّده نجله من بعده. وكانت هذه إدارة على مستوى واسع النطاق؛ إذ كان رئيس البيض يحتفظ بمخزون من السلع الغربية ويتولى معادلة الخسائر والأرباح في دفاتر الحسابات، وإعداد الشحنات مقدمًا لتيسير سرعة تحميلها، وجباية الضرائب، ومراقبة تحركات الأجانب، والترفيه عن عملائهم. وكان هذا الجهاز الاقتصادي يملك القدرة على تطويع نفسه لأنواع أخرى من

(٢٣) ر. توماس (R. Thomas) و ر. بين (R. Bean)، ١٩٧٤، ص ٨٨٥–٩١٤.

(٢٤) ج. ديبري (G. Dupré) و أ. ماسالا (A. Massala)، ١٩٧٥، ص ١٤٦٨.

المنتجات. أما المنتج اللازم لتجارة الرقيق، الذي كان في أيدي الرؤساء، فكان توفيره يتمّ عن طريق توجيه حملات عسكرية سنوية – لم تكن تكلّل بالانتصار دائمًا – ضد البلدان المجاورة ولا سيّما بلاد اليوروبا. وكان يستجلب أيضًا من السودان الأوسط – ومنه كان الأسرى يُوزّعون علاوة على ذلك إلى الشمال ومصر – بواسطة القوافل التي كانت تقسم حمولتها عند الحدود: حيث كان السود المخصصون للتصدير، وهم الذين يمتازون بالقوة، ينحون جانبًا ويلحقون بفرق الحمّالين العاديين[٢٥]. وعلى مسافة أبعد في اتجاه الشرق، من باداغري حتى حدود مملكة بنين، تسبّبت النزاعات المطوّلة الناشبة بين قبائل اليوروبا في إغراق سوق «عويضا». وكان الحكّام المحليون وتجّار الرقيق من البيض والسود في منطقة البحيرات الشاطئية يقومون بتلبية الطلب الشديد من البرتغاليين والبرازيليين الذين كانوا يحصلون منها قبل غيرها من أنواع التجارة على الجانب الأكبر من ثرواتهم[٢٦]. وفي شرقي رأس فورموزا، بين أنهار دلتا النيجر من نون إلى كالابار القديمة، كانت تجارة الرقيق لا تزال تدار بواسطة جهاز غير عادي ظهر على المسرح في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، وإن كان قد استُخدم من قبل في أنواع أخرى منْ التجارة كانت تجري في وقت واحد. ذلك أن الكهنة والأعيان المحليين، وكهنة أروشوكو و «بيوت الزوارق» وجمعية إكبي كانوا يشتركون في إدارة سوق تكفّلت وحدها بنصف تجارة الرقيق شمالي خط الاستواء؛ أي بما يرتفع إلى نحو ٢٠٠ ٠٠٠ فرد. وكان المنتج يستجلب من سوكوتو وبينوي ونوب وشمال غربي الكامرون ومنطقة الدلتا الداخلية عن طريق الأساليب التقليدية: شنّ الحروب، والاختطاف، وتسوية الديون، وتأدية الجزية لتأمين الحماية، وتطهير المجتمعات المحلية، والشراء من السوق مباشرة، والإهداء المباشر. وكان يؤخذ عبر سلسلة من البائعين أو عبر قنوات التوريد العادية إلى نقاط التوزيع[٢٧]. وهنا أيضًا كانت المعاملات تخضع لإجراءات جُرِّبت من كافة الجوانب: إذ كان سعر البيع لكل عبد يحدّد سلفًا بنقود المحاسبة المحلية على أساس أن سبيكة النحاس تعادل كمية محددة من السلع، مثلما كان يحدث في العهود الماضية. ففي عام ١٨٢٥ وعام ١٨٢٩ كان سعر الرجل أو المرأة يساوي ٦٧ سبيكة، ثم انخفض السعر حتى وصل إلى ٤٥ أو ٥٠ سبيكة. وكان سعر العبد بالنسبة إلى تكلفة الحمولة المفرغة يعادل ٣٣ دولارًا إسبانيًا، يُعطى من ٨ إلى ١٠ في المائة منها إلى الموزّعين كعمولة. وفي مدينة ديوك ومدينة ديوك إفرايم في كالابار القديمة كان رؤساء البيوت الأخرى المنافسة بقدر أو بآخر (إيغبو إيو وتوم أونستي وأوغان هنشو) يساعدون في اعداد شحنات من العبيد أو من المواد الغذائية. وكان سعر البطاطا الحلوة ٢٠٠٠ سبيكة لكل ٤٠ ٠٠٠ ثمرة، وهو ما يساوي ثمن أربعين عبدًا. وفي حوالى

(٢٥) سي. كوكري – فيدروفيتش (C. Coquery-Vidrovitch)، ١٩٧١، ص ١٠٩–١١١؛ و ب. ماننغ (P. Manning)، ١٩٧٥–١٩٧٩؛ و م. أدامو (M. Adamu)، ١٩٧٩.

(٢٦) ب. فرجر (P. Verger)، ١٩٦٨، الفصلان ١١ و١٢.

(٢٧) ك. أو. دايك (K.O. Dike)، ١٩٥٦؛ و ب. كيرتن (P. Kurtin)، ١٩٦٩، ص ٢٥٤–٢٥٥؛ و م. أدامو (M. Adamu)، ١٩٧٩.

عام ١٨٣٠ أصبح من الذائع أن الجانب الأكبر من التجارة كان يجري في بوني[٢٨]. وليس من الممكن تقدير حجم تجارة الرقيق خلال الأعوام الستين التي استغرقتها فترة الالغاء إلا من حيث ترتيب ضخامتها؛ ففي الفترة من عام ١٨٠٧ حتى عام ١٨٦٧، وفي ما بين السنغال وموزمبيق؛ قامت ٤٠٠٠٠ سفينة أوروبية وأمريكية بنقل عدد قد يقرب من ٥٠٠٠ شحنة من شحنات النخاسة؛ وهذا يمثّل نقل ما يساوي ١٠٠٠٠٠٠ طن متري. وقد تمّت مقايضة سلع ترتفع قيمتها إلى نحو ستين مليون قرش أو دولار لقاء ما مجموعه ١٩٠٠٠٠٠ أفريقي نُقلوا على ظهور السفن بالفعل من موانئ التصدير. وقد شحن معظم هؤلاء بنسبة قد ترتفع إلى ٨٠ في المائة جنوبي خط الاستواء[٢٩]. وفي ما بين بداية القرن التاسع عشر وثمانيناته تكفّلت التجارة عبر الصحراء والتجارة العربية بتصدير ١٢٠٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠٠[٣٠] أفريقي أسود على التوالي؛ وكان هؤلاء يؤسرون داخل الحزام المترامي الأطراف الذي يمتدّ من بلاد البامبارا في الغرب حتى جنوبي موزمبيق.

ويتفق بعض الأختصاصيين وعلماء الاجتماع والمؤرّخين على أن تجارة الرقيق كانت كارثة متكاملة بالنسبة إلى أفريقيا؛ وفي ذلك تساند ملاحظاتهم العلمية الرأي الشعبي السائد. ولكن هذا القول يحتاج إلى تفسير. فالنزعة الإنسانية ايديولوجية غربية؛ وليس من المحتمل أن تكون قد وجدت مكانًا في عقول الموزّعين الأفارقة في تلك الفترة، مع استثناءات بالغة الندرة. إلا أن ذلك لا يعني أنهم كانوا عاجزين بنيويًّا عن نبذ هذه التجارة حسبما يؤكّده مؤيدو النخاسة من الغربيين. ومن اللازم أن يفسّر استمرار توريد القوى العاملة المصدّرة من أفريقيا من الزاوية الاقتصادية. أما أن يكون الموزّعون من السود والمصدّرون من البيض فلا يعني شيئًا: وليس يعدو ذلك أن يكون عملًا مأجورًا يحقّق ربحًا لكلا الشريكين التاجرين اللذين تتحصّل غايتهما الوحيدة في الحصول على المال. وكان هذا هو الوضع على مستوى القاعدة. ويمكن تفسير استمرار التوريد في الكفاءة التي كانت تعمل بها شبكة متكاملة؛ وما كان الأفارقة يقاومونه هو ايقاف هذه الشبكة. فمن ناحية، كان ذلك مدعاة لتخريب تجارة مستقرّة يمارسها الموزّعون[٣١] الذين لم تكن تتوافر أمامهم مجالات أخرى؛ ناهيك عن سلسلة التأثيرات التي سوف تترتّب عليه بالنسبة إلى البنية الاجتماعية والسياسية على الصعيد المحلي أو على مسافات أبعد مدى في وقت معًا. ومؤدّى ذلك بعبارة أخرى أنه طالما بقي نظام المقايضة بين المنطقة الداخلية ومنطقة الساحل وطالما بقيت تجارة الساحل الخارجية بدون بديل واضح لتجارة الرقيق، فقد كانت معارضة تجّار الرقيق الأفارقة لحظرها أمرًا تمليه

(٢٨) س. داجيه (S. Daget)، وانظر ضمن مراجع أخرى «السفينتان لي تشارل (Le Charles)، ١٨٢٥، و لي جول (Le Jules)، ١٨٢٩».

(٢٩) د. ب. كيرتن (P.D. Curtin)، الجدولان ٧٦ و ٧٧.

(٣٠) ر. أ. أوستن، اللوحتان ٢،٨، ٢،٩.

(٣١) ج. ن. أوزيغوي (G.N. Uzoigwe)، ١٩٧٣، ص ٢٠١.

الاحتياجات الملحّة لتحاشي الفوضى التجارية[٣٢]. ولم يكن التواطؤ المفترض بالنسبة إلى الموزّعين الأفارقة يزيد عن كونه رد فعل انعكاسي للوضع الاقتصادي المباشر. ويفسّر هذا أيضًا تدهور أسعار بيع القوى العاملة القابلة للتصدير: إذ كان يعكس دفاع السوق ضد الضغوط المتزايدة من جانب القوى الداعية إلى الإلغاء. وهكذا كانت هذه الأخيرة تسهم في احداث أوضاع غير مرضية. على أن هذه الحجة تحتاج إلى تعديل عندما نتناول تصدير الأفارقة إلى الشمال أو الشرق. وإذا كانت المصالح الاقتصادية لصيّادي الرقيق وموزّعيه جلية بذاتها في هذه الحالة أيضًا، فمن العسير أن نرى نوع التعويضات الاقتصادية المستحقّة للبلدان التي انتهبت. وقد تمكّن أشخاص بعينهم كانوا يتمتعون بشخصيات قوية من تعزيز سلطتهم؛ ومن بينهم تيبو تيب أو رباح على سبيل المثال. أما الفوائد التي يمكن أن تكون قد عادت على المناطق الواقعة تحت سيطرتهم فلا يزال من اللازم تحديدها بمعرفة الأختصاصيين.

سيراليون وليبيريا

ذهب بعض الأختصاصيين إلى أن حظر تجارة الرقيق أنقذ ٦٥٧ ٠٠٠ آدمي من الاستعباد في أمريكا[٣٣]. ويعتقد أختصاصي آخر أن هذا الرقم مرتفع جدًا؛ وهو يخفضه إلى ٤٠ ٠٠٠ بالنسبة إلى الفترة من عام ١٨٢١ إلى عام ١٨٤٣[٣٤]. ولا تتميّز التقديرات المتعلقة بعدد سفن النخاسة التي قبضت عليها الفرق البحرية لمكافحة النخاسة بقدر أكبر من الدقة. وقد يكون من المقبول أن يُقدّر عددها بما يتراوح ما بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ سفينة؛ وهو ربع الإجمالي المرجّح لعدد الشحنات التي نُقلت بواسطة التجارة غير المشروعة[٣٥]. ويرجع الفضل إلى محاكم الأميرالية البريطانية والمحاكم الفرنسية وإلى اللجان المشتركة بوجه خاص (حُلّت هذه اللجان خلال الفترة ما بين عام ١٨٦٧ وعام ١٨٧٠ بعد أن فرغت من مهمتها) في تحرير نحو ١٦٠ ٠٠٠ أفريقي.

ولأن الجميع كانوا ينظرون إليهم على أنهم عبيد، أي مجرد متاع، فإن تحريرهم لم يكن يحدث من تلقاء ذاته؛ وإنما كان يتعين أن يصدر قرار من السلطات البحرية أو الاستعمارية أو من اللجان لتخليصهم من وضعهم كعبيد. وكان مقدّرًا للآلاف من العبيد المحرّرين، وقد قطعت علاقتهم بجذورهم، أن يعيشوا حياة مضطربة ومهدّدة في قلب مزارع العبيد البرازيلية والكوبية، الأمر الذي كان يثير مشكلات تتعلق بدمجهم اجتماعيًا واقتصاديًا[٣٦]. واكتسب

(٣٢) ج. ن. أوزيغوي (G.N. Uzoigwe)، ١٩٧٣؛ و ب. أو. أولورونتيميهن (B.O. Oloruntimehin)، ١٩٧١–١٩٧٢، ص ٤٠ يقول: «أزمة تكيّف حقيقية».

(٣٣) ب. إ. ليفين (P.E. Leveen)، ١٩٧١، ص ٧٥.

(٣٤) د. إلتيس (D. Eltis)، ١٩٧٧.

(٣٥) سي. لويد (C. Lloyd)، ١٩٤٩، الذيل؛ و س. داجيه (S. Daget)، ١٩٨٣، في مواضع عدة.

(٣٦) أ. ف. كوروين (A.F. Corwin)، ١٩٦٧، ص ١٦٦؛ و ف. و. نايت (F.W. Knight)، ١٩٧٠، ص ٢٩؛ و ل. بتل (L. Bethell)، ١٩٧٠، ص ٣٨٠–٣٨٣.

بضع مئات منهم وضعًا غير محدّد في المستوطنات الفرنسية في غيانا والسنغال وغابون بينما اكتسب بعضهم الآخر وجودًا سياسيًا حقيقيًا مثلما حدث في ليبيريا وسيراليون. وفي فريتاون، قدم الذين سجّلوا في دفاتر «قسم الأفارقة المحررين»[٣٧] – وكان عددهم يرتفع إلى ٩٤٣٢٩ من الرجال والنساء والأطفال – أول إشارات إيجابية حقيقية عن الكيفية التي يمكن أن تحلّ بها مختلف القضايا المتعلقة بحظر تجارة الرقيق.

ففي عام ١٨٠٨ استولى التاج البريطاني على سيراليون بهدف التوصّل إلى إصلاح جزئي لفشل المستوطنة الخيرية التي كانت قد أُنشئت قبل عشرين عامًا على أساس من المبادئ الثلاثة للحركة المعادية لتجارة الرقيق ألا وهي: المسيحية والحضارة والتجارة. كذلك جاءت ثلاث موجات من الاستيطان الطوعي بعدد يرتفع إلى ٢٠٨٩ من العبيد السابقين والهاربين من انكلترا واسكتلندا الجديدة وجامايكا. وعمل هؤلاء في تعمير المنطقة الشمالية الشرقية من شبه الجزيرة. ولم تكن ثمة علاقة طيّبة بين هؤلاء الأجانب وجيرانهم الأفارقة. وكان الفرنسيون يقومون علاوة على ذلك بتخريب مزارعهم. وكان بعض المستوطنين يتآمرون لتعزيز نفوذهم الشخصي. وكان المناخ والبيئة غير الصحية المحيطة يكبّدان المستوطنين خسائر فادحة في الأرواح. والأدهى من ذلك كله أن الشركة التي أسندت إليها أعمال الإدارة أعلنت عجزها عن الوفاء بوعودها في ما يخصّ حقوق الملكية. وفي عام ١٨٠٢ انخفض عدد الروّاد إلى ١٤٠٦؛ ولكن الجزيرة أُنقذت بمهمة الإلغاء الانسانية التي أُعطيت لها في عام ١٨٠٨. ففي عام ١٨١١ ارتفع عدد السكّان إلى ٤٠٠٠ نسمة؛ وبعد عشرين عامًا من وجودها الرسمي كجزيرة ارتفع عدد الأفارقة الذين كانوا يعيشون في القرى الجبلية وفي فريتاون إلى ٢١٠٠٠ نسمة. وفي عام ١٨٥٠ كان سكّان المدينة ١٦٩٥٠ نسمة وسكّان المناطق الداخلية ٤٠٠٠٠ نسمة. وكان عدد البيض تسعة وثمانين. وفي هذه الآونة كان الوافدون الجدد يجدون أنفسهم بين الجيل الثالث من مواطنين أحرار في دولة تتمتّع بقدر كبير من الحكم الذاتي.

أما الجيل الأول فقد حمل عبء المشكلات المتعلّقة بإنشاء مجتمع جديد صالح للبقاء ابتداء من نقطة الصفر. وفي ما بين عامي ١٨١٦ و١٨٢٣ جاءت القوة الدافعة من الحاكم السير تشارلز مكارثي الذي كان إداريًا محبًا للتشييد والبناء يعمل بروح المبشّرين. وتسبّب تزايد السكّان بمعدلات مستمرة، مقترنًا بتطلعهم إلى تعميق جذورهم، في تحسين المرافق الضرورية. وكان في استطاعة فريتاون والمناطق الداخلية – بوصفهما مركز الحكومة الاستعمارية وقاعدة تموين الدوريات البحرية ومركز التحرير الرسمي للجان المشتركة – الاعتماد على تزويدهما بإعانات منتظمة بقدر أو بآخر. وعمل مكارثي على تحسين القرى التي أُنشئت منذ البداية وإنشاء قرى جديدة لتبنّي الوافدين الجدد كي يستقرّوا فيها بين أخوة. بيد أن الأفكار الأوروبية الغامضة عن المجتمعات المحلية النموذجية كانت تختلف عن قِيَم الأفارقة وطرائق حياتهم وأنشطتهم التقليدية. وهكذا ارتفعت قيمة

---

(٣٧) ر. ماير هايزلبرغ (R. Meyer-Heiselberg)، ١٩٦٧، في مواضع عدة؛ و ج. ي. ج. اسيغبو (J.U.J. Asiegbu)، ١٩٦٩، الذيل السابع.

الأرض والممتلكات المقامة في المدينة، وفتحت الصناعات الحرفية والتجارة أبواب الرخاء الشخصي. وحوالى عام ١٨٢٨ تمكّن بعض أصحاب الطموح العريض من المشاركة في هذا النوع الجديد من الاقتصاد في الساحل. وفي عام ١٨٣١ فُتحت المستعمرة للتجارة الخارجية. ثم هبط مستوى الحكّام البريطانيين وهبط معه مستوى الإعانات البريطانية. وأصبح من المحتّم على سكّان سيراليون أن يضطلعوا بتصريف شؤونهم بشرط البقاء في داخل الإطار الاستعماري. وظلّ النفوذ الغربي – بما في ذلك نفوذ المبشّرين – حاسمًا طوال فترة النظام هذه.

وكانت الطبقات العليا والحاكمة في بريطانيا تنهض بتمويل الكنائس والطوائف الصغيرة التي كان العاملون فيها يفتقرون إلى الحد الأدنى من التدريب اللازم على أنشطة مكافحة النخاسة وأعمال التبشير. وأصبحت سيراليون ميدان تدريبهم. وبالإضافة إلى نشر المسيحية والحضارة كان على الإرساليات أن تحارب تجارة الرقيق وخاصة في ريو بونغو. ولكن تجّار الرقيق المحليين بدأوا يشكّون في أن هؤلاء يتجسّسون عليهم لحساب الحكومة الاستعمارية، فقاموا بإشعال النيران في مبانٍ تابعة للجمعية الكنسية التبشيرية؛ وكان أن خرجت هذه من الميدان. وفي المستعمرة ذاتها، حيث كانت السلطة السياسية على وعي بمهمّتها الانسانية، لم يكن المبشّرون في غفلة عن أمور السياسة. وكان مكارثي قد عهد إليهم بإدارة قرى العبيد المحرّرين. وفي مجال الإدارة المدنية أسفر تعاون بعض الشخصيات القوية مع الحكومة عن تحقيق نتائج طيّبة طويلة الأجل برغم ما كان يثور من نزاعات شخصية ومذهبية حادة. وهكذا كانت المدارس تفتح، وكان عشرات من أبناء المجموعات العرقية المختلفة يتعلّمون فيها معًا من خلال الانكليزية التي تطوّرت منها لغة وطنية. ورغم أن التوفيق بين مختلف المذاهب الدينية لم يتحقق، فقد كانت المسيحية تتعايش عن قرب مع الأديان الأفريقية التقليدية ومع الإسلام.

وأما الجيل الثاني فقد اضطلع بحلّ مشكلات النمو؛ إذ كان الأفارقة المحرّرون قد بدأوا يشغلون المناصب العليا في إطار التنافس مع المؤسّسين القدامى أول الأمر وفي إطار التآلف في ما بعد. وفي البداية لم يكن يوجد بين المجموعتين انسجام كامل أو اندماج تام. وكان السكّان القدامى يحاولون الاحتفاظ بتميّز طبقي وثقافي. وخلال أعوام الذروة العشرين لحظر تجارة الرقيق كانت الأوضاع تزداد تعقّدًا بوصول ٢٠٠٠ شخص في كل عام. ورغم الفجوات التي كانت تنجم عن معدلات الوفيات، لم يكن من الممكن استيعابهم جميعًا. وقد انخرط بعضهم في الجيش البريطاني. وكان واحد من كل عشرة يجبر على الهجرة إلى غامبيا قسرًا عنه. فقد وضع نظام رسمي للهجرة إلى جزر الهند الغربية؛ وكان هذا النظام يوفّر من الناحية النظرية حرية اتخاذ القرار كما كان يضمن إعادة العبيد المحرّرين إلى أوطانهم. غير أن هذا النظام كان بحكم طبيعته المخططة يذكر بفظائع الماضي. ومن أجل ذلك كان الأفارقة المحررون يفضّلون مشاقّ الحياة في الغابات أو أمن القرى التقليدية. وقد عاد عشرات الألوف من ناحية أخرى – وبمساعدة المبشّرين – إلى مناطقهم الأصلية، وخاصّة في بلاد اليوروبا حيث طفقوا يتحدّثون عمّا اجتازوه من تجارب وعما اكتسبوه من مهارات.

ومن الوجهة الاقتصادية، لم يكن من المتوقع أن يحدث ازدهار لافت للأنظار. ومع ذلك

ففي عام ١٨٢٧ بدأت عملية تطوّر جنينية تبرز إلى حيّز الوجود. فقد أوليت العناية الرئيسية أول الأمر لإنتاج المواد الغذائية ولا سيّما الأرزّ؛ ولكن الجهود وُجّهت أيضًا صوب زراعة المحاصيل التصديرية واستغلال الموارد الطبيعية المحلية: وكانت الفئة الأولى تتضمن السكّر والنيلة والزنجبيل؛ وكانت الفئة الثانية تتضمن البن والأخشاب الغريبة. وكانت قد اكتشفت في الأيام الباكرة لتأسيس المستوطنة أنواع محلية مختلفة من البن كانت تزرع بانتظام. وفي عام ١٨٣٥ بدأ هذا الاتجاه يقدّم حجّة اقتصادية لتخصيص قدر أكبر من الأموال ولوضع حدّ لتجارة الرقيق الهامشية في ريو نونيز أو غاليناس: ففي مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرًا تسلّم أحد البيوت التجارية في لندن نحو ٦٥٠٠٠ كيلوغرام من البن، الأمر الذي أكّد ضرورة حماية العاملين في زراعة المحصول وتسويقه. كذلك كانت الشركات التي أُسّست في سيراليون لتصدير الأخشاب الغريبة – ولتصدير مجموعة منوّعة من أخشاب الساج بوجه خاص – قد بدأت تدخل في طور الازدهار. وهنا أيضًا كان الاهتمام الرئيسي يكمن في انشاء اقتصاد يمكن الاعتماد عليه للاستعاضة به عن تجارة الرقيق: في عام ١٨٢٤ حملت خمسون سفينة غربية بما قيمته ٢٠٠٠٠٠ دولار من الأخشاب في مصبّ سيراليون[٣٨]. وتضافرت ظروف عدة مواتية لخلق قدر معيّن من الثروة (من الصعب أن توصف برأس مال) في داخل المستعمرة. وبدأت سفنها تمخر عباب الماء بمحاذاة ساحل غرب أفريقيا لمسافات طويلة تصل إلى خليج بيافرا. وأصبح في مقدرو السفن الأجنبية أن ترسو منذئذٍ وهي آمنة في موانئ المصب الخليجي لأغراض التجارة المشروعة التي كان دعاة الإلغاء يتوقون إلى تحقيقها. وليس ينبغي لنا مع ذلك أن نبالغ في أهمية هذه البداية: فقد كان قصاراها أنها أوضحت ببساطة تامّة أن التجربة خليقة بالنجاح إذا ما توافر حدّ أدنى من المساندة الإدارية من أوروبا.

ومع مراعاة الظروف الماثلة على اختلافها، يسعنا أن نقول إن جعل سكّان سيراليون من رعايا التاج كان يمثّل اعترافًا ضمنيًّا بأن خليطًا متغاير الخواص من الثقافات قد صُهِر مع بعضه بعضًا في واقع الأمر في مجتمع قادر على البقاء من المولدين. وهكذا خُلقت أمّة «متحضرة» لا وفقًا لأنموذج أوروبي خيالي وإنما بقوة عبقريتها الذاتية[٣٩]. ولم ينل الدور الذي لعبته الحركة البريطانية المعادية لتجارة الرقيق بوضوح وجلاء من طابع هذا الحل الأفريقي.

ولم تكن تجربة ليبيريا تختلف عن ذلك إلا في حدود ضيّقة. فمن الناحية القانونية، كانت المستوطنة التي أنشأتها الجمعية الأمريكية للتعمير في رأس ميسورادو في عام ١٨٢١ تعتبر مشروعًا خاصًّا ليس للحكومة الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية دخل فيه؛ وإن كانت قد أقامت فيها مكتبًا مؤقتًا لم تُسند إليه أي مهات حكومية، وأصبح موظفوه أعضاء في المجتمع.

---

(٣٨) السجلات العامة في كلية خليج فورا، فريتاون، والأوراق البرلمانية البريطانية، كشوف المراسلات، غرب أفريقيا، ١٨١٢–١٨٧٤، ص ١٣٥–١٤٦؛ سي. فايف (C. Fyfe)، ١٩٦٢، انظر «أخشاب».

(٣٩) سي. فايف (C. Fyfe)، ١٩٦٢؛ و ج. بيترسون (J. Peterson)، ١٩٦٩، في مواضع عدة؛ و ج. يو. ج. اسييغبو (J.U.J. Asiegbu)، ١٩٦٩؛ و ج. ف. أ. أجايي (J.F.A. Ajayi)، ١٩٦٥، الفصل ٢؛ و س. جاكوبسون (S. Jakobsson)، ١٩٧٢، القسم الأول.

وكان يُسلّم للمستوطنة الأفارقة الذين تحرّرهم الدوريات البحرية، الأمر الذي كان يساعد على زيادة عدد السكّان في البلاد. ومع أن إنشاء ليبيريا كان ثمرة تطلعات خيرية وحضارية، فقد كان أيضًا نتيجة الرغبة في التخفيف من تزايد السكّان السود في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدلات كان يُنظر إليها على أنها تنذر بالخطر.

وقد تكفّلت مجرّد حفنة من المستوطنين بالدفاع عن المستوطنة ضد معارضة الرّؤساء المحليين. وكان هؤلاء الأخيرون يرمونهم بأنهم تخلّوا عن أراضيهم أو عن سيادتهم، كما كانوا يحتجّون أيضًا بأن هدف الأجانب السود يتمثّل في القضاء على النشاط التجاري الرئيسي الذي يجري في هذه المنطقة مع المناطق الواقعة في ما وراء البحار، ألا وهو تجارة الرقيق. ولكن القس يهودي آشمون تصدّى لهذه المعارضة مع ٤٥٠ مستوطنًا كان ٢٠٠ منهم من الأفارقة المحرّرين. ونجحت هذه الأنشطة الدفاعية في إنقاذ المستوطنة: ففي عام ١٨٢٤ أُطلق عليها اسم ليبيريا، وكانت منروفيا هي مركزها الرئيسي. ثم وضع لها ميثاق سياسي أُعدّ في الولايات المتحدة الأمريكية وأُسندت مهمة تطبيقه إلى الحاكم المحلي على ضوء تفسيراته الخاصة لنصوصه. وعندما كانت السفن الأمريكية أو غير الأمريكية تصل إليها، كان آشمون يستحثّها على ممارسة التجارة المشروعة في العاج والأخشاب والجلود والزيت في مقابل السلع الغربية التقليدية. وقد ذكر البعض أن هذه التجارة بدأت تحقّق أرباحًا في عام ١٨٢٦، ولكننا نشكّ في ذلك. وفي عام ١٨٣٠ أصبحت المستعمرة تضم أفارقة محررين يرتفع عددهم إلى ٢٦٠ شخصًا، إلى جانب ١١٦٠ مستوطنًا كان معظمهم من عبيد المزارع الأمريكية الجنوبية ثم أعتقهم مُلّاكهم لأسباب دعائية أو تجريبية. وكان من بينهم عدد قليل ممن ولدوا أحرارًا من الأمريكيين السود: إذ بدأ هؤلاء في الوصول في وقت لاحق. ذلك لأن الجمعية الأمريكية للاستيطان كانت تتبع سياسة ذات وجهين: إذ كانت تبرز أمام الأمريكيين الشماليين المزايا الانجيلية لإعادة العبيد إلى أوطانهم، بينما كانت تصوّر للجنوبيين الإمكانات المشرقة التي تتمثّل في تطهير مجتمعهم عن طريق التخلّص من السود.

وترجع العوامل التي أدّت إلى نجاح ليبيريا إلى أنواع ثلاثة. ففي المقام الأول، كانت جمعيات الاستيطان الأخرى متفرّعة عن الجمعية الأصلية؛ وقد أنشأت ثلاث مستوطنات جديدة في باسا كوف وسينوي ورأس بالماس. إلا أن هذه الأخيرة – وكانت تُسمّى ماريلاند – لم تدمج ضمن أراضي البلاد إلا في عام ١٨٥٦. وكان يوجد فيها حكم ذاتي بمعنى أن الجمعيات الأمريكية كانت تخضع للمستوطنات وليس العكس. وقد أظهر السكّان شجاعة في محيط كان معاديًا لهم من الناحيتين البيئية والسياسية. فلم تكن الأرض على درجة عالية من الخصوبة، وكانوا يفلحونها بأساليب عفا عليها الزمن. وكانت البلاد تخلو من النشاط التجاري ومن رؤوس الأموال. وكان استخدام الرجال الأحرار باهظ التكلفة. إلا أنه كان فيها مهندسون يعرفون كيف يستخدمون الإسمنت في البناء. كذلك تمكّنت المستوطنات الواقعة على الساحل من طرد تجّار الرقيق ووقف هذه التجارة؛ وبذلك تحقّقت أهداف الخيّرين والمعمّرين. أما العامل الثاني فهو الصفات الشخصية التي كان المسؤولون يتحلّون بها. فقد كانوا من الانغليكان الناطقين بالانجليزية؛ وكانوا

مؤهلين تأهيلًا حسنًا لاحتمال الحياة التي اختاروها؛ غير أنهم كانوا واقعيين، وقد غرسوا بذور أمة جديدة. فأُعيدت صياغة الدستور الذي جاء به توماس بوشانان من الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٣٩ كي يتواءم مع حالة ليبيريا على وجه التخصيص. وقد خلق جون ب. راسوورم، حاكم ماريلاند من عام ١٨٣٦ حتى عام ١٨٥١، أرضًا لا تستطيع العنصرية أن تصل إليها. أما ج .ج. روبرتس – الذي كان حاكمًا لليبيريا في عام ١٨٤١ ثم رئيسًا لها من عام ١٨٤٧ حتى عام ١٨٥٦– فقد أثبت جدارته كرجل دولة. ومن ثم أصبح المسرح معدًّا لإعلان استقلال واقعي.

وكانت تحديات بريطانية لوجود البلاد من الوجهة القانونية هي التي أدّت إلى الاستقلال القانوني، إذ كان البحّارة والتجّار البريطانيون ينازعون في خصائص السيادة التي كانت مونروفيا تمارسها مثل مراقبة التجارة، وفرض الضرائب واتخاذ علم وطني. ومع أن النزاع كان مثارًا على الصعيد الاقتصادي فقد جاء الردّ عليه على المستوى الدبلوماسي الدولي، حين أوضحت الولايات المتحدة لبريطانيا طبيعة علاقتها مع المستوطنات: وهي تتحصّل في أن ليبيريا لم تكن مستعمرة أمريكية وإن كانت تتمتّع بمساندة الولايات المتحدة.

وكان الحاكم روبرتس هو الذي أقنع المستوطنين بالتغلّب على خورهم هذا وإظهار نضجهم السياسي. وبموجب إعلان استقلال حاسم يتميّز بالبساطة انضمّت ليبيريا إلى قائمة الدول ذات السيادة في يوليو / تموز عام ١٨٤٧. وهكذا ولدت أول جمهورية افريقية. وطبقًا للدستور الذي نُظّمت بموجبه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أصبح الحق في اكتساب الجنسية مفتوحًا للمواطنين من الجنس الأسود من دون غيرهم. وقرب عام ١٨٦٠ كان ٦٠٠٠ من هؤلاء المواطنين من العبيد العتقاء، بالإضافة إلى ٥٧٠٠ من العبيد المحرّرين بواسطة الدوريات البحرية الأمريكية؛ و ٤٥٠٠ ممن ولدوا أحرارًا في الولايات المتحدة، إلى جانب ١٠٠٠ ممن اشتروا حرّيتهم. وكان لا يزال من اللازم للجمهورية أن تعزّز سلطانها فوق أرضها، وأن تحارب النظام الفرنسي الذي كان يُعرف باسم «الاستخدام الحرّ»، وأن تدافع عن حدودها، وأن تمّدد رقعة أراضيها[٤٠]. وكان ذلك كلّه لا يزال في طوايا المستقبل.

وفي ما يخصّ الفترة موضوع الدراسة ليس من الممكن أن يقال أن ليبيريا كانت متطوّرة اقتصاديًا بدرجة تماثل تطوّر سيراليون. وقد أُتيح للضابط البحري الفرنسي ادوارد بويه ويلوميز، الذي كان قائدًا لفرقة بحرية لمكافحة النخاسة، ان يبحر بمحاذاة ساحل ليبيريا في مناسبات عديدة؛ وقد روّعه فقر السكّان[٤١]. إلا أن هذا التقييم الاقتصادي يختلف عن التقييم النوعي الذي أجراه الأمريكي هوراتيو بريدج خلال هذه الحقبة ذاتها والذي قال فيه ان ليبيريا تستحقّ أن تُعرف بأنها «جنة الرجل الأسود»[٤٢]. وكلٌّ من هذين الرأيين يعكس على أي حال شخصية

(٤٠) ب. ج. ستودنراوس (P.J. Staudenraus)، ١٩٦١؛ و ج. سي. ناردان (J.C. Nardin)، ١٩٦٥، ص ٩٦–١٤٤.

(٤١) ل. إ. بويه ويلوميز (L.F. Bouet-Willaumez)، ١٨٤٥، الفصل ٤، ص ٩٠–٩٢.

(٤٢) هـ. بريدج (H. Bridge)، ١٨٤٥، الفصل ٢٠.

صاحبه: فهما يصدران عن رجلين من البيض أُشربا بالعقلية الاستعمارية التي كانت آخذة في الانتشار. أما من حيث مغزاهما التاريخي، فربّما كان من غير المعقول، بل قد يكون من المفارقة التاريخية ولا مراء، أن تقدّم التجربتان اللتان شهدتهما سيراليون وليبيريا في القرن التاسع عشر على أنهما كانتا بشيرًا لحركات الاستقلال في القرن العشرين. ولكن مولد الفكرة التي كان قوامها ان من الممكن انشاء أمم أفريقية على ساحل ظلّ ينتهب طوال مائتين وخمسين عامًا عن طريق تجارة رقيق مطلقة العنان، وتجسيد هذه الفكرة كانا حدثين ضخمين في حدّ ذاتهما.

حماية التجارة الجديدة

لم تكن الفِرَق البحرية تُعنى بحظر تجارة الرقيق عنايتها بمهمّتها في حماية التجارة المشروعة لمواطني بلدانها. ومنذ العقود الأولى من القرن التاسع عشر كان الساحل ينهض بتلبية الطلب الأمريكي والبريطاني والفرنسي على المنتجات الطبيعية الأفريقية. وقد تزايدت هذه المشتريات. وفي عام ١٨٣٨ أمر بويه ويلوميز – الذي أصبح حاكم السنغال في ما بعد وكان رائدًا من روّاد الاستعمار – بإجراء دراسة استقصائية منتظمة عن إمكانات التجارة بين السنغال والغابون. وبرغم أن التجارة في السلع الأخرى غير الرقيق كانت تعطي عائدات لا تُذكر فقد تطوّرت جنبًا إلى جنب مع تجارة الرقيق وبدون أن تدخل في منافسة معها. ولكن المنافسة كانت قائمة بين الأمم الغربية التي توصّلت في وقت لاحق إلى تقسيم غير رسمي لمناطق المصالح الاقتصادية لم يعترض عليه الحكّام الأفارقة. وبناء على ذلك أصبحت السيطرة لفرنسا في شمال سيراليون وفي نقاط معيّنة في ساحل العاج والغابون حيث قامت بإنشاء مدينة ليبرفيل على منوال فريتاون[٤٣]. وكان يُسمح للأمريكيين وبعض الأوروبيين بدخول الساحل في المنطقة الاقتصادية التي كانت خاضعة لسيطرة بريطانيا في واقع الأمر. وفي تلك الأثناء كانت بشائر التغيير تملأ الجو، إذ كانت الثورتان الصناعية والتكنولوجية في بريطانيا وفرنسا تؤذنان بمقدم العصر الحديث. وكان هذا العصر قد اتخذ طريقه أيضًا في بلدان أخرى، وبدأ في خلق حاجات جديدة كان أهمّها – من زاوية الساحل – الحاجة إلى الزيوت لتشحيم الآلات، وإلى المواد الخام اللازمة لصناعة الصابون، ووقود المصابيح. وهكذا دخلت منتجات النباتات الزيتية الأفريقية الأسواق الغربية.

كان الساحل يقوم دائمًا بتصدير زيت النخيل، ولكن ذلك كان بكميات ضئيلة جدًا، وقد ارتفعت الواردات إلى بريطانيا من ٩٨٢ طنًا متريًا في عام ١٨١٤ إلى ٢١٠٠٠ طن في عام ١٨٤٤، وظلت ثابتة لعشرة أعوام أو نحوها، ثم تضاعفت بحلول عام ١٨٧٠. وكانت فرنسا تستورد ٤٠٠٠ طن سنويًا في المتوسط خلال الفترة ما بين عامي ١٨٤٧ و ١٨٥٦؛ كما كانت تستورد ٢٠٠٠ طن خلال العقد التالي. ولم تلبث أن استعوضت هذا الانخفاض فبدأت تستورد

(٤٣) ب. شنابر (B. Schnapper)، ١٩٦١؛ و هـ. برونشفيغ (H. Brunschwig)، ١٩٦٣، وخاصة الفصل ٧؛ و هـ. ديشان (H. Deschamps)، ١٩٦٥؛ و إ. مبوكولو (E. M'Bocolo)، ١٩٨١.

٨٠٠٠ طن سنويًا من الفول السوداني في المتوسط من السنغال وسينيغامبيا، بالإضافة إلى ٢٥٠٠٠ طن من جوز تولوكونا لصنع صابون مرسيليا؛ وكانت قيمة هذه الواردات ٣٥ مليون فرنك ذهبي في عام ١٨٧٠. وهكذا تجسّد أخيرًا ذلك الشيء الذي كان لوقت طويل في عداد المُثل الطوبائية المجرّدة – ألا وهو إيجاد بديل لتجارة الرقيق، أو إيجاد شيء يُستعاض به عن الاتّجار في بني الإنسان. وكان المطلوب بعدئذٍ يتمثّل في تنمية الإنتاج على نطاق صناعي؛ ولم يستغرق ذلك وقتًا يزيد عن الوقت الذي احتاجته المزارع الكوبية والبرازيلية كي تصل إلى أقصى درجات المردودية في إنتاج السكّر والبن. وكانت مناطق الإنتاج الرئيسية هي المناطق ذاتها التي كانت أكثر تصديرًا للعبيد من غيرها: من داهومي[٤٤] إلى أنهار دلتا النيجر والكامرون. ومن المعالم الرئيسية التي اتّسم بها التغيير ان القوة العاملة كانت تعبأ في أرض كانت قد استُعمرت داخليًا. ومن المسلّم به أن هذا إنما كان يعني ان الإنتاج كان يتمّ بشكل من أشكال العبودية، وإن كان ذلك في إطار اجتماعي واقتصادي أفريقي. والواقع هو أن تطوير هذا الوضع الاقتصادي الجديد بصورة نشطة لم يتسبب في ايقاف الاقتصاد التقليدي على الفور في شيء، بل تعايشت تجارة الرقيق مع تجارة الزيوت جنبًا إلى جنب. وبدأ نظام أوسع نطاقًا من نُظم المقايضة ينتشر في المناطق الداخلية. وعلى الساحل ظلّت الأسواق في قبضة وكلاء التجارة الغربية أنفسهم؛ إذ كانوا يفهمون في عمليات الشراء، وقد استمرّوا في تقديم القروض الائتمانية، واستخدام العملات التقليدية، وإدخال العملات المعدنية. وتسبّب تزايد أعداد الأشخاص الذين دخلوا في مجال المنافسة التجارية في الإخلال بالتوازن الداخلي، وأدّى إلى إعادة تنظيم مختلف القوى[٤٥].

كذلك تسبّبت بعض العوامل الدينية والثقافية في تسريع التغيّرات الاقتصادية، مما أدّى إلى إحداث خلل لم يكن في أي وقت من الأوقات شديد البُعد عن مجال السياسة ولكنّه أعان على أي حال في وضع حد لتجارة الرقيق.

وأصبح عدد قليل من الرجال والنساء من أتباع الإرساليات البروتستانتية والكاثوليكية أعوانًا لهم أهميتهم للنفوذ الغربي. ففي السنغال – وكان تابعًا للقاصد الرسولي الذي كان لا يزال قادرًا على مواصلة البقاء بعد أن أعاد الفرنسيون احتلال البلاد في عام ١٨١٧– حددت الأم جافوهي مهمة القاصد الرسولي الأولى بأنها تتحصّل في تدريب رجال دين أفارقة. فليس في استطاعة التعليم الذي يقدّم لأبناء الأفارقة من المسيحيين وغير المسيحيين أن يقف على قدم المساواة أمام المدارس القرآنية؛ وقد واصل الإسلام نموّه مع تقدّم الزمن.

وفي ١٨٤٤ أنشأ المونسنيور بسيبه – الذي كانت له تجربته في ليبيريا – إرسالية قلب العذراء المقدس في الغابون. وكان يصف المعتقدات المحلية بأنها «اختلاقات سخيفة»، ويبذل قصارى جهده لنشر المسيحية وتعميد الأفارقة. ولكنه لم يكن يهتمّ بتعليمهم إذ كانت عنايته موجّهة إلى نشر الديانة وليس إلى الذين يعتنقونها. وكان النجاح من نصيب الإرسالية الأمريكية تحت رئاسة القس

---

(٤٤) سي. كوكري – فيدروفيتش (C. Coquery-Vidrovitch)، ١٩٧١.

(٤٥) ك. أو. دايك (K.O. Dike)، ١٩٥٦؛ و ك. ك. نير (K.K. Nair)، ١٩٧٢، الفصل ٢.

ويلسون. وفي داكار بجمهورية لوبو لم تنجح الصداقات الشخصية واحترام الثقافة المحلية – تطبيقًا للتعليمات التي كانت توصي المبشّرين بأن يكونوا «زنوجًا بين الزنوج»[٤٦] – في تعويض الإرسالية عن ضعف اهتمامها بالأمور الأخروية، الأمر الذي كان ينحو إلى قطع صلاتها بالواقع. ولأنه لم يكن لديه حلول عملية يمكنه تقديمها، فقد أدرك أنه لا قدرة له على مجاراة الإسلام الذي كان وثيق الصلة بالواقع الأفريقي وكان يُنشر بتفان شديد. وعكف على تدريب مجموعة من الصفوة حتى إن كان ذلك يعني تغريب أفرادها عن ثقافتهم الخاصة وفصلهم عن جذورهم. وفي غران – باسام رفض الحاكم الأفريقي أن يسمح للبعثة بدخول بلاده. وفي «عويضا» أُنشئت في عام ١٨٦٨ الأبرشية الرسولية التي كانت قد عُهد بها إلى إرساليات ليون الأفريقية. وافتتحت الأبرشية أولى مدارسها في عام ١٨٧٣ مثلما فعلت أبرشية بورتو نوفو التي كانت تحت وصاية الفرنسيين بالفعل.

وكانت أفكار باكستون قد اختمرت في الإرساليات البروتستانتية. وقد كسبت بفضل نجاح سيراليون والأفارقة المحرّرين دعاةً فعّالين. وكان عدد من هؤلاء المحترفين مثل صامويل أجايي كراوذر الذي استُعبد وهو في الخامسة عشرة، ثم حُرِّر وأصبح قسيسًا وأسقفًا ومن بناة الأمة. وكان هناك آخرون يعملون في مجال التجارة المشروعة معظمهم مهاجرون عائدون إلى مناطقهم الأصلية حيث قدموا معونتهم للإرساليات ومهّدوا الأرض من أمامها. أما المبشّرون أنفسهم فكانوا يقيمون على الساحل بين ساحل العاج والكامرون باستثناء مملكة بنين؛ وقد وجدوا أنفسهم بين ظهراني شعوب مخلصة في تديّنها، ولكنها تواجه «أزمات تكيّف» سياسية. وقد وصلوا إلى باداغري في عام ١٨٤٢، وإلى «عويضا» في عام ١٨٤٣ وإلى كالابار في عام ١٨٤٦. وكانت قاعدتهم المتقدمة في الداخل في مدينة أبيوكوتا الكبيرة في بلاد إغبا الجديدة.

غير أن الإرساليات البروتستانتية كانت تعمل – على خلاف الإرساليات الكاثوليكية – على كسب النفوذ الدنيوي؛ إذ كانوا ينظرون إلى المسيحية التي يقومون بنشرها على أنها كلّ لا يتجزأ يتضمّن التعليم والثقافة والانتماء الطبقي والاختيار السياسي. وكانوا يعلمون الحساب والانجليزية نطقًا وكتابة لشعب ظلّ يعلّم نفسه بنفسه لوقت طويل. وكان بعض الاختصاصيين يفدون من سيراليون لتعليم الهندسة المعمارية والطباعة والطب. ولأن التعليم كان وقفًا على من يترددون على الإرسالية، فقد أصبح هؤلاء طبقة مميزة بفضل الإمتيازات التي كانوا يحصلون عليها عن طريق المشاركة. ولكنهم كانوا يسيرون على وتيرة عرفها الرؤساء المحليون من قبل ولم تكن تحظى بالقبول منهم جميعًا؛ إذ كان البعض يتباهون بمظاهر الحضارة الغربية في ثيابهم وفي منازلهم وفي طعامهم وشرابهم وفي طرائق حياتهم. وكانت غاية الإرسالية هي خلق طبقة متوسطة صالحة لإفراز صفوة يمكن بعدئذٍ تدريبها وفقًا للأصول الغربية كي تتكفّل بتأمين التبادل التجاري مع الساحل وتوسيع نطاقه. وسوف يكون نشر الحضارة ناتجًا فرعيًّا عرضيًّا لا تستطيع تجارة زيت النخيل أن تحقّقه بمفردها نظرًا إلى اقتصارها على المعاملات الساحلية[٤٧].

---

(٤٦) أوردها ب. براسير (P. Brasseur)، ١٩٧٥(أ)، ص ٢٦٤، حاشية ٢٢؛ ١٩٧٥(ب)، ص ٤١٥–٤٤٦.

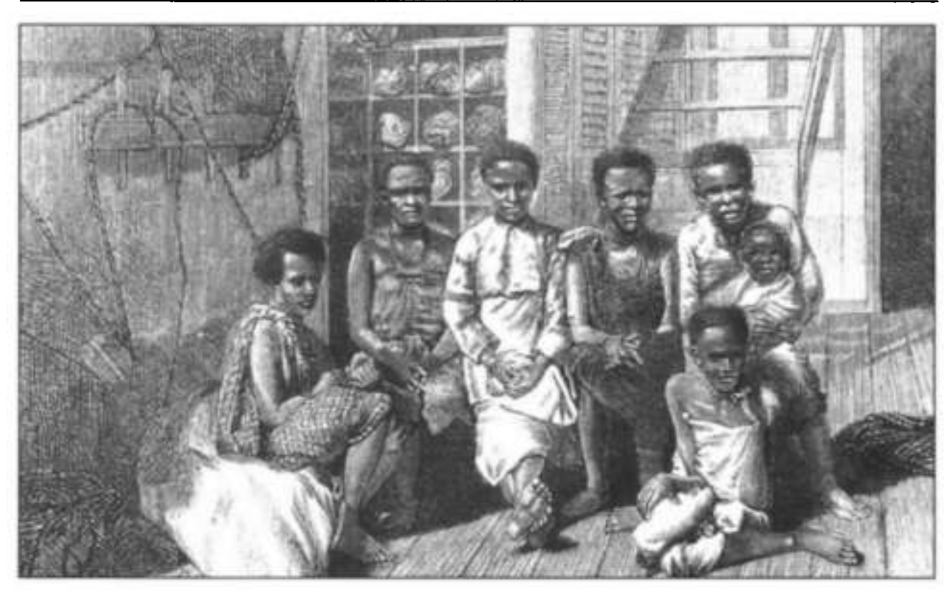
(٤٧) ج. ف. أ. أجايي (J.F.A. Ajayi)، ١٩٦٩، و ك. ك. نير (K.K. Nair)، ١٩٧٢.

ومؤدى هذا إذن ان الإرساليات البروتستانتية - التي كانت شديدة الاهتمام بالأمور الدنيوية - أناطت بنفسها دورًا إصلاحيًا يتضمن تدخّلها في الاستراتيجية السياسية والعسكرية. ومن ذلك أن إرساليات أبيوكوتا اقترحت على انجلترا أن ترصف طريقًا إلى البحر بهدف تسريع تجارة المقايضة وتسليم المهمات الحربية؛ كما طلبت من القوات البريطانية أن تمدّها بمعونة تقنية ضد داهومي. وفي كالابار توصّلت بقوة نفوذها في المدن - الدول إلى الغاء بعض التقاليد المحلية التي كانت تعدّها غير مقبولة بموجب اتفاقيات. لكن هذه الإرساليات لم تعترض من مركز القوة الذي كانت تتمتّع به على التدخلات المنافسة من جانب الإدارات الغربية، بل كان ردّها عليها يتمثّل في تقديم مساندتها أو معارضتها للتجارة الجارية حسب مقتضى الحال. وقرب عام ١٨٥٠ كانت الإرساليات قد تورطت - هي والمشتغلون بالتجارة والإدارة السياسية - في عملية لا سبيل إلى إيقافها في الطريق إلى شكل مبكر من الحكم الاستعماري. وتزامن تعيين قناصل يؤمنون بالأفكار التوسّعية مع عمليات الحصار المسلّح وإنشاء المحميات. وكان العذر الذي دأبت الدبلوماسية الدولية على تقديمه هو ان هذه التدابير إنما تهدف إلى القضاء على تجارة الرقيق وعلى نحو نهائي وجذري. وهكذا أصبحت الأساليب الانسانية أدوات للسلطة الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

خاتمة

عند هذه النقطة نستطيع أن نتطلع إلى وضع جدول زمني من نوع ما لعملية القضاء على تجارة الرقيق، شريطة أن يكون ماثلًا في أذهاننا أن هذه التجارة لم تتوقّف تمامًا في أي مكان خلال الفترة موضوع الدراسة.

ففي عام ١٨٢٤ انتهت تجارة الرقيق في السنغال وغوريه اللذين كانا مقرّ المحطة البحرية الفرنسية لمكافحة تجارة الرقيق. وأصبح لنفوذ سيراليون وتقدّمها أثر طيّب في هذه المنطقة قرب عام ١٨٣٠؛ وإن استمرّت عمليات متفرقة في منطقتي ريو بونغو وريو نونيز حتى ١٨٦٦-١٨٦٧؛ وفي ما بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٥٠ طلبت ليبيريا المستقلة مساعدة السفن الحربية الفرنسية ضد سفن النخاسة الدولية، ورفضت الاستمرار في تموين نظام الاسترقاق الذي كان يتخذ من نظام «الاستخدام الحر» قناعًا يتخفّى من ورائه. ولم يتعرّض أي من كوت ديفوار (ساحل العاج) وساحل الذهب نسبيًا لقوافل التجارة غير المشروعة طوال فترة الالغاء. وقد أثبت الباحثون في تاريخ كوت ديفوار أنه على الرغم من استمرار بعض أنشطة النخاسة فإنها لم تكن تهدف إلى تموين السفن التي كانت تمخر مياه الساحل؛ بل كان الغرض منها تلبية الطلب المحلي على نطاق اقليمي وفي ما بين المناطق؛ وتتوافر الدلائل على صحة هذا الرأي عن طريق السجلات المودعة في المحفوظات. وفي اتجاه الشرق، من عويضا حتى لاغوس، كانت الأوضاع أكثر ارتباكًا؛ ذلك لأن معاملات تجارة الرقيق أو عمليات «الاستخدام الحر» كانت لا تزال تجري في ما بين عامي ١٨٥٣ و ١٨٥٥، بل استمرّت حتى عام ١٨٦٠. وكان الأفارقة يُنقلون في



اللوحة ٤،١: مجموعة من نساء قبيلة أورومو على ظهر السفينة دافني التابعة للبحرية الملكية في ١٨٦٧ بعد تحريرهن من أحد زوارق النخاسة في شرق أفريقيا.



اللوحة ٤،٢: العبيد المحرّرون في مزرعة إرسالية الجامعات في مويني بالقرب من زنجبار – دفع الأجور.

حالات معينة على ظهر سفن بخارية بالغة القوة. ويُذكر من ذلك مثلًا السفينة «نورداكي» نقلت شحنة لم يسبق لها مثيل من قبل تتألف من ١٦٠٠ عبد. ومهما يكن فقد نجحت الجهود الدبلوماسية والسياسات القمعية التي اتخذتها فرنسا وبريطانيا بمرور الوقت في وضع حد لتجارة الرقيق.

وفي ما بين بنين والغابون، أدّت سياسة جرى اتّباعها على نطاق واسع وتتمثّل في إبرام اتفاقيات وتشجيع مشروعات أشغال الأراضي إلى إعاقة شديدة لعمليات الاتّجار في الرقيق. وكان للمعاهدة الانجليزية البرتغالية – التي أُبرمت في عام ١٨٤٢، والتي أدّت آخر الأمر إلى اعمال الحق في تفتيش سفن النخاسة في جنوبي خط الاستواء – تأثير مماثل في منطقة تمتدّ من الكونغو حتى مستعمرة الكونغو البرتغالية. على أن تجارة الرقيق لم تبدأ في التوقّف إلا بخطى متفاوتة في مختلف مناطق الساحل إلى أن تمّ القضاء عليها على نحو يوشك أن يكون تامًّا في ما بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٧٠.

وفي عام ١٨٦٧ قال الأميرال الفرنسي فلوريو دي لانجل بعد رحلة تفتيش انه خرج بانطباع طيّب مما شاهده «في ما عدا استثناءات قليلة». ويفيدنا تقريره هذا في إبراز المشكلة الخطيرة التي أثارها إحياء تجارة الرقيق في ساحل أفريقيا الشرقي. فخلال الفترة ما بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٧٠ وصل عدد يتراوح ما بين ٣٠٠٠٠ و ٣٥٠٠٠ من العبيد إلى الموانئ التي كانت تخضع لزنجبار. وقد بقي بعضهم في هذه الموانئ للعمل في مزارع القرنفل، ثم أرسل الباقون إلى أماكن بعيدة في الصومال وعمان. وقرب عام ١٨٧٠ كانت عمان تستورد ١٣٠٠٠ عبد سنويًّا كان بعضهم يواصل رحلته إلى الخليج الفارسي أو بلاد فارس أو العراق أو بلوشستان والهند[٤٨]. وفي عام ١٨٧٣ أبرمت اتفاقية بين بريطانيا وسلطان زنجبار أُدخل بموجبها حق التفتيش بما في ذلك الترخيص بالقبض على المراكب الشراعية العربية، ولكن تأثيرها كان ضئيلًا في تجارة الرقيق من موزمبيق إلى جزر القمر ومدغشقر. ويقول فرانسوا رينو أن تجارة الرقيق لم تختفِ حقيقة من هذه السواحل التي لا تنتهي ومن هذه المساحات الشاسعة من الأراضي إلا مع قيام الإدارات الاستعمارية[٤٩] في فترة لاحقة بوقت طويل لتوقف تجارة الأطلسي. وقد يمكن أن يفسّر هذا التأخير بأنه لم يتح لدعاة الإلغاء في الغرب في واقع الأمر أن يكونوا على علم تام بتأثيرات التجارة العربية إلى أن اكتشفها دافيد ليفنغستون في أثناء رحلاته الاستكشافية. ولا بدّ أن ندخل في حسابنا الوقت الذي كان يتعيّن انقضاؤه بعدئذٍ حتى يتيقّظ ضمير الغرب.

من هذا كله يستبين لنا أنه في مقابل الحجج التي كان مؤيدو تجارة الرقيق في الغرب يبدونها، أدخلت نظريات دعاة الإلغاء الأفكار التي نادت بمعاملة العبيد الأفارقة كبشر وفتح أفريقيا أمام العالم. وقد حقّقت هذه النظريات بحلول عام ١٨٧٠ أهدافها: وضع حد – باستثناء

(٤٨) ف. رينو (F. Renault) و س. داجيه (S. Daget)، ١٩٨٠؛ و ر. كوبلاند (R. Coupland)، ١٩٣٩.

(٤٩) ف. رينو (F. Renault) و س. داجيه (S. Daget)، ١٩٨٠، ص ٤٣–٦٩.

حالات نادرة – لتجارة الرقيق عبر الأطلسي. ولم تكن هذه النتيجة إنجازًا من جانب واحد للغرب – الذي ظل يجر قدميه لوقت طويل ولم يكن حتى الآن مقتنعًا تمام الاقتناع بأن الوسائل التي سُخّرت من أجل نصرة قضية الفضيلة العالمية سوف تؤتي ثمارها. ويمكن أن يُقال أن جهودًا مماثلة قد بُذلت من جانب الأفارقة في المناطق الداخلية وفي الساحل؛ وانهم تمكّنوا في الوقت نفسه وفي ظل ظروف محلية صعبة من مقاومة الانهيار الاقتصادي ومن التكيّف بسرعة مع الأوضاع الجديدة. وقد كان ردّ الفعل الأفريقي على نظريات دعاة الإلغاء يوحي بقدرة فائقة على التكيّف والسرعة. ولم يكن هذا العامل في تلك الأثناء أقل أهمية في تحقيق الالغاء من القرارات الغربية. وفي ما يخص الأسلوب الجديد الذي انتهجه الغرب، فقد كان ينبثق من انعدام قدرة الرجل الأبيض على تصوّر وجود قِيَم غير قِيَمه. وكان اهتمامه بالحضارة الأفريقية أشبه شيء باهتمام عالم بعيّنة معملية. وبعد أن انتهت معركة الالغاء التي استغرقت قرنًا من الزمان أصبح ضمير الغرب مطمئنًا؛ ومن ثم فقد شعر بأنه حر في أن يفرض قيمه وبالقوة إذا احتاج الأمر. بيد أننا لا نستطيع أن ندرج كل شيء في جانب الخسائر: فقد وقعت تغييرات، وظهرت تصدّعات في الهيكل القائم، الأمر الذي عرّضه للسقوط أو للهدم في كثير من الأحيان؛ وانفتح بذلك طريق المستقبل.

الفصل الخامس

المفيكانه وقيام دول أفريقية جديدة

ل .د. نغكونغكو

عرفنا الآن كيف استقرّت مجتمعات المهاجرين الناطقين بلغات البانتو – والذين كانوا يصنعون الأدوات الحديدية ويستعملونها، وكانوا أيضًا يربّون الماشية ويزرعون المحاصيل – في أفريقيا الجنوبية جنوبي نهر الليمبوبو منذ حوالى القرون الوسيطة إلى المتأخرة من الألف الأول الميلادي[١]. وعند دخولهم المنطقة الواقعة جنوبي الليمبوبو، نزع فرع السوتو – تسوانا إلى التزام الهضبة الواقعة إلى الغرب من سلاسل جبال ليبومبو – دراكنسبيرغ، في حين نزحت الجماعات الناطقة باللغات النغونية إلى الممر الضيّق الواقع بين سلاسل الجبال هذه وبين المحيط الهندي.

وخلال فترة تراوح بين عشرة قرون وخمسة عشر قرنًا قبل نهاية القرن التاسع عشر، توصّلت تلك المجتمعات الناطقة بالبانتو إلى تطوير احدى حضارات العصر الحديدي المزدهرة في هذه المنطقة جنوبي الليمبوبو، تميّزت بانقسامها إلى مجموعات دويلات تخضع للسيطرة السياسية لأسر وسلالات ملكية مستقرّة. ويمكن القول عمومًا بأن هذه الدويلات كانت تسكنها شعوب من الفلاحين من صانعي الأدوات الحديدية ومستعمليها الذين كانوا أيضًا يزرعون محاصيل يخصّ منها بالذكر الذرة البيضاء والدخن، ويمارسون قدرًا من القنص والمقايضة والتجارة عبر مسافات بعيدة[٢].

وقد شهدت العقود الأولى من القرن التاسع عشر انفجار ثورة اجتماعية وسياسية هائلة،

(١) د. و. فيليبسون (D.W. Phillipson)، ١٩٦٩؛ و ر. ر. إنسكيب (R.R. Inskeep)، ١٩٦٩، الجزء ١، ص ٣١-٣٩.

(٢) م. ويلسون (M. Wilson)، ١٩٦٩(أ)؛ ر. ج. ماسون (R.J. Mason)، ١٩٧٣؛ ل. نغكونغكو (L. Ngcongo)، ١٩٨٢، ص ٢٣-٢٩.

مزّقت وأعادت بناء نظام الدول السائد في أفريقيا الجنوبية الناطقة بالبانتو وما وراءها، وبدّلت طبيعة ونوعية حياة مجتمعات كثيرة تقطن منطقة تمتدّ من قرب بلاد الزولو في الناتال حتى جنوبي تنزانيا. وهذه الثورة التي تُعرف باسم «المفيكانه» (السّحق) في اللغات النغونية، تُعرف أيضًا باسم «الديفاكانه» (الطّرق) في لغات السوتو – تسوانا.

وفي أثناء المفيكانه هُزمت دول قديمة وفُتحت وضُمّت إلى دول أخرى. واقتُلعت بعض الدول من مواقعها التقليدية واضطرّت إلى الانتقال إلى مناطق أخرى والاستقرار فيها. وترتّبت على ذلك إصابة عدد كبير منها بالضعف والفقر. وفي بعض الحالات أبدلت بغيرها أسر حاكمة تقليدية، بينما أُبيدت عن آخرها، في حالات أخرى، مجتمعات قروية أو وقعت في الأسر. ومن جهة أخرى شهدت تلك الثورة نفسها قيام ممالك مركزية واسعة النطاق في أجزاء عدة من أفريقيا الجنوبية، كما ترتّب عليها قيام «امبراطوريات» وممالك جديدة تقوم على خدمتها وحمايتها بيروقراطيات ومؤسسات عسكرية جديدة[٣].

وأسفرت المفيكانه عن إخلاء أجزاء كبيرة من أفريقيا الجنوبية من سكّانها، مما يسّر على جماعات المستوطنين البيض في ما بعد أمر انتزاع ملكية الأراضي الأفريقية. ولم يقتصر هؤلاء المزارعون البوير على الاستقرار على أفضل أجزاء الأراضي الأفريقية، بل لم يلبثوا أن شنّوا حملات منتظمة لسلب القطعان الأفريقية واسترقاق الأفريقيين تحت ستار ما كان يُشار إليه تمويهًا بعبارة «التلمذة».

وكان للمفيكانه أثر عميق في داخل الدول الأفريقية ذاتها. فقد شحذت قرائح الزعماء السياسيين الأفريقيين وأجبرتهم على مواءمة تكتيكاتهم العسكرية وما أوتوا من مهارات التنظيم السياسي وفن الحكم. وما من شك في أن المفيكانه بدت من بعض الوجوه حدثًا خطيرًا ترتّبت عليه نتائج سلبية؛ غير أنها يمكن أن تعتبر، إن هي رُئيت من منظور مختلف، تطورًا ذا طابع إيجابي وخلّاق لم تتكشّف حقيقته إلا على مدى أجيال عدة. فبعض الدول التي أسفرت عن قيامها لا تزال قائمة في الوقت الحاضر وتندرج في عداد أمم العالم اليوم. فإذا وضعنا في الاعتبار النطاق الشامل للمفيكانه بما انطوى عليه من أنشطة بالغة التنوّع، والتشكيلة الواسعة من الممالك التي أسفرت عنها، والطائفة المتنوّعة من الشعوب التي تأثرت مصائرها بمدّ الثورة وجزرها الجارفيْن، وطبيعة التغيّرات التي أحدثتها في نسيج معظم هذه الدويلات والطابع الجوهري لهذه التغيّرات، فلا يسعنا إلا أن ننتهي إلى نتيجة مؤداها أن المفيكانه ظلّت حتى عهد قريب أكثر موضوعات تاريخ أفريقيا الجنوبية نصيبًا من الإهمال، ولا يسعنا إلا أن نتفق مع ج .د. أومر – كوبر، في ذهابه إلى «أن حركة الهجرة الكبرى إلى أفريقيا إنما تتضاءل حقًا» أمام ثورة المفيكانه[٤].

ويتناول هذا الفصل طبيعة الثورة التي بدأت بين النغوني الشماليين وشَهَرَتها الأنشطة

(٣) ت. ر. هـ. دافنبورت (T.R.W. Davenport)، ١٩٧٨، ص ٥٦؛ د. دينون (D. Denoon)، ١٩٧٣، ص ٢٣–٢٤ و٢٣–٣٣؛ ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، الفصل ١٢.

(٤) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٤.

العسكرية، والتحوّلات الاجتماعية السياسية التي دبّرها شاكا ملك الزولو وواصلها على نحوٍ أو آخر بعض قادته السابقين وبعض معاصريه في منطقة شاسعة في أفريقيا الجنوبية بل في شرق أفريقيا. ولكي نفهم حق الفهم ما كان يكمن وراء هذه الثورة الكبرى، يتعيّن علينا أن نلقي نظرة متفحّصة على البيئة الطبيعية لمنطقة النغوني الشمالية، وأن نفهم تكيّف المجتمعات للتغيرات التي تطرأ على بيئتهم الطبيعية، وأن نرى كيف أسهمت أنشطتهم ذاتها في تشكيل البيئة التي يعيشون فيها ويستجيبون لها. ومن المهم في الوقت نفسه أن نلاحظ كيف استطاع حكّام بعض دول النغوني السيطرة على عمليتي الإنتاج الاقتصادي والتكاثر البشري بحيث يكفلون لأنفسهم وفرة الأيدي العاملة التي عليها تتوقف قوة المَلِك والدولة.

بلاد النغوني الشمالية والممارسات الزراعية فيها

أفضت قرون من الاستقرار وفلاحة الأرض من جانب مجتمعات منطقة النغوني الشمالية بهؤلاء المزارعين إلى قدر كبير من التكيّف مع البيئة الطبيعية في المنطقة التي استقرّوا فيها.

ومن الممكن، تيسيرًا للأمر، أن تعرّف بلاد النغوني الشماليين – أو الزولو الأوائل – بأنها المنطقة الواقعة جنوبي نهر البونغولو (أو الفونغولو) وشمالي نهر التوكيلا، ويحدّها على وجه التقريب وادي المزينياتي (بوفالو) في الغرب[٥]. والنُظم النهرية الكبرى في هذه المنطقة هي التوكيلا والملاتوزي والمفولوزي والمكوزي والبونغولو. وهذه الأنهار وروافدها تشقّ مجاريها عميقة في الأرض المرتفعة، ففي ما بين هذه الأنهار الكبرى كثيرًا ما يبلغ ارتفاع الأرض زهاء ١٠٠٠ متر فوق وديان الأنهار ذاتها[٦]. وتمتدّ هذه الوديان غربًا إلى مسافات بعيدة داخل البلاد.

ونتيجة لهذه التضاريس المرتفعة تشهد المنطقة قدرًا كبيرًا من التنوّع في معدّل سقوط الأمطار وفي درجات الحرارة عبر مسافات قصيرة نسبيًا. وبالمثل، يتباين الغطاء النباتي تباينًا شديدًا فيحدث «عددًا من الأنواع النباتية المختلفة والمتداخلة في كافة أنحاء البلاد»[٧]. وكان من شأن دخول مزارعين من منتجي المحاصيل ومربّي الماشية إلى المنطقة واستقرارهم فيها، أن أدّيا بالضرورة إلى تدخّل بشري في الغطاء النباتي الطبيعي للمنطقة.

وفي مؤلّف يركّز على آثار الاستيطان البشري على البيئة الطبيعية في أفريقيا الجنوبية، يذهب الاختصاصي البيئي ج. ب. هـ. أكوكس إلى أن الغطاء النباتي لمعظم المنطقة الواقعة بين سلسلة جبال الدراكنسبيرغ وبين المحيط الهندي ربّما كان «غابات وغابات أشجار خفيضة»، في حين كانت الوديان المنخفضة مساحات من أراضي السافانا[٨]. ومنذ أول عهدهم باستيطان

(٥) ج. غي (J. Guy)، ١٩٨٠.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

(٨) ج. ب. هـ. أكوكس (J.P.H. Acocks)، ١٩٥٣.

المنطقة، دمّر المزارعون النغونيون، أي الزولو الأوائل، بانتهاجهم أساليب «القطع والحرق»، الأنساق الطبيعية للغطاء النباتي، وأحدثوا فيها بذلك تغيّرات هامة. وعلى امتداد قرن ونصف القرن من الزمان، أدّت نيران مزارعي النغوني ومجارفهم وفؤوسهم إلى تراجع الغابات إلى قمم المرتفعات، واقتصر وجود الأجمات على أشدّ المنحدرات رطوبة على امتداد مجاري المياه[٩]. وبهذه الطرق زاد المزارعون، لمصالحهم، مساحة أراضي السافانا.

ويرى ج. غي أنه حيثما أُزيلت غابات الأشجار الخفيضة، حلّت محلّها الحشائش التي كانت تنتشر في أعماق الوديان، وقلّت العناصر الغابية بفعل الحرق المنتظم، الأمر الذي يسّر تكاثر الأرضيات العشبية[١٠]. وتسبّبت قرون طويلة من التدخّل في الغطاء النباتي في نشوء نسق معقّد من التغيّرات التي أنتجت تداخلًا بين «المراعي الحامضة» و «المراعي العذبة»، يتوقف مداه إلى حد كبير على كمية الأمطار وطوبوغرافيا المنطقة[١١].

ففي المناطق التي يرتفع فيها معدل سقوط الأمطار، تميل الأعشاب إلى أن تكون من النوع الحامض. وهو نوع تبلغ قيمته الغذائية وقابليته للاستساغة أقصاها بعد أولى أمطار الربيع مباشرة وفي أوائل موسم الصيف. ولكن هاتين الميزتين تتناقصان مع نضج الأعشاب الحامضة. ومن جهة أخرى فإن الأعشاب العذبة أميل إلى النمو في الأجزاء الأشد جفافًا من البلاد، حيث توجد عادة مقترنة بأشجار السافانا المتناثرة وتشكّل عمومًا أرضيتها. وعلى الرغم من قلة نمو الأعشاب العذبة وهشاشتها، فهي تحتفظ بقابليتها للاستساغة وبقيمتها الغذائية طوال فصل الجفاف. وعلى ذلك فهي تتسم بأهمية خاصة بوصفها مراعي شتوية. وبين هذين الطرفين، أعشاب المراعي العذبة وأعشاب المراعي الحامضة، توجد أحزمة انتقالية من الأعشاب الخليطة التي يمكن اتخاذها مراعي طوال نحو ستة إلى ثمانية أشهر في السنة[١٢].

وعلى الرغم من أن أجزاء أخرى من أفريقيا الجنوبية، مثل المناطق التي تشغلها مجتمعات السوتو – تسوانا مما هو الآن مراعي الترانسفال المرتفعة، كانت لديها هي الأخرى مساحات كبيرة من المراعي العذبة، فقد كانت مع ذلك مفتقرة إلى نُظم الأنهار الموجودة في منطقة النغوني الشمالية والتي كانت تكفل لأجزائها التي ينخفض فيها معدل سقوط الأمطار مفارقة الجمع بين الجفاف وحسن السقاية[١٣]. كذلك فإنه في مساحات المراعي المرتفعة ذات الأعشاب العذبة، كثيرًا ما كان الرعي مقترنًا بذبابة التسي – تسي التي تسبّب مرض النوم للبشر والحيوان على السواء.

وفضلًا عن ذلك فإن مزارعي المراعي المرتفعة قبل فترة الاستعمار لم يتمتّعوا بميزة الأنساق

(٩) ج. غي (J. Guy)، ١٩٧٧.

(١٠) المرجع السابق، ص ٤.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) المرجع السابق، ١٩٨٠، ص ٧.

(١٣) المرجع السابق.

التي تتداخل فيها مساحات الأعشاب العذبة مع مساحات الأعشاب الحامضة، التي كانت سمة مراعي منطقة النغوني الشمالية. ويمكن القول بأن أنساق الاستيطان التي شهدها السوتو - تسوانا، بقراهم المنفصلة بعضها عن بعض وأراضيهم الصالحة للزراعة ومواضع تجمّع قطعانهم، كانت تعكس نوعًا من أنواع التنظيم المكاني يناسب توافر مساحات أكثر اتّساعًا وانفتاحًا بكثير مما توافر للنغوني الشماليين. ولا يبدو أن مجتمعات السوتو - تسوانا، وإن كانت تمارس تربية الماشية وزراعة المحاصيل، كانت معرّضة لضغوط الاستيطان الكثيف التي واجهت في النهاية زعماء الدول الكبيرة في منطقة النغوني الشمالية. ذلك أن مستوطناتهم المتقاربة (على نقيض مستوطنات النغوني المتناثرة) جاءت نتيجة لتجمّع مجتمعات بأسرها على مقربة من منابع المياه القليلة والمتناثرة أكثر منها نتيجة للضغط السكاني.

فما دام هناك حرص على حفظ التوازن بين نمو الجماعات البشرية وجماعات الماشية من جهة، وإمكانات الحصول على مختلف أنواع المراعي من جهة أخرى، لم يبدُ هناك خطر تخشى مغبّته على استقرار المنطقة. غير أنه مع اقتراب نهاية القرن الثامن عشر، بدا أن قدرة البشر على التدخّل من أجل زيادة الموارد من الأرض الزراعية والمراعي قد بلغت أقصاها. ذلك أن زيادة السكّان، التي كان من بين أسبابها الأخذ بزراعة الذرة كمحصول رئيسي في المنطقة، مارست في ما يبدو ضغطًا شديدًا على طرق الانتفاع المألوفة بموارد الأرض وما يتصل بها من موارد[١٤].

وعلى الرغم من أن الممر الضيّق الواقع بين جبال الدراكنسبيرغ والمحيط الهندي كان دائمًا يفرض حدودًا طبيعية على إمكانات التوسّع لدى المجتمعات التي تقطن تلك المنطقة، فإن زعامات النغوني الشمالية كانت تتمتع بعدد من المزايا التي انفردت بها المنطقة. فقد تمتّعوا طوال أجيال، إن لم يكن طوال قرون، بمزايا بيئة طبيعية خيّرة عرفوا كيف يبرعون في استغلالها. ففي الربيع وأوائل الصيف كان أصحاب القطعان النغونيون يصطحبون قطعانهم إلى المراعي المرتفعة ذات الأعشاب الحامضة، ثم ينتقلون مع قطعانهم ابتداءً من منتصف فصل الصيف إلى الأعشاب العذبة في قيعان أودية الأنهار. كذلك مكّنت التغيّرات المناخية هؤلاء المزارعين من اختيار أنسب البيئات لزراعة الذرة البيضاء أو الدخن أو الذرة الصفراء. ونحن نعلم الآن أن الذرة الصفراء قد أدخلت إلى تلك المنطقة في مرحلة ما أثناء القرن الثامن عشر ولم تلبث أن حلّت، باعتبارها الغذاء الأساسي، محل المحاصيل الغذائية التقليدية الأخرى. وفي منطقة ذات معدّل ممتاز لسقوط الأمطار ربّما كانت عملية إحلال الذرة الصفراء على هذا النحو بوصفها الغذاء الرئيسي قد عزّزت النمو السكّاني ومن ثم زاد الضغط على الأراضي. وربّما كان هذا سببًا في زيادة ظاهرتي القلق والعنف عندما بدأت الدويلات الكثيرة في المنطقة تكافح وتتزاحم بجدّ للحصول على موارد آخذة في التضاؤل.

ومن المحتمل أن هذه الظروف المتغيرة في منطقة النغوني الشماليين قد زادتها استفحالًا

(١٤) س. ماركس (S. Marks)، ١٩٦٧(أ)؛ و م. غلوكمان (M. Gluckman)، ١٩٦٣، ص ١٦٦.

مجاعة خطيرة عرفت باسم «المادلاتوله» التي يقدّر وقت حدوثها بتاريخ ما يقع بين العقد الأخير من القرن الثامن عشر والعقد الأول من القرن التاسع عشر[١٥]. ويُقال ان من بين مظاهر تلك المجاعة الرهيبة ظهور عصابات متجّولة من الجوعى كان أفرادها ينقضّون على أماكن بيع الأغذية. ولئن كان الشك يكتنف تأريخ مجاعة «المادلاتوله»، فمن الأمور ذات الدلالة أنه يظن أن وقت وقوعها كان قريبًا من وقت وقوع مجاعة أخرى في بلاد الباسوتو يقال انها أسفرت عن انتشار أكلة لحوم البشر.

بنية مجتمع النغوني الشماليين

لم يعد هناك أي شك في أن الأساليب التي اتّبعها الزولو في الزراعة والإنتاج قد ترتّبت عليها زيادة مطردة في سكّان تلك المنطقة. ولا يكاد يكون هناك أي دليل على أن زيادة السكّان يمكن أن يكون مردّها هجرة واسعة النطاق إلى المنطقة. وعلى ذلك فهذه الزيادة لا بدّ أنها جاءت نتيجة نمو طبيعي لم تخفّف من آثاره أية زيادة في الأرض أو في غيرها من الموارد الهامة. ومع ازدياد الصعوبات التي كانت المجتمعات تلاقيها في مواصلة الممارسات البالية المتمثّلة في نقل الماشية من مرعى إلى آخر أو تحويل مزيد من غابات الأشجار الخفيضة إلى أراضي سافانا، شرع بعض هذه المجتمعات في اغتصاب أراضٍ ومراعٍ تعود ملكيتها إلى آخرين.

وكان بعض حكّام هذه الدويلات قد شرعوا في تطبيق استراتيجيات تستهدف التحكّم في عمليتي الإنتاج الاقتصادي والتكاثر البشري. ولكي يفهم المرء هذا الأسلوب، عليه أن يلقي نظرة فاحصة على بنية مجتمع النغوني قبل فترة الاستعمار. لقد كان هذا المجتمع مقسّمًا إلى آلاف من أسر العامة التي يخضع كل منها لإشراف رئيس أبوي. ويمكن القول عمومًا بأن رئيس كل أسرة كان متزوّجًا من زوجتين أو ثلاث زوجات تبعًا لمرتبته في المجتمع. وكانت كل زوجة تعيش مع أولادها في بيت خاص بها وينتجون معًا ما يحتاجونه من أسباب العيش. وكان هناك عادة تقسيم للعمل تبعًا للجنس: فكان الذكور يتولّون أمر تربية الماشية وأعمال القنص، بينما كانت الإناث يتحمّلن المسؤولية الرئيسية عن إنتاج المحاصيل.

وكانت الأسر الملكية، التي يمكن أن يوجد منها أكثر من أسرة في كل دولة، تنظّم على نحو مختلف. فبالإضافة إلى أنشطة الإنتاج العادية التي يؤدّيها أفراد كل أسرة، بمن فيهم الأقارب والخدم، تطوّرت مختلف البيوت الملكية، وخاصة منذ أواخر القرن الثامن عشر فصاعدًا، لتغدو ثكنات عسكرية. وكانت فرق الذكور الذين يحشدون من مختلف أنحاء البلاد يعيشون في تلك الثكنات ويؤدّون للملك خدمات يذكر منها إنتاج المحاصيل. أما فرق الإناث فلم يعشن في هذه القرى العسكرية وإنما ظللن في أسر آبائهن. ولم يكن بوسع أعضاء الفرق، ذكورًا كانوا أو أناثًا، أن يتزوّجوا حتى يرخّص لهم الملك بذلك. وكان من الممكن أن يظلوا

---

(١٥) ج. غي (J. Guy)، ١٩٨٠، ص ٩ و١٥؛ أ. ت. بريانت (A.T. Bryant)، ١٩٢٩، ص ٦٣-٨٨.

في فرقهم مددًا قد تصل إلى عشر سنوات قبل أن يخلي سبيلهم إلى الزواج. ومن بين النتائج التي ترتّبت على تطبيق هذا النظام، أن ملوك دول النغوني الشمالية كانوا يتحكّمون في معدل الإنتاج الاقتصادي ومعدل التكاثر البشري على السواء.

وليس من السهل البت في تاريخ بدء هذا التطوّر لدى النغوني الشماليين. وقد أصبح من المألوف الآن قرن بداية هذه التغيّرات بحكم دينغيسوايو عاهل المتيتوا، وقرن بلوغها درجة الكمال بحكم شاكا عاهل الزولو[١٦]. فلعدّة قرون قبل حدوث هذه التغيّرات ظلّت رؤية طقوس التكريس على أنها أمر جماعي وسياسي أكثر شيوعًا لدى السوتو - تسوانا منها لدى النغوني. ويبدو من المرجّح أن هذا التغيّر الحاسم ربّما اقترن بتغيّرات هامة في حياة النغوني الاجتماعية الاقتصادية. ومن الممكن أيضًا أنه عندما بدأت الدول الكبرى تتوسّع، ضمّت جيوبًا من مجتمعات السوتو الذين يحتمل أن حكّام النغوني الشماليين نقلوا عنهم أسلوبهم في تنظيم طقوس التكريس بهدف تحقيق المزيد من السيطرة السياسية.

والنظرة المتأنية إلى العوامل الطبيعية وإلى طبيعة التنظيم الاجتماعي والإنتاج في بلاد النغوني الشمالية، تبيّن لنا بوضوح أنه ابتداء من الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، أدّى الانفجار السكّاني إلى تكثيف الكفاح في سبيل موارد آخذة في التضاؤل، وهو كفاح ظل يشتدّ على امتداد أجيال عدة. وكان أول من أشار إلى عامل الانفجار السكّاني هو ماكس غلوكمان وأيّده منذئذٍ كتّاب عدة آخرون[١٧]. ومن المقطوع به الآن أن النمو السكّاني وما يقترن به من افتقار إلى الأرض لا بدّ أن يكون قد أسهم بقسط وافر في إثارة العنف الذي ظهر في منطقة النغوني الشمالية في أوائل القرن التاسع عشر.

وقدّمت تفسيرات أخرى للثورة المعروفة باسم المفيكانه أو الديفاكانه، بعضها يعتبره القارئ الناقد ممكنًا ان لم يكن معقولًا أو مقبولًا، على حين أن بعضها الآخر يتسم بطابع الشطط ويغلب عليه الوهم والخيال. من ذلك مثلًا رأي يذهب إلى أن التنظيم الداخلي والإصلاحات العسكرية التي أرست أُسس دول قومية كبيرة مثل المتيتوا والزولو، يرجع الفضل فيها إلى تقليد مؤسسيها للأوروبيين. فقد قيل عن دينغيسوايو على الأخص أنه عمد إلى محاكاة الأوروبيين الذين شاهدهم في أثناء تجولاته قبل أن يصبح حاكمًا[١٨]. ولا يكاد يكون هناك داعٍ إلى أن

(١٦) هناك رأي يذهب إلى أن عملية بناء الدولة بدأت في تاريخ أبكر لدى الهلوبي والنغواني والنولولوانده. انظر س. ماركس (S. Marks)، ١٩٧٦، ص ٥٣٢.

(١٧) م. غلوكمان (M. Gluckman)، ١٩٧٣، ص ١٦٦؛ ج .د. أومر - كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، الفصلان ١ و٢.

(١٨) في بحث كتب حوالى سنة ١٩٣٩، كان هنري فلين (H. Flynn) أول من أبدى الرأي المشكوك فيه بأن ابتكارات دينغيسوايو ربما كان الفضل فيها يعود إلى علاقاته بالبيض، ولا سيّما واحد منهم يدعى الدكتور كووان (أنظر ج. بيرد (J. Bird) (مدير التحرير)، ١٩٨٨، الجزء ١، ص ٦٢ و ٦٣. وفي وقت لاحق أكّد أ. ج. بريانت (A.J. Bryant)، ١٩٢٩، ص ٩٤، هذا التفكير الذي لا أساس له، على نحو يوحي «بالفرضية الحاميّة» التي تمّ الآن تفنيد كل عناصرها. وقد مهّد هؤلاء الكتاب السبيل لفريق كامل من الأتباع السذّج الذين ردّدوا هذه الرواية في وقت لاحق على أنها حقيقة ثابتة.

نلقي بالًا إلى مثل هذا الرأي الذي تفوح عنصريته، اللهمّ إلا بتأييد النقد الذي أبداه أحد الكتّاب إذ وصف تلك الآراء بأنها محاولات من جانب أصحابها «لكي يدّعوا لأنفسهم ما حققه الزولو من مجد بمنجزاتهم»، مستطردًا بقوله ان مثل هذه الادعاءات لا يمكن إقامة أي دليل على صحتها[١٩]. ومما قيل أيضًا بهذا المعنى أنه لا يكاد يوجد أي شبه بين الدول التي نظّمها كل من دينغيسوايو وشاكا وبين الدول الأوروبية المعاصرة في المنطقة.

ومن العوامل الأخرى التي ذكرت في سياق تفسير منشأ المفيكانه، التحرّك التدريجي المعتمد من جانب مزارعي البوير المهاجرين في القرن الثامن عشر من الجزء الغربي للكاب وما ترتّب على ذلك من إقامة حاجز يسدّ الطريق أمام تقدّم رعاة النغوني الجنوبيين في الاتجاه المعاكس. وقد دفع بأن هجرة رعاة البوير في القرن الثامن عشر ترتّب عليها ضغط على الأرض نظرًا لأنها أوقفت حركة التوسّع الطبيعي من جانب رعاة النغوني الجنوبيين وأثارت بالتالي أزمة لدى النغوني الشماليين من ورائهم[٢٠]. غير أنه لئن لم يكن هناك شك في أهمية عامل الضغط السكّاني لدى النغونيين عمومًا، ومن ثم قدرته الكبيرة على الإقناع، فإن قرنه بهجرة البوير نحو الشرق انطلاقًا من مستعمرة الكاب يترك بدون جواب ذلك التساؤل عن السبب في أن الثورة الاجتماعية التي أشعلها ذلك الضغط السكّاني لم تندلع في دول النغوني الجنوبية أو دول الخوسا التي كان مهاجرو البوير حائلًا مباشرًا دون تحرّكها. وتثير حجة الضغط السكّاني مشكلة أخرى عندما تُساق على هذا النحو. فهي تواجهنا بضرورة تقديم برهان مقنع على أنه، إلى أن هاجر البوير شمالًا إلى نهر السمك الأعظم قرابة منتصف القرن الثامن عشر، كان من الممكن أو كثيرًا ما تسنّى تخفيف وطأة الاكتظاظ لدى النغوني الشماليين، أي أولئك الذين يقطنون شمالي نهر التوكيلا، نتيجة لنزوح حشود كبيرة من المنطقة واتجاهها نحو الجنوب عبر مجتمعات مستقرة من النغوني الناطقين بلغة الخوسا بحثًا عن مجال حيوي، واستقرارها بين تلك المجتمعات أو في أراضٍ تليها إلى الجنوب. ويبدو في هذا الصدد أن الحاجز المادي الذي تشكّله جبال الدراكنسبيرغ ربّما كان بالفعل أقل إعاقة للحركة من المجتمعات المكتظة من الناطقين بالخوسا الذين استقرّوا جنوبي ما يعرف اليوم بالناتال[٢١].

وثمة تفسير شيّق وهام يرتبط برغبة الدول الكبرى بمنطقة النغوني الشمالية في السيطرة على التجارة، ولا سيّما تجارة العاج، مع ميناء خليج ديلاغوا الذي كان خاضعًا لسيطرة البرتغاليين على الساحل الشرقي. وقد قدمت هذه الفرض لأول مرة مونيكا ويلسون ولقيت تأييدًا من ألان سميث[٢٢]. وقبل نهاية القرن الثامن عشر بوقت طويل كانت دول مثل الهلوبي ندواندوى والنغوانه يمارسون مع البرتغاليين تجارة كان معظمها عبر وسطاء من التسونغا. وعندما اعتلى دينغيسوايو عرش

(١٩) د. د. دينون (D. Denoon)، ١٩٧٣، ص ١٩.

(٢٠) ر. أوليفر (R. Oliver) و ج. د. فاج (J.D. Fage)، ١٩٦٢، ص ١٦٣.

(٢١) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ١٦٩.

(٢٢) م. ويلسون (M. Wilson)، ١٩٥٨، ص ١٧٢؛ أ. سميث (A. Smith)، ١٩٦٩.

المتيتوا، افتتح طريقًا لتجارة العاج مع خليج ديلاغوا، مما اضطرّه إلى أن يهزم عددًا من العشائر لكي يتمكّن من الوصول إلى الميناء الواقع على ساحل المحيط الهندي[٢٣]. ويبدو أن جهود دينغيسوايو كان لها ما يناظرها في جهود كل من زويدي وسوبهوزا اللذين حاولا أيضًا أن يتوسّعا على امتداد نهر البونغولو لكي يكون لهما موطئ قدم في التجارة مع خليج ديلاغوا[٢٤]. وعلى الرغم من أن هناك من الباحثين من أثاروا الشكوك حول أهمية عامل التجارة هذا باعتباره حافزًا على تحوّل الدويلات إلى دول، فإن الأمر لا يزال مثارًا لكثير من الجدل والنقاش.

ومن جهة أخرى فليس من السهل أن نأخذ مأخذ الجد تفسيرات تنهض على أساس شخصيات زعماء الثورة أو صفاتهم الحميدة، ومن الأفيد أن نحاول فهم السبب الذي من أجله ازدهر في وقت واحد وحول المنطقة نفسها تقريبًا زعماء مثل دينغيسوايو وشاكا ومزيليكازي وأمثالهم. ولعلّ نهج التقصّي هذا يساعدنا على تفادي خطر إضفاء الطابع الميثولوجي على الدور الذي نهضت به الشخصيات الرئيسية في هذه الدراما البشرية الكبرى، وعلى أن نراهم بالأحرى كنتاج بيئة اجتماعية اقتصادية من نوع معيّن.

ومؤدى ذلك أنه قرب نهاية القرن الثامن عشر، وعلى الأخص في أثناء السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، تضافرت عوامل عدة يتركّز معظمها حول افتقار متزايد إلى الأرض نتيجة لزيادة أعداد السكان، على إثارة قلق انقلب في ما بعد إلى عنف في معظم دول النغوني الشمالية. فقد كانت تطرأ بالتدريج تغيّرات حاسمة وثورية على النسيج الاجتماعي والثقافي لمجتمعات بأسرها. واضطرّت الظروف المضطربة في منطقة مبتلاة بالحروب دولة اثر أخرى على تعديل أو هجران ممارسات عريقة مثل رعي الماشية على أساس الإعارة أو طقوس تقليدية مثل التكريس المقترن بالختان، حيث وجد أن مواصلة الالتزام بها سوف يحول دون الاستجابة السليمة والكفوءة لمقتضيات أوضاع سريعة التغيّر. من ذلك مثلًا أن تكريس الذكور، الذي كان ينطوي على الختان والعزل فترات طويلة قد تصل إلى ستة أشهر، كان من الممكن أن يستبعد من التكليف مئات الشبّان الذين قد تدعو الحاجة إليهم للخدمة العسكرية. وعلى ذلك فقد أفضت التغييرات والتعديلات التي أدخلت على الأعراف الاجتماعية والممارسات التقليدية إلى التجديد في تقنيات القتال وإلى تحديث للتنظيم العسكري. ويذكر من عظماء المجددين وأنصار التحديث في تلك الفترة زويدي عاهل الندواندوى، ودينغيسوايو عاهل المتيتوا، وشاكا عاهل الزولو[٢٥].

وبرزت في هذه السلسلة من الحروب التي خاضت غمارها تلك الدول النغونية الكثيرة، وما ترتّب عليها من حركات هجرة اضطرارية ومن فتوح وعمليات ضمّ، ثلاث جماعات قوية كانت لها السيطرة على المنطقة. وأولى هذه الجماعات هي النغوانه – دلاميني (التي أصبحت السوازي في ما بعد) وكان يحكمها سوبهوزا وتعيش على ضفاف نهر البونغولو. وبين نهري

---

(٢٣) أ. ت. بريانت (A.T. Bryant)، ١٩٢٩، ص٩٧؛ أ. سميث (A. Smith)، ١٩٦٩، ص ١٨٢ و١٨٣.

(٢٤) أ. ت. بريانت (A.T. Bryant)، ١٩٢٩؛ أ. سميث (A. Smith)، ١٩٦٩، ص ١٨٥.

(٢٥) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٢٧؛ ج. بيرد (J. Bird)، ١٨٨٨، المجلد ١.

البونغولو والمفولوزي والمحيط الهندي كانت تعيش الجماعة القوية الثانية، وهي اتحاد الندواندوى تحت حكم الملك زويدي. وإلى الغرب منها كانت تعيش زعامات أصغر يذكر منها الكومالو، وإلى جنوبها الجماعة القوية الثالثة وهي اتحاد المتيتوا تحت حكم دينغيسوايو. وكانت هذه الجماعات الثلاث تشغل على وجه التقريب المثلث الواقع بين المحيط الهندي ونهر المفولوزي الأدنى ونهر الملاتوزي[٢٦].

وكان حكّام هذه الدول الثلاث الكبرى في جوهرهم ملوكًا ذوي سلطة عليا يفرضون الأتاوات على مجموعات من الدول الصغرى والزعامات والعشائر. وكانت الدول الخاضعة تتمتع عمومًا بقدر كبير من الاستقلال الذاتي في شؤون الحياة اليومية، بينما هي تعترف بسلطة الحاكم الأعلى في أمور هامة يذكر منها طقوس «الثمار الأولى»، والتكريس، ودفع الأتاوة، وشنّ الحروب.

ودارت الحلقة الأولى من الكفاح في سبيل التفوّق والسيطرة بين النغوانه – دلاميني بإمرة سوبهوزا وبين الندواندوى بإمرة زويدي، اللتين كانتا تتنافسان على امتلاك أراضي الذرة في وادي البونغولو الخصيب. وكانت دولة الندواندوى، التي برزت قبل العقود الوسطى من القرن الثامن عشر، في الأصل جزءًا من جموعة كبيرة من زعامات الإمبو – نغوني التي نزحت إلى الجنوب من مملكة التنبه في الأراضي الواقعة خلف خليج ديلاغوا قرب أواخر القرن السابع عشر. وقد انتهى بها المطاف، وهي تفرعات أخرى من الأمبو – نغوني، يذكر منها النغوانه والدلاميني والهلوبي، إلى الاستقرار في وادي البونغولو في الوقت الذي كانت فيه خاضعة لحكم لانغا الثاني أو سلفه كسابا. وبنى الندواندوى مستوطنتهم الرئيسية على سفوح الايما – غودو المطلة على وادي البونغولو الجنوبي. وكان في موطنهم الجديد هذا أن شرع حكّام الندواندوى في انتهاج سياسة تستهدف العمل بالتدريج على توسيع نطاق سيطرتهم السياسية بإخضاع عدد من الزعامات الصغرى الموجودة في محيطهم. وشملت هذه الدويلات بعض مجتمعات النغوانه والنتونغوا في وادي البونغولو، كما شملت مجموعة من عشائر الكومالو الخاضعة لماشوبانه. وكان هناك أيضًا أن تسمّوا، بعد أن ازدهرت دولتهم وسادها الرخاء، باسم الندواندوى، تمييزًا لأنفسهم عن غيرهم من الإمبو – نغوني الذين استقرّ بعضهم على الضفة الشمالية للبوتغولو، واستقرّ بعضهم الآخر إلى الغرب من زعامة الهندواندوى[٢٧].

وزادت كثيرًا سلطة حكّام الندواندوى بضمّهم تحت سيادتهم دويلة إثر دويلة. وفي ظل حكم لانغا الثاني وابنه زويدي، امتدّت حدود الدولة إلى جانبي نهر البونغولو في الشمال، وجنوبًا حتى وادي المفولوزي الأسود، ومن قرب غابة نغومه في الغرب إلى خليج سانت لوسيا في المحيط الهندي[٢٨]. وهكذا كان حكّام الندواندوى أول الحكّام النغونيين الذين أحدثوا ذلك النوع من التحوّل الذي ترتّب عليه نشوء دولة كبيرة من زعامات عدة صغيرة في المنطقة.

---

(٢٦) أ. ت. بريانت (A.T. Bryant)، ١٩٢٩، ص ١٦٠.

(٢٧) المرجع السابق، ص ١٥٨–١٦١.

(٢٨) المرجع السابق، ص ١٦٠.

فقد نجح حكّام الندواندوى – باستغلالهم للأعراف والممارسات القديمة وتنظيمها على نحو يجعلها تحقّق أهدافًا جديدة فضلًا عن استخدامهم القوة العسكرية بلا رحمة ولا هوادة عندما تقتضي الضرورة ذلك – في تشييد دولة اتحادية قوية حول ملتقى اليوسوتو والبونغولو، مع جمع الأتاوات من كثير من الزعامات النغونية الصغيرة بالمنطقة.

وكان زويدي قد اعتلى عرش الندواندوى خلفًا لأبيه حوالى سنة ١٧٩٠، وبلغ أوج حكمه في وقت واحد تقريبًا مع دينغيسوايو حاكم الدولة الاتحادية المجاورة والمنافسة، المتيتوا(٢٩). وكان أن وقع على كاهله العبء الأكبر لتشييد دولة الندواندوى القوية، وإن كان من المهم الإقرار بأنه بنى على أُسس أرساها أبوه وجدّه، وبأنه استغلّ في سبيل ذلك ما كان سائدًا بالفعل من مؤسسات وأعراف وممارسات في معظم أنحاء المنطقة، حتى لدى السوتو – تسوانا غربي جبال الدراكنسبيرغ.

وكانت مملكة الندواندوى، شأنها شأن كثير غيرها من دول النغوني في المنطقة، تعتمد اعتمادًا كبيرًا على نشر الفرق العسكرية التي تكوّنت من ذكور وإناث ينتمون إلى فئة عمرية واحدة وحشدوا من خلال طقوس التكريس التقليدية. وكانت طقوس التكريس تقترن بالنسبة إلى الذكور بعملية الختان. وثمة دلائل تشير إلى أن زويدي وخلفاءه ربّما كانوا من أوائل حكّام النغوني الذين أدركوا المغزى السياسي لما درج عليه السوتو – تسوانا من تنسيق ومراقبة لعملية الختان وما يرتبط بها من طقوس التكريس على مستوى المجتمع أو على صعيد الزعامة بأسرها، لا على أساس الأسر كل منها على حدة. وكان من السهل بعدئذٍ مدّ نطاق ذلك المبدأ. فلئن كان بوسع الزعماء الخاضعين أن يواصلوا حكم رعيتهم، فلم يعد بمقدورهم – كما كانت الحال في الماضي – أن ينظّموا حفلات التكريس الخاصة بهم أو يرأسوها. فقد تقرّر من ذلك الوقت فصاعدًا أن تنظّم تلك الحفلات انطلاقًا من المركز، وأن يصبح الشباب من جميع الأمم الخاضعة للندواندوى أعضاء في الفرق الوطنية المشكّلة على أساس العمر(٣٠). وبطبيعة الحال، أدّى ذلك مستقبلًا إلى تيسير نشر هذه الفرق وتكليفها بعمليات عسكرية.

وفضلًا عن أن حكّام الندواندوى كانوا يستخدمون «الفرق العمرية» لتوطيد أواصر الوحدة بين مختلف أجزاء دولتهم القومية، فيبدو أنهم كانوا يستعينون أيضًا على نطاق واسع بنفوذهم السحري – الديني لتعزيز سلطانهم ولخلق أسطورة العاهل ذي القوة المطلقة التي لا تقهر. فبالإضافة إلى احتفالات «الثمار الأولى» التقليدية السنوية، استعان زويدي بصفة خاصة بحشد كبير من رجال الطب وسحرة الملك الذين ساعدت أنباؤهم على بث الخوف من جبروته في أنحاء كثيرة من الزعامات المحيطة. كذلك لجأ زويدي إلى الزيجات الدبلوماسية لإقامة أو توثيق علاقاته مع بعض دول المنطقة. من ذلك مثلًا أنه قدّم أخته نتومبازانا زوجة لحاكم المتيتوا دينغيسوايو. ولعلّ اعتبارات مماثلة هي التي حدت به أخيرًا إلى الموافقة على زواج إحدى بناته،

---

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦.

تانديله، من سوبهوزا حاكم النغوانه (السوازي)، ذلك الشعب الذي أصبحت تعرف بين أفراده باسم «لارنيزى»، ابنة زويدي.

غير أنه غدا واضحًا، عندما عاود سوبهوزا مطالبته بالانتفاع بالأراضي الزراعية الخصبة في وادي البونغولو، لم تخطر ببال زويدي قط السماح لهذه الزيجات الدبلوماسية بالوقوف في سبيل سياسته التوسعية. فقد ردّ زويدي على تلك المطالبة بشنّ هجوم على عاصمة سوبهوزا على الحدود الجنوبية لسوازيلاند[٣١]. وبعد معارك عدة، خرج جيش الندواندوى ظافرًا، وطرد أتباع سوبهوزا من وادي البونغولو ودفعهم إلى التحرّك في اتجاه الشمال. وهناك، بين ما يُعرف اليوم بسوازيلاند، أرسى سوبهوزا (ويُطلق عليه أيضًا سومهلولو) أُسس أمة السوازي.

السوازي

كانت جماعة النغوانه النووية تتألف من مجموعة من عشائر الإمبو – نغوني ومن جيوب تنتمي إلى النتونغوا – نغوني بالإضافة إلى بعض عشائر التسونغا بزعامة ملوك من سلالة الدلاميني. وكانت هذه العشائر، التي اتّحدت معًا باعتبارها أول طبقة من مجتمع النغوانه في منطقة شيزيلويني، هي التي أصبحت تُعرف باسم البمدزابوكو، أو السوازيين الحقيقيين[٣٢]. وفي الجزء الأوسط مما هو اليوم سوزايلاند، أخضع سوبهوزا لسلطانه السياسي عشائر عدة أخرى من المنطقة المجاورة، وهي عشائر ترجع في معظمها إلى أصل سوتوي (بيدي)، ولكنها اختلطت بجيوب صغيرة من مجتمعات الإمبو – نغوني والنتونغوا – نغوني. وكانت مجتمعات السوتو، التي دمجها سوبهوزا في مملكته، تطبّق نظامًا للفرق العمرية على درجة لا بأس بها من التطوّر. وللتمييز بين هؤلاء السوازي الجُدد وبين أولئك الذين هاجروا من الجنوب، كان يُشار إليهم عمومًا باسم الايما – خاندزامبيلي (أولئك الذين وجدوا إلى الأمام)[٣٣].

وكان شعب سوبهوزا، حتى قبل أن يطردوا من وادي البونغولو، قد أخذوا – مثلما فعل شعب دينغيسوايو – بنظام الفئات العمرية، الأمر الذي يسّر على سوبهوزا دمج المجتمعات الجديدة من سوازيلاند الوسطى في بقية رعاياه، بدرجة أكبر مما لو كان الأمر غير ذلك. وكانت الفئات العمرية لدى السوازي، شأنها شأن نظيراتها في مجتمعات السوتو، تعمل بوصفها فرقًا عسكرية في أوقات الحرب وحدها. وكان شباب العشائر المهزومة يدمجون في نظام

(٣١) ج. س. م. ماتسيبولا (J.S.M. Matsebula)، ١٩٧٢، ص ١٥ و ١٦؛ هـ. كوبر (H. Kuper)، ١٩٤٧، ص ١٣؛ ج .د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٢٩ و ٤٩؛ أ .ت. بريانت (A.T. Bryant)، ١٩٦٤.

(٣٢) ج .س .م. ماتسيبولا (J.S.M. Matsebula)، ١٩٧٢؛ هـ. كوبر (H. Kuper)، ١٩٤٧، ص ١٤.

(٣٣) المرجعان السابقان.

التكريس النغواني ويكلّفون بالقتال جنبًا إلى جنب في فرق غزاتهم نفسها[٣٤]، بينما لم يكن يُقضى على زعماء السوتو بل كانوا يمنحون على العكس من ذلك قدرًا كبيرًا من الاستقلال بالشؤون المحلية. وعلى الرغم من أن عشائر السوتو كانت في البداية تحتلّ مركزًا أدنى بعض الشيء في مجتمع النغوانه، فإن مرور الوقت وإثباتهم ولاءهم للدولة بما لا يدع مجالًا للشك، قد أتاحا لهم التمتّع بالمعاملة نفسها التي كان يلقاها أعضاء النغوني في دولة السوازي.

ولم يقتصر سوبهوزا على التخفيف من نير السيطرة على عشائر السوتو التي هزمها بالسماح لرؤسائها بقدر كبير من الاستقلال المحلي وبإتاحة قدر كبير من مرونة الحركة لشباب السوتو في جيش السوازي، بل سعى ايضًا إلى توطيد أركان مركزه وضمان أمن مملكته الجديدة بإقامة علاقات وديّة مع جيرانه. فعلى الرغم من أن زويدي كان قد طرده من موطنه السابق ولاحقه إلى حيث توجد سوازيلاند الحديثة، فقد أبقى سوبهوزا على علاقاته الوديّة مع الندواندوى، وحاول أن يعزّز صداقته معهم بالزواج من إحدى بنات زويدي واتخاذها زوجة رئيسية (نكوسيكاتي) له. ولكي يسترضي شاكا حاكم الزولو، بعث إليه بضريبة تتمثّل في عدد من الفتيات بمن فيهن أميرات من الأسرة المالكة ذاتها. وعلى الرغم من أن شاكا قتل بعض هؤلاء النسوة بعد أن حملن، فقد واصل سوبهوزا سياسة استرضائه[٣٥]. ونتيجة لذلك كانت مملكته تتمتّع بمناعة نسبية من أعمال السلب والنهب التي كانت تمارسها فرق شاكا.

وتوفي سوبهوزا سنة ١٨٤٠ وخلفه في الحكم ابنه مسوازي (مسواتي)، وهو الاسم، سوازي، الذي أُطلق في ما بعد على شعب النغوانه – دلاميني. وكان على مسواتي، شأنه شأن أبيه من قبله، أن يدفع عن الدولة الجديدة غزوات متعاقبة وافدة من الجنوب، فضلًا عن التصدّي لحركات التذمّر في الداخل. فقد اضطرّ مسواتي، الذي كان حديث السن نسبيًّا عند وفاة أبيه، إلى التصدّي لمحاولات عدة كانت تستهدف إحباط جهوده للحكم، أولها ثورة الفوكوتي الذين نجحوا في استجماع قدر كبير من التأييد في جنوب سوازيلاند. غير أن مسواتي أنقذ من هذه الورطة بفضل مالونغه الذي عبّأ عددًا من الفرق الملكية لمؤازرته.

وعلى أثر ثورة الفوكوتي بذل مسواتي جهودًا لتعزيز مركزه، يذكر منها إضفاء مزيد من المركزية على الفرق العمرية، وانشاء شبكة أكثر اتساعًا من القرى الملكية، وإعادة تنظيم احتفالات الأنكوالا (الثمار الأولى) بدعم النفوذ الملكي فيها. ومع ذلك فإن هذه الإصلاحات لم تمنع ابنًا آخر من أبناء سوبهوزا، وهو الوصي على العرش مالامبوله، من الثورة عام ١٨٤٦ بعد مرور فترة قصيرة على تخرّج مسواتي من طقوس الختان. وتورّط في تلك الثورة عدد من المبشّرين البيض، ومن عملاء الاستعمار الزولوي. واضطرّ مسواتي في النهاية إلى التحالف مع

(٣٤) هـ. كوبر (H. Kuper)، ١٩٤٧، ص ١٥–١٧؛ هـ. بيمر (H. Beemer)، ١٩٣٧.

(٣٥) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٥٠.

بوير الترانسفال لكي يدرأ خطر الغزو من قوات الزولو بقيادة مبانده. وقد وقّعت المعاهدة التي أنقذت السوازي من براثن التنين الزولوي في ٢٦ يوليو / تموز ١٨٤٦[٣٦].

ومن الشخصيات المهمة التي لعبت دورًا في هزيمة ثورة مالامبوله، أخ آخر لمسواتي هو سومكوبا. وقد تدعّم المركز الذي كان يحتلّه سومكوبا باعتباره الابن الأول لسوبهوزا، بفضل الدور الذي مثّله في إخماد ثورة مالامبوله، وفي التفاوض بشأن معاهدة عام ١٨٤٦ مع بوير أوريغستاد. ومع ذلك ففي حوالى سنة ١٨٤٩ بدأ سومكوبا ثورته ضد مسواتي، التي بلغت أوجها في ما بذله من جهود لإقامة دولة منافسة «بضمّ عشائر الباي والسوتو من منطقة نهر التمساح»[٣٧]، واغتصابه الامتيازات الملكية بتنظيمه احتفالات الأنكوالا الخاصة به. وبحلول سنة ١٨٥٦، أسفرت الحملات التي شنّها مسواتي ضد أخيه الثائر، وما لقيه من تأييد بوير ليدنبيرغ، عن مقتل سومكوبا، وعقد معاهدة تخلّ جديدة مع هؤلاء البوير[٣٨]، وعودة الأمور إلى نصابها في المنطقة.

وأحرزت سياسة مسواتي الداخلية نجاحًا يفوق نجاح مغامراته الخارجية. فقد شرع في تنفيذ سياسة قوامها الزيجات الدبلوماسية مع «أميرات» اختارهن من كثير من السلالات الحاكمة لمجتمعات دُمجت مؤخرًا في مجتمع السوازي. وكان في الوقت نفسه يغدق عرائس ملكية سوازية على رؤساء مختلف العشائر. ولم يلبث عامة السوازي أن بدأوا في محاكاة أسلوب مسواتي، وأحدثوا بذلك تغيّرات هامة مرجعها الزواج المختلط على نطاق واسع. وترتّب على ذلك القضاء على التقسيمات الاثنية بين مختلف عناصر مجتمع السوازي[٣٩].

المتيتوا

ترك طرد النغوانه – دلاميني من وادي البونغولو زويدي حاكم الندواندوى ودينغيسوايو حاكم المتيتوا وجهًا لوجه في شمالي بلاد النغوني. وكان زويدي نفسه قد أصبح ملكًا على الندواندوى حوالى سنة ١٧٩٠. ويبدو أن الفضل يرجع إليه في بناء دولة ندواندوية قوية على أساس جمع الضرائب من دويلات تابعة، واستخدام جيش قوامه الفرق العمرية، وأسطورة ملكية مقدّسة تنتظم حول احتفالات الأنكوالا (الثمار الأولى) السنوية، والسيطرة على طرق التجارة مع خليج ديلاغوا.

(٣٦) ج. س. م. ماتسيبولا (J.S.M. Matsebula)، ١٩٧٢؛ أ. ت. بريانت (A.T. Bryant)، ١٩٢٩، ص ٣٢٥–٣٢٨؛ هـ. كوبر (H. Kuper)، ١٩٤٧، ص ١٩ و٢٠.

(٣٧) ج. أ. إي. أغار – هاميلتون (J.A.I. Agar-Hamilton)، ١٩٢٨، ص ٦٠؛ هـ. كوبر (H. Kuper)، ١٩٤٧، ص ٢٠.

(٣٨) هـ. كوبر (H. Kuper)، ١٩٤٧؛ ج. م. تيل (G.M. Theal)، ١٩٠٨–١٩١١، الجزء ٤، ص ٤٥٦.

(٣٩) هـ. بيمر (H. Beemer)، ١٩٣٧.

وقد ذاع صيت مملكة المتيتوا في عهد دينغسوايو، ابن جويه وحفيد كايي (الذي يمكن اعتباره عمومًا مؤسّس مملكة المتيتوا)[٤٠]. وقد نهضت قوة المتيتوا، شأنها شأن دول الندواندوى، والنغوانه، والزولو من بعدهما، على أساس جباية الضرائب، والسطو على الماشية، واستخدام جيش قوامه الفرق العمرية. كذلك كانت للمتيتوا تجارة واسعة مع خليج ديلاغوا.

وكما سبق القول، كانت الفرق العمرية تنتشر عمومًا في أنحاء دول النغوني الرئيسية في المنطقة، ويبدو أن معظم هذه الدول قد تأثرت بالبيدي وغيرهم من جماعات السوتو في المناطق المجاورة[٤١]. غير أنه يبدو أن دينغيسوايو استغلّ نزوعه المعهود إلى الكمال والخيال في إعادة تنظيم ما كان ممارسة عامة في المنطقة. فقد أنهى طقوس الختان التي كانت تقترن بتكوين الفرق العمرية بغية التخلّص من فترة العزلة التي كانت تتطلبها تلك الطقوس. كما اعتمد في تنظيم جيشه أسلوب الصدر والقرون. كذلك دخل دينغيسوايو في تحالف مع مملكة المابوتو في خليج ديلاغوا. وقيل انه استعان في انتصاره في ما بعد على دولة الكوابه وضمّها بجنود مسلّحين ببنادق آتية من حليفته مملكة المابوتو وليس، كما ذكر فينّ، بفصيلة من الجنود أرسلها البرتغاليون[٤٢]. وكانت مملكة المتيتوا في عهد دينغيسوايو تجبي الضرائب من أكثر من ثلاثين زعامة في المنطقة، بما في ذلك زعامة صغيرة يحكمها سينزانغاخونا، ألا وهي دويلة الزولو. وفي وقت لاحق أصبح شاكا، أحد أبناء سينزانغاخونا، قائدًا في جيش دينغيسوايو.

الزولو

كان زويدي وفرق الندواندوى قد وقفوا في وجه توسّع المتيتوا في عهد دينغيسوايو، إذ نشبت بين الجيشين المتنافسين حروب عدة. وفي عام ١٨١٨، أسر زويدي دينغيسوايو وقتله. وبالنظر إلى الطابع الشخصي الذي اتّسم به حكم دينغيسوايو، فقد ترك موته فراغًا في زعامة المتيتوا. وسارع شاكا، الذي لم يلبث أن حظي بتقدير متزايد من جانب دينغيسوايو (الذي ساعده على أن يصبح رئيسًا لزعامة الزولو الصغيرة)، إلى ملئه والحلول محل دينغيسوايو كرئيس لاتحاد زعامات المتيتوا، وورث بذلك «امبراطورية» المتيتوا. ولكنه عمد، بالطريقة نفسها التي كفل بها بسمارك استيعاب ألمانيا في بروسيا، إلى دمج امبراطورية المتيتوا في دولة الزولو بحيث أصبحت جزءًا من أمة الزولو. غير أنه سمح لنظام الحكم التقليدي في المتيتوا أن يستمرّ وعلى رأسه ابن

(٤٠) ت. شيبستون (T. Shepstone)، في ج. بيرد (J. Bird)، ١٨٨٨، المجلد ١، ص ١٦٠-١٦٤؛ أ .ت. بريانت (A.T. Bryant)، ١٩٢٩، ص ٩٥.

(٤١) ج. د. أومر - كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٩، ص ٢١١-٢١٣.

(٤٢) أ. سميث (A. Smith)، ١٩٦٩.

قاصر من أبناء دينغيسوايو، منصّبًا أحد أتباعه وصيًا على العرش وملكًا من قبل الزولو[٤٣]. ويبدو من جهة أخرى أن شاكا أصرّ، في تعامله مع جماعات غير المتيتوا، على الدمج الكامل لا مجرد السيادة.

وكان شاكا، وهو لم يزل بعد مجرد رئيس لدولة الزولو وتابعًا لدينغيسوايو، قد بدأ بالفعل في إعادة تنظيم جيشه فمضى بعملية ترشيد المؤسسات الاجتماعية للأغراض العسكرية إلى نهايتها المنطقية. كذلك أحدث شاكا انقلابًا في التقنيات العسكرية ذاتها فاستعاض عن الحربة بعيدة المرمى بحربة طاعنة قصيرة وعريضة الشفرة، كانت أكثر فعالية في القتال عن قرب بعد أن يكون العدوّ قد فقد حربته بعيدة المرمى أو رمحه. وأصبح المقاتلون الزولو يلبسون دروعًا طويلة ويستغنون عن نعالهم ويحاربون حفاة الأقدام توخيًا للسرعة وخفة الحركة. وواصل شاكا ما درج عليه دينغيسوايو من الاحتفاظ بجيش مؤلف من فرق تقع أعمار أفرادها دون الأربعين سنة، ولكنه خالفه في أنه أبقى على هذه الفرق في ثكنات عسكرية حيث كانت تعولهم الدولة ويظلّون دون زواج إلى أن يصرفوا من الخدمة العسكرية. وكانت فرق شاكا، نظرًا لإقامتها في ثكنات، على درجة عالية من التدريب والكفاءة وعلى أهبة الاستعداد للطوارئ دائمًا[٤٤].

وكان جيش شاكا يُدرّب على تكتيكات حربية عدة ليست تشكيلات «قرون البقر» سوى أكثرها جذبًا للانتباه. وكان مشبعًا بروح الجرأة وعدم الاستسلام لمشاعر الرحمة في تعامله مع العدو. وعلى خلاف ما فعله سوبهوزا أو دينغيسوايو، كثيرًا ما كان شاكا يقضي على النخبة الحاكمة للشعوب التي يقهرها ويسعى إلى دمج الجماعات المهزومة دمجًا كاملًا في نظام الزولو وإحلال أعضاء من أسرة الزولو المالكة محل حكّامها الأصليين. وكان يعترف أحيانًا برؤساء بعض الجماعات الكبيرة ويُطلق لهم الحرية في تدبير الشؤون المحلية لشعوبهم.

وكان في أثناء خوض حروبه الحاسمة للسيطرة على ما أصبح الزولولاند في ما بعد، أن طوّر شاكا وأتقن بعضًا من الأساليب والتكتيكات سالفة الذكر. وقد أدّت رغبته الجامحة في أن يخضع لسلطانه كل الجماعات التي تعيش في منطقة النغوني الشمالية، إلى دخوله في صراع مباشر مع الندواندوى تحت حكم زويدي، فهزمهم في معركتين متتاليتين في عامي ١٨١٩ و١٨٢٠[٤٥].

ولم يكن انتصار شاكا على جيش الندواندوى في مهلاتوزه يعني مجرد هزيمة ساحقة لزويدي نفسه، بل ترتّب عليه أيضًا انهيار دولة الندواندوى التي كانت تتمثّل في اتحاد غير محكم الترابط نشأ نتيجة للإخضاع المنتظم لدويلات تقع في واديي المكوزه والبونغولو. وقد

(٤٣) أ. ت. بريانت (A.T. Bryant)، ١٩٢٩، ص ١٥٨-١٦٧ و٢٠٢ و٢٠٣؛ إ. أ. ريتر (E.A. Ritter)، ١٩٥٥، ص ١١٣-١١٦.

(٤٤) ج. د. أومر - كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٣٥-٣٧.

(٤٥) ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(أ)، ص ٣٤٤؛ إ. أ. ريتر (E.A. Ritter)، ١٩٥٥، ص ١٢٩-١٤٩.

فرّت مذعورة نحو الشمال إلى ما هو الآن موزمبيق شراذم من جيش الندواندوى بقيادة ضباط زويدي السابقين: سوشانغانه، وزوانغنداپا ونكاپا. أما الجانب الأكبر من شعب الندواندوى فقد أخضع تمامًا وظلّ تحت حكم سيكونيانه كدولة تابعة لعاهل الزولو[٤٦].

الغازا

كان سوشانغانه أول قائد يتحرّر من تبعيته لزويدي، مصطحبًا معه حاشية صغيرة، واستقرّ في بلاد التسونغا على غير بعيد من خليج ديلاغوا حيث يبدو أنه لم يلق صعوبة تذكر في إلحاق الهزيمة بجماعات عدة صغيرة يُذكر منها المانييكا والنداو والتشوبي، أو في إخضاعها لحكمه ودمجها بأتباعه. وكان أتباع سوشانغانه يُشار إليهم في موزمبيق باسم مشتقّ من اسمه وهو شانغانا. وهناك شرع في بناء مملكته التي أُطلق عليها اسم الغازا، فأرسل فرقه العسكرية في حملات شنّتها في جميع الاتجاهات وأسرت خلالها الشباب والنساء واستولت على الماشية والحبوب. وكانت القوة الاقتصادية لمملكة الغازا راسخة الأركان تنهض على التحكّم في التجارة بين المناطق الداخلية والمستوطنات الساحلية البرتغالية في منطقة خليج ديلاغوا[٤٧]. وكانت هذه التجارة قائمة منذ عهد الدول السابقة على الغازا في وقت اجتذب فيه خليج ديلاغوا، وان كان محطة تجارية برتغالية، السفن التجارية التابعة لأمم تجارية أخرى مثل الانكليز والنمساويين[٤٨]. وكان خليج ديلاغوا يتّخذ في الأساس معبرًا لخروج العاج وغيره من السلع التجارية المصدّرة من مملكة نياكا ودولتي التمبه ومابوتو[٤٩].

وبذلك تكون مملكة الغازا الجديدة قد سيطرت على تجارة كانت تعني جانبًا كبيرًا من الناتال وربّما أيضًا الحدود الشرقية لمستعمرة الكاب[٥٠]. غير أن مملكة الغازا كانت تعتمد بدرجة مفرطة على الحملات العسكرية وشنّ الحروب. فانطلاقًا من عاصمته تشايمايته على السابي الأوسط، حاربت فرق سوشانغانه الزعامات المحيطة وأنهكت قوى دول الشونا الشرقية. ووقعت وطأة هذه الهجمات على شعوب جنوبي موزمبيق، ولا سيّما التسونغا[٥١]. كما تدعّمت قوة العنصر النغوني في مجتمع الغازا عندما انضمّت إلى شعب سوشانغانه في سنة ١٨٢٦ بقايا الندواندوى القادمين من

(٤٦) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٥٧ و٥٨؛ هـ. فين (H. Fynn)، في ج. بيرد (J. Bird)، ١٨٨٨، المجلد الأول، ص ٨٦–٩٠.

(٤٧) أ. ت. بريانت (A.T. Bryant)، ١٩٢٩، ص ٣١٣؛ ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، الفصل ٤.

(٤٨) أ. سميث (A. Smith)، ١٩٦٩، ص ١٧٦ و١٧٧.

(٤٩) س. ماركس (S. Marks)، ١٩٦٧(ب).

(٥٠) أ. سميث (A. Smith)، ١٩٦٩، ص ١٦٩.

(٥١) ج. ستيفنسون – هاميلتون (J. Stevenson-Hamilton)، ١٩٢٩، ص ١٦٩.

شمالي بلاد الزولو بعد أن ألحق شاكا الهزيمة بسيكونيانه، ابن زويدي[٥٢].

وكان في هذه الدولة ذات النمط الزولوي المعهود أن دُمجت مجتمعات التسونغا المهزومة. وامتدّ نطاق دولة الغازا من الزامبيزي الأدنى إلى جنوبي الليمبوبو مباشرة. وكانت سلطة الملك يساندها جيش قوامه نظام الفرق العمرية ويطبّق التقنيات العسكرية التي يطبّقها جيش الزولو. وكانت مجموعة النغوني الأصلية الوافدة من الجنوب تشكّل، على نحو ما، طبقة اجتماعية عليا تُعرف باسم الـ «با – نغوني»، في حين يُشار إلى المواطنين الذين دُمجوا من عهد قريب باسم الـ «با – تشانغانه». وعلى خلاف ما فعله كثير من مؤسسي الدول المستوحاة من المفيكانه، لم يستخدم سوشانغانه فرقه العمرية للتوحيد بين المجتمعات التي أخضعها ومجموعته النغونية النووية. ويقول ج. د. أومر – كوبر إن فرق هذه المجتمعات كانت لا تختلط بفرق النغوني وإن كان تحت إمرة ضابط من «البا – نغوني». ومما يقال أيضًا أن تلك الفرق كانت تعتبر عناصر «استهلاكية» في ساحة القتال وكانت دائمًا تتصدّر القوات المحاربة[٥٣].

النديبيلي

كان مزيليكازي، مؤسس دولة النديبيلي ابن ماشوبانه، رئيس زعامة خومالية (كومالية) صغيرة على نهر المفولوزي الأسود، ويؤدي ضريبة لزويدي عاهل الندواندوى. وأصبح مزيليكازي حاكمًا لشعبه عندما أمر زويدي عام ١٨١٨ بقتل ماشوبانه بعد أن توجّس منه الخيانة. وكان زويدي نفسه هو الذي نصّب مزيليكازي رئيسًا لزعامة الكومالو نظرًا إلى كونه الوريث الشرعي باعتباره ابن زوجة ماشوبانه الرئيسية (التي كانت احدى بنات زويدي).

وعلى أثر انتصار شاكا على زويدي في معركة المفولوزي الأبيض، هجر مزيليكازي جدّه زويدي معلنًا ولاءه لشاكا. وعندما أرسله شاكا سنة ١٨٢٢ في حملة ضد جماعة مجاورة من السوتو، تحدّاه برفضه تسليم ما استولى عليه من ماشية، ثم صدّ فرقة من الزولو أرسلها شاكا لمعاقبته، وكان قد حشد رجاله من الكومالو على قمة تل النتومبانه. وتمكّنت فرقة ثانية من اقتلاع مزيليكازي عبر جبال الدراكنسبيرغ تصحبه حاشية منقوصة العدد كثيرًا قوامها مائتا شخص بين رجال ونساء وأطفال. ويقول أحد الكتّاب في وصف هذا الموقف «لقد وقف مزيليكازي، وقد جرّد من كثير من النساء والأطفال والماشية، ولا يؤازره سوى بضع مئات من المشاة المسلّحين بأسلحة يدوية، على عتبة ملحمة ستدوم عشرين عامًا، وتقوده في مسيرة طولها ١٥٠٠ ميل عبر كثير من الأراضي الغريبة».

ونجح مزيليكازي، إذ شق طريق فراره وسط عدد من جماعات صغيرة من السوتو على المراعي المرتفعة، في الإفلات من فرق الزولو التي كانت تلاحقه. وفي طريقه عبر نهر الفال،

(٥٢) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٥٧.

(٥٣) ج. ستيفنسون – هاميلتون (J. Stevenson-Hamilton)، ١٩٢٩، ص ١٦٩.

استولى على الماشية وأسر الرجال والنساء والأطفال. وانضمّت إليه أيضًا جيوب من النغوني الذين كانوا قد عبروا جبال الدراكنسبيرغ ليعيشوا وسط مجتمعات السوتو في المراعي المرتفعة. وفي عام ١٨٢٤، استقرّ مزيليكازي على نهر الأوليفانتس في اقليم تحتلّه عمومًا جماعة البيدي، وهي جماعة من السوتو – تسوانا كانت تخضع حتى سنة ١٨٢٠ لحكم تولاره. وعرفت مستوطنته باسم ايكوبومليني. ولم يقتصر أثر الحملات العسكرية التي شنّها مزيليكازي على البيدي وغيرهم من جماعات السوتو، أساسًا في ما يعرف الآن بالترانسفال الشرقية والشمالية، على احداث زيادة كبيرة في قطعانه، بل ضخّم كثيرًا أعداد أتباعه عن طريق الغزو والأسر، وكذلك بإيواء اللاجئين من حكم شاكا. وكان أتباع مزيليكازي من النغوني يعرفون في مراعي الترانسفال المرتفعة التي تشكّل غالبية قاطنيها مجتمعات السوتو – تسوانا، باسم النديبيلي. وبحلول سنة ١٨٢٥ كانت فرق النديبيلي تحارب مجتمعات السوتو – تسوانا في كافة أنحاء المراعي المرتفعة، بل وصلوا غربًا إلى شرقي بوتسوانا. وفي غضون سنتين أو ثلاث سنوات كانت مملكة مزيليكازي قد غدت أقوى ممالك المراعي المرتفعة وأشدّها ثراءً.

وكانت الأنباء عن ثراء مزيليكازي هي التي اجتذبت نحوه عصابات من المغامرين: كمحترفي السلب والنهب تحت قيادة موليتسانه رئيس التاوونغ (الذين كانت مستوطنتهم تقع على نهر الفال)، والمغيرين بقيادة يان بلوم من المولّدين ممتطي الجياد ومطلقي البنادق، الذين ظلوا زمنًا يزعجون بإغاراتهم دولًا أفريقية عدة في الترانسورانجيا. وكان هؤلاء يغيرون على مراكز مزيليكازي الشاسعة لتجمّع الماشية بالقرب من نهر الفال ويسرقون من قطعانه الضخمة ما يحلو لهم أن يسرقوه[٥٤]. وكان من شأن ذلك، فضلًا عن مناكفات متكررة من فرق الزولو العسكرية، وخطر الهجوم المحدث من جانب زوانغندابا ونكابا[٥٥] – وكلاهما من قادة زويدي السابقين – أن حدا به سنة ١٨٢٧ إلى أن ينقل عاصمته إلى المنحدرات الشمالية من جبال المغاليسبيرغ على مقربة من منبع نهر الأودي (التمساح). وكان ذلك في قلب إقليمَي الكوينا والكغاتلا في ما هو اليوم مقاطعة الترانسفال في جنوب أفريقيا. وهناك، قرب موقع مدينة بريتوريا الحالية، بنى مزيليكازي مقرّه الجديد، المسمّى مهلاهلاندليلا، والذي اتخذته فرقه العسكرية منطلقًا لشنّ هجمات منتظمة على دولتَي الكوينا والكغاتلا في الترانسفال الوسطى طوال خمس إلى سبع سنوات. وكانت الحملات التي شنّتها تلك الفرق تنطلق نحو الشمال إلى ما وراء نهر الليمبوبو، ونحو الجنوب إلى ما وراء نهر الفال، ونحو الغرب حتى تبلغ أطراف صحراء كلهاري. وفي مهلاهلاندليلا أيضًا أرسى مزيليكازي الأسس المتينة لدولة قومية حول العاصمة وتابعتيها مستوطنتَي غابيني ونكونغويني. ومع ذلك لم يهدأ بال مزيليكازي حتى في موطنه الجديد. ذلك أن قوات الكورانّا المسلّحة التابعة ليان بلوم هاجمت سنة ١٨٢٨، وقد عزّزتها بعض فرق السوتو – تسوانا، مراكز تجمّع قطعانه عائثين فيها نهبًا وتقتيلًا. غير أن فرق

---

(٥٤) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، الفصل ٩.

(٥٥) المرجع السابق.

مزيليكازي التي كانت تعمل في مكان آخر، سرعان ما لحقت بالمغيرين وهم يتحرّكون تجاه الجنوب وعلى وشك أن يغادروا أرض النديبيلي، فقتلوا معظمهم واستردّوا كل ما كان معهم من ماشية. وبعد مضي سنة على ذلك أحبط بالمثل هجوم على مراكز تجمّع ماشيته شنّته قوة كبيرة من الغريكا والسوتو بقيادة بارند بارندز. ولكن مزيليكازي ظل يخشى إمكانية هجوم آخر من جانب الزولو. وفي سنة ١٨٣٢ نقل مستوطنيه نحو الغرب إلى موسيغا على نهر الماديكوي (الماريكو). وانطلاقًا من هذه القاعدة الجديدة ظل يهاجم معظم جماعات التسوانا في الترانسفال الغربية والجماعات التي كانت تقيم في ما هو اليوم بوتسوانا، إلى أن هزمته وطردته من موسيغا سنة ١٨٣٧ قوّة مشتركة من البوير والتسوانا والغريكا[٥٦].

وعندئذٍ توجّه مزيليكازي إلى بولاوايو لينشئ مقرّه فيها. واستطاعت فرقة أن تسيطر بقدر معقول من اليُسر على زعامتي الكالنغا والشونا في المنطقة. وكانت قوة دول الشونا قد استنزفتها معارك سابقة ضد زوانغندابا ونكابانغوني. وتكررت هجمات فرق النديبيلي على الشونا انطلاقًا من بولاوايو بهدف الاستيلاء على الماشية. وخضع عدد كبير من زعامات الشونا وغدت دولا تابعة تؤدي الضرائب، في حين قاوم بعضها بعنف وإصرار، وكان منها، ولا سيّما أولئك الذين يقيمون إلى الشرق من نهرَي سابي وهونياني، ما لم يخضع قط لسلطان النديبيلي. ومن جهة أخرى فإن زعامات الكالنغا كانت مبعثرة هنا وهناك فدمج سكّانها في مجتمع النديبيلي واضطرّ بعضهم إلى الهجرة في اتجاهَي الجنوب والجنوب الغربي إلى حيث توجد بوتسوانا اليوم.

وأحسّ مزيليكازي في موطنه الجديد بأن الخطر الذي كان يتهدده من جانب أعدائه الأقوياء قد خفّت وطأته فحوّل جانبًا من الوقت الذي كان ينفقه في شنّ الحملات العسكرية إلى توطيد أركان مملكته. ومع ذلك فبالنظر إلى أن دولة النديبيلي كانت في جوهرها دولة توسّعية وعسكرية، فقد ظلّت في حاجة إلى ضمان سيل متصل من الضرائب في شكل قطعان وحبوب وأدوات حديدية وأسلحة وحلي شخصية وسلع جلدية، أو في شكل عمالة وخدمات. لذلك استمرّ ايفاد الفرق العسكرية نحو الشمال والشرق إلى مجتمعات تتحدث الشونا ونحو الجنوب إلى بعض دول السوتو – تسوانا. وعهد إلى بعض التسوانا، مثل الباكا، برعاية عدد من قطعان مزيليكازي[٥٧]. من ذلك مثلًا أن سيغوما، ملك النغواتو، ألحق الهزيمة بفرقة نديبيلية مغيرة سنة ١٨٤٢. وفي العام التالي قتل النغواتو جباة الضرائب التابعين لمزيليكازي[٥٨]. ومن بواعث الدهشة أن مزيليكازي لم يتحرّك لمعاقبة النغواتو على هذه الإهانة إلا بعد مضي عشرين سنة عليها، وذلك إما لأن جانب النعرة العسكرية الشخصية كان بسبيله إلى الخبوّ، أو لأنه لم يعطِ هذا الأمر من الأولوية ما يجعله يفعل ذلك آنذاك.

---

(٥٦) ل. نغكونغكو (L. Ngcongco)، ١٩٨٢، ص ١٦١–١٧١.

(٥٧) أ. سيلري (A. Sillery)، ١٩٥٢، ص ١١٨.

(٥٨) ر. ك. راسموسن (R.K. Rasmussen)، ١٩٧٧، ص ٣٥؛ أ. سيلري (A. Sillery)، ١٩٥٢، ص ١١٨. ويؤرّخ سيلري هذه الواقعة بسنة ١٨٣٨.

وبدا مزيليكازي أحرص على الثأر لهزيمته على نهر الزامبيزي سنة ١٨٣٩ على أيدي الكولولو في عهد سيبتوانه. فقد أرسل ضدهم حملتين قويتين، احداهما في سنة ١٨٤٥، والثانية بعد خمسة أعوام من ذلك التاريخ، وانتهت كلاهما بكارثة فوضعتا حدًّا لأية نوايا أخرى لمهاجمة عدوّ بلغ من القوة هذا المبلغ. ومن جهة أخرى فوجئ النديبيلي سنة ١٨٤٧ بغزوة شنّتها فرقة من البوير بقيادة هندريك بوتغييتر، بمعاونة من جنود البيدي. ولكن الحملة أخفقت عندما واجهها مزيليكازي بالطريقة نفسها التي واجه بها مغيري الغريكا والكورانّا منذ عشرين سنة خلت، إذ أرسل فرقة في أقبال المغيرين الذين ظنّوا، بأسرهم آلاف القطعان النديبيلية، أن حملتهم قد نجحت. وتمكّنت فرقة ممتازة بقيادة زوانغندابا من اللحاق بالمغيرين في معسكرهم الليلي فأبادت حرس البيدي عن آخرهم واستردّت الماشية المسلوبة.

وظل مزيليكازي عقدًا كاملًا بعد سنة ١٨٥٠ لا يخوض غمار حرب هامة. وحرصًا منه على توطيد أواصر المودة مع الأوروبيين، وقّع معاهدة مع البوير سنة ١٨٥٢ تخوّلهم القنص في أراضيه. واستقبل مزيليكازي أيضًا ثلاث زيارات في ١٨٥٤ و١٨٥٧ و١٨٦٠ من المبشّر روبرت موفّات[٥٩]، مهّدت السبيل لدخول الأوروبيين مملكة النديبيلي. ويخصّ بالذكر مما حققه موفّات حصوله على موافقة مزيليكازي على قيام المبشّرين بنشاط في بلده[٦٠]. وبعد ذلك لم يكف سيل الأوروبيين عن التدفّق إلى مملكة النديبيلي بأعداد متزايدة أبدًا. وكان منهم القنّاصون والتجّار والمبشّرون، ومهّدوا جميعًا لمقدم رودس وشركة جنوب أفريقيا البريطانية[٦١]. ويصدق هذا القول بوجه خاص بعد أن بلغ الأوروبيين سنة ١٨٦٧ نبأ أعمال التنقيب عن الذهب التي قام بها الكالنغا في تاتي القديمة[٦٢]. وفي ذلك التاريخ كان مزيليكازي قد أقعده المرض ثم توفي في أوائل سبتمبر / أيلول سنة ١٨٦٨.

وكانت مملكة النديبيلي دولة عسكرية. وعندما أنشئت في موقع زيمبابوي اليوم، بلغ أوج تفتّحه نسق من فن الحكم كان بسبيله إلى الظهور في الترانسفال. وقد عمد مزيليكازي في تشييده صرح مملكته إلى نقل بعض سمات امبراطورية الزولو التي كانت دويلته الكومالو مجرد جزء صغير منها. فقد اتخذ من نظام الفرق العمرية أداة رئيسية لاستيعاب الشعوب المهزومة والجمع بين الطبقات الاجتماعية التي انتهى بها الأمر إلى الاستقرار شمالي نهر الليمبوبو.

وبعد سنة ١٨٤٠ كان مجتمع النديبيلي يتألف من ثلاث من تلك الطبقات. وكانت أولاها تتكوّن من جماعات أتباع مزيليكازي الأصليين من منطقة الناتال – الزولولاند وغيرهم ممن انضمّوا إليهم جنوبي الفال، وكانوا يُعرفون باسم شعب الزانسي. ويلي هؤلاء في المكانة أولئك الذين دمجوا في أثناء حركات الهجرة شمالي الفال، ومعظمهم من شعب السوتو – تسوانا،

(٥٩) ر. موفات (R. Moffat)، ١٩٤٥، المجلد ١، ص ٢٢٥.

(٦٠) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ١٥٣.

(٦١) المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٦٢) ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٤٤٦.

وكانوا يُعرفون باسم الـ «إي – نهلا». وكانت أدنى الطبقات في هذا التدرّج الهرمي جماعة الهولي التي كانت تتألف من أولئك الذين هزموا في الأراضي الواقعة شمالي الليمبوبو[٦٣]. وكانت المكانة الاجتماعية للزانسي تغري أفراد المجموعتين الأخريين بالسعي الواعي إلى محاكاة أسلوب حياتهم والتحدّث بلغتهم والأخذ بثقافتهم. وكانت الزيجات المختلطة بين أفراد تلك «الطبقات» الاجتماعية يُنظر إليها نظرة عبوس[٦٤]. ومع ذلك فإن الأشخاص الذين كانوا ينجحون في إتقان التحدّث بالسندبيلية أو يبرزون في صفوف القتال كانوا يقبلون اجتماعيًّا بل يرتقون إلى المناصب العليا في الجيش. وكان من بين آثار نظام الفرق العمرية أنه يجمع بين أفراد هذه الطبقات الاجتماعية ويعجّل باستيعاب شباب الجماعات المهزومة. لذلك فقد ساعد على دمج هؤلاء الشباب في عادات النديبيلي وفي اللغة السندبيلية وعلى كسب ولائهم لمزيليكازي.

وكان الملك يلعب دورًا حاسمًا في دعم الأواصر بين مختلف الجماعات التي تتألف منها رعيّته. وقد تجلّى ذلك في طقوس الأنكوالا (الثمار الأولى) السنوية التي جسّدت، أكثر من كل ما عداها من طقوس، مكانة شخص الملك في حياة الأمة. فكما يقول أحد علماء الأنثروبولوجيا[٦٥]، «كان الاحتفال بالثمار الأولى يضفي نوعًا من القدسية على شخص الملك ويتخذ وسيلة لحماية المجتمع بأسره بتهدئة قوى الشرّ التي قد تلحق الأذى بالحاكم، ولجمع الأمة السياسية حوله»[٦٦]. وكان الحفل يعقد في عاصمة الملك ويحضره جميع رعاياه[٦٧]. وكان مزيليكازي، باعتباره مالك جميع الماشية في مملكة النديبيلي نظريًّا، في وضع يمكّنه من أن يتحكّم في قدرة رعاياه على عقد الزواج. ففضلًا عن سيطرته على جميع قطعان البلاد، كان يبقي أيضًا تحت رعايته على جميع من يؤسر من العذارى. ومؤدى ذلك أنه كان قادرًا على التحكّم في إمكانات هؤلاء الرعايا في مجالَي الإنتاج الاقتصادي والتكاثر البيولوجي على السواء. بل انه هو ذاته قد أصبح مرتبطًا بعدد كبير منهم عن طريق الزواج.

ولما كانت مملكة النديبيلي دولة قائمة على الغزو، فإن تنظيم جيشها الضخم كان يتداخل بدرجة كبيرة مع التنظيم السياسي والإداري للدولة ويطغى عليه بعض الشيء. وقد بلغ مجموع أفراد هذا الجيش في أواخر عهد مزيليكازي عشرين ألفًا، وكان مقسّمًا إلى فرق على رأس كل منها قائد (إندونا). وكان هؤلاء القادة يعملون تحت إمرة أربعة من الرؤساء الإقليميين، ويأتي مزيليكازي نفسه على قمة النظام.

---

(٦٣) أ. ج. ب. هيوز (A.J.B. Hughes)، ١٩٥٦.

(٦٤) المرجع السابق.

(٦٥) هـ. كوبر (H. Kuper)، مقتبسًا في ت. ر. هـ. دافنبورت (T.R.H. Davenport)، ١٩٧٨، ص ٤٥.

(٦٦) المرجع السابق.

(٦٧) ر. ك. راسموسن (R.K. Rasmussen)، ١٩٧٧.

وكان جميع الراشدين تقريبًا ينضمّون إلى الجيش وينتمون بالتالي إلى فرقه التي كانت تعيش في مدن مخصّصة لها. وكان من المصرّح به لأعضاء الفرقة المتزوّجين أن يعيشوا في المدينة مع زوجاتهم وخدمهم. وكانوا بمثابة قوة احتياطية يمكن تعبئتها في حالات الطوارئ. وكان الأبناء يلتحقون بفرق آبائهم نفسها. وبذلك، فبدلًا من أن يحشد الشباب في فرقة تضم جميع شباب المجتمعات التي تتألف منها الدولة (كما كانت الحال بين السوتو – تسوانا)، غدا الانتماء إلى مدينة الفرقة وراثيًا. وكان يحدث من وقت لآخر، عندما يقتضي النمو السكّاني ذلك، أن يختار مزيليكازي شبابًا من مدن فرقيّة شتى ليشكّل منهم فرقة جديدة توضع تحت إمرة قائدها (الإندونا) الذي يصرّح له عندئذٍ ببناء مدينة فرقية جديدة. وكانت كل مدينة فرقية تخضع لإشراف مزدوج: من جانب قائدها ومن جانب إحدى ملكات مزيليكازي.

غير أن من الجوهري ملاحظة أنه على الرغم من أن نظام الفرق كان يطبّق على هذا النحو بغرض استيعاب الشباب، فإن الحياة في المدن الفرقية لم تكن تفرض على جميع أفراد الشعوب المهزومة. ذلك أنه كانت هناك قرى عادية يقطنها أشخاص من الشعوب المهزومة يتبعون أساليب حياتهم التقليدية وإن كانوا عادة ملحقين بمدن فرقية.

وأخيرًا فإن مزيليكازي كان في مملكة النديبيلي محور السلطة السياسية كلها. فكان هو الذي يعيّن جميع قادة الفرق أو رؤساء القرى ويتلقّى منهم تقارير مفصّلة. وكثيرًا ما كان يتوجّه إلى مختلف المدن الفرقية ويقوم بزيارات مفاجئة إلى المدن التابعة ليتفقّد سير الأمور فيها. وبذلك يكون قد توصّل – في غضون فترة قصيرة – إلى بناء صرح مملكة تقوم على أسس قوية وتتحدّث فيها الشعوب المهزومة – التي كان بعضها منتسبًا إلى الدولة بدون أن يشكّل جزءًا لا يتجزأ منها – لغة النديبيلي وتأخذ بثقافتهم. ومن جهة أخرى، غدا شعب النديبيلي أيضًا يعتنق ديانة الشونا مواري/مليمو التي كان من بين عناصرها الكهانة النبوئية أو وسطاء الروح[٦٨].

السوتو

كانت مملكة ليسوتو دولة أخرى جديدة تمخّضت عنها ثورة المفيكانه. وقد نشأت عن التحام سلسلة من المجتمعات الصغيرة المستقلّة التي يتحدّث أفرادها لغة السوتو والتي كانت مبعثرة في مساحات شاسعة على سهول تمتدّ إلى الشمال والغرب من جبال الدراكنسبيرغ. وكانت معظم هذه المجتمعات تتألف من عشائر وأسر تنتمي إلى جماعات الكوينا والفوكنغ من السوتو – تسوانا.

وقد أسفرت الحروب الضروس التي أشعلت نيرانها حملات الهلوبي والنغوانه ضد المجتمعات المتحدثة بالسوتو في مراعي الترانسورانجيا المرتفعة عن ايجاد منطلق مناسب لمواهب موشويشوى القيادية والتنظيمية. وكان موشويشوى ابنًا لزعيم مغمور نسبيًّا لعشيرة

(٦٨) المرجع السابق؛ أ. ج. ويليس (A.J. Willis)، ١٩٦٧، ص ١٥٥.

الموكوتيلي الصغيرة التي كانت فرعًا ثانويًا من زعامات الكوينا بالمنطقة. وتنسب الروايات المسجّلة بعض إنجازات موشويشوى إلى نفوذ وتأثير «ملك فيلسوف» مشهور في عالم السوتو يُدعى موهلومي، حاكم موناهنغ، وهو فرع آخر من اتحاد زعامات الكوينا على المراعي المرتفعة. وكان من شأن حكمة موهلومي وشهرته باعتباره «صانع أمطار» أن حققت له قدرًا عظيمًا من الاحترام لدى دول الترانسورانجيا المتحدثة بالسوتو. ويرى بعض المؤرّخين أن الأسفار البعيدة التي قام بها إليهم، والعدد الكبير من الزيجات الدبلوماسية التي عقدها على بنات كثير من الحكّام، هي التي مهّدت السبيل لتحقيق وحدة تلك الدول في ما بعد على يد موشويشوى[٦٩].

غير أنه ليس من المستبعد أن يكون تأثير موهلومي الحكيم على شخصية موشويشوى ومنجزاته قد بولغ فيه، إذ ينبغي الإقرار على التوّ بأن موشويشوى نفسه يتحلى بصفات قيادية لا مراء فيها. وقد ظهرت تلك المواهب لأول مرة في المبادرات التي اتخذها وهو بين أقرانه في العمر أثناء فترة التكريس، ثم قامت عليها البراهين الواضحة عندما أدت غزوات الهلوبي والنغوانه إلى الانهيار العام لمعظم زعامات السوتو في ترانسورانجيا[٧٠]. وكان موشويشوى قد أدرك في مرحلة مبكرة من حياته العملية ما تنطوي عليه الجبال ذات الأسطح المنبسطة من إمكانات دفاعية. وبناءً على ذلك استقرّ هو وأسرته وبعض أقرانه في العمر على حصن جبلي من هذا القبيل، هو جبل بوتا – بوته، وحصّن الممرات الضيّقة المفضية إلى القمة بجدران حجرية تتخللها أكواخ مراقبة في مواضع مناسبة[٧١].

وانطلاقًا من هذا الحصن الجبلي، استطاع موشويشوى أن يشنّ غارات على بعض جيرانه وأن يدافع عن شعبه ضد التلوكوا بقيادة ما – نتاتيسي فهزمهم في «معركة القدور». غير أنه عندما عاد التلوكوا في سنة ١٨٢٤ وضربوا حصارًا مطوّلًا على جبل البوتا – بوته، كادت تنهار المقاومة العنيدة لشعب موشويشوى نتيجة للإنهاك والجوع. ولم ينقذهم من ذلك إلا قدوم جيش للنغوانه[٧٢] وهجومه على التلوكوا وإجبارهم على فك الحصار. وفي وقت لاحق من هذا العام، اتجه موشويشوى نحو الجنوب عبر قوم من أكلة لحم البشر[٧٣] حتى بلغوا حصنًا جبليًا كانت كشافة موشويشوى قد استبانته من قبل. وكانت هذه القلعة الجبلية الجديدة، التي كانت تدعى تابا بوسيو على نهر كاليدون الصغير، أيسر حماية. وبنى موشويشوى وأبوه وعدد من أقرب أتباعه بيوتهم على قمة الجبل المسطّحة، والتي كانت مساحتها تبلغ خمسمائة هكتار وبها

(٦٩) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٩٩؛ د. ف. إيلينبيرغر (D.F. Ellenberger)، ١٩١٢.

(٧٠) ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٣٩٩.

(٧١) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ١٠٠ و١٠١.

(٧٢) المرجع السابق، ص ١٠١.

(٧٣) د. ف. إيلينبيرغر (D.F. Ellenberger)، ١٩١٢، ص ١٤٦.

مراعٍ جيّدة «وإمدادات لا بأس بها من مياه الينابيع الدائمة»[٧٤]. وقد تطّلب تحصين مختلف الطرق المؤدية إلى تابا بوسيو جهدًا عظيمًا[٧٥].

وبعد أن شعر موشويشوى بالأمن على ذلك الجبل الذي كاد أن يكون منيعًا، ركّز جهوده على بناء أمة جديدة من بقايا شعوب كسيرة. وسرعان ما أخضع نونه زعيم البامنتسانه الذين وجدهم يحتلّون الأرض المحيطة بتابا بوسيو. وفي تلك الأثناء قدمت جماعات عدة من السوتو والنغوني ينشدون ملاذًا في ظل حكمه. ووضع بعضًا منها تحت اشراف أخيه، وفي وقت لاحق تحت إشراف ابنه. أما الجماعات الأكبر، مثل البابهوتي تحت حكم موروزي، والبتاوونغ تحت حكم موليتسانه، والبارولونغ تحت حكم موروكا، فقد سمح لها بأن تظل تحت الإدارة المحلية لحكّامها التقليديين ما دامت تعترف له بالسيادة العليا.

وعمد موشويشوى، في تصدّيه للخطر الذي يتهدده من جانب جيران أقوياء وخطرين، إلى كسب ودّهم بإرسال الضرائب إليهم. وهكذا حمى نفسه من هجمات الأما - نغوانه بإرسال الضرائب بانتظام إلى ماتيوانه. وأرسل في الوقت نفسه ضريبة من ريش الكركي الأزرق إلى شاكا. وفي النهاية ذعر الباسوتو ازاء امكانية بقاء النغوانه على مقربة منهم إلى أجل غير مسمّى. وعلى ذلك فبإيعاز من موشويشوى هاجم جيش من الزولو النغوانه وألحقوا بهم أضرارًا بالغة وان لم يخرجوهم من منطقة الترانسورانجيا. وردًّا على ذلك هاجم النغوانه، بإمرة ماتيوانه، موشويشوى على حصنه الجبلي تابا بوسيو في يوليو / حزيران عام ١٨٢٧، ولكنهم هزموا وردّوا على أعقابهم[٧٦]. وأذاعت الهزيمة التي لحقت بنغوانه ماتيوانه، بما عرف عنهم من بطش، صيت موشويشوى في كافة الأرجاء. ولاذ معظم النغوانه بالفرار إلى ما هو اليوم الترانسكاي حيث هزموا في مبولومبو. وترتب على ذلك أن هرع مزيد من الجماعات الكسيرة إلى كنف موشويشوى. ولقد أثبت انتصاره على النغوانه حكمة اختياره تابا بوسيو مقرًّا لعاصمته.

ومما زاده شهرة على شهرته أنه أرسل بالاشتراك مع الباوونغ بإمرة موليتسانه جيوشًا تغير على جماعات مثل التّمبو وتسلب ماشيتهم. وفي هجوم مضاد، صد رجال موشويشوى غزوة شنّتها عليهم فرق سيكونييلا ووضعوا حدًّا لمناكفات التلوكوا طوال فترة لا بأس بها. وامتحنت مناعة عاصمة موشويشوى الجبلية مرة أخرى عندما أرست فرق النديبيلي إلى ترانسورانجيا في حملة عقابية ضد موليتسانه وشعبه التاوونغ[٧٧]. ودخل جيش النديبيلي ليسوتو وحاول أن يهاجم تابا بوسيو ولكنهم هُزِموا وأُجبِروا على الانسحاب. وفي لفتة دبلوماسية، أرسل موشويشوى إلى الجيش المتقهقر قطيعًا صغيرًا من ماشية الذبح على سبيل الإهداء مطالبًا إياهم بالسلم، قائلًا انه

(٧٤) ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٣٩٩.

(٧٥) ج. تيلدن (G. Tylden)، ١٩٥٠، ص ٥؛ د. إيلينبيرغر (D. Ellenberger)، ١٩١٢، ص ١٤٧.

(٧٦) ج. د. أومر - كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ١٠٢.

(٧٧) إ. كاساليس (E. Casalis)، ١٨٦١، ص ٢٢-٢٤؛ ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٤٠٠.

على يقين من أنه لا بد أن يكون الجوع هو الذي دفعهم إلى مهاجمته. ورحل النديبيلي وهم يحملون في قلوبهم بالغ الاحترام لملك الجبل العظيم ولم يعودوا إلى مهاجمته[٧٨]. ومرة أخرى ترددت أصداء النجاح الذي أحرزته تكتيكات موشويشوى الدفاعية ضد عدو له ما للنديبيلي من قدرة على البطش، في جميع أنحاء العالم المتحدث بالسوتو. ورفع هذا النجاح كثيرًا من مكانة موشويشوى، كما بيّن بوضوح استراتيجيته الدفاعية المتمثّلة في محاربة أعدائه الأقوياء عند الضرورة، واسترضائهم كلّما أمكن ذلك[٧٩].

ولم يكد خطر النديبيلي يتراجع حتى تعيّن على مملكة موشويشوى أن تتصدّى لبلاء جديد ظهر في شكل سلسلة من الهجمات شنّتها على قرى السوتو عصابات من المغيرين الفرسان المسلّحين. وكانت تلك العصابات من الغريكا والكورانّا قد بدأت تقلق مضجع الباسوتو في أوائل سنة ١٨٣٠، وأصبحت هجماتهم آنذاك أكثر تواترًا وأشدّ إرهابًا. وكانت الحروب المكثّفة في ترانسورانجيا قد أصابت بالضعف والفقر معظم دول المنطقة. وكانت مملكة موشويشوى هي الاستثناء البارز من تلك القاعدة ولا سيّما من حيث عدد الماشية التي يملكها الباسوتو والتي أغارت عليها عصابات الغريكا والكورانّا بسرعة البرق. فقد كانت تهاجم في مجموعات صغيرة ولكنها ذات قدرة فائقة على الحركة بالنظر إلى أنها على ظهور الخيل. وكانت بنادقهم أبعد مدى من أي حراب تُرمى، كما كانوا رماة بارعين متخصصين في الهجوم المفاجئ على ضحاياهم. وردّ الباسوتو على ذلك بتنظيم كمائن مضادة وغارات ليلية على معسكرات عصابات الغريكا والكورانّا وقتلوا عددًا منهم واستولوا على جيادهم وبنادقهم. ومع مرور الوقت، توصّل الباسوتو إلى تربية فصيلة محلية من الخيل، «حصان الباسوتو»، وحوّلوا أنفسهم إلى «أمة من الرماة الفرسان»[٨٠]، الأمر الذي يعدّ تطوّرًا هائلًا في بناء الدول لأغراض الدفاع.

وأجرى موشويشوى، من خلال رجل مسيحي من الغريكا هو آدم كروتز، اتصالات مع مبشّرين من البيض، وأرسل في سنة ١٨٣٣ ماشية إلى مقرّ بعثة فيليبوليس التبشيرية «لشراء مبشّرين». وصادف طلبه هذا وصول فريق صغير من المبشّرين الفرنسيين الذين كانت آمالهم في بدء العمل بين الباهوروتشه قد أحبطتها أنباء مناكفات مزيليكازي للباهورتشه وغيرهم من جماعات التسوانا المجاورة[٨١]. واعتقد هؤلاء المبشّرون الفرنسيون أن القدر هو الذي شاء لهم أن يبدأوا نشاطهم بدلًا من ذلك مع باسوتو موشويشوى. وأقرّهم موشويشوى في ماكوارانه التي سمّوها موريجا، ولم تلبث أن أنشئت مراكز أخرى في بيرشيبا وميكواتلينغ. وكان المبشّرون قد

(٧٨) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ١٠٣؛ ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٤٠٠.

(٧٩) ج. تيلدن (G. Tylden)، ١٩٥٠، ص ٨–١٠؛ ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٤٠٠.

(٨٠) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ١٠٤.

(٨١) المرجع السابق.

جيء بهم إلى مملكة السوتو كإجراء دفاعي، إذ افترض أنهم يساعدون موشويشوى على الدفاع عن مملكته بإسداء النصح له وبمعاونته في الحصول على الأسلحة النارية وفي الاتصال بحكومات قوية من البيض يستطيع أن يعقد معها أواصر الصداقة والتحالف.

ومن الممكن رؤية تأثير الأسلوب الذي اتّبعه موشويشوى في بناء أمته في أن جماعات عدة أخرجتها من أوطانها ظروف الاضطراب التي أوجدتها المفيكانه لجأت إلى مملكته. ومن أمثلة ذلك أن الباتلهابينغ الذين يرأسهم ليبوى جاءوا للإقامة في حماية المبشّرين الفرنسيين في مقر بعثتهم في بيتولي. وفي سنة ١٨٣٦ جاء باتاوونغ موليتسانه ليقيموا في بيرشيبا قبل أن يهاجروا بعد سنتين إلى ميكواتلينغ، بينما سمح لبارولونغ موروكا أن يقيموا في تابانتشو مع مبشّريهم الويزليين. وفي تاريخ لاحق التجأ إلى حمى موشويشوى مهاجرون من التمبو اضطرتهم إلى الفرار آثار حرب الحدود السادسة.

وشهدت ثلاثينات القرن التاسع عشر تكثّف اعتداءات البوير على الأراضي التي يشغلها السوتو. وبلغت تلك الظاهرة ذروتها بعد سنة ١٨٣٦، وهي السنة التي بدأ فيها نزوح البوير الذي يُشار إليه عادة باسم «الهجرة الكبرى». وترتّبت على ذلك تصادمات متعددة بين البوير المعتدين ومزارعي الباسوتو المسلوبة أراضيهم. وفي حين أن بعض الصراعات جاءت نتيجة للتنازع على الأرض، فإن صراعات أخرى كانت تنجم عن ادعاءات مضادة بملكية الماشية وعن خلافات حول مسائل تتعلق بالعمالة. وترتّب على سرعة تواتر هذه الصراعات وتنامي حدّتها أن تدخّلت فيها الحكومة البريطانية على مضض ولم تلبث أن أقرّت بفشلها بعد محاولتين مبتورتين لإيجاد حل لها[٨٢]، وذلك باعترافها بجمهورية مستقلّة للبوير في قلب مملكة موشويشوى. ولكي تزيد الطين بلّة، تضمنت اتفاقية بلومفونتين التي أضفت بريطانيا بمقتضاها الشرعية على اغتصاب البوير لأراضي السوتو، بين أحكامها مادة تحرّم بيع الأسلحة والذخيرة للباسوتو وغيرها من دول الأفارقة السود، في الوقت الذي كان البوير يستطيعون شراء ما يحتاجونه منها بمطلق الحرية.

فلا غرو والحالة هذه أن شرعت جمهورية دولة أورانج الحرة في تطبيق سياسة خارجية عدوانية توسّعية هدّدت بهدم كل ما بناه موشويشوى وبإبادة مملكة ليسوتو ذاتها في سبيل الوصول بأي ثمن إلى ميناء سانت جونز البحري[٨٣]. وتعيّن على الباسوتو أن يخوضوا غمار حربين في عام ١٨٥٨ وعام ١٨٦٥ ضد دولة أورانج الحرة قبل أن يتولى وودهاوس حكم بلادهم باسم حكومة جلالة الملكة.

(٨٢) جرّب حلّان أحدهما نظام المعاهدة في الفترة ١٨٤٣–١٨٤٥، الذي تضمّن في جانب منه توقيع معاهدة مع موشوشوى في عام ١٨٤٥. والثاني انشاء منطقة محصورة للبوير في عام ١٨٤٨ يُطلق عليها اسم «دولة نهر الأورانج ذات السيادة» تحت إدارة البريطانيين.

(٨٣) ج. تيلدن (G. Tylden)، ١٩٥٠؛ د. إيلينبيرغر (D. Ellenberger)، ١٩١٢، ص ٣٠٦.

وكان طلب موشويشوى من حكومة الملكة ضمّ بلاده اجراءً دفاعيًّا قصد به صون كيان الأمة التي بناها بشق الأنفس، إذ أقدم على ذلك لكي يحول دون دمج مملكته في جمهورية البوير دولة أورانج الحرة. وعندما توفي موشويشوى في مارس / آذار سنة ١٨٧٠، لم يكن قد أنقذ مملكته من التفكّك فحسب، بل كان أيضًا قد أرسى أُسس دولة مستقلّة ظلّت قائمة حتى يومنا هذا.

الكولولو

كان الكولولو من البافوكنغ، فرع الباتسا. وكانوا يعيشون قبل انطلاق المفيكانه على مقربة من جبل كوروتليله على الضفة الغربية من نهر الفيت (التيكوانه). وكان جيرانهم هم باتاوونغ موليتسانه[٨٤]. واقتلع فوكنغ الباتسا من موطنهم على أثر هجوم مفاجئ شنّه عليهم التلوكوا تحت إمرة ما – نتاتيسي وسلبوهم في أثناءه كل ماشيتهم تقريبًا. ولاذوا تحت وطأة الفقر بالفرار عبر نهر الفال حيث انضمّت إليهم جماعة أكبر من البافوكنغ[٨٥]. وكانت مجتمعات عدة صغيرة من السوتو قد لاذت بالفرار من حروب الهلوبي والنغوانه، فعبرت نهر الفال تاركة منطقة الترانسورانجيا. وتسلّم زمام قيادة مجموعات الفوكنغ سيبيتوانه، أحد أمراء أسرة الباتسا.

وجال أتباع سيبيتوانه خلال مناطق شاسعة بحثًا عن موطن جديد وعن ماشية تعوّضهم عما فقدوه من قطعان. وقادتهم أسفارهم غربًا نحو بلاد الباتلهابينغ. والتقوا في تلك المنطقة بجماعتين أخريين أبعدتا عن ديارهما وكانتا بصدد التجوال، البابهوتينغ والباهلاكوانا. وبعد مناوشات مبدئية بين الفوكنغ والبوتنغ، ضافرت الجماعات الثلاث قواها لشنّ هجوم على ديتاكونغ عاصمة التلهابينغ في ٢٦ يونيو / حزيران ١٨٢٣[٨٦]. ونجح روبرت موفّات، وكان أحد وكلاء جمعية التبشير اللندنية ومقيمًا في كورومان وسط الباتلهابينغ، في الحصول على مساعدة ضبّاط الغريكا المناصرين للمبشّرين في غريكا تاون، وعلى تعاون عدد آخر من القادة المولدين في مراكز قريبة. وسرعان ما حشدت قوة من الفرسان الرماة قوامها مائة فرد وأرسلت للدفاع عن ديتاكونغ.

وفي يوم المعركة، مُني المغيرون بهزيمة ساحقة وردّوا على أعقابهم بعد أن سُفِك الكثير من دمائهم. واضطرّوا إلى الفرار من نيران فرسان الغريكا[٨٧]، وتشتّت جمعهم بعد هزيمتهم

---

(٨٤) إ. و. سميث (E.W. Smith)، ١٩٥٦، ص ٥٠.

(٨٥) كان تاوونغ مولتسانه قد شنّوا هجومًا على جماعة الفوكنغ هذه وسلبوها ماشيتها. انظر د. إيلينبيرغر (D. Ellenberger)، ١٩١٢.

(٨٦) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٩٤؛ إ. و. سميث (E.W. Smith)، ١٩٥٦، ص ٥٢ و ٥٣.

(٨٧) ر. موفات و م. موفات (R. Moffat and M. Moffat)، ١٩٥١، ص ٨٧ و ٨٨ و ٩١–٩٧.

هذه في معركة ديتاكونغ، فاتّجه البهوتينغ والهلاكوانا نحو الشرق[٨٨]، بينما سار سيبيتوانه وأتباعه شمالًا عبر بلاد البارولونغ.

ويُروى أن سيبيتوانه قد تحالف، في حملاته ضد مختلف أقسام البارولونغ، مع المغير المحنّك، موليتسانه زعيم الباوونغ[٨٩]. وامتدّ نطاق الحملات إلى الهوروتشه، حيث نهبت القوات المغيرة ودمّرت كاديتشوينه (كوريتشانه) عاصمة الهوروتشه، وفرّقوا سكّانها وقتلوا ديوتلويلنغ الوصي على العرش. ثم أقدمت هاتان الجماعتان المتحالفتان على قتال الكغاتلا – كغافيلا بالقرب من ملتقى نهرَي الأبي والتمساح[٩٠]. ولكن حملاتهما في تلك المنطقة جرّت عليهما هجوم جيش مزيليكازي، ربّما لأنهما تعدّيا على ما كان يعتبره النديبيلي داخلًا في مجال نفوذهم[٩١]. وعندئذٍ افترق سيبيتوانه وموليتسانه الذي توجّه جنوبًا نحو ماتلواسه (ماكاسيبه)[٩٢].

ثم مضى الماكولولو إلى شنّ هجوم على القسم الأكبر من مملكة كوينا المنقسمة في بوريته تحت حكم موررواكغومو. وكان الباكوينا قد أوهنتهم الصراعات الأسرية وفرّقتهم إلى ثلاثة أقسام[٩٣]. وبعد ذلك استدار سيبيتوانه إلى البانغواكتسه، أقوى دول لتسوانا في المنطقة، فهزمهم في يوسابانيانا سنة ١٨٢٤، حيث قُتِل ملكهم، المحارب العجوز ماكابا الثاني. ثم هاجم سيبيتوانه الكوينا مرة أخرى، وأزال ما تبقّى من جيوب المقاومة في معاقل ديتيجوانه واستولى على أعداد كثيرة من الماشية. ثم استقرّ في ديتوباروبا، عاصمة الكوينا السابقة، في ما قصد به على ما يبدو أن يكون مستقرًّا دائمًا أو على الأقل ممتدًّا. غير أنه في العام التالي، ١٨٢٦، نجح سيبيغو، ملك النغواكتسه، وابن الملك الراحل ماكابا الثاني، بهجوم مفاجئٍ أتقن تنفيذه، في إلحاق الهزيمة بسيبيتوانه وطرده من تلال ديتيجوانه بعد أن كبّده خسائر فادحة في الأرواح واستولى على جلّ ما كان يملكه الكولولو من ماشية[٩٤].

ومرة أخرى أُجبر سيبيتوانه وأتباعه، وقد أصابهم الفقر، على حمل عصا الترحال. وفي تجوالهم نحو الشمال، قاتلوا النغواتو – بإمرة كغاري – وهزموهم وجرّدوهم من كثير من ماشيتهم. غير أنهم ضلّوا طريقهم في الصحراء أثناء رحلتهم إلى بحيرة نغامي، فاضطرّوا إلى ترك

---

(٨٨) س. برودبنت (S. Broadbent)، ١٨٦٥، ص ١٢٨–١٣٣.

(٨٩) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦.

(٩٠) المرجع السابق، ص ١١٦؛ د. إيلينبيرغر (D. Ellenberger)، ١٩١٢، ص ٣٠٨.

(٩١) د. ليفنغستون (D. Livingstone)، ١٨٥٧، ص ٨٥.

(٩٢) س. برودبنت (S. Broadbent)، ١٨٦٥، ص ١٢٨–١٣٣.

(٩٣) أ. سيلري (A. Sillery)، ١٩٥٤.

(٩٤) أ. ج. بين (A.G. Bain)، ١٩٤٩، ص ٥١–٧١.

عدد كثير من ماشية النغواتو[٩٥]. ولكنهم ما إن بلغوا بلاد الباتاوانا على مقربة من بحيرة نغامي حتى هزموا سكّان المنطقة وسلبوهم ماشيتهم[٩٦].

وعندئذٍ حاول سيبيتوانه أن يعبر صحراء كلهاري لكي يبلغ الساحل الغربي، ولكنه أُجبر على العودة إلى بحيرة نغامي وقد قهرته ظروف الصحراء وما أبدته مجتمعاتها من مقاومة عنيدة[٩٧]. ثم تحرّك شمالاً وعاود قتال الباتاوانا فهزمهم واستولى على مدينتهم الجديدة وعلى حكومتهم. وفي وقت لاحق تمكّن التاوانا من الإفلات منه والعودة إلى موطنهم الأصلي قرب بحيرة نغامي[٩٨]. واستقرّ الماكولولو، بعد رحلة شاقّة، على مقربة من ملتقى نهرَي الزامبيزي والكافوي. غير أنهم لم يكادوا يستقرّون حتى اضطرّوا إلى صد غارات شنّتها عليهم فرق النغوني، جاءت إحداها من نكابا قائد المسينه نغوني والأخريان من نديبيلي مزيليكازي الذين كانوا هم الآخرون يتجوّلون على امتداد نهر الزامبيزي بحثًا عن موطن جديد لهم.

ونجح سيبيتوانه وأتباعه من الكولولو في صدّ هذه الغارات جميعًا ولكن الخبرة أقنعتهم بضرورة نقل مستوطنتهم نحو الغرب على هضبة الكافوي. وكما كانت الحال في ما بين الكوينا، في بلاد التسوانا، كان مما يسّر انتصار سيبيتوانه على اللوزي صراع أهلي نشب في تلك المملكة على أثر نزاع على الخلافة في الحكم. وألحق سيبيتوانه الهزيمة باللوزي باستثناء مجموعة صغيرة منهم نجحت في الفرار إلى المنفى بقيادة بعض أعضاء الأسرة المالكة[٩٩].

وبعد أن نجح سيبيتوانه في إبعاد شبح الخطر الذي كان يتهدده من جانب النديبيلي، عكف على تثبيت أركان مملكته الجديدة. وكان من شأن براعته العسكرية التي برهنت عليها الطريقة التي تصدّى بها لإغارات النغوني، ولإغارات النديبيلي بوجه خاص، أن رفعت كثيرًا من مكانته وجعلته يبدو في أعين كثير من مجتمعات المنطقة قائدًا جديرًا بأن يُتبع.

وحقّقت دولة الكولولو في ظل حكم سيبيتوانه ازدهارًا ملحوظًا. فقد استغلّ حيويته وخياله في مواجهة تحدّي بناء وحدة الأمة التي عزّزها باتخاذه زوجات من اللوزي وغيرهم من الشعوب المهزومة، وشجّع أقرب أتباعه من الكولولو على الاقتداء به. وأصرّ سيبيتوانه على أن جميع رعاياه إنما هم أبناء الملك، وأبقى على كثير من زعماء اللوزي في مناصبهم واستعاض عمّن فرّوا منهم بغيرهم من اللوزي. ووقع الاختيار على بعض زعماء اللوزي ليكونوا أعضاء في مجلس سيبيتوانه، وكان ينشد مشورتهم بانتظام[١٠٠].

---

(٩٥) د. ليفنغستون (D. Livingstone)، ١٨٥٧، ص ٨٥.

(٩٦) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ١١٩؛ د. إيلينبرغر (D. Ellenberger)، ١٩١٢، ص ٣١٠.

(٩٧) د. ليفنغستون (D. Livingstone)، ١٨٥٢، ص ١٦٣–١٧٣.

(٩٨) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ١١٩.

(٩٩) المرجع السابق، ص ١٢١،

(١٠٠) د. إ. نيدهام (D.E. Needham)، ١٩٧٤.

ولم يفرض سيبيتوانه طقوس السوتو لتكريس أقران العمر على اللوزي أو على غيرهم من الرعايا المهزومين، ولكنه حرص على أن تتخذ الكولولو لغة للحديث في كافة أنحاء مملكته. واحترم النظام السياسي للوزي ولم يبدّله، وسمح بقيامه جنبًا إلى جنب مع نظام الكولولو الجديد إلى أن تطورا واندمجا كل منهما في الآخر. ومن جهة أخرى فقد برز الكولولو - اجتماعيًّا وسياسيًّا - باعتبارهم أرستقراطية حاكمة. ذلك أن سيبيتوانه ارتاد نظامًا مبتكرًا للإدارة المحلية يقضي بتجميع القرى في «محافظات» أو على الأقل في «دوائر» يتولى أمرها مسؤولون من الكولولو فيديرونها ويجبون الضرائب من الشعوب الرعية. ويستولي الملك على جانب من تلك الضرائب ويوزّع الجانب الآخر. وحرص سيبيتوانه على أن يقطن كل قرية ما لا يقل عن أسرتين من الكولولو يتولّى أفرادهما زمام الأمر فيها[١٠١].

وعلى حين أن تقاليد اللوزي كانت تقضي بأن ينعزل الملك عن شعبه، عمد سيبيتوانه إلى تيسير الوصول إليه على جميع رعاياه بغض النظر عن المركز الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي. وبهذه الطريقة لم يثبت أنه حقًّا أب لجميع أفراد شعبه فحسب، بل أحدث تغييرًا جوهريًا في طابع الملكية اللوزية. وعندما توفي في يوليو / تموز سنة ١٨٥١ كان معظم رعاياه، بمن فيهم اللوزي، يعتبرون أنفسهم من الماكولولو. وقد خلفه في الحكم سيكيليتو.

وكان أفراد أسرة اللوزي المالكة، مثل ماسيكو وسيبوبا، الذين هربوا إلى أعالي نهر الليامبيه عندما فتح سيبيتوانه دولة اللوزي، قد أقاموا نوعًا من الحكومة في المنفى وبذلوا قصارى جهدهم للإبقاء على وميض جذوة «الوطنية» لدى اللوزي. ولم يترتب على القبضة الحديدية التي أراد سيكيليتو أن يمسك بها زمام الحكم سوى إذكاء تلك الجذوة حتى اندلعت في ألسنة من اللهب. وكان موته سنة ١٨٦٤، فضلًا عمّا مارسه خلفاؤه من قسوة أشد، إيذانًا بثورة اللوزي. وعندئذٍ قاد سيبوبا جيشه ضد الماكولولو، حيث انضمّت إليه شعوب أخرى على السهل وعلى هضبة التوكا. وهزم الكولولو وأُطيح حكمهم وأُعيدت أسرة اللوزي إلى الحكم[١٠٢].

وكان ليفنغستون، في رحلاته إلى أنغولا ونحو مصبّ الزامبيزي، يستأجر حمّالين من الكولولو. وعندما أعاد أكثريتهم إلى موطنهم سنة ١٨٦٠، تخلّف منهم في وادي الشاير نحو ستة عشر إذ كانوا قد تزوّجوا من نساء محليات وآثروا تكوين أسرهم هناك. وكان هؤلاء الشباب يملكون البنادق ولديهم خبرة وفيرة بأساليب القتال والتنظيم السياسي الكولولوية. وكانوا مشرّبين بالفخر بما حققته دولة الكولولو من منجزات. فنظّموا شعوب المانغانجا بوادي الشاير في عدد من الزعامات التي يتألف كل منها من قرى محاطة بالأسوار، ونصّبوا أنفسهم حكّامًا لها. وفي ذلك الوقت كان المانغانجا يتعرّضون لغارات عنيفة ومدمّرة يشنّها عليهم تجّار الرقيق. وعمدت زعامات الكولولو هذه إلى الدفاع عن المانغانجا ضد تجّار الرقيق النغوني والياو والبرتغاليين. وفي مرحلة لاحقة جمّعت القرى في مملكتين تحت حكم مولوكوا وكاسيسي أكفأ

(١٠١) المرجع السابق.

(١٠٢) ج. د. أومر - كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ١٢٤.

هؤلاء القادة؛ ووزّع هذان الملكان أشخاصًا آخرين من الكولولو ليترأسوا جماعات المانغانجا المحلية في مواضع استراتيجية من الوادي. ورحّب هؤلاء الزعماء ببعثة ليفنغستون وتعاونوا معها، وانتهى الأمر بالكولولو إلى إقامة علاقات ودّية مع الياو وإن ظلّ النغوني يتسبّبون في إثارة المشكلات. واستمرّ تأثير هؤلاء الزعماء الكولولو فعّالًا في وادي الشاير، على الرغم من مناكفات النغوني الشديدة، إلى أن أجرى التقسيم الاستعماري في تسعينات القرن التاسع عشر.

دول النغوني عبر الزامبيزي

عقب هزيمة الندواندوى في معركة مهلاتوزه، تشتّتت جماعات صغيرة من الاتحاد في كافة الاتجاهات. فقاد كل من زوانغندابا ونكابا (نكسابا) أتباعه النغونيين إلى جنوبي موزمبيق على غير بعيد من خليج ديلاغوا إلى حيث كان سوشانغانه قد سبقهم وبصدد إنشاء مملكته. وفي صراع ثلاثي الأركان في سبيل التفوّق والسيادة، نجح سوشانغانه في إلحاق الهزيمة بزويدي ونكابا كليهما وفي إجبارهما على مغادرة المنطقة. وتوصّل في ما بعد إلى تثبيت دعائم مملكته على حساب شعوب التسونغا المحليين.

وعبر زوانغندابا وأتباعه من الجيري نغوني نهر الليمبوبو إلى بلاد الروزوي، وقاتلوا معظم دول الشونا بالمنطقة مما أدّى إلى تحطيم جمهورية التشانغاميره. وعلى غير بعيد من مدينة بولاوايو الحالية، في تابا زيكا مامبو، اشتبكت فرق زوانغندابا في قتال مع جيش الروزوي فهزمته وقتلت تشيريسامهورو، آخر المامبو. ثم قاد زوانغندابا فرقة النغونية عبر الزامبيزي إلى بلاد النسينغا. وعبرت تلك الفرق الزامبيزي قرب زومبو في ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني سنة ١٨٥٥[١٠٣].

وفي اندفاعهم نحو الشمال غربي بحيرة ملاوي اشتبك نغوني زوانغندابا في معارك عدة ضد مجتمعات التشيوا والتومبوكا، وكانوا يعتقلون أعدادًا كثيرة من الأسرى ويظلّون في مكان معيّن بضع سنوات قبل استئناف السير. واستمرّوا في مسيرتهم نحو الشمال حتى بلغوا مابوبو على هضبة الفيبا بين الطرف الشمالي لبحيرة ملاوي والطرف الجنوبي لبحيرة تنغانيقا[١٠٤]. وقد تضخّم عددهم كثيرًا بما حشدوه من بين كثير من الشعوب التي هزموها على طريق أسفارهم الطويلة.

وبعد موت زوانغندابا حوالى سنة ١٨٤٨، انقسم شعبه النغوني إلى شيع عدة شنّت كل منها حملات غزو ضد كثير من دول المنطقة. وامتدّ نطاق عملياتهم في اتجاه الشمال حتى بلغ السواحل الجنوبية لبحيرة فكتوريا وفي اتجاه الشرق حتى بلغ المحيط الهندي. وانطلاقًا من موزمبيق، قاد نكابا أيضًا شعبه المسينه نغوني إلى داخل المنطقة التي توجد فيها زمبابوي الحالية.

---

(١٠٣) ر. غراي (R. Gray)، ١٩٦٥؛ ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(أ)، ص ٣٤٧؛ د. ر. هانت (D.R. Hunt)، ١٩٣١، ص ٢٨٤.

(١٠٤) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ١٢٣ و ١٢٤.

وعمدوا إلى محاكاة أسلافهم الجيري نغوني في ما أثاروه من اضطرابات بشنّ الحملة العسكرية تلو الأخرى ضد هذه الجماعة أو تلك بالمنطقة. وفي مناوشة قصيرة بين جيري نغوني زوانغندابا وبين مسينه نغوني نكابا، كانت الغلبة لمسينه نغوني الذين تحرّكوا في ما بعد غربًا نحو بلاد اللوزي. وهناك، في معركة ضد كولولو سيبيتوانه، هُزِم نغوني نكابا وتفرّق شملهم وطُعِن قائدهم[(١٠٥)].

كذلك هاجر الماسيكونغوني، بقيادة زعيمهم نغوانه، من موزمبيق إلى زيمبابوي عابرين الزامبيزي بين سينا وتيته في سنة ١٨٣٩. ونفذ الماسيكو إلى جنوب شرقي تنزانيا مارّين جنوبي ملاوي وحول الطرف الجنوبي لبحيرة ملاوي. وهناك، في إقليم سونجيا، أنشأوا دولة قوية بقيادة مبوتا، خليفة نغواني[(١٠٦)].

خاتمة

يتضح من القاء نظرة إلى الوراء أن المفيكانه جاءت نتيجة لتغيّرات اجتماعية اقتصادية جذرية في معظم دول النغوني الشمالية، إذ تضافر على إطلاقها انفجار سكّاني مقترن بنقص في الأرض فضلًا عن تغيّرات نباتية مناخية كان لها تأثير سلبي على التوازن الإيكولوجي الدقيق بين أنساق مراعي الأعشاب العذبة ومراعي الأعشاب الحامضة من جهة، وبين الضغوط على تلك المراعي من جانب جماعات بشرية وحيوانية متنامية باطّراد من جهة أخرى. ويبدو أن هذا الوضع الحسّاس قد تفاقم نتيجة لجفاف المادلاتوله الذي ترتّب عليه في ما يبدو اشتداد حدة الصراع في هذه المنطقة على موارد آخذة في التضاؤل السريع. وثمة أيضًا من الدلائل ما يشير إلى أن التجارة المزدهرة في السلع المستوردة عبر ميناء خليج ديلاغوا والتنافس عليها كان لهما من التأثير ما يفوق استعداد الباحثين لقبوله، حتى الآن.

غير أنه مما لا يقل عن ذلك وضوحًا أن الدافع وراء هذه التغيّرات المهمة التي أحدثت ذلك الانقلاب الهائل في التنظيم السياسي والعسكري لدول النغوني هذه، كان كلّه منبثقًا من مصادر داخلية. فمن المؤكد أن ثورة الزولو لم تأتِ نتيجة لأفكار جيء بها من مصادر خارجية واستُزرعت في المنطقة أو ووئمت مع ظروفها، بل ان الدول التي جاءت بعد الزولو – السوازي والغازا والنديبيلي ومختلف دول النغوني – كانت جميعها تحمل السمات الجوهرية للتنظيم الثوروي لدولة الزولو، المتمثّل في جهاز عسكري ضخم قوامه نظام الفرق العمرية. ففي كل هذه الدول، غدا نظام الفرق هذا المؤسسة المركزية أو الرئيسية التي استخدمت لغرض ضم كيانات اثنية متباينة وشدّها معًا إلى الدول الجديدة.

أما الممالك التي أنشئت على نسق السوتو، مثل مملكة موشويشوى أو، إلى درجة ما، مملكة سيبيتوانه، فلئن كانت جماعاتها الأصلية أو المركزية قد استخدمت طقوس الختان

---

(١٠٥) إ. و. سميث (E.W. Smith)، ١٩٥٦، ص ٧١.

(١٠٦) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٧٣.

وتكوين الفرق العمرية، فإنها لم تطبّق هذا النظام أو تفرضه على المجتمعات التي ضمّت إليها في ما بعد بهدف الربط بين عناصر الدولة القومية. ويبدو أنها كانت تلجأ في سبيل هذه الغاية إلى وسائل أخرى يُذكر منها الزيجات الدبلوماسية والإشراف الإداري على تلك المجتمعات (إما من خلال الحكّام التقليديين للدول المضمومة أو بواسطة أعضاء من الأسر المالكة الفاتحة)، مع إفساح المجال لقدر كبير من الاستقلال الذاتي المحلي واللجوء إلى أجهزة التشاور على نطاق واسع، إما مباشرة أو عن طريق الأفراد والمجالس.

وقد تمخّضت ثورة المفيكانه عن نشوء دول جديدة في أفريقيا الجنوبية والوسطى والشرقية. فمملكة الزولو قامت على أنقاض اتحادي المتيتوا والندواندوى، وعلى حطام كثير من زعامات النغوني السابقة على المفيكانه بمنطقة الزولولاند – الناتال. وبقيت مملكة الزولو اليوم بمثابة قاعدة مبتورة ومنقوصة إلى حدّ كبير – لبانتوستانات جنوب أفريقيا، في حين ظلت قائمة مملكتا سوازيلاند وليسوتو – كجزيرتين من العقل والحكمة في بحر من العنصرية، تأسيسًا على ما أنشأه قبل عهد الاستعمار كل من سوبهوزا وموشويشوى على التوالي، وهما اليوم يحتلّان مكانهما اللائق كعضوين في مجتمع الأمم الدولي. ولم تبقَ مملكة النديبيلي التي أسّسها مزيليكازي سوى نصف قرن قبل أن تستسلم لموجة الاستعمار المتمثّلة في شركات الامتياز البريطانية التي اكتسحت مناطق بكاملها في أفريقيا الجنوبية والشرقية في أثناء ذروة التوسّع الامبريالي الأوروبي. أما مملكة الكولولو التي أنشأها سيبيتوانه فلم تكن إلا مجرد كيان قائم على أكتاف فرد واحد لم يلبث أن تفكّك على أيدي خلفائه الأقل منه اقتدارًا، ومن ثم فلم تعش طويلًا بعد موت مؤسسها.

وفي حين أن المفيكانه قد أسفرت عن قيام دول جديدة، فقد ترتّب عليها أيضًا اختفاء عدد كثير من الدول الصغيرة، بعضها لفترة مؤقتة (مثل دولة الباتاوانا التي أنشأها موريمي الأول، ومملكة اللوي (اللوزي)؛ وبعضها الآخر بصفة دائمة، مثل الهلوبي والنغوانه والمتيتوا والندواندوى وزيزي بهيله وغيرها كثير. وتفكّكت بعض الزعامات أو الدول إلى أجزاء شتى وأصابها وهن شديد نتيجة للمفيكانه. وقد حدث ذلك بوجه خاص بين دول التسوانا. وخرجت سليمة معافاة بضع دول كانت في قلب معمعة المفيكانه، بل يمكن القول بأن ثورة المفيكانه قد دعّمتها، ومن أمثلتها البيدي والتلهابنغ والتلهارو.

ويبدو من الممكن تقسيم دول المفيكانه إلى فئات عدة. فقد كان منها الدول العدوانية العسكرية الهجومية. ويمكن القول بأن ممالك الزولو والنديبيلي والغازا تعدّ أمثلة جيدة لهذا النوع من الدول، وربّما استطعنا أن نضيف إليها مختلف دول النغوني بمنطقة الترانسزامبيزي. ونزعت تلك الدول، التي استخدمت الجهاز العسكري في غزو الآخرين وإخضاعهم، إلى الاعتماد على حد السيف وزناد البندقية في الإبقاء على ولاء الدول الخاضعة. واقتضت منهم سياساتهم التوسعية أو الامبريالية أن يحتفظوا بجيوش من الجند المحترفين أو شبه المحترفين على أساس دائم في «ثكنات» أو قرى عسكرية. وكانت تلك الفرق العسكرية توفد إلى أجزاء متطرفة من المملكة في مهمات لجمع الضرائب أو الإتاوات. وكانت الجيوش تشكّل على أساس الفرق العمرية التي اتخذها النديبيلي والزولو أداة جوهرية في استيعاب شباب الدول

المهزومة. ولئن كانت دولة الغازا قد حشدت شباب الأمم المهزومة في فرق عمرية، فإنها أبقت عليهم في معزل عن شباب النغوني حتى لو نصّبت على رؤوس الفرق قادة من الجماعة المنتصرة الحاكمة. وعلى ذلك فإن الفرق العسكرية لم تسهم، في حالة الغازا، في بناء الوحدة الوطنية. وبالنظر إلى التمييز الصارخ ضد «البا – تشنغانه» – كما كان يدّعي شعب التسونغا المغلوب – فإنهم لم يستوعبوا في دولة الغازا. وكان ذلك، أكثر من أي عامل سواه، سببًا في ضعف دولة الغازا بوصفها دولة غالبة وفي انهيارها في خاتمة المطاف أمام الانقضاض البرتغالي. وكانت دول الفتح تميل أيضًا إلى تعيين البيروقراطيات اللازمة لإدارة دفة شؤون الدولة من بين العامة أو العسكريين لا من بين أعضاء الأسرة المالكة. ففي دولة النديبيلي، لم يقتصر دور قادة الفرق على الإشراف على فرقهم، بل كانوا أيضًا يمثّلون مزيليكازي، هم وإحدى ملكاته، في المدينة الفرقية.

ومن أمثلة دول المفيكانه التي كانت شعوبها أممًا دفاعية ممالك الليسوتو والسوازي، وإلى حدّ ما، الكولولو. ففي هذه الدول، على الرغم من أنه كانت تمارس طقوس تكريس أقران العمر، لم تكن هذه الطقوس تستغلّ كأداة لدمج شباب المجتمعات المهزومة. ولم تكن هذه الدول عسكرية ولا توسعية في جوهرها. وكانت الحملات التي تشنّها تعتبر إما حملات دفاعية، أو لا غنى عنها لرسم أو إقرار الحدود الجغرافية للدولة، أو لا مناص منها لاقتناء ثروة من الماشية. وكان مؤسسو هذه الدول يحرصون كل الحرص على أن تكون مواقعهم قوية يسهل الدفاع عنها: من ذلك مثلًا أن موشويشوى بنى عاصمته على جبل مسطّح القمة (غوبوشيانه)، وحدّد سوبهوزا مواقع عواصمه في مناطق جبلية يتعذر الوصول إليها، على حين أن سيبيتوانه اختار سهل الكافوي الفيضي بجزره الهائلة، فكان موقعًا أنزل بأعدائه كوارث لم تكن تخطر لهم على بال.

ولم تكن هذه الممالك الدفاعية تحتفظ بجيوش دائمة. وكانت فرق التكريس العمرية تعمل كوحدات عسكرية في أوقات الحرب. وكان الملوك يتّخذون عددًا كثيرًا من الزوجات من بين رعاياهم بهدف توطيد الأواصر معهم، ولا سيّما مع الأُسر الرئيسية سواء من المجموعة الأصلية أو من المجتمعات المضمومة. وكانت الحاجة تدعو إلى اقتناء الماشية لإعارتها (بموجب نظام المافيسا) لنخبة من المواطنين أو حتى لزعامات بكاملها. وكثيرًا ما كان يلجأ إلى التشاور وإلى منح الاستقلال الذاتي المحلي بهدف إرضاء العناصر المتباينة. وكانت هذه الدول الدفاعية تجتذب المبشّرين إليها وتسعى جاهدة إلى الحصول على البنادق والذخيرة للأغراض الدفاعية، وإن كان الأمر قد انتهى أيضًا بدول الفتوح إلى السماح للمبشّرين بالعمل فيها.

وكانت جميع دول المفكيانه هذه تنهض على أواصر القرابة باعتبارها النسيج الاجتماعي الأساسي الذي يُبنى عليه تشكيل الدولة في نهاية المطاف. وكان نظام الملكية ينهض على هذا الأساس ذاته. وقد استغلّت كلتا فئتي الدول، الهجومية والدفاعية، احتفالات «الثمار الأولى» باعتبارها طقوسًا تثبّت دعائم الملك. ومع تطوّر نظام الدولة في أفريقيا، في عهد المفيكانه، فقدت صلات القربى أهميتها بالتدريج وأخذت عناصر الخدمة والوظيفة والانتماء الإقليمي

تكتسب أهمية متزايدة. وأصرّت بعض الدول، مثل الكولولو، على انتهاج سياسة لغوية للمملكة بأسرها، بينما لم تفرض دول أخرى، مثل النديبيلي، سياسة لغوية وإن كان إتقان لغة الحكّام يمكن أن يكون المفتاح الذهبي الذي يتيح لأصحابه ولوج الأبواب المفضية إلى دهاليز السلطة. ومن الجدير بالملاحظة أنه حتى بعد أن اختفت مملكة الكولولو من الوجود، ظلّت لغة الكولولو وثقافتهم قائمة. وبالمثل في دولة النديبيلي، كان كثير من الكالنغا والشونا يأخذون بثقافة النديبيلي.

ومما تجدر ملاحظته أخيرًا أن الحروب الكثيرة التي كانت سمة فترة المفيكانه قد أسفرت عن هبوط شديد في عدد السكان في مناطق يذكر منها، على سبيل المثال، منطقة الناتال ودولة أورانج الحرة. ويمكن القول على نحو ما إن المفيكانه قد أضعفت كثيرًا من الدول الأفريقية وجعلتها أقل أهمية لمجابهة أو مقاومة ثورة أخرى أشدّ منها تدميرًا، ألا وهي الثورة التي أطلقها المزارعون البوير الذين شرعوا في التعدّي على الأراضي الأفريقية من دون رادع، ولم يكفهم الاستيلاء على الأرض بل كانوا أيضًا يستولون على الماشية ويأسرون الأطفال.

كذلك أسفرت المفيكانه عن إعادة توزيع جماعات السكّان في أفريقيا الجنوبية، فتجمّعت في أماكن معينة بينما خلت منها أماكن أخرى. كما تمخّضت عن كوكبة من الزعماء الموهوبين الذين يذكر منهم شاكا ومزيليكازي وسوبهوزا وزوانغندابا وسيبيتوانه. وكما يقول أومر – كوبر في ملاحظة أبداها مؤخرًا، ان هؤلاء الرجال:

«لم يبرهنوا على شجاعتهم وقدراتهم القيادية ومهاراتهم العسكرية فحسب، بل أثبتوا أيضًا قدرتهم على الفكر الأصيل والعمل الفذ؛ والقدرة على ابتكار أو اعتماد مؤسسات جديدة وتقنيات جديدة لحلّ مشكلات جديدة؛ وأنهم أوتوا من الحنكة السياسية ما مكّنهم من أن يربأوا بأنفسهم عن وجهات النظر القبلية الضيّقة. كما أثبتوا قدرة البانتو على مواجهة التحديات، وان التربية القبلية التقليدية لم يكن لها من الآثار المعوّقة لنمو الشخصية الانسانية ما افترضه بعض الكتّاب»[١٠٧].

(١٠٧) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ١٨٠.

الفصل السادس

تأثير المفيكانه على مستعمرة الكاب

ا. ك. ماشينغايدزه

على أثر نشوء أمة الزولو تحت حكم شاكا في أثناء الربع الأول من القرن التاسع عشر، نشبت حروب ووقعت اضطرابات واسعة النطاق في أفريقيا الجنوبية. وكان أشدّ الشعوب تأثّرًا بها شعوب المنطقة المتحدثون بالنغوني وشعوبها المتحدثون بالسوتو، والذين لا يزالون يذكرون ما حلّ من دمار والفترة التي حلّ فيها باسم المفيكانه (النغوني) والليفاكانه / الديفاكانه (السوتو)[1]. وكان لتلك الحركة، التي لم تلبث أن امتدّت إلى ما وراء المنطقة حتى بلغت شمالًا الشواطئ الجنوبية لبحيرة فكتوريا، من الأهمية بالنسبة إلى التطورات التاريخية اللاحقة لأفريقيا الجنوبية ما كان لانتشار روح الإصلاح بين شعب الفولبه (الفولاني، البيول) وما بثته تلك الروح واقترن بها من عزم على الجهاد بالنسبة إلى التطورات التاريخية للسودان الغربي في أثناء الفترة نفسها. فقد حوّلت المفيكانه، شأنها شأن جهاد الفولبه، معظم مجتمعات أفريقيا الجنوبية على نحوٍ لم تفعله أي حركة أخرى منذ بدء العصر الحديدي في المنطقة. ويتناول هذا الفصل بالتحليل تأثير المفيكانه على مستعمرة الكاب[2].

لم تكن مستعمرة الكاب هي منطقة نشوء المفيكانه وإنما نشأت في المنطقة التي كانت تقطنها شعوب النغوني الشمالية في ما هو اليوم إقليم الناتال. ومن الجدير بالملاحظة أنه على الرغم من عنصر المفاجأة البادي في نشوء المفيكانه، فإن الاختمار الذي ترتّب عليه انفجارها

---

(١) و. ج. أ. ميرز (W.G.A. Mears)، ١٩٧٠، ص ٥.

(٢) أجرى دراسة شاملة للمفيكانه كل من ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦ و ١٩٦٩؛ ل .تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(ب)؛ و. ف. لاي (W.F. Lye)، ١٩٦٧.

كان عملية طويلة تطورت على مدى أجيال عدة. وتضمّنت تلك العملية في ما تضمنته تحوّل شعوب النغوني المشتغلين بالزراعة وتربية الماشية من دويلات صغيرة قوامها العشيرة إلى دول أكبر. ويبدو أن قيام الدول الكبيرة جاء نتيجة للحاجة إلى التصدّي لنقص متزايد في المراعي والأراضي الزراعية. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر كانت تلك العملية قد أسفرت عن قيام الندواندوى والنغوانه والمتيتوا وزعامات أخرى كبيرة تحت حكم قادة عسكريين أقوياء. وقد عمد هؤلاء القادة، بغية حماية مصالح شعوبهم وتعزيزها، إلى بسط نفوذهم على أراضي جيران أضعف منهم. لذلك فإنه بحلول عشرينات القرن التاسع عشر، كادت الزعامات الصغيرة أن تعجز تمامًا عن صون استقلالها والحفاظ على كياناتها المنفصلة.

مستعمرة الكاب عشية المفيكانه

علينا، قبل أن نعكف على دراسة مستعمرة الكاب عشية المفيكانه، أن نفعل ثلاثة أمور: أولها تقديم تعريف عملي لـ «مستعمرة الكاب»؛ والثاني اعطاء صورة عامة لتوزيع السكّان والعلاقات بين شتّى الجماعات؛ والثالث والأخير تقديم عرض خاطف للوضع الاقتصادي للمستعمرة.

ومن عوامل صعوبة تعريف مستعمرة الكاب، أن حدودها لم تثبت على حال قط. فالحدود الشرقية كانت سريعة التغيّر ولا يمكن التعويل عليها بحال[٣]. من ذلك مثلًا أنه في حين أنها كانت سنة ١٧٧١ تقع بالتقريب على نهر الغامتوس، توسّعت بعد ذلك بثمانية أعوام، في ١٧٧٩، فأصبحت تقع على نهر السمك العظيم وظلت على ذلك حتى عشية المفيكانه. وبذلك كان نهر السمك العظيم هو تقريبًا الخط الفاصل بين البيض إلى جنوبه وغربه، والسود إلى شماله وشرقه. وكانت غالبية الأفريقيين شعوبًا تعرف عمومًا وفي مجموعها باسم «نغوني الكاب»[٤]، وأحيانًا باسم «النغوني الجنوبيين»[٥]، وكانوا يعيشون في الأراضي الواقعة بين الكايسكامّا والأومزيمكولو. وكان نغوني الكاب ينقسمون إلى ثلاث مجموعات كبيرة: الخوسا والتمبو والمبوندو[٦]. ويشمل التصنيف العام الذي وضعه روبين ديرّيكورت المبوندوميزي والبومفانا بين مجموعاته الرئيسية[٧]. وكان جيران نغوني الكاب هم الخويسان، ويقطن معظمهم غرب نهر الكاي.

وفي هذا الفصل ستعرّف مستعمرة الكاب بحيث تشمل الأراضي التي يسكنها البيض

(٣) وصفت تلك الحدود في مواضع أخرى بأنها «الحدود المتحركة»، أنظر: و. م. فروند (W.M. Freund)، ١٩٧٤.

(٤) ج. ج. فان وارميلو (J.J. Van Warmelo)، ١٩٣٥، ص ٦٠.

(٥) التسميتان «نغوني الكاب» و «النغوني الجنوبيون» تسميتان جغرافيتان أطلقتا في الواقع على الشعوب المتحدثة بالنغوني الذين كانت مواطنهم تقع جنوبي الأومزيمكولو. أما متحدّثو النغوني الذين كانوا يقطنون إلى الشمال من ذلك النهر فكانوا يُعرفون باسم «نغوني الناتال» أو مجرد «النغوني الشماليين».

(٦) ج. ج. فان وارميلو (J.J. Van Warmelo)، ١٩٣٥، ص ٦٠.

(٧) ر. ديرّيكورت (R. Derricourt)، ١٩٧٤.

وكذلك الأراضي التي يشغلها الأفريقيون غربي نهر السمك العظيم حتى أومزيمكولو. ومن دواعي الأخذ بهذا التعريف الأنساق الاجتماعية الاقتصادية وطبيعة العلاقات التي جدّت بعد المفيكانه ونتيجة لها كما سنرى.

ويمكن القول عمومًا بأن العلاقات بين مختلف الشعوب المتحدثة بالنغوني كانت علاقات سلمية نسبيًّا. ويصدق مثل هذا القول على العلاقات بين النغوني وبين جيرانهم الخويسان. غير أن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك أي نزاعات بين المجموعتين أو حتى بين مختلف شعوب النغوني. فقد كانت تحدث صدامات متكررة بين النغوني والخويسان، ولا سيّما في المنطقة الواقعة بين الكاي والأماتوله إلى الشمال الغربي من الترانسكاي[٨]. وكانت الصراعات تنشأ عادة نتيجة لإغارة السان على الماشية وسلبها، مما كان يثير اغارات انتقامية من جانب النغوني. ومع ذلك يجدر التذكير بأن هذه الصراعات، سواء بين النغوني والخويسان أو في ما بين زعامات النغوني، كانت عادة محلية ويمكن التحكّم فيها نسبيًّا.

ومن جهة أخرى، كان ما يُعرف باسم الحدود الشرقية للكاب منطقة توتّر، وكثيرًا ما كان منطقة صراع مكشوف بين السود والبيض، وهي ظاهرة تسبّبت فيها عوامل عدة. وأول ما لا ينبغي أن يغرب عن البال هو أن المجتمعات المتحدثة بالنغوني ظلّت طوال قرون تتحرّك ببطء نحو الجنوب الغربي من منطقة الناتال. ومن ناحية أخرى، ظلّ توسّع البيض في الاتجاه المعاكس ينتشر منذ عام ١٦٥٢، عندما أنشأ يان فان ريبيك مستوطنة هولندية في الكاب. ولم يكن ثمة مناص من أن تصطدم الحركتان في موضع ما، وقد حدث ذلك في ما اعتاد علماء تاريخ أفريقيا الجنوبية أن يشيروا إليه باسم «حروب الكفيري».

والعامل الثاني هو أنه على الرغم من أن نهر السمك كان معترفًا به من جانب حكومة الكاب على أنه خط الحدود، فكثيرًا ما كانت تنتهكه تلك الشعوب التي وضع هذا الخط بهدف الفصل بينها. فالمستوطنون، وخاصة منهم مربّو الماشية، كانوا ينتهكونها بحثًا عن المراعي. والأفريقيون، من جهة أخرى، لم يكن في نيتهم قط أن يقرّوا، لكي لا نقول أن يحترموا، تلك الحدود: ذلك أنه عندما أعلنتها حكومة الكاب، كان كثير من مجتمعات الخوسا قد استقرّ منذ زمن بعيد على طول نهر السمك وإلى الغرب منه. وكان كثيرون منهم ينظرون إلى منطقة الحدود على أنها جزء من الأراضي التي ورثوها عن أجدادهم وجرّدتهم منها المستعمرة المتوسّعة أبدًا. وبناءً على ذلك واصل كثير من الخوسا رعي قطعانهم وسقيها عبر نهر السمك في تحدٍّ بادٍ لحكومة الكاب. كذلك استمرّ قنّاصو الخوسا ممارسة أعمال القنص غربي نهر السمك.

والعامل الثالث الذي أدّى إلى بقاء خط الحدود الشرقية منطقة توتّر وعنف بين السود والبيض، هو أن المجموعتين العرقيتين كانتا تمارسان أنشطة اقتصادية متماثلة، يذكر منها على سبيل المثال تربية الماشية والزراعة اللتان كانتا المهنتين الأساسيتين على جانبي الحدود، وذلك فضلًا عن وجود نظامين متناقضين لحيازة الأرض.

---

(٨) المرجع السابق، ص ٤٩.



الشكل ١،٦: دميتان تمثّلان رجلًا وامرأة من السان، معروضتان للبيع في مدينة الكاب، أوائل القرن التاسع عشر.

وأخيرًا فإنه في القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر، دعت إلى توسّع النغوني نحو الجنوب الغربي ضرورة تمثّلت في معضلة حقيقية أسفرت عنها تطورات في بلاد النغوني الشمالية استحال معها على نغوني الكاب أن يتوسّعوا نحو الشمال الشرقي.

ولأن الخوسا كانوا في طليعة توسّع نغوني الكاب نحو الغرب والجنوب، فقد كان من الطبيعي أن تقع على رؤوسهم وطأة الصراع بين السود والبيض على الحدود. وترتّب على ذلك أنهم لم يكونوا فحسب أكثر الشعوب حظًا ببعيد - بين شعوب نغوني الكاب بالمنطقة - من كتابات مؤرّخي العهد الاستعماري للكاب، بل كانوا أيضًا أكثرها حظًا من سبّ هؤلاء المؤرّخين وكراهيتهم[٩].

وكما سبق القول، كان الخوسا، الذين لم يعترفوا بنهر السمك حدودًا، يعبرونه كما يحلو لهم لرعي ماشيتهم وأغنامهم. وكانت «انتهاكات» الحدود هذه مقترنة أحيانًا بسرقة الماشية التي كثيرًا ما كان مستوطنو الكاب يردّون عليها بإغارات عقابية منظّمة على مناطق الخوسا بحجة أن مثل هذا الإجراء كان ضروريًّا لاسترداد ممتلكاتهم. غير أنه لم يكن مستبعدًا أن تتجاوز أنشطة الكومّاندوز المستوطنين هذه أهدافها المعلنة.

يتّضح من ذلك كله أن العلاقات بين السود والبيض في المنطقة لم تكن علاقات سلمية عشية المفيكانه. ولننتقل الآن إلى بحث الأوضاع الاقتصادية لمستعمرة الكاب عشية المفيكانه.

الأوضاع والآفاق الاقتصادية

من الجدير بالملاحظة أنه عندما تلقّت مستعمرة الكاب في ١٨٢٢–١٨٢٣ أنباء الاضطرابات العامة في الناتال ومنطقة وادي الكاليدون والمراعي المرتفعة، لم يكن قد مضى على كثير من المستوطنين هناك إلا أكثر قليلًا من عامين. وكان من بين هؤلاء مستوطنون بريطانيون جيء بهم إلى الكاب سنة ١٨٢٠ لتعزيز الأعداد الضئيلة من سكّان المستعمرة الهولنديين. وكان معظم هؤلاء المستوطنين، وعددهم قرابة خمسة آلاف، قد أرسلوا إلى إقليم الباني الجديد، حيث حاز كل منهم نحو ٤٠ هكتارًا (١٠٠ فدّان). وكان أحد الاعتبارات الرئيسية لإنشاء مستوطنة الباني بالنسبة إلى الحاكم سومرست، وإن لم يدركوا هم ذلك، هو أن يسهموا في حماية وإقرار الحدود الشرقية التي ذاع صيت اضطرابها.

ولم تكن الأوضاع والآفاق الاقتصادية لمستعمرة الكاب تدعو إلى التفاؤل قط، وما كان للوضع العسكري الخطر على الحدود إلا أن يفاقم المشكلات الاقتصادية. وكان مستوطنو سنة ١٨٢٠ أسوأ حالًا من المزارعين الهولنديين الذين كانوا يعيشون في المناطق القديمة من

(٩) والواقع أن حروب الحدود الشرقية للكاب تُعرف عمومًا في كتب تاريخ أفريقيا الجنوبية باسم «حروب الكفيري». وكان الرأي السائد عن الخوسا هو أنهم «قوم بدائيون لا يفهمون سوى القوة والعقاب»، سي. و. كيفيت (C.W. De Kiewiet)، ١٩٦٨، ص ٥١. كما كان يُعتقد أنه لا سبيل إلى تقويمهم أو إصلاحهم، وأنهم لصوص ماشية تنبغي محاربتهم. إ. أ. ووكر (E.A. Walker)، ١٩٦٨، ص ١١٦–١١٩.

المستعمرة. وبحلول سنة ١٨٢٣، ظهرت بوادر تشير إلى أن الزراعة، التي كان ينتظر منها أن تكون النشاط الاقتصادي الأساسي لإقليم ألباني ومصدر أسباب العيش الرئيسي فيه، ستمنى بفشل ذريع. فأولًا، كان كثير من المزارعين الجدد غير مؤهلين للعمل الذي جيء بهم إلى أفريقيا لأدائه. وكانت هناك أيضًا شكوى عامة من أن الحيازات كانت أصغر مما ينبغي. ثم جاءت فيضانات سنة ١٨٢٢ التي دمّرت المحاصيل عن آخرها. وفي سنة ١٨٢٣ كان كثير من المزارعين قد هجروا الأرض وفقد من بقي منهم حماسهم وفتّ في عضدهم. ومع التضاؤل السريع لرؤوس الأموال التي أتوا بها معهم من بريطانيا، كان الكثيرون منهم مثقلين بالديون تجاه الحكومة أو يتهددهم شبح العوز والفاقة. وتزايد الإسراف في شرب الخمر إذ حاول الكثيرون أن يغرقوا فيها همومهم وأحزانهم[١٠].

وعندما لم يتبقَّ إلا زهاء ثلث العدد الأصلي من المزارعين في مزارعهم سنة ١٨٢٣، وبالنظر إلى الصعوبات الكأداء التي كانت تواجههم، غدا من المشكوك فيه للغاية أن يكون لمستوطنة ألباني أي مستقبل كمشروع زراعي. فكما سبق أن ذكرنا، كان بقية المزارعين قد هجروا حيازاتهم إذ آثر بعضهم أشكالًا أخرى من العمل في المراكز الحضرية أو العمل لحسابهم في مجال التجارة، بينما فضّلت أعداد كثيرة منهم ممارسة تربية الماشية.

وتمثّلت مشكلة أخرى أشدّ خطورة كانت تواجه المزارعين في المستوطنات القديمة وفي إقليم ألباني في نقص أعداد العمّال غير المهرة. غير أنه حتى من هذه الناحية، كان مستوطنو سنة ١٨٢٠ أسوأ حالًا من المستوطنين القدامى الذين كان بوسعهم أن يستعينوا بعمّال من الخوسا أو الخويسان أو حتى من الرقيق، في حين أن مستوطني ١٨٢٠ لم يكن يسمح لهم بشيء من ذلك[١١]. فقد كان ينتظر من مزارعي «الأنجلوستان»، وهو الاسم الذي أطلقه ج. بتلر على إقليم ألباني، أن يستعينوا مجّانًا بعمّال موفدين. غير أن معظم العمّال الذين أُتي بهم من بريطانيا لم يلبثوا، حال وصولهم إلى جنوب أفريقيا، أن تركوا سادتهم متجهين إلى مراكز حضرية ظنّوا أنهم سيجدون فيها آفاقًا أوسع. وبذلت جهود جبّارة لتشجيع المزيد من الهجرة إلى المستعمرة. ومن هؤلاء الذين استجابوا للدعوة إلى الهجرة إلى مستعمرة الكاب، ومعظمهم من العمّال الأيرلنديين، لم يصل إلى مناطق الحدود الشرقية بالفعل سوى أعداد بالغة الضآلة، إذ اشترى الكثيرون حرّيتهم حال وصولهم إلى الكاب وسعوا إلى العمل في مناطق أخرى. وعلى ذلك فقد اضطرّ المستوطنون الجدد، والحالة هذه، إلى الاعتماد على أنفسهم وعلى زوجاتهم في القيام «بأشق الأعمال وأحطها» التي يعهد بها عادة إلى العمّال والرقيق[١٢]. وزاد من تفاقم جميع ألوان الشقاء هذه اضطرار المزارعين وسائر القادرين إلى التوجّه إلى الحدود الشرقية لأداء واجباتهم الدفاعية.

---

(١٠) ج. بَتلر (G. Butler)، ١٩٧٤، ص ١٧٦؛ إ. أ. ووكر (E.A. Walker)، ١٩٦٨، ص ١٥٧.

(١١) المرجع السابق، ص ١٥٧.

(١٢) ج. بَتلر (G. Butler)، ١٩٧٤، ص ١٧٨؛ ج. م. تيل (G.M. Theal)، ١٨٩١، ص ٢٣٨ و ٢٣٩.

وفي محاولة للتخفيف من الصعاب المالية التي كان يعاني منها المزارعون المستوطنون، عمد البعض إلى إنشاء منظمة عُرفت باسم «جمعية إغاثة المستوطنين المعوزين» لجمع الأموال لمصلحتهم. ونجحت الجمعية بالفعل في جمع الأموال بحيث استطاعت في سنة ١٨٢٤ أن تساعد بعض المزارعين بمدّهم برأس مال هم في أشد الحاجة إليه. ومع ذلك، فكما سبق القول، ما من مساعدة مالية كان بوسعها أن تحلّ المشكلتين المزمنتين اللتين ابتُليت بهما المستعمرة: ألا وهما نقص الأيدي العاملة والأوضاع المتقلبة على الحدود الشرقية. وعندما وصلت آثار المفيكانه إلى مستعمرة الكاب عبر نهر الأورانج ومن الناتال حوالى ١٨٢٢–١٨٢٣، لم تكن أي من هاتين المشكلتين قد حلّت.

قدوم المفيكانه

لن تعنينا في هذا الفصل تفاصيل الأحداث في أراضي النغوني الشماليين ولا في منطقة وادي الكاليدون أو المراعي المرتفعة[١٣]، وإنما الذي يعنينا هنا هو الكيفية التي استطاعت بها موجات أحداث الناتال ووادي الكاليدون والمراعي المرتفعة أن تجتاح منطقة نغوني الكاب ومستعمرة الكاب ذاتها. وستُبذل محاولة لاستبانة أشكال اجتماعية جديدة وعلاقات جديدة بين مختلف الجماعات التي تعيش في المنطقة، وأية أنساق اجتماعية اقتصادية ظهرت نتيجة لقدوم المفيكانه.

كما سبق أن ذكرنا، كان المركز الأصلي للمفيكانه يقع في الناتال بين متحدثي النغوني الشماليين. ولئن كانت أسباب المفيكانه ليست معروفة على وجه التحديد، فإنه يبدو مع ذلك أن سكّان هذه المنطقة كانوا آخذين في الزيادة المطردة على مدى أجيال. وقد أدّى هذا الاتجاه على ما يبدو، مع الأساليب المعاصرة لاستخدام الأراضي، إلى حالة من الاكتظاظ. وجرّبت طرق جديدة للتنظيم السياسي استجابة لهذا الضغط الظاهر على الأرض. وبحلول العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر، نشأ عدد من الزعامات القوية التي كان أذيعها صيتًا زعامات الندواندوى والنغوانه والمتيتوا. وفي غضون العقدين الأولين للقرن التاسع عشر تحوّلت جميع هذه الزعامات، بما في ذلك الزولو، إلى دول عسكرية شديدة البأس تحت حكم قادة من أشباه الملوك: زويدي وسوبهوزا ودينغيسوايو وشاكا على التوالي.

ولو أن نظام الدول الجديد هذا لم يقترن بثورة في الأساليب والاستراتيجيات العسكرية، لما كانت التوترات والصراعات العنيفة المكشوفة التي اتّسمت بها العلاقات بين دول النغوني الشمالية قد أدّت إلى حروب واسعة النطاق. ومن الممكن أيضًا أنه، لولا الاستراتيجيات العسكرية البارعة التي استخدمتها في ما بعد مختلف جيوش النغوني الشمالية، ولا سيّما جيوش الزولو، لما تجاوزت موجات الأحداث أراضي النغوني الشماليين.

وفي حدود المعلومات المعروفة، بدأ أول صراع مكشوف مهم في سنة ١٨١٥ بين

---

(١٣) سبق أن عولجت هذه التفاصيل في الفصل الخامس. أنظر الحاشية (٢) في ما تقدم.

الندواندوى بقيادة زويدي والنغوانه بقيادة سوبهوزا، فأسفر عن هزيمة النغوانه واضطرارهم إلى الفرار عبر نهر البونغولو حيث أسّسوا أمة السوازي. ويقول ج. د. أومر – كوبر أن هذا الصراع سجّل بداية المفيكانه. ومع رحيل سوبهوزا، لم يكد يكون هناك مناص من نشوب صراع بين زويدي ودينغيسوايو. وقرب نهاية سنة ١٨١٧، وقع بالفعل ذلك الصدام المرتقب بين الندواندوى والمتيتوا. وفي هذه الحرب قتل دينغيسوايو ملك المتيتوا تاركًا شعبه مشتتًا مسلوب القيادة والروح المعنوية معًا.

وكان من الممكن أن يحرز الندواندوى نصرًا كاملًا وسيطرة تامة على جميع الأراضي الواقعة بين نهري التوكيلا والبونغولو بعد سقوط دينغيسوايو لولا صعود نجم جديد بدأ بزوغه تحت رعاية دينغيسوايو. ذلك هو شاكا، ابن سنزانغاكونا، الذي كان آنذاك زعيمًا لجماعة من الزولو غير ذات شأن يذكر. وكان شاكا قد تلقّى تدريبه شابًّا في إحدى فرق متيتوا دينغيسوايو. ونظرًا إلى شجاعته وإقدامه لم يلبث أن رُقي إلى مناصب الجيش الرفيعة. وفي الوقت الذي وقع فيه الاصطدام بين الندواندوى والمتيتوا، لم يكن شاكا مسؤولًا كبيرًا في جيش المتيتوا فحسب، بل كان أيضًا قد خلف أباه على رأس جماعة الزولو الصغيرة التي كانت عندئذٍ خاضعة لدولة المتيتوا. وبعد موت دينغيسوايو على أيدي زويدي، برز شاكا وجماعته الزولو بوصفهم مركز المقاومة الجدي الوحيد ضد زويدي والندواندوى. وعمد شاكا، تأهّبًا لمكاشفة حاسمة بينه وبين زويدي، إلى إخضاع زعامات عدة من بينها المتيتوا كسيرة الجناح. كما أدخل تحسينات على أساليبه العسكرية الجديدة وحشد في جيشه جميع الشباب الذين بلغوا سن اللحاق بمدارس التكريس بعد أن كانت تلك المدارس قد أُلغيت وحلّ محلّها التدريب العسكري للشباب.

ونشبت في سنة ١٨١٨ الحرب الشهيرة مع الندواندوى بقيادة زويدي، ومني الندواندوى بهزيمة ساحقة بعد عدد من الحملات. ووصف أومر – كوبر بحق هزيمة الندواندوى بأنها كانت نقطة تحوّل بالنسبة إلى مستقبل شاكا من جهة وفي تاريخ المفيكانه من جهة أخرى[١٤]. وواصل شاكا، في غياب أية مقاومة جادّة في أراضي النغوني الشمالية، حملاته الرامية إلى بناء دولة الزولو العسكرية. وتمثّلت الوسيلة الرئيسية لتوسّع الزولو في الفتح العسكري ودمج الزعامات المهزومة إلى أمة الزولو. وقد أخضع عدد كثير من الزعامات الصغيرة لحكم الزولو، ولكن زعامات أخرى كثيرة نجحت في الإفلات من قبضة شاكا بالفرار من أوطانها في منطقة الناتال. وفي غضون بضع سنوات من سقوط زويدي سنة ١٨١٨، أجبر خليط من الزعامات والأُسر والأفراد الذين لحقت بهم الهزيمة وأُخرجوا من ديارهم على الرحيل والتوجّه غربًا عبر الدراكنسبيرغ ونحو المراعي المرتفعة حيث بدأت موجات من الهجرة كلّما خرّبت مساحات ودمّرت بيوت ومحاصيل. واتّجهت عناصر أخرى من النغوني الشماليين النازحين نحو الجنوب عبر التوكيلا والأومزيمكولو. وبحلول ١٨٢٢–١٨٢٣، كانت آثار حركة الجماعات التي حلّ

(١٤) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٣٣.

بها الفزع والجوع والفاقة، والقادمة من الشمال الشرقي، قد بلغت أراضي البوندو والتمبو، فأثارت الرعب ونشرت الدمار حيثما اتجه الفارّون. وبحلول عام ١٨٢٣ كانت البوندولاند بوجه خاص قد عمّها الهياج نتيجة لقدوم المهاجرين من النغوني الشماليين. وكان التمبو الشماليون بقيادة زعيمهم نغوزا قد استقرّوا هناك لفترة قصيرة قبل أن يعودوا إلى الزولولاند. وفي منطقة غرب البوندولاند التي كانت توصف بأنها مشاع، وجد البهيلي بقيادة مدينغي، ولحق بهم في ما بعد الووشه والبهاكا بقيادة ماديكانه. وأتت بعد ذلك إغارة الزولو على البوندولاند في ١٨٢٣–١٨٢٤. وعلى الرغم من أن فاكو آثر جانب الحكمة ومنع قومه من مهاجمة الزولو، فقد عمد المغيرون مع ذلك إلى نهب أعداد كثيرة من ماشية البوندو.

وفي الوقت الذي بلغت فيه أنباء أحداث بوندولاند مستوطني الكاب، حيث كان لاجئو النغوني الشماليين والمغيرون يُعرفون باسم «الفتكانه»، كانت جماعات اللاجئين تدخل مستعمرة الكاب أيضًا من الشمال. وبخلاف «الفتكانه»، كان اللاجئون إلى المستعمرة قد فقدوا تماسكهم وهويتهم الجماعية وكانوا، شأنهم شأن الفتكانه، قد حلّت بهم الفاقة والجوع وفقدوا الروح المعنوية والشعور بالأمن. وكان «المانتاتيس»[١٥] أو «البتشوانا»، كما كانوا يدعون عادة، قد فرّوا من منطقة وادي الكاليدون من ترانسورانجيا بعد إغارات النغوانه والهلوبي والآثار المدمّرة لأنشطة التلوكوا بقيادة زعيمتهم مانتاتيسي. وقدم بعضهم من مناطق تبعد شمالًا حتى نهر الفال وما وراءه بعد أن أزعجتهم موجات المفيكانه المتّسعة أبدًا. وكان كثير من لاجئي التسوانا قد هربوا من مناطقهم في بوتسوانا على أثر الهجوم الذي شنّه على تلهابينغ عاصمة الديتاكونغ سنة ١٨٢٣، البهوتينغ والهلاكوانا والفوكنغ.

وتدفّق اللاجئون إلى مناطق مثل غراف – رينيت وألباني، ولم يشكّلوا خطرًا عسكريًّا نظرًا إلى أنهم كانوا غير مسلّحين ولا قائد لهم، وكل ما كانوا يبتغونه هو المساعدة والحماية.

(١٥) يحتاج إلى تفسير موجز كل من العبارتين «المانتاتيس» و «الفتكانه» كما كان يستخدمهما البيض والكتّاب الأوائل وموظفو حكومة الكاب. فهاتان العبارتان تعنيان، حسبما استخدمهما هؤلاء، أولئك الذين كانت لهم يد في قيام المفيكانه. من ذلك مثلًا أن اسم «المانتاتيس»، على نحو ما استخدمه روبرت موفّات، يشير جماعيًّا إلى جماعات مثل مغيري البهوتينغ والهلاكوانا والفوكنغ الذين انقضّوا على تهالبينغ عاصمة الديتاكونغ سنة ١٨٢٣. وواضح ما في إطلاق اسم «المانتاتيس» على هؤلاء الناس من تضليل نظرًا إلى انعدام الصلة بينهم وبين مانتاتيس زعيمة التلوكوا. كذلك استخدمت تلك العبارة خطأً للإشارة إلى اللاجئين من متحدثي التسوانا والسوتو الذين أتوا إلى مستعمرة الكاب مما وراء الأورانج والكاليدون، ولا سيّما بعد مجيء الديتاكونغ. ومن جهة أخرى فإن «فتكانه» أو «مفيكانه» يشيران عادة، عندما يطلقان على أناس، إلى مغيري النغوني الشماليين، مثل الزولو والنغوانه والماتيوانه، أنظر ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٩٣–٩٦؛ و. ج. ميرز (W.G.A. Mears)، ١٩٧٠، ص ٥–١٣؛ ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩ (ب)، ص ٣٩٣؛ ج. بَتلر (G. Butler)، ١٩٧٤، ١٨٢؛ هـ. هـ. داغمور (H.H. Dugmore)، ١٩٥٨، ص ٤٤.

الاستجابة الأولى للكاب، ١٨٢٣–١٨٢٨

ينبغي أن تبحث استجابة حكومة الكاب الاستعمارية والمستوطنين أنفسهم وتفهم على ضوء أمسّ حاجتي مستعمرة الكاب عشية المفيكانه: أمن الحدود والعمالة زهيدة الأجر. وكانت مشكلة العمالة بوجه خاص قد دفعت كثيرًا من المزارعين إلى أن يهجروا الزراعة مؤثرين عليها العمل في مجالات أخرى.

وسرعان ما تبيّن لمزارعي منطقتي غراف – رينيت وألباني، بعد أن ألمّ بهم الذعر والجزع، أن المئات ممن يُطلق عليهم المانتاتيس والبتشوانا (تسوانا) القادمين مما وراء نهر الأورانج لا يحتمل أن يتسبّبوا لهم في مشكلات أمنية؛ بل على العكس من ذلك حدا بهم ما قرأوه على وجوه اللاجئين من السوتو والتسوانا من وداعة ورهبة وفقدان معظمهم تماسكهم وولاءهم لجماعاتهم، إلى الاعتقاد بأن في وسعهم أن يتّخذوا منهم «خدمًا طيعين سلسي القيادة»[١٦] فيلبّوا بذلك واحدة من أقسى حاجات المستعمرة. وقد ثبتت صحة هذا الفرض واتضح بالتدريج أن الآثار المدمّرة التي سبّبتها المفيكانه في الداخل قد أسفرت عن نتائج بالغة النفع لمستعمرة الكاب. وقرّر الحاكم سنة ١٨٢٣ إسناد اللاجئين إلى من يهمّهم الأمر من المستوطنين لكي «يتتلمذوا» عليهم كعمّال لفترة لا تقل عن سبع سنوات[١٧]. وقد رأى مزارعو منطقتي غراف – رينيت وألباني ما ينطوي عليه ذلك القرار من نفع لهم نظرًا إلى أنهم لم يكن لديهم أي عمّال.

ولم يكن هناك إجماع في الرأي المعاصر بشأن نوعية السوتو والتسوانا كعمّال. ففي سنة ١٨٣٤، وجد العالم الطبيعي والمستشكف الكابي، الدكتور آندرو سميث، أن بعض المزارعين يرون في خدمهم صفة «الوضاعة»، وفي معظمهم «الجشع المفرط إن لم يكن انعدام الأمانة، وفيهم جميعًا صفة الكسل»[١٨]. ومن جهة أخرى، وجد مستكشف آخر، جورج تومبسون، أن «توزيع بعض مئات من اللاجئين المانتاتيس ليعملوا خدمًا ورعاة لدى أرقى العائلات» قد حقّق «نفعًا بالغًا»[١٩]. غير أن رأي تومبسون لا يختلف عمّا رآه آندرو سميث نتيجة لمشاهداته المستقلة، من أنه على الرغم مما قاله المزارعون عن خدمهم، كان وجود السوتو والتسوانا في المستعمرة «أمرًا مرغوبًا فيه من حيث أنهم... سدّوا العجز في الخدم الناجم عن أن الهُتنتوت

(١٦) أنظر مثلًا الصور (والشروح) الواردة لمن يُطلق عليهم اسم المانتاتيس في ج. بَتلر (G. Butler)، ١٩٧٤، ص ٢٢٨؛ وكذلك في صفحتي ١٨١–١٨٢.

(١٧) ج. م. تيل (G.M. Theal)، ١٨٩١، ص ٢٤٠؛ ج. بتلر (G. Butler)، ١٩٧٤، ص ١٨٢؛ و. ف. لاي (W.F. Lye) (مدير التحرير)، ١٩٧٥، ص ٢٠.

(١٨) و. ف. لاي (W.F. Lye) (مدير التحرير)، ١٩٧٥، ص ٢١.

(١٩) مقتبس من ج. بَتلر (G. Butler)، ١٩٧٤، ص ١٨٢.

قد فضّلوا مؤخرًا أن يقوموا بأعمال أخرى غير خدمة المزارعين»[٢٠]. ذلك أن معظم قاطني الكاب من شعب الكوي إما نزحوا إلى المراكز الحضرية أو وضعوا أنفسهم تحت حماية بعثات التبشير المسيحية لكي يتجنّبوا مذلّة الاضطرار إلى العمل في خدمة أناس سلبوهم أرض أجدادهم.

وليس من الممكن اعطاء أرقام دقيقة عن فقراء التسوانا – السوتو الذين استقبلتهم مستعمرة الكاب كلاجئين مؤقتين. وربّما كان الأمر يتعلّق بمئات عدة إن لم يكن بآلاف عدة. وفضلًا عن ذلك فإن تدفقهم إلى المستعمرة قد استمرّ ما دامت الاضطرابات تتفشّى في الداخل ولم يكن إلا في أواخر العشرينات أن بدأ بعض اللاجئين التسوانا والسوتو يسلكون طريق العودة إلى بلادهم. وزاد عدد العائدين حوالى منتصف الثلاثينات عندما استتبّ السلم والاستقرار على أيدي حكّام مثل موشويشوى مؤسس أمة السوتو[٢١]. ويبدو أن السنوات الخمس الأولى من المفيكانه هي التي شهدت نزوح أعداد كثيرة من اللاجئين إلى المستعمرة. وقد نقل عن جورج تومبسون قوله انه كان يوجد في المستعمرة ألف لاجئ من السوتو والتسوانا بحلول سنة ١٨٢٦[٢٢]. وكان ذلك بعد مضي ثلاث سنوات على بدء تدفّق اللاجئين إلى المستعمرة.

وأيًا كانت الأعداد التي لجأت إليها، فهناك نقاط عدة لا خلاف عليها. أولاها، كما سبق القول، أن البلاء الذي نزل بشعوب الناتال، ووادبي الكاليدون والأورانج، ومناطق المراعي المرتفعة، كان خيرًا وبركة على مستعمرة الكاب إذ زوّد بالعمالة زهيدة الأجر مجتمع مزارعيها الذي كان على وشك الانهيار نتيجة لنقص الأيدي العاملة. وكان وصولهم في الوقت المناسب مصدر دفعة جديدة لمهنة الزراعة في المناطق الشرقية من المستعمرة. والنقطة الثانية هي أنه لم يكن ثمة مناص من أن يسفر تدفّق اللاجئين عن أنماط اجتماعية اقتصادية غيّرت طابع المستعمرة. من ذلك مثلًا ما يُقال من أن وصول الأيدي العاملة الأفريقية ترتّبت عليه نهاية مرحلة «البيض وحدهم» لمستوطنات ألباني وغراف – رينيت، حيث كان المزارعون البيض وزوجاتهم وأبناؤهم مجبرين على القيام بأشق الأعمال وأحطّها. وقيل ان هذا التغيير قد تمّ في أواخر العشرينات[٢٣] فقوّض أحد المبادئ الأساسية التي قامت عليها «الأنجلوستان» أو ألباني، ألا وهو مبدأ اعتماد المستوطن الأبيض على ذاته. وترسّخت منذ ذلك الوقت فصاعدًا أهمية الأيدي العاملة السوداء في التنمية الاقتصادية للمستعمرة.

والنقطة الثالثة التي لا جدال فيها هي أن تدفّق التسوانا والسوتو إلى المستعمرة يسّر الحصول على العمالة زهيدة الأجر وقوّض ذلك بدوره مبدأ آخر من المبادئ التي قامت عليها مستوطنات ألباني وغراف – رينيت: مبدأ الزراعة الكثيفة. فنتيجة لاشتداد طلب المزارعين على

---

(٢٠) و. ف. لاي (W.F. Lye) (مدير التحرير)، ١٩٧٥، ص ٢١.

(٢١) و. ف. لاي (W.F. Lye)، ١٩٦٩، ص ٢٠٣.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٢٠٢ و٢٠٣، مقتبسًا ج. تومبسون (G. Thompson).

(٢٣) ج. بَتلر (G. Butler)، ١٩٧٤، ص ١٨١.

المزيد من الأرض من ناحية، وليسر الحصول على الأيدي العاملة زهيدة الأجر من ناحية أخرى، توسّعت مزارع المائة فدّان وزادت مساحتها في سنة ١٨٢٥[٢٤].

كذلك استفاد التسوانا والسوتو من جانبهم من إقامتهم المؤقتة في المستعمرة. وتمثّلت أولى المنافع التي حقّقوها في استطاعتهم إقامة بيوت لهم على أملاك أرباب العمل؛ وتمثّلت المنفعة الثانية في أن شروط «التلمذة» كانت تقضي بأن تكون أجورهم في شكل ماشية وسلع قيّمة أخرى[٢٥]. وبهذه الطريقة، اقتنى كثيرون منهم أملاكًا شخصية سمح لهم باصطحابها معهم عند عودتهم إلى بلادهم.

غير أن وجود السوتو والتسوانا في مستعمرة الكاب لم يستطع إشباع سائر حاجاتها الملحّة. فهو لم يغيّر بحال طبيعة العلاقات بين المستوطنين وجيرانهم من النغوني الجنوبيين، إذ استمرّت ظواهر التوتّر والصراع المكشوف على الحدود، وسرقة الماشية، وإغارات الكومّاندوز الانتقامية.

ومع ذلك ينبغي تعديل هذه الصورة القاتمة عن العلاقات بين السود والبيض في المستعمرة لكيلا يترك القارئ بانطباع بأنه لم يكن هناك أي مجال للعلاقات السلمية. فعلى الرغم من النزاعات والصراعات على حقوق الرعي والقنص، توافرت لدى الطرفين رغبة في توطيد العلاقات التجارية في ما بينهما بالنظر إلى أن كلًا منهما كانت لديه سلع معيّنة لم تكن في متناول الآخر. فالخوسا مثلًا كان لديهم العاج والقرون والجلود ولحم البقر والصمغ، وهي سلع يشتدّ عليها طلب التجّار المستوطنين؛ وكانوا من جهة أخرى في حاجة إلى النحاس والخرز والأزرار والبنادق والبارود والمشروبات الروحية وعلى الأخص البراندي، وهي سلع لا يستطيع توريدها إلا التجّار المستوطنون. لذلك فقد وجد نظام المقايضة على الرغم مما كان بين الأفريقيين والمستوطنين من عداوات. ولم يكن بوسع أي شكل من أشكال المراقبة، عسكرية كانت أو قانونية، أن تحول دون ذلك. والواقع أنه منذ أن التقى السود والبيض على الحدود الشرقية، لم ينقطع التبادل التجاري بين الفريقين برغم أنف السياسة الحكومية. ولم تفلح المراقبة الصارمة من جانب الحكومة على الحدود إلا في تشجيع التعاون بين السود والبيض في إطار نظام للتهريب.

بل ان انتعاش هذا النظام هو الذي حدا بنائب الحاكم، السير روفين دونكين، إلى أن يقرّر سنة ١٨٢١ تنظيم العلاقات التجارية بين المستعمرة والخوسا[٢٦]. واتّجه تفكيره نحو انشاء سوق – أو أسواق – منظّمة على الكايسكامّا. وعلى الرغم من أن الحاكم عارض الفكرة في البداية، فقد اضطرّ في ما بعد إلى قبول الأمر الواقع وأُقيمت السوق عند فورت ويلشاير. وسرعان ما تحوّلت، وقد بدأت كمناسبة سنوية، إلى سوق فصلية ثم شهرية، ولم تحل سنة ١٨٢٤ حتى غدت سوقًا أسبوعية[٢٧]، حيث كان يلتقي عشرات من التجّار المستوطنين مع

---

(٢٤) وسّعت مساحات المزارع في سنة ١٨٢٥ حسبما جاء في ج. م. تيل (G.M. Theal)، ١٨٩١، ص ٢٣٩.

(٢٥) و. ف. لاي (W.F. Lye) (مدير التحرير)، ١٩٧٥.

(٢٦) ج. بَتلر (G. Butler)، ١٩٧٤، ص ١٩٧.

(٢٧) ج. م. تيل (G.M. Theal)، ١٨٩١، ص ٢٣٧.

آلاف من تجّار الخوسا لكي يتبادلوا السلع في ما بينهم. وكان التجّار الأفريقيون، رجالًا ونساءً، يفدون إلى ويلشاير من مناطق بعيدة تصل إلى المنطقة الواقعة بين نهرَي الكايسكامّا والكاي(٢٨)، حاملين معهم القرون والعاج والجلود والصمغ ولحم البقر، وراحلين ومعهم الخرز والأزرار والأسلاك النحاسية والبراندي وتشكيلة أخرى من المنتجات الأوروبية.

وينبغي أيضًا أن ترى سوق ويلشاير على أنها نقطة التقاء، وأن يرى يوم السوق على أنه فرصة سانحة تتيح للسود والبيض أن يجرّبوا الاتصال في ما بينهم ويلمسوا جدواه. والواقع أن كل من كان يتردد على هذه السوق ويشارك في عملية المساومة كان يسعى جاهدًا إلى إفهام نظيره التاجر بالتحدّث بلغته. وكما يقول داغمور، «كان الحديث يدور بلغة كفيرية غريبة... وبلغة هولندية وانجليزية غريبة كذلك»(٢٩).

غير أن سوق ويلشاير لم تكن سوى واجهة برّاقة برغم ضرورتها المحتملة، إذ لم تستطع أن تخفي حقيقة العلاقات بين السود والبيض. بل انه يجب التأكيد على أن ويلشاير ذاتها كانت أولًا وقبل كل شيء مركزًا دفاعيًا على حدود تسودها أعمال العنف، وأن كل ما يكتنفها كان يقف شاهدًا على ذلك. وكان يوم السوق يسوده جو عسكري من حيث أن هذا «الحشد المتنافر من السود والبيض والسمر» كانت تضفي عليه مزيدًا من التنوّع، على حد تعبير داغمور «الأزياء الحمراء والخضراء والزرقاء» التي كانت ترتديها فرق المشاة والرماة والمدفعية.

لذلك فأيًّا كان مبلغ النجاح الذي أحرزته العلاقات التجارية بين السود والبيض، فإنه لم يكن ليستطيع قط أن يقنع الخوسا بالتغاضي عن أرض آبائهم التي استولى عليها المستعمرون البيض. بل انه في الوقت الذي كان فيه السود والبيض منهمكين في التجارة في سوق ويلشاير تحت أعين القانون اليقظة، كانت تجارة الأسلحة غير المشروعة مزدهرة هي الأخرى في مناطق الخوسا البعيدة بين المهرّبين البيض والمشترين من الخوسا. فقد كان الخوسا يقتنون البنادق تأهّبًا للمجابهة المسلّحة بين السود والبيض التي كانوا يحسبون أنها لا بد آتية. والواقع أن الحرب نشبت بالفعل في ١٨٣٤–١٨٣٥، ولم تكن آخر الحروب كما لم تكن أولاها. وشاهد آخر على واقع العنف الذي كان يسود العلاقات بين الخوسا والمستوطنين هو أنه، في حين كانت الأنشطة التجارية جارية في ويلشاير وفي أقاصي بلاد الخوسا، كان البيض المسافرون في مناطق معزولة – شأنهم شأن صغار الرعاة الأوروبيين الذين يرعون ماشية ذويهم – يقتلون على أيدي الخوسا الذين ملأ الاستياء قلوبهم(٣٠).

(٢٨) هـ. هـ. داغمور (H.H. Dugmore)، ١٩٥٨.

(٢٩) حاول التجّار المتحدّثون باللغتين الهولندية والانجليزية أن يعبّروا عن أنفسهم، في أثناء المساومة الحامية، بلغة الخوسا. وبالمثل حاول تجّار الخوسا أن يعبّروا عن أنفسهم بهاتين اللغتين الأوروبيتين.

(٣٠) ومن أمثال هؤلاء، أبناء غاربيت وسلومان، وضحايا الكلاي بيت، والفرقة الأيرلندية، ومن إليهم ممن راحوا ضحية لسورة غضب الخوسا.

الخطر المحدق من الخارج والاستجابة المتكافلة من جانب السود والبيض

اتّضح لنا حتى الآن أنه إلى سنة ١٨٢٨ لم تكن أحداث المفيكانه قد ألحقت أضرارًا بالغة باستقرار العلاقات وتوازنها بين السود والبيض في الكاب. وكما سبق أن رأينا، لم يلبث لاجئو التسوانا والسوتو الذين تدفّقوا منذ سنة ١٨٢٣ فصاعدًا إلى قسم المستعمرة الذي كان يسكنه البيض، أن استوعبوا في الحياة الاقتصادية للمستعمرة. وفي الشمال الشرقي، استطاع المبوندو بقيادة فاكو، دون أية مساعدة تُذكر، أن يصدّوا الفرق التابعة لشاكا عن الزحف إلى ما وراء البوندولاند.

غير أن هذا الوضع تغيّر سنة ١٨٢٨، إذ ظهرت فجأة فئة مختلفة من اللاجئين في جزء الترانسكاي من الكاب، وعلى خلاف لاجئي السوتو والتسوانا، عاثوا إرهابًا بين التمبو وجيرانهم الخوسا التابعين لهنتسا. وكانوا كذلك يختلفون عن السوتو والتسوانا من حيث أنهم كانوا لا يزالون يحتفظون بتماسكهم السياسي وبولائهم ولم تكن قدرتهم العسكرية قد مسّها وهن يُذكر. أولئك هم النغوانه بقيادة ماتيوانه، المحارب المحنّك الذي كان من قبل قد بثّ الرعب في قلوب دول عدة منها السوتو التابعون لموشويشوى.

وعبر النغوانه، وقد انضمّت إليهم عناصر من الهلوبي، نهر الأورانج من ليسوتو، ودخلوا أرض التمبو في يناير / كانون الثاني أو فبراير / شباط سنة ١٨٢٨. وصادف وصولهم وصول الفرق التابعة لشاكا في بوندولاند، وهو حدث كان بصدد إثارة قدر كبير من المشاعر بين المستوطنين والتمبو والخوسا. وعلى ذلك فإن المنطقة بأسرها، من الأقسام الغربية إلى الأومزيمفوبو في الشمال الشرقي، كانت تطنّ بالشائعات حول «الفتكانه» أو «المفيكانه»[٣١]، كما كانت فرق الزولو تسمّى في ذلك الوقت[٣٢]. وكانت فرق شاكا في بوندولاند تحاول المضي قدمًا نحو الجنوب بغية فتح الطريق إلى الكاب التي كان شاكا يريد إقامة اتصالات دبلوماسية معها. وعلى حين أن الزولو كانوا قد عقدوا العزم على قتال أية دولة من دول النغوني الجنوبية تقف في سبيلهم، فقد كانوا قد تلقّوا تعليمات صارمة بتجنّب الاصطدام مع البريطانيين.

ولنعد أدراجنا إلى النغوانه. فحالما دخلوا أرض التمبو، قابلتهم فرقة متقدمة من قوات الكاب الاستعمارية كانت تظنّ أنهم الزولو. ووقعت بين الفريقين مناوشة لم تسفر عن نتائج حاسمة. وأخذت العدّة لخوض معركة كبرى وحاسمة بالتعاون في ما بين الحاكم سومرست، وهنتسا زعيم الغكاليكا، وفوساني زعيم التمبو. وتألفت قوة مشتركة من الجنود البريطانيين ومواطني المستعمرة وفرق الخوسا والتمبو تأهّبًا للمكاشفة النهائية التي وقعت في مبهولومبو حيث مُني النغوانه بهزيمة ساحقة وقتل عدد كثير منهم. وانضمّ بعض ممن بقوا على قيد الحياة إلى

(٣١) أنظر الحاشية (١٥) في ما تقدم.

(٣٢) لم يكن الحديث عن وجود الزولو في المنطقة شائعات لا أساس لها نظرًا إلى أن فرقة من الزولو كانت بالفعل ترحف جنوبًا عبر البوندولاند.

التمبو والخوسا فزاد بذلك عنصر المفنغو في تلك المناطق. وكرّ آخرون راجعين إلى ليسوتو مع ماتيوانه وسمح لهم موشويشوى الأول بأن يستقرّوا في ليسوتو. غير أن الحنين إلى الوطن اضطرّ ماتيوانه وأتباعه إلى العودة إلى الناتال. ولكن ماتيوانه قتل في طريق عودته على يد دينغانه الذي كان في ذلك الوقت قد خلف شاكا زعيمًا للزولو.

وترتّب على الهزيمة الساحقة التي مُني بها النغوانه في مبهولومبو أن قضي تمامًا على واحد من أقوى عناصر المفيكانه وأشدّها تدميرًا. والواقع أنه بعد معركة مبهولومبو تحرّرت المستعمرة ومناطق الخوسا والتمبو من جميع ما كان يتهدّدها من أخطار خارجية يؤبه لها. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن العمل المتكافل ضد النغوانه بقيادة ماتيوانه كان معناه قيام تحالف مؤقت بين البريطانيين والخوسا والتمبو، الأمر الذي اقتضى بطبيعة الحال إرجاء ما كان بين البريطانيين والخوسا من عداوات.

وعلى حين أن التكافل بين الخوسا والتمبو كان أمرًا يمكن تفسيره، فإن تفسير المشاركة من جانب البريطانيين ليس من اليسر بهذا القدر. فما هي إذن الاعتبارات التي حدت بالبريطانيين إلى تلك المشاركة؟ إن أراضيهم لم يكن يتهددها خطر الغزو المحدث من جانب النغوانه. وفضلًا عن ذلك فإنه حتى لو أنهم كانوا يحسبون أن غزاة بلاد التمبو كانوا هم الزولو من أتباع شاكا، فإن شاكا لم يصدر عنه قط ما يبرّر تخوّفهم من غزوه لهم. فهل من المحتمل أنهم كانوا يخشون انتشار الاضطرابات المستمرة من بلاد التمبو إلى منطقة الخوسا فيدفع اليأس بالخوسا إلى الفرار غربًا إلى الأقاليم الشرقية فيثيروا مشاعر المزارعين؟ أم هل كانت مشاركة البريطانيين، كما ذكر في مواضع أخرى، مبادرة محسوبة دفعت إليها اعتبارات دبلوماسية وليست مخاوف الغزو؟ ويرى أصحاب وجهة النظر هذه أنه كان من المعتقد في أوساط حكومة الكاب والمستوطنين البيض أن تقديم المساعدة العسكرية للخوسا والتمبو من شأنها أن تنسي الخوسا أراضي أجدادهم التي اغتصبها الأوروبيون ومن ثم تسهم في إقامة علاقات ودية بين السود والبيض.

وأيًا كانت أسباب مشاركة البريطانيين في التصدّي لحملات «الفتكانه» سنة ١٨٢٨، فثمة نقطة مهمة ينبغي ذكرها: تلك هي أن قتال ماتيوانه يعدّ مثلًا من أمثلة تصالح السود والبيض من أجل مواجهة عدو مشترك. والنتيجة الوحيدة التي يمكن استخلاصها هي أنه على الرغم من التوتّرات والصراعات المكشوفة التي اتّسمت بها العلاقات بين الخوسا والمستوطنين، كان يسود الكاب قدر من الاستقرار والتوازن أحسّ السود والبيض معًا أنه كان معرّضًا لخطر خارجي يتعيّن درؤه.

ظهور المفنغو

كان من أهم نتائج المفيكانه وأبقاها ظهور وحدات اجتماعية أو دول سياسية جديدة على أثر تجمّع الضحايا الذين شتّتتهم وفرّقتهم الاضطرابات واسعة النطاق، ذلك التجمّع الذي كثيرًا ما كان يتمّ في مناطق جديدة وبيئات مغايرة. وفي معظم الحالات، كانت الجماعات الجديدة تتألف من عناصر شتى استطاعت، بفضل الصفات القيادية التي تميّز بها أفراد معيّنون، أن

تتجمّع في دول يمكن تمييزها. ومن الأمثلة الجيدة على تلك الدول السوازي والغازا والنديبيلي. فقد عمد كثير ممن نجوا من الحروب إلى اتّباع هؤلاء القادة فزادوا بذلك عدد أفراد الدول السياسية الناشئة، واستوعب آخرون في دول كانت قائمة من قبل. وكان على هذا النحو أن بنى موشويشوى، على سبيل المثال، أمة الباسوتو الضخمة.

ومن جهة أخرى، هام على وجوههم كثيرون منهم وقد أعوزتهم القيادة والأمن وألمّت بهم الفاقة، ولم يتمكّنوا قط، على الرغم من الترحيب الذي استقبلهم به بعض الزعماء، من الاندماج في المجتمعات التي استضافتهم[٣٣]. وكانت تلك هي حال العناصر المختلفة التي قدم معظمها من الناتال ودخلت أراضي نغوني الكاب بعد أن بلغتها فرادى أو جماعات كبيرة أو صغيرة، بعضها مباشرة في منطقة النغوني الشمالية وآخرى عن طريق منطقة وادي الكاليدون. ولأنهم كانوا يعانون الفقر والجوع، فقد اتّخذوا من التسوّل (ألأوكوفنغوزا) مهنة لهم، من حيث اشتقّ اسم الآمامفنغو. ويبدو أن مستضيفيهم من التمبو والخوسا والمبوندو هم الذين أطلقوا عليهم ذلك الاسم، ومن ثم أصبح يُطلق جماعيًا على أولئك اللاجئين أو المهاجرين من أراضي النغوني الشمالية ومعظمهم، وإن لم يكن كلهم، من الهلوبي والبهيلي والنغوانه والزيزي، الذين أُعطوا موطنًا جديدًا في منطقة نغوني الكاب بعد أن شتّتهم المفيكانه وفرّقتهم[٣٤]. وبدأ هؤلاء الفارّون يتدفّقون إلى منطقة الكاب قرب اندلاع الحروب في منطقة النغوني الشمالية، وتضخّمت أعداد الوافدين في أثناء الفترة الواقعة بين عامي ١٨٢٢ و١٨٢٨. وأسفرت هزيمة النغوانه من أتباع ماتيوانه عن انضمام عدد كثير ممن نجو منهم إلى حشود المفنغو التي تجمّعت في منطقة نغوني الكاب.

وأحسن حكّام التمبو والخوسا والمبوندو استقبال هؤلاء اللاجئين إذ اعتبروهم من رعاياهم وزوّدوهم بما يلبّي احتياجاتهم العاجلة من الأرض والغذاء والماشية. وعلى الرغم من أن ملكية الماشية ظلّت في أيدي الزعماء المستضيفين، فقد خُوّل المستوطنون من المفنغو، وفقًا للعرف السائد، حق الانتفاع بلبن البقر وحق الاستعانة بالماشية في قضاء حاجاتهم المنزلية.

ولأن معظم المفنغو كانوا أناسًا مجدّين، فقد استقرّ الكثيرون منهم في غضون فترة قصيرة وتمكّنوا من اقتناء ممتلكات خاصة بهم. وأنتجوا كميات من الغذاء تكفيهم بل تزيد على حاجتهم فقايضوا عليها. وكان من بين الأعمال التي برعوا فيها زراعة التبغ الذي كانوا يقايضونه بالماشية. كذلك شاركوا في تجارة الحدود مع المستوطنين وحقّقوا في هذا المجال نجاحًا باهرًا[٣٥].

---

(٣٣) أنظر رواية أحد المشاركين وشهود العيان، ب. بوكر (B. Bowker)، ١٨١٠–١٩٠٧، في ج. بَتلر (G. Butler)، ١٩٧٤، ص ٢٥٢–٢٥٤، وكذلك في هـ. هـ. داغمور (H.H. Dagmore)، ١٩٥٨، ص ٤؛ ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٩٢.

(٣٤) كقاعدة عامة، لا يضمّ هذا التعريف أولئك الذين هاجروا طوعًا من الناتال واستقرّوا بعد المفيكانه في أراضي نغوني الكاب. أنظر ج. ج. فان وارميلو (J.J. Van Warmelo)، ١٩٣٥، ص ٦٥.

(٣٥) ج. آيليف و ج. وايتسايد (J. Ayliff and J. Whiteside)، ١٩٦٢، ص ٢٠.

وعلى حين أن جميع المفنغو الذين كانوا يعيشون في البوندولاند والتمبولاند كانوا سعداء ولم يلبث الكثيرون منهم أن اندمجوا في المجتمعات المضيفة، فإن المفنغو الذين لجأوا إلى منطقة الخوسا ظلوا يشعرون بالتمييز ضدهم. ولهذا السبب لم تحقق نجاحًا عملية الاندماج في منطقة الخوسا. صحيح أن المفنغو سرعان ما تعلّموا الحديث بلغة من استضافوهم، وإن كان ذلك بلكنة، ولكن لأنهم ظلوا يرون أنفسهم، وظل الخوسا يرونهم، على أنهم جماعة على حدة وشعب تابع، فإنهم لم يبلغوا قط درجة الاندفاع الكامل.

وأسفر عجز المفنغو عن الاندماج الكامل في الخوسا عن علاقات عدائية بين الجماعتين وزاد العلاقات المتوترة بين الخوسا والبريطانيين تعقيدًا. وكما سبق القول، قامت بين الخوسا والمفنغو في البداية علاقات طيّبة كان من الممكن أن تيسّر اندماج المفنغو في المجتمع المضيف، غير أنها بدأت تسوء وشرَع المفنغو في البحث عن ظروف بديلة أكثر مؤاتاة. وليس من المعروف على وجه الدقّة ما أدى إلى سوء العلاقة بين الخوسا والمفنغو، وإن كان من الواضح أن قوى خارجية استغلّت فشل عملية الاندماج فعمدت إلى تضخيم وإدامة ما كان بين الجماعتين من فروق ثقافية وسياسية واقتصادية. وكان أهم العوامل الخارجية لبثّ الفرقة بينهما جمعية بعثة التبشير الويزليانية الميثودية، والمستوطنون البيض، وحكومة مستعمرة الكاب.

وكانت جمعية البعثة التبشيرية تعمل وسط خوسا الغكاليكا منذ يوليو / تموز عام ١٨٢٧ عندما رخّص هنتسا لويليام شو بأن ينشئ بعثة في منطقته. وعلى أثر المفاوضات، أُنشئت البعثة في بتّرويرث على مقربة من عاصمة هنتسا بمعرفة و. ج. شروزبيري. وعلى الرغم من أن هنتسا لم يكن شديد التحمّس للبعثة فقد بسط حمايته عليها وعلى شروزبيري وزوجته، وسمح للمفنغو بالمشاركة في الصلوات[٣٦].

ولم يكن ثمة بدّ من أن يؤدي ظهور المبشّرين الويزليانيين على المسرح في ذلك الوقت إلى إعاقة عملية الاندماج التي بدأت مع إقامة المفنغو في منطقة الخوسا. وكان الموقف الذي يتخذه المبشّرون فرادى من شكاوى المفنغو، حقيقية كانت أو متخيّلة، عاملًا حاسمًا. فقد كان المفنغو يشعرون بأنهم ضحية للتمييز والاضطهاد السياسي والاستغلال الاقتصادي من جانب مستضيفيهم من الخوسا. وكانت علاقة الحاكم والمحكوم هذه بين الخوسا والمفنغو هي التي بولغ في تصويرها لتصبح علاقة بين السيد والعبد على يد جون آيليف خليفة شروزبيري، وأقرّه على ذلك في ما بعد المسؤولون في حكومة الكاب. ويقول ر. أ. موير[٣٧] ان أسطورة العبد هذه ومعها أسطورة أخرى مؤداها أن المفيكانه دمّرت المفنغو تدميرًا تامًّا كقوّة عسكرية، كان لهما عدد من الآثار والمتضمنات بالنسبة للعلاقات بين الخوسا والمفنغو. فقد صوّرتا – أولًا – المفنغو على أنهم جماعة يُرثى لها جديرة بشفقة حكومة الكاب والمبشّرين والانسانيين. ونظرًا لأن هاتين الأسطورتين – ثانيًا – بالغتا في تصوير العجز العسكري للمفنغو و «اضطهاد الخوسا»

(٣٦) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٣٧) ر. أ. موير (R.A. Moyer)، ١٩٧٤.

لهم، فقد جعلت المبشّرين والمسؤولين الحكوميين يشعرون بأن عليهم مناصرة حقوق المفنغو و «تحريرهم» من «استعباد» الخوسا. ويبدو - ثالثًا - أن المفنغو لم يجدوا صعوبة في تصديق الأسطورتين فواصلوا النظر إلى أنفسهم على أنهم على حدة من الخوسا. ولهذا السبب، لم يقتصر الأمر على أنهم بدأوا يرون المبشّرين والحكومة والمستوطنين على أنهم محرروهم، بل كانوا ينزعون أيضًا إلى عدم التميبز بين مصالحهم وأمانيهم وآمالهم ومخاوفهم ودواعي قلقهم وبين نظائرها لدى تلك الجماعات الأجنبية.

وكانت لهذه القوى الخارجية - بطبيعة الحال - دوافعها الخاصة في الترويج لهاتين الأسطورتين. فكلّما زاد شعور المفنغو بأنهم مضطهدون ومستغلّون، زاد اعتمادهم على المبشّرين في التعبير عن قضيتهم وعرضها. ومن المفروض أن يردّ المفنغو جميل المبشّرين بحسن استعدادهم لتقبّل تعاليم المسيحية. وكلّما زاد شعور المفنغو بأنهم مستغلّون اقتصاديًا من جانب الخوسا، سهل استخدامهم في الأعمال الزراعية بأجور زهيدة.

والأدهى من ذلك أنه ما دام المفنغو يرون أنفسهم على حدة من الخوسا ولا يميّزون بين مصالحهم ودواعي قلقهم وبين نظائرها لدى سكّان المستعمرة البريطانية، لم يكن لهم بدّ من أن يبتعدوا بدنيًا عن الخوسا وينضمّوا إلى سكّان المستعمرة البريطانية في أقرب فرصة ممكنة. وقد سنحت هذه الفرصة أخيرًا باندلاع حرب الحدود السادسة (١٨٣٤-١٨٣٥) عندما تعيّن على المفنغو أن يبتّوا في أي موقف يتخذون ازاء حرب كانوا يعتبرونها في البداية نزاعًا بين البريطانيين والخوسا. وفي اجتماع عقد على أثر اندلاع الحرب تقرر ما يلي: أولًا، ألا يشترك أي فرد من أفراد المفنغو في غزو المستعمرة؛ وثانيًا، ينبغي للمفنغو أن يدافعوا قدر الإمكان عن المبشّرين والتجّار وأن يشملوهم بحمايتهم؛ وثالثًا، ينبغي للمفنغو أن يتجسّسوا لحساب البريطانيين فينقلوا الرسائل السرية من جون آيليف إلى قائد الجيش البريطاني ويحيطوه علمًا هو وقوّاته أولًا بأول بتحرّكات قوات الخوسا ونواياهم.

والواقع أنه، منذ بداية الحرب في ديسمبر / كانون الأول عام ١٨٣٤ وحتى مايو / أيار عام ١٨٣٥، التاريخ الذي تركوا فيه منطقة الخوسا متّجهين نحو الأراضي التي يسيطر عليها البريطانيون بنيّة الاستقرار فيها، كان المفنغو قد أنجزوا قدرًا كبيرًا من أعمال التجسّس لحساب الجيش البريطاني وفي غير مصلحة الخوسا. ولم تقتصر خدماتهم على نقل الرسائل من آيليف إلى قائد الجيش، بل تجاوزت ذلك إلى إبلاغ أنشطة خوسا الغايكا والغكاليكا إلى آيليف في بتّرويرث. وبدوره، كان آيليف يطلع الحاكم / المفوّض المدني في غراهامستاون بانتظام على ما يجدّ من تطورات في منطقة الخوسا. وكان رسل المفنغو يقومون برحلات منتظمة على امتداد ٢٤٠ كيلومترًا بين غراهامستاون وأراضي الخوسا[٣٨]. وعلى الرغم من أن معظم هذه الأنشطة السرية كانت تُجرى ليلًا، لم يلبث هنتسا، حاكم الغكاليكا أن اكتشفها وعقد العزم على وضع حدّ لخيانة المفنغو.

(٣٨) ج. آيليف و ج. وايتسايد (J. Ayliff and J. Whiteside)، ١٩٦٢، ص ٢٣ و ٢٤.

ولم تكد تمضي أسابيع على بدء الحرب حتى كان الخوسا قد دمّروا كثيرًا من مراكز البيض المنعزلة وقتلوا عددًا من المزارعين والتجّار. واضطرّ الحاكم بنجامين دوربان إلى التوجّه إلى منطقة القتال ليرى بنفسه وينظّم الدفاع عن المستعمرة البريطانية. وكان أثناء إقامته في معسكر قرب بترويرث أن طلب منه آيليف ومن احتضنهم من المفنغو أن يعلن المفنغو رعايا بريطانيين كوسيلة لـ «تحريرهم» من «استعباد» الخوسا. واستجيب لطلبهم في ٣ مايو / أيار عام ١٨٣٥، وغادر المفنغو منطقة الخوسا برفقة جنود بريطانيين، وكان عددهم لا يقل عن ١٦٠٠ رجل وامرأة وطفل، ومعهم نحو ١٥٠٠٠ من رؤوس الماشية وآلاف كثيرة من الماعز، وكلها من ممتلكات زعماء الخوسا[٣٩]. وبدأت الرحلة يوم ٩ مايو / أيار فوضعت حدًّا نهائيًّا لعمليات التكامل والاندماج التي كانت جارية منذ أن بلغ المفنغو أرض الخوسا، وانتهت يوم ١٤ مايو / أيار عندما تمّ عبور الجميع – بشرًا ودواب – نهر الكايسكامّا إلى «أرض الميعاد»: إقليم البيدي الذي كان الحاكم دوربان قد حجزه للمفنغو. وبعد تسليم الأرض رسميًّا لزعماء المفنغو الثمانية، طلب من كل رجل أن يأخذ على نفسه عهدًا بأن يكون مؤمنًا بالله مخلصًا لملك بريطانيا، وبأن يتعاون مع المبشّرين بإرسال أبنائه إليهم ليعلّموهم. وأبى المفنغو أن ينسوا «العبودية» التي «حرّرتهم» منها حكومة الكاب والمبشّرون.

وحدث جلاء المفنغو عن أرض الخوسا في منتصف حرب الحدود السادسة وكان ذلك، كما سبق القول، رهنًا بتعهّد المفنغو بإتيان أمور معيّنة. من ذلك مثلًا أنه كان ينتظر منهم أن يعاونوا البريطانيين ضد الخوسا، وذلك هو ما فعلوه فور وصولهم إلى الأرض الجديدة. فانضمّ إلى الجيش البريطاني زهاء خمسمائة منهم، وإليهم يرجع جانب كبير من فضل طرد الخوسا من وادي البوفّالو، وحراسة المعابر المفضية إلى المستعمرة، واستعادة جميع الدواب المسروقة من منطقة الخوسا.

وتمثّل شرط آخر من شروط «تحريرهم» في مدّهم المستعمرة بالعمل زهيد الأجر؛ ولقيت تلك الفكرة ترحيبًا عظيمًا لا سيّما في وقت كان فيه كثير من التسوانا والسوتا في طريق عودتهم إلى بلادهم بعد أن أتمّوا فترة «التلمذة» ورأوا أن السلم قد عاد إلى أراضيهم[٤٠]. وفي ما يتعلق بالتعاون مع المبشّرين، لم يكن المفنغو يمانعون في ذهاب أولادهم إلى المبشّرين ليتلقّوا العلم على أيديهم، وتوجّه كثير من كبارهم أيضًا إلى الكنائس لحضور الصلوات.

وأهم من ذلك كله، كان جلاء المفنغو عن أرض الخوسا مدبّرا لإضعاف الخوسا في صراعاتهم المقبلة مع البيض، كما اختيرت المنطقة التي أقرّ فيها المفنغو بحيث تكون بمثابة منطقة عازلة بين الخوسا وبين المستعمرة البريطانية.

---

(٣٩) المرجع السابق، ص ٢٨–٢٩.

(٤٠) أنظر الحاشية (١٧) في ما تقدم.

خاتمة

أسفرت المفيكانه عن تغيّرات عسكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وعن تغيّرات ثقافية في بعض الحالات، لدى شعوب مختلف أجزاء أفريقيا التي طالتها. وتوقّفت شدة تأثيرها كثيرًا على عوامل يذكر منها على سبيل المثال مدبّرو الحركة ودوافعهم من جهة، وعوامل محلية كالظروف العسكرية والسياسية والاجتماعية من جهة أخرى.

وكما رأينا، وفد إلى المنطقة التي عُرفت باسم مستعمرة الكاب ثلاث فئات من ضحايا المفيكانه. أولاها فئة اللاجئين الذين ألمّ بهم الجوع والفاقة – من السوتو والتسوانا والنغوني الشماليين – فأتوا بحثًا عن الغذاء والحماية والمساعدة. و «تتلمذ» معظم التسوانا والسوتو على المزارعين المستعمرين، بينما تلقّى لاجئو نغوني الناتال الحماية والغذاء من حكّام الخوسا والتمبو والمبوندو. وتألفت الفئة الثانية من فرق الزولو أتباع شاكا، التي أغارت على البوندولاند بدون أن تتمكّن من النفاذ إليها ازاء مقاومة المبوندو. أما الفئة الثالثة فتمثّلت في أناس غير الزولو وإن لم يقلّوا عنهم قوّة وبطشًا، ويُذكر منهم التمبو الشماليون من أتباع نغوزا والنغوانه من أتباع ماتيوانه. وقد دخل التمبو البوندولاند في ١٨٢٢–١٨٢٣ ولكنهم لم يستطيعوا، شأنهم شأن الزولو من بعدهم، أن يتجاوزوا الأومزيمفوبو نتيجة – هم أيضًا – لمقاومة المبوندو.

والقوة الجادّة الوحيدة التي يبدو أنها استطاعت أن تذهب إلى أبعد من ذلك في اتجاه الجنوب هم النغوانه أتباع ماتيوانه، الذين أثاروا ضجة كبيرة في المنطقة بأسرها الممتدة من الأومزيمفوبو إلى الغامتوس عندما ظهروا فجأت في التمبولاند من ليسوتو. ولأن النغوانه أُخذوا خطأً على أنهم الزولو أتباع شاكا، ولأنهم اعتُبروا خطرًا يتهدّد استقرار المستعمرة وتوازنها، فقد حاربتهم – على الرغم من اصطدامات الحدود بين الخوسا والبيض – قوة مشتركة من البريطانيين والخوسا والتمبو. وأيًا كان التأثير العسكري الذي خلّفته غزوة النغوانه، فإن هذا التأثير لم يدم طويلًا بالنظر إلى أنه سرعان ما لحقت بهم هزيمة ساحقة على يد القوة المشتركة. كما لم يدم طويلًا ما قام بين البريطانيين والخوسا والتمبو من وحدة عسكرية دفعت إليها الحاجة إلى الدفاع عن مصالح مشتركة ضد عدو خارجي، إذ انتهت باختفاء خطر النغوانه.

ويبدو من جهة أخرى أن تأثير المفيكانه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كان أشدّ وقعًا وأبقى دوامًا من نتائجها العسكرية أو السياسية. ومما يضفي على هذه الظاهرة مزيدًا من الجاذبية أن الجماعات التي أحدثت التأثير الثقافي والاقتصادي والاجتماعي كانت الجماعات الأشد ضعفًا: ألا وهي التسوانا والسوتو الذين لم يكن لهم حول ولا قوة ولا يشكّلون خطرًا عسكريًا، والمفنغو الذين دفعتهم الفاقة والجوع إلى التسوّل. وكما سبق أن رأينا، كان بفضل وصول لاجئي التسوانا والسوتو في الوقت المناسب سنة ١٨٢٣، أن أنقذت مستوطنتا ألباني وغراف – رينيت من كارثة الانهيار نتيجة للافتقار إلى العمل زهيد الأجر. وفي الوقت نفسه كان توافر هذه العمالة سببًا في تقويض ثقة البيض في أنفسهم، وفي إخفاق مشروع الزراعة الكثيفة، وهما المبدآن اللذان أُسّست عليهما في الأصل هاتان المستوطنتان. وكان من شأن وصول المفنغو إلى

إقليم البيدي سنة ١٨٣٥ أن كفل للمزارعين سيلًا لا ينقطع من العمالة زهيدة الأجر.

ولأن المفنغو ينتمون أصلًا إلى النغوني الشماليين، وبالنظر إلى أعدادهم الكثيرة، فقد كان من الممكن أن يصبحوا قوة سياسية واجتماعية وثقافية لا يُستهان بها. غير أن تأثيرهم السياسي على مستضيفيهم من نغوني الكاب أضعفه انسحابهم من منطقة الخوسا سنة ١٨٣٥ ليتوجّهوا إلى المستوطنين ويستقرّوا بينهم. وبوصفهم رعايا بريطانيين، خاضوا حروب بريطانيا ضد الخوسا. ومع ذلك فإن أي نجاح حققته هذه الحروب أو لم تحققه إنما كان يُقرن بالبريطانيين وليس بالمفنغو. من ذلك مثلًا أنه، على الرغم من أن مشاركة المفنغو وتضحياتهم في حروب ١٨٣٤–١٨٣٥ و١٨٤٦ و١٨٥١–١٨٥٣ ضد الخوسا كانت تضاهي في أهميتها مشاركة وتضحيات الجنود الاستعماريين، فقد ظلت تلك الحروب أمرًا يخصّ الانجليز والخوسا، ولا يحتلّ فيه المفنغو سوى مكانة هامشية.

وليس من السهل تقييم التأثير الثقافي للمفنغو على نغوني الكاب أو على المستوطنين البيض. وفضلًا عن ذلك فإن نغوني الكاب ونغوني الناتال كانوا ثقافيًا قريبي الشبه بعضهم ببعض، وان ظل هناك مجال كان للمفنغو فيه تأثير لا يُستهان به. فلأنهم تقبّلوا المسيحية والتعليم الغربي والزراعة الأوروبية والعمالة الأوروبية في وقت أبكر بكثير من شعب نغوني الكاب، فقد قدّر للمفنغو أن ينهضوا بدور رئيسي في عملية التحديث في مجتمعات أفريقية أخرى بمنطقة الكاب، ذلك أن أوائل المعلّمين والمبشّرين والمرشدين الزراعيين والكتبة الأفارقة قد برزوا من بينهم.

الفصل السابع

البريطانيون والبوير والأفارقة في جنوب أفريقيا، ١٨٥٠-١٨٨٠

ن. بهيبي

ظلّت جنوب أفريقيا خلال الفترة من عام ١٨٥٠ إلى ١٨٨٠ مجرّد تعبير جغرافي بدون مدلول سياسي. وكانت مقسّمة بين مستوطنات بريطانية، وجمهوريات خاضعة للبوير ودول أفريقية. وحتى سبعينات القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا – التي كانت تزعم لنفسها السيادة على شبه القارة – متردّدة في ترجمة مطالبها إلى حقيقة واقعة بأخذ زمام السيطرة السياسية على المنطقة بأكملها. وكان كثير من المسؤولين البريطانيين بالمنطقة يحثّون الحكومة البريطانية على ذلك، وكانوا يتذرعون في ذلك بأن أفضل طريقة لتحقيق مصالح بريطانيا، مع اتخاذ موقف منصف من مختلف شعوب جنوب أفريقيا في الوقت نفسه، هي إخضاع المنطقة بأكملها للحكم البريطاني. بيد أن الحكومات البريطانية المتعاقبة كانت تحجم عن الاضطلاع بهذه المسؤوليات لما يترتّب عليها من نفقات. وكان هذا المشروع ينطوي بالفعل على تكاليف كثيرة، فقد كان يعني فتح دول أفريقية كان يبدو أنها عديدة، وإخضاع جمهوريات البوير التي كانت تتشبّث باستقلالها، وأخيرًا تقديم الدعم المالي للجهاز الإداري في بلد شديد الفقر في ذلك الحين. بيد أنه ابتداء من سبعينات القرن التاسع عشر، ومع بداية «الاستعمار الأوروبي الجديد»، واكتشاف الماس والذهب وما اقترن بذلك من اتساع نطاق الاستثمارات البريطانية في المنطقة، غيّر البريطانيون أفكارهم وسعوا جاهدين إلى توسيع نطاق هيمنتهم على أنحاء شبه القارة. وبانتهاء تلك الفترة، كانت بريطانيا قد أخضعت الكثير من المجتمعات الأفريقية وضمّتها إلى سلطانها ووفّرت الحماية لمجتمعات أخرى، وقهرت بقوّة السلاح قبائل الزولو التي كانت أشدّ القبائل تمرّدًا وأكثرها قوّة. وجاهدت بريطانيا لإحكام سيطرتها على المجتمعات المختلفة في جنوب أفريقيا

فخاضت حروبًا مع البوير. وبسبب هذه الحروب وما ترتّب عليها (من ترتيبات اتخذت شكل الضمّ الكامل أو فرض نوع من السيادة غير المحكمة) أمكن بريطانيا أن تبرّر مزاعمها، بين القوى الاستعمارية الأخرى، بحلول عام ١٨٨١، بأن السيطرة قد أصبحت لها على جنوب أفريقيا وأن المنطقة أصبحت أكثر من مجرّد مجال للنفوذ. وقد شهدت هذه الفترة اكتساب المستعمرات البريطانية في جنوب أفريقيا قدرًا من الحكم الذاتي، كما عزّز البوير وحدتهم، بينما كان الأفريقيون يفقدون شيئًا فشيئًا أرضهم وسيادتهم التي كانت تؤول إلى البوير والبريطانيين.

انسحاب البريطانيين من المناطق الداخلية

بدأت خمسينات القرن التاسع عشر بانسحاب البريطانيين من المناطق الداخلية بجنوب أفريقيا. وكان سير هاري سميث، الحاكم والمندوب السامي البريطاني الذي تولّى السلطة في عام ١٨٤٧، رجلًا مفعمًا بالنشاط والثقة بالنفس، وكان قد استطاع خلال فترة وجيزة من وصوله توسيع نطاق الحكم البريطاني في جنوب أفريقيا بطريقة مفاجئة ومثيرة. ولما كان مقتنعًا بما يترتّب على الحكم البريطاني من تأثيرات تحمل في ركابها الهدوء والاستقرار، وبضرورة نقل «فوائد» المنجزات الصناعية والثقافية البريطانية إلى الأفارقة، أقدم على ضمّ بلاد الخوسا الواقعة بين نهري كايسكاما وكاي، وأُطلق عليها إسم كافراريا البريطانية، وكذلك جميع المنطقة التي كان يقطنها خليط من السكان البوير والأفارقة والواقعة بين نهري أورانج وفال والتي أصبحت تُعرف في ما بعد بإسم دولة نهر أورانج ذات السيادة. وكان سميث شديد التفاؤل بأن المسؤوليات الجديدة لن تمثّل عبئًا ماليًا على البريطانيين حيث ستتمّ تغطية التكاليف الإدارية لهذه المناطق الجديدة التي استطاع ضمّها من الإيرادات المحلية. بيد أن الأحداث التالية أثبتت بعده تمامًا عن الصواب. فقد أدّت سياسته إلى نشوب حروب أضاعت الكثير من المال، وأزهقت الكثير من الأرواح كما أحدثت الكثير من الدمار للممتلكات، لا لشيء إلّا لأن البوير كانوا يعارضون الضم بينما كان الأفارقة يرفضون التدابير التي اتخذها من أجل نقل «التمدين» إلى أراضيهم فضلًا عن استيائهم الشديد وثورتهم على ضياع أراضيهم وسيادتهم.

وكان البوير هم أول من بدأوا المقاومة المسلّحة تحت قيادة أندرياس بريتوريوس الذي استطاع في عام ١٨٤٨ حشد فرقة عسكرية قوامها ١٢ ألف جندي وطرد المقيم البريطاني (الميجور هاري واردن) ومعاونيه من دولة نهر أورانج ذات السيادة. غير أن البوير لم يستطيعوا المحافظة على هذا النصر الذي حقّقوه لأنهم سرعان ما تفرّق شملهم تاركين بريتوريوس ومعه قوّة ضئيلة استطاع سميث أن يهزمها بدون عناء في ٢٩ أغسطس / آب سنة ١٨٤٨.

وبعد إعادة الإدارة البريطانية وتعزيزها بقوّة صغيرة، عاد سميث مسرعًا إلى مدينة الكاب تاركًا لواردن مهمة عويصة تكتنفها المخاطر، وهي رسم الحدود بين العناصر المتنافسة المطالبة

بالسيادة على دولة نهر أورانج. وكانت هذه العناصر المتنافسة هي مملكة موشويشوى القويّة، وعدّة دويلات أقلّ منها هي على التوالي تاونغ، وتلوكوا، وررولونغ بمنطقة موليتسانه، وسيكونيلا وموروكا، بالإضافة إلى قبائل البوير، وكورا وغريكا. وكان عدد سكان مملكة موشويشوى يتزايد بسرعة نتيجة للسماح بدخول اللاجئين الهاربين من الوفاء بالطلبات التي فرضها عليهم البوير الذين اقتحموا حياتهم. لذلك كان موشويشوى في حاجة إلى معظم الأراضي الواقعة على طول وادي نهر كاليدون ابتداء من نقطة اتصاله بنهر أورانج وحتى منبعه، لكي يحتلّها شعبه. وبينما كان شعب موشويشوى التوسعي يتغلغل في هذه المناطق الخصبة الصالحة الواقعة إلى الشمال والغرب من بلاده، كانوا يصطدمون بعنف بجيرانهم الذين كانوا يمنّون أنفسهم أيضًا بهذه المناطق. وحاول البريطانيون حسم هذه النزاعات عن طريق رسم الحدود، ولكن الأوضاع تفاقمت لأن واردن كان يحابي في الحدود التي رسمها كلٌّ من البوير والولايات الصغيرة على حساب قبائل سوتو التابعة لموشويشوى. وعلاوة على ذلك، كان إعلان الحدود في حدّ ذاته كافيًا لتحريك التنافس الشديد على احتلال الأرض بين جميع المجموعات السكانية، مما أدّى بدوره إلى زيادة غارات الإستيلاء على قطعان الماشية.

وقد وضعت هذه الأزمة برمّتها الملك موشويشوى في وضع صعب لم يكن بوسعه فيه أن يحافظ على بقائه إلّا بأخذ موقف الحياد والترقّب. فلم يشأ موشويشوى أن يثير عداء البريطانيين الذين باتت لهم السيطرة على البوير، لأنهم أقوياء، ولأنه كان يريد أن يكون بوسعه أن يعوّل على تأييد البريطانيين له في حالة وقوع حرب مع جيرانه البيض؛ ولكن البريطانيين أحرجوه. فبعد أن رحّب بهم في أرضه متوقّعًا منهم أن يكبحوا جماح البوير ويمنعوهم من التهام أراضيه، استولى البوير على أراضيه بتواطؤ مع البريطانيين. وفي الواقع، فقد انتقده شعبه بعنف لأنهم كانوا يرون أنه يتواطأ مع البريطانيين في التخلّي عن أجزاء من بلادهم. وفي مثل هذه الظروف لم يستطع موشويشوى أن يردع رعاياه عن انتهاك الحدود التي رسمها واردن. وكان قصارى ما في وسعه هو أن يعنف رعاياه الذين استهانوا بالحدود الجديدة. كما كان يغتنم في الوقت نفسه فرصة للاحتجاج لدى المسؤولين البريطانيين على هذه الحدود المجحفة.

ولكن شعبه لم يكن يحفل بتعنيفه لهم وكان يستقرّ حيثما شاء ويشنّ الغارات والغارات المضادّة على الولايات المتاخمة لأراضيهم للإستيلاء على الثروة الحيوانية.

كذلك لم يستطع المقيم البريطاني، واردن، إقرار السلام في المنطقة. فلم تكن قوّته العسكرية كافية كما انه آثر أن يتجاهل مطالب موشويشوى الإقليمية. وعندما رسم واردن حدودًا لقبائل التلوكوا انتهك سلامة أراضي قبائل السوتو التابعة لمملكة موشويشوى لأنهم كانوا ينتظرون الفرصة المؤاتية لاسترداد الأراضي التي انتزعتها منهم قبائل التلوكوا أيام ضعف مملكة موشويشوى. بل إن واردن فرض حدودًا على قبائل التاوونغ بمنطقة موليتسانه بدون أن يطالبوا هم بذلك لأنهم كانوا يعرفون أن الأرض التي احتلّوها تابعة لمملكة موشويشوى. كذلك فإن موشويشوى وشعبه لم يقرّوا مطلقًا مثل هذه التعديلات الأخيرة بعد أن أنعم واردن بكثير من الأرض على قبائل الكورا بمنطقة تايبوش. وكان هدف واردن من ناحية هو محاولة إضعاف

الشكل ١٠٧: خريطة الدول والشعوب في جنوب أفريقيا، ١٨٥٠–١٨٨٠ (ن. نهيبي).

مملكة موشويشوى في الوقت الذي كان يخطب فيه ودّ الدول الصغيرة وتأييدها للتغلب على ضعف البريطانيين العسكري في المنطقة[١].

وفي الحقيقة فعندما نشبت الحرب بين التاوونغ والتلوكوا، في أعقاب العديد من الإغارات والإغارات المضادّة للاستيلاء على قطعان الماشية، استطاع واردن أن يحشد قوّة كبيرة من قبائل البوير القليلة التي حرصت على تأييده، وكذلك من الغريكوا والكورا، وهبّ لمساعدة التلوكوا. واستطاع بذلك أن يشتّت جيش التاوونغ في تلال ڤايروڤوت، وتوّج انتصاره هذا باغتنام ٣٤٦٨ رأسًا من الماشية والماعز والأغنام. وانضمّ موشويشوى المهيب إلى جانب حلفائه في هذا الصراع وهم التاوونغ، واستطاعوا معًا إلحاق هزيمة ساحقة بقوّات واردن وحلفائه الأفريقيين - الأمر الذي أدّى إلى انهيار الإدارة البريطانية في دولة نهر أورانج ذات السيادة في يوليو / تموز عام ١٨٥١[٢].

ولم يستطع واردن أن يحصل على عون كبير من البوير المحليين ومن البريطانيين في مستعمرة الكاب. أما البوير فإما أنهم كانوا يتطلّعون إلى مساعدة بني جلدتهم على الجانب الآخر من نهر ڤال أو كانوا يحاولون الوصول إلى تسوية سلمية مع موشويشوى وموليتسانه المنتصرين. ومن ناحية أخرى، كانت القوّات البريطانية في مستعمرة الكاب عاجزة عن الحركة في حربها ضدّ قبائل الخوسا، تلك الحرب التي كانت تدور رحاها منذ ديسمبر / كانون الأول عام ١٨٥٠. وفي الواقع، فقد كانت هاتان الحربان على الجبهة الشرقية ومع دولة نهر أورانج ذات السيادة هما اللتان اضطرّتا بريطانيا إلى التخلّي عن سياسة سميث التوسّعية في جنوب أفريقيا.

وترجع أسباب الحرب التي وقعت بين البريطانيين والخوسا في الفترة من عام ١٨٥٠ إلى ١٨٥٣ إلى الجهود التي بذلها سميث لكي يسلب قبائل الخوسا استقلالها. ففي عام ١٨٤٨ انتزع سميث مساحات شاسعة من أراضي الخوسا بأن ضمّ إلى مستعمرة الكاب المنطقة الواقعة بين نهر السمك ونهر كايسكاما، ثم أعلن قيام مستعمرة بريطانية منفصلة هي مستعمرة كافراريا في المنطقة الواقعة بين نهر كايسكاما ونهر كاي. وأصبح كثير من الخوسا ممنوعين من الإستقرار في أراضيهم السابقة إلى الغرب من نهر كايسكاما، وهي الأراضي التي وُزّعت على المفنغو الموالية له وعلى المزارعين البيض. وفي مستعمرة كافراريا نفسها، قُسّمت قبائل الخوسا ووُضع أفرادها في مناطق خاصة سمّيت بـ «المعازل»، بينما قُيّدت سلطة رؤسائها بسبب الإشراف الذي أصبح يمارسه الحكّام البيض عليهم. كذلك فقد حظّرت عليهم بعض العادات مثل اللابولا (تقديم الصداق للعروس) وممارسة السحر باعتبار أنها مناقضة للنظام القانوني البريطاني. وعلاوة على ذلك، لم يكن الحكّام البيض يعرفون إلّا القليل عن قوانين الكاب ولا يعرفون شيئًا عن النظام القانوني الذي تطبّقه الخوسا. وكان من نتائج ذلك أن الحكّام البيض كانوا يطلقون العنان لنزعاتهم الشخصية وهم ينظرون في قضايا الخوسا التي تعرض عليهم.

(١) إي. ب. ساندرز (I.P. Sanders)، ١٩٧٥، ص ١٥٩.

(٢) المرجع السابق، الفصل ١٤.

وبرغم أن الحكّام البيض كانت تساندهم قوّة من الشرطة قوامها ٥٠٠ فرد، فقد كان أفراد هذه القوّة يفتقرون إلى التدريب ولكنهم كانوا يشعرون بالزهو وهم ينفّذون أوامر الرجل الأبيض لدرجة أنهم أصبحوا يتعالون على بني جلدتهم. كلّ هذه المظالم اضطرّت قبائل الخوسا إلى محاولة التخلّص من الحكم البريطاني.

وكان سميث هو الذي أشعل شرارة الحرب بمعاملته الجافة لشيخ القبائل بل عدم اكتراثه بتمسّك الشعب بسلطاته المؤسّسية. فقد استُدعي شيخهم الأكبر، سانديله، لحضور اجتماع بمدينة كنغ وليام، ولكن سانديله رفض الذهاب إلى الاجتماع لأن البريطانيين كانوا قد غدروا به منذ سنوات عدّة وألقوا القبض عليه بعد أن استجاب لدعوة مماثلة. ولذلك قرّر سميث خلع سانيدله وحاول أن يفرض خلفًا له شيخًا من البيض ووالدة سانديله، ولكن قبائل الخوسا رفضت كليهما. وعندئذ أعلن سميث أن سانديله خارج على القانون وحاول القبض عليه بالقوّة. وفي ديسمبر / كانون الأول عام ١٨٥٠، كان الخوسا قد طفح بهم الكيل بسبب تدخّل الحاكم البريطاني في حياتهم وبدأوا مهاجمة القوّات البريطانية والمنشآت العسكرية في المنطقة، وأبادوا عددًا من القرى العسكرية.

وقد لقيت قضيّة سانديله تأييدًا واسعًا من الأفريقيين بالمناطق المجاورة. ففي شرق نهر كاي، نال سانديله التأييد المعنوي من أشقّائه الأفارقة تحت حكم ساريلي. كذلك فرّ كثير من أفراد قوّة الشرطة الأفريقية وقوّة الشرطة الملوّنة المحمولة في مستعمرة الكاب وانضمّوا إلى قوّات سانديله. وحاربت قبائل الخوي خوي وبعض أفراد التنبو إلى جانب سانديله وكانت نتيجة ذلك مقتل كثير من المزارعين البيض وكثير من الأفارقة الذين أخذوا جانب البريطانيين. وتمّ الإستيلاء على ماشيتهم ودمّرت عقاراتهم. وفي هذه الأثناء كان سميث يعتمد على حلفائه الأفريقيين المحلّيين لأن المزارعين البيض في مستعمرة الكاب لم تكن لديهم رغبة في خوض الحرب. وحتى بعد أن تلقّى مزيدًا من التعزيزات من الحكومة البريطانية في مارس / آذار عام ١٨٥٢، لم يستطع سميث سحق انتفاضة الخوسا. ولم يستطع إنهاء الحرب إلّا خلفه سير جورج كاثكارت الذي كسب تأييد المزارعين البيض في مستعمرة الكاب بعد أن وعدهم بجزء من الماشية التي تغتنمها قوّاته خلال هذه الحملة. وعندما هزم الخوسا في أكتوبر / تشرين الأول عام ١٨٥٢، كانت قبائل الخوسا التابعة لسانديله وتلك التابعة لساريلي – وهي القبائل التي كانت تقطن المناطق الواقعة إلى الشرق من نهر كاي والتي تمنح تأييدها المعنوي لأشقّائها الذين يحاربون غرب النهر – قد فقدت الكثير من قطعان الماشية التي استولى عليها البريطانيون[٣].

وبسبب الحرب المكلفة بين الإنجليز والخوسا والتمزّق الكامل الذي أصاب الإدارة البريطانية في دولة نهر أورانج ذات السيادة، اضطرّت بريطانيا إلى التراجع عن سياسة سميث

(٣) إ. أ. ووكر (E.A. Walker)، ١٩٥٧، ص ٢٥٠–٢٥٤؛ سي. براونلي (C. Brownlee)، ١٨٩٦، ص ٣٠٦–٣١٩؛ م. ويلسون (M. Wilson)، ١٩١٩(ب)، ص ٢٥٦.

المتطرّفة. وعيّنت بريطانيا مندوبين جديدين هما ميجور وليام هوغ وتشارلز أُوين للتوجّه إلى جنوب أفريقيا وترتيب فضّ اشتباك بريطانيا من المنطقة الواقعة شمال نهر أورانج. وللتعامل مع الموقف في دولة نهر أورانج ذات السيادة بكفاءة وبدون تدخّل من البوير في شمال نهر ڤال، رأى المندوبان البريطانيان الجديدان شراء ولاء البوير عن طريق ضمان استقلالهم. واستطاع أندرياس بريتوريوس أن يجمع من البوير المشتّتين والذين تمزّقهم المنازعات الطائفية في منطقة الترانسڤال وفدًا استطاع بصعوبة أن يتوصل إلى تسوية مع الريطانيين، عُقدت بموجبها إتفاقية نهر ساند في ١٧ يناير / كانون الثاني عام ١٨٥٢.

وبمقتضى هذه الإتفاقية، اعترف البريطانيّون باستقلال الترانسڤال وألغوا من جانبهم أي معاهدات بالتحالف مع الولايات الأفريقية الواقعة شمال نهر ڤالچ والتزمت الترانسڤال بعدم التدخّل في شؤون المستعمرات البريطانية وعدم ممارسة الاسترقاق وتجارة العبيد. كذلك اتّفق البريطانيّون وبوير الترانسڤال على استبعاد المجتمعات الأفريقية على جانبي نهر ڤال من أسواق الأسلحة والذخائر، مع السماح للبوير بحرية التعامل مع أسواق السلاح البريطانية[٤]. وغنيّ عن القول إنه رغم أن الأفارقة استخدموا طرقًا سرية كما لجأوا إلى تجّار السلاح البريطانيين «المجرّدين من الضمائر» للحصول على بعض البنادق، فإن حظر الأسلحة الذي اتّفق عليه البريطانيّون والبوير لم يمكّن الدول الأفريقية من تكديس ترسانات كبيرة من الأسلحة، بل إنه في الواقع حال بينهم وبين شراء أحدث المعدّات العسكرية المتوافرة في السوق البريطانية وغيرها من الأسواق الأوروبية. وباختصار، فقد ضمن البيض لأنفسهم، بهذه الإتفاقية، التفوّق العسكري على الأفارقة وجعلوا انتصارهم عليهم مؤكّدًا من الناحية التقنية. وبعد أن ضمن البريطانيّون استبعاد الترانسڤال من حلبة الصراع، حوّل المندوبان البريطانيان اهتمامهما إلى دولة نهر أورانج ذات السيادة. غير أن كاثكارت، المندوب السامي الجديد، كان يريد استرداد هيبة بريطانيا العسكرية التي كانت ممزّقة في أعين الأفارقة، عن طريق توجيه ضربة قويّة إلى مملكة موشويشوى. ولذلك جهّز قوّة كبيرة من المشاة والخيّالة وواجه موشويشوى عند بلاتبرغ في ١٥ ديسمبر / كانون الأول عام ١٨٥٢ ووجّه إليه إنذارًا كان من المستحيل عليه تنفيذه. فقد تلقّى موشويشوى أمرًا بأن يقدّم خلال ثلاثة أيام ألف جواد وعشرة آلاف بقرة لتعويض البوير عن الممتلكات التي فقدوها في أثناء حرب واردن، وكذلك لتمويل الحملة الحالية المكلفة التي يشنّها كاثكارت. وعندما لم يستطع موشويشوى تنفيذ المطلوب منه في المهلة المحدّدة وطالب بمدّ هذه المهلة، تجاهل كاثكارت الأعذار التي تعلّل بها الملك وأصدر أوامره بشنّ غزو على المنطقة التي تعرف في الوقت الحاضر باسم ليسوتو. ولكنه واجه مقاومة عنيفة من جنود المشاة والخيّالة بمنطقة ليسوتو جعلته توّاقًا إلى الانسحاب بل إنه ارتاح إلى الانسحاب عندما أبدى موشويشوى موقفًا دبلوماسيًا ينمّ عن اللين في خطاب بتاريخ ٢٠ ديسمبر / كانون الأول عام

---

(٤) إ. أ. ووكر (E.A. Walker)، ١٩٥٧، ص ٢٥٢ و٢٥٣؛ ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٤٢٠ و ٤٢١.

١٨٥٢، التمس فيه من المندوب السامي أن يقنع بالأبقار التي استطاعت قوّات الحاكم البريطاني أن تستولي عليها والتي كان عددها يتجاوز ٥٠٠٠ بقرة، واعترف الملك بأنه تلقّى العقوبة الكافية وبأن قوّة البريطانيين كان لها وقع كبير في نفسه، ولذلك فإنه يطالب بالسلام، كما إنه سيحاول منع شعبه في المستقبل من التسبّب في أي اضطرابات. وعندما تسلّم الحاكم البريطاني الخطاب في اليوم التالي بادر بالانسحاب من هذه المملكة الخطيرة بجيشه الذي تلقّى ضربات شديدة ومؤثّرة على أيدي رجال موشويشوى (٣٨ قتيلًا و١٥ جريحًا)[٥].

وقد أضافت التجربة الأليمة التي مرّ بها كاثكارت في دولة نهر أورانج ذات السيادة إلى اقتناع البريطانيين بأن الاحتفاظ بهذه المنطقة سوف يكلّفهم الكثير. لذلك أوفد سير جورج كليرك لإتمام انسحاب بريطانيا من المنطقة الواقعة شمال نهر أورانج. وعلى سبيل الاستفادة من رحيل البريطانيين الوشيك، استعدّ موشويشوى للصراع الطويل الذي كان من المؤكّد وقوعه مع البوير بأن دمّر حلفاءهم المحتملين المتمثّلين في قبائل التلوكوا والغريكوا والكورا، في الشمال الغربي من مملكته. وهكذا أصبحت جميع قبائل السوتو الجنوبية المحيطة بمملكته خاضعة لحكمه، وذلك باستثناء مشيخة موروكا التي كان شعبها – على أي حال – قد انخفض تعداده إلى ألف نسمة فقط خلال الحرب السابقة.

وفي هذه الأثناء كان كليرك قد استطاع بشيء من الصعوبة جمع بعض البوير الذين كانوا على استعداد للتفاوض معه، وعقد معهم اتفاقية بلومفونتاين في ٢٣ فبراير / شباط عام ١٨٥٤. وكانت هذه الاتفاقية شبيهة إلى حدّ كبير باتفاقية نهر ساند، فقد أعطت للبوير الاستقلال الكامل، وألغى البريطانيون بموجبها كلّ ما كان يربطهم من تحالفات مع الحكّام الأفريقيين في المناطق الواقعة شمال نهر أورانج، وذلك باستثناء آدم كوك. وحتى الاتفاقية التي عقدت مع آدم كوك والتي قيّدت مساحة الأراضي التي كان بوسع البوير شراؤها في بلده، أمكن تعديلها في ما بعد بما يمكّن البيض من شراء جميع أراضيه. كذلك رفض كليرك أن يجرّه موشويشوى إلى أي محادثات بشأن الحدود بين دولة نهر أورانج ذات السيادة (التي سمّيت بعد ذلك بدولة أورانج الحرّة) ومملكته[٦]. وبذلك فتح البريطانيون بانسحابهم الطرق أمام المزارعين البيض للاستيلاء على أراضي آدم كوك، وكذلك للمصادمات الإقليمية بين البوير والسوتو.

وعلى الجبهة الشرقية لمستعمرة الكاب، كان أول ما يشغل بال كاثكارت هو منع الخوسا من تعكير صفو السلام. فبعد الحرب التي استمرّت من عام ١٨٥٠ إلى ١٨٥٣، اعتبر كاثكارت معظم الخوسا التابعين لسانديله والتمبو والخوي خوي متمرّدين، ولذلك فقد صادر أراضيهم الواقعة إلى الغرب من كايسكاما، وفي وادي نهر كاي الأبيض ووادي نهر كات، وفي سفوح تلال ماتوله والمناطق المحيطة بالقرى العسكرية البريطانية. وبيعت هذه الأراضي المصادرة إلى

---

(٥) ب. ساندرز (P. Sanders)، ١٩٧٥، ص ٩٣–١٨٥؛ إ. أ. ووكر (E.A. Walker)، ١٩٥٧، ص ٢٥٤ و٢٥٥؛ ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٤٢١ و ٤٢٢.

(٦) ب. ساندرز (P. Sanders)، ١٩٧٥، ص ٢٠٠ و ٢٠١.

المزارعين البيض، كما أعطيت للمفنغو «الموالين» للبريطانيين. وكان كاثكارت يأمل بذلك تحييد المنطقة لكي تكون بمثابة حاجز بين المنطقة الشرقية التي يغلب عليها السود ومستعمرة الكاب البيضاء في الغرب. كذلك غيّر كاثكارت الجوانب السياسية لسياسة سميث. فبينما كان سميث حريصًا على الحدّ من سلطات شيوخ الخوسا بشدّة، ترك لهم كاثكارت ممارسة السلطة القضائية بلا قيود على شعبهم في «المعازل» المكتظّة بالسكان، وقلّل من سلطات الحكام البريطانيين حيث جعلهم «مجرّد مندوبين دبلوماسيين بلا سلطات»(٧).

وعندما رحل كاثكارت عن جنوب أفريقيا في ١٨٥٤، كان البريطانيون قد انسحبوا من المناطق الداخلية تاركين البوير والأفارقة لما تمليه عليهم أهواؤهم ونزعاتهم. حتى إن مستعمرة كافراريا البريطانية التي آثر البريطانيون التمسك بها لم يكن ينظر إليها على أنها مستعمرة «بالمعنى المألوف» ينبغي النهوض بها بما يخدم مصالح شعبها ومصالح بريطانيا، بل اعتبرت جانبًا من جوانب نظم الدفاع عن مستعمرة الكاب ومنطقة لا يبدو أن فيها ما يستحق الاهتمام أكثر مما يلزم لتلبية احتياجات بريطانيا في مجال الإمداد والتموين. وكان التفكير الذي يغلب على الحكومة البريطانية هو أن تكتفي بما يلزم لضمان ملكيتها لقاعدة بحرية في شبه جزيرة الكاب. وكان يبدو لها أن من الممكن تحقيق ذلك بأن تحول دون البوير، الذين يعانون من الضعف والفرقة، وامتلاك معبر مستقلّ موصل إلى البحر، وذلك عن طريق الاحتفاظ بمستعمرتي الكاب والناتال. كذلك كانت بريطانيا ترى أن مستعمرتي البيض هاتين ينبغي المحافظة عليهما بأقلّ تكاليف ممكنة بالنسبة إلى البلد الأصل، وذلك عن طريق منحهما قدرًا من الحكم الذاتي لكي توافقا على تحمل الجزء الأكبر من تكاليف الإدارة والدفاع فيهما. وكان من نتائج ذلك أن منحت مستعمرة الكاب في عام ١٨٥٣ دستورًا ينصّ على قيام مؤسسات نيابية. أما مستعمرة الناتال، التي كانت قد ضمّت بصفة مبدئية إلى مستعمرة الكاب في عام ١٨٤٥ وأصبحت تمثّل أحد أجزائها، فقد تقرّر فصلها وسُمِح لها بتشكيل مجلس تشريعي في عام ١٨٥٦.

مستعمرة الكاب والناتال قبل عام ١٨٧٠

بيد أن الحاجة إلى الاقتصاد في النفقات لم تكن السبب الوحيد الذي دفع الحكومة البريطانية إلى منح مستعمرة الكاب حق تشكيل المؤسسات النيابية في عام ١٨٥٣(٨). فقد وُلد دستور الكاب في ظروف تخلّي بريطانيا عن نظام الاحتكارات التجارية الخارجية والأخذ بنظام التجارة الحرّة. ففي بريطانيا، دعت كلّ من مدرسة مانشستر ومدرسة ويكفيلد – اللتين كان لهما رأي

(٧) إ. أ. ووكر (E.A. Walker)، ١٩٥٧، ص ٢٨٦.

(٨) س. ترابيدو (S. Trapido)، ١٩٦٤، ص ٣٧-٥٤؛ إ. أ. ووكر (E.A. Walker)، ١٩٥٧، ص ٢٣٣-٢٤٥؛ ت. ر. هـ. دافنبورت (T.R.H. Davenport)، ١٩٦٩، ص ٣٢١-٣٢٤؛ سي. ف. ج. مولر (C.T.J. Muller) (المحرر)، ١٩٧٤، ص ١٨٣-١٨٤.

قويّ في المناقشات الخاصة بالسياسات الاستعمارية – إلى آراء مناقضة لآراء الحكومة، أي إلى منح الحكم الذاتي للمستعمرات. وفي الحقيقة، فقد كان السير جورج غري، وهو وزير المستعمرات الذي بدأ عملية منح الحكم الذاتي في مستعمرة الكاب في عام ١٨٤٦، من المؤمنين بحرية التجارة. وعلاوة على ذلك، كان للمستعمرين البيض في الكاب دور رئيسي في تحقيق الحكم الذاتي بعد أن ظلّوا سنوات طويلة يلتمسون من الحكومة البريطانية السماح لهم بتشكيل مؤسسات نيابية. ولم يقنع المستعمرون في الكاب بالمجلس التشريعي الذي شكل في عام ١٨٣٤ من الحاكم وعدد من المسؤولين وعدد من الأفراد غير الرسميين المعيّنين. وهكذا تضافرت ضغوط المستعمرين، ومبادئ التجارة الحرّة، والحاجة إلى الاقتصاد في النفقات، لتضطرّ بريطانيا إلى منح مستعمرة الكاب قدرًا من الحكم الذاتي.

وقد صيغ دستور عام ١٨٥٣ بشكل يوفّر الحماية لمصالح التجّار البريطانيين الأثرياء – وهم أقلّية – كما يسمح في الوقت نفسه بمشاركة سياسية محدودة للأغلبية الفقيرة من البوير والملوّنين والأفارقة. وقد تحقّق عن طريق فرض شرط الملكية للتمتّع بحق الانتخابات وحق عضوية المجلسين النيابيين. فكان الأثرياء فقط هم الذين يمكن انتخابهم لعضوية المجلس النيابي الأعلى لأن شروط الانتخاب كانت مقتصرة على الرعايا البريطانيين الذين لهم حق الانتخاب والذين لديهم ممتلكات غير مدينة لا تقلّ قيمتها عن ألفي جنيه استرليني أو ممتلكات مدينة لا تقلّ قيمتها عن أربعة آلاف جنيه استرليني. أما حقّ الانتخاب وعضوية المجلس النيابي الأدنى فقد كانا مكفولين لأي ذكر من الرعايا البريطانيين لديه من الممتلكات ما لا تقلّ قيمته عن ٢٥ جنيهًا استرلينيًا أو لا يقلّ راتبه السنوي عن ٥٠ جنيهًا استرلينيًا. وبرغم أن ذلك قد أتاح لعدد قليل من البوير والملوّنين التمتع بحقّ التصويت، فإن استخدام اللغة الانجليزية كلغة رسمية في البرلمان حال دون ترشيح نحو ٧٠ في المائة من البوير المقيمين بالمناطق الريفية لأنفسهم في الانتخابات حيث لم يكن بوسع هؤلاء التحدّث باللغة الانجليزية حتى في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر[٩].

وقد سيطرت قضيتان على برلمان الكاب هما: المطالبة بتقسيم المستعمرة، والصراعات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. فقد كانت الأقاليم الشرقية من مستعمرة الكاب تتحدّث في معظمها باللغة الانجليزية ولذلك فقد أرادت الانفصال عن الأقاليم الغربية التي كانت تتحدّث في معظمها باللغة الهولندية، خشية الخضوع لسيطرتها، كما أن الدستور أسفر عن حدوث صراعات لأنه حاول الجمع بين النظام الأوتوقراطي (حكم الفرد المطلق) والنظام الديموقراطي. فلم يكن الدستور ينصّ على تعيين وزراء مسؤولين، بل ينصّ على تعيين موظّفين على رأس المصالح والدوائر المختلفة، يعيّنهم وزير المستعمرات البريطاني، ويكونون مسؤولين أمام الحاكم البريطاني. وكان الحاكم هو الذي يضع السياسات ثم تُناقش ويجري التصويت عليها في المجلسين. وكان تنفيذ الدستور يعتمد على شخصية الحاكم الموجود في السلطة وعلى

(٩) ف. أ. فان يارسفيلد (F.A. Van Jaarsveld)، ١٩٧٥، ص ١٥٤–١٥٧.

الوضع الاقتصادي في المستعمرة. وكان السير جورج غري الذي كان حاكمًا في فترة من الرخاء الاقتصادي النسبي (١٨٥٤-١٨٦٢) رجلًا حصيفًا في تعامله مع أعضاء البرلمان في الكاب، ولذلك فلم يكن يتسبّب في صراعات خطيرة مع المجلسين. أما خلفه، سير فيليب وودهاوس (١٨٦٢-١٨٧٢)، فقد كان حاكمًا مستبدًّا قويّ السطوة، ولم يكن يأبه بمشاعر الشرقيين دعاة الانفصال، ولذلك فقد وجد نفسه في مواجهة نزاعات مريرة ومجلسين نيابيين معادين له بصفة عامة، وعلى استعداد للاشتباك بالسلاح الوحيد لهما وهو رفض التصويت على الضرائب الجديدة التي يقترحها الحاكم. وقد تفاقمت المشكلات التي كان يواجهها الحاكم بسبب الكساد الاقتصادي في ستينات القرن التاسع عشر، وهو الكساد الذي أسفر عن عجز كبير تحمّلته الحكومة. وتكرّرت الأزمات الدستورية في الكاب إلى أن وجدت حلًّا جزئيًّا بمنح المستعمرة حقّ تشكيل حكومة مسؤولة في عام ١٨٧٢. ومع ذلك فإن سلطات الحاكم ووظائفه ظلّت تثير الخلافات بينه وبين مجلس وزراء الكاب.

وخلال عهد الحاكم سير جورج غري وخلفه سير فيليب وودهاوس، فقد الخوسا بمستعمرة كافراريا (في منطقة سيسكاي) استقلالهم تمامًا. وقد مارس غري، بصفة خاصة، ضغطًا شديدًا على خوسا السيسكاي متذرعًا بما سمّي بسياسة التمدين التي نسبت إليه، فقد أوجد ما اصطلح على تسميته بـ «رقعة شطرنج ذات مساحات سوداء وبيضاء» وقام بزرع المستوطنين البيض بين قبائل الخوسا. كذلك فقد قلّل من سلطات رؤساء الخوسا وجعل مسؤولياتهم مقتصرة على الحالات المدنية بينما أطلق أيدي القضاة البيض في كلّ ما عدا ذلك. وأصبح شيوخ القبائل يتقاضون رواتب لكي لا يكون من حقهم جمع الغرامات والرسوم التي انتقل الحق في جمعها بعد ذلك إلى المسؤولين البريطانيين. وفرضت ضريبة على الأكواخ لكي تستخدم حصيلتها في المساعدة في دفع التكاليف الإدارية للمستعمرة. وأجبر السكان على العمل في المشروعات العامة بأجور منخفضة. واضطرّت قبائل الخوسا، إزاء أعباء العمل والأعباء المالية وما اقترن بذلك من ضغوط سكانية بسبب الأعداد الكبيرة من المستوطنين البيض، إلى البحث عن حلول مغرقة في الخيال والتفاؤل لمشكلة خضوعهم لسلطان البيض. وبرغم أن الضغوط الأمبريالية المباشرة وقعت بثقل شديد على قبائل الخوسا التابعة لسانديله وعلى قبائل التمبو المجاورة لها، فإن قبائل الخوسا التابعة لساريلي على الضفة الشرقية لنهر كاي (في المنطقة التي تُعرف الآن باسم ترانسكاي) تعرّضت هي الأخرى لضغوط سكّانية هائلة نتيجة لاستمرار نزوح اللاجئين الذين حاولوا بطواعيتهم الإفلات من الاستغلال والقهر البريطاني المباشر أو الذين طُردوا في الواقع من الغرب بدعوى أنهم من العناصر المتمرّدة.

وقد لجأت قبائل الخوسا والتمبو إلى حلول خرافية في ١٨٥٦-١٨٥٧. ففي مارس / آذار عام ١٨٥٦ تنبّأت فتاة تُدعى نونغكاوسي - يبدو أنها كانت تحت التأثير الروحي لشخص يدعى مهلاكازا، أحد مستشاري الشيخ ساريلي - بأنه إذا قتل جميع الناس أبقارهم، ودمّروا مخازن حبوبهم ولم يزرعوا أي محاصيل في تلك السنة، فإن ريحًا صرصرًا عاتية سوف تهبّ وتقذف بالبريطانيين الظالمين إلى البحر. وعلاوة على ذلك، فإن أبطالهم السابقين سوف ينهضون من

قبورهم وسيأتون معهم بكثير من البضائع التي يصنعها الرجل الأبيض. وقد لبّت قبائل الخوسا والتمبو هذا النداء. ولكن شيئًا لم يتحقّق عندما حان اليوم الموعود، أللّهم إلّا موت أعداد كثيرة من الناس جوعًا على جانبي نهر كاي في عام ١٨٥٧، ونزوح كثير من قبائل الخوسا المقيمة في سيسكاي إلى مستعمرة الكاب بحثًا عن فرص للعمل بين البيض باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد للبقاء. وهذه القصة بأكملها قليلة المغزى، وكلّ ما هنالك أن الناس حاولوا البحث عن تعليلات خفية ولكن بدون جدوى. وقد اقتنع أ. إ. ووكر بأن موشويشوى، الذي أراد أن يحوّل انتباه البريطانيين عن دولة أورانج الحرّة التي واجه فيها البوير، هو الذي دبّر لقبائل الخوسا القيام بهذه المحاولة الانتحارية لكي ينهضوا من عثرتهم – بعد إحساسهم باليأس – في وجه البريطانيين[(١٠)]. ويعتقد البعض أن ما حدث لم يكن إلّا مؤامرة دبّرها الرجل الأبيض، وكان المقصود منها بالطبع هو دفع قبائل الخوسا إلى تدمير أنفسهم. ولا توجد قرائن قويّة تساعد على ترجيح رأي على آخر، وربما كانت مونيكا ويلسون على صواب في تفسيرها لإقدام الخوسا على قتل ماشيتهم، شأن ذلك شأن الكثير من النزعات والاتجاهات المغرقة في التفاؤل والخيال والتي ظهرت في أوروبا وأمريكا وفي أماكن أخرى من أفريقيا. وتقول مونيكا ويلسون إن الناس سعوا بهذه المحاولة إلى تخليص أنفسهم من السيطرة الأجنبية واسترداد أراضيهم من المستوطنين البيض[(١١)].

وفي الوقت نفسه استفاد غري من حادثة قتل الماشية وما ترتّب عليها من ضعف قبائل الخوسا والتمبو، فصادر مساحات كبيرة من أراضي قادة سانديله الذين ساوره الشك في أنهم يتآمرون من أجل إشعال الثورة ضد البريطانيين. وبعد ذلك، أبعد القادة الذين جُرّدوا من أراضيهم وكثير من مواطني ساريلي إلى الناحية الأخرى من نهر مباشي، وبذلك أصبحت هناك منطقة خالية بين نهري كاي ومباشي تحرسها دوريات الشرطة البريطانية. كذلك شجّع غري المهاجرين البيض على الاستيطان في الأراضي المصادرة. وقد حُكم السكان البيض والسود بعد ذلك كمنطقة منفصلة يقوم على إدارة شؤونها نائب الحاكم. وفي عام ١٨٦٥، وجد وودهاوس أن منطقة سيسكاي شديدة الفقر وأن إدارتها كمستعمرة مكلفة جدًا ولذلك قرّر ضمّها إلى مستعمرة الكاب.

وخلال الفترة السابقة لعام ١٨٧٠، حقّق البيض بمنطقة الناتال أيضًا قدرًا من التقدّم الدستوري. فبعد سنوات قليلة من الضمّ، عاد كثير من البوير إلى منطقة المرتفعات الواقعة خلف جبال دراكنسبيرغ احتجاجًا على عدم اعتراف البريطانيين بمطالبهم الخاصة بالأرض، وعلى سياسة بريطانيا إزاء الأفارقة، وعلى الترتيبات السياسية الجديدة التي حظّرت عليهم تمامًا أي مشاركة. وفي الوقت نفسه، فقد كان في منطقة ناتال عدد كثير من السكان الأفريقيين، كثيرون منهم من العائدين من المنفى الذي أُبعدوا إليه في أثناء حركة المفيكانه.

---

(١٠) أ. إ. ووكر (E.A. Walker)، ١٩٥٧، ص ٢٨٩.

(١١) م. ويلسون (M. Wilson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٢٥٦–٢٦٠. انظر أيضًا سي. براونلي (C. Brownlee)، ١٨٩٦، ص ١٣٥–١٧٠.

وكانت الصعوبات الأولية التي واجهت الإدارة الاستعمارية الضعيفة تتعلّق بطريقة حكم الأفريقيين. وجاءت الحلول من اللجنة التي تشكّلت في عام ١٨٤٦، ثم عكف ثيوفيلوس شبستون، المندوب الدبلوماسي وسكرتير الشؤون الأفريقية، على صقل هذه الحلول وتطويرها في السنوات التالية (١٨٥٣-١٨٧٥). وكانت لجنة ١٨٤٦ قد أوصت بإقامة معازل للأفريقيين أو تخصيص مواقع لإقامة مستوطنات لهم. وبحلول عام ١٨٦٠ كانت مساحات من الأرض تبلغ مليوني ايكر (٨١٠٠٠٠ هكتار) قد خصّصت لهذا الغرض. بيد أن هذه المواقع كانت في معظمها تقع في المناطق البرية القاحلة الوعرة من الناتال، ولم تكن صالحة للزراعة. كما وضعت اللجنة توصيات أخرى تتعلّق بإتاحة فرصة التعلّم للأفريقيين، وأن يقوم بإدارة كل موقع ضابط أبيض تعاونه قوّة من رجال الشرطة من السود والبيض، وبتطبيق القانون الروماني - الهولندي بدلًا من القوانين الأفريقية. ونظرًا إلى الأموال الطائلة التي كان يتطلّبها تنفيذ هذه التوصيات لم يكن من الممكن تنفيذها. ونتيجة لذلك ظلّت مسؤولية تعليم الأفريقيين مقتصرة إلى حدّ بعيد، إن لم يكن بشكل كلّي، على البعثات التبشيرية بما لديها من إمكانات مالية ومادية محدودة، بينما قام شبستون بمسؤولية الإدارة.

ولما كان شبستون يتحدّث لغات النغوني بطلاقة بعد أن عاش بين قبائل الخوسا، فقد استطاع أن يقيم علاقة عمل من نوع ما مع المجتمعات المحلية الأفريقية، ولذلك فقد وضع جميع الأفريقيين المقيمين في المعازل تحت رئاسة شيوخ أو رؤساء، وتمّ تعيين رؤساء جدد حيثما لم يكن هناك رؤساء، وسمح بتطبيق القوانين الأفريقية باستثناء ما يتعلّق منها بالسحر والشعوذة. ولتمويل الإدارة، فرض شبستون ضريبة على الأكواخ تحصل نقدًا أو على شكل أبقار (يمكن بيعها للمزارعين البيض). وكانت إدارة شبستون هدف هجوم مستمرّ من جانب المستوطنين البيض لأنها - حسب إدعائهم - جعلت الأفريقيين يتمتّعون بالاكتفاء الذاتي وبذلك أصبحوا في غنى عن الاشتغال كعمّال في مزارع البيض وإقطاعاتهم الكبيرة. ولكن شبستون لم يغلق على الأفريقيين في مواقع محدّدة لأنه كان يحبهم. وعلى النقيض من ذلك، فقد كان يرى أن اتباع إجراءات القهر من أجل إجبار العمّال على العمل لن يؤدّي إلّا إلى المقاومة التي لن تستطيع مواجهتها إدارة مستعمرة ناتال الضعيفة نسبيًا. ويبدو أن المستوطنين الذين كانوا ينتقدونه كانوا يتجاهلون مساهمة الأفريقيين في الأرباح التي كان يحقّقها كبار ملّاك الأراضي الذين كانت حياتهم تقوم على استئجار أكثر من نصف السكان الذين كانوا يتوافدون على مزارع البيض للإقامة والعمل فيها، وكذلك مساهمتهم في إيرادات المستعمرة على شكل ضرائب الأكواخ التي كانوا يؤدّونها للسلطة الإدارية. وفي الحقيقة فإن ما فعله شبستون هو أنه استطاع إقامة جهاز إداري لا يحمّل المستعمرة نفقات كبيرة، ويتيح لمجتمع المستعمرين البيض فرصًا لاستغلال الأفريقيين وكذلك مواردهم الطبيعية في سلام وأمن نسبيين[١٢].

وكان المجتمع الأبيض في معظمه من أصل بريطاني. فبعد الاستنزاف السكاني الذي

(١٢) إ. هـ. بروكس (E.H. Brookes)، ١٩٧٤، ص ٤١-٥٧؛ ج. غي (J. Guy)، ١٩٨٠، ص ٤١-٤٤.

حدث بسبب نزوح البوير، ازداد عدد السكان البيض بانتظام نتيجة لهجرة الرعايا البريطانيين فرارًا من المشكلات الاجتماعية التي واكبت الأزمة الاقتصادية خلال الفترة ١٨٤٧–١٨٥١. إذ قام التجار والمضاربون بتمويل سفر نحو ٥٠٠٠ شخص من المستوطنين البيض من بريطانيا إلى ناتال. وبحلول عام ١٨٧٠ كان عدد البيض في ناتال قد ارتفع إلى ١٨ ألف مستوطن. وقد سارت التغيّرات الدستورية جنبًا إلى جنب مع الزيادة في عدد المستوطنين البيض. ففي عام ١٨٥٦ أُعلنت ناتال مستعمرة منفصلة وسمح لها بتشكيل مجلس تشريعي. وكان التشريع المطبّق في المستعمرة لا ينطوي على تفرقة من حيث اللون، وهكذا فإن أي مواطن ذكر من الرعايا البريطانيين يملك عقارات لا تقلّ قيمتها عن ٥٠ جنيهًا استرلينيًا أو يستأجر ممتلكات لا تقلّ قيمتها عن ٥٠ جنيهًا استرلينيًا وتصل قيمتها الإيجارية إلى ما لا يقلّ عن ١٠ جنيهات استرلينية سنويًا كان بوسعه الإدلاء بصوته. وكان القانون الذي صدر في عام ١٨٦٥ يسمح للأفريقيين غير الأمّيين الذين يملكون بعض الممتلكات بأن يلتمسوا من نائب الحاكم إعفاءهم من القوانين الأفريقية العرفية، وكان بوسع نائب الحاكم أن يرفض هذا الالتماس، برغم توافر الشروط اللازمة بالنسبة إلى المواطن الأفريقي.

ولكي يحصل المواطن الأفريقي على حقّ التصويت، كان عليه – بعد إعفائه من القوانين الأفريقية العرفية – أن يثبت أنه أقام في ناتال لمدّة سبع سنوات وأن يتقدّم بطلب يزكيه ثلاثة من البيض المتمتّعين بحق التصويت ومعتمد من القاضي أو أي مسؤول من البيض يكون توقيعه معتمدًا. ومع ذلك، فقد كان من حق نائب الحاكم أن يرفض هذا الالتماس، وكانت النتيجة أنه حتى ١٩٠٣–١٩٠٥ كان ثلاثة من الأفريقيين فقط هم الذين حصلوا على حقّ التصويت في ناتال وزولولاند[١٣].

وقد أصبحت ناتال تعتمد اقتصاديًا على صناعة السكّر التي تتطلّب استخدام أعداد كثيرة من الأيدي العاملة، ولم تفلح الجهود التي بُذلت لإرغام الأفريقيين على تقديم الأيدي العاملة اللازمة نظرًا إلى ظروف العمل السيّئة، وقلّة الأجور التي كان يعرضها أصحاب مزارع قصب السكّر. ولذلك لجأ أصحاب المزارع في ناتال، بمساعدة حكومتهم، إلى استيراد عمّال هنود. وقد وُضعت خطة استجلاب العمّال الهنود على أساس أن العامل الهندي يصبح بعد عشر سنوات من العمل في ناتال مخيّرًا بين العودة إلى الهند مع تحمّل حكومة ناتال تكاليف إعادته أو الحصول على قطعة أرض تُمنح له بدلًا من تكاليف العودة مع البقاء في ناتال بصفة دائمة. وقد وصلت أول مجموعة من الهنود طبقًا لهذه الخطة في عام ١٨٦٠، وفي نهاية ستينات القرن التاسع عشر كان عدد الهنود في ناتال ستة الآف شخص، آثر الكثيرون منهم البقاء في جنوب أفريقيا على الدوام. وبفضل العمّال الهنود، استقرّت صناعة السكّر في ناتال بل اتّسع نطاقها إلى أن أصبح السكّر في ١٨٧٠–١٨٧١ يُمثّل أكبر سلعة في تجارة الصادرات.

(١٣) إ. هـ. بروكس (E.H. Brookes)، ١٩٧٤، ص ٥٥–٥٧؛ إ. هـ. بروكس و سي. دي ب. ويب (E.H. Brookes and C. de B. Webb)، ١٩٦٥، ص ٧٥–٧٧.

ويتّضح، في ضوء ما سبق، أنه مع بداية سبعينات القرن التاسع عشر، تحوّلت القوّة السياسية بالتدريج في كلّ من ناتال ومستعمرة الكاب إلى المستوطنين البيض عن طريق الترتيبات التشريعية. وفي مستعمرة الكاب التي كانت توجد فيها أغلبية من البيض غير المتحدّثين باللغة الانجليزية، كان الدستور يتضمّن شروطًا أخرى بخلاف الشروط المالية من أجل الإبقاء على السلطة في أيدي الإنجليز. وفي كلّ من ناتال ومستعمرة الكاب كان الأفريقيون يُساقون مثل القطعان إلى المعازل حيث كانت تُفرض عليهم الضرائب لإرغامهم على العمل في مشروعات البيض وكذلك لكي يكون بوسعهم دفع الرسوم الإدارية. وبرغم وجود القيود المالية، فقد كانت النيّة على الدوام هي تحويل الأفريقيين إلى عمّال في الصناعة عن طريق التعليم الصناعي، وكذلك كسر تماسكهم الاجتماعي عن طريق تجريد الشيوخ من سلطانهم، وفرض القوانين الأوروبية والحدّ من مساحات الأرض التي يمكنهم استغلالها، وفوق كلّ هذا وذاك عن طريق البعثات التبشيرية المسيحية.

جمهوريات البوير قبل ١٨٧٠

وفي الوقت الذي حققّت فيه المستعمرتان البريطانيتان تقدمًا دستوريًّا واستطاعتا فيه – بمساعدة الأمبراطورية البريطانية – ترسيخ الآليات والنُظم التي تضمن للبيض السيادة السياسية كما تضمن حرمان السود وإخضاعهم للاستغلال خلال الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر، حاول البوير من جانبهم تحقيق وحدة داخلية وإخضاع المجتمعات المحلية الأفريقية في المناطق الداخلية لسلطانهم. فعندما انسحب البريطانيون من شمال نهر أورانج انقسم البوير إلى جماعات عديدة، وكان القسم الرئيسي منهم على امتداد نهر ڤال، مما أدّى في مرحلة لاحقة إلى قيام جمهوريتين للبوير هما دولة أورانج (الحرّة) في الجنوب والترانسڤال (جمهورية جنوب أفريقيا) في الشمال.

وفي عام ١٨٥٤، عندما وُقعّت إتفاقية بلومفونتاين، ربّما كان الكثيرون من سكان دولة أورانج الحرّة يرغبون في الاستقلال، ولكن فئة قليلة منهم هي التي كانت على استعداد له. فبالإضافة إلى الفقر، والجهل، والضعف العسكري، وعدم توافر الهيكليات الإدارية الأساسية، كانت حكومة دولة أورانج الحرّة تخشى جارتها القوية وهي مملكة سوتو التي تخضع لحكم الملك موشويشوى والتي لم تكن تفصلها عنها حدود مستقرّة. كذلك كانت ولاية أورانج الحرّة تُعاني من انقسام جوهري جعلها تتأرجح لسنوات طويلة بين الإنضمام لمستعمرة الكاب في الجنوب أو الإتحاد مع الجمهورية الشقيقة لها في الشمال. وبهذا الشكل، عرّضت دولة أورانج الحرّة نفسها لتدخلّات كثيرة من الجانبين.

وكان الإنقسام أساسًا بين التريكبوير والفورتريكر. أما الفئة الأولى فكانت من البوير الذين عبروا نهر أورانج بحثًا عن الأرض قبل الهجرة الجماعية الكبرى. وقد استقرّ معظمهم في جنوب المنطقة التي أصبحت تُعرف في ما بعد بإسم دولة أورانج الحرّة. وكلّما كانوا يخوضون حربًا مع

جيرانهم الأفارقة كانوا يميلون على الدوام إلى التطلّع نحو الجنوب طلبًا للمساعدة. وقد عززهم التجار البريطانيون والمضاربون على الأرض الذين استقرّوا في بلومفونتاين خلال فترة الضمّ القصيرة. وعلى خلاف هذه الفئة تمامًا، كانت فئة البوير التي أطلقت عليها صفة «الموالي» أو «المطالبين بإعادة الضمّ»، وهم الذين كانوا يعيشون في المنطقة الشمالية الشرقية من الجمهورية وكان معظمهم يعيش في منطقة ونبورغ أو ما حولها بعد الهجرة الجماعية الكبرى. وكان هؤلاء من الرجال والنساء الذين نزحوا من مستعمرة الكاب بعد المرارة التي أصابتهم من الحكم البريطاني. أما الفورتريكر أو «الماتشابيجر المخلصون» أو الوطنيون الجمهوريون - وهذه هي الأسماء العديدة التي أُطلقت عليهم - فقد كانوا يطالبون على الدوام بالاستقلال عن بريطانيا[١٤]. وهذا الانقسام يوضّح كيف أنه كان من السهل على سير جورج غري - الحاكم والمندوب السامي البريطاني الذي كان يرى ضرورة إقامة إتحاد - أن يحرّك دولة أورانج الحرّة للتفكير في الإنضمام إلى مستعمرة الكاب في عام ١٨٥٨، كما يفسّر الأسباب التي جعلت مواطني أورانج الحرّة يوافقون على جعل مارتيوس وسِلز بريتوريوس، رئيس ترانسفال، رئيسًا لهم (١٨٦٠-١٨٦٣)، ولماذا بقيت دولة أورانج الحرّة محايدة في الحرب بين الإنجليز والبوير (١٨٨٠-١٨٨١). وبرغم كل جوانب الضعف هذه، استطاعت ولاية أورانج الحرّة أن تحقّق وضعًا قريب الشبه من وضع الدولة المستقلّة بأسرع مما استطاعت الترانسفال. فقد استطاعت اللجنة نفسها التي تفاوضت مع البريطانيين بشأن الاستقلال ترتيب إجراء انتخابات لتشكيل أول حكومة ووضع مشروع دستور على غرار الدستور الأمريكي. وكان على رأس الحكومة رئيس تنفيذي، كما كانت لها سلطة تشريعية (فولكسراد). ولم يحاول البوير إخفاء نزعتهم العنصرية عن طريق شروط مادية متشدّدة من أجل نيل حق التصويت كما حدث في المستعمرات البريطانية؛ فقد استبعد البوير السود تمامًا من التمتّع بحق المواطنة في البلاد، وترتيبًا على ذلك لم يكن لهم حق التصويت، واقتصر حق المواطنة على البيض الذين أقاموا في البلاد لمدة لا تقلّ عن ستة أشهر، واقتصر الحق في التصويت على كلّ رجل أبيض سجل نفسه للخدمة العسكرية[١٥].

ولم يستمر الرئيس الأول، جوسياس ب. هوفمان، في السلطة طويلًا لأنه كان يُعتبر مغاليًا في وده للملك موشويشوى والمستوطنين الإنجليز. لذلك أُرغم على الإستقالة وانتُخب خلفًا له جوهانس نيكولاس بوشوف، الذي كان يتمتّع بخبرة إدارية واسعة ويُطالب بالإستقلال الكامل للجمهورية. واستطاع بوشوف أن يقيم جهازًا قويًّا للخدمة المدنية وأن يُنظم الشؤون المالية في الولاية ويقيمها على أساس قوي[١٦]. ومع ذلك، اتّسمت رئاسة بوشوف بعدم الاستقرار نتيجة للنزاع على الحدود مع ليسوتو، والتوتر بين الماتشابيجر (الفورتريكر) والموالي (التريكبوير) مما

(١٤) ف. أ. فان يارسفيلد (F.A. Van Jaarsveld)، ١٩٦١ ص ٢٩.

(١٥) ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٤٢٩ و ٤٣٠؛ سي. ف. ج. مولر (C.F.J. Muller)، ١٩٧٥، ص ٢٣٣-٢٣٥.

(١٦) سي. ف. ج. مولر (C.F.J. Muller)، ١٩٧٥، ص ٢٢٥.

أسفر عن التدخل من جانب كل من سير جورج غري وبريتوريوس. وفي أكتوبر / تشرين الأول سنة ١٨٥٥، تدخّل سير جورج غري واستطاع ترتيب لقاء بين موشويشوى وبوشوف لتوقيع إتفاقية تنظيم إجرءات تسوية المنازعات بين شعبيهما. إلّا أن ذلك لم يسفر عن وضع حدود ثابتة. وقد قال موشويشوى بعد ذلك أنه وقّع الإتفاقية من قبيل الاحترام لسير جورج غري(١٧)، ولذلك فإنه لم يفعل أي شيء ليمنع شعبه من الدخول في عراك مع البوير. ونظرًا إلى استمرار مشاكل الحدود، اضطر بوشوف إلى مواجهة بريتوريوس الذي كان يريد توحيد جمهوريتي البوير. وبدافع من فهم خاطيء مؤداه أن غالبية سكان ولاية أورانج الحرّة كانوا يرغبون في الإندماج مع أشقائهم في الشمال، وبزعم أنه ورث قيادة هذه الدولة عن أبيه، اقتحم أندرياس بريتوريوس بلومفونتاين في ٢٢ فبراير / شباط عام ١٨٥٧، وأعلن في اليوم التالي عزمه على الاستيلاء على الولاية وأعلن أن حكومة بوشوف ليست قانونية. بيد أن حكومة بوشوف رفضت مزاعمه وأخرجته من بلومفونتاين، واتهمت مؤيديه بالتحريض على الفتنة والعصيان. وقد أدّى ذلك إلى تعبئة فرق عسكرية من الفدائيين على جانبيْ نهر ڤال ووقعت مواجهة بينها على ضفتي نهر رينوستر يوم ٢٥ مايو / أيار. وكان بريتوريوس يعتمد على كثيرين من الماتشابيجر الذين فروا من جيش بوشوف وانضموا إلى جيشه. بيد أنه حدث ما لم يكن في حسبانه وما أثار دهشته. فقد انشقّ عليه كثير من رجاله بل أنه أصبح الآن أمام عدوّ آخر أكثر خطرًا في مؤخرته، هو ستيفانوس شومان قائد زوتبانسبرغ، الذي كان ينافسه على زعامة الترانسڤال والذي أقام تحالفًا مع دولة أورانج الحرّة. وأُصيب بريتوريوس بالذعر خشية أن يتعرّض للإبادة الكاملة، ولذلك وافق على توقيع إتفاقية تعترف الجمهوريتان بموجبها بالإستقلال الذاتي لكل منهما في أول يونيو / حزيران سنة ١٨٥٧(١٨). بيد أن هذه الحرب الأهلية الجهيضة كشفت بجلاء الإنقسامات العميقة بين البوير.

ولم تؤدِّ هذه الإتفاقية إلى إزالة التوتّر بين الأطراف الثلاثة المتنازعة التي ظهرت في دولة أوارنج الحرّة، وهم: «الموالي» الذين كانوا يطالبون بإعادة الإندماج مع مستعمرة الكاب، مؤيدو بوشوف الذين كانوا يطالبون بإستقلال دولة أورانج الحرّة، والوحدويون الذين كانوا يريدون الوحدة مع الترانسڤال. وبلغ التوتّر ذروته حتى أن بوشوف اضطر إلى استقالة تكتيكية في فبراير / شباط سنة ١٨٥٨، ولكنه عندما سحب استقالته، أعلن عدد من أعضاء المجلس التشريعي استقالتهم من المجلس احتجاجًا على ذلك. وقد واكبت هذه النزاعات الداخلية اشتباكات على الحدود مع ليسوتو، ولذلك قرّر بوشوف وضع حدّ لنزاعات الحدود بأن غزا ليسوتو في مارس / آذار سنة ١٨٥٨. وعندما احتشدت فرق الفدائيين العسكرية التابعة للبوير على ثابا بوزيو، معقل موشويشوى، أصبحت مؤخرة البوير مكشوفة وبذلك أغار عليهم جيش ليسوتو. وهكذا انسحب البوير من النزاع وارتدّوا إلى وطنهم للدفاع عن أسرهم وممتلكاتهم. وهكذا

---

(١٧) ج. م. تيل (G.M. Theal)، ١٩٠٠، ص ١٦-١٨.

(١٨) ج. م. تيل (G.M. Theal)، ١٩٠٠، ص ٤٠-٤٥.

اعترف بوشوف بالضعف العسكري الذي تعاني منه دولة أورانج الحرّة – ذلك الضعف الذي كشفته غزوة ليسوتو، برغم أن هذه الغزوة لم تكن قوية – وقد أعترف بهذا الضعف حتى قبل الحرب عندما طلب المساعدة العسكرية من كلّ من بريتوريوس وسير جورج غري[١٩] وقد ردّ غري على ذلك بأن رتب اجتماعًا بين موشويشوى وبوشوف، ووقّع الجانبان يوم ٢٩ سبتمبر / ايلول عام ١٨٥٨ معاهدة أليوال نورث التي أكدت الحدود التي رسمها واردن[٢٠].

ومن ناحية أخرى، وجد بريتوريوس فرصة لتجديد جهوده من أجل توحيد جمهوريتي البوير. وأوضحت ترانسفال أنها لن تستطيع مساعدة دولة أورانج الحرّة إلّا في حالة اندماجها في الترانسفال. إلّا أن احتمال الوحدة بين الجمهوريتين أزعج غري الذي كان يفكر بالفعل في ربط كلّ من الجمهوريتين بالمستعمرات البريطانية عن طريق اتحاد فيدرالي.

وكان غري قد أصبح مقتنعًا منذ عام ١٨٥٧ بأن بريطانيا ارتكبت خطأً عندما انسحبت من المناطق الداخلية في جنوب أفريقيا، ولذلك فقد بدأ يدعو إلى إلغاء المعاهدات والإتفاقيات القائمة وإلى إعادة توطيد الحكم البريطاني تحت شكل من أشكال الإتحاد. وكان يخشى من أن يؤدي تفتيت وحدة البيض إلى إضعافهم في مواجهة الولايات الأفريقية التي أصبح وجودها ملموسًا. وكان يخشى من أن تتّحد جمهوريتا البوير وتقيما علاقات مع دول أجنبية مما يهدّد المستعمرات البريطانية كما يهدّد احتفاظ بريطانيا بالقواعد البحرية الحيوية. وعلاوة على ذلك، فقد كان يرى أن نزاعات البوير المتعددة مع الولايات الأفريقية تنطوي على كثير من المخاطر لأن آثارها قد تمتد إلى المستعمرات البريطانية. لذلك سارع غري لإخماد خطط البوير من أجل الوحدة بأن أوضح لهم أنهم إذا اتحدوا فسوف تتحرّر بريطانيا من تعهداتها المنصوص عليها في الإتفاقيات وستبدأ في إجراء مفاوضات مع الولايات الأفريقية من أجل إقامة تحالفات معها، بل قد تبيع لها الأسلحة. كذلك تراجعت ترانسفال إلى شمال نهر ڤال من أجل حماية استقلالها تاركة غري يشجع دولة أورانج الحرّة على اتخاذ خطوات من أجل الوحدة مع مستعمرة الكاب. بيد أنه عندما حاول تشجيع برلمان الكاب على مناقشة عرض الوحدة مع دولة أورانج الحرّة، اتخذت الحكومة البريطانية قرارًا بإبعاده عن جنوب أفريقيا في يونيو / حزيران عام ١٨٥٩.

وعندما انهار مشروع الاتحاد، انهارت الثقة في بوشوف واعوانه الذين كانوا متحمسين لإعادة الضمّ، واستقال الرئيس. وقد أدّى ذلك إلى تعزيز قوّة الوحدويين الذين انتخبوا بريتوريوس رئيسًا للجمهورية. بيد أن رغبة دولة أورانج الحرّة في الوحدة لم تكن تقابلها ميول مماثلة من جانب الترانسفال التي كان يسيطر عليها الخوف من الغاء معاهدة ساند ريفر وإعادة ضمّ البريطانيين لها. لذلك أضطرت السلطة التشريعية في الترانسفال بريتوريوس إلى الإستقالة، وإن كان قد استمر لمدة ثلاث سنوات أخرى يعمل من أجل الوحدة من خلال مؤيديه. وفي

(١٩) ج. م. تيل (G.M. Theal)، ١٩٠٠، ص ٥٠–٦٠؛ ب. ساندرز (P. Sanders)، ١٩٧٥، ص ٢٠٣–٢٣٦؛ ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٤٣٢.

(٢٠) ب. ساندرز (P. Sanders)، ١٩٧٥، ص ٢٣٣–٢٤١.

عام ١٨٦٣ كان بريتوريوس قد فشل في مسعاه حتى في دولة أورانج الحرّة ولذلك قرّر التقاعد في جمهوريته.

وازاء فشل تجارب الوحدة سواء مع الكاب أو مع الترانسڤال تحوّل سكان دولة أورانج الحرّة إلى الإعتماد على أنفسهم في تحديد مصيرهم الوطني، فانتخبوا جوهانس هنريكوس براند رئيسًا لهم، وكان محاميًا ومن البرلمانيين المتمرّسين من منطقة الكاب، وقد ظلّ يحكمهم لمدة ٢٥ عامًا بعد ذلك. وقبل أن نستعرض علاقات دولة أوارنج الحرّة بجيرانها خلال حكم براند، لابدّ أن نناقش كيف حوّلت الترانسڤال نفسها إلى دولة.

فقد استغرقت الترانسڤال وقتًا أطول مما استغرقته دولة أورانج الحرّة قبل أن تكتسب السمات المعترف بها للدولة. إذ كان البوير في المنطقة الواقعة إلى الشمال من نهر ڤال مشتّتين وكانت الخلافات الدينية تزيد من الإنقسام بينهم. وكان و.م. بريتوريوس الذي خلف والده في عام ١٨٥٣، وكان – كما رأينا – يسعى بدون هوادة إلى توحيد الجمهوريتين على جانبي نهر ڤال، هو البطل الرئيسي لتوحيد الترانسڤال أيضًا. فقد تصدّى للجماعات الانفصالية مثل الزوتبانسبرغ الذين كانوا يتمركزون حول قرية شومانزدال في الشمال، والليدنبرغر واعوان و. ف. جوبير في الشرق، والبوير المقيمين في منطقة اوترخت على طول نهر بوفالو. ولكن المجموعة الأكثر عددًا كانت مجموعة بريتوريوس نفسه في منطقة بوتشفستروم ماريكو – روستنبرغ.

وقد أقيم شكل من أشكال الوحدة في عام ١٨٤٩ باعتماد المواد الثلاث والثلاثين التي كانت قد وضعت في عام ١٨٤٤ واعتبارها دستورًا لهم[٢١]. ولم تكن هذه المواد أكثر من قواعد تنظيم إدارة العدالة وانتخاب أعضاء السلطة التشريعية والقوانين العامة. وكان أهم جوانب القصور في هذه المواد هو أنها لم تفصل بين المهمات التشريعية والتنفيذية، ولذلك حاولت السلطة التشريعية الاضطلاع بهما معًا. وعلاوة على ذلك، فلما لم تكن لهذه الدولة عاصمة، كانت الهيئة التشريعية تجتمع في قرى مختلفة ولم تكن تستطيع الوصول إلى النصاب القانوني، ولذلك فإنها كانت تستعين بالمواطنين المحليين من غير أعضائها. وسعى بريتوريوس من أجل وضع دستور صحيح ينص على قيام سلطة تشريعية وأخرى تنفيذية، واختلف في ذلك مع الليدنبرغر الذين كانوا يرتابون كثيرًا في قيام سلطة تنفيذية من شخص واحد، مثل النظام الجمهوري – خشية أن يتحوّل هذا الشخص الواحد إلى حاكم مطلق.

وقد أدّت المنازعات الدينية إلى تفاقم هذه الخلافات. وللقضاء على هذه الصلات تمامًا، حثّ بريتوريوس طائفة البوتشفستروم على الانشقاق عن الكنيسة الاصلاحية الهولندية في الكاب حيث أقاموا كنيسة مستقلّة خاصة بهم وجاءوا برعاة لها من هولندا. وقد تمسّك الليدنبرغر بارتباطاتهم مع مستعمرة الكاب، بينما انشقت كنيسة أخرى عن الكنيسة الهولندية المستقلّة هي الكنيسة الاصلاحية في جنوب أفريقيا وكان أهم ما يميّزها هو أنها كانت ترفض أن يردد أعضاؤها التراتيل في الكنيسة.

---

(٢١) ج. م. تيل (G.M. Theal)، ١٩٠٠، ص ٤١٣-٤١٧.

وبالرغم من كلّ هذه الخلافات والمنازعات، أمكن في عام ١٨٥٧ وضع مشروع دستور ينصّ على رئيس للجمهورية، وهيئة تشريعية، وهيئة قضائية وسلطة عسكرية. وكان أتباع بريتوريوس هم الذين يسيطرون على الهيئة التشريعية ولذلك انتخبته الهيئة التشريعية رئيسًا للجمهورية وانتخبت جوهانس شومان، زعيم الزوتبانسبرغ، قائدًا عامًّا للجيش. ولكن شومان رفض الدستور كما رفض منصب القائد العام للجيش وحشد فرقة عسكرية لمهاجمة أعوان بريتوريوس في منطقة روستنبورغ. ولم يكن من الممكن درء وقوع الحرب إلّا بعد أن وافق الجانبان على اختيار لجنة لتعديل الدستور إستجابة لرغبة الزوتبانسبرغ. وبالموافقة على الدستور في عام ١٨٥٨ أصبح بريتوريوس رئيسًا للجمهورية واصبح شومان قائدًا عامًا للجيش. وأمكن اقناع الليدنبرغر بالإنضمام إلى الجمهورية في عام ١٨٦٠.

بيد أن بريتوريوس أقحم الجمهورية الوليدة في حالة من الفوضى عندما قبل – كما رأينا – رئاسة دولة أورانج الحرّة. وخشية تعريض استقلال الترانسڤال للخطر طلبت الهيئة التشريعية من بريتوريوس أن يختار منصبًا واحدًا من منصبي الرئاسة، ولذلك استقال من رئاسة الترانسڤال. ومع ذلك فقد استمرّ يعمل من خلال شومان وشعب بوتشفستروم وأعوانه المخلصين. وقد شكّل هؤلاء لجنة خاصة بهم لها سلطات ووظائف تنافس سلطات الهيئة التشريعية ووظائفها. إلّا أن الهيئة التشريعية من جانبها عينّت رئيسًا للجمهورية وقائدًا عامًّا للجيش وتنازعت الحكومتان حكم البلاد. ولم يعد السلام إلى ربوع الترانسڤال إلّا عندما استقال بريتوريوس من دولة أورانج الحرّة وأعيد انتخابه رئيسًا لجمهورية الترانسڤال في عام ١٨٦٤ التي استمر يحكمها إلى أن اضطر إلى الإستقالة لسوء تصرفه في المطالبة بحقوق البلاد في مناجم الماس خلال سبعينات القرن التاسع عشر.

علاقة البوير بالأفارقة قبل عام ١٨٧٠

في كلّ من الترانسڤال ودولة أورانج الحرّة، كانت كثير من المجتمعات الأفريقية المحلية قد تعرّضت للهلاك أو للاستيعاب في ولايات المفيكانه التي لم يكتب لها البقاء طويلًا، مثل مملكة نديبيلي التابعة لمزيليكازي، أو اضطرت إلى الإلتجاء إلى المناطق الوعرة التي من السهل الدفاع عنها من البلاد. وبحكم وجودهم في هذه الأماكن، استطاع الزعماء واسعو الحيلة مثل موشويشوي أن يحشدوا حولهم أتباعًا كثيرين من اللاجئين المشرّدين وأن يقيموا دويلات قوية خلال أربعينات القرن التاسع عشر عندما استطاع البوير طرد النديبيلي من المنطقة. وكما رأينا من قبل في حالة ليسوتو، كانت هذه الدول من القوّة بالدرجة التي جعلتها تتصدى لهجمات البوير والبريطانيين.

وبعد طرد النديبيلي، عادت كثير من المشيخات الصغيرة التي كانت قد اذعنت لمزيليكازي ولكنها لم تكن قد ذابت تمامًا في دولته وكذلك القبائل الأخرى التي كانت قد تحاشت النديبيلي بأن ابتعدت عن نطاق غاراتهم المتكررة، إلى احتلال الأقاليم التي كانت تابعة لها من قبل. وكان كثير من هذه القبائل قد أُخضع لدويلات البوير أو أُدمج بها قبل أن يكون بوسعهم تعزيز وسائل

مقاومتهم. وكان هؤلاء هم الأفارقة الذين عانوا من الاستقلال الاقتصادي المباشر على أيدي البوير. وكانت قوانين المواطنة وقوانين العمل وغيرها من القوانين التي أصدرها البوير تتضمن هذا النوع من الاستغلال. وعلى سبيل المثال، كان دستور الترانسڤال يرفض أي احتمال لظهور مقاومة فعّالة من جانب الأفارقة وكان محظورًا على السكان الذين أخضعهم البوير امتلاك الأسلحة النارية أو الخيول، كما أنهم أُرغموا على حمل بطاقات مرور كان يصدرها لهم أصحاب الأعمال أو المسؤولون في الحكومة. وكان من حق كلّ صاحب مزرعة أن يحتفظ في مزرعته بعدد من الاسر الأفريقية التي يزوده أفرادها بقوّة عمل منتظمة بدون مقابل. «وفيما يتعلق بالسكان المحليين الذين كانوا يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها الأوروبيون أو تخضع للحماية المباشرة للبوير، كان توفير العمل المنتظم يعد بمثابة سداد لقيمة الأرض التي خصصت لهم»[٢٢].

أما الأفارقة الذين لم يكونوا يقيمون في المزارع فقد وُضعوا تحت رئاسة شيوخ، وخُصصت للمشيخات المختلفة مناطق أو معازل خاصة. وكانت هذه المناطق أو المعازل بعيدة بعضها عن بعض وكان كلّ منها قريبًا بقدر الإمكان من إحدى المناطق الزراعية التي يسيطر عليها البيض. وكان المقصود من ذلك هو تفريق الأفارقة للحيلولة دون قيامهم بأي انتفاضات منظّمة، وكذلك لضمان توفير احتياطي من الأيدي العاملة الأفريقية التي يسهل على أصحاب المزارع البيض الحصول عليها. وكان كلّ شيخ من شيوخ القبائل الأفريقية يدفع الجزية على شكل ماشية وعمّال يقدّمهم للبيض. وفي الحقيقة، فقد كان من بين الواجبات المهمة للحكام ورؤساء المناطق العسكرية جمع العمّال من شيوخ القبائل في المناطق الخاضعة لحكمهم وتوزيعهم على أصحاب المزارع البيض على أساس عقود سنوية، كما كان من المتوقع من شيوخ القبائل تقديم رجال من أفراد قبائلهم لمساعدة البوير في أوقات الحرب.

وعلاوة على ذلك فقد مارست الترانسڤال نظامًا للتدريب يدور حوله الجدل، نقلته من مستعمرة الكاب. فقد كان الصبية الأفريقيون الذين يقعون في الأسر في الحروب يوزعون على المزارعين البيض حيث يعملون عندهم إلى أن تصل أعمارهم إلى الخامسة والعشرين إذا كانوا ذكورًا أو إلى الحادية والعشرين إذا كانوا إناثًا. وفي مقابل مبالغ أو خدمات زهيدة، كان الآباء الأفريقيون في المناطق التي تعرّضت للضمّ يُقنعون في البداية – ثم يُرغمون في ما بعد – على تقديم أولادهم لأصحاب المزارع لتربيتهم وتدريبهم على الأعمال الزراعية. وكان من الشائع أن يُنظم البوير حملات عسكرية على الولايات الأفريقية المجاورة لا لشيء إلّا لأسر الصبية. وبرغم أن قوانين الترانسڤال كانت تُحظر تبادل الصبية بين أصحاب المزارع بالبيع، فإن هذا النظام بأكمله كان ينم على الرّق والعبودية، ولذلك تعرض للشجب والتنديد من جانب الإرساليات التبشيرية ومن جانب التجار[٢٣].

(٢٢) و. كستنر (W. Kistner)، ١٩٥٢، ص ٢١٣.

(٢٣) ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٤٣٥-٤٣٧. وفي ما يخص النظام الاستعماري في الكاب، انظر أ. أتمور و س. ماركس (A. Atmore and S. Marks)، ١٩٧٤(ب)، ص ١١٦.

وقد طالب البوير بأحقيتهم في الترانسڤال وشعبها بحكم أنهم هم الذين قاموا بفتحها وطرد النديبيلي منها. ولذلك شعروا بأن من حقهم المطالبة بخضوع جميع الأفريقيين في المنطقة الواقعة جنوب ليمبوبو بل بخدماتهم. إلّا أن التسوانا في الغرب، والسوتو (الفندا) والويندا في الشمال، والبيدي في الشرق رفضوا هذه الأباطيل بعناد شديد. وعلى سبيل المثال، فقد استخدم الكوينا برئاسة سيشيلي في المنطقة المحيطة بديماوي والنغواكتسي برئاسة غازيتسيوي في المنطقة المحيطة بكنيي، البنادق التي حصلوا عليها من البعثات التبشيرية ومن التجار في مقاومة البوير. وبهذا استطاعوا المحافظة على استقلالهم حيث استخدم أراضيهم كلّ من المبشرين والتجار الذين لم يكن يُسمح لهم بالمرور عبر الترانسڤال وهم في طريقهم إلى الشمال.

وفي الشرق، قاومت البيدي الضربات العسكرية من بوير أوريغستاد – ليندبرغ إلى أن وضعت حدود بين المجتمعين على طول نهر ستيلبورت في عام ١٨٥٧. وفي الوقت نفسه، سرعان ما اقتنع البيدي بأهمية البنادق في الحرب وفعاليتها، ولا سيما عند استخدامها وهم متحصنون في قلاعهم بجبل لولو. ولذلك فقد جاهدوا منذ خمسينات القرن التاسع عشر من أجل جمع كميات كبيرة من الأسلحة النارية بشرائها من التجار وبالعمل عندهم كعمّال مهاجرين في ناتال بمستعمرة الكاب، وفي غريكالاند وست عندما فتحت مناجم الماس[٢٤].

وفي الشمال، كانت الفندا والنديبيلي في الترانسڤال، والسوتو هم الذين قاوموا توسع البوير. ففي عام ١٨٥٤، على سبيل المثال، قتل أفراد قبائل سوتو التابعة للشيخ ماكاباني شرق مراعي واتبرغ اثني عشر فردًا من بين مجموعة من البيض كانت تصيد الحيوانات تحت قيادة هيرمانوس بوتغايتر، القائد العسكري للبوير، بعد أن تصرف هؤلاء البيض بطريقة مستبدة مع الشيخ ماكاباني، إذ يبدو أنهم «طالبوا بعدد من الثيران والأغنام لذبحها بدون مقابل، كما أرغموا السود على أن يقدموا لهم عددًا من الصبية كعبيد»[٢٥]. ومهما كانت الأسباب المحددة، فقد كان واضحًا أن الشيخ ماكاباني كان يريد أن تبقى أرضه خالية من البيض، وربما كان ذلك خشية المنافسة في صيد الأفيال للحصول على العاج. وكان مقتل الصيادين البيض إيذانًا بهجوم شامل تقريبًا على مستوطنات البيض جنوب زوتبانسبرغ، ولذلك لجأت مجتمعات البوير في المنطقة بل في المناطق الجنوبية حتى بوتشفستروم وروستنبرغ إلى إيواء عائلاتها في معسكرات دفاعية يحميها سياج من العربات. وأمكن جمع فرقة عسكرية من البوير قوامها ٥٠٠ رجل من جميع أقاليم الترانسڤال، باستثناء ليندبرغ. وقامت هذه الفرقة بالإغارة على مشيخة ماكاباني تحت القيادة المشتركة لكلّ من ب. بوتغايتر والرئيس بريتوريوس. ولما علمت قبائل سوتو بقرب حدوث الغزو تراجعت إلى الكهف القريب التابع لها واستعدت لإطلاق النار على العدو المتقدم نحوها. وكان تحصن قبائل سوتو في الكهف على هذا النحو يمثل حائلًا

(٢٤) ب. ديليوس (P. Delius)، ١٩٨٠.

(٢٥) ج. م. تيل (G.M. Theal)، ١٩٠٠، ص ٢٧.

أمام البوير والإطاحة بقبائل سوتو، ولذلك فقد أغلقوا عليهم مدخل الكهف بالأخشاب والأحجار وفرضوا عليه حراسة لمنع أي أحد من الهرب لمدة خمسة وعشرين يومًا. وقد أشارت التقديرات إلى أن نحو ٩٠٠ فرد من قبائل ماكاباني قد لقوا حتفهم وهم يحاولون الهرب وأن أكثر من ضعف هذا الرقم قد لقي حتفه في الكهف من الجوع والعطش(٢٦).

وقد تراجع البوير مقتنعين بأن هذه المذبحة ستكون رادعًا لأي مقاومة أخرى من جانب قبائل السوتو والفندا في الشمال. ومع ذلك، ففي عام ١٨٥٩ وقعت انتفاضة أخرى، وكانت في هذه المرة إلى الشمال قليلًا حول قرية شومانزدال التابعة للبوير. فقد كانت إدارة البوير في تلك القرية قد فرضت أعباء باهظة على الأفريقيين المحليين، بأن ساندوا المتردين، وفرضوا الجزية عليهم وشنوا على مشيخاتهم حروبًا لا مبرّر لها إلّا أن تكون ذريعة لأسر عدد من العبيد. وبرغم أن الهزيمة كانت من نصيب الأفريقيين، فقدت إدارة البوير بعد ذلك سيطرتها على السود.

وخلال ستينات القرن التاسع عشر أدخلت قبائل الفندا بمنطقة زوتبانسبرغ الأسلحة النارية ضمن معدّاتها الحربية ومعدات الصيد. وكانت بلادهم تعج بالفيلة ولذلك فكثيرًا ما كانت مقصدًا للصيادين والتجار. وقد دخل كثير من أفراد قبائل الفندا في خدمة الصيادين واكتسبوا حنكة ومهارة في الرماية وصيانة البنادق. ولما تراجعت منطقة صيد الفيلة إلى أن بلغت المنطقة الموبوءة بذبابة تسي تسي بوادي ليمبوبو، إنحسرت عمليات الصيد على ظهر الخيول – التي يتقنها البيض – أمام الصيد على الاقدام. وكان الأفريقيون هم الذين يقومون بالصيد على الأقدام، وكانوا يحصلون على البنادق من التجار على سبيل الإعارة وكانوا يسمون بالرماة السود. وكثير من هذه البنادق لم يُردّ إلى أصحابها البيض ولكنها كانت في الواقع تستخدم في مطاردة المستوطنين البيض من مستوطنة شومانزدال. وفي الحقيقة فقد كان أحد زعماء الانتفاضة التي وقعت في عام ١٨٦٧، وهو ماخادو شيخ قبائل الفندا، من الرماة السود السابقين. ولقد كانت هذه الانتفاضة قوية إلى درجة حملت البوير على التخلي عن منطقة زوتبانسبرغ(٢٧).

وفي هذه الأثناء، كان تعامل البوير في دولة أورانج الحرّة – في معظمه – مع السوتو الجنوبيين الذين كان يرأسهم موشويشوى والرولونغ بزعامة موروكا ومع الغريكا بزعامة آدم كوك. بيد أن آدم كوك لم يعد من الأطرف التي يحسب لها حساب في عام ١٨٦١ بعد أن باع حقه في أرض دولة أورانج الحرّة وهاجر إلى منطقة محايدة (نو مانز لاند) أسس فيها مشيخة جديدة أسماها غريكالاند الشرقية. أما موروكا فقد بقي تعامله المخلص مع دولة أورانج الحرّة.

وقد بقيت منطقة سوتو الخاضعة لموشويشوى مصممة على مقاومة توسع البوير. وبرغم أن الملك موشويشوى كان قد وقّع معاهدة أليوال نورث في عام ١٨٥٨ مؤكدًا بذلك قبوله الحدود

---

(٢٦) المرجع السابق، ص ٢٣-٣١.

(٢٧) ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٦٩(ب)، ص ٤٤٠-٤٤٢؛ ر. فاغنر (R. Wagner)، ١٩٨٠، ص ٣٣٠-٣٣٦.

التي رسمها واردن، فلم تكن لديه رغبة في أن يفرضها على شعبه الذي استمر ينتهك الحدود. ومع ذلك ففي ستينات القرن التاسع عشر كان توازن القوى يميل لمصلحة البوير. فقد تقدّم العمر بالملك وبدأ يفقد سيطرته، خصوصًا على أبنائه الذين كان التناحر قد دبّ بينهم فعلًا على الخلافة. ومن ناحية أخرى، كانت دولة أورانج الحرّة تكتسب مزيدًا من القوّة. فقد أصبح اقتصادها قويًّا بفضل كفاح مزارعيها من أجل النهوض بثروتهم الحيوانية التي كانت منتجاتها تجد أسواقًا رائجة في ناتال ومستعمرة الكاب. كذلك كان سكان دولة أورانج الحرّة في ازدياد نتيجة للهجرة الوافدة من المستعمرات الأخرى. وبحلول ستينات القرن التاسع عشر، كان سكان دولة أورانج الحرّة أيضًا قد تكوّن لديهم قدر من التمسك باستقلالهم لدرجة أن الرئيس براند اعتمد عليهم في خوض حرب طويلة مستندًا إلى شعورهم الوطني القوي. وبناء عليه، فعندما اندلعت الحرب في عام ١٨٦٥ إثر العديد من انتهاكات الحدود من الجانبين، استطاع البوير أن يتحملوا تبعات حملة شرسة ضد الليسوتو الذين كشفوا عن أنهم هم الذين يعانون التفكّك هذه المرة. فقد عقد مولابو، ابن موشويشوى – الذي كان يتولى حكم الجزء الشمالي من البلاد – معاهدة سلام منفصلة مع البوير. وإزاء هذه الفرقة، اضطر موشويشوى إلى توقيع معاهدة ثابا بوسيو في عام ١٨٦٦ التي تنازل بموجبها عن جانب كبير من أراضيه الصالحة للزراعة لدولة أورانج الحرّة. إلّا أن موشويشوى لم يفعل ذلك إلّا لكسب الوقت من أجل إعادة تنظيم شعبه. ففي عام ١٨٦٧ إندلعت حرب أخرى ظلت دائرة إلى أن تدخل البريطانيون.

وقبل ذلك التاريخ – إي في سنة ١٨٦١ – كان موشويشوى قد طلب حماية بريطانيا وكرّر طلبه في عام ١٨٦٥ من خلال سير فيليب وودهاوس، الحاكم والمندوب السامي البريطاني. وكان وودهاوس من المؤيدين لتوسّع بريطانيا في جنوب أفريقيا وكان يرى أن ضمّ ليسوتو يعد خطوة في هذا الاتجاه. وهكذا، ففي الوقت الذي كان يقنع فيه الحكومة البريطانية بالإستجابة إلى طلب موشويشوى، كان يتّخذ الخطوات الكفيلة بقطع إمدادات الأسلحة عن البوير لكي يضمن عدم تمكين دولة أورانج الحرّة من الإستيلاء على ليسوتو. وعندما وافقت الحكومة البريطانية على ضمّ ليسوتو، ضمّها وودهاوس كمستعمرة تابعة للتاج البريطاني في ١٢ مارس / آذار عام ١٨٦٨.

التوسّع البريطاني في جنوب أفريقيا، ١٨٧٠–١٨٨٠

كان ضمّ ليسوتو يُمثل تحوّلًا في سياسة بريطانيا الخاصة بالإنسحاب من الأقاليم الواقعة شمال نهر أورانج. وقد ازداد هذا التحوّل وضوحًا برفض توسّع الترانسڤال الإقليمي في عام ١٨٦٨ وضمّ غريكالاند الغربية في ١٨٧١. وقد جاء هذا التوسّع من جانب بريطانيا في فترة شهدت اكتشافات معدنية في الجنوب الأفريقي. ففي عام ١٨٦٧ اكتشفت قطعة من الماس في هوب تاون بمستعمرة الكاب. وفي السنة التالية بدأت عمليات التنقيب في المناطق التي تغمرها المياه والمناطق الجافة على طول نهر ڤال بالقرب من نقطة التقائه بنهر أورانج. وفي عام ١٨٦٨، ابلغ هنري هارتلي،

وكان من المشتغلين بصيد الفيلة، وكارل موش - وكان جيولوجيًا - عن وجود مناجم للذهب في المنطقة الواقعة بين بلاد النديبيلي والنغواتو، وكذلك في ماشونالاند. وبرغم أن هذه الاكتشافات الخاصة بوجود الذهب قد ثبت أنها وهمية إلى حدّ بعيد، فإنها أثارت في البداية قدرًا كبيرًا من الاهتمام في كلّ من جنوب أفريقيا وبريطانيا، في الوقت الذي تطورّت فيه عمليات التنقيب عن الماس بسرعة وتحوّلت إلى أحدى الصناعات الرئيسية في جنوب أفريقيا.

وقد رأى الرئيس بريتوريوس، الذي كانت دولته تبدو في حالة من الفقر المزمن، رأى في ذلك فرصة لإنقاذ بلده من وهدتها بتوسيع نطاق حدودها بالشكل الذي جعلها تشمل معظم المناجم المعدنية المعروفة وجعل لها منفذًا يربطها بالبحر. وفي إبريل / نيسان عام ١٨٦٨، أعلن بريتوريوس أن جمهوريته امتدت حدودها شمالًا وغربًا إلى بحيرة نغامي وشرقًا لكي تشمل شريحة صغيرة من الساحل جنوب خليج ديلاغوا. وقد احتج على ذلك بقوّة كلّ من البرتغاليين الذين كانت لهم قرية صغيرة بالقرب من خليج ديلاغوا هي قرية مابوتو، وأفراد البعثات التبشيرية والتجار البريطانيون الذين اصبح طريقهم إلى وسط أفريقيا مهددًا، ومارسوا جميعًا ضغطًا على الحكومة البريطانية لمنع توسّع البوير. ولم يحن عام ١٨٦٩ إلّا وكان بريتوريوس قد تخلّى عن أطماعه الإقليمية. وفي الوقت نفسه، كان اكتشاف الألماس إيذانًا بنشوب نزاعات إقليمية بين الترانسڤال، ودولة أورانج الحرّة، وغريكالاند الغربية التابعة لووتربوير، ورولونغ وتلهابنغ. ونظرًا إلى وجود نزاع بين الترانسڤال ودولة أورانج الحرّة على المنطقة الواقعة بين نهري هارتس وڤال، انسحب الرئيس براند مؤثرًا الرئيس بريتوريوس رئيس الترانسڤال. بيد أن بريتوريوس والولايات الأفريقية تقدموا بقضاياهم للتحكيم على أيدي روبرت كيت نائب حاكم ناتال، وخسر بريتوريوس قضيته لمصلحة الأفريقيين. ومن ناحية أخرى، التمس براند عرض نزاعه الإقليمي مع غريكالاند الغربية للتحكيم، ولكن البريطانيين رفضوا ذلك خشية أن يتعرض وضعهم للتحدي، باعتبارهم القوّة ذات السلطة العليا في الجنوب الأفريقي. وعندئذ طلب الووتربوير حماية بريطانيا. ولكن البريطانيين لم يقفوا عند ضمّ غريكالاند الغربية فحسب، بل ضموا أيضًا بقية حقول الألماس في ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٨٧١.

بيد أن إعلان الحماية على ليسوتو - الذي اعتقد براند أن توقيته كان لمنع البوير من فتحها وضمّها - والقيود التي فرضت على توسيع الرقعة الإقليمية لترانسڤال، وانتزاع حقول الألماس، أدّت كلها إلى شعور بالمرارة لدى البوير لدرجة أن بريطانيا خسرت تعاونهم لسنوات طويلة بعد ذلك، بل ان هذه التطورات عززّت من تصميم البوير على مقاومة إعادتهم بالقوّة إلى هيمنة بريطانيا.

وقد أثارت حقبة التوسّع البريطاني - التي أعقبت ذلك - في الجنوب الأفريقي كثيرًا من الجدل بين المؤرخين. واستطاع كلّ من انتوني أتمور وشولا ماركس[٢٨]، بصفة خاصة،

(٢٨) أ. أتمور و س. ماركس (A. Atmore and S. Marks)، ١٩٧٤. انظر أيضًا سي. دي ب. ويب (C. de B. Webb)، ١٩٨١، الذي يميّز بين تفسيرات ماركس وأتمور «المتطرفة» والتفسيرات «المتحفظة» والمتحررة.

تلخيص التفسيرات المتداولة بكلّ وضوح، بل انهما قدّما بعض الأفكار الجديدة التي دفعت بدورها إلى مزيد من البحث والتقصي(٢٩).

ومن رأي كلّ من أتمور وماركس أن الباحثين الذين اعتمدوا بدرجة كبيرة على «السجلات الرسمية» التي وضعها أمثال د. روبنسون و ج. غالاغر، يعترفون تمامًا بأهمية العوامل الإقتصادية في تفسير الاستعمار الأمبريالي البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر «ولكنهم يتجنبون تمامًا الإقتراب من التحليل الإقتصادي الدقيق للأحداث التي يعرضونها، سواء في جنوب أفريقيا أو في أي مكان آخر». وبدلًا من ذلك، يرى مؤرخو «السلطة» أن توسّع بريطانيا، في التحليل النهائي، إنما وقع نتيجة أن «صانعي السياسة» جُرّوا غصبًا إلى المناطق الأفريقية الداخلية (بما في ذلك جنوب أفريقيا) لوقف «الأزمات أو الاضطرابات الطارئة» على «حدود» أو على «مشارف» ممتلكاتهم الإستعمارية الرسمية أو الأمبراطورية غير الرسمية. إلّا أن الأمر الذي أغفله مؤرخو «السلطة» – على حدّ قول أتمور وماركس – هو التحليل الدقيق لهذه الأزمات التي ثبت في النهاية أنها ذات تاثير كبير جدًا على بناء الأمبراطورية البريطانية. إذ يتبيّن من مناقشة هذه الأزمات وتحليلها أنها كانت في الواقع «ترتبط بانهيار السلطات المحلية تحت عبء مطالب بريطانيا التي كانت تمضي في طريق التصنيع بسرعة كبيرة». وفي بداية القرن التاسع عشر، وقعت هذه الضغوط في معظمها على الجبهة الشرقية في جنوب أفريقيا حيث نشط الوكلاء غير الرسميين لبريطانيا الصناعية – وهم أفراد البعثات التبشيرية، والتجار، وأصحاب الوظائف الإدارية. إلّا أنّه باكتشاف الثروات المعدنية في المناطق الداخلية في أواخر القرن التاسع عشر، سرعان ما اتجهت اهتمامات بريطانيا بثقلها الصناعي إلى تلك المناطق وفرضت مطالبها على كلّ من الولايات الأفريقية وجمهوريات البوير. وهكذا فبرغم أن أهميّة الكاب الاستراتيجية على الطريق البحري إلى الهند ظلّت تسيطر على سياسة بريطانيا الأمبريالية في جنوب أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر، كان توسيع مصالح بريطانيا الإقتصادية في شبه القارة يحتل المرتبة الأولى من الأهميّة.

وكانت هذه المصالح البريطانية تتطلّب إمدادات كبيرة من العمّال الأفريقيين ما كان من الممكن توفيرها في ما لو احتفظ الأفريقيون باستقلالهم واكتفائهم الإقتصادي الذاتي. لذلك كان لا بدّ من سحق الممالك الأفريقية وتحويل سكانها إلى عمّال. كذلك كانت سرعة تصنيع جنوب أفريقيا تتطلّب اخضاع الولايات البيضاء أيضًا. وكان السبب في ذلك هو أن المستعمرات وجمهوريات البوير، على السواء، لم تكن «تستطيع أن تنجح في القيام بدور التعاون». إلّا أن الموقف الذي أعقب هذا التقدير كان «شديد التعقيد واللبس»، حيث كان من بين ما حاولته الحكومة البريطانية أنها حاولت تأمين مصالحها عن طريق تشجيع قيام اتحاد تابع لها في جنوب أفريقيا. ومرة أخرى حاول مؤرخو «السلطة»، وأفضل من يمثلهم في هذه الحالة هو سي. ف.

(٢٩) انظر على سبيل المثال الأوراق التي جمعها ماركس وأتمور (مدير التحرير) ومقدّمتهما الممتازة لكتابهما الصادر في ١٩٨٠.

غودفيلو[٣٠]، تفسير منشأ السياسة الإتحادية وطريقة تنفيذها - وهي السياسة التي بلغت أوجها بضمّ الترانسڤال، والعمل على إسقاط مملكة زولو، وأدّت إلى تدمير ولاية بيدي - من وجهة النظر الشخصية للورد كارنارفون وزير المستعمرات، والسير بارتل فريري الحاكم والمندوب السامي البريطاني في جنوب أفريقيا. ويقول أتمور وماركس إنه برغم ما قد يكون في ذلك من صحة، فإن الحلول التي جاءت بها سياسة الإتحاد اقتصرت فائدتها تقريبًا على تحقيق المصالح البريطانية وتلبية الضرورات الإجتماعية والإقتصادية في جنوب أفريقيا.

وعلى ذلك، ربّما يكون الغرض من ضمّ الترانسڤال هو توفير حرّية الحركة للعمّال الأفريقيين الذين كانت تكبّلهم قوانين المرور الصادرة في عام ١٨٧٣ وعام ١٨٧٤ لكي يكون بوسع العمّال أن يتدفّقوا بدون عوائق على مناجم الماس ومواقع مدّ الخطوط الحديدية في مستعمرة الكاب. وعلاوة على ذلك، فقد كانت الترانسڤال تعوق التدفّق الحرّ للعمّال الأفريقيين بالسماح بأنشطة البريطانيين وتجّار الأراضي الاستعماريين الذين يضاربون على الأراضي ويعيشون على الأرباح التي يحقّقونها من الإيجارات التي يدفعها الأفريقيون الذين يستغلّون المزارع بوضع اليد. ولم تكن لدى هؤلاء الأفريقيين رغبة كبيرة في أن يبيعوا عملهم لأصحاب المناجم أو غيرهم من أصحاب الأعمال البيض نظرًا إلى أن ما لديهم من أرض كان كافيًا لإنتاج المحاصيل التي تكفي لتغطية استهلاكهم الخاص بل يبيعون جانبًا منها لسداد ما عليهم من ضرائب. ولهذه الأسباب، كان لا بدّ من زوال الترانسڤال، شأنها في ذلك شأن مملكة زولو التي كان نظامها العسكري يمنع تدفّق إمدادات الأيدي العاملة.

وفي الحقيقة، فإن نورمان ايثرنغتون[٣١] يقطع شوطًا كبيرًا في إثبات آراء أتمور وماركس عندما يوضح أن العمّال الأفريقيين كانوا، بعد اكتشاف الماس، يؤخذون من جميع أنحاء شبه قارّة جنوب أفريقيا، بما في ذلك ما يُعرف اليوم بموزمبيق وزيمبابوي، وأن الترانسڤال، ودولة أورانج الحرّة ومملكة زولو أوقفت حرية تدفّق العمّال الأفريقيين. وعلاوة على ذلك، فإن شبستون - وهو المصدر الرئيسي للمعلومات في سبعينات القرن التاسع عشر لكلّ من صانعي السياسات والإداريين البريطانيين - لم يكن يشعر بالقلق فحسب إزاء التوصّل إلى حلول مباشرة لمشكلة تأمين الأيدي العاملة الأفريقية اللازمة للرأسماليين البريطانيين، بل إنه كان يتطلّع أيضًا إلى حلّ للمشكلة برمّتها. وكان هذا الحلّ يكمن في رأيه في قيام اتحاد بين الدول البيضاء تكون له سياسة أفريقية مشتركة. هكذا يتّضح أن بعض روايات الأمبريالية البريطانية في جنوب أفريقيا قد أغفلت الأهمية الاقتصادية المتزايدة لهذه المنطقة بالنسبة إلى بريطانيا - وهو وضع أصبح واضحًا بشكل متزايد في نهاية ستينات القرن التاسع عشر مع اكتشاف الماس والتقارير الخاصة بمناجم الذهب. وقد تجلّى هذا الوضع تمامًا في ثمانينات القرن التاسع عشر عندما بدأ استخراج الذهب في ويتووترسراند.

---

(٣٠) سي. ف. غودفيلو (C.F. Goodfellow)، ١٩٦٦.

(٣١) ن. أ. إيثرنغتون (N.A. Etherington)، ١٩٧٩.

بيد أن الحكومة البريطانية حاولت في ما بين عامي ١٨٧١ و١٨٧٤ إقامة اتحاد بين ولايات جنوب أفريقي، بما يضمن لها تأمين مصالحها في جنوب أفريقيا عن طريق الإقناع. وعندما منحت بريطانيا حكومة مسؤولة لمستعمرة الكاب، كان ذلك على أمل أن تستولي هذه المستعمرة على ليسوتو بما تمثّله كمستودع للأيدي العاملة وعلى غريكالاند الغربية الغنية بمناجم الماس كيما تصبح الكاب أقوى ولاية في جنوب أفريقيا وتجتذب إليها بقية مستوطنات البيض. ولقد كان مما خيّب آمال بريطانيا أن حكومة الكاب وافقت على ضمّ ليسوتو ولكنها رفضت عرض غريكالاند الغربية. وكان السبب في رفض هذا العرض أن الكاب كان فيه عدد كبير من السكان البوير الذين كانوا يتعاطفون مع الجمهوريات التي لم تتخلّ مطلقًا عن مطالبتها بمناجم الماس. وفي منتصف عام ١٨٧٣ اعترف لورد كيمبرلي، وزير المستعمرات البريطاني، بأن المنازعات والخلافات حول مناجم الماس هي التي كانت تقف عثرة في طريق قيام اتحاد في جنوب أفريقيا، وتوقّف عن الإلحاح والضغط من أجل قيام مثل هذا الاتحاد[٣٢].

ولكن لورد كارنارفون الذي حلّ محلّ لورد كيمبرلي في فبراير / شباط عام ١٨٧٤ هو الذي أنعش سياسة الاتحاد وأعلنها رسميًا في ٤ مايو / أيار عام ١٨٧٥. فقد كان قيام اتحاد يبدو على أنه الترياق الوحيد أو البلسم الناجع لعلل جنوب أفريقيا التي تنخر في عظامها، وكانت تمثّلها بصورة مصغّرة غريكالاند الغربية حيث إمدادات الأيدي العاملة شحيحة بشدّة، والأموال التي تنفقها السلطات الأمبريالية على الدفاع والإدارة باهظة، والمنازعات والخلافات الإقليمية تصمّ أنباؤها الآذان، والأسلحة التي كان من السهل على الأفريقيين أن يحصلوا عليها ثم حوّلوها فيما بعد إلى صدور البيض دفاعًا عن استقلالهم. ثم كانت انتفاضة لانغاليباليلي، التي لم تحسم، والتي أدّت طريقة معالجتها من جانب البيض في الناتال إلى كشف أوجه الضعف الشديد الذي تعاني منه ولايات البيض المنفردة في مواجهة الأفريقيين الذين لا يجدون صعوبة في الحصول على الأسلحة.

ففي عام ١٨٧٣، رفض لانغاليباليلي زعيم قبائل هلوبي تسجيل ما لديهم من بنادق كان أبناء شعبه قد حصلوا على معظمها من مناجم الماس، وقد فسّرت حكومة ناتال ذلك كعمل من أعمال التمرّد. لذلك حشد شبستون ونائب الحاكم جيشًا لغزو مملكة لانغاليباليلي الذي فرّ إلى ليسوتو، ولكن مولابو زعيم السوتو خذله وسلّمه إلى أعدائه. وفي المواجهة الوحيدة التي وقعت مع قبائل هلوبي وجيرانهم لاذت قوات ناتال بالفرار وقتل بعضهم أثناء فرارهم، ولكن حكومة ناتال تعاملت في النهاية مع قبائل هلوبي بطريقة تنمّ عن أعلى درجات الجبن والانتقام. فحتى قبل إلقاء القبض على زعيمهم لانغاليباليلي، اتّخذت حكومة ناتال قبلهم إجراءات تفوق كثيرًا الجريمة التي ارتكبوها. فقد محقت مشيخته، وحجزت ماشيته وخيوله، وانتزعت أرضه ووزّعت رعاياه على أصحاب المزارع للعمل لديهم بعقود. وفي النهاية، عندما أُجريت محاكمة عاجلة لزعيمهم لانغاليباليلي وتبيّن أنه مذنب، تقرّر نفيه مدى الحياة وأُودع في السجن بجزيرة روبين.

(٣٢) سي. و. دي كيفييت (C.W. De Kiewiet)، ١٩٣٧، الفصل ٢؛ سي. ف. غودفيلو (C.F. Goodfellow)، ١٩٦٦، الفصل ٣.

ولقد اتّضح تمامًا للحكومة البريطانية - التي تأثّرت أيضًا بآراء جون وليام كولنزو، قسّ الكنيسة الإنجيلية والمدافع القويّ الوحيد عن شيخ قبائل هلوبي - أن مظاهر الإجحاف التي تعرّضت لها قبائل هلوبي كانت نتيجة خشية البيض الشديدة من السود. إذ إن الإتصالات الفعلية التي أجراها لانغاليباليلي مع قبائل السوتو والنديبيلي والزولو قبل الإنتفاضة - أو الشائعات التي تردّدت عن هذه الإتصالات - قد زادت من إبراز شبح قيام انتفاضة أفريقية شاملة ضدّ البيض المنقسمين على أنفسهم في جنوب أفريقيا. وبناء على مشورة شبستون وغيره، كان لورد كارنارفون يرى أن الاتحاد هو المخرج الوحيد من تلك «المتاهة الفظيعة» التي تدور فيها جنوب أفريقيا[٣٣].

وكخطوة أولى، نجح لورد كارنارفون في تعيين سير غارنيت وولزلي، الذي كان قد عاد منذ فترة وجيزة من كوماسي حيث ألحق الهزيمة بقبائل الأشانتي، لكي يعالج المتاعب التي تشهدها الناتال. وكانت التعليمات التي صدرت لوولزلي تقضي بأن يفرض سلطان التاج البريطاني على الشؤون الأفريقية وأن يؤجّل قيام حكومة مسؤولة للبيض استعدادًا لقيام اتحاد جنوب أفريقيا[٣٤]. ولمّا كان من المقرّر اتّباع الأساليب السلمية، أصبح كارنارفون ميّالًا إلى التوفيق مع البوير بأن لوّح لهم بتسوية للمنازعات الخاصة بمناجم الماس. وفي عام ١٨٧٥، اقترح عقد مؤتمر للمستعمرات والجمهوريات لمناقشة القضايا الهيّنة مثل انتهاج سياسة مشتركة إزاء الأفريقيين والمنازعات الإقليمية التي ترجع إلى سوء الفهم، وذلك توطئة لمناقشة القضية الأساسية وهي قضية الاتحاد. وكان الخطأ الذي وقع فيه كارنارفون هو أنه اقترح أسماء المندوبين، بل إنه وقع في خطأ فاحش لمّا تبيّن أنه يؤيّد تقسيم مستعمرة الكاب عندما وجّه الدعوة إلى جون باترسون، الإنفصالي وزعيم المعارضة، كممثّل للشرقيين، وإلى جون تشارلز مولتينو، رئيس الوزراء، كممثّل للغربيين. وكانت النتيجة هي أن مستعمرة الكاب والجمهوريات، التي كانت تشعر بالأسى لضياع مناجم الماس، رفضت الاشتراك، وبذلك لم تعد على استعداد للاشتراك في المؤتمر المقترح غير ناتال وغريكالاند الغربية.

وعلى أثر هذا الفشل، دعا كارنارفون إلى مؤتمر آخر في لندن في أغسطس / آب عام ١٨٧٦. ولكن هذا المؤتمر هو الآخر مُني بالفشل. فقد تفاوض الرئيس براند، رئيس دولة أورانج الحرّة، للتوصّل إلى تسوية لمطالبه الخاصة بمناجم الماس وحصل على ٩٠ ألف جنيه استرليني على سبيل التعويض، ورفض بعد ذلك أن يُجرّ إلى مناقشات تتصل بالاتحاد. كما أن مولتينو رئيس الوزراء الذي كان يشعر بحساسية شديدة إزاء التدخل الأمبراطوري ويحافظ في غيرة على الوضع المسؤول الذي يتمتّع به بلده - والذي صادف وجوده بلندن في ذلك الوقت - رفض حضور المؤتمر قائلًا إنه لم يكن لديه تفويض من حكومته بذلك. ولم يحضر للاشتراك في

---

(٣٣) إ. هـ. بروكس و سي. دي ب. ويب (E.H. Brookes and C. de B. Webb)، ١٩٦٥، ص ١١٣-١٢٠؛ ن. أ. إيثرنغتون (N.A. Etherington)، ١٩٧٩، ص ٢٤٦ و ٢٤٧؛ و ١٩٨١، ص ٣٤-٣٧.

(٣٤) سي. ف. غودفيلو (C.D. Goodfellow)، ١٩٦٦، ص ٦٢.

المؤتمر إلّا ممثّلون لكلّ من غريكالاند وناتال، ولذلك لم يكن من الممكن تحقيق أي إنجاز. وكان هذا الفشل الثاني هو «أقصى ما يمكن أن يسمح به ضيق صدره، وشعوره الوطني واحترامه لنفسه»[٣٥]، ولذلك عقد العزم على أن يطبّق إجراءات تتّسم بمزيد من القوّة من أجل توحيد جنوب أفريقيا.

وكانت الترانسفال هي الهدف الأول للورد كارنارفون. وقد جاءت فرصته في سبتمبر / أيلول عام ١٨٧٦ عندما تلقّى برقيّة من المندوب السامي، بالغ فيها في وصف الحالة التي بلغتها الترانسفال على أيدي قبائل البيدي التابعة لسيخوخوني[٣٦]. وكانت الترانسفال قد أعلنت الحرب على مملكة البيدي في مايو / أيار عام ١٨٧٦ لأسباب عدّة. ففي ستينات وأوائل سبعينات القرن التاسع عشر ازداد عدد سكّان مملكة البيدي بسرعة وازدادت قوّتها باطراد. وقد انضمّ إليها كثير من المجتمعات الأفريقية المجاورة التي رغبت في أن تنفض عن كاهلها أعباء تقديم الأيدي العاملة ودفع الضرائب التي فرضها عليهم البوير، بينما اضطرّت مجتمعات أخرى قسرًا إلى الانضمام إلى هذه المملكة. وكما سبقت الإشارة، كانت قبائل بيدي قد نشطت في تكديس الأسلحة. وقد أدّى ازدياد القوّة العددية لشعب مملكة البيدي إلى حرمان البوير على الفور من إمدادت الأيدي العاملة لأن توسّعاتهم الإقليمية أخذتهم إلى المناطق المتنازع عليها حيث وقعوا في صدام مع الليدنبرغر. ووصلت الأمور إلى ذروتها عندما منع جوهانس دينكوانياني، أمير البيدي، أحد البوير من احتلال قطعة من الأرض وعندما قامت فرقة عسكرية تابعة للبيدي بإرغام عدد من الأفريقيين الذين كانوا يقيمون بمقرّ البعثات التبشيرية على مغادرته. وكان ج. ج. بيرغرز رئيس الترانسفال، يحاول الحصول على قروض لبناء خطّ حديدي يربط الترانسفال بالبحر، ولذلك أراد أن يضع حدًّا للاضطرابات والمتاعب التي يثيرها البيدي لزيادة إشعار المستثمرين بالثقة في جمهوريته. كذلك لم يستطع بيرغرز تجاهل دعوة الليدنبرغر إلى اتخاذ إجراء حازم ضدّ جيرانهم البيدي «مثيري المتاعب» ولذلك قاد جمهوريته إلى الحرب[٣٧].

وبمساعدة قبائل السوازي، شنّ بيرغرز هجومًا ثلاثي المحاور على قلعة جبل لولو التابعة لسيخوخوني، إذا قام الليدنبرغر وقبائل سوازي بعمليتيهما من الشرق حيث كان الهدف الأول هو معقل الأمير دينكوانياني. وفي هذه الأثناء، قامت فرقة بيرغرز العسكرية باكتساح كلّ ما كان يعترض سبيلها من ناحية الغرب، حيث كانت الخطّة أن تتضافر القوّتان مع القوّة الثالثة على سيخوخوني. ونظرًا إلى عدم الحماس الذي أبداه البوير الذين تركوا لقبائل السوازي القيام بمعظم عمليّات القتال وتحمّل الخسائر الفادحة، تخلّت قبائل سوازي عن مهمّتها القتالية. وبمجرّد ترك قبائل سوازي لميدان القتال، انهارت الروح المعنوية بسرعة شديدة لدى البوير وبدأوا يلوذون بالفرار قبل أن يشنّوا أي هجوم على قلعة سيخوخوني. وكانت المظالم العديدة

(٣٥) المرجع السابق، ص ١١٠.

(٣٦) المرجع السابق، ص ١١٤.

(٣٧) ب. بونير (P. Bonner)، ١٩٨٣، ص ١٣٧–١٤٠.

التي يشعر بها البوير ضدّ بيرغرز هي التي أثّرت على روحهم المعنوية ووطنيّتهم، حيث اتّهموه بالهرطقة، وبأنه يطبّق سياسة تعليمية خاطئة وسياسة اقتصادية سيّئة. وعلاوة على ذلك، لم يكن البوير المنتمون للمناطق الغربية نفسها بدرجة إلتزام الليدنبرغر الشرقيين في ما يتعلّق بالوقوف في وجه البيدي والتصدّي لهم، لأنهم لم يكونوا عرضة للتأثير المباشر لضغوط البيدي ومقاومتهم، ولم يبدُ لهم أن الحرب ستعود عليهم بمغانم شخصية[٣٨].

وبعد انسحاب بيرغرز، استمرّ البوير المحلّيون يتحرّشون بسيخوخوني، ولأن ذلك الموسم كان موسم الزراعة فقد وافق سيخوخوني على إجراء مفاوضات لعقد هدنة. ولقد كان فيليب بونر على حق عندما قال إن تلك الحرب لم يكتب فيها النصر أو الهزيمة لأي من البوير أو البيدي، فقد وصل الموقف إلى حالة من الجمود ولم يكن أي من الطرفين يتمتّع بميزة حاسمة على الطرف الآخر[٣٩]. وأخيرًا استطاع البريطانيون وحلفاؤهم من السوازي أن يتغلّبوا على مملكة البيدي وأن يأسروا سيخوخوني في عام ١٨٧٩[٤٠].

بيد أن البريطانيين رأوا أن فشل البوير في عام ١٨٧٦ يعتبر هزيمة منكرة ويعدّ علامة على قرب انهيار الترانسفال. وقرّر كارنارفون تعيين شبستون مندوبًا خاصًا لشؤون الترانسفال وفوّضه في ٩ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٨٧٦ بأن يستولي على تلك الجمهورية، سواء وافق المجلس التشريعي على ذلك أم لم يوافق. وفي هذه الأثناء سيقت دوافع ومبرّرات عدّة لضمّ الترانسفال. فقد كان من المعلوم أن الترانسفال تحتوي على مناجم للمعادن وأنها ربّما كانت أغنى أجزاء جنوب أفريقيا. كذلك فإن الترانسفال كانت تمنع حريّة تدفّق الأيدي العاملة سواء من داخل أراضيها أو من المناطق المتاخمة لها. كما كانت حكومة الترانسفال تهدّد بإقامة خطّ حديدي إلى خليج ديلاغوا لكي تستغني بذلك عن الموانئ الموجودة في أراضي المستعمرات البريطانية وكذلك لكي تهدّد سيادة بريطانيا عن طريق الدخول في علاقات مع الدول الأجنبية. وعلاوة على ذلك فطبقًا لحسابات كارنارفون، كان ضمّ الترانسفال يؤدّي إلى تطويق دولة أورانج الحرّة مما سيرغمها على الوصول إلى تفاهم. وبرغم أن استيلاء شبستون على الترانسفال في ١٢ أبريل / نيسان عام ١٨٧٧ تمّ بطريقة تنمّ على الغلظة ولم يكن محسوبًا بطريقة تساعد على استمالة البوير واسترضائهم، فقد تمّ ببساطة نسبية لأن جمهورية الترانسفال كانت مفلسة كما لم يكن رئيسها يتمتّع بشعبية بين أهلها[٤١]. وبعد ضمّ الترانسفال قرّر كارنارفون تعيين سير بارتل فريري حاكمًا ومندوبًا ساميًا لكي يقوم بتنفيذ خطّته الخاصّة بالاتحاد[٤٢].

وكانت مهمة فريري أبعد ما تكون عن السهولة واليسر. فقد رفضت مستعمرة الكاب القيام

(٣٨) المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٣٩) المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٤٠) ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٧١، ص ٢٨٢.

(٤١) سي. ف. ج. مولر (C.F.J. Muller) (مدير التحرير)، ١٩٧٤، ص ٢٦٣ و٢٦٤.

(٤٢) سي. ف. غودفيلو (C.F. Goodfellow)، ١٩٦٦، ص ١٢٣.

بدور رائد في حركة الاتحاد، إذ اعتبر قادتها أن جهود بريطانيا من أجل تشجيعهم على ذلك هي تدخّل غير مقبول في وضعها المسؤول. كذلك كانت دولة أورانج الحرّة غير منصاعة لفكرة جرّها إلى الاتحاد. وعندما دعا فريري زعماءها في عام ١٨٧٨ إلى مؤتمر يناقش هذه القضية، ردّ الرئيس براند بأن جمهوريته تحقّق نجاحًا طيّبًا في جميع مجالات الحياة لدرجة أن زعماءها لا يتصوّرون التضحية باستقلالها. ولقد كان من الممكن إرغام الترانسفال على أن تتّحد مع الولايات الأخرى ضمن ترتيبات الضمّ، ولكن إدارة شبستون لم تستطع استمالة البوير إلى هذه الفكرة لدرجة أنهم ظلّوا مرتبطين كما كانوا من قبل بفكرة التنصّل من الضمّ. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح شبستون نفسه متورطًا بشدّة في منازعات الحدود بين الترانسفال وزولولاند لدرجة أنه عندما طلب منه أن يبدي رأيه في الاتحاد في عام ١٨٧٨ ردّ بأنه «لم يستطع أن يفكّر في ذلك بالشكل الذي يكفي لتمكينه من تقديم رأي»، وطلب أن تتاح له «فرصة التقاط الأنفاس قليلًا»(٤٣). وكانت الناتال هي الوحيدة التي أبدت استعدادها لحضور مؤتمر يناقش قضية الاتحاد. وترتيبًا على ذلك، اضطرّ كارنارفون إلى الاستقالة بسبب مسألة لا صلة لها بجنوب أفريقيا في يناير / كانون الثاني عام ١٨٧٨ عندما تأكّد أن حلمه الخاص بالاتحاد كان بعيدًا عن التحقيق.

ومن حيث تحقيق المصالح البريطانية في الجنوب الأفريقي، كان فريري يمثّل اختيارًا يتمتّع برؤية سليمة. فقد كان يريد فرض اتحاد في جنوب أفريقيا يقوم «على الحكم الذاتي للأوروبيين وإخضاع الأفريقيين وتمدينهم»(٤٤). وكان إخضاع الأفريقيين وتمدينهم يعني في جوهره تحويل المجتمعات الأفريقية إلى مستودعات أيدي عاملة للمشروعات البريطانية والاستعمارية ولأسواق بريطانيا الصناعية، بينما يمثّل الحكم الذاتي للأوروبيين ضمانًا للاستثمارات الرأسمالية البريطانية. وقرّر فريري التعامل أولًا مع الجانب الأفريقي من الاتحاد. وحسب رؤيته، كان لا بدّ من ضمّ شبه قارّة جنوب أفريقيا بأكمله عن طريق إعلان الحماية لمجتمعات التسوانا، والخوسا، والزولو، والنديبيلي والشونا، أو فتح الأقاليم التي تقيم فيها هذه المجتمعات.

وكانت زولولاند ذات أهميّة مباشرة ومغزى عمليًا، حيث كان من الممكن استغلال منازعات الحدود بينها وبين الترانسفال في إيجاد مبرّر للحرب. ولقد كانت المنطقة المتنازع عليها تمثّل قضيّة ملائمة بالنسبة إلى فريرى، بل لوزارة المستعمرات البريطانية من حيث أنها توقع في الشرك كلًّا من ناتال، وزولولاند والترانسفال، وتورّط شبستون الذي كثيرًا ما راودته طموحات كبرى بشأنها. وكان تاريخ النزاع يرجع إلى خمسينات القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٥٦، قطع سيتشوايو شوطًا طويلًا من أجل ضمان خلافة زولو التالية لنفسه بأن أباد مبولازي – منافسه المحتمل في الخلافة – وأعوانه. وعندما تمّ له ذلك، اشترك سيتشوايو مع مباندي في حكم الزولو، قبل وفاة الأخير في عام ١٨٧٢. ومع ذلك، فقد كان سيتشوايو ما زال يخشى

(٤٣) المرجع السابق، ص ١٤٧.

(٤٤) المرجع السابق، ص ١٥٥.

مكونغو، أحد أبناء مباندي الذي كان يعيش في ناتال تحت حماية القسّ كولنزو وحماية شبستون. ويبدو أن مخاوفه قد تحقّقت في ستينات القرن التاسع عشر عندما سرت شائعات عن احتمال قيام ناتال بغزو زولولاند وانتقلت هذه الشائعات إلى الترانسفال حيث حاول بعض مواطني الترانسفال الإفادة منها. وفي عام ١٨٦١ بعث بعض البوير المقيمون في الترانسفال برسائل إلى سيتشوايو لتحرّي مدى صحّة هذه الشائعات ثم عرضوا عليه أن يضمنوا له ولايته ثم تتويجه في مقابل حصولهم على أرض في المنطقة المتنازع عليها. ولكن سيتشوايو قدّم وعودًا جوفاء لم يأبه في ما بعد بالوفاء بها.

وفي الوقت نفسه، فإن شبستون، الذي كان منذ خمسينات القرن التاسع عشر يتوق إلى وجود مملكة سوداء تخضع لإدارة البيض وتكون قادرة على تمويل ذاتها ومتحرّرة من تدخّل المستوطنين، رأى الآن الفرصة سانحة لتحقيق طموحه في المنطقة المتنازع عليها. فمجرّد أن علم باتصالات البوير مع الزولو، اندفع إلى سيتشوايو وأكّد له، باسم حكومة ناتال، تأييد ولايته خليفة لحكم الزولو. بيد أن البوير، منذ ذلك الحين، بدأوا يستولون على المزارع في منطقة أوترخت، وهي المنطقة المتنازع عليها. ولكن الزولو لم يقدموا على إخراجهم بالقوّة بل اتّجهوا إلى الحكومة البريطانية وطلبوا منها الاستيلاء على منطقة أوترخت لكي تكون بمثابة منطقة عازلة بينهم وبين الترانسفال.

وقد ظلّ شبستون لسنوات طويلة يحثّ الحكومة البريطانية على أن تقبل عرض الزولو قائلًا إن ذلك سوف يساعد على توطين العدد الزائد من سكّان ناتال السود وأن يحول دون وصول الترانسفال إلى البحر عبر زولولاند. وقد أصبحت فكرة شبستون أكثر قوّة في سبعينات القرن التاسع عشر، وهي السنوات التي اشتدّ فيها عجز الأيدي العاملة في ناتال ومستعمرة الكاب وغريكالاند الغربية. وسرعان ما تبيّن أن طرق هجرة العمّال تمرّ عبر الترانسفال، وزلولاند، والمنطقة المتنازع عليها. ولمّا كانت هاتان الدولتان تتدخلان في هذه الطرق كان قيام مملكة شبستون في ما بينهما يمثّل ممرًّا آمنًا. وطالما كان شبستون يضع عينيه على ولايته السوداء المحتملة، فقد أيّد مزاعم سيتشوايو الإقليمية ضدّ الترانسفال لأنه كان في حاجة إلى تعاون ملك الزولو. ولهذا السبب حضر شبستون حفل تتويج سيتشوايو عام ١٨٧٣.

وعلاوة على ذلك، كان لدى شبستون اعتقاد قويّ بأنه إذا كانت بريطانيا تريد أن تفرض سيطرتها على جميع الدول الأفريقية في الجنوب الأفريقي فعليها أن تبدأ بالسيطرة على مملكة الزولو والتأثير عليها. إلّا أنه بمجرّد أن أصبح شبستون حاكمًا على الترانسفال، غيّر موقفه وبدأ يؤيّد المطالب الإقليمية للبوير. وكان السبب في ذلك بسيطًا جدًا: «فلم يكن عليه الآن إلّا أن يؤيّد مطالب الترانسفال لكي يضمن إقامة الممرّ بدون مقابل»[٤٥]. وقد ظلّت مملكة الزولو - التي كان لا بدّ من تدميرها - هي التي تمثّل الخطر الوحيد على هدفه هذا، بل في الحقيقة على السلام في شبه القارّة بأكمله. وقد اتّفق مع هذا الرأي كلّ من فريري ووزارة المستعمرات

(٤٥) ن. أ. إيثرنغتون (N.A. Etherington)، ١٩٨١، ص ٤١.

التي تبنّت وجهة نظر شبستون في عام ١٨٧٤.

وعندما أبحر شبستون إلى ناتال في عام ١٨٧٨ لم يكن هدفه محاولة تسوية النزاع الإقليمي بل أن يستخدم القضيّة بأكملها في فرض حرب على سيتشوايو. فقد كانت اللجنة التي شكّلها سير هنري بولوير، نائب حاكم ناتال، في ٢٦ فبراير / شباط عام ١٩٧٨ قد أوصت بحدود كانت في مصلحة الزولو. لكن فريري كان يرى أن تنفيذ ما أوصت به اللجنة لم يكن المقصود منه إلّا إثارة اعتراضات قويّة من جانب الزولو لأنها لم تكن تتضمّن طرد البوير الذين كانوا يملكون مزارع إلى جانب حدود الزولو.

وكانت القضية الثانية التي اصطدم بها فريري هي قضية الشيخ سيرايو. فقد تعقّب أبناء سيرايو اثنتين من أزواج الشيخ داخل أراضي ناتال يوم ٢٨ يوليو / تموز عام ١٨٧٨ وأعاداهما إلى زولولاند حيث تمّت محاكمتهما وإعدامهما. واحتجّت حكومة ناتال لدى سيتشوايو بأن بعض رعاياه قد انتهكوا حدود ناتال وطالبت بالإتيان بأبناء سيرايو إلى ناتال لمحاكمتهم. وكان ردّ سيتشوايو على ذلك هو إرسال غرامة قدرها ٥٠ جنيهًا استرلينيًّا والاعتذار عن السلوك الأحمق وغير المسؤول الذي أقدم عليه الشبّان. ولكن فريري صعّد المسألة في ديسمبر / كانون الأول عام ١٨٧٨ وطالب سيتشوايو بخمسمائة رأس من الماشية لأنه تحدّى حكومة ناتال، كما طالب بتسليم أبناء سيرايو «المجرمين». وعندما نشبت الحرب كان سيتشوايو ما زال يحاول جمع الماشية المطلوبة لدفع الغرامة.

وفي سبتمبر / أيلول عام ١٨٧٨ ضلّ اثنان من البيض من مواطني ناتال طريقهما واخترقا حدود زولولاند، حيث أساء حرس حدود زولو معاملتهما ولكنهما لم يصابا بجراح. وقد بالغ فريري كثيرًا في تصوير هذه الحادثة قائلًا إنها «إهانة وإساءة بالغة وينبغي أن تلقى عقابًا شديدًا»[٤٦]. وعلاوة على ذلك، فقد زعم فريري أن سيتشوايو قد أرهب أفراد البعثات التبشيرية وأرغمهم على الخروج من مملكته وأنه يجب السماح لهم بالعودة إلى مراكزهم بدون مضايقات. ومن الأرجح أن يكون أفراد البعثات التبشيرية قد غادروا أراضي المملكة بناء على نصيحة شبستون الذي كان على علم بقرب وقوع الحرب، كما فعل في عام ١٨٧٧[٤٧].

وفي الحادي عشر من ديسمبر / كانون الأول عام ١٨٧٨، تسلّم ممثّلو الزولو إنذارًا شاملًا يطالب بحلّ جيش الزولو، وقبول مقيم بريطاني، وإعادة أفراد البعثات التبشيرية ودفع الغرامات عن الانتهاكات العديدة المزعومة لحدود ناتال والتعرّض لمواطنيها[٤٨]. وكان من المستحيل تلبية الطلبات التي وردت في الإنذار خلال المهلة المعيّنة وهي من عشرين إلى ثلاثين يومًا. وعندما انقضت المدّة، قامت القوّات البريطانية تحت قيادة اللفتنانت جنرال لورد شلمزفورد بغزو مملكة الزولو يوم العاشر من يناير / كانون الثاني عام ١٨٧٩.

---

(٤٦) إ. هـ. بروكس و سي. دي ب. ويب (E.H. Brookes and C. de B. Webb)، ١٩٦٥، ص ١٣٣.

(٤٧) ن. أ. إيثرنغتون (N.A. Etherington)، ١٩٨١، ص ٤٢.

(٤٨) إ. هـ. بروكس و سي. دي ب. ويب (E.H. Brookes and C. de B. Webb)، ١٩٦٥، ص ١٣٤.

وكان جيش شلمزفورد يتألّف من ١٥ ألف جندي كثير منهم من الأفريقيين الذين تمّ تجنيدهم في ناتال، بينما كانت القوّة التي يحارب بها سيتشوايو تقدّر، على الأرجح، بنحو ٤٥ ألف جندي. وكانت الميزة الرئيسية التي يتمتّع بها البريطانيون هي ما لديهم من أسلحة نارية كان لها تأثيرها الحاسم لا سيّما عند استخدامها في وجود التدابير الدفاعية مثل الخنادق، أو إقامة سواتر من العربات أو أكياس الرمل. وعلى الجانب الآخر، كان الزولو يحاربون بالرماح والدروع ولم يكن لديهم غير عدد محدود من البنادق التي لم يكونوا قد تدرّبوا عليها واستوعبوها تمامًا في طريقتهم الحربية. ولم يكن للدروع أي جدوى في مواجهة الطلقات، بينما كانت الرماح شديدة الفتك ولا سيّما عند استخدامها على مسافات قريبة، وإن كان الجيش البريطاني لم يسمح للزولو بالاستفادة من هذه الميزة حيث كان يطلق النار عليهم من مسافات بعيدة. وكانت النتيجة هي أن الزولو تعرّضوا لخسائر فادحة في الأرواح في جميع المعارك تقريبًا وهم يحاولون الاقتراب من قوّات العدوّ. ولم يقدر الزولو أن يدخلوا في صدام مباشر مع البريطانيين إلّا في ايزاندلوانا يوم ٢٢ يناير / كانون الثاني عام ١٨٧٩ حيث التقوا بطابور بريطاني وأنزلوا به خسائر فادحة. ومع ذلك، فقد توقّف القتال في ٧ يوليو / تموز عام ١٨٧٩ عندما أنزل شلمزفورد هزيمة بالزولو في أولوندي وطاردت القوّات البريطانية سيتشوايو وألقت القبض عليه في أغسطس / آب، وتمّ ترحيله إلى كيب تاون لسجنه هناك.

وكما يقول جيف غاي، لم تؤدّ هزيمة أولوندي إلى تدمير مملكة الزولو، ولكن الذي قضى عليها في النهاية هو الترتيبات والتدابير السياسية التي اتّخذها غارنت وولزلي، الذي كان قد عيّن مندوبًا ساميًا لجنوب شرق أفريقيا وأُعطيت له سلطات كبيرة جدًّا، على المستويين المدني والعسكري، على ناتال والترانسفال وزولولاند. وقد تولّى سير غارنت وولزلي السلطة من لورد شلمزفورد يوم ٤ يوليو / تموز عام ١٨٧٩. ولم يقرّر وولزلي ضمّ زولولاند ولكنه قرّر تقسيم المملكة إلى ثلاث عشرة مشيخة مستقلّة. لكن بعض الشيوخ الجدد وجدوا أنه في حكم المستحيل عليهم أن يحكموا نظرًا إلى المقاومة التي أبداها كثيرون من الشخصيات التي كان لها دور رئيسي في الفترة السابقة للحرب، ولكن النظام السياسي الجديد حجب عنها كلّ مواقع السلطة. وقد لجأ الشيوخ الجدد إلى الحكم بالقوّة مما أدّى إلى قتل الكثيرين من أبناء الشعب وإلى انتشار حالة من الفوضى في البلاد. وكانت النتيجة حربًا أهلية ظلّت دائرة خلال فترة طويلة من ثمانينات القرن التاسع عشر[٤٩].

وفي الوقت نفسه، لم يتحقّق أي من الأهداف التي قامت من أجلها حرب الزولو. فقد كان الغرض الأساسي من شنّ تلك الحرب هو التمهيد لضمّ الولايات الأفريقية ضمن اتحاد يجمعها ولكن النتائج كانت في الاتجاهات المعاكسة. إذ إن فريري، الذي كان الروح المحرّكة لهذه الخطّة في موقع الأحداث ترك مكانه، كما رأينا، لسير غارنت وولزلي الذي أوفدته بريطانيا لكي يقيم السلام، حتى إن كان ذلك على حساب الاتحاد. وعلاوة على ذلك فلم تكد

(٤٩) ج. ج. غاي (J.J. Guy)، ١٩٨٠، الفصول ٣ و ٤ و٥؛ و ١٩٨١.

حرب الزولو تضع أوزارها حتى اشتعلت الحرب بين الإنجليز والبوير (١٨٨٠–١٨٨١)، وبين الكاب وليسوتو (١٨٨٠–١٨٨١)، مما قضى تمامًا على خطة إقامة الاتحاد.

فلم يقبل البوير في الترانسڤال مطلقًا ضياع استقلالهم، وجرّبوا على مدى ثلاث سنوات جميع الطرق السلمية لإقناع بريطانيا بالانسحاب من أراضيهم. وكلّما كانت جهود البوير السلمية لاسترداد السلطة من البريطانيين تُمنى بالفشل كانت عزيمتهم تشتدّ. وفي عام ١٨٧٧ بعثوا بوفد إلى لندن للاحتجاج على الضمّ. وقد رفض لورد كارنارفون بإصرار النظر في إلغاء الضمّ ولكنه كان على استعداد لأن يناقش فكرة حصول البوير على الحكم الذاتي في نطاق اتحاد لجنوب أفريقيا. وقد طلب بول كروغر – الذي كان أهمّ مندوبي البوير في هذه المهمّة – إجراء استفتاء يقرّر البوير بموجبه شكل الحكومة التي يريدونها تحت التاج البريطاني ولكنه رفض في وضوح أن تكون لذلك أي صلة بالاتحاد[٥٠]. وعندما أعلن المندوبون نتائج مهمّتهم الفاشلة في اجتماع شعبي في بريتوريا في نهاية عام ١٨٧٧، طالب كثير من البوير بالمقاومة المسلّحة، لكن زعماءهم كانوا على يقين – في ما يبدو – بأنه إذا أسفرت نتائج الاستفتاء بشكل قاطع عن معارضة البوير للضمّ فإن لورد كارنارفون سوف يمنحهم استقلالهم. وقد أجري استفتاء حقيقي ورفضت غالبية البوير الحكم البريطاني.

وقد بعث البوير بوفد ثانٍ إلى لندن لمحاولة توضيح وجهات نظرهم للسير مايكل هكس بيتش الذي خلف لورد كارنارفون كوزير للمستعمرات. إلّا أن وزير المستعمرات الجديد رفض – هو أيضًا – التخلّي عن الترانسڤال. وعندما عاد الوفد وأعلن ذلك أمام اجتماع شعبي كبير، تردّدت مرّة أخرى الصيحات المطالبة بشنّ حرب للتحرير وكانت هذه الصيحات أعلى في هذه المرّة مما كانت من قبل. ومع ذلك، فقد أصرّ زعماء البوير على استنفاد جميع الأساليب السلمية لتحقيق الاستقلال. وقبل أن ينفض الجمع بعثوا بمندوب للالتقاء بالسير بارتل فريري الذي كان في ناتال، وفي الوقت نفسه أخذ المجتمعون على ذاتهم عهدًا بأن يقاتلوا حتى الموت من أجل استرداد جمهوريّتهم. وبرغم مجيء فريري إلى الترانسڤال واجتماعه بالبوير فقد كان ما زال يؤكّد أن بوسعهم الحصول على الحكم الذاتي والمعونة الاقتصادية في ظلّ التاج البريطاني ولا شيء غير ذلك، وإن كان قد وافق أيضًا على إرسال التماس جديد إلى الحكومة البريطانية. ولكن هذه المحاولة – هي الأخرى – لم تسفر عن شيء.

وفي مارس / آذار عام ١٨٧٩ ذهب شبستون ليحلّ محلّه أوين لانيون بفهمه المحدود لشؤون الترانسڤال، كما ذهب فريري ليحلّ محلّه وولزلي، وهو رجل عسكري لا يؤمن بالدبلوماسية ولكنه يؤمن بالقوّة الوحشيّة. وقد ساعدت تصرّفات وإجراءات هذين المسؤولين الجديدين على زيادة تصميم البوير على محاولة استرداد استقلالهم بالقوّة. وفي ١٥ ديسمبر / كانون الأول عام ١٨٧٩ عُقد مؤتمر شعبي كبير حضره أكثر من ستة آلاف شخص من البوير في ووندرفونتاين وقرّر: التخلّي عن الطرق السلمية في طلب الاستقلال، ورفض وضع الرعايا

(٥٠) ج. ف. غودفيلو (G.H. Goodfellow)، ١٩٦٦، ص ١٤١–١٤٤.

البريطانيين، وإقامة حكومة جمهورية في أقرب وقت ممكن. وعندئذ قرّر وولزلي إلقاء القبض على كلّ من اعتبرهم من العناصر القيادية ولم يُطلق سراحهم إلّا بكفالة. وعند هذا المنعطف، بدأ البوير يعلّقون آمالهم على الحكومة الليبرالية الجديدة في بريطانيا التي كان زعيمها غلادستون قد تحدّث – أيام كان في المعارضة – بتعاطف عن مطالب الترانسڤال ورغبتهم في الاستقلال. ومع ذلك، فعندما طالبوه بالوفاء بوعوده كان ردّ غلادستون – شأنه شأن أسلافه – هو أن كل ما يمكن أن يأمل فيه البوير هو أن يحصلوا على الحكم الذاتي في نطاق اتحاد.

وفي ديسمبر / كانون الأول عام ١٨٨٠ كان صبر البوير قد نفد وقرّروا من جانب واحد إعادة حكومتهم الجمهورية التي كان من المقرر أن تمارس سلطاتها في العاصمة الجديدة هايدلبرغ لفترة من الوقت. وكان على رأس هذه الحكومة المؤقتة بول كروغر، وبايت جوبير و م. و. بريتوريوس. وفي السادس عشر من ديسمبر / كانون الأول اندلعت الحرب عندما رفض لانيون التخلي عن إدارة الترانسڤال سلميًّا. واستمرّت الحرب خلال ديسمبر / كانون الأول ويناير / كانون الثاني، إلى أن حقق البوير في ٢٧ فبراير / شباط عام ١٨٨١ انتصارهم الحاسم ضد البريطانيين في تلال أماجوبا.

وجاءت التسوية السلمية في شكل اتفاقية بريتوريا التي وُقّعت في أغسطس / آب عام



اللوحة ١،٧: نفر من قوات البوير في عام ١٨٨٠.

١٨٨١. وبرغم أن البريطانيين، في هذه التسوية، لم يحققوا هدفهم الأسمى وهو إقامة اتحاد يجمع بين الترانسفال والمستعمرات الأخرى ودولة أورانج الحرّة، فقد استقرّت لهم السيطرة على الأيدي العاملة الأفريقية حيث نصّت الاتفاقية على تعيين مقيم بريطاني في بريتوريا للإشراف على إدارة البوير الأفريقية. ثانيًا، تأكدت سيادة بريطانيا الأمبراطورية الشاملة في الترانسفال عن طريق ضمان سيطرة بريطانيا على العلاقات الخارجية لجمهورية الترانسفال وتأكيد حق بريطانيا في وضع وتحريك القوات والمعدات العسكرية بحرية في الترانسفال في أوقات الحرب. وحصل البوير على حكم ذاتي ثبت في ما بعد أنه كان خطوة في سبيل حصولهم على مزيد من الحرية. فقد أُجريت مفاوضات أخرى أسفرت عن عقد معاهدة لندن في ٢٧ فبراير / شباط عام ١٨٨٤ التي تخلّى البريطانيون بموجبها عن سيطرتهم على الأفريقيين ولكنهم احتفظوا بسيطرتهم على العلاقات الخارجية للجمهورية(٥١).

وبينما كانت قوات الأمبراطورية تكافح من أجل سحق انتفاضة البوير كانت قوات الكاب الاستعمارية تقاتل السوتو في حرب اشتعلت في ١٣ سبتمبر / أيلول عام ١٨٨٠. ومثلما كان الحال في الحرب الأولى بين الأنجليز والبوير، كان نزاع ليسوتو المسلّح يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالجهود البريطانية من أجل إقامة اتحاد في جنوب أفريقيا. وكانت حكومة الكاب الاستعمارية، كما كان المسؤولون البريطانيون في الكاب، يريدون نزع سلاح الولايات الأفريقية كخطوة أولى نحو الاتحاد. وكان رفض السوتو نزع سلاحهم من جانب واحد هو الذي أدّى إلى اشتعال الحرب بين الكاب والسوتو خلال ١٨٨٠–١٨٨١.

وكانت ليسوتو قد خضعت لإدارة الكاب الاستعمارية منذ عام ١٨٧٢. وكجزء من الجهود التي بُذلت من أجل إقامة اتحاد يضمّ جنوب أفريقيا، كان غوردون سبريغ، رئيس وزراء الكاب الذي حلّ محل مولتينو، قد اتّفق مع فريري على أن يصدر برلمان الكاب قانون المحافظة على السلام في عام ١٨٧٨. وقد خوّل هذا التشريع الحكومة توجيه الأوامر إلى الأفريقيين في مستعمرة الكاب بتسليم أسلحتهم مقابل تعويضات. وكان من المقرر ألّا يطبّق هذا القانون في البداية على ليسوتو، ولكن سبريغ الذي كان على علم بكثرة عدد البنادق التي يحتفظ بها السوتو، قرّر توسيع نطاق تطبيق هذا القانون ليشمل مملكة ليسوتو أيضًا.

ولكن البنادق كانت لها أهمية اجتماعية وسياسية واقتصادية لأهالي ليسوتو الذين اشتروها بالأجور التي حصلوا عليها من العمل في مناجم الماس، وهكذا فإنها كانت تمثّل استثمارًا هائلًا في جهد العمل. كذلك كان السوتو يعتزّون كثيرًا بأسلحتهم، فلربّما يستخدمونها في المستقبل في الدفاع عن مملكتهم بعد أن تعلّموا ذلك من تاريخ صراعهم الطويل مع دولة أورانج الحرة. وعلاوة على ذلك، فقد كانت حيازة الرجل لبندقية تعني بين أهل ليسوتو انتقاله من مرحلة

(٥١) سي. ف. ج. مولر (C.F.J. Muller) (مدير التحرير)، ١٩٧٥، ص ٢٦٤–٢٧٢؛ سي. ف. غودفيلو (C.F. Goodfellow)، ١٩٦٦، ص ١٩٨–٢١٣؛ ل. تومبسون (L. Thompson)، ١٩٧١(ب)؛ ف. أ. فان يارسفيلد (F.A. Van Jaarsveld)، ١٩٦١.

الطفولة إلى مرحلة الرجولة. وكان السوتو يشعرون بأن حكومة الكاب لا تثق بهم الثقة الكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، كان شيوخهم يشعرون بأن حكومة الكاب تريد إضعافهم لكي تحوّلهم إلى عبيد. كذلك كانت هناك إجراءات أخرى دفعت السوتو إلى المقاومة المسلّحة. ففي عام ١٨٧٩، اقترحت مستعمرة الكاب نقل ملكية منطقة كلوثنغ إلى أصحاب البيض وذلك معاقبة للشيخ مورروسي، شيخ السوتو، الذي كان قد أعلن تمرّده منذ فترة من الوقت. وكان هذا الإجراء انتهاكًا صارخًا للوعود التي قطعتها بريطانيا على نفسها لموشوشوى بعدم انتزاع ملكية أي جزء من بلاده. وعلاوة على ذلك، أعلنت حكومة الكاب أيضًا أن ضريبة الأكواخ سوف ترفع إلى جنيه استرليني واحد. ولم يكن ذلك مقبولًا مطلقًا للسوتو نظرًا إلى إقدام الكاب أخيرًا على تخصيص مبلغ ١٢ ألف جنيه استرليني من حساب ليسوتو لمستعمرة الكاب.

وقد حاول السوتو الوصول إلى تفاهم مع مستعمرة الكاب بالطرق السلمية، فاحتجّوا لدى سبريغ عندما جاء إلى بلادهم مرّتين لمناقشتهم في معظم القضايا، كما أرسلوا التماسات إلى الحاكم البريطاني وإلى ملكة بريطانيا، وبعثوا بوفود إلى مدينة الكاب لشرح وجهة نظرهم لأعضاء البرلمان، ولكن جميع هذه الجهود باءت بالفشل.

وفي هذه الأثناء انتقلت السلطة في ليسوتو من الملك ليتسي، الذي أصبح يلقّب بالزعيم الأكبر، إلى شيوخ آخرين، فقد كان الملك يتقدّم به العمر. وعلى رغم أنه كان يعارض نزع السلاح كما كان يعارض التدابير الأخرى التي اتّخذتها مستعمرة الكاب، فقد كان شديد الخوف من التأثيرات السيّئة التي يمكن أن تترتّب على المقاومة المسلّحة التي قد ترغم البريطانيين على الخروج وتكشف مملكته أمام دولة أورانج الحرة. ولذلك فقد خرج عن المناداة الشعبية بالمقاومة المسلّحة ودعا إلى الاحتجاج السلمي. وكانت النتيجة أن الغالبية أيّدت الشيوخ الآخرين أمثال ليروثولي، وماسوفا، وجويل، الذين أقسموا جميعًا على استخدام العنف في مقاومة تدابير حكومة الكاب، وشجّعوا مواطنيهم على معاقبة الذين يؤيّدون الإدارة الاستعمارية بتدمير ممتلكاتهم ومصادرتها، وعلى عصيان رجال الإدارة الاستعمارية.

وفي الثالث عشر من سبتمبر / أيلول عام ١٨٨٠ حرّكت الكاب قوّاتها إلى ليسوتو، واندلعت على أثر ذلك الحرب التي استمرّت سبعة أشهر. وقد تصاعدت تكاليف الحرب بالنسبة إلى حكومة الكاب بشكل كبير جدًا وبلغت ثلاثة ملايين جنيه استرليني، ولم يكن هذا المستوى مقبولًا على الإطلاق. وعند هذه النقطة بدأ سير هيركولز روبنسون – الحاكم البريطاني الجديد والمندوب السامي لبريطانيا في الكاب – يسعى في حرص على تحقيق السلام مع السوتو. كذلك كان السوتو قد أرهقهم التعب بعد سبعة أشهر من الحرب ولذلك فقد جنحوا للسلم. وكانت الفرصة مؤاتية للحاكم لكي يتّخذ قراره الذي صدر في ٢٩ أبريل / نيسان عام ١٨٨١. وبرغم أن هذا القرار كان يدعو إلى تسليم البنادق مقابل تعويضات، فإنه تضمّن أيضًا السماح للسوتو بالاحتفاظ بها طالما كانت مرخّصة. وأصدر الحاكم عفوًا عامًّا، على أن يدفع «المتمرّدون» غرامة قدرها خمسة آلاف رأس من الماشية لتعويض «الموالين» والتجّار الذين فقدوا ممتلكاتهم في أثناء الحرب. بذلك يكون السوتو – عمومًا – قد كسبوا الحرب لأنهم لم

يخوضوا الحرب في المقام الأول إلا للاحتفاظ ببنادقهم. وهكذا ازدادت كثيرًا مكانة وسلطان الشيوخ الذين قادوا تلك الحرب المظفّرة، على حساب الملك الذي تردّد في اللحظة التي كانت البلاد فيها في حاجة إلى قيادة تتمتّع بروح نضالية ولا تعرف الخوف أو المهادنة. وعلاوة على ذلك، قرّرت حكومة الكاب تنفيذ سياستها الجديدة من خلال الشيوخ. وكان ذلك، في واقع الأمر، انتصارًا مزدوجًا لشيوخ السوتو[٥٢].

وكان انتصار ليسوتو، وعدم ضمّ مملكة الزولو، ومنح الحكم الذاتي للترانسفال نهاية لجهود بريطانيا من أجل فرض الاتحاد على المنطقة بالقوّة. وقد اكتفت الحكومة البريطانية، في هذه الأثناء، بالسيطرة – ولو بشكل مفكّك – على مختلف أجزاء جنوب أفريقيا، وكان ذلك يجري في أغلب الأحيان عن طريق تعيين مقيمين يرصدون الموقف. إلا أن بريطانيا عادت إلى بذل جهودها من أجل تشديد سيطرتها، بعد اكتشاف الذهب في منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر. وقد فعلت بريطانيا – حسب وجهة نظر الأفريقيين – الكثير من أجل الحدّ من استقلالهم. فعلى الجبهة الشرقية، أخضعت منطقة سيسكاي بسكّانها الكثيرين من قبائل الخوسا، والمفنغو والخوي خوي لتبعية مستعمرة الكاب. وحدث الشيء نفسه، للسوتو، برغم أنهم تمتّعوا بقدر كبير من الحرية داخل بلادهم. أما غريكالاند الغربية فقد فقدت هي الأخرى سيادتها. وأما الزولو والبيدي فكانوا إلى طريقهم في تدمير أنفسهم بأنفسهم. وكان إلقاء القبض على سيخوخوني وتعيين منافسه مامبورو إيذانًا بتمزيق تلك المملكة بسبب المنازعات الطائفية، وبذلك كان خضوعها للترانسفال مؤكّدًا.

---

(٥٢) س. بورمان (S. Burman)، ١٩٨١، ص ٩–١٢.

الفصل الثامن

بلاد حوض نهر الزامبيزي

أ. ف. إيزاكمان

يتناول هذا الفصل[١] الأنماط العريضة للتغيّر الذي وقع خلال الخمسة وسبعين عامًا الأولى من القرن التاسع عشر في وسط أفريقيا، وهي منطقة تضم اليوم كلًّا من مالاوي وموزمبيق وزامبيا. ويركّز الفصل بصورة خاصة على منطقة وادي نهر الزامبيزي، حيث انها منطقة هامّة للتبادل الاقتصادي والثقافي، كما أنها موطن كثير من الدول الرئيسية المنتسبة إلى الشونا واللوندا. وبدلًا من الاقتصار على سرد لتاريخ مختلف الممالك في فترة ما قبل الاستعمار، سوف نتناول بالبحث المنطقة ككل مع ايلاء اهتمام خاص للتغيّرات التي أحدثها إدماج المنطقة بصورة مطردة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتلك التي أحدثها تشتّت شعب النغوني – سوتو. ذلك أن هذه الأحداث معًا أدّت إلى تغيّر الخريطة السياسية لوسط أفريقيا كما عجّلت بحدوث تحوّلات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق. وعلى الرغم من التركيز على هذه العوامل الخارجية عن المنطقة فإن المجتمعات الأصلية لم تكن ساكنة بحال من الأحوال، فقد أسهم التشكيل الداخلي لكل مجتمع من المجتمعات في تحديد النمط الأولي للتفاعل مع التجّار والغزاة الأجانب والاتجاه النهائي للتغيير. ولقد أوردنا نظرة عامة تمهيدية لوسط أفريقيا في نهاية القرن الثامن عشر لكي نضع التطورات اللاحقة في سياقها التاريخي المناسب. وبالمثل، ينتهي الفصل بدراسة موجزة للمنطقة عشية «التسابق» الأوروبي، حيث ان التغييرات التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر كانت بالغة الأثر في تحديد ردّ فعل وسط أفريقيا اللاحق في مواجهة الامبريالية الأوروبية.

(١) عُهد إليّ بكتابة هذا الفصل عام ١٩٧٥ واكتملت كتابته في أوائل عام ١٩٧٦ ثم نقّح عام ١٩٨١. وأودّ أن أوجّه الشكر لباربرا ايزاكمان وجيمس جونسون وبول لفجوي على ما أبدوه من نقد ثاقب لمسوّدة سابقة لهذا المخطوط.

في عشية القرن التاسع عشر

ورغم أن تغيّرات القرن التاسع عشر الاقتصادية وغزوات شعب النغوني – سوتو التي تُعرف عامّة باسم المفيكانه، كان لها تأثير مثير على وسط أفريقيا، إلا أنه يمكن النظر إلى هذه الأحداث على أنها جزء من نمط أوسع للتغيير السياسي والاقتصادي الذي سبق القرن التاسع عشر(٢). ذلك أن الهجرات وتكوّن الدول وظهور أنظمة للتجارة بعيدة المدى أدّت طوال القرون السابقة إلى إحداث تغييرات في مجتمعات وسط أفريقيا. على أن السمة الفريدة للقرن التاسع عشر لم تكن هي التغيير في حدّ ذاته، بل كانت المعدّل السريع نسبيًا لهذا التغيير وما جاء به من آثار بعيدة المدى.

وقد شهد وادي نهر الزامبيزي والمناطق المحيطة به ثورة سياسية كبرى قبل بداية القرن التاسع عشر بكثير. ذلك أن جماعات متعاقبة من الشونا واللوندا كانت قد فرضت سيطرتها على معظم الأراضي التي كانت تحتلّها في ما سبق مجتمعات زراعية صغيرة نسبيًا. وبينما تمكّنت بعض المجتمعات التي كانت تعيش على التخوم الخارجية، مثل التونغا في جنوبي موزمبيق أو التومبوكا والتونغا التي كانت تعيش على ضفاف البحيرة في ما يُعرف اليوم باسم مالاوي، من المحافظة على استقلالها الذاتي، إلا أن معظم المجتمعات المحلية أُلحقت بنظام أي من دولتي الشونا أو اللوندا.

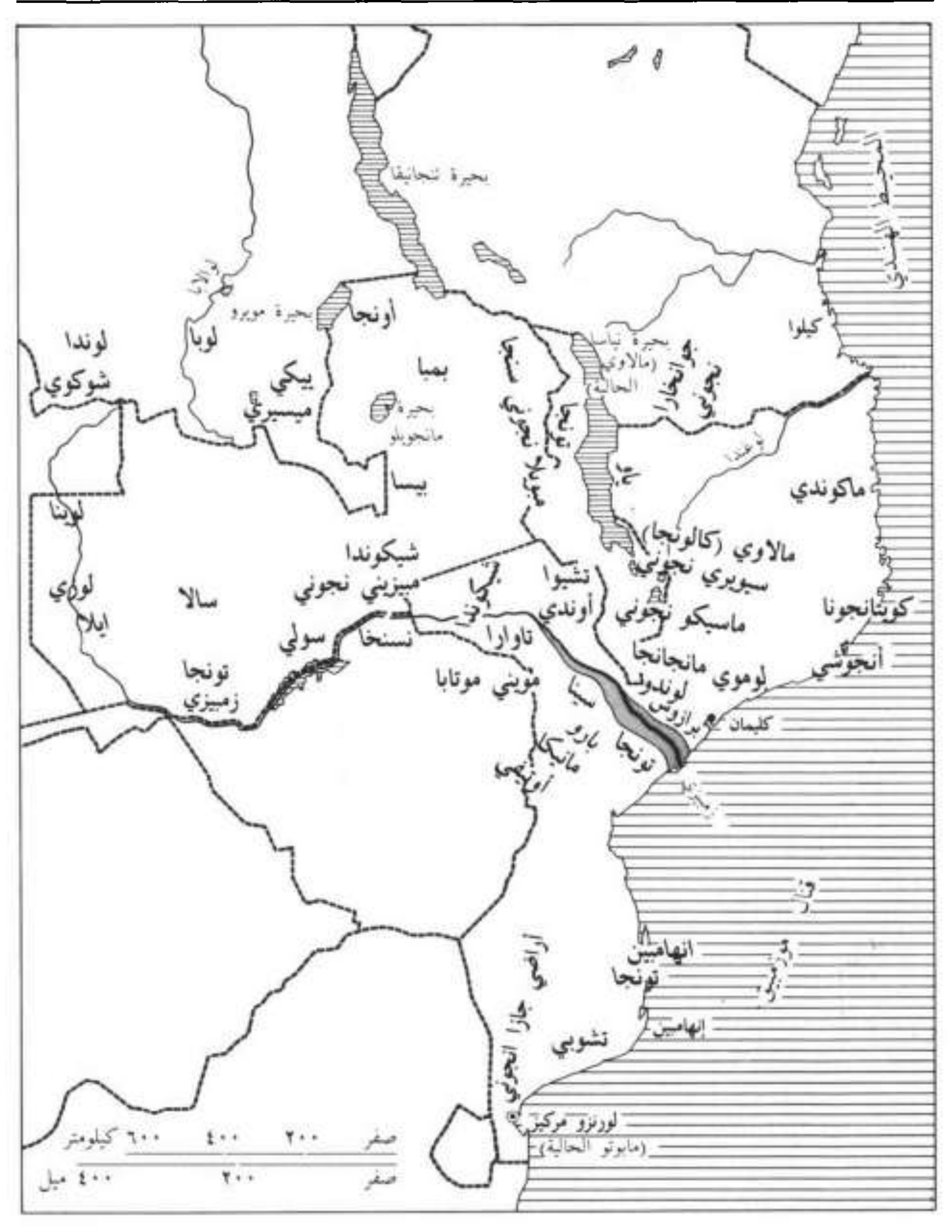
وربّما تكون عملية تكوين الدولة قد بدأت أولًا في المنطقة الواقعة جنوبي نهر الزامبيزي. فمع بداية القرن السادس عشر كان المهاجرون المتحدثون بلغة الشونا والقادمون مما يعرف اليوم باسم زيمبابوي قد فرضوا حكمهم على المنطقة الممتدّة جنوبًا من مشارف الزامبيزي حتى نهر سابي. وعلى قمة هذه المملكة القوية كان يتربّع الموينيموتابا الذي أخذت أمبراطورية الشونا اسمها منه. ومع أن الحروب اللاحقة، التي أضعفت من قوة الموينيموتابا، مكنت عديدًا من الزعماء الاقليميين من الانفصال وانشاء ممالك مستقلّة، إلا أن هيمنة الشونا استمرّت على كل أنحاء المنطقة. وظلّت أقوى دول الشونا المستقلّة هذه – باروي ومانيكا وكويتيف وشانغامير – تتمتّع بسيطرة فعلية على جنوب ووسط موزمبيق حتى القرن التاسع عشر. وفي إطار هذه المنطقة حدث التوغّل الأجنبي الوحيد على امتداد التخوم الجنوبية لنهر الزامبيزي. فهناك أنشأ المستوطنون والتجّار القادمون من البرتغال وغوا، ضياعًا ملكية، أو برازوس داكوروا أدمجت من الناحية الإسمية في أمبراطورية لشبونة الاستعمارية(٣).

بدأ انتشار شعوب اللوندا من منطقة كاتنغا في وقت متأخر بعض الشيء ولم يكن قد وصل إلى نهايته بحلول العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وكان اللوزي، أوائل المهاجرين من

---

(٢) يقول ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، على سبيل المثال، ان هذه الأحداث سبّبت انقطاعًا في تاريخ وسط أفريقيا.

(٣) للإطلاع على مناقشة للضياع الملكية (البرازوس) في حوض نهر الزامبيزي، أنظر أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٢(أ)؛ و م. د. د. نيويت (M.D.D. Newitt)، ١٩٧٣(أ).



الشكل ١،٨: شعوب وسط أفريقيا وسياساتها، ١٨٠٠–١٨٨٠ (نقلًا عن أ. ف. ايزاكمان).

اللوندا، قد استقرّوا قبل قرنين في السهول الفيضية الخصبة لنهر الزامبيزي وتلاهم في تعاقب سريع مستوطنون أسّسوا ممالك الكالونغا والأوندي في ما يُعرف اليوم باسم مالاوي، كما أسّسوا إلى الغرب ما أصبح في ما بعد دول لالا والسنغا والبمبا. وبحلول عام ١٧٤٠ كان المواتا كازيمبي، آخر الموجات الكبيرة من مهاجري اللوندا، قد استقرّوا في منطقة لوابولا. وعلى مدى بقية القرن دَعَّم اللوندا ممتلكاتهم ووسّعوا نطاق حدودهم من خلال أنشطة دبلوماسية وعسكرية على السواء. وبحلول عام ١٨٠٠ كان عدد من دول اللوندا، مثل الأوندي والكالونغا واللوزي، قد بلغت أوجها، بينما كانت دول أخرى – مثل البمبا – لا تزال في طور التوسّع(٤).

ومع بعض الاختلافات في التفاصيل كانت دولتا الشونا واللوندا تستندان إلى هيكليات تقوم على مبادئ تنظيمية متشابهة. فعلى القمة كان يتربّع ملك يُعتقد أن له صفات مقدّسة إما أنها كامنة في الملوكية ذاتها أو مكتسبة من خلال طقوس التنصيب. وعلاقة الحاكم الحميمة بقوى ما فوق الطبيعة، يباركها الوسطاء الروحيون وكهنة العقيدة، تضمن صحة رعاياه ورخائهم كما تضمن خصوبة الأرض. والعلاقة بين الملوكية والخصوبة تعزّز غموض الحاكم وتقوّي موقعه كمالك رمزي للأرض وحارس روحي لها. وهو، نتيجة لذلك، يحتفظ بالحق المطلق في تخصيص الأرض، الأمر الذي كان أساسًا للسيطرة على الرؤساء التابعين وغيرهم من الرعايا وأرسى نظامًا من الالتزامات المتبادلة. ففي مقابل إمكان الانتفاع بأرض الملك والاستفادة من شجاعته المقدّسة، كان على الرعايا أن يقدّموا ضرائب محدّدة وأعمال سخرة وجزية تختلف من مملكة لأخرى. وفضلًا عن ذلك، ففي كل أنحاء نظامي الدولتين، كان الناب الأكبر لفيل ميت يذهب تلقائيًا إلى الملك بوصفه مالك الأرض. وفي بعض المجتمعات مثل المانيكا، ولوندا الكازيمبي، والأوندي، كان الملك يحتفظ باحتكار نظري للتجارة، بينما كان الحاكم في مملكة الشانغامير هو المالك النهائي لمعظم الماشية(٥). وقد أدّت هذه الترتيبات الخاصة بالجزية والسخرة والتجارة إلى تعزيز سلطة وثروة الملك الذي كان يقوم بإعادة توزيع جزء من الفائض الذي حصل عليه على كبار معاونيه لضمان استمرار ولائهم. وفي هذا الصدد نظّمت دول وسط أفريقيا في عصر ما قبل الاستعمار تدفّق الموارد النادرة من الطبقات المسودة إلى الطبقة السائدة(٦).

---

(٤) للحصول على ملخّص لتوسّع اللوندا، أنظر هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، ١٩٧٣، ص ١٦–٢٧.

(٥) للإطلاع على دراسة نقدية لـ «مبحث التجارة والسياسة»، ومناقشة مغزى الماشية في مملكة شانغامابر، أنظر س. إي. مودنجي (S.I. Mudenge)، ١٩٧٤.

(٦) استخدمت تعبير «الطبقة السائدة» لكي أشير إلى الأرستقراطية المستولية على الفائض وحلفائها الدينيين والتجاريين الذين حكموا دول وسط أفريقيا وسيطروا على مواردها النادرة. إن غياب التحليل التاريخي المحدّد لاقتصاديات وسط أفريقيا في ما قبل الرأسمالية، والافتقار، بخاصة، إلى تنظيم تفصيلي لقضية «من أنتج ماذا ولمن» (علاقات الإنتاج الاجتماعية بالتعبير الماركسي)، يجعل من المستحيل على المرء أن يحدّد بأي قدر من التأكيد التشكيل الطبقي الدقيق للدول موضوع البحث. وقبل القيام بمثل هذا التحليل التركيبي، يحتاج الأمر إلى تمحيص دقيق لأشكال الحكم المحددة حتى يتسنّى تحديد الكيفية التي استطاعت بها الطبقة السائدة أن

وعلى الرغم من هذه الطقوس والمؤسسات الموحّدة، كان هناك عدد من العوامل التي عملت ضد قيام ممالك على درجة عالية من المركزية. ومن أهم العوامل التي أدّت إلى زعزعة الاستقرار أزمات الخلافة المتوالية في العاصمة الملكية، ومقاومة المسؤولين البعيدين عن المركز إخضاع مصالحهم الاقتصادية والسياسية لمصالح السلطة المركزية والتمرّد ضد القادة المستبدّين الذين كانوا يخرقون «حكم القانون»، والافتقار إلى التجانس العرقي والثقافي، وعدم وجود جيش نظامي للحفاظ على الأمن في أرجاء المملكة الشاسعة. وكانت نتيجة ذلك نشوء نمط غير منتظم، وإن يكن متكررًا، من الصراع والانفصال. وهكذا لم تؤكد دول الشونا في باروي والمانيكا والكويتيف والشانغامير استقلالها عن الموينيموتابا إلا لكي تواجه المشكلات نفسها داخل أوطانها[٧]. وقد اتّسمت المنطقة شمالي نهر الزامبيزي بنمط مماثل، لا سيّما في ممالك الكالونغا والأوندي واللوندو المالاوية[٨]، على أن ضعف كثير من الدول ينبغي ألا يحجب استمرار شبكات محلية من القرابة والمصالح المشتركة كانت بمثابة أساس وطيد للولاءات الاجتماعية والمساعدة في أوقات الشدّة[٩].

وكما شهدت سنوات ما قبل القرن التاسع عشر تغيّرات سياسية بعيدة المدى، كذلك كانت شبكات تجارية معقّدة تعمل في كل أنحاء المنطقة قبل توسّع القرن التاسع عشر بكثير. وعلى الرغم من ميل المؤرّخين وعلماء الأنثربولوجيا إلى وصف المجتمعات المحلية بأنها مجتمعات «موجّهة نحو الإعاشة»، إلا أن التجارة في سلع أساسية مثل الحديد والملح والقماش والحبوب كانت سمة مطردة للاقتصادات المحلية وأكملت القطاع الزراعي المحلي[١٠]. وهكذا فبينما كان معظم السينا من المزارعين أساسًا، إلا أن مجموعة صغيرة من النسّاجين كانوا يصدّرون قماشهم إلى منطقة الزومبو وقرى الشيوا على بعد مئات عدة من الكيلومترات حيث كان الطلب شديدًا عليه[١١]. وبالمثل مارس تجّار البيسا تجارة الحديد على نطاق واسع طوال القرن الثامن

تحافظ، وأن تحصل من جديد، على الموارد النادرة، والدرجة والطريقة التي سيطرت بهما على اليد العاملة واستغلتها، وإلى أي مدى ساعدت هذه العمليات على تشكيل تطوّر مصالح طبقية متمايزة ووعي طبقي بشكل عام. وتمثّل أعمال ك. كوكري – فيدروفيتش (C. Coquery-Vidrovitch)، ١٩٧٢؛ سي. ميلاسو (C. Meillassoux)، ١٩٧٤؛ إ. تيري (E. Terray)، ١٩٧٢؛ م. غودلييه (M. Godelier)، ١٩٧٥، وإن لم تكن متفقة تمامًا، مدخلًا نظريًّا هامًّا لتحليل التكوين الطبقي.

(٧) أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٣؛ س. إي. مودنجي (S.I. Mudenge)، ١٩٧٤؛ هـ. هـ. ك. بهيلا (H.H.K. Bhila)، ١٩٧٢؛ د. بيتش (D. Beach)، ١٩٨٠.

(٨) هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، ١٩٧١؛ ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ٧٨–٨٠.

(٩) كانت أشكال عدم المساواة موجودة أيضًا داخل نظام القرابة، فالكبار من الذكور كانوا يميلون إلى الاستحواذ على الموارد النادرة والسيطرة عليها على حساب أقربائهم من الذكور الأصغر سنًّا والنساء. أنظر سي. ميلاسّو (C. Meillassoux)، ١٩٨١.

(١٠) ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١٠٩–١٣٧؛ أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٧٠(أ).

(١١) أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٢(أ)، ص ٧٣.

عشر[١٢]، واستخدم الشيوا في كاسونغو فائض ملحهم لشراء معازق التومبوكا[١٣]، وكان اقتصاد اللوزي الوطني يرتكز على تبادل الماشية والأسماك وعدد من المنتجات المصنّعة والزراعية بين مناطق مختلفة من المملكة[١٤]. على أن الأمر الذي ما زال بحاجة إلى استقصاء تفصيلي ليس هو حدوث تبادل للفائض بل طابع النظام الإنتاجي الذي ولّد هذا الفائض.

لقد ساعد هذا النمط من التجارة المحلية وفي ما بين المناطق، يعزّزه قطاع محدود من التعدين والصناعة، في تحديد شكل التجارة ودعمها بين المناطق الداخلية والساحل. ومع أن البيانات متناثرة، إلا أنه يتّضح أن شبكة دولية تستند إلى المتاجرة المحلية ظلّت طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر تورد السلع لموانئ المحيط الهندي التي كان رأس المال التجاري الهندي والإسلامي يسيطر عليها. وكان من أهم هذه السلع العاج من وادي لوانغوا وإقليم أوندي المتاخم، والذهب من المناجم الواقعة في مملكتي المانيكا والشانغامير وشمالي تيتي مباشرة، والنحاس من منطقة كافوي[١٥]. ويبدو أن نطاق هذه التجارة ظلّ صغيرًا نسبيًّا وغير منتظم إلى حد ما حتى العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر. ذلك أن اندفاع لوندا الكازيمبي شرقًا وتحالفهم التجاري مع البيسا، والنشاط المكثّف لتجّار الياو من الساحل، والتوسّع التجاري لتجّار الشيكوندا من الضياع الملكية (البرازوس) لنهر الزامبيزي، أدّى إلى إحداث زيادة كبيرة في مستوى الصادرات إلى المراكز التجارية على المحيط الهادئ. وقد حصلت المجموعات الثلاث على كميات كبيرة من العاج والعبيد للسوق العالمية، الأمر الذي مهّد الطريق أمام الاندماج المطرد في الاقتصاد العالمي الأكبر، الذي كان يرتكز بصورة كاملة تقريبًا على تبادل هاتين السلعتين الأساسيتين مقابل البضائع الأوروبية المصنّعة[١٦].

إن التحوّل في النُظم السياسية والاقتصادية ولّد في كثير من الأحيان تغييرات موازية في التركيب الاجتماعي والعرقي لمجتمعات وسط أفريقيا. وهكذا فقد أدّت هجرة الشعوب الغربية المتّصلة بالشونا واللوندا إلى قيام علاقات تصاهر واسعة النطاق بل إلى ظهور جماعات عرقية جديدة تمامًا مثل السينا والتونغا والزامبيزي والغويا[١٧]. وقد نجح المهاجرون بوجه عام في فرض مؤسساتهم وقيمهم الأساسية على السكّان المحليين. وعلى سبيل المثال، فقد أدّى انتشار آليات اللوندا الاجتماعية المتّصلة بالقرابة الدائمة وتوارث المناصب في كل أنحاء جزء كبير من

---

(١٢) أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٧٠(أ)، ص ٧٢٣.

(١٣) ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١١١.

(١٤) ج. ل. كابلان (G.L. Caplan)، ١٩٧٠، ص ٦–٧.

(١٥) أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٧٠(أ)، ص ٧١٧؛ س. إي. مودنجي (S.I. Mudenge)، ١٩٧٤، ص ٣٨٤–٣٩٠؛ أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٢(أ)، ص ٧٥–٨٥؛ هـ. هـ. ك. بهيلا (H.H.K. Bhila)، ١٩٧٢.

(١٦) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٥، ص ١٧٢–٢٠٨؛ أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٧٠(أ)، ص ١٢٧ و١٢٨؛ ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٦، ص ١٠٩–١٢٦.

(١٧) أ. إيزاكمان (A. Isaacman)، ١٩٧٢(أ)، ص ٤؛ سي. س. لانكستر (C.S. Lancaster)، ١٩٧٤.

المنطقة شمالي الزامبيزي، إلى تغيير الهيكلية الأساسية للقرابة وكانت له آثار عميقة على توارث الملك[١٨]. وكان لانتشار ديانة مواري المتّبعة لدى الشونا ونظام أرواح الأسلاف (المهوندورو) الداعم لها أثر مماثل في كل أنحاء القسم الجنوبي من الزامبيزي. كما أن إدخال لغة ونظام رموز الشونا في وقت واحد مرتبطًا مع انتشار مواري لا بدّ أنه أدخل تغييرًا جذريًّا على أساطير نشأة الكون لدى السكّان الأصليين[١٩]. غير أن التغيّر الثقافي لم يكن في اتجاه واحد. وبرغم أن هذه المشكلة تحتاج إلى دراسة متعمّقة، إلا أنه من الواضح أن الغزاة من الشونا واللوندا على السواء استعاروا عناصر ثقافية من المجتمعات الأصلية، الأمر الذي أدّى في أغلب الأحيان إلى خلق أشكال توفيقية جديدة. ويبدو أن ديانات الماكيوانا والمبونا للشيوا واللوندا تنطوي على مثل هذا التهجين[٢٠]، شأنها في ذلك شأن التقسيم بين زعيم الأرض والزعيم السياسي الذي كان يتّسم به حكم لوندا الكازيمبي على الشيلا[٢١].

وبحلول نهاية القرن الثامن عشر كان وسط أفريقيا قد مرّ بمرحلة دينامية في تطوّره التاريخي. فالهجرات والغزوات التي حدثت في القرون السابقة كانت قد غيّرت الخريطة السياسية والثقافية للمنطقة، بينما كان نطاق التجارة قد اتّسع اتّساعًا كبيرًا. وأدّت هذه التغيّرات بدورها في كثير من الأحوال إلى توليد توترات بين السائد والمسود وبين المصالح الاقتصادية المختلفة التي كانت تتنافس للاستحواذ على الموارد النادرة للمنطقة. وهكذا، ورغم الميل تجاه المركزية السياسية، ظلّت الظروف مائعة نسبيًا بحيث كان من الممكن أن يستغلّها تجّار غرباء وموجة جديدة من المهاجرين الغزاة.

تجارة الرقيق والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي

أدّى التغلغل التجاري، الذي لم يسبق له مثيل، من الساحل الأفريقي الشرقي في أثناء القرن التاسع عشر إلى إدماج معظم وسط أفريقيا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وكما هو الحال بالنسبة إلى غرب أفريقيا، احتلّت تجارة الرقيق مكانًا بارزًا في العملية التي أصبحت المنطقة بمقتضاها، ولا سيّما شمالي نهر الزامبيزي، جزءًا من تخوم النظام التجاري الدولي. وبرغم بعض أوجه الشبه الأساسية فقد كانت هناك اختلافات مهمة. فكثير من العبيد كانوا يُصدَّرون إلى مزارع المحيط الهندي ومدغشقر والشرق الأوسط لا إلى العالم الجديد. كما كان هناك الدور الكبير الأهمية لتجارة العاج، وكانت التغيّرات بعيدة الأثر التي صاحبت هذا الاندماج في

(١٨) للإطلاع على مناقشة للقرابة الدائمة وتوارث المناصب، أنظر ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٦٦، ص ٨٢.

(١٩) أنظر د. ب. أبراهام (D.P. Abraham)، ١٩٦٦؛ و ت. و. رانجر (T.O. Ranger)، ١٩٧٣.

(٢٠) ت. و. رانجر (T.O. Ranger)، ١٩٧٣؛ م. شوفليرز (M. Schoffeleers)، ١٩٧٢(أ) و١٩٧٢(ب)؛ هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، ١٩٧١، ص ٩.

(٢١) إي. كونيسون (I. Cunnison)، ١٩٥٩، ص ١٨٠-١٨٤.

التجارة الدولية مضغوطة في إطار زمني أقصر كثيرًا. وفضلًا عن ذلك، فإن مستوى العنف الذي صاحب تجارة الرقيق كان على الأرجح أعلى في وسط أفريقيا، الأمر الذي خلق تجزئة وخلخلة لم يُشهد لها مثيل من قبل في المناطق الريفية. وبينما استفادت بعض المجتمعات التجارية في وسط أفريقيا، أو على الأقل الطبقة السائدة فيها، على المدى القصير من خلال مشاركتها في تجارة العاج والرقيق، إلا أنها أصبحت في نهاية المطاف خاضعة وتابعة للنظام التجاري الدولي الذي كانت مراكز صنع القرار فيه تقع خارج أفريقيا[٢٢].

وقد تضافرت عوامل عدة لتوسيع تجارة الرقيق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. فنتيجة لانبعاث نظام المزارع الكبيرة في شمال شرقي البرازيل وما تلاه من تطوّر مزارع قصب السكّر في كوبا، بدأت أعداد كثيرة من تجّار الرقيق من جزر الهند الغربية وأمريكا اللاتينية تزور موانئ موزمبيق حيث كان الأسرى أرخص سعرًا بصفة عامة عنهم في غرب أفريقيا، وحيث كانت القوة البحرية البريطانية المحدودة أقل قدرة على الردع[٢٣]. وفي الوقت ذاته زاد أصحاب المزارع الفرنسيون في جزر بوربون (التي تسمّى اليوم جزر ريونيون) وسيشل ومسكارينيس وكذلك حكّام مدغشقر، من طلبهم على العبيد. على أن أهم الحوافز كان تطوّر مزارع القرنفل في جزيرتَي زنجبار وبيمبا بعد بداية القرن بقليل[٢٤].

وقد سهّلت الظروف السائدة في وسط أفريقيا تزايد الطلب على العبيد. فشبكات تجارة البيسا والياو والشيكوندا كانت قد ربطت الداخل بالأسواق الساحلية في كيلوه وجزيرة موزمبيق وكليمان. وبرغم تركيزهم الأولي على العاج، إلا أن تجّار الداخل كانوا يحضرون دائمًا مددًا صغيرًا وإن يكن ثابتًا من العبيد لهذه المراكز التجارية الدولية. وسهل استخدام العبيد كحمّالين للعاج زيادة عدد العبيد من دون الإخلال بالتجارة بأنياب الأفيال. وعلى العكس من ذلك، زادت صادرات العاج زيادة كبيرة حيث حاول التجّار الأفارقة أن يشبعوا حاجة الأسواق الجديدة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى عملائهم الآسيويين التقليديين[٢٥].

ومع التزايد الهائل في الطلب على الأيدي العاملة الرخيصة والعاج، وسّع تجّار الياو والبيسا والسيكوندا أمبراطورياتهم التجارية وتغلغل الياو في منطقة بحيرة نياسا خلال النصف الأول من القرن ودخلوا وادي شاير بعد عام ١٨٥٠ بحثًا عن أسواق جديدة بين المانغانجا والشيوا. وفي الوقت ذاته أنشأوا روابط تجارية مع ميناء أبيو على المحيط الهندي، الذي أصبح مركزًا رئيسيًا

(٢٢) انظر الفصل ٢ أعلاه؛ وأيضًا إي. فاليرشتاين (I. Wallerstein)، ١٩٧٦؛ و إ.أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٥، ص ٢٦٤–٢٦٧.

(٢٣) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٦٧، ص ٤–١٢؛ أ. إيزاكمان (A. Isaacman)، ١٩٧٢(أ)، ص ٨٥–٩٤؛ ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١٣٠.

(٢٤) المرجع السابق؛ إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٥، ص ٢٠٩–٢١٨؛ أ. م. هـ. شريف (A.M.H. Sheriff)، ١٩٧١.

(٢٥) ر. و. بيتشي (R.W. Beachey)، ١٩٦٧.

للتصدير. أما الشيكوندا، الذين كانوا في البداية في خدمة ممتلكات البرتغال وغوا في أفريقيا، فقد وسّعوا نطاق صلاتهم التجارية من المنطقة التي تقع شمالي نهر الزامبيزي مباشرة إلى وادي لوانغوا وجنوبًا إلى ما يُعرف اليوم باسم زيمبابوي، بينما كثّف البيسا عملياتهم في الأراضي الواقعة بين واديَي شاير ولوابولا. وواصلت الجماعات الثلاث التركيز على العاج كعنصر من عناصر التجارة أيضًا، وفي حالة تجّار البيسا ظلّ العاج هو سلعة التصدير السائدة[٢٦].

وبحلول منتصف القرن التاسع عشر كان وسط أفريقيا قد أصبح موردًا رئيسيًّا للعبيد. وعلى سبيل المثال، زادت الصادرات من كليماني إلى البرازيل بنسبة ٤٠٠ في المائة بين عامي ١٨٠٠ و١٨٣٥[٢٧]. وكان ميناء أيبو الحديث التطوير على جزيرة موزمبيق وميناء كيلو يشهدان نشاطًا مزدهرًا، بينما كان انبعاث سلطنة أنغوشي بعد عام ١٨٤٤ يتّصل اتصالًا مباشرًا بدخولها في تجارة العبيد، وحتى ميناءَا انهامباني ولورنسو ماركيس في جنوبي موزمبيق اللذان كان تجّار العبيد الأوروبيين يتجاهلونهما أصبحا مركزين تجاريين ثانويين مهمّين[٢٨]. وظلّت زنجبار المستقبِل الأساسي لهؤلاء العبيد، حيث زادت الواردات السنوية من ١٠٠٠٠ سنويًا عام ١٨١٠ إلى ٢٠٠٠٠ على الأقل عام ١٨٥٠[٢٩]. وجنبًا إلى جنب مع هذا النمو كانت هناك زيادة متناسبة في صادرات العاج[٣٠].

ويُستفاد من مشاركة الأنغوشي أن التفوّق الاقتصادي للياو والشيكوندا والبيسا لم يستمرّ بلا مقاومة لفترة طويلة. ذلك أن عددًا من التجّار الأفارقة والأجانب سرعان ما دخلوا في المنافسة على العبيد والعاج. وعلى سبيل المثال، فقد بدأ زعماء قبائل الماكووا الساحلية والتجّار الصاعدون في استغلال المناطق الداخلية المكتظة بالسكّان لمنع منافسيهم من الياو من إرسال قوافل عبر أراضي الماكووا إلى جزيرة موزمبيق. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر تمكّنوا من الحلول محل الياو بوصفهم المورد الأساسي للرقيق إلى جزيرة موزمبيق[٣١]. وبالمثل برز التجّار العرب والسواحيليون، الذين كانوا مرتبطين في كثير من الأحوال ارتباطًا مباشرًا باقتصاد زنجبار القائم على المزارع الكبيرة. وفي بعض الحالات أقاموا مجتمعات دائمة في الداخل كما فعل جومبي خوتا خوتا، الواقعة على الشواطئ الغربية لبحيرة مالاوي. على أن الأكثر شيوعًا هو أن

---

(٢٦) ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١١٧–١٣٠؛ إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٥، ص ٢٠٩–٢٦٣؛ أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٧٣. ص ١٨٩–١٩٣؛ ي. ب. عبد الله، ١٩٧٣، ص ٢٩–٣١.

(٢٧) أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٢(أ)، ص ٩٢.

(٢٨) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٦٧، ص ١٠–١٢؛ م. د. د. نيويت (M.D.D. Newitt)، ١٩٧٣(ب)؛ ب. هاريس (P. Harries)، ١٩٨١.

(٢٩) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٦٧، ص ١٠–١٢.

(٣٠) ر. و. بيتشي (R.W. Beachey)، ١٩٦٧؛ ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١١٧–١٢٦؛ إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٥، ص ٢٣٤.

(٣١) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٥، ص٢١٩–٢٢٩.

المقاولين الساحليين كانوا يقومون بتجهيز القوافل التي كانت تُرسل إلى الأسواق الداخلية المهمة حيث كان العبيد والعاج متوفّرين بسهولة. ومن تنزانيا الحالية جاء تجّار النياموېزي وأهمهم المسيري، الذين فرضوا هيمنتهم التجارية والسياسية على لوندا الشرقية كلها[٣٢]. وبحلول منتصف القرن، كانت أنباء الأرباح المحتملة قد تسلّلت تجاه الغرب إلى أنغولا، الأمر الذي حفز تجّار المامباري على إقامة علاقات تجارية مع اللوزي وحكّامهم المطلقين من الكولولو[٣٣]. وباختصار، فإن الطلبات الدولية المتزايدة على عمّال السخرة كانت تعني أن قسمًا كبيرًا من المنطقة الواقعة شمالي نهر الزامبيزي أصبح مستودعًا للأيدي العاملة وأصبح النشاط الرئيسي فيها هو «إنتاج» العبيد.

وهكذا أدّى احتدام المنافسة في ما بين التجّار واحتكارهم الفعلي للأسلحة الحديثة إلى إحداث تغيير كبير في طابع تجارة الرقيق خلال الفترة التالية لعام ١٨٤٠. فبينما كان الحصول على معظم العبيد في أثناء الفترة السابقة يتمّ على الأرجح عن طريق تجارة قانونية، إلا أن الإغارة والغزو حلّا محلّها بوصفهما الطريقة السائدة للحصول على العبيد. فعلى سبيل المثال، وطبقًا لتقاليد الشيكوندا في المرحلة المبكّرة من تجارة الرقيق، كان في الإمكان شراء عبيد النسنغا والشيوا والتونغا، وكثيرون منهم كانوا في الأصل من المنبوذين اجتماعيًّا أو الأجانب. على أنهم لجأوا بعد ذلك إلى تكتيكات قهرية لإشباع الطلب الساحلي[٣٤]. وبالمثل، استغلّ تجّار الياو المتجوّلون مقدرتهم على التزوّد بالقماش والمعاول الحديدية الرخيصة لتحقيق مركز تجاري متفوّق، لكن الضغوط الخارجية في أثناء النصف الثاني من القرن دفعتهم إلى ممارسة ضغط عسكري في وادي شاير لكي يضمنوا هيمنتهم الاقتصادية[٣٥]. كذلك تعرّضت مشاركة الماكووا في تجارة الرقيق لتحوّل موازٍ بينما كانت القوة دائمًا أحد عناصر الاستراتيجية العربية - السواحيلية[٣٦].

ولكي يضمن عدد من جماعات التجّار مددًا دائمًا من العبيد والعاج، لجأوا إلى اقتطاع مساحات كبيرة من الدول التي غزوها. ومع الاختلاف في التفاصيل، إلا أن هذه الأشكال من الحكم كانت تجمع بينها سمات مشتركة شكّلت تطوّرها التاريخي. وقد اعتمد كل هؤلاء الحكّام المطلقين الأجانب اعتمادًا كبيرًا على الأسلحة الأوروبية لفرض هيمنتهم والحفاظ على تفوّقهم. وكان الحصول على هذه الأسلحة المتقدّمة مقابل العبيد يشكّل صورة جديدة من دورة البندقية - العبد. وما إن وطّدت الطبقات الحاكمة الأجنبية مراكزها حتى وسّعت حدود

(٣٢) ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٦٦، ص ٢٢٧-٢٣١.

(٣٣) إ. فلينت (E. Flint)، ١٩٧٠.

(٣٤) أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٦، ص ٢٤ و٢٥.

(٣٥) ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١٤٧-١٥٠؛ إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٦٩.

(٣٦) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٥، ص ٢١٩-٢٢٨؛ ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١٣٠-١٤٥؛ هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، بدون تاريخ.



اللوحة ٨،١: حومبي خوتا خوتا.

أمبراطوريتها؛ وبينما كان مقدار العنف يتفاوت، إلا أن القهر كان هو الآلية السائدة للدمج. وكانت المكتسبات الجديدة توفّر مصادر إضافية للعبيد والعاج، كانت تستخدم بدورها لزيادة حجم ترساناتهم، الأمر الذي يمكّنهم من مزيد من التوسّع. ومع أن دول الغزو هذه كانت مستقلّة سياسيًّا إلا أنها كانت امتدادًا غير مباشر أو ثانويًّا للقوة الاقتصادية والعسكرية الأوروبية نحو الداخل.

وقع هذا النمط من التغلغل التجاري والغزو وتكوّن الدول على امتداد مشارف نهر الزامبيزي وفي وادي لوانغوا المتاخم. وبعد عام ١٨٤٠، قامت دول الغزو التي كان يسيطر عليها سادة الحرب من البرتغال ونجحوا في أفريقيا وأتباعهم من الشيكوندا بضمّ جانب كبير من أراضي جماعات الشيوا والتونغا والتاوارا والنسنغا والسولي عنوة. وكانت أهم دول الغزو هذه دول ماسانغانو وماكانغا وزومبو في كانيمبا وماتاكينيا[٣٧]. وحدثت ظاهرة مماثلة، بمعدل أسرع، إلى الشمال، ووصلت إلى ذروتها خلال السبعينات من القرن التاسع عشر. وكما ذكرنا آنفًا، فرض كبار التجّار من رؤساء قبائل الياو مثل ماتاكا وماكانجيلا ومبونا هيمنتهم على قسم كبير من وادي شاير، وأنشأ التجّار العرب جيوبًا سياسية في منطقة بحيرة نياسا؛ وحقّق مسيري، قائد البيكي، سيطرة على الأقاليم الغربية من مملكة اللوندا في كازيمبي[٣٨]. وباختصار، فقد أتت تجارة العبيد إلى السلطة، في سائر أنحاء منطقة كبيرة، بطبقات سائدة جديدة كانت سلطتها ترتكز على استغلال الشعوب الأصلية وترويعها.

وحتى عندما لم يفرض تجّار الرقيق أنفسهم كحكّام سياسيين، فإن غاراتهم التي تتّسم بالنهب وقدرتهم على استغلال الانقسامات الداخلية في عديد من نظم الحكم في المنطقة كانت غالبًا ما تقوّض سلطة الأرستقراطية من السكّان الأصليين. وعن طريق التحايل على احتكار التجارة الملكية، أنشأ التجّار العرب والسواحيليون قاعدة محلية للسلطة داخل مملكة اللوندا في كازيمبي. وفي سنة ١٨٧٢ تدخّلوا تدخّلًا مباشرًا في سياسات اللوندا، مساعدين بذلك على ترتيب اغتيال كازيمبي موونغا سونكوتو واختيار خلف له أكثر طواعية[٣٩]. وبالمثل، أدّت غارات الشيكوندا والسواحيليين المشتركة وتحالفاتهم التجارية مع المقاطعات المحيطة إلى تقويض مركز أوندي طوال القرن التاسع عشر وسبّبت في النهاية اندثار المملكة بحلول عام ١٨٨٠[٤٠]. وقد شارك تجّار غرباء آخرون في الإسراع بحدوث مواجهة مسلّحة بين كامبامو قائد

---

(٣٧) أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٦، ص ٢٢-٤٨.

(٣٨) ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٦٦، ص ٢٢٧-٢٣١؛ إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٦٩، ص ٤١٣-٤١٦؛ هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، ص ١٤-١٨؛ ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١٤٠-١٤٥؛ ي. ب. عبد الله، ١٩٧٣، ص ٤٠-٦٠.

(٣٩) إي. كونيسون (I. Cunnison)، ١٩٦٦، ص ٢٣٥ و٢٣٦؛ أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٧٣، ص ١٩٩.

(٤٠) هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، ١٩٧١، ص ١٨-٢١.



اللوحة ٢.٨: التجّار العرب من اقليم بحيرة مالاوي الشمالية.

السنغا ومنافسه اللدود تمبو للحصول على أعداد إضافية من العبيد للتصدير[٤١]. وفي الجنوب استغلّت عصابات الشيكوندا مهاراتها الحربية لاحتلال مراكز اقتصادية وسياسية مرموقة عن طريق التحالف مع الأقسام المنتصرة داخل مجتمع السنغا والسالا[٤٢].

ولم يكن تأثير تجّار الرقيق على المصائر السياسية للأرستقراطية الأصلية واحدًا. ففي بعض الحالات كانت الطبقة السائدة تزداد قوة نتيجة للروابط الاقتصادية والعسكرية مع تجّار الرقيق. ولنأخذ العلاقات بين حكّام البمبا والتجّار العرب والسواحليين. فتحت قيادة تشيليشي تشيبيلا كان البمبا قد أتمّوا لتوّهم مرحلة من التوسّع الإقليمي والمركزية السياسية عندما دخل التجّار الأجانب وطنهم في حوالى سنة ١٨٦٠. ونتيجة لذلك، فقد كانت مملكة البمبا أكثر توحّدًا وقوة من معظم الدول في المنطقة. وقد أدّى موقع بمبا الجغرافي، البعيدة بعض الشيء عن

(٤١) هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، بدون تاريخ، ص ٢٠ و٢١.

(٤٢) ب. ستيفانيزين و هـ. دي سانتانا (B. Stefanizyn, and H. de Santana)، ١٩٦٠، ص ٣٦٤؛ و. ف. بريلسفورد (W.V. Brelsford)، ١٩٥٦، ص ٥٨.

طرق التجارة الرئيسية، إلى استبعاد إمكانية نمو جماعة تجارية كبيرة يمكن أن تكون مصدرًا للقلاقل داخل مملكتهم. ولا يقل عن ذلك أهمية أنه لم يكن هناك دافع للتجّار العرب والسواحيليين لاتخاذ موقف معادٍ حيث لم يكن البمبا منافسين اقتصاديين. فمعظم ثروة الأسر المالكة جاءت من الإغارات والجزية في شكل عاج وعبيد وكانوا سعداء بمبادلتهم مقابل الأقمشة والبضائع المستوردة الأخرى بواسطة التجّار الساحليين. وقد أدّى هذا التكامل الاقتصادي إلى قيام علاقة متجانسة كما أدّى في الوقت ذاته إلى تعزيز الوضع الداخلي لأرستقراطية البمبا، التي استخدمت السلع الأجنبية لتجنيد أتباع جدد وتقوية روابطها بالزعماء التابعين. كذلك أدّى استمرار الطلب على العبيد والعاج إلى تأجيج مرحلة توسّعية جديدة من عام ١٨٦٠ حتى عام ١٨٨٠، غزت في أثنائها قوات البمبا معظم شمال شرقي ما يُعرف اليوم باسم زامبيا. وهكذا، ومن خلال الروابط مع التجّار الأجانب، اكتسب حكّام البمبا قوة اقليمية لم يسبق لها مثيل بينما جمعوا قدرًا هائلًا من الثروة[٤٣].

وكما حدث في حالة البمبا، دخل عدد من الزعماء المحليين والتجّار الآخرين في تحالفات مع تجّار العبيد أثبتت فائدتها العظمى. فطوال السبعينات من القرن التاسع عشر كان مواسي كاسونغو زعيم الشيوا، الذي كانت أراضيه تمتدّ على كلا جانبي طريق بحيرة مالاوي – كاتنغا التجاري، يقدّم الطعام للقوافل العربية مقابل البنادق. وقد مكّنته هذه الأسلحة من الصمود في وجه غزوات المبويلا – نغوني اللاحقة[٤٤]. كذلك حفزت الاعتبارات الاقتصادية العرب والسواحيليين على حماية زعماء السنغا، حيث كانوا مورّدين مهمّين للعاج[٤٥]. وتساعد عوامل مماثلة على تفسير تحالفات الشيكوندا مع الأمبو ضد البمبا، وكذلك المساعدة التي قدّموها للنسنغا ضد السولي، الأمر الذي حدث في العقد السابق على «التسابق»[٤٦]. وفي كل هذه الحالات، يتضح أن استراتيجية الغرباء كانت تستهدف الحيلولة دون توسّع منافس تجاري أو سياسي للحفاظ على مناطق نفوذ كل منهم.

ومن المفارقات الغريبة أن أولئك الحكّام والتجّار المنهمكين في السعي إلى الحصول على مزيد من العبيد أصبحوا في بعض الأحيان ضحايا للاضطرابات السياسية والاجتماعية التي ولّدتها تجارة الرقيق. ففي كثير من الحالات كانوا يتجاوزون سلطتهم ويستعبدون رعاياهم أو جيرانهم للحفاظ على تدفّق الثروة والأسلحة التي كانت سلطتهم ترتكز عليها. وقد اتّبعت أرستقراطية الماكوا مثل هذه الاستراتيجية المدمّرة للذات. فحتّى الخمسينات من القرن التاسع عشر كان

---

(٤٣) أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٧٣، ص ١٦٤–٢١٤.

(٤٤) ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١٤٣–١٤٥؛ هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، بدون تاريخ، ص ١٢ و١٣.

(٤٥) هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، بدون تاريخ، ص ١٨–٢١.

(٤٦) و. ف. بريلسفورد (W.V. Brelsford)، ١٩٥٦، ص ٦٤؛ ب. ستيفانيزين و هـ. دي سانتانا (B. Stefaniszyn and H. de Santana)، ١٩٦٠؛ ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١٥٠.

الماكوا هم المصدّرون الرئيسيون للعبيد إلى جزيرة موزمبيق. وكان أحد النواتج الثانوية لأنشطتهم المتّسمة بالنهب حدوث هجرة واسعة النطاق من المجتمعات التي وقعت ضحية لهم. وإذ واجه حكّام الماكوا نضوب مورد الأيدي العاملة فقد بدأوا يغيرون على بعضهم بعضًا ويستعبدون رعاياهم للحفاظ على تجارة الرقيق المربحة التي كانوا قد أصبحوا يعتمدون عليها كل الاعتماد. وخلال عقدين من الزمان تمزّق الماكوا شر ممزق، الأمر الذي جعلهم فريسة سهلة للغزوات البرتغالية اللاحقة(٤٧). وأبدت مجموعة الممتلكات الملكية البرتغالية (البيرازوس) في أفريقيا التعطّش «القصير النظر» نفسه إلى الأرباح، الأمر الذي عجّل بالقضاء على نظام هذه الممتلكات. وكما حدث في حالة زعماء الماكوا، انتهك سكّان المملتكات الملكية ميثاقهم التاريخي وبدأوا يستعبدون أناسًا يعيشون على أراضيهم عندما كانوا يعجزون عن الحصول على عبيد من الداخل. وكردّ فعل على هذه التجاوزات لم يكن أمام السكّان الأصليين إلا أن يثوروا ويطردوا سكّان الممتلكات الملكية خارج الأرض أو يهربوا إلى الداخل، وهكذا حرموا مالك الإقطاعية من مصدره التقليدي للجزية. وكانت النتيجة في كلتا الحالتين تدمير معظم الممتلكات الملكية بحلول عام ١٨٣٠، وحتى تلك التي استطاعت البقاء عانت من المجاعات المتكررة التي أضعفت السكّان الأصليين إلى حد جعلهم يعجزون عن التصدّي لهجمات العقود التالية. وبعد خمسين سنة ثار الغويمبا والنسنغا والتاوارا ضد حكّامهم من المستيزو (الأفريقيين البرتغاليين والأفريقيين الآسيويين) والشيكوندا الذين كانوا يستعبدونهم ويصدّرونهم إلى الساحل(٤٨).

وأصبحت المنطقة التي يسيطر عليها الشونا، والتي كانت تمتدّ من التخوم الجنوبية لنهر الزامبيزي إلى منطقة إنهامبين الداخلية، مصدرًا ثانويًّا للعبيد، كما كان الحال بالنسبة إلى منطقة خليج ديلاغوا إلى الجنوب. وداخل هذه المنطقة العريضة لم تكن هناك سوى جيوب صغيرة من التغلغل التجاري الأجنبي، أبرزها غزوات السيكوندا على امتداد التخوم الجنوبية لنهر الزامبيزي، وغزوات كان يقوم بها بين الحين والآخر تجّار برتغاليون وأفريقيون مرتبطون بالمصالح التجارية في موانئ إنهامباني ولورنسو ماركيس (مابوتو الحالية). كل هذه الأنشطة، التي مهّدت للقرن التاسع عشر، كانت متفرّقة وعلى نطاق محدود للغاية(٤٩).

وهناك مزيج من العوامل السكّانية والتجارية والسياسية تفسّر عدم رغبة تجّار الرقيق أو عدم قدرتهم علي استغلال هذا القسم الجنوبي من وادي نهر الزامبيزي بدرجة كبيرة. ذلك أن قلة كثافة السكّان كانت تعني أن عدد العبيد المحتملين كان أقل منه في المنطقة الواقعة إلى الشمال، والتي كان التجّار يستطيعون الوصول إليها بسهولة. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان لدى

(٤٧) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٥، ص ٢٢٥.

(٤٨) أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٢(أ)، ص ١١٤–١٢٣.

(٤٩) المرجع السابق، ص ٨٩–٩٢؛ أ. سميث (A. Smith)، ١٩٦٩، ص ١٧٦ و١٧٧؛ أ. لوباتو (A. Lobato)، ١٩٤٨، ص ٧ و٨؛ ب. هاريس (P. Harries)، ١٩٨١، ص ٣١٢–٣١٨.

دول الشونا إمدادات كافية من الذهب والعاج لتصديرها مقابل السلع الأوروبية. وهكذا، فقد كان استخدام القوة هو السبيل الوحيد أمام التجّار الأجانب للحصول على عدد كثير من العبيد، وكانت دول الشونا القوية قادرة على ردّ معظم الغارات. وقد أوضحت الهزيمة التي أنزلها جيش الموينيموتابا بالقوة البرتغالية عام ١٨٠٧ وهجمات الباروي والمانيكا المتكررة على الأوروبيين، أوضحت أين يكمن ميزان القوة. وبينما شارك الغازا نغوني، الذين فرضوا هيمنتهم على قسم كبير من المنطقة الجنوبية في الفترة بعد عام ١٨٣٠، في تجارة الرقيق الدولية، إلا أن محاصرة القوة البحرية البريطانية لميناءَي لورنسو ماركيس وإنهامباني بعد عام ١٨٥٠ جعلت التجارة محفوفة بالمشاكل وغير مربحة في نهاية المطاف. وخلال عقد من الزمان كانت أرستقراطية الغازا والتجّار المحليون قد توقّفوا عن اشتراكهم في تجارة الرقيق البحرية، مفضّلين استخدام عبيدهم داخليًّا[٥٠].

وبرغم أن الأمر يحتاج إلى مزيد من البحث، إلا أن الشواهد الأولية توحي بأن نقلة مماثلة حدثت في جانب كبير من وسط أفريقيا. وكانت إحدى النتائج الثانوية لتضاؤل الطلب الدولي على الرقيق في النصف الثاني من القرن هي تحوّل العبيد من سلع للتصدير إلى عمّال سخرة. وهناك حالات كثيرة موثقة لعبيد كانوا مخصصين للتصدير لكنهم استخدموا في الإنتاج المحلي. وكان عمل العبيد يحتلّ مكانة بارزة بين الغازا والماكوا واللوزي والغويمبا والماكوندي والشيكوندا وآخرين. وفي الحالتين الأخيرتين أدّى الاعتماد على العبيد إلى تمكين الأحرار من جمع العاج والشمع والمطاط لتصديره إلى ما وراء البحار. كما استخدمت أرستقراطية اللوزي وكبار ملّاك الأرض العبيد لشقّ القنوات والخنادق لإدخال تربة المستنقعات الخصبة في الزراعة. وبحلول الربع الأخير من القرن كان ربع شعب اللوزي من العبيد. وبالمثل كانت دينامية النغوني ناتجة عن قدرتهم على استيعاب رصيدهم الكبير من العبيد واستلاخص فائض منهم[٥١].

ومع التسليم بوجود تفاوتات محلية، إلا أنه يمكن المرء أن يميّز وجود نمط عام من الخلخلة الاقتصادية الناجمة عن تجارة العبيد. على أن الزعزعة العنيفة لقسم كبير من الاقتصاد الريفي، وتصدير كثير من أفضل أعضاءْ المجتمعات الأصلية إنتاجية، والإهمال الذي أدّى إلى ظهور

(٥٠) ب. هارّيس (P. Harries)، ١٩٨١، ص ٣١٢-٣١٨.

(٥١) ل. غان (L. Gann)، ١٩٧٢، ص ١٨٨-١٩٢؛ إ. فلينت (E. Flint)، ١٩٧٠، ص ٧٣-٧٩؛ ب. هارّيس (P. Harries)، ١٩٨١؛ و. ج. كلارنس سميث (W.G. Clarence Smith)، ١٩٧٩(ب)؛ ب. د. كيرتين و س. فايرمان و ل. تومبسون و ج. فانسينا (P.D. Curtin, S. Feierman, L. Thompson and J. Vansina)، ١٩٧٨، ص ٤٠٣؛ ت. إي. ماتيوز (T.I. Mattews)، ١٩٨١، ص ٢٣ و٢٤.
بينما كانت العبودية إحدى سمات كثير من مجتمعات وسط أفريقيا قبل ظهور تجارة الرقيق، إلا أن الشواهد الأولية تشير إلى تزايد الميل نحو الحصول على عبيد لاستخراج فائضٍ منهم كانت الأرستقراطية تستخدمه للحفاظ على وضعها المتميز. وبقدر تحوّل العبيد الذين كان يتمّ الحصول عليهم كعمّال سخرة إلى ملكية منقولة، كانت طبيعة العبودية تتغيّر في أكثر الأحوال من الأشكال القديمة التي أكّدت الدور التوالدي للعبيد واستخدامهم أساسًا لتوسيع حجم شبكة القرابة.



اللوحة ٨،٣: روجا – روحا (تاجر رقيق).

أمراض شديدة العدوى، والاعتماد المتزايد لاقتصاد وسط أفريقيا على نظام التجارة العالمي، كل ذلك كثّف عملية التخلّف. صحيح أن هذه العملية كانت مصحوبة بانتشار محاصيل جديدة مثل التبغ والذرة الصفراء والأرزّ والكسافا، واستخدام مبتكرات تكنولوجية متواضعة مثل فخاخ الشيكوندا ومخازن حبوبهم وأسلحتهم، وتوسّع بعض الصناعات المحلية. لكن هذه التطورات كانت بدون مغزى، نسبيًّا، إذا ما قورنت بالتخلّف الاقتصادي للإقليم ككل[٥٢].

ولسنا بحاجة إلى الإطالة في الحديث عن مستوى الخراب الذي لم يُشهد له مثيل من قبل والذي واكب الغارات والأنشطة التوسّعية لتجّار العبيد. فقد سلبت الحقول ودمّرت قرى بأكملها وكان الأحياء يرغمون في أغلب الأحيان على الفرار من أوطانهم والنزوح إلى مواقع غير منتجة يصعب الوصول إليها. وقد ذكر أحد رحّالة القرن التاسع عشر أثر غارات الياو خلال الستينات من القرن ضد المانغانجا فقال:

«ذهب عدد من المانغانجا معهم. وفي كل مكان كانوا يشاهدون آثار الحرب – قرى محترقة وحدائق مهملة وقد تحوّلت الأرض الجميلة القريبة منها إلى صحراء. وقرب الظهيرة التقوا بجماعة كبيرة من الأجاوا (الياو)، كانوا عائدين لتوّهم من غارة ناجحة. وكان الدخان المنبعث من القرى المحترقة يشاهد عن بعد. وكان هناك طابور طويل من الأسرى يحملون الغنائم، بينما تسمع صرخاتهم الحافلة بالمرارة تعلو حتى على صيحات النصر لنساء الأجاوا اللاتي خرجن للترحيب بالزائرين»[٥٣].

ولقد أدّت غزوات الشيكوندا لأراضي الشيوا والتونغا والنسنغا، وشمالًا حتى أراضي لوندا الكازيمبي، والهجمات العربية – السواحيلية ضد سكّان منطقة بحيرة مالاوي، أدّت إلى إحداث اضطراب وتحلّل مماثلين[٥٤]. وفي الحالات القصوى، خلت مناطق بأكملها من سكّانها. وقد روى مسؤول بريطاني عام ١٨٦١ أن «عربيًّا عاد مؤخرًا من بحيرة نياسا قال لي إنه ظل يتنقّل سبعة عشر يومًا في بلاد تغطّيها مدن وقرى مدمّرة... لا أثر فيها لكائن حي»[٥٥].

ولقد أدّى ضياع عدد كثير من أكثر أعضاء المجتمع إنتاجية إلى زيادة اضطراب الريف. وبرغم أن الشواهد غير متكافئة، إلا أن البيانات المستقاة من منطقة الزامبيزي ووادي شاير ومنطقة بحيرة مالاوي تشير إلى أن المجاعات كانت تتكرر بانتظام شديد[٥٦]، الأمر الذي كان

(٥٢) ج. هارتفيغ و ك. د. باترسون (مدير التحرير) (G. Hartwig and K.D. Patterson)، ١٩٧٨؛ أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٧٠(أ)، ص ٧٣٤–٧٣٦؛ ب. رينولدز (B. Reynolds)، ١٩٦٨، ص ١٧ و٥٩؛ ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٧٨.

(٥٣) هـ. رولي (H. Rowley)، ١٩٦٧، ص ١١٢ و١١٣.

(٥٤) ف. سيلوس (F. Selous)، ١٨٩٣، ص ٤٨.

(٥٥) ورد الاقتباس في ر. كوبلاند (R. Coupland)، ١٩٣٩، ص ١٤٠.

(٥٦) أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٢(أ)، ص ١١٤–١٢٤؛ إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٦٧، ص ٢٠.

يستلزم في كثير من الأحيان مبادلة الطعام بالعبيد، وهو ما كان يفاقم من استنزاف السكّان. أيًّا ما كان الأمر، فقد حالت الظروف غير المستقرّة والتهديد بغارات جديدة دون انتعاش الاقتصاد الريفي.

كذلك أدّت المجاعات والضغط النفسي إلى أن أصبح المشرّدون والذين يعانون من سوء التغذية معرّضين للأمراض المعدية التي كان يحملها تجّار الساحل. وكان للأمراض الشائعة في مجتمعات المحيط الهندي مثل الجدري والكوليرا، وهي أمراض لم تكن شائعة في المناطق الداخلية من وسط أفريقيا التي كانت شعوبها تفتقر إلى أية مناعة طبيعية، كان لها أثر مدمّر. وقد اجتاحت أوبئة الجدري والكوليرا أقسامًا كبيرة من المنطقة التي تمتدّ من حدود تنزانيا – مالاوي الحالية إلى جنوبي موزمبيق. وفي أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر سجّل مستكشف أوروبي أن «أخطر الأوبئة هو الجدري... الذي يجتاح البلاد في أوقات كالعاصفة»(٥٧). وتشير الوثائق إلى أن وباء الجدري اجتاح أقسامًا من موزمبيق أعوام ١٨٣٤ و١٨٣٦ و١٨٦٢، ووردت تقارير عن انتشاره في الداخل طوال الفترة من ١٨٥٠ حتى ١٨٨٠(٥٨). كذلك اجتاح مرض النوم، الذي ربّما يعزى إلى التغيّرات في بيئة المرض نتيجة لقطع الغابات وصيد الحيوانات البرية، قسمًا كبيرًا من المنطقة موضوع البحث(٥٩).

وأدّى معدّل الوفيات المرتفع وما نجم عنه من آثار موهنة إلى مزيد من خفض الإنتاجية الريفية، وهو ما أدّى بدوره إلى تفاقم حدة سوء التغذية والمرض. وزاد من حدة هذه المشكلة اتجاه الجماعات التي بقيت على قيد الحياة إلى استيطان قرى مزدحمة ومكتظة أثبتت تربتها أنها عاجزة عن توفير سبل العيش لهم. وكان للأوبئة أثران ممزّقان آخران على الأقل. ذلك أن الدلائل تشير إلى أن هذه الأوبئة أدّت إلى زيادة حادة في الاتهامات بالسحر والثورات الاجتماعية. كما أن هناك ما يوحي بأن أصحاب الامتيازات في عدد من المجتمعات كانوا يسعون إلى الحصول على عبيد إضافيين لتعويض الخسائر في السكّان، الأمر الذي فاقم من حدة تجارة الرقيق(٦٠).

وبينما يمكن القول إن المجتمعات التجارية الأفريقية، أو الأرستقراطية والتجّار على الأقل في هذه المجتمعات، استفادت على حساب جيرانها الأضعف، إلا أن الدلائل تشير إلى أن الامتيازات التي حصلت عليها هذه المجموعات كانت امتيازات قصيرة الأجل وأنها جعلت هذه المجموعات تعتمد اعتمادًا مفرطًا على الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وفي أقل الأحوال، فإن الدول التجارية الكبرى فقدت استقلالها الاقتصادي. ذلك أن محافظة هذه الدول على مواقعها المتفوّقة لم يكن يقتضي فحسب استمرار طلب الساحل على العاج والرقيق برغم الضغوط

(٥٧) ر. بيرتون (R. Burton)، مقتبس في ج. و. هارتفيغ (G.W. Hartwig)، ١٩٧٨، ص ٢٦.

(٥٨) المرجع السابق؛ ج. ر. دياس (J.R. Dias)، ١٩٨١؛ ج. ليسغانغ (G. Liesegang)، بدون تاريخ.

(٥٩) ج. ر. دياس (J.R. Dias)، ١٩٨١.

(٦٠) ج. هارتفيغ (G. Hartwig)، ١٩٧٨، ص ٢٥-٣١.

البريطانية المتزايدة، وإنما كان يقتضي أيضًا حصولها على إمدادات كافية من كلتا السلعتين. وفي الحالات القصوى، مثل الماكوا، أدّى تعذّر الحفاظ على المدد الخارجي من العبيد إلى صراع داخلي وتدمير للذات. وفي الحالات الأكثر شيوعًا أجّجت المنافسة للحصول على العمّال من العبيد العداء داخل جماعات التجّار وفي ما بينها. وهناك عديد من الأمثلة على حروب نشبت في ما بين جماعات الشيكوندا، وزعماء قبائل الياو وجماعات التجّار السواحيليين[٦١]. وكان الاعتماد على الاسلحة الأوروبية والوسطاء الأجانب يؤدي في أغلب الأحيان إلى تعريض الجماعات التجارية من السكّان الأصليين لخطر داهم. وعلى سبيل المثال، فقد استغلّ البرتغاليون دورهم كمورّدين للأسلحة للضغط على جماعات الشيكوندا للاعتراف بسلطة لشبونة المحدودة على أراضيهم[٦٢]. وبالمثل، بدأ السينا يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على حلفائهم العرب إلى حدّ أنهم عرّضوا للخطر وضعهم ذا السيادة[٦٣]. حتى البمبا الأقوياء لم يكونوا بمنأى تام عن الضغوط من التجّار العرب والسواحيليين[٦٤].

وعلاوة على ذلك، فمع إلغاء تجارة الرقيق بذلت هذه الطبقات أو الشرائح التي كانت تستفيد من هذه التجارة – الأرستقراطية والتجّار والقادة العسكريون وكبار ملّاك الأرض – جهودًا مستميتة للحصول على سلع جديدة مثل الشمع والبن والفول السوداني والزيوت النباتية التي يمكنهم استخلاصها من أتباعهم أو يحصلوا عليها من خلال التجارة، وذلك لكي يضمنوا الحصول على مدد مستمرّ من السلع الاستهلاكية والأسلحة الأوروبية اللازمة للحفاظ على وضعهم المتميّز. وفي بعض المناطق أتاحت هذه التجارة المشروعة فرصًا جديدة أمام التجّار المتجوّلين الطموحين لجمع رأسمال وأمام نمو الزراعة الفلّاحية. وبقدر نجاح طبقات أو شرائح بعينها في تحقيق هذا الانتقال، فإنها لم تفعل سوى إدامة أو توسيع نطاق وضعها التابع في اقتصاد عالمي ليست لهم سيطرة عليه.

وإذا نظرنا إلى الأمر من منظور مختلف نوعًا ما، لوجدنا أن التفاوت في قيمة السلع التي كان يجري تبادلها إنما يعكس الوضع الهشّ للمنطقة داخل النظام التجاري الدولي الأكبر. وقد كتب إ .أ. ألبيرز يقول: «إن ما كان الأفارقة يحصلون عليه مقابل العاج، برغم أن قيمته الفعلية كانت ضئيلة في مجتمعاتهم، كان سلعًا لا تعادل بحال من الأحوال القيمة التي كان التجّار الرأسماليون في الهند وأوروبا وأمريكا يضعونها للعاج»[٦٥]. ولقد كان هذا التباين حادًّا بصفة

---

(٦١) أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٦، ص ٣٧ و٣٨؛ ي. ب. عبد الله، ١٩٧٣، ص ٥٢–٥٤؛ ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١٤٤–١٤٦؛ إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٦٩، ص ٤١٣ و٤١٤.

(٦٢) أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٦، ص ٣١–٣٥.

(٦٣) هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، بدون تاريخ، ص ٢٠–٢١.

(٦٤) أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٧٣، ص ٢٦٨.

(٦٥) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٥، ص ٢٦٦.

خاصّة في مجال بيع العبيد. ففي مقابل قوة العمل الضائعة، كانت مجتمعات وسط أفريقيا تتلقّى أنواعًا مختلفة من السِلع الاستهلاكية الزهيدة الثمن وأسلحة الدمار، ولم يكن أيًّا منها يعوّض استنفاد قوّة العمل. وبالمثل، فعندما كان الأفارقة يصطادون العاج فإنهم كانوا يستنفدون موردًا محدودًا ولم يكونوا يحصلون في المقابل على سلع إنتاجية توسّع القاعدة الإنتاجية لمجتمعاتهم. وتوضح البحوث التي أُجريت مؤخرًا أنهم لم يكونوا يشوّهون اقتصاداتهم فحسب، بل انهم كانوا يدمّرون البيئة أيضًا.

ومع الإفقار المطرد للمنطقة، أصبح التباين في الثروة والتكافؤ الاجتماعي أكثر وضوحًا. وبرغم أن الأمر يحتاج إلى مزيد من البحث التفصيلي لتحديد طابع نُظم الإنتاج وتخصيص الفائض في مجتمعات بعينها من وسط أفريقيا، إلا أنه من الواضح أن الأرستقراطية السائدة، التي كانت تتحالف في أغلب الأحيان مع طبقة التجّار كلّها أو قسم منها، كانت هي المستفيد الأساسي. ويشهد بروز زعيمَي الياو، ماكانجيلا وماتاكا، على التمايز السياسي والاجتماعي المتزايد داخل هذه المجتمعات، كما تشهد على ذلك الجهود المستميتة التي بذلها حكّام الماكوا للبقاء في السلطة[٦٦]. وقد حدثت ظاهرة مماثلة في سلطنتَي أنغوش وكيتانغونا وفي دول الغزو التي أقامها الشيكوندا والعرب – السواحيليون، حيث سادت طبقة سياسية تجارية صغيرة برغم المعارضة المتنامية والثورات الدورية. ويشهد مدى السخط الشعبي الذي ظهر على السطح بتواتر أكبر في أثناء النصف الثاني من القرن على اشتداد التناحرات الطبقية كما تشهد على ذلك انتفاضات العبيد في مجتمع اللوزي وفي الممتلكات الملكية البرتغالية (البرازوس)[٦٧].

وفي حالات أخرى كانت المصالح التجارية، بمعزل عن الحكّام، قادرة على السيطرة على التجارة وإضعاف مركز السلطات السياسية. وربّما كان أبرز مثالين على هذا الانتقال للسلطة هما ما وقع في دولتَي الأوندي والكازيمبي الشماليتين. ففي كلتا الحالتين سهّلت التحالفات بين التجّار المحليين والتجّار الأجانب الالتفاف على الاحتكار الملكي وأضعفت بشدّة مركز القادة الوطنيين في كلتا الدولتين[٦٨]. وقد حدث نمط مماثل في مملكة الكاسانجي (الكاسانغا)، الواقعة في أراضي أنغولا المتاخمة. هناك استطاع الأخوال المحليون أن يسيطروا على تجارة الرقيق، على حساب الأسرة المالكة، الأمر الذي أدّى إلى التفتّت السريع للدولة[٦٩].

وكانت إحدى النتائج الثانوية للتفاعل التجاري الأكبر هي القدر الكبير من التبادل الثقافي الذي حدث بين المجتمعات المختلفة. وقد تفاوت اتجاه التغيّر تفاوتًا كبيرًا، طبقًا لعوامل مثل

---

(٦٦) ي. ب. عبد الله، ١٩٧٣، ص ٤٠–٦٠؛ إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٥، ص ٢٨٨ و٢٨٩.

(٦٧) ن. هافكين (N. Hafkin)، ١٩٧٣، ص ٢٥٣–٢٨٠ وص ٣١١–٣٥٩؛ أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٦، ص ٢٣–٣٠؛ ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١٤٠–١٤٦.

(٦٨) هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، ١٩٧١، ص ١٨–٢١؛ إي. كونيسون (I. Cunnison)، ١٩٦٦، ص ٢٣٥ و٢٣٦؛ ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٦٦، ص ٢٢٧–٢٣١.

(٦٩) ج. سي. ميلر (J.C. Miller)، ١٩٧٣، ص ٢٣–٢٦.

طبيعة الاتصال ومدته بين جماعات التجّار والسكّان المضيفين. وحيثما كان التفاعل كبيرًا، نشأت ثلاثة أنماط عريضة من التثاقف. ففي عديد من الحالات، أصبحت جماعات معزولة من التجّار والمغيرين مستوعبة تمامًا في المجتمع المحلي، كما حدث في حالة صيّادي الشيكوندا، الذين أدمجوا في مجتمعات النسنغا والأمبو ووادي التونغا(٧٠). وفي حالات متعارضة تعارضًا حادًّا، أحدث الغرباء تغييرًا عميقًا في ثقافة مضيفيهم. وعلى سبيل المثال فإن رعايا الشيوا في خوتا خوتا، استوعبوا جوانب من الإسلام في ديانتهم، واتّخذوا أسماء سواحيلية وكلمات وعبارات سواحيلية، وتعرّضوا لإعادة تشكيل نظامهم الاجتماعي بصورة كبيرة(٧١). وبالمثل تحوّل كثير من تجّار الياو إلى الإسلام وتبنّوا أنماطًا ثقافية ساحلية نتيجة لاتصالهم بالعرب. كما أدّت مشاركتهم في التجارة لمسافات بعيدة إلى نموّ مراكز حضرية وتطوير طقوس ومحظورات ترمي إلى ضمان إخلاص نساء الياو بينما أزواجهن في الداخل(٧٢)، الأمر الذي يشير إلى أن التغيّر حدث مع تعديل المجتمعات لهيكلياتها الداخلية لمواجهة الظروف الخارجية الجديدة. بالإضافة إلى هذين النمطين من التثاقف، هناك من الدلائل ما يشير إلى أن الظروف المائعة سهّلت ظهور جماعات عرقية وثقافية جديدة. فكثير من جماعات الشيكوندا انفصل عن نظام الممتلكات الملكية البرتغالية المتحلّل قرب منتصف القرن ونظّم مجتمعات مستقلّة ذاتيًا في وادي لوانغوا. وقد جذبوا أتباعًا من عدد من الجماعات العرقية المتباينة، وأسّسوا ثقافة تضمّ مؤسسات وقيمًا متنوّعة مستمدّة من مالاوي والشونا(٧٣). وحدثت ظاهرة موازية في المنطقة التي هي اليوم شرق زائير حيث تحوّلت المانييما من عصبة متباينة لتجّار الرقيق إلى جماعة اجتماعية وثقافية متجانسة(٧٤).

أثر غزوات النغوني والكولولو

كانت غزوات النغوني والسوتو التي بدأت خلال العشرينات من القرن التاسع عشر تمثّل – شأنها شأن الاندماج المطرد لوسط أفريقيا في النظام الرأسمالي العالمي – استمرارًا لعمليات جارية وإن يكن بأشكال جديدة وعلى نطاق لم يسبق له مثيل(٧٥). ويقع المهاجرون من شعوب

(٧٠) و. ف. بريلسفورد (W.V. Brelsford)، ١٩٥٦، ص ٦٠-٦٢.

(٧١) ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١٤٠-١٤٦؛ هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، بدون تاريخ، ص ٢٣؛ م. إ. باج (M.E. Page)، ١٩٧٤، ص ٨٨ و٨٩.

(٧٢) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٢، ص ١٧٢-١٩٦؛ و١٩٦٩، ص ٤١٧-٤٢٠.

(٧٣) أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٢(ب)، ص ٤٥٤-٤٦١.

(٧٤) م. إ. باج (M.E. Page)، ١٩٧٤، ص ٦٩-٨٤.

(٧٥) أشارت الأبحاث التي قام بها مؤخرًا فيليب بونر وجيفري غاي وديفيد هدجز وهنري سلاتر إلى أن عملية بناء الدولة في القرن التاسع عشر المرتبطة بتوسّع النغوني – سوتو كانت لها مقدمات في التغيرات السياسية وتدعيم سلطة الرئيس وكبار السن خلال الفترة السابقة. أنظر المقالات في س. ماركس و أ. أتمور (مدراء التحرير) (S. Marks and A. Atmore)، ١٩٨٠؛ د. هدجز (D. Hedges)، ١٩٧٨.

الجنوب الأفريقي ضمن نمط أكبر من الهجرات وتكوين الدول كان قد بدأ قبل قرون عدة. وفي بعض الحالات كان المهاجرون يغزون جماعات كانت قد استطاعت البقاء خارج مجال نظام دول الشونا أو اللوندا. والمثال الواضح على هذه الظاهرة هو سيطرة الغازا نغوني على التونغا في جنوبي موزمبيق. وفي أغلب الأحيان كان الغزاة يفرضون هيمنتهم على ممالك قائمة. وأيًا ما كان الحال، فإن دول الغزو الجديدة كانت تضمّ قسمًا كبيرًا من موزمبيق ومالاوي وزامبيا المعاصرة وكانت منظّمة حول مجموعة من المؤسسات العسكرية والسياسية المركزية الفريدة.

وخلال العقود المتوسطة من القرن التاسع عشر اجتاحت وسط أفريقيا ثلاث موجات من المهاجرين. كانت الأولى هي أتباع سوشانغاني من النغوني الذين اقتطعوا أمبراطورية غازا نغوني، التي تمتدّ شمالًا من جنوبي موزمبيق إلى نهر الزامبيزي وتمتدّ غربًا إلى ما يُعرف اليوم باسم زيمبابوي. وقد جاءت هزيمة سوشانغاني لمنافسه اللدود زوانجندابا عام ١٨٣١ لكي ترغم الأخير على الهجرة إلى ما وراء منطقة الزامبيزي الأوسط، حيث استقرّ في نهاية المطاف في مابوتو بين بحيرتَي مالاوي وتنغانيقا. وفي الوقت نفسه تقريبًا هاجر مهاجرو الكولولو المتحدّرون من السوتو تحت قيادة سيبيتواني عبر أراضي التسوانا ومنطقة الزامبيزي الأوسط قبل أن يستقرّوا بين اللوزي الذين غزوهم.

وبرغم أن كل جماعة من الجماعات المهاجرة ستُعالج بصورة منفصلة في هذا الفصل، إلا أنها كشفت عن بعض الخصائص المشتركة. فجميعها كانت تدفعها دوافع متشابهة للهرب من أوطانها التاريخية، وكانت تواجه مشكلات متشابهة في نزوحها نحو الشمال واستفادت من الأسلحة والاستراتيجية الحربية التي استعارتها من الزولو بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وكانت كل الجماعات قد عانت من الأنشطة التوسّعية لجيرانها – الغازا وزوانجندابا على أيدي الشاكا، والكولولو من غارات التلوكوا – وواجهت خطر الإبادة وفقدان قطعانها. ولأن هذه المنازعات كانت قد أنقصت أفرادهم بدرجة كبيرة، فقد اضطرّوا إلى إدماج عدد كثير من الغرباء إذا كان لهم أن يصبحوا قوّة عسكرية وسياسية قادرة على البقاء. وقد سهّل استخدامهم حربة طعان الزولو القصيرة وتطويرهم مهارات عسكرية أرقى الحصول على الأسرى وإقامة دول غزو، وإن لم يكن تفوّقهم مطلقًا. كما أنها مكّنتهم من الاستيلاء على قطعان كبيرة كان لها مغزى اجتماعي وديني واقتصادي مهمّ داخل مجتمعات النغوني والسوتو. وهكذا، ومن حيث التوسّع واكتساب الثروة، كان الوصول إلى أسلحة جديدة أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى النغوني والسوتو كما كان بالنسبة إلى تجّار العبيد من الشيكوندا والياو والعرب والسواحيليين.

وخوفًا من هجوم الزولو، تحرّك سوشانغاني وأتباعه الغازا نغوني تجاه الشمال من المنطقة الواقعة شمالي نهر توكيلا (توجيلا) إلى منطقة خليج ديلاغوا بحلول عام ١٨٢١. وهنا لم يواجهوا سوى مقاومة محدودة من الشوبي، الذين كانوا منظّمين في بطون صغيرة نسبيًا، ومن البرتغاليين الذين لم يكن لهم سوى وجود إسمي في ميناء لورنسو ماركيس. وخلال عام أو اثنين، كان الغازا نغوني قد وسّعوا سلطانهم إلى أنهامباني في الداخل، حتى بعد أن تضخّمت



اللوحة ٨،٤: شانغانا سوشانغاني يصل إلى شابابعا لجمع الجزية السنوية من البرتغاليين.

صفوفهم بمزيد من النغوني المتحدرين من أصل ندواندوي الذين كان الشاكا قد هزموهم عام ١٨٢٦.

وبالرغم من هذه المكاسب الأولية، واجه سوشانغاني عددًا من التهديدات، ليس أقلّها الهجمات على الزولو، الذين ظلّ جيشهم على مقربة نسبيًّا. وبعد المواجهات العسكرية عام ١٨٢٨، أعاد سوشانغاني إقامة مركز مملكته في وسط سابي، بعيدًا عن متناول جيش الشاكا، لكن هذا العمل وضع قوّاته في نزاع مباشر مع نغوني زوانجندابا، الذين هزموهم في سلسلة من المعارك عام ١٨٣١.

ولقد مكّنت هذه الانتصارات سوشانغاني من تعزيز ممتلكاته الجنوبية وتوسيع حدوده. ثم تحرّكت قوّات الغازا غربًا إلى زيمبابوي الحالية، حيث بنى سوشانغاني عاصمته في تشايميت، وشمالًا إلى وادي الزامبيزي. وبحلول منتصف الثلاثينات من القرن التاسع عشر كانت جيوش الغازا تغير على ممالك الشونا في مانيكا وكويتيف وباروي وكذلك على الممتلكات الملكية البرتغالية (البرازوس) المتبقية على طول نهر الزامبيزي. وبدلًا من أن يحاول قائد الغازا دمج هذه المنطقة الشاسعة في أمبراطوريته، فقد قنع بنهب دول الشونا وجمع الجزية من سكّان البرازوس ومن المسؤولين البرتغاليين المقيمين في مدينتَي سينا وتيتي[٧٦].

(٧٦) ج. ليسغانغ (G. Liesegang)، ١٩٦٧، ص ٤٧–٥٠، ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٥٩ و٦٠؛ م. د. د. نيويت (M.D.D. Newitt)، ١٩٧٣، ص ٢٢٣ و٢٢٤، أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٢(أ)، ص ١٢٢–١٢٣.

وكان قلب أمبراطورية سوشانغاني هو جنوبي موزمبيق والمناطق المتاخمة إلى الغرب. هناك كانت الشعوب الخاضعة تُعامَل بقسوة وتُرغَم على دفع ضرائب باهظة وتقديم شباب لفصائل سوشانغاني الشبابية. وعلى خلاف استراتيجية نغوني زوانجندابا، لم تُبذَل اي جهود لإدماج مجنّدي التونغا والشوبي في مجتمع غازا. وبدلًا من طمس الاختلافات الثقافية والعرقية كما حدث في مجتمعات النغوني الأخرى، كانت فصائل الشباب المعزولة والتي يحكمها ضبّاط من النغوني رمزًا لدونية السكّان الأصليين. وكانت التوترات بين الأغلبية المقهورة وأرستقراطية النغوني تظهر على السطح بين فترة وأخرى. وعلى سبيل المثال، حاول عديد من بطون التونغا أن يستعيد حرّيته عن طريق الهجرة إلى خارج مجال حكم الغازا. وأقام بعض نُظم حكم الشوبي والتونغا تحالفات مع البرتغاليين، على أمل أن يعملوا كقوّة قاهرة. وكان الاعتقاد السائد بين النغوني أن الرعايا الخاضعين لحكمهم سعوا إلى الانتقام بأن سحروا سوشانغاني وسبّبوا موته[(٧٧)].

وبينما كان الغازا يفرضون هيمنتهم، بدأ زوانجندابا وأتباعه مسيرة استمرّت عشرين سنة بحثًا عن وطن ملائم. وفي أثناء هذه الفترة تصارعوا مع الغازا من أجل السيطرة على منطقة خليج ديلاغوا، ووجّهوا الضربة النهائية لأمبراطورية الروزوي المجزّأة للشانغاميري، واستقرّوا مؤقتًا بين النسنغا ونهبوا التخوم الغربية لبحيرة مالاوي قبل أن يستقرّوا في النهاية في مابوبو. وفي كل مرحلة من مراحل هجرتهم كانوا يستوعبون أتباعًا جددًا. وكانت مشكلة القوى العاملة حادة بصفة خاصّة لأن المجموعة الأصلية وعددها ٣٠٠ لم تكن وحدة سياسية أو عسكرية تتوافر لديها مقوّمات البقاء فضلًا عن أن كثيرًا من النساء والأطفال قُتِلوا في الصراع السوشانغاني. وقد سعوا في البداية، كما فعل الغازا، أن يزيدوا عدد أتباعهم عن طريق إدماج أفراد ومجموعات مجزأة فقط متحدرة من النغوني، ضامنين بذلك أن الثقافة واللغة السائدة هي التي ستسود. على أنهم بابتعادهم عن أوطان النغوني، أدرك زوانجندابا أنه لا بدّ من استيعاب غرباء لضمان بقاء مجموعته الصغيرة نسبيًّا.

وهكذا، فإن زوانجندابا ومستشاريه، على خلاف الزولو أو الغازا نغوي، ضمّوا إلى صفوفهم عديدًا من الناس المتباينين. ذلك أن الأفراد كانوا يلحقون بعائلات معيّنة من النغوني كوّنوا معها علاقة شبه قرابة كانت تعمل على طمس وضعهم العبودي. وعند السنّ المناسب، كان المتبنّون الصغار يوضعون في فصائل النغوني الشبابية، وكانت هذه الوحدات مؤسسات مهمّة للتنشئة الاجتماعية. وكان في إمكان المجنّدين الأجانب مولدًا أن يحصلوا – طبقًا لشجاعتهم الحربية – على كميات كبيرة من الغنائم والدرجة الرفيعة والمنزلة. وهكذا أتاح التوسّع السريع لنغوني زوانجندابا نطاقًا واسعًا من الفرص، وسهّل لكثير من الغرباء الذين اعتمدوا ثقافة النغوني ونقلوا ولاءهم الأصلي أن يرتقوا درجات السلّم الاجتماعي[(٧٨)]. ويتجلّى

(٧٧) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٥٩ و٦٠.

(٧٨) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٦٤–٧٢؛ ت. سبير (T. Spear)، ١٩٧٢، ص ٩–١٣.

نجاح سياسة زوانجندابا الاستيعابية في أن الأغلبية الساحقة - وتُقدّر بتسعين في المائة - من النغوني الذين استقرّوا في مابوبو في الأربعينات من القرن التاسع عشر كانوا أصلًا من سلالة أجنبية(٧٩).

وبالتوازي مع هذا الإدماج أُقيم هيكل سياسي عالي المركزية قادر على حكم النظام المترامي. وقد انتقل مفهوم النغوني للملكية من مفهوم يستند على الأقدمية والسلطة المحدودة داخل تجمّع مفكّك من القرى المتّصلة إلى مفهوم يجسّد الحاكم فيه الدولة وسلطتها النهائية. وفي الوقت ذاته، تحوّلت الفصائل الشبابية إلى الذراع العسكري للملك، وكان زوانجندابا هو الذي يعيّن قادتها وهم مسؤولون أمامه. ولأن الفصائل الشبابية لم تكن في البداية تتفق في تشكيلها مع حدود الأقسام الإقليمية للمملكة، فقد افتقر القادة الإقليميون للقدرة العسكرية على الانفصال. وعندما توفي زوانجندابا، كانت دولة النغوني قد أصبحت قوّة عُظمى في وسط أفريقيا(٨٠).

وكانت وفاة زوانجندابا إيذانًا بنهاية الفترة التوسّعية من تطوّر النغوني. وكان النزاع على الخلافة مريرًا بصورة خاصّة وأدّى إلى تجزئة المملكة إلى أقسام كبرى عدة وعديد من الأقسام الصغرى. وقد حدّ وجود الدول الأصلية القوية مثل بمبا ولوندا وفيبا في الشمال، والوجود المتنامي لقوّات العرب - السواحيليين والياو والشيكوندا القوية التسليح، حدّ بشدة من المخططات التوسّعية للأقسام المستقلّة.

ومع ذلك، فقد تمكّن فرعان من الزوانجندابا من اقتطاع ممتلكات واسعة بحلول عام ١٨٧٠ وذلك عن طريق اختيار أهداف من بين نُظم الحكم الأضعف إلى الجنوب. فقد استغلّ المبيزيني نغوني عجز شيوخ قبائل النسنغا، التي لم تكن قد أفاقت تمامًا من غارات زوانجندابا، لكي يفرضوا سلطتهم على الجزء الجنوبي الغربي من هضبة مالاوي الخالية من ذبابة التسي - تسي في ما هو اليوم منطقة فورت جاميسون. وأقام المبويلا حكمهم في أراضي كانت تنتمي من قبل إلى التومبوكا والتونغا والهنغا. وفي كلتا الحالتين، كانت صفوفهم تتضخّم بالفصائل الشبابية الأخرى التي انضمّت في وقت لاحق للدول الحديثة النشأة. وبينما كان المبيزيني يكسبون أنصارًا جددًا، أعلن عبد سابق من سلالة النسنغا هو سيويري ندولو، وكان قد أصبح ضابطًا عسكريًّا بارزًا، استقلاله وأقام مملكة مستقلّة تحمل اسمه في ما هو اليوم إقليم دووا. وبالإضافة إلى هذه الأقسام الثلاثة، تحرّك الغوانغارا، وهو قسم آخر من دولة زوانجندابا المندثرة، إلى تنزانيا حيث هزموا الماسيكو نغوني، الذين هربوا جنوبًا عبر نهر روفوما واستقرّوا في بلاد هضبة كيرك رانج في أواخر الستينات من القرن التاسع عشر(٨١).

---

(٧٩) ت. سبير (T. Spear)، ١٩٧٢، ص ١١.

(٨٠) المرجع السابق، ص ٩-١٣؛ ج. د. أومر - كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٦٤-٧٢.

(٨١) ت. سبير (T. Spear)، ١٩٧٢، ص ١٥-١٩؛ ج. د. أومر - كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ٧٢-٨٥؛ ك. ريني (K. Rennie)، ١٩٦٦، ص ٣٠٣-٣٠٦.

وسارت هجرة الكولولو على نمط نغوني زوانجندابا. فقد هربوا شمالًا من ديثا كونغ وواجهوا عددًا من الشعوب المعادية، بما في ذلك التسوانا والنديبيلي، الذين هزموهم. وأدّى استمرار التهديدات من النديبيلي إلى إقناع سيبيتواني بعبور نهر الزامبيزي والاتجاه غربًا، حتى وصل إلى حدود مملكة اللوزي في حوالى عام ١٨٣٥.

وبرغم القوّة الظاهرة للوزي، إلا أنهم كانوا ضعافًا بصفة خاصة. ذلك أن وفاة مولامبوا، الذي ظلّ يحكم قرابة الخمسين عامًا، لو تؤدِّ إلى خلق فراغ في القيادة فحسب بل عجّلت بنشوء صراع داخل قلب المملكة. وعلاوة على ذلك، فقد كانت الكراهية لأرستقراطية اللوزي حادّة بصفة خاصة في الأقاليم المحيطة بين الشعوب الخاضعة التي لم تكن مستعدّة للدفاع عن نظام حكم اللوزي الغريب المتسلّط ضد الغزو الأجنبي. وهكذا، فعندما هجم الكولولو لم يواجهوا معارضة إلا من قسم واحد من الأسْرة المالكة، وفي خلال أربع سنوات كانوا قد غزوا مملكة اللوزي الشاسعة[٨٢].

وما إن تولّى الكولولو السلطة حتى واجهوا المشكلة الحسّاسة الخاصّة بدمج اللوزي الأكثر عددًا ورعاياهم السابقين في مجتمع السوتو مع الاحتفاظ بوضعهم السائد. وزاد من تعقيد عملية الدمج السياسي والاجتماعي هذه عدم فهم كل منهم للغة الآخر واختلاف نُظمهم الثقافية اختلافًا شديدًا. ولكي يدمج سيبيتواني العناصر المتباينة داخل المملكة، دخل في عدد من تحالفات الزواج مع السلطات الأصلية البارزة، وشجّع الناس في كل أنحاء الدولة على اتخاذ الكولولو لغة وطنية، ورفض السماح لأتباعه من الكولولو أن يصبحوا أقلية سائدة وأبقى على حياة اسرة اللوزي المالكة وصرّح علنًا بأن «الجميع أبناء الملك». وجنبًا إلى جنب مع هذه المبادرات الرمزية اتّبعت سياسات محددة أدخلت عناصر من اللوزي في حكومة سيبيتواني وضمّنت السماح لعدد من الحّكام الأصليين بالاحتفاظ بمراكزهم في الإدارة الإقليمية التي أُعيد تنظيمها[٨٣].

ولقد لقيت سياسة سيبيتواني الدمجية نجاحًا كبيرًا في بداية الأمر. فسرعان ما أصبحت الكولولو هي اللغة المشتركة لقسم كبير من المملكة، وبدأ اللوزي الذين يعيشون على امتداد السهول الفيضية لنهر الزامبيزي يتّخذون أسماء الكولولو. وكشفوا عن ولائهم بالدفاع عن نظام الحكم ضد الهجمات المتعاقبة من جانب النابا نغوني والنديبيلي. وادّى الانتصار على النديبيلي إلى تأمين الحدود الجنوبية الغربية ومكّن سيبيتواني من نقل انتباهه نحو الاستمرار في تدعيم المملكة والحصول على أسلحة من التجّار الأنغوليين لتعزيز القدرة العسكرية للدولة[٨٤].

(٨٢) ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ١٢٠–١٢٢؛ م. ماينغا (M. Mainga)، ١٩٧٣، ص ٦٥–٨٨.

(٨٣) ج. كابلان (G. Caplan)، ١٩٧٠، ص ١٠–١١؛ ج. د. أومر – كوبر (G.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦، ص ١٢٣ و١٢٤.

(٨٤) ج. كابلان (G. Caplan)، ١٩٧٠، ص ١٢ و١٣.

وفي النهاية، أدّت عوامل عدة إلى إحباط الاستراتيجية الاستيعابية. فقد أدّت وفاة سيبيتواني عام ١٨٦٣ إلى نشوب صراع مرير على العرش قاد بدوره إلى تقسيم جماعة الكولولو. وقد كشف هذا الصراع عن ضعف الكولولو، الذين كانت أعدادهم قد نقصت بسبب تعرّضهم لمرض الملاريا. غير أن سيكيليتو، الملك الجديد الذي انطلق من مركز ضعف نسبي، استطاع قلب سياسة والده الخاصّة بالمواءمة وفرض نظام حكم متسلّط ضد اللوزي. فقد طرد اللوزي من الإدارة، وأنهى تحالفات الزواج مع العائلات المحلية البارزة وسمح لرعاياه من الكولولو بأن يصبحوا أقلية سائدة. وكما كان متوقعًا، تمرّد اللوزي عام ١٨٦٤ تحت قيادة أفراد منفيين من الأسرة المالكة. وخلال أسابيع كانوا قد حرّروا أوطانهم وقتلوا كل رجال الكولولو تقريبًا[٨٥].

غير أن الانتفاضة الشعبية لم تقضِ تمامًا على نفوذ الكولولو في وادي الزامبيزي. فقبل سنوات عدة كانت مجموعة صغيرة من الكولولو قد صاحبت ديفيد ليفنغستون في رحلته شرقًا على نهر الزامبيزي وكانوا قد استقرّوا بين المانغانجا. وسرعان ما أسهمت معارضتهم الصّلبة لتجارة الرقيق وسمعتهم كمقاتلين في زيادة شعبيتهم. وبمساعدة الأسلحة الأوروبية التي قدّمها ليفنغستون، تمكّن الكولولو من التصدّي لأنشطة النهب التي كان يقوم بها الياو والعرب الساحليون، الأمر الذي أسعد مضيفيهم من المانغانجا[٨٦].

وتحت قيادة مالوكا وراموكان، سرعان ما اضطلع الكولولو بدور أكثر فعالية في سياسة إقليم شاير. وبمساعدة حلفاء المانغانجا أنزل الكولولو الهزيمة بعدد من الزعماء البارزين والحاكم لوندو تساغونجا الذي كان المالك الإسمي لكل أرض المانغانجا. وقد استغرقت هذه العملية من الغزو والإدماج سنوات عدة، ولكن بحلول عام ١٨٧٠ كانوا قد أسّسوا دولة للكولولو مقسّمة إلى ستّ مناطق، يتمتّع قادة كل منها بقدر كبير من الاستقلال الذاتي. وعلى مدى العقدين التاليين ظلّ الكولولو القوّة السائدة في وادي شاير ذي الموقع الاستراتيجي[٨٧].

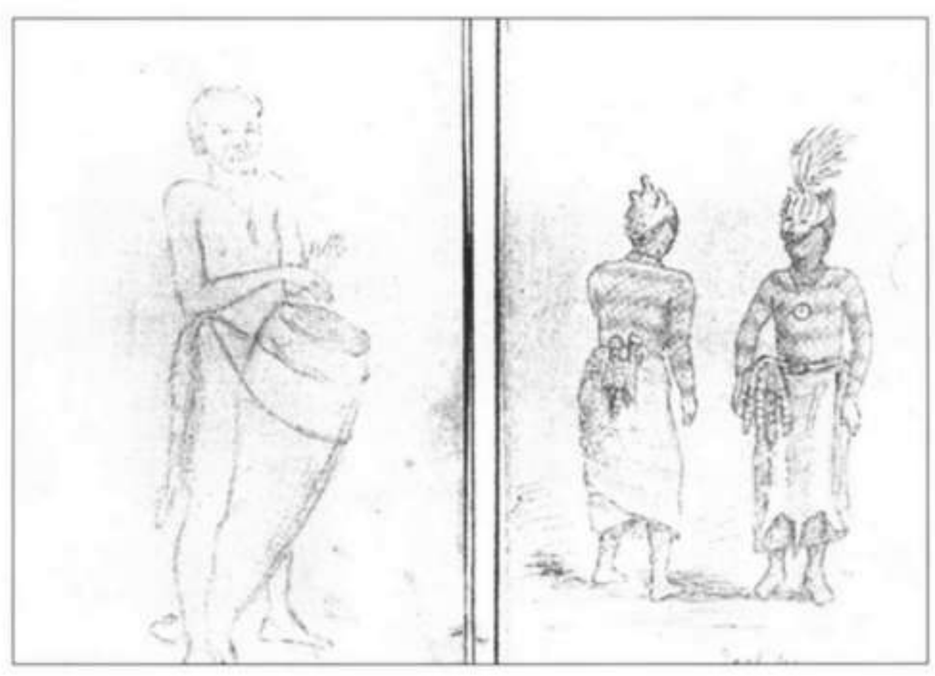
وتمثّل إعادة ترتيب الخريطة السياسية لوسط أفريقيا أبعد الآثار مدى لشتات النغوني – سوتو. فقد أسّس المهاجرون عديدًا من الممالك الجديدة التي سيطرت على جزء كبير من المنطقة. وخلال هذه العملية لم يدمجوا عددًا من الأنظمة المحلية فحسب بل أنزلوا ضررًا بالغًا بعديد من الدول الكبرى، ولا سيّما الروزوي والأوندي واللوندو. وكانت هيكلية دول النغوني، وبدرجة أقل دول الكولولو، تشكّل ابتعادًا كبيرًا عن الأشكال السياسية السابقة. فالأنظمة الجديدة كانت أصغر حجمًا، وأكثف سكّانًا، وأكثر مركزية بكثير. وكانت أبرز سماتها هي فصائل الشباب، التي كانت تعزّز سلطة الأرستقراطية وتسهّل السيطرة على شعوب متباينة ودمجها.

---

(٨٥) المرجع السابق؛ م.ماينغا (M. Mainga)، ١٩٧٣، ص ١٠٥–١٢٨.

(٨٦) و. هـ. ج. رينغلي (W.H.J. Rangley)، ١٩٥٩، ص ٥٩–٩٨؛ أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٦، ص ٢٣.

(٨٧) المرجع السابق؛ إ. ماندالا (E. Mandala)، ١٩٧٧.



اللوحة ٨.٥: طبّال وراقصات في بلاد سيبوبا. حاكم اللوزي. ١٨٧٥.



اللوحة ٨.٦: سيبوبا. أحد زعماء تمرّد اللوزي ضد الكولولو عام ١٨٦٤ وحاكم اللوزي حتى عام ١٨٧٦.

وبرغم المكاسب الإقليمية الكبيرة إلا أن الغزاة القادمين من الجنوب الأفريقي قاسوا عددًا من النكسات العسكرية. فعلى سبيل المثال، قضى المبيزيني نغوني قرابة عقد من الزمان وهم يحاولون بين فترة وأخرى هزيمة البمبا[٨٨]. وكان فشلهم يعكس عدم القدرة العامة لفروع النغوني على التوغّل في أراضي الدول القوية التي تعيش في المنطقة شمالي بحيرة مالاوي – نهر روفوما. وباستثناء الغوانجارا، أرغمت أقسام النغوني على الاتجاه جنوبًا حيث واجهوا مقاومة صلبة، الأمر الذي كان مفاجأة. فعلى سبيل المثال، تمكّنت كل من مقاطعة الشيوا لموازي كاسونغو والسنغا من صدّ هجمات النغوني خلال الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر. وجنوبي الزامبيزي، واجه مغيرو الغازا مقاومة مستمرّة من الباروي الذين استطاعوا الصمود في وجه الهجمات الدورية والحفاظ على استقلالهم[٨٩].

وحتى داخل المناطق المقهورة تعرّضت هيمنة الغزاة للتحدّي. ففي أثناء السبعينيات من القرن التاسع عشر ثار التونْغا القاطنون على ضفاف البحيرة والتومبوكا والهنغا ضد المبويلا نغوني، الذين كانوا يعتبرونهم متطفلين غرباء. كذلك واجهت دولة الغازا انتفاضات شعبية من رعاياها من التونغا والشوبي، الذين تحالف بعضهم حتى مع البرتغاليين في محاولة لكسب استقلالهم. وقد نظّم اللوزي أنجح العصيانات، طاردين الكولولو ومحرّرين أوطانهم[٩٠].

وكانت التحوّلات الاجتماعية والثقافية العميقة التي وقعت في كل أنحاء المنطقة ترتبط ارتباطًا لا انفصام فيه بعملية تكوين دولة النغوني. وبرغم إدماج آلاف الأسرى والشعوب الخاضعة، كان معدّل ونمط التثاقف يختلف اختلافًا كبيرًا من جماعة خاضعة لأخرى. وكقاعدة عامّة، كانت عملية الاستيعاب في أثناء المرحلة التوسّعية للهجرة أسرع منها في المرحلة الاستقرارية عندما لطّخت سلطة المهاجرين ومكانتهم وكان النهب أكثر محدودية والسكّان المضيفون أكثر عددًا. وهكذا، زاد نغوني زوانجندابا أعدادهم بتتالٍ هندسي وهم يتنقّلون عبر النُظم المجزّأة في مسيرتهم نحو الشمال، لكن الأقسام المستقلّة ذاتيًا كانت أقلّ نجاحًا بكثير بمجرّد استقرارها في أوطانها الجديدة. وحدثت ظاهرة مماثلة بين الكولولو.

كذلك تفاوت النمط الفعلي للتثاقف من حالة إلى أخرى في حالات الاتصال. في أحد الطرفين، ويمثّلها نغوني زوانجندابا، كانت الشعوب المقهورة تتبنّى ثقافة الغزاة وهويّتهم. وفي الطرف الآخر كان هناك مهاجرو الكولولو، الذين فرضوا سطوتهم على المانغانجا، لكنهم كانوا مستوعبين تمامًا في المجتمع الخاضع[٩١]. وبين هذين الطرفين كانت هناك الأمثلة الأكثر شيوعًا

---

(٨٨) هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، ١٩٧٢، ص ٩٢.

(٨٩) أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٦، ص ٨ و٩ و٤٩.

(٩٠) ت. سبير (T. Spear)، ١٩٧٢، ص ٢٨؛ ك. ريني (K. Rennie)، ١٩٦٦، ص ٣١٠ و٣١١؛ ج. كابلان (G. Caplan)، ١٩٧٠، ص ١٠–١٢؛ د. ل. ويلر (D.L. Wheeler)، ١٩٦٨، ص ٥٨٧.

(٩١) و. هـ. ج. رينغلي (W.H.J. Rangley)، ١٩٥٩، ص ٥٩–٩٨؛ أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٦.

للإخصاب المتبادل الذي أدّى، في بعض الحالات، إلى تكوين ثقافات توفيقية. حتى الكولولو المهزومين تركوا أثرهم على اللوزي، الذين تبنّوا لغتهم ومؤسساتهم الحكومية الرئيسية[٩٢]. وداخل مملكة المبيزيني، من ناحية أخرى، كانت كل العناصر السياسية في المجتمع الجديد من أصل جنوب أفريقي بينما كانت العناصر الثقافية غير السياسية، مثل وراثة الأرض وأنماط الزواج وختان الإناث واللغة، متأثّرة تأثيرًا شديدًا بتقاليد النسنغا الأصليين[٩٣]. وهذا التشعّب ليس غريبًا حيث كانت المؤسسات السياسية والعسكرية التي صمّمت لضمان تفوّق النغوني هي التي تسيطر على مملكة المبيزيني. ويبدو أن الاعتبارات المكانية والديموغرافية هي التي حدّدت في البداية مدى الاقتباس الثقافي داخل دولة المبويلا نغوني؛ ففي قلب المملكة حيث كان النغوني أكثر عددًا، تبنّى التونغا والتومبوكا معظم جوانب الثقافة الغريبة، ولكن معدل الاقتباس كان يتناقص نسبيًّا مع ابتعاد المقاطعات عن المركز. وقد تعقّد هذا النمط العام إلى حد ما بتبنّي النغوني لغة التومبوكا كلغة وطنية وما أعقب ذلك من مقاومة التومبوكا الثقافية، الأمر الذي يوحي بأن كثيرين من أبناء الشعب الخاضع لم يتبنّوا ثقافة النغوني إلا بصورة سطحية[٩٤].

وبرغم أن الكتابات تفتقر بوضوح إلى مناقشة الآثار التي كانت للمفيكانه على الأنماط الموجودة للطبقات الاجتماعية، إلا أن الشواهد المتناثرة توحي بنمو طبقات جديدة داخل ممالك النغوني. ففي أثناء المرحلة التوسّعية ظهرت أرستقراطية عسكرية تتكوّن من قادة الفصائل وأتباعهم الرئيسيين. وكانت سلطتهم ترتكز في المقام الأول على ما يقومون به من نهب وجباية للجزية، ولا سيّما قطعان الماشية والأسرى، التي كانوا يعيدون توزيع بعضها على أتباعهم. ومن المنظور الاقتصادي، كان مركزهم المتفوّق يشبه إلى حدّ كبير مركز الأرستقراطية المستولية على الفائض التي كانت تحكم دول الغزو المجاورة وتسيطر على تجارة العاج والرقيق.

وباستقرار جماعات النغوني شمال نهر الزامبيزي، أصبحت فرص النهب أكثر محدودية. فبينما واصل القادة العسكريون جباية الجزية من أتباعهم، بدأوا يستغلّون عبيدهم لكي يضمنوا مصدرًا مستمرًّا للثروة. وبدلًا من إدماج الأسرى والأجانب وإتاحة الفرص أمامهم للترقّي الاجتماعي، كان هناك من الدلائل ما يشير إلى أن كثيرين منهم كانوا يحوّلون إلى حالة من العبودية الدائمة. وقد احتفظت أرستقراطية المبويلا والماسيكو والمبيزيني بأعداد كثيرة من العبيد (أبافو) لفلاحة حقولهم. وكان بعض العبيد الآخرين يعملون كصيّادين وحدّادين عند سادتهم[٩٥]. ويبيّن التضافر بين العوامل العرقية والطبقية، أن مقاومة النغوني اللاحقة ينبغي ألا تحلّل استنادًا إلى أسس عرقية محضة.

ففي البداية لم يضطلع مهاجرو النغوني والسوتو إلا بدور غير مباشر في تجارة الرقيق. وبينما

---

(٩٢) ج. كابلان (G. Caplan)، ١٩٧٦.

(٩٣) ج. أ. بارنز (J.A. Barnes)، ١٩٥١، ص ٢-١٨؛ ت. سبير (T. Spear)، ١٩٥١، ص ٢٣-٢٦.

(٩٤) ت. سبير (T. Spear)، ١٩٧٢، ص ٢٩-٣٢؛ هـ. ل. فيل (H.L. Vail)، ١٩٧٢، ص ١٦١-١٦٢.

(٩٥) ك. م. فيري (K.M. Phiri)، ١٩٧٥، ص ١٥٤-١٥٦.

سهّلت حملاتهم العسكرية بلا شك نهب العرب والسواحيليين، إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى أنهم أقاموا تحالفًا تجاريًا مع تجّار الرقيق بصورة منتظمة. ومن بين كل زعماء النغوني والكولولو الرئيسيين فإن مبيزيني وسوشانغاني وسيبيتواني وتشيكوزي زعيم الماسيكو، هم فقط الذين كانوا يصدّرون العبيد، وفي الحالات الأربعة جميعها كانت الصفقات محدودة في نطاقها ومتفرّقة[٩٦]. وبصفة عامة، فقد اختاروا أن يستخدموا الأسرى داخليًا وبهذا يدعمون مركزهم السياسي والاقتصادي بدلًا من أن يبيعوا العبيد لأي من جماعات التجّار. ومع ذلك، فإن أنشطة النهب التي كانوا يقومون بها خلقت اضطرابًا كبيرًا داخل كثير من المجتمعات. أما بالنسبة إلى الجماعات شمالي نهر الزامبيزي التي عانت أكثر من غيرها من غارات تجّار الرقيق، فقد جاءت هجمات النغوني لتفاقم مشكلات الركود الريفي ولتزيد من حدة عملية التخلّف.

عشية «التسابق» الأوروبي

في أثناء الثلاثة أرباع الأولى من القرن التاسع عشر، شهد وسط أفريقيا تحوّلًا واسع النطاق. وقد عبّر عن هذا التغيّر بعيد المدى ظهور جماعات عرقية جديدة وتزايد التبادل الثقافي والانقسامات الطبقية المكثّفة. وأدّى إدماج قسم كبير من المنطقة في الاقتصاد العالمي إلى إعاقة النمو الريفي وزاد من حدة التبعية الاقتصادية وعجّل الطموح الإقليمي لتجّار الرقيق ونظرائهم النغوني – كولولو في وقت واحد بحدوث إعادة ترتيب كبيرة للسلطة داخل الإقليم. وباختصار، فقد كانت الظروف داخل وسط أفريقيا في عشية «التسابق» مائعة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وضعت التجزئة السياسية السائدة والخصوصية العرقية والإقليمية والصراعات الداخلية، وكانت في جزء منها تعكس تناحرات طبقية متزايدة، وضعت قيودًا خطيرة على قدرة معظم المجتمعات الأفريقية على مقاومة الامبريالية الأوروبية.

وبحلول عام ١٨٧٥ لم يكن هناك سوى عدد قليل جدًا من القوى الإقليمية الأصلية. وكان هذا الفراغ في السلطة يعكس، إلى حدّ ما، عجز كثير من مجتمعات وسط أفريقيا في الماضي عن إقامة أو تثبيت نظام سياسي مركزي، فكثير من دول اللوندا والشونا كان قد شهد بدوره عملية تجزئة سياسية. وشمالي نهر الزامبيزي، زادت تجارة الرقيق من حدة المنافسات الداخلية في ممالك لوندا الكازيمبي، وأوندي والكالونغا واللوندو، الأمر الذي تركها عرضة للأنشطة التحريضية والهجمات من جانب تجّار الرقيق ونظرائهم النغوني. وإلى الجنوب، أدّت الانقسامات بين صفوف أرستقراطية الشونا، بالإضافة إلى الغارات المدمّرة التي قام بها زوانجندابا والغازا نغوني، إلى إضعاف القوى الإقليمية بشدّة. فغارات زوانجندابا، على سبيل المثال، يُعزى إليها بصفة عامّة تدمير مملكة روزوي شانغاميري المقسّمة بشدّة، بينما أدّى

(٩٦) إ. فلينت (E. Flint)، ١٩٧٠، ص ٧٣–٧٩؛ هـ. و. لانغوورثي (H.W. Langworthy)، بدون تاريخ، ص ٣٤–٣٧.

تقسيم دولة باروي إلى شطرين متنافسين، بالإضافة إلى غارات غازا المنهكة، إلى تمكين غوفيا المغامر القادم من غوا من اغتصاب عرش باروي مؤقتًا في نحو عام ١٨٧٥[٩٧].

وكان نجاح غوفيا جزءًا من عملية أكبر استغلّ غزاة الياو والعرب – السواحيليون والشيكوندا والنغوني فراغ السلطة الناجم عنها لإقامة دول غزو فيهما. وكانت هذه الدول العسكرية الجديدة أقوى بلا شك من النُظم المهزومة، إلّا أن الشعوب الخاضعة كانت تنظر إليها في أغلب الأحوال على أنها متطفلة غريبة ورفضوا حكمها المستبدّ. ونتيجة لذلك اضطرّ القادة إلى تكثيف ممارساتهم القمعية، الأمر الذي رفع مستوى العداء وزاد من تواتر أعمال العصيان. وتوضح ثورات التونغا والتومبوكا والهنغا، وكلّها واقعة على ضفاف البحيرة، ضد مبويلا نغوني، وثورات التونغا والشوبي ضد الغازا، تصاعد كراهية المقهورين. وحفزت روح تحدٍّ مماثلة التاوارا والتونغا على أن يتحدّوا بين فترة وأخرى البرتغاليين الأفارقة وحلفاءهم الشيكوندا، وكانوا قد اقتطعوا مساحات كبيرة من الأراضي على امتداد التخوم الجنوبية لنهر الزامبيزي. وواجه الحاكم السواحيلي، الذي حكم سلطنتَي أنغوش وكيتانغوني الساحليتين، معارضة مماثلة. مثل هذا العداء لم يساعد على قيام نضال موحّد ضد الأوروبيين. وعلى العكس من ذلك، فإن كثيرًا من الشعوب الخاضعة رفض في ما بعد أن يساعد الحكّام الغرباء، بل إن آخرين قدّموا مساعدة فعلية للأوروبيين الذين تصوّروهم «كمحرّرين»[٩٨].

ولقد أدّى اعتماد الدول المتاجرة بالرقيق على الأسلحة والأسواق الأوروبية إلى زيادة تعريض استقلالها الذاتي للخطر. فقد كانت معرّضة بصفة خاصة للضغوط الخارجية، كما توحي بذلك رغبة البرتغاليين الأفارقة والشيكوندا في العمل كعملاء لأمبراطورية لشبونة. وفي النهاية، أدّت الظروف المتغيّرة داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي إلى إثارة المعارضة لمشاركتهم في تجارة الرقيق، وجنبًا إلى جنب مع الطموحات الأمبراطورية الأوروبية المتنامية، مهّدت الطريق أمام صراع مكثّف.

وبينما كانت معظم مجتمعات وسط أفريقيا تزداد تعرّضًا للخطر مع تقدّم القرن، كانت هناك حالات قليلة أدّت فيها التهديدات الخارجية أو الضمّ الأجنبي المؤقت إلى تعزيز القدرات السياسية والعسكرية في نهاية المطاف. فمملكة البمبا أكملت عملية مزدوجة من المركزية السياسية والتوسّع الإقليمي خلال الفترة بعد عام ١٨٥٠، وكان هذا يرجع في جانب منه إلى غارات النغوني. وفي عشية «التسابق» الأوروبي، كانت المملكة قد بلغت أوجها، ولولا الوفاة المبكرة لموامبا الثالث، لكان من المحتمل أن تكون خصمًا قويًّا للغزاة الأوروبيين كما كانت خصمًا عنيدًا للنغوني[٩٩]. وبالمثل كانت مملكة اللوزي المحرّرة تحت حكم ليوانيكا أقوى

---

(٩٧) أ. ف. إيزاكمان (A.F. Isaacman)، ١٩٧٦، ص ٤٨–٥٢.

(٩٨) أ. داكس (A. Dachs)، ١٩٧٢، ص ٢٨٨–٢٨٩؛ ج. ت. بوتيلهو (J.T. Botelho)، ١٩٢١، ص ٤٦٩–٥٠٤.

(٩٩) أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٧٣، ص ٢١٧.

وأكثر تنظيمًا بكثير مما كانت في أثناء فترة ما قبل الكولولو[١٠٠]. كما توضح عودة مملكة الموينيموتابا إلى الظهور في أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر أن الظروف المائعة غير المستقرّة يمكن أن تمكّن دولة ضمرت قوّتها من أن تستعيد تفوّقها[١٠١]. لكن هذه الأمثلة كانت مجرّد استثناءات. وخلاصة القول أن التغييرات التي طرأت في أثناء القرن التاسع عشر كانت تميل لمصلحة الأنشطة الإمبريالية الأوروبية اللاحقة.

(١٠٠) م. م. بول (M.M. Bull)، ١٩٧٢، ص ٤٦٣-٤٧٢.

(١٠١) ت. أو. رانجر (T.O. Ranger)، ١٩٦٣، ص ١-٣.

الفصل التاسع

الساحل والمناطق الداخلية في شرق أفريقيا، ١٨٠٠–١٨٤٥

أ. إي. سالم

المجتمعات الساحلية حوالى عام ١٨٠٠

شهدت الفترة الجاري استعراضها بعضًا من التطوّرات والتحوّلات ذات الأهمية البالغة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسكّان ساحل شرق أفريقيا والمناطق الداخلية في عمقه. وكان مقدم السيطرة العربية العمانية من العوامل المهمّة في إحداث تلك التحوّلات. ولا بدّ لتقدير طبيعة تلك التحوّلات وأبعادها من استعراض النمط السياسي الاقتصادي الذي كان سائدًا على ساحل شرق أفريقيا حوالى عام ١٨٠٠.

فلقد كان من العوامل السياسية العامة ذات الأهمية آنذاك تمتّع المجتمعات الساحلية بقدر كبير من الاستقلال في ظلّ زعماء من أهل البلاد. ذلك أن طرد البرتغاليين نهائيًا من جنوب نهر روفوما في عام ١٧٢٨، بمساعدة من العمانيين، لم يعقبه مباشرة فرض أي نوع من السيطرة العمانية الشاملة والفعّالة على الساحل. وعند مطلع القرن الجديد لم يكن للعمانيين وجود محسوس إلا في ثلاثة مراكز رئيسية، هي مومباسا وزنجبار وكلوه. وحتى في مومباسا كانت أسرة المزروعي العمانية قد أصبحت تتمتّع بوضع مستقلّ، شجّع أفرادها مع مرور الزمن على إظهار نوع من التحدّي الحقيقي لأسرة بوسعيد الحاكمة في مسقط. واستطاع أفراد الأسرة المحافظة على هذا الاستقلال بمعاونة من الشيوخ السواحيليين للطوائف الإثنتي عشرة التي كانت مقسّمة إلى اتحادين: الطوائف الثلاث والطوائف التّسع. فكان زعماء تلك الطوائف السواحيلية يشاركون بصورة ملحوظة في إدارة مومباسا، حتى أن ريتشارد بيرتون أشار في عام ١٨٥٧ – أي

بعد مرور عقدين على الإطاحة بحكم المزروعيين – إلى هذه المشاركة من جانب السواحيليين[١].

وفي عام ١٧٩٩ عُيّن والٍ عماني، من أقارب إمام مسقط، حاكمًا لزنجبار، خلفًا لياقوت – الخصي الإثيوبي والعبد المعتوق – الذي كان يملك ضياعًا واسعة في عمان. وفي أول الأمر كان الحاكم المحلي من أهل البلاد – وكانوا يسمّونه «مونيي مكوو» – يعمل جنبًا إلى جنب مع الوالي العماني في إدارة شؤون عشيرته، حاملًا شعارات منصبه التي كانت تتمثّل في طبلتين ونفيرين[٢]، وكان من أهم واجباته جباية الضرائب التي يفرضها العمانيون على سكّان البلاد الأصليين من الـ «وا – هاديمو» والـ «وا – تومباتو» الذين كانوا يعيشون على الزراعة وصيد الأسماك وغير ذلك من الحِرَف البحرية. ومع تزايد إيثار العمانيين لزنجبار كمركز للسلطة والتنمية الاقتصادية على ساحل شرق أفريقيا تناقص تدريجيًّا حظ الحكّام المحليين في السلطة السياسية، بينما انتقلت مساحات متزايدة من الأراضي التي كان أهل البلاد يملكونها إلى أيدي المستوطنين العمانيين الذين بدأوا في الاستيلاء على المناطق الخصبة شمال مدينة زنجبار وشرقها.

وعندما حاول أحد إخوة إمام مسقط في الثمانينات من القرن الثامن عشر أن يستخدم كلوه قيسيواني – التي كانت آنذاك خاضعة لحكم سلطان شيرازي من أهل البلاد – كقاعدة لشق عصا الطاعة ضد أخيه، اتّخذ أخوه الخطوة الحاسمة في عام ١٧٨٥، بإرسال حملة إلى الجزيرة. وقد خلّفت تلك الحملة وراءها حامية صغيرة لمنع أي عصيان في المستقبل. كما استهدف هذا الوجود العماني في الجزيرة الاستفادة من تجارة الرقيق الفرنسية التي كانت مستقرّة هناك. ومع ذلك، ظل السلطان المحلي ردحًا من الزمن محتفظًا بلقبه وبخمس حصيلة الجمارك. وكان يمارس سلطاته بمساعدة بعض الأعيان من أهل الجزيرة، أو من المستوطنات المقابلة لها على الساحل، حتى رأس دلغادو جنوبًا، التي كان سلطان كلوه يتمتّع فيها بقدر من السطوة لا يمكن تحديد مداه[٣]. وقد عجّل بتدهور كلوه قيسيواني اقتصاديًّا ظهور مستوطنة كلوه كيفينجي على الساحل المقابل، حيث أخذت تجتذب من كلوه قيسيواني الجزء الأكبر من تجارة الرقيق والعاج في أوائل القرن التاسع عشر.

وحوالى عام ١٨٠٠ كانت بقية مناطق ساحل شرق أفريقيا، وكذلك عدد كثير من الجزر المقابلة للساحل، تحت حكم بعض الأسر السواحيلية الرئيسية. فكانت أُسر بارزة عدة، منها أسرة الشاطري، تمارس السلطة الفعلية في جزر أرخبيل مافيا ومستوطناتها الثلاث الرئيسية كيسيماني، وتشوله، وكوا. وقد حال تعاطف أهالي البلاد مع مقاومة كلوه قيسيواني للسلطة

(١) ر. بيرتون (R. Burton)، ١٨٧٢، ص ٤٠.

(٢) ج. م. غراي (J.M. Gray)، ١٩٦٢، ص ١٦٠، الذي ينوّه بإشارة المراقبين الأمريكيين إلى تولّي «ملك» و «أمراء» زنجبار الحكم جنبًا إلى جنب مع الوالي العماني.

(٣) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٥، ص ١٩٠ و١٩١.

العمانية إبان الربع الأخير من القرن الثامن عشر دون فرض وجود عماني على تلك الجزر، على غرار الحامية التي خلّفتها الحملة العمانية على كلوه.

كذلك ظل الشريط الساحلي بين كلوه وومباسا خاليًا من أي وجود عماني حتى عام ١٨٠٠. وكانت الإدارة التقليدية التي يمارسها الزعماء المحليون – ويسمّون «جومبى» و «ديواني» – هي السائدة في بعض المستوطنات مثل سداني، وبانغاني، ومتانغاتا، وتانغا، وفانغا، وفومبا كوو. وكان من واجبات وظيفة الجومبى أو الديواني – الذي كان يحمل الشعارات المعتادة لمنصبه، وهي النفير والطبول والمظلة – تسوية المنازعات وإصدار الأحكام، وفرض الغرامات، وذلك بمساعدة موظفين تابعين له – يسمّون الـ «شاها» والـ «مويني مكوو» و «الأميري» – من أفراد العشائر المحلية البارزة. وكانت القواعد التي تطبّق في شؤون الإدارة والقضاء خليطًا من القانون العرفي والشريعة الإسلامية.

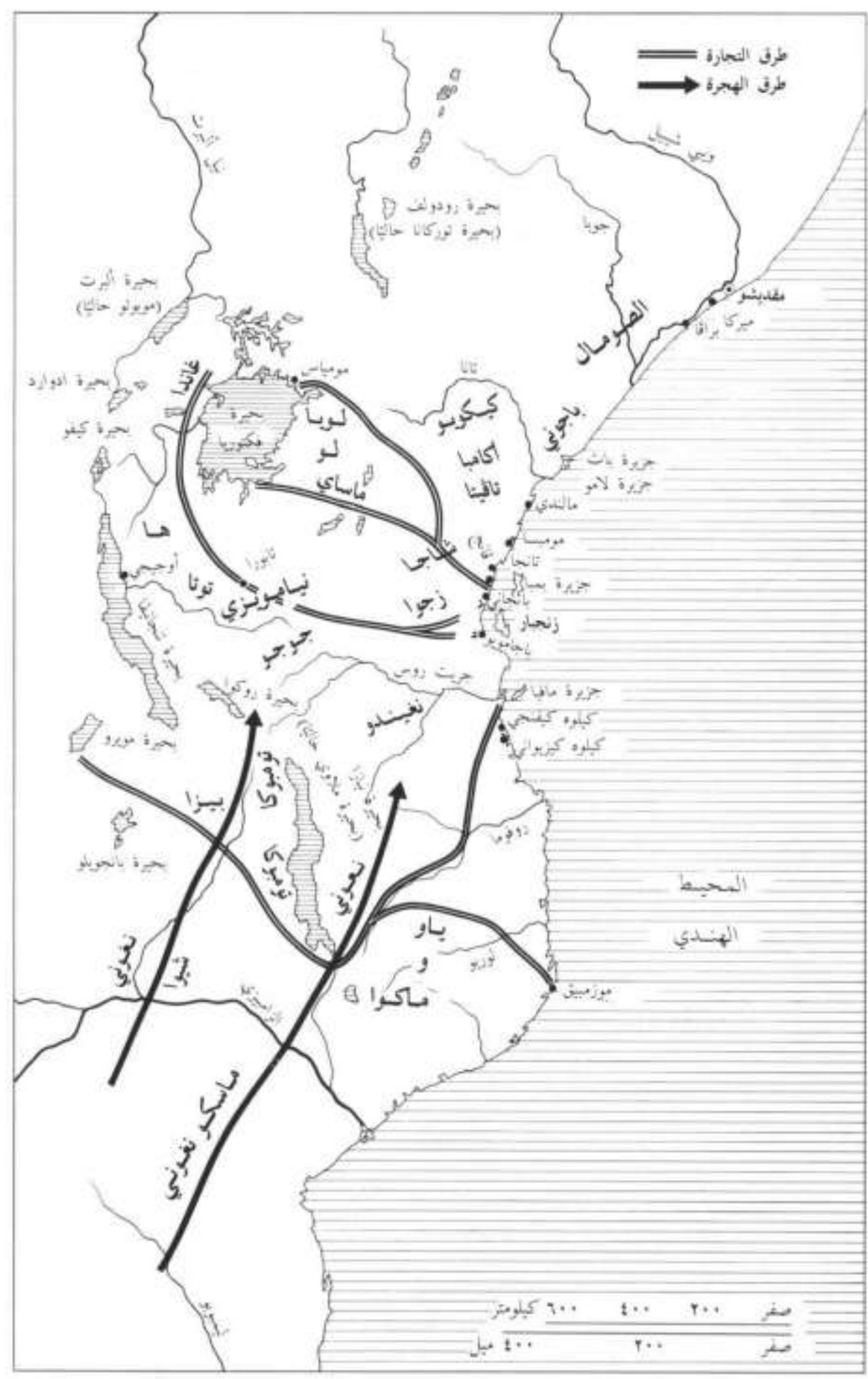
وكان أهم المستوطنات المقامة في تلك المنطقة الساحلية الممتدة بين كلوه وومباسا هي مستوطنة فومبا كوو، الواقعة بين فانغا وغاسي على الساحل الجنوبي لدولة كينيا حاليًا. وقد ازدهرت في تلك المستوطنة حكومة فومبا كوو الديوانية التي كان أهلها – ويسمّون الفومبا – خليطًا من الشيرازيين والأفريقيين والعرب الأشراف. وكان حكّام فومبا كوو يتلقّبون بلقب الديواني (المأخوذ من كلمة ديوان «مجلس» الفارسية). وابتداءً من عام ١٧٠٠ تقريبًا، وقدوم السيد أبو بكر بن شيخ المسيلة باعلوي من حضرموت، أسّس الباعلويون أسرة حاكمة من خلال التزاوج مع الأسر المحلية، وكانت مراسم تنصيب حكّام الفومبا تتضمّن في آن واحد طقوسًا إسلامية، وأخرى أفريقية غير إسلامية. وكانت شعارات منصب الديواني هي النفير التقليدي والمظلّة، والخفّ الخشبي، والعمامة. أما أهم واجبات وظيفته فكان يتمثّل أيضًا في القضاء بمعنى تسوية المنازعات طبقًا لنظام قانوني مختلط بعضه إسلامي وبعضه عرفي. كما كان يعاونه في إدارة شؤون الدولة عدد من الموظفين يسمّون «شاها» و «وزيري» و «مويني مكوو» و «أميري»، يختارون من أبناء العشائر الكبيرة. وبينما كان «الديواني» يمارس سلطته على رقعة كبيرة كانت ولاية «الجومبي» لا تتجاوز حدود القرية أو قسمًا من القرية. وكان لانتماء الديواني إلى الأشراف أثره الديني، حيث كان لأسرة باعلوي دور بارز في نشر الإسلام بين عشائر ديغو وسيغيجو، سواء كحكّام أو كممارسين للطب الديني باستخدام التعاويذ والأحجبة وغيرها، في أدائهم لتلك الوظائف[٤].

أما إلى الشمال من ومباسا فقد كانت أحوال ماليندي قد تدهورت إلى حد كبير منذ عهد البرتغاليين، وخاصّة بعد انتقال الأسرة الحاكمة إلى ومباسا في التسعينات من القرن السادس عشر، وظلّت على حالها هذا طوال الفترة الجاري استعراضها. وقد وصفها ج. ل. كرابف – الذي زارها في عام ١٩٤٨– بأنها تعيش في ظل الأورمو (غالا) الذين كانوا يهددون المنطقة[٥].

---

(٤) أ. إ. سالم (A.I. Salim)، ١٩٧٣، ص ٢٩ و٣٠؛ وللإطلاع على دراسة مفصّلة، انظر و. ف. ماك كي (W.F. Mckay)، ١٩٧٥.

(٥) ج. ل. كرابف (J.L. Krapf)، ١٨٦٥، ص ١٥٢.



الشكل ٩،١: الساحل والمناطق الداخلية: الشعوب وطرق التحارة الرئيسية، ١٨٠٠–١٨٥٠ (نقلًا عن أ. إ. سالم).

وتُرك أمر إنعاشها للسيد سعيد الذي شجّع العمانيين على استيطانها في حماية حامية عسكرية، فتحوّلت إلى نموذج من أروع نماذج التنمية الزراعية على الساحل في العقد السابع من القرن التاسع عشر.

ولم تكن هناك مستوطنات كبيرة تُذكر إلى الشمال من ماليندي سوى في أرخبيل لامو. وكان أهمّها عند مطلع القرن مستوطنة «باته» التي كان يحكمها النبهانيون الذين ظل النفير العاجي النفيس رمزًا لمناصبهم. ولكن أحوال المدينة في حوالى عام ١٨٠٠ كانت قد تردّت كثيرًا بعد ما شهدته من عهود الازدهار والسلطان في القرنين السابع عشر والثامن عشر[٦]. وقد أدّت بها الصراعات الداخلية على الخلافة والتنافس مع مدينة لامو المجاورة وتورّطها في أطماع المزروعيين في مومباسا إلى مزيد من التدهور، ومهّدت السبيل لخضوع تلك الجزيرة – الدولة لحكم أسرة بوسعيد في زنجبار.

وقد شجّعت المنافسات والأحقاد الطائفية في لامو على تدخّل الأجانب في شؤون المدينة. وساعد قربها من «باته» ووجود علاقات بين الأُسر في المدينتين على تورّط لامو في شؤون باته. وحتى مطلع القرن كانت باته التي يحكمها النبهانيون – برغم تدهورها الاقتصادي – لا تزال تعتبر لامو تابعة لها. ولكن الأُسر الكبيرة في لامو كان لها رأي آخر. وقد اضطرّت هذه العلاقات المتوتّرة المدينتين إلى أن تنحاز كل منهما إلى طرف من طرفَي النزاع الأكبر بين آل المزروعي في مومباسا وآل بوسعيد. وسنرى في ما يلي أن النتيجة كانت خضوع المدينتين كليهما لزنجبار. أما مستوطنة سييو – وهي المستوطنة الأخرى التي كانت قائمة في جزيرة باته – فقد نجحت في الاحتفاظ باستقلالها، حتى بعد انتهاء الفترة التي نحن بصددها، وذلك بفضل الروح الاستقلالية القوية التي أبداها حاكمها بوانا ماتاكا.

وقد استوطن المنطقة الساحلية المقابلة لجزر لامو – إلى الشمال من المناطق التي يسكنها الصوماليون – شعب الباجوني، الذي كان يدين بالولاء لزعمائه. ولم يكن لزنجبار أي سيطرة حقيقية محسوسة على تلك المنطقة، حتى بعد الفترة الجاري استعراضها. وكان اقتصاد المنطقة يقوم أساسًا على الحِرَف البحرية. فكان سكّانها يشتغلون بالصيد وقطع المنغروف وجمع الأصداف الصفراء وأصداف السلاحف والعنبر وبيعها، فضلًا عن تجارة الماشية مع جيرانهم من الصوماليين والأورومو[٧]. وعندما تزايدت أهمية تجارة الرقيق على الساحل شارك فيها السكّان، حيث كانوا يشحنون الرقيق إلى موانئ بنادير المجاورة.

وفي الفترة التي نحن بصددها، كانت معظم مناطق ساحل بنادير تتمتّع بالحكم الذاتي. وكانت المراكز المهمّة على الساحل، مثل مقديشيو ومركه وبرافا (براوه) ووارشيخ، تخضع لحكم شيوخ صوماليين محليين كانوا يرحّبون بمشاركة العرب والهنود إلى حدّ ما في النشاط

---

(٦) للإطلاع على التفاصيل، أنظر و. ل. هيشنز (W.L. Hichens) (مدير التحرير) و ج. دي ف. آلين (J. de V. Allen) (مدير التحرير)، ١٩٧٧.

(٧) ج. ل. كرابف (J.L. Krapf)، ١٩٦٠، ص ١١٤.

التجاري بتلك المدن. ولكن موانئ بنادير ظلّت تتمتّع بقدر كبير من الاستقلال السياسي، حتى بعد قيام سلطنة زنجبار العمانية[٨]. وبقيت على هذه الحال حتى عام ١٨٤٢ حين عيّن السيد سعيد ممثّلًا له في مقديشيو بناءً على طلب الزعماء الصوماليين الذين كانوا لا يريدون الخضوع لزنجبار قدر حرصهم على توثيق علاقاتهم الاقتصادية مع سعيد وضمان حمايته لهم في حالة تعرّضهم للغزو من المناطق الداخلية في الصومال. وكانت تلك العلاقة مناسبة للطرفين، لأن سعيد لم يكن يريد من مندوبه في مقديشيو إلا أن يراقب حركة التجارة ويشرف على تحصيل الضرائب[٩]، أي أن أطماع سعيد كانت اقتصادية لا سياسية.

السلطنة العمانية

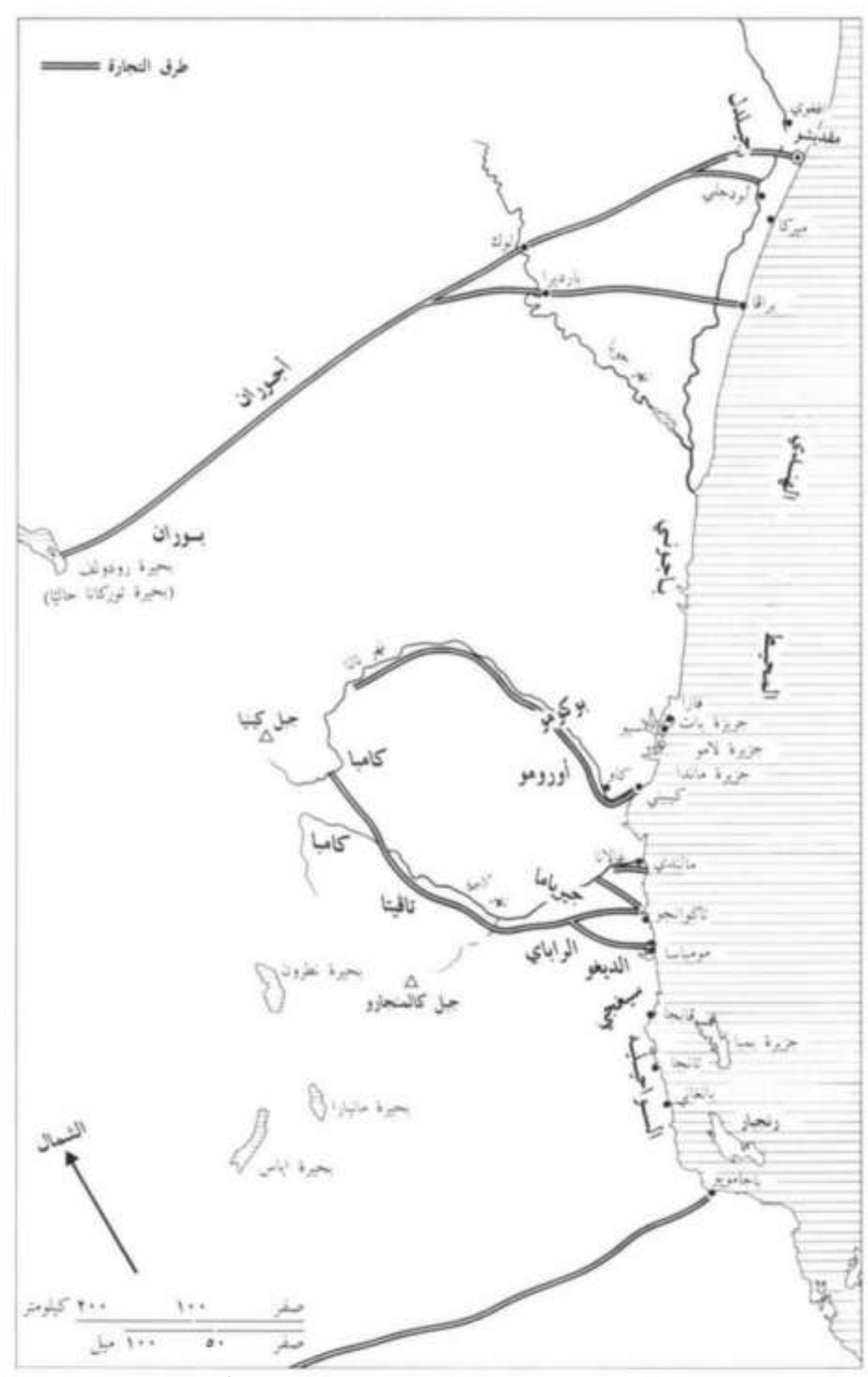
كان نمو السلطنة العمانية على ساحل أفريقيا الشرقي وتطوّرها يقومان على أساس من تلك الأطماع الاقتصادية أساسًا التي كانت تراود السيد سعيد، الذي كان يعتبر نفسه بحق أميرًا تاجرًا أولًا وقبل كل شيء. وقد ساهمت عوامل سياسية اقتصادية معيّنة داخل بلده الأصلي عمان وخارجه على الساحل الشرقي لأفريقيا في قيام تلك السلطنة العمانية ونموّها على الشريط الساحلي. فقد شهد الاقتصاد العماني توسّعًا كبيرًا قرب نهاية القرن الثامن عشر. واستغلّ العمانيون، رافعين على سفنهم علمًا محايدًا، الحروب النابليونية لانتزاع نصيب كبير من تجارة نقل البضائع في المحيط الهندي والمياه المجاورة له، مما جعل التجّار البريطانيين يشكون من التفوّق الساحق لحركة النقل البحري العمانية المتزايدة. وعند مطلع القرن الجديد كان حاكم عمان السلطان بن أحمد قد أبرم اتفاقات تجارية عدة كفلت لبلاده اتصالات مربحة مع سواحل كثير من المناطق المطلّة على المحيط الهندي – إثيوبيا وشيراز والسند وباتافيا (جاكارتا) (بينما كان مندوبوه على ساحل شرق أفريقيا يرسلون له كل عام إيرادات ضخمة بلغت ٤٠٠٠٠ من دولارات ماريا تيريزا في عام ١٨٠٢[١٠].

وعندما خلف سعيد بن سلطان أباه إمامًا لمسقط في عام ١٨٠٦، استمرّ بدهاء في اتّباع سياسة الحياد إزاء بريطانيا وفرنسا. ووقّع معاهدة تجارية مع إيل دي فرانس (موريس حاليًا) في عام ١٨٠٧. ولما كانت بريطانيا تدرك الأهمية الاستراتيجية لمسقط، فقد وجدت نفسها مضطرّة للموافقة على سياستها المحايدة، ومساعدة الإمام سعيد على إشاعة الاستقرار في بلاده عن طريق معاونته في حربه ضد بعض القوى المزعزعة للاستقرار مثل القواسم والوهابيين. وقد

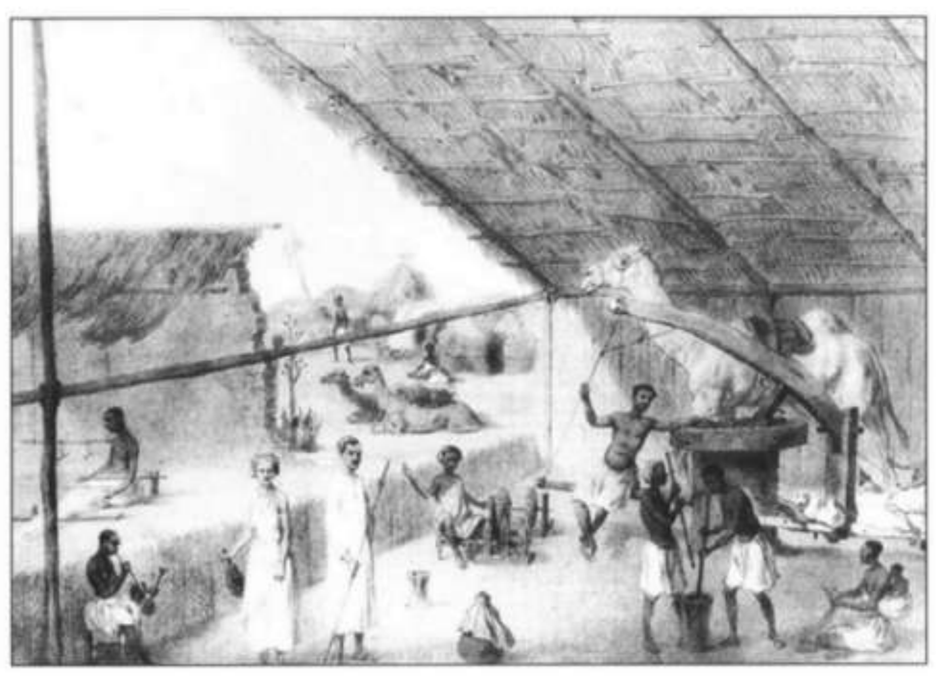
(٨) م. غيلان (M. Guillain)، ١٨٥٦، الجزء ٢، ص ٥٢٧–٥٣٠.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) سي. س. نيكولز (C.S. Nicholls)، ١٩٧١، ص ٩٩. وكان هذا المصدر مفيدًا بوجه خاص في تتبع نمو السلطنة العمانية على ساحل شرق أفريقيا.



الشكل ٢،٩: الساحل الشمالي والمناطق الداخلية: طرق التجارة، ١٨٥٠ (نقلًا عن أ. سالم).



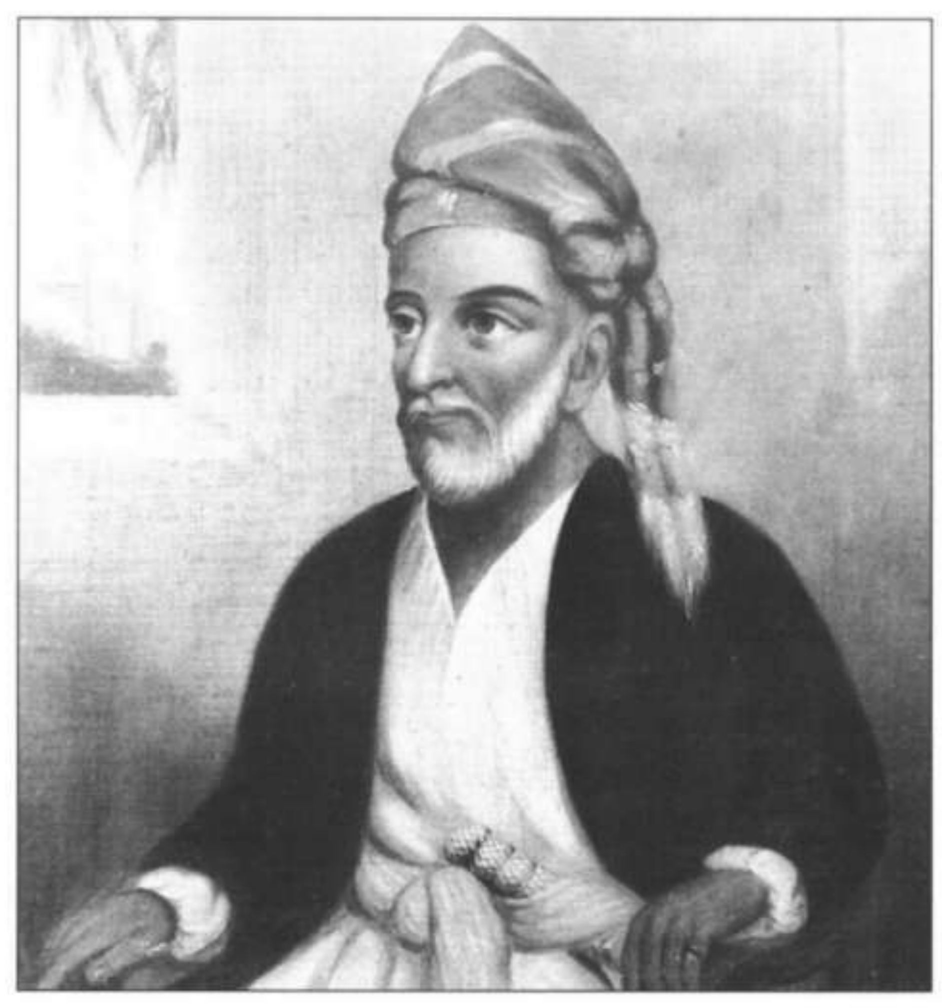
اللوحة ٩،١: عصر زيت السمسم في مقديشيو، ١٨٤٧.

أتاح استقرار الجبهة الداخلية لسعيد الوقت والموارد اللازمة لتوجيه اهتمامه بمزيد من الثقة نحو ساحل شرق أفريقيا.

وكانت العوامل التي جعلته يركّز اهتمامه على الساحل اقتصادية وسياسية في آن معًا. فقد كان واعيًا بالإمكانات الاقتصادية للساحل، وكان يريد تحويل الصراعات بين الأُسر الحاكمة المحلية لمصلحته السياسية، وأن يتدخّل للوقوف في وجه النفوذ الأوروبي المتزايد في المنطقة. وكان قلق العمانيين من المطامع الفرنسية الرامية إلى اقتطاع منطقة نفوذ أكبر في المنطقة من العوامل التي حدت به إلى اتخاذ قراره بتنصيب والٍ في كلوه في عام ١٧٨٥. وفي عام ١٨٠١ كانت باته قد دعت البريطانيين إلى إقامة حصن لحمايتها من المخططات الفرنسية، مقابل نصف غلة تلك المدينة الجزيرة[١١]. وربّما كان هذا العامل، فضلًا عن أخبار قيام السفن البريطانية بزيارات لاحقة للجزيرة، هو الذي أقنع سعيدًا بتدعيم وجوده ونفوذه على الساحل.

أما مغامراته السياسية والعسكرية بعد ذلك فهي معروفة بدرجة أكبر. فقد قرّر سعيد أن يتدخّل في الصراعات السياسية السواحيلية، وخاصة الصراعات التي كان للمزروعيين ضلع فيها. وكانت أزمة الخلافة الداخلية في باته قد أدّت إلى تدخّل المزروعيين. وفي عام ١٨١١ كان

(١١) سي. س. نيكولز (C.S. Nicholls)، ١٩٧١، ص ١٢٠ و١٢١. أوفد مجلس بومباي البريطاني الكابتن و. ف. أوين، لتقصّي الإمكانات الاقتصادية لشرق أفريقيا.



اللوحة ٩،٢: سعيد بن سلطان، سلطان زنجبار (١٨٠٤-١٨٥٦).

يحكم باته سلطان موالٍ للمزروعيين، بينما كان منافسه رهينة في يد المزروعيين في مومباسا، وكان أنصار ذلك المنافس لاجئين في لامو. وهكذا كان المسرح مهيّأً لمواجهة بين لامو وباته التي كانت تتمتّع بتأييد المزروعيين. وقد شهد عاما ١٨١٢ و١٨١٣ موقعة عسكرية من أشهر المواقع في التاريخ السواحيلي، هي معركة شيلا، عندما نزلت عند قرية شيلا على شواطئ جزيرة لامو قوة بحرية مشتركة بين باته والمزروعيين بغرض إخضاع لامو. ولكن الغزاة هزموا هزيمة منكرة وتحطّمت نهائيًا أوهام باته في السيطرة على لامو.

وكان خوف لامو من الغارات الانتقامية هو السبب في دعوة سعيد إلى نصرتها وحمايتها. وقد قبل سعيد الدعوة وأرسل إلى الجزيرة حاكمًا وحامية من البوسعيديين، ليس للتصدّي لأية تهديدات جديدة من المزروعيين وأهل باته فحسب، وإنما أيضًا للحيلولة دون أي توسّع جديد

في نفوذ المزروعيين يمكن أن يقوّض نفوذ البوسعيديين الذي كان في بداية ازدهاره. فقد كان المزروعيون آنذاك قد استتبّ لهم الأمر في مومباسا، ويتمتّعون في بمبه، وباته، بينما كان البوسعيديون لا يسيطرون إلا على زنجبار وكلوه.

وانتقل سعيد من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم لتقليص نفوذ المزروعيين وسلطانهم، ومن ثم تدعيم نفوذه وسلطانه. فوطّد أقدام طائفة من أنصاره في باته، أصبح زعيمها في ما بعد سلطانًا للجزيرة بعد وفاة حاكمها الموالي للمزروعيين. وعندما توفي هذا السلطان الموالي للبوسعيديين في عام ١٨٢٢، حارب سعيد والحاكم الموالي له في لامو المزروعيين ومرشحهم الجديد فومولوتي ونجحا في تنصيب سلطان موالٍ للبوسعيديين، وإقامة حامية في باته لحماية مصالحهم هناك. وهكذا تمكّن سعيد بحلول عام ١٨٢٢ من تحويل الوضع السياسي لمصلحته في أهم نقطتين في أرخبيل لامو آنذاك، وهما لامو وباته. وفي السنة نفسها تحدّى سلطة المزروعيين في بمبه: فقد استجاب البوسعيديون لطلب من طائفة مناوئة للمزروعيين في بمبه كانت قد أرسلت ممثلين لها إلى مسقط لطلب معونة العمانيين ضد المزروعيين، واستغلّوا غياب الحاكم المزروعي في مومباسا للاستيلاء على بمبه في عام ١٨٢٣. وفشلت محاولة المزروعيين لاسترداد بمبه من أيديهم.

وهكذا استطاع سعيد، خلال عقد واحد من الاهتمام الجاد بالساحل الشرقي لأفريقيا، أن يحقّق لنفسه وأسرته سلطانًا جعل منافسيه السابقين – المزروعيين – يشعرون بأنهم معرّضون لخطر شديد. وكان هذا الشعور هو السبب الذي حدا بهم إلى التعامل مع الضابط البحري البريطاني الكابتن و. ف. أوين، وتسهيل إعلان الحماية البريطانية على مومباسا في عام ١٨٢٤.

وقد كانت سياسة بريطانيا الرسمية نحو هذا التصرّف الذي أقدم عليه أوين غامضة بعض الشيء. فهي لم ترحّب بحماس بإعلان الحماية على المدينة، وإن كانت لم تتخلَّ عنها. ذلك أن العلاقات العمانية – البريطانية كانت تقلّل من أي حماس لهذه الخطوة. فقد كان أوين يأمل في استخدام مومباسا كقاعدة لمحاربة تجارة الرقيق ويخطّط لذلك، وكانت بريطانيا تخطّط للعمل على تقليص التجارة من خلال سعيد ووقّعت معه في عام ١٨٢٢ معاهدة مورسبي لهذا الغرض. أما الآن فقد أوقع تأييد أوين لخصومه المزروعيين بريطانيا في ورطة دبلوماسية.

والواقع أن المحميّة البريطانية لم تعش طويلًا. فقد انتهت في عام ١٨٢٦، ليس فقط لأن الحكومة البريطانية قرّرت أخيرًا أن من الأفضل لها التعاون مع سعيد، وإنما أيضًا لأن المزروعيين أنفسهم أصبحوا مستائين منها. فقد كانوا غير راضين عن تدخّل الضبّاط البريطانيين بدون مبرّر في شؤون حكمهم الداخلي، ولم يكونوا سعداء على الإطلاق بمشاركتهم لهم في حصيلة الجمارك التي كانوا يجمعونها، ولا بالقيود التي فرضوها على تجارة الرقيق. يُضاف إلى ذلك، بطبيعة الحال، فشل البريطانيين في مساعدتهم على استرداد ممتلكاتهم السليبة.

وبرغم انتهاء المحميّة في عام ١٨٢٦، فقد مرّ عقد كامل قبل أن يتمكّن سعيد من إخضاع المزروعيين. ففي عام ١٨٢٨ تمكّنت قوة بوسعيدية من احتلال حصن يسوع، ولكن الحامية التي أرسلها سعيد حوصرت بعد بضعة أشهر، واضطرّت للانسحاب. وفشلت حملتان أخريان

أرسلهما سعيد في عامَي ١٨٢٩ و١٨٣٣. وكان فشلهما يرجع إلى حد كبير إلى مؤازرة المجموعتين السواحيليتين، الطوائف الثلاث والطوائف التّسع، للمزروعيين. ولكن سعيدًا نجح أخيرًا عندما شاعت الفرقة الداخلية، مثلما حدث من قبل في باته وبمبه. فقد انقسم المزروعيون إلى فئتين. وعندما توفي حاكمهم القدير والمحبوب سالم بن أحمد عام ١٨٣٥، استدعى خليفته شيوخ الطوائف الثلاث. ومرة أخرى دعت فئة ساخطة سعيدًا إلى التدخّل. وفي تلك المرة لم تواجه حملته (١٨٣٧) أي مقاومة. واستسلم المزروعيون، وفاز سعيد بالغنيمة التي كان يشتهيها أكثر من أي شيء آخر، وهي مومباسا. وكما حدث من قبل في المناطق الأخرى، اقترن الاعتراف بسلطان البوسعيديين بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، فكان الحاكم الذي ولّاه سعيد في مومباسا يشرك شيوخ الطوائف الثلاث والطوائف التسع في إدارة شؤون المدينة.

العلاقات التجارية بين الساحل والمناطق الداخلية

يبدو أن سعيدًا كان قد استقرّ رأيه عندما دانت له مومباسا على أن ينقل عاصمة حكمه من عمان إلى زنجبار. وقد تبيّن في ما بعد أن قراره هذا كان ذا تأثير حاسم على مقدراته ومقدّرات الساحل كله. فقد كانت زنجبار، فضلًا عن خصوبتها الشديدة وميناءها الممتاز، تحتلّ موقعًا استراتيجيًّا قبالة ساحل مريمه الذي كان آنذاك قد أصبح المنفذ الرئيسي لأهم البضائع القادمة من المناطق الداخلية، وهي العاج والرقيق. وكانت الإيرادات الطائلة التي تدرها تلك التجارة تنهال على خزائن السلطان حتى قبل أن يتّخذ من زنجبار عاصمة لملكه. وكان الوالي الذي نصّبه على زنجبار قد بدأ فعلًا في تعزيز غلبة الجزيرة بإصدار أوامره إلى جميع التجّار الأجانب بعدم التعامل إلا مع زنجبار. وحظر أي اتصال مباشر مع مريمه[١٢].

وسرعان ما فاقت زنجبار سائر المدن الساحلية من حيث الازدهار الاقتصادي والسياسي. وخلال فترة قصيرة، استطاع السيد سعيد بعبقريته التجارية وسياساته التحررية بعيدة النظر أن يجعل من زنجبار أكبر مركز تجاري على الشاطئ الغربي للمحيط الهندي، وأصبحت أهم سوق للعاج والرقيق والقرنفل والصمغ الراتنجي والصدف الأصفر والمنتجات الزراعية على الساحل الشرقي، وأكبر مستورد للسلع المصنّعة في الهند وأمريكا وأوروبا، كالأقطان والخرز والأسلاك والسلاسل والبنادق والبارود والخزف والصيني والأواني الفخّارية والزجاج والسكاكين والفؤوس. وعزّز مركزها ما لقيته من اعتراف دولي في صورة اتفاقات تجارية وقنصلية وقّعها السلطان مع أمريكا (١٨٣٧)، وبريطانيا (١٨٣٩)، وفرنسا (١٨٤٤)، ومع بعض الدويلات الألمانية في ما بعد[١٣].

وكان أكثر تلك البضائع ربحًا بالنسبة إلى سلطنة عمان العاج والرقيق، لتزايد الطلب عليهما

---

(١٢) المرجع السابق، ص ٨٠ و٨١.

(١٣) أ. إ. سالم (A.I. Salim)، ١٩٧٣، ص ١٥ و١٦.

في ما وراء البحار، وفي الداخل أيضًا في ما يتعلّق بالرقيق. وخلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر كان العاج والرقيق يصلان إلى الساحل من خلال شبكات تجارية أقامتها شعوب المناطق الداخلية، وخاصة الياو، مع الساحل. ويشدّد إ. أ. ألبيرز على أهمية العاج في تجارة زنجبار عند مطلع القرن[١٤]. فقد كان أهم سلع التجارة في شرق أفريقيا ووسطها، ومصدر الرزق الرئيسي بالنسبة إلى معظم أفراد شعب الياو. وقد أغرت الأسعار المرتفعة الياو بتحويل تجارتهم من العاج من ساحل موزمبيق إلى ساحل زنجبار، وكانت كلوه كيفينجي هي الميناء الرئيسي لتصديرها.

وينبغي أن نفرّق هنا بين كلوه قيسيواني، المدينة الجزرية التي تحمل هذا الاسم، وبين كلوه كيفينجي التي أصبح الياو يستخدمونها في تجارة العاج. فلقد كانت أحوال كلوه قيسيواني قد تدهورت بصورة ملحوظة بحلول العقد الثالث من القرن التاسع عشر بسبب الانقسامات الداخلية والظروف البيئية غير المؤاتية، أما قرية كلوه كيفينجي الواقعة على الساحل على بُعد ٢٧ كيلومترًا إلى الشمال منها فقد أصبحت المركز التجاري الرئيسي، وكان قد نصّب فيها منذ عام ١٨١٩ حاكم عماني للنهوض بتجارتها واستغلالها. ويعتبر ألبيرز ازدهار كلوه كيفينجي رمزًا للتكامل الاقتصادي بين الساحل والمناطق الداخلية[١٥]، ويرى أن نموّها وازدهارها يرجعان إلى دورها كسوق وإلى روح المبادرة التي كان يتمتّع بها أهل زنجبار، بقدر ما يرجع إلى شعوب الداخل التي أتت بتجارتها إليها.

كان من أهم العوامل في بلوغ كلوه كيفينجي مركز الصدارة في تجارة شرق أفريقيا، مساهمة عدد من الأفراد من المناطق الداخلية البعيدة مثل المغامر موينيي مكويندا – من شعب الماسانينغا ياو – الذي استقرّ في كلوه كيفينجي في أواخر القرن الثامن عشر.

وهكذا كان الأفريقيون أول من بدأ تجارة القوافل بين الساحل والمناطق الداخلية. ثم انضمّ البيسا إلى الياو في نقل البضائع بين منطقة بحيرة نياسا والساحل. ويقول ألبيرز إن التنافس بين الياو والبيسا اضطرّ الياو إلى التركيز بدرجة أكبر على تجارة الرقيق كي يجنوا أرباحًا أكبر، لأن البيسا خفضوا عليهم سعر العاج، فأصبحوا يجدون ترحيبًا أكبر في كلوه. وكانت تجارة العاج في النصف الأول من القرن التاسع عشر تكاد تضارع تجارة الرقيق في أهميتها، إن لم تتفوّق عليها. وكان كل من البيسا والياو يجلبون العاج والرقيق إلى كلوه لشحنهما منها إلى زنجبار. وفي عام ١٨٥٠ كانت كلوه كيفينجي قد أصبحت أهمّ المدن على الساحل ما بين موزمبيق وزنجبار، وميناء التصدير الرئيسي، لا بالنسبة إلى العاج والرقيق فحسب، وإنما أيضًا بالنسبة إلى منتجات أخرى مثل الأرزّ والصمغ والتبغ، ولكن المدينة كانت تدين بأهميتها الاقتصادية آنذاك للعاج والرقيق.

وكان أكثر الرقيق الذي يجلبه النخّاسون من العشائر نفسها التي ينتمي إليها تجّار الرقيق،

(١٤) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٣، ص ١٧٥–١٨٥.

(١٥) المرجع السابق، ص ٢٣٦.

مثل الياو والبيسا والماكوا والنغندو. وكانوا يحصلون على معظم هؤلاء العبيد نتيجة حروب أو غارات. ولم تكن تلك الغارات تشنّ بغرض الحصول على العبيد على وجه التحديد. بل كان الأسرى من مثل تلك الصراعات يقايضون في ما بعد ببعض السلع الساحلية مثل القماش. وكان لشعوب الداخل عبيد يخدمونهم، وفي بعض الحالات كان العبد يتقلّب بين سيّد وآخر مرات عدة قبل أن يصل إلى الساحل[١٦]. ويقول ألبيرز أن جماعات العبيد كانت تنتقل بهذه الطريقة من الداخل إلى الساحل أو إلى أحد مراكز القوافل الداخلية التي يسيطر عليها زعماء الياو، مثل مبوندا وماكنجيلا وماتاكا، حيث كان يتمّ تجميعهم ونقلهم إلى الساحل بأعداد أكثر.

وكان للأنشطة التجارية للياو والبيسا وغيرهم ممن كانوا يستغلّون منطقة بحيرة نياسا ما يضاهيها في الشمال على يد النياموزي والكامبا والميجي كنده. فلقد أخذت البضائع الأجنبية طريقها إلى المناطق الداخلية في تنزانيا منذ القرن الثامن عشر عن طريق المبادلات الإقليمية. وقد شجّع هذا التطوّر حركة صيد الفيلة لمبادلة عاجها بتلك البضائع الأجنبية. وهكذا أصبح للسومبوا والنياموزي اتصالاتهم المباشرة مع الساحل حوالى عام ١٨٠٠، وكانوا يسافرون إليه مخترقين أراضي الأوغوغو[١٧]. وأدّى هذا الاتصال إلى قيام شبكة تجارية بين الأونياموزي والساحل، وإلى شق طرق جديدة للقوافل لربط الساحل بالمناطق الداخلية.

وقد وصلت أول قافلة غير أفريقية إلى أونياموزي في عام ١٨٢٤. وفي عام ١٨٣١ زحف ليف بن سعيد، وكان نصف عربي ونصف نياموزي، إلى الداخل حتى وصل إلى بحيرة تنغانيقا، وأرسل قافلة خاصة به إلى المناطق الداخلية في عام ١٨٣٧. وفي عام ١٨٤١ عبرت قافلة عربية بحيرة تنغانيقا لتصل إلى كازمبه. وبنهاية الفترة التي نحن بصددها (١٨٤٥) كان تجّار الساحل قد وصلوا إلى بوغندا، حيث كانوا موضوع ترحيب الكاباكا، لا لأسباب تجارية فحسب، وإنما أيضًا لأسباب عسكرية، لأن البنادق التي كان يستطيع شراءها منهم كانت ذات فائدة له في صراعاته مع جيرانه. وكان ارتفاع أسعار العاج والرقيق هو الحافز الرئيسي لذلك الاندفاع نحو الداخل[١٨].

وإلى الشمال من تلك المنطقة، أدّى تزايد الطلب على العاج وغيره من البضائع في الساحل إلى تكثيف تجارة الميجي كنده الإقليمية مع الكامبا في أوائل القرن التاسع عشر. وكان الميجي كنده قد أقاموا شبكة من الاتصالات التجارية مع السواحيليين والواته والفانغا والأودومو عند أسواق الحدود. فكان الديغو يتبادلون الذرة الرفيعة والسمسم وجوز الهند بسلع أخرى مثل الأقمشة والأسماك والأسلاك والخرز مع السواحيليين في سوق مطاوع بمنطقة الديغو الداخلية جنوب مومباسا، كما كانوا يتاجرون مع الشامبا في التبغ ليبيعوه للجيرياما. وشهدت الثلاثينات

(١٦) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٣، ص ٢٤٠ و٢٤١.

(١٧) ج. إيليف (J. Illife)، ١٩٧٩، ص ٤١.

(١٨) المرجع السابق، ص ٤٢. وقد جاء فيه أن أسعار العاج في سورا غربي الهند تضاعفت ما بين ١٨٠٤ و١٨٠٨، وأنها زادت في زنجبار إلى ستة أضعاف ما كانت عليه ما بين العقد الثاني والعقد التاسع من القرن التاسع عشر.

والأربعينات من القرن التاسع عشر تحرّك قوافل الفومبا والديغو إلى الداخل انطلاقًا من فانغا في طريقها إلى تافيتا وتشاغا وسامبورو، وحتى بحيرة فكتوريا في النهاية.

وأصبح للجيرياما في أواخر القرن الثامن عشر تجارة تصل إلى مسافاة طويلة في الداخل مع الكامبا. بل كانوا قبل ذلك أهم مورّدي العاج للساحل، وكانوا يحصلون على العاج عن طريق الصيد والمقايضة مع الواتا والأودومو. وقد شجّع تزايد الطلب عليه ونضوب مصادر التوريد المحلية قرب نهاية القرن الثامن عشر الجيرياما على التوغّل في الداخل، فكانوا أول من بدأ رحلات القوافل إلى كامبا كيتوي. واستعان الجيرياما بالراباي كوسطاء بينهم وبين السواحيليين. وقد احتكروا تقريبًا تجارة القوافل مع الكامبا حتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر، حينما بدأت قوافل الكامبا في القضاء على دور الوساطة الذي كانوا يقومون به.

الآثار الاجتماعية الاقتصادية للتوسّع التجاري

اقتضى توسّع الكامبا إلى ما وراء مرتفعات مبوني الخصبة وحتى أراضي المنخفضات الأقل خصوبة مثل كيتوي في أوائل القرن التاسع عشر نوعًا من التكيّف الاجتماعي الاقتصادي والتأقلم. فلجأوا إلى الصيد والرعي وتجارة المقايضة في الأراضي الأقل خصوبة حتى يقوموا بأودهم. وتطوّر عندهم نظام البحث عن الغذاء المسمّى «كوثوا»، والذي حتّم عليهم في النهاية تجارة المقايضة مع جيرانهم من الكيكويو، والإمبو، والماساي وغيرهم. ومع وصول الجيرياما امتدّت شبكة التجارة الإقليمية التي أقامها الكامبا حتى وصلت إلى الساحل. وبحلول العشرينات من القرن التاسع عشر كان الكامبا يجهّزون القوافل لتحمل بضاعتهم إلى الساحل. وأصبحت أعداد متزايدة منهم تشارك في تلك القوافل بعد أن تبيّنت لهم إمكانات التجارة مع الساحل. وأصبحت قوافل الكامبا هي المسيطرة على تجارة المسافات الطويلة في القطاع الشمالي من المناطق الداخلية بشرق أفريقيا إبّان الثلاثينات والأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر، إلى أن حلّت محلّهم – كما حدث من قبل في المناطق الداخلية الجنوبية (التنغانيقية) – قوافل العرب والسواحيليين التي كانت أكبر حجمًا وأفضل عتادًا، وأخذت تتوغّل في الداخل بخطى حاسمة ابتداءً من أواخر الخمسينات. بيد أن تلك العلاقات التجارية بين الساحل والمناطق الداخلية كانت لها في ما بعد آثار ذات شأن. من ذلك مثلًا تقويض نظام «الكايا» أو السكنى في مستوطنات مغلقة ومحصّنة الذي كان سائدًا بين الميجي كنده. ففي ما بعد عام ١٨٣٠، اضطرّ حافز الإشتغال بالأنشطة التجارية واغتنام فرص التجارة كثيرًا من أفراد الديغو والجيرياما والراباي والدوروما إلى النزوح من مناطق السكنى الحصينة (الكايا) والاستقرار في المناطق المجاورة.

ولم يقتصر تأثير هذا التشتّت سعيًا إلى فرص التجارة وأراضي الرعي الخصبة على تقويض أركان الحياة الاجتماعية في الكايا، بل انه قوّض أيضًا سلطة شيوخ العشائر فأصبحت معيشة السكّان تدور حول قطاع أصغر من المجتمع، يقتصر على فرع العشيرة أو العصب. واندثر أيضًا نظام الفئات العمرية بعد أن زاد التشتّت من صعوبة الاجتماع في الكايا لممارسة شعائر

التكريس. وظهر بين الميجي كنده والكامبا أثرياء استخدموا ثرواتهم من التجارة في اجتذاب حاشية من الموالين وتدعيم نفوذهم.

ومن هؤلاء نغونيو، من الجيرياما، الذي ضارع أباه في علاقاته التجارية مع السواحيليين والأورومو والواتا والكامبا وابتنى قرية كبيرة جمع فيها شراذم أتباعه. وبذلك مهّد السبيل لاعتراف البريطانيين به في ما بعد زعيمًا من زعماء المنطقة. ومنهم أيضًا مواكيكونغه – من زعماء الديغو – الذي احتكر التجارة مع الفومبا واستخدم ثروته من تلك التجارة في إقامة عدد من التحالفات الشخصية وتكوين حاشية من الموالين، بل اتّخذ لنفسه بلاطًا في دزومبو، وتلقّب بلقب الـ «كوبو».

وكان للكامبا رجالاتهم (أندو انينه) ممن اكتسبوا السلطة والنفوذ بفضل ثرواتهم التي حصلوا عليها من التجارة. وكان أشهرهم كيفوي مويندا الذي علا شأنه نتيجة لتجارة المسافات الطويلة بين الساحل وأوكامباني في العقدين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر[١٩]. ومع نمو تلك التجارة، زاد حجم القوافل، فكانت قافلة الكيفوي تضمّ نحو ثلاثمائة رجل. وشملت شبكة حلفائه الكامبا والإيمبو والميجي كنده في منطقة كيتوي. وامتدّت حتى مومباسا جنوبًا، حيث كان حاكمها من التجّار المتعاملين معه.

وثمة ما يشير إلى قيام مثل هذا النوع من العلاقات التجارية بين المناطق الداخلية والساحل وترسّخه في العقود الأولى من القرن التاسع عشر في ما وراء الساحل الممتدّ بين المنطقة السواحيلية والميجي كنده في الشمال. وكانت لامو قد حلّت محل باته كأهم ميناء تجاري في أرخبيل لامو في أوائل القرن التاسع عشر. وكان سكّان لامو آنذاك قد أقاموا ما يشبه نظام المزارع الكبيرة – نظام الكونده[٢٠] – على أراضي القارة المقابلة لجزيرتهم. كما توغّل التجّار من الأرخبيل في المناطق الداخلية انطلاقًا من كاو وكيبيني وغيرهما على نهر أوزي، وحتى نهر تانا للاتّجار مع البوكومو والأورومو في الماشية والعاج والحاصلات الزراعية.

وكانت هناك شبكة تجارية كبيرة تربط بين مدن بنادير على الساحل الصومالي – براوه ومركه ومقديشيو – وبين المناطق الداخلية. وارتبطت موانئ بنادير خلال القرن التاسع عشر بمراكز عدة في جنوب إثيوبيا وشمال كينيا الحالية. بل وصلت تجارتها إلى بحيرة رودولف (بحيرة توركانا الحالية). وكان من المحطات المهمّة على تلك الطرق التي كانت ترتادها القوافل لوك (لغ) وبرديرا على نهر جوبا، فكان التجّار الصوماليون والبوران يجلبون العاج والماشية، والرقيق أحيانًا، إلى تلك المدن، حيث كانت تنقل منها بعد ذلك إلى مدن الأسواق القريبة من الساحل، مثل أفغوي القريبة من مقديشيو، وأودغله القريبة من مركه. وفي النهاية كانت تلك البضائع تصل إلى موانئ بنادير. وكانت جماعات صومالية أخرى مثل البيمال

(١٩) للإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر ر. كومنغ (R. Cummings)، ١٩٧٥. وفي ما يتعلق بالميجي كنده، انظر ت. سبير (T. Spear)، ١٩٧٤.

(٢٠) أنظر م. إيلفيساكر (M. Ylvisaker)، ١٩٧٥ و١٩٨٣.

والغليدي والتوني تموّن تلك الموانئ بالسلع الزراعية القادمة من وادي شبيلي الخصيب، كما كانت تقوم بدور الوكالة نيابة عن التجّار الصوماليين في المناطق الداخلية.

ولقد أحدثت تلك العلاقات التجارية، القائمة على تجارة القوافل التي كانت تربط بين كل قطاع من ساحل أفريقيا الشرقي والمناطق الداخلية في عمقه، تأثيرًا اجتماعيًّا وثقافيًّا متدرّجًا كانت له مظاهره الواضحة في نهاية الفترة التي نحن بصددها (١٨٤٥)، ولكنه تطوّر بدرجة ملحوظة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد أشرنا من قبل إلى نمو النزعة الفردية وظهور حفنة من الأفراد الذين جمعوا ثروات كبيرة (وإن كانت زائلة) واكتسبوا نفوذًا وجاهًا خارج الإطار الاجتماعي التقليدي. غير انه شاعت أكثر من ذلك عادة اتخاذ زوجات أجنبيات. وأصبحت تلك الظاهرة ملحوظة – على سبيل المثال – بين الديغو والراباي في القرن التاسع عشر، كامتداد لعلاقاتهم التجارية. وبذلك أصبحت هناك علاقات مصاهرة بين الميجي كنده والأورومو والكامبا والسواحيليين. وشاع أيضًا أتباع شعائر جديدة نتيجة للتفاعل بين تلك المجموعات في شرق كينيا، حيث «انتشرت في جميع أنحاء كينيا أساليب جديدة للمداواة والتنجيم، والاستسقاء، وتقمّص الأرواح، مع اندماج كثير من الممارسات الثقافية في الأنماط الإقليمية السائدة»[21] خلال القرن التاسع عشر.

وأدّت ديناميات التحوّلات الاجتماعية الاقتصادية إلى تغيّرات ثقافية في المدن الساحلية وبين بعض المجموعات في الداخل. ومع نمو تجارة القوافل، أصبح سكّان تلك المدن أكثر عددًا وتنوّعًا من الناحية العرقية. وتدفّق عليها سيل جديد من العرب والأفارقة من شعوب الداخل، وبوجه خاص من الرقيق. وأسفر التوسّع في استخدام المزارع الكبيرة والعبيد في المنازل، وما واكبه من شيوع اتخاذ المحظيات، إلى قدر أكبر من التفاعل العرقي والثقافي بين الأفارقة والعرب وبين الأفارقة والسواحيليين، حتى داخل نطاق الأرستقراطية العمانية الحاكمة، بل في قصر السلطان نفسه. فقد كانت معظم زوجات سعيد أفريقيات، وكان أطفاله يتكلّمون السواحيلية أكثر مما يتكلّمون العربية. وكان كل السلاطين الذين خلفوا سعيدًا في الحكم إبّان القرن التاسع عشر من أبناء الجواري. ومن هنا صار من الصعب – كما لاحظ كثير من الزوّار الأجانب – الحفاظ على الهوية العربية في ظل تلك الظروف.

وبمرور الزمن أصبحت هناك فروق ثقافية ملحوظة بين العرب العمانيين أو اليمنيين «الاقحاح» وبين أقرانهم المتسوحلين والمتأفرقين في المدن السواحيلية. وصار هؤلاء العرب الاقحاح يسمّون «ممانغا» أو «م – شيهيري» تمييزًا لهم عن أقرانهم. وساعد استيلاء آل بوسعيد على مقاليد الأمور، وتدفّق موجات بشرية جديدة من الداخل ومن اليمن، على انهيار الأنماط التي كانت سائدة من قبل في هيكلية الطبقات الحضرية، وشجّع على قيام أنماط جديدة، كما حدث في لامو مثلًا[22]. وبحلول الخمسينات من القرن التاسع عشر كان نحو ٦٠ من سكّان

---

(٢١) ت. سبير (T. Spear)، ١٩٨١، ص ١٣١.

(٢٢) أنظر ع. الزين، ١٩٧٤؛ و أ. هـ. برنس (A.H. Prins)، ١٩٧١.

زنجبار، الذين كان مجموع عددهم ١٥٠ ألفًا، من العبيد[٢٣]. واستقرّ المزروعيون، بعد نزوحهم من ومباسا عام ١٨٣٧، في غاسي جنوب المدينة التي كانت دولة لهم، وفي تاكاونغو شمالًا، حيث تفاعلوا عن قرب مع الديغو والجيرياما. بل ان كثيرًا منهم كرّسوا شيوخًا للجيرياما. وصاهر نغونيو عددًا منهم. واصبحوا يستوردون العبيد من زنجبار والمريما. وعمّر المزروعيون غاسي وتاكاونغو لاتخاذهما قواعد جديدة لنفوذهم السياسي والاقتصادي، مستغلّين حلفاءهم من الديغو والجيرياما في بلوغ مرامهم.

وكان لتلك التحوّلات التي حدثت على طول الساحل ما يناظرها في المناطق الداخلية حيث «اتّسع نطاق» كثير من المجموعات بدرجات متفاوتة نتيجة لاتصالهم بتجارة المسافات الطويلة واشتراكهم فيها. وأخذت تلك المجموعات تقلّد مظاهر الحضارة المادية الساحلية أو تتبناها. فأصبح القميص السواحيلي الطويل المسمّى «كانزو» رداءً شائعًا في المناطق الداخلية البعيدة حتى في بوغندا. وكان زعيم الياو، ماتاكا، الذي أشرنا إليه سابقًا، يتباهى بمحاولاته لتحويل منطقته إلى صورة مصغّرة عن المستوطنات الساحلية. فأعاد بناء عاصمته على النمط الساحلي، وزيّنها بأشجار المانغو[٢٤]. وتبعه في ذلك حكّام أفريقيون آخرون مثل سيمبوجه، ابن كيمويري، زعيم المازنده الذي كان يتزيّا بالزيّ العربي، ويستطيب المأكولات العربية، وروماننيكا الكاراغوي حاكم الهايا الذي ملأ قصره بمظاهر الترف التي حصل عليها من الساحل عن طريق تجارة القوافل، مثل الطيور المحنّطة والمرايا والساعات.

وشهد النصف الأول من القرن التاسع عشر غرس البذور الأولى للإسلام في المناطق الداخلية. فقد اعتنقه الكثير من الأهلين، لا من أسر زعماء العشائر فحسب، بل امتدّ أيضًا لأول مرة إلى المناطق الريفية. ففي المناطق القريبة من الساحل كان الديغو والسيغيجو أكثر الشعوب تقبّلًا للعقيدة الإسلامية. أما بالنسبة إلى بقية شعوب الميجي كنده، فإنه لم يكن لها أي تأثير محسوس بينهم إلا ابتداءً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد انتشرت العقيدة الإسلامية بسرعة بين الباغندا بعد فترة قصيرة من وصول التاجر والداعية العربي أحمد بن إبراهيم في عام ١٨٤٤[٢٥]. وعندما بدأ وصول المبشّرين المسيحيين إلى بوغندا في السبعينات من القرن التاسع عشر، كان الكاباكا موتيسا يؤدّي الشعائر الإسلامية كالصوم، كما كان كثير من المساجد قد بُني في المنطقة. وفي تلك الفترة أيضًا كان للإسلام تأثير ملحوظ على نطاق أضيق في بونده، وأوزيغوا، وهضبة ماكونده.

واتّخذ الإسلام في المناطق التي انتشر فيها شكل العقيدة التوفيقية. وفي الوقت نفسه أدمجت بعض المجتمعات عناصر إسلامية في دياناتها التقليدية، أو أدخلت بعض الممارسات والشخصيات والأرواح الساحلية في طقوسها الدينية. ومن ذلك إطلاق أسماء سواحيلية على

(٢٣) ج. إيليف (J. Illife)، ١٩٧٩، ص ٤٢.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٧٨.

(٢٥) أنظر أ .ب. كاسوزي (A.B. Kasozi)، ١٩٧٤؛ أ. أوديد (A. Oded)، ١٩٧٤.

بعض أرواح الكامبا، فكان اسم السلطان برغش سلطان زنجبار يذكر في طقوس السوكوما[٢٦].

أما اللّغة السواحيلية فقد انتشرت على نطاق أوسع من نطاق انتشار الإسلام في المناطق الداخلية. ولا سيّما منطقة تنغانيقا. ولاحظ بيرتون في الخمسينات من القرن التاسع عشر أنها كانت متداولة على نطاق واسع بين الساغارا والغوغو، كما لاحظ أنه يوجد في كل جماعة من الجماعات العرقية التي تقطن المناطق الداخلية، بدون استثناء تقريبًا، من يجيد السواحيلية[٢٧].

وإلى جانب التأثير الثقافي السواحيلي على المناطق الداخلية، مهما كان محدودًا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان هنالك أيضًا اختلاط ثقافي بين الجماعات القاطنة في المناطق الداخلية. بيد أنه كانت هنالك أيضًا مقاومة شديدة لتجّار الساحل وثقافتهم بين بعض الجماعات الداخلية، وخاصّة في المناطق البعيدة عن طرق القوافل. بل إنه حدثت تطوّرات مهمّة في المناطق الداخلية، بمعزل عن تجارة القوافل، أو على أحسن الأحوال بأقل قدر من التأثّر بها. وكان هناك كثير من المجتمعات الداخلية التي لم تكن تعتبر التفاعل التجاري مع الساحل ضروريًا لحياتها الاقتصادية.

ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان الكيكويو لا يزالون يوسّعون منطقة استيطانهم في منطقة المرتفعات الوسطى الغابية الخصيبة، التي تقع الآن داخل حدود كينيا. وأدّت وفرة الغذاء إلى تزايد السكّان وقيام تجارة المقايضة في المحاصيل الزراعية الفائضة بينهم وبين جيرانهم، مثل الكامبا. وحدث هذا أيضًا إلى حدّ ما بين الماساي الذين ساعدوا على حصر الكيكويو في مناطق الغابات التي عمل الكيكويو تدريجيًا على اقتلاع أشجارها واستزراعها مع تزايد أعدادهم واحتياجهم إلى المزيد من الأراضي والطعام. ولم يكن للكيكويو، شأنهم في ذلك كشأن الكامبا، نظام سياسي مركزي. فكانت الأُسر التي تقطن مرتفعًا من المرتفعات تعيش مستقلّة بوجه عام عن الأُسر المقيمة على المرتفعات الأخرى. وكان لكل مجموعة رئيسها وإن كانت هناك علاقات بين بعض المجموعات، كما حاول بعض الزعماء مدّ سلطانهم عنوة على مجموعات أخرى. وكانت الأنشطة التجارية للكيكويو ذات نطاق محلي محدود بدرجة أكبر، ولم تصل مطلقًا إلى الساحل. وحتى بعد وصول القوافل السواحيلية العربية إلى الداخل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أبدى الكيكويو عزوفًا واضحًا عن إقامة أية علاقات تجارية ذات بال مع تلك القوافل.

وقرب مستهلّ القرن التاسع عشر كان نفوذ الماساي الأسطوري قد اضمحلّ بصورة ملحوظة، إذ وصلت تلك الشعبة من مجموعة الشعوب النيلية القاطنة في السهول إلى الحدود القصوى لتوسّعها. كما انقسموا بين رعاة احتلّوا سهول وادي الريفت ما بين وسط تنغانيقا ووسط كينيا، ومجموعة أصغر من الزرّاع – تسمّى الويكاب أو وا – كوافي – استقرّت في المنطقة الواقعة بين جبل كيليمنجارو ومرتفعات كينيا الحالية. وقد سيطر على تاريخ الماساي

---

(٢٦) ج. إيليف (J. Illife)، ١٩٧٩، ص ٧٩.

(٢٧) المرجع السابق.

خلال الفترة قيد الدراسة الصراع بين هاتين الفئتين من جهة، والحروب الأهلية الأخرى بين مختلف «اللايبون» المتنافسين على الزعامة من جهة أخرى.

وقد دفعت تلك الصراعات الأهلية مجموعات من الماساي في اتجاهات مختلفة في المناطق الداخلية. وكان ذلك من العوامل المهمة التي حالت دون توغّل التجّار العرب والسواحيليين من قبل في ذلك القطاع من المناطق الداخلية. وكان بعض مجموعات الوا - كوافي يغير على المناطق الواقعة إلى الشرق حتى أرباض مومباسا. وفي عام ١٨٣٧ وقع صدام بين الوا - كوافي وقوة عربية سواحيلية تصدّت لهم خارج المدينة. وأسفر الصدام عن خسائر كبيرة بين أفراد القوة العربية السواحيلية. وتشير المصادر المعاصرة مثل المبشّر ج. ل. كراف إلى تهديدات الوا - كوافي المتكررة للميجي كنده، والتي كانت من مبررات المظاهر الدفاعية لنظام الكايا.

وإلى الغرب من وادي الريفت، شهدت منطقة البحيرات الكبرى نزوح واستيطان كثير من الشعوب. ومنها المجموعات الناطقة بالبانتو، مثل الأبالويا والباغندا والباسوغا، الخ، ومجموعات الشعوب النيلية مثل اللوو والأشولي وغيرهم. وشهد النصف الأول من القرن التاسع عشر استمرار عمليات النزوح والاستيطان والتفاعل في تلك المنطقة، وكذلك تبلور نُظم سياسية مختلفة بين مختلف الجماعات، مما جعل لها نوعًا من الهوية المتميزة نسبيًّا. ومن ذلك مثلًا تطوّر دولة مركزية في بوغندا برئاسة حاكم (يسمّى الكاباكا) له شعارات تدلّ على منصبه - هي الطبول والمقاعد والرماح - وهيئة مستشارين يسمّون الـ «لوكيكو». وبحلول القرن التاسع عشر أصبحت بوغندا، التي كان البونيورو يسيطرون عليها حتى ذلك الحين، أكثر نفوذًا ونزوعًا إلى التوسّع.

وعلى العكس من ذلك، لم تكن المجموعات الناطقة بالبانتو التي كانت تقطن الضفاف الشرقية لبحيرة فكتوريا دولة مركزية (باستثناء مملكة الوانغا)، بل أقامت كل عشيرة وحدة سياسية واجتماعية خاصة بها. وكان شيوخ كل عشيرة يختارون من بينهم حكيمًا يدبر شؤونها ويُطلق عليه لقب «أوموامي» أو «أوموكالي» أو «أوموكاسا»، الخ[٢٨]. أما مملكة الوانغا التي كان لها في القرن التاسع عشر ملك تقليدي يُسمّى النابونغو فاتخذت في بداية حياتها صورة زعامة متواضعة، ويُعزى تطوّر الدولة فيها إلى قيادتها الحكيمة التي جعلت للوانغا ميزة واضحة على جيرانهم، وأتاحت لهم على مرّ الزمن قدرًا محسوسًا من السيطرة على كثير من المجموعات المجاورة. وقد أقامت المملكة في ما بعد علاقات مع التجّار الساحليين عندما تحرّكوا إلى الداخل قادمين من منطقة الساحل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان النابونغو موميا يأمل في الاستفادة منهم في تدعيم مملكته الآخذة في الإضمحلال، مقابل منحهم قاعدة تجارية في أراضيه.

وشهد النصف الأول من القرن التاسع عشر أيضًا تطوّرًا تاريخيًّا مهمًّا كانت له في ما بعد آثار سياسية بعيدة المدى، وهو غزو النغوني لمناطق تنغانيقا الداخلية. وكان لذلك الغزو - شأنه في هذا كشأن تجارة المسافات الطويلة - آثار سلبية وأخرى إيجابية على مجتمعات الداخل. وقد أدّى هذان العاملان - من الناحية السياسية - إلى تأسيس الدولة أو تدعيمها في بعض

(٢٨) ج. س. وير (G.S. Were)، ١٩٦٨، ص ١٩٥.

المناطق، وإلى التفكّك السياسي في مناطق أخرى. وقد حدثت تلك التطوّرات المتعلقة بغزو النغوني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي بعد الفترة التي نحن بصددها.

التجارة الدولية العمانية

يتبين من العرض السابق أن تجارة المسافات الطويلة أدّت إلى ردود فعل جد متفاوتة بين نُظم الحكم التي كانت قائمة في الداخل، كما كانت لها تأثيرات متباينة – اجتماعية وسياسية واقتصادية – على تلك المجتمعات الداخلية. ويلاحظ بوجه عام أن تأثّر المناطق الداخلية في تنغانيغا بتلك العلاقات مع الساحل كان أكثر من تأثّر المناطق الداخلية في كينيا بها خلال الفترة قيد الدراسة.

ونذكر الآن عددًا من التطورات المهمة الأخرى التي حدثت على الساحل في أثناء تلك الفترة. فقد كان من بين السياسات الاقتصادية المهمّة وبعيدة الأثر التي انتهجها سعيد بن سلطان تشجيعه لنشاط الهنود واستيطانهم للساحل. وترجع العلاقات التجارية الآسيوية مع شرق أفريقيا إلى ما قبل القرن التاسع عشر. بيد أنه لم يكن هناك وجود آسيوي محسوس في زنجبار أو على ساحل القارّة. وكان سعيد معجبًا بفطنة التجّار الآسيويين وحنكتهم، فقرّر الاستفادة منهم في التنمية التجارية والاستغلال التجاري لأمبراطوريته. وفي عام ١٨٠٤ كان تحصيل الجمارك في زنجبار مقطوعًا لملتزم من التجّار الآسيويين. وفي عام ١٨١١ كان عدد لا يُستهان به من الآسيويين يقيمون في عاصمة سعيد. وكانت تلك هي بداية الدور الحاسم، والمسيطر بعد قليل، الذي أصبح الآسيويون يتولّونه كوكلاء جمركيين، ووسطاء، ومموّلين، ومرابين، وتجّار جملة في المنطقة. ولئن كان نمو الجالية الآسيوية في زنجبار وبعض مدن الساحل لم يكسبهم نفوذًا أو تأثيرًا سياسيًا، فقد كفل لهم بلا أدنى شك سطوة اقتصادية لا تُضارع. فعلى سبيل المثال جمع جيرام سيوجي ثروة طائلة خلال الفترة (١٨٣٤–١٨٣٥) التي أقطع له فيها التزام جباية الرّسوم الجمركية، وكذلك فعل خلفه تاريا توبان بعد ذلك. ومع أن مداخيلهما زادت مع تزايد الرّسوم الجمركية على مرّ السنين، فقد ظلّ جميع سلاطين زنجبار مدينين لملتزمي الجمارك الآسيويين الكبار. ومن جهة أخرى أصبحت رؤوس الأموال والبضائع الآسيوية ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى القوافل العربية والسواحلية. فكان القسط الأكبر من أرباح تجارة القوافل يدخل حتمًا جيوب الوسطاء الآسيويين والمموّلين الآسيويين.

ومن الخطوات الأخرى الجديرة بالذكر التي اتّخذها سعيد والتي أصبحت في ما بعد علامة بارزة في التاريخ الاقتصادي للمنطقة إدخاله زراعة القرنفل في زنجبار، ممّا كفل لجزيرته وعاصمته احتكارًا شبه كامل للسوق الدولية للقرنفل ابتداءً من عام ١٨٥٠ تقريبًا[٢٩]. وكانت

(٢٩) ما من مرجع عن زنجبار إلا ويشير إلى القرنفل، وآخر هذه المراجع ف. كوبر (F. Cooper)، ١٩٧٧، الذي تضمّن عرضًا جيّدًا لزراعة القرنفل في زنجبار وبمبه.

تلك الخطوة هي البداية لاقتصاد المزارع الكبيرة الذي أصبح في ما بعد مكمّلًا لتجارة المراكب الشراعية (الدهو) وتجارة القوافل عند سكّان الساحل. فقد تنبّه سعيد مبكرًا لخصوبة الساحل، وخاصة جزيرة زنجبار، بل كان هذا من أهم الأسباب التي جعلته ينقل عاصمته إلى الجزيرة. وكانت منتجات جوز الهند تمثّل – حتى انتشار زراعة القرنفل – الصادرات الوحيدة لزنجبار، بينما اشتهرت بمبه تقليديًا بتصدير الأرزّ. وقد جلب أول غرسات القرنفل من جزيرة ريونيون إلى زنجبار عربي عماني يُدعى صالح بن هراميل الأبري، يُقال إنه إما زرع بنفسه أولى أشجار القرنفل بالجزيرة أو أعطى الغرسات التي جلبها للسلطان. وقد طوّر سعيد صناعة القرنفل، وأصبح في البداية أكبر مصدّر لها. وكان يسخّر العبيد في صناعة القرنفل في نحو خمس وأربعين مزرعة كبيرة بلغ إنتاجها ثلثي صادرات القرنفل من زنجبار في عام ١٨٤٠ التي بلغ مجموعها ٨٠٠٠ فرسيلة (الفرسيلة حوالى ٣٥ رطلًا). وقد استوردت بومباي – وهي من أكبر المستهلكين للقرنفل – ما قيمته ٢٩٠٠٠ دولار من زنجبار في عام ١٨٣٧-١٨٣٨. «وبعد ذلك بخمس سنوات بلغ مجموع الواردات من زنجبار ٩٧٠٠٠ دولار، متفوّقة بذلك على سائر المصادر الأخرى»[٣٠].

وشهد العقد الأخير من الفترة التي نحن بصددها (١٨٣٥-١٩٤٥) توسّع العرب العمانيين من أشياع سعيد في زنجبار وبمبه في زراعة القرنفل، على حساب المحاصيل الأخرى كجوز الهند والأرزّ، وتحوّل بعضهم ممن بدأوا حياتهم بالاشتغال بتجارة القوافل إلى زراعة القرنفل، بحيث أصبحت الأسر العمانية الكبيرة في زنجبار وبمبه في الأربعينات من القرن التاسع عشر تشتغل بزراعة القرنفل. وكانت صناعة القرنفل من الحوافز الرئيسية لتجارة الرقيق، لكثرة الأيدي العاملة اللازمة في موسمي الزراعة والحصاد. كما شجّعت زراعة القرنفل على حيازة مساحات واسعة من الأراضي. واستخدمت في الحصول على الأراضي طرق عدة منها الاستيلاء على الأراضي الخالية في الجزيرتين، ودفع ايجار رمزي للسكّان المحليين، وشراء الأراضي، ثم نزع الملكية بعد تزايد إمكانات الربح. وعلى هذا النحو حصل العرب العمانيون على مزارع القرنفل في شمال زنجبار وغربها، وأصبح سكّان الجزيرة الأصليون من الواهاديمو يقتصرون على زراعة محاصيل الكفاف وبعض المحاصيل النقدية على نطاق صغير في المناطق الجنوبية والشرقية من الجزيرة[٣١]. أما في جزيرة بمبه فكانت مزارع العرب متناثرة بين مزارع الـ «وا – بمبه» الأصليين الذين كانوا يزرعون القرنفل أيضًا، ولكن على نطاق أصغر. وقد نمت بين المجموعتين علاقات أفضل نظرًا إلى السيطرة بقدر أكبر على المنازعات على الأراضي بمقتضى الإتفاق المعمول به في بمبه.

وقد كانت المعاهدات التجارية التي أبرمها سعيد مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا

(٣٠) ف. كوبر (F. Cooper)، ١٩٧٧، ص ٥١.

(٣١) المرجع السابق، ص ٥٨. ويضيف أن «تفاوت توزيع الأراضي بين الجماعات العرقية أصبح من المصادر الرئيسية للتوتّر في القرن العشرين».

والدويلات الألمانية من العوامل المهمة التي ساهمت في نشأة ونمو أمبراطورية زنجبار التجارية في شرق أفريقيا. وساعدت العلاقات مع الولايات المتحدة بصورة ملموسة في التنمية التجارية لزنجبار. وكانت تلك المعاهدة قد وُقّعت عام ١٨٣٣ في وقت كان فيه سعيد مشغولًا بوضع خطط التنمية الاقتصادية لدولته، ومن ثم شجّع الوجود الأمريكي تلك الخطط عن طريق توفير سوق مهمّة. وقد كفلت المعاهدة للأمريكيين شروطًا مؤاتية إلى حدّ بعيد، إذ فرضت رسمًا جمركيًا بنسبة ٥ في المائة على البضائع الأمريكية المستوردة إلى شرق أفريقيا، وأعفت بضائع شرق أفريقيا التي يشتريها الأمريكيون من كل الرّسوم. وقد نمت حركة السفن الأمريكية في مياه شرق أفريقيا بصورة ملحوظة بعد إبرام تلك المعاهدة. وكانت تلك السفن تبحر محمّلة بكثير من السلع، مثل العاج والصمغ الراتنجي، وبكميات كبيرة من القرنفل بعد ازدهار صناعته. وكانت تجلب إلى زنجبار السكّر والخرز والأواني النحاسية والبنادق والبارود والقماش القطني الذي اشتهر بعد ذلك في شرق أفريقيا باسم «ميريكاني» (الأمريكي). وقد ارتفعت قيمة المبيعات الأمريكية لشرق أفريقيا من ١٠٠٠٠٠ دولار في عام ١٨٣٨ إلى ٥٥٠٠٠٠ دولار عند وفاة سعيد في عام ١٨٥٦، وسجّلت واردات القطن الأمريكي أكبر معدل للزيادة[٣٢].

وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول الغربية من حيث النشاط التجاري في مياه شرق أفريقيا، وفاقت بريطانيا من وجهة النظر التجارية. والواقع أن هذا الخوف من التفوّق الأمريكي هو الذي حدا بالبريطانيين إلى إبرام معاهدة مماثلة مع سعيد في عام ١٨٣٩. ومع ذلك فقد تضاءلت المصالح التجارية البريطانية – باستثناء مصالح رعايا بريطانيا الآسيويين – وتناقص نصيب بريطانيا من تجارة شرق أفريقيا خلال تلك الفترة. كذلك وقّع سعيد، بعد إبداء بعض التحفّظات في أول الأمر، معاهدة مع الفرنسيين في عام ١٨٤٤. وكان البريطانيون يغذّون مخاوف سعيد من مخططات الفرنسيين. وبعد إنشاء قنصلية لفرنسا في زنجبار عام ١٨٤٤، استمرّ التنافس بين انجلترا وفرنسا بصورة متقطعة، واضطُرّ سعيد إلى استغلال حكمته الفائقة في البقاء على الحياد أو تأليب أحد الطرفين ضد الطرف الآخر. بيد أن حاجته إلى الدعم العسكري البريطاني في عمان ساعدت على تقوية النفوذ السياسي البريطاني. واصبح القناصل البريطانيون، ابتداءً من آتكنز هامرتون، يتمتّعون بنفوذ كبير، بل يفرضون هذا النفوذ على السلاطين الأئمة البوسعيديين. بل ان القنصل الأمريكي، وارد، لاحظ بعد محادثة بينه وبين هامرتون عام ١٨٥١ أن البريطانيين يخطّطون للاستيلاء على ساحل شرق أفريقيا خلال فترة قصيرة. وكان هذا النفوذ السياسي البريطاني يعوّض نصيب بريطانيا المتناقص من تجارة شرق أفريقيا ويفوقه أهمية[٣٣].

وكان هامرتون نفسه هو الذي أقنع سعيدًا في عام ١٨٤٧، بعد عامين من المفاوضات، بتوقيع المعاهدة التي اشتهرت بعد ذلك باسم معاهدة هامرتون وحظّرت تصدير الرقيق خارج

(٣٢) سي. س. نيكولز (C.S. Nicholls)، ١٩٧١، ص ٣٣٢.

(٣٣) المرجع السابق، ص ١٨٧.

حدود ممتلكات السلطان في شرق أفريقيا. وكان التوسّع الذي شهدته مزارع القرنفل وتجارة تصدير الرّقيق قد أدّيا إلى زيادة في تجارة الرّقيق في شرق أفريقيا. والواقع أن التقديرات الخاصّة بتجارة الرّقيق خلال القرن التاسع عشر لا يمكن الوثوق بها على الإطلاق. وقد اعتبر معظم الباحثين المتأخّرين الأرقام التي أوردتها المصادر المعاصرة في القرن التاسع عشر من الزائرين وضبّاط البحرية والمبشّرين والمستكشفين الأوروبيين مبالغًا فيها. ولكنّهم يختلفون في تقديراتهم. فقد شكّك إ. أ. ألبيرز[٣٤] في الرقم الذي ذكره ك. س. نيكولز، وهو ٢٠٠٠٠ فرد سنويًّا، وأشار إلى أن تقديرات أ. م. هـ. شريف[٣٥] كانت متحفّظة جدًا حين قدّر عددهم بما لا يزيد على ٢٥٠٠ من العبيد سنويًّا خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر (بناءً على عدد المستوردين إلى مسقط وخرق والبصرة)، إذ يبدو أنه يقلّل من أهمية العبيد المستخدمين في الأعمال المنزلية ويركّز على العبيد الذين يُستخدمون في زراعة النخيل في منطقة الخليج الفارسي. ولكن ف. كوبر لم يورد أية أرقام من تقديره، واكتفى بالإشارة إلى أن تجارة تصدير الرقيق من زنجبار إلى الخليج كانت تجارة مربحة طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد ثبت في ما بعد أن اتفاقية هامرتون لم تكن كافية على الإطلاق للحدّ من الطلب المحلي والخارجي على الرقيق.

ويذكر لسعيد أنه وضع طائفة من السياسات الاقتصادية والتجارية التي حوّلت زنجبار إلى أهمّ مركزّ للتجارة على ساحل شرق أفريقيا. إذ كانت تستورد السلع المصنّعة من الهند وأوروبا والولايات المتحدة، وتصدّر القرنفل والعاج والرقيق وقرون الخرتيت والصمغ الراتنجي وغير ذلك من السلع. بيد أن تلك السياسات أدّت حتمًا إلى ربط اقتصاد شرق أفريقيا بعجلة النظام الراسمالي الغربي الذي أثرى التجّار الآسيويين والأوروبيين والأمريكيين على حساب المجتمعات الأصلية المحلية في شرق أفريقيا، وأدّى بالتالي إلى تخلّفها.

وفي ظلّ هذا النظام التجاري الرأسمالي استغلّت الموارد البشرية والمادية لشرق أفريقيا عن طريق التبادل غير المتكافئ الذي توطّدت دعائمه بين التجّار الأجانب الطفيليين المقيمين في زنجبار، وبين شعوب الساحل والداخل.

وكانت الأرباح الطائلة التي يحصل عليها هؤلاء التجّار تحوّل إلى أوروبا والولايات المتحدة والهند، ولا يستثمر منها إلا النزر القليل في التنمية المادية أو التقنية لشرق أفريقيا. كما أن السلع المستوردة مقابل تصدير السلع الأفريقية، مثل العاج، كانت من السلع الاستهلاكية الزهيدة والتي لا قيمة لها في التنمية الرأسمالية. بل ان استيراد بعض تلك السلع أضرّ بالصناعات المحلية كصناعات النسيج في لامو وموانئ بنادير التي أُصيبت بخسائر شديدة بسبب استيراد الأقطان الآسيوية والأمريكية في ما بعد.

وفي الوقت نفسه أدّت تجارة تصدير الرقيق والحروب بين الجماعات المختلفة وما صاحبها

(٣٤) ف. كوبر (F. Cooper)، ١٩٧٧، ص ٤٣؛ إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٣، ص ١٨٥-١٩٣.

(٣٥) أ. م. هـ. شريف، ١٩٧١.

من غارات متبادلة إلى تقليص رأس المال البشري في المناطق الداخلية في تنغانيقا، وساهمت في تخلّف المنطقة[٣٦] «وتقدّمها في طريق مسدود لا مفرّ منه»[٣٧].

خاتمة

كان ساحل أفريقيا الشرقية ومناطقه الداخلية في أثناء الفترة قيد الدراسة يتألّف من مدن ودويلات ومجتمعات داخلية تكاد تكون مستقلّة بعضها عن البعض الآخر من الناحية السياسية، تشترك في التجارة الإقليمية والمحلية، وكذلك في التجارة العابرة للمحيطات في ما يتعلّق بسكّان الساحل.

ومع استتباب حكم آل بوسعيد أصبحت معظم المدن الساحلية تدين بنوع من الولاء الرمزي لزنجبار، وإن ظلّ الزعماء المحليون يتمتّعون بالسلطة الحقيقية. وقد شهدت تلك الفترة ازدهار تجارة القوافل لمسافات طويلة التي بدأتها بعض جماعات الداخل الأفريقية، مثل الياو والنياموزي. غير أن تزايد الطلب على العاج والرقيق وبعض السلع الأخرى كان حافزًا قويًّا لتحرّك القوافل العربية والسواحيلية نحو المناطق الداخلية.

وكان لتجارة المسافات الطويلة أثرها الاجتماعي والاقتصادي الثقافي على كثير من مجتمعات الداخل، وإن لم تؤثّر عليها كلها. فقد انتشر الإسلام واللغة السواحيلية في المناطق الداخلية، وكان انتشار اللغة السواحيلية أوسع من انتشار الإسلام. أما المبشّرون المسيحيّون فقد جاءوا إلى المنطقة بعد عام ١٨٤٥. وفي الوقت نفسه حدثت تطورات أخرى مهمة في المناطق الداخلية، بمعزل عن تجارة القوافل. وكان لتلك التطوّرات أثرها البالغ في ما بعد. ومن أهمّها غزو النغوني، ولا سيّما ما ترتّب عليه من إنشاء دويلات جديدة وتفكك دويلات كانت قائمة من قبل.

وأخيرًا يلاحظ أن تأسيس أمبراطورية زنجبار التجارية وازدهارها قد أدّيا إلى مبادلات غير متكافئة على الإطلاق بين ممثّلي الرأسمالية الشرقية والغربية – التجّار الآسيويون والأوروبيون والأمريكيون – وبين السكّان الأصليين للساحل والمناطق الداخلية، حيث جنى هؤلاء التجّار على حساب الأغلبية ثروات طائلة من التجارة الدولية التي عملوا على تشجيعها وتنميتها والسيطرة عليها. وساهم هذا بدوره في تخلّف شرق أفريقيا.

---

(٣٦) هنالك مؤلفات كثيرة عن هذا الموضوع. أنظر مثلًا و. رودني (W. Rodney)، ١٩٧٢؛ ج. إيليف (J. Illife)، ١٩٧٩، ص ٦٧–٧٧؛ ر. غراي و د. بيرمنغهام (R. Gray and D. Birmingham) (مدراء التحرير)، ١٩٧٠؛ ب. سواي (B. Swai)، ١٩٨٤؛ أ. م. هـ. شريف، ١٩٧١؛ و ت. سبير (T. Spear)، ١٩٨١.

(٣٧) ج. إيليف (J. Illife)، ١٩٧٩، ص ٧٦، وهو يقتبس أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٧٠(ب).

الفصل العاشر

ساحل أفريقيا الشرقي والمناطق الداخلية، ١٨٤٥–١٨٨٠

إ. ن. كيمامبو

سبقت الإشارة في الفصل التاسع إلى أن معظم مجتمعات المناطق الداخلية في شرق أفريقيا أصبحت في الربع الأول من القرن التاسع عشر تتطوّر مستقلّة بعضها عن البعض الآخر. ولا مراء في أنها لم تكن مجتمعات جامدة كما تزعم بعض الدراسات الوصفية السلالية. فلقد أنشئت دويلات متفاوتة الحجم من منطقة البحيرات الكبرى إلى غربي تنزانيا ووسطها وشمالها الغربي. وتوطنت مجتمعات رعوية وزراعية في مناطق المرتفعات والأخدود الأفريقي (الريفت).

وحدثت تحوّلات في كثير من تلك المجتمعات، واستمرت حركة النزوح السكاني إلى مناطق أقلّ جاذبية من الناحية الزراعية، كانت من قبل غير آهلة بالسكان، بينما كانت بعض الهجرات القريبة العهد مثل هجرات اللوو والماساي لم تستوعب تمامًا من جيرانهم. وفي تلك الآونة لم يكن قد أُدخل دائرة النظام الإقتصادي الدولي سوى المنطقة الساحلية المطلّة على المحيط وجزيرتي زنجبار وبمبه. وفي الأربعينات من القرن التاسع عشر كانت منطقة شرق أفريقيا تشهد بدايات غزوين منفصلين، أولهما الغزو التجاري الذي اجتذب مناطق الداخل في ما بعد إلى دائرة النظام الإقتصادي الدولي، وثانيهما غزو النغوني الوافدين من الجنوب الأفريقي، والذي تسبب في وقوع كثير من التحرّكات والتغيّرات في المجتمعات القائمة. كما شهدت تلك الفترة ظهور عاملين مهمّين، هما الصراع بين جماعات الماساي. وتزايد المصالح والضغوط الأوروبية في شرق أفريقيا. ويتناول هذا الفصل تلك العوامل باختصار إبّان الفترة من ١٨٤٥ إلى ١٨٨٤.

التغلغل العماني والتوسّع التجاري

تناول الفصل التاسع بالمناقشة انتقال المصالح السياسية والتجارية العمانية من عمان إلى زنجبار وبمبه، وبطريق غير مباشر إلى المدن – الدويلات الساحلية الأخرى. كما أُرسيت في أوائل القرن التاسع عشر أسس قيام أمبراطورية تجارية متغلغلة في الأقاليم الداخلية من شرق أفريقيا. ولقد شهدت الأربعينات من القرن التاسع عشر توسعًا سريعًا في تجارة العاج والرقيق التي ألحقت مناطق الداخل شيئًا فشيئًا بالشبكة التجارية التي كانت قد أُقيمت بالفعل على الساحل.

ويميل الباحثون إلى اعتبار العاج والرقيق سلعتين تجاريتين مترابطتين نظرًا إلى أنهما كانتا تجلبان في معظم الحالات من مناطق واحدة. كما أن الرقيق كانوا يستخدمون في نقل العاج. ولكن البعض بالغوا كثيرًا في أهميّة تلك العلاقة الإرتباطية السطحية. ومن البديهي أن العاج والرقيق كليهما كانا يقايضان في تجارة المسافات الطويلة مقابل سلع أخرى بكميات كبيرة كان لا بدّ من نقلها هي أيضًا، كالأقمشة والأسلاك والخرز.

بيد أنه كانت هنالك علاقة ارتباطية أخرى أكثر أهميّة بكثير تتمثل في أن هاتين السلعتين كانتا داخلتين في نظام تجاري دولي استدرج شرق أفريقيا إلى القيام بدور ثانوي، ومن ثم أثر على التطوّر التجاري لشرق أفريقيا في الفترة السابقة لقيام الإستعمار. وواقع الأمر أن شرق أفريقيا كانت قد استدرجت بالفعل إلى داخل النظام الإقتصادي الرأسمالي، قبل أن يقوم الحكم الإستعماري فعليًا.

وكان امتداد تجارة الرقيق إلى الداخل معتمدًا على قيام اقتصاد المزارع الكبيرة. أولًا في جزيرتي موريس وريونيون اللّتين كانتا خاضعتين لفرنسا. ثم بعد ذلك، وعلى أبعد تأثيرًا، في مزارع القرنفل بزنجبار وبمبه. وفي الفترة التي كان فيها السيد سعيد ينقل مصالحه الإقتصادية إلى شرق أفريقيا كان التّدخّل البريطاني قد حدّ من حركة جلب الرقيق إلى موريس، بل ان البريطانيين استولوا على الجزيرة في عام ١٨١٠. ولكن السيد سعيد شجّع التوسّع في مزارع القرنفل وجوز الهند في زنجبار وبمبه. وعندما نقل عاصمته إلى زنجبار في الأربعينات من القرن التاسع عشر، كانت مزارع القرنفل قد أصبحت هي النشاط الإقتصادي السائد في الجزيرة، وكان معظم العاملين فيها من الرقيق. وقد أدّى هذا إلى خلق طبقة من أصحاب الأراضي – الذين كانوا في معظمهم من العرب في بداية الأمر – ثم أصبحت تضمّ بعض الاهلين من الشيرازيين والهنود إبّان الستينات من القرن. ويقدّر عدد العبيد الذين كانت تستوعبهم جزيرتا زنجبار وبمبه في تلك الفترة بنحو ١٠ ٠٠٠ عبد سنويًّا، وذلك بالإضافة إلى الأعداد التي كانت تورد إلى الأسواق الخارجية (ولا سيما العربية). وتشير بعض التقديرات إلى أن سوق زنجبار وحدها كانت تتعامل بما يناهز ٧٠ ٠٠٠ عبد سنويًّا. وإن تجارة الرقيق بلغت ذروتها بعد عام ١٨٤٠[(١)]. وبرغم ان تلك الأرقام

(١) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٦٧، ص ١١. وانظر أيضًا: إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٤، ص ٢٣٦.

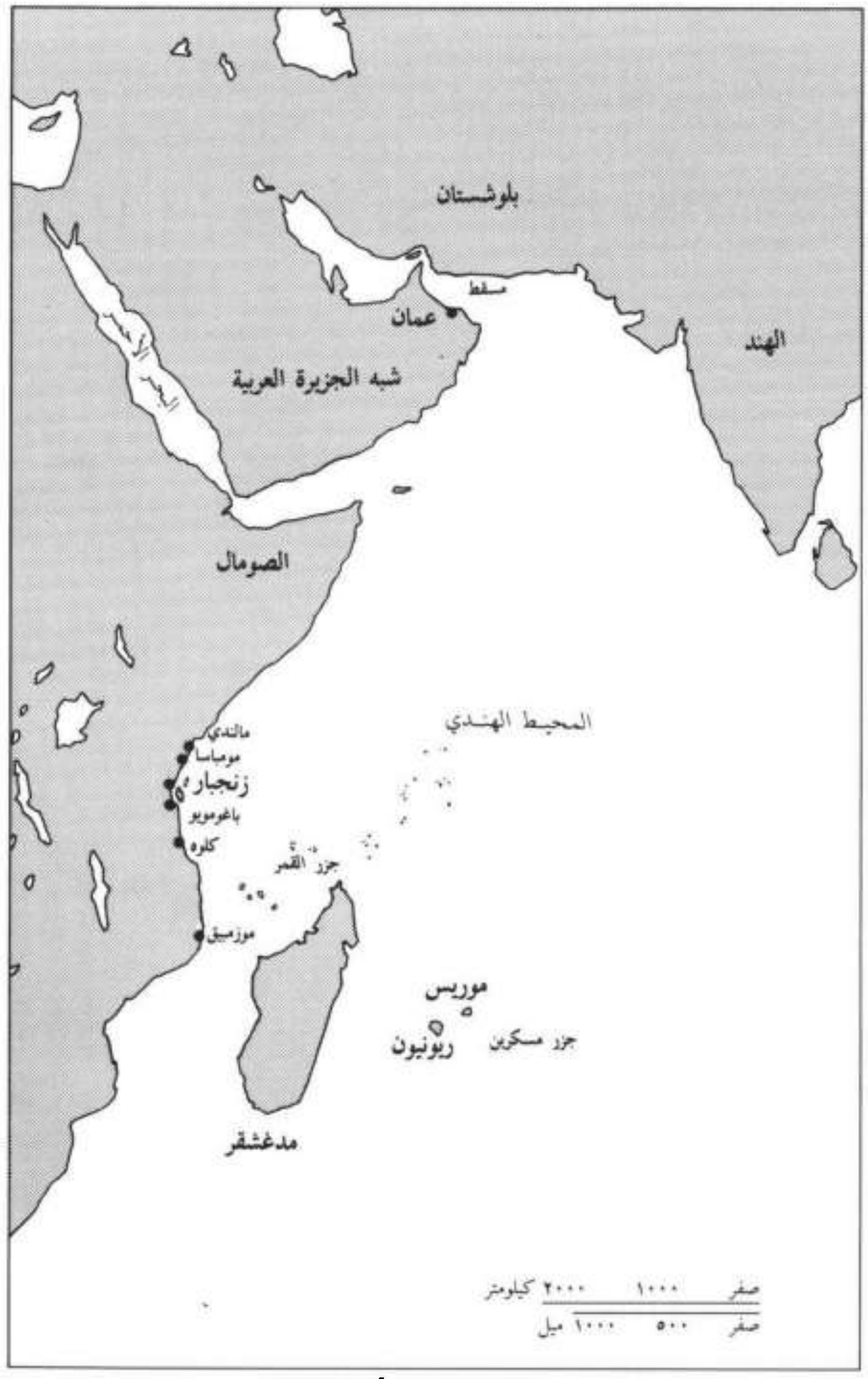
ربما كان مبالغًا فيها إلى حدّ كبير، فإنها تدل على أن تجارة الرقيق كانت قد اتسعت إلى حدّ هائل قرب منتصف القرن التاسع عشر.

أما السلعة التجارية الثانية التي كانت تصدر من شرق أفريقيا فهي العاج. وقد شاهدنا في الفصل التاسع كيف أن سوق العاج بدأت في الاتساع في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، نتيجة للطلب المتزايد عليه في بلدان الغرب الصناعية، بالاضافة إلى سوقه التقليدية في الهند. وكانت أوروبا والولايات المتحدة تستوردان العاج في السابق من غرب أفريقيا. غير أن الطلب على عاج شرق أفريقيا تزايد بعد أن تبيّن أنه أفضل نوعية (أكثر نعومة) ومن ثم أصلح لصناعة السلع الترفية، مثل الأمشاط، وكرات البلياردو، ومفاتيح البيانو التي كانت الطبقات الموسرة تتهافت عليها. وقد فشلت كل الجهود البريطانية للسيطرة على تلك التجارة من شرق أفريقيا مباشرة بسبب رسوخ اقدام التجار الهنود في تسيير دفة هذه التجارة من خلال بومباي التي كان العاج يصل إليها أولًا ثم يعاد تصديره إلى أوروبا. ولم ينجح سوى عدد قليل من التجار الأمريكيين في ترسيخ اقدامهم شيئًا فشيئًا في زنجبار، حيث كانوا أكبر التجار الغربيين، وإن ظلّوا معتمدين إلى حدّ كبير على التجار الهنود.

ومن الواضح ان شروط تجارة المسافات الطويلة في كلّ من العاج والرقيق كانت لمصلحة أولئك الذين كانوا يستغلون هاتين السلعتين. ولذا فقد كانت طرق تجارة المسافات الطويلة تمتد من المدن الساحلية (مثل كلوه، وباغامويو، وبانغاني، وتانغا، وومومباسا) إلى بقاع مختلفة من الأقاليم الداخلية. وكان من نتيجة ذلك ان معظم الأراضي التابعة حاليًا لتنزانيا، وكينيا، وأوغندا، وشرق زائير، وشمال زامبيا، وملاوي، وشمال موزمبيق أصبحت في العقد السابع من القرن التاسع عشر جزءًا من منطقة داخلية مترامية الأطراف تتصل بزنجبار من خلال تلك المدن الساحلية، ومن ثم تندرج بدرجات متفاوتة في شبكة التجارة الدولية.

وثمة ما يغري باعتبار نمو تجارة المسافات الطويلة تطوّرًا مؤسفًا وقع ضحيته الأفريقيون الذين لم يكن لهم حول ولا قوّة. ولا شك في أن تجارة الرقيق بما لها من آثار مهينة على حياة الإنسان كان لها تأثير شخصي وأدبي وبيل على مجتمعات شرق افريقيا. ولكن تجارة المسافات الطويلة في مجموعها كانت أشد تأثيرًا على التطوّر الفعلي للمجتمعات المعنية. فالأفريقيون لم يكونوا مجرد متفرجين على تلك العملية. فلقد كان الأفريقيون في كثير من الحالات – كما يُستبان من الأمثلة التي نسوقها في ما يلي – هم الذين بادروا بإقامة علاقات تجارية مع الساحل. بيد أن من الصعب تقييم التأثير الإقتصادي العام لهذا الغزو التجاري على المجتمعات الأفريقية. وأيسر من ذلك التعرّف إلى بعض المساهمات الملحوظة التي جلبها التغلغل الساحلي إلى مناطق الداخل، مثل بعض المحاصيل الجديدة كالذرة والأرزّ، والتأثير الثقافي المتمثل في انتشار الإسلام، وبوجه أخص في انتشار اللغة السواحيلية. ولكن كيف تأثر أهل شرق أفريقيا، من الناحية الإقتصادية، بهذا الغزو؟

لقد اختتم فيليب كيرتين تقييمه لتأثير تفاعل تجاري مماثل في نطقة سينيغامبيا بقوله:



الشكل ١٠،١: المحيط الهندي في القرن التاسع عشر (نقلاً عن ب. كيرتين وس. فايرمان ول. تومبسون وج. فانسينا، التاريخ الأفريقي، ١٩٧٨، ص ٣٩٤).

إن البيانات المتاحة دقيقة بما فيه الكفاية للتوصل بسهولة إلى استنتاج عام مؤداه أن شروط تجارة المقايضة تحوّلت باستمرار لمصلحة سينيغامبيا على مدى فترة تقارب القرنين. وذلك على الرغم من احتمال تحوّلها بقوّة لغير مصلحتها في زمن الحرب. وحتى لو كانت التقديرات لا تمثل في دقتها سوى نصف الحقيقة أو ضعفها، فإن تحوّل تلك الشروط عمومًا لمصلحة سينيغامبيا ابتداء من الثمانينات من القرن السابع عشر وحتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر يراوح ما بين الخمسة أضعاف والعشرين ضعفًا. وإذا أخذنا بتقدير وسطي، فإن معنى ذلك ان سكان سينيغامبيا كانوا يحصلون في نهاية تلك الفترة – مقابل الكمية نفسها من البضائع المصدرة – على نحو عشرة أضعاف ما كانوا يحصلون عليه قبل ١٥٠ عامًا(٢).

ومما يؤسف له أنه لا توجد مثل هذه البيانات في ما يتعلق بشرق أفريقيا. فلقد تمكن ر. كوبلاند عن طريق تجميع بعض الإحصاءات الخاصة بزنجبار وبعض المراكز الساحلية من التدليل – مثلًا – على أن أرباح كلوه كانت تبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه استرليني سنويًّا في عام ١٨٧٦، وأن حصيلة الجمارك السنوية في زنجبار زادت من ٦٥٠٠٠ جنيه استرليني عام ١٨٦٩ إلى ما يربو على ١٠٠٠٠٠ جنيه استرليني عام ١٨٧٦(٣). ويدل ذلك – في ما يبدو – على أنه يمكن إجراء دراسة مماثلة لتلك التي تناولت سينيغامبيا عن زنجبار نفسها، على الأقل. بيد أن مثل تلك الدراسة قد لا تكشف الكثير عن مجتمعات الداخل العديدة التي كانت تشارك في الأنشطة التجارية. ومن المعروف أن اقتصاد المزارع الكبيرة التي يعمل فيها الرقيق امتد في السبعينات من القرن التاسع عشر حتى وصل إلى ساحل القارة وإلى المناطق الداخلية على طول طرق القوافل، وخاصة لإنتاج الأغذية (الحبوب) اللازمة لإطعام كل من القطاعات الموسرة والكادحة من سكان جزيرتي زنجبار وبمبه، وكذلك لإطعام القوافل الكبيرة في أثناء رحلتها من الساحل إلى الداخل ذهابًا وإيابًا(٤). ولكن هذه المعلومات لا ترسم لنا الصورة كاملة. وحتى إذا أمكن التوصل إلى الصورة كاملة، فإن التدليل على أن المنتج الأفريقي كان يحصل في وقت معيّن على أكثر مما كان يحصل عليه من قبل لا يغيّر شيئًا من الصبغة الإستغلالية للنظام الرأسمالي للتجارة الدولية الذي كان سائدًا آنذاك. فالواقع ان التجار الساحليين وحلفاءهم الأفريقيين لم يكونوا سوى وسطاء للتجار الأوروبيين الذين كانوا يحصلون على نصيب الأسد من الربح. أما المنتج الأفريقي فكان ضحية استغلال كل من الوسطاء والتجار الأوروبيين. ويزداد الوضع سوءًا – من حيث المقارنة – عندما تكون السلعة هي الإنسان. ونستطيع ان نقول، فضلًا عن ذلك، ان استدراج سكان شرق أفريقيا إلى الدخول في دائرة الاقتصاد

(٢) ب. د. كيرتين (P.D. Curtin)، ١٩٧٥، ص ٣٤٠.

(٣) ر. كوبلاند (R. Coupland)، ١٩٣٩، ص ٢٢٧ و٣١٩ و٣٢٠. وانظر أيضًا ج. م. غراي (J.M. Gray)، ١٩٦٣، ص ٢٤١.

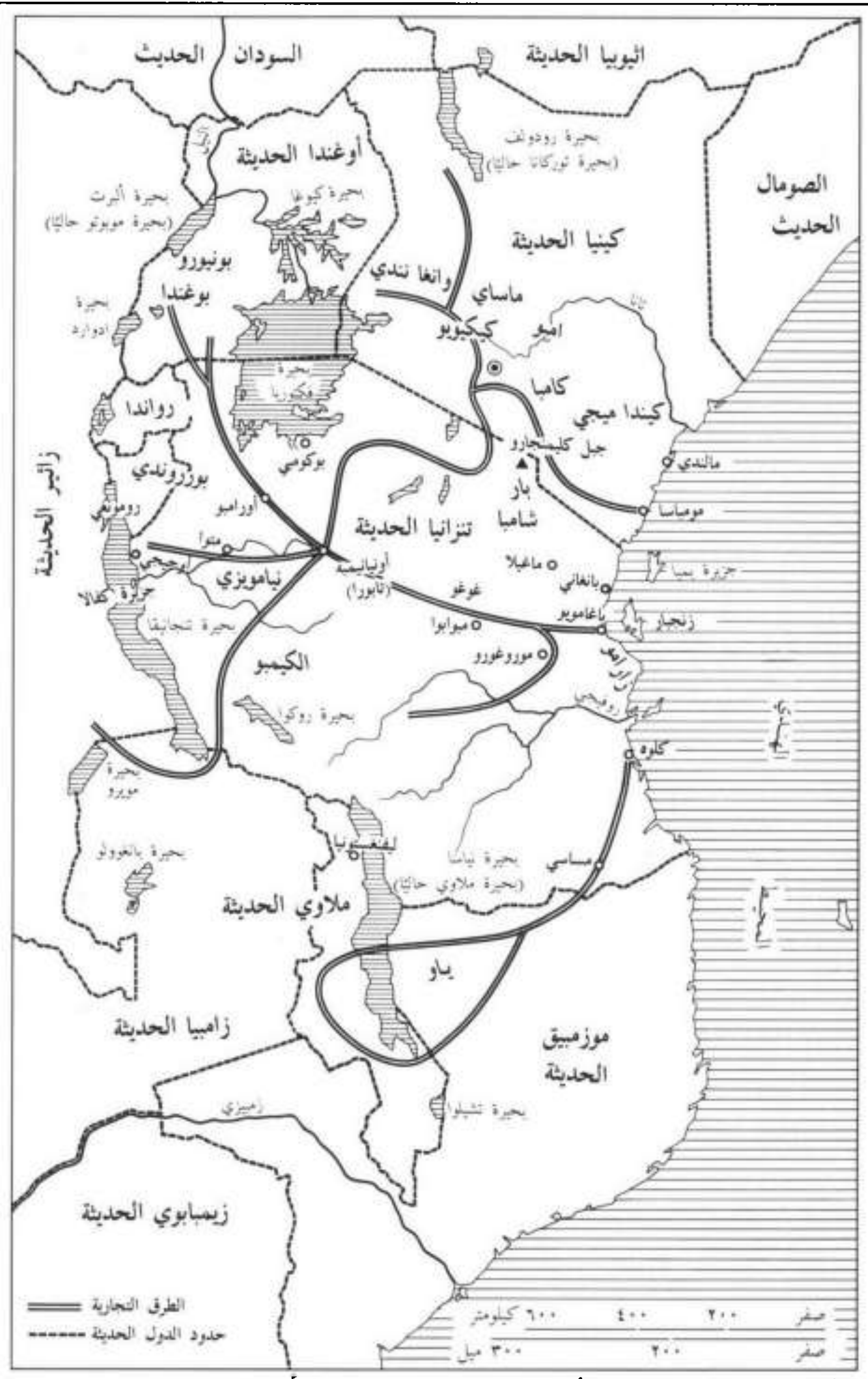
(٤) أ. سميث (A. Smith)، ١٩٦٣، ص ٢٩٦.

العالمي بشروط غير مؤاتية لهم قد صرف طاقاتهم عن تنمية اقتصادهم بما يخدم مصالحهم، ووجهها إلى توريد المواد الخام واليد العاملة مقابل الحصول على السلع الأجنبية المصنّعة (ومعظمها من الكماليات) مما عاد بالنفع على فئات قليلة معيّنة من أفراد المجتمع بدون غيرهم. وقد أدّت التجارة في بعض تلك المجتمعات إلى قتل أو تأخير الصناعات المحلية التي كانت تنتج سلعًا مماثلة، مثل قماش اللحاء في منطقة البحيرات وصناعة النسيج اليدوي في جنوب غربي تنزانيا.

والواقع أن التكامل بين المناطق الداخلية الشاسعة والساحل في شرق أفريقيا لم يتحقق فقط من خلال مد طرق التجارة الجديدة من الساحل إلى الداخل، كما أنه لم يكن ناتجًا عن التغلغل العربي والسواحيلي في أراضي الداخل فحسب. فمما لا شك فيه أنه انطوى على تحويل واستيعاب لشبكات تجارية إقليمية كانت قائمة من قبل. ولذلك فإننا، التماسًا للوضوح، سنناقش أمر طرق التجارة في أربع مناطق: طرق التجارة في المنطقة الواقعة وراء كلوه، وطرق التجارة في وسط تنزانيا، وطريق وادي بانغاني، وطرق التجارة في المنطقة الواقعة وراء مومباسا.

طرق التجارة في المنطقة الواقعة وراء كِلوه

ربما كانت طرق التجارة بين كِلوه والمنطقة الواقعة وراءها هي أقدم الطرق الموصلة إلى مناطق الداخل في شرق أفريقيا، بعد ازدهارها في أواخر القرن الثامن عشر بسبب شدة الطلب على الرقيق في الجزر الخاضعة لسيطرة فرنسا. وكان الاتصال بين منطقة بحيرة نياسا كلها وكلوه ميسرًا نسبيًّا لأن المسافر كان يمر بأراضٍ مأهولة وخصيبة إلى حدّ ما. وكانت تلك الأراضي تخضع لسيطرة الياو الذين كانوا يتولون نقل العاج والشمع والرقيق إلى كِلوه. وقد ظلّ الياو يضطلعون بدور مهم في تلك التجارة حتى عندما بلغت ذروتها في القرن التاسع عشر. ولذا كان علوّ شأنهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر معتمدًا على تفوقهم في التجارة الإقليمية للمنطقة في الفترة السابقة. وكما سبقت الإشارة، كان الموقع الجغرافي في مصلحتهم. ولكن الأهم من ذلك هو تأثير تلك التجارة الإقليمية على المجتمع ذاته. ذلك أن الياو، الذين كانوا في ما سبق يعيشون في جماعات غير منظمة تنظيمًا محكمًا تحت رئاسة زعماء أصاغر حول بحيرة نياسا (بحيرة ملاوي حاليًّا) تجمعوا قرب منتصف القرن التاسع عشر في مستوطنات أكبر تحت رئاسة زعماء أشد سطوة. وقد كان الباحثون من قبل يولون أهميّة أكبر بكثير لتأثيرات غزو النغوني في إحداث هذا التحوّل. ولكن غزو النغوني – كما سنبيّن في ما يلي – جاء في وقت كانت الأنشطة التجارية فيه قد فعلت فعلها في ما يتعلق بالتقسيم الطبقي للمجتمع. وعندما بدأ التجار العرب في تغلغلهم إلى الداخل بواسطة هذا الطريق كان زعماء الياو قد بلغوا حدًّا من القوّة يحول دون تحدي سلطتهم. لذلك لم يسيطر العرب على التجارة مطلقًا. اللّهم إلّا في بعض الجيوب المعزولة مثل خوتا خوتا وكارونغا في الأراضي التابعة لملاوي حاليًّا، وكانوا بوجه



الشكل ٢.١٠: التجارة في شرق أفريقيا خلال القرن التاسع عشر (نقلاً بتصرف عن ب. كيرتين وس. فايرمان ول. تومبسون وج. فانسينا، التاريخ الأفريقي، ١٩٧٨، ص. ٣٩٩).

عام عملاء لزعماء الياو ذوي النفوذ، يزودونهم بالبنادق وغيرها من السلع التجارية، ويقتسمون معهم الغنائم(٥).

طرق وسط تنزانيا

كانت قبائل النياموزي هي أهم الجماعات المتوطنة على طرق وسط تنزانيا. وفي أوائل القرن التاسع عشر كانت قوافل النياموزي هي التي تتولّى الجزء الأكبر من النشاط التجاري على طول تلك الطرق. وعندما توسّعت التجارة بفضل تشجيع السيد سعيد، بدأ التجار العرب في التغلغل في مناطق الداخل. وساعد على ذلك التغلغل نظام التمويل الذي وضعه السيد سعيد بمعاونة موظفيه الهنود. فلقد ترك السيد سعيد إدارة الشؤون الإقتصادية في يد ملتزم جمارك هندي في زنجبار في مقابل دفع مبلغ سنوي لخزانة السلطان. وكان ملتزم الجمارك بدوره يقوم بالتعاون مع الجالية الهندية التي كانت تدير الأعمال التجارية في المحطات الساحلية الأخرى (كلوه وباغامويو وبانغاني وتانغا وومومباسا، إلخ)، بتسليف تجار القوافل المبالغ التي يحتاجونها للقيام بأعمالهم التجارية في الداخل. وبينما كان العرب يعملون كعملاء لزعماء الياو في المناطق الداخلية لكلوه، وجدوا من الضروري، في ما يتعلق بطرق وسط تنزانيا، أن يقيموا مراكز تكون بمثابة نقاط لتجميع العاج والرقيق. فكانت معظم القوافل تبدأ رحلتها من باغامويو أو ساداتي، وتجتاز أراضي الزارامو والكامي والساغارا واللوغورو والغوغو إلى أن تصل إلى بلاد النياموزي، ثم تواصل رحلتها إلى أوجيجي على شواطىء بحيرة تنغانيقا. وكانت بعض القوافل تتوغل لمسافات أطول في أراضي زائير وشمالاً إلى كاراغوي وبوغندا. وكان هناك طريق يمتد إلى الجنوب في اتجاه منطقة بحيرة نياسا ليتصل بالطرق المؤدية إلى كلوه.

وقد نمت على طول طرق التجارة مستوطنتان عربيتان. الأولى في أونيانيمبه، بالقرب من مدينة تابورا الحالية في بلاد النياموزي، والأخرى عند أوجيجي على شواطىء بحيرة تنغانيقا. وكان بين هاتين المستوطنتين اختلاف أساسي هو أن المستوطنة العربية في أونيانيمبه كانت اشبه بمستعمرة بين النياموزي، أما في أوجيجي فقد اندمج العرب إلى حدّ ما في دولة الها(٦). وهكذا كان العرب في أونيانيمبه يشكلون جالية مستقلّة تنافس تجار النياموزي الذين كان من بينهم رؤساء كثير من عشائر النياموزي. وكان النياموزي يطلقون على هذه المجموعة من التجار (من النياموزي والعرب على السواء) اسم «بانديوا»(٧). وكانوا جميعًا يتصارعون للحصول على نصيب من تجارة المسافات الطويلة. وكان هذا هو السبب في وقوع نزاعات مستمرة بين حكام النياموزي والعرب. كما أنه يفسر أيضًا الصراعات بين حكام دويلات النياموزي، وهي

(٥) أ. سميث (A. Smith)، ١٩٦٣، ص ٢٨٦.

(٦) أنظر ن. ر. بينيت (N.R. Bennett)، ١٩٧٤، ص ٢١٣-٢٣١.

(٧) أ. أونوماه (A.C. Unomah)، ١٩٧٢.

الصراعات التي أدّت إلى تحالفات سياسية واجتماعية جديدة كان لها تأثير كبير على شعب النياموزي.

أما عرب أوجيجي فقد استفادوا من النظام السياسي لدولة الها الذي كان يجعل من أوجيجي جزءًا من دولة كبيرة، يقع مركزها بعيدًا عن أوجيجي ذاتها. ولذا كان العرب يعيشون في منطقة نائية من دولة الها. ومن ثم تيسر لهم الإنخراط مع الأهلين بما يحقق النفع للطرفين.

طريق وادي بانغاني

لم يكن طريق وادي بانغاني، على عكس طرق الوسط والجنوب، خاضعًا لسيطرة جماعة بعينها. حقًّا ان الزيغولا كان لهم دور قيادي في تنمية التجارة في البداية في ما بين عامي ١٨٣٦ و ١٨٦٣ (عندما توفي كيمويري يي نيومباي، حاكم مملكة الشامبا العظيم). بيد أنه وقعت في حوالى عام ١٨٣٦ مجاعة مروعة[٨] أدّت بكثير من الزيغولا إلى بيع أنفسهم رقيقًا حتى لا يموتوا جوعًا. ويقال إن بعضهم نقلوا إلى الصومال على يد تجار براوه حيث ظلّوا محتفظين بلغتهم الأصلية حتى القرن العشرين[٩]. غير أن معظمهم عبروا مياه الساحل إلى زنجبار حيث كانوا يستخدمون كعبيد في المزارع الكبيرة. وقد تمكن بعضهم من العودة إلى بلاده. وهناك قصة تروى عن مجموعة منهم لاذت بالفرار وعادت سالمة إلى بلاد الزيغولا:

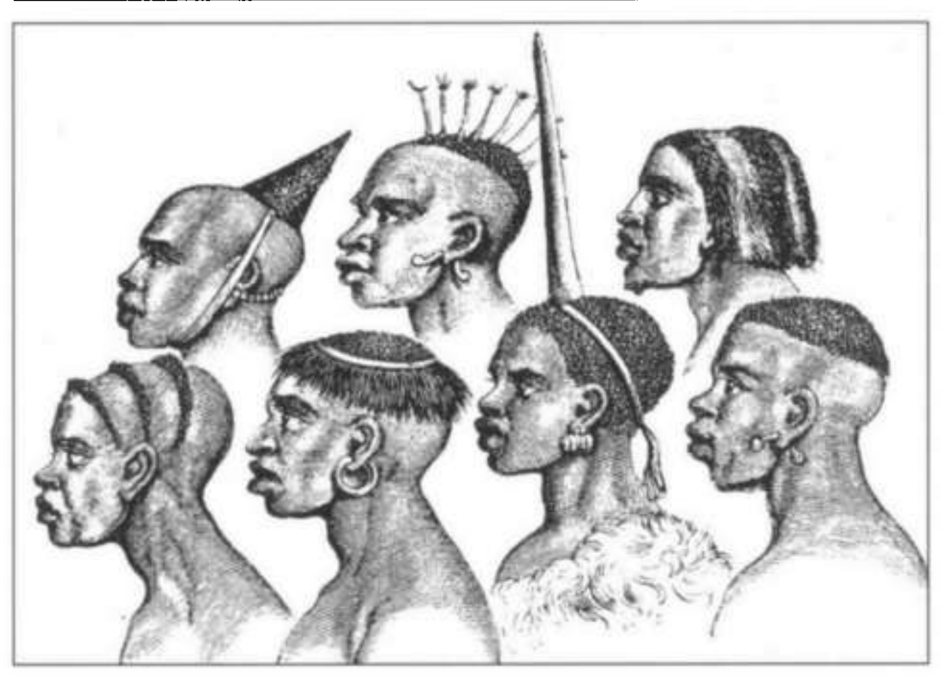
> اجتمع عدد كبير من المتآمرين ذات ليلة مقمرة في إحدى المزارع بناء على خطة محكمة. ثم مضوا إلى الشاطئ عند مرفأ شمالي زنجبار فوصلوا إليه في الصباح الباكر. وهناك اقتحموا عددًا من المراكب الشراعية (الدهو)، مباغتين أفراد طاقمها فقتلوا بعضهم واخضعوا البعض الآخر ونشروا قلاعها مبحرين نحو شاطىء القارة[١٠].

وكان العائدون قد اكتسبوا دراية بقيمة تجارة المسافات الطويلة في الرقيق والعاج. فكانوا هم رواد النشاط التجاري في وادي بانغاني. ولما كانت عاصمة كيمويري الواقعة في جبال الشامبا بعيدة عن السهول، فقد تأخر في الاستفادة من نظام التجارة الدولية الجديد، وذلك على الرغم من استقرار مملكته التي كانت ترتكز على السيطرة السياسية من خلال زعماء الأقاليم، وعلى نظام الجزية. وعندما توفي كيمويري في الستينات من القرن التاسع عشر، عمد ابنه

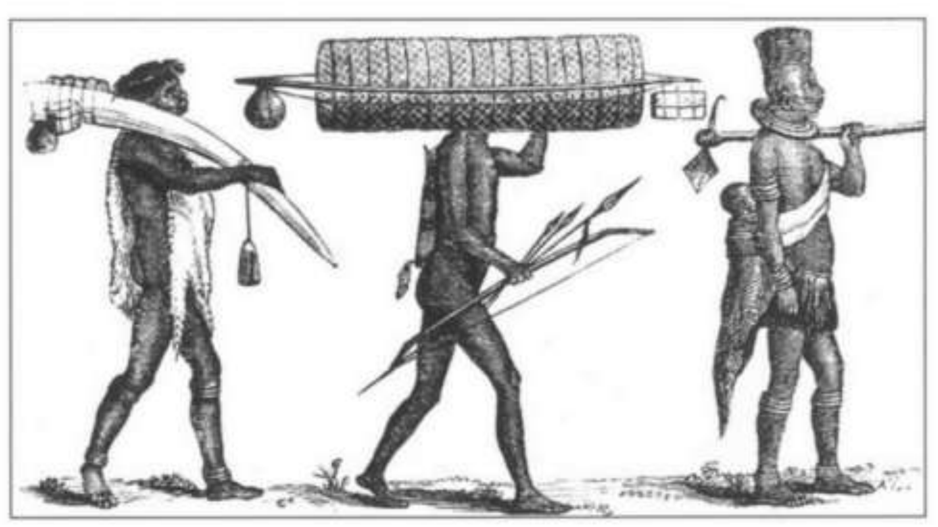
(٨) ر. ف. بيرتون (R.F. Burton)، ١٨٦٠، الجزء ١، ص ١٢٥. ذكر بيرتون في ١٨٦٠ أن المجاعة وقعت «منذ عشرين عامًا تقريبًا». وذكر ج. ل. كرابف (J.L. Krapf)، ١٨٦٠، ص ٢٥٦ و٢٥٧، وقوع مجاعة مماثلة في مومباسا خلال الفترة نفسها.

(٩) س. فايرمان (S. Feierman)، ١٩٧٤، ص ١٣٧.

(١٠) ج. م. غراي (J.M. Gray)، ١٩٦٢، ص ١٤١.



الشكل ١٠، ١: بعض تسريحات الشعر وأغطية الرأس التقليدية لشعب النيامويزي.



الشكل ١٠، ٢: بعض تجار النياموزي في الطريق إلى السوق.

سيمبوجا، حاكم المنطقة الغربية على حدود بلاد الزيغولا، إلى استغلال الوضع، ونقل عاصمته إلى مازنده في السهول.

بيد أن سيمبوجا وتجار الزيغولا لم يرتادوا طريق وادي بانغاني بكامله حتى أقاليم الداخل. وظلّت معظم المحطات التجارية مقتصرة على سهول الشامبا والباره، وإن توغل

بعض الأفراد بعيدًا عن تلك المنطقة، مثل كيسابنغو الذي أسس دويلة بالقرب من منطقة موروغورو الحالية. والواقع أن التجار العرب والسواحيليين هم الذين توغلوا في الداخل حتى بلاد الشاغا في كيليمنجارو، ثم تجاوزوها إلى كينيا. وكانت توجد بعض الدويلات الصغيرة في جبال الباره، ولكنها – شأنها في ذلك شأن الشامبا – كانت واقعة فوق الجبال بعيدًا عن طريق القوافل.

وكان على معظم التجار الساحليين الذين توغلوا في وادي بانغاني أن يقيموا علاقات مباشرة مع الحكام أو أتباعهم حتى يتمكنوا من إقامة مراكز لتجارتهم. وقد أدّى هذا في كثير من الأحيان إلى إذكاء المنافسة بين حكام الدويلات العديدة التي كانت قائمة على جبال باره وكيليمنجارو، وكذلك بين هؤلاء الحكام وأتباعهم. وسوف نتناول بالمناقشة بعد قليل النتائج الإجتماعية والسياسية المترتبة على تلك المنافسة.

طرق التجارة في المنطقة الواقعة وراء مومباسا

كانت المنطقة الواقعة وراء مومباسا خاضعة لسيطرة الكامبا، وإن كان التجار العرب والسواحيليون قد انتزعوا منهم السيطرة على الطريق الرئيسي الذي يمر ببلاد الأوكامباني ذاتها. ثم يمتد إلى مرتفعات كينيا ويتجاوزها إلى شواطىء بحيرة فكتوريا، ومنها إلى أوغندا. أما الطريق الآخر فكان يتّجه إلى جبل كيليمنجارو ثم يتصل بطريق وادي بانغاني. ويبدو أن ذلك الطريق الثاني – شأنه شأن طريق بانغاني – كان خاضعًا لسيطرة التجار الساحليين.

ويسلم معظم المؤرخين بما ذهب إليه ج. ل. كرابف من أن نشاط الكامبا في تجارة المسافات الطويلة بدأ منذ وقوع المجاعة في عام ١٨٣٦[١١]. غير أن هيمنة الكامبا على التجارة لم تتحقّق بين عشية وضحاها، كما هو مبيّن في موضع آخر من هذا المجلد. وثمة قرائن كافية تشير إلى أن الكامبا ظلّوا مسيطرين على شبكة للتجارة الإقليمية مدة تزيد على القرن قبل ذلك التاريخ[١٢]. ولكن التاريخ الذي اتفق عليه المؤرخون له أهميته من حيث أنه يدل على بدء المرحلة الثانية من نشاط الكامبا التجاري، التي أدّت إلى انخراطهم في شبكة التجارة الدولية التي كانت قائمة آنذاك؛ وهي مرحلة مقايضة العاج والمواد المحلية الأخرى بالبضائع المستوردة. وقد وصف كرابف عمليات المقايضة تلك عندما قام برحلاته في بلاد الأوكامباني في ١٨٤٨-١٨٤٩ بقوله: «يزوّد السواحيليون الواكامبا بالأقمشة القطنية (الأميريكانو) والقماش القطني (البفتة) الأزرق، والخرز المصنوع من الزجاج، والنحاس، والملح، واللواها، والزاج الأزرق (الزنك)، إلخ، مقابل الحصول منهم على الماشية والعاج

(١١) أنظر مثلًا ك. ج. ليندبلوم (K.G. Lindblom)، ١٩٢٠، ص ٣٣٩ و٣٤٠؛ و د. أ. لو (D.A. Low)، ١٩٦٣، ص ٣١٤.

(١٢) إ. ن. كيمامبو (I.N. Kimambo)، ١٩٧٤، ص ٢٠٧؛ و١٩٧٠، ص ١٨.

بوجه خاص»[١٣]. ولذا تُشير بعض المصادر إلى أن الكامبا كانت لهم إبان الأربعينات من القرن التاسع عشر قوافل أسبوعية تنطلق إلى الساحل بحمولة من العاج تراوح ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ فرسيلة[١٤]. وقدّر كرابف عدد أفراد كلّ قافلة من قوافل الكامبا بما يراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ فرد[١٥]. وفي منتصف القرن التاسع عشر كان تجار الكامبا قد أصبحوا يقومون بزيارات لجيرانهم الكيكويو، بل وصلوا إلى مناطق تبعد كثيرًا عن منطقة جبل كينيا، مثل ماو وغوسيي وبحيرة بارينغو، وبلاد سامبورو.

ويبدو أن التجار العرب والسواحيليين كانوا يُهيمنون بقوّة على طريق قوافل الكامبا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[١٦]. وكان ذلك راجعًا إلى تمكن تجار الساحل من السيطرة على مصادر العاج بعد أن توغلوا في بلاد الماساي مستخدمين طريق كيليمنجارو (في وقت كانت فيه سيطرة الماساي قد ضعفت كثيرًا بسبب الحروب والأوبئة). ويبدو أن تجارة الرقيق أصبحت آنذاك أكثر أهميّة (ولم تكن من قبل ذات شأن في ظلّ سيطرة الكامبا). وتعتبر مأثورات الكامبا تلك الفترة أسوأ فترة من تاريخهم: فقد أدّت جانحة المجاعة إلى نشوب صراعات بين السلالات المختلفة استغلها بعض أفراد المجتمع الطموحين في بيع الضعفاء من بني جلدتهم للعرب[١٧]. ولذا تشير مأثورات تراث الكامبا عن حق إلى العلاقة بين اضمحلال التجارة السلعية – التي كان لهم هم أنفسهم دور كبير فيها – وبين ظهور نظام التربح من الإتجار في البشر الذي لعب فيه التجار العرب والسواحيليون دورًا بارزًا.

تأثيرات تجارة المسافات الطويلة على مجتمعات شرق أفريقيا

لعلنا نستطيع الآن أن نسترجع ونستعرض أثر توغل تجارة المسافات الطويلة على نحو ما بيناه في مجتمعات شرق أفريقيا. ولا بدّ أولًا من إدراك أن مجتمعات شرق أفريقيا لم تكن كلها على اتصال مباشر بشبكة التجارة. ذلك أن النشاط التجاري كان يحتاج إلى مراكز مستقرّة. وكان من الطبيعي أن تُقام تلك المراكز التجارية في العواصم أو المناطق التي يحميها حكام أقوياء. ولذا كان الأثر البنّاء لتجارة القرن التاسع عشر ملحوظًا بدرجة أكبر في المجتمعات ذات النظام المركزي. أما المجتمعات اللامركزية فكانت في كثير من الحالات أكثر عرضة للأخطار نظرًا إلى قدرة المجتمعات المنظمة على نطاق أوسع على الإغارة عليها بسهولة. بيد أن المجتمعات

(١٣) ج. ل. كرابف (J.L. Krapf)، ١٨٦٠، ص ٢٤٨.

(١٤) سي. غيلان (C. Guillain)، ١٨٥٦، الجزء ٢، ص ٢١١. وجاء في قاموس تشارلز ريشنباخ السواحيلي – الانجليزي ان الفوسيلة تعادل نحو ١٦ كلغ أو ٣٥ رطلًا انجليزيًا.

(١٥) ج. ل. كرابف (J.L. Krapf)، ١٨٦٠، ص ٢٤٨.

(١٦) ج. تومبسون (J. Thompson)، ١٨٨٥، ص ٢٧٢–٢٧٥.

(١٧) أنظر ك. أ. جاكسون (K.A. Jackson)، ١٩٧٢.

الرعوية كانت على وجه العموم تُمثل الاستثناء من تلك القاعدة في تلك الفترة. وهي الفترة التي كان فيها الماساي مشغولين بالحروب الداخلية في ما بينهم، ومع أقوام الرعاة الأخرى، وقد شكلوا - كما سنبيّن في ما بعد - منطقة حاجزة حالت دون الإغارة على جزء كبير من كينيا وشمال تنزانيا لقنص الرقيق.

ويمكننا أن نقول بوجه عام أن تجارة المسافات الطويلة أثرت على القاعدة المادية التي كان يقوم عليها تنظيم المجتمع. وعلى الرغم من أنه من المسلم به عمومًا أن الهيمنة على الطقوس كانت هي الركيزة الرئيسية للسلطة في المجتمعات الأفريقية، فإن من المسلم به أيضًا أن دولًا ذات تنظمات واسعة النطاق قامت في الحالات التي كانت القاعدة المادية فيها كافية للاحتفاظ بقوّة عسكرية وجهاز إداري. ولذا يمكن القول بأن التفاوت في حجم الدول التي قامت في كثير من الأماكن التي كان فيها تنظيم مركزي للدولة في شرق أفريقيا كان مرتبطًا بالقوّة الإقتصادية المستمدّة من البيئة المحيطة. وقد استطاعت دول كبيرة في منطقة البحيرات الكبرى المحافظة على كيانها بفضل الفائض الغذائي الذي كانت تحصل عليه من بيئتها الزراعية المستقرّة التي كانت صالحة لزراعة الموز والحبوب وتربية الماشية. ونلاحظ كلما توغلنا إلى الجنوب من بحيرة فكتوريا تناقص الأمطار. ولذا كان اقتصاد تلك المناطق لا يكفل البقاء إلّا لدول أصغر نطاقًا. ولكن نطاق الدول كان يتّجه إلى الإتساع في مناطق المرتفعات، مثل جبال أوسامبارا وباره، وكذلك كيليمنجارو إلى حدّ ما. ويلاحظ في بعض الممالك الكبيرة التي قامت في منطقة ما بين البحيرات أن تجارة المسافات الطويلة زادت من قوّة الحكام عندما أدّت إلى تقوية القاعدة المادية لسدّ احتياجات ممالكهم[١٨]. فقد استطاعوا تزويد تنظيماتهم العسكرية بالبنادق إلى جانب الأسلحة التقليدية، كما أصبح بإمكانهم استخدام السلع المستوردة، مثل الأقمشة والخرز، في دفع ثمن الخدمات التي كانت تؤدى لهم، فضلًا عن الأغذية التي كانت تجبى على سبيل الجزية. بيد أن جاذبية السلع المستوردة زادت أيضًا من مخاطر عدم الإستقرار، نظرًا إلى أنها كانت تُشجع الحكام الأتباع على التصرّف لحسابهم، ومن ثم تضعف المملكة. وهذا هو السبب في أن كثيرًا من الملوك حاولوا إبقاء تجارة المسافات الطويلة تحت سيطرتهم الشخصية.

ولقد تجلّى تأثير السلع المستوردة بوضوح في الدول صغيرة النطاق، التي كانت قائمة في جزء كبير من تنزانيا، وعلى نطاق أصغر في غرب كينيا. فقد استطاع الحكام التقليديون الذين تمكنوا من السيطرة على التجارة أن يُكدسوا من البضائع المستوردة ما مكّنهم من بناء جيوش كبيرة وتوسيع جهازهم الإداري. أما الدول الضعيفة نسبيًا فقد كانت تتعرّض لغارات قنص الرقيق أو تضمّ إلى دول أخرى لتكوين دول أوسع نطاقًا. وكان التأثير في تلك المناطق إما بنّاءً، من حيث أنه مكّن حكامًا معينين من إقامة ممالك أكبر في مناطق كانت في ما مضى تسدّ احتياجات دول أصغر حجمًا، وإمّا هدامًا، بمعنى أنه كان يُشجع على العصيان، مما أدّى

(١٨) تُستثنى من ذلك رواندا وبوروندي. انظر الحاشية ٣١.

بالتالي إلى تقويض وحدة الدول التي كانت قائمة من قبل. وبرغم هذا التعميم، فقد كان تأثير تجارة المسافات الطويلة هدامًا بوجه عام. ولسنا بحاجة هنا إلى الإفاضة في شرح شرور الاتجار بالبشر. ولكن قيمة القاعدة المادية المستمدّة من السلع المستوردة كانت هي نفسها وهميّة. فمعظم تلك السلع كانت من الكماليات، كالخرز والأساور، وغيرها من أدوات الزينة. ولم يكن مفيدًا من بينها سوى الأقمشة. ولكن حتى تلك الأقمشة كانت تُزاحم مصادر الإنتاج المحلية التي آل أمرها إلى الزوال. والأدهى من ذلك أن الاتجار بالسّلع الترفية وجو العنف العام الذي ساد بسبب الحاجة إلى الإغارة على المجتمعات الأخرى لسدّ احتياجات التجارة، ترتب عليهما إهمال زراعة الكفاف. وأغلب الظن أن تلك الهياكل الجديدة ما كانت لتقدر على الاستمرار، حتى لو لم يتدخل الإستعمار. والواقع أن أكثر الدول الكبيرة التي أُقيمت إبّان تلك الفترة لم يكتب لها البقاء على حالها حتى التسعينات من القرن التاسع عشر.

ومن الضروري لكي نبيّن ملامح هذه الصورة العامة أن ننظر بإيجاز إلى المناطق الثلاث لتجارة القوافل. فقد لاحظنا عند الحديث عن الكامبا كيف أن سيطرتهم على التجارة اضمحلّت، برغم قوّتها، عندما شاعت غارات قنص الرقيق. ولم يكن مجتمع الكامبا من المجتمعات ذات التنظيم المركزي. وربما كانت تجارة المسافات الطويلة قد شجعت على توسيع نطاق بعض المؤسسات أو النظم التقليدية المختلفة، ابتداء من النسب والفئات العمرية القروية وتنظيمات الدفاع. ولكن لم يصبح أي من تلك النظم أساسًا لبناء دولة مركزية. ويلاحظ على مستوى كينيا كلها أن المنطقة الغربية وحدها هي التي شهدت قيام نظام سياسي موسّع ومركزي كنتيجة مباشرة للتجارة الساحلية، وكان ذلك في مملكة الوانغا بين شعب الليويا.

وكانت مملكة الوانغا طوال الفترة السابقة لاعتلاء شيوندو – الذي كان من أعظم حكامها – كرسي الحكم في منتصف القرن التاسع عشر مملكة صغيرة تتعرّض باستمرار لمناوشات جيرانها من الرعاة. ولكن يقال ان شيوندو نجح في التغلّب على عوامل عدم الإستقرار، وعندما خلفه ابنه موميا في عام ١٨٨٢ كانت المملكة قد اتسعت إلى ما وراء حدودها القديمة. وبرغم ما ذهب إليه ج. س. وير من أن فكرة قيام أمبراطورية كبيرة للوانغا نشأت إبان حقبة الإستعمار كاستراتيجية بريطانية لفرض الحكم الاستعماري على المنطقة باستخدام مملكة الوانغا كعميل للبريطانيين، فإنه يسلم بأن «نفوذ الوانغا وسطوتهم الحقيقية» امتدا إلى اثنتين على الأقل من المناطق المجاورة، هما كيسا وبوهولو[١٩]. وقد ازداد نفوذ حكام الوانغا في تلك الفترة بفعل عاملين: استخدام الماساي المرتزقة، ووجود التجار السواحيليين في العاصمة. وكان العامل الأول راجعًا إلى حروب الماساي التي سنتعرّض لها في ما بعد، بينما كان العامل الثاني ناتجًا عن نجاح التجار الساحليين في التغلغل في المنطقة، ربما عن طريق بوغندا وبوسوغا في البداية، ثم بواسطة طرق كيليمنجارو وكامبا في ما بعد.

(١٩) ج. س. وير (G.S. Were)، ١٩٦٧، ص ١٢٥.

وقد رحّب كلّ من شيوندو ومومبا بالتجّار الساحليين في عاصمتهم. وكفل لهما ذلك الحصول على البنادق لتسليح قوّاتهما العسكرية. وأصبح بإمكانهما شنّ الغارات من عاصمة الوانغا على الشعوب المجاورة. وقد وصف جوزيف تومبسون في عام ١٨٨٣ غارة وقعت قبل ذلك بخمسة أعوام فقال:

كان التجّار قد خسروا نفرًا قليلًا من رجالهم بعد أن تعرّضوا للقتل أو غير ذلك. وقرّر التجّار - قبل وصولنا بخمسة أعوام - الانتقام لأنفسهم عن طريق «تحريك» الأهلين. فشنّوا عليهم قافلة مشتركة قوامها ما يقرب من ١٥٠٠ رجل كانت متمركزة في كوا - سوندو (مومبا في ما بعد). وقد قسّم رجال القافلة أنفسهم في سرايا اخترقت الإقليم عند نقاط مختلفة واجتاحته وهي تدمّر كل قرية في طريقها، وتقتل الآلاف من الرجال والنساء، وترتكب أشنع الفظائع، مثل بقر بطون الحوامل، وإشعال النيران وإلقاء الأطفال في أتونها، كما أسرت الصبية والفتيات الصغار لاتخاذهم عبيدًا[٢٠].

وكانت هذه التجارة الدولية أقلّ تأثيرًا على معظم الشعوب الأخرى في شمال المناطق الداخلية الوسطى بشرق أفريقيا. وذلك أن تلك الشعوب كانت أقلّ تعاملًا - سواء مباشرة أو بطريق غير مباشر - مع الأجانب الوافدين من الساحل. بل إنها في كثير من الحالات كانت لا تريد الترحيب بهؤلاء الأجانب في مجتمعاتها، وإن رغبت في بيع الأغذية للقوافل في محطّات وقوفها. ومن أهم أسباب ذلك أن المنطقة بأسرها كانت قد شهدت فترة طويلة من أعمال العنف التي سبّبتها حروب الماساي، ولذا تعلّم زعماء تلك الأقوام حماية مجتمعاتهم بالتزام مزيد من الحذر مع الدخلاء.

وقد كانت آثار تجارة المسافات الطويلة في وادي بانغاني هدّامة في أساسها. فقبل هذا الغزو التجاري كانت دول عدّة قد نشأت في المنطقة، وأصبحت اثنتان منها من الممالك الكبيرة نسبيًا، وهما مملكة الشامبا التي كانت تحت حكم كيمويري في منتصف القرن التاس عشر. ومملكة الغوينو - وهي أقلّ شهرة - على جبال باره الشمالية. أما الدول الأخرى الصغيرة نسبيًا فكانت متناثرة على جبال باره الجنوبية ومنحدرات جبل كيليمنجارو. وكانت كلّ تلك الدول تقع على الجبال. بينما كانت طرق القوافل تخترق السهول على طول وادي نهر بانغاني. ومن ثم كان حكّام تلك الدول أقلّ قدرة على السيطرة على التجّار الساحليين، وبالتالي أقلّ قدرة على احتكار السلع المستوردة. أما الحكّام الأتباع الأقرب إلى طريق القوافل فكانوا أقدر على اجتذاب التجّار العرب والسواحيليين إلى مناطق ولايتهم قبل وصولهم إلى عواصم بلادهم. وكان تأثير ذلك واضحًا، فقد تمكّن الحكّام المتمتّعون بتأييد التجّار من بناء جماعات مسلّحة جيّدًا وشقّ عصا الطاعة على عواصم بلادهم. وقد أدّى ذلك إلى نشوب حروب كثيرة داخل تلك الدول وفي ما بينها. وانتهى الأمر بتفتّت معظمها إلى دويلات صغيرة.

---

(٢٠) ج. تومبسون (J. Thompson)، ١٨٨٥، ص ٣٠٦.

ولقد بدأت مملكة الشامبا – التي كانت تغطّي المنطقة بأسرها من جبال أوسامبارا حتى الساحل – تعاني من المتاعب قبل وفاة كيمويري في الستينات من القرن التاسع عشر. وكان أحد أبنائه – ويُدعى سيمبوجا وكان حاكمًا للإقليم الغربي – قد نقل عاصمة إقليمه إلى مازنده الواقعة في السهول، حيث يمكنه إقامة اتصالات مباشرة مع التجار المسافرين إلى الداخل. وبهذه الطريقة استطاع أن يبني لنفسه قوّة عسكرية ونفوذًا أقوى من قوّة سائر حكّام الأقاليم ونفوذهم. وعندما توفّي كيمويري، كان سيمبوجا هو صاحب القرار في من يتولّى العرش من بعده، ولم يكن يريده لنفسه، بعد أن أدرك أن مركز النفوذ قد انتقل بعيدًا عن مركز الحكم التقليدي. وقد سادت حوادث العنف أوسامبارا من السبعينات وحتى فترة الغزو الاستعماري في التسعينات من القرن التاسع عشر بسبب ضعف مركز الحكم. واستقلّت معظم المناطق الواقعة في أطراف المملكة.

وحدث الشيء نفسه في دول باره. ففي الثمانينات من القرن التاسع عشر كانت مملكة الغوينو قد انقسمت إلى دويلات، بل انقسمت من جديد الدويلات الصغيرة نسبيًّا الواقعة جنوب باره إلى وحدات أصغر. أما في كيليمنجارو، فقد ساعدت الحروب المستمرّة بين الدول على قيام اتحاد مؤقّت بين دول عدّة حتى بدا في بعض الفترات كما لو كانت كلّ منطقة الشاغا ستخضع لحاكم واحد. ولكن هذه النجاحات لم تعمّر طويلًا. وفي الثمانينات من القرن التاسع عشر أصبح لاثنتين من الدويلات أهميّة إقليمية: كيبوشو التي كان يتزعّمها سينا، وموشي التي كان يرأسها ريندي أو ماندارا. وكانت هاتان الدولتان في مناطق يسهل لتجّار الساحل الوصول إليها. وقد اجتهد حكّام الدولتين في اجتذاب أولئك الأجانب إلى عواصمهم واستغلّوا وجودهم والبضائع التي كانوا يجلبونها (وخاصّة البنادق) في تدعيم سلطانهم. وتناوبت الدولتان السيطرة على عدد من دول الشاغا الأخرى. ولكن الكيانات الكبيرة التي تشكّلت على هذا النحو لم يكتب لها البقاء طويلًا.

وكانت الجماعة الوحيدة في وادي بانغاني التي يبدو أنها ازدادت قوّة بسبب تجارة الساحل هي جماعة الزيغولا التي تحدّثنا عنها آنفًا. ذلك أن الزيغولا لم يقعوا في أي وقت من الأوقات تحت سيطرة مملكة الشامبا. ولكن كثيرًا من الزيغولا استطاعوا بفضل سيطرتهم على التجارة مع الساحل أن يقيموا هيكليات سياسية مهيمنة لم يكن لها وجود من قبل. وعندما انتصف القرن التاسع عشر كان الزيغولا قد سيطروا على المنطقة الواقعة بين بانغاني وباغامويو كلّها. واكتسب كثير من الزيغولا نفوذًا عظيمًا وتمكّنوا من إقامة دول جديدة. ولم تعمّر بعض هذه الدول طويلًا، ولكن الدول التي أقامها كيسابنغو قرب منطقة موروغورو الحالية ظلّت قائمة حتى عهد الغزو الألماني. وقد وصفه بيرتون بأنه فرد من الزيغولا تزعّم مجموعة من العبيد الهاربين على الساحل[٢١]. وأغضب بذلك سلطان زنجبار؛ فنزح إلى الداخل حماية لنفسه. وفي موروغورو استقبله أحد الزعماء الروحيين لـ «لوغورو». وبنى عاصمته الحصينة بالقرب من طريق القوافل، وفرض ضرائب مرور باهظة على القوافل المتّجهة إلى تابورا. وقد وصف هـ. م. ستانلي مدينة

(٢١) ر. ف. بيرتون (R.F. Burton)، ١٨٦٠، ص ٨٥ و٨٨.

كيسابنغو في عام ١٨٧١ فقال إن فيها عدّة آلاف من السكان تحميهم أسوار حجرية، وأبراج مراقبة عالية، وبوّابات خشبية محفورة بنقوش دقيقة[٢٢].

وفي غرب تنزانيا ساد التنافس بين الزعماء الأفريقيين للدويلات العديدة. وكذلك بين العرب الذين توطّنوا فيها. كما كانت هناك تحالفات بين الزعماء الأفريقيين وبعض التجّار العرب. ومع ذلك، لم يسيطر العرب على أي محطّة في الداخل، باستثناء المحطّة التي كانت مقامة في بلاد المانييما عبر بحيرة تنغانيقا. فقد كانوا في غرب تنزانيا أضعف من أن يحلّوا محلّ الزعماء الأفريقيين. ولم يحدث إلّا في أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر أن بدأ بعض العرب يقيمون سلطانًا إقليميًّا خاصًّا بهم، خوفًا من تهديدات الاستعمار الأوروبي[٢٣].

وقد حاول الحكّام الأفريقيون نيل نصيب من أرباح تجارة المسافات الطويلة عن طريق تزويد التجّار بالعاج والرقيق أو من خلال فرض ضرائب مرور باهظة على القوافل التجارية (في حالة الحكّام الذين كانوا يستطيعون السيطرة على الأراضي التي تمرّ بها القوافل). وكان عليهم في سبيل تحقيق هذه الغاية أن يدعموا سلطانهم عن طريق إحاطة أنفسهم بجماعات من الأتباع المسلّحين بالبنادق والذخائر المتراكمة من التجارة. وقد زاد التنافس على السيطرة على التجارة من حدّة القلاقل الاجتماعية، وتفاقمت تلك القلاقل من جرّاء موجات نزوح السكّان بسبب غزو النغوني الذي شهدته تلك الفترة. وزادت حالة عدم الاستقرار التي أعقبت ذلك من استعداد كثير من الأهلين للسير في ركاب الزعماء المغامرين. وكان معظم هؤلاء المرتزقة الذين كانوا يسمّون «روغا-روغا» في غرب تنزانيا من أسرى الحروب والعبيد الآبقين، والحمالين الفارّين، والمنبوذين من مجتمعاتهم، ومن الفتية الذين كان يفترض أداؤهم للخدمة العسكرية. بيد أن تلك الجيوش كانت تجمع بين أفرادها روح انتماء قويّة وانضباطًا حديديًّا يحاكي إلى حدّ كبير انضباط عصابات النغوني المحاربة[٢٤].

وقد استطاع بعض الزعماء التقليديين في غرب تنزانيا - تؤازرهم مثل هذه الجيوش - أن يقتطعوا لأنفسهم مناطق جديدة يفرضون عليها سلطانهم. بل إن نفرًا منهم تجاوزوا حدود مناطقهم التقليدية ليؤسّسوا أمبراطوريات مترامية، ومنهم - على سبيل المثال - نغالنغوا (وسمّي في ما بعد مسيري)، ابن أحد زعماء الموسومبوا، الذي اتّبع طريق تجّار النحاس حتى كاتانغا، حيث بنى أمبراطورية ضخمة[٢٥]. وفي أونيانيمبه نفسها كانت هناك منافسات بين أفراد الأسرة الحاكمة زاد من حدّتها تأييد العرب لأحد الطامعين بالعرش ضدّ منافسه. ففي الستينات من

(٢٢) هـ. م. ستانلي (H.M. Stanley)، ١٩٧٢، ص ١١٥ و١١٦.

(٢٣) أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٦٩، ص ٧٣؛ ن. ر. بينيت (N.R. Bennett)، ١٩٧٤، ص ٢١٨.

(٢٤) أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٦٩، ص ٧٤.

(٢٥) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن أمبراطورية مسيري أنظر ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٦٦، ص ٢٢٧-٢٣٥. وللإطلاع على مصادر أقدم، أنظر ف. س. أرنو (F.S. Arnot)، ١٨٨٩؛ و أ. فيربيكن (A. Verbeken)، ١٩٥٦.

القرن التاسع عشر استطاع العرب تنحية منوا سيله عن العرش ليحلّ محلّه مكاسيوا، ورحل سيمبا أخو منوا سيله عن أونيانيمبه ليقيم لنفسه مملكة بين الكونونغو إلى الجنوب الغربي من تابورا.

وهنالك فرد آخر من الأسرة الحاكمة في أونيانيمبه يدعى نيونغو ياماوه رحل عن بلده في عام ١٨٧٤ ليقيم مملكة محكمة التنظيم بين الواكيمبو إلى الجنوب الغربي من وانيامويزي. وإلى جانب أمثال هؤلاء الحكّام ممن تركوا دولهم التقليدية ليُخضعوا عددًا من الدول الصغيرة ويقيموا دولًا أكبر، كانت هناك دول توسّعت بسبب تعاظم سلطان حكّامها. ولعلّ دولة ميرامبو هي أشهر مثل على ذلك. بيد أنه كانت هناك دول أخرى كثيرة. فلقد استغلّ متنغينيا حاكم مملكة أوسونغو الوراثية في الشمال الشرقي من أونياموبزي طريق التجارة إلى كاراغوي وبوغندا في تقوية دولته وتوسيع حدودها. بل إن إيسيكه، خليفة مكاسيوا في أونيانيمبه، ازداد نفوذه إلى الحدّ الذي مكّنه من مقاومة العرب، والألمان من بعدهم، مقاومة شديدة.

ولتوضيح مدى التغيّرات الحقيقية التي اعترت أنماط الحكم في نياموبزي بسبب تغيّر الظروف وسنوح فرص جديدة، نتناول بإيجاز دولتين من أكبر الدول التي قامت خلال تلك الفترة، وهما دولة ميرامبو، ودولة نيونغو ياماوه. فلقد كانت هناك فروق ملحوظة بين هاتين «الأمبراطوريتين» من حيث أنماطهما التنظيمية، وإن نشأتا كلتاهما عن الظروف نفسها، كما بيّنا من قبل. فلقد كان ميرامبو حاكمًا لدولة صغيرة في أويوو غربي تابورا. ويعتقد أنه ربما وقع في شبابه أسيرًا في يد النغوني عند غزوهم لغربي تنزانيا، وأنه وقف في أثناء وجوده بين ظهرانيهم على كلّ إمكانات تنظيمهم العسكري، وقد تمكّن ميرامبو خلال الستّينات من القرن الثامن عشر، تعاونه مجموعة صغيرة من المحاربين، من السيطرة على عدد من الدول المحيطة بأويووا. وشنّ منذ عام ١٨٧٠ حتى وفاته في ١٨٨٤ حملات كثيرة أسفرت عن توسيع الرقعة الخاضعة لسلطانه. وكما يقول يان فانسينا، امتدّت دولته «حتى بوها وبوروندي» وفنزا ونوتغوه غربًا، وحتى بمبوي وكونونغو جنوبًا، ونياتورو وايرامبا وسوكوما شرقًا، وبلاد السوكوما والسومبوا شمالًا[٢٦]. وأصبحت له السيطرة على طريق التجارة بين تابورا وأوجيجي. وفي عام ١٨٧٦ أجبر عرب تابورا على دفع أتاوة له عند استخدامهم لذلك الطريق. ومن المعروف عن ميرامبو أنه أوفد سفارات إلى موتيسا حاكم بوغندا في عامي ١٨٧٦ و١٨٨١ في محاولة منه للسيطرة على طريق بوغندا. كما انه أجرى اتصالات مباشرة مع الساحل سعيًا إلى الحصول على البنادق من الساحل مباشرة، عندما حاول العرب منعه من الحصول عليها. وكانت لديه القدرة على اكتشاف مصادر النفوذ الجديدة بسرعة، ولذا فقد رحّب بالمبشّرين في عاصمته، وسعى للاتصال بالقنصل البريطاني في زنجبار.

وكان أسلوب ميرامبو في السيطرة على «أمبراطوريته» يقوم على فرض سطوته العسكرية على النظام التقليدي. وكان يطالب الحكّام الذين يفتح بلادهم بالاعتراف بسلطانه عن طريق إرسال

---

(٢٦) ي. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٦٦، ص ٧٥.



اللوحة ١٠،٣: ميرامبو في ١٨٨٢ أو ١٨٨٣.

الجزية له بين الحين والحين في صورة عاج أو فتية يجندّهم في جيشه. وعندما كان أحد الحكّام التقليديين يبدي نوعًا من المقاومة كان ميرامبو يخلعه وينصب مكانه حاكمًا أكثر انصياعًا من بين أفراد الأسرة الحاكمة نفسها. وكان إذا فتح إقليمًا قريبًا من مملكة قويّة، يترك فيه قوّة من رجاله المسلّحين. ولكن طريقته الرئيسية في فرض سيطرته كانت تتمثّل في إبقاء جيشه في حركة دائبة كي يرهب جيرانه ورعاياه على السواء.

أما «أمبراطورية» نيونغو ياماوه فكانت أكثر ترابطًا من أمبراطورية ميرامبو. وقد استخدم نيونغو ياماوه – شأنه في ذلك شأن ميرامبو – ال «روغا–روغا» في تثبيت أقدامه بين الكيمبو. وفي ما بين عامي ١٨٧٠ و١٨٨٠ شنّ حملات عدّة من قاعدته في كيويلي وأصبحت له السيطرة على طريق التجارة الممتد إلى الساحل شرقي تابورا، وكذلك الطريق الممتد جنوبًا من تابورا حتى أوفيبا وبحيرة تنغانيقا. وكان نيونغو ينصب في كلّ دولة يفتحها ولاة من أتباعه كانوا يسمّون «فاتوالي»، مسؤولين أمامه مباشرة. ولذا أصبح الحكّام الحقيقيون في أمبراطوريته هم الفاتوالي التابعون له، لا الزعماء التقليديون لتلك الدول. وكان هؤلاء الولاة يجمعون كلّ ما يجدونه في المملكة من عاج ويرسلونه إلى نيونغو. وكانت المنطقة التابعة لكلّ وال من هؤلاء الولاة تتكوّن من دول عدّة تقليدية. فكان نحو ستة أو سبعة ولاة يحكمون دول الكيمبو التقليدية التي بلغ عددها نحو ثلاثين دولة[٢٧].

وقد عاصر كلّ من ميرامبو ونيونغو ياماوه الآخر، وأقاما كلاهما كيانات سياسية ارتكزت على الظروف المادية المتغيّرة التي سادت في أواخر القرن التاسع عشر. وتوفي الاثنان في عام ١٨٨٤. ولكن لمّا كان نيونغو قد أدخل كثيرًا من التجديدات على الهيكلية الإدارية لأمبراطوريته، فقد ظلّت باقية بعد وفاته إلى أن قوّض المستعمرون أركانها. أما «أمبراطورية» ميرامبو فقد انقسمت من جديد إلى دول عدّة لا لسبب إلا لأنه لم يخلفه في الحكم من يستطيع الإبقاء على الجيش القويّ اللازم للمحافظة على تماسكها.

لقد تجنّبنا حتى الآن، في تناولنا لتوسّع تجارة المسافات الطويلة نحو الداخل، الحديث عن منطقتين رئيسيّتين أولاهما منطقة البحيرات الكبرى التي يتناولها الفصل الحادي عشر. ولعلّه يكفي في هذا المقام الإشارة إلى أن المنطقة كان فيها قرب منتصف القرن التاسع عشر كثير من الممالك المتفاوتة الاتساع، كان بعضها كبيرًا وذا نفوذ، وبعضها الآخر صغيرًا وضعيفًا. ولكنها جميعًا شاركت في شبكة للتجارة الإقليمية كانت الطرق التي تتكوّن منها تمرّ بمعظم العواصم الرئيسية لتلك الدول. فقد استوعبت تلك الشبكة الإقليمية في ما بعد التجارة الدولية القادمة من ساحل شرق أفريقيا. وربّما كانت أقوى تلك الممالك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي بوغندا، وبونيورو، وبوروندي. ولكن كانت هنالك ممالك أخرى كثيرة أقلّ قوّة، مثل بوسوغا وتورو ودول الأنكولي (نكوره، وبوهويجو، وبونياروغورو)[٢٨]، وكاراغوي، ودول البوهايا وبوزينزا.

(٢٧) أ. شورتر (A. Shorter)، ١٩٦٩، ص ١٩.

(٢٨) كانت أنكوله من صنع الاستعمار. وكانت في السابق تضمّ دولًا عدة.

وكان التجّار القادمون من الساحل قد وصلوا إلى بوغندا منذ عام ١٨٤٤ تقريبًا[٢٩]. فقد لاحظ بيرتون في الخمسينات من القرن التاسع عشر أن بعض التجّار الساحليين يتردّدون على المنطقة منذ نحو عشر سنوات، وكتب ستانلي بعد ذلك بعشرة أعوام عن عدد من تجّار الساحل الذين ظلّوا مقيمين في المنطقة لمدّة وصلت إلى عشرين عامًا بدون أن يرجعوا إلى الساحل[٣٠]. لذلك يبدو أن بوغندا كانت أقدم المراكز التجارية في تلك المنطقة. ولكن سرعان ما تمكّن تجّار الساحل من زيادة العواصم الأخرى. ويُستثنى من ذلك رواندا وبوروندي اللتان تمكّن حكّامهما من إبقاء التجّار الساحليين بعيدًا عن منطقتهم، ومن تطوير تكتيكات ناجحة للتصدّي للبنادق التي كان يستخدمها أعداؤهم[٣١]. ويُلاحظ من جهة أخرى أن حكّام بونيورو كانوا هم أيضًا يجتهدون في اجتذاب التجّار إلى عاصمتهم. وقد حاول كاباريغا ملك بونيورو في السبعينات من القرن التاسع عشر منافسة بوغندا في إقامة الاتصالات المباشرة مع زنجبار، مع سعيه في الوقت نفسه إلى اجتذاب «الخرطوميين» (التجّار القادمون عن طريق نهر النيل) الذين كانوا يشنّون غارات واسعة على المجتمعات غير المركزية الواقعة على التخوم الشمالية لمملكته[٣٢]. ويبدو أن بوغندا حقّقت أكبر فائدة من تجارة الساحل في عهد موتيسا (١٨٥٦-١٨٨٤). فقد أُقيمت في البلاد قبل ذلك بسنوات حكومة مركزية ذات جهاز إداري منظّم. ولكن تجارة البنادق التي كان موتيسا يسيطر عليها بنفسه زادت من قوّة نظامه المركزي. ويبدو أن بوغندا ركّزت اهتمامها على التجارة الدولية، أكثر مما ركّزته على الشبكة الإقليمية. وقد أمّنت غارات موتيسا على بوسوغا شرقًا وهجماته على جيرانه الغربيين (بونيورو، وتورو، ونكوري، وبوهايا، وبوزينزا) هيمنة بوغندا على التجارة. بل إن موتيسا حاول من وقت لآخر السيطرة على كلّ من كاراغوي وبوزينزا ليضمن وصول القوافل الساحلية إلى عاصمته بدون أن تتعرّض لأية مشسكلة.

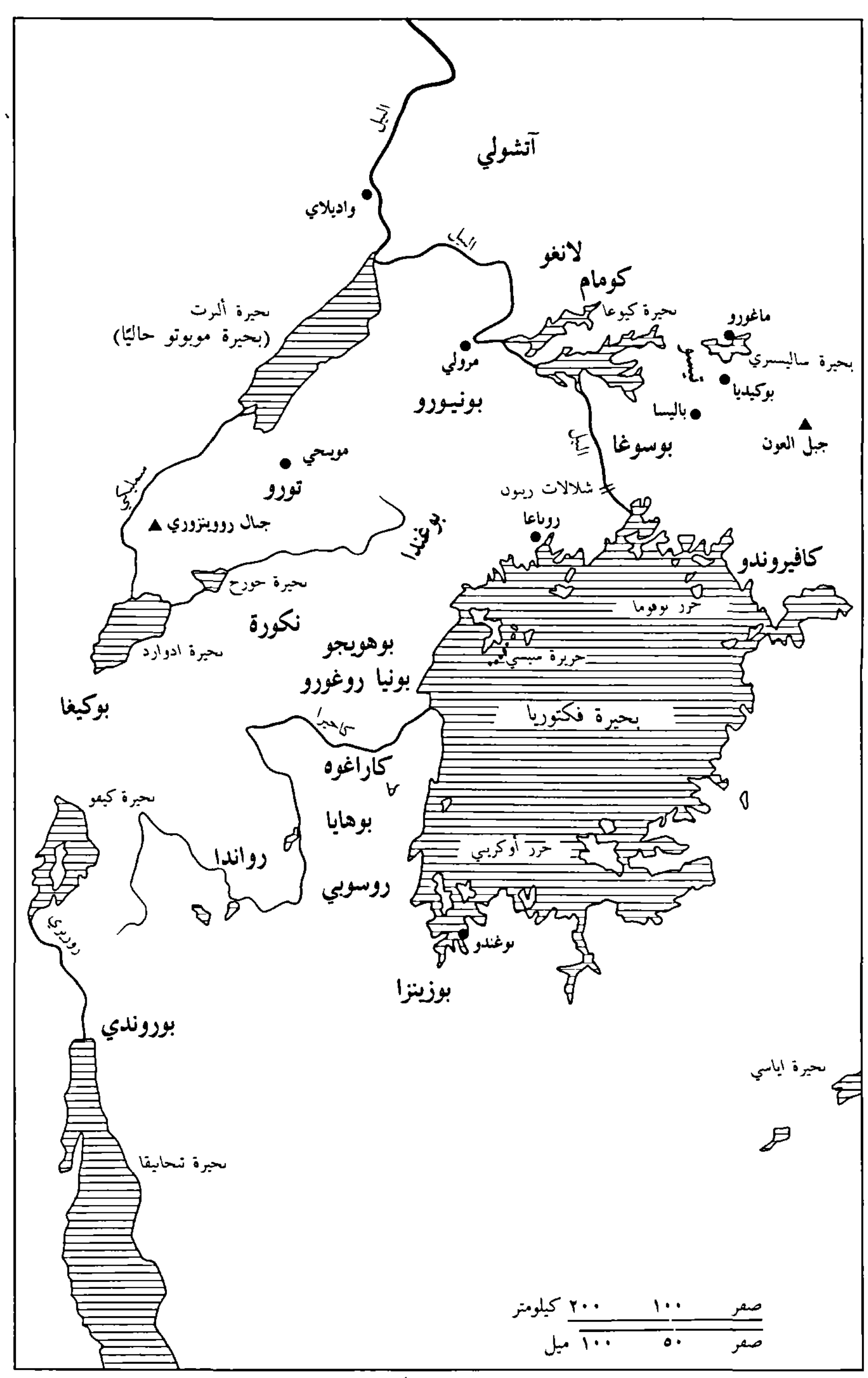
ولا مراء في أن بعض الممالك الكبيرة نسبيًّا في منطقة البحيرات الكبرى قد تعاظمت قوّتها كثيرًا بفضل اتصالاتها بالتجّار الساحليين. وكان حصولها على الأسلحة النارية بوجه خاص سببًا في زيادة قدرتها على الإغارة على الممالك الأخرى. ومع تلك الغارات تراكمت لديها كميّات كبيرة من الماشية والفؤوس والعاج وكثير من الأسرى، وكان بوسعها بيع العاج والأسرى للتجّار الساحليين مقابل أنواع شتّى من السلع الترفية، بما في ذلك الأقمشة، والأساور، والخرز

(٢٩) ج. م. غراي (J.M. Gray)، ١٩٤٧، ص ٨٠-٨٢.

(٣٠) ر. ف. بيرتون (R.F. Burton)، ١٨٦٠، الجزء ١، ص ١٧٣؛ هـ. م. ستانلي (H.M. Stanley)، ١٨٧٨، الجزء ١، ص ٤٥٥.

(٣١) ربّما كان خير مرجع يوجد حاليًّا عن بوروندي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو ر. بوت (R. Botte)، ١٩٨٢، ص ٢٧١-٣١٧. وهناك أيضًا وصف عام لبوروندي في إ. مووروها (E. Mworoha)، ١٩٧٧، ص ١٣٣-٢٠٩. وبالنسبة إلى رواندا يعتبر أ. كاغامي (A. Kagame)، ١٩٦٣، أفضل من سابقه، ١٩٦١.

(٣٢) د. أ. لو (D.A. Low)، ١٩٦٣، ص ٣٣٧.



الشكل ١٠،٣: منطقة البحيرات الكبرى ١٨٤٠–١٨٨٤ (نقلًا بتصرف عن ر. أوليفر وج. ماثيو (مدراء التحرير)، تاريخ شرق أفريقيا، ١٩٦٣، الجزء الأول، ص ٢٩٩).

والاواني، وأهم من ذلك كلّه الأسلحة النارية. وكان بإمكان الدول الكبيرة نسبيًّا أن تغير على الدول الأصغر منها. ولكن الدول جميعًا كانت تغير على المجتمعات اللامركزية المجاورة لها، والتي عانت بالتالي أكثر من غيرها. ويدلّ استثناء رواندا وبوروندي من ذلك – كما سبق القول – إلى أنه كان من الممكن وضع استراتيجية بديلة للتصدّي لهذا الاختراق التجاري. إذ إن قوّة هاتين الدولتين لم تكن نابعة من الحصول على البنادق، وإنما من قدرتهما على المحافظة على استقرارهما ووحدتهما في البيئة الجبلية الكثيفة بالسكّان. وقد مكّنتهما حروبهما وغاراتهما الواسعة خلال تلك الفترة من اكتساب ثروات طائلة بدون أدنى اعتماد على تجارة العاج والأسرى.

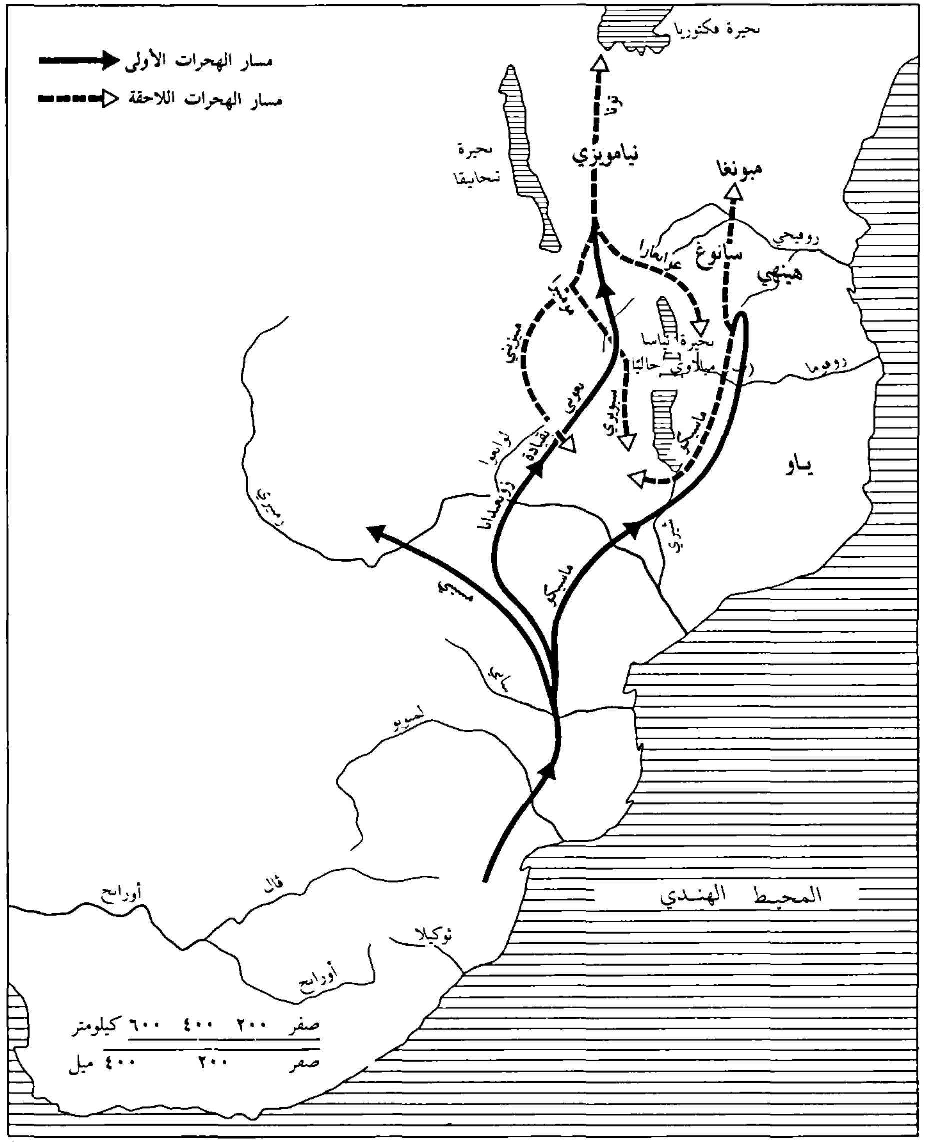
أما المنطقة الثانية التي تعمّدنا عدم التعرض لها في هذا القسم، فهي منطقة جنوب تنزانيا. ويرجع ذلك إلى أنه من الأفضل مناقشة آثار تجارة المسافات الطويلة في تلك المنطقة جنبًا إلى جنب مع عواقب نفوذ دخيل آخر هو غزو النغوني الذي نتطرق إليه في ما يلي.

غزو النغوني

قدم النغوني من جنوب أفريقيا، حيث كانوا من شعوب شمالي بلاد الزولو الناطقة بالنغوني. وبعد أن فرّ محاربو النغوني من وطنهم في حوالى عام ١٨٢٠ هربًا من تعاظم سطوة شاكا، شقّوا طريقهم شمالًا بقيادة زعيمهم زوانجندابا وظلّوا لمدّة تقرب من الخمسة عشر عامًا هائمين على وجوههم في جنوبي موزمبيق والمناطق المجاورة، قبل أن يعبروا نهر الزامبيزي في عام ١٨٣٥ في زحفهم صوب الشمال إلى أن وصلوا إلى هضبة فيبا غربي تنزانيا في أوائل الأربعينات من القرن التاسع عشر. وبعد أن كانوا في البداية مجرّد مجموعة من المحاربين، كانوا عندئذ قد أصبحوا يشكّلون شعبًا مسلّحًا زاحفًا قوامه أكثر من مائة ألف نسمة[٣٣].

وربّما كان من المفيد أن نتساءل عن هذه المرحلة من استعراضنا عن كيفية تكاثر شعب النغوني بتلك الصورة الهائلة. ولكي نجيب عن هذا السؤال، لا بدّ من أن نرجع البصر إلى بلاد الزولو التي كانت وطنًا لهم. فلقد كان شاكا قد أقام لنفسه دولة عسكرية مركزية إلى حدّ كبير ترتكز في تنظيمها على مبدأين متداخلين: العصبية، والفرق العسكرية. فبمقتضى المبدأ الأول كان الملك يحتلّ قمّة هرم السلطة، تليه قطاعات أعمدة النسب التي كانت تتألّف من زوجات الملك وأطفالهن وأتباعهن. وكانت تلك القطاعات تتفرّع وتتكاثر جيلًا بعد جيل. أما الشبّان فكانوا منظّمين في فرق عمرية تتبع الملك مباشرة، من دون تفرقة بين المناطق والأنساب، ومعنى هذا أن أي أجنبي كان يمكن استيعابه تبعًا لانخراطه تدريجيًّا في بنية المجتمع الدينامية سواء عن طريق النسب أو الفرق العمرية. كما أدخل شاكا بعض التغييرات على أساليب

(٣٣) للإطلاع على معلومات تفصيلية، انظر ج. د. أومر – كوبر (J.D. Omer-Cooper)، ١٩٦٦ و١٩٦٩؛ و ب. هـ. غاليفر (P.H. Gulliver)، ١٩٥٥.



الشكل ١٠،٤: طرق هجرات النغوني الى الشمال، النغوني بقيادة زوانجندابا، ونغوني الماسيكو والمسيني (نقلاً عن ج. د. أومر كوبر، آثار حرب الزولو The Zulu aftermath، ١٩٦٦، ص ٦٦).

الحرب، كان أهمها استخدام الرماح القصيرة التي جعلت من الفرق العمرية وحدات مقاتلة على درجة فائقة من الكفاءة.

وإذ ورث النغوني هذا النظام الاجتماعي الدينامي، فقد تمكّنوا من تأليف شعب موحّد جيّدًا من الأقوام التي صادفوها في زحفهم إلى الشمال. وقد مكّنهم تنظيمهم العسكري المتفوّق من البقاء، عن طريق الإغارة على الشعوب الأخرى، أثناء زحفهم. وكانت حياتهم، بالضرورة،

حياة إغارة ضارية، وإن توطّنوا سنوات عدّة في كثير من الأماكن التي كانت مواردها تسمح لهم بالاستقرار. ولقد ازدادت أعداد المحاربين على طول زحفهم بأسرى الحرب الذين انخرطوا بدورهم في النظام الاجتماعي للنغوني. إذ كان كلّ أسير يلحق في البداية بقطاع معيّن من قطاعات المجتمع، وسرعان ما كان يضمّ بعد ذلك إلى إحدى الفرق العمرية التي كانت لا تفرّق كثيرًا من الناحية الاجتماعية بين «نغوني حقيقي» وأسير. وعندما وصل النغوني إلى هضبة فيبا كانت أكثريتهم تتألّف من أولئك الأسرى الذين انضمّوا إلى صفوفهم وانخرطوا في مجتمعهم، من أبناء الجماعات المختلفة، مثل التونغا في موزمبيق والشونا في زيمبابوي، والسنغا والشيوا والتومبوكا من المنطقة الواقعة إلى الشمال من نهر الزامبيزي في زامبيا وملاوي.

وعندما توفّي زوانجندابا في حوالى عام ١٨٤٨، احتدمت المنافسات على خلافته، وكانت الغلبة في النهاية للفرقة الطائفية. فقد انقسم شعب النغوني إلى خمس ممالك، تحرّكت كلّ منها في الاتجاه الذي اختارته، إلى أن استقرّت في منطقة خاصة بها. ويرجع كثير من المؤرّخين تلك الفرقة الطائفية إلى افتقاد النغوني إلى مقدرة زوانجندابا الفريدة على المحافظة على وحدة شعبه. غير أنه لا بدّ من الإشارة أيضًا إلى ذلك النمو «التضخمي» المذهل الذي ضاعف عدد أفراد النغوني إلى أكثر من مائة ضعف[٣٤]. فلا شكّ أن مثل هذا النمو السريع يزيد من صعوبة السيطرة المركزية. وإذا أخذنا في الحسبان طابع البيئة فوق هضبة فيبا، جاز لنا القول بأن عدد السكّان وقت وفاة زوانجندابا كان قد أصبح يفوق طاقة البيئة. وقد نزحت ثلاث من طوائف النغوني الخمس جنوبًا وأقامت ممالك في زامبيا وملاوي. وزحفت الطائفة الرابعة – المعروفة باسم «توتا» شمالًا إلى بلاد النياموزي، حيث كان أفرادها يغيرون على القرى ويقطعون طريق التجارة العربية بين تابورا وأوجيجي. وانتهى أمر تلك الطائفة إلى استيطان المنطقة الواقعة شمال تابورا، ولكن غاراتها امتدت شمالًا حتى الشواطئ الجنوبية لبحيرة فكتوريا. وكان من بين أفراد النياموزي الذين أسرتهم طائفة التوتا ميرامبو الذي ذكرنا من قبل أنه تعلّم أساليب النغوني العسكرية ثم فرّ من أيديهم لينظّم جيشًا خاصًا به من فلول اللاجئين هربًا من غارات التوتا.

أما الطائفة الأخرى من النغوني – وكانت تسمّى «غوانغارا» – فقد زحفت إلى الجنوب الشرقي من هضبة فيبا، بقيادة زولو غاما، إلى أن وصلت إلى منطقة «سونغيا» شرقي بحيرة نياسا. وهناك التقت تلك الطائفة بمجموعة أخرى من النغوني، تسمّى «ماسيكو»، كانت قد انفصلت عن الزحف قبل وصول النغوني إلى نهر الزامبيزي، ثم توغّلت من ملاوي إلى جنوب تنزانيا، ولذا بويع قائدهم «مابوتو» زعيمًا للطائفتين. بيد أن هذا التحالف لم يدم طويلًا. فقد تحوّلت المنافسات بين الطائفتين بسرعة إلى حرب سافرة. واستطاع الغوانغارا في النهاية التغلّب على نغوني الماسيكو وطردهم جنوبًا، عبر نهر روفوما. وقد حاولت جماعة الندنديولي – وكانت من الجماعات التي انخرطت في صفوف النغوني – أن تقيم دولة تخلف دولة الغوانغارا، ولكن الأمر انتهى بهزيمة تلك الجماعة على يد الغوانغارا وطردها إلى وادي كيلومبيرو، حيث أقامت

(٣٤) أ. م. هـ. شريف (A.M.H. Sheriff)، ١٩٨٠، ص ٣٣.

مملكة مبونغا في الستينات من القرن التاسع عشر.

وقد انقسم الغوانغارا أنفسهم في ما بعد إلى مملكتين، إحداهما بزعامة تشيبيتا الذي أقام مملكة مشوبي، والأخرى بزعامة متاكانو تشابروما، الذي كوّن مملكة نجيلو. وقد استقرّت المملكة الأولى شمالي سونغيا، بينما توغّلت الثانية جنوبًا. وقد شدّد معظم المؤرّخين على طريقة هاتين المملكتين في بثّ الرعب عن طريق غاراتهما على المنطقة الممتدّة بين بحيرة نياسا والساحل بأسرها، والتي استمرّت حتى مقدم الاستعمار الألماني. ولكن أ. م. هـ. شريف دلّل مؤخّرًا على مدى ما ينطوي عليه هذا التفسير من تضليل، حيث قال:

> يبدو أن النغوني ما كانوا ليستطيعون الاستقرار لو أنهم ظلّوا يحيون حياة الغارات الضارية «كسرب من الجراد لا يملك إلّا أن يزحف إلى الأمام بعد أن دمّر ما كان يقتات به». ولذا فإن من المرجّح أن يكون نمط حياتهم الاقتصادية قد تغيّر بالضرورة بعد استقرارهم في منطقة سونغيا، وتحوّل إلى نوع من الاستغلال المنظّم إلى حدّ ما للموارد الزراعية المحلية، باستخدام أهالي المنطقة الأصليين في الزراعة، بينما كان النغوني أنفسهم يعنون بقطعانهم الكبيرة من الماشية. وكان من المحتّم أن يؤدّي إسناد الأنشطة الزراعية على أساس دائم إلى الشعوب المقهورة إلى التأثير على الوضع الاجتماعي لتلك الشعوب التي انخرطت في مجتمع النغوني، ولكن بدرجة أقلّ من درجة انخراط الأفراد الذين وقعوا أسرى بين أيديهم في أثناء زحفهم. وقد استمرّت الغارات على المناطق المحيطة بدولة النغوني، ولكنها أصبحت محدودة النطاق. ومن ثم لم تعد تتيح لرعايا الدولة فرصة كبيرة، كما كان الحال من قبل، لإظهار شجاعتهم وسبي أفراد يبقون في ايديهم ويستفيدون منهم في تعزيز مركزهم الاجتماعي[٣٥].

وبناء على ما تقدّم فإن أول آثار غزو النغوني وأوضحها من حيث الأهمية هو تكوين دول النغوني في أراضي تنزانيا. وقد ظلّت مملكتا النغوني قائمتين ككيانات قويّة لفترة طويلة بعد بدء الحقبة الاستعمارية. ويُعدّ دورهما في أثناء حرب الماجي ماجي ضدّ الألمان من الملاحم البارزة التي شهدتها الفترة الأولى من تاريخ استعمار تنزانيا. أما التركة الثانية التي خلفها غزو النغوني فكانت الأساليب العسكرية التي طبّقوها والتي أخذ بها عدد من المجتمعات التنزانية. وكان من المعتقد في فترة من الفترات أن حاجة الجماعات إلى الدفاع عن نفسها ضدّ النغوني هي التي حدت ببعض الجماعات مثل الهيهي والسانغو إلى استخدام الأساليب العسكرية للنغوني، وإقامة كيانات سياسية مركزية. ولكن بعض البحوث الحديثة[٣٦] أظهرت عدم صحة هذا الافتراض، بدليل أن المركزية بدأت في الحالتين قبل غزو النغوني. ومن الصحيح أن أساليب النغوني العسكرية قد قوّت بالفعل المجتمعات التي أخذت بها، ومكّنتها من مجابهة الظروف التي كانت

(٣٥) المرجع السابق، ص ٣٤.

(٣٦) أ. ريدماين (A. Redmayne)، ١٩٦٨(أ)، ص ٤٢٦؛ و١٩٦٨(ب).

سائدة آنذاك، بما في ذلك آثار تجارة الرقيق. وبالإضافة إلى الدفاع عن النفس ضدّ النغوني أنفسهم وضدّ غارات جلب الرقيق، تمكّنت بعض المجتمعات من استخدام تلك الأساليب العسكرية في إقامة دول كبيرة كما فعل ميرامبو، الذي تحدّثنا عنه من قبل، وكذلك السانغو والهيهي في المنطقة الجنوبية.

وكان السانغو أول من تعلّم أساليب النغوني العسكرية، وكانوا في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر يسيطرون على الجزء الأكبر من المرتفعات الجنوبية بقيادة زعيمهم ميريري، ولكن الهيهي، الذين تعلّموا فنون حرب النغوني من السانغو أنفسهم، تفوّقوا عليهم ابتداء من عام ١٨٧٥. وخسر ميريري معظم اراضي السانغو فانتقلت إلى أيدي الهيهي بقيادة زعيمهم موينييغومبا. واستطاع الهيهي في ما بعد خوض حروب طويلة ضدّ نغوني غوانغارا في ما بين عامي ١٨٧٨ و١٨٨١؛ بدون أن يكتب النصر لأحد الفريقين. وابتداء من تلك الفترة ظلّ الهيهي يشكّلون قوّة مسيطرة بزعامة ابن موينييغومبا، مكواوا، الذي يُعتقد أنه أبدى أعنف مقاومة عسكرية للألمان في تنزانيا.

وهكذا يتبيّن أن المنطقة الجنوبية من تنزانيا قد شهدت تغيّرات سياسية شتّى في أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد بدأت بعض تلك التغيّرات نتيجة لاتساع الاتصالات بفعل تجارة المسافات الطويلة. ولكن سرعتها تزايدت نتيجة لغزو النغوني. وعندما بدأ الغزو الاستعماري في الثمانينات كانت المنطقة الجنوبية من تنزانيا – التي كانت تقطنها قبل منتصف القرن التاسع عشر مجتمعات معظمها منظّم تبعًا لأعمدة النسب – قد أصبحت تضمّ بعضًا من أقوى الممالك، مثل ممالك النغوني، والهيهي، والسانغو.

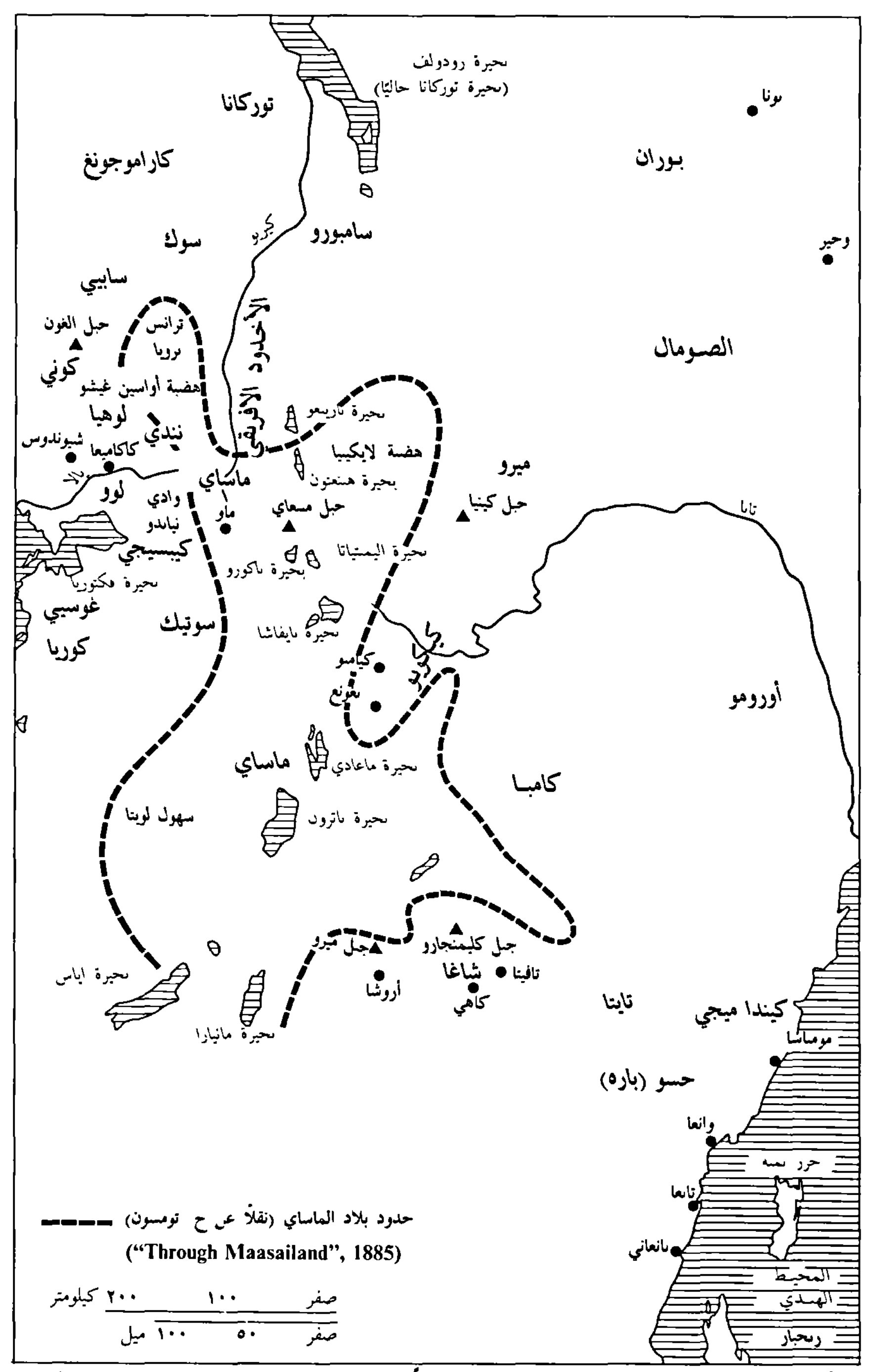
الماساي

أشرنا من قبل في هذا الفصل إلى الماساي باعتبارهم قوّة أثرت في تاريخ الجزء الشمالي الشرقي من المناطق الداخلية لشرق أفريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولم يكن ذلك راجعًا أساسًا إلى توسّع الماساي، لأن فترة توسّعهم كانت قد انتهت بنهاية القرن الثامن عشر[٣٧]. ويقال ان محاولتهم الزحف جنوبًا في العقود الأولى من القرن التاسع عشر قد اصطدمت بمقاومة فعّالة من الغوغو والهيهي[٣٨]. لذلك أصبح الماساي الرعاة في منتصف القرن التاسع عشر يسيطرون على مناطق الكلأ في الأخدود الأفريقي في المنطقة الممتدة من وسط تنزانيا إلى وسط كينيا، بينما استقرّت بعض جماعات الماساي الزرّاع (ويُسمون إيلويكوب أو وا–كوافي) في الأراضي المتاخمة لهم جهة الشرق في المنطقة الممتدة بين جبل كيليمنجارو ومرتفعات كينيا، وعلى الجانب الغربي أيضًا.

---

(٣٧) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٤، ص ٢٤١.

(٣٨) ج. تومبسون (J. Thompson)، ١٨٨٥، ص ٤١٤.



الشكل ١٠،٥: الماساي وجيرانهم ١٨٤٠–١٨٨٤ (نقلًا عن R. Oliver and G. Mathew: History of East Africa, 1963, vol. I., p. 288).

فما الذي حدث وأدّى إلى تغيير الوضع قرب نهاية القرن؟ إن الجواب عن هذا السؤال يكمن في سلسلة الحروب الأهلية الطويلة التي وقعت عند منتصف القرن التاسع عشر. ولا يعرف أحد حتى الآن أسباب تلك الحروب. ولكن هنالك عوامل عدة ربّما كانت قد ساهمت في ذلك التحوّل. فقد ذهب بعض المؤرخين إلى تأكيد عامل افتقار ذلك الشعب المحارب إلى فرص التوسّع. «وأدّى ذلك الإحباط بالماساي إلى توجيه نزعتهم العدوانية إلى الداخل»[٣٩]. بيد أن تصوير شعب الماساي على أنه شعب ميّال للحرب لا يستند إلى دليل من الدراسة التفصيلية لمجتمعهم، كما سنبيّن في ما يلي. لذلك يمكننا أن نحاول الوقوف على العوامل التي ساهمت في اندلاع تلك الحروب الأهلية بالبحث في تلك الحروب ذاتها.

لقد كانت معلوماتنا عن الحروب الأهلية حتى وقت قريب مستمدة من دراسة أجراها أ. هـ. جاكوبس بين الماساي في النصف الأول من ستّينات القرن العشرين[٤٠]. وتشير تلك الدراسة إلى أن الحروب الأهلية كانت في الأساس صراعات بين جماعات الماساي الرعاة والزرّاع (الإيلويكوب). وكانت هاتان الجماعتان تستخدمان لغة الماساي، ولكن جماعة الزرّاع اشتغلت بالزراعة، فضلًا عن نشاطها الرعوي الرئيسي. وكان الماساي الرعاة يعتبرون الإيلويكوب أدنى منهم لإتخاذهم نمطًا مختلفًا في حياتهم. وكان الماساي الرعاة قد اكتسبوا منذ النصف الأول من القرن مزيدًا من الوحدة من خلال تطوّر المنصب الشعائري لل «أولويبوني»، ومن ثم كان لهم زعيم واحد يمكنهم التماس مشورته. بيد أنه لم يكن هناك أي تنظيم سياسي موحد سواء لدى الماساي الرعاة أو الإيلويكوب. وقد فسر جاكوبس مأثورات الماساي على أنها تشير إلى أن التغيّر الذي طرأ على المنصب الشعائري كان هو بداية الإنشقاق بين هاتين الجماعتين الناطقتين بلغة الماساي. ذلك أنه قبل ظهور «سوبت» الذي كان أول «أولويبوني» يكتسب نفوذًا سياسيًا، كانت جماعات الإيلويكوب أيضًا تطلب مشورة خبير الشعائر عند الماساي الرعاة. ولكن يقال ان الإيلويكوب أصبح لهم «أولويبوني» خاص بهم في أثناء فترة تولي سوبت لمنصبه الشعائري (التي استمرت طوال الجزء الأكبر من النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى عام ١٨٦٤. حينما خلفه مباتيان في ذلك المنصب).

وتشير دراسة أحدث نشرها جون ل. برنتسين[٤١] إلى أن الإنقسام بين مجموعتي الماساي الرعاة والماساي الزرّاع لم يكن دائمًا في يوم من الأيام. ويرى ان محاولة تفسير تاريخ الماساي على أنه تاريخ صراع بين رعاة وزرّاع «يؤدي بالباحث إلى الوقوع في تناقضات لا سبيل للتغلب عليها. فلقد كان الماساي جميعًا رعاة قبل شنّ معركة أو سلسلة من الغارات؛ ثم اضطرت بعض جماعات الماساي بسبب ضياع ماشيتها أو عدم تمكنها من دخول أراضي الرعي في

(٣٩) إ. أ. ألبيرز (E.A. Alpers)، ١٩٧٤، ص ٢٤١.

(٤٠) أ. هـ. جاكوبس (A.H. Jacobs)، ١٩٦٥.

(٤١) ج. ل. بيرنتسين (J.L. Berntsen)، ١٩٧٩.

منطقة الأخدود الأفريقي إلى استكمال مورد رزقها بالتحوّل إلى بعض المصادر غير الرعوية»[٤٢]. ومعنى هذا أن صورة مجتمع الماساي في القرن التاسع عشر كانت أكثر تعقيدًا بكثير مما يُستبان من الدراسات السابقة، بمعنى أن بعض الجماعات التي تُعد من الإيلويكوب في فترة ما، قد تتحوّل إلى رعاة في فترة أخرى، تبعًا لقدرتها على تجديد قطعانها والعودة إلى استغلال المراعي الخصبة. بيد أن حروب القرن التاسع عشر دفعت جماعات أكثر من الماساي بعيدًا عن الأخدود الأفريقي واستمرت حياتها شبه الرعوية حتى عهد الاستعمار[٤٣]. وعلينا، تجنبًا لأي لبس، أن ننظر إلى تلك الحروب باعتبارها تحالفات بين جماعات مختلفة، استهدفت السيطرة على قطعان الماشية وأراضي الرعي، بما لهما من أهميّة في الحياة الرعوية.

وربّما كانت الأسباب الفعلية لتلك الصراعات جد متنوعة. فلقد نشبت السلسلة الأولى من الحروب على هضبة أواسين غيشو. وربّما كانت ناجمة عن زيادة الضغط على أراضي الرعي. ذلك أن الماساي الرعاة في الأخدود الأفريقي أرادوا استغلال الأراضي العشبية الخصبة الممتدة فوق الهضبة، بينما كانت تستغلها فعلًا جماعة أخرى من الماساي عرفت بإسم أواسين غيشو. وكانت تلك الجماعة تتمتّع بتأييد عدد من الجماعات الأخرى الناطقة بلغة الماساي التي كانت تقطن منطقة الهضبة. وقد انتهى الأمر بطرد الأواسين غيشو من الهضبة، ودفعهم إلى مناطق أخرى. وقد ذكرنا من قبل كيف أن بعضهم استخدموا في تعزيز مملكة الوانغا قبل وصول التجّار الساحليين.

أما السلسلة الثانية من الحروب فبدأت بمجاعة عام ١٨٣٦ الشهيرة، التي نعرف أنها أصابت كثيرًا من بقاع شرق أفريقيا. ومن ثم يبدو أن الغارات كثرت في تلك الفترة سعيًا إلى تجديد قطعان الماشية التي نفقت في أثناء فترة الجفاف. وقد نشبت الصراعات في جميع أنحاء بلاد الماساي. فأغار ماساي الأخدود الأفريقي في الجنوب على الجماعات التي كانت تعيش إلى الشرق في اتجاه نهر بانغاني. ونجحوا في طرد تلك الجماعات من مناطق كيبايا وشامباراي ونابيريرا واضطروهم للاستيطان شرقي نهر بانغاني، في منخفضات كيليمنجارو وتافيتا. ويفترض ان الأروشا استوطنوا سفوح جبل ميرو في تلك الفترة نفسها. أما في الشمال فقد شنّوا الغارات على اللايكيبيا. ولكن أشد الصراعات ضراوة دار في ما بين عام ١٨٦٠ وعام ١٨٦٤ بين البوركو واللوسيغالاي الذين كانوا يعيشون في المنطقة الواقعة بين بحيرة ناكورو وجرف ماو. وقد فرّ عدد من اللوسيغالاي إلى مناطق استيطان الكيبسيغي والناندي. وتقول مأثورات التراث الشفوي التي جمعها جاكوبس[٤٤] أن هؤلاء الماساي اللاجئين هم الذين أدخلوا منصبًا شبيهًا بمنصب الأولويبوني عند الناندي، كان يُعرف بإسم أوركويوت. وكان ذلك سببًا في بدء تعاظم نفوذ الناندي، بينما اضمحل سلطان جيرانهم الماساي.

(٤٢) المرجع السابق.

(٤٣) يعتبر الأروشا من الأمثلة الواضحة في هذا الصدد. أنظر ب. هـ. غاليفر (P.H. Gulliver)، ١٩٦٣.

(٤٤) أ. هـ. جاكوبس (A.H. Jacobs)، ١٩٦٥.

وبانتهاء تلك السلسلة الثانية من الحروب، انتهت أيضًا حقبة من تاريخ الماساي، إذ انقضت فترة سيطرة الماساي الغالبة على هضبة أواسين غيشو، وبدأت تلك المنطقة تشهد تزايد أهميّة جماعات نيلية أخرى، مثل النانديي والكيبسيغي. والواقع ان هذا الضعف الذي اعترى سيطرة الماساي على الهضبة هو الذي يسّر للتجّار الساحليين استخدام طرق القوافل الكينية التي كانوا يتفادونها من قبل.

كذلك كانت الهضاب الشمالية مسرحًا لآخر سلسلة من حروب الماساي. إذ كان مباتيان قد خلف سويت في منصب الزعيم الشعائري (الروحي) في أواسط الستينات من القرن التاسع عشر[٤٥]. وتشكلت آنذاك تحالفات عدة بين البوركو وجماعات الكيسونغو الرعوية، وبين اللايكيبيا وعدد من جماعات الإيلويكوب، وهي الجماعات التي طردت من المراعي الخصبة واضطرت إلى التحوّل إلى شبه زرّاع، فضلًا عن كونهم رعاة. وفي عام ١٨٨٤ كانت الجماعات الرعوية قد تحققت لها الغلبة، بينما تفرقت جماعات الإيلويكوب في اتجاهات شتّى.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن سلسلة الحروب الطويلة أدّت في النهاية إلى القضاء على جماعات الماساي ذات السطوة، وخاصة فوق الهضاب الشمالية. وتفرقت الفلول المتبقيّة منهم بسبب تلك الحروب في أنحاء مترامية: من منخفضات كيليمنجارو إلى تافيتا، وجنوبًا من سهول باره وشامبا إلى وادي بانغاني، ومن أروشا جنوبًا إلى سهول الماساي في اتجاه الساحل. وتلك هي الجماعات التي أصبحت في ما بعد تُعرف بإسم الإيلويكوب أو الـ «وا-كوافي» في المراجع الحالية عن الماساي. أما الفلول التي تفرقت إلى الشمال والغرب فقد انخرطت في جماعات أخرى.

والواقع إن القول بانتصار الماساي الرعاة قد يكون مضلّلًا. فمما لا شك فيه أن الأراضي التي كانوا يحتلونها قد تقلصت أيضًا بسبب تلك الحروب. ولم يعودوا يقطنون المناطق الواقعة إلى الشرق من جبل كيليمنجارو وهضبتي أواسين غيشو ولايكيبيا. ولقد ظلّت معظم مناطق الأخدود الأفريقي والسهول والهضاب المفتوحة تحت سيطرتهم، ولكن اعدادهم قلّت كثيرًا عن ذي قبل. وفي النهاية كان العامل الذي نال إلى أقصى حدّ من سطوة الماساي الرعاة هو الأمراض البشرية والحيوانية التي تفشت في المنطقة بعد تلك الحروب الطويلة. فلقد أدّى اتساع نطاق غارات الماساي إلى اتصالهم بجماعات أخرى كثيرة، وسهل انتقال كثير من الأمراض المعدية وغير المألوفة إليهم من الجماعات الأخرى. من ذلك مثلًا ان عددًا كثيرًا من الماساي لقوا حتفهم في عام ١٨٦٩ بسبب الكوليرا (الهيضة) التي انتقلت إليهم من السامبورو[٤٦]. وفي الثمانينات من القرن التاسع عشر حلّت بهم النكبة الكبرى حين تفشّى بينهم داء الجدري وتصادف ذلك مع انتشار وباء ذات الجنب والرئة بين ماشيتهم، الذي قضى على قطعانهم.

---

(٤٥) يستنتج أ. هـ. جاكوبس (A.H. Jacobs)، ١٩٦٥، بناءً على التسلسل الزمني للمجموعات العمرية، أن سويت توفي في عام ١٨٦٤. أما د. أ. لو (D.A. Low)، ١٩٦٣، ص ٣٠٦، فيذهب، استنادًا إلى عدد من المصادر، إلى أن مباتيان خلفه في عام ١٨٦٦.

(٤٦) د. أ. لو (D.A. Low)، ١٩٦٣، ص ٣٠٨.

والواقع ان تلك الأوبئة البشرية والحيوانية، أكثر من الحروب ذاتها، هي التي أدّت في النهاية إلى اضعاف قوّة الماساي، فأصبحت الضراوة التي اشتهروا بها لا تكاد تلحظ في فترة فرض السيطرة الإستعمارية.

تزايد الضغوط الأوروبية

كانت الضغوط الأوروبية المباشرة في شرق أفريقيا في ما بين عامي ١٨٤٥ و١٨٨٤ تدور حول أربعة أنشطة مترابطة: إلغاء تجارة الرقيق ونشر الديانة المسيحية والكشوف الجغرافية وإقامة «التجارة المشروعة». وكانت تلك الأنشطة الأربعة مترابطة بمعنى انها كانت كلها ناتجة عن التوسّع الرأسمالي الأوروبي الناجم عن الثورة الصناعية. فلقد أدّت تلك الثورة إلى استحداث طاقات انتاجية جديدة جعلت استغلال الرقيق كيد عاملة أقلّ ربحية من ذي قبل، ومن ثم خلقت مواقف جديدة من تجارة الرقيق. وكان ما يُسمى بـ «الروح الإنسانية» قد نجح في اقناع البلدان الغربية بإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ومن ثم تحوّل الإنتباه في الأربعينات من القرن التاسع عشر نحو تجارة الرقيق في شرق أفريقيا. وبالمثل، اتجهت الحركة الإنجيلية المرتبطة بالقوى ذات النزعة الإنسانية، قرب منتصف القرن التاسع عشر، إلى شرق أفريقيا، وكان ذلك راجعًا إلى حدّ ما إلى أن الكشوف الجغرافية (التي كانت هي ذاتها ناتجة عن روح الفضول العلمي والحركة التبشيرية الجديدة) كشفت عن فرص حافلة بالتحديات لمحاربة شرور تجارة الرقيق العربية عن طريق النشاط التبشيري وإقامة «التجارة المشروعة».

وكانت عبارة «التجارة المشروعة» تطلق على الإتجار في السلع، باستثناء البشر. ومع ذلك، فقد لاحظنا كيف ان العاج أصبح من أهم سلع التجارة الدولية في شرق أفريقيا إبّان الفترة التي نحن بصددها. فبعد نقل حاضرة السيد سعيد من عمان إلى زنجبار، أقامت الدول الغربية الكبرى آنذاك – بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا – بعثات تجارية لها في زنجبار. بيد أن الجزء الأكبر من تجارة العاج ظلّ يمر، كما أشرنا من قبل، عن طريق بومباي قبل أن يصل إلى أوروبا، وذلك بسبب تفوق التجّار الهنود في تجارة شرق أفريقيا. ومع ذلك، كانت تجارة شرق أفريقيا، من وجهة نظر الأمبريالية الغربية، تندرج بالفعل في إطار الأمبراطورية غير الرسمية[٤٧] الغربية التي كانت تتزعمها بريطانيا، سواء تمت تلك التجارة من زنجبار مباشرة أو من خلال بومباي بطريق غير مباشر. وكان نصيب وكلاء الشركات الأمريكية والألمانية (هامبورغ) التي تتاجر على التوالي في الأقمشة القطنية الرخيصة والأدوات المعدنية أقلّ من نصيب التجار الهنود من تجارة المنطقة[٤٨]. وظلّ هذا النمط من العلاقات التجارية قائمًا لا يتزعزع إلى قرب نهاية الفترة التي نحن بصددها.

---

(٤٧) ر. روبنسون و ج. غالاغر (R. Robinson and J. Gallagher)، ١٩٦١، ص ٥١.

(٤٨) ر. أوليفر (R. Oliver)، ١٩٥٢، ص ١ و٢.

وكانت الحكومة البريطانية تركز جهودها على وقف تجارة الرقيق. وقد حاول البريطانيون عبثًا في الفترة السابقة للأربعينات من القرن التاسع عشر تقليص النطاق الذي يسمح فيه بنقل الرقيق في المنطقة الخاضعة لسيطرة سلطان عمان. وفي عام ١٨٤١ عين الكولونيل آتكنز هامرتون قنصلًا لبريطانيا في زنجبار، وظلّ سنوات عدة يوجه جهوده نحو التوصل إلى اتفاق جديد مع سلطان زنجبار الذي كان قد نقل عاصمته من عمان إلى الجزيرة في عام ١٨٤٠. وأسفرت تلك الجهود عن توقيع معاهدة هامرتون عام ١٨٤٥. وكانت تلك المعاهدة تهدف إلى قصر تجارة الرقيق على ممتلكات السلطان. وحتى لو قدر لتلك المعاهدة أن تنفذ، فإن أثرها كان سيظل محدودًا جدًا طالما ظلّت أمبراطورية السلطان تمتد من شرق أفريقيا إلى شبه الجزيرة العربية. وفضلًا عن ذلك كان عدم رغبة السلطان في وقف تلك التجارة يجعل من الصعب تنفيذ المعاهدة. وعندما توفي السيد سعيد عام ١٨٥٦، قسمت أمبراطوريته إلى شطرين. ولكن السيد ماجد الذي ورث شطر شرق أفريقيا لم يكن أكثر استعدادًا من سلفه للتخلي عن تجارة الرقيق. بل إنه فكر في تشديد سيطرته على تلك التجارة عن طريق بناء عاصمة جديدة له على ساحل القارة، في مكان أسماه دار السلام. ولكن مشروعه هذا لم يكن قد استكمل عند وفاته في عام ١٨٧٠. ولم تفلح الجهود الرامية إلى إلغاء تجارة الرقيق إلّا في عام ١٨٧٣ حينما تمكن البريطانيون، عن طريق الدبلوماسية المكثّفة والوعيد، من حمل السيد برغش – خليفة ماجد – على إصدار مرسوم يحظر أي إتجار بالرقيق بطريق البحر.

ولنا أن نسأل: ما هي العوامل التي جعلت من الصعب إلى هذه الدرجة حمل سلطان زنجبار على الموافقة على وقف تجارة الرقيق؟ والإجابة عن هذا السؤال تبدو واضحة للعيان إذا ما وضعنا في الإعتبار طبيعة اقتصاد الزراعات الواسعة المزدهر في زنجبار وبمبه. ذلك أن اعتماد ذلك الإقتصاد على تشغيل الرقيق في المزارع كان معناه أن فرض أي قيد على حرية اقتناء العبيد سيحدّ من نمو ذلك الإقتصاد. ومن المعروف أن نشاط المزارع ظلّ يتوسّع باستمرار بعد صدور مرسوم عام ١٨٧٣[٤٩]. ولما كانت تجارة الرقيق لا تزال مشروعة على ساحل القارة، فقد كان بوسع التجار نقل الرقيق مسافة طويلة على طول الساحل بين كلوه وومومباسا. بل حتى ماليندي، ثم تهريبهم إلى زنجبار، وإلى بمبه بوجه خاص، في سفن صغيرة تُبحر تحت ستار الليل تفاديًا للدوريات البحرية البريطانية. وحتى بعد حظر تجارة الرقيق على أرض القارة في عام ١٨٧٦ لم يكن في وسع السلطان ولا البريطانيين تنفيذ المرسوم بصورة فعّالة. فقد أدّى انتشار مزارع القرنفل في الجزر إلى زيادة الطلب على الإنتاج الغذائي، وخاصة الحبوب، على ساحل القارة. وكان من نتيجة ذلك ظهور مزارع عدة للحبوب، اعتمادًا على اليد العاملة من الرقيق، على طول الساحل ما بين بانغاني وماليندي. ولذا كان من المستحيل آنذاك التمييز بين العبيد الذين

(٤٩) يذكر ف. كوبر (F. Cooper)، ١٩٧٧، ص ٥٤، أن ما يقرب من ١٠٠٠ عماني هاجروا من عمان إلى زنجبار في عام ١٨٧٧.

يقتنون بغرض الإتجار، والعبيد المقتنين بغرض العمل في المزارع[٥٠]. ومما زاد الطين بلة أن تلك الفترة اتسمت بانتشار الحروب الداخلية في كثير من أقاليم الداخل، مما زاد من أعداد الأسرى المسترقين. وكان باستطاعة التجار ابتكار طرق جديدة للإفلات من جنود السلطان والدوريات البحرية البريطانية. فقد أقيم على طول الساحل ما بين بانغاني وومباسا عدد من المحطات الجديدة الخفية، التي كانت المراكب الشراعية الصغيرة تُبحر منها في ظلام الليل لتصل إلى بمبه بعيدًا عن الأنظار. ولذا يظهر بوضوح أن تجارة الرقيق ظلّت تشكل نشاطًا رئيسيًا استمر لفترة طويلة بعد بداية عهد الإستعمار.

وكانت البعثات التجارية الأوروبية والدوريات البحرية المتربصة بتجارة الرقيق مقصورة على زنجبار والمناطق الساحلية. وبرغم إن الأوروبيين كانوا يستطيعون ولا شكّ التعرّف من التجّار العرب إلى بعض القصص القليلة عن الأماكن البعيدة عن الساحل، فقد ظلّت الأقاليم الداخلية الشاسعة مجهولة بالنسبة اليهم. بيد إن الأحداث أدّت تدريجيًا إلى تحويل أنظار الإنسانيين والمبشّرين المسيحيين إلى شرق أفريقيا. وحتى عام ١٨٥٦ كان اهتمامهم الأكبر لا يزال يتركز على تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ولكن مع تزايد المعلومات عن فظائع تجارة الرقيق في شرق أفريقيا انصرف اهتمام الرأي العام الأوروبي بصورة متزايدة تجاه المنطقة.

وكان أكبر عامل في تحويل الإهتمام إلى المنطقة هو رحلات دافيد ليفنغستون في شرق أفريقيا ووسطها. ففي عام ١٨٥٦ أتمّ ليفنغستون رحلته الثانية عبر وسط أفريقيا، من أنغولا إلى دلتا الزامبيزي. وقبل ذلك كانت «جمعية الكنيسة التبشيرية» قد أرسلت ثلاثة من المبشّرين الألمان لبدء نشاطها في شرق أفريقيا. ووصل يوهان كرابف إلى مومباسا في عام ١٨٤٤، ثم أعقبه ي. ريبمان في ١٨٤٦، وي. ي. ايرهارت في عام ١٨٤٩. وكانت ارساليتهم تقع في راباي بالقرب من مومباسا. وفي عام ١٨٥٦ كان ريبمان قد عبر سهل نييكا إلى كيليمنجارو ليُصبح أول أوروبي يُشاهد الجبل، كما سافر كرابف جنوبًا لزيارة مملكة شامبا التي كان كيموير متربّعًا على عرشها، ثم اتجه شمالًا إلى بلاد الكامبا حيث كان أول أوروبي تُتاح له مشاهدة جبل كينيا. كذلك سافر ايرهارت وكرابف مسافة أبعد إلى الجنوب حتى مصب نهر روفوما. وبعد أن قضى ايرهارت فترة من الزمن في تانغا استطاع نشر خريطة لشرق أفريقيا تضمنت كميّة كبيرة من المعلومات التي جمعها على الساحل عن أقاليم الداخل، بما في ذلك البحيرات الكبرى التي صورها على انها بحر داخلي. وقدر لخريطة ايرهارت أن تكون «مصدر الإلهام الرئيسي لبيرتون وسبيك في رحلتهما الإستكشافية عام ١٨٥٨»[٥١].

وكان أفراد هذه المجموعة الأولى من المبشّرين بمثابة الروّاد. فقد جمعوا معلومات لا يُستهان بها كانت ذات قيمة بالغة لمن جاؤوا بعدهم. بيد ان المعلومات التي نشروها قلّما كانت تصل إلى عامة الناس. ولم تتنبه أذهان العامة إلّا بعد أن بدأ ليفنغستون هجومه على تجارة

(٥٠) ف. كوبر (F. Cooper)، ١٩٧٧، ص ١٢٦.

(٥١) ر. أوليفر (R. Oliver)، ١٩٥٢، ص ٧.

الرقيق العربية في خطبه وكتاباته. وكان ليفنغستون، إنطلاقًا من عقيدة حرية التجارة الرأسمالية التي كانت سائدة آنذاك، يؤكّد أهميّة التجارة التي كان يعتقد أنها ستربط أقاليم الداخل الشاسعة بأوربا المسيحية. ومن ثم تزيح عن كاهل الأفريقيين وطأة الفقر والذل بفعل تجارة الرقيق. لذلك ركز ليفنغستون على رحلات البحث عن الأنهار الصالحة للملاحة التي كان يُسميها «الطريق المفتوح للتجارة والمسيحية»[٥٢]. وكان نشر كتابه «رحلات مبشّر»[٥٣] في ١٨٥٧، فضلًا عن نداءاته الشخصية، الباعث على تأسيس «إرسالية الجامعات إلى أفريقيا الوسطى» التي شكلتها مجموعة من كبار رجال الكنيسة الإنجليز. وسعت تلك الإرسالية إلى اتباع أفكار ليفنغستون بمحاولة دخول منطقة الزامبيزي، ولكنها اكتشفت في النهاية أن نهري الزامبيزي وروفوما ليس لأي منهما مداخل تصلح للملاحة. وبعد أن تعرضت الإرسالية لمشكلات عدّة في البداية، اضطرت للانتقال إلى زنجبار للتركيز بدلًا من ذلك على العبيد المحرّرين.

وقد استرعت قضية العبيد المحرّرين اهتمام جميع الجمعيات التبشيرية العاملة في شرق أفريقيا. ففي ما بين عامي ١٨٥٨ و١٨٧٣ كانت «جمعية الكنيسة التبشيرية» و«إرسالية الجامعات إلى أفريقيا الوسطى» و«جميعة آباء الروح القدس» تهتم كلها بهذا الأمر. وظلّت جمعية الكنيسة التبشيرية تُمارس نشاطها في راباي بالقرب من مومباسا. بينما كانت جمعية آباء الروح القدس تمارس نشاطها في باغامويو. ولم تنجح أي من تلك الجمعيات في أداء رسالة ليفنغستون المتمثلة في فتح أبواب أقاليم الداخل للتجارة والمسيحية. ولكن هذه المهمة كانت قد بدأت على أية حال. فبينما كانت الإرساليات قد بدأت ترسخ أقدامها على الساحل، كان عدد من الأوروبيين قد شرعوا في استكشاف الأقاليم الداخلية لشرق أفريقيا بوحي من الجهود الرائدة لهؤلاء المبشّرين. ففي عام ١٨٥٨ بدأ بيرتون وسبيك رحلتهما بحثًا عن «بحر أونياموزي»[٥٤] الذي كتب عنه ايرهارت. ووصلا في بحثهما إلى بحيرة تنغانيقا، كما زار سبيك الشواطىء الجنوبية لبحيرة فكتوريا. وفي عام ١٨٦٢ عاد سبيك ومعه غرانت لاستكشاف بحيرة فكتوريا، كما اكتشفا منبع نهر النيل. وبينما هما يتابعان مجرى النيل الأبيض قابلا صامويل بيكر الذي كان يتتبّع مجرى النهر قادمًا من البحر. وقد عاد ليفنغستون نفسه مرة أخرى إلى قلب أفريقيا ليكشف المزيد. وكان لتلك الكشوف تأثير هائل على غزو المبشّرين. فقد كان وجود البحيرات الكبرى يبدو بمثابة دليل مباشر على صحة خطة ليفنغستون. وأصبحت كل الجمعيات التبشيرية الكبرى في بريطانيا تتوق إلى إنزال سفن بخارية تابعة لها في تلك المجاري المائية الداخلية. وكان الحافز الأكبر المستمد من تلك الكشوف نابعًا من المعلومات التي كشفت عنها بشأن مدى تجارة الرقيق العربية وطابعها. فقد صار واضحًا أن أقاليم الداخل

---

(٥٢) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٥٣) د. ليفنغستون (D. Livingstone)، ١٨٥٧.

(٥٤) ر. أوليفر (R. Oliver)، ١٩٥٢، ص ٢٧.

ليست بالتي يستحيل الوصول إليها كما كان كرابف يظنّ في ما يتعلّق بكينيا، وكما كان المبشّرون التابعون لإرسالية الجامعات إلى أفريقيا الوسطى يعتقدون في ما يتعلّق بمنطقة شيري السفلى. ولم يكن هناك شك في أن طرق القوافل تخترق كل أقاليم الداخل وتستخدم في جلب الرقيق إلى الساحل. بل كان هناك اعتبار أهم هو ما كانت هذه التجارة تعنيه بالنسبة إلى حياة الأفريقيين.

وبعد وفاة ليفنغستون ازداد حماس الجمعيات التبشيرية البريطانية. فلقد وصل تأثير طقوس الجنازة العامة المهيبة التي أقيمت له في كنيسة وستمنستر إلى منابر الوعاظ في كل الكنائس تقريبًا، وزاد من التأييد الشعبي للنشاط التبشيري. وكان من نتيجة ذلك أن أقدمت الكنيسة الحرّة الاسكتلندية لأول مرة على النشاط التبشيري في وسط أفريقيا. وفي عام ١٨٧٥ توغلت حملتها الأولى في مناطق الزامبيزي والشيري وأقامت محطة لها في بلانتير على شاطىء بحيرة نياسا. وسرعان ما وسعت الجمعيات التبشيرية الأخرى العاملة على الساحل من نطاق جهودها. وفي عام ١٨٧٥ بدأت إرسالية الجامعات إلى افريقيا الوسطى في إنشاء محطة لها في ماغيلا على أرض القارة في مكان كان في يوم من الأيام جزءًا من أمبراطورية أوسامبارا التي كان يحكمها كيمويري. وفي عام ١٨٧٦ أنشأت محطة في الأقليم الجنوبي من تنزانيا عند ماساسي. وفي الفترة نفسها، كان ستانلي – وهو صحفي ومغامر ومستكشف انجلو–أمريكي سبق أن كلف بالبحث عن ليفنغستون – قد أتم رحلته الثانية لمواصلة استكشاف المنطقة. وفي عام ١٨٧٥ نشرت صحيفة «الديلي تلغراف» رسالته عن إمكانات النشاط التبشيري في بوغندا، مما حفز عددًا من رجال الكنيسة البريطانيين إلى التبرّع بأموال لأعمال التبشير. فتوسّعت إرسالية جمعية الكنيسة التبشيرية من فريريتاون في راباي بالقرب من مومباسا وأقامت محطة لها في مبوابوا في وسط تنزانيا في عام ١٨٧٦، استطاع المبشّرون الوصول منها إلى عاصمة موتيسا في السنة التالية. وسرعان ما قرّرت الجمعية التي كان ليفنغستون ينتمي لليها، وهي جميعة لندن التبشيرية، ان تحذو حذوه، وشجّعها حصولها على تبرّعات خاصة، فقرّرت التوجه إلى بحيرة تنغانيقا، وهي المنطقة التي عاش فيها ليفنغستون آخر سني حياته. وابتداءً من عام ١٨٧٧ أقامت جمعية لندن التبشيرية محطات عدّة بالقرب من بحيرة تنغانيقا: أوجيجي، وأورامبو، وجزيرة كافالا ومتووا. ولكنها للأسف اضطرت للتخلي عن العمل في تلك المحطات بعد أن تبيّن أن المبشّرين لا قبل لهم بالظروف المناخية والمصالح السياسية الألمانية المعادية. وفي النهاية أقامت الجمعية قاعدتها من جديد في منطقة النفوذ البريطانية في روديسيا.

وعلى العكس من المبشّرين البروتستانت، كان حماس الكنيسة الكاثوليكية خلال الفترة نفسها راجعًا إلى بصيرة وجهود فرد واحد، هو الكاردنيال لافيجري، الذي عيّن كبيرًا لأساقفة مدينة الجزائر في عام ١٨٦٧. فبعد عام من تعيينه في ذلك المنصب أسس جمعية نوتردام الأفريقية، التي عرفت في ما بعد بإسم جمعية «الآباء البيض». وكانت تهدف إلى العمل في «أفريقيا الوسطى» «كمؤسسة دينية مناظرة للرابطة الدولية الأفريقية التي كانت تمارس نشاطها داخل الحدود الجغرافية نفسها من خط عرض ١٠ شمالًا إلى خط عرض ٢٠ جنوب خط

الإستواء، بحيث تقيم الإرساليات التابعة لها بالقرب من محطات تلك المؤسسة العلمانية حتى يتسنّى لكل منهما معاونة الأخرى»[٥٥]. وقد أقامت الجمعية أول محطة لها في شرق أفريقيا في تابورا عام ١٨٧٨. وكانت جميعة آباء الروح القدس التي سبقتها بعشر سنوات في باغامويو قد ركزت جهودها على إقامة مستعمرات للعبيد المحرّرين، بدلًا من توسيع إرسالياتها. وهكذا نجد أنه في الوقت الذي بدأ فيه «الآباء البيض» غزوهم لمناطق الداخل، كان «آباء الروح القدس» لم يتجاوزوا في توغلهم موروغورو، التي أسسوا فيها محطة «في مهوندا على بعد نحو مائة ميل في الداخل»[٥٦].

ومن تابورا انطلق عدد من الآباء البيض شمالًا حيث أقاموا محطة في بوكومبي على الشواطىء الجنوبية لبحيرة فكتوريا. ثم اتجهوا منها إلى بوغندا. وعند وصولهم إلى بلاط الملك موتيسا وجدوا أن المبشّر الكسندر م. مكاي من جمعية الكنيسة التبشيرية قد سبقهم بشهور عدة، وأن «المسلمين كانوا في البلاد منذ سنوات عدة، وأن عددًا من الزعماء اعتنق دينهم»[٥٧]. وكانت تلك بداية تنافس ديني بين المسلمين والمسيحيين من جهة، والبروتستانت والكاثوليك من جهة أخرى. واستطاع موتيسا السيطرة على تلك المنافسات عن طريق استغلال كل جماعة ضد الأخرى، ولكن تلك المنافسات كان لها أكبر الأثر على مجريات الأمور في بلاط الملك بعد وفاته في عام ١٨٨٤.

وقد انطلقت مجموعة أخرى من الآباء البيض من تابورا متجهة إلى الغرب لإقامة إرسالية في أوجيجي في عام ١٨٧٩، ومنها إلى رومونغي في بوروندي، على مسافة ١٢٠ كيلو مترًا تقريبًا من مدينة بوجومبورا الحالية. ولكن تلك الإرسالية هجرت في عام ١٨٨١ بعد أن تعرّض ثلاثة مبشّرين لمذبحة هناك «وظلّ الآباء البيض عاجزين عن العودة إلى إرساليتهم لمدّة خمسين عامًا تقريبًا»[٥٨]. وفي عام ١٨٨٥ استولى الآباء البيض على إرساليتين قرب أوجيجي كانت الرابطة الدولية الأفريقية قد أقامتهما هناك بعد أن قرّر الملك ليوبولد ملك بلجيكا تركيز جهوده في دولة الكونغو الحرّة.

وهكذا كانت جمعيات التبشير هي التي تُمارس الجزء الأكبر من الضغوط الأوروبية في أقاليم الداخل بشرق أفريقيا حتى عام ١٨٨٤، بل إن الأنشطة التجارية، حيثما وُجدت، كانت متفرعة عن النشاط التبشيري. وهنالك مثلان على ذلك: الأول شركة ليفنغستونيا للتجارة في أفريقيا الوسطى، التي كانت مرتبطة بالأنشطة التبشيرية الاسكتلندية في منطقة بحيرة نياسا. وكان هدفها المزعوم هو إمداد الإرسالية المقامة في بلانتير باحتياجاتها الضرورية عن طريق تشغيل سفن بخارية في المجاري المائية بالمنطقة، وكذلك جلب العاج بأسعار تُنافس أسعار التجّار العرب

(٥٥) المرجع السابق، ص ٤٦ و٤٧.

(٥٦) ج. م. غراي (J.M. Gray)، ١٩٦٣، ص ٢٤٤.

(٥٧) ج. د. كيتلر (G.D. Kittler)، ١٩٦١، ص ١٦١.

(٥٨) المرجع السابق، ص ١٥٧.

الذين كانوا يستخدمون الرقيق في نقل العاج. أما المثل الثاني فكان مرتبطًا بالكنيسة الاسكتلندية الحرّة. ذلك أن أحد أعضاء تلك الكنيسة، وكان يدعى وليم مكينون ويمتلك شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية، بدأ في تشغيل السفن إلى زنجبار في ١٨٧٢. وبعد ذلك بسنوات قليلة تمكّن من إقناع سلطان زنجبار بالموافقة على خططه لشقّ طرق إلى بحيرة نياسا وبحيرة فكتوريا. وعلى الرغم من أن تلك الطرق لم تُشق، فقد كانت تلك الخطط هي البذرة التي نمت إلى أن تحولت إلى منظمة أكثر اتسامًا بالطابع الأمبريالي عرفت باسم «شركة أفريقيا الشرقية البريطانية» إبّان فترة التقسيم.

وكان النشاط التبشيري إبّان الفترة التي نحن بصددها لا يزال في مرحلة الريادة. وربما بدا في الظاهر أنه لم يكن له تأثير كبير على المجتمعات الأفريقية، ولكن الدراسة المتعمّقة تدّل على أنه أحدث بالفعل تأثيرًا لا يُستهان به. ذلك أن جمعيات التبشير في شرق أفريقيا كانت إبّان تلك الفترة أقوى نفوذًا ممّا يبدو، لأنها لم تكن مضطرة لمواجهة القيود التي فرضتها الحكومات الإستعمارية في الفترات التالية. وكما يقول رولاند أوليفر:

> أصبحت الإرساليات قوّة يعتد بها في المنطقة، لا مجرد سلطة روحية. ففي بوغندا وزنجبار كانت السلطة السياسية المحلية ذات قدم راسخة تكفل لها حماية الغرباء. أما في المناطق الأخرى فقد كان على أي مبشّر يشدّ رحاله ومعه بضع عشرات من الحمالين ويحاول الإستقرار في إحدى قرى الأهلين أن يقيم لنفسه ما يُشبه الدولة المستقلّة الصغيرة[٥٩].

كذلك تأثرت محطات التبشير الأولى إلى حدّ كبير بتركيزها على إقامة مستعمرات للعبيد المحرّرين. وسواء كانت تلك المستعمرات على الساحل (مثل فريريتاون أو باغامويو) أو بعيدًا في الداخل (مثل ماساسي وبلانتير ومبوابوا وتابورا وأوجيجي)، فقد كان الغرض الرئيسي هو بناء الإرساليات بالقرب من قوافل الرقيق، واستخدام العبيد المحرّرين كنواة لتكوين مستعمرات التبشير. وكان هذا متسقًا مع العزم على محاربة تجارة الرقيق العربية. ولكن تلك الإرساليات تحوّلت في الحقيقة إلى دول دينية، بل أصبحت تلك الدول تجتذب المنفيين السياسيين والعبيد الهاربين، ومن يتعذّر عليهم الإنسجام في المجتمعات التي كانت تلك الإرساليات تقع في إطارها[٦٠]. وبهذه الطريقة زادت الإرساليات التبشيرية من ضعف تلك المجتمعات التي كانت قد ضعفت فعلًا بسبب الضغوط الإقتصادية التي شهدتها تلك الفترة، ومن ثم قلّلت من قدرتها على مقاومة محاولات فرض الحكم الاستعماري. وبمزيد من التعميم، يمكن القول بأن الجمعيات التبشيرية كانت أيضًا الطليعة الرائدة للحكم الإستعماري. وقد كان معظم الأوروبيين المقيمين على أرض القارة قبل عام ١٨٨٤ – والذين بلغ عددهم ٣٠٠ شخص – يمتون بصلة

---

(٥٩) ر. أوليفر (R. Oliver)، ١٩٥٢، ص ٥٠.

(٦٠) المرجع السابق.

إلى النشاط التبشيري(٦١). وحتى في الحالات التي كانوا يخضعون فيها لسيطرة فعلية من الحاكم المحلي، كان وجود إرسالية أوروبية، بما لها من تأثير ثقافي، يُمهد السبيل لدعاوى الإستعمار إبّان فترة التقسيم.

وكما ذكرنا من قبل، كانت منطقة شرق أفريقيا في أثناء الفترة التي نحن بصددها جزءًا من أمبراطورية واسعة غير رسمية يُسيطر عليها البريطانيون. بيد أن تعاظم قوّة ألمانيا كدولة غربية كبرى قرب نهاية تلك الفترة بدأ يزيد من حدّة التزاحم الإستعماري الذي كان قائمًا بالفعل. وخارج منطقة أفريقيا الشرقية، كانت التوترات التي تسبب في نشأتها هذا التنافس قد بدأت تظهر للعيان. وعندما دعا الملك ليوبولد إلى عقد مؤتمر دولي في بروكسل عام ١٨٧٦ «للتباحث في سبل العمل السلمي والفعّال لتنمية التجارة المشروعة والتصدي لتجارة الرقيق»(٦٢)، كان التزاحم قد بدأ يظهر على السطح. وقد انقسم المؤتمر الدولي في النهاية إلى عدّة لجان فرعية قومية متناحرة. واستمر ليوبولد في إقامة أمبراطوريته الشخصية في الكونغو. وكان أهم حدث وقع في تلك الفترة هو الإحتلال البريطاني لمصر في عام ١٨٨١. وكان لهذا التصرّف الذي أقدمت عليه بريطانيا ما يبرّره بسبب موقع مصر الإستراتيجي (بفضل قناة السويس ونهر النيل) بالنسبة إلى المصالح البريطانية في الهند وشرق أفريقيا، وإن كانت شرق أفريقيا تعد أقل أهميّة. ولكن ردّ الفعل الدولي إزاء ذلك الإحتلال اشتمل على سلسلة من عمليات الضمّ الإستعمارية الألمانية. إذ ضمّت ألمانيا جنوب غربي أفريقيا في أبريل / نيسان عام ١٨٨٤، والكامرون في يوليو / تموز من السنة نفسها. وفي غرب أفريقيا كانت ألمانيا وفرنسا قد بدأتا في الوقوف معًا لتحدي الوجود البريطاني على نهر النيجر. وهكذا بدأ «المد الامبريالي». وعندما عقد بسمارك مؤتمر برلين في نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٨٤، كانت عملية تقسيم أفريقيا قد بدأت بالفعل. وفي شرق أفريقيا كان كارل بيترس قد وصل إلى زنجبار تحت رعاية «جمعية الإستعمار الألماني» التي كان ينتمي إليها، وتوغل في أراضي الداخل للتفاوض على إبرام المعاهدات. وكان البريطانيون لا يزالون يأملون في أن يكون في تقويتهم لسلطان السيد برغش على أرض القارة ما يكفي لحماية مصالحهم، من دون الحاجة إلى الإستعمار المباشر.

(٦١) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٦٢) ج. فلينت (J. Flint)، ١٩٦٣، ص ٣٦٢.

الفصل الحادي عشر

شعوب ودول منطقة البحيرات الكبرى

د. و. كوهين

مقدمة

سعى الكاباكا مواندا، ملك بوغندا، خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، إلى السيطرة على الأقاليم الغنيّة الواقعة شرقي المنطقة المركزية الإدارة من مملكته. وشنّ حملة عسكرية كبرى سرعان ما أصابت قدرًا من النجاح، ونصّب مواندا واحدًا من جنرالاته لكي يخضع إقليم كياغوي بكامله لإدارة مملكة بوغندا. غير أن الحاكم الذي عيّنه الكاباكا مواندا في كياغوي لقي مقاومة في مناطق عدّة. وشهد خلفاؤه أقسامًا من كياغوي تنضوي تحت نفوذ بونيورو، الجار الشمالي الغربي لبوغندا، وأغلقت غابة مابيرا الشاسعة في كياغوي في وجه تغلغل دولة بوغندا. ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت مابيرا، الواقعة إلى الشرق مباشرة والتي تبعد أقل من ٤٥ كيلومترًا عن المنطقة الوسطى للغاندا، قد أصبحت احتياطيًّا للقوى المعارضة لبلاط بوغندا، ومنفى وملاذًا للجوء. وكانت أروقة مابيرا المظلمة معقدًا للآمال في تحسّن الأحوال وتغيّر الحظ بالنسبة إلى عدد غفير من الأفراد داخل المملكة وخارجها.

وقرب نهاية القرن الثامن عشر هرب كاكونغولو من أراضي أبيه سيماكوكيرو ملك الغاندا الذي كان جده الأكبر شقيقًا لمواندا. ووجد كاكونغولو ملجأً ودعمًا في مابيرا. ومن هناك عقد وأتباعه مجموعة من التحالفات مع دول حول حدود بوغندا ثم شنوا سلسلة من الهجمات لاستعادة عرش أبيه. ولم يتمكّن كاكونغولو مطلقًا من الاستيلاء على عرش سيماكوكيرو.

ولكن أنشطته زادت من الإضطراب حول مناطق بوغندا الإدارية السابقة، وأعطت حلقة زعماء الغاندا حوافز أكبر لمعاقبة الأقاليم المعارضة ودمجها في الشرق والغرب، وربّما تكون قد دعمت طابع العنف في العلاقات بين بوغندا وجيرانها.

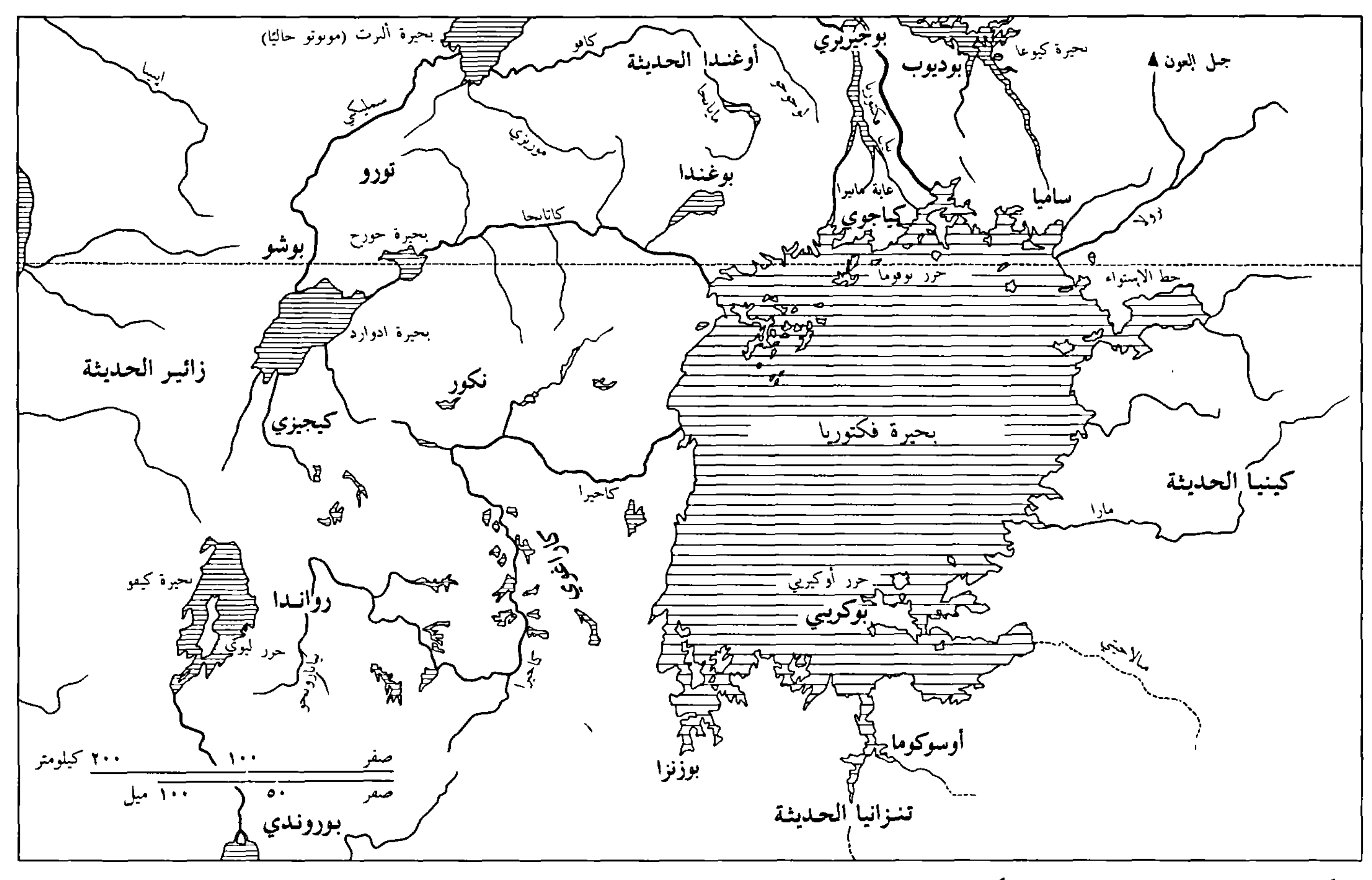
ولم يكن كاكونغولو أول من حاول تحويل جماعة من اللاجئين في مابيرا إلى قوّة تمرّد. وعندما كان كاكونغولو يتطلّع إلى مابيرا، فقد كان يقتبس من تكتيكات والده سيماكوكيرو نفسه. فقبل نحو ثلاثين أو أربعين سنة، حاول سيماكوكيرو أن يستعيد سلطانه في مابيرا، مصطحبًا معه حاشية قوية لدعمه، لكن منفاه طال أمده.

ومن منظورنا اليوم، فإن جماعة سيماكوكيرو من المنفيين في مابيرا تبدو في مظهر دولة في طور التكوين. وفي هذه الحالة كان نجاح هذه الجماعة في جمع التأييد هو الذي أوقف عملية تكوين دولة مقرها مابيرا. فقد نجح سيماكوكيرو أخيرًا في إطاحة أخيه جونغو وجلس على عرش الغاندا بوصفه كاباكا. وعندما نستعرض لجوء كاكونغولو في مابيرا ونفي أبيه سيماكوكيرو من قبله، فإن ذلك يذكرنا بالجماعة الهائلة والدائمة والقوية التي نظمت حول جنرال الغاندا وحاكمهم سيمي كاكونغولو أثناء «نفيه» في أوغندا الشرقية في أوائل القرن العشرين[1]، وبالطابع المتوتر والمعقّد للعلاقات في ما بين الحكّام ومعاونيهم الذي اتسمت به الحياة السياسية لمملكة بوغندا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

إن قصة كاكونغولو وسيماكوكيرو في مابيرا، وقد وقعت قرب نهاية القرن عشر، تفتح للمؤرخين مداخل عديدة للنفاذ إلى التاريخ البالغ الثراء والتعقيد لمنطقة البحيرات الكبرى في القرن التاسع عشر. ويعطي أحد المداخل المراقب صورة للدولة في منطقة البحيرات وهي لا تزال تتطوّر، ولا تزال تدمج أراضي وشعوبًا جديدة في متناول سلطتها، صورة دولة منطقة البحيرات كمجمع فتي نسبيًّا من المؤسسات. وثمّة مدخل آخر يعطي المراقب صورة لقدر كبير من الاضطراب وكأنها خلفية من القرن الثامن عشر للقرن التاسع عشر. حكّام واجهوا معارضة قوية من داخل ممتلكاتهم ومن خارجها. البقاء في السلطة قد يكون لفترة قصيرة، ولا يتيح غير وقت قصير ثمين لإقامة ائتلافات تحكم أو لبناء إدارات عاملة. وكان أشقاء الحكّام وأبناؤهم أنفسهم بؤرًا للتمرّد. مدخل ثالث يوحي بأن دويلات المنطقة أو ممالكها لم تكن وحدات اجتماعية وسياسية مغلقة. فقد كان هناك قدر كبير من التفاعل عبر الحدود السياسية. وكانت حياة الحكّام ونوعية الحياة لأفراد البلاط والرعايا تتوقف على طبيعة العلاقات في ما بين الدول. مدخل رابع «للملاحظة» يقودنا بعيدًا عن البلاط وعواصم المنطقة إلى الأرضية الإجتماعية والسياسية التي لا نعرف عنها سوى النزر اليسير ولا نفهمها بالقدر الكافي، لكي نخرج بتقدير أولي غير محدّد بوضوح للأثر الذي كان لدولة منطقة البحيرات على حياة سكان المنطقة، ولدى تغلغلها في الحياة والإنتاج المحليين وفي التجارة والتبادل وفي الفكر الديني والممارسة الدينية.

---

(١) م. توادل (M. Twaddle)، ١٩٦٦، ص ٢٥-٣٨.



الشكل ١١،١: مطقة البحيرات الكبرى (نقلًا عن د. كوهين).

وكانت منطقة البحيرات الكبرى في القرن التاسع عشر، كما هي اليوم، منطقة كثيفة السكان غزيرة المياة من مناطق شرق أفريقيا ووسطها. وتمتد المنطقة من حوض نهر كيوغا في شمالي وشرقي أوغندا الحالية وسفوح جبل إلغون وخليج وينام في غربي كينيا إلى المرتفعات الشرقية لحدود نهر زائير في شرقي زائير الحالية وإلى شواطىء بحيرة تنغانيقا. فمنطقة البحيرات الكبرى منطقة تاريخية وثقافية (كما أنها وصلة مادية لإثنين من مستجمعات الأمطار الكبرى) تحددها اللغة، والتواصل في الأشكال الثقافية، سمته الأكثر بروزًا هي الأنماط العامة المشتركة للتنظيم السياسي السابق على للإستعمار. وكانت الدولة في منطقة البحيرات تتلاءم مع بعض العناصر الخاصة بالمنطقة، من الثقافة السياسية والمبادئ الهيكلية والأيديولوجية التسلطية التي كانت تؤثر وتنطوي أحيانًا على تكوينات اجتماعية تتميّز «بالمنزلة» والطبقة والتركيبات متعددة الأعراق.

النظام السياسي

في بداية القرن التاسع عشر، وبعد سبعة أو ثمانية عقود عندما بدأت الضغوط الأوروبية تؤثر تأثيرًا مباشرًا في أقدار الأفراد والدول على السواء في المنطقة، كانت منطقة البحيرات الكبرى تجمعًا لدول صغيرة وكبيرة، ضعيفة وقوية، وإن كانت متشابهة من الناحية الظاهرية. فمملكة منطقة البحيرات الكبرى تعرّف على أنها مقاطعة منظمة حول حاكم، يستمد سلطته من ارتباطه بسلالة ملكية، ويسانده بلاط من المعاونين والمستشارين؛ مقاطعة ينظمها ترتيب هرمي من الموظفين المعينين والحرفيين والأمراء.

إن التركيز التقليدي من جانب دارسي المنطقة على العناصر والوظائف السياسية الشكلية[٢] يعطي «صوتًا» خاصًا لأنشطة سيماكوكيرو وكاكونغولو المتمردة وآلاف الناس الذين انضموا في المنفى والتمرد. وتسترعي قصة سيماكوكيرو وكاكونغولو ونفيهما الإنتباه إلى قوى المعارضة المحتملة للسلطة القائمة وللعواصم القائمة في المنطقة وتساعدنا على تحاشي مفاهيم جامدة عن مجال السياسة. فدولة البحيرات الكبرى لم تكن - في مطلع القرن التاسع عشر أو بعده أو قبله - مجرد تجميع لملك وبلاط وبلد أو مجرد تزاوج بين ثقافة سياسية، أو أنظمة إدارية، وبنية معينة. فقصة سيماكوكيرو وكاكونغولو تروي لنا أن ملكية الدولة كان يحددها، في جانب كبير، الصراع من الداخل ومن الخارج.

ولقد حدث تحوّل واسع النطاق في النظام السياسي لمنطقة هضبة البحيرات في القرن التاسع عشر من خلال ظهور اتجاهين أساسيين. كان أولهما هو التماسك والسلطة المتزايدين في مراكز عدد من الدول، من خلال تراكمات العمل وبضائع التجارة، ومن خلال نمو المؤسسات

(٢) هذا أمر مفهوم بالنظر إلى الاهتمام الأساسي الذي أولاه علماء الأنثروبولوجيا والمؤرّخون للتاريخ السياسي لممالك المنطقة والقدر الضئيل من العمل الذي تمّ بشأن التاريخ الاقتصادي للمنطقة في ما قبل الاستعمار، وهو أمر مخيّب للآمال.

البيروقراطية، ومن خلال إزالة عوامل الإنقسام القديمة ومن خلال السيطرة على المؤثرات والقوى الجديدة التي دخلت المنطقة والتحكم فيها.

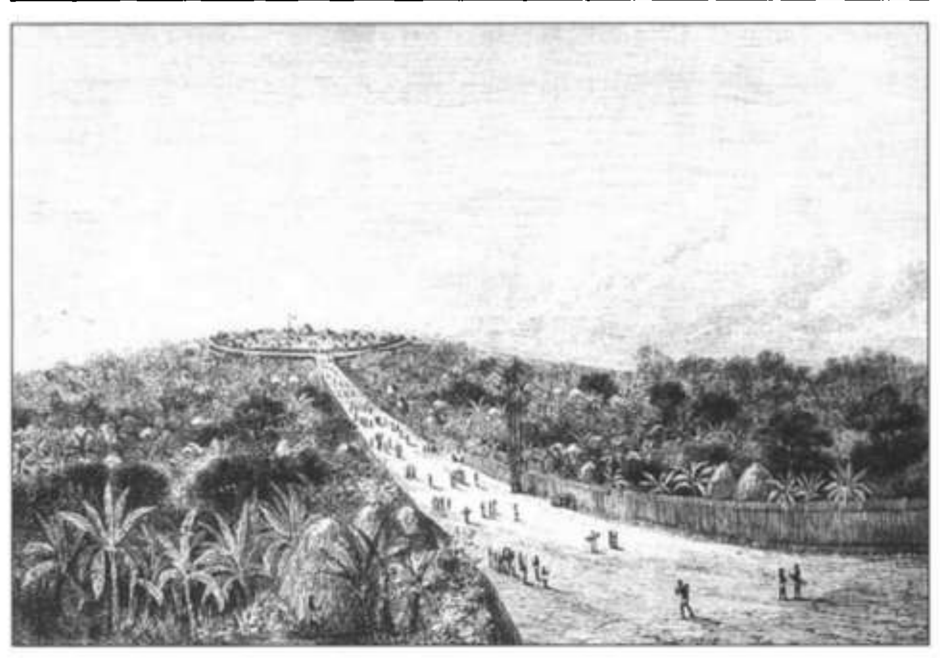
وكان الإتجاه الثاني هو التوسّع الحاسم لسلطة ثلاث أو أربع دول على حساب بقية الدول. وهذه الدول هي بوغندا ورواندا وبوروندي وأخيرًا بونيورو في أثناء فترة انتعاشها. وقد تضافر هذان الاتجاهان تضافرًا وثيقًا. وكان نجاح هذه الممالك الأربع الكبرى في أثناء القرن التاسع عشر يرتكز على إعادة تنظيم الإدارة نحو رقابة مركزية أقوى، وقمع النزاع الأهلي الذي طال أمده عن طريق القضاء على المعارضة ونقل المنازعات الداخلية إلى الخارج من خلال الحملات التوسعية وحملات جمع الجزية، وتوسيع الممتلكات من خلال غزو مناطق جديدة، والاستيلاء على أقسام من الإنتاج والتجارة الإقليميين واستيعابهما، وادماج عناصر وقوى جديدة تدخل الإقليم الأوسع.

ويمكن المرء أن يلاحظ الدليل على هذا التغيّر الإجمالي في هذه الممالك الرئيسية من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر إذا ما نظرنا إلى مدة حكّام بوغندا ورواندا وبوروندي وبونيورو في القرن التاسع عشر. ففي بوغندا، حكم كامانيا ما يراوح بين ثلاثين وخمسة وثلاثين عامًا، بدءًا بالسنوات الأولى من القرن. وخلف سونا كامانيا وحكم لمدة عشرين سنة. وخلف موتيسا سونا وحكم لمدة ثمانية وعشرين عامًا. وفي المقابل، تولى احد عشر كاباكا حكم بوغندا في القرن الثامن عشر وقد اغتيلت نسبة كبيرة منهم أو أُطيحوا من السلطة. وقد تحوّلت «حقبة أمراء» القرن الثامن عشر إلى «حقبة عهود الملك الطويلة»، وأتيحت لكل من كامانيا وسونا وموتيسا فسحة من الوقت لتنظيم السيطرة الأولية والحدّ من معارضة الأمراء والأقسام الطامعة في السلطة، والتحرّك لتوسيع موارد الدولة.

وفي رواندا حلّت «حقبة عهود ملك طويلة» مماثلة محل نمط عهود الملك القصيرة في الحقبة السابقة. فقد تولى موامي يوهي غاهينديرو السلطة في العقد الأخير من القرن الثامن عشر وظلّ يحكم لأكثر من ثلاثين سنة. وحكم خليفته موتارا رووجيرا نحو ثلاثة عقود. كما حكم كيجيري روابوجيري خليفة موتارا نحو أربعة عقود حتى وفاته عام ١٨٩٥.

وفي بوروندي، لم يكن هناك سوى حاكمين في القرن التاسع عشر، نتاري الثاني روغامبا، الذي يعتقد أنه أُجلس على عرش بوروندي في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، وموبزي الثاني جيسابو، الذي حكم من منتصف القرن التاسع عشر حتى وفاته ١٩٠٨. ويعتقد ان أربعة ملوك مختلفين حكموا بوروندي في القرن الثامن عشر. وفي بونيورو، نجد ان مثل هذا النمط من عهود الملك الطويلة أقل وضوحًا بالنسبة إلى القرن التاسع عشر، وإن كان حكم موكاما كاباريغا الطويل، من نحو عام ١٨٧٠ حتى إقصائه عن الحكم عام ١٨٩٩، بفعل قوّة امبريالية، جزءًا لا يتجزأ من إحياء قوّة بونيورو ونفوذها الإقليمي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وهناك تأثير دائري لا بدّ من الاعتراف به في عرض شواهد عهود الحكم الطويلة في القرن التاسع عشر. فقد أتاح الوقت فرصًا للحكام وحاشيتهم وعملائهم لكي يشيدوا شبكات للسلطة أقوى وأرسخ وإدارات أكثر أمنًا. وأتاح الوقت للحكّام والإدارات فرصًا لوضع قواعد ثابتة



اللوحة ١١.١: بوغدا سنة ١٨٧٥: عاصمة الكاباكا.



اللوحة ١١.٢: الكاباكا موتيسا مع رؤساء القبائل والمسؤولين.

لتداول المكافآت والأجور والمناصب، كما أتاح للكثيرين ممن هم خارج الحاشية ضمانات بأن الفرصة والأمن إنما يرتبطان بالمشاركة في نظام الحكم القائم لا في معارضته. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه الآثار ضمنت للحكّام وللحاشية ولكبار القوم في القرن التاسع عشر مزيدًا من الوقت والفرصة لمواصلة توسيع سلطتهم وإدارتهم. وقد أدّى تعاقب عهود الملك الطويلة إلى أن أصبح الأمر الأكثر احتمالًا هو انتقال التحالفات والنظم التي تشكلت في أثناء أحد العهود إلى العهد التالي. ذلك أن مجرد طقوس التنصيب لم تكن تكفي لتوطيد المشروعية والسلطة في دولة هضبة البحيرات. بل ينبغي النظر إلى المشروعية والسلطة على أنهما شُيِّدتا على مر الوقت من خلال إقامة شبكات من العلاقات الإجتماعية في مختلف القطاعات. وكانت المشاركة في الدولة تدخل فيها مؤسسات المصاهرة والخدمة والوكالة، كما كانت تتضمن فتح أراضٍ جديدةٍ للإنتاج وبناء دوائر جديدة للتبادل وتوسيع نطاق تموين العواصم. ولم يكن من الممكن بناء هذه العناصر إلّا بمضي الوقت.

وعلى امتداد معظم القرن التاسع عشر كانت بوغندا ورواندا وبوروندي وبونيورو أكثر دول المنطقة اتساعًا، وكان للتطورات التي وقعت داخل هذه الدول في القرن التاسع عشر أكبر الآثار على شكل المنطقة في القرن العشرين. لكنه كان هناك، في المنطقة الأوسع، أكثر من مائتي دويلة أخرى كلها تقريبًا فيها مؤسسات سياسية مماثلة لتلك الموجودة في الممالك الأكبر. وقد مرّت بعض هذه الدول الأصغر بعمليات تحوّل سياسي في القرن التاسع عشر، مما أدّى إلى دعم سلطتها داخل مجالها المباشر. بينما فقدت دول أخرى السيطرة على القوى المركزية الطاردة في الداخل وأصبحت توابع لمراكز تنظيمية نائية. وبدأت عواصم وبلاطات الممالك الرئيسية تجتذب إليها المنشقين والمتمردين من الدول القريبة، وكان هؤلاء الزائرون المغامرون يسعون للحصول على المساعدة من مضيفيهم الأقوى لإطاحة السلطة في منطقتهم. وعندما تكررت هذه المبادرات مئات المرات فقد أسهمت في اضعاف الدول الأصغر وتوسيع نفوذ الدول الأكبر.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ازداد التمايز بين الدول الأكبر والأصغر، حيث جمعت الدول الرئيسية في الإقليم الموارد الجديدة من خارجه - بضائع التجارة بما فيها الأسلحة النارية والتجّار والمغامرين الأوروبيين والعرب والسواحيليين وبعثات التبشير المسيحية والدعوة الإسلامية. وهكذا تحوّلت الدويلات الأصغر في هضبة البحيرات على مر الأيام إلى ما يشبه «حدائق» تزرعها الممالك الأكبر للحصول منها على الخدم والعبيد والجزية، أو إلى مجرد معبر للقوات المتحركة من داخل المنطقة وخارجها.

الإنتاج والجباية

هذه الملاحظة الأخيرة تبعدنا بعض الشيء عن النظر إلى المنطقة كمجرد منطقة سياسية. ولقد بدأنا نلاحظ أن «العمل الأساسي للدولة»، في القرن التاسع عشر، كان هو الإنتاج والتبادل، سواء نشأت عملية التراكم هذه داخل إطار الدويلة القديمة أو خارج الحدود الإدارية الفعلية

للدولة. وكانت السيطرة على الانتاج والتبادل موضوع اهتمام كبير عندما وسعت دول مثل رواندا وبوغندا وبوروندي وبونيورو ممتلكاتها ووسعت نطاق نفوذها في القرن التاسع عشر.

وقد أشرنا من قبل إلى برنامج مواندا للتوسّع في كياغوي. وكانت هذه الحركة في القرن الثامن عشر موجهة إلى مناطق إنتاجية تقع خارج سيطرة مملكة بوغندا. وكانت كيّاغوي تملك القماش اللحائي وخام الحديد والحرفيين لتشكيل الحديد، كما أنها كانت المنفذ إلى الجزر المنتجة شمالي منطقة بحيرة فيكتوريا. وكانت جزز بوفوما، الواقعة قبالة شاطىء كياغوي، متصلة اتصالًا جيدًا بشبكات التجارة لمنطقة شرقي بحيرة فيكتوريا. وكان تجمع القوى الإنتاجية والمواد والمهارات والأيدي العاملة وكذلك إمكان الوصول إلى نقاط التقاء شبكات التجارة الإقليمية أو السيطرة عليها من بين بنود العمل الرئيسية لدولة هضبة البحيرات في عصر ما قبل الإستعمار.

وكانت الجبايات من المناطق الخاضعة للإدارة المنتظمة والجبايات من خارج المملكة تأتي بالثروة إلى البلاط وتطعم القائمين على الحكم. وفي القرن التاسع عشر أدّت جباية الجزية، مع المقاومة المعارضة لجبايات الدولة، إلى ربط مناطق الإنتاج ومناطق الإستهلاك في شبكة عريضة من العلاقات «التي يدفعها التصارع»، بينما كانت تغلف وتؤثر – وكثيرًا ما كانت تشوّه – في شبكات سوق ما قبل الإستعمار التي كانت تتخلّل منطقة هضبة البحيرات. ويتضح التفاعل بين جباية الدولة ومقاومة المنتجين والمناطق المنتجة للقسر الذي كانت تمارسه الدولة التي تحصل على الجزية، أكثر ما يتضح في مجال انتاج الأغذية وتبادلها واستهلاكها. ومن المفارقات أن السيطرة على إمدادات الأغذية، داخل هذا الإقليم الذي يتسم بالوفرة الظاهرة والملحوظة، انتقلت إلى مركز العلاقات في ما بين الدول والعلاقات بين الدولة والمنتجين[٣].

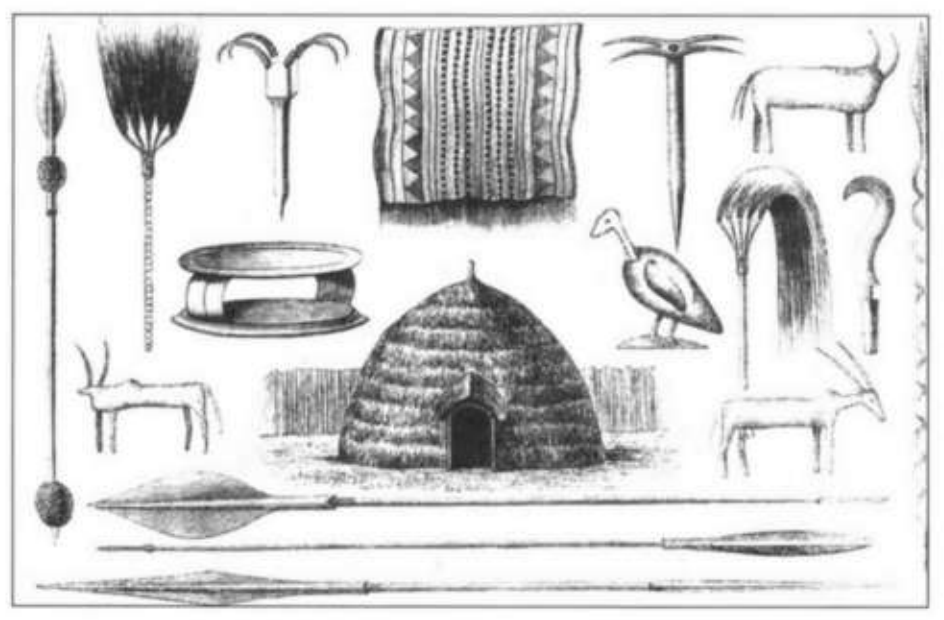
وفي المناطق الخاضعة للإدارة المنتظمة من ممالك الإقليم، كان الإنتاج المتخصص وغير المتخصص يولدان مواد غذائية، جنبًا إلى جنب مع عديد من السلع الأخرى، للبلاط وللعواصم. وكانت جبايات الدولة منتظمة وغير منتظمة من حيث الفترة، فالمساهمات للبلاط والعواصم كانت متوقعة من فصل إلى آخر. ومن ناحية أخرى، كانت ظروف خاصة، مثل إرسال التجريدات العسكرية، ومختلف الإحتفالات والحفلات التي يقيمها البلاط، والنقص في الأغذية بين حين آخر، تستلزم القيام بجمع خاص للمواد الغذائية لإعادة توزيعها بين أفراد البلاط والعواصم.

وفي بوغندا، يتضح أن شكلًا من أشكال المزارع الحكومية نشأ تحت إدارة مسؤولين معيّنين كانت مهمتهم العمل على تموين بلاط رؤساء قبائل محدّدين وتموين قصر الكاباكا[٤]. وفي رواندا ونكوري وكاراغوي وبوروندي كانت القطعان الملكية – وهي جزء من ثروة الدولة – تقدم اللحم

(٣) عالج د. و. كوهين هذا الموضوع ببعض التفصيل في الدراسة التي نُشرت في إ. روتبيرغ (I. Rotberg)، ١٩٨٣. وقد استقيت المعلومات الواردة هنا من هذه الدراسة التي قدّمت في شهر يونيو / حزيران ١٩٨١ إلى مؤتمر نظّمته جامعة الأمم المتحدة في نايفاشا بكينيا.

(٤) يُنتظر اكتمال بحث حول هذا الموضوع قريبًا. وقد استقينا الخطوط العريضة لهذا النمط من التموين من استعراض سريع لبعض المصادر.

والشحوم واللبن والزبد لحلقات النبلاء والمسؤولين ومواليهم وعائلاتهم. وكان كل هذا الإنتاج في الأساس «إنتاجًا تحت الإدارة» أي إنتاجًا تنظمه وتديره الدولة. وكانت المزارع الإدارية قادرة على إنتاج إمدادات هائلة من الأغذية والمشروبات خلال مهلة قصيرة نسبيًا. ويفهم ضمنيًا أن مستويات الإنتاج كانت عالية لمواجهة طلبات آنية وأنه كانت هناك بالضرورة طاقة زائدة في هيئات التموين[٥].



اللوحة ٣،١١: تحف وشعارات الملك رومانييكا ملك كاراجوي.

ولقد تجاوزت برامج الجباية هذه الأقسام المتخصصة لإنتاج الأغذية وامتدت إلى مجالات خارجية وإلى «جباية الجزية». وقد يكون من المفيد أن ننظر إلى الأنشطة الإقتصادية للدولة بصورة متصلة. فالانتقال في الجباية من تحصيل عرضي إلى التحصيلات المنظمة ربما كان إيذانًا بعملية إدماج مناطق الحدود ومناطق إنتاج جديدة إدماجًا تامًا في دولة البحيرات. وكمثال على نمط من التحصيل يقع في منتصف مثل هذا الاستمرار هو جباية الإنتاج من وسط بوسوغا بواسطة وكلاء بوغندا[٦]. ولم تكن هذه جبايات مدارة بانتظام لكنها كانت منتظمة وتحت الإشراف بحيث لم تكن

(٥) في مقال كتبه ج. توش (J. Tosh) مؤخرًا، في مجلة «شؤون أفريقية»، ١٩٨٠، صفحة ٩، استرعى الانتباه إلى الوسائل التي كان يتمّ بها تحقيق فوائض كبيرة من الأغذية في أفريقيا قبل الاستعمار وعارض وجهة النظر القائلة بأن الفوائض التي كانت تقيم بأوَد الحرفيين المتخصصين والصيّادين وقوافل التجارة وأفراد البلاط كانت هي الفائض المعتاد لإنتاج الإعاشة.

(٦) عولجت جباية بوغندا في س. كيوانوكا (S. Kiwanuka)، ١٩٧٢، ص ١٣٩-١٥٣، ج. كاسيري (J. Kasırye)، ١٩٥٠؛ ف. ب.ب. نايِنغا (F.P.B. Nayenga)، ١٩٧٦؛ د. و. كوهين (D.W. Cohen)، ١٩٧٧.

تحتاج إلى قوّة عسكرية للتمكّن من إنتاج مواد غذائية مجهزة بكميات هائلة. وهناك ما يشير إلى أنها كانت تتم باخطار واعداد مسبقين. وفي هذه الجبايات من وسط بوسوغا، كانت السلعة الأكثر شيوعًا هي الموز المجفف (لوسوغا: موتيري) الذي كان ينقل على هيئة دقيق وفطائر مجففة في الشمس. وكان جمع الجزية المنتظم والمتكرّر من منطقة بعينها كثيرًا ما يرغم الإنتاج في المنطقة التابعة على تجاوز احتياجات الإستهلاك المتوقعة للمنتجين أنفسهم بكثير. وكان إنتاج هذه المنطقة التابعة يشكّل «فوائض دفاعية» على نحو ما. ومثل هذه الفوائض هي التي أعطت للرحالة الأوروبيين الأوائل في المنطقة الإنطباع بوجود وفرة لا تنتهي واكتفاء ذاتي للمنتج الصغير[٧]، وهذا فضلًا عن الصورة المعتادة لظروف البذخ في البلاط. أما ما غاب عن هؤلاء الرحالة فهو تركيب «الفائض الدفاعي» الذي كان منتجو الجزية يتحملون فيه التكلفة الفعلية لإنتاج أية بضائع وخدمات «مقابلة» تقدمها الدولة التي تجبي الجزية للمناطق الخاضعة لها. فهذه «الفوائض الدفاعية» لم تكن توفر إلّا من المنتجين أنفسهم، لأن الدولة جامعة الجزية في منطقة البحيرات الكبرى في القرن التاسع عشر كانت في وضع يمكنها من الاستيلاء على هذه الفوائض إذا ما حجبت عنها لأي سبب من الأسباب.

ثمة مثال آخر يقع بالقرب من تواصل أنماط الجباية هو جمع الملح الصافي من مصدر ملح بحيرة جورج، ونقله إلى بلاطي تورو وبونيورو[٨] اللذين كانا نائبين، على الرغم من أنهما يمارسان دور الرقابة (وفي بعض الأحيان دور الحماية). وجنبًا إلى جنب مع التواصل كانت هناك تحصيلات غير منتظمة وغير متوقعة للجزية من مناطق أبعد[٩]. وهنا يمكن المرء أن يفترض أن الأغذية مثل الموتيري (الموز) وغيره من الأغذية والمشروبات التي تحتاج إلى جهد كبير في الحصاد والاعداد والنقل، كانت أقلّ أهميّة. وفي هذه المناطق النائية، كانت الجبايات تبدو أكثر عسكرية في طابعها. وكانت الجماعات المسلحة، إذا لم تكن تجريدات كبيرة، تجوس خلال منطقة تجمع المخزونات المتاحة من الجزية، ولا سيما الماشية والأفراد، بل كذلك مخزونات الحرفيين والتجّار من المشغولات الحديدية والقماش اللحائي. وكان هذا نهبًا على نطاق هائل. وقد انتقلت تجريدة نظمت في بوغندا إلى بوسوغا وعسكرت في إحدى المناطق لأشهر عدة. وكانت جماعات جباية أصغر ترسل إلى هنا وهناك. وفي هذه الحالة، تُشير المصادر إلى أن جيش جباية الجزية من بوغندا كان يرابط في البلاد لمدة تكفي للإسراع بإنتاج المواد الغذائية واعدادها والاعداد بما يتجاوز الغنيمة الحربية النمطية. وكانت قوّة التجريدة تستهلك الجزية المجموعة وكان بعضها يعاد في النهاية إلى بلاط بوغندا. والأرجح أن ما حدث في هذه الحالة هو أن جيش الغاندا بقي في بوسوغا مدة أقصر من أن تسمح بالحفز أو الإرغام على تحقيق

(٧) انظر على سبيل المثال ف. د. لوغارد (F.D. Lugard)، ١٨٩٣، المجلد ١، ص ٣٦٦؛ هـ. هـ. جونستون (H.H. Johnston)، ١٩٠٢، المجلد ١، ص ٢٤٨؛ هـ. م. ستانلي (H.M. Stanley)، ١٨٨٠، ص ١٤٢ و١٤٣.

(٨) إ. م. كاموهانجيري (E.M. Kamuhangire)، ١٩٧٢(أ) و (ب).

(٩) د. و. كوهين (D.W. Cohen)، ١٩٧٧، ص ٧٣-٨٠.

توسّع دائم في إنتاج المواد الغذائية والسلع الأخرى في المنطقة التي احتلها. لكنه بقي هناك لفترة طويلة بما يكفي لتفكيك جزء كبير من الهيكليات الإنتاجية لوسط بوسوغا - الأمر الذي احتاج لسنوات كثيرة لتعويضها. وقد نظمت تجريدات كبيرة مماثلة لجمع الجزية من إقليم رواندا الرئيسي في القرن التاسع عشر، وقد نظمت لاستخلاص سلع قيمة وماشية من المناطق غير الخاضعة للإدارة إلى الشمال والغرب، بما في ذلك المناطق الواقعة حول الشواطئ الغربية لبحيرة كيفو[١٠]. وبمرور الوقت فسد الإنتاج والتسويق في هذه المناطق، وكان على رواندا أن تمد بصرها بعيدًا بحثًا عن مصادر جديدة للإنتاج.

وقد نتج عن هذه التجريدات العسكرية إنشاء طرق انتقال ثابتة في المناطق المستهدفة. وفي جنوب غربي بوسوغا كان هناك نظامان أو ثلاثة أنظمة تقوم أساسًا بعمل محطات تموين لتجريدات بوغندا. وكانت هذه الدول الصغيرة قادرة على إنتاج إمدادات الجيش خلال مهلة قصيرة. ومن الواضح أن هذه الدول التموينية كانت تجلب الإمدادات من المناطق المجاورة. وبحلول الستينات من القرن التاسع عشر تم التخلي عن المناطق الواقعة إلى الشمال مباشرة من طريق عبور بوغندا. وتوقفت هذه المناطق عن تقديم أي طاقة إنتاجية لدول التموين، سواء لمملكة بوغندا أو للسكان المقيمين[١١]. وعلى مدى عقود عدّة أدّت جباية الجزية التي نظمتها الممالك الأكبر، مثل بوغندا، على نطاق واسع إلى إقامة تمييز واضح بين المناطق التي أدّى الطلب الخارجي إلى إضعاف الهيكليات الإنتاجية أو تدميرها فيها.

وتوضح الكتابات التي صدرت عن القرن التاسع عشر أن برامج الجباية للممالك الكبرى في المنطقة كانت تواجه مقاومة نشطة في مناطق الإنتاج. ففي شمال وشرقي بوسوغا واجهت تجريدات بوغندا العسكرية مقاومة، وردت على أعقابها في بعض الأحيان، في القرن التاسع عشر. ولكي توسّع بوغندا نطاق تحصيلاتها من المناطق الغنية إلى الشرق فقد رحبت بفرص الحصول على أسلحة نارية وأقحمت نفسها بشدّة في المنازعات الأهلية المحلية، ووضعت أمراء تابعين على عروش عدد من الدول، وزادت من نطاق تجريداتها العسكرية التي عمقت مدى توغلها مع تضاؤل الجبايات من المناطق الإنتاجية القديمة. وقد شهد هـ. م. ستانلي في أثناء زيارته إلى بوغندا عام ١٨٧٥ ما لقيته جبايات بوغندا من مقاومة في جزر بوفوما[١٢]. كذلك قاومت الشعوب والنظم على امتداد الحدود الغربية والشمالية الغربية لدولة رواندا الجبايات الرواندية خلال جزء كبير من القرن التاسع عشر[١٣].

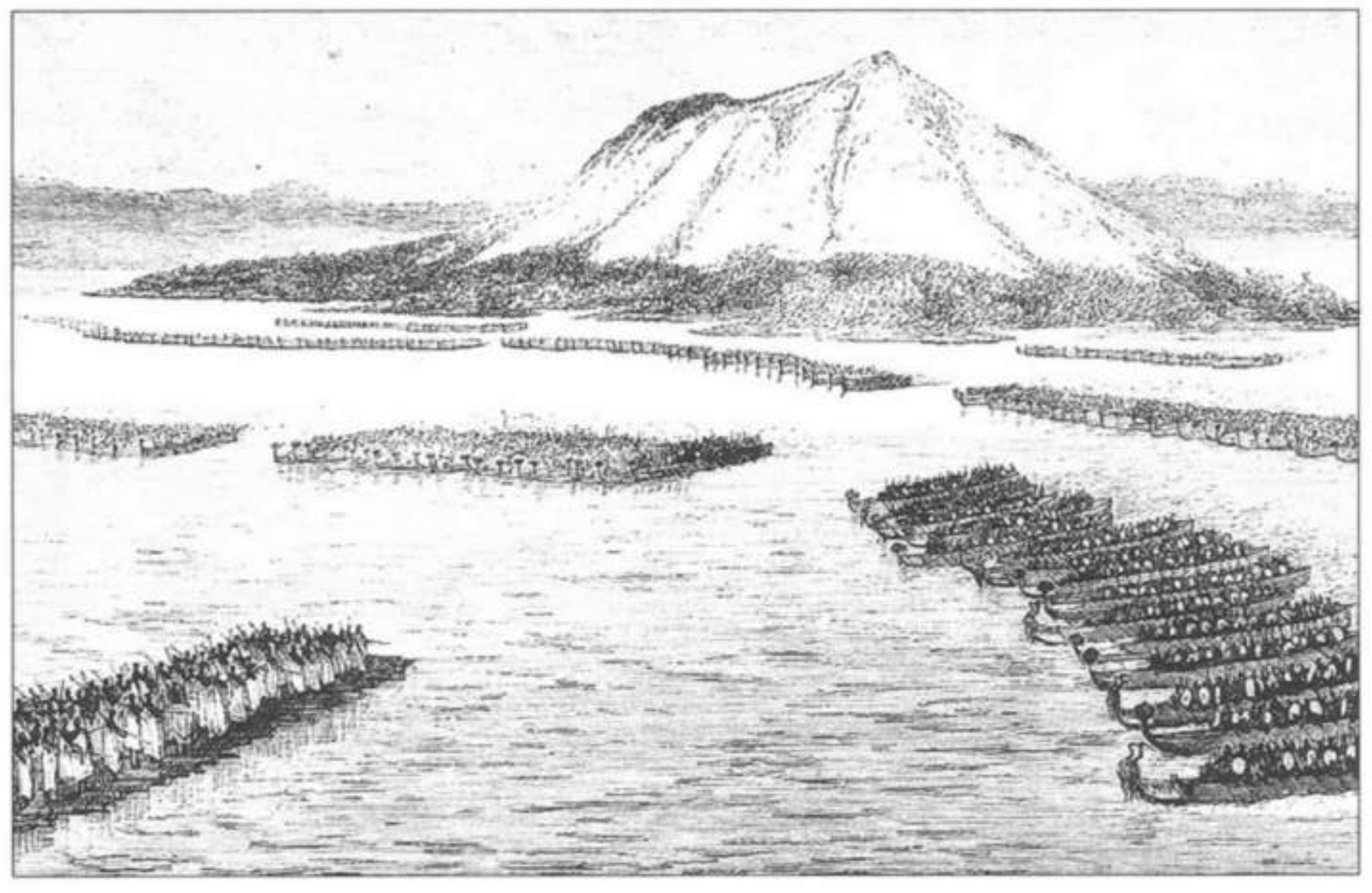
---

(١٠) د. س. نيوبيري (D.S. Newbury)، ١٩٧٥، ص ١٥٥-١٧٣؛ آنون (Anon)، بدون تاريخ؛ م. سي. نيوبيري (M.C. Newbury)، ١٩٧٥.

(١١) نوقش هذا الأمر بإيجاز في د. و. كوهين (D.W. Cohen)، ١٩٧٧، ص ١١٦-١٧٧. وقد تابع الكاتب المناقشة في دراسته المقبلة لبوسوغا، ١٧٠٠-١٩٠٠.

(١٢) هـ. م. ستانلي (H.M. Stanley)، ١٨٨٠، ص ٣٠٤-٣٤٢.

(١٣) انظر الحاشية رقم ١٠ أعلاه.



اللوحة ٤،١١: معركة بحرية في بحيرة فيكتوريا بين الباغندا وشعب جزر بوفوما، ١٨٧٥.

الإرغام والعنف والسوق

كان من بين الآثار التي ترتبت على مقاومة الطلبات التي لا تشبع للدول الكبرى في منطقة البحيرات في القرن التاسع عشر إنهيار الإنتاجية في المناطق الخاضعة القريبة وما ترتب على ذلك من تحمل البلاط لبعض تكاليف الإنتاج الفائض للمواد الغذائية – حيث كان لا بدّ من استحداث وسائل إنتاج متطورة للحفاظ على مستويات الجزية العالية من خارج مناطق الإنتاج في الممتلكات القائمة. وكان من الطبيعي أن تؤدي المقاومة إلى ارتفاع مستويات العنف في المنطقة الأوسع، وقد أشاعت المقاومة عدم الإستقرار في نظم التجّار والسوق التي ظلّت تعمل لفترة طويلة والتي كانت منظمة حول وخلال بحيرات فيكتوريا وكيوغا ولوتانزيجي وكيفو، جنبًا إلى جنب مع البحيرات المالحة في جنوب غربي أوغندا الحالية، التي كانت قد ولدت فوائض ونظمت المبادلات على امتداد فترة طويلة جدًا[١٤]. ويمكننا أن نرسم صورة بسيطة للإقليم في القرن التاسع عشر بما يلقي الضوء على المنافسة المتزايدة بين نظامين للتبادل الإقليمي، أحدهما يرتكز على القوّة العسكرية والإرغام السياسي، والآخر يرتكز على السوق. وفي الربع الثالث من القرن التاسع عشر، شهدت منطقة البحيرات الكبرى تطوير نظام الإرغام أكثر من نظام التسويق وعلى حسابه. ويبدو أن الزعماء والبلاط قد تخلوا عن الإعتماد على الأسواق لتوفير السلع في ما بين الأقاليم.

وفي القرن التاسع عشر أصبحت مناطق الإنتاج في منطقة البحيرات هدفًا لدولتين أو ثلاث دول جامعة للجزية في وقت واحد، ومن ثم أصبحت حلبة لصراع حاد. فقد تقدمت كل من دولة بونيورو القديمة ومملكة تورو الأحدث بدعاوى للحصول على الجزية من ملاحات جنوب غرب أوغندا الحالية. وقد تأرجحت ثروة هاتين الدولتين من الملح بين الإرتفاع والإنخفاض بين فترة وأخرى خلال القرن[١٥]. وقد أصبحت منطقة بوديوبي في شمالي بوسوغا منطقة بوجيريري غربي النيل هدفًا في آن واحد لدولتي بوغندا وبونيورو اللتين سَعَتا إلى الإستيلاء على الأذرة والدرنات والماشية والموز والمصنوعات من هذه المناطق. وأدت مقاومة بوجيريري وبوديوبي إلى الحيلولة دون إدماج انتاجهما في دولتي بوغندا وبونيورو طوال معظم القرن[١٦]. وغني عن

(١٤) يُلاحظ وجود ثلاث حلقات متداخلة لمبادلات السوق في منطقة هضبة البحيرات قبل الاستعمار: حلقة البحيرات الشرقية وتمتدّ من جزر بوفوما شرقي وجنوبي بحيرة فيكتوريا إلى أوسوكوما، وحلقة بونيورو – كيوغا التي تمتدّ من جبل إلغون غربًا إلى الأراضي العشبية في غربي أوغندا، وحلقة كيفو التي تمتدّ من الأراضي الخارجية لغابة زائير الحالية حول بحيرات الصدع الغربي إلى بوروندي ورواندا والأراضي العشبية لأوغندا الحالية. انظر الشكل ١١.٢. وللحصول على مزيد من المعلومات المفيدة عن الحلقات التجارية في الإقليم، انظر ج. توش (J. Tosh)، ١٩٧٠، أ. د. روبرتس (A.D. Roberts)، ١٩٧٠(ب)؛ سي. م. غود (C.M. Good)، ١٩٧٢؛ ب. تورياهيكايو – روجيمي (B. Turyahikayo-Rugyeme)، ١٩٧٦؛ أ. م. كاموهانجيري (E. Kamuhangire)، ١٩٧٦؛ د. نيوبيري (D. Newbury)، ١٩٨٠؛ ج. ب. كريتيان (J.P. Chrétien)، ١٩٨١.

(١٥) إ. م. كاموهانجيري (E.M. Kamuhangire) ، ١٩٧٢(ب).

(١٦) يعد وضع بوجيريري واضح الدلالة إلى أقصى حد. وقد قدم أ. ف. روبرتسون (A.F. Robertson)، ١٩٧٨، ص ٤٥–٤٧، مناقشة موجزة وواضحة لهذا الأمر.

الشكل ١١،٢: دوائر التجارة لإقليم البحيرات الكبرى (كما وصفها د. كوهين).

القول ان غزو بوغندا وبونيورو لهذه المناطق الإنتاجية كان جزءًا أساسيًا من الصراع الأوسع بين بونيورو وبوغندا على امتداد جزء كبير من القرن. وفي بعض المناطق ربّما كان التنافس على «حقوق جزية المزارع» بين عديد من القرى الإقليمية هو الذي حدا بالجماعات التي تدفع الجزية إلى وضع استراتيجيات دفاعية وتحالفية في ما بينها. وفي مناطق أخرى فإن مثل هذه المنازعات ربّما تكون قد قلّلت عدد السكان والإنتاج في المناطق المتنازع عليها. وفي مناطق ثالثة، فإن المنافسة في ما بين عديد من القرى على الموارد، والمنافسة في ما بين أعضاء البلاط على امتياز جزية «الفلاحة»، ربّما تكون قد دفعت بالتحصيلات إلى ما يتجاوز إمكانات الإستهلاك(١٧). ولقد كان من بين آثار النشاط الأوروبي في منطقة البحيرات تقوية أيدي السلطات الإقليمية الرئيسية في تحصيل الجزية من المناطق النائية، في المدى القصير على الأقل.

وإذا كانت بعض مناطق إقليم هضبة البحيرات قد دُفعت لزيادة الإنتاج إلى أبعد من متطلبات الإستهلاك المحلي، فقد شهدت مناطق أخرى نقصًا في إنتاج الأغذية ولم يكن هذا النقص طارئًا. ولقد أمكن الإحساس بهذا النقص سواء في بداية فصل الأمطار أو في أثناء المواسم والسنين الطويلة للمحاصيل الضعيفة. وفي غربي كينيا كانت أسواق عرضية تفتح في أثناء فترات الأزمة(١٨). وكانت هذه الأسواق تقع في المناطق الفاصلة بين الأراضي العليا الرطبة والأكثر أمنًا والأراضي المنخفضة الأكثر جفافًا والأقل أمنًا، والتي تمتد في ربع دائرة من خليج وينام في غربي كينيا إلى بوسوغا الجنوبية. وفي هذه المنطقة كانت الأسواق العرضية تنظم في أوقات الأزمة لتبادل الماشية والحبوب والأسماك والخضر والبضائع المصنعة. وكان أفراد العائلات السائدة في منطقة موقع السوق ينظمون هذه المبادلات. وبحلول أوائل القرن العشرين، كان منظمو هذه الأسواق قد بدأوا يشبهون «الرجال الكبار» أو «اشباه زعماء القبائل» الذين يعرفهم الدارسون لأجزاء مختلفة من القارة الأفريقية.

وفي المناطق المتاخمة لخليج وينام، كانت الأغذية الأساسية تنقص في كثير من الأحيان، ولا سيما في منطقة ساحل البحيرة التي تتأثر بنمط واحد من هطول الأمطار وفصل جاف ممتد. ومنذ القرن الثامن عشر على الأقل، تحرّكت شعوب ساحل البحيرة ببطء واستمرار صعودًا إلى المناطق الأكثر أمنًا وانتاجية ثنائية سقوط الأمطار، لا يعوقهم سوى تلك الجماعات التي كانت تحتل الأراضي العليا بالفعل، وجماعات من وراء الأفق كانت تغير بشكل منتظم على الأراضي العليا الغنية، وعدم كفاية التنظيم لاستصلاح مزيد من الأرض في المناطق العليا. وهذا الإنتقال للسكان إلى الأراضي العليا مستمر اليوم. الأمر الذي يتضمّن تحوّلات في الإنتاج والنمط

(١٧) ربّما كانت مؤامرات البلاط في ممالك مثل بوغندا حافزًا لحملات الجباية في أماكن بعيدة في عصر ما قبل الاستعمار. انظر د. و. كوهين (D.W. Cohen)، ١٩٨٣.

(١٨) م. ج. هاي (M.G. Hay)، ١٩٧٥، ص ١٠٠ و١٠١. وانظر أيضًا كتاب ل. د. شيلر (L.D. Schiller)، المقبل عن جيم وكانو في غربي كينيا وكتاب ر. هيرنغ (R. Herring) المقبل «الجولوي قبل عام ١٩٠٠». وقد جمع كاتب هذا الفصل، في أثناء عمله في سيايا، وبريشيا أو. ويري (Priscilla O. Were)، في أثناء عملها في ساميا، بعض الشواهد المؤيّدة.

الغذائي بين أولئك الذين يتدافعون إلى الأراضي العليا وانضغاط السكان في المرتفعات العليا وانتشار المجتمعات الناطقة بلغة اللوو. وقد أدّت عملية الهجرة إلى الأراضي العليا إلى نشوء عدد من أعلى الكثافات السكانية الريفية في أفريقيا في القرن العشرين، الأمر الذي أسهم في إنهاك التربة واستنفاد احتياطات الغابات وأراضي الأخشاب[١٩].

أما أولئك الذين لم يهاجروا إلى الأراضي العليا فقد ظلوا يُعانون من قصور النظام الزراعي الهشّ. وكانت الأسواق العرضية تقدم بعض الإغاثة، من حيث أنها كانت تسمح بتبادل الماشية التي ترعى في الأراضي المنخفضة مقابل الحبوب والدرنات التي تزرع بنجاح أكبر في الأراضي المرتفعة. ولما كانت فترة الجوع في الأراضي المنخفضة هي أيضًا فترة أكبر طلب على الأيدي العاملة لزراعة الحبوب وبذرها في أثناء الأمطار الأولى، فقد وفرّت الأسواق العرضية وسيلة للتغلب السريع إلى حدّ ما على فصل الجفاف البالغ الطول أو على المحصول الضئيل للموسم السابق. وكانت قطعان الماشية التي يربيها سكان الأراضي المنخفضة تشكل، من خلال التبادل الإقليمي، وسيلة الإستمرارية الزراعية والغذائية. وكان ما يُسمى «بمجمع الماشية» مفهومًا تمامًا بالنسبة إلى سكان الأراضي المنخفضة، إذ كان يوفر لهم وسيلة لجمع ثروة قابلة للتحويل.

دوائر التجارة

كان التبادل في ما بين المناطق والمجموعات الإثنية والطبقات يعوض الزراعة الهشّة في رواندا[٢٠]. ذلك أن التكامل في الإنتاج والإستهلاك في ما بين أقاليم الفائض وأقاليم العجز خلق شبكة من المواصلات والتبادل والتفاعل عززت أسس دولة رواندا. وربّما تكون مثل هذه المبادلات المنتظمة قد سمحت بالإبقاء على اقتصاديات محلية متخصصة، وكذلك على أنماط غذائية خاصة بالمجموعات الإثنية أو بالطبقات، الأمر الذي عزز التمايزات بين الطبقات الإجتماعية في القطاع الغربي من منطقة البحيرات.

وقد شاركت رواندا في جبايات أوسع من خلال الإغارة المتكررة على المناطق الغنية الواقعة إلى الشمال والشمال الغربي والغرب، وقد أخضعت بعض هذه المناطق لإدارة رواندا المنتظمة في أثناء القرن التاسع عشر. كذلك شاركت رواندا في نظام تجاري مركزه بحيرة كيفو. فقد كان التجّار يحملون الأساور المنسوجة المصنوعة في بوتمبو – الواقعة إلى غربي بحيرة كيفو – إلى الأسواق على امتداد ساحل بحيرة كيفو وإلى الأسواق في جزيرة إيجوي. وبدأت هذه الأساور (البوتيغا) المصنوعة في بوتمبو تكتسب خصائص العملة، وبحلول النصف

(١٩) يحتاج الأمر إلى مزيد من البحث بشأن العمليات الاجتماعية والاقتصادية في القرن العشرين في غربي كينيا، مع ايلاء اهتمام خاص بالسكّان والاقتصاد الريفي والصحة العامة. وللحصول على معلومات عن العمليات المماثلة في تنزانيا، انظر هـ. كجيكشوس (H. Kjekshus)، ١٩٧٧.

(٢٠) هـ. ل. فيس (H. L. Vis)، سي. يوراسوفسكي (C. Yourassowsky)؛ و هـ. فان دير بورغت (H. van der Borght)، ١٩٧٧.

الثاني من القرن التاسع عشر كانت تستخدم على نطاق واسع في التبادل في منطقة كيفو، مما عاد بالثراء على التجار من إيجوي وصنّاع الأساور في بوتمبو، بينما جعلت من الممكن إجراء مبادلات للماشية والمواد الغذائية وبضائع أخرى في منطقة عريضة من كيفو ورواندا، الأمر الذي ربّما يكون قد أدّى إلى حفز الإنتاج في المنطقة برمتها[٢١].

وهناك ما يشير إلى حدوث نمو مماثل في دائرة تبادل تربط المناطق الواقعة إلى الجانب الشرقي من بحيرة فيكتوريا. كان هناك، في المقام الأول، شبكة واسعة لتبادل المواد الغذائية والسلع الأخرى الموجودة مع بداية القرن التاسع عشر. ومن المحتمل أنها كانت نشطة منذ قرون عدّة. وكانت هذه الشبكة تربط سواحل بوغندا وجنوبي بوسوغا وجزر بوفوما في الشمال بشواطيء و «داخل» غربي كينيا الحالية وبأقاليم بوزينزا وأوسوكوما وأونياموزيزي الواقعة جنوبي البحيرة، في تنزانيا الحالية. ومن الواضح أن الثورة الزراعية، التي لوحظ قدومها إلى دولة بوكيريبي الجزيرية في جنوب منطقة البحيرة في أواخر القرن الثامن عشر أو أوائل القرن التاسع عشر[٢٢]، كان لها تأثير كبير على تشكيل هذه الشبكة في القرن التاسع عشر. وقد نظمت دولة بوكيريبي إنتاج عديد من المحاصيل الجديدة، بما فيها الأذرة والكاسافا، وأدخلت إلى الإقليم إنتاج سلالات جديدة من السرغوم والدخن. وأدّت التغيّرات المؤسسية – بما فيها تنظيم العمالة غير الحرّة (التي جاءت من داخل البلاد عن طريق التجارة) – إلى إحداث قفزة واسعة في الإنتاج. وكانت المناطق الرئيسية من البلاد تقدم أسواقًا لفوائض بوكيريبي من الأغذية، كما كانت منتجات بوزينزا المعدنية وماشية أوسوكوما تستوعب في دائرة التجارة الإقليمية عن طريق بوكيريبي. ونظرت شعوب بوزينزا وأوسوكوما إلى فوائض بوكيريبي وتجارها بوصفهم وسائل لسدّ ما كان يحدث من نقص دوري في إمدادات الأغذية المحلية. ويبدو أن هذا الإعتماد أدّى في بعض الأحيان إلى إتهام تجّار بوكيريبي باستغلال بؤس مزارعي أوسوكوما عن طريق رفع أسعار أغذية بوكيريبي التي كانت تنقل إلى أوسوكوما في أثناء المجاعات[٢٣].

وإذا كان تجّار بوكيريبي قد احتلوا موقعًا سائدًا كوسطاء في الجنوب، فقد سيطر وسطاء باسوبا على النقل والتبادل على امتداد المشارف الشمالية لهذه الدائرة التجارية شرقي البحيرة. وكان الباسوبا يمخرون عباب مياه بحيرة فيكتوريا بمهارة وشجاعة نادرتين وهم ينقلون الملح والعبيد والموز المجفف والحبوب والفول والماشية والأسماك والحديد عبر مساحة كبيرة ومن ثم فقد ربطوا أسواق بوكيريبي في الجنوب بأسواق جنوبي بوسوغا وبوفوما في الشمال[٢٤].

وكان احتكار التبادل الذي أقامه الباسوبا على القطاعات الشمالية من شبكة البحيرة الشرقية في القرن التاسع عشر يماثل الاحتكارات التي أقامها تجّار الباغابو والباشنغو في منطقة البحيرات

(٢١) د. س. نيوبيري (D.S. Newbury)، بدون تاريخ.

(٢٢) ج. و. هارتفيغ (G.W. Hartwig)، ١٩٧٦، ص ٦٢–٨٣ و ص ١٠٤–١١١.

(٢٣) المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٢٤) م. كيني (M. Kenny)، ١٩٧٩.

المالحة في غربي أوغندا الحالية[٢٥]. وقد كوّن كل من هذه الجماعات جالية تبادل جيدة التنظيم في المهجر كي تضمن السيطرة السياسية على إنتاج الملح وتسويقه بترخيص عن بعد وتحت حماية بلاطات النيورو والتورو. وسواء في دائرة البحيرات المالحة أو في دائرة البحيرة الشرقية، أقامت جاليات التبادل في المهجر احتكارها بعيدًا عن الرقابة المنتظمة لدول هضبة البحيرات، ولم تستخدم نموذج الدولة في إقامة شبكتها التسويقية، ولم تكن تستجيب لطلبات الدول المحيطة إلّا عندما تتعرّض مناطق إنتاجها وأسواقها وأساطيلها للهجوم بين حين وآخر.

وكانت الشبكة التجارية للبوكيريبي – القطاع الجنوبي من دائرة البحيرة الشرقية – جذّابة للجماعات التجارية الأخرى بحيث شجعت تجّار الواسواحيلي والتجار العرب في منطقة أونيامويزي على أن يحذو حذو البوكيريبي في النقل والتبادل. وبعد ذلك تمكّن هؤلاء الوافدون الجدد – من خلال تشجيع إنتاج العبيد والعاج في منطقة سوق بوكيريبي – من أن يبزوا تجّار البوكيريبي ونظام تبادلهم القائم على الأغذية في منطقة البحيرة الجنوبية. ومن خلال هذه الإزاحة الجنوبية وصل تجّار الواسواحيلي والتجّار العرب وبضائعهم إلى منطقة البحيرات الكبرى لأول مرّة. وتوغلت البضائع أولًا ثم التجّار في أسواق هضبة البحيرات ودولها، متحركين على الطرق العميقة نفسها غربي بحيرة فيكتوريا التي كان يستخدمها تجّار البحيرات المالحة. وربّما كان قيام سوق لما كانوا يحملونه من عبيد وعاج إلى الجزء الأوسط من منطقة البحيرات أهم من البضائع التي أتوا بها. فالأسلحة النارية كان يتم تبادلها مقابل العبيد والعاج. وفي نهاية المطاف سار الدعاة المسلمون والمبشّرون المسيحيون والمستكشفون والمغامرون والعملاء الأوروبيون على طرق التجّار ذاتها، وخلقوا بذلك قوى جديدة للتغيير في مجمل منطقة هضبة البحيرات.

وبينما كانت تجارة الساحل الشرقي تمتد شمالًا عبر أراضي العشب الغربية نحو الشعوب والعواصم الواقعة حول الجانب الشمالي من بحيرة فيكتوريا، بدأت أساطيل من بوغندا تقتطع أقسامًا من احتكارات السوبا والبوكيريبي إلى الشرق والجنوب، وخلقت بذلك إمكان قيام علاقات نشطة ومباشرة بين أراضي بوغندا الأساسية والتجّار العرب والواسواحيليين على الجانب الجنوبي من البحيرة. وهكذا، وبينما كان نفوذ بوكيريبي يُزاح من الجنوب على يد جماعات من أونياموزي والساحل الشرقي، كانت برامج بوغندا التوسعية تستأصل نفوذ بوكيريبي من الشرق والشمال. ويمكن إجراء مقارنة شيقة بين بوغندا وبوكيريبي في القرن التاسع عشر. فكما حدث في بوكيريبي، تحوّلت زراعة بوغندا، في وقت من الأوقات، تجاه إنتاج فوائض غير عادية بالمرة من المواد الغذائية. على أن فوائض بوكيريبي – على خلاف فوائض بوغندا – كانت توجه إلى مناطق كانت تعاني من القحط الشديد، ولكنها كانت مناطق تستطيع أن تنتج ما تحتاجه بوكيريبي ولا تستطيع إنتاجه بنفسها. وفي بوغندا كان فائض الإنتاج يستخدم كعلاج إجتماعي وسياسي داخل الدولة، ليس كمخزون للثروة يجري تبادله في مناطق الإنتاج التكميلي.

---

(٢٥) إ. م. كاموهانجيري (E.M. Kamuhangire)، ١٩٧٢(ب).

وعلاوة على ذلك، فقد تعرّض نظام النقل المتقدم الذي أنشأته دولة بوكيريبي لعرقلة شديدة بسبب توغل الباغندا، لكنه كان توغلًا بالقوّة العسكرية بدلًا من أن يكون توغلًا بنظام تسويقي جديد.

وكانت هناك في القرن التاسع عشر شبكة تبادل واسعة أخرى مركزها عموم منطقة بونيورو التي كانت تمتد إلى الشمال والشمال الغربي إلى منطقة الأشولي والنيل الغربي، وإلى الشرق عبر منطقة بحيرة كيوغا إلى منحدرات جبل إلغون وإلى الجنوب الغربي عبر البحيرات المالحة في منطقة كيفو. وكانت المشغولات الحديدية والملح هما الدعامتان الواضحتان لهذه الدائرة التجارية، ولكن ربما كانت المواد الغذائية والماشية ذات أهميّة حاسمة بالنسبة إلى قيام هذه الدائرة والمحافظة عليها. ففي إحدى المناطق شمالي بحيرة كيوغا كان اللانغي ينتجون، عن قصد، فوائض من الأغذية، ولا سيما السمسم، للتجارة[٢٦]. وفي القرن التاسع عشر كان هذا السمسم يوجه إلى بونيورو في الغرب لمبادلته بالمعاول الحديدية التي أسهمت بدورها في اتساع إنتاج السمسم في منطقة اللانغو. وقد كشفت الدراسة المتأنية عن أن إنتاج مثل هذا الفائض ربّما انطوى على مجموعة من المبتكرات والتجديدات في الإنتاج واستخدام الأرض ودورات جمع المحصول والغرس والبذر، والعمل للوصول بالإنتاج إلى الحدّ الأقصى[٢٧]. ونحن هنا بصدد تحوّل زراعي، يشبه من بعض الوجوه ما كان يحدث في الوقت ذاته تقريبًا في بوكيريبي وما كان يحدث في جزر إيجوي ببحيرة كيفو[٢٨].

ويمكننا الإفتراض أن الأفراد والجماعات المشاركة في دائرة التبادل لغربي أوغندا الحالية لمسوا استعداد اللانغي لزيادة إنتاج السمسم المخصص للسوق في القرن التاسع عشر كوسيلة، أولًا، لحفز التجارة في المشغولات الحديدية إلى الشرق – متغلبة على ما كانت تتمتع به المشغولات الحديدية المنتجة في ساميا بالقرب من ساحل بحيرة فيكتوريا (الملاصق للحدود الحالية بين كينيا وأوغندا) من أسبقية في تلك المنطقة – ومن ثم حفز نمو إنتاج الحديد في بونيورو، وثانيًا إقامة علاقات إقليمية أعمق بين بونيورو ولانغو، وهي علاقات ربّما كانت علاقات تبعيّة وتبادل غير متكافئ، وثالثًا، خلق ثروة عن طريق اتساع مثل هذه التجارة، التي ستجذب، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، العاج الثمين من التلال السفحية الشمالية الغربية لجبل إلغون.

وطوال ثلاثة الأرباع الأولى من القرن التاسع عشر، كانت دائرة تبادل غربي أوغندا الحالية هيَ قاعدة نفوذ بونيورو في منطقة عريضة جدًا، حتى في أثناء الفترات التي كانت الصراعات

(٢٦) ج. توش (J. Tosh)، ١٩٧٨.

(٢٧) المقصود هنا أن هذه كانت ثورة اجتماعية، قام بها أفراد الأسرة أو كل مجتمع على حدة، في إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية للعمل وتحديد المهمّات والوقت.

(٢٨) انظر ج. و. هارتفيغ (G.W. Hartwig)، ١٩٧٦، في ما يخصّ البوكيريبي؛ و ل. س. نيوبيري (L.S. Newbury)، بدون تاريخ، في ما يخصّ الإيجوي.

الداخلية في دولة بونيورو تغلف وتضعف فيها سلطة ملوكها. وفي مناطق مثل بوسوغا حدثت إعادة توجيه للتبادل في القرن التاسع عشر من أسواق بحيرة فيكتوريا إلى مواقع التبادل المنتظم الأحدث نشأة في حوض بحيرة كيوغا، حيث طرد حديد نيورو حديد ساميا من أسواق شمالي وشمال غربي بوسوغا. واجتذب حوض بحيرة كيوغا استيطانًا جديدًا في القرن التاسع عشر، وكان الانتاج من هذه المناطق يوجه إلى سوق نيورو. وقد أكمل هذا التوسّع لدائرة كيوغا عملية انتقال السكان شمالًا في بوسوغا وسمح للسكان الذين كانوا يتعرّضون لمضايقات كثيرة بالابتعاد عن حلبة مغامرات بوغندا لجمع الجزية. وفي ما بعد، كان ذراع البونيورو هذا أو دائرة التجارة الغربية الممتدة عبر منطقة كيوغا مرنًا تمامًا في وجه الضغط البريطاني لتحويل السكان إلى إنتاج القطن.

وفي الغرب، انضمّت تجارة بحيرة كيوغا إلى التجارة التي كانت تمر عبر الأراضي العشبية لغربي أوغندا الحالية وركزت على إنتاج الملح لبحيرات جنوب غربي أوغندا الحالية. وكان وكلاء مملكة بونيورو وتوابعها يفرضون ضرائب إنتاج ونقل وتسويق البضائع والمواد الغذائية والماشية، وبهذه الضرائب دخلوا السوق لحسابهم الخاص[٢٩]. وقد قام حكّام بونيورو وتورو بدور قوي داخل اقتصاد التبادل للقسم الغربي من منطقة البحيرات بدون أن يقوضوا نظم التجارة والتبادل. وبينما تميل بعض الكتابات التاريخية التي صدرت عن غربي أوغندا الحالية إلى تصوير بونيورو على انها مملكة رعوية ودولة حربية، إلّا أنه يتضح ان دولة بونيورو كانت مندمجة بشكل كبير في السوق الإقليمية، وكانت تعتمد اعتمادًا كبيرًا على ظروف تلك السوق في الحصول على الإمدادات لبلاطها وفي إحكام الإشراف والسيطرة على المناطق النائية. وفي المقابل، تبدو بوغندا في القرن التاسع عشر دولة الحرب أو الجزية الكلاسيكية بدون توفيق بين عمليات إقامة بيروقراطية داخلية متشابكة من ناحية وإقامة البنية الأساسية للأسواق الخارجية من ناحية أخرى.

وإذا كان يمكن القول بأن أنشطة دولة بوغندا في القرن التاسع عشر كانت تميل إلى تشويه أو تدمير أنشطة السوق دون الإقليمية في منطقة البحيرات، فإنه يمكن القول أيضًا إن بوغندا بدأت في الوقت نفسه المشاركة بنشاط أكبر في ما يمكن أن نطلق عليه المبادلات الدولية الممتدة من شواطئ بحيرة فكتوريا إلى الساحل الشرقي لأفريقيا. وربّما لم تكن الاختلافات بين بوغندا وبونيورو بالنسبة إلى فرص السوق القائمة في القرن التاسع عشر بهذه البساطة. ويمكن أن يكون الإختلاف الرئيسي في كيفية استخدام كل دولة منهما استراتيجيات متنوعة للإستفادة من المستويات المتباينة لنشاط السوق في المنطقة. فبينما شاركت بونيورو داخل النظام الإقليمي للسوق بطرق تدعم النظام وتوسّعه، كانت بوغندا تسعى بانتظام إلى حلول عسكرية لما تعانيه من نقص في السلع والخدمات المحلية. وفي الوقت نفسه التحقت بوغندا بالسوق الدولية الأوسع بثبات ووصلت إلى منطقة البحيرات من الساحل الأفريقي الشرقي، وشاركت بطرق

---

(٢٩) إ. م. كاموهانجيري (E.M. Kamuhangire)، ١٩٧٢(ب).

تعزّز نظام الساحل الشرقي وتمده إلى الداخل، واستطاعت إلى حدّ كبير أن تستبعد بونيورو من المشاركة في هذا النظام «الأرقى» للتبادل. صحيح أن بوغندا استطاعت، في العقد الأخير من القرن، أن تحشد القوى المرتبطة مباشرة بسوق الساحل الشرقي ضدّ بونيورو، الأمر الذي نتج عنه تقليل نفوذ بونيورو في الإقليم إلى الأبد وفي الوقت ذاته استبعاد «العامل الشمالي» – المصالح المصرية – الإنجليزية والسودانية – من المنطقة.

وكان العنصر الرئيسي في هذا النظام «الأرقى» للتبادل والممتد من منطقة البحيرات الكبرى نزولًا إلى الساحل الأفريقي الشرقي هو تبادل العاج والرقيق، الذين يتم جمعهم في منطقة البحيرات، مقابل الأسلحة النارية المستوردة من الساحل عبر شبكة زنجبار التجارية. ومع الأسلحة كانت تنقل كميات صغيرة من البضائع المخصصة، أساسًا، للاستهلاك الارستقراطي بما فيها المنسوجات والأساور وأدوات المائدة، ثم الكتب في ما بعد. وعلى امتداد جزء كبير من القرن استطاع بلاط بوغندا أن يتحكّم في توزيع مثل هذه الواردات داخل المملكة وخارجها، مما زاد من سلطة البلاط (ومن ثم نفوذ كل الأجانب الذين زاروه) في حياة المجتمع الأوسع. والجدير بالذكر أن الأذواق كانت «خارجية التوجه» في فترة سبقت تغلغل الأوروبيين في المنطقة، لأن الباغاندا استطاعوا، بوعي تارة وبدون وعي تارة أخرى، إدماج مجتمعهم في الأمبراطورية العامة للمملكة المتحدة.

زيادة المظالم والتوتر

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، سهلت الأذواق الجديدة والضغوط الإستهلاكية الآتية من أسفل العناصر الارستقراطية تغلغل النفوذ الأوروبي لا في حياة بوغندا وحدها وإنما أيضًا في حياة المنطقة كلها. فعلى مدى نحو خمسين سنة كانت الأسلحة النارية التي حصلت عليها أقوى الدول قد زادت من امتيازها على المناطق التابعة وسمحت، كما حدث في المناطق الأخرى من أفريقيا، بتركيز السلطة السياسية والعسكرية في أيدي أقسام ضيقة من سكان المنطقة. وزادت المظالم – التي تتضح بأجلى صورها في تجريدات جمع العبيد ولكنها كانت سائدة في كل مكان – في كل أنحاء منطقة البحيرات الكبرى في العقود القليلة الأخيرة من القرن. وهكذا فعندما دخل الأوروبيون في حياة المنطقة بأعداد كثيرة نسبيًا لم يكن الأقوياء والمراكز المتزايدة القوّة، هم وحدهم الذين سعوا إلى كسب تأييدهم بل سعى إلى ذلك أيضًا الضعفاء ومن لا حول لهم ولا قوّة.

وإذا كان ختام القرن الثامن عشر قد شهد الجهود الكثيرة التي بذلتها الجماعات والقوى هنا وهناك لمقاومة حكّام الدول في هضبة البحيرات وإطاحتهم، فإننا بالمثل نشهد دلائل على ظهور موجة جديدة من المقاومة والصراع في العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر. ومن الواضح أن الناس، في الثلث الأخير من القرن، كانوا يحسّون بالضجر إزاء القوّة والسيطرة المتزايدة المركزة في المناطق الرئيسية والبلاطات الإقليمية الموزعة لممالك هضبة البحيرات.

فإلى الشرق والغرب من بوغندا، قاومت دول صغيرة كثيرًا من حملات الجزية لدولة بوغندا. وفي عام ١٨٧٥ شهد هـ. م. ستانلي كارثة حملة بوغندا ضدّ جزر بوفوما. وحتى عندما كانت الدولة الأكبر تنزل هزيمة سريعة بالمنطقة المستهدفة، فإن الجماعات في التوابع كانت تخرب تسليم الجزية بانتظام إلى الغزاة(٣٠). وفي بونيورو ورواندا وبوغندا وفي دول بوسوغا الصغيرة قاوم الناس العاديون ما كانت العواصم والبلاط ينتزعونه عنوة، وكانت المقاومة تتم في كثير من الأحيان بالانتقال إلى مناطق بعيدة عن متناول الجمع المنتظم للجزية أو إلى مناطق تتيح فرصًا أكبر للحصول على أرض ومركز وسلطة أو، كما هو الحال في منطقة الحدود بين كينيا وأوغندا حاليًّا، عن طريق تركيز مستوطناتهم وتحصينها كقرى دفاعية.

وفي منطقة بوسوغا، هناك آلاف القصص عن هجرات صغيرة من دولة إلى دولة، أناس عاديون يبحثون عن ملاذ أو عن فرص جديدة، وهناك قصص عن أفراد تنقلوا عبر عديد من الممالك في حياتهم. وتشير القصص إلى أن «البحث عن الفرصة» أصبح، بحلول الربع الثاني من القرن التاسع عشر، هو الذي يحدّد علاقة الفرد والأسرة بالدولة في ما يتعلق بالأرض والخدمة والسلطة(٣١). وكان سباق القرن التاسع عشر يتسم بتحرّك كبير للأفراد وللجماعات الصغيرة في بوسوغا. وكان البلاط، بوصفه واحدًا من منافذ الفرص، يحتل مكانًا محوريًّا في حياة الناس سواء في مملكة بعينها أو خارجها، لكن هذه المحورية لم تكن تضمن سلطة البلاط. صحيح أن بلاط بوسوغا النمطي لم ينجح، طوال القرن التاسع عشر، في جهوده للحفاظ على سلطته أو لتوسيع أملاكه بسبب استعداد عدد لا يحصى من الأفراد لترك سادتهم وأرضهم للبحث عن فرص أفضل في مكان آخر. ومن الممكن إنه في أثناء هذه الفترة، وحول قضايا كهذه، أصبح الحديث عن مفهوم متطوّر «للدولة» أو «المملكة» جزءًا من النقاش بين الناس. وربّما يكون هذا النمط من ردّ المجتمع الأوسع على السلطة بمثابة موازنة، إلى حدّ ما، مع تزايد القوّة في العواصم من خلال احتكار الأسلحة النارية وتسليح أفراد الحاشية. وربّما يكون هذا التباعد للسلطة السياسية المركزية قد سهل، هنا وهناك، حدوث تغيّرات كبيرة في علاقات السوق والأنشطة الإنتاجية، وعلى الأخص، فإن مجالات النشاط الإقتصادي المحلية انفصلت بصورة واضحة عن جهاز الدولة.

ومن الواضح أن مقاومة السلطة السياسية المنظمة، في أثناء القرن التاسع عشر، كانت تعني في كثير من الأحوال زيادة سلطة المؤسسات الدينية، وفي بعض الأحيان كان ذلك يتم لفترة قصيرة فقط. وقد أدّى ذلك إلى زيادة التعارض بين السلطتين الدينية والسياسية هنا وهنالك عبر منطقة البحيرات. ولقد كانت الجماعة الصغيرة، المنظمة حول الطفل وومانافو الذي تقمصته الأرواح في منطقة بونافو في بوسوغا في القرن التاسع عشر، مثالًا لمثل هذا التعارض أو المنافسة في ما بين مجمعات السلطة المختلفة. ففي بونافو، كانت صومعة وومونافو، على مدى عقود

(٣٠) ورد الحديث عن هذا الموضوع في عدد من مصادر بوغندا وبوسوغا.

(٣١) انظر الكتاب المقبل لـ د. و. كوهين (D.W. Cohen).

عدّة، خارج العالم السياسي المحيط بها ومعارضة له. ومع ذلك، فإن الأفكار والمؤسسات التي كانت سلطة وومونافو ترتكز عليها، كانت تلقى قبولًا واسعًا في العواصم السياسية القريبة[٣٢]. وفي بوشو، في القسم الغربي من المنطقة، أمكن، إلى حدّ بعيد، حلّ المنافسة بين القواعد الدينية والسياسية للسلطة في القرن التاسع عشر من خلال التأليف بين العناصر المتعارضة في مجموعة من الرئاسات الطقوسية[٣٣]. وفي رواندا وبونيورو وجنوب غربي أوغندا الحالية كانت أفكار «كوباندوا» وتنظيمه قد قدمت مجمعات لمعارضة سلطة العواصم السياسية، وهو مستوى مهمّ يعارض مبادئ الدولة وأنشطتها وكانت الدولة مستبعدة من التدخل فيه. وفي بعض الأحيان، كانت منظمات كوباندوا من القوّة بحيث تتحدّى السلطة السياسية القائمة وتُطيحها. وربّما ركزت أهم كل حركات كوباندوا المعروفة، في القرن التاسع عشر، على الإلهة نيابنجي. وقد ظهرت حركة نيابنجي في معارضة لدولة رواندا التي كانت تضفي طابعًا رسميًّا على نفوذها في ما وراء المنطقة الإدارية القديمة في وسط رواندا، وامتدت بصفة خاصة إلى الشمال وإلى الغرب. وفي منطقة الحدود الحالية بين زائير وأوغندا وفي كيجيزي وفي أقسام من نكوري، نظم أتباع نيابنجي مركزًا لمقاومة السلطة السياسية بعامة وللنشاط الإستعماري الأوروبي كما كانت تشعر به شعوب المنطقة[٣٤].

خاتمة

لم تكن منطقة البحيرات الكبرى في القرن التاسع عشر نسيجًا خالصًا من نظم الحكم المركزية بقدر ما كانت ساحة كبيرة للنزاع والصراع في ما بين المصالح والقوى المتباينة التي تطورت داخل الإطار المعيّن لنظم الحكم أو خارجه على السواء. فعلى أحد المستويات كانت الدول تتنافس للسيطرة على المناطق الزراعية التابعة والموارد المتخصصة مثل الملح والماشية والحديد، وكذلك للوصول إلى نظم وقنوات التوزيع والسيطرة عليها. ولم تكن المنافسة بين الدول فحسب، بل كانت كذلك بين الدول والمنظمات والمؤسسات التي تشكلت بصورة مختلفة تمامًا عن نظم حكم المنطقة.

وعلى مستوى آخر، حاول الناس العاديون هنا وهنالك عبر المنطقة أن يحددوا، من خلال المشاركة والمقاومة على السواء، المساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكنهم فيها أن يحققوا الأمن ويجدوا الفرصة. فالدولة في منطقة البحيرات في القرن التاسع عشر كانت غالبًا ما تكشف للأفراد وللأسر عبر المنطقة عن وجهها الذي يأخذ أكثر مما يحمي. وكانت ردود فعل الشعوب في كلّ أنحاء المنطقة تتفاوت طبقًا لأوجه قصورهم ولفرصهم. وكانت ردود

(٣٢) د. و. كوهين (D.W. Cohen)، ١٩٧٧.

(٣٣) ر. م. باكارد (R.M. Packard)، ١٩٨١.

(٣٤) إي. بيرغر (I. Berger)، ١٩٨١.

الفعل هذه تتضمّن إعادة توجيه الإنتاج والتسويق بعيدًا عن مطالب الدولة، وإخلاء مناطق تحت الضغط الزائد من الخارج، والانضمام إلى جماعات دينية جديدة، والبحث عن ملاذ آمن، ومساندة الجهود لإطاحة السلطة القائمة. ولم يكن عالم منطقة البحيرات الكبرى في القرن التاسع عشر مجرد عالم من الدول الصغيرة والكبيرة، بل إنه أيضًا عالم كان الأفراد والأسر يغيرون فيه بطرائق صغيرة لا تحصى – وغير ملحوظة أحيانًا – توجهاتهم في ما يخص سلطة الدولة والخدمة والإنتاج والأسواق.

إن مرور الوقت يطمس إلى حدّ كبير رؤيتنا لمجال الحياة اليومية في منطقة البحيرات في القرن التاسع عشر. لكن خطوط التغيير وقوى التغيير التي لوحظت في كل أنحاء المنطقة في الإنتاج والاستهلاك وفي التجارة وفي العلاقات بين الدول وفي العلاقات بين الناس العاديين والبلاط، أحدثت توترات كبيرة في علاقات الحياة اليومية، متغلغلة في الأسرة ومحركة لسلسلة من الضغوط والتغيّرات التي سينظر إليها، في العقود اللاحقة، على أنها نتيجة للاستعمار الأوروبي.

الفصل الثاني عشر

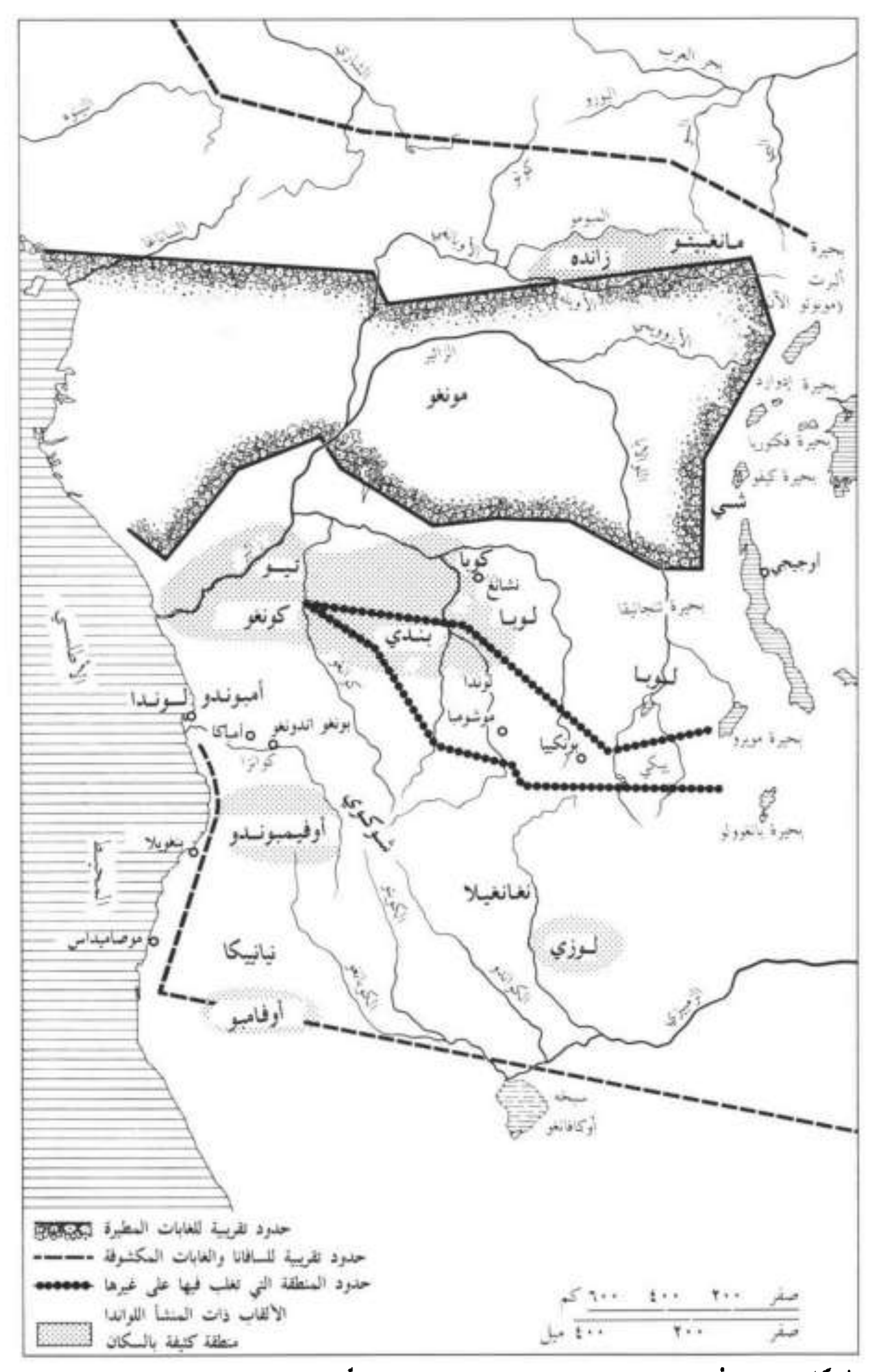
حوض الكونغو* وأنغولا

ج. ل. فيلو

يمكن القول إجمالًا إن حدود المنطقة التي تهمّنا تتمثّل في الساحل الأطلسي غربًا، وبحيرة تنغانيقا ومرتفعات النيل – زائير شرقًا، وسافانا نهر الأوبانغي شمالًا، وأخيرًا في النجد الذي يفصل بين حوضي الزائير والزامبيزي. ولا يجوز حصر الفترة التي سندرسها في إطار موضوع واحد حيث أنه، على الرغم من الاعتقاد الشائع، لا ينحصر تاريخ الأعوام من ١٨٠٠ إلى ١٨٨٠، تمامًا أو بصفة رئيسية، في التجارة عبر مسافات بعيدة والعلاقات مع الخارج (كان اقتصاد مجتمعات أفريقيا الوسطى لا يزال ينهض على الإنتاج أكثر منه على المبادلات التجارية)، كذلك لا يجوز اعتبار فترة القرن التاسع عشر السابقة للاستعمار عصر انتشار العنف بسبب تجارة الرقيق والصراعات الأهلية وغيرها؛ فالاعتقاد الشائع بأن أفريقيا كانت تمزّقها «الصراعات القبلية» بلا انقطاع يغفل عن أمر أساسي هو أن معظم شعوب المنطقة كانت تعيش حياة المنتجين المسالمين الذين يثابرون على تحسين أساليب الزراعة والارتقاء بمستوى البيئة وتصدير ما يجمعونه من غذاء. وأخيرًا لا ينبغي حصر تاريخ القرن التاسع عشر في مجرّد جوانبه السياسية التي لا تُعنى إلّا بالممالك أو الدول المستبدّة. فإن كانت هناك سمة مشتركة لمجتمعات أفريقيا في الفترة الواقعة حوالى سنة ١٨٠٠، فالأحرى أن تكون بالسعي إلى تحقيق أشكال التوازن والتوافق بين السلطات المستمدّة من مختلف المصادر، وإن كان ذلك موضوع جدل كثير.

والواقع أن أي عرض لتاريخ أفريقيا الوسطى في القرن التاسع عشر ينبغي أن يفي بشروط عدّة. فينبغي أولًا أن يصف الحياة اليومية لمجتمعات هذه المنطقة الشاسعة في القرن التاسع

* وقع الاختيار في هذا الفصل على اسم نهر الزائير نظرًا إلى أنه الاسم المألوف في وثائق القرن التاسع عشر.



الشكل ١٢،١: أفريقيا الوسطى الغربية في القرن التاسع عشر (نقلًا عن ج. ل. فيلو).

عشر، وأن يعرض لتطلّعات هذه المجتمعات. ومن شأن ذلك أن يبرز طابع الاستمرار بين سنوات ذلك القرن وبين الماضي الأبعد، حيث تظهر التغييرات للعيان برغم بطئها.

ومع ذلك فإن تاريخ أفريقيا الوسطى في القرن التاسع عشر يتّسم من أوجه أخرى بمظاهر القطيعة مع الماضي. ذلك أنه في الفترة الواقعة بين ١٨٠٠ و ١٨٨٠، كانت المنطقة أكثر اندماجًا في شبكة المبادلات العالمية منها في أي وقت مضى، حيث برز تأثير أوضاع الاقتصاد العالمي أو تأثير بعض من قطاعاته الخاصة، فعدَّل في بعض المناطق مسار التاريخ الاجتماعي والسياسي وأعطى قطاع المبادلات دفعة قويّة وأتاح إمكانات جديدة لتجميع السلع والمنتجات، بينما ترتّب عليه في مناطق أخرى كبح سرعة التطوّر. ولقد برزت منذ ذلك الوقت بوادر وضع الأيدي الأوروبية على ثمار اقتصاد المبادلات في داخل أفريقيا الوسطى.

لذلك فإن العرض التالي سيسعى إلى توضيح تطوّر ثلاثي أضفى طابعًا خاصًا على الفترة الواقعة بين ١٨٠٠ و١٨٨٠، فهو يسرد تاريخ التحوّلات الاجتماعية والسياسية، وتاريخ ما مرّ به الاقتصاد العالمي من تقلّبات بدت آثارها على أفريقيا الوسطى. وأخيرًا، التاريخ البطيء لهذه الحضارة ولا سيّما تاريخ تنويع استغلال الموارد الطبيعية.

الإنتاج: نموذج السكّان المتفرّقين ونموذج السكّان عالي الكثافة

احتفظت مجتمعات أفريقيا الوسطى في فترة الأعوام ١٨٠٠–١٨٨٠، من خلال توزيعها الجغرافي وسلوكها الديمغرافي ونظم إنتاجها وتطلّعاتها، بسمات ورثتها عن ماض بعيد لا تزال بعض آثاره موجودة حتى اليوم. ومن الخصائص الأساسية والبالغة القدم للحياة المادية في أفريقيا الوسطى تفاوت توزيع السكّان في المساحات نتيجة لعوامل متعدّدة جغرافية واقتصادية واجتماعية، ولعدد من الأحداث التاريخية. سنحاول الآن بيان التطوّرات التي وقعت في أثناء الفترة التي نتناولها.

إلى الجنوب من الغابات المطيرة، في شجراء الغابات المكشوفة الشاسعة (**ميومبو في زائير، و ماتو دي باندا** في أنغولا) التي تمتدّ حتى خطّي العرض ٦أ و٧أ جنوبًا، لم تكن زراعة القرن التاسع عشر تتيح سوى جزء من الموارد الغذائية حيث كان الإنتاج الزراعي قليل الكثافة للغاية[1]. وكان هذا النوع من الفلاحة أنسب الأنواع للترب الفقيرة في الغابة المكشوفة ولكنه لم يكن يكفي إلّا لإعالة عدد من السكّان قليلي الكثافة وفقًا لمعايير القرن العشرين (حدّ أقصى قدره ٨ أشخاص للكيلومتر المربّع). وفي القرن التاسع عشر، كانت الحبوب الأفريقية (الدخن الأصبعي والدخن والذرة البيضاء) لا تزال تشكّل الجانب الأكبر من المحاصيل الزراعية في كثير من هذه المناطق. وتكملة للزراعة، كان جمع الأغذية (النباتات الصالحة للأكل واليساريع والعسل والقوارض وغير ذلك) والقنص وصيد الأسماك تحتلّ مكانة مهمّة في توفير

(١) هذه الغابات المكشوفة هي بقايا ذرى قديمة لغابات جافة (موهولو) وهي تتّسم بنسبة مرتفعة من الأنواع الزامبيزية. أنظر مؤلفات ف. ماليس (F. Malaisse) لا سيّما ف. ماليس وآخرون (F. Malaisse *et al.*)، ١٩٧٢.

اللوحة ١٢،١: قرية من قرى مانييما، إحدى المحافظات الشمالية الشرقية لمملكة اللوبا، في سبعينات القرن التاسع عشر.

إمدادات الغذاء؛ وحتى في القرن العشرين لا يزال جمع الأغذية ممارسة واسعة الانتشار في هذه المجتمعات التي تعيش في الغابات المكشوفة.

وفي أكثر الأحيان، لم يكن السكّان منخفضو الكثافة يعيشون بمعزل عن الآخرين بل كانوا على اتصال بالسكّان الأكثر كثافة الذين كانوا يبعثون بالفائض الديمغرافي إلى الأراضي المجاورة. وفي بعض المناطق، حيث المساحات المتاحة محدودة للغاية (بجوار الأنهار مباشرة على سبيل المثال)، تنوّعت الزراعة وتكثّفت وأفضت إلى تجمّع السكّان على مقربة من العواصم أو مراكز الزعامات في أحيان كثيرة.

ويتزامن المنشأ البعيد لهذه المناطق الأكثف سكّانًا مع التوسّع الزراعي في أفريقيا الوسطى. وبفضل علم الآثار ثم بفضل أولى الوثائق المكتوبة، يمكن تحديد بعض هذه المناطق القديمة، مثل استيطان ما كان في القرن التاسع عشر يشكّل منطقة زعامات اللوبا في وادي لوالابا، أو كذلك في منطقة كونغو. وتتوافر لدينا بالنسبة إلى أنغولا في فترة أقرب عهدًا بعض المعلومات المستقاة من الإرساليات أو من سجلّات الضرائب. ففي بداية القرن التاسع عشر مثلًا، واستنادًا بصورة تقريبية إلى الحشد في القوات المسلّحة، قدّرت سلطات لوندا أن المراكز الرئيسية لتكثّف السكّان كانت عند قبائل أمبوندو في منطقتي غولونغو (٦٠٠٠٠ ساكن) وأمباكا (٣٧٠٠٠ ساكن)، وعند قبائل الأوفيمبوندو في بايلوندو (٥٦٠٠٠ ساكن) وفي بييه (أكثر من ٣٠٠٠٠ ساكن)[٢]. وفي زائير لم ترسم حدود «ممرّ» الكثافة العالية على جانبي خط العرض الخامس الجنوبي، عند ملتقى الغابات المطيرة والسافانا، إلّا بعد التوغّل في القرن العشرين[٣].

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات دقيقة، هناك مؤشّرات عديدة تحمل على الاعتقاد بأن قيام المناطق كثيفة السكّان لم يتضّح إلا في عهد قريب نسبيًا، وأن القرن التاسع عشر يمثّل في الواقع ذروة اتجاه لم يكن قد بدأ إلّا منذ بضعة قرون – ولم ينتشر تشغيل الحديد الذي كان سمة من سمات النظم الزراعية للبانتو، إلا اعتبارًا من القرن الخامس عشر. وتتّفق الروايات المتناقلة في أفريقيا الوسطى على اعتبار القرنين السابع عشر والثامن عشر نقطة تحوّل بالنسبة إلى مجتمعات السافانا والبحيرات الكبرى حيث جرى فيهما استعمار أراض جديدة، وتأسّست الأسر الحاكمة، وتعدّدت الألقاب السياسية وما إلى ذلك. وأخيرًا، كانت جميع المراكز المعروفة بارتفاع كثافة سكّانها في المنطقة في القرن التاسع عشر قد أثْرت زراعتها بإدخال أنواع المحاصيل الأمريكية. وقد مكّن هذا التجديد من زيادة الغلّة بفضل تكثيف استخدام الأراضي الزراعية (كانت الأراضي في كثير من المناطق كثيفة السكّان تتيح زراعة محصولين أو ثلاثة محاصيل في العام)، وكذلك إدخال النباتات عالية الغلّة (مثل الكاسافا).

(٢) ج. سي. فيو كاردوزو (J.C. Feo Cardozo)، ١٨٢٥، الصفحات ٣٥٢ والتالية. هذه الأرقام يكتنفها كثير من الشك، حيث أن ل. ماجيار (L. Magyar) قدّم، نحو ١٨٥٠، تقديرًا مختلفًا للغاية (١٢٢٠٠٠٠) عن السكّان الأوفيمبوندو. غير أن من الأيسر التعويل على صحة تحديد مواقع المراكز الرئيسية لارتفاع الكثافة السكانية في المناطق المعروفة.

(٣) أنظر ب. غورو (P. Gourou)، ١٩٥٥.

ويتعذّر طبعًا تحديد تسلسل هذه التغيّرات زمنيًّا بالتفصيل: ومن المحتمل أنها امتدّت على فترة تتفاوت تبعًا للمناطق ولكنها تزيد على قرنين (١٦٠٠–١٨٥٠)، وذلك تقدير تقريبي يمكن تدقيقه بفضل عدد من المعالم. فنحو عام ١٨٠٠، لا شكّ في أن أنواع المحاصيل الأمريكية (الذرة الصفراء، والكاسافا والبطاطس الحلوة والفاصوليا وغيرها) لم تكن جميعها قد أدخلت في كلّ مكان بالصورة نفسها، ولكنه يبدو أنه ما من منطقة غفلت عنها تمامًا. وقد حدث من ناحية أخرى أن النباتات الأمريكية تمّ دمجها إلى حدّ أنه لم يعد يُنظر إليها على أنها مستوردة من الخارج. وهكذا فإنه بالنسبة إلى منطقة كونغو، أُتيحت لنا أول قائمة كاملة لنباتات أفريقيا الوسطى في حوض الزائير الأدنى (رحلة تكي، ١٨١٨)، التي أكّدت انتشار استخدام المحاصيل الأمريكية. وفي العهد الاستعماري، جاء في قائمة تفصيلية للزراعة في كونغو أن عددًا من المحاصيل الأمريكية المستوردة (الفول السوداني والبطاطس الحلوة وغيرهما) كان يُنظر إليها في التراث المتناقل على أنها من أصل محلّي، وكذلك بالنسبة إلى اليام أو الفواندزو[٤]. غير أن عددًا من الأمثال أو الشعائر لا يزال يذكّر في أماكن أخرى بأن التراث الزراعي الأفريقي كان سابقًا للاستعمارات الأمريكية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وهكذا فإن مثلًا للمونغو (bonkufo àfokité ngàmomà) يؤكّد أن «الكاسافا الحلوة لا تصبح أبدًا مثل اليام»، أي أن الأجنبي لا يستطيع أبدًا معرفة العادات واللغة مثل ابن البلد[٥].

السكّان والمجتمع والسياسات في المناطق عالية الكثافة

كان لتطوّر المجتمعات الزراعية نحو التعقّد نتائج مهمّة بالنسبة إلى ديمغرافيا أفريقيا الوسطى. فالرأي السائد عمومًا هو أن المجتمعات التي تدخل إليها الزراعة وتربية الماشية بصورة تدريجية تحتفظ زمنًا طويلًا بمعدّل نموّ سنوي منخفض (بين ٠,٠٥ و٠,١٠ في المائة) وهو معدّل قريب شيئًا ما من معدّل نموّ مجتمعات القنص وجمع الأغذية. ومن جهة أخرى فإن المجتمعات التي تمارس زراعة أكثر تنوّعًا تشهد معدّل نموّ سنوي أسرع بكثير يراوح بين ٠,١٠ و٠,١٥ في المائة. ولئن كانت الأرقام الخاصّة ببيئة وعرة كبيئة أفريقيا غير معروفة، فمن المرجّح أنها لا تختلف كثيرًا عن هذا النموذج. وعندما يمتدّ هذا القدر من الزيادة على قرنين فإنه يترك أثرًا بالغًا على العدد الإجمالي لسكّان أفريقيا الوسطى[٦].

---

(٤) ف. دراشوسوف (V. Drachoussof)، ١٩٧٤.

(٥) أمثال للمونغو – رقم ٤٨٩ وارد في ج. هولستارت (G. Hulstaert)، ١٩٧٦.

(٦) لا تزال الدراسة التاريخية لديمغرافيا أفريقيا في مهدها ولا يسعنا في الوقت الحاضر إلا أن نقبل معدلات نمو محتملة، انطلاقًا من معدلات الولادات والوفيات الخاصة بمجتمعات مماثلة من حيث التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. وبالنسبة إلى منطقة كونغو في القرن السابع عشر، يقترح أحد المؤرّخين معدّل نمو سنوي يبلغ حوالى ٠,٢٠ في المائة، وربّما أقلّ من ذلك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (؟): ج. ثورنتون (J. Thornton)، ١٩٧٠.

صحيح أن هذه الأرقام تبدو منخفضة إذا ما قورنت بمعدّلات القرن العشرين، ولكن الواقع هو أن عدد الوفيّات ظلّ مرتفعًا في المجتمعات الأفريقية المبكرة. والعوامل الرئيسية للوفيّات معروفة بالنسبة إلى القرن التاسع عشر، بيد أنه يتعذّر تحديد ما لكلّ عامل من تأثير بين مجموع العوامل.

وكانت هناك أولًا عوامل تاريخية أهمها تجارة الرقيق والعنف الذي صاحبها. وعلى حين خفّ كثيرًا نزوح الأيدي العاملة المترتّب على تجارة الرقيق المتّجهة نحو أمريكا اعتبارًا من خمسينات القرن التاسع عشر، فقد حلّت محلّها التجارة السواحيلية والعربية متّجهة نحو شرق وشمال المنطقة التي تعنينا. ولئن كان من الممكن اقتراح أرقام بالخسائر الشاملة لأفريقيا الوسطى في مجموعها[٧]، فسيظلّ من المستحيل تفصيل هذه الخسائر على أساس جغرافي، لا سيّما أن الحركة المستمرّة لانتقال الجماعات والأفراد قد بعثرت آثار تجارة الرقيق في أنحاء كثيرة.

كذلك تدخّلت بعض العوامل البيئية والوبائية. ولا ريب في أن القرن التاسع عشر قد شهد بوادر لتقدّم الطب في أفريقيا الوسطى، يُذكر منها تحسّن معرفة الأمراض المستوطنة وزيادة اللجوء إلى التطعيم واستخدام الكينين. على أن أشكال التقدّم هذه ظلّت محصورة في الأوساط التي كان يبلغها تجّار أنغولا أو في الساحل السواحيلي. وفي الجملة، فإن ضآلة هذه التغيرات ترتّب عليها العجز عن قهر الأمراض المتوطّنة الكبرى أو التصدّي للموجات الوبائية[٨].

وعلى ذلك ظلّ النموّ بطيئًا في القرن التاسع عشر، لكنه كان أبرز من ذي قبل بالنظر إلى أنه انطلق من المستوى العالي نسبيًّا الذي بلغه سكّان المنطقة. وكانت الفوائض من السكّان تستوعبها كما في الماضي حركات الانتقال إلى أماكن أخرى أو عمليات الاستيطان في السافانا أو الغابات المكشوفة، تبعًا لأسلوب في التوسّع ترك آثارًا عميقة في الذاكرة الشعبية في شكل روايات متناقلة عن حركات الهجرة. كما كانت تلك الفوائض تستوعب في المناطق التي تمارس زراعة أكثر تنوّعًا وتستطيع بالتالي «أن تستثمر فوائضها من السكّان» كما يقول ب. غورو. وهناك نجحت عملية الاستقرار نهائيًّا في التغلّب على وعورة البيئات التي ظلّت تذلّل تدريجيًّا عبر العصور وأصبحت من ذلك الحين فصاعدًا مؤاتية لاستقرار البشر[٩].

ويلقي التاريخ المادي والتاريخ السياسي والاجتماعي لهذه المنطقة الأضواء كلّ منهما على الآخر، بدون أي تأثير حاسم في اتجاه واحد. وفي بعض الحالات، كانت المناطق كثيفة

(٧) في المنطقة التي تعنينا أثّرت تجارة الرقيق السواحيلية في حوضَي المانييما واللومامي. ويقدّر بعض الكتّاب العدد الإجمالي للعبيد الذين أُخرجوا من أفريقيا الوسطى والشرقية وصدّرهم التجّار السواحليون في الفترة بين ١٨٠٠–١٨٧٠ بـ ١,٧٥ مليون، ج. د. فاج (J.D. Fage)، ١٩٧٥.

(٨) تظل معرفتنا بالموجات الوبائية ناقصة وليست لدينا وثائق كافية نسبيًّا إلا عن وباء الجدري الذي حلّ في ١٨٦٤–١٨٦٥، فقد انتشر انطلاقًا من لواندا، فبلغ غولونغو وبيبه ومنطقة كونغو وحتى ناميبيا؛ وربّما كان قد تسبّب في قتل ٢٥ ٠٠٠ نسمة في عام واحد. أنظر د. ويلر (D. Wheeler)، ١٩٦٤. وجمع كارفالهو (Carvalho)، في أثناء رحلة قام بها إلى **موسومبا** (عاصمة مملكة اللوندا) في ١٨٨٥–١٨٨٦، معلومات عن الجدري في هذه المنطقة. وقد ذكر أن هذا الوباء كان يتفشّى بوجه خاص على أثر نشوب الحروب بسبب عادة عدم دفن الجثث.

(٩) أنظر ب. غورو (P. Gourou)، ١٩٧١، ص ٨٩ و ٩٠.

السكّان تصبح قاعدة لتنظيمات سياسية ذات بنى هرمية. وذلك ما حدث في منطقتين كثيفتي السكّان هما مَنغبيتو وزانده في شمال شرقي زائير. ففي وادي مبومو وحتى نهر الأويله في الجنوب، شهدت منطقة زانده في القرن التاسع عشر كثافة سكّانية عالية نسبيًّا على الرغم من الحروب الدامية (كان جورج شفاينفيرث يقدّر كثافتها بأربعين نسمة في الكيلومتر المربّع في سبعينات القرن التاسع عشر) وكان النظام الزراعي لدى قبائل الزانده أقدم من السلطة العسكرية لدى قبائل أفونغارا الذين لم يشرعوا في توحيد المنطقة إلّا في نهاية القرن الثامن عشر. بيد أن لفظ زانده في عهدهم أصبح مرادفًا للمزارعين الرعية؛ وقد نجحوا في تطوير زراعة وفيرة الغلّة وقادرة على تغذية عدد من السكّان تزايدت سرعة نمّوه بقدر ما كانت الغزوات وتجارة الرقيق على أيدي الأرستقراطية الحربية تزيد في عدد الأسرى والمعالين.

وفي مناطق المرتفعات إلى الغرب والشرق من بحيرة كيفو، كان القرن التاسع عشر عصر استعمار أراض جديدة وذلك هو ما جرى لدى قبائل الشي، وفي بوروندي ورواندا. وكانت زراعة قبائل الشي بوجه خاص قد احتفظت بأنواع من المحاصيل التي كانت شائعة في المنطقة مثل الدخن الإصبعي والذرة البيضاء والقلقاس. غير أنها كانت بحلول القرن التاسع عشر على أقصى تقدير قد أدخلت عددًا من المحاصيل الأمريكية؛ فقد ورد في قائمة حصر لزراعة قبائل الشي في القرن العشرين ذكر ٣٢ نوعًا من الفاصوليا وأربعة أنواع من البطاطس الحلوة كانت معروفة قبل العهد الاستعماري[١٠]. كذلك كان القرن التاسع عشر عصر قيام الزعامات أو الدويلات لدى قبائل الشي. وقد لاحظ ب. غورو وي. فانيسا في سياقات أخرى (رواندا وكوبا)، أن العوامل السياسية يمكن أن تشجّع تسارع النموّ السكّاني وتكثيف الإنتاج. فقد اتّضحت ضرورة ممارسة زراعة وفيرة الغلّة لتغذية الموالي والمعالين والأسرى الذين يتركّزون في العواصم أو في الزعامات. ومن المحتمل أن يكون هذا العامل السياسي قد لعب دوره لدى قبائل الشي في القرن التاسع عشر.

فلم تكن العملية إذن عملية ذات اتجاه واحد: ذلك أن النموّ الديمغرافي الذي أصبح ممكنًا بفضل إنتاج فوائض متزايدة يستوجب بدوره توسّعًا جديدًا في الإنتاج. وقد وقع ذلك أحيانًا على حساب تضاؤل في السلطة السياسية. ففي القسم الغربي من زائير، يُعرف العديد من أمثلة المناطق التي أصبحت في القرن التاسع عشر مستودعات سكّانية تغذّيها هجرة وافدة كثيفة؛ غير أن سلطة القادة وهنت في الوقت الذي أصبح فيه تكديس الأموال الشغل الشاغل لوجهاء العشائر وأعضاء الأسر الحاكمة أو حتى الأفراد المقدامين. وعلى هذا النحو كان النمو السكّاني مصحوبًا بتحوّلات عميقة في بنى المجتمع.

وهكذا تكوّنت في القرن التاسع عشر منطقة حدية رائدة إلى الغرب من موطن اللوبا (أي غرب المنطقة الواقعة بين نهري بوسيماي ولوبيلاش). وقدم هؤلاء المهاجرون أفرادًا أو جماعات صغيرة أو عشائر ولم يمحوا كلّ أثر للمستوطنين السابقين، ولكن حلّ تدريجيًّا تضامن

---

(١٠) أنظر ج. ب. كويبرز (J.B. Cuypers)، ١٩٧٠.

حضاري ولغوي وتنظيمي سياسي (داخل زعامات صغيرة في معظم الأحيان) محلّ ما كان هناك من قبل من تنوّع بالغ في الانتماءات العشائرية. وقد نشأ عن هذه التجربة التاريخية المشتركة شعور بالهوية العرقية لعب فيه النموّ السكّاني وزيادة الإنتاجية الزراعية وتشجيع المبادرة الفردية دورًا أساسيًّا. وفي ذلك العهد ذاته، وانطلاقًا من مراكز صغيرة كثيفة السكّان على تشيكابا



اللوحة ٢.١٢: طبول ملكية في القرن التاسع عشر، من مملكة كوبا Kuba.

الأعلى وكاساي الأعلى، كان كثير من شباب التشوكوي على استعداد لمغادرة قراهم والتحرّر من سلطة القادة الثقيلة، للتوغّل في الغابة المكشوفة لمطاردة الفيلة وإقامة خلايا النحل وجني العسل والشمع. وكانت النساء اللاتي يرافقنهم قادرات على غرس المحاصيل بفضل حذقهن لفنون الزراعة، ولا سيّما الكاسافا التي تنمو في التربة الفقيرة، وكثيرًا ما كانت هؤلاء النساء يفدن من مستوطنات صغيرة للوندا واقعة على روافد اللويمبه والتشيكابا وغيرهما.

إن اندماج النساء اللوندا في مجتمع التشوكوي يقف شاهدًا على ظاهرة كانت شائعة في كلّ «حزام النسب الأمومي»: وتتمثّل في أن أولاد الأسيرات لا ينتمون إلى عشيرة أمّهم (حيث أن ذلك كان امتيازًا يخصّ به الأحرار منذ ولادتهم) بل إلى عشيرة أبيهم. وكان العديد من ذريّة العبيد هذه يوجدون في كل مكان، فهم يُعرفون بين قبائل كونغو بابناء البيت (bana ba nzö) وفي قبائل التشوكوي بأبناء القرية (ana a tshihunda)، بل إنهم كانوا يشكّلون أغلبية أفراد العشائر الثرية ذات السلطة والجاه[11] في قبائل البنده في كويلو. ويتبيّن من سلاسل النسب أن دمج الأسرى كان ممارسة واسعة الانتشار في القرن التاسع عشر.

استغلال الأراضي الفقيرة التربة

إن في العوامل السياسية والتطلعات الاجتماعية ما يساعد على فهم الظاهرة المتمثّلة في أن المناطق كثيفة السكّان قد استقطبت نزوح السكّان إليها حينًا، أو كانت على العكس من ذلك مراكز للهجرة المتّجهة نحو الخارج فأسهمت في تعمير مناطق هامشية أو قليلة السكّان. ويعدّ استغلال الأراضي الفقيرة التربة نسبيًّا، من ناحية أخرى، أحد الانتصارات العظيمة التي حقّقتها الزراعة الأفريقية في القرن التاسع عشر. وقد مكّنت هذه الزرعة، مقترنة بتربية المواشي، من توطيد استقرار السكّان لا سيّما في المناطق الصعبة في جنوب أنغولا.

فهذه المناطق عبارة عن أراض رملية قاحلة تسقط فيها الأمطار بغير انتظام. وكانت مجتمعات جنوب أنغولا مقسّمة إلى طائفة متنوّعة من الشعوب المتمايزة في ما بينها بطبيعة أراضيها ومقدار ما توليه كلّ منها من أهمية للزراعة وتربية الماشية. وقد جاء التضامن العرقي بين شعوب المنطقة نتيجة لما عاشته من تجربة تاريخية مشتركة تمثّلت في خبرة سياسية اتخذت شكل دول تطوّرت اعتبارًا من أواخر القرن الثامن عشر، وفي خبرة اقتصادية أملتها أوجه التشابه بين البيئات. وقد أطلق بالفعل إسم واحد هو الأوفامبو على جميع هذه الشعوب التي ينتمي أكثرها إلى قبائل الكوانياما[12]. وتليها في الحجم من بعيد قبائل الندونغو والكوامبي وغيرها. وكانت جميعها تعيش في حوض نهر الكوفيلاي، في منطقة يحدّها نهرا الكونيني والكوبانغو (الأوكافانغو). وكان فيضان نهر الكوفيلاي وغمره أراضي السافانا المعشبة هما اللذان مكّنا قبائل الأوفامبو من أن تتغلّب على الجفاف وتضفي على الأجزاء العامرة من المنطقة طابع البساتين الذي وصفه رحّالة القرن التاسع عشر. وكان قبائل الأوفامبو يروون أراضيهم كما كانوا يسمدون مزارعهم بفضل مواشيهم.

---

(١١) أجرى ل. دو سوبرغ (L. de Sousberghe)، ١٩٦١، دراسة عن دمج التابعين.

(١٢) كان ب. ج. بروتشادو (B.J. Brochado) أول عالم رحّالة يأتي إلى هذه المنطقة، وهو يقدّر عددهم في سنة ١٨٤٥ بمائة وعشرين ألف نسمة.

وكما هو الشأن في مناطق أخرى كثيفة السكّان، فإن استيعاب النازحين - ولا سيّما الأسرى الذين اختُطفوا في أثناء الإغارة على الأراضي الواقعة إلى الجنوب من مرتفعات الأوفيمبوندو - قد يسّر الانتقال إلى زراعة أكثر كثافة في القرن التاسع عشر. ولئن كانت بعض النباتات الأمريكية مثل الفول السوداني والفاصوليا وقليل من الذرة الصفراء معروفة، فإن المحاصيل الأمريكية بوجه عام لم تتوغل في هذه المنطقة بالقدر نفسه الذي توغّلت به في وسط أنغولا. وقد ظلّ الدخن والذرة البيضاء المحصولين الأساسيين بالنظر إلى قدرتهما على مقاومة الجفاف. وكانت سلطة الحكّام وثيقة الارتباط بنظام الإنتاج نظرًا إلى أن الملك هو «صانع المطر» وهو المسؤول عن توزيع الأراضي وتنظيم إقامة السدود على الأنهار وغير ذلك من أشغال الري[١٣].

وعلى ضوء هذا التطوّر يمكن القول بأن أوجه التباين القديمة في توزيع السكّان ربّما كانت قد ازدادت حدّة في القرن التاسع عشر. ذلك أن الفائض المترتّب على زيادة الإنتاج الزراعي أدّى إلى نموّ سريع نسبيًا في عدد السكّان في مناطق يُذكر منها الأوفامبو والأوفيمبوندو واللوبا وكامل منطقة زائير الواقعة حول خط العرض الجنوبي الخامس. وقد أدّى ذلك بدوره إلى حركات نزوح للسكّان عن مناطق أخرى زادتها قوّةً آثار مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية. فقد شجّعت بعض العوامل الاقتصادية ممارسة أنشطة الجمع، ولا سيّما جمع قبائل التشوكوي للعاج والشمع ومن ثمّ انتشار السكّان في الغابات، كما شجّعت عوامل اقتصادية أخرى تجمّع سكّان من عناصر شتّى في مراكز تجارية وتجمّعات سكّانية، مثلما حدث كثيرًا في أودية الأنهار. وبعد دراسة الإنتاج، ينبغي أن نقيّم مدى ما كان للتجارة والمبادلات العالمية من تأثير في أفريقيا الوسطى.

أفريقيا الوسطى في خضم تقلّبات الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر

خلال القرون التي شهدت قيامًا تدريجيًا لنظام تشكّل فيه الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك والجمع أهم أنشطة الإنتاج، وُجد في وسط أفريقيا على الدوام قطاع للمبادلات يحتلّ مكانة تتفاوت أهميّتها تبعًا للظروف التاريخية. وبصورة عامّة، ظلّت صعوبة عمليّات النقل وتكلفتها تحصر المبادلات على امتداد فترة طويلة في بضعة منتجات رئيسية يشتد عليها الطلب مثل الملح والحديد وعدد من السلع الكمالية (النحاس وأقمشة الرافية وغيرها) بينما لم تكن المنتجات الزراعية تُنقل عادة عبر مسافات بعيدة.

وكان لنهضة اقتصاد السوق العالمية اعتبارًا من القرن السادس عشر أثرها التدريجي في تنظيم الحياة الاقتصادية في مناطق متزايدة الاتساع في أفريقيا الوسطى. وهنا أيضًا يندرج القرن

(١٣) لا تزال دراسة سي. إيسترمان (C. Eastermann) (١٩٥٦-١٩٦١) أدقّ ما كُتِب عن المنطقة، وللإطلاع على استقصاء مفيد للموضوع في ما يتعلق بالوضع في القرن التاسع عشر، أنظر و. ج. كلارنس - سميث (W.G. Clarence-Smith) و ر. مورسون (R. Moorson)، ١٩٧٥.

التاسع عشر في إطار عملية مستمرّة تتمثّل في علاقات تجارية غير متكافئة مع العالم الرأسمالي. على أنه اعتبارًا من خمسينات القرن التاسع عشر، أخذ يتحقّق عدد من التغيّرات العميقة. وشيئًا فشيئًا، فقدت تجارة الرقيق حصّتها الرئيسية في «صادرات» أفريقيا الوسطى نحو بقيّة العالم. واتّسعت المبادلات في أهمّ منتجات اقتصاد الجمع، من عاج وشمع وكوبال وزيت وبن. والتقدّم الذي أحرزه هذا الاقتصاد السوقي أمر لا جدال فيه، إذ تضاعفت سبع مرّات في ما بين ١٨٤٤ و١٨٨١ قيمة السلع المارّة عبر الموانئ الأنغولية، وتضاعفت عشر مرّات بين ١٨٦٥ و١٨٧٦ دورة النقد لفرع بنك لواندا الوطني لما وراء البحار. ومع ذلك، فإن قيمة منتجات الجمع المصدّرة في أوائل سبعينات القرن التاسع عشر لم تبلغ سوى ضعف قيمة صادرات الرقيق في عشرينات القرن ذاته[١٤].

وكان حجم صادرات هذه المنتجات الأفريقية الرئيسية نحو الأسواق العالمية يتوقّف على حالة شبكات المواصلات والتبادل داخل القارّة. وكانت هذه الشبكات ومحطّاتها واتفاقياتها التجارية وعملات تبادلها تحدّد بدورها المناطق الاقتصادية الرئيسية على خريطة أفريقيا الوسطى في القرن التاسع عشر، بحيث رسمت «حدودًا» جديدة حلّت محلّ التقسيمات السياسية والاقتصادية القديمة في المنطقة وعدّلتها.

وقد هيمنت على تلك المناطق الاقتصادية الجديدة مقتضيات المراكز المحرّكة للاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر. ولئن كان لكلّ من هذه المناطق تقاليدها التاريخية وخصائصها السياسية والاجتماعية، فقد اشتركت جميعها في أمر واحد هو أنها غيّرت جوانب مهمّة من النظام الاقتصادي الأفريقي القديم وربطته بدرجات متفاوتة بالاقتصاد العالمي.

المناطق الاقتصادية والشبكات التجارية

يمكن تحديد أربع مناطق اقتصادية في أفريقيا الوسطى في فترة الأعوام ١٨٠٠–١٨٨٠. وتتميّز اثنتان منها بالدور المهمّ الذي لعبه فيها التجّار المسلمون. ففي الجزء الشمالي الشرقي من منطقتنا، وُجدت المراكز الأمامية لتجّار القاهرة والبحر الأحمر والخرطوم الذين كانوا يتعاملون مع منطقة بحر الغزال والمنطقة الواقعة جنوب نهر الأويله. وقد نشأت هذه الشبكة نتيجة للبعثات التجارية والحملات العسكرية التي كان محمد علي، حاكم مصر، يرسلها إلى السودان ودارفور. ونحو منتصف القرن، بلغ التوغّل المصري بحر الغزال حيث كان التجّار المصريون والأقباط والأوروبيون يطبّقون أساليب كان قد ابتكرها منذ القرن الثامن عشر جنود سلاطين دارفور. فتولّوا بناء زرائب أو معاقل أو مجرّد حصون شائكة كانوا يتّخذون منها قواعد في أثناء

(١٤) وردت الإحصاءات الاقتصادية الأنغولية في أثناء القرن التاسع عشر في العديد من المطبوعات المتفرقة. وللإطلاع على بعض البيانات الأساسية، أنظر ر. ج. هامون (R.G. Hammond)، ١٩٦٦، وخاصة الصفحتين ٧٣ و ٧٤ وقائمة المراجع.

عمليات المقايضة أو الغزو. وكان جورج شفاينفيرث، أحد الرحّالة الأوروبيين، يرافق بعض هؤلاء التجّار في سبعينات القرن التاسع عشر وخلّف وصفًا قيّمًا لمملكتي قبائل الزانده والمانغبيتو في الوقت الذي أقاموا فيه اتصالات منتظمة بالتجار السودانيين.

ومن بين الخصائص المميّزة للشبكة السودانية، يجدر الانتباه إلى أشكال تقاسم النفوذ بين احتكارات الدولة والتجارة الخاصّة، واللجوء المنتظم إلى القوّة لا سيّما بفضل حشد المرتزقة المحلّيين، وسياسة إنشاء المزارع التجارية، وخاصّة مزارع القطن. وكانت هذه الأهداف والأساليب من بين المصادر التي استلهمها ليوبولد الثاني، ملك البلجيكيين، عندما شرع في إنشاء أمبراطورية تجارية له في حوض الزائير.



اللوحة ١٢،٣: الملك مونزا ملك مانعبيتو في ١٨٧٠.





اللوحة ١٢،٤: كازمبي في ١٨٣١.

ومنذ ستينات القرن التاسع عشر، كانت أجزاء كاملة من منطقة أفريقيا الوسطى قد أُدمجت أيضًا في شبكة تجارية قواعدها في الموانئ والمرافئ الواقعة على الساحل السواحيلي من المحيط الهندي، في أماكن يُذكر منها زنجبار وباغامويو. وكانت الرحلات السواحيلية تتوغّل في المنطقة الواقعة شرقي اللومامي عبر مجموعتين كبيرتين من الدروب، تتمثّل إحداهما في «ممرّ» يخترق أونيانييمبه في قلب تنزانيا الحالية ويعبر بحيرة تنغانيقا، ولا سيّما انطلاقًا من أماكن يُذكر منها أوجيجي، وتفضي الأخرى إلى منطقة لوابولا – مويرو، إما انطلاقًا من بحيرة ملاوي أو من المنطقة الجنوبية الغربية لتنزانيا.

وتميّزت الشبكة السواحيلية زمنًا طويلًا بقوافل صغيرة تتوقّف في بلاطات الرؤساء ذوي الجاه ومنهم مثلًا كازيمبي زعيم اللوندا. على أنه شوهد في سبعينات القرن التاسع عشر نشوء إمارات متاجرة كانت أشهرها إمارة تيبو تيب التي أُنشئت عام ١٨٧٥ في كاسونغو وهيمنت على تجارة المسافات البعيدة في سانكورو و «أمبراطورية» اللوبا. وكانت هذه الشبكة سببًا في اتخاذ المنطقة السواحيلية أول قاعدة انطلاق للتوغّل الاستعماري في القسم الشرقي من أفريقيا الوسطى.

وكانت الشبكتان الأخريان اللتان امتدّتا عبر أفريقيا الوسطى تنتظمان حول المراكز الأمامية للتجّار الأوروبيين على الساحل الأطلسي، سواء المراكز البرتغالية في لواندا وبنغيلا وموصاميدس، أو المحطات التجارية الهولندية والفرنسية والإنجليزية على نهر زائير الأدنى وعلى طول الساحل الشمالي من أنغولا. وكانت هذه المنطقة الأخيرة تعتمد أساسًا على تجارة الكونغو التي كانت هي ذاتها قائمة على مجتمعات كوانغو–كويلو، حيث انتشرت لغة الكيتوبا، وهي لغة الكونغو المحلّية، وعلى تجارة النهر.

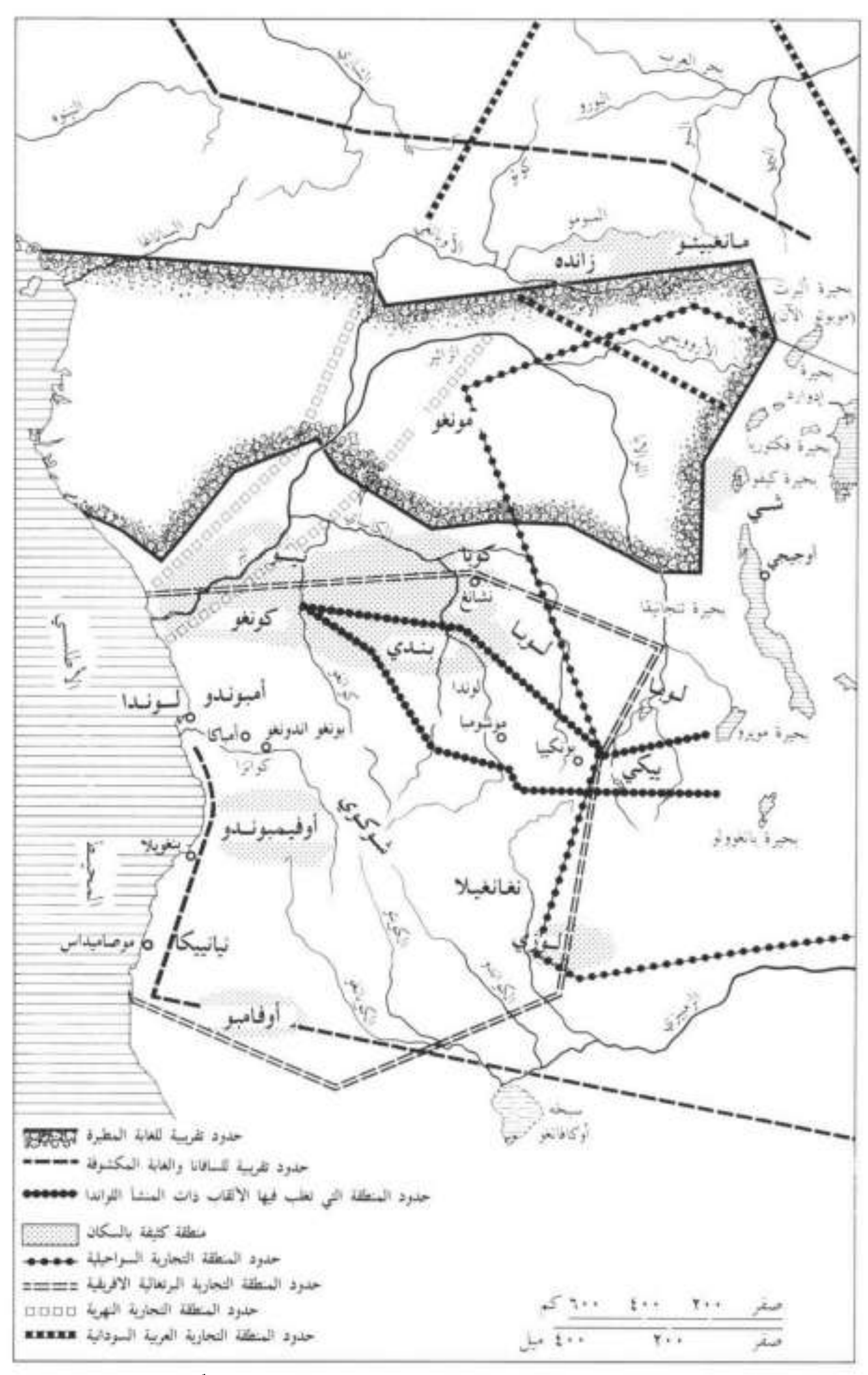
وكانت التجارة النهرية قد تطوّرت في أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحلّت محلّ التجارة عبر الطرق البريّة. وكان السكّان المقيمون على ضفاف النهر، ولا سيّما عند ملتقى نهري الأوبانغي والزائير، أو على ضفاف الزائير نفسه عند مستوى خط الاستواء، قد سيطروا بدون منازع على التجارة النهرية لأنهم انفردوا بامتلاك الزوارق الجذعية واستخدامها. وقد تولّت هذه الجماعات المختلفة نشر لغة البابنغي التي أصبحت لغة المعاملات التجارية للمنطقة الاستوائية ثم اعتمدها لاحقًا مستعمرو المنطقة. وقد أنشأوا مراكز تجارية (لوكوليله مثلًا) ونزلوا مع مجرى النهر حتى تخوم أسواق تيو في منطقة بول، ثم صعدوا نحو منبع النهر في الداخل وجمعوا العاج والعبيد، لا سيّما من قبائل المونغو. وأدخلوا في مناطق الغابات المطيرة عددًا من السلع المهمّة التي كانت مجهولة حتى ذلك الوقت ومنها البنادق والخواتم النحاسية وأنواع جديدة من المحاصيل الزراعية وغير ذلك. وقد شجّعت تجارة الرقيق كما ذكرنا تكوين جماعات سكّانية صغيرة تتألّف من الأسرى واللاجئين وغيرهم تتجمّع حول مركز تجاري على ضفة النهر أو حول مجرّد أفراد أثرتهم التجارة[١٥]. ويندرج في عداد هؤلاء نغاليما، أحد العبيد القدامى الذين أثروا، وقد هيمن على منطقة بول حوالى عام ١٨٨٠. وفي عهد الاحتلال الاستعماري كانت المراكز الإدارية التي تنشئها الدولة والمحطات التجارية والإرساليات تلجأ لتكوين تجمعات من الأسرى إلى الأساليب نفسها التي اتّبعها تجّار الزوارق الجذعية من قبلهم.

وكانت الشبكة البرتغالية الأفريقية أقدم الشبكات وأكثرها تعقّدًا في أفريقيا الوسطى[١٦].

---

(١٥) «تجارة النهر الكبرى» عبارة صاغها ج. سوتير (G. Sautter) الذي كان أول من وصف سماتها الرئيسية؛ هناك دراسات أحدث لـ ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٧٣، و ر. تونوار (R. Tonnoir)، ١٩٧٠، وتعليقات ب. جوزيفيكي (B. Jewsiewicki)، بعنوان *l'Administration coloniale et la tradition*، (الإدارة الاستعمارية والتقاليد)؛ وبشأن الجيريبوما، أنظر ر. تونوار (R. Tonnoir) و ج. هولستارت (G. Hulstaert)، ١٩٧٦.

(١٦) ج. ل. فيلو (J.L. Vellut)، ١٩٧٢.



الشكل ١٢،٢: أفريقيا الوسطى العربية: المناطق التجارية. حول عام ١٨٨٠ (نقلاً عن ج. ل. فيلو).

ويمكن متابعة ما طرأ من تغيّرات على خريطة مسارات هذه الشبكة في القرن التاسع عشر. ففي النصف الأول من القرن، كانت مجموعات الدروب أو «الممرّات» تبلغ لواندا وبنغيلا. وكانت ثلاث مناطق اقتصادية وثقافية كبرى ترتكز على الطرق المفضية إلى لواندا: منطقة كونغو وشبكتها «موبيري» (فيلي) التي كانت تمرّ عبر زعامات الكوانغو (لا سيّما هولو)؛ وإنكوغه، وهو مركز أمامي محصّن لأنغولا؛ ومنطقة دول لوندا الغربية التي كان يمكن بلوغها إما بعبور أرض قبائل الايمبانغالا في كاسانجي والمرور من أمباكا، وهو مركز أمامي أنغولي آخر؛ أو بالمرور عبر أراضي السونغو والبونغو في أندونغو؛ وأخيرًا منطقة أوفيمبوندو التي كانت تقيم اتصالات منتظمة مع بونغو أندونغو ومع مراكز أنغولية أخرى في وادي نهر كوانزا. وكانت مرتفعات أوفيمبوندو مرتبطة بالساحل بطريق آخر يؤدّي إلى كاكوندا وبنغيلا. ومن هذا «الممرّ» كان التجّار يتوغّلون جنوبًا وشرقًا في مناطق نيانيكا ونخومبي وغانغيلا. وفي أربعينات القرن التاسع عشر، أُدمجت في هذه الشبكة أيضًا مملكتا اللويي واللوندا.

واتّسع نطاق الشبكة في أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وشرعت قبائل **الأمباكيستا** (أهل أمباكا) في التردّد على **الموسومبا** في موانت ياف، لا سيّما في عهد موتيبا. وكانوا يسلكون طريقًا مباشرًا انطلاقًا من المركز التجاري البرتغالي الجديد الذي أُنشئ في مالانجه سنة ١٨٥٧، وبذلك تتفادى كاسانجي. ولم يلبث تجّار هذا المركز أن أنشأوا محطّة ترحيل بالقرب من إحدى زعامات اللوندا وهي كيمبوندو في منتصف الطريق الموصلة إلى **الموسومبا**. وعند انحطاط نظام التجارة الخاضعة للضرائب لدى قبائل اللوندا، وفي أعقاب توسّع التشوكوي، عمدت قبائل **الأمباكيستا** إلى فتح عدد من الطرق المفضية إلى وادي اللولوا، في منطقة اللوبا، وبلغوا الأسواق في أرباض كوبا. وكان عليهم أن يواجهوا منافسة قوافل الأوفيمبوندو التي كانت في سبعينات القرن التاسع عشر تتحاشى دولة اللوندا في كالاغنه لتتاجر مع دول اللوبا بشراء الرقيق لبيعهم إلى الكوبا الذين كانوا يزوّدونهم بكميّات كبيرة من العاج.

ويمكن ترتيب المراكز التجارية للمناطق الاقتصادية الكبرى التي رسمها نظام الاقتصاد القائم على التجارة تبعًا لتعقّد وتنوّع الوظائف التي تؤدّيها ضمن الاقتصاد السائد: تقديم الائتمانات إلى التجّار، وتوفير مرافق التخزين، وتجيز الرحلات التجارية وما إلى ذلك. وكانت لواندا، تتبعها بنغيلا ثمّ موصاميدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مراكز لأكثر العمليّات تعقّدًا ومقارّ لإدارة الشركات التجارية الرئيسية. وكان لدى لواندا في القرن التاسع عشر معالم هندسية ومؤسّسات تطابق معالم ومؤسّسات المدن البرتغالية بالمناطق المدارية في البرازيل وأفريقيا والهند. غير أنها كانت أيضًا مدينة أصيلة كثيرًا ما يغلب عليها طابع ثقافة المولّدين البيض والأفارقة. وهناك كانت الثروات سرعان ما تُجمع وسرعان ما تُفقد. وقد وصف أحد الرحّالة الذين زاروا المدينة في أربعينات القرن التاسع عشر، حفلة الحاكم الراقصة التي التقى فيها بامرأة مزيّنة بالمجوهرات والحلي كانت مجرّد جارية عندما قدمت إلى لواندا. كما التقى برجل كان قد وفد إلى الساحل كسجين على متن باخرة تنقل



اللوحة ١٢،٥: امرأة من الكيمبوندو، من طبقة القادة وحاريتها في خمسينات القرن التاسع عشر.



اللوحة ١٢،٦: مقاتل من الكيمبوندو مع امرأة من طبقة القادة في خمسينات القرن التاسع عشر.

الرقيق، وبآخر قضى طفولته في أزقّة الأحياء الفقيرة المزدحمة بالسكّان في لشبونة[١٧].

وحوالى سنة ١٨٥٠، لم يكن أي من المراكز الأنغولية في داخل البلاد يقارب عدد سكّان لواندا الذي كان يراوح بين ٦٠٠٠ و١٠٠٠٠ نسمة. وعلى طول «الممرّات» في داخل البلاد، كانت تشاهد بضعة مراكز ترحيل رئيسيّة تجري فيها عمليّات إنزال الحمولات ويُصرف الحمّالون ويُحشد من يحلّ محلّهم، ويُنظّم قسم كبير من الائتمانات وغير ذلك. وفي هذه المراكز الصغيرة كان يتجمّع معظم الهجناء والعدد القليل من الأوروبيين الذين كانوا يتاجرون مع الداخل. وفي المنطقة الخلفيّة من لواندا، كان يوجد مركز دوندو، أحد أهمّ المراكز التي كانت تتعامل مع الضفّة الغربية من نهر كوانزا ولكنه اكتسب أهميّة في أثناء رواج البن والمطّاط؛ وكان هناك أيضًا مركز بونغو أندونغو الذي ترجع أهميّته إلى كونه نقطة انطلاق نحو منطقة زعامات اللوندا ومفرق الطرق البريّة بين بنغيلا ولواندا[١٨]. وكانت كاكوندا إلى الجنوب تحتلّ مكانة مماثلة، ولكن أنشطتها كانت موجّهة نحو الشعوب التي كانت تقطن جنوب مرتفعات أوفيمبوندو وكذلك نحو بيبه. وكانت تلك المملكة الأخيرة مركزًا ثانويًّا مهمًّا في

(١٧) هو الطبيب الألماني ج. تامس (G. Tams) الذي زار لواندا سنة ١٨٤١؛ مقتبس من أ. ستام (A. Stamm)، ١٩٧٢.

(١٨) صفحة ٣٥٥ من ح. سي. فيو كاردوزو (J.C. Feo Cardozo)، ١٨٢٥.

الشبكة يتمّ فيه تغيير الحمّالين وتُشترى فيه البضائع وتُنظّم الائتمانات. وكانت تعيش فيها جالية برتغالية أفريقية قوامها نحو المائة شخص معظمهم من الأفارقة أو الهجناء (المبوندو من غولونغو، و الأمباكيستا وال «مامباري» من بييه، وغيرهم).

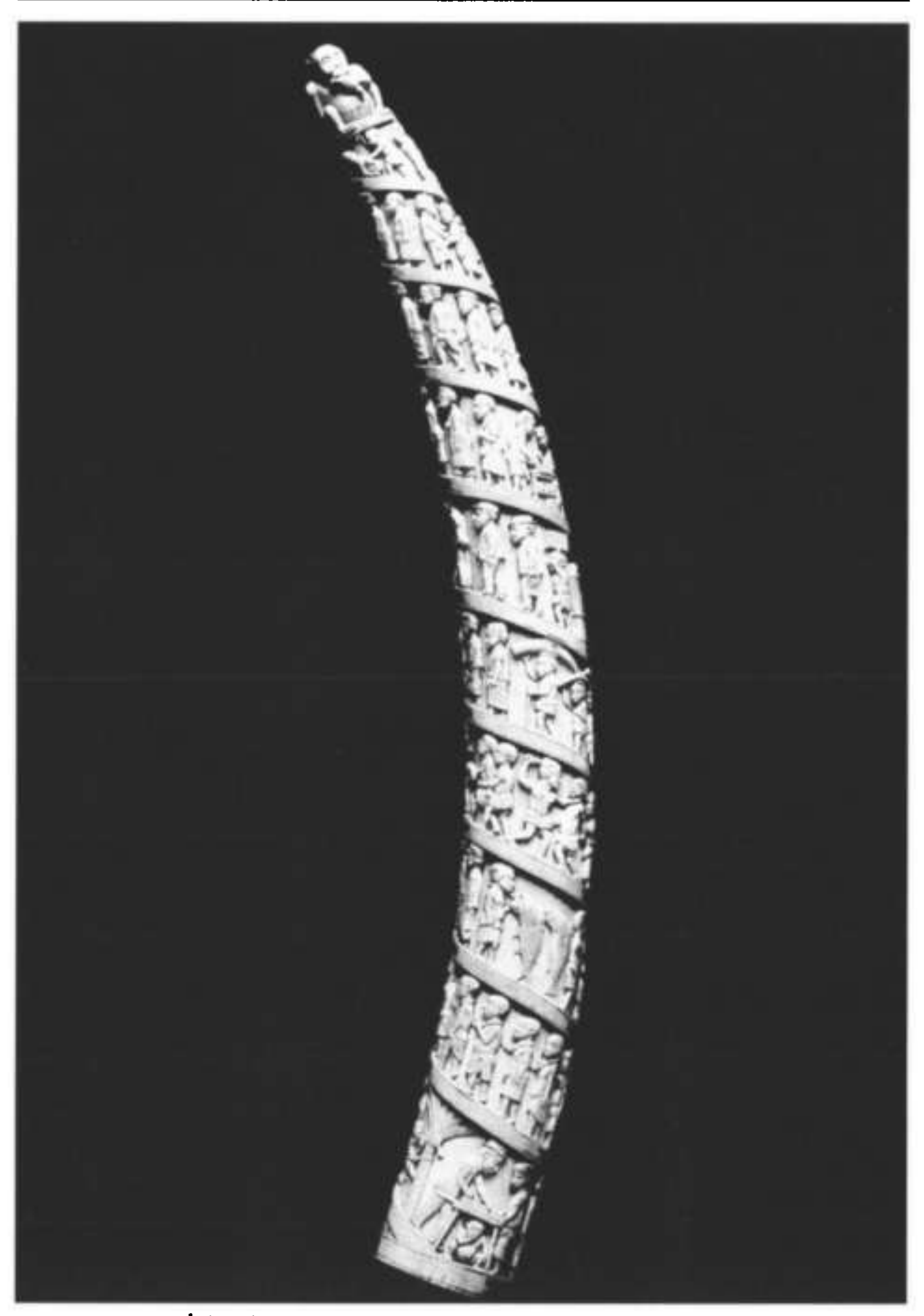
وأخيرًا كانت مراكز مثل موسومبا وبونكييا، وعواصم الزعامات الصغيرة أو أسواق المجتمعات المتفرّقة، تمثّل المحطّات النهائية في شبكة الاقتصاد القائم على فرض الضرائب، وكانت مركز معاملات كثيفة.

وكان مثل هذا النظام يتّسم بتباين يزداد وضوحًا بين المناطق التي تحتكر العمليّات المربحة – تركيز كميّات كبيرة من المنتجات، وتعبئة البضائع وتفريغها وتسويقها – والمناطق التي كانت فيها إمكانات تجميع الأموال محدودة نسبيًّا. فكان مظهر المناطق المحظوظة يختلف كثيرًا عن المناطق الأخرى؛ فتكثر فيها الأسلحة والأقمشة والعبيد الخدم وتقلّ في غيرها. وسنرى كيف كان البرتغاليون في أثناء فترات الركود الاقتصادي يحاولون احتكار أرباح الشبكة بالاستغناء عن خدمات «الوسطاء» الأفريقيين في حين أن الأفريقيين هم الذين كانوا يضطلعون بمعظم أنشطة التجارة في الداخل أثناء فترات النموّ الاقتصادي.

وقد اضطرّت الشبكة خلال القرن التاسع عشر إلى أن تتكيّف لبعض الدورات الاقتصادية الكبرى. فحتى أربعينات القرن التاسع عشر، هيمنت تجارة الرقيق على النشاط الاقتصادي البرتغالي الأفريقي وكانت هذه الذروة الأخيرة أفدح الذرى في تاريخ تجارة الرقيق الأنغولية. ويقدّر عدد العبيد المصدّرين سنويًّا من موانئ أفريقيا الوسطى (من ساحل لوانغو إلى جنوب أنغولا) في الفترة من ١٧٨٠ إلى ١٨٣٠ بما يراوح بين ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ عبد. وكانت البرازيل المستورد الرئيسي وأنغولا المورد الرئيسي. وفي القرن التاسع عشر كانت اليد العاملة المؤلّفة من رقيق أنغولا هي التي أتاحت توسّع اقتصاد ريو دي جانيرو وساو باولو القائم على مزارع البن. ويمكن القول عمومًا بأن تجارة الرقيق الأطلسية، وحتى الخفية منها، قد تلاشت خلال خمسينات القرن التاسع عشر، باستثناء منطقة الزائير الأدنى حيث استمرّت بعيدًا عن أعين البرتغاليين حتى اختفاء آخر أسواق الرقيق في أمريكا اللاتينية قرب نهاية ستينات القرن التاسع عشر.

وفي بقيّة القرن التاسع عشر، اقتصرت الصادرات من أنغولا على بضعة منتجات زراعية (مثل البن والسكّر) وعلى منتجات متأتّية من الجمع، يُخصّ منها بالذكر الشمع والعاج، وإن أُضيفت إليها في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن تشكيلة أكثر تنوّعًا ضمّت البن البرّي والكوبال وزيت النخيل ومن بعدها، وأهمّ منها جميعًا، المطّاط الطبيعي.

ولم يغيّر تطوّر المناطق الاقتصادية الرئيسية في أفريقيا ظروف تجميع الأموال فحسب، بل أدّى كذلك إلى تفاقم الاضطهاد الاجتماعي. ومثلما حدث في منطقة نهر الزائير وفي المنطقتين العربية والسواحيلية، شجّعت المنطقة البرتغالية الأفريقية نموّ قطاع إنتاج يستند إلى الأيدي العاملة من الرقيق. صحيح أن الاقتصادات القائمة على جباية الضرائب في السافانا لم تكن تجهل هذا النوع من الإنتاج، حيث أن الحقول التي تملكها الأسر السياسية الرائدة في الموسومبا مثلًا كانت تفلحها أيد عاملة من الرقيق، ولكن تكاثر الأسرى في القرن التاسع عشر



اللوحة ١٢،٧: ناب منقوش من منتصف القرن التاسع عشر من ساحل لوانغو في الكونغو/ أنغولا ترى عليه مشاهد من التجارة وأوروبيين.

لدى بعض الجماعات المحظوظة كثيرًا ما تزامن مع نموّ سريع لقطاع مبادلات أكثر ارتباطًا بالسوق منه بالازدهار الاقتصادي الناتج عن زيادة مدفوعات الضرائب. وقد شاهدنا نتيجة الدور الذي لعبه «العبيد الخدم» في التوسّع الديمغرافي والزراعي في بعض مجتمعات المنطقة مثل الكونغو والأوفيمبوندو والأوفامبو.

وفي المجتمع الاستعماري الأنغولي كذلك كانت تجارة الرقيق مرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي التجاري، وقد حقّقت نموًّا كبيرًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من بعض الفروق القانونية الضئيلة – أُلغي الاسترقاق رسميًّا في أنغولا في ١٨٧٨ – فإن الأيدي العاملة من الرقيق هي التي كانت وراء ازدهار إنتاج القطن وبنّ المزارع، وقصب السكّر بنوع



اللوحة ١٢،٨: قافلة من تجّار الأوفيمبوندو في محطّة استراحة.

خاصّ. وفي نهاية هذه الفترة، كان البراندي المقطّر من السكّر الأنغولي يمثّل السلعة الرئيسية في المبادلات مع السرتاو، كما أن الأيدي العاملة من الرقيق هي التي كانت تغذّي سوق العمل التي نشأت في بداية استيطان البيض في المناطق الواقعة جنوب مرتفعات أوفيمبوندو.

الاستعمار البرتغالي في أنغولا

إن وجود مناطق تجارية كبرى في أفريقيا الوسطى وطبيعة روابطها بالاقتصاد العالمي هما عنصران أساسيان لفهم تاريخ الأمبريالية في هذه المنطقة في القرن التاسع عشر. وفي أثناء تلك الفترة لم تكن الأمبريالية المالية قد ظهرت بعد في أفريقيا الوسطى على الأقلّ، وإن كانت قد تطوّرت

أشكال جديدة من الأمبريالية التجارية. وعلى امتداد القرن، يمكن تمييز عدد من المراحل الكبرى لتوسّع الممتلكات البرتغالية في أنغولا وتقلّصها، ممّا يكشف عن تردّد الحكّام البرتغاليين للمستعمرة بين مفهومين للهيمنة على الاقتصاد التجاري الأفريقي. وهكذا كان في استطاعة الأمبرياليين البرتغاليين الجدد ممارسة سيطرة تجارية بحتة مصحوبة بحدّ أدنى من الاحتلال الإداري والعسكري هدفه المعلن الوحيد هو تعزيز تداول السلع بالتعاون مع مجتمع تجاري أفريقي كبير ونشيط. وبدلًا من ذلك، كان في استطاعة البرتغال أن تحاول دمج المستعمرات الأفريقية في نظامها الاقتصادي الخاصّ، مع حماية التجارة الوطنية، ولكن كذلك، وربّما على وجه الخصوص، مع فتح سوق جديدة أمام الصناعات البرتغالية الناشئة. وكان هذا الخيار الثاني ينطوي على تعزيز احتلال المستعمرة، والحدّ من دور الوسطاء الأفريقيين لمصلحة التجّار الاستعماريين، وتنويع إنتاج المواد الأولية في المستعمرة، وتأمين سوق للصناعات الجديدة الوافدة من البرتغال، ولا سيّما بانتهاج سياسة تهدف إلى التوحيد السياسي والإداري بين البرتغال و «أقاليمها» في أفريقيا. وفي سياق سياسة الدمج هذه اندرج الاتجاه نحو تشجيع إقامة «المستوطنين البيض» في جنوب أنغولا.

وقد تعاقب طوال القرن التاسع عشر هذان الاتجاهان نحو الانكماش أو التوسّع الإقليمي على غرار حركة رقّاص الساعة، وذلك لأنهما كانا يرتبطان بالأوضاع الاقتصادية وبالتغيرات البنيوية في الاقتصاد البرتغالي. ومن المؤكّد أن الأحداث لعبت دورها وأن النكسات العسكرية التي كبدها الأفارقة للبرتغاليين تُسهم في تفسير انكماش الاحتلال الاستعماري في الفترة من ١٨٦٢ إلى ١٨٧٢. كما أن الشخصيات كان لها أثرها إذ كان بعض الحكّام معروفين بتنفيذ سياسة عدوانية تستهدف المضيّ في الاحتلال إلى أقصى حدّ بينما كان آخرون يؤثرون الاكتفاء بقواعد ساحلية. على أن مدلول هذه العوامل لا يبرز على حقيقته إلّا في سياق تطوّرات الاقتصاد العالمي، ولا سيّما بقدر ما كانت تؤثر في الاقتصاد البرتغالي، حيث أن الأمبريالية البرتغالية لم تفلت من النواميس العامّة التي حكمت التوسّع الاستعماري في القرن التاسع عشر[١٩].

وهكذا أدّى عزم الحمائيين على ضمّ البرتغال ومستعمراتها في نظام اقتصادي مستقلّ عن الدول الصناعية العظمى، إلى المحاولات الأولى لإنشاء مستعمرة بيضاء في جنوب أنغولا ابتداء بالساحل، في موصاميدس، وبأرض النيانيكا في هويلا. وكانت الرغبة في الغزو لا تزال غالبة في خمسينات القرن التاسع عشر، فبذل البرتغاليون جهودًا دائبة لاحتلال الأراضي والقضاء على المزاحمة من جانب التجّار الأفريقيين، لا سيّما الأيمبانغالا والكونغو. ولم يبدأ هذا الاتجاه في التحوّل إلّا سنة ١٨٦٠ أو حواليها، على أثر عدد من سنوات الازدهار التجاري، وانتهج البرتغاليون سياسة انسحاب متزايد. وفي فترة الأعوام ١٨٦٢-١٨٧٥، تواصل تقهقر القوى

(١٩) لم يوافق ر. بيليسييه (R. Pélissier) و د. ويلر (D. Wheeler)، ١٩٧١، على هذا الرأي (الصفحات ٥١-٨٣). ويقدّم المؤلفان تفسيرًا سياسيًا بحتًا لتقلّبات الحظ التي شهدها التوغّل البرتغالي في أنغولا. كما اعتمد رأيًا مماثلًا ر. ج. هامون (R.J. Hammond)، ١٩٦٩.

الاستعمارية وتكبّدت عددًا من الهزائم العسكرية – في كاسنغا في ١٨٦٢ وفي أراضي الدمبو في ١٨٧١–١٨٧٢ امتنعت حكومة لواندا عن الانتقام لها. وفي أوائل سبعينات القرن التاسع عشر اكتمل الانسحاب وتراجعت القوى الاستعمارية إلى الساحل، ولم يلبث الأفريقيون أن سيطروا على التجارة في السرتاو. وهكذا فقد سيلفا بورتو، كبير مستثمري السرتاو في بييه، كلّ ثروته في أثناء تلك الفترة وذهب ضحيّة مزاحمة التجّار الأوفيمبوندو. ودخلت أنغولا آنذاك في فترة نموّ تجاري سريع. ففي ما بين ١٨٦٧ و١٨٧٣ تضاعفت سبعة أمثال الحمولات النازلة على نهر كوانزا انطلاقًا من دوندو.

غير أنه سرعان ما شرع المستعمرون البرتغاليون في مرحلة جديدة من التوسّع الإقليمي، فعلى أثر فترة انكماش اقتصادي عالمي من عام ١٨٧٣ فصاعدًا، بدأت المزاحمة تشتد بين مختلف القوى الأجنبية من أجل اقتسام المغنم الأفريقي[٢٠]. وفي أنغولا ذاتها، كانت هذه الفترة قد بدأت بركود عميق على أثر جفاف طال أمده وحلول أزمة ائتمانية (١٨٧٤–١٨٧٦). على أنه كانت قد بدأت كذلك الأشغال الأولى لبناء السكّة الحديدية التي تربط بين لواندا والداخل، وبذلت المساعي الرامية إلى إبرام اتفاقات دبلوماسية لحلّ مشكلة الأخطار التي يمثّلها الوافدون الجدد إلى أفريقيا الوسطى. وفي الفترة ذاتها بدأت أولى رحلات «المستكشفين» البرتغاليين الذين اقتفوا أثر الرحّالة الألمانيين والإنجليز وغيرهم من الذين توالوا على لواندا والداخل. وكان تاريخ أفريقيا الوسطى يقترب من منعطف حاسم.

المجتمع والسلطة في أفريقيا الوسطى (حوالى ١٨٠٠–١٨٨٠)

ينبغي النظر إلى تاريخ أفريقيا الوسطى السياسي والاجتماعي في القرن التاسع عشر، قبل كل شيء، من زاوية التقاليد القديمة. وتنبئنا أقدم المصادر الشفهية والمكتوبة التي وصلت إلينا بأن مجتمعات المنطقة تردّدت بين نموذجين من بنى السلطة: البنية المتدرّجة في نظام دقيق قائم على فرض الضرائب وهي البنية السائدة في الممالك؛ وعلى الطرف النقيض، بنية الحكم عن طريق لجان الشيوخ والأعيان، وهو حكم أكثر مساواة وأقلّ مراعاة للشكليّات[٢١].

وكان هذان النموذجان متكاملين، وكانت هناك على صعيد الممارسة أنواع شتّى من الحالات الوسيطة أو المتأرجحة أو القائمة على التوافق. فمقتضيات البيئة والأنشطة الاقتصادية، وكذلك عدد من الظروف التاريخية وربّما أيضًا من الاعتبارات الشخصية، هي التي كانت تحدّد ما إذا كان نوع التنظيم السائد يتّجه نحو النموذج الملكي، بما يتميّز به من صفات النظام والأمن، أو نحو المثل العليا الديمقراطية الأكثر مرونة والأقل استبدادًا.

---

(٢٠) جاءت هذه العبارة على لسان ليوبولد الثاني واقتبسها ج. ستنغرز (J. Stengers)، ١٩٦٢، ص ٤٩٠، وآخرون.

(٢١) للإطلاع على دراسات تحليلية صائبة لمفهوم السلطة في مجتمعَي السافانا الغربية الكونغو والتيو، أنظر و. ماكغافي (W. MacGaffey)، ١٩٧٠؛ و ج. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٧٣، على التوالي.

وفي الفترة التي تهمّنا، كانت توجد في أفريقيا الوسطى بعض الأمثلة للنظم الإدارية ذات البنى التدرجية المستقرّة والقادرة على تركيز أعداد كثيرة من السكّان في مراكز محدّدة أو في العواصم. على أن هذه الحالات لم تكن الأكثر شيوعًا نظرًا إلى وجوب تضافر كثير من العوامل على إبراز الألقاب السياسية وبنى الدول. وكان الاقتصاد القائم على جباية الضرائب، وهو الأساس المادّي لتنظيم الدولة، يقتضي توافر قطاع زراعي متطوّر شيئًا ما. وعلى الرغم من ذلك فإن الزراعة وحدها لم تكن تتيح إلا إمكانات محدودة لجمع الثروات، وكان من الممكن تحصيل المزيد من فرض الضرائب على إنتاج الملح والنحاس والحديد، فضلًا عن إتاوات الفتوحات والغزوات. وأخيرًا كانت الضرائب تُجبى من قطاع المبادلات التجارية. وعلى ذلك كانت سلطة القادة ترتكز على وجود الأسواق وشبكات المبادلات والمواصلات التي تمكّن من فرض الاحتكارات أو مختلف أشكال الضريبة وغيرها من الرسوم.

إن النموّ أو التدهور في أي من هذه القطاعات كان عاملًا من عوامل اتّساع سلطة الدول أو الزعامات أو تقلّصها في القرن التاسع عشر كما في العصور السابقة. غير أن ما ينفرد به القرن التاسع عشر هو يسر الارتقاء الاجتماعي الذي كان يمكّن من التوصّل سريعًا إلى شغل مناصب كان يشغلها الزعماء أو كان ببساطة يشجّع مبادرات بعض الأفراد، إنما في إطار النظام الملكي أو بفضل الانتماء إلى العشائر والأنساب. وعجزت الاحتكارات وفرض الضرائب عن عرقلة توسّع المبادلات في القرن التاسع عشر، وكثيرًا ما شهدت التجارة ازدهارًا على حساب السلطة المادية للأرستقراطيات السياسية.

غير أنه فضلًا عمّا كان للسلطة من جوانب مادية، كان لها أيضًا جوانب شعائرية تمثّلها الشارات أو الرقى المضادة للأعداء في الداخل والخارج. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن يتعلّق بالكيفية التي تطوّرت بها ممارسة السلطة الشعائرية والروحانية في فترة شهدت تقلّبات سريعة في المجالين العسكري والاقتصادي. وإلى أن يوجّه المؤرّخون اهتمامهم نحو الإجابة عن هذا السؤال، سيظلّ تاريخ هذه المنطقة ناقصًا ومحصورًا في نطاق لا يمكنه أن يعكس ما كان لدى المجتمعات القديمة في أفريقيا الوسطى من تطلّعات عميقة.

المجتمعات التي لها نظام الدولة

هناك عدد من الممالك القديمة التي نجت من زوابع القرن التاسع عشر، ويُذكر منها دولة اللوندا في كالاغنه التي بلغت أوج عظمتها في النصف الأول من القرن التاسع عشر قبل الدخول في فترة انحطاط بدأت في سبعينات القرن. وفي الأصل، كانت كالاغنه تُطلق على منطقة كثيفة السكّان تكاد تقع بأكملها إلى الشرق من نهر اللولوا، بين خطّي العرض ٨° و ٩ ° جنوبًا وخطّي الطول ٢٣° و٢٤° شرقًا. وعلى الرغم من أن جماعات اللوندا كانت في الأصل مركّزة على طول الأنهار، ولا سيّما نهر الكالانغه، فقد هاجرت إلى المناطق المجاورة في أثناء القرنين



اللوحة ١٢،٩: تمثال شوكوي منحوت للسيبيندا ايلونغا، المؤسّس الأسطوري لأمبراطورية اللوندا. ومن المرجّح أن النحت يرجع تاريخه إلى القرن التاسع عشر.

الثامن عشر والتاسع عشر. وترتّب على هذه الهجرات تأسيس وحدات سياسية جديدة، وإن كان هذا النزوح يُعزى كذلك إلى الرغبة في التخلّص ممّا كان يبذله الزعماء من جهود للاستيلاء على اليد العاملة الأسيرة. ويفسّر ذلك منشأ المستوطنات القائمة في منطقتي شوكوي ولوفال إلى الجنوب من دولة الكالاغنه في أوائل القرن التاس عشر.

وكان أرفع لقب في اللوندا هو لقب موانت ياف، وقد نشأ في وادي الكالاغنه واحتلّ اعتبارًا من القرن الثامن عشر على أقصى تقدير قلب شبكة سياسية تضمّ، وفقًا لرموز القرابة الدائمة، عددًا كثيرًا من زعامات اللوندا، بين نهر الكوانغو غربًا ونهر اللوابولا شرقًا.

ومن بين أعظم عهود أسرة الكالاغنه الحاكمة يجدر في القرن التاسع عشر ذكر الملك ناويج (حوالى (١٨٢٠-١٨٥٢). فقد شهد عهده دعم سلطة الموانت ياف، وكان الناس يخشون بأسه بسبب العقوبات والضرائب الجبرية التي كان يفرضها على الرؤساء المتمرّدين، إما بقوّة السلاح أو باللجوء غير المشروع إلى خدمات الأطباء السحرة. وعلى الرغم من أن ناويج كان يفضّل استخدام الأقواس والسهام لأغراض القنص، فإن عهده هو الذي شهد استخدام مقاتلي اللوندا للأسلحة النارية المستوردة من أنغولا (لازاريناس). فبدعوة منه، كان قنّاصو الشوكوي قد بدأوا يصطادون على أراضي اللوندا مستخدمين الأسلحة النارية، مما جعل الفيلة تتّجه شيئًا فشيئًا إلى الشمال. وقد قام عدد من أفراد الشوكوي بزيارة إلى العاصمة حوالى سنة ١٨٤٠ وجلبوا معهم أسلحة نارية وكميّة من البارود، واستقرّ ببعضهم المقام في أراضي اللوندا. وبذل ناويج جهودًا كبيرة لخلق التفاهم بين الشعبين ولكن بدون جدوى، إذ لم تلبث المنافسة بين الأسرتين السياسيتين، اللوندا والشوكوي، أن برزت للعيان.

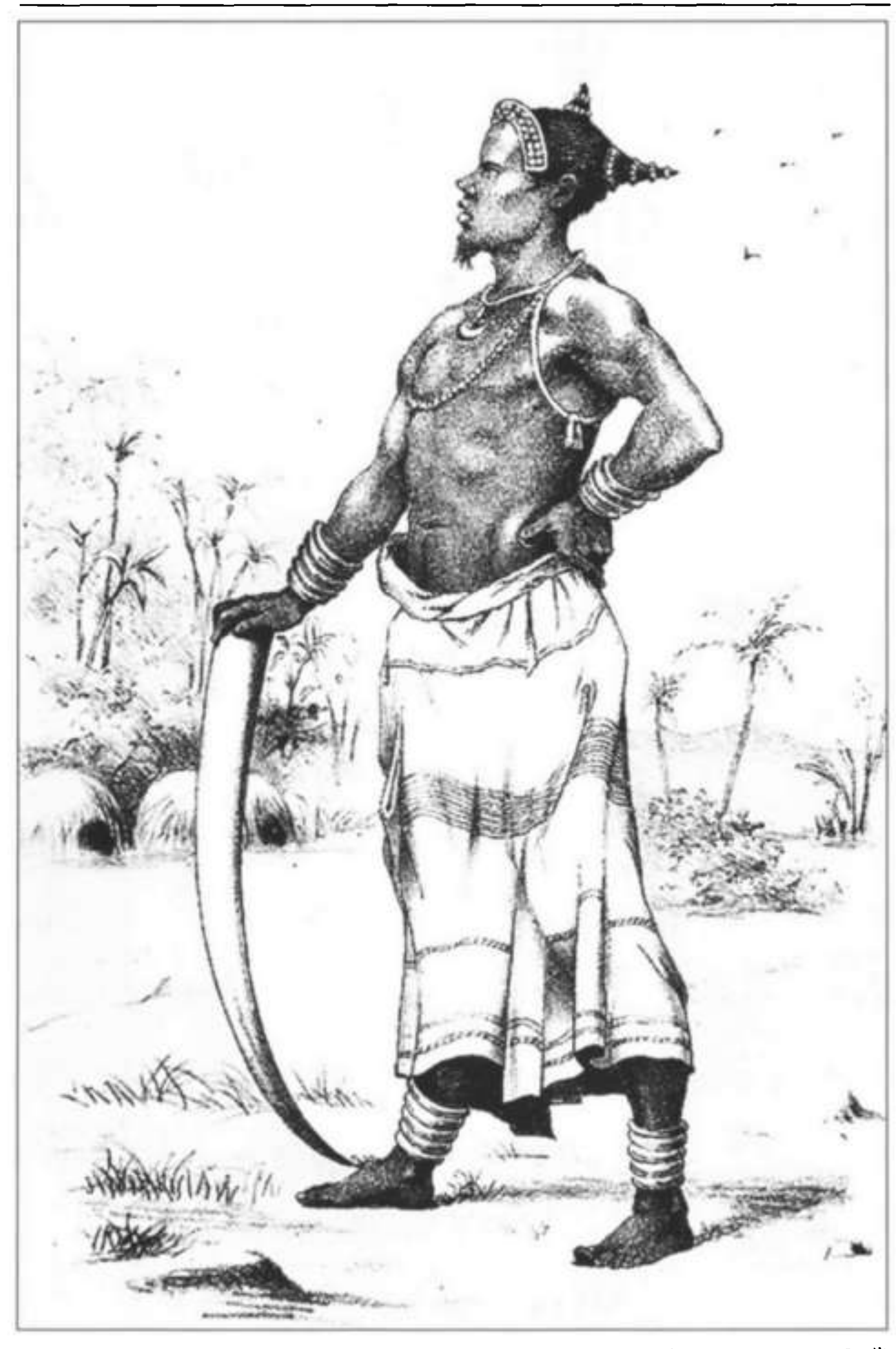
وكان الايمبانغالا من كاسّانغه قد غدوا زوّارًا منتظمين للموسومبا منذ أوائل تولّي أسرة موانت ياف الملك، على أن أبرز معالم التطوّر التي شهدها عهد ناويج كان الزيادة السريعة في التجارة عبر مسافات بعيدة مع الايمبانغالا، ولكن أيضًا وبعد قليل مع الأوفيمبوندو و «المامباري». وحتى نهاية القرن التاسع عشر ظلّ الناس يذكرون القوافل التي اعتادت القدوم للتجارة لحساب دونيا آنا جواكينا (نا أندمبو)، وهي امرأة ثرية من لواندا، كما ظلّت حيّة كذلك ذكرى القوافل الملكيّة التي أرسلها ناويج إلى دونيا آنا في لواندا إلى «جاغا» كاسّانغه.

على أن سمعة ناويج كانت سيّئة بين التجّار الذين كانوا يأخذون عليه مماطلته المفرطة في أداء ديونه وتلهّفه على انتحال الأعذار لمصادرة سلعهم. وكان له أبناء وأحفاد كثيرون سرعان ما بدأ همس الطامعين في العرش يردّد أن ناويج قد نال نصيبه من سلطان الدولة وأن الوقت قد حان لكي ينال الشبّان نصيبهم. وفي أثناء مرض أصابه كتم «أخوه» مولاج أنفاسه فمات، واختلس هذا الأخ السوار، شارة السلطة (لوكانو)، وتمّت مبايعته بوصفه الموانت ياف الجديد. وشهدت الأعوام التالية نزاعات داخلية هدأت مؤقّتًا طوال العهد المديد لحكم موتيبا (حوالى ١٨٥٧-١٨٧٣). وفي أثناء سنوات السلم هذه كانت القوافل العظيمة تقضي فصل الأمطار في موسومبا وحيث كان الموانت ياف يشملها بحسن معاملته.

واعتبارًا من عهد الموانت ياف موتيبا، كانت الموسومبا تأوي عددًا من جاليات المبوندو الرحّالة القادمين من أمباكا (الأمباكيستا)، وكان مؤسّس أول جالية هو لورنسو بيزيرا الذي كانت اللوندا تعرفه بكنيته لوفوما (حوالى ١٨٥٠–١٨٨٣) وكان أصله من غولونغو. واستقرّ في الموسومبا حوالى سنة ١٨٥٠ وقضى حوالى ثلاثين سنة في حاشية الملك موتيبا موانت ياف حيث تمتّع زمنًا طويلًا بحسن استقبال الملك للتجّار الأنغوليين. واستقرّت جالية لوفوما في ١٨٦٩ في الضواحي المباشرة للوامباتا، وهي الموسومبا الجديدة لموتيبا، وأدخلت هذه الجالية في المنطقة أساليب المبوندو في الزراعة وتربية الماشية. وكان الموانت ياف ذاته يتتبّع عن كثب زراعة تلك الحقول التي تجمع بين النباتات المستوردة من البرازيل والبرتغال (الأرزّ والتبغ والذرة الصفراء وغير ذلك) وبين المحاصيل الأفريقية الأساسية. كما أصبح الأنغوليون في لوامباتا صنّاعًا حرفيين (مختصّين في تشكيل المعادن والغزل والخزافة والكتابة وما إلى ذلك)، وكانت الجالية تتعاطى التجارة القائمة على جباية الضرائب إلى جانب تجارة أعيان اللوندا، وكانت جميع المعاملات التجارية تمرّ عبر لوفوما. وعلى مرّ السنين، كوّن لوفوما لنفسه عددًا من الموالي، أسرى وعبيد وغيرهم ممن اصطحبهم معه سنة ١٨٨٢ إلى منطقة مالانغه عندما عاد ليستقرّ فيها بصفة نهائية. وفي الفترة ١٨٥٠–١٨٨٠، كانت هذه الجالية تمثّل مركزًا مهمًّا للأنشطة التجارية التي تسيطر عليها الأسر الأرستقراطية في بلاط اللوندا ورجال الأعمال الأنغوليين الذين كان يشدّهم إلى المنطقة كثير من الروابط الزوجية وكانوا يتّبعون أساليب التجارة القائمة على جباية الضرائب والتي كانت سائدة في المنطقة. وقد أصبح لوفوما في الواقع واحدًا من أعيان اللوندا كما يشهد على ذلك الدور الذي لعبه في حياة البلاط، فمثلًا كان هو الذي تولّى تنظيم جنازة لوكونكيش موانت ياف موتيبا.

وفي سبعينات القرن التاسع عشر، تواصل توسّع الشوكوي، إذ فرّوا من قراهم وزعمائهم متذرّعين بالسحر، إذ كانوا شديدي الارتباط باقتصاد الجمع، فراحوا يبحثون عن الشمع والعاج ثمّ المطّاط بعد ذلك، ويدمجون الأسرى نساء وشبابًا في أسرهم أبوية النسب، وسرعان ما تجمّع لديهم من القوّة ما مكّنهم من التفوّق على سلطة زعماء اللوندا في المنطقة الواقعة بين نهري التشيكابا والكاساي. وتفرّقت قرى اللوندا وزعاماتهم في هذه المنطقة وتناثرت فكانت فترة انحطاط لسلطة اللوندا الأرستقراطية العريقة. وتفاقم هذا الاتجاه من جرّاء الفتن التي ثارت داخل الموسومبا، فتحالف رئيس أسرة سياسية مهمّة، هو شانام، مع الشوكوي، واستولى على السلطة بتأييدهم. واتّخذ لنفسه اسم موانت لاف مبومبا.

وكان عهده عهد عنف، إذ واصل استخدام الشوكوي في تهديد أتباع اللوندا. ونجح المقاتلون الشوكوي الذين كانوا يريدون الأخذ بالثأر له بعد موته سنة ١٨٨٣، في الحصول على اللوكانو (شعار السلطة) لموشيدي أحد أبناء مبومبا، كانت قد تبنّته وربّته أسرة شوكوية.



اللوحة ١٠.١٢: موانت ياف مبومبا.

الزعامات وتجزئة السلطة

على الرغم من التحوّلات الاجتماعية العميقة الأثر التي شهدتها منطقة اللوندا والشوكوي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فإن الأرستقراطية اللوندوية لم تندثر تمام الاندثار. وفي أماكن أخرى تجزّأت الدول وفقًا لأنساق شتّى: فبعض الدول التي كانت تطبّق نظام المركزية انقسمت إلى مجموعات من الزعامات يربط بينها اتحاد غير رسمي بدون أن تكون خاضعة لسلطة مركزية مشتركة، وذهبت دول أخرى إلى أبعد من ذلك في تطبيق اللامركزية، الأمر الذي أدّى في بعض الحالات إلى اختفاء سلطة الزعماء.

وتندرج المنطقة الواقعة جنوب مرتفعات أوفيمبوندو في فئة مجموعات الزعامات الكبيرة. وكانت المجموعة الثقافية السائدة على الهضاب تُعرف عمومًا باسم نيانييكا – نخومبي وتتألّف من جماعات إثنية عدّة منها النيانييكا والأوتييلانجه والنخومبي وغيرها. وفي القرن التاسع عشر كان بعض هذه الزعامات يمثّل في الواقع بقايا ممالك قديمة. ويصدق ذلك على مويلا، وهي مملكة من النيانييكا كانت تهيمن في القرن الثامن عشر على كامل منطقة هويلا وتفكّكت حوالى منتصف القرن التاسع عشر بعد أن انفصلت عنها جاو التي لم تلبث أن تفكّكت بدورها. وكانت مويلا قد أقامت في القرن الثامن عشر اتصالات مع كاكوندا وأنغولا البرتغالية. وكانت أكثف مناطق بلاد النيانييكا سكّانًا، وقد حاول البرتغاليون مرّات عدّة في أربعينات القرن إقرار مستوطنين بيض هناك مما كلّفهم العديد من المواجهات العسكرية. وأصبحت زعامات النيابيكا، ولا سيّما مويلا ثم نغامبوي لاحقًا، مراكز تجارية للشمع والعاج والماشية تولّت تزويد جنوب أنغولا بكامله بهذه السلع في أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وعلى الرغم مما أسهمت به التجارة ذاتها في التجزئة السياسية للمنطقة، فإن الغزوات وأعمال النهب والسلب كثيرًا ما أتاحت لعدد من المغامرين أو الوافدين الجدد فرصة الاستيلاء على النفوذ. ذلك أنه اعتبارًا من أربعينات القرن، كان يجوب المنطقة في جميع نواحيها التجّار وصغار القادة العسكريين الذين كثيرًا ما كانوا مسلّحين فاقتطعوا الأراضي لأنفسهم وأنشأوا المعاقل لمواليهم من الأسرى (servicais) وللاجئين والمغامرين وغيرهم هناك؛ حيث كان الرجال والدواب يلوذون بها من العنف خلف أسوار الشوك.

ومن الأمثلة الأخرى لعملية التفكّك هذه «أمبراطورية» اللويا التي كانت تشغل منطقة شاسعة تمتدّ بين اللومامي واللوالابا والضفّة الغربية من بحيرة تنغانيقا. ففي ذروة توسّعها خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت السلطة العسكرية لأعظم دول اللوبا – دولة مولوبوي وعاصمتها كيتنتا، وبلاطها – توجّه ضدّ زعامات كثيرة كانت في معظمها تؤمن بمفهوم السلطة لدى اللوبا – البولوبوي – باعتباره امتيازًا للقادة من ذوي النسب الملكي الذين تجري في عروقهم دماء المؤسّسين كونغولو وكالالا إيلونغا.

واتّضح أن بنية هذه الدولة سريعة الزوال وشديدة التعرّض لتقلّبات الظروف العسكرية لمختلف الأسر السياسية. وفي عهد المولوبوي كاسونغو كالومبو (حوالى ١٨٧٠–١٨٨٠) بدأ

هذا البنيان في الانهيار تحت ضغط مارسته على الأخص قوافل التجّار الوافدة من المنطقة السواحيلية أو من أنغولا. فقد ترتّب على هذا التوغّل التجاري إشعال نار الفتن في ما بين الزعماء السياسيين، وبينهم وبين زعماء الأسر التي كانت تملك الأراضي والضياع. وفي نهاية الفترة التي تعنينا، كانت دول اللوبا وزعاماتها تتمتّع باستقلال يكاد يكون كاملًا[٢٢].

المغامرون والتجّار والمرتزقة

تعدّ سلطة البولوبوي واحدة من أقدم السلطات وأعظمها هيبة في تاريخ شعوب السافانا. وفي أماكن أخرى بالمنطقة، تكاثر في القرن التاسع عشر حاملو لقب الزعامة وظهرت أشكال جديدة من النفوذ، سواء لأن دور الزعامة قد تقادم عهده (مثلًا لدى بعض جماعات الكونغو أو المبوندو)، أو لأن اتّساع نطاق المبادلات أدّى إلى استقطاب حول جماعات أو أفراد مقدامين. وتوجد أمثلة لهذه الظاهرة في أفريقيا الوسطى، سواء في المجتمعات التي يرأسها قائد أو لا. ومن أمثلة ذلك أن عددًا من التجّار في الغابة الرطبة من الحوض الأوسط توصّلوا إلى تجميع العبيد والأسلحة والنحاس وغير ذلك، وكانوا في معظمهم من ملّاحي الزوارق الجذعية، يعيشون على ضفاف نهر الزائير وقد أثرتهم تجارة الرقيق. بل إن تاريخ مملكة المسيري ذاتها بدأ بسلسلة من البعثات التجارية.

وقرابة منتصف القرن التاسع عشر، قدم عدد من المسافرين السومبوا مما هو الآن تنزانيا للاتجار مع زعماء اللوندا واللوبا والأوشي وغيرهم من وادي اللوابولا والمناطق المجاورة. وكان اهتمام هؤلاء التجّار موجّهًا إلى العاج الذي يتوافر بكثرة في هذه المنطقة وإلى النحاس الذي كان يُشغّل غربي مملكة كازيمبي. ونحو سنة ١٨٥٥، استقرّ نغيلينغوا مويندا، ابن أحد هؤلاء المسافرين وكان قد رافق أباه في رحلاته، في إقليم الزعيم كاتنغا، إحدى مناطق إنتاج النحاس الرئيسية وكانت كثيفة السكّان بالقياس إلى هذا الجزء من العالم[٢٣]. وفي أثناء تلك الفترة تعدّدت في المنطقة البعثات التجارية العربية والسواحيلية والنياmويزية والأوفمبوندوية بهدف تنمية تجارة النحاس والعاج والرقيق. وربّما كان مويندا أشهر هؤلاء التجّار الذين نجحوا في استغلال الانقسامات القائمة بين العشائر الحاكمة وتمكّنوا من حشد جيوش كثيرة العدد وجيّدة العدّة مما ساعدهم على الاستقرار في منطقتهم المختارة واجتذاب أعداد كثيرة من السكّان إلى العاصمة وإسناد سلطتهم إلى شبكة من الموالي تتمثّل في رجال ثقاة ورفقاء المغامرات والأقارب

(٢٢) ينزع بعض المسؤولين الاستعماريين المؤيّدين لنظريات الإدارة غير المباشرة، والحريصين على «إعادة تشكيل» أمبراطوريات افتراضية مندثرة، إلى المبالغة في تقدير درجة المركزية السائدة في دول اللوبا. للإطلاع على استقصاء لهذه المسألة أنظر أ. ويلسون (A. Wilson)، ١٩٧٢.

(٢٣) وصف سعيد بن حبيب، أحد الرحّالة العرب، هذا الإقليم في منتصف القرن فذكر أن سكّانه كانوا يفوقون في عددهم سكّان عاصمة كازيمبي، وكانت الأغذية متوافرة في الأسواق، وكان القطن المحلي يغزل لصنع الملابس. اقتبسه ف. بونتينك (F. Bontinck)، ١٩٧٤، ص ١٢.

والأسر السياسية المحلّية، أو إلى مجرّد أفراد مقدامين ينتمون إلى أصول شتّى. وبعد أن استقرّ موبندا في إقليم الزعيم كاتنغا، شرع في تقديم خدماته إلى الأحزاب السياسية المتعارضة. واستفاد من عون تجّار الأوفيمبوندو في التدخّل في الخصومات بين زعماء المنطقة من السنغا واللوندا واللوبا وغيرهم. وكان أنجح عمليّاته تدخّله في الخصومات بين المطالبين بعرش كازيمبا. وفي هذه العملية كذلك، لعبت أسلحة منطقة بيبه دورًا مهمًّا ويسّرت ارتقاءه.

وفي سنة ١٨٨٠، كان موبندا قد نجح في إنشاء دولته الخاصّة وتقلّد لقب وشارات موامي التي كانت معروفة في مسقط رأسه، ثم أسّس عاصمته في بونكييا في وادي اللوفيرا. وفي ذلك الوقت كان معظم زعماء المنطقة يرتبطون بسلطة الموانت ياف (لوندا) أو المولوبوي (لوبا). وتمكّن موبندا من اجتذاب عدد كثير منهم إلى أمبراطوريته ومن جعلهم يقبلون شاراته (كيلونغو). وأصبحت بونكييا مركزًا مهمًّا يؤمّه جميع من يسعون إلى الاستفادة من الارتباط بموبندا الذي أصبح معروفًا بمسيري، وهو اسم محلّي الأصل في ما يبدو، ومشتقّ من موشيدي (ومعناها أرض في لغتي السانغا واللوبا)، أي مالك الأرض.

وبين أقرب النساء إلى مسيري، كانت هناك في وقت من الأوقات فتاة سواحيلية أتت من مكان قريب من بويتو، ومولدتان من أنغولا، الأمر الذي يرمز إلى الدور الذي لعبته مملكة مسيري في الشبكات التجارية. فالأنغوليون كانوا يعرفون هذه المملكة باسم غاراغانجا والسواحيليون باسم كاتنغا. وأصبحت مركز تبادل تجاري لأفريقيا الوسطى من زنجبار إلى بنغويلا ومن أراضي اللوبا إلى المراكز الأمامية البرتغالية في موزمبيق، أو للعرب على بحيرة ملاوي.

وكان مسيري زعيمًا مهابًا وخليقًا بعصره حيث كان قادرًا على الجمع بين السخاء وقسوة القلب وهو في ذلك وفيّ لنموذج القائد أو الأرستقراطي. وكان بوسعه أحيانًا أن يكون قاسيًا، وكان إقدامه على إعدام ماسنغو، إحدى زوجاته، هو الذي سجّل بداية الثورة الطويلة التي قامت بها السنغا ضد دولة اليبكي، وتواصلت هذه الانتفاضة حتى بعد موت مسيري[٢٤] وإلى أن أخمدتها أسلحة السلطة الاستعمارية.

خاتمة

وفي ختام هذا العرض السريع، هل في الإمكان الوصول إلى أيّة استنتاجات مؤقّتة؟ لعلّ بعضها وارد في ثنايا التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الوسطى في أثناء القرن التاسع عشر. ذلك أن ظروف تجميع الثروات والموالي تغيّرت في القرن التاسع عشر نتيجة لظهور مناطق أشدّ ازدحامًا بالسكّان وللتقدّم الذي سجّلته الإنتاجية الزراعية وإنتاجية مختلف الصناعات الحرفية، وكذلك بفضل

(٢٤) مات مسيري مقتولًا على يدي أحد الأوروبيين في ٢٠ ديسمبر / كانون الأول ١٨٩١. أما القاتل فقد أعدمه فورًا أحد أبناء مسيري. وترد أهم أقوال لشهود العيان على الحياة في بونكييا قبل الفتح الاستعماري على لسان ايفنس وأرنو؛ ف. أ. أوليفيرا مارتنس (F.A. Oliveira Martins, ed.) (مدير التحرير)، ١٩٥٢، ص ٣٦٦-٣٨٣؛ ف. س. أرنو (F.S. Arnot)، ١٨٨٩.

التوسّع السريع الذي حقّقته بعض قطاعات النشاط الاقتصادي. ويَصْدُقُ ذلك بوجه خاصّ على قطاع المبادلات الذي شهد نموًّا مطّردًا مواكبًا للوضع الاقتصادي والعرض والطلب لمختلف السلع، وقد أسهم الاقتصاد في كثير من المجتمعات بقسط وافر في أولى مراحل تكوّن الطبقات الاجتماعية.

وقد يكون من المجازفة القول بوجود «طبقات اجتماعية» على الرغم من انتشار مختلف أشكال العبودية في أثناء هذه الفترة. ونحن لا نستطيع استخدام مفهوم «الطبقة» لأن الفروق الاجتماعية المطّردة الاتساع كثيرًا ما كانت تندرج في ما هو معهود من أشكال المؤسّسات السياسية القديمة أو في أنساق التضامن الإثني أو العشائري. فقد أثبتت إحدى الوظائف العريقة، وظيفة الزعيم السياسي، قدرتها الفائقة على التكيّف مع تقلّبات الظروف. وقد حصل في مراحل سابقة من تاريخ المنطقة أن آل منصب الزعيم إلى جماعات أو أفراد منهم مُدّعو الرؤى والوصوليون أو مجرّد المغامرين. وقد اشتدّ الاتجاه في القرن التاسع عشر، سواء بازدياد ارتكاز المنصب السياسي التقليدي على اقتصاد المبادلات أو لأن عددًا من «الوصوليين» قد استحوذ عليها، أو لأن ألقابًا جديدة قد أُنشئت.

وهكذا تواصل اندراج مؤسّسة الزعامة في القرن التاسع عشر في إطار تقاليد عريقة. ومع ذلك فإن ذلك العصر أضفى عليها سمات جديدة من أهمها أن منصب الزعيم غدا في ما يبدو أقلّ استقرارًا مما كان في ما مضى. واتّسم القرن التاسع عشر بسرعة بزوغ نجم الساسة وسرعة أفوله. فالتغيّر كان معجّلًا للغاية وانقطع تاريخ المنطقة المستقلّ فجأة بدرجة لم يتسنّ معها ظهور دول عظيمة. ولم تكن البنى الهرمية والتقسيمات الإقليمية المعقّدة سمة من سمات الدولة في أفريقيا الوسطى في القرن التاسع عشر، بل اتخذت المنطقة بالأحرى شكل شبكة من الزعامات في نسق «أفقي» من المجتمعات بدلًا من تدرّج «رأسي» قائم على تقسيم إقليمي.

غير أن التاريخ السياسي لفترة الأعوام ١٨٠٠–١٨٨٠ قد يخلّف انطباعًا مضلّلًا إذا لم يشدّد إلّا على موضوع تجزئة وسط أفريقيا. ففي أثناء تلك الفترة لم تعد القوى السياسية هي العامل الأساسي في رسم الحدود[٢٥]، ومن ثمّ يضطرّ المؤرّخ إلى أن يضع في اعتباره نهضة عدد من المناطق الاقتصادية الواسعة التي تتجاوز بكثير حدود التضامن الإثني أو التنظيم السياسي.

لقد أخذت الخطوط العريضة لتاريخ أفريقيا الوسطى الاجتماعي والاقتصادي في القرن التاسع عشر ترتسم بالتدريج، أما التاريخ كما عاشته وأحسّته مجتمعات ذلك الوقت، وتاريخ تطلّعاتها، وتاريخ التغيّر الحاصل في العقليات، فإن كلًّا منها يشكّل مجالًا واسعًا لم يُستكشف بعد، بل يثير أسئلة يجب على أفريقيا اليوم أن تطرحها على ماضيها لإلقاء مزيد من الأضواء على حاضرها[٢٦].

(٢٥) ي. فانسينا (J. Vansina)، ١٩٧٦.

(٢٦) تدين هذه الدراسة بالكثير لسنوات العمل المشترك مع بوغوميل جوزيفيكي (Bogumil Jewsiewicki)، الأستاذ السابق في جامعة زائير الوطنية.

الفصل الثالث عشر

نهضة مصر من ١٨٠٥ إلى ١٨٨١

أنور عبد الملك

التأثير الأوروبي: انضواء ثقافي أم نهضة؟

منذ الحرب العالمية الثانية، تمكّنت المدرسة المصرية في التاريخ وعلم الاجتماع التاريخي من أن تبيّن بجلاء، تؤيّدها في ذلك كتابات غربية متّسمة بالتجديد، أن مصر لم تعش في القرن الثامن عشر زمن صمت وتوارٍ عن الأضواء في أعقاب ثلاثة قرون من السيطرة العثمانية[١].

كما أوضحت هذه المدرسة أن اختيار محمد علي لمنصب الوالي على مصر عام ١٨٠٥ إنما يُعزى للجهود المباشرة من جانب جماهير الشعب في القاهرة والإسكندرية وفئات النخبة التقليدية لذلك العهد، المكوّنة من العلماء والمشايخ والأعيان في المدن[٢]. وقد كان عام ١٨٠٥ ذاك هو الذي شهد مستهلّ عملية إقامة دولة مصرية حديثة مستقلّة ذاتيًا، وآذن بمطلع العصر الحديث في مصر، وذلك خلافًا لما ذهبت إليه المؤلفات التقليدية لمؤرّخي العهد الاستعماري التي تعزو ذلك إلى «الحملة الفرنسية على مصر»، وهي الغزو العسكري الذي قاده نابليون بونابرت واستمرّ من ١٧٩٨ إلى ١٨٠١، بناءً على ما قررته حكومة المديرين غداة حروب ايطاليا. فقد كانت تلك الحملة عملية كبرى في إطار الصراع ضد الأمبراطورية البريطانية؛ حيث

(١) م. الشرقاوي، ١٩٥٨؛ ب. غران (P. Gran)، ١٩٧٩.

(٢) أنظر بصفة رئيسية، أعمال عبد الرحمن الرافعي، ١٩٥١؛ ل. ل. بربهييه (L.L. Bréhier)، ١٩٠١؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٦٥؛ م. صبري؛ محمد شفيق غربال، ١٩٢٨؛ صبحي وحيدة، ١٩٥٠؛ هـ. هـ. دودويل (H.H. Dodwel)، ١٩٣١.

قال نابليون نفسه إنها «ستؤدّي إلى طرد الإنجليز من جميع ممتلكاتهم في الشرق الذي ستهاجمه، وستنتهي بوجه خاص إلى تدمير جميع مراكزهم التجارية على سواحل البحر الأحمر... وبما أن الخيانة الشائنة التي استولت بها انجلترا على رأس الرجاء الصالح قد جعلت من وصول سفن الجمهورية إلى الهند عبر الطريق المألوف أمرًا بالغ الصعوبة، فإن من الضروري أن تتولى قوّاتنا الجمهورية تأمين طريق آخر للوصول إليها...» وقد واكب ذلك اضطلاع «البعثة العلمية الفرنسية» في مصر ببحوث حملت معها ثمار عصر حركة التنوير التي حمل الموسوعيون لواءها لأنماط الفكر المستند إلى تقنيات متعددة والتي لم تلبث أن شاع تطبيقها في فرنسا وأوروبا؛ ولعلّ كتاب «وصف مصر»[٣] – ذلك المصنّف الضخم الذي يقع في عشرين مجلّدًا – يمثّل تجسيدًا لما قامت به هذه البعثة من جهود جبّارة.

ويبدو الآن أن مصر في القرن الثامن عشر كانت هي المختبر الذي خرجت منه مصر الحديثة. وقد بدأ ذلك بمحاولة علي بك الكبير تشكيل الوحدة الوطنية بالحدّ من عدد مراكز السلطة الإقطاعية الخاضعة لسيطرة المماليك في الدلتا ومصر السفلى. ثم ظهرت بوادر تحديث الفكر الإسلامي الأصولي على يد الشيخ حسن العطّار، ثم تركّز فائض القيمة المستمدّ من الأرض في المدن وليس في القاهرة وحدها، وهو الفائض الذي ذهب فريق من التجّار والعلماء المتطلعين للنفوذ والسيطرة إلى وجوب وضعه في خدمة ما عُرف بعد ذلك باسم «المجهود الوطني». وقد كانت الحملة الفرنسية عملية فريدة أتاحت للفرنسيين بعد ذلك تعزيز مركزهم في المشرق عقب فتحهم لشمال أفريقيا، كما أتاحت لهم أن يُنظر إليهم في مناطق واسعة من أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى على أنهم حملة لواء أوروبا الثورة. إلا أن المؤرّخين المصريين المعاصرين لها – ومنهم عبد الرحمن الجبرتي ونقولا الترك – ذهبوا مذهبًا يخالف ذلك تمامًا، مؤدّاه أن «الاحتلال الفرنسي عمل على تحسين أحوال الطبقات الدنيا، من صغار التجّار، والحمّالين، والحرفيين، والحمّارين، والسائسين، والقوّادين، والبغايا»[٤]. وباختصار، فإن الاحتلال الفرنسي أسعد الرعاع لأنهم نعموا في ظلّه بالحرية، في حين أن الصفوة وفئات الطبقة الوسطى عانت من كل ألوان الضيق بسبب تعطيل الصادرات والواردات.

وعلى ضوء ذلك تتّضح أسباب حركتَي التمرّد اللتين شهدتهما القاهرة. وقد حدثت الأولى في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أكتوبر / تشرين الأول ١٧٩٨، وبدأ اندلاعها بين مشايخ القاهرة وأعيانها ثم امتدّت إلى مدن الأقاليم والريف، واسفرت عن مقتل ألفَي شخص وقطع رؤوس عشرة مشايخ وتعطيل ديوان الشورى. وكانت حركة التمرّد الثانية أخطر من سابقتها كثيرًا، واستمرّت من ٢٠ مارس / آذار إلى ٢١ أبريل / نيسان ١٨٠٠، وكانت بقيادة الباشوات الذين

---

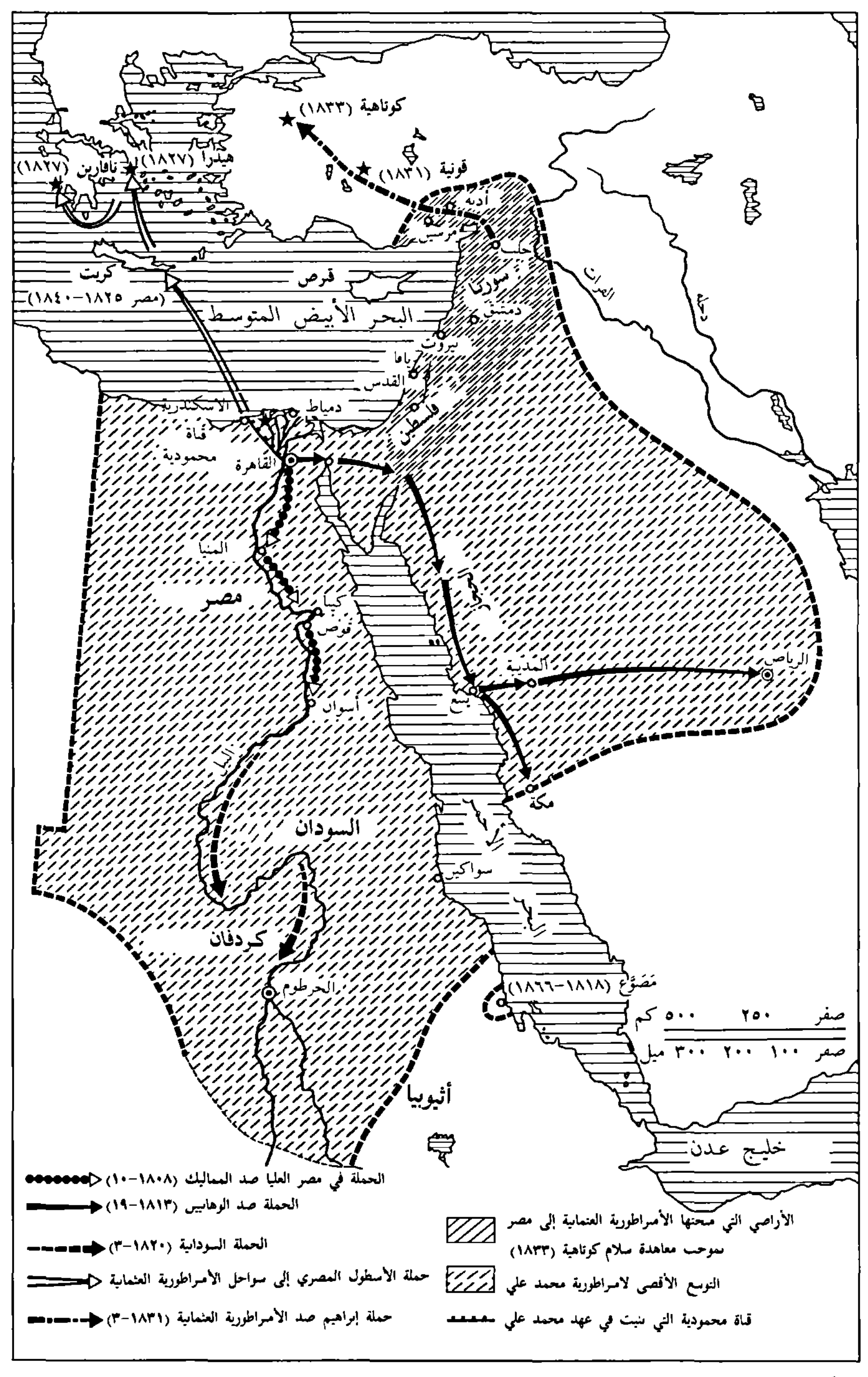
(٣) قدّم ج. سي. هيرولد (J.C. Herold)، ١٩٦٢، وصفًا شائقًا تجدر مقارنته بمؤلّف عبد الرحمن الجبرتي (١٧٥٤–١٨٢٥)، المؤرّخ النموذجي لذلك العصر.

(٤) نقولا الترك، ١٩٥٠، ص ٤٥.

ظلّوا على مناصرتهم القوية للباب العالي، ومشايخ الأزهر الذين تسبّبوا في تدابير قمع شامل بالغة الصرامة. أما جماعة الوسط، روّاد الاتّجاه العام للحركة الوطنية بعد ذلك، والذين كان من زمرة قادتهم المشايخ خليل البكري وعبد الله الشرقاوي وعبد الرحمن الجبرتي، فقد قامت بإرسال كتاب استرضاء إلى الجنرال مينو مشدّدة على الحاجة إلى إقامة علاقات ودية بين «الأمتين». وكان من أثر معركتَي الأهرام وأبي قير وجلاء قوات الغزو الفرنسي عام ١٨٠١ أن تهيّأت الفرصة للحركة الوطنية المصرية الناشئة كي تتبلور، أو بعبارة أخرى أن تكتسب قاعدة قوة اجتماعية. ولا شكّ في أن الحركة كانت منذ البداية تسعى إلى الحصول على الاستقلال الذاتي عن الدولة العثمانية، إلا أن تطلّعها الملتهب في القرن التاسع عشر إلى الاستقلال التام هو الذي أشعلها منارة ساطعة في أعين الشرق والبحر الأبيض المتوسط وأفريقيا، وجعلها تفرض تأثيرها على النظام العالمي والأمبراطوريات في عصرها.

وفي الفترة ما بين جلاء القوات الفرنسية وتعيين محمد علي واليًا على مصر، كان البلد قد عاد ولاية عثمانية من جديد. ذلك أن انتفاضة القاهرة الثانية التي أسفرت عن إضعاف المراكز الفرنسية بصورة حاسمة أدّت إلى تعزيز قوى القيادات المحلية التي كان هواها مع الأمبراطورية العثمانية والمماليك. وبرغم أن نفوذ عمر مكرم كان آخذًا في التزايد، إلا أنه لم يكن قادرًا بعد على توجيه السلطة في الاتجاه الموافق لهوى الطبقة السياسية الجديدة في مصر، والمتمثّلة في العلماء والأعيان والتجّار. ويُعزى ذلك إلى أن الجيش ظلّ باقيًا تحت سيطرة سادته السابقين، وإلى أن خطّط «إخوان الاستقلال» دُفِنَت بموت قائدهم الجنرال يعقوب، الذي توفي على ظهر السفينة التي كانت تحمله إلى أوروبا؛ كما يعزى أخيرًا إلى إحباط كل حلّ بديل ممكن تقدّم به مشايخ الديوان، الذين ووجهوا باختيار صعب في ظروف سادتها الاضطرابات ومناخ أثقلته الدسائس والمؤامرات. وكان مركز مصر القانوني في عام ١٨٠٥ هو مركز الولاية في الأمبراطورية العثمانية. كما أن وضعها من حيث الجغرافيا السياسية كان يفرض حدودًا قاسية على المجال المتاح للمناورة. بيد أن العناصر الأساسية قد توافرت فعلًا: إذ كانت هناك سلطة مركزية، تعتمد على قوّة عسكرية صغيرة ولكنّها تتّسم بالفعالية، كما كان يوجد – بوجه أخصّ – تفويض حقيقي يمثّل اتفاقًا في الآراء على الصعيد الوطني بين أعيان ذلك العصر و «علمائه» وتجّاره، ويلقى التأييد من سكّان المدن والمراكز الكبرى لتجمّع السكّان في الأقاليم.

وأصبح الأمر منذ ذلك الحين، كما كان شأنه أبدًا، يتمثّل في حدود المناورة المحصورة في النطاق الحديدي الذي تفرضه ظروف الجغرافيا السياسية. أي أنه، حسبما أوضحه جمال حمدان بشكل رائع في مؤلّفه الضخم عن «شخصية مصر»، كان على الحكّام الجدد أن يتفهّموا «عبقرية المكان أو الموضع الطبوغرافي».



الشكل ١٣،١: الامبراطورية المصرية في عهد محمد علي، ١٨٠٤ – ١٨٤٩.

تأسيس الدولة المصرية الوطنية المستقلّة الحديثة وإنشاء الأمبراطورية في عهدَي محمد علي وإسماعيل

كان إنشاء «الفيلق القبطي» بقيادة العميد يعقوب (١٨٠٠–١٨٠١) ومناداة أنصاره «إخوان الاستقلال» بفكرة «مصر المستقلّة» على وجه التحديد أمرًا نابعًا من التأثير الفرنسي المتعارض مع دعوى التفوّق البريطانية، ولذا فإن الفكرة لم تلبث أن انهارت بعد رحيل الحملة الفرنسية.

أما مخططات محمد علي ومساره السياسي فهي أمر مختلف كل الاختلاف. فقد كان هدفه الأول هو تزويد مصر بالمؤسسات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تجعل منها القوة الدافعة وراء إعادة تشييد أمبراطورية إسلامية جديدة تحلّ محلّ تركيا التي دبّت في أوصالها الشيخوخة. وقد قامت خططه منذ البداية على مراعاة البُعدين المتلازمين للذاتية المصرية، وهما البُعد المصري والبُعد الإسلامي. وكان من شأن الحملات التي نظّمت بقيادته وبقيادة ابنه إبراهيم إبراز مصر بوصفها بلدًا إسلاميًا وعربيًا وأفريقيًا معًا. وبعد أن تمّ له انتزاع السلطة لنفسه بمساندة العلماء وجماهير الشعب ومؤازرة جنده الألبانيين المخلصين له، كان عليه أولًا أن يدرس أهمية هذه الرقعة الجغرافية التي لم يكن الأمر قد استتبّ له فيها بصورة أكيدة بعد.

وكانت بريطانيا تؤيّد المماليك بزعامة محمد الالفي بك. وفي عام ١٨٠٦ طلبت من الباب العالي عزل محمّد علي. وفي عام ١٨٠٧ حاول البريطانيون غزو مصر مباشرة، ولكن المصريين هزموهم في رشيد، في ٣١ مارس / آذار من ذلك العام.

واستقرّ عزم محمد علي، الذي يُقال إنه استفاد من تأييد الشخصيات البارزة ذات الشعبية، ولا سيّما عمر مكرم، على القضاء على سيطرة المماليك الخانقة على مصر العليا، خاصة أنهم كانوا حلفاء للبريطانيين. فقام في الفترة من يونيو / حزيران ١٨٠٨ إلى أغسطس / آب ١٨١٠ بغزو مصر العليا؛ وفي ١ مارس / آذار ١٨١١ تمّ له أخيرًا في مذبحة القلعة التخلّص من زعماء حركة التمرّد الذين كانوا حجر عثرة في سبيل إقامة سلطة مركزية وفي طريق تنفيذ الخطط المستقبلية للوالي الجديد على السواء.

وقد ظلّ الوضع الجغرافي السياسي بصفة أساسية على حاله حتى سقوط نابليون. إلا أنه ابتداءً من عام ١٨١٥، تزايد النفوذ البريطاني ودخلت الحلبة بلدان أخرى ومنها النمسا بقيادة مترنيخ. وبعد أن سحق محمد علي المماليك، شرع في بناء الأمبراطورية والنهوض بمهمّة الإحياء الوطني الضخمة.

فماذا كان تصوّر محمد علي للاستقلال؟ وكيف تمشّى الاستقلال الذاتي في نطاق الأمبراطورية مع إطار هذا التصوّر؟ في ٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨١٠ تباحث محمد علي سرًّا مع القنصل الفرنسي دروفيتي، واقترح أن تساعد فرنسا مصر على التخلّص من السيطرة العثمانية. وقد حدث ذلك ولما تمرّ سوى ثلاثة أيام على طلبه من الحكومة العثمانية أن تمنح مصر – التي كانت مجرد ولاية (إيالة) – مركز «الوجاق»، أي الدرجة نفسها من الاستقلال



اللوحة ١٣.١٠: محمّد علي (بريشة سير ديفيد ويلكي).

الذاتي الذي كانت تتمتّع به الجزائر في ذلك الحين. ولم يلبث بعدئذٍ أن أرسل جيشه إلى الجزيرة العربية (١٨١٣–١٨١٩) والسودان (١٨٢٠–١٨٢٣)، مستهدفًا في نهاية الأمر احتلال أثيوبيا. غير أن الحكومة البريطانية التي كان الحاكم المصري يرائيها انقلبت ضده بسبب اختراقه لثلاث من دوائر النفوذ البريطاني – وهي البحر الأحمر والخليج الفارسي واثيوبيا – التي لا غِنى



اللوحة ١٣،٢: إبراهيم، ابن محمد علي وكبير قوّاده.

عنها جميعًا لتأمين الطريق إلى الهند. إلا أن الوضع كان أكثر تشعّبًا وتعقّدًا في حقيقة الأمر. إذ إنه «من الخليج الفارسي حتى الصحراء الليبية، ومن السودان حتى البحر الأبيض المتوسط، وعلى جانبَي البحر الأحمر، قامت أمبراطورية نابليونية – أو بالأحرى فرعونية – تشغل مساحة تبلغ خمسة ملايين كيلومتر مربع». وكان ذلك في الوقت عينه الذي كانت القوة العثمانية فيه آخذة في الاضمحلال. عندئذٍ بدا من المرجّح أن تحلّ «المسألة المصرية» محل «المسألة الشرقية»، نتيجة لوجود قوة حضارية كبرى في شمال أفريقيا[٥].

ووقع الصدام الأول عام ١٨٢٧ في الجزيرتين اليونانيتين هيدرا وسبيتزيا. حيث احتشد أسطول محمد علي القوي وجيش ابنه ابراهيم لشدّ أزر الأمبراطورية العثمانية. وكانت المفاوضات قد بدأت في الاسكندرية بين العقيد كرادوك، مبعوث حكومة لندن الخاص، وبين محمد علي ومساعديه. ولم يكن موضوع هذه المفاوضات سوى استقلال مصر – استنادًا إلى مركز القوة الذي كان لها في ذلك الوقت تحديدًا – إزاء الباب العالي. وقد حاول محمد علي

(٥) إ. دريو (E. Driault)، ١٩٢٥.

– وهو الاستراتيجي الماهر – أن يتفادى في اللحظة الأخيرة وقوع مجابهة مسلّحة. لكن الرفض العنيد من جانب السلطان أدّى بصورة مباشرة إلى تدمير الأسطول المصري الذي كان يشكّل جزءًا متمّمًا للأسطول الحربي العثماني، وذلك في موقعة نافارين في ٢٠ أكتوبر / تشرين الأول ١٨٢٧.

وإزاء تخلّي فرنسا عن تأييده بعد أن كانت صديقة له حتى ذلك الحين، عاد محمّد علي إلى إطار الأمبراطورية العثمانية، فتقدّم إلى الباب العالي في ١٢ ديسمبر / كانون الأول بخطة إحياء تحمل الطابع المميّز لرجل دولة ثاقب النظر، حيث ورد فيها:

«... ما من شك في أن الإحساس الحادّ بالحاجة إلى الإحياء يسود البلاد الإسلامية كافة؛ وما من شك في أن أمّتنا في جمودها الحالي تعيش كما تعيش الدواب. وإنني أناشدك أن نطرح جانبًا الأنانية والاندفاع والحماسة المفرطة، ونفكّر قليلًا في الحالة المحزنة البائسة التي انحدرت إليها الأمم الإسلامية الآن. فلنعد إلى حكمة الأمس ولنقم سلامًا هو أقرب إلى الهدنة...

وإنه لمن الأفضل لنا ألف مرة أن نعيش ونخدم وطننا وديننا بهذه الطريقة... وقد آن الأوان لأن أتقدّم أنا وولدي كي نكرّس نفسينا لخدمة الدولة والدين...»[٦].

وما حدث بعد ذلك معروف: وهو رفض الباب العالي؛ وامتداد الرؤية الطامحة للوالي على اتّساع العالم العربي تحت تأثير ابنه ابراهيم؛ والحرب بين تركيا ومصر التي تميّزت بانتصارات ابراهيم في قونية وكوتاهية ونصيبين؛ وتدخّل الدول الكبرى التي عقدت عزمها على القضاء على محمد علي، الذي كان زحفه خلال الفترة من عام ١٨٣١ إلى عام ١٨٤٠ قد أوصله إلى أبواب استانبول. عندئذٍ هبّ «الحلف المقدّس» الذي ضمّ جميع الدول الأوروبية الكبرى لنجدة حكومة السلطان، بغية التمكّن على أفضل وجه ممكن من القضاء على الدولة الإسلامية والشرقية الوحيدة القادرة على مجابهة التوسّع الاستعماري الأوروبي من جهة، والنهوض بمسؤولية إحياء ولايات الأمبراطورية العثمانية وتحديثها وتحقيق نهضتها من جهة أخرى.

وكان من أثر القيد الذي فرضه محمد علي على النشاط الحربي لابنه إبراهيم ومنعه إياه من تجاوز كوتاهية على مشارف استانبول أن زاد تشدّد ابراهيم في موقفه، وهو ما يتجلّى بوضوح بالغ في الرسالة التي بعث بها إلى والده عشية المفاوضات، حيث قال:

«أعتقد أن مسألة **الاستقلال** يجب أن تكون من أولى النقاط التي يجري بحثها وتسويتها مع المفاوضين، فهي في نظري أهم مسألة على الإطلاق. كما أن التخلّي عن أقسام الأناضول الثلاثة، وعن علايا وقيليقية وجزيرة قبرص، وضمّ تونس وطرابلس إلى مصر إن أمكن، يجب أن تمثّل الحدّ الأدنى لمطالبنا الذي لا يجوز أن نتنازل عنه بأي ثمن، لأن هذا هو ما تفرضه مصالحنا الجوهرية. وعلينا أولًا أن نتحلّى بالحزم والتصميم بشأن موضوع الاستقلال

(٦) رسالة إلى شيحة أفندي، ١٢ ديسمبر / كانون الأول ١٨٢٧، نقلًا عن م. صبري، ١٩٣٠، ص ١٥٣–١٥٥.

كي نوطّد موقفنا ونحصّنه بالضمانات من أجل المستقبل. فبدون الاستقلال ستذهب كل جهودنا سدًى وسنظلّ تحت نير هذه القوّة الغادرة التي لا تفتأ تثقل كاهلنا بمتطلباتها السخيفة وجشعها إلى المال. وعلينا الآن أن نتحرّر من هذا العبء الذي لا يُطاق ونسعى إلى خلاصنا الوحيد في الإستقلال...»(٧).

وعلى ذلك فقد كان هناك طريقان أمام مصر لبلوغ وضع الدولة المستقلّة، هما طريق الحكم الذاتي في إطار الأمبراطورية التركية الذي يتوخّاه محمّد علي والذي يوشك أن يكون استقلالًا كاملًا، وتصوّر ابراهيم الذي كان يستهدف الاستقلال التام وجعل مصر في مكانة الرأس والقلب من أمبراطورية عربية.

إلا أنه في إطار هذا المشروع العظيم الذي سعى إلى تحقيقه محمد علي وابنه، أخذ تصوّر إبراهيم يختلف عن تصوّر أبيه. فقد كان ابراهيم على اتصال بالفلّاحين، ورأى أن لغتهم الوطنية - العربية - هي أيضًا لغة سكّان ولايات الشرق الأدنى التي يشتركون في فتحها وتحريرها، فأدّى ذلك إلى تعميق وعيه بالطابع العربي لمصر الإسلامية، وفوق كل شيء بالضرورة الملحّة لتشكيل أداة نهضتها، متمثّلة في جيش يعتمد على التكنولوجيا المتقدّمة مع صبّه في القالب العربي. وأمام عكّا في عام ١٨٣١، أعلن إبراهيم قوله: «إن لي هدفين، أولهما وأهمهما هو صيانة شرف مصر الخالدة واستعادة مجدها التليد...». وقبل الهجوم على حمص، هدّد بتقطيع أوصال الجيش العثماني «لبلوغ المزيد من تقوية موقف مصر وجعل مصيرها أكثر مجدًا وإعلاء شرفها ومكانتها»، ويعلن إبراهيم في رسالة له إلى بوكلر - موسكاو في أثناء حصار عكّا: «أنه يستحيل على أي جيش في العالم أن يكون أكثر جلدًا وبسالة. وحيثما شهد الجيش حالة تردّد أو تخاذل، كان ذلك دومًا بين الضبّاط الأتراك، ولم يبلغني وقوع مثل ذلك أبدًا بين صفوف العرب». وأخيرًا نجده يعلن في رسالة منه إلى والده: «لقد عشت في صحبة هؤلاء الرجال عشرين عامًا حتى الآن، ويمكنني أن أؤكّد أنه إذا كان يوجد بين كل الف تركي ثلاثمائة يعرفون بالولاء، فإن هناك في مقابلهم سبعمائة مصري من كل ألف. اللهمّ إلا إذا كانت تساورك الخشية من اعتيادهم التمرّد من حين إلى آخر على الحكومة القائمة...»(٨). وقد ظلّ عامل العروبة مشاركًا بفعالية في عملية توطيد الدولة المصرية الحديثة طوال استمرار التقدّم، ولكنّه اختفى بموت ابراهيم بعد عام ١٨٤٠.

وبعد الخديوي عبّاس الأول (١٨٤٩-١٨٥٤)، الذي قبل كل شيء سوى الحكم الأوروبي الصريح، جاء الخديوي اسماعيل ليطرح القضية الوطنية في صيغة الاستقلال والسيادة. وكان هدفه هو إضعاف تبعية بلاده لتركيا عن طريق المفاوضات، ثم جعلها دولة مستقلّة ذاتيًا ومستقرّة يجري فيها تطوير المؤسسات اللازمة للحكم الذاتي بعد ذلك. وقد أفلح اسماعيل في استصدار فرماني ٢٧ مايو / أيار و١٥ يونيو / حزيران ١٨٦٦، ثم فرمان يونيو / حزيران ١٨٦٧.

---

(٧) رسالة بتاريخ ٣ فبراير / شباط ١٨٣٣، نقلًا عن م. صبري، ١٩٣٠، ص ٢٢٧ و٢٢٨، ولكن ج. خانكي، ١٩٤٨، يذكر لهذه الرسالة تاريخًا آخر هو ٢٠ يناير / كانون الثاني ١٨٣٣.

(٨) نقل ذلك الأمير بوكلر-موسكاو في مؤلف م. صبري، ١٩٣٠، ص ٤٦٩-٤٧١.

وقد أقرّ الفرمانان الأولان مبدأ الوراثة المباشرة لعرش مصر ابنًا عن أب وفقًا لمبدإ أحقيّة الإبن الأكبر، وبما يتّفق مع «نفس طريقة الخلافة على العرش المعمول بها في معظم الأسر المالكة الأوروبية»، وإن كان ذلك «قد شكّل خروجًا تامًّا على تقاليد العالم الإسلامي»[٩].

أما فرمان ٨ يونيو / حزيران ١٨٦٧ فقد خلع على اسماعيل وخلفائه لقبًا جديدًا، هو لقب الخديوي، وذلك لتمييزه عن غيره من الولاة. ومنح الفرمان خديوي مصر حقّ إصدار التنظيمات واللوائح الإدارية، وأن يعقد مع الدول الأجنبية اتفاقات (الجمارك، البريد، النقل، شرطة الأجانب، الخ) تتميّز بأنها، على رغم عدم توافر صفة المعاهدات الدولية لها، فهي تسبغ الحق الفعلي في إبرام الإتفاقات الاقتصادية. وبلغ الأمر ذروته بصدور فرمان ٨ يونيو / حزيران ١٨٧٣، الذي تضمّن وصف مصر لأول مرة بصفة الدولة، وليس مجرّد «الولاية»، وكفل استمرار سلطة الخديوي حسبما تقرّر من قبل.

ويرى محمد صبري أن إعادة بناء الأمبراطورية المصرية كانت أمرًا يتمشّى من ناحية مع «فكرة تكوين دولة كبرى مستقلّة» و «الحصول بقوة المال» على ما لم ينجح محمد علي في الحصول عليه بالقوّة، كما أنه من ناحية أخرى يلبّي الحاجة إلى «التوصّل عن طريق التوسّع الأفريقي إلى تحقيق إمكانية العظمة والحرية التي تتيح لهذه الأمبراطورية أن تستعيد وعيها الوطني وتنمّي بعض قدراتها الكامنة». وكان اسماعيل يعتقد أن استعانته بالكوادر الجديدة من ضبّاط الجيش لتوسيع امتداد الأراضي المصرية حتى خط الاستواء ستمكّنه بصورة ما من ضمان ملاذ أخير وحصين لاستقلال بلاده في قلب القارة. ولم يكن هذا التوسّع في قلب القارة – في بدايته على الأقل – مثار معارضة من تركيا أو من بريطانيا.

وباستثناء بعض السفن الحربية التي سلّمت لتركيا وعدد من السفن التجارية القادرة على تلبية احتياجات مصر التجارية، فقد تضمّنت البنية الأساسية للأمبراطورية الجديدة أسطولًا حربيًّا متوسط القوّة، وثمانية عشر حصنًا، وخدمة هاتفية وبرقية جيدة، والجزء الأول من خط للسكك الحديدية كان من المقرّر أن يصل إلى الخرطوم وسواكن. وقد حمل هذا التوسّع العسكري المصري معه عددًا من مظاهر الحضارة الأوروبية إلى السودان والصومال وهرر والمديرية الاستوائية وبونيورو وبوغندا، الأمر الذي لقي ثناءً مستفيضًا من الصحافة التحررية في أوروبا، كما لقي قبولًا حسنًا من غالبية السكّان الأفريقيين في ما يبدو. غير أن هذا العمل الذي بلغ ذروته بين عامَي ١٨٧٢ و ١٨٧٩ قُدِّر له أن ينتهي إلى الفشل.

وقد استسلم اسماعيل في ما يتّصل بمسألة القيادة العسكرية العليا، ظنًّا منه أن ذلك من شأنه أن يجعل بريطانيا تغضّ النظر عن مخططه الأفريقي. بيد أنه لم يحقّق شيئًا يقارب إنجازات محمّد علي في المجال الاقتصادي، وعلى الأخصّ في المجال الصناعي. وبرغم أن ضبّاط الجيش كانوا يتمتّعون بالكفاءة، إلا أنه كان تحت قيادة أجنبية، ولم يعد يملك، بعد توقيع معاهدة لندن، بنية أساسية صناعية قوية يمكنه الاستناد إليها. وبالتالي لم تعد مصر قادرة على

(٩) ذكرت هذه النصوص في مؤلف أ. ساماركو (A. Sammarco)، ١٩٣٥، المجلد الرابع، ص ١٩٦ و١٩٧.

الحفاظ على استقلالها ومواصلة تطوّرها الاقتصادي الحديث. وبرغم ذلك فإن شعار اسماعيل – بشتّى صيغ التعبير عنه – ما زال يطرق آذاننا بكلماته القائلة: «إن شعوب المناطق التي تضمّ منابع النيل يجب أن تكون من الآن فصاعدًا صديقة وحليفة لسموّ الخديوي»[١٠].

وقد واكب تنفيذ هذا المخطط الوطني العظيم ترسّخ حركة التمثيل النيابي ثم الحركة الدستورية التي بلغت أوجها في عهد إسماعيل. وقد سبق لبونابرت أن دعا في ٥ أكتوبر / تشرين الأول ١٧٩٨ إلى اجتماع عام للأعيان أطلق عليه اسم «الديوان العام». وفي عهد محمد علي، على الرغم من أن انشاء كافة المؤسسات التي تتطلبها دولة حديثة قد شمل البلد بأكمله وبكل سكّانه، وأشركهم في العمل بصورة نشطة، إلا أن الشعار الوحيد كان شعار الكفاءة والنظام، وليس كفالة التمثيل الشعبي. وقد أُنشئت في عام ١٨٢٩ هيئة استشارية جديدة، هي مجلس المشاورة، الذي تألّف من ١٥٦ عضوًا، منهم ٢٣ من كبار الموظفين وعلماء الأزهر، و ٢٤ من مأموري الأقاليم، و ٩٩ من الأعيان وشيوخ الأقاليم، وتولّى رئاسته إبراهيم بن محمد علي.

وفي عام ١٨٤٧ شكّل مجلس خاص باسم «المجلس العمومي» في الإسكندرية، للنظر في مشكلات تلك المدينة. كذلك اصبح لسوريا في عام ١٨٣٢ مجلس من كبار الأعيان يتألف من ٢٢ شخصًا[١١].

وفي عام ١٨٣٤ نشرت الطبعة الأولى من كتاب الشيخ رفاعة الطهطاوي المسمّى «تخليص الإبريز إلى تلخيص باريز»، والذي يتضمّن أفكاره وتأملاته حول الثورة الفرنسية، فكان ذلك إيذانًا بمولد الفكر السياسي والاجتماعي المصري الحديث وتبلوره. وقد أسهم هذا الكتاب إسهامًا ضخمًا في نشر الفكر المتعلّق «بالوطن» و «الأمّة». وهو ينصبّ أساسًا على مفهومَي «الحرية» و «العلمانية»، منظورًا إليهما بأبعادهما النظرية والعملية. ويجمع الطهطاوي بمهارة كبيرة بين حجج مستمدّة من تاريخ الحضارة المصرية بأسرها، مع الإشارة الخاصة إلى إسهام الأقباط، ثم الإسلام ولا سيّما الخليفة عمر من جهة، وبين دروس الثورة الفرنسية من جهة أخرى، كي يخلص من ذلك إلى أن الدستور أو الميثاق الذي أساسه العقد الاجتماعي والذي لا يكون منحة من الحاكم هو وحده الحري بأن يكون أساس المجتمع المتمدن[١٢]. وفي عهد عبّاس الأول نُفي الطهطاوي إلى السودان. ثم أقام سعيد مجلسًا كان بمثابة مجلس دولة يضم تسعة أعضاء وله صفة استشارية. ولم تعد الحركة الدستورية إلى الحياة في ما يبدو إلا في أغسطس / آب ١٨٦٤.

وفي ٢٢ أكتوبر / تشرين الأول ١٨٦٦ صدر نصّان قانونيان، هما «اللائحة الأساسية»

---

(١٠) م. صبري، ١٩٣٣، ص ٣٨٣–٣٨٩؛ عبد الرحمن الرافعي، ١٩٤٨، ص ١٠٤–١٩٦؛ ر. روبنسون و ج. غالاغر (R. Robinson and J. Gallagher)، ١٩٦١، ص ٢ و ٣ و ٥٩ و ١٢٢–١٣٣.

(١١) في ما يتعلق بتطوّر الحركة الدستورية في مصر، أنظر ج. دوان (G. Douin)، ١٩٣٣–١٩٤١، ص ٢٩٨–٣٠١؛ ب. رافيس (P. Ravisse)، ١٨٩٦، ص ٩؛ وعبد الرحمن الرافعي، ١٩٤٨(أ)، ص ٨١–٨٤، و ج. م. لاندو (J.M. Landau)، ١٩٥٣، ص ٩؛ و د. م. والاس (D.M. Wallace)، ١٨٣٣، ص ٢٠٩–٢١٣؛ ج. سي. ماك كوان (J.C. McCoan)، ١٨٨٧، ص ١١٥؛ ج. باير (G. Baer)، ١٩٦١، ص ١٢٧، الحاشية ٣٧؛ بارون دي مالورتي (Baron de Malortie)، ١٨٨٢، ص ٢١٤.

(١٢) رفاعة الطهطاوي، ١٨٣٤.



اللوحة ٣،١٣: الشيخ رفاعة الطهطاوي.

و «اللائحة النظامية» (التي تحدّد اختصاصات مجلس النوّاب)، وجمعت اللائحتان في «تنظيم» أنشئ بموجبه مجلس شورى النوّاب. وقد تضمّنت المادة الأولى من الوثيقة الأولى تحديد طبيعة المجلس الجديد على النحو التالي: «إن رسالة هذا المجلس هي المداولة في المصالح العليا للبلاد، وإبداء الرأي في المشروعات التي ترى الحكومة أنها من خصائص المجلس وعرض جميع ذلك على الحضرة الخديوية».

وقد رجحت كفّة أعيان القرى في المجلس – وذلك على حساب المثقفين العائدين من التدرّب في الخارج – وصحب ذلك زيادة ملحوظة ومستمرّة في عدد الذين عيّنوا منهم في المراكز الإدارية، بما في ذلك مراكز المديرين (رؤساء المحافظات). وقد كانت مساندة هذه الفئة لإسماعيل خلال السنوات الأخيرة من حكمه، ثم مساندتهم لثورة الجيش، دليلًا على أن أعيان القرى كانوا أكثر الفئات تمثيلًا في الحياة السياسية لذلك العهد، كما كانوا قوام البورجوازية الوطنية الناشئة، التي كان نفوذها بالإضافة إلى ذلك سائدًا في غالبية البلاد.

وكان عام ١٨٧٥ هو نقطة التحوّل. فإزاء التغلغل المتزايد لنفوذ الدول الكبرى الأوروبية بعد حفر قناة السويس، صار الخديوي إسماعيل حبيس صراع أفضى من بعد إلى سقوطه ونفيه عام ١٨٧٩.

الاقتصاد والمجتمع والثقافة: جدلية الحداثة والتقاليد

نحو اقتصاد الاكتفاء الذاتي

إن النقطة الأولى التي تجدر الإشارة إليها هي أن محمّد علي أنشأ في مصر اقتصادًا وطنيًا ليحلّ محلّ الاقتصادات المحلية المتناثرة غير المتناسقة التي كانت قائمة آنئذٍ في معظم البلدان الشرقية المعاصرة. وكان وجود مركز وطني تصدر عنه القرارات الموحّدة في مجال السياسة الاقتصادية هو الثمرة المنطقية لآلاف السنين من التاريخ المصري. وكان من شأن الاقتصاد المتّسم بالاكتفاء الذاتي الذي أنشأه محمد علي أن يعينه من بعد على تنفيذ خططه الرامية إلى تأسيس دولة وطنية مصرية حديثة تشكّل نواة أمبراطورية. وبرغم انتكاسة عام ١٨٤٠، تمكّن اسماعيل من العودة إلى الطريق الذي اختطه محمد علي. وقد أدّى الضغط الدولي الذي مارسته الرأسمالية الدولية الكبرى وما أعقبه من تغلغلها، ثم احتلال مصر عام ١٨٨٢، إلى التأثير على هذا الوضع الأساسي من ناحيتين بالغتَي الأهمية. فقد أفضى ذلك أولًا إلى قيام سوق وطنية موحّدة، وهو ما يرجع إلى حدّ كبير إلى الجهود العظيمة التي بذلها إسماعيل، كما أفضى ثانيًا إلى إدماج الاقتصاد المصري ضمن دائرة النظام الاقتصادي الدولي عن طريق عقد القروض، وفوق كل شيء من جرّاء الاعتماد على محصول زراعي واحد هو محصول القطن.

بيد أن إنجازات محمد علي جديرة بتحليل أدقّ: فلقد كان الحاكم الوحيد من حكّام دول الشرق الإسلامي في ذلك العصر الذي نظر إلى الاقتصاد على أنه أساس السياسة؛ وكان ذلك هو ما جعل من هذا الضابط الالباني الحصيف رجل دولة. وقد تحددت معالم الدولة التي أزمع إقامتها منذ البداية في عام ١٨٠٥ بوصفها كيانًا قائمًا على أساس عرقي يرتكز على جيش قوي فعّال، يعتمد بدوره على اقتصاد حديث قائم على الاكتفاء الذاتي[١٣].

وفي ما بين عامَي ١٨١٨ و١٨٣٠، أنشأ محمد علي الوحدات الصناعية المهمّة التالية: مصانع الأسلحة والمدافع بالقلعة، التي بلغت أوجها عام ١٨٢٨ في عهد أدهم بك، ومصنع الذخيرة بالترسانة، ومصنع البنادق في الحوض المرصود (١٨٢١)، الذي اشتمل على مصانع البارود الخمسة التي بلغ انتاجها ١٥ ٧٨٤ قنطارًا (القنطار = ٤٥ كلغ) عام ١٨٣٣؛ والترسانة

---

(١٣) أنظر أنور عبد الملك، ١٩٦٩، ص ٢٣، ٣٢، ٦٥، ١٠٨ (بالفرنسية)؛ والدراسات المتضمنة مزيدًا من التفصيلات في عبد الرحمن الرافعي، ١٩٥١؛ و ج. باير (G. Baer)، ١٩٦٢؛ وراشد البراوي ومحمد حمزة عليش، ١٩٤٤؛ أ. لينان دو بلفون (A. Linant de Bellefonds) ١٩٧٢–١٩٧٣، ص ٣؛ و ج. بورنغ (J. Bowring)، ١٨٤٠؛ و ف. جرجس، ١٩٥٨؛ ومحمد فهمي لهيطة، ١٩٤٤؛ و ج. ميكايليدس (G. Michailidis) ، ١٩٥٠؛ و هـ. تيرز (H. Thiers)، ١٨٦٧؛ ف. دي ليسبس (F. de Lesseps). ١٨٦٩؛ ومحمد كامل مرسي، ١٩١٤؛ و هـ. أ .ب. ريفلين (H.A.B. Rivlin)، ١٩٦١؛ و ج. تاغر (J. Tagher)، ١٩٤٩، و م. فهمي ١٩٥٤؛ و أ. إ. كراوتشلي (A.E. Croucheley)، ١٩٣٨؛ وعبد المنعم الجريتلي ١٩٤٨؛ وأنور عبد الملك، ١٩٦٢ (بالفرنسية)؛ وحسين خلاف، ١٩٦٢؛ والعيسوي، ١٩٦٦؛ ومحمد شفيق غربال، ١٩٤٤؛ و أ. أ. خطاب، ١٩٣٥.

البحرية بالإسكندرية، التي تولّى انشاءها لوفيبور دي سيريزي عام ١٨٢٩، بعد أن خلف صانعًا حرفيًّا عبقريًّا هو الحاج عمر؛ وأخيرًا الحوض الجاف الذي أنشأه موجيل عام ١٨٤٤. وقد أثارت هذه البنية الأساسية في نفس المشير مارمون وكلوت بك غاية الدهشة والعجب. أما في مجال الصناعات «المدنية» فقد تمّ إنشاء ثلاثين مصنعًا لغزل القطن ونسجه في الوجهين البحري والقبلي. وكفلت مصانع القاهرة تزويد مصانع الأقاليم بالآلات والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء والفنيين اللازمين لإصلاح المصانع.

ولقد كان هذا الإنتاج الصناعي يسدّ حاجات البلاد ويتيح الاستعاضة عن الواردات بالمنتجات المحلية، مع تحقيق أرباح تبلغ نسبتها ١٠٠٪ للخزانة العامة في الوقت نفسه. كذلك أنشئت ثلاثة مصانع لنسج الصوف في بولاق ودمنهور وفوه، ومصنع كبير للحرير في الخرنفش (١٨١٦)، ومصانع عديدة للكتّان في أنحاء متفرقة من البلاد، وثلاثة مصانع لتكرير السكّر، وسبعة عشر مصنعًا للنيلة، ومصنعان كبيران للزجاج، ومدبغة رشيد (١٨٢٧)، ومصنع الورق بالقاهرة (١٨٣٤)، ومصانع نترات البوتاسيوم الستّة التي أنشأها فرنسي يدعى حاييم. بيد أن هذه البنية الأساسية كانت تعاني من ضعف كامن أدّى إلى إعاقة عملية التصنيع بعد ذلك بقرن كامل، ونعني بذلك افتقار البلد إلى الخامات المعدنية الأساسية، وهي الحديد والفحم، وبالتالي صعوبة توفير القوّة المحرّكة الكافية لتشغيل الآلات في البلد.

وقال محمد علي لبورنغ الذي جاءه مدافعًا عن مصر كدولة زراعية: «إن هدفنا ليس تحقيق الأرباح، بل تدريب شعبنا على استخدام التقنيات الصناعية». وقد بدأ مدوّنو التاريخ المصريون الآن يوجّهون اهتمامهم إلى هذا الجانب من إنجازات مؤسّس الأسرة الحاكمة التي قُدِّر لها الاستمرار على عرش البلد حتى عُزلت في ٢٦ يوليو / تموز ١٩٥٢.

وقد أتاحت معاهدة لندن، التي أُبرمت بين الدول الأوروبية الكبرى وتركيا في ١٥ يوليو / تموز ١٨٤٠، وقف هذه الانطلاقة الكبرى لمصر نحو بناء اقتصاد مستقلّ، وكانت نصوصها بمثابة حكم على الأمبراطورية العثمانية – حسب تكوينها آنذاك – بالاضمحلال العام. وكان ذلك إيذانًا بنهاية الاحتكارات التي أقامها محمد علي، وغدت مصر مفتوحة أمام تغلغل رأس المال الأجنبي الذي شوّه الاقتصاد المصري. وكان الاعتماد على زراعة محصول وحيد، هو القطن، ذا أثر ضارّ واضح على الاقتصاد المصري بأسره. وأدّى حفر القناة عبر برزخ السويس إلى إتمام دمج الاقتصاد المصري في النظام العالمي، كما أفضى بصورة مباشرة إلى الاحتلال العسكري لمصر عام ١٨٨٢. وكان مؤدّى الدمج في هذه الحالة أن أصبحت مصر تحت رحمة الأسعار العالمية تمامًا وأسيرة تقلّب الظروف الاقتصادية الدولية التي ظلّت مصر غريبة عنها، وخاصّة منذ عام ١٨٧٩ حين حُرمت من سلطة اتّخاذ القرارات المستقلّة.

وثمة تشويه آخر نجم عن التنمية غير المتّسقة؛ فقد حظي الوجه البحري بالتمييز على حساب الوجه القبلي، مع التسليم بأن الدلتا تضمّ معظم الأراضي الصالحة للزراعة التي تكفل للمدن الكبيرة احتياجاتها المعيشية، وبأن المدن هي التي تشكّل مركز عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. واستتبع ذلك أن طبقة حاكمة محلية، مكوّنة من كبار الملّاك الزراعيين،

ظهرت تدريجيًا مع نمو القطاع الرأسمالي الذي استند إلى تقرير الملكية الخاصّة للأرض، وغدت مصالح هذه الطبقة الحاكمة موزّعة بين المدينة والريف من جهة، وبين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي – بما في ذلك التجارة الخارجية وخاصة بيع القطن – من جهة أخرى.

وأدّى هذا التكافل عند القمة – إن صحّ هذا التعبير – إلى خلق روابط عضوية عميقة بين المناطق الداخلية في البلاد وبين المدن، وأخذت جماعات معيّنة من السكّان تنتقل من الريف إلى المدن. ويُلاحظ أن عبارة «المناطق الداخلية» يُقصد بها هنا بالتحديد مناطق الجنوب، أي الوجه القبلي. إذ بينما كانت الإسكندرية التي تولي وجهها شطر أوروبا تضطلع بدور اقتصادي رئيسي، وخاصّة منذ عهد سعيد حتى نهاية القرن، كانت القاهرة الواقعة في قلب البلاد تسيطر بدورها على الدلتا، مصدر الجانب الأكبر من ثروة البلاد وموطن غالبية سكّانها. وقد أصبح الوجه القبلي يشكّل «داخل البلاد» الحقيقي بالنسبة إلى القاهرة والإسكندرية على السواء، ولا سيّما في ظلّ ضغط الدوائر المالية الأجنبية.

الزراعة واستخدام الأراضي

احتلّت الزراعة بطبيعة الحال مكان الصدارة في الإصلاحات الاقتصادية. وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت جميع الأراضي – باستثناء أراضي الأوقاف – موزّعة على الملتزمين، الذين كانت مهمّتهم الأساسية هي جمع الإيرادات المستحقّة على القرية أو مجموعة القرى الخاضعة لالتزامهم وتسليمها للخزانة المركزية أو المحلية. إلّا أن حقّ الإنتفاع الذي حصل عليه الملتزم تدريجيًا لمصلحة أسرته (إلى درجة أن أصبحت ملكية الدولة أشبه بالمهزلة) قد بلغ حدًّا جعل تأسيس الدولة الحديثة المتميّزة بالمركزية التي حلم محمد علي بإقامتها أمرًا مستحيلاً. فكان كلّ ما استطاع عمله هو الاجتهاد في سبيل الحدّ من تناثر إيرادات الأراضي وتشتّتها. فقسمت الأراضي الصالحة للزراعة والتي بلغت مساحتها عام ١٨٠٥ مليونَي فدّان إلى ستّ فئات: أراضي الأبعاديات أو الشفالك، وتضمّ ٢٠٠٠٠٠ فدّان وزّعها محمد علي على أفراد أسرته ورجال الدولة وقادة الجيش، وهي أراضٍ معفاة من الضرائب؛ وأراضي المماليك الذين قضى عليهم في القلعة (١٨١١) ثم في مصر العليا (١٨١٢)، وتشمل ١٠٠٠٠٠ فدّان تمّ تحويلها إلى أراضٍ أوسية ومنحت كتعويض لهذه الفئة تفاديًا لحرمان أُسرهم من مصادر الرزق؛ ثم أراضي «المشايخ» أو «مسموح المشايخ والمصاطب»، وكانت تمثّل ٤ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في كل قرية، ومساحتها الكلية ١٥٤٠٠٠ فدّان سلّمت إلى العلماء الذين عُهد إليهم أيضًا بمهمّات الملتزمين؛ ثم أراضي «الرزقة» التي تَبلغ مساحتها ٦٠٠٠ فدّان معفاة من الضرائب، والتي قُدِّمت كعطايا للخبراء الأجانب العاملين في مصر؛ ثم أراضي «الأثر» التي بقيت خالية فأُعطيت للفلّاحين؛ وأخيرًا أراضي «العربان» التي أراد محمد علي للبدو أن يستقرّوا فيها. وقد أفضت هذه السياسة، وتوزيع الأراضي على هذا النحو، إلى اعتبار محمد علي في نظر معاصريه «آكل الحقوق، ومخرّب البيوت العامرة، وقاطع أرزاق الغير»، بينما ذهب شفيق غربال إلى أن ذلك «كان وسيلة الخروج من الفوضى والفقر والضعف إلى النظام واليُسر والقوّة».

وإذا ما نظرنا إلى الوضع من زاوية ملكية الأراضي وحدها، فإنه يبدو أكثر تعقيدًا. فمن الصحيح أن الاتجاه العام كان إلى توخّي النظام، حيث كان النظام الاقتصادي المصري آنئذٍ بصفة عامة قائمًا على هيمنة الدولة وعلى الاكتفاء الذاتي.

بيد أنه إذا كان من المغالاة الأخذ بما ذهب إليه محمد كامل مرسي من أن الأرض كانت حينئذٍ تسجّل بأسماء الفلّاحين الأفراد، نظرًا إلى بقاء الجانب الأكبر منها ملكًا للدولة بالفعل، فإن ابراهيم عامر يرى بقدر أكبر من الصواب أن هذا النظام كان شكلًا انتقاليًا، إذ إن نظام الملكية العقارية في مصر قبل عصر محمد علي، والنظام الاجتماعي المستند إليه، كانا يمثّلان نمطًا نموذجيًا «للإقطاع الشرقي»، ... أما تنظيم الاستغلال الزراعي في عهد محمد علي فقد كان ظاهرة مؤقتة، ومرحلة انتقالية بين نظام الإقطاع والنظام الرأسمالي»[١٤]. ولا بدّ من إبراز أن تطوّر الملكيات الكبيرة الخاصة الذي تميّزت به مصر الحديثة، بدأ في عصر محمد علي. إلا أن تكوينها لم يكن سببه الرغبة في إيجاد طبقة جديدة من ملّاك الأراضي، بل كان تسهيل الإدارة وجمع الضرائب لمصلحة الحكومة والطبقة الحاكمة الجديدة.

وثمة حقائق أخرى تستحقّ التنويه. من ذلك أن محمد علي هو الذي نوّع المحاصيل، وهو الذي كثّف زراعة القطن منذ عام ١٨٢١، أخذًا بنصيحة جوميل الذي أُطلق اسمه على النوع الجديد من القطن طويل التيلة، وهو نوع كفل إلى جانب القطن الأمريكي من نوع سي آيلاند Sea Island دخلًا طيبًا للدولة صاحبة الاحتكار في مجال التجارة الخارجية. ففي عام ١٨٤٥ بلغ المحصول ٩٩٥ ٤٢٤ قنطارًا في مساحة قدرها ٤٧٣ ٢١٢ فدّانًا، أي بزيادة قدرها ٤٠٠ في المائة خلال عشرين عامًا. وكان نصيب مصانع الغزل المصرية من ذلك ما لا يزيد على ٠٠٠ ٨٠ قنطار. أما الباقي وقدره ٩٩٥ ٣٤٤ قنطارًا فكان للتصدير. ولقد أجمع الخبراء على الثناء على سياسة الوالي في الأخذ بأساليب الزراعة الحديثة: «فقد حرص فوق كل شيء على كفالة رأس المال اللازم لتحويل الاقتصاد الزراعي المصري من اقتصاد كفاف إلى اقتصاد حاصلات نقدية، وذلك من دون التخلّي عن زراعة الحبوب التي كانت دائمًا قوام الاقتصاد الزراعي المصري»[١٥].

ويصف الوالي نفسه، وخاصّة في أحاديثه مع المراقبين الأجانب، بأنه «مزارع وتاجر». إلا أنه كان يستخدم صفة «المزارع» بالمعنى الذي كان يقصده الفراعنة، سادة ذلك «المجتمع الهيدرولي» الذي تمثّل مصر أعجب نماذجه وأشدّها كثافة على مرّ العصور. فقد استخدم العمل الإجباري (السخرة) لحفر ستّ وثلاثين ترعة وقناة صرف، أشهرها ترعة المحمودية، كما أمر بردم الفرعونية التي لم تعد صالحة للاستخدام، وبتشييد خمسة عشر جسرًا وثلاثة وعشرين سدًّا على النيل، بما في ذلك سد الدلتا الكبير المعروف بالقناطر الخيرية، وذلك بالإضافة إلى العديد من عمليات الإصلاح. وقد تركّز الجانب الرئيسي من هذه الجهود في الوجه البحري. بيد أن

---

(١٤) يذهب إبراهيم عامر إلى أن الفارق بين نظامَي الإقطاع الشرقي والأوروبي هو انعدام الملكية الخاصة في شكل أراضٍ وعدم وجود رقابة مركزية للدولة على ملكية الأرض.

(١٥) هـ. أ. ب. ريفلين (H.A.B. Rivlin)، ١٩٦١، ص ١٦٩ و١٧٠.

هذه الجهود بدأت تتراخى في ما يبدو في أواخر عهد محمد علي، عندما أوصت اللجنة التي شكّلت عام ١٨٣٨ في تقرير أعدّته في شهر يوليو / تموز بمشروع هائل بالغ الطموح لري ٣٨٠٠٠٠٠ فدّان، وهو عمل جبّار بالنسبة إلى ذلك العصر. فقد تردّد محمد علي في تكريس جانب كبير من موارده البشرية والمادية لإنشاء سدود جديدة، في الوقت الذي بدأت تتضح فيه معالم الحملة الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي كانت تدبّرها الدول الأوروبية ضدّه[١٦].

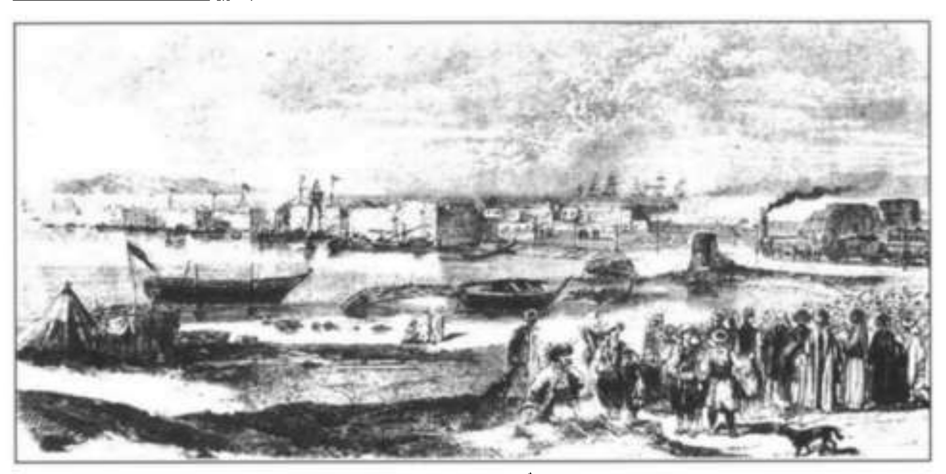
وليس من قبيل المصادفة أن البريطانيين كانوا هم الذين تولّوا تنفيذ مشروع محمد علي المتميّز بالطموح بعد احتلالهم لمصر. ولعلّ خلاصة القول من الناحية التقنية هي أن إنجازات محمد علي في مجال الري لا تضارع ما تمّ تحقيقه من ذلك في المراحل المهمّة من تاريخ مصر. إلّا أن المراقبين ذوي النظر الثاقب في ذلك العهد لا يخطئون التقدير على هذا النحو، بل يدركون أن الأمر لم يكن مجرّد مسألة تحديث أو تخطيط عمراني، بل ضمان «استقلال مصر في مواجهة الدول الأخرى»، وذلك وفقًا للتشخيص السديد الذي قال به جون بورنغ، المندوب البريطاني في مصر.

وكانت الفترة من ١٨٤٠ إلى ١٨٧٩ فترة انتقال من نظام اقتصادي يتّسم بطابع «الإقطاع الشرقي» الواضح إلى «اقتصاد رأسمالي متخلّف، من النمط القائم على الزراعة بصفة رئيسية والسائد في المستعمرات»؛ وهو اقتصاد تهيمن عليه الدولة، التي أعادت اكتشاف ما أراده محمد علي من تحديث وتوسّعت فيه.

والواقع أن سياسة الاحتكار التي وجّهت ضربة قاسية لامتيازات الإقطاع القديم وركّزت الأرض، من جملة أمور أخرى، بين يدي الوالي، قد مهّدت السبيل إلى الملكية الخاصّة للأراضي، حيث كان حق الانتفاع بهذه الأراضي هو الخطوة الأولى نحو ذلك. وفي عام ١٨٤٦ صدر مرسوم يسمح برهن الأراضي التي في حوزة المنتفعين. وفي عام ١٨٥٤ أصبح نقل ملكية حق الانتفاع بالأراضي أمرًا يجب إجراؤه عن طريق المحاكم. ثم تقرّر حق الملكية الخاصة رسميًا بموجب القانون الذي أصدره الخديوي سعيد باشا في ٥ أغسطس / آب ١٨٥٨، وتضمّن النصّ على طرق شتّى لاكتساب هذه الملكية (المادة ٢٥)، بدءًا بحق الإرث. وبين عامَي ١٨٥٨ و ١٨٧١، اتخذت سلسلة من التدابير المتتابعة بقصد معاملة أراضي الرزقة والأوسية والأبعاديات معاملة أراضي الخراج التي استهدفتها هذه الإصلاحات. وفي عام ١٨٨٠ أصبح جميع أصحاب الأراضي تقريبًا يملكون أراضيهم ملكية تامة. وزادت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من ٣٨٥٦٢٢٦ فدّانًا عام ١٨٤٠ إلى ٤٧٥٨٤٧٤ فدّانًا عام ١٨٨٢، بفضل المشروعات الكبرى لتحسين الأراضي وتوفير البُنى الأساسية التي نفذت في عهد اسماعيل بصفة رئيسية.

---

(١٦) كان الدكتور كلوت بك هو الأجنبي الوحيد الذي أدرك هذه المشكلة، إذ إن معاصريه والباحثين في الوقت الحاضر على السواء – ولا سيّما بورنغ (Bowring) وريفلين (Rivlin) – يكتفون بسوق اعتبارات فنية من دون إيراد تفسير لهذه الظاهرة.



اللوحة ١٣،٤: وصول أول قطار على خط السكّة الحديدية بين القاهرة والسويس، ١٨٥٨.

وكانت قد اتّضحت منذ بعض الوقت الفاعلية التي استغلّ بها اسماعيل القروض الأجنبية التي أبرمها في سبيل تنفيذ مشروعات كبرى كان للكثير منها تأثيره على المناطق الريفية. وكان عبّاس قد استهلّ هذه العملية بمنحه جورج ستيفنسون في عام ١٨٥١ عقد إنشاء أول خط للسكك الحديدية يربط بين الإسكندرية والقاهرة. وفي عهد سعيد، تمّ ربط كفر الزيّات وطنطا والسويس بالعاصمة. كما تُعزى إليه أيضًا مبادرة انشاء الحوض الجاف الكبير للسفن في السويس، وتطهير ترعة المحمودية. وبذا أصبحت مصر مرة أخرى همزة الوصل بين البحرين المتوسّط والأحمر.

واستنادًا إلى تقرير بيردسلي، قدّر آ. كراوتشلي جملة المبالغ التي أنفقها اسماعيل على المشروعات الكبرى بحوالى ٠٠٠ ٣٩٤ ٥١ جنيه مصري. وقد تمّ في عهده إنشاء ١١٢ قناة يتجاوز طولها ٨٤٠٠ ميل؛ وهو ما تطلّب عمليات حفر تمثّل ١٦٥ في المائة من حجم العمليات التي تطلبها شق قناة السويس. كما تمّ تطهير قنوات يبلغ طولها آلافًا عدّة من الأميال وإنشاء ٤٣٠ جسرًا. وأصبحت الإسكندرية أفضل موانئ البحر المتوسط. وأُنشئ ١٥ منارًا على سواحل البحرين، ومُدّت خطوط للسكك الحديدية يبلغ طولها ١٥٠٠ كلم، وكذلك ٥٢٠٠ كلم من خطوط البرق، بالإضافة إلى مد ٢٠٠٠ كلم منها في السودان. كما أُنشئ ٦٤ معملًا لتكرير السكّر. وأعاد اسماعيل تنظيم الخدمات البريدية، بعد فترة من الفوضى في عهد سعيد. وفي عام ١٨٧٤ وقّعت مصر اتفاقات أول مؤتمر دولي للبريد في برن. وكان إدخال نظام المجاري وتحسين شوارع القاهرة والإسكندرية وتزويد أحياء عدة بالمياه الصالحة للشرب وبالإضاءة وتحديث القاهرة في مجموعها على غرار نموذج باريس من جملة المشروعات البلدية الكثيرة التي أكملت المشروعات الكبرى الخاصّة بالبُنى الأساسية.

وكانت أول فئة اجتماعية تبرز كطبقة في المناطق الريفية هي فئة كبار ملّاك الأراضي. وخلال المرحلة الأولى – من ٢٣ مارس / آذار ١٨٤٠ إلى ٢٤ ديسمبر / كانون الأول

١٨٦٦- كان نظام العهدة (الذي يشمل الأراضي المعفاة من الضرائب والتي يمنح حائزوها باديء الأمر حق الانتفاع بها فقط، وهو الحق الذي تحوّل تدريجيًا إلى ملكية واقعية) قاصرًا على أسرة محمد علي وكبار أعيان الدولة. وكان ربع المساحة الكلية لهذه الأراضي التي بلغت آنذاك ١ ٢٠٠ ٠٠٠ فدّان ملكًا لأسرة الوالي، أما الباقي فقد شكّل نواة الملكيات الكبيرة التي ظهرت بعد ذلك: فحصل سليم السلحدار باشا على قريتَي البليانة وفضارة؛ وأصبحت أسرة الشواربي تمتلك ٤٠٠ فدّان (من مجموع ٧ ٠٠٠) في قليوب في أواخر القرن؛ ونال السيد أباظة باشا حوالى عشرين قرية في الشرقية، وعندما توفي عام ١٨٧٦ كان لا يزال في حوزته منها خمس عشرة قرية يبلغ مجموع أراضيها ٦ ٠٠٠ فدّان؛ أما البدراوي باشا فكانت سمنود من نصيبه، أي ما قدره ١ ٤٠٠ فدّان. ولم يكن الانتقال إلى الملكية الخاصّة التامّة موضع دراسة دقيقة؛ وإنما يبدو أن خلفاء محمد علي قد أقرّوا وضع الحيازة القائم بوصفه أمرًا واقعًا في مقابل دفع الضرائب المستحقّة على الفلّاحين العاملين في تلك الأراضي. وهناك مجموعة ثانية من ملّاك الأراضي أُعطيت الأراضي البور، التي كانت تسمّى «الأبعاديات» والتي راوحت مساحتها الكلية بين ٧٥٠ ٠٠٠ ومليون فدّان في أواخر حكم محمد علي. وكانت غالبية هذه الأراضي تقع في مديريتَي الغربية والبحيرة. وكان المستفيدون الرئيسيون بهذه الأراضي من الوزراء ومديري المديريات، من أمثال محمد شريف باشا والدرمللي باشا. بيد أن ج. باير يوضح أن أراضي الجفالك - وهي الأراضي «الممنوحة» من الحاكم - التي تتكوّن أساسًا من القرى التي هجرها سكّانها بسبب فداحة الضرائب ومن ثم انتقلت ملكيتها إلى أسرة الوالي - هذه الأراضي هي التي شكّلت الجزء الأكبر من الضياع الزراعية الكبيرة. وقد كانت نسبة كبيرة من المليون فدّان التي تتكوّن منها ملكية الأسرة الخديوية في ١٨٧٨ من أراضي الجفالك؛ وكان إسماعيل هو الذي وزّع القدر الأكبر من هذه الهبات بين عامَي ١٨٦٧ و ١٨٧٦.

وكان سعيد قد أصدر مرسومين بتاريخ ٣٠ سبتمبر / أيلول و١١ أكتوبر / تشرين الأول ١٨٥٤ صنّفت الأراضي بموجبهما ضمن فئتين: «عشورية» (وهي تشمل الأنواع الثلاثة سالفة الذكر بالإضافة إلى أراضي الأوسية التي كان مجموع مساحاتها قليل الشأن)؛ وخراجية، وهي الأراضي التي بقيت خارج نطاق الأملاك الزراعية الكبيرة. وقد اعتبر يعقوب أرتين واللورد كرومر الأراضي العشورية مرادفة لأراضي الملكيات الكبيرة، وقد ازدادت مساحتها من ٦٣٦ ١٧٧ فدّانًا عام ١٨٦٣ إلى ١ ٤٢٣ ٩٨٧ فدّانًا عام ١٨٩١، أي أن نسبتها إلى مجموع الأراضي المزروعة ارتفعت من ١٤,٥ في المائة إلى ٢٨,٨ في المائة، بينما انخفضت مساحة الأراضي الخراجية من ٣ ٧٥٩ ١٢٥ فدّانًا إلى ٣ ٥٤٣ ٥٢٩ فدّانًا، أي ما يمثّل نسبة ٨٥,٥ في المائة انخفضت إلى ٧١,٢ في المائة خلال الفترة ذاتها.

ويشير أول إحصاء للملكية الزراعية أُجري عام ١٨٩٤ إلى أن ١١ ٩٠٠ من كبار الملّاك (أكثر من ٥٠ فدّانًا) كانوا يملكون ٢ ٢٤٣ ٠٠٠ فدّان، أي ما يمثّل ٤٤ في المائة من مجموع الأراضي الزراعية. وكانت المليون فدّان التي تملكها الأسرة الخديوية في ١٨٧٨ تزيد زيادة

واضحة عن الـ٠٠٠ ٦٦٤ فدّان التي كانت تملكها هذه الأسرة عام ١٨٤٤؛ إذ إن اسماعيل استولى على جزء كبير من الأراضي الجديدة، التي قسّمها إلى أراضي الدائرة السنية (٦٩٩ ٥٠٣ فدّانًا عام ١٨٨٠) والأراضي المملوكة للدولة (٧٢٩ ٤٢٥ فدّانًا عام ١٨٧٨). ونحن نعرف أن الأراضي المملوكة للدولة تعيّن بيعها في عام ١٨٧٨ لتغطية قرض روتشيلد، ولكن الخديوي كان قد احتاط بتوزيع نسبة كبيرة منها على أقربائه قبل ذلك التاريخ. وقد اتّخذت بعد ذلك تدابير أتاحت لهذه الفئة شراء بعض الأراضي المملوكة للدولة من جديد. وعلى ذلك:

«فبرغم انتهاء الدور المزدوج للحاكم المصري بوصفه مالكًا لأراضي الدولة ولأملاكه الخاصّة مع انتهاء عهد اسماعيل... فإن المتربّع على العرش من أفراد الأسرة الحاكمة (سواء أكان خديويًا أو سلطانًا أو ملكًا) قد ظلّ على الدوام تقريبًا هو أكبر الملّاك الزراعيين. إلا أنه من الناحية النظرية – وإلى حدّ كبير من الناحية العملية – لم يعد يملك أن يتصرّف في احتياطي ضخم من أراضي الدولة بما يتيح له زيادة ممتلكاته الخاصّة... وبالمثل، فإن الأسرة الحاكمة في مجموعها، وبفضل أوقافها وثرائها العريض الذي مكّنها من مواصلة شراء المزيد من الأراضي، ظلّت محتفظة بمكان الصدارة بين ملّاك الأراضي الزراعية في مصر منذ القرن التاسع عشر».

وكان كبار ملّاك الأراضي هؤلاء، بطبيعة الحال، من كبار أعيان الدولة والضبّاط وبعض أعيان القرى وبعض رؤساء البدو والعلماء والأقباط. ويتضمّن الجدول ١٣,١ الذي يرد في ما يلي بيان فئات الملّاك الزراعيين.

كما أن البيانات التي تسنّى تجميعها عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي لعمد القرى ومشايخها لها دلالتها المهمّة. فبانتهاء عهد الاحتكار وظهور الملكية الخاصة للأراضي في عهد الخديوي سعيد طرأ تقلّص ملموس على حجم هذه الفئة من أعيان الريف الذين كانوا ممثلين للملتزمين من قبل، وظلّوا على الدوام ممثلين للسلطة المركزية ازاء الفلّاحين. بيد أن اسماعيل قد عمد إلى تعزيز نفوذهم من جديد. وقد أشار د. ماكينزي والاس مراسل صحيفة «التايمز» إلى ذلك بقوله «إن هذا المنصب يشغله أكبر مالك للأرض»، وقد تضمّنت موسوعة علي مبارك باشا تأكيد هذه الحقيقة، وأوردت ذكر أسماء أُسر العمد (الشريف، الهواري، الجيّار، عبد الحق، شعير، العقالي، صياغ، الوكيل، الأتربي، الشريعي، وغيرهم). وكان وضع هؤلاء في مصر مماثلًا لوضع أغنياء الفلّاحين الروس من الكولاك. وقد تردّد كرومر في اتخاذ نفوذهم عمادًا للسلطة في الريف إبّان عهده. وتُعزى أهميتهم النسبية في الريف، حين اجراء احصاء عام ١٨٩٤، إلى ما حصلوا عليه في ظل اسماعيل من مكاسب، تمثّلت في توزيع الأراضي وإقراض الفلّاحين الفقراء وتأجير أراضيهم الخاصة والمعاملات التجارية مع المدن بصفة خاصة.

الجدول ١٣،١ : ملكية الأراضي الزراعية في مصر بحسب حجم الملكية، في عامَي ١٨٩٤ و١٩١٤

العام	كبار الملّاك (أكثر من ٥٠ فدّانًا)			
	العدد	٪	المساحة	٪
١٨٩٤	١١ ٩٠٠	١,٣	٢ ٢٤٣ ٥٠٠	٤٤
١٩١٤	١٢ ٤٨٠	٠,٨	٢ ٣٩٦ ٩٤٠	٤٣,٩
	أواسط الملّاك (٥–١٠ أفدنة)			
١٨٩٤	١٤١ ٠٧٠	١٥,٤	١ ٧٥٦ ١٠٠	٣٤,٣
١٩١٤	١٣٢ ٦٠٠	٨,٥	١ ٦٣٨ ٠٠٠	٣٠
	صغار الملّاك (أقلّ من ٥ أفدنة)			
١٨٩٤	٧٦١ ٣٠٠	٨٣,٣	١ ١١٣ ٠٠٠	٢١,٧
١٩١٤	١ ٤١٤ ٩٢٠	٩١,٧	١ ٤٢٥ ٠٦٠	٢٦,١

ملحوظة: إن أبرز سمة ملفتة للنظر هي تفتّت الملكية في أواخر القرن. وأسباب ذلك عديدة: فهناك الآثار المترتبة على أحكام الميراث وفقًا للشريعة الإسلامية؛ وتزايد السكّان بكثافة؛ وقانون حظر الحجر على الملكية التي لا تتجاوز ٥ أفدنة (ديسمبر / كانون الأول ١٩١٢). والواقع أن الملكيات الصغيرة قد نتجت عن تفتّت الملكيات الكبيرة والملكيات المتوسطة على السواء، وهو أمر نسبي تمامًا.

وقد واكب تزايد عدد الفلّاحين الميسورين نسبيًّا تزايد عدد أُسر الفلّاحين التي يقلّ ما تملكه كل منها عن ثلاثة أفدنة – وهو حدّ الكفاف – وتزايد عدد المعدمين الذين لا يملكون أرضًا ولا عملًا. وقد شهدت فترة الاستعمار زيادة في تسارع عملية تحوّل الفقراء إلى معدمين.

وفي حين كان عبّاس الأول يساند البدو ضد التحالف المحتمل بين المشايخ والفلّاحين، كما حاول سعيد الحدّ من النفوذ السياسي لأعيان القرى، فإن إسماعيل على النقيض من ذلك اعتمد عليهم اعتمادًا كبيرًا، وكان بين الأعضاء المختارين في أول مجلس للشورى أُنشئ عام ١٨٦٦ عدد كثير من المشايخ. وقد قدّر عبد الرحمن الرافعي عدد العمد الذين شغلوا عضوية هذا المجلس في أعوام ١٨٦٦ و١٨٧٠ و١٨٧٦ بما تراوح بين ثمانية وخمسين وأربعة وستّين عضوًا من مجموع عدد الأعضاء الذي راوح بين أربعة وسبعين وخمسة وسبعين عضوًا. كذلك عيّن اسماعيل عددًا كثيرًا منهم في مناصب مديري المديريات للوقوف في وجه الأرستقراطية التركية – الألبانية. وقد أيّد هؤلاء الرجال بطبيعة الحال ثورة عرابي عام ١٨٨٢ كما حشدوا مساندة الفلّاحين للقضية الوطنية.

التطوّر الثقافي

أن التطوّر الثقافي منذ البدايات التي جانبها النجاح بلا نزاع للانضواء الثقافي حتى ظهور فلسفة أصيلة للثقافة الوطنية أمر جدير باعتباره إنجازًا عظيمًا في حدّ ذاته. فعلى غرار ما تكرّر حدوثه عبر تاريخ مصر الممتدّ سبعة آلاف من السنين، كانت الدولة هي التي اضطلعت بالتخطيط المبدئي وبتدريب الموظّفين، وهي التي كفلت القوة الدافعة. وتحتلّ شخصية الشيخ رفاعة الطهطاوي

(١٨٠١-١٨٧٣) العملاقة مكان الصدارة في هذه العملية، إذ كان ظهوره إيذانًا بانتهاء العصور الوسطى في مصر وفي أقطار أخرى من العالم العربي على السواء.

فقد بشّر الطهطاوي ببدء عهد جديد يتميّز باستعادة الذاتية التي تشكّل الهدف الرئيسي للمجتمعات والحضارات في المرحلة «الوطنية»؛ وهي نهضة لا يمكن تحقيقها إلا داخل الإطار الوطني، بمساعدة فكر راديكالي ونهج نقدي في تناول التراث الوطني والأفكار الأجنبية على السواء، كي يصبح «الوطن محلًا للسعادة المشتركة بيننا، نبنيه بالحرية، والفكر، والمصنع». وكان أعظم مؤلّفاته «مناهج الالباب المصرية في مباهج الآداب العصرية»، الذي نشر عام ١٨٦٩، إيذانًا ببدء تحوّل الفكر الوطني إلى الاشتراكية، حيث جاء فيه ما يلي:

«فإن الشغل يعطي قيمة لجميع الأشياء التي ليست متقدمة بدونه... فالمدار على العمل في الرواج، إذ به يستحوذ الإنسان على منافع الحيوانات وصناعتها الإلهامية، فيؤلّفها لهذه المنافع لينتفع بها أهل وطنه...

فجميع ما يجب على المؤمن لأخيه المؤمن منها يجب على أعضاء الوطن في حقوق بعضهم على بعض لما بينهم من الأخوة الوطنية فضلًا عن الأخوة الدينية، فيجب أدبًا لمن يجمعهم وطن واحد التعاون على تحسين الوطن وتكميل نظامه فيما يخصّ شرف الوطن وإعظامه وغناه وثروته لأن الغنى إنّما يتحصّل من انتظام المعاملات وتحصيل المنافع العمومية وهي تكون بين أهل الوطن على السوية لانتفاعهم جميعًا بمزية النخوة الوطنية فمتى ارتفع من بين الجميع التظالم والتخاذل وكذب بعضهم على بعض واحتقاره لثبتت لهم المكارم والمآثر ودخلت فيما بينهم السعادة...»(١٧).

ولم تكن باكورة المبعوثين إلى أوروبا للتدريب (الذين أوفدوا بصفة رئيسية إلى فرنسا بادئ الأمر ثم سرعان ما تبعت ذلك بعثات إلى كل من بريطانيا والنمسا وإيطاليا والدويلات الألمانية ثم الولايات المتحدة الأمريكية) لتكفي وحدها لتشكيل هيكلية النظام التعليمي للبلاد بأسرها وتلبية كافة احتياجاته. بيد أن إنجازات تلك الفترة تبدو اليوم عملًا عظيمًا إلى أبعد حدّ، وخاصّة لدى مقارنتها بإنجازات المستعمر البريطاني. وكان هناك نوعان من التعليم: التعليم التقليدي الذي يستند إلى التراث التقليدي، والتعليم الحديث الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الدولة العسكرية من جهة والنهضة الثقافية الجارية من جهة أخرى. وقد كانت شبكة مؤسسات التعليم العالي التي أنشئت في عهد محمد علي فريدة عصرها خارج العالم الغربي؛ وجرى بعد ذلك تعزيزها والتوسّع فيها بإقامة نظام كامل للتعليم الوطني في عهد اسماعيل، وهو ما يُعزى إلى حدّ كبير إلى جهود علي مبارك. وقد حدث ذلك بعد الفاصل الزمني الذي تمكّنت خلاله الإرساليات الدينية الأوروبية والأمريكية من ترسيخ أقدامها في البلاد في ظل تغلغل الإمبريالية، وذلك برغم المعارضة العنيدة للكنيسة القبطية. ونتيجة لكلّ هذه المبادرات والأفكار،

---

(١٧) رفاعة رافع الطهطاوي، ١٨٦٩.

استطاعت مصر أن تتزوّد في غضون نصف قرن بنظام تعليمي يجمع بين الحداثة والطابع الوطني في سماته، وبالمقوّمات الأساسية لجامعة على مستوى أكاديمي رفيع، وبشبكة منوّعة من المؤسسات العلمية، وبرنامج تعليمي قائم على القيم العلمية والعقلانية والأنسيّة الحديثة. ولقد كان هذا المجال الأخير بطبيعة الحال هو الذي صودفت فيه أشدّ الصعاب، مما يثبت من جديد أن تغيير المؤسسات أيسر شأنًا من تغيير العقليات.

وقد أفضى اقتران مدارس الإرساليات بارتقاء جماعات جديدة من النخبة إلى مراتب النفوذ، وظهور طبقات اجتماعية جديدة، وخاصّة في المدن، إلى نشوء حركة قوية في ميدانَي الصحافة والنشر. وكانت الدولة هي التي تولّت حفز هذه الحركة وتوجيهها منذ إنشاء جريدة «الوقائع المصرية» الرسمية (١٨٢٨)؛ إلّا أن المجال سرعان ما انفتح أمام المبادرات الخاصة في هذا الميدان. وكان من أمثلة ذلك تأسيس صحيفة «الأهرام» عام ١٨٧٦.

والحق أن مصر كانت البلد الوحيد من بين جميع ولايات الأمبراطورية العثمانية الذي هيّأ للمثقّفين والمفكّرين والكتّاب والصحافيين المضطهدين من الباب العالي أفضل ملاذ ممكن، إذ إنه كان يجمع بين كونه شرقيًا وإسلاميًا وبين مشاركته الوثيقة في مسيرة أوروبا الحديثة، وكان ملتقى يسع المثقّفين الاجتماع فيه والإقبال على العمل الإبداعي في إطاره، علاوة على أن مصر كانت هي الدولة الوحيدة الحديثة في الشرق التي تملك بنية أساسية مادية وتقنية واقتصادية متقدمة. ومنذ أن تولّى محمد علي الحكم، كانت مصر قد بذلت جهودًا ضخمة لإقامة دولة حديثة وإسدال الستار على أربعة قرون من الركود والتخلّف، وبناء اقتصاد متقدّم يسانده جيش يتميّز بالكفاءة والقوّة. وأدّى هذا الجهد، الذي واصل اسماعيل بذله في ظروف أصعب بمراحل من ظروف الفترة السابقة، إلى حفز مخصب للأفكار والحركات الاجتماعية والسياسية النشطة، فازدهرت نتيجة لذلك الصحافة العربية، المصرية والسورية – اللبنانية على السواء، والرسمية والخاصة، في بيئة حفزت المشاعر الوطنية وكانت مؤاتية لتفاعل الأفكار والتجديد الثقافي. وقد كان ذلك إسهامًا جوهريًا قدّمته مصر في سبيل تقدّم التعليم والصحافة والنشر، وفي نشر التنوير بصفة عامة في العالم العربي والإسلامي خلال فترة وصفت بعد ذلك بأنها كانت فترة إعداد لمولد الثورة والنهضة الوطنيتين.

وسرعان ما أصبح لتناول التاريخ منهجية علمية. ولم يقتصر مجال تطبيقها على دراسة التاريخ المصري وحده بل تجاوز ذلك إلى معالجة الأحداث الكبرى التي تجتاح العالم؛ وخاصّة العالم الحديث بما فيه من دوائر النفوذ المتنافسة، وعلى وجه التحديد أوروبا التي كانت تمثّل الخطر الداهم. وكان الانتقال من مفهوم «الأمة» إلى مفهوم «الوطن»، أي من مفهوم «جماعة المؤمنين» إلى مفهوم «أرض الأجداد» بالمعنى الدقيق، يعكس من زاوية النظر المبدئية المجهود السياسي الذي بذلته مصر للتخلّص من السيطرة التركية وتحقيق استقلالها الذاتي.

بيد أن فكرة الاستقلال لم تتبع في تشكّلها المسار نفسه الذي سلكته فكرة الوطن. فالتذبذب بين استقلال ذاتي يتركّز نوعًا ما حول الذات وبين إرادة الاستقلال الحقيقي المقترن

بطموحات أمبريالية كان جزءًا من الإشكالية الخاصّة بتحديد الشخصية الوطنية لمصر في إطار من النُظم والمؤسسات وضمن سياق الظروف الجغرافية السياسية للصراع بين الدول الأوروبية المتنافسة على تقسيم العالم في ما بينها. وبرغم أن أوجه القصور التي شابت الأُسس الفكرية والأيديولوجية للتحليل كانت حقيقية بالفعل، إلا أن أهميتها كانت ثانوية، لأن المشكلة تمثّلت في أمر آخر. فقد أدّت استحالة قيام المجابهة الجدلية المباشرة بين طرفين اثنين إلى ضرورة التعامل مع ثلاث استراتيجيات أو أكثر، أطرافها الرئيسية على الدوام هي مصر وفرنسا وبريطانيا، بدون إغفال تركيا. ومن هنا كان على مصر أن تلتمس في داخل ذاتها مصادر القوة ومسوّغات الشرعية.

وسرعان ما غدت محاكاة الغرب بدعوى «الإصلاح» تُعتبر عملية سطحية، بمثابة مرآة تعكس إمكانية بأكثر مما تعكس أمرًا يمكن الشروع في تحقيقه. وكان لهذه المحاكاة تأثيرها على الملبس وتخطيط المدن والموسيقى في شكل الأوبرا والألحان العسكرية والمسرح بصفة خاصة، والمحاولات الأولى لكتابة الرواية. ولم تكن الحياة اليومية في جوانبها الشخصية والخاصّة تعتبر أمرًا لا يجوز المساس به، وهو ما يفسّر مبادرة الأنبا كيرلس بطريرك الأقباط والطهطاوي لوضع برامج لتعليم الفتيات وتدريبهن. وقد كان على الذين اضطلعوا بعبء العمل على تحقيق النهضة الوطنية لمصر الحديثة أن يواجهوا مهمّة إعادة تشكيل نمط حياة الأُسرة، باعتبارها القالب الأولي الذي يشكّل مهد الثقة والمحبّة الذي تحافظ الأمة على استمراريتها من خلاله. إلا أن الصالونات والرغبة في التجديد في مجال الحياة الخاصّة لم تستطع بأي حال أن تحجب الجهد المبذول لبعث الدولة بوصفها كيانًا وطنيًا، ولا أن تكتم صوت البلاد الاصيل كما يتضح من المأثورات والأمثال والعادات والتقاليد التي رأت في المحاكاة تخليًا عن تراث آلاف السنين من التاريخ، على نحو لا يمكن تصوّره أو قبوله بأي حال، نظرًا إلى تمسّك كل مصري بجذوره الممتدّة في الماضي إلى ما يجاوز الذاكرة والتاريخ. وعلى ذلك فقد بدأ الحسّ الشعبي يعبّر عن ذاته في صِيَغ وتعبيرات تُبرز الحاجة إلى وسائط مقبولة.

اعتبارات الجغرافيا السياسية وفئة التجّار التابعين (الكومبرادور)

إن تفكّك الدولة التي أقامها محمد علي والذي بدأ بمعاهدة لندن المبرمة عام ١٨٤٠ كان تمهيدًا لتغلغل نفوذ بيوت المال الأوروبية الكبرى في مصر بمساندة فئة التجّار والوسطاء التابعين (الكومبرادور) المحليين في ذلك العصر. وردًّا على الرأي القائل بأن عهد عبّاس الأول كان عصر «صمت ورعب» في مواجهة التهديد الأوروبي، كتب محمد صبري يقول:

«لا بدّ من الاعتراف بأن سياسة الخديوي المتّسمة باليقظة والشدّة وقفت حائلًا دون تدفّق حشود الأوروبيين على مصر. وبفضل اللوائح التي صدرت للحدّ من حرية التجارة الداخلية، منعت هذه السياسة أيضًا الأوروبيين، ومعظمهم من اليونانيين، من التغلغل إلى داخل البلاد، وترك المدينتين الكبيرتين، القاهرة والإسكندرية، للانتشار في القرى والاتّجار مع

الفلّاحين الجهلة. وبذلك نجح عبّاس في أن يوقف الخطر – بدون أن يقضي عليه تمامًا – الذي استشرى بعد ذلك بسرعة بالغة في أثناء «عصر القناصل» في عهد خلفه»[١٨].

وكان الامتياز الذي منحه سعيد (١٨٥٤–١٨٦٣) في ٣٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٥٤ لصديق طفولته فرديناند دي ليسبس لحفر قناة السويس، والذي أعلن رسميًّا بالفرمان الصادر في ١٩ مايو / أيار ١٨٥٥، هو بداية تغلغل كبار الرأسماليين الأوروبيين في مصر. وقد كان نابليون الثالث شخصيًّا هو القوة الدافعة وراء تحويل «شركة دراسات قناة السويس» التي تأسّست في ٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٤٦، من ثلاث مجموعات تتألف كل منها من عشرة أعضاء وتمثّل بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا، إلى «منظمة مجلس إدارة الشركة العالمية لقناة السويس»، التي أُنشئت في ٣٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٥٤. وكان ذلك، حسبما ذكره نابليون الثالث لأنفانتان «حتى يكون تكوينها من رجال الأعمال عونًا لرجال الدولة في مفاوضاتهم الدبلوماسية». وسرعان ما أُبعد هذا الأخير من المشروع لمصلحة دي ليسبس وحده، الذي تكرّر منذ ذلك الحين استغلاله لصداقته مع الخديوي سعيد كي يعتصر ويبتزّ منه كل أشكال الامتيازات. وراح يعقد المزيد ثم المزيد من القروض الأجنبية. وعند وفاة سعيد في ١٨ يناير / كانون الثاني ١٨٦٣ كانت ديون مصر قد بلغت ٣٦٧ مليون فرنك (١٤ ٣١٣ ٠٠٠ جنيه مصري) طبقًا لأوسع التقديرات قبولًا، وإن كان محمد فهمي لهيطة يسوق تقديرًا آخر يبلغ ١٦ ٣٠٨ ٠٧٥ جنيهًا مصريًا. يُضاف إلى ذلك أن سعيد تنازل مقابل ثمن بخس عن ضيعة الوادي التي تبلغ مساحتها ١٠ ٠٠٠ هكتار، بما فيها التلّ الكبير، مفتاح مصر، وأربع قنوات داخلية بين النيل وبحيرة التمساح، وثلاث عمارات وملحقاتها، ومحلّات تجارية ومخازن تقوم على مساحة تبلغ ١٠ ٠٠٠ م^{٢} في بولاق.

وقد أعلن اسماعيل في كلمته التي ألقاها في ٣٠ يناير / كانون الثاني ١٨٦٣ أمام أعضاء السلك القنصلي في قلعة القاهرة عن عزمه على إلغاء السخرة. وأضاف بعد برهة قائلًا: «ليس هناك من هو أكثر مني تأييدًا لمشروع القناة، ولكنني أريد أن تكون القناة ملكًا لمصر لا أن تكون مصر ملكًا للقناة». وفي الوقت نفسه زادت ديون مصر زيادة هائلة نتيجة للمشروعات الكبرى لتنمية الاقتصاد الوطني في الداخل، والبعثات الدبلوماسية والعمليات الحربية التي جرت خارج البلد في المكسيك وكريت وأفريقيا لحساب الباب العالي، وإرساء قواعد الأمبراطورية المصرية في أفريقيا. ويكشف لنا تتبع نمط نمو الدين عن دلالات بليغة؛ فمع تفاقم المديونية أخذت شروط القروض تزداد صرامة. وقد بلغ مجموع القروض التي عُقدت في الفترة من عام ١٨٦٢ إلى عام ١٨٧٣ ثمانية قروض، بما في ذلك تلك التي حصل عليها سعيد. وقد حدث، في الواقع، أن قرض عام ١٨٦٨ لم يُستغلّ لسداد الدين العائم، لأنه استُخدم بدلًا من ذلك لتمويل مصروفات جارية، منها تكاليف الاحتفال بافتتاح قناة السويس. وعندئذٍ تفتق ذهن اسماعيل صديق عن القانون المعروف باسم «قانون المقابلة» (١٨٧١)، الذي أتاح لمالك

(١٨) م. صبري، ١٩٣٣.

الأرض أن يدفع ما يُعادل الضرائب العقارية المستحقّة على أرضه عن ست سنوات مقابل تأكيد حقّه في الملكية وتمتّعه بتخفيض ضريبي دائم بنسبة ٥٠ في المائة. وقد استمرّ سريان هذا القانون من عام ١٨٧١ إلى عام ١٨٧٧.

بيد أن الإفلاس الذي تهدّد تركيا عام ١٨٧٤ قد حدّ من مجال التصرّف المتاح لإسماعيل. ولكي يفي بالتزاماته في موعد الاستحقاق الذي حلّ في أول ديسمبر / كانون الأول ١٨٧٥، فقد تفاوض مع دائنيه الفرنسيين أولًا ثم مع بريطانيا على بيع ١٧٧ ٦٤٢ سهمًا من أسهم القناة. وفي ٢٥ نوفمبر / تشرين الثاني تمكّن رئيس الوزراء البريطاني دزرائيلي، بمؤازرة روتشيلد، من شراء جميع هذه الأسهم، التي كانت تمثّل نصيب مصر بأكمله في شركة القناة، نظير مبلغ تافه لا يتجاوز ٥٨٠ ٩٧٦ ٣ جنيهًا.

أما الأجانب المقيمون في البلاد، والذين زاد عددهم من ٣٠٠٠ فرد عام ١٨٣٦ إلى ٥٦٨ ١١٢ عام ١٨٩٧، فقد كانوا أول الأمر بمثابة رأس الحربة للتدخّل الأجنبي، ثم أصبحوا منذ عام ١٨٨٢ معاونين لقوات الاحتلال. ويصف محمد صبري هؤلاء الأجانب بأنهم جماعة تألّفت أساسًا من المنحرفين والمزيّفين وخرّيجي السجون والنصّابين والمغامرين من كل لون. كما يصفهم د. س. لاندس بأنهم جمعوا بين أفضل وأسوأ العناصر من أوروبا والبحر المتوسط، فمنهم «رجال البنوك والمرابون والتجّار واللصوص والسماسرة الإنجليز المحترمون والأفّاقون من شرق البحر المتوسط، والموظّفون العاملون في مكاتب شركة بيننسولار أند أورينتال؛ إلى جانب العاهرات المتبرجات في ميدان القناصل بالإسكندرية، والعلماء والباحثون الذي كرّسوا جهودهم لدراسة معابد أبيدوس والكرنك؛ والقتلة والمحتالون في أزقّة القاهرة»[١٩].

وكانت تجارة الجملة وعمليات الاستيراد والتصدير كلها تقريبًا في أيدي الأجانب من الإنجليز واليونانيين والايطاليين والألمان خاصة. ولم يكن يوجد سوى ستّة مصريين أو سبعة من بين مئات المستوردين في عام ١٩٠٨. أما تجارة نصف الجملة وتجارة التجزئة فكان معظمها كذلك في أيدي الأجانب من اليونانيين والقادمين من شرق البحر المتوسط واليهود. وكانت الهيمنة على عمليات التسليف المحلية وعلى المصارف، بالتحالف أو الاشتراك مع البنوك الأوروبية، لليهود الّذين سمّوا «المفترسين الجدد»، أمثال عائلات قطاوي، ومنشة وسوارس وسرسق وعاداه وهراري وسلفاجو وأغيون وسينادينو وأسمالون. وكان هؤلاء يمارسون نشاطهم جنبًا إلى جنب مع اليونانيين والإيطاليين والسوريين، ثم المصريين في ما بعد. وكان أرباب الحِرَف والصنائع وما إليهم من بلدان منطقة البحر المتوسط وساحله الشرقي. أما الرعايا البريطانيون – الذين كان نصفهم من أهل قبرص ومالطة وغيرها من المستعمرات – فكانوا من فئات العسكريين أو الموظفين أو تجّار القطن. وفي عام ١٨٩٧، كان قطاع الزراعة يضمّ ٦٤ في المائة من أهل البلد العاملين و٠,٧ في المائة من الأجانب، بينما ضمّ قطاع الصناعة والتجارة ٥٠ في المائة من السكّان العاملين الأجانب مقابل ١٧ في المائة من المصريين.

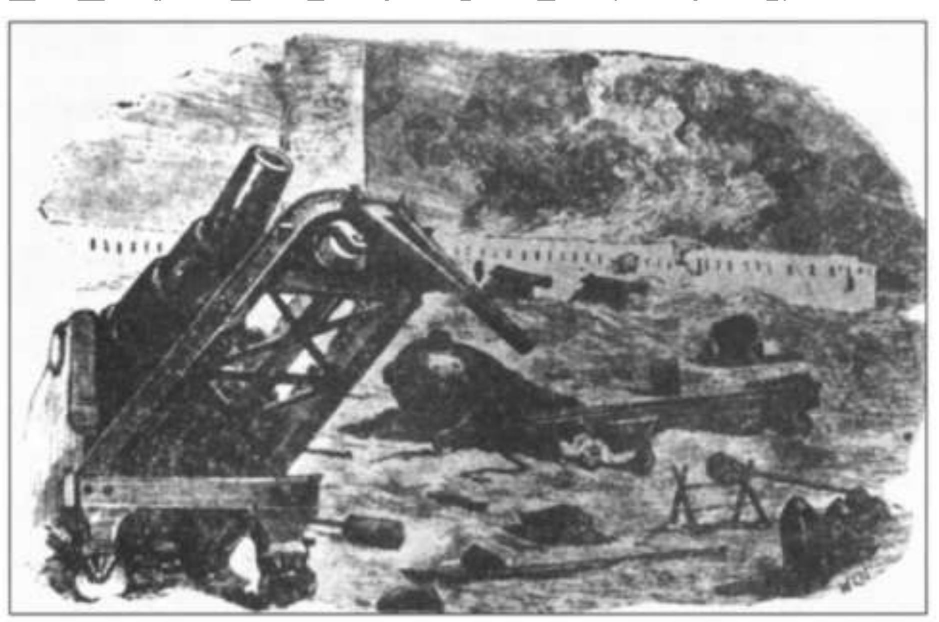
(١٩) د. س. لاندس (D.S. Landes)، ١٩٥٨.

وفي عام ١٩١٩ كان هناك ١٤٨٨ مالكًا أجنبيًا للأراضي الزراعية يتجاوز ما يملكه كل منهم ٥٠ فدّانًا، وقد بلغ مجموع مساحة ممتلكاتهم ٥٨٣ ٤٦٣ فدّانًا، أي بمتوسّط قدره ٤٠٠ فدّان للمالك الواحد، مقابل متوسط لا يزيد عن ١٥٠ فدّانًا للفرد من كبار الملّاك المصريين. وبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد الأجنبي ٨٥ جنيهًا مصريًّا مقابل ٩,٥ ج. م. للمصريين، فضلًا عن الشركات الأجنبية التي كانت تمارس نشاطها في البلاد والقروض المبرمة مع الخارج. وفي عام ١٨٨٢ أُنشئت المحاكم المختلطة في محاولة للحدّ من نطاق الفوضى المالية والإدارية.

الثورة المصرية: ١٨٨١ – ١٨٨٢

كان ارتفاع شأن البرجوازية المصرية طوال القرن التاسع عشر، ولا سيّما بعد محطة الانكسار الاستراتيجي عام ١٨٤٠، يجري في إطار القيود الصارمة التي فرضتها الأمبريالية الصاعدة. وصحب ذلك إرساء دعائم ثقافة وطنية حقّة، كان مهندساها الرئيسيان – كما رأينا – هما رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك، كما واكب ذلك أيضًا إنشاء جيش صار أقوى الجيوش في أفريقيا آنئذٍ، يقوده نفر من المهندسين والعلميين ذوي الباع الطويل في مجال الاستراتيجية طويلة الأجل.

وقد شهدت السنوات الأخيرة من عهد إسماعيل ظهور جماعة لقيت تشجيع الخديوي نفسه، وهي «جماعة حلوان» (شريف، واسماعيل راغب، وعمر لطفي، وسلطان باشا والقائمقامات (العقداء) أحمد عرابي، وعبد العال حلمي، وعلي فهمي، ومحمود سامي البارودي، وسليمان أباظة، وحسن الشريعي، ومحمود فهمي باشا) التي بدأت تمارس تأثيرها عام ١٨٧٦، وهو أيضًا الوقت الذي بدأت فيه الاجتماعات السرية لجماعات من ضبّاط الجيش. وقد أسفرت هذه الأنشطة عن «البرنامج الوطني» الذي تولّى ستّون نائبًا في مجلس النوّاب تقديمه إلى المجلس في ٢ أبريل / نيسان ١٨٧٩، بمساندة كبار رجال الدين. كما أسفرت الاجتماعات المذكورة عن إصدار أول بيان وقّعه الحزب الوطني بتاريخ ٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٧٩، وكذلك عن المذكّرة التي اشترك في تحريرها محمد عبده وويلفرد سكاون بلانت بتاريخ ١٨ ديسمبر / كانون الأول ١٨٨١. وقد نُظر إلى هذه المساعي حينذاك على أنها في المقام الأول مواقف احتجاج وحركات دستورية. بيد أن الحزب الوطني لجأ إلى مساندة الجيش باعتباره الملاذ الأخير. وأخذ الحزب يتّجه تدريجيًّا إلى العمل المشترك مع أقوى الجماعات نفوذًا في البلاد، وأقرّ بدور الجيش في الثورة الوطنية واتّخذ الدين – أي الإسلام – إطارًا للحياة السياسية. وإزاء تكتّل القوى الوطنية الذي أخذ يتّضح، فإن الدول الأوروبية الكبرى – بزعامة بريطانيا هذه المرة وتعضيد فرنسا القوي – تذرّعت بمكيدة نكراء لم يُعرف أصلها أو مصدرها ولكنها أهاجت شغبًا أسفر عن مقتل عدد من الأفراد في الإسكندرية في ١١ يونيو / حزيران ١٨٨٢، فعقدت اجتماعًا في القسطنطينية في ٢٣ يونيو /



اللوحة ١٣،٥: ضرب الإسكندرية، يوليو / تموز ١٨٨٢.

حزيران لبحث «المسألة المصرية» من جديد، واتّخذت قرارًا بالتدخّل العسكري. وقام الأسطول البريطاني بقيادة الأميرال سيمور بقصف الإسكندرية في ١١ يوليو / تموز ١٨٨٢، مما أفضى إلى خسائر جسيمة في الأرواح وإلى حريق الإسكندرية في ١٢ يوليو / تموز. وكان ذلك العمل تمهيدًا للغزو العسكري بهدف القضاء على الجيش باعتباره رأس الحربة في الحركة الوطنية. فقد كان قادة آلايات الجيش الثلاثة العاملة قد توجّهوا في ٩ سبتمبر / أيلول ١٨٨٢ – على رأس قوّاتهم – لتسليم الخديوي توفيق شخصيًا في قصر عابدين مطالب الحزب الوطني، باسم الأمّة بأسرها. وقد أسفر الغزو البريطاني عن تدمير الجيش المصري، الذي قُضي على معظم قوّاته في معركة التلّ الكبير في ١٣ سبتمبر / أيلول ١٨٨٢، حيث استُشهد الأميرالاي (عميد) محمد عبيد على رأس قوّاته، وأصبح بذلك أول بطل بلا قبر من أبطال الثورة المهزومة. وقد انحاز عدد كثير من الباشاوات الملتفّين حول سلطان باشا إلى جانب قوّات الاحتلال، وعزل عرابي ورفاقه من الجيش ونُفوا إلى سيلان. وعندئذٍ بدأ ليل الاحتلال الطويل، برغم استمرار الفلّاحين طوال شهور قاربت عامًا كاملًا في القيام بعمليات جماعية متفرّقة للحفاظ على أسطورة عرابي ورفاقه حية ماثلة.

وكان أبرز سمات الفترة الواقعة بين تنازل اسماعيل الإجباري عن العرش (١٨٧٩) والاحتلال العسكري البريطاني (١٨٨٢) التحوّل الراديكالي البالغ والسريع للحركة الوطنية المصرية وإيديولوجيتها. واتّضحت معالم قضية النهضة الوطنية وأمكن التعبير عنها أحيانًا في شكل صريح. وغدت الرغبة في مقاومة التغلغل الاقتصادي والسياسي للدول الأوروبية تسود

الوعي الوطني وتحدّد مضامينه وأساليب الإفصاح عنه. وبدأت بوقوع الاحتلال العسكري مرحلة لم تنتهِ رسميًّا إلا بالجلاء في عام ١٩٥٤، وفعليًّا إلا عام ١٩٥٦ باسترداد قناة السويس.

ولكي يتسنّى تقييم إنجازات فترة الثورة المحبطة هذه، ينبغي النظر في المقام الأول في أمر تجديد الفكر الإسلامي. فالنكسة التي حدثت عام ١٨٤٠ ثم الاحتلال كان لا بدّ أن يصدما جماعات عريضة من الشعب زاد الإسلام من حدة وعيها بما يجري. فقد أدركت جماعة المفكّرين المندمجين في إطار الفئات الاجتماعية المرتبطة بقطاعات الاقتصاد التقليدية وبالمؤسسات التقليدية بشاعة هذا التهميش التاريخي إدراكًا يفوق في حدّته إدراك المندمجين في قطاعات الاقتصاد الحديثة آنذاك. لذلك عُني منظّرو هذه الجماعة، وعلى رأسهم محمد عبده، بالبحث في أعمق عناصر التراث الوطني والثقافي للبلد تأثيرًا، وهو الإسلام، للتعرّف إلى أسباب هذا الوضع ووسائل فهمه. ورأوا أن الدين والإيديولوجية السائدين في القرن التاسع عشر لم يعودا متّفقين مع ما شرّعه الرسول (ﷺ)، وإنما كل ما بقي هو تراث مشوّه وتأويلات محرّفة تراكمت على مدى قرون من التدهور والتبعية، فبعدت بالإسلام عن حقيقته. فينبغي إذن البحث عن مصادر الانحطاط الوطني في ذلك التشويه، لأن مفتاح المستقبل الناجح لأي بلد إسلامي يكمن في العودة إلى الأصول.

وكانت الإصلاحات المقترحة تفسح المجال أمام إعمال العقل، أو التفكير السليم بعبارة أدقّ، على أن يكون ذلك ضمن إطار الدين. وكان ذلك هو النهج البراغماتي الواقعي، الذي يتيح الانفتاح على العصرية مع استبعاد التنظير. فقد رفض هذا التيّار، باسم وحدة الأمة، أي جدليات اجتماعية، كما استبعد الأخذ بالنزعة الناقدة للتاريخ تغليبًا لمكانة الماضي كمبدإ أساسي. ويبدو أن هذه النزعة الأصولية الإسلامية هي التي وفّرت المبادئ الأساسية للفكر الديني والسمات التي طبّقت منه في المجالين السياسي والاجتماعي للنهضة الوطنية.

أما الراديكاليون فكان موقفهم مختلفًا، وإن ضربت جذورهم في تربة التيّار السابق نفسها أحيانًا وفي ما يخصّ قطاعات معيّنة فقط. فقد غذّى الإسلام كلا الاتجاهين، وكثيرًا ما التحق أفراد من الفريقين بالأزهر وتلقّوا تعليمهم فيه، ولكن في مرحلة البداية فقط. وقد كان دور الطهطاوي في ذلك الوقت هو دور المنبئ أكثر منه دور القائد. وكانت طليعة الحركة الوطنية - المتمثّلة في «جماعة حلوان» التي اتخذت من عرابي زعيمًا لها - تستهدي بمبادئ ليبرالية استقلالية ودستورية. وكان هذا النهج المتميّز بالنزعة البراغماتية الحذرة مقبولًا تمامًا برغم الانفجار الثوري العارض. فقد كان من الطبيعي لطليعة الطبقات الصاعدة اجتماعيًّا في ذلك الحين، والتي كانت تفتقر إلى التماسك البنيوي أو كانت في طور التكوين، أن تتّخذ لنفسها درعًا إيديولوجيًّا انتقائيًّا، لأنها لم تكن بعد قادرة على التمييز الناقد الذي لا غنى عنه لتشكيل أي توليفة فكرية مركّبة. ومن هنا اتّجه التفضيل المؤقت إلى الانتقائية السطحية بدلًا من التحليل، وإلى الإجماع الثوري بدلًا من التحديد الواضح للمبادئ والطبقات. وكانت تلك هي الفترة التي أصبحت فيها أيديولوجية التحديث الليبرالية شعارًا يشوبه الغموض واللبس، برغم جهود الطهطاوي.

ووسط الظروف الكدرة لتلك الفترة، وخلال ليل الاحتلال الطويل الذي ناءت البلاد بعبئه الخانق في مرحلته الأولى بالذات، تبرز شخصية أسطورية لرجل واحد، هو عبد الله النديم (١٨٤٣–١٨٩٦)، فقد تجمّعت في شخصية ذلك الرجل جميع الروافد: الفكر والعمل، والبلاغة والفعالية، والأصالة والحداثة. وكان إسهامه الرئيسي هو غرس المبادئ والأفكار الوطنية التي كانت حتى ذلك الحين وقفًا على النخبة، وإشاعتها بين جماهير الشعب العريضة في مدن الأقاليم ومختلف مناطق الريف. وعبد الله النديم، الذي كان صحافيًا، وخطيبًا ومنظّمًا سياسيًا، وكاتبًا مسرحيًا، ومؤرّخًا، ومنظّرًا، وممارسًا فذًّا لاستخدام اللغة الدارجة – عبد الله النديم هذا هو المنشئ الحقيقي للحركة الشعبية الثورية التي نجحت في إيقاظ الرأي العام بما نشر في أعمدة الصحيفتين اللتين أصدرهما على التوالي، وهما «التنكيت والتبكيت» و «الطائف»، وكذلك عن طريق أنشطة «الجمعية الخيرية الإسلامية». ومن قبيل ذلك قوله «وأعلنت حب العسكر والتعويل عليهم وناديت بانضمام الجموع إليهم...»، والنداء الذي وجّهه في ٢٠ يوليو / تموز ١٨٨٢ في أثناء ثورة عرابي، والذي جاء به:

«يا أهل مصر... إن الانجليز يقولون مصر هي حصن البلاد العربية، من فتحها فقد أخذ بلاد المسلمين، فهبّوا للدفاع عن وطنكم، وتقوّوا واحفظوا حصن البلاد الإسلامية، وجاهدوا في الله حق جهاده: لتحفظوا هذا الدين العظيم وتدفعوا عدوًا يريد أن يدخل بالخيل والرجل في بلد الله يريد أن يدخل الكعبة المشرفة، عن طريق بلادكم، وقد استعان على أغراضه بخديويكم الذي باع الأمة إرضاء للإنجليز وجعل بلاد الإسلام مقابل حماية الإنجليز له...».

وبعد الهزيمة نشر النديم مقالًا في صحيفة «الأستاذ»، وهي آخر ما أصدره من الصحف والتي شاء لها أن تكون بمثابة البوتقة التي تتحقّق فيها راديكالية الإيديولوجية الوطنية، وعامل إيقاظ الشعور الوطني، وسجّل المحنة الحالكة الطويلة التي أفضت عام ١٨٩٢ إلى ظهور الحركة الوطنية ثانية ملتفّة حول الحزب الوطني. وقد جاء في ذلك المقال ما يلي:

«وبالجملة فإن آخر الدواء الكي وقد بلغ السيل الزبى فإن رفأنا هذا الخرق وشدّدنا أزر بعضنا وجمعنا الكلمة الشرقية مصرية وشامية وعربية وتركية أمكننا أن نقول لأوروبا: نحن نحن وأنتم أنتم. وإن بقينا على هذا التضاد والتخاذل واللياذ بالأجانب فريقًا بعد فريق حق لأوروبا أن تطردنا من بلادنا إلى رؤوس الجبال لتلحقنا بالبهيم الوحشي وتصدق في قولها: لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا».

ولقد مارس النديم طوال تسع سنوات نشاطًا سريًا، وذلك للمرة الأولى في تاريخ الحركة الوطنية المصرية، فأرسى بذلك سابقة جعلت منه الناطق بلسان جماهير الفلّاحين. وكان الحاج عثمان شعيب من القلائل الباقين على قيد الحياة من زمرة الفلّاحين الثائرين من أبناء ذلك العصر؛ وقد جاء في مذكّراته القيّمة التي نُشرت عام ١٩٦٦ – بعد مُضي أربعة وثمانين عامًا – ما يلي:

«البلاد لم تسكت: حدثت عدة حركات تمرّد، لكن السلاطين، والملوك الإنجليز قتلوهم. كم من الشباب ذهب بلا نتيجة (...). ثم جاء جمال وانتقم لعرابي، وأخذ ثأر الفلّاحين؛ وطرد السلطان والإنجليز. شيء لا يعجبني: صورة عرابي. أين يديه وطول قامته؟ أين سيفه؟».

وطوال الليل المديد الذي يأتي به كل احتلال، وفي غمرة الجو الكئيب من التقاعس وأنصاف الحلول، وإزاء الفزع الذي أناخ على البلاد، يعلو صوت النديم من أعماق الحيرة والحسرة معلنًا تولي جماهير الشعب إدارة دفّة الثورة التي تمهّد الطريق إلى المستقبل.

تأثير مصر: «الضفة الأخرى للنهر»

يتعيّن علينا قبل إجراء التقييم الختامي أن نجيب أولًا عن السؤال الأساسي التالي: ما هو تفسير قيام هذه النهضة خلال فترة أزمة، ثم كيف تلاشى ما كان بالنسبة إلى تلك الفترة تقدّمًا باهرًا، وما الذي أدّى إلى بتر عملية ما زال العالم العربي وأفريقيا يفتقدانها؟

مرجع ذلك أولًا وقبل كل شيء إلى الأهمية الفائقة لعوامل الجغرافيا السياسية بالنسبة إلى العملية بأسرها من بدئها إلى نهايتها؛ وهي عوامل أثبتت أنها أقوى تأثيرًا من العوامل الداخلية، برغم الدور الاساسي لهذه العوامل الأخيرة كذلك. وإذا ما صوّرنا الهيكل الجدلي الاجتماعي لهذه العملية بدائرتين – دائرة خارجية، تشكّلها عوامل خارجية، ودائرة داخلية وليدة عوامل ذاتية – فيبدو أنه في حالة مصر، ذلك البلد المعذّب الذي يمثّل ملتقى الشرق والغرب والقارات الثلاث، أفريقيا وآسيا وأوروبا، أن الدائرة الخارجية، دائرة عوامل الجغرافيا السياسية، كانت لها اليد العليا في السيطرة على العملية بأسرها.

يزيد على ذلك أن الضربات التي تلقّتها النهضة المصرية في مرحلتها الأولى، ابتداءً من المعارك البحرية الكبرى التي كان البحر المتوسط مسرحًا لها ومعاهدة لندن المبرمة عام ١٨٤٠ حتى الاحتلال العسكري في عام ١٨٨٢ والتدفّق الكبير لرأس المال والأجانب على البلاد والتقويض التدريجي لدعائم الاستقلال وحركة بناء الأمة، كل ذلك لم يتح لمصر الفرصة – ونحن نأتي هنا إلى صميم دائرة العوامل الذاتية للجدلية الاجتماعية – التي تمكّنها من التوصّل إلى نظام فكري وطني متماسك يمكنه الصمود للتغلغل الأجنبي؛ وتزويد المشروع السياسي الوطني في الوقت نفسه بهيكل واقعي وملائم. ولم يحاول التيّاران الرئيسيان للفكر المصري، وهما تيّار التحديث التحرّري من جهة وتيّار الأصولية الإسلامية من جهة أخرى، أن يحقّقا تلاحم قواهما حتى منتصف القرن العشرين. فقد كان القرن التاسع عشر زمن المحاولات الأولية وجهود التقارب المشوبة بالقصور والاندماجات المستحيلة. وهو ما يفسّر نفاذية البيئة المصرية، حيث سهل الخلط بين نزعة التحديث المستمدّة من الانضواء الثقافي وبين اتجاه الحداثة الواعية ذات الجذور الوطنية، كما يفسّر

تمكّن «الموجة الغربية» في يسر من عزل شتى العناصر المكوّنة للحركة الوطنية المصرية وتشكيلاتها الرئيسية.

ولقد كان للنهضة المصرية في مرحلتها الأولى تأثيرها المحسوس خارج حدود البلاد. فلقد أفاد السودان وأثيوبيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى من دروس صراع مصر الناهضة مع القوى الاستعمارية. وفي المغرب، دأبت حركة نهضة الإسلام السياسي والحركات الشعبية الكبرى للمقاومة المسلّحة للتغلغل الاستعماري على استلهام شتّى جوانب النضال المصري. وقد وضعت معاهدة برلين (١٨٨٤–١٨٨٥) القواعد المنظّمة لتقسيم أفريقيا. وكان الغرض الرئيسي من إبرام هذه المعاهدة هو تقطيع أوصال القارّة الكبرى بصورة منهجية وفي ثوب قانوني، حتى لا تهدّد يقظتها «النظام العالمي» القائم حينذاك على الهيمنة المشتركة للدول الكبرى.

بل إن إنجازات محمد علي كانت، في ما يتجاوز هذا المدى أيضًا، درسًا من أهم الدروس التي أكبّ عليها الفريق الذي شكّله الأمبراطور ميجي عام ١٨٦٨ لتمهيد سُبل الإصلاح في اليابان. ولقد كانت ظروف الجغرافيا السياسية لليابان مختلفة تمامًا عنها في حال مصر، لأن اليابان، الواقعة في حِمَى البحار والكتل القارية المحيطة بها، قد ظلّت إلى لحظة اقتحام عزلتها بمقدم الكومودور بيري أكثر تحكّمًا في تماسكها القومي والثقافي، فتمكّنت بذلك من الشروع في مهمة التحديث وهي متحرّرة من القبضة الحديدية لعوامل الجغرافيا السياسية، وظلّ الأمر كذلك حتى كارثة هيروشيما ونغازاكي. وتجدر التذكرة هنا بتأثير الانتصار الياباني على روسيا في تسوشيما (١٩٠٥) ودوره في إيقاظ الوعي الوطني والحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد في مصر في مطلع القرن العشرين. وفي الوقت ذاته وفي الحيّز الجغرافي الممتد ما بين العالم العربي واليابان، كان الإصلاح الدستوري الذي أُجري في تركيا بإصدار «التنظيمات» مستوحى مباشرة وصراحة من الإصلاحات التي نفذت في مصر: وكان ذلك بمثابة انتفاضة الرمق الأخير للخلافة العثمانية، حيث استأنفت تلك الإصلاحات ورشدتها من بعد «جمعية الاتحاد والترقّي» وحركة «تركيا الفتاة» بزعامة أنور باشا ومصطفى كمال (أتاتورك).

وبذا تتكشّف لنا بصورة أوضح حقيقة النهضة الوطنية المصرية التي قُدِّر لها، برغم ظروف الأزمة التي اكتنفتها، أن تغدو من الناحية الموضوعية عنصر إسهام لا يُستهان به في بزوغ أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط من جديد على مدى الفترة من عام ١٨٠٥ حتى انعقاد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥.

الفصل الرابع عشر

السودان في القرن التاسع عشر

حسن أحمد إبراهيم

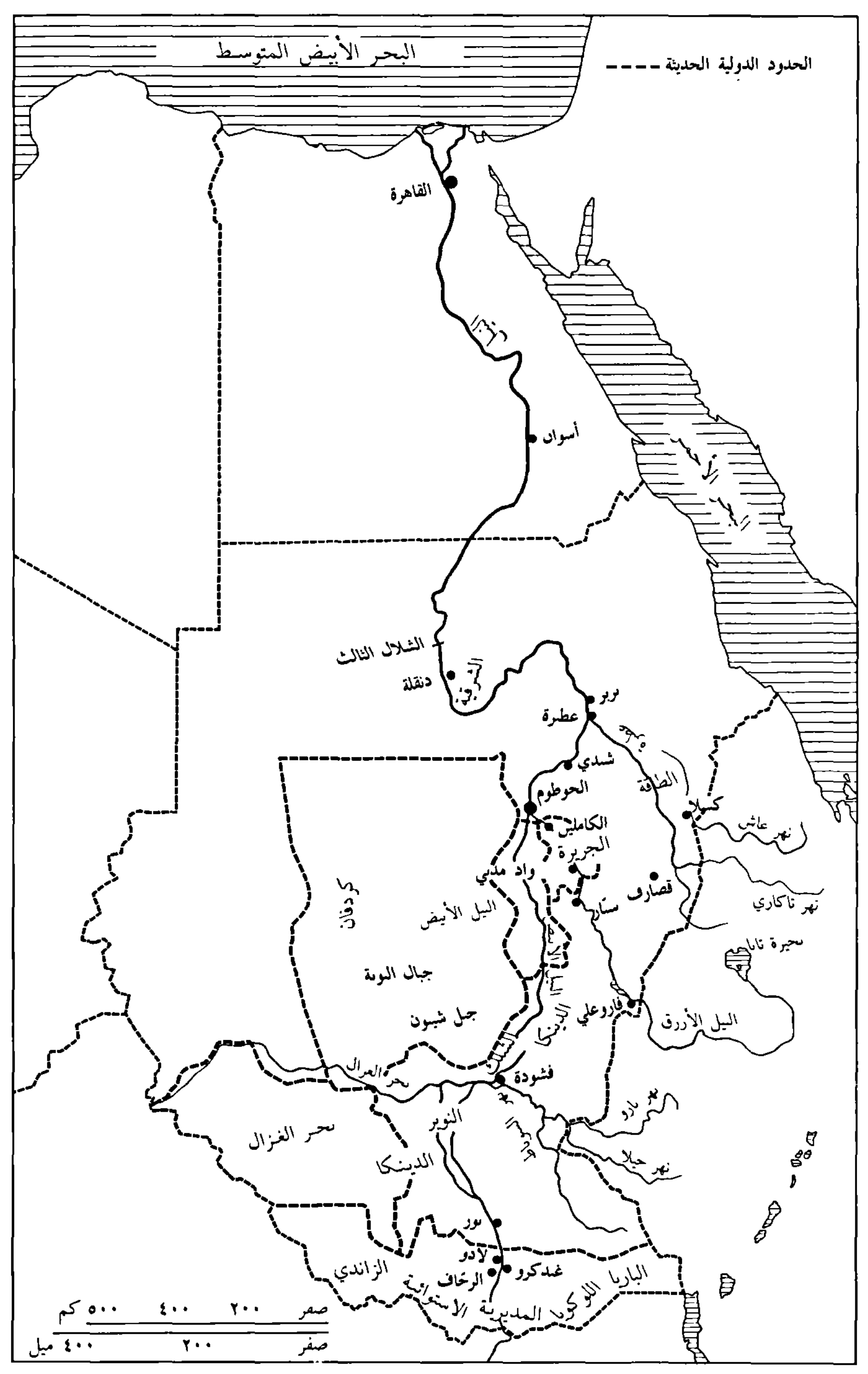
(أسهم فيه بالكتابة عن جنوب السودان: ب. أ. أُوغوت)

بدأت الهجرات العربية إلى السودان الشرقي – وهو إجمالًا السودان الحالي في ما عدا الإقليم الجنوبي – منذ القرن التاسع الميلادي وبلغت ذروتها في القرن الرابع عشر الميلادي. وقد تسلّل العرب بطريقة تدريجية وسلمية إلى داخل البلاد، ونشروا ثقافتهم ودينهم وبسطوا نفوذهم على مجتمعاتها المسيحية والتقليدية[١]. وفي مستهلّ القرن السادس عشر، كانت تحكم معظم السودان الشرقي سلطنتان إسلاميتان، هما سلطنة الفونج وسلطنة الفور. وفي حين ان سلاطين الفور، الذين كانوا ينحدرون من أسرة سودانية شهيرة – هي أسرة الكيرا – استمروا في حكم دارفور حتى عام ١٨٧٤، فقد استسلم سلاطين سنّار للحكّام الأتراك في عام ١٨٢١[٢]. وكانت سلطنة الفونج تُعاني من العداوات المتفشّية بين الأسر الحاكمة، وخاصة بين طائفتين من مؤسسيها، وهما الفونج والعبدلّاب، وبعد ذلك بين مختلف الجماعات المتصارعة من الهمج الذين تحكّموا في مصير السلطنة منذ ستينات القرن الثامن عشر. وكانت نتيجة كلّ ذلك هي أن تفتّتت السلطنة نهائيًا في أوائل القرن التاسع عشر إلى عدد من المشيخات الضعيفة والمتصارعة[٣]. ونجمت عن ذلك فوضى وحروب محلية أتاحت لوالي مصر، محمد علي، الفرصة التي كان ينتظرها بفارغ الصبر لكي يضيف السودان إلى ممتلكاته في ١٨٢٠–١٨٢١. وهكذا بدأ العهد الإستعماري الأول الذي ساد السوادن لأكثر من ستين عامًا.

(١) لدراسة هذا الموضوع بالتفصيل، أنظر ي. ف. حسن، ١٩٦٧.

(٢) ب. م. هولت (P.M. Holt)، ١٩٧٣، ص ٦٧.

(٣) للحصول على تفاصيل بهذا الشأن، أنظر: اليونسكو، تاريخ أفريقيا العام، المجلد الخامس، الفصل السابع.



الشكل ١٤،١: السودان في ظلّ الحكم التركي، ١٨٢٠–١٨٨١ (نقلًا عن ح. أ. إبراهيم).

وكثيرًا ما تستخدم كلمة «مصري» لوصف هذا العهد الإستعماري في تاريخ السودان. غير أن هذه الكلمة، إذا جاز استخدامها إطلاقًا، ينبغي استخدامها باحتراس. فالسودان لم يقم بغزوه أو حكمه المصريون الذين نعرفهم اليوم، بل قامت بذلك «جماعة من الناطقين باللغة التركية حكم أفرادها مصر منذ العصور الوسطى». وباستثناء حالات قليلة، فإن المصريين الحقيقيين – وهم شعب حوض النيل الأدنى – لم يُمنحوا وظائف سياسية أو عسكرية عليا في مصر أو في السودان بعد فتحه، ولكنهم كانوا يُعيّنون في وظائف دنيا في الإدارة والجيش. ولذلك كان السودانيون، والأوروبيون كذلك، يطلقون على حكّام البلاد إسم الأتراك لأن السودان لم يكن مصريًا إلّا بمعنى أنه كان تابعًا لإقليم مصر العثماني[٤]. وفي هذا الفصل يُفضّل استخدام كلمة «تركي» على استخدام كلمة «مصري» أو على استخدام التعبير الآخر الجديد والشائع، وإن كان غير ملائم، وهو «تركي – مصري».

ويمكننا أن ندرس الحكم التركي في السودان (١٨٢١–١٨٨٥) تحت العناوين الثلاثة التالية: استراتيجية الغزو وردّ فعل شعب السودان الشمالي، ومقاومة الهجوم الإستعماري في الجنوب خلال الفترة ١٨٤٩–١٨٨٠، ودور النظام الجديد في تحديث السودان.

خطة الغزو وردّ فعل السودانيين الشماليين

ظلّت استراتيجية الغزو التركي للسودان موضوعًا يُثير كثيرًا من الجدل بين المؤرخين. ويرى بعض المؤرخين المصريين أن الهدف الرئيسي الذي كان يسعى محمد علي إلى تحقيقه من وراء ما يسمى «فتح» السودان هو رفاهية البلاد وشعبها. ومن ثم يحتجون بأن محمد علي كان يأسف لتدهور أحوال سكان سلطنة الفونج مما جعله يقرّر التدخل بالقوّة لإنقاذهم من هذا البؤس والضنك، والعمل بعد ذلك على توحيد الشعب السوداني وأشقائه بمصر في دولة قوية تعمل من أجل «رفاهية» كلا الشعبين[٥]. بل ان بعض المؤرخين المصريين أكدوا أن محمد علي قام بهذا الغزو «بناء على طلب الشعب السوداني نفسه»[٦] حسبما يتضح من ذهاب بعض الأعيان إليه في القاهرة وحثهم له على القيام بذلك. صحيح أن بعض وجهاء السودانيين فعلوا ذلك، ولكن الإفتراض المعقول هو أنهم ذهبوا إليه بدوافع شخصية بحتة تتعلق ببعض العداوات بينهم بحكم انتمائهم إلى اسر حاكمة وبين حكّام سلطنة الفونج. وعليه لا ينبغي افتراض أنهم كانوا يمثلون الشعب السوداني في هذا الطلب.

وقد زعم أحد المؤرخين المصريين المرموقين، وهو المرحوم محمد فؤاد شكري، أن غزو محمد علي قد أقرّ بصورة وطيدة «الحقوق القانونية والتاريخية» لمصر في السودان. وكان من رأي

(٤) ر. هيل (R. Hill)، ١٩٦٦، ص ١.

(٥) م. ف. شكري، ١٩٤٨، ص ٢٣.

(٦) م. ع. الجابري، بدون تاريخ، صفحة ١٨.

شكري أن انحلال سلطنة الفونج في عام ١٨٢٠ تقريبًا وزوال السلطة الشرعية لسلطانها جعلا السودان «أرضًا بلا حاكم»[٧]، أي أرضًا مباحة. فبمجرد أن فرض محمد علي سيطرته عليها وأنشأ حكومة قوية هناك، أصبحت مصر تلقائيًا بعد عام ١٨٢١ حاكمة السودان بلا منازع بمقتضى حق الفتح[٨]. وادعى شكري أن أحد الأسباب الرئيسية التي حدت بمحمد علي إلى زيارة السودان في ١٨٣٨–١٨٣٩[٩] هو ترويج هذه النظرية – أي «نظرية الفراغ» كما سمّاها – والاعتماد عليها «لصون وحدة وادي النيل»، أي لإبقاء شقيه – مصر والسودان – خاضعين لنظام سياسي واحد[١٠].

وقد ظلّت هذه المطالبة بالسيادة المصرية على السودان تهيمن على السياسة المصرية والسودانية حتى الخمسينات من القرن الحالي. ويبدو أن شكري كان لديه دافع سياسي يحدوه لتأييد أنصار وحدة وادي النيل ضدّ زملائهم الذين كانوا يريدون استقلال السودان. ثم ان سلطان سنّار، على الرغم من أنه أصبح مجرد حاكم صوري في عام ١٨٢٠ تقريبًا، كان لا يزال حتى ذلك الوقت الحاكم الشرعي للبلاد. وفضلًا عن ذلك، فإن مصر كانت لا تستطيع فرض سيادتها على السودان بمقتضى حق الفتح لأن الغزو تم باسم السلطان العثماني، وقد ظلّت مصر نفسها إقليمًا عثمانيًا حتى عام ١٩١٤ على الأقل. وعلى أيّ حال، لا يمكن اعتبار سلطنة الفونج مساوية للسودان بأكمله.

كما أن نفرًا من العلماء السودانيين[١١] تصدوا في دراساتهم التي أجروها مؤخرًا لتفنيد «الإفتراض الخاص بالرفاهية» في تبرير الغزو المصري. وقد اعتمدت هذه الدراسات على مجموعة كبيرة ومتنوعة من الوثائق القديمة، ووضّحت أن محمد علي كان هدفه الأول هو استغلال الموارد البشرية والإقتصادية السودانية تحقيقًا لمطامحه التوسعية في مصر وفي الخارج.

ونظرًا إلى ان محمد علي كان حريصًا على توطيد استقلاله في مصر وإقامة صرح أمبراطورية على حساب السلطان العثماني، فقد بدأ قبيل غزو السودان في تكوين جيش حديث وقوي. وقد استبعد في البداية، لأسباب عديدة، تجنيد الفلاحين المصريين[١٢]، حيث كان يأمل في تجنيد عشرين أو ثلاثين ألفًا من الأفريقيين السودانيين في «نظامه الجديد». كما كان يحتاج إلى المزيد منهم في مشروعاته الزراعية والصناعية الكثيرة في مصر. ولذلك ظلّ محمد علي يحث قادة جيشه في السودان على تكثيف غزواتهم – أي حملاتهم المسلحة – لأسر أكبر عدد ممكن من

(٧) م. ف. شكري، ١٩٤٦، ص ١٨.

(٨) أنظر الصفحتين ٣٨ و ٣٩ من المرجع السابق.

(٩) للإطلاع على دراسة لهذه الزيارة، أنظر ح. أ. إبراهيم، ١٩٨٠(أ)، ١٩٨٠(ب).

(١٠) م. ف. شكري، ١٩٥٨، ص ١٣.

(١١) أنظر مثلًا ح. أ. إبراهيم، ١٩٧٣ و ب. ك. حميدة، ١٩٧٣.

(١٢) نظرًا إلى أن محمد علي كان أجنبيًا، فربّما أحسّ بأن وجود جيش وطني قد يشكّل خطرًا على وضعه في مصر. ويُفترض أن من الأسباب الأخرى لذلك إعراض الفلّاحين عن الالتحاق بالخدمة العسكرية ورغبة محمد علي في ادّخار جهودهم من أجل التنمية الزراعية في مصر.

الرقيق الأفريقيين وإرسالهم إلى المعسكر الذي أقيم خصيصًا من أجلهم في أسوان. وأكّد في أحد توجيهاته أن هذا هو أهم سبب لتكبد «صعوبات الفتح ونفقاته». وفي توجيه آخر من توجيهاته وصف هذه الممارسة اللاإنسانية بأنها «غاية ما يبتغيه بصرف النظر عن الوسائل المستخدمة في تحقيقها»[١٣].

وعلى الرغم من أنه حتى عام ١٨٣٨ كانت لا تكاد تمر سنة واحدة من دون القيام على الأقل بغزوة أو أكثر لجلب السود من جبال النوبة وما وراء فازوغلي، فإن الوارد من الرقيق السود كان أقلّ من المطلوب. وكانت الآمال التي يرمي محمد علي إلى تحقيقها في ما يتعلق بتجنيد الجيش الأسود الجرّار الذي يحلم به «تقوم على مجرّد نظرة متفائلة لا تستند إلى أي مسح شامل لاحتياطي الرقيق في السودان»[١٤]. هذا بالاضافة إلى أن السودانيين السود قاوموا هذه الغزوات مقاومة عنيدة، بل ان بعضهم انتحر تجنبًا لذل العبودية. وفُقد العديد من الذين قبض عليهم في أثناء ترحيلهم، بينما مات آخرون منهم في أسوان بسبب الحمى والديسنطاريا ونزلات البرد والحنين إلى الوطن. وإزاء هذا الفشل الذريع، قام محمد علي أخيرًا بتجنيد أعداد كثيرة من الفلاحين تجنيدًا إجباريًا، وسرعان ما اكتشف أنهم «يكوِّنون قوّة من أفضل قوات المشاة النظامية في الشرق الأوسط»[١٥].

وحتى السود الذين تم تجنيدهم للخدمة العسكرية الحكومية في السودان ذاته أظهروا عصيانهم وعدم اهتمامهم. وبينما هرب بعضهم من الخدمة، حمل البعض الآخر السلاح لمحاربة الحكومة. وربّما كانت أهم حركات التمرّد تلك هي التي اندلعت في مدني عام ١٨٤٤. وكرد فعل إزاء الظلم والإذلال، تآمر الجنود السودانيون للتمرّد في أربعة أماكن في وقت واحد، وهي: الخرطوم وسنّار والكاملين ومدني. ولكن الذين كانوا منهم في مدني تمرّدوا قبل الموعد المتفق عليه، وقتلوا بعض ضباطهم الأتراك وهربوا إلى سنّار لمواصلة التمرّد هناك. ولم تفلح الحكومة في قمع هذا التمرّد إلّا بصعوبة بالغة[١٦].

ولم تكن رغبة محمد علي في استغلال المعادن السودانية، وخاصة الذهب، بأقل أهميّة من ذلك. وعندما تولّى السلطة عام ١٨٠٥، كانت مصر من أفقر أقاليم الأمبراطورية العثمانية، إن لم تكن أفقرها على الإطلاق. ولذا كان القصد من هجوم محمد علي أيضًا هو العثور على مصدر إيراد سريع لتحقيق مطامحه في الداخل والخارج. ونظرًا إلى الوهم الذي تسلط على ذهنه منذ مطلع شبابه حتى شيخوخته والذي تمثل في الأمل في العثور على كميات وفيرة من الذهب في السودان، فقد بذل جهودًا جبارة لاكتشافه، ولا سيما في منطقة فازوغلي وحول جبل شيبون. وفضلًا عن أن محمد علي كان يؤكد لقادة جيشه على الطابع الملحّ لعملية التنقيب عن

(١٣) عن كتاب ح. أ. ابراهيم، ١٩٧٣، ص ٢٥.

(١٤) ر. هيل (R. Hill)، ١٩٦٦، ص ٢٥.

(١٥) المرجع السابق، ص ٧.

(١٦) ح. أ. إبراهيم، ١٩٧٣، ص ٩٢-٩٤.



اللوحة ١٤،١: سنّار عام ١٨٢١: عاصمة سلطنة الفونج القديمة في زمن الغزو التركي – المصري.



اللوحة ١٤،٢: معسكر للأتراك – المصريين الذين كانوا يقومون بغارات جلب الرقيق في كردفان.

الذهب، فقد كان أحيانًا يُرسل خبراء في التعدين إلى السودان، مثل النمساوي روسجير ومهندسه الخاص بورياني. وأخيرًا، سافر في ١٨٣٨–١٨٣٩، وهو في السبعين من عمره، قاطعًا كل المسافة من القاهرة إلى فازوغلي للإشراف بنفسه على حركة التعدين وأنشطة التنقيب هناك. ولكن فترة الأسابيع الثلاثة التي قضاها هناك كانت مخيبة للأمل. فأنشطة الحكومة في مجال التعدين لم تفشل في توفير الذهب فحسب، بل إنها استهلكت أيضًا الكثير من موارد الخزينة المصرية الضئيلة.

بيد أن المستعمرين الأتراك كانوا أنجح في توسيع الرقعة الزراعية في السودان. فقد أرسلوا إليه خبراء مصريين في الزراعة قاموا بتحسين شبكات الري وتطوير ما يوجد من المحاصيل وزراعة محاصيل جديدة، ومكافحة الآفات والحشرات الضارة بفعالية، وخاصة الجراد. وتم تعيين أطباء بيطريين لرعاية الحيوانات وأرسل خبراء من مصر لكي يعلموا السودانيين حفظ الجلود. وبالاضافة إلى ذلك، فإن الغزو وفّر مزيدًا من الأمن للتجّار السودانيين الشماليين والمصريين، وأتاح إمكانية إدخال نظام التجارة الأوروبي في نهاية المطاف(١٧).

ولكن من الواضح أن هذا الإزدهار في الثروة الزراعية والحيوانية لم يستخدم من أجل رفاهية الشعب السوداني. فبدلًا من ذلك كانت الحكومة تهتم أساسًا بتصدير الثروة إلى مصر. وظلّ محمد علي طوال فترة حكمه يفرض احتكار الدولة الصارم لكل منتجات البلاد وصادراتها تقريبًا. وترتب على ذلك أن كميات ضخمة من المنتجات السوادنية - مثل النيلة والصمغ والعاج وما إلى ذلك ...- كانت تصدر إلى مصر. وبالمثل، كان السودان طوال فترة الحكم التركي أرخص مصدر للماشية بالنسبة إلى مصر. وعلى الرغم من الصعوبات التي كانت تكتنف ترحيل الماشية شمالًا بجوار مجرى النيل، وتعرضها لهجمات اللصوص من البدو الرحل وعدم وجود ترتيبات منظّمة لعلفها وسقياها، فقد كانت تتدفق على مصر كل سنة باستمرار. كما كانت ترسل إليها منتجات حيوانية كالجلود والوبر(١٨).

ولم يكن الشعب السوداني معتادًا على دفع ضرائب منتظمة في زمن سلطنة الفونج، وكانت الأعباء التي تفرضها الحكومة خفيفة في ذلك الوقت، وخاصة بالنسبة إلى الفقراء. ولكن الإداريين الأتراك، في سعيهم لتعبئة جميع الموارد السودانية واستغلالها، طبّقوا نظام الضرائب المصري في السودان بعد إدخال التعديلات المناسبة عليه. وكان لا مناص من أن يوقع تطبيقهم لهذا النظام الضريبي الجديد تمامًا الإضطراب في حياة الشعب الإقتصادية. ومما زاد الأمور سوءًا، الوسائل الوحشية التي استخدمها الباشبوزق - أي الجنود غير النظاميين - في جباية الضرائب الفادحة، وإصرار الحكومة المتكرر على دفعها نقدًا، على الرغم من أن شيوع استخدام العملة كان مقصورًا حتى ذلك الوقت على التجّار وسكان المدن.

وكان ردّ فعل الناس إزاء ذلك فوريًّا وعنيفًا في العادة. فقد هجر بعضهم أراضيهم وسواقيهم وهربوا إلى الحدود الاثيوبية إو إلى الغرب. ولكن كثيرين ثاروا في حركات عديدة ومتفاوتة وتمرّدوا على نظام الضرائب طوال الفترة التركية. ولعل أعنف هذه الحركات حركة تمرّد السوادنيين التي حدثت عام ١٨٢٢.

وقد تجاهل المباشر المالي القبطي حنا الطويل نظام الضرائب السوداني التقليدي، ففرض ضرائب فادحة على الناس في الجزيرة وبربر في عام ١٨٢١. ولكنهم هبّوا في احتجاج عنيف في فبراير / شباط ١٨٢٢ فهاجموا وقتلوا بعض أفراد المجموعات المنعزلة من القوات المصرية.

---

(١٧) ر. هيل (R. Hill)، ١٩٦٦، ص ٥٠.

(١٨) ح. أ. ابراهيم، ١٩٧٣، ص ١٣٥-١٥٤.

ومن شندي حتى سنّار كان الناس يهربون بالآلاف إلى الحدود الاثيوبية وإلى وادي نهر عطبرة ومنطقة القضارف. وتفاديًا لوقوع تمرّد واسع النطاق، فإن إسماعيل - ابن محمد علي والقائد الأعلى لقواته في سنّار - سارع بالعودة من فازوغلي إلى الجزيرة. وتمكّن من تهدئة الوضع بصورة مؤقتة عن طريق التوفيق وإجراء تعديلات في تقديرات الضرائب. ولكن إسماعيل نفسه سرعان ما ارتكب حماقة أدّت إلى كارثة. ففي طريقه من السودان إلى مصر توقف في شندي وطلب من قبيلة الجعليين مساهمة باهظة وهي: ٣٠٠٠٠ دولار و ٦٠٠٠ عبد، في غضون يومين[١٩]. واحتج ملك الجعليين المحليين المك (أي الملك) نمر بأن قبيلته غير قادرة على تقديم ما طُلب منها. فما كان من إسماعيل إلّا أن ضرب المك نمر على وجهه بغليونه في عجرفة. وإزاء هذه الإهانة، انتقم المك نمر من إسماعيل بأن تآمر هو ورجاله فأحرقوا إسماعيل وجميع مرافقيه أحياء في شندي في أواخر شهر أكتوبر / تشرين الأول ١٨٢٢. وبعد ذلك انتشر التمرّد إلى مناطق أخرى وكان سببًا في وقوع خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات[٢٠]. وعلى الرغم من أن هذا التمرّد كان يشكل ثورة بدافع اليأس وبلا قيادة مناسبة، إلّا أنه كان بمثابة إنذار مبكّر للغزاة بأن الرغبة في مقاومة حكمهم متأصلة في قلوب العديد من السودانيين.

كما أدّت الضرائب الفادحة وسوء الإدارة إلى انتشار المقاومة على نطاق واسع للحكم التركي الذي دام فترة قصيرة في دارفور[٢١]. وكان من تبقوا من أفراد اسرة الكيرا هناك حريصين على استعادة ملكهم القديم، فقاموا بتعبئة الفور لمقاومة المستعمرين. وكانت أكبر حركات التمرّد المشار إليها وأكثرها شعبية هي حركة الأمير هارون في عام ١٨٧٧. وطوال ثلاثة أعوام استمر هارون في شنّ غارات متكرّرة على الدخلاء كان من المحتمل أن تنهي حكمهم لولا أنه قتل في عام ١٨٨٠. وواصل قريبه عبد الله دود بنقا النضال انطلاقًا من معسكره الحربي المحصّن في جبال النوبة[٢٢]. وإزاء هذه المقاومة الباسلة، لم يستطع الأتراك توطيد دعائم حكمهم حتى قام شعب دارفور، في تعاون فعّال مع المهدي، بالإطاحة به أخيرًا في عام ١٨٨٤.

وكان للعسكريين السودانيين أيضًا نصيب في مقاومة العهد الإستعماري الأول. فقد وقعت أحداث عدّة وثورات عسكرية في بعض المدن الشمالية، أي: مدني وسنّار والأبيض وسواكن. بيد أن أخطر تمرّد عسكري حدث في كسلا عام ١٨٦٥. وقد غضب الفوج السوداني الرابع في كسلا بسبب إيقاف دفع المرتبات، فرفض إطاعة أوامر ضباطه الأتراك وهاجمهم وقتل بعضهم وحاصر المدينة طوال ستة وعشرين يومًا. ونجمت عن هذا التمرّد بعض الخسائر في الأرواح والممتلكات وتقويض خطير للإدارة التركية في مديرية كسلا بأكملها. وربّما كان ذلك أخطر تحدٍّ واجهه المستعمرون في البلاد خلال ما يربو على ثلاثين سنة. ومع ذلك افلحت الحكومة في النهاية في إخماد التمرّد عن طريق

(١٩) ر. هيل (R. Hill)، ١٩٦٦، ص ١٦.

(٢٠) م. شبيكة، ١٩٥٧، ص ٣٣-٣٥.

(٢١) أنظر الصفحتين ٤٢٣ و٤٢٤ أدناه.

(٢٢) م. م. الحسن، بدون تاريخ، ص ٣٥-٤٠.

الخداع والدبلوماسية. وسلّم الجنود أسلحتهم بعد وعد مبهم بحصولهم على عفو عام، ولكن مصيرهم كان إما الإعدام أو السجن لفترات طويلة[٢٣]. كما أمر الخديوي بتخفيض عدد الفيالق العسكرية السودانية في السودان إلى ثلاثة فيالق وبإرسال ما تبقى منها إلى مصر.

مقاومة الهجوم الإستعماري في الجنوب خلال الفترة ١٨٢١–١٨٨٠

حتى بداية الحكم التركي في السودان عام ١٨٢١، ظلّت الدويلات الإسلامية في شمال السودان ذات نفوذ سياسي واقتصادي متماثل – وإن لم يكن متوازنًا بصورة متكافئة – مع نفوذ شعوب جنوب السودان. غير أن القرن التاسع عشر، ولا سيما النصف الثاني منه، شهد كارثة نزلت بشعب جنوب السودان. إذ إنها كانت فترة خسائر مادية ضخمة وإذلال، و «فترة سادتها الفوضى» حسبما يتذكرها الشعب في جنوب السودان. وقد كتب ف. م. دينق، وهو نفسه دينكاوي من جنوب السودان، «إنها فترة كانت تُعتبر في ذكريات الجنوبيين فترة حروب الرق والغزو التي شنتها عليهم موجات من الغزاة الذين يصعب عليهم التمييز بينهم تمامًا، إلّا باستخدام أوصاف مختلفة مثل العرب أو الأتراك أو المصريين أو الأنصار أو الدناقلة»[٢٤].

وعندما غزا محمد علي السودان عام ١٨٢١، قسّم البلاد إلى مديريات ومراكز يحكمها ضباط مصريون وأتراك يشرف عليهم حكمدار مقرّه مدينة الخرطوم التي كانت حديثة الإنشاء. وحسبما لاحظنا أعلاه، كانت المهمة الرئيسية للنظام الأجنبي تتمثّل في جمع الإيرادات في شكل جزية ورقيق لزيادة عدد أفراد الجيش المصري بتجنيدهم في صفوفه. وفي كثير من الأحيان كانت تُشَنّ غارات على طول النيل الأبيض لجلب الرقيق، وابتداءً من عام ١٨٤٠ اتخذت المتاجرة بالأرواح البشرية ابعادًا هائلة. وتم تسليح الجيوش الخاصة لتجار الرقيق بالبنادق وتأجير مساحات كبيرة من الأرض للتجّار الذين حصلوا على عائد وفير لاستثماراتهم بين ظهراني شعوب جنوب السودان. واتسمت الشبكة التجارية التي أنشأها محمد علي ببعض المعالم المميّزة. فقد بنى التجّار زرائب (أي مساحات تحيط بها أسوار عالية من الأغصان والأشواك من جميع الجوانب)، وهي فكرة أخذوها من دارفور التي ظلّ سلاطينها يطبقونها منذ القرن الثامن عشر. وكانت هذه الزرائب تُستخدم كقواعد لعمليات المقايضة ولشنّ الغارات على المناطق المجاورة. ومن المعالم الأخرى المميزة لهذه الشبكة تقسيم النفوذ بين احتكارات الدولة وبين أرباب التجارة الخاصة واستخدام القوّة بانتظام، وذلك بصفة رئيسية عن طريق تجنيد المرتزقة المحليين، وانتهاج سياسة تهدف لتنمية المزارع الكبيرة لأغراض التجارة، وخاصة تجارة القطن. وكان من المفترض أن يدفع البقّارة، مثلًا، هذه الضرائب في شكل ماشية إلى حاكم كردفان، مع السماح لمن لا يستطيعون أو لا يريدون ذلك، بدفع الضرائب في شكل رقيق. ولذلك كانوا يشنّون غارات على الدينكا للحصول على الرقيق.

(٢٣) ن. شقير، ١٩٦٧، ص ٥٤٥–٥٥٣.

(٢٤) ف. م. دينق (F.M. Deng)، ١٩٧٨، ص ١٥٠.

وفضلًا عن ذلك، كان بعض التجّار الأوروبيين يطالبون الحكومة التركية بفتح أسواق العاج السودانية للتجارة الحرّة. وعندما انخفضت بعد ذلك أرباح التجّار الأوروبيين، قرّروا أن يدفعوا أجور مستخدميهم من العرب في شكل رقيق بدلًا من دفعها نقدًا، وأدّى ذلك إلى تكثيف تجارة الرقيق. وسرعان ما برزت كاكا، بشمال منطقة الشلك، بوصفها سوقًا رئيسية للرقيق، ولا سيما الرقيق الذين يجلبون من الزرائب الجنوبية. وقد ارتبط ازدهار كاكا جزئيًا بإلغاء تجارة الرقيق في الجزء الخاضع للحكم التركي من السودان عام ١٨٥٤ وأصبحت السوق الرئيسية للرقيق في منطقة النيل الأبيض، وازداد بسرعة عدد السكان المهاجرين إليها. ومن الجائز أيضًا أن تكون أعمال محترف السلب والنهب، محمد الخير، من العوامل التي سهلت تحوّل كاكا إلى سوق للرقيق. ومحمد الخير هو دنقلاوي بحكم مولده، هاجر إلى كاكا من تقلي عام ١٨٥٤[٢٥]. ويقدّر عدد العبيد الذي كانوا يباعون سنويًا في كاكا حتى عام ١٨٦٠ بحوالى ٢٠٠٠ عبد في المتوسط، وللحصول على هذا العدد كان محمد الخير وعصاباته لجلب الرقيق يرهبون منطقة الشلك بأكملها[٢٦].

وقد رفض الجنوبيون التعاون مع هؤلاء التجّار وقاوموا وجودهم على أراضيهم مقاومة فعّالة. وشُنّت على الدخلاء حروب كثيرة جدًا ومتنوعة للغاية بحيث يتعذّر حصرها في هذا المقام. وحسبنا ذكر القليل منها على سبيل الإيضاح.

وكان شعب الباريا هو أول من انتهز الفرصة لمهاجمة الغزاة. ففي عام ١٨٥٤ هاجموا بعثة تجارية فرنسية فقتلوا اثنين من رجالها وجرحوا عديدين آخرين. وبعد ذلك بوقت قصير دارت معركة أخرى عنيفة للغاية بين زهاء ٥٠٠٠ من الباريا وبين بعثة تجارية أخرى بقيادة فوديني نائب قنصل سردينيا. وقُتل فوديني ونائبه التركي والعديد من رجاله. كما هوجم رؤساء الباريا الذين أبدوا قدرًا من الميل للتعاون مع الدخلاء. وتم، مثلًا، تقويض سلطة الرئيس نياجيلو وتدمير ممتلكاته. وقد فرّ المذكور إلى غندكرو، ولكن طاردته مجموعات من شبان الباريا المسلّحين وقتلته هناك عام ١٨٥٩[٢٧].

وطورد التجّار باتجاه الشرق حتى دخلوا منطقة اللوكويا المعادية. وعندما قام التجّار في عام ١٨٦٠، ردًّا على اعتداء وقع على خمسة من الأجانب، بإرسال قوّة من ١٥٠ جنديًا، قتل اللوكويا ١٢٠ منهم وجرحوا العديد من الباقين[٢٨].

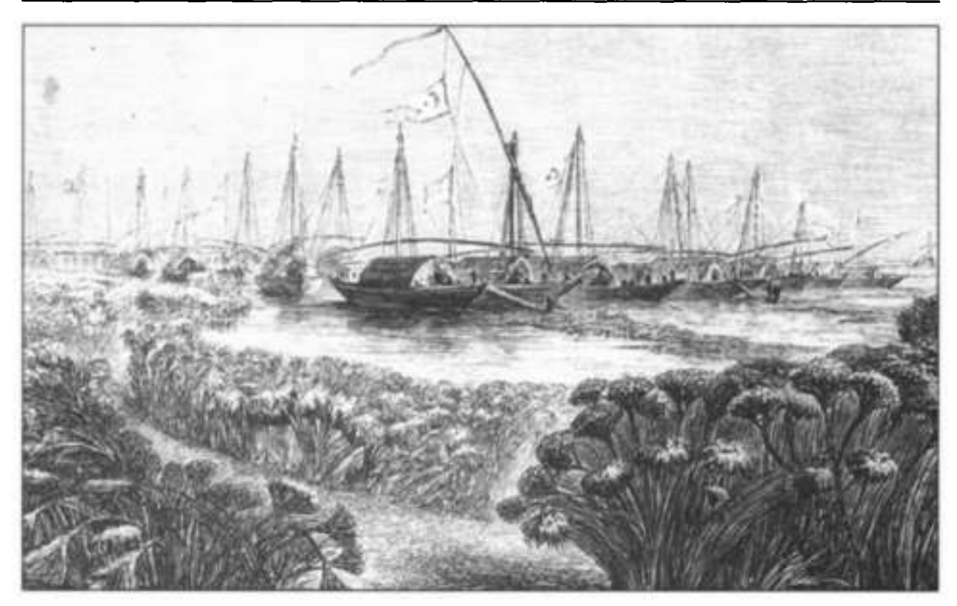
أما الشلك الشماليون فقد ناهضوا التجّار بالقدر نفسه من الفعالية في منطقة النيل الأبيض. غير أن المهاجرين الذين ارتحلوا إلى كاكا بصفة خاصة، وإلى منطقة الشلك الشمالية بصفة عامة، لم يكونوا كلهم تجارًا. فكثيرون منهم كانوا لاجئين بغية الخلاص من الحكم التركي. وقد شهدت الفترة بين عام ١٨٤٠ وعام ١٨٦٠ «تدفق اللاجئين باستمرار من الشمال التركي –

(٢٥) ر. غراي (R. Gray)، ١٩٧٠، ص ٧٦–٧٨.

(٢٦) ج. فروست (J. Frost)، ١٩٧٤، ص ٢١٦.

(٢٧) ر. غراي (R. Gray)، ١٩٧٠، ص ٤٤.

(٢٨) أنظر صفحة ٥٦ من المرجع السابق.



اللوحة ١٤،٣: مراكب تجّار من الخرطوم على أحد روافد بحر العزال في شمال منطقة الدينكا.



اللوحة ١٤،٤: زريبة للتجّار في مفولو، وخارج أسوارها إحدى قرى الديبكا.

المصري ودخولهم إلى منطقة الشلك. وكان الكثير من هؤلاء من بقّارة سليم، بل كان منهم بعض الساخطين من السودان المسلم»[٢٩]. وظلّت العلاقات بين المهاجرين والشلك ودّية حتى عام ١٨٦٠، عندما لم يعد بوسع «رث» (أي ملك) الشلك السيطرة على الشبكة التجارية التي نمت في مملكته، ولكن كان يهيمن عليها الأجانب الذين أحكموا سيطرتهم عليها في نهاية الأمر.

وقام الرث كواتكير بطرد كثير من التجّار العرب من مملكته عام ١٨٦٠. وردّ محمد الخير على ذلك بمهاجمة الشلك على رأس ٢٠٠ من فرسان البقّارة وما يربو على ١٠٠٠ من الرجال المسلّحين بالبنادق وثلاثة عشر مركبًا. ودُمّرت فشودة، العاصمة الملكية. وقد روى جون وكيت بيثريك، اللذان كانا في المنطقة آنذاك، رواية شاهدي عيان لنتائج هذا الهجوم. وقالا إنه بحلول عام ١٨٦٢ كانت منطقة الشلك من جزيرة أبا إلى مصب السوباط «في حالة اضطراب شديد» و «تفرّق الشلك، الذين كانوا أقوياء في الماضي، في منطقة مترامية الأطراف»[٣٠]. وقد سجلت كيت بيثريك في مذكراتها ما يلي: «مررنا بأطلال قرية شلك قديمة تُسمى كاكا، وكان هناك على الأقل ٦٠٠ تكل (أي كوخ) مهجور. لقد طُرد سكانها في العام الماضي من بيوتهم. إنهم كانوا قومًا كادحين وكانوا يزرعون الحبوب في مساحات شاسعة»[٣١]. وفي وقت لاحق، رأيا إحدى الحملات التي أرسلها محمد الخير، وقد غنمت ٥٠٠ عبد و ١٢٠٠٠ رأس من الماشية[٣٢].

وقرّر الشلك أن يقاتلوا أعداءهم. فتم صدّ غارة للسالبين والناهبين من رجال محمد الخير وقتل زهاء سبعين من بقّارته. وفي عام ١٨٦٣، أجبر الشلك التجّار على التقهقر إلى الداخل وطورد محمد الخير وقُتل. وهكذا تدهورت العلاقة بين الشلك وبين الحكومة التركية بسرعة. وكان على الشلك أن يدفعوا ضرائب فادحة من الماشية وأن يقدموا عبيدًا لكي يعملوا جنودًا في الحامية السودانية الآخذة في الإتساع.

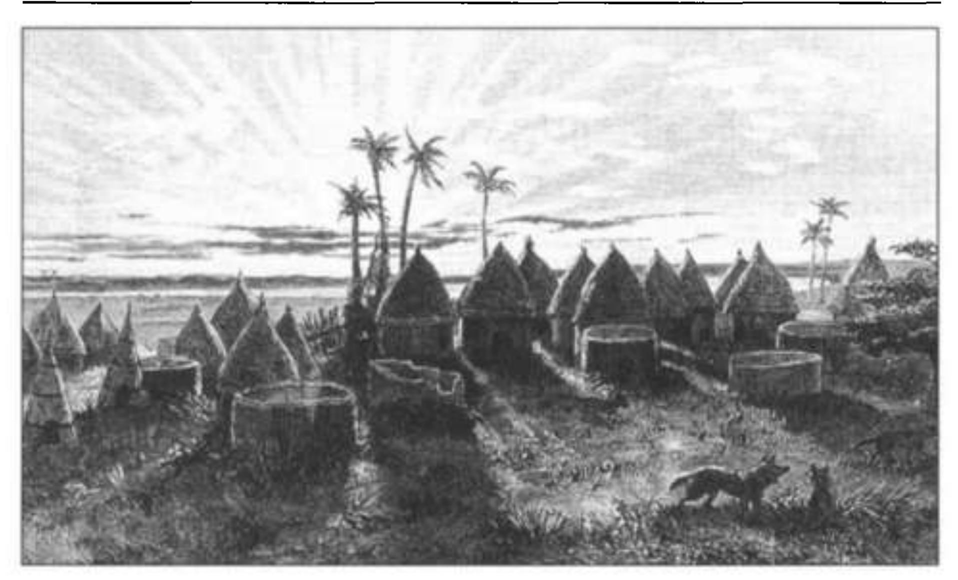
وبحلول عام ١٨٦٨، كان النزاع المزمن قد أصبح حربًا شاملة. وفي شهر نوفمبر / تشرين الثاني من ذلك العام، أرسلت قوّة من ٢٠٠٠ جندي لإخضاع الشلك فووجهت بمقاومة ضارية ولم تحرز نتائج حاسمة. ثم قرّرت الحكومة أن تفرض على الشلك والدينكا جزية سنوية قدرها ١٥٠٠٠ جنيه. وساد جميع أنحاء البلاد شعور بالاستياء الشديد. وكما لو لم يكن هذا كافيًا، فإن الحكومة التركية قرّرت عام ١٨٧١ إدخال زراعة القطن في جنوب السودان. وفي سنة ١٨٧٤ كان يزرع في منطقة فشودة ما بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ هكتار تقريبًا من القطن وقصب السكر والذرة الشامية. وهذه الأعمال الزراعية، التي أكسبت الحكومة الأجنبية ٣٠٠٠٠٠

(٢٩) ب. ميرسير (P. Mercer)، ١٩٧١، ص ٤٢٠.

(٣٠) ج. بيثريك و ك. بيثريك (J. Petherick and K. Petherick)، ١٨٦٩، المجلد الأول، ص ٩٩٠.

(٣١) أنظر صفحة ٩٦ من المرجع السابق.

(٣٢) أنظر صفحة ٩٧ من المرجع السابق.



اللوحة ٥.١٤: إحدى قرى الشلك بعد غارة قام بها تجار الرقيق.

جنيه من الضرائب على القطن في تلك السنة، لم تكن ممكنة إلّا من خلال اتباع نظام السخرة(٣٣).

وتمرّد الشلك، فقتلوا تسعين من جنود الحكومة وكان لا بدّ من أن ترسل من الخرطوم بسرعة تعزيزات من القوات لإخماد التمرّد. ولكن الشلك كانوا حينئذ مصممين على القتال من أجل نيل حريتهم. وقد رفض الرث أجانق التعاون. فقُتل في عام ١٨٧٤ على أيدي العرب الذين حاولوا بعد ذلك الحكم بدون الرث. وفي شهر أكتوبر / تشرين الأول من السنة التالية، هاجم آلاف الشلك محطتي الحكومة في كاكا وفشودة. ولم يبق ممّن كانوا فيهما على قيد الحياة سوى أربعة عشر جنديًا في كاكا. وفي عام ١٨٧٦ وصل من الخرطوم مزيد من التعزيزات من القوات المسلّحة ببنادق من طراز رمنغتون. وقامت هذه القوات بمذبحة حصدت فيها بنيرانها آلاف الشلك. وبحلول شهر أبريل / نيسان من ذلك العام كانت المنطقة الواقعة بين كاكا وفشودة تُعتبر منطقة «أعيد إليها السلام». وتمّ تجريد الشلك من أسلحتهم وتجنيد أعداد ضخمة منهم تجنيدًا إجباريًا في الجيش وإرسالهم إلى القاهرة. وإمعانًا في النكاية بهم، حُوّلت فشودة إلى سوق للرقيق تبيع فيه قوات الحكومة من قبضت عليهم من العبيد للجلّابة(٣٤) بغية تحصيل الضريبة السنوية البالغة ١٢٥٠٠ جنيه. وسرعان ما تناقص عدد السكان والماشية في منطقة الشلك. ولا عجب أن مهر العروس، الذي كان يراوح قبل ذلك ما بين عشرين وثلاثين بقرة، قد انخفض إلى بقرة واحدة خلال الفترة من عام ١٨٦٠ إلى عام ١٩٠٠.

(٣٣) للحصول على معظم التفاصيل الواردة في هذه الفقرة، أنظر ج. فروست (J. Frost)، ١٩٧٤.

(٣٤) بشأن الجلّابة، انظر صفحة ٤٢٥ أدناه.

ومن بين جميع شعوب جنوب السودان، فإن كثيرًا من المجموعات الضعيفة أو العاجزة عن الدفاع عن نفسها لم تستطع إلّا إبداء مقاومة واهنة، إن لم تكن غير مجدية، لغارات التجّار. وتم استرقاق الكثيرين منهم أو قتلهم في المعارك. ونجم عن ذلك ان عدة مجموعات «لم تعد قائمة تقريبًا كوحدات سياسية أو اجتماعية مترابطة»[٣٥]. وربّما كان الدينكا والنوير هما أقدر شعبين على الإحتماء من تلك الغارات بالتقهقر مع ماشيتهم داخل المستنقعات التي يتعذّر الوصول إليها. وبما أنهم كانوا معتادين على القتال، فكثيرًا ما أوقعوا هزائم ساحقة بالقوات المغيرة.

وجنوب هذه المنطقة بمسافة معيّنة كان يوجد الزاندي الذين قاموا، بقيادة أسرة أفونقارا الفخورة والأرستقراطية الحاكمة، بإنشاء دولة مركزية في القرن الثامن عشر. وكان نظامهم السياسي القوي هو – جزئيًا – سبب قدرتهم على الصمود في وجه هجمات تجّار الرقيق. بل إن رئيسًا للزاندي يدعى ندوروما استطاع الإستيلاء على حظيرة كان أبو قرون، وهو تاجر رقيق، قد أنشأها في منطقة الزاندي. وفي وقت لاحق، في عام ١٨٧٠، هزم قوّة للعدو من ٢٠٠٠ فرد، وقتل أبا قرون والعديد من رجاله، وصادر مائة شحنة من الذخيرة[٣٦].

وفي حين لم يرغب أي واحد من خليفتي محمد علي المباشرين (وهما عباس وسعيد، ١٨٤٨–١٨٦٣) في تقليده في مغامراته الخارجية، فإن الخديوي إسماعيل الطموح (١٨٦٣–١٨٧٩) «كان يأسر لبه التوسّع بأي إتجاه، ولا سيما التوسّع بإتجاه أعالي حوض النيل في الأراضي الداخلية الشاسعة لجنوب السودان»[٣٧]. وتمكّن إسماعيل، عن طريق فرض الضرائب والتمييز ضدّ التجّار الأوروبيين الذين سبق اضعافهم، من بسط النفوذ التركي تدريجيًا على التجارة على نهر النيل. وبحلول عام ١٨٦٧، اضطر التجّار الأوروبيين لمغادرة السودان. ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا لم يعد لهم دور يؤدونه في شؤونه التجارية، إذ إن مقاليدها آلت إلى الأتراك والعرب من مصر وشمال السودان. وبعد أن تحرّر إسماعيل من أي سيطرة أوروبية محلية، تقدم صوب أعالي حوض النيل لكي يشيد لنفسه صرح أمبراطورية أفريقية. واستند إلى إلغاء الرق وتجارة الرقيق كمبرّر لهذا التوسّع الإستعماري[٣٨].

وقد جرت هذه المحاولة التركية لضمّ الإقليم الإستوائي بقيادة ضابطين بريطانيين هما: صمويل بيكر (١٨٦٨–١٨٧٣) وتشارلز جورج غوردون (١٨٧٤–١٨٧٦ ثم ١٨٧٧–١٨٧٩). وعلى الرغم من إفراط بيكر وغوردون في استخدام العنف ووفرة عتادهما، فإنهما لم يستطيعا توسيع نطاق الحكم التركي في الإقليم الاستوائي إلى ما وراء بضع محطات متفرقة. وحينما

(٣٥) ر. كولينز (R. Collins)، ١٩٧٥، ص ١٨.

(٣٦) ر. غراي (R. Gray)، ١٩٧٠، ص ٦٤ و٦٥.

(٣٧) ر. كولينز (R. Collins)، ١٩٧٥، ص ١٩.

(٣٨) لدراسة مسألة الرق وتجارة الرقيق، انظر: أ. إ. م. علي، ١٩٧٢؛ م. ف. شكري، ١٩٣٧؛ ب. ك. حميدة، ١٩٧٣، ص ٢٥٤–٣١٦.



اللوحة ٦.١٤: مغنٍ متجوّل من الراندي.

أصبح غوردون حكمدارًا للسودان (١٨٧٧–١٨٧٩) تخلى هو نفسه في نهاية الأمر عن فكرة التوسّع التركي في المديرية الإستوائية. وخلفه الألماني إدوارد كارل أوسكار تيودور شنيتزر (١٨٤٠–١٨٩٢)، المعروف عادة بإسم أمين باشا، فلم يرث عنه سوى حضور تركي ضعيف ومضطرب، واضطر بالتالي للتخلي عن هذه الفكرة تمامًا وللانسحاب إلى الساحل الشرقي عام ١٨٨٩[٣٩].

وقد بذل بيكر محاولات لضمان تعاون الأفريقيين معه ولكنها كانت غير مجدية، نظرًا إلى أن التقاليد الخاصة بمقاومة الأجانب سبق أن تأصّلت جذورها في جنوب السودان. وفور وصول بيكر إلى غندكرو عام ١٨٧٤ جاهره شعب الباريا ورئيسه ألورون بالعداء. ورفضوا أن يبيعوا منه الغلال وأتلفوا ما زرعه رجاله منها. واشترك الباريا بيليمان وشعب اللوكويا في هذه الأعمال على الرغم من أنهم خصوم ألورون[٤٠]. وقتل الباريا موجي ثمانية عشر جنديًا وناوشوا القوافل التي كانت تمر عبر منطقتهم، وسرت منهم إلى جيرانهم على الشاطىء الغربي عدوى اتخاذ هذا الموقف العدائي.

وتقدم بيكر بإتجاه منابع النيل حتى باتيكو بمنطقة الأشولي في شمال أوغندا. وقام هناك بتحويل جميع محطات التجّار المحليين في المنطقة إلى محطات حكومية وجنّد في قواته الحكومية العديد من الدناقلة (أو الدنقلاويين، حسبما كان يسميهم عادة السكان المحليون لأن الكثيرين منهم حضروا أصلًا من منطقة دنقلة)، الذين كانوا جنودًا مرتزقة تابعين للتجّار العرب. وترتب على مثل هذه السياسة أنه كان يصعب على السكان المحليين التمييز بين تجّار الخرطوم وبين الحكومة التركية. ثم انطلق بيكر غربًا إلى بونيورو، حيث كان يأمل في الحصول على تأييد كاباريغه. ولكنه أصيب بالخذلان مرة أخرى، بل إنه يروي أن كاباريغه تآمر لتسميم الحملة بأكملها. وإزاء هذه الصعاب، تقهقر بيكر أخيرًا إلى باتيكو في شهر أغسطس / آب ١٨٧٢[٤١].

وفي عام ١٨٧٣، تم تعيين غوردون حاكمًا عامًّا للمديرية الإستوائية لتوطيد دعائم منجزات بيكر في هذه المديرية. وطبقًا لشروط تفويضه، كان عليه بناء قلاع وفتح سبل للإتصال بالجنوب وإقامة علاقات طيبة مع السكان المحليين وإدارة شؤونهم وتنظيم تجارة الرقيق في جنوب السودان[٤٢].

وبعد أن استخدم الباريا موجي تكتيك الإستسلام لغوردون في البداية، استأنفوا محاربته واستمر القتال لأكثر من أسبوع على كلّ من ضفتي النيل. وانتهى الأمر بمعركة هزم الموجي فيها كتيبة قوامها أكثر من أربعين رجلًا قتلوا جميعًا في ما عدا أربعة رجال، ومن بين القتلى

(٣٩) لمعرفة السيرة الوظيفية لأمين باشا، أنظر إي. ر. سميث (I.R. Smith)، ١٩٧٢.

(٤٠) ر. غراي (R. Gray)، ١٩٧٠، ص ٩٦.

(٤١) ن. شقير، ١٩٦٧، ص ٥٦٢؛ س. و. بيكر (S.W. Baker)، ١٨٧٩، ص ٢٧٢ و٢٧٣؛ ر. غراي (R. Gray)، ١٩٧٠، ص ٨٤–١٠٤.

(٤٢) أنظر ب. كرابيتس (P. Crabites)، ١٩٣٣، ص ٢٨–٣٠.

قائدهم لينان دي بيلفون. ومن المرجّح أنه كان من الممكن أن تُباد قوّة غوردون بأكملها لولا أن النهر حال بين الموجي وبين مواصلة هذا النجاح[٤٣].

وقد فشل غوردون أيضًا في زحفه صوب الجنوب في الممالك الإستوائية. وبدلًا من أن يعترف موتيسا، ملك بوغندا، بالسيادة التركية على مملكته، حسبما كان يأمل غوردون بسذاجة، فإنه قام بتعبئة جيش قوي لمناهضة الغزاة. وفي شخص موتيسا، فإن غوردون قد «واجه حاكمًا أفريقيًا جمع بين الحكمة السياسية الموروثة عن أسرة حاكمة قديمة وذات سلطان راسخ وبين حسن تقديره بحذق رائع للدور الذي يمكن أن تؤديه الدبلوماسية والمراوغة في مهمة حماية استقلال بلاده»[٤٤]. وكان الرسل ذوو المظهر الودّي الذين أرسلوا لمقابلة غوردون هم جواسيس بُعثوا كي يحصلوا على المعلومات عن قوّة العدو وتحركاته. وسرعان ما اكتشف النور بك، الذي أوفده غوردون لضمّ بوغندا، ان الداهية موتيسا قد سدّ عليه السبل في عاصمته روباغا، وجعله بذلك عاجزًا تمامًا ومعتمدًا كل الإعتماد من أجل بقائه على قيد الحياة على حسن طويّة موتيسا. وقد اضطر ذلك غوردون عام ١٨٧٦ لأن يأمر بالانسحاب فورًا باتجاه الشمال إلى لادو. وفي وقت لاحق، قام الدينكا والنوير، بقيادة نبيّ يُسمّى دونلولي، بمحاصرة الحامية الحكومية في بور. وبحلول عام ١٨٨٥، كان بيقو رئيس الباريا قد أباد هذه الحامية وهاجم لادو والرجّاف[٤٥]. وفي حقيقة الأمر، كان التوسّع التركي في المديرية الإستوائية قد انتهى بكارثة في ذلك الحين.

وفي بحر الغزال، واجه التوسّع الإستعماري التركي أكبر تجّار الرقيق في المنطقة، الذي يدعى الزبير رحمة منصور[٤٦]، وهو رجل من شمال السودان بنى لنفسه هناك صرح أمبراطورية تجارية شاسعة. وقد هزم تجريدة حكومية وقتل قائدها عام ١٨٧٢. وإزاء هذا الأمر الواقع، اعترف الخديوي إسماعيل رسميًا بالزبير كحاكم لبحر الغزال. بيد أن الزبير المغامر كان يتطلّع في ما وراء حدود بحر الغزال إلى دارفور، وهي مصدر غير مستغل للرقيق. وقد قام السلطان إبراهيم بتعبئة جيش وشعب الفور وقاوم الغزاة ببسالة. ولكنه هُزم في نهاية الأمر وقُتل في واقعة مناواشي عام ١٨٧٤، وبذلك ضُمّت دارفور إلى النظام التركي[٤٧].

وعلى الرغم من أن الخديوي إسماعيل قام بعد ذلك باعتقال الزبير في القاهرة وباتخاذ تدابير لإنهاء سلطته في بحر الغزال، فإن تجّار الرقيق العرب جمعوا صفوفهم خلف ابنه سليمان. وأعلنوا عن عزمهم على الاستيلاء على كل جنوب السودان ثم الزحف صوب الخرطوم، ولكنهم هُزموا في نهاية المطاف.

---

(٤٣) ر. غراي (R. Gray)، ١٩٧٠، ص ١١٠ و١١١.

(٤٤) أنظر صفحة ١١٧ من المرجع السابق.

(٤٥) أنظر صفحة ١٦١ من المرجع السابق.

(٤٦) للإطلاع على رواية الزبير نفسه لسيرته، أنظر ن. شقير، ١٩٦٧، ص ٥٦٨-٥٩٩.

(٤٧) أنظر المرجع السابق.

وعلى الرغم من هذا، لم يستطع الأتراك فرض حكمهم بفعالية على منطقة بحر الغزال. ويعزى ذلك أساسًا لمقاومة الشعوب الأفريقية هناك، التي كانت تعتبر الأتراك مجرد مستعمرين جدد ينبغي إجلاؤهم تمامًا ونهائيًا. وبحلول عام ١٨٨٣ كان رؤساء الدينكا قد تعاونوا بفعالية مع قوات المهدي لإسقاط النظام التركي في منطقة بحر الغزال، على أساس اتفاق واضح مؤداه أنهم سيُتركون أحرارًا على أرضهم[٤٨].

والحقيقة إن مجيء الحكم التركي وضع حدًّا لغارات جلب الرقيق التي كانت واسعة الإنتشار في السودان، وخاصة في الجنوب. ولكن المستعمرين الجدد لم يتمكّنوا قط من اقناع الشعوب الأفريقية هناك بقبول حكمهم. والواقع أنهم استعملوا القوّة بصورة متزايدة لقمع الثورات العديدة على سيطرتهم. وترتب على ذلك قتل الرؤساء والناس ومصادرة ماشيتهم وإتلاف محاصيلهم. وأوقع الأتراك، شأنهم شأن من سبقهم من الغزاة، مزيدًا من الاضطراب في مجتمع جنوب السودان إلى أن نجحت حركة المقاومة في نهاية الأمر في تحقيق هدفها المعلن وهو إنهاء الإستعمار التركي في هذه المنطقة من أفريقيا.

التحديث وردّ الفعل الذي أحدثه في السودان في القرن التاسع عشر

وهكذا كانت المغامرة التركية في السودان غير ناجحة إلى حدّ كبير، بيد أن ثمّة اتفاقًا عامًا على أن التاريخ السوداني الحديث يبدأ بالغزو التركي للبلاد في ١٨٢٠–١٨٢١. وبهزيمة سنّار وكردفان في ذلك العام تبلورت نواة ما أصبح اليوم يُعرف بجمهورية السودان الديمقراطية. وقد استُكملت السيطرة التركية على شمال السودان ووسطه عام ١٨٤١ بفتح التاكا – أي منطقة خور القاش وجبال البحر الأحمر[٤٩]. وضُمّت دارفور والمديرية الإستوائية وبحر الغزال وساحل البحر الأحمر جميعًا إلى السودان الحديث خلال عهد الخديوي إسماعيل. وبذلك كان السودان قبيل الحركة المهدية يشكّل مساحة مترامية الأطراف من الأراضي الممتدة من الشلال الثاني إلى البحيرات الإستوائية ومن البحر الأحمر إلى دارفور[٥٠].

وفضلًا عن توحيد السودان بحدوده الحالية، فإن النظام التركي بدأ أيضًا عملية التحديث. وبالتحديث نعني «إدخال أساليب للتنظيم السياسي والإقتصادي وتقنيات للإنتاج والنقل والإتصالات مستمدة من الأساليب والتقنيات المستخدمة في الدول الأوروبية، وقد أسهمت هذه العوامل كلها في إدخال تغيير جوهري على بنية المجتمع التقليدي السابق»[٥١].

وكانت أهم ثلاثة تجديدات تقنية أتت بها المغامرة التركية هي استخدام الأسلحة النارية

---

(٤٨) ب. م. هولت (P.M. Holt)، ١٩٧٠، ص ٧٨–٨٠.

(٤٩) المرجع السابق، ص ٣.

(٥٠) وفضلًا عن السودان ذاته، كان السودان التركي يشمل إقليمي أريتريا والصومال.

(٥١) ب. م. هولت (P.M. Holt)، ١٩٧٣، ص ١٣٥.

والبواخر والتلغراف الكهربائي، الذي مُدّ إلى السودان خلال عهد الخديوي إسماعيل. وعلى الرغم من أن المسدسات كانت معروفة في السودان منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، إن لم تكن معروفة فيه قبل ذلك، فهي لم تستخدم على نطاق واسع على الإطلاق. وكان تفوّق أسلحة القوات التركية عاملًا حاسمًا في التغلب على مقاومة السودانيين. وقد استخدمت البواخر على النيل المصري لأول مرة في عام ١٨٢٨ تقريبًا، ولكنها لم تدخل إلى المياه السودانية إلّا بعد جيل آخر. وبحلول الستّينات والسبعينات من القرن التاسع عشر، أنشئ في السودان أسطول كبير من البواخر كان يُصان في أحد أحواض إصلاح السفن في الخرطوم[٥٢].

وقد لعبت الأسلحة النارية والبواخر دورًا مهمًّا في هجوم الإستعماريين الأتراك على الجنوب. وبينما كان هذا التوسّع الإستعماري يجري على سبيل المحاولة ويتسم بالتردّد في البداية، فقد أدّى هذان الإختراعان إلى تسهيله إلى حدّ بعيد في ما بعد، لأنهما مكّنا المستعمرين والسودانيين المتعاونين معهم من التغلب على العائقين الرئيسيين لتقدمهم صوب منابع النيل الأبيض، واللذين كانا يتمثلان في مقاومة الجنوبيين العنيدة وفي الحاجز الضخم من السدود التي تحول دون الوصول إلى كلّ من النيل الإستوائي وبحر الغزال.

وأتاح فتح الجنوب فرصًا جديدة لقطاع معيّن من المجتمع الشمالي، عُرف بعد ذلك بإسم الجلّابة. وفي الوقت الذي اقتصرت فيه زيارة الجنوب قبل الغزو التركي على القليل منهم، فقد بدأ الكثيرون منهم يندفعون إلى هناك بعد ذلك، وخاصة بعد أن سهل على التجّار من الشمال الوصول إلى أعالي النيل وبحر الغزال. وقد كانوا يذهبون إلى الجنوب أصلًا كخدم ومستخدمين مسلّحين للتجّار الأجانب، غير أنهم أصبحوا تدريجيًّا ذوي مسؤولية وسلطة متزايدتين بدون أن يكونوا تابعين لأحد. وعلى الرغم من أن الجلّابة أسرعوا بعملية التعريب والأسلمة في الجنوب، فلا شكّ في أن كثرة لجوئهم للعنف وازدراءهم للجنوبيين غذّيا انعدام الثقة والخوف اللذين لا يزالان يسودان العلاقات بين الجزء الشمالي والجزء الجنوبي من البلاد.

وقد أنشأ الإستعمار التركي نظامًا إداريًّا جديدًا في السودان. وكان جهاز حكمه متعسفًا وفاسدًا ومفتقرًا إلى الكفاءة، وكان الإداريون الأتراك من نوعية رديئة، ولكنه كان جهازًا بالغ المركزية، بالمقارنة بأنواع الحكومات التي اعتادت عليها البلاد في السابق. وكان على رأس الحكومة في العادة حاكم عام واحد كان يحمل اللقب التركي - الفارسي حُكُمدار (وينطق بالعامية حِكِمدار)[٥٣]. وحتى خلال الفترتين الوجيزتين اللتين ألغيت فيهما الحكمدارية، وقد حدث ذلك في عام ١٨٤٣ وفي عام ١٨٨٢[٥٤]، وُضعت المديريات السودانية تحت الإشراف

(٥٢) ر. هيل (R. Hill)، ١٩٦٥، ص ٢-٥.

(٥٣) ب. م. هولت (P.M. Holt)، ١٩٧٠، ص ١٤.

(٥٤) إدراكًا من الخديويين لأن بعد الخرطوم عن القاهرة قد يغري الطموحين، قاما بهاتين المحاولتين لتطبيق اللامركزية بغية الحيلولة دون تجمّع السلطة والنفوذ على نحوٍ مفرط في يدي الحكمدار وحده.

المباشر لإحدى الإدارات في القاهرة. ومع أن بعض السودانيين الذين تعاونوا مع النظام الإستعماري مُنحوا وظائف إدارية دنيا، فقد تمّ إفهامهم بوضوح أنهم مجرد وكلاء لسلطة مركزية يمكنها تعيينهم وفصلهم كما يحلو لها.

وكان الجيش، ولا سيما المشاة النظاميون (الجهادية)[٥٥]، والتحسينات في الإتصالات من الوسائل المهمّة لفرض سيطرة الحكومة الإستعمارية. ومع أن المستعمرين لم يشرعوا في تنفيذ برنامج جدّي لشق الطرق ومدّ خطوط السكك الحديدية، فإن البواخر وشبكات التلغراف قدمت مساهمة مهمّة في تحقيق المركزية. وإذ تسلّح الحكّام الأتراك بهذه الوسائل، فإنهم نجحوا إلى حدّ بعيد في حفظ الأمن العام وفي قمع السودانيين غير المنصاعين ونجحوا، في المقام الأول، في إجبارهم على دفع الضرائب.

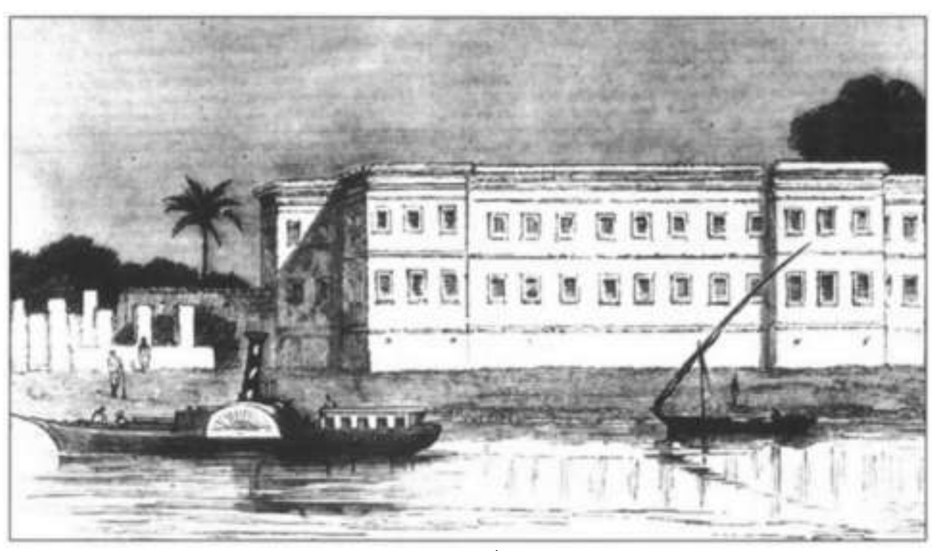
كما تأثرت الحياة الدينية للمجتمع السوداني الشمالي تأثرًا عميقًا بالتغيرات الناجمة عن الحكم الإستعماري. وعلى الرغم من أن الأتراك والسودانيين على حدّ سواء كانوا يدينون بالإسلام دينًا، فقد كانت هناك هوّة واسعة تفصل بين الإسلام السنّي الرسمي للحكّام الأتراك وبين الإسلام الصوفي المحلي والشخصي للسوادنيين والذي تطوّر منذ عصر الفونج. وكانت سياسة الحكّام في السودان، وكذلك في مصر والأمبراطورية العثمانية بصفة عامة، تهدف إلى إنشاء دولة علمانية يكون فيها للمؤسسات الإسلامية بصفتها هذه دور ثانوي. ومن ثم فإن الإسلام الصوفي للسودان، الذي سبق أن تغلغل في نفوس الحكّام والمحكومين[٥٦]، كان لا بدّ من أن يُصاب من جراء ذلك بكارثة كبرى. فقد سعت الحكومة الإستعمارية بصورة متزايدة للنيل من هيبة قيادته، التي كانت تتألف من معلمين يتوارثون العلوم أبًا عن جد (فقهاء) من طوائف الصوفية. وقد تمّ ذلك بصفة رئيسية عن طريق ترويج الإسلام السلفي. ومن خلال الانفاق على قضاة ومفتين على مختلف درجات الهرم الوظيفي وتسهيل تعليم «العلماء» السودانيين في الأزهر، واجه المستعمرون الفقهاء بجماعة منافسة «ذات آفاق أكثر سلفية واتسامًا بالطابع الأجنبي، وتعتمد بصورة مباشرة على الحكومة بدرجة أكبر». ولذلك كله فإنه بانتهاء العهد الإستعماري الأول، كانت هيبة القادة الدينيين التقليديين «قد شهدت تضاؤلًا كبيرًا»[٥٧]. والواقع أن هذا كان يمثل أحد العوامل الرئيسية التي دفعتهم إلى معارضة الحكومة الإستعمارية وتقديم المساندة الفعّالة لجهود المهدي الرامية لإسقاطها.

وصحب عملية التحديث وعزّزها حضور عدد متزايد من الزوار الأجانب، من الأوروبيين والأمريكيين على السواء. وفي حين أن قلة ضئيلة من الأوروبيين زاروا السودان قبل عام

(٥٥) تمّ تجنيد بعض الجنوبيين والنوبيين، وكانوا في العادة من الرقيق أصلًا، تجنيدًا إجباريًا في قوة الجهادية. وفضلًا عن هذه القوّة كان يوجد الجنود الشايقية غير النظاميين الذين حلّوا إلى حد كبير محلّ الجنود الأجانب غير النظاميين الذين حضروا إلى السودان عند غزوه.

(٥٦) خلال عهد الفونج، كان الفقهاء أكثر فعالية حتى من السلاطين وغيرهم من القادة السياسيين بوصفهم محورًا للاستقرار والاستمرارية.

(٥٧) ب. م. هولت (P.M. Holt)، ١٩٧٣، ص ١٤٠.



اللوحة ٧.١٤: التوحيد الإداري والتحديث على يد الأتراك – المصريين: قصر الحكمدار في الخرطوم وأمامه باخرة مجذافية على النهر.

١٨٢٠، فإن الغزو التركي قد فتح البلاد للزوار الأجانب الذين حضروا إليها كمسافرين وتجّار ومبشّرين، وكذلك كخبراء ومستشارين وموظفين إداريين. وسرعان ما عُيّن بخدمة الحكومة موظفون غربيون، وخاصة خلال العقد السابق لاندلاع الثورة المهدية، فأثّروا على المجتمع السوداني في الشمال المستعرب وفي الجنوب على حدّ سواء. ونظرًا إلى أنهم كانوا أجانب من حيث اللغة والعادات والدين، فقد أحدث وجودهم توتّرًا لدى جماهير الشعب السوداني(٥٨). والواقع أن هذا الإفراط في تعيين الأوروبيين في وظائف لم يكونوا في العادة مؤهلين لشغلها أدّى إلى استياء السودانيين إلى درجة شاعت معها كراهية الأجانب. ولذلك لقي ما أعلنه المهدي من عزمه على تخليص البلاد من السيطرة الأجنبية والمسيحية تأييدًا فوريًّا وحماسيًّا لدى عامة الناس.

خاتمة

أدّى الهجوم التوسّعي الذي شنّه الإستعماريون الأتراك لاستغلال الموارد السوادنية، وكذلك التجديدات الإجتماعية الإقتصادية التقنية التي أدخلوها، إلى إحداث هزّة عميقة في المجتمع السوداني التقليدي وإثارة شعور بالاستياء الواسع النطاق، مما أدّى إلى العديد من حركات الثورة والتمرّد. وعلى الرغم من أن بعض هذه الحركات كانت تمثّل تحدّيًا خطيرًا للمستعمرين، إلّا

(٥٨) أنظر على سبيل المثال: ب. سانتي و ر. هيل (P. Santi and R. Hill, eds.) (مدراء التحرير)، ١٩٨٠، ص ١٤٥.

أن أي حركة منها لم تحظ بتأييد شعبي كافٍ يمكّنها من إسقاط الحكومة. ففي السودان، مثلما في غيره من الأماكن، لا يؤدي الإستياء وحده إلى نشوء وضع ثوروي، وكان لا بدّ من أن تصاحبه عقيدة ثوروية وجيش ثوروي، وفوق هذا وذاك، قيادة ثوروية. وقد حدث ذلك فقط عندما وفّر المهدي كل هذا عام ١٨٨٥، إذ هبّ السودانيون هبة رجل واحد في الثورة المهدية التي أنهت الغزوة التركية وأنجبت سودانًا مستقلًا، وواجهت في الوقت ذاته الحكم الإستعماري البريطاني الزاحف إلى الأمام. وكان ذلك هو الوضع على الأقل في شمال السودان.

بيد أنه استمرت في الجنوب غارات جلب الرقيق والسلب والنهب بلا هوادة. وشنّت حكومة المهدي هجماتها في الجنوب للحصول على المجندين في جيشها الخاص. وقد تخلفت عن ذلك ذكريات مريرة أفضت إلى الحط من شأن العرب والإسلام على السواء في أعين الأفريقيين خلال الفترة اللاحقة للمهدية. وتم بصورة تدريجية تحويل ما كان بنية إجتماعية إقتصادية للهيمنة على وادي النيل إلى بنية عنصرية للهيمنة. وأدّى هذا بدوره إلى نشوء عقيدة عنصرية للمقاومة لدى الأفريقيين في جنوب السودان.

الفصل الخامس عشر

أثيوبيا والصومال

ر. بانكهيرست

(مع بعض الملاحظات عن تاريخ الصومال قدّمها:
ل. ف. كاسانيللي)

أوضاع أثيوبيا في العقود الأولى من القرن التاسع عشر

أشرق القرن التاسع عشر على فترة من أصعب فترات التاريخ في أثيوبيا. فقد تدهورت الدولة التي كانت مركزية مسيحية إلى درجة الانحلال تقريبًا، بعد أن اجتاحت جانبًا كبيرًا منها جماعات الأورومو (الغالّا)[1]. وبرغم احتفاظ الأباطرة بالسيادة الإسمية على نحو يعكس صورة شبيهة بالوحدة، إلّا أنهم كانوا مجرّد دمى للسادة الإقطاعيين، الذين أصبحوا مستقلّين عمليًا، وانغمسوا في ما بينهم في مناوشات دائمة. وقد انتشر القتال إلى درجة جعلت مقاطعات عدّة، من بينها «باجمدر» التي تقع فيها العاصمة، تنحدر إلى مستوى من الفقر الخطير. فقد اضطرّ كثير من الفلّاحين إزاء ابتزازات الجنود إلى هجر مزارعهم للبحث عن الرزق في خدمة هذا السيّد أو ذاك، أو حتى بالتحوّل إلى السرقة وقطع الطرق. وأُهملت الزراعة، وتضاءل حجم القوافل وتواترها عن ذي قبل. وبلغ الأمر أن غوندار، المركز الحضري الوحيد الذي كان يعتدّ بحجمه، تضاءل عدد سكّانها تضاؤلًا كبيرًا. وقلّ الطلب على منتجات الصنّاع الحرفيين، وأدّى انخفاض مستوى الرعاية الملكية إلى قلّة التكليفات بالأعمال الفنية. ويتبيّن من كتابات هذه الفترة أن اضطراب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد أثّر تأثيرًا عميقًا على كتّاب

(١) كانت هذه الجماعة الإثنية المهمّة يُشار إليها تقليديًا من جانب جيرانها الأمهرة باسم «الغالّا»، وهو اصطلاح استخدمته المصادر المكتوبة في الفترة التي نعرضها، غير أنه كان يستخدم محليًا في بعض الأحيان، بمدلول ينطوي على الحط من قدر أصحابه. وفي السنوات الأخيرة تزايد تفضيل استخدام اسم «أورومو» الذي يستخدمه أهل هذه الاثنية أنفسهم، والذي أصبح الجيل الحديث المتعلّم أكثر تفضيلًا لاستخدامه.

الحوليات الأثيوبيين، إذ نجدهم قد تخلّوا عن مداهناتهم للملك وأصبحوا يُغدقون الثناء على سادة الحرب، ولكن بدون أن يتمكّنوا من إخفاء تنهدات الحسرة على العظمة الأمبراطورية القديمة. ويُذكر من هؤلاء الكتاب واحد يسمّى «أباغاز ساؤونا»، كان يُكتب بلغة الجعز، وهي اللغة السامية الأدبية التقليدية، إذ نجده يأسى على أن السلطان قد اغتصبه المحدثون، وأصبح «السادة أقنانًا والأقنان أسيادًا»، وهو يذكر أن هناك أربعة ملوك أحياء ولكنهم مجرّدون من السلطة، ويعجب لأنهم:

«قد تفرّقوا هباء تذروه الرياح. واحسرتاه! إن معدتي تضطرب وأحشائي تتمزّق لما لحقكم من أذى، يا سادتي. وأي نفع في هذا للمملكة التي انتزعتها أيدي الأقنان؟»[٢]

وأدّى تدهور السلطة الأمبراطورية وانتصار الإقطاع الإقليمي إلى أن أصبح المؤرّخون الأثيوبيون يشيرون إلى ذلك العهد بأنه فترة الـ «ماسافينت»[٣]، ومعناها الحرفي «القضاة»، تلميحًا بذلك إلى زمن «سفر القضاة» في العهد القديم من الكتاب المقدّس، عندما «في تلك الأيام، لم يكن ملك في إسرائيل. كلّ واحد عمل ما حسن في عينيه»[٤].

المرتفعات المسيحية

أصبحت المرتفعات المسيحية، وهي قلب الأمبراطورية، مقسّمة إلى ثلاث دول مستقلّة، هي: تيغري، وأمهرة، وشوا، بالإضافة إلى عدّة وحدات سياسية أصغر حجمًا.

وكانت تيغري، قلب مملكة أكسوم القديمة، هي أكثر هذه الدول تطرّفًا نحو الشمال وأقواها. وكانت أغلبية سكّانها مسيحية، وإن كانت تضمّ أقلّية مسلمة كبيرة في الشرق والجنوب، ويتكلّم أهلها جميعًا لغة الـ «تيغرينيا» السامية. ونظرًا لقرب هذه المقاطعة من الساحل، تمكّن حكّامها من اكتساب ثروة لا يُستهان بها من فرض الضرائب على التجارة، وأصبحوا بالتالي يمتلكون قدرًا من الأسلحة النارية يزيد كثيرًا عمّا كان متاحًا لسائر المناطق.

وكان يسيطر على المقاطعة في بداية القرن «راس والدا سيلاسيه» (١٧٩٥–١٨١٦) من إندارتا، وهي منطقة مهمّة تطلّ على منخفض الآفار، أو الدناكيل، الذي تستمد منه غالبية أثيوبيا مادّة الـ «أموليه»، أو قضبان الملح الصخري التي تُستخدم في الاستهلاك وبمثابة «نقود بدائية»[٥]. وكان هذا الزعيم في الأصل «بلغادا»، أي موظّفًا مسؤولًا عن قوافل الملح، وهو ابن قائد عسكري (جنرال) في قوّات «راس ميكائيل سيهول»، أحد حكّام تيغري الذي كان في

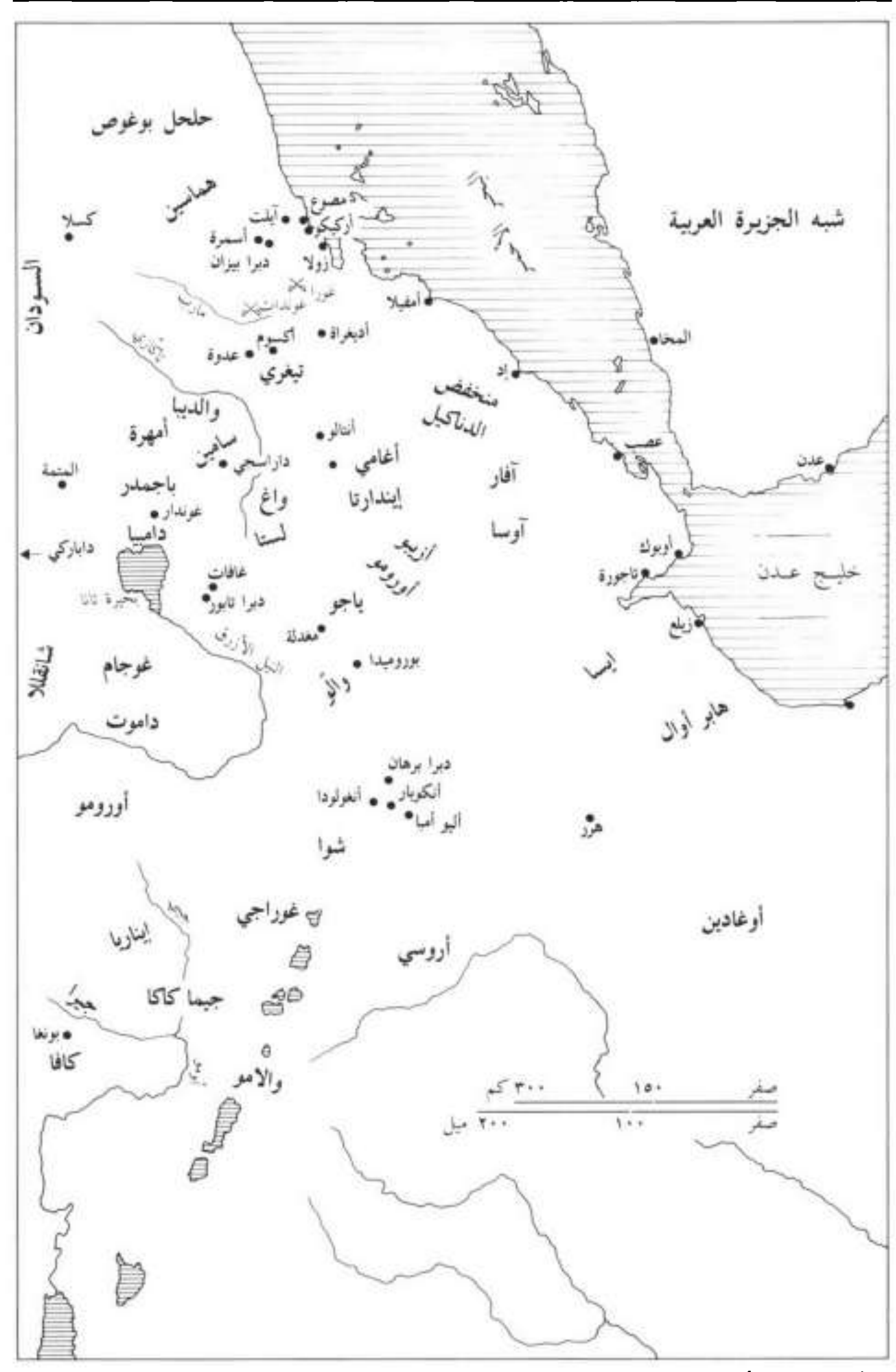
---

(٢) و. بلونديل (W. Blundell)، ١٩٢٢، ص ١٨٧ و١٨٨ و١٩١ و٤٧٠ و٤٧١ و٤٧٧.

(٣) غبري سيلاسيه (Guèbrè Sellassié)، ١٩٣٠–١٩٣٢، الجزء الأول، ص ٢٠٤.

(٤) الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر القضاة، الإصحاح ٢١، الآية ٢٥. انظر إ. اولنيدورف (E. Ullendorff)، ١٩٦٠، ص ٨٢.

(٥) ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٦٨، ص ٤٦٠–٤٦٤.



الشكل ١٥،١: أثيوبيا في باكورة القرن التاسع عشر (عن ر. بانكهيرست).

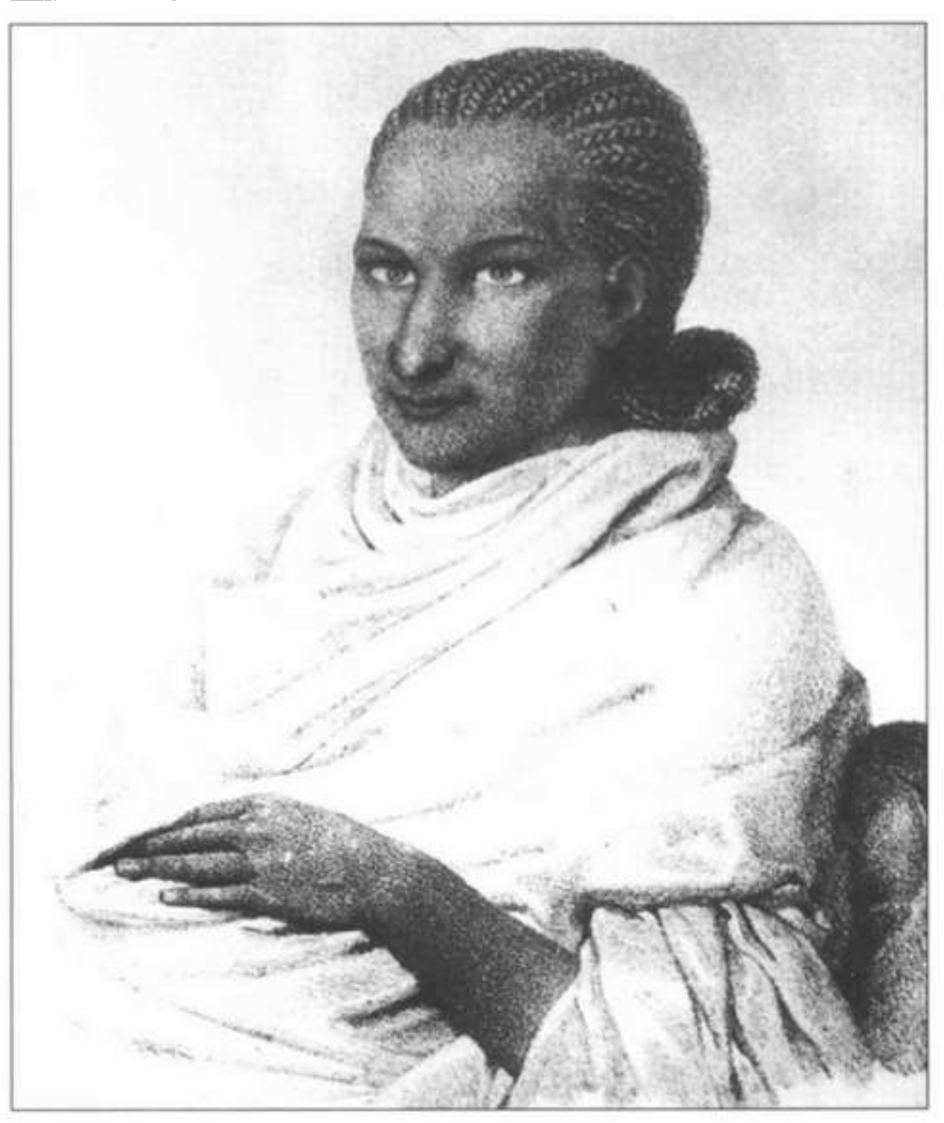
القرن السابق سيّدًا لمدينة غوندار وصانعًا وخالعًا للملوك. ولم يكن سلطان «راس والدا سيلاسيه» يقلّ كثيرًا عن سلطان السيّد السابق لأبيه، إذ كان يحكم أراضي شاسعة تمتدّ من حافة المرتفعات على مرمى البصر من البحر الأحمر إلى جبال سامين العالية التي تبعد عن غوندار بأقلّ من مائة كيلومتر. وقد تأثّر الرحّالة البريطاني هنري سالت تأثّرًا عميقًا بوالدا سيلاسيه، الذي كان يحكم وفقًا لأعراف تليدة، وقال عنه إن الزعيم «متميّز... برباطة جأشه وحزمه»، مضيفًا أن «جميع الجرائم والخلافات والمنازعات، أيًّا كانت أهميّتها أو تفاهتها، تُحال إليه ليبتّ فيها بنفسه، كما أن جميع حقوق الإرث تتقرّر وفق إرادته، وهو شخصيًّا الذي يشنّ جميع الحروب»[٦]. وقد أراد والدا سيلاسيه، وهو أقوى زعيم في البلاد، أن ينتزع الوصاية على الأمبراطور الأسمى من أسرة «ياجو أورومو» التي كانت آنئذ تسيطر على أمهرة، وسعى إلى أن يجمع حوله نبلاء التيغري لهذا الغرض. ونظرًا إلى أنه كان يحكم إقليمًا قريبًا من الساحل، فقد اهتمّ أيضًا بالحصول على منفذ إلى البحر، ومن خلاله إلى بلدان أوروبا المتقدّمة تقنيًّا، وأعرب عن «أحرّ الرغبة»، كما يذكر سالت، في تشجيع الاتصالات مع بريطانيا، ولكنه رأى أن من «غير المفيد» أن يقوم «بأي تدخّل» في شؤون المسلمين على الساحل طالما أنهم يسيطرون على البحر الأحمر[٧]. وقد كتب إلى ملك بريطانيا جورج الثالث يطلب أسلحة نارية ومساعدة في الحصول على «أبونا» – أي كبير أساقفة – إذ كان العرف المستقرّ من زمن بعيد هو استقدام رجال الكنيسة هؤلاء من الكنيسة القبطية في مصر.

وقد أعقب وفاة والدا سيلاسيه في ١٨١٦ نشوب نضال شرس حول خلافته، كان المنتصر النهائي فيه هو داجازماخ ساباغاديس (١٨٢٢–١٨٣١) من أغامي – وهي مقاطعة أخرى مهمّة على الطريق من منخفض الملح – الذي أوفد خادم سالت المدعوّ وليم كوفين إلى بريطانيا في ١٨٢٧ يحمل طلبًا للمعونة العسكرية والتقنية. وقد أرسل البريطانيون شحنة من الأسلحة، ولكن المصريين اعترضوها في الطريق في ميناء مصوع. وقد شنّ ساباغاديس الحرب بعد ذلك ضدّ الياجو، ولكنه أُسِر وأُعدِم. وبعد قتال كثير، خلفه راس ويبي (١٨٣٩–١٨٥٥) من سامين في السيطرة على المرتفعات حتى غوندار. وإذ كان واعيًا بأهميّة الاتصالات مع العالم الخارجي، فقد حصل من فرنسا على كمية صغيرة من الأسلحة النارية وعدد قليل من التقنيين. وأعلن بعد ذلك عزمه على أن يُنصّب أمبراطورًا في غوندار أحد المطالبين بالعرش، المدعوّ تاكلا جيورجيس، وقاد قوّاته ضدّ راس علي، حاكم باجمدر من عشيرة الياجو، والتقى به في ساحة القتال قرب عاصمة هذا الأخير دابراتابور في ١٨٤٢. وقد كسب رماة البنادق التابعين لراس ويبي المعركة، ولكن الزعيم المنتصر وقع في الأسر خلال احتفاله بنصره، وأُطلق سراحه نظير فدية، وعاد بعد ذلك إلى تيغري. وثار الصراع مرّة أخرى بينه وبين راس علي في ١٨٤٣–١٨٤٤، إلّا أنه وجد نفسه يواجه تمرّدًا في تيغري واستيلاء مصر على مصوع، فأعلن خضوعه

---

(٦) هـ. سالت (H. Salt)، ١٨١٤، ص ٣٢٥ و ٣٢٨ و ٣٣٠؛ ج. كولمودين (J. Kolmodin)، ١٩١٢، ص ٩٧–٩٨.

(٧) هـ. سالت (H. Salt)، ١٨١٤، ص ٣٨٣ و ٣٨٤.



اللوحة ١٥،١: داجازماخ وبي – من تيغري.

للزعيم الياجو راس علي. بيد أنه ظلّ على الرغم من هذه النكسات واحدًا من أقوى حكّام أثيوبيا وأكثرهم استنارة(٨).

(٨) للإطلاع على موجز لتاريخ تيغري المعاصر، أنظر م. باركينز (M. Parkyns)، ١٨٥٤، المجلد الثاني، ص ٨٨–١٢٠. انظر أيضًا سي. كونتي روسيني (S. Conti Rossini)، ١٩٤٧؛ وفي ما يخصّ وبيه، انظر ج. كولمودين (J. Kolmodin)، ١٩١٢–١٩١٥، ص ١١٠ و ١١٦–١١٧ و ١١٩–١٢٠.

وتقع أمهرة، القسم الرئيسي الثاني من الأمبراطورية، إلى الشمال الغربي. ويضمّ سكّانها أغلبية مسيحية وأقلّية مسلمة كثيرة العدد، وهم جميعًا ناطقون بالأمهرية، أكثر اللغات السامية انتشارًا في أثيوبيا. وقاعدة الإقليم هي مقاطعة باجمدر المهمّة، التي سيطر حكّامها في بعض الأحيان أيضًا على دامبيا وغوجام في الجنوب. وتدين أمهرة بالكثير من أهميّتها لسيطرتها على العاصمة الأمبراطورية، غوندار. غير أن بعدها عن الساحل جعل حكّام أمهرة يعتمدون في حصولهم على الأسلحة النارية على الإمدادات الواردة من البحر الأحمر عن طريق السودان أو عن طريق تيغري، التي كان حكّامها عازفين عن السماح باستيراد هذه الأسلحة.

وكان يحكم أمهرة في بداية القرن أليغاز غوانغي (١٧٨٨–١٨٠٣)، أخو علي غوانغي، وهو مسلم من ياجو الأورومو كان قد اعتنق المسيحية لأسباب سياسية، ولكنه يتمتّع بتأييد المسلمين. وخلف أليغاز ابن أخيه غوغسا ميرسا (١٨٠٣–١٨٢٥) الذي أقام عاصمته في دابراتابور، ومدّ المناطق الخاضعة لسيطرته إلى غوجام الشرقية، وحاول القضاء على سلطة النبلاء بأن أعلن تأميم أراضيهم[٩]. وأخذ الإسلام يكسب أرضًا باطّراد خلال العقود التالية، وانحاز ابن غوغسا وخليفته سان يمان (١٨٢٥–١٨٢٨) إلى المسلمين ضدّ المسيحيين، بينما كان ابن أخي يمان «علي ألولا» (١٨٣١–١٨٥٣) يقتسم السلطة مع أمّه الأمبراطورة مانان، التي كانت قد اعتنقت المسيحية بعد انتمائها إلى الإسلام، والتي كان العديد من أقربائها قد أصبحوا حكّامًا إقليميين. وجرى في تلك الفترة إحياء الحجّ إلى ضريح أحمد غراغن، الفاتح المسلم من القرن السادس عشر[١٠].

وإلى الجنوب من أمهرة، في موقع تعزله بحيرة تانا ومنحنى نهر الأباي أو النيل الأزرق، توجد منطقة غوجام، وهي مقاطعة مستقلّة من الناحية الفعلية، سكّانها ناطقون بالأمهرية وكلّهم تقريبًا مسيحيون. وكانت المنطقة قد سبق توحيدها في أواخر القرن الثامن عشر على يد راس هايلو (توفي ١٧٨٤–١٧٨٥)، الذي شبّ النزاع بين أبنائه لفترة طويلة. فقد واجه ابنه راس مارد (توفي ١٨٢١) معارضة الداجازماخ زاودي، وهو أحد الأورومو من داموت كان قد تزوّج أخت راس مارد، ثمّ استمرّ النزاع متوارثًا بين أبناء الرجلين وأحفادهما. وأدّى هذا التنافس خدمة كبرى لأسرة ياجو، إذ إن أمراء المقاطعة الغوجاميين – كما يذكر باحث حديث – لم يكونوا أندادًا للياجو، وإن كان هؤلاء من ناحية أخرى لم يتمكّنوا أبدًا من خلع الغوجاميين تمامًا أو من إبقاء وكلاء لهم معيّنين من الخارج[١١].

وكانت شوا، الوحدة الرئيسية الثالثة في الأمبراطورية، تقع في الجنوب الشرقي، ويسكن

---

(٩) سي. كونتي روسيني (C. Conti Rossini)، ١٩٢١؛ ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٦٨، ص ١٣٧.

(١٠) ج. س. تريمينغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٥٢، ص ١١٠–١١١.

(١١) سي. كونتي روسيني (C. Conti Rossini)، ١٩٤٧؛ تاكلا ياسوس (Takla Yasus)، بدون تاريخ؛ فانتاهون بيرهاني (Fantahun Birhane)، ١٩٧٣، ص ١١.

مرتفعاتها الوسطى مسيحيون ناطقون بالأمهرية في الأغلب الأعمّ، بينما يسكن في الجنوب والغرب جماعات من الأورومو متّبعي الديانة التقليدية والمسلمون، ومنهم مسلمو الآفار في الشرق. وكانت المقاطعة قد عزلها توسّع الأورومو، مما أتاح لحكّامها كسب الاستقلال عن سادتهم في غوندار. وبرغم ارتباط شوا مع مدينة غوندار بطريق تجاري، إلا أنها كانت ذات روابط تجارية أكثر أهمية مع ميناءي تاجورة وزيلع على خليج عدن ومدينة هرر ذات السوق الضخمة عن طريق أراضي الآفار ومنخفضات الصومال. وباستخدام هذه الطرق، تمكّن عدد من حكّام شوا المتعاقبين من الحصول على كميّات صغيرة ولكنها متزايدة من الأسلحة النارية، التي تغلّبوا بها على جيرانهم من الأورومو الذين لم يكونوا يمتلكون أسلحة مماثلة. وأدّى هذا التوسّع إلى أن أصبحت في يد شوا السيطرة على التجارة مع المناطق الأكثر توغّلًا في الداخل والغنية بالذهب والعاج والبن والتوابل والرقيق.

وكانت تحكم شوا منذ أواخر القرن السابع عشر أسرة خاصّة بها[١٢]. وكان أول زعماء الإقليم في القرن التاسع عشر هو أصفا واصان (١٧٧٥–١٨٠٨)، الذي يعني اسمه – وهو أمر له دلالته – «توسيع الحدود»، وكانت عاصمته في أنكوبار. وقد حارب بشراسة ليستولي على أراضي الأورومو، وأعاد تنظيم الضرائب، وفصم آخر روابط التبعية مع غوندار[١٣]. وخلفه ابنه واصان ساغاد (١٨٠٨–١٨١٣) الذي أضفى على نفسه لقب «راس» السامي، وقاد مزيدًا من الحملات ضدّ الأورومو، وتعاون مع راس والدا سيلاسيه حاكم تيغرى في شنّ غارات على الوالو والياجو، واتّبع مع حكومته سياسة تميّزت بالتسامح الديني، إذ إنه برغم محاولته أمهرة الأورومو وتحويلهم إلى المسيحية، إلّا أنه عيّن في خدمته عددًا منهم ومن المسلمين الآخرين في وظائف حكومية مهمّة[١٤].

وخلف واصان ساغاد ابنه ساهلا سيلاسيه (١٨١٣–١٨٤٧)، الذي كان أول زعيم من زعماء شوا تلقّب بلقب «نجاشي»، أي ملك، وقال بأنه يحكم أيضًا الـ «يبفات، أو قوم الغالّا، وغوراجي». وكان يقسم وقت إقامته بين أنكوبار وبين أنغولولا التي كانت قد انتُزعت آنئذ حديثًا من الأورومو، ويتّخذ موقفًا متسامحًا تجاه الأورومو والمسلمين، فضلًا عن عقده معهم زيجات تخدم مصلحة أسرته الحاكمة. وقد طوّر ساهلا سيلاسيه نظامًا وصفه المبعوث البريطاني،

---

(١٢) هـ. سالت (H. Salt)، ١٨١٤، ص ٤٩٤–٤٩٦. أنظر أيضًا ر. بيريني (R. Perini)، ١٩٠٥، ص ٢١٠ و ٢١١.

(١٣) سي. ف. إكس. روشيه ديريكور (C.F.X. Rochet d'Héricourt)، ١٨٤١، ص ٢١٢؛ و ١٨٤٦، ص ٢٣٤؛ أ. تشيكي (A. Cecchi)، ١٨٨٦–١٨٨٧، الجزء الأول، ص ٢٤٢ و ٢٤٣؛ ج. غبري سيلاسيه (G. Guèbrè Sellassié)، ١٩٣٠–١٩٣٢، الجزء الأول، ص ٦٠–٦٦.

(١٤) سي. ف. إكس. روشيه ديريكور (C.F.X. Rochet d'Héricourt)، ١٨٤١، ص ٢١٢، ١٨٤٦، ص ٢٤٣؛ أ. تشيكي (A. Cecchi)، ١٨٨٦–١٨٨٧، الجزء الأول، ص ٢٤٢–٢٤٤؛ ج. غيبري سيلاسيه (G. Guèbrè Sellassié)، ١٩٣٠–١٩٣٢، الجزء الأول، ص ٦٧–٦٩. وفي ما يخص تاريخ شوا المبكر، أنظر أيضًا د. ن. ليفين (D.N. Levine)، ١٩٦٥، ص ٢١–٣٨؛ ف. ستيتز (V. Stitz)، ١٩٧٤، ص ٦٤–١٢٦ و ٣٤٩ و ٣٥٠.

الكابتن و. ك. هاريس، بأنه «إقطاعي تمامًا[١٥]»، وحصل على كميّات من الأسلحة النارية أكثر مما حصل عليه أسلافه، وزاد من تغلغله نحو الأراضي الخصبة إلى الجنوب والغرب، وأتاح له ذلك كلّه اجتذاب القوافل من ايناريا، وكافا، وغوجام، وداموت، وغيرها من المناطق[١٦]. ودفعته رغبته في الحصول على الأسلحة النارية إلى إقامة علاقات مع البلدان الأجنبية، فطلب في عام ١٨٣٩ من رحّالة فرنسي، هو «روشيه ديريكور»، أن يحصل على بنادق بعيدة المدى من باريس، وكتب إلى شركة الهند الشرقية البريطانية معلنًا ما يلي:

«لقد أعطاني الله مملكة جيّدة وكبيرة، ولكن الفنون والعلوم لم تصل إلى بلدي بعد، كما وصلت إلى بلدكم. فهلّا تفضّلتم بمساعدتي، وخاصّة بإرسال بنادق، ومدافع، وغيرها من الأشياء التي لا أملكها في بلدي»[١٧].

واستقبل ساهلا سيلاسيه بعثات دبلوماسية من كلّ من بريطانيا وفرنسا، ووقّع معاهدة صداقة وتجارة مع كلّ منهما في ١٨٤١ و١٨٤٣ على التوالي. وينقل عنه هاريس – الذي حمل إليه هديّة من الأسلحة النارية – قوله: «إن عددًا آخر قليلًا من البنادق يجعلني ندًّا لجميع أعدائي»[١٨]. وقد تمتعت شوا خلال حكمه بالسلام، على نقيض المقاطعات الشمالية التي كانت تمزّقها الحرب. ووفقًا لما يذكره اثنان من الفرنسيين السان سيمونيين، وهما أ. كومب و م. تامازييه، فإن الفلّاحين في عهده «نظرًا إلى أنه لم يكن لديهم ما يخافونه من نهب الجنود، فقد صرفوا جهودهم بحماس أكبر إلى فلاحة أراضيهم، واثقين من أنهم سيحصدون ثمرة غرسهم»[١٩]. إلّا أن وفاة ساهلا سيلاسيه – على غرار ما حدث بعد وفاة العديد من أسلافه – أعقبها تمرّد كبير من الأورومو لم يتمكّن ابنه هايلا مالاكوت (١٨٤٧–١٨٥٥) من إخماده إلّا بصعوبة، إذ إنه كان ملكًا ضعيفًا حفل عهده بكثير من الاضطرابات[٢٠].

---

(١٥) و. سي. هاريس (W.C. Harris)، ١٨٤٤، الجزء الثاني، ص ١٧٧–١٧٨؛ أنظر أيضًا سي. جونستون (C. Johnston) ١٨٤٤، الجزء الثاني، ص ١٨؛ أ. تشيكي (A. Cecchi)، ١٨٨٦–١٨٨٧، الجزء الأول، ص ٢٤٤؛ ج. غبري سيلاسيه (G. Guèbrè Sellassié)، ١٩٣٠–١٩٣٢، الجزء الأول، ص ٧٠–٧٧.

(١٦) سجلات مكتب الهند، لندن، محاضر بومباي السرية، ٢٠٦٠ج، الفقرة ٢٣.

(١٧) سي. و. إيزنبيرغ و ج. ل. كراف (C.W. Isenberg and J.L. Krapf)، ١٨٤٣، ص ٢٥١.

(١٨) سجلات مكتب الهند، لندن، محاضر بومباي السرية، الجزء الثالث، ص ٤٨٩؛ و. سي. هاريس (W.C. Harris)، ١٨٤٤.

(١٩) إي. كومب و م. تامازييه (E. Combes and M. Tamasier)، ١٨٣٨، الجزء الثاني، ص ٣٤٦.

(٢٠) أ. تشيكي (A. Cecchi)، ١٨٨٦–١٨٨٧، الجزء الأول، ص ٢٥٠–٢٥٦؛ ج. غبري سيلاسيه (G. Guèbrè Sellassié)، ١٩٣٠–١٩٣٢، الجزء الأول، ص ٧٧–٨٤.



اللوحة ١٥،٢: الملك ساهلا سيلاسيه، ملك شوا.

ميناء مصوّع

كانت المنطقة مفتّتة وراء حدود الأمبراطورية أيضًا، ينهشها في جهات عديدة القتال في ما بين الإثنيّات المختلفة.

ومصوّع جزيرة أمام ساحل البحر الأحمر، على مرمى قريب من ميناء أركيكو الواقع على أرض القارّة. وكان الإثنان هما ملتقى الجانب الأكبر من تجارة أثيوبيا الشمالية(٢١)، ويؤلّفان معًا وحدة ثقافية متميّزة. وكان السكّان – مثلهم في ذلك مثل سكّان سهل سامهار المجاور – مسلمين ناطقين بلغة التيغري السامية ذات القرابة بلغة الجعز، بالإضافة إلى سعة انتشار اللغة العربية نتيجة الاتصالات مع شبه جزيرة العرب، وإن كان جديرًا بالذكر أيضًا أن وجود التجّار والجنود من مختلف الأجناس العديدة أدّى إلى تعدّد اللغات واختلاطها. وكانت المنطقة مسرح صراع بين أربع مصالح أو قوى رئيسية، أولها الأمبراطورية العثمانية، التي استولت على مصوّع في عام ١٥٥٧ وأقامت فيها حامية شكّل أخلافها قوّة احتلال صغيرة ولكنها قوية. وكانت ثاني هذه القوى مصر، التي قام حكّامها مرّات عدّة بشراء أو اغتصاب السيادة على المنطقة باسم الدولة العثمانية. وكانت القوّة الثالثة أسرة أرستقراطية محلّية من أخلاف الجنود العثمانيين والـ «بيلاو» المحلّيين، مقرّها في أركيكو ويرأسها «النائب»، الذي اقتصر سلطانه إسمًا على الساحل وحده، ولكنه كان يمارس سيطرة خانقة على جزيرة مصوّع نظرًا إلى اعتمادها عليه في الحصول على مياه الشرب وفي كلّ تجارتها. أما القوّة الرابعة فكانت حكّام تيغري الذين اعتبروا

(٢١) ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٦١، ص ٣٣٩–٣٤٦؛ و١٩٦٨، ص ٣٥٦–٣٩١.

الميناءين منفذين لا غنى عنهما إلى البحر وطالبوا فيهما بحقوق تاريخية، إلّا أنهم برغم سيطرتهم على تجارة الداخل اقتصروا على الجهود المتقطّعة والمتفرّقة لفرض مطالبهم.

وكانت السيطرة على الميناءين في بداية القرن مقسّمة بين الحامية التركية و «النائب»، الذي جعل من نفسه في غيبة أي حاكم عثماني سيّد مصوّع بحكم الأمر الواقع، وكان يتحدّث على أنه «صاحب بوّابة الحبش»[٢٢]. وكانت تلك الادّعاءات تثير سخط والدا سيلاسيه، حاكم تيغري، الذي «أعرب عن الاستياء الشديد»، وأرسل قوّة عسكرية ضدّ النائب، وكان في عزمه «قطع كلّ سبل المواصلات»، لولا أن النائب «استرضاه»[٢٣]. وفي محاولة لكسر سلطان النائب، تبنّى نبيل بريطاني – وهو اللورد فالنتيا – فكرة قيام حكومته بشراء جزيرة في خليج زولّا القريب، ولكن هذه الخطة لم تسفر عن شيء[٢٤].

وانتهت سيطرة النائب على مصوّع في ١٨١٣–١٨١٤ عندما قام محمد علي، حاكم مصر، بالاستيلاء على مصوّع باسم العثمانيين، وعيّن الباب العالي القائد ابراهيم، ابن محمد علي، حاكمًا على الحجاز والحبشة، برغم أن الجزء الأخير من اللقب ظلّ وهميًا على الرغم من تعبيره عن طموح محمد علي، لأن سلطة مصر وحكمها كانا محصورين في جزيرة مصوّع، بل كانت فعاليّتهما محدودة جدًّا حتّى في هذا النطاق. وفي عام ١٨٢٦ استخدم النائب سيطرته على موارد مصوّع من المياه كي يرغم الدخلاء على الانسحاب، وعاد يفرض سلطانه على المنطقة برغم استمرار وجود الحامية[٢٥]. وقد أيقظ انسحاب المصريين اهتمام الأثيوبيين، فطلب ساباغاديس، حاكم تيغري، من ملك بريطانيا جورج الرابع «أن يأخذ ميناء مصوّع ويعطيه لنا أو يحتفظ به»[٢٦]، ولكن الحكومة البريطانية رفضت.

وعاد محمد علي فاستولى على مصوّع مرّة أخرى في ١٨٣٣، ولكنه انسحب في ١٨٤١. وحوالى هذا الوقت أوفد ويبي، حاكم تيغري، سفارة إلى ملك فرنسا لوي – فيليب يعرض عليه خليج أمفيلا القريب نظير إعطائه أسلحة نارية ودعم مطالبته بالساحل، ولكن الفرنسيين عزفوا عن التعاون[٢٧]، واستغلّ النائب هزيمة ويبي في دابراتابور في ١٨٤٢ كي يتغلغل في منطقة هاماسين، فردّ ويبي على ذلك بغارة شنّها في سهل سامهار في ١٨٤٣–١٨٤٤. وبعد سنتين عرض أركيكو على الحكومة الفرنسية، ولكن هذا الاقتراح أيضًا لم يلقَ القبول. ثمّ استعاد محمد علي السيادة على مصوّع في ١٨٤٦ نظير مبلغ سنوي قدره ٢٠٠٠٠ من ريالات ماريا تيريزا يدفعه للأتراك. وفي

(٢٢) ج. فالنتيا (G. Valentia)، ١٨١١، الجزء الثالث، ص ٤٥٢.

(٢٣) المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ٤٠.

(٢٤) المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ٢٦١–٢٧٨.

(٢٥) ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٦٤(ب)، ص ٣٨ و ٣٩.

(٢٦) مكتب السجلات العامة، كيو، انجلترا، وزارة الخارجية، الملف ٢/١.

(٢٧) مكتب السجلات العامة، كيو، انجلترا، وزارة الخارجية، الملف ٣/١؛ ت. لوفيفر (T. Lefèvre)، ١٨٤٥–١٨٥٤، الجزء الأول، ص ١٠٣–١٠٤.

العام التالي استولى جنوده على الجزيرة، وبعد ذلك بوقت قصير هاجموا أركيكو وأحرقوها تمامًا، وأقاموا قلعة على أرض القارّة، وأصبح «النائب» ألعوبة في أيديهم. وصمّم المصريون على فرض سيطرتهم على المنطقة بأكملها، فطالبوا حكّام الساحل حتى ميناء بربرة الصومالي بالخضوع لهم. وثارت ثائرة ويبي، فعاد وأرسل جيشًا إلى سهل سامهار في ١٨٣٤، ونهب رجاله أركيكو، ولكنهم انسحبوا حين عجزوا عن الاستيلاء على مصوّع. وعندئذ وجّه ويبي نداء إلى الملكة فيكتوريا يستثير عاطفتها، ادّعى فيه أن أسلافه كانوا في ما مضى «يحكمون ساحل البحر الأحمر كلّه»، وطلب منها أن تمنع أعداءه «من أن يطأوا أرض القارّة بأقدامهم»[٢٨]، ولكن البريطانيين رفضوا ذلك النداء. غير أن حملة ويبي كانت بمثابة إثبات عملي لاهتمام تيغري بالساحل، وكشفت عن احتمال وقوع مزيد من التدخّل إذا حاول المصريون التغلغل في الأراضي الداخلية.

أراضي الآفار المنخفضة

كانت الأراضي القاحلة المنخفضة الواقعة إلى الجنوب الشرقي من مصوّع يسكنها الآفار، وهم قوم رحّل ناطقون بلغة كوشية، كانت تحكمهم في بداية القرن سلطنة آوسا القائمة في الداخل، والتي نشأت قبل قرن عندما شغل الآسايمارا أو الآفار الحمر – وادي آوسا الخصيب. وكان على رأس السلطنة السلطان ايجداهيس، الذي كان أهمّ منافسيه الأدويمارا – أو الآفار «البيض» – إلى الجنوب. وأدّت وفاة السلطان حوالى عام ١٨١٠ إلى اضطرابات قام فيها الأدويمارا بنهب آوسا وأرغموا خليفته على اقتسام السلطة معهم. وقد دعم قوّتهم المتنامية صعود شوا، التي أدّت تجارتها المتوسعة إلى ظهور ميناء تاجورة[٢٩].

واكتسب ساحل الدناكيل أهميّة دولية بعد أن احتلّ البريطانيون عدن في ١٨٣٩. وفي العام التالي قام الكابتن موريسبي، أحد ضبّاط شركة الهند الشرقية البريطانية، بشراء جزيرة مواجهة للساحل من سلطان تاجورة نظير «عشرة أكياس من الأرزّ»، كما وقّع ذلك الزعيم أيضًا على وثيقة تلزمه «في جميع الأوقات باحترام واعتبار المشورة الودّية» للبريطانيين، «وألّا يدخل طرفًا في أي معاهدة أخرى أو التزام آخر مع أي أمّة أوروبية أو شخص أوروبي آخر» من دون موافقة البريطانيين[٣٠]. وبعد ذلك بفترة قصيرة قام اثنان من الفرنسيين – هما كومب وبروكان – باسم شركة «سوسيتيه نانتو – بوردليز» الفرنسية بشراء قرية «إد» الساحلية من زعيمها المحلّي نظير ١٨٠٠ من ريالات ماريا تيريزا، ليكتشفوا بعد الشراء أن موقعها المكشوف يجعلها غير صالحة لأن تكون ميناء[٣١].

---

(٢٨) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ١٣٠.

(٢٩) م. عبير (M. Abir)، ١٩٦٨، ص ٢٣ و٢٤؛ أنظر أيضًا إي. م. لويس (I.M. Lewis)، ١٩٥٥، ص ١٥٥–١٦٠.

(٣٠) إي. هيرتسليت (E. Hertslet)، ١٨٩٤، الجزء الأول، ص ٢٧٥؛ والجزء الثاني، ص ٣٨٢.

(٣١) ب. ف. فيريت و ج. ج. غالينييه (P.V. Ferret and J.G. Galinier)، ١٨٤٧–١٨٤٨، الجزء الثاني، ص ٤٣٦–٤٣٧؛ ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٦٦(ب)، ص ٢٠٣–٢١٨.

الصوماليون والقرن الأفريقي

وعلى مسافة أبعد إلى الشرق، كانت الأراضي الصحراوية المنخفضة الواقعة على خليج عدن يسكنها صوماليون مسلمون ينطقون بلغة كوشية أخرى ويخضعون للتأثير العربي منذ زمن طويل. وكانت تجارة شوا والأوغادين وهرر تجري من خلال ميناء زيلع، الخاضع منذ ١٦٣٠ لميناء المخا العربي. وكان حكّام المخا قد أسندوا «التزام» زيلع – أي الانتفاع بها نظير سداد مبلغ معيّن – إلى سلسلة متعاقبة من الأمراء العرب الذين لا يكاد سلطانهم يتجاوز حدود مدينة زيلع نفسها[٣٢]. أما بقية الشريط الساحلي فكانت من نصيب صوماليين رحّل يدّعون أيضًا ملكية بربرة، وهي ميناء غير مأهول من الناحية الواقعية، تبعث فيه الحياة كلّ شتاء لدى وصول القوافل من الداخل لمبادلة سلعها بالمصنوعات التي يستوردها تجّار من شبه الجزيرة العربية والخليج الفارسي والهند[٣٣]. وكانت هذه السوق بالغة الأهمية، إلى درجة شيوع مثل شعبي كان يقول: «إن من يسيطر على بربرة يمسك لحية هرر بين يديه»[٣٤].

ولم يكن محمد علي غافلًا عن أهميّة ساحل الصومال الشمالي، فاستولى على بربرة في ١٨٢١، ولكنه تخلّى عنها بسبب المقاومة المحلّية. وبعد عقد أو نحو ذلك تجدّد اهتمام المصريين بالمنطقة، ولكنهم انسحبوا عام ١٨٤١، فسارع إلى شراء منصب حاكم زيلع تاجر صومالي طموح، هو الحاج علي شرمركي. ولهفة منه على احتكار تجارة المنطقة، استولى على بربرة وشجّع جماعات من الإيسا من الداخل على مهاجمة المواقع المتّجهة إلى تاجورة. إلّا أن تزايد سلطانه أسخط أمير هرر، الذي شجّع صوماليي هابر أوال على معارضة احتلال بربرة، فردّ شرمركي على ذلك بتحريض صوماليين آخرين على إغلاق الطريق إلى بربرة وخلع الأمير، ولكن جماعات هابر أوال طردت رجاله من الميناء في ١٨٥٢، فحاول محاصرته، ولكن البريطانيين في عدن أرغموه على العدول عن ذلك، ثم اعتقلته السلطات العثمانية في مكّة في ١٨٥٥. وأُعطيت زيلع عندئذ لأبي بكر، وهو تاجر رقيق من الآفار من منطقة تاجورة[٣٥].

وكان الساحل من «بندر زيادة» على خليج عدن إلى إلّيج على المحيط الهندي جزءًا من سلطنة ماجرتين، التي يُحتمل أنها قامت في وقت مبكر قد يرجع إلى القرن الخامس عشر. وكانت هذه السلطنة ذات السكّان شبه الرحّل تستمد معظم دخلها الضئيل من تصدير البخور والأخشاب العطرية، بالإضافة إلى تقليد قديم في ركوب البحر على طول الساحل الوعر كان يزوّد سكّان المنطقة الرحّل بمصدر بديل للدخل. وبحلول القرن التاسع عشر، كانت سلطة

(٣٢) ج. س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٥٢، ص ٩٧.

(٣٣) ر. بيرتون (R. Burton)، ١٨٩٤، الجزء الأول، ص ٧١–٧٤؛ ر. ك. ب. بانكهرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٦٨، ص ٤٢١–٤٢٤.

(٣٤) ر. بيرتون (R. Burton)، ١٨٩٤، الجزء الثاني، ص ٢٨.

(٣٥) المرجع السابق، الجزء الأول، ص ١١–١٥؛ م. عبير (M. Abir)، ١٩٦٨، ص ١٤–١٥.

السلطان على عشائر الداخل قد غدت إسمية في أفضل الأحوال. وفي ١٨٣٩، وقّع السلطان في عدن على معاهدة مع البريطانيين كفلت تزويده بمعاش سنوي نظير معاونته على حماية أرواح وممتلكات البحّارة البريطانيين الذين تتحطّم سفنهم أمام ساحله[٣٦].

وعلى مسافة أبعد إلى الجنوب، كان البينادير – أو ساحل المحيط الهندي الذي يقطنه الصوماليون – خاضعًا لحماية عمان في بداية القرن، ولكنه استقلّ عنها في العشرينات نتيجة لتدخّل شركة الهند الشرقية البريطانية. ثم انتقلت المنطقة بعد ذلك إلى الخضوع لسيادة سلطان زنجبار الذي كان ممثّله يقيم في ميناء برافا (براوة).

وكان ميناء موغاديشو (مقديشيو) يتمتّع عمليًا بالإدارة الذاتية؛ إذ إنه – وفقًا لما ذكره ك. غيلان – كانت سلطة سلاطين زنجبار – مثل موظفي جماركهم – تروح وتغدو مع الرياح الموسمية[٣٧]. وكانت أراضي الداخل وراء موغاديشو (مقديشيو) خاضعة لسيطرة عشيرة جيليدي، التي عقد سلاطينها تحالفات مع عشائر أخرى كثيرة في المنطقة الواقعة بين نهري شيبيلي وجوبًا. وعلى مدى فترة طويلة من القرن، هيمن تحالف الجيليدي على تجارة العاج التي كانت تجري من لوك (لوغ) على المجرى الأعلى لنهر جوبا إلى موغاديشو (مقديشيو)، كما كان سلاطين جيليدي يجمعون الجزية من العشائر المشتغلة بالزراعة على طول وادي شيبيلي الأدنى حتى برافا في الجنوب. ولم ينجح في مقاومة هيمنة الجيليدي سوى عشيرة بيمال القوية، المقيمة في أراضي ميركا الداخلية[٣٨]. وكان سلاطين زنجبار في الوقت نفسه مضطرّين إلى احترام سلطان حكّام الجيليدي. وبذلك كانت السلطة في البينادير مقسّمة في توازن دقيق. ومن أمثلة ذلك أنه عندما أراد سلطان زنجبار أن يُنشئ قلعة في موغاديشو (مقديشيو) في ١٨٧٠، كان عليه أن يحصل على موافقة السلطان أحمد يوسف، سلطان الجيليدي، على ذلك[٣٩].

ومن الأحداث الرئيسية التي لا تزال حيّة في الموروث الشفهي للصوماليين الجنوبيين أحداث «**جهاد**» البارديرا، وهي حركة إسلامية إصلاحية مناضلة انطلقت من مستوطنة بارديرا الدينية الواقعة على نهر جوبا في أواخر ثلاثينات القرن. وكان هدف المصلحين من «جهادهم» هو فرض صيغتهم للحكومة الدينية (الثيوقراطية) الإسلامية على أقوام الصومال الجنوبي، بل إنهم نجحوا في إخضاع مدينة برافا الساحلية في ١٨٤٠. غير أن سلطان الجيليدي، يوسف

---

(٣٦) إي. م. لويس (I.M. Lewis)، ١٩٦٥، ص ٣٨؛ م. بيروني (M. Pirone)، ١٩٦١، الجزء الثاني، ص ٦٦–٦٨ و ٨٧ و ٨٨.

(٣٧) سي. غيلان (C. Guillain)، ١٨٥٦، الجزء الثالث، ص ١٨٥ و ١٨٦؛ أي. م. لويس (I.M. Lewis)، ١٩٦٥، ص ٣٧–٣٩.

(٣٨) في مناسبتين منفصلتين، إحداهما في ١٨٤٨ والثانية في ١٨٧٨، كان المحاربون البيمال مسؤولين عن مصرع سلاطين الجيليدي في ساحة المعركة. سي. غيلان (C. Guillain)، ١٨٥٦، الجزء الثالث، ص ٤٤٥؛ ج. ريفويل (G. Revoil)، ١٨٨٥، ص ٢٦ و ٢٧.

(٣٩) ج. ريفويل (G. Revoil)، ١٨٨٥، ص ٢٢؛ إي. م. لويس (I.M. Lewis)، ١٩٦٥، ص ٣٨.

محمد، جمع حلفاءه في ١٨٣٤ من المنطقة الواقعة بين نهري شبيبلي وجوبا، وقادهم في حملة ضخمة ضدّ المصلحين، فحوصرت مستوطنة بارديرا وأُحرقت حتى سوّيت بالأرض، وأصبح السلطان يوسف محمد لفترة معيّنة أقوى زعيم في الصومال الجنوبي[٤٠]. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت بعض الطرق الصوفية الإسلامية – وهي الطريقة القادرية والطريقة الأحمدية والطريقة الصالحية – تتغلغل داخل الصومال، وتكاثر ظهور المستوطنات الدينية في مختلف أنحاء البلد[٤١].

وأخيرًا، بدءًا من باكورة القرن، وقعت آخر الموجات الكبرى من الهجرات الصومالية فحملت الرحّل من سهل الأوغادين إلى نهر جوبا وما وراءه. واشترك بعض أولئك الرعاة الرحّل في «جهاد» البارديرا، ثم انتهوا إلى العبور وراء نهر جوبا، حيث اشتبكوا في صراع مع الأورومو، الذين اضطرّوا في النهاية إلى التحرّك نحو نهر تانا، حيث وجدهم البريطانيون عندما احتلّوا محمية أفريقيا الشرقية[٤٢].

المركز التجاري في هرر

إلى الداخل من ساحل الصومال، كانت تقوم في المرتفعات مدينة هرر الإسلامية، التي ينطق سكّانها بلغة الـ «أداري»، وهي لغة سامية غير معروفة في أي مكان آخر. وكانت المدينة قد ظلّت على مدى قرون عدّة دولة مستقلّة، يحكمها أمير يتمتّع بسلطات بلغ اتّساعها مبلغًا جعل الرحّالة البريطاني ريتشارد بيرتون يقول: «إن حكومة هرر هي الأمير»[٤٣].

وكانت المدينة هي المركز التجاري لمناطق شوا، وأروسي، وغوراجي، والأوغادين، وكانت تسكّ نقودها الخاصّة، وتمارس تجارة مزدهرة في البن والقات (وهي أوراق مخدِّرة) والعصفر، والجلود الخام والمدبوغة، والعاج، والرقيق، بالإضافة إلى المنسوجات وغيرها من السلع المستوردة. وكانت هرر تضمّ كثيرًا من المساجد والأضرحة الإسلامية، وتؤلّف مركزًا للدراسات الدينية الإسلامية يزوره الشيوخ العرب من علماء الدين، وتمارس تأثيرًا دينيًّا وثقافيًّا قويًّا على أورومو «قوتو» الناطقين بلغة كوشية والذين يعيشون بالقرب منها، وعلى بعض الصوماليين الآخرين. وقد تزاوجت كلتا المجموعتين مع الأسر النبيلة في هرر، وسعى زعماؤهما في بعض الحالات إلى الحصول على اعتراف أمراء هرر بزعامتهم.

ومع حلول أوائل القرن التاسع عشر، كانت المدينة ممزّقة بالخلافات الداخلية وواقعة تحت ضغط شديد من الأورومو، ولكن أميرها الحصيف أحمد بن محمد (١٧٩٤–١٨٢١) نجح في

---

(٤٠) ل. ف. كاسانيللي (L.V. Cassanelli)، ١٩٨٢، ص ١٣٥–١٤٦.

(٤١) المرجع السابق، ص ١٩٤–١٩٧؛ إ. تشيرولي (E. Cerulli)، ١٩٥٧، الجزء الأول، ص ١٨٧–١٩٥.

(٤٢) ل. ف. كاسانيللي (L.V. Cassanellli)، ١٩٨٢، ص ٢٩ و ٣٠.

(٤٣) ر. بيرتون (R. Burton)، ١٨٩٤، الجزء الثاني، ص ٢٠.

وقف أعدائه عند حدّهم، إلّا أن وفاته أعقبها نشوب خلاف داخل أسرته تمكّن بسببه الأورومو – والصوماليون بدرجة اقلّ – من الاستيلاء على مساحات من الأرض في جوار المدينة، التي لم ينقذها سوى قوّة أسوارها وما كان لديها من مدافع معدودة ومجموعة صغيرة من رماة البنادق[٤٤].

منطقة غوراجي وكافا

وإلى الداخل على مسافة أبعد كانت تقع منطقة غوراجي، التي يتحدّث سكّانها بلغة ساميّة وينقسمون إلى سكّان غرب المنطقة الذين يدينون بالمسيحية منذ العصور الوسطى، وسكّان الشرق الذين اعتنقوا الإسلام. وبرغم أن المنطقة كانت تحكمها من قبل أسرة محلّية، إلّا أنها مع حلول القرن التاسع عشر أصبحت تحت حكم سبع عشائر عُرفت باسم «سبعة بيت»، أي البيوتات السبعة، التي أدّى افتقارها إلى الوحدة إلى جعل المنطقة فريسة سهلة لغارات تجّار الرقيق، وتيسير ضمّها على يدّ ساهلا سلاسيه، حاكم شوا[٤٥].

وإلى الجنوب الغربي من المنطقة الأثيوبية، في أراض مرتفعة خصبة غنية بالغابات، كانت تقوم مملكة كافا القديمة، وهي دولة تقليدية في ديانتها يتحدّث أهلها لغتهم الخاصّة المسمّاة «كاتيتشو». وكانت المنطقة مصدرًا لصادرات ثمينة، من بينها المسك، والعاج، والرقيق، والبن الذي ينمو بريًّا. وقد أدّى توسّع الأورومو إلى عزل المملكة إلى درجة كبيرة، ولكنها قامت في القرن الثامن عشر بعمليات تغلغل في أراضي جيرانها. وبحلول عام ١٨٢٠ أصبح ملكها هوتي غاوتشو يمدّ سلطانه شمالًا وشرقًا حتى نهري غيبي وأومو[٤٦].

دول الأورومو

كانت المناطق الواقعة جنوب النيل الأزرق موطنًا للأورومو أصحاب المعتقدات التقليدية، الذين كانت تنتشر بينهم في أوائل القرن حالة من الفوران السياسي، إذ إن نظام الـ «غادا» القديم القائم على المساواة وتداول الحكم دوريًّا بين جماعات العمر أصبح يواجه التحدّي من الزعماء العسكريين الأثرياء الأقوياء، الذين كانوا يحملون في أحيان كثيرة لقب «أبا دولا»، أي «أبو الحرب»، والذين بدأوا يطالبون بالسلطان مدى الحياة وبحقّ إقرار أسرهم في دسوت الحكم.

(٤٤) إ. تشيرولي (E. Cerulli)، ١٩٤٢، ص ١–٢٠؛ م. عبير (M. Abir)، ١٩٦٨، ص ١٠ و ١١؛ س. تيديشي (S. Tedeschi)، ١٨٧٤، ص ٤٨١–٥٠٠؛ ج. س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٥٢، ص ١١٠. وللإطلاع على وصف لهرر في منتصف القرن، أنظر أيضًا ر. بيرتون (R. Burton)، ١٨٩٤، الجزء الثاني، ص ١٣–٢٩.

(٤٥) و. أ. شاك (W.A. Shack)، ١٩٦٦، ص ١٦ و١٧؛ ب. لوبل (P. Lebel)، ١٩٧٤، ص ١٠٤ و١٠٥.

(٤٦) ف. ج. بيبر (F.J. Bieber)، ١٩٢٠–١٩٢٣، الجزء الأول، ص ٨٩ و٩٠؛ أ. تشيكي (A. Cecchi)، ١٨٨٦–١٨٨٧، الجزء الثاني، ص ٤٨٣–٤٩١؛ ج. و. ب. هنتنغفورد (G.W.B. Huntingford)، ١٩٥٥، ص ١٠٤ و ١٠٥؛ أ. أونكن (A. Onneken)، ١٩٥٦.

وظهرت في العقود الأولى من القرن ثلاث ممالك بين الأورومو، هي: أيناريا (وتسمّى أيضًا «ليمّو»)، وغُما، وغوما إلى الغرب[٤٧]. وكانت أيناريا أقوى الممالك الثلاث، ويحكمها بوفو، وهو زعيم قدير لجأ في سبيل تقوية سلطانه إلى قبول مشورة التجّار المسلمين واعتنق الإسلام. وخلفه ابنه ابيسا أو «أبّا باجيبو» (١٨٢٥–١٨٦١)، الذي عقد محالفات أسر حاكمة مع البيوتات الحاكمة المجاورة وحصل على عدد من البنادق ذات التعبئة الخلفية من غوجام، فأكسبه ذلك مركزًا بالغ القوّة. وخلال فترة حكمه الطويل، ازدهرت التجارة التي شملت بصفة رئيسية الرقيق والذهب والعاج والمسك، وأصبحت المملكة ثرية قوية، وإن كان توسّع شوا بعد ذلك قد أدّى إلى قطع طريق التجارة إلى هرر وموانئ خليج عدن، فكانت وفاة «أبا باجيبو» نذيرًا بالتدهور السريع للكيان السياسي الذي بناه.



اللوحة ٣،١٥: الأمير أحمد بن محمد، أمير هرر (١٧٩٤–١٨٢١).

أما الممالك الأكثر بعدًا إلى الجنوب والمسمّاة «جيما – كاكّا» – ويُطلق عليها أيضًا اسم «جيما أبا جيفار»، ومملكة جيرا في الجنوب الغربي، فقد ظهرت إلى الوجود عقب ظهور ايناريا ببضع سنوات. وقد تأسّست جيما – كاكّا، أطول ممالك الأورومو بقاء، على يدّ «أبا ماغال»، وهو رجل من منطقة هيرماتا قام بسلسلة من الحملات المنتصرة التي واصلها أبناؤه، الذين كان أحدهم – أبّا جيفار سانا – يحمل في الأصلِ لقب «أبّا دولا»، ولكنه بعد أن اعتنق الإسلام في ١٨٣٠ أعلن نفسه «موتي» (معطي)، أي ملكا (١٨٣٠–١٨٥٥)، وأدخل عديدًا من التجديدات

(٤٧) للإطلاع على عرض لأحداث غوما، أنظر إ. تشيرولي (E. Cerulli)، ١٩٢٢، ص ١٤٨–١٦٢.

السياسية والإدارية. غير أن خليفته «أبا ريبا» (١٨٣٠–١٨٥٩) أثار عداء حكّام الأورومو المجاورين، فاتّحدوا ضدّه وقتلوه في ساحة المعركة في ١٨٥٩، وانتقلت الدولة آنئذ إلى سيطرة أخي «أبا جيفار سانا» المسمّى «أبا بوكر» (١٨٥٩–١٨٦٢) الذي توسّع في نشر الإسلام وأمر ببناء المساجد في جميع مقاطعاته، بينما قام ابنه وخليفته «أبّا غومول» (١٨٦٢–١٨٧٨) بزيادة توسيع رقعة المملكة(٤٨).

فالمنطقة التي يغطّيها هذا الفصل إذن كانت تشمل كوكبة عديدة من الدول والوحدات السياسية التي كانت كلّ منها تدور في فلكها الخاصّ ولكنها تؤثّر في سائر كيانات المجموعة وتتأثّر بها على نحو ملموس. وكان كلّ حاكم ينظر إلى جيرانه بعين يقظة حذرة، ولكنه كثيرًا ما يتبادل معهم الهدايا والمجاملات ما لم تكن الحرب قائمة بينهم. وكانت الزيجات بين الأسر الحاكمة تُعقد كلّما سمحت الظروف العملية بذلك، برغم أن هذه الزيجات لم تكن تعبر حاجز اختلاف الدين إلّا في حالات قليلة متفرّقة. أما التجارة فلم تكن تفرّق بين العقائد، وكانت تربط بين المواقع التي يعتنق أهلها الديانات التقليدية والمسيحية والإسلام من دون تفرقة. وقد بقيت المجتمعات المحلّية على سماتها الإثنية واللغوية الخاصّة في الأغلب الأعمّ، برغم حدوث قدر كبير من التزاوج المفيد بين الثقافات، وهو أمر لم يقتصر على المرتفعات الأثيوبية وسواحل البحر الأحمر، بل امتدّ إلى الجنوب على طول حدود الصومال – الأورومو، حيث يُستفاد من تقارير الرحّالة في القرن التاسع عشر وجود مجتمعات محلّية ثنائية اللغة تشتغل بالأنشطة التجارية(٤٩).

جهود الأمبراطور تاوضروس الثاني في سبيل التوحيد

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أفسح التفكّك الذي ساد نصف القرن الأول السبيل لمحاولتين كبيرتين من أجل التوحيد، قام بأولاهما داجازماخ كاسا هيكو، الذي أصبح الأمبراطور تاوضروس الثاني – أو تيودور – أمبراطور أثيوبيا، ووضع حكمه نهاية لعهد الـ «ماسافينت».

وُلد «كاسا» حوالى عام ١٨٢٠، ابنًا لأحد زعماء «قوارا» على حدود السودان، الذي اضطرّت أرملته المعدمة إلى كسب رزقها من بيع الـ «كوسو»، وهو العلاج الأثيوبي للدودة الشريطية. ونشأ كاسا في أحد الأديرة، ثم أصبح جنديًا مرتزقًا، وجعل من نفسه سيّدًا في قوارا واتّخذ لقب داجازماخ. وقامت الأمبراطورة مانان، أم راس علي من الياجو وحاكم باجمدر، بمحاولة لكسب تأييده عن طريق تزويجه من حفيدتها تاوابتش، ولكنه تمرّد، ونهب دامبيا وهزم

---

(٤٨) أ. تشيكي (A. Cecchi)، ١٨٨٦–١٨٨٧، الجزء الثاني، ص ١٥٦ و١٥٧ و٢٣٨–٢٤٠ و٢٦٦ و٢٦٧ و٥٣٧–٥٤٢؛ ج. و. ب. هنتنغفورد (G.W.B. Huntingford)، ١٩٥٥، ص ٢٠؛ م. عبير (M. Abir)، ١٩٦٥، ص ٢٠٥–٢١٩؛ هـ. س. لويس (H.S. Lewis)، ١٩٦٥، ص ٢٤–٤١ و٤٤.

(٤٩) يو. فِرّاندي (U. Ferrandi)، ١٩٠٣، ص ٣١٦، الحاشية رقم ١.

القائد الذي أُوفد ضدّ «ابن بائعة الكوسو»، كما كان يُلقّب على سبيل الازدراء. واحتلّ كاسا غوندار في ١٨٤٧، ثم أسر الأمبراطورة، ولم يفرج عنها إلّا عندما اعترف به راس علي زعيمًا لمنطقة الحدود الغربية. وقد تزايد أتباع «كاسا» نتيجة لهذا الانتصار على الياجو، الذين كانت سياستهم المؤيّدة للمسلمين تثير عداء الكثيرين من الأمهرة المسيحيين. وفي ١٨٤٨ هاجم كاسا المصريين في السودان وتقدّم إلى أقلّ من مائة كيلومتر من سنار، ولكنه عجز عن الاستيلاء عليها بسبب فعالية الأسلحة النارية المصرية. وبعد أن تصالح مع راس علي، عمل في خدمته حتى ١٨٥٢، عندما عاد إلى التمرّد. آنئذ أعلن راس علي نقل ملكية أراضي كاسا إلى داجازماخ غوشو زاودي، حاكم غوجام، الذي خرج في حملة لسحق «الدعيّ المتطلّع» كاسا. إلّا أن كاسا هزم الغوجاميين بسهولة، وحاول التصالح مع راس علي، ولكن هذا الأخير خرج في حملة ضدّه مع راجازماخ ويبي حاكم تيغري، فسحق كاسا هذين الجيشين في ١٨٥٣ وأحرق دابرا تابور عاصمة علي، ثم هزمه مرّة أخرى بعد ذلك عند آيشال في غوجام، فكانت تلك المعركة هي نهاية أسرة الياجو الحاكمة وخاتمة عهد الماسافينت. ولم يبقَ للزعيم المنتصر منافسون في أثيوبيا الشمالية سوى داجازماخ بيرو الغوجامي ابن غوشو، وويبي حاكم تيغري. وقد هاجم كاسا أول هذين الإثنين وأسره في ١٨٥٤، واتّخذ بعد ذلك لقب «النجاشي». وفي العام التالي سار على رأس حملة ضدّ ويبي في سامين وهزمه عند داراسجي حيث غنم عددًا من الأسلحة النارية لا يقلّ عن ٧٠٠٠[٥٠]. وبعد ذلك توّج نفسه أمبراطورًا، واختار اسم تاوضروس ليكون اسمه الملكي، وكان ذلك الإسم يحمل مغزًى خاصًّا نظرًا لوجود نبوءة كانت تقول إن ملكًا بهذا الإسم سوف يحكم بالعدل والقسطاس، ويقضي على الإسلام، ويستولي على أورشليم[٥١].

وتبدو لنا شخصية الأمبراطور الجديد وتطلّعاته في صورة جليّة ترسمها كلمات مراقب بريطاني – هو القنصل بلاودن – الذي أعلن في ١٨٥٥ أن تاوضروس يؤمن بأنه «ملك له قدر مرسوم» وأنه «قادر على جلائل الأعمال، الخيّرة والشريرة... وهو عادل، يستمع بنفسه إلى أفقر فلّاح، وقد قضى على نظام الرشوة، وأقام من نفسه القدوة... لتثبيط تعدّد الزوجات واقتناء المحظيات، وحظر تجارة الرقيق، وأشاع السكينة في البلد بأكمله»[٥٢]. وصور القنصل تاوضروس رجلًا صاحب رؤيا مستقبلية، فقال:

> «إنه مقتنع بأن قدره هو استعادة أمجاد الأمبراطورية الأثيوبية، وإنجاز فتوحات عظيمة. وهو ذو طاقة عقلية وجسدية لا تكلّ ولا تنفذ، كما أن جرأته الشخصية والمعنوية بلا حدود. ومن الأدلّة القاطعة على جرأته المعنوية صرامته مع جنوده، حتى عندما تكون ضغوط الجوع قد أثارت بينهم روح التمرّد وهو في مواجهة خصم قوي، بل إن الأكثر دلالة من

(٥٠) سي. كونتي روسيني (C. Conti Rossini)، ١٩٤٧، ص ٣٩٢–٣٩٦؛ س. روبنسون (S. Rubenson)، ١٩٦٦، ص ٣٥–٤٥.

(٥١) في ما يخصّ نبوءة تيودروس (تاوضروس)، انظر ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٧٤.

(٥٢) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ١٤٣ و ١٤٤.



اللوحة ١٥، ٤: الأمبراطور تاوضروس يشرف على إنشاء أحد الطرق.

ذلك إصلاحاته التي فرضها على بلد لم يكن معتادًا على تقبّل أي قيد... وكبحه لسلطان كبار الزعماء الإقطاعيين في وقت كان أي رجل أقلّ عظمة منه قمينًا بمحاولة استرضائهم ليكونوا بمثابة درجات تحمله إلى عرض الأمبراطورية...

«أما المهمة الشاقّة الخاصّة بكسر سلطان كبار الزعماء الاقطاعيين – وهي التي استغرق إنجازها في أوروبا عهود العديدين من الملوك المتعاقبين – فقد بدأها بأن قيّد بالسلاسل جميع الخطرين منهم تقريبًا... ووضع جنود مختلف المقاطعات تحت إمرة أتباعه المخلصين الذين أضفى عليهم ألقابًا سامية، ولكن بدون سلطان لإصدار الأحكام أو توقيع العقاب، فخلق بذلك في الواقع قادة عسكريين أحلّهم محلّ الزعماء الإقطاعيين...

«وفي ما يتعلّق بالتجارة، أوقف تاوضروس عددًا من أوجه الابتزاز المزعجة، وأمر بأن تُفرض الرسوم عند ثلاثة مواضع فقط في الأراضي الخاضعة لسلطانه... وهو يعتزم أيضًا نزع سلاح الناس، وإنشاء جيش نظامي دائم، مسلّح بالبنادق وحدها، بعد أن أعلن أنه سيحوّل السيوف والحراب إلى نصال للمحاريث ومناجل للحصاد، وسيجعل ثمن بيع ثور الحرث أغلى من ثمن أنبل حصان من خيل القتال...

«وقد تكون بعض أفكاره مفتقرة إلى الكمال، وبعضها الآخر غير عملي بالمرّة، ولكن رجلًا... نجح في تحقيق كلّ ما أنجزه تاوضروس وما زال يفكّر في مثل هذه الخطط العظيمة لا يمكن اعتباره على شاكلة الزعماء العاديين[٥٣]».

وقد أثبت تاوضروس أنه قوّة لا يُستهان بها في مجالات توحيد البلد والتجديد والإصلاح[٥٤]. وقد سار بعد تتويجه إلى أراضي والّوا واستولى على قلعة مغدلة الجبلية الطبيعية، التي قُدّر لها أن تصبح عاصمته. وفي وقت متأخر من السنة نفسها اجتاح شوا، آخر مقاطعة مسيحية خارجة عن سيطرته، وعيّن هايلا ميكائيل، أحد إخوة الملك راحل هايلا مالاكوت، حاكمًا عليها باسمه، واصطحب معه منيليك ابن هذا الأخير ليكون رهينة عنده.

وإذ أدرك تاوضروس أنه لن يستطيع السيطرة على البلد إلّا بالوسائل العسكرية، قرّر أن يعيد تنظيم جيشه. ويقول هنري دوفتون، أحد الرحّالة البريطانيين، إن خبرة تاوضروس مع المصريين أقنعته بضرورة تغيير «الطريقة البدائية لشنّ الحرب»[٥٥]، ولذلك اجتهد في الاستعاضة عن مجنّديه الإقطاعيين الذين لا يتلقّون أجورًا، والذين ينهبون الأراضي التي يمرّون بها من دون أن يكونوا ذوي فعالية كبيرة في ساحة القتال، كي يُحلّ محلّهم جيشًا حسن التجهيز من الجنود

(٥٣) المرجع السابق، ص ١٥٠ و ١٥١.

(٥٤) للإطلاع على أبحاث مختلفة عن تيودروس (تاوضروس)، أنظر أ. دابّادي (A. d'Abbadie)، ١٨٦٨(أ) و (ب)؛ ت. نولديكه (T. Noldeke)، ١٨٩٢، ص ٢٥٧–٢٨٤؛ سي. ج. جاينم (C.J. Jaenem)، ١٩٦٦، ص ٢٥–٥٦؛ د. كرومي (D. Crummey)، ١٩٦٩، ص ٤٥٧–٤٦٩؛ م. مورغان (M. Morgan)، ١٩٦٩، ص ٢٤٥–٢٦٩.

(٥٥) هـ. دوفتون (H. Dufton)، ١٨٦٧، ص ١٣٨.

المحترفين. وأفادت التقارير عنه أنه منذ وقت مبكر، في ١٨٥٣، «فرض الانضباط على جيشه»[٥٦] بمساعدة بعض الأتراك، كما استعان بخدمات مغامر بريطاني يدعى جون بل[٥٧]. واتّبع تاوضروس أسلوب إعطاء جنوده «مبالغ من المال» لتعويدهم على فكرة الأجر المنتظم[٥٨]، ونظّمهم في فيالق يجمع كلّ منها بين جنود قادمين من مقاطعات عدّة مختلفة «موجّهًا بذلك ضربة بالغة القوّة ضدّ النظام الإقطاعي، الذي كان الرجال يتجمّعون وفقًا له حول الزعيم المسمّى إلى مسقط رأسهم»[٥٩].

كما أنه أنشأ أجرانًا للجيش وأمر جنوده بشراء طعامهم بدلًا من مضايقة الفلّاحين، وإن كان هذا الحظر الأخير قد أثبت صعوبة تطبيقه[٦٠].

ولمّا كان تاوضروس مصمّمًا على زيادة قوّة النيران التي يتمتّع بها جيشه، فقد حاول بمساعدة التجّار الأجانب أن يستورد أسلحة[٦١]، ولكن ذلك كان صعبًا بسبب عداء المصريين في السودان والأتراك في مصوّع، ولأن حكّام تيغري – التي كانت خارج نطاق سلطانه إلى حدّ كبير – كانوا بدورهم عازفين بسبب الغيرة عن السماح بمرور شحنات الأسلحة في أراضيهم. ودفع ذلك تاوضروس إلى ابتكار خطّة قسر المبشّرين وغيرهم من الصنّاع الأجانب على صنع البنادق. وفي ١٨٥٥، قبل عرضًا من صمويل غوبات، الأسقف البروتستانتي في القدس، أن يرسل إليه مجموعة من الصنّاع – المبشّرين من معهد كريشونا قرب مدينة بازل في سويسرا. وعندما قدمت المجموعة إلى تاوضروس هدايا من نسخ الكتاب المقدّس، أعلن أنه «كان يسعده أكثر أن يتلقّى صندوقًا من مسحوق البارود الإنجليزي»[٦٢]. بيد أنه كان مدركًا قيمة أولئك الصنّاع، فعاملهم بعطف وأسكنهم في غافات قرب عاصمته دابرا تابور، وانضمّ إليهم بعد ذلك صانع بنادق فرنسي وبولندي هارب من الجيش الروسي[٦٣]. وفي ١٨٦١ أمر تاوضروس الأجانب أن يصنعوا له مدفعًا ميدانيًا، ومدافع الهاون والقذائف[٦٤]. وحاول المبشّرون الاعتذار عن ذلك في البداية، ولكن الأمبراطور أصرّ، وسجن خدمهم إلى أن وافق سادتهم. «ولم يكونوا يستطيعون في خبرتهم سوى أن يعدوا بالمحاولة»، ولم تلبث دابرا تابور، أن بدأت تشهد

(٥٦) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ٧٦.

(٥٧) هـ. دوفتون (H. Dufton)، ١٨٦٧، ص ١٨٣ و ١٨٤.

(٥٨) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ١٥٠.

(٥٩) المرجع السابق، ص ١٦٦.

(٦٠) م. مورينو (M. Moreno)، ١٩٦٢، ص ١٦٠ و ١٦١.

(٦١) هـ. م. ستانلي (H.M. Stanley)، ١٨٧١، ص ٢٧٣؛ ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٧٢، ص ٩٢.

(٦٢) سي. ت. بيكي (C.T. Beke)، ١٨٦٧، ص ٢٥٩.

(٦٣) هـ. دوفتون (H. Dufton)، ١٨٦٧، ص ٨١–٨٣.

(٦٤) المرجع السابق، ص ٨٣ و ٨٤.

كرات القنابل تحلّق في الهواء وتنفجر بصوت مدوّ تردّد له التلال المحيطة ألف صدى»[٦٥].
عندئذ أهدى تاوضروس للصنّاع أقمصة شرف، وخيلًا وبغالًا مطهّمة بالذهب والفضّة، وأعطى كلًّا منهم ألفًا من ريالات ماريا تيريزا، ثم أمرهم بسبك أسلحة أضخم حجمًا، وانتهى بعد حين إلى أن طلب منهم صنع مدفع قادر على قذف قنبلة زنتها ١٠٠٠ رطل. وقد سمّى هذا المدفع «سيباستوبول» وبلغت زنته سبعة أطنان، وكان جرّه يحتاج إلى خمسمائة شخص. وأعلن الأمبراطور في يوم سبكه وصبّه أن ذلك من أسعد أيام حياته، وفكّر أيضًا في أن «يوفد إلى انجلترا وفرنسا عددًا من أذكى رعاياه، كي يتعلّموا الفنون والصناعات المفيدة»[٦٦].

ووعيًا من تاوضروس بحاجته إلى تحريك قوّاته بأقصى سرعة ممكنة، فقد وجّه صنّاعه الأوروبيين إلى العمل في إنشاء الطرق[٦٧]. وكان ذلك العمل اليدوي منفّرًا لدى الجنود الذين كانوا يحتقرون ذلك العناء، ولكن الملك ضرب لهم القدوة بنفسه، إذ إنه – كما يذكر المراقب البريطاني هنري بلانك – «راح يعمل بنفسه من باكورة الفجر حتى وقت متأخّر من الليل، يرفع بيديه الأحجار ويسوّي الأرض ويعاون في ردم الحفر والشقوق. ولم يكن أحد يستطيع أن يترك العمل طالما بقي هو موجودًا». وكانت المهمّة «كفيلة بأن تدفع أي شخص آخر إلى اليأس»، ولكن تاوضروس «شيئًا فشيئًا تمكّن من إنشاء طريق مشرف، حتى لمهندس أوروبي»[٦٨]. وكانت طرقه مصمّمة بحيث تربط دابرا تابور مع غوندار، وغوجام، ومغدلة، عبر أراض جبلية بالغة الوعورة. ووصف كليمنتس ماركهام وهو مراقب بريطاني آخر – الطريق إلى مغدلة بأنه «عمل ملفت للنظر إلى أبعد حدّ، ونصب عظيم للتصميم العنيد الذي لا يُقهر»[٦٩].

وبرغم أن تاوضروس كان رجل حرب، إلّا أنه كان شديد الاهتمام بإشاعة السلام في بلده الذي مزّقته الحرب. وفي ١٨٥٥ أصدر مرسومًا يأمر «بعودة كلّ شخص إلى حرفته المشروعة، التاجر لتجارته، والمزارع لمحراثه»[٧٠]. كما سعى للقضاء على قطع الطرق ونشاط العصابات. وفي إحدى المناسبات جاءته جماعة من قطّاع الطرق وقد تسلّح أفرادها حتى أسنانهم، وطلبوا منه إقرار حقّهم في ممارسة مهنة آبائهم. وحين سألهم بدون أن تخالجه ريبة عن كنه تلك المهنة، أجابوا بوقاحة أنها «قطع الطرق». عندئذ قال الأمبراطور: «إن مهنتكم هذه خطرة، والزراعة أربح، فاذهبوا إلى أرض السهل وافلحوها، وسوف أزوّدكم بنفسي الثيران والمحاريث». وعندما رفض الرجال ذلك بعناد أجّلهم إلى موعد آخر. وحين عاودوا رفضهم الاستجابة لنصيحته، أمر جنوده أن يُطلقوا عليهم الرصاص ويمزّقوهم إربًا حتى الموت. ويذكر الرحّالة الفرنسي «غيوم لوجان» أن هذه الصرامة العنيفة جلبت

---

(٦٥) المرجع السابق، ص ٨٤ و ٨٥.

(٦٦) المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٦٧) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ١٨٩.

(٦٨) هـ. بلانك (H. Blanc)، ١٨٦٨، ص ٣٤٤.

(٦٩) سي. ر. ماركهام (C.R. Markham)، ١٨٦٩، ص ٢٩٥ و ٢٩٦.

(٧٠) ج. لوجان (G. Lejean)، ١٨٦٥، ص ٦٣.



اللوحة ١٥،٥: مدفع الأمبراطور تاوضروس الضخم، المسمّى «سيباستوبول».

السلام؛ وبعد أن كانت طرق التجارة ملطّخة بالدماء التي يسفكها قطّاع الطرق وتسيلها الحرب الأهلية، أصبحت تلك الطرق آمنة تمامًا، مثلها مثل نظائرها في فرنسا أو ألمانيا[٧١]. وكان تاوضروس متلهّفًا كذلك على تحقيق التلاحم بين مختلف أجزاء أمبراطوريته وعناصرها، فسعى إلى القضاء على الخلافات الدينية، وأمر المسلمين المقيمين في اراضيه – حسبما يذكر بلاودن – «بأن يصبحوا مسيحيين خلال العام»، وطرد جميع الكاثوليكيين[٧٢]. ونُقل عن لسانه بعد ذلك إعلانه أنه إذا لم «يجعل الغالا والأمهرة يأكلون معًا على نفس المائدة» فإنه لا يجوز أن يوصف بعدئذ بأنه مسيحي[٧٣].

وفي سبيل توطيد سلطته في تيغري، عمد بعد وفاة زوجته الأولى إلى الزواج من تيروناش، أو تيروورق، ابنة عدوّه القديم، داجازماخ ويبي[٧٤].

ووجّه الملك المصلح اهتمامه كذلك إلى الكنيسة، التي كان قد سجن رئيسها «أبونا سلامة» في وقت مبكر عام ١٨٥٧. فقد سعى تاوضروس إلى تخفيض عدد رجال الدين، وإنقاص أراضي الكنيسة، وجعل القساوسة معتمدين على مرتبات من الدولة[٧٥]؛ ولكن رجال الدين عارضوا هذه التدابير بشدّة بالغة[٧٦].

---

(٧١) سي. موندون – فيدايليه (C. Mondon-Vidailhet)، بدون تاريخ، ص ٢٣ و ٢٤؛ ج. لوجان (G. Lejean)، ١٨٦٥، ص ٦٣ و ٦٤ و ٦٧.

(٧٢) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ١٤٣. أنظر أيضًا ص ١٧٢.

(٧٣) م. مورينو (M. Moreno)، ١٩٦٢، ص ١٦٢.

(٧٤) س. روبنسون (S. Rubenson)، ١٩٦٦، ص ٥٦.

(٧٥) ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٦٨، ص ١٤٣.

(٧٦) هـ. دوفتون (H. Dufton)، ١٨٦٧، ص ١٤٠.

وفي الأجل الطويل، أدّى عداء القساوسة المقترن بعداء نبلاء الأقاليم إلى تحويل جانب كبير من السكّان ضدّه. وطبقًا لما يذكره المؤرّخ السويدي سفين روبنسون، كان ذلك «على الأرجح أهم سبب وحيد لفشله»[٧٧].

والواقع أن عداء الأقاليم أثبت أنه مستحيل القهر. وقد جاء أول التحدّيات من تيغري، حيث حاول زعيم منشق، هو أغاو نيغوسي، أن يحصل في عام ١٨٥٦ على حماية فرنسا،



اللوحة ١٥،٦: عدد من رجال الكنيسة الأثيوبية حوالى ١٨٤٠.

وعرض في مقابل ذلك أن يقبل أسقفًا كاثوليكيًا – هو الأسقف دي جاكوبيس – في منصب «أبونا»، أي رئيس الكنيسة. وفي ١٨٩٥ سلّم نيغوسي ميناء زولّا نظير مساعدة عسكرية فرنسية[٧٨]، ولكن خشية إغضاب البريطانيين منعت الفرنسيين من التصديق على الاتفاق[٧٩]، وكان مصير نيغوسي هو الهزيمة المنكرة والاكتساح في ١٨٦٠.

بيد أن السنوات الأخيرة من حكم تاوضروس كانت فترة صعوبات متعاظمة، إذ كانت هناك حركات تمرّد دائمة، يبرز من بينها تمرّد أمادي بشير في والو، حيث خاض تاوضروس حربًا

(٧٧) س. روبنسون (S. Rubenson)، ١٩٦٦، ص ٧٢.

(٧٨) س. راسل (S. Russel)، ١٨٨٤؛ ج. كولمودين (J. Kolmodin)، ١٩١٢–١٩١٥، ص ١٣٩–١٤٣ و ١٤٥ و ١٤٦.

(٧٩) ج. دوان (G. Douin)، ١٩٣٦–١٩٤١، الجزء الثالث، القسم الأول، ص ٢٤٨ و ٢٤٩.

عنيدة، بينما قام بيزابيه في شوا - وكان أحد أمرائها المحلّيين - بإعلان استقلاله. وانتقلت غوجام إلى سيطرة نبيل متمرّد، هو تيديا غوالو، في حين استولى زعيم آخر يدعى تيسو غوباسي على غوندار، التي شهدت كذلك تمرّد واغشوم غوباسي، الذي كان ابنًا لأحد حكّام لاستا السابقين. ولم يقلّ عن ذلك خطورة أن منيليك، وريث عرش شوا، فرّ من مغدلة في ١٨٦٥ وأعلن نفسه ملكًا مستقلًّا ذا سيادة. وقد لجأ تاوضروس إلى العنف في مواجهة هذه المعارضة والمقاومة المتزايدة، فأحرق غوندار في ١٨٦٤ ونهبها، وفعل مثل ذلك بمدينة دامبيا المجاورة في ١٨٦٦، عندما دمّر جنوده أغلب كنائس العاصمة القديمة، وحملت صلبان المواكب والمخطوطات وغيرها من المقتنيات الثمينة إلى دابرا تابور، بينما صهر العديد من المقتنيات النحاسية والفضّية كي تُصنع منها المدافع، وأُعدم المئات من الأشخاص. هذا العنف الشديد الذي يبدو بالغ التناقض مع صفات تاوضروس الإيجابية التي تحببه إلى النفس - مثل إعزازه للأطفال -(٨٠) جعلت ماركهام يشبّهه بقيصر روسيا بطرس الأكبر(٨١).

النزاع مع بريطانيا

سادت السنوات الأخيرة من حكم تاوضروس سحابة قاتمة نشأت من نزاع غريب قام مع بريطانيا. ذلك أن المعارضة المتزايدة التي أخذ الأمبراطور يواجهها في بلده، وحاجته إلى المعونة التقنية من أوروبا، دفعتاه إلى إرسال خطاب إلى كلّ من الملكة فيكتوريا وأمبراطور فرنسا نابليون الثالث في ١٨٦٢، يقترح أن يوفد إليهما سفارتين. وكان خطابه إلى الملكة فيكتوريا بمثابة الشرارة التي أشعلت النزاع، إذ أعلن فيه:

«إن آبائي الأباطرة نسوا المبدع الباري، فأسلم مملكتهم إلى الغالّا والأتراك. ولكن الله خلقني، ورفعني من التراب، وأعاد هذه الأمبراطورية إلى حكمي... وبحوله طردت الغالّا. أما الأتراك فقد أخبرتهم أن يفارقوا أرض أسلافي، وهم يرفضون. وسوف أناجزهم».

ومضى يوضح أن الأتراك قد منعوه من إرسال سفارة أعلن أنه يرغب من الملكة فيكتوريا أن ترتّب «سلامة مرورها»(٨٢). وقد أبلغ هذا النداء إلى لندن القنصل كاميرون، الممثّل البريطاني، وذكر في تقريره أن الأمبراطور مرسله قد طلب منه الحصول على مهندسين وأطباء من انجلترا، وأضاف ملاحظة تقول إنه «لا داعي للخوف من سوء المعاملة». إذ إن المبشّرين الذين يعملون في خدمة الملك يلقون «معاملة بالغة السخاء»(٨٣). ووصل الخطابان إلى لندن في منتصف فبراير /

(٨٠) هـ. دوفتون (H. Dufton)، ١٨٦٨، ص ١٠٦.

(٨١) سي. ر. ماركهام (C.R. Markham)، ١٨٦٩، ص ٢٩٣. أنظر أيضًا د. كرومي (D. Crummey)، ١٩٧١، ص ١٠٧-١٢٥.

(٨٢) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ٢٢٥.

(٨٣) المرجع السابق، ص ٢٢٣ و ٢٢٤.

شباط، ولكنهما لم يعتبرا مهمّين، ولذا فإن خطاب الأمبراطور لم يلقَ أيّ ردّ، بينما ظلّ خطاب كاميرون دون ردّ كذلك حتى أواخر أبريل / نيسان، عندما أرسل وزير الخارجية البريطاني، ايرل راسل، ردًّا خاليًا من أي تعاطف[٨٤]، وقال ملاحظًا بعد ذلك أن الحكومة البريطانية شعرت بأنه «نظرًا لقصر فترات بقاء الملوك الأحباش في السلطة»، فإن من المرغوب فيه «الابتعاد قدر الإمكان عن أيّ التزامات حبشية أو أحلاف حبشية، وتجنّب أي تدخّل بريطاني في الحبشة»[٨٥].

وعندما مرّ الوقت مع بقاء خطابه من دون ردّ، ضاق صدر تاوضروس بذلك. فقد أثاره أن الحكومة البريطانية لم تبدِ أي اهتمام بأثيوبيا، وزاد من ثورته معرفته بأن الفرنسيين قد ساندوا المتمرّد نيغوسي، وشعر بأن كرامته الملكية قد تعرّضت للاستهانة بها. وزاد كاميرون الأمور سوءًا بزيارته للجانب المصري على الحدود مع السودان وتبادله المجاملات مع كبار الموظّفين هناك، فأعطى بذلك انطباعًا بأنه منحاز إلى عدوّ كان آنئذ يجتاح أرض أثيوبيا[٨٦]. وقد أكّد خطاب ايرل راسل إلى كاميرون مخاوف الأمبراطور، لأن وزير الخارجية البريطاني ذكر فيه بحزم أن «من غير المرغوب فيه أن يتدخّل وكلاء صاحبة الجلالة في شؤون الحبشة». «وأن على القنصل أن يعود إلى مصوّع ويبقى هناك حتى يصله إشعار آخر»[٨٧]. وبدا من ذلك أن الحكومة البريطانية تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أثيوبيا وتنقل مساندتها إلى مصر وإلى الأتراك في مصوّع. وعلم تاوضروس بعد ذلك بفترة قصيرة أن أحد المبشّرين، ويدعى هنري ستيرن، قد نشر عنه ملاحظات تسيء إليه، من بينها اتّهام يزعم أن المبشّرين يتعرّضون للمحاكمة والحكم عليهم بالحبس. وبعد ذلك بزمن وجيز، في نوفمبر / تشرين الثاني، وصل كيرينس سكرتير كاميرون وهو يحمل خطابًا من سكرتير ايرل راسل يذكّر فيه القنصل بما صدر إليه من تعليمات بالعودة إلى مصوّع، ويضيف أنه قنصل في ذلك الميناء وحده، «وليست له أي صفة تمثيلية في الحبشة»[٨٨].

وتضاعف غضب تاوضروس بسبب هدية أحضرها له كيرينس، وهي سجادة مرسوم عليها جندي معمّم يُهاجم أسدًا، وخلفه أوروبي فوق ظهر حصان. فقد فسّر تاوضروس الحيوان بأنه يمثله، والجندي المعمّم بأنه يمثل المصريين، والأوروبي الراكب بأنه يمثل الفرنسيين الذين يساندون المصريين، وصاح قائلًا: «ولكن أين الإنجليز كي يساندوا الأسد؟»[٨٩]. وكان استنتاجه أن بريطانيا تتخلّى عنه لمصلحة مصر افتراضًا لا يبعد كثيرًا عن الواقع، لأن بريطانيا كانت حريصة على صداقة مصر التي كانت تنتج آنذاك ٧٠ مليون كيلوغرام من القطن سنويًا[٩٠]، في وقت كان

---

(٨٤) المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(٨٥) المرجع السابق، ص ٣٩٦.

(٨٦) سي. ت. بيكي (C.T. Beke)، ١٨٦٧، ص ٩٣ و ٩٤.

(٨٧) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ٢٢٩.

(٨٨) المرجع السابق، ص ٢٣٦-٢٣٤.

(٨٩) سي. ت. بيكي (C.T. Beke)، ١٨٦٧، ص ١٢٤ و ١٢٥.

(٩٠) المرجع السابق، ص ٣٥.

العرض العالمي من القطن فيه شحيحًا بسبب الحرب الأهلية الأمريكية. وعندما وصل رئيس الدير الأثيوبي القائم في القدس منذ العصور الوسطى[٩١] يحمل أخبارًا مؤداها أن القساوسة الأقباط المصريين قد حاولوا الاستيلاء على الدير، ولكن الممثل البريطاني في المدينة عزف عن التدخل إلى جانب الأثيوبيين[٩٢]، بلغت ثائرة تاوضروس غايتها، وردّ في يناير / كانون الثاني ١٨٦٤ بوضع كاميرون وجماعته في الأغلال.

وفي ذلك الوقت كانت أخبار منع القنصل البريطاني من مغادرة أثيوبيا قد أزعجت الحكومة البريطانية، فاستخرجت من أضابيرها خطاب الأمبراطور الذي طال العهد بنسيانه، وجرى بسرعة تحرير ردّ عليه عهد بتوصيله إلى هرمزد رسّام، مساعد المقيم البريطاني في عدن. وبعد كثير من التأخير، وصل رسّام إلى معسكر الأمبراطور في فبراير / شباط ١٨٦٦، بعد أن كان مركز تاوضروس قد تدهوّر إلى درجة خطيرة. فقد ذكر ت. م. فلاد «أن البلد بأكمله في حالة بالغة الإضطراب، والمتمرّدون يظهرون في كل مكان»[٩٣]، بينما كان كاميرون قد تنبأ بأن الدولة «على شفا التفكّك»[٩٤]. ومع ذلك فإن تاوضروس استقبل رسّام بترحيب حارّ[٩٥]، وأطلق سراح كاميرون و ستيرن والسجناء الأوروبيين الآخرين. إلّا أنه بعد ذلك بزمن وجيز اعتقل رسّام والأجانب الآخرين، آملًا من ذلك في ما يبدو أن يرغم الحكومة البريطانية على الإصغاء لما طلبه من الحصول على عمّال أجانب. وبعد ذلك أرسل فلاد إلى إنجلترا في أبريل / نيسان بغية الحصول على اثنين من صنّاع البنادق وأحد ضباط المدفعية، بالإضافة إلى عدد من الصنّاع الآخرين، وماكينة فرن بخاري لمسبكه، ومعمل لصنع البارود[٩٦].

وقد أدّى احتجاز رسّام ورفاقه في بداية الأمر إلى إحداث الأثر الذي كان يريده تاوضروس. ففي يوليو / تموز ١٨٦٦ ذكر الممثل البريطاني في مصر أن الإفراج عن المعتقلين سيتوقف «إلى أبعد حدّ» على «مقدار الترضية» التي سيحصل عليها الأمبراطور[٩٧]، وفي أغسطس / آب أعلن المقيم السياسي البريطاني في عدن، المقدّم (بكباشي) ميرويذر، أن الحكومة ينبغي أن تستجيب طلبات الأمبراطور «صراحة وبأكبر قدر من السخاء»[٩٨]. وقد قبلت الحكومة هذا المنطق ووافقت على طلب تاوضروس في أقل من أسبوع[٩٩]. غير أن أنباء وردت بعد أيام قلائل من

(٩١) للإطلاع على تاريخ الروابط الأثيوبية في القدس، أنظر إ. تشيرولي (E. Cerulli)، ١٩٥٧.

(٩٢) سي. ت. بيكي (C.T. Beke)، ١٨٦٧، ص ١٢٩-١٣٤.

(٩٣) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ٣٤٨.

(٩٤) المرجع السابق، ص ٣٥١.

(٩٥) هـ. رسّام (H. Rassam)، ١٨٦٩، الجزء الثاني، ص ٤٥.

(٩٦) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ٤٧٨. أنظر أيضًا هـ. رسّام (H. Rassam)، ١٨٦٩، الجزء الثاني، ص ١٠٢ و ١٠٣.

(٩٧) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ٤٨٤.

(٩٨) المرجع السابق، ص ٤٩٢.

(٩٩) المرجع السابق، ص ٥٠٣. أنظر أيضًا ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٦٨، ص ٢١٧-٢٣٥.

زوجة فلاد تفيد أن تاوضروس قد سجن المعتقلين مرة أخرى. والواقع أن العلاقات مع الأجانب كانت قد ساءت، لأن «رسّام» في محاولته ترتيب رحيل السجناء أثار غضب الأمبراطور، الذي زاده اشتعالًا تقرير ذكر أن ثمة شركة بريطانية قد حصلت على عقد لإنشاء خط حديدي في السودان يستهدف المعاونة على غزو أثيوبيا. وبناء على ذلك أمر تاوضروس بنقل المحتجزين إلى قلعة مغدلة. وكان ردّ فعل فلاد هو أن أشار على الحكومة البريطانية بالتخلي عن خطتها لإرسال الصنّاع إلى الأمبراطور «لأنني أخشى ألا يمكن التوصل إلى الإفراج عن السجناء. والأرجح أنه (أيّ الأمبراطور) سيواصل طلبه من الحكومة البريطانية أشياء لا يمكنها التسليم بها... وأرى أن من صواب الرأي أن تعمد حكومة صاحبة الجلالة على الفور إلى إتباع أسلوب أكثر قوّة»[١٠٠]. وبذلك انتهت سياسة الأمبراطور إلى عكس نتيجتها المنشودة. وقد كتب ميرويذر يقول «إن سجن المستر رسّام كان استفزازًا شديدًا وإهانة بالغة لبريطانيا إلى درجة جعلت تنفيذ الخطة الأصلية أمرًا مستحيلًا»[١٠١]. وتقرّر أن يذهب الصنّاع إلى مصوع، شريطة ألا يُرسلوا إلى داخل البلد إلّا بعد الإفراج عن السجناء ووصولهم بالفعل إلى الميناء. ولكن الأمبراطور أعلن أنه لن يطلق سراحهم إلّا بعد وصول الصنّاع إلى بلاطه.

وكانت أوضاع تاوضروس قد تغيّرت، فلم يعد الحاكم القوي الذي كان قبل سنوات قلائل، إذ كان قد فقد كل البلد تقريبًا باستثناء باجمدر، ووالا، ودالانتا وبعض المناطق الأخرى القليلة الأهميّة[١٠٢]. وقال ميرويذر في تقرير له في يناير / كانون الثاني ١٨٦٧ أن مركز الأمبراطور «في سبيله إلى أن يصبح ميئوسًا منه إلى أبعد حدّ»، وأن «سلطانه يتضاءل»، وما لم يقم «بضربة عبقرية جديرة بماضيه، فإن حكمه سينتهي خلال الأشهر القلائل القادمة»[١٠٣]. وإذ كان البريطانيون على علم بتزايل قوّة عدوهم، فقد قرّروا في يوليو / تموز أن يقوموا بالتدخل العسكري. وجاءت من الهند حملة يرأسها القائد العام لجيش بومباي، اللواء سير روبرت نابير، ونزلت إلى البر في ميناء زولّا، تفضيلًا له عن ميناء مصوع الذي كانت التوقعات أكثر إنصرافًا إليه، لأن الأمبراطورية العثمانية كانت ستدافع عنه. وكان تاوضروس في الوقت نفسه يبذل جهد المستميت كي يستعد للصدام الوشيك، فتخلّى عن دابراتابور بعد أن أحرقها، وجرّ مدافعه إلى مغدلة، التي كانت هي الموقع الوحيد تقريبًا الذي لا يزال تحت سلطانه، ووضع خطته لمواجهة العدو هناك.

وكانت القوّة البريطانية تتألف من ١٢٠٠٠ مقاتل، ثلثاهم من الهنود، وكان جانب من أفرادها مسلّحين ببنادق بعيدة المدى لم تسبق تجربتها في الحرب أبدًا. وتقدمت القوّة إلى الداخل بدون مقاومة، ولقيت معاونة في تيغري من داجازماخ كاسا، الذي أصبح بعد ذلك

(١٠٠) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ٥٠٨.

(١٠١) المرجع السابق، ص ٥٠٩ و٥١٠.

(١٠٢) س. روبنسون (S. Rubenson)، ١٩٦٦، ص ٨١.

(١٠٣) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ٥٥٠.

الأمبراطور يوهانس (يوحنا) الرابع، كما وجدت تعاطفًا من واغشوم غوباسي حاكم لاستا ومن الملك منيليك ملك شوا على السواء. وقد وقعت المعركة الحقيقية الأولى والوحيدة عند أروجي، أسفل مغدلة، في يوم الجمعة الحزينة ١٠ أبريل / نيسان، وهو يوم صوم في أثيوبيا. وأوقع البريطانيون خسائر جسيمة بين رجال تاوضروس، الذين لم تستخدم مدفعيتهم غير المجرّبة استخدامًا فعّالًا[١٠٤]. وبرغم أن نابير لم تكن لديه تعليمات عن كيفية التعامل مع الأمبراطور الأثيوبي، فإنه أرسل إليه إنذارًا يعلن فيه أنه إذا «خضع لملكة إنجلترا» وسلّم جميع الأوروبيين «في هذا اليوم في المعسكر البريطاني» فإنه يضمّن له أن يلقى «معاملة شريفة»[١٠٥]. ولم يكن تاوضروس ليقبل هذا الإذلال، فردّ بكتاب ينطق بالكبرياء تضمّن وصيته الأخيرة، إذ وجّه خطابه إلى شعبه متسائلًا: «هل سيكون هذا حالكم دائمًا في الفرار من وجه العدو عندما تشاء قوّة الله ألا أتقدم معكم كي أشجعكم؟» ثم تحوّل يخاطب البريطانيين معلنًا أن بني وطنه قد أداروا له ظهورهم وكرهوه لأنه فرض عليهم ضرائب وسعى إلى إخضاعهم للإنضباط العسكري. وفي ما يتعلق بنتيجة المعركة، قال:

«إن أتباعي، الذين كانوا يحبونني، قد أخافتهم رصاصة واحدة، فهربوا على الرغم من أوامري...

«وإيمانًا مني بأنني سيّد عظيم، نازلتك في المعركة، ولكن تفاهة مدفعيتي أضاعت كل جهودي فكأنها لم تكن.

«إن شعب بلدي إذ يعيرني بأني قد اعتنقت دين الفرنجة، ويقول إنني قد أصبحت مسلمًا، ويستفزني بعشر طرق أخرى، قد أثار غضبي عليه. فليخرج الله خيرًا ممّا أكون قد ارتكبته في حقه من شرّ، ولتكن مشيئة الرب. لقد كنت أعتزم، لو كان الله قد شاء، أن أفتح العالم بأكمله وكانت رغبتي أن أموت إذا لم يمكن تحقيق هدفي. ومنذ يوم مولدي حتى الآن لم يجرؤ إنسان على مدّ يده إلي... لقد كنت آمل، بعد إخضاع جميع أعدائي في الحبشة، أن أسير بجيشي إلى القدس وأطرد منها الأتراك. إن المقاتل الذي تلاعب بالرجال الأقوياء بين ذراعيه وكأنهم أطفال رضع لا يسمح لنفسه أبدًا بأن يغدو أُلعوبة بين أذرع الآخرين»[١٠٦].

وبعد تحرير هذا الكتاب الفريد، صوّب تاوضروس مسدسه إلى رأسه محاولًا قتل نفسه، ولكن جنوده انتزعوا السلاح من يده. عندئذ أطلق سراح رسّام وكاميرون والمبشّرين، ولكنه

(١٠٤) للإطلاع على وقائع الحرب، أنظر ك. سانت سي. ويلكنز (K. St. C. Wilkins)، ١٨٧٠؛ ت. ج. هولاند و هـ. م. هوزير (T.J. Holland and H.M. Hozier)، ١٨٧٠؛ هـ. م. ستانلي (H.M. Stanley)، ١٨٧١؛ سي. ر. ماركهام (C.R. Markham)، ١٨٦٩؛ أ. ج. شيبرد (A.J. Shepherd)، ١٨٦٨؛ هـ. م. هوزير (H.M. Hozier)، ١٨٦٩؛ ف. ميات (F. Myatt)، ١٩٧٠.

(١٠٥) سي. ر. ماركهام (C.R. Markham)، ١٨٦٩، ص ٣٢٧.

(١٠٦) المرجع السابق، ص ٣٣٠ و ٣٣١.

واصل احتجاز زوجاتهم وأطفالهم وعدد من الأوروبيين الآخرين. وفي اليوم التالي أرسل إلى نابير هدية سلام شملت ١٠٠٠ بقرة و ٥٠٠ من الأغنام، وعندما علم أنها قبلت أطلق سراح بقية الرهائن. غير أن نابير عندما سمع «بضخامة وطبيعة» هدية تاوضروس قرّر أن يرفضها. وأدرك الأمبراطور أن معنى هذا الرفض هو استمرار القتال، فشرع في الهرب، ثم عدل عن ذلك وعاد إلى مغدلة.

وبرغم أن المعتقلين كانوا قد أُفرج عنهم وتحقق هدف الحملة[١٠٧]، فقد شنّ البريطانيون هجومهم على مغدلة في ١٣ أبريل / نيسان. وكانت لدى جيش تاوضروس ٣٠٠٠ بندقية أمامية الحشو «في حالة لا بأس بها» و ١٠٠٠ بندقية خلفية الحشو، بالإضافة إلى ٢٨ مدفعًا، و ٩ مدافع هاون نحاسية محلية الصنع «عليها نقوش أمهرية رائقة الخطوط»[١٠٨]. وكان هذا التسليح، طبقًا لما يذكره الكابتن موزي، «يتفوّق كثيرًا» على تسليح البريطانيين، «ولولا أن أطقم المدفعية هجروا مدافعهم، لتمكّنوا بالضرورة من إحداث خسائر فادحة بين المهاجمين»[١٠٩]. والذي حدث هو أن تاوضروس رأى أن المقاومة لا جدوى منها، فصرف أتباعه صائحًا: «لقد انتهى الأمر! والأفضل عندي أن أقتل نفسي ولا أقع في يديه». ثم وضع مسدسه في فمه وضغط على الزناد[١١٠].

واستعد البريطانيون للرحيل بعد أن أنجزوا مهمتهم، فلم يكن في نيتهم البقاء على الإطلاق، وكانوا قد وعدوا بالانسحاب بمجرد حسم النزاع مع تاوضروس. وكان ذلك وحده هو الأساس الذي سمح لهم الأتراك عليه بالنزول إلى الساحل وسمح لهم كاسا بمقتضاه أن يمروا في تيغري. بيد أنهم قبل الرحيل دمروا قلعة مغدلة ومعظم مدافعها، وأخذوا معهم الأماييهو الصغير ابن تاوضروس بناء على طلب أم الصبي[١١١]، كما أخذوا زهاء اربعمائة مخطوطة، كانت جزءًا ممّا كان الأمبراطور قد جمعه بغية إنشاء مكتبة[١١٢]. وكان آخر عمل قامت به الحملة هو مكافأة كاسا حاكم تيغري بإعطائه ١٢ مدفعًا ثقيلًا و ٧٥٢ بندقية وكمية من الذخيرة، وهي أسلحة كان لها دور رئيسي في الصراع على السلطة بعد ذلك.

(١٠٧) أنظر ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٧٣(أ)، ص ١٨٩-٢٠٣؛ سي. جيسمان (C. Jésman)، ١٩٦٦، ص ٩٤-١٥١.

(١٠٨) سي. ر. ماركهام (C.R. Markham)، ١٨٦٩، ص ٢٤٠.

(١٠٩) ت. ج. هوزيير (T.J. Hozier)، ١٨٦٩، ص ٢٤٠.

(١١٠) سي. ر. ماركهام (C.R. Markham)، ١٨٦٩، ص ٣٥٢.

(١١١) ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٧٣(ب)، ص ١٧-٤٢.

(١١٢) لورد أمولري (Lord Amulree)، ١٩٧٠، ص ٨-١٥.

مجيء فرنسا إلى «أوبوك» وإيطاليا إلى «عصب»

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر إهتمامًا فرنسيًا متزايدًا بميناء أوبوك وفي عام ١٨٥٦ اشترى الميناء المسيو م. لامبير، القنصل الفرنسي في عدن(١١٣). ولم يترتب على ذلك أيّ احتلال فعلي للميناء، وإنما تم التوقيع على معاهدة جديدة في ١٨٦٢، عندما تنازل



اللوحة ٧،١٥: الأمبراطور تاوضروس ينتحر في مواجهة السير روبرت نابير (تفسير حديث للواقعة).

أربعة من زعماء الآفار عن المنطقة لفرنسا في مقابل ١٠٠٠٠ من ريالات ماريا تيريزا والتزموا «جماعة وأفرادًا» برفض أيّ عرض لا يكون «قد حظي مقدمًا بموافقة حكومة صاحب الجلالة أمبراطور الفرنسيين»(١١٤). وبرغم أن الإتفاق كان مصاغًا بعبارات فخيمة، إلّا أنه لم يُلتزم به

(١١٣) ب. سوليه (P. Soleillet)، ١٨٨٦، ص ٢٣.

(١١٤) إ. هيرتسليت (E. Hertslet)، ١٨٩٤، الجزء الأول، ص ٢٦٩ و ٢٧٠.

كثيرًا على أرض الواقع. فقد ذكر تقرير لمراقب بريطاني، هو القنصل ووكر، أن أكبر الزعماء الأربعة «اختفى بعد تسلّم النقود، ورفض خليفته الإعتراف بدعوى الفرنسيين أو حقهم في شراء موقع الأرض المذكور، أو الإعتراف بحق الزعيم المختفي في التصرّف فيه»، فضلًا عن أن الأكواخ القليلة التي كان الفرنسيون قد أقاموها «ألقى بها في البحر بعد رحيلهم»[١١٥].

وزاد من الإهتمام الأوروبي بالمنطقة افتتاح قناة السويس في نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٦٩. وفي الشهر نفسها قام جيوسيبي سابيتو، المبشّر الإيطالي اللعازري، بشراء ميناء عصب باسم وزارة البحرية الإيطالية من اثنين من سلاطين الآفار في مقابل ٦٠٠٠ من ريالات ماريا تيريزا. وعندما عاد في شهر مارس / آذار من العام التالي وقد تغيّرت صفته فأصبح ممثلًا لشركة روباتينو الإيطالية للملاحة، وجد البائعين غير راضيين عن الثمن، فعقد معهما معاهدة جديدة حصلا بمقتضاها – مع زعيم ثالث كان قد انضم إليهما – على مبلغ إضافي قدره ٨١٠٠ من ريالات ماريا تيريزا، مع حفظ الحق في شراء الجزيرة بمبلغ ٢٠٠٠ روبية، أيّ حوالى ١٠٠٠ ريال[١١٦]. وقد أرست هذه التطوّرات أساس الإتصالات الإيطالية مع شوا في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن.

الأمبراطور يوهانّس (يوحنّا) وارساء أسس الوحدة الأثيوبية

أصبحت أثيوبيا بعد وفاة تاوضروس مقسّمة وبلا أمبراطور، وقد توزّعت السلطة فيها بين ثلاث شخصيات في ثلاث مناطق مختلفة. فقد نصّب منيليك نفسه ملكًا على شوا، في حين أن راس غوباسي، الذي أصبح يحكم أمهرة و واغ و لاستا، تم تتويجه أمبراطورًا واتخذ لنفسه إسم تاكيا جيورجيس في ١٨٦٨. أما الشخصية الثالثة فكان كاسا حاكم تيغري، وهو أقوى الثلاثة، حيث يرجع الفضل في ذلك جزئيًا إلى هدية الأسلحة التي تلقاها من البريطانيين. وفي عام ١٨٧١ خرج غوباسي قاصدًا الاستيلاء على عدوّه عاصمة تيغري، ولكن كاسا هزمه في شهر يوليو / تموز من العام نفسه، وتم تتويجه بإسم الأمبراطور يوهانّس الرابع في أكسوم، في شهر يناير / كانون الثاني ١٨٧٢[١١٧].

وقدر لهذا الأمبراطور الجديد أن يحقق توحيدًا للبلد أعظم فعّالية ممّا أنجزه تاوضروس. وقد توصل إلى ذلك باتباع سياسة أكثر لينًا واسترضاء تجاه نبلاء الأقاليم[١١٨]، وبان قدم نفسه لرجال الكنيسة في ثوب صديقهم وحاميهم. وقد نجح قبل تتويجه في استقدام «أبونا» (أي رئيسًا

---

(١١٥) بريطانيا العظمى، ١٨٦٨، ص ٢٣١ و ٢٣٢.

(١١٦) إيطاليا، وزارة الشؤون الخارجية، ١٩٠٦، الجزء الأول، ص ٢٥–٢٨. أنظر أيضًا ج. دوان (G. Douin)، ١٩٣٦–١٩٤١، الجزء الثالث، القسم الثاني، ص ٢٤٠–٢٤٩.

(١١٧) و. ماك. إ. داي (W.Mc.E. Dye)، ١٨٨٠، ص ٤٧٣. أنظر أيضًا زويدي غبري – سيلاسي (Zwede Gabre-Sellassie)، ١٩٧٥، ص ١٧–٥٣.

(١١٨) ج. رولفس (G. Rohlfs)، ١٨٨٥، ص ٥٨. أنظر أيضًا زويدي غبري – سيلاسي (Zwede Gabre-Sellassie)، ١٩٧٥، ص ٢٥٠–٢٥٧.



اللوحة ٨.١٥: الأمبراطور يوهانّس الرابع.

للكنيسة) من مصر، واتصل بعد ذلك بالجالية الدينية الأثيوبية في القدس وأرسل لها قدرًا من المال كانت في أشد الإحتياج إليه.

كما بنى عددًا من الكنائس، وخاصة في عدوه و مغدلة، ووهب الكنيسة أراضي شاسعة عند مدينة أكسوم التليدة، وجدّد لدير دابرا بيزان منحة من الأرض تطل على البحر الأحمر[١١٩]. وإذ كان قد حوّل زوجته حليمة عن الإسلام قبل أن يتزوجها، فقد حاول تعميد المسلمين بالجملة[١٢٠]، وخاصة أورومو الأزيبو، واضطهد المتحولين إلى المذهب الكاثوليكي[١٢١]. واهتم بتنقية

(١١٩) زويدي عبري – سيلاسي (Zwede Gabre-Sellassie)، ١٩٧٥، ص ٣٣ و ٣٤؛ ر. بيريني (R. Perini)، ١٩٠٥، ص ٨٥؛ ل. ڤيلاري (L. Villari)، ١٩٣٨، ج. و. ب. هنتغفورد (G.W.B. Huntingford)، ١٩٦٥، ص ٧٩، ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P Pankhurst)، ١٩٦٦(ح)، ص ١٠٠ و ١٠١.

(١٢٠) ج. س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٥٢، زويدي غبري – سيلاسي (Zwede Gabre-Sellassie)، ١٩٧٥، ص ٩٤–١٠٠.

(١٢١) في ما يتعلق بسياسة يوهانس الدينية، أنظر غابيرا ماديهين كيدانا (Gabira Madihin Kidana)، ١٩٧٢.

الممارسات الدينية، فمنع ممارسة السحر، واستجاب لمعارضة الكنيسة الأثيوبية للطباق فمنع التدخين وتعاطي السعوط[١٢٢]. كما كان من ناحية أخرى حريصًا على التجديد في المجال العسكري، فاستورد الأسلحة النارية وألحق بخدمته ضابطًا بريطانيا يدعى جون كيركهام كي يتولى تدريب جنوده[١٢٣].

وواجه يوهانّس خلال الفترة الأولى من حكمه ضغوطًا قوية من جانب مصر، التي كانت آنذاك أقوى دولة في القارة الأفريقية وكان حاكمها السيّىء الحظ، الخديوي إسماعيل، يعمل على بناء أمبراطورية في السودان ويأمل في الإستيلاء على قسم كبير من أثيوبيا. وأصبح مسرح الصراع معدًّا في شهر مايو / أيار ١٨٦٨، عندما نقل السلطان العثماني مصوع إلى الحكم المصري مرة أخرى. فقد قام المصريون بعد احتلالهم للميناء بالاستيلاء على ميناء زولا أيضًا وأوقفوا استيراد الأسلحة إلى داخل أثيوبيا. وفي ربيع عام ١٨٧٢ قام فيربر مونتسنغر، وهو مغامر سويسري في خدمة السلطات المصرية، بالاستيلاء على بوغوص وحلحل، وهما منطقتان أثيوبيتان واقعتان على حدود السودان[١٢٤]، كما قام زعيم آيليت الواقعة إلى الداخل من مصوع ببيع منطقته كذلك إلى الحكومة المصرية. وفي مواجهة هذا التغلغل، أوفد يوهانّس كيركهام إلى إنجلترا في شهر سبتمبر / أيلول، حاملًا خطابًا إلى الملكة فيكتوريا يناشدها المساعدة ضدّ التوسّع المصري. وكتب كيركهام بعد ذلك إلى الملكة باسم الأمبراطور كي يلفت الإنتباه إلى «الظلم» الذي تعاني منه أثيوبيا متمثلًا في عدم امتلاكها ميناء يمكّنها من خلاله الإتصال «بالدول المسيحية في أوروبا»، وأضاف أنه إذا حصلت الدولة الأوروبية لأثيوبيا «على منفذ إلى البحر الأحمر»، فإن يوهانّس على استعداد لأن يعقد معها «أسخى المعاهدات التجارية»[١٢٥]. إلّا أن هذه النداءات لقيت من تأييد لندن مثلما لقيته نظائرها في العهود السابقة، أي لا شيء بالمرة[١٢٦].

وحرصًا من يوهانّس على توثيق الإتصالات مع الدول الأجنبية، عيّن إنجليزيًا يدعى هنري كينغ قنصلًا له في لندن[١٢٧]. وإذ أدرك مدى قوّة حركة تحرير الرقيق، أخطر البريطانيين بأنه يعتزم القضاء على تجارة الرقيق بإعدام التجّار المشتغلين بها. وكان بيع الرقيق ممنوعًا منذ زمن طويل، بمقتضى مدونة القانون الأثيوبي المسمّاة «فِتْحا نغاست»،

---

(١٢٢) مانغستو لاما (Mangestu Lamma)، ١٩٥٩، ص ٥٢؛ أ. ب. وايلد (A.B. Wylde)، ١٩٠١، ص ٤٤؛ ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٦٨، ص ٥.

(١٢٣) إ. أ. دو كوسون (E.A. De Cosson)، ١٨٧٧، الجزء الثاني، ص ٦٤.

(١٢٤) أ. ب. وايلد (A.B. Wylde)، ١٩٠١، ص ٢٢ و٢٣؛ ج. رولفس (G. Rohlfs)، ١٨٨٥، ص ٤٣؛ ج. دوان (G. Douin)، ١٩٣٦–١٩٤١، الجزء الثالث، القسم الثاني، ص ٣٣٧–٣٤٤.

(١٢٥) مكتب السجلات العامة، كيو، الملف ١/٢٧، إلى وزارة الخارجية، ١٣ مايو / أيار ١٨٧٣.

(١٢٦) ج. دوان (G. Douin)، ١٩٣٦–١٩٤١، الجزء الثالث، القسم الثاني، ص ٣٧٨–٣٨٧ و٤٠٣–٤٠٩.

(١٢٧) ج. دو كورساك (J. De Coursac)، ١٩٢٦، ص ١٠٧–١١٨.

ولكن المنع كان ينطبق على المسيحيين وحدهم وليس على التجّار المسلمين[١٢٨].

أما المصريون، فإنهم بعد أن وطدوا موقعهم على ساحل البحر الأحمر الجنوبي بدأوا يتوسّعون في منطقة خليج عدن. وفي شتاء ١٨٧٣-١٨٧٤ استولوا مؤقتًا على بربرة، ثم أقاموا في الشتاء التالي احتلالًا دائمًا فيها وعند زيلع[١٢٩]، واتجهوا بعدئذٍ نحو الداخل واستولوا على هرر في أكتوبر / تشرين الأول، بدون أن يتمكن من مقاومتهم الأمير محمد بن علي، الذي كان قد تولّى السلطة هناك مؤخرًا[١٣٠].

وبعد أن اكتسب المصريون موطئ قدم في الشرق، عقدوا العزم على الاستيلاء على أثيوبيا الشمالية حتى نهر مارب، فأرسلوا قوّة من ٢٥٠٠ جندي يقودها أريكيل بيك النبيل المصري، وضابط دنمركي يدعى القائمقام (العقيد) أريندروب، ونمساوي يسمى الكونت زيخي. وكانت هذه القوّة مزودة ببنادق رمنغتون حديثة خلفية التعبئة وبعدد من مدافع الميدان. وحين علم يوهانّس أن الغزاة قد تقدموا حتى أسمرة، أمر بإعلان الدعوة إلى حمل السلاح في جميع أنحاء مملكته[١٣١]، فتطوّعت أعداد ضخمة من الرجال للإشتراك في حرب اعتبروها حملة صليبية ضدّ عدوان الإسلام، وتجمّع لدى يوهانّس بذلك زهاء ٧٠٠٠٠ رجل مسلح. ووقعت المعركة الحاسمة عند غوندات في ١٥ نوفمبير / تشرين الثاني عام ١٨٧٥، حين هاجم جيش الأمبراطور الغزاة وأبادهم تمامًا تقريبًا. وقتل في المعركة كل من أريكيل وأريندروب وأصيب ريخي بجرح مميت، بينما استولى يوهانّس على ٢٥٠٠ بندقية رمنغتون بعيدة المدى و ١٤ مدفعًا و ٢٠٠٠٠ من ريالات ماريا تيريزا. وفي الوقت نفسه كان المصريون قد أرسلوا طابورًا آخر نحو الداخل من تاجورة، غير أن الآفار المحليين قطعوا طريقه وقتلوا قائده مونتسينغر وكثيرًا من رجاله[١٣٢].

وصمم الخديوي إسماعيل على الثأر لهذه الكوارث. ففي فبراير / شباط ١٨٧٦ تقدم نحو الداخل جيش أكبر حجمًا بكثير من الحملات السابقة، إذ كان يتألف من ٢٠٠٠٠ جندي كاملي العدّة والتجهيز، بقيادة راتب باشا، وحسن باشا ابن الخديوي، وضابط أمريكي هو الجنرال (اللواء) لورينغ. وردّ يوهانّس على ذلك بأن دعا المسيحيين مرّة أخرى إلى حمل السلاح ضدّ أعداء الدين، فإذا بالمصريين، على رغم تسليحهم ببنادق رمنغتون البعيدة المدى

---

(١٢٨) ب. تزادوي (P. Tzadue)، ١٩٦٨، ص ١٧٥-١٧٨.

(١٢٩) ج. دوان (G. Douin)، ١٩٣٦-١٩٤١، الجزء الثالث، القسم الثاني، ص ٢٦٦-٢٧٩ والقسم الثالث (أ)، ص ٥٤٧-٥٥٥ و ص ٥٨٣-٦٠٢.

(١٣٠) المرجع السابق، الجزء الثالث، القسم الثالث (أ)، ص ٦٠٢-٦٠٧؛ ج. س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٥٢، ص ١٢٠-١٢٢.

(١٣١) و. ماك. إ. داي (W.Mc.E. Dye)، ١٨٨٠، ص ١٣٥.

(١٣٢) أ. ب. وايلد (A.B. Wylde)، ١٩٠١، ص ٢٣-٢٥؛ ج. دوان (G. Douin)، ١٩٣٦-١٩٤١، الجزء الثالث، القسم الثاني، ص ٧٤٥-١٠٧٥؛ زويدي غبري - سيلاسي (Zwede Gabre-Sellassie)، ١٩٧٥، ص ٦١-٦٥.

وبمدافع الميدان من طراز كروب، قد وجدوا أنفسهم قلة ضئيلة في مواجهة حشد عرمرم، إذ بلغ عدد الرجال الذين استجابوا لنداء الأمبراطور زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ رجل. ولم يستطع المصريون الصمود أمام الجموع الهائلة للأثيوبيين، الذين حاربوهم في غورا بين يومي ٧ و٩ مارس / آذار وأحرزوا عليهم انتصارًا حاسمًا، إذ لم ينجُ من الهجوم الأثيوبي سوى بضع مئات من المصريين، الذين تركوا وراءهم ١٦ مدفعًا، وما بين ١٢٠٠٠ و ١٣٠٠٠ بندقية رمنغتون، بالإضافة إلى كمية كبيرة من الذخائر والإمدادات الأخرى[١٣٣].

وقد قضى الإنتصاران الأثيوبيان في غوندات وغورا على الأحلام المصرية في الأمبراطورية، واضطر الخديوي إسماعيل إلى التخلي عن أهدافه التوسعية بعد أن خسر أكثر من ٢٠ ٠٠٠ رجل فضلًا عن الجانب الأكبر من مدفعيته وقدر كبير من الأسلحة الأخرى، وأصبح بلده يواجه الإنهيار الإقتصادي. ولم يلبث الخديوي أن أفلس وخلع عن عرشه في يونيو / حزيران ١٨٧٩. إلّا أن جيشه كان قد ساده التذمّر الذي يرجع في جانبه الأكبر إلى الغطرسة وانعدام الكفاءة لدى القادة الأتراك والشراكسة الذين قادوا الجنود المصريين إلى حتفهم. وبذلك بذرت الهزيمة في أثيوبيا بذورًا أثمرت للخديوي حصادًا مريرًا، فمن الملفت للنظر أن أحد العمداء (الأميرالايات) المصريين في مصوّع خلال تلك الكوارث العسكرية لم يكن سوى عرابي باشا، الذي لم يلبث أن غدا زعيم أول ثورة وطنية مصرية.

وبرغم خروج أثيوبيا منتصرة، فإن القتال ألحق بها أضرارًا كبيرة أيضًا. ففي وقت مبكر، في ١٨٧٣، لاحظ الرحالة البريطاني إ. أ. دو كوسون أن منطقة هاماسين قد «خلت من السكان تقريبًا» بسبب التخريب الذي أحدثه المصريون، وأن أسمرة «تكاد أن تكون مهجورة»[١٣٤]. وحاول يوهانس من جانبه أن يقلّل ما يترتب على ذلك من بؤس، وفقًا لما ذكره أمريكي كان في خدمة الجيش المصري ويدعى الكولونيل وليم داي، فأمر بأن يكون الإستيلاء من جانب الجنود قاصرًا على الحبوب وحدها، وبأن القطعان والملابس لا يجوز أن تمتد إليها يد»[١٣٥]. إلّا أن البلد حاق به خراب كبير بسبب حملات ١٨٧٥–١٨٧٦ وما أعقبها من التدمير الذي قام به راس والد ميكائيل، وهو زعيم كان يسانده المصريون[١٣٦]. وقد لاحظ بعد ذلك مراقب بريطاني يدعى أ. ب. وايلد أن ميكائيل قد أحال هضبة هاماسين، التي كانت تُعرف من قبل

---

(١٣٣) في يما يتعلق بالحملات المصرية، أنظر و. ماك. إ. داي (W.Mc.E. Dye)، ١٨٨٠، في مواطن متفرقة من الكتاب؛ ج. ب. هيل (G.B. Hill)، ١٨٨١، ص ٢٠٥ و٢٠٦؛ ج. رولفس (G. Rohlfs)، ١٨٨٥، ص ٤٤(٥٤؛ أ. ب. وايلد (A.B. Wylde)، ١٩٠١، ص ٢٦–٨١؛ م. شين (M. Chaîne)، ١٩٣١، ص ٨؛ ج. دو كورساك (J. De Coursac)، ١٩٢٦، ص ٣٢٢–٣٢٤ وفي أماكن متفرقة من الكتاب؛ أ. بيزوني (A. Bizzoni)، ١٨٩٧، ص ٦٠–٦٤؛ ج. س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٥٢، ص ١٢١ و ١٢٢؛ زويدي غبري – سيلاسي (Zwede Gabre-Sellassie) ١٩٧٥، ص ٥٩–٦٣.

(١٣٤) إ. أ. دو كوسون (E.A. De Cosson)، ١٨٧٧، الجزء الأول، ص ٥٠.

(١٣٥) و. ماك. إ. داي (W.Mc.E. Dye)، ١٨٨٠، ص ٢٩٢.

(١٣٦) المرجع السابق، ص ٦٥٢.

بإسم سهل الألف قرية... قاعًا صفصفًا من البيوت المدمرة يعيش فيها قليل من الفلّاحين الذين يوشكون على الهلاك جوعًا[١٣٧].

بيد أن الإنتصارات على مصر رفعت مع ذلك من شأن يوهانّس وقوّته بفضل ما استولى عليه من أسلحة وإمدادات، فأصبح أول حاكم جيد التسليح في بلده منذ ظهور الأسلحة النارية قبل ثلاثة قرون، وخرج بعد انتهاء القتال مطلق اليدين كي يواصل التوحيد الذي ينشده. وبدأ بالاتجاه جنوبًا إلى والو كي يصفي حسابه مع منيليك حاكم شوا، الذي كان يعتمد على الإمدادات التي ترد إليه عبر الأراضي التي يحتلها المصريون، ومن ثم لم يخفّ إلى نجدة يوهانّس وقت الحاجة، فضلًا عن أنه كان شنّ حملة على باجمدر و غوجام الواقعتين على مسافة كبيرة داخل منطقة إهتمام الأمبراطور، وتبادل مراسلات ودية مع الخديوي[١٣٨].

وبدا أن الحرب وشيكة الوقوع بين حاكمي شوا و تيغري، وهما أقوى قسمين في أثيوبيا المسيحية. وفكر منيليك أولًا في طلب السلم، ولكنه حين علم بالشروط القاسية التي يطلبها يوهانّس عبّأ قواته في يناير / كانون الثاني ١٨٧٨. إلّا أن احتمالات الصراع بدت مخيفة إلى حدّ بعيد للكثيرين من الجانبين، الذين رأوا أن الأعداء المشتركين للطرفين هم وحدهم الذين يستفيدون من ذلك. وبرغم أن يوهانّس كان أقوى الطرفين، فقد كانت الإمدادات تنقصه، كما كانت عملياته العسكرية ستجرى في أرض معادية ضدّ جيش لا يستهان بأمره على الإطلاق. لذلك كانت نتيجة الصدام أمرًا غير مؤكد، ولكن العدد الكثير من الأسلحة النارية كان ينذر بوقوع خسائر فادحة. وراح العديد من الرهبان وأعضاء الكنيسة يترددون بين المعسكرين بغية إقناع كلا الملكين بأن سفك الدماء المسيحية أمر لا شك في أنه غير مرغوب فيه على الإطلاق.

وأخيرًا اقتنع يوهانّس بمزايا التوصل إلى حلّ وسط، فوافق في فبراير / شباط على بدء المحادثات مع منيليك. وانتهى الأمر بعد مفاوضات أجراها أحد قساوسة الأمبراطور إلى عقد اتفاق في شهر مارس / آذار. ورغم أن نصوص الإتفاق لم تنشر أبدًا، إلّا أنها في ما يبدو شملت النقاط التالية[١٣٩]:

١ – تخلي منيليك عن لقب الأمبراطور.

٢ – اعتراف يوهانّس باستقلال منيليك، شريطة دفع ضريبة معيّنة.

---

(١٣٧) أ. ب. وايلد (A.B. Wylde)، ١٩٠١، ص ٢٨.

(١٣٨) وفي ما يتعلق بالإيحاءات القائلة بأن منيليك كان يتآمر بالفعل مع المصريين ضد يوهانس، انظر هـ. ج. ماركوس (H.G. Marcus)، ١٩٧٥، ص ٣٨–٤٣؛ وزويدي غبري – سيلاسي (Zwede Gabre-Sellassie)، ١٩٧٥، ص ٥٥–٥٩ و ١ و ٦٥ و ٢٦٠–٢٦٢.

(١٣٩) ج. ماسالا (G. Massala)، ١٨٩٢، الجزء الثاني، ص ٥–٢٣؛ أ. تشيكي (A. Cecchi)، ١٨٨٦–١٨٨٧، الجزء الأول، ص ٤٢٢ و٤٢٣؛ ت. فالدماير (T. Waldmeier)، ١٨٨٦، ص ١٣٣ و ١٣٤؛ غبري سيلاسيه (Guèbrè Sellassié)، ١٩٣٠–١٩٣٢، الجزء الأول، ص ١٣٨–١٤٨. وللإطلاع على مناقشة حديثة حول اتفاقية تيغري – شوا، أنظر زويدي غبري – سيلاسي (Zwede Gabre-Sellassie)، ١٩٧٥، ص ٩٣ و ٩٤.

٣ – موافقة يوهانّس على تتويج منيليك ملكًا على شوا و والو، وقبوله حق أخلاف منيليك في تولي حكم هاتين المقاطعتين بعده.
٤ – وعد كلّ من الحاكمين بمساعدة الآخر وقت الحاجة.
٥ – موافقة منيليك على أن يتم خلال عامين إغلاق الطريق بين زيلع وشوا في وجه الأوروبيين.

وقام يوهانّس بعد ذلك بتتويج عدوه السابق في احتفال فخم مهيب. وكان هذا التصرّف يرمز من ناحية إلى سيادة يوهانّس بحكم الأمر الواقع، ولكنه يعبر من ناحية أخرى أيضًا عن استقلال منيليك في واقع الأمر(١٤٠).

والتقى الحاكمان بعد ذلك عند بورو ميدا في والو لمناقشة الخلافات الدينية داخل الكنيسة الأرثوذكسية، وأفضلية تحويل معتنقي الإسلام والديانات التقليدية إلى المسيحية، وخاصة في مناطق الحدود والمناطق المتطرفة من البلد حيث الولاء أمر غير محقق. وتم الإتفاق على إمهال المسلمين ثلاث سنوات ومعتنقي الديانات التقليدية خمس سنوات كي يتحولوا إلى المسيحية، وأن يجري تعميد جميع الموظفين الحكوميين غير المسيحيين(١٤١). وبناء على ذلك جرى تعميد الزعيمين الرئيسيين في والو، وهما الامام محمد علي والامام أبّا واتّا، اللذين أصبح اسماهما على التوالي ميكائيل وهايلا ماريام، وأعطيا رتبة راس للأول وداجازماخ للثاني(١٤٢). وتم كذلك تحويل اتباع هذين الزعيمين وكثيرين غيرهم إلى المسيحية، وتدمير العديد من المساجد ومقامات الديانات التقليدية. إلّا أن عددًا كثيرًا من هذه التحوّلات كان إسميًا، إذ إن المبشّر الإيطالي «ماسالا» رأى العديدين من هؤلاء المتحولين الجدد إلى المسيحية يخرجون من الكنيسة التي عمّدوا فيها ليذهبوا مباشرة إلى المسجد كي يزيلوا هذا التعميد(١٤٣)، كما كان يشار إلى الكثيرين منهم على أنهم «مسيحيون في النهار ومسلمون في الليل». وهناك مسلمون آخرون هربوا من البلد، وإن كان قد حدث في بعض المناطق التي كان غير المسيحيين محرومين فيها حق امتلاك الأرض أن التعميد أتاح للمسلمين حق الحصول على أراضٍ ظلّوا محتفظين بملكيتها حتى بعد عودتهم إلى الإسلام(١٤٤). وثمة نتيجة أخرى لاتفاق بورو ميدا

---

(١٤٠) ج. ماسالا (G. Massala)، ١٨٩٢، الجزء الثاني، ص ٦٠.

(١٤١) ج. رولفس (G. Rohlfs)، ١٨٨٥، ص ١٤٩–١٥٦؛ أ. أوبل (A. Oppel)، ١٨٨٧، ص ٣٠٧؛ غبري سيلاسيه (Guèbrè Sellassié)، ١٩٣٠–١٩٣٢، الجزء الأول، ص ١٤٥–١٥٦؛ زويدي غبري – سيلاسي (Zwede Gabre-Sellassie)، ١٩٧٥، ص ٩٥ و٩٦.

(١٤٢) غبري سيلاسيه (Guèbrè Sellassié)، ١٩٣٠–١٩٣٢، ص ١٥٥ و١٥٦؛ ج. س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٥٢، ص ٢٤ و١٢٢.

(١٤٣) ج. ماسالا (G. Massala)، ١٨٩٢، الجزء الثاني، ص ٧٨.

(١٤٤) زويدي غبري–سيلاسي (Zwede Gabre-Sellassie)، ١٩٧٥، ص ٩٧؛ ر. بيريني (R. Perini)، ١٩٠٥، ص ٣٤٤؛ ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٦٨، ص ١٤٧.

تمثلت في طرد المبشّرين الكاثوليك من شوا في ١٨٧٩. والواقع أن يوهانّس كان منذ زمن طويل مناهضًا لأيّ نوع من المبشّرين[١٤٥]، الذين كانت قيمتهم الرئيسية في نظره هي توفير المهارات التقنية. بيد أن منيليك تدارك ما كان يمكن أن يترتب على طرد المبشّرين من نتائج سيئة بأن استخدم أجانب آخرين، كان من بينهم صانع سويسري يدعى ألفريد إيلغ، عمل في خدمته بوصفه تقنيًا ومستشارًا دبلوماسيًا في الوقت نفسه[١٤٦].

وكان الخديوي إسماعيل في ذلك الحين قد عهد بمفاوضات السلام بين مصر ويوهانّس إلى العميد (الأميرالاي) تشارلس جورج غوردون، وهو ضابط بريطاني كان يشغل وظيفة الحاكم المصري للسودان، وأقر في يومياته الخاصة بأن مخدومه قد «سرق» أراضي من أثيوبيا وعاملها «معاملة بالغة السوء والحيف»[١٤٧]. وسافر غوردون في بعثة غير مجدية[١٤٨] إلى دابرا تابور ليقابل يوهانّس في اكتوبر / تشرين الأول ١٨٧٩، فوجد الأمبراطور متصلبًا في طلبه «إعادة» مناطق بوغوص و أرض شانقلّا الواقعة على الحدود، فضلًا عن أنه كان يريد كذلك منفذًا إلى البحر[١٤٩]. وشدّد الأمبراطور على عدالة قضيته، ووجه التأنيب إلى غوردون لأنه إنجليزي مسيحي يعمل في خدمة حكومة مسلمة، وكتب إلى الخديوي توفيق خطابًا غاضبًا ذكر فيه أن مصر تصرّفت مثل «قاطع طريق»، ومضيفًا قوله: «انك تريد السلم، ولكنك تمنع التجّار الأحباش من الذهاب إلى مصوع، وقد أخذت أرضًا ليست لك»[١٥٠]. وكانت التعليمات التي لدى غوردون تستبعد التنازل عن أية أراضٍ، فوجد مقابلته مع الأمبراطور أمرًا محرجًا. وضايقته أيضًا الرقابة الشديدة التي فرضها عليه الأمبراطور، فساوره اليأس من أن يستطيع مغادرة البلد، وكتب بعد ذلك في مذكراته الخاصة عن أحد سجناء تاوضروس الذي أسعده الحظ بالخروج حيًا، ولاحظ في المذكرات نفسها أن الأمبراطور يوهانّس يتحدّث «على نحو يشبه لغة العهد القديم من الكتاب المقدّس» وأنه «يسير إلى الجنون بخطى سريعة»[١٥١]. بيد أنه قال في ملاحظة لشقيقته إن «يوهانّس، ويا للعجب – على غراري – فهو متعصّب ديني، وله رسالة سوف ينجزها، تلك هي تحويل جميع المسلمين إلى المسيحية»[١٥٢].

---

(١٤٥) ج. بيانكي (G. Bianchi)، ١٨٨٦، ص ٨٦. وفي ما يتعلق بمواقف يوهانس من المبشّرين، أنظر أيضًا زويدي غبري – سيلاسي (Zwede Gabre-Sellassie)، ١٩٧٥، ص ٩٨ و ٩٩.

(١٤٦) سي. كيلر (C. Keller)، ١٩١٨؛ و. لويف (W. Loepfe)، ١٩٧٤؛ ر. ك. ب. بانكهيرست (R.K.P. Pankhurst)، ١٩٦٧، ص ٢٩–٤٢.

(١٤٧) ج. ب. هيل (G.B. Hill)، ١٨٨١، ص ٤٠٣ و ٤٠٥ و ٤٠٦. أنظر أيضًا ص ٣٠٤.

(١٤٨) زويدي غبري – سيلاسي (Zwede Gabre-Sellassie)، ١٩٧٥، ص ١١١–١١٧.

(١٤٩) المرجع السابق، ص ٤١٢–٤١٤.

(١٥٠) المرجع السابق، ص ٤٢٠.

(١٥١) المرجع السابق، ص ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٤.

(١٥٢) سي. غوردون (C. Gordon)، ١٩٠٢، ص ١٥٥.

وكان يوهانّس حتى ذلك الحين قد حقق إنجازات وطيدة تحسب له. فقد صدّ الغزو من مصر، وأرسى من الوحدة قدرًا أكبر ممّا كان موجودًا خلال معظم حكم تاوضروس، وأتاح لشعبه دخول فترة سلم لم يسبق لها مثيل. ويلاحظ مراقب دقيق يقظ، هو أ. .ب. وايلد أن أثيوبيا بعد هزيمة المصريين «تمتعت بنعم الهدوء والمحاصيل الجيدة» و «تحسنت أحوالها بخطى حثيثة»[١٥٣].

غير أن أثيوبيا التي سادها السلام والرخاء في نهاية الفترة التي نؤرخ لها كانت على وشك التعرّض لمحن شاقة. فقد كان صعود محمد أحمد «المهدي» في السودان، الذي أعلن رسالته في ١٨٨١، إيذانًا بظهور قوّة دينامية جديدة لم تلبث أن اجتاحت غرب الأمبراطورية وخرّبت غوندار، في حين كان استيلاء الإيطاليين على مصوّع في ١٨٨٥ بمثابة إعلان بدء التسابق الأوروبي على أفريقيا في ذلك الجزء من القارة، وأعقبه بعد أقل من خمس سنوات انتشار وباء هائل للطاعون البقري وما جرّه وراءه من مجاعة هبطت بالمنطقة كلها إلى وهدة البؤس والمجاعة.

نظرة شاملة

على الرغم من أن يوهانّس ساد مسرح الأحداث في نهاية الفترة التي نعرض لها، وكان يحكم أقوى وحدة سياسية في المنطقة، فضلًا عن كونه الوحيد الذي كان مشاركًا على نحو يعتدّ به في العلاقات الدولية، إلّا أن مملكته لم تكن تشمل سوى جزء من المنطقة التي يشملها هذا الفصل. وإذا كانت أمبراطوريته تنهض على قاعدتها في تيغري، إلّا أنها كانت بالفعل تمتد شاملة كل المرتفعات التي يدين أهلها بالمسيحية، إذ اضطر إلى الإعتراف بسلطانه الأمبراطوري كل من راس آدال تاساما (الملك تكلا هايمانوت في ما بعد) حاكم غوجام والملك (الأمبراطور في ما بعد) منيليك ملك شوا. أما زعماء والو المسلمون، الذين كانوا آنئذ قد تحوّلوا رسميًّا إلى اعتناق المسيحية، فقد قبلوا سيادته عليهم بدورهم قبولًا غير مباشر. إلّا أن المناطق الأكثر بعدًا إلى الشرق كانت تضم سلطنة آوسا الإسلامية، والأراضي المنخفضة الواقعة في شمال شرق وشمال غرب تيغري كانت تحت سيطرة المصريين، لأن يوهانّس – برغم انتصاراته عليهم – لم يتمكّن لا من إنهاء كل تغلغلاتهم الأخيرة ولا من تحقيق أمله الغالي في الحصول على منفذ إلى البحر. ولكن الحكم المصري كان مقدرًا له أن ينتهي خلال أقلّ من خمس سنوات، برغم أن المنطقة لم تقع عندئذٍ في أيدي حكّام أثيوبيا، بل في يد دولة مستعمرة هي إيطاليا.

ولم تكن الأراضي الواقعة إلى الغرب والجنوب والشرق قد دخلت بعد في نطاق الدولة الأثيوبية. فبرغم أن منيليك كان قد فرض سيادته بالفعل على أجزاء من غوراجي، إلّا أن حملاته الرئيسية في الجنوب لم تحدث إلّا بعد سنوات عدّة من الفترة التي نذكرها هنا. كما

(١٥٣) أ. ب. وايلد (A.B. Wylde)، ١٩٠١، ص ٣٠.

كانت توجد في جنوب غرب البلد كوكبة من الدول الصغيرة المستقلّة التي ظلّت قائمة آنذاك، ومن بينها مملكة كافا القديمة، وجانجيرو، ووالامو، بالإضافة إلى ممالك عدّة صغيرة للأورومو، منها جمة التي كان قد تولّى عرشها حديثًا آنذاك آخر ملوكها وأشهرهم أبّا جيفار الثاني. وليكا التي كان يجتهد فيها أحد الزعماء المحليين المدعو موروودا كي يوطّد سلطانه، وهذا فضلًا عن ممالك ليمو، وغما، وغوما، وجيرا، وبعض الوحدات السياسية الأخرى الأقل شأنًا. وكان الأورومو وبعض الجماعات الأخرى في الجنوب أيضًا يتمتعون بوجود سياسي مستقلّ في أروسي وبورانا وغيرهما.

أما هرر الواقعة في الجنوب الشرقي والتي كانت دولة – مدينة مستقلّة من قبل، فكانت تحتلها مصر، وإن كان قد قدّر لذلك الاحتلال أن ينتهي بعد فترة وجيزة كي تخضع المدينة بعده لسيطرة منيليك. وعلى طول ساحل خليج عدن كانت موانئ الصومال كذلك تحت السيطرة المصرية، التي حلّت محلها بعد فترة قصيرة سيطرة الدول الإستعمارية الثلاث: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. أما موانئ الصومال الأخرى على ساحل المحيط الهندي، في ماجرتين إلى الشمال وبينادير إلى الجنوب، فكانت تحت سيادة عمان وزنجبار على التوالي. وحوالى عام ١٨٧٠، نشب نزاع بين عمان محمود سلطان ماجرتين وبين حميّه يوسف علي، أدّى إلى انقسام السلطنة وقيام يوسف علي بتأسيس سلطنة «حبية» (أوبيا) الجديدة في موقع أكثر بعدًا إلى الجنوب[١٥٤]. وعلى طول المجرى الأدنى لنهر شيبيلّي، أسهم تطوّر الزراعة التجارية للحبوب والسمسم والأورتشيلا والقطن في رخاء سلطنة جيليدي حتى ثمانينات القرن[١٥٥]، ولكن السيطرة العمانية لم تلبث أن أخلت الطريق للإستعمار الإيطالي. إلّا أن النفوذ الأجنبي في منطقة الصومال كان محصورًا في شريط الساحل، في حين أن غالبية الصوماليين الذين كانوا يعيشون في الداخل ظلّوا – مثلهم في ذلك مثل الأورومو – متمتعين بكامل حريتهم واستقلالهم عن السلطة الخارجية، يعيشون تحت سيطرة عشائرهم المحلية.

---

(١٥٤) م. بيروني (M. Pirone)، ١٩٦١، ص ٨٨.

(١٥٥) ل. ف. كاسانيللي (L.V. Cassanelli)، ١٩٨٢، ص ١٦١–١٧٨.

الفصل السادس عشر

مدغشقر، ١٨٠٠–١٨٨٠

ب. م. موتيبوا

(مع إسهام من: ف. ف. إيسوافيلوماندروسو)

مقدّمة

يتميّز تاريخ مدغشقر بين عامي ١٨٠٠ و ١٨٨٠ باتّجاهين رئيسيين يزوّداننا بخطوط عامّة تستهدي بها مناقشتنا الحالية لهذا التاريخ. وأول هذين الاتّجاهين هو التطوّر السياسي للبلد والتفاعل الدبلوماسي بين مدغشقر والقوى الأجنبية، وخاصّة بريطانيا وفرنسا. ويتعلّق الاتّجاه الثاني بالتغيّرات الرئيسية التي طرأت على التنظيم الاجتماعي للبلد، ولا سيّما في مجالات الدين والإدارة والاقتصاد. وقد تمثّل التطوّر السياسي بصفة رئيسية في توطّد مركز ملكية الـ «ميرينا» وامتداد نطاق سلطانها إلى بقية الجزيرة، وأصبحت العلاقات الدبلوماسية التي أقامتها تلك الملكية مع بريطانيا وفرنسا حجر الزاوية في تطوّر البلد. وكانت التغيّرات التي أُدخلت على الإدارة، وخاصّة بإقامة صرح القانون والنظام، مؤدّية إلى تيسير التنمية الاقتصادية، كما كان ذلك عنصرًا رئيسيًّا في جهود مدغشقر لتحديث نفسها ومقاومة السيطرة الأجنبية. وقد اعتُبر اعتناق الديانات الأجنبية جزءًا من عملية التحديث هذه.

ولعلّ من الضروري هنا أن نورد وصفًا موجزًا للبلد وللسكّان. فهناك في مدغشقر ثماني عشرة جماعة إثنية، أكبرها – وأهمّها في القرن التاسع عشر كما تبيّن في ما بعد – هي جماعة الـ «ميرينا» التي تعيش على الهضبة الوسطى في الجزيرة. وهذه الهضبة الوسطى، التي تُعرف باسم «إيميرينا» (أي الأرض التي يراها المرء من بعيد»، هي موطن قوم الـ «ميرينا»، الذين كانت توجد بينهم طبقة متميّزة توصلّت إلى أن تبسط حكمها على الجزء الأكبر من الجزيرة قبل أن يستعمرها الفرنسيون. ومن الصعب تحديد حجم سكّان مدغشقر قبل الفترة التي نستعرضها هنا، ولكن القنصل البريطاني في مدغشقر قدّر هذا الحجم في عام ١٨٦٥ بخمسة ملايين،

منهم نحو ٨٠٠٠٠٠ من قوم الـ «ميرينا»[1]، ويُلاحظ أن كلّ جماعات الملاغاسي تتكلّم اللغة نفسها، وتتميّز – ما عدا استثناءات قليلة – بالعادات والتقاليد الدينية نفسها. ومن هنا فإنه، على الرغم من وجود اختلافات إقليمية، فإن الملاغاسي جميعًا كانوا ولا يزالون شعبًا واحدًا، تربط بينه وحدة إثنية وثقافية عميقة[2].

وقد اتّخذ حكّام الإيميرينا من «أنتاناناريفو» عاصمة لهم، حيث تعاقبت على العرش سلسلة من الملوك القديرين والمحبوبين في أغلب الأحيان، حكموا الجانب الأكبر من الجزيرة. وسوف نستخدم هنا عبارة «حكومة مملكة مدغشقر» للإشارة إلى حكومة أنتاناناريفو هذه، التي كانت بحلول عام ١٨٨٠ تسيطر على أكثر من ثلثي مساحة الجزيرة، برغم بعض حركات التمرّد المتفرّقة هنا وهناك. ولذا فإنه، على الرغم من أهمية تاريخ مختلف المقاطعات والأقاليم[3]، فإن مناقشة التطوّر السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري لمدغشقر تدور بصفة رئيسية حول تاريخ الهضبة الوسطى التي تعدّ بمثابة البؤرة أو القلب بالنسبة إلى سائر الجزيرة.

عصر «أندريانامبوينيميرينا» (١٧٩٢–١٨١٠)

من الصعب تفهّم تاريخ مدغشقر في القرن التاسع عشر دون دراسة الكيفية التي توصّل بها أندريانامبوينيميرينا، مؤسّس مملكة الـ «ميرينا»، إلى بلوغ السلطة وتوطيد مركزه في الهضبة الوسطى. فقد أعاد توحيد مملكة الـ «ميرنيا» ووسّع نطاقها، كما أنه عزّز تماسك السكّان باعتبار ذلك عنصرًا أساسيًا في سياسة التوسّع الإقليمي.

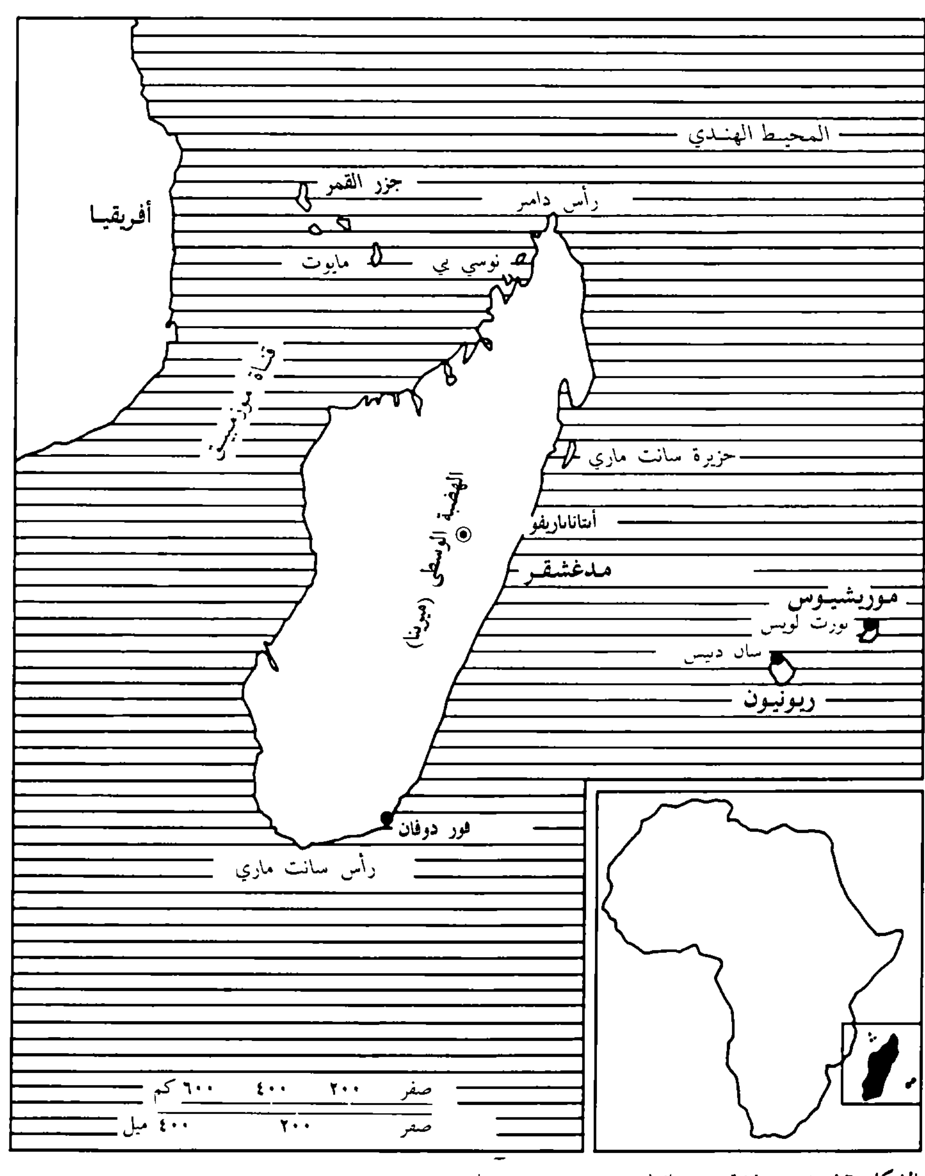
فحوالى عام ١٧٨٠، لم تكن توجد في إيميرينا الوسطى سوى ثلاث أو أربع ممالك صغيرة مستغرقة في الاشتباكات والحروب الأهلية في ما بينها. وحوالى عام ١٧٨٥، قام رامبواسالاما، ابن أخ ملك أمبوهيمانغا – إحدى هذه الممالك الصغيرة – بطرد عمّه وإعلان نفسه ملكًا، متّخذًا لنفسه اسم أندريانامبوينيميرينا[4]، وبدأ لتوّه في توطيد مركزه في إيميرينا، مستخدمًا في ذلك الوسائل الدبلوماسية والعسكرية على السواء، ولم يتردّد في تصفية ملكي أنتاناناريفو وأمبوهيدراتريمو اللذين

(١) مكتب السجلات العامة، كيو، بريطانيا، وزارة الخارجية، الملف ١٠/٤٨، من باكنهام إلى راسل، ٣١ يناير / كانون الثاني ١٨٦٥.

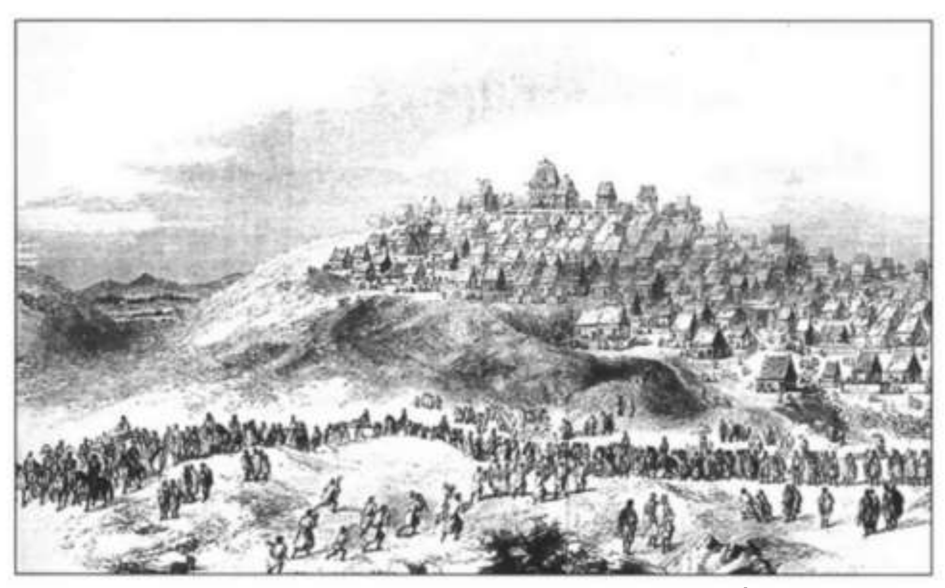
(٢) لاحظ هـ. ديشان (H. Deschamps)، ١٩٥١، ص ٥٣، أن «وحدة اللغة الملغاسية أمر ملفت للنظر، فهي من أحد أطراف الجزيرة إلى الطرف الآخر تتميّز بالنحو نفسه، والتراكيب اللغوية ذاتها، والمفردات نفسها في الأغلب الأعم».

(٣) يتولّى قسم التاريخ في جامعة مدغشقر النهوض بعمل رائد في دراسة تاريخ أقاليم الجزيرة، بادئًا بذلك تعميق درايتنا بالتاريخ الداخلي لمدغشقر.

(٤) للإطلاع على صورة مختصرة للملك أندريانامبوينيميرينا، انظر هـ. ديشان (H. Deschamps)، ١٩٦٧؛ و أ. ديليفريه (A. Delivré)، ١٩٧٤.



الشكل ١،١٦: مدغشقر وجيرانها (عن ب. م. موتيبوا).



اللوحة ١٦،١: منظر لأنتاناناريفو حوالى عام ١٨٥٠.

كانا قد استمرّا يتحدّيانه بعد أن عقدا معه اتفاقات سلام(٥). وفي ١٧٩١ أو ١٧٩٢، نقل أندريانامبوينيميرينا عاصمة ملكه إلى أنتاناناريفو وبدأ في إنشاء البنى السياسية والاجتماعية للمملكة الجديدة. وقد ظلّت المدينة منذ ذلك الحين عاصمة لإيميرينا ولمدغشقر على السواء.

وفي ١٨٠٠، بدأ القسم الثاني من عهد الملك أندريانامبوينيميرينا، وتميّز بالتوسّع إلى ما يجاوز إيميرينا، بادئًا بذلك المهمة الطويلة الأمد والصعبة لتوحيد جماعات مدغشقر الإثنية الثماني عشرة أو نحوها. وقد كانت تحدو الملك رغبة في فتح بقية الجزيرة، ويُحكى عنه أنه، وهو على فراش الموت، قال لراداما ابنه وخليفته إن «البحر هو حدودي»(٦). ونحن نعلم أنه بدأ أولًا بفتح أجزاء المناطق التي كانت تعدّ تقليديًا من «ميرينا» قبل أن تحتلّها أقوام مجاورة، مثل البيزانوزانو والسيهاناكا في الشرق(٧). وبرغم أنه بسط ظلّ عرشه على هؤلاء الأقوام، إلّا أن بعضهم واصل المقاومة، وخاصة قوم البيزانوزانو. وقد استخدم الملك القوّة لتوطيد سلطانه في إيميرينا، ولكنه حاول أيضًا أن يقدّم نفسه لخصومه باعتباره حاكمًا تنحصر رغبته الوحيدة في السلام والوحدة.

وكان توسّع أندريانامبوينيميرينا نحو الجنوب يستهدف في البداية بصفة رئيسية حماية جماعات الميرينا التي هاجرت إلى هناك. وكان قوم البيتسيليو تحت هيمنة الميرينا بالفعل، فلم تصادف قوّات الميرينا صعوبات كبيرة في زيادة التوغّل جنوبًا إلى جبل أنكاراترا ومنطقة

(٥) ر. و. رابيمانانجارا (R.W. Rabemananjara)، ١٩٥٢، ص ٥٣.

(٦) النصّ الحرفي هو: «إن البحر هو حدود حقل أرزّي». فقد كان الملك يربط بين زراعة الأرزّ وبين الكفاح ضد المجاعة. وقد أصدر توجيهاته لتطوير سهول بيتسيميتاتاترا لزراعة الأرزّ فيها.

(٧) انظر ج. فاليت (J. Valette)، ١٩٧١، ص ٣٢٧ وما يليها.

فاراتسيهو[٨]. بيد أن الأمر اختلف في الغرب، حيث وجد الملك - وخلفاؤه من بعده - أن قوم الساكالافا أناس يصعب إخضاعهم. والواقع أن جميع المحاولات قد فشلت في تحقيق ذلك. وإذا كان الملك قد نجح أحيانًا في إقامة علاقات وديّة مع الساكالافا، إلا أنهم كثيرًا ما غزوا إيميرينا، متوغّلين بهجماتهم إلى قرب أنتاناناريفو نفسها. وكانت أهم ممالك الساكالافا هما مملكتا مينابي وبوينا، اللتين شكّلتا في ما بينهما سدًّا منيعًا في وجه توسّع الميرينا غربًا. غير أن أشرس مقاومة كانت تلك التي مارسها قوم الأمبونغو. وينبغي أن نضيف أيضًا أن أسرة ماروسيرانانا ساكالافا الحاكمة كانت تمثّل البديل الحقيقي الوحيد لحكّام الميرينا، إذ إنها كانت قد مدّت هيمنتها على الجزء الغربي من الجزيرة قبل القرن التاسع عشر وعقدت محالفات مع بعض ممالك الجزء الشرقي، مثل بيتسيميساراكا[٩]. ومع ذلك، فإن أندريانامبوينيميرينا كان قد توصّل - بحلول أجله في ١٨١٠ - إلى جعل إيميرينا قوّة يُحسب حسابها في جميع أرجاء جزيرة مدغشقر.

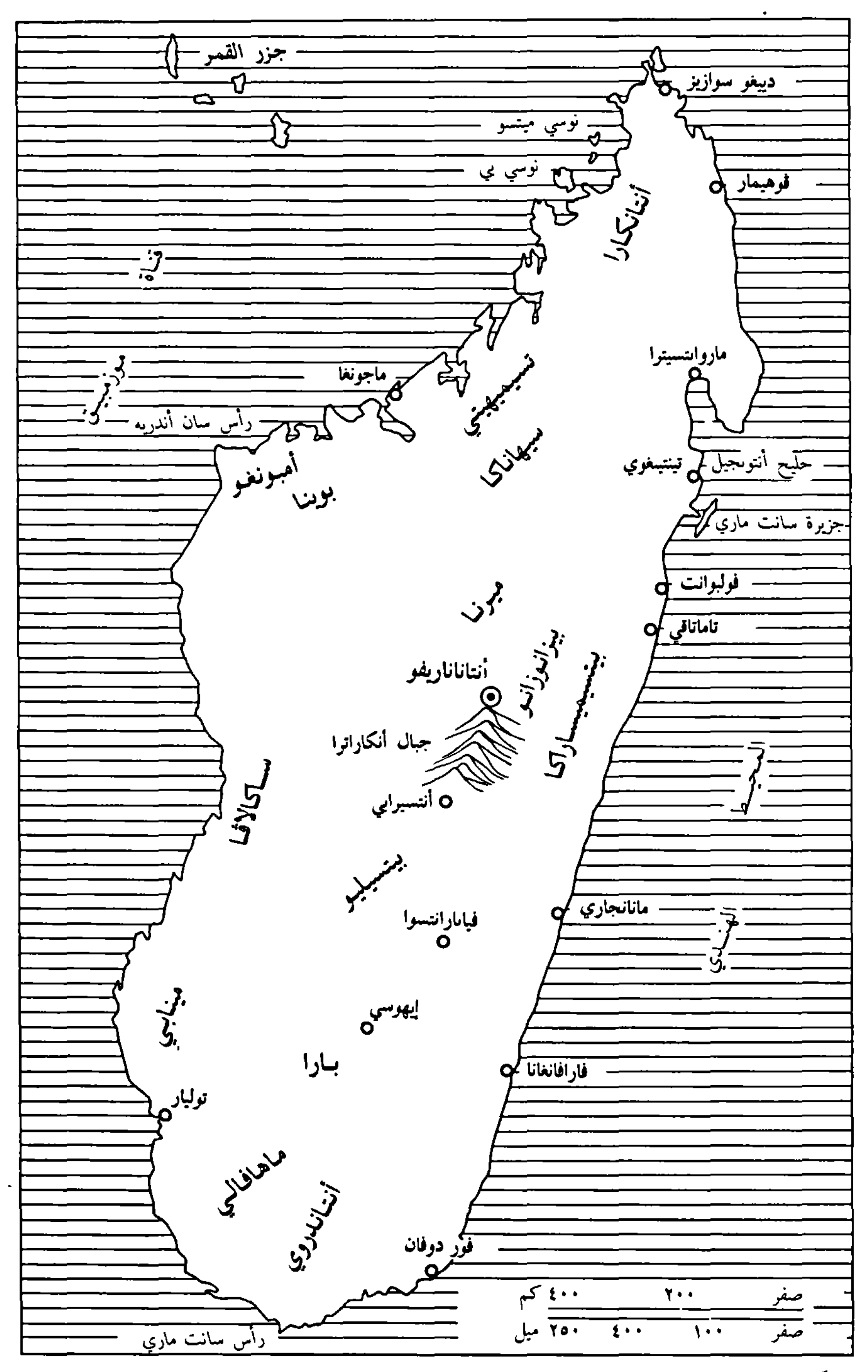
رجل التحديث العظيم: الملك راداما الأول (١٨١٠-١٨٢٨)

لا يكاد يوجد في تاريخ مدغشقر حاكم بلغ الشأو الأسطوري الذي بلغه الملك راداما الأول، الذي اعتلى العرش في عام ١٨١٠ وعمره ١٨ عامًا، والذي يُعتبر - كما كان هو يرى نفسه - «نابليون» مدغشقر.

فلدى إعلان وفاة الملك أندريانامبوينيميرينا، تمرّد عدد من الأقوام التي كان قد أخضعها، فأصبحت بذلك أول مهمّة للملك راداما هي إخضاع هؤلاء المتمرّدين، وخاصّة قوم بيزانوزانو في أمبوتومانغا، الذين فرّ الكثيرون منهم إلى الشرق. وبرغم نجاح راداما في توطيد مركزه في إيميرينا، فقد كانت أقوى رغباته هي بلوغ البحر، حسب توجيهات والده وقت أن حضرته الوفاة. ذلك أن عدم وجود منفذ مباشر إلى البحر كان يجعل جيرانهم الميرينا يشعرون بأنهم مطوّقون بجيرانهم، الذين بلغ بهم الأمر أن يغيروا عليهم طلبًا للرقيق. كما أن تجّار الميرينا كان يتزايد تلهّفهم على الإتّجار في ميناءَي تاماتافي وماجونغا كي يتعاملوا مباشرة مع الأوروبيين، وخاصّة البريطانيين في جزر ماسكاريني، ولكنهم كانوا يضطرّون بدلًا من ذلك إلى مبادلة ما لديهم من مصنوعات حرفية وأرزّ ولحم بقري وغير ذلك من المنتجات الزراعية للحصول على المنتجات الأوروبية من الملح والذخائر عن طريق وسطاء البيزانوزانو والسيهاناكا والساكالافا. وكان راداما يرى أن التوسّع الإقليمي جزء من تراث الماروسيرانانا الذين سيطر عليهم، بالإضافة

(٨) المرجع السابق، ص ٣٢٨. أنظر أيضًا ج. راينيهيفينا (J. Rainihifina)، ١٩٧٥. وفي ما يتعلق بهجرة المرينا إلى أندرانتساي وفوروماهيري (على الحدود الشمالية لبوتسيليو)، انظر د. راساموييل (D. Rasamuel)، ١٩٨٠؛ إ. فورو (E. Fauroux)، ١٩٧٠، ص ٨٣؛ ج. ي. مارشال (J.I. Marchâl)، ١٩٦٧، ص ٢٤١-٢٨٠؛ ج. ديز (J. Dez)، ١٩٦٧، ص ٦٥٧-٧٠٢.

(٩) سي. غيلان (C. Guillain)، ١٨٤٥، ص ٣٧٦.



الشكل ٢،١٦: مدغشقر ١٨٠٠–١٨٨٠ (عن ب. م. موتيبوا).

إلى أنه فوق كلّ شيء واجب بنوي يقتضيه احترام رغبات أسلافه وتحقيق نبوءات العرّافين[١٠].

وكان أول ما اتّجهت إليه أنظار راداما هو الشرق، نحو ميناء تاماتافي ذي الأهمية المتزايدة. إلّا أن الأوضاع السياسية في منطقة بيتسيميساراكا المحيطة كانت تستوجب التدخّل، إذ إن الاتحاد الذي كان راتسيميلاهو قد نظّمه في القرن الثامن عشر انفرط عقده إلى عديد من الإمارات المتنافسة والمتحاربة في ما بينها، والتي تكثر فيها التمرّدات الداخلية الموجّهة بصفة عامّة إلى تحدّي سلطان الفيلوها (الزعماء الحاكمون)، الذين انتهى بهم الأمر إلى دعوة راداما إلى التدخّل. ووسط هذه الفوضى السياسية، قام جان رينيه – المهجن نصف الأوروبي – بانتزاع السيطرة على ميناء تاماتافي في عام ١٨١٢[١١]. وكانت رغبة راداما في إيجاد طريق إلى هذا الميناء الشرقي هي أهمّ عامل أملى عليه اتّصالاته الدبلوماسية بالسير روبرت تاونسند فراكوهار، حاكم موريشيوس (موريس). واتفقت رغبة راداما في بلوغ البحر مع رغبة فاركوهار – ورغبة انجلترا – في السيطرة على مدغشقر، أو ممارسة نفوذ على ما يجري فيها من أحداث على الأقلّ، نظرًا إلى أن مدغشقر كانت المصدر الوحيد لواردات موريس من الماشية والأرزّ، بالإضافة إلى كونها مستهلكًا مهمًّا للسلع المصنوعة التي تنتجها موريس، وهذا فضلًا عن أهمية مدغشقر من وجهة نظر الاعتبارات السياسية والاستراتيجية. وكان البريطانيون يريدون بصفة خاصة ضمان تأييد حاكم مدغشقر لإلغاء تجارة الرقيق، نظرًا إلى أن الجزيرة كانت من مصادر الرقيق الرئيسية في المنطقة. وعلى ذلك فقد كان السير روبرت فاركوهار قويّ الرغبة في القيام بدور سياسي نشط في مدغشقر. وكان اتّفاق هذه السياسة مع تصميم الملك راداما على التوسّع نحو الشرق أمرًا أدّى – كما يذكر أحد الباحثين – «إلى نتائج مهمّة بالنسبة إلى مستقبل مدغشقر[١٢]».

وبعد اتّصالات ودّية عدّة، أوفد فاركوهار بعثة دبلوماسية يرأسها الكابتن لوساج، وصلت إلى أنتاناناريفو في ٢١ ديسمبر / كانون الأول ١٨١٦، وانتهى الأمر بعد حين إلى عقد معاهدة صداقة وتجارة وُقّعت في ٤ فبراير / شباط ١٨١٧ بين راداما ولوساج. ولكن هذه المعاهدة لم ترضِ حاكم موريس لأنها لم تورد ذكرًا لتجارة الرقيق، التي كان يعدّها السير روبرت فاركوهار أمرًا بالغ الأهمية. وعلى ذلك فقد أوفد الحاكم بعثة أخرى إلى عاصمة الملك راداما، يرأسها هذه المرّة جيمس هاستي، الذي كان رقيبًا (جاويشًا) في الهند ويتمتّع بقدر أكبر من الخبرة في التفاوض مع الحكّام الشرقيين[١٣]. وقد جاء هاستي معه بعدد من الهدايا للملك، من بينها

(١٠) هـ. ديشان (H. Deschamps)، ١٩٦٠، ص ١٥٤. أنظر أيضًا ج. م. فيليو (J.M. Filliot)، ١٩٧٤، ص ٢٧٣.

(١١) هـ. دوكاري (H. Decary) (رئيس التحرير)، ١٩٣٩.

(١٢) ج. فاليت (J. Valette)، ١٩٧١، ص ٣٣١.

(١٣) هـ. ديشان (H. Deschamps)، ١٩٦٠، ص ١٥٤. وقعت أول اتصالات بين راداما الأول وسلطات موريشيوس في باكورة عام ١٨١٦، عندما أرسل السير روبرت فاركوهار جاك شاردينو (وهو تاجر رقيق سابق فرنسي استقرّ في موريشيوس، إلى أنتاناناريفو ليقوم بزيارة مجاملة للملك ويجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن البلد وسكّانه وموارده. انظر م. براون (M. Brown)، ١٩٧٨، ص ١٣٧.

بعض الخيول، وبوصلة، وخريطة للعالم، وساعة دقّاقة، فأحدثت هذه الهدايا كلّها أثرًا عميقًا في نفس الملك الشاب وساعدت هاستي على اكتساب حبّه وثقته. غير أن المفاوضات تعثّرت لدى اصطدامها بعقبة الإصرار البريطاني على أن يعلن راداما أن تجارة الرقيق عمل خارج على القانون في مدغشقر. وعندما احتجّ راداما بأنه إذا فعل ذلك فإنه ينتحر اقتصاديًّا لأن تجارة الرقيق هي مصدر دخله الرئيسي، ردّ عليه هاستي ردًّا جاهزًا مؤدّاه أن البريطانيين سيدفعون على سبيل التعويض آنئذ للحاكم الملغاسي سنويًّا ١٠٠٠ دولار ذهبًا، و ١٠٠٠ دولار فضّة، ومائة برميل من بارود البنادق، ومائة بندقية إنجليزية مع مائة صوانة، و ٤٠٠ حلّة رسمية للجنود، و ١٢ سيفًا، و ٦٠٠ قطعة قماش، وحلّة مناسبات رسمية له، وحصانين[١٤]. عندئذ رأى راداما أنه قد عقد صفقة عادلة، خاصّة وأن المعاهدة اعترفت به ملكًا على كلّ مدغشقر. وتمّ التوقيع على معاهدة الصداقة والتجارة الأنجلو – ملغاسية في تاماتافي في ٢٣ أكتوبر / تشرين الأول ١٨١٧.
ثم أوفد المفاوض الناجح جيمس هاستي إلى مدغشقر مرّة أخرى في ١٨٢٠ ليشغل منصب المقيم البريطاني في عاصمة ملغاسي. غير أنه عندما سافر فاركوهار في إجازة إلى بريطانيا، رفض خليفته الميجور جنرال غيج جون هول دفع الإعانات المنصوص عليها في المعاهدة، فأدّى ذلك إلى انهيار العلاقات بين البريطانيين وبلاط ميرينا، وأتاح للفرنسيين أن يكون لهم موطئ قدم في عاصمة ميرينا خلال فترة تفوّق بريطاني[١٥]. ومن الجليّ أن راداما قد أزعجه تقاعس البريطانيين عن الوفاء بشروط معاهدة ١٨١٧، إلّا أنه سرعان ما أمكن إقناعه بنسيان الماضي كي يتابع مصالحه الطويلة الاجل، التي رأى بوضوح أنها تعتمد على التحالف بين بلده وبريطانيا. وبناء على ذلك قبل راداما اعتذارات هاستي عن أخطاء هول (الذي استُدعي إلى بريطانيا) وجدّد المعاهدة في ١١ أكتوبر / تشرين الأول ١٨٢٠. وقد سمح راداما كذلك، في وثيقة مستقلّة، بأن يمارس المبشّرون البريطانيون نشاطهم في مدغشقر.

وعقب هذا الاتفاق، في ٣ ديسمبر / كانون الأول ١٨٢٠، وصل إلى أنتاناناريفو ديفيد جونز، من جمعية لندن التبشيرية. وقد رحّب راداما بالمبشّرين البريطانيين، لأنهم جاؤوا معهم لا بالتعليم فحسب (برغم ارتباطه بالمسيحية)، وإنما أيضًا بالمعونة التقنية[١٦]. لذلك كتب راداما إلى جمعية لندن التبشيرية يطلب منها «أن ترسل أكبر عدد تستطيعه من المبشّرين، شريطة أن يكون بينهم حرفيون، مثل النسّاجين والنجّارين، إلى جانب رجال الدين»[١٧]. وفي ٨ ديسمبر / كانون الأول ١٨٢٠، افتتح المبشّرون أول مدرسة في أنتاناناريفو، وكانت تضمّ

---

(١٤) المرجع السابق، ص ١٤٣، الحاشية رقم ١٠. وللإطلاع على مصادر داخلية، انظر ل. مونتي (L. Munthe) و سي. رافواجاناهاري (C. Ravoajanahary) و س. عياش (S. Ayache)، ١٩٧٦.

(١٥) م. براون (M. Brown)، ١٩٧٨، ص ١٤٤.

(١٦) ف. بيلروز – هيوز (V. Belrose-Huyghes)، ١٩٧٨(ب).

(١٧) م. براون (M. Brown)، ١٩٧٨، ص ١٥٥. أنظر أيضًا ف. بيلروز – هيوز (V. Belrose-Huyghes)، ١٩٧٨(ب)؛ ج. فاليت (J. Valette)، ١٩٦٢. وفي ما يتعلق بالتأثير الأجنبي على فن العمارة، أنظر ف. بيلروز – هيوز (V. Belrose-Huyghes)، ١٩٧٥.

ثلاثة تلاميذ صغار، هم أبناء أخوة الملك، ونظرًا إلى ما قدّمه راداما للمبشّرين من تشجيع شخصي بالغ، أصبح في مقدور جمعية لندن التبشيرية أن تفاخر بأن لها – في ١٨٢٩– ٢٣ مدرسة تضمّ زهاء ٢٣٠٠ تلميذ. وتمكّن المبشّرون من إيجاد صيغة مكتوبة للغة الملغاسية، باستخدام الحروف اللاتينية، وترجموا إليها الكتاب المقدّس.

وقد أسهم في هذه المحاولة بقسط وافر عدد من المبشّرين مثل جونز وبيفان وغريفيث، معتمدين على مساعدة وتعاون ملغاسيين قديرين من الذين اعتنقوا المسيحية. كذلك اهتمّت الجمعيات التبشيرية اهتمامًا خاصًّا بالطباعة والنشر. ومن هنا فإن جهود المدارس وفصول دراسة الكتاب المقدّس ونشر المواد المطبوعة أثمرت تعليمًا لم يقتصر أثره على نشر الدين المسيحي، وإنما تعدّى ذلك إلى نشر القراءة والكتابة وتطوير اللغة والأدب الملغاسيين كأداة لتحقيق التكامل الوطني على صعيد الجزيرة بأكملها. وبحلول عام ١٨٢٧، كان أكثر من ٤٠٠٠ ملغاسي يحسنون القراءة والكتابة بلغتهم[١٨]. وقد حقّق المبشّرون البريطانيون إنجازات لها أهميّتها أيضًا في ميدان التعليم التقني، وأوفدوا عددًا من شباب الملغاسيين إلى انجلترا أو موريس لتلقّي هذا التعليم، وأدخلوا في الجزيرة عديدًا من المهارات والأفكار التقنية في مجالات النجارة، والبناء، ودبغ الجلود، وفن التصفيح الحديث، والنسيج. وكان أبرز مبشّر عاون الملغاسيين في ميدان التعليم التقني هو جيمس كاميرون، الذي وصل إلى أنتاناناريفو في عام ١٨٢٦ وظلّ فيها حتى وفاته في عام ١٨٧٥، باستثناء سنوات قلائل قضاها في المنفى. وكان من أسباب النجاح الكبير الذي حقّقه المبشّرون الدور الذي نهضت به زوجاتهم في تيسير الاتصالات بالبيوت الملغاسية، ولا سيّما السيّدات الأرستقراطيات، اللائي زوّدتهن زوجات المبشّرين بمبادئ التدبير المنزلي وقدمنَ لهنّ خدمات معيّنة، مثل الخياطة وما شابهها[١٩].

وكانت أهمّ معونة تقنية يتطلّبها راداما تتصّل بإنشاء جيش حديث دائم على النمط البريطاني. وقد جنّد جيشًا قوامه زهاء ١٥٠٠٠ رجل، مزوّدين ببنادق إنجليزية جيّدة من بقايا الحروب ضد نابليون، وبعدد من المدافع الخفيفة. وتولّى تدريب هؤلاء الجنود مدرّبون إنجليز بصفة رئيسية، كان أهمّهم هاستي وبرادي. وأسفر ذلك بطبيعة الحال عن جيش أفضل وأشدّ فعالية بكثير من جيوش خصوم راداما في الجزيرة. وحفاظًا على روح الاحتراف، أدخل الملك راداما الأول نظامًا للرتب في الجيش أقامه على أساس عدد من «درجات الشرف»، فكان الجندي يحمل «درجة شرف» واحدة، تزداد تدريجيًا حتى تبلغ عشر «درجات شرف» لقائد اللواء. وأصبح الجيش بذلك أداة مهمّة لا في فتح أراض أخرى في الجزيرة وحسب، وإنما أيضًا في المحافظة على القانون والنظام في الأراضي المفتوحة.

وبدأ خضوع سكّان الساحل في الشرق في ١٨١٧، عندما هبط راداما على رأس ٣٠٠٠٠

(١٨) هـ. ديشان (H. Deschamps)، ١٩٦٠، ص ١٦١؛ ف. بيلروز – هيوز (V. Belrose-Huyghes)، ١٩٧٧؛ ل. مونتي (L. Munthe)، ١٩٦٩، ص ٢٤٤؛ ف. ريزون (F. Raison)، ١٩٧٧.

(١٩) ف. بيلروز – هيوز (V. Belrose-Huyghes)، ١٩٧٨(أ).

جندي إلى تاماتافي، مؤمّنًا في طريقه خضوع قوم البيزانوزانو، وعقد معاهدة سلام مع جان رينيه الذي كان يسيطر على المدينة. ومنذ ذلك الحين تحقّق للملك تأمين بوّابة مفتوحة على العالم الخارجي. وقد عاد راداما إلى تاماتافي في عام ١٨٢٣ بجيش أكبر حجمًا، وضمن في هذه المناسبة الاعتراف بسلطانه من جانب قوم البيتسيميساراكا، كما زار مناطق أخرى على الساحل الشرقي مثل فولبوانت وخليج أنتونجيل وفوهيمار وأراضي الأنتانكارا. وفي طريق عودته إلى العاصمة، في ١٨٢٤، مرّ خلال موطن التسيميهيتي حيث أقام موقعًا في ماندريتاسارا، كما اخترق أراضي السيهاناكا، حيث أقرّ القومان بسلطانه في الحالتين. وفي هذه الأثناء كان جان رينيه – الذي أصبح وكيلًا لراداما في تاماتنافي – يقوم بنشاط مماثل في المناطق الواقعة جنوب تاماتافي، فتمّ بذلك الوصول إلى فور دوفان في أقصى جنوب شرق الجزيرة عام ١٨٢٥، مما زاد من تعزيز دعوى راداما بأنه سيّد الساحل الشرقي لمدغشقر بأكمله[٢٠].

وكان غرب الجزيرة هو المنطقة التي صادفت راداما فيها أشقّ الصعوبات، مثله في ذلك مثل سلفه. ففي ١٨٢٠ سيّر جيشًا كبيرًا ضدّ ملك المينابي، لكنه لم يصادف نجاحًا. وفي ١٨٢١، عاد راداما – يصاحبه هاستي – إلى المينابي على رأس جيش تعداده ٧٠٠٠٠ جندي، فيهم ألف من المحترفين، ولكن هذه المحاولة فشلت بدورها في إخضاع المنطقة. وفي عام ١٨٢٢ عاد الملك على رأس حملة جيّدة التسليح أُعدّت بعناية، وتألّفت من ١٣٠٠٠ رجل، ونجحت أخيرًا في هزيمة المينابي وإنشاء بعض المواقع المحصّنة في أرضهم. ولكن هذا النصر كان محدود الأمد، لأن الساكالافا في الشمال استمرّوا يتحدّون سلطانه.

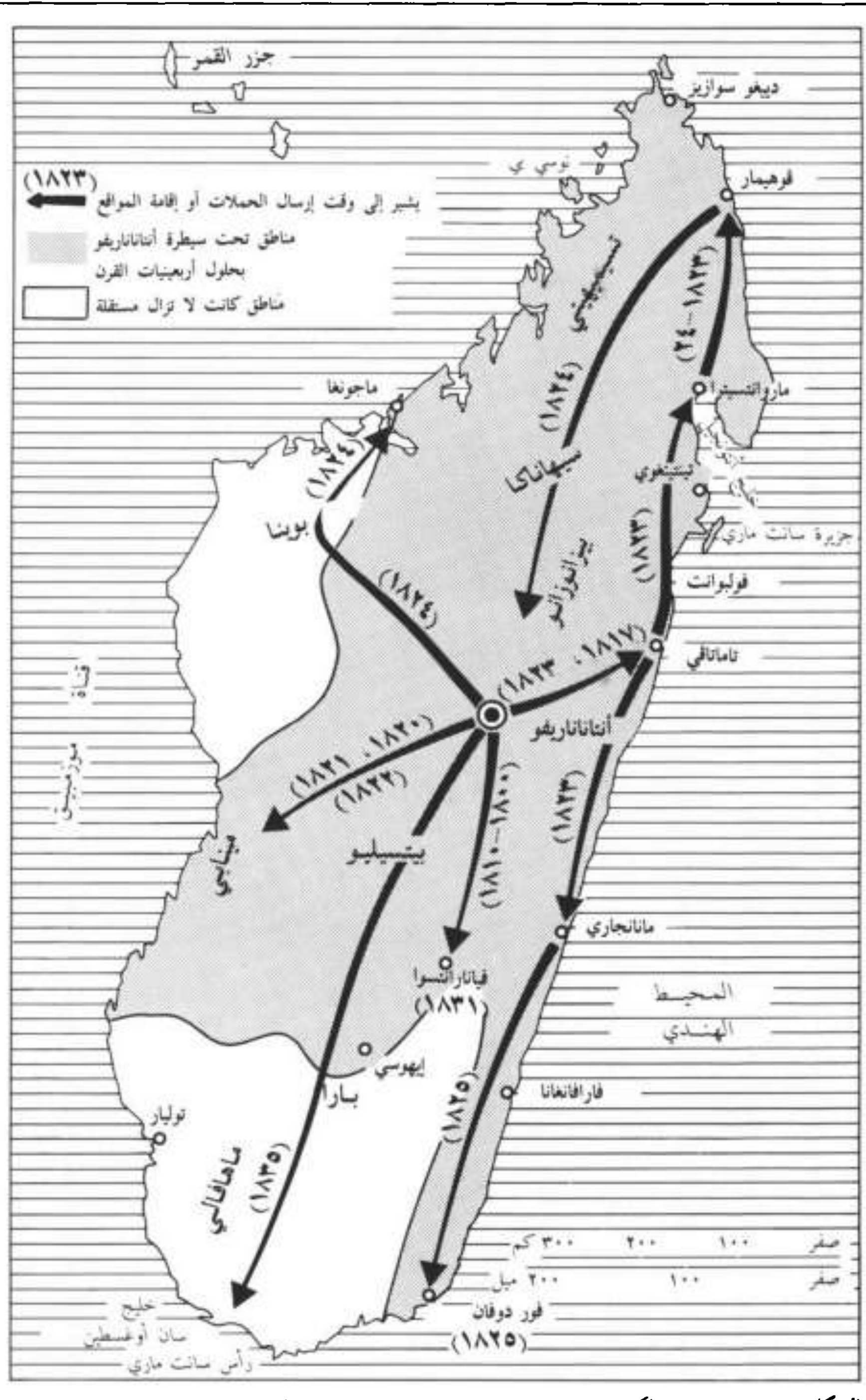
وفي ١٨٢٤، شنّ راداما هجومًا ضدّ بوينا في الشمال الغربي، وكان أكثر نجاحًا هذه المرّة، إذ إن أندريانتسولي حاكم بوينا طلب السلام، وتمكّن راداما من بلوغ مدينة ماجونغا الواقعة في الشمال الشرقي حيث أقام موقعًا عسكريًّا، إلا أن النجاح كان قصير العمر مرّة أخرى.

وتُبيّن هذه الحملات جوانب القوّة والضعف في جيش ميرينا في سياق الصراع من أجل التكامل الوطني. فقد كانت تلك الحملات تتمكّن عادة من هزيمة الجيوش المنافسة، وكان السبيل المتّبع بعد ذلك هو إقامة مواقع يستقرّ فيها «فوانجو» أو مستعمرون من الميرينا، يحميهم إنشاء «روفا» – أي منطقة محصّنة مشابهة في تصميمها للقصر القائم في العاصمة وتُعدّ رمزًا لوجود الميرينا. وكان راداما أيضًا كثيرًا ما يرتّب زيجات تحالف، مثل زواجه من روزاليمو ابنة راميتراهو ملك مينابي[٢١]. بيد أن الجيش كان يلقى صعوبات كبيرة في المحافظة على خط الإمدادات من إيميرينا عبر مسافات شاسعة. وقبل أن يتمكّن المستعمرون من إنتاج ما يكفي، كان الجيش مضطرًّا إلى العيش على حساب المناطق المفتوحة، وهو ما كان يستفز السكّان إلى

---

(٢٠) للإطلاع على المزيد من التفاصيل، أنظر هـ. ديشان (H. Deschamps)، ١٩٦٠، ص ١٥١–١٦١، الذي تدين له هذه الدراسة بالعرفان.

(٢١) سي. غيلان (C. Guillain)، ١٨٤٥.



الشكل ٣،١٦: توسّع مملكة ميرينا ١٨١٠–١٨٤٠ (عن ب. م. موتيبوا).

التمرّد. فبمجرّد أن كان راداما يدير ظهره إلى الغرب عائدًا إلى أنتاناناريفو، كان ساكالافا بوينا ومينابي يعودون إلى التمرّد. وكان قوم السكالافا مصمّمين على الاحتفاظ باستقلالهم عن سيطرة أنتاناناريفو. وعلى نسق ذلك في بوينا كانت جماعة الأنتالاوترا المشتغلة بالتجارة تشكّل عقبة أخرى في طريق التكامل. وكان أولئك من المسلمين الذين يعتبرهم الملغاسي أجانب[٢٢]. وقد كانت تلك الأوضاع تثير مشكلات خطيرة لحكومة الملغاسي، خاصّة وأن الفرنسيين كانوا مستعدّين باستمرار لاستخدام بعض زعماء الساكالافا المتمرّدين في تحدّي سيادة حكّام الميرينا على بعض مناطق مدغشقر الواقعة في الغرب.

إلّا أن حملات راداما الأول أتاحت له – برغم هذه العقبات الكأداء – أن يمدّ هيمنة الميرينا على غالبية أراضي الجزيرة. وبحلول عام ١٨٢٨، كان ثلثا الجزيرة تحت سيطرة الميرينا، ولم يبق خارجًا عن سلطان راداما الأول سوى سهول أنتاندروي وماهافالي القصية القاحلة في الجنوب الغربي ومنطقة بارا، باستثناء موقع متقدّم قلق للميرينا في إيهوسي. أما في منطقة الساكالافا فإنه – كما سبق البيان – برغم أن راداما فتح أراضي المينابي وبوينا وأقام مواقع متقدّمة فيها، إلّا أن الساكالافا بصفة عامّة ظلّوا مستقلّين عن سلطة الميرينا، وخاصة في الجزء الجنوبي من بوينا المسمّى أمبونغو. ألّا أنه حتى مع عدم اكتمال سلطة راداما على الجزيرة، فإنه لم يكن هناك على الأقلّ أي تحدّ فعّال للقبه بوصفه «ملك مدغشقر»[٢٣]. لكن يجب ألّا نغفل أيضًا أن هذه الحملات قد اقتضت ثمنًا باهظًا من طاقة راداما وصحّته، بالإضافة إلى آثار إفراطه في الشراب والملذّات، الأمر الذي انتهى بوفاته في ٢٧ يوليو / تموز ١٨٢٨ وهو لم يتجاوز ٣٦ عامًا، فانقضى بذلك على نحو مفاجئ حكم حقّق قدرًا كبيرًا من النجاح.

الملكة رانافالونا الأولى (١٨٢٨–١٨٦١)
فترة الرجعية أو تحقيق الاستقرار؟

الملكة رانافالونا الأولى هي ابنة عمّ الملك راداما الأول وأولى زوجاته. وقد اعتلت العرش بمعاونة النبلاء ورؤساء الجيش الذين كان راداما قد عزلهم من المناصب ذات النفوذ[٢٤]. وكان معنى ذلك أن النظام الجديد سيحاول عزل أعوان راداما المقرّبين والاستعاضة عنهم برجال لم يقبلوا أو يشاركوا في السياسات التي اتّبعها الملك الراحل. وكان المستشاران الرئيسيان الأولان للملكة هما راينيماهاري وأندرياميهاجا، ولكن هذين الرجلين تعرّضا للتصفية واحدًا بعد الآخر،

---

(٢٢) ج. رانتواندرو (G. Rantoandro)، ١٩٨١؛ م. راسواميارامانانا (M. Rasoamiaramanana)، ١٩٨١.

(٢٣) م. براون (M. Brown)، ١٩٧٨، ص ١٥٠.

(٢٤) أنظر ج. عياش (G. Ayache)، ١٩٦٦؛ أ. ديليفريه (A. Delivré)، ١٩٧٤، لتقدير أهمية الموروث الشفهي في ترشيحها للعرش، ودور راينيماهاري، رفيق أندريانامبوينيميرينا. وقد حدثت بعض حالات الإعدام، ولكن رانافالونا سرعان ما لقيت القبول من الشعب ملكة له.

وانتهى الأمر بأن أصبح أهمّ الرجال الذين ظهروا ليشاركوا الملكة في السلطة هما راينيهارو ورانيجوهاري. وكان الأول ينتمي إلى عشيرة تسيميامبوهولاهي والثاني إلى عشيرة تسيماهافوتسي وهما العشيرتان اللتان كانتا قد عاونتا الملك أندريانامبوينيميرينا على تأسيس مملكة الميرينا في أواخر القرن الثامن عشر، وتطوّرتا في الأغلب من صفوف العامّة إلى إرساء أسس طبقة الـ «هوفا» المتوسطة، التي نتج عن تأييد أعضائها للملكية أنها تمكّنت بالتدريج من بناء قوّة اقتصادية وإدارية وسياسية انتهت إلى منافسة قوّة الملكية وإضعافها.

وكان حجر الزاوية في سياسة رانافالونا هو – حسبما ارتأت – تأمين استقلال مدغشقر من النفوذ الأجنبي، وخاصّة في المجالات التي يؤثّر فيها ذلك على النظم والمؤسّسات والتقاليد والأعراف الوطنية. وكان معنى ذلك في ميدان السياسة الخارجية هو الرغبة في التحلّل من النفوذ البريطاني، وخاصّة في الميدانين السياسي والديني. وفي ديسمبر / كانون الأول ١٨٢٨، أنبأت حكومة رانافالونا روبرت لايول، المقيم البريطاني الجديد، بأنه على رغم أن الحكومة لن تعيد إقرار تجارة الرقيق، إلّا أنها لا ترغب في استمرار العمل بالمعاهدة المعقودة مع بريطانيا، ولا تعتبر وجوده – أي وجود المقيم البريطاني – في عاصمتها أمرًا ضروريًّا منذ ذلك التاريخ. وحرّمت التجارة بين مدغشقر وجزيرتي موريس وريونيون. وفي ١٨٢٩، أُرغِم على التقاعد الجنرال برادي، الذي كان الملك راداما الأول قد منحه الجنسية الملغاسية ومرتبة النبالة. وتعاظمت خيبة أمل مدغشقر في القوى الأجنبية عندما قامت حكومة الملك شارل العاشر الفرنسية في ١٨٢٩ – في محاولة لتحسين مركزها في بلادها – بإصدار الأمر بقصف تينتينغوي وتاماتافي بالقنابل واحتلالهما، عقب سلسلة من وقائع سوء التفاهم مع الملغاسيين بشأن الوجود الفرنسي في تينتينغوي، التي تقابل جزيرة سانت ماري على الساحل. وقد صدّ الملغاسيون الغزو الفرنسي عند فولبوانت، واستنكر الملك لوي فيليب – الذي خلف شارل العاشر – هذا الغزو وتبرّأ منه، ولكن الأمر ترك جراحًا عميقة في قلوب الملغاسيين، كما أصبحت المطالب الفرنسية من مدغشقر ظاهرة مستديمة في العلاقات الفرنسية – الملغاسية طوال ما بقي من القرن. وكان ذلك يؤدّي أحيانًا إلى ردّ فعل مماثل للبريطانيين، وهو ما يوضح السبب في أنه، على الرغم من سياسة الاستقلال الثقافي الملغاسية، لم يتعرّض المبشّرون البريطانيون للطرد من البلاد طوال ستّ سنوات أخرى.

وكان الزعماء الملغاسيون يقدّرون ويرحّبون بالمعونة التقنية التي كان المبشّرون البريطانيون يوفّرونها، ولكن أكثر ما كانوا يرغبون فيه هو التعليم العلماني، وليس الديني. لذلك فإن موقف رانافالونا لم يكن موقف رفض مطلق باتّ، برغم ما تجلّى منذ البداية من أنها أقلّ تحمّسًا للمسيحية من سلفها. وكان أكثر ما أقلق الزعماء الجدد وانتهى بدفعهم إلى الكفاح ضدّ نفوذ المسيحية المتزايد هو أنها شكّلت تحدّيًا للتقاليد والنظم والمؤسسات الملغاسية بصفة عامّة، وللملكية بوجه خاصّ، إذ كانت الطقوس المسيحية تنافس مراسم الديانة الملكية، والديانة المسيحية تصدّ عن عبادة سامبينموانجا – كانا (سامبي)، وهو الرب الملكي الذي يضمن رفاهية الدولة، فتزلزل بذلك أساس السلطة الملكية. كما أن مبادئ المساواة التي تنطوي عليها



اللوحة ١٦، ٢: أندرياناامبوينيميرينا، توفي ١٨١٠.



اللوحة ١٦، ٣: الملك راداما الأول. ١٨١٠–١٨٢٨.



اللوحة ١٦، ٤: الملكة رانافالونا الأولى، ١٨٢٨–١٨٦١.



اللوحة ١٦، ٥: الملك راداما الثاني ١٨٦١–١٨٦٣.



اللوحة ١٦، ٦: الملكة راسوهيرينا، ١٨٦٣–١٦٨.



اللوحة ١٦، ٧: الملكة رانافالونا الثانية، ١٨٦٨–١٨٨٣.

المسيحية كانت تتعارض مع الترتيب التقليدي لسلّم الطبقات الجامد[٢٥]. فالمسيحية إذن كانت تغيّر من تقاليد البلاد وتحوّل الملغاسيين إلى متعبّدين ليسوع المسيح، الذي كانوا يعتبرونه الجدّ الأكبر للرجل الأبيض. وبحلول عام ١٨٣٠ كان يوجد حوالى ٢٠٠ ملغاسي ممن تحوّلوا إلى اعتناق المسيحية وأصبحوا على استعداد حتى للموت في سبيل عقيدتهم، ومن ثم فلم تستطع الحكومة أن تبقى غير مكترثة بهذه «القوّة الجديدة التي ظهرت في البلاد»[٢٦]. وعندما رفض المبشّرون أن يقدّموا أي تعليم إذا لم يُسمح لهم بأن يبشّروا بدينهم، أصبح الجفاء مع الملكة رانافالونا أمرًا لا يمكن تفاديه. وكان أول ردّ فعل من جانبها هو تحريم التعميد في ١٨٣٢. وبعد ثلاث سنوات، أصبح محرّمًا على رعاياها أن يصبحوا أو يظلّوا مسيحيين، وفرض الحظر على التبشير بالمسيحية، ولكن هذا الحظر لم يمتد إلى التعليم العلماني. وفي معرض إيضاح أسباب قرارها، دعت رانافالونا المبشّرين البريطانيين إلى قصرها في ٢٦ فبراير / شباط ١٨٣٥، حيث قالت لهم إنها:

> «إذ تشكرهم على ما قدّموه للبلد من خدمات طيّبة، وتُطلق لهم كامل الحرية لاتّباع أعرافهم الدينية الخاصّة، إلّا أنها لا تسمح لرعاياها بالتخلّي عن أعرافهم القديمة... وهي تعطي تصريحًا كاملًا بتعليم الفنون والصناعات والعلوم، ولكنها لا تصرّح بالتعليم الديني»[٢٧].

وسقط أوائل الشهداء، راسالاما في أغسطس / آب ١٨٣٧، ورافاريلاهي – أندريامازوك في فبراير / شباط ١٨٣٨. وخرج المبشّرون إلى المنفى، وأعقبت ذلك فترة اضطهاد شرس للمسيحيين الملغاسيين لقي خلالها مئات عدّة مصارعهم بصورة عنيفة. وبرغم ذلك فقد كانت الميسحية أبعد ما تكون عن الزوال، بل بدا أن ذلك بالنسبة اليها ميلاد جديد.

فقد انتشرت الديانة في الخفاء، وراحت الاجتماعات السرّية لجماعات المسيحيين تُعقد في الكهوف (ومثال ذلك في منطقة فيهاونانا في الفونيزونغو، شمال شرق إيميرينا) وفي البيوت، حتى في مدينة أنتاناناريفو، وفرّت مجموعة من المسيحيين إلى بريطانيا، حيث أعدّوا أنفسهم للعودة بعد حين كمبشّرين. أما اليسوعيون فقد نظّموا من جانبهم إرسالية إلى الجزر الصغيرة (بتيتزيل) (نوسي بي، ونوسي فالي، ومايوت في الشمال الغربي، وسانت ماري في الشرق)، محاولين التسرّب من هناك إلى أراضي مدغشقر، وخاصّة خليج فالي، الذي اضطرّوا إلى مغادرته في ١٨٥٧. وقد أشار بعض الكتّاب إلى ذلك بأنه «أحلك فترة في عهد رانافالونا»[٢٨]. وأُسندت إلى

(٢٥) م. براون (M. Brown)، ١٩٧٧.

(٢٦) أنظر و .ف. كوزان (W.F. Cousins)، ١٨٩٥، ص ٨٣ وما يليها.

(٢٧) مقتبس عن ب. م. موتيبوا (P.M. Mutibwa)، ١٩٧٤، ص ٢٦ و٢٧.

(٢٨) م. براون (M. Brown)، ١٩٧٨، ص ١٧٧؛ أ. بودو (A. Boudou)، ١٩٤٠-١٩٤٢؛ وانظر أيضًا ب. راباري (P. Rabary)، ١٩٥٧، ج. ت. هارديمان (J.T. Hardyman)، ١٩٧٧.

الملكة أسماء عديدة لها دلالاتها، مثل «الملكة ماري في مدغشقر»، و «ميسالينا الحديثة أو أنثى نيرون». ومع ذلك كان البلاط الملغاسي حريصًا على عدم قطع الصلة تمامًا مع بريطانيا، حتى يتجنب المواجهة مع تحالف عدائي يضمّ انجلترا وفرنسا.

وكان القادة الملغاسيون يدركون حاجة البلد إلى الاتصال بالعالم الخارجي، للحصول على السلع الأوروبية المصنوعة، وخاصة البنادق. كما كانوا يريدون أيضًا شراء السلع الترفيّة مثل الأقمشة والكحول، والتوسّع في صادراتهم – وأهمها الماشية والأرزّ – إلى موريس وريونيون كي يدفعوا ثمن الواردات الضرورية. ولذا فقد أرادت الملكة رانافالونا التوصّل إلى صيغة للتعايش مع الأوروبيين تتيح لبلدها فرصة التطوّر والنموّ بدون خوف من عداء الأوروبيين وحربهم. وتنفيذًا لهذه السياسة، قرّرت هي ومستشاروها في ١٨٣٦ إيفاد سفارة إلى فرنسا وإنجلترا للتفاوض على معاهدتين جديدتين للصداقة والتجارة تستندان إلى احترام الثقافة والاستقلال الملغاسيين وتضمنان الاعتراف برانافالونا الأولى ملكة لمدغشقر[٢٩]. وتألّفت السفارة الملغاسية – التي كانت أول سفارة توفد إلى أوروبا – من ستة ضباط واثنين من السكرتيرين، يقودهم أندريانتسيتشاينا[٣٠]. وانقضت إقامة السفارة في باريس من دون حدث يُذكر، ثم عبرت القنال الإنجليزي إلى لندن، حيث رتّبت لها مقابلة مع الملك وليم الرابع والملكة ادليد، ولكن محادثاتها مع اللورد بالمرستون كانت غير مرضية. فقد أصرّت الحكومة البريطانية على حرية التجارة والملاحة، وهو ما كان يناقض رغبة مدغشقر في السيطرة على تجارتها الخاصّة وقصر السماح بالمعاملات على تلك التي تجري من خلال الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة المركزية سيطرة فعلية.

وكان من أثر فشل السفارة في عقد أي معاهدة مع فرنسا أو إنجلترا أن زادت ريبة الملغاسيين في الأجانب، وما لبثت صحّة أسس هذه المخاوف أن تجلّت واضحة. ففي ١٨٤٥، قام فيلق إنجليزي – فرنسي مشترك بمهاجمة تاماتافي بناء على أوامر السلطات الفرنسية والإنجليزية في كلّ من موريس وريونيون. وكانت ذريعة ذلك الهجوم هي صدور قانون ملغاسي أُعلن في مايو / أيار يفرض على جميع الأجانب الخضوع لقوانين البلد، إذ زعم البريطانيون أن ذلك يجعلهم خاضعين للسخرة في الأشغال العامة ولإمكان استرقاقهم، وللمحاكمة بنظام التانجينا (المحاكمة بالمحنة). وقد صدم الملغاسيون من هذا الهجوم، بيد أنهم نجحوا في صدّه، واضطرّت فلول القوّة الإنجليزية – الفرنسية إلى الجلاء عن تاماتافي، مخلّفة وراءها جثث الذين سقطوا صرعى القتال، فقام الملغاسيون بقطع رؤوسهم وغرسها على الصواري لتكون تحذيرًا لأي غزاة آخرين محتملين. وبرغم أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية تبرّأتا من

---

(٢٩) ثمة سبب آخر، هو انتشار إشاعات في ذلك الوقت تقول ان إنجلترا على وشك مهاجمة مدغشقر، انطلاقًا من خليج ايسلاري قرب خليج سان أوغسطين، حين رأى الملغاسيون بعض السفن الانجليزية. أنظر ر. إ. ب. واستل (R.E.P. Wastell)، ١٩٤٤، ص ٢٥.

(٣٠) للإطلاع على تفاصيل أكثر، انظر ج. فاليت (J. Valette)، ١٩٦٠.

هذا الهجوم، إلّا أن أضراره كانت قد وقعت بالفعل. وردّت الملكة رانافالونا على ذلك بطرد جميع التجّار الأجانب ووقف التجارة عبر البحر، وخاصّة تصدير اللحم البقري والأرزّ إلى موريس وريونيون، وإن كانت التجارة مع الولايات المتّحدة الأمريكية قد استمرّت.

وكان ردّ الفعل هذا طابعًا مميّزًا للملغاسيين: فإذا كانت أوروبا لا تريد التعاون معهم، فسوف يساعدون أنفسهم ويعتمدون على مبادراتهم الخاصّة. وكان في إمكان الملكة رانافالونا وعشيرة اندافيافاراترا بصفة خاصّة وسائر الأوليغارشية (الأقلية الحاكمة) بصفة عامّة أن يتخذوا موقف المقاومة هذا تجاه الأجانب لأنهم كانوا مسيطرين بالفعل - برغم حالات التمرّد المتفرّقة - على أهم مقاطعات الجزيرة ومتحكّمين في اقتصادها، بما في ذلك احتكار التجارة في لحم البقر. ومن هنا جاء تصميمهم على مواصلة تشجيع التعليم الغربي وإنشاء صناعات لإنتاج السلع التي يحتاج إليها البلد ولكنها لم تعد ممكنة الاستيراد من الخارج. وكانت الملكة في جهودها للمحافظة على الاتصالات التجارية بالعالم الخارجي تستعين بخدمات مواطن فرنسي يُدعى دو لاستيل، يتّخذ مقرّه في تاماتافي، ومواطن أمريكي يُدعى وليم ماركس في ماجونغا. وأمكن بمعاونة دو لاستيل إقامة مزارع لقصب السكّر على الساحل الشرقي وإنشاء مصنع عند ماهيلا ينتج السكّر والروم[٣١]. وعيّنت الملكة في خدمتها مغامرًا فرنسيًّا يدعى جان لابورد، وصل إلى أنتاناناريفو في ١٨٣٢ ليكون بمثابة «مشرف عام على الأشغال». وقد بدأ بإنشاء مصنع



اللوحة ٨،١٦: قصر الملكة في أنتاناناريفو، الذي بدأ إنشاءه جان لابورد في عام ١٨٣٩ بناء على طلب الملكة رانافالونا الأولى.

(٣١) ف. نيكول (F. Nicol)، ١٩٤٠.

عند إيلافي، على مسافة ١٠ كم شمال تاناناريفو، قبل أن ينتقل إلى مانتاسوا على حافة الغابات الشرقية، في منطقة غنية بالمياه الجارية ولكن يصعب فيها حثّ الملغاسيين على العمل طواعية. وتمكّن لابورد في مانتاسوا من أن يقيم – بدعم رسمي – مجمعًا صناعيًّا يعمل فيه زهاء ٢٠٠٠٠ عامل، ينتجون سلعًا متنوّعة، من البنادق والمدافع إلى الزجاج والصابون. ولعلّ أعظم وأبقى ما أنشأه لابورد أن يكون قصر الملكة المبني من الخشب، الذي تمّ تغليفه بالحجر بعد ذلك بواسطة كاميرون، والذي يشرف الآن على أنتاناناريفو. وقد أصبح دي لاستيل ولابورد مواطنين ملغاسيين وأُدمجا في الأوليغارشية الحاكمة[٣٢].

وقد واصلت الملكة رانافالونا التوسّع الذي كان قد بدأه الملك راداما الأول، ووطّدت جذور إدارتها في الأقاليم المفتوحة، وكان تجهيز جيشها يستوجب ممارسة التجارة الخارجية للحصول على الذخائر وتشجيع إنتاج البنادق في مصنع لابورد كما فرضت الملكة ضرائب خاصة لتمويل الحروب. وأُنشئت مدينة فيانارانتسوا في ١٨٣١ لتكون عاصمة إقليمية، وأُعيد تنظيم مقاطعة بيتسيليو. وفي الثلاثينيات، كانت الحملات العسكرية توجّه من فيانارانتسوا إلى الجنوب، وعبر بعضها – بقيادة راينيهارو – أراضي البارا والماهافالي والماسيكورو، وبلغت إحدى هذه الحملات خليج سان أوغسطين في عام ١٨٣٥[٣٣]. وفي الغرب والشمال، واصلت جماعات الساكالافا والأنتانكارا مقاومة سلطة الحكومة المركزية. وعندما هزمت القوّات الحكومية زعيمي الساكالافا تسيوماكو وتسيميهارو، هربا مع أنصارهما إلى جزر نوسي بي ونوسي فالي ونوسي ميتسو المجاورة، وأرسلوا منها رسائل إلى السلطات الفرنسية في ريونيون، يضعون فيها مناطقهم تلك تحت الحماية الفرنسية. وفي عام ١٨٤١، قبل الأميرال دو هيل حاكم ريونيون هذه الطلبات، وشكّلت المعاهدات المعقودة بين الفرنسيين وبين زعماء الساكالافا المتمرّدين المنفيين أساس الدعاوى الفرنسية المطالبة بالمناطق الغربية من مدغشقر[٣٤].

وفي ١٨٥٢ مات راينيهيرو الذي ترأس الحكومة منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر، فتسلّم السلطة بعده جيل جديد من رجال أكثر شبابًا، يقودهم راينيفونيناهيترينيوني وأخوه الأصغر منه راينيلاياريفوني (وهما ابنا راينيهيرو)، اللذان تولّيا منصبي رئيس الوزراء وقائد عام الجيش، على التوالي. يضاف إلى ذلك أن جيل القادة الجديد هذا كان يتمتّع بتأييد راكوتو راداما، ابن الملكة رانافالونا، الذي عُيّن وليًّا للعهد. وكان أولئك الشباب، بمن فيهم الأمير راكوتو، قد حصلوا على قدر من التعليم على أيدي المبشّرين، ومن ثم كانت نظرتهم أكثر انفتاحًا من المجموعة القديمة التي ضمّت راينيهيرو وأقرانه. حقيقة أن راينيجوهاري – الذي كان مشاركًا

(٣٢) س. عياش (S. Ayache)، ١٩٧٧؛ أو. كايون – فيليه (O. Caillon-Filet)، ١٩٧٨.

(٣٣) هـ. ديشان (H. Deschamps)، ١٩٦٠، ص ١٩٧٠؛ س. راكوتوماهاندري (S. Rakotomahandry)، ١٩٨١؛ ر. دوكاري (R. Decary)، ١٩٦٦.

(٣٤) سي. غيلان (C. Guillain)، ١٨٤٥؛ ر. دوكاري (R. Decary)، ١٩٦٠.

في السلطة مع راينيهيرو قبل وفاة هذا الأخير - كان على قيد الحياة ولا يزال يُشار إليه بلقب «كبير الوزراء» ويعارض أي تغيير في السياسة، ولكن وجود وليّ العهد، الذي كان يخاطب جان لابورد - المهندس الفرنسي - بلقب «أبي» كان بالضرورة ضمانًا لتعديل توجّه سياسات رانافالونا. وفي ١٨٥٣ أُزيل الحظر عن التجارة بين مدغشقر وجزيرتي ريونيون وموريس بعد أن دفع تجّار هاتين الجزيرتين (وخاصّة موريس) تعويضًا قدره ١٥ ٠٠٠ دولار للملكة رانافالونا. وفتحت الملكة أبوابها لبعض الأجانب، فسمحت في ١٨٥٦ للقسّ المحترم و. إليس، من جمعية لندن التبشيرية، بزيارة أنتاناناريفو، حاملًا معه خطابات من الحكومة البريطانية تعرب عن الصداقة والودّ تجاه مدغشقر. وجرى تهريب قسيسين من الروم الكاثوليك إلى داخل العاصمة، وهما الأب فيناز والأب فيبير، حيث تظاهر أولهما بأنه سكرتير لرجل أعمال فرنسي يدعى لامبير، وزعم فيبير أنه مرافق لطبيب كانت مهمّته العناية بأخ راينيجوهاري[٣٥].

وقد وصل جوزيف لامبير إلى أنتاناناريفو في ١٨٥٥، وكان تاجرًا ومن أصحاب المزارع من جزيرة موريس، سبق لسفينته التجارية التي تؤجّر أن تعاملت مع مدغشقر، كما سبق له أداء خدمات مهمّة لرانافالونا في فترة سابقة من العام نفسه، حين جدّد إمدادات الحامية في فور دوفان التي كان يحاصرها آنذاك القوم المتمرّدون في الجنوب الشرقي. فلم يكن من الغريب إذن أن يلقى الترحيب في البلاط. وعن طريق تأثير لابورد على راكوتو راداما، حثّ لامبير الأمير على أن يمنحه امتيازًا أعطاه الحق في استغلال موارد البلد التعدينية والزراعية. ويُقال أيضًا إن الأمير قد طلب فرض الحماية الفرنسية على مدغشقر، ولكن الأمبراطور نابليون الثالث كان مشغولًا بحرب القرم إلى درجة لم تسمح له بأن يتّبع في مدغشقر سياسة لم يكن هناك مفرّ من أن تثير عداء إنجلترا، حليفة فرنسا في حرب القرم؛ وقد انتهى ذلك إلى أن رفضت باريس اقتراح فرض الحماية على مدغشقر.

وبرغم أن موقف رانافالونا كان يزداد اتّسامًا بالودّ إزاء الأجانب، إلّا أن آمال الفرنسيين والإنجليز انعقدت على وليّ العهد، الذي أوضح بجلاء ميوله المشايعة للأوروبيين. وكان هذا الاعتبار هو أكبر عامل شجّع لامبير، لدى عودته إلى أنتاناناريفو في ١٨٥٧، على تدبير انقلاب. وقد فعل ذلك بمساندة من لابورد، ودو لاستيل، وعشيرة راينيهارو وغيرهم من الملغاسيين المناصرين للحداثة، وخاصّة المجموعات المسيحية المستترة التي كان أعضاؤها قد وطّدوا العلاقات الأخوية في ما بينهم وكانوا قريبين إلى وليّ العهد. وكانت المؤامرة تستهدف خلع رانافالونا ورفع الأمير إلى العرش، ولكنها انكشفت قبل تحقيقها، وكان نصيب لامبير ودو لاستيل الطرد من مدغشقر[٣٦]. وأدّى ذلك إلى تأييد إشاعات كانت تتردّد في مدغشقر، بل في أوروبا، مؤدّاها أن فرنسا على وشك أن تغزو مدغشقر. وقد لقيت هذه الإشاعات آذانًا

(٣٥) أ. بودو (A. Boudou)، ١٩٤٠-١٩٤٢.

(٣٦) أ. بودو (A. Boudou)، ١٩٤٣.

صاغية حتى في لندن[٣٧]. أما الملكة رانافالونا فقد جُرحت مشاعرها وخيّبت أملها خيانة ابنها وجحود الرجلين الفرنسيين اللذين كانت قد أصبحت تعتبرهما ابنين لها أيضًا. وحاصرتها الشيخوخة والقلق، فعاشت في عزلة كئيبة حتى توفّيت في ١٨ أغسطس / آب ١٨٦١، بعد أن عيّنت راكوتو راداما خليفة لها على العرش. وحاول راينيجوهاري ومؤيّدوه «المحافظون» أن يرتّبوا الأمر بحيث يخلفها على العرش رامبوسّالاما، ابن أخيها، ولكن «راكوتو راداما» مرشّح رانافالونا كان يحظى بتأييد راينيفونيناهيترينيوني وأخيه الأصغر راينيلاياريفوني، اللذين كانا يشاركان وليّ العهد أفكاره التقدّمية. وقد كان ذلك التأييد حاسمًا ضمن لوليّ العهد أن يعتلي العرش في سلام باسم راداما الثاني، وثبت مركز كل من راينيفونيناهيترينيوني رئيسًا للوزراء وأخيه راينيلايايريفوني قائدًا عامًّا للجيش، وبذلك أحكمت أسرة أندافياراراترا التي ينتميان إليها «قبضتها على الحكومة واستمرّت مسيطرة عليها طوال عهد الملكية»[٣٨].

ما الذي يمكن قوله إذن عن حكم الملكة رانافالونا الأولى في تاريخ مدغشقر؟ يرى الأوروبيون أنه كان حكم إرهاب ورعب، حسبما وصفه كاتب حديث[٣٩]. ويرى كثير من الأقوام الخاضعة التي انضوت تحت هيمنة الميرينا أن ذلك الحكم كان بالمثل حافلًا بالاستغلال والطغيان، ومن أشهر شواهده حركات التمرّد التي قام بها سكّان الجنوب الشرقي وما أعقبها من قمع فظيع. وقد أورد راومبانا، وهو مؤرّخ ملغاسي حديث ، وصفًا تصويريًّا لما ترتّب على ذلك من دمار وخراب، وهاجرت بعض الأقوام – مثل الأنتانوسي – غربًا إلى وادي أونيلاهي فرارًا من حكم الميرينا. وبرغم ذلك فقد تحقّق في عهد رانافالونا الأولى قدر كبير من التنمية الصناعية، وضرب التعليم جذورًا حقيقية، وترسّخت عملية التحديث في ميادين عديدة على نحو لم يعد يمكن نقضه أبدًا. والأكثر من ذلك أن رانافالونا كانت في نظر الكثيرين من رعاياها رمزًا للوطنية وحصنًا ضدّ صور النفوذ الأجنبي الضارّة بالثقافة والتقاليد الملغاسية[٤٠].

سياسة الباب المفتوح: الملك راداما الثاني، ١٨٦١–١٨٦٣

كان الحكم القصير العمر لهذا الملك المتطرّف في مشايعته للأوروبيين يتركّز في أحداثه الرئيسية حول محاولة راداما المتعجلة أن يناقض جميع سياسات العهد السابق عليه في ميدان الشؤون الخارجية. وكان ذلك في الواقع أيضًا هو أهم أسباب قصر هذا الحكم قصرًا لم يسبق له نظير.

(٣٧) من كولي إلى إيهوفينيل، «ملاحظة شفهية»، ١٩ فبراير / شباط، ١٨٦٠. وزارة الشؤون الخارجية، المحفوظات، كي دورسي، باريس، سلسلة مدغشقر، المجلد الرابع.

(٣٨) م. براون (M. Brown)، ١٩٧٨، ص ١٨٩.

(٣٩) المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٤٠) س. عياش (S. Ayache)، ١٩٧٥؛ راومبانا (Raombana)، ١٩٨٠؛ م. براون (M. Brown)، ١٩٧٨، ص ١٦٧ و١٨٨. وفي ما يتعلّق بالتأثير الرسمي للبعثات التبشيرية البريطانية على هذه الفترة، انظر ب. أ. غو (B.A. Gow)، ١٩٧٩.

لقد كان طموح راداما الثاني هو تحديث بلده عن طريق اجتذاب التجّار والمستثمرين والمبشّرين الأجانب إلى مدغشقر. وتحمّس في سماحه بتعليم المسيحية ودعوته للمبشّرين والمسيحيين الملغاسيين المنفيين كي يعودوا إلى مدغشقر، ورحّب بعودة صديقيه القديمين لابورد ولامبير وبغيرهما من الأوروبيين. وفي نهاية العام، أُوفد لامبير في بعثة دبلوماسية إلى فرنسا وبريطانيا طلبًا لاعترافهما به ملكًا على مدغشقر، وهي مسألة كانت تُعدّ جوهرية بالنسبة إلى خططه الخاصّة بحرّية تدفّق التجارة بين مدغشقر والعالم الخارجي.

وسارعت فرنسا وبريطانيا إلى الاستجابة لاعتلاء الحاكم الملغاسي عرش بلده، ووافقتا على إيفاد بعثتين وديّتين وتعيين قنصلين لهما يقيمان في أنتاناناريفو. وعيّنت الحكومة البريطانية كونولي باكنهام ممثّلًا لها في مدغشقر، وتعهّدت بتأييد استقلال مدغشقر[٤١]. وعيّنت الحكومة الفرنسية جان لابورد صديق راداما الحميم – والذي عاش في مدغشقر منذ ١٨٣٢– ليكون قنصلًا لها، آملة بدون شكّ أن تستفيد من نفوذه الكبير في البلد ودرايته بشؤونه. واعترف الفرنسيون أيضًا براداما ملكًا على مدغشقر، برغم ما ورد في خطاب الأمبراطور نابليون الثالث من إشارات غير محدّدة إلى «حقوق فرنسا القديمة» على الجزيرة. غير أن الحكومة الفرنسية أوضحت لقنصلها بجلاء عدم وجود أي نيّة لديها للاستيلاء على الجزيرة، أو أية رغبة في التنافس مع بريطانيا للحصول على أية امتيازات خاصّة هناك[٤٢].

وسرعان ما جاء المبشّرون في أعقاب الممثّلين الدبلوماسيين الأوروبيين. فوصلت الإرسالية الكاثوليكية برئاسة الأب جوين في سبتمبر / أيلول ١٨٦١، وجاء مبشّرو جمعية لندن التبشرية في أبريل / نيسان ١٨٦٢ برئاسة القسّيس المحترم و. إليس، الذي كان قد زار أنتاناناريفو في ١٨٥٦. ونظرًا إلى أن إليس وصل حاملًا رزمة من الخطابات إلى راداما من الحكومة البريطانية، فقد أقنع ذلك الزعماء الملغاسيين بأن جمعية لندن التبشيرية هي في حقيقة الأمر جهاز رسمي بريطاني، وهو ما يوضح جانبًا من أسباب حظوته بقدر كبير من النفوذ في العاصمة الملغاسية. وانتهز الأوروبيون فرصة الظروف المتغيّرة للتفاوض على معاهدات جديدة للصداقة والتجارة، فوقّع الفرنسيون على معاهدة في ١٢ سبتمبر / أيلول ١٨٦٢، والبريطانيون على معاهدة أخرى في ٤ ديسمبر / كانون الأول ١٨٦٢. وأثارت محتويات هاتين الوثيقتين الجزع في أوساط النبلاء الملغاسيين. ولم يكن راينيفونيناهيترينيوني رئيس الوزراء وزملاؤه سعداء بهما، لأن التجّار اشترطوا – ضمن أمور أخرى – أن يكون في مقدور الأجانب شراء الأراضي وامتلاكها في مدغشقر، وهو أمر مناقض للتقاليد الملغاسية. يضاف إلى ذلك أن المعاهدتين كانتا تعفيان الأجانب من دفع رسوم الاستيراد والتصدير التي كانت مصدر الدخل الرئيسي للموظّفين

(٤١) برو PRO (مكتب السجلات العامة)، وزارة الخارجية، الملف ٩/٤٨، من راسل إلى باكنهام، ١٠ مايو / أيار ١٨٦٢. وللإطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر ب. م. موتيبوا (P.M. Mutibwa)، ١٩٧٤، ص ٥٨ وما يليها.

(٤٢) وزارة الشؤون الخارجية، سلسلة مدغشقر، المجلد الخامس، من توفينيل إلى لابورد، ٢٤ أبريل / نيسان ١٨٦٢؛ من الأمبراطور نابليون الثاني إلى الملك راداما الثاني، ٢٢ أبريل / نيسان، ١٨٦٢.

الملغاسيين الذين لم يكونوا يحصلون من الحكومة على مرتبات منتظمة. وفضلًا عن هذا فإن راداما صدّق في سبتمبر / أيلول ١٨٦٢ على الامتياز الذي كان قد منحه لصديقه لامبير في ١٨٥٥، والذي كان يسمح للامبير باستغلال الموارد التعدينية والزراعية في المناطق الشمالية الغربية من مدغشقر. كما منح الملك امتيازًا آخر يشمل منطقة فوهيمار لأحد الرعايا البريطانيين من موريس، الذي كان يدعى كالدويل.

وقد أجمع مجلس مستشاري الملك على معارضة عقد هذه الاتفاقيات التي تمنح كلّ هذه الامتيازات للأجانب. وزاد على ذلك أن القومندان دوبريه، المفاوض الفرنسي، أقنع راداما في ٢٨ سبتمبر / أيلول ١٨٦٢ بالتوقيع على معاهدة سرّية يعترف فيها الملك بحقوق فرنسا في بعض أجزاء الجزيرة(٤٣). وبرغم أن الحكومة الفرنسية تبرّأت من هذه الاتفاقية السرّية، فقد علم بأمرها وزراء راداما وزاد ذلك من شكوكهم في مليكهم، الذي بدا على استعداد للتوقيع على أية وثائق دون تمييز، حتى عندما تنطوي تلك الوثائق على تهديد خطير للاستقلال الوطني.

وبحلول شهر ديسمبر / كانون الأول ١٨٦٢، كان يبدو أن راداما قد حقّق خططه الخاصّة بفتح بلاده للنفوذ الأجنبي. ولكن تلك الشهور الستّة عشر كانت فترة لم يسبق لها مثيل بالنسبة إلى رعاياه، إذ وقعت فيها أحداث كثيرة جدًّا في وقت بالغ القصر، بدون أن يتاح للناس وقت كاف لهضم التغيّرات السريعة العديدة التي طرأت على السياسات، والتي كانت تختلف إلى أبعد حدّ عمّا جرت عليه الأمور في العهد السابق. وأدّت المعاهدات والامتيازات التي وقّع عليها الملك إلى إغضاب الرجال الذين ساعدوه على اعتلاء العرش، وأخذ نفوذ المبشّرين والأجانب الآخرين يتزايد بسرعة بالغة أثارت الإحساس بالخطر لدى الكثيرين من رجال الدولة أصحاب النفوذ. وبلغ من أمر السخط على السياسات الجديدة أنه في خلال وباء الرامانينجانا، ادّعى المصابون بالمرض أن روح الملكة الراحلة رانافالونا تتملّكهم. وحلّت ذروة الأزمة عندما قرّر الملك راداما أن يعزل من السلطة كلًّا من راينيفونيناهيترينوني رئيس الوزراء وأخاه الأصغر راينيلاياريفوني ورايينيجوهاري. وكان الثلاثة من زعماء عشيرتي تسيميامبوهولاهي وتسيماهافوتسي اللتين عاونتا أندريانامبوينيميرينا، كما ذكرنا آنفًا، على تأسيس مملكة الميرينا. وكانت خطّة راداما هي أن يستعيض عن هذه الأوليغارشية (الأقلّية الحاكمة) بأصدقاء شبابه الأول الذين كانوا يُطلقون على أنفسهم اسم «ميناماسو» (ومعناها الحرفي هو «العيون الحمراء»)، بزعامة نبلاء من فاكينيسيناوني، وهي منطقة عواصم الميرينا القديمة، حيث كان أولئك النبلاء يزعمون لأنفسهم حقّ التقدّم والتفوّق على أفارادرانو المنتمين إلى أنتاناناريفو(٤٤).

والأهمّ من كلّ ما تقدّم أن راداما كان في ما يبدو أكثر ثقة بالأجانب منه بالملغاسيين في ما يتّصل بإدارة حكومته. فالبعثة التي أوفدها إلى أوروبا طلبًا للاعتراف به لم تكن برئاسة موظّفين

(٤٣) وزارة الشؤون الخارجية، سلسلة مدغشقر، المجلد الخامس، من دوبريه إلى دروان دو لويس، ٢٣ أكتوبر / تشرين الأول ١٨٦٢.

(٤٤) لمعرفة الخلفية الإثنية لأنصار راداما، انظر س. إليس (S. Ellis)، ١٩٨٠.

ملغاسيين (كما حدث في ١٨٣٦-١٨٣٧)، بل برئاسة لامبير، المغامر الفرنسي. وكان يعتمد اعتمادًا مفرطًا على إليس كي يستمدّ منه المشورة، وعندما توفّي راهانيراكا في نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٦٢، قام راداما بتعيين وزيري دولة للشؤون الخارجية، هما وليم ماركس، وهو مواطن أمريكي، وكليمان لابورد، ابن القنصل الفرنسي. ومن هذا التصرّف، بالإضافة إلى قراره أن يعتمد على الـ «ميناماسو (العيون الحمراء)»، تحقّق ابنا راينيهارو وأنصارهما، بمن فيهم راينيجوهاري، من أن الملك قد عقد العزم على إطاحتهم، فقرّروا التصرّف قبل أن يحيق بهم الدمار. وعندما رفض راداما تسلم الـ «ميناماسو» - بل هدّد بعقاب من يعارضون إرادته - قرّرت جماعة رئيس الوزراء تنحيته عن السلطة. وفي الساعات الأولى من صباح ١٢ مايو / أيار ١٨٦٣ اغتيل الملك راداما، إذ جرى خنقه بشريط حريري لتجنّب سفك الدم الملكي، لأن ذلك يناقض التقاليد الملغاسية. وقد علّق ميرفين براون على ذلك بإيجاز بليغ، إذ قال:

«كان ضعف الشخصية هو السبب الرئيسي لسقوط راداما. وقد كان بطبيعته طيّب القلب، ذكيًا ذكاء لا شكّ فيه وحسن النوايا إلى أبعد حدّ، ولكن ذلك كلّه لم يناظره أي قدر من الانضباط الذاتي أو القدرة على المثابرة أو صواب الحكم. كما ثبت أنه غير قادر على التصرّف مع المعارضة التي أثارها في مختلف الدوائر نقضه الحادّ لجميع سياسات أمّه تقريبًا»[٤٥].

إعادة النظر في سياسات مدغشقر: ١٨٦٣-١٨٦٨

خلفت راداما الثاني على العرش زوجته رافودوزاكاندريانا متسمية بالإسم الملكي راسوهيرينا. وكانت ابنة عمّ راداما الأول، ومن ثم ظلّت خلافة العرش في نسل أندريانامبوينيميرينا. وقد **دُعيت** الملكة - وكلمة «**دُعيت**» هنا تحتاج إلى التأكيد - كي تصبح ملكة، وكان موجّهو هذه الدعوة هم الأقلّية الحاكمة (الأوليغارشية) الذين خلعوا زوجها، والذين أصبحوا منذ ذلك الوقت الحكّام الحقيقيين للبلاد. ومن المهمّ أن نبرز هنا أن راينيفونيناهيترينيوني وراينيلايايريفوني وأشياعهما لم يكونوا معادين للأوروبيين أو لتحديث بلدهم. حقيقة أن المجموعة «المحافظة» بقيادة راينيجوهاري كانت باقية وتمارس الضغط في سبيل نقض سياسات راداما الثاني نقضًا كاملًا، ولكن مجموعة رئيس الوزراء المؤيّدة للأوروبيين كانت تسيطر على الأغلبية في مجلس

(٤٥) م. براون (M. Brown)، ١٩٧٨، ص ١٩٥. وقد بدأت الإشاعات تنتشر عقب قتل راداما الثاني زاعمة أنه على قيد الحياة، واستمرّت هذه الإشاعات أكثر من سنتين، وصدّقها كثير من الأوروبيين، بمن فيهم القس المحترم إليس من جمعية لندن التبشيرية ولابورد قنصل فرنسا في مدغشقر، وحاولوا أن يتّصلوا بالملك السابق. وقد أجرى رايموند دلفال دراسة تبيّن منها أن راداما الثاني قد بقي حيًّا بالفعل وأنه هرب إلى الجزء الغربي من الجزيرة، وبعد أن فشل في العودة إلى عرشه بقي في تلك المنطقة حيث عاش حياة شخص عادي إلى أن توفي في سن الشيخوخة في أواخر القرن التاسع عشر. انظر ر. دلفال (R. Delval)، ١٩٦٤.

مستشاري الملكة[٤٦]. أما الأمر الذي نفر منه الحكّام الجدد فهو الطريقة التي اتّبعها راداما في تنفيذ السياسة الأوروبية، إذ كانوا يرون أن التحديث لا يجوز دفعه قدمًا على حساب بقاء تقاليدهم واستقلالهم.

وظلّت الحكومة الجديدة في يد راينيفونيناهيترينيوني حتى يوليو / تموز ١٨٦٤ عندما حلّ محلّه أخوه الأصغر راينيلاياريفوني الذي كان قائدًا عامًّا للجيش، وقُدّر له أن يظلّ متحكّمًا في مصير البلد طوال بقيّة القرن تقريبًا. وقد أرادت الحكومة الجديدة أن تواصل سياسة راداما الثاني الخارجية ولكن بعد إدخال تعديلات مهمّة عليها، فألغت امتيازي لامبير وكالدويل اللذين كانا ينالان من استقلال البلاد، ووُضعت المعاهدتان مع إنجلترا وفرنسا موضع التعديل بغية إلغاء المواد المسيئة التي كانت تسمح للأجانب بامتلاك الأراضي في مدغشقر وتعفيهم من رسوم الاستيراد والتصدير. وفي ما يتصل بالسياسة الداخلية، سمح باستمرار تعليم المسيحية، ولكن مع ضرورة الالتزام بأعراف البلاد التي تحظّر على الأجانب أن يزوروا أو يبشّروا في مدن معيّنة، مثل أمبوهيمانغا. أما الأجانب الراغبون في القدوم إلى مدغشقر في المشروعات الإنمائية فهم موضوع ترحيب. وأرسلت الحكومة الملغاسية رسائل إلى السلطات الفرنسية والبريطانية في كلّ من ريونيون وموريس تشرح لها الأحداث التي وقعت في مدغشقر وتوضح المعالم الرئيسية لسياسة الحكومة الجديدة. وفي نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٦٣ أوفدت الحكومة سفارة إلى بريطانيا وفرنسا لإيضاح سياسة مدغشقر الجديدة والعمل على تعديل معاهدتي ١٨٦٢. وكان يرأس تلك البعثة راينيفيرينجيا، يصحبه راينافيدرياندراينا.

وكان ردّ الفعل إزاء خلع راداما الثاني يختلف في كلّ من بريطانيا وفرنسا عنه في الأخرى. فقد أبدى وزير الخارجية البريطاني اللورد جون راسل تقديره للمصاعب التي تواجهها مدغشقر في تعاملها مع الحكومات الأجنبية. ومع أنه أعرب عن أسفه لقيام الحكومة الجديدة بإلغاء معاهدة دولية، إلّا أنه قبل طلب مدغشقر لتعديل المعاهدة السابقة ورفض الانزلاق إلى نزاع مع مدغشقر بسبب إلغاء امتياز كالدويل[٤٧]. وعلى ذلك فقد رحّبت الحكومة البريطانية ترحيبًا وديًّا بالسفارة الملغاسية لدى وصولها إلى لندن في شهر مارس / آذار ١٨٦٤، وتمّ الاتفاق على مشروع معاهدة جديدة يتضمّن معظم مقترحات مدغشقر، على أن يعقب ذلك مزيد من المفاوضات في أنتاناناريفو بعد عودة المبعوث إلى مدغشقر. وعندما بدأت تلك المفاوضات بعد فترة في ١٨٦٥، نشأت صعوبات تتعلّق بطلبات بريطانيا أن يتاح لمواطنيها تملك الأراضي في مدغشقر وأن تكون الرسوم على الواردات والصادرات بنسبة ٥ في المائة بدلًا من نسبة ١٠ في المائة التي كان يقترحها الملغاسيون. ولكن الملغاسيين أصرّوا إصرارًا قاطعًا على هذه النقاط،

(٤٦) يستند عرض الانتماءات السياسية في مجلس مستشاري الملكة إلى رواية لابورد في مذكرة لابورد إلى دوران دو لويس المؤرّخة في ٢٥ مايو / أيار ١٨٦٥، وزارة الشؤون الخارجية، سلسلة مدغشقر، المجلد السابع.

(٤٧) أنظر رسالة كودور إلى دوران دو لويس، ٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٦٣، وزارة الشؤون الخارجية، سلسلة مدغشقر، المجلد السادس؛ ورسالة راسل إلى كولي، ٧ يونيو / حزيران ١٨٦٤، مكتب السجلات العامة، وزارة الخارجية البريطانية، الملف ٤٨/٦.

وانتهت الحكومة البريطانية إلى قبول جميع المقترحات الملغاسية، وتمّ التوقيع على المعاهدة وسط ابتهاج كبير في أنتاناناريفو، في ٢٧ يونيو / حزيران ١٨٦٥.

غير ان ردّ فعل الحكومة الفرنسية كان مختلفًا، إذ رفضت قبول سياسات النظام الجديد في أنتاناناريفو، وانزعج الفرنسيون انزعاجًا كبيرًا لخلع راداما الثاني الذي اعتبر في باريس (مقرّ رئاسة الحكومة) وفي سان دوني (مقرّ وزارة الخارجية) نتيجة لنفوذ المبشّرين البريطانيين، ولا سيّما إليس. وعلى ذلك فقد رفضت الحكومة الفرنسية إلغاء المعاهدة التي عقدتها عام ١٨٦٢ كما رفضت إلغاء امتياز لامبير، وكان الأمبراطور نابليون الثالث قد وافق على الوثيقتين، كما أن امتياز لامبير كان قد عُقد تحت رعاية الأمبراطور شخصيًا وتألّفت بالفعل شركة لاستغلال مزاياه، ومن ثمّ كان قبول الفرنسيين إلغاء الامتياز أو المعاهدة من شأنه أن يمثّل ضربة مؤذية، ولذا فضّلوا قطع العلاقات الدبلوماسية في سبتمبر / أيلول ١٨٦٣[٤٨].

وفي باريس، تعرّضت الحكومة الفرنسية لضغط شديد كي تستخدم العدوان المسلّح لفرض معاهدة ١٨٦٢ وامتياز لامبير، ولكنها برغم ذلك رفضت أن تنزلق إلى إرسال حملة ضدّ مدغشقر، واقترحت بدلًا من ذلك أن تنظر في أمر تعديل المعاهدة شريطة أن تدفع مدغشقر تعويضًا قدره ٢٠٠ ٠٠٠ ١ فرنك (أو ٠٠٠ ٢٤٠ دولار) عن إلغاء الامتياز، وتمّ إبلاغ ذلك إلى المبعوثين الملغاسيين وهم لا يزالون في أوروبا، ومن ثمّ كانت زيارتهم لباريس في ١٨٦٤ عقيمة تمامًا، إذ رفض الأمبراطور نابليون الثالث حتى مجرّد استقبالهم، وكان كلّ ما حصلوا عليه هو موعظة وديّة ولكنها شديدة اللهجة من دروان دو لويس وزير الخارجية الفرنسي عن أهميّة الالتزام بالمعاهدات الدولية وطلب حكومته الواضح أن يتمّ سداد التعويض بسرعة إذا أُريد للعلاقات الوديّة أن تعود مرّة أخرى بين البلدين.

ولدى عودة السفراء إلى مدغشقر، أوضحوا لحكومتهم مدى الجدّية التي ينظر بها الفرنسيون إلى إلغاء امتياز لامبير والمعاهدة. ونظرًا إلى رغبة الملغاسيين الشديدة في التخلّص من التزامات هاتين الاتفاقيّتين، فقد وافقوا على سداد التعويض، وخاصّة بعد أن أظهرت الحكومة البريطانية عزوفها عن التدخّل في الأمر في صفّ مدغشقر. وتمّ بالفعل دفع التعويض المطلوب في تاماتافي في ١ يناير / كانون الثاني ١٨٦٦، وبدأت المفاوضات بين البلدين حول معاهدة جديدة. إلّا أن الفرنسيين بدلًا من القبول البسيط بصيغة مماثلة للمعاهدة الأنجلو – ملغاسية المعقودة في يونيو / حزيران ١٨٦٥، حسبما كان يتوقّع الملغاسيون، عادوا يطالبون بمنح مواطنيهم حقّ شراء الأراضي وتملّكها في مدغشقر. وقد رفض الملغاسيون هذه المطالب الفرنسية بطبيعة الحال. وإذ وجدت الحكومة الفرنسية نفسها في وضع حرج، راحت تطلب من الحكومة البريطانية أن تسعى إلى تعديل معاهدتها مع مدغشقر بغية تمكين المواطنين البريطانيين والفرنسيين من تملّك الأراضي في الجزيرة. غير أن المناورات الفرنسية فشلت في هذا الصدد،

(٤٨) أنظر رسالة باكنهام إلى راسل، ٣٠ سبتمبر / أيلول ١٨٦٣، وزارة الخارجية البريطانية، الملف ٤٨/١٠، التي يرد فيها عرض دقيق لسلوك المبعوث الفرنسي الخاص، كومودور دوبريه، إلى مدغشقر.

لأن البريطانيين رفضوا تعديل معاهدة تمّ التصديق عليها بالفعل. ولم يعد أمام الفرنسيين في النهاية سوى أن يقبلوا نصّ المعاهدة الأنجلو – ملغاسية كأساس للمعاهدة الفرانكو – ملغاسية الجديدة، التي نصّ فيها صراحة على عدم أحقية المواطنين الفرنسيين في شراء وتملّك الأراضي في مدغشقر، وتمّ التوقيع عليها في أنتاناناريفو في ٨ أغسطس / آب ١٨٦٨.

وقد كانت السنوات الخمس التي أعقبت خلع راداما الثاني حافلة بالأحداث في مدغشقر، وعانت الجزيرة مصاعب كبيرة مع فرنسا من أجل إلغاء الاتفاقيات التي كان راداما قد وقّعها، وتأثّر الملغاسيون تأثّرًا كبيرًا بما شهدوه من بقاء بريطانيا صديقة لهم ليست لها مطالب مرهقة، في حين بدت فرنسا نفورة معادية. بل إن أنتاناناريفو خشيت آنئذ من احتمال غزو الفرنسيين لمدغشقر. وفي مناسبة التوقيع على المعاهدة الأنجلو – ملغاسية في ١٨٦٥، ذكر القنصل الفرنسي في أنتاناناريفو أن الحكومة الملغاسية «شكرت جميع الإنجليز – أي مبشّري جمعية لندن التبشيرية المقيمين في أنتاناناريفو – على تعاونهم العطوف مع الحكومة من أجل التوصّل إلى التعديلات التي طلبتها»[(٤٩)]. وقد اعتُبر ذلك ترسيخًا للصداقة الأنجلو – ملغاسية التي استمرّت بقيّة القرن التاسع عشر. ومن ناحية أخرى فإن سياسات فرنسا غير الوديّة أصابت صداقة الملغاسيين مع الفرنسيين بنكسة خطيرة، فتمكّن البريطانيون بذلك من التقدّم على الفرنسيين في الجزيرة، وهو أمر كان يُعتبر في سياق السياسة الملغاسية تطوّرًا مهمًّا في تاريخ مدغشقر.

التطوّرات الداخلية ١٨٦١–١٨٨٠

لقد استمرّت مناقشتنا للفترة موضع البحث حتى الآن سياسية ودبلوماسية متعرّضة لتطوّر البلد السياسي من ١٨٠٠ إلى حوالى ١٨٨٠، وللتفاعلات الدبلوماسية بين مدغشقر من ناحية وبين بريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى. ومن الضروري أن نلتفت الآن إلى تطوّر البلد في مجالي الإدارة والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية، خاصّة وأن التطوّرات في هذه الميادين أثبتت أثرها الحاسم في كفاح مدغشقر من أجل البقاء دولة مستقلّة خلال فترة التسابق الأوروبي على الاستعمار.

ومن أهمّ الأحداث التي وقعت في مدغشقر خلال هذه الفترة حدث قُدّر له أن يكون هائل الأثر على التطوّرات اللاحقة، ونعني به تحوّل الملكة رانافالونا الثانية ورئيس وزرائها – وهو زوجها أيضًا – راينيلاياريفوني إلى اعتناق المسيحية في فبراير / شباط ١٨٦٩. وقد كان الحماس الذي مارس به المبشّرون عملهم بعد عودتهم إلى مدغشقر في ١٨٦١ يشير بوضوح إلى قرب حدوث ثورة دينية في البلد. ففي عام ١٨٦٣ بلغ عدد المسيحيين في العاصمة الملغاسية ٥٠٠٠ من مجموع السكّان الذي ناهز آنئذ ٦٠٠٠٠ نسمة. وفي نهاية عام ١٨٦٨، كان لدى جمعية لندن التبشيرية وحدها ١٠٥٤٦ من أعضاء كنائسها وعدد من

(٤٩) من لابورد إلى دروان دو لويس، ٢٩ يونيو / حزيران ١٨٦٥، وزارة الشؤون الخارجية، سلسلة مدغشقر، المجلد السابع.

الأتباع في سائر أنحاء مدغشقر يبلغ ١٥٣٠٠٠ [٥٠]. ولم يعد من الممكن تجاهل المجموعة المسيحية، التي كان الكثير من أعضائها ينتمون إلى فئة كبار موظّفي الحكومة. كذلك لم يعد من الممكن استخدام الاضطهاد وسيلة للقضاء على المسيحية، فقد فشلت تجربة ذلك في ثلاثينات وأربعينات القرن. وبحلول السبعينات، أصبحت فكرة اضطهاد المسيحيين تعني محاولة القضاء على أقوى قطاعات السكّان نفوذًا. ووجد المسيحيون الجدد من أتباع جمعية لندن التبشيرية زعيمًا لهم في راينيماهارافو وزير الخارجية الملغاسي الذي ينافس راينيلاياريفوني منافسة مكشوفة على قيادة البلاد، والذي كان كذلك مشايعًا للبريطانيين. وعملًا على تحييد راينيماهارافو وتجنّب ثورة مسيحية راديكالية يمكن أن تؤدّي حتى إلى الاستعاضة عن الملكة رانافالونا الثانية بالأمير راساتا (المتمتّع برعاية وتأييد جمعية لندن التبشيرية)، قرّرت رانافالونا ورئيس وزرائها اعتناق المسيحية[٥١]. وليس المقصود بهذا القول طبعًا أن نزعم أنهما لم يؤمنا بما اعتنقاه، ولكنه يوضح أسباب تحوّلهما إلى المسيحية وكيفية حدوث ذلك التحوّل في وقت حدوثه بالذات.

وقد كان اعتناق الزعماء الملغاسيين للمذهب البروتستانتي – وهو عقيدة الإنجليز – بدلًا من الكاثوليكية أمرًا له أهميّته بالنسبة إلى مستقبل مدغشقر من نواح كثيرة. فقد مال الملغاسيون إلى اعتبار البروتستانتية ديانة الحكّام وقرّبوا بينها وبين السلطان، وخاصّة بالنظر إلى الظروف السائدة خارج مناطق الإيميرينا وأراضي البيتسيليو، حيث كان ازدهار المسيحية قاصرًا على المواقع المحصّنة التي يرابط فيها مستعمرو الميرينا، والتي كان الحاكم فيها كثيرًا ما يقوم أيضًا بمهمّة التبشير. وكان الكاثوليكيون شديدي النشاط في أراضي البيتسيليو وبين الأقوام الخاضعة، حيث تطوّر شكل من أشكال المسيحية الشعبية إلى جانب الديانة الرسمية. يضاف إلى ذلك أن ردّ الفعل إزاء السلطان اتّخذ أحيانًا شكل إحياء الديانات التقليدية، على الرغم من التدمير العلني لديانة سامبي الذي صاحب انتشار المسيحية. وأصبح أشهر كهنة ديانة سامبي هم الذين يتزعّمون معارضة السلطان الملكي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر[٥٢].

وقد حدث تحوّل حكّام مدغشقر إلى البروتستانتية بعد فترة وجيزة من عقد المعاهدة الفرانكو – ملغاسية في ١٨٦٨، التي سبقتها – كما رأينا – خلافات شديدة مع فرنسا بل تهديدات بالحرب من جانبها. وقد جرى ذلك في وقت بدت فيه بريطانيا – وأظهرت نفسها – أنها صديقة مدغشقر الحقيقية وحليفتها. ولم يتقاعس المبشّرون البريطانيون في مدغشقر عن تأكيد ذلك مرارًا وتكرارًا. وكانت جمعية لندن التبشيرية، من خلال رجال مثل جيمس كاميرون، قد أعطت الملغاسيين قدرًا كبيرًا من المعونة التقنية، واعتقد راينيلاياريفوني وزملاؤه أن اعتناقهم لمذهب جمعية لندن التبشيرية المسيحي من شأنه أن يزيد ترسيخ هذه الصداقة،

---

(٥٠) أنظر تاريخ جميعة لندن التبشيرية وتقارير الجمعية عن فترتَي الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر.

(٥١) د. راليبيرا (D. Ralibera)، ١٩٧٧.

(٥٢) م. إيسوافيلوماندروسو (M. Esoavelomandroso)، ١٩٧٨(ب)؛ س. إليس (S. Ellis)، ١٩٨٠.



اللوحة ٩،١٦: محفة الملكة راسوهيريا أمام مبنى مقدّس من عهد الملك أندريانامبوينيميرينا. وفي خلفية الصورة الكنيسة البروتستانتية التي بُنيت في عهد الملكتين راسوهيرينا ورانافالونا الثانية.

وأن بروتستانتيّتهم تزيد تقريبهم كحلفاء لبريطانيا التي يمكن توقّع وقوفها إلى جانبهم إذا نشأت المتاعب مع فرنسا مرّة أخرى. ورأى الفرنسيون بدورهم أن قبول القيادة الملغاسية للبروتستانتية مؤشّر على انحيازها إلى الجانب البريطاني، واعتبروا اعتناق الملكة لهذا المذهب دليلًا على رفض مدغشقر للثقافة والنفوذ الفرنسيين في الجزيرة لمصلحة البريطانيين.

وبعد أن كسب المبشّرون البريطانيون الحرب الدينية، مضوا يستغلّون ما حصلوا عليه من ميزات جديدة في العاصمة كي يوسّعوا نطاق نشاطهم في جميع أنحاء مدغشقر. بل إنه حتى الكاثوليك الذين كانوا يفتقرون إلى النفوذ السياسي المباشر في العاصمة لم يُستبعدوا من التبشير في أجزاء أخرى من البلد[٥٣]. ووفقًا لما سبق ذكره فإنهم – أي الكاثوليك – تسيّدوا النشاط التبشيري في أراضي البيتسيليو، ثم جاءت إلى البلد جمعيات تبشيرية أخرى. وبحلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بدأت تتجلّى معالم تقسيم لمناطق النفوذ – فكانت هناك جمعية نورسكه التبشيرية في فاكينانكاراترا، وجمعية SPG في الشرق وجمعية FFMA في الغرب. ومن خلال الإسهام الذي قدّمته مختلف هذه الجمعيات والتحالف الوثيق بين المبشّرين البريطانيين والحكومة الملغاسية، أمكن إنجاز الكثير في ميدان التعليم والتغيّر الاجتماعي والخدمات الطبية، وقد سبقت الإشارة إلى انتشار محو الأمّية وظهور الأدب المكتوب، وانبثقت من ذلك تغيّرات ثورية عديدة، مثل التحوّل من التقويم القمري إلى التقويم الغريغوري الذي أدخله المبشّرون البريطانيون في ١٨٦٤. وامتدّ التأثير التبشيري إلى العمارة أيضًا، وخاصّة مع الاندفاع المحموم إلى بناء الكنائس وغيرها من المباني التذكارية التي أُقيمت احتفاء بالشهداء في إطار جهود استهدفت إحلال أنتاناناريفو محل أمبوهيمانغو كمدينة مقدّسة[٥٤]. وكان التقدّم الملحوظ الذي حقّقه الشعب الملغاسي خلال الفترة موضوع البحث، وخاصّة في مجال التعليم، هو الذي اكتسب له إعجاب «العالم المتمدن»، فأسهم ذلك بدوره إسهامًا كبيرًا في حدوث ما يقارب الثورة الاجتماعية في البلد.

وكان المبشّرون البريطانيون قد افتتحوا المدارس الأولى في أنتاناناريفو في ١٨٢٠. وعندما فُرض الحظر على المسيحية وغادر المبشّرون البلد، استمرّ التعليم العلماني على أيدي الصبية الملغاسيين الذين علّمهم المبشّرون. ومع عودة المبشّرين بعد ١٨٦١ تسارعت خطى تنمية التعليم تسارعًا كبيرًا، فكان يوجد مع حلول عام ١٨٨٠ عدد يبلغ ٤٠٠٠٠ تلميذ في مدارس الإرساليات والمدارس الحكومية، وأصدر رئيس الوزراء مرسومًا يقضي بأن «جميع الأطفال الذين يتجاوز عمرهم سبع سنوات يجب أن يلتحقوا بالمدارس»[٥٥]. وقد سجّل النصّ المتعلّق بالحضور الإلزامي في المدارس في مدوّنة المواد الـ ٣٠٥ في عام ١٨٨١، وفي عام ١٨٨٢ بدأ

(٥٣) أ. بودو (A. Boudou)، ١٩٤٠-١٩٤٣.

(٥٤) ف. ريزون، ١٩٧٠ و١٩٧٧ و١٩٧٩.

(٥٥) م. براون (M. Brown)، ١٩٧٨، ص ٢١٢. أنظر أيضًا ب. أ. غو (B.A. Gow)، ١٩٧٨، الفصل الرابع الذي يتضمن مناقشة كاملة وجيّدة للأنشطة التعليمية والطبيّة لبعثات التبشير البريطانية.

المفتّشون الحكوميون يفتّشون على المدارس في إيميرينا. وافتُتحت المدارس الثانوية في سبعينات القرن، وإن كانت لم تنشط حقًّا إلّا بعد ١٨٨٠. وأُوفد إلى الخارج كثير من الصبية – من بينهم اثنان من أبناء رئيس الوزراء – لتلقّي مزيد من الدراسات، وخاصّة في إنجلترا وفرنسا. وقد يسّر من توسّع التعليم ذلك العدد من المطابع التي أنشأتها الإرساليات وأخذت تنشر الكتب والمجلّات والصحف. ونظرًا إلى قوّة التأثير التبشيري على التوسّع في التعليم، لم يكن من بواعث الدهشة أن يتخلّف التعليم التقني عن التعليم الأدبي، لأن المبشّرين كانوا أكثر اهتمامًا بتكوين جماعات المؤمنين منهم بالأشغال العامّة. بيد أن مستوى التعليم الأدبي الذي حقّقه الملغاسيون يتبدّى واضحًا من مراسلاتهم الدبلوماسية بالإنجليزية والفرنسية على السواء.

وبدأت الخدمات الطبية في مدغشقر عندما قامت جمعية لندن التبشيرية في عام ١٨٦٢ بافتتاح عيادة خارجية في أنتاناناريفو. وبعد ذلك بثلاث سنوات تمّ افتتاح مستشفى عند أنالاكيلي، في وسط العاصمة. وفي عام ١٨٧٥ أنشأت الحكومة الملغاسية خدماتها الطبية الخاصّة بها، بموظفين يتلقّون أجورهم من الحكومة. وبحلول عام ١٨٨٠ كانت مدغشقر قد أنتجت أول أطبائها المؤهّلين، وهما الدكتور أندريانالي والدكتور راجاوناه (وهو زوج إحدى بنات رئيس الوزراء)، اللذان كانا قد قضيا تسع سنوات في دراسة الطب بجامعة أدنبره[٥٦].

وفي مجال التطوّر الدستوري والإداري في مدغشقر منذ عهد الملك راداما الأول، كان أهم التغيّرات هو انتقال السلطة الفعلية في البلد من ملك الميرينا إلى أوليغارشية عشيرة الهوفا، التي ترأسها أسرة راينيهارو. وقد بدأ التحرّك في اتجاه الملكية الدستورية في عشرينات القرن، عندما اضطرّت الملكة رانافالونا الثانية إلى اقتسام السلطة مع راينيهارو وراينيجوهاري، وهما رجلان من أسرتين مهمّتين من عشيرة الهوفا التي كانت قد عاونت أندريانامبوينيميرينا على تأسيس مملكة الميرينا في أواخر القرن الثامن عشر وارتفعت من أصول متواضعة إلى مراكز السلطة والنفوذ. وكان الشكل التقليدي للحكومة في إيميرينا هو «الحكم الشخصي» على يد الملك الذي كان يحكم المملكة وفق ما يراه مناسبًا ولا يشاور مستشاريه إلّا حسب رغبته. إلّا أنه بعد وفاة راداما الأول تعرّض سلطان عرش الميرينا للتآكل المطّرد نتيجة لصعود الطبقة المتوسطة من الهوفا، وهي العشيرة التي قامت بدور مهمّ في تأسيس المملكة التوسّعية وترسيخ جذورها. واستغلّ أعضاء هذه العشيرة مركزهم على مدى السنين لجمع الثروات من الفرص الجديدة التي أتاحتها التجارة ومن وظائفهم المكينة في الجيش والجهاز الإداري. وبرغم استمرار طبقة الـ «أندريانا» في النهوض بدور مهمّ في البلد، إلّا أن السلطة والنفوذ الحقيقيين في الجيش والحكومة انتقلا آنئذ إلى طبقة الهوفا. ووقع أهمّ تغيّر بعد اغتيال الملك راداما الثاني في ١٨٦٣، عندما أصبحت الملكة الجديدة، راسوهيرينا، موضوعًا للاعتراف بها رسميًّا باعتبارها ملكة دستورية، وانتقلت سلطة الحكم إلى أوليغارشية الهوفا التي تولّت خلع زوجها عن العرش.

(٥٦) ف. رامانانكاسينا (V. Ramanankasina)، بدون تاريخ.

فقد طلب رئيس الوزراء ومؤيّدوه من الملكة راسوهيرينا قبل تتويجها أن «توقّع على مجموعة من الموادّ التي وافقت فيها – ضمن أشياء أخرى – على ألّا تتعاطى أي مشروب كحولي، وألّا تصدر حكمًا بالإعدام بدون مشورة مستشاريها، وألّا تصدر أي قانون جديد من دون موافقة المجلس الذي يسيطر عليه هؤلاء المستشارون»[٥٧].

وفي البداية، كانت سلطات الحكومة في واقع الأمر قسمة بين الأخوين راينيفونيناهيترينيوني ورواينيلاياريفوني، حيث أصبح الأول رئيسًا للوزراء والثاني قائدًا عامًّا للجيش. وعندما أُطيح برئيس الوزراء راينيفونيناهيترينيوني في يوليو / تموز ١٨٦٤ وحلّ محلّه أخوه راينيلاياريفوني، أصبح هذا الأخير يجمع بين رئاسة الوزراء والقيادة العامّة للجيش، وكانت تلك أول مرّة يحدث فيها الجمع بين الوظيفتين في يد شخص واحد[٥٨]. وعندما تزوّج راينيلاياريفوني بعد ذلك من الملكة الجديدة، برغم أنها كانت قد تجاوزت الخمسين وتكبره بأكثر من ١٥ سنة، أصبح رئيس الوزراء الجديد أقوى رجل في البلد، وغدا في واقع الأمر حاكم مدغشقر وملكها غير المتوّج. وقد واصل تركيز مركزه بعد ذلك عندما تزوج الملكة التالية أيضًا، رانافالونا الثانية. وكانت نتيجة ذلك كلّه هي تحوّل السلطة عن العرش وجماعة الأندريانا إلى رئيس الوزراء الذي يتزعّم أوليغارشية الهوفا[٥٩].

وعملًا على النهوض بالمحافظة على القانون والنظام وتحسين أداء الأجهزة الإدارية للدولة، نشرت مدوّنة تحتوي على ١٠١ مادّة في ١٨٦٨، وأخذت تضاف إليها منذ ذلك التاريخ موادّ جديدة كلّ سنة، حتى بلغ عددها النهائي ٣٠٥ موادّ تضمّنتها المدوّنة التي نُشرت في ١٨٨١. وكان مؤدّى الاتّجاه العامّ في المدوّنة هو السماح باستمرار أعراف البلد وتقاليده طالما أنها لا تعوق التجديد والتحديث. وقد كانت مدوّنة الـ ١٠١ مادّة التي طُبعت ونُشرت صارمة في تطبيقها، وبرغم ذلك فقد مثّلت بلا شكّ تحسّنًا كبيرًا بالمقارنة مع الأعراف القديمة من جوانب كثيرة، إذ خُفّض «عدد الجرائم التي يعاقَب عليها بالإعدام من ١٨ إلى ١٣ – إحداها تختصّ بالقتل العمد والاثنتا عشرة جريمة الأخرى تتعلّق، بصور مختلفة، بالتمرّد على الدولة». وألغت المدوّنة أيضًا مفهوم المسؤولية الجماعية للأسرة، التي كانت الزوجات والأطفال يعاقبون بمقتضاها على الجرائم التي يرتكبها ربّ الأسرة. ويُلاحَظ أن القوانين لم تكن تطبّق بالأسلوب نفسه في الأقاليم خارج العاصمة، حيث كان العقاب يميل إلى أن يكون أخفّ. بل إن الملكة رانافالونا الثانية أصدرت في ١٨٧٣ مرسومًا بمدوّنة من ١١٨ مادّة لتطبّق خصّيصًا في أراضي البيتسيليو[٦٠].

وفي ١٨٧٦ أُنشئت ثلاث محاكم عليا بعد أن كانت توجد واحدة فقط. وكانت تلك

---

(٥٧) ب. أ. غو (B.A. Gow)، ١٩٧٩، ص ٤١.

(٥٨) م. براون (M. Brown)، ١٩٧٨، ص ١٩٩ و٢٠٠.

(٥٩) ب. م. موتيبوا (P.M. Mutibwa)، ١٩٧٤، ص ٨٨؛ م. براون (M. Brown)، ١٩٧٨، ص ٢٠٧.

(٦٠) أنظر م. براون (M. Brown)، ١٩٧٨، ص ٢١٤ و٢١٥ اللتين تدين لهما المناقشة التي تلي هذه الحاشية مباشرة بالكثير من العرفان. أنظر أيضًا إ. تيبو (E. Thebault)، ١٩٦٠.

المحاكم تنظر في جميع أنواع القضايا على اختلافها، ويعمل بكلّ واحدة منها ثلاثة عشر قاضيًا، منهم أحد عشر من موظفي القصر. أما في القرى، فكان القضاة المحلّيون ورؤساء القرى (ساكايزامبوهيترا) يعيّنون لتطبيق العدالة، وأعيد على المستوى المحلّي تنظيم الفوكون أولونا (الإدارات المحلّية) على نحو أصبح رؤساء القرى يتحمّلون بمقتضاه مزيدًا من المسؤوليات عن صون القانون والنظام وضمان تطبيق العدالة وكفالة الإنصاف للجميع. إلّا أنه في جميع القضايا – سواء منها تلك التي تنظر فيها محاكم القرى أو المحاكم العليا الثلاثة – كان رئيس الوزراء هو الذي يتمتّع بسلطة إصدار القرار النهائي. وبرغم أن هذه المركزية الشديدة كانت تلقي قدرًا كبيرًا من المسؤولية على رجل واحد، إلّا أنها كانت تتيح للحكومة في أنتاناناريفو معرفة ما يحدث في الأقاليم. وفي شهر مارس / آذار من العام نفسه شرع في عملية أكثر جذرية وتدقيقًا لإعادة تنظيم الجهاز الحكومي، بإنشاء نظام لمجلس وزراء يضمّ ثماني وزارات، هي: الداخلية، والشؤون الخارجية، والحربية، والعدل، والتشريع، والتجارة والصناعة، والمالية، والتعليم، وكان إنشاء هذه الوزارات جزءًا من «مدوّنة الـ ٣٠٥ مادّة» الجديدة، التي غدت أساسًا لنظم قانونية أخرى طُبّقت في مدغشقر خلال بقية القرن بل خلال فترة الحكم الاستعماري. وكان ذلك إيذانًا بما ذكر أحد الباحثين أنه «مزيد من التقدّم نحو نظام أكثر إنسانية، برغم أن عقوبات كثيرة ظلّت بالغة القسوة، وأن المدوّنة ظلّت محتفظة بسمتها الملغاسية الجوهر»[٦١]. وتجلّى هذا التطوّر بمثابة دليل عملي آخر على رغبة الملغاسيين في الانتقال ببلدهم إلى قلب العصر الحديث والانضمام إلى «مجتمع الأمم».

وحدثت في الجيش كذلك تغيّرات مهمّة. وكانت إصلاحات راداما الأوّل في الجيش قد لقيت الإهمال من خلفائه، ولكن رئيس الوزراء عاد يحيي سياسات تحديث الجيش الملغاسي في ١٨٧٢، مستعينًا بصفة خاصّة بأحد معلّمي الجيش البريطاني، الذي شرعت الحكومة بمساعدته في تجنيد وتدريب وتجهيز جيش محترف أكبر حجمًا. وكان مصنع لابورد في مانتاسو لصناعة الأسلحة الخفيفة قد توقّف عن العمل عندما غادر لابورد البلد، فلجأت الحكومة إلى استيراد الأسلحة من أوروبا، وخاصّة من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. غير أن ذلك كان أمرًا مرتفع التكلفة بالنسبة إلى الحكومة، التي كان دخلها قليلًا وحصيلتها من العملات الأجنبية ضئيلة. وبالتالي فقد كانت الضرورة تقضي باتخاذ ترتيبات تكفل صنع الأسلحة الصغيرة محليًّا.

وفي ١٨٧٦، أُدخل على الجيش مزيد من الإصلاحات، فأصبح الجنود منذ ذلك التاريخ يخضعون لفحص طبّي سنوي، ومُنع شراء «الرتب» والتسريح من الخدمة العسكرية ووُضعت نهاية لسوء استخدام نظام «مساعدي أركان الحرب». وفي ١٨٧٩ أُدخل نظام الخدمة العسكرية الإجبارية لمدّة خمس سنوات، وفُرض على كلّ من مقاطعات إيميرينا الست أن تقدّم ٥٠٠٠ مجنّد، فتجمّع من ذلك جيش محترف لا يُستهان به قوامه ٣٠٠٠٠ جندي، وأُرسلت في السبعينات حملات جيّدة التخطيط لقمع حركات التمرّد بين الساكالافا (وخاصّة المينابي)

(٦١) م. براون (M. Brown)، ١٩٧٨، ص ٢١٦.



اللوحة ١٦،١٠: مخيّم الملكة رانافالونا الثانية عند عودتها من فيانارانتسوا. ١٨٧٣.

والبارا في الجنوب. ونجحت الحملة التي جُرّدت على البارا في ١٨٧٣ وتوصّلت إلى إخضاع هذا الإقليم أخيرًا لسيطرة الحكومة المركزية في أنتاناناريفو. إلّا أنه مع دخول الثمانينات، بدأ يظهر بوضوح متزايد أن الجيش الملغاسي سيكون مطلوبًا للدفاع عن البلد ضدّ التدخّل الفرنسي أكثر من طلبه لمجرّد قمع حركات التمرّد في الجزيرة.

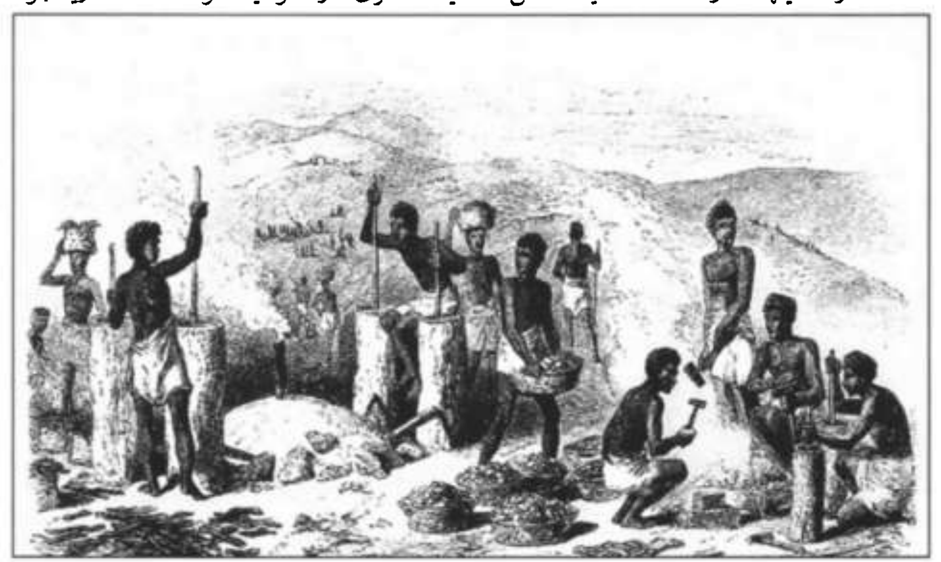
وعمدت الحكومة الملغاسية، رغبة في تحسين صورتها في الخارج، إلى تحريم الاتّجار في المشروبات الكحولية، وخاصّة الروم. وقد رأينا أن الحكومة الجديدة في عام ١٨٦٣، اعتقادًا منها أن سوء تصرّف الملك راداما الثاني كان سببه تعاطي المشروبات الكحولية، فرضت ألّا يتعاطى شاغل العرش أي مشروب كحولي قوي. وقد أُلغيت خلال حكم راداما الثاني بعض الأعراف، مثل «التانجينا» (المحاكمة بالتعذيب). وظلّت تجارة الرقيق محظورة قانونًا في مدغشقر. برغم أن بعض التجّار الأجانب، وخاصّة من البريطانيين والفرنسيين، واصلوا تحدّي هذا القانون والاتّجار في الرقيق، وخاصّة على ساحل الجزيرة الغربي. وفي ١٨٧٧ قامت الحكومة الملغاسية أيضًا بتحرير الـ «ماكوا»، أو «ماسومبيكي» حسبما كان يسمّيهم الميرينا، وهم جميع الرقيق أو المتحدرين من الرقيق الذين كانوا قد اشتروا في مدغشقر من أرض القارّة الأفريقية. وباستثناء إلغاء الرقّ نفسه، فإن مرسوم ١٨٧٧ الذي أحدث خسارة اقتصادية جسيمة لممتلكي الـ ١٥٠٠٠٠ من الأرقّاء الذين أعتقوا قد مثّل ثورة اجتماعية كبيرة ودليلًا قويًّا على تصميم مدغشقر على التحديث[٦٢].

(٦٢) أنظر مكتب السجلات العامة، وزارة الخارجية البريطانية، الملف ٣٤/٤٨، مقتطفات من تقرير العميد البحري و. كور – جونز (W. Core-Jones).

التطوّر الاقتصادي[٦٣]

قبل أن تدخل مدغشقر غمار التجارة الدولية، وخاصة قبل الستينات حين بدأ الأوروبيون يفدون إلى مدغشقر بأعداد كثيرة، كان لدى الملغاسيين اقتصاد قائم على الاكتفاء الذاتي. وكانت غالبية الناس تعمل بالزراعة، مستهدفين بصفة رئيسية إشباع احتياجات أسرهم، علمًا بأن الأرزّ كان هو الغذاء الرئيسي، وخاصّة على الهضبة الوسطى للجزيرة. وكان الملغاسيون قد طوّروا زراعة الأرزّ إلى درجة من التخصّص الفائق دفعت أحد المراقبين إلى أن يقول: «إن زراعة الأرزّ هي أفضل نشاط تتجلّى فيه مثابرة الملغاسيين وجدّهم ومهارتهم»[٦٤]. وإلى جانب الزراعة، كان اقتصاد مدغشقر يعتمد على تربية الماشية، وخاصّة بين الساكالافا في الغرب وسكّان جنوب الجزيرة. وكانت الأغنام والخنازير التي تربّى على الهضبة الوسطى والأسماك تشكّل مواد الغذاء الرئيسية لدى الملغاسيين. ولم يتمكّن الميرينا من السيطرة على التجارة على الساحل الغربي، وكان سلطانهم غائبًا من الناحية الفعلية في الجزء الجنوبي، والمنافسة قائمة بينهم وبين أنتالاوترا في الجزء الشمالي الغربي. أما على الساحل الشرقي فقد أقاموا شبكة تجارية فعّالة وسيطروا عليها.

وكان الملغاسيون خبراء في صناعتين رئيسيتين، هما الغزل والنسيج من ناحية، واستخلاص المعادن وتشكيلها – وخاصّة الحديد – من الناحية الأخرى. وكانوا يصنعون الأقمشة وينتجون



اللوحة ١٦،١١: استخلاص الحديد وتشكيله في مدغشقر في خمسينات القرن ١٩.

(٦٣) أنظر ب. م. موتيبوا (P.M. Mutibwa)، ١٩٧٢، ويدين الجزء التالي من هذا البحث بالكثير لهذه الدراسة.

(٦٤) مقتبس من المرجع السابق. أنظر أيضًا هـ. فلورنت (H. Florent)، ١٩٧٩؛ ج. رانتواندرو (G. Rantoandro)، ١٩٨١؛ م. راسواميارامانانا (M. Rasoamiaramanana)، ١٩٧٤ و١٩٨١.

أدوات معدنية متنوّعة لاستعمالهم الخاصّ. وغدت هذه الأنشطة أساسًا للتعليم التقني الذي تلقّوه من الأوروبيين. وقد أشرنا أنفًا إلى السلع التي كانت تُصنع في مصنع لابورد في مانتاسوا، الواقعة على مسافة ٣٥ كلم تقريبًا إلى الجنوب الشرقي من أنتاناناريفو. وينبؤنا ألفريد غرانديديه، مستكشف مدغشقر الفرنسي الشهير، أنه في مانتاسوا:

«كان لابورد يسبك الحديد ويصنع الصلب النقي، والاسمنت، والمدافع، ومدافع الهاون، ومختلف أشكال الأسلحة والذخائر، ويدبغ الجلود، ويصنع أواني الزجاج والخزف، والفخّار، والأوعية والصفائح، وقوالب الطوب والآجر، والصابون المختلف الألوان، والشموع، والورق، والحبر، والبوتاس، والشب، وأحماض الكبريت، كما بدأ دود القزّ الصيني بعد ١٨٤٣»[٦٥].

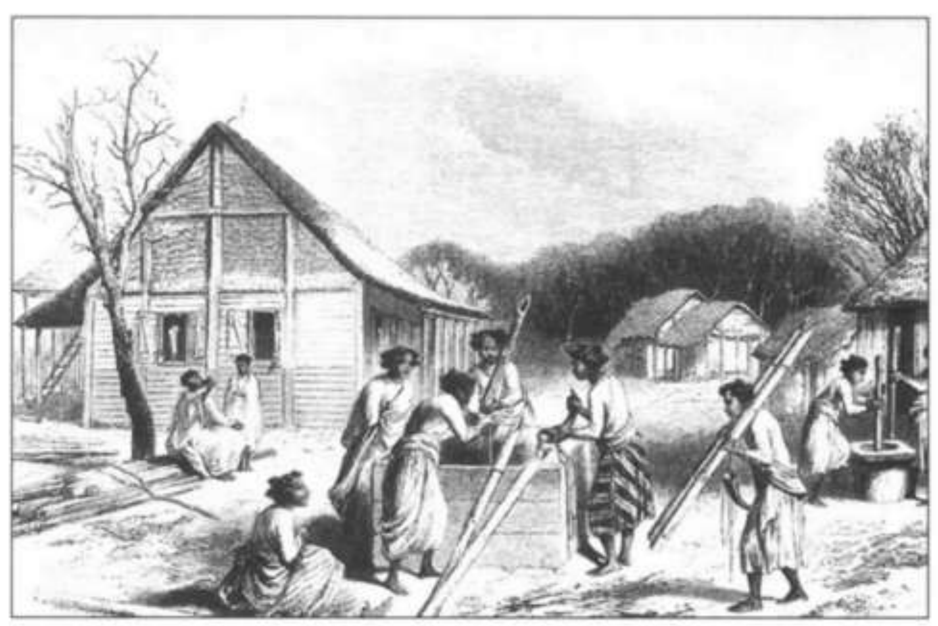
وقد توقّف صنع الكثير من هذه المنتجات بعد أن غادر لابورد مدغشقر في أواخر الخمسينات، ولكن بعض الرجال الذين عمل معهم تمكّنوا من مواصلة إنتاج بعض السلع الضرورية لمعاشهم. أما الذي قضى على الصناعات المحلّية فهو استيراد المواد الأرخص ثمنًا مثل الأقمشة والأحذية والأواني الفخارية من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وكان اعتلاء الملك راداما الأول عرش البلد في ١٨١٠ قد شهد بداية اشتراك مدغشقر المكثّف في التجارة الدولية. وكانت تجارة الرقيق عنصرًا رئيسيًا في هذا النشاط، غير أنها أصبحت محظورة بعد عقد المعاهدة الأنجلو – ملغاسية في ١٨٤٧، ولم تمارس ثانية أبدًا منذ ذلك الحين في المناطق التي سادها سلطان الحكومة الملغاسية الفعّال. بيد أن استيراد الرقيق من أرض القارّة الأفريقية إلى مدغشقر استمرّ على الساحل الغربي والمناطق الشمالية الغربية تحت ستار العمل التعاقدي. وكانت غالبية هذه التجارة في أيدي الأنتالاوترا والهنود، بالتواطؤ مع موظّفي الميرينا في بعض الأحيان[٦٦]. وفي الوقت نفسه كان يجري تصدير بعض الرقيق من مدغشقر إلى ريونيون وموريس والولايات المتحدة الأمريكية وجزر الهند الغربية، وخاصّة من المناطق الواقعة خارج دائرة السيطرة الفعّالة لسلطات أنتاناناريفو. وكانت الصادرات المهمّة الأخرى تتمثّل في الأرزّ والثيران، بينما شملت الواردات سلعًا متنوّعة، غالبيتها الأقمشة والبنادق والروم والآلات. وكانت التجارة في اللحم البقري تزوّد الحكومة بنصف إيرادات الجمارك. وإلى جانب التجارة المباشرة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كانت مدغشقر تتاجر مع بريطانيا عن طريق موريس وزنجبار[٦٧] وسيشل، ومع فرنسا عن طريق جزيرة ريونيون. وكانت التجارة الملغاسية أمرًا حيويًا لا غنى عنه لمستعمرة جزيرة ريونيون الفرنسية، التي كانت تحصل على كلّ ما تحتاجه من الماشية والأرزّ – فضلًا عن الرقيق – من مدغشقر.

(٦٥) مقتبس في ب. م. موتيبوا (P.M. Mutibwa)، ١٩٧٢.

(٦٦) م. راسواميارامانانا (M. Rasoamiaramanana)، ١٩٨١؛ ج. كامبل (G. Campbell)، ١٩٨١.

(٦٧) هـ. كيلينبنز (H. Kellenbenz)، ١٩٨١.



اللوحة ١٦، ١٢: رقيق من النساء يستخرجن الماء ويسحقن الأرزّ في مدغشقر في الخمسينات.

وكان ذلك جانبًا مهمًّا من الأسباب التي جعلت المستوطنين الفرنسيين في ريونيون وصغار التجّار في مرسيليا يعتبرون مدغشقر منطقة نفوذ شرعي لهم.

وكانت تجارة مدغشقر الدولية تستند إلى معاهدات الصداقة والتجارة. وقد ذكرنا معاهدتي ١٨٦٢ المعقودتين مع بريطانيا وفرنسا واللتين عدلتا في ١٨٦٥ و ١٨٦٨ على التوالي. وعقدت أول معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في ١٨٦٧، مع وصول قنصل أمريكي إلى أنتاناناريفو. وأقامت الحكومة الملغاسية كذلك سفارات في موريس وبريطانيا وفرنسا بغية تيسير التجارة[٦٨].

وكان رئيس الوزراء في لندن يفضّل تعيين القناصل من بين كبار التجّار في العواصم التي يُعيَّنون فيها، فاختار في لندن صمويل بروكتر الذي كان يرأس مؤسسة لها تجارة مزدهرة مع مدغشقر. ويبدو أن هذا التعيين حدث في ١٨٦٢، عندما أرسل الملك راداما الثاني إلى مؤسسة اخوان بروكتر في لندن طلب توريد حلل رسمية للجنود الملغاسيين. وفي باريس، اختير لمنصب قنصل مدغشقر العام في ١٨٧٦ المسيو هيلاريون رو، وهو تاجر فرنسي ذو شهرة وله ارتباطات مع مدغشقر. أما الرجل الذي عُيّن قنصلًا ملغاسيًّا في موريس فقد كان هيبوليت لوميير، وهو عضو في مجلس موريس التشريعي وتاجر بارز هناك[٦٩]. وفي عام ١٨٨١، عملًا على المزيد من

(٦٨) أنظر على سبيل المثال رسالة الملك راداما الثاني إلى لوميير، ٢٥ سبتمبر / أيلول ١٨٦٢، المتضمنة في رسالة ستيننسون إلى نيوكاسل، الفاتح من نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٦٢، مكتب السجلات العامة، الملف ١٦٧/ ٤٤٣، وهذه الرسالة مقتبسة في ب. م. موتيبوا (P.M. Mutıbwa)، ١٩٧٢.

(٦٩) ب. م. موتيبوا (P.M. Mutıbwa)، ١٩٧٢.

تشجيع التجارة، أُنشئت وزراة التجارة والصناعة، التي عُرفت بوجه عام باسم «الوزارة»، «لتشجيع الفنون الصناعية والإنتاج».

وقد حرص الحكّام الملغاسيون في ميدان التجارة الدولية على تشجيع النشاط الخاصّ ونشاط الدولة على السواء، وقام كبار موظفي الحكومة الذين كانوا يمتلكون رأسمالًا كافيًا بإقامة مؤسسات أعمال وممارسة تجارة مربحة مع موريس وريونيون، بل مع أوروبا. وكان من أنشطهم في هذا الصدد راينيلاياريفوني رئيس الوزراء نفسه، وكان وكيله في موريس هو القنصل لومبير، الذي احتفظ رئيس الوزراء معه بحساب مصرفي شخصي كان يستخدمه لشراء السلع الترفيّة، وأكثرها الأقمشة، من موريس وأوروبا. بيد أن دور الأفراد في التجارة لم يكن أكثر من مكمّل لدور الدولة. فكما ذكرنا آنفًا، كانت الحكومة نفسها في أنتاناناريفو هي التي أقامت العلاقات التجارية مع الدول الأجنبية والأفراد الأجانب عن طريق عقد المعاهدات وإنشاء القنصليات في الخارج ومنح الامتيازات للرأسماليين الأجانب من أجل تنمية الموارد التعدينية وغيرها من موارد البلد الطبيعية. وكانت التقاليد الملغاسية ودستور الدولة تحظّر منح الأراضي للأجانب صراحة، ولكن الحكومة كانت على استعداد لتأجير الأراضي كي يقيم عليها الأجانب مزارع أو أنشطة تعدينية. وقد مُنح أول امتياز من هذا النوع في ١٨٥٥ على يد الملك راداما الثاني (وهو لم يزل وليًا للعهد) لجوزيف لامبير، المغامر الفرنسي، ثم تأيّد ذلك في شكل معاهدة في سبتمبر / أيلول ١٨٦٢. وبرغم أن هذا الامتياز لم يلبث أن أُلغي، إلّا أن تلك أصبحت هي سياسة الحكومة وخاصّة في الثمانينات، وتمثّلت في منح امتيازات مشابهة من أجل تنمية البلد اقتصاديًا، ولكن مع التزام قدر أكبر من الحذر لتجنّب أيّة نصوص أو شروط يمكن أن تهدّد استقلال البلد. ومن الثابت أن «مدوّنة الـ ٣٠٥ موادّ» التي نُشرت في مارس / آذار ١٨٨١ حظّرت بيع الأرض لأي أجنبي، ونصّت على معاقبة هذا التصرّف بالإعدام.

خاتمة

أشرنا في العرض المتقدّم إلى جهود التحديث التي بذلها الملغاسيون بغية إرساء دعائم راسخة لتنمية بلدهم. وقد بدأت هذه العملية باعتلاء الملك راداما الأول العرش، وتكثّفت في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وأدّت عودة الأجانب بعد ١٨٦١، وخاصّة تشجيع التجارة الخارجية والمؤثّرات الثقافية، إلى افتتاح عهد جديد للملغاسيين. وشملت عملية التحديث اعتناق المسيحية وتنفيذ سلسلة من الإصلاحات الموجّهة إلى تعبئة الموارد البشرية والطبيعية للبلد بغية تحقيق مستوى أعلى من التنمية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكانت هذه الإصلاحات التي نفّذها الزعماء الملغاسيون، وخاصّة منذ أن اعتلى راداما الثاني العرش في ١٨٦١، ذات أثر حاسم في تطوّر مدغشقر. وفي مواجهة الزعم المتكرّر أن أفريقيا تعرّضت للاستعمار بسبب فقرها وافتقارها إلى التنمية، يكون جديرًا بالذكر أن نلاحظ أن مدغشقر على الأقلّ، خلال الفترة موضع المناقشة، نفّذت إصلاحات مهمّة وصفها عميد

بحري بريطاني في مارس / آذار ١٨٨١ بأنها جعلت من الملغاسيين «قومًا مؤهّلين لحكم بلادهم، وهي حقيقة تنفي الحاجة إلى أي تدخّل من جانب أي أمّة خارجية»[٧٠]. إلّا أنه عندما بدأ التسابق على المستعمرات، لم تؤدّ هذه التطوّرات إلى حماية مدغشقر من ضغوط التدخّل الخارجي؛ وقد أدّى التحديث – من بعض الجوانب – إلى إضعاف المملكة[٧١]، وإن كانت الإصلاحات قد أدّت من جوانب أخرى أيضًا إلى تعزيز المقاومة التي تمكّن الملغاسيون من حشدها لمناهضة التدخّل.

(٧٠) مكتب السجلات العامة، وزارة الخارجية البريطانية، الملف ٣٤/٤٨، مقتطفات من تقرير العميد البحري و. كور – جونز (W. Core-Jones).

(٧١) ج. جاكوب (G. Jacob)، ١٩٧٧.

الفصل السابع عشر

الاتجاهات الجديدة في المغرب العربي: الجزائر وتونس وليبيا

م. هـ. الشريف

تعرّض المغرب العربي خلال القرن التاسع عشر لعدد من التقلّبات الكبرى التي كانت أبرز سماتها هي زوال الدول المستقلّة التي كان يتألف منها هذا الجزء من شمال أفريقيا في مطلع القرن، وذلك تحت ضغط من القوى الأوروبية الرئيسية ولفائدة تلك القوى. فقد بدأ تدهور نظام الدايات في الجزائر منذ ١٨٣٠ بسبب الهجمات المتكررة للقوات الفرنسية؛ وعادت ليبيا وحكّامها القرمنليون إلى الوقوع تحت السيطرة العثمانية المباشرة في ١٨٣٥؛ وأصبحت تونس تحت حكم البايات محمية فرنسية في ١٨٨١؛ وغزا الإيطاليون ليبيا في ١٩١١؛ ولقيت المغرب المصير نفسه على أيدي الفرنسيين والإسبان في ١٩١٢. وغنيّ عن الذكر أن تلك الأحداث السياسية لم تكن هي التغيّرات الوحيدة التي طرأت؛ بل إنها توّجت أو سبقت تغيّرات عميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بل الثقافية أيضًا، إذ إن هذه المجالات كلّها تعرّضت للاضطراب العميق في القرن التاسع عشر.

وكانت تلك هي الفترة التي تجلّت فيها الدلائل الأولى على «تقدّم» البعض (البلدان الرأسمالية الأوروبية) من ناحية، و «تخلّف» البعض الآخر (في أجزاء أخرى من العالم، مثل المغرب الكبير، الذي نتناوله بالدراسة هنا)[1]. وهناك قدر غزير من الكتابات المعاصرة يفيدنا بأن هاتين الظاهرتين مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا. ومن ثم يكون من العبث توجيه البحث عن أسباب مشكلات شمال أفريقيا في القرن التاسع عشر في سياق محلّي بحت وإرجاع هذه الصعوبات، كما حدث في الماضي، إلى اعتبارات تتعلق بطرف واحد، مثل الطبيعة «العتيقة» للمجتمع،

(١) إ. ج. هوبسبوم (E.J. Hobsbawm)، ١٩٧٧، ل. فالنسي (L. Valensi)، ١٩٧٨.

و «التخلّف العلماني (في أمور الدنيا)»، و «العيوب» التي تتّسم بها حضارات شمال أفريقيا – وليس الحضارات الأوروبية – بوجه عام.

لقد كان المغرب الكبير في أوائل القرن التاسع عشر لا يزال يحظى بظروف حياة جيّدة التوازن نسبيًّا، ونحن نعتزم هنا دراسة مقوّماتها وتحديد أوجه القوة ومكامن الضعف فيها. وقد انتهى ذلك التوازن بصورة فجائية في أعقاب عام ١٨١٥، عندما بدأ التوسّع الأوروبي يتّجه صوب شمال أفريقيا، التي كانت جدّ قريبة والتي ارتبطت بها أوروبا منذ زمن قديم جدًا بعلاقات إما عدائية (القرصنة) وإما سلمية (التجارة). وقد فرض التأثير الأوروبي نفسه على المغرب الكبير في فترات مختلفة وبكيفيات متباينة بتباين الظروف المحلية؛ وأدّى بتلك المنطقة في الأجل القصير إلى نشوء أوضاع تختلف باختلاف ظروف كل بلد، كما أدّى على المدى الطويل إلى اضطرابات مماثلة انتهت إلى النتيجة نفسها، ألا وهي الاستعمار.

في ذلك الوقت كان شمال أفريقيا أو المغرب الكبير مقسّمًا إلى بلد مستقلّ قانونيًّا، وهو المغرب الذي كانت تحكمه أسرة العلويين، وثلاث ولايات كانت من الناحية النظرية مقاطعات تابعة للأمبراطورية العثمانية، ولكنها تحظى في واقع الأمر بقدر كبير من الإدارة الذاتية، وهي: القطر الذي كان يحكمه من مدينة الجزائر داي منتخب، والقطر الذي كان محكومًا من تونس، حيث تسود منذ ١٧٠٥ أسرة البايات الحسينيين، وأخيرًا ولاية طرابلس التي كانت بأيدي أسرة القرمنلي منذ عام ١٧١١. فما هي الخصائص المشتركة التي كانت تتميّز بها تلك الولايات العثمانية؟ وعلى أي نمط من المجتمعات فرضت تلك الأسر الحاكمة سيطرتها؟

المخزن في أوائل القرن التاسع عشر[٢]

في الجزائر وتونس وطرابلس اتخذت الدولة – أو المخزن كما كانت تسمّى تقليديًّا – شكل بنية سياسية عسكرية على هامش الجسم الرئيسي للمجتمع الخاضع لحكمه. فقد كان السادة الذين بيدهم زمام السلطة يعتبرون أنفسهم من طينة مختلفة عن طينة الرعايا. فهم الأتراك، وإن تفاوتت درجة اندماجهم بحسب الحالات في الولايات، وهم **الأشراف** في المغرب. وكانت أعلى المناصب توكل في داخل هذه الأوساط الحاكمة إلى **مماليك**، وهم رقيق سابقون من أصل مسيحي، تمّ تحويلهم إلى اعتناق الإسلام وجرى تدريبهم للخدمة في البلاط أو الجيش. وكان عماد هذه الأنظمة يتكوّن من وحدات عسكرية أجنبية، غالبيتها من الانكشارية الأتراك. وكانت أهم وسائل السيطرة على المجتمع الإسلامي تستمدّ من خارج صفوفه ومن بلدان أخرى غير بلدان المغرب: ومن ذلك العملات الصعبة (القروش الإسبانية على الأخصّ) التي تجلبها أنشطة التجارة البحرية أو القرصنة؛ والأسلحة «الحديثة» واختصاصيّو استخدامها للجيش؛ وورق الكتابة وتقنيات إمساك الدفاتر (التي كان يستخدمها المحاسبون اليهود) في «الإدارة».

(٢) ع. العروي، ١٩٧٠، ص ٢٤٤–٢٦٧؛ م. هـ. الشريف، ١٩٧٧.



اللوحة ١٧، ١: منظر من داخل مسجد كتشاوة في مدينة الجزائر عام ١٨٣٣ (بُني المسجد عام ١٧٩٤).

ومهما بدت هذه الوسائل بسيطة وبدائية بالمقارنة مع تلك المستخدمة في أوروبا، فإنها أثبتت فعالية كبيرة في مجتمعات لم تكن على إلفة بها. وكان المخزن يمثّل مرحلة وسيطة بين «الحداثة» الأوروبية أو التركية وبين «الصفة التقليدية» للمجتمعات المحلية؛ وقد تمكّن من

السيطرة على تلك المجتمعات واستغلالها لمصلحته، مقتسمًا الأرباح اقتسامًا محدودًا مع أعيان المدن والتجّار الرأسماليين الأوروبيين، إذ إن هؤلاء التجّار هم الذين كانوا يوفّرون الأموال والأسلحة والورق، الخ، ويتولّون تصدير كل منتجات الأرياف المغربية. وكان ذلك الاستغلال هو المسؤول إلى حد بعيد عن الإبقاء على المجتمعات الريفية الداخلية على أوضاعها القديمة، إن لم يكن عن انحطاط تلك المجتمعات بالفعل[٣].

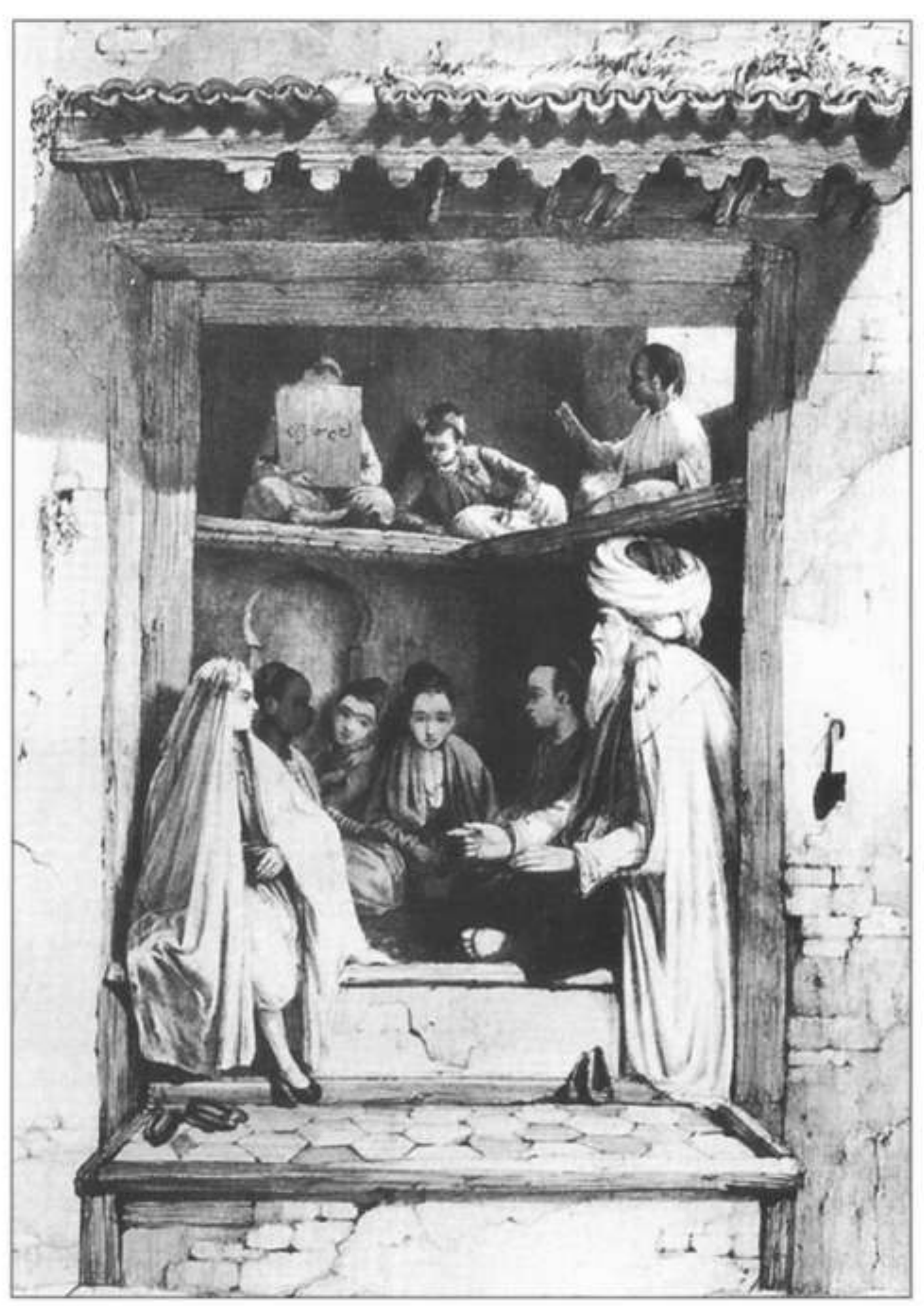
ولم تكن المساندات المحلية لتنقص «المخزن» في مرحلة ما قبل الاستعمار: فقد كان يستطيع تجنيد خدمات الجماعات المحاربة (جماعات «المخزن») التي كانت في خدمته، والاعتماد على ولاء الأعيان في المدن (الذين كان يأتي من بينهم «القائد» أو الحاكم، و «اللزام» أو مقاول الضرائب، و «الوكيل» ومسؤول الإدارة المحلية، الخ)، وعلى ولاء الأسر البارزة في المناطق الريفية، التي يختار من بينها «الشيوخ» أو زعماء المجتمعات المحلية. كما كان له حلفاء شديدو الفعالية بين علماء الدين، سواء أكانوا من «العلماء» (الفقهاء) في المدن، أو من «المرابطين» (الأولياء)، أو رؤساء الطرق الصوفية (في المدن وفي المناطق الداخلية على السواء)، الذين كانوا ينادون جميعًا بالطاعة للحكومة فيساعدون بذلك على إضفاء الشرعية على سلطتها. وكان مدى هذه المساندة المقدّمة محليًا يحدّد طبيعة النظام الحاكم، بل وفرص بقائه في واقع الأمر. ففي الجزائر كان من شأن سيطرة الانكشارية الأتراك (حتى ١٨١٧ على الأقل) وسيطرة الدايات الذين ترجع أصولهم إلى شرق البحر المتوسط أن أعاقت كل تطوّر للسلطة نحو اي نوع متكامل ولو جزئيًا من الحكومة، على حين أن البايات في تونس، وإن كانوا قد استمرّوا في وصف أنفسهم «بالأتراك»، إلا أنهم اندمجوا في البلد الذي يحكمونه منذ أواسط القرن السابع عشر. ويصدق هذا القول نفسه على القرمنليين في طرابلس منذ ١٧١١.

المجتمع الحضري

كان يسود المغرب العربي كلّه، بصورة عامّة، نمط العلاقات الاجتماعية نفسه المتّسم بغلبة الانتماء العائلي وتكافل ذوي القرابة، والثقافة الإسلامية المشتركة نفسها. غير أن المجتمع الحضري كان يميل إلى قدر أكبر من الرسوخ في الجانب التونسي، بينما كانت الحياة القبلية أكثر انتشارًا في ليبيا، والمجتمعات المحلية الريفية تسود في الجزائر، ونمط حياة بربر الجبال هو الغالب في مجمل المغرب الأقصى. ومن ثم كان المغرب الكبير يتّسم فعلًا بتنوّع مجتمعه، ويمكن فيه التمييز، بصورة عامّة، بين سكّان المدن (الحضر) وسكّان القرى المستقرّين، والجماعات القبلية، وسكّان المرتفعات، وخاصة بربر الجبال.

ومن المعلوم أن المدينة هي من العناصر المميزة للثقافة الإسلامية: وبالتالي فقد كانت هناك سلسلة من المدن تمتدّ في مختلف أرجاء المغرب الكبير، من الرباط وفاس غربًا إلى بنغازي

(٣) جرى تعميق بحث هذه المسائل في دراسة م. هـ. الشريف، ١٩٧٩(أ).



اللوحة ٢،١٧: مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم في مدينة الجزائر، عام ١٨٣٠.

وطرابلس شرقًا، مرورًا بتلمسان والجزائر وقسنطينة في ولاية الجزائر، وتونس وسوسة والقيروان في ولاية تونس[٤]. وبرغم أن هذه المدن لم تضمّ أبدًا أكثر من ١٠ إلى ١٥ في المائة من جملة سكّان المغرب الكبير، إلا أنها كانت مراكز استقطاب أربح الأنشطة وأهمّها، مثل التجارة والصناعات الحرفية – التي تطوّر بعضها حتى أوشك أن يبلغ النطاق الرأسمالي، مثل صناعة الشاشية (طرابيش اللباد) في تونس[٥] – والتعليم الديني، والثقافة، والتعليم العام، والفقه، كل ذلك بالاستناد إلى دراسة الكتب والوثائق المكتوبة؛ وممارسة الوظائف السياسية والإدارية والعسكرية، نظرًا إلى أن سلطة المخزن كانت أكثر تركّزًا في المدن منها في المناطق الريفية. وكانت حياة المدينة بالتالي ترتبط باقتصاد نقدي، وبثقافة تقوم على الكلمة المكتوبة، وبوعي في مجال العلاقات الإنسانية يختلف عن الأنماط المستندة إلى النسب وإلى المساواة النظرية التي كانت سائدة في المجتمع الريفي. ويلاحظ أن هاتين المجموعتين من السمات تبدوان مختلفتين إلى درجة تكفي لتمايز المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي، على الرغم من أساس القرابة المشترك بين الإثنين[٦].

واستنادًا إلى كل هذه المزايا المتنوّعة للمجتمع الحضري، هل يمكن القول إن هذا المجتمع كان قادرًا على أن يتطوّر ويقود بقية أنحاء البلاد على طريق التغييرات الجذرية، على غرار ما كان يحدث في أوروبا في ذلك الوقت[٧]؟ إن هذا السؤال يدور حول مسألة «الطبقة المتوسطة» الحضرية وأوجه قوّتها، وجوانب الضعف فيها بصفة خاصّة، التي كانت على درجة من الأهمية. ذلك أن أغلب الوسائل والتقنيات المستخدمة في المناطق الحضرية بقيت من النمط التقليدي، الذي لا يعطي إلا نتائج ضعيفة كمًّا وكيفًا. وكان التأثير الاقتصادي للمدينة على الريف محدودًا جدًّا، بسبب أهمية اقتصاد الكفاف السائد في الريف، وما تبديه المجتمعات الريفية – والقبلية بوجه خاص – من مقاومة للتغييرات. كما كانت منافسة التجّار الرأسماليين الأوروبيين بالغة العنف، حتى أنهم نجحوا في الاستيلاء على تنظيم المواصلات البحرية بين مختلف البلاد الإسلامية والإشراف عليها. وبالتالي فإن تلك الطبقات الوسطى التي امتهنت التجارة والصناعات الحرفية كانت تلاقي صعوبات في تطوير أنشطتها على نحوٍ مستقلّ:

---

(٤) ل. فالنسي (L. Valensi)، ١٩٦٩(أ)، ص ٥٠–٦١؛ ب. بورديو (P. Bourdieu)، ١٩٧٠، ص ٥٤–٥٧؛ ج. بيرك (J. Berque)، ١٩٧٨، ص ١١٥–١١٧ و٢٢١–٢٣٠ و٣٩٨–٤٠١؛ ر. غاليسو و ل. فالنسي (R. Gallissot and L. Valensi)، ١٩٦٨؛ د. ساري (D. Sari)، ١٩٧٠، ص ٣–١٢ و٣٢–٥٦.

(٥) ل. فالنسي (L. Valensi)، ١٩٦٩(ب)، ص ٣٧٦–٤٠٠.

(٦) يؤكّد فالنسي تجانس المجتمع المغربي، الذي تسود فيه علاقات القرابة الأبوية. وعلى نقيض ذلك، فقد شدّدتُ على أوجه اختلاف المجتمعات الحضرية ودرستُ التفاصيل في عديد من الأعمال وخاصة في المرجع: م. هـ. الشريف، ١٩٧٩(ب)، وخاصة ص ٢٣٥–٢٧٧.

(٧) ر. غاليسو و ل. فالنسي (R. Gallissot and L. Valensi)، ١٩٦٨، ص ٥٨–٦٠؛ ل. فالنسي (L. Valensi)، ١٩٧٨ ص ٥٧٤–٥٨٦؛ ع. العروي، ١٩٧٠، ص ٢٤٤–٢٦٧؛ ج. سي. فاتان (J.C. Vatin)، ١٩٧٤، ص ١٠٤–١١٠.

ولذا كان عليها أن ترضخ لحماية المخزن التي تشلّ نشاطها إلى حدّ ما كلّما بلغت مصالحها حجمًا معيّنًا. وكان من المعتاد الإقدام على تشارك تجاري مع بعض الأشخاص من ذوي المناصب العالية، كما حدث على سبيل المثال بين اليهوديين بكري وبوشناق وبين داي الجزائر، أو بين التاجر أصيل جزيرة جربة الحاج يونس بن يونس ورئيس الوزراء في تونس حوالى عام ١٨٠٠. أما في الداخل، فكانت «الطبقة الوسطى» الحضرية تفضّل استثمار أموالها في مقاولات الضرائب (اللزمة)[٨]. ونظرًا إلى هذه العراقيل التي كانت تعوق نمو الطبقة الوسطى، فإنها لم تستطع أن تقوم بدور الخميرة أو العنصر المحرّك للتحوّلات في المجتمع في مجموعه.

المجتمع الريفي

كان المراقبون المعاصرون يفرّقون تفرقة واضحة بين الحضر والبدو. فماذا كانت معاييرهم في ذلك؟ كانت توجد من جهة ثقافة حضرية معقّدة تستند إلى الكلمة المكتوبة، في حين أن المناطق الريفية كانت مستقرًّا للتراث الشفهي المتواتر. وفي ما يخصّ المسائل الدينية، كانت تقابل تعليم الفقه الذي يدرّسه العلماء في المدينة تعاليم «المرابطين» (الأولياء الصالحين) في الأرياف، حيث تسود العبادة «السمعية – البصرية»[٩]. وفي الشؤون المادية، كان عصب الحياة في المدن نظامًا نقديًّا بما يصاحبه من أنشطة، على حين تميّزت حياة المناطق الريفية باقتصاد الكفاف وبوسائل الإنتاج الضعيفة التطوّر والنمو من حيث الموارد البشرية والتقنية على السواء. ومن وجهة النظر الاجتماعية، كان وعي سكّان المدن للفوارق الطبقية يتزايد، كما كانت الفردية بينهم تتزايد في الوقت نفسه، على حين كان سكّان المناطق الريفية ملتزمين بالقواعد المستقرّة للتنظيم القائم على النسب؛ وعلى هياكل النسب الأبوي بالتحديد. فالمجموعات البشرية تحدّد هويتها تبعًا لما تتصف به من روابط الدم – وهي في بعض الأحيان روابط أقرب إلى الأسطورة منها إلى الواقع – فتنتسب إلى سلف تتّخذ اسمه هوية لها (بنو فلان أو فلان...). وكان المجتمع البدوي يشكّل نمطًا من «فروع» متجاورة، تتعايش معًا إما في تحالف وإما في تعارض، وفقًا لقواعد معيّنة لا تمليها روابط الدم بقدر ما تمليها البيئة الطبيعية أو ضرورة الحفاظ على توازن شامل[١٠]. وكان مبدأ النسب ينطوي ضمنًا على المساواة – نظريًّا – بين «الأخوة» و «أبناء العم»، الذين تنشب بينهم العداوة أحيانًا؛ كما كان ينطوي على الملكية الجماعية للأرض؛ وعلى التكافل والتعاون في العمل. وكان يتولّى اتخاذ القرارات شيخ أو زعيم ينتخبه، أو بالأخرى يختاره أرباب الأسر على كل مستوى من مستويات الأقسام الفرعية للجماعة.

---

(٨) كتاب للمؤلف وشيك الصدور.

(٩) إ. غيلنر (E. Gellner)، ١٩٦٩، ص ٧ و٨.

(١٠) إ. غيلنر (E. Gellner)، ١٩٧٣، ص ٥٩–٦٦.

ما هو إذن التفسير الذي يمكن إعطاؤه لهذا الوصف البالغ التبسيط لطريقة تنظيم المجتمع البدوي أو الريفي؟ إن دعاة نظرية القطاعات يعتبرون هذا مجرد نموذج بسيط دون أسس مادية حقيقية؛ ومجرّد إعادة تركيب «بنيانية» وخيالية لوضع فعلي، فكلّ شيء يردّ إلى النسب وإلى السلالة، سواء أكان ذلك في سياق الحياة الجماعية أو حياة القرية، أو حتى حياة المجتمع الحضري[١١]. ولقد كان هذا التفسير، ولا غرابة في ذلك، موضوع انتقادات: ومن المآخذ عليه أنه لا يكاد يعير أهمية تُذكر للتفسيرات المادية للتنظيم الاجتماعي، مفضّلًا عليها الأصول الأحيائية للجماعات الأساسية بدلًا من نتائج تكيّفها مع بيئة طبيعية من صميم الواقع؛ وأنه يحلّل المجتمعات الريفية دونما اعتبار للخلفية الإسلامية أو المخزن، متجاهلًا بذلك عنصر التطوّر التاريخي، إلى غير ذلك[١٢].

ويكتفي كاتب هذا المقال بأن يبيّن أنه بينما كانت مظاهر «القطاعات» واضحة في المناطق النائية وبين الجماعات المنعزلة، إلا أنها فقدت حدّتها أو اختفت كليًّا في المناطق الريفية المعرّضة لتأثير المدن أو مراكز الأسواق؛ أي المناطق المنبسطة المحيطة بالمدن في دائرة نصف قطرها ما بين عشرة ونحو ثلاثين كيلومترًا حسب تقديراتنا[١٣]، والواحات الواقعة على طرق القوافل الرئيسية، وبعض المناطق المتخصّصة في المنتجات التي تلقى سوقًا رائجة، مثل الحبوب في حقول «الملك»، أو زيت الطعام في الساحل التونسي، وما إلى ذلك. وقد تجلّى تأثير المدن في الاقتصاد من خلال تداول النقد أو الأصول العينية، ونظام حيازة الأرض الذي يقتضي ثبوت ملكية الأرض ملكية حرة من كل التزام وفقًا للقوانين المدوّنة، والعلاقات الاجتماعية التي تنطوي على درجة من الخضوع والاستغلال: كمثل وضع «الخمّاس» وهو المزارع مستأجر الأرض الذي يحصل على خمس الإنتاج نظير جهده، وكان من الأنماط المألوفة في هذه المناطق[١٤]. وبرغم أن عنصر النسب استمرّ يتمتّع بأهمية أساسية، وبرغم شيوع الحيازات الاسرية الصغيرة شيوعًا كبيرًا في تلك المناطق «المفتوحة»، إلا أن هذه المناطق تجلّت فيها بلا نزاع سمات كانت غير معروفة في المناطق «القبلية» أو الجبلية.

فبسبب التنوّع الكبير والعزلة النسبية واستخدام تكنولوجيا «تقليدية» ضعيفة الكفاءة، كانت مجتمعات شمال أفريقيا، شأنها شأن المخزن الذي يحكمها بوسائل بعضها مستورد من الخارج، تعاني الكثير بلا شك من أوجه الضعف، ولكنها نجحت مع ذلك في المحافظة على توازن صمد حتى ١٨١٥، حين أشاعت فيه خللًا لا إصلاح له تلك الهجمة الجديدة التي شنّتها عليه أوروبا بأساطيلها ومستغلّيها.

(١١) انظر الملاحظات ٦ و ٩ و ١٠ أعلاه.

(١٢) ع. العروي، ١٩٧٧، ص ١٧٤–١٧٨؛ ل. بن سالم، ١٩٨٢.

(١٣) م. هـ. الشريف، ١٩٧٩(ب).

(١٤) س. برغاوي (S. Bargaoui)، ١٩٨٢.

الهجمة الأوروبية

مع نهاية حروب نابليون في ١٨١٥، بدأ شنّ حملة أوروبية تساندها قوات متزايدة الضخامة والاجتياح، استهدفت المغرب الكبير أولًا ثم لم تلبث أن امتدّت إلى سائر أنحاء العالم. وفي البداية، كانت اعتبارات التجارة والأسواق هي أهم العناصر الحاسمة. فمع نمو الإنتاج في المغرب العربي ليواكب معدّل التصنيع في أوروبا، انخفضت الأسعار نتيجة لذلك وتدهورت شروط التجارة بالنسبة إلى المغرب الكبير. وتحت وطأة الظروف الاقتصادية القاسية التي سادت آنئذٍ، تزايدت حدة التنافس وشراسته تدريجيًّا، وغدت السياسات الأوروبية للتوسّع في ما وراء البحار أكثر شراسة وعدوانية[١٥]. فمنذ وقت مبكّر يرجع إلى عام ١٨١٦، أُرسل الأسطول البريطاني بقيادة اللورد ايكسماوث إلى شمال أفريقيا، وتكرّر ذلك في ١٨١٩ بقيادة العميد البحري فريمانتل، وبالتعاون مع مجموعة من السفن الحربية الفرنسية التي يقودها العميد البحري جوريان، كي ينذروا سلطات ساحل شمال أفريقيا (بارباري) بأن مجموعة الأمم الأوروبية قد قررت بالاتفاق بينها حظر القرصنة. غير أن هذا الهدف النبيل ظاهريًّا كان يخفي وراءه نوايا الهيمنة الاستغلالية، إذ إن الفرنسيين طالبوا بالكثير من الامتيازات التجارية، وخاصّة لمواطنيهم من جنوب فرنسا. وكذلك فعل الانجليز لمصلحة عملائهم من الايطاليين والإسبان الذين كانوا ينافسون الفرنسيين. وكانت تلك علامة البداية لسياسة نجحت بعد ذلك نجاحًا كبيرًا في تحقيق هدفها النهائي، وهو إخضاع بلدان شمال أفريقيا لمتطلبات أوروبا الاقتصادية والسياسية المتزايدة بلا حدود[١٦]. وكانت التعليمات التي زوّد بها قنصل فرنسا الجديد الذي أرسل إلى تونس على رأس أسطول في ١٨٢٤، مركّزة على «ضرورة إقامة علاقات مع هذا الكيان الأضعف (الولاية) تكون أكثر لياقة بكرامة المملكة (الفرنسية) وبمصالحها»[١٧]. ولقد جنت التجارة الأوروبية، والفرنسية بصفة خاصة، فوائد جمّة من تلك «الضرورة»، التي أتاحت لها التوسّع السريع بفضل ما حظيت به من تسهيلات لا مثيل لها، كان يكفلها نظام جائر إلى درجة تثير الاشمئزاز. فكانت الصفقات الأوروبية، وحتى المشبوهة جدًّا منها، ناجحة لا محالة بفضل نفوذ القنصل الأوروبي المعني. وقد نقل عن أحد التجّار الفرنسيين المستقرّين في تونس قوله «لو لم يوجد القراصنة البربر لوجب اختراعهم»[١٨]. ثم كانت هناك مطية «الكرامة الوطنية»، التي كانت تحقّق باسمها المكاسب والمصالح بأقل ثمن في المغرب العربي. ومن المعروف أن الحملة على الجزائر في ١٨٣٠ قرّرها نظام متدهور يحاول مستميتًا أن يستعيد هيبته ويعزّز أوضاعه في فرنسا ذاتها.

---

(١٥) ر. شنيرب (R. Schnerb)، ١٩٥٧، ص ٤٤ و٤٥؛ م. هـ. الشريف، ١٩٧٠.

(١٦) ع. العروي، ١٩٧٠، ص ٢٧٥ وما يليها.

(١٧) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية – المراسلات القنصلية، تونس، المجلد ٤٤: «تعليمات لقنصل فرنسا العام في تونس، بتاريخ ٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٢٣».

(١٨) المرجع السابق، المجلد ٤٨، رسالة ١٠ أغسطس / آب ١٨٣٠ (مقررات «الشعب الفرنسي» في تونس).

وإلى جانب الأنشطة التجارية، اتّسع نطاق الصفقات من كل نوع، ولا سيّما في مجال القروض المالية والربا. ونكتفي بسوق مثل واحد: وهو مثل باي تونس الذي اعتاد – وقد نفدت أمواله – أن يبيع مقدّمًا إلى التجّار الأوروبيين محصول الزيت الذي تنتجه بلاده والذي يحتكر هو تجارته كليًا. ولما كان المحصول ضئيلًا جدًا عام ١٨٢٨، مما أدّى إلى نقص الزيت، فقد طالب التجّار بردّ ما دفعوه مقدّمًا ونالوا مطلبهم على أساس سعر الزيت الذي كان سائدًا آنذاك في مرسيليا[١٩]. غير أن المصاعب التي كان يواجهها الباي لم تتوقف عند هذا الحد. ففي الثلاثينات وقع عبء الديون التي استمرّ اقتراضها على بعض كبار الشخصيات من جهة، مثل رئيس الوزراء الذي أفلس كليًّا على هذا النحو، ثم على منتجي الزيت في منطقة الساحل من جهة أخرى، الذين كان عليهم أن يسدّدوا أكثر من مليونَي فرنك بين ١٨٣٢ و١٨٤٥[٢٠]. وعمل التجّار بمهارة لا تبارى على دفع الباي إلى الإصرار على مطالبة رعاياه بسداد الأموال التي دفعها لهم مقدّمًا نقدًا وليس على صورة زيت، وذلك لكي ينتفع التجّار وحدهم بأرباح التجارة في هذه السلعة، وانتهوا إلى أن حلّوا محلّ الباي في عملية تقديم القروض مقدمًا إلى المنتجين قبل جني المحصول، وكانت النتيجة منذ ١٨٣٨ فصاعدًا أن تعرض عدد من المنتجين للحجز على ممتلكاتهم لعدم قدرتهم على تسديد الديون[٢١].

وقد تفشّى نظام الإقراض الذي بدأ على هذا النحو تفشّيًا كبيرًا بعد ذلك. وحوالى عام ١٨٦٠، عندما تكاثرت رؤوس الأموال في أوروبا وراحت أسعار الفائدة تنخفض، في حين راحت دول شمال أفريقيا – التي كانت لا تزال مستقلّة عندئذٍ – تبادر إلى تنفيذ «الإصلاحات» التي اقترحها القناصل والمستشارون الأجانب، اتّخذ التغلغل الأوروبي اتجاهات جديدة فتحوّل من التجارة إلى العمليات المالية. وفُتحت أبواب الجزائر للشركات الرأسمالية، أو ما سُمّي في ذلك الوقت «بالاستعمار في قفاز حريري»، في مجالات الزراعة والمصارف والأشغال العامة والتعدين وغيرها[٢٢].

وكانت الظاهرة أكثر وضوحًا في تونس، حيث استغلّت موارد البلاد المالية في مرحلة أولى من قبل الأوروبيين ثم ابتلعتها سيطرتهم تمامًا خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات، بين ١٨٥٩ و١٨٦٩ على وجه التقريب. ولما كان وزراء البايات قد ألزموا أنفسهم ببرنامج شاسع الأبعاد «للتحديث» والأشغال العامة بناءً على مشورة من القناصل الفرنسيين والإنجليز في تلك الفترة، فقد شرعوا في برنامج أحمق للإنفاق كي يحصلوا في أوروبا، وبأسعار باهظة، على معدات عسكرية أو بحرية بالية، مثل المدافع العتيقة التي اقتنيت في ١٨٦٥، ويتعاقدوا مع مقاولين

(١٩) م. هـ. الشريف، ١٩٧٠، ص ٧٤١ و٧٤٢؛ ك. شاطر، ١٩٨٤، ص ٣٣٥ و٣٣٨.

(٢٠) المحفوظات العامة للحكومة التونسية، السجلات رقم ٢٣٤٨ و٢٣٤٩ و٢٤٣٣، الخ. وأشار إليها السعداوي في بحث أجراه عام ١٩٨٠ عن التجارة الخارجية التونسية في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

(٢١) المرجع السابق، ص ٢٠٣–٢١٦؛ و ل. فالنسي (L. Valensi)، ١٩٧٧، ص ٣٤٣.

(٢٢) أ. ري – غولدزيغر (A. Rey-Goldzeiguer)، ١٩٧٧، ص ٥٨٣–٦٠٦.

أجانب لينفّذوا أشغالًا عامّة باهظة التكلفة وذات نفع مشكوك فيه، مثل إعادة بناء القناة المائية الرومانية المعلّقة في قرطاج أو بناء قصور المقار القنصلية لممثّلي الدول الأوروبية منذ ١٨٥٩[٢٣]، إلى غير ذلك. ولم يكن هناك مفرّ من تفاقم انزلاق الباي في الديون، إذ استدان أولًا من السماسرة والوكلاء المحليين، وخاصّة اليهود القادمين من «ليغورنو» والمتمتّعين بالحماية الأوروبية. وبحلول عام ١٨٦٢، كانت بأيدي هؤلاء التزامات على الحكومة تبلغ زهاء ٢٨ مليون فرنك من الديون التي اقترضتها الحكومة بأسعار فوائد تبلغ حدّ الرّبا الفاحش[٢٤].

وابتداءً من عام ١٨٦٣، اتّجه الباي إلى المقرضين الأجانب، الذين كانت شروطهم من الناحية النظرية أخفّ وطأة من شروط المقرضين المحليين، وبدأت القروض المرخّص بها من الحكومة الفرنسية تعرض في سوق باريس. غير أن العمولات المرتفعة والرشاوى والمضاربات أو الغش الصريح، لمصلحة الماليين الأوروبيين الجشعين من أمثال رجلي البنوك اليهوديين الألمانيّي الأصل «إرلانغر» و «أوبنهايم»، ومدير مصرف «كونتوار ديسكونت»، و «بينار» وغيرهم، ثم لمصلحة ممثّلي الباي عديمي الذمّة مثل رئيس الوزراء مصطفى خازندار، هذه الأعمال كانت تلتهم جانبًا كبيرًا من الأموال ولا تترك إلا النزر اليسير مما يقترضه نظام الباي ويتسلّمه بالفعل[٢٥]. وأدّت تلك القروض إلى زيادة سريعة في الدين الوطني، الذي بلغ ١٠٠ مليون فرنك في مطلع ١٨٦٦، ثم ١٦٠ مليون في فبراير / شباط ١٨٧٠، مقابل إيرادات سنوية للدولة تراوح بين ١٠ و١٥ مليون فرنك[٢٦]. وسرعان ما أفلست حكومة الباي عندما واجهت ظروفًا اقتصادية عسيرة منها ضعف المحاصيل من ١٨٦٦ إلى ١٨٧٠، بل حدوث المجاعة وانتشار الوباء في عام ١٨٦٧. وفي ٥ يوليو / تموز ١٨٦٩، فرضت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا على الباي قبول لجنة مالية دولية، سيطرت على كل إيرادات الدولة التونسية لضمان تسديد الدين العام على أقساط سنوية حُدّدت بمبلغ ٦,٥ مليون فرنك[٢٧]. وشهدت الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٨٨١ شيئًا من الهدوء السياسي يرجع إلى غياب التدخّل الفرنسي بعد هزيمة فرنسا وإلى الإدارة النزيهة المستنيرة للشؤون العامة التي قادها خير الدين رئيس الحكومة من ١٨٧٣ إلى ١٨٧٧. بيد أن التغلغل الرأسمالي استمرّ من خلال عمليات المؤسسات المصرفية، ومنها: The London Bank Of Tunis المشترك مع Baring و Glynn و Mills الخ، من ١٨٧٣ إلى ١٨٧٦، و La Société marseillaise de crédit تساندها مؤسسة Crédit Industriel، وكذلك Comptoir d'Escompte المشترك مع الأخوة Péreire ومع Banque des Pays-Bas، وغير ذلك،

---

(٢٣) ابن أبي ضياف، ١٩٦٣-١٩٦٤، المجلد ٤، ص ٢٦١-٢٦٤؛ ج. غانياج (J. Ganiage)، ١٩٥٩، ص ١٩٠-١٩٢.

(٢٤) ج. غانياج (J. Ganiage)، ١٩٥٩، ص ١٩٥.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٢٠٣-٢١٦، و م. بديرة، ١٩٧٨، ص ١٢١-١٢٤.

(٢٦) المرجع السابق، ١٩٥٩، ص٣٣٥-٤٠٢.

(٢٧) المرجع السابق.

وخاصّة من ١٨٧٧ إلى ١٨٨١. وكانت الاتحادات الرأسمالية التي تعمل بواسطة فروع أو بالاشتراك مع بعض المؤسسات الصناعية مثل Société des Batignolles تبتزّ الباي الضعيف فتحصل منه على الكثير من الامتيازات المربحة، مثل البنوك التي تحظى بمعاملات تفضيلية خاصّة، والسكك الحديدية، والمناجم والموانئ والضياع الشاسعة[٢٨].

وكانت الرأسمالية تمهّد الطريق للاستعمار المباشر عن طريق الدور الذي تؤدّيه في إقامة منشآت البنية الأساسية، بل حتى في مجال الإنتاج أيضًا. فباسم المصالح المستثمرة التي تجب حمايتها، كان دعاة الرأسمالية يطالبون بالتدخّل السياسي ويبرّرونه سلفًا؛ وهو التدخّل الذي تمثّل في الحملة العسكرية التي انتهت بسرعة إلى فرض الحماية الفرنسية على تونس في ١٢ مايو / أيار ١٨٨١.

أما في الجزائر، فقد اتّخذ التغلغل الأوروبي شكلًا مغايرًا بعض الشيء، بسبب غزو البلد المبكّر الذي جاء منذ ١٨٣٠. فبالإضافة إلى مجيء المصالح الرأسمالية التجارية ثم المصرفية التي لا تفوّت فرصة للاستغلال، وجّه المستوطنون أنظارهم الجائعة إلى الأراضي الجزائرية وطلبوا من السلطات تمكينهم منها. ولبّت السلطات مطلبهم بوسائل شتّى: منها مصادرة الأراضي (ولا سيّما عقب حركات التمرّد الكبرى مثل حركة عام ١٨٧١)[٢٩]، وفرض إقامة الجنود قسرًا على المجتمعات المحلية الريفية، حيث كانت أشدّ الأمثلة الصارخة على ذلك هي الأوامر والمناشير العسكرية الصادرة في أربعينات القرن التاسع عشر[٣٠]، والتشجيع على تقسيم الأراضي «الجماعية» ومصادرة الممتلكات (بقانون ٢٦ يناير / كانون الثاني ١٨٧٣ على سبيل المثال)[٣١]. أما القليل من المحاولات التي جرت لحماية أملاك السكّان المحليين (ولا سيّما القبائل)، مثل قرار مجلس الشيوخ عام ١٨٦٣، فقد كانت حبرًا على ورق في وجه الضغوط من دوائر «المستوطنين» بسبب ضغط الوسط الاستعماري. وفي ١٨٨٢ كانت المصالح الأوروبية قد استولت على زهاء ١ ٠٧٣ ٠٠٠ هكتار (و ١ ٣٣٧ ٠٠٠ هكتار بحلول عام ١٨٩٠) من الأراضي التي كان أغلبها في منطقة «التل»[٣٢]، بكل ما ينطوي عليه ذلك من نتائج أثقلت كاهل السكّان المحليين.

عوامل التغيير

تعرّض التوازن العتيد الذي كان يميّز طريقة الحياة في المغرب الكبير لأشدّ الاضطراب بسبب التغلغل الأوروبي بمختلف أشكاله، وهو التغلغل الذي تجلّت آثاره إما على نحو مباشر أو على

---

(٢٨) المرجع السابق، ص ٤٢١–٤٢٦، ٤٦٣–٤٧١، ٥٦٤–٥٨٨، ٦٠٠–٦٠٨، ٦٤٠–٦٦١.

(٢٩) سي. ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٦٨، الجزء الأول، ص ٢٤–٣٦.

(٣٠) سي. أ. جوليان (C.A. Julien)، ١٩٦٤؛ أ. ري – غولدزيغر (A. Rey-Goldzeiguer)، ١٩٧٧، ص ١٣٩.

(٣١) سي. ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٦٨، الجزء الأول، ص ٧٨–٨٨.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٩٤–١٠٢.

نحو غير مباشر في المجالين التجاري والمالي. فما هي الأدوات الرئيسية التي أحدثت التغيير، وما هو الاتجاه الذي اتّخذه هذا التحوّل، وما هو الأثر الذي أحدثه الضغط الأوروبي على مختلف فئات السكّان المحليين؟

لقد تمثّل أول عوامل التغيير في التجارة البحرية، التي كانت في أيدي تجّار أوروبيين، أو كانت في بعض الحالات النادرة تتمّ بواسطة عملائهم أو حلفائهم المحليين. فلقد أضعفت هذه التجارة بالتدريج تيّار تجارة القوافل التقليدية، بل البحرية أيضًا مع الشرق[٣٣]، إلى أن حلّت محلّها كليًا، وذلك باستثناء التجارة على شبكة النقل عبر الصحراء في ليبيا، التي ازدهرت مجددًا حوالى عام ١٨٤٥ وظلّت صامدة إلى ما بعد عام ١٨٨٠[٣٤]. وفي بلاد شمال أفريقيا ذاتها، غزت المنتجات الصناعية الأوروبية (المنسوجات والمنتجات المعدنية، والمعدات العسكرية المستوردة التي شملت حتى أزرار اللباس العسكري) والمواد الغذائية المستوردة (مثل السكّر والشاي والبن) على نحوٍ سريع الزبائن الأغنياء في المغرب، ثم فئات اجتماعية أوسع نطاقًا بعد حين. وأخذ حجم الواردات يتزايد على نحوٍ أسرع بكثير من زيادة حجم الصادرات، ممّا أحدث نزيفًا ماليًّا ترتّبت عليه نتائج عديدة، ولا سيّما في ما يخصّ العملات الأجنبية[٣٥].

وثانيًا، بدأت المنتجات المصنوعة الواردة من أوروبا تنافس نظائرها التي ينتجها الصنّاع الحرفيون حتى طردتها في النهاية من الأسواق المحلية أو الأجنبية المعتمدة على الزبائن الميسوري الحال. ومن الحالات النموذجية في هذا الصدد حالة «الشاشية» التونسية (طاقية حمراء من الصوف) التي بلغت الصادرات منها حتى ١٨٦١–١٨٦٢ مبلغًا يربو على ثلاثة ملايين من الفرنكات سنويًّا. وبحلول ١٨٦٤–١٨٦٥ لم تتجاوز قيمة الصادرات نصف ذلك المبلغ، ثم انخفضت إلى ٨٥٠٠٠٠ فرنك في ١٨٦٩–١٨٧٠، وانهارت في ١٨٧٥–١٨٧٨ إلى أدنى مستوى لها وهو ٢٥٠٠٠٠ فرنك سنويًّا[٣٦]. حقيقة أن المنافسة الأوروبية أضرت على نحو رئيسي بسلع الإنتاج الحِرفي الرفيع المستوى وبالتجارة عبر المسافات الطويلة، ولكن صغار الحرفيين، مثل تجّار التجزئة، أصابهم الضرر أيضًا بسبب فقد الزبائن الميسورين، واضطرابات أسعار النقد الأجنبي، ووطأة الضرائب المتعددة، وباختصار، نتيجة لعملية إفقار عامّة سادت البلاد.

هذه العملية، مع ما صاحبها من إدخال نظام نقدي على الاقتصاد يستهدف خدمة مصالح أقلية معيّنة، كانت عاملًا مشجّعًا على الالتجاء إلى المقرضين والمرابين. ففضلًا عما سبق ذكره من اعتماد حكومة الباي في تونس على القروض، راح الربا ينشر الخراب في كل مكان، حتى أعماق الأرياف. وتشير المراسلات المتبادلة بين القادة (حكّام الأقاليم) التونسيين مرارًا

(٣٣) ل. فالنسي (L. Valensi)، ١٩٦٩، ص ٧٠–٨٣؛ ن. سيدوني، بدون تاريخ، ص ٣٩ و٤٠.

(٣٤) ج. ل. مييج (J.L. Miège)، ١٩٧٥.

(٣٥) م. هـ. الشريف، ١٩٧٠، ص ٧٢٨ و٧٢٩؛ ل. فالنسي (L. Valensi)، ١٩٧٨، ص ٥٨٣.

(٣٦) ب. بينك (P. Pennec)، ١٩٦٤، ص ٢٥٧.

وتكرارًا إلى مسألة الديون غير المسدّدة، المستحقّة عادة لتجّار أوروبيين ولكن أيضًا لبعض الأعيان المحليين. ثم ان السجلات العدلية، التي احتُفظ بها في تونس ابتداءً من ١٨٧٥ فصاعدًا، تحفل بذكر المعاملات المعقودة بين فلّاحين بسطاء وبين مقرضين محليين، غالبيتهم من اليهود[٣٧]. وربّما كانت الحالة أسوأ من ذلك في الجزائر، حيث اعترف الجنرال مارتينبري، نائب حاكم الجزائر في ١٨٦٠، بأن «الحقيقة المؤكّدة، للأسف، هي أن استفحال الرّبا كان نتيجة للاحتلال الفرنسي». إذ إن أحداث التمرّد وعمليات القمع التي تعقبها، واضطراب الحياة الريفية والأنماط الاجتماعية التقليدية، وإدخال الاقتصاد القائم على النقود، وتغلغل الاستغلاليين من كل نوع حتى إلى أعماق الأرياف، كل تلك العوامل، مضافًا إليها تأثير قسوة المناخ وعبء الضرائب الباهظ، أسهمت في انتشار الرّبا، الذي كان إحدى «الآفات السبع» التي أصابت الجزائر في زمن الاستعمار[٣٨].

وبسبب الصعوبات التي صادفتها الدولة في تونس والمغرب والإدارة الاستعمارية في الجزائر، فقد غدا نظام الضرائب قمعيًا وغولًا لا يشبع. وخضوعًا للضرورة، أقام باي تونس منذ مطلع عشرينات القرن نوعًا من الاحتكار لتجارة الزيت الذي كان سلعة التصدير الرئيسية.

وقد اضطرّ الباي إلى التنازل عن ذلك الاحتكار بموجب الاتفاقية التي فرضتها عليه فرنسا غداة استيلائها على مدينة الجزائر في أغسطس / آب ١٨٣٠، ولكنّه أقام احتكارات أخرى وزاد عدد الضرائب غير المباشرة وتوسّع في نظام الالتزام (مقاولات الضرائب) في الأربعينات[٣٩]، وأعاد تقدير المعدّلات وأسس الحساب الخاصّة بالضرائب القديمة المفروضة على الإنتاج، واستحدث ضريبة راس (إعانة أو مجبى) في عام ١٨٥٦[٤٠]. وقد حدث التمرّد التونسي الكبير في ١٨٦٤ بسبب قرار بمضاعفة نسبة هذه الضريبة. وشهد المغرب بعد بضع سنوات الصعوبات المالية نفسها التي عاشتها تونس، ولجأ إلى الأساليب الرعناء نفسها لمواجهتها[٤١]. وفي الجزائر، أجبر السكّان المحليون على دفع «الضرائب العربية» التقليدية بالإضافة إلى «الضرائب الفرنسية» الجديدة (ولا سيّما ضرائب البلدية الجائرة، التي حدت بجول فيري إلى أن يصفها في ١٨٩٢ بأنها «استغلال صارخ للسكّان

(٣٧) س. برغاوي، ١٩٨٣، ص ٣٥٣-٣٥٧.

(٣٨) سي. ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٦٨، الجزء الأول، ص ٣٧٠-٣٧٢ و٣٨٣-٣٨٦؛ أ. ري - غولدزيغر (A. Rey-Goldzeiguer)، ١٩٧٧، ص ١٧١ و١٧٢ و٤٨٤ و٤٨٥.

(٣٩) ابن أبي ضياف، ١٩٦٣-١٩٦٤، الجزء الرابع، ص ٤٣-٤٨ و٥٥ و٥٦ و٨٠-٨٣ و١٤٤-١٥٦؛ ل. سي. براون (L.C. Brown)، ١٩٧٤، ص ٣٤-١٣٧ و٣٤٠-٣٤٩؛ ك. شاطر، ١٩٨٤، ص ٥٥٣-٥٦٠.

(٤٠) ابن أبي ضياف، ١٩٦٣-١٩٦٤، الجزء الرابع، ص ٢٠٣-٢٠٨؛ ج. غانياج (J. Ganiage)، ١٩٥٩، ص ١٠١ و١٠٢.

(٤١) ج. ل. مييج (J.L. Miège)، ١٩٦١-١٩٦٣، الجزء الثاني، ص ٢٢٥-٢٤٣؛ ج. عياش (G. Ayache)، ١٩٧٩، ص ٩٧-١٣٨.

المحليين»). كما كان عليهم أن يدفعوا ضرائب غير مباشرة ومقابلًا نقديًا كبديل عن عديد مختلف من الأعمال الإلزامية، فضلًا عن تحميلهم تعويضات حرب كبيرة عقب كل تمرّد: فعلى سبيل المثال، التهم التعويض الذي فُرض بعد تمرّد ١٨٧١ نحو ٧٠ في المائة من القيمة الإجمالية للأراضي التي تملكها القبائل(٤٢).

وفي الظروف الجديدة التي نشأت عن انقلاب البُنى الاقتصادية والاجتماعية القديمة ونهب السكّان المحليين بواسطة نظام الضرائب والرّبا الفاحش، فإن الأزمات المناخية التقليدية - التي يبدو أنها كانت أكثر تواترًا في القرن التاسع عشر منها في القرن الثامن عشر - أصبحت تتّخذ أبعاد الكوارث الجسيمة. فقد أودت أزمة ١٨٦٦-١٨٦٩ في تونس والجزائر وأزمة ١٨٧٨-١٨٨١ في المغرب بحياة العديد من السكّان وخفضت عددهم، وأوهنت الاقتصاد وبنية المجتمع المحلي إلى درجة تعزّ على التدارك أو العلاج(٤٣).

المستفيدون من الأزمة

على غرار ما يحدث في أي مكان آخر، أفرز الوضع السائد في المغرب في القرن التاسع عشر عشيرته الخاصّة من الانتهازيين. وتمثّل هؤلاء أولًا في المستوطنين الأوروبيين، وهم جالية كبيرة في الجزائر إذ بلغ عددهم نحو ١٦٤٠٠٠ نسمة في ١٨٥٥، و٢٤٥٠٠٠ نسمة في ١٨٧٢، ثم ٣٧٥٠٠٠ نسمة في ١٨٨٢(٤٤). وفي تونس، قارب عددهم ١١٠٠٠ نسمة في ١٨٥٦، و١٤٠٠٠ نسمة في ١٨٧٠، و١٩٠٠٠ نسمة في ١٨٨١(٤٥). أما في ليبيا فقد بقيت أعدادهم ضئيلة نسبيًّا حتى الأعوام الأولى من القرن العشرين. وعلى الرغم من أن غالبية هؤلاء الأوروبيين المستوطنين في الجزائر وتونس كانوا من أصل اجتماعي متواضع، فقد كانوا يتمتّعون بوضع بالغ التميّز بالمقارنة مع وضع غالبية السكّان المحليين. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى أقلية يهودية نجحت في أن تجد لها دورًا بصورة أو بأخرى في شبكات الرأسماليين الأوروبيين، واستغلّت وضعها في الوساطة بين تلك الشبكات والسكّان المحليين(٤٦). وثمة بعض المسلمين، وإن كانوا ندرة، استطاعوا أن يقوموا بدور مماثل: فمنهم من أصبح وكيلًا لقنصل، أو امتهن السمسرة، ومنهم - وهو الأكثر حدوثًا - من

(٤٢) سي. ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٦٨، الجزء الأول، ص ٢٤٩-٢٦٥، وهو يقتبس عن جول فيرّي (Jules Ferry)، ص ٤٥٢.

(٤٣) ل. فالنسي (L. Valensi)، ١٩٧٧، ص ٣٠٧ و٣١٥؛ ج. بونسيه (J. Poncet)، ١٩٥٤، ص ٣١٦-٣٢٣؛ أ. ري - غولدزيغر (A. Rey-Goldzeiguer)، ١٩٧٧، ص ٤٤١-٤٩٣.

(٤٤) سي. ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٧٩، ص ١١٨ و١١٩.

(٤٥) ج. غانياج (J. Ganiage)، ١٩٥٩، ص ٤٤ و٤٥؛ أ. محجوبي، ١٩٧٧، ص ٣٣، الحاشية ٨٤.

(٤٦) ج. غانياج (J. Ganiage)، ١٩٥٩، ص ٣١٢ و٣١٣؛ ع. العروي، ١٩٧٧، ص ٣١٠-٣١٤.

أصبحوا شركاء عمل لشركات أوروبية تجارية. وكان هؤلاء جميعًا يسعون في أول فرصة إلى الإفلات من سيطرة السلطات الإسلامية بغية الانتفاع بحماية القناصل الأوروبيين في تونس وليبيا والمغرب[٤٧]. أما الحالات الأكثر شهرة فهي حالات كبار شاغلي المناصب في المخزن، الذين استغلّوا وظائفهم ليثروا ثراءً فاحشًا في ظلّ الظروف المضطربة السائدة في بلدهم: ومن أمثالهم مصطفى خازندار، رئيس الحكومة التونسية من ١٨٣٧ إلى ١٨٧١ والذي جمع ثروة بلغت على أقلّ تقدير ٢٥ مليون فرنك، واستثمر الجزء الأعظم منها في فرنسا[٤٨].

وكان على موظّفي السلطة الاستعمارية في الجزائر وعلى حكم الباي الواهن في تونس أن يعتمدوا في المناطق الريفية على بعض الشخصيات صاحبة النفوذ التي مارست نوعًا من السلطة «الإقطاعية» على المجتمعات المحلية الواقعة في دائرة نفوذها. ومن أمثال هذه الشخصيات المقراني في الجزائر إلى حين تمرّده ووفاته في ١٨٧١[٤٩]، وعلي بن خليفة في جنوب شرق تونس من ١٨٤٠ إلى ١٨٨١، إلى أن قرّر في ذلك العام أن يتزعّم حركة المقاومة ضد فرنسا، ممّا أدى إلى نفيه إلى ليبيا[٥٠]. ويبدو أن الاتجاهات التي من النوع نفسه هي التي تفسّر بروز عدد من الأسر الدينية التي احتكرت وراثيًّا، جيلًا بعد جيل، الوظائف المهمّة والحسّاسة، سواء في الدوائر العلمية الإسلامية ذات الأوضاع شبه الرسمية، وخاصّة في تونس[٥١]، أو بين مختلف جماعات الإخوان الإسلامية (الطرق) في الجزائر والمغرب[٥٢].

ضحايا الأزمة

لقد عانى أُناس لا حصر لهم من النتائج المتراكمة المترتّبة على العوامل العديدة التي سبق ذكرها، مثل: ضعف المحاصيل، وعواقب دمج المغرب الكبير في السوق العالمية، والضرائب الباهظة، ويُضاف إلى ذلك حالة الجزائر وما سبّبته حرب الغزو الاستعمارية من دمار وقسوة

(٤٧) في ما يتعلق بوضع الكافر «infidel» أو وضع الحماية الممنوحة لبعض المسلمين، فقد ورد رأي إيجابي بشأنها في ابن أبي ضياف، ١٩٦٣–١٩٦٤، المجلد ٤، ص ١١٧–١١٨؛ ج. غانياج (J. Ganiage)، ١٩٥٩، ص ١٨١ و١٨٢. وبالنسبة إلى لمغرب الأقصى أنظر: ع. العروي، ١٩٧٧، ص ٢٥١–٢٥٤ و٣١٤ و٣١٥؛ و ب. برينيون وآخرون (B. Brignon et al.)، ١٩٦٧، ص ٢٩١ و٢٩٤.

(٤٨) ج. غانياج (J. Ganiage)، ١٩٥٩، ص ٤٢٦–٤٣٦.

(٤٩) م. الأشرف، ١٩٧٨، ص ٥٣–٦٠؛ وفي ما يتعلق بالمقراني، انظر أ. ري – غولدزيغر (A. Rey-Goldzeiguer)، ١٩٧٧، ص ٧٧٥.

(٥٠) أ. كريم، ١٩٨٣، ص ١٤٥–١٥٨.

(٥١) تأكدت الاتجاهات الاحتكارية لكبار الأُسر الدينية من ١٨٦٠ فصاعدًا، وقد نشأت دون شك عن أزمة النظام. أنظر أ. هـ. غرين (A.H. Green)، ١٩٧٨، ص ٩٣–٩٥.

(٥٢) راجع الملاحظتين ٥٥ و٥٦ اللاحقتين.

قوانين الغزاة التي قضت باستيلاء أقلية أجنبية على جزء من أجود الأراضي في البلد. وتجلّت آثار هذا الوضع على الفور في انتشار العوز بين السكّان على نطاق واسع وتقوّض البُنى الاجتماعية التقليدية، بحيث أصبحت الكارثة الاقتصادية والسكّانية أمرًا محتومًا خلال أزمة مثل تلك التي استمرّت من ١٨٦٦ إلى ١٨٦٩[٥٣].

فماذا كانت ردود أفعال الضحايا؟ لقد أعربوا في البداية عن تسليمهم «القدري»، في موقف لم يكل عن إدانته دونما اعتدال كل المراقبين الأوروبيين للمجتمعات الإسلامية في القرن التاسع عشر. ففي ١٨٩٢ كتب ماسكيراي بشأن المسلمين في الجزائر يقول: «إن التسليم أقوى حتى من الغضب في عالم الإسلام الغريب هذا»، أو – على الأصحّ – « ...في هذا الاتحاد الجديد للفقراء المدقعين»[٥٤]. ويبدو أن هذا الموقف، مثله مثل إرادة القتال التي وجدت في الماضي، قد اسهم بصورة طبيعية تمامًا في تعزيز مركز الأولياء المحليين وتنظيمات الطرق الصوفية (الإخوان) باعتبارها معاقل المقاومة القليلة المتبقية في مجتمع يتفسّخ[٥٥]. وقد شهدت السنوات الأولى من القرن التاسع عشر بوادر واضحة على عودة الحيوية لنظام الطرق (الإخوان). وربّما كان لتلك الظاهرة بعض العلاقة بالأحداث الخطيرة التي كانت تزلزل النظام القائم في بعض أجزاء العالم آنذاك، والتي امتدّ تأثيرها إلى شمال أفريقيا بدورها: فقد كان ذلك واضحًا بين جماهير الدرقاوية، الذين ثاروا على الحكم التركي في أوائل القرن التاسع عشر؛ وبين أعيان التيجانية الذين كانوا يشدّدون على التأمّل الداخلي ويميلون إلى الحلول الوسط والتهاون مع السلطات، حتى السلطات الفرنسية بعد ١٨٣٠؛ وبين القادرية والرحمانية الذين كانوا ينهضون من وقت إلى آخر بقيادة الكفاح ضد قوات الاحتلال. وقد رُصِدت هذه الظاهرة بعناية، بل لعلّها حظيت بتركيز خاص عليها في الجزائر، حيث قيل إن تدمير مظاهر العلم الإسلامي والجوانب الحضرية للحياة الإسلامية، وتدمير النسيج التقليدي للمجتمع بوجه أعمّ، قد أدّى بجماهير السكّان المسلمين إلى التحوّل مرّة أخرى إلى استلهام الزوايا والطرق الصوفية[٥٦]. وفي تونس القرن التاسع عشر أيضًا، يبدو لنا أن هذه الطرق أبدت مظاهر لاستعادة حيويتها بعد فترة طويلة من الركود النسبي، وأن بعض الأولياء أو ممثّلي الطرق الصوفية قاموا بدور بارز في تلك الفترة[٥٧]. وكان هذا الاتجاه أكثر وضوحًا في المغرب، وهو الأرض التي ازدهرت فيها الزوايا والطرق الصوفية أكثر من أي مكان آخر.

---

(٥٣) راجع الملاحظة ٤٣ السابقة.

(٥٤) أوردها سي. ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٦٨، الجزء الأول، ص ١٢٨.

(٥٥) ج. بيرك (J. Berque)، ١٩٧٨، ص ٤٢٣–٤٢٩.

(٥٦) سي. ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٦٨، الجزء الأول، ص ٢٩٣–٣٠١؛ ي. تورين (Y. Turin)، ١٩٧١، ص ١١٠–١١٥ و ١٢٩–١٤٥.

(٥٧) ل. سي. براون (L.C. Brown)، ١٩٧٤، ص ١٧٤–١٨٣؛ أ. بن عاشور، ١٩٧٧، ص ٢١٨–٢٢٢؛ أ. هـ. غرين (A.H. Green)، ١٩٧٨، ص ٦٥–٦٧. وانظر أيضًا الملاحظات ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ على الأخصّ.

وفي الطرف الآخر من شمال أفريقيا، على مشارف مصر، تأسّست في ١٨٤٣ الطريقة السنوسية، التي أقامت خلال ستّين عامًا تقريبًا تنظيمًا مارس سلطته الدينية والسياسية الفعّالة، لا في برقة فحسب، بل في ما يتجاوز حدودها بكثير من السودان والصحراء الكبرى وغيرهما. وبحلول عام ١٩٠٠، كانت الطريقة قد أنشأت ١٤٦ زاوية[٥٨]. وعلى الرغم من الافتقار إلى البحوث الدقيقة عن العلاقات بين العدوان الأوروبي وبين تنامي نفوذ المرابطين والطرق الصوفية، فإن كاتب هذه السطور لا يتردّد في القول بوجود صلة سببية بين الظاهرتين.

وكان من النتائج الأخرى للتغلغل أو الغزو الأوروبي، أن تزايد باطّراد وقوع أحداث التمرّد في شمال أفريقيا في القرن التاسع عشر مع تزايد اتّساع نطاقها في الوقت ذاته. وأصبحت الأفعال الفردية لقطع الطرق والسرقة وإضرام الحرائق أو الإتلاف المتعمّد للغابات – إما على سبيل المقاومة أو من أجل البقاء – أصبح ذلك كلّه واقعًا يوميًا في الأرياف، ولا سيّما في أثناء الأزمات، على غرار ما حدث في تونس في الستينات[٥٩]. وتعددت كذلك حركات التمرّد المحلية، ليس فقط في الجزائر المحتلّة حتى عام ١٨٨١ الذي شهد آخر تمرّد كبير في جنوب ولاية وهران[٦٠]، بل أيضًا في المغرب وفي تونس، حيث عاد شيوع حالات التمرّد في أعقاب أحداث ١٨١٥، بعد هدوء دام أكثر من خمسين عامًا. بل إن بعض أحداث التمرّد ذات القاعدة الأوسع نطاقًا من غيرها قد أثارت سكّان مناطق شاسعة، وامتدّت إلى البلد بأسره أحيانًا. ومن أمثلة ذلك ثورة المجتمعات الريفية وسكّان الجبال في ليبيا ضد سلطات الاحتلال العثماني، التي اشتهر خلالها البطلان الملحميان غومة المحمودي وعبد الجليل، ولاحت منها أول بوادر وعي «عربي» في الكفاح ضد الأتراك في الثلاثينات والأربعينات[٦١]؛ وتمرّد جميع القبائل التونسية التي تحالفت في ١٨٦٤ عندما زيدت أعباء الضرائب من أجل سداد ديون الباي الخارجية؛ واشتعال منطقة القبائل وما جاورها في الجزائر في ١٨٧١ لدى انتشار خبر إقامة حكومة مدنية منحازة إلى المستوطنين الأوروبيين وبمناسبة هزيمة فرنسا أمام بروسيا. وقد انتهت كل تلك المساعي الكبرى إلى الفشل، الذي يرجع إلى قوّة نيران الجيوش النظامية المسلّحة جيّدًا بقدر ما يرجع إلى الضعف البنيوي للتلاحم والتماسك بين الجماعات المتمرّدة.

وفضلًا عن ذلك، فإن المحاولات الإصلاحية التي جرت في عدد من مختلف المجالات في سبيل إعادة التوازن الذي اختلّ إلى حدّ خطير أثبتت كلها أنها عديمة الجدوى كذلك. وسوف

---

(٥٨) إ. إيفانز – بريتشارد (E. Evans-Pritchard)، ١٩٤٩.

(٥٩) ترد إشارات عديدة إلى أحداث التمرّد في الأرياف في مراسلات «القيّاد» في المحفوظات العامّة للحكومة التونسية، م. هـ. الشريف، ١٩٨٠.

(٦٠) م. الأشرف، ١٩٧٨، ص ٦٩–٨٧؛ محاضر الندوة التي عُقدت في الجزائر في فبراير / شباط ١٩٨٢، عن المقاومة المسلّحة في الجزائر في القرن التاسع عشر (وشيكة الصدور).

(٦١) المحفوظات العامة للحكومة التونسية، العلبة ١٨٤، الملفّات ١٠٢٠–١٠٢٣. أنظر على نحوٍ خاص رسالة من غومة المحمودي إلى باي تونس في ١٠ ذي القعدة ١٢٧١هـ (أواخر يوليو / تموز ١٨٥٥) (الملف ١٨٤/١٠٢٠).

تُدرس هذه المحاولات في ما يلي في سياق الأوضاع التي كانت سائدة في كل بلد من بلدان المغرب الكبير.

الجزائر

لقد وقعت بلدان المغرب الكبير تحت السيطرة الأوروبية المباشرة في تواريخ مختلفة: الجزائر في ١٨٣٠ وتونس في ١٨٨١ وليبيا في ١٩١١ والمغرب في ١٩١٢. وغني عن البيان أن هذه الفوارق الزمنية لا ينبغي اعتبارها مجرّد مصادفات تاريخية، وإنما هي نتيجة لوجود درجات من المقاومة متفاوتة في شدّتها بحسب البلدان.

ومن بين جميع الأنظمة في المغرب الكبير، كانت ولاية الجزائر هي الأكثر نجاحًا من غيرها في الاحتفاظ بسماتها غير المحلية في بداية القرن التاسع عشر، على الأقل في ما يخصّ مدينة الجزائر ذاتها والحكومة المركزية. فقد بقي الحكم المركزي في أيدي الأتراك من دون غيرهم، الذين استمرّوا لأطول فترة محتفظين بمزاياهم كطبقة مسيطرة. ويعود هذا الوضع المميّز للجزائر إلى أن مجتمعها أكثر تميّزًا بالطبيعة الريفية من بلدان المغرب الكبير الأخرى؛ ولذا فقد كان انقسام المجتمع أكثر توطدًا وبروزًا منه في أي مكان آخر، وكانت طبقة «البلديين» (الطبقة الوسطى) أضعف من أن تتمكّن من القيام بمهمّة استيعاب الغزاة، كما كانت الثقافة الحضرية أقل تطوّرًا.

هل يمكن القول إذن إن النظام السياسي الجزائري كان معارضًا لكل تغيير؟ إن ذلك يبدو بعيدًا عن الواقع. فعلى مدى القرن الثامن عشر، كانت هناك حكومة أقلية محدودة – تركية الأصل دائمًا – تعزّز وجودها في الجزائر على حساب فرق عسكرية مشاغبة من الانكشارية. وكانت تلك الأقلية تختار الداي من بين صفوفها وتُضفي على المؤسسات المركزية قدرًا أكبر من الاستقرار. وكان واضحًا ان اتجاه التطوّر يسير نحو التراجع التدريجي لسلطة العنصر الدخيل والعسكري البحت لمصلحة الزمرة «السياسية» للطبقة الحاكمة. وبلغت هذه العملية ذروتها في «ثورة» علي خوجة، الذي سحق الميليشيا بلا رحمة في ١٨١٧، واستند إلى تأييد قطاعات معيّنة من السكّان المحليين، مثل الكولوغلي (وهم من دم تركي وعربي مختلط) وقبائل الزواوة[٦٢]. وكان ذلك بالضبط هو التطوّر الذي سبق حدوثه في تونس وفي طرابلس، ولكنّه تأخّر قرنًا من الزمن في الجزائر. فقد حدثت التغييرات مبكرة في كل من المقاطعة (بيليك) الشرقية والمقاطعة الغربية، إذ إن البايات اضطرّوا منذ القرن الثامن عشر إلى الاعتماد على قوّات مسلّحة جلّها «عربية»، وإلى ممارسة سياسة حاذقة من التحالفات مع الأعيان المحليين[٦٣]. وكان ذلك من بين الأسباب التي جعلت مقاومة

---

(٦٢) ب. بوايبه (P. Boyer)، ١٩٧٠(أ)، ص ١٢١–١٢٣؛ و ١٩٧٠(ب)، ص ٩٢.

(٦٣) ب. بوايبه (P. Boyer)، ١٩٧٠(ب)، ص ٨٧ و ٨٨؛ ع. العروي، ١٩٧٠، ص ٢٤٨ و ٢٤٩.

الاحتلال الفرنسي في هاتين المقاطعتين أطول أمدًا وأكثر صمودًا منها في الجزائر ومنطقتها.

بيد أنه على رغم مظاهر التغيّر هذه، فإن النظام «الجزائري» في مجمله احتفظ حتى نهاية وجوده بطابعه الدخيل، الذي كان مصدرًا للتناقضات والنزاعات الحادة. فقد حدثت ثورات خطيرة ذات قيادات دينية من بين صفوف الطرق الصوفية، هزّت غرب البلد بين ١٨٠٣ و١٨٠٥، ثم جزءًا كبيرًا من منطقة القبائل في ١٨١٤–١٨١٥[٦٤]. فقد كان هناك نوع من ردّ الفعل «الوطني» يتشكّل تمهيدًا لظهوره قبل الغزو الفرنسي، ويعدّ نذيرًا بما قدر أن يقوم به عبد القادر بعد فترة وجيزة.

لقد تقررت حملة الجزائر لأسباب تتعلّق بالسياسة الداخلية الفرنسية، ولكنّها منقطعة الصلة تقريبًا بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية لفرنسا في ذلك الوقت. وهذا هو سبب مظاهر التردّد والتناقضات التي اتّسمت بها سياسة فرنسا في السنوات الأولى التي أعقبت انتصارها. فالخطط كانت قد وُضعت خصّيصًا بهدف الاحتلال المحدود لبعض المناطق الساحلية حول المدن الرئيسية، مع ترك الأراضي الداخلية لحكّام يستقدمون من الخارج؛ (واقتُرح في هذا الصدد استجلاب أمراء من تونس في ١٨٣٠ و ١٨٣١)؛ أو يختارون بعد مفاوضات مع الذين يمسكون فعلًا بزمام الأمور في البلد، مثل الباي أحمد، باي قسنطينة في ١٨٣٢، والأمير عبد القادر[٦٥].

لقد حاول عبد القادر تأسيس دولة «وطنية» حقيقية وبعث نوع من «الوطنية العربية»، بشهادة أعدائه ذاتهم[٦٦]، وذلك على النقيض من منافسه باي قسنطينة، الذي أبقى على النظام التركي – أو الكولوغلي – للحكومة وبلغ به أوج الكمال في منطقة قسنطينة من ١٨٣٠ إلى ١٨٣٧[٦٧]، وعلى خلاف المرابطين ذوي التقاليد العتيقة، مثل بو معزة الذي كان نشطًا في منطقة وادي شيليف بين ١٨٤٥ و١٨٤٧، و «سلطان» ورقلة، وهو «مهدي سياسي» آخر، لمع نجمه في جنوب شرق الجزائر في ١٨٥١–١٨٥٣[٦٨]. وقد ولد عبد القادر عام ١٨٠٨ في أسرة مرابطة، وكان طيلة حياته عالمًا شغوفًا بالعلم ومصلحًا بمفهوم العصر، يبشّر بأن الرجوع إلى منابع العقيدة هو الشرط الأساسي لبعث الأمة الإسلامية. وفي حالة الفوضى التي كانت تعمّ البلد، اختاره الزعماء والمرابطون في منطقة وهران زعيمًا أوحد لحركة المقاومة، في نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٣٢.

(٦٤) ب. بوايه (P. Boyer)، ١٩٧٠(أ)، ص ١١٩–١٢١؛ ن. سيدوني، بدون تاريخ، ص ٥٩–٦١.

(٦٥) لدينا مراجع غزيرة عن حياة الأمير عبد القادر؛ أنظر مثلًا: م. الأشرف، ١٩٧٨؛ أ. سعد الله، ١٩٨٣، الجزء الثاني، ص ٤٠–٤٦؛ ر. غاليسو (R. Gallissot)، ١٩٦٥، ص ٣٣٩–٣٦٨؛ سي. ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٧٧، ص ١٩–٤٩.

(٦٦) أ. التميمي، ١٩٧٨.

(٦٧) أ. ري (A. Rey)، ١٩٧٨، ص ١٩٧–٢٢١.

(٦٨) انظر الملاحظة ٦٥ أعلاه.

ولقد نجح، بفضل قوّة شخصيته وعن طريق الديبلوماسية تارة والقوة تارة أخرى، في أن يوحّد تحت قيادته سكّان ثلثي الجزائر، وهو في أوج قوّته عام ١٨٣٩. وعلى ذلك فإن السلطات الفرنسية، تحت رئاسة ديميشيلس في ١٨٣٤ وبوجو في ١٨٣٧، وقد قرّرت وضع حدود للاحتلال الفرنسي، توصّلت إلى اتفاق معه واعترفت بسلطته على أراضي الداخل الجزائرية، ولكن مقابل إقراره باحتلال فرنسا للمناطق الساحلية. بل ان الفرنسيين ساعدوه في وقت ما على صدّ المعارضين لسلطته. وعمل عبد القادر تدريجيًّا على إقامة بنية دولة، تؤدّي دورًا توحيديًّا وإن لم تكن مركزية، وتسترشد في ذات الوقت بمبادئ القرآن في ما يتّصل بالنظام الضريبي وبالعدالة، كما تسترشد بالواقع المحلي وتوائم بين التنظيم «الإداري» والعسكري وبين الأوضاع الاجتماعية السائدة. وهذا ما اعترف به بوجو نفسه الذي هزم عبد القادر، إذ يقول: «إن التنظيم الذي وضعه الأمير، والقائم على معرفة تامة بكل جزء من البلد، وبعلاقات القبائل والإثنيات في ما بينها، وبمصالح مختلف قطاعات المجتمع، أي – باختصار – على تفهّم عميق للمشكلات الإنسانية والمادية – ذلك التنظيم يبدو لي جديرًا بأن يحتفظ به». إن هذا التخطيط العام لدولة «وطنية»، إلى جانب المشاعر الدينية والوطنية المتلاحمة التي يستنفرها هذا التنظيم، يفسّر عنف ومثابرة حركة المقاومة التي قادها «أمير المؤمنين» من ١٨٣٢ إلى ١٨٤٧. غير أن التفاوت الضخم بين حجم قوّاته وحجم قوّات أعدائه (إذ عبّأ بوجو ضدّه أكثر من مائة ألف جندي)، وخطة «الأرض المحروقة» التي اتّبعها الفرنسيون، وفوق كل ذلك حالة الانقسام التي كان عليها المجتمع الجزائري آنذاك؛ كلّ هذه العوامل مجتمعة أدّت في النهاية إلى هزيمة الأمير الذي لا يعرف الاستسلام. وإذ أصبح عبد القادر مطاردًا في كل أنحاء الجزائر، فقد حاول أن يجد ملجأً في المغرب، ولكنّه سلّم نفسه في النهاية للفرنسيين في أواخر عام ١٨٤٧.

وبدأ إرساء أُسس المجتمع الاستعماري ومؤسساته بالتدريج عن طريق التغلّب على صعوبات لا حصر لها بعد قدر كبير من المحاولات والأخطاء. ووضعت الجزائر تحت سلطة حاكم عام، وقسمت إلى «أراضي مدنية» حيث حلّ الأوروبيون ونمت المؤسسات الفرنسية، «وأراض عسكرية» حيث خضعت المجتمعات المحلية للمسلمين لسلطة الجيش التقديرية يحكمهم كيفما شاء. وفي عهد الأمبراطورية الثانية، في وقت توسُّع الاستعمار الرأسمالي، بُذلت الجهود لتوطيد سلطة الزعماء البارزين للسكّان المحليين بغية الحصول على تأييدهم في إدارة «الأراضي العسكرية»؛ ومن أمثلة ذلك تجربة «المملكة العربية» الشهيرة. غير أن نوايا الأمبراطور الطيّبة انتهت إلى هباء عندما انهار الاقتصاد – بالنسبة إلى مجتمع المسلمين – في الأعوام ١٨٦٧–١٨٦٩، وهزم الجيش الفرنسي هزيمة ساحقة عام ١٨٧٠[٦٩].

لقد كانت تلك الهزيمة، وعلى نحوٍ أخصّ، خطر توسّع الحكم المدني، الذي كان مرادفًا لسيادة المستوطنين الأوروبيين، بمثابة الزناد الذي أطلق التمرّد الكبير في منطقة القبائل وما جاورها في عام ١٨٧١. وقد ترأس التمرّد بعض «السادة الإقطاعيين»، مثل المقراني، ولفيف

(٦٩) أ. ري – غولدزيغر (A. Rey-Goldzeiguer)، ١٩٧٧، ص ٥٤٥–٥٥٧ و ٦٨٦–٦٨٨.

من كبار أعضاء عدد من الطرق الصوفية، وخاصّة الطريقة الرحمانية. وقد أخمد التمرّد في بحر من الدماء، وأعقبه الدمار الاقتصادي للمجتمعات المحلية التي اشتركت فيه. وأُجبر نحو ٨٠٠٠٠٠ شخص على دفع تعويضات فاقت ٧٠ في المائة من قيمة أراضيهم[٧٠]. وكانت تلك علامة البداية لسنوات حكم المستوطنين الذين أمسكوا بزمام السلطة، فشهد السكّان المسلمون أحلك فترة من «ليل الاستعمار». فقد انحدر السكّان المحليون إلى هوّة الفقر المدقع، وحُرموا الكثير من تقاليدهم الاجتماعية والثقافية، وأُخضعوا لنظام إداري خاص بالغ القسوة، وأصبح من الممكن في النهاية استغلالهم علنًا لمصلحة الأقلية الأوروبية، التي كان منها وحدها بالفعل كل أعضاء الأجهزة النيابية على المستويات البلدية والإقليمية ومستوى الحكومة المركزية. ولم يكن هناك من يحمي مصالح المسلمين قبل ١٨٩١ سوى مجموعة صغيرة من الناس ينتمي أغلبهم إلى جمعية حماية السكّان المحليين التي أُنشئت عام ١٨٨١[٧١].

تونس

نظرًا إلى أن تونس كانت البلد الأكثر انفتاحًا للنفوذ الأجنبي والأكثر مركزية من ناحية التنظيم السياسي، فقد كانت هي الأولى أيضًا في تجريب الإصلاحات الغربية النمط وفي معاناة أفدح الكوارث، التي لا يفوقها إلا ما شهدته الجزائر.

كانت هناك «طبقة وسطى» نشيطة نسبيًّا، تحتفظ بعلاقات تجارية منتظمة مع الخارج، ولا سيّما مع بلدان شرق البحر المتوسط، في حين أن أعضاء من الطبقة الحاكمة المشتغلين بالتجارة الخارجية كانوا يتعاملون بصفة رئيسية مع التجّار الأوروبيين. وسرعان ما أثّرت ضغوط هذه المصالح التجارية المختلفة وسلطان الأعيان المحليين على النظام السياسي الذي خفّت سماته العسكرية والدخيلة بالتدريج مع تطوّره إلى نوع من «الملكية شبه الوطنية»، متابعة لاتجاه كان قد بدأ حتى قبل بداية القرن الثامن عشر. وبدون نقض الولاء للأمبراطورية العثمانية أو الاستغناء عن خدمات الانكشارية والمماليك الذين استمرّوا يمثّلون قاعدتين أساسيتين في بنية نظام البايات، وسّع هذا النظام شبكة حلفائه ومؤيّديه بين السكّان المحليين بغية توسيع قاعدة سلطته وتأمين استقرارها. وقد بلغ النظام ذروة قوّته بلا شك تحت حكم حمّودة باشا، من ١٧٨٢ إلى ١٨١٤[٧٢].

وفور إحلال السلام في أوروبا، طالبت القوى الكبرى المسيحية باي تونس وحصلت منه بسهولة على وعد بإلغاء القرصنة وفتح أبواب بلده للتجارة الأوروبية وسائر الأنشطة الاقتصادية

(٧٠) أنظر الملاحظة ٢٩ أعلاه.

(٧١) خصّص سي. ر. آجرون (C.R. Ageron) أطروحته المهمّة (١٩٦٨) لدراسة هذه المرحلة. وقد اعتمد عليها هذا الفصل اعتمادًا كبيرًا. وقد نوقشت مسألة «جمعية حماية المواطنين المحليين» في المجلد ١، ص ٤١٤ وما يليها.

(٧٢) م. هـ. الشريف، ١٩٧٨.

الأوروبية. وقد سبق ذكر العواقب الاقتصادية والمالية الوخيمة التي أصابت تونس نتيجة لهذا القرار. وفضلًا عن ذلك، فقد نشأ الخطر العسكري المسلّط من كلا البلدين المجاورين في الثلاثينات، عندما أصبحت طرابلس قاعدة أمامية للأمبراطورية العثمانية في ١٨٣٥، وعندما وقعت قسنطينة تحت الحكم الفرنسي في ١٨٣٧. وحذا أحمد باي في تونس (١٨٣٧-١٨٥٥)، حذو محمد علي في مصر والسلطان محمود الثاني في تركيا، فقرّر بدوره أن يقترض أموالًا من أوروبا. بل إنه وجد نفسه تحت ضغط يدفعه إلى سلوك هذا السبيل من جانب كل من السلطان العثماني وقناصل الدول الكبرى[٧٣]، لأسباب تختلف في كل من الحالتين ولكنها تتساوى في استهداف الضرر.

وبادر الباي من فوره إلى تطبيق سياسة جريئة لإدخال إصلاحات، ولكنها نُفِّذت بتسرّع مفرط وبدون أن تأخذ في الاعتبار موارد البلد البشرية والمالية بتاتًا. فقد جرى تنظيم جيش جديد، هو الجيش النظامي، على نسق جيش غربي، ويشابهه من حيث السلاح والتقنيات والأساليب، بل حتى تفاصيل الزي العسكري والاستعراض. وقد تمّ حشد الجنود عن طريق التجنيد الإجباري، وجرى تدريب ضبّاطه في «مدرسة تقنية عليا» أُسّست لهذا الغرض في حي «لو - باردو». ولمواجهة احتياجات الجيش الجديد، أنشأ أحمد باي مصانع حديثة لإنتاج البنادق والمدافع والبارود والملابس والأحذية. وكان أن أدّت المشكلات المالية المترتّبة على هذه المبادرات بالباي إلى إعادة تنظيم كاملة لنظام الضرائب القديم وللمرافق الإدارية؛ بل لقد وصل الأمر في لحظة معيّنة إلى انشاء بنك للإصدار. وإلى جانب التدابير العملية النفعية الصرفة، اتّخذ أحمد باي عددًا من القرارات المنافية للتقاليد المحلية وإن لم تتعارض حرفيًا مع التشريع القرآني. ففي ١٨٤٦ أصدر مرسومًا بإلغاء الرقّ في الأراضي التي يحكمها، وذلك قبل أن تتّخذ تركيا القرار نفسه بعام وقبل أن يتّخذه الفرنسيون في الجزائر بعامين. وكان أول رئيس لدولة غير أوروبية وطأت قدمه أوروبا عندما قام بزيارة رسمية إلى فرنسا في ١٨٤٧. وبدأ فضلًا عن ذلك اتجاهًا نحو نوع من إضفاء الطابع الوطني على الدولة بأن حدّ من الامتيازات الممنوحة للأتراك، لا داخل الجيش فحسب، بل أيضًا في أوساط العلماء، بحيث أصبح أعضاء هذه الفئة من أتراك ومحليين على قدم المساواة؛ وقد استحثّ بذلك على نحو مباشر «وطنية أبناء تونس».

وقد كان برنامج الإصلاحات برنامجًا طموحًا كما رأينا، غير أن النتائج كانت أدنى بكثير مما كان متوقّعًا. ففي داخل الجيش النظامي لم تبلغ الأمور مستوى مرضيًا من حيث الحشد والتدريب والتجهيز والانضباط. كما أن غالبية المصانع التي أُنشئت بتكاليف باهظة لم تبلغ أبدًا مرحلة العمل والإنتاج. ومن علامات فشل الجهود التي بذلها أحمد باي أن فرقاطة حربية كبيرة بُنيت في حوض بمرفأ حلق الواد، ولكنها لم تتمكّن أبدًا من بلوغ البحر لضيق القناة التي تربط الحوض بالبحر.

---

(٧٣) أ. ابن أبي ضياف، ١٩٦٣-١٩٦٤، الجزء الرابع، ص ٩-١٨٢؛ ل. سي. براون (L.C. Brown)، ١٩٧٤؛ ك. شاطر، ١٩٨٤، ص ٤٨٣-٥٨٣.



اللوحة ٣،١٧: عدد من أفراد الجيش التونسي «النظامي» بملابس رسمية على الطراز الأوروبي.

والأدهى من ذلك كلّه أن تلك التجديدات الباهظة التكلفة سرعان ما انضبت الموارد المالية للنظام؛ ومن ثم فرضت زيادة الضرائب، وبدأ الالتجاء إلى الوسائل ذات الآثار السيّئة، مثل القرار بإعطاء سبعين التزامًا ضريبيًا لمحمود بن عياد الذي كان عظيم النفوذ ولكنّه منعدم الضمير، وما ترتّب على ذلك كله في النهاية من نفور شعبي من الإصلاحات ومن النظام ذاته(٧٤).

ولا جدوى هنا من استعادة أسباب فشل أحمد باي، لأن تجارب التحديث نفسها في مصر وتركيا، ثم في المغرب لاحقًا، أفضت كلها إلى النتائج السلبية نفسها. ولكن يمكن القول بصفة عامّة إن الإصلاحات كانت سيّئة التواؤم مع البيئة البشرية التي كان يفترض أن تغيّرها هذه الإصلاحات وقد أتت أُكُلها، لأن محاولات إدخالها لم تكن تعتبر أكثر من مجرّد فرصة للحصول على عقود مربحة للأوروبيين ولشركائهم المحليين في بلدان المغرب العربي.

وعند وفاة أحمد باي في ١٨٥٥، كان وضع تونس بالغ الحرج. فالإصلاحات لم تثمر إلا النادر من النتائج الملموسة، باستثناء غرس بذور الدولة الوطنية وتشجيع تكوين مجموعة في بلاط الباي مؤيدة لتيّار التحديث؛ ولكنها زادت من أخطار التدخّل الأجنبي وفاقمت أوجه الضعف الداخلية للبلد. وقد بادر إلى استغلال أوجه الضعف هذه القناصل الأوروبيون والانتهازيون، مع حلفائهم المحليين، الذين كانت غالبيتهم من اليهود المتمتّعين بحماية أجانب ذوي نفوذ أو رجال بلاط بارزين.

(٧٤) المرجع السابق.

وبحلول ١٨٥٦-١٨٥٧، مارست القوى الأوروبية مزيدًا من الضغوط من أجل فرض «إصلاحات» كان الهدف منها تمهيد الطريق لتنمية المبادرات الرأسمالية بالتحديد. ففي ١٠ سبتمبر / أيلول ١٨٥٧، فرض القنصلان الفرنسي والبريطاني على محمد باي، خليفة أحمد باي، تحت التهديد بالقوّة المسلّحة، أن يعتمد «عهد الأمان»، الذي ينصّ - فضلًا عن التأكيد على سلامة حياة سكّان الولاية وممتلكاتهم بصفة عامّة - على منح حقوق وضمانات للأقليات غير المسلمة بوجه خاص، بما في ذلك حق الأجانب في تملّك العقارات وفي ممارسة أي عمل بدون قيود، وعلى إعلان حرية التجارة[٧٥]. ولم يكن العهد سوى تمهيد لدستور أكثر تفصيلًا، وضع بسرعة ودخل حيّز النفاذ في ٢٤ أبريل / نيسان ١٨٦١. وكان ذلك الدستور هو الأول من نوعه في العالم الإسلامي العربي، وقد أرسى مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، منشئًا بذلك نظامًا دستوريًّا للحكم. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مجلس بلدي في تونس في ١٨٥٨، وأُعيد تنظيم الوزارات والمرافق الإدارية، وأُسّست دار للطباعة في تونس شملت من جملة مطبوعاتها جريدة أسبوعية[٧٦].

وكما كان من المتوقّع، فقد لقيت هذه الإصلاحات مصير سابقاتها التي أدخلها أحمد باي من قبل، لكونها غير ملائمة للظروف الاجتماعية والمواقف النفسية السائدة في ذلك الوقت، ولكنها مستلهمة من نماذج أجنبية. وقد صاحب إدخالها إقرار مزيد من التسهيلات الممنوحة لأنشطة المنشآت الأوروبية. وقد توسّعت التجارة الخارجية على نحوٍ سريع، وزاد حجم السلع التي تستوردها الحكومة التونسية زيادة كبيرة، إذ كانت شركة روتشيلد تؤمّن تدفّق الإمدادات من فرنسا؛ وحصل البريطانيون على امتيازات لاستغلال الأراضي وعلى حق إنشاء بنك يحظى بامتيازات خاصة وحق انشاء خط للسكّة الحديدية، وكلّها مشروعات انهارت بعد الشروع فيها بفترة وجيزة.

وتولّى الفرنسيون التزويد بالمعدات العسكرية، وحصلوا على أهم عقود الأشغال العامّة التي سبق أن أشرنا إليها[٧٧]. وارتفعت نفقات الولاية إلى درجة تنذر بالخطر، على حين انخفضت إيراداتها بسبب إلغاء الاحتكارات (بموجب أحد أحكام عهد الأمان) ومنح الامتيازات للأوروبيين؛ وسرعان ما بدأ انزلاقها إلى مستنقع الديون. ففي سبيل مواجهة النفقات العادية والتمكّن من خدمة الديون الحكومية، قرّر الباي محمد الصادق أن يضاعف مبلغ ضريبة الرأس في نهاية عام ١٨٦٣.

وكانت تلك هي الشرارة التي أشعلت التمرّد الذي حدث في ١٨٦٤، وساندته كل الجماعات الإثنية تقريبًا وبعض الفلّاحين المستقرّين؛ فقد وحّد بينهم جميعًا الإصرار على الكفاح ضد فرض الضرائب التعسّفي وسياسة «الإصلاحات» المدمّرة. وأظهر المتمرّدون طوال

(٧٥) ابن أبي ضياف، ١٩٦٣-١٩٦٤، الجزء الرابع، ص ٢٤٠-٢٤٤.

(٧٦) ج. غانياج (J. Ganiage)، ١٩٥٩، ص ٧٦-٨٨.

(٧٧) أنظر الملاحظة ٢٣ أعلاه.

ثلاثة أو أربعة أشهر مستوى نموذجيًّا من الانضباط في حملتهم على حكومة الباي وكبار موظّفيها، ولكن وعود الباي ودسائس بلاطه سرعان ما قوّضت وحدة المتمرّدين وأحبطت عزيمتهم، فأخذت المجموعات تلقي السلاح الواحدة تلو الأخرى، وأخضعت المناطق الزراعية لإجراءات قمعية صارمة لم تتخلّص من آثارها أبدًا[٧٨].

وازداد تفاقم الوضع المالي لنظام الباي عندما اضطرّ البلد إلى مواجهة محاصيل ضعيفة من ١٨٦٦ إلى ١٨٧٠، بل مجاعة قاسية اقترنت بانتشار وباء الكوليرا في ١٨٦٧. وكان الإفلاس أمرًا محتمًا؛ ففي ٥ يوليو / تموز ١٨٦٩، أنشئت لجنة مالية دولية في تونس مهمّتها الإشراف الكامل على إيرادات حكومة الباي بغية تأمين تسديد الدين الوطني على أقساط سنوية قيمة كلّ منها ٦,٥ مليون فرنك[٧٩].

واتّخذت جملة من التدابير الصارمة التي نجحت إلى حدّ ما في تحسين الوضع، خاصّة وأن فرنسا – وهي القوّة الرئيسية التي كانت تصبو إلى احتلال تونس – كانت قد فقدت الكثير من هيبتها بعد هزيمة ١٨٧٠. وفي ١٨٧٣، أُزيح المرتشي الفاسد مصطفى خازندار عن الحكم الذي كان يشغله منذ ١٨٣٧، وحلّ محلّه خير الدين الذي كان رجل دولة عظيم النزاهة والحصافة[٨٠].

وبدأ خير الدين، عن طريق تدابير عملية أرادها محدودة، بالسعي إلى أن يعيد الحياة للنشاط الاقتصادي، وللزراعة بوجه خاص، وبتنظيم الإدارة على نحو أكثر كفاءة؛ وبرفع مستويات السلوك بين موظّفي الحكومة؛ وبتشجيع أساليب التعليم الحديثة. وهو صاحب الفضل على نحوٍ خاص في تأسيس مدرسة «الصادقية»، التي قُدِّر لها أن تؤدّي دورًا رئيسيًّا في الحياة الثقافية، بل السياسية أيضًا في تونس، في زمن السيطرة الاستعمارية. وقد ساعدت خير الدين في جهوده هذه ظروف مؤاتية في مجال الزراعة سادت من ١٨٧٣ إلى ١٨٧٥. إلا أنه مع عودة السنوات العجاف واستعادة فرنسا لهيبتها في تونس ابتداءً من ١٨٧٦، أخذ يواجه صعوبات متزايدة انتهت إلى خروجه من الحكم في يوليو / تموز ١٨٧٧، فكان ذلك إيذانًا بالانتكاس إلى تدهور الكفاءة والفوضى وانزلاق البلد حثيثًا نحو الكارثة. ولا يوجد ما هو أدلّ على تعاسة تلك المرحلة من النجاح السياسي الذي حقّقه مصطفى بن اسماعيل، النديم المقرّب للباي، الذي غدا صاحب الأمر والنهي إلى أن دخلت القوّات الفرنسية تونس وفرضت على الباي اتفاقية الحماية التي وقّعت في ١٢ مايو / أيار ١٨٨١[٨١].

---

(٧٨) ج. غانياج (J. Ganiage)، ١٩٥٩، ص ٢٦٧–٢٧٠؛ ب. سالمه، ١٩٦٧.

(٧٩) أنظر الملاحظة ٢٧ أعلاه.

(٨٠) ف. م. بيرم (V.M. Bayram)، ١٨٨٥، الجزء الثاني، ص ٤٦–٩٣؛ ج. س. فان كريكن (G.S. Van Kriecken)، ١٩٧٦، ص ١٦١–٢٧٢.

(٨١) ف. م. بيرم (V.M. Bayram)، ١٨٨٥، ص ٩٧–١١٥؛ ج. غانياج (J. Ganiage)، ١٩٥٩، ص ٤٧٦–٤٩١.

ليبيا

ان ليبيا التي كانت جزءًا من الأمبراطورية العثمانية والتي تغلب عليها الصحراء أكثر من أي بلد آخر في شمال أفريقيا، لم تُثِر أطماع الأوروبيين قبل ١٨٨٠، ومن ثم فقد ظلّت محتفظة بهويّتها وبحياتها الاقتصادية الخاصّة فترة أطول من غيرها، الأمر الذي يتجلّى في حيوية تجارة القوافل التي استمرّت حتى قرابة ١٩٠٣ (طرابلس)، بل حتى ١٩١١ (بنغازي).

وحوالى عام ١٨٠٠ لم تكن في ليبيا سوى مدينة حقيقية واحدة هي طرابلس، وبعض المدن الصغيرة القليلة على الساحل، ومن بينها بنغازي ودرنة، وبعض آخر يقع في الواحات (مثل غدامس ومرزق وأوجيلة). وكانت توجد قلة قليلة من الفلّاحين (الهوارة) يزرعون المساحات الضئيلة من الأرض الصالحة بين مصراتة وزوّارة، في حين كان السواد الأعظم من السكّان يعيشون حياة الرحّل في داخل البلد، سواء كرعاة أغنام يتنقّلون في حيّز محدود ومألوف (العروبة)، أو كرعاة إبل يقطعون أحيانًا مسافات شاسعة ويتنقّلون في غير انتظام (البوادي).

ومن المفارقات أن أقوى الجماعات كانت تلك التي تعيش في عمق الصحراء. ففي كل الأزمنة كان على حكومة البلد في طرابلس أن تتوصّل إلى ترتيبات مع مراكز القوّة الصحراوية حتى يمكن أن يستتب الأمن. وعلى الساحل، كانت التجارة عبر المسافات الشاسعة والتجارة الإقليمية والصناعات الحرفية والقرصنة – حتى عام ١٨١٥– هي مصادر دخل الطبقة الوسطى في الحضر، التي كانت تتألف من العائلات الكبيرة للعسكريين (الكراغلة) والتجّار والعلماء، وتشكّل الركائز المساندة لأسرة القرمنلي المحلية الحاكمة منذ ١٧١٠[٨٢].

وبعد صراع مرير على السلطة، استعادت أسرة القرمنلي مركزها في عام ١٧٩٤ في عهد يوسف القرمنلي، الذي أعاد الحياة للتجارة عبر الصحراء الكبرى واستأنف القرصنة، ممّا أدّى إلى نشوب حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية من ١٨٠١ إلى ١٨٠٥[٨٣]، خرج يوسف منها منتصرًا. غير أن حظر القرصنة الذي أعلنته القوى الأوروبية في ١٨١٥ وما صاحبه من الدوريات البحرية البوليسية أدّى إلى صعوبات مالية. وقوبلت جباية الضرائب التي فُرضت عقب ذلك بمقاومة كبيرة، مما أفضى في النهاية إلى تخلّي يوسف عن الحكم في ١٨٣٢[٨٤]. وكان في بداية حكمه يلقى معارضة من تحالفين من الرحّل، أحدهما بقيادة المحاميد (وهم من العروبة) والآخر بقيادة أولاد سليمان (وهم من البوادي)، يقاومان محاولات السلطة المركزية لمدّ نطاق سلطانها في منطقة طرابلس الغرب، وخاصّة بعد أن احتلّ البوادي أهم المواقع في فزان في ١٨٠٤. ولكن هذه المعارضة سُحقت في ١٨١٢ بمساعدة «المقارحة» الذين قادوا تحالفًا آخر مناصرًا للقرمنليين، ومثل للمحاكمة زعيما التحالفين المعارضين، غومة وعبد الجليل، إلا أنهما في ١٨٣٠ انتهزا

---

(٨٢) أ. بربر، ١٩٨٠، ص ٣٣–٤٣ و ٩٦–١٢١.

(٨٣) ك. فولايان (K. Folayan)، ١٩٧٢، ص ٢٦١–٢٧٠.

(٨٤) إ. روسّي (E. Rossi)، ١٩٦٨، ص ٢٥٩–٢٩٤.

فرصة أزمة الحكم في البلد، فتزعّما من جديد المحاميد وأولاد سليمان وأصبحا مستقلّين. وعندما انتهى حكم أسرة القرمنلي في ١٨٣٥، كانا يسيطران على فزان وطرابلس الغرب إلى بنغازي[٨٥].

وانتهت أزمة الحكم عندما استعاد الباب العالي السيطرة المباشرة على ليبيا. وحقّق هذا التحوّل فائدة فورية للطبقة الوسطى، ولا سيّما الكراغلة، الذين تمتّعوا بتخفيف الضرائب على نحو خاص، لحاجة السلطات الجديدة إلى مساندتهم[٨٦]؛ إذ كان على العثمانيين بالفعل أن يحاربوا تحالفات قبائل الرحّل، ولكن عملياتهم العسكرية لم تنجح. وأخيرًا استطاع الأتراك أن يشكّلوا تحالفًا مع مجموعة أخرى من قبائل الرحّل العروبة بقيادة قبائل ترهونة، وتمكّنوا فوق كل شيء من بثّ الفرقة والشكّ بين غومة وعبد الجليل. وتمّت هزيمة أولاد سليمان في النهاية في ١٨٤٢ وطوردوا في اتّجاه تشاد. واستسلم المحاميد بدورهم بعد وفاة غومة في ١٨٥٨[٨٧] بعد أن أنهكتهم المجاعة التي مرّت بهم في ١٨٥٦، وبذلك أصبح العثمانيون يحكمون كل طرابلس الغرب وجزءًا من فزان. وفي الوقت ذاته كان هناك وضع مماثل يتطوّر في برقة، حيث نشأت في ١٨٤٣ الحركة السنوسية، وهي طريقة دينية ترمي إلى إعادة السكّان إلى الايمان الحقيقي وإلى إدخال قبائل التُبو في الدين الإسلامي. وتبوّأت السنوسية سريعًا مكانة مرموقة بفضل نجاحها في تنظيم الطريق الكبرى للقوافل من برقة إلى ودّاي، وعلى الأخصّ بفضل فعاليتها في تسوية النزاعات بين مختلف جماعات الرحّل. وبدأ العثمانيون يتعاملون مع الطريقة السنوسية في ١٨٥٦، وحصلوا على تعاونها باعتبارها وسيطًا بينهم وبين السكّان الرحّل[٨٨].

ولما اضطرّ العثمانيون في النهاية إلى تأكيد سلطتهم المباشرة أو غير المشارة، بدأوا بعد ١٨٦٠ في إدخال «تنظيماتهم»، ولكن بحذر، لأن سلطتهم كانت لا تزال تلاقي معارضة في فزان وغات من قبائل الطوارق، ولأنه كان عليهم أن يتجنّبوا إغضاب الطبقة الوسطى الحضرية ليضمنوا مساندة أحد قطاعاتها على الأقل لكلّ إصلاح يريدون إدخاله. واتخذت التدابير تدريجيًّا لإدخال إصلاحات قضائية، ابتداءً من ١٨٦٥، وإنشاء مدارس (١٨٦٩) وحكومة بلدية (١٨٧٢) وإصلاحات إدارية (١٨٦٤ و ١٨٧٥)، ومستشفيات وسوق مركزية (١٨٨٠). وابتداءً من ١٨٧٠، أُقيمت أيضًا مراكز لتوزيع الغذاء في فترات القحط. وقد حدثت مجاعات خطيرة في ١٨٧٠–١٨٧١ وفي ١٨٨١–١٨٨٩ وفي ١٨٩٢ وفي ١٨٩٧ وفي ١٩٠٧ و ١٩٠٨ و ١٩١٠. وكان هذا الإجراء الأخير هو الوحيد الذي استفادت منه العامة؛ في حين أن باقي الإصلاحات

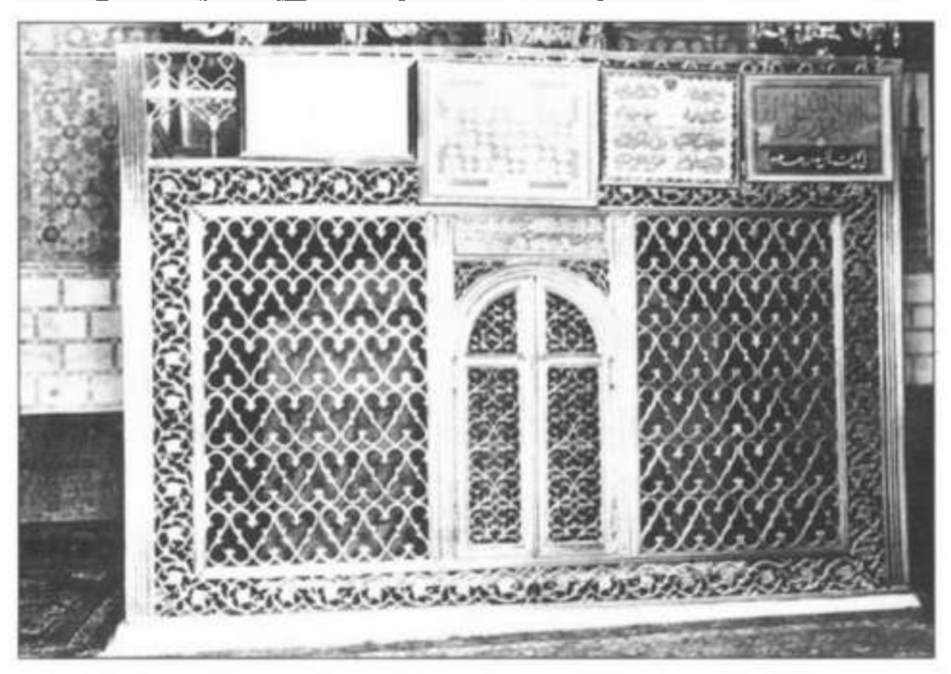
---

(٨٥) د. كورديل (D. Cordell)، ١٩٧٢، ص ١٢–٢١؛ ج. ف. ليون (G.F. Lyon)، ١٨٢١، ص ٥٤–٥٦؛ ج. ناشتيغال (G. Nachtigal)، ١٩٦٧، الجزء الأول، ص ١٩–٢٢.

(٨٦) أ. بربر، ١٩٨٠، ص ٢٥.

(٨٧) أ. ج. كاشيا (A.J. Cachia)، ١٩٧٥، ص ٣٠–٣٦؛ ن. سلوش (N. Slousch)، ١٩٠٨، ص ٥٨–٨٤ و ٢١١–٢٣٢ و ٤٣٣–٤٥٣؛ د. كورديل (D. Cordell)، ١٩٧٢، ص ٢١–٢٧؛ إ. روسّي (E. Rossi)، ١٩٦٨، ص ٢٩٧–٣١٢.

(٨٨) أ. بربر، ١٩٨٠، ص ١٢١–١٢٧؛ د. كورديل (D. Cordell)، ١٩٧٧، ص ٢١–٣٦؛ إ. إ. إيفانز – بريتشارد (E.E. Evans-Pritchard)، ١٩٤٩؛ ن. زيادة، ١٩٥٨.



اللوحة ٤.١٧: ضريح محمد بن علي السنوسي، مؤسّس الطريقة السنوسية.

لم يستفد منها سوى الطبقة الوسطى، وخاصّة التجّار، ولم تسفر إلا عن تفاقم الأعباء الضريبية على كاهل الأفراد العاديين. أما آثارها الاجتماعية والاقتصادية فقد بقيت محدودة. وعلى الرغم من تزايد حجم السلع المستوردة من أوروبا بعد ١٨٥٠، فإن الاقتصاد بقي سليمًا. واستطاعت الصناعة المحلية أن تصمد للمنافسة، بينما أتاحت الصادرات من نبات الحلفاء إمكان الحفاظ على توازن الميزانية[٨٩].

ولكن النقص المستمرّ في الأغذية من ١٨٨١ إلى ١٨٨٩ كان أولى العلامات المنذرة بتغيّرات بعيدة الأثر. فقد بدأت الصادرات تتأثّر، وزاد على ذلك انهيار سعر السوق لنبات الحلفاء ونمو حجم الواردات من المواد الغذائية، فأصبح الميزان التجاري يعاني العجز اعتبارًا من ١٨٩٢. وقد تفاقم هذا العجز إلى مستوى ضخم واصبح مستديمًا بعد ١٨٩٧، وهو التاريخ الذي شهد تغيّرًا مهمًّا في الاحتياجات الغذائية للجماهير، إذ انتشر على نطاق واسع استهلاك الشاي والسكّر والدقيق والتبغ، وكلها مواد مستوردة. ثم بدأت عائدات التجارة الصحراوية في النضوب. حيث توقفت حركة التجارة مع بورنو ابتداءً من ١٨٩٥، ثم مع كانو في ١٩٠٣[٩٠]. وكانت السنوسية أيضًا تعاني صعوبات في برقة، كما أن الضعف لحقها بعد ١٩٠١ من جرّاء

(٨٩) أ. بربر، ١٩٨٠، ص ٢٥–٣٣ و ٥٤–٦٣ و ٧١–٨٠؛ أ. ج. كاشيا (A.J. Cachia)، ١٩٧٥، ص ٣٦–٤٢ و ٦٨–٩٣ و ١٢٥–١٣٣؛ إ. روسّي (E. Rossi)، ١٩٦٨، ص ٣١٢–٣٥٢.

(٩٠) أ. بربر، ١٩٨٠، ص ١٣٩–١٤٤.

عملياتها العسكرية في تشاد. وأصبحت السنوسية اعتبارًا من ١٩٠٢ من كبار ملّاك الأراضي، بغية تعويض الخسائر المتوقّعة في التجارة عبر الصحراء الكبرى، مما جعل بعض أنصارها ينفرون منها. وأخيرًا فشلت السنوسية في الصمود أمام منافسة الطرق الدينية الأخرى القائمة بالدعوة في المنطقة، فأصبح عدد معاقلها ومستوطناتها حوالى ١٩١٠ أقلّ ممّا كان عليه في ١٨٥٣[٩١].

وفي هذه الظروف، كان يسيرًا على المؤسسات الأوروبية الغنية التي اتّخذت لها مراكز في طرابلس وبنغازي أن تحتلّ مكانة مرموقة. وكان المجتمع يجتاز فترة تحوّل جذري بعد أن أصاب الاضطراب أنماطه القديمة المستقرّة. وقد أفضى هذا الوضع مباشرة إلى محاولة الغزو الإيطالية عام ١٩١١، وإلى الحرب التي دامت من ١٩١١ إلى ١٩٣٢[٩٢].

التجارة عبر الصحراء الكبرى

كانت التجارة عبر الصحراء الكبرى في بداية القرن التاسع عشر لا تزال مزدهرة، سواء في الغرب (من تمبوكتو إلى تافيلالت ومن غوليمين إلى تاوديني) أو في الوسط (من تونس وطرابلس إلى غدامس)، بينما استمرّت صادرات السودان تتمثّل في العبيد والذهب. وفي الأربعينات من



اللوحة ١٧،٥: سيدات جزائريات من الطبقة الميسورة، ومعهن وصيفة سوداء من الرقيق.

(٩١) المرجع السابق، ص ١٢٨-١٣١.

(٩٢) المرجع السابق، ص ١٣٩-١٨٢.

ذلك القرن، على وجه التقريب، تدهورت التجارة على طرق الغرب، في حين ازدهرت على طرق الصحراء الوسطى، ولا سيّما بين طرابلس وكانو وبين طرابلس وبورنو. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الطريق الجديدة المباشرة التي اكتُشفت في ١٨٠٩–١٨١٠ بين منطقتي ودّاي وبرقة طريقًا رئيسية للقوافل بعد ١٨٥٠[٩٣] وبدأت تجارة العبيد تتدهور ببطء في النصف الثاني من القرن، وإن استمرّت لفترة أطول على طريق بورنو، بل زادت على طريق ودّاي، حيث بقيت رائجة حتى بعد ١٩٠٠[٩٤]. وبلغت الصادرات من العاج – التي كانت ثابتة في الغالب – أكبر حجم لها حوالى ١٨٧٧، بينما حلّت الصادرات من ريش النعام أولًا، ولا سيّما بين ١٨٧٨ و١٨٨٣، ثم من الجلود (وخاصّة جلود الماعز) محلّ تجارة الرقيق. وكان يزيد على تلك السّلع الأقمشة المصبوغة بالنيلة من بلاد الهوسا، وقليل من الذهب وبعض المنتجات الأخرى المتنوّعة. وأما التجارة من بلدان الشمال نحو الجنوب فكانت سلعتها الرئيسية هي المنتجات القطنية الانجليزية المستوردة، التي كانت نسبتها في ١٨٦٠ تمثّل ٧٠ في المائة من قيمة الواردات. وكانت الواردات الأخرى تشمل الملابس الصوفية من طرابلس الغرب، والمنسوجات والمنتجات الصوفية والبسط النمساوية – المجرية، والمصنوعات الحديدية، والأدوية، ولوازم العبادة، والعطور، والمجوهرات، والحرير، واللؤلؤ، والأسلحة والذخائر فوق كلّ شيء. وفضلًا عن ذلك كان هناك طلب دائم على الملح من الصحراء الكبرى والتمر من الواحات والحبوب من الساحل[٩٥].

ولم تكسد التجارة عبر الصحراء الكبرى إلا عندما بدأت الملاحة في المحيط الأطلسي والنقل البرّي (السكك الحديدية) في غربي أفريقيا يشكّلان بديلين ناجحين في المنافسة الفعلية، في حين أدّت التطوّرات السياسية دورًا ثانويًّا وإن اتّسم بالأهمية. وتفسّر ثروات ودّاي سبب أهمية طريق ودّاي – برقة منذ ١٨٥٠. وقد تضررت التجارة على طريق طرابلس – بورنو ابتداءً من ١٨٩٥، بسبب الحملات التي كان يشنّها رابح، كما أن الاضطرابات التي نشأت بصورة رئيسية عن عمليات الغزو الفرنسي لغرب أفريقيا كان لها تأثيرها السيّئ. ولكن التجارة اتّخذت سبيل التدهور الذي لا يمكن تداركه في ١٩٠٣، عندما أصبحت القوافل أكثر تكلفة من النقل بالقطارات والسفن معًا[٩٦]. وقد تمكّنت ودّاي وبرقة بفضل موقعهما المعزول من البقاء في الشرق حتى ١٩١١، أي حتى بعد أن استعاد الإنجليز السيطرة على السودان في ١٨٩٨، حيث يرجع ذلك بدون شك إلى حصار منطقة دارفور. ويتبيّن ممّا تقدّم أن أنماط الحياة التقليدية في

(٩٣) أنظر، في هذه المسألة، سي. و. نيوبيري (C.W. Newbury)، ١٩٦٦؛ ج. ل. مييج (J.L. Miège)، ١٩٦١–١٩٦٣، الجزء الثالث، ص ٣٧١–٤٤٧؛ م. جونسون (M. Johnson)، ١٩٧٦؛ د. كورديل (D. Cordell)، ١٩٧٧؛ س. باير (S. Bayer)، ١٩٧٤؛ ١٩٧٧.

(٩٤) د. كورديل (D. Cordell)، ١٩٧٧، ص ٣٥.

(٩٥) أنظر الملاحظة ٩٣ أعلاه، و أ. بربر، ١٩٨٠، ص ٦٤–٧٦.

(٩٦) ترد أرقام في المرجع التالي: أ. بربر، ١٩٨٠، ص ١٤٠.

الصحراء الكبرى لم يصبها الدمار إلا بعد ١٩٠٠، أي قبيل الغزو النهائي لآخر الأراضي الشاسعة التي لم تكن قد استُعمرت بعد.

خاتمة

لقد تعرّض كل بلد من بلدان شمال أفريقيا، على اختلاف السنين وتفاوت درجات العنف، للعملية نفسها التي مضت به من الاستقلال الذاتي إلى التبعية. فلا جدوى إذن من البحث عن أسباب هذا الانهيار على المستوى المحلي لإسنادها إلى أخطاء حاكم ما أو إلى انعدام الذمّة والضمير لدى أي عميل أوروبي، أو ما إلى ذلك. فهنالك عامل خارجي وحيد، هو توسّع الرأسمالية الغربية، حدّد مصير المغرب الكبير، كما فعل تمامًا بمصير بقية العالم غير الأوروبي. وحوالى عام ١٨٨٥، وصف جول فيري، أحد دعاة الاستعمار، هذا التوسّع بأنه «حركة لا يمكن مقاومتها، تحمل الأمم الكبرى على غزو أراضٍ جديدة»، و «تعبير عن حاجة ملحّة وقانون حتمي لنظام اقتصادي مشترك يسود أوروبا كلّها»[٩٧].

ولكن ربّما كانت هناك بعض الظروف المحلية المعيّنة، أو حادث طارئ ذو أهمية تاريخية في حالة الجزائر، هي التي تفسّر أوجه التفاوت الملحوظ في السرعة التي انتقل بها كل من هذه البلدان إلى حالة التبعية، والاختلافات الملموسة في الأساليب التي اتُّبعت لتحقيق ذلك الغرض وفي ردود فعل السكّان في مختلف بلدان شمال أفريقيا. فالجزائر سحقت بقوّة السلاح منذ ما قبل منتصف القرن وتعرّضت لأشد صور العدوان الأوروبي شراسة وإيذاءً لمجتمعها التقليدي وثقافتها التقليدية. أما تونس، فقد جرى اختراقها بالتدريج على وتيرة تطوّر النظام الرأسمالي ذاته؛ وحاولت حكومتها أن تردّ على ذلك بتنفيذ سياسة تقوم على إدخال الإصلاحات الحديثة. وبرغم أن تلك السياسة أثبتت عدم جدواها وكانت باهظة التكلفة في حينها، إلا أنها مع ذلك وضعت أُسسًا قيّمة للمستقبل، تمثّلت في ظهور نخبة اجتماعية تؤمن بالتحديث، وفي اتّخاذ الخطوات الأولى نحو إقامة دولة وطنية، الخ. وفي ما يتعلّق بليبيا التي أُعيد فيها الحكم التركي المباشر في ١٨٣٥، فإنها تمتّعت نتيجة لذلك بالحماية لفترة طويلة نسبيًّا من أطماع الأوروبيين التي حدّ منها كذلك فقر البلد وبعده. والآن، هل يمكن القول بأن الظروف الخاصّة المتميّزة التي عاشتها بلدان المغرب العربي في القرن التاسع عشر كانت لها آثار على امتداد فترة الاستعمار، بل إلى ما بعد هذه الفترة؟ إن كاتب هذه السطور لا يساوره شكّ في صحّة هذه المقولة.

(٩٧) وردت في المرجع التالي: ل. بيرجيرون (L. Bergeron)، ١٩٦٨، الكتاب الثالث، ص ٣١٩.

الفصل الثامن عشر

المغرب منذ أوائل القرن التاسع عشر إلى عام ١٨٨٠

عبد الله العروي

بعد حكم مولاي إسماعيل (١٦٧٢–١٧٢٧) الطويل والمجيد، مرّ المغرب بفترة من الفوضى أدّت إلى انهيار الاقتصاد واضطراب البنية الاجتماعية وتخريب الجيش، إلى أن تمكّن السلطان محمد الثالث (١٧٥٧–١٧٩٠) من الإمساك بزمام الأمور شيئًا فشيئًا، وأرسى أسس المغرب «الحديث»، ثم ترسّخت هذه العملية على يد ابنه سليمان (١٧٩٢–١٧٢٢). وهو الذي جعل **المخزن** (أي الحكومة) يتلاءم بصورة أوثق مع **الشريعة** (القانون الإسلامي) وأكسبه الأساس الحضري بصورة أكثر وضوحًا. وكان يحكم مباشرة مناطق الزراعة المستقرّة للمحاصيل والأشجار وفلاحة البساتين في منطقتي الحوز والدير، بالإضافة إلى منطقة «الغرب» التي تنتشر فيها الأراضي السبخة وتلائم زراعة الكفاف؛ كما كان يحكم المناطق الجبلية والصحراوية عن طريق القوّاد (وهم زعماء القبائل) وشيوخ الزوايا (رؤساء الطرق الدينية)، وبذلك كان يميّز بين مناطق الحكم السيادي، ومناطق التبعية، التي جرت العادة على تسميتها ببلاد «المخزن» وبلاد «السيبة»، وإن كانت هاتان التسميتان تكسبانهما صورة التعارض المفرط.

وأعيد تنظيم المغرب آنذاك قصد تحديد السلطات. فخُلعت من مراكز السلطة بعض الفئات التي كانت تتربّح من امتيازات المخزن، والتي حاولت بطبيعة الحال استعادة مراكزها ولو باللجوء إلى التمرّد عند الضرورة. ومن ناحية أخرى كانت القوى الأوروبية التي تمخض عنها مؤتمر فيينا شاعرة بقوّتها الفتيّة، فزادت من ضغوطها على نحو محسوسٍ، وخاصّة بعد استيلاء فرنسا على مدينة الجزائر عام ١٨٣٠. وكان على المخزن آنئذ أن يجد حلًّا لمشكلتين في آن واحد: أن يعزّز قواه كي ينهض لمجابهة الخطر الأجنبي، وأن يوسّع قاعدة سلطانه جغرافيًا وسياسيًا. وقد اصطدم السعي إلى تحقيق هذا الاصلاح المزدوج بالمناورات الاستعمارية والمعارضة الداخلية. وترتّب

على ذلك أن الهدف الأساسي المتمثّل في الإفلات من السيطرة الأجنبية لم يمكن تحقيقه بصورة نهائية حاسمة، على الرغم من قوّة شخصية السلطان عبد الرحمن (١٨٢٢–١٨٥٩)، وذكاء محمد الرابع (١٨٥٩–١٨٧٣)، والاحترام الذي كان يتمتّع به الحسن الأول (١٨٧٣–١٨٩٤)، وإن كان المغرب قد ظلّ يبدو حتى عام ١٨٨٠ بمظهر الدولة المستقرّة. بيد أن الإنجاز الأكبر الذي تحقّق خلال تلك الفترة التي شهدت الضغط الأوروبي المتزايد والسياسة الإصلاحية النشيطة كان بلا جدال هو ترسيخ الشعور التقليدي البالغ الحساسية بالانتماء إلى المجتمع المحلّي المغربي، وهو ما أضفى على المغرب وضعًا متميّزًا في شمال غربي أفريقيا.



اللوحة ١٨، ١: السلطان عبد الرحمن (١٨٢٢–١٨٥٩) في ١٨٣٢.

البنية السياسية الاجتماعية

كان الحدث السياسي البارز في المغرب خلال القرن التاسع عشر، هو العمل **بالبيعة** (أي عقد التنصيب)، التي نُقلت قصدًا ومباشرة عن البيعة التي أنشأ النبي محمد عليه الصلاة والسلام بمقتضاها أول جماعة سياسية للمسلمين في المدينة. والمغرب هو البلد الوحيد الذي أبقى البيعة على حالتها الأولى بدون تعديل[١]؛ وهي عبارة عن عقد كتابي يربط السلطان بمختلف طوائف السكّان، ويضفي صفة الشرعية على السلطة السياسية التي لا تعود بذلك مرتكزة على القوّة كأساس وحيد لها. وقد رسّخت **البيعة** لدى الشعب المغربي شعور الانتماء إلى مجتمع وطني له كيان محدّد لا يتأثّر بالتقلّبات السياسية والعسكرية. ولدى اعتلاء كلّ سلطان جديد العرش، كان قوّاد الجيش، وممثّلو الطبقات الحضرية، والمسؤولون في مناصب القيادة بالإدارة المدنية، وشيوخ الزوايا، يرسلون إلى البلاط قسمهم المكتوب بالولاء للسلطان الجديد. وكانت رسائل قسم البيعة هذه تُكتب على منوال واحد تقريبًا، وتحدّد حقوق وواجبات كلّ من السلطان والشعب. وكانت واجبات السلطان تُقسم إلى قسمين: الدفاع عن حوزة البلاد[٢] ضدّ الأعداء الأجانب، والحفاظ على السلم الداخلي. وكان السكّان يدينون له في مقابل ذلك بالطاعة الكاملة ما لم يخرج على تعاليم الإسلام وأعرافه، كما كان عليهم أن يستجيبوا لأوامر المخزن ويؤدّوا الضرائب القانونية المستحقّة عليهم، ويقدّموا الوحدات المسلّحة في وقت السلم ويستجيبوا لنداء العلم في زمن الحرب. وفي ما يلي الصيغة التقليدية **للبيعة** كما وردت في **مبايعة** سكّان الرباط للسلطان عبد الرحمن:

«فإنّا نُشهد الله وملائكته إنّا نقرّ له بالسمع والطاعة في المعروف حسب الاستطاعة؛ وأعطينا أمير المؤمنين مولانا عبد الرحمن هذا أيّده الله تأييد جدّه يبدز؛ وأحلّه من القلوب بسويدائها ومن محافل الجلالة بالصدر؛ صفقة أيدينا؛ وعقد قلوبنا؛ وبايعناه بيعة نبتغي بها رضى الله والدخول في الطاعة؛ وننتظم بها في سلك جماعة المسلمين فيد الله مع الجماعة؛ وقد التزمنا إمامته؛ ورضينا بها تاجًا للفخر وعمامته؛ على الوفاء بما ألزمنا الله من طاعة أمام البرية؛ وما ألزمه الله من حقوقنا في جملة الرعية»[٣].

---

(١) ابن زيدان، عبد الرحمن، **العز والصولة في معالم نُظم الدولة** (يرد أدناه تحت اسم العز)، مجلدان، الرباط، ١٩٦١–١٩٦٢، المجلد الأول، ص ٨–٣٥.

(٢) كانت أراضي المغرب محددة بوضوح منذ القرن ١٦م، وعلى نقيض الفكرة السائدة بهذا الشأن. ذلك أن الحروب التي قادها الملوك السعديون والعلويون ضد أتراك الجزائر أدّت إلى قيام حدود يعترف بها الطرفان. ففي الصحراء، امتدّت السيادة الشريفية للدولة المغربية إلى الواحات التي كان سكّانها المستقرّون يوقّعون على **البيعة**، وإلى حدود مراعي الجماعات الرحّل التي كانت تبايع السلطان كذلك. ويتبين بوضوح من معاملات السلاطين مع القوى الأوروبية خلال القرن ١٩م أن المخزن كانت لديه فكرة محددة عن امتداد الأراضي المغربية.

(٣) ابن زيدان، **إتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس** (يرد هذا العنوان مختصرًا أدناه في كلمة **إتحاف**)، ٥ أجزاء، الرباط، ١٩٢٩–١٩٣٣، الجزء ٥، ص ٩–١٥.

الشكل ١٨،١: مناطق المغرب التاريخية في القرن التاسع عشر الميلادي.

ولكي يتمكّن السلطان من النهوض بواجباته، كان لديه «مخزن» يتألّف أساسًا من الجيش ومن هيئة من الموظّفين.

وقبل الإصلاحات العسكرية التي أُجريت بعد عام ١٨٤٤، كان الجيش المغربي يتألّف من ثلاث مجموعات متباينة في مصادرها وفعاليتها وهي: أ) «**البواخر**» أي البخاريون (وأصلها الفصيح عبيد البخاري)، وكانوا يتألّفون من المئات القلائل من العبيد الجنود المتبقّين من مجموع الخمسين ألفًا الذين كان يتألّف منهم الحرس الأسود لمولاي إسماعيل؛ ب) **والكيش** (وأصلها الفصيح الجيش) الذي لم يكن تعداده يتجاوز تسعة آلاف جندي، وكان يضمّ وحدات تنتمي إلى جماعات مختلفة (الشراقة، وأولاد جميع، والوداية، والشرادة) تتمتّع بالتزام استغلال أراضي الدولة لمصلحتها الخاصة؛ وكانت هذه الجماعات في القرن التاسع عشر مستقرّة في المناطق المحيطة بمدينة فاس وفي ضواحي الرباط وفي العرائش؛ ج) **والنوايب** (وأصلها في الفصحى **النوائب**، جمع **نائبة**) وهم جند مؤقّتون كانوا يُحشدون عند المناسبات؛ وتقدّمهم الجماعات الأخرى من السكّان، ولا سيّما قبائل الحوز والدير، بناء على طلب السلطان. وكان هذا الجيش حسبما خطّط له محمد الثالث قوّة شرطة مهمّتها الحفاظ على النظام في الداخل. وهذا ما دعا إلى إنشاء **العسكر**، وهم فرق مدرّبة على الطريقة الأوروبية، وذلك بعد هزيمة ايسلي أمام الفرنسيين[٤].

وكانت هيئة موظّفي المخزن تتألّف من الوزراء وأمناء سرّ الوزارات (**الكتّاب**، حسب التسمية المغربية) الذين يعملون في إدارات (تُعرف كلّ منها باسم «البنيقة» عند المغاربة آنذاك). وكانت هيئة الموظّفين هذه تواصل التقاليد الأندلسية التي كان يُحافَظ عليها بفضل التعليم القائم في جامعة القرويين بفاس وبفضل نظام كامل التفاصيل لاختيار من يراد تعيينهم. كما أن عددًا من الوزراء وأمناء السرّ كانوا بالفعل من أصل أندلسي. ثم ظهر نوع جديد من موظّفي المخزن ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر للوفاء بالاحتياجات الناشئة عن اتساع نطاق العلاقات مع أوروبا. ونعني بذلك **الأمناء** (جمع **أمين**، أي مفتّش الجمارك)، **والطّلبة** (جمع **طالب**، والمراد به الدارس في مرحلة متقدّمة)، الذين كانوا أقلّ إلمامًا بعلوم البلاغة والتاريخ، ولكنهم أكثر إلفة باللّغات الأوروبية والمشكلات المالية[٥].

وكانت الموارد القانونية للدولة المغربية المستندة إلى قواعد الإسلام السنّي تتألّف من عائدات أملاكها، **والزكاة**، وهي ضريبة تحسب بناء على قيمة رأس المال التجاري وقيمة الإنتاج الزراعية وتُصرف في أغراض محدّدة، والضرائب المفروضة على التجارة الخارجية. أما جميع الموارد الضرائبية الأخرى، بما في ذلك **العشور**، التي تطوّرت عن **الخراج** فقد كانت مزعزعة السند الشرعي[٦].

(٤) ج. إيركمان (J. Erckmann)، ١٨٨٥.

(٥) ابن زيدان، **العز**، المجلد الأول، الصفحة ٤٦ وما بعدها.

(٦) منشأ **الخراج** في الشرع الإسلامي هو الفتح. ولكن أغلبية العلماء ترى أن سكّان المغرب اعتنقوا الإسلام عن طواعية. أنظر ب. ساران و ج. بيرتون – بيج (P. Saran and J. Burton-Page)، ١٩٦٥.

ولمّا كانت حرّية السلطان خاضعة للقيود في المجال المالي، فقد كان مجبرًا على تقليل مصروفاته إلى أدنى حدّ ممكن. وكان محمد الثالث يكتفي بدخل الجمارك، **وزكاة** سكّان الحوز والمزارع الملكية **(العزيب)**. غير أنه فرض ضريبة على المنسوجات المستوردة والجلد والكبريت، ثم فرض في ما بعد ضريبة على دخول السلع إلى المدن ومكسًا على الأسواق، وعلى الأوزان والمقاييس، وذلك بعد أن حصل ترخيص من بعض العلماء[٧]. ولم يتحمّل التجّار والحرفيون هذه الضرائب إلّا على مضض، وأجبروا السلطان سليمان على إلغائها عند تولّيه الحكم. ولتعويض خسائر الخزينة التي تفاقمت نتيجة للقرار الذي اتّخذه بتثبيط المتاجرة مع أوروبا، أخذ السلطان يكثر من رحلاته في المناطق الريفية لتحصيل أقصى ما يستطيعه من دخل **الزكاة** والعشور، فأثار ذلك بطبيعة الحال امتعاضًا شديدًا لدى سكّان الأرياف. واضطرّ خلفه عبد الرحمن إلى العودة عام ١٨٥٠ إلى فرض الضريبة على الجلد، ثم ضريبة أخرى على الماشية التي تباع في الأسواق. وأجبر المغرب عقب هزيمته أمام إسبانيا عام ١٨٦٠ على أداء تعويض قدره ١٠٠ مليون فرنك، وهو ما كان يعادل ميزانية المغرب آنذاك عشرين مرّة[٨]. وأصبح القيام بإصلاح مالي أمرًا لا بدّ منه. وعلى الرغم من إلحاح السلطان محمد الرابع في الدعوة إلى ذلك، فإن **العلماء** تشبّثوا بوجهة النظر التقليدية في هذه المسألة[٩]. وبقيت مشكلة الضرائب تحتلّ مركز الصدارة في تاريخ المغرب طيلة القرن التاسع عشر، ولم تتمّ تصفيتها قطّ بصورة مرضية. وكانت التجربة تدفع المخزن إلى الحدّ من مسؤولياته كي تبقى نفقاته معادلة للموارد المتاحة له، بدلًا من زيادة موارده قصد تحقيق الأهداف المتوخاة. غير أنه مع اشتداد ضغوط أوروبا تزايد إلحاح الحاجة إلى إجراء إصلاحات شاملة؛ ولم يعد الأمر يحتمل الاكتفاء بما هو ممكن.

وكانت هناك فئات متوسطة في موقعها بين الجيش وموظّفي المخزن من جهة وبين سكّان المدن والأرياف من جهة أخرى؛ فهي تنتمي إلى المخزن بالمعنى الأشمل، ولكنها تتمتّع بقدر من الاستقلال[١٠].

وكانت تلك الفئات تُعتبر ناطقة باسم الطبقات الاجتماعية والجماعات الإقليمية، وتدافع بقوّة عن الحقوق التقليدية لهذه الجماعات في مواجهة السلطان. فقد كانت تلك الفئات مسؤولة أمام السلطان عن تنفيذ أوامر المخزن، مع مراعاة العادات والممارسات المحلّية.

---

(٧) أحمد الناصري، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى** (يرد أدناه تحت عنوان **الاستقصاء**)، ٩ مجلدات، الدار البيضاء، ١٩٥٤–١٩٥٦، المجلد ٩، ص ٦١٠. قُدِّر ريع هذه الضرائب المختلفة بثلاثة ملايين فرنك، كانت كافية لتسديد مصروفات الجيش وإدارة المخزن.

(٨) ج. ل. مييج (J.L. Miège)، ١٩٦١–١٩٦٣، الجزء الثاني، ص ٣٦٢.

(٩) محمد داوود، تاريخ تطوان (يرد أدناه تحت عنوان **تطوان**)، ظهرت منه ٦ مجلدات، تطوان، ١٩٥٦–١٩٧٠، الجزء ٥، ص ٩٧–٩٩.

(١٠) ثمة فرق بين المخزن بمعناه المحدّد وهو الحكومة، والمخزن بمعناه الأعم، ويعني به النخبة من رجال السياسة والدين في البلاد. وهذا المعنى الأخير هو المراد بالحديث عن **المخزنية وعائلات المخزن**.

وكانت فئة علماء الدين تتألّف من **العلماء** الأساتذة، والقضاة، والمفتين، ونظّار الحبوس (الأوقاف) (الذين يديرون شؤون المؤسّسات الدينية)، **والمحتسبين** (الموظّفين المسؤولين عن الأسواق). وكانت هذه الإدارة حضرية بالأساس، تطبّق تعاليم **الشريعة** تطبيقًا صارمًا، وتخضع من الناحية النظرية لإشراف السلطان الإمام، ولكنها تتمتّع باستقلال لا جدال فيه[١١]. ولم يكن بمستطاع الملك أن يعدل مضمون التعليم أو شكله، فقد كان ذلك حقًّا خالصًا لجامعة القرويين، ولم يكن بمقدروه أن يتجاوز رأي **العلماء** الآخرين عند التعيين في المناصب التي سبق ذكرها قبل قليل. كما لم يكن من حقّه أن يحوّل إلى خزائنه الخاصّة في المناصب إيرادات الحبوس ولا أن ينقض الأوامر التي يصدرها **المحتسب**. أما تطبيق أحكام الشريعة، وهي دستور الحياة الاجتماعية بكلّ ما في الكلمة من معنى، فهو في عهدة **العلماء**، ولذلك فإن أي محاولة صريحة لتغييرها كانت من قبيل المحال، حتى لو صدرت عن السلطان[١٢].

وكان الشرفاء، وهم ذرية النبي محمد (ﷺ)، يشكّلون نوعًا من الأرستقراطية الدينية المنتشرة في كافة مدن المغرب وريفه وبواديه. وقد جرى إحصاؤهم ثلاث مرّات، في عهود السلاطين مولاي إسماعيل، ومحمد الثالث، ثم سليمان، لأنهم كانوا يتمتّعون بوضع قانوني وهيبة اجتماعية خاصين[١٣]. وكان من امتيازاتهم أن يحكم في قضاياهم **نقيبهم** الخاصّ (وهؤلاء النقباء موظّفون)، كما كانت لهم حقوق في الخزانة العامّة باعتبارهم من نسل مؤسّس الدولة الإسلامية، ويعفون بناء على ذلك من ضرائب عدّة، كما يتلقّون كثيرًا من الهبات من السلطان[١٤]. وباعتبارهم نسل رسول الله، فإن الاعتقاد كان شائعًا عند عامّة الناس بأنهم يتمتّعون بفضل خاصّ يسمّى **البركة**، التي تكون كامنة في أغلب الأوقات، لكنها يمكن أن تتحوّل في الظروف المؤاتية إلى قدرة خارقة للعادة. ومن ثم أتى دورهم كأصحاب معجزات ومحكمين، وهي خدمات كانوا يقدّمونها مقابل مكافأة، وكان السلطان نفسه لا يتردّد في اللجوء إليها في بعض الأحيان.

وكانت الزوايا، وهي جماعات اجتماعية مبنية على أساس ديني، تتّخذ عددًا من الأشكال في القرن التاسع عشر بالمغرب، ومنها شكلان كانا على أكبر قدر من الأهمية وهما: أ) الزاوية الاخوانية، مثل الزاوية التيجانية أو الدرقاوية، وهي تجمّعات في سلسلة من الأروقة في المدن والمناسك في الأرياف، تضمّ أشخاصًا لا تفرقة بينهم ولا تميّز بسبب الأوضاع الاجتماعية أو الثروة أو نوع العمل أو الأصل العرقي، وتؤدّي بذلك دورًا كبيرًا في تحقيق التكامل الاجتماعي الأفقي؛ ب) والزاوية الإمارة، التي يتمتّع رئيسها بتفويض يكاد يكون شاملًا بالسلطة على

(١١) هناك فرق بين واجبات الشريعة وواجبات المخزن. أنظر محمد بن جعفر الكتّاني، **سلوة النفس**، ٣ مجلدات مطبوعة حجرية، فاس، ١٨٩٩، الجزء ٣، ص ٥.

(١٢) ابن زيدان، **العز**، الجزء ٢، ص ١٦٣–١٦٨.

(١٣) إ. ليفي – بروفنسال (E. Lévi-Provençal)، ١٩٢٢.

(١٤) المهدي الوزّاني، **المعيار الجديد**، ١١ مجلدًا، مطبوع حجري، فاس، ١٩٠٠، الجزء ٢، ص ٩٢.

منطقة نفوذه، مثل الزاوية الوزانية في الشمال، والشرقاوية في تادلة، والناصرية في الجنوب الغربي، والزروالية في الأطلس الصغير. وكانت كل زاوية تحاول أن تكون زاوية اخوانية وزاوية إمارة في آن واحد، وتنجح في ذلك أحيانًا مثل الزاوية الناصرية. وكان من الممكن أيضًا أن تتّخذ الزاوية شكلًا آخر، ولكن كيفما كان الحال فإن الزاوية كانت مدرسة للانضباط الاجتماعي ومركزًا متقدّمًا للسلطة المخزنية، على الرغم من استقلالها الظاهري[١٥]. وكان هذا الدور يتجلّى بصفة خاصّة في المدن، حيث كان الأعضاء أنفسهم ينتمون إلى الزاوية وإلى الرابطة الحرفية (**الحرفة**)، وكانت المنظّمتان تسعيان إلى تحقيق الأهداف ذاتها.

أما زعماء القبائل فكانت أوضاعهم متباينة أشدّ التباين. وكان **للقبيلة** في نظر المخزن مفهوم إداري وضريبي بالأساس، وينطبق على منطقة معيّنة (دوكّالة، مثلًا)، كما ينطبق على مقاطعة جبلية (مثل بني ورياغل)، أو على اتحاد جماعات من البدو الرحّل (مثل آيت عطا)، أو على مجتمع محلّي من الجنود – الرعاة الذين أعيد إسكانهم (الشراردة). وكانت السلطة توكل إلى قائد يعيّن بـ «ظهير» (وهو مرسوم في العرف المغربي) بعد موافقة سكّان المنطقة المعنيّة. ولا شكّ في أن القائد كان في آن واحد ممثّلًا للسلطان وناطقًا باسم الأهالي التابعين لإدارته، على أن أحد هذين الدورين كان يغلب حتمًا في كلّ حالة بحسب البعد عن السلطة المركزية وثروة المنطقة المعنية. وفي مواجهة هذا القائد كان هناك دائمًا **العامل** (أو الحاكم أو المحافظ)، الذي يجمع الضرائب ويحشد الجنود المطلوبين. وكان بإمكان الشخص نفسه أن يجمع بين هاتين الوظيفتين في بعض الحالات المؤاتية، ولكنهما كانتا برغم ذلك وظيفتين منفصلتين. وكانت أسر القادة تُنشأ – اثنتان منها في كلّ قبيلة – واحدة منها في جانب المخزن، والثانية مساندة للمصالح المحلّية؛ وسواء كانت تلك الأسر موجودة في السلطة أو خارجها، فإنها كانت تشكلّ جزءًا من النخبة الإدارية في البلاد[١٦].

وكانت هذه الفئات الوسطى في التحليل النهائي جزءًا من دوائر الإدارة السلطانية، سواء كانت حضرية أو ريفية، وسواء كانت ترتكز على الروابط الفردية أو على قرابة الدم. وكان **العلماء** يرسّخون شرعية السلطان الإمام بدفاعهم عن **الشريعة**، نظرًا إلى أن الإسلام هو قبل كلّ شيء رابطة سياسية. وكان **الشرفاء** يضطلعون بدور الوسطاء بين السلطة المركزية والزعماء المحلّيين في أوقات الاضطرابات الخطيرة أو العابرة، بينما كان **شيوخ الزوايا** يتولّون إدارة شؤون المناطق النائية قليلة الإنتاج لحساب السلطان، أو يحافظون على السلم في الأقاليم المهمّة[١٧]. وعندما كانت زاوية ما تعارض العاهل لأسباب سياسية فإنه كان يدمّرها. وينطبق

---

(١٥) إ. ميشو – بيلير (E. Michaux-Bellaire)، ١٩٢١، الجزء الأول، ص ١٤١–١٥٨.

(١٦) ينبغي أن يقرأ الكتاب الكلاسيكي روبير مونتاني (Robert Montagne) في هذا الصدد قراءة متبصّرة، لأن وثائق المخزن بالذات تلزمنا بتغيير الكثير من الأفكار المستقرّة بشأن مفهوم القبيلة.

(١٧) أ. ج. ب. مارتان (A.G.P. Martin)، ١٩٢٣ (حول دور **الزاوية الوزّانية** في إقليم طواط)؛ باسكال دوران (Pascal Durand)، ١٩٣٠، ص ٦٥–٧٧ (حول دور **الزاوية الشرقاوية** في تادلة).

هذا القول نفسه على رؤساء القبائل؛ فقد كانوا ينعمون بقدر غير يسير من الاستقلال الذاتي حينما كانوا يكافحون التدخّل الأجنبي، مثلما حدث في منطقة «الريف» حيث كان الإسبان محاصرين باستمرار في سبتة ومليلة، أو حينما تكون أراضيهم جبلية أو صحراوية. أما إذا سعوا إلى الاستقلال التامّ بعصيانهم لأوامر السلطان أو بإهمالهم لتطبيق **الشريعة**، فكان يصدر إعلان بأنهم في حالة **السيبة**، أي أنهم مذنبون بالنقض غير المبرّر لعهد **البيعة**. ويمكن إخضاعهم بالقوّة أو بالوسائل الدبلوماسية، بحملة فورية صاعقة أو بعملية استنزاف بطيئة، حسبما يتوافر للعاهل من وسائل عسكرية. ولكن سيادة السلطان **والشريعة** لم يكونا قطّ موضوعًا للتخلّي عنهما[١٨].

وقد أصبح النظام الاجتماعي / السياسي المغربي، حسبما أعاد محمد الثالث تنظيمه، يمثّل عودة إلى نظام الإسلام السنّي التقليدي. وكان إقرار النظام باستقلال الفئات الوسطى، ووضعه حدودًا لمطامح الحكومة المركزية، عامل تعزيز لفكرة الدولة المغربية، إذ شجّع كلّ مجموعة مهنيّة، أو اجتماعية أو إثنية على الإعراب عن مطالبها في نطاق سلطة **المخزن**. بيد أن هذا النظام كان يتضمن تناقضاته الخاصّة؛ فكان واضح التردّد بين مثالين: هو فرض سيادة **الشريعة** والإدارة المباشرة، الذي كان باركه **العلماء** والتجّار، والنوع الآخر، الذي يفضّله الزعماء المحلّيون، يودّ أن يصبح السلطان مجرّد رمز يكفل الوحدة، ولا يملك من السلطة إلا ما يفوّضه إيّاه أولئك الزعماء المحلّيون.

وقد برز هذا النظام إلى الوجود نتيجة للتغيير الذي طرأ على علاقات القوى بين المغرب وأوروبا خلال فترة سيادة المذهب التجاري. وقبل أن يصل النظام إلى حالة من التوازن، كان عليه أن يواجه المزيد من الضغوط الأوروبية الأشدّ وطأة، وبرزت تناقضاته مكشوفة بعد الهزيمتين اللتين مُني بهما المغرب في مواجهة فرنسا أولًا عام ١٨٤٤، ثم أمام إسبانيا عام ١٨٦٠.

إصلاحات المخزن في مواجهة الهجوم الأوروبي

يرد في فصل آخر تحليل سياسة القوى الاستعمارية حيال المغرب[١٩]. ويكفينا أن نذكّر هنا بأن الآراء في أوروبا كانت متّفقة حتى عام ١٨٨٠ على الحفاظ على الوضع القائم في أمبراطورية المغرب. فلم يكن مسموحًا لا بالتوسّع في احتلال الأراضي من قبل الفرنسيين انطلاقًا من الجزائر أو الإسبان انطلاقًا من سبتة ومليلة، ولا بمنح الامتيازات التجارية للمنتجات الإنجليزية. وعلى الرغم من بعض التنازلات التي انتزعتها فرنسا وإسبانيا بعد حربي ١٨٤٤ و ١٨٥٩–

(١٨) فسّرت القوى الاستعمارية مفهوم **السيبة** وفقًا لمتطلبات سياستها التوسّعية، وينبغي فهمه الآن في إطاره الأصلي وليس بالنسبة إلى القانون الأوروبي آنذاك.

(١٩) أنظر الفصل ١٩ أدناه.

١٨٦٠، فقد أُعيد تأكيد هذه المبادئ في مؤتمر مدريد عام ١٨٨٠ وظلّت سارية حتى نهاية القرن التاسع عشر[٢٠].

بيد أن مطالب القوى الأوروبية كانت متناقضة تمام التناقض مع سلطة العاهل. ذلك أنه لم يكن بوسعه أن يتّخذ موقفًا محايدًا خلال الفترة التي تعرّضت فيها الجزائر للغزو، كما كانت إنجلترا تنصحه بذلك، وكما يمليه عليه المنطق السليم ببساطة، لأن القانون العامّ في الإسلام كان يفرض عليه أن يهبّ لنصرة جيرانه المسلمين الذين تخلّى عنهم عاهلهم الشرعي، وهو السلطان العثماني في هذه الحالة[٢١]. وفي ١٨٥٩، هدم بعض الريفيين* بناء كان الإسبان من سكّان سبتة قد شيّدوه خارج أسوار المدينة، ومزّق الريفيون العلم الذي كان مرفوعًا فوقه. وطالبت مدريد بتسليم اثني عشر رجلًا اعتبرتهم مسؤولين عمّا حدث. ولم يكن بوسع السلطان أن يرضخ لهذا الطلب، وإلّا عدّ ذلك نكثًا بعهد البيعة[٢٢]. أما في الشؤون التجارية التي كانت تهمّ إنجلترا على نحو خاصّ، فلم يكن بمستطاع السلطان أن يحرّر الصادرات بجرّة قلم، أو يمنح الأوروبيين حق الملكية، أو يرغم القضاة على قبول شهادة غير المسلمين، لأن اعتراض **الفقه المالكي** على هذه الأمور كان قاطعًا لا هوادة فيه[٢٣].

وكان السلطان بذلك في موقف لا يُحسد عليه، فقد كانت تتنازعه مطالب الأوروبيين ومعارضة **العلماء** المتجهّمين. وكان الأوروبيون يعتبرونه رجعيًّا تعتيميًّا؛ بينما كان العلماء يعدّونه مجدّدًا. ومن هنا نشأ الغموض الذي اتّسمت به الإصلاحات.

وفي القرن التاسع عشر كان كلّ من المخزن والقناصل الأوروبيين على اتّفاق بشأن تعزيز الجيش وإعادة تنظيم الحكومة لضمان الأمن والنظام والعدالة للجميع. وكانت فحوى المشكلة تتمثّل في اختيار الإطار القانوني لهذا الإصلاح، فهل هو **الشريعة** أم تشريع جديد مستوحى من النماذج الأوروبية؟ ولم يكن حلّ هذا التناقض بين الاختيارين ممكنًا بالوسائل السلمية. ولقد أجرى المخزن بالفعل نوعًا من الإصلاح، ولكنه كان محدودًا، وبالتالي لم يكن مرضيًا في نظر الأوروبيين.

---

(٢٠) هاجمت قوات بيجو (Bugeaud) الجيش المغربي في ايسلي قرب وجدة في ١٤ أغسطس / آب ١٨٤٤؛ وقصفت سفن البحرية الفرنسية ميناء الصويرة في ١٥ من الشهر نفسه، بعد أن قصفت طنجة في ٦ منه. ووضعت معاهدة طنجة الموقّعة في ١٩ سبتمبر / أيلول حدًا للحرب، لكن اتفاقية «للّا مرنية» الموقّعة في ١٨ مارس / آذار ١٩٤٥ لم تسوِّ النزاع على الحدود بسبب الأطماع الفرنسية في الصحراء. وفي خريف ١٨٥٩ جهّز الإسبان جيشًا أوروبيًّا في سبتة؛ وبعد بضع مناوشات في الرأس الأخضر (Cabo Negro) دخلوا تطوان يوم ٦ فبراير / شباط ١٨٦٠. وكسبت إسبانيا بمقتضى معاهدة ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٦١ توسيع مساحتَي سبتة ومليلة، كما حصلت على تنازلات تجارية وميناء صيد في الجنوب تمّ تحديده عام ١٨٨٣ في ايفني.

(٢١) علي التسولي؛ **جواب على سؤال الأمير عبد القادر**، مطبوعة حجرية، فاس، بدون تاريخ.

* أهالي الإقليم المسمى بـ «الريف» في شمال المغرب.

(٢٢) الناصري، **الاستقصاء**، ١٩٥٤–١٩٥٦، الجزء ٤، ص ٨٤؛ ج. ل. مييج (J.L. Miège)، ١٩٦١–١٩٦٣، الجزء الثاني، ص ٣٦٠–٣٦٢.

(٢٣) التسولي، **جواب**، الفصل ١، القسم ٤.

وقد عاش محمد الرابع هزيمتي ايسلي وتطوان. ففي الأولى كان وليًا للعهد والقائد الأعلى للجيش، وفي الثانية كان سلطانًا. ولهذا السبب بادر إلى إدخال الإصلاحات العسكرية ابتداء من ١٨٤٥. ولكي يتغلّب على التفكير التقليدي السائد، كلّف عالمًا مشهورًا بتأليف مصنّف يبرّر الإصلاح استنادًا إلى مبرّرات تقليدية[٢٤].

واستقدم السلطان عددًا من التونسيين الذين عملوا في الجيش العثماني لتنظيم فرق مدرّبة على الطريقة الأوروبية، وتدعى **العسكر**، ولم يتجاوز عدد أفرادها ٥٠٠ في البداية. وأنشأ في فاس مدرسة للمهندسين كان يجري فيها إعداد المهندسين الاختصاصيّين في مسح الأراضي، والمسّاحين، وواضعي الخرائط، والمدفعيّين، وذلك بمعونة بعض الأوروبيين الآبقين، الذين كان من أشهرهم الفرنسي دو سولتي، الذي اتخذ لنفسه الإسم العربي عبد الرحمن العلي. ومن أجل هذه المدرسة عهد بترجمة مؤلّفات عدّة في الهندسة إلى أحد المالطيين تحت إشرافه المباشر. وكلّف ممثّله في جبل طارق بأن يطلب من باشا مصر أن يرسل إليه مجموعة من الكتب العلمية المترجمة عن اللغات الأوروبية. وقد أطلق السلطان عبد الرحمٰن العنان لابنه، ولكنه لم يسند لنفسه أي مسؤولية عن هذه المحاولات الإصلاحية التي لم يكن يرى فائدتها العاجلة. ولا شكّ في أن محمد الرابع كان سيدفع هذا الإصلاح قدمًا بمزيد من القوّة بعد أن أصبح سلطانًا، لو لم تخلق له حرب ١٨٥٩–١٨٦٠ مشكلات مالية عويصة يتعذّر حلّها. وعلى الرغم من ذلك فقد أرسل فريقًا من «**البواخر**» (البخاريين) إلى مصر للتدرّب على فنّ المدفعية. وبعد ١٨٧٠ بدأت البعثات تذهب بانتظام إلى جبل طارق لمتابعة دورات تدريبية مدّة كلّ منها سنتان. وواصل الحسن الأول سياسة والده في ظروف أنسب، فاعتمد أسلوبًا نظاميًا في حشد الجنود، بحيث أصبح على كلّ مدينة في الدولة أن تقدّم ٥٠٠ مجنّد، وعلى كلّ ميناء أن يقدّم مائتين، وعلى كلّ إقليم أن يقدّم ألفين، ممّا كان يُتيح حشد جيش قوامه ٠٠٠ ٢٥ جندي. وفي عام ١٨٧٧ طلب من فرنسا أن توفّر له ضبّاطًا لتدريب الجنود في سلاح مدفعيته. وفي عام ١٨٨٠ عاد من الخارج ١٨٠ من الضبّاط وضبّاط الصفّ، وجرى تشكيلهم في فيلق الحرابة (أي المدرّبين»، تحت قيادة الإنجليزي (المقدّم) ماكلين. وفي وقت لاحق، أرسل الحسن الأول بعثات عسكرية أخرى إلى بلجيكا وألمانيا وايطاليا. وتمكّن بهذا الجيش الذي أُعيد تنظيمه من تأكيد سيادته مجدّدًا على مناطق بعيدة، مثل السوس وتافيلالت، كانت تثير طمع كثير من القوى الأوروبية[٢٥].

كان جون درمند هاي وزيرًا لصاحبة الجلالة البريطانية في طنجة من ١٨٣٩ إلى ١٨٨٦، وقد بذل جهدًا متحمّسًا كبيرًا في الدفاع عن مبدإ سيادة السلطان ووحدة أراضي دولته، وجهدًا مماثلًا في مطالبته بفتح البلاد في وجه التجارة الدولية[٢٦]. واستغلّ حظوته الكبيرة لدى السلطان

---

(٢٤) القردودي، محمد، **كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على الأمة**، مطبوع حجري، فاس، بدون تاريخ.

(٢٥) ج. ل. مييج (J.L. Miège). أنظر على الخصوص كتاب محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، الرباط، ١٩٧٣، ص ٥٥.

(٢٦) ج. د. هاي (J.D. Hay)، ١٨٩٦.

عبد الرحمن كي يقنعه بقبول معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة في ٩ ديسمبر / كانون الأول ١٨٥٦، التي وضعت المبادئ التالية: حرّية التجارة، وإنهاء جميع الاحتكارات العامّة والخاصّة، وضمان سلامة الممتلكات والأشخاص، وفتح قنصليّات في سائر أنحاء البلاد، وإعفاء التجّار الأجانب وشركائهم المغاربة من كافة الضرائب والرسوم، ما عدا الرسوم الجمركية ورسوم رسو السفن وإرشادها[٢٧].

وأسفر انفتاح المغرب على التجارة الأوروبية عن عواقب وخيمة عدّة، كانت أولاها أزمة نقدية حادّة. ذلك أن الدينار، وهو عملة ذهبية، كان قد اختفى تمامًا في القرن الثامن عشر، وأصبح النظام النقدي المغربي يعتمد نوعين من المعادن في سكّ نقوده، وهما الفضّة والبرونز. وكانت قطع النقد الفضّية القانونية هي البيزيتة والدورو الإسبانيان، والفرنك والايكو الفرنسيان. وكان الدورو والايكو يسمّيان الريال. أما قطع البرونز المسكوكة في المغرب فكانت **الأوقية** (ounce) **والموزونة**. وكان **المثقال** معتمدًا كوحدة للحساب، ويعادل ١٠ أوقيات، والأوقية تعادل ٤ **موزونات**. ومع توسّع العلاقات التجارية بأوروبا، تزايدت ندرة النقود الفضّية وانخفضت قيمة القطع البرونزية الأكثر شيوعًا. وبحلول منتصف القرن، كانت قد انخفضت إلى ربع قيمتها الأصلية، مع ما ترتّب على ذلك من النتائج المعروفة في كلّ تضخّم، ألا وهي ارتفاع الأسعار، وادقاع السكّان، والمصاعب التي تواجهها خزينة الدولة، وتركيز الممتلكات العقارية بين أيدي الأقلية. وحاول المخزن أن يجد حلًّا لهذه المعضلة باتخاذ تدابير سلطوية عام ١٨٥٢، و١٨٦٢، و١٨٦٩، و١٨٧٧، ساعيًا في كلّ مرّة إلى الرجوع إلى مستوى تكافؤ تجاوزته الأحداث. ولم يكن يمكن السلطان أن يستفيد من عمليّات إعادة تقييم سعر العملة هذه إلّا إذا فرض تسديد إيراداته بنقود فضّية، واستطاع في الوقت نفسه سداد ديونه هو بالريالات والأوقيات وفق رغبته. غير أن التجّار الأجانب كانوا يخفضون قيمة دخل الدولة من الرسوم الجمركية بتسديدها بالأوقيات المخفّضة، بينما كان على السلطان أن يسدّد ديونه الخارجية بالقروش الإسبانية أو الإيكوات الفرنسية التي كان يشتريها بسعر مرتفع. وبذلك كانت التدابير النقدية تنتهي بالخزينة إلى المزيد من الصعوبات. وفي نهاية الفترة التي نتعرّض لها، قرّ قرار الحسن الأول على سكّ عملة جديدة من الفضّة (وهي الريال الحسني، المعادل لخمسة فرنكات)، ولكن بدون أن يسحب العملة البرونزية؛ بيد أن قيمة هذه النقود البرونزية استمرّت في الانخفاض (أصبح الريال بحلول ١٨٨١ يساوي ١٤ مثقالًا بدلًا من ١٠) مؤدّية في تدهورها إلى انخفاض قيمة القطع الجديدة معها[٢٨].

(٢٧) أنظر النص في المصنّف التالي: ر. ل. ريفيير (R.L. Rivière)، ١٩٥٤–١٩٥٥، الجزء الأول، ص ٣٦–٤٢.

(٢٨) ج. ل. ميبج (J.L. Miège)، ١٩٦١–١٩٦٣، الجزء الثاني، ص ٣٨٨ و ٣٨٩؛ والجزء الثالث، ص ٩٧–١٠٧ و ٤٣٤–٤٣٧. أنظر أيضًا ج. عياش (G. Ayache)، ١٩٥٨، ص ٢٧١–٣١٠. وفي بداية القرن ١٩ كانت ١٠ أوقيات تعادل ٥ بيزيتات. وفي ١٨٤٥ كانت تعادل ٣ بيزيتات وربع بيزيتة، أما في ١٨٧٤ فكانت لا تعادل إلا بيزيتة واحدة. وردت هذه الأرقام في مصنّف الناصري، **الاستقصاء**، ١٩٥٤–١٩٥٦، الجزء ٩، ص ٢٠٨.



اللوحة ١٨، ٢: السلطان الحسن الأول (١٨٧٣–١٨٩٤).

وكانت مصروفات المخزن تتزايد باستمرار نتيجة للإصلاحات التي أُجريت والديون الكثيرة والتعويضات التي قُدّمت للدول والتجّار الأوروبيين، فكان لا بدّ من إجراء إصلاح ضريبي. بيد أن السلطان لم يكن حرًا في القيام به بدون استشارة **العلماء**، نظرًا إلى أن الأمر يتعلّق بمشكلة تدخل في نطاق القانون العرفي. وكان العلماء قد أعلنوا في مناسبات سابقة كثيرة أن الضرائب التي كانت تحمل تسمية **المكوس** (ج. مكس) العام، والتي كانت تُؤدّى على المبادلات التجارية، غير شرعية إذا لم تكن مؤقّتة وتُصرف لقضاء أغراض محدّدة. وكانت أي ضريبة عقارية مرفوضة أيضًا في نظرهم، لأن المغاربة كانوا أحرارًا مستقلّين ويملكون حقّ الملك لأراضيهم[٢٩]. وفي يوليو / تموز ١٨٦٠ طلب محمد الرابع من العلماء أن يدلّوه على وسيلة يؤدّي بها تعويضات الحرب حتى يتمكّن من استرجاع تطوان التي احتلّها الإسبان، ويحول دون سقوط مدن أخرى في أيديهم. فبقي العلماء متشبّثين برأيهم التقليدي معتبرين أن الجباية الوحيدة التي يمكن أن تُعتبر شرعية تتمثّل في ضريبة استثنائية أي مؤقّتة، تُفرض على جميع السكّان بالتساوي، ولا تُسند بالتزام إلى أشخاص آخرين، وذلك برغم أنه لم يفت السلطان أن يفسّر لهم أن الظروف لا تسمح له بتطبيق مثل هذا التدبير[٣٠]. ولم يعبأ العاهل بهذه الاعتراضات، ففرض ضرائب غير مباشرة دفعت بسكّان المدن إلى معارضته معارضة عنيدة صلبة. وعند تربّع خلفه على العرش في ١٨٧٣، طالب الحرفيون بإلغاء تلك **المكوس** كثمن للتوقيع على وثيقة **البيعة**، فاضطرّ الحسن الأول إلى إخضاع سكّان المدن الذين خرجوا عن الطاعة بالقوّة. وفرض بعد ذلك – بصورة تجريبية – ضريبة «الترتيب»، وهي ضريبة عقارية بنسبة ثابتة على الأرض، يتولّى جمعها **أمناء** متخصّصون. وشرع في تطبيق هذه الضريبة في الحوز، وهو الإقليم الذي كانت إدارته تجري على أحسن وجه مقارنة بباقي أنحاء المملكة، وذلك بدون أن يستشير العلماء الذين كان يعلم معارضتهم لهذا الإجراء. بيد أنه سرعان ما تخلّى عن تلك الضريبة لأسباب ما زالت غير واضحة، ولكنها تعود بدون شكّ إلى الحالة التي كان عليها الرأي العام وإلى معارضة بعض قادة الجيش. وأدّى افتقار المخزن إلى الموارد المالية إلى جعله يحدّ من مطامحه الإصلاحية، ويلتزم الحد الأدنى في نفقاته المعتادة.

وتزايد عدد التجّار الأوروبيين الذين استقرّوا في المغرب باطّراد بعد ١٨٥٦، وبدأ المخزن في إجراء إصلاحات حكومية قصد الاستجابة لشكاواهم. وفي ١٨٦١ أُنشئت هيئة **الأمناء**، وهم مفتّشو الجمارك. وكانوا يعيّنون من بين التجّار، وأمناء وزارة العدل، وموثّقي العقود، ويتقاضون أجورًا حسنة نسبيًا، وتمّ توزيعهم على الموانئ الثمانية المفتوحة للمبادلات مع الخارج. وكان يرافقهم مفتّشون إسبان مكلّفون بالتحقيق في إيرادات الجمارك، التي كان مقرّرًا أن تخصّص نسبة ٦٠٪ منها للوفاء بالغرامة الحربية. وقد ساعد هؤلاء **الأمناء**، الذين أصاب عدد كثير منهم الثروة في الخارج (جبل طارق، ومرسيليا، ومانشستر، وجنوة)، على ترشيد البيروقراطية

---

(٢٩) المهدي الوزّاني، **المعيار**، ١٩٠٠، الجزء ٣، ص ٩٢.

(٣٠) م. داوود، **تطوان**، ١٩٥٦–١٩٧٠، الجزء ٥، ص ٩٩–١٠٠.



اللوحة ٣،١٨: ريال فضّي مضروب في باريس عام ١٨٨١ للحسن الأول.

المغربية، وكان نفوذهم كبيرًا لدى محمد الرابع والحسن الأول. وكانت هناك مجموعة أخرى ازدادت حظوتها كذلك، وهي مجموعة **الطلبة** الذين أرسلوا إلى أوروبا لمتابعة دورات تدريبية وتعلّم اللغات الأجنبية. ففي ما بين ١٨٧٤ و١٨٨٨ اتّجهت ثماني بعثات تضمّ ما مجموعه ٣٥٠ شخصًا إلى بلدان أوروبا الرئيسية. وعند عودة هؤلاء الشبّان عُيّنوا في قسم الضرائب بدائرة سكّ النقود في **ماكينة** فاس الشهيرة (وهي معمل لصناعة الأسلحة أقامه الايطاليون)، حيث أعيد تنظيم قسم الضرائب هذا في عام ١٨٨٦، كما عُيّن بعضهم في وزارة الشؤون الخارجية (وزارة البحر)[٣١].

(٣١) ج. ل. مييج (J L. Miège)، ١٩٦١–١٩٦٣، الجزء الرابع، ص ٣٩٧–٤٠٨، والمنوني، **مظاهر**، ص ١٠٣ وما يليها، ثم ص ١١٦ وما يليها.

غير أن الهدف الأساسي للتجّار الأوروبيين كان يتمثّل في الحدّ من صلاحيات القضاة[٣٢]. وكانوا يفضّلون أن يتولّى الحاكم (القائد أو **العامل**) محاكمتهم، على أن يحاكموا في يوم ما أمام محكمة مختلطة تستند إلى قوانين مقتبسة عن الغرب. واستندت فرنسا إلى الادّعاء بأنها تدخّلت لتلطيف حدّة موقف إسبانيا عام ١٨٦٠ كي تدفع السلطان محمد الرابع إلى القبول باتفاقية ١٩ أغسطس / آب ١٨٦٣، التي منحت امتيازات قضائية للتجّار الأجانب ولشركائهم المغاربة على السواء. فبدلًا من أن يكون التجّار خاضعين لولاية القاضي، أصبح الحاكم هو الذي يتولّى محاكمتهم بحضور القنصل الأوروبي المعني. وكانت هذه الحالة جارحة للسلطان، ولكنها كانت محتملة مع ذلك، طالما بقي عدد هؤلاء الشركاء المغاربة محدودًا (٢٠٠ لكل قبيلة نحو عام ١٨٧٠). لكن القناصل سرعان ما منحوا صفة **السمسار** (وسيط تجاري) لأي يهودي أو مسلم كان يرغب في التهرّب من سلطة القاضي ويستطيع أن يؤدّي ثمن هذه الخدمة[٣٣]. وإذ رأى المخزن أن سلطته تتقوّض بفعل هذه الحماية غير الشرعية الناجمة عن تفسير مغرض لاتفاقية ١٨٦٣، فإنه لم يفتأ يحتج على ذلك حتى انتهى به الأمر إلى إقناع إنجلترا بصواب رأيه. وانعقد مؤتمر دولي ضمّ اثني عشر بلدًا في مدريد في يوليو / تموز ١٨٨٠ لوضع حدّ لهذه الممارسة. وتمّ بالفعل حصر صارم لعدد المتمتّعين بالحماية: أصبح كلّ تاجر منذ ذلك التاريخ ملزمًا بالاكتفاء بسمسارين اثنين كان لهما الحق وحدهما، مع أعضاء أسرتيهما القاطنين تحت سقفيهما، في الاستفادة من الحماية الأجنبية. بيد أنه في مقابل هذا الحصر تمّ الاعتراف بحقّ الملكية للأوروبيين المستقرّين في الموانئ، وهو ما لم ينظر إليه السلطان بعين الرضا.

بذلك أسفر الضغط الأوروبي عن إصلاحات في الجيش، والحكومة، ونظام النقد، ونظام الضرائب. بيد أن نطاق هذه الإصلاحات حدّت منه في آن واحد عقبات خارجية وصعوبات داخلية. فالأوروبيون كانوا يريدون فعلًا أن تُتّخذ تدابير تكفل سلامتهم وتُشجّع نشاطهم التجاري، ولكن لم تكن لهم – وخاصّة الفرنسيون والإسبان – رغبة في أن يقوى المخزن إلى درجة يصبح معها قادرًا على معارضة مساعيهم بنجاح[٣٤]. يضاف إلى ذلك أن السلطان لم يكن حرًّا في إدخال تعديلات على التعليم، أو سلك القضاء، أو المؤسّسات الدينية بسبب موقف **العلماء** المتصلّب. وقد أدّت هذه القيود المفروضة على مجال الإصلاحات، والتي ضاعفت حدّتها قلّة الموارد المالية، إلى نتيجة غير متوقّعة: فبدلًا من أن يصبح السلطان قويًّا مستقلًّا، أخذ ارتباطه بأوروبا يزداد توثّقًا مع تتابع الإصلاحات التي يجريها في بلاده. فمع توسّع العلاقات بالخارج، كان عدد التجّار الأجانب يتزايد، ويتزايد معه عدد الحوادث التي تسفر إما عن

(٣٢) «لا بدّ من البدء بتجريد المغرب من طابعه الإسلامي قبل أن يمكن التغلغل فيه بالوسائل السلمية»، ج. مورا (G. Maura)، ١٩١١، ص ١٩٧.

(٣٣) ج. د. هاي (J.D. Hay)، ١٨٩٦، ص ٣٢١–٣٢٣.

(٣٤) ج. كاييه (J. Caillé)، ١٩٥١، ص ١٢١.

غرامات باهظة، أو عن تنازلات عن الأراضي، أو عن فقدان للهيبة إضافة إلى ذلك[٣٥]. وكان الناس يرون في الانفتاح أمام التأثيرات الأجنبية وما أجري من إصلاحات سببًا في استفحال بؤسهم. وأخذ غضب الرأي العام ضدّ الأجانب يتعاظم، لأسباب اقتصادية ونفسانية ودينية.

ردود الفعل الشعبية

كان الإنتاج الزراعي في المغرب، ولا يزال، يعتمد على تقلّبات المناخ؛ غير أنه أصبح عليه أن يستجيب لتزايد طلب المصدّرين الأوروبيين. وقد تمخّض هذا عن سلسلة من المجاعات التي كان لها وقع شديد على سكّان الحضر والأرياف في ١٨٥٠، ١٨٥٧، ١٨٦٧، وبصفة خاصّة خلال السنوات الفظيعة من ١٧٧٨ إلى ١٨٨١، التي يقدّر أن ١٢ إلى ١٥٪ من سكّان المدن كانوا يعيشون خلالها عالة على الإحسان العام، بينما اضطرّ ٦٤٠٠٠ من المغاربة إلى الهجرة[٣٦]. وبدأت تنشأ خارج أسوار المدن بالفعل أحياء تتكوّن من **النوايل** (ومفرده في لهجة المغاربة نوالة أي خيمة)* التي تناظر أحياء البؤساء و «مدن الصفيح» في القرن العشرين. فقد غادر كثير من المزارعين والرعاة أراضيهم لعدم قدرتهم على تأدية الضرائب أو تسديد ما للتجّار الأوروبيين عليهم من ديون. وأثّرت هذه الهجرة من الريف إلى المدن على قرابة ثلث الأراضي الزراعية في جنوب البلاد وحول المدن الساحلية. وكان **المخزن** يعاني من الآثار السلبية لهذه الحالة من جهتين: فأولًا كانت إيرادات الزكاة تتناقص، وثانيًا كان الأوروبيون يطالبون المخزن بتسديد الديون الخاصّة للأفراد، ولا سيّما إذا كان المدينون من القوّاد. وفضلًا عن ذلك، فإن بعض الممتلكات كانت تنتقل في ما بين الأجانب بطريقة غير شرعية وبأسعار منخفضة، عن طريق **السماسرة** وبمباركة قضاة من ضعاف الذمّة؛ وبالتالي كانت تضيّع على المخزن الضرائب المستحقّة عليها. وحاول السلطان وضع حدّ لهذا التطوّر المشؤوم. فاتّخذ سلسلة من التدابير من ١٨٧٣ إلى ١٨٨٣، بأن منع الأوروبيين من الذهاب إلى الأسواق الريفية، وطالب القوّاد بأن يفصلوا ممتلكاتهم عن ممتلكات السكّان المشمولين بولايتهم، وحصر عدد القضاة والموثّقين الذين يحق لهم توثيق الاعترافات بالديون التي كانت صفقات البيع تتمّ تحت غطائها[٣٧]. وإذا كان سكّان الريف يعانون من الإملاق، فإن أحوال سكّان الحضر لم تكن أفضل. فقد كانوا جميعًا يعانون من ارتفاع أسعار البضائع الاستهلاكية الضرورية، مثل الحبوب، والصوف، والجلود. وكانت أسعار المنتجات المستوردة (الأقمشة، والشمع، والكبريت، والسكّر)

(٣٥) «لقد أصبحت تركيا ومصر بعد الإصلاحات أكثر ثراءً، ولكن أقلّ استقلالًا بكثير»، هكذا قال السلطان محمد الرابع للوزير الفرنسي تيسو (Tissot). أنظر ج. د. هاي (J.D. Hay)، ١٨٩٦، ص ٢٨٨ و ٢٨٩.

(٣٦) ج. ل. مييج (J.L. Miége)، ١٩٦١–١٩٦٣، الجزء الثالث، ص ٣٦٧ و ٤٤٤.

* تفسير المترجم.

(٣٧) ابن زيدان، **العز**، ١٩٦١–١٩٦٢، الجزء الأول، ص ٣٦٤–٣٦٦؛ والجزء الثاني، ص ٤٨–٥١ و ١٢٩–١٣١.

زهيدة، ولكنها كانت تنافس بشدّة أصحاب الحرف الذين كانوا يشكّلون العمود الفقري للحياة البشرية. أما موظّفو المخزن، فسواء كانوا يتقاضون مرتباتهم من المخزن نفسه أو من الأوقاف أو من السكّان أنفسهم التابعين لإدارتهم، فإنهم كانوا يعانون من عواقب انخفاض قيمة العملة: فبين ١٨٤٥ و ١٨٧٤ انخفضت القيمة الحقيقية لأجورهم إلى عشر قيمتها الأصلية[٣٨]. ولم يفلت من هذا الإفقار الشامل سوى التجّار وشركاء التجّار الأوروبيين، الذين كانوا يستطيعون الحصول على النقود الفضّية. وكانت قيمة رؤوس أموالهم ترتفع تلقائيًا، فكانوا يشترون بأبخس الأثمان عمارات وممتلكات كثيرة، أو يقرضون المال بالربا الفاحش لأهالي الأرياف، بل لأعضاء المخزن أنفسهم. وكانت طريقة جمعهم للثروة – التي زاد من سوء صورتها تناقضها مع الفقر الشامل – تبدو نتيجة شريرة أخرى من النتائج الوخيمة لانفتاح البلاد في وجه النشاط الاقتصادي الخارجي.

ولم يكن سكّان المغرب على وعي بهذه الجوانب الاقتصادية وحدها، بل كان يسخطهم أيضًا، وربّما أكثر من أي شيء آخر، انحسار سلطة القاضي والسلطان، أي تراجع الإسلام في نهاية الأمر. وكانت كلّ قوّة استعمارية تولي الكثير من الأهمية لما يستحقّه علمها من الاحترام. وإذا قُتل أحد رعاياها، فإن القنصل كان لا يكترث كثيرًا بمعرفة ما إذا كان هناك استفزاز أو كان القتل عمدًا مع سبق الإصرار؛ بل كان يطالب بإعدام الجاني (وفي حالة عدم التيقّن من القاتل، إعدام كلّ من شهدوا الحادث)، وتسديد تعويض مالي لأسرة الضحية، وعزل الوكلاء الذين يبدو له أن الحماس كان يعوزهم في القيام بمأموريتهم، وتقديم اعتذار رسمي من الحكومة، وحماية العلم[٣٩].

وكان الموظّفون يحارون في ما يتعيّن عليهم القيام به في مثل هذه الظروف. فهم إذا رفضوا شكاوى القناصل وانتهى الأمر بالإساءة إلى السلطان كانوا هم يتحمّلون النتائج، ومن ناحية أخرى، إذا قبلوا القيام بما يلزم من إجراءات، على عكس ما يقضي به العرف من ترك القرار لتبتّ فيه السلطات المركزية، ثارت ثائرة الناس، ووجدوا هم أنفسهم يتحمّلون المسؤولية عن ذلك أيضًا. وكانت هيبتهم تتضاءل باستمرار، على نحو يضرّ باستتباب النظام العام الذي كان الأوروبيون يدّعون أنهم في حاجة إليه[٤٠].

وكان القاضي والمحتسب يعانيان بوجه خاصّ من هذه الحالة المناقضة لما تنصّ عليه الشريعة، ومن ثم كانت معارضتهما العنيفة للحماية. وقد قام المحسن اليهودي الإنجليزي سير موسى مونتفيوري، بمساندة فعّالة من إنجلترا، برحلة إلى المغرب أصدر السلطان محمد الرابع على أثرها ظهير ٥ فبراير / شباط ١٨٦٤، الذي يأمر فيه الإداريين المغاربة بأن يعالجوا شؤون اليهود بسرعة وإنصاف، ويتوعّدهم بأشد العقوبات إذا لم يطيعوا أوامره. ويذكر المؤرّخ

---

(٣٨) أنظر الحاشية ٢٨.

(٣٩) ج. عياش (G. Ayache)، ١٩٦٥، ص ١٥٩-٢٠٤.

(٤٠) ابن زيدان، **إتحاف**، ١٩٢٩-١٩٣٣، الجزء الثاني، ص ٣٧٤.

الناصري: «ولمّا مكّنهم السلطان من هذا الظهير، أخذوا منه نسخًا وفرّقوها في جميع يهود المغرب... وأرادوا أن يختصّوا في الأحكام في ما بينهم، لا سيّما يهود المراسي»[٤١]. ورأى العلماء في هذا الظهير (المرسوم) مساسًا بالشريعة، وبلغ ردّ فعلهم عليه درجة من العنف جعلت محمدًا الرابع يعدل عن قراره. أما المسلمون الذين كانوا يستفيدون من الحماية فقد كان العداء لهم أقوى وأشدّ. ذلك أن العلماء كانوا يهيبون بالسلطان في العديد من الكرّاسات خلال خطبة الجمعة في المساجد أن يقتصّ منهم أشدّ القصاص. وخاطب أحد العلماء السلطان في إحدى تلك الكرّاسات قائلًا إنه ينبغي للسلطان أن يقتصّ من أهل الحماية هؤلاء، «وإلّا فسد اعتقاد العامّة، حتى ظنّوا أن ذلك الدين الفاسد هو الدين الحق»[٤٢].

وحينما لم يعمل السلطان بنصيحة العلماء هذه، لأنه لم يكن يريد إثارة المشاكل مع القوى الأجنبية، اتّجهوا إلى الشعب للحصول على تأييده. وفي هذا المعنى قال العالم الذي سبق ذكره: «فواجب على كلّ من يؤمن بالله واليوم الآخر ألّا يجالس أهل الحماية، ولا يصادقهم، ولا يؤاكلهم، ولا يعاشرهم، ولا يناكحهم»[٤٣]. ولمّا كان معظم هؤلاء المسلمين المتمتّعين بالحماية تجّارًا أثرياء، فإن حملة **العلماء** بمساندة عامّة الناس من سكّان المدن اتّخذت شكل هجوم شنّته الأرستقراطية من علماء الدين ضدّ نخبة جديدة بدأت تظهر بفضل ظروف لم يسبق لها مثيل استجدّت بانفتاح البلاد على الخارج.

وإذا كانت الإصلاحات قد جاءت نتيجة للضغوط الأجنبية، فقد كانت بدورها سببًا في إيجاد كراهية عنيفة للأجانب. فقد كان تأثيرها النهائي على الحياة اليومية للمغاربة سلبيًّا، وكان من الطبيعي أن يربط هؤلاء بينها وبين وجود الأوروبيين الذين يتزايد انتشارهم يومًا بعد يوم. وقد قال الناصري في ذلك: «ضاقت وجوه الأسباب على الناس وصعبت سبل جلب الرزق والمعاش ملابسة الفرنجي»[٤٤]. وسعى كلّ واحد إلى حصر الاتّصال بالأجانب في أضيق نطاق. بل إن المثل الأعلى أصبح يتمثّل في العودة إلى نمط الحياة القديم. وسادت كلّ طبقات المجتمع أفكار رومانسية تزيّن الماضي في أعين الناس، وتدعوهم إلى **إحياء السنة**. وكان السلطان يماطل في إجراء أي نوع من المفاوضات من أجل الحدّ من مجالات نشاط الأوروبيين، فكان ذلك يثير حفيظة القناصل ويدفعهم إلى الاحتجاج على عرقلة مساعيهم. وقد نصح الحسن الأول أحد ممثّليه في طنجة قائلًا: «فأن تراجع وتكرّر المراجعة، فإن تكرارها منتج للمصلحة والخير»[٤٥]. وكان علماء الدين يطالبون بتطبيق **الشريعة** تطبيقًا صارمًا في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، وحمّلوا كلمة «الإصلاح» مغزى خاصًا جدًّا. وكان **العلماء** يقولون إن

(٤١) الناصري، **الاستقصاء**، ١٩٥٤–١٩٥٦، الجزء ٩، ص ١١٤.

(٤٢) المنوني، **مظاهر**، ١٩٧٣، ص ٢٥٦.

(٤٣) المرجع السابق.

(٤٤) الناصري، **الاستقصاء**، ١٩٥٤–١٩٥٦، الجزء ٩، ص ٢٠٨.

(٤٥) ابن زيدان، **إتحاف**، ١٩٢٩–١٩٣٣، الجزء ٢، ص ٣٧٦.

المسألة لا تتعلّق بتغيير المؤسّسات، وهو أمر مستحيل على أي حال، بقدر ما تتعلّق بالعودة إلى تأثّر خطوات **السلف**، الذين كانوا للمسلمين قدوة في العظمة والعدل. وعارضوا مفهوم **النظام**، الذي كان يعني إعادة الجيش، والدوائر الحكومية، والحياة اليومية، بمفهوم **الإصلاح** الذي يرمي إلى بناء إنسان جديد من الناحيتين الأخلاقية والدينية. وكانت هذه هي الحركة التي سمّيت بالسلفية (أي العودة إلى المبادئ الأصلية في الإسلام)[٤٦]. فقد كان عامّة الناس في المدن يتذكّرون بحنين الأيام الطيبة التي ولّت حين كانت الأغذية والسلع رخيصة، والاحتياطات الشخصية للأفراد ومتطلبات المخزن محدودة. وكانوا يكنّون مزيجًا من مشاعر الخوف، والإعجاب، والاحتقار، والكراهية لأولئك الذين بدوا في أعينهم مسؤولين بوضوح عن المصاعب القائمة. وكانت كراهية الشعب للأجانب، والنزعة السلفية لدى **العلماء**، وطبيعة المخزن المحافظة تعبيرًا عن واقع يعيشه الجميع، ألا وهو ضعف المجتمع القديم وتخاذله أمام رأسمالية القرن التاسع عشر الليبرالية التي وجد نفسه في مواجهتها. وكانت النخبة السياسية والدينية في المغرب عنيفة العداء لليبرالية في ذلك الوقت. قال أحد أعضائها آنئذٍ: «واعلم أن هذه الحرّية التي أحدثها الفرنج في هذه السنين هي من الزندقة قطعًا لأنها تستلزم إسقاط حقوق الله وحقوق الوالدين وحقوق الإنسانية رأسًا»[٤٧]. فلم يدرك المغاربة القيمة الإيجابية لجدلية الأحداث التي كان يجري من خلالها تحديث مجتمعهم وإخضاعه للمؤثرات الأوروبية وردّ فعله إزاء هذه المؤثرات في الوقت نفسه. فهم لم يروا في تلاطم الأحداث وعدًا بمستقبل مختلف، بل شعروا فقط بضياع ماض أكسبه الزمن جمالًا برّاقًا في أعينهم؛ ماض كان الشعب ينعم فيه بالرخاء، وكلمة **العلماء** فيه مسموعة، وأوامر المخزن مطاعة، والسلطان مستقلًّا.

خاتمة

في عام ١٨٨٠ كانت الأزمة الزراعية الخطيرة التي دامت خمس سنين على وشك الانتهاء. وكان المخزن يؤدّي لإسبانيا آخر قسط من الغرامة الحربية المفروضة عليه وآخر قسط من القرض الذي كان قد حصل عليه من البنوك البريطانية. أما المراقبون الإسبان الذين كان وجودهم مصدرًا مستمرًّا للاحتكاكات ولذكرى هزيمة ١٨٦٠ الأليمة، فقد كان موعد رحيلهم عن الموانئ المغربية وشيكًا، وكذلك كان وقت إلغاء المكوس[٤٨]. أما مؤتمر مدريد، الذي انتهت دورته الأولى في ٣ يوليو / تموز ١٨٨٠ بتوقيع الاتفاقية الدولية بشأن حماية المغرب، فقد بدا أنه أسفر عن نجاح نسبي لانجلترا وللمغرب. ذلك أن فرنسا، التي لم تكن قد استردّت

(٤٦) أنظر مادة الإسلام في: L'Encyclopédie de L'Islam، الطبعة الثانية، الجزء ٤، ص ١٤٦–١٧٠.

(٤٧) الناصري، **الاستقصاء**، ١٩٥٤–١٩٥٦، الجزء ٩، ص ١١٤–١١٥.

(٤٨) المرجع السابق، ص ١٤٧. ألغيت المكوس في ديسمبر / كانون الأول ١٨٨٥، وكان الناس ينتظرون بفارغ الصبر إلغاء الضرائب الأخرى أيضًا.

كامل قواها بعد هزيمتها أمام ألمانيا في ١٨٧٠، لم تنجح في فرض وجهة نظرها، على الرغم من المساندة التكتيكية التي قدّمتها لها ألمانيا[٤٩]. ثم ما لبثت ألمانيا نفسها أن اقتحمت الساحة المغربية بقوّة لمناهضة المصالح التجارية البريطانية وإفشال الأهداف السياسية الفرنسية. وتحقّقت حماية الأراضي المغربية من مطامع فرنسا في منطقة طواط، والإنجليز في طرفاية، والإسبان في الساقية الحمراء[٥٠]. ويمكن القول إجمالًا إن الحسن الأول الذي كان يتبوّأ عرش ما كان يسمّى أحيانًا خلافة الغرب، تمييزًا لها عن الأمبراطورية العثمانية، كان يظهر بمظهر السلطان العظيم داخل البلاد وخارجها.

وكانت التناقضات الاجتماعية التي نشأت بفعل الاتصالات المكثّفة مع أوروبا تتفاعل وتختمر، ولكنها بدت قابلة للتحكّم فيها آنذاك. وبدا أن المغرب في سبيله إلى إنجاز عملية البعث الجديد بنجاح، وذلك بتعاطف بلد مثل إنجلترا، فإن لم يكن فبتعاطف ألمانيا. ومهما يكن من أمر، فقد كان ذلك هو اعتقاد المغاربة في القرن العشرين. وأصبح عهد الحسن الأول يبدو عصرًا ذهبيًا جديدًا، بصرف النظر عن إنجازاته الفعلية. وكانت الإصلاحات التي أُنجزت تُعتبر كافية كي يبرز المغرب كبلد قوي عصري مستقلّ، لو لم تتدخّل فرنسا وإسبانيا بمناوراتهما. وتضافرت مساعي المخزن الإصلاحية، والنزعة **السلفية** لدى العلماء، وكراهية الجماهير في الأرياف للاتجاهات الأوروبية، فنشأت عن كلّ ذلك الفكرة الإيجابية للوطنية المغربية في القرن العشرين.

وتبقى بعد هذا مهمّة التقييم الموضوعي لنتائج هذه السياسة الإصلاحية. والذي يجب تأكيده في هذا الصدد هو أن هذه الإصلاحات جرت بأكملها داخل الإطار الذي خلفه السلطان محمد الثالث، الذي اضطرّ بنفسه إلى مواجهة تغيّر عنيف ومفاجئ في علاقات القوى بين المغرب وأوروبا. ومجمل القول هو أن أي حكم تقييمي يتوخّى الصواب والإنصاف بشأن تطوّر المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر لا بدّ أن يستند إلى الفهم العميق للظروف التي حدّدت اختيارات محمد الثالث.

(٤٩) ج. ل. مييج (J.L. Miège)، ١٩٦١–١٩٦٣، ص ٢٦٣–٢٩٢.

(٥٠) المرجع السابق، ص ٣٥٧؛ أنظر أيضًا في ابن زيدان، **إتحاف**، ١٩٢٩–١٩٣٣، الجزء ٣، ص ٣٣٣–٣٣٥.

الفصل التاسع عشر

الأنماط الجديدة للتدخّل الأوروبي في بلدان المغرب

ن. إيفانوف

كان التوسّع التجاري والصراع من أجل السيطرة على طرق التجارة العالمية من أبرز سمات الاستعمار الأوروبي في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وكانت عمليات الجهاد التي استمرّت تشنّها الجزائر، وتونس، وطرابلس الغرب، والمغرب لفترة طويلة في البحر مبعث قلق شديد للتجّار وأصحاب السفن الأوروبيين. وكانت أوروبا في بداية القرن التاسع عشر لا تزال ترهب قراصنة بلاد المغرب الكبير. وكان البحّارة العاملون على سفن نابولي الشراعية المتّجهة إلى الساحل لا يكادون يلمحون علم تونس أو علم طرابلس الغرب يرفرف على أية سفينة في عرض البحر حتى يسارعوا بالفرار. أما تجّار مرسيليا وليغورنو وغيرها من الموانئ الأوروبية التجارية الكبرى فكانوا يستغلّون مظاهر الذعر هذه كلّ الاستغلال كي يبتزّوا منافسيهم، ولا سيّما تجّار مدينة «تونس الشاطرة» التي برزت على ساحة البحر الأبيض المتوسط الشاسعة خلال الحروب النابليونية. فقد وصلت السفن التونسية إلى مالطة عام ١٨٠٠ وإلى ليغورنو عام ١٨٠٩، وحقّقت حكومة الداي في الجزائر مكاسب كبيرة من بيع القمح. وكانت شروط المتاجرة والشحن التي تفرضها دول المغرب مصدر ضيق شديد لأوروبا. فكانت الجزائر وتونس وطرابلس تفرض أتاوات وتجبر البلدان الصديقة على دفع رسوم مقابل المرور الحر لسفنها على أساس معاهدات السلم والملاحة البحرية. وقد نشبت نزاعات عديدة بسبب التأخّر في دفع الرسوم أو نتيجة انتهاكات أخرى للمعاهدات، مما أدّى إلى تزايد التوتر في العلاقات بين بلدان المغرب وأوروبا[١].

وكانت البرجوازية في الدول الأوروبية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط تؤازر قراصنة مالطة

---

(١) للمزيد من التفاصيل انظر الفصلين ٣ و ٤ من مصنّف ن. أ. إيفانوف (N.A. Ivanov) الصادر عام ١٩٧٦.

ونابولي الذين كانوا يشنّون غارات ضارية قاسية على سفن المسلمين التجارية. وحال انتهاء الحروب النابليونية، توصّلت هذه البرجوازية الأوروبية إلى تنظيم حملات عسكرية بحرية ضخمة ضدّ بلدان المغرب العربي. فتحت ستار مكافحة القرصنة، أرسلت بريطانيا وفرنسا وهولندا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية أساطيلها باتجاه سواحل شمال أفريقيا، وكانت السفن الأمريكية هي أولى السفن التي ظهرت أمام ساحل مدينة الجزائر في ١٨١٥، ثم جاء بعدها أسطول إنجليزي – هولندي تحت قيادة اللورد ايكسماوث وفان كابيلين في أوائل عام ١٨١٦. وبعد فرض «عقوبات» على كلّ من طرابلس وتونس، أخذ الأسطول يقصف مدينة الجزائر قصفًا عنيفًا (في ٢٧ أغسطس / آب ١٨١٦) أسقط فيه على المدينة ٣٤٠٠٠ قذيفة. وفي ١٨١٩، عاد أسطول إنجليزي – فرنسي فظهر أمام سواحل شمال أفريقيا، مجبرًا بذلك حكام تونس والجزائر وطرابلس على الإعلان عن نهاية عمليات القرصنة. وفي ١٨٢٥ قصف البريطانيون مدينة الجزائر مرّة أخرى. وفي معركة نافارينو (نوارين) التي وقعت في ٢٠ أكتوبر / تشرين الأول ١٨٢٧، دمّر أسطول موحّد يتكوّن من سفن إنجليزية وفرنسية وروسية بقايا الأسطولين التونسي والجزائري بالإضافة إلى سفن مصرية وتركية. وفي ١٨٢٩ أحرق النمساويون السفن المغربية التي كانت تحاول أن تحيي مرّة أخرى حالة الجهاد بأمر من مولاي عبد الرحمن. وعندما خسرت بلدان المغرب الكبير الحرب البحرية، فتح ذلك الأبواب على مصاريعها أمام توسّع تجاري مكثّف للدول الأوروبية، التي استطاعت، بعد تدمير الأساطيل المغربية، أن تفرض احتكارها على التجارة البحرية في المنطقة، بل أن تستولي على نصيب تونس وطرابلس من التجارة مع أوروبا.

وقد حاولت الجزائر والمغرب، كلّ على حدة، أن تدافع عن مركزها، الأمر الذي أدّى إلى تدهور علاقاتهما بالقوى البحرية. فأعلنت فرنسا حصارًا بحريًّا على الجزائر في ١٨٢٧ بعد أن رفضت حكومة الداي أن تمنح حقوقًا وامتيازات خاصّة للتجّار الفرنسيين الذين كانوا يطالبون بإقامة «نظام امتيازات أجنبية» في الجزائر، وكذلك بعد أن رفض الداي، بوجه خاصّ، الاعتراف بأهلية فرنسا وحدها للبتّ في القضايا المالية بين البلدين. أما المغرب فقد قرّرت حكومته الاستغناء عن العالم الخارجي، ومنع الأجانب من دخول البلد، فلم يعد يوجد، في ١٨٢٢، سوى خمس موانئ مغربية مفتوحة للأوروبيين كان يمكن ممارسة التجارة فيها تحت الإشراف المشدّد.

الضغوط الأوروبية على المجتمع التقليدي

كان السبب الأول للصعوبات المالية التي أخذت تعاني منها تونس وطرابلس يتمثّل في نموّ التجارة الأوروبية في هذين البلدين وفي الطابع الربوي لهذه التجارة، وفي عملية التضخّم التي كان يشهدها اقتصاد البلدين[٢]. وفي ١٨٢٤ وقّع حكّام تونس أول سندات مديونية، وحذا

(٢) م. هـ. الشريف، ١٩٧٠؛ إ. روسّي (E. Rossi)، ١٩٦٨، ص ٢٨٢ وما يليها.

حكّام طرابلس – القرمنليين – حذوهم. وتراكمت الديون على وزراء عدّة في البلدين، ومن ثم فليس من المستغرب أن تتلاشى كل مظاهر المقاومة السياسية من جانب البلدين إزاء أوروبا في أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر. وبحلول ١٨٢٧، لم يعد هذان البلدان يرفضان أي شيء للقناصل الأجانب، وأصبحا يتماشيان تدريجيًّا مع سياساتهم. وجسّدت أولى المعاهدات الملزمة لطرف واحد والتي فرضت على هذين البلدين الطبيعة الخاصّة لعلاقات كلّ من تونس وطرابلس بالقوى الأوروبية. فبموجب المعاهدة الفرنسية – التونسية التي أُبرمت في ٨ أغسطس / آب ١٨٣٠، أكّدت تونس كلّ المعاهدات السابقة بشأن السلم والتجارة والنقل البحري، وأولت فرنسا أعلى درجات الأفضلية، كما تنازلت مسبقًا عن كلّ المستحقّات والرسوم المفروضة على البلدان الأوروبية، وقبلت مبدأ حرية التجارة، ووسّعت من نطاق الحقوق المترتّبة على الامتيازات الأجنبية. وقد أُبرمت معاهدة مماثلة بين فرنسا وطرابلس في ١١ أغسطس / آب ١٨٣٠.

وقد عزّزت كلّ هذه المعاهدات موقف فرنسا في شمال أفريقيا إلى حدّ كبير. وسرعان ما تحوّلت تونس إلى شبه ولاية تابعة لفرنسا التي أصبحت تسبّب قلقًا بالغًا لمنافستها الكبرى بريطانيا، مما جعل هذه الأخيرة تبذل كلّ ما في وسعها من أجل نجاح الحملة العسكرية التركية على طرابلس الغرب في ١٨٣٥. ففي شهر مايو / أيار من تلك السنة، غزا الأتراك طرابلس الغرب وأطاحوا حكم أسرة القرمنليين وأعلنوا عودة قيام الحكم العثماني في ١ يونيو / حزيران ١٨٣٥. وفي الفترة ١٨٣٥–١٨٣٦، أقيمت حاميات عسكرية في مدن ساحلية عدّة في منطقتي طرابلس وبرقة. غير أن الأتراك واجهوا صعوبات جدّية في غزوهم لبعض المناطق الداخلية، واستغرقوا تمامًا طوال الفترة من ١٨٣٥ إلى ١٨٥٨ في القضاء على حركات التمرّد التي كان يقوم بها أهل البلاد، الذين برز من بينهم بعض القادة المرموقين، من بينهم غومة المحمودي الذي غدا أكثرهم شهرة وأعظمهم صيتًا باعتباره عدوًّا لدودًا للأتراك، ووافته المنيّة وهو شاهر سيفه في مارس / آذار.

ومع استتباب السلام، أدخل الأتراك إصلاحات إلى البلاد في محاولة لإدامة تنظيمات إدارية وقانونية على النسق الأوروبي. فاضطلع الحاكم عثمان أمين باشا (١٨٤٢–١٨٤٧) بإعادة تنظيم الجهاز الإداري والنظام القضائي وقوانين جباية الضرائب، الخ، وفقًا لمبادئ التنظيمات العثمانية. وشكّلت في ١٨٥١ محكمة مختلطة في طرابلس الغرب، الأمر الذي عزّز وضع الأجانب على الفور. وأدّى ذلك كلّه، إلى جانب الإصلاحات التي زعزعت أسس المجتمع التقليدي، إلى إثارة حالة من الاستياء والاحتجاجات بين سكّان البلاد، ولا سيّما بين صفوف البدو والفلّاحين، حتى إن سيدي محمد المهدي، ابن مؤسّس الحركة السنوسية، اعتاد أن يقول إن «الأتراك والأوروبيين من طينة واحدة»[٣].

(٣) إ. روسّي (E. Rossi)، ١٩٦٨، ص ٣٢٧.

أما في تونس، فقد بدأت الإصلاحات في ١٨٣٠، ثم استمرّ فيها الباي أحمد (١٨٣٧–١٨٥٥) الذي كان معجبًا بمحمد علي أشدّ الإعجاب. وفي محاولة للتغلّب على التخلّف في الميدانين العسكري والتكنولوجي، سرّح حكّام تونس القوّات غير النظامية المكوّنة من الانكشارية وأرسوا أسس جيش نظامي وصناعة للأسلحة عن طريق استيراد الآلات والمعدّات من أوروبا.

وعلى غرار ما جرى في مصر، أُنشئت احتكارات حكومية أدّت إلى تأميم الاقتصاد. وتأسّس مصرف للدولة (١٨٤٧) وأُصدرت عملة ائتمانية ووُضعت موضع التداول. وفي ١٨٤١ منع الباي أحمد بيع الرقيق وألغى جميع أشكال الاسترقاق في تونس. وفي ١٨٣٨ أُقيمت كلية عسكرية ومدرسة للهندسة، وأخذ التونسيون يدرسون اللغات الأجنبية ويسافرون إلى الخارج للدراسة ويترجمون أعمال المؤلّفين الأوروبيين.

ورغبة في تملّق القناصل الأجانب، أصبحت السلطات في تونس وطرابلس تشجّع نشاط المبشّرين المسيحيين. فأنشأ القسس الفرنسيسكان أول مدرسة للأولاد في طرابلس في ١٨١٦، وتبعتها مدرسة للبنات في ١٨٤٦. وأسّس الأب بورغاد كلية سان لوي وبضع مدارس ابتدائية في تونس، كما أقام مطبعة عربية في تونس العاصمة. وقدّم مسرح ليغورنو أول عرض له (في تونس) في ١٨٢٦[٤]. وفي ١٨٣٨ صدرت أول صحيفة تونسية وكانت باللغة الإيطالية، واستقرّ عدد من المهاجرين الإيطاليين في تونس، وكان من بينهم من التجأ إليها لأسباب سياسية، مثل غاريبالدي (١٨٣٥ ثم مرّة ثانية في ١٨٤٩).

وأسهمت الاتصالات العديدة بالأوروبيين في إنعاش الحياة الفكرية في البلد، وأصبحت أساسًا للتغريب بين صفوف النخبة الحاكمة. وتحت تأثير الزي العسكري، اعتمدت الأوساط الحكومية في تونس وطرابلس الملابس وأنماط السلوك والعيش السائدة في أوروبا، ولم يبقَ أي أثر للنزعة القديمة المتمثّلة في معاداة كلّ ما هو أوروبي. وفي ١٨٤٥–١٨٤٦ نظّمت السلطات التونسية حفلات استقبال مترفة على شرف الدوق دو مونبانسييه وأمير جوانفيل، إبنَي الملك لوي – فيليب. وفي نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٤٦ قام الباي أحمد بزيارة إلى فرنسا، متخلّصًا بذلك من الموقف التقليدي للتحيّز العدائي.

أما الناس الذين كانت تقع على عاتقهم كلّ مشقّات تشييد القصور وبناء المعامل والثكنات، فكانوا، على العكس من حكّامهم، يشعرون عمومًا بالاستياء إزاء مظاهر التغريب وتنامي النفوذ الأجنبي، واعتبروا حكّامهم أشخاصًا تنكّروا لأصولهم، بينما استمرّوا هم في مواصلة العيش على النمط التقليدي. وكان موقف حكّام الجزائر والمغرب مشابهًا، إذ ظلّ هذان البلدان بمنأى عن تأثير النفوذ الغربي الذي كان يزداد آنئذ انتشارًا في معظم الدول الإسلامية.

---

(٤) س. بانتوسك (S. Pantucek)، ١٩٦٩، ص ٤٧؛ ت. أ. بونتينتسيفا (T.A. Pontintseva)، ١٩٧٧؛ ج. م. لاندو (J.M. Landau)، ١٩٥٨.

غزو الجزائر

لقد دفعت الجزائر ثمنًا باهظًا من جرّاء تقاعس حكومتها. فبعد أن قام الداي حسين بكلّ ما من شأنه أن يزيد العلاقات سوءًا مع فرنسا، لم يفعل أي شيء لتعزيز دفاعات البلاد. وقد اعتبر الوطنيون الجزائريون ذلك أقرب إلى الخيانة ودليلًا على فساد نظام الحكم(٥).

فلم تكن الجزائر مستعدّة للحرب بتاتًا. وعلى رغم أن هجوم العدوّ ظلّ متوقّعًا طوال ثلاث سنوات، إلّا أن ظهور السفن الفرنسية في ١٤ يونيو / حزيران ١٨٣٠ في خليج سيدي فرّوج (الذي يسمّى في الكتابات الفرنسية «سيدي فرّوش») كان مفاجأة تامّة. ونجح الفرنسيون في إنزال قوّة عسكرية تتألّف من ٣٧ ٥٠٠ رجل تحت قيادة الجنرال دو بورمون. أما القوّة الرئيسية لجيش الداي حسين (المؤلّفة من الإنكشارية وقوّات المخزن) بقيادة ابراهيم آغا، والمعزّزة بميليشيا من القبائل (البربر) جعلت مجموعها يبلغ ٤٠ ٠٠٠ رجل، فإنها لم تهاجم الفرنسيين في منطقة سطاولي إلّا في ١٩ يونيو / حزيران ١٨٣٠. وانتهت هذه المعركة بهزيمة تامّة لابراهيم آغا، وكشفت عن جميع جوانب القصور العسكري والتقني في جيش الداي حسين، الذي لم يكن لدى جنوده ما يعينهم على التصدّي للفرنسيين سوى بسالتهم. وجرت محاولة ثانية لإيقاف تقدّم العدو (معركة سيدي خالف، في ٢٤ يونيو / حزيران) إلّا أنها انتهت أيضًا بهزيمة ابراهيم آغا. وبعد أن استولى الفرنسيون على ساحل بوزريعه في ٢٩ يونيو / حزيران، أخذوا يحاصرون الحصن المعروف بقلعة السلطان كالاسي (حصن الأمبراطور) الذي كان يحمي مدينة الجزائر من ناحية البرّ. وبدأ الاقتحام في ٤ يوليو / تموز، وكانت المعركة، كما يصفها الكولونيل بوغدانوفيتش، «معركة قاسية بين المهارة العسكرية والاستماتة المستيئسة، رجحت في ختامها كفّة المهارة العسكرية: فانهارت جدران القلعة السميكة وعطّلت المدافع التي كانت تحميها وسقط العديد من الأتراك الشجعان تحت وابل الرصاص وقصف القنابل، وفرّ باقي أفراد الحامية نحو المدينة حيث وجدوا، بدلًا من الأمان المرتقب، جنود سلاح المدفعية يطلقون عليهم الرصاص من ناحية حي القصبة بأمر من الداي حسين»(٦).

وفي ٥ يوليو / تموز ١٨٣٠ وقّع الداي حسين وثيقة استسلام، وسلّم مدينة الجزائر. وسمح له – كما سمح لجميع أفراد الديوان الحكومي والانكشارية – بمغادرة البلاد مع أسرهم وممتلكاتهم. وانتقل زمام السلطة العليا إلى أيدي القيادة العسكرية الفرنسية، إلّا أن هذه القيادة كانت تفتقر تمامًا إلى التنظيم الإداري ولم تكن لديها فكرة واضحة عمّا ينبغي القيام به. ومن الغريب أن الكونت دو بورمون، الذي رُقّي إلى رتبة الماريشال (المشير) مكافأة على إيقاعه الهزيمة بجيش الداي حسين، أمر مهندسيه بأن يعدّوا لمشروعين في آن واحد، كان

---

(٥) تظهر مثل هذه الآراء بوضوح في كتابات م. القادر، ١٩٠٣؛ ويورد أ. بنآشينبور (A. Benachenbour)، ١٩٦٦، أكثر المقتطفات اتّسامًا بهذه النزعة.

(٦) م. ن. بوغدانوفيتش (M.N. Bogdanovitch)، ١٨٤٩، ص ٥٤.

الأول منهما يستهدف توسيع حوض ميناء مدينة الجزائر وتعميقه؛ بينما استهدف الثاني ردم هذا الميناء. وبدأت حكومة بولينياك في مفاوضات من أجل وضع مدينة الجزائر تحت الحكم المباشر للإدارة التركية[7]. وبعد ثورة يوليو / تموز (١٨٣٠) - في باريس - أُعدّت خطط لتقسيم البلد، فعُهد بمدينة الجزائر وبعدد من المراكز الساحلية إلى فرنسا، بينما وُضع إقليما وهران وقسنطينة تحت حكم بايات تونس، وخُفّض عدد أفراد جيش الاحتلال إلى ٩٣٠٠٠ رجل. غير أن الحكومة الفرنسية لم توافق على المعاهدات التي وقّعها الجنرال كلوزيل في ١٨ ديسمبر / كانون الأول ١٨٣٠ مع تونس، واستمرّ الجنرالات الفرنسيون يتصرّفون على مسؤوليّتهم. وبعد أن اتّخذوا تدابير لتجنيد مزيد من الجنود، احتلّوا وهران (١٨٣١) وعنابة (١٨٣٢) وبجاية (١٨٣٤).

وانتهى التذبذب في موقف الحكومة الفرنسية بقرار لمصلحة برجوازية مارسيليا وجيش الاحتلال الذي كانت قد أسكرته الانتصارات السهلة فصار يسلب البلاد بدون خجل ويرفض التخلّي عن «غنائم النصر». وصدر مرسوم ٢٢ يوليو / تموز ١٨٣٤ الذي أُنشئت بموجبه إدارة الحاكم العام للممتلكات الفرنسية في شمال أفريقيا ليدلّ على رفض الجلاء عن الجزائر، واعتمدت رسميًّا فكرة «الاحتلال المحدود» حتى ١٨٤٠. وكان تفسير هذه الفكرة على المستوى العملي يعتمد كلّيًّا على إرادة وميول الجنرالات الفرنسيين الذين حكموا البلاد من ١٨٣٠ إلى ١٨٤١. وكان هؤلاء يفضّلون في معظم الحالات نظامًا «للحكم غير المباشر»، تأسّس عن طريق توقيع معاهدات مع الزعماء المحلّيين (بشأن السلم والاعتراف بالتبعية، وحرية التجارة، ودفع الأتاوات). وبغية إقامة الاتصالات مع القوّاد الفرنسيين، نظّمت «مكاتب عربية» أصبحت تدريجيًّا حلقة الوصل الرئيسية في نظام الحكم غير المباشر. ولم تظهر معالم نظام للإدارة المدنية إلّا في المدن الساحلية التي كانت تستقرّ فيها الحاميات الفرنسية باستمرار؛ وقد كان هذا النظام قائمًا بطبيعة الحال على تكرار المبادئ والمعايير نفسها السارية في مجال الإدارة العامة في البلد المستعمر. وقد اكتسب هذا النظام شيئًا فشيئًا صفة شرعية؛ فكانت الجزائر كلّها تُقسم، في ١٨٤٥، إلى «منطقة عربية» يسود فيها حكم الشريعة الإسلامية ونظام الحكم غير المباشر، و «منطقة مدنية» كان يعترف فيها رسميًّا بالنظام الفرنسي في القضاء والإدارة. وقد جرى بصفة خاصّة إخضاع «المنطقة المدنية» لقانون نظام البلديات لعام ١٨٣٧، وذلك بموجب التشريع الذي صدر في ٢٨ سبتمبر / أيلول ١٨٤٧.

---

(٧) بعد هزيمة جيش الداي في ١٨٣٠، أصرّت الأمبراطورية العثمانية على المحافظة على وحدة كامل الأراضي الجزائرية تحت حكم السلطان، ورفضت الاعتراف بواقع الغزو الفرنسي. غير أن تركيا، بعد أن فقدت جيشها وحلّت بها الكارثة المالية خلال الحرب مع روسيا في ١٨٢٨-١٨٢٩، لم تكن قادرة على فعل أي شيء غير الاحتجاج. وتجدر ملاحظة أن الحكومة الفرنسية في محاولتها للاتصال بالباب العالي بشأن مسألة الجزائر، إنما كانت تأمل بالدرجة الأولى في الحصول على موافقة روسيا. وللاطّلاع على مزيد مما جاء في سجلات الدبلوماسية الفرنسية، انظر سي. ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٦٤، ص ٩.

المقاومة في الجزائر

لم يغيّر احتلال المناطق الساحلية شيئًا من البنى الاجتماعية للمجتمع الجزائري. فكان الرؤساء المحلّيون التقليديون، الذي كانوا في معظم الأحيان يمثّلون الطبقة الحاكمة القديمة، يتحكّمون، كحالهم في الماضي، في السلطات المحلّية. وقد نشأ فراغ سياسي عقب استسلام الداي حسين والارتباك الذي حلّ بنمط الإدارة القديم، وسادت «فترة فوضى» (١٨٣٠–١٨٣٤) لم تعد فيها مراكز ومجتمعات محلّية شتّى تعترف بشرعية أية سلطة. وباستثناء بعض شرائح سكّان الحضر الموسرين وبضع رؤساء من ذوي التفكير السياسي، كان البلد كلّه يكره الاحتلال الفرنسي. وكان القسم الأعظم من السكّان، ولا سيّما الفلّاحون والبدو الرحّل، مصمّمين على الدفاع عن ذاتيّتهم واستقلالهم. إلّا أن عدم وجود أية سلطة مركزية أو أي مركز عام أدّى إلى أن يصبح الصراع دائمًا بالضرورة على المستوى المحلّي وإلى أن تسود أشكال للمقاومة السلبية تفتقر إلى التنسيق الجيّد في معظم الأحيان. وقد تمثّلت المقاومة في رفض الاعتراف بالاحتلال، والتمسّك بالإسلام ومقاطعة المدن والمناطق المحتلّة، وشنّ الهجمات على الفصائل والمواقع المحصّنة الفرنسية، واغتيال بعض الأوروبيين، وإنزال القصاص العاجل بالخونة والمرتدّين، الأمر الذي كان يتحوّل إلى مذابح كبيرة في كثير من الأحيان.

ومع استمرار الكفاح، تشكّل للمقاومة مركزان، كان أحدهما في شرق البلاد والآخر في غربها. ففي الشرق تولّى قيادة المركز الداي أحمد، الحاكم السابق لقسنطينة، معتمدًا على ما تبقّى من الانكشارية وعلى المجتمعات المحلّية التي كانت تابعة للحكومة الوطنية (المخزن) في شرق الجزائر؛ واتّبع سياسة على نسق سياسة الباب العالي وحاول أن يعيد نظام حكم الدايات. واستنادًا إلى ادّعائه بأنه خليفة الداي حسين، استطاع أن يعزّز جهاز الدولة ويقوّي الجيش. وكان في البداية يمثّل الخطر الرئيسي الذي يهدّد الفرنسيين.

أما في غرب البلاد فكان يترأّس حركة التمرّد عبد القادر، وهو ابن أحد الرؤساء الدينيين (المرابطين) من ذوي النسب الشريفي، معتمدًا على دعم سياسي من المغرب. وكان يعد في بياناته بإنهاء حالة الفوضى وإقامة الشريعة وشنّ حرب الجهاد المقدّس ضدّ الفرنسيين. وقد بويع له بالإمارة في أكتوبر / تشرين الأول ١٨٣١ وسكن بمقام البايات في مدينة معسكر، كما اعتُرف به حاكمًا في اجتماع عقده علماء الدين وممثّلو عشائر البدو القاطنون في غرب الجزائر في ٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٣٢. وقد وطّد عبد القادر دعائم سلطته بفضل ما كان يتّصف به من حيوية وتصميم وشجاعة، وبفضل النجاحات التي حقّقها في كفاحه المسلّح ضدّ الفرنسيين، ولا سيّما النصر الذي سجّله عند نهر المقطع بتاريخ ٢٦ يونيو / حزيران ١٨٣٥. وفي مناسبتين، كانت إحداهما في إطار معاهدة ديميشيل (٢٧ فبراير / شباط ١٨٣٤) والأخرى في إطار معاهدة تافنا (٣٠ مايو / أيار ١٨٣٧)، اعترف الفرنسيون به حاكمًا وحيدًا لكلّ مناطق وسط الجزائر وغربها، باستثناء الجيوب الساحلية. وإذ كان عبد القادر راسخ الإيمان بالإسلام غيورًا عليه ومعجبًا أشدّ الإعجاب بمحمد علي، فضلًا عن كونه شاعرًا ومفكّرًا، فإنه لم يكن يتطلّع إلى



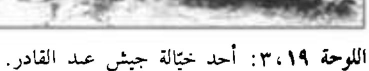
اللوحة ١٩،١: عبد القادر الجزائري.

بعث الكيان الجزائري إلى الوجود فحسب، بل إلى إصلاح هذا الكيان أيضًا. ومن خلال الصراع المرير الذي خاضه عبد القادر ضد بايات وهران وتيتري (الذين كانوا من الانكشارية السابقين) وضدّ العاملين تحت إمرتهم في الإدارات والمجتمعات المحلّية التابعة للحكومة (المخزن)، وضدّ أنصار الباي أحمد وأتباع الطريقة التيجانية الذين كانوا متمركزين في قصر عين مهدي (الذي تمّ الاستيلاء عليه في ١٨٣٨)، استطاع أن ينشئ دولة موحّدة ومركزية يتولّى شؤونها عرب من السلالة الشريفية وتتحكّم في ثلثي مساحة الجزائر الحالية. وقد وضع، ضمن



اللوحة ١٩،٢: حندي مشاة في جيش عبد القادر.





اللوحة ١٩،٣: أحد خيّالة جيش عبد القادر.

إطار هذه الدولة، حدًّا للفوضى والتسيّب وأنشأ نظامًا قانونيًّا وإداريًّا متناسقًا يقوم على حكم خلفاء محلّيين وأغاوات وقوّاد، ويكفل استتباب الأمن والنظام على نحو صارم. وقد بدأ عبد القادر في ١٨٣٨ بتشكيل جيش نظامي بلغ عدد أفراده بعد فترة عامين ١٠٠٠٠ رجل. واعتمد، أسوة بمحمد علي، اقتصادًا تديره الدولة، كما أنشأ نظامًا للاحتكارات، وشيّد مصانع للأسلحة، وبنى الحصون للدفاع عن البلد ضدّ العناصر الهدّامة والأعداء الخارجيين(٨).

ولقد نجح الجزائريون، بادئ ذي بدء، في الاستفادة بمهارة من التذبذب السياسي للحكومة في باريس ومن عجز الجنرالات الفرنسيين عن التصدّي على نحو فعّال لتكتيكات مقاتلي حرب العصابات. فحتى ١٨٣٧، صدّ الجزائريون كلّ محاولات الفرنسيين للتغلغل داخل المدن المحاصرة. وقد تعادلت بعض الانتكاسات التي حدثت في الغرب (النزوح عن مدينة معسكر، وفقدان مدينة تلمسان، والهزيمة التي وقعت على ضفاف نهر السكاك في يوليو / تموز ١٨٣٦)، بالانتصار الباهر الذي تحقّق في ٢٣-٢٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٣٦ في قسنطينة، حيث أنزل جنود الباي أحمد والمدافعون عن المدينة تحت قيادة بن عيسى هزيمة ساحقة بجيش الماريشال كلوزيل الذي كان يتكوّن من ٧٤٠٠ رجل. إلّا أن هذا النصر لم ينفع عمليًّا في شيء نتيجة للتشتّت الذي اتّسمت به حركة المقاومة. وبعد إبرام معاهدة تافنا، أصبح الفرنسيون أحرارًا في التصرّف في غرب البلاد، حيث قاموا بعد استعدادات خاصّة دقيقة بشنّ حملة حاسمة ضدّ الباي أحمد في ١٨٣٧، فاستولوا في ١٣ أكتوبر / تشرين الأول ١٨٣٧ على

(٨) للإطلاع على تحليل مفصّل للبنى السياسية والعسكرية للدولة في عهد عبد القادر، انظر: أ. بنآشينبور (A. Benachenbour)، ١٩٦٦، ص ٦٩ وما بعدها.



اللوحة ١٩،٤: الحرب الفرنسية – المغربية: معركة ايسلي، ١٨٤٤.

قسنطينة، وكان معنى ذلك انهيار خط الدفاع الذي كان يحمي عملية المقاومة المنظّمة في شرق البلاد. أما الباي أحمد فقد فرّ إلى الجبال وظلّ يشنّ الهجمات من هناك على الفرنسيين وعلى الحكومة العميلة التي أقاموها في الشرق حتى عام ١٨٤٨.

وبسقوط قسنطينة، تركّز الصراع الرئيسي في الغرب. وردًّا على الاستعراضات العسكرية الاستفزازية التي كانت تجريها القوّات الفرنسية بمنطقة البيبان، أعلن عبد القادر الجهاد وصار يشنّ الغارات لنهب المناطق المجاورة لمدينة الجزائر. إلّا أنه اضطرّ إلى التحوّل إلى اتخاذ موقف دفاعي بعد الهزيمة التي لحقت به في وادي العلاق في ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٨٣٩. فتخلّى في الفترة بين ١٨٤٠ و١٨٤١ عن مدن معسكر وسعيدة والمديّة وتازة وقصر البخاري وبوسعادة، وأخيرًا تاكدمت؛ وأقام في ١٨٤٢ عاصمة له في البادية أسماها زملته. وأدّت الهزيمة الساحقة التي لحقت به على أيدي جنود دوق دومال في ١٥ مايو / أيار ١٨٣٤ إلى انهيار كلّ النظام الإداري والعسكري الذي كان قد أقامه، فانسحب بعد ذلك إلى المغرب مع جماعة من تابعيه. ولم تكن هزيمة عبد القادر في نهاية المطاف نتيجة عوامل مختلفة مثل الوعود المعسولة، أو الذهب الذي كان يقدّمه العملاء الفرنسيون لمن يتعاون معهم، أو الدور الذي اضطلع به بعض الرؤساء الدينيّين في نشر الفتوى التي أصدرها علماء الدين في القيروان والقاهرة بإدانة «المقاومة الحمقاء» والقسوة المفرطة التي كان يلجأ إليها الأمير عبد القادر نفسه، وإنما كان العامل ذو الأهمية القصوى في هذا الصدد هو سياسة «الأرض المحروقة»



اللوحة ٥،١٩: استسلام عبد القادر.

التي اتّبعها الماريشال بوجو، الذي أمر بحرق الحقول وإبعاد قطعان الحيوانات، والاستيلاء على مستودعات الحبوب ومواقع الماء.

وانتهت المحاولات التي كان يقوم بها عبد القادر من قاعدته في المغرب لإنعاش جذوة المقاومة إلى نشوب الحرب الفرنسية - المغربية. ونتيجة للكارثة التي حلّت بالمغرب في معركة ايسلي التي وقعت في ١٤ أغسطس / آب ١٨٤٤، وكذلك القصف الذي تعرّضت له مدينتا طنجة والصويرة من البحرية الفرنسية، تخلّى مولاي عبد الرحمن عن مساندته لعبد القادر وسالم فرنسا. واتهم السلطان عبد القادر بأنه «كافر»، بل بدأ يقوم بعمليات حربية ضدّه. وفي ١٨٤٥ أعلن أتباع الطريقة الطيبية عن ظهور المهدي محمد بن عبد الله الذي اشتهر بكنية «بومعزة»، وأعلنوا الجهاد. وسرعان ما انتشرت حركة التمرّد في مناطق الضهرة والونشريس ووادي شليف. كما ظهرت في الوقت نفسه في السهوب مجموعات صغيرة متنقلة من قوّات عبد القادر تحارب جنبًا إلى جنب مع خصومها السابقين من شيوخ الدرقاوة وأتباعهم ضدّ الفرنسيين. وقد اتّسمت عملية إخماد هذا التمرّد المنعزل الذي كان يفتقر إلى التنظيم بمظاهر للقسوة البالغة. فقد حدثت في أثناء ذلك مثلًا حالة الكولونيل بيليسيه الذي أودى بحياة مئات الجزائريين الذين التجأوا إلى الكهوف الموجودة في الجبال خنقًا بالدخان. ولم يستسلم بو معزة، ومن بعده عبد القادر، للغزاة الغالبين إلّا في ١٨٤٧.

وفي ١٨٤٨-١٨٤٩ تمّ اكتساح آخر جيوب المقاومة في مناطق الأوراس والميزاب، حيث كان الباي أحمد والشيخ بوزيان يتزعّمان الكفاح. وبعد معارك ضارية، احتلّ الفرنسيون

الأغواط في ١٨٥٢ وتوغورت في ١٨٥٤. وفي ١٨٥٦، وصل إلى مدينة الجزائر وفد من طوارق الصحراء وأعلنوا ولاءهم لفرنسا ووعدوا بمساندتها في الجنوب حتى تمبكتو. أما في الشمال، فكان سكّان الجبال في منطقة القبائل هم آخر من أذعنوا. وفي السنوات التي أعقبت ١٨٥١، أظهر هؤلاء تحت قيادة بوبغلة عنادًا في التصدّي لمطامح الفرنسيين للتغلغل في المناطق الجبلية للقبائل الكبرى والقبائل الصغرى، ولم يتوقفوا عن المقاومة إلّا في ١٨٥٧، بعد كفاح مستميت ضدّ جيش الجنرال راندون. وأصبح البلد كلّه تحت سيطرة القيادة العسكرية الفرنسية، وغدا يتكوّن من مجموعة بلديات فرنسية ومقاطعات تابعة تدخل تحت حماية «المكاتب العربية».

الاستعمار والعبودية المالية

إن ما منع الحكومة الفرنسية من استعمار المناطق الداخلية في الجزائر هو خطر اندلاع انتفاضة عامّة. وقد واجهت تجارب بوجو في توطين الأجانب، وكذلك اتساع نطاق الهجرة في ظلّ الجمهورية الثانية (١٨٤٨–١٨٥١) وفي عهد وزارة الشؤون الجزائرية بباريس (١٨٥٨–١٨٦٠)، مقاومة شديدة من جانب الجيش الذي كان مسؤولًا عن أمن البلاد. وفي ظلّ الأمبراطورية الثانية تمّ إيقاف سياسة الاستيعاب التي كان يتبعها الجمهوريون الذين أعلنوا في ١٨٤٨ أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وقسّموا الأراضي الخاصعة للإدارة «المدنية» إلى محافظات ودوائر وبلديات يديرها فرنسيون. إضافة إلى ذلك، فقد ألغى نابليون الثالث في ١٨٥٢ تمثيل أوروبيي الجزائر في البرلمان الفرنسي، كما أعلن بشكل نهائي في ١٨٦٠، وبعد زيارة قام بها إلى الجزائر، عن بطلان سياسة الاستيعاب وإدانتها. وبذلك تغلّب الموقف «الرومانسي» لضباط الجيش على الموقف «التجاري» لدعاة التوطين. وبدلًا من الوقوف إلى جانب هؤلاء الدعاة، قرّر نابليون الثالث التحالف مع الزعماء التقليديين (الأعيان الإقطاعيين) وأعلن أن الجزائر «مملكة عربية». وتمّ تحديد مناطق «الإدارة المدنية» تحديدًا صارمًا (فكانت مساحتها في ١٨٦٦ تبلغ ١٠ ١٦٠ كيلومترًا مربّعًا أو ما يعادل نسبة ٢,٥ في المائة من إجمالي مساحة شمال الجزائر، وكانت تحتوي على نسبة ٨ في المائة من مجموع سكّان الجزائر المسلمين). أما خارج حدود هذه المناطق، فقد ظلّت السلطة كلّها في أيدي العسكريّين والسلطات الإدارية الإسلامية التقليدية التي كانت تعمل تحت إشراف «المكاتب العربية». وكان نابليون الثالث هو صاحب الفكرة المتمثّلة في عدم السماح للمهاجرين الأوروبيين بالاستقرار إلّا في المدن ولا بالعمل إلّا في التجارة والأشغال التقنية. وبموجب مرسوم صدر عن مجلس الشيوخ في ١٨٦٣، ظلّت ملكية الأرض وقفًا على المجتمعات المحلّية الجزائرية التي كانت تمارس هذه الحيازة وفقًا للمبادئ التقليدية[٩]. ولم ينتقل إلى ملكية الدولة إلّا الأراضي التي كانت تعتبر «فائضة» عن

(٩) لقد دارت نقاشات حادة حول خصائص البنى الاجتماعية التقليدية التي كانت قائمة في الجزائر قبل قيام النظام الرأسمالي فيها. وحظي النقاش الذي دار بين المؤرّخين السوفييت خلال المناقشات التي دارت في باريس تحت

الحاجة وكان يجوز منحها لشركات ذات امتيازات أو لأفراد. وكان أسلوب العمل الساري في مجال الصناعة والتجارة هو أسلوب القطاع الخاص الذي يعمل بدون أية قيود تحدّ من حرّيته. كما تمّ الإلغاء الكامل للاحتكارات التي كانت سائدة في أيام حكم الدايات وفي عهد عبد القادر. وفي سياق تحديث الجهاز الإداري والقانوني الذي خلّفه عبد القادر، أعادت السلطات تنظيم جهاز القضاء الإسلامي (١٨٥٤)؛ وتمّ دعم هذا الإصلاح بإنشاء محاكم فرنسية - إسلامية مختلطة وإنشاء المجلس العالي للقضاء الإسلامي، وأصبح مناصرو «المملكة العربية» يهتمّون بالشعائر الدينية الإسلامية ويشجّعون تشييد المساجد والحج إلى مكّة وما إلى ذلك. وبمقتضى المرسوم الذي أصدره مجلس الشيوخ الفرنسي في ١٨٦٥، أصبح يحقّ للجزائريين الالتحاق بالجيش والإدارة الفرنسيين. وأخيرًا فقد أعدّ في ١٨٦٩ مشروع دستور للجزائر[١٠] ينصّ على الحكم الذاتي للبلد وعلى وجود ممثّلين مسلمين في كلّ الهيئات المنتخبة.

وكانت الإصلاحات الإدارية والقانونية والاقتصادية التي أُجريت في كّل من تونس وطرابلس الغرب في أواسط القرن التاسع عشر شبيهة بما تقدّم بيانه. فقد نجحت المجموعة التحرّرية في تونس بقيادة خير الدين باشا (١٨٢٦-١٨٨٩)، والتي كانت تتمتّع بدعم القوى الأجنبية، في إصدار «عهد الأمان» بتاريخ ٩ سبتمبر / أيلول ١٨٥٧ - وهو إعلان إصلاحي تتكرّر فيه نفس المبادئ الرئيسية لقوانين التنظيمات العثمانية. وكانت نتيجة ذلك أن أُلغيت الاحتكارات وأُنشئت الشركات والمؤسّسات الخاصّة (أكتوبر / تشرين الأول ١٨٥١)، وأُعيد تنظيم البلدية (١٨٦٠). وفي ٢٣ أبريل / نيسان ١٨٦١ صدر الدستور، فأصبح الوزراء بموجبه مسؤولين أمام هيئة تمثيلية هي المجلس الأعلى. أما في منطقة طرابلس الغرب، فقد شرع في عهد الحاكم محمود نديم باشا، في ١٨٦٥، في إصلاح إداري جديد، وأُقيمت محاكم تجارية ومدنية وجنائية.

وهيّأت هذه الإصلاحات الظروف اللازمة لنموّ القطاع الاقتصادي الخاصّ في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، كما أدّى إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا (١٨٥١) إلى فتح أسواق هذه البلدان للبضائع الأجنبية. وبذلك توافرت كلّ التسهيلات لرؤوس الأموال

رعاية مركز الدراسات والبحوث الماركسية، في ١٩٦٢، بشأن نمط الإنتاج الآسيوي. وأصبح مقال كتبه ع. زغلول (١٩٧٥-١٩٧٦) أحد الأصداء الحديثة لذلك النقاش. كما تمّ في أثناء الندوتين الدوليتين اللتين عقدتا في كيتشينيف (١٩٧٣) وبوخارست (١٩٧٤)، طرح مفهوم أكثر تعمّقًا، في رأيي، عن «الإقطاع الشرقي». وقد استند ر. ج. لاندا (R.G. Landa)، ١٩٧٦، ص ٤٩-٥٥ و١٠٩-١٢٠، إلى نظرية «تعددية التراكب الاجتماعي» ليقترح حلًّا ارتآه للمشكلة. ومن ناحية أخرى، فإن أعمال م. م. كوفاليفسكي (M.M. Kovalevski)، التي حرّرها ف. ب. ميلر (F.B. Miller)، ١٨٧٩، لم تفقد أي قدر من أهميتها لدراسة المجتمع المحلي في منطقة القبائل. ويورد مصنّف ل. ميليو (L. Milliot)، ١٩١١، تحليلًا لمختلف أشكال التعاقد الزراعي. أما مصنّف ج. ريودي (G. Ruedy)، ١٩٦٧، فانه يمثل واحدًا من أحدث الأعمال ذات الطابع العام، ويتضمن تقييمًا لشتى الاسهامات التي تمّت عن الموضوع بالاستناد إلى المصادر الفرنسية.

(١٠) بغية الاطّلاع على نقد بعض المعتقدات التقليدية التي تظهر على مستوى تدوين التاريخ الفرنسي، انظر سي. ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٦٤، ص ٣٢-٣٨؛ و١٩٧٢، ص ٦٠ وما يليها.

الكبيرة والبنوك والشركات ذات الامتيازات والشركات العقارية. ففي الجزائر، افتُتح بنك الجزائر في ١٨٥١، وتبع ذلك إنشاء شركة (مصرف) المستعمرات للائتمان الزراعي (Société coloniale de crédit agricole) (١٨٦٣) ومصارف أخرى. وفي تونس، عارض الفرنسيون أولى المحاولات التي بذلها البريطانيون لإنشاء مصرف تونس (١٨٥٨)، ولم ينجح البريطانيون في افتتاح مصرف لندن في تونس إلّا في عام ١٨٧٣. وبدأت أعمال مصرف الاعتماد الفرنسي – التونسي برأس مال فرنسي (في ١٨٧٩). أما في طرابلس الغرب، فقد ظهر أول المصارف في ١٨٨٠. وكانت المصارف، والشركات صاحبة الامتيازات، والشركات الأخرى أطرافًا وثيقة الصلة في ما بينها. وكانت السلطات في الجزائر تمنح هذه الأطراف مزايا خاصّة؛ ومن أبرز الأمثلة على ذلك حالات شركة الـ«Compagnie génevoise» الضخمة (١٨٥٣، ٢٠٠٠٠ هكتار)، ومصرف «Société générale algérienne» (١٨٦٤، ١٠٠٠٠٠ هكتار) وشركات عديدة أخرى. وفي تونس، كان البريطانيون أول من حصل على امتياز (جديدة، ٧٠٠٠ هكتار) في ١٨٥٦، ثم أعقبهم الفرنسيون (ضياع سيدي ثابت، في ١٨٦٦) والإيطاليون (الشركة التجارية والصناعية والزراعية المساهمة بتونس، ١٨٧٠). وبدأت هذه الشركات بتعدين الرصاص وتصدير أعشاب الحلفا وإجراء تجارب لزراعة محاصيل معيّنة مثل القطن والتبغ والبطاطس. وبدأ العمل في إنشاء السكك الحديدية في الجزائر في عام ١٨٥٧، وفي تونس في عام ١٨٥٩. واضطلعت الشركات الأجنبية بتحديث الموانئ ومدّ خطوط الاتصال البرقي وبناء الطرق والحواجز الواقية من الأمواج، كما بدأ تحت إشرافها تخطيط المدن، ولا سيّما على طول الساحل.

وكان إنشاء بنية اقتصادية أساسية على هذا النحو أمرًا سهل «تنمية» شمال أفريقيا وتطويرها برأس المال الأجنبي، وزاد من تعزيزه بدء قيام نوع من البنية الأساسية «الثقافية» في ما يتّصل بدراسة الموارد الطبيعية وتدريب موظفين متأثّرين بالنسق الأوروبي إلى حدّ كبير. فقد افتُتحت في الجزائر أول مدرسة ثانوية فرنسية – عربية في ١٨٥٧، وأعقبها افتتاح دار للمعلّمين في ١٨٦٥. وفي تونس، أُنشئت بالإضافة إلى ثانوية سان لوي مدرسة «الصادقية» الثانوية الوطنية في ١٨٧٥، كما جرى تحديث المناهج الدراسية لجامعة الزيتونة. وفي طرابلس، افتُتحت أول مدرسة نهارية تُدرّس فيها اللغات الأجنبية في ١٨٥٨. وظهرت بواكير صحافة عربية متمثّلة في صحف حكومية، مثل «المبشّر» في الجزائر (١٨٤٧) و «الرائد التونسي» في تونس (١٨٦٠) و «طرابلس الغرب» في طرابلس (١٨٦٦)[11].

وفي حين بدأت في الجزائر تنمية البلد برؤوس الأموال الأجنبية بعد الاحتلال، فإن هذه التنمية بدأت في تونس وطرابلس الغرب قبل غزوهما. وقد اتّسمت مواقف الزعماء المحلّيين بالمسايرة بل حتى بالتواطؤ إزاء عملية بسط النفوذ الاستعماري، وتمّ الجانب الأكبر من

(١١) في ما يخصّ صدور أول صحيفة عربية في شمال أفريقيا، انظر: ف. دي طرازي (Ph. di Tarazi)، ١٩١٣، و سي. سوريان – هوبريشتس (C. Sourian-Hoeberechts)، ١٩٦٩.

عمليات تحديث هذه البلدان – وهي عمليات كانت ثقيلة العبء على ميزانياتها – باستخدام القروض الخارجية، حيث أُجبرت هذه البلدان على قبول شروط بالغة القسوة لهذا القروض، بالإضافة إلى ما تعرّضت له من النهب المنظّم على أيدي الموظّفين المحلّيين والمقاولين الأوروبيين. وقد أدّت هذه القروض، فضلًا عن ذلك، إلى زيادة هائلة في الديون الخارجية. وعندما بلغ حجم الدين الخارجي على تونس في ١٨٦٩ ما يعادل اثني عشر ضعفًا لدخلها الوطني، أعلنت الحكومة إفلاسها ووافقت على تشكيل لجنة مالية دولية تولّت إدارة الشؤون المالية للدولة. وبذلك فإنه على الرغم من أن البلد ظلّ محتفظًا بمظاهر الاستقلال، إلّا أنه أصبح في الواقع شبه مستعمرة للقوى الأوروبية.

أما المغرب، الذي استطاع أن يقاوم الضغوط الأجنبية لفترة أطول من البلدان الأخرى في شمال أفريقيا، فإنه رضخ في نهاية الأمر للمصير نفسه. فقد «فتحت» المعاهدة الإنجليزية – المغربية لعام ١٨٥٦ أبواب البلد أمام رؤوس الأموال الأجنبية. وانتهت الحرب الإسبانية – المغربية(١٢) التي دارت في ١٨٥٩–١٨٦٠ بمعاهدة تطوان (٢٦ أبريل / نيسان ١٨٦٠) الثقيلة الأعباء، والتي مكّنت إسبانيا من التوسّع في الجيوب الخاضعة لسيطرتها في المغرب، والحصول على تعويضات هائلة؛ والأهم من ذلك أنها تمكّنت من زيادة الحقوق والامتيازات التي يتمتّع بها رعاياها. وقد أبرمت معاهدات مماثلة مع فرنسا (في ١٩ أغسطس / آب ١٨٦٣) ودول أوروبية أخرى، الأمر الذي مهّد الطريق لإخضاع البلد للاستعمار.

وقد صاحب «اكتشاف» تونس وطرابلس والمغرب وغزو الجزائر استيطان عدد كثير من الأجانب (الأوروبيين والقادمين من بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط) في هذه البلدان، حيث راحوا يعملون كوكلاء لرؤوس الأموال الكبيرة، فكانوا يمثّلون الشركات الأجنبية ويمارسون التجارة (بدون التورّع عن ممارسة التهريب والربا ومختلف الممارسات الفاسدة) ويشترون البيوت والبساتين والعقارات. وفي ١٨٥٦ أصبح هؤلاء يتمتّعون بحقوق عدم سريان التشريعات الوطنية عليهم في تونس وطرابلس والمغرب، ولا يخضع أي منهم إلّا لقنصل بلاده(١٣).

أما المستوطنون الأوروبيون في الجزائر فكانت أوضاعهم أفضل حتى من ذلك. ففي المناطق التي كان يسري فيها الحكم المدني كان لهؤلاء نظامهم الإداري والقانوني الخاصّ بهم، وكانوا يشكّلون مجتمعًا مغلقًا معاديًا للسكّان المحلّيين. وفي ١٨٥٦ جاوز معدّل المواليد معدّل الوفيّات، وكتب سي. ر. آجرون يقول: «إن هذه الدلائل بيّنت بشكل واضح أن مستعمرة من المستوطنين قد نشأت بالفعل»(١٤). وتزايدت مكائد المهاجرين مع تزايد

(١٢) انظر المصنّف إ. زيمانسكي (E. Szymanski)، ١٩٦٥. وفي ما يخص العواقب المالية الوخيمة للحرب، انظر ج. عياش (G. Ayache)، ١٩٥٨.

(١٣) ترد في مصنّف ج. ل. مييج (J.L. Miège)، ١٩٦١–١٩٦٣، الأجزاء من ١ إلى ٤، مجموعة ممتازة من المواد المختارة عن امتيازات الأوروبيين في المغرب.

(١٤) سي. .ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٦٤، ص ٢٨.

أعدادهم، فقرّروا أنهم يجب أن يضعوا نهاية «لنظام الحكم العسكري» وأن «يستعيدوا» الأراضي التي سبق «التخلّي عنها» بمقتضى المرسوم الذي صدر عن مجلس الشيوخ في ١٨٦٣ بقصر ملكية الأرض على المجتمعات المحلّية الجزائرية، وأن يفرضوا نظام الملكية الخاصّة للأرض في كلّ مكان في البلاد ويعمّموا نظام الإدارة المدنية.

ردّ فعل المجتمع التقليدي

أثارت مطامح المستوطنين واستفحال نفوذ المتجبرين الأجانب وازدياد تغلغل المهاجرين في كلّ مجال من مجالات الحياة في شمال أفريقيا غضب السكّان المحلّيين. وحلّت قطيعة بين الناس وبين الليبراليين[١٥] من أمثال خير الدين، وحسين، وقبادو، ومحمد بيرم في تونس، والقسنطيني في الجزائر، الذين كانوا يتألّمون لمصير بلدانهم ويتفهّمون في الوقت نفسه مدى الحاجة إلى الإصلاحات فيها. واصطدمت «سياسة التمدين» التي اتّبعها نابليون الثالث في الجزائر، والإصلاحات التي أجريت في تونس وطرابلس، بعدم الفهم إن لم يكن بموقف العداء السافر من جانب أغلبية السكّان. فكان هؤلاء يفسّرون تلك التدابير كمظاهر مرحلة أخرى من مراحل فرض السيطرة الاستعمارية، يطلب فيها منهم التنكّر للشريعة وانسلاخ الفرد عن ذاتيّته الإسلامية. وقد أثارت هذه الإصلاحات عداءً خاصًّا بين صفوف المتديّنين وسكّان الريف، وكان الفلّاحون والبدو الرحّل ينظرون إلى المسلمين الذين يتطبّعون بالطباع الأوروبية على أنهم آبقون ولا يثقون فيهم قيد أنملة. ويبيّن الشعر الشعبي[١٦] أن عامّة المسلمين كانوا يشعرون بالأسى على انهيار قيم المجتمع الأبوي السابق ويحسّون أنفسهم غرباء في «قرن العار»، «بلا إيمان ولا شرع»، ويديرون ظهورهم لأولئك الذين يصفهم الشاعر الشعبي سي محند أو محند (١٨٤٥–١٩٠٦) بأنهم كانوا أسودًا وأصبحوا يرزحون تحت نير العبودية.

ولقد كان الصراع المرير ضدّ الأجانب يلقى في أوائل عقد الستينات من القرن التاسع عشر تأييدًا واسع النطاق بين عامّة الجمهور في جميع أنحاء العالم الإسلامي تقريبًا. وبدأت على نحو نشيط الدعوة إلى شنّ حرب جهاد شاملة في عموم العالم الإسلامي. وفي هذا السياق بالذات، أخذت تظهر آثار قوّة الطريقة السنوسية، التي كانت تنظر إلى عمليّات اغتيال الأوروبيين نظرة إكبار وتعتبر ذلك دليلًا على منتهى درجات التفاني. وليس من الغريب أن كلّ المصاعب بل الأحداث العارضة كانت تتخذ في تلك الظروف ذرائع لأشكال من العمل الجماهيري. وكانت حركات التمرّد المحدودة النطاق نسبيًّا في مناطق الأوراس (١٨٥٩) والحضنة (١٨٦٠) والاضطرابات التي شهدتها تونس (١٨٦٠) مقدّمات منذرة بالانتفاضات الوطنية الكبرى التي

(١٥) يورد أ. حوراني (١٩٦٢) سمات وخصائص الفكر الليبرالي العربي خلال القرن التاسع عشر.

(١٦) للإطّلاع على مواد شيّقة تبيّن كفاح الشعب الجزائري من خلال أشعاره، أنظر: أ. ميمّي (A. Memmi)، ١٩٦٣.

حدثت في عقد الستّينات وأوائل عقد السبعينات من القرن التاسع عشر. وقد انتشرت هذه الانتفاضات على نحو سريع ومضطرب كانفجارات عفوية لغضب الناس. وكان عنف الرغبة الدفينة في الانتقام يتجسّد من خلال عمليات سلب واغتيالات وحشية وتحطيم بلا معنى في الظاهر لأعمدة البرق ومكاتب البريد وكلّ ما هو أوروبي. ولم تكن هذه الانتفاضات تتّسم عمومًا بتنظيم محكم، وكان لها في بعض الأحيان قادة إسميّون لم يكونوا يتحكّمون في زمام الموقف تمامًا. وكانت مشاركة أتباع الطرق الدينية هي التي توحّد الجميع في حرب مقدّسة لنصرة العقيدة.

وقد نشب أول تمرّد من هذا النوع في مارس / آذار ١٨٦٤ في مدينة تونس، وانتشر منها إلى مختلف أنحاء البلد تحت زعامة علي بن غذاهم (باي الأمّة)، وتكفّلت الطريقة التيجانية بتوفير الدوافع المبدئية لهذا التمرّد. وكان انعزال المتمرّدين الذين يقول عنهم ج. غانياج انهم «لم يستطعوا أن يعقدوا العزم على النصر»[١٧] هو وحده الذي مكّن حكومة الباي من إنقاذ العاصمة والقضاء على «الشرطيات» (مجالس بلدية منتخبة من بين المتمرّدين لإدارة الشؤون المحلّية) وسحق آخر جيوب المقاومة في أبريل / نيسان ١٨٦٥.

أما التمرّد الذي تزعّمه ولد سيدي شيخ، والذي كان يرتبط بأخوان الطريقة الدرقاوية، فقد كان ذا طبيعة مماثلة. فقد اندلع هذا التمرّد في أبريل / نيسان ١٨٦٤ وانتشر ليشمل مناطق واسعة من الهضاب العليا، وبلغ مع اقتراب فصل الخريف منطقة وهران، والضهرة، ومواقع أخرى في غرب الجزائر ولم يتمكّن الفرنسيون من سحق مفارز المتمرّدين، الذين كان يقودهم سي سليمان ذو الشهرة الأسطورية، إلّا بعد أن استعانوا بإمدادات جاءتهم من ما وراء البحار في ١٨٦٥.

وكان صدور نظام الإدارة المدنية في ٩ مارس / آذار ١٨٧٠ وسقوط الأمبراطورية الثانية بمثابة إشارة البدء لأوسع تمرّد في شرق الجزائر. فانتظمت أول «شرطيات» في خريف عام ١٨٧٠، وإن كانت المعارك الأولى لم تقع إلّا في يناير / كانون الثاني ١٨٧١. وانتشرالتمرّد فشمل معظم مناطق قسنطينة والقبائل الكبرى وبعض الأماكن في غرب البلاد. وفي ٨ أبريل / نيسان ١٨٧١ أعلن الشيخ الحداد، شيخ الطريقة الرحمانية، الجهاد، وأصبح الباشآغا المقراني القائد العسكري للتمرّد، وبعد وفاته حلّ أخوه، بومزراق، محلّه. ولم يستولِ الفرنسيون على قواعد المتمرّدين ويسيطروا على الموقف إلّا في يناير / كانون الثاني ١٨٧٢.

وكان القضاء على حركات التمرّد هذه يقترن بحملات قمعية شاملة، تتبعها غرامات ومصادرات أراض ونزع سلاح أهالي المجتمعات المحلّية. وكان المستوطنون الأوروبيون أبعد الناس عن مناصرة العصاة، وفي كثير من الحالات كانوا يشاركون في الصراعات المسلّحة ضدّ المسلمين. وتجدر الإشارة إلى أن المهاجرين الذين كانوا يناضلون من أجل المثل الديمقراطية والاشتراكية الثورية – على نحو ما فعلوا بشكل بارع خلال أحداث كومونة الجزائر في ١٨٧٠/ ١٨٧١ – كانوا في الوقت نفسه معادين للتطلّعات الوطنية لمسلمي شمال أفريقيا.

---

(١٧) ج. غانياج (J. Ganiage)، ١٩٥٩، ص ٢٥١.

نحو سياسة استعمارية

إن سحق الانتفاضات التي تفجّرت في عقد الستينات وأوائل عقد السبعينات من القرن التاسع عشر فتح الطريق أمام استعمار لا تحدّه قيود لشمال أفريقيا. إضافة إلى ذلك، فإن التغيّرات التي كانت تحدث في أوروبا، ولا سيّما الدور المهيمن الذي كانت تضطلع به الشركات الرأسمالية، عزّزت التوسّع الاستعماري الذي أصبح يتّخذ بالتدريج شكل صراع استعماري محض من أجل تقسيم العالم، واحتكار مصادر المواد الخام والموارد الطبيعية الأخرى.

وبدأ «العصر الذهبي» للاستعمار في الجزائر[١٨]. ففي ٢٤ أكتوبر / تشرين الأول ١٨٧٠ حلّ محلّ الحاكم العسكري العام «حاكم مدني لعمالات الجزائر الثلاث». وفي غضون بضع سنوات أصبح المستوطنون الأوروبيون يشكّلون طبقة اجتماعية متنفّذة من «المواطنين» ذوي الامتيازات – أقلّية من الجنس الأبيض – يتمتّع أفرادها بكلّ الحقوق المدنية والسياسية. أما السكّان المحلّيون الذين كانوا يوصفون بـ «الرعايا»، فكانوا بلا حقوق ويخضعون لقوانين تستند إلى ما يسمّى بـ «القانون المحلّي» (مراسيم ١٨٧٤) الذي أنشأ «نظام السكّان المحلّيين» الذي ظلّ قائمًا حتى ١٩٣٦. وأرست القوانين الجديدة لملكية الأرض (مرسوم أوليفييه لعام ١٨٧٠، وبوجه أخصّ النظام الأساسي الذي صدر في ٢٦ يوليو / تموز ١٨٧٣) مبدأ الملكية الخاصّة ونقل ملكية الأرض بدون قيود إلى المستوطنين الأجانب، كما ازدادت رؤوس الأموال الفرنسية المستثمرة ازديادًا كبيرًا واتّسع نطاق الروابط التجارية والاقتصادية مع البلد المستعمر.

وفي أواخر القرن التاسع عشر ساد وضع مماثل في تونس. فقد تقرّر مصير البلد في مؤتمر برلين الذي انعقد عام ١٨٧٨ و «أعاد» فيه بسمارك البلد إلى فرنسا[١٩] بعد كثير من المناوشات الدبلوماسية. ولم يحالف النجاح محاولات رئيس الوزراء خير الدين (١٨٧٣–١٨٧٧) لتغليف استقلال تونس بـ «الغطاء الوهمي» للسيادة العثمانية. وفي ٢٤ أبريل / نيسان ١٨٨١ عبر الجنود الفرنسيون الحدود؛ وفي ١٢ مايو / أيار أُجبر الباي تحت ضغط التهديدات بتنحيته على توقيع معاهدة باردو، كما وقّع في ٨ يونيو /حزيران ١٨٨٣، وبعد أن تمّ سحق جميع أنواع المقاومة، على ميثاق المرسى الذي أتاح الأساس القانوني للنظام الاستعماري للحماية.

أما طرابلس الغرب والمغرب، فقد نجحا في تأجيل وقوعهما تحت نير الاحتلال الأوروبي. وكانت الطامعة الرئيسية في السيطرة على طرابلس الغرب هي إيطاليا، التي كانت قبل ١٨٨١ تراقب بقلق الصراع على تونس، ولكنها لم تبدأ الإعراب عن مطامعها بالحاح إلّا في أوائل عقد

(١٨) سي. ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٦٨، الجزء الأول.

(١٩) للإطلاع على مختلف جوانب الصراع بين القوى الكبرى على تونس، انظر: ج. غانياج (J. Ganiage)، ١٩٥٩، ص ٧٠١–٧٥٨.

الثمانينات من القرن التاسع عشر[٢٠]. وخلال الفترة ١٨٨٤–١٨٨٥ أعدّت القيادة الإيطالية العليا خططًا للحرب. غير ان تنفيذ هذه الخطط تأجّل نتيجة عدم اتفاق القوى الاستعمارية في ما بينها[٢١]. وتمكّن المغرب، للسبب نفسه، من تجنّب الوقوع في براثن الاحتلال الأجنبي حتى نهاية القرن التاسع عشر. لكن محاولاته لتقليص امتيازات الأجانب ونفوذهم انتكست. ففي مؤتمر للقوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية عُقد في مدريد، تمّ مرّة أخرى فرض قيود على السيادة المغربية، وإعلان عدم جواز إجراء أية تغييرات في إدارة البلد بدون موافقة مسبقة من القوى المشتركة في المؤتمر.

ولقد اعتُبر تقسيم واحتلال القسم الأعظم من شمال أفريقيا في العالم الإسلامي بمثابة عدوان فاضح جديد على الإسلام. وكان كفاح المدافعين عن حياض الدين في شمال أفريقيا يلقى التأييد (الذي كان لا يتجاوز في معظم الحالات نطاق التأييد المعنوي) في اسطنبول وبلدان الشرق الأخرى[٢٢]. واستنادًا إلى هذا التأييد، جرت محاولات جديدة في الجزائر وتونس لإيقاف عملية استعمار البلدين باللجوء إلى قوّة السلاح: وتمثّلت هذه المحاولات في الانتفاضتين اللتين تزعّم أبو عمامة إحداهما في الجزائر في ١٨٨١، وقاد علي بن خليفة الأخرى في تونس في ١٨٨١–١٨٨٣. وعلى الرغم من مقاومة المتمرّدين الباسلة وبطولتهم، فإن هاتين الانتفاضتين أخفقتا في تحقيق هدفهما. والواقع انهما لم تتعدّيا نطاق عمليات بقايا المقاومة وآخر محاولات المجتمع التقليدي للدفاع عن سبل تطوّره الخاصّ والقائم على أساس البنى الأخلاقية والاجتماعية القديمة، التي كانت قد تزعزعت بالفعل في أثناء الفتح الأجنبي وتطوّر الرأسمالية الاستعمارية.

(٢٠) انظر إ. دو ليونه (E. de Leone)، ١٩٦٠، ص ٣٠١ وما يليها. ويرد وصف للجو العام للنشاط الايطالي في مذكّرات الرحّالة الروسي أ. ف. إليسييف، الذي زار طرابلس الغرب في ١٨٩٤. انظر أ. ف. إليسييف (A.V. Elisseev)، ١٨٩٦، ص ٧٩.

(٢١) في ما يخصّ المعالم الرئيسية للصراع الدبلوماسي الذي سبق غزو ليبيا، انظر ف. ل. لوتسكي (V.L. Loutskii)، ١٩٦٥، ص ٢٦٩–٢٧٢؛ والترجمة الإنجليزية لـ ف. ليوتسكي (V. Lutsky)، ١٩٦٩.

(٢٢) لمزيد من البيانات عن المسألة، انظر أ. مارتل (A. Martel)، ١٩٦٥، ص ٢٢٨ وما يليها. وعن العلاقات بين الباب العالي والحركة السنوسية، انظر ن. أ. زيادة، ١٩٥٨، ص ٦١ وما يليها. وعن محاولة عبد الحميد الثاني لتنسيق وتوجيه مظاهر العداء للأجانب في البلدان العربية ولا سيّما في مصر، انظر هـ. أدالي (H. Adali)، ١٩٦٨، ص ٥٤ وما يليها.

الفصل العشرون

الصحراء الكبرى في القرن التاسع عشر

س. باير

ينبغي في رسم معالم تاريخ الصحراء الكبرى أن تراعى الأحداث على مستويين، أولهما التقلّبات في حياة بدو الصحراء وسكّان الواحات – الهجرة الموسمية من المراعي وإليها، وإبرام تحالفات جديدة ونقض تحالفات أخرى، وسطوع نجم الزعماء وأفوله، وقصة الغارات والغارات المضادة، ومآثر المحاربين الشهام والنساء النبيلات، وحياة وأحوال التجّار والأولياء والعلماء[1]. وعلى هذه الأحداث المحلية يتراكب المستوى الثاني بما له من أنساق أوسع نطاقًا للتغيّر التاريخي. ففي القرن التاسع عشر أخذت الصحراء الكبرى، على الرغم من بعدها الجغرافي، تقترب شيئًا فشيئًا من الاقتصاد العالمي. وبحلول نهاية القرن، كان تغلغل الاقتصاد الأوروبي قد ترك أثرًا في حياة الكثيرين من السكّان. أما الفتح الأوروبي للصحراء، وإن لم يكن قد اكتمل بعد، فكان قد أحدث تغييرات أساسية في طبيعة العلاقات بين الصحراء الكبرى والعالم الخارجي.

وتثير ندرة البيانات التاريخية المتعلّقة بكلا هذين المستويين مشكلات وتحديات في آن معًا، وتظهر ضرورة إجراء بحوث في المحفوظات العثمانية والفرنسية والإيطالية والمصرية والمغربية وفي المجموعات الخاصّة. وفي القرن التاسع عشر تزايد اهتمام الأوروبيين بالصحراء لأن الدول الأوروبية الكبرى وجدت فيها طريقًا تجارية تفضي بها إلى السودان. وتوفّر المصادر الأوروبية بيانات تعطي فكرة عن العمليات التاريخية، غير أن جميع الروايات المكتوبة، سواء

(١) يودّ المؤلّف توجيه الشكر إلى تشارلز ستيوارت على قراءة مسودة هذا الفصل وتقديم عدد من المقترحات القيّمة من أجل تنقيحه.

باللغات الأوروبية أو التركية أو العربية، تحتاج إلى أن تستكمل بالروايات الشفهية التي جمعت على نحو يعوزه التنظيم. فقد أُجريت بحوث متعمّقة مثلًا عن طوارق وسط الصحراء الكبرى، ولكن لا يوجد من المواد التاريخية عن جماعات أخرى إلا النزر اليسير. وفي بعض المجتمعات الصحراوية يواجه المؤرّخ مشكلات قد لا يجد حلًا لها أبدًا، بسبب الافتقار إلى الدراسات المتعمّقة عن السلالات والأنساب وانعدام كتابات تاريخية عربية محلية.

وسيتناول هذا الفصل بالبحث تاريخ الصحراء الكبرى في القرن التاسع عشر، مركّزًا على الجمّالة الرحّل، أي سكّان الصحراء الذين يعيشون على تربية الماشية. ففي فترات الرخاء، كان امتلاك ثروة من الجمال يضفي على أصحابها قوة عسكرية مريعة بإعطائهم القدرة على شنّ غارات خاطفة على سكّان الواحات والمزارعين المستقرّين، ومن ثمّ الفرار في القفار بمأمن من أي عقاب. وقد أتاح لهم هذا التفوّق العسكري شنّ غارات الاستيلاء على الرقيق، وكثيرًا ما كانوا يفعلون ذلك على امتداد «الشاطئ» الجنوبي من الصحراء في ما يسمّى بمنطقة الساحل؛ أو السيطرة على المزارعين المستقرّين في الواحات أو في منطقة الساحل، إذ كانوا يفرضون عليهم دفع جزية لقاء حمايتهم. وكان بإمكان البدو الرحّل استعباد الناس وتدمير النخيل أو المزروعات القائمة ونهب مستودعات الحبوب وتعطيل التجارة، غير أن هدفهم كان يتمثّل في أغلب الأحيان في الاستيلاء على إنتاج المزارعين وليس في إبادتهم. وعلى ذلك، فإن البدو الرحّل يحتلّون مكان الصدارة في معظم التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للصحراء الكبرى، كما أنهم قد اضطلعوا بدور أساسي في التغيير السياسي والعسكري والديني.

المجتمع والبيئة

لا شكّ في أن الترحال الرعوي يشكّل تكيّفًا كاملًا ومثاليًا للبيئة القاحلة السائدة في الصحراء. غير أنه في إطار مفهوم الصحراء المضلّل ببساطته إذ يعرف بضآلة معدّل هطول الأمطار، يوجد تنوّع كبير في المناخات وفي أشكال الأرض كان له أثره في تشكيل مجتمعات الصحراء الكبرى.

ويمكن القول، على الرغم مما ينطوي عليه ذلك من تبسيط، ان الصحراء تخضع لنظامين في ما يتعلّق بهطول الأمطال. فالصحراء الجنوبية تشهد هطول الأمطار صيفًا في حين تسقط الأمطار في الصحراء الشمالية شتاءً. وهناك بعض التداخل بين النظامين على طول الساحل الأطلسي. غير أن الأمطار قليلة، وهي موزّعة بصورة غير متكافئة للغاية في الزمان والمكان بحيث أن هناك بعض المواقع في أشد الأجزاء قحولة من الصحراء لم تشاهد المطر منذ عشرة أعوام أو يزيد. ويبلغ جفاف الصحراء أشدّه في أجزائها الوسطى ولا سيّما في شرق الصحراء الوسطى، أي في الموقع الحالي لمصر وشرق ليبيا. وتعبر ثلاثة «ممرات» يتجاوز هطول الأمطار فيها المعدل المتوسط، الأجزاء الوسطى الجافّة في الصحراء من الشمال إلى الجنوب، فيصل أولها السنغال بداخل الأراضي المغربية على مسافة قليلة من الساحل الأطلسي الأشدّ جفافًا،

ويربط ثانيها منعطف نهر النيجر بالجزائر، بينما يسير الثالث بمحاذاة المرتفعات المتاخمة للبحر الأحمر. ومن الطبيعي أن يتركّز السكّان في مناطق الصحراء المروية نسبيًّا، وأن يتجنّب رجال القوافل عمومًا أشدّ المناطق قحولة في مصر وليبيا. ويزداد تساقط الأمطار مع الارتفاع حتى علو معيّن وتتعدّد أشكال الأرض تعدّد ظروفها المناخية. وبعد هطول الأمطار، قد تسيل المياه في مجاري الأنهار الجافّة أو الأخوار على مسافة مئات الكيلومترات، وعلى مسافات كبيرة تحت سطح الرمال مباشرة. وفي بعض الحالات تغدو الزراعة المروية أمرًا ممكنًا بسبب ارتفاع مستوى المياه الجوفية. وفي مناطق الكثبان التي يُطلق عليها اسم «العروق»، تحتجز الرمال كميات كبيرة من الرطوبة؛ وتمتصّ الكثبان جميع كميات الأمطار المتساقطة تقريبًا ولا يتسرّب إلا قدر ضئيل منها إلى الطبقات الحاملة للمياه الجوفية. وفضلًا عن ذلك فإن الرمال تفقد الرطوبة في الجو ببطء شديد نظرًا إلى أن الكثبان غير معرّضة للرياح إلا من جانب واحد[٢].

والرعاة وحيواناتهم لا يمكنهم العيش في الصحراء إلا إذا تنقّلوا من مكان إلى آخر للاستفادة من المراعي المتناثرة قليلة الدوام. غير أنه في جواف الصحراء، بوسع الإنسان أن يتكيّف مع البيئة بطرائق شتّى، بما في ذلك الاعتماد بدرجات متفاوتة على الزراعة وبرعي تشكيلات مختلفة من القطعان. وفي منطقة الساحل، كان الرعاة الرحّل يعيشون في جوّ من العلاقات التمازجية بالمزارعين المستقرّين، وكان بعض الجمّالة الرحّل يقسمون العمل في اسرهم بين تربية الماشية وفلاحة الأرض، والبعض الآخر يضحّي بالمحاصيل الزراعية في سبيل تلبية احتياجات القطعان، فكانوا يبذرون البذور ثم يرحلون مع قطعانهم بحثًا عن المراعي ثم يعودون لحصد المحاصيل القليلة التي تكون الحقول قد أنتجتها. وفي الأجزاء الوسطى الجافة من الصحراء، كان الرعاة الرحّل يقتنون أنواعًا عدة من الحيوانات. غير أنهم كانوا يعتمدون بالدرجة الأولى على الجمال، بالنظر إلى قدرتها على التكيّف مع البيئة القاحلة. فالجمال تحتاج إلى أنواع مختلفة من المراعي لكي يهنأ عيشها ومن ثم كان يتعيّن نقلها بصورة دورية من العروق إلى المناطق الصخرية (الرقوق). وكانت هذه الضرورة، إلى جانب ضرورة البحث عن المراعي، هي التي تحدّد المسافات التي يقطعها البدو رعاة الابل[٣]. فالذين كانوا يعيشون على أرض تتكوّن من مناطق صخرية ومناطق رملية متاخمة، مثل الشعامبا، كانوا يقطعون مسافات أقصر من المسافات التي كان يقطعها الذين يفتقرون إلى أحد هذين النوعين من التربية، مثل الرجيبات، وذلك على الرغم من وجود أوجه تشابه أخرى بين منطقتيهما.

ولقد شجّعت البيئة القاحلة تطوّر نُظم سياسة لامركزية متماثلة لدى معظم جماعات الرحّل، وهي نُظم توازن بين الحاجة إلى التفرّق للبحث عن المراعي وضرورة توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الخارجية. فهذه المجتمعات التي وصفت في الدراسات السلالية بنُظم طبقات الأنساب، تضع كل فرد في إطار سلسلة من الجماعات الفرعية المتداخلة التي يتزايد اتّساعها كلّما ابتعد السلف

---

(٢) ج. دوبيف (J. Dubief)، ١٩٧٣، ص ١٢٥–١٣٠.

(٣) أ. كونيّ (A. Cauneille)، ١٩٦٨، ص ١٠٨ و ١٠٩.

الذي يقع عليه الاختيار كنقطة انطلاق(٤). ويمكن استخدام علم الأنساب لتقسيم مجتمع ما إلى «س» من الأجزاء الكبرى، ثم يقسم كل من هذه الأجزاء بدوره إلى «ص» من الأجزاء الفرعية وإلى «ع» من العشائر وهلّم جرّا نزولًا عبر المستويات المتوسطة حتى الوصول إلى الأسرة الموسّعة. وبوسع المجتمعات المنظّمة وفقًا لمبدإ تسلسل الأنساب أن تفضّ نزاعاتها الداخلية بدون الالتجاء إلى سلطة مركزية إذا كانت سلطة الجماعات الفرعية في مستوى معيّن من بنية تسلسل الأنساب متوازنة. وكثيرًا ما يظهر تاريخ هذه المجتمعات فعالية هذا الجهاز. غير أن التاريخ يبيّن أيضًا أن هذه الجماعات الفرعية قد تتّحد لمواجهة خطر خارجي، بل يشير كذلك إلى أن المقتضيات العسكرية قد تؤدّي إلى نشوء ظاهرة شبيهة بالسلطة المركزية. وكثيرًا ما استوعبت الجماعات المستقرّة وشبه المستقرّة أشخاصًا وفدوا إلى إقليمها بدون أن يكونوا من أنسبائها. وفي هذه المجتمعات يمكن أن تحلّ الإقامة في الإقليم نفسه محل القرابة، كمبدإ للمشاركة. وحتى المجتمعات المنظّمة وفقًا لمبدإ تسلسل الأنساب قد يكون لها زعماء أو مجالس على مستويات مختلفة من البنية المجزأة، أو موزّعة في كافة أنحائها؛ ويمكن أن يجتذب الأثرياء أتباعًا ليسوا من الأقارب؛ وقد تتعارض التحالفات مع مفهوم القرابة كعامل محدّد للولاء، أو قد تعوّض جزئيًا عن هذا المفهوم.

وهناك وجه شبه آخر بين سكّان الصحراء الكبرى يتمثّل في البنية الاجتماعية الهرمية التدرّج، وهي بنية ناجمة عن قدرة المحاربين على تركيز الثروة بين أيديهم من أجل تعزيز سيطرتهم. وكان من الأنساق الشائعة سيطرة أسر المحاربين الأرستقراطيين على جماعات من الأحرار الخاضعين مع ذلك من الناحية السياسية نظرًا إلى انحدارهم من جماعات رحّل غلبت على أمرها. وكان أبناء الطبقات الأدنى، العبيد أو سلالتهم، يعملون كخدم أو رعاة أو حرفيين أو تجّار أو مزارعين.

علاقات متغيّرة مع العالم الخارجي

كان بدو الصحراء يعيشون في عالم خاص بهم، غير أنهم لم يكونوا بمنأى عن التأثيرات الخارجية. فمن ناحية أولى، كانوا شديدي التخصّص في تربية الحيوانات إلى درجة أنهم، للحصول على الحبوب وغيرها من السلع اللازمة، لم يكونوا يعتمدون على السلب والنهب وفرض الجزية فحسب، بل كذلك على إقامة علاقات تجارية سلمية مع المجتمعات المستقرّة. ومن ناحية ثانية، لم يكن تفوّقهم العسكري، المتمثّل في قدرتهم على سرعة التنقّل، يتجاوز كثيرًا حدود الصحراء. فالمناطق الأكثر خصوبة كانت قادرة على إعالة عدد أكثر من السكّان، وقادرة بالتالي على تجنيد عدد كافٍ من المدافعين يعوضهم عن التفوّق الذي يتمتّع به البدو الأقل عددًا في حدود مناطقهم.

(٤) د. م. هارت (D.M. Hart)، ١٩٦٧؛ إ. جلنر (E. Gellner)، ١٩٧٢، ص ١٨ و ١٩؛ و ١٩٦٩، ص ٣٥-٦٩؛ إ. إ. إيفانز - بريتشارد (E.E. Evans-Pritchard)، ١٩٤٩، ص ٢٩-٦١.

وفي بداية القرن التاسع عشر، كان أسلوب التفاعل بين البدو الرحّل والمجتمعات المستقرّة يختلف اختلافًا بيّنًا في الحافة الشمالية من الصحراء عنه في الحافة الجنوبية منها. ففي أفريقيا الغربية والوسطى، كان من الأهداف الرئيسية للحكّام المستقرّين إبقاء الرحّل على مسافة منهم تجنّبهم عدوانهم، وهو أمر كان أيسر تحقيقًا في شمال أفريقيا بفضل وجود حواجز طبيعية مثل الأطلس وغيرها من سلاسل الجبال. وفي جنوبي الصحراء، كانت الخطة الفضلى تتمثّل في إشراك البدو الرحّل في اقتصاد المناطق الخصبة بمنحهم حصة من الأنشطة التجارية الجارية على حافّة الصحراء وفي التنمية الريفية والزراعة، وفي حشد فرق منهم في الجيوش التي كانت تقاتل مجتمعات أخرى مستقرّة. وكان من الحكمة، على غرار ما كان يجري في الصين، الاستعانة بمجموعة من الرحّل كمرتزقة لصدّ عدوان الآخرين. وكانت المبادئ نفسها تنطبق شمالي الصحراء، ولكن الولايات العثمانية وسلطنة المغرب أظهرت في القرن التاسع عشر دهاءً بالغًا إذ حافظت على توازن في السلطة بين مختلف جماعات البدو وجنّبت نفسها عناء المجابهات المباشرة[٥]. وكان أحد الفروق الرئيسية يتمثّل في ثراء تلك الولايات بالقياس إلى دول جنوب الصحراء الكبرى، مما كان يسهّل ممارسة السلطة من خلال جماعات مفضّلة ويتيح لحكّام شمال أفريقيا الاضطلاع بأعباء جيوش قليلة العدد جيّدة التسليح وقادرة على التدخّل في شؤون جماعات البدو الرحّل بين الحين والآخر. وبالإضافة إلى ذلك، كان الحكّام المغاربة يتمتّعون بنفوذ كبير بوصفهم الزعماء الروحيين والزمنيين لدول إسلامية أو ممثّلين لأولئك الزعماء، وهو وضع مكّن بعض السلاطين أو الحكّام الدهاة أو المبجّلين من استخدام الدبلوماسية للاستفادة إلى أقصى درجة من جيوشهم الصغيرة.

وقد مثّل تقدّم العثمانيين في منطقتي برقة وطرابلس الغرب وتقدّم الفرنسيين في الجزائر نقطة تحوّل في العلاقات بين المجتمعات الصحراوية والعالم الخارجي. فقد كان للتغلغل الفرنسي والتغلغل العثماني في الصحراء باتّجاه الجنوب توقيت مماثل في مراحلهما الأولى وحدت إليهما اعتبارات استراتيجية مماثلة قوامها الرغبة في التحكّم بالتجارة عبر الصحراء وفرض الضرائب عليها ومنع قوى أخرى من ضمّ الأراضي الواقعة وراء معاقلهم بالقرب من البحر الأبيض المتوسّط. ولكن على الرغم من سرعة التقدّم المماثلة، فإن أسلوب الدولتين الكبريين كان يختلف اختلافًا كبيرًا[٦]. فنظرًا إلى أن الوسائل المتوافرة للحكّام العثمانيين كانت أقل شأنًا من نظائرها لدى الفرنسيين، فإن علاقاتهم بالبدو الرحّل في المناطق الواقعة وراء أراضيهم في طرابلس الغرب وبرقة كانت تتّسم بقدر أكبر من التحفّظ. ومكّنتهم معرفتهم ببنية السياسة المحلية من استغلال الطابع المتغيّر للضغائن والحروب والتحالفات بين مختلف الجماعات. وقد استثمروا التجربة الطويلة التي اكتسبوها في حكم مجتمعات مجزأة وفي إقامة علاقات دبلوماسية

(٥) إ. جلنر (E. Gellner)، ١٩٧٨.

(٦) أ. مارتل (A. Martel)، ١٩٦٥، الجزء الأول، ص ١٠١–١٣٢. وفي ما يتعلق بدور البريطانيين في وضع حد لتقدّم الفرنسيين باتّجاه غدامس، انظر أ. أ. بواهن (A.A. Boahen)، ١٩٦٤، ص ١٣٢–٢١٢.

مع المجتمعات التي لم يتمكّنوا من حكمها. كما أضفى الشرعية والمكانة على نشاطهم ووضعهم كممثّلين لمركز السلطة السياسية للعالم الإسلامي.

وفي عام ١٨٣٥ استولى العثمانيون على مقاليد الحكم المباشر في منطقتَي طرابلس الغرب وبرقة بعد أن انتزعوهما من أسرة القرمانلي شبه المستقلّة، سعيًا منهم إلى وضع حدّ لتغلغل النفوذ الفرنسي انطلاقًا من مصر. واتّسمت جهود العثمانيين لبسط سيادتهم على الصحراء في منطقتَي طرابلس الغرب وبرقة بسلسلة من الأحداث التي تعطي صورة واضحة عن طبيعة حكمهم. فقد كان هناك، نظريًا على الأقل، قائمقام يقيم في جالو وتتمثّل مهمته في الإشراف على جهود جباية الضرائب المفروضة على بساتين النخيل في جالو وأوجيله، وفي المحافظة على الأمن في المناطق الصحراوية المجاورة. غير أنه بحلول عام ١٨٦٩، كان القائمقام يقضي معظم وقته في بنغازي وبالتالي فإن جابي الضرائب، الذي كان يزور الواحة مرة في السنة، كان الممثّل العثماني الرسمي الوحيد في الأراضي الداخلية. ومقابل الضرائب التي كانوا يدفعونها، كان المقيمون في واحة أوجيله يطلبون الحماية من اعتداءات قبائل الزويه التي كانت تعرقل سبيل التدفّق التجاري عبر الصحراء وتحاول بسط سيطرتها على الواحة، ويسرد ج. ب. ماسون رواية منقولة تتحدّث عن زيارة قام بها مسؤول عثماني إلى أوجيله لإبرام معاهدة سلام مع الزوايا الذين كان العثمانيون، على ما يبدو، يحاربونهم. وفي عام ١٨٥٦، كان قائمقام بنغازي يحكم بواسطة شيخ البرعسة، وهم جماعة من البدو كان هذا القائمقام قد مدّها بخمسين جنديًا مسلّحًا[٧]. ولم يحدث قط أن تغلغل نفوذ الحكم العثماني كثيرًا داخل صحراء برقة. وفي العقود الأخيرة من القرن، أصبحت السنوسية، وهي طريقة صوفية أُنشئت في أربعينات القرن التاسع عشر، الحكومة الفعلية في الأراضي الداخلية[٨].

وقد تعرّضت محاولات العثمانيين لفرض الضرائب على إنتاج البلح أو التدخّل في شؤون الرحّل للمقاومة على الرغم من طابعها المحدود. فقد واجه الحاكم العثماني علي عسكر، الذي وصل إلى طرابلس عام ١٨٣٨، ثلاثة من زعماء المقاومة في الأراضي الداخلية من ولاية طرابلس؛ والتجربة التي مرّ بها مع أحد هؤلاء الزعماء، عبد الجليل من أولاد سليمان، وهي جماعة من الرحّل من فزّان وسرت، تجربة لها دلالتها. فقد تفاوض الباشا في البداية مع عبد الجليل واعترف به حاكمًا شرعيًا لأراضيه مقابل وعده بألا يعرقل سبيل التجارة بين طرابلس والأراضي الداخلية. ولكن عندما بدأ عبد الجليل يقيم اتصالات بمؤسسات تجارية في تونس ومصر، مثبتًا أنه قادر على الأقل على تهديد ازدهار طرابلس، تبيّن أن نفوذه يتجاوز الحدّ الذي يوافق مصالح العثمانيين. واستعان علي عسكر باتصالاته الدبلوماسية للحط من قدر عبد الجليل

---

(٧) في ما يتعلق بالتاريخ العام لولاية طرابلس الغرب، انظر ل. سي. فيرو (L.C. Féraud)، ١٩٢٧. وفي ما يتعلق بتاريخ أوجيله، انظر ج. ب. ماسون (J.P. Mason)، ١٩٧١، ص ٢٠٠–٢٠٦؛ و ١٩٧٦.

(٨) د. د. كورديل (D.D. Cordell)، ١٩٧٧(أ)، ومواضع متفرقة من إ. إ. إيفانز – بريتشارد (E.E. Evans-Pritchard)، ١٩٤٩.

في نظر حلفائه الذين أدركوا الخطر الذي يمثّله تمركز السلطات بين يدي شخص واحد. وفي ثلاث مناسبات حاسمة، عندما واجه عبد الجليل الجيش العثماني في ساحة القتال في عامي ١٨٤٠ و ١٨٤١، تخلّى عنه حلفاؤه السابقون بل تألّبوا عليه. وقد لقي عبد الجليل حتفه خلال المعركة النهائية وكادت قوّاته أن يُقضى عليها. غير أن أولاد سليمان فرّوا بعد هزيمتهم باتّجاه الجنوب على طريق القوافل من فزان إلى بورنو. وكان عبد الجليل قد أبرم قبل ذلك تحالفات زواج ومصاهرة مع أُسر مهمّة في بورنو في إطار خطة تهدف إلى تشييد أمبراطورية تجارية تقيم اتصالات في مملكة السودان. فاستغلّ من نجا من الهزيمة من بين أولاد سليمان هذه التحالفات لاحتلال مواقع على طول حدود بورنو حيث ساعدوا حاكم بورنو على وضع حد لأعمال التخريب التي كان يقترفها الطوارق. غير أن أبناء سليمان لحقت بهم عام ١٨٥٠ هزيمة ساحقة على يد هؤلاء الرحّل المناوئين لهم. وفي غضون عقد واحد، كادوا أن يهلكوا عن آخرهم ولكنّهم تمكّنوا من النجاة ليصبحوا آفة للتجارة ومصدر بلاء للرحّل والمزارعين المجاورين. وقد زادوا عددهم بدمج عبيد كانوا قد اختطفوهم خلال غاراتهم والاستعانة بحلفاء «السوف» السابقين من منطقتي سرت وفزان[٩].

وتوضح تجربة أولاد سليمان أنه حتى الموارد العسكرية المحدودة التي كان يملكها باشا طرابلس العثماني كان بإمكانها أن تبثّ بذور الشقاق بين جماعات البدو الرحّل، كما تبيّن أن العثمانيين كان لديهم من الدهاء ما يمكّنهم من التلاعب بالسياسات القائمة على التجزئة ومن إعادة توجيه تحالفات «السوف». ومن جهة أخرى، لم يكن لدى الفرنسيين هذه المزية بل كانوا يعتمدون اعتمادًا يكاد يكون كاملًا على قوّة السلاح. وكانت العقبة الأولى أمام توسّع الفرنسيين في الجزائر هي الدولة التي أنشأها عبد القادر؛ ولكن بعد أن هزمه الفرنسيون عام ١٨٤٧، وجّهوا اهتمامهم إلى الصحراء وسعوا في الخمسينات، بقيادة الجنرال راندون، إلى إعادة العلاقات التجارية بين الجزائر وغرب السودان. ولكي يكفلوا أمن التجارة التي كانوا يأملون تعزيزها، أنشأوا قواعد أمامية في البياض ولغوات عام ١٨٥٢، وفي ورقلة عام ١٨٥٣، وفي توقرت عام ١٨٤٥. أما في الغرب، فقد توقّف التوسّع العسكري جنوبي البياض على أثر ثورة أولاد سيدي شيخ التي استمرّت بصورة متقطعة طوال ما يناهز العشرين عامًا، حاقت به نكسات مؤقتة أخرى نتيجة الحرب بين فرنسا وبروسيا عام ١٨٧٠ والانتفاضة الكبرى التي شهدتها جبال بلاد القبائل عام ١٨٧١. وأسفر كل من تجدّد الاهتمام في التجارة عبر الصحراء الكبرى ووضع خطط غير مدروسة لبناء سكة حديدية تجتاز الصحراء عن مزيد من التوغّل في

(٩) للإطّلاع على عرض عام للمقاومة في الأراضي الداخلية لولاية طرابلس الغرب، انظر أ. مارتل (A. Martel)، ١٩٦٥، ص ١٠٣–١٠٦؛ ولمعرفة القصة المفصّلة لأولاد سليمان التي تستند إليها الرواية الآنفة الذكر، انظر د. د. كورديل (D.D. Cordell)، ١٩٧٢، ص ١١–١٥. وفي هذا السياق تشير كلمة «السوف» إلى معاهدة بين أولاد سليمان ومجموعة بدوية أخرى، غير أن تحالفات «السوف» شأنها شأن تحالفات «الليف» في المغرب قد توحّد أيضًا جماعات داخل قبيلة واحدة، كما قد تحلّ في بعض الأحيان جزئيًا محل علاقات النسب بل قد تتعارض معها.

الصحراء في سبعينات القرن التاسع عشر. وظل الجزء الجنوبي من الصحراء الجزائرية بمأمن من السيطرة الفرنسية وتوقّف التقدّم الفرنسي جنوبي ورقلة عندما دمّر طوارق الهقار حملة فلاترز الثانية عام ١٨٨١، مثبتين بذلك أن احتلال بلاد الطوارق قد يكلّف ثمنًا باهظًا. وبعد عام ١٨٩٠ حصل الفرنسيون على موافقة البريطانيين لمواصلة فتح الصحراء الكبرى، وبدأت المرحلة النهائية لهذا الفتح عام ١٨٩٩ مع احتلال عين صالح. وقُضي على آخر مقاومة مهمّة عام ١٩٠٢ مع هزيمة طوارق الهقار. وخلال هذه العمليات الأخيرة، لجأ الفرنسيون إلى حيلة جديدة تمثّلت في تعبئة أعداد كثيرة من البدو الرحّل كجنود غير نظاميين، مما مكّنهم من الجمع بين خفة حركة البدو الرحّل ومعرفتهم بالمنطقة وبين التفوّق الكبير للجيش الفرنسي في قوة أسلحتهم النارية. وفي هزيمة الفرنسيين لطوارق الهقار عام ١٩٠٢، استغلّوا العداء القائم منذ زمن طويل بين الشعمبا والطوارق. ففي المعركة النهائية، قاد ضابط فرنسي واحد قوة عسكرية مؤلفة بكاملها من الشعمبا جيّدي التدريب والمدجّجين بالسلاح والممتطين أجود جمالهم[١٠].

وعلى خلاف الفرنسيين، لم تكن الحكومة المركزية المغربية، على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي أدخلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تملك من الموارد ما يمكّنها من تمويل جيش قادر على بسط سلطته الفعلية على المنطقة الواقعة بين جبال الأطلس والحدود الشمالية للصحراء الكبرى. كما لم يكن المغاربة قادرين على التصدّي للجيش الفرنسي الذي كان يمارس ضغطًا على الحدود مع الجزائر ويعمد أحيانًا إلى مطاردة الجماعات المنشقّة داخل الأراضي المغربية. وكانت منطقة المغرب الواقعة على حدود الصحراء تشكّل جزءًا من بلاد السباع أو ما يسمّى «إقليم الانشقاق»؛ غير أن هذ الترجمة من شأنها أن تخفي العلاقات الاقتصادية والدينية والاجتماعية القوية القائمة منذ زمن طويل بين بلاد السيبه والمخزن، وهو الإقليم الذي كان يجبي فيه السلطان الضرائب ويمارس سلطته. وكان المغرب يحظى، على الصعيد غير الرسمي، بحماية البريطانيين الذين كانوا يملكون حصة الأسد في نشاط الاستيراد والتصدير الذي يضطلع به المغرب. وساهمت المصالح البريطانية في المغرب في تأخّر الفرنسيين في بسط سلطتهم على هذه التجارة. وقد حرص السلاطين المغاربة، في محاولة منهم لحماية أقاليمهم الواقعة جنوبي جبال الأطلس، على إبراز العلاقات السياسية والدبلوماسية القائمة مع المناطق الجنوبية الشرقية. ولئن لم يكن السلاطين قادرين على فرض الضرائب على جماعات البدو الرحّل جنوبي الأطلس أو على السيطرة عليها، فقد كان بإمكانهم التدخّل في الشؤون السياسية المحلية باستخدام نفوذهم في مساندة هذا الطرف أو ذاك، أو في التوسّط لحلّ الخلافات، أو في استغلال مكانتهم الرفيعة بوصفهم زعماء دينيين. كذلك فإن النفوذ الديني للسلطان المغربي كان يمتدّ حتى منعطف نهر النيجر. فقد اعترف الشيخ الكونته أحمد البكاي،

(١٠) أ. برنار (A. Bernard)، ١٩٠٦، ص ١٦-١١٠. وفي ما يتعلق بمنطقة الحدود بين المغرب والجزائر انظر ر. إ. دون (R.E. Dunn)، ١٩٧٧، ص ١٣٧-١٧٥. وبصدد غزو الطوارق، انظر ج. كينان (G. Keenan)، ١٩٧٧، ص ٧٢-٨٥.

زعيم القادرية في السودان، بمولاي عبد الرحمن إمامًا لجميع المسلمين وشرع في إجراء مراسلات دبلوماسية مع العرش المغربي[١١].

ويكمن المغزى الحقيقي للاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية في أنه كان يمثّل ظاهرة جديدة تمامًا، إذ كان يتّسم بطابع أكثر دوامًا بكثير من الحملات التي كان يشنّها السلطان المغربي في الصحراء بين الحين والآخر، وهي حملات كان هدفها الرئيسي إقامة علاقات مع الشخصيات المحلية الهامّة في تجديد هذه العلاقات. كما كان هذا الاحتلال يختلف تمامًا عن الزيارات النادرة التي كان يقوم بها مسؤولون عثمانيون إلى واحات برقة، وعن السياسة العثمانية المتمثّلة في ترك البدو الرحّل وشأنهم باستثناء بعض المحاولات العرضية لترجيح الكفة لمصلحة جماعة أو أخرى من الجماعات المتنازعة. وللمرة الأولى تعيّن على البدو الرحّل أن يجابهوا جيش احتلال مجهّز بأسلحة حديثة ويضمّ مرشدين محليين ومحاربين غير نظاميين يعرفون الصحراء عن كثب. وكان الجيش الفرنسي يتولّى إدارة شؤون البدو الرحّل بواسطة ما كان يُعرف باسم «المكاتب العربية» التي كانت تتألف من نخبة من الضبّاط يتكلّم بعضهم العربية. وكان هؤلاء الضبّاط يجمعون معلومات عن الزعماء المسلمين والرابطات الأخوية الإسلامية ويقيمون العدالة ويحكمون رعاياهم من خلال رؤساء معيّنين. ولئن لم يكن من الصواب المغالاة في مدى السيطرة الفعلية التي كان يمارسها الفرنسيون على الصحراء خلال السنوات الأولى، فلا بدّ من الإشارة إلى أن الاحتلال الفرنسي كان على درجة من الكمال تفوق بكثير كل ما سبق أن حاولت بلوغه المجتمعات المستقرّة على حدود الصحراء الكبرى، وكان فضلًا عن ذلك باهظ التكلفة وخاصة إذا ما قورن بقدرة الأراضي الحدّية في الصحراء أو على حافّتها على إنتاج فائض زراعي. ولقد درس بعض المؤرّخين ما حلّ بالسكّان المسلمين من فقر نتيجة لفقدان أراضيهم وماشيتهم، والثورات التي قامت في وجه سياسة «التوطين الجبري» التي انتهجها الفرنسيون. غير أنه قد يكون من المفيد تقييم الثمن الذي دفعته شعوب الصحراء الكبرى، خلافًا للجزائريين بصفة عامة، نتيجة لاحتلال الصحراء. غير أن ذلك أمر يتطلب إجراء المزيد من البحوث[١٢].

ولئن كان يستحيل إيراد سرد وافٍ للمقاومة ضد الفرنسيين في الصحراء الجزائرية، فقد يكون من المفيد أن يسترشد في كتابة تاريخ هذه المقاومة بالإطار الذي وضعه روس دون في ما يتعلق بردود الفعل على الاحتلال الفرنسي على الحدود المغربية الملاصقة للصحراء الكبرى. ومما يسترعي الانتباه في هذا الإطار الفكري، الطابع غير المستقرّ للتحالفات في المجتمعات البدوية واستحالة التنبؤ بتصرفات الغزاة الفرنسيين. فلم يتورّع الفرنسيون عن إتلاف المزروعات القائمة وأشجار النخيل وتدمير انشاءات الريّ وإبادة الماشية. ومن ناحية أخرى، فقد أقرّوا

(١١) ر. إ. دون (R.E. Dunn)، ١٩٧٢، ص ١٠٦ و١٠٧؛ و١٩٧٧، ص ٣١-٤٩ و١٣٧-١٧٥؛ إ. بوركه الثالث (E. Burke III)، ١٩٧٢، ص ١٧٦-١٨٧؛ و١٩٧٦، ص ١-٤٠؛ ج. م. أبو النصر، ١٩٧٥، ص ٢٨٤-٣٠٣. وفي ما يتعلق بالكونته، انظر أ. زبادية، ١٩٧٤؛ ع. أ. بطران، ١٩٧٤.

(١٢) سي. ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٦٨، الجزء الأول، ص ٣-٥٦ و٢٣٩-٢٦٥، و٣٦٧-٣٩٣؛ والجزء الثاني، ص ٧٣٧-٨٥٨؛ أ. برنار و ن. لاكروا (A. Bernard and N. Lacroix)، ١٩٠٦، ص ١٢٢-١٢٦.

الظروف المؤاتية لإقامة سلام دائم وفقًا لشروطهم، وهو سلام أسفر مع ذلك عن تشجيع ازدهار التجارة. وكما يقول دون، فإن دخول الفرنسيين أدّى قبل كل شيء إلى زيادة عدم الاستقرار في حياة البدو الرحّل وسكّان الواحات.

«ومجمل القول، إن وصولهم أضاف إلى نزوات الطبيعة المتطرفة مجموعة كاملة من الظروف الاقتصادية المحفوفة بالشكوك. وبالتالي، كانت جميع القبائل والعشائر، بل كافة الجماعات، كبيرها أو صغيرها، ذات المصالح والموارد المشتركة، مضطرّة إلى أن تضع في الاعتبار، في ردّها على الجيش الفرنسي، ما سوف يترتّب عليه من آثار ايجابية أو سلبية على رفاهها الاقتصادي. ولم تسفر الأزمة عن إرجاء للكفاح ضد قسوة البيئة بل عن تكثيف لهذا الكفاح، إذ سعت الجماعات المتعاونة، شأنها شأن الأفراد، إلى الجمع بين حماية مواردها الحيوية وتجنّب الخضوع بدون قيد أو شرط للجيوش الزاحفة»[١٣].

ويلاحظ دون أن مبدأ القرابة يمكن أن يشكّل أساسًا للوحدة العسكرية في مواجهة تهديد خارجي عابر، غير أن فائدتها تتضاءل «في ظروف يتوقف فيها البقاء بالدرجة الأولى على قدرة الجماعات ذات الموارد المشتركة على التوفيق بين سياساتها ومصالحها الاقتصادية عن طريق اللجوء إلى نهج مجزّأ ومتضارب قوامه الهجوم وإبرام التسويات والفرار»[١٤]. وعلى الرغم من أن هذه النتيجة تستند إلى دراسة لمجتمع الداوي ماني، فهي قد تنطبق أيضًا على تاريخ عدد كثير من المجتمعات الصحراوية الأخرى.

وكانت وحدة المقاومة ممكنة بالطبع على الرغم من عدم استقرار البيئة والشقاق الملازم للمجتمع البدوي، وكان الدين يوفّر الإطار المناسب لمعظم الحركات الواسعة النطاق. وفي الظروف العادية للحياة في الصحراء، كانت الطريقة الصوفية، بما لديها من زوايا تتخذ مراكز للتعليم، تجتذب الأتباع والطلبة، وتؤدّي خدمات سياسية قيّمة بإقامة العدالة والتوسّط في النزاعات بين مختلف الفئات والقطاعات الاجتماعية أو بين شعوب كاملة. فالحاجة إلى التعليم وإلى الفصل في النزاعات جلبت لأولياء الصوفية وزعمائها احترام الناس وأكسبتهم شهرة في العلم والزهد والفقه. وكان من الطبيعي في زمن الأزمات أن يعهد إلى الطرق الدينية وزعمائها المبجّلين بأدوار سياسية وعسكرية. فقبل الفتح الفرنسي، وجّهت الطريقة الدرقاوية معارضة القبائل البربرية وسكّان جنوبي وهران ضد الحكم العثماني. وكذلك تكتّلت المقاومة ضد الفرنسيين حول الزعماء الدينيين وطرقهم، كما تشهد بذلك الحركة التي تزعّمها عبد القادر، وتمرّد أولاد سيدي شيخ، والمقاومة التي نظّمتها السنوسية في ليبيا وتشاد والنيجر بعد عام ١٩٠٠[١٥].

---

(١٣) ر. إ. دون (R.E. Dunn)، ١٩٧٧، ص ٢٢٥.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) سي. ر. آجرون (C.R. Ageron)، ١٩٦٨، الجزء الأول، ص ٦٢–٦٦؛ ج. أ. أبو النصر، ١٩٧٥، ص ٢٤٠–٢٤٦؛ ب. ج. مارتان (B.G. Martin)، ١٩٧٦، ص ٣٦–٦٧.

وفي حالة أخرى، ساهمت الظروف الاقتصادية الاستثنائية الناجمة عن توغّل الفرنسيين في الصحراء في خمسينات القرن التاسع عشر وستيناته، في توحيد جهود طوارق الهقار. فعندما حيل بينهم وبين الأسواق الشمالية، عمدوا إلى تغيير الأساس الذي ينهض عليه اقتصادهم. وبسبب الاستقرار النسبي الذي ساد تحت زعامة الأمينوكال الحاج أحمد (١٨٣٠–١٨٧٧)، تسنّى توسيع نطاق الزراعة في الهقار بفضل جهد المزارعين من الرقيق. وقد حدث الهجوم على بعثة فلاترز عام ١٨٨١ خلال فترة من الجفاف الشديد بين عامي ١٨٨٠ و١٨٨٣. وفي وقت لاحق، عندما احتلّ الفرنسيون واحات الصحراء الوسطى، ردّ طوارق الهقار على ذلك باستخدام المراعي الواقعة في ما هو اليوم شمال غربي النيجر وبمزاولة تجارة القوافل مع الحافة الجنوبية من الصحراء. وكانوا ينقلون الملح من السبخة (أي سهل الملح) في أمادرور، وكذلك البلح وكميات قليلة من السلع القطنية البريطانية، إلى دامرجو في أقصى الحدود الشمالية لمنطقة الزراعة المستقرّة الواقعة شمالي زندر على الطريق التي تصل طرابلس بكانو. ولا شكّ في أن تضامن اتحاد الهقار التي يسّرت هذه التعديلات الاقتصادية جاء نتيجة لنزاع مع الجيران. وفي سبعينات القرن التاسع عشر وجّه طوارق الهقار تحدّيًا خطيرًا إلى طوارق الأجرّ في شرقي وشمالي إقليمهم، الذين كانوا يزدادون ثراءً نتيجة لازدهار التجارة بين طرابلس وكانو في أثناء ذلك العقد. كما واجهوا جماعات معادية من الطوارق في اتجاهات أخرى مثل العوليميندين إلى الجنوب الغربي منهم، وبعض طوارق العير إلى الجنوب الشرقي[١٦].

ومن شأن إيراد عرض كامل للمقاومة أن يسترعي الانتباه أيضًا إلى خفة حركة الجمّالة الرحّل وقدرتهم على النزوح مع قطعانهم من أقصى الصحراء الكبرى إلى أقصاها ما داموا على استعداد لخوض غمار حياة محفوفة بالمخاطر والمجازفات. ومن الأمثلة على ذلك أسفار الجرامنة التي دامت خمسين عامًا، إذ اصطدموا للمرة الأولى بالفرنسيين عام ١٨٨١ بالقرب من البياض، في أثناء ثورة أولاد سيدي شيخ التي أشعلت فتيلها ندرة الأراضي، والأنباء عن مجزرة حملة فلاترز، ورحيل الجيش الفرنسي لتقديم المساعدة إلى الجيوش المشتركة في الحملة التونسية. وعندما فرّ أنصار أبو عمامة، زعيم الثورة، وتخلّوا عن قائدهم، انضمّ الجرامنة إلى طوارق الهقار. وفي عام ١٨٨٩، اشتركوا في غارة شنّها الشعمبا على طريق طرابلس – كانو جنوبي غدامس، وقيل انهم اشتركوا بعد ذلك بقليل في شنّ غارة في فزان وأخرى في جنوب تونس. ومع انهيار مقاومة الطوارق، تراجع الجرامنة إلى مرتفعات ولاية طرابلس على الحدود الجنوبية لتونس والجزائر، وأصبحت غاراتهم أحد أسباب الخلاف في التزاحم على الأرض بين الفرنسيين والأتراك. وفي ١٩٢٥، عادوا ليستسلموا في البياض بعد مضي زهاء خمسين عامًا على رحيلهم منها بقصد التجوال[١٧].

(١٦) ج. كينان (J. Keenan)، ١٩٧٧، ص ٦٣–٨٥ و١٣٩ و١٤٠؛ ١٩٧٢، ص ٣٤٥–٣٥٦؛ ج. دوبيف (J. Dubief)، ١٩٤٧، ص ١٥ و١٦؛ ج. غاردل (G. Gardel)، ١٩٦١، ص ١٢٦ و١٤٤–١٥٦.

(١٧) ب. بوايبه (P. Boyer)، ١٩٧١.

التجارة الصحراوية والبدو

تسارع في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ما كان قد بدأ من تغيّرات في التقنية العسكرية الأوروبية بحيث أن الجيوش الأوروبية المجهّزة بأحدث الأسلحة باتت تواجه خصومًا مزوّدين بأسلحة بالية. ولم يُتح التغيّر التكنولوجي فتح الصحراء فحسب، بل حوّل كذلك الحياة الاقتصادية في الصحراء الكبرى، إذ إن صناعة منتجات زهيدة الثمن أتاحت ظهور مرحلة جديدة من التغلغل الأوروبي. فالتجارة مع أوروبا كانت قائمة من قبل، غير أن القرن التاسع عشر شهد زيادة هائلة في حجم هذه التجارة مع ما ترتّب عليها من آثار متنوّعة تبعًا لتنوّع بنية الاقتصادات الإقليمية في منطقة الصحراء الكبرى. من ذلك مثلًا أن صناعة المنتجات القطنية في المغرب، التي كانت تسوّق عبر الأطلس، انهارت بعد عام ١٨٦٠ نتيجة لمزاحمة المنتجات القطنية المصنوعة في مانشستر، في حين أن صناعة الصوف في جنوب تونس كانت أوفر حظًّا إذ ظلّت تزوّد الشبكات القائمة عبر الصحراء بمنتجاتها[١٨]. وأخذت جماعات شتّى على حافّة الصحراء الكبرى تعمل في مجال تصدير المنتجات الأولية، فتزايدت الصادرات من الصمغ العربي شمالي حوض السنغال وأتاحت مزيدًا من السلطة والنفوذ لإحدى سلالات الزّوايا التي كان أعضاؤها متخصصين في الفقه الإسلامي والتوسّط في حل النزاعات وبدأوا ينظّمون قوافل تجارية باتجاه محطات على نهر السنغال[١٩]. وفي المنطقة الواقعة شمالي خلافة سوكوتو، أجبر ارتفاع حجم الصادرات من ريش النعام وجلود الماعز المدبوغة في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن، طبقات البدو الحاكمة على التكيّف مع ما اكتسبه الفلّاحون والمزارعون من الرقيق من قدرة على كسب عيشهم من جمع هذه المنتجات وبيعها[٢٠]. كما كان للتغلغل الاقتصادي الأوروبي تأثير على أذواق المستهلكين بحيث أن عادة شرب الشاي المحلّى بكثير من السكّر انتشرت في ذلك القرن.

وكانت التجارة عبر الصحراء من الوسائل الرئيسية لتوثيق الاتصال بالاقتصاد العالمي، وقد اشترك فيها طوال قرون عدة، تجّار صحراويون وأدلّة ومتعهّدو نقل ومورّدو سلع متنوّعة مثل المواد الغذائية وجلود الماعز المعدّة لصناعة القِرَب، وسلع أخرى مثل ريش النعام للتصدير إلى الأسواق الأوروبية. ففي المقام الأول، كان سكان الواحات الشمالية مثل تفيلالت ومزاب وغدامس وفزان وأوجيله وسيوه يضطلعون بدور حاسم في تنظيم التجارة وتمويلها. وكان من الطبيعي بالنسبة إلى سكّان الواحات بما لهم من ماضٍ تجاري عريق – ربّما بسبب الموقع المهمّ لهذه الواحات وشدة اعتمادها على مبادلة البلح بالحبوب مع مناطق الزراعة البعلية إلى الشمال منها – أن يتحوّلوا إلى التجارة عبر الصحراء على مرّ القرون وكلّما أُتيحت لهم فرص ذلك. وكان بعض جماعات

(١٨) ك. براون (K. Brown)، ١٩٧٦، ص ٩؛ أ. مارتل (A. Martel)، ١٩٦٥، الجزء الأول، ص ١٢٥.

(١٩) سي. سي. ستيوارت و إ. ك. ستيوارت (C.C. Stewart and E.K. Stewart)، ١٩٧٣، ص ٨٦–٩٧ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٥١–١٥٣.

(٢٠) س. باير (S. Baier)، ١٩٧٧.

البدو الرحّل مثل طوارق الهقار و «كيل إيوي»، والتوبو وجماعة الزّوايا في وسط الصحراء الكبرى (وهي جماعة من البدو ينبغي ألا يخلط بينها وبين سلالات الزاوية الدينية في موريتانيا)، تتاجر لحسابها الخاص بعدد ضئيل من الرقيق وبكميات قليلة من المنتجات الأخرى، غير أنه لم يكن بوسعهم مضاهاة حجم مبادلات التجّار المقيمين في الواحات الشمالية الذين كانوا يحظون بدعم مالي من الوسطاء العاملين في موانئ البحر الأبيض المتوسط، ومن أوروبا في نهاية المطاف، خاصّة عندما كانت الأسعار والظروف السائدة على الطرق التجارية مؤاتية. وبالتالي، فإن الدور الرئيسي لجماعات الجمّالة الرحّل كان يتمثّل في توفير دوابّ النقل والأدلة والجنود اللازمين لحراسة القوافل، كما كانوا يضطلعون بخدمات تسليم البضائع بالنيابة عن التجّار الذين لم يستطيعوا أو لم يريدوا مصاحبة القوافل[٢١]. وكان لمعظم جماعات الرحّل في الصحراء الكبرى مصالح كبيرة في التجارة التي تمرّ في أقاليمها: الرجيبات على الطريق المؤدّية إلى غرب المغرب؛

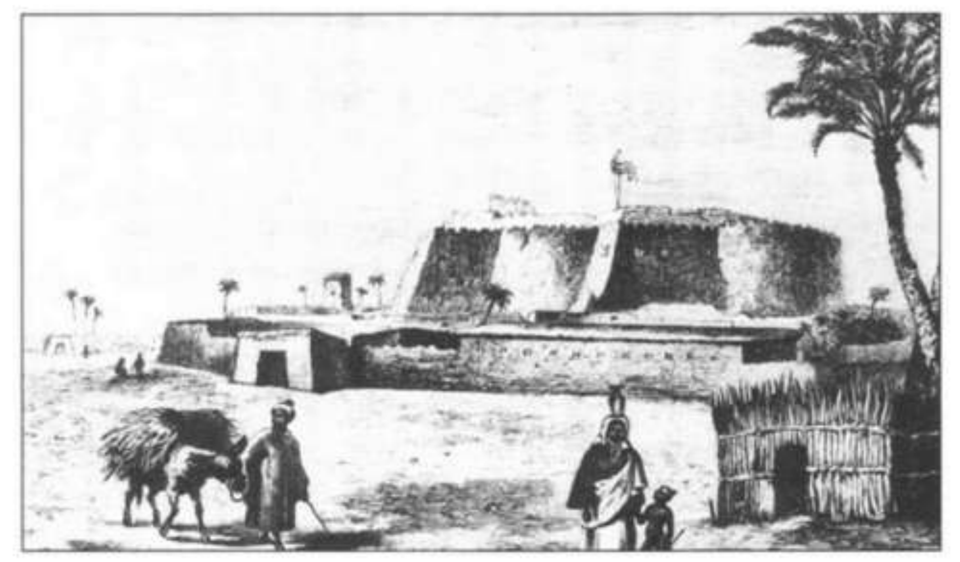


اللوحة ٢٠،١: التجارة على حافّة الصحراء: قبائل مورية تتاجر بالصمغ في محطة باكل على ضفاف نهر السنغال.

آيت خباش (وهم فرع من فروع آيت عطّا) على طريق تفيلالت – توات؛ والشعمبا على الطرق الواقعة شمالي توات؛ والطوارق على طريق طرابلس – كانو؛ والتوبو على الطريق بين بورنو وفزان؛ والمجابرة والزّوايا في التجارة بين بنغازي ووادّاي؛ والكبابيش على درب الأربعين بين دارفور والنيل الأدنى.

(٢١) عن التجارة عبر الصحراء الكبرى عن طريق طرابلس، انظر م. الحشايشي، ١٩١٢، ص ٢٠٠-٢٠٢؛ هـ. ميهيه دو ماتويزيو (H. Méhier de Mathuisieulx)، ١٩٠٤، ص ٢٠-٣٤؛ ت. س. جاغو (T.S. Jago)، ١٩٠٢. وفي ما يتعلق بالاتفاقات بين التجّار وسلالات الطوارق للنقل والحراسة والتسليم، انظر م. برولار (M. Brulard)، ١٩٥٨، ص ٢٠٢-٢١٥.

وكانت إحدى القوى المحرّكة لتاريخ الصحراء في القرن التاسع عشر تقلّبات التجارة على هذه الطرق. ولا يزال من الضروري إجراء الكثير من البحوث قبل أن يتسنّى استكمال تفاصيل هذه العملية وإن لم يكن مجرّد رسم خطوطها العريضة. غير أنه يمكن الافتراض أن التغييرات التي طرأت على التجارة كان لها آثار على موضوعي الهجرة والحرب الملازمين لتاريخ الصحراء. فالتحكّم في الطرق التجارية، مع ما يدرّه من إيرادات من رسوم العبور والخدمات كان يعدّ غنيمة كبرى تتنازع عليها جماعات الرحّل المتنافسة. وكثيرًا ما كان تمركز الثروات بين أيدي سلالات أو فئات اجتماعية أو جماعات اثنية بكاملها يُحدث اضطرابًا في المجرى



اللوحة ٢٠.٢٠: قصبة (قلعة) مرزق في فزان عام ١٨٦٩.

الطبيعي للشؤون السياسية المحلية التي كانت تعتمد إجمالًا على توزيع متكافئ للسلطة بين الفئات الاجتماعية على مستوى معيّن من البنية المعنيّة. وكان من المرجّح أن تحافظ الجماعات الثرية على مراكزها، غير أن السهولة التي كانت تقع فيها القوافل، حتى الكبيرة منها، في الكمين الذي ينصبه المغيرون كانت تفضي إلى حالة من عدم الاستقرار. وأخيرًا فإن تضاؤل أهمية طريق تجارية بعد ازدهارها كان يستوجب عملية إعادة تكيّف. ولا يسعنا استخلاص أية نتيجة من ذلك بسبب ندرة الوثائق التاريخية المتعلّقة بهذه المسألة. وقد عمدت بعض الجماعات مثل الشعمبا، ازاء تدهور التجارة التي كانت تزاولها، إلى زيادة مشاركتها في التجارة الإقليمية على حافّة الصحراء أو إلى الإغارة على جيرانها الأثرياء؛ وتمكّنت جماعات أخرى مثل الكبابيش المقيمين في صحراء النيل من التكيّف بمزيد من السهولة لاضمحلال تجارة درب الأربعين فتحوّلوا إلى الاعتماد اعتمادًا يكاد يكون كليًّا على تربية الماشية[٢٢].

(٢٢) ي. تينييه (Y. Tégnier)، ١٩٣٩، ص ١٠٨ وما يليها؛ ت. أسد، ١٩٦٦، ص ٧٩–٨٨.

وكان النسق العام السائد لتحوّل مركز التجارة عبر الصحراء وتبدّل حجمها يتمثّل في ابتعاد حركة التجارة عن الفرنسيين في الجزائر، مما يشكّل سخرية للقدر من حيث أنه سبّب إحباطًا شاملًا للأهداف الاقتصادية الامبريالية. ففي الأيام الأولى من الاحتلال الفرنسي، استردّت التجارة ما كانت عليه من ازدهار. وبعد عام ١٨٣٣، استؤنفت تجارة القوافل بين فاس وتلمسان، ودخلت إلى غرب الجزائر المنتجات البريطانية المستوردة عبر مرفأ تطوان في المغرب. وازداد حجم التجارة بين تطوان والأقاليم الخاضعة لسلطة عبد القادر بعد عام ١٨٣٧، وعلى الأخص بعد عام ١٨٣٩ عندما أفضت الحاجة للأسلحة إلى تنشيط التجارة. غير أن المبادلات التجارية بدأت تتضاءل بعد سقوط دولة عبد القادر، وذلك كنتيجة جزئية للرسوم الباهظة المفروضة على استيراد المنتجات المصنوعة في غرب السودان والمارة عبر الصحراء، وللقيود التي فرضت على دخول السلع القادمة من الأقاليم المجاورة إلى الجزائر. وحاول الفرنسيون معالجة هاتين المشكلتين في خمسينات القرن التاسع عشر وستيناته، غير أن وضع التجارة لم يتحسّن على أثر ذلك[٢٣]. ومن العوامل الأخرى لتضاؤل حجم التجارة هبوط طلب الجزائر على الرقيق. ولئن كانت هذه الظاهرة كثيرًا ما تعدّ سببًا للصعوبات التجارية التي واجهتها الجزائر، فهي تحتاج إلى إعادة تقييم على ضوء ما اكتشف مؤخرًا من شواهد تشير إلى أن التجارة الجزائرية للرقيق لم تتّسم يومًا بأهمية تُذكر بالمقارنة بالمناطق الأخرى المستوردة في شمال أفريقيا[٢٤]. والاعتبار الأخير في هذه الظاهرة هو أن الأراضي الجزائرية لم تكن توفّر قدرًا كافيًا من أسباب أمن القوافل نظرًا إلى أن سلامة التجارة كانت مهدّدة في كل حين بنشوب المعارك بين الفرنسيين وبين هذه أو تلك من الجماعات في الصحراء الجزائرية.

وقد ازدهرت الطريق الواقعة غربي الجزائر حتى أواخر السبعينات حين بدأت تضمحلّ بصورة نهائية وانتقلت باتّجاه الغرب إلى المغرب قبل نهاية القرن التاسع عشر. ومع انحسار أهمية فقيق، الواقعة بالقرب من الحدود الجزائرية، ازدهرت مدينة أبو عم الواقعة على بعد زهاء ٢٤٠ كيلومترًا جنوب غربي فقيق، وانتقل إليها أمر القسط الأكبر من تجارة الرقيق باتجاه المغرب. كما انتقل معظم الأنشطة التجارية الأخرى نحو الغرب باتجاه ساحل المحيط الأطلسي، وذلك على أثر بناء ميناء الصويرة الذي حظي، بسبب موقعه المهمّ، بحصّة متزايدة من التجارة عبر الصحراوية بعد أربعينات القرن التاسع عشر[٢٥]. وأنشئت محطة على طريق الصويرة، وعلى وجه التحديد في تندوف – وهي موقع قصر قديم – عندما حقّق تحالف ينتظم حول التجاكانت انتصارًا على جماعة الرجيبات في منتصف القرن. وراح تحالف موسّع يدافع عن تندوف حتى عام ١٨٨٤ عندما أحرزت الرجيبات انتصارًا جديدًا[٢٦]. ولا شك في أن تدهور

---

(٢٣) ج. ل. ميبج (J.L. Miège)، ١٩٦١–١٩٦٣، الجزء الثاني، ص ١٥٨–١٦٣؛ والجزء الثالث، ص ٧٤ و٧٥.

(٢٤) ر. أ. أوستن (R.A. Austen)، ١٩٧٩.

(٢٥) ر. إ. دون (R.E. Dunn)، ١٩٧٧، ص ١٠٧–١١٢؛ و ١٩٧١.

(٢٦) أ. لوجيل (A. Laugel)، ١٩٥٩، ص ٣٠١–٣١٠؛ أ. بيجو (A. Pigeot)، ١٩٥٦، ص ٨٥–٩٤.

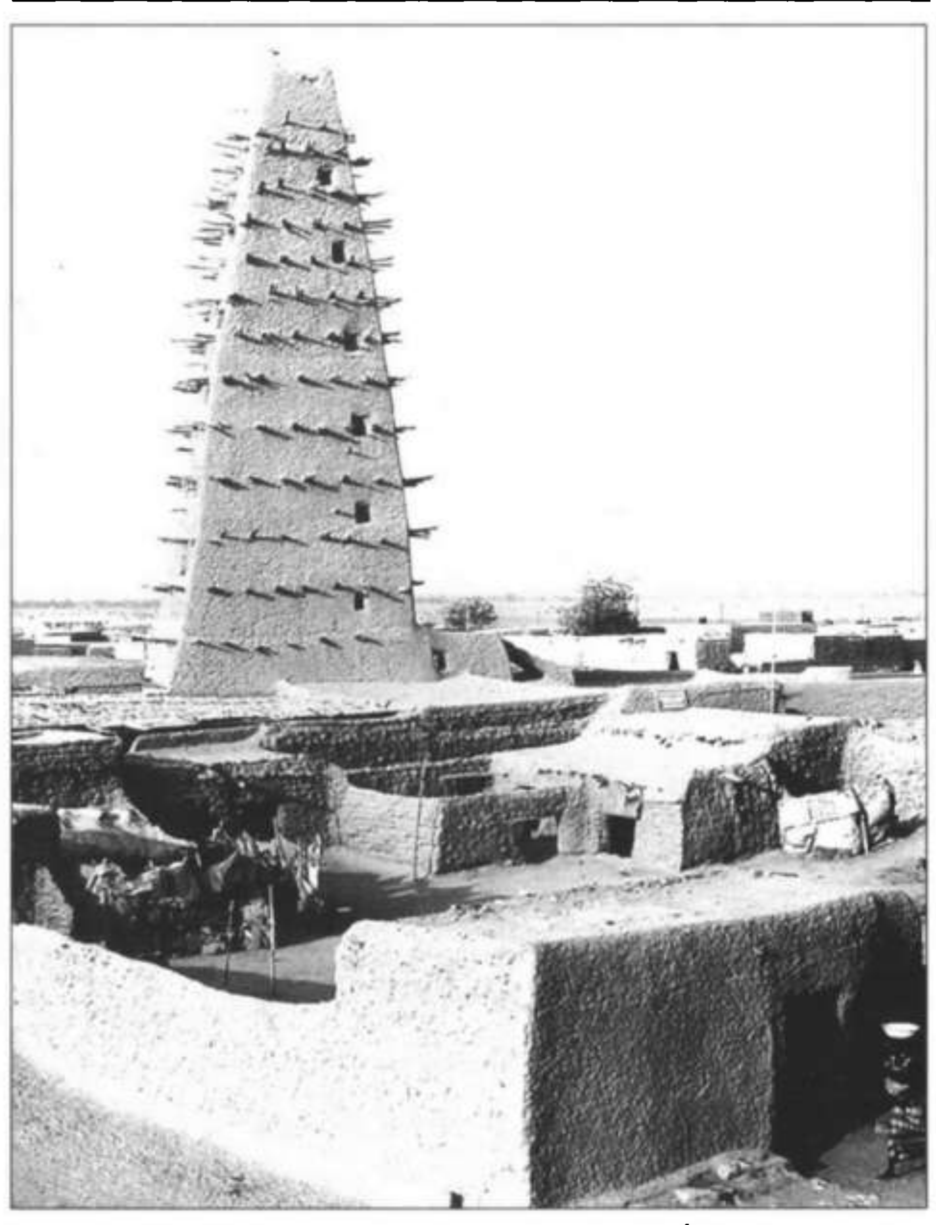


اللوحة ٢٠،٣: مجتمع الواحات: نساء في سوق مرزق، ١٨٦٩.

الأوضاع التجارية كان أحد عوامل هذا الصراع. وقد بلغت التجارة باتجاه الصويرة ذروتها عام ١٨٧٨ ولكنّها بدأت تتضاءل بصورة نهائية بعد ذلك، وتوقّفت نهائيًا بعد فترة قصيرة من وصول الفرنسيين إلى تمبكتو عام ١٨٩٤ وافتتاح طريق برية ونهرية بين تمبكتو وسان لوي عند مصبّ نهر السنغال[٢٧].

وقد ازداد حجم التجارة على الطريق بين طرابلس وكانو بعد منتصف القرن، خاصّة بعد عام ١٨٥٠ على أثر نجاح جهود العثمانيين لإحلال السلام جنوبي غدامس. وكانت السنوات الثلاثون التي تلت بمثابة العصر الذهبي للتجارة على هذه الطريق. وفي السبعينات دفع انتعاش مفاجئٌ في صادرات ريش النعام بحجم التجارة إلى ما كان بلا شك رقمًا قياسيًا. وشهدت التجارة انحسارًا مؤقتًا خلال كساد عقد الثمانينات، غير أنها استعادت عافيتها في التسعينات مع ارتفاع صادرات جلود الماعز المدبوغة. وكان طوارق الأجّر يقودون القوافل بين غدامس وايفيروان، وهي محطة واقعة في جبال العير بينما كان طوارق اتحاد كيل إيوي الكونفدرالي يزاولون التجارة بين ايفيروان وكانو. وواجهت كل من الجماعتين تحديات من جيرانها. ففي

(٢٧) ج. ل. مييج (J.L. Miège)، ١٩٦١–١٩٦٣، الجزء الرابع، ص ٣٨٠–٣٨٥.



اللوحة ٢٠، ٤: مئذنة مسجد أغاديس.

الشمال، صدّ طوارق الأجّر هجمات الشعمبا وطوارق الهقار، بينما واجهت جماعة كيل إيوي في الجنوب تحديًا من الإمزوريغ، وهم جماعة من الطوارق شبه المقيمين من دامرغو كانت لسلطتهم قاعدة ثابتة واستطاعوا تحقيق الأرباح من فرض الرسوم على تجارة ريش النعام الخارج من منطقتهم. وقد دامت التجارة بين طرابلس وكانو فترة أطول من التجارة مع الصويرة لأن

كانو كانت بمأمن من مزاحمة الطرق البحرية. غير أن ضآلة أسعار الشحن البحري تضافرت مع انعدام الأمن المتزايد في الأجزاء الصحراوية من الطريق على إحداث هبوط حاد في حجم التجارة بعد عام ١٩٠٠. وفي نيجيريا، حاول البريطانيون تحويل مسار التجارة بين طرابلس وكانو نحو ميناء لاغوس، بينما كان الفرنسيون يسعون إلى إبقاء طريق الصحراء مفتوحة. وكان وصول السكّة الحديدية إلى كانو عام ١٩١١ بمثابة الضربة القاضية للطريق القديمة[٢٨].

وفي نهاية القرن التاسع عشر، كانت طريق بنغازي – وادادي تفوق سائر طرق التجارة حيوية ونشاطًا. وكانت هذه الطريق التي تصل ولاية برقة بوادادي مباشرة قد اكتشفت في أوائل القرن؛ وكان سلاطين وادادي، الذين تعاظمت سلطة دولتهم باطّراد بعد منتصف القرن الثامن عشر، حريصين على تعزيز دور طريق تتفادى بورنو غربًا ودارفور شرقًا. ومنذ عام ١٨٦٠، بات مصير هذه الطريق التجارية مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمصير السنوسية، وهي طريقة من الطرق الصوفية الاسلامية انتشرت بين بدو برقة بعد عام ١٨٤٣ واتّسع نفوذها بعد ذلك جنوبًا على امتداد الطريق التجارية. وكان لنجاح هذه الطريقة الدينية تأثير كبير على التجارة، بالنظر إلى أن منظمة واحدة كانت تتولى شؤون الطريق من أولها إلى آخرها، مزوّدة التجّار بإطار قانوني واجتماعي وتجاري مشترك، بل زوّدتهم أيضًا بمرفق بريدي. وقد بذل زعماء هذه الطريقة قصارى جهدهم لتعزيز التجارة بالمحافظة على الأمن على طول الطريق، وعمدوا لهذه الغاية إلى التوسّط لحلّ النزاعات بين الأُسر أو الفئات الاجتماعية أو حتى بين جماعات اثنية بكاملها، وكثيرًا ما وُفّقوا في سعيهم إلى استعادة البضائع المسروقة، أثناء الغارات على القوافل. وأفادت التجارة بدورها السنوسيين، إذ كانت تكفل لهم دخلًا من رسوم العبور وأجور التخزين وتجلب لهم الهدايا من التجّار وتضفي طابع الوحدة على أراضي السنوسية المترامية الأطراف[٢٩].

ودامت التجارة بين بنغازي ووادادي إلى ما بعد نهاية القرن بفضل السنوسية ولأن الطريق كانت تصل إلى مناطق أبعد من المحطات الواقعة في أقصى جنوب خط التجارة بين طرابلس وكانو. أما الطريق الواقعة في أقصى الشرق، أي درب الأربعين، فقد تضاءل دورها بعد منتصف القرن على أثر نمو التجارة بين بنغازي ووادادي ونشوء أمبراطورية الجلّابة التجارية الشاسعة. وبعد عام ١٨٥٥، عطّلت الدولة المهدية في السودان درب الأربعين وطرق النيل.

كذلك كان لتجارة الرقيق عبر الصحراء تأثير متعدّد الجوانب على حياة الشعوب الرحّل. فكانت المجتمعات الصحراوية القريبة من منطقة الساحل في غرب أفريقيا تشنّ غارات على سكّان السودان لأسْر الرقيق. وقد شوهدت بين الحين والآخر غارات عبر الصحراء للغرض نفسه، كما حدث بالنسبة إلى أولاد سليمان قبل أن ينزحوا إلى حوض تشاد، وبالنسبة إلى بني محمد في أوائل القرن العشرين. وكان البدو الرحّل يتاجرون في عدد قليل من الرقيق لحسابهم

(٢٨) م. جونسون (M. Johnson)، ١٩٧٦(أ)؛ س. باير (S. Baier)، ١٩٧٧، ص ٣٩–٤٥؛ و ١٩٨٠، الفصلان الثالث والرابع؛ سي. و. نيوبيري (C.W. Newbury)، ١٩٦٦.

(٢٩) د. د. كورديل (D.D. Cordell)، ١٩٧٧.

الخاص بالطريقة نفسها التي كانوا يتاجرون بها في كميات ضئيلة من المنتجات عبر الصحراوية الأخرى، غير أنهم على العموم كانوا يضطلعون بأعمال النقل أكثر منهم بأعمال التمويل. والأرجح أن تجارة الرقيق كانت تدرّ على جماعات البدو الرحّل دخلًا أقلّ من سائر أشكال التجارة نظرًا إلى أن التجّار لم يتكلّفوا أجور النقل وإن ألزموا بدفع الرّسوم.

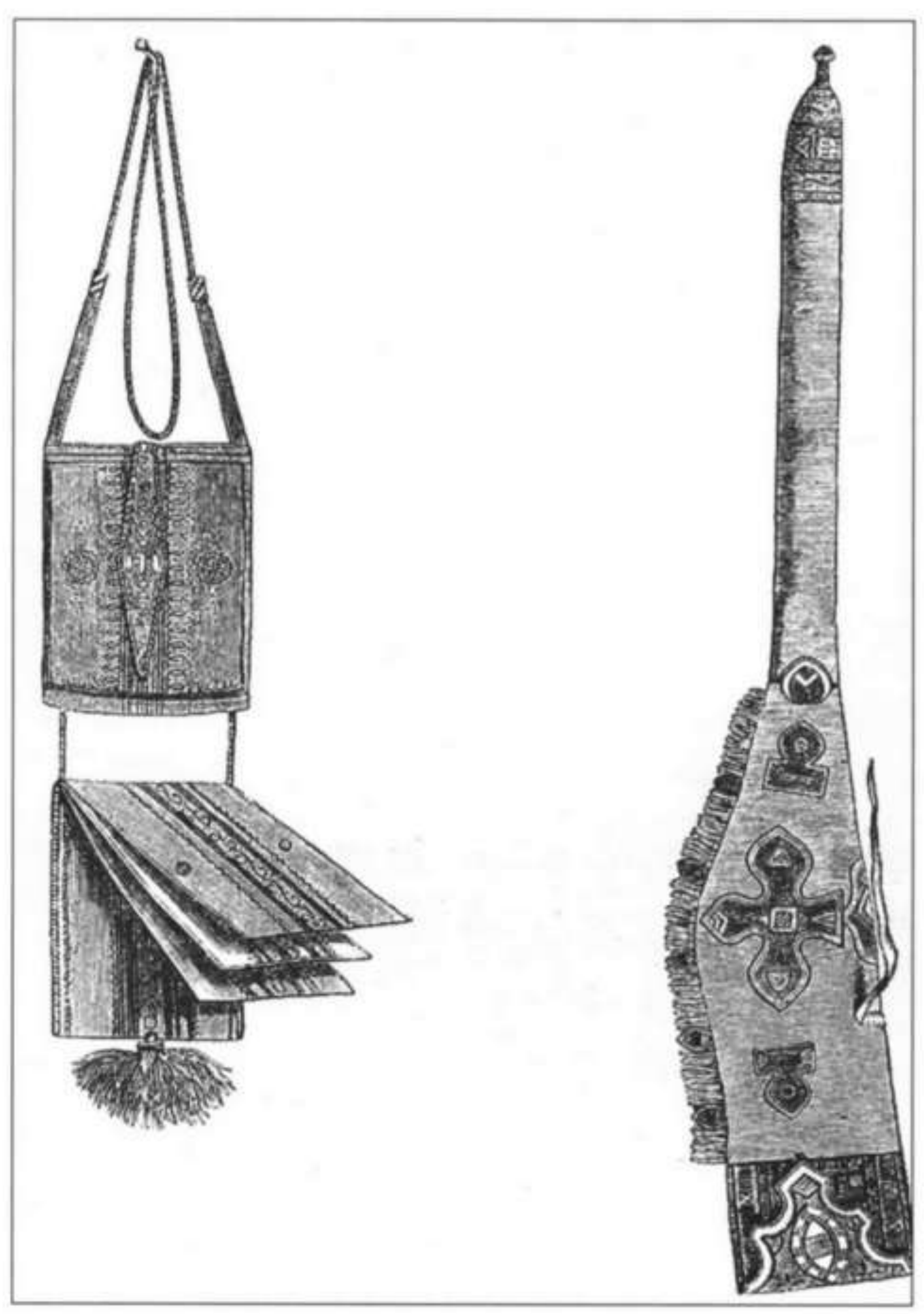
ولعلّ أهمّ آثار تجارة الرقيق على المجتمعات الصحراوية كان يسر تزويدها تلك الجماعات بأيدٍ عاملة من الرقيق ظهرت أهميتها في فترات الازدهار الاقتصادي، ولا سيّما على حافّة الصحراء حيث كانت تلك الأيدي العاملة تُستخدم لا في رعي القطعان فحسب، بل كذلك في الزراعة والأعمال الحرفية. ومن الأمثلة على ذلك أن طوارق كيل إيوي الذين نمّوا اقتصادهم خلال القرن التاسع عشر، وهي فترة اتّسمت بظروف مناخية مؤاتية في المنطقة، حقّقوا رخاءً بفضل التجارة عبر الصحراء وتجارة الملح، واستثمروا موارد متزايدة في كافة أنحاء المنطقة مع التركيز على الطريق التي تصل العير بكانو. والمعلومات المتاحة عن تطوّر نُظم الطبقات الاجتماعية في الصحراء معلومات ضئيلة، باستثناء ما يتعلّق بجماعات أخرى من الطوارق. ولقد سبقت الإشارة إلى النهج الجديد الذي اتّبع في الهقار والمتمثّل في الاعتماد على الأيدي العاملة من الرقيق في الأعمال الزراعية. أما لدى جماعة كيل غريس وطوارق الإيمانين، فقد انتقل التركيز من استخدام الرقيق في الرعي إلى جباية الجزية من المزارعين المستقرّين. وقد تمّ هذا التحوّل عندما وصل محاربو الصحراء إلى مناطق في الساحل كانت فيها ممارسة الزراعة أمرًا ممكنًا وفرضوا على المزارعين المحليين دفع الجزية أو شنّوا غارات لأسْر العبيد الذين اختلطوا على مرّ الزمن بالسكّان المقيمين الذين يدفعون الجزية[٣٠]. ومن حالات التوسّع الاقتصادي الأخرى التي تشير إلى وجود حاجة إلى المزيد من الأيدي العاملة من الرقيق، الإمبريالية التي كانت تمارسها آيت عطّا، وهي جماعة كانت تنتقل باستمرار على حافّة المغرب قبل الصحراوية منذ القرن التاسع عشر. وفي القرن التاسع عشر قاد آيت خباش، وهم فصيلة من آيت عطّا، طليعة هذا التوسّع في الصحراء إذ بسطوا نفوذهم على التجارة بين تفيلالت وتوات وابتزّوا الأموال من سكّان توات لقاء حمايتهم[٣١].

ولا يعرف إلا القليل عن حجم تجارة الرقيق عبر الصحراء؛ غير أن رالف أوستن جمع تقديرات تمهيدية عن الموضوع مستقاة من مجموعة متنوّعة من المصادر وتنطوي على بعض المفاجآت. فهو يرى أن الاتّجار بالبشر لم يتضاءل في القرن التاسع عشر بل على العكس ارتفع حجمه إذ تجاوز عدد العبيد الذين جلبوا إلى شمال أفريقيا والشرق الأوسط ما كان عليه في أي قرن مضى. وتبيّن الأرقام التي يقدّمها أوستن أنه بين عامي ١٨٠٠ و ١٨٨٠، دخل زهاء نصف مليون من العبيد إلى مصر، وأن ربع مليون منهم جلبوا إلى المغرب. ودخل عدد قليل إلى

---

(٣٠) ب. إ. لفجوي و س. باير (P.E. Lovejoy and S. Baier)، ١٩٧٥ و ١٩٧٧. وعن توطين البدو والجزية، انظر ب. بونتي (P. Bonte)، ١٩٧٦؛ و هـ. غيّوم (H. Guillaume)، ١٩٧٦.

(٣١) ر. إ. دون (R.E. Dunn)، ١٩٧٢.



اللوحة ٢٠،٥: سلع جلدية من صنع الطوارق معروضة للبيع في تمبكتو في خمسينات القرن التاسع عشر.

الجزائر بعد الفتح الفرنسي، غير أن الجزائر لم تبلغ سوقها قط أهمية أسواق المناطق الأخرى[٣٢]. وفي ليبيا ظلّت طريق بنغازي – واداي تزوّد مصر وغيرها من مناطق الشرق الأوسط بالرقيق حتى أواخر القرن التاسع عشر، نظرًا إلى أن مراقبة هذه الطريق من قبل الدعاة إلى إلغاء نظام الرق كانت أقل سهولة من مراقبة طريق طرابلس – كانو. وإلى الشرق، ظلّت طرق النيل تنقل العبيد حتى أوائل القرن العشرين[٣٣].

كما تواصل الاتّجار بالأسلحة النارية إلى الصحراء وعبرها على الرغم من الجهود التي بذلها الأوروبيون لوضع حدّ لها. وفي طرابلس، وفي بنغازي على الأخصّ، ذكر أن تجارة الأسلحة النارية كانت مزدهرة في أوائل ثمانينات القرن التاسع عشر وأن العديد من البنادق المهرّبة، ولا سيّما من طراز «وينشستر» ذات الثماني عشرة طلقة، كانت تستورد ليستخدمها حرّاس القوافل. ولكن لا شكّ في أن عددًا من هذه الأسلحة الحديثة كان يصل أيضًا إلى جماعات أخرى من البدو الرحّل مما أتاح لهم شنّ غارات ناجحة بالنظر إلى أن قوة الأسلحة النارية عزّزت المزايا التكتيكية لعنصر المفاجأة الذي كانت تملكه بالفعل جماعات المغيرين[٣٤]. ويبدو أن دخول البنادق الحديثة ذات الطلقات المتكرّرة إلى الصحراء قد تمّ بصورة رئيسية على امتداد طريق بنغازي – واداي، وإن كانت هذه الأسلحة قد دخلت أيضًا مناطق أخرى. وقد جمع جوزيف سمولدَن من الشواهد ما يثبت أن نقطة التحوّل في انتشار الأسلحة النارية لدى طوارق الهقار كانت في تسعينات القرن التاسع عشر. وإلى الشمال الغربي في المغرب، ارتفع حجم مبيعات البنادق المهرّبة من طراز ريمنغتون ١٨٦٠ ذات الطلقة الواحدة والتي تُحشى من المؤخرة، إلى درجة أن هذا السلاح أصبح في نهاية القرن السلاح الأساسي لدى كثير من الجماعات في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك جماعات البدو الرحّل في المناطق قبل الصحراوية. ويمكن القول، على الرغم من نقص الأدلة البالغ، بأن تزايد انعدام الأمن على طريق طرابلس – كانو بعد عام ١٩٨٩، ربّما كان مردّه إلى انتشار الأسلحة النارية بين أيدي المغيرين[٣٥].

وتوفّر المنطقة المحيطة بالمحطة الأخيرة في أقصى جنوب الطريق التجارية طرابلس – كانو مثلًا للنفوذ الاقتصادي والسياسي والديني الذي كانت تمارسه شعوب الصحراء على السودان. وفي منطقة السافانا، شهد القرن التاسع عشر ذروة عملية ترابط فيها تمركز بُنى الدولة وانتشار الإسلام والنمو الاقتصادي ترابطًا وثيقًا. وقد أسفر الجهاد في أوائل القرن التاسع عشر، على الرغم من أنه لم يكن سوى المرحلة النهائية من هذه العملية الطويلة، عن إنشاء خلافة

(٣٢) ر. أ. أوستن (R.A. Austen)، ١٩٧٩.

(٣٣) ج. ب. ماسون (J.P. Mason)، ١٩٧١، ص ٢٦٧. وبشأن الاتّجار بالرقيق من أفريقيا الاستوائية باتجاه مصر، انظر د. د. كورديل (D.D. Cordell)، ١٩٧٧(ب).

(٣٤) ب. بيتولي (P. Bettoli)، ١٨٨٢، ص ٢٦٧.

(٣٥) ج. ب. سمولدن (J.P. Smaldone)، ١٩٧١، ص ١٦١ و١٦٢؛ و١٩٧٧، ص ١٠٠ و١٠١؛ هـ. ج. فيشر و ف. رولاند (H.J. Fisher and V. Rowland)، ١٩٧١، ص ٢٣٣ و٢٣٤ و٢٤٠.

سوكوتو، وهي دولة شاسعة عزّزت التنمية الاقتصادية في وسطها بالقرب من كانو وكاتسينا وزاريا (وحول مركزها الثانوي في وادي سوكو – ريما) ووطّنت فيه سكّانًا كانت قد جلبتهم من خارج حدودها على أثر غارات أسر الرقيق. وفي وسط المنطقة، أتاح توافر الأراضي الزراعية الخصبة إنتاج المحاصيل للأسواق في مزارع يفلحها العبيد والمزارعون، وشجّع هذا الفائض في الإنتاج نمو المراكز الحضرية والمنتجات الحرفية[٣٦]. وقد أنشأت كانو والمدن المجاورة صناعة نسيج منزلية كانت تزوّد بالأقمشة منطقة واسعة في السودان الأوسط وبلاد الطوارق شمالًا. واستكملت تنمية السافانا بفضل النمو الاقتصادي في الصحراء، ولا سيّما في الممر بين زندر وجبال العير، والذي كانت تسيطر عليه طوارق كيل إيوي. وكان الطوارق يقايضون البلح والملح في بلمه وفاشي، والحيوانات والمنتجات الحيوانية بالحبوب والسلع المصنّعة من السودان. وطوّرت جماعة كيل إيوي وحلفاؤها شبكة تجارية واسعة في منطقة السافانا تضمّ مراكز حضرية يعمل فيها حرفيون واختصاصيون في التجارة، معظمهم من سلالة الرقيق، كما تضمّ مزارع يفلحها العبيد أو أحفادهم. وكانت هذه الأراضي المتفرّقة في أرجاء منطقتي الساحل والسافانا توفّر جزءًا من الحبوب اللازمة لبدو الصحراء، ويتّخذ الطوارق منها محطات استراحة في أثناء تنقلاتهم خلال موسم الجفاف، وملاذًا يلجأون إليه في أثناء فترات القحط[٣٧].

وعلى الرغم من أن المبادلات الاقتصادية السلمية كانت أسلوب التعامل السائد بين الطوارق وجيرانهم المستقرّين، على الأقلّ في الممر الذي يصل كانو بالعير، فإن القوّة الاقتصادية لنبلاء الطوارق كانت تقوم على حيازة الجمال والأسلحة النارية وعلى قدرتهم على سرعة التنقّل. وفي بعض الأحيان كان الطوارق حلفاء أقوياء للدويلات المستقرّة، وكانوا يحظون بالتقدير للمساعدة التي يقدّمونها في الحملات العسكرية ضد الأعداء ولقدرتهم الاقتصادية، وكانت هذه هي الحال بالنسبة إلى علاقاتهم بداماغارام، الدويلة التي أُنشئت شمالي الخلافة في أوائل القرن التاسع عشر وتزايدت قوّتها حتى أصبحت في النهاية مصدرًا للمتاعب. ومن جهة أخرى، كان الطوارق قادرين على أن يكونوا أعداء مدمّرين، ويشهد على ذلك ما ألحقوه ببورنو من خراب ودمار في أوائل القرن التاسع عشر.

وكان جنوب الصحراء الكبرى بمثابة مستودع لتعاليم الإسلام التي كان لها تأثير مستمرّ على السافانا عبر القرون وخاصّة في القرن التاسع عشر[٣٨]. وكان عدد من المناطق الواقعة على حافّة الصحراء، بما في ذلك السودان الأوسط وحوض السنغال والدلتا الداخلية للنيجر وحوض التشاد، يزوّد الشعوب الصحراوية المجاورة بالحبوب، وترتّب على هذه الروابط الاقتصادية تعزيز تبادل الأفكار. وكان من الخصائص التي تتّسم بها المجتمعات في جنوب الصحراء

(٣٦) ب. إ. لفجوي و س. باير (P.E. Lovejoy and S. Baier)، ١٩٧٥؛ ب. إ. لفجوي (P.E. Lovejoy)، ١٩٧٨؛ سمولدن (Smaldone)، ١٩٧٧، ص ٣٩–٦٨ وفي أماكن متفرقة من المصنّف.

(٣٧) ب. إ. لفجوي و س. باير (P.E. Lovejoy and S. Baier)، ١٩٧٥، ص ٥٦٤–٥٧١.

(٣٨) سي. سي. ستيوارت (C.C. Stewart)، ١٩٧٦(أ).

الكبرى انقسامها إلى سلالات المحاربين وسلالات الأولياء، وكانت الأولى تتطلّع إلى الأنشطة الحربية والسياسية بينما كانت الثانية تعتنق إيديولوجية سلمية ولديها خبرة بالتجارة وتقاليد فكرية مشتركة. وكان هذا التقسيم الثنائي، شأنه شأن البنية المجزّأة نفسها، يشكّل نموذجًا مجتمعيًّا أكثر مما يعتبر وصفًا للواقع، حيث أن أولى الأولياء هم وحدهم الذين كانوا يمتنعون عن المشاركة في القتال، وحيث كانت أُسر المحاربين تزاول التجارة على الرغم من كونها أقلّ تخصّصًا في هذا النشاط من أُسر رجال الدين. ومع ذلك فقد كانت أُسر الزاوية الدينية في موريتانيا ورجال الدين من جماعة الكونته عند منعطف نهر النيجر والانسلمين من بين الطوارق متضلّعين في الفقه والتصوّف، العلمين المفيدين في مجال السياسة. وكانوا، شأنهم شأن الأُسر الدينية السنوسية أو المغربية، يضطلعون بمهمّات قيّمة في مجال الوساطة والتحكم، وكانت لأنشطتهم جوانب اقتصادية وسياسية وعلمية. وقد حافظوا على علوم الدين الإسلامي وطوّروها على مرّ القرون. وامتدّ نفوذهم جنوبي الصحراء حيث كان للفقه في منطقة الصحراء الكبرى تأثير على التقاليد الصوفية وعلى نشر الإسلام على أيدي المصلحين المناضلين.

خاتمة

كان القرن التاسع عشر فترة شهدت فيها الصحراء تغييرات هائلة. فقد مزّق الاحتلال الفرنسي للجزائر الوحدة الاقتصادية لشمال أفريقيا بتحويل التجارة عبر الصحراء إلى الطرق الواقعة شرقي الجزائر وغربيّها وبتعطيل حركة مرور القوافل من الشرق إلى الغرب على طول الحافة الشمالية للصحراء. وكان تقدّم الجيش الفرنسي ظاهرة مباشرة وفورية لتأثير أوروبا التي كان وجودها حقيقيًّا وإن كان أبعد في الأقاليم الأخرى بسبب تبدّل حجم التجارة عبر الصحراء ومحتواها. وبحلول نهاية القرن، كادت التجارة عبر الصحراء أن تنهار بما كانت تدرّه من دخل وتوفّره من عمالة. وتشير أهمية هذه التجارة في حياة جماعات البدو الرحّل إلى الحاجة إلى إجراء المزيد من البحث عن آثار التغيّرات التي شهدتها التجارة وعن اضمحلالها: فماذا كان تأثير إنشاء الدولة التي حكمها عبد القادر على جانبي طريق رئيسية تمتدّ من الشرق إلى الغرب؟ وكيف كانت على وجه التحديد ردود فعل سكّان الصحراء على التغيّرات التي طرأت على التجارة؟ وكيف أثّر تدهور التجارة على المقاومة؟ وبالإضافة إلى ذلك، أدخل الاحتلال الفرنسي للصحراء عاملًا عسكريًا جديدًا في العلاقات بين سكّان الصحراء والعالم الخارجي. فقدرة جماعات البدو الرحّل على التحرّك السريع أتاحت لهم الخيار بين عدد من أشكال للمقاومة كانت تنتظم جميعها حول الزعماء المسلمين والمذاهب الدينية، غير أن البيئة القاحلة كثيرًا ما حدّت من حرية الجماعات والأفراد ذوي الموارد المشتركة، إذ لم تتح لهم إلا الخيار بين المقاومة والبقاء. ومن الموضوعات الأخرى الجديرة بمزيد من البحوث، التأثير غير المتكافئ والمتباين للتغلغل الاقتصادي الأوروبي على الاقتصادات الإقليمية الواقعة على حافّة الصحراء في الجزء من المغرب الواقع قبل الصحراء الكبرى والذي سيطر عليه النشاط التوسّعي لجماعة آيت

عطا؛ وفي ساحل المغرب حيث زعزعت الروابط الاقتصادية عبر جبال الأطلس وعبر الصحراء الكبرى من أساسها؛ وفي الجزائر حيث كانت تسود أنشطة الفرنسيين؛ وشمالي حوض السنغال حيث كانت صادرات الصمغ تزيد من حدّة المنافسة بين الجماعات المورية؛ وفي شمال منعطف نهر النيجر؛ وفي خلافة سوكوتو حيث تنبغي رؤية القوّة الاقتصادية على ضوء إنهاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وانتشار الإسلام وتطبيق نظام مركزي في المنطقة؛ وفي حوض التشاد؛ وشرقًا حيث أحدث توسّع واداي تحوّلًا في كل من الصحراء شمالًا والغابة جنوبًا. ويثير تاريخ كل من هذه المناطق مجموعة من الأسئلة حول موضوعات يُذكر منها التغيّر في النظام الطبقي الاجتماعي وأوجه التشابه والاختلاف في ردود الفعل على الجيش الفرنسي واتّجاه التحوّل في الاقتصادات الإقليمية. ومن المهمّات الأخرى على عاتق الباحثين، كما رأى تشارلز ستيوارت، هي توفير بيانات مفصّلة عن الروابط الدينية بين جنوب الصحراء الكبرى من جهة وأفريقيا الغربية والوسطى من جهة أخرى، منظورًا إليها من زاوية الوحدة الدينية والسياسية والاقتصادية في هذه المناطق الواقعة على حافّة الصحراء[٣٩].

وثمة موضوع يتخلّل كامل تاريخ الصحراء الكبرى، وهو التأثير العام والشامل للمناخ، حيث أدّت ضغوط الجفاف واكتظاظ السكّان بجماعات البدو الرحّل إلى هجران المناطق القاحلة إلى أراضٍ أكثر خصوبة في أقصى حدود الصحراء أو نحو مناطق أكثر ارتفاعًا وأفضل سقاية. والبيانات المناخية المتوافرة حاليًّا لا تتيح إلا استخلاص نتائج عامّة للغاية عن القرن التاسع عشر. فكل ما يمكن قوله هو أن هذا القرن لم يشهد كوارث مثل الكوارث التي شهدها منتصف القرنين السابع عشر والثامن عشر، أو مثل فترات الجفاف التي شهدتها منطقة الساحل بين عامي ١٩١١ و ١٩١٤ وعامَي ١٩٦٩ و ١٩٧٣؛ وأن أوائل القرن التاسع عشر كانت في المتوسط أشدّ جفافًا من الفترة الواقعة بين عامَي ١٦٠٠ و ١٨٠٠، على الرغم من غياب فترات من الجفاف الشديد باستثناء ما حلّ بحوض التشاد في ثلاثينات القرن التاسع عشر، وأن الرطوبة ظهرت مجددًا بين عامَي ١٨٧٠ و ١٨٩٥، ولكن الأحوال المناخية تدهورت في أواخر القرن التاسع عشر، وبلغ هذا التدهور ذروته في فترة الجفاف التي شهدتها بداية القرن العشرين[٤٠]. غير أنه من الواضح أن هذه البيانات العامّة تخفي وراءها طائفة كبيرة من الاختلافات المحلية والإقليمية. ومن شأن توافر بيانات مفصّلة عن المناخ أن يتيح فهمًا أفضل لجوانب عدة للنشاط البشري ولا سيّما للعلاقات بين ندرة الموارد من جهة والحروب والهجرة ونشوء النظام الطبقي الاجتماعي من جهة أخرى، ولكن من دواعي الأسف أن البيانات التي تبلغ هذه الدرجة من التفصيل تكاد تكون شبه معدومة.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٨١–٨٥. وفي ما يتعلق بالروابط الاقتصادية بين الصحراء والسافانا شمالي أواسط نهر النيجر، انظر ر. روبرتس (R. Roberts)، ١٩٧٨.

(٤٠) س. إ. ف. نيكولسون (S.E.F. Nicholson)، ١٩٧٦، سيصدر قريبًا.

الفصل الحادي والعشرون

الثورات الإسلامية في أفريقيا الغربية في القرن التاسع عشر

عزيز بطران

لقد جرت الأحداث المثيرة التي كانت أفريقيا الغربية مسرحها في القرن التاسع عشر في تلك الرقعة الضيّقة من الأرض التي كان يُطلق عليها قديمًا علماء الجغرافيا والتاريخ العرب اسم «بلاد السودان». وتقع هذه الرقعة بين فيافي الصحراء الكبرى التي ما تزال تزحف كلّ يوم نحو الشمال ومنطقة قاحلة جنوبًا. وترجع الأهمية التاريخية لهذه المنطقة إلى حدّ كبير، كما يرجع ازدهارها واستقرارها، إلى استمرار توازن عسير بين البيئة والإنسان والحيوان؛ بين المزارعين المستقرّين والرعاة الظعن؛ بين أهل المدن وأهل القرى؛ بين الأحرار والعبيد؛ بين المسلمين ومن ظلّوا على عقيدتهم القديمة. ثم إن بلاد السودان كانت منذ القدم سوقًا دولية تتبادل فيها البضائع المحلّية والبضائع المستوردة من الخارج. كما كانت منطقة مرور تمازجت فيها أقوام شتّى كما يدلّ على ذلك نزوح الفولانيين (الفولبا) عن موطنهم الأصلي في فوتا تورو، وانتشارهم في أراض واسعة تمتدّ من بحيرة تشاد والكاميرون شرقًا حتى المحيط الأطلسي غربًا. إنها منطقة نشأت فيها دول وممالك عظيمة عرفت المجد قبل أفولها. كما نشأت فيها دار الإسلام الأولى في أفريقيا الغربية. في هذا الإطار وبعد مخاض طويل تخلّله البطش والشدّة، وفترة طويلة من التعليم والدعوة، ظهرت ثلاث دول إسلامية هي خلافة **سوكوتو** في شمال نيجيريا، وخلافة **حمد الله** في ماسن (بكسر السين وفتح النون) (ماسينا) وخلافة **التيجانية** في سينيغامبيا وماسن (ماسينا).

الخلفية الدينية للحركات الإصلاحية

كانت الحركات الجهادية التي شهدتها أفريقيا الغربية في القرن التاسع عشر حركات دينية في جوهرها تهدف إلى إحياء أحكام الإسلام التي عُمل بها في صدر الإسلام الأول. ولمّا كان دين الإسلام دينًا شاملًا مستوعبًا لجميع جوانب الحياة الاجتماعية، فإنه يتعذّر التمييز بين الحوافز الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمختلف هذه الحركات. وكانت الثورات الإسلامية في القرن التاسع عشر من ثم تعبيرًا عن مجموعة من الاهتمامات والشواغل العميقة التي كانت تنمّ عن أزمة متفشّية في بلاد السودان.

كان الشيخ عثمان بن فودي (عثمان دان فوديو) والشيخ أحمد اللبّ (بفتح اللام وتشديد الباء ورفعها) والحاج عمر ممن جاهدوا في غرب أفريقيا وكانوا من أهل الدين، وكانوا علماء ذوي باع طويل في العلم، وأصحاب كرامات، متمسكين بأحكام الشريعة متأسين بسيرة محمد ﷺ وسنّته، يعضّون عليها بالنواجذ[1]. وكانوا يعتقدون مخلصين أن دعوتهم إلى الإصلاح والتجديد ولجوءهم في نهاية الأمر إلى العمل العسكري هي استجابة لأوامر الله واتباع لرسوله ورضا لشيوخهم، وأن دعوتهم تلك استمرار للدعوات السابقة ومكمّلة للدعوات المعاصرة، وكانوا يرون أن الله اختارهم لتحقيق إرادته.

وكان قادة الجهاد لفريضة الجهاد ولما ادّخر للمجاهدين من الأجر في الآخرة، يستشهدون بآيات من القرآن الكريم وبأحاديث نبوية ويعتمدون على إجماع الفقهاء[2]. وكانت تغلب على الحركات الجهادية في غرب أفريقيا، كما في سائر أطراف دار الإسلام، صبغة التصوّف الداعية إلى الزهد والتشدّد في الدين. وكان على المجاهدين أن يحيوا حياة مثالية طيّبة متقيّدة بكلّ ما يؤمنون به ويدعون إليه.

وفوق ذلك كان القول المأثور عن النبي محمد ﷺ «إن الله يبعث لهذه الأمّة عند رأس

---

(١) ما أكثر المصنّفات العامّة التي تعالج الثورات الإسلامية في القرن التاسع عشر الميلادي في غرب أفريقيا. ونذكر منها على وجه الخصوص: ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٦٧؛ م. لاست (M. Last)، ١٩٧٤، ص ١–٢٤؛ هـ. ف. سي. سميث (H.F.C. Smith)، ١٩٦١؛ ب. مارتان (B. Martin)، ١٩٧٦، ص ١٣–٣٥ و ٦٨–٩٨؛ م. هيسكت (M. Hiskett)، ١٩٧٦. وفي ما يتعلق بجهاد الشيخ عثمان بن فودي، انظر م. لاست (M. Last، ١٩٦٧(أ)؛ هـ. أ. س. جونستون (H.A.S. Johnston)، ١٩٦٧؛ ف. ح. المصري، ١٩٦٣ و ١٩٧٩؛ م. هيسكت M. Hiskett، ١٩٧٣. وفي ما يتعلق بحركة سيكو أحمدو، أنظر و. أ. براون (W.A. Brown)، ١٩٦٩؛ أ. هـ .با و س. داجيت (A.H. Ba and S. Daget)، ١٩٦٢. وعن جهاد الحاج عمر، أنظر ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٧٠، سيصدر قريبًا؛ ع. جاه (O. Jah)، ١٩٧٣؛ م. أ. تيام (M.A. Tyam)، ١٩٦١؛ ب. أو. أولورونتيميهين (B.O. Oloruntimehin)، ١٩٧٢(أ).

(٢) القرآن، سورة البقرة، الآية ١٢٦: «كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم وعسى أن تحبّوا شيئًا وهو شرّ لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون». والآية ١٩٣: «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين». والحديث: «من رأى منكم منكرًا فليغيّره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان».

كلّ قرن من يجدّد لها دينها» منتشرًا غاية الانتشار في غرب بلاد السودان. والحق ان جملة الآثار التي تضمّنت نبأً بالغيب والتي نقلتها الأجيال السابقة أثّرت تأثيرًا عميقًا في برامج زعماء الجهاد وأعمالهم. وليس ينكر أحد أن هذا الحديث الذي يحظى بقبول حسن عند الناس يستثير فيهم عواطف جيّاشة، بسبب ما يجسّمه الرجل المنتظر من آمال الناس وتطلّعاتهم. وكأني به يأتيهم بما يرونه حلًّا ناجعًا لأزمتهم. ويرون في المخلّص المنتظر رجلًا بعثه الله ليأمر بالمعروف وينهى عن المنكر باللسان وإن لم يجدِ النصح فباليد، وكان يُرجى من هذا الرجل الصالح أن يحارب الكفر والظلم والبغي ويقيم دعائم الدين.

ولم يكن لفكرة التجديد في أي بقعة من بقاع **دار الإسلام** التأثير العميق الذي كان لها في غرب أفريقيا خلال القرن التاسع عشر. وكان الناس آنذاك ينتظرون بفارغ الصبر ظهور المجدّد[٣]. وقد أثر عن النبي ﷺ أنه سيأتي بعده اثنا عشر خليفة ثم يعمّ فساد يؤذن بقيام الساعة. ويعتزّ قوم تكرور بمأثورات محلّية يروونها تفيد بأن النبي ﷺ قد نصّ على أن الخليفتين الآخرين سيظهران منهم. وكان يسلّم الناس في غرب السودان بأن الخلفاء العشرة الأولين قد ظهروا في بلدان إسلامية بالمشرق؛ خمسة بالمدينة واثنان بمصر وواحد بسوريا واثنان بالعراق، وأن الأسكيا الحاج محمد – ملك سونغاي (١٤٩٣–١٥٢٨) – هو الخليفة الحادي عشر. أما الخليفة المجدّد الثاني عشر فإنه سيظهر بغرب السودان في القرن الثالث عشر للهجرة (أي بين ١٧٨٥ و ١٨٨١)[٤]. وقد عرف قادة الجهاد في غرب أفريقيا في القرن التاسع عشر كيف يستفيدون من مناخ الانتظار هذا. وذكر عدد من المؤلّفين أن كلًّا من الشيخ عثمان بن فودي والشيخ أحمد اللبّ أكّد أنه المجدّد المنتظر في هذا القرن الثالث عشر للهجرة[٥]. أما الحاج عمر فإنه لم ينسب لنفسه لقب المجدّد أو المهدي، وإنما تلقّب بلقب صوفي تيجاني هو الخليفة خاتم الأولياء (أي الذي يخلف الشيخ أحمد التيجاني مؤسّس الطريقة التيجانية)[٦].

وذكر كلّ من هؤلاء الرجال الثلاثة حجّة إضافية على مشروعية جهاده بقولهم إن الرسول (ﷺ) ومؤسّس الطريقة التي ينتمون إليها هما اللذان عهدا إليه بالرسالة الإلهية. وقد وجد الناس في مثل هذه الأقوال دليلًا على صدق أصحابها وسبيلًا لإزالة شكوك المتشكّكين والمعارضين للجهاد من «علماء السوء». وأكّد الشيخ عثمان بن فودي لأتباعه أنه تلقّى أمر الجهاد من الشيخ عبد القادر الجيلاني نفسه (المتوفى عام ١١٦٦م) مؤسّس الطريقة القادرية

(٣) ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٦٧؛ ع. أ. بطران، ١٩٨٣؛ م. أ. الحاج، ١٩٦٧.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٦٧؛ ع. أ. بطران، ١٩٨٣، ص ٣٢–٣٩؛ النقار، ١٩٧٢، ص ٧٧ و ٧٨؛ و. أ. براون (W.A. Brown)، ١٩٦٩، ص ٢١.

(٦) ع. جاه (O. Jah)، ١٩٧٣، ص ٤ و ١٢٣ وما بعدها. واستنادًا إلى ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، سيصدر قريبًا؛ ب. مارتان (B. Martin)، ١٩٦٣، فإن «أنصار الحاج عمر كانوا يلقّبونه بـ «المهدي» أو «وزير المهدي».

وذلك بمحضر الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحابه وكبار الأولياء. وكان قد رأى ذلك في المنام عام ١٧٩٤ قبل عشرة أعوام من بدء الجهاد:

«عندما بلغت أربعين سنة وخمسة أشهر وبضعة أيام دعاني الله إلى حضرته، ورأيت سيد الإنس والجنّ، سيّدنا محمدًا (ﷺ)... وكان معه الصحابة والأنبياء والأولياء فاستقبلوني وأجلسوني وسطهم. ثم أحضر سيدي عبد القادر الجيلاني ثوبًا أخضر اللون... وعمامة! وضمّهما رسول الله إلى صدره برهة... وأجلسني (عبد القادر الجيلاني) ثم ألبسني الثوب ووضع العمامة على رأسي. ثم ناداني «بإمام الأولياء» وأمرني بفعل المعروف ونهاني عن المنكر؛ وقلّدني سيف الحق لكي أستلّه ضدّ أعداء الله»[٧].

أما الحاج عمر فقد تلقّى من شيخه محمد الغالي بمكة أمر الذهاب إلى غرب بلاد السودان للإصلاح[٨]. واشتدّ خلاف الحاج عمر مع خصومه وأصبحت المواجهة محتومة بعد ذلك وبدأ يرى في المنام أنه يعلن الجهاد:

«من قبل، أذن لي محمد (ﷺ) والشيخ التيجاني بالانضمام فقط إلى المؤمنين وهدايتهم على طريق الحق... ثم كلّفت بالشروع في الجهاد... وقد أعطيت هذا الإذن بصوت إلهي قال لي: «لديك الآن الإذن بالجهاد»، حدث ذلك في مساء اليوم الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة عام ١٢٦٨هـ (٦ سبتمبر / أيلول ١٨٥٢)»[٩].

وكانت أعمال الجهاد التي جرت في غرب أفريقيا خلال القرن التاسع عشر متأصّلة بعمق في مبادئ السنة والفكر الصوفي. ولم تكن ظواهر منعزلة ولكنها كانت آخر ما ظهر من محاولات إصلاحية تجديدية تقادم عهدها في بلاد السودان، وكان هدفها أن تقيم بالجهاد القسط والعدل اللذين أمر بهما الإسلام ومنعتهما أنظمة حكم ظالمة ومشبوهة وجائرة.

وقد حاول بعض المؤلفين ربط الثورات الإسلامية التي شهدتها أفريقيا الغربية بأصول مشتركة هي جهاد ناصر الدين (المتوفى سنة ١٦٧٧)[١٠] وحركة المرابطين في القرن الحادي عشر[١١]، بل ثورة الخوارج في القرن الثامن في شمال أفريقيا[١٢]. وقد انتقدت بحق مثل هذه النسبة التاريخية لأنها «توحي... بوجود صلات طارئة هزيلة شيئًا ما مع هذه الانفجارات الأولى

(٧) م. هيسكت (M. Hiskett)، ١٩٧٣، ص ٦٦.

(٨) ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٨٤، الفصل السادس؛ ع. جاه (O. Jah)، ١٩٧٣، ص ١٣١ و ١٣٢.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) ب. د. كيرتين (P.D. Curtin)، ١٩٧١.

(١١) م. أ. الحاج، ١٩٦٤، ص ٥٨.

(١٢) ع. جاه (O. Jah)، ١٩٧٣، ص ٦٢-٦٤.

من الدعوة العنيفة أكثر مما تبيّن نسبًا مباشرة[١٣]. وليس من المتنازع فيه أن زعماء الجهاد في غرب أفريقيا كانوا على علم بهذه الانتصارات الجهادية، بل بمحاولات أخرى أقلّ توفيقًا[١٤]، إلّا أنه من الأرجح أنهم إنما استلهموا أمثلة أقرب إليهم زمانًا ومكانًا، ولا سيّما الانتصارات التي حقّقها أسلافهم التوردبه (بنو تورو) في بوندو وفوتا جالون وفوتا تورو، ومحاولات الإصلاح السلمي التي قام بها الشيخ مختار الكونتي ومحمد بن عبد الكريم المغيلي، وردّ الفعل الصوفي على ظهور الوهابية في الجزيرة العربية. كما استلهم الشيخ أحمد اللبّ والحاج عمر جهاد الشيخ عثمان في بلاد الهوسا.

وقد عزا زعماء الجهاد أصولهم إلى أقدس منطقة في بلاد السودان هي منطقة تكرور (فوتا تورو)، مهد الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا[١٥]. وفوق ذلك كانوا ينتمون جميعهم إلى طائفة العلماء المعروفة باسم تورودبه. ويفيد المؤلّف ويليس أن تورودبه فئة غير متجانسة من المسلمين ينتمون إلى بطون عرقية شتّى تسكن بلاد السودان غربها ووسطها[١٦]، ويضيف ويليس أن توروديه مؤلّفة من أجناس شتّى مثل الفولانيين والوولف والمنديه والهوسا والبربر والعبيد وأصحاب الحرف. ومع ذلك فقد كان قوم توروديه شديدي الشبه بالفولانيين وكانوا يتحدّثون بلغتهم (الفلفلدية) ويصاهرونهم ويرحلون معهم. وأصبح اسم توروديه في السودان الغربي بأسره مرادفًا للفولانيين، بل إنهم يمثّلون النخبة المثقّفة من قوم الفولانيين.

وكان الإسلام يشيع في جميع نواحي حياة توروديه. وكانوا يجدون فيه غذاءهم الروحي ووسيلة معيشتهم. وكانوا يشركون أهل العلم من جيرانهم في غربي الصحراء (الزوايا) في اهتماماتهم الدينية[١٧]. وخلافًا لجيرانهم في الزوايا الذين كانوا يشكّلون كيانات عنصرية مستقلّة تربط بين أفرادها أواصر الدم، كان بنو تورو (توروديه) قد تخلّصوا من فكرة الفوارق العرقية ليؤسّسوا مجتمعًا مفتوحًا لكل شخص راغب في اعتناق عاداتهم ومعتقداتهم[١٨]. وكان يحقّ لهذا المجتمع غير المتجانس من العلماء والمريدين أن يفتخر لأنه أسّس بيوت علم أمثال تورونكاوا على يد الشيخ عثمان بن فودي، وبطن الباري على يد الشيخ أحمد اللبّ وبيت التلّ الذي خرج منه الحاج عمر نفسه. وفوق ذلك كان بنو تورو يذكرون باعتزاز ماضيهم المجيد – ماضي جهاد مالك سي في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، وجهاد كَراموكو ابراهيم

(١٣) سي. سي. ستيوارت (C.C. Stewart)، ١٩٧٦(أ)، ص ٩١.

(١٤) احتجّ الشيخ عثمان بن فودي بعمليات الجهاد التي باءت بالخسران والتي قام بها ابن المحلي نزيل تفيلالت في أوائل القرن السابع عشر. انظر ف. ح. المصري، ١٩٧٩، ص ٣٢.

(١٥) ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٧٨، ص ١٩٥ و١٩٦؛ و١٩٨٤، الفصل الثاني؛ ب. مارتان (B. Martin)، ١٩٧٦، ص ١٥ و١٦؛ ج. س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٦٢، ص ١٦١ و١٦٢.

(١٦) ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٨٤، الفصل الأول؛ و١٩٧٨، ص ١٩٦ وما يليها.

(١٧) عن الزوايا، انظر مثلًا ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٧٩(ب)، ص ٣–١٢؛ سي. سي. ستيوارت (C.C. Stewart)، ١٩٧٦(أ)؛ هـ. ت. نورّيس (H.T. Norris)، ١٩٦٨؛ ع. أ. بطران، ١٩٧٢.

(١٨) ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٨٤، الفصل الثالث، ص ٨.

موسى، وابراهيم سوري في منتصف القرن الثامن عشر، وسليمان بال في السبعينات من القرن الثامن عشر، و **إمامات** توروديه في بوندو وفوتا جالون وفوتا تورو التي تأسّست على أثر هذه الحروب. بهذا التراث المجيد استنجد الحاج عمر ليوقظ جذوة الإيمان الدفينة في قلوب بني تورو (بني فوتا تورو). وذكّرهم بأن الجهاد سنّة هذا القوم قائلًا:

«إن بني تورو هم على شاكلة أسلافنا الأوائل؛ جادّون وأقوياء، وهم زهرة البشرية، يسيرون على الصراط المستقيم. يا بني تورو ارجعوا إلى أصولكم: الجهاد ضدّ أعداء الله... إن جبل سيناء هو مهدكم بفضل الجهاد... يا بني تورو كونوا على قدوة أسلافكم»[١٩].

ويتجلّى دأب توروديه على الجهاد في قصيدة تعزى لمحمد بِلّو، ابن الشيخ عثمان ابن فودي وخليفته. وإذا افترضنا صحّة نسبة هذه القصيدة، فإن محمد بِلّو يكون قد كتبها عام ١٨٣٧ قبل وفاته، فبعد مدح طويل لصهره الحاج عمر، ذكّر محمد بِلّو بأمجاد بني تورو وذكر أن الحاج عمر كان يرفق هذه القصيدة بتأييد بني فودي:

«إنهم (بنيّ تورو) شعبي؛ وأصل عشيرتي؛... للذود عن الإسلام تحالفنا؛... من بينهم من بزوا في علوم الدين،... وهناك من تصدّوا لغدر القدر وأعلنوا الجهاد»[٢٠].

وهناك مصدر إلهام أخر، وهو أنه كان إمام زعماء أفريقيا الغربية الداعين إلى الجهاد نموذج إصلاحي يتمثّل في شخص المصلح الهادئ الشيخ مختار الكونتي (١٧٢٩–١٨١١). فمنذ ١٧٥٠ تقريبًا حتى وفاته (عام ١٨١١) حمل الشيخ الكونتي راية الطريقة القادرية عالية في أفريقيا الغربية، وكان مؤسّسها وشيخها[٢١]. ولم يكن الشيخ الكونتي رجل سيف وإنما كان رجل قلم، وبه أثّر تأثيرًا لا نظير له على أفريقيا الغربية. وكان الشيخ عثمان والشيخ أحمد اللبّ يريان فيه شيخهما في الطريقة القادرية، وكثيرًا ما كان يحتج زعماء الجهاد به في تأويلهم للمسائل الشرعية ولبيان مشروعية جهادهم. ويفيد محمد بلّو أن الشيخ الكونتي بارك جهاد الشيخ عثمان حين سمع به، حيث قال إن «عثمان بن فودي» وليّ من الأولياء وإن جهاده عادل»[٢٢]. بمثل هذه التزكية رجّح الكونتي بما له من هيبة ووقار كفّة الشيخ عثمان، رئيس بني تورو. وكان الحاج عمر، على الرغم من انتمائه لطريقة أخرى، يكبر الشيخ الكونتي إكبارًا ويذهب مذهبه[٢٣].

كذلك تأثّر المصلحون بالأفكار الجذرية التي كان يدعو إليها العالم المغربي محمد بن عبد

(١٩) ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٧٠، ص ٩٨–١٠٠.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٩٧ و ٩٨.

(٢١) ع. بطران، ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٩.

(٢٢) ع. بطران، ١٩٧٣، ص ٣٤٩ و ٣٥٠.

(٢٣) ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٧٩، ص ١٨١.

الكريم المغيلي (المتوفى نحو ١٥٠٣-١٥٠٦)[٢٤]. وكانوا يستندون كثيرًا إلى آرائه للتمييز بين «**دار الإسلام**» و «**دار الحرب**» لتحديد حالة الكفر وتمييز «علماء السوء». وفي ذلك يقول المغيلي:

«حكم البلد حكم سلطانه بلا خلاف. إن كان مسلمًا كان البلد بلد إسلام وإن كان كافرًا كان البلد بلد كفر يجب الفرار منه إلى غيره»[٢٥].

وكان المغيلي يرى تكفير السلاطين المخلّطين وعلماء السوء الذين يحلّلون لهم ما حرّم الله. وفي ذلك يقول:

«وأما القوم الذين وصفت أحوالهم فهم مشركون بلا شكّ لأن التكفير في ظاهر الحكم يكون بأقلّ من ذلك. فلا شكّ أن الجهاد فيهم أولى وأفضل من الكفّار الذين لا يقولون لا إله إلّا الله محمد رسول الله ﷺ لأن هؤلاء الذين وصفت لبّسوا الحق بالباطل بحيث يضلّ بهم كثير من جهلة المسلمين حتى يكفر وهو لا يشعر»[٢٦].

ولم يكن مسلمو غرب أفريقيا بمعزل عن التأثّر بالخارج. بل كانوا يتأثّرون بالحوادث السياسية والدينية التي تجري في البلاد الإسلامية بالمشرق. وكان لما يحدث في الجزيرة العربية – مهد الإسلام – خاصّة تأثير كبير على جميع أطراف دار الإسلام. ونذكر من بين تلك الحوادث ردّ الصوفيين ببلاد المشرق على استيلاء الوهابيين على مكّة (١٨٠٣) وعلى المدينة المنوّرة (١٨٠٥).

وكان للحركة الوهابية على الرغم من رفض كثير من المسلمين لمبادئها دور كبير في تحريك السواكن وإيقاظ الهمم. وقد انبعثت الصوفية من سباتها على يد الطريقة الخلواتية والشيخ أحمد بن إدريس الفاسي (المتوفى ١٨٣٧م)[٢٧]، وذلك بعد إدانة الوهابية أعمال الصوفية وعقائدها. وكان من آثار التجدّد هذا نشأة الطريقة التيجانية التي سلكها الحاج عمر والتي قام بترويج تعاليمها في أفريقيا الغربية بصفته خليفة لمؤسّسها الشيخ أحمد التيجاني. ويقال إن الحاج عمر قد تلقّى مباشرة من شيوخ الخلواتية في أثناء مقامه بالقاهرة[٢٨] ويذهب بعض

(٢٤) م. هيسكت (M. Hiskett)، ١٩٦٢، ص ٥٧٨ وما يليها؛ م. أ. الحاج، ١٩٦٤، ص ٥٣ وما يليها: ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٧٠، ص ٣٨-٤٢ و ١٤٨-١٥١.

(٢٥) م. أ. الحاج، ١٩٦٤، ص ٥٠؛ ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٧٠، ص ٣٨.

(٢٦) م. أ. الحاج، ١٩٦٤، ص ٥٦.

(٢٧) ج. أو. فول (J.O. Voll)، ١٩٦٩، ص ٩٠-١٠٣؛ ب. مارتان (B. Martin)، ١٩٧٢، ص ٣٠٢ و ٣٠٣. أثارت الحركة الوهّابية المعادية للطرق الصوفية ردود فعل شديدة في السودان الغربي. وقد نشر الشيخ مختار الكونتي فتوى أسقط فيها عن المسلمين فريضة الحج إلى بيت الله بسبب الظروف التي كانت سائدة آنذاك في الجزيرة العربية. انظر ع. النقار، ١٩٧٢، ص ٤٧ و ٤٨؛ ع. بطران، ١٩٧٢، ص ١٨٦-١٨٩.

(٢٨) م. هيسكت (M. Hiskett)، ١٩٧٦، ص ١٦١ و ١٦٢.

المؤلّفين إلى أن لجهاد الشيخ عثمان بن فودي نسبًا بالإصلاح **الصوفي** الخلواتي عن طريق معلّمه جبريل بن عمر[٢٩].

وبعد وضع الحركات الجهادية التي قامت في غرب أفريقيا في إطارها الأعمّ، الذي هو إطار الحركات الإصلاحية الإسلامية المجاهدة والصوفية، ينبغي التنبيه إلى وجود صلات قرابة لا شكّ فيها بين التيّارات الثلاثة. فجهاد الشيخ عثمان بن فودي الذي بدأ عام ١٨٠٤ إنما جاء ليوقظ الهمّة الدينية الثوروية التي كانت كامنة تحت الرماد في غرب أفريقيا، وكانت قد انتشرت في بلاد السودان كتابات تتعلّق بجهاد سوكوتو وتدعو المسلمين إلى عزل أمراء السوء والمشركين والخروج عن ولايتهم السياسية. كما انتشرت باللغة الفولانية الملاحم الشعرية التي تُشيد بانتصارات بني فودي والمجاهدين في بلاد الهوسا[٣٠]. ويقال إن المجاهدين الفولانيين من منعطف النيجر قد اشتركوا في جهاد الشيخ عثمان ثم حملوا إلى بلدانهم شعلة الجهاد بعد عودتهم إليها. ويذكر بعض المؤلّفين من غير حجّة أن الشيخ أحمد اللبّ كان تلميذ الشيخ عثمان وأنه اشترك اشتراكًا فعّالًا في الجهاد الذي قام به هذا الأخير[٣١]، بل إنه تلقّى دعم زعماء الجهاد في سوكوتو ومباركتهم. ويزعم بعضهم أن الشيخ عثمان سلمه الراية التي ينبغي نصبها على رؤوس جيش أنصاره من المجاهدين[٣٢]. وأخيرًا كان الشيخ أحمد يراسل عبد الله ابن فودي، شقيق الشيخ عثمان وخليفته، ويستفتيه في وضع حكم علماء ماسن (ماسينا) الذين كانوا يعارضون جهاده. وفضلًا عن عمليّات الجهاد التي قام بها الشيخ أحمد، شهدت المناطق الشمالية بين عامي ١٨١٦ و١٨٢٣ ثلاث حركات على الأقلّ استلهمت سوكوتو. الحركة الأولى التي قادها عالم من علماء الهوسا، المعلّم سعيد، استهدفت الطوارق في جِمباله. وعلى أثر هزيمة قوّات سعيد، ترك زعماء الجهاد المنطقة ولعلّهم رجعوا إلى بلاد الهوسا. أما الحركتان الجهاديتان الأخريان فقد قادهما الفقيه الحسين كويتا وألفا أحمد الفكا، الفولانيان نسبًا. وقد انفجرت حركة كويتا في فوتيغا، وحركة ألفاكا في فريماكا. وخشية أن تتهدّد هاتان الحركتان خلافته الفتيّة، تحرّك الشيخ أحمد اللبّ سريعًا وانتصر على كويتا وأفلح في استمالة ألفكا وجعله عاملًا على حمد الله[٣٣]. أما زعيم الجهاد الثالث وهو الحاج عمر فقد أقام مدّة طويلة في خلافة سوكوتو وظلّ فيها أكثر من ستّ سنوات. ثم زارها مرّتين، مرّة في طريقه إلى الحجّ ومرّة في عودته من الحج. وخلال مقامه واصل دعوته واتّخذ من أنصاره مريدين للطريقة التيجانية.

---

(٢٩) ب. مارتان (B. Martin)، ١٩٧٦، ص ٢٤ و٢٥. ويقال إن جبريل بن عمر حاول الحض على الجهاد في منطقة العير، بدون أن يكتب له النجاح. انظر ف. ح. المصري، ١٩٦٣، ص ٤٣٨ و٤٣٩.

(٣٠) و. أ. براون (W.A. Brown)، ١٩٦٩، ص ٦٦ و٦٧؛ ع. النقار، ١٩٧٢، ص ٥١.

(٣١) ج. س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٧٢، ص ١٧٧. ويبدو أن الشيخ أحمد لم يبرح قط بلاد ماسينا.

(٣٢) ع. النقار، ١٩٧٢، ص ٥١؛ و. أ. براون (W.A. Brown)، ١٩٦٩، ص ١٧ و٢٢.

(٣٣) و. أ. براون (W.A. Brown)، ١٩٦٩، ص ٦٦ و٦٧.

القوى الحافزة التي قامت عليها الحركات الإصلاحية

وكان الذي يهدف إليه أمراء الجهاد في غرب أفريقيا هو إقامة مجتمع إسلامي سليم وتوسيع حدود دار الإسلام. وكانوا يرون في الإسلام الإطار المثالي لتحقيق فلاح الأمّة في معاشها ومعادها. ولتحقيق ذلك على صعيد الواقع كان عليهم أن يثبتوا قدرتهم على حشد أتباع مخلصين للقضية، ولهم من القوّة ما يكفي لإحداث التغييرات المأمولة.

وقد ورث هؤلاء المصلحون علمًا غزيرًا تلقّوه من مشاهير الشيوخ في زوايا مدنهم الأصلية أو حتى في أراض نائية. ففيها تلقّوا علومًا ظاهرية وباطنية جعلت منهم فقهاء وعارفين بالله متصوّفين نذروا أنفسهم للتعليم والدعوة ولنشر الطرق الصوفية. وكان الشيخ عثمان بن فودي والشيخ أحمد اللبّ ينشّئان مريديهما على الطريقة القادرية، بينما كان الحاج عمر يلقّن أتباعه الورد التيجاني. ومن هؤلاء المريدين الأتقياء اتّخذت نواة المجاهدين الذين تعلّموا أسرار الطريقة وكانوا لا يعصون شيوخهم ما أمروهم حتى باتت طاعتهم عمياء وقوّتهم مرهوبة الجانب، وكانوا دائمًا متأهّبين لتلبية دعوة شيوخهم وللقتال والاستشهاد بين أيديهم. وكانوا ينزلون شيوخهم منزلة تفوق منزلة العلماء ويرون فيهم أولياء مقرّبين، وأصحاب بركات وكرامات، ولا يرون بدونهم واسطة بين المريدين ومؤسّسي الطريقة. وباختصار كانوا يرون فيهم الهداة المهديين المنتظرين في القرن الثالث عشر للهجرة.

وكان حال الإسلام في غرب بلاد السودان في القرن التاسع عشر بعيدًا كلّ البعد عن المثل التي تراود المصلحين والمريدين المخلصين لهم. وكان المصلحون ينكرون إقبال عدد من الملوك والناس على أعمال منافية للإسلام، وينكرون ما كان ينزله الملوك من ظلم وبطش بالناس ويرمونهم بالتخليط، أي خلط شعائر الإسلام بالعادات المأثورة المنافية له، بل يرمونهم بالجحود والكفر. كذلك كانوا ينكرون على العلماء سكوتهم على الحال الذي آل إليه الإسلام. ومن أشدّ ما كان يثير غضب الحاج عمر، غزو الكفّار الفرنسيين الاقتصادي والعسكري لمنطقة فوتا تورو والبلدان المجاورة.

وكان لهم حجّة في أكثر ما أنكروه أو كلّه. فإنما انتشر الإسلام وتعليم اللغة العربية في بلاد السودان على أيدي التجّار ورجال العلم المحلّيين[٣٤]. إلّا أن نجاحهم لا ينبغي أن يخفي عنا أن المسلمين الجدد لم ينسلخوا تمامًا عن تراثهم الديني السابق. والواقع أن هذه الدعوة السلمية حقّقت أمرًا متوقّعًا هو التقارب بين الإسلام والمعتقدات الأفريقية المأثورة. وقد أخذ بهذا الإسلام المخضرم المخلوط أفراد الطبقات الحاكمة ورعاياهم الذين أسلموا معهم. ولم يكتف أمراء بلاد الهوسا وماسن (ماسينا) وسينيغامبيا بإظهار إسلامهم بل كانت لهم علاقات وثيقة جدًّا بجماعات التجّار والعلماء المسلمين. وهكذا تيسّر للعلماء الذين يعرفون اللغة العربية، والذين

---

(٣٤) انظر على سبيل المثال ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٧٣، ص ١٨٣–١٩٩؛ ج. س. تريمنغهام (J.S. Trimingham)، ١٩٦٩، ص ١٣–٢٨.

اشتهر عنهم امتلاك قدرات سحرية فائقة، الاضطلاع بدور مفيد للغاية في القصور الملكية بصفة مستشارين سياسيين أو موظّفين. وكان التجّار المسلمون، الذين كان لهم دائمًا ضلع كبير في التجارة الدولية للذهب والملح والرقيق وغير ذلك من «البضائع»، مصدر ثروة وافرة. من أجل ذلك كانت الجماعات الإسلامية ترحّب برعاية الأمراء وحمايتهم لها. وكان من البديهي أن يتسامحوا مع الحكّام الذين كانوا يلبسون الإسلام بالعادات القديمة. بل وجد منهم من برّر أمثال هذه الأعمال.

ووجد رجال الإصلاح أن الإسلام الصحيح لا يدع مجالًا لمثل هذا الخلط، وعقدوا العزم على إزالة هذه البدع التي لابست الإسلام، وحاولوا أول الأمر دعوة المسلمين إلى الاستمساك بأهداب الدين والعودة إلى الإسلام الصافي. ولمّا قويت الدعوة واشتدّت الحملة على الملوك والأمراء فقد الملك هيبته، كما أخذ رجال الإصلاح على العلماء إباحيّتهم وانتهازيّتهم ورموهم بالجهل بأحكام الدين والتنكّر لها، وأنكروا بطش الأمراء وفسادهم وسوء تصرّفهم في السلطان وفرضهم جبايات منافية للشريعة تنوء بها كواهل الرعايا. وكانوا يأخذون عليهم خاصّة «رفعهم راية الدنيا فوق راية الإسلام»[٣٥]. وفي هذا الصدد حذّر الحاج عمر كما يلي:

«ألا فليعلم كلّ عاقل في كلّ زمان ومكان أن المنكبّين على الدنيا أمثال الكلاب الكافرة، والملوك الغادرين والعلماء الفاسدين مآلهم الهوان والخيبة في الدنيا والآخرة»[٣٦].

وكانت مثل هذه الأقوال تشكّل بلا شكّ دعوة للثورة. ولمّا أحسّت السلطات بمقدّم الزوبعة لم يتأخّر ردّها وحاولت أن تسحق الثورة قبل اشتعالها.

وبطبيعة الحال رأى رجال الإصلاح في هذه المحاولات مروقًا على الدين فكفّروا أصحابها. ونظرًا إلى أنه ورد أنه «إذا كان الحاكم كافرًا اعتُبرت أرضه من بلاد الكفر»، فقد أصبح السودان الغربي دار حرب وأصبح فتحه وضمّه إلى دار الإسلام واجبًا على المسلمين. وفي بضع سنين استطاع المجاهدون وحلفاؤهم القضاء على سلطان أمراء سركي في دول الهوسا، وأمراء «أرض» في ماسن (ماسينا)، وأمراء «فاما» في سيغو وكارتا، وكذا سلطان أئمة بوندو وفوتا جالون تورو. وأصبحت بلاد الهوسا **خلافة** على رأسها أمير المؤمنين عثمان بن فودي، وأصبحت ماسن (ماسينا) «دينا» (خلافة) على رأسها الشيخ أحمد اللبّ الذي تلقّب هو الآخر بأمير المؤمنين. ثم انضمّت سينيغامبيا مع ماسن (ماسينا) وشكّلتا «خلافة» تيجانية تحت إمرة الحاج عمر الذي تلقّب **بالخليفة خاتم الأولياء**.

وينتمي المجاهدون الذين قهروا كبار أمراء بلاد السودان إلى أصول اجتماعية وعرقية مختلفة جدًّا، فمنهم الفولانيون والهوسا والماندي والوولف والطوارق، ومنهم رعاة رحّل وجماعات مستقرّة أو شبه مستقرّة، ومنهم العلماء والمريدون ومنهم الأمّيون، ومنهم الرقيق

(٣٥) م. أ. الحاج، ١٩٦٤، ص ٥٠.

(٣٦) ع. جاه (O. Jah)، ١٩٧٣، ص ١٨٤.

والموالي. وكان لكلّ فئة مظالمها، وكانت كلّها ترتجي مصالح من الثورة. وكان معظم هؤلاء المجاهدين من المريدين الذين رافقوا شيوخهم في سياحتهم أو في هجرتهم خارج بلاد الكفر. وقد انضمّ العلماء المستقلّون أو الذين يكسبون عيشهم بوسائلهم والذين انضمّوا إلى معسكر الشيوخ، ليشكّلوا الجماعة (جماعة المؤمنين). وعمل الشيوخ على تربية أفراد هذه الجماعة على أنواع من المجاهدات النفسية حتى باتوا من أخلص المجاهدين في سبيل الله. وبالحماس الديني استطاع رجال الإصلاح تألّف قلوب بعض المسلمين خارج الجماعة فانجذبوا إليها متأثّرين بوقار الشيوخ وورعهم، وربطوا مصيرهم بمصير رجال الإصلاح. ومع ذلك فإن المريدين الذين كانوا قوام الإصلاح وطليعته لم يكونوا يفوقون عددًا ولا عدّة الجيوش التي كانت بإمرة ملوك أفريقيا الغربية. من أجل ذلك لم يتيسّر لهم النصر إلّا بعد انضمام العناصر الخارجية إلى صفوف الجماعة بحيث شكّلت معظم القوّات المجاهدة. ولا شكّ في أن العناصر الخارجية ممّن انضمّوا إلى الجماعة «**مخلّطون**» أي ممّن يخلطون الإسلام بتقاليد مأثورة. ولكن مشاركتهم في الجهاد قضت على الفوارق الاجتماعية والدينية التي كانت تفرّق بينهم وبين الجماعة. وهكذا انضمّ «الناقصون» إلى حظيرة **المجاهدين** الموعودين بالجنّة.

كان معظم المريدين ومعظم العناصر الخارجية من أصل فولاني. وكان للمصلحين أنفسهم علاقات وثيقة بالفولانيين. كما كان ينتمي إلى الفولانيين معظم الخلفاء. وقد حدت غلبة الفولانيين على الحركات الإصلاحية عددًا من المؤلّفين إلى القول بأن الحركات الجهادية حروب عرقية ترمي إلى إرساء هيمنة الفولانيين على البلاد التي استوطنوها. ولا شكّ في أن بعض الفولانيين قد انضمّوا إلى الجهاد لاعتبارات التضامن العرقي؛ ولكنه لا خلاف أيضًا في أن عددًا كثيرًا منهم حاربوا إلى جانب القوّات المناهضة للجهاد. ثم إن جهاد الشيخ أحمد اللبّ وجهاد الحاج عمر استهدف كلّ منهما إلى حدّ بعيد زعماء سياسيين فولانيين في ماسن (ماسينا) وفي سينيغامبيا.

كان الفولانيون قد نزحوا عن فوتا تورو لينتشروا في الخارج قبل بدء حركات الجهاد بأربعة قرون أو خمسة. وحيثما ذهبوا، فقد عاش هؤلاء الناس، الذين كان معظمهم من الرعاة، خارج المراكز الحضرية والمجتمعات الفلّاحية. وكانت رحلاتهم الموسمية بحثًا عن الماء والمرعى تفضي بهم أحيانًا إلى مناطق ريفية في الجنوب وإلى أراضي الطوارق في الشمال[٣٧]. وخلال فصل الجفاف كان يضطرّ الفولانيون إلى أسامة ماشيتهم في الأراضي المزروعة، وكان الفلّاحون يتضرّرون منهم لا سيّما قبل استكمال الحصاد فينشأ بينهم وبين الرعاة تنازع، وكان الفولانيون إذا دخلوا المناطق الخاضعة للسلطات الحضرية خضعوا لجبايات وقيود تحدّ من حركة مواشيهم ومن إتيان موارد المياه[٣٨]، كذلك كانوا عرضة لدفع غرامات مقابل الأضرار التي كانت تسبّبها الماشية للمزروعات. أما في الموسم الرطب فقد كانوا يسوقون ماشيتهم إلى مناطق

(٣٧) و. أ. براون (W.A. Brown)، ١٩٦٩، ص ٦٠؛ م. لاست (M. Last)، ١٩٦٧، ص ٦٢ و٦٣؛ م. هيسكت (M. Hiskett)، ١٩٧٦، ص ١٣٨.

(٣٨) م. لاست (M. Last)، ١٩٦٧، ص ٦٢–٦٤؛ م. هيسكت (M. Hiskett)، ١٩٧٦، ص ١٣٨.

أقل رطوبة في الشمال حيث كانوا ينافسون الطوارق على الماء. وفي تلك الفترة كانت مواشيهم عرضة لغارات الطوارق[٣٩] الذين كانوا يشدّدون وطأتهم على الفولانيين الرحّل بمجرّد نزول الجفاف أو المجاعة في منطقة الساحل. وكان الفولانيون ينوءون منذ زمن طويل بهذه القيود والضرائب والغرامات والتهديدات المستمرّة لمواشيهم. فكان الجهاد فرصة مباركة للإفلات من الغرامات والضرائب وللاحتماء من أضرار الطوارق. وكان لفولانيي ماسن (ماسينا) وسينيغامبيا دواعي سخط أخرى، إذ كان بمبرا سيغو في أواسط القرن الثامن عشر قد نجحوا في مدّ سلطاتهم على فولانيي ماسن (ماسينا). ومع ذلك لم تكن هذه المنطقة تخضع لإدارة أمراء سيغو المباشرة بل كانوا يتركون للأمراء المحلّيين الذين كانوا يسمّون أرما (بفتح الألف وتسكين الراء) – وهم من سلالة المغاربة الذين كانوا قد غزوا صنغاي – مراقبة مدن جنه وتمبكتو وسنغوجو بينما كان يسوس القادة العسكريون الفولانيون المسمّون الديكو نيابة عنهم باقي منطقة النيجر. وكان أمراء فاما يفرضون على الفولانيين جزية سنوية مقدارها «مائة غلام ومائة جارية ومائة فرس ذكر ومائة بغلة ومقدارًا من الذهب» وعددًا كثيرًا من الأنعام[٤٠]. وفي الوقت نفسه كانت مواشي الفولانيين طعمة سائغة لأمراء بمبارا وديكو الذين طالما كانوا يغزون منازل الفولانيين. وكان أمراء الأرما ينضمّون لهذه الغارات. وأثر أن بمبرا قضوا خلال غارة من هذه الغارات (١٨١٠–١٨١١) نحو أربعة أشهر في ماسن (ماسينا) واستولوا على أنعام الفولانيين وصادروا من الفلّاحين كميّات كبيرة من الأرزّ. ومن أهم الأسباب التي حملت شعب الفولانيين على التحالف مع الشيخ أحمد اللبّ استعباد بمبارا والسلطات المحلّية لهم والاستيلاء على مواشيهم والبطش بهم.

ويبدو أن جهاد الشيخ أحمد اللبّ ليس إلّا إحدى المحاولات التي قام بها الفولانيون لإطاحة هيمنة بمبارا على هذه المنطقة. ومن زعماء هذا الجهاد القومي حمادي بادجيو (الأحمر) وابنه غُلاجيو الذي انتزع عام ١٨١٥/١٦ – قبل عامين من بدء الشيخ أحمد جهاده – منطقة كناري (بضم الكاف) من أيدي البمبارا. وقد سارع الشيخ أحمد إلى التحالف مع هذه القوّات القومية وانتصروا انتصارًا ساحقًا على الديكو وعلى البمبارا في معركة نوكوما[٤١].

ولم يكن حال فولانيي سينيغامبيا أدعى إلى الرضا من حال إخوانهم في المناطق الأخرى. فقد كانوا عرضة للظلم ولبطش أمراء بني تورو (المامي) الذين ظاهرهم الفولانيون أنفسهم على الاستيلاء على الحكم قبل قرن أو قرنين من ذلك. وفي أواسط القرن التاسع عشر أصبح أمراء المامي أسرًا حاكمة وراثية متسلّطة تسوم رعاياها العذاب. أضف إلى ذلك أنهم تعاونوا اقتصاديًّا وسياسيًّا مع الفرنسيين ببناء قلاع حصينة على امتداد وادي نهر السنغال. وكان الوجود العسكري للفرنسيين وتزايد سلطانهم في المنطقة انتهاكًا لمعتقدات الفولانيين الدينية الذين كانوا يرون في

(٣٩) و. أ. براون (W.A. Brown)، ١٩٦٩، ص ٣٥ و ٣٦؛ م. لاست (M. Last)، ١٩٦٧، ص ٦٣.

(٤٠) و. أ. براون (W.A. Brown)، ١٩٦٩، ص ١٨٢، الحاشية ٢٥.

(٤١) المرجع السابق، في أماكن متفرقة من المصنّف. في نوكوما جرت المعركة الفاصلة التي يسّرت قيام خلافة حمد الله.

هؤلاء الأجانب **أهل ذمّة** يتسامح معهم ما أدّوا الجزية المفروضة شرعًا، على أن لا يكون لهم أي نفوذ في **دار الإسلام**[٤٢]. إلّا أن الفرنسيين رفضوا أن ينزلوا المنزلة التي ينزلهم الإسلام وأبوا أن يؤدّوا الجزية ولا غيرها من الأتاوات. وليس من المستغرب بعد ذلك أن يستجيب فولانيو فوتا تورو بحماس لنداء الحاج عمر حين دعاهم إلى الجهاد والخروج على الأمراء المحلّيين الفاسدين والفرنسيين الكفرة. وظلّت منطقة فوتا تورو – موطن الحاج عمر – تمدّ حركات الجهاد، طوال مختلف مراحله، بمعظم المجاهدين التيجانيين.

كذلك وجد رجال الإصلاح دعمًا قويًّا في كثرة العبيد وفي أفراد الطبقات المهينة المستقرّين في بلاد السودان. وكانت الأرستقراطية السودانية المؤلّفة من الفئات الحاكمة ومن طبقات العلماء والتجّار في القرن التاسع عشر تدين بثروتها وهيبتها، إلى حدّ كبير، لاستغلال هذه الفئات الذليلة واستعبادها. وكانت هذه الفئات الذليلة الواقعة في أسفل السلّم الاجتماعي عبارة عن الحدّادين وصيّادي السمك والنسّاجين والدبّاغين. وكانوا يتزاوجون في ما بينهم. أما الرقيق فكانوا يُستخدمون في الأعمال الزراعية وفي تربية المواشي وفي الأعمال المنزلية وفي الحرب كمحاربين أو حرّاس.

ويبدو أن رصيد الرقيق الهائل الذي كان موجودًا غربي السودان قد ازداد ازديادًا كبيرًا قبل بدء عمليّات الجهاد على أثر استيراد الأسلحة النارية والارتفاع الهائل لعدد العبيد المبيعين للتجّار الأوروبيين المستوطنين بالساحل[٤٣]. وكانت الأرستقراطية المحلّية تتخيّر ضحاياها من بين الفلّاحين والرعاة وتستولي على المسلمين منهم وغير المسلمين. وقد دفع الخوف من الاسترقاق وما يرافقه من بطش عددًا كثيرًا من الضحايا المحتملين إلى الاستعانة بالشيوخ. وكان في المجاهدين والمريدين المجتمعين حول الشيوخ عدد كثير من الرقيق من المسلمين وغيرهم ممن يرجون الافتداء من الرق بالجهاد. وأفلح الشيخ أحمد اللبّ والحاج عمر في دعوتهما العبيد إلى الانضمام إلى صفوفهما للجهاد. ويروى أن الشيخ أحمد قال: يا أيها الرقيق (ماتشوبيه) يا من جئتموني اليوم، إنكم جميعًا أحرار وسيدخل الجنّة معي جميع العبيد (ماتشوبيه)[٤٤]. ولعلّ مما يستلفت النظر أن الشيخ أحمد وقف موقفًا معارضًا للبمبارا والديكو في منطقة سيبيرا التي كان يكثر فيها العبيد وأفراد الطبقات المهينة.

وأدرك رجال الإصلاح أن لهذه الطبقات فضلًا كبيرًا عليهم فجزوها أحسن الجزاء. وحرّرت الرقاب وتلقّى العبيد نصيبهم من الفيء. وقلّد بعضهم مناصب إدارية سامية. وحيثما

(٤٢) ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٧٠، ص ١٦٠ وما يليها؛ أو. جاه (O. Jah)، ١٩٧٣، ص ١٥٢ و١٥٣ و١٧٩–١٨١ و٢٠٥ وما يليها.

(٤٣) ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٧٨، ص ٢٠٨–٢١٠؛ و. أ. براون (W.A. Brown)، ١٩٦٩، ص ١١٤ و١١٥ و١٢٤ و١٢٥؛ م. هيسكت (M. Hiskett)، ١٩٧٦، ص ١٣٨ و١٣٩؛ ب. إ. لَفجوي (P.E. Lovejoy)، ١٩٨٣، ص ١٨٨–١٩٩. تفيد بعض التقارير أن رقيق فوتا جالون كانوا يمثّلون في أوائل القرن التاسع عشر نصف سكّان المنطقة تقريبًا.

(٤٤) و. أ. براون (W.A. Brown)، ١٩٦٩، ص ١٨٨ و١٨٩، الحاشية ٥٢.

قامت **الخلافة** فإننا نجد فيها رجالًا من هذه الطبقات المهينة قد تقلّدوا أسمى الوظائف في الدولة[٤٥].

جماعة المؤمنين في دار الهجرة

وتابع رجال الإصلاح نشاطهم التعليمي ودعوتهم خلال عقود قبل أن تشعر السلطات بخطرهم. ولمّا أصبح الدعاة مثار شغب سياسي سارع الحكّام والعلماء إلى نفيهم والتضييق على نشاطهم ومطاردة أتباعهم. واشتدّ البطش والتنازع على أثر إخراج الشيوخ ومريديهم وطردهم من مراكزهم مثل **دجل** (بفتح الدال والجيم) في بلاد الهوسا، وكوبي في ماسن (ماسينا)، وجوغونكي في فوتا جالون، ونزحوا كلّهم ليستقرّوا في دار الهجرة. وفي غودو (١٨٠٤) ونكوما (١٨١٦/١٧) ودَنغيراي (١٨٤٦) اكتسبت **الجماعة** شكلها النهائي. وفي هذه الأماكن البعيدة عن مراقبة السلطات أخذت الجماعة عدّتها وحشدت قوّاتها وجمعت السلاح وبنت الحصون. وتلقّب كلّ من عثمان بن فودي وأحمد اللبّ بلقب **أمير المؤمنين**. وكان الحاج عمر من قبلهما قد تلقّب بالخليفة **خاتم الأولياء**[٤٦].

وأخذ يتوافد إلى **دار الهجرة** هذه سيل من الناس تلبية لنداءات الشيوخ أو فرارًا من الاضطهاد. وهرع من كلّ جانب شيوخ ومريدوهم وأحرار وعبيد وفلّاحون وبدو التفّوا حول زعماء الجهاد في جوّ ملؤه الخشية والورع وحسن الرجاء. وتلقّى التلاميذ العلوم الإسلامية ولا سيّما علوم التصوّف، وأدخلوا الطريقة القادرية أو التيجانية بحسب الحالات. وجرت مناقشات طويلة للمقارنة بين هجرة الرسول (ﷺ) من مكّة إلى المدينة (٦٢٢م) وبين هجرتهم التي كانت بلا شكّ المرحلة الحاسمة في عمل رجال الإصلاح.

ولم تكن هجرتهم، على خلاف ما يزعم كثير من رجال العلم، ضرورة دبّرت لتبرير الجهاد[٤٧]. ولم تضطرّ إليها الحركة الإصلاحية في غرب أفريقيا، فالثورات كانت ستحدث بها أو بدونها. وخير دليل على ذلك أن الجماعة بدأت تنظيم نفسها قبل سنوات عدّة من وقوع الهجرة. وقد ذكر المصري معتمدًا على «تزيين الورقات» لعبد الله بن فودي أن الاستعداد للجهاد في سوكوتو، ولا سيّما جمع الأسلحة، بدأ منذ عام ١٧٩٧[٤٨]. وكانت فكرة الجهاد قد

---

(٤٥) ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٨٤، الفصل الثالث، ص ٢٣ و ٢٤.

(٤٦) ع. بطران، ١٩٧٤، ص ٤٩.

(٤٧) يرى ع. جاه (O. Jah)، ١٩٧٣، ص ١٨٠–١٨٥، أننا لا نعلم على وجه اليقين هل ترك الحاج عمر جوغونكو من تلقاء نفسه أم خرج منها بالقوة. ويرى مع ذلك أن أئمة فوتا جالون كانوا قد عقدوا العزم على إخراج الحاج عمر وأنه كان في وسعهم اضطراره وجماعته إلى الخروج بتشديد مضايقتهم.

(٤٨) ف. ح. المصري، ١٩٧٨، ص ٢٣.

بلغت آنذاك مبلغًا لا رجوع عنه حتى عند الشيخ عثمان:

«كان جمع السلاح قد بدأ منذ عام ١٧٩٧، ولمّا ألحّت الجماعة على إعلان الجهاد على الكفّار نصحها ابن فودي بالتسلّح وأخذ يكثر من الدعاء والتضرّع ويستشفع بالشيخ عبد القادر الجيلاني ليعينه على إخضاع بلاد الهوسا للشريعة الإسلامية»[٤٩].

وكانت أعمال الحاج عمر، مثل تألّف الأنصار والدعوة وجمع السلاح من قبل هجرته إلى دَنغيراي (١٨٤٩)، قد خوّفت سلطات ماسن (ماسينا) وسيغو وسينيغامبيا تخويفًا جعلها تعتقله وتأتمر على قتله ومنعه من اجتياز أراضيها. ويرى ويليس أن الحاج عمر لم يختر جوغنكو عبثًا ليتّخذ منها مدرسته الأولى لأن موقع المدينة «موقع مثالي لتجارة السلاح والتسلّح»[٥٠]. وقد ظلّ للهجرة الاضطرارية، حتى بعد أن زال ما اكتسبته من رونق بعد الجهاد، فائدتها العظيمة. فقد مكّنت الجماعة من الإفلات من خطر داهم وأعطتها وقتًا للاستعداد للمواجهة الحاسمة.

وكان لدعاة الإصلاح مزايا يتفوّقون بها على خصومهم، إذ كانوا شديدي الإيمان بقدسية رسالتهم، وعرفوا كيف يعبّرون عن مظالم الناس، وفوق كلّ شيء، كان لهم ولاء مطلق للجماعة، لأن التربية الصوفية تعلّم الطاعة العمياء لشيخ الطريقة. فقد جاء على لسان بعضهم:

«إن المريد لا إرادة له سوى إرادة شيخه، ولا بدّ أن يذوب تمامًا في شخصه، فيكون مثل الجثمان هكذا بين يدي المكفّن، أو مثل القلم بين أنامل الناسخ»[٥١].

وكان لهم، مع كلّ ذلك، مزية أخرى يمتازون بها هي وقارهم الديني الجذّاب. وباعتبارهم شيوخ طرق صوفية، كانوا ينزلون منزلة الأولياء من ذوي البركات وكان أتباعهم ومريدوهم يعتقدون أن لهم كرامات تمكّنهم من درء الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والمجاعة، وإخصاب الأرض وإخصاب الحيوانات والنساء وهزيمة الأعداء وغير ذلك من الكرامات. وكان الناس يتناقلون أخبار هذه المعجزات التي فعلها الشيوخ ويصدّق بها كثير منهم وكان يريد من إقبال الناس على الشيوخ انتشار الاعتقاد بالقوّة الغيبية وبقدرات الشيوخ «السحرية» على إتيان الخوارق[٥٢]. ووجد الناس في إخفاق محاولات قتلهم المتكرّرة دليلًا محسوسًا على الحماية الربانية التي يحظون بها، وكانوا يمتازون عن الأمراء الفاسقين في عصرهم بقدراتهم العقلية وزهدهم في الحياة فازدادت ثقة الناس بهم وميلهم إليهم.

---

(٤٩) المرجع السابق.

(٥٠) ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٧٠، ص ٩٠.

(٥١) ع. أ. بطران، ١٩٧٤، ص ٤٩.

(٥٢) م. لاست (M. Last)، ١٩٦٧، ص ٣-١٣؛ و. أ. براون (W.A. Brown)، ١٩٦٩، ص ٤٨ و١١٦ و١٢٣؛ ع. جاه (O. Jah)، ١٩٧٣، ص ٢٣٧ وما يليها.

وما كان دعاة الإصلاح ليزجّوا بأنصارهم في مغامرات طائشة، بل لم يستجيبوا للاستفزازات إلّا بعد أن استعدّوا لها استعدادًا كاملًا وفي الوقت الذي اختاروه أنفسهم. وكان الشيخ عثمان الفودي على سبيل المثال يحذّر أنصاره من المغامرات التي لا تؤدّي «إلّا إلى الفشل وتتسبّب في إخفاق المسلمين»[٥٣]، ومن ثم كان احتلالهم لتلك الأراضي الواسعة دليلًا على تخطيطهم المحكم. ولا شكّ في أنهم ظفروا على الرغم من قوّة أعدائهم. ولا شيء يؤيّد ما يذهب إليه بعض الناس من أن تنازع الملوك وانحطاط سلطان الممالك السودانية هما العاملان الحاسمان في انتصار رجال الإصلاح[٥٤].

والذي تجدر ملاحظته أن حملات الحاج عمر التي انطلقت من حدود فوتا جالون الشرقية كانت تهدف إلى الاستيلاء على السودان الغربي بأسره خلافًا للحركات الجهادية التي قادها الشيخ عثمان والشيخ أحمد التي لم تحاول قط الخروج عن منطقة كلّ منهما، ألا وهي بلاد الهوسا وماسن (ماسينا)، ولم يوفّق الحاج عمر في الاستيلاء على فوتا تورو – بلاده الأصلية – لأن الفرنسيين كانوا قد رسّخوا أقدامهم فيها، ومع ذلك فقد هاجم المواقع الفرنسية في المدينة (١٨٥٧) وماتم (١٨٥٨/١٨٥٩) إلّا أن قوّاته ردّت على أعقابها بعد أن مُنيت بخسائر كبيرة. وبعد ذلك ولّى وجهه شطر المشرق وأخضع لأمره سيغو (١٨٦١) ثم خلافة حمد الله (١٨٦٢).

وليس يصعب علينا تصوّر الحدود الشرقية التي كان يريد الحاج عمر بسط خلافته عليها إذ كان هدفه هو بسط ولاية الخليفة خاتم الأولياء على مجموع بلاد السودان[٥٥]. أما السرّ في فتوحاته الخارجية فإنه يرجع إلى اتساع قاعدته العسكرية اتساعًا أكبر من قوّات الشيخ عثمان والشيخ أحمد. وكانت قوّات مجلوبة من جميع المناطق ومؤلّفة من مريدي التيجانية الذين أحكم تدريبهم وتجهيزهم والذين أخذ منهم بيعتهم خلال أسفاره العديدة في السودان الغربي. إلّا أن حملته نحو الشرق توقّفت بعد مقتله في ماسن (ماسينا) (١٨٦٤).

الجهاد وبعض آثاره

لم يحدث قطّ أن تحوّلت مناطق واسعة سعة بلاد السودان إلى ممالك إسلامية محكومة من قبل حكم مركزي. فكان ذلك أول مرّة في التاريخ ولعلّها آخر مرّة. وقد تفاوتت درجة المركزية من خلافة إلى أخرى، ويبدو أن خلافة حمد الله (١٨١٨–١٨٦٢) هي وحدها التي شهدت حكمًا مركزيًا شديدًا لأنها كانت تمتدّ على أراض غير واسعة، وسائل الاتصال فيها فرضية وسكّانها متجانسون وغير كثيرين. وبناء على ذلك استطاع الشيخ أحمد اللبّ وخلفاؤه أن يطبّقوا فيها الشريعة تطبيقًا بلغ قدرًا لم يتيسّر في الخلافات الأخرى.

---

(٥٣) ف. ح. المصري، ١٩٧٨، ص ٢٢.

(٥٤) م. هيسكت (M. Hiskett)، ١٩٧٦، ص ١٣٩.

(٥٥) ع. جاه (O. Jah)، ١٩٧٣، في أماكن متفرّقة من المصنّف.

وكان يتلقّب بأمير المؤمنين (وهو لقب تلقّب به أيضًا الشيخ أحمد ابن الحاج عمر وخليفته)، وبشيخ الطريقة، ذرية رجال الإصلاح المقيمين في العواصم. وكانت الخلافة مقسّمة إلى إمارات على رأس كلّ واحدة منها مجاهد ذو مرتبة عالية. وكان أكثر الأمراء من رجال العلم، ولكن كان فيهم أيضًا أعيان قومهم ومِوالٍ. وقيل إن الحاج عمر كان ميّالًا للعبيد. وفي وقت لاحق كان تقلّد المناصب العالية متوقّفًا بعض الشيء على إثبات صلة نسب بالخلفاء وبمشاهير المجاهدين.

وعلى وجه العموم، انتقلت السلطة التقليدية والمهابة الاجتماعية إلى صفوة جديدة تسمّى بالمجاهدين. ولمّا كان الفولانيون عماد المحاربين فقد أصبحوا الأرستقراطية الجديدة في غرب بلاد السودان. وأصبحوا يتقلّدون كبرى المناصب الإدارية بينما استوطن عدد منهم أراضي الفيء المستولى عليها. وكان الفولانيون وملاك الأراضي في حاجة إلى العبيد لفلاحة الأرض[٥٦]. وكان العبيد بعد الجهاد لا يقلّون عددًا عمّا كانوا عليه قبله في دول الخلافة. فقد حُرّرت رقاب الذين شاركوا في الجهاد، ولكن استرق من جديد من لم يوالِ منهم الشيوخ، وزاد من عددهم من أسر خلال عمليّات الغزو وحركات التمرّد في الثغور. وقد حدّد المغيلي في فتوى مشهورة حكم العبد الواقع في الأسر:

«وأما من وجدتموه بأيديهم مستعبدًا وزعم أنه حرّ فالقول قوله... ومن تركته منهم لزعمه أنه حرّ مسلم ثمّ تبيّن أنه كان كافرًا فاردده للرقّ إلّا إذا تاب وحسن إسلامه فاتركه»[٥٧].

كانت جميع الطوائف والأفراد في دول الخلافة آمنة مطمئنة، ونُظّمت تنقّلات الرعاة نحو الجنوب للتقليل من التنازع مع الفلّاحين، بينما أُخضعت للرقابة المستمرّة الثغور والمراعي لوقف غارات الطوارق الذين كانوا يهاجمون الفلّاحين ليتّخذوا منهم رقيقًا. وأُنشئت المحاكم الشرعية وعُيّن قضاة من قبل الخلفاء والأمراء وأُلغيت أعراف متنافية مع الشريعة ومُنع الخمر منعًا مشدّدًا، وحلّت محلّ الضرائب التي كانت تجبيها الأنظمة الفاسدة جباية الزكاة والخراج والجزية التي تنصّ عليها الشريعة الإسلامية. ومُنع الزواج بأكثر من أربع، الخ[٥٨]. وكانت الضرائب من قبل تُجبى وتُصرف من قبل الأمراء في كثير من الأحيان بغير وجه حقّ.

وكان أعظم ما حقّقته هذه الثورات هو التربية والدعوة، حيث أُسّست مدارس كثيرة في دول الخلافة، وأوفد دعاة كثيرون لحمل الرسالة إلى المناطق التي لم يكن قد دخلها

---

(٥٦) م. لاست (M. Last)، ١٩٧٤، ص ٢٨؛ ب. إ. لَفجوي (P.E. Lovejoy)، ١٩٨٣، ص ١٨٨-١٨٩. ويؤكّد لاست أن عدد الرعاة الفولانيين (الفولبه) الذين استقرّوا في سوكوفو يفوق بكثير عدد من استقرّ في باقي دول الخلافة.

(٥٧) ف. ح. المصري (المحرر)، ١٩٧٩، ص ١١٩.

(٥٨) يرى أ. ج. هوبكنز (A.G. Hopkins)، ١٩٧٣، ص ١٤٤، أن منع شرب الخمر في بلاد الهوسا تسبّب في زيادة الإقبال على الكولا، وهو مشروب منبّه لا تحرّمه الشريعة الإسلامية.

الإسلام. وبرزت إلى الوجود هيئة لتعليم الصوفية. واستقرّ بعض الرعاة في مراكز ثقافية وتعليمية حديثة مثل سوكوتو وغواندو وحمد الله وسيغو أو في مدن وقرى أخرى، بينما واصل غيرهم سنّة السياحة في الأرض. وقد واجه أكثر هؤلاء المعلّمين، ولا سيّما الذين ذهبوا إلى المناطق النائية، مشكلة التخليط القديمة. وبمرور الزمن استقرّ قبول كثير من السنن القديمة وخفّ الحماس الديني الأول، وفترت الهمم وأهمل الناس كثيرًا مما استمسكوا به في أول أمرهم. ولم يكن ثمة مفرّ من هذه التنازلات نظرًا إلى سعة دول الخلافة وإلى غلبة العناصر الخارجية الناقص إيمانها بين ظهراني الجماعة. والذي لا ينبغي أن نغفل عنه أن جهاد أكثر المجاهدين كان لأغراض دنيوية، على الرغم من إعلان رجال الإصلاح أن الجهاد هو في سبيل الله وحرصهم على تحقيق ذلك.

والخلاصة أن حركات الجهاد مكّنت الإسلام والطريقتين المتنافستين، القادرية والتيجانية، من الاستقرار نهائيًا في أفريقيا الغربية. وورث سنّة بني تورو الإسلامية الجهادية جيل جديد من المجاهدين أمثال مابا دياكو من غامبيا (١٨٠٩–١٨٦٧)، ومحمد الأمين من سينيغامبيا (١٨٨٥–١٨٨٨)، وساموري توري في غينيا (١٨٧٩–١٨٩٨)، الذين رفعوا راية الإسلام في وجه الغزاة الأجانب وحلفائهم المحلّيين ولكنهم باؤوا بالخسارة آخر الأمر في وجه آلة الحرب الأوروبية الساحقة[٥٩].

(٥٩) إي. هربك (I. Herbek)، ١٩٧٩؛ سي. أ. كوين (C.A. Quinn)، ١٩٧٩؛ ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٧٩.

الفصل الثاني والعشرون

دولة الخلافة في سوكوتو وبلاد البورنو

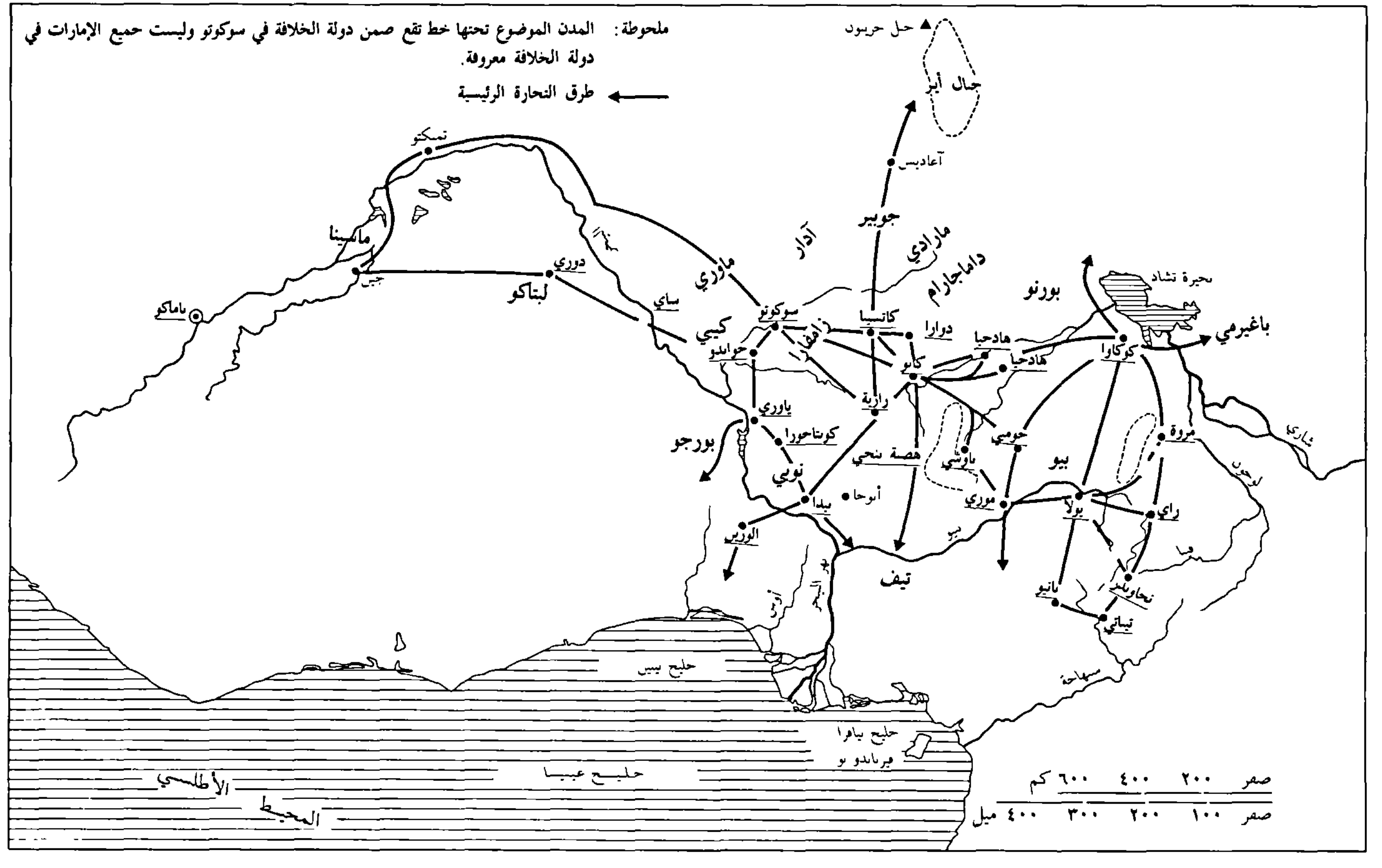
م. لاست

مقدمة

تُعد خلافة سوكوتو وبورنو جزءين من منطقة واحدة، كانت الخلافة فيها ابّان القرن التاسع عشر تُمثل القاسم المشترك الأعظم. ومع ذلك، فقد كانت المنطقة تضمّ أيضًا دويلات وشعوبًا كانت لها مساهمات لا يُستهان بها سواء كانت طوعية أم قسرية. بيد أنني في هذا الفصل سوف أقتصر على استعراض الهيكليات والبنى السياسية والتطورات العامة داخل دولة الخلافة وفي بلاد البورنو اعتقادًا مني بأن هذه الهيكليات وتلك التطورات هي التي حددت، بدرجة كبيرة، شكل التاريخ المشترك للمنطقة بأكملها.

فخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، كانت كل دولة من دول المنطقة تقريبًا موضوع دراسة تاريخية واحدة، على الأقل، بدرجات مختلفة من العمق والاستفاضة، ولكن هذه الدراسات اقتصرت جميعها، بدون استثناء، على التطورات السياسية. وفي الآونة الأخيرة، بدأ الإهتمام يتحوّل إلى الموضوعات الدينية والإقتصادية. بيد أنه برغم كثرة المواد المتاحة، فما زالت هناك ثغرات سواء في ما لدينا من بيانات أو في فهمنا لها. ولا يحاول هذا الفصل مناقشة جميع هذه الدراسات وتحليلها ولكنه يحاول، بالأحرى، اقتراح إطار لفهم تاريخ المنطقة خلال السنوات المحصورة في ما بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٨٠، وفتح بعض السبل والمسالك للبحث.

ويقع التركيز هنا على الفترة الممتدة بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٨٠، وهي الفترة التي استقر



الشكل ٢٢،١: دولة الخلافة في سوكوتو وبلاد البورنو والمناطق المجاورة لهما (نقلًا عن م. لاست).

فيها الحكم نسبيًا بعد الاقتتال والمجاعات، وبعد التشرّد والتشتّت الذي أصاب المجتمعات المدنية في أثناء فترة الحروب التي عرفت باسم «الجهاد». ومع ذلك، يمكن القول في البداية أن الفترة المحصورة بين عامي ١٧٧٥ و ١٨٢٠ يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات: الأولى، من ١٧٧٥ إلى ١٧٩٥، عندما كان الإعراب عن الإستياء بين المسلمين المنادين بالإصلاح في دويلات مثل جوبير يتم بطريقة سلمية ناجحة. والثانية، من ١٧٩٥ إلى ١٨١٠، عندما أدّى تضارب المصالح والآراء إلى دفع مختلف الأطراف المعنية بشؤون الدولة إلى خوض حرب شاملة. والثالثة، من ١٨١٠ إلى ١٨٢٠، عندما حاولت الحكومات الجديدة مواجهة نتائج الحرب، وحاولت في بعض الأحيان تجربة طرق جديدة للإدارة، وحاولت في أحيان أخرى تجربة مواقع جديدة للاستقرار فيها. وكان الإنجاز الحقيقي من جانب الإدارة بعد عام ١٨٢٠ هو نجاحها في إعادة الإستقرار إلى المنطقة التي كانت مهد رخاء اقتصادي لم يسبق له مثيل: فقد شهدت المنطقة فترة من النمو الإقتصادي على مستوى لم تشهده منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر. إلّا أن الثمن الإجتماعي لهذا النجاح كان يتمثل في فقدان قدر كبير من الإستقلال المحلي، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، وكذلك فقدان أسلوب معيّن في الحياة. وبرغم مقاومة فقدان كل هذه الجوانب فإن التاريخ الكامل لهذه المقاومة لم يكتب بعد.

١٧٧٥ – ١٧٩٥: مدخل الإصلاح

لم تكن المناطق التي قوي فيها حزب الإصلاح الإسلامي وحقق أكبر قدر من النجاح في داخل بورنو نفسها بل في ولايات الهوسا (أو الحوسى) وفي نوبي التي كانت ذات يوم جزءًا من خلافة البورنو الممتدة الأرجاء. وفي سياق السياسات الحضرية، اعتلى مقاعد السلطة حكّام من دعاة الإصلاح الديني، كما حدث في نوبي (الوالي جبريل)، وفي كانو (السركي الوالي) وفي زارية (السركي إسحق) وفي كاتسينا (السريك غوزو)، بل في جوبير، وكبي وزامفارا حيث كان الشيخ عثمان دان فوديو يدعو إلى الإصلاح في جمهور متزايد من الأتباع، وكان السلاطين في هذه المنطقة (مثل باوا جان غوارزو في الكاوالا) على استعداد للوصول إلى اتفاق سياسي مع دعاة الإصلاح. ومع ذلك، فإن حركة الإصلاح لم تبلغ ذروتها ولم تحقق أفضل نجاحاتها إلّا في المناطق الريفية. وكانت حركة الإصلاح في بداية الأمر تحت قيادة الحاج جبريل الأغداسي (من أغاديس) ولكن هذه القيادة لم تكن رشيدة ثم تطورت الحركة بفضل المهارة الكبيرة التي كان يتمتع بها الشيخ عثمان، وكانت تهدف في المقام الأول إلى النهوض بنشر التعاليم والممارسات الإسلامية في أنحاء المناطق الريفية، وكان الشيخ – شأنه شأن علماء الدين الآخرين في بقية أنحاء المنطقة – يقوم بدور المعلم والمستشار للسلاطين في منطقته. ومع ذلك، ففي أعقاب عام ١٧٨٨، حاولت حركة الإصلاح الديني إقامة مجتمعات مستقلة، ولا سيما في المناطق المتاخمة لولايات الهوسا،

وإن تطالب للمسلمين المقيمين في المستوطنات القائمة بالفعل بحقوق طوائف مستقلة ذاتيًا[١].

وكان التحوّل عن خطة إصلاح الدولة إلى خطة الاستقلال الذاتي داخل الدولة أو خارجها يقترن بتطورات سياسية في سياقات أخرى. فقد كانت ولاية جوبير قد توقفت تقريبًا عن دفع الجزية لدولة بورنو، وهي بذلك ربما تكون قد نقضت بعض الأعراف الإسلامية التقليدية في نظر المصلحين، وكذلك كانت سلطنة مندرة المتاخمة لدولة بورنو من جهة الجنوب قد نجحت في حرب الاستقلال عن بورنو في ١٧٨١، بل في داخل دولة بورنو نفسها كان الحاكم المحلي لمنطقة دايا على استعداد لأن يحاول تأكيد استقلاله الذاتي[٢]. ويبدو أن المصلحين في هذه الفترة التي شهدت هذا التفكّك السياسي قد أدركوا أن نجاحهم في تعيين سلاطين من ذوي الميول الإصلاحية لا يمكن إلّا أن يكون مؤقتًا، وأنه ربما كان من الأفضل الإتّجاه إلى حلّ أفضل وأبقى، وإن كان تحقيقه ينطوي على مزيد من الأخطار، وذلك استنادًا إلى مجتمعاتهم المحلية المستقلة ذاتيًا وفي ضوء حقوقهم في إقامة طوائف متمتعة بالإستقلال الذاتي، ولكن هذا الإتّجاه الجديد كانت له من الناحية الإستراتيجية ميزتان: فأولًا، كان هذا الحل قد جرّب من قبل ليس في بورنو فحسب، بل كذلك في أماكن أخرى في غرب أفريقيا؛ ثانيًا – وهذا هو الأهم – فقد كان شبيهًا بتجربة النبي في مكة.

١٧٩٥–١٨١٠: المواجهة العسكرية

وكان من بين نتائج المطالبة بحقوق خاصة ونيل هذه الحقوق للمسلمين الذين يعتنقون مذهبًا خاصًا داخل الدولة الإسلامية – كان المصلحون يعرفون بإسم القادرين في الهوسا بحكم انتمائهم إلى الطريقة القادرية – ان أصبح موظفو الحكومات المحلية محرومين من سلطة الفصل في القضايا وجمع الضرائب والمكوس من جميع رعاياهم. وكلّما ازدادت أعداد الذين كانوا يطالبون بهذا الوضع المتميّز الجديد (بما في ذلك العبيد) كانت السلطات السياسية على

(١) الإطلاع على درسة مستفيضة عن حياة الشيخ يمكن الرجوع إلى م. هيسكت (M. Hiskett)، ١٩٧٣. ويتضمّن الكتاب الذي نشره يو. ف. مالومفاشي (U.F. Malumfashi)، ١٩٧٣، استعراضًا معاصرًا لحياة الشيخ. وللاطلاع على تحليل جديد للحركة في نطاق غرب أفريقيا بصفة عامّة، يمكن الرجوع إلى م. لاست (M. Last)، ١٩٨٨.

(٢) في ما يتعلّق بسلطنة مندرة، يمكن الرجوع إلى ب. م. باركندو (B.M. Barkindo)، ١٩٨٠. وفي ما يتعلق بدولة بورنو في القرن الثامن عشر، يمكن الرجوع إلى ج. إ. لافرز (J.E. Lavers)، ١٩٨٠، ص ٢٠٦–٢٠٩. وقد تمرّدت منطقة دايا أخيرًا، ومن المعتقد أن ذلك قد حدث في ١٨٠٥ تقريبًا. ويمكن الرجوع في ذلك إلى س. و. كويل (S.W. Koelle)، ١٨٥٤، ص ٢١٢–٢٢٣. وتعدّ الأسباب العامّة لانهيار بورنو من ناحية، وزيادة تقبّل الإسلام في المناطق الريفية من ناحية أخرى، معقّدة ويدور حولها الكثير من الجدل. ومن بين العوامل الاقتصادية تحوّل التجارة في القرن الثامن عشر من الاتجاه نحو الشمال إلى الاتجاه نحو الجنوب، بما ترتّب على ذلك من زيادة في أهمية منتجي وتجّار المناطق الريفية وكفاحهم من أجل سوق حرة.

المستوى المحلي ترفض كثيرًا من هذه الطلبات وتستخدم القوّة العسكرية في إعادة فرض سلطتها. وفي غمار الإضطراب الذي صاحب ذلك لاذ العبيد بالهرب وشقوا طريقهم نحو الحرية في المجتمعات الجديدة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، ورفضت هذه المجتمعات ردّهم إلى أصحابهم السابقين بدعوى انهم مسلمون. واتخذت الحكومة إجراءات لإعادة إقرار النظام وتعويض خسائرها، ولكن هذه الإجراءات لم تؤد إلّا إلى زيادة اتساع الفارق بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري: فقد كان موظفو الحكومة ميالين إلى الإغارة على الأسواق ومصادرة منتجات الشعب وماشيته؛ والأهم من ذلك، كانت الحكومة تشن الهجمات – ربما على سبيل الإنتقام – على الرعاة من الفولبه (الفولاني والبويل) لأخذهم كعبيد والاستيلاء على أبقارهم، وذلك على افتراض أن المصلحين (وكانت نسبة كبيرة منهم تتحدّث لغة الفولبه وهي الفولفولدي) سوف يضطرون إلى التخلي عن نشاطهم. ولقد كان ذلك القرار – من واقع الفهم اللاحق للأحداث بعد وقوعها – أهم قرار مصيري في الحرب: فقد دفع الرعاة إلى عسكر المصلحين ممّا مكّن المصلحين في المدى الطويل من الصمود امام الإنتكاسات الخطيرة – وبذلك تمكّن المصلحون وأعوانهم الرعاة من كسب الحرب – وأعطى للجناح العسكري من الرعاة نفوذًا، لم يكن مقصودًا، في الدولة بعد مرحلة الجهاد – وبذلك غيّر كثيرًا من طريقة إدارة الدولة الجديدة. وأخيرًا فإنه عزّز الفكرة القائلة بأن الجهاد كان حربًا من حروب الفولبه (الفلاتا) كما وصفه المختصون في دراسة تاريخ بورنو، وكذلك عزّز الفكرة القائلة بأن الخلافة كانت «أمبراطورية الفولبه»[٣].

وقد أُعلنت الحرب رسميًا في ١٨٠٤ بعد أن هاجر الشيخ عثمان هو وأتباعه من ديجيل إلى جودو حيث نودي بالشيخ إمامًا للدولة الجديدة. ومع بداية عام ١٨٠٦، كانت اعلام الحرب قد وزعت على مستوى المنطقة وتمّ رسميًا تعيين قادة كل منطقة. وفي داخل دول الهوسا، كانت استراتيجية المصلحين تقوم على ان تواصل الوحدات العمل على المستوى المحلي ثم تتحد بعد ذلك لشنّ هجوم منسق على عاصمة الدولة. وهكذا عملت قوات الشيخ بشكل مستقل عن حلفائها في كانو، على سبيل المثال، بينما كانت كل وحدة في داخل كانو تخوض حملة منفصلة. وهكذا فإن وقوع كارثة في إحدى المعارك لم يكن يعرض للخطر الحركة بأكملها، ولكن استقلالية القيادات وعدم خضوعها للقيادة المركزية كانت لها نتائج سياسية في ما بعد.

وكان المصلحون يستخدمون تكتيكات حرب العصابات وأسلحتها، وبذلك كانوا في أمان نسبي في الريف. وقد قالوا ان خسائرهم الرئيسية لم تكن من القتال بل من المجاعة والأمراض

(٣) للإطلاع على الاتهامات المعاصرة التي تقول إن الجهاد كان حربًا فولانية، يمكن الرجوع إلى خطابات الرنو التي استشهد بها م. بلّو (M. Bello)، ١٩٥١، خطاب العالم الإسلامي عبد السلام الذي أشار إليه بلّو، ١٩٧٠، ص ١٨–٣٥. والجانب الأكبر من الحملات التفصيلية الخاصة بالجهاد معروف بالنسبة إلى منطقة سوكوتو فقط من واقع الوثائق المعاصرة؛ وللإطلاع على ملخّصات للوقائع استنادًا إلى هذه الوثائق، يمكن الرجوع إلى م. هيسكت (M. Hiskette)، ١٩٧٨؛ و م. لاست (M. Last)، ١٩٦٧.

الوبائية. ومع ذلك، ففي مناسبتين على الأقلّ كان جيش الشيخ قريبًا من الإبادة (تسونتسوا، ١٨٠٤، والوسا، ١٨٠٥)، كما إن خسائره، وخصوصًا من العلماء وطلبة العلم، جعلت الشيخ أكثر اعتمادًا على تأييد الرعاة. وعلاوة على ذلك، فإن المجاعة زادت من اعداد الطوارق الذين اضطروا إلى الإتجاه جنوبًا لشراء الغذاء أو للاستيلاء عليه، بعد أن أصبحوا يتنافسون مع المصلحين وحلفائهم الرعاة على موارد الرعي والحبوب الشحيحة. وحتى ذلك الحين (١٨٠٤) كان المصلحون، الذين كان من بينهم عدد من علماء الطوارق والذين كانوا يعتبرون سلطان أغاديس حليفًا لهم، قد استطاعوا منع وقوع مصادمات خطيرة مع الطوارق.

ولكي يتسنى إنهاء الحرب بسرعة، كان من الضروري مع ذلك الاستيلاء على قصر السلطان في كل ولاية والسيطرة عليه. فقد كانت الحرب في هذه المرحلة من أجل الملكية وليس من أجل الأرض. وفي بورنو فقط كانت سلطة الوالي (الماي) قوية إلى الدرجة التي تمكنه من المحافظة على بقائه بعد سقوط عاصمته، بيرني نغازارغامو، وكان ذلك يرجع من ناحية إلى أن المصلحين أنفسهم لم يكن بوسعهم الإحتفاظ بسيطرتهم على العاصمة بعد إخضاعها (فقد تخلوا عن الموقع في النهاية ببساطة). ومن الناحية العسكرية، كان الفرسان يُمثلون رمز الملكية وكانوا يدافعون عنها باستماتة، وكانت الدولة هي التي تحتكر السيطرة على الفرسان. وكان بوسع المصلحين برجالهم من حملة النبال والحراب الذين يتمتعون بروح معنوية عالية برغم قلة خيالتهم، وطالما كان بوسع هؤلاء أن يختاروا مواقع النزال، كان في إمكانهم ان يلحقوا هزائم تكتيكية في المعارك بالفرسان الذين يقلون عنهم نسبيًّا في العدّة والعتاد الذين ارسلتهم الدولة لنزالهم. ولكن الإنتصار في المعركة كان يحتم ان يكون للمصلحين فرسانهم وما يتطلبه ذلك من تحقيق قدر من التنظيم العسكري. ولذلك كان لا بدّ من أن تتحوّل قوات العصابات إلى قوات حكومية.

وبحلول يناير / كانون الثاني ١٨٠٩، كانت جميع ولايات الهوسا الرئيسية قد استسلمت، ولاذ سلاطينها بالفرار إلى المنفى، بعد أربع سنوات من الحملات المتقطعة. وخاضت قوات الشيخ أعنف المعارك في جوبير. وكان نجاح المصلحين المسلمين في المعركة أولًا، برغم أن خصومهم كانوا يفوقونهم في العدد والعدّة، ثم في سلسلة الإنتصارات التي حققوها في ولاية بعد أخرى خلال عامي ١٨٠٧ و١٨٠٨، كان يبدو بالنسبة اليهم على أنه معجزة ودليل على سلامة قضيتهم، وكان ممّا أكدّ ذلك لهم أنهم كانوا يشبهون هذه المعركة بغزوة بدر.

١٨١٠–١٨٢٠: آثار الحرب

وبعد أربع سنوات من الحرب والمجاعة والأمراض الوبائية، كانت المشكلة الرئيسية هي التعمير وإعادة البناء. وبالنسبة إلى بعض المهزومين – ومنهم حاكم بورنو على سبيل المثال، أو سلاطين ولايات الهوسا السابقين – كانت المهمة التي تنتظرهم هي أن يرسخوا أقدامهم وسلطانهم في أماكن منفاهم، وان يعيدوا تكوين بلاطهم وبناء جيوشهم من جديد لكي يستردوا

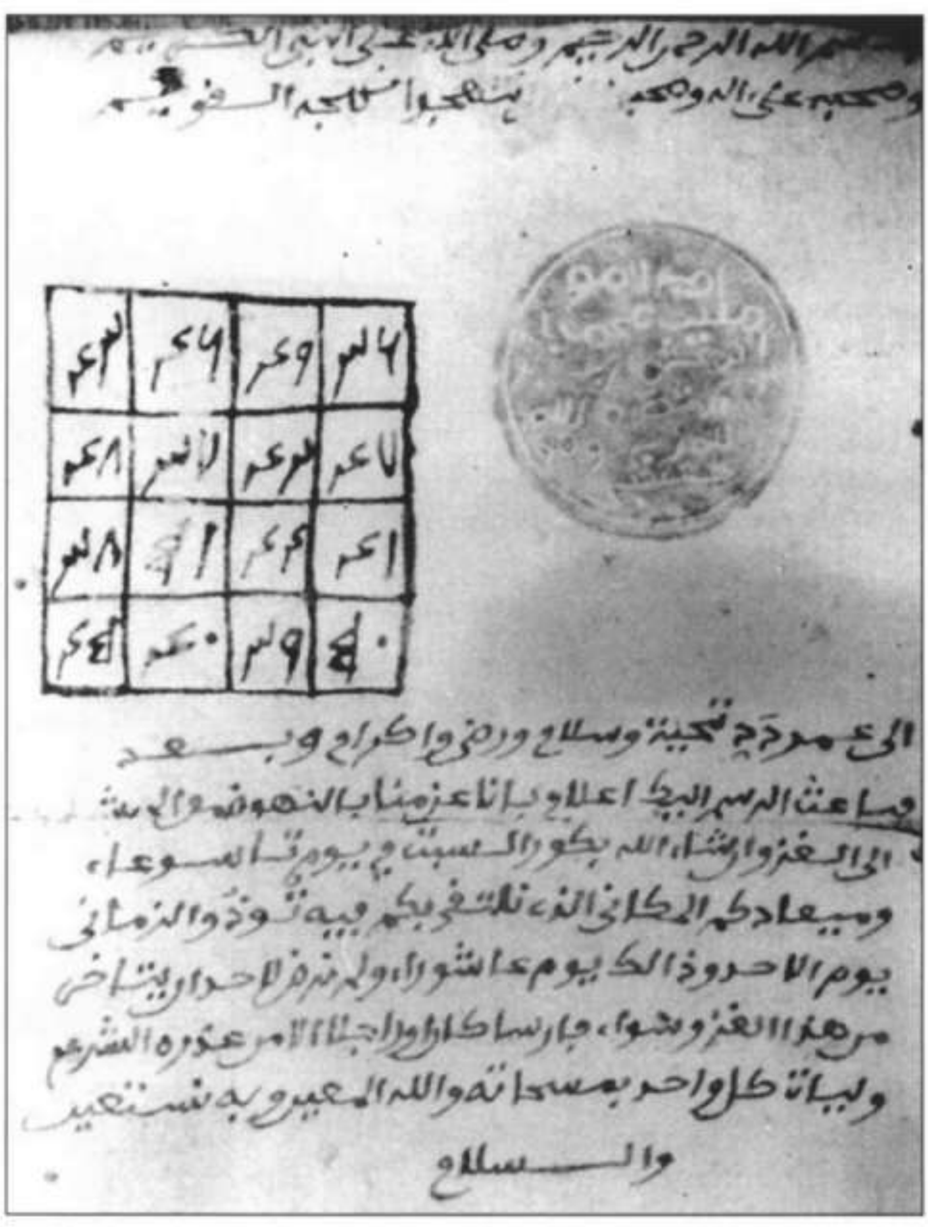
الممالك التي فقدوها. وكان انجحهم في ذلك هم حكّام بورنو، بينما كان أقلّهم نجاحًا هم سلاطين كانو السابقون، في حين سوّى آخرون أمورهم مع النظام الجديد. وفي بعض الأماكن مثل نوبي، لم تكن الحرب قد انتهت بعد، بينما لم تكن الحرب قد بدأت أصلًا في أماكن أخرى مثل أويو.

وكانت عملية التعمير معقدة، بالنسبة إلى المصلحين المسلمين المنتصرين نظرًا إلى ضرورة التقيّد بالشريعة الإسلامية. وفي البداية كان الشيخ عثمان شديد التزمّت في تأويل ما هو شرعي وما هو غير شرعي بالنسبة للمسلم الحق، إلّا أنه غيّر موقفه بالتدريج بعد عام ١٨١٠، إذ بدأ يتسامح مع بعض الممارسات (مثل عزف الموسيقى والاستماع إليها) برغم أنه كان يعتبرها ذنبًا في ما مضى[٤]. ومع ذلك، فقد كان أهم ما يشغل بال قادة الجهاد – الشيخ عثمان، وشقيقه عبد الله وابنه الشيخ محمد بلّو – هو أن يعيّنوا في جميع مستويات الإدارة رجالًا على درجة من العلم تمكّنهم من فهم الشريعة الإسلامية، كما يتمتعون بالسلطة الشخصية التي تمكنهم من تطبيقها. بيد أن الوفيات بين العلماء وطلبة العلم كانت مرتفعة بصفة خاصة في أثناء الحرب، وحتى في سوكوتو لم يكن هناك في ذلك الحين العدد الكافي من الرجال المتعلمين اللازمين للتعيين في مناصب الأمراء والقضاة والأئمة المحليين في المناطق الريفية. وكان هذا النقص في بعض المناطق من بلاد الخلافة أشد من ذلك في هذه المرحلة المبكرة، برغم أن سياسة الشيخ كانت تقوم على إعادة الدارسين إلى مواطنهم الأصلية. وكان لا مفر من تعويض هذا النقص بتعيين الأقارب مع إخضاعهم لإشراف السلطة المركزية.

وكان من الحلول المؤقتة لسدّ هذا العجز في المستخدمين الاستعانة بالموظفين السابقين الذين كانوا يخدمون النظام. وقد أعطيت لهم في البداية مناصب إقليمية وقضائية – وكانوا يعرفون في كانو بإسم الهوساوا – ولكن ولاءهم للحكومة الجديدة سرعان ما أصبح محل شك وكان لا بدّ من الاستعاضة عن كثيرين منهم على المستوى المحلي. كذلك كانت هناك مشكلة تتمثّل في ما إذا كان من المناسب السماح للتجار من «مناطق العدو» السابقة بالمجي إلى أسواق الخلافة للبيع. فمنذ القدم كان ينظر إلى التجار الذين يعبرون الحدود بعين الشك، ولذلك فإن تجار الهوسا الذين تخلفوا، أو مسؤولي الهوسا المحليين الذين أرادوا إعادة الإقتصاد القائم على التجارة، وجدوا أنفسهم في موقف صعب.

ونظرًا إلى عدم خبرة الإدارة الجديدة، ونظرًا إلى احتمالات خيانة الأمانة، كان عبء الاشراف الذي وقع على حكومة الخلافة كبيرًا جدًا في البداية. ووجد الشيخ نفسه أمام عدد كثير من الشكاوى والمنازعات التي عرضت عليه من كافة أنحاء بلاد الخلافة. وكانت أولى المنازعات تلك التي نشأت بين القادة العسكريين والعلماء حول توزيع المناطق في ما بينهم لإدارتها. وقد حسم عدد من هذه المنازعات – من الناحية العملية – إما بالقوّة أو بقيام الطرف

(٤) للإطلاع على مناقشة أوسع لهذا التحوّل في موقف الشيخ عثمان، يمكن الرجوع إلى ف. ح. المصري، ١٩٧٨، ص ١٣-٣٣.



اللوحة ٢٢، ١: صورة لخطاب من محمد بلّو، خليفة سوكوتو، ١٨١٧–١٨٢٧، إلى عمر دادي والي كانوما، يحدّد فيه تفاصيل إحدى الحملات وموعدها.

المتظلّم بتسوية أوضاعه بشكل مستقل بعيدًا عن منافسة وقصر ولائه على الشيخ مباشرة. وكانت هناك مجموعة أخرى من المشاكل تتعلق بالمطالب الناشئة عن سوء التصرّف من جانب جيوش المجاهدين في أثناء الحرب؛ أي قضايا أخذ الأسرى وتحويلهم إلى عبيد أو الاستيلاء على الممتلكات والأراضي بدون حق. أمّا المجموعة الثالثة من المشاكل فقد كانت المشاكل التي ظهرت بين العلماء الذين خاب أملهم إثر تحوّل الشيخ بعد عام ١٨١٠ عن الأفكار المثالية التي كان يعتنقها من قبل[٥]، ومع ذلك فإن واحدًا على الأقل من المطالبين الجدد بقيادة المهدية تقدم الصفوف واجتذب تأييدًا بعيدًا عن الخلافة الجديدة ولكنه قُتل بشدّه إلى خازوق وإعدامه حرقًا. وبالرغم من ذلك فقد ظلّ هناك عدد من العلماء المنشقين مثل دان بويا أو أتباع عبد السلام.

وكان لا مفر من أن يصبح عدد المنازعات ودرجة تعقيدها أكبر من طاقة الشيخ الذي آثر التقاعد والاكتفاء بالوعظ والكتابة، إلى أن داهمه المرض في ١٨١٥ وتوفي بعد ذلك بعامين. ولمّا كانت مهمة الفصل في المنازعات قد آلت قبل ذلك بخمس سنوات، أي في ١٨١٢، إلى كلّ من عبد الله دان فوديو ومحمد بلّو نجل الشيخ عثمان، لم يحدث أي تحوّل مثير في السياسة عند وفاة الشيخ. وكان من بين أسباب كثرة عدد المنازعات هيكلية حكومات الإمارات في المرحلة الأولى، حيث كانت القيادة العسكرية قد احتفظت بطابعها اللامركزي منذ أيام الجهاد. فبرغم ان الأمير كان أوّل من عُيّن وكان حامل راية الجهاد، فقد كان ما يزال الأول بين أطراف متساوية، وفي بعض الحالات كان هناك أكثر من حامل للراية، وفي حالات أخرى كان الأمير الذي عُيّن في الأصل أضعف من أن يؤكد سلطته. وفي ١٨٢٠، وبعد وفاة عدد من حملة الراية القدامى، كان لا بدّ من الوصول إلى نوع من التعايش أو التسوية المؤقتة.

وأخيرًا، فقد كانت المناطق الخاضعة للسيطرة الكاملة للمصلحين في هذه المرحلة المبكرة محدودة نسبيًّا. ففي سوكوتو نفسها، ربما كانت المنطقة المستقرّة الآمنة شريطًا لا يتعدى عرضه ٤٠ كيلومترًا وطوله ٦٥ كيلومترًا يمتد ناحية الجنوب من سوكوتو. كذلك، ففي كانو، وكاتسينا، ودوارا، وزارية، كانت الأراضي الداخلية الآمنة محدودة، بل إنه كان من المحتمل أن يكون الموقف من الناحية الإقليمية في إمارات مثل باوشي أكثر حرجًا من حيث افتقاره إلى الإستقرار ولكن النقطة المهمّة هي أنه بحلول عام ١٨٢٠ لم تكن هناك حكومة قوية أخرى تتمتع بالشرعية أو بالدعم الواسع تمكّنها من أن تنافس الإدارة الجديدة. وكانت المشكلة إذن هي توسيع الإدارة إلى المناطق الريفية ودمج المناطق الريفية في الخلافة. وعلى النقيض من ذلك، ففي بورنو كانت المشكلة بالنسبة إلى الحكّام هي أن يستفيدوا من علاقاتهم القائمة بالمناطق الريفية وأن يعيدوا تنظيم الدولة لكي تستطيع المحافظة على استقلالها الذاتي أمام الخلافة الجديدة.

---

(٥) للإطلاع على شرح تفصيلي للحركة المهدية، يمكن الرجوع إلى م. ع. الحاج، ١٩٧٣.

دولة الخلافة في سوكوتو: ١٨٢٠–١٨٨٠

في ١٨٢٠ كانت خلافة سوكوتو تتألف من نحو سبع إمارات رئيسية بالإضافة إلى عشر إمارات أخرى كبيرة كانت ما تزال في طور التأسيس. كذلك أُعيد تأسيس دولة البورنو بعد الإنسحاب من عاصمتها وبعد ان فقدت مساحات شاسعة في الغرب والجنوب. ولفهم الفروق بين مصطلحي «الخلافة» و «الإمارة» سوف أحاول أن استعرض بإيجاز شديد، وبشكل عام، النظام السياسي القديم الذي استبدله المصلحون.

فلقد كان أهم ما يُميز النظام القديم هو دور الملك الذي كان يُعرف بأسماء مختلفة منها الماي، والساركي، والاستو، والألافين. وقبل التحوّلات التي شهدتها السلطة في أواخر القرن الثامن عشر كانت للملك وظائف طقوسية كما كان دوره يتطلب عزلة معينة عن الرعية، وكان قصره أكثر قداسة من البيت العادي. وكان الملك فوق السياسة بشكل أو آخر، حيث كان رمزًا لسلطة عظيمة وكانت جميع الأعمال والتصرّفات تتم باسمه. وكان يُمثل الدولة. وكان هناك عدد من الرجال والنساء ممّن لا قرابة ولا ورثة لهم نظرًا إلى كونهم من العبيد والطواشي (الخصيان) يعملون كخدم في بلاط الملك وقد كرسوا حياتهم لخدمة البلاط وخدمة الملك شخصيًا. وكان هؤلاء يُشكلون جانبًا من الإدارة. وكان هناك قسم آخر تمثله العائلات الكبيرة المستقلة التي يتوارث أفرادها الوظائف وكذلك كان لشاغلي هذه الوظائف أتباعهم من الرجال. وثمة قسم ثالث كانت تُمثله العائلة المالكة، ولا سيما والدة الملك أو شقيقته، وأشقاؤه وأبناؤه. وكان تشكيل المجالس والأجهزة المسؤولة عن المراسم والطقوس أو عن القيادة العسكرية يختلف في تفاصيله من دولة أو ولاية إلى أخرى، وكثيرًا ما كان خدم البلاط وشاغلو الوظائف الرئيسية من غير العبيد مقسمين إلى مراتب ودرجات يتدرج فيها الأفراد عن طريق الترقي. وكانت المنافسة السياسية مقصورة على المناصب التي هي دون منصب الملك. وعلى قدر معرفتنا ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر اتجاهات لأن يكون للملك دور أكثر نشاطًا في السياسة ولا سيما من حيث الدعوة إلى الدين والإصلاح، على غرار ما كان يحدث في الحكم الإسلامي[٦]. ومن الناحية الإقتصادية، يبدو أن هذه الفترة شهدت ارتفاعًا في مستويات الإستهلاك (وخصوصًا من الملابس القطنية) وارتفاعًا في الطلب على العبيد، كما كانت هناك حاجة إلى تنظيم الأسواق الآخذ نشاطها في الاتساع وإلى حمايتها. وكانت لهذه التغيّرات ردود فعل هزت المجتمعات التجارية والزراعية والرعوية في الريف لأن أطراف المنافسة السياسية حاولوا تعزيز قبضتهم على قواعد السلطة، وكانت نتائج ذلك أن الجهاد وجد تأييدًا واسعًا بين ضحايا هذه التغيّرات.

---

(٦) لمعرفة صورة الأوضاع التي كانت قائمة في دولة البورنو في الفترة السابقة للجهاد، يمكن الرجوع إلى ج. إ. لافرز (J.E. Lavers)، ١٩٨٠، ص ١٨٧–٢٠٩، و ن. م. الكالي (N.M. Alkali)، ١٩٧٨. وللإلمام بأحوال دولة الهوسا، يمكن الرجوع إلى أ. حسّان و أ. س. نايبي، ١٩٦٢، م. ج. سميث (M.G. Smith)، ١٩٦٠؛ ي. ب. عثمان، ١٩٨١.

وكان المخطط الذي عول على تنفيذه المصلحون المسلمون (ومن بينهم واحد على الأقل من آخر ملوك الهوسا المصلحين) مختلفًا عن ذلك تمامًا. فقد استعيض عن دور الملك بأمير لم تكن القداسة تحيط بشخصه أو بقصره. وأصبح الله، وليس الدولة التي يُمثلها الملك، هو مصدر السلطة. وبناء عليه، كان الأمير ينتخب ليس لأي صفة من صفات القداسة الموروثة بل لتقوى الله. كان الأمير الأول بين أطراف متساوية، فقد كان صحابته كمجموعة يقتسمون السلطة تحت قيادته. ونتيجة لذلك، انحسر دور موظفي القصر من العبيد إلى مجرد خدم شخصيين، كما ألغيت المكانة الرسمية للملكة الأم أو الشقيقة. وكان الأمير جزءًا من العملية السياسية، وكان منصبه مفتوحًا من الناحية النظرية لأي مرشح مناسب يتسم بالورع والتقوى. وأقيم جهاز بيروقراطي محدود من الوزراء والقضاة والمفتشين والشرطة والأئمة، وفقًا لبرنامج عمل؛ وقد طبقت تعاليم الشريعة الإسلامية، حسب المذهب المالكي، لتنظيم العلاقات في ما بين الأفراد والجماعات. وقد صيغت هذه التغييرات لتحديد العمليات السياسية وإعطائها شكلًا رسميًا، وذلك للحيلولة دون إساءة تفسير القواعد السابقة التي لم تكن مكتوبة، وللحدّ من تركيز الحكم حول القصر. وكان المقصود من ذلك هو التخلّص من الغموض الذي يحيط باكتساب أحد المسلمين لسلطة قوية مستمدة من ممارسة الشعائر الدينية استنادًا إلى المعتقدات الدينية المحلية أو التقليدية، والاستعاضة عنها بسلطة مستمدة فقط من الله وهي سلطة يقبلها المجتمع الإسلامي كما أنه يعتبر نفسه محاسبًا أمامها. وقد أوضح عبد الله دان فوديو بالتفصيل في كتابه «ضياء الحكّام»[7] الذي وضعه لكي يسترشد به مجتمع كانو ولكي يكون دستورًا جديدًا لهم. إلّا أنه مع ظهور المشاكل في ما بعد، كتب محمد بلّو والخلفاء الذين تلوه في الحكم رسائل إلى مختلف زعماء المجتمعات الجديدة يحددون لهم العناصر المهمة في النظام الجديد ويضيفون بعض التفاصيل العملية. وفي رأي البعض أن التاريخ السياسي والفكري للقرن التاسع عشر يمكن النظر إليه على أنه محاولة ممتدة لتنفيذ خطة المصلحين أو تعديلها. وهناك رأي آخر مؤداه أنه تاريخ لتطوير الإقتصادات الريفية للمنطقة وإيجاد تكامل بينها وتوثيق الصلة بينها وبين اقتصادات البحر الأبيض المتوسط أولًا، ثم اقتصادات المحيط الأطلسي في مرحلة لاحقة. وبالإضافة إلى اهتمامات المصلحين هذه، كان هناك أيضًا إحساس بضرورة ذلك وجديته إذا كان للمجتمع الإسلامي ان يُعاد بناؤه، ماديًا وروحيًا، قبل مجيء المهدي المنتظر.

(٧) للإطلاع على دراسة حديثة عن آراء عبد الله دان فوديو والسياق الذي نفّذت فيه، يمكن الرجوع إلى أ. أ. أ. حميد، ١٩٨٠. وللإطلاع على دراسة عامّة عن سياسات الخلافة وممارستها، يمكن الرجوع إلى م. م. توكور (M.M. Tukur)، ١٩٧٧. وقد أُعيدت في ما بعد الألقاب التقليدية التي كانت مستخدمة قبل الجهاد، وأعيدت أيضًا في بعض الإمارات. وكان من بين هذه الألقاب ألقاب تلقّب بها النساء ذوات الشأن في الأسرة الحاكمة (مثل ماداكي في كانو وانّا في سوكوتو). وقد بدأ الاهتمام مؤخّرًا بدراسة دور النساء وتنظيماتهن في القرن التاسع عشر. انظر ج. بويد (J. Boyd)، ١٩٨٢.

منصب الخليفة

كان منصب الخليفة من بين أهم التجديدات التي استحدثها المصلحون. فلقد كانت ولايات الهوسا والولايات المجاورة لها في القرن الثامن عشر وحدات سياسية تتمتع بالحكم الذاتي. وكانت بورنو تمارس درجة من السيادة على الولايات في أوقات مختلفة في الماضي، وكانت تستخدم لقب الخليفة، فقد كان حاكمها حتى في القرن الثامن عشر هو أكبر الحكام سنًّا وربّما اقواهم في المنطقة. وكان من الواضح، طبقًا للنظام الجديد، ان الامارات كانت تحت سيادة الخليفة في سوكوتو – وهو الذي تنبثق منه سلطة الحكم في مناطق معينة. وبحكم الأساس الواضح للخلافة في الممارسات الدستورية الإسلامية، كان الخليفة من الناحية الرسمية فوق كل شخصية محلية أو عرقية بشكل لم يسبق لحاكم من قبل، ومصداقًا لكون الخليفة لا يكتسب سلطته من مصدر دنيوي، كان لا بد أن يختلف دور الخليفة عن دور الحكّام السابقين، وأن يكون منصبه بعيدًا عن الطقوس الرسمية أو الشعائر الدينية، وكذلك بعيدًا عن مظاهر الثراء والبذخ.

وعندما توفي الشيخ عثمان دان فوديو في أبريل / نيسان ١٨١٧، كانت أراضي الخليفة قد قُسمت بالفعل إلى شريحتين رئيسيتين وأصبحت تُدار على هذا النحو. وكان التقسيم إلى مربعات قد أصبح شائعًا بدرجة كافية: ومن المرجح أن تكون بلاد الوادي وبلاد البورنو قد طبقت هذه الطريقة في التقسيم، وتوجد خرائط رمزية لمدن الهوسا وضعت طبقًا لهذا المفهوم. وكانت كل شريحة تقسم إلى قطعتين على أن يكون على رأس كل قطعة مسؤول محلي ويتبع كل مسؤولَيْن لمسؤول أعلى. وبتولي بلّو منصب الخليفة في ١٨١٧ تغيّر نمط الحكم.

فقبل عام ١٨١٧ كان الشيخ عثمان يُفوض السلطة بأكملها لمسؤولين اثنين فقط هما شقيقه عبد الله كوزير، وابنه محمد بلّو كأمير للسودان (أمير السود). أمّا بعد عام ١٨١٧ فقد ترك الخليفة (وهو الآن محمد بلّو) السلطة بأكملها عن الإمارات الغربية – كما كانت من قبل – لعمه عبد الله، الذي «أصبح الآن يُعرف بإسم الأمير»، ولكنه احتفظ لنفسه بالسلطة على الإمارات الشرقية مع تفويض السلطة التنفيذية لصديقه وتابعه قدادو الذي أصبح يُعرف بالوزير.

ولما كانت المسؤولية تتضمن الاحتفاظ بالضرائب التي تُجمع من المنطقة، كان من الطبيعي أن تقع أغنى الإمارات في مجال اختصاص الخليفة. وبالنسبة إلى الإمارات الشرقية، ولا سيما كانو وزارية في الفترة الأولى، فقد كان بوسعها أن تعزّز اقتصاد الخلافة من الناحية المالية. فبدون الأموال التي كانت توفرها لديوان الخلافة ما كان من السهل تطوير عاصمة الخلافة والمناطق الداخلية المحيطة بها، أو المحافظة على المستوى اللائق للحفاوة بالزوار الذين يتوافدون على دار الخلافة. وكان الأسرى والملابس وغيرها من الإحتياجات تُرسل بانتظام إلى دار الخلافة. وكانت للأسرى أهمية خاصة سواء من حيث توسيع الرقعة الزراعية في المنطقة المحيطة بسوكوتو والقرى المتاخمة لها (حيث لم تكن هذه المناطق تزرع من قبل)، وكذلك لإقامة التحصينات الدفاعية المناسبة، مثل الأسوار العالية المبنية بالطوب اللبن والمنازل

ذات الأسطح المسطحة التي لا تتأثر بالحريق وكذلك بناء المساجد في مناطق الاستيطان الجديدة(٨).

وتعد العلاقة بين سوكوتو وغواندو شديدة التعقيد بشكل لا يسمح بمناقشة تفاصيلها في هذا المقام، كما أنها كانت تعتمد إلى حدّ ما على الصفات الشخصية للأمراء في العهود المختلفة. ومع ذلك فقد كان هناك نوع من التنظيم المزدوج الشائع في غرب أفريقيا، وبموجبه كان أمراء غواندو بمثابة الأعمام الذين يمثلون السلطة الدينية (وقد عرف أمراء غواندو بالتقى والورع)، بينما كان الخليفة في سوكوتو هو ابن شقيق الحاكم وكان شابًّا نشطًا وكان مسؤولًا عن تسيير جميع الشؤون بما في ذلك السلطة السياسية العليا. ويبدو أن هذه العلاقة هي التي كانت قائمة بين عبد الله وبلّو، وبين خليل وعلي، وهكذا كانت حائلًا دون وقوع أي صراع وكانت مبررًا لعدم اهتمام غواندو بتوسيع نطاق سيطرتها على الإمارات التابعة لها.

وكانت العلاقة بين الأمراء الآخرين والخليفة في ما بين ١٨٢٠ و ٨١٤٥ تتسم بنوع من المساواة التي تميز رفاق السلاح وطلبة العلم السابقين أكثر ممّا تتسم بالرسميات المألوفة بين الرئيس والمرؤس. وعلى سبيل المثال فإن يعقوب أمير باوشي، وكان من المخضرمين الذين عاصروا العهد الأول ولم يكن من الفولبه كالآخرين، كان من أولاد عمومة الخلفاء الذين تتابعوا على الحكم بعد وفاة بلّو. ولم يكن هناك مفر من وجود قدر كبير من الإستقلال الذاتي لأن كل أمير عزز مركزه في إقليمه، ومع ذلك فمن الصعب أن نتأكد ممّا إذا كانت تعيينات معينة داخل الإمارات (مثل كانو) لم تكن تخضع لموافقة الخليفة أو تتم بتوصية منه، مثلما كان الشيخ عثمان يسيطر بعناية على التعيينات في أثناء الجهاد عن طريق التوزيع الدقيق لقادة القوات.

الإدارة في عهد الخلافة

ولما كان محمد بلّو يتمتع الآن بثلاث صفات رسمية هي الخليفة، ورئيس الإمارات الشرقية، ورئيس المناطق الداخلية من سوكوتو، كان لزامًا عليه أن يقيم إدارة للخلافة، فقد كان بحكم صفته الأولى مستغرقًا في تأليف الكتب وكتابة الرسائل التي تتضمن المشورة والنصح، بينما كان يتولى مهمة الدفاع العسكري عن سوكوتو بحكم دوره كقائد أعلى محلي. وعلاوة على ذلك، لم يكن الخليفة يتجاوز في أسفاره عادة حدود سوكوتو أو زامفارا. وهكذا كانت إدارة الخلافة مسؤولة إلى حدّ كبير عن الإشراف على الإمارات الشرقية، ولا سيما عن المحافظة على الريع الذي كانت تعتمد عليه الخلافة.

وكان بوسع الخليفة أن يعتمد في إدارته على خمس فئات هي: الأفراد المقيمين باستمرار في بلاطه – ومعظمهم من العبيد والطواشي الذين كانت واجباتهم تشمل على سبيل المثال العناية بالخيول – وعلى رفاقه السابقين في السلاح الذين أصبحوا الآن يقومون بدور

---

(٨) لا نعرف على وجه التحديد تاريخ بدء التحويلات إلى سوكوتو ولا قيمة هذه التحويلات، وإن كان المبلغ المطلوب ارتفع ارتفاعًا حادًّا في ١٨٥٠. انظر م. ج. سميث (M.G. Smith)، ١٩٦٠، ص ١٥٤ و١٥٧.

المستشارين والمبعوثين الخصوصيين، وعلى أسرته المباشرة وأقارب والده الشيخ، وعلى زعماء عشائر الفولبه المحلية، وأخيرًا على العائلات التي كانت تمثل مجتمع والده القديم وأصبحت تمثل طبقة العلماء في العاصمة. وقد أعطيت لها مناصب إقليمية ثانوية، بينما أعطيت المسؤوليات الإقليمية الرئيسية في داخل سوكوتو لرؤساء العشائر وأقارب الخليفة. وكان مستشارو الخليفة الذين أعطيت لهم بعض الألقاب مثل الوزير أو الخازن أو الجاري، أو الخازن الأعلى أو الجلاديما، هم حلقة الوصل بين الخليفة والإمارات التي كانت غالبيتها تخضع لمنصب الوزير. وكان هؤلاء المسؤولون أنفسهم موظفين خصوصيين من أفراد أسرهم، وكانوا يشغلون الأحياء المتميزة في المدينة. ومع ذلك ففي البداية كان دورهم طفيفًا نسبيًّا في الإدارة الإقليمية للمناطق الداخلية من سوكوتو أو في السياسات المحلية لسوكوتو، فقد كان يفوقهم في الأهمية أقارب الشيخ وأصهاره من العلماء، وكانوا يسمون «ساركين ياكي» أو أقارب الشيخ من المتعلمين وأنساله. ومع ذلك فبمضي الوقت تكاثر هؤلاء وتصاهروا وأصبحوا يمثلون قوّة ثرية قائمة بذاتها، وأصبحوا يلعبون دورًا متزايد الأهمية في سياسة سوكوتو ولا سيما في انتخاب الخليفة.

وكان من المهمّات الرئيسية لإدارة الخلافة تعيين الأمراء أو الموافقة على تعيينهم، وحسم أي منازعات قد تنشأ بشأن الخلافة. وكان مندوب الخليفة (مثل الوزير) هو الذي يعيّن الأمير الجديد في السلطة. فقد كان الوزير يحمل خطابًا مختومًا بخاتم الخليفة مع ترك مسافة خالية لكي يوضع فيها إسم الأمير. وفي السنة التالية، كان الأمير الجديد يأتي شخصيًّا إلى سوكوتو لتحية الخليفة. ولما كانت فترات خلو منصب الأمير قد تتخللها بعض التصرفات التي تنم عن الافتقار إلى القانون، كان من المهم الّا تنقضي فترة تتجاوز أسبوعًا قبل تعيين حاكم شرعي. وهكذا كانت لمندوبي الخليفة في بعض الحالات مسؤولية جوهرية. وبحكم هذه السلطة المتصلة بالتعيين أو الطرد، كان الخليفة ومندوبوه يقومون بدور الوسطاء في حالة وقوع نزاع كبير يتصل بالأمير؛ وكانوا يمثلون آخر درجة من درجات التقاضي. وكان لا مفر، مع اتساع نطاق الوزارة، ان تزداد المشاكل التي تندرج تحت سلطة الوزير لا سيما أن الوزير، بما له من مندوبين خصوصيين مقيمين في الإمارتين الرئيسيتين، وهما كانو وزارية، كان المندوب المتحوّل الوحيد للخليفة[٩].

وكان من المهمّات الأخرى لإدارة الخليفة تلقي أو جمع الهدايا، أو المكوس أو الجزية التي كان عليهم تسليمها إلى خزانة سوكوتو. وكانت هذه الجباية تتمّ مرّتين سنويًّا مع العيدين الرئيسيين في السنة الهجرية، ومع ذلك فإن عملية الجباية كانت تتمّ بدون شكّ في الإمارات بعد الحصاد، بصرف النظر عن تاريخ حلول العيد. وعلاوة على ذلك، كان الخليفة يرث جزءًا من ثروة الأمير لدى وفاته، كما أنه كان يتلقّى هديّة لدى تعيين الأمير. كذلك كان الخليفة يحصل على جزء من الغنائم بعد أي حملة في أي من الإمارات، برغم أن المبلغ كان يعتمد في

(٩) للإطلاع على دراسة تفصيلية عن الوزارة، يمكن الرجوع إلى م. لاست (M. Last)، ١٩٦٧(أ).

ما يبدو على الحاكم المحلّي وعلى مدى قوّة الضغط التي يمارسها مندوب الخليفة في ذلك. ونظرًا إلى أن معظم هذه الجبايات لم تكن له صفة رسمية، فليس مما يبعث على الدهشة إن كانت إدارة الخليفة تبدو جشعة في كثير من الحالات. ومع ازدياد الروابط السياسية وازدياد أهمية الوزارة ذاتها، أصبح الوزير في حاجة إلى مزيد من الهدايا لإعادة توزيعها، لكي يستطيع المحافظة على مكانه في النظام. وبمرور السنين، وعندما أصبح الوزير يقوم بدور أكبر في السياسة الداخلية لسوكوتو، كان على الوزارة أن تقيم قاعدة اقتصادية خاصّة بها لا تقلّ عن موارد غيره من عليّة القوم الذين كانت لهم أقاليم خاصّة بهم يقومون على إدارتها مباشرة. كذلك ازدادت متطلّبات الخليفة مع مرور السنين وتطوّر المركز الدولي للخلافة. إلّا أن الفقر النسبي الذي كانت تعاني منه المناطق الداخلية من سوكوتو، وزيادة عدد علمائها وطلّاب العلم فيها عن المتوسّط، وقلّة عدد مزارعيها، وكثرة رعاتها – وجميعهم كانوا يتهرّبون من الضرائب باستثناء الزكاة – جعل سوكوتو عبئًا على الإمارات الأخرى. وقد كان يبدو مفيدًا في الأصل أن ينمو المجتمع الجديد في منطقة لم تكن ملكًا لأحد وخالية إلى حدّ كبير من الإغراءات المادية.

ولكن ذلك جعل الخليفة معتمدًا على استمرار حسن النيّة من جانب الإمارات، وعلى قدرة إدارة الخليفة على ضمان حسن النيّة.

وكان من بين المشكلات حجم دولة الخلافة والوقت الذي يضيع في السفر لمسافات طويلة. وقد جاء في تقديرات أحد المعاصرين أن رحلة الانتقال من الغرب إلى الشرق كانت تستغرق أربعة أشهر، ومن الشمال إلى الجنوب كانت تستغرق شهرين. وبرغم أنه كان من الممكن أن يحمل أحد العدّاءين رسالة ويجري بها ليقطع مسافة ٦٥٠ كيلومترًا من سوكوتو إلى باوشي في ثمانية أيام، كانت سرعة التنقّل العادية للمسؤولين كالوزير نحو ٢٥ كيلومترًا يوميًا. وثمّة عامل آخر كان يكمن وراء ذلك هو الافتقار النسبي للإكراه العسكري.

الأنظمة العسكرية والسياسية

لم تكن دولة الخلافة تحتفظ بجيش عامل. وفي الحقيقة، فبالمقارنة مع الدول الأخرى المماثلة لها في الحجم، لا يمكن بحال من الأحوال اعتبار دولة الخلافة في سوكوتو آلة عسكرية[١٠]. فكثيرًا ما كانت التعبئة التي تنظّم سنويًا أكثر قليلًا من مجرّد مظاهرة لإبداء الولاء،

(١٠) من بين الدراسات التي تناولت الشؤون العسكرية بصفة خاصّة: ج. ب. سمولدن (J.P. Smaldone)، ١٩٧٧؛ ر. سي. سي. لو (R.C.C. Law)، ١٩٨٠؛ مع الإشارة إلى ر. هاريس (R. Harris)، ١٩٨٢، الصفحات ٨١–٨٥. والإطار العام الموضوع هنا، ولا سيّما في ما يتعلق بالتقليل من أهمية دور العسكريين، يختلف إلى حدّ ما عن التحليل الذي ورد في هذين الكتابين. وقد تفضّل ج. بويد (J. Boyd) باسترعاء انتباهي إلى تشكيل حرس خاص للخليفة لأول مرة في ١٨٥٠، ويبدو أن ذلك كان لدواعي الأمن الخارجي والداخلي على حدّ سواء (الحاج جونيدو (Alhaji Junaidu، ١٩٥٧، ص ٥٤) ولم تجر أي دراسات عن التشكيلات الخاصّة بالقصر والأمن برغم كثرة المراجع التي تناولت ذلك.

ولتهديد المعارضة، وفرض النظام والأمن على الحدود. فبعد الحملات التي شنّتها الخلافة في البداية لإقرار الحدود، لم يحدث أن عبّأت الخلافة قوّات من أجل فتح أراض جديدة، كما لم تكن هناك في الواقع خطط أو مطامع في ذلك. وفي الحقيقة، كانت مساحة حكم الخلافة تتّسع بإضافة أجزاء إليها من حين لآخر نتيجة لأعمال فردية من جانب الأمراء أو من جانب بعض القادة العسكريين الذين كانوا يعملون لحساب أنفسهم في الجنوب والشرق، ولكن هذا التوسّع كان نتيجة لسياسات الإمارات الداخلية بقدر ما كان نتيجة لسياسات دولة الخلافة. وبخلاف الالتزام العقائدي بالجهاد كان مطلب الخلافة الوحيد الذي من المحتمل أن يؤدّي إلى أعمال عسكرية في الإمارات هو الحاجة إلى تغطية العجز المستمرّ في ميزانية سوكوتو. وهكذا، فبرغم أن الخليفة كان يشترك في حملات كثيرة داخل منطقة سوكوتو – زامفارا، فإنه لم يحدث أن شنّ حملة خارج حدود هذه المنطقة. وبالنسبة إلى الحملات الرئيسية التي كانت تحدث من حين لآخر في الإمارات الشرقية، فقد كان الوزير هو الذي تولّى قيادة قوّات سوكوتو (أو كان أمير باوشي هو الذي تولّى القيادة كما حدث في مناسبتين).

ولم يكن الجيش قوّة محترفة كما لم يكن يقوم على فرق من الجنود العبيد، فقد كان كلّ مسؤول يقوم بتجنيد الجنود من أفراد أسرته ومن القرى الخاضعة لوصايته. ولم تكن الدولة هي التي تقوم بتوفير الأسلحة والركائب، كما لم يكن الجنود يتقاضون تعويضات ولكنهم كانوا يحصلون على نصيب من الغنائم. وبرغم أن الخدمة كانت واجبًا فإنها لم تكن إلزامية. ومع ذلك فقد كان ممّا لا شكّ فيه أن التخلّف عن الجندية للدفاع عن القرية ضدّ غارات السلب والنهب وضدّ الحيوانات الضارية كان ينطوي على الكثير من المخاطر. وكانت الحملات العسكرية تتمّ في فصل الجفاف، وعادة ما كان ذلك في بداية موسم الحصاد (برغم قلّة المتطوّعين للاشتراك في الحملات العسكرية في ذلك الوقت) بقصد إتلاف محاصيل الأعداء. وكان خوض المعارك في الموسم المطير من الأمور المتعذّرة، ولم يكن ذلك يرجع لضغوط الأعمال الأخرى ولطبيعة أرض المعركة فحسب، بل لأن سقوط الأمطار على الدروع أو على أوتار الأقواس المصنوعة من الجلد كان يؤدّي إلى كوارث. وكان نقص المياه اللازمة للرجال والخيل يحدّ من الإقدام على شنّ الحملات في أواخر الموسم الجاف، ومع ذلك فإن شنّ الهجمات المفاجئة التي تقوم بها فصائل صغيرة كان ممكنًا في أي وقت.

ولم يكن هناك تجانس في تسليح القوّات، برغم أن الغالبية كانت مسلّحة بالرماح والأقواس والسيوف، وكان البعض منهم يمتطي الخيل أو الجمال. وكان هناك من هم متخصّصون في الرماية، ولا سيّما بالسهام المسمّمة وذلك لتعويض الافتقار إلى القدرة على الاختراق، بينما كان البعض الآخر متخصّصين في استخدام الرماح المسنّنة. ولم تكن السيوف واسعة الانتشار، ولم يكن يعتد بها كثيرًا ما لم تكن مصنوعة من حديد محلّي جيّد أو من صلب مستورد. ولم تصبح البنادق متوافرة بكميّات ملموسة إلّا قبيل نهاية هذه الفترة، ثم مالت البنادق بعد ذلك إلى أن تكون قاصرة على القوّات الخاصّة شبه المحترفة (أي القوّات التي تتكوّن من العبيد)، إلّا أن عدم التدريب الكافي على استخدامها لم يجعل منها سلاحًا مهيبًا.

وكما كان الحال في الدول التي كانت قائمة في القرن الثامن عشر، كان الفرسان هم أفضل سلاح لدى الخلافة. وفي البداية كان المصلحون يفتقرون في «الجهاد» إلى الخيل والجمال، ولذلك فقد كانوا في وضع أضعف بالنسبة إلى قوّات الطوارق وقوّات ولايات الجوبير. بيد أن الفرسان لم ينجحوا كثيرًا ليس فقط في مواجهة الجنود المجاهدين بما كانوا يتحلّون به من بأس ورباطة جأش، بل كذلك في مواجهة الأسوار التي كانت تحيط بالمدن أو في مواجهة المعاقل الجبلية القوية. ويسجّل تاريخ الحملات الرئيسية التي خاضتها دولة الخلافة كثيرًا من الهزائم بالإضافة إلى الانتصارات، ولذلك ربّما كانت الكتائب قليلة العدد والمنقولة على ركائب أفضل تأثيرًا. لذلك كان هناك تكتيك يختلف تمامًا عن المعارك المنتظمة التي كانت تُعرف باسم «داجا» والتي كانت تسفر عن ارتفاع نسبة الخسائر في الأرواح، وهو شنّ الغارات العادية التي كانت تُعرف باسم «هاري» على السكّان المدنيين. ونظرًا إلى عدم تجانس قبائل مجتمع الهوسا لأنه كان يستوعب التجّار والعبيد واللاجئين، ونظرًا إلى سرعة تنقّل أفراده من مكان لآخر، كان من السهل زرع الجواسيس والمتسلّلين بين صفوف هذا المجتمع غير الحذر ومفاجأتهم في أماكن تواجدهم.

وقصارى القول إن الخلافة لم تدخل استراتيجية أو تكنولوجيا عسكرية جديدة، كما لم تكن تتمتّع بميزة ساحقة تتجاوز حجم مواردها المحتملة، كما أن هذه الموارد لم يحدث أن عبئت مرّة واحدة. وقد عصفت حرب العصابات، التي كانت نتيجة لتشرّد السكّان بعد الجهاد ونتيجة لنقص المواد الغذائية بسبب ارتباك النشاط الزراعي، بدولة الخلافة على مدى فترة طويلة من القرن وبرغم أن الشعور بعدم الأمن يمكن أن يسفر عن الكثير، فقد ارتفع الإحساس في بعض الأماكن على الأقلّ وفي فترة من الفترات باحتمالات الوقوع في الأسر والانضمام إلى فئة العبيد[١١]. وبرغم أنه كان من الممكن ترتيب دفع فدية وإطلاق سراح الأسير، وبرغم احتمال نجاح الأسير في الإفلات والهرب، فإذا كانت الأسرة بأكملها أو القرية برمّتها قد تعرّضت لغارة أدّت إلى تشتّت أفرادها، لم يكن أمام هذا الشخص ما يعود إليه. ويبدو أن التجارة لم تتأثّر كثيرًا بالحرب، على رغم احتمال إغلاق بعض المناطق أمام النشاط التجاري. وقد كانت القوافل التجارية مسلّحة، بينما تخصّص بعض التجّار في تزويد الجيوش بالخيل والأسلحة مقابل حصولهم على الأسرى لبيعهم كعبيد في مناطق بعيدة عن ديارهم.

ونظرًا إلى جوانب القصور، كانت الدبلوماسية جانبًا مهمًّا من سياسة دولة الخلافة[١٢]. ويبدو أن الخليفة كان يتولّى بنفسه معظم المراسلات السياسية. ولم يحدث أن قام الخليفة بأي

---

(١١) يتضمن الكتاب الذي أصدره أ. هـ. م. كيرك–غرين و ب. نيومان (A.H.M. Kirk-Greene and P. Newman) (مدراء التحرير)، ١٩٧١، ص ٢٩–١٠١، وصفًا حيًا لوقوع أحد الأشخاص في الأسر والعبودية في ١٨٥٠.

(١٢) للإطلاع على وصف عام عن الدبلوماسية يمكن الرجوع إلى: ر. أ. آديلي (R.A. Adelye)، ١٩٧٠؛ و م. مينا (M. Minna)، ١٩٨٢. ومن المرجّح أن يكون الاعتقاد بقرب نهاية العالم قد جعل العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى تبدو في المرتبة الثانية من الأهمية. وربّما يفسّر ذلك قلّة السجلات الدبلوماسية في محفوظات سوكوتو.

زيارات رسمية لدول أخرى، كما أن الخليفة لم يسبق أن أوفد أحد كبار موظّفيه في مهمّات إلى الخارج. وبدلًا من ذلك كان العلماء الذين يتنقّلون من مكان لآخر، والحجّاج والتجّار يقومون بدور حملة الرسائل، كما كانوا يأتون معهم من الخارج بأنباء التطوّرات السياسية. وكانت هناك مراسلات متبادلة مع المغرب وطرابلس وبريطانيا، بل كانت هذه المراسلات تُحفظ؛ ومع ذلك، فممّا لا شكّ فيه أن رسائل أهمّ من ذلك بكثير كانت تُنقل شفويًّا أو أنها فُقدت. بيد أن اهتمام محمد بلّو بالعلاقات الخارجية كان اهتمامًا فكريًّا بقدر ما كان تجاريًّا أو سياسيًّا. فلمّا كان توّاقًا إلى متابعة التطوّرات والأفكار والمستجدّات في شمال أفريقيا وفي مناطق العالم التي تتجاوزها – بل لمّا كان قادرًا على ذلك – فقد حرص على جعل دولة الخلافة جزءًا من العالم الإسلامي الخارجي. وفي الوقت نفسه، فنظرًا لشعوره بالقلق إزاء قرب نهاية العالم واحتمال الاضطرار إلى الهجرة شرقًا إلى مكّة، فقد حرص على ضمان بقاء الطريق مفتوحًا وعيّن أحد أقرباء الشيخ البعيدين للإشراف على طريق باغرمي.

كذلك كانت الدبلوماسية مهمّة في علاقات دولة الخلافة في الشمال والغرب. فعلى الجبهة الشمالية، كانت العلاقات مع الطوارق غامضة بقدر ما كان الموقف السياسي مائعًا. وكان سلطان أغاديس يُعدّ من الحلفاء القدامى، بما له من مطالب بالنسبة إلى السكّان المستقرّين وكذلك بالنسبة إلى السكّان البدو الرحّل في المنطقة. كما كان هناك حلفاء بين مختلف الشيوخ والتجّار. وقد حاول أحد الشيوخ، بصفة خاصّة، هو الشيخ محمد الجيلاني، تجهيز حملة جهاد، في محاولة يبدو أنها أصابت نجاحًا مؤقّتًا أفضل من النجاح الذي حقّقه جبريل بن عمر في أواخر القرن الثامن عشر[١٣]. بيد أن النبلاء من عشائر الطوارق، ولا سيّما من آل علم الدين وأتباعهم، أثبتوا أنهم من القوّة بما يكفي للحيلولة دون قيام طبقة متخصّصة قويّة من المسلمين. وترتيبًا على ذلك، لم تكن للخليفة بطانة من الشيوخ المنظّمين شبيهة بشيوخ الكونتا في تمبكتو، يمكنه أن يلجأ إليها طلبًا للعون. ولم تصادف محاولة الخليفة في سوكوتو تكوين مثل هذه البطانة بين الطوارق والقيام بدور الوسيط في شؤون الطوارق نجاحًا كبيرًا. وبدلًا من ذلك، كان بوسع علماء الطوارق ومؤيّديهم الالتجاء إلى سوكوتو والاحتماء بها.

بيد أن العلاقات مع شيوخ الكونتا في تمبكتو كانت ودّية. ولمّا كان علماء سوكوتو مركز الثقل الإسلامي الرئيسي في غرب أفريقيا، كان لديهم ميل إلى التطلّع في اتجاه بورنو، وكانوا يتبادلون القصائد والزيارات مع علمائها. وقد أخذ علماء سوكوتو ورد القادرية وبعض القصائد والمدائح من الكونتا، كما كان الكونتا في تمبكتو معقلًا وملاذًا للمتشدّدين من أتباع الطريقة القادرية في أثناء النزاع والخلاف الذي نشأ بسبب التيجانية[١٤].

---

(١٣) فيما يتعلق بالجهاد الذي خاضه محمد الجيلاني يمكن الرجوع إلى: هـ. ت. نوريس (H.T. Norris)، ١٩٧٥، الفصل الحادي عشر؛ د. حماني في ي. ب. عثمان (مدير التحرير)، ١٩٧٩، ص ٣٩٢-٤٠٧.

(١٤) فيما يتعلّق بالكونتا، يمكن الرجوع إلى أ. زِبادِيا (A. Zebadia)، ١٩٧٤.

بيد أن الخليفة الجديد في ماسينا خلق مشكلات لشيوخ الكونتا وكذلك لسوكوتو. وبرغم عدم وجود تفاصيل محدّدة وواضحة حتى الآن عن العلاقات بين سوكوتو وماسينا وعن تسلسل هذه العلاقات، فمن السهل رؤية الارتباط الوثيق بينها وبين المشكلات المحلّية التي كانت تشكّل أرضية النزاع بين كونتا وماسينا[١٥]. وبرغم أن سوكوتو كان بوسعها الزعم أنها تتمتّع بولاء بعض المناطق التي تمتدّ حتى حدود ماسينا، وأن هذه المناطق تتجاوز ليبتاكو، فلم يكن لغواندو وجود فعّال يعطيها الحق في المطالبة لماسينا نفسها. وكانت العقبة الرئيسية أمام وجود سياسة فعّالة إزاء الإمارات الغربية هي عدم القدرة الواضحة على السيطرة على محور أرنجونغو – ماوري – زابرما. ومع ذلك فربّما كانت هناك عقبة أخرى لا تقلّ عن الأولى في أهمّيتها وهي عدم رغبة أو استعداد غواندو لتنظيم نفسها عسكريًّا. وعلى غير حال سوكوتو، لم تكن غواندو تتمتّع بكثير من الدعم والتأييد المنتظم من ياوري، ونوبي، وإيلورين، فقد كانت جميعها تعاني درجة من الاضطرابات المدنية التي كانت الإمارات الشرقية في مأمن منها. وكان بوسع الأمير في غواندو أن يتوسّط وأن يقدّم المشورة، بل إنه توجّه بنفسه إلى نوبي، ومع ذلك فإن غواندو لم تكن تتوافر لديها القاعدة الكافية لإقامة قوّة فعّالة، كما لم تكن تتوافر لديها الإمكانات اللازمة للإنفاق على هذه القوّة وتدبير احتياجاتها، وظلّت كذلك حتى أواخر القرن التاسع عشر.

وأخيرًا، فإن عدم القدرة في البداية على التوصّل إلى حلّ وسط على الحدود مع بورنو – التي تحوّلت مناطقها الغربية إلى إمارات فتيّة هي هادجيا، وكاتاغوم، وميساو وجومبي (كما يتّضح من المراسلات الشهيرة بين محمد بلّو والشيخ الكانمي في أثناء الجهاد) – هو الذي حدّد طابع الجزء المتبقّي من القرن. وقد رُفضت الوساطة في أثناء السنوات الثلاث التي استغرقتها غزوات بورنو داخل المناطق الشرقية من كانو في ما بين ١٨٢٤ و١٨٢٦، ولم يكن من الممكن الوصول إلى سلام رسمي وعلني بين الدولتين. ومع ذلك، فقد انخفضت حدّة الأعمال العدوانية المنظّمة، بدون دبلوماسية وبدون تحقيق انتصار حاسم. وكان من نتائج ذلك أن توقّف تبادل الهدايا، وهي الرمز الملموس في العلاقات الدولية.

وكان الأسلوب الذي حقّق نجاحًا أكثر من ذلك هو الجمع بين السياسة والقوّة. وقد أسفر هذا الأسلوب عن عقد عدد من اتفاقات الهدنة (كما حدث مع كِتّي ولافيار توغو ١٨٦٦–١٨٧٤، على سبيل المثال) أو عقد عدد من المعاهدات مع المجتمعات الصغيرة المجاورة لدولة الخلافة، وهي التي عرضت عليها الخلافة الأمان في مقابل الجزية. وفي بعض المناطق، اشترط اتّفاق الجزية، التي كانت تقدّر بشكل جماعي، أن تكون هذه الضريبة أو الجزية على شكل أسرى وبعض البضائع الأخرى مثل الحصير، وهكذا كانت مماثلة للمساهمات التي كانت تقدّمها بعض الإمارات. ولكننا لا نعلم إلى أي مدى كانت حصّة الفرد

---

(١٥) فيما يتعلّق بماسينا، يمكن الرجوع إلى: و. أ. براون (W.A. Brown)، ١٩٦٩؛ و سي. سي. ستيوارت (C.C. Stewart) في ي. ب. عثمان (مدير التحرير)، ١٩٧٩، ص ٤٠٨–٤٢٩.

في الجزية مختلفة عن حصّة الفرد في الضرائب المفروضة على المسلمين داخل دولة الخلافة.

ولكننا إذا استبعدنا جانبًا الدبلوماسية والحرب، لوجدنا أن أكثر أدوات السياسة شيوعًا في العلاقات في ما بين الولايات هو الاقتصاد. ولقد كان التدمير العسكري للمحاصيل أو مخازن الغلال يمثّل جانبًا واحدًا فقط من ذلك. وكان من الممكن أن يحظّر دخول الأسواق على فئات معيّنة مثل الطوارق أو أن يحظّر عليها الحصول على سلع معيّنة مثل الحبوب أو الحصول على المياه من الآبار. ونظرًا إلى التفاوت في كمية الأمطار من مكان لآخر خلال السنة، كان من الممكن أن يكون هذا الحظر شديد الأثر. وكان من الإجراءات الأخرى الأقلّ أثرًا من ذلك فرض حظر على تصدير أو استيراد سلع معيّنة مثل الخيل أو الأسلحة أو الملح أو بعض أنواع الملابس، بينما كان من الصعب الاستمرار في فرض حظر بدون تمييز على المدن أو على مناطق معيّنة، لأسباب عديدة ليس أقلّها أن التهريب كان يحقّق مكاسب طائلة. ومع ذلك فإن ارتباك التدفّق الطبيعي للتجارة في دولة الخلافة بسبب الغارات التي كانت تقوم بها بعض القبائل مثل النينجى والمبوتاوا بلغ حدًّا من الخطورة يستدعي العلاج. وفي الحقيقة فإن تجارب النقص الشديد في المواد الغذائية وارتباك تجارة الحبوب، أثناء الجهاد جعلت أناسًا مثل محمد بلّو يدركون تمامًا أهمية تشجيع التجّار عن طريق الإبقاء على الطرق مفتوحة، وإقامة الأسواق وتطبيق القوانين التي تنظّم قيام النشاط التجاري على أسس منصفة. وكان من نتائج ذلك أنه عندما أصبح اقتصاد الخلافة أكفأ نسبيًّا من ذي قبل وأصبحت الشعوب المجاورة لدولة الخلافة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على تجارة دولة الخلافة وتجّارها، تزايدت أهمية السياسة الاقتصادية كأداة فعّالة من أدوات القوّة والنفوذ وتضاءلت أهمية الحرب.

الإمارات: الهيكلية السياسية

إن مناقشة التطوّرات في كلّ إمارة على حدة تتجاوز نطاق هذا الفصل. وسوف أجري مقارنة هنا بين الإمارات لكي أوضح الفروق الأساسية، ثم أقدم بعض التعميمات عن المجتمع في الإمارات.

وعلى رغم المعايير الفضفاضة التي كانت تُطبّق في البداية في ما يتعلّق بالأهلية للانتخاب، فإن جميع الإمارات باستثناء إمارة واحدة كان يعيّن لها أمراء على أساس مبادئ الوراثة والسن من بين فرع واحد من فروع إحدى العائلات. ومع ذلك، ففي بعض الإمارات كان تعيين الأمير بالتناوب بين فرعين أو أكثر من العائلة «المالكة». وفي زاريه وحدها كان منصب الأمير بالتناوب بين ثلاثة أفرع يختلف كلّ منها تمامًا عن الفرعين الآخرين.

وعلى رغم أن الدور وتوزيع المناصب تحت كلّ أمير لم يكن يتّبع نمطًا واحدًا، كانت الهيكليات السياسية للإمارات بصفة عامّة تندرج تحت نمطين يتفرّع كلّ منهما إلى نمطين فرعيين، على النحو التالي:

١. إمارات أُنشئت بتأييد مجموعات كبيرة متماسكة. وفي هذه الإمارات كانت بعض المهمات الحكومية الرئيسية والأقاليم توزّع بين أعضاء هذه المجموعات أو بين المرتبطين بهم. وكانت ذرية الولاة السابقين تحتفظ بحقوقها في المنصب وفي الممتلكات المرتبطة به. وهذا النوع من الإمارات (الذي توزّع فيه المناصب بين أفراد العصبيات) ينقسم إلى نوعين، هما:

أ) إمارات مثل زاريه وكانو، وفيها يقطن الولاة (بما في ذلك أقارب الأمير) في العاصمة ويشكّلون مجلس الأمير ويستخدمون مندوبين عنهم في تسيير أمور المناطق التي تدخل في اختصاصهم.

ب) إمارات مثل سوكوتو وكاتاغوم، وفيها يقطن الولاة المسؤولون عن المناطق (بما في ذلك أقارب الأمير) خارج العاصمة. ويتألّف مجلس الأمير من مستشارين يعيّنون بصفتهم الشخصية ولا تكون لهم علاقة بمجموعات الضغط الخاصّة. وهؤلاء المستشارون يقومون بدور الوسطاء بين الأمير والولاة والأقوياء خارج العاصمة.

٢. إمارات لم يتمّ تشكيلها بتأييد مجموعة أو أكثر من المجموعات الكبيرة، ولكنها تعتمد عوضًا عن ذلك على مجموعة غير متجانسة من الأفراد الذين يسيرون في ركاب الأمير مثل الأصدقاء أو العبيد (وكان هذا النوع من الإمارات يشكّل أقلّية ضئيلة). وفي هذه الإمارات لم يتطوّر نظام الأسر التي تحتفظ بحقّ شغل المناصب العامّة، كما لم يتطوّر، تبعًا لذلك، نظام للمناصب الدائمة التي تمنح لها ممتلكات من الدولة (وذلك بالطبع باستثناء منصب الأمير). وهذا النوع من الإمارات، التي كان نظام الحكم فيها يقوم على الأتباع، يُقسم إلى نوعين، هما:

أ) إمارات مثل هادجيا كانت السلطة فيها تتركّز في الأمير المقيم في العاصمة، وعادة ما كان الأمير يستعين بعدد كثير من العبيد في إدارته. ولم يكن مجلس الأمير رسميًا، كما لم يكن يقوم على توازن القوى بين مختلف المجموعات ذات المصالح الخاصّة.

ب) إمارات مثل إيلورين، أو نوبي أو الكانمي، وكانت إدارتها في دولة البورنو، وكانت تقوم على حكومة ثنائية قصيرة الأجل كان الحاكم التقليدي فيها يحتفظ لنفسه بدور «المعلّم» (كما كان الحال في نوبي وإيلورين) والشيخ (كما كان الحال في بورنو)، وكان يجلس على رأس السلطة في إدارة مركزية يشكّلها بطريقته من الأتباع.

وعادة كانت إمارات النوع الثاني تشهد حروبًا أهلية، أمّا الإمارات التي كانت الإدارة فيها تقوم على حكومة ثنائية، فقد تخلّصت في وقت مبكر من الحاكم التقليدي، كما حدث في كل من إيلورين ونوبي خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر، وفي بورنو في ١٨٤٦. بيد أن ذلك لم

يكن يحمل في ركابه السلام بالضرورة. فقد اندلعت الحرب الأهلية بين المطالبين بالحكم داخل أسرة الأمير في نوبي وهادجيا وبورنو، ولم تستطع نوبي ولا هادجيا إقامة حكومة مستقرّة حتى عام ١٨٦٠، حين أقامت نوبي هيكلية سياسية على غرار النوع ١(أ) (مثل زاريه، مع تناوب منصب الأمير بين فروع الأسرة)، بينما ظلّت كلّ من هادجيا وبورنو تحتفظان بحكومة تقوم على الأتباع وتعتمد على الأمير الذي يحتفظ بالسلطة العليا، تسانده حاشية كبيرة من عبيد البلاط.

والإمارات التي تندرج تحت النوع الأول أكثر عددًا وتنوّعًا. ومن التعجّل والسطحية الاستناد إلى ما إذا كان الولاة يقيمون في العاصمة أو خارجها كمعيار للتمييز بين هذه الإمارات. فالإقامة خارج العاصمة تعني وجود فئة من الوسطاء في العاصمة ممن قد ينظر إليهم في البداية على أنهم من أتباع الأمير. ومع ذلك فإنهم، في ضوء العصبيات التي يقوم عليها النظام السياسي، قد أنشأوا فروعًا خاصّة بهم. وكان من نتائج ذلك أن الأمير كوّن مجموعة من الأتباع الجدد من بين أولئك الذين لم يكن بوسعهم تكوين عصبيات خاصّة بهم، وهم عبيد القصر، ولكنهم كانوا يلعبون دورًا ثانويًا. وعلى النقيض من ذلك فإن إقامة الولاة في العاصمة كان معناه عدم وجود فئة من الوسطاء بينهم وبين الأمير. ومع ذلك فإن الأمير جمع حوله بمضي الوقت حاشية من عبيد القصر كانوا بمثابة المساعدين الشخصيين له، ولعب هؤلاء دورًا مهمًا في الحكومة. كذلك كانت إقامة الولاة في العاصمة تعني أنه كان من الممكن أن تسند إليهم المسؤولية عن عدد من المدن أو القرى أو التجمعات السكانية المتباعدة (مما يمنع قيام أي تكتّلات إقليمية تقوم على القوّة)، بينما كانت إقامة الولاة خارج العاصمة تعني وجود مقرّ الوالي في منطقة تدين له بالولاء بصفة عامّة، مع وجود بعض القرى التي كانت تدين في بعض الأحيان بولاء إقليمي آخر لوال آخر.

ولا يمكن تطبيق معيار محل الإقامة بتزمّت شديد. وقد عدّلت إمارت كثيرة القواعد التي تنظّم مقرّ أقامة الولاة بمرو السنين خلال القرن (وعلى سبيل المثال فإن منصب مداكي (والي) باوشي أعيد من ويز إلى العاصمة في بداية القرن)، كما أن كثيرًا من الولاة كان لهم أكثر من مقرّ، ولكن الوقت الذي كان يقضيه الوالي في كل مقرّ ليس معلومًا على وجه التحديد، كما أننا لا نعرف كم مرّة كان الوالي المقيم خارج العاصمة ينتقل إليها لحضور الاجتماعات المهمّة. وأخيرًا فإن الأهمية النسبية لمنصب الوالي كان من الممكن أن تتغيّر. وهكذا ففي إمارة مثل باوشي يبدو أن السلطة في ظلّ الأمير كانت تتذبذب خلال ذلك القرن بين مناصب الولاة المقيمين في العاصمة ومناصب الولاة المقيمين في بعض الأقاليم. ولكن محلّ الإقامة كان يعكس الظروف السائدة في الفترة المبكرة من تاريخ كل إمارة، كما كان يسترعي الانتباه إلى الاختلافات الاقتصادية والسياسية المهمّة بين الإمارات.

ومن الناحية السياسية، كانت الإمارات التي تندرج تحت النوع ١(ب)، أي الإمارات التي يوجد فيها ولاة للأقاليم يقيمون خارج العاصمة، تلبّي المطلب الأساسي للجهاد وهو إقامة مواقع حدود مستديمة يمكن في نطاقها إعادة بناء اقتصاد الإمارة من جديد. ونظرًا لافتقارها إلى مدن

خاصّة بها وإلى تجمّعات سكّانية مركّزة في مواقع مستقرّة يمكن الاستناد إليها كقواعد مستقرّة، لم تكن هذه الإمارات مستقرّة من الناحية العسكرية. ولقد خصّص جانب كبير من الجهد والوقت خلال السنوات الأولى من القرن من أجل بناء مواقع حصينة (وهي المواقع التي كانت تُعرف عند المسلمين باسم الرباط وكان أهلها يُعرفون باسم المرابطين) وإقامة تنظيم مناسب للنشاط الزراعي في مواجهة الهجوم أو التهديد بالهجوم. وعلاوة على ذلك، فعندما كان من الواجب تسكين الرعاة أو استيعاب بعض المجموعات من غير المسلمين في الإمارة، كان لا بدّ من مساعدة هؤلاء على إعادة تطويع أنفسهم بما يتّفق مع المهن الجديدة والقواعد التي تنظّم حياة المسلمين في الرباط. وتتضمّن الكتب والرسائل المتبادلة بين الزعماء المصلحين وصفًا حيًّا للمشاكل التي شهدتها هذه الحقبة من الزمن.

ومن الناحية الاقتصادية كانت هذه الإمارات تعاني من نقص مزمن في الأيدي العاملة. ولم تكن طرق التجارة قد استقرّت بعد كما لم تكن تتمتّع بالحماية الكافية. وكان خطر الهجوم من السكّان المشرّدين أو ذوي المواقف العدائية إنما يرجع إلى نقص الأراضي المأمونة اللازمة لممارسة الزراعة. وباختصار، لا ينبغي التهوين من حالة عدم الاستقرار التي كانت تعاني منها بعض الإمارات خلال الفترة الأولى، كما لا ينبغي المبالغة في تقرير الطابع الرسمي للحكم أو التنظيم السياسي. وإزاء هذا الوضع غير المستقرّ في أساسه، كان الخطر سواء في بداية القرن أو على مداه هو أن يحاول الوالي القويّ الحصول على الاستقلال الذاتي الكامل وأن يطلب من سوكوتو الاعتراف به كإمارة مستقلّة. وفي مثل هذه الحالات، لم يكن بوسع الدبلوماسية دائمًا أن تمنع وقوع النزاع المسلّح.

وكان الاتجاه على مدى سنوات ذلك القرن هو أن تصبح دواوين الولاة المقيمين في العاصمة أقوى من دواوين الولاة المقيمين خارجها، وذلك باستثناء حالة أو حالتين. وبناء عليه، ظهر ميل بين الولاة الذين كانوا يريدون المحافظة على مراكزهم من بين المقيمين خارج العاصمة (ولا سيّما بين أفراد أسرة الأمير الذين كانت لهم مطالب خاصة بوراثة الحكم) إلى الإقامة في العاصمة. وكان هذا الميل يرتبط بازدياد عدد السكّان واستقرار الأمن على الحدود، وبالاستيعاب التدريجي للفئات والمجموعات التي كان لكلّ منها ما يميّزه من قبل داخل مجتمع الخلافة المتجانس، وبإعطاء الطابع الرسمي لمنصب الأمير باعتباره المصدر الوحيد للسلطة في الإمارة.

أمّا الإمارات التي كانت تندرج تحت النوع ١(أ)، وهي التي كان الولاة فيها يقيمون في العاصمة، فقد شهدت تجارب تختلف بشكل ملموس عن النوع السابق خلال الفترة الأولى من حكم الخلافة، حيث لم تكن الظروف مواتية لقيام بلاط كبير في العاصمة إلّا في كانو وزاريه، فلم تكن العاصمة قد أُقيمت وأصبحت جاهزة للسكنى بعد، كما لم يكن اقتصادها المعتمد على الإنتاج الزراعي وشبكات التعامل التجاري قد استقرّ تمامًا بعد. كذلك كان الدفاع يمثّل مشكلة وإن كانت أهون من غيرها. فقد كان من الممكن تحويل بعض المدن القائمة إلى رباط برغم أن الأعداد الكثيرة من السكّان المستقرّين لم تكن تغلب عليهم نزعة التمرّد والثورة في الوقت الذي لم يكن ملوك كانو وزاريه المخلوعين يمثّلون فيه خطرًا كبيرًا من أماكن منفاهم البعيدة.

ونظرًا إلى القوّة الاقتصادية لهذه الإمارات، لم تعد دولة الخلافة قادرة على الاستغناء عنها كمصدر للتمويل، كما أنه إذا قُدّر للأمير أن يستأثر بالسلطة في أي منها فإن ذلك كان من المحتمل أن يغريه على منافسه الخليفة. وبناء عليه كان الهدف، سواء بالنسبة لإدارة الخليفة أو للمجموعات التي حُجب عنها منصب الأمير، هو منع أي تركيز زائد للسلطة. وقد أمكن حلّ هذه المشكلة في زاريه بتناوب منصب الأمير والمناصب المهمّة الأخرى في ما بين ثلاث عصبيات متميّزة، وباستعداد الخليفة لخلع أي من الأمراء، وأخيرًا نظرًا إلى أن فترة تولّي منصب الأمير كانت قصيرة نسبيًا (فقد كانت أطول فترة هي أربعة عشر عامًا وتمتّع بها اثنان من الأمراء فقط). وكان من نتائج هذا الحلّ والعيوب التي ترتّبت عليه أن الأمير في بعض الأحيان كان عاجزًا وقليل الحيلة. وعلى النقيض من ذلك، فإن امتداد الحرب الأهلية التي أعقبت اعتلاء الأمير الثاني – وهو ابراهيم دابو – للسلطة، وكذلك امتداد عهد الأمير في الحكم إلى ٢٧ عامًا (١٨١٩–١٨٤٦) قد استبعدا تناوب المناصب كحلّ لمشكلة التركيز الشديد للسلطة. وبدلًا من ذلك، أصبحت القوّة التي يتمتّع بها الولاة في أقاليمهم، وكذلك استقلالهم باعتبارهم من مستشاري الأمير وممن يستطيعون إنزاله عن العرش، مضمونة – وإن لم يكن نجاحهم في ذلك كاملًا لأن الحكم الثاني الذي استمرّ ٢٧ عامًا (الذي تولّاه الأمير الرابع عبد الله بن دابو) أسفر عن زيادة تركيز المناصب والموارد في أسرة الأمير. ولم يكن لدى سوكوتو المبرّر الكافي، وربّما لم تكن لديها القدرة أيضًا على خلع الأمير في كانو. وهكذا ضاقت دائرة المؤهّلين لشغل المناصب (لأن أهليّة تولّي المناصب كانت تعتمد على ما إذا كان الأب من أصحاب المناصب)؛ وكان عدم تولّي المنصب معناه التعرّض للفقر النسبي وفقدان المكانة للشخص نفسه وذرّيته وأتباعه. لذلك كانت المنافسة بين أفراد الحاشية «الملكية» شديدة، وأدّت إلى نشوب حرب أهلية مريرة استمرّت عامين، في ما بين ١٨٩٣ و ١٨٩٥. وعلاوة على ذلك، فإن تركيز الولاة في العاصمة لم يؤدّ فقط إلى ارتفاع تكاليف الإنفاق على الطبقة الأرستقراطية الحاكمة التي يتزايد عددها بسرعة – وهي تكاليف ربّما كان بوسع كانو أو زاريه فقط تحمّلها في البداية – بل إنه أدّى كذلك إلى زيادة مخاطر النزاع في النهاية في مركز الإمارة. وعلى عكس ذلك، كانت الحروب الأهلية في نهاية القرن في الإمارات التي تندرج تحت النوع ١(ب) – جومبي وكاتاغوم – تنتشر من المركز إلى الأطراف. وكان من المفارقات أنه كان لا بدّ من الأخذ بالنظام اللامركزي في باوشي لدرء خطر انتقال مشاعر التمرّد والثورة من العاصمة إلى الأقاليم. إلّا أنه بزيادة انخفاض قيمة المناصب المتاحة لأقارب الأمير في مركز السلطة (بعد فترة من تركيز السلطة في المركز قويت نسبيًا إدارة القصر بما فيه من مستشارين شخصيين للأمير وموظّفي البلاط من العبيد) لم يؤدّ النظام اللامركزي إلّا إلى زيادة حدّة المنافسة على المنصب المهمّ الوحيد المتبقّي، وهو منصب الأمير. وكانت النتيجة هي وقوع حرب مأساوية داخل العاصمة وفي المناطق المحيطة بها في ما بين ١٨٨١ و ١٨٨٢.

وفي حالة كاتسينا، أفضى النظام المركزي الأصلي الذي كان يقوم على مجموعة محدودة نسبيًا من العصبيات إلى قيام حكومة ذات طابع مستبدّ في البلاط لمواجهة النزعة العسكرية.

وقد وقعت هذه التغيّرات بدون حدوث نزاع مدني، وكان ذلك يرجع في جانب منه إلى أن المناطق البعيدة عن العاصمة كانت تتمتّع بقدر ملموس من الحكم الذاتي، وكان رخاؤها المتزايد يقلّل من أهمية وجود الوالي في العاصمة.

لقد اقتصر حديثنا حتى الآن على المستويات العليا من النظام الإداري. أما الإدارة على مستوى الجماهير فقد كانت تتّسم بمزيد من التجانس (على غرار ما كان قائمًا في الأنحاء الأخرى من غرب أفريقيا). وكانت أصغر الوحدات أو الأسر أو المخيّمات يتمّ تجميعها في وحدات أكبر بحسب الإقليم أو القرابة. وعمومًا كانت علاقات القربى هي التي تجمع بين الرعاة من الطوارق أو الفولبه أكثر ممّا تجمع بين من يزاولون النشاط الزراعي. وكان من نتائج ذلك أن احتفظ الرعاة بزعمائهم الذين كان يُطلق عليهم لقب أرضوين أو تامبورا. وبفضل تماسكهم اكتسب الرعاة قوّة سياسية لم تكن للمزارعين الذين لم تكن تربط بينهم صلات القربى. بيد أن هذه القوّة التي كانت تفوق قوّة بقيّة السكّان لم يُقدّر لها أن تستمرّ في النصف الثاني من القرن.

وفي المدن والقرى الكبيرة المقسّمة إلى أحياء كان على رأس كلّ حيّ ممثّل؛ ويقوم بالتنسيق بين ممثّلي الأحياء شخص يُعرف باسم «ماي غاري» أو «مغاجي» أو «دغاتشي» أو «موكوشي». ويقوم بدور حلقات الاتصال بين ممثّلي السكّان المحلّيين والمستويات العليا من الإدارة موظّفو الوالي المكلّفون بهذه القطاعات ويُعرفون بامس «جاكادو». كذلك كان هناك موظّفون مكلّفون بنقل الرسائل والتعليمات بين مكاتب الولاة ومكتب الأمير. وبرغم أن المهمة الأولى للإدارة كانت تتمثّل في جباية الضرائب، فإنها كانت عملًا سياسيًا بقدر ما كانت عملًا اقتصاديًا. وكان سداد الضرائب رمزًا للخضوع والطاعة بينما كان عدم الاستجابة لسدادها دلالة على العصيان والتمرّد. وكجزء أساسي من عملية تحميل الضرائب، كانت الإدارة تقوم بجمع المعلومات السياسية، والموافقة على التعيينات وتحصيل رسوم التركات، وحراسة ممتلكات الغرباء الذين يموتون في الطريق ثم إرسالها إلى ذويهم، وتنظيم إلقاء القبض على المجرمين أو العبيد الذين يلوذون بالفرار، وترحيل المتّهمين في القضايا المدنية، وترتيب إطلاق سراح من يقبض عليهم بدون وجه حقّ أو الذين تسدّد لهم الفدية، وعرض القضايا المعقّدة على الوالي للوساطة فيها، أو الدفاع عن أنفسهم في شكاوى الظلم والاضطهاد التي تُعرض على بلاط الأمير. كما كانت الإدارة تنظّم عملية التجنيد في أوقات الحرب لشنّ الغزوات. وتتضمّن الرسائل التي احتفظت بها ذرّية كبار الموظفين في سوكوتو وغومبي وباوشي بعض المعلومات والإشارات عن الأعمال الإدارية في أواخر القرن التاسع عشر.

البنية الاجتماعية

كان المجتمع في دولة الخلافة يُقسم عمومًا إلى فئتين: فئة الرسميين أو الطبقة الحاكمة ومن يلوذون بهم وتتألّف من أصحاب الألقاب، وذويهم، والعلماء، والأتباع والعبيد الذين يخدمون في المنازل. أمّا الفئة الثانية فهي فئة غير الرسميين، وهم المشتغلون بالزراعة، والتجارة وجميع الحرف الأخرى التي كان يتميّز بها اقتصاد الخلافة المعقد والمنتج، بالإضافة إلى أتباعهم من

العبيد. ولم يحدث أن كانت هناك حدود فاصلة تمامًا بين الفئتين، ولذلك كان التنقّل في ما بين الفئتين قائمًا وواردًا. ومن ناحية أخرى فإن العلماء والعبيد كان من الممكن أن يرتبطوا بأي من الفئتين. ومع ذلك، فإن العلماء – على سبيل المثال – لم يكونوا يميلون إلى الارتباط المطلق بالطبقة الحاكمة. وكان من نتائج ذلك أن كان العلماء يتميّزون بالورع والبعد عن السلطة والارتباط الروحي بالشيخ عثمان دان فوديو، مؤسّس دولة الخلافة.

وكان ممّا يميّز فئة الرسميين أو الطبقة الحاكمة الاستقرار النسبي في مكان واحد. فإذا هم تركوا الإمارة التي يقيمون فيها فإنهم كانوا يتركون وراءهم حقوقهم في تولّي المناصب الرسمية، لأن هذه الحقوق لم تكن تنتقل معهم إلى أماكنهم الجديدة، ومع ذلك فقد كان من حقّهم الاحتفاظ بالألقاب كنوع من المجاملة. وفي المقابل كان العامّة يستطيعون التنقّل من إمارة إلى أخرى، وهذا ما كانوا يفعلونه لو أنهم شعروا بالاضطهاد الشديد، وإلّا اعتبرتهم السلطة من الفارّين وألقت القبض عليهم. وفي حين لم يكن بوسع العبيد أن يتنقّلوا من مكان لآخر وإلّا اعتبرتهم السلطة فارّين وألقت القبض عليهم، كان العامّة (التالاكاوا) يسيطرون على التجارة والنقل وجميع الحرف التي تتطلّب عمّالًا حرفيين، وكان بوسع هؤلاء الانتقال من مكان لآخر آخذين معهم عبيدهم كمساعدين لهم أو كحمّالين.

وكانت هناك علامة أخرى تميّز أهل السلطة وهي اهتمامهم بسلسلة النسب، والحرص على مصاهرة ذوي الجاه والسلطان والتقيّد الشديد نسبيًّا بقواعد التوارث عن الآباء. وعلى العكس من ذلك، كانت هناك ملامح عامّة يتميّز بها عامّة الناس بحسب المناطق أو المجموعات العرقية مثل علاقات الوجه أو التقاليد المميزة، ولكنّهم لم يكونوا يحفلون بالتفاصيل الدقيقة عن سلسلة الأنساب. وبرغم أن العامة كانوا عادة يتوارثون حِرَف الآباء فلم يكن هناك نظام طبقي صارم مثلما كان في الأنحاء الأخرى من غرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فبرغم أن زوجات كبار أصحاب المناصب العامة كنّ يلبسن البوردة ويعشن في بيوت كبيرة متعددة الزوجات ومليئة بالمحظيات والجواري، لم تكن زوجات العامّة يعانين من القيود الصارمة، وكنّ في معظم أنحاء بلاد الخلافة يشاركن في التجارة، وفي إنتاج السلع بغرض البيع، وفي الزراعة.

ولا يمكن وضع تقديرات واقعية عن نسبة السكّان المرتبطين بأصحاب المناصب العامة والرسمية. ومع ذلك تشير التقديرات إلى أن نسبة العبيد إلى الأحرار كانت تراوح من أ:٤ إلى أ:٢، بيد أنه ليس من الواضح كيف حسبت هذه النسب. ومن المرجّح أن عدد العبيد في الشريحة المرتبطة بأصحاب المناصب العامة قد ازداد بتقدّم القرن التاسع عشر، ومن المؤكّد أن أهمية المواقع التي كان يشغلها بعضهم قد ازدادت بعد الاعتراف بقيمة الولاء الشخصي للموظفين الذين لم يكونوا يمثّلون أي منافسة سياسية في حكومة الأمير. ومع ذلك، فإن التغيّرات في نسبة العبيد إلى الأحرار في المناطق الريفية ليست معلومة، وإن كان من المرجّح أن عدد العبيد ازداد بمرور الوقت خلال القرن التاسع عشر. وكان الأسرى يمثّلون حلًّا لمشكلة العجز المزمن في اليد العاملة، ولا سيّما في المناطق غير المأهولة مثل سوكوتو، حيث أُقيمت فيها الإمارة على حافّة الولايات القديمة في المنطقة. كذلك كانت المناطق ذات السهول

الكبيرة مثل باوشي في حاجة إلى الرجال ليعملوا في الأرض، ونسبة الأسرى الذين كان يُعاد تصديرهم للبيع على ساحل المحيط الأطلسي أو في شمال أفريقيا ليست معلومة. ومع ذلك فقد كانت هناك ضوابط وقيود بشأن العبيد الذين يتمّ بيعهم للتصدير، كما أن تجارة العبيد نفسها تدهورت في النصف الثاني من القرن[١٦].

وكان مسموحًا للعبيد بحيازة ممتلكات خاصّة بهم وبأن يُتاح لهم الوقت للعمل لحسابهم الخاص، وكان بوسعهم دفع الفدية وتحرير أنفسهم. ولم يكن أصحاب العبيد يجدون على الدوام العمل الكافي لهم، وكانوا على استعداد للسماح لهم بالعمل لدى الغير بالأجر. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان البعض يعتقون العبيد مقابل ما قاموا به من خدمات أو يعتقونهم في بعض المناسبات أو من قبيل شكر الله على ما أنعم به عليهم. ولكن، هنا أيضًا، لا توجد بيانات عن عدد العبيد الذين أعتقهم أصحابهم أو عن نسبة من نالوا حريّتهم من العبودية.

وكان بوسع الجواري (العبيد من النساء) أن يتزوجنّ من بين العبيد، وكان أبناؤهم في العادة يصبحون جزءًا من أسرة صاحب البيت بدون تغيير وضعهم كعبيد. ومع ذلك، فقد كان بوسع الجواري أن يلدن أطفالًا لرجال أحرار، وفي هذه الحالة يصبح الأبناء أحرارًا كما أن الجواري أنفسهن يصبحن أحرارًا بوفاة أصحابهن. ولما كان من المعتاد أن يتّخذ رجال الأُسر الملكية محظيات لهم قبل زواجهم الرسمي، كان كثير من الأبناء الكبار من أبناء المحظيات. وعلى عكس التقاليد المرعية في قبائل الفولبه، على سبيل المثال، لم تكن الشريعة الإسلامية تقرّ أي تمييز بين أبناء الزوجة الحرّة وأبناء المحظية في ما يتعلّق بالإرث. وكان من نتائج ذلك أن كان عدد من الأمراء من أبناء المحظيات، وفي الحقيقة فقد كانت الأم المحظية من الشروط الأساسية المؤهلة للأمير «الحقيقي»، ويبدو أن ذلك كان مرجعه أن الأمير لم يكن يتأثر بنسب الأم. كذلك لا تعترف الشريعة الإسلامية بالتمييز الشائع في غرب أفريقيا بين العبيد الذين يولدون في الأسر والعبيد الذين يولدون أحرارًا، وهذا معناه أن أولاد العبيد لا يُباعون عادة خارج البيت الذي ولدوا فيه. وبرغم أن هذا التمييز بقي معمولًا به في مناطق معيّنة أو بين طبقات معيّنة (تعدّ كلمة كوشيناوا في لغة الهوسا مساوية لكلمة حراتين في لغة أهل بورنو وفزّان) يبدو أن الحظر الرسمي الوحيد الذي فرضه المصلحون أيام الجهاد كان يقضي بعدم تصدير العبيد المسلمين إلى الخارج ولا سيّما إلى الدول المسيحية، أي ان العبيد لم يكونوا بحكم مولدهم سلالة نسل خاص بل أعضاء في مجتمع إسلامي. ولكن هذا التغيير معناه أيضًا أن العبيد أصبحوا أكثر تداولًا في الأسواق ومن ثم أكثر انتشارًا.

---

(١٦) لم تنشر حتى الآن أي دراسة تفصيلية عن العبودية بجميع أشكالها في خلافة سوكوتو، ومع ذلك هناك دراسات تناقش المشكلة في مناطق معيّنة أو فترات معيّنة. وعلى سبيل المثال، فبالنسبة إلى كانو يمكن الإطلاع على ب. هيل (P. Hill)، ١٩٧٧، الفصل الثالث عشر. وبالنسبة إلى زاريه يمكن الإطلاع على ج. س. هوجندورن (J.S. Hogendorn)، ١٩٧٧. وبالنسبة إلى أداماوا، يمكن الإطلاع على ب. بيرنهام في ج. ل. واتسون (P. Burnham, in J.L. Watson) (مدير التحرير)، ١٩٨٠. وبالنسبة إلى تجارة العبيد بصفة عامّة يمكن الإطلاع على د. سي. تامبو (D.C. Tambo)، ١٩٧٦.

ولم يكن العبيد يدفعون ضرائب. ومع ذلك، فإنهم كأبناء أو كزوجات كانوا يعملون في البيت (أي لمصلحة رب الأسرة) إلى جانب غيرهم من العبيد المعتادين، وكانوا يساهمون بثلاثة أرباع وقتهم تقريبًا لمصلحة المالك. ولكن العبيد – على عكس الأبناء – ما كان لهم أن يتوقّعوا الإرث أو أن يصبحوا أربابًا لأُسر خاصة بهم وكانوا يبقون على الدوام «أولادًا». أمّا في قرى العبيد التي تملكها الدولة أو تملكها الأُسر، فقد كانت للعبيد أُسر خاصّة بهم وكانوا يعملون تحت إمرة رؤساء لهم، وكانت هذه القرى ظاهريًّا لا تختلف عن قرى الأحرار.

ولم يكن العبيد وحدهم هم الذين لا يدفعون ضرائب، بل كان هذا أيضًا هو شأن الكثير من أصحاب العبيد. وليس من المعروف من الذي كان يدفع الضرائب، أو مقدار هذه الضرائب وفي أي وقت كانت تسدّد. وعلى سبيل المثال، فقد كان أهالي سوكوتو معفيين من الـ «كوردين كاسا»، وهي ضريبة الأراضي العامة التي تُعرف بـ «الخراج»، وكان الرعاة من الفولانيين يدفعون ضريبة «جانغالي» على قطعانهم (برغم أن البعض كان يسمّيها رسميًّا بالجزية بينما كان البعض الآخر يسمّيها زكاة). وكان كل مزارع من الهوسا يسدّد ٢٥٠٠ قطعة عملة تقريبًا سنويًّا في عام ١٨٥٠ في كانو، أمّا في زاريه فقد فرضت ضريبة على فلاحة الأرض، سُمّيت ضريبة الفأس (ويبدو أن ذلك لأن النساء كن يلعبن دورًا أكبر في الزراعة هناك)، وفرضت ضريبة أعلى على الماغوزاوا (الهوسا من غير المسلمين) في كانو، ويبدو أن ذلك للسبب نفسه. وبخلاف ذلك، كانت تفرض ضرائب أعلى على جميع المجتمعات المحلية غير المسلمة كجزء من وضعها الثانوي داخل الدولة الإسلامية. وكان التجّار وأصحاب الحِرَف المعنية (مثل الصبّاغين) والذين يزرعون محاصيل ترفية، يدفعون ضرائب، ولا سيّما في المواسم الجافّة. وعلاوة على ذلك، كانت الهدايا تُقدّم سنويًّا في المناسبات السارّة وفي حالات الحداد. وبطبيعة الحال، كانت هناك زكاة كما كانت الحملات الحربية تستولي على كميات من المواد الغذائية كلّما مرت بإحدى المناطق. ومن الواضح أنه يتعذر حساب نسب الضرائب، ولا شكّ أنها كانت تتباين كثيرًا. ومع ذلك فعلى سبيل التخمين والتعميم، يبدو أن النسبة المئوية من الدخل السنوي التي كانت تُفرض كضريبة زراعية أساسية كانت منخفضة نسبيًّا، وكانت تعادل تقريبًا أقلّ قليلًا من يوم عمل واحد أسبوعيًّا طوال موسم الزراعة.

وكان أصحاب الوظائف العامّة يدفعون الضرائب على شكل ضريبة التركات، كما كانوا يقدّمونها لدى تعيين أمير أو خليفة جديد. وكان الدخل الذي يحقّقه هؤلاء يتكوّن من حصة الضرائب التي يقومون بجبايتها وحصة من الغنائم ومن الهدايا، ولكن ربّما كانت نفقات معيشتهم تأتي، إلى حدّ كبير، من فائض المزارع التي يعمل فيها العبيد، وهي المزارع التي تؤول إليهم بحكم مناصبهم أو التي تملكها أسرهم.

وبالمقارنة ببعض الولايات، لم يكن استهلاك الشريحة الاجتماعية المرتبطة بأصحاب الوظائف العامّة استهلاكًا ترفيًّا أو لافتًا للنظر. وباستثناء الجياد والملابس، كانت أبرز علامات الثراء تتمثّل في عدد الأتباع من الرجال الذين لا عمل لهم ومقدار ما ينفقه أفراد هذه الفئة من صدقات، وفي أوجه البِرّ والإحسان. ولذلك كان لا بدّ من توافر كميات كبيرة من الغذاء. ومع

ذلك فباستثناء التوابل، واللّحم، والعسل والكولا، كان الغذاء بسيطًا وخاليًا من التعقيد. ولم تكن الدواوين، بما في ذلك ديوان الخليفة نفسه، مزوّدة بتجهيزات غالية، فلم تكن هناك كراسي للعرش أو مقاعد محلاّة بالذهب، كما لم تكن هناك تيجان أو جواهر ثمينة، بل إن ثياب أهل السلطة كانت خالية من مظاهر الترف والتبذير على عكس ثياب الأسانتي (وبدلًا من ذلك كانت الثياب البيضاء البسيطة هي الرمز المعترف به لمن يشغلون الوظائف الكبيرة).

ومع ذلك، فقد كان هناك تفاوت كبير في الثراء ليس فقط بين أُسر الرسميين والعامّة بل كذلك في ما بين العامّة. وكان من المؤشرات الواضحة على ذلك طريقة توزيع العبيد بين السكّان. فقد كان بعض المزارعين (بل بعض من العبيد أنفسهم) يملكون مائة عبد أو أكثر. ومع ذلك فقد كانت أثمان العبيد منخفضة لدرجة أن معظم الأُسر كان بوسعها أن تملك واحدًا أو اثنين من العبيد. وعلى سبيل المثال، فقد كان رعاة الفولبه يستخدمون العبيد في المساعدة في رعي القطعان، بينما كان الماغوزاوا (أو غير المسلمين) يستوعبون العبيد في أسرهم. ومع ذلك، لم يكن الثراء من المظاهر الدائمة. فقد كان دفع فدية بالإضافة إلى هروب أحد العبيد من شأنه أن يقضي على ثراء أسرة المزارع خلال سنوات قليلة، كما وقع في أحداث كارو بعد عام ١٨٨٠[١٧]. وكان يحدث الشيء نفسه في حالة فقدان إحدى القوافل. وعلاوة على ذلك، فلما كانت الثروة تقسم بين جميع الأبناء، ولما كان الرجال الأثرياء يتزوّجون من أكثر من زوجة بما يترتب على ذلك من كثرة الأبناء، فنادرًا ما كانت ثروات عامّة الناس تبقى من جيل لآخر. وأخيرًا، فإن الخلافة في جوهرها – كما يتبيّن من كتابات مؤسسيها ومن الأشعار العلمية والأغاني والأهازيج الشعبية – لم تكن تقيم وزنًا كبيرًا للثراء الفاحش أو الاستهلاك المترف.

لذلك، أرى أن:

١. مستوى الضرائب التي كانت تُفرض عادة على المواطنين الأحرار كان منخفضًا بدرجة مقبولة، وهذه الضرائب التي كانت تُفرض على إنتاج العبيد كانت أعلى من ذلك بكثير، فإنها لم تكن ممّا ينوء به كاهلهم، وربّما لم تكن أكثر مما يمكن للابن أن يساهم به في أسرة أبيه.

٢. مستوى استهلاك أُسر المسؤولين كان منخفضًا نسبيًا، برغم ارتفاع عدد المستهلكين في بعض المناطق، كما كان الحال في سوكوتو.

٣. نظرًا إلى الإرتفاع النسبي في كثافة سكّان دولة الخلافة (على خلاف ما كان عليه في القرون السابقة، على سبيل المثال) بقيت نسبة من يستفيدون بحصيلة الضرائب إلى من يؤدّونها منخفضة عمومًا، وهكذا كانت الضريبة الطفيفة التي يؤدّيها عدد كثير تؤدي في النهاية إلى تجميع حصيلة كبيرة لا تكفي فقط للإنفاق على الجهاز الإداري بل كذلك لتمويل أشكال الإنفاق الترفي الذي كان يميّز بين طبقات المجتمع في دولة الخلافة.

---

(١٧) م. سميث (M. Smith)، ١٩٥٤. يشير بابا بالطبع إلى أحداث وقعت بعد عام ١٨٨٠.

٤. وأخيرًا، مع أن القوافل التجارية التي كانت تنتقل إلى مسافات بعيدة لم تكن المصدر الرئيسي للإيرادات، كان الدخل الكبير نسبيًا الذي يتحقّق من تصدير العبيد يعوّض أي نقص في الإيرادات. بيد أن طلب المصدّرين على العبيد لم يمنع توطين أعداد كثيرة من الأسرى في داخل دولة الخلافة. وبخلاف ذلك، لم تكن دولة الخلافة تحتكر بعض الثروات الطبيعية أو الأنشطة – كما كان يحدث في الدول الأخرى – مثل مناجم الذهب أو الملح، أو بعض المحاصيل مثل الكولا أو نخيل الزيت. كما لم تكن دولة الخلافة تحتكر لنفسها إصدار تراخيص التجارة أو النقل أو تحديد «ميناء دخول» واحد للبلاد، بل إنها – في ما أعتقد – لم تكن تحتكر القوة. وإذا صحّ هذا التحليل العام لاقتصاد الخلافة – الذي كان يتميّز بانخفاض درجة الاستغلال والتحكّم – فإن هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على وجود فائض كبير في الثروة، ووقت العمل كان كافيًا لازدهار تجارة الخلافة وإنتاجها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ويكمن الأساس الاقتصادي لهذا التوسّع والازدهار في مرافق البنية الأساسية الزراعية التي أُقيمت في عهد الخلافة. وقد كان ذلك ممكنًا بفضل الاستثمارات الكبيرة في الأيدي العاملة التي كانت في البداية تُستورد بأعداد كثيرة على شكل أسرى. فقد أُخليت الأرض وزيدت خصوبتها على مرّ السنين بفضل عمليات الصرف الدقيقة، وتنظيم الدورة الزراعية وتسميد المزروعات بالسماد البلدي الناتج عن قطعان الماشية التي كان يملكها المستوطنون الجدد. كذلك أُقيمت الأسيجة حول مناطق رعي الماشية، وحُفرت آبار المياه للتقليل من عمليات حمل المياه ونقلها لمسافات بعيدة، كما أن المرابط التي أُقيمت حولها الأسوار وفّرت مزيدًا من الحماية للقطعان. ولكن يبدو أيضًا أن كفاءة الزراعة قد ازدادت نسبيًا بعد الأخذ بنظام التقسيم الدقيق لوقت العمل وبعد توفير الحوافز لزيادة الإنتاج الخاص، وبعد أن أصبح الحديد متوافرًا بكميات كبيرة لصنع الأدوات الزراعية واستخدامها على نطاق واسع في عمليات معيّنة. وفي سوكوتو، بدأ استخدام الشادوف في الري. وكان من التجديدات الفنية الأخرى إقامة مزرعة صغيرة لقصب السكّر ومعمل لتكرير السكّر – ويبدو أن ذلك تمّ على غرار نموذج برازيلي. ويبدو أن تحسّن الإنتاج الزراعي قد ساعد على زيادة المساحة التي كانت تُزرع ببعض المحاصيل النقدية مثل القطن والبصل والفول السوداني (الذي كانت تُصنع منه بعض الأطعمة الخفيفة)، ويبدو أن ذلك، بدوره، قد أدّى إلى توسّع تدريجي في نشاط الحرفيين، بل ساعد المزارعين على مضاعفة نشاطهم في عمليات النقل والتجارة. وبرغم عدم وجود أدلّة كافية ومؤكّدة على حدوث بعض هذه التحسينات وتواريخ حدوثها فإن الاستثمارات الزراعية العامّة في أوائل عهد الخلافة كانت كبيرة إلى درجة لا يمكن لأحد أن يغفلها.

التغيّرات في خلافة سوكوتو، ١٨٢٠–١٨٨٠

يستعرض هذا الفصل اتجاهات الأحداث والتطوّرات خلال الفترة ما بين ١٨٢٠ و ١٨٨٠. وقد يكون من المفيد في هذه المرحلة تلخيص التغيّرات التي شهدتها تلك الفترة في ثلاث مراحل هي: المرحلة الأولى من ١٨٢٠ إلى ١٨٤٥، وهي مرحلة الاستقرار؛ والمرحلة الثانية من ١٨٤٥ إلى ١٨٥٥، وهي العقد الذي شكّل مرحلة انتقالية وشهد حالة من القلق؛ والمرحلة الثالثة من ١٨٥٥ إلى ١٨٨٠، وهي مرحلة التوسّع الاقتصادي.

١٨٢٠ – ١٨٤٥

سيطرت على هذه الفترة ضرورتان أساسيتان كان لا بدّ من الوفاء بهما. الأولى، ضرورة إقرار الأمن العسكري ضد هجمات السكّان الذين هزموا أو الذين تشتّتوا من ديارهم في أثناء إقامة دولة الخلافة. والثانية، هي ضرورة إعادة بناء الاقتصاد الزراعي الذي أُصيب بالأضرار بسبب الحرب وأعمال اللصوصية وقطع الطرق، وكذلك إقامة مستوطنات زراعية وعسكرية يسكنها أُناس كانت الإقامة المستقرّة تمثّل تجربة جديدة تمامًا عليهم.

وكان النجاح في ذلك يقتضي أن يكون القادة ممن يتميّزون بروح الزعامة التي تجتذب الجماهير حولها، كما يقتضي العمل بروح الجماعة، وهي الروح التي كان يستمدّها البعض من عقيدتهم المشتركة كمسلمين، بينما كان البعض الآخر يستمدّونها من إحساسهم المشترك بالكبرياء لكونهم من الفولبه. وكان هناك أيضًا نوع من التعجّل للأمور ناجم عن إحساس بأن نهاية العالم قد اقتربت، وكان ذلك يرجع في جانب منه إلى أن الحياة أصبحت قلقة ومحفوفة بالخطر الشديد في بعض الإمارات في تلك الفترة.

وهكذا، كثيرًا ما يُنظر إلى تاريخ تلك الفترة على أنه سجلّ للحملات والغزوات والوقائع المرتبطة بتأسيس الرباط أو خضوع وتسليم إحدى المدن، بما يصاحب ذلك من أنباء عن القتلى أو عدد الأسرى. وقد خلت هذه الفترة من المجاعات، وذلك على عكس فترة الجهاد التي حفلت بالأوبئة وزحف الجراد والمجاعات التي أزهقت الكثير من الأرواح. كذلك اتّسمت هذه الفترة بالاستقرار السياسي الداخلي وبدء ظهور النُظم الإدارية المستقرّة والوظائف العامّة (التي كثيرًا ما كانت تُعطى لها ألقاب وأسماء قديمة مما كان يستخدمه الهوسا)، ولكن هذه الوظائف كانت تُعطى لأُناس نادرًا ما كانت صفاتهم ومؤهلاتهم الشخصية معروفة.

وكانت من الحالات الاستثنائية في هذه الفترة كانو، وزاريه وكاتسينا التي استمرّت تتمتّع بالمرافق الأساسية المتطوّرة التي انتقلت إليها من ولايات الهوسا السابقة. ومع ذلك، فقد تأثّرت تجارتها بالأعمال العدوانية مع البورنو ومع الطوارق والهوسا في الشمال. وقد تغيّر الأمير في كانو في ١٨١٩ وفي زاريه في ١٨٢١، وأسفر ذلك عن عملية إعادة تنظيم في الإمارتين من الناحية السياسية. وبرغم التهديد بالعنف في زاريه، فقد تمّت عملية التغيير بشكل سلمي. أمّا في كانو، فقد كان على الأمير أن يخمد تمرّدًا واسع النطاق قام به

«الغلاديما». وعلاوة على ذلك، كان عليه أن يبعد القائد الإسلامي دان تونكو الذي أصبح أميرًا لـ «كازاوري».

وقُبيل انتهاء تلك الفترة، كان معظم الإمارات مستقرّة في أمان، وذلك باستثناء وحيد بارز هو إمارة نوبي. فقد بُنيت العواصم (باستثناء هادجيا) وازدهرت التجارة – وتقول بعض التقارير الأوروبية إنها انتشرت على امتداد نهر النيجر – وذلك باستثناء حالات القلق وعدم الاستقرار في نوبي، مع حدوث بعض التضخّم الاقتصادي. وقد كانت إدارة الخلافة نشطة، وتدخّلت في زاريه لتحديد التعيينات داخل الإمارة، بينما تضاءلت كثيرًا تهديدات الغزو على الحدود بحلول عام ١٨٤٠.

ويشهد على ازدهار التاريخ الفكري في تلك الفترة ذلك الفيض المستمرّ من الكتب والأشعار والرسائل التي كتبها الخليفة محمد بلّو باللغة العربية في موضوعات شتّى، من المسائل الدستورية والتنظيمية إلى التصوّف والطب. ولم ينفرد الخليفة وحده بالكتابة، فقد كتب الوزير جدادو في التاريخ، وكانت أسماء شقيقة الخليفة تكتب الشعر، وكتب عدد من أفراد أسرة الشيخ وتلاميذه الكثير من المؤلفات. وكانت هناك زيارات وتبادل للرسائل والقصائد التي تشدّد على الالتزام العام بالقادرية، مع شيوخ الكونتا في تمبكتو ومع قمر الدين. وزار دار الخلافة أيضًا الحاج عمر الذي جاء بورد التيجاني وبرز على بعض العلماء في سوكوتو وغيرها خلال الفترة التي أقامها في بلاد الخلافة والتي امتدّت نحو ثماني سنوات. وقد ظلّت روح الجهاد وايحاءاته حافزًا قويًّا على طلب العلم خلال تلك الفترة، وظلّ العلماء يقومون بأدوار مهمّة في حكم معظم الإمارات. وربّما كان من الحالات البارزة في هذا المضمار الشيخ ابراهيم دابو، أمير كانو، الذي وجد الوقت الذي مكّنه من وضع كتاب عن ممارسة التصوّف، ومع ذلك فقد كان عمليًّا إلى الدرجة التي جعلته يعيد – بموافقة الخليفة محمد بلّو – بعض رموز وعادات الهوسا السابقة على فترة الجهاد، لكي يجعل من نفسه حاكمًا قويًّا على رعاياه من الهوسا. وفوق كل هذا وذاك، شهدت تلك المرحلة توسّعًا في التعليم في المدن والقرى، على السواء. وبرغم عدم وجود أرقام بالنسبة إلى القرن التاسع عشر، تشير بعض التقديرات إلى أن عدد المعلّمين بلغ ٤٠ ألف معلّم في عام ١٩٢٠ (وهذا معناه أن عددهم كان أكثر من ذلك بالتأكيد في عام ١٩٠٠، أي قبل أن يهاجر الناس بأعداد كثيرة). ومن المعلوم أن أعدادًا كثيرة من العلماء وطلبة العلم قد ماتوا في أثناء الجهاد، وأن وفاتهم لم تكن بسبب الحرب فقط بل كذلك بسبب المرض والمجاعة[١٨]. وإذا كانت مساهمة المعلّمات في المراحل الأولى من تعليم القرآن في البيوت والأُسر الكبيرة من الاستثناءات البارزة، فقد كان من الاستثناءات الأُخرى انتشار عمليات نسخ المخطوطات، ويبدو أن من الأمور التي يسّرت ذلك زيادة توافر الورق وانخفاض سعره.

---

(١٨) سجّل التعداد الذي أُجري في عام ١٩٢١ نحو ٣٤٩٠٣ معلّمًا، ولكنّه صنّف نحو ٤٦ ألف شخص على أنهم من المشتغلين بمهنة التعليم، ومن المسلّم به أن الفئتين متداخلتان. ويجب، بطبيعة الحال، تناول هذه الأرقام بحذر، سي. ك. ميك (C.K. Meek)، ١٩٢٥، الجزء الثاني، ص ٢١٨ و ٢٢٦ و ٢٥٦ و ٢٥٧.

١٨٤٥ – ١٨٥٥

تميّزت هذه السنوات العشر بما شهدته من تغيّر جارف في الجهود التي كانت تُبذل من أجل إقامة دولة مستقرّة طبقًا لمبادئ الإسلام، حيث أُصيبت هذه الجهود مؤقتًا بشيء من الوهن. وكان العمر وكبر السن من الأسباب الرئيسية لهذه التغيّرات. فبحلول أربعينات القرن التاسع عشر كان قادة الإصلاح الذين تزعّموا الجهاد قد تقدّم بهم العمر، وبدأت المنية توافيهم واحدًا تلو الآخر بعد نحو ثلاثين سنة من القيادة والريادة، حيث توفي بوبا ييرو في غومبي عام ١٨٤١، واتيكو في سوكوتو عام ١٨٤٢، ويعقوب في باوشي عام ١٨٤٥، وسامبو في هادجيا عام ١٨٤٥، ودان كاوا في كاتاغوم عام ١٨٤٦، وابراهيم دابو في كانو عام ١٨٤٦، وأدما في أداماوا (فومبينا) عام ١٨٤٨. وبرغم أن الإمارات الشرقية بصفة خاصّة تأثّرت كثيرًا من جرّاء هذه الأحداث، فإن سلطة الأمراء في الولايات الغربية تعرّضت هي الأخرى للخطر، حيث أمكن الإطاحة بالأمير في ياوري في ما بين ١٨٤٤ و ١٨٤٨، وعيّن ضابط من المرتزقة برتبة جنرال بدلًا من الأمير في نوبي في ما بين ١٨٤٧ و ١٨٥٦.

ومن الناحية العسكرية، تجدّدت المخاطر والانتكاسات. ففي ما بين ١٨٤٣ و ١٨٤٤، حدث تمرّد كبير في غربي كاتسينا، قاده أحد لاجئي كاتسينا من مارادي. ولكن هذا التمرّد قضت عليه قوّات مشتركة من الإمارات الستّ. وأنزل أمير كاتسينا عقوبة شديدة جدًا بمنطقة التمرّد لدرجة أن الخليفة اضطرّ إلى إبعاده عن السلطة. وكانت حركات التمرّد والثورة التي وقعت في زابرما، وكبي، وجوبير أشد خطورة من ذلك بكثير لدرجة أنها ظلّت تهدّد سوكوتو وغواندو لمدة ستّ سنوات تقريبًا في ما بين ١٨٤٩ و ١٨٥٤. وعلى الدرجة نفسها من الخطورة كان التمرّد الذي وقع في هادجيا بزعامة بخاري، وهو التمرّد الذي هُزمت فيه قوّات سوكوتو. وقد أسفر الاستقلال الذاتي الذي تمتّعت به هادجيا لمدة خمس عشرة سنة تقريبًا (١٨٤٨–١٨٦٣) عن تعرّض مساحات شاسعة منها للدمار والمجاعة، واسترقاق سكّانها جميعًا. وشهدت كانو عام ١٨٤٧ أول مجاعة تتعرّض لها خلال عقود عدة، وهكذا كان من آثار حروب بخاري إطالة أجل المجاعة في شرقي كانو لسنوات أخرى عدة.

وأخيرًا، كانت هناك حركات فكرية ودينية أدّت إلى حدوث موجات من الهجرة خلال تلك الفترة. فقد أدّى صدور كتاب الحاج عمر في ١٨٤٥ إلى زيادة الخلاف والجدل حول الطريقة التيجانية، وبصفة خاصّة اهتمام الخليفة محمد بلّو بها، وهي نقطة أثارت الكثير من الاعتراضات والدفوع من جانب وزراء سوكوتو[١٩]. ولكن موديبو راجي، كبير الوزراء لدى أمير غواندو – وكان من العلماء البارزين منذ أيام الجهاد – استقال من منصبه في ١٨٥٠ معلنًا على الملأ ولاءه للطريقة التيجانية، بعد أن كان هذا الولاء مستترًا من قبل، وهاجر شرقًا إلى أداماوا.

---

(١٩) أنظر عمر الفوتي، ١٩٤٥. وبالنسبة إلى الخلاف انظر: م. لاست (M. Last)، ١٩٦٧(أ)، ص ٢١٥–٢١٩. وبالنسبة إلى الاختلاف في الرأي حول حياة الحاج عمر، انظر ج. ر. ويليس (J.R. Willis)، ١٩٧٠؛ و ع. جاه (O. Jah)، ١٩٧٣.

وعندئذٍ لحق به وانضمّ إليه آخرون من كانو، بينما أصبحت زاريه هي الأخرى مركزًا لعلماء التيجانية ودارسيها. وارتبط أحد فروع الأسرة «المالكة» – وهم الملأوا – بالطريقة التيجانية، ولكن سيدي عبد القادر أمير زاريه، وكان الأمير الوحيد الذي اعتنق الطريقة التيجانية في القرن التاسع عشر، أُقيل من منصبه بعد تسعة أشهر، في ديسمبر / كانون الأول ١٨٥٤. وربّما كان من التطورات التي اتصلت بهذه الحركة، أو التي خلط بينها وبين هذه الحركة، أن المعلّم حمزة وخمسة عشر عالمًا آخرين انسحبوا من كانو احتجاجًا على ما حدث، واستقرّ بهم المقام أخيرًا في نيجري حيث استطاعوا في ما بعد تنظيم أنفسهم والإغارة بقوة واقتدار على كل من كانو وباوشي. وفي واقعة أخرى لا شكّ أنها كانت ترتبط جزئيًّا بالظروف الاقتصادية في شرقي كانو، جمع شخص يدعى ابراهيم شريف الدين في ١٨٥٥ أعدادًا كثيرة من كانو ومن الإمارات الشرقية لتنظيم هجرة شعبية مهدية في اتجاه الشرق، ولكنّهم ذُبحوا جميعًا في باغيرمي.

وبرغم هذه التغيّرات المتعددة كانت هناك بطبيعة الحال نقاط مستقرّة. وفي الحقيقة، ربّما كان استقرار النظام من الأمور اللافتة للنظر. فطوال تلك الفترة، بقي في الحكم اثنان من كبار زعماء الخلافة، هما الأمير خليل أمير غواندو (الذي استمرّ في الحكم من ١٨٣٣ إلى ١٨٥٨، وإن كان قد تخلّى عن الاشتراك في الحملات ابتداءً من عام ١٨٤٩)، والخليفة الشابّ علي بلّو (١٨٤٢–١٨٥٩)، كما بقي في الحكم أيضًا عدد من الأمراء الشبّان الجدد في الإمارات الشرقية. ونحن نعرف الكثير من المعلومات عن الظروف العامّة في أثناء تلك الحقبة من واقع اليوميات التي كان يسجّلها الرحّالة هنريك بارث الذي أقام في المنطقة نحو أربع سنوات (١٨٢٢–١٨٥٥). ومع أنه يتحدّث في يومياته عن إحساس بعدم الأمن فإن سرده للأحداث لا يوحي بأي نوع من الاضطرابات التي يمكن أن تستشفّ من سلسلة التغيّرات التي تحدّثت عنها في ما سبق. ومع ذلك فإن دوروغو خادم بارث – وكان من الهوسا، وقد استرق على الحدود بين دوارا وداماغارام في ذلك الحين – يقدّم لنا وصف شاهد عيان لأثر الغزوات والمجاعات على حياة المزارعين وأسرهم[٢٠].

وربّما كان من قبيل التبسيط المفرط أن نتحدّث عن هذه الفترة الفاصلة على أنها تمثّل انتقال السلطة من جيل لآخر، ليس فقط في داخل الخلافة بل كذلك في داخل الولايات والإمارات المعارضة للخلافة مثل بورنو أو مارادي. ومع ذلك فإن معظم من كانوا على الجانب الآخر من الحدود ممن كانوا أمراء في ١٨٥٥، استمرّوا في الحكم لمدة تراوح بين ١٥ و ٢٠ سنة، وكانوا يشكّلون فعلًا جيلًا جديدًا من الحكّام. ومن الجدير بالملاحظة أن دولة الخلافة والدول المجاورة لها لم تكن الوحيدة التي مرّت بفترة حرجة حوالى عام ١٨٥٠، فقد مرّت دول أخرى بتغيّرات وإصلاحات جذرية. ومن الأمثلة الواضحة على هذه الدول مصر، وفرنسا، والنمسا، وألمانيا، وإيطاليا. وأعتقد أن أهمّ ما كان يميّز ذلك العقد في تلك البلدان، وكذلك

(٢٠) أنظر هـ. بارث (H. Barth)، ١٨٥٧. وقد أُعيدت طباعة سيرة دوروغو الذاتية في أ .هـ .م. كيرك – غرين و ب. نيومان (A.H.M. Kirk-Greene and P. Newman) (مدراء التحرير)، ١٩٧١، ص ٢٩–١٠١.

في بلاد الخلافة، هو ذلك القلق الفكري الذي يبدو أنه بدأ يشكّك في القيمة الروحية للدولة. ولا بدّ من اجراء مزيد من البحوث التفصيلية عن الأسباب المحدّدة التي دعت إلى ظهور هذا القلق وانكشافه وعن ردود الفعل المحددة من جانب المؤسسة التي كان يمثّلها العلماء في دولة الخلافة. ومع ذلك فإن طبيعة الخلاف وأطرافه قد ضمنت بقاء بعض الأدلّة الوثائقية على الأقلّ. والذي أعتقده هو أن هذه السنوات شهدت تفرّق السُبل بين مجتمع العلماء، فقد كان البعض يرى البعد عن الحكم تمامًا وبلا رجعة، بينما كان البعض الآخر يحاول المحافظة على الإدارة الإسلامية لشؤون البلاد ويعمل على ذلك. وقد تسبّبت مشكلة مماثلة بعد ذلك بخمسين عامًا – عند وصول الحكم الاستعماري المسيحي – في حدوث خلاف مماثل. ولكن القضايا التي اختلف الرأي حولها كانت أكثر وضوحًا في ذلك الحين.

١٨٥٥ – ١٨٨٠

كان أبرز نتائج العقد السابق هو الوصول إلى تسوية مؤقتة أو إلى نوع من التعايش يتمثّل في سياسة تقبلها الخلافة ويقبلها كثير من المعارضين. فعندما توفي الأمير بخارى المتمرّد في ١٨٦٣، عادت هادجيا تلقائيًا إلى دولة الخلافة. بل إن الحروب الأهلية في نوبي حسمت بحلول عام ١٨٥٩. وبرغم أن نوبي أصبحت للمرة الأولى كيانًا سياسيًا مستقرًا، فقد كان ذلك على حساب المنطقة الواقعة في الشمال حيث أُقيمت إمارة جديدة هي إمارة كونتاغورا على حدود ياوري ونوبي وزاريه. واجتذبت إدارة كونتاغورا الجديدة المغامرين الهائمين على وجوههم – وكان كثيرون منهم من دماء «ملكية» – الذين لم يكن من الممكن تحقيق مطامحهم في إطار الإمارات المستقرّة. ولقد كانت هناك مناطق أخرى اجتذبت هؤلاء الرجال – أهمّها منطقة الحدود بين زاريه وباوشي والإمارات شبه المستقلّة في أداماوا ناحية الشرق. ولم يكن جميع المهاجرين من الحجّاج كما لم يكونوا جميعهم من المحاربين. وهكذا لم يتّجه سكّان الخلافة غير المستقرّين الذين كانوا ينتمون إلى مناطق تقع داخل الحدود وخارجها – لم يتّجهوا إلى الخدمة في الجندية فقط بل انهم تحوّلوا أيضًا إلى العمل كحمّالين وإلى الاشتغال بالتجارة وصيد الفيلة للحصول على العاج، ثم بعد ذلك إلى استخلاص المطاط من الأشجار. ومهما كان أصلهم، كان هناك ميل إلى تسمية هؤلاء جميعًا بالهوسا – وهو اصطلاح أصبح يعني أنهم لا ينتمون إلى مجموعة عرقية معيّنة بل إلى مجتمع الخلافة الأوسع، باقتصاده المنتشر والمعقّد ولغته المشتركة[٢١].

وتبرز خلال هذه الفترة علامتان مميّزتان في تاريخ الإمارات. الأولى هي السلم والاستقرار النسبي اللذان أصبحت تتمتّع بهما المنطقة. فبرغم استمرار الغارات والهجمات فإنها لم تصل إلى مستوى الغزوات التي قد تعرّض حكم الخلافة لخطر شديد، ناهيك عن إطاحته. كذلك، برغم استمرار حملات الأمراء، كان الموقف يتميّز بحالة من الركود الفعلي. بل إن معارضي

(٢١) في ما يتعلق بالهوسا في بلاد المهجر، انظر: م. آدامو (M. Adamu)، ١٩٧٨.

الخلافة أنفسهم كانوا قد استقرّ بهم المقام في نُظم سياسية مستقرّة. ومع ذلك فقد عادت الأزمات تتجدد بعد عام ١٨٨٠.

وكانت الصفة المهمّة الأخرى التي ميّزت تلك الفترة هي التوسّع الاقتصادي للخلافة. وكان من مظاهر ذلك: ١) الاستيطان في مساحات جديدة من الأرض وإقامة قرى جديدة واستمرار هجرة الأيدي العاملة، من الأحرار والأسرى؛ ٢) زيادة عدد الهوسا المشتغلين بتجارة البضائع الأساسية ونقلها على طرق التجارة الرئيسية، وكان هذا معناه انتقال التجّار من المناطق الأخرى إلى مدن الهوسا؛ ٣) انتشار تجّار الهوسا في مناطق جديدة تتجاوز حدود دولة الخلافة، وفي الوقت نفسه انتشار استخدام الكاوري كعملة للمناطق الجديدة؛ ٤) زيادة تصدير الملابس الجاهزة وغيرها من البضائع إلى المناطق الأخرى في غربي السودان، بالإضافة إلى تصدير سلع أخرى مثل العاج والسمن إلى أوروبا والتوسّع في استيراد بعض السلع الكمالية التي يقبل عليها الناس مثل الكولا وعدد كثير من المنتجات الأوروبية الأخرى. ويبدو أنه كان من السهل تلبية الزيادة في الطلب على الأيدي العاملة اللازمة لعمليات الإنتاج والنقل والتعبئة. وعلى سبيل المثال يقول مايكل ماسون إنه رغم أن ٢٥ طنًا فقط من السمن كان تصديرها يتطلب ١٥٠٠ قدر من الفخّار، استطاعت صادرات نوبي من السمن أن ترتفع خلال ثماني سنوات (١٨٧١–١٨٨٨) من ١٢٠ طنًا إلى ١٥٠٠ طن[٢٢].

وكان التضخّم مصاحبًا للتوسّع الاقتصادي. بيد أنه من الصعب علينا أن نحدّد بدقّة الآثار الاجتماعية للتضخّم وتفاصيله الفعلية، ناهيك عن مظاهره المحلية. وتشير أسعار صرف العملات التي نشرها ماريون جونسون إلى أن الكاوري (العملة المحلية) خفضت قيمته من ٢٥٠٠ كاوري مقابل الدولار الفضّة في ١٨٥٥ إلى ٥٠٠ كاوري في ١٨٩٠[٢٣]. ويبدو أن الضرائب ارتفعت من الأرقام التي أشار إليها م. ج. سميث، بالنسبة نفسها تقريبًا، كما يبدو – استنادًا إلى الأسعار التي تحدّث عنها بارث والرحّالة الذين ارتادوا المنطقة من بعده – ان تكاليف المعيشة ارتفعت بضعف نسبة التضخّم، على الأقلّ بالنسبة إلى الفئات الميسورة[٢٤]. وإذا كان الاتّجاه العام صحيحًا فإن هذا معناه أن أصحاب الدخل المتوسط الذين لا يحصلون على دخل من الدولة أو على دخل من تصدير الأسرى للعمل كعبيد أو ليست لديهم قوافل تجارية متخصّصة تنتقل لمسافات بعيدة، سوف ينخفض مستوى معيشتهم بالتدريج إلى أن يقترب من مستوى معيشة صغار المنتجين من

(٢٢) انظر م. ماسون (M. Mason)، ١٩٧٠. وبالنسبة إلى المنسوجات، انظر ب. شيا (P. Shea)، ١٩٧٤/١٩٧٧.

(٢٣) انظر م. جونسون (M. Johnson)، ١٩٧٠.

(٢٤) من الصعب جدًا وضع أي تقدير عن الارتفاع في تكاليف المعيشة بالنسبة إلى فئات معيّنة. وبرغم أنه من الممكن، استنادًا إلى البيانات التي نشرها هـ. بارث في ١٨٥٧، وضع تقدير لهيكلية أسعار سلة السلع، فإن البيانات التي سجّلها الرحّالة خلال ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر غير شاملة كما أنها ليست دقيقة. انظر على سبيل المثال: ب. ستاندنغر (P. Standinger)، ١٨٨٩؛ ب. ل. مونتيّ (P.L. Monteil)، ١٨٩٥؛ سي. هـ. روبنسون (C.H. Robinson)، ١٨٩٦. ومما يزيد من تعقيد الصورة ان الأسواق كانت تشهد حالات من الارتفاع الحاد في الأسعار المحلية أو الموسمية. وربّما كان مما يؤكّد ذلك في حالة مونتيّ حجم الحاشية المرافقة للرحّالة، وفي حالة روبنسون الحرب الأهلية في كانو. وبالنسبة إلى كانو انظر كتاب م. ج. سميث (M.G. Smith) (المقرر صدوره قريبًا).

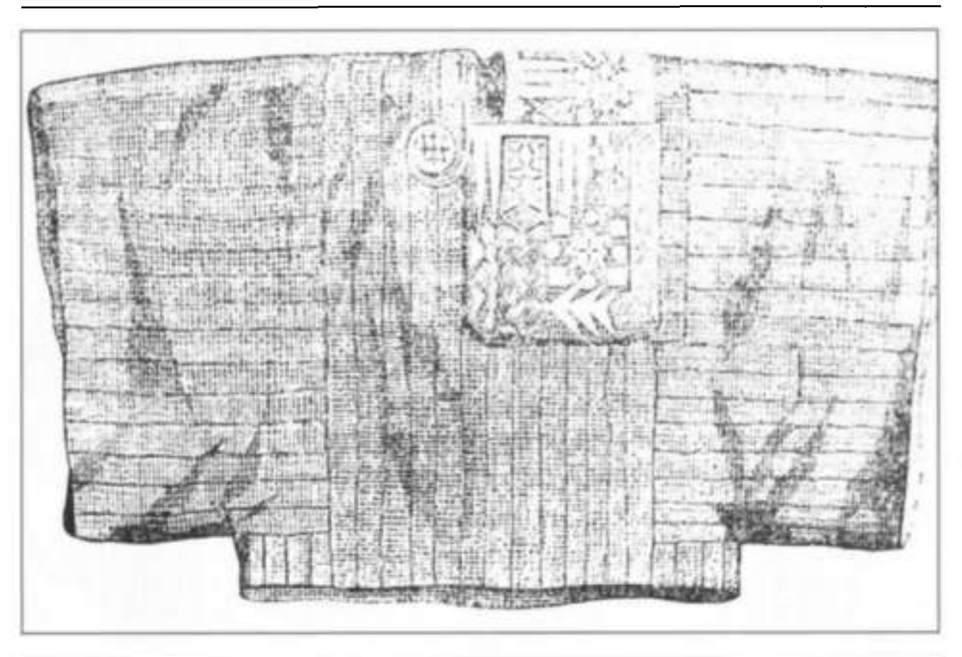
المزارعين أو الحرفيين - سواء كانوا عبيدًا أو أحرارًا - الذين ربّما استفادوا قليلًا من التضخّم. ومثل هذا التطوّر من شأنه أن يزيد من التنافس على الوظائف العامّة وأن يؤجّج الرغبة في الهجرة ومشاعر التبرّم التي حفلت بها بلاد الخلافة خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. وقد أكّدت هذه الأزمات مشكلة أساسية واجهتها بلاد الخلافة في مرحلة لاحقة - وهي أن الخطر المتمثّل في زيادة أعداد أصحاب الوظائف العامّة وذويهم وأتباعهم، وزيادة توقعاتهم، سوف يستمرّ، مهما كان يعانيه الاقتصاد من كساد.

وعلى الصعيد الفكري والثقافي كان أهم تطوّر تشهده تلك الفترة هو التوسّع في استخدام لغة الهوسا بدلًا من اللغة العربية أو لغة الفولبه (الفولفولدي) في كتابة الكتب والأشعار. وقام أفراد أسرة الشيخ بترجمة بعض أشعار الجهاد القديمة، وهذا يشير إلى إحساسهم بضرورة طرح الآراء والوقائع التي سجّلها المصلحون في فترة الجهاد بين عامّة الناس الذين كانوا يستطيعون قراءة لغة الهوسا المكتوبة بالأبجدية العربية ولا يستطيعون قراءة اللغة العربية[٢٥]. وخلال تلك الفترة، كانت المؤلفات الجديدة أقلّ مما كانت في الفترات السابقة، أو على الأقلّ فإن القليل منها هو الذي قُدِّر له البقاء. وبخلاف ذلك، كانت هناك بعض الدلائل التي تشير إلى وجود توتّر بين الحكومة وأهل العلم في أداماوا، حيث حاولت الحكومة تحديد الكتب التي يقوم العلماء بتدريسها - ويبدو أن هذا الحظر كان موجّهًا لعلماء التيجانية - ولكن هذا الاتجاه أُلغي على عهد الأمير التالي، ساندا، الذي ضمّ إلى مجلسه عددًا من العلماء. وعندما اقترب القرن الثالث عشر الهجري من الانتهاء (١٣٠٠ هجرية - ١٨٨٣ ميلادية) كانت العقول والنفوس مفعمة بالكثير من التوقّعات والآمال، ولكن هذه التوقّعات والآمال لم تجد التعبير السياسي عنها إلّا في ١٨٨٣، في كانو على عهد ليمان ياموسي، وعلى حدود بورنو على عهد جبريل جايني، وعلى عهد حياتو - وهو أحد أحفاد الشيخ - في أداماوا. أمّا الأماكن الأخرى، فقد كانت هادئة، إذ يبدو أن كثيرًا من أهالي المناطق الغربية كانوا قد هاجروا إلى تلك المناطق الشرقية استعدادًا للهجرة الكبيرة المتوقّعة. ولكن هذه الهجرة الكبيرة لم تتمّ في الواقع إلّا في ١٩٠٣.

بورنو، ١٨٢٠-١٨٨٠

ثمّة ترابط وثيق بين تاريخ دولة سوكوتو وتاريخ الدويلات المناوئة لها والمتاخمة لها. ولقد كان من تأثير دولة الخلافة في سوكوتو على المناطق المتاخمة لها أن جعلتها تتبنّى المؤسّسات السياسية التي يمكن أن تصمد أمام الضغوط الخارجية، وغالبًا ما كانت هذه المؤسّسات نسخًا طبق الأصل عن المؤسّسات القائمة في الولايات الإسلامية. فقد ظهر الشيوخ في المجتمعات التي لم يسبق أن كان فيها نظم سياسية موحّدة من قبل. بيد أن تاريخ الكثير من الشعوب المختلفة التي شملتها هذه التطورات لم يخضع بعد للتحليل وقد لا تتاح الفرصة لتحليله. فقد

(٢٥) للإطلاع على تفاصيل هذه الحركة، انظر ب. سعيد، ١٩٧٨.





اللوحة ٢٢.٢٢: بعض المنتجات اليدوية من صنع قبائل الهوسا جمعها غوستاف ناشتيغال في ١٨٧٠.

حدثت هزّة عنيفة كان مركزها دولة الخلافة وامتدّت آثارها إلى أنحاء بعيدة من مناطق الحدود، إذ إن الحاجة إلى دفع التعويضات المتّفق عليها أسفرت عن شنّ غارات وهجمات، كما أن التعويضات التي دُفعت كانت تُحمل بدورها من المناطق التابعة الضعيفة. بيد أن العلاقة لم تكن علاقة حرب فحسب، فقد انتظمت التجارة منذ قرون عديدة برغم ضآلة عدد السكّان وصغر حجم الاقتصاد، وتغلغلت تجارة دولة الخلافة واتّسع نطاقها وتغيّرت اتجاهات التجارة ومسالك طرقها، كما حدث في الدول والإمارات المسيطرة، بصرف النظر عن حدودها.



اللوحة ٣.٢٢: الشيخ محمد الأمين الكانمي.

وفي الحقيقة كان مصطلح الحدود يطبّق بمعنى مختلف، فقد كان ينطبق على حدود فرض الضرائب أكثر ما ينطبق على القيود التي تُفرض على الحركة عبر البقاع والآفاق. الشيء نفسه بالنسبة إلى مصطلح العدوّ. وعلى سبيل المثال، فبعد أن استطاع صديقو، أمير كاتسينا، أن يصمد أمام غزوة من مارادي وأن يردّ الغزاة على أعقابهم نجد أنه – بعد أن قرّرت سوكوتو عزله تأديبًا له بسبب قسوة العقوبة التي أنزلها بحلفاء مارادي – يلجأ إلى مارادي ويتحالف معها لغزو أتباع سوكوتو في زامفارا، وأخيرًا يعود إلى سوكوتو للتقاعد. كذلك كان من المألوف أن يلجأ أحد المتمرّدين على الإمارة إلى إمارة أخرى مجاورة لها بدون أن يؤدّي ذلك إلى وقوع احتكاك بين الإمارتين. ولم يكن من غير المعتاد أن يقوم تجّار الهوسا بتزويد جيش العدو بالإمدادات في أثناء الحرب وأن يسيروا وراء الجيش الغازي وهم على استعداد لشراء الأسرى وبيعه الأسلحة والخيول في المقابل.

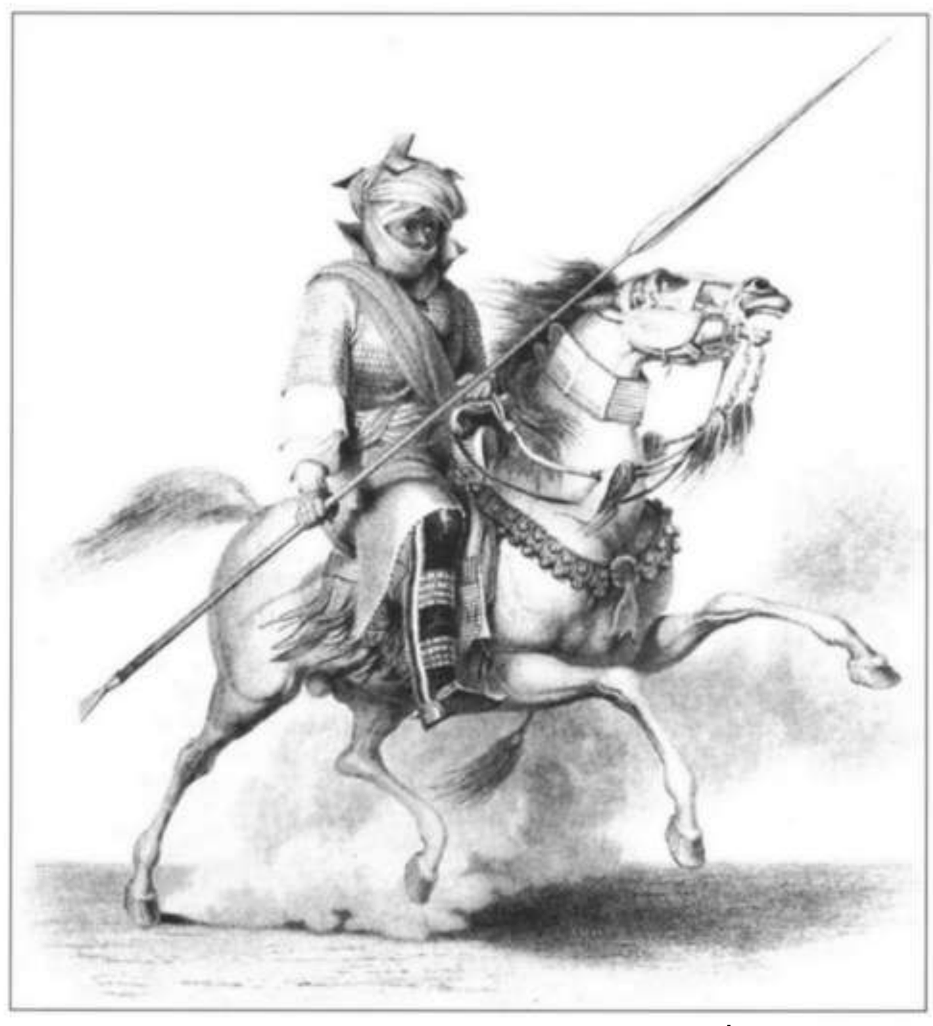
وباختصار أفادت الكيانات التي كانت تقوم على القوميات المحلّية أو على الأصول العرقية – حيثما كان ذلك مناسبًا – في تنظيم العلاقات بين المجموعات وليس في عزلها عن بعضها البعض. وهكذا كوّنت دولة الخلافة والدويلات والشعوب المحيطة بها إقليمًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا لم يكن ممّا يبعث على الدهشة فيه أن يتردّد صدى الأحداث السياسية التي تقع في إحدى الولايات في الولايات الأخرى على الفور، كما كان الاتجاه العام لهذه الأحداث وتوقيتها متماثلين.

ويُعدّ تاريخ بورنو نموذجًا لهذا الترابط. فلقد كانت بورنو أهمّ البلاد المناوئة لدولة الخلافة المجاورة لها، كما كانت الدولة التي نزعت من دولة الخلافة هيمنتها. ولذلك فإن التطوّرات والمستجدّات السياسية في أي منهما كان لها صدى كبير في الأخرى. وفي الوقت ذاته، كانت بورنو تقف على طرف نقيض من دولة الخلافة، حيث كانت تمثّل حلًّا بديلًا كان الشيخ عثمان على استعداد لتجربته ذات يوم.

ولا يتناول هذا الفصل تفاصيل الجهاد الذي كان على رأسه الشيخ عثمان دان فوديو وما كانت له من آثار مباشرة على بلاد البورنو[٢٦]. ونكتفي هنا بالقول إن دولة بورنو صدّت الهجمات التي كان يتعرّض لها شعبها، وإنها – نتيجة لذلك – فقدت السيطرة بصفة مؤقّتة على عاصمتها التي استولى عليها المجاهدون، كما فقدت بصفة دائمة جزءًا كبيرًا من أراضيها. فلكي يستطيع صدّ الهجوم الفكري والعسكري، حاول حاكم بورنو الحصول على أسلحة مماثلة لما لدى سوكوتو، وكان الشيخ الذي استخدمه في ذلك (الحاج محمد الأمين الكانمي) من العلماء المرموقين وكان على معرفة بسياسات عالم البحر الأبيض المتوسط، وبالصلات والعلاقات القائمة في فزّان، وكانت له على المستوى المحلّي صلات بقبائل الشاوية العربية المشتغلة بالرعي، كما كان له أتباع شخصيون في كانمبو. وباختصار، فقد كان يمثّل النظام الدولي المستقرّ في الصمود أمام دعاة الإصلاح من «الفلّاتا» (الفولبه).

---

(٢٦) للحصول على بعض التفاصيل عن الجهاد، انظر: ل. برينر (L. Brenner)، ١٩٧٣، ص ٢٦-٤٧. وأهم المراجع المعاصرة هو ما كتب م. بلّو في (M. Bello) ١٩٥١ أو ١٩٦٤.



اللوحة ٢٢، ٤؛ صورة لأحد المقاتلين بالحراب في جيش الشيخ الكانمي.

وبعد الانتصارات العسكرية التي حقّقها الكانمي، عيّنه السلطان رئيسًا شبه مستقلّ، مقيمًا في نغورنو، في وضع أشبه بنائب الملك مثل الغلاديما في نغورو. ولم يمنح الشيخ الكانمي، كما أنه لم يقبل، أي لقب رسمي من ألقاب البورنو، برغم أنه في رواية لاحقة لقب بالوزير، وهذا لا يعني فقط أنه قبل النظام السياسي بل انه قبل أيضًا الخضوع لهذا النظام(٢٧). وعلاوة على ذلك، كان دوره أكبر من كلّ من سبقوه، إذ كان يجمع بين القيادة العسكرية والحكم.

(٢٧) أنظر الوثيقة التي ترجمها هـ. ر. بالمر (H.R. Palmer)، ١٩٢٨، الجزء الثاني، ص ١١٩، والتي تتحدّث عن إعادة دوناما ملكًا على البلاد وخلع نجيلروما.

وكانت سيطرته على الأراضي التابعة له أكبر من سيطرة السلطان على مملكته، برغم أن الكانمي عيّن عبيده حكّامًا على المدن، كما أنه، في الوقت نفسه، وسّع نطاق مشيخته بأن ضمّ إليها المشيخات التي تقع ضمن مجاله العامّ وجعلها تخضع لحكمه المباشر، مع أنها كانت تتمتّع من قبل بوضع بالاستقلال الذاتي. وعلاوة على ذلك، فقد احتفظ بجيش عامل من الرماة، الذين كان يطلق عليهم رماة الكانمبو، بالقرب من مقرّ حكمه، بينما وضع على الحدود قادة من العبيد على غرار المرابطين في سوكوتو، وكان يعرف بعضهم منذ أيام الطفولة. ولمّا كان قد بدأ حكمه بمنطقة صغيرة وقليلة السكّان نسبيًّا – ومن ثمّ قليلة الموارد – فقد اعتمد على التجارة وعلى تصدير الأسرى أكثر من اعتماده على الأراضي التي شجّع مختلف الجماعات على الهجرة إليها. ولم يكن للشيخ الكانمي بلاط كبير، ولكنه اعتمد، بدلًا من ذلك، على موظّفين من العبيد لم تكن لهم أسر كبيرة. وفضلًا عن ذلك فقد كان ولاؤهم له مطلقًا كما كانت مخصّصاتهم من الإيرادات العامّة قليلة.

وعلى النقيض من ذلك، كان السلطان يحتفظ ببلاط كبير برغم أن الأراضي الخاضعة له والتي كان ينفق من إيراداتها على هذا البلاط كانت محدودة. وعلاوة على ذلك، فإنه لم يكن يستطيع – كما أنه لم يحاول – فرض سيطرته على مشيخة شبه مستقلّة مثل مارتي، التي كانت تقع ضمن نطاق نفوذه. ومع ذلك فقد كان يتمتّع بسلطة تقليدية مستمدّة من حقّ أسرته في العرش ومن الإحساس بالاستقرار والهوية الذي كانت تمثّله هذه الاستمرارية.

الفترة الأولى: ١٨٢٠–١٨٤٥، الحكومة الثنائية في بورنو

كانت دولة البورنو في ١٨٢٠ تُقسم في الواقع إلى منطقتين سياسيتين كانتا أحيانًا متداخلتين، إحداهما تخضع للشيخ الكانمي وأعضاء مجلسه (الذي أصبح يتّخذ من كوكاوا مقرًّا له) وكانت الأراضي التابعة له تمتدّ إلى الجنوب والشرق والغرب، والأخرى تخضع للملك وحاشيته في بيرني كافيلا – وكان يسيطر على بقية أجزاء البورنو. وكان مركز الكانمي في ١٨٢٠ قد قوي كثيرًا ما لم يكن قد اتّخذ شكلًا رسميًّا. فقد كان السلطان دوناما قد توفّي في معركة ضدّ الباغرمي، وأشرف الكانمي على تولّي ابراهيم، نجل السلطان دوناما، للسلطة خلفًا لأبيه. ومنذ ذلك الحين أصبح الكانمي يلقّب بالشيخ، وطبع على خاتمه الرسمي سنة ١٢٣٥ هجرية (أي ١٨١٩–١٨٢٠ ميلادية) باعتبارها السنة التي تولّى فيها السلطة، أو على الأقلّ السنة التي كان يريد إحياء ذكراها.

وقد جرت العادة على رواية تاريخ البورنو، كما لو أن الكانمي كان يتمتّع بالسلطة العليا اعتبارًا من تلك السنة. وقد يكون هذا صحيحًا، إلّا أن القرائن والأدلّة ليست قاطعة. وهذا يستند جزئيًّا على روايتي شاهدي عيان هما المبعوثان البريطانيان دينهام وكلابيرتون[٢٨]. وقد جاءت تقاريرهما شديدة التحيّز للكانمي وشديدة الجفاء للسلطان ابراهيم، لدرجة أنه لا يمكن

(٢٨) د. دينهام و هـ. كلابيرتون (D. Denham and H. Clapperton)، ١٨٢٦.

الارتكان إليهما كمحلّلين سياسيين موضوعيين(٢٩). ولمّا كان دينهام قد نزل ضيفًا على الكانمي، كما أنه كان صديقًا لتجّار شمال أفريقيا الذين يرتادون بلاط الكانمي وكانوا يسافرون تحت حماية مبعوث من طرابلس كان قد تفاوض مع الكانمي، كشف دينهام عن تحيّز ملموس ضدّ السلطان الذي لم يكن قد زار بلاطه كثيرًا، كما لم يكن يفهمه حقّ الفهم.

ويتبيّن من استعادة الأحداث السابقة أن السلطة المطلقة ربّما تكون قد استقرّت للكانمي في فترة مبكرة؛ ومع ذلك، فربّما لم تكن شديدة الوضوح والتحديد. فقد كان السلطان ابراهيم يتمتّع ببلاط كبير: حيث شاهد دينهام ما بين ٢٦٠ و ٣٠٠ من أعضاء البلاط عندما كان هناك، وكثير منهم من أصحاب الإقطاعات والأتباع. ولقد كان على الكانمي نفسه، شأنه شأن أي واحد من أصحاب الإقطاعات، أن يرسل إلى السلطان حصّة من ريع إقطاعاته، يقدّرها دينهام بمقدار النصف. وكان من بين من أبقوا على تأييدهم للسلطان مجموعات كانت تشعر بكراهية خاصّة للقادمين الجدد مثل قبائل السوغورتي كانمبو، وقبائل الشاوية السود، وكذلك للعلماء أمثال عبد الله من يالي غاروا أو فانامي من مانغا. كذلك كان من المتوقّع أن يعارض أصحاب المناصب التقليديون أمثال الغالاديما أو المارتيما اتّساع سلطة الكانمي وامتداد سلطانه. ويمكن أن نضيف إلى هؤلاء عشائر الكانوري التي كان على رأس كلّ منها رئيس كان يطلق عليه لقب «شيما جيليبي». ومع ذلك، فمن المتعذر، من واقع صفحات التاريخ المنشورة، أن نحدّد إلى أي مدى كان رؤساء العشار ما زالوا يُعيَّنون بأمر من السلطان أو ما زالوا على ولائهم له. وليس من الواضح أيضًا بأي سرعة استطاع الكانمي أن يستأثر بتعيين زعماء المناطق (شيما شديبي)، برغم أن الشكاوى التي تردّدت في ما بعد من اتّساع نطاق «حكم الشاوية» (الذي شمل غزير في ١٨٤٢) تدلّ على ان تولّي الكانمي لهذه المهمّة لم يكن بالضرورة سريعًا أو كاملًا. وفي الحقيقة، يمكن بسهولة إخضاع تقسيم السلطة بين الموظّفين الإقليميين والموظّفين الاتحاديين لنوع السلطة الثنائية الذي أشرت إليه. ولذلك، فبرغم أننا لا نعرف تفاصيل الموظّفين الذين بقوا في بلاط السلطان في بيرني كافيلا فمن المرجّح، في ما أرى، أن غالبية الطبقة الأرستقراطية من الكانوري ظلّت في بلاط السلطان – برغم أنهم ربّما يكونون قد أبقوا، في الوقت نفسه، على أحد صغار أقربائهم في كوكاوا أيضًا.

ولو اننا افترضنا أن السلطان ابراهيم لم يكن يشبه تلك الشخصية الهزلية التي صوّرها دينهام، ولكنه كان، بالأحرى، رئيسًا لبلاط ما زال يتمتّع بالقوّة، عندئذ قد تبدو أنشطة الكانمي مفهومة. فلمّا كان وضعه أشبه بوضع نائب السلطان أو الحاكم أسندت إليه مناطق الحدود ليس فقط في الجنوب الغربي بل كذلك في الجنوب (بينما كان الحاكم التقليدي أو

(٢٩) يستشهد ل. برينر (L. Brenner)، ١٩٧٣، في الصفحات ٢١–٢٢ و٤٦–٤٧، بفقرات من كتابات دينهام وكلابيرتون عن الكانمي والسلطان ابراهيم، ويوضح تحيّزهما. ومعظم المعلومات والبيانات الواردة في هذا الجزء مستمدّة من دراسة برينر ومن ج. إ. لافرز (J.E. Lavers)، ١٩٧٧، الجزء السابع، ص ٤٥–٧١. وإنني شديد الامتنان للسيد لافرز، لما أبداه من تعليقات على هذا الجزء. وهو – بطبيعة الحال – لا يتّفق مع جميع التفسيرات الموضّحة هنا.

الغلادِيما، هو المسؤول عن المنطقة الغربية). وكان من حقّه تجنيد جيش، كما كان مكلّفًا بأمور أهالي شمال أفريقيا المقيمين في بورنو وبإدارة العلاقات الخارجية المترتّبة على ذلك. ولم تكن سياسته إزاء المنطقة الغربية تهتمّ بتعرّض دولة الخلافة لأي هجوم بقدر ما كانت تهتمّ بأن يعيد في نغوديري بالمنطقة الغربية ولاية أخرى لبورنو لا يكون للحاكم التقليدي سلطان عليها. وربّما كان الكانمي يقصد أن تتضمّن ولاية بورنو الغربية بعض الإمارات الشرقية (ما لم تتضمّن كانو)، ولكنه فشل في ذلك. بيد أنه استطاع طرد محور مانغا (الذي كان يتبع زعامة سوكوتو) كما أنه استطاع، بتوغّله في كانو، أن يؤكّد القدرة العسكرية التي تتمتّع بها بورنو في منطقة الحدود. وعلاوة على ذلك، فقد ساعد في إعادة جعل غوميل من الولايات التابعة له، وفرض سيطرته على قبائل المانغا بعد أن ألحق بهم الهزيمة. وهكذا أحكمت الدائرة حول الغلاديما وفرّ إلى سوكوتو، ولكنه عاد معلنًا خضوعه للكانمي الذي ولّاه منطقة أصغر بكثير من المنطقة السابقة، فقبلها. وهكذا فبحلول عام ١٨٣٠ كانت دولة الكانمي في غرب بورنو قد استقرّت تحت حكم أعوانه من العبيد، وكانت تشمل العديد من الأجناس التي لا يربطها بالسلطان ولاء ملحوظ.

وقد استكملت هذه «الدويلة» الغربية بمنطقة مماثلة في الجنوب تتألّف أساسًا من مدن سوكوتو وتخوم باغرمي، وكانت هي الأخرى تخضع لحكم العبيد. وقد حاول الكانمي في البداية، أي في ما بين ١٨١٨ و ١٨٢٤ – بمساعدة شمال أفريقيا – إقامة محمية كبيرة في منطقة كانم بالجنوب الشرقي، على أن تكون باغرمي تابعة لها، ولكن استحال عليه ذلك. فمن المؤكّد أن حروب الحدود التي مكّنته من توسيع سلطانه على هذا النحو قد خلقت جيشًا حرًّا من الفرسان من بيرني كافيلا، وكان هؤلاء يتحيّنون الفرص ذاتها التي تغري المتطوّعين من سوكوتو بشنّ حملات على زاريه أو باوشي. وفي الوقت نفسه، كان الجزء الأكبر من أراضي بورنو الأصلية الواقعة شرق بحيرة تشاد، ما زال تابعًا لسلطات كانوري التقليدية، وتدين بالولاء للسلطان.

وليس هناك ما يحمل على الافتراض بأن هذا الترتيب لم يكن مجديًا. فقد كان السلطان يسيطر على غالبية بورنو الخاضعة لقبائل كانوري، وكان يجمع منها الضرائب، بينما كان الكانمي يسيطر على مناطق الحدود ناحية الغرب والجنوب بمساعدة فرسان البورنو ويرسل للسلطان نصيبه من الضرائب. ولم يحاول الكانمي أن يتفوّق على السلطان. وفي الحقيقة، فقد كانوا في بعض الجوانب يسيرون على النهج القديم القائم على مدينة ملكية تقليدية تفصلها عدّة أميال عن مدينة تجارية يغلب عليها الطابع الإسلامي وتوجد بها أحياء سكنية للأجانب. ويبدو أن جميع أنشطة الأجانب أمثال دينهام وأصدقائه كانت في كوكاوا.

ولم تسجّل صحائف التاريخ إلّا القليل جدًّا من الأنشطة التي كان يمارسها بلاط السلطان ابراهيم، وذلك لأسباب كثيرة على رأسها أن الكثير من السجلّات قد دُمّر بتدمير الأسرة الحاكمة في ١٨٤٦. وقد استطاع الحاج عمر، خلال زيارته لبورنو، أن يقنع أحد الأعضاء البارزين في أسرة السلطان باعتناق الطريقة التيجانية، ممّا جرّ عليه عداء السلطان أو الكانمي.

ومع أننا لا نعرف على وجه التحديد الجانب الذي ناصبه العداء بعد ذلك، فمن المفترض قياسًا على مجريات الأحداث أن الكانمي هو الذي ناصبه العداء[٣٠].

وأعتقد أن من بين الأسباب التي ساعدت على نجاح هذه الترتيبات بين السلطان والكانمي ما عُرف عن الكانمي من عدم التشدّد في الرأي وقلّة الطموح، ولا يبدو أن الكانمي كانت لديه رؤية عن بورنو جديدة. فهو لم يترك كتبًا أو خطابات تشير إلى أنه اقترح إصلاحات جديدة. كذلك فإنه لم يكن يشارك في التصوّرات الخيالية عن مجيء الرخاء والسعادة والعدالة في المستقبل، ولم يكن يشارك زعماء سوكوتو في التزامهم المترمّت، كما لم يكن يستقطب حوله رجالًا تربط بينهم نزعات أو ميول متماثلة. وعلاوة على ذلك، فقد أحجم عن الإفصاح عن الأسباب التي جعلته يفضّل البقاء في بورنو، فلم تكن اهتماماته ضيّقة محدودة كما أن ولاءه لم يكن لـ «قبلية». وكان الافتقار إلى العقيدة، والافتقار إلى الثقة والحركية اللتين يمكن استلهامهما من العقيدة، يناقض تمامًا ما كان سائدًا في سوكوتو. وليست هناك أشعار تلهج بالثناء على «الشهداء» في بورنو. وبرغم أن الكانمي انشقّ على الولاء للسلطان، فإنه لم يقدّم بديلًا لهذا الولاء إلّا ولاءه لنفسه، ومعارضته العامّة للفلاته (أو الفولبة) في سوكوتو، والالتزام بعالم إسلامي أرحب كان يشعر بالانتماء إليه. وكان بوسع الكانمي أن يستخدم سلطة السلطان كرمز يلتفّ حوله أهالي البورنو، كذلك كان بوسع السلطان أن يعتمد على الكانمي لا لشيء إلّا لأن الكانمي لم يكن يشارك في الرغبة في الإصلاح والتحمّس الشديد له، ممّا كان من الممكن أن يدمّر بورنو التقليدية. وربّما لم يكن الكانمي يتمتّع بالتأييد الكافي الذي يمكّنه من إطاحة السلطان – إذا هو رغب في ذلك – كما لم يكن بوسعه إدخال إصلاحات أساسية طالما كان يعتمد على السلطان في الحفاظ على وحده البورنو. ويبدو أن سفارته إلى الباب العالي العثماني في ثلاثينات القرن التاسع عشر (ممّا ينمّ عن أنه رفض مزاعم السلطان التقليدية بأن يكون خليفة) لم تغيّر من الأمر شيئًا في ذلك الحين. وقد ظهرت المشكلة بالنسبة إلى بورنو عندما لم تعد لدى الدولة المؤسسات التقليدية القوية كما لم يكن لديها التزام ايديولوجي قوي.

وعند هذه النقطة (وليس قبلها في ما أرى) يمكن لدى تحليل سياسة البورنو أن نقول إن العلاقات كانت أشبه ما تكون بالعلاقات بين السيّد والتابع وأن نقول ان المنفعة الشخصية كانت المحرّك الأساسي للأمور.

وقد ثبت أن اعتماد كلّ من السلطان ابراهيم والكانمي على بعضهما البعض كان لدوافع شخصية. فبوفاة الكانمي في ١٨٣٧، أصبحت العلاقات بين السلطان والشيخ محلّ تفاوض من جديد، وتشير القرائن إلى أن مستشاري الكانمي (وكانوا ثلاثة من عرب الشاوية) وليس ابنه عمر، هم الذين أملوا الشروط على السلطان أكثر ممّا تفاوضوا معه. وقد تصرّف السلطان على النحو المناسب، في ما اعتقد، عندما طلب من عمر الحضور لكي ينصب خلفًا لأبيه. إلّا أن مستشاري كوكاوا هدّدوا بالهجوم على بيرني كافيلا لو أن السلطان يعلن البيعة للشيخ الجديد.

---

(٣٠) ع. النقار، ١٩٧٢، ص ٧٢–٧٤ و ١١٤.

وليست هناك تقارير عن قيام السلطان بزيارة كوكاوا من قبل، ولا يمكن التقليل من تقدير الأهمية الرمزية لمثل هذا التصرّف. وكان من النتائج الطبيعية كذلك أن الشيخ الجديد زاد الطين بلّة بأن خفّض من مستوى الضرائب التي كان يرسلها أبوه إلى السلطان. وهكذا ضحّى مستشارو عمر بنحو عشرين سنة من التعاون مع السلطان، ودفعوا حياتهم ثمنًا لذلك. وعلاوة على ذلك، فقد أدّى ما حدث إلى مقتل الشيخ السوداني، أكبر مستشاري الكانمي سنًّا الذي ربّما كان يرغب في تأييد تولّي عبد الرحمن شقيق عمر لمنصب الشيخ. وهكذا، لم يفرّق المنصب بين الشيخ عمر والسلطان ابراهيم فحسب، بل إنه فرّق أيضًا بين الشيخ عمر وشقيقه في نهاية المطاف.

بلاد البورنو في ما بين ١٨٤٥ و١٨٥٥: الفترة الانتقالية

إذا كانت الفترة المحصورة بين ١٨٤٥ و ١٨٥٥ فترة صعبة بالنسبة إلى دولة الخلافة في سوكوتو، فإن بورنو – في المقابل – تعرّضت لمتاعب أكثر بكثير ممّا تعرّضت لها سوكوتو، ليس فقط بسبب الغزو والحرب الأهلية، وأعمال العنف والإعدام، بل كذلك لأن النظام السياسي شهد تغيّرات أساسية. فقد ألغي منصب السلطان، وشتّت بلاطه، كما اختفى بلاط الشيخ المنفصل الذي كان يخلو من مظاهر الأبّهة والعظمة – بما كان له من صلات دولية خاصّة. وبدمج منصبي السلطان والشيخ، استحدث عمر أسلوبًا جديدًا في السياسة أصبح يميّزه عن نظم الحكم السابقة في بورنو وكذلك عن النظام القائم في دولة الخلافة في سوكوتو.

وبإيجاز، فإن ما حدث خلال تلك السنوات العشر كان على النحو التالي: فعندما تزعزعت كثيرًا سلطة السلطان التقليدية نجد أن السلطان ابراهيم شجّع سلطان الواداي في ١٨٤٦ على غزو بورنو. وبذلك يكون قد وقع في الخطإ نفسه الذي وقع فيه والده من قبله قبل ذلك بسبع وعشرين سنة، عندما طلب دوناما من سلطان باغيرمي تدمير الكانمي ولكنه دفع حياته في المقابل. وخلال حملة الغزو قتل اثنان من كبار مستشاري عمر، هما م. تيراب وأحمد غنيمي، في إحدى المعارك ضدّ جيش الواداي، ونفّذ عمر حكم الإعدام في السلطان ابراهيم بعد المعركة، وبعد ذلك هزم خليفته السلطان علي وقتله.

وقد أصبح الوزير الجديد، وهو الحاج بشير، من ذوي الحظوة عند عمر على حساب عبد الرحمن. وفي ١٨٥٣ أرغم عبد الرحمن الشيخ عمر على ترك منصبه، وقتل الحاج بشير. وفي السنة التالية أُبعد عبد الرحمن بدوره عن منصبه وأُعدم ثم أُعيد عمر إلى منصبه وظلّ يحكم خلال السنوات الستّ والعشرين التالية إلى أن وافته المنيّة في ١٨٨١.

وفي رأيي أنه ليس من قبيل الصدفة البحتة ان كانت هذه السنوات العشر حرجة في كلّ من سوكوتو والبورنو على السواء. وبطبيعة الحال، فإن الجهاد الذي خاضته الدولتان جاء إلى السلطة عمومًا برجال من أعمار متقاربة، وهكذا كان من المرجّح أن تؤثّر المشكلات المتعلّقة بالخلافة في الحكم على الدولتين في آن واحد. ومع ذلك، فبالإضافة إلى ما تقدّم، تضاءل الضغط على بورنو من جانب دولة الخلافة في سوكوتو: فمن الناحية الايديولوجية كانت

اهتمامات أربعينات القرن التاسع عشر تتّصل بالهجرة الخيالية إلى عالم يسوده الرخاء والسعادة والعدالة في المستقبل، كما تتّصل بالطريقة التيجانية أكثر ممّا تتّصل بالجهاد. أمّا من الناحية العسكرية فقد حدث انفراج في العلاقات برغم وقوع حملات محدودة من حين لآخر على طول الحدود. ويمكن القول إن اختفاء التوتّر قد سمح بظهور المنافسات الداخلية على السطح: فلم يعد البلاط في كوكاوا في حاجة إلى السلطان كرمز لوحدة البورنو، بل لم تكن هناك حاجة إلى الوحدة داخل كوكاوا ذاتها. وقد أدّى ذلك إلى سلسلة من ردود الأفعال: فقد أدّت الحرب الأهلية في بورنو إلى تشجيع بخاري على التمرّد على سوكوتو، وأدّت الاضطرابات التي وقعت على الحدود الغربية لبورنو إلى إغراء بشير على تجاوز حدوده وإغراء عبد الرحمن على المخاطرة بإبعاد عمر. وعلى المستوى الشعبي، اتّضح تأثير هذه السنوات العشر في التأييد الذي لقيه ابراهيم شريف الدين زعيم الألفيين في أثناء مروره بأراضي البورنو متّجهًا ناحية الشرق في ١٨٥٦. ومع ذلك فإن الجانب الذي يبعث على الدهشة في هذه الأحداث هو عدم قدرة، أو عدم رغبة، أي من الدولتين في استغلال حالة الاضطرابات في الدولة الأخرى، وعودة الأمور بسرعة إلى مجرياتها المعتادة بعد عام ١٨٥٥.

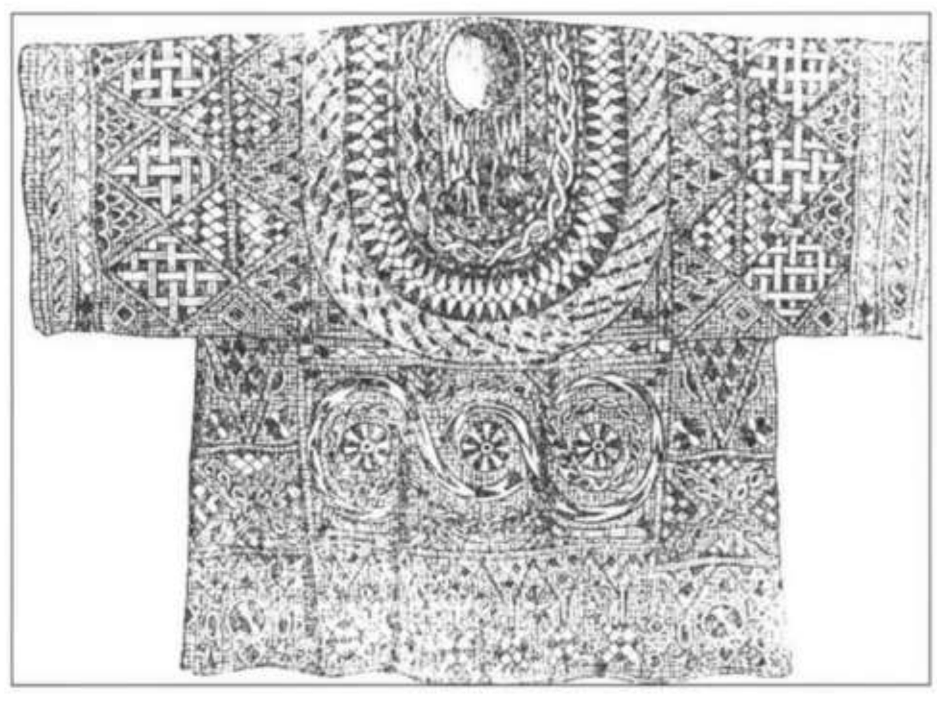
الفترة الثانية ١٨٥٥–١٨٨٠: مشيخة البورنو

وقد شهدت الفترة الثانية بلاد البورنو كدولة موحّدة. وبرغم أن عمر احتفظ بلقب الشيخ واحتفظ بمقرّه في كوكاوا، فإنه اتّخذ لنفسه دورًا يتّسم بمزيد من الطابع الرسمي والترفّع كرئيس للدولة ووسّع من نطاق بلاطه. وكجزء من الترتيبات الجديدة، اتّخذ الشيخ عمر لنفسه وزيرًا أولًا أعطاه جانبًا كبيرًا من السلطة. ومع ذلك فإن الشيخ كان يجمع السلطة بأكملها في يده ويفوّض منها ما يشاء لمن يشاء. وكما كان الحال من قبل، كان البلاط يتألّف من أفراد أسرة الشيخ، والأعيان الأحرار والموظّفين العبيد (بل إن الأسماء التي أُطلقت على مستشاري الكانمي بقيت كألقاب جديدة)، ومع ذلك فإن عنصر العبيد الذي كان يتضمّن جيشًا ملكيًّا من العبيد قوامه نحو ٣٠٠٠ رجل أصبح أكثر قوّة من ذي قبل، ومع ذلك كان بقاؤه مرهونًا برضا الشيخ. وأحيانًا كان أبناء العبيد يرثون وظائف آبائهم، بيد أنه لم تكن للعبيد حقوق معيّنة في وظائف أو ثروات معيّنة. وهكذا كان لزيادة عنصر العبيد في الحكومة تأثير على عملية الاختيار من بين المرشّحين الأحرار لشغل إحدى الوظائف: فبالنسبة إلى أحد الأعيان الأحرار لم يعد اللقب الموروث يحمل معه وظائف معيّنة أو سلطة معيّنة. وكان من نتائج ذلك أنه لم يعد هناك توازن رسمي للسلطة بمرور الوقت، كما لم تكن هناك عصبيّات عرقية تتمتّع بقوّة تقليدية ولها قواعد ترتكز عليها. وفي معظم الحالات كان أكثر الرجال نفوذًا بلا ألقاب رسمية. وكان التقدّم يتمّ في نطاق علاقة التبعية في إطار العلاقات بين الأتباع والسادة وعلى رأسهم الشيخ. وبالمقارنة مع سوكوتو، كانت المنافسة في بورنو مفتوحة بدون قيد من حقوق ترتبط بالمولد أو المرتبة الاجتماعية.

وإذا صحّ هذا التحليل للأوضاع السياسية في بورنو من حيث العلاقة بين السادة والأتباع (وهو تحليل كوهين وبرينر)، يمكن القول إن هذا النظام تمتدّ جذوره إلى اعتماد الكانمي على استخدام العبيد وعدد قليل من الأصدقاء في تسيير الأمور في الفترة الأولى من حكمه[٣١]. ونظرًا إلى انقسام الولاء في البلاد، حيث كان من المرجّح أن تكون العصبيّات القديمة مع أتباع السلطان، لم يكن تولّي الشيخ للسلطة بالوراثة، كما أن مقتل مستشاري الكانمي في الاضطرابات التي وقعت في ما بين ١٨٤٦ و ١٨٥٤ قطع الطريق أمام أي تطور في هذا الاتجاه. كذلك فإن أعضاء إدارة السلطان تعرّضوا للتنديد بعد عام ١٨٤٦. وعلى ذلك، فمن الصعب أن نتبيّن الطريقة التي اتّبعها الشيخ عمر في تعيين معاونيه وموظّفيه في ذلك الوقت. ومع ذلك فسيكون من قبيل المفارقة التاريخية أن نعتبر النظام القائم على الصلة بين السادة والأتباع على أنه النظام التقليدي في بورنو أو أنه كان النظام السائد في أوائل القرن التاسع عشر. فلم يكن مستشارو الكانمي أساسًا أتباعًا له بل شركاء – حيث كانوا يتمتّعون بدرجة كبيرة من الاستقلال – ومن هنا كان دورهم الحاسم في الأحداث في أعقاب وفاة الكانمي. وفي ذلك الحين، كان من التطوّرات المحتملة أن يكون منصب الوزير بالوراثة. وفي رأيي أنه قد حدث تغيّر سياسي بعد الفترة ١٨٤٥–١٨٥٥، إلّا أنه مما سّهل حدوث هذا التغيّر أن المبدأ الذي كان يطبّقه الكانمي في تعيين المساعدين والموظّفين – وهو تعيين العبيد – اتّسع نطاقه لكي يشمل المحيط السياسي بأكمله.

وعلى درجة الأهمية نفسها لهذه الاتجاهات السياسية، كانت التغيّرات التي أُدخلت على الاقتصاد لكي يستطيع دعم هذه الهيكلية السياسية. وكما سبقت الإشارة، كانت الحقيقة البارزة في تلك الفترة هي التوسّع الذي شهدته التجارة والإنتاج في دولة سوكوتو، حيث استوطن السكّان في المناطق الخالية داخل الحدود، ووسّع تجّار الهوسا من نشاطهم التجاري إلى مناطق لم تكن تجارتهم تصل إليها من قبل. وفي مثل هذه الظروف، لم ينتقل التجّار المقيمون في بلاد الهوسا إلى بورنو فقط، بل إن التجّار المقيمين في بورنو ازداد اتّجاههم إلى نقل مركز عمليّاتهم إلى بلاد الهوسا. وكان التقارب السياسي والإيديولوجي بين الدولتين يسمح بذلك. وفي الحقيقة فإن أشكال الحظر التي كانت مفروضة في الجزء الأول من القرن التاسع عشر تعدّ استثنائية عندما ينظر إليها في سياق التقاليد الطويلة لتجارة البورنو مع المناطق الغربية. ومع ذلك، فلا يبدو أن ما كان لدى البورنو كان أقلّ مما كان لدى المراكز التجارية في سوكوتو، في مجال المنافسة التجارية. فقد كان تجّار البورنو ما زالوا يصدّرون أملاح النطرون (كربونات الصوديوم) برغم أنها ربّما كانت تواجه منافسة متزايدة من جانب الأملاح الأخرى التي كانت تأتي من أماكن أخرى. وكان من الصادرات التقليدية الأخرى العبيد، ولكن يبدو أن تجارتهم كانت قد بدأت تتدهور بالتدريج. وبرغم احتمال استخدامهم بشكل متزايد في العمل في بورنو، لا يبدو أن القاعدة الإنتاجية لاقتصاد بورنو قد اتّسعت بمعدّل اتّساع دولة الخلافة. وكانت

(٣١) انظر ل. برينر و ر. كوهين (L. Brenner and R. Cohen)، ١٩٧٤، ص ١٠٩ و ١١٠؛ و ١٩٨٨.



اللوحة ٥.٢٢: قميص مطرّز مصنوع في سبعينات القرن التاسع عشر ومما كانت تلبسه نساء البورنو.

الصادرات الأخرى أو السلع الأخرى التي يعاد تصديرها، مثل جلود الحيوانات الكبيرة والصغيرة، أو العاج أو ريش النعام تمرّ كلّها بالطرق التجارية للهوسا، كما أن تجّار الهوسا كانوا يبحثون عن مصادر جديدة للإمدادت - مثل العاج من إقليم أداماوا - تحت حماية الخليفة. وباختصار يبدو أن بورنو دخلت اقتصاد الخلافة كمورّد للخامات ومستهلك للسلع الكمالية، وأن الأرباح التي كانت تعود على من هم في السلطة أصبحت أقلّ من ذي قبل. ومن رموز التحوّل أن بورنو كانت قد أصبحت في النهاية جزءًا من منطقة عملة الكاوري الأفريقية في عام ١٨٥٠. ومن الرموز الأخرى أن التجّار كانوا يجدون صعوبة في جمع الديون المستحقّة لهم في العاصمة - فلربّما لم يعد حجم التجارة يساعد على تحمّل النفقات العامّة - كما أن تجّار شمال أفريقيا أصبحوا يخشون المجيء إلى بورنو. ولقد كانت تجارة الصحراء عنصرًا مهمًّا في سياسات الكانمي، ولذلك أعادت بورنو فرض سيطرتها، في أربعينات القرن التاسع عشر، على زيندر التي كانت من الموانئ الرئيسية. بيد أن هذه الميزة لم تعد تمثّل سلاحًا كافيًا في المنافسة الاقتصادية مع دولة الخلافة في سوكوتو.

وإذا نحن جمعنا كلّ هذه العوامل - الزيادة في أعداد الأحرار والعبيد في البلاط، والتضخّم في أسعار السلع الكمالية، وعدم وجود قاعدة كافية للإنتاج اللازم للتصدير، وتضاؤل دور بورنو كمركز تجاري رئيسي - لتبيّن لنا أنه لم يكن مما يبعث على الدهشة أن يصبح من المتعذّر سداد الديون التجارية، أو انه بات من الضروري، في ١٨٨٣، فرض ضريبة جديدة

كان من شأنها نزع ملكية نصف ممتلكات دافعي الضرائب. وإذا كان نزع الملكية يدلّ على عدم قدرة دافعي الضرائب على أداء الضريبة السنوية بانتظام، فيمكن للمرء أن يستنتج من ذلك أن المناطق الريفية لم تكن في ذلك الحين تنتج فائضًا كبيرًا. ومع ذلك، فنحن لا نعرف شيئًا بالتفصيل عمّا كان يحدث في المناطق الريفية في ما بين ١٨٥٥ و ١٨٨٠، اللّهم إلّا أنه لم تحدث انتفاضات أو ثورات من جانب المزارعين إلى أن ظهرت في ثمانينات القرن التاسع عشر الحركات الخيالية التي تتطلّع إلى تحقيق الرخاء والعدالة في المستقبل.

وربّما يكون صحيحًا أن بورنو أُصيبت بالركود في عهد قيادة الشيخ عمر غير المقتدرة، ومع ذلك فلربّما كان من الأسباب العميقة لهذا الركود علاقة بورنو التجارية باقتصاد دولة الخلافة المزدهر في سوكوتو. وإذا كان الأمر كذلك، لكانت بورنو نموذجًا مثيرًا للاهتمام، بشأن الآثار التي أحدثتها دولة الخلافة على دولة أخرى متاخمة لها، وكانت نموذجًا لمقارنة تجارب الدول الأخرى في المحيط الاقتصادي. ومن الناحية السياسية، يبدو – عند تأمّل الأحداث بعد وقوعها – أن البدائل التي كانت متاحة أمام الشيخ عمر وإدارته كانت محدودة. فقد كانت فرص التوسّع الإقليمي الحقيقي محدودة في الغرب والجنوب بعد أن توسّعت فيهما دولة الخلافة بالفعل، وفي الشرق بسبب وجود باغيرمي ووادّاي، بل إنه ثبت أن من الصعب الإبقاء على داماغارام في الشمال الغربي تحت سيطرة بورنو. وربمّا كان من الحلول الأخرى خفض عدد أفراد البلاط وتطبيق النظام اللامركزي في الإدارة، بيد أن ذلك كان من شأنه تغيير مسار الاتجاه الذي ظلّ سائدًا لعشرات السنين وتقويض النظام السياسي القائم على الأتباع. وعلاوة على ذلك كان هذا الحلّ يتضمّن التوسّع الإقليمي أو الهجرة. ولكن ما حدث هو أن حالة الاستقرار في عهد الشيخ عمر انهارت وأخلت السبيل لحلّ ثالث، وهو العنف السياسي والقضاء على المنافسين. بيد أن ذلك لا يدخل ضمن نطاق هذا الفصل.

خاتمة

برغم الفروق الكبيرة والواضحة في المساحة والسكّان، فإن المقارنة بين بلاد البورنو ودولة الخلافة في سوكوتو تلقي الضوء على العوامل التي يرجع إليها اختلاف تاريخ كلّ من الدولتين. وإذا شئنا التبسيط يمكن، من وجهة النظر الشخصية جدًّا، تلخيص أوجه التناقض مبدئيًّا في ما يلي:

١. إن الكانمي كان بجواره سلطان له أهميّته من ناحية الطقوس، وإن لم يكن قويًّا من الناحية العسكرية، يمكن أن يتقاسم معه السلطة. أمّا سوكوتو في عهد محمد بلّو فلم يكن يوجد فيها هذا الحاكم التقليدي البديل.
٢. إن الكانمي لم تكن له صلات أسرية أو قبلية واسعة أو عديدة تزوّده بالدعم القوي، كما كان الحال بالنسبة إلى محمد بلّو.

٣. ونتيجة لذلك اعتمد الكانمي على العبيد والأصدقاء، وركّز السيطرة في يديه. أما محمد بلّو فقد كان عليه أن يفوّض السلطات وأن يوزّع السلطة على زملائه من المجاهدين والمرابطين الذين كانوا يشكّلون عصبيات أو مجموعات محلّية ذات مصالح خاصّة.

٤. اضطرّ الكانمي، وهو يعمل على توحيد بلاد البورنو بعد الهزائم التي تعرّضت لها، إلى الاعتماد على الولاء التقليدي للسلطان، وعلى شخصيته الجذّابة، وعلى المصالح الذاتية والمعارضة المشتركة للفلاته (الفولبه)، بينما كان محمد بلّو، بعد النجاح الباهر الذي حقّقه الجهاد، يتطلّع إلى أن ينتشر الإسلام ويعمّ الرخاء والعدل ربوع البلاد، وكان يعتمد على هذا الالتزام في توحيد صفوف أمرائه المنتشرين في أنحاء بعيدة.

٥. ولتعويض النقص في الدخل، اعتمدت بورنو على تصدير العبيد، وهي التجارة التي ساعدت على انتشارها إلى حدّ ما صلات البورنو الخاصّة بشمال أفريقيا. أمّا بالنسبة إلى دولة سوكوتو – بما كان لديها من مصادر أوسع للدخل، فقد كانت تواجه طلبًا على استيراد العبيد – وكان ممّا عزّز هذا الطلب وجود عصبيات مختلفة ووجود طبقة موسرة في حاجة إلى أيدٍ عاملة للعمل في المزارع وفي إنتاج الحرف اليدوية، وكانت لذلك فائدة كبيرة على اقتصاد سوكوتو في المدى الطويل.

وكان التوتّر بين الدولتين في الفترة الأولى من العوامل القوية الأخرى في فرض الاستجابات الإيديولوجية والسياسية للدولتين. وعلى النقيض من ذلك، أسهم الاسترخاء النسبي للتوتّر بشكل غير مباشر في ظهور الخلافات في ما بينهما في الفترة ما بين ١٨٤٥ و ١٨٥٥، وفي احتواء هذه الخلافات.

أمّا في الفترة الثانية، التي كانت فيها المنافسة اقتصادية أكثر من كونها سياسية، فقد اتّجهت بورنو نحو إقامة نظام سياسي كان الاتباع والتقدّم الفردي من أهمّ دعائمه. أمّا حكومة سوكوتو فقد أوجدت مجموعات ذات مصالح مشتركة وحافظت على نوع من الالتزام الإسلامي للحدّ من هذه المصالح ولكي يكون بمثابة معيار أخلاقي للحكم على الأمور، وإن لم يعد هذا الالتزام يتّسم بنزعة خيالية قويّة تتطلّع إلى قيام مجتمع تسوده المساواة والعدالة في المستقبل. وقد ساعدت الحيوية النسبية التي كانت تتمتّع بها دولة الخلافة، بالإضافة إلى ثرواتها الطبيعية التي كانت تفوق ثروات بورنو، على استنزاف بورنو من الناحية الاقتصادية، بالرغم من أن الانفراج في العلاقات ربّما يكون قد فتح فرصًا أكبر أمام مزارعي بورنو وتجّارها لإمداد سوق الخلافة الآخذة في الاتّساع. وفي حين كان سكّان العاصمة في بورنو هم الذين تأثّروا بالتدهور الاقتصادي أكثر من غيرهم، يبدو أن فئة الأعيان التي كانت تتّسم بالتقوى والورع في سوكوتو هي التي تأثّرت أكثر من غيرها بتغيّر طابع دولة الخلافة.

الفصل الثالث والعشرون

ماسينا وأمبراطورية التورودبه (تكرور) حتى عام ١٨٧٨

م. لي – تال

ماسّينا (ماسن)

تميّزت فترة أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر في جميع أنحاء غرب أفريقيا، كما ذكر في الفصلين الحادي والعشرين والثاني والعشرين، بظهور فئة اجتماعية كانت حتى ذلك الحين خاضعة لسيطرة المستقرّين، وهم الفولبه (الفولانيون أو البيول). وكان عدد أفراد هذه الفئة قد تزايد باستمرار منذ القرن الخامس عشر نتيجة لموجات الهجرة المتعاقبة، وتزايد في الوقت نفسه وزنهم الاقتصادي بعد أن فقد الذهب دوره كمحرّك للاقتصاد في غرب أفريقيا.

وقد تمكّن الفولبه (الفولانيون)، بدافع من الأفكار الإسلامية المتعلّقة بالعدالة والمساواة، من التحرّر من ربقة حكم السكّان المستقرّين في فوتا جالون ثم في فوتا تورو. وفي أوائل القرن التاسع عشر امتدّت تلك الحركة إلى بلاد الهوسا ومنها إلى ليبتاكو وماسّينا. وحتى قبل ذلك، في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، في عهد ملك (فاما) سيغو، نغولو جارا (ديارّا) (١٧٦٦–١٧٩٠)، قام الفولبه بمحاولة أولى في داخل دلتا النيجر لتحرير أنفسهم، ولكنها باءت بالفشل[١]. بيد أن ضغط البمبارا داخل دلتا النيجر وصل إلى ذروته في أوائل القرن التاسع عشر في عهد دا مونزون (١٨٠٨–١٨٢٧) ممّا شكل تهديدًا خطيرًا لحياة الفولبه.

---

(١) شنّ نغولو زارا حربًا ضارية على الفولبه دامت ثماني سنوات. وقد التجأ عدد كثير منهم إلى واسولو. انظر إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٤١٠. أنظر أيضًا ل. توكسييه (L. Tauxier)، ١٩٤٢، ص ٩٠. هذا وقد اعتمدنا بصورة عامة، في ما يخص تواريخ عهد ملك (فاما) سيغو، التواريخ التي أوردها توكسييه الذي قام بدراسة نقدية ومقارنة لهذه المسألة. ونحن ندرك أن الأمر يتعلق بمجرد تواريخ تقريبية.

الثورة الإسلامية في ماسّينا: عهد سيكو أحمدو (الشيخ أحمد لب)

أوضاع الفولبه المحفوفة بالخطر في داخل دلتا النيجر قبل اندلاع الثورة مباشرة

لقد بسطت دولة سيغو سيطرتها بصورة متزايدة على جميع البلاد المجاورة منذ عهد نغولو زارا. وفي عهد مونزون جارا (دیارّا) (١٧٩٠-١٨٠٨)، امتدّ نفوذها حتى بلغ بوندو في الغرب وأرض الدوغون في الشرق[٢]. وفي عهد دا مونزون تزايدت بصورة مستمرّة أعمال اغتصاب الأموال التي كان يمارسها حكّام (تونزون) سيغو في مخيّمات الفولبه. وفي الوقت ذاته كان الإسلام، في بعض مراكزه التي يذكر منها جنّة، قد تكيّف مع الممارسات العرفية ومقتضيات التجارة، ومن ثم فقد كل حيويته[٣]. غير أن نجاح ثورة المسلمين الفولبه في كل من فوتا جالون وفوتا تورو، فتح منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر آفاقًا جديدة أمام كافة الجماعات الإسلامية في غرب أفريقيا. ففي سوكوتو وليبتاكو، على غير بعيد من ماسّينا، كانت الزعامات التقليدية قد أطيحت بها بين عامي ١٨٠٤ و ١٨١٠. وقد شارك العديد من الفولبه من داخل دلتا النيجر في هذه الحركة. وعندما عادوا إلى أوطانهم ساعدوا في نشر الأفكار الثورية الجديدة.

بدايات الثورة الإسلامية في داخل دلتا النيجر

في الفترة من ١٨١٥ إلى ١٨١٨ حاول شيوخ عدة (مرابطون) استغلال المناخ الثوري السائد في منطقة الدلتا من أجل التحرّر من سيطرة البمبارا. وكان أول من فعل ذلك هو المعلّم ابن سعيد الذي قدم من سوكوتو في ١٨١٥ ونجح في السيطرة على كامل إقليم جيمبالا ولكنه فشل في استمالة بقية الفولبه، ولا سيّما الطوارق. وفي الوقت ذاته كان هناك في فاريماكه شيخ آخر، وهو أحمدو ألفاكا كوجاجو، يدعو إلى الجهاد. وكان جميع هؤلاء الشيوخ (المرابطين) يدّعون الولاء لعثمان دان فوديو[٤]. غير أن الشيخين اللذين حقّقا أكبر قدر من النجاح من بين هؤلاء الطامحين إلى الزعامة كانا أحمدو حمّادي بوبو سنغاره من رونده سيرو، والحسين كويتا من إقليم فيتوغا[٥]. وفي نهاية الأمر برز الأول كقائد للجهاد في ماسّينا.

(سيكو أحمدو) الشيخ أحمد لب مؤسس دينا خلافة ماسينا

ولد سيكو أحمد (الشيخ أحمد لب) في إقليم ماسّينا حوالى عام ١٧٧٣ وكان مشهورًا بالتقوى والاستقامة والتواضع، وهذه كلها خصال أهلته ليكون زعيمًا من الدرجة الأولى. وكان ينتمي

(٢) ل. توكسييه (L. Tauxier)، ١٩٤٢، ص ١٠١. في عام ١٧٩٦ دمّرت جميع البلدان الواقعة بين النيجر وكعارته وبوندو، في حين أخضعت البلدان الأكثر قربًا (بيليدوغو، ديدوغو، فولادوغو).

(٣) سي. مونتيّ (C. Monteil)، ١٩٣٢، ص ٥٢-٥٤.

(٤) هـ. ديالو (H. Diallo)، ١٩٧٩، ص ١٣٨؛ ف. ب. س. دياراه (F.B.S. Diarah)، ١٩٨٢، ص ٩٧ و ٩٨.

(٥) هـ. ديالو (H. Diallo)، ١٩٧٩، ص ١٤٠.

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
تسليما قال الفقير الى الله الغني
احمد بن محمد بن ابي بكر بن سعيد
غفر الله له ولوالديه والاشياخه
ولجميع امة الاجابة امين اللهم
لك الحمد كما انت اهله فصل
على محمد كما هو اهله وافعل
ما انت اهله فانك اهل التقوى
واهل المغفرة وبعد لما
رايت بعض البدع الشيطانية
والنفسية اشتهر في اكثر السودان
بدوهم وحضرهم حتى اتخذ عباد

(1) ضا ذريعة بها لما علمتم ايها
الاخوان من شؤم البدع ويكفيك
من شؤمها قوله صلى الله عليه
الصلاة والسلام وكل بدعة
ضلالة وقوله اتبعوا ولا تبتد
عوا وانما هلك من كان قبلكم
بما ابتدعوا في دينهم وتركوا
سنن انبيائهم فضلوا واضلوا
وقوله اذا مات صاحب البدعة
فقد فتح على الاسلام فتح وقوله
من مشى الى صاحب بدعة ليوقره
فقد اعان على هدم الاسلام وقوله

اللوحة ٢٣،١: الصفحتان الافتتاحيتان من كتاب «الاضطرار» الذي يقال انه الكتاب الوحيد الذي وضعه سيكو أحمدو (الشيخ أحمد لب).

إلى وسط اجتماعي متواضع، وقد تلقّى تعليمًا دينيًا عاديًا إلى حدّ ما[٦]. ولم يبدأ في التعمّق في دراسته إلا عندما بلغ الثانية والعشرين من العمر، وكان ذلك على يدي أحد كبار الصوفيين في جنّه، وهو كابارا فارما. ونظرًا إلى ما اشتهر به من صلاح ودعوة للرجوع إلى الإسلام الحقيقي، سرعان ما التفّ حوله جمع غفير من الأتباع (الطلبة) الذين كانوا قد اقتنعوا بالأفكار الواردة من سوكوتو. وفي عام ١٨١٦ تعهّد بالولاء لعثمان دان فوديو فأرسل إليه هذا الأخير راية ومنحه لقب شيخ[٧]. كما تلقّى في الوقت ذاته كتبًا عدة في الشريعة الإسلامية من سوكوتو[٨].

(٦) ف. ب. س. دياراه (F.B.S. Diarah)، ١٩٨٢، ص ٨٤.

(٧) تتحوّل هذه الكلمة في لغات غرب أفريقيا إلى شيهو أو سيكو أو شيكو، ومن هنا جاء الإسمان سيكو أحمدو وشيكو عمر.

(٨) تذكر بعض المصادر أنه تلقّى أربعة كتب تتناول الحكم وسلوك الأمراء وتتضمن تعاليم تتعلق بموضوع العدالة وبالنصوص الصعبة في القرآن. انظر هـ. ديالو (H. Diallo)، ١٩٧٩، ص ١٣٨. وبالإضافة إلى هذا الولاء لقائد الجهاد في سوكوتو، على الأقلّ في مراحله الأولى، فقد حقّق سيكو أحمدو فائدة كبيرة من تلاعبه بـ **تاريخ الفتاش** ليوهم الناس بأنه هو الخليفة الثاني عشر الذي كان مجيئه محل نبوءة تلقّاها أسكيا محمد في أثناء حجّه إلى مكة (انظر م. لي – تال M. Ly-Tall، ١٩٧٢). وكان عثمان دان فوديو قد استغلّ بكل ذكاء في بلاد الهوسا الاعتقاد السائد لدى الجماعات المضطهدة في القرن التاسع عشر في ما يخص قدوم المهدي.

وقد انطلقت هذه الحركة في ١٨١٨ على شكل تمرّد نظّمها سيكو أحمدو ضد أعمال الابتزاز التي كانت تمارسها سلالة الأردو وحلفاؤهم ملوك سيغو[٩]. غير أن ملك سيغو استخفّ بهذه الحركة واكتفى بأن طلب من طابور عسكري له كان متوجّهًا نحو إقليم جيمبالا في عملية أمنية «أن يقوم في طريقه بمعاقبة الشيخ وأنصاره»[١٠]. ولكن هزيمة جيش سيغو في نوكوما عجّلت بالتفاف معظم الفولبه حول ذلك الرجل الذي أصبحوا يعتبرونه منذ ذلك الحين حاميًا لهم من طغيان البمبارا. وفي الوقت ذاته تمّ في ١٨١٩، وبعد حصار طويل، إخضاع شيوخ جنّه الذين أظهروا منذ البداية عداءً كبيرًا لسيكو أحمدو. وأسلمت جموع غفيرة من الفولبه وسرعان ما فرضت ماسّينا نفسها بفضل الروح التنظيمية العالية، كدولة إسلامية قوية على مشارف سيغو. وخاضت الدولتان الجارتان حربًا لا هوادة فيها في عهد دا مونزون. وكانت هذه الحرب لا تزال محتدمة على أشدّها عند وصول رينيه كاييه إلى جنّه في مارس / آذار ١٨٢٨ حيث كتب قائلًا «ان سيكو أحمدو، أمير بلاد جنّه، لا يزال يخوض حربه الطاحنة ضد بمبارا سيغو الذين يريد أن يضويهم تحت لواء الرسول. بيد أن هؤلاء البمبارا أناس محاربون، وهم الآن بصدد مقاومته»[١١]. ولم تنتهِ تلك الحرب إلا بعد وقت طويل من مغادرة الرحّالة الفرنسي، وذلك بعد أن أُنهك المقاتلون نتيجة لمجاعة شديدة أصابت تلك المنطقة[١٢]. وفي نهاية الأمر لم يجد البمبارا مفرًّا من الرضوخ للأمر الواقع وقبول وجود دولة إسلامية على حدودهم.

غير أنه كان على سيكو أحمدو أن يتصدّى لمقاومة من نوع آخد أشدّ مكرًا من جانب فولبه فيتوغا حيث كان هناك شيخ آخر، هو الحسين كويتا، يقود حركة ترمي هي الأخرى إلى سن الجهاد في المنطقة الداخلية من دلتا النيجر. وكانت فيتوغا، بحكم موقعها على الطريق الواصلة بين تمبكتو وغواندو، مركزًا تجاريًّا حيويًّا للكونته ولدولة سوكوتو. وقد قدّم محمد بِلّو، خليفة الشيخ عثمان، مساندة كبيرة لحركة الحسين كويتا، لا سيّما أن سيكو أحمدو كان قد استغلّ أزمة الخلافة التي نشأت بعد وفاة الشيخ عثمان فتراجع عن ولائه لدولة سوكوتو. وتمكّنت فيتوغا، بفضل مؤازرة الكونته ومحمد بِلّو لها، من الصمود أمام سيكو أحمدو حتى عام ١٨٢٣ حيث تمّ إخضاعها وإعدام أميرها[١٣]. وبذلك أصبحت الطريق مفتوحة أمام غزو تمبكتو.

ومنذ أن تفكّكت أمبراطورية صنغاي، لم تتمكّن أي سلطة سياسية من أن تفرض نفسها بصورة دائمة في تمبكتو. وقد نجحت تمبكتو، التي كانت خاضعة أحيانًا لنفوذ الأرما وأحيانًا أخرى لنفوذ البمبارا أو الطوارق، من الحفاظ على ازدهار تجارتها بفضل الحماية التي كان يوفّرها لها الكونته، وهم قبيلة بربرية فرضت سلطتها هناك في النصف الثاني من القرن الثامن

---

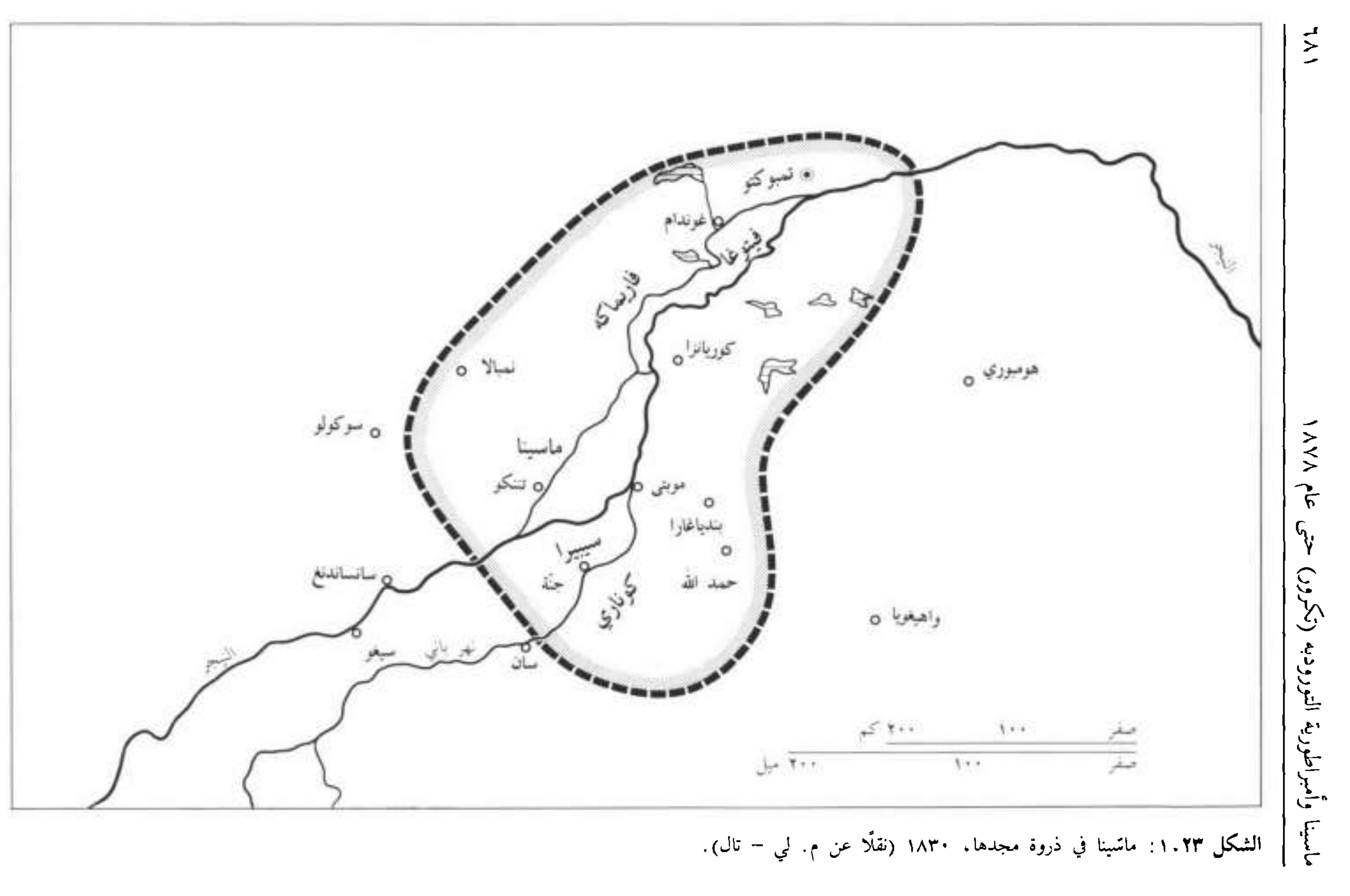
(٩) انظر أ. هـ. با و ج. داجيه (A.H. Ba and J. Daget)، ١٩٦٢، ص ٢٩–٣١.

(١٠) سي. مونتيّ (C. Monteil)، ١٩٣٢، ص ١٠٣.

(١١) ر. كاييه (R. Caillé)، ١٨٣٠، الجزء الثاني، ص ٢١٤.

(١٢) ل. فيدهيرب (L. Faidherbe)، ١٨٦٣، ص ١١.

(١٣) هـ. ديالو (H. Diallo)، ١٩٧٩، ص ١٣٨–١٤٢.



الشكل ١.٢٣: ماسّينا في ذروة مجدها، ١٨٣٠ (نقلًا عن م. لي - تال).

عشر. وكان الكونته تجّارًا بارعين وأصبحوا حماة لجميع الطرق التي تصل بين مختلف مناطق الصحراء الكبرى وبين تمبكتو. وكان الكونته يتمتّعون فضلًا عن ذلك بسلطة دينية كبيرة في جميع أنحاء المنطقة منذ أن أدخل أحدهم، وهو الشيخ المختار الكونتي (١٧٢٩/١٧٣٠–١٨١١)، الطريقة القادرية في تلك البلاد في بداية القرن التاسع عشر. وقد استجاب حفيده، المختار الصغير، لنداء التجّار والزعماء السياسيين في تمبكتو فهبّ في ١٨٢٦ لنجدة تلك المدينة الشهيرة التي كانت تحاصرها قوات ماسّينا:

«في عام ١٨٢٦ استولى فولبة ماسّينا على تمبكتو وكادوا أن يقضوا على تجارتها قضاءً نهائيًا، إذ لم تقتصر أعمال الابتزاز من جانب الغزاة على الأقوام الوثنية (الماندِه والموسي والصنغاي) بل شملت أيضًا إخوانهم في الدين من تجّار توات وغدامس. وقد قام هؤلاء التجّار، إزاء ما لاقوه من اضطهاد، باستدعاء الشيخ المختار من أزواد، وهو الأخ الكبير للبكاي من قبيلة الكونته وذو نفوذ كبير لدى أقوام البربر، وعهدوا إليه برعاية مصالحهم»[١٤].

غير أن هذا القائد الكونتي لم يتمكّن من الحيلولة دون سقوط المدينة واحتلالها من جانب حامية عسكرية حتى وفاة سيكو أحمدو[١٥]. وعندما حدثت هذه الوفاة في عام ١٨٤٥ كانت سلطة ماسّينا تمتدّ من جنّه إلى تمبكتو ومن إقليم نابالا إلى بلاد الدوغون[١٦]. وفي أثناء حكم دام سبعة وعشرين عامًا زوّد سيكو أحمدو الدولة الدينية الجديدة، المسمّاة الدينا (الخلافة)، ببنى دينية وإدارية راسخة الأركان.

مؤسسات الخلافة

أصبحت جميع مجالات الحياة في الدولة تُدار طبقًا للشريعة الإسلامية، شأنها في ذلك شأن دولتي فوتا جالون وفوتا تورو وخلافة سوكوتو. وعيّن سيكو أحمدو مجلسًا أعلى للحكم مؤلفًا من أربعين عضوًا لمساعدته في الاضطلاع بجميع مهمّات السلطة. وكان يشترط في عضو هذا المجلس المبجّل، أن يكون متزوّجًا طاهر الذيل واسع العلم وأن يكون قد بلغ الأربعين من العمر. وكان لدى سيكو أحمدو مجلس خاص يتألف من عضوين من أعضاء المجلس الأعلى، يبحث معه جميع شؤون الدولة قبل عرضها على المجلس الأعلى.

---

(١٤) ج. آنسيل (J. Ancelle)، ١٨٨٧، ص ١١٤. أنظر أيضًا: هـ. بارث (H. Barth)، ١٨٦٣، ص ٣٢ و٣٣؛ ب. مارتي (P. Marty)، ١٩٢٠–١٩٢١، الجزء الأول، ص ٧٥؛ أ. رافنل (A. Raffenel)، ١٨٥٦، الجزء الثاني، ص ٣٥٢ و٣٥٣.

(١٥) ل. فيدهيرب (L. Faidherbe)، ١٨٦٣، ص ١١؛ م. دولافوس (M. Delafosse)، ١٩٧٢، الجزء الثاني، ص ٢٣٦–٢٣٩.

(١٦) م. دولافوس (M. Delafosse)، ١٩٧٢، الجزء الثاني، ص ٢٣٦ و٢٣٧؛ أنظر أيضًا: ل. فيدهيرب (L. Faidherbe)، ١٩٦٦، ص ٥١.

وكان هناك قضاة في جميع أنحاء البلاد يبتّون في القضايا الابتدائية. وكان المجلس الأعلى يمثّل نظريًّا الهيئة القضائية العليا؛ غير أنه بعد انقضاء السنوات الأولى أصبح سيكو أحمدو غير قادر على أن يفرض آراءه دائمًا على بعض كبار الشيوخ الذين كانوا أكثر منه علمًا ومعرفة[١٧]، ولذلك انتهى به الأمر إلى إرغام المجلس الأعلى على قبول كل آرائه. وتدلّ بعض الحكايات التي يرويها أ. هـ. با و ج. داجيه أن سيكو أحمدو لم يكن يحترم دائمًا المؤسسات الديمقراطية نسبيًّا التي أنشأها هو ذاته. من ذلك مثلًا أنه عارض بشدّة قرار المجلس الأعلى القاضي بإلغاء نظام الطبقات الاجتماعية:

فقد اقترح شيوخ في المجلس الأعلى إلغاء نظام الطبقات الاجتماعية عملًا بالآية القرآنية «إنما المؤمنون إخوة». وفي اليوم التالي أمر سيكو أحمدو بأن يطهى عدد من السحالي والضفادع والسمك والدجاج ولحم الضأن معًا في قدر واحدة، ثم قدّم هذا الطعام للشيوخ ودعاهم إلى تناوله. فاستهجنوا صنيعه هذا وصاحوا قائلين: «ما هذا، أتريدنا أن نأكل مثل هذا الخليط؟» فردّ عليهم سيكو أحمدو قائلًا: «وهل حرّم القرآن أيًّا من هذه اللحوم؟» فقالوا: «لا، ولكن حتى إن كان القرآن لا يحرّم ذلك فإننا نعاف أن نأكل لحم السحلية والضفدع وأن نخلطه مع اللحوم التي اعتدنا على أكلها». وهنا قال سيكو أحمدو: «كذلك الشأن، فإني أعاف أن أخلط النبلاء مع العوام وأن ألغي الحواجز التي جرى العرف على إقامتها بينهما، حتى إن كان القرآن لا يحرّم ذلك»[١٨].

وكانت العقوبات بالغة القسوة. وكان أحمدو حمّادي سامبا بوباكاري، المعروف باسم هامباريه ساماتا والذي كان يتولّى مهام المدّعي العام، صارمًا للغاية، «وكان يضع بين يديه دائمًا مرجع تشريعه، أي مصحفه، وسيفه وسوطه. وطوال الفترة التي كان فيها مقرّ الدينا في نوكوما كان يقيم العدل في المكان عينه ويتولّى بنفسه فورًا تنفيذ الأحكام»[١٩].

وكانت جباية الرّسوم والضرائب تتمّ بالصرامة نفسها ويتولّاها موظّفون يغطّى جزء من مرتباتهم من حصيلة تلك الجباية. وبالإضافة إلى الرّسوم العادية التي نصّ عليها الإسلام (الزكاة والمد والعشر)، استحدث المجلس الأعلى ضريبة تُسمّى البابه وهي مساهمة في المجهود الحربي يدفعها المسلمون غير القادرين على المشاركة في الحرب بأنفسهم، كما تدفعها البلاد التي يتمّ فتحها ولا يدخل أهلها في الإسلام[٢٠]. وفضلًا عن ذلك كان الأسرى يستخدمون في

(١٧) أ. هـ. با و ج. داجيه (A.H. Ba and J. Daget)، ١٩٦٢، ص ٦٢.

(١٨) أ. هـ. با و ج. داجيه (A.H. Ba and J. Daget)، ١٩٦٦٢، ص ٦٧ و٦٨. وفي ما يتعلق بالطابع الشخصي الذي كان يتّسم به حكم سيكو أحمدو في أغلب الأحيان، انظر أيضًا سي. مونتيّ (C. Monteil)، ١٩٣٢، ص ١٠٨ و١١٢ و١١٣.

(١٩) أ. هـ. با و ج. داجيه (A.H. Ba and J. Daget)، ١٩٦٢، ص ٦٥.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٦٧ و٢٨٠.

زراعة أراضٍ واسعة لمصلحة الدينا. وكان إقليم ماسّينا ينتج كميات كبيرة من الأرزّ والدخن والخضر المتنوّعة[٢١]. ومن جهة أخرى كانت التجارة تعاني كثيرًا من حالة الحرب الدائمة مع البمبارا المجاورين. ولم تعد جنّه، ذلك المركز التجاري الكبير في المنطقة، على اتصال ببوره ولم يعد البربر يفدون إلى أسواقها:

«إن هذه الحرب تلحق ضررًا بالغًا بتجارة جنّه نظرًا إلى أنها تحول دون أي اتصال مع يامينا وسانساندنغ وباماكو وبوره، التي يأتي منها الذهب الذي يُتّجر به في جميع أنحاء المنطقة الداخلية من البلاد... وتجّار جنّه يعانون كثيرًا من هذه الحرب ولكنّهم لا يجرأون على إعلان تذمّرهم. وأعتقد شخصيًا أن التذمّر لن ينفعهم على أي حال. وقد أخبرني عدد من السود أنه منذ نشوب هذه الحرب غادر البربر هذا المركز التجاري وذهبوا إلى سانساندنغ»[٢٢].

أما من الناحية الإدارية فكانت البلاد مقسّمة إلى خمس مقاطعات عسكرية يُعهد بإدارتها إلى أقارب سيكو أحمدو أو أتباعه المخلصين. وفي جنّه، كان عثمان بخاري حمّادون سنغاري، وهو أقرب أتباعه، يتولّى مراقبة الحركة التجارية على نهر النيجر وفي منطقة الحدود بين نهرَي النيجر وباني وكان يحمل لقب أميرو منغال[٢٣]. ومن تنكو كان بوري حمسالا، وهو أمير مقاطعة ماسّينا وابن أخي سيكو أحمدو، يتولّى مراقبة الحدود الغربية. وكان ألفا سامبا فوتا، أمير فاكالا، مسؤولًا عن مراقبة الضفّة اليمنى لنهر باني. وأخيرًا، كان أمراء هايرِه ونابِه ودوندِه مسؤولين على التوالي عن مراقبة الحدود الشرقية ومنطقة البحيرات.

وكانت مدينة حمد الله، العاصمة الجديدة التي أُنشئت حوالى عام ١٨٢٠، مقرًا للحكومة المركزية، نظرًا إلى أن مدينة نوكوما كانت، بحكم موقعها في وسط السهل الفيضي، عرضة للخطر في أثناء فترة ارتفاع منسوب المياه. ولذلك فضّل سيكو أحمدو موقعًا تسهل حمايته على مسافة ٢٥ كيلومترًا إلى الجنوب والجنوب الشرقي من مدينة موبتي الحالية عند نقطة اتصال بين المناطق المعرّضة للغمر بمياه الفيضان والمناطق الواقعة فوق مستوى الفيضان. واستغرقت أعمال بناء المدينة ثلاث سنوات. وكان المسجد، الذي شيّده بنّاؤون من جنّه، وقصر سيكو أحمدو، أروع مبنيين في المدينة. وكانت المنطقة السكنية تضمّ زهاء ثمانية عشر حيًا ويحيط بها سور يحميها تتخلّله أربع بوابات. وكان الحفاظ على الأمن منوطًا بسبعة شيوخ، يساعدهم في ذلك عدد كثير من الفرسان الذين كانوا يجوبون الأحياء ذهابًا وجيئة في مجموعات صغيرة. ويروى أن المدينة كانت على قدر عظيم من النظام[٢٤].

(٢١) ر. كاييه (R. Caillé)، ١٨٣٠، الجزء الثاني، ص ٢١٧ و٢١٨.

(٢٢) ر. كاييه (R. Caillé)، ١٨٣٠، الجزء الثاني، ص ٢١٤ و٢١٥.

(٢٣) كان القائد الأعلى للجيش.

(٢٤) أ. هـ. با و ج. داجيه (A.H. Ba and J. Daget)، ١٩٦٢؛ انظر أيضًا ف. ب. س. دياراه (F.B.S. Diarah)، ١٩٨٢، ص ١٢٢–١٣٩ وما يليها.

وكانت الحياة في حمد الله تُدار بقسوة بالغة، فكانت هناك قواعد صارمة تنظّم الحياة اليومية لمختلف طبقات المجتمع. من ذلك مثلًا أنه كان يتعيّن على أي شخص يوجد في الشارع بعد صلاة العشاء أن يثبت هويته، وإذا كان متزوّجًا قدم إلى المحاكمة، وفي المدينة كان يحظر على راكبي الجياد أن ينظروا إلى داخل المنازل التي يمرّون حذوها وإلا تعرّضوا لقصاص شديد؛ وكان يفرض على الأرامل، سواء منهن الشابات أو المسنّات، أن يبقين معزولات في أماكن مغلقة لكيلا يتذكّر المسنّون أيام شبابهم؛ وهلمَّ جرّا.

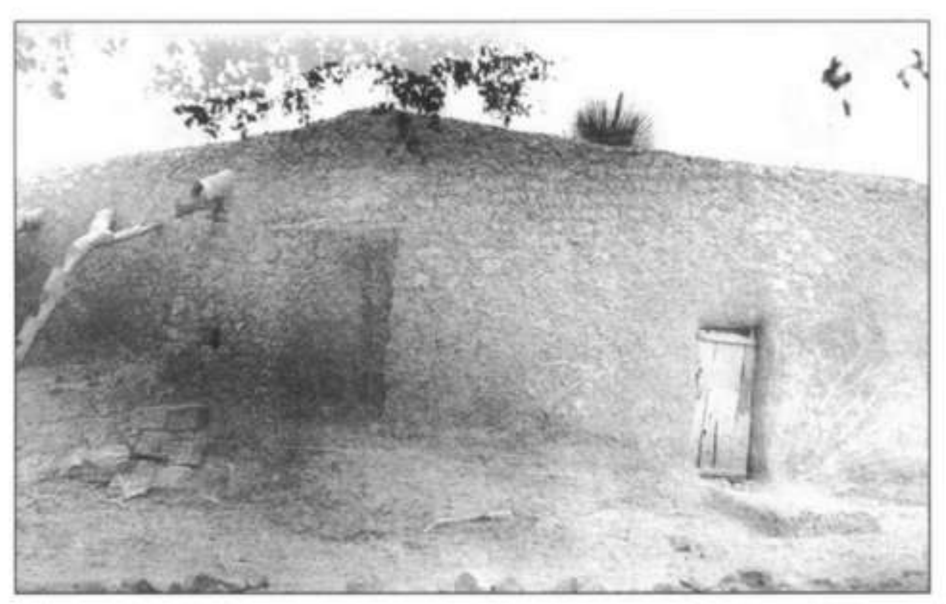


اللوحة ٢٣.٢: أطلال أحد الأبراج الدفاعية للقلعة في مدينة حمد الله.

غير أن أعظم عمل قام به سيكو أحمدو كان بلا منازع حملته الرامية إلى استقرار الفولبه. فضلًا عن انشائه مدينة حمد الله قام ببناء العديد من القرى للزراعة وتربية الماشية. ومن البديهي أن هذا النشاط الأخير كان محل رعاية خاصّة من جانب المشرفين على التنظيم. وكانت المراعي وعمليات الانتجاع منظّمة تنظيمًا محكمًا، وهنا أيضًا كان هذا التنظيم يأخذ شكلًا شبه عسكري[٢٥]. بيد أن كل هذه المؤسسات لم تؤتِ ثمارها إلا في عهد أحمدو سيكو، ابن سيكو أحمدو.

---

(٢٥) أ. هـ. با و ج. داجيه (A.H. Ba and J. Daget)، ١٩٦٢، ص ٨١–١٠٣؛ انظر أيضًا ن. وايغالو (N. Waigalo)، ١٩٧٧، ص ٨ و ٩.



اللوحة ٣،٢٣: ضريح سيكو أحمدو في مدينة حمد الله.

عهد أحمدو سيكو (١٨٤٥-١٨٥٣)

يعتبر عهد أحمدو سيكو في ماسّينا العهد الذي ساده أعظم قدر من السلام والرخاء بالمقارنة بعهد أبيه الذي مزّقته الحروب، وبعهد ابنه الذي عانى الكثير من الحروب ضد الحاج عمر[٢٦]. ومع ذلك لم تكن البداية هيّنة إذ نشأت أولى الصعوبات وقت الخلافة. فقد مات سيكو أحمدو في ١٩ مارس / آذار ١٨٤٥. وكان المفروض وفقًا لتقاليد ماسّينا أن المعيار الوحيد لتعيين رئيس جديد للخلافة هو العلم والتقوى. وعلى الرغم من أن مؤيّدي حصر الخلافة في أسرة سيكو أحمدو نجحوا في تهدئة أطماع ابن أخيه بالوبو بإعطائه منصب القائد العام للجيش، فقد ظلّ هناك أشخاص آخرون يذكر منهم الفا نوهوم تايرو والحاج مودي سيدو، لا ينتمون إلى أسرة الرئيس الراحل ولكنّهم أوفى بالشروط من ابنه الأكبر[٢٧]. لذلك أدّى تعيين أحمدو سيكو إلى قدر من التذمّر والاستياء.

وفي أوساط الشباب، كانت صرامة الدينا بسبيلها إلى أن تصبح عبئًا لا يُطاق. لذلك، عندما أعلن الرئيس الجديد عن نيّته مواصلة سياسة أبيه من دون تغيير، انتشرت في أرجاء

(٢٦) إي. بارّي (I. Barry)، ١٩٧٥، ص ٢٤ و ٢٥.

(٢٧) المرجع السابق، ص ١٥.

حمد الله أهاجي لاذعة ضد «أولئك المرابطين المعمّمين الذين هم دائمًا على أهبة الاستعداد لفرض شرائع الإسلام بصرامة لا يشوبها تساهل»[٢٨].

وبالإضافة إلى هذه الصعوبات المحلية، فإنه عندما أعلن نبأ وفاة سيكو أحمدو، رفع راية العصيان كل من بمبارا السارو وطوارق منطقة تمبكتو: «عندما أعلن نبأ وفاة سيكو أحمدو، طغت مشاعر الحزن والأسى على ماسّينا، بينما تردّدت أصداء دقات طبول الفرح في بلاد البمبارا وسارع الطوارق نفسهم (أي طوارق بحيرة غوسي) إلى إقامة الأعياد شكرًا للسماء على تخليصهم من أشدّ أعدائهم بأسًا»[٢٩]. وفي حين أن القمع في سارو، موطن أم بالوبو، لم يكن قط شديد العنف، فقد بلغ أشدّه ضد الطوارق على أيدي بالوبو الذي قيل عنه إنه كان حريصًا على اغتنام الفرصة ليثبت للمجلس الأعلى مدى خطإه عندما آثر عليه ابن عمّه خلفًا لسيكو أحمدو[٣٠].

وكان طوارق منطقة تمبكتو قد انتهزوا فرصة أزمة الخلافة في حمد الله وتخلّصوا من السانسرفي، ممثّل السلطة المركزية هناك، وأعلنوا استقلالهم. وفي مستهلّ عام ١٨٤٦ زحف جيش بالوبو عليهم فأهلكت الكثيرين منهم رماح الفولبه على مقربة من بحيرة غوسي وقد أخذتهم على حين غرة. وعندئذٍ طلبوا من أسرة الكونتا أن تتوسّط لهم. ونظرًا إلى أن الشيخ سيدي المختار كان قد توفّي بعد فترة وجيزة من وفاة سيكو أحمدو، فقد بدأ التفاوض مع ماسّينا أخوه، الشيخ سيدي البكاي. ولما كان سيدي البكاي قد مُنح لقب «الشبح الكونتي» بصورة غير مشروعة، فقد عقد العزم على أن يبذل قصارى جهده ليفرض سيطرته الفعلية على شؤون تمبكتو[٣١]. وعلى الرغم من معارضة المسؤولين في حمد الله فقد توجّه إلى هناك في سنة ١٨٤٧؛ وتوصّل إلى إقناعهم بتسريح الحامية في تمبكتو ولكنّه عجز عن منع السانسرفي من العودة إلى منصبه. وبعد الطوارق، كان بمبارا المونمبه ثاني أهم الأهداف التي اتّجهت نحوها حمد الله في عهد أحمدو سيكو. ومع ذلك كانت السنوات الأخيرة من عهده تتّسم بقدر لا بأس به من السلم، ويمكن القول عمومًا بأن خلف سيكو أحمدو، إذ جمع بين الحزم والدبلوماسية، توصّل إلى الحفاظ على حدود المملكة فلم يتعدّ عليها أحد، وإلى إقرار قدر من الوفاق في الداخل. غير أنه عندما وافته المنية في فبراير / شباط ١٩٥٣، عادت الصعاب المحلية والخارجية إلى الظهور في صورة أشدّ خطورة من ذي قبل.

---

(٢٨) إي بارّي (I. Barry)، ١٩٧٥، ص ٢١؛ انظر أيضًا أ. هـ. با و ج. داجيه (A.H. Ba and J. Daget)، ١٩٦٢، ص ٢٥٩.

(٢٩) إي. بارّي (I. Barry)، ١٩٧٥، ص ٢١.

(٣٠) أ. هـ. با و ج. داجيه (A.H. Ba and J. Daget)، ١٩٦٢، ص ٢٥٨ و ٢٦٦ و ٢٦٧.

(٣١) كان لتوه قد نزع عن أخيه الأكبر الشيخ سيدي حمّادا لقب الشيخ الكونتي الذي كان من حقّه أن يحمله. وبرغم صداقة بارث له، فقد ذكر من بين سمات شخصيته أنّه لا يتورّع عن شيء لبلوغ مآربه (هـ. بارث H. Barth، ١٨٦٣، الجزء الرابع، ص ٨٦ و ٨٧). انظر أيضًا أ. هـ. با و ج. داجيه (A.H. Ba and J. Daget)، ١٩٦٢، ص ٢٧٤.

أحمدو مو أحمدو، آخر حكّام ماسّينا (١٨٥٣-١٨٦٢)

بدأ عهد أحمدو مو أحمدو بأزمة خلافة حادّة طالت مختلف أعضاء أسرة سيكو أحمدو. ذلك أن العرف كان قد استقرّ على اختيار رئيس الدينا من بين سلالة سيكو أحمدو. وعلى الرغم من أن بالوبو كان باعتراف الجميع قائدًا حربيًّا مهيبًا، فقد كان يعرف أنه لا يفي بجميع شروط الرئاسة، ولا سيّما شرط العِلْم. لذلك فقد تآمر مع أحمدو مو أحمدو، الابن الشابّ للرئيس الراحل[٣٢]، ونجح في الإتيان به إلى منصب الحاكم، آملًا بطبيعة الحال أن يبقيه أحمدو ممسكًا بزمام الأمور[٣٣]، وبذلك بذر بذور الشقاق في ماسّينا. فالمرشّح الذي توافرت له جميع شروط الانتخاب عبدولاي سيكو، أخو الحاكم الراحل، لم يعترف بالهزيمة:

> فقرّر بتأييد من كونتا وجيوش الكوناري والهايره أن يزحف على حمد الله فضرب عليها الحصار. وانقسمت العاصمة إلى فريقين، يناصر أحدهما أحمدو مو أحمدو ويناصر الآخر عبدولاي سيكو. والتهبت المشاعر وغدا الاصطدام وشيكًا؛ غير أنه أمكن تفادي الكارثة بفضل توسّط آديا العجوز، أم عبدولاي سيكو، لدى ولدها[٣٤]. ومع هذا، فمن ذلك الحين فصاعدًا انقسمت ماسّينا إلى معسكرين متعاديين شنّ كل منهما حربًا باردة على الآخر[٣٥].

ولم يسع عهد أحمدو مو أحمدو إلا أن يعمّق هذا الانشقاق، إذ كان يعوزه ما تحلّى به أسلافه من تعليم وسعة أفق سياسي. فعندما تسلّم مقاليد السلطة، أجرى تغييرات جذرية بلغت الدينا في الصميم: فنحى المرابطين المبجّلين ليحلّ محلّهم شبابًا في مثل سنّه ولهم ما له من نظرة متحرّرة إلى الأمور[٣٦]. ويقول ابراهيما باري انه بعد انقضاء أربعين سنة على تأسيس الدينا، كان الحماس قد انطفأ، و «علت كلمة المنافسات والمؤامرات والمصالح الشخصية مرّة أخرى»[٣٧]. ويسرد هذا المؤلف قصة تصوّر الجو الذي ساد وسط الطبقة الحاكمة في ماسّينا. ذلك أن أحد أعضاء مؤامرة بالوبو، وكان الحاج عمر قد اعتقله، قال يومًا لسجّانه الذي كان يسخر منه (وكان مقرّرًا أن يعدم رميًا بالرصاص) «انني أفضل أية عقوبة توقع عليّ،

---

(٣٢) كانت سنّه تراوح بين ١٨ و ٢٤ سنة، تبعًا لمصدر المعلومات.

(٣٣) إي. بارّي (I. Barry)، ١٩٧٥، ص ٢٩ و ٣٠؛ ن. وايغالو (N. Waïgalo)، ١٩٧٧، ص ١ و ٢. أنظر أيضًا: أ. هـ. با و ج. داجيه (A.H. Ba and J. Daget)، ١٩٦٢، ص ٢٨٦.

(٣٤) كانت آديا أيضًا أم الرئيس الراحل وجدة أحمدو مو أحمدو. وقيل ان حفيدها كان له عندها مكانة خاصة.

(٣٥) ن. وايغالو (N. Waïgalo)، ١٩٧٧، ص ٢.

(٣٦) إي بارّي (I. Barry)، ١٩٧٥، ص ٣٢ و ٣٦ و ٣٨-٤١؛ ن. وايغالو (N. Waïgalo)، ١٩٧٠، ص ٣٤. انظر أيضًا ف. ب. س. دياراه (F.B.S. Diarah)؛ ١٩٨٢، ص ٣٢١ و ٣٣٢.

(٣٧) إي. بارّي (I. Barry)، ١٩٧٥، ص ٤٢.

على أن أخضع لحكم هذا الطفل». وكان هذا الطفل هو أحمدو مو أحمدو[٣٨].

وليس من العسير علينا أن نفهم كيف أن ماسّينا، وقد أنهكت قواها الانقسامات الداخلية، عجزت عن بذل أي مقاومة فعّالة لحركة الحاج عمر.

أمبراطورية التورودبه (تكرور)

تسبّبت تجارة الرقيق في غربي السودان ووسطه، بقلبها الأسس التقليدية للمجتمع، في خلق موقف أزمة دائمة وساعدت على أن تنشأ في جميع الأرجاء ممالك يتوقّف بقاؤها على استمرار تلك التجارة. ففي فوتا جالون وفوتا تورو وسوكوتو وماسّينا، حيث بلغ حجم الجماعات المسلمة مستوى يؤبه له، اتخذت ردة فعل الإسلام على هذا الموقف شكل ثورة وطنية حمل لواءها أشد شعوب العصر معاناة للاضطهاد، شعب الفولبه. ولم يلغَ الرق ولكنّه أخضع لأحكام قانونية، أي لأحكام القرآن. غير أنه إلى الغرب من النيجر، بين ماسّينا وفوتا جالون وفوتا تورو، وجد عدد كثير من الدويلات التابعة بدرجة أو بأخرى لسيغو أو كعارته، والتي أفلتت من تطبيق شريعة الإسلام. ولما كانت تلك الدويلات فريسة للفرقة في ما بينها وللانقسامات الداخلية، فقد عجزت عن بذل أية مقاومة مجدية لدعوة طائفة مسلمة وليدة اتخذت طابعًا عسكريًا، هي طائفة التيجانية[٣٩].

جهاد الحاج عمر ونشأة دولة المسلمين في سيغو (١٨٥٢–١٨٦٢)

توقّفت الدعوة الإسلامية، بعد النجاحات التي أحرزتها أثناء القرن الثامن عشر وفي أوائل القرن التاسع عشر، عن إحراز تقدّم في أي اتجاه. وكانت الثيوقراطيات (الدول الدينية) الجديدة قد صدعتها أزمات الخلافة كذلك. وفي حالة غرب السودان، كان هناك أيضًا ذلك الخطر الذي تمثّله القوات الفرنسية، العدو اللدود لدين الإسلام. ففي فوتا جالون مثلًا، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان الإسلام مهدّدًا من الداخل ومن الشرق ومن الغرب. وجاءت حركة الحاج عمر ردّ فعل على هذا الموقف.

(٣٨) المرجع السابق. وفي ما يتعلق بالانقسامات الداخلية في ماسّينا خلال عهد أحمد مو أحمدو، أنظر أيضًا إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٢٦٣؛ والحاج عمر تال، ١٩٨٣، ص ٥٢ و٥٣.

(٣٩) على اسم مؤسّسها أحمد التيجاني (١٧٣٧–١٨١٥). وقد نشأت هذه الطريقة في جنوب الجزائر حوالى سنة ١٧٨٢، وسرعان ما انتشرت في كافة أرجاء شمال أفريقيا وخاصّة في المغرب حيث غدت زاوية فاس أكبر مراكزها. وكانت أكثر تحرّرًا في طابعها من سائر الطرق، وكانت مبادئها الأساسية أكثر بساطة. وكان الابداء، أو عليّ، أول من أدخلها إلى جنوب الصحراء ولكنها لم تنتشر هناك إلا بفضل الشيخ عمر.

موجز حياة عمر سيدو

ولد عمر سيدو (الحاج عمر) سنة ١٧٩٦[٤٠] في ألوار في تورو، أقرب المقاطعات إلى المستعمرة الفرنسية في سان لوي. وقد انحدر من أسرة لعبت دورًا نشيطًا في الثورة الإسلامية الكبرى في أواخر القرن الثامن عشر. وكانت طفولته كلها مشربة بالثقافة الإسلامية. وقد تمكّن في وقت مبكّر للغاية من حياته، بفضل ذكائه الحاد وبصيرته النافذة، من تمثّل كافة علوم الإسلام وإتقانها. ولم يلبث أن نبذ الطريقة القادرية[٤١] التي نشأ وترعرع تحت ستارها في كافة أرجاء سينيغامبيا ما لا يسع المرء إلا أن يصفه بأنه إقطاعات يسيطر عليها المرابطون. وبعد أن كرّس في طائفة التيجانية الوليدة، غادر فوتا عام ١٨٢٦ ليذهب إلى حيث يستطيع أن يتقن مبادئ الطريقة الجديدة عند منبعها. ولم يكن له أن يعود إلى قريته إلا في أوائل عام ١٨٤٧[٤٢].

وقد زوّدته عشرون سنة من الترحال، منها ثلاث سنوات في أراضي الإسلام المقدّسة، بمعارف فريدة عن أفريقيا السوداء في تلك الفترة، وبخبرة عظيمة بالبلدان الإسلامية التي زارها وبدول لم يدخلها الإسلام. وعاد حاملًا لقب خليفة التيجانية العظيم[٤٣]، ومهمّته إتمام دخول أفريقيا السوداء في دين الإسلام.

وفي سوكوتو، حيث أقام من سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٨٣٨[٤٤]، درس مبادئ الحرب المقدّسة على يدي محمد بِلّو. وارتقت به غزارة علمه وقوّة شخصيته إلى مصاف كبار الزعماء في دولة سوكوتو الإسلامية. وفي سنة ١٨٣٨، كرّ عائدًا إلى وطنه تلبية لدعوة مواطنيه. ولم يعد من الممكن أن تتخذ فوتا تورو، وقد أضعفتها الغارات الدورية المتزايدة التي كان الماساسي يشنّونها على مقاطعاتها الشرقية، قاعدة راسخة لشنّ الجهاد. لذلك استقرّ الحاج عمر في فوتا جالون حيث كان للطريقة التيجانية أتباع كثيرون، وحيث كان بوسعه، داخل القادرية نفسها، أن يعوّل على مناصرة الألفايا الذين كانوا مؤيدين متحمّسين للإسلام المناضل[٤٥]. وعلى الرغم من عداء حزب

(٤٠) وفقًا لروايات فوتا، ولد الحاج عمر عشية موقعة بونغو التي خاضها المامي عبد القادر عام ١٧٩٦ لكي يدخل في الإسلام عاهل كاجور، أماري نغونه نديلا. وكان مولد عمر الوشيك هو الذي منع أباه، سيدو عثمان، أحد تلامذة سليمان بال، من المشاركة في تلك الموقعة. انظر، ضمن مراجع أخرى: م. كامارا (M. Kamara)، ١٩٧٥، ص ١٥٤؛ ف. دومون (F. Dumont)، ١٩٧٤، ص ٤.

(٤١) القادرية واحدة من أقدم الطرق في جنوب الصحراء، حيث أدخلها الكونتا.

(٤٢) ف. كارير و ب. هول (F. Carrère and P. Holle)، ١٨٥٥، ص ١٩٤.

(٤٣) أي الرئيس الأعلى للطريقة في أرض السود.

(٤٤) هذه هي التواريخ التي يقبلها اختصاصيو التاريخ في جامعة أحمدو بِلّو في زاريه، نيجيريا، كما جاء في خطاب بتاريخ ٢٤ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨١ من مهدي آدمو، رئيس قسم التاريخ في تلك الجامعة آنذاك.

(٤٥) انظر الحاج عمر تال، بدون تاريخ (ب)، ص ٩؛ ت. ديالّو (T. Diallo)، ١٩٧٢، ص ٣٧ و١٤٨–١٥٠. ومن جهة أخرى فإن السوريا، سلالة القائد العسكري ابراهيما سوري ماودو (الذي لم يكن يدين بمنصبه إلا لشيء واحد هو الضغط المتواصل الذي كان يفرضه الدجالونكه والفولبه على الدولة الناشئة)، وكانوا رجال سياسة أكثر منهم رجال دين.

السوريا الحاكم له، اتّخذ الحاج عمر من جوغونكو أهم قواعد عملياته حيث كان يُطلق منها نشاط التعبئة وشراء الأسلحة المتزايدة. وفي الوقت نفسه، عمد في أشهر كتبه **الرماح**، إلى صقل الأداة العقائدية لحملته[٤٦]. وعند عودته عام ١٨٤٧ من فوتا تورو حيث قام بحملة ايضاح وتعبئة، عجّل بأعمال التحضير ونقل عاصمته إلى دنغيرايه في جالونكادوغو التي لم يلبث حاكمها غيمبا ساكو أن ندم على إيوائه. وكان غيمبا ساكو مع ذلك مقتنعًا بتفوّقه العسكري فزحف بجيشه على دنغيرايه، ولكنّه ردّ على أعقابه. وبعد أن أحرز المجاهدون[٤٧] عددًا من الانتصارات على قرى صغيرة مجاورة، استولوا عام ١٨٥٢ على مدينة تامبا المنيعة، عاصمة جالونكادوغو.

الشروع في الجهاد

بين منتصف القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، أنشأ الماساسي القادمون من سيغو في كعارته دولة امتدّ نفوذها من باخونو إلى غاجاغا. وكانت قوّتها تنهض على أكتاف جيش محترف هائل يتألّف في جوهره من أسرى التاج الذين يكرّسون أنفسهم لأوليائهم. وكانوا دائمًا في الطليعة، وكانوا هم الذين يتولّون مسؤولية فتح الثغرات في صفوف العدو. وكان قائدهم يؤدّي دورًا بارزًا في بلاط الفاما[٤٨]، وخاصّة في أوقات الخلافة على الحكم، كما كان يدير شؤون البلاد في أثناء الفترة الفاصلة بين موت الفاما وتنصيب وريثه المفترض[٤٩]. والعامل الثاني الذي زاد جيش الكعارته قوّة على قوّة هو فرسانهم الذين كان جميعهم تقريبًا من الماساسي. وأخيرًا فقد توصّل هذا الجيش إلى إتقان صنع البارود، الأمر الذي جعل منه واحدًا من أشد الجيوش مثارًا للرعب في منطقة السنغال الأعلى.

وكانت السلطة تنتظم في نوع من الملكية المطلقة التي تنتقل وراثة العرش فيها داخل أسرة الكوروباري (الكوليبالي). ومكّنت إقامة العدل بسرعة وحزم هذه الدولة من التدخّل البالغ الفعالية، في حين كان يطبّق نظام حكيم من التزاوج بين أفراد العشيرة مكّن الماساسي من دعم قوّتهم بتنظيم زيجات مدروسة بعناية. وسرعان ما أصبحوا الحكّام الرئيسيين في جميع الحروب في سينيغامبيا[٥٠]. كما كان تأييدهم مطلوبًا لفضّ النزاعات بين بلد وآخر، مما أتاح لهم فرص

(٤٦) استخدم الحاج عمر في هذا الكتاب أسلوبًا بسيطًا قرّبه من أفهام مواطنيه، وشرح المبادئ الرئيسية للتيجانية وقد أضفى عليها ثراء خبرته الشخصية وتعليقات العلماء الكثيرين المنتمين إلى هذه الطريقة الجديدة. وقد صدر منه عدد كثير من النسخ التي وزّعت في شتّى أنحاء أفريقيا جنوبي الصحراء. وورد في ف. دومون (F. Dumont)، ١٩٧٤، ص ٦٤ و٦٥، ان كتاب **الرماح** ظل حتى يومنا هذا «أروع كتاب للتيجانية المتعلّمة، من أشد المرابطين تواضعًا إلى أرفع المرشدين منزلة».

(٤٧) (شرح للفظة «المجاهدون» لمن لا يعرفها من قرّاء اللغات الأخرى).

(٤٨) لقب ملوك البمبارا.

(٤٩) أ. رافنل (A. Raffenel)، ١٨٥٦، الجزء الثاني، ص ٣٨٧.

(٥٠) أ. با (A. Ba)، سجلات ١٠ و١١ و١٥ فبراير / شباط ١٩٨٢. انظر أيضًا ف. كارير و ب. هول (F. Carrère and P. Holle)، ١٨٥٥، ص ١٨١؛ و إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٩٧.

شنّ الغارات المربحة. ونظرًا إلى أنهم كانوا أفضل مراسًا لفنون الحرب من جيرانهم، فقد كانوا يفرضون أيضًا جزية ثقيلة لقاء خدماتهم. وهكذا آل إلى اضطراب أمر جميع الزعامات الصغيرة في المنطقة: البوندو، والكاسو، والغاجاغا، الواحدة تلو الأخرى. وقد امتدّ نطاق ضغوطهم حتى بلغ المقاطعات الشرقية لفوتا تورو[٥١].

وكان هذا هو الوضع حتى اندلعت نيران الحرب في كعارته عام ١٨٤٣ بين الماساسي والجاوارا (الدياوارا). وكان الماساسي، بعد أن بلغوا البلاد في منتصف القرن الثامن عشر، يبسطون حمايتهم على الجوارا، الذين وجدوهم مستقرّين هناك. غير أنهم ما إن أحكموا قبضتهم على البلاد حتى بدأوا يتصرّفون باعتبارهم سادة لا منازع لهم ويدفعون بالجاوارا نحو الجنوب، وفرضت على الجاوارا منذ ذلك الحين ضرائب فادحة وعانوا شتّى أنواع المضايقات[٥٢]. وفي سنة ١٨٤٣ هبّ الجاوارا، وقد طُردوا من عاصمتهم نيورو، في ثورة مسلّحة دفعت بكعارته إلى حرب أهلية قُدِّر لها أن تدوم سبع سنوات. وكسب الماساسي الحرب في سنة ١٨٥٠، ولكنّهم كانوا آنذاك قد أنهكوا ودبّت بينهم الفرقة[٥٣].

وكان الماساسي الغربيون (سكّان منطقة كونياكاري) عازفين عن محاربة الجاوارا إذ اتّهموا مامادي كانديا، آخر ملوك الكوروباري، بأنه شنّ هذه الحرب لأسباب شخصية[٥٤]. وعمد مامادي كانديا، انتقامًا منهم، إلى تركهم يواجهون جيش المسلمين بمفردهم. وبعد أن استولى المسلمون على كونياكاري، تجمّع الماساسي في ييليمان للدفاع عن العاصمة الملكية القديمة، ولكن ذهبت جهودهم هباء إذ دمّرت في فبراير / شباط ١٨٥٥. وأدّى ذلك إلى استسلام مامادي كانديا وجميع زعماء الكعارته (زعماء الجاوارا والكاغورو وفولبه باخونو). وفي ١١ أبريل / نيسان ١٨٥٥، دخل المجاهدون نيورو دخول الظافرين وأخضع الماساسي لقواعد الإسلام.

وأحدثت تلك القواعد في حياتهم اليومية انقلابات لم تلبث أن تمخّضت عن حركات تمرّد في كافة الأرجاء ظلّت جيوش المسلمين ازاءها في حالة تأهّب دائم حتى سنة ١٨٥٦. وبلغ القمع أقصى درجات العنف فأعدم مامادي كانديا وعدد كثير من الماساسي، وانسحب من نجوا منهم نحو حدود سيغو.

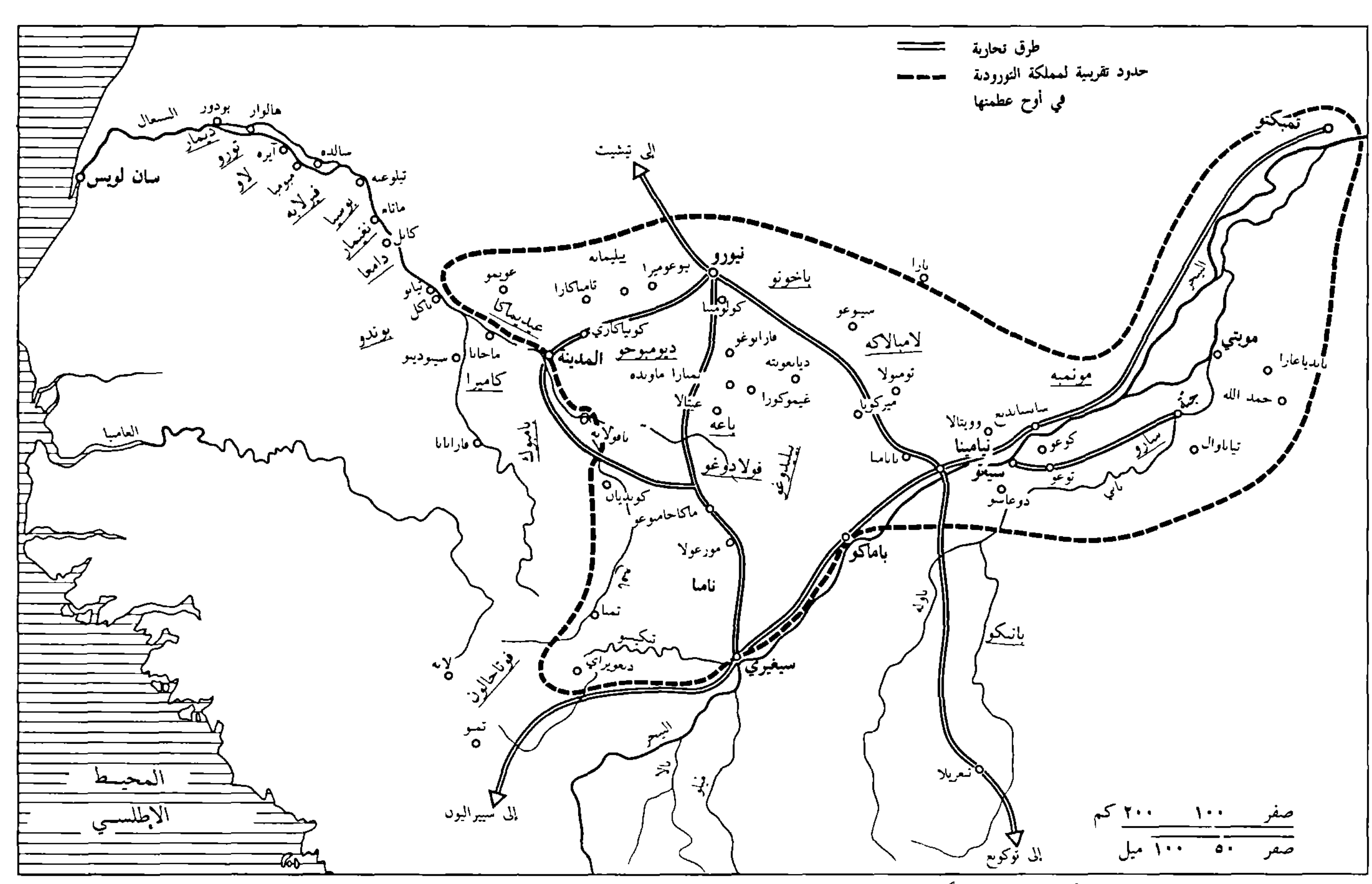
---

(٥١) كان العبيد الذين يسترقون في تلك الحروب والغارات يباعون للسلطات في سان لوي أو في غامبيا، وقد غدت تلك السلطات مورِّدتهم الرئيسية.

(٥٢) أ. رافنل (A. Raffenel)، ١٨٤٦، ص ٢٩٨-٣٠١؛ ١٨٥٦، الجزء الأول، ص ٣٣٧.

(٥٣) أ. با (A. Ba)، سجلات ١٠ و ١١ و ١٥ فبراير / شباط ١٩٨٢؛ ف. كارير و ب. هول (F. Carrere and P. Holle)، ١٨٥٥، ص ١٨٤.

(٥٤) كان الحدث الذي تسبّب في نشوب الحرب هو مقتل أمير من الجوارا على يدي ابن مامادي كانديا؛ غير أن السبب الأساسي هو أن الجوارا كانوا قد ضاقوا ذرعًا بحكم البمبارا الذي أصبح لا يطاق، لما اتّسم به من غطرسة وما فرضوه من ضرائب فادحة وما اقترفوه من طرد للجوارا من نيورو، حسبما جاء في روايات بمبارا الدييلي، كما نقلها د. س. ديالّو (D.S. Diallo)، ١٩٧٧، ص ١٠.



الشكل ٢٣،٢: مملكة التورودبه في أوح عظمتها (نقلاً عن م. لي – تال).

وعهد الحاج عمر بإدارة ذلك الإقليم إلى ألفا عمر تييرنو بايلا، وتوجّه نحو خاسو التي كان الفرنسيون قد أخرجوها من دائرة نفوذه بانشائهم اتحادًا هناك برئاسة صديقهم ديوكا سامبالا من المدينة. وكان حصار تلك المدينة في ربيع عام ١٨٥٧ أصعب عمل اضطرّ جيش المسلمين إلى الاضطلاع به. وعلى الرغم من تعرّضهم لنيران المدفعية الفرنسية، قاتل المسلمون بعزم أثار إعجاب أعدائهم. وكان الرهان كبيرًا بالنسبة إلى الفوتانكه، إذ تمثّل في محو آثار سنوات طوال من الإذلال والإزعاج اللذين فرضتهما السياسة الفرنسية الجديدة في السنغال. ولم يكن من قبيل الصدفة المحضة أن كان القائد الذي استرعى أعظم قدر من الانتباه في المدينة هو مامادو كورو، شيخ قرية نغانو، وهي قرية دمّرها الجنود الفرنسيون عام ١٨٥٤.

وكانت القاعدة الفكرية للجهاد تُبنى برمّتها على فكرة العناية الإلهية، وعلى هذا الأساس يمكن فهم المحاولة التي بذلها محمدو عليو تيام وتييرنو عبدول[٥٥]، تلميذا الحاج عمر، لتفسير الفشل الذي منيا به في المدينة، بعزوه إلى عصيان الأتباع أو إلى أن محاربة البيض لم تكن المهمّة التي عُهد بها إلى سيّدهم. وممّا يثبت بما لا يدع مجالًا للشكّ موافقة الحاج عمر على هذا الرأي، طول الحصار الذي ضُرب على المدينة، وعدد الإمدادات العسكرية التي عززت بها جبهة القتال، والحماس البالغ الذي حارب به المجاهدون. وفضلًا عن ذلك فإن أولى التقارير التي بلغتنا عن المعركة لم يرد فيها أي ذكر لتحفّظات الحاج عمر على نشوب القتال. غير أننا نعرف من جهة أخرى أن محمدو عليو تيام لم يألُ جهدًا في أي من مواضع كتابه في انتحال الأعذار للهزائم التي مُني بها جيش المسلمين بعزوها إلى عصيان الأتباع[٥٦]. وقد دام الحصار ثلاثة أشهر، وظلّت حالة المحاصرين تبعث على اليأس إلى أن أتاح ارتفاع غير متوقّع في مستوى المياه للحاكم فيدهيرب نفسه القدوم لرفع الحصار عن المدينة يوم ١٨ يونيو / حزيران ١٨٥٧.

وفقدت فوتا عددًا كبيرًا من أبنائها في المدينة، ومنهم بعض من خيرتهم. وأثبتت تلك المعركة أن الفرنسيين قد غدوا سادة سينيغامبيا. ولكي يجدد قواه، واصل الحاج عمر سيره نحو بوندو وفوتا. وفي كل مكان ذهب إليه، كان يحثّ سكّانه على رفض العيش مع البيض بالهجرة إلى دولة المسلمين الجديدة التي أسّسها لتوّه في الشرق. ومن ذلك الحين فصاعدًا، غدت الحرب قتالًا مريرًا ضد الفرنسيين، في نديوم – إن – فيرلو (فبراير / شباط ١٨٥٨)، وفي ماتام (أبريل / نيسان ١٨٥٩)، وفي أروندو وغيمو (أكتوبر / تشرين الأول ١٨٥٩).

وفي يونيو / تموز ١٨٥٩، عاد من فوتا ومعه عدد من الرجال قُدِّر بما لا يقلّ عن ٤٠٠٠٠ رجل[٥٧]. وما من شك في أن قتال الفرنسيين لم يكن أولى المهام التي رسمها لنفسه الحاج

(٥٥) مصدر المعلومات الرئيسي ل إ. ماج عن حياة الحاج عمر.

(٥٦) تكتفي الروايات الحديثة بترديد هذه الصيغة وللأسباب نفسها.

(٥٧) وفقًا للتقارير التي جمعها إ. ماج في سيغو سنة ١٨٧٤، كانت فرق عدة قد سبقته إلى نيورو. غير أنه ينبغي ألا تؤخذ هذه الأرقام حرفيًا.

عمر، غير أنه على الرغم من أنه كان مدركًا كلّ الإدراك لتفوّق أسلحتهم، فقد حاربهم بتشبّث وإصرار في المدينة وغيمو ونديوم وماتام[٥٨].

الزحف على سيغو

كانت مقاومة بمبارا بيليدوغو وسيغو للإسلام أشدّ عنادًا من مقاومة بمبارا كعارته له. فقد قاوم بمبارا سيغو على الأخصّ قرونًا عدة من الدعوة إلى الإسلام من جانب مرابطي ماركا وبوزو وسومونو، كما قاوموا الجهاد الذي شنّته دينا ماسّينا. أما سيغو فانغا، أو دولة سيغو، التي أنشئت في النصف الأول من القرن الثامن عشر في الفراغ السياسي الذي خلّفه انهيار دولتَي مالي وصنغاي، فقد ازدهرت في عهد نغولو جارا (ديارا) (١٧٦٦–١٧٩٠) من مانده إلى تمبكتو. وكفلت أمن البلاد حاميات من التونجون (عبيد التاج) رابطت في مواضع استراتيجية شتّى في حين كانت بقية فرق الجيش تغذّي السوق في كانغابا وسانساندنغ بالعبيد الذين كانوا يؤسرون في غارات على المناطق المجاورة. وكان هذا هو مصدر الدخل الرئيسي لكلّ من الفاما والتونجون. ومن الناحية الإدارية كانت البلاد مقسّمة إلى خمس مقاطعات يرأس كلًا منها أحد أبناء الفاما.

وفي عهد مونزون، ابن نغولو جارا وخلفه (١٧٩٠–١٨٠٨)، امتدّ نفوذ سيغو وقوّتها حتى بلغا سينيغامبيا. وفي سنة ١٧٩٦، عاثت جيوشه تدميرًا في كافّة أرجاء المنطقة الواقعة بين النيجر وكعارته وبوندو؛ وأخضع الجيران الأقربون في بيليدوغو وديدوغو وفولادوغو[٥٩].

وبدأت في عهد دا مونزون (١٨٠٨–١٨٢٧) فترة تدهور طويلة كان من أهم سماتها تحرّر الفولبه ومولد دولة إسلامية تعاظم خطرها باطّراد على الحدود الشرقية لسيغو، تلك هي دينا حمد الله. وعلى ذلك فعندما قام الحاج بزيارتها حوالى سنة ١٨٣٩ في طريق عودته من مكّة المكرّمة، كانت البلاد تمرّ بأزمة حادة. فقد كان الفاما الذي يحكمها آنذاك مريضًا أشدّ المرض يشارف على الموت. وكان الصراع على السلطة قد بدأ بالفعل بين أفراد الأسرة المالكة حتى إن أحد المطالبين بالعرش، توروكورو ماري، قبل التحوّل إلى الإسلام على يدي أحد المرابطين المسجونين لقاء بركاته ودعواه[٦٠]. وكان من شأن التحالف الذي أُبرم بينهما أن جعل من الممكن دخول سيغو في الإسلام بسلام حين آن الأوان.

غير أنه في عام ١٨٥٩، وشى التونجون بتوروكورو ماري وقتلوه بعد أن كانت دعواته قد سُمِعت واعتلى العرش فترة دامت ستّ سنوات[٦١]. وقرّر الحاج عمر، الذي عاد من فوتا في

(٥٨) في كل مكان توجّه إليه الفرنسيون في غرب أفريقيا، كانوا هم المعتدين وليس المعتدى عليهم، إذ كانوا يبادرون إلى قتال الزعماء الذين كانوا يقفون عائقًا في سبيل مصالحهم الاقتصادية.

(٥٩) ل. توكسييه (L. Tauxier)، ١٩٤٢، ص ١٠١.

(٦٠) أ. كوني (A. Koné)، ١٩٧٨، ص ٦٢.

(٦١) المرجع السابق؛ انظر أيضًا إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٢٣٤–٢٤٦.

سبتمبر / أيلول ١٨٥٩ أن يزحف على عاصمة البمبارا، فغادر نيورو في ١٢ سبتمبر / ايلول قاصدًا سيغو التي قام في طريقه إليها بوعظ الناس وهدايتهم إلى الإسلام. وفي بيليدوغو، في ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٥٩، أبدت قلعة ميركويا الرهيبة التي لاذ بها جميع الفارّين من كعارته، مقاومة ضارية لهذا الزحف الإسلامي؛ واضطرّ المجاهدون للمرة الأولى إلى استخدام المدفعين اللذين كانوا قد استولوا عليهما من الفرنسيين سنة ١٨٥٨. وتباطأ تقدّمهم من ذلك الحين فصاعدًا. وفي ٢٥ مايو / أيار ١٨٦٠ بلغ الحاج عمر نهر النيجر عند نيامينا وبذلك وطأت أقدام جنود المسلمين أرض سيغو.

وفي عاصمة البمبارا، كان علي مونزون جارا قد حلّ في ١٨٥٩ محل توروكورو ماري الذي كان يُعدّ أكثر موالاة للمسلمين مما ينبغي، ولم يُنَصَّب علي مونزون إلّا بعد أن أقسم أن يدافع عن سيغو ضد أي غزو يشنّه المسلمون[٦٢]. ومؤدّى ذلك أنه على الرغم من أن اسمه الأول كان اسمًا مسلمًا، لم يكن قد اعتنق هذا الدين بصدق وإيمان، وذلك هو ما دفع به قادة ماسّينا في ما بعد. وحشد جيشًا قويًّا في ووبتالا بقيادة ابنه. ووصفت المعركة التي نشبت في تلك القرية بأنها كانت واحدة من أدمى معارك الجهاد. ولم يسقط هذا المعقل إلا يوم ٩ سبتمبر / أيلول ١٨٥٩، بعد أربعة أيام من القتال، ففتح طريقًا للزحف على سيغو.

وكانت طريقة الخلاص الوحيدة الباقية أمام علي مونزون تتمثّل في تحالفه مع قادة ماسّينا، أعدائه الأسبقين. فمنذ قيام الثورة الإسلامية في هذه البلاد، ظلّت حمد الله في حروب متواصلة مع سيغو. وباءت بالفشل جميع المحاولات التي بذلها مختلف قادة ماسّينا في سبيل إخضاع سيغو[٦٣]. فقد اغتنم البمبارا مرات عدة فرص قيام أزمات الخلافة في ماسّينا وشنّوا الحروب عليها[٦٤]. وكان قائد حمد الله، شأنه شأن قائد سيغو، ينزع إلى العفو عما سلف بالنظر إلى ما كان يمثّله الحاج عمر، بوجوده في حوض النيجر، من تحدٍّ لسلطانه السياسي والديني على السواء. غير أن أيًّا من القائدين، وكلاهما يعاني من أزمات مستعصية، لم يستطع أن يبدي مقاومة تُذكر لجيوش الحاج عمر التي كانت أحسن تنظيمًا وأفضل عدّة. وفي ٩ مارس / آذار ١٨٦١، دخل جيش المسلمين سيغو. وأنذر علي جارا ولم يكن لديه من الوقت إلا متّسع لينجو بنفسه باللجوء إلى ماسّينا.

الحرب مع ماسّينا

من سوكوتو إلى جوغونكو، لا بدّ أن يكون هذا الحاج التكروري بحاشيته الضخمة، ومتاعه الكثير، ونيّته التي لا يكاد يخفيها شنّ حرب ضد الكفّار، قد أثار مشاعر القلق في نفوس الحكّام القائمين، متمسّكين بالتقاليد كانوا أو غير ذلك. وكان المسلمون موزّعين على ثلاث

---

(٦٢) إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٢٤٦.

(٦٣) إ. دولافوس (E. Delafosse)، ١٩٧٢، الجزء الثاني، ص ٢٩٣.

(٦٤) إي. باري (E. Barry)، ١٩٧٥، ص ٢٧.

مناطق نفوذ رئيسية: فوتا تورو في الشمال الغربي، وفوتا جالون في الجنوب الغربي، وماسّينا في الشرق. وفي داخل هذا المثلّث، إذا استثنينا منه بوندو، كان يوجد عدد كثير من المجتمعات المتمسّكة بالتقاليد، والتي كان المسلمون يعثون إليها، كلّما سنحت الفرصة، بحملات يقصد بها في الظاهر شن حرب مقدّسة، ودافعها الخفي كثيرًا ما كان في الحقيقة أسر العبيد[٦٥]. ومع ذلك كان الحكّام المسلمون، بعد ما أحرزوه من نجاحات في السنوات الأولى، في موقف أشبه بموقف الدفاع عن النفس حيثما كانوا. وكان ذلك ينطبق على الأخصّ على حاكم ماسّينا في علاقته بجيرانه من غير المسلمين.

ولم يكن ثمة مناص من أن يُنظر إلى الحاج عمر على أنه منافس خطير. فبعد انتصاره على الماساسي في أبريل / نيسان ١٨٥٥، أعلن «النبأ السار» على عدد من الحكّام المسلمين، بمن فيهم حاكم ماسّينا؛ ولم يكن جواب ذلك الحاكم، الذي دعاه فيه إلى أن يعود إلى حيث أتى، ليبشّر بالخير بالنسبة إلى العلاقات المقبلة بين هذين الحاكمين المسلمين في غربي السودان[٦٦]. وفي العام التالي، في أغسطس / آب ١٨٥٦، تحرّك جيش من الماسّينا لمجابهة الحاج عمر فسجّلت معركة كاساكاري بداية حرب قُدِّر لها أن تستمرّ حتى عام ١٨٦٤.

ومع ذلك فقد حاول القائدان المسلمان، بتبادل عدد من الخطابات، إيجاد حل لما بينهما من خلافات. غير أن هذا الحوار كاد أن يكون حوارًا بين صم، إذ استعان عمر بمعارفه الدينية الغزيرة ليثبت لحاكم ماسّينا أن الأولى به أن يتّحد معه لمحاربة الكفّار لا أن يعاديه؛ وعمد أحمدو مو أحمدو من جانبه إلى دفع هذه الحجّة بحجج أخرى ذات طابع سياسي، منبّهًا إلى أن المنطقة الممتدّة من سيغو إلى كعارته إنما تخضع لسلطانه[٦٧].

وبعد أن دخل جيش الحاج عمر سانساندنغ في أكتوبر / تشرين الأول ١٨٦٠، قدمت قوّات متحدة من سيغو وماسّينا وضربت خيامها أمام تلك المدينة. وظلّت المجابهة طوال شهرين وكلا الفريقين عازف عن أن يكون البادئ بالعدوان. غير أن حادثًا تافهًا وقع في هذا الجوّ المشحون في فبراير / شباط ١٨٦١ كان كافيًا لوقوع الاصطدام[٦٨].

---

(٦٥) شوهدت هذه الظاهرة في بلاد الهوسا، حيث حرص الحكّام المسلمون على ألا يدخل الجميع دين الإسلام حتى لا يحرموا أنفسهم من رصيد العبيد.

(٦٦) كان أحمدو مو أحمدو حاكم ماسّينا يعتبر أن جميع البلدان غير الإسلامية الواقعة بين النيجر وكعارته تدخل في مجال نفوذه.

(٦٧) بالنسبة لهذا التبادل للخطابات بين عمر وأحمدو مو أحمدو، أنظر الحاج عمر تال، **بيان مواقه**، أصدره الـ CNRS بالفرنسية في ١٩٨٣. وترد كذلك معلومات شيّقة في ف. دومون (F. Dumont)، ١٩٧٤؛ و ف. ب. س. دياراه (F.B.S. Diarah)، ١٩٨٢؛ و م. الحافظ التيجاني، ١٩٨٣.

(٦٨) وفقًا لـ ف. دومون (F. Dumont)، ١٩٧٤، ص ١٢٦، أطلق الماسينانكه النيران على أنصار عمر وهم يستحمّون. أما ماج فيقول ان طلقات النيران تبودلت بين صيّادي كل من الفريقين، وعندما أُبلغ عمر بالخبر وحاول أن يكبح جماح جنوده، كانوا قد بدأوا عبورهم النهر: إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ١٠٦.

وهكذا نرى أن عمرًا لم يكن في ما يبدو حتى اللحظة الأخيرة يريد الحرب[٦٩]. ذلك أنه كان هو نفسه قد أدان في عبارات بالغة العنف ما كان هناك من صراع مسلّح بين حاكمي بورنو وسوكوتو. ومؤدّى ذلك أن الاقتراح الذي كان قد عرضه على حاكم ماسّينا، الذي أخفق في تحويل بمبارا سيغو إلى الإسلام[٧٠]، بأن يتّحد معه، لا بدّ أنه كان صادرًا عن صدق وإخلاص. غير أنه كان يتعذر على أحمدو مو أحمدو أن يقبله لما ينطوي عليه من اعتراف بتفوّق الحاج عمر. لذلك فعلى الرغم من تبادل عدد كبير من الخطابات، لم يكن هناك بدّ من نشوب الحرب نظرًا إلى أن كلا الفريقين رفض أن يتزحزح عن موقفه[٧١]. ووجد عمر في التحالف بين ماسّينا وسيغو ذريعة لقتال أحمدو مو أحمدو.

وبعد انقضاء عام على إقامة عمر في عاصمة البمبارا، زحف على ماسّينا في أبريل / نيسان ١٨٦٢. وفي الشهر التالي كانت حمد الله قد احتلّت، ومات أحمدو مو أحمدو متأثّرًا بجراحه التي أصيب بها في أثناء معركة تياياوال (١٠ مايو / أيار ١٨٦٢)[٧٢]. أما بالوبو الذي لم يتخلّ قط عن طمعه في عرش ماسّينا، فقد استسلم بقدر لا بأس به من اليسر على أمل أن يحقّق مآربه بهذه الطريقة. غير أن عمر لم يكن ليترك أحدًا ممن قاتلوه ممسكًا بزمام سلطة. واعتقادًا منه بأنه قد تحققت، بموت أحمدو مو أحمدو، الوحدة مع ماسّينا التي طالما صبت إليها نفسه، ترك كبار المسؤولين عن البلاد في مناصبهم[٧٣]، ولكنّه عمد في يناير / كانون الثاني ١٨٦٣، إلى وضعها تحت إمرة ابنه أحمدو، بنيّة مواصلة عملياته ضد الكفّار على رأس جنوده الذين كان قد

(٦٩) وفقًا لما بلغنا من جميع مصادرنا في فوتا، لم يكن عمر يريد الحرب، ع. با (O. Ba)، بدون تاريخ، ص ١٠٩ وقفاها؛ تبصيرو أحمدو عبد النياغاني، تسجيل ٣ مايو / أيار ١٩٨١؛ الحاج أحمدو ابراهيما دات، تسجيل ٤ مايو / أيار ١٩٨١. وعندما شنّ الجهاد الأكبر في يونيو / حزيران ١٨٥٤، كانت كعارته وسيغو الهدفين الوحيدين للحاج عمر، وفقًا لـ م.. أ. تيام (M.A. Tyam)، ١٩٣٥، ص ٤٥. وبالمثل يتضح لنا من روايات ماسّينا، ن. وايغالو (N. Waïgalo)، ١٩٧٧، ص ٦، أن الغرض من البعثة التي أوفد فيها أحمدو هايموت، من هايره، كان تجنّب الحرب والسعي إلى تأييد حاكم ماسّينا في متابعة الجهاد نحو بلاد الموسي.

(٧٠) عند اقتراب الشيخ عمر، كان عدد من الناس قد تحوّل إلى الإسلام في الوقت المناسب، غير أن ذلك لم يغير شيئًا من المشكلة الأساسية المتمثلة في أن بمبارا سيغو ظلوا شديدي التمسّك بدينهم. وفي ما بعد، عرضت الأصنام الكثيرة التي عُثر عليها في سيغو في حمد الله: م. أ. تيام (M.A. Tyam)، ١٩٣٥، ص ١٨٣ و ١٨٤. وفي ما يتعلق بدين البمبارا قبل جهاد عمر، انظر إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨؛ م. دولافوس (M. Delafosse)، ١٩٧٢؛ ل. توكسييه (L. Tauxier)، ١٩٤٢؛ سي. مونتيّ (S. Monteil)، ١٩٧٧؛ والحاج عمر تال، ١٩٨٣.

(٧١) للإطلاع على تفاصيل هذه الخطابات أنظر ف. دومون (F. Dumont)، ١٩٧٤، ص ١٤١–١٨٢؛ والحاج عمر تال، ١٩٨٣.

(٧٢) تياياوال أجمة في منطقة سبخة قرب سوفارا. وكان أن وقع هناك آخر اشتباك عنيف بين جيش أحمدو مو أحمدو وجيش عمر. ودافع الماسينانكِه عن أنفسهم دفاعًا مريرًا، ولكن قيل ان بعض قادة ماسّينا الحربيين عمدوا إلى التخلّف عن تياياوال (ن. وايغالو N. Waïgalo، ١٩٧٧، ص ٣٢). وأهم من ذلك أن جيش عمر كان يفوق جيش ماسّينا تنظيمًا وعدة، فقد كانت أعمال البسالة الفردية تتّسم لدى الفوليه بأهمية تفوق ما هي جديرة به.

(٧٣) ن. وايغالو (N. Waïgalo)، ١٩٧٧، ص ٣٣.

تضخّم عددهم بمن انضمّ إليهم من ماسّينا[٧٤]. واتّجه بالوبو، وقد خيّب ظنّه، نحو تمبكتو في مارس / آذار ١٨٦٣، علمًا منه بأن سيدي أحمد البكّاي كان عدوًّا لدودًا لعمر. وعندما علم عمر بذلك، أمر بالقبض عليه مع الكثيرين من أتباعه.

ائتلاف تمبكتو وماسّينا ونهاية الحاج عمر

رأينا كيف أصبحت تمبكتو اسميًّا خاضعة لحمد الله. وحقيقة الأمر أن السلطة هناك كانت في أيدي الكونته الذين كان زعيمهم – سيدي أحمد البكّاي – يحرص حرصًا بالغًا على الاحتفاظ بهيمنته الدينية في كافّة أرجاء حوض النيجر. ومن ثمّ كان زحف جيش عمر مصدر قلق له لا محالة. وفي ١٨٦٠ اتّصل البكّاي بالبمبارا وعرض عليهم تأييده المعنوي[٧٥]. وبعد ذلك بعامين، أي في ١٨٦٢، وفي الوقت الذي كان يعرض فيه مقترحات سلم على عمر، كان يعرض معاونته للثورة التي كانت تجيش في حمد الله[٧٦]. ونجح بالوبو وأنصاره، الذين كانوا قد تمكّنوا من الفرار، في تنظيم الثورة بمساعدة البكّاي. وألحق أطراف الائتلاف هزائم ماحقة بجيش عمر، في ماني ماني أولًا ثم في كوناري. وفقد ذلك الجيش أعظم قائديه: ألفا عمر تييرنو بايلا في مايو / أيار ١٨٦٣، وألفا عثمان في يونيو / حزيران من العام نفسه[٧٧]. وبعد حصار دام ثمانية أشهر، حاولت بقية الجيش شنّ هجوم لكسره في ٧ فبراير / شباط ١٨٦٤. ولوحق عمر ولاذ بكهف في ديغيمبيره حيث مات في ١٤ فبراير / شباط ١٨٦٤، قبل وصول مدد بقيادة ابن أخيه تيجاني ألفا ببضع ساعات. وفي سورة الغضب، واصل تيجاني ألفا القتال بدون هوادة ضد أطرائف الائتلاف، الذين كانت الفرقة قد دبّت بينهم في تكالبهم على السلطة، فهزمهم الواحد تلو الآخر. وفي فبراير / شباط ١٨٦٥[٧٨]، ذهبت القوّة المحرّكة للائتلاف عندما قتل سيدي البكّاي في اشتباك في سارِه دينا، سيبيرا. وأصبح تيجاني سيد ماسّينا وتمبكتو. وقدر لهاتين المقاطعتين أن تغدوا أهم مقاطعات الأمبراطورية بعد كعارته وسيغو.

---

(٧٤) إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٢٦٨.

(٧٥) في سنة ١٨٦٠، أرسل البكاي إلى علي مونزون خطابًا بهذا المعنى؛ سي. جيرّش (C. Gerresch)، ١٩٧٦، ص ٨٩٤.

(٧٦) سي. جيرّش (C. Gerresch)، ١٩٧٦، ص ٨٩٥. ولم تكن كل أسرة الكونته تشارك سيدي أحمد البكاي آراءه. وقد كان جزء كبير منها يفضل الحاج عمر (سي. جيرّش، ١٩٧٦، ص ٨٩٣).

(٧٧) م. أ. تيام (M.A. Tyam)، ١٩٣٥، ص ١٩٠–١٩٢، الملاحظتان ١٠٩٢ و ١١١٠.

(٧٨) إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٤٥٠.

البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإمبراطورية التوروديه (تكرور)

الحاج عمر وجيش المجاهدين

بلغت أمبراطورية الحاج عمر أقصى مداها باحتلال ماسّينا، إذ كانت تمتدّ من جيديماكا إلى تمبكتو ومن دنغيرايه إلى الصحراء الكبرى[٧٩]. ولم تكن تلك الأراضي الشاسعة تشكّل دولة مركزية بقدر ما كانت تشكّل مجموعة من المراكز القوية التي تنطلق منها إدارة سياسية دينية لدعم انتشار الإسلام. ولم يكن الحاج عمر، الذي قام على هيبته ذلك الصرح برمّته، يرى في نفسه أكثر من مجاهد في سبيل الدين. ولم يكن يشغل نفسه كثيرًا بالتنظيم أو الإدارة، بل اكتفى بتعيين الأتباع على رأس كل منطقة يدخل أهلها في الإسلام، ورائده في اختيارهم معيارا العلم والأخلاق[٨٠]. وعهد إلى هؤلاء الأتباع بمهمة التنظيم. وكان عمر رجلًا متصوّفًا أولًا وفوق كلّ شيء[٨١]، ومقتنعًا بأنه حُمِّل رسالة سماوية هي إتمام دخول السود في الإسلام. وفي تأديته لتلك الرسالة لم يعترض سبيله شيء: لا عداء الحكّام المسلمين له ولا المقاومة العنيفة التي كان يبديها الحكّام غير المسلمين. وكان، شأنه شأن النبي عليه السلام، الذي كان يعتقد أنه وريثه، لا تثبط همّته العراقيل بل تلهمه القوّة والعزم: «يرث الوريث كل ما يمتلكه مورثه»[٨٢].

ومن حيث السمات البدنية لعمر، يعتبر بول هول شاهد العياد الوحيد الذي زوّدنا بوصف لها إذ يقول انه رآه في باكل في أغسطس / آب ١٨٤٧، وانه «رجل ذو وجه رائع يرتسم على ملامحه ذكاء حادّ ويعطي انطباعًا بالتأمّل والتدبّر»[٨٣]. وكان يمدّه بالعون الذكي أعظم قادته، ألفا عمر تييرنو بايلا وان، الذي كان عمر يقول عنه ان آراءه متطابقة تمام التطابق دائمًا مع آرائه[٨٤]. وكان يلي ألفا عمر تييرنو في القرب إليه عبدولاي هوسا، الذي تبعه من سوكوتو. ويمكن القول عمومًا إنه، على الرغم من سموّه الشخصي على صحابته (وهو سموّ دعمه مذهب التيجانية حول العلاقات بين الشيخ وتلاميذه)، كان عمر يشرك أتباعه معه في كل ما يتّخذ من قرارات مهمّة. وفضلًا عند ذلك، لم يكن ممكنًا أن يكون الأمر غير ذلك في هذه الدوائر التكرورية حيث كان كل فرد يفيض زهوًا بأهميته. وكانت خلواته الروحية هي الأوقات التي يصقل في أثناءها معظم خططه، مستعينًا في ذلك إلى حدّ كبير بتجربة النبي عليه السلام وخبرات

(٧٩) في حين يرى إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ١١٣، ان المدينة وتنغريلا تشكّلان الحدود الغربية للمملكة، فإن دنغيرايه وجيديماكا تبدوان أقرب إلى الصواب.

(٨٠) كان عمر، كما يبيّن لنا بوضوح ف. دومون (F. Dumont)، ١٩٧٤، ص ١٢١، معارضًا لمفهوم السلطان. ومن الأمور ذات الدلالة أن يكون أول من يؤكّد هذه السمة الجوهرية في شخصية عمر، أحد اختصاصيي علوم الإسلام. ومن دواعي الأسف أن كثيرًا من كتابات عمر لم تترجم بعد.

(٨١) كان عمر في خلوة في أكثر الأحيان، وقد اتّخذ جميع قراراته المهمّة بعد خروجه من هذه الخلوات الروحية.

(٨٢) الحاج عمر تال، بدون تاريخ (ب).

(٨٣) ف. كارير و ب. هول (F. Carrère and P. Holle)، ١٨٥٥، ص ١٩١ و١٩٢.

(٨٤) تبصيرو أحمدو عبد النياغاني، تسجيل ٣ مايو / أيار ١٩٨١.

صحابته. وكانت تلك الخطط تعرض بعد ذلك على مجلس الأتباع للموافقة عليها[٨٥]. ولا غرو في ذلك إذ كانت مساندة هؤلاء الأتباع الذين تركوا أهليهم وأوطانهم ليتبعوه، أمرًا بالغ الأهمية لنجاح الجهاد. لذلك لم يألُ جهدًا لشدّهم إليه، سواء بالبرهنة أمامهم على ما أوتي من قوى خارقة أو بتوزيع الخيرات عليهم. وتصوّره الروايات المتناقلة على أنه كان رجلًا شديد السخاء[٨٦]. وكان يولي رعاية الجيش وصيانته عناية فائقة.

وكان أن حشد عمر في بلاد الهوسا أوائل أفراد هذا الجيش الذي ظلّ ينمو في الطريق من سوكوتو إلى دنغيرايه. وكان جيشًا متعدد الإثنيات يضمّ فرقًا من فوتا تورو، وبلاد الهوسا، وفوتا جالون، وخاسو، وكعارته، وسيغو. وكان أكثر هؤلاء عددًا هم أبناء فوتا تورو الذين ظلّوا يزوّدون جيش الجهاد برجاله، بدءًا من جوغونكو وحتى مغادرة تيورو عام ١٨٥٩[٨٧].

وكان جيش الجهاد يتألف من أربع كتائب، تنتظم كل كتيبة منها حول فرقة من الفوتا. فكانت كتيبة التورو تضم التورو والبوندو والجيديماكا وجزءًا من الفوتا جالون؛ وكتيبة اليبرلابه تضمّ اليبرلابه والهابيبايه والخاسو والديافونو والباخونو وفولبة وولاربه؛ وكتيبة النغينار تضمّ النغينار والبوسيابه والجاوارا والماساسي؛ وأخيرًا تضمّ كتيبة المورغولا المادينكا وجزءًا من الفوتا جالون. وكانت حراسة الحاج عمر تؤمّنها مجموعة كبيرة أكثريتها من الهوسا[٨٨]. وكان لكلّ كتيبة رايتها (سوداء لليبرلابه، وحمراء وبيضاء للتوروديه).

وكان معظم الأسلحة بنادق تجارية وسيوفا، ولدى قلّة محظوظة بنادق ذات أنبوبين. وأُلحقت بالجيش فرقة كبيرة من الحدادين تصحبه وتزوّده بالرصاص بانتظام[٨٩]. وفي يوليو / تموز ١٨٥٨، في نديوم – إن – فيرلو استولى أتباع عمر على مدفعين جبليين معطّلين خلفهما الكابتن كورنو عند فراره، وتولّى إصلاحهما مهندس الجيش سامبا ندياي، ولعبا بعد ذلك دورًا مهمًّا في حملتي بيليدوغو وسيغو. غير أن أهم مصدر لقوّة المجاهدين كان إيمانهم وخطة

---

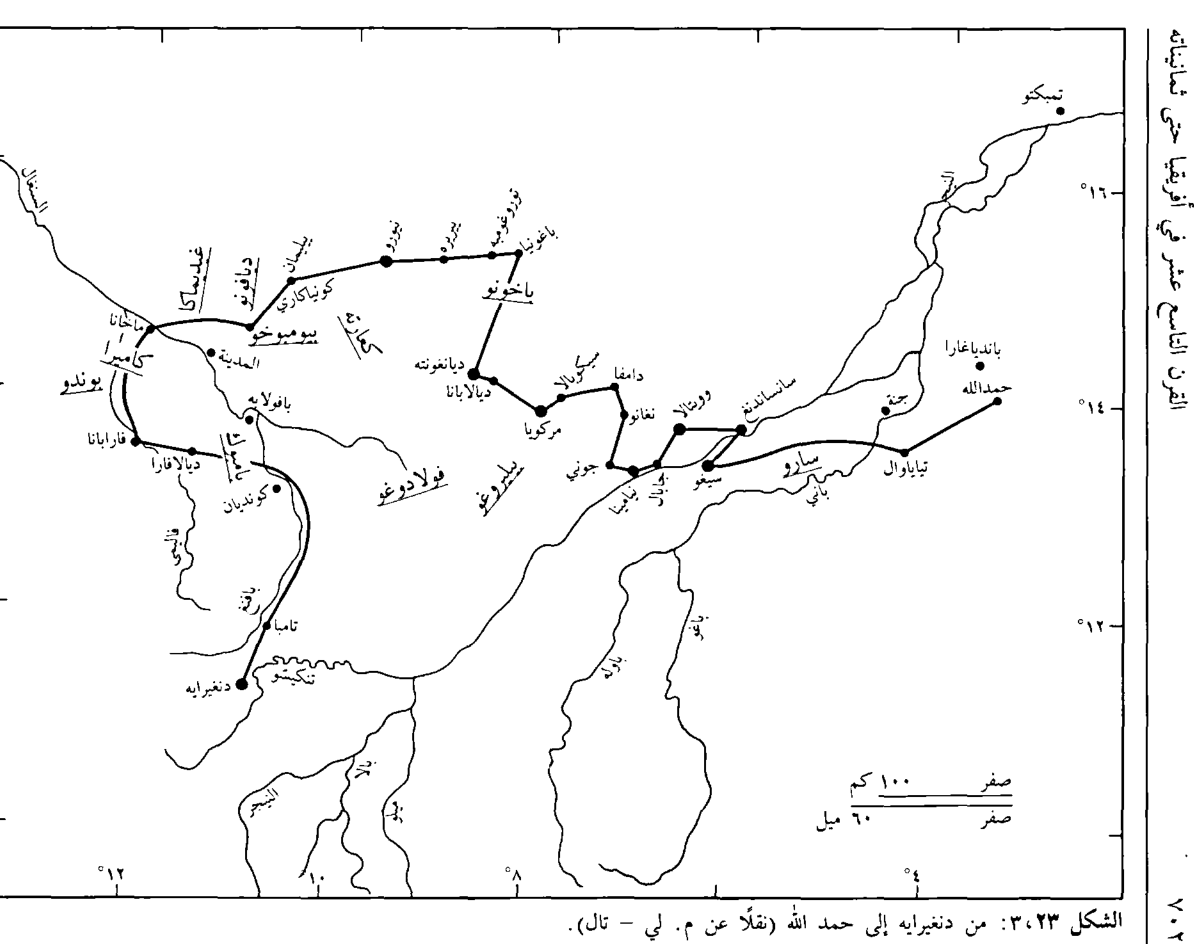
(٨٥) كثيرًا ما يتحدث م. أ. تيام (M.A. Tyam) عنه وهو في خلوته؛ كما يحدّثنا عن عدة حالات عصيان له من جانب أتباعه وإن كان ذلك دائمًا لكي يفسّر فشل أمر ما. لذلك فنحن لا نعرف مدى المصداقية التي نوليها مختلف هذه الروايات. غير أنه في مجرّد عددها دليل كافٍ على صدق بعض منها.

(٨٦) كانت الخيرات توزّع في نيورو قبل الرحيل إلى المدينة، وفي سيغو قبل الرحيل إلى ماسّينا.

(٨٧) كان في كل مرة يحتاج فيها عمر إلى إعادة بناء جيشه، يوفد مبعوثيه إلى فوتا تورو: في ١٨٤٩ تأهّبًا للهجوم على تامبا، وفي ١٨٥٣ قبل الجهاد الأكبر، وفي سنة ١٨٥٥ بعد معركة ييليمان التي كبّدته ثمنًا باهظًا: م. أ. تيام (M.A. Tyam)، ١٩٣٥، ص ٤٣ و ٤٤ و ٤٧. وقُدِّر لهذا النهج أن يستمرّ في عهد ابنه أحمدو. وقد قام هو نفسه بجولة واسعة هناك في ١٨٥٨–١٨٥٩ قبل الزحف على سيغو واصطحب معه عند عودته منها أكثر من أربعين ألفًا بين مدنيين وعسكريين.

(٨٨) ع. با (O. Ba)، بدون تاريخ، ص ٧٨ وقفاها. من الجدير بالذكر أن السوفا لم توجد بعد ككتيبة.

(٨٩) ذكر إ. ماج تفاصيل ذخيرة أحمدو عشية معركة توغو: ٢٠٠ ٤ كيلوغرام من البارود المحلي، ١٥–٢٠ كيلوغرامًا من البارود الأوروبي، كيسان كبيران من حجارة البنادق، ١٥٠٠٠٠ رصاصة: إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٤١٥.



الشكل ٣،٢٣: من دنغيرايه إلى حمد الله (نقلاً عن م. لي – تال).

متروية. وكان الحاج عمر يذكّرهم بانتظام بما وعد به المجاهدون في سبيل الله من متاع الحياة الدنيا والآخرة[٩٠]، مضاعفًا نشاطه هذا في عشايا المعارك الصعبة. وكان يقتبس من القرآن الكريم وممّا كتب عن حياة النبي محمد ﷺ وعن حياة خلفائه، حاضًّا رجاله على مجابهة جميع الصعاب. ففي باغين مثلًا:

> أمر الفاروق المنادين بدعوة الجيش إلى الحضور. وتجمّع أفراد الجيش وخطب فيهم الشيخ، العالم الأوحد الذي لا يخطئ... فألهب حماس الطالبين وأفعم قلوبهم بالبهجة والانشراح إذ ذكّرهم بما وعدوا به من ثواب وما يتهددهم من عقاب أبدي، وسرد عليهم روايات عن النبي وفسّر لهم أحاديثه. ووعظهم فملأ نفوسهم بالأمل في الحياة الآخرة، وبدت الحياة الدنيا في عيونهم فقاعة زائلة وغدت الحياة الآخرة هدفهم الأسمى[٩١].

ونراه أيضًا في أثناء حصار المدينة يبذل طاقة لا تنفد بغية رفع الروح المعنوية لجنوده ويطمئنهم على رعاية الله لهم ووعده إياهم الجنّة. وعندما قال عنه بول هول بقصد ذمّه أمام أحد أتباعه الأحداث في نزع الموت: «يا لك من بائس يا بني! لماذا لم يهرع شيخك إلى المعركة ليكون أول المقاتلين؟» فأجاب الحدث راميًا بول هول بنظرة ملؤها الإشفاق: «يا إلهي، يا إلهي، إنني أشكرك، إنني أموت! إنني أرى الجنّة...».

وكثيرًا ما كان هذا الجيش المتفاني يواجه أعداء منقسمين على أنفسهم. وكانت هذه هي الحال في بمبوك وكعارته وسيغو وماسّينا. كما كان جيشًا متفوّقًا في استراتيجيته الحربية: مثلًا مناورات التضليل، وتطويق العدو، وسرعة الحركة، وسائر فنون القتال التي ساعدت النبي وخلفاءه في سنوات قلائل على غزو أراضٍ شاسعة. بل إن الإرهاب نفسه أصبح سلاحًا استراتيجيًّا: فكان قتل الرجال وسبي النساء والأطفال[٩٢] يحطّمان الروح المعنوية للبلدان المهددة ويدفعانها إلى الاستسلام بدون قتال. وكان الإجراء المتّبع عند الاقتراب من بلد ما، دائمًا الإجراء نفسه: إيفاد مبعوثين إلى رئيس ذلك البلد لدعوته إلى الإسلام؛ فإذا أذعن حلقت رأسه وأعطي مسبحة ولقّن مبادئ الدين؛ واتّبع هذا الإجراء نفسه مع رعيّته. وكان يترك في بلد كهذا أحد الأتباع ومعه حامية صغيرة لدعم جهود الهداية إلى الدين الجديد. وترتّب على هذا النهج تجنّب معارك كثيرة ربّما كان خوض بعضها أمر عسيرًا. وبهذه الطريقة طوّقت عام ١٨٥٤ قلعة فارابانا الحصينة بدون عناء كبير. وفي سنة ١٨٥٦ أيضًا أثبت الحاج عمر جنوحه إلى التراضي إزاء شعب الفارابوغو الثائر؛ وبعد الاستيلاء على ديانغونته في السنة نفسها، لم يتردّد في التفاوض مع الكاموري لجعلهم يمتثلون لقواعد الإسلام بشأن ممتلكات

---

(٩٠) تقول الروايات أنه كان يخطب كل ليلة؛ انظر ع. با (O. Ba)، بدون تاريخ، ص ٨٦.

(٩١) م. أ. تيام (M.A. Tyam)، ١٩٣٥، ص ٥٦ و ٥٧.

(٩٢) تبيح الشريعة الإسلامية – في أثناء المعارك – قتل أولئك القادرين على حمل السلاح. أما النساء، والأطفال دون الخامسة عشر قياسًا عليهن، فكانوا يُعفَون من القتل.

المهزومين[٩٣]. ولم تكن المعركة تنشب إلا عندما كان الناس يرفضون الدخول في الإسلام. غير أنه من دواعي الأسف أن هذا هو ما كان يحدث في أكثر الأحيان.

وكان القائد العام لهذا الجيش هو ألفا عمر تييرنو بايلا وان. وفي يوم من الأيام، احتدّ نقاش حول أي الرجلين أقرب إلى الحاج عمر: ألفا عمر تييرنو بايلا، أم عبدولاي هوسا. ورأى البعض أنه الأول بينما رأى الآخرون أنه الثاني. ولفضّ المسألة احتكم الفريقان إلى الحاج عمر نفسه فقال لهم: «إذا قدم شخص شاهرًا سيفه وخيّر محادثه بين قطع رأسه وقطع رأس عمر، فإن عبدولاي سيختار قطع رأسه هو؛ وإذا كان عليّ أن اضطلع بأمر بالغ الأهمية، فستجدون ان أي قرار اتّخذه سأكون متّفقًا في الرأي بصدده مع ألفا عمر»[٩٤]. لقد كان ألفا عمر تييرنو بايلا حجر الزاوية في حركة الجهاد، ويمكن القول بأن الحاج عمر لم يكن إلا الرأس المدبّر.

وظلّت خالدة في ذاكرة الفوتانكه أسماء أخرى لقادة حربيين يُذكر منهم على سبيل المثال: ألفا عمر تييرنو موله لي، واحد من أوائل صحابة الحاج عمر، الذي مات في مركويا؛ وألفا عثمان الذي مات في ماسّينا؛ ومامادو هامات كورو وان، واحد من أكثر المقاتلين بسالة. وكان مامادو قد قدم من قرية نغانو (قرب كانل) التي عانت أشدّ المعاناة من جرّاء أعمال الابتزاز التي كانت تمارسها سياسة التدخّل الجديدة لسلطات سان لوي، فانضمّ إلى الحاج عمر، هو وقريته برمّتها في حصار فارابانا سنة ١٨٥٤. وكان مامادو من ألدّ أعداء الفرنسيين؛ وكان هو الذي أقدم، متحدّيًا طلقات المدافع، على ارتقاء قلعة المدينة ورفع راية الإسلام عليها. وأودت بحياته طلقات مدفع رشّاش بعد ذلك مباشرة.

وعلى الرغم من شجاعة هذا الجيش وحسن تنظيمه، فإنه لم يكن معافى من النقيصة التي كان يعاني منها جميع الجيوش الأفريقية في ذلك الوقت، ألا وهي الاعتماد على غنائم الحرب. فلئن كانت الشريعة الإسلامية قد أدخلت بعض التنظيم على توزيعها، فإن ذلك لم يمنعها من أن تحتلّ في القتال مكانًا يجعلها تؤثر في مساره. وكان من شأن شخصية الحاج عمر، وحرصه على توزيع الغنائم بانتظام وإنصاف، أن أبقيا على تماسك الجيش حتى وفاته. غير أن الحال لم تعد كذلك في عهد أحمدو. ومع ذلك فإن الجيش كان يؤدّي دورًا بالغ الأهمية في إطار النظام، وعلى الأخصّ بالنظر إلى أن ولاء مختلف مقاطعات المملكة كان يتوقّف على الجيش.

إدارة المقاطعات: إدارة لامركزية

كما رأينا، كانت تتناثر في أرجاء المقاطعات مراكز محصّنة ينطلق منها الإسلام إلى الخارج. وكانت أهم هذه المراكز هي دنغيرايه، وكونديان، ونيورو، وكونياكاري، وديانغونته، وديالا،

(٩٣) م. أ. تيام (M.A. Tyam)، ١٩٣٥، ص ٨١ و٨٢ و٩٨ و١٠٠ و١٢٤-١٢٦. وفي وقت لاحق أبدى الحاج عمر الروح نفسها في جيديماكا وديافونو.

(٩٤) تبصيرو أحمدو عبد النياغاني، تسجيل ٣ مايو / أيار ١٩٨١.

وفارابوغو، ومورغولا، وسيغو. وكانت دنغيرايه ونيورو وكونياكاري وسيغو عواصم إقليمية بالفعل.

وعلى حدود فوتا جالون وبلاد الMANDE، كانت دنغيرايه أول مقاطعة تاريخية للمملكة. وقد قُدِّر لها أن تؤوي زمنًا طويلًا جميع أفراد أسرة الحاج عمر برئاسة ابنه محمدو حبيبو (حفيد محمد بِلّو). كذلك كانت تخضع لها نظريًّا قلعة كونديان في بمبوك. وكانت تلك القلعة، التي بُنيت سنة ١٨٥٨ بإشراف مباشر من الحاج عمر نفسه، هي التي يرجع إليها الفضل في حفظ النظام في جميع بلاد الماندِه[٩٥]. وقد أُعجب بها ماج أشدّ الإعجاب إذ قال «إنها قادرة على إبداء مقاومة شديدة في وجه قوة نظامية مهاجمة». وكان يتولّى أمر إدارة تلك القلعة عتيق من جانغو يعاونه أحد أتباع الحاج عمر وبني عمومته، راسين تال.

وفي عهد الحاج عمر، كانت نيورو أكبر المقاطعات، وكان فها عدد كثير من الحصون يخصّ بالذكر منها حصنا فارابوغو وديانغونته، ونيورو نفسها. وكان يقطن القرى التي طُرِد منها الماساسي عدد كثير من المستوطنين الفولبه والتورودبه. وباشتداد حركة القمع من جانب الدولة الاستعمارية، زاد تدفّق المهاجرين القادمين من فوتا. وفي سنة ١٨٥٩، طرأ تغيّر ملحوظ على النظام الإداري المؤقّت الذي كان قد أُنشئ عام ١٨٥٧ بإشراف عام من ألفا عمر تييرنو بايلا، وذلك تلبية لمقتضيات حملة سيغو[٩٦]. وعندما انتهى الأمر بكسر شوكة المقاومة من جانب الماساسي، غادر الشيخ نيورو ومعه عدد كثير من رؤساء الأقاليم. ولم يبق في كعارته سوى مدنيين تحميهم حاميات صغيرة. وفي ديانغونته حلّ تييرنو أبو بكر سير لي محل عبدولاي هوسا؛ وفي فارابوغو ونيورو حلّ العتيقان داندانغورا ومصطفى محل خالدو إليمانه دِمبا وألفا عمر تييرنو بايلا.

وكانت ديومبوخو أقرب المقاطعات إلى المدينة وباكل. وكان القصد من بناء حصن كونياكاري[٩٧] في يناير / كانون الثاني ١٨٥٧، حماية ديومبوخو من الفرنسيين ومن حليفهم ديوكا سامبالا. وفي سنة ١٨٦٦ استقبل رئيس الأتباع تييرنو موسى[٩٨]، الذي كان القوّة المحرّكة لعقد الاتفاقية المحلية التي وُقّعت مع قائد باكل سنة ١٨٦٠، إ. ماج استقبالًا حافلًا؛ في حين أن الحاكم العسكري سان مودي، لم يحاول إخفاء عداوته.

---

(٩٥) يصف إ. ماج، الذي كان في كونديان سنة ١٨٦٣، الحصن بأنه مربع ضلعه ٦٠ مترًا، ويراوح ارتفاعه بين أربعة أمتار وثمانية، ويبلغ سمك قاعدته مترًا ونصف المتر، ويكتنفه ١٦ برجًا. إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٨٢ و ٨٣.

(٩٦) في ما يلي وصف لما كانت عليه الإدارة في ١٨٥٧ وفقًا لـ ع. با (O. Ba)، بدون تاريخ، ص ٩٦ وقفاها، تييرنو جوبيرو بوبو هارونا في ديافونو؛ تييرنو أحمدو أوماكالا في كانيارينه؛ مودي مامادو باكاو في نيوغوميرا؛ سليمان بابا راكي في ديالا؛ خالدو أليمانه ديما في فارابوغو؛ عمر مامادو لامين في جيموكورا؛ عبدولاي هوسا في ديانغونته؛ عبدولاي علي في باخونو. أنظر أيضًا ب. أو. أولورونتيميهين (B.O. Oloruntimehin)، ١٩٧٢، ص ٩٢.

(٩٧) بُني هذا الحصن كله بالحجارة، وكان سمكه مترين وارتفاعه عدة أمتار، ولا تزال أطلاله، التي صمدت لمدفعية أرشينار، رائعة حتى يومنا هذا.

(٩٨) خلف تييرنو جيبي في هذا المنصب سنة ١٨٥٩.

وكانت نيورو تقع من الفرنسيين على مسافة أقصر مما ينبغي علمًا منّا بأن الحاج عمر كان يبغض معايشتهم. ولا شكّ أنه في ذلك يكمن تفسير الأهمية التي أضفيت على سيغو في مملكة التورودبه، التي غدت عاصمة لها في عهد أحمدو. ولم تكن قبل عام ١٨٦٤ سوى عاصمة إقليمية شأنها شأن غيرها، يحكمها أكبر أبناء عمر منذ أبريل / نيسان ١٨٦٢. وكان يعاونه في حكمها عدد من صحابة أبيه المسنّين يُذكر منهم تييرنو عبدول سيغو، وتييرنو أحمدو، وسامبا نديايه كبير المهندسين الذين شيّدوا معظم حصون المملكة[٩٩]. غير أنه مما لا شكّ فيه أن أعظم رجال البلاط نفوذًا هما بابا أوليبو، نائب الملك، وبوبو، المستشار الدبلوماسي[١٠٠]. ولم يكن لدى أحمدو، للدفاع عن نيورو وأرباضها عندما غادرها عمر إلى ماسّينا، سوى ألف وخمسمائة من الأتباع وفرقة من سوفا الجاوارا والماساسي تحت القيادة العامة لتييرنو الاسّانه با. لذلك، كان على أحمدو أن ينظّم كل شيء في المقاطعة التي لم يفعل فيها الحاج عمر، كما لم يفعل في غيرها من المقاطعات، سوى المرور العابر[١٠١]. وفي فبراير / شباط ١٨٦٣، وسّعت تلك الأراضي الشاسعة نظريًّا بضمّ ماسّينا إليها. غير أن الثورة التي قامت هناك في الشهر التالي حالت دون تنفيذ هذا الضمّ: وعندما عاود تيجاني ألفا غزو ماسّينا بعد وفاة عمر، لم يفعل ذلك إلا لمصلحته الخاصّة.

وفي جميع هذه المعاقل الإسلامية الواقعة في مناطق حديثة عهد بالإسلام، حيث كان العداء للإسلام عداءً مكشوفًا، كانت الإدارة دائمًا إدارة مزدوجة تتألف من رئيس ديني يواصل الدعوة إلى الإسلام وحاكم عسكري يبسط عليه حمايته. وكان في كل منها بيت لعمر يقطنه بعض أفراد أسرته. ومؤدّى ذلك أنه لم يرَ نفسه على أن له مقرّ إقامة ثابتًا كالحكّام الدنيويين.

وكما في فوتا تورو، كانت كل مقاطعة تنظّم باعتبارها وحدة مستقلّة: ولم يكن الحاج عمر سوى الزعيم الروحي للأمبراطورية بأسرها. وإذا كان لنا أن نصدّق شهادة ماج، الذي زار معظم المقاطعات بين عامَي ١٨٦٣ و١٨٦٦، كان هذا النظام نظامًا بالغ الكفاءة. فعلى الرغم من وجود المنشقّين في بعض المناطق (ولم يكن من الممكن أن يكون الأمر غير ذلك بالنظر إلى ما أحدثته الحكومة الجديدة من انقلاب فجائي في العادات المتوارثة لشعوب المملكة)، فقد استرعى نظر الرحّالة الفرنسي ما ساد أرجاء البلاد من نظام وأمن[١٠٢].

وكان العدل يُقام في جميع المقاطعات وفقًا لشريعة القرآن على أيدي قضاة، في حالة الجرائم المدينة؛ أما الجرائم الجنائية والسياسية فكان ينظر فيها الرئيس الديني لعاصمة المقاطعة. ويقول

(٩٩) إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٢٢٢.

(١٠٠) قدم بوبو من بلاد الهوسا واضطلع بدور بالغ الأهمية في المفاوضات بين ماج وأحمدو. وكان، بين أعوان أحمدو، ألدّ أعداء الفرنسيين. أما بابا أوليبو فكان ابن أوليبو با، الذي كان قد تبع عمر من نيورو؛ وكان بابا أوليبو، على نقيض بوبو، مناصرًا للفرنسيين.

(١٠١) مكث الحاج عمر سنة كاملة في سيغو، استغلّ معظمها في تحرير كتابه **بيان مواقه**.

(١٠٢) لم يسع ماج إلا أن يقارن هذا الوضع بالوضع السائد، مثلًا، في خاسو، فقد كان ذلك الوضع الأخير يتّسم، حسبما قال، بالفوضى الشاملة والافتقار إلى أي شعور بالأمن نتيجة للغارات المتكررة التي كان يشنّها ديوكو سامبالا على البلدان المجاورة. إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٨٦.

ماج إن السلطتين القضائيتين الرئيسيتين في سيغو كانتا القاضي وأحمدو نفسه ولم يكن هناك طعن في أحكامهم. وكانت الجزاءات هي نفسها التي توقّع في جميع بلاد المسلمين، وكان الجلد بالسوط أكثرها شيوعًا ولم يُعفَ منه أحد، بمن في ذلك كبار المسؤولين في المملكة[١٠٣].

اقتصاد المملكة وشؤونها المالية

لم يترك الهدف الذي رسمه الحاج عمر لنفسه سوى مجال ضئيل لتنيمة اقتصاد البلدان التي فتحها. وكانت الثروة التي جمعت منذ أيام سوكوتو، وغنائم الحرب التي أخذت من الشعوب المقهورة، تكفي وتزيد لمواصلة دفع عجلة الحرب التي لم تكن لتتوقّف إلا بموته. ومؤدّى ذلك أن أعباء الحرب المتواصلة قد ارتدّت عواقبها على السلطات الإقليمية.

وكانت عشر سنوات من الحرب وخيمة العاقبة على اقتصادات البلدان المقهورة بوجه خاص. غير أن الزراعة التي عانت من الجهاد أشدّ المعاناة، قد عاودت الانتعاش، على ما يبدو، في ١٨٦٣–١٨٦٤. وكانت بلاد المادنكه، التي اجتازها ماج، تتمتّع بمحاصيل قطن وفيرة. وفي مقاطعة كيتا، كانت القرى محاطة بحقول التبغ والبطّيخ وأشجار الشي[١٠٤]. وبدأ الكاغورو، في غتّالا، باغ، يضاعفون الجهد بعد أن تحرّروا من ضغوط الماساسي المفرطة: «لقد أخبروني أنهم سعداء، وأن أحدًا لم يعد يسلبهم أموالهم، وأن البلد آمن، وأن الجميع يعملون لأن هذه هي إرادة الحاج عمر، المرابط»[١٠٥].

وبصدد الحديث عن كعارته وديانغونته، أشار ماج إلى وجود وفرة حقيقية (محصول دخن جيّد في بمبارا مونتان ومَدياغا). غير أن ما أثار إعجاب الرحّالة الفرنسي فوق كل شيء، كان قرية ديانغونته لوفرة ما كان لديها من أرزّ ودخن وذرة وفول سوداني وقطن وفاصوليا وطماطم وبصل وتبغ: «في الليل، كان رجالي يعطون كثيرًا من الكسكسي، وكنت أحظى بنحو ست لترات من اللبن. ومما زاد الطعام وفرة، أن فَهمارا كان يتلقّى الهدايا هو الآخر»[١٠٦].

بل إن الماشية نفسها التي كانت تشكّل الجانب الأكبر من غنائم الجهاد، كانت لا تزال وفيرة في كعارته[١٠٧]. ولم تكن سيغو ذاتها بأقلّ من ذلك رخاءً، إذ كانت الزراعة فيها منوّعة[١٠٨] وكانت أعداد كثيرة من قطعان الماشية تشكّل سلع التجارة التقليدية المتّجهة نحو بورِه.

وفي السودان الأوسط، لم تستطع حالة الحرب قط أن توقف حركة التجارة وقفًا تامًا،

(١٠٣) المرجع السابق، ص ٣٤٤.

(١٠٤) إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٨٩–١٠٠.

(١٠٥) المرجع السابق، ص ١١٦.

(١٠٦) المرجع السابق، ص ١٣٧–١٣٨.

(١٠٧) المرجع السابق، ص ١٢٣.

(١٠٨) المرجع السابق، ص ١٤٨، ١٥٦، ١٦١، ١٦٥.

بالنظر إلى أن المتحاربين كان ينالهم منها نصيب. وكانت طرق القوافل الرئيسية التي تربط السودان الأوسط بالشمال والجنوب لا تزال زاخرة بالحركة. وكان كثرة من القوافل تنقل الملح والماشية من نيورو إلى بورِه، وتعود منها محمّلة بالذهب والعبيد[١٠٩]. وكانت نيورو وكونياكاري وكيتا وبانمبا ونيامينا وسيغو محطات على طريق القوافل العاملة في هذه التجارة التي كانت تبلغ غايتها عادة في باكل أو المدينة أو فريتاون أو باثهرست أو لدى البربر. غير أنه منذ نشوب الحرب مع الفرنسيين، توقّفت الروابط بين المدينة وباكل[١١٠]. وكانت إعادة هذه التجارة إلى مجاريها واحدًا من الأهداف الرئيسية لرحلة ماج. لكن منذ قيام الثورة الدينية في ماسّينا، تدهورت حال مدن مثل نيامينا وسانساندنغ. وكانت سانساندنغ، مستودع تمبكتو، أيضًا سوقًا رئيسية لتجارة الرقيق في المنطقة. وقد حقّق ثراءً فاحشًا من هذا الاتّجار بالرقيق ملوك سيغو وزعماء السّيسّه في تلك المدينة[١١١].

وعندما احتلّها الحاج عمر في سبتمبر / أيلول ١٨٦٠، أوقف مختلف الضرائب التي كانت تؤدّى لأولئك وهؤلاء (وبذلك حوّل بوبو السّيسّه إلى خصوم ألداء) وأحلّ محلّها ضرائب إسلامية. غير أنه في مارس / آذار ١٨٦٣، في الوقت نفسه الذي كان مبعوثو سيدي أحمد البكّاي يحاولون فيه إشعال نيران الثورة في كافة أرجاء سيغو وماسّينا، ارتكب أحمدو حماقة فرض ضريبة خاصّة على المدينة، وانضمّت إلى الثورة مدينة السوننكه الثرية ولم تلبث أن أصبحت مركز قيادتها.

وبعد كل نصر يتمّ إحرازه، كان يجري الاستيلاء على ممتلكات المهزومين وتقسيمها إلى خمسة أجزاء، جزء يذهب إلى الدولة والأجزاء الأربعة الباقية إلى المحاربين. وتراكمت في دِنغيرايه ونيورو وسيغو أرصدة كبيرة من الذهب والماشية والسلع بشتّى أنواعها. وكان الحاج عمر يعمد بين الحين والآخر إلى توزيع قسط كبير منها على أتباعه[١١٢]، بينما كان هو يعيش على أملاكه دون سواها. وكانت الزكاة تُجبى عينًا من المسلمين وحدهم، وتُستخدم في تلبية الطلب الكثير على الضيافة وفي مساعدة المعوزين واليتامى[١١٣]. وكانت الصدقات تُجمع سنويًّا من جميع المسلمين في عيد الفطر المبارك وتُقدّم لرجال الدين (الأئمة والقضاة والفقهاء والمقرئين) وإلى المعوزين كذلك. وكانت الإتاوة لا يدفعها في البداية إلا رجال القوافل بنسبة ١٠ في المائة من قيمة البضائع، ثم امتدّت جبايتها لتشمل مربّي الماشية بمعدّل رأس لكل ثلاثين[١١٤].

(١٠٩) المرجع السابق، ص ١٠٥-١٢٣.

(١١٠) المرجع السابق، ص ١٢٠.

(١١١) المرجع السابق، ص ٥٢٦.

(١١٢) فعل الحاج عمر ذلك عندما غادر نيورو عام ١٨٥٩، وعندما غادر سيغو عام ١٨٦٢.

(١١٣) ذهب جانب كبير من الزكاة لإعالة أسر الجنود الذين قتلوا في الجهاد.

(١١٤) ب. أ. أولورونتيميهين (B.O. Oloruntimehin)، ١٩٧٢، ص ١٧٧.

وعلى حين أن ترتيبات جمع مختلف أنواع الدخول هذه وتحديد غايتها كانت تُراعى مراعاة كاملة في عهد زعيم الجهاد، فقد غدت في عهد أحمدو سببًا متكرّرًا لحركات التمرّد[(١١٥)]. وكانت هناك أيضًا معارضة صامتة من جانب الأتباع الذين أخذوا على خلف الحاج كونه أقلّ سخاءً من والده.

مجتمع يسوده الأتباع

كان أتباع الحاج عمر ينتمون إلى مختلف الأجناس ويفدون من مختلف البلدان[(١١٦)] وترجع أصولهم إلى خلفيات اجتماعية شتّى؛ فكان يوجد بين صحابة الحاج المقرّبين أمراء جنبًا إلى جنب مع عبيد سابقين. وقد رأينا كيف كان هدف من أهداف عمر إضفاء الديمقراطية على المجتمع بمقاومة تحكّم الأرستقراطية التقليدية.

وعلى ذلك فإنه في كافة أرجاء المملكة، حلّت الصفوة الجديدة – التي يجمع أفرادها بين السلطة السياسية والسلطة الدينية والتي كان اختيارها يتمّ على أساس معرفة علوم الإسلام وتطبيق مبادئه – محل أرستقراطية الأصل القديمة. وفي جميع عواصم الأقاليم وكافّة القرى الكبيرة كان أفراد تلك الصفوة يوجدون بأعداد تتفاوت قلة وكثرة لمعاونة السكّان حديثي العهد بالإسلام في الوقوف على طقوس دينهم الجديد. ففي ديانغونته في فبراير / شباط عام ١٨٦٤ كان يوجد منهم خمسمائة وأربعون ينتمون إلى شتّى الأوساط والبيئات: فكان بعضهم يتحدث القليل من الفرنسية مما يدلّ على أنهم أتوا من سان لوي. وكانوا ينفقون جانبًا كبيرًا من وقتهم، تحت إشراف تييرنو أبو بكر سير لي، في سقيفة على مقربة من المسجد يقرأون القرآن أو يكتبونه أو يعلّمونه[(١١٧)]. وكانوا يحتكرون الوظائف العليا في المملكة. ولم يلبثوا، في عهد أحمدو، أن تحوّلوا إلى أرستقراطية شكّاءة بكّاءة. ووجد أحمدو، الذي لم يكن له وزن أبيه الديني أو العسكري، من الصعب أن يفرض سلطته على صحابة عمر السابقين، ممّا حدا به بطبيعة الحال أن يجعل جلّ اعتماده على السوفا.

والسوفا فئة اجتماعية تضطلع بوظائف عسكرية أكثر منها دينية ومعظم أفرادها من الشعوب المقهورة وقد التحقوا بجيش الجهاد. ولما كانوا حديثي العهد بالإسلام، فإن معرفتهم به كانت معرفة أولية[(١١٨)]. وفي عهد عمر كانوا يشكّلون جزءًا من كتيبة النغينار؛ غير أنه بعد أن بارح معظم أفراد الجيش إلى ماسّينا، كان على أحمدو أن يُنشئ جيشًا: فالوافدون من فوتا كانوا

(١١٥) من أمثلة حركات التمرّد هذه حركة مجتمع السوننكه في سانساندنغ عام ١٨٦٣ التي سبّبها، وفقًا لـ إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٢٧٥، فرض ضريبة خاصّة ثقيلة العبء.

(١١٦) إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٧٨–٣٤٤.

(١١٧) المرجع السابق، ص ١٤١.

(١١٨) كان الفرق بين السوفا والأتباع يتوقّف إلى حد كبير على مستوى التعليم؛ فالعبيد السابقون الذين تلقّوا تعليمًا جيّدًا أصبحوا أتباعًا.



اللوحة ٢٣،٤: مدخل قصر أحمدو في سيغو – سيكورو.

يؤثرون البقاء في كعارته لقربها من موطنهم الأصلي، ولم يتبقَّ لأحمدو سوى المتطوعين من الشعوب المغلوبة. فنظّموا في كتيبة مستقلّة وعهد إليهم أحمدو ببعض الوظائف الإدارية المتواضعة لكي يحدّ من نفوذ الأتباع. وكان هذا التنافس بين الأتباع والسوفا واحدة من الصعوبات التي كان على خلف الحاج عمر أن يواجهها طوال حكمه.

مشكلات خلافة الحاج عمر: محاولة أحمدو مواصلة أعمال أبيه

خلافة صعبة: السنوات الأولى من حكم أحمدو

بعد كارثة ديجيمبيره وجد أحمدو، أكبر أبناء الحاج عمر، نفسه على رأس أمبراطورية شاسعة الأرجاء شديدة المركزية تنتظم حول أربع مقاطعات متباينة أشدّ التباين، مثل دنغيرايه التي كان يرأسها محمدو حبيبو تييرنو موسى، وسيغو التي كان يرأسها أحمدو نفسه. وكان عليه أن يتلقّى من كل من هؤلاء الرؤساء الإقليميين بصفة دورية تقريرًا عن إدارته للمقاطعة التي يرأسها[١١٩]. غير أنه على الرغم من أن السنة الأولى من إقامته في سيغو قد مرّت بسلام، فقد اكتشفت في الوقت نفسه من سنة ١٨٦٣ مؤامرتان إحداهما في سيغو والأخرى في حمد الله. وترتّب على قطع

(١١٩) ممّا لا شك فيه أن عمر ترك الخلافة كلّها لابنه الأكبر. وقد جمع إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ١١٣، هذه المعلومات في سيغو ولم تكد تمضي سنة واحدة على تأكيد هذا التعيين، عندما لم يكن يقينًا أن أحمدو نفسه على علم بموت أبيه. لذلك فإن فرضية ب. أو. أولورنتيميهين (B.O. Oloruntimehin)، التي تلقي ظلال الشك على قرار عمر، فرضية غير مقبولة.

المواصلات مع ماسّينا في نهاية شهر مايو / أيار أن وجد أحمدو نفسه في موقف صعب وقد عزل مع حفنة من الرجال (١٥٠٠ من الأتباع) في بلد معادٍ. وللتصدّي لهذا الموقف فرض ضرائب خاصّة لم ينجم عنها إلا زيادة القلق والاضطراب. وفي ديسمبر / كانون الأول ١٨٦٣، قامت في مدينة السوننكه الثرية – سانساندنغ – حركة تمرّد مكشوف، وعلى الرغم من قدوم مدد قوامه ألفا رجل من نيورو، لم يتوصّل أحمدو إلى استعادة سلطته في سانساندنغ. ومن الحق أن نقول إن هذه الفرقة الجديدة من مهاجري التورودبه، التي وصلت مؤخّرًا إلى نيورو، كانت قد بارحت فوتا بالأحرى فرارًا من سلطان الفرنسيين وليس بقصد شنّ الجهاد. ولما لم يكونوا بين أولئك الذين كان الحاج عمر قد شرّبهم العقيدة بنفسه، فقد كان همّهم الأكبر متّجهًا نحو متاع هذه الحياة الدنيا. وعندما أصبحوا سادة سانساندنغ، أدّى تعطّشهم للغنائم إلى خسرانهم النصر[١٢٠].

وبذلك وجد أحمدو نفسه على راس فئتين من الأتباع: صحابة أبيه السابقين الذين كانوا يتصرّفون بدافع من الإيمان ولكنّهم يعتبرونه طفلًا[١٢١]، والأتباع الجدد الذين كانوا أقلّ انضباطًا وتنزّهًا عن الغرض. ومن سوء حظّه أنه لعب ورقة ثالثة بالاعتماد على المتطوّعين من البلدان المقهورة، على السوفا[١٢٢].

وكان أحمدو على مستوى رفيع من العلم والثقافة، إذ تلقّى تعليمه على يدي الحاج عمر نفسه الذي لم يضنّ عليه بشيء، على حدّ تعبير محمدو عليو تيام. ومع ذلك فعلى الرغم من ذكائه الحاد وتقواه الشديدة، لم يستطع قط أن يبلغ من إثبات شخصيته ما بلغه أبوه؛ فقد كان أقلّ نشاطًا وحيوية على ما رواه ماج:

«لأول وهلة، ظننت أنه في التاسعة عشرة أو العشرين من عمره وكان في واقع الأمر في الثلاثين. وكان وهو جالس يبدو قصير القامة ولكنّه كان طويلًا متين البنية. وكان وجهه صبوحًا ومعبّرًا عن الهدوء منمًّا عن الذكاء. وكان يمسك بيده مسبحة يسبّح بها متمتمًا خلال ثغرات الحديث. وأمامه على فروته يوجد كتاب بالعربية وسيفه ونعلاه»[١٢٣].

وقد لاقى أحمدو بعض الصعوبات في أولى سنوات حكمه، فعلى الرغم من وجود حامية كبيرة مرابطة في نيامينا للمحافظة على قنوات الاتصال مع نيورو، ووجود حامية أخرى في تيننغو، فقد دوّت أصداء حركات التمرّد في كافة أرجاء المنطقة. وحتّى عام ١٨٦٦، ظلّت الانتصارات غير حاسمة: وكانت أعنف مقاومة صادرة من بيليدوغو. وأحيانًا كان الأمر يصل إلى انقطاع الطريق الموصلة إلى نيورو. وأدّى تمرّد بيليدوغو، فضلًا عن تمرّد سانساندنغ الذي كانت تسانده الماري جارا (ديارا)، إلى استمرار التوتّر في نفوس الناس حتى عام ١٨٦٩. ولحقت

---

(١٢٠) أنظر إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٢٧٩.

(١٢١) إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ٣١٨.

(١٢٢) في ما يتعلق بالصعوبات التي لقيها أحمدو في تعامله مع أتباع أبيه، انظر المرجع السابق، ص ٢٢٢–٣٠٥.

(١٢٣) المرجع السابق، ص ٢١٤.

بالزراعة، بل وبالتجارة أيضًا، أضرار بالغة من جرّاء حركات التمرّد هذه. ولم يتبقَّ من قرى مثل تومبولا، التي استرعى رخاؤها انتباه ماج سنة ١٨٦٣، إلا الأنقاض والحطام ولم يكد يمضي عامان على ذلك التاريخ. غير أن الوضع لم يكن يبعث على اليأس إلى هذا الحد. ففي سنة ١٨٦٦ كان المبعوث الفرنسي، الذي لم تفته أية نقيصة في حكم سيغو، يعتقد أن أحمدو سوف ينتهي به الأمر إلى إعادة فرض سلطته، إن لم يكن على المملكة بأسرها فعلى مقاطعة سيغو. وذلك هو ما حدث بالفعل عام ١٨٦٩.

ومع ذلك ففي حين أن أحمدو كان يناضل ضد مقاومة البمبارا، لم يكن يسعه أن يهتمّ بأجزاء أخرى في المملكة. ولئن كان مصطفى، حاكم نيورو، منتظمًا في إبلاغه نتائج إدارته (وفد إلى سيغو وقتما كان ماج بها، عدد كثير من مبعوثي نيورو)، لم يكن ذلك يصدق على ابنه عمّه تيجاني ألفا الذي عمد، بعد إخضاعه ماسّينا، إلى إدارتها إدارة مستقلّة تمامًا. وكان يقول إنه هو أيضًا خليفة عمر ويعرض بعض آثار عمر مصداقًا لقوله. ونجح في استغلال كراهية الهابِه نحو الفولبه سادتهم السابقين. وكان يجمع بين القيادة العسكرية والزعامة الدينية فواصل في عاصمته الجديدة بانداياغارا ما بدأه عمّه من إشعال الحماس الديني. «في بانداياغارا كان اليوم يُقضى في الصلاة، وكانت المدينة أشبه بدير عظيم يرأسه تيجاني. لا صياح ولا غناء، ولا موسيقى ولا رقص»[١٢٤].

غير أن أعنف معارضة لأحمدو جاءته من أخيه محمدو حبيبو الذي ترفّع عنه وتحاشاه منذ موت أبيه[١٢٥]. وأقدم أخ آخر، مختار، على تثبيت أقدامه في كونياكاري وأبدى طموحه، بالاتفاق مع حبيبو، إلى الحلول محل مصطفى (الذي ظل مواليًا لأحمدو) في نيورو. ولما كان السلم قد عاد إلى منطقة سيغو سنة ١٨٦٩، فقد ترك أحمدو أخاه أجيبو هناك وغادرها متّجهًا نحو كعارته، من حيث كان مصطفى قد حذّره من الخطر الذي يتهدّد نيورو بسبب أخويه محمدو حبيبو ومختار، اللذين كانا قد توصّلا بالفعل إلى اغراء كثير من الأتباع بالانضمام إليهما. وكانا كلاهما حفيدين لمحمد بلّو من ناحية أمهما وقد رفعا من شأن سلالتها بما أوتيا من ذكاء لامع وسخاء حاتمي وعلم غزير[١٢٦].

أحمدو يدعّم سلطته (١٨٦٩ – ١٨٧٨)

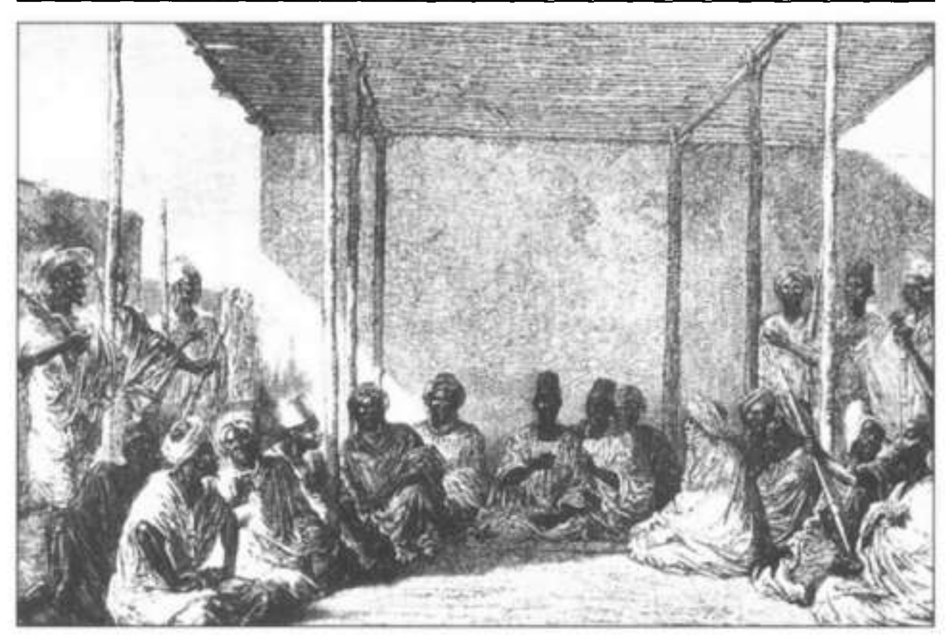
كانت نيورو تتّسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى سيغو، ومن ثم لم يكن بوسع أحمدو أن يدع لرئيس معادٍ له فرصة تثبيت أقدامه فيها. وفي أواخر سنة ١٨٦٩، وصل أحمدو إلى كعارته؛ وفي قرابة الوقت نفسه أنعم عليه شريف مغربي من سلالة العلويين بلقب أمير المؤمنين، الأمر الذي مكّنه من فرض

---

(١٢٤) تقرير من المقدم كارون، اقتبسه ي. سان – مارتان (Y. Saint-Martin)، ١٩٧٠، ص ١٠٣.

(١٢٥) كانت العلاقة بين الأخوين تبدو طيّبة قبل أن يعلم حبيبو أن أباه قد ترك كل شيء لأحمدو. ومن الأدلة على هذه العلاقة الطيبة أن ماج كان على سفر في فبراير / شباط ١٨٦٤ بصحبة عدد من تجّار السوننكه فعلم أن أحدهم كان قد كلّف من قبل حبيبو بأن يحمل هدايا سخية إلى أحمدو. إ. ماج (E. Mage)، ١٨٦٨، ص ١٠٨.

(١٢٦) ب. أو. أولورونتيميهين (B.O. Oloruntimehin)، ١٩٧٢، ص ١٧٩.



اللوحة ٥.٢٣: أحمدو يستقبل زائريه في ساحة القصر.

نفسه على جميع إخوته. وظلّ أربع سنوات في كفاح مرير ضد أولئك الذين بقوا في كعارته يؤيّدون حبيبو ومختارًا في مطالبتهما باقتسام إرث أبيهم. ونجح في الوقت نفسه في دعم سلطاته في جيديماكا وبلاد الخاسونكه في لوغو(١٢٧)، وفي إخماد بعض مراكز التمرّد لدى البمبارا والسونينكه.

وبلغ أحمدو أوج قوّته عام ١٨٧٤(١٢٨). ومع ذلك فعلى الرغم من خروجه منتصرًا من حربه مع إخوته، ظلّ الاضطراب يسود في كعارته زمنًا طويلاً. فقد عارض الأتباع تقييد حركة حبيبو ومختار، الأمر الذي اضطرّ معه أحمدو إلى أن يتصرّف بمزيد من الاسترضاء نحو سائر إخوته ويولي مزيدًا من الاعتبار لمطالبتهم تقاسم إدارة المملكة التي أسّسها أبوهم جميعًا. وهكذا ثبّت مصطفى على رأس نيورو، وكان أحمدو قد عيّنه في هذا المنصب في مارس / آذار ١٨٧٣، وأصبح حاكمًا لكعارته بأسرها، يعاونه في إدارتها إخوته: سيدو في دنغيرايه، وبصيرو في كونياكاري، ودايه في ديالا، ونورو في ديافونو. ومرة كل عام، بمناسبة عيد التاباسكي، كانوا يجتمعون في سيغو للاتفاق في ما بينهم(١٢٩). وفي سيغو نفسها، دعم أحمدو إدارته، فوسّع نطاق مجلسه غير الرسمي، الذي كان يضمّ شخصيات دينية وعسكرية يُذكر منها تيبرنو ألاسّانه با، وتيبرنو عبد القادري با، وبابا أوليبو، وبوبّو، بأن ضمّ إليه بعضًا من أقربائه مثل سيدو جيليا ومحمد جيليا. وفي الأقاليم أبقى

(١٢٧) لم يحدث قط أن تقبّل زعماء لوغو سيادة ديوكا سامبالا، التي فرضها الفرنسيون عليهم.

(١٢٨) ي. سان – مارتان (Y. Saint-Martin)، ١٩٦٧، ص ١٥٠.

(١٢٩) لم ينفّذ هذا النظام قط كما ينبغي. وفي ١٨٨٤ عاد أحمدو مرة أخرى إلى كعارته ليناهض إخوته المنشقّين.

أحمدو عمومًا على نظام الإدارة القائم، مقتصرًا على إبدال الرؤساء صعاب المراس بأقرباء لهم من ذوي الاستعداد الطيّب وتعيين من يشرف على هؤلاء. وأُقيمت قرى محصّنة من التوروديه على جميع جوانب المنطقة التي أخضعت على هذا النحو فاستتبّ الأمن فيها[١٣٠].

وفضلًا عن استئناف المبادلات التجارية التقليدية مع مراكز التجارة الفرنسية في السنغال الأعلى[١٣١]، نمت التجارة أيضًا مع مراكز التجارة الانجليزية، مما ترتّب عليه قدر من التنويع في الاقتصاد[١٣٢]. كذلك طرأ توسّع على تجارة الهوسا وعلى التجارة في جوز الكولا. وعلى ذلك، فبفضل التحرّر من التدخّل من جانب الفرنسيين الذين شرعوا منذ عام ١٨٦٦ في توجيه اهتمامهم بالأحرى نحو الأنهار الجنوبية، بدأ يتبلور نوع جديد من التوازن في السودان الأوسط. غير أن هذه العملية توقّفت فجأة على أثر تدخّل الفرنسيين في لوغو.

خاتمة

بحلول عام ١٨٧٨ كان أحمدو قد ذلّل جميع العقبات التي واجهته بعد وفاة أبيه. صحيح أن البمبارا، ولا سيّما بمبارا بيليدوغو، لم يكونوا قد يئسوا بعد من الدفاع عن معتقداتهم السلفية، غير أنهم لم يعودوا يشكّلون خطرًا شديدًا على توطيد أركان المملكة[١٣٣]. ذلك أن الحاميات الكثيرة، التي كانت تعدّ مهولة بمقاييس ذلك العصر، بالإضافة إلى الرسالة العالمية للإسلام، انتهى بها الأمر إلى تحقيق التماسك الوطني لهذا العدد الكثير من المجتمعات. وقد استمرّ عمومًا في عهد أبناء عمر ومن جانب التوروديه جميعهم، أتباع سياسة التعاون مع جميع الأجناس والفئات الاجتماعية، التي سنّها الحاج عمر، ممّا ترتّب عليه تهيئة ظروف مؤاتية للتكامل الثقافي. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن ذلك الجزء من السودان الذي كان الفرنسيون يستعمرونه، والذي كان يضمّ مملكة التوروديه السابقة، كان يندرج في عداد دول غرب أفريقيا التي لم يكن لديها سوى عدد قليل من مشاكل التنافس الإثني. ولئن سلّمنا بأن الشعوب التي ظلّت قرونًا عدة تؤمن إيمانًا راسخًا بدياناتها التقليدية قد أوهن عزائمها العنف الذي فرض به الإسلام، فلا شك أن السبيل كانت قد مهّدت لاتّباع أساليب دعوة أجنح إلى السلم. فسواء كان في سينيغامبيا (حيث كانت سلطات الاستعمار تعتقد أنها قد محت آثار الحاج عمر) أو في السودان الأوسط، نجد أن معظم الزعماء الدينيين الذين ظهروا بعده يفخرون، بطريقة أو بأخرى، بانتمائهم إلى مدرسته.

(١٣٠) محفوظات غرب أفريقيا الفرنسي (Notice sur le cercle du Ségou, G320/I, 1904, pp. 15-16).

(١٣١) كان أحمدو قد أوقف العلاقات التجارية طوال فترة صراعه مع إخوته.

(١٣٢) وردت في ب. أو. أولورونتيميهين (B.O. Oloruntimehin)، ١٩٧٢، ص ٢٠٧. إشارة إلى ايفاد بعثة انجليزية، برئاسة حاكم غامبيا نفسه، إلى سيغو في مايو / أيار ١٨٧٦.

(١٣٣) ي. سان – مارتان (Y. Saint-Martin)، ١٩٧٠، ص ١١٩.

الفصل الرابع والعشرون

دول وشعوب سينيغامبيا وغينيا العليا

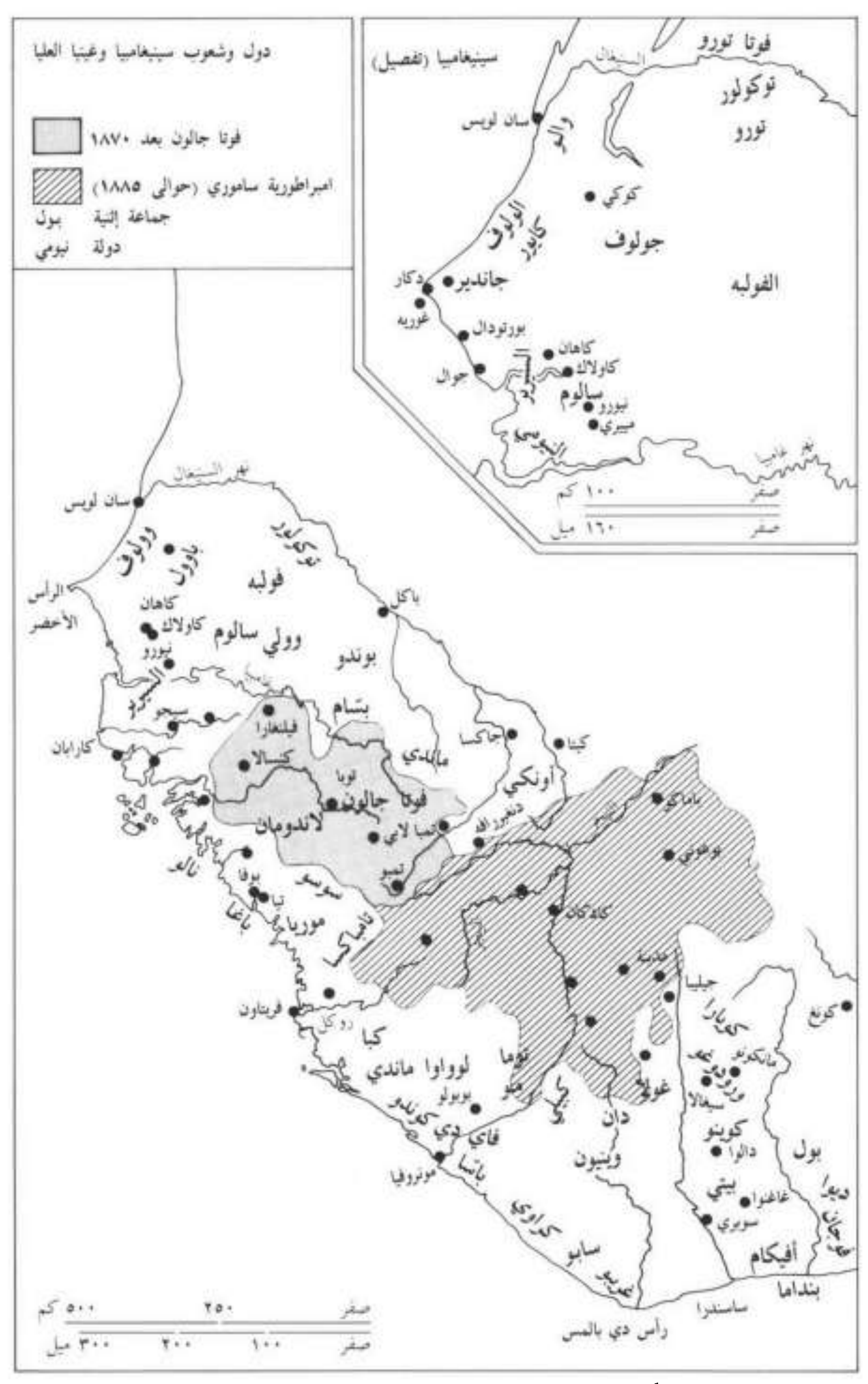
ي. بيرسون*

إن وحدة تاريخ شعوب الساحل الغربي لأفريقيا، من السنغال إلى نهر بَنداما[١]، تبدو أمرًا مشكوكًا فيه، على الرغم من وجود قدر من التجانس في تاريخ هذه المنطقة خلال الفترة التي سبقت عصر الاستعمار، أي منذ انتهاء تجارة الرقيق قانونًا في بداية القرن حتى عشية الغزو الاستعماري الكبير. فالمنطقة المحدّدة على هذا النحو تشمل مناطق ثقافية شديدة الاختلاف. والعامل الموحّد الذي يتجلّى هنا هو التأثير الأوروبي على امتداد الساحل، وتكوين أول الجيوب الاستعمارية التي نعالج أمرها في موضع آخر، ولا بدّ من كتابة هذا الفصل من وجهة نظر الشعوب الأفريقية، ولذلك فإنه سينظّم على أساس جغرافي بحيث يعالج المناطق الثقافية الرئيسية، الواحدة تلو الأخرى، وهي: سينيغامبيا، وغينيا العليا، وفوتا جالون، وبلاد الكرو، والمندِه الجنوبيون، وأخيرًا الماندِه من أعالي النيجر إلى نهر بَنداما.

---

* توفي في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٢.

(١) تمتدّ غينيا العليا بالمعنى الضيّق من غامبيا إلى كاب بالماس. غير أن الحدود الإثنية التي تفصل بين عالمين شديدي التباين – أي عالم الكرو وعالم الأكان – تقع في موضع أكثر بعدًا إلى الشرق على نهر بنداما؛ وهذه هي الحدود المطبقة في هذا الفصل.



الشكل **١،٢٤**: دول وسكّان سينيغامبيا وغينيا العليا (عن ي. بيرسون).

سينيغامبيا

تُعتبر سينيغامبيا[٢] المنطقة الوحيدة التي قام فيها الاتصال بين منطقة السودان الغربي القديم الثقافية (التي تميّزت بوجود دول كبيرة تضمّ أقلّية كبيرة من المسلمين) وبين ساحل المحيط الأطلسي، أي المنطقة التي كان قد تغلغل فيها النفوذ الأوروبي الهدّام منذ قرون، وتجسّد أساسًا في تجارة الرقيق المصدّر إلى الأمريكتين. وكانت مجتمعات هذه المنطقة، نتيجة لطابعها السوداني والإسلامي، أكثر استقرارًا من المجتمعات القاطنة في خليج غينيا، ولكنها تأثّرت مع ذلك تأثّرًا عميقًا بالتغيّرات التي طرأت على الطلب الخارجي على منتجاتها وأناسها. وكانت تجارة الرقيق تتدهور في هذه المنطقة منذ ستينات القرن الثامن عشر، برغم زيادتها لفترة قصيرة في الثمانينات منه. ولم يؤدّ إلغاء تجارة الرقيق في القانون البريطاني عام ١٨٠٨، ولا التطبيق الفعلي للتشريعات الفرنسية المناهضة لتجارة الرقيق في ١٨٣١، إلى تغيّرات كبيرة بالنسبة إلى هذه التجارة التي كانت قد بدأت تتقلّص بالفعل، فقد ظلّت مع ذلك مستمرّة على نطاق صغير بمختلف الأشكال المقنّعة أو غير القانونية حتى الخمسينات من القرن التاسع عشر. أما التغيّر الأهم الذي طرأ على الاقتصاد فتمثّل في الزيادة الهائلة في الأسعار المعروضة لمنتجات سينيغامبيا. وبحلول الثلاثينات من القرن التاسع عشر، كان المتوسط السنوي لقيمة صادرات الصمغ قد زاد على خمسة أضعاف قيمة صادرات الرقيق في أوجها، كما سجّلت إلى جانب تجارة الصمغ العائدة إلى الازدهار زيادة ملحوظة في صادرات الذهب والجلود والعاج وشمع العسل، وبدأ الفول السوداني يثبت وجوده[٣]، حيث قُدّر له أن يصبح مادة التصدير الرئيسية بحلول منتصف القرن.

وأدّت هذه التغيّرات في التجارة الخارجية كذلك إلى اختلافات هائلة في الاقتصادات المحلّية، وإلى انتقال الدخل من أولئك الذين كانوا في وقت من الأوقات يحقّقون الأرباح من تجارة الرقيق إلى مجموعات جديدة تسنّى لها بموجب وضعها الاستفادة من المنتجات الجديدة. وابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، ولأسباب مستقلّة – ولو جزئيًا على الأقل – عن العامل الأوروبي، أخذ الإسلام يكتسب طاقة دينامية جديدة. فبدأ الفلّاحون يعتنقون الإسلام أفواجًا، حيث يرجع ذلك جزئيًا إلى أنهم أرادوا بهذا الفعل الاحتجاج على الطبقة الأرستقراطية التي كانت تسعى إلى الاستفادة من التيّارات الاقتصادية الجديدة بالإغارة على الفلّاحين بدلًا من حمايتهم. وهكذا وجدت المجتمعات في سينيغامبيا نفسها محصورة بين قوّتين جديدتين: حركة إسلامية فتيّة نشيطة، والتأثيرات الاقتصادية الجديدة للاقتصاد العالمي الذي كان يشهد انقلابًا

(٢) بالنسبة إلى الوولوف انظر ع. با (O. Ba)، ١٩٧٦؛ ب. باري (B. Barry)، ١٩٧٢؛ ل. ج. كولفين (L.G. Colvin)، ١٩٨١ و١٩٨٢؛ ف. مونتيّ (F. Monteil)، ١٩٦٦. وبالنسبة إلى السيرير، انظر م. أ. كلاين (M.A. Klein)، ١٩٦٨، ريثما تصدر أطروحتا ج. بوليغ (J. Boulegue) و م. غي (M. Gueye)، وبالنسبة إلى غامبيا أنظر سي. أ. كوين (C.A. Quinn)، ١٩٧٢.

(٣) ب. د. كيرتين (P.D. Curtin)، ١٩٧٥؛ ١٩٨١.

تامًّا وكان بسبيل اتخاذ قالب جديد تحت تأثير عملية التصنيع. ونظرًا إلى أن البنى الاجتماعية والسياسية القديمة لم ينلها الإصلاح، فقد باتت عاجزة عن معالجة الأزمة الخطيرة التي أصبحت تواجهها. ونجمت عن ذلك اضطرابات سياسية ظلّت قائمة إلى أن جاءت الفتوحات الأوروبية بنظام جديد.

وكانت تلك هي الحالة بشكل خاص في الشمال، في مملكتي الوولوف والسيرير، حيث كانت لكل من هاتين القوميتين تقاليد تاريخية متميّزة ووحدة متميّزة.

وقد أدّت الهزيمة المنكرة التي أنزلها «دامل كايور» (أي ملك كايور)، اماري نغوني في ١٧٨٦ بالإمام عبد القادر كان من فوتا تورو، إلى إعادة نفوذ الطبقة الأرستقراطية في ذلك البلد وفي والو. غير أنه في الوقت الذي أخذ فيه الأمراء يتّجهون أكثر فأكثر نحو الدين التقليدي بصورة علنية، زادت الجماهير من إسراعها إلى اعتناق الدين الإسلامي.

وقد تضرّرت والو أيضًا نتيجة لقربها من المركز التجاري الفرنسي في سان لوي، الذي استولى عليه البريطانيون في الفترة بين ١٨٠٩ و١٨١٧؛ كما تعرّضت لضغوط مباشرة من البربر الترارزة، الذين اضطرّت إلى أن تتنازل لهم عن الضفّة اليمنى من النهر، ولم تكن قادرة على صدّ غاراتهم المتكرّرة. وكانت تلك هي صورة البلد الضعيف الذي يسوده الاضطراب، والذي أخذت تتشكّل فيه العلاقات الجديدة مع أوروبا عبر طريق صعب. ولم تكن تجارة الرقيق السرّية ذات حجم مهمّ في ما يتجاوز منطقة غينيا البرتغالية في الشمال. وعندما احتلّ الفرنسيون سان لوي وغوريه من جديد (١٨١٧) أصبح من الضروري إيجاد قاعدة للعلاقات التجارية. وكان الصمغ والجلود وشمع العسل من السلع التي يستطيع أن ينتجها أي فلّاح. غير أن الفرنسيين أرادوا أن يُنشئوا على نهر السنغال – شأنهم في ذلك شأن البريطانيين في سيراليون الواقعة إلى الجنوب قليلًا – مزارع كبرى يديرها الأوروبيون كبديل للمزارع التي كانت موجودة في جزر الهند الغربية. وكان ذلك هدف الخطّة الكبرى للاستعمار الزراعي القائمة على القطن أساسًا، والتي كانت تحظى برعاية الحاكم شمالتس والبارون روجر على حساب والو في الفترة من ١٨١٩ إلى ١٨٢٧. غير أن المشروع لم ينجح بسبب الأخطاء التقنية ونقص الأيدي العاملة ومعارضة التجّار وعداء الأفريقيين. فاعتُمدت بعد ذلك سياسة تجارية محضة تعيّن بموجبها على التجّار في سان لوي أن يكتّفوا أنفسهم لمواءمة النفوذ المتزايد لمؤسّسات التصدير الكبرى، وعلى رأسها مؤسّسات التصدير في بوردو. وفي أثناء موسم فيضان نهر السنغال كان التجّار يذهبون إلى المرافئ على ضفّتي النهر، الموريتانية والسنغالية، ويصعدون في النهر كذلك حتى باكل في غادياغا.

واستمرّ الفرنسيون زمنًا يزيدون «الضرائب الجمركية» التي كانوا يدفعونها إلى الطبقة الأرستقراطية من الوولوف، إلّا أن ذلك لم يؤدّ سوى إلى تفاقم حروب وراثة الحكم (حروب الخلافة)، التي كانت أمرًا مألوفًا في هذا النظام السياسي. ومن ١٨٢٧ إلى ١٨٤٠، كان النزاع متواصلًا بين التيديك والديوس – وكلاهما من أصحاب النسب الأموي، وكان يمثّلهم بصفة رئيسية البراك (أي الملك) فارا بندا آدم سول (١٨٢٧–١٨٤٠)، والبراك (الملك) كزيرفي كزاري دارو (١٨٣٠–١٨٣٥). غير أن عامّة الناس لم تؤيّد أيًّا منهما. وفي ١٨٣٠ عندما بدا أن

النظام بأكمله على وشك الانهيار، قام دييله من كايور، وكان حدّادًا منتميًا إلى إحدى الطوائف، بتولّي رئاسة المعارضة الإسلامية ضدّ الطبقة الأرستقراطية. وخلال بضعة أسابيع فتح دييله جميع أنحاء البلاد باسم الإسلام الذي يدعو إلى المساواة، وأشارت المظاهر إلى أن النظام التقليدي قد قُضي عليه، غير أن الحاكم الفرنسي في سان لوي تدخّل عسكريًّا وهزم دييله، وقبض عليه وأمر بشنقه علنًا.

وبعد هذا الحادث رفض الفرنسيون التدخّل مرّة ثانية في الصراع القائم بين الفئات المتنازعة، برغم أن الترارزة كانوا يعبرون النهر بانتظام ويلحقون الضرر والنهب بوالو. وبعد أن أرهقت الحرب الجميع، قامت بعض الشخصيات البارزة بإنشاء حزب بربري، وفي ١٨٣٣ عُقد زواج نديومبوت، الزعيمة الشابّة من عشيرة التيديك، على محمد الحبيب، أمير الترارزة. إلّا أن ذلك لم يؤدّ إلى عودة السلام، لأن حاكم سان لوي استشاط غضبًا حين وجد نفسه محاطًا بالبربر، فأخذ منذ ذلك الحين يدعم الديوس بكل ما لديه. ولكن التيديك كسبوا الصراع؛ وعندما توفيت نديومبوت في ١٨٤٦ انتقل زمام الحكم في البلد إلى أختها نداتي يالّا، وذلك تحت ستار اسم براك (ملك) وهمي، هو مبوج مالِك (١٨٤٠–١٨٥٥).

وأصبح هذا الاضطراب على مشارف سان لوي أمرًا لا يمكن احتماله بعد أن اعتمدت فرنسا موقفًا استعماريًّا. فكان أول عمل للحاكم فيدهيرب هو ضمّ والو بأكملها في ثلاث حملات عسكرية نفّذت في الفترة من يناير / كانون الثاني إلى يونيو / حزيران ١٨٥٥. وقُسّم البلد إلى خمس مقاطعات. إلّا أنه برغم تضاؤل حجم السكّان بسبب الصراعات، فإن عملية القضاء على المملكة القديمة لم تحظ برضى الشعب. وحاول الفرنسيون عبثًا أن يستخدموا ليون جوب سيديا – وكان وليّ عهد الملوك الملقّبين بالبراك، فضلًا عن أنه تلقّى تربية فرنسية – كرئيس رمزي، ولكن الأمر انتهى بأن نفوه إلى غابون. إلّا أن هذا البلد هو الذي قُدّر له أن يكون موقع تدرّب الفرنسيين وإتقانهم – من ١٨٥٥ إلى ١٨٨٠ – أساليبهم في الإدارة والغزو؛ تلك الأساليب التي أثبتت جدواها بعد ذلك بفترة قصيرة في جميع أنحاء أفريقيا الغربية.

وكانت المقاومة في بادئ الأمر أكثر شدّة في كايور منها في المناطق الأخرى لأن كايور كانت أكثر ثراء وأكثر سكّانًا من والو، وعلى بعد أكبر من سان لوي. وكانت تربطها فضلًا عن ذلك أواصر شخصية بمملكة باوول نصف السيريرية منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٨٥. وفي هذه المنطقة أيضًا أصبح الانتشار السريع للدين الإسلامي حول مركز كوكي يهدّد الطبقة الأرستقراطية التقليدية. وبرغم الانتصار الملكي الذي تحقّق في ١٧٨٦، فقد هرب العديد من المسلمين إلى الرأس الأخضر حيث أقاموا «جمهورية» ليبو الإسلامية. ولم يكن للدوامل (الملوك) أي منفذ إلى الساحل سوى ميناء روفيسك الوعر. وكانت مقاطعة دياندر المجاورة قد غدت إسلامية تمامًا، ولذلك لم يكن من الممكن الاعتماد عليها. إلّا أنه بعد قمع مسلمي الشمال في ١٨٣٧، استتبّ الأمن في البلد طوال حكم مايسه تيندا يور (١٨٣٢–١٨٥٥).

ثمّ بدأت الأزمة الأخيرة؛ فقد احتلّ الفرنسيون داكار في ١٨٥٧ بعد أن كانوا محصورين في جزيرة غوريه، وسرعان ما اتّخذوا خطوات لربطها بسان لوي بواسطة التلغراف. وبذلك

وقعت كايور بين فكي كماشة، وانزلقت إلى الاضطرابات خلال فترتي حكم ماكودو (١٨٥٩-١٨٦١) وماجوجو (١٨٦١-١٨٦٤) القصيرتين. غير أنه في عام ١٨٦٢ نجح الحزب المعادي للدامل (للملك) في انتخاب «لات يور نغوني لاتير جوب» (لات-ديور) الشاب. وعندما طرده الفرنسيون لجأ إلى مابا، الزعيم المسلم في سالوم، واعتنق الإسلام على الطريقة التيجانية. وكان مقدّرًا لطريقة إخوان الحاج عمر تال هذه ولطرق صوفية إسلامية أخرى متعدّدة ترتبط بها أن تنتشر بسرعة بالغة في بلد لم يكن يعرف قبل ذلك سوى الطريقة القادرية. وقد مهّد هذا التنوّع السبيل لظاهرة المارابوت (تحريف «المرابطون»)، التي أصبحت سمة مميّزة لهذه المنطقة خلال فترة الاستعمار، وسمة للمقاومة الأفريقية. وكانت الأزمة الأوروبية لعام ١٨٦٧، وأكثر منها كارثة عام ١٨٧٠، عاملين دفعا الفرنسيين إلى تخفيض التزاماتهم عبر البحار. وبعد أن عاد لات ديور إلى كايور متبوّئًا منصب رئيس المحافظة، اتّخذ لقب الدامل (الملك) وشرع فورًا في نشر الإسلام في جميع ربوع البلاد بهدف إعادة الوحدة بين الطبقة الأرستقراطية وعامّة الناس من جديد. واتّبع مع فرنسا أسلوب المراوغة، مع التصميم على عدم التخلّي عن موقفه في ما يتعلّق بالأمور الأساسية. وفي ١٨٧٥ أبعد بمساعدة الفرنسيين أحمدو شيكو (أحمد الشيخ) - وكان مرابطًا من التوكولور - وطرده من جولوف، وعيّن هناك قريبًا له يدعى البوري ندياي.

ومنذ وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨٥٠، كانت زراعة الفول السوداني تنتشر في جميع أنحاء سينيغامبيا، التي أصبحت بذلك تعتمد على الاقتصاد العالمي. وازدادت شدّة هذا الاعتماد في ١٨٧٩ نتيجة لخطة وافق عليها لات ديور من حيث المبدأ، تستهدف إنشاء خط حديد يمتد من داكار إلى سان لوي. بيد أنه أدرك أنه سيفقد بذلك السيطرة على بلده، فرجع عن قراره في ١٨٨١ وحظر المشروع، مفضّلًا المقاومة التي لا أمل فيها على الخضوع والاستسلام. وكانت وفاته في سنة ١٨٨٦ بعد حرب عصابات طويلة إيذانًا بانقضاء النظام الملكي وإقامة النظام الاستعماري.

ولم تشعر جولوف، التي واجهت بدورها ظهور حركة إسلامية نشيطة، بتأثير أوروبا بصورة مباشرة، نظرًا إلى فقرها وعزلتها في الأراضي الداخلية. ويرتبط تاريخها بتاريخ كايور ارتباطًا وثيقًا، غير أن البوري نجح في إطالة فترة مقاومته، التي كانت نشيطة تارة وسلبية تارة أخرى، حتى عام ١٨٩٠. وبعد أن رفض الاستسلام، انضمّ إلى أحمدو من سيغو، ابن الحاج عمر، وذهب معه إلى أطراف سوكوتو، حيث توفي حوالى عام ١٩٠٠ في منطقة من آخر المناطق الحرّة في أفريقيا.

وكانت ممالك السيرير متمتّعة بالاستقرار منذ القرن الرابع عشر، وكان النظام الاجتماعي فيها يشبه إلى حدّ كبير النظام القائم في ممالك الوولوف، برغم اختلاف اللغة (فلغة السيرير أقرب إلى الفولوفولدة منها إلى الوولوف)، كما كان لها نظامها الخاصّ الملفت للنظر في الزراعة المختلطة، الذي يجمع بين النظامين الرعوي والزراعي. ولم يقترب الإسلام من سينه، التي كانت منطقة سيريرية خالصة، حتى مجيء الحكم الفرنسي. وكانت سالوم أقلّ تجانسًا برغم أنها أكثر قوّة. وقد توسّعت عسكريًّا في القرن الثامن عشر، وبسطت الأراضي الخاضعة لها حتى غامبيا. غير أن سكّان هذه الأراضي الشرقية كانوا من الوولوف والماندنكا أساسًا. وقام بور (ملك) سالوم بالتوسّع صوب الجنوب في مملكتي الماندنكا القديمتين: نيومي وباديبو (ريب).

وكان الدين الإسلامي منتشرًا في كل مكان عند طبقة من الأقلية، وذلك إما بطريقة التوكولور – الوولوف أو بطريقة الماندنكا. وكانت المنطقة الوحيدة ذات التقاليد السيريرية الخالصة هي المقاطعة الواقعة حول العاصمة، كاهانه، بالقرب من كاولاك.

وقد بدأت زراعة الفول السوداني في هذه المنطة في وقت مبكر للغاية، ثم أصبح يصدّر عن طريق كلّ من غامبيا والساحل الصغير (بتيت كوت) (جوال، بورتودال)، حيث ظهرت البعثات التبشيرية الكاثوليكية مبكّرًا منذ عام ١٨٤٩، وكانت تأمل في انتهاز فرصة عدم انتشار الإسلام في هذه المنطقة، ووجود مجتمع محلّي أفريقي برتغالي قائم منذ عهد طويل. ولم يتخلّ عن استخدام اللغة الكريولية المستندة إلى البرتغالية إلّا منذ فترة وجيزة.

وكان وضع الطبقة الأرستقراطية التقليدية من السيرير والماندنكا على السواء صعبًا، مثلما كان الحال في مناطق المجرى الأدنى لنهر السنغال، إذ كانت محاصرة بين طلبات الأوروبيين من جهة وبين حركة إسلامية ثائرة تقوم بتنظيم الفلّاحين والأقلّيات ضدّها من جهة أخرى. وكانت دينامية الطريقة التيجانية عاملًا إضافيًا زاد تعقيد الأمور، إذ إن الحاج عمر كان قد زار البلد في سنة ١٨٤٧ تقريبًا، قبل أن يبدأ حربه (جهاده). وقد نجح في قلب النظام القديم أحد مريديه، وهو مابا جاكسو (مابا)، وكان مرابطًا (مارابوت) من التوكولور استقرّ بين مجتمعات الوولوف المحلّية في باديبو. وأطلق مابا جاكسو على بيته اسم «نيورو» تكريمًا لشيخه.

فقد كانت هناك حرب مرابطين مماثلة تدور رحاها بعنف منذ عام ١٨٤٥ في كومبو، حول بانجول إلى جنوب النهر. وفي ١٨٩٥، زحف كلّ من فيدهيرب وبنجامين دارسي، حاكم غامبيا، على سالوم وباديبو، محتلّين كاولاك. وفي ١٨٦١ جمع مابا شمل المسلمين في باديبو، وسيطر عليها بعد فترة وجيزة. ثم تدخّل في الحرب الأهلية في نيومي ولكن بصورة محدودة لكي لا يغضب البريطانيين. وبعد أن جمع المسلمين في شرقي سالوم تحت رايته، شنّ هجومًا على تلك الدولة في ١٨٦٢، ولم يتمكّن البور (الملك) سامبا لاوبه فال من مقاومته على الرغم من الدعم الفرنسي الذي كان يحظى به. ومن هناك فتح مابا بمساعدة لات ديور في ١٨٦٥ جزءًا من باوول وجميع أنحاء جولوف. وردًّا على التهديد الذي تعرّضت له كايور، قام الفرنسيون بحرق نيورو في باديبو بعد معركة غير حاسمة.

غير أن الضربة القاضية جاءت من معقل آخر. ففي يوليو / تموز ١٨٦٧ قام مابا بغزو سينه، إلّا أنه واجه في هذا البلد المتجانس، الخالي من المسلمين، مقاومة وطنية بمعنى الكلمة من جانب السيرير، فهُزم وقُتل على يد البور (الملك) كومبا ندوفين ديوف (١٨٥٣–١٨٧١).

وسرعان ما ضعفت أمبراطورية مابا التي كانت غير موحّدة بسبب النزاع بين خلفائه، فمهّد ذلك السبيل لإحياء سالوم، حيث أصبح تدخّل الفرنسيين من كاولاك فيها يتّخذ طابعًا مباشرًا بصورة متزايدة. غير أن نامور نداري، خليفة مابا، مدّ نفوذه إلى نياني و وولي، في أعالي نهر غامبيا، برغم عدم نجاح محاولاته في الأراضي الواقعة إلى جنوب النهر. ولم يواجه الفرنسيون أي صعوبة في احتلال هذه المنطقة في ١٨٨٧.



اللوحة ٢٤،١: رؤساء الماندنكا – الساحليون في غامبيا عام ١٨٠٥.

غينيا العليا وفوتا جالون

كان نهر غامبيا صالحًا للملاحة على مدى مئات الكيلومترات، وظلّ طوال قرون عديدة يشكّل مخرجًا إلى البحر لمناجم الذهب في البلاد التي كان يحتلّها الديولا في أعالي السنغال وأعالي النيجر. وإلى الجنوب من هذه المنطقة، أي في غينيا العليا، كان هناك عالم مختلف تمامًا، حيث تحتلّ الساحل الغربي فيه منذ فترة طويلة أقوام تشتغل بالزراعة وتعيش وفق نظام لامركزي، وتتحدّث أغلبيتها بلغات غرب أطلسية. ومن مونروفيا إلى غامبيا، لم تبدأ اتصالات المنطقة السودانية بساحل البحر إلّا في القرن الثامن عشر. كما كانت هذه المنطقة من أول مراكز النفوذ الأوروبي الذي امتدّ نطاقه من غينيا بيساو، مهد الثقافة الكريولية، إلى سييراليون وليبيريا في ما بعد. وكانت المنطقة فضلًا عن ذلك ذات أهمية بالنسبة إلى تجارة الرقيق في القرن السادس عشر، شأنها في ذلك شأن سينيغامبيا، وإن تضاءل دورها في القرن الثامن عشر.

وكان الماندنكا والفولبه (الفولاني، البيول) أهم الأقوام التي تسكن خارج المنطقة الساحلية. ويرجع تاريخ أمبراطورية الماندنكا في كابو (غابو) إلى القرن الثالث عشر، وأصبحت مستقلّة عن مالي القديمة منذ القرن السادس عشر. وكان الفولبه يعيشون في هذه المنطقة منذ القرن الخامس عشر على الأقلّ، إلّا أنهم لم يقيموا دولة فوتا جالون الإسلامية إلّا بعد ١٧٢٧.

وفي بداية القرن التاسع عشر أخذ نفوذ البرتغاليين يتضاءل، غير أن تجارة الرقيق السرّية ظلّت مستمرّة لفترة طويلة من الزمن على طرفي المركز المناهض لتجارة الرقيق في سييراليون. وكانت كابو التابعة للماندنكا تلاقي صعوبات في الحفاظ على نفوذها حتى سواحل غامبيا الجنوبية، كما أنها هي وأتباعها السابقين – البداينوك – فشلوا فشلًا تامًّا في منطقة الساحل، فقد دمّر الفُوَا (البَلانته) – وكانوا مزارعين غير تابعين لسلطة مركزية – عاصمة البداينوك في ١٨٣٠. وانضم معظم البداينوك الذين ظلّوا على قيد الحياة إلى الماندنكا أو إلى الديولا الذين كانوا مزارعي أرزّ تقليديين و «فوضويين»، معروفين بشدّة بأسهم، ويحتلّون المنطقة الساحلية بأكملها حتى الشمال. وفي الشرق كان الفولبه في فوتا جالون مسيطرين على الماندنكا حتى مجرى نهر غامبيا في كانتورا. أما في كابو والمناطق التابعة لها فقد أخذ صدر أقلّية من الفولبه يضيق أكثر فأكثر بوضعهم الخاضع. وفي هذه الفترة أقام الفرنسيون مراكز تجارية في إقليم كازامانس، وذلك عند كارابانه عام ١٨٣٦، ثمّ عند سيديو عام ١٨٣٨. ولم تلبث تجارة الفول السوداني أن توسّعت ونمت، حاملة في ثناياها كلّ العقابيل الاقتصادية والاجتماعية التي كان يمكن توقّعها[٤].

غير أن عملية قلب النظام القديم ابتدأت منذ ١٨٥٩ عندما شنّت فوتا جالون، ولا سيّما الزعيم العظيم ألفا يحيى مولابه، نضالًا حاسمًا ضدّ كابو، التي قتل ملكها، يارغي سايون.

---

(٤) بالنسبة إلى كازامانس أنظر س. روش (C. Roche)، ١٩٦٧؛ ف. أ. ليري (F.A. Leary)، ١٩٦٩. وبالنسبة إلى غينيا بيساو وكابو أنظر أ. تيكسيرا دا موتا (A. Teixeira da Mota)، ١٩٥٤؛ م. ماني (M. Mane)، ١٩٧٤–١٩٧٥؛ أ. كارّيرا (A. Carreira)، ١٩٤٧؛ ج. فيليز كاروسو (J. Vellez Caroço)، ١٩٤٨.

وتقوّضت الأمبراطورية القديمة في ١٨٦٧ مع سقوط كانسالا، في المنطقة التي أصبحت في ما بعد غينيا البرتغالية، بعد أن هبّ الإلمامي (تحريف للإلمام) عمر من تيمبو لمساندة ألفا مولابه. ومن بين ممالك الماندنكا التابعة الأخرى، سقطت براسو بعد فترة وجيزة على يد ألفا مولو، ولكن أويو ظلّت محتفظة بحرّيتها حتى الغزو البرتغالي في ١٩٠٥.

وترتّبت على سقوط كابو آثار مهمّة، فقد تمرّد الفولبه على أسيادهم الماندنكا في المنطقة الممتدة حتى ضفاف نهر غامبيا. وفي ١٨٦٩ أقام ألفا مولو، وهو رجل من أصل غامض، مملكة فولادوغو، التي امتدّت من كولدا حتى فيلينغارا في اتجاه أعلى النهر من سيديو، واعترف بسلطة تيمبو اعترافًا غير محدّد، وشرع في سياسة إضفاء الطابع الفولاني بصورة منتظمة على رعاياه. وظلّ الماندنكا يعانون من ويلات هذا القائد الذي كان حديث العهد باعتناق الإسلام حتى وفاته في ١٨٨١.

وحاول الماندنكا أن يجمعوا شملهم بالقرب من سيديو تحت لواء سونكاري كامارا، الذي سرعان ما واجه عداء الفرنسيين بسبب معارضته للأنشطة التجارية. وكان تمرّده على النفوذ الفرنسي في ١٨٨٣ مقضيًّا عليه بالفشل، بسبب تحالف البَلانبه والفولبه التابعين لموسى مولو ضدّه. واضطرّ سونكاري أن يرضخ غير أنه ثار عليهم للمرّة الأخيرة، ولكن عبثًا، في ١٨٨٢، فكانت تلك خاتمة أمره.

أما الماندنكا على ضفاف نهر غامبيا فكانوا أكثر فعالية في تجمّعهم حول قائد ديني شهير أصله من الدياخانكا من أعالي نهر السنغال واسمه فوده كابا دومبويا. وتحوّل هذا القائد ابتداء من ١٨٧٥ إلى قائد حربي لمقاومة ألفا مولو، بمساندة قوم مابا. بيد أن ألفا مولو دحره نحو الغرب، وظلّ فوده كابا من ١٨٧٨ فصاعدًا رئيسًا يحكم الديولا في فونيي ونجح في تحويلهم جزئيًّا إلى اعتناق الإسلام.

وبالنسبة إلى مقاومة الماندنكا في كازامنس – الذين كانوا محصورين بين الفولبه والفرنسيين – فقد أثبتت فعاليتها في نهاية المطاف؛ ذلك أنهم نجحوا في حفظ جنسيتهم باعتناق الإسلام أفواجًا تحت تأثير سونكاري وفوده كابا. غير أن انضمام موسى مولو، ابن ألفا مولو، إلى الفرنسيين في ١٨٨٣ أدّى إلى ترجيح كفّة الفولبه. أما فوده كابا فقد نجح باستغلال التنافس القائم بين الإنجليز والفرنسيين في الحفاظ على مركزه على حدود غامبيا إلى أن قضي عليه في ١٩٠١، بينما استمرّت المقاومة المسلّحة «للفوضويين» من أمثال الديولا حتى ١٩١٣، بل إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى.

وابتداء من القرن الثامن عشر فصاعدًا كان العنصر السائد في تاريخ كلّ المنطقة الممتدّة من غامبيا إلى سييراليون هو نشوء دولة الفولبه الكبرى، وهي فوتا جالون[٥]. وبفضل هذه الدولة أمكن مدّ نطاق تجارة المسافات الشاسعة التي كانت تنقل التأثيرات السودانية إلى الساحل،

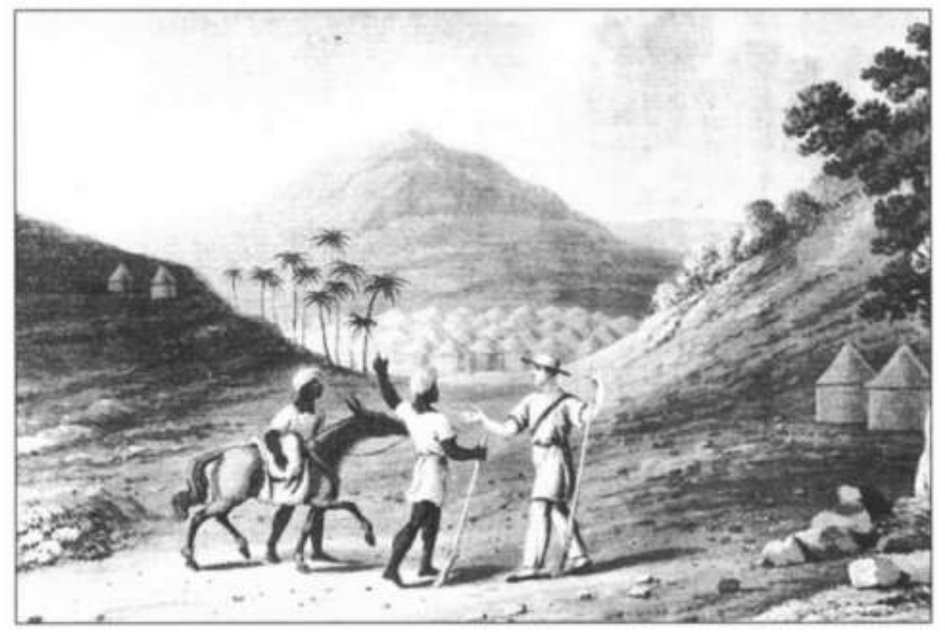
(٥) بالنسبة إلى فوتا جالون أنظر رسالة ت. ديالّو (T. Diallo)، ١٩٧٣. وقد نشر أ. إي. سو (A.I. Sow)، ١٩٦٦ و ١٩٦٨ النصوص الرئيسية بلغة الفولفولده. ويرد موجز لهذه المعلومات، أعدّ في ١٩٦٦، في مؤلف ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٧٤. وبالنسبة إلى الفولبه أنظر ج. مِندس موريرا (J. Mendes Moreira)، ١٩٤٨؛ و. ديرمان (W. Derman)، ١٩٧٣.

حيث اتصلت بالتجارة مع الأوروبيين، بعد أن كانت التجارة حتى القرن الثامن عشر لا تخرق هذا العالم المنقسم إلى مجتمعات لامركزية إلّا بصعوبة. وهكذا نشأت منذ ذلك الحين طرق القوافل المنتظمة التي كانت تهبط من أعالي النيجر عبر هضبة فوتا المرتفعة إلى المراكز التجارية البرتغالية على ريو غيبا (بيساو وبوبا)، مرورًا بنهري ريو نونييز وريو بونغرس – حيث أنشأ الفرنسيون بوكه في ١٨٦٦ وبوفا في ١٨٦٧– لتنتهي في سييراليون. وفي تلك المنطقة أيضًا ظهر الفول السوداني وإن كان ذلك عند أقصى حدود موئله الطبيعي. وكانت هذه هي منطقة «كوت دي ريفيير» (ساحل النهيرات) الشهيرة التي كانت معروفة لدى الرحّالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر. أما الإنجليز فأطلقوا عليها اسم «الأنهار الشمالية» بسبب موقعها بالنسبة إلى سييراليون. ونظرًا إلى عمق تضاريسها وصعوبة بلوغ أماكن الرسو فيها، فقد كانت أيضًا من المناطق التي استمرّت فيها تجارة الرقيق السرّية حتى منتصف القرن.

وممّا يفسّر أيضًا استمرار هذا الوضع قرب فوتا جالون من هذه المنطقة، إذ كانت دولة الفولبه العظيمة هذه شديدة الجشع إلى الرقيق، فكانت تغير على هذه المنطقة للحصول على الأرقاء وتستورد عددًا ضخمًا منهم من المناطق الداخلية أو تأخذهم من بين الأقلّيات الموجودة على الساحل. وكان بعض أولئك الرقيق يجهّزون للتصدير.

وفي بداية القرن التاسع عشر كان مجتمع الفولبه في فوتا جالون يبدو مستقرًّا نسبيًّا، فقد أنشأ هؤلاء المنتصرون في الحرب المقدّسة (الجهاد) طبقة أرستقراطية جديدة اتّخذت مكانها على رأس مجتمع هرمي منعدم المرونة، بالغ الصرامة في سلّمه. وكان زمام الحكم في يد طبقة متعجرفة وواثقة من نفسها، سواء أكان ذلك على مستوى الدولة التي كانت تتكوّن من تسع مقاطعات متمتّعة بالاستقلال إلى حدّ كبير (وكان يُطلق عليها اسم «دول»)، أو على مستوى «التجمّعات السكّانية» (وكان يُطلق عليها اسم «ميسيدي»، ويضمّ كلّ منها قرية «للنبلاء» وقرى زراعية صغيرة عدة). وكان الرعايا المهزومون، ولا سيّما الذين كانوا تابعين للديالونكه (اليالونكا) سابقًا، مقموعين إلى درجة أنهم فقدوا لغتهم، فضلًا عن زيادة عددهم بالأرقاء الذين جيء بهم من الخارج. ولمّا كانوا يمثّلون ثلاثة أرباع السكّان على الأقلّ، فقد فرضت عليهم المراقبة الشديدة والاستغلال القاسي. وكان من بين طبقات هذا المجتمع القاسي أناس هامشيون، كانوا منبوذين خارج القانون. وكان منهم بوجه خاصّ الفقراء من نسل الفولبه الذين لم يفلحوا في انتزاع ضياع خلال الحرب، وكانوا يسدّون رمقهم برعي قطعان هزيلة من المواشي في الفجوات الموجودة بين التجمّعات السكّانية في الملكيات الكبيرة «الميسيدي». أما على الجانب الإيجابي فقد حدث انتشار ملفت للنظر للثقافة الإسلامية، اقترن في كثير من الأحيان (وهذا أمر نادر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) باستخدام لغة الفولفولده في صورة مكتوبة. وقد ميّزت الطبقة الأرستقراطية نفسها، برغم ارتفاع مستواها الثقافي، بالاشتغال بتربية الماشية وبخوض الحروب، وكذلك بممارسة أشكال معيّنة من التجارة المتّسمة بعنصر المغامرة. وظلّت التقاليد الثقافية التي استندت إليها البنية السياسية حيّة وانتقلت إلى المستوى المحلّي في دول فوغومبا، التي كان مرابطوها يحسمون النزاعات السياسية بتنصيب الأئمة (حكّام الدولة المتتابعين).

غير أن الفولبه لم يحتكروا الدين لأنفسهم؛ بل إنهم كلّفوا أشخاصًا ليسوا من جماعتهم ولكنهم محايدون بالاضطلاع بأدوار ذات أهمية ونفوذ. وكان هؤلاء ينتمون إلى أقلّية إثنية سبق لنا ذكرها، وهي جماعة الدياخانكا التي كانت تنهض منذ القرن السادس عشر بأنشطة تجارية شملت غامبيا أولًا ثمّ منطقة فوتا ومنطقة الأنهار. وكان هؤلاء الديولا الغربيون رجال دين في المقام الأول، وعازفين عن العنف من حيث المبدأ. وفي منطقة فوتا، أصبحوا أساتذة الثقافة الدينية منذ إنشاء توبا بالقرب من لابه في سنة ١٨١٠ تقريبًا، وذلك بالإضافة إلى ممارستهم لتجارة المسافات الطويلة. وقد شجّعتهم الطبقة الأرستقراطية بسبب حيادهم فتوسّع نطاق نفوذهم من كانكان في حوض النيجر الأعلى إلى المراكز التجارية الأوروبية في سيراليون.



اللوحة ٢٠٢٤: منظر لمدينة تيمبو، عاصمة فوتا جالون، عام ١٨١٥.

وكانت السلطة في فوتا جالون قائمة على القوّة العسكرية، فكانت تعتمد على جحافل الفرسان ذوي الأردية البيضاء الذين كانوا ينزلون من هضبة الحجر الرملي المرتفعة فيقومون بغاراتهم ثم يعودون من حيث جاؤوا. غير أن هذه القوّة كانت تعتمد على الوحدة السياسية للدولة، ولذلك كادت أن تتلاشى بسبب النزاعات التي نشبت في أواخر القرن الثامن عشر. وفي ١٧٩٩ توصّلت الطبقة الأرستقراطية، بدافع البقاء، إلى حلّ وسط للحدّ من الأضرار المترتّبة على هذه النزاعات، فتقرّر أن تعيّن كلّ من الأسرتين الكبيرتين، أسرة ألفايا وأسرة سوريّا، إمامًا* في الوقت نفسه وأن يتبوّأ هذان الإمامان الحكم في تيمبو بالتناوب كلّ عامين.

* ويطلق عليه إسم «المامي» باللغة المحلية.

وبطبيعة الحال لم يكن هذا الحلّ الوسط الشهير ناجحًا على الدوام، وكان يؤدّي إلى نزاعات لا تحصى، ولكنه كان حلًّا فعّالًا بشكل عام. والواقع أن الحرب الأهلية كانت سمة أساسية وطريقة معتادة للاستيلاء على السلطة، وكانت القواعد الموجودة لا تؤدّي سوى إلى تخفيف مقدار العنف. وقد نجح هذا في حدّ ذاته في تفادي تفتّت المملكة؛ إذ كان الانقسام بين الحزبين ينعكس على مستوى كلّ دولة وكلّ تجمّع سكّاني. ومن ثمّ فإنه لم يخطر قطّ على بال «دولة» الشمال العظيمة في لابه، التي كان يسيطر عليها الديالو، أن تنشقّ عن المملكة، برغم أنها كانت وحدها أقوى من سائر الدول في فوتا مجتمعة.

إلّا أن هذه الإنقسامات كانت مع ذلك عميقة، وحدّت من قدرة الفولبه على اتّباع سياسات عدوانية. والواقع أن فوتا لم توسّع حدودها الإقليمية التي تشكّلت في بداية القرن التاسع عشر؛ والاستثناء الكبير من هذه القاعدة هو لابه. وقد قام بقيّة قوم الديالونكا الذين أفلتوا من الرقّ بتنظيم صفوفهم من جديد شرقًا وجنوبًا، وفي ظهرهم الماندنكا الذين أخذ الديالونكا يتشرّبون ثقافتهم بصورة متزايدة. وكانت النتيجة ظهور مملكة تامبا التي سدّت طريق النيجر وسيطرت على مناجم الذهب في بوريه؛ وبالمثل تشكّلت سوليمانا على هذا النسق حول قلعة فالابا وأغلقت الطريق نحو الجنوب أمام الفولبه. وكان هذا الطريق مسدودًا أيضًا بسبب فارانا التي أنشأها الماندنكا من سانكاران على جانبي مخاضات نهر النيجر.

وكان الاستثناء الوحيد من تجمّد الحدود على هذا النحو في بداية القرن التاسع عشر هو لابه، التي لم تتجاوز حدودها الشمالية في بداية القرن المجرى الأعلى لريو غرانده، ولكنها اندفعت عبر هذه الحدود في الفترة من ١٨١٠ إلى ١٨٢٠ فبلغت أعالي نهر غامبيا بعد فترة قصيرة وهيمنت على الماندنكا في كانتورا. وتمّ هذا التوسّع، الذي كان بمثابة إبادة جماعية بمعنى الكلمة لمختلف الجماعات المتمسّكة بالعبادات التقليدية والتابعة لأسرة تاندا أو باديار (التشابي والباكيسي والباساري)، على يد ألفا مولابه (ألفا من لابه) القويّ، يسانده الأئمّة أنفسهم الذين دعوا فوتا بأكملها إلى السلاح وكأنهم يدعون لحرب دينية. وينطبق ذلك بوجه خاصّ على عمر، الذي كان إمامًا للسوريا من ١٨٤٠ حتى وفاته في ١٨٦٩، والذي عوّض عن هزائمه أمام جماعة «الأحباب»* بالحروب التي خاضها في الشمال. وقد رأينا أن هذا التوسّع قد كُلّل بالنجاح في نهاية المطاف، وذلك مع انقضاء أمبراطورية الماندنكا في كابو عام ١٨٦٧، ومع الانضمام – بصورة مؤقّتة على الأقلّ – إلى دولة الفولبه الجديدة، فولادوغو، التي أنشأها ألفا مولو.

وبينما كانت لابه تتوسّع في الشمال، كانت حرب الأحزاب القائمة حول تيمبو مجرّد لعبة عقيمة ودامية خلال النصف الأول من ذلك القرن. وتفاصيل ذلك معروفة جيّدًا، ولا جدوى من إعادتها هنا من جديد. وبعد الحرب المطوّلة التي كانت قائمة في بداية القرن بين عبدولاي (عبد الله؟) بابمبا (من الألفايا) وعبد الغاديري (من السوريا)، ظلّ بوبكر ماودو، ابن عبدولاي،

---

* وهم معرفون باللغة المحلية باسم «هوبّو».

مسيطرًا على دفّة الحكم لمدّة اثنتي عشرة سنة (١٨٢٧–١٨٣٩)، منتهكًا بذلك قاعدة التناوب في الحكم. وكانت الحرب الأهلية على أشدّها في ١٨٤٤، عندما عاد الحاج عمر من رحلة حجّه الشهيرة، ليسكن بالقرب من فوتا. ومنذ ذلك الحين أصبح النظام المذكور يطبّق على الوجه الصحيح إلى درجة كبيرة، وإن كان من غير الممكن أن يعزى ذلك إلى مجرّد هيبة شيخ التيجانية هذا، الذي غادر فوتا على أية حال حوالى سنة ١٨٤٧. فالذي حدث في الواقع هو أن الطبقة الأرستقراطية في فوتا اضطرّت إلى أن تطرح خلافاتها جانبًا في منتصف القرن، لأنها أصبحت تواجه خطرًا جديدًا، هو ثورة «الأحباب».

ويبدو أن جماعة «أحبّوا رسول الله» («الأحباب») أي أولئك الذين يحبّون الله، كانت طائفة دينية من المتزمّتين المتطرّفين من أعضاء الطريقة القادرية، الذين انشقّوا عن أرستقراطيي الفولبه الذين يرجع انضمامهم إلى الطريقة التيجانية إلى تأثير الحاج عمر بصفة رئيسية، برغم أن الفولبه كانوا يخشون أيضًا تطرّف عمر وأمروه بمغادرة البلاد. وكانت هذه بالتأكيد هي وجهة نظر مؤسّس حركة «الأحباب»، مودي مامادو ديووه، الذي كان عالمًا فقيهًا مشهورًا تلقّى دراسته في موريتانيا على يد الشيخ سيديا. وبرغم الافتقار إلى إجراء البحوث الأساسية اللازمة في هذا الصدد، إلّا أنه يمكن افتراض أن ظهور هذه الحركة الدينية قد أتاح للمنبوذين من مجتمع الفولبه فرصة تنظيم احتجاجهم. ويبدو أن «الأحباب» كانوا يضمّون أشخاصًا هامشيين من الفولبه مستبعدين من التقسيم الاجتماعي، بالإضافة إلى الأقنان الذين يرجع أصلهم إلى الديالونكه، أو الأرقّاء المجلوبين حديثًا. وقد انتشرت الحركة عام ١٨٤٩ في جميع ربوع فوتا، غير أنه أمكن قمعها في معظم أنحاء البلاد. واعتصم المتمرّدون بالمناطق النائية، في منطقة الساحل أو باتجاه أعالي النيجر، ثم احتموا بفيتابا تحت قيادة ديووه شخصيًّا ثم تحت قيادة ابنه أبال، وأصبحوا منذئذ يشكّلون تهديدًا خطيرًا لم ينجح الأئمّة أبدًا في القضاء عليه. فبرغم عددهم الضئيل نجحوا في اجتذاب عناصر هامشية من جميع ربوع البلاد، وخلقوا في قلعتهم، بوكيتو، جوًّا من التصوّف المحموم. وكانوا مقاتلين أشدّاء، ولا شكّ في أنهم أثاروا قدرًا معيّنًا من التعاطف في ضمير الفولبه، إذ كان الأئمّة يلاقون صعوبة في تعبئة القوى ضدّهم. وقد أحرق الأحباب مدينة تيمبو مرّتين، وباءت جميع الهجمات التي شُنّت ضدّ بوكيتو بالفشل. وفي ١٨٧١ توفي أمام أسرة الفايا، ابراهيم سوري دارا، وهو يحاول احتلال بوكيتو. واضطرّ الفولبه في نهاية المطاف إلى الاستنجاد بساموري – الذي كان الأحباب يعترضون طريق مسيرته نحو البحر – قبل أن يمكن سحق بؤرة المعارضة هذه في ١٨٨٤.

وقد أثبت هذا التحالف مع ساموري – الذي وصل إلى حدود الفولبه في ١٨٧٩– جدواه بالنسبة إلى الفولبه في فوتا، الذين باعوا منه بعض المواشي مقابل بعض الأرقّاء. ولم ينجح هذا المجتمع، حتى مع تضاؤل تهديد جماعة «الأحباب»، سوى في أن يحافظ على توازن انقسام طبقاته، وبالتالي فإنه لم يبد إلّا مقاومة ضعيفة للغزو الاستعماري. وقد كان تكوين فوتا جالون الذي حلّ محلّ بنية سياسية مفتّتة أمرًا فتح منطقة شاسعة للتجارة السودانية وأتاح لها بلوغ ساحل البحر، وإن كان عنصر الأمن قد ظلّ نسبيًّا، إذ كانت لأرستقراطيي الفولبه آراء غريبة في ما يتعلّق

بحماية القوافل. وقد شهد رينيه كاييه ذلك في ١٨٢٧، حين عبر البلاد من بوكه إلى النيجر.

وقد أدّى انفتاح الساحل للتأثيرات السودانية إلى تغيير حضارة أقوام الأراضي المنخفضة تغييرًا جذريًّا، خاصّة وأن العديد من هذه الأقوام اضطرّوا إلى قبول سلطة فوتا جالون السياسية[٦].

وإلى الشمال الغربي كان الفولبه مسيطرين على جزء كبير من الأراضي التي تُعرف حاليًّا بغينيا بيساو، وقد وسّعوا نطاق هذه المنطقة بعد سقوط كانسالا (١٨٦٧). وفي الجنوب سيطروا على الجزء الأعلى الصالح للملاحة على نهر ريو نونييز بأن فرضوا سطوتهم على اللاندومان في بوكه، الذين أُجريت عن طريقهم الاتصالات مع الأوروبيين. وبرغم أن اللاندومان ذبحوا بعض التجّار من الفولبه في ١٨٤٠، إلّا أنهم لم يتمكّنوا من نيل حرّيتهم، ووقعوا في حرب أهلية طويلة دامت من ١٨٤٤ إلى ١٨٤٩. وفي ١٨٥٦ أدخلهم فيدهيرب عصر الاستعمار قبل الأوان، بالحصن الذي أنشأه في أرضهم.

وعلى البحر، أفلت البيافاد في غينيا بيساو والنالو الساكنون على نهر ريو نونييز من سلطة الفولبه في اراضيهم السبخة غير أنهم كانوا لا يتدخّلون إلّا نادرًا في الأنشطة التجارية القائمة مع الأوروبيين. وادّعت سلالة النالو من التاويلا أن أصلها من الماندنكا، وإن كانت ثقافتها لا تنطوي على أي شيء يدلّ على تأثير الماندنكا. وقد تميّز النالو بمقاومة ملكهم دينا ساليفو للسلطة الفرنسية مقاومة تفتقر إلى الاتساق والوضوح.

وإلى الجنوب على نهر ريو بونغوس حيث كان السوسو يعيشون على حدود بوفا، كانت تيمبو تتمتّع بأكبر قدر من النفوذ. وتأثّرت ثقافة السوسو – الذين كانت تربطهم بالماندنكا قرابة وثيقة – تأثّرًا شديدًا بمنطقة الساحل والغابات، ولا سيّما بالباغا الذين اندمجوا معهم وكانوا من أقارب التمنه. وقد عانوا كثيرًا من تجارة الرقيق؛ وتتّضح الآثار الأوروبية فيهم لدى أسر كثيرة مهجّنة العناصر ومتحدرة من تجّار الرقيق الأمريكيين والبريطانيين؛ وهم الذين يرجع إليهم سبب عدم توقّف تجارة الرقيق السرّية بسهولة. بيد أنه لمّا كان السوسو على حدود فوتا جالون، فقد تسرّب الإسلام إليهم، وأصبحت ثقافتهم تصطبغ بصبغة سودانية بصورة متزايدة، خلال فترة الاستعمار. أما السوسو الذين كانوا يعيشون على نهر ريو بونغوس فأقاموا مملكة تيا، التي كانت تسيطر عليها عشيرة دامبا (من كاتي). وقد انتهت «حرب المولّدين» التي بدأت في ١٨٦٥ بهزيمة الحزب الموالي للفولبه والمؤيّد للاسترقاق؛ وكانت بعض جماعات لايتبورن تيمبو قد استسلمت لهذا الوضع عندما حدث الاحتلال الفرنسي في ١٨٦٨.

(٦) لقد جرت دراسة تاريخ المنطقة الساحلية على نحوٍ بالغ التفاوت، بحيث أهمل ما يسمّى حاليًّا بجمهورية غينيا. ولا يزال يستخدم في هذا الصدد كتاب أ. أرسين (A. Arcin)، ١٩١١، القديم والمرتبك. أما بالنسبة إلى سيراليون، فانظر سي. فيفه (C. Fyfe)، ١٩٦٢ و١٩٦٣؛ أو. غورغ (O. Goerg)، ١٩٨٠؛ ج. س. تريمنغهام (J.S. Trimingham) و سي. فيفه (C. Fyfe)، ١٩٦٠؛ أ. م. هوارد (A.M. Howard)، ١٩٧٦. وبالنسبة إلى الفترة السابقة لعصرنا هناك موجز مثير للغاية بقلم و. رودني (W. Rodney)، ١٩٧٠، وقد عرضه ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٧١. وأنظر أيضًا المجلدين الثالث والرابع من تاريخ أفريقيا العام الصادر عن اليونسكو.

وإلى الجنوب الأبعد لم تمتدّ سلطة فوتا حتى البحر، ومع ذلك كان التأثير السوداني عميقًا. فمنذ منتصف القرن الثامن عشر كانت منطقة موريا (ميلاكوري) خاضعة لسيطرة سلالة من عشيرة توري، التي جاءت كتجّار من كانكان واندمج أفرادها لغويًّا مع السوسو وإن ظلّوا متمسّكين تمسّكًا شديدًا بالإسلام[7]. وظلّ الأئمّة في هذه الدولة الصغيرة محتفظين بنفوذهم بمساعدة الديالونكه من سوليمانا. وابتداء من ١٨٦٥ فصاعدًا، أصبحت تمزّقهم حرب أهلية طويلة بين الحزب الإسلامي للإمام بخاري (بوكاري) وبين المالكيين أنصار ماليكي غيلي (مالك الغالي؟). كما أن وجود الفرنسيين في بنتي عام ١٨٦٩، على مسافة قريبة منهم، لم يؤدّ إلى تحسين الوضع، إذ أصبح هذا النزاع سمة من سمات التنافس الإنجليزي–الفرنسي على الحدود. كما أدّى هذا النزاع إلى تدخّل التمنه التابعين لساتان لاهاي والسوسو التابعين لكاريمو، رئيس تامباكسا وعدوّ الإنجليز اللدود. أما ساموري نفسه فتدخّل بعد عام ١٨٨٤؛ ولم تُحسم هذه المسألة إلّا بعد قيام الإنجليز والفرنسيين برسم الحدود في ١٨٨٩.

وتبيّن حالة موريا بوضوح الظاهرة الاجتماعية الثقافية التي كانت سائدة في «ساحل الأنهار» منذ القرن الثامن عشر. فقد تعرّضت الأقوام المتحدّثة بلغات مختلفة والتي كانت تعيش في إطار حضارات زراعية ساحلية لتأثير بلدان الشمال في القرن السادس عشر عن طريق غزو السومبا، غير أنها استطاعت أن تستوعب هذا التأثير. ثم تعرّضت هذه الثقافات القديمة بعد ذلك للتغيّر الجذري مع وصول التجّار السودانيين إلى الساحل. واستقرّت سلالات الماندنكا والفولبه في كلّ مكان، وأصبحت مسيطرة على السياسة وأدخلت أفكارًا سياسية جديدة. وبذلك تحوّلت المجتمعات التي كانت تسودها المساواة والتحرّر النسبي من الطبقية فأصبحت تتقبّل التنظيم الذي تتميّز به زعامات المحاربين ونظام الدولة شبه المركزية. إلّا أن هذه الشعوب احتفظت على رغم ذلك بهوياتها الثقافية، إذ إن الوافدين الجدد الذي كان عددهم قليلًا اندمجوا معهم اندماجًا تامًّا من الناحية اللغوية. وكانت هذه الظاهرة منتشرة أساسًا في المنطقة الجنوبية من بلاد السوسو وفي أراضي الليمبا واللوكو والتمنه، ولكنها توقفت فجأة عند سيراليون، أي على حافة أراضي الغابات في الجنوب، التي ظلّت بشكل عام مغلقة في وجه طرق التجارة السودانية. بيد أن الآثار الإجتماعية الرئيسية امتدت إلى ما يتجاوز تلك الحدود كثيرًا. فيلاحظ أن الحياة الإجتماعية والسياسية لدى التمنه حتى الكبله في ليبيريا تميزت بوجود جماعات تكريسية كبرى، ومن أشهرها جماعة التكريس المخصصة للرجال والتي كان يطلق عليها في كثير من الأحيان اسم «بورون» (قارنها مع البورو لدى السينوفو)[8]. وعلى ذلك فقد كانت هذه الظاهرة تمثل ظاهرة اجتماعية أساسية تتجاوز حدود المناطق التاريخية التي حددناها منذ قليل.

---

(٧) بالنسبة إلى السوسو الجنوبيين، ولا سيّما أزمة موريا، أنظر ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٦٨–١٩٧٥، الجزء الثاني.

(٨) أنظر ك. ليتل (K. Little)، ١٩٥٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦.

وكان اللوكو، الذين كانوا يمثلون حرس المقدمة للمانده، معزولين ومحصورين بين التمنه والليمبا وظهرهم للبحر. وقد تمكنوا من مواصلة البقاء تحت حكم سلالة أصلها من الماندنكا، وهبتهم زعيمًا عظيمًا هو با-كوبا، الذي كان حليفًا لساموري[٩].

وبعد ١٧٨٧ اضطر التمنه، الناطقون بلغة غرب أطلسية قريبة من لغتي الباغا واللاندومان، إلى التنازل عن سييراليون للمستعمرة البريطانية التي اتخذت قاعدة لدوريات مكافحة الاسترقاق، والتي لم تلبث أن ظهرت فيها الجماعة الاثنية المسمّاة كريولي (كرييو) وكان مركزها الرئيسي بورت لوكو، المحطة الأخيرة للقوافل الآتية من فوتا وأعالي النيجر، حيث كان السوسو قد بسطوا نفوذهم في نهاية القرن الثامن عشر. وفي ١٨١٨ دحر بعض التمنه ممّن اعتنقوا الإسلام السوسو، وتحالف قائدهم «القالي*» في ١٨٢٥ مع البريطانيين. وكانت المناطق الشمالية من بلاد التمنه خاضعة ليهمنة كامبيا، التي كانت تحكمها أسرة ساتان لاهاي التي ادعت، برغم اندماجها التام في المجتمع هناك، بأنها منحدرة من التوري في باته (كانكان). وإلى جنوب نهر الروكل، شعر اليوني الذين كانوا يشكلون قوات الحرس الأمامية التابعة للتمنه بالانعزال عندما أخذت التجارة في فريتاون تزدهر حولهم، في الوقت الذي انقطع فيه طريقهم إلى الجنوب بسبب توسّع الكبا مينده. لذلك دخلوا في حروب طويلة لتحرير أنفسهم، إلى أن حسم الجيش البريطاني هذه المشكلة في ١٨٨٦.

وعندما ندخل في المناطق الواقعة إلى جنوب نهر الروكل نجد أنفسنا في منطقة مختلفة، حيث منعت كثافة الغابة إقامة صلات مستمرة مع السودان، برغم الشروع في إقامة هذه الصلات بالفعل في القرن السادس عشر. ومن ناحية أخرى، كانت تجارة الرقيق بصورتها الخفية مستمرة بنشاط كبير في منطقة الساحل حتى ١٨٤٥، برغم قربها من مدينتي فريتاون ومونروفيا. ولا يتخذ تاريخ المناطق الداخلية هيكلًا منظمًا وواضحًا لنا إلّا في منتصف القرن، عندما امتدت شبكة تجارية كان يديرها الكريول من سييراليون إلى تلك المناطق وبدأت تدمج هذه المنطقة في السوق العالمية؛ غير أن هذه الشبكة لم تبلغ الإرتباط بالمحطات النهائية لطرق القوافل إلى السودان مثلما كان عليه الحال في القطاع الشمالي. وقد أدّى هذا المجال الجديد للقوى إلى زيادة النزاعات المحلية وإلى اعطائها اتجاهات جديدة.

وإلى جنوب منطقة التمنه شهد القرن الثامن عشر قيام شعب عظيم من شعوب المانده الجنوبيين، هو المينده، الذي تربطه بالتوما قرابة وثيقة، باستئناف توسعه بقوّة؛ فاقترب المينده من البحر مستوعبين البولوم الذين فصلوا بذلك عن الكيسي بصورة نهائية. وأنشأ المينده مناطق قيادة حربية واسعة ذات نظام مركزي نسبيًا، وكانت نساؤهم يضطلعن بدور سياسي استثنائي. ففي سنة ١٨٨٠ تقريبًا كانت مدام يوكو الشهيرة تترأس قوات حرس المقدمة التابعة لهم

(٩) للإطّلاع على اللوكو وبعض أفراد التمنه، أنظر ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٦٨-١٩٧٥، الجزء الثاني. وبالنسبة إلى المانده أنظر ك. ليتل (K. Little)، ١٩٥١.

* «القالي» لقب عند التمنه ومعناه الامام (المترجم).

والمكوّنة من الكبا مينده الذين تحالفوا مع البريطانيين بسبب حربهم مع اليوني. وفي أقصى الشرق من منطقة المينده كانت منطقة قيادة لؤاوا الحربية العظيمة في نهاية القرن تحت سيطرة أحد الغزاة من ذوي البأس الشديد، وهو كاي–لوندو الذي يرجع أصله إلى الكيسي، والذي اشتبك جيش المرتزقة الذي يقوده بحرس المقدمة التابع لساموري وصمد له، كما شنّ غارات إلى مسافات بعيدة داخل أراضي الكبله والتوما التي توجد في ليبيريا[١٠] في الوقت الحاضر.

وأدّى تقدم المينده إلى فصل شعبين وثيقي القرابة من شعوب المانده، وهما الكونو الذين كانوا مطّوقين بجبال المناطق الداخلية المحتوية على الماس غير المستكشف بعد، والفاي المستقرون منذ منتصف القرن الخامس عشر أو قبل ذلك على الساحل في المنطقة المعروفة حاليًا بالحدود بين سيراليون وليبيريا. وقد كان الفاي محتفظين بمناطق زعامة حربية كبيرة ومستمدة من «أمبراطورية» سومبا في القرن السادس عشر، كما اضطلعوا بدور نشيط في نمو تجارة الرقيق التي كانت من السمات المميّزة لتلك المنطقة في القرن الثامن عشر. ولذلك فليس من المدهش أنهم تعاونوا مع المسؤولين عن تجارة الرقيق السرية، الذين كان أبرز ممثليهم في منطقة الفاي هو الاسباني بيدرو بلانكو الذي ظلّ يمارس نشاطه حتى عام ١٨٤٥ تقريبًا. وأدّت هذه العلاقات المشبوهة مع العالم الخارجي إلى تغيير ثقافة الفاي تغييرًا كبيرًا، غير أنها أدّت أيضًا إلى إبراز ملكاتهم الإبداعية. وفي ١٨١٨ تقريبًا ابتكروا، في ظروف غير واضحة، إحدى الطرق النادرة للكتابة الأفريقية التقليدية[١١].

بيد أنه منذ القرن الثامن عشر وجد الفاي وجيرانهم في الشرق – شعب الدي في مونروفيا الناطق بلغة الكرو – أنفسهم محصورين على الساحل نتيجة لحركة توسعية نشيطة للغاية لأحد شعوب المناطق الداخلية[١٢]، وهو شعب الغولا الناطق بلغة غرب أطلسية مثل الكيسي. فقد ترك أفراد هذا الشعب موطنهم في كونغابا تحت ضغط المينده وأنسبائهم في الشمال، وانتشروا نحو البحر. وفي بداية القرن التاسع عشر اتصلت طلائع الغولا بالكبلة واتخذوا مستقرهم بين الشعوب الساحلية، وبين الطريق المؤدي إلى السودان.

وهنا نبلغ خط نهر سان بول، الذي يربط مونروفيا بمرتفعات كونيان ويرسم حدود العالم السوداني للماندنكا في هذه المنطقة. وكان الحاجز الذي تشكله الغابات متصلًا بدون فتحات في

---

(١٠) للإطلاع على المسار العملي لكاي – لوندو ومرتزقته التيوغبوفي أنظر ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٦٨–١٩٧٥، الجزء الثاني، الذي يتضمن ببليوغرافيا كاملة حتى عام ١٩٧٠. وينبغي إضافة ك. سي. ويلي (K.C. Wylie)، ١٩٧٠–١٩٧١، في هذا الصدد.

(١١) للإطلاع على رأي آخر أنظر أ. جونز (A. Jones)، ١٩٨١؛ ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٨٢. وبالنسبة إلى كتابة الفاي أنظر ب. هير (P. Hair)، ١٩٦٣.

(١٢) لا ترد في هذا المجال البيليوغرافيا التاريخية لدولة ليبيريا. وبالنسبة إلى الغولا أنظر المقالات الملفتة للنظر التي كتبها و. ل. أزيفيدو (W.L. Azevedo)، ١٩٦٩–١٩٧١. وبالنسبة إلى الكبلة، أنظر آخر ما كتبه ر. م. فولتون (R.M. Fulton)، ١٩٦٨. وللحصول على فكرة شاملة أنظر ج. شواب و ج. و. هارلي (G. Schwab and G.W. Harley)، ١٩٧٤ (مع البيليوغرافيا المتاحة حتى ذلك التاريخ).

جنوب نهر روكل (ورابطة الفوتا جالون في أعالي النيجر بالساحل في سييراليون) حتى نهر بنداما، بل حتى نهر كوموي الواقع على مسافة أبعد كثيرًا إلى الشرق. ولكننا نجد هنا في سان بول منفذًا منعزلًا بين السافانا والبحر، هو الذي حدد موقع استقرار الفاي وموضع مونروفيا عنده في وقت لاحق. وقد فتح هذا المنفذ غزو السومبا الكبير في القرن السادس عشر، إلّا أنه لم يستخدم بعد ذلك. ولكن في القرن الثامن عشر، عندما امتدّت تجارة الرقيق في النهاية من سييراليون إلى منطقة الساحل التي كان يسكنها الكرو، عاد النشاط إلى هذا المنفذ من جديد وذلك لتصدير الأرقاء من المناطق الداخلية. وهكذا أدّى تدفق بعض الماندنكا من كونيان إلى هذه المنطقة في نهاية القرن إلى نشوء دولة كوندو المحاربة حول زعامة بوبولو. ولما كان زعماء بوبولو مصمّمين على إبقاء هذا الطريق مفتوحًا، فقد نظموا اتحادًا لمناطق زعامات التوما (اللوما)، والكبلة (الكيرزه)، والفاي، والدي، والغولا على المجرى الأدنى لنهر سان بول. وبعد عام ١٨٢٠ بفترة قصيرة أصبحت بوبولو عاصمة ساو بوسو، الجندي المغامر الشهير الذي تحالف مع مؤسسي ليبيريا، شأنه في ذلك شأن الفاي. ولكن بعد ١٨٣٠ أصبح جنكينز زعيم الغولا يهدد سلطته، وبعد وفاته في ١٨٣٦ انهارت هيمنة كوندو[١٣]. وتعين على أهل ليبيريا أن يتعاملوا مع الغولا المعادين لهم والذين أصبحوا مسيطرين على المنطقة، فكان ذلك على وجه التحديد سبب رحلة أندرسون حتى كونيان في ١٨٦٩. ثم تدخل اتباع ساموري ليفتحوا الطريق من جديد بعد ١٨٨٥، ولم ينضوِ بعض زعماء الغولا تحت لواء حكومة مونروفيا إلّا في عام ١٨٩٨.

كتلة الكرو

وآخر قطاع ساحلي باق لندرسه هنا هو القطاع الممتد من مونروفيا إلى نهر بنداما، والذي يشكل جبهة لكتلة الغابات الشاسعة التي كانت تسكنها الأقوام المنتمية إلى عائلة الكرو[١٤]. وقد كان الكرو مزارعي غابات وصيادين بل ملاحين بارعين أيضًا؛ وهم متميّزون بتكوينهم البنيوي (انعدام الخلايا المنجلية) وباللغات النغمية التي يتحدثونها، والتي تعتبر فريدة من نوعها بحيث لا يمكن تصنيفها في أية مجموعة معروفة من اللغات.

ولم تكن توجد في ذلك الوقت أي إمكانية للإتصال بين البحر ومنطقة السافانا الواقعة غربي نهر بَنداما، الذي كان الباوله (البولى) على أي حال قد أغلقوا الطريق المؤدّي إلى واديه في

---

(١٣) بالنسبة إلى بوبولو وكوندو أنظر س. إ. هولسو (S.E. Holsoe)، ١٩٦٧.

(١٤) لقد أصبح ساحل الكرو يدرس بصورة متزايدة؛ أنظر ج. إ. بروكس (G.E. Brooks)، ١٩٧٢؛ سي. بيرنز (C. Behrens)، ١٩٧٤؛ ر. و. ديفيس (R.W. Davis)، ١٩٧٦. أما بالنسبة إلى المناطق الداخلية بأن الوضع يتحسن؛ أنظر ج. شرودر و د. سيبل (G. Schroeder and D. Siebel)، ١٩٧٤؛ أ. شفارتز (A. Schwartz)، ١٩٧٣. ومن المتوقع أن تظهر أطروحة شفارتز بشأن «الكرو من منطقة تابو» (كوت ديفوار)؛ إ. تيري (E. Terray)، ١٩٦٩.



اللوحة ٢٤،٣: جذافون من الكرو.



اللوحة ٢٤،٤: منازل الكرو.

بداية القرن الثامن عشر. وكانت الأنهار غير صالحة للملاحة تقريبًا. وفي هذه البلاد ذات الغابات الكثيفة لم تكن المجتمعات المحلية على عهد بتقاليد المركزية السياسسية أو بتجارة المسافات الطويلة، فكل ما كانت تعرفه هو تجارة قائمة على نقل السلع على مراحل بين شعوب متجاورة. وبالتالي فإن تاريخ هذا البلد هو تاريخ مجموعات صغيرة من الناس تنقسم باستمرار لتحتل الأراضي وتاريخ المبادلات الثقافية والتقنية بينهم، وعلاقاتهم بتجارة أوروبا المحمولة بحرًا خلال القرون الأخيرة. ويبدو أن الإسم «كرو» يشكل تحريفًا لـ «كراوي»، وهو إسم إحدى الجماعات الإثنية الساحلية من بين المجموعة الغربية التي كانت موجودة بين الباسّا والغريبو. وقد أصبح هذا الإسم يطلق على نطاق أوسع بحيث يشمل الأسرة اللغوية بأكملها التي كان فرعه هو أكثرها شهرة. وعلى الرغم من أن الكرو كانوا على درجة كبيرة من التجانس، فإنه يمكن تمييز أسرتين فرعيتن بينهم، تعيش كل منهما على أحد جانبي نهر ساساندرا؛ وهما جماعة البيته – ديدا إلى الشرق وجماعة الباكوي إلى الغرب. وسيتركز اهتمامنا في المقام الأولى على الجماعة الأخيرة.

ففي بداية القرن التاسع عشر، كانت تجري منذ قرون طويلة حركة انتقال من الشرق إلى الغرب تقوم بها سلالتا الوينيون (الكران والجيريه)، تحركًا نحو الأراضي الداخلية القليلة السكان. وبعد أن انتشر أفراد هاتين السلالتين في المناطق الممتدة من نهر ساساندرا إلى نهر كافالي عبر هضبة غويغلو وتولبلو، توقفت هذه الحركة في منتصف القرن تقريبًا عندما واجهت طلائعهما الجيو (الدان) الذين كانوا وطيدي الإستقرار في أعلى وادي نهر سيستوس، بينما كانت الشعوب الواقعة إلى الغرب منهم، والتي أطلقت على نفسها اسم سابو، تتحرك باتجاه البحر إلى منطقة واقعة بالقرب من مصب نهر سينو، قاسمةً الكراوي بذلك إلى قسمين تقريبًا. واستقرت مجموعات من المنطقة نفسها في اتجاه المجرى الأدنى لنهر كافالي، واندمج أفرادها مع الغريبو الذين كان فرعهم الساحلي قد جاء من الشرق بطريق البحر واستقرّ هناك منذ عام ١٧٠١ على الأقل.

بيد أن أشهر وأبرز التغيّرات كانت تلك التي وقعت على ساحل البحر. فقد كان هناك تمييز قائم منذ فترة طويلة بين الفلاحين والملاحين، أو بين «رجال الغابة» وبين «صائدي الأسماك»؛ ولكن زيادة حجم تجارة الرقيق في أثناء القرن الثامن عشر في هذه المنطقة التي كانت بمنأى عن ذلك نسبيًّا حتى ذلك الحين أدّى إلى تعزيز وضع «رجال الغابة». غير أن جماعة «بلدان الكرو الخمسة» الشهيرة التي جاءت في فترة متأخرة على ما يبدو (أي في القرن السادس عشر تقريبًا) من المنطقة الداخلية اضطلعت بدور خاص في تجارة الرقيق، وكان الإندماج وثيقًا بين مجتمعيها المحليين – الفلّاحين والملّاحين. وأقامت هذه المنطقة الواقعة حول السيتا–كرو، التي كانت بمثابة قلب بلاد الكراوي، صلات خاصة مع سيراليون، الأمر الذي أضفى على التغيّر الثقافي زخمًا جديدًا. ويبدو أنه ابتداء من ١٧٨٠ فصاعدًا كانت هناك سفن عديدة تستخدم «رجال البحر» كتمرجمين فوريين أو كعمال يدويين على ظهر السفن قبل أن تواصل رحلتها داخل خليج غينيا. وقد توقفت تلك الحركة بسبب الثورة الفرنسية وحروب نابليون، ولكنها عادت فنشطت بقوّة بعد عام ١٨١٥، عندما أصبحت تجارة الرقيق السرية موجودة تمارس إلى جانب التجارة الشرعية الفتية. وسرعان ما استقر الكرو بأعداد كبيرة كعمال وحطّابين في فريتاون، ثم في مونروفيا، وظلّوا مترابطين في ما بينهم، وإن كانوا قد تبنوا بعض جوانب الثقافة الكريولية أيضًا. وكانت السلالات التي تعيش في منطقة الساحل («صائدو الأسماك» أو «الكرومين») تستفيد من اتصالاتها بالمنطقة الداخلية لتعبئة الأيدي العاملة. وطوال القرن التاسع عشر، كان من النادر أن تبحر السفن شرقًا بمحاذاة الساحل بدون أن تستقبل على ظهرها بعض «الكرومين»، وانتشر هذا النشاط تدريجيًّا حتى بلغ نهر ساساندرا، بيد أنه تغيّر بعض الشيء من حيث طبيعته لا من حيث امتداد نطاقه بعد عام ١٨٥٠، عندما حلّت المحركات البخارية محل الشراع في السفن إلى حدّ كبير.

وأصبح النشاط الأوروبي جانبًا متكاملًا في حياة المجتمع المحلي القديم الذي كان يتشكل من صيادي السمك في المناطق الساحلية، والذي كان يعيش في المنطقة الممتدة من بلاد الكراوي حتى ساحل الذهب شرقًا. واتخذ ذلك شكلًا رمزيًّا في هذا المجتمع المحلي القديم، في صورة عبادة «شيطان هيدي الكبير» الشهير بالقرب من مصب نهر الكافالّي، والذي كان يجذب الناس من بعيد حتى من بلاد عشائر الألاديان على الساحل في كوت ديفوار (ساحل العاج). وكانت السفن الشراعية المتجهة نحو الغرب في طريق العودة تحيد عادة إلى الجنوب بعيدًا عن الساحل لتفادي الرياح والتيارات المعاكسة، غير أن ذلك لم يسبب مشكلة تذكر بالنسبة إلى الكرومين، فكانوا ينزلون من السفينة على مسافة بعيدة في الشرق بعد أن يتقاضوا أجرهم، بدون أن تعترضهم صعوبة كبيرة في العودة إلى بيوتهم. ولم تثر هذه المشكلة اطلاقًا في زمن السفن البخارية، نظرًا إلى أنها كانت تعود على أعقابها من الطريق نفسها الذي جاءت منه بحذاء الساحل.

وبعد سنة ١٨٢١ أصبحت أطراف الساحل كلها تقريبًا تحت سلطة حكومة ليبيريا؛ وتقع هذه المسألة خارج نطاق هذا الفصل، إلّا أن من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن التغيّر الثقافي

الذي بدأ في فريتاون أصبح أكثر وضوحًا في بعض المناطق التي كانت واقعة تحت تأثير البعثات التبشيرية البروتستانتية، ولا سيما لدى الغريبو الذين بدأوا بكتابة لغتهم واقتربوا من بلوغ مرحلة الوعي الوطني. وفي ١٨٧١، بعد أن سمع الغريبو عن وجود اتحاد دول الفانتي في ساحل الذهب، قاموا بوضع دستور لـ «مملكة الغريبو» التي لم يتمكن أهل ليبيريا من إخضاعها عسكريًّا حتى عام ١٩١٠. وكان أحد رواد الفكرة الوطنية لدى الغريبو شخصًا عُرف في ما بعد باسم «النبي هاريس»، واشتهر أمره في كوت ديفوار[١٥] (ساحل العاج).

وفي ما وراء نهر ساساندرا كانت أكثر المجموعات السكانية كثافة في بلاد الكرو توجد في أراضي البيته في غاغنوا وفي بعض أراضي الديدا، أي في تلك المناطق التي تقلّصت قليلًا نتيجة لتوسّع الشعوب الساكنة في أطراف الغابات نحو الشمال، مثل بعض المانده الجنوبيين أو الغورو أو الباوله (البولى)، الذين تدعمت بناهم السياسية في ما وراء نهر بَنداما بفضل أقلية من الأكان في القرن الثامن عشر. ونتيجة لهذا الضغط ولاستقرار مجموعات أخرى من الأكان، هم الآفيكام الذين يمثلون طليعة الناجان (الألاديان) عند مصب نهر بَنداما، انحصر الديدا في الأراضي الداخلية، واستقرّت بينهم سلالات متحدرة من الباوله (البولى).

وفي الوقت ذاته ظلّ محور نهر ساساندرا ضمن نطاق المناطق التابعة للكرو، وكانت بعض السفن تمخر في فروعه. وتدل حركة الأقوام شرقًا وغربًا من سوبريه أو غاغنوا نحو ساحل البحر على انتشار تأثير التجارة الأوروبية. وأصبحت هذه الأقوام تدعم شعب النييو القائم عند مصب النهر، والذي أصبحت بوادر التغيّر واضحة في ثقافته نتيجة لاتصالاته بالسفن الأوروبية، ولا سيما السفن القادمة من ليفربول. بيد أن الحوادث العنيفة التي وقعت هناك بيّنت أن هذه الأقوام الساحلية هي نسل أولئك الذين جعلوا هذه المنطقة تكتب منذ عهد بعيد اسم «ساحل الأشرار» (Côte des Males Gens).

عالم المانده الجنوبيين

بين مناطق السافانا في غينيا وأقوام الساحل يقع حزام أقوام المانده الجنوبيين ومن أهمّهم[١٦] – على سبيل الذكر: المينده والتوما والكبله (الكيرزه)، والدان (الياكوبا) والكوينو (الغورو). وكانت هذه الأقوام تعيش في أراضي السافانا الملاصقة للغابة أو في أعماق الغابة الكبرى

(١٥) بالنسبة إلى هاريس أنظر ج. م. هاليبيرتون (G.M. Haliburton)، ١٩٧١.

(١٦) بالنسبة إلى الماندنكا الجنوبيين، أودّ الإشارة إلى الأطروحة التي كتبتها، وتتضمّن ببليوغرافيا شبه كاملة حتى ١٩٧٠، بل حتى بعد ذلك التاريخ بقليل: ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٦٨–١٩٧٥، المجلدان ٢ و٣. ويتضمن المجلد ٣ الفهرس العام. وكان الغرض من هذا المصنّف تقديم وصف عام لهذه المنطقة في القرن التاسع عشر، وليس مجرد فكرة عن ساموري. وبالنسبة إلى حياة ساموري وأعماله، يوجد عرض كامل في كتاب ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٧٢؛ وانظر ي. بيرسون (Y. Person)، ١٩٧٤ للإطلاع على الأيام الأولى لساموري في سياق أوسع.

نفسها، أما طلائعها فكانت متقدمة في المناطق الممتدة نحو ساحل المحيط الأطلسي. وعلى الرغم من أن هذه الأقوام كانت قد جاءت من أطراف السافانا، إلّا أن ثقافتها كانت تحمل كثيرًا من السمات المشتركة مع ثقافة أقوام الأنهار، بل حتى مع ثقافة الكرو. ولم تكن لدى أولئك الأقوام بنية لدولة مركزية، فكانت تسود بينهم جمعيات التكريس السرية التي أنتجت، من بين ما أنتجته، أقنعة ملفتة للنظر.

ولا يمكن فصل تاريخ هذه الأقوام الإنتقالية عن تاريخ الأقوام الساحلية التي كانت دائمة الاختلاط بها. إلّا أن تاريخ هؤلاء الأقوام لا يمكن معالجته بدون بحث أمر الماندنكا الجنوبيين الذين كانوا يعيشون على الحدود الشمالية لتلك الأقوام وكانوا يدفعونها إلى الوراء طوال قرون عديدة ويندمجون مع السكان ويؤثرون على ثقافاتهم، من دون وعي بصلة القرابة البعيدة التي تربط بين جميع لغات المانده.

ويقصد بالماندنكا الجنوبيين (باستثناء الكونو والفاي) الماندنكا الذين كانوا موجودين في أعالي النيجر، أي في المنطقة الممتدة من حدود فوتا جالون حتى نهر بَنداما، حيث التقوا بالسينوفو والباوله. وكان من الواضح أنهم ينتمون إلى العالم السوداني لمنطقة السافانا. ولم يكن هذا القسم الجنوبي من السافانا قط جزءًا من أمبراطورية مالي، غير أنه في بداية القرن التاسع عشر أصبحت هذه المنطقة في ظلّ الماندنكا الجنوبيين (الذين كانوا قبل ذلك بقرون طويلة قد طردوا منها اقوام المينده الجنوبيين أو الأقوام الفولتائية أو استوعبوهم تمامًا)، تشكّل نسيجًا غير كثيف من الفلاحين الذين تخضع حياتهم الإقتصادية لتأثير شبكة من تجارة المسافات الطويلة كانت تنقل جوز الكولا من الغابات الجنوبية في اتجاه محور النيجر. وكانت هذه الطرق الموصلة بين الشرق والغرب تنتهي بالضرورة في منطقة من القرى الوسيطة الكبيرة التي كانت على اتصال بـ «سكان الغابة». وبفضل اتصالاتها المنتظمة بهؤلاء «الهمج»، كانت امدادات الباعة المتجولين والقوافل من جوز الكولا مضمونة. وكانت الحرف اليدوية الرئيسية، ولا سيما النسج، مرتبطة بهذه الأنشطة.

ومن الشرق إلى الغرب، كان كل قطاع من أطراف الغابة مرتبطًا بإحدى المحطات الواقعة في موضع أكثر بعدًا في الشمال. فكان السانكاران والكورانكو على اتصال بالكيسي، وكان قوم التورون والكونيان في بيلا على اتصال بالتوما والكبله، وكانت أراضي الأوديين (كابادوغو) والماو من تويا على اتصال بالدان، وأخيرًا، كان قوم الوورودوغو في سيغيلا والكويارا من مانكونو على اتّصال بالغورو. وقد زودنا رينيه كايبه بوصف جيّد لتجارة المجازفة الملفتة للنظر هذه، إذ إن جوز الكولا لا يمكن حفظه لمدة طويلة، كما ان أسعاره شديدة التقلّب للغاية.

وفي هذا المجتمع المتمسك بالتقاليد بشكل عام والذي كانت تسيطر عليه طبقة ارستقراطية محاربة، أصبحت هناك ضرورة للدين الإسلامي، وأصبح منتشرًا بين فئة تشكل أقلية ولكنها موجودة في كل مكان ومرتبطة بشكل طبيعي بهذه الشبكة التجارية. إلّا أن هذه الشبكة واجهت في الجنوب حاجزًا لا يمكن اختراقه من الغابات التي تستمدّ منها جوزة الكولا. والواقع أن السمة المميّزة لهذه المنطقة حتى الغزو الإستعماري كانت انعزالها من جهة البحر،

فلم يكن من الممكن بلوغها إلّا من الغرب، أي من أعالي النيجر إلى فوتا جالون ومنطقة الأنهار أو سييراليون؛ وبدرجة أقلّ من كونيان إلى كيب ماونت (منطقة مونروفيا). بل إنه حتى هذه الطرق لم تكتسب أهميّة إلّا في القرن الثامن عشر مع توسّع نطاق تجارة الرقيق. وفي الشرق كان نهر بَنداما في وقت من الأوقات يتيح مخرجًا لمنطقة الووردودوغو ولمنطقة كونغ الواقعة على مسافة أبعد؛ غير أن الباوله (البولى) سدوا هذا المنفذ في حدود عام ١٧٢٠، فاقتضى الأمر منذ ذلك الحين الذهاب إلى نهر كوموي أو إلى كوماسي للنفاذ نحو مخرج إلى البحر. وهكذا كانت بلاد الماندنكا الجنوبيين أشبه بالطريق المسدود، وكانت تتطلع بصورة تقليدية إلى النيجر والسودان، وهما المنطقتان اللتان استمدت منهما ثقافتها.

وفي القرن الثامن عشر تطورت قرية كانكان على نهر ميلو في أقصى الغرب من هذه المنطقة فأصبحت مركزًا تجاريًا مهمًّا، مستفيدة من منفذ فوتا جالون إلى البحر، وأصبحت بذلك مثل نظيرتها كونغ على نهر كوموي. وكان موقع كانكان ممتازًا عند طرف النهر الأعلى الصالح للملاحة حتى باماكو، وفي نقطة التقاء أقصر الطرق القادمة من غابة بلاد الكيسي ومن البحر عبر فوتا جالون أو سييراليون. وكانت مركزًا للمانينكا موري المشهورين، أو الماندنكا المسلمين الذين تخللت ثقافتهم جميع أنحاء عالم الديولا، ابتداء من الباعة المتجوّلين الفقراء وانتهاء بالتجار الأثرياء الذين كانوا يمارسون أنشطتهم على الطرق الجنوبية. وكان آل كابا المسيطرون على كانكان أسرة سياسية ودينية وتجارية في الوقت نفسه، وان كان الشريفون (الأشراف) ينافسونهم في المجال الديني. وقد ظلّ مامادو سنوسي كابا (محمد سنوسي كابا) الذي كان مسؤولًا عن المدينة لمدة طويلة (من ١٨١٠ إلى ١٨٥٠ تقريبًا) متحالفًا مع تيمبو، ولم يخض سوى القليل نسبيًّا من القتال، باستثناء الحروب التي خاضها ضد الديالونكه في تامبا الذين سدّوا طريق سيغو التجاري مرات عدّة. غير أن الحاج عمر زار هذه المدينة في عام ١٨٤٥ تقريبًا في طريق عودته من مكة، فساعده كابا – الذي كان قد أقنعه الحاج عمر باعتناق الإسلام – في ١٨٥١، أيّ في بداية جهاده، على تدمير مملكة الديالونكه في تامبا. ومن ثم سعى الفا مامادو كابا (الفا محمد كابا) بعدئذٍ إلى فرض حكمه بالسلاح على جيرانه المتمسكين بالعقائد التقليدية، غير أن كانكان، بموقعها المعزول، لم تكن تتمتع بالقوّة اللازمة. وشهد آل كابا عدة أحداث معاكسة خطيرة، كما أصبحت المدينة تعاني من حصار تجاريٍ. وهذا يفسّر استنجادهم في ١٨٧٤ بالغازي المسلم الجديد، ساموري توري، الذي كان منهمكًا في تنظيم الأمور في الأراضي الجنوبية.

والواقع أن النظام القديم للماندنكا الجنوبيين كان قد بدأ يتداعى في المناطق الواقعة إلى جنوب كانكان، أيّ في تورون وكونيان، قبل زيارة الحاج عمر. والتفسير الأرجح لذلك هو أن شق الطرق إلى منطقة كوت دي ريفيير (منطقة ساحل النهيرات) في القرن الثامن عشر قد أدّى إلى زيادة حجم وأهميّة العنصر التجاري الإسلامي. وقد قدر لتصدير الأرقاء الذين كانت تسفر عنهم الحروب المحلية أن يستمر حتى منتصف القرن التاسع عشر عن طريق تجارة الرقيق السرية، وحتى الغزو الإستعماري بالنسبة إلى الأرقاء المستخدمين في فوتا جالون. وبعد ذلك ترسخت الحاجة إلى استيراد الأقمشة والأسلحة الأوروبية. وأصبح الديولا – الذين كانوا

يشكلون أقلية ذات عدد متزايد من الأفراد، وذات أهميّة بالنسبة إلى المجتمع ككل – أكثر معرفة، من خلال الإسلام، بحروب الجهاد والحكومات الدينية الإسلامية في الشمال. وامتد نفوذ فوتا من خلالا كانكان، وكانت القوافل الحاملة لجوز الكولا تذهب حتى ماسينا التي كان فيها الشيخ أحمد (شيخو أحمدو). وجاءت فترة أصبحت فيها عناصر الديولا والمسلمين ترفض المكان الذي خصّصه لها المجتمع ككل، بينما كان المجتمع نفسه قد جمدته التقاليد إلى درجة أعجزته عن إدخال إصلاحات. وأعقبت ذلك سلسلة من النزاعات المحلية امتدّت من المنطقة الشمالية الغربية من شاطئ العاج حتى أعالي النيجر. غير أن المقاومة ظلّت منيعة. وكان تحوّل الحركة إلى اكتساب الطابع العام يستلزم ظهور رجل من ذلك المجتمع المحلي ذي عزم واضح منعقد على تغيير المجتمع الذي جاء منه، من دون أن يقضي عليه، على أن يكون متفتحًا بقدر كافٍ إلى العالم الخارجي كي يشجع على اتباع أساليب جديدة، وهذا ما فعله ساموري. وقد اقترحت أن يطلق على هذه الحركة بأكملها إسم ثورة الديولا. إلّا أنها في الواقع تكون ثاني ثورة من هذا النوع، إذا ما أطلق نفس الإسم على ظهور أمبراطورية في بداية القرن الثامن عشر.

وقد بدأت الحركة الأولى في سنة ١٨٣٥ تقريبًا، في منطقة بعيدة إلى الجنوب على حدود تورون وكونيان، وقريبة من منتجي جوز الكولا من بين جماعة التوما. وكان الشخص المسؤول عن هذه الحركة هو موريوله سيسه، وهو رجل دين من منطقة كانكان غير أنه نشأ في فوتا. وقد جمع حوله مغامرين من جميع الأنحاء في بلدة «المدينة» (تورون) الحديثة الإنشاء. وبعد فترة من التطرّف المدمر، قتل موريوله في ١٨٤٥ وكادت دولته أن تنهار. وعندما أعيد تعميرها على أيدي ابنيه سيري – بورلاي (عبد الله*) (١٨٤٥–١٨٥٩) وسيري – بريما (ابراهيم**) (١٨٥٩–١٨٨١)، كان قد اتّضح للجميع أنه من الضروري التوصل إلى حلّ وسط مع السكان المحليين، وابداء قدر من الإحترام لمؤسساتهم. غير أن وضعهما ظلّ متزعزعًا وغير مستقرّ. وعلى الرغم من أنهما وسعا في فترة من الفترات نطاق نفوذهما كثيرًا إلى الجنوب عبر المنطقة العليا من كونيان حتى أطراف الغابة في بلاد الكيلِّه، إلّا أنهما لم ينجحا قط في ربط بلادهما بكانكان في الشمال. فهناك في سابادوغو قام قائد حربي عظيم من المتمسكين بالعقائد التقليدية، هو نانتينين – فامودو كوروما، بتنظيم المقاومة ضدّ السلطتين الإسلاميتين، واستقرّ في المنطقة الواقعة بينهما (منطقة تورون السفلى).

إلّا أنه في الوادي الأعلى لنهر ميلو، إي في المنطقة التي تقع بين تورون وكونيان، أقام قوم آخرون منحدرون من سلالة الديولا، وهم البيريته، هيمنة محلية سدّت طريق الغرب على آل سيسه بإسم الكوناته ذوي العقائد التقليدية. وقد هزمهم آل سيسه مرتين، غير أن ذلك لم يؤدّ سوى إلى تمهيد السبيل لصالح ساموري.

وكان مصرع موريوله على يدّ فاكابا توري، وهو شاب من الديولا من منطقة أوديين، وكان في بادىء الأمر محاربًا تحت قيادة موريوله، غير أنه أصبح في ما بعد يدافع عن قرية أمّه.

* «ابدولايه» بالنطق المحلي (المترجم).
** «ابراهيما» بالنطق المحلي (المترجم).

وكانت منطقة أوديين محتلة منذ القرن الثامن عشر بدولة عسكرية ذات عقائد تقليدية، هي نافانا التي كانت قد دحرت السينوفو من أجل حماية الديولا. ونجح فاكابا في تعبئة المسلمين وفي جعل نفسه مقبولًا لدى العديد من أهل العقائد التقليدية، وتمكن بذلك من تدمير نافانا وبناء كابا دوغو (أو كابا سارانا) على أنقاضها. ولما كانت هذه المملكة الجديدة قد أقيمت على أسس أفضل، فقد اصبحت أقوى وأكثر استقرارًا من الأراضي التي يسيطر عليها آل سيسه، وامتدت بوجه خاص على طول طرق تجارة الكولا بين الشرق والغرب حتى أبواب مدينة توبا. وتوفي فاكابا في ١٨٥٧؛ وكان ابنه فاموكتار (١٨٥٨–١٨٧٥) من أكثر حكّام أسرته ميلًا للحرب. فقد شجّع ابن عمه بونو ماميري مرتين على اقتطاع مملكة جديدة للتوري على الطرق الشمالية في منطقة واسولو في بوغوني (مالي) (١٨٦٨–١٨٧٠ و١٨٧٣–١٨٧٥). غير أن هذه الخطة الطموحة أحبطت نتيجة لتدخل آل سيسه وردّ فعل الواسولونكه، وانتهى الأمر بموت فاموكتار.

وشهدت كابادوغو بعد ذلك أزمة خطيرة؛ فقد تمرّدت مقاطعات عدّة تابعة لها اثر اعتلاء مانغبيه أحمدو، آخر ابن لفاكابا، كرسي الحكم (١٨٧٥–١٨٩٤). وانفصل عنه أحد قواده العسكريين الرئيسيين، وهو فاكورو بامبا، وأنشأ دولة عسكرية صغيرة صوب توبا، ثم وسّعها في ما بعد باتجاه سيغيلا ومانكونو. وقضى أحمدو سنوات عدة يفرض سلطته بقوّة السلاح. وهو ما يفسر قيام كابا دوغو التي أصابها الضعف بالانضمام من دون تردد إلى ساموري عندما ظهر على حدودها في ١٨٨١. وتوثقت علاقة التبعية هذه بعدد من الزيجات، وأثبتت أنها علاقة مخلصة ومستمرة.

ولا يتسع المجال هنا لتناول حركات الديولا الثانوية، مثل حركة فوده درامه سليمان سافانه على أطراف غابات بلاد الكيسي، أو حركات هيدي موري في كويارا التابعة لمانكونو (شاطئ العاج). وكانت جميع هذه الحركات مرتبطة بصور مختلفة بالإسلام وبعالم التجارة. وعلى الرغم من تنوّعها، فهي تبيّن بوضوح أن هذه الأقلية لم تعد تقبل المكان الذي كانت تشغله تقليديًّا، وأنها كانت قادرة على إشاعة الإضطراب في المجتمع ككل، فضلًا عن أنها تشكّل الإطار اللازم لفهم ساموري الذي قاد هذه الحركة حتى ذروتها بأن قضى على منافسيه أو كسبهم إلى جانبه، وخاصة عندما جعل هذا الاضطراب الذي فرضه أمرًا مقبولًا بل حتى مرغوبًا لدى الماندنكا في مجموعتهم، بمن فيهم المتمسكون بالعقائد التقليدية الذين كانت له معهم روابط وثيقة.

وقد جاء ساموري توري من المناطق السفلى من كونيان، أيّ من الوادي الأعلى لنهر ميلو على حدود تورون. وكان أسلافه باعة متجوّلين مسلمين من منطقة كانكان. ولما كانوا معزولين في بيئة متمسكة بالعقائد التقليدية، وتربطهم بها روابط زواج، فقد أخذوا يرتدّون تدريجيًّا إلى الممارسات الدينية التقليدية بعد أن استقرّوا كنساجين ومزارعين ومربّي أغنام. وكان من بين أجداد ساموري، الذي ولد في عام ١٨٣٠ تقريبًا في مانيامبالادوغو، عدد من الكمارا أو الكوناته – الذين كانوا من الفلاحين المتمسكين بالعقائد التقليدية، يزيد عن عدد أسلافه من التجار المسلمين.

وعاد ساموري إلى ممارسة التجارة ليتخلّص من سلطة أبيه، بيد أنه اكتشف أن رسالته في الحياة هي أن يكون محاربًا عندما انضّم إلى آل سيسه لتحرير أمه التي كانت قد أسرت في أثناء الحرب مع البيريته (١٨٤٨). ثم استعان البيريته بمواهبه عندما اختلف مع سادة «المدينة» (١٨٥٩–١٨٦١). غير أنه وجد نفسه في نهاية المطاف في ١٨٦١ وحيدًا ومطاردًا، فكان عليه أن يبدأ مساره الشخصي معتمدًا على نفسه تمامًا.

ولا حاجة هنا إلى تكرار عرض هذه الأحداث، التي أصبحت في الآونة الأخيرة موضوع مطبوعات عديدة. وقد نجح ساموري في أن يكسب إلى جانبه المتمسكين بالعقائد التقليدية من المنطقة السفلى من تورون، وهم أقاربه من جهة أمه، الذين شعروا بالعجز ازاء الغزاة المسلمين الذين كانوا يظهرون من كل حدب وصوب. لذلك استغاثوا بالمواهب العسكرية «لابن الأخت» النابغ ذاك، وقد حماهم ساموري في الواقع حتى الغزو الفرنسي، وان كان قد حدّ من حرياتهم أيضًا بعض الشيء. وفي مقابل ذلك قدموا له السبل اللازمة لغزو أولى المناطق التي بسط عليها سيطرته، وسرعان ما تدفق عليه عدد كثير من الاتباع والموالين نتيجة لأسلوب قيادته والتغيرات التي فرضها على مجتمع الماندنكا بقضائه على النزاعات الداخلية وفتح الطرق التجارية وتحرير المسلمين من الديولا من دون أن يسترقّ المتمسكين بالعقائد التقليدية. وإذ بدأ التيار على هذا النحو، توسّعت حركته بسرعة متزايدة من ١٨٧١ إلى ١٨٨١. وقاربت ذروتها عندما أدّى الغزو الفرنسي غير المتوقّع إلى تغيير طابعها.

وقد حظي ساموري بدعم أغلبية الكمارا، وأخضع الآخرين لسلطته. وبعد أن أقام قاعدته في سانانكورو، فرض زعامته أولًا على المناطق العليا من نهر ميلو، وقبل بذلك آل سيسه الذين استعان بهم بعد فترة قصيرة لمحاربة البيريته. وبعد أن قضى على البيريته، أصبحت هذه القوّة الجديدة مثار قلق سيري – بريما. غير أن ساموري تلافى الدخول في نزاع بأن لجأ إلى التوما في الغابة، ثم عاد في ١٨٦٧ بقوى جديدة واستغلّ انشغال آل سيسه في واسالو حيث كانوا يستنفدون قواهم في مقاومة جماعة توري.

وقام ساموري بعد ذلك بتنظيم وتسليح قواته بعناية، تاركًا المنطقة العليا من كونيان للكامارا من ساخاجيكي المتسكين بالعقائد التقليدية، وادّعى أنه لن يحاربهم لأنهم من أقربائه. وفي ١٨٧١ زحف صوب الشمال فقضى على هيمنة جماعة نانتينين – فامودو التي لم يتمكن آل سيسه من التغلب عليها. وهناك أنشأ عاصمته في تلك الأقاليم التي غزاها حديثًا في بيساندوغو، ليبيّن أنه ينشئ أمبراطوريته الخاصة مستقلًا عن أقاربه وعن مسقط رأسه.

ولم يجرؤ آل سيسه على مقاومته، ومن ثمّ تحالف ساموري باسم الإسلام مع كانكان التي كان قد رفع الحصار التجاري عنها، واحتفظ لنفسه بالسلطان على المهزومين، وجعل نفسه سيّدًا على وادي النيجر الأعلى الغني، من حدود فوتا جالون وكوروسا حتى سيغيري وبيوره، وبذلك وجد نفسه فجأة على رأس أمبراطورية أوسع بكثير من أمبراطوريات أسلافه وجيرانه. وكانت أمبراطوريته قد بدأت تسبّب له بالفعل، نتيجة لسعة حجمها، مشكلات تنظيمية، عالجها بصياغة إدارية على نموذج أمبراطورية التوكولور التي أصبحت جارته، ولكنه سرعان ما

أصبح يكنّ لها العداء المكتوم. وكان من المتوقّع أنه سيضطر إلى محاولة القضاء على هذه الأمبراطورية إذا شاء أن يواصل توسّعه نحو الشمال.

غير أن هذا التوسّع السريع للغاية لم يلبث أن أثار أزمة خطيرة. ففي ١٨٧٨ دحر آل سيسه ساموري وطردوه من سانكاران، وشرعوا في إعادة غزو الغرب حتى سييراليون بهدف تطويق أراضي هذا الغازي ومحاصرتها. وانشقت عنه كانكان تحت تأثير التوكولور. وعندئذٍ، وفي عام ١٨٧٩، استدار ساموري يهاجم جاريه الإسلاميين في وقت واحد، وقضى عليهما مستغلًا تشتّت قواهما وذلك في حملتين بارعتين (من ديسمبر / كانون الأول ١٨٧٩ حتى أبريل / نيسان ١٨٨١). وفي نهاية المطاف خضعت له كانكان من جديد، وهرب بعض الكابا إلى سيغو، ثم عادوا منها مع الفرنسيين في ما بعد. وأصبح آل سيسه سجناء ودمرت «المدينة»، ونقل سكانها إلى بيساندوغو. كما انضمّت إليه أوديين، فانفتح له الطريق إلى المناطق العليا من ساحل العاج (أي كوت ديفوار الحديثة).

وقضى ساموري فصل الأمطار عام ١٨٨١ في غبيليبا عندما جاء الملازم السنغالي ألاكاميسا يحمل إليه تحدي الفرنسيين الذين كانوا يزحفون آنذاك نحو النيجر. وأصدر القائد الفرنسي في كيتا أمرًا إلى ساموري بعدم مهاجمة كينيران التي كان يعتصم بها الكانكان. وبدأت المواجهة العسكرية في أوائل ١٨٨٢ واستمرت حتى ١٨٩٦، تتخلّلها بعض الفترات من السلام، إلا أنه لا يمكن معالجتها في الفصل الحالي لأنها تقع خارج نطاق هذا المجلد، سواء من حيث التسلسل الزمني أو من حيث الموضوع.

وبحلول عام ١٨٨١ تحدّدت المعالم الأساسية لأمبراطورية ساموري. فقد كانت هيمنة عسكرية أدّت إلى تغيير مجتمع الماندنكا بدون أن تقضي عليه. ولئن أصبح للتجار المسلمين في ظلّ هذه الهيمنة مكانة أكثر أهمية، فقد ظلّ المتمسكون بالعقائد التقليدية يتمتعون بحريتهم. وأتخذ الحاكم لنفسه في حوالى ١٨٦٨ لقب «فاما»، بمعنى «الزعيم العسكري»، ولم يسبغ على نفسه لقب «الامام»، على غرار ما كان يحدث في فوتا جالون، إلّا في ١٨٨٤، ممّا يدل على زيادة التأثير الإسلامي بعد ضمّ كانكان؛ غير أنه لا يمكننا أن نعالج في هذا المجال أزمة الهوية التي نتجت عن ذلك؛ فضلًا عن أن هذه الأزمة كانت مرتبطة ببداية الحرب مع فرنسا.

وفي ١٨٨٠–١٨٨١ لم يكن يمكن اعتبار الأمبراطورية الجديدة دولة إسلامية، برغم أنها كانت خاضعة لحكم طبقة عسكرية من المسلمين. فلم يكن ساموري مسلمًا مثقفًا، وإن كان قد بذل في وقت متأخر جهودًا ملفتة للنظر لتثقيف نفسه. وقد أنشأ نظامًا للحكم العسكري في أراضيه، محتذيًا أحيانًا حذو بعض انجازات الفولبه والتوكولور، ولكن بدون أن يركّز على الجانب الديني مثلهما. وقد نجح ساموري، الذي كان بارعًا في صفاته العملية التجريبية، في غضون عشرين عامًا، في أن يضفي على هذا المجتمع نوعًا جديدًا من التوازن أكثر مراعاة لمصالح الديولا، فتمكن بذلك من حلّ الأزمة التي كان يُعاني منها ذلك المجتمع طوال نصف قرن من الزمن. وسنتركه في هذا الموضع، أيّ في اللحظة التي أعقبت انتصاراته عندما وجد نفسه فجأة يجابه الغزو الفرنسي الذي فرض اتجاهًا جديدًا على نهاية سيرته. فلم تعد المسألة

عندئذٍ مسألة إعادة بناء مجتمع أفريقي قائم على أسس أفريقية لمعالجة أزمة أفريقية، بل اصبحت مسألة محاولة صد الغزو الأجنبي أو البقاء على الحياة لأطول فترة ممكنة، إذا استحال صدّ ذلك الغزو.

خاتمة

إن زيادة التأثير الأوروبي تمثل في الواقع العنصر المشترك الوحيد بين بلدان المنطقة المعنية خلال الفترة السابقة للغزو الإستعماري لأفريقيا. وقد كان ذلك التأثير شديدًا بالطبع في منطقة الساحل. فقد استمرت تجارة الرقيق السرية هناك حتى منتصف القرن؛ بيد أن الحدث الرئيسي هناك كان ظهور منتجات أفريقية جديدة، مثل زيت النخيل والفول السوداني، ممّا أتاح انتشار المنتجات الأوروبية بين الجماهير، بعد أن كان انتشارها حتى ذلك الحين مقتصرًا على الطبقة الإرستقراطية. وبذلك أصبحت المنطقة الساحلية جزءًا من السوق العالمية، وتابعة اقتصاديًا، قبل أن يتحقّق الغزو العسكري والسيطرة السياسية بفترة طويلة.

وكانت هذه التأثيرات أضعف كثيرًا في المناطق الداخلية، التي ظلّت فيها التقاليد السودانية المرتبطة بالإسلام قائمة. غير أن نمو التجارة مع العالم الخارجي هو الذي يفسّر ثورة الديولا. وقد كان إنشاء ساموري لهذه الأمبراطورية التي نجحت في تأخير الغزو الإستعماري لمدة عشرين عامًا يُمثل – إلى حدّ ما – استجابة قام بها من دون دراية واعية لتأثير هذا العالم الخارجي.

الفصل الخامس والعشرون

الدول والشعوب في منعطف النيجر والفولتا

ك. أرين و ج. كي-زيربو

كان القرن التاسع عشر ولا ريب فترة جاشت باضطرابات كبرى من أنواع متباينة في بلدان منعطف النيجر والفولتا. وقد أثّر التمزّق السياسي والمؤسسي في نُظم الدول المركزية أكثر من غيرها؛ ولكنّه أثّر بنوع أخصّ في ما كان منها يشكّل أمبراطوريات مثل ممالك أشانتي وكونغ وموسي وبَمبارا. وكان هذا الاضطراب ينتج علاوة على ذلك عن توترات داخلية؛ كما كان ينتج وبصورة متزايدة عن أسباب خارجية تذكر في مقدمتها التغيّرات البارزة التي طرأت على المبادلات التجارية.

وقد شهد القرن هجرات سكّانية، وخاصّة من جانب الجماعات التي لم تكن تخضع لسلطة مركزية. وأدّت هذه الهجرات الشعبية في حالات كثيرة إلى تشكيل خريطة التوزيع العرقي كما توجد اليوم. كذلك وقعت تغييرات اقتصادية كانت شاهدًا على انتهاء عصر وإيذانًا بمولد آخر هو العصر الاستعماري. وكانت هذه التغييرات سببًا في إحداث التغييرات السياسية في كثير من الأحيان وكانت نتيجة لها في أحيان أخرى. وقد انتشر الدينان الإسلامي والمسيحي بسرعة، وتمّ ذلك بتشجيع من القوى الإسلامية المهيمنة في الساحل أو بتقدّم الاستعمار الأوروبي. وأسهمت هذه العمليات كلها في إعادة تشكيل أوضاع هذه المنطقة على نحوٍ يتّسم بالعنف، وفي إضعافها وتيسير إقامة النظام الاستعماري فيها أو حتى اجتذابه إليها.

الاضطرابات السياسية والمؤسسية

في خلال القرن التاسع عشر كانت البلدان الواقعة في حوض الفولتا ومنعطف النيجر مراكز لسلطة سياسية تمتدّ إلى ما وراء المنطقة لتحلّ محلّ أمبراطورية غاو المترامية الأطراف التي

سقطت في أواخر القرن السادس عشر أو لتحاول استغلال الوضع الاقتصادي والسياسي الجديد الذي أوجدته تجارة الرقيق في ساحل الذهب. ومع ذلك فقد أدّت أوضاع جديدة ظهرت في القرن التاسع عشر إلى تمزّق الممالك الكبرى وإحداث حركات هجرة بين الشعوب التي لم تدمج في دول مركزية.

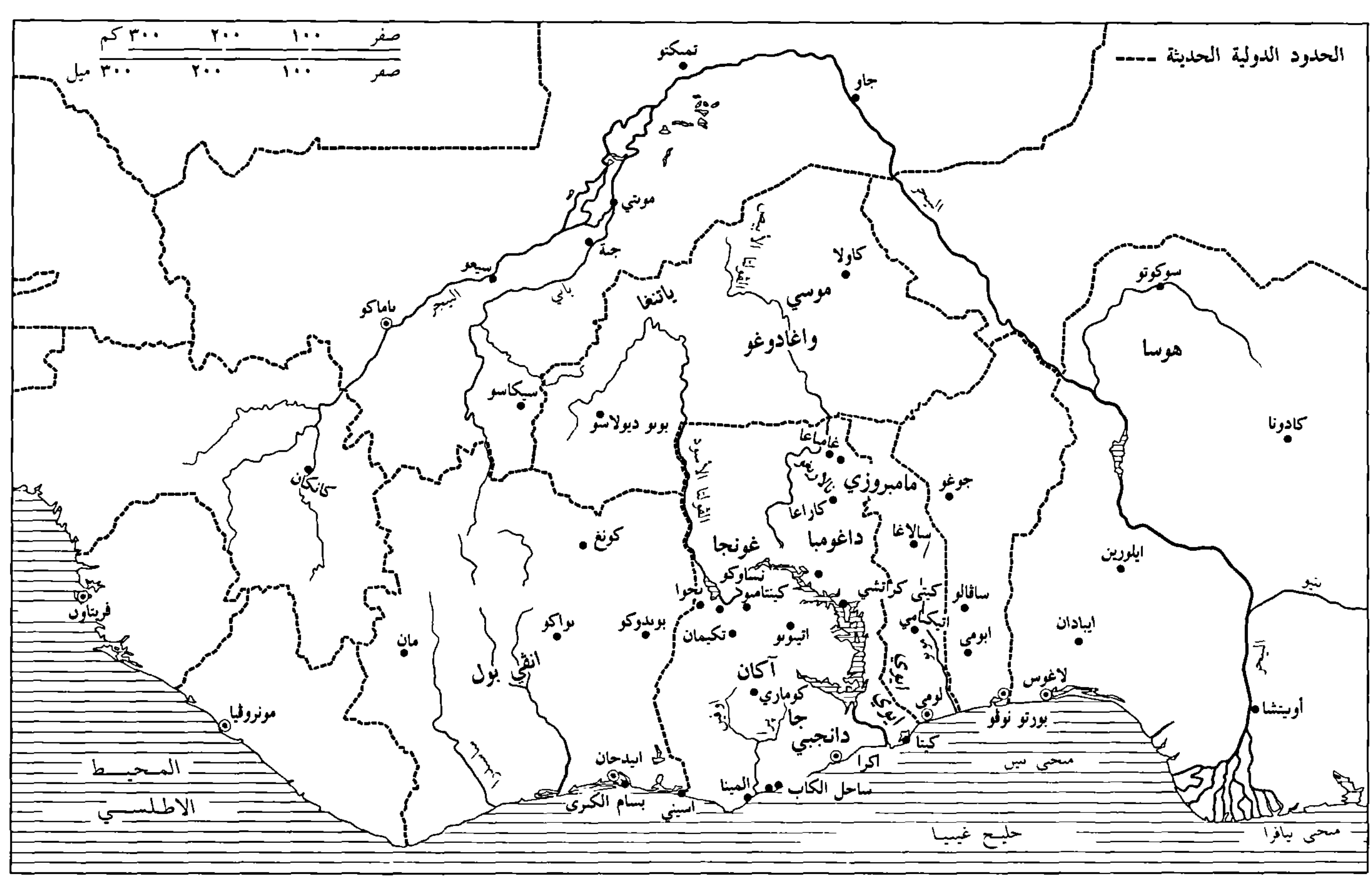
نظام الأشانتي: قيامه وأفوله

أنشأت أسرات الأشانتي المالكة خلال القرن الثامن عشر أمبراطورية ضخمة في قلب الغابات وجنوبي منعطف نهر فولتا الأسود[١]. ويرجع الفضل إلى أوزاي توتو، مؤسّس تلك الأمبراطورية، وأوبوكو واري وأوزاي كودجو في دمج هذه المملكة إلى حد بعيد وإقامة نواتها حول كوماسي والمسند الذهبي (سيكادوا). وقد مارست سلطة اقتصادية وسياسية بدون منازع في الساحل وعلى الممالك التابعة في الشمال. وبالقرب من الوسط أخضعت الممالك التي كانت مرتبطة مع عشيرة أويوكو في كوماسي تدريجيًّا واصبحت تابعة لها نتيجة للإصلاحات البنيوية التي قام بها أوزاي كودجو في مملكة كوماسي أولًا؛ ومن بعدها على حساب ممالك أكان المجاورة: مامبونغ، ونسوتا، ودوابن، وبِكواي، وكوكوفو، وبونو، ودنكييرا، وأهافو، وسيفوي، وأدانسي، الخ؛ ثم أصبح ملك كوماسي في هذه المنطقة ملك الأشانتي. ومن هذه القاعدة مارست أسرة أشانتي المالكة السيطرة السياسية والاقتصادية على ممالك الساحل (واسا، ونزيما، وتويفو، وأكوامو، وأكيم، وأكوابِم، وغا، وأدانغبي)؛ وعلى القطاع الساحلي الذي كان يخضع لرؤساء الفولاني، بوجه أخصّ. وفي اتّجاه الشمال كانت ممالك غيامان وغونجا وداغومبا ومامبروسي خاضعة بالمثل لسلطة الأشانتي وكانت تؤدّي جزية سنوية قوامها ألفا عبد، وخاصة بعد معاهدة ١٧٩٤.

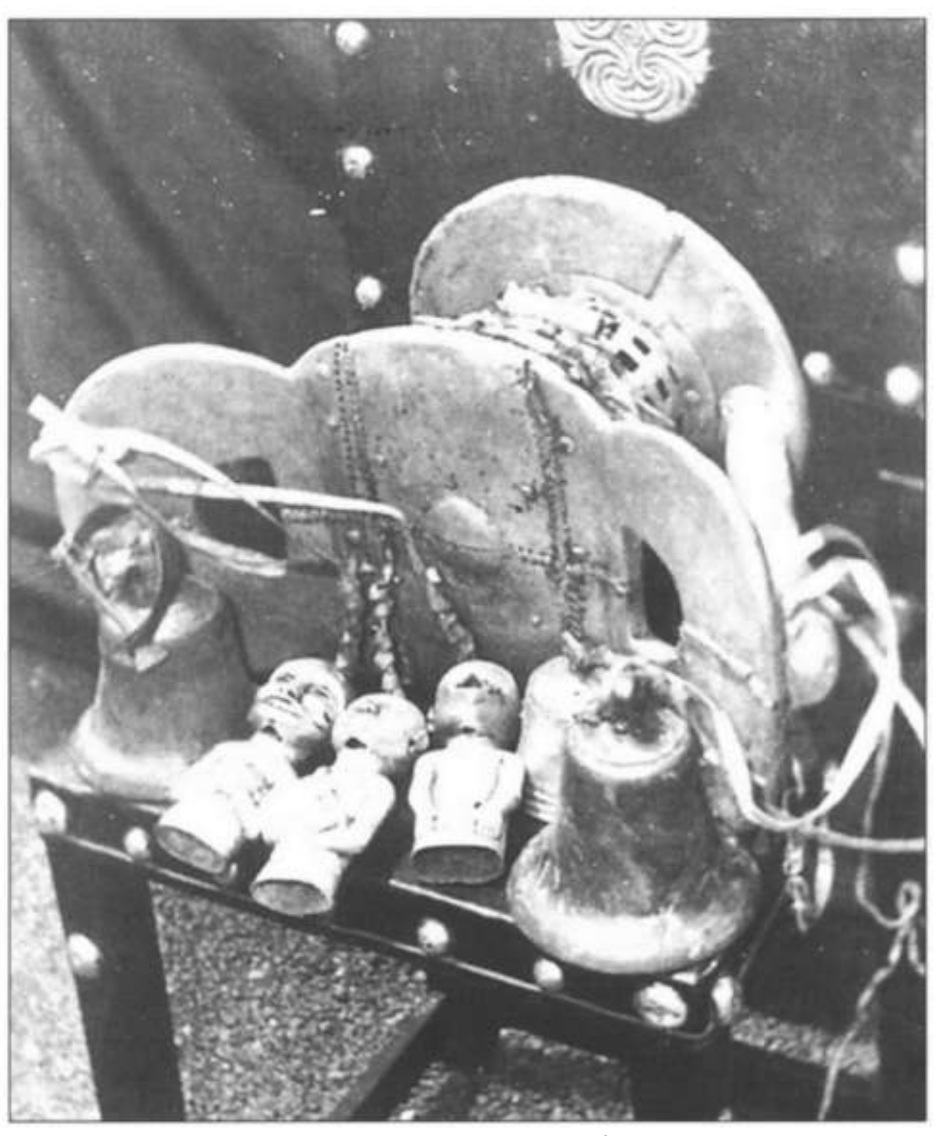
وقد شهد مطلع القرن التاسع عشر بداية حكم ملك من أعظم ملوك الأشانتي هو أوزاي بونسو (١٨٠١–١٨٢٤) الذي دفع بجيوشه المظفّرة صوب الساحل في حملات عدة (١٨٠٧، ١٨١١، ١٨١٤). ولم يجد البريطانيون، الذين كانوا يخوضون في تلك الحقبة غمار الحروب النابليونية ولم تكن لهم سياسة واضحة ازاء مستوطناتهم في ساحل الذهب، مناصًا من أن يعترفوا عن طريق الكولونيل تورين، رئيس مجلس التجّار، وخلفائه، بواقع سلطان الأشانتي أو حتى سيادتها على شعوب الساحل كافة.

وقد استغلّ الأشانتي هذا الاعتراف في قمع ثورة نشبت في غونجا، وفي قمع ثورة غيامان (أبرون) من بعدها في الشمال. غير أن بريطانيا لجأت إلى كسب الوقت عن طريق إسناد مسؤولية المراكز التجارية إلى «شركة لندن التجارية» وإيفاد مبعوثين إلى بلاط ملك الأشانتي (بوديش وديبوي) ومعهم مشاريع معاهدات لم يقدّر لها أن توضع موضع التنفيذ من الوجهة

(١) أنظر **تاريخ أفريقيا العام**، اليونسكو، المجلد ٥، الفصل ١٢.



الشكل ٢٥، ١: أفريقيا الغربية: بعض الشعوب والمدن التي ورد ذكرها في الص (نقلًا عن ك. آرهين).



اللوحة ١،٢٥: المسند الذهبي لدى الأشانتي.

العملية، ثم عمد التاج البريطاني إلى تولّي مسؤولية الحصون مباشرة في ١٨٢١، ووضعها تحت سلطة السير تشارلز ماكارثي حاكم سييراليون. وقد نُكِب السير تشارلز في انشامانكو (١٨٢٤) في أثناء حملة جسورة على كوماسي، إذ وقع أسيرًا في أيدي قوات الأشانتي[٢]. وقد استحثّ هذا الانتصار الأشانتي على مواصلة تقدّمهم صوب الساحل ولكنّهم هزموا في

(٢) عن حملة ماكارثي انظر أ. أ. بواهن (A.A. Boahen)، ١٩٧٤، ص ١٨٨–١٨٩.

دودوا (١٨٢٦) على أيدي تحالف واسع بين شعوب الساحل تحت رعاية البريطانيين؛ وكان هذا إيذانًا بزوال سلطة الأشانتي.

وشهدت الفترة اللاحقة (١٨٢٦-١٨٧٤) بضعة انتصارات غير حاسمة لقوات الأشانتي؛ وتميّزت في المقام الأول بالإدارة السلمية التي عرفتها منطقة الساحل في عهد الحاكم جورج ماكلين (١٨٣٠-١٨٤٣) وبالمحاولات اللافتة للنظر التي قامت بها قبائل الفولاني وغيرها من شعوب الساحل كي تظفر باستقلالها الحقيقي، في وجه تهديدات كوماسي واعتداءات الأوروبيين.

وازدهرت آفاق المستقبل أمام ماكلين[٣] بعد التراجع الجديد من جانب الحكومة البريطانية التي كانت تعاني من مضايقات حلفائها في الساحل من ناحية ومن روح الأشانتي القتالية من ناحية أخرى، ولهذا فقد كانت تشعر بأن ساحل الذهب باهظ التكلفة بحساب الأموال وبحساب الأرواح البشرية، برغم الانتصار البريطاني في دودوا. ومن ثم أصبح في استطاعة ماكلين رئيس مجلس التجّار - الذي كان يتكفّل بالإدارة المحلية للحصون - إطلاق العنان لبراعته في إدارة الأعمال ومعرفته بالناس، متجاهلًا في كثير من الأحيان التعليمات الرسمية التي كانت ترد من لندن حيث كانت لجنة من التجّار قد تولّت شؤون الحصون مرة أخرى. وكان أمامه هدفان: إبعاد الأشانتي وإخضاع شعوب الساحل لسيطرته. وعمل من أجل ذلك على إبرام معاهدة ثلاثية بين الفولاني والبريطانيين والأشانتي اعترفت أطرافها بموجبها باستقلال بلدان الساحل جنوبي نهر برا، واتفقت على عرض أي نزاع على الطرف البريطاني، وتعهّدت بالمحافظة على فتح طرق التجارة. وحاول ماكلين تدريجيًا أن يعوّد الفولاني على المبادئ القانونية الانجليزية عن طريق التدرّج في ترتيب المحاكم ابتداءً من محاكم الرّؤساء وانتهاءً بالمحاكم التي كان يترأسها بنفسه. وكانت الميليشيات المحلية المرابطة في محاكم الرؤساء تساعد في تطبيق القوانين الجديدة، في الوقت الذي بدأ فيه إدخال الأصداف كعملة لإتمام التعاملات الصغيرة والتشجيع على إنتاج زيت النخيل يحدثان أثرهما في تغيير البنية الاقتصادية.

غير أن الحكومة البريطانية قرّرت في ١٨٤٣ استئناف سيطرتها المباشرة على مستوطنات الساحل وحكمها في إطار اتفاقية قانونية مع الرؤساء الذين يعترفون بالقانون البريطاني (ميثاق ١٨٤٤)[٤]. وفي ١٨٥٨ فصلت عن سييراليون إدارة ساحل الذهب التي كانت محمية لا مستعمرة باستثناء الحصون. وعُيّن لساحل الذهب حاكم خاص أُسندت إليه رئاسة المجلسين التشريعي والتنفيذي.

وتطبيقًا للمبدإ العام الذي يقضي بأن يدفع السكّان المحليون تكاليف التدابير التي يقدّر أنها ستؤدّي إلى تعزيز تقدّمهم المادي والاجتماعي والثقافي، فرضت ضريبة رؤوس قدرها شلن واحد

---

(٣) للرجوع إلى سيرة ماكلين انظر غ. إ. ميتكالف (G.E. Metcalfe)، ١٩٦٢.

(٤) من اللورد ستانلي إلى الحاكم اللفتنانت هـ. و. هيل (H.W. Hill)، ١٦ ديسمبر / كانون الأول ١٨٤٣، الوثيقة رقم ١٢٤، في غ. إ. ميتكالف (G.E. Metcalfe) (مدير التحرير)، ١٩٦٤.

على كل فرد في ١٨٥٢، وحظيت بقبول عام وإن كان ذلك قد استمرّ لفترة قصيرة جدًّا[٥]. ولم تلبث المقاومة ضد هذه الضريبة أن أصبحت بالغة القوة؛ ولم يكن ذلك يرجع إلى أن الموظفين المسؤولين عن جمع الضريبة كانوا يغتصبون سلطة الرؤساء بقدر ما كان يرجع إلى أن نسبة لا تتجاوز ٨٪ من العائدات كانت تستخدم للإنفاق على المدارس والطرق، وكان معظم هذه الحصيلة يُستخدم لدفع مرتبات موظفين يضطلعون بمهمات إدارية. وبرغم المحاولات اللاحقة لإصلاح الأوضاع والحملات التأديبية اضطرّ الحاكم پين إلى إلغاء الضريبة في ١٨٦٤.

وكانت هذه أول حركة مقاومة تتميّز بطابع اجتماعي ووطني بحت أو بعبارة أخرى بطابع غير عرقي. وقد أعقبتها بسرعة فائقة علاوة على ذلك حركة[٦] أوسع نطاقًا بكثير، إذ كانت سياسية في طبيعتها. ففي وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨٦٤، أرسل الرؤساء في منطقة ساحل الذهب إلى الحاكم پين ثبتًا بشكاواهم يحتجّون فيه على التعديات التي ترتكب ضد حقوقهم ومصالحهم مع ايراد أمثلة محددة لذلك، كالسجن بمجرّد أوامر من الموظفين، للتدليل على أي نحو تهدّد كرامتهم[٧]. وعلى أثر ذلك بوقت قصير ذهب اغّراي، «ملك» ساحل الكاب، إلى مدى أبعد، إذ تقدّم باحتجاج بناءً على مشورة محام موهوب هو تشارلز بانِرمان على معاملة سكّان أراضيه بوصفهم رعايا بريطانيين، وطالب بإيضاح العلاقات بين الرؤساء والمحاكم وتساءل عن السبب في عدم حصوله على نصيب من عائدات الضرائب[٨]. وهدّد اغّراي في النهاية بتشكيل ميليشيا محلية لتوفير الأمن في أراضيه. وقد تمّ إبعاده إلى سيراليون.

غير أن الحركة تصاعدت بوحي من المثقفين الأفارقة الذين كانت وزارة المستعمرات تصفهم حتى في ١٨٥٥ بأنهم «طبقة وسيطة نصف متمدنة» تؤمن بأفكار منقولة عن المبشّرين وغيرهم. وكان هؤلاء يلحّون في المطالبة بالتحرّر؛ ويقولون للأفارقة: «لستم رعايا بريطانيين؛ ولستم إذن ملزمين بالطاعة. ومن حقّكم أن تشاركوا في السلطة في داخل بلادكم. ولن تحصلوا على حقوقكم إلا بالوحدة». وكانت هذه أفكار جيمس أفريكانوس هورتون، وهو سيراليوني؛ وجوزيف سميث، وهنري بارنز، و ت. هيوز، و ف. ل. غرانت، و ر. ج. غارتي. وفي ظل الظروف السائدة كان رؤساء الساحل على استعداد تام لتقبّل هذه الحجج. وكانوا يخشون من أن يعود الأشانتي إلى مهاجمتهم؛ وكانوا مصمّمين على الإسهام في الدفاع عن أنفسهم؛ إلا أنهم كانوا يستنكرون الموقف الضعيف الذي وقفه الهولنديون من كوماسي وإلمينا حليفتها الساحلية؛ ولذلك عارضوا في تبادل الحصون وهو ما كان البريطانيون يتطلعون إلى إتمامه مع الهولنديين، توخيًا لإضفاء التجانس على الأراضي الخاضعة لكل منهما. وكانوا يخشون أيضًا

(٥) الأمر الخاص بضريبة الرؤوس، ١٩ أبريل / نيسان ١٨٥٢، الوثيقة رقم ١٨١ في غ. إ. ميتكالف (G.E. Metcalfe) (مدير التحرير)، ١٩٦٤.

(٦) انظر أ. أ. بواهن (A.A. Boahen)، ١٩٧٤، ص ٢٣٠.

(٧) الوثيقة رقم ٢٤٣ في غ. إ. ميتكالف (G.E. Metcalfe) (مدير التحرير)، ١٩٦٤.

(٨) كارنافون إلى بلاكهول، ٢٣ فبراير / شباط ١٨٦٧، الوثيقة رقم ٢٥٨ في المرجع السابق.

من أن يتخلّى عنهم البريطانيون الذين كانوا يلحّون عليهم في التوحّد ضد الأشانتي للدفاع عن الساحل، بدون أن يكون في نيّتهم تزويدهم بالوسائل اللازمة لتحقيق هذا الغرض. وقد نفّذت تبعًا لذلك تجربتان لإقامة حكم ذاتي في كل من المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية من الساحل.

ففي الغرب قامت جميعة مانكِسيم – التي كانت تتألف من رؤساء الفولاني إلى جانب مندوبين من دنكييرا وواسا وتويفو وأسين أيضًا – بإعداد مشروعات لثلاثة دساتير متتالية[٩]؛ كان أولها في ١٨٦٨؛ وتمّ التوقيع على ثانيها وختمه من واحد وثلاثين رئيسًا وملكًا في نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٧١؛ ويقضي هذا المشروع بتعيين ملك – رئيس ينتخبه نظراؤه لرئاسة الجمعية الوطنية التي تتألف من الرؤساء. أما الجمعية النيابية التي تتألف من وفود تضم عضوين (رئيس وأحد العلماء) عن كل مملكة، فتسند رئاستها إلى نائب الرئيس الذي يتولّى علاوة على ذلك رئاسة المجلس التنفيذي. بيد أن هذا الدستور عُدِّل في ١٨٧٢ بحيث تصبح مشروعية الاتحاد معلّقة على اعتراف الحكومة البريطانية التي كان مطلوبًا منها أيضًا أن تقدّم نصف ميزانية الاتحاد، وإلا كان عليها أن تضطلع بمسؤولياتها كاملة عن طريق تحويل ساحل الذهب إلى مستعمرة. وقد وضع الاتحاد موضع التنفيذ بطبيعة الحال بعد ثلاثة أعوام، وكوّن جيشًا قوامه ١٥ ٠٠٠ جندي، وأقام مؤسسات وعيّن موظفين، بما في ذلك موظفو المحكمة العليا، وفرض ضرائب كان الاتحاد يحصل على ثلثيها بينما كان ثلثها يذهب إلى الرئاسات الأعضاء.

وكان هذا الاتحاد مصدر إلهام لاتحاد مماثل في الشرق حول أكرا؛ وإن كان هذا قد ظهر على استحياء شديد في وجه سلطة الرؤساء في تلك المنطقة. كذلك كانت حركة المطالبة بالاستقلال الذاتي في الغرب قد بدأت تلفظ أنفاسها بالفعل في ١٨٧٢؛ ففي هذه السنة باع الهولنديون حصونهم في نهاية الأمر وغادروا ساحل الذهب وأزالوا بذلك سببًا من أسباب الخوف من نفوس الرؤساء من أعضاء الاتحاد – الذي لم ينجح جيشه بهذه المناسبة في فرض قرار على حصن إلمينا والذي ظلّت موارده المالية غير كافية. والأهم من ذلك كلّه هو أن البريطانيين لم يدّخروا وسعًا في قمع المثقفين وإيقاع الفرقة بين الرؤساء إلى أن انهار اتحاد الفولاني.

وقد كان اتحاد الفولاني عظيم الدلالة برغم أنه لم يستمرّ إلا لوقت قصير: إذ كان آخر صرخة احتجاج تردّدت في ساحل الذهب ضد استعمار زاحف. وقد حاول أن يستعيد وحدة الفولاني التي دمّرتها عناصر النفوذ الحاسم الذي كان الوجود الأوروبي يتمتّع به. وكان إيذانًا بالدور الذي ينبغي للصفوة المتعلّمة أن تنهض به في شؤون ساحل الذهب: وهو أن تصبح مرشدًا لغير المتعلّمين من قادة السكّان التقليديين؛ وكشف بذلك عن أن الاستعمار إذ يتيح التعليم فإنه إنما يقدّم أيضًا أداة تدميره في نهاية المطاف. وكان ذلك أساس العداء الذي أبدته الإدارة الاستعمارية في ما بعد للصفوة المتعلّمة.

وفي ١٨٧٢ سيّر الأشانتي قوّات غزو في اتجاه الجنوب لفرض ما كانوا يعدونه حقّهم

---

(٩) كواسي (Kwassi)، ايدو (Edoo) وآخرون إلى السير أ. ف. كنيدي (A.F. Kennedy)، ٢٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٧١، الوثيقة رقم ٢٧٨ في المرجع السابق.

القديم في إلمينا ولإحياء مطالبتهم بآسين ودنكييرا وآكيم. وقرّر البريطانيون – بعد أن فرغوا من القضاء على الاتحاد ومن شراء مواقع الهولنديين في ١٨٧٢– تنظيم ردّ يحسم مسألة الأشانتي مرة واحدة إلى الأبد. وفي ١٨٧٤ بعثوا بجيش قوي تحت قيادة الجنرال وولزلي استولى على كوماسي وأحرقها. وفي العام نفسه فرضت على كوفي كاريكاري، ملك الأشانتي، معاهدة فومينا التي تنازل بموجبها عن جميع حقوقهم في ساحل الذهب.

وفي ١٨٧٥ ازداد الأشانتي ضعفًا نتيجة لحربهم مع دوابن التي هزمت ولجأ سكّانها إلى المحمية البريطانية. وكانت دوابن من أشد مدن الأشانتي المركزية بسالة وإخلاصًا؛ ولكن الفوضى سادت في كوماسي بعد هزيمتها كما سادت في البلدان التابعة في الشمال، برغم سياسة الدعم التي اتّبعها ملك الأشانتي كواكو دوا الثالث الملقّب بالبدين. واعتقل هذا الأخير بخدعة في ١٨٩٦ إبّان فترة التزاحم من أجل الحصول على الأراضي المستعمرة وأقصي عن البلاد.

وقد كانت السلطة الفذّة التي مارستها مملكة الأشانتي خلال القرن الثامن عشر وفي مطلع القرن التاسع عشر ترجع بطبيعة الحال في نهاية الأمر إلى موقعها المتوسط الملائم بين قطبين هما منعطف النيجر وساحل خليج غينيا، بالإضافة إلى براعة قادتها في التنظيم السياسي والإداري[١٠]. وقد بلغ هذا النظام خلال القرن التاسع عشر درجة رفيعة من الإتقان والكفاءة كانت وحدها هي المبرّر لاتّساع نطاقه بصورة متزايدة إلى أن قُدِّر له أن يشمل دول الفولاني. وعندئذٍ أصبحت مملكة الأشانتي العظمى تتألف من ثلاثة أنواع من الوحدات الإقليمية.

أولًا، كانت هناك المجموعة المركزية من رؤساء الأشانتي الذين كانوا قد توحّدوا منذ عهد بعيد تحت سلطة ملك الأشانتي بوشائج اللغة والجوار الجغرافي، وبشبكة ضخمة من الروابط والعلاقات الأسرية، وبقرن من الأنشطة العسكرية المشتركة إلى جانب اعتزازهم بمنجزاتهم الباهرة. وكان ثمة اعتبار أساسي آخر يجمع بينهم وهو وجود ارتباط باطني يتمثّل في الإيمان بالقوة الحامية للمسند الذهبي للأشانتي ولأرواح أسلاف ملوك الأشانتي[١١]. وقد اتّخذت عضوية الاتحاد الأشكال الواقعية التالية: مشاركة رؤساء الدول الأعضاء في تتويج رئيس دولة كوماسي ملك الأشانتي؛ وحلف يمين الولاء له؛ وحضور الجمعية العامة للرؤساء (نهيامو) التي تناقش فيها المسائل السياسية الكبرى (كالحرب والسلام والمعاهدات)؛ وقبول قسم الأشانتي الأعظم بوصفه الأداة العليا للعدالة في جميع الأراضي التابعة لملك الأشانتي[١٢].

وكانت هذه المؤسسات الموحّدة تشكّل الأُسس الرئيسية لجهاز الدولة. وكانت موجودة في جميع دول أكان وأشانتي، وكان هذا يعني أن فكرة مشروعية السلطة عن طريق الغزو كانت قد

---

(١٠) انظر **تاريخ أفريقيا العام**، اليونسكو، المجلّد الخامس.

(١١) انظر ر. س. راتراي (R.S. Rattray)، ١٩٢٩، ص ٣٩٨–٤٠٩؛ و ك. أ. بوسيا (K.A. Busia)، ١٩٥١؛ و إي. ويلكس (I. Wilks)، ١٩٧٥، الفصل ٢.

(١٢) انظر إي. ويلكس (I. Wilks)، ١٩٧٥؛ ج. م. سرباه (J.M. Sarbah)، ١٩٠٦؛ ك. أ. بوسيا (K.A. Busia)، ١٩٥١، ص ٧٨؛ ر. س. راتراي (R.S. Rattray)، ١٩٢٩، ص ٣٨٨–٣٨٩.

حلّت محلّ الهوية السياسية التي تقوم على القرابة أو الدين. وكانت الفئة الثانية من الدول الداخلة في هذه الأمبراطورية الضخمة هي من ثمّ دول أكان المتاخمة لأراضي الأشانتي. وكان سكّان تلك الدول يفهمون ما تعنيه هذه المؤسسات. وكان يتوقّع منهم أن يعيشوا في ظل سلطة ملك الأشانتي كي يحصلوا على الفوائد نفسها التي يحصل عليها سكّان الأشانتي من هذه المؤسسات.

وتضمّ الفئة الثالثة من الدول شعوبًا بعيدة جغرافيًّا وثقافيًّا مثل داغومبا ومامبروسي وغونجا. وكانت سلطات الأشانتي تنظر إليها على أنها تلتزم في المقام الأول بالإسهام في التنمية الاقتصادية للدولة الأم. بيد أن الدول غير الأكانية الواقعة في الشمال كانت خاضعة لسيطرة عسكرية وسياسية نظرًا إلى مواردها الاقتصادية. وكانت تقدّم أيضًا جانبًا كبيرًا من القوّة العاملة التي يستخدمها الأشانتي في الحروب والزراعة في شكل جزية[١٣]. غير أنه كان هناك اعتراض على هذه التفرقة الضخمة على أساس أن البواعث الاقتصادية والسياسية كانت ماثلة في حروب الأشانتي كلها. كذلك أُثيرت اعتراضات تتعلّق بوجود ممثّلي الأشانتي في كل نوع من هذه الدول، كما أُثيرت اعتراضات تتعلق بإدخال بعض الخصائص الجوهرية للأشانتي في جيش داغومبا؛ وبخصوص تدخّلات ملوك الأشانتي في المنازعات الناشبة حول وراثة الحكم في غونجا وداغومبا[١٤].

ومن الجلي على أي حال أن اختصاصات مندوبي الأشانتي الإقليميين كانت تتفاوت تبعًا للأوضاع القائمة. ففي مناطق الأكان كان يتعيّن عليهم فضّ المنازعات عن طريق الإلزام باحترام قَسَم ملك الأشانتي تأكيدًا لسيادته على هذه الأقاليم. ولم يكن جمع الضرائب في هذه المناطق – الذي اعتبره بعض المراقبين المعاصرين ضربًا من ضروب الاستغلال – يثير مشكلة لملك الأشانتي، نظرًا إلى أنه كان يتعين على دول الأشانتي ذاتها أن تضطلع بنفس الأعباء[١٥]. وكانت المشكلة الحقيقية تكمن في السيادة الإقليمية. ففي خارج مناطق أكان كان المندوبون يبذلون قصارى جهدهم لتعزيز شروط «المعاهدة» المبرمة بين الأشانتي وبين داغومبا بشأن الجزية على سبيل المثال[١٦]؛ ومن ناحية أخرى لا يتوافر لدينا دليل يؤكّد وجود قوّات عسكرية تابعة لغونجا أو داغومبا في جيش الأشانتي أو قيام هاتين الدولتين بدفع ضريبة الأشانتي العسكرية (آبياتو). وينبغي إذن أن يُنظر إلى تسوية المنازعات المتعلّقة بوراثة الحكم في غونجا وداغومبا على أنها بمثابة عمل سياسي ذي دوافع اقتصادية: إذ كان وجود السلام في هذه المناطق ضامنًا لدفع الجزية وإدخال مؤسسات الأشانتي في جيش داغومبا. وقد قال مصدر قديم من مصادر الأشانتي بشأن هذا الموضوع: «إننا لم نتشاور معهم».

بيد أن المشكلة كانت بالنسبة إلى دول أكان تتعلّق أساسًا بالسيادة. وليس ثمة شك بصدد

---

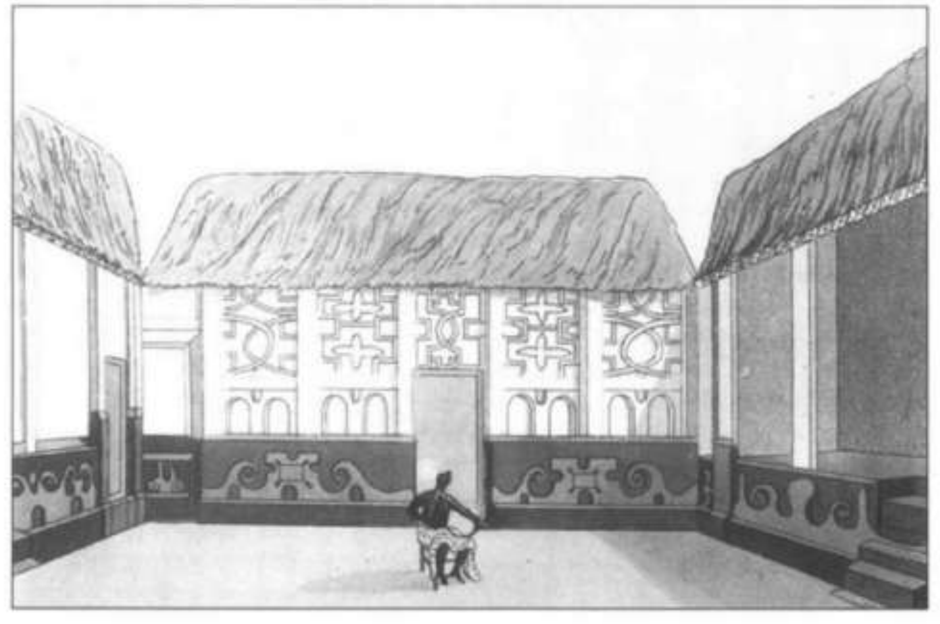
(١٣) انظر ت. إ. بوديش (T.E. Bowdich)، ١٨١٩، ص ٣٢٠–٣٢١.

(١٤) انظر ج. ك. فين (J.K. Fynn)، ١٩٧٤؛ إي. ويلكس (I. Wilks)، ١٩٧٥، ص ٤٢–٦٠.

(١٥) انظر ب. كروكشانك (B. Cruickshank)، ١٨٥٣، المجلّد ٢، ص ١٤٣.

(١٦) انظر ت. إ. بوديش (T.E. Bowdich)، ١٨١٩، ص ٢٣٥.

الجانب الاقتصادي لغزوات الأشانتي في الجنوب؛ إلا أنه من الواضح أن الأشانتي كانوا في مطلع القرن التاسع عشر مهتمّين في المقام الأول بالسيطرة السياسية على شعوب أكان الأخرى التي كانوا يسعون لفرض مؤسساتهم المركزية عليها. وما حدث بادئ ذي بدء هو أن الجزية التي كانت تُجبى من الشعوب المغلوبة تحوّلت تدريجيًّا إلى ضريبة عسكرية (آبياتو)[١٧]. وبعد ذلك أدخل قسم الأشانتي الأعظم – الذي كان يعتبر الأداة العليا للعدالة – بين شعوب أكان وأصبحت أيمانها المحلية تالية له في المرتبة[١٨]. وفي مرحلة لاحقة اصبح من المطلوب من كبار قادة أكان في المناطق المحيطة أن يحضروا حفل أودويرا السنوي الذي كان يتوجب عليهم أن يقدّموا فيه بيعتهم لملكهم، ملك الأشانتي[١٩]. وأخيرًا، فقد اشتركت فرق عسكرية من



اللوحة ٢٫٢٥: ساحة بيت المال في كوماسي، ١٨١٧.

دول أكان بدون استثناء في حروب الأشانتي بوصفها قوّات أشانتية، في داخل الأمبراطورية وخارجها. وأدّت مشكلة السيادة إلى صدامات عديدة بين الأشانتي ودول الأكان الأخرى أو بينهم وبين الأوروبيين. وقد تسبّب إغلاق طرق التجارة إلى أكرا، بقرار من اكيم واكوابيم، في إشعال حروب مع ملك الأشانتي نظرًا لأنه كان يعتبره عملًا من أعمال التمرّد ورفضًا لسيطرة

(١٧) انظر المرجع السابق، ص ٣٢٠.

(١٨) انظر الميجر شيشولم (Major Chisholm)، إلى السير تشارلز مكارثي (Sir Charles Mac-Carthy)، ٣٠ سبتمبر / أيلول ١٨٢٢، الوثيقة رقم ٥٦ في غ. إ. ميتكالف (G.E. Metcalfe) (مدير التحرير)، ١٩٦٤.

(١٩) ج. م. سرباه (J.M. Sarbah)، ١٩٠٦.

الأشانتي السياسية في المقام الأول. وكانت هجمات الأشانتي ضد الفولاني بدافع من هذه الرغبة في بسط الهيمنة السياسية.

وكان ملك الأشانتي يستند في التدليل على سيادة مملكته إلى وثائق تلزم موقّعيها بدفع ايجار لقلعة ساحل الكاب وحصن أنومابو اللذين كان يقول إنه استولى عليهما في أثناء غزو أراضي الفولاني في ١٨٠٧[٢٠]. وعلى أثر هزيمة غيامان أعلن ملك الأشانتي أنه يتحتّم على شعب كومندا وساحل الكاب أن يدفع ضريبة عرفان كي يعرب عن ابتهاجه لانتصار مولاه وسيّده[٢١]. وفي ١٨٢٢ ذهب مندوبو ملك الأشانتي إلى حد طلب محاكمة رقيب شرطة في فورت أنومابو ومعاقبته لأنه لم يتصرّف على نحوٍ لائق عندما نطق تاجر من الأشانتي بقسم الأشانتي على مسمع منه[٢٢].



اللوحة ٣.٢٥: اليوم الأول لبدء مهرجان أودويرا في كوماسي، ١٨١٧.

دول موسي

في مطلع القرن التاسع عشر كان إقليم موسي – الذي تطوّر بصورة لافتة للنظر منذ القرن السادس عشر وبلغ أوجه في القرن الثامن عشر[٢٣] – في حالة تفكّك أدّت إلى شلل في الداخل

(٢٠) ت. إ. بوديش (T.E. Bowdich)، ١٨١٩، ص ٤٧ و ٦٨.

(٢١) الحاكم ومستشار اللجنة الأفريقية، ١١ يناير / كانون الثاني ١٨١٩، الوثيقة رقم ٣٩ في ج. إ. ميتكالف (G.E. Metcalfe) (مدير التحرير)، ١٩٦٤. انظر أيضًا الحاكم ومستشار اللجنة، ٢٢ مارس / آدار ١٨١٩، الوثيقة رقم ١١٠ في المرجع السابق.

(٢٢) انظر الوثيقة رقم ٦٣ في المرجع السابق. يعرّف ك. أ. بوسيا (K.A. Busia) (١٩٥١، ص ٧٨) القسم بأنه تعبير نمطي يتضمّن إشادة بالغة الغموض إلى حدث مأساوي في تاريخ المجتمع السياسي الذي يشير إليه القسم والذي يُقال إن رئيسه يملك القسم. وعن طريق تذكّر الحدث المشار إليه يفترض أن يتسبّب القسم في إقلاق أرواح الأسلاف الموتى من السلالة الملكية، وينبغي عندئذٍ إرضاؤهم بالقرابين. ولهذا يتحتّم أن لا ينطق بالقسم إلا وفقًا للقواعد المقرّرة كأداة قانونية تلزم طرفًا من أطراف نزاع بالمثول أمام محكمة القائد الذي قدّم إليه القسم. أو كأداة لاستئناف النزاع أمام محكمة أعلى. انظر: ر. س. راتراي (R.S. Rattray)، ١٩٢٩، الصفحات ٧٦، ١٠٢–١٠٤، ٣١٥ وما بعدها.

(٢٣) انظر **تاريخ أفريقيا العام**، اليونسكو، المجلّد الخامس، الفصل ١٢.

وتمزّق في الخارج لمملكتي واغادوغو وياتِنغا الرئيسيتين. وقد استفادت مملكة بوسوما وحدها من هذا الانهيار عن طريق بسط نفوذها وتوطيد أركانه.

ويكفي أن نضرب مثالين لتصوير خطورة الانحلال الذي سقطت فيه مملكة واغادوغو القوية: وهما حرب بوسوما وحرب لالي. ذلك أن مملكة بوسوما، التي كانت في مرحلة توسّع، اشتبكت في أوائل القرن مع مملكة واغادوغو التي كان يرأسها وقتئذٍ موغو نابا دولوغو. وكان نابا بيغا ملك بوسوما قد نجح عن طريق التدخّل في المنازعات الداخلية في سالماتِنغا (في منطقة كايا) في بسط سيطرته على هذه الرئاسة. ولكنّه تعرّض للغزو من جانب قوّات نابا دولوغو بسبب ايوائه لأحد المنفيين من مملكة واغادوغو؛ واضطرّ إلى اللجوء إلى ماني التي كانت هي ذاتها في حرب مع رئيس زيتِنغا تحت حماية واغادوغو. وكانت هذه من ثمّ حربًا دائرية ارتدّ في أثنائها عدد كثير من الأمراء ممن كانوا غير راضين عن الحملة ضد ماني، وأصيب نابا دولوغو بجراح قاتلة. وعمد خليفة نابا بيغا، بدافع من اعتقاده بأن رئيس ماني هو المسؤول عن موت نابا دولوغو، إلى إجبار رئيس ماني على تجرّع السمّ، بينما أرغم خليفة دولوغو (نابا ساوادوغو) شقيقه رئيس زيتِنغا على الانتحار لأنه تجرّأ على منازعته في العرش.

وبعد خمسين عامًا عادت واغادوغو – التي كانت قد تحالفت مع بولسا – إلى مهاجمة بوسوما التي كانت متحالفة مع بيسيلا. وقد تمكّن نابا ليجيدي ملك بوسوما رغم إرهاقه من شنّ غارة ناجحة بفرسانه على عاصمة موغو نابا في واغادوغو أسفرت عن أضرار مادية ضخمة وخسائر في الأرواح[٢٤].

وقد أدّت الحروب التي نشبت بين بوسوما ومملكة ريزيام علاوة على ذلك إلى تمكين بوسوما – على نحوٍ لا يخلو من الصعوبة – من ضمّ رئاستَي سالماتِنغا وبيكوتِنغا. وقد استعان نابا كوابغا ملك ريزيام في هذه العمليات بأحد رؤساء الفولاني في جيلغوجي.

وفي ١٨٨١ أرسل نابا ليجيدي ملك بوسوما حملة ضد كوالا في شمال إقليم غولمانسي المتاخم لمملكة دوري الفولانية ولإقليم موسي. واستولت قوات بوسوما على قرية كوالا المحصّنة بصعوبة شديدة. وكان أمير دوري ينتظر هزيمتها للاستيلاء عليها، ولكن نابا ليجيدي لم يساعد الفولاني في تحقيق هذا الهدف[٢٥]. وعند وفاة نابا ليجيدي في ١٨٩٠ كان قد وسّع حدود بوسوما إلى أقصى مدى بلغته. وقد خاض معارك كثيرة كي يكسب لها الغلبة على حدود الفولاني وبلاد غولمانسي.

وفي الوقت الذي كانت بوسوما تستولي فيه على الأرض في شرقي واغادوغو كان حاكم لالي في الغرب، وهي رئاسة قوية متاخمة لإقليم غورونسي، في حالة تمرّد علني أيضًا. وكان من المتعذر أن تجتذب هذه الحرب – التي ظلّت محتدمة الأوار لوقت طويل ثم اندلعت نيرانها بعد خمسين عامًا – عددًا متزايدًا من الشعوب إلى أن جاء الغزو الفرنسي.

---

(٢٤) انظر: ي. تيندريبيوغو (Y. Tiendrebeogo)، ١٩٦٤، ص ٥٧ و ٥٨.

(٢٥) انظر ب. ديلمون (P. Delmond)، ١٩٥٣، ص ٣٩.

وقد بدأت في عهد نابا كارفو (١٨٤٢–١٨٤٩) ملك واغادوغو نتيجة لحدث تافه مما يصوّر مدى التدهور الذي كان نظام موسي قد آل إليه في تلك الفترة. وتفاقم الوضع إلى حدّ بعيد لأن نابا واغادوغو كان يواجه معارضة من واحد من أقوى أتباعه كان متحالفًا مع «وزيره» الأول ويدي نابا[٢٦]. وكان هذا تحالفًا مخيفًا لأنه جمع بين مجموعتين اجتماعيتين متنازعتين عادة: رجل من النبلاء يتولّى قيادة قوّات إقليمية وأسمى ممثّل للطبقة البيروقراطية وكان من العوام بحكم ولادته إلا أنه كان عضوًا في حاشية الملك التي كانت تتولّى تصريف شؤون الدولة الرئيسية. وفي أثناء الحرب – التي آذنت بنهاية مملكة واغادوغو – لجأ نابا وُبغو ملك لالي – نظرًا إلى أن أراضي بلاده في الشرق كانت تتوغّل لمسافات بعيدة داخل أراضي موالية له – إلى طلب المساندة من المناطق الغربية التي كان معظم سكّانها من أبناء غورونسي الذين كانت خدماتهم مطلوبة إلى أقصى حدّ؛ بينما نجح موغو نابا في قتل «وزيره» المتمرّد بطريق الخداع.

وفي ظل موغو نابا سانم ملك واغادوغو (١٨٧١–١٨٨٩) استؤنف الصراع مع نابا وُبغو ملك لالي على نحو أشدّ عنفًا. واستمرّ في عهد خليفته الذي كان يحمل الاسم نفسه (١٨٨٩–١٨٩٧) ولكن القوات الملكية حوصرت منذ المعركة الأولى؛ ولما عجز موغو نابا الذي أرهقته الحرب عن قمع الثورة لجأ إلى مرتزقة زامبِرما (زاباريما) لتحقيق انتصار حاسم في المعركة.

وكان أولئك المرتزقة قد تركوا بلادهم (التي تُعرف الآن باسم النيجر) فرارًا من اعتداءات قبائل الفولاني عليهم[٢٧]. ودخلوا في خدمة اليانا (ملك يندي) نا عبداللاي كصيّادين للعبيد. وقد ساروا تحت إمرة ألفا هانو وفي وقت لاحق تحت إمرة غازاري، وأخيرًا باباتو. ولما دبّ الخلاف بينهم وبين ملك يندي تطلّعوا إلى السيطرة على بلاد غورونسي التي كانت تتميّز بكثافة سكّانية وخصوبة نسبية والتي كانوا يستغلّونها. وعندما حشدهم موغو نابا وُبغو لمحاربة لالي، تقدّموا في إقليم موسي بدون رحمة ولا هوادة؛ فوقف الرؤساء المخلصون لموغو نابا ضدهم واعترضوا طريقهم مثلما حدث في سابوني حيث حاقت بهم هزيمة ماحقة، ومثلما حدث في كاياو؛ بل ان جيش موغو نابا نفسه ألحق بهم خسائر جسيمة. ولم يسمح لهم القائد العام إلا بمجرّد المرور، برغم إرادته، بعد أن تلقّى أوامر من واغادوغو بهذا الشأن. وبعد معارك دامية عدة وصلت قوّات زامبرما وقد نال منها الضعف إلى مقاطعة لالي المتمرّدة حيث رُدّت على أعقابها في داخل المستنقعات وتمّ القضاء عليها. ولم يتح إلا لشراذم من هذه القوات المتدخّلة الوصول إلى ليو[٢٨]. وشاءت سخرية الأقدار أن يرغم الغزو الأوروبي موغو نابا ملك واغادوغو على الفرار من الأراضي الفرنسية إلى الأراضي البريطانية في ١٨٩٧، في الوقت نفسه الذي هُزم فيه تابعه وسميّه وُبغو حاكم لالي على أيدي الفرنسيين، وأعدم في واغادوغو.

---

(٢٦) انظر ي. تيندريبيوغو (Y. Tiendrebeogo)، ١٩٦٤، ص ٤٨ و ٤٩.

(٢٧) انظر م. إيزار (M. Izard)، ١٩٧٠، الجزء الأول، ص ١٨٣ وما بعدها.

(٢٨) انظر ي. تيندريبيوغو (Y. Tiendrebeogo)، ١٩٦٤، ص ٧٠ و ٧١.

وكانت هيمنة تاتِنغا بادية للعيان في المناطق الشمالية من أراضي موسي؛ غير أن انحلالها كان أيضًا واضحًا في القرن التاسع عشر. وبخلاف عمليات قليلة تمّت لأغراض التوسّع والضمّ، كما حدث في مملكتي ياكو وتاتِنغا، كانت تدخّلات ياتنغا خلال هذه الفترة ردود فعل لتهديدات خارجية؛ وخير مثال على ذلك عمليات جيلغوجي، وحرب أهلية استطال أمدها بين المطالبين بالعرش الذين لم يمتدّ العمر بمعظمهم لوقت يكفي حتى لإجلاسهم عليه.

وكانت المحاولتان الرئيسيتان لضمّ الأراضي عن طريق الغزو هما المحاولتان اللتان قام بهما نابا توغوري (١٨٠٦–١٨٢٢) ضد ياكو[٢٩]. غير أن السيد الأعلى في هذه المملكة – الواقعة بين موغو نابا ملك واغادوغو ونابا ياتنغا – كان أكثر خضوعًا لنفوذ أولهما. وقد نجح نابا سيلِم ملك ياكو – الذي خلعه نابا توغوري ملك ياتنغا عن عرشه – في استعادة سيطرته بعد عام بمساعدة من جاره العظيم في واغادوغو ولا ريب.

وكان من المحتّم أن تؤتي العمليات التي وجّهت ضد ريزيام ثمارها. وما حدث في واقع الأمر هو أن هذه المملكة – التي لم تكن عاصمتها سابسي تقع في الوسط وإنما في المنطقة الجنوبية – بذلت قصارى جهدها للصمود على هذا الجانب وخاصّة ضد ملوك بوسوما الأقوياء. ولم يعد الشمال – الذي لم يكن يتّصل بالمنطقة الجنوبية إلا عن طريق ممر ضيّق غير آهل بالسكّان – على صلة وثيقة بالقاعدة الجنوبية للمملكة. ومن ناحية أخرى، كانت هذه المنطقة الشمالية قد أصبحت منذ حكم نابا كانغو خاضعة لنفوذ ياتنغا وضغوطها. وقد أدّت الحملات التي قادها كل من نابا توتيبالبو (١٨٣٤–١٨٥٠) ونابا يمدي (١٨٥٠–١٨٧٧) إلى ضمّ إقليم تيتاو وتولفي بصورة كاملة، الأمر الذي ضاعف من عزلة رئاسة رومبا في مِنغاو عن رئاسة تولفي. وقد عيّن قائد عسكري – كان أصله عبدًا – في تيتاو، ووضع سيد زيتنغا في تيكاري تحت مراقبة دقيقة من رئيس كوسوكا وأخضع لقيود مشدّدة ممّا حدا به إلى التقرّب من أخيه نابا داتنغا، بل من ملك ريزيام.

أضِف إلى ذلك أن الحملات البالغة الصعوبة التي شُنَّت في ريزيام – وهي بلاد وعرة – كلفت ياتنغا غاليًا، بما في ذلك حياة نابا توتيبالبو. كذلك كانت المكاسب التي أحرزت في الحملات ضد جيلغوجي فادحة التكلفة. وكانت الحدود مع أمبراطورية ماسّينا قد أصبحت عندئذٍ أوضح تحديدًا بطبيعة الحال، ولكن تدخّلات موسي قوّت من عزيمة جيلغوجي على أن تكون مستقلّة عن ياتنغا[٣٠].

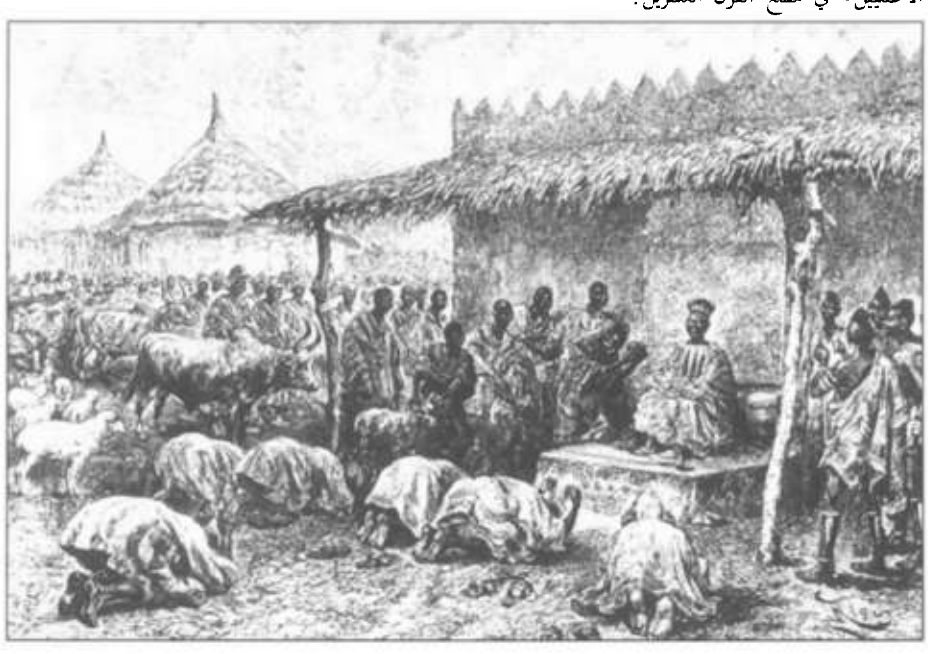
وكانت بذور الفوضى والحرب الأهلية قد غرست بالفعل عندما انتُخب نابا توغوري في مطلع القرن التاسع عشر ضد إرادة إخوته العديدين. وكان الغرماء يتلاحقون بسرعة في كثير من الأحيان إلى حد أنهم كانوا يتولّون الحكم بالتناوب أو حتى في وقت واحد، ومع كل منهم عشيرته وعاصمته. وكان ذلك هو واقع الحال بالنسبة إلى نابا وُبغو ونابا نيامبيموغو من جانب،

---

(٢٩) انظر د. ناكانابو (D. Nacanabo)، ١٩٨٢.

(٣٠) انظر م. إيزار (M. Izard)، ١٩٧٠، الجزء الثاني، ص ٣٥٠.

اللوحة ٤.٢٥: شخصان يرتديان قناعين من أقنعة الموسي. وربّما كانا من «كهنة الأرض» يمثّلان سلطة السكان الأصليين، في مطلع القرن العشرين.



اللوحة ٥،٢٥: موغو نابا سانم يتلقّى التحية من رعاياه. ١٨٨٨.

وبالنسبة إلى نابا كوروغو ونابا راغونغو من جانب آخر. وكان الأمراء يحشدون جيوشهم من بين صفوف السان (سامو) في غومبورو (رماة السهام) و/أو الفولاني في تيو (الفرسان) بغية إملاء قراراتهم السياسية بقوة السلاح[٣١].

وجملة القول هي أن تطوّر ياتنغا التاريخي كان يتّجه صوب العالم الخارجي في القرن التاسع عشر – مثلما فعل في القرن الثامن عشر – إلا أن التحديات والأخطار أصبحت أشدّ فداحة. وفي عهد نابا باوغو (١٨٨٥–١٨٩٤) الذي كان يتمتّع بمساندة أبناء ساغا (في ما عدا عشيرة توغوري) اندلعت الصراعات بين الأخوة الأشقّاء. وكان أبناء ساغا قد بدأوا ينقسمون بدورهم إلى عشيرة توتيبالبو وعشيرة يمدي. واتّفقوا في نهاية الأمر على تنصيب نابا باوغو، ولكن هذا القرار قوبل على الفور بتحدّي أبناء توغوري وأتاح ذلك فرصة مثالية للتدخّل الفرنسي[٣٢].

مرتفعات الفولتا الغربية والجنوبية

صمدت المجموعات والعشائر الأسرية التي كانت موجودة في هذه المنطقة والتي كانت تفتقر في معظمها إلى سلطة مركزية، صمودًا حسنًا أمام هزّات العصر. وقد شهدت المنطقة لقرون طويلة توغّل قبائل الديولا والماركا الذين طوّروا عن طريق التزاوج مع السكّان المحليين مجموعات ثقافية واجتماعية واقتصادية جديدة، كان من نماذجها شعب بوبو – جولا. ولا ينبغي لنا مع ذلك أن نرسم خطًّا نظريًّا بحتًا يفصل بين الشعوب ذات السلطة المركزية وغيرها. والواقع هو أن المركزية يمكن أن تتّخذ أشكالًا غير سياسية مثلما كان عليه الحال في مجتمع بورو الذي وجد لدى السِنوفو، وهو مجتمع دينِي واسع النطاق إلى أقصى حدّ كان يتولّى تحديد المراتب الاجتماعية. ولا عجب إذن أن تتمكّن شعوب لم يكن يوجد فيها سوى تنظيم سياسي محدود من الصمود للعواصف الهوجاء التي جاءت في القرن التاسع عشر بعكس ما حدث لمجتمعات كانت تتمتّع ببنى سياسية أكثر تقدّمًا. وتعيننا هذه الملاحظات على تفهّم التاريخ العاصف للمجموعات الفولتية في هذه المنطقة خلال القرن التاسع عشر: غزوات، وهجمات وقائية، ومقاومة، وتطويع، وتزاوج. ومع أن السكّان المحليين الأكثر استقرارًا كانوا بوجه عام يرفضون بشدة – بقدر أو بآخر – المحاولات المبذولة للسيطرة عليهم من جانب مجموعات الماندي، والموسي، والزِرما، والماركا، والفولاني، إلا أنهم تعوّدوا على وجودهم ونشاطهم الاقتصادي؛ وكانوا يرتحلون عندما يصبح الضغط السياسي أو الاستغلال الاقتصادي شديد الوطأة. ولا يسعنا إلا أن نقتصر هنا على أمثلة قليلة في هذا الصدد.

(٣١) المرجع السابق، ص ٣٣١–٣٣٣.

(٣٢) انظر ج. كي – زيربو (J. Ki-Zerbo). وقد أتاحت حرب الأشقّاء التي نشبت بين «أبناء توغوري» و «أبناء ساغا» الفرصة أمام التدخّل الفرنسي.

كانت كل من جويريكو وكِنيدوغو قد نشأت في ظل سلطة الكونغ واتارا[٣٣]؛ ولم يعد لهما وجود مع اقتراب أواخر القرن التاسع عشر نتيجة لتوسّع أمبراطورية أخرى من أمبراطوريات ديولا هي ساموري توري[٣٤] في اتجاه الشرق. وقد أنشئت جويريكو[٣٥] في القرن الثامن عشر حول بوبو ديولاسو والمنعطف الشمالي لنهر الفولتا الأسود، وازدهرت بفضل الثورات التي قُمعت بين القوى المتلاحقة التي كانت تهيمن على منعطف النيجر (سيغو، وماسّينا، وأمبراطورية توكولور) وممالك مرتفعات موسي الوسطى. غير أن الأمبراطورية انهارت من كل جانب بعد عهد ماغان أولي واتارا (١٧٤٩–١٨٠٩) وابنه ديوري واتارا، بسبب المقاومة الانفصالية التي أبدتها بعض الشعوب الخاضعة للأمبراطورية، أو هجرة مجموعات صغيرة كانت تحاول هي الأخرى أن تجرّب حظّها. وتحرّرت من نيرها كل من تيبفو، وبوبو جولا، وبولون وغيرها. وقد نجح باكو مورو (١٨٣٩–١٨٥١) في وقف الانهيار لفترة قصيرة؛ إذ تحالف مع تيبفو وبوبو جولا لسحق قوّات كِنيدوغو في أوليني حيث أُسر تيبيا، الملكِ المقبل، وبيع كعبد.

ومن بعده عاد الانحلال إلى سابق عهده، وتمكّنت أسرة من شيوخ ماركا في جنّه من انشاء إقطاعة حول بورومو تحت إمرة مامادو كارانتاو الذي وحّد بين الماركا والموسي والداغاري جولا؛ وطردت قبائل كو المحلية من بورومو. ثم تحرّك مامادو كارانتاو لغزو بوامو (في إقليم البوابا) متحديًا بذلك سلطة الواتارا، وأسّس مملكة وَهابو. وواصل ابنه كاراموكو مختار عمله في بوامو وفي إقليم داغاري وويلي، برغم ما واجهه من صعوبات وما مُني به من فشل.

وكانت كِنيدوغو قد فعلت من الشمال ما كان كاراموكو مختار يحاول أن يفعله في جنوبي غويريكو. فقد كانوا فرعًا بعيدًا من أمبراطورية كونغ يخضع لقبائل تراوري، وهي مجموعة من السِنوفو اعتنقت الإسلام بتأثير من الجولا وأصبحت منظمة في القرن الثامن عشر حول سيكاسو. وفي ما بين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ أسّس لولا سلطة قبائل تراوري على رئاسات سِنوفو الصغيرة. وتأكّد سلطانهم منذ ١٨٧٥ على يدي الملك تيبيا الذي كان حليفًا للفرنسيين؛ وقد اقترب تيبيا من كِيمباغا حاكم كوروغو وتحقّق له النصر في رفع حصار فرضه ساموري على قلعته الحصينة التي شيّدها في سيكاسو، ولكنه مُني بالهزيمة هو الآخر في ١٨٩٠ عند سينماتيالي.

وكان سكّان المناطق الواقعة في جنوب غربي ما يُعرف الآن باسم بوركينا فاسو يعيشون خلال هذه الفترة في ظل مناخ مماثل من الضغط وانعدام الاستقرار والصراع. إذ كانت الهجرات العرقية تسود هذه المنطقة، وكانت قبائل بوا وسيسالا وغان وديان وبيريفور وداغارا وداغارا – جولا يتعقّب بعضها بعضًا وتتصادم وتطرد إحداها الأخرى وتتجمّع معًا وتنفصل في هذه المنطقة. وخاصة طوال العقود الأولى من القرن التاسع عشر.

(٣٣) للرجوع إلى تفاصيل عن نمو أمبراطورية كونغ، انظر **تاريخ أفريقيا العام**، اليونسكو، المجلد الخامس، الفصل ١٢.

(٣٤) انظر الفصل ٢٤ أعلاه.

(٣٥) انظر **تاريخ أفريقيا العام**، اليونسكو، المجلد الخامس، الفصل ١٢.

ولم تكن هذه موجات مدية بشرية بطبيعة الحال[٣٦]. فقد ذكرت م. بير، نقلًا عن مصادرها الشفوية، ان مجموعات صغيرة، تتألف من وحدات عدة أحيانًا، كانت تخرج في عمليات استكشاف «للتحقّق من ملاءمة المكان»، ثم يلحق بها آخرون «بعدما تتحقّق من ملاءمة المكان». والنقطة اللافتة للنظر في هذا المقام هي أن علاقات أسرية وثيقة إلى أبعد حدّ ظلّت قائمة بين هذه المجموعات العرقية برغم تنوّعها بالمعنى الضيّق لهذا الاصطلاح. من ذلك مثلًا أنها كانت كلها تنتمي إلى السلالات الأمومية الأربع الكبرى، وكانت تحمل أسماء أمومية[٣٧]. كذلك كانت كلّها تنطق باللغات الفولتية، وكانت شديدة القرب بعضها من بعض في كثير من الأحيان؛ كما كانت تشترك في عادات ثقافية وجنائزية وأمومية وتكريسية واحدة، وفي أنماط تفرّق المستقرّات، وفي بنى اجتماعية متماثلة، وفي أساليب زراعية متطابقة (زراعة مكثّفة في التربة الغرينية أو المحلية، وزراعة انتشارية في غيرها) الخ. ومع ذلك فقد كانت هناك اختلافات في إطار هذه الجوانب جميعها تكفي لأن تدفع كل مجموعة منها إلى التشبّث بهويتها الخاصّة بكل قواها.

وكانت قبائل كولانغو وتيسي وغان وبوا وديان موجودة في تلك المنطقة بالفعل عند مطلع القرن التاسع عشر. ثم وفدت إليها قبائل اللوبي التي كانت تفوقها عددًا بدرجة كبيرة؛ وقد جاءوا عبر نهر الفولتا الأسود مما يعرف اليوم باسم غانا في مجموعتين في أواخر القرن الثامن عشر. واستقرّت مجموعة الناكو (سكّان السهول) في الشمال، بينما استقرّ سكّان الجبال في الجنوب. وتمكّنوا من طرد قبائل ديان وغان وتيسي بدون معارك كبرى عن طريق وصول سيل لا ينقطع من مهاجرين روّاد قدموا من مناطق ذات كثافة سكّانية مرتفعة واستوطنوا على حساب السكّان المتناثرين؛ وإن كانت قد وقعت صراعات محدودة في مجالات نزاع هامشية. ثم جاءت من بعدهم قبائل بيريفور – من الأصل نفسه – عبر ثلاث طرق رئيسية، واستوطنوا بين قبائل داغارا – ويلي ولوبي، وبين قبائل ديان وبوا، وفي قلب بلاد لوبي. وكانوا أنموذجًا للسلالة المختلطة؛ إذ كانوا قريبين من اللوبي من حيث الثقافة، ومن الداغارا من حيث اللغة، وكانوا ينطقون بثلاث لغات في كثير من الأحيان. وأخيرًا، فقد عبر الداغارا بدورهم الفولتا الأسود من الشرق (الضفة اليسرى) إلى الغرب (الضفة اليمنى) ويمكن تقسيمهم إلى مجموعتين: الداغارا ويلي الذين توطّنوا في الشمال الغربي، والداغارا لوبير الذين توطّنوا على ضفتَي النهر. وكانت هذه القبائل جميعًا تمضي وقتها في ترسيخ وجودها أو في الدفاع عن نفسها؛ ولم يكن ذلك في معظمه لصدّ هجمات من جيرانها المباشرين وإنما لمواجهة فرق الجولا التي كانت تجيء من كل اتجاه والتي كانت تشدّد عليها النكير بدون أن تنجح في إخضاعها.

---

(٣٦) انظر هـ. غيلهم و ج. هيبير (H. Guilhem and J. Hébert)، ١٩٦١، ص ٨٧ وما بعدها.

(٣٧) م. بير (M. Père)؛ كانت هذه الأسماء الأمومية هي: هاين/دا/كامبو – كامبيري/سب – سو – بالي.

شعوب أخرى

تصدق هذه الملاحظات أيضًا على الشعوب الفولتية غير المتمركزة الأخرى مثل غورونسي وبيزا وسامو (سانان) في القرن التاسع عشر. وقد رأينا في ما سبق كيف قامت قبائل زامبِرما بنهب قبائل غورونسي التي كانت تقوم، حتى في الظروف العادية، بدفع جزية ضخمة لممالك موسي المجاورة بينما كانت تندمج معها بصورة ملحوظة عبر القرون. ولم تنجح قبائل بيزا في المحافظة على مواقعها في الجنوب الغربي من كتلة مواغا وحسب، بل انها انتشرت على ما يبدو إلى أماكن أخرى خلال هذه الفترة: «لم تقم ممالك موسي بإجلاء بيزا عن مواقعها على الإطلاق... بل ان من الظاهر أن بيزا كسبت أرضًا جديدة على حساب جيرانها؛ وهذا يعني أن رئاسة بيزا في غارانغو كانت حديثة النشأة جدًّا»[٣٨].

وفي ما يخصّ بلاد السان (سامو) الواقعة في الشمال والمتاخمة لياتِنغا فإنها لم تفتح على الإطلاق ولكنها استخدمت لمرات عديدة كقاعدة للانسحاب و «كملجأ أمين» إبّان الصراعات التي كانت تدور بلا نهاية بين الأسر المالكة في ياتِنغا خلال الفترة موضوع الدراسة. وكان من اللازم أن يحسب حساب لهذه الشعوب وغيرها، شأنها في ذلك شأن رئاسات ماركا التي توطّنت منذ عهد قريب، ومن بينها رئاسة لانفييرا على سبيل المثال. والخلاصة هي أن منجزات الشعوب غير المتمركزة في أواخر القرن التاسع عشر لم تكن ضئيلة في شيء. ففي عام ١٨٨٥ تمكّن ائتلاف يضمّ قبائل بواغا وكو وغورونسي – على غرار الائتلاف الذي نشأ في مكان آخر ضد كونغ بوبو أو سيكاسو – من إيقاع هزيمة مدوية بمملكة زامبِرما. ذلك أن تلك الديمقراطيات القروية الأفريقية، التي كانت تمارس الديانة التقليدية، كانت تتمتّع بحيوية لافتة للأنظار قدر لها أن تؤكّد وجودها على نحو يستثير الإعجاب ضد المستعمرين، وإن كان المؤرّخون لم يعنوا بإبرازها بما فيه الكفاية حتى اليوم.

المناطق الشرقية من هضبة الفولتا

كانت جيلغوجي وليبتاكو الواقعتان في شمالي هذه المناطق تشكّلان منطقة حدودية بين الدولتين الجديدتين في ماسّينا وسوكوتو من ناحية ومملكة ياتِنغا التي أصابها الهرم من ناحية أخرى. وقد استفادت ليبتاكو إلى أقصى حد من موقعها هذا؛ وتمكّنت من دفع قبائل غولمانسيبا التي كانت مسيطرة من قبل في اتجاه الجنوب.

وفي فترة مبكّرة من القرن كانت مجموعات الفولاني ومخيّماتها موجودة في هذه المناطق تحت سيطرة رؤسلاء الفولاني في منعطف النيجر أو رؤساء غولمانسيبا في الجنوب. وفي جيلغوجي كانت قبائل جيلغوبي الفولانية خاضعة في الوقت نفسه لقبائل جّلوبي التي كانت تقوم بخدمتها كرعاة في منطقة تسكنها كورومبا التي كانت تؤدي الجزية هي الأخرى لقبائل جَلّوبي. وقد ثارت قبائل جيلغوبي ضد هذه الأخيرة، ونجحت آخر الأمر في أن تصبح مستقلّة عنها؛

(٣٨) م. ايزار (M. Izard)، ١٩٧٠، المجلد الثاني، ص ٢٢٦.

وربّما كان ذلك بمساندة من مملكة ياتنغا. وقامت في الوقت نفسه بإزاحة نير العبودية عن أعناق السكّان المحليين بقيادة أرستقراطيي كونفي في عهد ملك لوروم الذي كان يتّخذ من مِنغاو عاصمة له وقد أسّس إمارتَي جيبو وباربولي.

وفي ليبتاكو، استقرّت قبائل فيروبي الفولانية – التي جاءت أيضًا من ماسّينا – في ويدو تحت قيادة بيرمالي سالا باتي، وعاشت فيها كرعايا لقبائل غولمانسيبا في كاولا حتى قرابة ١٨١٠؛ ولكن النجاح الذي أحرزه «الجهاد» وقتئذٍ في سوكوتو اكتسب أهمية عظمى في أعين هؤلاء الفولانيين بالنسبة إلى الإسلام والفولانيين جميعًا فتحرّكوا في ثورة عرقية ودينية ضد سادتهم في غولمانسيبا الذين كانوا قد احتفظوا بديانتهم التقليدية[٣٩]. وتبعًا لذلك أرسل ابراهيم سيدو دياندیكو وفدًا إلى سوكوتو كي يطلب من الشيخ عثمان أن يدعو له بالبركة. وعاد الوفد ومعه علم أضفى المشروعية على صراعه ضد غولمانسيبا. وقد قدمت الغارات وعمليات الابتزاز التي كان يقوم بها سادة غولمانسيبا أحداثًا تبرّر للفولاني إعلان الحرب؛ إذ كانوا يقتلون العجول الصغيرة ويريقون اللبن بدون داعٍ أو يقدّمونه للكلاب لشربه؛ كما أوثقت أمرأة فولانية وحلق شعرها، وصودرت بعض التركات، وكانت هذه الأفعال كلها منافية للإسلام وللعادات الفولانية.

وقد أصبح ابراهيم سيدو أميرًا، ولم يكن من قبل أكثر من رئيس للقرية، وهو منصب عيّنه فيه الرئيس الغولمانسي في كاولا، وشنّ حربًا مقدّسة انتهت بدفع غولمانسيبا في اتجاه الجنوب وإن بقيت مناطق واسعة النطاق يقطنها سكّان مختلطون. بيد أن العشائر الفولانية الأخرى (توكولور وواكامبي) عارضت في نمو قوّة ابراهيم سيدو، وأرسلت وفدًا كي يشكو إلى الشيخ عثمان الذي ردّ عليهم بأنه وإن كان من «الأفضل ولا مراء أن تُترك السلطة لمن شاء الله أن يسندها إليه»، إلا أنه يرى لماذا امتنعوا هم عن إعلان حرب مقدّسة برغم أنهم استقرّوا في هذه البيئة «الوثنية» منذ زمن أطول من فيروبي[٤٠]. وقد جرت عادة سوكوتو دائمًا على أن تضع نفوذها السياسي والديني وراء الأسرة المالكة الجديدة وأن تتدخّل أحيانًا – مثلما حدث في ١٨٩٠– لتسوية المنازعات بين المتنازعين على حكم الإمارة. وفي مقابل ذلك كان أمير دوري يقدّم لسوكوتو القليل: فلم يكن يرسل أي مساعدة عسكرية؛ ولم يكن يتيسّر له توريد الجزية السنوية العينية (الحبوب والماشية والعبيد والأقمشة) في معظم الأحيان بسبب عدم سلامة الطرق وخاصّة بعد أن قسّمت الأمبراطورية وأصبحت دوري خاضعة لحكم غواندو. وكانت كل من ثورة كِبّي ومن بعدها ثورة أرِوا وزامبِرما – تشكّل حاجزًا هائلًا بوجه خاص. ولم يكن لحركة الجهاد التي قامت في ماسّينا سوى تأثير ضئيل على رئاستَي جيبو وباربول اللتين كانت الأديان التقليدية سائدة فيهما. أضِف إلى ذلك أنه على الرغم من أن جيبو وباربول كانتا تؤدّيان الجزية إلى حمد الله حتى ١٨٥٨، فإنهما لم تكونا تعتبران نفسهما خاضعتَين لحكم ماسّينا[٤١]، وربّما

(٣٩) هـ. ديالّو (H. Diallo)، ١٩٧٩، ص ٩٧ وما بعدها.

(٤٠) المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٤١) المرجع السابق، ص ١١٨.

كان ذلك يرجع إلى أنه لم يكن لهذه الأخيرة ممثّل محلي. وقد كانتا تتمتّعان باستقلال ذاتي من الناحية العملية على أية حال؛ وكانت الجزية تمثّل إذن مظهرًا من مظاهر التبجيل. وربّما كان يُقصد منها أيضًا استباق أي محاولة ممكنة للغزو. غير أن الجزية كانت من وجهة نظر ماسّينا، على ما يبدو، تعبيرًا عمليًّا عن سيادتها التي كانت ترغب في تعزيزها. وأُتيحت الفرصة في ١٨٥٨[٤٢]، بصدد نزاع حول وراثة الحكم في باربول. وأرسلت حمد الله قوّات تحت قيادة الحاج مودي للتدخّل في المسألة؛ ومُنيت قوات جيبو وباربول وتُنغومايِل – التي كانت قد تمكّنت أخيرًا من تسوية خلافاتها – بهزيمة ساحقة. واستجابت كل من ياتِنغا وداتِنغا – وقد بدأتا تشعران بالقلق – لنداء جيلغوجي؛ وتجمّعت قوّاتهما في بوبي مِنغاو لإيقاع هزيمة موجعة بقائد قوات ماسّينا. وقد عاد هذا الأخير بقوّات كثيفة مع با لوبو. بيد أن سلوك رجال موسي المنتصرين – الذي كان يتّسم بالشدّة والغطرسة – تسبّب في هذه الأثناء باستثارة سخط قبائل الفولاني إلى حدّ دفعهم إلى الثورة وذبح رجال موسي والعودة إلى تحسين علاقاتهم مع ماسّينا.

والواقع أنه كانت توجد في كل من جيبو وباربول أُسر عدة كانت مشتبكة في ما بينها في صراع من أجل السلطة، وكانت تنحو نتيجة لذلك إلى تلمّس مساندة ياتِنغا كلّما تحالف خصومهم مع ماسّينا. وكان ثمة عامل آخر هو الصراع الداخلي بين الرؤساء المحليين والمقاومة المحتدمة من جانب السكّان المحليين من قبائل كورومبا. وفي أواخر القرن كان هؤلاء الأخيرون قد أصبحوا تحت قيادة إمارة أريبيندا يشكّلون خطرًا يكفي لاستحثاث جيلغوجي وليبتاكو على إبرام ائتلاف في ما بينهما.

وكان الطوارق أيضًا قوّة يُحسب حسابها. ففي وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨٠٤ استقرّ طوارق عدالان في المنطقة التي تحمل اسمهم، وبدأوا في الحصول على الجزية من غولمانسيبا وصُنغاي. وقد هزم كل من سوري حما (١٨٣٢–١٨٦١) وبوكار سوري من بعده (١٨٩٠–١٨٩٢) على أيديهم، واضطرّا إلى تحصين دوري بالحواجز الخشبية. ودفع الطوارق في اتّجاه الشرق نتيجة لتعزيز قوّة أمبراطورية ماسّينا، واستقرّ بهم المقام على ضفّتي نهر بِلي.

وكان التنظيم السياسي في ليبتاكو يمثّل محاولة للحفاظ على توازن بين العشائر، وقد انعكس هذا في هياكلها الفعلية. إذ كانت السلطة تنتقل عن طريق سلالة الذكور من سيدو، والد ابراهيم المشار إليه آنفًا والذي تولّى قيادة حركة الجهاد. غير أن قبائل فيروبي قرّرت أو وافقت في ما بعد على أن يشكّل خصومهم من قبائل التورودبه الهيئة الانتخابية التي تتكفّل بتعيين الأمير. وكانت هذه الهيئة تفحص المزايا الشخصية لكل من المرشّحين مثل العدالة والتقوى، والخدمات التي أدّاها، ومدى اتّساع أحلافه الأمومية وما إلى ذلك قبل أن تصدر قرارها في نهاية الأمر. وعن طريق هذه المشاركة وضعت قبائل التورودبه، حتى إن كانت قد

---

(٤٢) أ. هـ. با و ج. داجيه (A.H. Ba and J. Daget)، ١٩٦٢؛ م. إيزار (M. Izard)، ١٩٧٠، المجلد الثاني، ص ٣٣٤ وما بعدها.

حرّمت من ممارسة السلطة بنفسها في مركز يمكّنها على نحوٍ ما من أن تفصل بين المطالبين بالإمارة من أبناء فيروبي، وقد أدّى هذا إلى دمجهم في النظام[٤٣].

وبعد أن يتمّ اختيار الأمير الجديد بصورة مبدئية، كان يقدم لمقابلة توجّه إليه فيها أسئلة مخادعة. وكانت الأضاحي تقدّم ترضية للجان ولثعبان مقدّس. كذلك كانت تصنع طبلة تقليدية جديدة كي تضاف إلى رموز السلطة الممنوحة من مجلس سوكوتو[٤٤]. وكان رأس الأمير الجديد يُلف بعمامة بمعرفة أحد أبناء التورودبه في حضور الإمام الأكبر والقاضي، ثم يحلف اليمين وهو قبالة العلم بأن يحترم الأعراف والمبادئ الإسلامية وبأن يحافظ على رفاهية شعبه. وكانت هذه طقوسًا تنطوي على تجديد سياسي وديني ذي أبعاد كونية بغية تهدئة قوى ما وراء الطبيعة على اختلاف أنواعها. وكانت السلطات الدينية تُعيّن بمعرفة قاضي دوري، وتخوّل سلطة قضائية كمحاكم استئناف؛ كما كانت توجد شبكة من أئمة القرى يرأسهم الإمام الأكبر في دوري.

كذلك كانت بنية السلطة المحلية تهدف إلى ايجاد مكان للعشائر الفولانية الأقدم عهدًا والتي لا تستطيع أن تطمح إلى منصب الأمير. وكان رؤساء القرى (الجورو) يختارون من بين رؤساء الأسر الأكثر عراقة. وكانت جيلغوجي تخضع لنظام مماثل لدمج جميع الأسر في بنية واحدة: إذ كان الرئيس ينتخب من جانب هيئة انتخابية تتألف من الأعيان المتقدّمين في العمر من قبيلة سادابي، أو بعبارة أخرى من جانب ممثّلي السكّان الذين كانت لهم الهيمنة على المنطقة قبل مجيء الجيلغوبي، بينما كان من اللازم أن يكون الرئيس منتميًا إلى هذه الأخيرة. وفي الواقع الفعلي كان الرئيس دائمًا من أسرة نيورغو. وكان شعار المنصب عصا (ترمز إلى تربية الماشية) علّقت عليها أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية. وهنا أيضًا كان الرخاء المادي إبّان حكم الرئيس الجديد يتحقق عن طريق التضحيات التي يقدّمها السّكان المحليون من قبائل كورومبا.

مملكتا البَمبارا: سيغو وكعارته

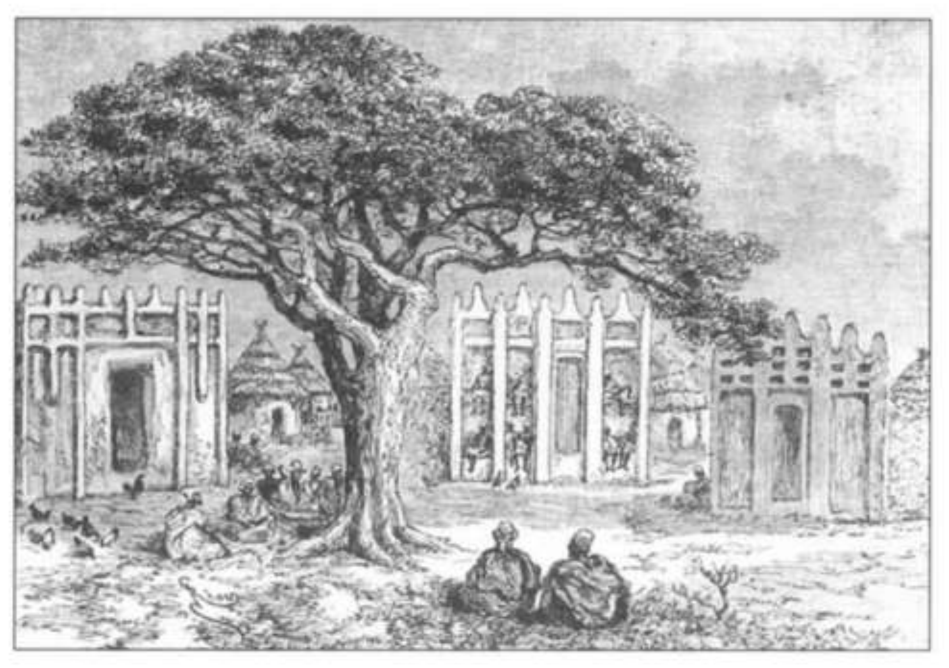
بعد أن بلغت مملكتا سيغو وكعارته ذروة ازدهارهما إبّان القرن الثامن عشر استمرّتا في البقاء على نحوٍ يعكس أكثر جوانب سياساتهما سلبية: أعمال العدوان التي كانت يُنظر إليها على أنها تعبّر عن الشجاعة؛ وشنّ غارات بدون محاولة للتوصّل إلى تنظيم؛ وحروب مستمرّة بين ممالك شقيقة وفي داخل ممالك شقيقة. من ذلك مثلًا أن قبائل الماساسي المتوطنة في كعارته – والتي كانت من أصول ملكية – كانت تنظر إلى حكّام سيغو منذ عهد خلفاء دينكورو، ابن بيتون كوروباري (كوليبالي)، على الأقل على أنهم رؤساء عسكريون يتحدرون من أسلاف من العبيد، أو على أنهم بعبارة أدقّ مجرّد محاربين محترفين. وكانت مملكة سيغو الأكثر سكّانًا هي أقوى المملكتين؛ وكان ملوك سيغو يمقتون الماساسي الذين كانوا يعاملونهم باحتقار شديد. وهذه

(٤٣) هـ. ديالّو (H. Diallo)، ١٩٧٩، ص ١٥٥ وما بعدها.

(٤٤) المرجع السابق، ص ١٦١.

الأوضاع تفسّر لنا تواصل الهجمات التي كانت سيغو تقوم بها ضد كعارته. وكانت هذه الأخيرة تمنى بالهزائم عادة ولكنّها لم تخضع أبدًا[٤٥].

وتتميّز هذه الفترة أيضًا بتزايد أهمية الأمّة التي كانت تسمّى تونجون (وهي أمّة من العتقاء الذين أصبحوا محاربين مرموقين) بعدما بدأوا يستغلّون قوّتهم. ففي الحرب التي نشبت – على سبيل المثال – بين توروكورو ماري (١٨٥٤–١٨٥٦) وأخيه كيغي ماري إمام مسّالا، قرّر هؤلاء – وكانوا يحاربون في صفوف كلا الأخوين – أن يستخدموا ذخيرة فارغة[٤٦]. وعندما أعرب توروكورو عن دهشته من أن أحدًا لم يصب بسوء بين صفوف أي من الجانبين قال له واحد من



اللوحة ٦،٢٥: نماذج من بيوت البَمبارا، ١٨٨٧.

رجال تونجون بصراحة: «لقد تعبنا من حروبك مع شقيقك. ولا بدّ من إيقافها». وتوقفت العمليات بعد ذلك.

وفي مملكة سيغو ذاع صيت مونزون جارا (ديارا) (نحو ١٧٩٠–١٨٠٨) بسبب حملاته لا ضد كعارته وماسّينا وحدهما، بل أيضًا ضد الدوغون والموسي. وقد هزم خليفته دا مونزون (١٨٠٨–١٨٢٧) على يدي سيكو أحمد باري رئيس ماسّينا عندما هرع لمساعدة تابعه أردو ديكو الذي كان فولانيًّا لا يدين بالإسلام. وقد علّمته هذه التجربة أن العدو الرئيسي لم يكن

(٤٥) انظر ل. توكسييه (L. Tauxier)، ١٩٤٢، ص ١٤٣.

(٤٦) المرجع السابق، ص ٩٩.

مملكة كعارته «الصديقة». وكان دا مونزون رجلًا شديد القسوة عديم الضمير(٤٧). وقد وقع خليفته تايفولو (١٨٢٧–١٨٣٩) في خطأ إصدار الأمر بتكبيل حاج عائد من مكّة بالسلاسل: إذ تبيّن أنه لم يكن حاجًّا عاديًا بل كان الحاج عمر الذي لم ينسَ إهانته قط برغم إطلاق سراحه بناء على طلب أعيان المسلمين ومن بينهم تيرنو عبدول.

وقد برزت خلال سنوات الفوضى التي أعقبت حكم تايفولو شخصية ملحمية أسطورية هي شخصية بكري ديان رئيس مجموعة فيروبي الفولانية (فولانيون تحرّروا لخدمة الدولة وإن لم يكونوا كلّهم فولانيين بحال من الأحوال). ولم يقتصر الأمر على نجاح بكري ديان في مقاومة الهجمات التي شنّتها ماسّينا وفي قتل بليسي الرهيب ذاته، ولكنه استولى على قرى عدة، مما أثار البهجة والرضى لدى شعب سيغو. على أن خلفاءه لم يكونوا رجالًا مرموقين في شيء إلى أن جاء علي مونزون جارا الذي هزم ولقي مصرعه على يدي الحاج عمر؛ وبرغم ذلك استمرّت مقاومة البَمبارا تحت قيادة رؤساء منتخبين اتّخذوا مقرّهم في باني على الضفة اليمنى.

وكان مركز الثقل في مملكة كعارته يتنقّل من حوض السنغال إلى حوض النيجر. وإذا كان دِسي كورو قد استغلّ في بدايات القرن الأوضاع غير المستقرّة السائدة في سيغو للاستيلاء على نيامينا، فإن خليفته موسى كورا بو تحالف مع بوندو ضد عبد القادر حاكم فوتا تورو الذي هُزِم وقتل في ١٨٠٧؛ كذلك قام موسى كورا بو بعمليات حربية ضد كاغورو حاكم بِليدوغو وضد الماندِنكا. وفي عهد بوديان موريبا الأكبر (١٨١٥–١٨٣٨) أبرم حلف مع غالام العليا ضد المامي حاكم بوندو الذي كان متحالفًا مع خاسو؛ وقد حقّق خارتانكي انتصارًا حاسمًا في تلك المنطقة عام ١٨١٨؛ بينما قام ابن موريبا بتخريب فولادو في إقليم كيتا.

وفي وجه تطلعات الفولاني والتوكولور التوسّعية، أجرى نانيمبا (١٨٣٩–١٨٤١) وكيرانغو با (١٨٤١–١٨٤٤) مفاوضات للتصالح مع نيارالِن غران (١٨٣٢–١٨٤٣) ومامادي كانديا (١٨٤٣–١٨٥٤) اللذين كانا على أية حال في شغل شاغل بسبب حروبهما ضد جاوارا (دياوارا). وكان ذلك بعد فوات الأوان؛ إذ كان مقدرًا لهم جميعًا، بما في ذلك خصومهم من قبائل الفولاني في ماسّينا، أن يسقطوا أمام حركة الجهاد التي قادها الحاج عمر.

الخلاصة

على هذا النحو كانت البُنى السياسية في وسط وشمال المنطقة التي تناولناها في هذا الفصل في حالة تدهور متزايد خلال القرن التاسع عشر، بل انها كانت تخضع في حالات معيّنة لهيمنة قوى

(٤٧) انظر في هذا الصدد قصته مع ماما دايتورا الذي كان «أكثر الرجال وسامة» في رأي زوجات دا مونزون ولكن دان مونزون، الذي استبدّ به جنون الغيرة، نجح في القضاء على ماما دايتورا غدرًا. انظر ف. مونتيّ (V. Monteil)، ١٩٧٧، ص ٩٢ وما بعدها.

جديدة نشأت في معظمها نتيجة لحركات الجهاد التي قامت في سوكوتو. وقد استغلّت هذه الحركات اهتراء البنى القائمة من داخلها لترسيخ وجودها قبل أن تكتسحها هي بدورها قوى أجنبية أعظم منها.

ولا يوجد تفسير واحد لهذا النوع من التدهوُر، مثلما يمكن أن يحدث في ما لو اننا نظرنا إليه من زاوية النفوذ الخارجي وحده، أو باعتباره جزءًا من استعداد مسبق لمجيء الاستعمار. وما من ريب في أنه نتيجة للعمليات التي كانت دائرة قبل ذلك بوقت ما، كانت الممالك والشعوب التي لم تأخذ بنُظم حكم مركزية توشك أن تصل إلى نقطة تحوّل في تاريخها، في ما يخص شؤونها الداخلية وعناصر النفوذ الخارجي التي كانت تخضع لها.

وقد حاولت ممالك موسي وبَمبارا وديولا – على التوالي – بسط سيطرتها على منطقة تشمل أطراف الصحراء وأطراف مناطق الغابات في وقت معًا. ومع أن أيًّا منها لم تنجح في تحقيق هذا على أساس دائم، إلا أن ما حدث بالنسبة إلى كلّ منها هو أن بلوغ الدولة ذروة قوّتها كان يتزامن مع امتداد حدودها الشمالية – الجنوبية إلى أقصاه؛ وإن كان مركز أمبراطورية البَمبارا في سيغو قد بقي أكثر اقترابًا من محورها الغربي – الشرقي في وادي النيجر. بيد أن انعدام الاستقرار السياسي وتحرّكات السكّان كانا منتشرين على نطاق واسع إبان القرن التاسع عشر. وكانت المذابح الوحشية وحركات الانفصال تجري تحت قيادة الرجال ذاتهم الذين كان من المفروض أنهم يمثّلون السلطة مثل تونديون في سيغو ووزراء بلاط واغادوغو. وبرغم وجود استثناءات بارزة من ذلك، فقد تفاقمت هذه الصراعات من حيث تواترها ومداها؛ وكان الاتجاه إلى الاضطرابات الاجتماعية يرتبط ولا مراء بتزايد الفرص المتاحة أمام القوى الخارجة والمتمرّدين للحصول على الأسلحة واستخدامها في تحدّي الرؤساء الحاكمين.

يضاف إلى ذلك أن الأسرى الذين كانت تلك الممالك تحتاج إليهم كشكل من أشكال العملة تشتري به السلع النادرة وأدوات الحرب، كانوا يموتون بمعدل لم يعد يتواءم أكثر فأكثر مع بقاء المجتمعات المعنية، وخاصّة عندما كانوا يؤسرون من شعوب تدفع الجزية بالفعل؛ لما ينطوي عليه ذلك من تبديد لاحتياطيات السلطات المهيمنة. ونتيجة لوجود فارق زمني – لم يكن غير عادي بحال من الأحوال – لم تفلح القرارات الأوروبية بشأن إلغاء تجارة الرقيق في منعها من أن تصل إلى ذروتها خلال القرن التاسع عشر في عدد من البلدان الواقعة داخل منعطف النيجر وفي الحوض الأعلى لمختلف روافد الفولتا. ولم يكن لعمليات تحرير العبيد وإعادة دمجهم في مجموعاتهم الأسرية سوى تأثير لا يُذكر في التقليل من الآثار المدمّرة لتلك الكارثة التي لم تخف وطأتها حتى أواخر القرن التاسع عشر. والواقع هو أن البلدان التي استمرّت اقتصاداتها تعتمد في بقائها على «موانئ الصحراء» عند نهاية طرق القوافل أصبحت الآن مغلقة ومعزولة بعد أن غدت دول أخرى تفصل بينها وبين الساحل في الوقت الذي انهارت فيه أنماط التجارة الأساسية. وفي ظل هذه الظروف، لم يكن ثمة مناص من أن تتردّى ببطء ولكن بدون رجعة في هاوية التدهور.

وفي هذه الظروف، وكما يحدث غالبًا في فترات الأزمة، اشتدّت الانقسامات الاجتماعية وأدّى ذلك إلى تغيير بنى المساواة النسبية التي كانت مجتمعات الساحل تتميّز بها في أيام صعودها. وكان ثمة عامل آخر يتمثّل في تطوّر الحركات الدينية التي اتّخذت – بعدما كانت تبديه من تسامح تجاه العقائد التقليدية طوال القرون السابقة – موقفًا أكثر تزمّتًا نتيجة لحروب الجهاد التي حققت الانتصار في ليبتاكو واكتسحت دول البمبارا؛ وحتى قبائل يارسي التي كانت تقطن في بلاد موسي – وكانت في ما سبق تتميّز بالمرونة بصدد الشؤون الدينية والسياسية – بدأت تتّخذ مواقف أكثر جمودًا وتعكف على نشر الإسلام. غير أن الدول الإسلامية التي خلّفتها كانت هي ذاتها سريعة الزوال، لأنها كانت ضحية للظروف الموضوعية نفسها التي كانت قد حكمت على تطوّر الدول الأفريقية بصورة مستقلّة بالفشل بالفعل.

ولا يجوز لنا برغم ذلك أن ننسى أنه كان يوجد وراء اختلال البُنى الخارجية للدولة وتمزّقها خلال الفترة موضع الدراسة رجال كثيرون ظلّوا – طوال كل هذه الاضطرابات التي كانت تسفر أحيانًا عن تحرّكات سكّانية مأساوية – يواصلون عملهم بإصرار وثبات من أجل الحفاظ على بقاء المجتمع. ويذكّرنا هذا بأن الأفراد العاديين كانوا، على الرغم من الهزّات العنيفة التي تعرّضت لها مجتمعاتهم، سواء أكانت محلية أم نتيجة لعوامل خارجية، بعيدين كل البعد عن الانهيار حسبما ظهر من قدرتهم اللافتة للنظر على الارتفاع إلى مستوى التحديات الكبرى في أيامهم مثل دخول الاستعمار.

التوترات الاجتماعية – الاقتصادية

الإنتاج والتجارة

كانت الزراعة خلال هذه الفترة أساس النشاط الاقتصادي، بل إلى حد يزيد عما هي عليه الآن. وبرغم أننا نفتقر إلى الاحصاءات، فقد يسعنا أن نقدّر أن ٩٩ في المائة من سكّان المنطقة موضوع الدراسة كانوا يشتغلون بالزراعة، وخاصّة منهم السكّان المحليون المتوطنون. وكانت الأقلية الضئيلة المشتغلة بالتجارة – بخلاف الحرفيين – تتألف في معظمها من مجموعات تنتمي إلى قطاعات من السكّان تعتبر التجارة وسيلة حياتها، أو إلى قطاعات أخرى تولي اهتمامها للغزو: وكان بعض السكّان، مثل الديولا، يجمعون بين النشاطين. وبوجه عام يمكننا أن نقول ان المناطق الساحلية كانت تعمل أساسًا في استيراد الذهب والعبيد وتوريد المنتجات الأوروبية؛ بينما كان الساحل يستورد جوز الكولا ويحصل على الأسلحة من المناطق الساحلية؛ وكان الجانب الأكبر من صادراته يتألف من الملح والماشية والعبيد. وفي ما بين المناطق الساحلية وبلاد الساحل كانت ثمة مناطق سافانا وسيطة تقوم بتوريد العبيد والماشية، بما في ذلك الحمير للاتّجار بها والخيول لاستخدامها في الحرب وفي بلاطات الأمراء، إلى جانب الحبوب والذهب.

وقد تسبّب قيام بريطانيا بإلغاء تجارة الرقيق في ١٨٠٧ في إدخال عنصر اختلال بنيوي في

هذا الوضع، وخاصّة في الجنوب حيث وضعت الرقابة في وقت مبكّر وظلّت مفروضة بصرامة بالغة؛ وإن سُمح بالنخاسة على المستوى المحلي(٤٨). وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر اتّسعت النخاسة بنسبة كبيرة جدًا، وخاصة في منعطف النيجر. ويرجع هذا إلى تزايد أسعار الأسلحة بصورة مطردة، مما استوجب تقديم أعداد متزايدة تدريجيًا من العبيد مقابلًا لها. ولا عجب إذن في أن نجد أن مجموعات بأكملها – مثل الزامبِرما – كانت تتخصّص في استخراج هذا «المعدن النفيس الأسود». ولم يكن مصدر التوريد الرئيسي مقتصرًا على حركات الجهاد الكبرى التي كان قادة المسلمين في الشمال يقومون بتنظيمها ولا على الصراعات الدائرة في إقليم موسي وحسب، بل كانت التجارة تغذّى أيضًا من قنوات عدة كانت تنتزع العبيد من أقوام تنتمي إلى مئات الرئاسات في ما بين أراضي الطوارق والمناطق المتاخمة لمراكز تجارة الرقيق على الساحل. وخلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، كانت الحرب تنشب في كل عقد، وفي كل إقليم تقريبًا؛ وكانت الحرب تعني الأسرى. وكان معظم هؤلاء الضحايا من المجتمعات الزراعية المستوطنة التي كانت أشبه بمزارع حقيقية لتربية العبيد من أجل التجارة. ومن هنا وجدت المناطق التي كان عدد سكّانها أقلّ مما ينبغي داخل الأقاليم التي استنزف سكّانها تمامًا. كذلك كانت الجزية التي تؤدّى في شكل أسرى باهظة الفداحة في كثير من الأحيان. وعندما كان السكّان المحليون يتحرّكون لتنظيم دفاعهم بأنفسهم، كانوا كثيرًا ما يستخدمون كمرتزقة لخوض حروب في أماكن أخرى، مثلما حدث في حالة بعض سكّان غورونسي عندما حاربوا في صفوف الزامبِرما؛ وفي حالة السامو (سانان) عندما اشتركوا في الحروب الدائرة بين الأسَر المالكة في ياتِنغا.

القنوات التجارية

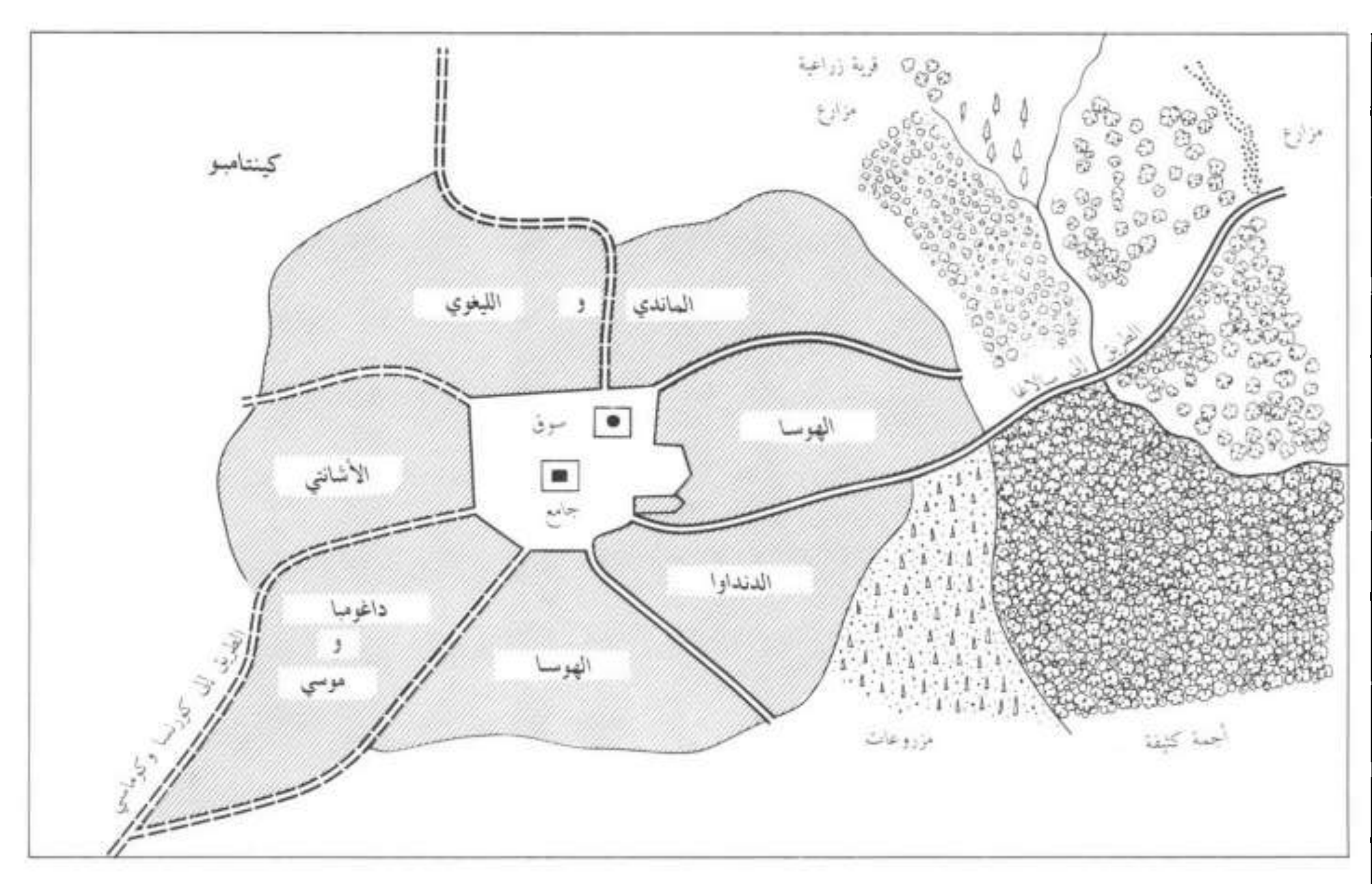
كان الشطر الجنوبي من الإقليم الذي نعرض لدراسته في هذا الفصل – وحسبما لاحظناه آنفًا – مسرح صراع مستميت خاضته مملكة الأشانتي من أجل السيطرة على المراكز التجارية الأوروبية الواقعة على الساحل والتي كانت لها أهمية قصوى لبقائها على قيد الحياة؛ فلم يكن في مقدورها أن تحافظ على السيطرة على القناة التجارية من كلا جانبيها إلا عن طريق الاستيلاء على هذه المراكز. وقد أدّى إلغاء تجارة الرقيق – التي كانت تمثّل تسعة أعشار صادرات ساحل الذهب في أوائل القرن – إلى تغيير الوضع الاقتصادي بصورة مفاجئة. غير أنه بحلول ١٨٤٠ كان زيت النخيل قد حلّ محلّ تجارة الرقيق بالفعل بوصفه المنتج التصديري الأول للمناطق الساحلية، ويرجع الفضل في هذا التطوّر إلى سياسة ماكلين إلى حدّ بعيد. وجاء المطّاط بعد زيت النخيل خلال حقبتَي السبعينات والثمانينات من القرن؛ وأرسى كلاهما أسس تغييرات بنيوية في اقتصادات جنوبي ساحل الذهب.

وبينما كان الجانب الأكبر من ذهب الأشانتي والفولتا ينقل صوب الجنوب، كان جوز

(٤٨) انظر أ. أ. بواهن (A.A. Boahen)، ١٩٧٤، ص ١٧٩.



اللوحة ٧.٢٥: تاجر من الموسي، ١٨٨٨.



الشكل ٢٥.٢: كِنتامبو: مدينة تجارية داخل ساحل الذهب (منقولة عن ل. ج. سِنجر L. G. Singer، ١٨٩٢).

الكولا ينقل صوب الشمال. وبدأت الطرق الممتدّة في اتجاه الغرب عبر كونغ وبونا تهجر بصورة مطردة لمصلحة الطرق الشمالية الشرقية عبر داغومبا وبلاد الهوسا، حسبما أورده توماس بوديتش. وتزايد انتعاش التجارة في الشمال نتيجة لإلغاء تجارة الرقيق في المناطق الساحلية، ولأن الطرق المؤدّية إلى بلاد الفولاني كانت تغلق من وقت لآخر، ولما شهدته بلاد الهوسا من استقرار سياسي بعد انتهاء حركات الجهاد التي قادها عثمان دان فوديو. وما حدث تبعًا لذلك هو أن المنتجات الكمالية المستوردة من أوروبا كانت تحمل إلى الجنوب عن طريق شمال



اللوحة ٨.٢٥: سالاغا في ١٨٨٨.

أفريقيا وفزان وبلاد الهوسا؛ وكانت أحيانًا تنقل إلى الشمال عن طريق ساحل داهومي إلى كانو ومنها إلى منعطف النيجر. وكانت منتجات الحرير والسجّاد المستوردة من تركيا وطرابلس، وكذلك نطرون بورنو وأقمشة الهوسا تجري مبادلتها بجوز الكولا والذهب والمواد القطنية من داغومبا وموسي وماندي وزيت بذرة الشيه والماشية من الساحل السوداني.

ويفسّر هذا ما حققته سالاغا في دولة غونجا من توسّع بالغ خلال هذه الفترة[٤٩]. إذ اضطلعت تلك المدينة بالدور الذي كانت غبويبي (في غونجا) تؤدّيه في ما سبق. وكانت سالاغا نقطة الرحيل إلى ينديي وسانسان مانغو وما وراءهما حتى أراضي الفولتا والهوسا واليوروبا. ويقول ديبوي إن حجم سالاغا كان ضعفَي حجم كوماسي، وكان عدد سكّانها يرتفع إلى ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة. وقد استمرّت تنعم بالرخاء إلى أن انهارت سلطة الأشانتي عندما

(٤٩) انظر ك. أرهين (K. Arhin)، ١٩٧٩، الفصل ٣.

تحوّلت طرق التجارة إلى كينتامبو. وفي ما يخصّ المعاملات كانت المقايضة هي القاعدة العامّة، برغم أن تبر الذهب كان يمكن أن يُستخدم لإبرام الصفقات الأكبر حجمًا، إلى جانب استخدام الصدف الأصفر الذي قرّر ماكلين اعتباره عملة لها قوة الابراء في المناطق الساحلية. وفي لوغوفيلا اكتشف ج. ب. كيتيغا أكوامًا من الصدف الأصفر بجوار قطع من الجرار الخزفية أمكن إعادة تجميعها؛ وكانت قد استخرجت من مواقع معيّنة في منطقة بورا[٥٠].

وبالإضافة إلى ذهب الأشانتي ولوبي، شهدت الضفّة اليسرى للقسم العلوي من نهر الفولتا الأسود – وخاصّة في القرن التاسع عشر – تركيزًا غير عادي لأشخاص من أصول مختلفة يعملون في التنقيب عن الذهب توافدوا من ديان، وداغارا وبوبو – جولا، وبوابا وموسي فضلًا عن سكّان غورونسي المحليين. وكانوا يستخرجون الذهب بأدوات بدائية (المعاول والمجارف والجرار الخزفية والقراع والأوعية). ولأن الرجال وحدهم هم الذين «يستطيعون أن يروا الذهب وأن يقتلوه» فقد كان النظام السائد لتقسيم العمل يسند إلى الرجال مهمّات الاستكشاف والحفر وسحن الكوارتز، بينما كانت النساء يتكفّلن بعمليات حمل الذهب الخام وغسله. وبحلول أواخر القرن كانت نسبة العبيد في هذه المجتمعات قد أصبحت كبيرة (ستون لكل أسرة في قرية بورا)[٥١]. والشيء الذي ينبغي أن نشير إليه في هذا المقام هو أن هذه كانت أعمالًا أسرية أو فردية لا صلة لها بأية دولة تتمتّع بسلطة مركزية. وقد تسبّب غزو زامبِرما في حمل الفلّاحين في بعض القرى في مناطق الذهب على إخفاء أدواتهم في الجبال والتحوّل إلى الحرب؛ وكان الأسير يُباع مقابل ١٠٠٠٠٠ صدفة، والسبية مقابل ضعفَي هذا المبلغ. ومن الواضح أنه لا يوجد تواؤم من جوانب معيّنة بين إنتاج الذهب واصطياد العبيد. ولكن العصابات المغيرة المسلّحة كانت تفضّل العبيد بطبيعة الحال لأنهم كانوا يحقّقون لها أرباحًا أكبر[٥٢]، كما كانوا يستخدمون في غسل الذهب. وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان من الممكن أن ترتفع كمية الذهب التي كانت تُنتج سنويًا في منطقة بورا وحدها إلى ٥٠ كيلوغرامًا[٥٣].

وبينما كان هذا الذهب يحمل في معظمه إلى الصحراء والمغرب، كان الذهب المنتج في لوبي ينقل إلى ساحل الذهب أو ليبيريا. وكان جانب من الذهب يُختزن في شكل تبر أو سبائك في سوق البامبو أو في قطع من القماش تُخبّأ تحت أسطح المنازل أو تدفن في قدور فخّارية. وكان ينقل عبر طرق التجارة المحلية والإقليمية إلى بوبو وسان وجنّه وموبتي أحيانًا، أو إلى

(٥٠) كان سعر صرف قطع الصدف الأصفر الصغيرة – التي كانت تفضّل على القطع الكبيرة – مقابل هذه الأخيرة هو ١٠٠٠٠ قطعة صغيرة مقابل ١١٠٠٠ قطعة كبيرة. وقد أدّى ذلك إلى ظهور أشخاص يشتغلون بصرف العملة كانوا يحقّقون ربحًا قدره ١٠ في المائة؛ انظر ج. ب. كيتيغا (J.B. Kietegha)، ١٩٨٣، ص ١٨٥.

(٥١) المرجع السابق.

(٥٢) بالنسبة إلى تجّار الرقيق كانت الأرباح التي تعود من بيع العبيد تفوق أرباح الذهب بتسعين ضعفًا، وفقًا لما ذكره ف. كاشينسكي، وأورد في المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٥٣) انظر ج. ساغاتسكي (J. Sagatzky)، ١٩٤٠، ص ٥.

كونغ واشانتي؛ أو إلى غاوا (لوبي) أو سالاغا عبر وِسّا ووا؛ أو إلى واغادوغو ومنها إلى بيوتنغا وتِنكودوغو وسالاغا في أحيان أخرى. وكان الذهب يُستخدم في التجارة المحلية لشراء الملح وجوز الكولا وأنواع معيّنة من الثياب (بوبوس) والعبيد والماشية والحبوب. ويذهب ل. غ. بينجر إلى أن قوالب الملح المجلوبة من الصحراء كانت تُعتبر أفضل بكثير من غيرها؛ وكانت تُجلب من تاعودني عن طريق تمبكتو وموبتي وجنّه وبلا وسان ثم تُوزّع في مختلف أنحاء بلاد الساحل والسافانا. ويصدق ذلك على الملح الذي كان يصل إلى سيغو عن طريق ادرار وتشِت. أما ملح البحر المجلوب من الساحل والملح الذي كان يجمع في مصافي الملح النهرية في دابويا فكان يُنقل حتى كونغ. وفي منطقة الفولتا داخل بلاد الساحل طوّر رؤساء جيبو أسلوبًا خبيثًا لتكديس العبيد. فإذا قتل عبد شخصًا ما ثم أسلم نفسه للرئيس فإنه يبرأ ويصبح مِلْكًا لهذا الأخير. وفي حالات السرقة، كان الرئيس يجرّد اللص من ثروته إذا كان غنيًا[٥٤]. وفي أواخر القرن كان سكّان دوري يتألفون من ٥٠ ٠٠٠ حر و٥٠ ٠٠٠ أسير. ومع ذلك فإن هينريش بارث – وهو مسافر ذو عين فاحصة يقظة – عبر المنطقة في ١٨٥٣ لا يحدّثنا بشيء في ما كتبه عن العبيد. ويوحي هذا بحدوث زيادة ضخمة في الاتّجار بالعبيد في المنطقة خلال النصف الثاني من القرن.

وتكفي شبكة الطرق المنتشرة من دوري بذاتها كي تعطينا فكرة عن مدى انفتاح بلاد الساحل للتجارة من كل جانب؛ ولأن تشريع أمبراطورية ماسّينا – بما كان يفرضه من ضرائب باهظة وحظره للتبغ – كان ثقيل الوطأة على تمبكتو فقد حوّل التجّار تجارتهم إلى غاو التي كانت تخضع لسيطرة المغاربة والطوارق الذين كانوا يوجدون بأعداد كثيرة جدًا في دوري. وبينما كان الطريق الذي يربط كيز ودوري عبر باماكو وبانديٰاغارا واقعًا تحت سيطرة الديولا، فقد كان الطريق الذي يربط بين سوكوتو ودوري عبر سانسان مانغو واقعًا تحت سيطرة الهوسا؛ وكان الموسي يستخدمون الطريق ما بين واهيغويا ودوري عبر ياكو وكايا، والطريق ما بين واغادوغو ودوري عبر زيتِنغا وبيوتِنغا. كذلك كانت السلع المستوردة إلى دوري تتضمّن التبغ والحصر والماشية وملح الشمال لمبادلتها بقطع القماش وعمائم الهوسا والمنتجات الصناعية الأوروبية. وكانت المآزر والثياب (البوبوس) تجلب من بلاد الهوسا لمبادلتها بالماشية والملح. كذلك كانت تُجرى مبادلة العبيد وقطع القماش والنحاس المشغول والحمير من بلاد الموسي مقابل جوز الكولا من أشانتي بالإضافة إلى الملح والماشية. وكان التجّار القادمون من بلاد الديولا يبادلون بضاعتهم من أقمشة غينيا والأدوات المعدنية ويرجعون إلى بلادهم بالملح والماشية. وفي جيبو – التي كانت مملوءة بأعداد زائدة من التجّار اليارسي من واهيغويا – كانت المقايضة هي القاعدة العامّة، بينما كان الصدف الأصفر يستخدم في دوري. وفي هذه الأخيرة وجد التجّار أنفسهم – ونتيجة لأنشطتهم – مرتبطين بالعشائر الأرستقراطية التي كانوا متحالفين معها عن طريق المصاهرة في بعض الحالات. غير أنهم كانوا يقطنون في أحياء خاصّة

(٥٤) انظر هـ. ديالّو (H. Diallo)، ١٩٧٩، ص ١٦٩.

بهم في المدينة، وظلّوا مبعدين عن الحياة السياسية.

ويسعنا أن نقول بوجه عام إنه على الرغم من أن أنشطة التجّار كانت هامشية بالقياس إلى الاقتصاد في مجموعه، فقد كان لهم نفوذ نوعي قوي على حياة الكافة. ولسنا نحتاج لإدراك هذه الحقيقة إلى أكثر من أن نتذكّر أهمية المجتمعات المحلية الحدودية – مثل بيغو وكافابا وكِنتامبو واتيبوبو – التي نمت فيها مجتمعات مختلطة بخطى سريعة. وقد كان الناس يتوافدون زرافات ووحدانا إلى سالاغا[٥٥] من كل حدب وصوب (غونجا وجولا وهوسا وداغومبا وأشانتي وفولاني ويوروبا ودندي وبورنو وباريبا وكولانغو وغورونسي وغيرهم) حتى أصبح المكان عالمًا مصغّرًا حقيقيًّا خطا فيه تقسيم العمل خطوة أبعد مما كان عليه الحال في مجتمعات محلية متجانسة: إذ كان ثمة ملاك أراضٍ ومستأجرون وسماسرة ومجموعة متنوّعة من أرباب الحرف والصنائع[٥٦].

التغيير الاجتماعي

يحدث التغيير الاجتماعي بصورة طبيعية في فترات الغليان. وقد صدق هذا على الأراضي الواقعة في منعطف النيجر وحوض الفولتا إبان القرن التاسع عشر. وبرغم ندرة الوثائق المتوافرة عن هذا الجانب من العملية التاريخية فمن الواضح أن التغييرات الاجتماعية كانت أوسع نطاقًا في الدول التي كانت تتمتّع بحكم مركزي منها في المجتمعات التي كانت توجد فيها إدارة لامركزية؛ كذلك كانت أوسع نطاقًا في المناطق الساحلية منها في الأراضي الداخلية؛ كما كانت أوسع نطاقًا في المناطق الإسلامية منها في غيرها. ومع أن المجتمعات المتوطّنة التي لم تقم فيها بنية سلطة حكم مركزي تأثّرت أشدّ التأثّر بما وقع في هذه الفترة من هزّات، إلا أنها وجدت ملاذها في الإخلاص لناموس الحياة التقليدية باعتباره ترياقًا يعصمها من محنها.

وكان وضع العبيد وأبناء الطوائف المنبوذة أشدّ سوءًا في الدول المركزية. وما من شك في أن أعمق هذه الهزّات غورًا هي تلك التي وقعت بين مجموعات الفولاني: وهم في الأصل أقوام من الرحّل كانوا يخضعون لسيطرة غولمانسيبا؛ ولم يلبثوا أن أصبحوا بدورهم خلال أعوام قليلة بعد بدء «الجهاد» سادة يحكمون أقوامًا من الأهالي المحليين أو شعوبًا أنزلوها إلى مرتبة العامة والأسرى والأقنان، وألزموها بالعمل في الزراعة والرعي. كذلك كانوا أرباب حرف وصنائع وشعراء ومغنين. وكان مجتمعهم يُقسم إلى طبقات مرتّبة بعناية بالغة لكل فرد فيها مكان يعرفه. ولم يكن أمير ليبتاكو يحصل على خمس غنائم الغارات وحسب[٥٧]، بل كانت تقدّم إليه الهدايا بالإضافة إلى جزية على المحصول تُعرف باسم الزكاة. وكان رؤساء جيبو يحصلون

---

(٥٥) ل. ج. بنغر (L.G. Binger)، مقتبس في م. جونسون (M. Johnson)، بدون تاريخ، SAL/١٩/١.

(٥٦) انظر ك. أرهين (K. Arhin)، ١٩٧٩، الفصل ٣.

(٥٧) كان من المفروض أن تُسلّم هذه إلى القاضي وفقًا لما تقضي به التعاليم التقليدية، انظر هـ. ديالّو (H. Diallo)، ١٩٧٩، ص ٢٧٤.

بالمثل على الهدايا في مناسبات «التحية»، كما كانوا يفرضون ضريبة على الملح يلتزم التجّار بدفعها. وكان الأرستقراطيون يحشدون لخدمتهم مئات من الأتباع. وبرغم أن أوضاع العبد كانت تتحسّن مع تقدّمه في السن (يمكنه أن يصبح مالكًا) فإن وضع الأسرى تسبّب في إثارة مشكلات معيّنة في ليبتاكو. ذلك أن عثمان دان فوديو نفسه كان قد نصح الأمير بإعتاق العبيد الذين اشتركوا في الصراع في غولمانسيبا. كذلك واجه الأمير سيكو سالو في ١٨٦١ ثورة العبيد التي فجّرها الشيخ عبد القادري الذي كان يتطلّع إلى الاستيلاء على السلطة. ولم ينجح الأمير في استعادة سيطرته على الموقف إلا بعد أن وافق على إعتاق أعداد من العبيد.

وكان أرباب الحرف والصنائع محرومين من الحقوق التي يتمتّع بها الأحرار والنبلاء؛ وقد أنزلوا إلى مرتبة الالتزام بالزواج من أقاربهم الأدنين (الزواج اللحمي). وهكذا كان النبيل يستطيع أن يتزوّج من الجواري العبيد، لكنه لم يكن يستطيع أن يتزوّج من إبنة حداد[٥٨]، وذلك برغم أن الحداد كان مرهوب الجانب لما ينطوي عليه عمله من طبيعة سحرية شأنه في ذلك شأن الشاعر المغني الذي كان كلامه الساحر يعزّز من سلطة الحكّام، بل كان يمنحه جزءًا صغيرًا جدًا منها. وكان أيضًا وسيطًا في المنازعات بين الأفراد والأسر؛ ولم يكن ثمة نقص في الموضوعات التي تستثير التوتّر[٥٩].

وفي مملكة الموسي في واغادوغو كان العبيد يحوّلون إلى خصيان بأعداد كبيرة تكفي لتصديرهم إلى الشمال. أما في أشانتي فكانت كمية «الماشية» البشرية التي يتمّ الحصول عليها مقابل دفع الجزية ضخمة جدًا إلى حد أن ملك الأشانتي قال عندما ألغيت تجارة الرقيق أنه لا يستطيع أن يُطعم أسراه البالغ عددهم ٢٠ ألفًا. وأضاف قائلًا: «إذا لم أقتلهم أو أبعهم، فسوف يصبحون أقوياء وسوف يقتلون شعبي»[٦٠].

ومن الجلي مع ذلك أن العلاقات الاجتماعية بين العبيد ومالكيهم كانت تتميّز بقدر أدنى من العداوة في المجتمعات التي لم تكن توجد فيها بنية سلطة مركزية. وقد قيل إن العبيد الذين كانوا في قرية بورا كانوا يطعمون «مثل سائر الناس تمامًا». وتحدّثنا م. بير بأن كل جماعة فرعية في بلاد لولي كانت تقسم إلى مجموعتين: أبناء وِيا الحقيقيين وأبناء الديا وهم أولئك الذين يتحدرون من سلالة أسرى. وكانت هذه الفئة الأخيرة تتضمّن الأشخاص الذين يجري تبنّيهم بعدما يعثر عليهم ذات صباح أمام الأبواب يلتمسون المأوى من الجماعات أو الغارات. وكانت كلتا الفئتين مدمجة تمامًا في البنية الاجتماعية بوصفهم مصادر للإنتاج والنسل. ويعني هذا أن

---

(٥٨) استمرّ الحال على هذا النحو في ياتنغا حتى وقت متأخّر من القرن العشرين.

(٥٩) يُروى أنه إذا صدر الأمر لرئيس إحدى القرى بأن يورد حصانًا وقام لهذا الغرض بأخذ حصان مملوك لحدّاد، كان كل الحدّادين في ليبتاكو يقومون قومة رجل واحد ويضعون سنداناتهم أمام الأمير قائلين: «الأرض ملك لك، ولكن حديدنا ملك لنا، ولن نصنع بعد اليوم معازق أو معاول أو حرابًا، وإذا شاء الشعب أن يتوقّف عن الزراعة فليُترك وشأنه». وكان الأمير لا يلبث أن يصل إلى اتفاق مع الحدّادين ويردّ إليهم حصانهم، وعندئذٍ يعودون إلى قراهم. هـ. ديالّو (H. Diallo)، ١٩٧٩، ص ١٨٦.

(٦٠) انظر ج. دوبوي (J. Dupuis)، مقتبس في أ. بواهن (A. Boahen)، ١٩٧٤، ص ١٧٩.

العبد كان يعيش في الكوخ نفسه الذي يعيش فيه سيّده الذي كان العبد يخاطبه على أنه «أبوه»؛ وكان عضوًا في المجموعة الأسرية نفسها التي ينتمي إليها هذا الأخير، وكان يخضع للطقوس والتقاليد نفسها ويمارس الأعمال نفسها؛ وكان مالكه يعطيه زوجة، وكان يحوز حقلًا، ومن حقّه أن يكدس الصدف الأصفر حتى يتسنّى له شراء حريّته أو شراء رجل آخر كي يحلّ محلّه. والشيء الذي كان مطلوبًا منه هو أن يبقى في القرية نفسها إلى جانب سيّده[٦١]. ونحن نجد هنا إشارة واضحة إلى وجود سياسة عمدية لاستخدام العبيد كوسيلة لتعزيز العشيرة أو المجموعات الإقليمية.

كذلك أصبحت أنواع أخرى من التوتّر أشدّ حدة في الدول ذات الحكم المركزي خلال هذه الفترة، وخاصّة في الأشانتي، وفي ممالك البَمبارا، وفي ياتِنغا، وفي مملكة واغادوغو وجويريكو: فقد شهدت هذه كلها صراعات بين طبقة السادة أو النبلاء وبين الحكّام. وقد دارت هذه الصراعات في مملكة واغادوغو حيث قرّر موغو نابا كارفو (١٨٤٢–١٨٤٩) أن يوزّع الممتلكات التي صادرها من الأغنياء على الفقراء من عامّة الناس. وفي ما يخصّ إقامة العدالة، كان بابه مفتوحًا أمام النبلاء والعامّة على السواء. وأغلب الظنّ أن هذه السياسة الاجتماعية كانت عاملًا في اندلاع ثورة الأمراء الكبرى التي وقعت في أثناء حكمه بتحريض من ويدي نابا أهم وزرائه.

ويسوغ لنا أن نشير أخيرًا إلى الأراضي الساحلية حيث كانت القوى الدافعة في مجالَي التجارة والتعليم تنتج نمطًا جديدًا في نوعيته من الترتيب الطبقي الاجتماعي. وبعدما انتقل أساس النشاط الاقتصادي من تجارة الرقيق إلى تبادل زيت النخيل والمطاط والعاج والذهب مقابل المنتجات الأوروبية، ظهرت طبقة تجارية جديدة تعمل في تصريف مخزونات من السلع التجارية مقدّمة من الشركات الأوروبية التي كانوا يعملون كوكلاء لها في واقع الأمر. وهكذا بدأت مسيرة حياة عدد من كبار التجّار بإقامة مؤسسات في المراكز الساحلية. وعلى مستويات أدنى، كانت توجد أعداد كثيرة من صغار التجّار الذين كانوا يقومون بدور البائعين المتجوّلين لمن يقومون بالتوريد لكبار التجّار الذين كان هؤلاء البائعون يعتمدون عليهم[٦٢]. كذلك كان تجّار الأشانتي – الذين كانوا يسيطرون على توريد منتجات معيّنة من داخل أفريقيا وهي الأكونكوفر – يشكّلون عاملًا يحسب حسابه[٦٣].

وعلى نحوٍ مماثل إلى حدّ بعيد، ظهرت في مجال التعليم في المناطق الساحلية فئات جديدة أو حتى طبقاتٌ اجتماعية بأكملها؛ وكانت تتربّع على القمة سلالات أسر كبار التجّار مثل أسرة بانِرمانز في ساحل الذهب الذين كانوا يتلقّون تعليمهم – منذ الأعوام الأولى من القرن – في أوروبا أو في كلية فوراه باي (التي تأسّست في ١٨٢٧) في سييراليون. وكان يُنظر إلى أبناء هذه

(٦١) انظر م. بير (M. Père)، ١٩٨٢، ص ٢١٤ و ٢١٥.

(٦٢) انظر ب. كرويكشانك (B. Cruickshank)، ١٩٨٣، الجزء الثاني، ص ٣٠–٩٤.

(٦٣) انظر إي. ويلكس (I. Wilks)، ١٩٧٥، ص ٦٩٩–٧٠٥.

الأسرة على أنهم «جنتلمانات انجليز»، وكانوا هم يراعون ذلك في سلوكهم. وكانوا مقبولين في الدوائر الأوروبية، وارتقوا إلى مناصب مسؤولية كقضاة وقادة حصون وما أشبه. وعلى الطرف الآخر من السلم كانت توجد أعداد كثيرة ممن كانوا يُعرفون تهكّمًا باسم «علماء ساحل الذهب»، وإن لم يُتَح لهم سوى تعليم بدائي. وكان هؤلاء يستخدمون لتأدية أعمال الكتبة لقاء مرتبات هزيلة؛ بينما كان المتعطّلون منهم يضطرّون إلى الترحال خلال الغابات كسماسرة للتجّار الإنجليز أو الأفارقة. وكانوا يُعاملون باحتقار بوصفهم صورًا مشوّهة للمدنية الانجليزية تعيش كالطفيليات على الرؤساء الأميين وأقوامهم. وفي ما بين هذين الطرفين كان يوجد أولئك الأفارقة الذين لم يصلوا إلى درجة عالية من المعرفة ولكنّهم تلقّوا مع ذلك قدرًا حسنًا من التعليم يكفي لتمكينهم من أن يصبحوا تجّارًا أو مديرين مستقلّين في المدن الساحلية[٦٤]. وهكذا أُرسيت أُسس التناقضات الاجتماعية اللاحقة؛ وإن كان ينبغي لنا أن ننوّه على أية حال بأن التعاون بين طبقة منظّمي المشروعات المتعلّمين هو الذي جعل من الممكن إقامة اتحاد الفولاني.

التغيير الديني

كان القرن التاسع عشر في هذه المنطقة فترة تقدّم سريع للإسلام في الشمال والوسط؛ بينما كان يُعاد إدخال المسيحية مرة أخرى في الجنوب. وكان هذان الدينان مرتبطين أكثر من أي وقت مضى باحترام التعليم – الذي يتمثّل في القدرة على الكتابة – وبعالم أوسع نطاقًا بكثير من العالم الذي تحدّه الآفاق المحلية.

وفي الجزء الشمالي من المنطقة، أسفر النفوذ الواسع لحركات الجهاد التي قادها رجال أجلّاء (عثمان دان فوديو في سوكوتو، وسيكو أحمدو في ماسّينا، والحاج عمر تال) عن آثار قوية وباقية مثلما حدث في إمارة ليبتاكو.

وحتى ممالك البَمبارا والموسي جرفتها هذه الفورة التي انطلقت بها أنشطة نشر الإسلام أو تأثّرت بها على أي حال. وكانت ممالك البَمبارا والموسي تسمّى عادة «الحصون التي تحول دون توسّع الإسلام»؛ وإذا كانت هذه التسمية قد صحّت في يوم من الأيام، فإنها لم تكن كذلك ولا شك خلال القرن التاسع عشر حين كان الإسلام قوّة جبّارة لا عند قمّة النظام الاجتماعي في تلك الممالك وحسب، بل في كل جزء من أجزاء مجتمعاتها. ولسنا نحتاج لأن ننظر إلى أبعد من مملكة سيغو في عهد مونزون جارا في أوائل القرن؛ إذ استعانت والدة الحاكم، وكان اسمها ماكورو، بعدد من رجال الدين المسلمين من سيغو سيكورو وتيغو للتوفيق بين الملك وأخيه نايناكورو دا. وقد سأل خلفه مونزون جارا واحدًا من هؤلاء العلماء المسلمين كان صديقًا له أن يعطيه طلسمًا يكفل له إحراز النصر. وأرسل توروكورو ماري (١٨٥٤–١٨٥٦) ابنه إلى الحاج عمر وطلب منه أن يتكفّل بتربيته؛ والشيء المحقّق هو أن هذه البادرة أغرت

(٦٤) انظر ب. فوستر (P. Foster)، ١٩٦٥، ص ٦٨ و ٦٩.

محاربي الملك بنقض ولائهم له وإغراقه، وبرّروا ذلك لخلفه بقولهم: «لقد قتلنا أخاك لأنه أراد أن يجبرنا على اعتناق الإسلام، ولكنّه كان يبدّد موارد الدولة عن طريق إغداق الهدايا على رجال الدين المسلمين»(٦٥). أما في ممالك الموسي، فإن قبائل يارسي كانت هي الوحيدة التي اعتنقت الإسلام حتى ذلك الوقت، بيد أن قبائل موغو – نابا اعتنقت الإسلام في صراحة في مطلع القرن التاسع عشر، وبدأوا هم بدورهم ينشطون في الدعوة إلى الإسلام.

وقد شيّد نابا دولوغو حاكم واغادوغو مسجدًا، وكان يعامل إمامه بوصفه من الشخصيات المهمّة في بلاطه؛ ولكنه عاد – وكأنه كان يرغب في تجنّب تغيير متطرّف مفاجئ – فنفى ابنه الذي أصبح في ما بعد نابا ساوادوغو، وأقال بواندا رئيس كومبيسيري. وقد انسحب هذان المسلمان المتحمّسان إلى باسان – وارغا وحوّلاها إلى قاعدة دينية. وعندما اعتلى نابا ساوادوغو العرش أعاد بواندا إلى منصبه كرئيس لكومبيسيري التي أصبحت بدورها تربة صالحة لترعرع الإسلام، وأرسل ابنه إلى مدرسة تحفيظ القرآن في سارابإتنغا يارسي.

وفي عهد نابا كارفو، قصد المتمرّد نابا وُبغو – الذي كان يقيم في لالي – إلى إمام واغادوغو، وسأله أن يتدخّل لمصلحته لدى الملك. ونذكر أخيرًا أن نابا كوتو تلقّى تعليمًا إسلاميًا حقًّا، وتوقّف عن محاولة التوفيق بين دينه وبين الطقوس التقليدية، وعهد بممارسة هذه الطقوس إلى وزرائه كما عهد إليهم بإقامة العدالة وفقًا للأعراف والعادات المتوارثة. وقد شيّد مسجدًا عند البوّابة الشرقية لقصره (وكانت هذه البوّابة مخصّصة للنساء وأسرى الحرب)، وكان يؤدّي الشعائر الإسلامية، كما أرسل أحد أبنائه إلى مدرسة لتحفيظ القرآن، بيد أنه تعاون مع نابا بيغو حاكم بولسا من جانب آخر في قمع ثورة ذات أصل إسلامي اندلعت تحت قيادة موديبو مامادو وهو فولاني من فوتا جالون. وقد شعر هذا الأخير، وكان يحمل لقب ولي (أو قديس) بخيبة أمل بسبب موقف «نابا» تجاه جهوده في سبيل الدعوة إلى الإسلام، ولم يتردّد في إثارة حركة تمرّد لقيت مساندة من كل من يارسي ومارانسي (صُنغاي) والفولانيين بوجه خاص. واضطرّ إلى الهرب بينما ذبح أتباعه (أو طلّابه)(٦٦). والواقع هو أنه مع دخول أعداد متزايدة من أبناء الموسي في علاقات تجارية مع المسلمين، وجدوا أنفسهم أيضًا في خضمّ عملية نشر الإسلام. وكانت هذه العملية قد بدأت منذ وقت طويل في الجزء الشمالي من حوض الفولتا واستمرّت تحت رعاية كونغ وجويريكو وبوبو ديولاسو، ثم استمرّت لوقت قصير في فترة لاحقة تحت رعاية ساموري توري. وقد انتشر دين الإسلام في بيئات بوا وسان وغورونسي – التي لم تكن تبدي استجابة شديدة له – بفضل تجّار ديولا وعلماء ماركا (دافنغ) من المسلمين ومن بينهم أولئك الذين كانوا يعيشون في واهابو ولانفيرا.

وفي وسط المنطقة موضوع الدراسة، كان القرن التاسع عشر هو القرن الذي أصبح فيه

---

(٦٥) انظر ف. مونتيّ (V. Monteil)، ١٩٧٧، ص ١٠٠.

(٦٦) انظر ج. شيرون (G. Chéron)، ١٩٢٤، ص ٦٥٣؛ ج. ويذرز – جيل (J. Withers-Gill)، ١٩٢٤؛ ن. ليفتزيون (N. Levtzion)، ١٩٦٨، ص ١٧٠.

الإسلام الدين الأول في داغومبا ومامبروسي وفي سانساني مانغو. وكان الأئمة شخصيات دينية وسياسية في وقت معًا، وفي أشانتي، كان أوزي كوامي (١٧٧٧-١٨٠١) متعاطفًا مع الإسلام. وربّما أسقط عن عرشه لهذا السبب؛ كذلك أعلن أوزي بونسو، من جانبه، ان «القرآن الكريم كتاب قوي وأنا أحبّه لأنه هو كتاب الله العظيم». ويحدّثنا بوديش بأنه كان يوجد في كوماسي نحو ألف من المسلمين تحت قيادة محمد الغامبا المعروف باسم بابا والذي كان ابن إمام مامبروسي، وأنه وُفّق في استغلال منصبه كعضو في المجلس الملكي. وكان التجّار المسلمون من العالم العربي يتقاطرون إلى العاصمة؛ وكانت الأحجبة التي يعدّها الشيوخ (رجال الدين)، وكذلك قمصان القتال بوجه خاص، تُباع بأثمان مرتفعة[٦٧]. ومن المهم ولا شك أن لا نبالغ في تصوير تأثير الإسلام في النظام الديني التقليدي لأمبراطورية أشانتي الذي كان يقترن في التطبيق بالبنية السياسية إلى حدّ بعيد. بيد أن تأثير الإسلام كان موجودًا، وقد بذل هذا الدين قصارى جهده للحيلولة دون خضوع بعض الأمراء للديانة المسيحية ومبشّريها، مثلما حدث أيضًا في حالة بوغاندا في الفترة نفسها تقريبًا.

ومع أن المسيحية لم تظهر في تمبكتو إلا في أواخر القرن مع وصول الآباء البيض، فقد عادت إلى ساحل الذهب في الجزء الجنوبي من المنطقة قبل ذلك بوقت طويل. وكانت كل من إرسالية بازل الانجيلية ومن بعدها إرسالية بريمن قد تأسّست قرب عام ١٨٢٨ في مختلف أنحاء الجزء الجنوبي الغربي من ساحل الذهب (في منحدر اكوابيم، وفي أكرا، واكيم، وأدا ومنطقتَي كيتا وبكي الناطقتين بلغة إوي). وافتتحتا مزارع نموذجية ومدارس تقنية[٦٨]. أما الإرساليات الميثودية - تحت قيادة جورج ماكلين - فقد ركّزت جهودها في الساحل الغربي، واتّخذت من ساحل الكاب قاعدة لها. وعمل توماس بيرتش فريمان - وكان رجلًا يتمتّع بقدرات ضخمة - من دون كلل لإنشاء مدارس ميثودية في شتّى الأنحاء في الداخل وتوغّل إلى مسافات بعيدة حتى بلاد أشانتي وبمحاذاة الساحل حتى بلاد يوروبا[٦٩].

وكان فريمان يسترشد بالمثل العليا لجميعة إلغاء تجارة الرقيق وتمدين أفريقيا التي كان من أهدافها دراسة اللغات الرئيسية وتحويل أهمّها إلى لغات مكتوبة؛ وإدخال المطبعة وصناعة الورق محليًّا، وبحث حالة المناخ في مختلف الأقاليم، وإدخال علم الطب، وبناء الطرق والقنوات لأغراض النقل، وإقامة نظام فعّال للصرف لوقاية الصحة العامة؛ ومشاركة الأفارقة في أحدث المعارف الزراعية؛ وتزويدهم بالمعدات والبذور ذات النوعية الجيّدة؛ وإمدادهم بالمشورة بشأن أفضل المحاصيل للأسواق العالمية[٧٠]. وقد قاموا - مثلهم في ذلك مثل إرسالية بازل - بإنشاء مزارع نموذجية في إقليم ساحل الكاب. وكانت مدارسهم تسمح بدخول البنات

(٦٧) انظر أ. بواهن (A. Boahen)، ١٩٧٤، ص ١٩١-١٩٤.

(٦٨) انظر هـ. و. ديبرونر (H.W. Debrunner)، ١٩٦٧، الفصلان ٦ و٧.

(٦٩) انظر ت. ب. فريمان (T.B. Freeman)، ١٨٤٣.

(٧٠) انظر هـ. و. ديبرونر (H.W. Debrunner)، ١٩٦٧، ص ١٠٤.



اللوحة ٩،٢٥: ورشة نجارة تابعة لإرسالية بارل في كريستيانبُرغ (أكرا). منقولة عن صورة فوتوغرافية أصلية، وربّما كانت ترجع إلى حوالى عام ١٨٧٠.

اللواتي كن يمثّلن ثلاثة أعشار طلبتها في كثير من الأحيان(٧١). والشيء الذي يستثير قدرًا أكبر من الإعجاب هو أنهم عمدوا – بدافع الرغبة في إزالة حاجز اللغة الذي يعوق عمليات التبشير – إلى ترجمة المصنّفات المسيحية الأساسية إلى لغة غا. وفي عام ١٨٧٤ نشر القس ج. غ. كريستالر كتابًا عن قواعد لغة توي، ولا يزال قاموسه عن لغات أكان الذي نُشر لأول مرة في ١٨٨١ هو أفضل قاموس من نوعه(٧٢).

وبرغم الجهود التي بُذلت من جانب كل من المسيحية والإسلام في المنطقة، استمرّت الديانة التقليدية تستحوذ على ولاء أغلبية كبيرة من السكّان؛ وحافظت على بقائها أيضًا إلى جانب الدينين الكبيرين في حالات كثيرة.

خاتمة

نستطيع أن نقول بوجه عام إن الشعوب التي كانت تقطن في أراضي منعطف النيجر وحوض الفولتا مهّدت الطريق أمام العدوان القادم من الخارج نتيجة للصراعات المميتة بين الأشقّاء خلال القرن التاسع عشر بأكمله. ومن المحقّق أنها شجّعت هذا التدخّل أحيانًا لتسوية

(٧١) انظر شهادة القس ج. بيتشام، وأعمال اللجنة الخاصة بشأن تقرير الدكتور مادن، ١٨٤٢، في ح. ميتكالف (G. Metcalfe)، (مدير التحرير)، ١٩٦٤، ص ١٧٦.

(٧٢) انظر ج. ح. كريستالر (J.G. Christaller)، ١٨٧٥، ١٩٣٣.

خلافاتها. ويمكن أن يُقال على أي حال إن جذور هذه العملية كانت تكمن في التناقضات الاقتصادية التي ولّدتها تجارة الرقيق منذ قرون خلت. ومن العسير علينا أن نفهم حركات الهجرة والاستيطان لمجموعات السكّان الجدد، والتوترات الاجتماعية وحتى عمليات التوسّع السياسي والديني إلا في إطار هذه الظاهرة الرئيسية التي كانت تهيمن على القرون السابقة والتي شهد القرن التاسع عشر احتدامها وذروتها في وقت معًا. وعلى هذا النحو كان القرن التاسع عشر، في هذه المنطقة وفي غيرها من أفريقيا، نهاية فترة طويلة جدًّا.

الفصل السادس والعشرون

داهومي وبلاد اليوروبا وبوهو (البورغو) وبنين في القرن التاسع عشر

أ. إي. أسيواجو

منطقة نهري مونو والنيجر باعتبارها موضوع الدراسة

يتناول هذا الفصل المنطقة التي يحدّها نهر مونو (الحدود الحالية بين بنين وتوغو) غربًا ونهر النيجر شرقًا وشمالًا وخليج بنين (المحيط الأطلسي) جنوبًا. وهي في معظمها سهل متموّج يأخذ في الارتفاع عمومًا من الشاطئ نحو الداخل حيث يبلغ أعلى ارتفاعاته في تلال أتاكورا وكوكورو. والغطاء النباتي في مجمله عشبي. أما أنواع الغابات المطيرة الكثيفة فعلًا فتوجد بشكل رئيسي في الجنوب الشرقي أي في منطقة مملكة بنين القديمة التي تقع حاليًا في ولاية بندِل في نيجيريا، كما توجد على نطاق أضيق على امتداد وديان الأنهار الرئيسية.

وتشمل المنطقة جزءًا كبيرًا من «الفجوة» المناخية الشهيرة في جغرافية غرب أفريقيا حيث يمتدّ حزام سافانا المنطقة السودانية الغربية والوسطى عبر منطقة الغابات حتى يصل إلى البحر. وداخل هذه «الفجوة» يقع كل من مملكة فون القديمة في داهومي والنصف الغربي من بلاد اليوروبا وبوهو (بورغو). وتؤدّي عملية الصرف أنهار عدّة منها أنهار النيجر وبنين وأوينا وأوصون وأوغون ويبوا ويمي وأوبارا وزو ومونو.

وهناك أربعة مجالات ثقافية متميّزة وإن كانت مترابطة، وهي الأجا في الغرب واليوروبا في الوسط والبوهو (البورغو) في الشمال والإيدو في الشرق. وكما يمكن توقّعه، ينقسم كل من هذه المجالات الثقافية الرئيسية إلى مناطق فرعية تميّزها سمات مثل اللهجة والبيئة وما يزاوله كل من مجتمعاتها من أعمال. وتُقسم الشعوب الناطقة بالأجا[1] إلى ثلاث مجموعات فرعية هي: الفون

(١) أ .إي. اسيواجو (A.I. Asiwaju)، ١٩٧٩.

الذين سيطروا على مملكة داهومي القديمة؛ والغون الذين كانوا يقطنون في وادي نهر ويمي ومنطقة بورتو نوفو - بَداغري على جانبي الطرف الجنوبي للحدود الحالية بين نيجيريا وجمهورية بنين الشعبية (الداهومي الفرنسية سابقًا)؛ والإيوي بين نهرَي كوفو ومونو في الأجزاء الجنوبية الغربية من جمهورية بنين، حيث كان العدد الأكثر منهم يقطن في المناطق المتاخمة لجنوب توغو وجنوب شرقي غانا. وإلى الشمال والشرق من الفون كان يتجمّع الماهي على هضبة أبومي في باويغنان وسافالو وويزي وداسا - زومي وجاكولو وكوفي. ويظهر في هذه المجموعة أيضًا عدد من سمات المجموعة الثقافية الفرعية للأجا وتقاليد موروثة من علاقات سالفة.

وأوسع المجالات الثقافية انتشارًا على الإطلاق في منطقة نهري مونو والنيجر هو مجال اليوروبا (وتسمّى ناغو في الكتابات السلالية الفرنسية)[٢]. وهي تشمل المنطقة التي تقع فيها اليوم ولايات أوغون ولاغوس وأويو وأوندو في نيجيرا، ونصف إقليم كوارا والمناطق المتاخمة في شرق جمهورية بنين ووسط توغو غربًا. وهناك مجموعات فرعية متعددة منها الفئات صغيرة الحجم مثل الايفي الذين كانت تضمّهم مملكة واحدة، ومنها الايكيتي الذين كانوا يكوّنون عددًا من الممالك المستقلّة. وداخل المنطقة النيجيرية، تتألّف أهم المجموعات الفرعية لليوروبا من الأويو (وهي أكثر المجموعات الفرعية عددًا وكانت أرضها وشعبها موزّعين بين ولايتي أويو وكوارا)؛ والإيبارابا على جانبي الحدود بين ولايتي أويو وأوغون؛ والإيفي والايجيزا في ولاية أويو؛ والايجيبو وكانت موزّعة بين ولايتَي أوغون ولاغوس؛ والايغبا والايغبادو في ولاية أوغون؛ والأوندو والإيكالي والإيكيتي والأوو والأكوكو في ولاية أوندو؛ والأووري والمجموعة الفرعية للإيغبادو المرتبطة بها في ولاية لاغوس. وتنتشر على جانبي الحدود الدولية بين نيجيريا وبنين، من الشمال إلى الجنوب، المجموعات الفرعية للسابي والكيتو والأوهوري والايفونيين والأناغو. وتضاف إلى هذه القائمة الطويلة مجموعات الأنا والايفي والماينبيري في المناطق الوسطى من جمهورية بنين وفي منطقة أتكبامي في توغو.

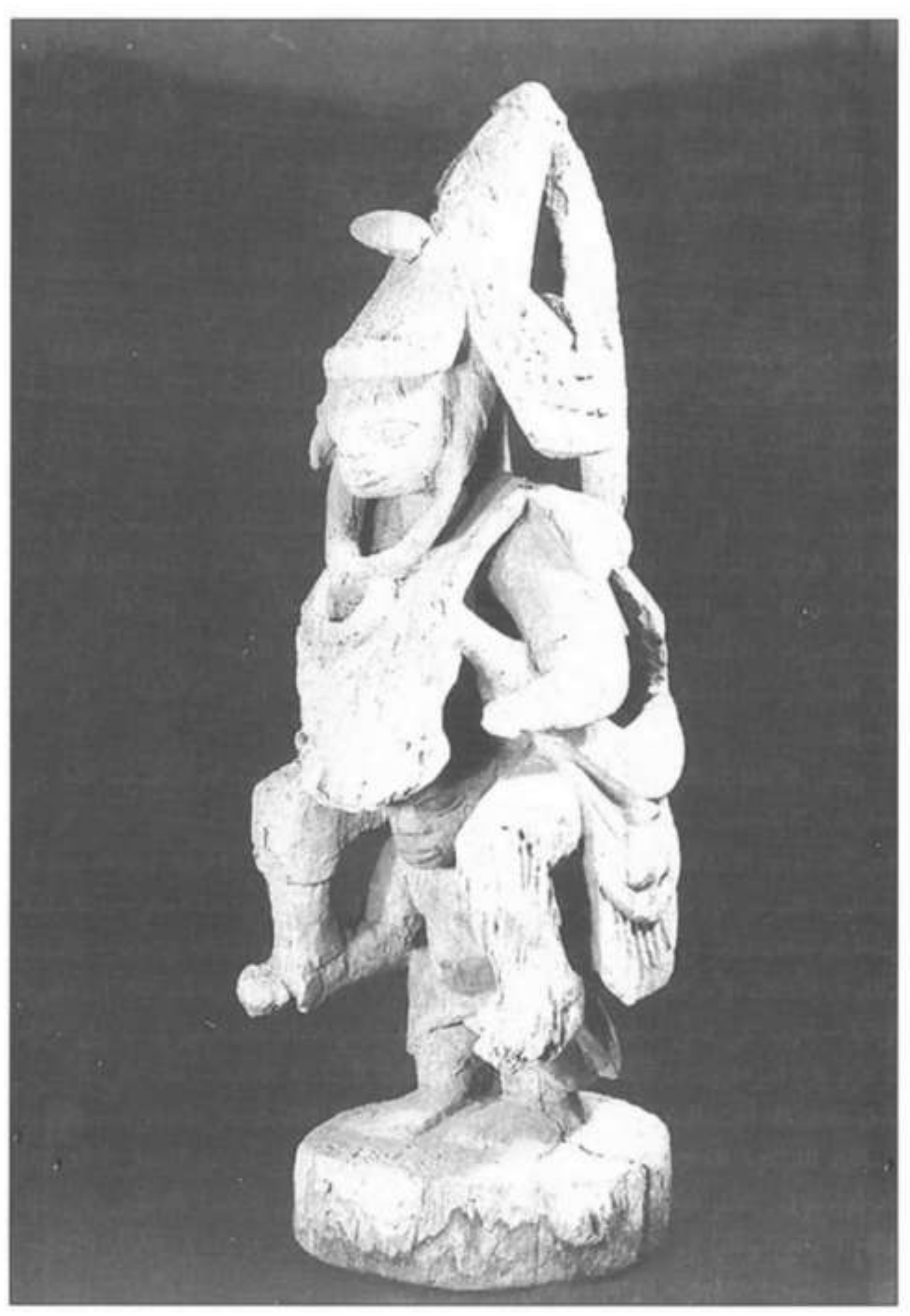
والمجال الثقافي لبوهو تخترقه اليوم الحدود الدولية، شأنه في ذلك شأن بلاد اليوروبا[٣]. ويقع معظم بوسا وإيللو (وهما مركزان من بين ثلاثة مراكز تقليدية للسلطة) في محافظة بوهو الحالية بولاية كوارا والأجزاء المتاخمة من ولاية سوكوتو في نيجيريا؛ أما نيكّي، أكبر المراكز التقليدية الثلاثة، فتمرّ في وسطه الحدود الحالية بين نيجيريا وبنين حتى أن هذا الإقليم والنصف الغربي من المملكة القديمة يقعان في بنين، بينما تقع بقية المملكة داخل حدود ما أصبح اليوم دولة نيجيريا.

وتعكس التقسيمات الفرعية الثقافية إلى حدّ ما التقسيم التقليدي إلى مجموعات فرعية اجتماعية سياسية ومستويات تمايزها. وكما لاحظت بحق مارجوري ستيوارت، نشأت بوهو

---

(٢) د. فورد (D. Forde)، ١٩٥١؛ ج. بيرتو (J. Bertho)، ١٩٤٩؛ إ. ج. باريندر (E.G. Parrinder)، ١٩٤٧، و١٩٥٥؛ ب. ميرسييه (P. Mercier)، ١٩٥٠.

(٣) أو. باغودو (O. Bagodo)، ١٩٧٩؛ م. ستيوارت (M. Stewart)، سيصدر قريبًا.



اللوحة ٢٦،١ : تمثال لمحارب يرتقي كتفي بابالاو (طبيب)، من شمال غربي بلاد اليوروبا، يرجّح أنه نحت بين عامي ١٨٥٠ و ١٨٧٥.

(بورغو) في نهاية القرن الخامس عشر على الأرجح، في شكل مجموعة متماسكة من الدول المستقلّة سياسيًا، تتمثّل مراكز السلطة الرئيسية فيها في بوسا ونيكّي وإيللو. ويبدو أن التكوين المبكّر لهذه الممالك نتج من اندماج مجموعة وافدة – يرجّح أنها أتت من مالي وكانت تتحدّث الماندي – في السكّان الموجودين لتشكيل دولة جديدة وثقافة متميّزة. وهذا الرأي له سند في الروايات المتناقلة عن أصول ممالك بوهو (بورغو). ويبدو أن هناك ما يؤيّده في وجود لغتين رئسيتين لدى البوهو وهما الباتونو (وتسمّى أيضًا باروبا وباريبا وباربا) التي تنتمي إلى المجموعة الفولتائية وتتكلّم بها الغالبية العظمى. والبوكو (وتسمّى أيضًا زوغوينو) وهي فرع جنوبي شرقي من لغات الماندي تتكلّم بها الطبقة الحاكمة أو الوسنغاري.

وتُقسم كل من هاتين اللغتين الرئيسيتين إلى لهجات عدّة متميّزة. فمثلًا تتفرّع عن البوكو أربع لهجات رئيسية، منها بوكو – بوسا في بوسا وواوا؛ وبوكو – نيكّي في نيكّي وسغِبانا وكاندي في جمهورية بنين والزعامات المرتبطة بنيكّي مثل يشيكيرا وكاياما وسنديرو وإليساباريبا وأليبارا وأوكوتا في نيجيريا؛ وتيينغا في إيللو وديكالا وشمال مقاطعة أليبارا. وقد ساعد على تحقيق الوحدة اللغوية للبوهو (البورغو) الثنائية اللغوية التي أقامت جسرًا بين الجماهير والطبقات الحاكمة. ومما وطّد أواصر الوحدة الثقافية المتمثّلة في استخدام اللغة، ما يتناقل من روايات عن الأصل المشترك للممالك والاعتراف المشترك بالبوسا باعتبارها موطن الأسلاف لجميع حكّام البوهو.

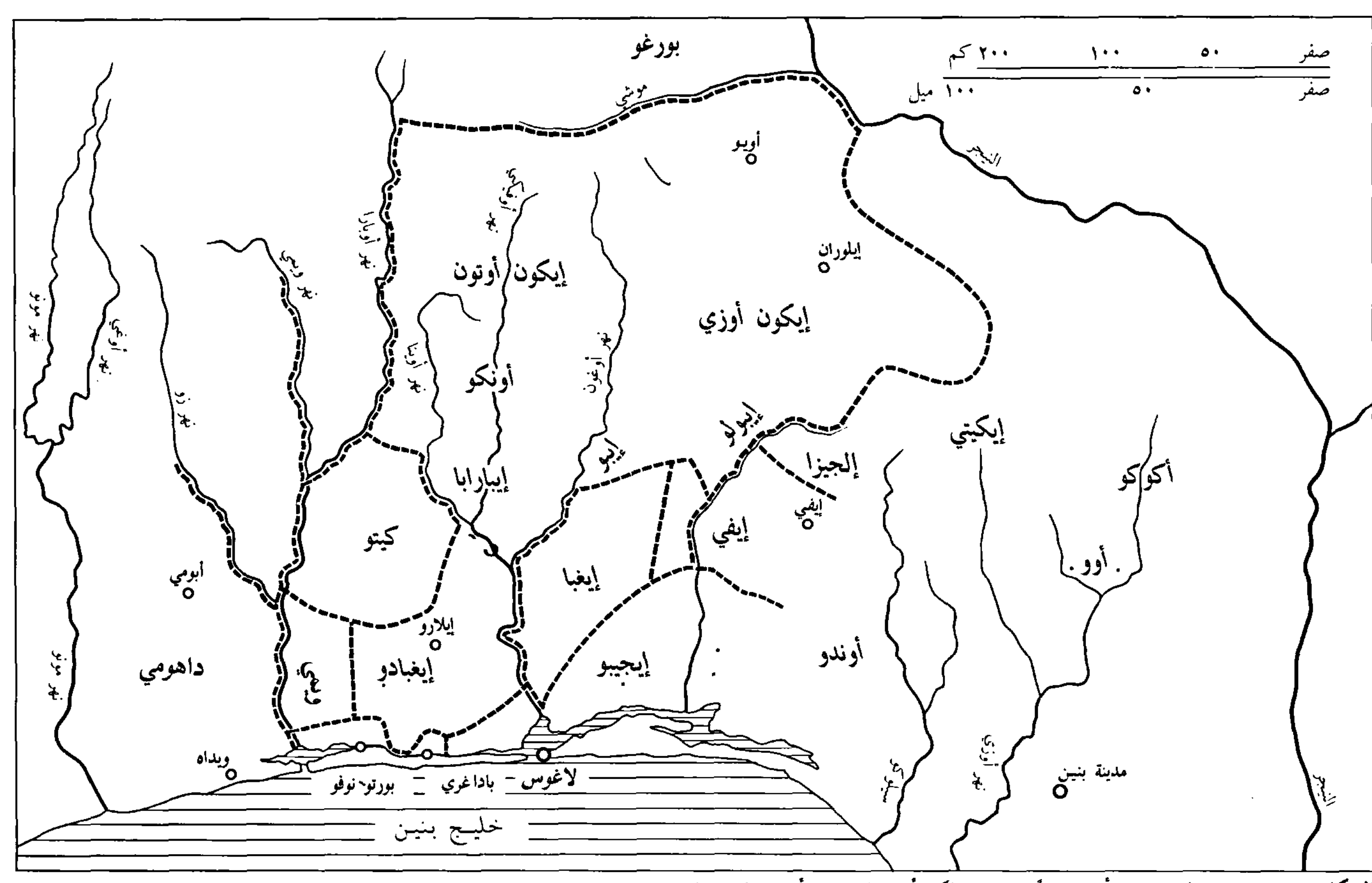
أما المجال الثقافي الرئيسي الرابع في المنطقة فهو مجال الناطقين بالإيدو في مملكة بنين[٤]. وهم لا يضمّون الإيدو في مدينة بنين ومنطقتها الكبرى فحسب، وإنما هناك أيضًا شعوب ترتبط بهم لغويًّا وتاريخيًّا هي الايشان إفبيوساكان والأكوكو إيدو في الشمال والاتسيكيري والأورهوبو والإيسوكو في الجنوب والجنوب الشرقي.

ولم تكن هذه المجالات الثقافية الأربعة الرئيسية مناطق معزولة. ففي بداية القرن التاسع عشر اتّسع نطاق التداخل الثقافي والعرقي في ما بينها إلى درجة تنمّ عن تطوّر مجمّع ثقافي واحد متميّز يمكن أن تعتبر اليوروبا والأجا والبوهو (البورغو) والايدو نظمًا متفرّعة منه. وبغضّ النظر عن أيديولوجية الوحدة التي تبرزها روايات الأصل المشترك الساعية إلى الربط على الأقل بين الطبقات الحاكمة التقليدية في الوحدات الفرعية الثقافية الأربع، كانت هناك عوامل منظورة، لغوية وثقافية واقتصادية وسياسية، تشير إلى وجود علاقات بين هذه المجموعات في المنطقة التي نحن بصدد دراستها. وهذه الروابط التي أكّدتها دراسات عدّة[٥] تشير إلى هجرات متتالية ترتّبت عليها تحرّكات سكّانية وتحرّكات مضادة استمرّت طوال القرن التاسع عشر حتى توقفت

---

(٤) ر. إ. برادبوري (R.E. Bradbury)، ١٩٥٧؛ أ. ف. سي. رايدر (A.F.C. Ryder)، ١٩٦٩.

(٥) تربط روايات الكِسرا أصول اليوروبا بالبوهو (البورغو). وتعتبر ايفي مسقط رأس جميع ملوك اليوروبا وبنين، كذلك يرجع الأجا أصولهم البعيدة إلى ايفي. انظر ف. دي مِديروس (F. de Medeiros)، ١٩٨٤؛ إ. أ. أكينجوغبين و ج. أو. إكيمود (I.A. Akinjogbin and G.O. Ekemode) (مدراء التحرير)، ١٩٧٦.



الشكل ٢٦،١: بلاد اليوروبا – أجا، مبيّنًا عليها مملكة أويو القديمة (أوائل القرن التاسع عشر).

المصدر: ج. ف. أدي أجايي و م. كراودر (J.F. Ade Ajayi and M. Crowder) (مدراء التحرير)، **تاريخ غرب أفريقيا**، لونغمان، ١٩٧٤، ص ١٣١.

مع نشوء الدول التي أقامها الاستعمار الأوروبي على أراضٍ معلومة وداخل حدود منيعة. لذلك يحسن اعتبار تاريخ المنطقة الممتدة من نهر مونو إلى نهر النيجر ليس فحسب شاهدًا على التداخل في ما بين الأجا واليوروبا والباريبا والايدو، بل أيضًا بينهم وبين جيرانهم مثل النوبي والجوكون والكانوري والغباري والهوسا والفولاني في الشمال؛ والايوي والغا والأدانغبي والكروبو والفانتي في الغرب؛ والايجو والإتسيكيري والإيسوكو والأرهوبو والايغبو الغربية والايغالا والاغبيرا والباسا في الشرق.

سقوط مملكة أويو القديمة

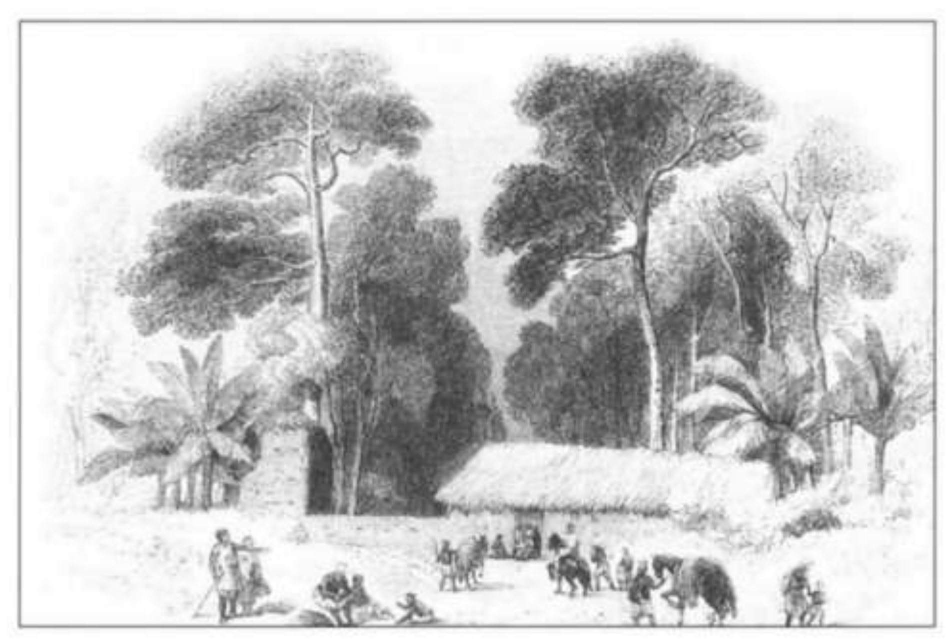
في حوالى سنة ١٨٠٠، كانت القوّة المهمّة الوحيدة التي تبسط نفوذها على معظم الأراضي والشعوب القاطنة في منطقة نهرَي مونو والنيجر هي مملكة أويو القديمة[٦]. فعلى الرغم من أن مركز هذه الدولة اليوروبية الشهيرة لم يتجاوز الأقاليم الواقعة بين حوضي نهري أوصون وأوغون فإن الرقعة التي كانت تجمع منها الجزية وتمارَس عليها سلطتها بدرجات مختلفة أو لها عليها تأثير واضح عسكري وسياسي واقتصادي وثقافي، كانت تشمل تقريبًا النصف الغربي من المنطقة التي يتناولها هذا الفصل.

وفي أقصى الغرب، تحوّلت دولة الأجا في داهومي إلى دولة تابعة تدفع الجزية عام ١٧٤٨ بعد أن تعرّضت لسلسلة من هجمات الأويو منذ حوالى عام ١٧٤٠، وظلّت على هذا الوضع حتى أوائل عشرينات القرن التاسع عشر؛ كذلك صارت بورتو نوفو إلى وضع التبعية ذاته عندما جعل منها الأويو ميناءهم الرئيسي لتصدير الرقيق[٧]. وكان الطريق الذي يربط هذا الميناء بالأويو يمرّ عبر مناطق مجموعتَي اليوروبا الفرعيتين الإيغبا والإيغبادو، اللتين كانت تسيطر عليهما مملكة أويو بإيفاد موظّفين من قبلها (أجيلي) إلى المستوطنات المهمّة للإيغبادو مثل إيلارو ثم ايجانا في ما بعد. وكان اختراق الأويو للإيغبا والإيغبادو أيضًا اختراقًا ثقافيًا واقتصاديًا، فكانت هناك مستعمرات استيطانية للأويو وكان تجّار من الأويو ينشطون في المنطقة[٨]. أما المجموعتان الفرعيتان أو الدولتان اليوروبيتان للكيتو والسابي، فقد احتفظتا بتقاليد الاستقلال السياسي ولكنّهما حافظتا أيضًا على علاقات وديّة مع الأويو وأفادتا من الحماية العامّة التي كانت تؤمّنها المملكة. وعلى غرار الأجزاء الجنوبية الغربية من نوبي، اعترف أيضا البوهو (البورغو) الشرقيون بسلطة «ألافين» (ملك وعاهل) أويو. وفي جميع هذه المناطق التي كانت تقع في «الفجوة» الجغرافية آنفة الذكر، كان يتسنّى لفرسان الأويو أن يتحرّكوا نظرًا إلى الإنفتاح النسبي للبلاد، مما كان يتيح لرجال الأويو سهولة نسبية في الانتقال والاتصال.

(٦) ر. سي. سي. لو (R.C.C. Law)، ١٩٧٧.

(٧) ب. مورتون – ويليامز (P. Morton-Williams)، ١٩٦٤.

(٨) هـ. كلابيرتون (H. Clapperton)، ١٨٢٩؛ ر. لاندر (R. Lander)، ١٨٣٠.



اللوحة ٢،٢٦: مدخل مدينة ايارا التي يقطنها يوروبا الايجيبو، حوالى سنة ١٨٥٥ (إرسالية جليفر، ١٨٥٥).

وهناك من الشواهد ما يشير إلى تداخل الأويو بصورة مستمرّة نوعًا ما في تاريخ الإيفي والإيجيسا والإيكيتي والأوندو والإيجيبو. فبالإضافة إلى الروايات التي سجّلها صمويل جونسون[٩]، ثمة رأي س. أ. أكينتوي القائل بأن «الايكيتي والإيجيسا والإيغبومينا وقعوا هم أيضًا تحت تأثير الأويو في فترات مختلفة وبدرجات متفاوتة»[١٠]. وعلى الرغم من عدم وجود شواهد تثبت قول بيتر مورتون – وليامز بأن الايكي والإيجيسا والأكوكو ربّما كانوا بمثابة «مستودع رقيق» لمملكة أويو[١١]، فإن هناك أدلّة قاطعة على أن الإيجيسا تعرّضوا لضغوط عسكرية من قبل الأويو وأنهم نجحوا في ردّها. وقد فُسّر تشييد الأويو لإيدي والايجيسا لأوسوبغو بأن هاتين الدولتين اليوروبيتين كانتا في حاجة إلى انشاء قواعد أمامية عسكرية لكي تراقب كل منها الأخرى. ويمكن أن تشكّل العلاقات التي قامت بين هذين المجتمعين المتجاورين مقياسًا للتداخل بين الثقافتين المتفرعتين من اليوروبا.

أما العلاقات بين الأويو وبنين فقد توافرت عليها شواهد أوفر وأشدّ وضوحًا[١٢]. فالأسر

(٩) س. جونسون (S. Johnson)، ١٩٢١.

(١٠) س. أ. أكينتوي (S.A. Akintoye)، ١٩٧١، ص ٢٩ و ٣٠.

(١١) المرجع السابق، ب. مورتون – وليامز (P. Morton-Williams)، ١٩٦٤.

(١٢) ج. ف. أ. أجايي في ج. ف. أ. أجايي و م. كراودر (J.F.A. Ajayi in J.F.A. Ajayi and M. Crowder) (مدراء التحرير)، ١٩٧٤

الحاكمة فيهما تدّعي الانحدار من أصل مشترك ليس فقط من الإيفي بل من مؤسّس واحد هو أورانيان. وعلى ذلك حافظ كلاهما على روابط طقسية مع الإيفي. ومما يشهد على المشاعر الأخوية بين الدولتين قلة فرص الاحتكاك بينهما. وكانت سلطة الأويو تقوم على قوّة فرسانها وكانت محصورة بدرجة أو بأخرى في المنطقة شبه المفتوحة الواقعة غربي وشمال غربي المنطقة محل الدراسة، في حين لم تكن التكتيكات العسكرية لبنين مكيّفة إلا للعمليات التي تجري في «الغابات دائمة الخضرة» الشهيرة الواقعة في النصف الشرقي. وبسبب هذا الفارق البيئي كانت الأنشطة التجارية للدولتين أنشطة متكاملة.

والهدف من إيراد هذه التفاصيل هو بيان الموقع المركزي الذي كانت تحتلّه مملكة أويو في تاريخ هذه المنطقة كلها من نهر مونو إلى نهر النيجر، وأن سقوطها في العقد الثالث من القرن التاسع عشر كان من المحتّم أن يحدث هزّات اجتماعية سياسية ليس في بلاد اليوروبا وحدها وإنما أيضًا في داهومي وبوهو وفي مملكة بنين. وعلى حدّ قول ج. ف. أ. أجايي «كان لسقوط مملكة أويو القديمة... آثار خطيرة على الشعوب الناطقة بالأجا في الغرب وعلى أمبراطورية بنين في الشرق»[١٣]. فمع سقوطها بدأت فترة شبه متصلة من الحروب وغاب الاستقرار عن المنطقة موضوع الدراسة. وكان لذلك أثر سلبي لا مناص منه على التجارة الأوروبية على امتداد ساحل خليج بنين، مما أنشأ ظروفًا محلية مؤاتية للتدخّل السياسي في المنطقة والتنافس من قبل بريطانيا وفرنسا ومن جانب ألمانيا في نهاية المطاف.

ومن غير الممكن وربّما من غير الضروري[١٤] عرض تفاصيل سقوط مملكة أويو في هذا المقام. حسبنا الإشارة إلى أنه على غرار ما حدث في مثيلاتها من الدول الراسخة ذات التاريخ الطويل، لم يحدث هذا الأمر فجأة وإنما بدأت علامات الضعف تظهر في القرن الثامن عشر وأخذت تزداد حدة في العقدين الأول والثاني من القرن التاسع عشر.

واتّضحت العوامل الداخلية في الصراع على السلطة بين «الألافين» المتعاقبين ورؤساء الأسر في بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ثم زادتها تعقيدًا بالتدريج تأثيرات خارجية ناجمة عن انكماش تجارة الرقيق عبر البحار وحدث آخر أهم منه هو امتداد حرب الجهاد التي شنّها عثمان دان فوديو نحو الجنوب.

ومن المفارقة أنه منذ القرن الثامن عشر، حين بلغ الأويو أوج انتشارهم وذروة سلطتهم، بدأت تظهر في المملكة علامات التدهور وغدت غير حصينة عسكريًا واقليميًا. فحركة التمرّد التي شنّها الايغبا حوالى عام ١٧٧٤، بقيادة بطلهم الأسطوري ليصابي، أعقبتها هزيمة جيش الأويو أمام البوهو عام ١٧٨٣ وأمام النوبي عام ١٧٩١. وجاء انهيار

---

(١٣) ج. ف. أ. أجايي (J.F.A. Ajayi)، ١٩٧٤، ص ١٢٩.

(١٤) للإطلاع على مزيد من التفاصيل انظر ج. ف. أ. أجايي (J.F.A. Ajayi)، ١٩٧٤؛ ر. لو (R. Law)، ١٩٧٧؛ ج. ف. أ. أجايي و س. أ. أكينتوي (J.F.A. Ajayi and S.A. Akintoye)، ١٩٨٠؛ إي. أ. أكينجوغبين (I.A. Akinjogbin)، ١٩٦٥.

الدولة في ١٨٣٥ في أعقاب فترة من التدهور التام للوضع السياسي الداخلي تمثّل في تولّي الحكم سلسلة من «الألافين» – منهم أَوْلي وماكو – الذين لم يعمّروا طويلًا ولم ينجحوا في مهمتهم، حتى انتهى الأمر إلى فترة انتقالية انهار في أثناءها نظام الحكم طوال قرابة عقدين من الزمن.

وحلّت المرحلة النهائية من سقوط المملكة عندما قامت ثورة أفونجا، القائد العام لجيش الأويو، الذي قام بمساعدة مسلمي الأويو من اليوروبا بمحاولة للاستقلال بإيلورين. فالجماعة المسلّحة المكّونة من أنصار أفونجا من اليوروبا المسلمين سرعان ما تحوّلت إلى قوّة لم يعد في مقدوره السيطرة عليها. ونجح الصالح عليمي – الذي كان معلّمًا صوفيًّا متجولًا من الفولانيين تحالف معه أفونجا في ثورته ضد سلطة «الألافين» – في الأخذ بزمام الجماعة ثم في تصفية أفونجا بالقوة. ثم خلف عليمي ابنه عبد السلام واستقلّ بإيلورين وحرّرها من نفوذ الأويو. وبعد أن حصل على تأييد خليفة سوكوتو وأصبح أول أمير لإيلورين حوّل إيلورين من «اقليم متمرّد على الأويو إلى قاعدة أمامية لحرب الجهاد الفولانية»[١٥].

وكان لانهيار الأويو أشدّ الأثر على النصف الغربي من المنطقة حيث كان تأثير المملكة المباشر قد بلغ أقصاه. وطوال بقية القرن كلها تقريبًا، سادت الموقف حرب شاملة مع ما يقترن بها من انعدام للأمن والاستقرار. فكان لذلك تأثير بالغ على التجارة على الساحل أحدث فيها اضطرابًا شجّع الأوروبيين على التدخّل في سياسات الداخل، وهذا الجانب من تاريخ المنطقة حظي هو الآخر بالعناية والبحث ويتوافر عنه عدد كثير من المؤلفات، ومن ثم لا يقتضي الأمر هنا سوى إيراد عرض تلخيصي له.

إن حرب الجهاد التي شنّها عثمان دان فوديو والتي امتدّت إلى إيلورين نتيجة للأزمة التي حلّت بمملكة أويو القديمة، انتشرت في اتجاهات أخرى لتشمل مناطق يذكر منها بوهو (بورغو) وصابي، وهي مملكة يوروبية مجاورة لها في الشمال الغربي، وكذلك المنطقة المتاخمة الناطقة بالأجا[١٦]. وثمة ما يشير إلى أن عناصر كانت تعتبر مويّدة للجهاد الفولاني كانت تقوم بغزوات لمجتمعات ايغبادو الشمالية[١٧]. وتمخّض الخطر الذي يشكّله الفولانيون عن موقف أدّى بممالك البوهو (البورغو) والأويو أعقبته محاولة يائسة وكان مآلها الفشل، لمواجهة الفولانيين في حرب إيلدووي عام ١٨٣٦. وظلّ التوسّع المستمرّ لخلافة السوكوتو يشكّل خطرًا على بلاد اليوروبا الوسطى جنوبي إيلورين حتى مُني السوكوتو بهزيمة ساحقة في أوصوغبو عام ١٨٤٠.

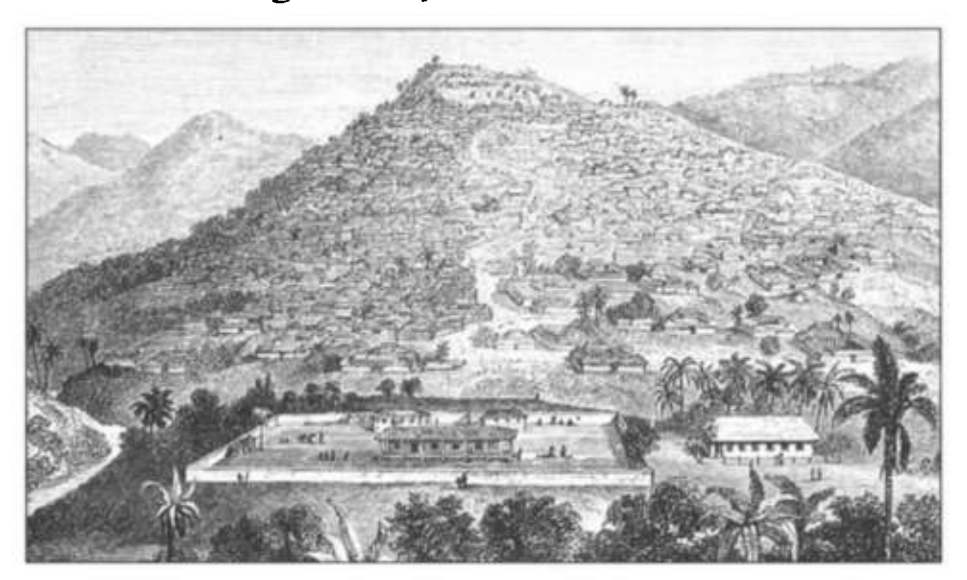
غير أن الحروب التي كان يخوضها اليوروبا في ما بينهم كانت أشدّ تدميرًا من حروب الجهاد التي كانت تشنّ عليهم. ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية: حرب الأوو حوالى

(١٥) ج. ف. أ. أجايي (J.F.A. Ajayi)، ١٩٧٤، ص ١٤٤.

(١٦) د. روس (D. Ross)، ١٩٦٧.

(١٧) أ. إي. أسيواجو (A.I. Asiwaju)، ١٩٧٦.

الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٢٥؛ وحرب الايجاي من ١٨٦٠ إلى ١٨٦٥؛ وحرب ايكيتيبارابو أو كيريجي التي دامت ستة عشر عامًا في ما بين عامي ١٨٧٧ و١٨٩٣[١٨]. وكانت حرب الأوو في أساسها نزاعًا حول السيطرة على سوق أبومو بين الإيفي المتحالفين مع الإيجيبو من جهة والأوو



اللوحة ٢٦،٣: منظر لإيبادان في سنة ١٨٥٤، يتصدّره مجمّع جمعية الإرساليات الكنسية.

بتأييد – في ما قيل – من جيرانهم الايغبا من جهة أخرىٰ. وكان الحلفاء الإيفي والإيجيبو يساعدهم مقاتلون من الأويو ينتمون إلى الأعداد الكثيرة من المهاجرين الذين نزحوا إلى الجنوب في أعقاب الاضطرابات التي عمّت مملكة أويو القديمة.

وأدّت حرب الأوو إلى دمار أوو ونزوح كافّة مجتمعات الإيغبا الأصلية من غابة ايغبا التاريخية إلى الأقاليم الواقعة جنوبًا وغربًا. وفي أعقاب هذه الحرب أنشأ معسكر إيبادان المقاتلون المنتصرون في أوو حوالى عام ١٨٢٩ كما أنشأوا معسكر أبيوكوتا للاجئي الايغبا حوالى عام ١٨٣٠. وكان أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر أيضًا أن أنشأ كورومي إيجاي وأعاد الألافين أتيبا بناء مملكة الأويو وعاصمتها الجديدة أغو – أوجا (وهي اليوم مدينة أويو التي تبعد نحو ٥٠ كيلومترًا شمالي ايبادان). وسرعان ما نمت المستوطنات الجديدة وتحوّلت إلى قواعد قوية جديدة في بلاد اليوروبا يتطلع كل منها إلى تولّي القيادة السياسية التي غدت شاغرة مع اندثار مملكة أويو القديمة. ومن الأمثلة البارزة لهذا الصراع حول الزعامة السياسية حرب ايجاي التي دارت بين الايجاي المتحالفين مع أبيوكوتا من ناحية وايبادان من ناحية أخرى. وبلغت الحرب ذروتها بدمار ايجاي في ١٨٦٢، إلا أنها خلّفت

(١٨) ج. ف. أ. أجايي و ر. س. سميث (J.F.A. Ajayi and R.S. Smith)، ١٩٦٤؛ س. أ. أكينتوي (S.A. Akintoye)، ١٩٧١؛ ب. أوي (B. Awe)، ١٩٦٤.

آثارًا استمرّت حتى نشوب المعارك الأخيرة في ايكورودو عام ١٨٦٥[١٩]. وكان الايكيتيبارابو، كما يدلّ عليهم اسمهم، تحالفًا كبيرًا ضد ابادان يتألف من الايكيتي والايجيزا والايغبومينا الذين انتصرت عليهم ابادان وضمّتهم إلى مملكتها الناشئة بعد أن هزمت ايجاي[٢٠].

وكان من الآثار المباشرة لاندثار مملكة أويو القديمة ظهور مملكة داهومي المستقلّة في أوائل عشرينات القرن التاسع عشر ثم غزواتها المتكررة في بلاد اليوروبا طوال السنوات التي سبقت الغزو الفرنسي سنة ١٨٩٢[٢١]. وكانت مملكة داهومي حوالى عام ١٨٠٠ تبسط نفوذها من نهر ويمي شرقًا إلى نهر كوفو غربًا ومن المحيط الأطلسي إلى خط العرض ٧ شمالًا وهي مساحة تعادل تقريبًا الثلث الجنوبي من المساحة الحالية لجمهورية بنين الشعبية.

وعلى الرغم من أن الاستقلال عن أويو كان هدف السياسة التي اتّبعها جميع ملوك داهومي ابتداءً من كْبِنغلا (١٧٧٤–١٧٨٩)، فلم يكن إلا في مستهلّ عهد جيزو (١٨١٨–١٨٥٨)، أن استطاعوا التحرّر من نير مملكة أويو. ولئن كانت قد حدثت بعض الاضطرابات ومظاهر العنف في بلاد أغبومي، كما يشهد بذلك مقتل أغونغلو (ابن كْبِنغلا وولي عهده) في ١٧٩٧ وعزل أداندوزان (١٧٩٧–١٨١٨) وتولّي أخيه الأصغر جيزو للحكم، فإن داهومي، على عكس مملكة أويو القديمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تميّزت بطول عهود ملوكها.

وكان النجاح في تطبيق المركزية الشديدة التي اشتهرت بها المملكة سببًا من أسباب استقرارها السياسي. وقد ضربت الحركة الأوروبية لمناهضة تجارة الرقيق اقتصاد الدولة الذي كاد ينحصر في هذه التجارة. غير أن سياسة جيزو الاقتصادية كانت تقوم على الاستمرار في تلبية طلب التجّار البرتغاليين على العبيد مع الشروع في الوقت نفسه في تصدير زيت النخيل باعتباره بديلًا لتصدير الرقيق في خاتمة المطاف[٢٢]. وواكب ظهور علامات هذه القوة السياسية والاقتصادية النسبية لداهومي تفاقم أعراض الانحطاط في مملكة أويو القديمة. ويبدو أن هذه العوامل مجتمعة هي التي شجّعت الملك جيزو على إعلان الاستقلال من جانب واحد في أوائل عشرينات القرن التاسع عشر.

وقد درج المؤرّخون على القول بأن أويو ردّت على هذا الإعلان بإرسال حملة بقيادة البالوغون أجاناكو وأن داهومي هزمت جيش الأويو. غير أنه يبدو في الواقع أن مملكة أويو لم يكن في وسعها في عشرينات القرن أن ترسل أي جيش يعتد به لمواجهة تمرّد في منطقة بعيدة بعد داهومي عنها. وقد أثبتت الدراسات أن الجيش الذي قاده أجاناكو ضد داهومي في أوائل

(١٩) ج. ف. أ. أجايي و ر. س. سميث (J.F.A. Ajayi and R.S. Smith)، ١٩٦٤، ص ١٢٠.

(٢٠) ب. أوي (B. Awe)، ١٩٦٤.

(٢١) د. روس (D. Ross)، ١٩٦٧؛ ك. فولايان (K. Folayan)، ١٩٦٧؛ س. أو. بيوباكو (S.O. Biobaku)، ١٩٥٧.

(٢٢) للإطلاع على دراسة حديثة عن السياسة الاقتصادية لمملكة داهومي المستقلّة انظر إ. سوموني (E. Soumoni)، ١٩٨٣.

العشرينات لم يكن جيشًا رسميًا لأويو بقدر ما كان حملة مشتركة من الصابي والكيتو[٢٣]. وكانت تتألف من جند اليوروبا والماهي؛ ويبدو أن أجاناكو ذاته، على الرغم من أنه كثيرًا ما يعتبر «بالوغون» (قائدًا حربيًّا) من أويو. كان ينتمي إلى صابي على ما جاء في روايات محلية موثوقة يتناقلها الفون. وتندرج هذه المبادرة العسكرية في النموذج المألوف للأحلاف العسكرية التي اضطرّ اليوروبا والمجتمعات المرتبطة بهم، الذين كانوا ينعمون من قبل بحماية مملكة أويو القديمة من خطر مملكة داهومي، إلى عقدها للدفاع عن أنفسهم وشنّ هجمات وقائية ضد عدوّهم المشترك بعد اندثار الأويو[٢٤]. وعلى أية حال فقد هزم رجال أجاناكو؛ أما هو فأسره جيزو وأعدمه.

وبدأت داهومي في شنّ سلسلة من الحملات على بلاد اليوروبا في المنطقة الواقعة غربي نهر أوغون لاعتبارات أمنية وبسبب الطلب المستمرّ على الرقيق لتصديرهم وعلى العمّال لزراعة المحاصيل النقدية والمعيشية والحاجة إلى العنصر البشري عامّة لعمليات التضحية الخاصّة بالعادات السنوية. إلا أن هذه الغزوات امتدّت إلى مجتمعات الأجا والماهي والممالك الواقعة شرقي نهر ويمي، بما فيها بورتو نوفو[٢٥].

وفي حين جرى غزو الماهي شمالي أغبومي وبورتو نوفو في الجنوب الشرقي في عشرينات القرن التاسع عشر، كان التركيز في الثلاثينات على مدن في ايغبادو يذكر منها ايجانا وريفوريفو اللتان دمّرتا تمامًا في ١٨٣١ و ١٨٣٦ على التوالي. وكانت ايجانا كما ذكرنا مقرّ مبعوث عاهل الأويو والمركز الرئيسي لجمع الجزية من الايغبادو والمنطقة المحيطة بها وإرسالها إلى العاصمة. وفي الأربعينات ثم في الثمانينات من القرن دمّرت مدينتا أوكيودان وصابي. وبعد أن تعرّضت مملكة كيتو للغزوات المتكررة في أواخر السبعينات قضي عليها في نهاية الأمر عام ١٨٨٦، أي بعد مضي أربع سنوات على إحراق مدينة ايميكو التي كانت هي الأخرى من المدن الكبرى بالمملكة.

وفي الخمسينات والستينات أصبحت مملكة أبيوكوتا الجديدة التي أنشأها الايغبا – اليوروبا تُعتبر في أغبومي خطرًا يهدّد استقلال داهومي. وصار هذا الخطر حقيقيًّا عندما نشطت الايغبا عسكريًّا وحقّقت توسّعًا سياسيًّا في المناطق الغربية من بلاد اليوروبا التي كانت داهومي أيضًا تشنّ فيها حملاتها. وحدثت بينهما مواجهة في ١٨٤٤ بمدينة أدو–أودو التابعة للأووري وبذرت هزيمة داهومي في النهاية بذور العداوة التي استقرّت بينهما في ما بعد. وعلى الرغم من أن الهجمتين المباشرتين اللتين شنّتهما داهومي ضد أبيوكوتا في ١٨٥١ و ١٨٦٤ باءتا بالفشل، فإن الحملة التأديبية التي شنّتها ضد حلفاء الايغبا من الايغبادو أدّت إلى تدمير ايصاغا عام ١٨٦٢

---

(٢٣) د. روس (D. Ross)، ١٩٦٧، ص ٣٧–٤٠.

(٢٤) تضمنت تحالفات أخرى مماثلة في القرن التاسع عشر يذكر منها التحالف بين كيتو وأوهوري، وبين أوكيودان وايبوكيا. انظر أ. إي. أسيواجو (A.I. Asiwaju)، ١٩٧٦.

(٢٥) أ. إي. أسيواجو (A.I. Asiwaju)، ١٩٧٩؛ ت. موليرو (T. Moulero)، ١٩٦٦.

وتخريب المنطقة المحيطة بها. واستمرّت هجمات داهومي على اليوروبا في أعالي نهر أوغون حتى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ولم تنتهِ بالفعل إلا بعد هزيمة مملكة فون أمام الفرنسيين عام ١٨٩٢.

ولم تكن الحروب التي شنّتها داهومي، شأنها شأن سائر حروب تلك الفترة، نزاعات عرقية بالضرورة. ولا ينحصر الدليل على ذلك في حملة داهومي ضد جماعات الأجا في وادي نهر ويمي فحسب، وإنما تثبته كذلك الحرب الشعواء ضد بورتو نوفو في أواخر الثمانينات وأوائل التسيعنات على أثر فسخ الاتفاق الذي كان قد أُبرم في أعقاب غزوات العشرينات والذي ضمن طوال عشرات من السنين بعد ذلك علاقات سلمية بين مملكتَي الأجا والشعوب التي تدور في فلكها.

وقد أدّت الحروب التي دارت في القرن التاسع عشر في النصف الغربي من المنطقة الممتدّة من نهر المونو إلى نهر النيجر إلى حدوث تحرّكات سكّانية وتغيّرات ديمغرافية بعيدة الأثر. ففي المقام الأول جرى استرقاق جماعات اليوروبا وجماعات الأجا المرتبطة بها وإرسالهم على البواخر إلى الأمريكتين، أو إلى سييراليون عندما كانت تصادفها فرق مقاومة الرقّ وتعترض سبيلها. كذلك حدثت في أقاليم غرب أفريقيا ذاتها تغيّرات اجتماعية سياسية ثورية نتيجة لضخامة التحرّكات السكّانية[٢٦]. ففي بلاد اليوروبا أدّت الحرب إلى تدمير مستوطنات يعود عهدها إلى ما قبل القرن التاسع عشر، كما أدّت إلى إقامة عدد كثير من المدن الجديدة وتوسّع كبير في مساحة مدن قائمة. وفي منطقة أويو القديمة، التي عانت من الاستنزاف السكّاني على نطاق واسع، أصاب الدمار مدن المملكة، ومنها مدينة أويو القديمة ذاتها وإيغبوهو وايكويي وايغبون وايريسا وأوجي. ودمّرت أيضًا مدن أخرى من مدن اليوروبا مثل صابي وكيتو وأوو ومجموعة كبيرة من مجتمعات الايغبا ومجتمعات الريمو المرتبطة بها. وأدّى ذلك إلى ظاهرة «أطلال المدن» التي لاحظها الرحّالة في بلاد اليوروبا في القرن التاسع عشر. وحدثت حركة نزوح عامّة للسكّان في اتجاه الجنوب هروبًا من الاضطرابات التي كانت تعمّ المناطق الداخلية في الشمال. ونشأت مستوطنات جديدة منها ابيادان وأبيوكوتا وسَغامو وأوكي – أودان وأيبيدي. وفي نهاية الفترة التي نحن بصددها غدا الساحل وظهيره المباشر منطقة مكتظّة بالسكّان بعد أن كان يتّسم عمومًا بندرة سكّانه في بداية القرن.

وفي المنطقة الناطقة بالأجا، كان الاتجاه العام لحركة السكّان نحو الجنوب الشرقي. وفي القرن التاسع عشر انضمّ اللاجئون الأجا القادمون من وادي نهر ويمي ومن منطقة بورتو نوفو إلى الجماعات التي كانت قد سبقتهم إلى الاستقرار في المناطق المتاخمة لما هو اليوم ولاية لاغوس وولاية أوغون في نيجيريا، وذلك في أعقاب غزو داهومي لمملكتي الأجا الساحليتين، ألآده في عام ١٧٢٤ وويداه في ١٧٢٧[٢٧]. وكان امتداد المجال الثقافي للأجا نحو الشرق على هذا

---

(٢٦) ب. فيرجيه (P. Verger)، ١٩٥٥، ص ٣–١١؛ سي. فيفي (C. Fyfe)، ١٩٦٢، ص ٢٩٢ و٢٩٣.

(٢٧) أ. إي. أسيواجو (A.I. Asiwaju)، ١٩٧٩.

النحو من النتائج البارزة لحروب القرن التاسع عشر التي أدّت إلى الامتزاج العرقي في المنطقة موضوع الدراسة.

لقد أفضت الحروب وآثارها الاجتماعية إلى قيام مجتمع جديد ظهرت معه الحاجة إلى استحداث مناهج وأساليب جديدة للحكم. وأدّى الوضع الجديد إلى تحويل المحاربين إلى طبقة مسيطرة وإلى أفول نجم الطبقة الملكية السابقة. ويصدق ذلك بالأخصّ على منطقة اليوروبا حيث انتقلت السلطة من أيدي «الأوبا» (الملوك) إلى «البالوغون» (القادة العسكريين). ويقف تجريب الدكتاتورية العسكرية في ايجاي تحت حكم كورومي، والصيغة الاتحادية في أبيوكوتا تحت حكم صوديكي، والملكية الدستورية في ابيي تحت حكم كوسوكو – شاهدًا على ما بذل في بلاد اليوروبا في القرن التاسع عشر من جهود تستهدف صوغ دساتير جديدة تلائم إدارة الشؤون السياسية للمجتمع الجديد الذي أسفرت عنه الحروب[٢٨]. ومما يشهد على طابع الاستمرار الذي تتّسم به عملية التكيّف الثقافي هذه اتّباع بعض جماعات الأجا التي تقطن اليوم في نيجيريا أسلوب اليوروبا في تطبيق نظام «الأوبا»[٢٩].

ضعف مملكة بنين

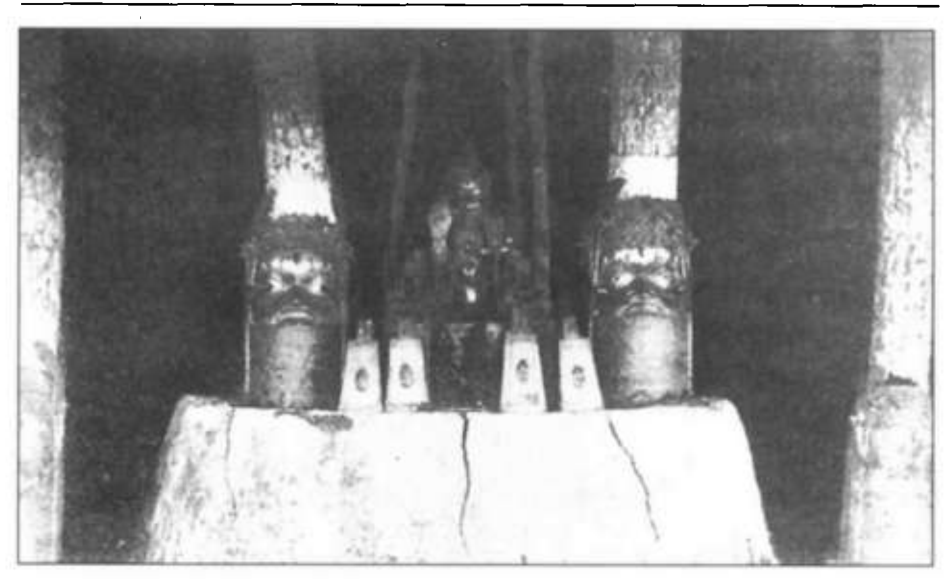
إن القوّة الفريدة التي تميّز بها نظام الملكية في بنين ومتانة مؤسساتها المركزية كانتا سببًا في حمايتها من الانهيار الذي حل بمملكة أويو قبل حدوث الغزو الأوروبي. غير أن ذلك لا يعني أن مملكة بنين لم تتعرّض للتأثيرات الهدّامة التي شهدها القرن التاسع عشر[٣٠].

ففي حوالى ١٨٠٠، كانت المملكة تضمّ تقريبًا النصف الشرقي من منطقة نهرَي مونو والنيجر شرقي خط يمتدّ من الشمال إلى الجنوب من أوتون في ايكيتي إلى الساحل. وكانت هذه المساحة تشمل أقاليم اليوروبا الشرقية إيكيتي وأوندو وأوو ومجتمعات الايغبو الغربية غربي دلتا النيجر وشعوب الأوروهوبو والإتسيكيري والإيجو جنوبًا. وعلى الرغم من أن عنصر الإيدو في مدينة بنين وأرباضها كان يشكّل نواة المملكة، فإنه يمكن اعتبار أن سائر الشعوب الناطقة بالايدو، مثل الايسان والايدو الشماليين في الشمال الشرقي والأورهوبو والايسوكو في الجنوب الشرقي، كانت هي الجماعات التي تحيط بها مباشرة وتقع في نطاق ولاية ملك بنين. وفي ما جاوز ذلك كان نفوذ بنين، إن لم يكن سلطانها، يمتدّ على طول الساحل الأطلسي إلى الغرب حتى لاغوس وما بعدها. وكما كان الأمر بالنسبة إلى الأتسيكيري، كانت هناك علاقة نسب معروفة بين أسرات بنين والنخب الحاكمة في معظم شعوب الأووري – اليوروبا وزعامات الأناغو المرتبطة بها، والتي يظهر

(٢٨) ج. أو. أوغونتوميسين (G.O. Oguntomisin)، ١٩٧٩؛ ج. أ. أتاندا (J.A. Atanda)، ١٩٨٤.

(٢٩) أ. إي. أسيواجو (A.I. Asiwaju)، ١٩٧٩، ص ٢٢ و٢٣.

(٣٠) ر. إ. برادبيري (R.E. Bradbury)، ١٩٦٧؛ أو. إيكيم (O. Ikime)، ١٩٨٠(ب).



اللوحة ٢٦، ٤: ضريح في المجمّع الملكي، بنين.

حتى الآن تأثير بنين (كما عند الايكيتي والأوو والأوندو) في طقوسها البلاطية وفي ألقابها[٣١].

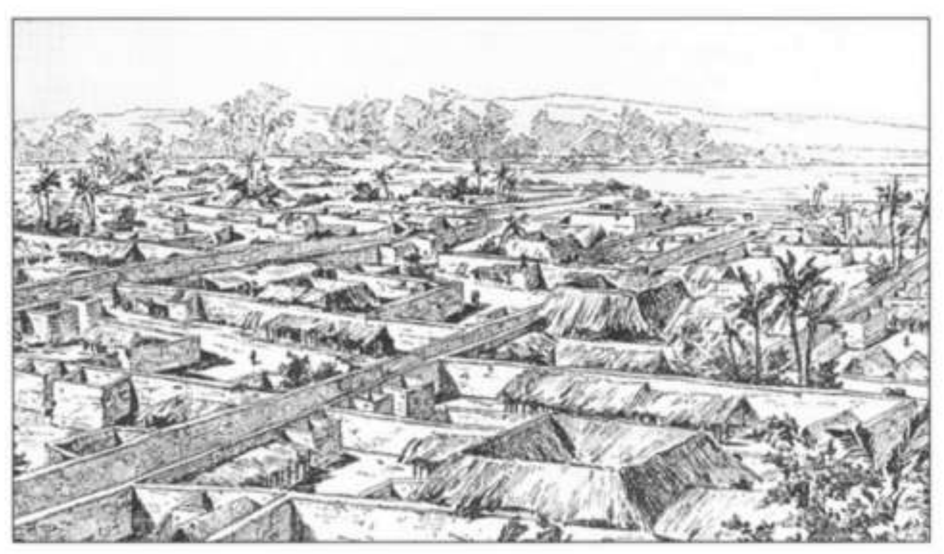
ويرى المؤرّخون عادة أن مملكة بنين كانت في حالة من التدهور المستمرّ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. غير أنه في حين أن البحوث الحديثة قد أثبتت أن هذا التدهور لم يكن مستمرًا إذ تخلّلته فترات انبعاث وتوسّع إقليمي، فلا شكّ أن مملكة بنين تعرّضت، خلال السنوات الثلاثين أو الأربعين التي سبقت مباشرة فقدانها للاستقلال، لتقلّص شديد نتيجة للهجمات التي شنّت عليها من ثلاثة جوانب. فحرب الجهاد التي شنّها الفولانيون وأسقطت مملكة أويو القديمة، نفذت أيضًا إلى الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من مملكة بنين. وفي حين أجبر الفولانيون المتمركزون في نوبي جماعات الايدو الشمالية مثل الايسان والإفبيوساكون على دفع الجزية لأمير بيدا وعلى الانفتاح على الدعوة الإسلامية، قامت جماعة إيلورين بغزو دول ايكيتي الشمالية. ومما فاقم خطر التهديد الفولاني توسّع ابادان شرقًا حيث عاودت فتوحها في أقاليم بنين في شرق بلاد اليوروبا. ولم يكن في وسع مملكة بنين أن ترسل المساعدات لتلك الدول التابعة لها وغير القادرة على صدّ الغزاة، مما يثبت ما كانت قد آلت إليه من ضعف هذه المملكة الشهيرة في غابة غرب أفريقيا.

وأخيرًا كان هناك الخطر الذي كان يشكّله الغزو الأوروبي من جهة لاغوس التي كانت أهمّ مركز على الساحل في منطقة نفوذ بنين، وعن طريق نهر النيجر في الجهة الجنوبية الشرقية.

(٣١) أ. إي. أسيواجو (A.I. Asiwaju)، ١٩٧٦، ص ١٨ و ١٩.

وبدأت مملكة بنين تعاني من هذا الوضع عندما بدأت امتيازاتها في التجارة الساحلية، ولا سيّما سيطرتها على التجارة في نهر بنين غربي دلتا النيجر، تتعرّض لهجمات التجّار الأوروبيين وكان معظمهم من البريطانيين، ووسطائهم من الإتسيكيري والايجو. ومع أفول نجم ميناء أوغوتون، أدركت بنين محنة انقضاء احتكارها للتجارة الساحلية.

وشجّعت التجارة الساحلية روح الاستقلال بين الإتسيكيري، وأفضى ذلك في النهاية إلى الحرب بين الأولو في واري وبين ملك بنين، كذلك غذّت هذه الثروة الجديدة النزاعات السياسية في مملكة واري ذاتها. فمثلًا ازدادت المنافسة والضغائن والمنازعات على الخلافة والهجرات الاحتجاجية وقيام مراكز القوّة المستقلّة والمتنافسة إلى حدّ تعذّر معه حتى نهاية القرن العثور على خليفة لملك واري في ١٨٤٨ عندما توفي أكِنغبوا الذي كان يتبوّأ العرش منذ ١٨٠٩. وعلى غرار مملكة إتسيكيري، وإلى حدّ بعيد بتأثير التجارة الساحلية الجديدة كذلك، تطوّرت مملكة أغبور، التي كانت منظّمة وفقًا لنموذج مملكة بنين وكانت تعتبر تابعة لها، وتحوّلت



اللوحة ٥،٢٦: منظر لمدينة بنين وقت غزو البريطانيين لها، ١٨٩٧.

بالتدريج إلى دولة مستقلّة. وكان أوفونراموين آخر ملوك بنين المستقلّة مصمّمًا على احياء مملكته فشنّ حملة على أغبور ليعيد سلطته عليها، ولكن جهوده جاءت بعد فوات الأوان، إذ لم تكد قوّاته تصل إلى أوبادان حتى وصله خبر اقتراب الحملة البريطانية على بنين من أبواب المدينة عام ١٨٩٧[٣٢].

وبينما كانت المملكة تتعرّض للهجمات الخارجية لم يكن الاستقرار مستتبًا فيها على الإطلاق نتيجة للنزاعات حول الخلافة على الملك. فلئن كان أدولو قد خلف الملك أوسِمويدي

(٣٢) أو. إيكيم (O. Ikime)، ١٩٨٠(ب).

بعد وفاته في ١٨٥١، فإن ذلك لم يتحقّق إلا بعد نزاع عنيف على خلافته. وقد فسّر البعض زيادة التضحيات البشرية في مدينة بنين اعتبارًا من أواخر الثمانينات على أنها دليل على يأس الحكّام الذين كانوا يسعون إلى إيجاد حل طقسي للمشكلة السياسية المتمثّلة في انهيار مملكتهم الوشيك. ويقال إن الملك أوفونراموين واجه معارضة شديدة من جانب أخيه أوروكهوروهو ومن زعماء بارزين مثل إريكو وأوبوراي وأوبازيلو وأوسيا. وقد أعدم الملك هؤلاء الزعماء في محاولة منه لدعم موقفه والنهوض بمملكته. ولا بدّ من تقييم المشاعر المناهضة للأوروبيين التي كانت سائدة في بنين في السنوات العشر الأخيرة من القرن على ضوء هذا الموقف الداخلي الميؤوس منه.

نمو المصالح الأوروبية

من المفيد عند تحليل نمو المصالح الأوروبية في منطقة غرب أفريقيا التي نحن بصدد دراستها، أن نميّز بين مرحلتين اثنتين: مرحلة حرية تحرّك القوى الأوروبية التي امتدّت حتى سنة ١٨٦١ عندما ضمّ التاج البريطاني مدينة لاغوس، تليها مرحلة التنافس الدولي بين فرنسا وبريطانيا، ودخول ألمانيا حلبة المنافسة في الثمانينات. ولم تنتهِ هذه الفترة إلا بتقسيم المنطقة بين بريطانيا وفرنسا عام ١٨٨٩. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن نسق الأنشطة الأوروبية في هذه المنطقة كان يتحدّد دائمًا تبعًا لمقتضيات العواصم الأوروبية بقدر ما كانت تحدّده الأوضاع المحلية.

وفي المرحلة الأولى نشط في أفريقيا التجّار والمستكشفون والرحّالة الأوروبيون والمبشّرون المسيحيون بدون إعارة أي اهتمام للجنسيات التي ينتمي إليها أفراد تلك الفئات. فمثلًا كان المستكشف الألماني الشهير هاينريخ بارت يعمل في «حملة بريطانية رسمية» في حين كان مستكشف بريطاني عظيم مثل ستانلي يعمل في خدمة الملك ليوبولد ملك بلجيكا. وكان هناك خليط من الرعايا الأوروبيين يعملون لدى الإرساليات المسيحية الكبرى التي يذكر منها الجمعية التبشيرية الكنسية التابعة لكنيسة انجلترا وجمعية الإرساليات الأفريقية التي كان مقرّها مدينة ليون بفرنسا وكانت تابعة للكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وكان الأب بوغيرو، الذي قاد جمعية الإرساليات الأفريقية في محاولة لإعادة المسيحية الكاثوليكية الرومانية إلى غرب أفريقيا في القرن التاسع عشر، قسًّا إيطاليًا، وكان القساوسة الروّاد التابعون لهذه الجمعية في معظم أنحاء المنطقة التي أصبحت نيجيريا في ما بعد قساوسة فرنسيين، بينما كان مبشّرون بريطانيون مثل توماس بيرتش فريمان من الكنيسة البروتستانتية الميثودية، وصمويل أجايي كراوذر من الجمعية التبشيرية الكنسية، من روّاد الإرساليات المسيحية التي عملت في المنطقة التي غدت في ما بعد الداهومي الفرنسية (وهي اليوم جمهورية بنين الشعبية)[٣٣]. وفي المشروعات التجارية، كان

(٣٣) أ. أو. ماكوزي و ج. ج. أ. أوجو (A.O. Makozi and G.I.A. Ojo)، ١٩٨٢؛ إ. ج. بارندر (E.G. Parrinder)، ١٩٦٧.

البريطانيون والفرنسيون والألمان والبرتغاليون ينشطون جنبًا إلى جنب. وكما بيّنت ذلك بوضوح حالة بَداغري، كانت توجد أحياء سكنية لكل فئة من الأوروبيين في الموانئ الكبرى الواقعة على ضفاف خليج بنين.

وكان التجّار يتنقّلون بين موانئ الساحل بحثًا عن أفضل شروط التجارة وتبعًا للأحوال المتغيّرة للمرافئ وللممالك التي ازداد اعتماد اقتصادها على التجارة الساحلية باطّراد.

وكانت هذه المرونة التي اتّسم بها تشكيل مختلف فئات الأوروبيين وأنشطتهم تنسجم مع مرونة مماثلة في الموقف المحلي السابق الذي كان يتّسم كما رأينا بشبكة متداخلة من العلاقات التاريخية والثقافية أكثر من اتّسامه بخصائص مميزة جامدة. وكانت الحركة المناهضة للرقّ هي التي تملي تحرّكات التجّار والمستكشفين والمبشّرين الأوروبيين.

ذلك أن تلك الحركة قد أدركت أن تجارة الرقيق لا يمكن القضاء عليها إلا عند منبعها في المناطق الداخلية لأفريقيا. وكانت الاستكشافات الأوروبية لتلك المناطق، كما توضحها في المنطقة التي نحن بصددها أعمال مونغو بارك وهيو كلابيرتون والأخوة لاندر، تهدف إلى جمع المعلومات العلمية والاستخبارية كي تستعملها الحركة المناهضة لتجارة الرقيق. وللأسباب نفسها كان المبشّرون يتبعون المستكشفين في الظروف العادية. وبطبيعة الحال، كانت الحركة الجديدة متأثّرة بطموح التجّار الأوروبيين في الوصول إلى الأسواق الداخلية مباشرة، بدلًا من الاستمرار في التعامل مع الوسطاء على الساحل.

وكان على الأوروبيين أن يضعوا في اعتبارهم خلال اضطلاعهم بتلك الأنشطة، الوضع المحلي الذي يعملون فيه. فكان المستكشفون والمبشّرون والتجّار الأوروبيون مضطرّين إلى التصرّف في حدود ما يتوافر من وسائل للنقل ومن نُظم للاتصال وفي إطار نسق العلاقات الجغرافية والعرقية القائمة. وقد لقي مونغو بارك حتفه في حادث قارب على نهر النيجر عند شلالات قريبة من بوسا في بوهو (بورغو)، إذ كانت القوارب هي وسيلة النقل التقليدية. أما هيو كلابيرتون والأخوة لاندر فقد سلكوا في بحثهم عن منبع نهر النيجر طريقًا بريًّا قديمًا يربط بين مجموعات فرعية من اليوروبا وجيرانهم الناطقين بالأجا. وكان هذا الطريق يربط أيضًا بلاد اليوروبا ببوهو (بورغو) وبلاد الهوسا وبورنو وما وراءها. ولأن الطرق الموصلة كانت قائمة بالفعل، فقد استطاعت الإرساليات المسيحية أن تجوب بلاد اليوروبا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب وأن تتنقل بين بلاد اليوروبا وداهومي.

ولأن التداخل كان كبيرًا بين البلدان والشعوب، كان لكل تغيير يحدث في جزء منها تأثيره في سائر الأجزاء. من ذلك مثلًا أن الأوروبيين المناهضين لتجارة الرقيق أدركوا أن وضع حد لهذه التجارة وللحروب في الداخل يقتضي منهم أن يحسبوا حسابًا لا لحكّام المناطق الساحلية وحدهم، بل أيضًا لمختلف قواعد السلطة في الداخل. وفي منتصف القرن كان على البعثات البريطانية والفرنسية القادمة من مختلف أنحاء ساحل غينيا السفلي أن تقوم بزيارة ملوك داهومي في أغبومي. ومن أجل التحكيم في الحروب بين داهومي واليوروبا كان لا بدّ من زيارة أبيوكوتا وأغبومي. كذلك كان البريطانيون، الساعون إلى إحلال السلام إبّان حروب اليوروبا

الدائرة في أثناء القرن التاسع عشر، يتعيّن عليهم أن يقطعوا هذا المجال الثقافي طولًا وعرضًا.

ومن دواعي الأسف أن النهج الأوروبي كان نهجًا تقسيميًّا يرمي إلى تحقيق تمايز سياسي بنيوي. وكان ذلك ملاحظًا منذ أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر. وكان في تعيين جون بيكروفت في ١٨٤٩ قنصلًا بريطانيًّا في خليجَي بنين وبوني (بيافرا سابقًا) ايذان بحلول عهد جديد. وأصبحت بريطانيا تنعم بحماية خاصّة ازاء مصالح سائر القوميات الأوروبية، كما انها كانت تقدّم على مصالح الأفريقيين. وقد سبق لنا أن استرعينا الانتباه إلى اختراق مملكة بنين انطلاقًا من دلتا نهر النيجر وما ترتّب عليه من تدهور في تجارتها مع الداخل حتى آل أمر أوغوتون، الميناء التقليدي للمملكة، إلى الهجران. وفي اتجاه الغرب زادت الشكوك حول النوايا السياسية البريطانية عندما قامت فرقة من فرق مناهضة تجارة الرقيق بقصف لاغوس في عام ١٨٥١.

وأما الأحداث التي شكّلت نقطة تحوّل جذري فكانت ضمّ لاغوس رسميًّا إلى التاج البريطاني، وعملية قامت بها القوّات البحرية البريطانية ضد بورتو نوفو في وقت لاحق من العام ذاته[٣٤]. وبطبيعة الحال حدث ردّ فعل إزاء هاتين العمليتين من جانب الفرنسيين الذين كانت لهم مصالح تجارية ضخمة في ويداه وبورتو نوفو. فبتشجيع من بورتو نوفو نفسها أعلنت الحماية الفرنسية على هذه الدولة الأجا الساحلية عام ١٨٦٣ للوقوف في وجه التوسّع البريطاني على الساحل في اتجاه الغرب. ولم يلبث البريطانيون والفرنسيون أن اكتشفوا ما كان ظاهرًا للعيان وهو أن القيمة الحقيقية للاغوس وبورتو نوفو كانت تكمن في ما كانتا تتيحانه من إمكانية الاتّجار مع الداخل الذي تؤدّيان إليه في بلاد اليوروبا والأجا. وأدّى تدخّل بريطانيا وفرنسا في الشؤون التجارية والسياسية لكل من لاغوس وبورتو نوفو إلى تأجيج المنافسة بينهما حول السيطرة على بلاد اليوروبا ولا سيّما أجزائها الغربية، وعلى المجتمعات المجاورة الناطقة بالأجا. وأصبحت بلاد اليوروبا مسرح الصراع بين القوّتين بسبب استجابة السكّان المحليين لهما، إذ رأوا في التدخّل الأوروبي حلًا لمشكلة الغزو الذي كانوا يتعرّضون له باستمرار من جانب جيرانهم الأقوياء.

وهكذا فمنذ الستينات، في وقت كانت فيه الحكومتان الفرنسية والبريطانية تعارضان الاستيلاء على مستعمرات في أفريقيا، أدّت الظروف الخاصّة بهذه المنطقة الأفريقية بدولتين أوروبيتين قوّيتين إلى المجابهة في سبيل امتلاك الأراضي. ونصّت الاتفاقية الانجليزية–الفرنسية في أغسطس / آب ١٨٦٣ على تقسيم المنطقة بين القوّتين والاتفاق على أن يكون الحدّ الفاصل هو نهر يووا على بعد ٢٠ كيلومترًا غربي الحدود التي اتّفق عليها في ١٨٨٩. ولم تحظَ إعلانات الحماية الفرنسية والبريطانية التي صدرت فيما بين ١٨٦٢ و ١٨٦٣ بالمصادقة الرسمية، فجرى التخلّي عنها في السبعينات. ولكن المجابهة استؤنفت في الثمانينات بسبب دخول ألمانيا حلبة السباق من جهة، وبسبب تجدّد الغزوات ضد داهومي من جهة أخرى، مما زاد في تصميم حكّام بورتو نوفو وممالك غربي بلاد اليوروبا على السعي إلى الحصول على حماية الفرنسيين أو البريطانيين. فما الغزو الفرنسي لداهومي في ١٨٩٢، وتقسيم بوهو (بورغو) بين انجلترا وفرنسا

---

(٣٤) سي. و. نيوبيري (C.W. Newbury)، ١٩٦١؛ أ. إي. أسيواجو (A.I. Asiwaju)، ١٩٧٦.

في ١٨٩٥، وتوسيع نطاق الحكم البريطاني ليشمل بقية بلاد اليوروبا وغزوهم لبنين في ١٨٩٧، إلّا أحداث يجب اعتبارها النهاية المنطقية للمنافسة التي بدأت بين البريطانيين والفرنسيين في الستينات من القرن التاسع عشر، وهي المنافسة التي جاءت بدورها نتيجة للتقسيم الذي كان قائمًا لظهير الموانئ التي كان يحاول الأوروبيون بسط نفوذهم عليها.

التغيير الاجتماعي الاقتصادي والتكيّف المؤسسي

على الرغم من الطابع المثير الذي اتّسمت به حروب القرن التاسع عشر وما ترتّب عليها من تدخّل الأوروبيين في سياسة منطقة نهرَي مونو والنيجر، فلا ينبغي أن نغفل أمرًا أبعد من ذلك أثرًا، هو التغيّرات الخفية التي طرأت داخل تلك المجتمعات ذاتها. فأولًا كانت هناك آثار التحرّكات السكّانية الكبرى داخل المنطقة وفي ما وراءها، والتي سبق أن استرعينا إليها الانتباه. فقد أدّت الهجرات الإجبارية إلى التداخل والاندماج بين الفئات العرقية المختلفة وتفرّعاتها، الأمر الذي ترتّب عليه نشوء مستوطنات جديدة في المنطقة وزيادة تدفّق الرقيق وما نجم عنه من زيادة في عدد السكّان الأفريقيين في الأمريكتين، ولا سيّما في باهيا بالبرازيل. وأصبح تدفّق الرقيق من هذه المنطقة نحو «العالم الجديد» عاملًا مهمًّا في تحديث منطقة مونو والنيجر عندما عاد إليها «الساروس» و «الأماروس» (البرازيليون) وبلغها المبشّرون المسيحيون.

وكما ذكرنا في ما تقدّم، كانت هجرة الشعوب الناطقة بالأجا تتّجه من الغرب إلى الشرق، خاصّة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما عاودت داهومي غزو مملكتي غون واليوروبا والمجتمعات المقيمة إلى الشرق من وادي نهر ويمي. وأدّى ذلك لا إلى زيادة مستوطنات الأجا القائمة، مثل بَداغري وأجيدو وكوغا فحسب، بل أيضًا إلى انشاء عدد كثير من المستوطنات الجديدة في الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية من المنطقة التي تشغلها اليوم ولاية لاغوس وولاية أوغون في نيجيريا[٣٥].

وحدثت في اتجاه الشرق حركة استيطانية مماثلة. ففي بلاد اليوروبا مثلًا جرى تداخل واختلاط كبير بين عدد من المجموعات العرقية الفرعية. ومن أبرز الظواهر في هذه المنطقة تشتّت الأويو الذي بدأ في العقدين الأوّلين من القرن عندما أطلق العنان لقوى الاضطراب في المملكة القديمة. وبحلول عام ١٨٣٠ كانت المراكز التي استقر فيها الأويو هي ايبادان وايجاي ومدينة أويو الحالية شمالي ايبادان. غير أن التوسّع الاستعماري لإيبادان في ما بين أربعينات القرن وستّيناته هو الذي أدّى إلى بلوغ شتات الأويو أقصى مداه. فاستقرّت جماعات كثيرة من الأويو قادمة من المنطقة الشمالية الغربية في اغبومينا وايجيسا وايكيتي وأكوكو وأوندو وايكالي وايلاجي وهي جماعات ثقافية فرعية في شرق وجنوب شرقي بلاد اليوروبا[٣٦]. وعلى العكس من

(٣٥) أ. إي. أسيواجو (A.I. Asiwaju)، ١٩٧٩.

(٣٦) س. أ. أكينتوي (S.A. Akintoye)، ١٩٧١، ص ٢١٣ وما يليها.

ذلك جاءت من شرق بلاد اليوروبا جماعات مثل الايكيتي والايجيسا، سواء من الأسرى أو المعتوقين، واستقرّت في ايبادان وغيرها من المناطق الغربية والجنوبية في أوصون وايجيبو وايغبا. وأدّت حرب الجهاد الفولانية إلى حركة هجرة سكّانية في اتجاه الجنوب في المجال الثقافي لليوروبا يمكن مقارنتها بالحركة التي حدثت في أواخر القرن السادس عشر عندما أدّى سقوط صنغاي إلى ضغوط مماثلة من قبائل الماندي القادمين من الشمال(٣٧). وقد دعمت الحركات التي حدثت في القرن التاسع عشر شبكات التداخل القائمة بين البوهو (البورغو) وجماعات يوروبية شمالية غربية يُذكر منها الأويو والصابي والكيتو.

وقد أدّى امتزاج الجماعات العرقية وفروعها إلى تبادل الأفكار وعناصر الثقافة المادية على نطاق واسع. فقد سبق لنا أن لاحظنا أن حركات الهجرة التي جرت في القرن التاسع عشر وقبله هي التي أدّت بالأجا، الذين يقطنون اليوم في مقاطعة بَداغري بولاية لاغوس في نيجيريا، إلى أن يأخذوا في القرن العشرين بالمؤسسة الملكية اليوروبية (الأوبا). كذلك فإن مظاهر التأثير الثقافي من جانب الأويو في شرق بلاد اليوروبا – مثل تأليه صانغو، وانتشار النول الرجالي، والطبول التي تُعلّق على الأكتاف – يجب ألا تعتبر دليلًا على سيطرة الأويو قبل ١٨٠٠ بقدر ما تعدّ نتاجًا لتشتّت الأويو بعد سقوط دولتهم(٣٨).

ومما يبيّن أيضًا اتّساع نطاق التداخل بين الجماعات وما ترتّب عليه من مواءمة المؤسسات، التأثير المماثل الذي مارسته بنين بوجه خاص على طقوس البلاط والشعارات الملكية وألقاب الزعامة في أوو وإيكيتي وأكوكو وأوندو وايجيسا، وكذلك لدى قبائل الأووري التي تعيش اليوم على جانبي الحدود الحالية بين نيجيريا وبنين. ويتضح البعد السكّاني للتأثير الثقافي لبنين على اليوروبا في الروايات التي تعرض لاستيطان تجمّعات قادمة من بنين في مجال اليوروبا الذي نحن بصدده. أما التأثير الاجتماعي السياسي لبنين على شعوب أخرى ناطقة بالايدو على الاتسيكيري والأورهوبو والايسوكو شرقي وشمالي بنين، فقد درس على نحو أشدّ انتظامًا بكثير(٣٩).

وفوق كل ذلك شهد القرن التاسع عشر نشوء النموذج الحديث للاستيطان الذي يجعل الاستقرار على السواحل أو على مقربة منها أمرًا يعود على السكّان بمميزات عظيمة. مثال ذلك الوضع الرفيع لواري بالقياس إلى بنين، ووضع لاغوس بالقياس إلى سائر بلاد اليوروبا، ووضع كل من بورتو نوفو وويداه، وعلى الأخصّ وضع كوتونو على ساحل الأجا. وكانت هذه الفترة أيضًا فاتحة عهد المجتمع الجديد الذي ظهر في أواخر الفترة الاستعمارية وما بعدها واتّسم بالمشاركة عن كثب في الاقتصاد الأوروبي والثقافة الأوروبية، إن لم يكن بالاندماج فيهما.

وجاءت التغيّرات الجديدة نتيجة لعوامل عدة يُذكر منها حروب القرن التاسع عشر التي أدّت، كما حدث في بلاد اليوروبا، إلى جعل المناطق الساحلية مأمونة نسبيًا وقادرة على

---

(٣٧) ت. موليرو (T. Moulero)، ١٩٦٤؛ أ. إي. أسيواجو (A.I. Asiwagu)، ١٩٧٣.

(٣٨) ج. ف. أ. أجايي (J.F.A. Ajayi)، ١٩٧٤.

(٣٩) س. أ. أكينتوي (S.A. Akintoye)، ١٩٦٩؛ أ. إي. أسيواجو (A.I. Asiwaju)، ١٩٧٦.

اجتذاب الهجرة من الأراضي الداخلية التي كانت تدور فيها الحروب؛ والتجارة البحرية التي اتخذت طابعًا دائمًا بعد أن حلّت التجارة «المشروعة» محلّ تجارة الرقيق، مما أعطى المناطق الساحلية تميّزًا اقتصاديًا مؤكّدًا؛ والنمو المستمرّ للمصالح الأوروبية الذي دعم الدور التقليدي لعدد مختار من المدن الساحلية مثل لاغوس وبورتو نوفو وكوتونو التي غدت تتولّى مسؤوليات جديدة ومتزايدة ليس باعتبارها موانئ فحسب، وإنما أيضًا بوصفها عواصم سياسية لدول مستعمرة ناشئة وللدول الأفريقية المستقلّة في ما بعد.

وعلى أي حال فإن العامل الاقتصادي كان العامل الحاسم في كل هذه التغيّرات ولا سيّما في ما يتعلّق بالوجود الأوروبي. فلقد كانت التجارة قبل كل شيء هي التي أتت بالأوروبيين إلى أفريقيا وهي التي حملتهم على أن يظلّوا فيها. وكانت الظروف بالغة الصعوبة في القرن التاسع عشر، لما طرأ من تغيّر في نموذج التجارة القائم ترتّب عليه الغاء تجارة الرقيق التي ظلّت مسيطرة على المعاملات التجارية طوال أكثر من ثلاثة قرون. فهذه المنطقة من غرب أفريقيا التي كان يُشار إليها في الكتابات الأوروبية قبل الإلغاء باسم «ساحل العبيد» كانت مركزًا من أنشط مراكز تجارة الرقيق، وينبغي أن يُعزى التحوّل إلى التجارة «المشروعة»، بما اتّسم به من يسر نسبي، إلى قدرة المجتمعات المحلية على التكيّف.

ولعلّ أفضل شاهد على ذلك حالة داهومي التي تُعتبر تقليديًا أشدّ ممالك غرب أفريقيا إصرارًا على مواصلة عمليات خطف الرقيق والاتّجار بهم. فعلى الرغم من نجاح الأسطول البريطاني في وضع حدّ لتجارة الرقيق على ساحل بورتو نوفو في ١٨٥١، فإن ميناء ويداه في داهومي لم يتوقف عن تصدير الرقيق إلا عندما أُلغي الرقّ في البرازيل عام ١٨٨٨[٤٠]. وكان هذا التساهل من جانب داهومي سببًا في تحوّل ساحل أجا، وخاصّة الجزء الواقع بين نهرَي ويمي ومونو، إلى مواقع مؤاتية لإقامة تجّار الرقيق البرتغاليين (وكان معظمهم من البرازيليين) الذين طُردوا من موانئ مثل لاغوس وبَداغري حيث طُبِّقت التدابير البريطانية لمنع تجارة الرقيق في تاريخ أسبق بكثير. واستمرّت داهومي في هذه التجارة باستمرار وجود عملاء لها.

ولم تكن سلطات داهومي لتفهم إصرار البعثات البريطانية والفرنسية التي كانت تتوافد عليها لتطالب بوقف تجارة الرقيق ما دام تجّار الرقيق البرتغاليون القادمون من البرازيل مستمرّين في عقد صفقاتهم في موانئ داهومي.

ومع ذلك أدركت داهومي أن التغيير حادث. ومنذ منتصف القرن بدأت تتكيّف مع الظروف الجديدة عندما اقتنع الملك غيزو عاهل داهومي (١٨١٨–١٨٥٨)، بتأثير من شركة فيكتور ريجيس الفرنسية، بضرورة تكثيف تجارة زيت النخيل أولًا باعتبارها مكمّلًا لتجارة الرقيق ثم بوصفها من المقوّمات الأساسية للاقتصاد الموجّه للتصدير[٤١]. وترتّب على التحوّل من تجارة الرقيق إلى التجارة «المشروعة» تزايد الحاجة إلى احتجاز أسرى الحرب كأيدٍ عاملة في

(٤٠) إ. سوموني (E. Soumoni)، ١٩٨٣؛ ب. فيرجيه (P. Verger)، ١٩٧٦.

(٤١) إ. سوموني (E. Soumoni)، ١٩٨٣.



اللوحة ٢٦.٦: تمثال لرجل واقف، ربّما يمثّل الملك جيزو، ١٨١٨–١٨٥٨.



اللوحة ٢٦.٧: الملك غليلي، ١٨٥٨–١٨٩٩، مرموزًا له بأسد.

تعهّد صناعة زيت النخيل وتوسيع نطاقها. كما زاد معدل تشغيل الرقيق في نقل البضائع من الداخل إلى الساحل بدلًا من اتخاذهم سلعًا للتصدير إلى الخارج. وعندما حلّ الغزو الفرنسي في ما بين ١٨٩٢ و ١٨٩٤ كانت قد أُرسيت في داهومي أُسس اقتصاد جديد قائم على زراعة محصول واحد هو النخيل. وحدثت تطوّرات مماثلة في أجزاء أخرى من منطقة نهرَي مونو والنيجر. ففي بلاد اليوروبا مثلًا استُخدم أسرى الحرب على نطاق واسع في العمل في المزارع وفي نقل البضائع بين المناطق الداخلية والساحل بدلًا من بيعهم للتصدير عبر البحار.

وكان لحركة مناهضة تجارة الرقيق نتائج أخرى بعيدة الأثر في المنطقة ربّما كان أهمّها النتائج المتعلقة بعملية التحديث. ويبرز في هذا الصدد عامل خاص هو عودة العبيد المعتوقين وهم «الساروس» من سيراليون و «الأماروس» أو «البرازيليون» من باهيا ومن كوبا وغيرها من جزر الهند الغربية. ففضلًا عن أن هؤلاء المعتوقين اجتذبوا الإرساليات المسيحية الأوروبية التي أدّت دورًا تحديثيًّا معروفًا في منطقة خليج غينيا[٤٢]، كانوا كذلك أول جيل للطبقة الوسطى

(٤٢) ج. إ. أ. أجايي (J.E.A. Ajayi)، ١٩٦٥، إ. أ. أيانديلي (E.A. Ayandele)، ١٩٦٦.

بأفريقيا. ولما كان الأفريقيون المعتوقون قد مرّوا بما سُمّي بـ «مدرسة الرق القاسية»[٤٣] فإنهم لدى عودتهم من سيراليون كانوا «نخبًا تشكّلت» ولديها حرص بالغ على النماذج الثقافية السائدة في انجلترا «الفيكتورية»، في حين أن «البرازيليين» كانوا من أصحاب الحرف والتجّار والميكانيكيين والمزارعين المهرة. وكان من بينهم عدد من الروّاد عملوا في خدمة الكنائس المسيحية يذكر منهم الأسقف صمويل أجايي كراوذر والقس الموقّر جيمس جونسون (المعروف بجونسون المقدّس) في منطقة نيجيريا، وغيرهم أقل صيتًا عملوا في مجال دراسة اللغات الأفريقية والطباعة والنشر والبناء وما إلى ذلك من الأنشطة.

وعلى الرغم من أنهم استقرّوا أولًا على الساحل في مدن مثل ويداه وأغوي وبورتو نوفو وبداغري ولاغوس، فقد امتدّ تأثيرهم حتى بلغ ظهير بلاد اليوروبا والأجا وما وراءهما. ففي بلاد اليوروبا كانت أبيوكوتا، وليست لاغوس، مركز شتات «الساروس»، والمعمار البرازيلي، الذي كان شاهدًا على الوجود البرازيلي في لاغوس في القرن التاسع عشر، عرف أنه انتشر أيضًا في ايجيبو أودي وايبادان وايليسا. ولم يكن هناك تمييز أو تفرقة رسمية بين «الساروس» والبرازيليين من حيث الأماكن التي يمكنهم الاستقرار فيها في خليج بنين: فبعض الساروس كانوا يعيشون ويعملون في بورتو نوفو وإلى الغرب منها[٤٤]، في حين كانت سياسة الاستعمار البريطاني في لاغوس ولا سيّما في أيام ألفريد مولوني (الذي كان حاكمًا مرات عدّة في ما بين عامَي ١٨٧٨ و ١٨٩٠) تحبّذ استيطان البرازيليين. غير أن العوامل الثقافية والتاريخية أدّت إلى التمايز من حيث تركّز السكّان الفعلي وتأثيرهم الشامل. فاستقرّ «الساروس» الذين كانوا في معظمهم من البروتستانت الناطقين بالانجليزية في المنطقة الواقعة إلى الغرب من وادي نهر ويمي الذي أصبح في نهاية الفترة التي ندرسها منطقة نفوذ بريطاني ثم مستعمرة بريطانية بعد ذلك.

أما في الغرب فقد اختار البرازيليون الأفريقيون، وكان معظمهم من الكاثوليك الناطقين بالبرتغالية، منطقة بورتو نوفو وويداه حيث كانت قد سبقتهم جماعة «برازيلية» أقدم عهدًا أنشأها بعض تجّار الرقيق من البرتغاليين القادمين من البرازيل بعد أن اضطرّوا إلى الانسحاب انسحابًا كاملًا إلى ساحل أجا في أعقاب الهجوم البحري البريطاني في اتجاه الشرق لمحاربة تجّار الرقيق. كما أن حلول الفرنسيين بعد ذلك محلّ البرتغاليين في منطقة خليج بنين غربي نهر ويمي أتاح بقاء قدر من الثقافة اللاتينية يكفي لجعل البرازيليين يفضّلون هذه المنطقة على الساحل الشرقي الذي كان مآل تأثير الثقافة اللاتينية فيه إلى زوال. لذلك بلغ تأثير البرازيليين الأفريقيين أقصاه في الأجزاء الغربية من المنطقة محل البحث التي أصبحت في ما بعد الداهومي الفرنسية. ذلك أنهم لم يكتفوا بمعاونة الفرنسيين على غزو داهومي وجعلها مستعمرة لهم، بل كانوا أول من استفاد من التعليم الفرنسي هناك وغدوا بذلك عاملًا حاسمًا في أن تصبح داهومي «الحي اللاتيني لغرب أفريقيا الفرنسي»[٤٥].

---

(٤٣) أ. ب. أديريبيغبي (A.B. Aderibigbe)، ١٩٥٩، ص ١٧٤.

(٤٤) ب. فيرجيه (P. Verger)، ١٩٧٦، ص ٥٣٦ و ٥٣٧.

(٤٥) د. دالميدا (D. d'Almeida)، ١٩٧٣، الفصلان ١ و ٢.

غير أنه ينبغي ألا يفسّر هذا التمييز بين تأثير الساروس و «البرازيليين» على أنه يناقض فكرة التطوّر الشامل لمنطقة نهرَي مونو والنيجر باعتبارها كلًا متكاملًا. فهذا التفسير لا يمكن أن يستقيم ازاء مشاعر الانتماء القوية إلى الجماعة وصلات النسب المحددة والروابط التاريخية والثقافية العامة التي كانت موجودة بين أحفاد أُسر مثل دا سيلفا ودالميداس ودوس ريغوس ودي سوزا وبدرو ومارتين وبيريرا وغيرهم، سواء كانوا في لاغوس أو ويداه أو أغوي أو بورتو نوفو. والواقع أن العلاقات التي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا بين الأسر البرازيلية في غرب أفريقيا وقواعدها البرازيلية الأصلية، وخاصة في ولاية باهيا، لخير شاهد على وحدة أفريقيا ليس فقط في تاريخها وإنما أيضًا في الاتصال الحيوي للقارة بالشتات الأسود خارجها.

الفصل السابع والعشرون

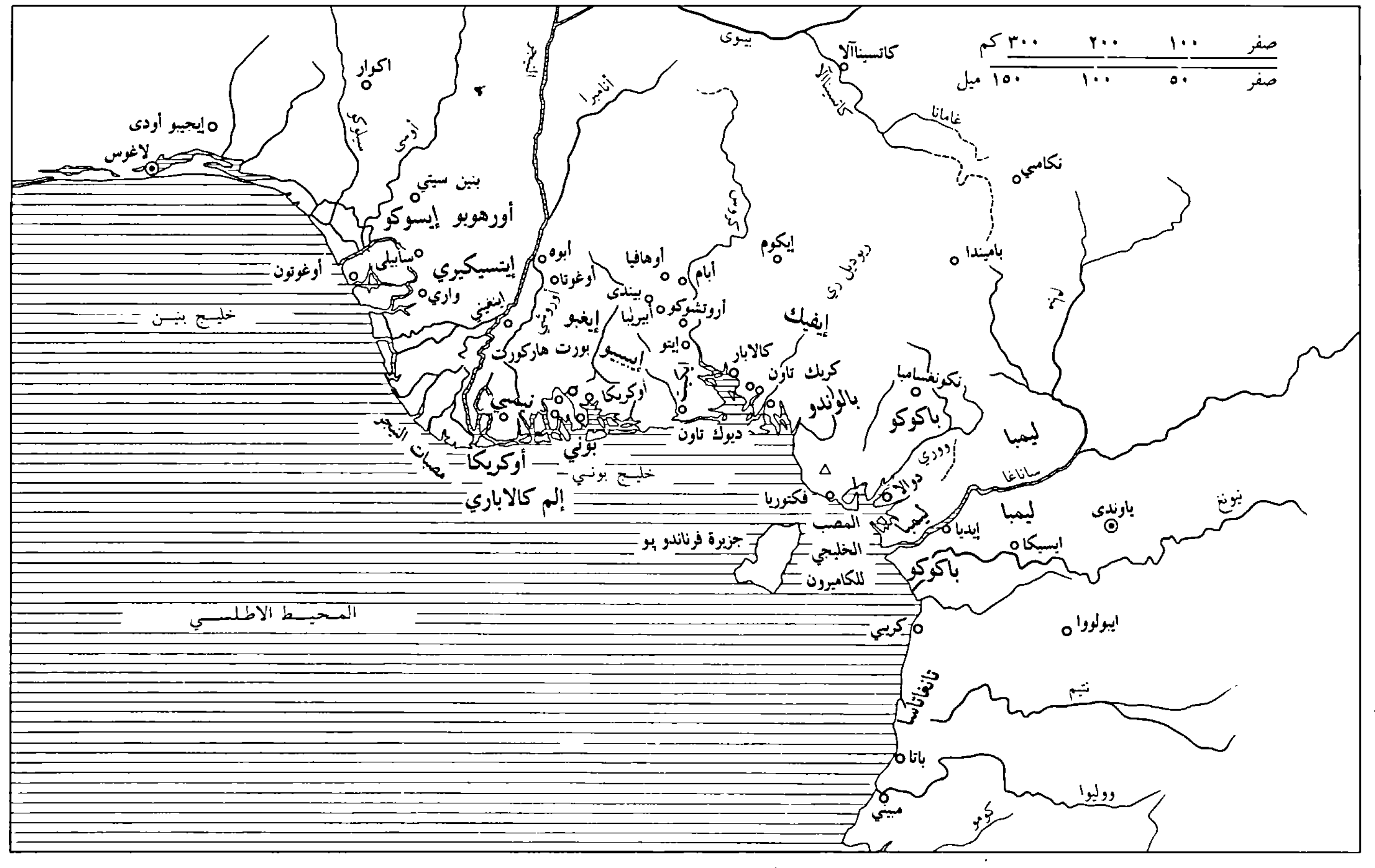
دلتا النيجر ومنطقة الكامرون

إ. ج. ألاغوا
(مع مساهمات من ل. ز. إلانغو في ما يتعلّق بالكامرون، و م. ميتيغي ن. ناه في ما يتعلّق بغابون)

مقدّمة

تتناول هذه الدراسة ذلك الجزء من الشريط الساحلي لخليج بنين وخليج بوني الذي كان يسمّى سابقًا بيافرا، ويمتدّ من المصبّ الخليجي لنهر بنين غربًا إلى خليج حوض أوغووي شرقًا. ويحتلّ الايجو القسم الأكبر من الساحل الغربي، بما في ذلك شروم دلتا النيجر ومستنقعاتها، برغم أن مملكة إتسيكيري الصغيرة الواقعة في أقصى الغرب من دلتا النيجر كان يمتدّ نفوذها أيضًا على مناطق شاسعة من الدلتا. ووراء هذه المنطقة مباشرة من جهة الغرب في الداخل كان يقوم الكيان السياسي القوي لبنين، وتعيش جماعات مختلفة تربطها بهذه المملكة علاقات سياسية أو ثقافية. وإلى شمال دلتا النيجر وعلى جانبَيها كانت تمتدّ بلاد الايغبو الداخلية الشاسعة المنتشرة على ضفّتي نهر النيجر عند مجراه الأدنى. وكان الجزء الأكبر من بلاد الايغبو يمتدّ شرق النهر حتى المشارف الشمالية لحوض نهر كروس.

وفي شرقي دلتا النيجر يجري نهر كروس، الذي كانت السيادة على مصبّه الخليجي في القرن التاسع عشر لدولة كالابار التي أقامها الايفيك. أما الجزء الباقي من وادي نهر كروس فأكثر سكّانه جماعات مختلفة من الايبيبيو، في حين تعيش في الأجزاء الشمالية جماعات تنتمي إلى اثنية البانتو. والمنطقة الفرعية الرابعة هي منطقة ساحل الكامرون والأراضي الداخلية وراءه إلى الشرق من وادي نهر كروس. أما المنطقة الفرعية الخامسة فهي حوض أوغووي والمناطق المحيطة به من غينيا الاستوائية وغابون.



الشكل ١،٢٧: دلتا النيجر والكامرون في القرن التاسع عشر (عن أ. ج. ألاغوا).

وثمة علاقات تربط بين جميع أقوام هذه المنطقة منذ عصور ما قبل التاريخ، إذ ينتسب جميع أعضائها إلى عائلة النيجر – الكونغو اللغوية[١]. فالايغبو وغيرهم من شعوب المناطق المحيطة بدلتا النيجر ينتسبون إلى العائلة الفرعية «كوا»، في حين أن شعوب وادي نهر كروس وأغلب الشعوب القاطنة في ما يسمّى اليوم الكامرون وغينيا الاستوائية تنتمي معًا إلى البانتو. ويشكّل الايجو القاطنون في دلتا النيجر عائلة فرعية مستقلّة.

وهذه العلاقات القديمة التي تؤكّدها أوجه التشابه اللغوي وتشهد بها التقاليد المتوارثة الخاصّة بأصل الأقوام والهجرات قد توطّدت بما أتاحته الاتصالات عن طريق التجارة في القرن التاسع عشر[٢]. وكانت الطرق التجارية التي نشأت قبل القرن التاسع عشر تخترق دلتا النيجر من الشرق إلى الغرب وإلى داخل البلاد لتلتقي بالطرق الممتدّة نحو الشمال. كما أن نهر النيجر والكروس وغيرهما من الأنهار المهمّة في المنطقة كانت بمثابة شرايين تجارية تربط بين الشعوب على طول مجاريها وتتلقّى البضائع القادمة إليها على الطرق الداخلية، مثل الطرق التي كانت تصل بين وادي نهر كروس وبين أراضي الكامرون الداخلية، ثم تستمرّ جنوبًا حتى الساحل.

وكان التجّار الأوروبيون الذين مارسوا تجارتهم على طول الساحل، ثم ارتقوا مجاري الأنهار شيئًا فشيئًا، يستعينون بالمراكز التجارية القديمة القائمة على الساحل لتلقّي البضائع الواردة من داخل البلاد. ومن ثم أصبح الوجود الأوروبي على الساحل عنصرًا آخر للتوحيد في تاريخ المنطقة، بما أثاره من مشكلات مشتركة ومن حوافز للتغيير. فكان على كل جماعة من سكّان المنطقة أن تحوّل أو تكيّف بناها الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية لمواجهة التأثيرات الخارجية والتحديات التي يطرحها التدخّل الأوروبي. وكانت عوامل النشاط الأوروبي تشمل: ١) تجارة الرقيق ونتائج حظرها في القرن التاسع عشر؛ ٢) الانتقال من تجارة الرقيق إلى تجارة المنتجات المحلية، أو ما يسمّى أحيانًا بـ «التجارة المشروعة»؛ ٣) انتشار المبشّرين المسيحيين في المنطقة؛ ٤) بداية الاستعمار الأوروبي والغزو الاستعماري. فلا بدّ إذن من تحليل مختلف هذه العوامل وتأثيرها لدى دراسة كلّ من المناطق الفرعية لتكوين فكرة عامّة عن تاريخ المنطقة في مجموعها في القرن التاسع عشر.

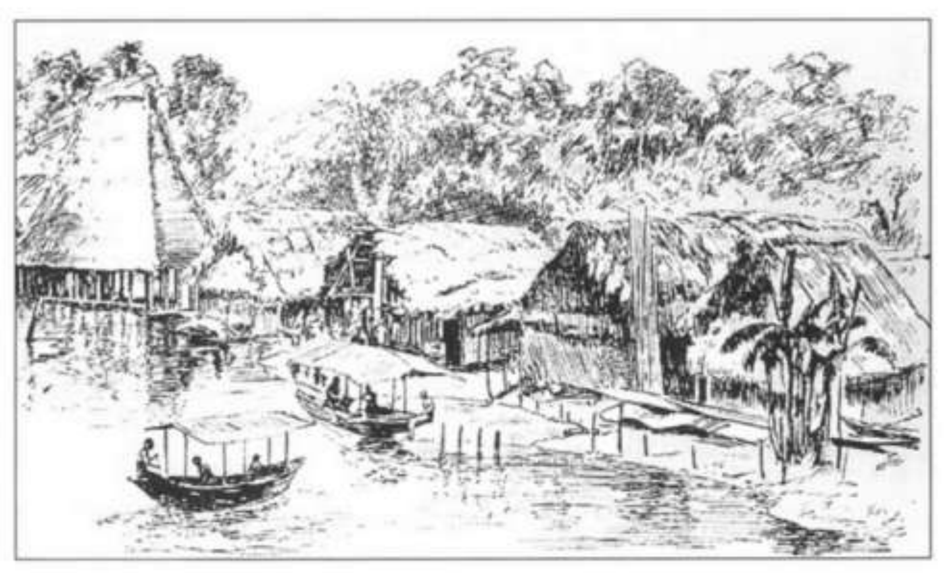
دلتا النيجر

الدلتا الغربية

كانت مملكة الاتسيكيري في واري (أودي إتسيكيري) أهمّ مركز سياسي وتجاري في الدلتا الغربية في ما بين القرن الخامس عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وكان يحيط بالمملكة شرقًا وغربًا قوم الايجو، الذين كانوا أكثر عددًا ولكنّهم لم يطوّروا أي كيان سياسي مركزي ذي حجم

(١) ج. هـ. غرينبير (J.H.Greenberg)، ١٩٦٦.

(٢) إ. ج. ألاغوا (E.J.Alagoa)، ١٩٧٠؛ ر. هاريس (R.Harris)، ١٩٧٢؛ إ. م. تشيلفر (E.M.Chilver)، ١٩٦١.



اللوحة ٢٧،١: قرية للإتسيكيري على نهر بنين حوالى عام ١٨٩٠.

يمكنه منافسة الاتسيكيري منافسة فعّالة. كما كان يقطن في المنطقة الداخلية المتاخمة للمملكة مباشرة قوم الأورهوبو وقوم الإيسوكو، وهم أيضًا منظّمون بصفة رئيسية في مجتمعات لامركزية، وكانوا يعملون منتجين وموردين للرقيق، ثم لزيت النخل وجوزه، وذلك للوسطاء الاتسيكيريين. إلا أن الزوّار الأوروبيين حتى القرن التاسع عشر كانوا يعتبرون مملكة الاتسيكيري نفسها مجرّد «إمارة» تابعة لمملكة بنين. ولذلك كان التجّار الأوائل الذين يقصدون الدلتا الغربية يصعدون عادة في نهر بنين حتى ميناء غواتو (أوغوتون)، حيث يتعاملون مع وكلاء «أوبا» بنين.

وابتداءً من أواخر القرن السابع عشر تقريبًا بدأ نفوذ بنين المباشر يتراجع في الدلتا الغربية، وبدأ التجّار الأوروبيون يستخدمون موانئ أخرى في دلتا النيجر على المصاب الخليجية لأنهار بنين وإسكرافوس وفوركادوس. ومع حلول بداية القرن التاسع عشر، كان عدد من زعماء الاتيسكيري قد انتقلوا من واري (أودي اتسيكيري) وأنشأوا مراكز تجارية على المصبّ الخليجي لنهر بنين؛ ولم يلبث ميناء غواتو (أوغوتون) في بنين أن فقد مكانته كمركز للتجارة عبر البحر. وعلى ذلك فقد ظلّ زمام التجارة في الدلتا الغربية في أيدي الاتسيكيري طيلة القرن التاسع عشر، حيث كانت البضائع الأوروبية لا تصل إلا عن طريقهم[٣] إلى مملكة بنين. وحاولت مملكة بنين أن تحافظ على سيطرتها السياسية على مملكة الاتسيكيري، فطلبت من أولو واري اتاوة يدفعها في شكل بضائع من المتّجر بها، مهدّدة بإقفال طرق التجارة الداخلية في وجهه إذا امتنع. غير أن الأولو أكِنغبووا تحدّى أوبا بنين إلى درجة منح حق اللجوء لأحد زعماء بنين

(٣) ب. سي. لويد (P.C. Loyd)، ١٩٦٣؛ أو. إيكيم (O. Ikime)، ١٩٦٨، أ. ف. سي. رايدر (A.F.C. Ryder)، ١٩٦١.

المعارضين. إلا أنه عندما توفي أكِنغبووا في عام ١٨٤٨، اعتقد شعبه أنه ذهب ضحية لعنة الأوبا؛ تلك اللعنة التي نسب إليها ايضًا بقاء الاتسيكيري بلا زعيم من عام ١٨٤٨ حتى عام ١٩٣٦.



اللوحة ٢٧.٢: نانا ألومو الإتسيكيري.

وكان الأولو أكِنغبووا يعيّن وكلاء يدعون «حكّام النهر»، مقرّهم في مراكز منشأة عند المصبّ الخليجي لنهر بنين، لجمع الرسوم من التجّار الأوروبيين ولتحديد أسعار المنتجات. وفي أوائل القرن التاسع عشر كان من بين «حكّام النهر» هؤلاء أكبر الزعماء، مثل الاياتسيري (القائد الحربي) والأووانغي (المتحدّث الرسمي والأمين على شعارات المملكة). غير أن أكِنغبووا عيّن أولاده في هذا المنصب ابتداءً من ١٨٤٠، ممّا أدّى إلى اختلال إجراءات التعيين في هذه الوظيفة بعد وفاته عام ١٨٤٨، وتدخّل القناصل والتجّار البريطانيون في المنازعات العديدة التي نشأت. فهم الذين عيّنوا دياري في ١٨٥١، وعزلوا خلفه تسانومي في ١٨٧٩ لأنّه حاول إرغام التجّار البريطانيين على دفع أثمان عادلة لقاء زيت النخل. واضطرّ نانا أولومو، وهو آخر حكّام نهر بنين وأشهرهم (١٨٨٤–١٨٩٤)، إلى خوض حرب عنيفة ضد جنود البحرية البريطانية انتهت بأسره ونفيه إلى كالابار في ١٨٩٤، فأصبح بذلك من أوّل ضحايا الغزو الاستعماري البريطاني لنيجيريا.

وكان الايجو في الدلتا الغربية يسيطرون على معظم الطرق المائية. ولما كانوا لا يستطيعون الاتصال مباشرة بالتجّار الاوروبيين الزائرين، فقد لجأوا إلى أعمال القرصنة والمناوشات ضد السفن الأوروبية والاتسيكيري. غير أن بعض جماعات الايجو ظلّت تواصل التجارة الداخلية مع الاتسيكيري والجماعات الأخرى. فكان الاتسيكيري يوردون الأواني الفخّارية لبعض جماعات الايجو، مثل الغباراماتو والبسّان، كما كانوا يبيعون الملح للتجّار القادمين من شرق الدلتا والذين كانوا يصعدون بهذا الملح في مجرى نهر النيجر. أما جماعات الإغبيما والأولودياما، وهم من الايجو القاطنين في منطقة الغابات الواقعة في أعالي نهر بنين، فكانوا يصنعون القوارب ويجمعون الخشب الصبغي لبيع ذلك كله في مناطق البحيرات الشاطئية الواقعة في غرب بلاد الايجيبو وحتى لاغوس (ايكو)، ويحصلون مقابل ذلك من الايجيبو على الاقمشة المصنوعة محليًا. وكانت جماعات أخرى من الايجو تقايض السمك المجفّف والملح، وهي منتجات يصنعها أيضًا الاتسيكيري، مع جماعات الأورهوبو والايسوكو والايغبو القاطنة على طول حافّة دلتا النيجر وعلى طول مجراه الأدنى.

ولم تبلغ الدلتا الغربية في القرن التاسع عشر الأهمية التي بلغتها الدلتا الشرقية كمركز للتجارة عبر البحار في الرقيق وزيت النخل وجوزه. فلم يكن هناك في أربعينات القرن سوى شركتين تجاريتين بريطانيتين في ميناء بوبي وميناء جاكبا، ثم تبعتها ثلاث شركات أخرى في العقد التالي. وكان أول قنصل بريطاني أقام في خليجي بنين وبوني عام ١٨٤٩ هو جون بيكروفت، الذي اتّخذ له مقرًا في فرناندو بو قرب ساحل الكامرون ودلتا النيجر الشرقية. ولم يوفد نائب قنصل إلى ميناء سابيلي الداخلي في الدلتا الشرقية لمراقبة التغلغل في الأراضي النيجيرية الداخلية في تلك المنطقة إلا في عام ١٨٩١. وكان قد بدأ في ذلك الوقت التسابق الاستعماري على الأراضي الأفريقية، واضطرّ نانا أولومو إلى خوض الحرب لمحاولة وقف المستعمرين. ثم جاء المبشّرون في أعقاب الراية الاستعمارية في الدلتا الغربية للنيجر.

الدلتا الشرقية

أنشأت جماعات الايجو في الدلتا الشرقية مؤسسات للدولة قوامها عدد من المراكز الحضرية أو التجمّعات السكنية، مثل نيمبي وبوني وايلِم كالاباري وأوكريكا[٤]. وهذه الدول، أو «المدن – الدول» كما سمّاها ك. أ. دايك[٥]، طوّرت مؤسّساتها الخاصّة بها مستوحية نموذج التنظيم غير المركزي لجماعات الايجو في الدلتا الغربية والوسطى، مستجيبة بذلك لعدد من التحديات المتنوّعة، وهي: ١) الظروف البيئية المختلفة الخاصّة بمستنقعات المنغروف المنتشرة في الدلتا الشرقية؛ ٢) ضرورات التجارة عبر المسافات الطويلة مع المناطق الداخلية في بلاد الايجبو، لمقايضة السمك والملح باليام والرقيق، وغير ذلك من المنتجات؛ ٣) تجارة الملح والأواني الفخّارية ومنتجات الكاسافا والقوارب مع الدلتا الغربية.

وكان الزعماء السياسيون في هذه الدول، أي الملوك (الأمانيانابو) ورؤساء العشائر (زعماء «الواري»)، وهي وحدات سياسية من النمط العشائري كانت تتشكّل منها المدن) يسيطرون على تجارة المسافات الطويلة مع المناطق الداخلية وعلى تجارة الرقيق على ساحل الأطلسي. وكان معيار التقدّم الاجتماعي في إطار هذا النظام العشائري من المرونة بحيث يتيح استيعاب أعضاء جدد من الرقيق أو اللاجئين.

وهذه الدراسة الأساسية لأوضاع دول الدلتا الشرقية قبل القرن التاسع عشر مهمّة لكي نفهم على نحوٍ سليم كيفية تأثّرها بنفوذ أوروبا والتدخّل الأوروبي المتزايد طيلة القرن التاسع عشر. ذلك أنّ اختلاف الأوضاع من دولة إلى أخرى هو الذي أدّى إلى اختلاف استجاباتها لمؤثرات خارجية متشابهة واجهتها دول الدلتا وكالابار وساحل الكامرون.

فقرار بريطانيا القاضي بحظر تجارة الرقيق في ١٨٠٧ كان من العوامل الرئيسية الحافزة على التغيير. وأدّت المحاولات المبذولة للقضاء على تجارة الرقيق إلى قيام التجّار والقناصل وضبّاط البحرية البريطانيين بأنشطة جديدة، ومن ثم إلى إقامة علاقات من نوع جديد مع دول الدلتا. وأسفر ذلك في المقام الأول عن زيادة الوجود البريطاني في خليج بوني. ومن أمثلة ذلك استقرار فيلق بحري من الأسطول البريطاني في فرناندو بو في ١٨٢٧، وتعيين أول قنصل بريطاني، جون بيكروفت، في ١٨٤٩ لخدمة مصالح بريطانيا في كافة الأراضي المحيطة بخليج بنين وخليج بوني. كما أنشئت «محكمة اللجان المختلطة» في فريتاون (سيراليون) لمحاكمة قباطنة سفن الرقيق التي تضبط، وتحرير أرقاء تجّار الرقيق المدانين. وكانت هذه التطوّرات الجديدة بالنسبة إلى دول الدلتا بمثابة استعراض لقوّة بريطانيا وسيطرتها على مياههم، وافتتاح لعهد «دبلوماسية السفن المسلّحة» الذي استخدم فيه القناصل البريطانيون قوّتهم البحرية لفرض شروط تخدم مصلحة التجّار والمبشّرين والمستكشفين البريطانيين. والواقع أن القناصل في الممارسة العملية، ولا سيّما بعد ١٨٥٠، واصلوا وعزّزوا السياسة التي بدأها منذ الثلاثينات

---

(٤) ر. هورتون (R. Horton)، ١٩٦٩؛ إ. ج. ألاغوا (E.J. Alagoa)، ١٩٧١(أ).

(٥) ك. أو. دايك (K.O. Dike)، ١٩٥٦.

ادوارد نيكولز، حاكم فرناندو بو، والمتمثّلة في إبرام معاهدات مع الزعماء المحليين(٦). وقد نصّت هذه المعاهدات على أن يتخلّى الحكّام عن تجارة الرقيق ويتحوّلوا إلى «التجارة المشروعة» – أي المتاجرة ببضائع غير الرقيق – وعلى وضع قواعد لتنظيم هذه التجارة المشروعة، وتحديد الرسوم الجمركية (الكومي) المفروضة على التجارة، والإعانات التي تقدّمها الحكومة البريطانية للحكّام المحليين مقابل موافقتهم على التخلّي عن تجارة الرقيق.

وقد أدّت هذه الأنشطة البريطانية على الساحل إلى إضعاف سلطة الحكّام المحليين تدريجيًّا، وخاصّة عندما قدم القناصل وضبّاط البحرية المساعدة للتجّار البريطانيين في وضع نظمهم القضائية الخاصّة وجعلها فوق قوانين الدول المحلية وانشاء «محاكم الإنصاف»، وهي هيئات تتألف أساسًا من التجّار البريطانيين ويشترك فيها عدد قليل من رؤساء العشائر أو الزعماء المحليين. وكانت هذه المحاكم بطبيعة الحال خاضعة للسلطات البريطانية لا للزعماء المحليين.

وإلى جانب القناصل وضبّاط البحرية البريطانيين الذين تركّز نشاطهم على الساحل، جاء التجّار والمبشّرون البريطانيون الذين حاولوا التوغّل في داخل البلاد، وذلك مثلًا عن طريق رعاية الرحلات الاستكشافية. ونجحت الجهود البريطانية التي بُذلت على مدى عشرات السنين في كشف مجرى نهر النيجر ومنابعه عندما اقتيد ريتشارد وجون لاندر في ١٨٣٠ من أبوه إلى نمبي (براس) بدعوة من الملك بوي آماين. وحالما ثبت أن المصابّ الخليجية للأنهار الكثيرة التي تخترق دلتا النيجر إنما هي أبواب تؤدّي إلى نهر النيجر الكبير، تضاعف اهتمام البريطانيين بالمنطقة باعتبارها تفتح لهم الطريق للوصول إلى الأراضي الداخلية الغنية في نيجيريا وغرب أفريقيا. وفي ما بين الثلاثينات والخمسينات حاول بعض التجّار البريطانيين، مثل ماكغريغور ليرد، وغيرهم من أصحاب المذاهب الانسانية والمبشّرين، التوغّل إلى داخل البلاد عن طريق الدلتا.

وفي المنطقة الشرقية من الدلتا قامت جمعية التبشير الكنسية، بقيادة الأسقف النيجيري ساموئيل أجايي كراوذر – وهو رقيق سابق – بإنشاء إرساليات في بوني عام ١٨٦٤، وفي تاون – براس بمملكة نيمبي في ١٨٦٨، وفي ايلم كالاباري (التي وردت في الوثائق تحت اسم نيوكالابار) في ١٨٧٤، وفي أوكريكا في ١٨٨٠. وكان الحكّام المحليون في بوني وفي نيمبي على السواء هم الذين يدعون المبشّرين، لأسباب عدّة. فبعضهم كان يرغب في أن ينشئ المبشّرون مدارس لتعليم أطفالهم الكتابة والقراءة والحديث باللغة الانجليزية لتيسير معاملاتهم التجارية مع الشركات البريطانية. وكان المعتقد أيضًا أن إعطاء التراخيص للمبشّرين من شأنه أن يؤدّي إلى تحسين العلاقات مع الحكومة البريطانية، التي يمثّلها القناصل وضبّاط البحرية، ويعزّز مركز هؤلاء الحكّام المحليين في المنازعات المحلية على السلطة مع البلاد المجاورة. وكانت هذه الأسباب نفسها تؤدّي أحيانًا إلى طرد المبشّرين من أجزاء أخرى من الدلتا الشرقية. ومن

(٦) ج. إي. جونز (G.I. Jones)، ١٩٦٣، ص ٢٢١–٢٤٢؛ إ. ج. ألاغوا و أ. فومبو (E.J. Alagoa and A. Fombo)، ١٩٧٢، ص ٩٠–١٢١.

أمثلة ذلك أنه بمجرّد استقرار الجمعية التبشيرية الكنسية في بوني، أصبح أي تعامل معها أمرًا مرفوضًا بالنسبة إلى جاجا أوبوبو، الذي انفصل عن بوني في ١٨٦٩ ليكوّن دولة أوبوبو الخاصّة به. غير أن انشاء الإرساليات المسيحية كان يلقى المقاومة من المصالح الكبرى القوية في كل من دول الدلتا، فشكّلت المسيحية بذلك عاملًا من عوامل الاضطراب الاجتماعي في القرن التاسع عشر. ويعتقد دايك أن المسيحية حوّلت الرقيق إلى ثوّار أحدثوا اضطرابات عنيفة في هذه الدول؛ ولكن البحوث الحديثة العهد كشفت عن عوامل أخرى اجتماعية وسياسية يمكن أن تفسّر ما واجهته دول الدلتا من مشكلات في القرن التاسع عشر[٧].

ويمكن إعادة أصول المشكلات الاجتماعية التي شهدتها دول الدلتا إلى الصعوبات التي واجهتها الجماعات الحاكمة للانتقال من اقتصاد يعتمد على تجارة الرقيق إلى اقتصاد يعتمد على منتجات النخيل. فلم تكن المستوطنات التي أُنشئت في عهد تجارة الرقيق تدرك مدى قوّة العناصر الخارجية المساندة لحركة إلغاء تلك التجارة، كما أنها لم تستطع الانصراف تمامًا إلى تجارة جديدة وصعبة. وكان التحوّل المطلوب يفترض تغييرًا في العادات والأساليب التجارية المستقرّة منذ عهد بعيد وإقامة علاقات تجارية مع تجّار بيض من نوع جديد. وعلى الصعيد الداخلي أيضًا، كانت معالجة زيت النخيل وكسر جوز النخيل للحصول على نواه أصعب من تنظيم توريد الرقيق. فقد كان ذلك يعني بالنسبة إلى تجّار الدلتا أن يتوغّلوا في الأراضي الداخلية إلى مسافات أبعد كي يبلغوا مراكز الإنتاج، وأن يستخدموا أعدادًا أكثر من القوى العاملة والقوارب. وكان ذلك الوضع الجديد ينطوي على احتمالات تعريض الزعامات القديمة المستقرّة للإفلاس، وتشجيع ظهور زعامات جديدة أكثر جرأة وإقدامًا. وترتّبت على ذلك ثلاث نتائج مهمّة: أولاها أن التجارة الجديدة أدّت إلى زيادة تجارة الرقيق الداخلية لتوفير القوى العاملة اللازمة لدول الدلتا؛ وثانيتها أن بروز أسر جديدة ورؤساء جدد أدّى إلى اضطراب الموازين السياسية الداخلية (ثورات الرقيق التي يذكرها ن. دايك)؛ وثالثتها أن التنافس على الأسواق الداخلية أدّى إلى نشوب حروب عديدة بين دول الدلتا.

وكان استخدام الرقيق في مجتمعات الدلتا قد بدأ قبل القرن التاسع عشر بعهد بعيد، وكان لكلّ دولة اجراءاتها الخاصّة بإدماج الرقيق الجدد في مجتمعها. وفي القرن التاسع عشر زاد عدد الرقيق الجدد المطلوب استيعابهم، ولكن معظم الدول راحت تتّبع أساليب جديدة وجذرية لإدماج أولئك الرقيق المشترين حديثًا في ثقافة المجتمع. ففي جميع دول الدلتا تقريبًا، كان الرقيق الجديد يمر بطقوس حلق شعر رأسه لكي يصبح كالطفل الوليد، رمزًا لولادته الجديدة في المجتمع، ثم يصبح منذ تلك اللحظة فصاعدًا ابنًا لأحد شيوخ أسرة الزعيم الذي ابتاعه، فيكتسب بذلك كامل حقوق عضوية تلك الوحدة الأسرية. ويمكنه، بحسب قدراته، أن يرتقي السلّم الاجتماعي، بل يمكن أن ينتهي به الأمر إلى أن يصبح رئيس الأسرة أو العشيرة. وكانت

(٧) ك. أو. دايك (K.O. Dike)، ١٩٥٦، وخاصّة الفصل ٥، ص ١٥٣–١٦٥؛ إ. ج. ألاغوا (E.J. Alagoa)، ١٩٧١(ب)؛ ج. إي. جونز (G.I. Jones)، ١٩٦٣، ص ١٢١–١٣٢ و ١٦٠ و ١٦١.



اللوحة ٢٧،٣: الملك جاجا ملك أوبوبو.

العضوية في جمعية للرقص بالأقنعة، مثل «ايكيني» أو «سكيانو» تكفل سرعة الاندماج الثقافي لهؤلاء الرجال في فولكلور المجتمع الجديد ولغته. وفي دول أخرى مثل دولة إيلِم كالاباري كانت تقوم جماعات منظّمة تُعرف باسم «كورونوغبو» تبثّ الرعب في نفوس الذين لا يندمجون تمامًا أو بالسرعة اللازمة في ثقافة الدولة. وفي مثل تلك الظروف لم يكن الرقيق يتّصفون بهوية متميزة عن المجتمع الذي يعيشون فيه أو يعانون من التمييز بالقدر الذي يدفعهم إلى التمرّد أو يجعلهم قادرين على النجاح فيه.

غير أن الحاجة إلى القوى العاملة من الرقيق لممارسة تجارة زيت النخل أدّت إلى تضخّم أسر الزعماء الصغار، مما حدا ببعضهم إلى الانفصال عن بيوت عشائرهم الرئيسية. وكان توسّع بعض الاسر عن طريق تكوين فروع جديدة يتمّ أحيانًا على حساب الأُسر القديمة التي يتركها بعض أعضائها للانتماء إلى أسر أوسع ثراءً، إما بسبب الديون أو لأسباب أخرى. وادّى هذا التنافس على التجارة والقوى العاملة إلى تغييرات سريعة في الموازين المحلية للثراء والسلطة السياسية. بل ان الأسر القديمة نفسها شهدت تبديلًا في زعاماتها. وبذلك فإنه في فترة الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر – التي كانت فترة حاسمة في تاريخ المنطقة – تزعّم «جاجا» و«أوكو جومبو»، وأصل كليهما من الرقيق، الحزبين الملكيين المتخاصمين – أنا بيبلي ومانيلا بيبلي – في مملكة بوني. وكان الصراع على السلطة في مملكة بوني في الستينات من القرن التاسع عشر هو الذي أدّى إلى انشاء دولة أوبوبو الجديدة في ١٨٦٩ بقيادة الملك جاجا. ومما يجدر ذكره أن ملك بوني الحاكم، جورج بيبلي (١٨٦٦–١٨٨٨)، لم يتمكّن من منع الحزبين من الانزلاق نحو الحرب.

واجتازت دولة إيلِم كالاباري في ١٨٨٢–١٨٨٤ أزمة مشابهة. فقد قام صراع على الزعامة بين حزبين متحدرين من الأسرة المالكة. وعلى اثر انتصار حزب أماكيري اضطرّ حزب الباربوي (أو جماعة ويل بريد) إلى الانتقال إلى مدينة باكانا الجديدة. ولكن الجماعة المنتصرة نفسها اضطرّت هي الأخرى إلى الرحيل عن إيلِم كالاباري لأن موقعها كان قريبًا إلى درجة خطرة من دولة بوني المنافسة. ونتيجة لتشتّت دولة إيلِم كالاباري أُنشئت مدينتان جديدتان، هما بوغوما، التي أقام فيها أماكيري الحاكم الأكبر للكالاباري، وأبونيما، وكلتاهما أقرب إلى الأسواق الداخلية.

وفي الدولتين الأخريين في شرق الدلتا، وهما نيمبي وأوكريكا، لم تحدث أي اضطرابات مهمّة في النظام السياسي. والمشكلة الداخلية الوحيدة المسجّلة التي شهدها القرن التاسع عشر في نيمبي قامت خلال مراسم دفن الملك أوكيا في ١٨٧٩، عندما اختصم المسيحيون وأتباع الديانة التقليدية حول إقامة الشعائر الدينية على جثمانه. وأخيرًا توصّل الفريقان إلى حلّ وسط، فأقام كل منهما شعائره على حدة. ولم يكن المجتمع ينقسم إلى رقيق من جهة وأحرار من جهة أخرى. وكانت كل من نيمبي وأوكريكا في الشمال قد شهدتا في القرن الثامن عشر أزمات سياسية خطيرة أدّت إلى استيلاء أسرتين حاكمتين جديدتين على السلطة، هما أسرة مينجي في نيمبي وأسرة آدو في أوكريكا. وكانت هاتان الأسرتان لا تزالان حاكمتين في القرن التاسع عشر ولم تشهدا أي معارضة قوية. وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الدولتين لم تكونا نشطتين في التجارة الخارجية عبر البحار بمقدار نشاط بوني وإيلِم كالاباري في هذه التجارة.

وكانت مملكة إيلِم كالاباري أميل إلى أن تكون محور توازن القوى في الجزء الشرقي من دلتا النيجر. فقد خاضت الحرب في منتصف القرن التاسع عشر وأواخره ضد نيمبي الواقعة في غربها، وبوني الواقعة في جنوبها الشرقي، وأوكريكا في الشرق. وكانت هذه الدول الأخرى تميل إلى عقد أحلاف في ما بينها من حين إلى حين، وإن كان يبدو أن أوكريكا كانت مستاءة من وضع اعتمادها الظاهر على بوني، التي كانت أوكريكا تصدّر منتجاتها عن طريق مينائها الساحلي. غير أن إيلِم كالاباري أصبح لها حليف – ضد بوني على الأقل – بعد أن وطّد جاجا مركزه في أوبوبو في ١٨٦٩. وحاولت أوبوبو في ما بقي من القرن التاسع عشر أن تبعد بوني عن أسواقها التقليدية في وادي نهر إيمو، الأمر الذي زاد من إلحاح الضرورة على بوني أن تسعى إلى أسواق أخرى في الاتجاه الصاعد لنهر نيوكالابار، في منطقة أوبياتوبو التي تطالب بها إيلِم كالاباري، وعبر أراضي كالاباري إلى النيجر الأدنى شمال نيمبي. وتحرّك الكالاباري كذلك صاعدين في نهري إنجيني وأوراشي، في أراضٍ كانت قبل ذلك خاضعة لسيطرة نيمبي.

وحاول القناصل البريطانيون على الساحل أن يستغلّوا هذه الحروب بين الدول كوسيلة لفتح ثغرة ينفذ منها تجّارهم ومبشّروهم إلى الأراضي الداخلية، فقاموا بدور الوسطاء بين الدول المتحاربة في عقد معاهدات سلام. وبذلك وقعت معاهدات عقدت بواسطة القناصل بين بوني وإيلِم كالاباري (نيوكالابار) في ١٨٧١، وبين أوبوبو وبوني في ١٨٧٣، وبين بوني وإلِم كالاباري في ١٨٧٩، وبين إلِم كالاباري وأوكريكا في ١٨٧١، وبين نيمبي وإيلِم كالاباري في

١٨٧١. بيد أن الحروب بين هذه الدول لم تضعف عزم كل منها على الحيلولة دون تعدّي التجّار الأوروبيين على مجالات تجارتها أو المحافظة على سيادتها. وكان البريطانيون قد اصطدموا بالملك وِليَم بيبل ملك بوني في وقت مبكر، في عام ١٨٥٤، عندما نفوه إلى فرناندو بو، وأسينسيون، وسييراليون، ولندن، متعلّلين في ذلك ببعض الاضطرابات التي نشأت عن نزاعات محلية. ولكنّهم في عام ١٨٨٧ لم يستطيعوا أن يجدوا أي ذريعة مماثلة عندما خلعوا جاجا ملك أوبوبو بسبب معارضته للتجارة البريطانية المباشرة في وادي نهر إيمو. وكان حكّام نيمبي (براس) الواقعة على مصبّ «نون» الخليجي الرئيسي لنهر النيجر مشتبكين في خلافات نشبت بين بعثات الاستكشاف والتجارة البريطانية وبين السكّان المحليين منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر، عندما تعرّض المواطنون البريطانيون للقتل أو لإطلاق الرصاص عليهم. ووقع الفصل الختامي الحاسم في ذلك عام ١٨٩٥، عندما هاجم النيمبي المستودع الرئيسي لشركة النيجر الملكية في ميناء أكاسا ودمّروه. وكان عملهم ذلك احتجاجًا على محاولة الشركة احتكار التجارة على طول المسافة من أكاسا في الدلتا إلى لوكوجا الواقعة عند ملتقى نهر بينوي بنهر النيجر. وفي عام ١٨٩٨ أيضًا قبض القنصل البريطاني على ابانيتشوكا ملك أوكريكا لرفضه قبول الأوامر من حكومة المحمية البريطانية الجديدة لنيجيريا الجنوبية. وتمكّن كوكو ملك نيمبي من الإفلات من القبض عليه بالاختباء في القرى النائية في مملكته.

وعلى ذلك فإنه، بحلول نهاية القرن التاسع عشر، كان البريطانيون قد انتزعوا زمام السيطرة السياسية في شرقي دلتا النيجر، ولم تتمكّن دول المنطقة من تتويج أي ملوك جدد طوال العقدين أو العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين. غير أن ضياع السيادة لم يكن معناه الانحلال النهائي لتلك الدول أو للبنى والقيم الثقافية والاجتماعية الأساسية لأهلها.

أراضي الإيغبو الداخلية

تشير الدلائل إلى أن أراضي الإيغبو قد تميّزت لفترة طويلة بالكثافة النسبية لسكّانها، وبتنظيمها في وحدات سياسية صغيرة النطاق. وقد جعلتها تلك السمات عرضة للتأثّر على نحوٍ خاص بالآثار المدمّرة لتجارة الرقيق، لانعدام وجود أي دولة كبيرة بينها تستطيع أن تحمي مواطنيها. والأكثر من ذلك أن مجتمعات الايغبو المحلية المختلفة كانت في ما يبدو منغمسة ضد بعضها في الحروب والغارات وعمليات الخطف للحصول على رقيق لبيعهم إلى دول الدلتا وإلى الايفيك في كالابار، الذين كانوا يتولّون دور الوساطة في ذلك. أي أنه على الرغم من أن أراضي الايغبو كانت مصدر غالبية الرقيق الذين يباعون في موانئ بوني وإيليم كالاباري في دلتا النيجر، وفي كالابار على المصبّ الخليجي لنهر كروس، إلا أن الإيغبو لم يكن لهم اتصال مباشر بالأوروبيين قبل القرن التاسع عشر. كما أن الزوّار الأوروبيين لم يبلغوا أراضي الايغبو قبل السنوات الأخيرة من ذلك القرن والسنوات الأولى من القرن العشرين. وقد وقعت هذه الاتصالات الأولى على طول مسارات عدد من الأنهار مثل النيجر، والإيمو، وكروس. ولذا فإن المجتمعات المحلية التي كانت موجودة عند مراكز الأسواق على الأنهار التي كان

الوسطاء الساحليون يلتقون عندها بتجّار الأراضي الداخلية أصبحت معروفة أفضل من غيرها. وكان الآرو هم الذين يسيطرون على طرق التجارة الداخلية وعلى بعض الأسواق التي كان الوسطاء الساحليون يشترون فيها الرقيق – ثم بعد ذلك زيت النخيل وجوزه. وبسبب ذلك اشتهر الآرو لمهارتهم التجارية ولأنهم يتولّون تشغيل مقام للتنبؤ والعرافة اشتهر وذاع صيته. وبالمثل، كانت مدينتا النودكي – أكويتي وأوهومبيلي – الواقعتان على نهر إيمو بمثابة سوقين للبوني والأوبوبو. وعلى نهر النيجر كانت دول أبوه، وأوسوماري، وأوغوتا، وأسابا، وأونيتشا كلّها مراكز أسواق تمثّل في الوقت نفسه بؤرًا للمؤثرات والاتصالات الخارجية.

ومع أن البريطانيين كانوا قد ألغوا رسميًّا تجارة الرقيق الأطلسية في عام ١٨٠٧، إلا أنها استمرّت على الساحل حتى عام ١٨٥٠ تقريبًا. وفي ما بقي من القرن، زادت تجارة الرقيق الداخلية في ما بين سكّان الساحل بسبب مقتضيات التجارة في زيت النخيل. وكانت الطلبات المماثلة على القوى العاملة في مجالات إنتاج زيت النخيل وجوزه وزراعة المحاصيل والخدمات المتصلة بالطقوس كلها عوامل مشجّعة على استمرار تجارة الرقيق الداخلية في أراضي الايغبو[٨]. وبناءً على ذلك فإن تجارة الرقيق ونظام الرق يجب اعتبارهما عنصرًا مهمًّا للتغيّر الاجتماعي في أراضي الايغبو على مدى الجانب الأكبر من القرن التاسع عشر.

وتتجلّى الآثار البالغة الضرر والباعثة على الاضطراب الاجتماعي التي تحدثها تجارة الرقيق في صور مختلفة. فأولًا، كانت الطريقة التي يجري بها الحصول على الرقيق ذات تأثير مدمّر على البنى الاجتماعية والسياسية. فقد كان المنبوذون اجتماعيًا والمخالفون للقانون يباعون رقيقًا، وكان عدد قليل من الأشخاص يُباع كذلك في أوقات المجاعة أو لسداد الديون. ولكن غالبية الرقيق كانوا في ما يبدو ينتزعون بطريق الخطف والإغارة وفي الحروب. ومن المعروف أيضًا أن مقام العرافة الذي كان الآرو يتولّون تشغيله قد قضى ببيع أشخاص حكم بأنهم مذنبين. بيد أن شبكة الآرو التجارية المنتشرة في أغلب أنحاء أرض الايغبو كانت تحصل على كثير من الرقيق الذين تتّجر بهم عن طريق الغارات التي يشنّها حلفاؤها المرتزقة من الأبام والأوهافيا والأبيريبا والإدا. وعلى ذلك فإن النفوذ الواسع الذي كان الآرو يمارسونه في أراضي الايغبو استنادًا إلى مقام عرافتهم لم يكن قوة تخدم التقارب والتكامل[٩]، إذ إن عنصر العنف الكامن في إدمان الآرو لتجارة الرقيق كان طابعًا مميزًا لنفوذهم منذ العهد المبكّر للنفوذ الشعائري لقوم النْرى على مناطق واسعة من أراضي الايغبو.

وفي المجال الاقتصادي كذلك، لا بدّ أن العصف بالأنشطة الزراعية الطبيعية كان شديدًا. يُضاف إلى ذلك أنه، على غرار الحال بالنسبة إلى التجارة بين الوسطاء الساحليين والأوروبيين، فإن الثمن الذي كان الايغبو يحصلون عليه عن الرقيق المنتزعين لم يكن يمثّل أبدًا تعويضًا يعادل الخسائر التي تصيبهم نتيجة لتجارة الرقيق. فقد كان ثمن الرقيق يُدفع على صورة

(٨) و. ر. ج. هورتون (W.R.G. Horton)، ١٩٥٤؛ إ. إيزيكاي (E. Isichei)، ١٩٧٣.

(٩) ف. إي. إيكيجيوبا (F.I. Ekejiuba)، ١٩٧٢؛ س. أوتينبرغ (S. Ottenberg)، ١٩٥٨.

ملح، وسمك، ومشروبات روحية، وأسلحة نارية، وقبّعات، وخرز، بالإضافة إلى قضبان الحديد، والنحاس، والنحاس الأصفر. وكانت هذه القضبان المعدنية تحوّل إلى أوعية وأجراس شعائرية وسيوف للتشريفات وخلاخيل وأدوات أخرى للزينة. إلا أن هذه الإمدادات حلّت محلّ صناعات محلية، فأدار حرفيو الأكوا ظهورهم لمصادر المعادن المحلية. كذلك أدّى استيراد الملح والاقمشة إلى نتيجة مماثلة من حيث تخريب صناعات محلية أخرى.

وكان ريتشارد وجون لاندر هما اللذان حملا إلى أوروبا في عام ١٨٣٠ أول التقارير المباشرة عن أراضي الايغبو الداخلية، عندما مرّا خلال أونيتشا وأسابا وأبوه إلى دلتا النيجر. وتبعهما بعد ذلك مستكشفون وتجّار ومبشّرون بريطانيون آخرون في ١٨٤١ و ١٨٥٤. وفي عام ١٨٥٦ أقام ماكغريغور ليرد أول محطة تجارية عند أونيتشا، ثم تألّفت عام ١٨٧٩ الشركة الأفريقية المتحدة من المؤسسات البريطانية العديدة المتنافسة التي كانت تحاول الاتّجار على طول وادي النيجر، وحصلت الشركة على مرسوم ملكي في ١٨٨٦، وأصبح اسمها بمقتضاه شركة النيجر الملكية، كما أصبحت مخوّلة سلطة الحكم. وأقامت هذه الشركة أحد مستودعاتها الرئيسية في أراضي الايغبو عند أسابا، مستكملة إياه بقوّة من الشرطة وبمحطة تجارية. وكانت أنشطة التبشير بين ايغبو النيجر قد بدأت منذ تاريخ مبكر في ١٨٥٦ عند أونيتشا، تحت قيادة أجايي كراوذر وغيره من الرقيق العتقاء من سييراليون، الذين كان بعضهم يعود في أصله إلى الايغبو، وكانوا ينتمون إلى جمعية التبشير الكنسية. إلا أن الجمعية الكاثوليكية لبعثات التبشير الأفريقية، من مدينة ليون الفرنسية، أقامت مراكز منافسة على الضفة الغربية للنيجر منذ ثمانينات القرن التاسع عشر، بادئة عند أسابا، ومستأنفة بعد ذلك عند إيسيلي - أوكو وايبوسا.

من ذلك يتبيّن أن عمليات التغلغل الأولى في أراضي الايغبو قد جرت على أيدي التجّار والمبشّرين، على طول نهر النيجر. وقد قاوم الايغبو هذه الاقتحامات الأولى[١٠]، واتّخذت المقاومة لدى الايغبو الغربيين شكل انفجارات عنيفة نظّمتها جمعيات «ايكوموكو» السرية بين عامي ١٨٩٨ و ١٩١١. بيد أن شركة النيجر الملكية أولًا، ثم حكومة المحمية البريطانية بعد عام ١٩٠٠، سحقتا كل مظهر من مظاهر المقاومة بقسوة ووحشية. وكان أوسع هذه الجهود البريطانية نطاقًا هو «حملة آرو» عام ١٩٠٠، التي شملت ١٥ ٥٠٠ كيلومتر مربع من أراضي الايغبو، واستُخدمت فيها أربع وحدات من أونوانا، وإيتو، وأكويتي، وأوغوتا، سارت كلها لتلتقي عند بيندي وأروتشوكو. وكانت تلك الحملة بمثابة الغزو الرسمي لأرض الايغبو، وانتهت إلى نوع من الحملة غير المجيدة، عندما تبيّن أن نظام الآرو الذي جاء البريطانيون لمواجهته عسكريًّا لا يزيد عن جماعة من الخبراء الدينيين والتجّار الذين يعملون معًا؛ فلم تخرج أي قوة عسكرية لمجابهة البريطانيين، وإنما كان تحدّي الآرو لسلطتهم يتّخذ صورًا غير مباشرة، تجارية وإيديولوجية.

---

(١٠) ف. ك. إيكيشي (F.K. Eckechi)، ١٩٧٢؛ ب. أ. إيغبافي (P.A. Igbafe)، ١٩٧١.

وتشير جميع الدراسات الحالية للغزو البريطاني لأراضي الايغبو، حتى هزيمة بنية الآرو المستندة إلى كهنوت العرافة وهزيمة أسلوب المناهضة بالجمعيات السرية للايكوموكو في أراضي الآسابا الداخلية، إلى أن مجتمع الايغبو تُرِك بعد ذلك مفتوحًا على مصراعيه لدخول التأثيرات الأجنبية. ويذكر من الأمثلة على ذلك أن التحوّل إلى اعتناق المسيحية أصبح «حركة جماهيرية» وظاهرة «بالغة الإثارة». ووفقًا لما يقوله ف. ك. إيكيشي، فإن «أشدّ الحركات الجماهيرية إثارة للحيرة في العقد الأول من القرن العشرين تُعزى في جانب منها إلى محاولات الايغبو لتجنّب العديد من صور التسلّط البريطاني»؛ بينما يعتقد سيمون أوتينبرغ أن الايغبو تميّزوا بحسن تقبّلهم للتغيير بسبب ما كان لديهم من بُنى اجتماعية ومواقف واتجاهات وبسبب تاريخهم[١١]. غير أنه لا يوجد في الواقع أي دليل على أن الايغبو قد تخلّوا عن ثقافتهم وديانتهم التقليديتين من أجل المسيحية إلى درجة تزيد عما فعلته الجماعات الأخرى المناظرة في نيجيريا وسائر أفريقيا.

حوض نهر كروس

كانت دولة كالابار الايفيكية عند المصبّ الخليجي لنهر كروس تسيطر على التجارة على طول حوض نهر كروس، وكانت منطقة تجارتها على امتداد الساحل تلتقي بمنطقة تجارة دولة أوبوبو التي تشمل الدلتا في حوضَي نهر ايبينو وكوا – ايبوي. غير أن أكبر جماعة اثنية في الحوض كانت جماعة الايبيبيو، التي كان أفرادها يشكّلون أيضًا غالبية الرقيق المصدّرين من هذا الجزء من الساحل. وكانت منتجات الوادي الأعلى لنهر كروس ومنتجات أراضي الايغبو في الشمال الغربي تصل إلى تجّار الايفيك عن طريق قوم الآرو، الذين كانوا يسيطرون على مدينة الايبيبيو التجارية المسمّاة ايتو. كذلك حاولت بعض الجماعات الموجودة عند أعالي نهر كروس أن تشارك في عائدات التجارة مع الايفيك استنادًا إلى قدرتها على إيقاع الاضطراب في هذه التجارة أو بفرض الإتاوات عليها. ومن هنا كانت توجد على الدوام مشاحنات بين الايتو والأومون والأكوناكونا وغيرهم وبين بيوت التجارة في كالابار. كما أن بعض الجماعات في أعالي نهر كروس كانت تمارس التجارة المباشرة مع أقوام المنطقة الشمالية من الكامرون. وكانت ايكوم واحدة من هذه المراكز للتجارة مع الكامرون ومع الايغبو في الغرب، ومع كالابار في الجنوب.

وبرغم أن تجارة كالابار كانت، مثل تجارة دول الدلتا، تقوم على الرقيق ثم بعدئذٍ على زيت النخيل وثماره، إلا أن تاريخها اتّخذ مسارًا مختلفًا نتيجة لاختلاف البيئة والبُنى الاجتماعية. فقد كان المجتمعان المحليان الرئيسيان في ديوك تاون و كريك تاون اللتين تألفت منهما دولة الايفيك يقومان على مواقع ثابتة تختلف عن بيئة مستنقعات الدلتا التي يعيش فيها جيرانهما في الغرب. ونتيجة لذلك كانت لكالابار مستقرّات زراعية للرقيق تمدّ الدولة ببعض

---

(١١) ف. ك. إيكيشي (F.K. Eckechi)، ١٩٧٢، ص ٨؛ س. أوتينبرغ (S. Ottenberg)، ١٩٥٩.

احتياجاتها الزراعية، بل ببعض سلع التصدير مثل زيت النخيل. كما أن البنية الاجتماعية في كالابار لم تكن تشجّع على اندماج الرقيق في النظام السياسي. فبرغم أن رقيق البيوت أو رقيق المدن كانوا يشتركون في التجارة عبر البحار ويرتقون أحيانًا إلى مراتب الثراء والنفوذ، إلا أن جماعة «ايكبي» السرية في كالابار كانت تحول دائمًا بينهم وبين بلوغ المراتب العليا التي تمسك بزمام سلطة الدولة. وكان هذا النظام مناقضًا لنظام مجتمع ايكيني أو مجتمع سيكيابو المفتوحين في دول الدلتا، حيث كان ذلك الانفتاح عاملًا ايجابيًا في سبيل احتواء الرقيق ثقافيًا وإدماجهم في حياة المجتمع المحلي بكل جوانبها.

أما العوامل الخارجية المتمثّلة في التجّار والقناصل والمبشّرين الأوروبيين فقد كان لها تأثير أكبر في كالابار. ولم يكن مسموحًا للتجّار في البداية بإقامة محطات على البر، بل كانوا يضطرّون إلى الإقامة في سفن مسقوفة راسية في النهر بصفة دائمة وتضمّ منازلهم ومكاتبهم العائمة. وقد حاول هؤلاء التجّار ممارسة قدر من النفوذ عن طريق الائتمانات التي كانوا يقدّمونها لتجّار الايفيك، واستخدموا العقوبات الاقتصادية في بعض الأحيان عن طريق الوقف الجماعي للتعامل مع أي تاجر من الايفيك يخلّ بالتزاماته. إلا أنه عندما بدأ الايفيك يتشاحنون في ما بينهم في القرن التاسع عشر، تمكّن أولئك التجّار الأوروبيون من التدخّل في ثياب المحكمين وصانعي الملوك.

وفي ١٨٤٦ وصل إلى كالابار مبشّرو إرسالية كنيسة اسكتلندا، وأقاموا مستعمرة صغيرة ذات حكم ذاتي تتألف من خمسة أو ستة مبشّرين ومدرّسين وعاملين ومؤمنين جدد، وكان ذلك في ديوك تاون وكريك تاون. وكانت أرض الإرسالية بمثابة ملاذ للاجئين القادمين من المجتمع المحلي؛ ولكن المبشّرين عنوا أيضًا بمتابعة الأحداث المحلية وإبلاغ التطوّرات إلى القنصل البريطاني، أو حاولوا ممارسة التأثير المعنوي والتدخّل بأشكال أخرى.

ونظرًا إلى أن المصبّ الخليجي لنهر كروس كان قريب المنال من الفيلق البحري البريطاني لمنع تجارة الرقيق والمتمركز في فرناندو بو، فقد غدا من السهل نسبيًا وقف تجارة الرقيق في كالابار. وفي عام ١٨٤٢ تمّ التوقيع على معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق، واتّفق على دفع معونة سنوية لحكّام كالابار. وأخذ النفوذ البريطاني في كالابار يتزايد بالتدريج منذ ١٨٤٢ حتى ١٨٩١، عندما أقيمت هناك إدارة لمحمية بريطانية[١٢].

«أوبونغ» كالابار

كان من أسباب التدخّل البريطاني في كالابار ضعف الـ «أوبونغ» أو ملك كالابار، الناتج عن الحداثة النسبية للنظام الملكي في كالابار. فزوّار دلتا النيجر ونهر كروس في القرن الثامن عشر يذكرون ملكًا واحدًا لكل دولة من دول الدلتا، ولكنّهم يتحدّثون عن «ملوك» لكالابار، لعلّ بعضهم كانوا رؤساء عشائر أو سلالات، أو من الـ «ايكبي» النبلاء حملة الألقاب. ولم يبدأ

(١٢) د. فورد (D. Forde) (مدير التحرير)، ١٩٥٦؛ أ. ج. هـ. لاثام (A.J.H. Latham)، ١٩٧٣؛ ك. ك. ناير (K.K. Nair)، ١٩٧٢.

استقرار وضع الأوبونغ أو الملك إلا اعتبارًا من بداية القرن التاسع عشر. وقد ظهر أولًا الدوق أفرايم (إفيوم) (حوالى ١٨٠٠–١٨٣٤) باعتباره زعيمًا أعلى في ديوك تاون وأقوى حاكم على نهر كروس. واحتلّ إيو أونيستي الأول من كريك تاون (توفي ١٨٢٠) مركزًا مماثلًا في كريك تاون. وقد نجح كلّ من هذين الرجلين في إقامة مركزه فوق رؤوس آخرين يتمتّعون بأنساب مماثلة بسبب تفوّقه في الثروة المكتسبة من التجارة عبر البحار.

وكان ثمة عدد من عناصر الضعف الأخرى التي تعاني منها النُظم الملكية في كالابار، بالإضافة إلى حداثتها. وكان أول هذه العوامل هو وجود ملكين متنافسين، أحدهما في ديوك تاون والثاني في كريك تاون. وكان العامل الثاني هو التنافس على هذا المركز بين عديد من الزعماء السياسيين وأعضاء مجتمع الايكبي، حيث أدّى هذا التنافس إلى التحكيم بواسطة القنصل البريطاني أو التجّار أو المبشّرين البريطانيين. أما ثالث العوامل وأخطرها فتمثّل في أن منصب الأوبونغ أصبح مميزًا في القرن التاسع عشر بالتصاقه بالتجارة الخارجية، التي تركّزت فيها كل أنشطة الأوبونغ بدون أن تكون له أية وظائف أخرى أو سلطة يعتد بها. وعلى ذلك فقد كان الأوبونغ هو الذي يجمع ضرائب أو رسوم الـ «كومي» من التجّار الأجانب، ويمنح حقوق الرسوّ والاتّجار لسفن الشحن والبضائع، ويحرّك الاجراءات القضائية التقليدية عندما يُطلب منه ذلك. أما السلطات الداخلية الخاصّة بوضع القوانين وفرض تنفيذها فكانت في أيدي الجمعية السرية للايكبي. من ذلك يتبين أن المهمة الرئيسية للأوبونغ في القرن التاسع عشر كانت تتمثّل في التوسّط بين المجتمعات المحلية وبين البيض الوافدين، الذين اهتمّوا لهذا السبب بشخص من يحتلّ هذا المنصب.

وكانت السلطات النسبية لملكي ديوك تاون وكريك تاون غير مستقرّة في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولم يكن الدوق إفرايم ملك ديوك تاون (١٨٠٠–١٨٣٤) أكثر الزعماء ثراءً على النهر فحسب، بل كان يحمل كذلك لقب «إيامبا»، وهو أسمى ألقاب الايكبي، ويحصل على أكبر نصيب من الـ «كومي»، ويتولّى تقسيم بقيته بين الزعماء الآخرين. وبعد وفاة الدوق إفرايم، أصبح إيو أونيستي الثاني من كريك تاون (١٨٣٦–١٨٥٨) هو أقوى التجّار نفوذًا، وأصبح في عام ١٨٥٢ يحصل على ثلثي الـ «كومي»، بينما غدا نصيب حاكم ديوك تاون لا يتجاوز الثلث. إلا أنه برغم عاملي الثراء والتجارة، نجح ملوك ديوك تاون بوجه عام في الاحتفاظ بأهم ألقاب الايكبي، وهو لقب «إيامبا»، بعيدًا عن متناول زعماء كريك تاون، الذين كانوا يحملون ثاني أسمى لقب، وهو لقب «أوبونكو».

وكانت منازعات الخلافة على زعامة ديوك تاون وكريك تاون تمثّل مشكلة خطيرة للنظام السياسي على نهر كروس. وقد توصّلت سلالة «إيو» إلى تفوّق مبكّر في كريك تاون، ظلّت محافظة عليه طوال ما بقي من القرن، وهاجرت سلالة أكابوم المنافسة لتؤسّس محلة كوبهام تاون. أما في ديوك تاون فكان الوضع مختلفًا. فعندما توفي الدوق إفرايم في ١٨٣٤، لم يخلفه ابنه أو أحد من السلالة التي ينتمي إليها، وإنما خلفه إيامبا الخامس، أي خامس حامل للقب إيامبا في جمعية الايكبي. وعند وفاة إيامبا الخامس في ١٨٤٧، نشأ نزاع بين سلالة إيامبا وسلالة

الدوق إفرايم، فنصّب البريطانيون مرشّحًا ثالثًا، وهو أرتشيبونغ الأول. ولدى وفاة أرتشيبونغ الأول في ١٨٥٢، اعترف التجّار والقنصل البريطانيون بافرايم دوق، وأخذت المنازعات منذ ذلك الحين تنشب بين سلالات دوق، وإيامبا، وأرتشيبونغ، ومن ثم راحت كل سلالة منها تستخدم مختلف الوسائل ضد منافسيها، بما في ذلك أساليب الاتهام بممارسة السحر، والمحاكمة بالمحنة باستعمال سم الفاصوليا (الايسيري)[١٣].

جمعية الايكبي و «رجال الدم»

كانت جمعية الايكبي في كالابار شكلًا مطوعًا لإحدى العبادات التي تقدّس الفهد والتي كانت توجد لدى العديد من جماعات الغابات في وادي نهر كروس وفي أجزاء من الكامرون. وكان الشباب يمارسونها في صورة رقصات أقنعة يرتدون خلالها ملابس من القش ذات قلنسوة أو غماء، بينما تبقى النساء والرجال غير الأعضاء في بيوتهم المغلقة عليهم. إلا أن الوظيفة الرئيسية لأعضاء الجمعية كانت عقد اجتماعات أسبوعية تجري فيها مناقشة القضايا الاجتماعية.

وكانت جمعية الايكبي في مجتمعات القرى في الأراضي الداخلية تشمل كل شيوخ المجتمع المحلي؛ ولكنّها أصبحت في مجتمع كالابار التجاري الكبير منظمة سرية مغلقة، تزايد بداخلها تعدّد الطبقات والمراتب من خمس سجلت في ١٨٢٨ إلى عشر في ١٨٤٠ وإحدى عشرة في ١٨٥٨. وكان الرقيق في الاصل مستبعدين من عضوية الايكبي، ولكن رقيق الجيل الثالث المولودين في بيوت أعضاء الايكبي أصبحوا بعد حين يقبلون في عضوية المراتب الدنيا في الجمعية. غير أنه نظرًا إلى أن ارتقاء المراتب كان رهنًا بدفع رسوم محددة، فقد بقيت المراتب العليا حكرًا لأغنياء النبلاء الأحرار، وظلّت أسمى مرتبتين مقصورتين على الزعيمين السياسيين لديوك تاون وكريك تاون.

وكانت الايكبي هي السلطة الفعلية التي تضع القوانين وتنفّذها في كالابار في القرن التاسع عشر، وقد استخدمت لهذا الغرض من جانب الأوروبيين أيضًا. ففي عام ١٨٥٠، مارس المبشّرون وكبار التجّار الأجانب والقناصل ضغوطًا على زعماء كالابار كي يصدروا قانونًا للإيكبي يحرّم تقديم القرابين البشرية عند موت الحكّام. ويمكن القول بأن الايكبي كانت عنصرًا ايجابيًّا في النظام السياسي لكالابار، لأنها كانت توجد بين جميع الرجال الأحرار ذوي الثراء والنفوذ في إطار منظمة مشتركة. غير أن ما كانت تمارسه من تفرقة وتمييز ضد الجمهور الكبير من الرجال المتحدرين من أصول كانت رقيقًا وضد الفقراء أدّى إلى وقوع الاضطرابات الاجتماعية التي شهدها منتصف القرن التاسع عشر، والتي أشار إليها دايك باسم «تمرّد الرقيق».

فقد ظهرت رابطة رقيق المزارع المعروفة باسم «رجال الدم» خصيصًا لتكون جماعة ضغط تستهدف منع التضحية بالرقيق في مناسبات موت الملوك ورؤساء السلالات أو العشائر. وكان إنشاء منظّمة كهذه تقوم على قسم الدم أمرًا ممكنًا في كالابار بسبب تركّز وجود الرقيق في

(١٣) أ. ج. هـ. لاثام (A.J.H. Latham)، ١٩٧٢.

المزارع وما كانوا يواجهونه من مصاعب وعوائق مشتركة. غير أن الرابطة لم تتحوّل إلى تمرّد بغية تحرير الرقيق، أو حتى انتزاع السلطان السياسي من الايكبي. وكل ما نجحت فيه هو أن تأتي إلى كالابار من المزارع في جمهرة تضمّ كل أعضائها في كل مرة يُصاب فيها أحد الأعيان بالمرض أو تلحقه الوفاة، وينشأ خطر من التضحية بقرابين من الرقيق أو فرض محنة السم عليهم. وقد انتهت الاضطرابات التي أثارها «رجال الدم» إلى صدور قانون الايكبي الذي قضى في ١٨٥٠–١٨٥١ بتحريم القرابين البشرية، وإلى أن رأى الملك أرتشيبونغ الأول ضرورة استعانته بتأييدهم في النزاعات الحزبية حول الفوز بمنصب الأوبونغ.

ويتبيّن ممّا تقدّم أن التاريخ الاجتماعي والسياسي لكالابار كان مشابهًا لنظيره في دول الدلتا من حيث أنواع الضغوط الخارجية التي تعرّض لها النظام، ومختلفًا من حيث الحلول الداخلية الخاصّة للمشكلات. فقد كانت جمعية الايكبي، ومركز النظام الملكي، وتشكيل رجال الدم كلها ظواهر فريدة اختصّ بها وضع كالابار.

ساحل الكامرون والأراضي الداخلية[١٤]

يتميّز ساحل الكامرون، بما في ذلك عدد من الجزر المواجهة للساحل، بمتاهة معقدة من مستنقعات المنغروف والشقوق والخلجان الصغيرة، التي تبدأ بعدها مباشرة الغابات الإستوائية المطيرة. وتسكن الساحل ثلاث تجمعات رئيسية من بانتو الشمال الغربي، هي كبي – مبوكو، ودوالا – ليمبا، وتانغا – ياسا[١٥]، تضم عديدًا من العشائر والعشائر الفرعية. وهذه الأقوام – التي تشير تقاليدها إلى أصول مشتركة – تعيش أساسًا على الزراعة وصيد السمك والصيد. وكانت تحصل على مواد الطعام من الأسواق عن طريق مبادلتها بالأسماك، كما كان تنظيمها بشكل عام على هيئة قرى مستقلة ذاتيًا، وإن وجد في بعض الأحيان بعض صغار الزعماء المسيطرين، كما كانت الحال بين ظهراني البوبي والدوالا والايسووو. وكانت أسمى الجماعات السرية مركزًا بين الدوالا والايسووو وغيرهم هي جماعة الجينغو، القائمة على تقديس أرواح الماء[١٦].

وعلى غرار الحال بين أقوام دلتا النيجر، تعرضت مجتمعات بانتو الشمال الغربي المحلية هذه في القرن التاسع عشر لضغوط المبشّرين المسيحيين والتجار الأوروبيين والاستعماريين. وكان مصدر أقوى هذه الضغوط هو دعاة إلغاء الرق[١٧]، إذ إنه بحلول بدايات القرن التاسع عشر، كان كل من المجتمعات المحلية يشتمل على طبقة دنيا من الرقيق، ممّا جعل محاولة

(١٤) هذا القسم ملخّص لإسهام قدّمه الدكتور لوفيت ز. ايلانغو (Lovett Z. Elango)، من قسم التاريخ بجامعة ياوندي في الكامرون.

(١٥) إ. آردينر (E. Ardener)، ١٩٥٦، ص ٣٩.

(١٦) ر. بيورو (R. Bureau)، ١٩٦٢، ص ١٠٧–١٣٨.

(١٧) ل. ز. إيلانغو (L.Z. Elango)، ١٩٧٤.

إلغاء نظام الرق تخلق لهذه المجتمعات المحلية مشكلة إقتصادية حادة، سواء من ناحية إيجاد منتجات بديلة، مثل زيت النخيل وثماره، تحل محل الرقيق، أو من ناحية إيجاد القوى العاملة اللازمة لإنتاج هذه المنتجات ونقلها.

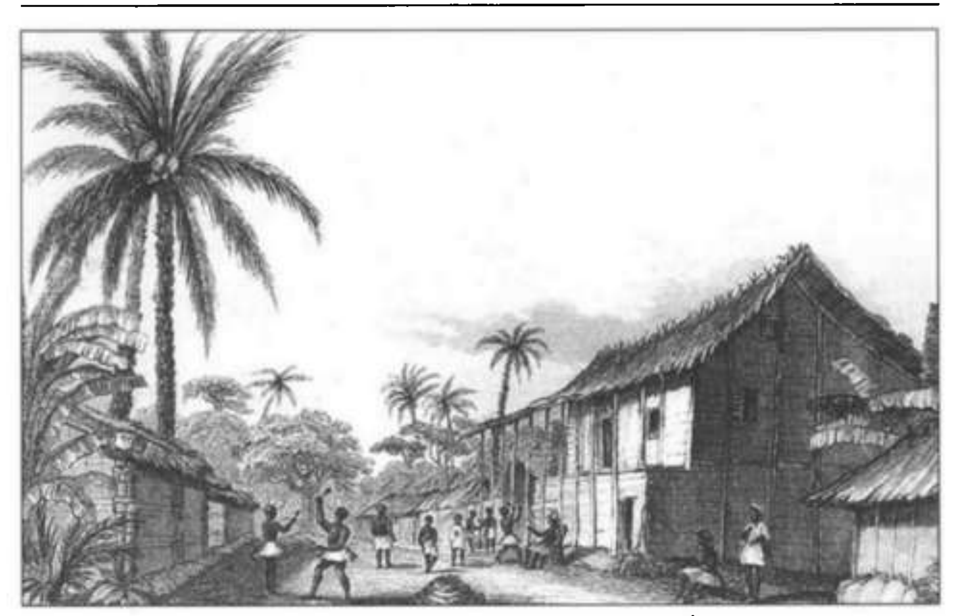
والمرجح أن يكون قوم الدوالا قد استقروا على الساحل منذ تاريخ مبكر يرجع إلى القرن السادس عشر، ثم رسّخوا جذورهم كدولة مركزية عندما غزوا واستوعبوا جماعات أخرى من البانتو بدءًا من عام ١٧٠٦ فصاعدًا[١٨]. وقد كان لهم زعيم أكبر، ولكن التجار الانجليز على نهر الكامرون تدخلوا في نزاع على خلافة الزعامة منذ وقت مبكر في عام ١٧٩٢، وفرضوا على الدوالا مرشح السلالة الأدنى مركزًا، الذي عُرف بإسم «الملك بِلْ (الجرس)». وفي عام ١٨١٤ قام أكوا، المرشح الأكثر شعبية والمنتمي إلى السلالة الأعلى قدرًا، وأعلن استقلاله. وترتب على ذلك أن ظل الدوالا طوال الجانب الأكبر من القرن التاسع عشر منقسمين إلى جماعتين رئيسيتين، جماعة بِلْ وجماعة أكوا، ثم طرأ على هاتين الجماعتين المتنافستين مزيد من الانقسام إلى وحدات فرعية من «المدن» أو «الدوائر». إلّا أن الرغبة في المحافظة على التضامن الاثني في مواجهة هذا الميل إلى التفتت حفزت الدوالا إلى خلق مؤسسة جديدة سميت «نغوندو»، وتمثلت في مجلس من أعيان الدوالا، يضم ممثلين من جميع مجالس قرى الدوالا المختلفة[١٩].

وعلى الناتئ الغربي لجبل الكامرون، وعلى نهر بيمبيا (وهو أحد روافد نهر الكامرون)، كان يوجد مجتمع بيمبيا المشتغل بالتجارة والمنتمي إلى قوم الايسووو. وكان مجتمع بيمبيا يتألف من ثلاث قرى يحكمها زعماء سلالات ويعاون كل منهم مجلس رؤساء، كما كان معروفًا باعتباره مركزًا تجاريًا غير رئيسي منذ منتصف القرن السابع عشر على الأقل. وكانت قوّة رجال هذا المجتمع ونفوذهم – مثل قوّة بيمبيا نفسها ونفوذها – مستمدين من مركزهم الوسيط في تجارة ما وراء البحار. كما كان كبار رؤساء بيمبيا يستمدون الهيبة والدعم من عضويتهم في الجينغو.

وكان أغنى تجار بيمبيا الأمراء وأشهرهم هو بيلي، الذي عرفه الأوروبيون بإسم الملك وِليَم. وكانت أمه تنتمي إلى الأسرة الحاكمة في بيمبيا، ولكن بيلي عاش طفولته في بيت أبيه المنتمي إلى الدوالا في نهر الكامرون. وعندما دفعه أقرباؤه من جهة الأب إلى بيمبيا، لجأ إلى أكبر أخواله، الذي استخدمه رسولًا له في معاملاته مع الأوروبيين، نظرًا إلى سابق خبرته معهم على نهر الكامرون. واكتسب بيلي ثروة وخبرات جديدة ونفوذًا، فاختير خلفًا منطقيًا لخاله. وفي عام ١٨٣٣، نجح بيلي في اقناع الممثل البريطاني في فيرناندو بو، الكولونيل نيكولز، بأن يعترف به ملكًا على كامل المنطقة الساحلية من بيمبيا إلى ريو ديل ري، بما في ذلك جزر بوبي المقابلة لساحلها، وذلك لقاء تسليم المنطقة نفسها للبريطانيين كي تصبح محمية لهم. وبرغم

(١٨) إ. مفينغ (E. Mveng)، ١٩٦٣.

(١٩) ف. ت. ليفين (V.T. Levine)، ١٩٧١.



اللوحة ٤،٢٧: منزل الملك بِلْ في أربعينيات القرن التاسع عشر.

أن البريطانيين رفضوا هذا التسليم الطوعي، فإن بيلي احتفظ بلقب الملك حتى وفاته في ١٨٧٩. وعلى هذا النحو نمت الروابط بين الكيانين السياسيين لدوالا وبيمبيا في القرن التاسع عشر، وتوثقت الروابط الثقافية من خلال تضامن أعضاء الجينغو وبسبب انتماء أسلاف الملك وِليَم جزئيًا إلى الدوالا. وفي ميدان التجارة، تعاون تجار بيمبيا وبِلْ تاون في تنمية تجارة منطقة ريو ديل ري، فأوجدوا طريقين رئيسيين، أولهما الطريق الساحلي المار بالخلجان الصغيرة الواقعة بين المنطقتين والتي لا تزال على حالها تقريبًا حتى اليوم. وكان بعض تجار بيمبيا والدوالا يقطنون في قرى مختلفة على طول الطريق كي يستقبلوا البضائع ويتولوا مبادلتها مع السكان المحليين. أما الطريق الثاني فكان الطريق البري الذي يستخدم بديلًا عندما كان الجو العاصف وهياج البحر يجعلان طريق الخلجان غير مأمون، كما أنه كان يمر حول جبل الكامرون فيجتذب موارد العاج. وكانت شبكة طرق التجارة الداخلية في منطقتي بيمبيا وبِلْ تاون التجاريتين تتداخل مع شبكة طرق تجار الايفيك من كالابار ونهر كروس حول ريو ديل ري.

وكان ممّا يزيد من الوحدة التجارية لمنطقة الكامرون – بيمبيا – ريو ديل ري وجود الروابط التي أقامها كل قسم فرعي في المنطقة مع أراضي مراعي الباميندا في الداخل[٢٠]. وعلى ذلك فقد كان كثير من الرقيق الذين يصلون إلى الساحل بين ١٨٢٠ و ١٨٤٠–١٨٥٠ يأتون من «أراضي الباميندا المعشبة» ويبلغون بيمبيا ونهر الكامرون عن طريق منطقة ريو ديل ري. إلّا أنه

(٢٠) إ. م. شيلفر (E.M. Chilver)، ١٩٦١.

بحلول منتصف القرن التاسع عشر، كان تجار بِلْ تاون وبيمبيا المتعاونين قد بدأوا يتنافسون بنجاح – ولكن بطريقة سلمية – مع كبار تجار ريو ديل ري.

وكان معظم الرقيق الذين يبلغون الساحل في أربعينات القرن من أسرى غارات بالي – تشامبا في أراضي الباميندا المعشبة، ويمثلون عنصرًا حاسمًا في تحوّل مجتمعات الساحل عن تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة. ففي نهر الكامرون وبيمبيا – كما في كالابار ودلتا النيجر – كان الرقيق يستخدمون في إنتاج زيت النخيل وثماره وغير ذلك من سلع التجارة المشروعة. وكان من الاختلافات المهمّة في نهر الكامرون وبيمبيا وجود النظام المحكم الذي كان الملكان وِليَم وبِلْ يؤجران بمقتضاه بعض رقيقهما لشركة أفريقيا الغربية في فرناندو بو. وكان هذا النظام يتخذ في طبيعته شكل عقد إلزام لمدة محدودة، ويوفر لكل من الملكين مصدر ثروة إضافيًا. إلّا أن النظام كانت فيه ثغرات تُتيح سوء الاستغلال، مما أدّى إلى قيام تحقيق برلماني بريطاني، وإلى احتجاج الملك وليم نفسه، لا ضد تقاعس الشركة عن دفع الأجور لرجاله فحسب، وإنما أيضًا ضدّ سوء استغلالها لهم.

وأدّى اهتمام البريطانيين بإلغاء تجارة الرقيق وإقامة التجارة المشروعة إلى عقد معاهدات وإلى ضياع سيادة الحكّام المحليين بالتدريج. وعلى الرغم من أن معاهدة عام ١٨٣٣ بين نيكولز والملك وِليَم لقيت الرفض، فإن الوكلاء البريطانيين قاموا بين ١٨٤٠ و ١٨٤٤ بعقد معاهدات زودتهم بالسند القانوني للتدخل في الشؤون السياسية المحلية. وكان هذا التدخل كثيرًا ما يشتمل على استخدام القوارب البريطانية المسلحة لإرهاب الزعماء الذين يخرقون شروط هذه المعاهدات، أو لتحصيل ديون التجارة المستحقة للأوروبيين. بل إن المدعو جون بيكروفت ترأس في عام ١٨٥٢ عملية انتخاب زعيم جديد في أكوا تاون. وكان الحكّام المحليون أيضًا يدعون البريطانيين في بعض الأحيان كي يتدخلوا أو يتولوا التحكيم، على غرار ما فعله الملك وِليَم مثلًا كي يوطد سلطانه على بيمبيا وريو ديل ري. إلّا أن الحجة الأكثر تكرارًا للتدخل البريطاني كانت تنشأ عن النزاعات بين التجار الأوروبيين والتجار المحليين حول سداد الائتمانات أو «الأمانة». وفي عام ١٨٥٦ تحوّل نظام التحكيم وتسوية المنازعات بين الأفريقيين والأوروبيين إلى اتخاذ صورة مؤسسية على هيئة «محكمة انصاف» أقيمت في دوالا.

وكان المبشّرون يمثلون عنصرًا مهمًّا من عناصر النفوذ الأجنبي. ففي عام ١٨٣٤ أوفدت جميعة الإرسالية المعمدانية البريطانية إلى فرناندو بو رجلًا يدعى جوزيف ميريك، وهو مولّد من أهل جزر الهند الغربية، فأنشأ في العام نفسه إرسالية في بِلْ تاون، ثم أنشأ إرسالية أخرى في بيمبيا عام ١٨٤٤[٢١]. ثم قام مع زملائه تدريجيًا ببناء كنائس، ومدارس، وورش للنجارة، كما أقام في بيمبيا مطبعة. غير أن جهود التحويل الجماعي للسكان إلى اعتناق المسيحية لم تلبث أن أثارت المعارضة المحلية، ثم زادت حدّة النزاعات مع المبشّرين في خمسينات القرن بسبب أوبئة الجدري، والحروب بين الاثنيات، والمجاعات، فاضطر البريطانيون إلى التدخل لحماية

(٢١) س. ن. غوِي (S.N. Gwei)، ١٩٦٦.

المبشرين والمؤمنين الجدد الذين كسبهم هؤلاء المبشّرون. وعندما أعلن الحاكم الاسباني في ١٨٥٨ أن الكاثوليكية هي الديانة الرسمية لفرناندو بو، أصبح مركز المعمدانيين بالغ الدقة والحرج في كلارنس؛ لذلك عمد ألفرد سيكر إلى بناء محلة جديدة عند «أمباس بي» أطلق عليها إسم «فكتوريا» في يونيو / حزيران ١٨٥٨. غير أن المناهضة المحلية للمعمدانيين استمرت قوية، خاصة وأن كثيرين من المستوطنين الإنجليز – أهل جزر الهند الغربية في فيكتوريا – كانوا يُمارسون التجارة أيضًا، متنافسين في ذلك مع سكان بيمبيا.

وفي الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر طرأ على تجارة ساحل الكامرون تدهور أثار مشاعر عدم الأمان لدى الحكّام وتمردًا متواصلًا بين صغار الزعماء. وأسفر ذلك عن توجيه نداءات إلى الملكة فيكتوريا بطلب الحماية. وكانت تلك هي الظروف التي جاء فيها الألمان يستولون على الكامرون في يوليو / تموز ١٨٨٤، فاندلعت المقاومة ضدهم على الفور تقريبًا، مع قدر محدود من الدعم البريطاني المحلي. وازدادت المقاومة صلابة عندما أدرك الزعماء تصميم الألمان على التوغل في داخل البلاد، مهددين على هذا النحو بتدمير احتكار هؤلاء الزعماء للوساطة التجارية.

ولم تنته المقاومة ومحاولات قمعها إلّا بنشوب الحرب العالمية الأولى[٢٢]، غير أن البريطانيين لم يتمكنوا – بدورهم – من عكس الأوضاع، فلم يبق لهم موطىء قدم إلّا في فيكتوريا؛ بل إن المبشّرين حتى في فيكتوريا لم يتمكنوا من الصمود لمضايقات الألمان، فانتقلت هي الأخرى رسميًّا إلى أيديهم في ١٨٨٧. وسرعان ما تقدم الألمان صاعدين في أراضي باميندا المعشبة كي يحكموا سيطرتهم على التجارة في الأراضي الداخلية ويحوّلوها عن التوجه إلى كالابار على النحو الذي كان قد بدأ بالفعل.

حوض أوغووي والمناطق المحيطة به[٢٣]

إلى الجنوب من الكامرون يقع حوض أوغووي والمناطق المحيطة به (الووليو، وحوضا نويا وكومو إلى الشمال وحوض نيانغا إلى الجنوب)، وهو يتطابق تقريبًا مع أراضي غينيا الإستوائية وغابون في الوقت الحالي. والجانب الأكبر من الحوض تغطيه الغابات الإستوائية، حيث سكن الإنسان هذه المنطقة الشاسعة المتاخمة لحوض الكونغو في الجنوب والشرق منذ زمن سحيق، كما تشهد بذلك بقايا الأدوات الحجرية التي اكتشفت في الحفريات الأثرية التي جرت في أماكن مختلفة من غابون قبل حوالى عشرين عامًا.

غير أننا ما زلنا حتى الآن لا نعرف شيئًا عن السمات البدنية أو الأعراف والتقاليد وأساليب الحياة التي كانت تميّز سكان المنطقة الأوائل هؤلاء. ومن المحتمل أنهم كانوا أسلاف الأقزام،

---

(٢٢) ر. جوزيف (R. Joseph)، ١٩٧٤؛ هـ. ر. ريودان (H.R. Rudin)، ١٩٣٨.

(٢٣) يستند هذا الجزء إلى إسهام قدّمه نيكولاس ميتيغوي ناه (Nicolas Metegue N'Hah)، رئيس قسم التاريخ بجامعة ليبرفيل.



اللوحة ٢٧،٥: تاجر نهر أوغووي – المسمى «أواسينغو»، ومعه نابا فيل وإناث من أهل بيته.

الذين يعيشون اليوم في جماعات صغيرة متناثرة في الغابات، حيث يعيشون على صيد الحيوانات والأسماك، ويستخدمون صيدهم في تجارة المبادلة مع جيرانهم من الأقوام الناطقة بالبانتو.

وكانت هذه الأقوام الناطقة بالبانتو قد ألفت – بحلول القرن التاسع عشر – عددًا كثيرًا من الكيانات السياسية المختلفة الأحجام: من دول – قرى (فانغ، وكيلي، وسيكي، وبِنغا) إلى اتحادات (مبونغوي، وجيسير، وبونو، وأوبامبا) إلى ممالك (نكومي، وأورونغو، وغالوا من ١٨٦٠ فصاعدًا)[٢٤]. وكانت الأقوام المختلفة تشتغل داخل هذه الكيانات السياسية بأنشطة متعددة، شملت زراعة الرحّل، والصيد، وصيد الأسماك، والصناعات الحرفية. وكان أهم ما يميّز هذه الصناعات الحرفية هو نوعية السلع المنتجة، مثل المصنوعات الجديدة للفانغ، الذين كان الرحالة الأوروبيون في القرن التاسع عشر يعتبرونهم أفضل الحدادين في المنطقة، ومنسوجات أقوام نغونيي العليا (جيسير، وأبيندجي، وميتسوغو على نحو خاص). وكانت منتجات هذه الأنشطة الإقتصادية أساس تجارة واسعة النطاق بين مختلف المجتمعات الملحية. فعلى سبيل المثال كانت توجد تجارة نشطة في دقيق الكاسافا والأسماك المجففة بين اتحاد

(٢٤) انظر: ن. ميتيغوي نّاه (M. Metegue N'Hah)، ١٩٧٩.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أنه حتى القرن السابع عشر، كانت مملكتا تيو وفيلي تشملان مناطق شاسعة من غابون الحالية.



اللوحة ٢٧،٦: أنتشووي كووي رابونتيومبو (الملك دُنيس)، أحد حكّام حوض نهر أوغووي، مع كبرى زوجاته.

مبونغوي، في مصب كومو الخليجي، وبين مملكة أورونغو في دلتا أوغووي؛ وكان قماش «البونغو» الشهير الذي ينتجه النساجون في المناطق الداخلية ينقل من أعالي نغونيي إلى الساحل عن طريق نهر أوغووي ونهر رِمبو – نكومي. وأخيرًا، كانت القوافل المنتظمة المحملة ببالات الملح المنتج محليًّا تبدأ مسيرتها من ساحل الأطلسي متجهة إلى الأراضي الداخلية. وبعد وصول البرتغاليين إلى الساحل في ١٤٧١، زادت كثافة التجارة حتى أصبحت هي النشاط الرئيسي لأقوام الساحل في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، حيث كانت تجري مبادلة البضائع الأوروبية الرخيصة – مثل البنادق، والمشروبات الكحولية، والأقمشة، والحلى الزجاجية الرخيصة – بالرقيق والعاج وزيت النخيل والمطاط والأبنوس والخشب الاحمر.

وقد أسفر نمو هذا النشاط التجاري على الساحل عن نتائج بالغة الأهمّية. فقد كان أولًا بمثابة زناد أطلق هجرة أقوام معينين، مثل الفانغ، الذين انتقلوا في أعقاب الكيلي مبتعدين عن المنطقة التي تشمل غابون الشمالية والكامرون الجنوبية والمنطقة الشرقية من غينيا الاستوائية، والتي كانوا مستقرين فيها منذ زمن طويل، متجهين إلى الساحل ومواصلين طريقهم إلى إليفا نكومي (بحيرة فرنان – فاز الشاطئية)، التي بلغوها في نهاية القرن التاسع عشر. وثانيًا، كان نمو التجارة سببًا جذريًّا في تحوّل عميق أصاب المجتمعات المحلية. فقد كانت البنية الإجتماعية القديمة تتميّز بروابط الدم وبظهور ثلاث طبقات اجتماعية في كل عشيرة، هي أصحاب الدم النقي (الفومو في بونو، والآوو – نتشي في أومييني، والآتم بو بايونغ في الفانغ) والمهجنون (الأووغا في أومييني، والمِنتويي في الفانغ) والرقيق؛ ولكن هذه البنية أخذ يحل محلها تركيب

إجتماعي طبقي آخر يستند إلى الثروة، نشأت فيه إلى جانب الطبقة المتوسطة والطبقة الدنيا طبقة أخرى متوسطة عليا أو بورجوازية من التجار تتألف أساسًا من الزعماء والوجهاء أو الأعيان، الذين كانوا يفرضون احتكارًا على التجارة الكبيرة، وأصبحت هذه الطبقة بارزة متميّزة.

وفي بداية القرن التاسع عشر بدا هذا التطوّر الاجتماعي أكثر وضوحًا على الساحل، وإن لم يكن ملفتًا للنظر بين أقوام الداخل. فابتداء من ١٨٣٩[٢٥] بدأ على الساحل توقيع معاهدات أدت إلى إنشاء محطة غابون التجارية الفرنسية، التي أصبحت أهم مدنها ليبرفيل التي أُسست في ١٨٤٩ عند مصب نهر كومو. وانطلق من هذه المحطة عدد كثير من بعثات الاستكشاف التي مدت نطاق الدعاوى الإقليمية الفرنسية بعيدًا في الأراضي الداخلية للبلد وجعلت من غابون البوابة الأوروبية إلى أفريقيا الوسطى. وكان من هذه البعثات رحلات بول بيلّوني دو شايّو (١٨٥٦–١٨٥٩ و ١٨٦٣–١٨٦٥)، وسيرفال وغريفون دو بيلاي (١٨٦٢)، وأيمس (١٨٦٧)، وألفريد مارش ومركيز كومبييني (١٨٧٣–١٨٧٤)، وبيير سافورنيان دو برازا (١٨٧٥–١٨٧٨ و ١٨٧٩–١٨٨٢ و ١٨٨٣–١٨٨٥)، وبول كرمبل (١٨٨٨–١٨٨٩)، وفورنو ودوليسي (١٨٨٩). وإلى الشمال، اصطدم الفرنسيون بالأسبان الذين أرسلوا بعثات عدّة أو حملات من فرناندو بو متغلغلين إلى ريو موني، وخاصة تلك البعثات التي قادها نيكولاس مانتيرولا وغِيِّمار أراغون (١٨٤٥) ومانويل ايرادير وأوسوريو ومونتيس دي أوكا (١٨٨٤).

ومع اطراد استكشاف الأوروبيين للبلاد، وعلى الرغم من المقاومة التي أبداها السكان المحليون، فقد عقدت معاهدات مع عدد من الزعماء، واستقرّ تجار ومبشّرون أوروبيون في مناطق مختلفة. وبحلول عام ١٨٨٢، أصبح يوجد في حوض الأوغووي والمناطق المحيطة به أكثر من تسعين مؤسسة تجارية مملوكة في جانبها الأكبر لشركات انجليزية (جون هولت، وهاثون، وكوكسون) وشركات ألمانية (فوويرمان وشولتسه ولوبكه وكودرلنغ) وشركة اسبانية (ترانس اتلانتيكا) وشركة فرنسية (اخوان دو باري). وكانت توجد علاوة على ذلك أكثر من عشرين إرسالية وعدد مماثل من مدارس الإرساليات.

إلّا أنه برغم التغلغلات العميقة للتأثيرات الأوروبية، فقد تمكنت المجتمعات المحلية من الاحتفاظ بهويتها. وجدير الذكر أنه في نهاية القرن التاسع عشر كانت هناك مناطق شاسعة لا تزال باقية على حالها، لم تكد تتأثر بتلك المؤثرات الأجنبية. بل انه حتى في المواضع التي كانت فيها تلك المؤثرات بالغة القوّة، مثل الساحل، كانت تجابهها صور مختلفة من المعارضة العنيدة من جانب الثقافات المحلية. وعلى ذلك فإن الجهود الواسعة النطاق التي بذلت لتحويل السكان المحليين إلى المسيحية كان عليها أن تصارع عددًا من العقائد المحلية الواسعة الإنتشار، مثل «بويتي» و «بييري» و «أومبويري»، فضلًا عن الأعراف والتقاليد الإجتماعية، مثل تعدد الزوجات.

---

(٢٥) **ملحوظة**: أول معاهدة ترخّص بالاحتلال الاستعماري تمّ توقيعها في المنطقة موضع البحث هي تلك التي عقدت في ٩ فبراير / شباط ١٨٣٩ بين بوويه – ويلوميز (Bouet-Willaumez)، وأنتشوي كووي رابونتيومبو، المعروف باسم «الملك دنيس».

خاتمة

لقد شهد القرن التاسع عشر إذن تسرّب النفوذ البريطاني بالتدريج إلى جزء كبير من المنطقة التي نتعرّض لها في هذا الفصل، مع تسرّب قدر من النفوذ الفرنسي ثم الألماني أيضًا في منطقة الكامرون. بيد أن من الواضح أن الأراضي الداخلية للإقليم ظلّت خارج نطاق النفوذ الأوروبي المباشر حتى نهاية الفترة التي يشملها هذا الفصل. بل إن الأجزاء الساحلية نفسها – التي كانت على اتصال مباشر بالتجار الأوروبيين منذ ما قبل القرن التاسع عشر بأمد طويل – لم تستسلم لهذا الغزو بسهولة، وظلّ تاريخها الداخلي يتحدّد بتأثير عوامل محلية، وبالعلاقات مع الكيانات السياسية المجاورة في كثير من الأحيان. وعلى ذلك فإنه برغم أن جميع المجتمعات المحلية الساحلية في المنطقة كانت تشارك في التجارة نفسها عبر البحار، إلّا أن كلا منها طوّر لنفسه مؤسسات مختلفة لاحتواء آثار هذه التجارة، مستمدًا الحلول للمشاكل المماثلة من تاريخه وثقافته الداخليين المتميزين. فلم يكن نظام الـ «واري» أو «البيت» في دول الدلتا مشابهًا في شيء لنظام الـ «ايفيك» في حوض نهر كروس، الذي شهد أيضًا تطويع نظام الـ «إيكبي» الذي ابتدعته جماعات الأراضي الداخلية كي يؤدي وظائف جديدة. وفي الظروف المتشابهة، طورت جماعات الكامرون الساحلية نظام الـ «جينغو»، الذي كان يختلف عن جميعة الـ «إيكبي» السرية لدى «الإيفيك»، وعن جميعة الأقنعة المسماة «إيكيني» أو «سيكيابو» التي كانت علنية في دول الدلتا، أو الـ «بويتي» والـ «بييري» والـ «أومبويري» في حوض الأوغووي وفي غابون.

يزيد على ذلك أنه، على الرغم من أهميّة التجارة عبر البحار في الرقيق ثم بعد ذلك في زيت النخيل وثماره لنمو تلك المجتمعات المحلية، فإنه يجب ألا يغيب عن الذهن أن طرق التجارة الداخلية ومبادلات المنتجات المحلية في ما بين الجماعات المختلفة ظلّت تُمثل عصب الحياة الاقتصادية لغالبية السكان طوال القرن التاسع عشر. وفي التطوّرات السياسية التي طرأت حتى على طول الساحل، ظلّت العوامل الثقافية الداخلية هي السائدة: فقد ظلّ الـ «ايتسيكيري» في غرب الدلتا يعتبرون أن لعنة «أوبا» بنين عنصر بالغ الأثر في تحديد مسار التاريخ، على الرغم من السيادة العملية والنجاح الكبير في التجارة عبر البحار اللذين حققتهما مملكة «واري» مع حلول القرن التاسع عشر.

خلاصة القول إذن أن الإهتمام الكبير الذي يُعطى للعوامل الخارجية المتصلة بالتجارة الأوروبية عبر البحار وبأنشطة التبشير المسيحي وبالغزو الإستعماري – هذا الإهتمام لا يجوز أن يحجب السيادة الأساسية للعوامل الداخلية في التطوّر التاريخي للأقوام القاطنة بين دلتا النيجر وبين حوض الأوغووي في القرن التاسع عشر. فلم تكن آثار العوامل الخارجية كاسحة على الفور بأي حال، إذ إن المجتمعات المحلية استمرت تتمتع بالاستقلال الذاتي في معظم جوانب حياتها. وقد قدّر لهذا الإستقلال الذاتي الجوهري عن التأثير الوافد من عالم الغرب الخارجي أن يستمر طوال الفترة الإستعمارية، وترتب على ذلك أن هذه المجتمعات المحلية لم تتعرض لاكتساح كامل اطاح كل عناصر ثقافتها ومؤسساتها وهويتها إطاحة تامة.

الفصل الثامن والعشرون

الشتات الأفريقي

ف. و. نايت
(مع مساهمات من ي. طالب و ب. د. كيرتين)

مقدمة

كانت هجرة الأفارقة إلى الأمريكتين والشرق الأوسط وأوروبا على نطاق بالغ الضخامة في ظلّ تجارة الرقيق عبر الأطلسي وفي إطار فروعها الأخرى من الأحداث الكبرى في التاريخ الأفريقي والعالمي[1]. فقد استمرّت تلك الهجرة التي لم تكن تجري بإرادة المهاجرين أنفسهم بضعة قرون، وتركت بانقضائها جماعات متفاوتة الحجم ومتناثرة في أنحاء أوروبا والشرق الأوسط والأمريكتين[2].

---

(١) يقدّم الكتاب الذي اشترك في تأليفه ج. م. ماكفرسون و ل. ب. هولاند وآخرون (J.M. McPherson and L.B. Holland *et all*) عام ١٩٧١ منطلقًا جيّدًا لأي دراسة تتناول الشتات الأفريقي. وقد صدر منذ طبع هذا الكتاب طوفان حقيقي من الدراسات الأحادية الممتازة لا سيّما في موضوع الأفارقة الأمريكيين، مثل: د. ب. ديفيز (D.B. Davis)، ١٩٧٥؛ ر. و. فوغل و س. ل. إنغرمان (R.W. Fogel and S.L. Engerman)، ١٩٧٤؛ هـ. ج. غوتمان (H.G. Gutman)، ١٩٧٥؛ إ. د. جينوفيسي (E.D. Genovese)، ١٩٧٤؛ س. ل. إنغرمان و إ. د. جينوفيسي (S.L. Engerman and E.D. Genovese) (مدراء التحرير)، ١٩٧٥؛ ج. م. هُول (G.M. Hall)، ١٩٧١؛ د. و. كوهين و ج. ب. غرين (D.W. Cohen and J.P. Greene) (مدراء التحرير)، ١٩٧٢؛ هـ. هوتينك (H. Hoetink)، ١٩٧٣؛ ر. أنستي (R. Anstey)، ١٩٧٥؛ ج. بالاثيوس برثيادوس (J. Palacios Preciados)، ١٩٧٣؛ ر. شيريدان (R. Sheridan)، ١٩٧٣؛ ر. س. دُن (R.S. Dunn)، ١٩٧٢؛ سي. أ. بالمر (C.A. Palmer)، ١٩٧٦، ١٩٨١؛ ر. بين (R. Bean)، ١٩٧٥؛ هـ. كلاين (H. Klein)، ١٩٧٨؛ ل. روت (L. Rout)، ١٩٧٦؛ ف. ب. بوسر (F.P. Bowser)، ١٩٧٤؛ و. دين (W. Dean)، ١٩٧٦؛ ب. و. هيغمان (B.W. Higman)، ١٩٧٦؛ م. كراتون (M. Craton)، ١٩٧٨؛ أو. باترسون (O. Patterson)، ١٩٨٢؛ ت. برلان و ر. هوفمان (T. Berlin and R. Hoffman) (مدراء التحرير)، ١٩٨٣؛ ب. د. كيرتين (P.D. Curtin)، ١٩٧٩.

(٢) انظر ر. ديفيد (R. David)، ١٩٧٠، ص ٣٣–٥٠؛ ل. بوغنر (L. Bugner)، ١٩٨٠؛ م. مورينو فراجينالس (M. Moreno Fraginals)، ١٩٧٧.

وكانت الهجرة الجماعية إلى آسيا الصغرى وبلدان الشرق المتاخمة للبحر المتوسط أقدم تيارات الشتّات الأفريقي وأطولها عهدًا. فقد بدأت على الأرجح قبل الميلاد ببضعة قرون، وبلغت أوجها إبّان صعود المسلمين بعد القرن السابع الميلادي. ووصل معظم هؤلاء الأفارقة إلى هذه المنطقة عبر طرق تجارة الرقيق المارة عبر الصحراء الكبرى؛ لكن عددًا منهم كانوا قد هاجروا إليها كأفراد أحرار؛ كعلماء ومعلمين وتجار وحجاج إلى البقاع المقدسة في مكة والمدينة. ونظرًا إلى أن عالم البحر الأبيض المتوسط لم يكن يعرف اقتصاد الزراعة الواسعة النطاق فقد ظلّ عدد الأفارقة المجلوبين من جنوب الصحراء لدعمه منخفضًا نسبيًّا، ولم يكن يتجاوز على



اللوحة ١،٢٨: صورة رجل زنجي الملامح مسلّح بخنجر أندونيسي في نطاقه، يُرحح أنها من البلاد التي تُعرف حاليًّا باسم فيتنام، كما يُرجح أنها ترجع إلى القرن السابع عشر.

الأرجح بضع مئات سنويًا. وكانت أعداد كثيرة من الأفارقة تستخدم داخل الأمبراطورية العثمانية كجند وبحارة وخصيان وسراري وإداريين. وأُتيح لبعضهم أن يكونوا حكّامًا فعليين للدولة في بعض الحالات، مثلما حدث في حالة أبو المسك كافور صاحب مصر (المتوفى عام ٩٦٨). وفي الدول الإسلامية لم يكن الأفارقة يرثون وضعهم كعبيد، وكان يسعهم في بعض الحالات المحافظة على ثقافة مترابطة تتفاعل مع ثقافة الشعوب المضيفة لهم.

وقد تبع الأفارقة انتشار الإسلام برًا وبحرًا إلى الهند والشرق الأقصى. وحتى وقت متأخر، يرجع إلى العشرينات والثلاثينات من القرن السادس عشر، كان نحو خمسة آلاف جندي يخدمون في قوات باهادور سلطان غوجيرات؛ بينما كان آخرون منهم يخدمون في أسطوله. ووجدت أعداد أكثر من الأفارقة في جيوش سلطان دلهي، وكذلك في منطقتي البنغال والدكن بالهند. ومن المؤكد أن توسّع الأمبراطورية العثمانية إلى جنوب شرقي أوروبا جلب معه أفارقة إلى هذه المنطقة كجنود وموظفين.

وكان اتصال الأفارقة بأوروبا امتدادًا للنشاط التجاري والعسكري في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبحلول القرن الخامس عشر، كان الاتجار بالعبيد الأفارقة قد ازدهر على نطاق ضيق في هذه المنطقة، وكانت أعداد كثيرة منهم تعيش في صقلية وقبرص وكريت وعلى الساحل الأيبيري الجنوبي. وفي اشبيلية كان عدد الأفارقة بين السكان نحو خمسة آلاف، في أوائل القرن السادس عشر. وعاش الأفارقة بأعداد كثيرة، في كل من ملقة وهويلفا وقادس ولشبونة. وتسببت العلاقات البحرية المباشرة بين أوروبا وأفريقيا في زيادة عدد السكان الأفارقة، حتى أنه كان يوجد في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر نحو ٢٠٠٠ أسود، كما كان يوجد في بريطانيا نحو ١٥٠٠٠ عبد. وعلى الرغم من ضآلة هذه الأعداد، بالقياس إلى سيل الأفارقة الذين كانوا يستوردون خلال هذه الفترة إلى الأمريكتين، فقد كانت هذه التجمعات الأفريقية الصغيرة كافية لإثارة قلق المسؤولين في كلا البلدين. ففي فرنسا صدر مرسوم ملكي عام ١٧٧٧ يحظر الزواج بين الأجناس المختلفة، بينما صدر في انجلترا عام ١٧٧٢ حكم مانسفيلد الشهير الذي قضى بعدم جواز استرقاق السود في انجلترا.

وقد كان الشتات الأفريقي أشد ظهورًا في الأمريكتين حيث أسهم الأفارقة هم وسلالاتهم، الذين يُسمون عادة بالأفرو – أمريكيين، بدور بارز في نمو كل مجتمع من مجتمعات العالم الجديد، منذ اكتشاف المنطقة على أيدي الأوروبيين في أواخر القرن الخامس عشر حتى الأزمنة الحديثة. وبغض النظر عن عدد الأفارقة الذين استقرّوا في كل قطر على حدة، فقد كان تأثير أفريقيا بوجه عام محتومًا وعميقًا.

فلقد أسهم الأفارقة والأفرو – أمريكيون، كعبيد ورجال أحرار، في السيطرة على القفار الشاسعة في أنحاء الأمريكتين كافة من ألاسكا إلى الأرجنتين؛ وعبروا الأنهار العظمى جنبًا إلى جنب مع مستكشفي العالم الجديد، وأسهموا في غزو واخضاع السكان الأصليين وحضارتي المكسيك وبيرو المتقدمتين. وشاركوا مشاركة إيجابية في بناء المجتمعات المحلية الجديدة التي شكلت الأسس التي قامت عليها في ما بعد مجتمعات تتألف من أجناس ولغات متعددة. وساعدوا في بناء مدن الايبيريين الجديدة – سانتو دومنغو في ١٤٩٦؛ ومكسيكو سيتي وهافانا في

١٥٢٢؛ وبرنامبوكو وليما في ١٥٣٥؛ وبونيس أيرس وفالباراييسو في ١٥٣٦؛ وباهيا في ١٥٤٩؛ وريو دي جانيرو في ١٥٦٥، وعاونوا أيضًا في إنشاء المدن الموانئ للمستوطنين الإنجليز في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر مثل بوسطن ونيويورك وفيلادلفيا وجيمستاون وشارلستون.

كذلك اضطلع الأفارقة بكل أنواع المهام والأدوار الإجتماعية التي كانت تضطلع بها الفئات الأخرى من المهاجرين الذين وفدوا إلى الأمريكتين في ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر والذين كانت أغلبيتهم من الأحرار. فكانوا روادًا وغزاة وقراصنة وصيادين ورعاة بقر وخيّالة سهول وبانديرانتس* ومالكي رقيق وتجارًا وخدمًا ورقيقًا. وبرزوا في بعض المهن أكثر من غيرها، وكانوا مستبعدين قانونًا من المهن التي تضعهم في المراكز الإجتماعية العليا. غير أن القانون لم يعد يسمح بعد القرن السابع عشر إلّا باسترقاق الأفارقة وحدهم، الأمر الذي أورثهم وصمة اجتماعية دائمة في المجتمعات الأمريكية[٣]. وقبل إلغاء نظام الرق نهائيًا في البرازيل عام ١٨٨٨، كانت أغلبية الأفارقة الموجودين في الأمريكتين عبيدًا يضطلعون بالجانب الأكبر من الأعمال اليدوية، والأعمال المرهقة التي تتطلّب قدرة بدنية والتي لم يكن من الممكن أن يقيض النجاح الإقتصادي بدونها للمستعمرات والممتلكات والأمم.

وقد أُتيح للأفارقة – بحكم مشاركتهم الطويلة المهمّة المتنوعة في تطوير المجتمعات الأمريكية الحديثة – أن يتركوا آثارًا لا تمحى في اللغات والثقافات، والاقتصادات، والتركيب الاثني لكل مجتمع في العالم الجديد[٤]. إلّا أن أعظم تأثير حدث في مناطق المزارع الكبيرة بين المجتمعات التي نمت على طول سواحل الأطلسي والكاريبي، من جنوبي شرقي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزء الشمالي الشرقي من البرازيل، وعلى طول سواحل المحيط الهادي في كولومبيا وإكوادور وبيرو.

الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا[٥]

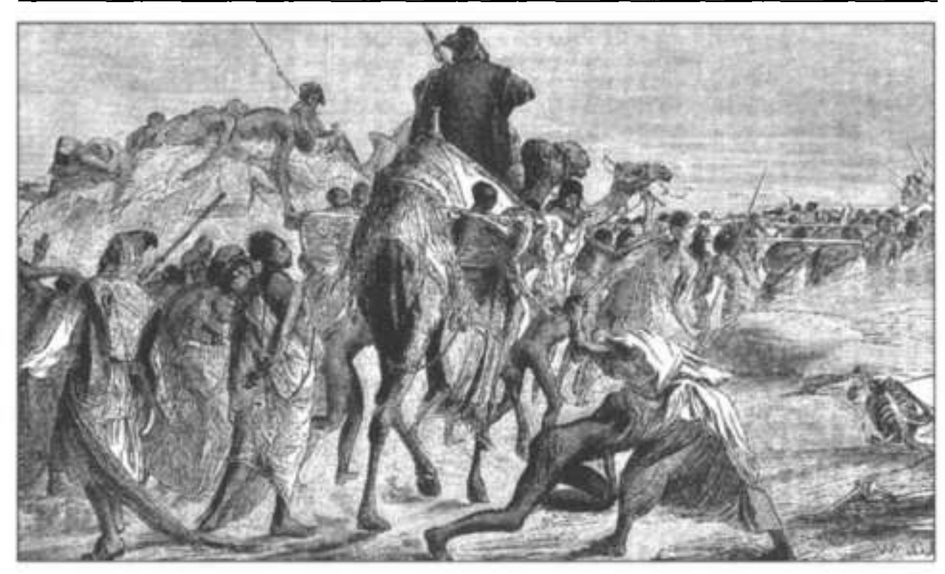
كان الأثيوبيون يُباعون بأثمان مرتفعة في شبه الجزيرة العربية وبلاد الهند بسبب ذكائهم ومظهرهم. وكان معظم العبيد المصدرين من أثيوبيا إلى مختلف أنحاء آسيا إبّان القرن التاسع عشر من

* إسم كان يطلق على الثوار الذين حاربوا ضد الحكم الاسباني تحت علم البرتغال.

(٣) انظر د. ب. ديفيس (D.B. Davis)، ١٩٦٦، ص ٢٢٣–٢٦١.

(٤) راجع العدد الخاص ١٠٣، ٢، ١٩٧٤ من مجلة الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم الذي صدر بعنوان «الرق والاستعمار والعنصرية»؛ وراجع أيضًا: س. و. مينتز (S.W. Mintz)، ١٩٧١؛ ب. نونيز (B. Nuñez)، ١٩٨٠؛ ر. م. ليفين (R.M. Levine)، ١٩٨٠؛ ن. سانتشيز – ألبورنوز (N. Sanchez-Albornoz)، ١٩٧٤.

(٥) سبق أن أشار ب. أ. أوغوت (B.A. Ogot) في ص ١٧٥ من مصنّفه الصادر عام ١٩٧٩ إلى ضرورة المزيد من البحث في هذا الموضوع: وفي ما يتعلق بالمحفوظات التركية، انظر سي. أورهانلو (C. Orhanlu)، ١٩٧٢ و١٩٧٦–١٩٧٧، ص ١٤٥ و١٤٦. وفي ما يخص الأعمال الأنتروبولوجية السابقة، انظر ر. سكيني (R. Skene)، ١٩١٧؛ ج. بيسنت (G. Pesente)، ١٩١٢ و١٩٢٩؛ د. سي. فيليو و ر. ف. آزو (D.C. Philliot and R.F. Azoo)، ١٩٠٦–١٩٠٧.



اللوحة ٢٨،٢ : تجارة الرقيق المنطلقة من شرقي أفريقيا في خمسينات القرن التاسع عشر، كما رآها السير ريتشارد برتون.

الأطفال الذين كانت أعمارهم تراوح ما بين الثامنة والسادسة عشرة. وبعضهم كانوا من أسرى الحروب التي كانت مملكة شوا في جنوب الحبشة تشنّها على شعوب الأورومو (غالا)، على طول حدودها. وكان العبيد يحملون في قوافل تضم بضع مئات إلى الساحل الأثيوبي، لكي ينقلوا بالسفن من موانئ بربرة وزيلع وتاجورا وعصب وأوبوك ومصوّع، عبر البحر الأحمر، إلى موانئ جدة ومخا والحديدة، التي كان المشترون يؤمونها من مدن عدّة في اليمن والحجاز. وكان من بين المشترين تجار يقدمون بطريق البحر من حضرموت وزنجبار وعمان والهند والخليج الفارسي. وكان معظم هذه التجارة في أيدي العرب، يُساندهم فيها ممولون هنود من غوجارات (بانيانز)[٦].

إلّا أن أفريقيا الشرقية كانت هي المصدر الأكبر لإمداد آسيا بالعبيد، ويقول ج. ب .كيلي[٧] إن تجارة الرقيق من زنجبار كانت توشك أن تكون وقفًا على عرب مسقط هم وحكّامهم الذين كانوا يستمدون معظم عائداتهم من الرسوم الجمركية المفروضة على هذه التجارة. ففي أوائل القرن التاسع عشر كانت مسقط أعظم مركز لتجميع العبيد قبل ترحيلهم إلى الخليج وفارس والعراق والهند، وفي أواخر القرن نازعها في سيطرتها هذه ميناء صور الواقع إلى الجنوب منها. وكان معظم العبيد الذين ينزلون في مسقط يُباعون داخل عمان نفسها، أما الباقون فكان وكلاء من البلدان الساحلية المتصالحة ولا سيما القواسم يشترونهم لبيعهم في المنطقة نفسها، أو في أسواق فارس والعراق والبحرين والكويت والأحساء ونجد. وكان الرقيق ينقل أيضًا من مسقط وصور إلى

---

(٦) د. هـ. ك. داركواه (R.H.K. Darkwah)، ١٩٧٥، ص ١٦٨؛ ج. ب. كيلي (J.B. Kelly)، ١٩٦٨، ص ٤١٧–٤١٨.

(٧) انظر ج. ب. كيلي (J.B Kelly)، ١٩٦٨، ص ٤١٣ و ٤١٤.

موانئ السند وكوتش وكاتياوار ومقاطعة بومباي في قيعان السفن البحرينية والكويتية والهندية. وكان العبيد المصدرون إلى فارس ينزلون في ميناء بوشير أو ينقلون من الشارقة عبر الخليج إلى لينغه. وجدير بالذكر أنه في أوائل القرن التاسع عشر، كان من النادر أن ينقل العبيد من البحر الأحمر عبر الجزيرة العربية بأكملها كي يُباعوا على ساحل الخليج. وكانت البصرة السوق الرئيسية للعبيد الموجهين إلى منطقة الخليج.

وقد شارك النخاسون البريطانيون والهولنديون في هذه التجارة المربحة أيضًا. وكانوا يستوردون الجانب الأكبر من العبيد – وكانوا يُسمونهم الكفار[٨] – من جزيرة مدغشقر إلى رئاستي بومباي ومدراس وكذلك إلى المستعمرات البريطانية الناشئة على ساحل سومطرة الغربي من أجل تلبية متطلبات مصانعهم من اليد العاملة[٩]. وينبغي أن نؤكد هنا أن منطقة المحيط الهندي لم تشهد في القرن التاسع عشر تحرّكات سكانية أفريقية وحسب، ولكنها شهدت أيضًا هجرات ماليزية وهندية وصينية، إما كعبيد أو كعمّال متعاقدين. وهذا التفاعل بين أقوام لها خلفيات متنوعة يستحق مزيدًا من الدراسة[١٠].

وكان للحج السنوي إلى مكة المكرمة، وإن كان موسميًا، دور مهم في تحرّكات الأفارقة القسرية أو الطوعية إلى الشرق الأوسط. إذ إن كثيرًا من حجاج غرب أفريقيا كانوا يصلون إلى مكة المكرمة بواسطة القوافل عبر القاهرة، أو عن طريق ميناءَي سواكن ومصوّع على البحر الأحمر. وعلى هذا النحو كانوا يُشكلون مجتمعات صغيرة تعيش في الشتات[١١]. ومنذ عهد ملك مالي الكبير مانسا موسى، «كان هؤلاء الحجاج الأفارقة الأثرياء يصطحبون للحج عددًا من العبيد يبيعون بعضهم أثناء السفر وكأنهم شيكات سياحية، يدفعون بها تكاليف رحلتهم»[١٢]. ولهذا لم يكن من قبيل الصدفة أن برزت مكة المكرمة بوصفها السوق الرئيسية لتجارة الرقيق في شبه الجزيرة العربية. ولم يكن العبيد

(٨) تعني لفظة كافر في اللغة العربية غير المؤمن، أو عديم التقوى، الذي لا يعترف بنعم الله. وتتضمّن أيضًا معاني كتمان الحقيقة وإخفائها وإنكارها. وصارت هذه الصفة تطلق عند العرب عادة على غير المسلمين كافة ومن ثم على فئات معيّنة من الناس. وكانت تستعمل على نطاق واسع في الهند والأرخبيل الماليزي للدلالة على غير المسلمين وغير المسيحيين من العبيد الأفارقة. انظر: هـ. يولي و أ. سي. بورنل (H. Yule and A.C. Burnell)، ١٨٨٦، ص ١٤١ و ١٤٢.

(٩) انظر هـ. دودويل (H. Dodwell) (مدير التحرير)، ١٩٢٠، ص ١٠٠ و ١٠٤ و ١٣٥ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٨٨ و ٢٠٢ و ٢٢٣؛ ف. و. ميس (F.W. Mees) (مدير التحرير)، ١٩٢٨، ص ٧٦.

(١٠) لم يكن أبناء مجتمعات الشتات هذه كلهم عبيدًا، بل كان فيهم مبعدون سياسيون. فمثلًا، أبعد قادة الثورات المناهضة للاستعمار التي أجهضت في اندونيسيا إلى المستوطنة العقابية الهولندية في سري لانكا ومستعمرة رأس الرجاء الصالح. وفي ما يخص تقديرات عدد العبيد الذين كانوا يُنقلون بحرًا إلى آسيا انظر ب. أ. أوغوت (B.A. Ogot)، ١٩٧٩، ص ١٧٧. وللمقارنة بين أرقام متباينة انظر: ج. ب. كيلي (J.B. Kelly)، ١٩٦٨، ص ٤١٤–٤١٦؛ و. ويلبيرن (W. Willburn)، ١٨١٣، الجزء الأول، ص ٣٥ و ٦٠.

(١١) للرجوع إلى دراسات حديثة عن الحجّاج الأفارقة الغربيين انظر ع. النقار، ١٩٧٢؛ ج. س. بيركس (J.S. Berks)، ١٩٧٨.

(١٢) انظر ب. لويس (B. Lewis)، ١٩٧١، ص ٣٧.

الأفارقة هم وحدهم الذين يجلبون إليها كي يُباعوا فيها، بل كان يُباع فيها أيضًا عبيد من الشركس والملاويين والهنود وعبيد من أواسط آسيا، يتفرقون بعد ذلك مع المشترين في مختلف أصقاع العالم الإسلامي[١٣].

وكان عدد صغير من الأفارقة يمكُث في المدن المقدسة في غربي شبه الجزيرة العربية بغية التوسّع في الدراسات الدينية، ومعظم هؤلاء من أتباع المذهب المالكي في غرب أفريقيا[١٤]. أما أبناء شرقي أفريقيا فكانوا يتعلمون على أيدي أساتذتهم الشافعيين في مدن شمالي اليمن مثل زبيد وبيت الفقيه، وفي المراكز الدينية الشهيرة بحضرموت مثل تريم وعينات وسيئون وقيدون[١٥].

ولم يكن في استطاعة مجتمعات آسيوية كثيرة، كعهدها في القرون السالفة، أن تستغني عن عمل الرقيق لا اجتماعيًا ولا اقتصاديًا ولا سياسيًا. ففي المناطق الخاضعة للسلطات البريطانية والهولندية الإستعمارية، ولا سيما الهند وأرخبيل الملايو، كان العبيد، ومن بينهم الأفارقة، هم عماد اقتصاد المزارع الكبيرة الذي كان يُشبه مثيله في الأمريكتين. وفي الشرق الأوسط، ولا سيما شبه الجزيرة العربية، كان عدد كثير من العبيد الأفارقة يستخدمون في أغراض متنوعة كجوارٍ وبحارة وجنود وإداريين، وبائعين في حوانيت التجار وما أشبه ذلك. وفي المناطق الريفية كانوا يستخدمون كعمّال زراعيين، وسقائين، وحداة إبل ورعاة. وكان الأثيوبيون يُفضلون كثيرًا كما قلنا، على النوبيين والسودانيين والأفارقة الشرقيين، وكانوا يُكلفون بأعمال هينة خفيفة[١٦]. وقد لاحظ ج. ل. بيركهارت، الرحالة الفيكتوري المعروف، أن فقراء الحجاج الأفارقة ومعظمهم من غربي أفريقيا – ويعرفون محليًا بإسم التكارير (جمع التكروري) – كانوا يعملون في أثناء إقامتهم في الحج إلى جانب أبناء وطنهم المستعبدين، كحمّالين وعمّال في الموانئ وكناسين وحطّابين، وفي صناعة الفخار والحصر والسلال، وفي تخمير شراب مسكر يُسمّى «البوظة»[١٧].

وفي الهند كان الأفارقة يُمارسون عددًا من الأعمال الوضيعة لم يكن الهنود يستطيعون القيام بها (بسبب القيود الطبقية) أو لا يرغبون في تأديتها، أو كان البريطانيون يرونها غير لائقة بهم. وفي الإمارات المستقلة كان العبيد، ولا سيما الأفارقة، يُمارسون بالدرجة الأولى أعمال الخدم، كسراري وخصيان وسقائين وحلاقين وحراس وسائسين، إلخ. ومن المعلوم أن ملك عوده (في ما يُسمّى حاليًا أوتار براديش) كان يورد له في أوائل القرن التاسع عشر عدد كثير من العبيد والاماء الأحباش كان يدفع ثمنهم بسخاء. وعند الشراء كانوا يُسلمون جميعًا. وقد نقل أيضًا أن «المسلمين

(١٣) للرجوع إلى تفاصيل عن مكّة كسوق للرقيق انظر: سي. س. هورغرونجي (C.S. Hurgronje)، ١٩٧٠؛ ر. بيرتون (R. Burton)، ١٩٦٤، الجزء الأول، ص ٢٥٢. وعن توزيع العبيد الأفارقة انظر ر. وينشتيت (R. Winstedt)، ١٩٥٨، ص ٥٣؛ و. أوشسنيفالد (W. Ochsenwald)، ١٩٨٠، ص ١١٥–١٢٦.

(١٤) انظر سي. س. هورغرونجي (C.S. Hurgronje)، ١٩٧٠، ص ١٨٢.

(١٥) انظر مجلة الرابطة العلوية، عام ١٣٥٠هـ، المجلد ٤، ص ٣٠–٣١.

(١٦) انظر سي. س. هورغرونجي (C.S. Hurgronje)، ١٩٧٠، ص ١١ و١٣.

(١٧) ج. ل. بيركهارت (J.L. Burckhardt)، ١٨٢٩، ص ٢٥٨–٢٧٥ و٣٨٢.

الأثرياء والنبلاء، ولا سيما من كانوا يعيشون منهم في مدن مثل باتنا وكالكتا، كانوا يقتنون عددًا كثيرًا من الخصيان الأحباش»[١٨]، إلى جانب العبيد والاماء وذلك لأن اقتناء العبيد الأفارقة كان يعتبر من مظاهر الترف والجاه، مثلما كان عليه الحال في العصور السالفة؛ إذ كان الوضع الإجتماعي للمالك يُقاس بعدد عبيده الذين كانوا يعدون جزءًا مهمًّا من حاشيته، ومظهرًا لثروته وقوّته.

وفي رئاسات البنغال وبومباي ومدراس لعب العبيد – ولا سيما المدغشقريون – دورًا اقتصاديًّا وعسكريًّا حيويًّا في إنماء تلك المستعمرات البريطانية الناشئة بالإضافة إلى تأدية الخدمات المنزلية المألوفة. وتشهد سجلات شركة الهند الشرقية البريطانية عن الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر بما كانوا يقومون به من أشغال شاقّة في بناء التحصينات (مثل حصن سانت دافيد في جنوبي الهند) كجنود وبحّارة، وعمّال موانئ وعمّال زراعيين[١٩].

وفي أرخبيل الملايو، على الساحل الغربي لسومطرة بشكل خاص، كان العبيد الأفارقة يؤدون وظائف متنوعة كجنود وميكانيكيين حاذقين وبنائين ونجارين، بالاضافة إلى جمع الفلفل ونقله، مثلما كان يحدث في مستعمرة بنكولين البريطانية[٢٠]. أما أسوأ العبيد حظًا فهم أولئك الذين كانوا يعملون في مناجم الذهب الهولندية في ظروف مريرة وخاصة في مناجم ساليدا[٢١].

ولم يكن استيعاب الأفارقة ضمن السكان الأسيويين المحليين أمرًا واسع الانتشار مثلما يظن الكثيرون، على الرغم من قدم عادة التسرّي[٢٢]. فكثيرًا ما كانت تظهر سمات «أنماط العبودية المقنعة»، على نحو يُماثل ما كان يتوافر منها لنظم العبودية في الأمريكتين. فكان من غير المعقول

(١٨) أ. ك. تشاتوبادياي (A.K. Chattopadhyay)، ١٩٧٧، ص ٢٩ و ٤٠ و ٤١.

(١٩) هـ. دودويل (H. Dodwell) (مدير التحرير)، ١٩٢٠، ص ١٠٤ و ١٣٥.

(٢٠) كان العبيد يعملون أيضًا في صناعة السكّر والعرق. راجع و. ف. ميس (W.F. Mees) (مدير التحرير)، ١٩٢٠ (من كورت إلى فورت مارلبورو، ٢٥ فبراير / شباط ١٧٧٣).

(٢١) انظر ج. باولوس (J. Paulus) (مدير التحرير)، ١٩١٧–١٩٢١، الجزء الأول، ص ٨٠٦–٨١١.

(٢٢) انظر عند سي. داوتي (C. Doughty) (طبعة ١٩٢٦) في ص ٥٥٤ و ٥٥٥ من المجلد الأول، خلاصة الاتجاه الدعائي الذي يتحصّل في أنه «لا يوجد عند هؤلاء الأفارقة أي حقد على كونهم قد استُعبدوا – إذ كثيرًا ما كانوا يؤخذون أسرى في حروبهم الداخلية – وإن انتزعتهم من ذوي قرباهم أيدي لصوص البشر القساة. ثم ان الأسياد الذين دفعوا ثمنهم كانوا يتبنّونهم في بيوتهم ويختنون الذكور. وقد وجدت أرواحهم خلاصها برغم حنينهم الطويل إلى الأهل والوطن حين زارهم الله في محنتهم، وهم يستطيعون أن يقولوا: «لقد كانت هذه نعمته»، نظرًا إلى أنهم أدخلوا بها في الدين المخلص. ولهذا يؤمنون بأن هذا هو أفضل البلدان». وهي صورة تناقض ما يظهر في الوثائق بجلاء من وحشية وتمييز، وهروب وثورات: انظر بشأن أساليب العرب في معاملة عبيدهم في البيوت: د. لومبار (D. Lombard)، ١٩٧١، ص ٢٣٧؛ أ. ك. تشاتوبادياي (A.K. Chattopadhyay)، ١٩٧٧، ص ٤٢ و ٤٥ و ٥٣؛ سي. كولومب (C. Colomb)، ١٨٧٣، ص ١٠١، و ١٠٢؛ هـ. ر. ديكسون (H.R. Dickson)، ١٩٤١، ص ٥٠٢. وانظر د. سي. فيليو و ر. آزو (D.C. Philliot and R.F. Azoo)، ١٩٦–١٩٠٧، ص ٤٣١ و ٤٣٤، بشأن سوء معاملة الأفارقة في حضرموت. وفي جزر نغريس عند مصب نهر باسين، في بورما السفلى، سادت حالى توتر دائم في مستوطنة أنشأها حاكم حصن سان جورج في في الهند، وذلك بسبب «قسوة وفساد مديرها» «تمرد العبيد الكفار، الذين جلبوا من أجل حراثة الأرض، على أسيادهم، واستولوا على مراكب مملوكة للجزيرة وهربوا بها». انظر م. سايمس (M. Symes) ١٨٠٠، ص ١٠.



اللوحة ٣.٢٨: خادمة سوداء وخصي أسود مع طفل سيدهما في الهند الشرقية، في القرن التاسع عشر.

مثلًا أن يصبح أفريقي – سواء أكان عبدًا أو عتيقًا – من أقرباء مالكه. وقد «استبقي الأفارقة جماعات اثنية معزولة، تتناسل في ما بينها بالطرق الطبيعية أو من خلال استجلاب عناصر جديدة بصورة مستمرة». وأقيمت حواجز اجتماعية هائلة لمنعهم من الدخول في صلب المجتمع. ولم يقتصر الأمر على الحيلولة دون استيعابهم، بل «استبقوا في عزلة بحكم الوصمة اللصيقة بوضعهم كعبيد»[٢٣].

ولا يزال يوجد في الأودية والمدن الواقعة في جنوب غربي الجزيرة العربية مجموعات متنوعة عديدة من أصل أفريقي مثل: أخدام وصبيان وحجور وجبرت[٢٤]. وهم يؤدون أوضع الأعمال مثل الكنس والمسح وما إليها من الأعمال التي يعتبرها السكان العرب ملوّثة وغير نظيفة. وهم يعتبرون في الواقع منبوذين لا يجدون بديلًا من العيش داخل أحيائهم المعزولة. ولم يكن فقراء الحجاج الأفارقة في الحجاز بأفضل منهم حظًا. فقد أفادت الأخبار أن معظمهم كانوا يعيشون معًا في بعض أكواخ الساحة العامة المعروفة بإسم «المناخ» في المدينة المنورة[٢٥]؛ ويقول هـ. ر. ديكسون[٢٦] أن العربي الأصيل يأبى الزواج من أمة معتقة، صونًا لشرفه ودم عشيرته. ونقل كذلك أن كثيرًا من أبناء سيدي كانوا يعيشون في مدينة بومباي داخل حيّهم الخاص بجوار سجن المدينة[٢٧]. وكان عبيد شركة الهند الشرقية البريطانية في جزيرة سومطرة يجبرون على السكن في «قرية صغيرة قرب البحر»، بعيدًا عن المستوطنات الماليزية وعن الحصن[٢٨].

وجدير بالملاحظة أن جماعات الشتات الأفريقي المتباينة هذه كانت منظمة تنظيمًا جيدًا، وكانت تحافظ على تقاليدها القومية. إذ لاحظ هورغرونجي أن نوبيي مكّة كانوا مسلمين في الظاهر لا يحسنون العربية وأنهم «كانوا يقيمون من بعد ظهر يوم الخميس حتى صباح يوم الجمعة مهرجانًا يستمتعون فيه بموسيقاهم القومية مع الغناء والرقص. وكان لكل جماعة من هؤلاء السود شيخها الذي يفض الخصومات بأحكامه القضائية، ويقف إلى جانبه مأمور يدعى النقيب بيده عصا لتنفيذ ما يصدره من أحكام»[٢٩].

---

(٢٣) انظر تحليل الوضع عند م. فاينلي (M. Finley)، ١٩٧٦، ص ٨١٩–٨٢١.

(٢٤) ر. ب. سيرجنت (R.B. Serjeant)، ١٩٦٦، ص ٢٨–٣٣.

(٢٥) ج. ل. بيركهارت (J.L. Burckhardt)، ١٨٢٩، ص ٣٨٢.

(٢٦) هـ. ر. ديكسون (H.R. Dickson)، ١٩٤١، ص ٥٠٣.

(٢٧) The Gazeteer of Bpmbay City and Island، ١٩١٠، الجزء ٢، ص ٢٦٢.

(٢٨) انظر: ج. باستن (J. Bastin)، ١٩٦٥، ص ٤٣، وفيه يقول ان القانون في أمبراطورية الهند البريطانية كان يعطي مالك العبيد سلطة كاملة على مملوكيه. ولذا كان يعتبر من المشروع تمامًا العمل على استرجاع العبيد الهاربين، ويعدّ مخالفًا للقانون كل شخص يؤوي هؤلاء الفارّين، بوصفه حائزًا لممتلكات مسروقة عن علم ويتعرّض العبد الآبق للعقاب، وهو الجلد عادة. وقد ظهرت في صحافة الهند إبّان تلك الفترة إعلانات تعرض مكافآت مقابل إعادة الهاربين وتحذّر من استخدامهم. انظر ص ٥٧ من مؤلف أ. ك. تشاتوبادياي (A.K. Chattopadhyay) الصادر عام ١٩٧٧. وفي الشرق الأوسط، كان هروب العبيد أمرًا مألوفًا، وكان يرقى، حسب المعلومات المؤكّدة، إلى القرن العاشر في العراق. وللرجوع إلى مزيد من التفاصيل عن ذلك انظر سي. بيلات (C. Pellat)، ١٩٥٣، ص ٢٣٣ و ٢٣٤. وبشأن سومطرة انظر ج. باستن (J. Basten)، ورد ذكره، ص ٠٨٩.

(٢٩) راجع سي. س. هورغرونجي (C.S. Hurgronje)، ١٩٧٠، ص ١١–٢٠؛ وأيضًا م. ب. هاشم، ١٣٥٠هـ، ص ٤٢ و ٤٣.

الشتات في أوروبا

على الرغم من أن الشتات الأفريقي يرجع في المقام الأول إلى تجارة الرقيق، فقد شقّ الأفارقة طريقهم في العالم الخارجي أيضًا كأحرار بعيدًا عن تجارة الرقيق، أو لقضاء مرحلة جديدة من الحياة بعد انتهاء فترة عبودية في المناطق المدارية من الأمريكتين. وما من شك في أن الأفارقة كانوا موجودين في أوروبا الغربية منذ العصور القديمة. ولكن عددهم لم يكثر إلّا ابتداء من القرن الخامس عشر، حين بدأ الأفارقة السود يظهرون – كعبيد أولًا ثم كأحرار – في جنوبي اسبانيا والبرتغال؛ وكانوا يصلون في البداية عن طريق قوافل التجارة القادمة عبر الصحراء إلى شمالي أفريقيا. وحين فتحت التجارة البحرية بعدئذٍ من أوروبا مباشرة في النصف الثاني من ذلك القرن، ظهر الأفارقة بأعداد أكثر في أوروبا[٣٠].

وقد كان كثيرون منهم عبيدًا في بداية الأمر، خاصة في البرتغال، الدولة الأوروبية الوحيدة التي كان لها دور كبير في تجارة الرقيق حتى أواسط القرن السابع عشر تقريبًا، وبمرور الزمن شقّ الكثيرون طريقهم في داخل المجتمع الأوروبي الواسع، وان بقوا في المرتبة الدنيا من السلم الإجتماعي في معظم الأحيان؛ إذ كان وضعهم الإجتماعي يشبه بوضع أمثالهم من الأفارقة الذين كانوا يقومون بمعظم الأعمال الجسدية في المستعمرات المدارية. وكان وضعهم القانوني غامضًا أيضًا. فلم يعد القانون في شمالي أوروبا بوجه عام يعترف بوضع العبد، برغم أن القوانين الأوروبية الخاصة بالمستعمرات كانت تعترف به. وابتداء من عام ١٦٨٥ كانت الإقامة في فرنسا تعتبر سندًا للحرية، وكذلك كان الحال في انجلترا بعد الحكم القضائي الشهير الذي اصدره اللورد مانسفيلد عام ١٧٧٢ حسبما سبقت الإشارة إليه. ومع ذلك فقد ظلّ العبيد الوافدون من المستعمرات يعتبرون في كلا البلدين عبيدًا بحكم الواقع في كثير من الحالات إلى أن ألغت الدول الأوروبية الرق في المستعمرات ذاتها؛ وقد حدث ذلك في بريطانيا عام ١٨٣٤، وفي فرنسا عام ١٨٤٨، وفي البرازيل عام ١٨٨٨.

وعلى الرغم من غموض وضعهم القانوني، فقد وجد الأفارقة الأحرار في أوروبا الغربية بأعداد كثيرة ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر على الأقل. وتتفاوت التقديرات؛ لكن عددهم قرب عام ١٨٠٠ كان يقدر ببضعة آلاف في كل من اسبانيا والبرتغال وفرنسا وبريطانيا. وربما كان يزيد عن ذلك في اسبانيا والبرتغال قبل ذلك التاريخ. ومهما يكن فقد كان عددهم ضئيلًا بالقياس إلى مجموع السكان الأوروبيين؛ بيد أن المهاجرين الأفارقة كانوا ينزعون إلى التجمع في المدن الرئيسية، ولا سيما مدن الموانئ، فكان وجودهم أكثر ظهورًا ممّا يوحي به عددهم[٣١]. وغني عن القول أنه في أي فترة سابقة لأربعينات القرن التاسع عشر، كان يوجد في أوروبا أناس يمتون بأصلهم إلى أفريقيا المدارية بأعداد تفوق بكثير أعداد الأوروبيين في أفريقيا المدارية.

---

(٣٠) أ. سي. دي سي. م. سوندرز (A.C. de C.M. Saunders)، ١٩٨٢.

(٣١) ب. د. كيرتين (P.D. Curtin)، ١٩٦٧، وخاصة الصفحات ٣–١٦؛ و. رودني (W. Rodney)، ١٩٧٥؛ و. ب. كوهين (W.B. Cohen)، ١٩٨٠، خاصّة الصفحات ١١٠–١٥٢.

وكانت هذه المجتمعات الأفريقية في أوروبا تتركز في أعمال معينة ولا سيما الخدمة المنزلية؛ ويرد هذا الواقع في جانب منه إلى انتقال الوضع الوظيفي مع الأفارقة الوافدين من دار العبودية في الهند الغربية (جزر الأنتيل)، وإلى افتتان الأوروبيين بالخدم الأجانب من جانب آخر. وفي تلك الفترة كان من المألوف أيضًا وجود بحارة أفارقة في البحرية التجارية، ولكن ذلك كان أكثر حدوثًا في البرتغال منه في فرنسا وبريطانيا. وكانت هناك فئة مهمّة أخرى برغم صغرها، تتألف من الطلبة الذين بدأوا يفدون إلى أوروبا بأعداد كثيرة في أواسط القرن الثامن عشر وبأعداد متزايدة طيلة القرن التاسع عشر. وفي عصر شهد نمو الاتصالات التجارية بين أوروبا وأفريقيا كان من مصلحة التجار الأفارقة بداهة أن يعرفوا لغة أوروبية وأن يكون لديهم إلمام بالممارسات المحاسبية عند الأوروبيين. وقد جاء كثير من أولئك الطلبة إلى أوروبا بفضل المساعي الحميدة لتجار الرقيق الأوروبيين العاملين في أفريقيا، ودرسوا تحت رعايتهم في الموانئ الرئيسية لتجارة الرقيق مثل ليفربول ونانت.

ومن مميزات المجتمعات الأفريقية في أوروبا أنها كانت تتألف في معظمها من الذكور. وترتبت على هذا الواقع نتيجتان مهمتان. فلم تكن المجتمعات الأفريقية قادرة على مواصلة الاستمرار بنفسها، وكانت في حاجة إلى إمدادات من وراء البحار وهو ما كانت تحصل عليه. ولا يعني هذا أنه لم تكن للأفارقة علاقات جنسية بالأوروبيات، لكن نتاج هذه العلاقات كان أكثر انتماء إلى الثقافة الأوروبية منه إلى الثقافة الأفريقية. وبعد أجيال قليلة كان مظهرهم البدني الأفريقي ينحو إلى التلاشي في السمات الوراثية الأوروبية العامة.

وقد توغل بعض الأفارقة داخل أوروبا شرقًا، على الرغم من قلة الاتصالات البحرية بين أوروبا الشرقية وأفريقيا المدارية نفسها. وكان المدخل الرئيسي للوصول إلى شرقيّ أوروبا هو تجارة الرقيق العثمانية، التي لم تكن تقتصر على أبناء شماليّ أفريقيا، بل شملت أيضًا أبناء المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، الذين كانوا يساقون عبر الصحراء إلى الموانئ المرتبطة بالأمبراطورية العثمانية مثل طرابلس الغرب، أو يجلبون عن طريق وادي النيل من المنطقة المعروفة حاليًّا بجنوبيّ السودان[٣٢]. وفي حالات قليلة استمرت جيوب ثقافية أفريقية في بعض أنحاء الأمبراطورية العثمانية حتى القرن العشرين، ومنها، على سبيل المثال، جماعة صغيرة ناطقة بالهوسا تعيش في ما يُسمّى حاليًّا بيوغوسلافيا.

الشتات الغربي: نبذة عن تاريخه حتى القرن التاسع عشر

كان الشتات الأفريقي في الأمريكتين بالغ الضخامة بالقياس إلى شتاتهم في أوروبا وآسيا. ففي أوائل القرن التاسع عشر، قدر عدد الأفارقة الأمريكيين من أحرار وعبيد بنحو ٨,٥ مليون. وكان أكثر من ٢ مليون من هذا العدد أو زهاء ٢٥ في المائة يعيشون في الولايات المتحدة

(٣٢) إ. ر. توليدانو (E.R. Toledano)، ١٩٨٢.

الأمريكية؛ وكانت أغلبيتهم العظمى تعيش في ما يُسمى «بولايات الرقيق» الممتدة بمحاذاة المحيط الأطلسي من ديلوير إلى فلوريدا، يُضاف إليها تجمعات صغيرة متفرقة في الولايات الشمالية والداخلية الواقعة شرقيّ نهر الميسيسيبي، وخاصة في المدن الكبرى مثل نيويورك وبوسطن وفيلادلفيا. وفي عام ١٨١٠ كان زهاء ٢ مليون من الأفارقة والأفرو -أمريكيين يعيشون في جزر الأنتيل بالبحر الكاريبي. وكان أكثر من مليون بقليل يعيشون في جزر الكاريبي الإنجليزية: جامايكا، وسانت كيتس، وانتيغوا ونيفيس، وأنغيلا، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت، وبربادوس، وغرينادا، وترينيداد، وكان زهاء ٤٥٠٠٠٠ يعيشون في جزيرة هايتي، التي كانت مستعمرة سان دومَنغ الفرنسية واشتهرت بإنتاج السكر. وكان عددهم في كوبا ٤٠٠٠٠٠، وفي بورتوريكو ٢٨٠٠٠٠، وفي البرازيل ٢,٥ مليون، وفي داخل أمريكا الاسبانية ما مجموعة ١,٣ مليون. وكان معظم الأفرو – أمريكيين في بورتوريكو أحرارًا، شأنهم في ذلك شأن الأغلبية الساحقة بين ٤٠٠٠٠٠ منهم في المكسيك؛ و٤٠٠٠٠٠ في فنزويلا، و٢٠٠٠٠٠ في كولومبيا، و٥٠٠٠٠ في اكوادور، و٣٠٠٠٠ في كل من شيلي والأرجنتين[٣٣].

ويعني ذلك أن الأحوال العامة للأفارقة والأفرو – أمريكيين إبّان القرن التاسع عشر كانت تتوقف على عوامل عديدة، منها نسبة عدد السكان من غير البيض؛ وعلى عامل آخر له أهميته هو نسبة عدد العبيد بالقياس إلى عدد الأحرار. كذلك تأثرت أحوال السود في الأمريكتين بأوضاع التجارة، وبطريقة نمو كل من المستعمرات، وبالتغيّرات الإجتماعية الإقتصادية التي كانت تطرأ من وقت إلى آخر. وكانت تجارب السود في الأمريكتين شديدة التباين، وينبغي من ثم أن لا ينظر إليها على أنها كانت تجربة واحدة، اتخذت شكلًا مشتركًا لا يتغيّر في جميع المستعمرات والمناطق. فلقد تفاعل المجتمع الأفرو – أمريكي في كل مكان مع الظروف السائدة محليًا، وإن كان من الممكن تلمس أنماط تشهد بما كان يوجد من تطابق أو تماثل أساسي من الولايات المتحدة الأمريكية إلى البرازيل[٣٤].

ولا ترجع التقسيمات الرئيسية لمجتمع الأفرو – أمريكيين وثقافتهم إلى الحدود الأمبريالية التي أثرت على تطوّر المجتمعات الأمريكية بقدر ما ترجع إلى الظروف العرضية التي تصادف وجودها في هذه المواقع، وإلى أنواع المحاصيل المزروعة والبنى الإجتماعية الإقتصادية. ففي

(٣٣) أخذت أعداد السكّان التي أوردناها بعد جبرها وتعديلها في بعض الحالات من المراجع التالي ذكرها: ج. هـ. فرانكلين (J.H. Franklin)، ١٩٦٩، ص ١٢٠ و١٤٥–١٤٩ و١٧١ و١٧٤ و١٨٦؛ ف. تانينبوم (F. Tannenbaum)، ١٩٤٦، ص ٨–١٤؛ ر. كونراد (R. Conrad)، ١٩٧٢، ص ٢٨٣؛ ج. ف. لومباردي (J.V. Lombardi)، ١٩٧١، ص ٣٥؛ ب. د. كيرتين (P.D. Curtin)، ١٩٦٩، ص ٢٢؛ ج. أغيرّي دي بيلتران (G. Aguirre de Beltran)، ١٩٧٢، ص ٢٣٣ و٢٣٤؛ ف. ب. بوزر (F.B. Bowser)، ١٩٧٤، ص ٣٣٣؛ د. و. كوهين و ج. ب. غرين (D.W. Cohen and J.P. Greene)، ١٩٧٢، ص ٤ و١٠ و١٤.

(٣٤) م. هاريس (M. Harris)، ١٩٦٤؛ هـ. هوتنك (H. Hoetink)، ١٩٧٣؛ ر. ب. توبلين (R.B. Toplin) (مدير التحرير)، ١٩٧٤ و١٩٨١؛ ب. فيلييه (P. Villiers)، ١٩٨٢.

أنحاء الأمريكتين كافة، كان الأفارقة، الذين يعيشون ويعملون في المدن من عبيد وأحرار، يتمتعون على ما يبدو بفرص للاتصال وللرقي الإجتماعي والتحرّر أكثر وأوسع نطاقًا ممّا كان يُتاح منها للذين كانوا يعملون في تجمعات كبيرة في المزارع الريفية أو في مصانع السكر. وهذا التعميم يصدق على ما يبدو على التقسيمات الاستعمارية التقليدية. وباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية كان أيضًا متوسط العمر المتوقع أدنى بكثير بين العبيد منه في مجتمع الأحرار، مما أدّى إلى انخفاض الأعداد المطلقة للسكان العبيد[٣٥] داخل كافة مجتمعات الرق الأمريكية، الواقعة جنوب نهر ريو برافو (ويُسمّى ريو غراندي في الولايات المتحدة الأمريكية).

وكان لمستعمري أمريكا اللاتينية خبرة اجتماعية بمؤسسة الرّق وبالآثار الإجتماعية الملازمة لها أقدم عهدًا من خبرة أقرانهم المستعمرين في أمريكا البريطانية أو الفرنسية؛ ذلك لأن المستعمرين الاسبان والبرتغاليين كانوا يتمتعون بخبرتهما المستمدة من الحدود الايبيرية، كما كانوا يستخدمون العبيد الأفارقة منذ أكثر من مائة عام قبل أن ينشئ الإنجليز والفرنسيون مستعمرات العبيد التابعة لهم في بربادوس وجامايكا وبليموث وفيرجينيا وكارولينا ولويزيانا وسان دومنغ[٣٦]. ومع ذلك فقد كانت الفروق بين نظم الرق في نصف الكرة الغربي إبّان القرن التاسع عشر فروقًا في الدرجة أكثر منها فروقًا نوعية أساسية. ففي كل تلك النظم كان العتق نادرًا نسبيًّا؛ وكانت القوانين أرفق بالنساء منها بالرجال؛ وظلّت وحدة الأسرة مهددة؛ كان اللون والأصل من العوامل الرئيسية التي تراعى في تقدير المركز الإجتماعي.

وليس أدل على شناعة الأحوال العامة للسكان الأفرو – أمريكيين خلال القرون التي استطالت إليها تجربتهم الأمريكية من تلك الحقيقة المذهلة التي تؤكد أن المجموع الإجمالي للسكان الأفارقة والأفرو – أمريكيين الموجودين في الأمريكتين عند مطلع القرن التاسع عشر – وهو ٨,٥ مليون نسمة – كان يقلّ على وجه اليقين تقريبًا عن عدد الأفارقة الذين نقلوا إلى الأمريكتين بعد عام ١٦٠٠[٣٧].

---

(٣٥) ب. د. كيرتين (P.D. Curtin)، ١٩٦٩؛ س. ل. إنغرمان و إ. د. جينوفيس (S.L. Engerman and E.D. Genovese)، (المحررون) ١٩٧٥.

(٣٦) ل. هانك (L. Hanke)، ١٩٧٠؛ م. كراهان و ف. و. نايت (M. Crahan and F.W. Knight) (مدراء التحرير)، ١٩٧٩.

(٣٧) تراوح التقديرات الخاصّة لعدد الأفارقة الذين وصلوا إلى أمريكا عن طريق تجارة الرقيق بين ٣,٥ مليون، وهو أدنى تقدير، و ٢٥ مليون، وهو أعلى تقدير. لكن ب. د. كيرتين (P.D. Curtin)، ١٩٦٩، الذي يقدّم وصفًا للملامح العامّة لحجم تلك التجارة، يقدّره بزهاء ١٠ مليون. غير أن تقدير كيرتين عدّل في دراسات جامعة حديثة استندت إلى كمية كبيرة من البيانات الجديدة التي ظهرت بعد عام ١٩٦٩ وأدّت إلى زيادته بنسبة تراوح بين ٢ و ٣ في المائة. انظر ج. إ. إينيكوري (J.E. Inikori)، ١٩٧٦(أ)؛ إ. فيلا فيلار (E. Vila Vilar)، ١٩٧٧(أ)، ص ٢٦٧–٢٨٠؛ س. ل. إنغرمان و إ. د. جينوفيسي (S.L. Engerman and E.D. Genovese) (مدراء التحرير)، ١٩٧٥، ص ٣–١٢٨؛ هـ. أ. جيميري و ج. س. هوجندورن (مدراء التحرير) (H.A. Gemery and J.S. Hogendorn)، ١٩٧٩؛ وبشكل خاص ب.إ. لفجوي (P.E. Lovejoy)، ١٩٨٢.

وكانت البرازيل أكبر مستورد أمريكي للعبيد الأفارقة، إذ تلقت طيلة مدة تجارة الرقيق نحو ٣٨ في المائة من مجموع الأفارقة الذين أدخلوا إلى العالم الجديد. وقد استوعبت المنطقة التي تشمل اليوم أمريكا اللاتينية والكاريبي ٨٦ في المائة من تلك التجارة، وكانت حصة جزر الكاريبي ٣٦ في المائة منها. إلّا أن تاريخ الأفارقة في العالم الجديد لا يمكن تقديره عن طريق الأرقام الإجمالية المتعلقة بتجارة الرقيق وحدها، كما لو كان الأمر يتعلق بشحنة ضخمة نقلت ووزعت على مختلف الدول الأمريكية. ولو تأملنا في المشاركة النسبية لكل من هذه المناطق المختلفة قرنًا بعد قرن، لأمكننا أن نتوصل إلى فهم أفضل للتأثيرات المتباينة وللامكانات المختلفة للتطوّر الإجتماعي. فقد كان لاختلاف تواريخ الدخول في حركة الإتجار بالرقيق عبر المحيط الأطلسي، وتباين أحجام الشحنات المقبولة دور ما في الأشكال السكانية والثقافية التي ظهرت في الأمريكتين في أواخر القرن التاسع عشر.

فقبل عام ١٦٠٠ كانت الأمريكتان وقفًا على سيطرة الايبيريين في حقيقة الأمر، ومن ثم فقد كان الاسبان والبرتغاليون يتقاسمون الأفارقة المجلوبين إلى العالم الجديد في تلك الفترة؛ وكان نصيب الاسبان قرابة ٦٠ في المائة أي أكثر من ١٢٥ ٠٠٠[٣٨]. وقد أسهم هؤلاء الأفارقة في الحفاظ على استمرار الحياة الاجتماعية في حين أن الأمراض الجديدة، التي جلبها الوافدون من الأوروبيين والأفارقة، قد أهلكت أعدادًا ضخمة من السكان الهنود الأصليين، وخاصة سكان مرتفعات المكسيك وبيرو[٣٩]. ومن المفيد أن نلاحظ، في معرض دراستنا لتاريخ الأفارقة إبّان الفترات اللاحقة في العالم الجديد، أنهم كانوا في أواخر القرن السادس عشر يعتبرون أنفسهم بوجه عام أسمى مكانة من الهنود المحليين، وكانوا يعاملونهم بنفس غطرسة واستعلاء الاسبان في أمريكا الإسبانية[٤٠].

وخلال القرن السابع عشر، وصل إلى القارّة الأمريكية نحو مليون ونصف مليون أفريقي ذهب منهم ٤١ في المائة إلى البرازيل و٣٥ في المائة إلى المستعمرات البريطانية والهولندية والفرنسية الناشئة (في منطقة البحر الكاريبي على الأخصّ)؛ و٢٢ في المائة إلى أمريكا الإسبانية. وكانت تلك هي الفترة التي بدأت فيها تجارة الرقيق عبر الأطلسي تصبح منظّمة تمام التنظيم، وتشغل بروؤس أموال كبيرة. وقد ارتفع المعدّل المتوسط للاستيراد السنوي خلالها من ١٨٠٠ أفريقي تقريبًا إبّان القرن السادس عشر إلى أكثر من ١٧ ٠٠٠. ويعكس الانخفاض النسبي في مشاركة الإسبان استعادة السكّان الهنود في داخل البلاد لنموّهم الديمغرافي. بيد أن ركود الطلب في القطاع الإسباني وجد تعويضًا سخيًا عن طريق تزايد الطلب على اليد العاملة في

(٣٨) ب. د. كيرتين (P.D. Curtin)، ١٩٦٩؛ إ. فيلا فيلار (E. Vila Vilar)، ١٩٧٣ و١٩٧٧(ب)؛ ج. بالاثيوس بريثيادوس (J. Palacios Preciados)، ١٩٧٣.

(٣٩) و. م. دينيفان (W.M. Denevan)، ١٩٧٦؛ إ. وولف (E. Wolf)، ١٩٥٩، ص ١٩٤–١٩٦؛ سي. جيبسون (C. Gibson)، ١٩٦٧، ص ١٤٠–١٥٩؛ أ. و. كروسبي (A.W. Crosby)، ١٩٧٢.

(٤٠) ج. لوكهارت (J. Lockhart)، ١٩٦٨، ص ١٧١–١٩٨.

مناطق زراعة السكّر الآخذة في التوسّع في شمال شرقي البرازيل ونمو المجمّع الاجتماعي الاقتصادي الذي يرتكز على إنتاج السكر في جزر الكاريبي الشرقية.

وقد بلغت هجرة الأفارقة إلى الأمريكتين ذروتها في القرن الثامن عشر. إذ كانت كل من المجتمعات الزراعية في الأمريكتين وتجارة الرقيق التي كانت تسدّ الاحتياجات إلى اليد العاملة قد وصلت إلى أقصى درجات نضجها. وخلال الفترة ما بين ١٧٠٠ و ١٨١٠، وصل إلى العالم الجديد أكثر من نصف الأفارقة الذين وصلوا إليه على الإطلاق، وربّما كان عددهم يربو على ٦ ملايين بكثير. ومن الزاوية الديمغرافية، من المرجّح أن تكون هذه الفترة قد شهدت أقوى تفاعل بين أفريقيا والعالم بأسره، نظرًا إلى ترسّخ الاتصالات التجارية عبر المحيط الهندي ومع أوروبا والأمريكتين.

ومن هذا العدد المذهل الذي بلغته الواردات من الأفارقة، ذهب ٣١,٣ في المائة أي أكثر من ١,٨ مليون شخص إلى البرازيل. وحصلت جزر الكاريبي البريطانية على ٢٣,٢ في المائة – أي زهاء ١,٤ مليون عبد – وُجّه أكثر من ٦٠٠ ألف منهم إلى جزيرة جامايكا أكبر الجزر المنتجة للسكّر. وتلقّت جزر الأنتيل الفرنسية ٢٢,٣ في المائة أي أكثر من ١,٣ مليون عبد كان نحو ٨٠٠ ألف منهم من نصيب المستعمرة الزراعية الأولى وهي سان دومنغ الواقعة في الجزء الغربي من هسبانيولا. واستوردت أمريكا الإسبانية ٩,٦ في المائة، أي أكثر من ٦٠٠ ألف، ذهب أكثرهم إلى جزر الكاريبي الإسبانية وهي كوبا وبورتوريكو والقسم الشرقي من هسبانيولا وإلى مستعمراتهم الساحلية في الأطراف الشمالية من أمريكا الجنوبية، وإلى المناطق الداخلية في بيرو عن طريق منطقة ريو دي لابلاتا. وحصلت جزر الكاريبي الهولندية والدنماركية على ٨ في المائة أي نحو ٤٥٠ ألف. وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية – التي كانت حتى عام ١٧٧٦ تضم المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية – ما يقرب من ٥,٨ بالمائة أي أقل من ٤٠٠ ألف أفريقي[٤١].

الجدول ٢٨،١: الواردات من العبيد من ١٧٠٠ إلى ١٨١٠

المنطقة	النسبة المئوية من المجموع الكلي للأفارقة*	عدد الأفارقة التقريبي
البرازيل	٣١,٣	١٨٠٠ ٠٠٠
جزر الكاريبي البريطانية	٢٣,٢	١٤٠٠ ٠٠٠
جزر الأنتيل الفرنسية	٢٢,٣	١٣٠٠ ٠٠٠
أمريكا الإسبانية	٩,٦	٦٠٠ ٠٠٠
جزر الأنتيل الهولندية والدنماركية	٨,٠	٤٥٠ ٠٠٠
أمريكا الشمالية البريطانية – الولايات المتحدة الأمريكية	٥,٨	٣٥٠ ٠٠٠
المجموع		**٥٩٠٠ ٠٠٠**

* لا يساوي مجموع هذه النسبة ١٠٠ بسبب تدوير الأرقام.

(٤١) تستند هذه الأرقام إلى الأرقام التي نشرها ب. د. كيرتين (P.D. Curtin)، ١٩٦٩ و١٩٧٦، بعد تعديلها.

من ذلك يستبان أن القرن الثامن عشر كان يمثّل الذروة التي بلغ فيها نمو مجتمع الزراعة التي تعتمد على الرقيق في العالم الجديد قمة ازدهاره. والأمثلة التقليدية هي مزارع السكر والنيلة والبن والبهارات في منطقة الكاريبي والبرازيل، ومزارع الأرزّ والقطن المزدهرة في جنوبي وجنوب غربي الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ١٧٩٠. وفي هذه الفترة ازدهرت الثورة الزراعية في الأمريكتين ودخلت الاقتصادات المحلية القائمة على التصدير في مرحلة من التوسّع والاستقرار[٤٢]. كذلك كانت المجتمعات المحلية تتّسم في أواخر القرن بنوع من الجمود والثقة بالنفس والنضج قدّر له أن يؤثر في مواقفها وأنماط معيشتها في أواخر القرن التاسع عشر. وقد شكّلت هذه المواقف الأسلوب الذي جرى اتّباعه في استيعاب أو استبعاد جميع المهاجرين الذين قدموا إلى الأمريكتين في ما بعد، كما جمدت بصورة نهائية ملامح كل الفئات داخل المجتمعات المحلية. ولا عجب إذن في أن تعكف مستعمرات الأوروبيين في القارة الأمريكية على فرض قيود متزايدة الوطأة على حرية السكّان من غير البيض، وكبت تطلعاتهم وإهدار امتيازاتهم الشرعية في الوقت نفسه الذي كانت تقوم فيه باسم الحرية بتمزيق روابطها مع الوطن الأم. ومع قدوم القرن الثامن عشر بدأت أشنع فترات القهر والاستغلال التي شهدها الأفارقة في العالم الجديد[٤٣].

فترة إلغاء الرقّ

في ١٨١٠ بدأت الظروف تتغيّر بالنسبة إلى مجتمع الرق في أمريكا تغيّرًا حثيثًا؛ فقد جعلت مؤسسات الرقّ تنهار ببطء من الداخل والخارج. ولم يلبث ذلك المزيج العجيب من الحرية السياسية التي أعطت الأمريكيين البيض صوتًا أعلى في تصريف شؤونهم الداخلية، ومن الاهتمام بالمصلحة الاقتصادية الذاتية، ومن النزعة الانسانية، وانعدام التوافق مع الاستعمار، وتعطّش إلى الحرية لا يهدأ في نفوس المستعبدين، لم يلبث أن أفضى آخر الأمر إلى هدم نظام الرق الأمريكي[٤٤]. وكان للاستقلال السياسي الذي حصلت عليه كل من الولايات المتحدة الأمريكية بعد ١٧٧٦، وهايتي بعد ١٨٠٤، والمستعمرات الإسبانية الداخلية بعد ١٨٢٥، والبرازيل بعد ١٨٢٢، كان لهذا الاستقلال أثره في إضفاء طابع مختلف على البعد السياسي لنظام الرقّ والاتّجار بالرقيق تردّدت أصداؤه خارج نطاق الحدود الخاصّة بكل أمبراطورية أو مستعمرة أو دولة.

وكان لفقدان بريطانيا مستعمراتها في أمريكا الشمالية عام ١٧٨٣، وإنهاء تجارة الرقيق البريطانية عام ١٨٠٨ تأثير عميق في أوضاع تجارة الرقيق والأفارقة. فقد انسحب أكبر الموردين وأقواهم فعالية من سوق الرقيق، وشرع في شنّ حملة مكثّفة لإقناع الدول الأوروبية الأخرى

---

(٤٢) ر. ديفيس (R. Davis)، ١٩٧٣.

(٤٣) ف. و. نايت (F.W. Knight)، ١٩٧٤؛ ر. ب. توبلان (R.B. Toplin) (مدير التحرير)، ١٩٧٤.

(٤٤) ل. بيرلان و ر. هوفمان (L. Berlin and R. Hoffman) (مدراء التحرير)، ١٩٨٣.

بالاقتداء به. وأسفرت حملة الإقناع البريطانية المناهضة لتجارة الرقيق عن نقص حاد في عدد الأفارقة الذين نقلوا إلى الأمريكتين خلال القرن التاسع عشر، وإن بقي العدد الإجمالي مرتفعًا. وقبل انتهاء تجارة الرقيق عام ١٨٧٠، كانت قد عادت إلى النمط نفسه الذي كان سائدًا في قرنها الأول[٤٥]. وغدت المستعمرات الإسبانية والبرتغالية من جديد في طليعة المناطق المستوردة للعبيد: إذ أخذت البرازيل أكثر من ١,١ مليون (أو زهاء ٦٠ في المائة) من مجموع الأفارقة الذين وصلوا إلى العالم الجديد خلال هذه الفترة وهو ٢ مليون تقريبًا. وذهب أكثر من ٦٠٠ ألف (زهاء ٣١,٩ في المائة) إلى جزر الأنتيل الإسبانية ولا سيّما كوبا التي تلقّت القسم الأكبر منهم. وذهب الباقون إلى جزر الكاريبي الفرنسية، وأُدخل عدد قليل منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تجاوبت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وبالتالي هجرة الأفارقة، مع تزايد الطلب على اليد العاملة من أجل تنمية الإمكانات الزراعية في الأراضي الجديدة المكتشفة، ومع الظروف السائدة في أفريقيا لتوريد الأفارقة[٤٦]، وعلى ذلك فقد أدخل معظم الأفارقة في المجمّعات الزراعية في الأمريكتين.

ولكن، بما أن المجمّعات الزراعية كانت تتباين في ما بينها في شتّى أنحاء الأمريكتين، فقد أدّى ذلك إلى تباين عوامل التنشئة الاجتماعية التي كان يمكن للأفارقة وسلالاتهم أن يصوغوا في إطارها ثقافتهم الأمريكية الخاصّة. وكان من المحتّم أن يعكس امتزاج الثقافات تنوّعًا كبيرًا في أنحاء الأمريكتين كافة.

وهذا التنوّع يتبدّى من دون ريب في التغيّرات التي طرأت على عبادة شانغو وهي العقيدة الأفريقية التي كانت على الأرجح الأكثر شيوعًا في العالم الجديد[٤٧]. ولئن كان الشكّ لم يتطرّق قط إلى أن الموطن الأصلي لهذه العبادة هو نيجيريا (اليوروبا على وجه التحديد) فقد تنوّعت أنماطها تنوّعًا شديدًا من كوبا إلى ترينيداد، إلى هايتي إلى البرازيل. وفي كوبا بوجه خاص طغت عليها النزعة الكاثوليكية، وتحوّل شانغو الأفريقي الذي كان ذكرًا في الأصل إلى أنثى، وأصبحت أشكال أخرى من الطقوس والرموز طقوسًا ورموزًا محلية تعرّضت للتغيير في بعض الحالات. وما حدث لعبادة شانغو حدث أيضًا لجوانب أخرى من الحياة الجماعية والتنظيم الجماعي. وجعل الأفارقة المولدون يجدون صعوبات متزايدة في المحافظة على أنماطهم الاجتماعية الأصلية في العالم الجديد برغم كثرة عددهم، بسبب تطوّر بنية أُتيح لها الاستقرار منذ القرن التاسع عشر، ممّا اضطرّهم إلى الاندماج فيها والتكيّف معها.

---

(٤٥) هـ. هوتنك (H. Hoetink)، ١٩٧٩، ص ٢٠-٤٠.

(٤٦) هـ. س. كلاين (H.S. Klein) (مدير التحرير)، ١٩٧٨، ص ٢٣٩-٢٤٥؛ س. ميرز و إي. كوبيتوف (S. Miers and I. Kopytoff) (مدراء التحرير)، ١٩٧٧، ص ٣-٧٨.

(٤٧) و. ر. باسكوم (W.R. Bascom)، ١٩٧٢؛ ر. ج. هاميلتون (R.G. Hamilton)، ١٩٧٠، ص ٣٥٦-٣٧٣؛ م. شولر (M. Schuler)، ١٩٨٠، ص ٣٠-٤٤؛ ج. إ. سيمبسون (G.E. Simpson)، ١٩٧٨، ص ٧٥-٨٢ و ١٩٠-١٩٢.

فالواقع، الذي كان لا مفرّ منه للأفارقة القادمين إلى العالم الجديد في القرن التاسع عشر، هو أنه في الوقت نفسه الذي كانوا يؤثرون فيه على نمط انتقال الثقافة – على نحو ما فعلوه دائمًا – كانوا هم أنفسهم يتأثرون أشدّ التأثّر بالتغيّرات العميقة التي أحدثها الرقّ وتجارة الرقيق في أفريقيا والأمريكتين وأوروبا. وأثّرت هذه التغيّرات بدورها بطبيعة الحال في ثقافة هذه المناطق الثلاث، وأسهمت في تعميق التفرقة والتمييز في ثقافة كل منطقة منها على حدة[٤٨].

وقد كان من سمات هذا الواقع بالطبع ذلك التباين المدهش بين الأوضاع التي كان الأفريقي الوافد يواجهها عند وصوله. ففي الكاريبي كان الأفارقة يشكّلون أكثرية السكّان مع غلبة اللون الأسود بطبيعة الحال. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان السود أقلية بين سكّان البلاد، مهما بلغ من تركّز الأفارقة في بعض الولايات. وفي بعض أنحاء أمريكا اللاتينية مثل اكوادور وشيلي والأرجنتين، اختفت معالم السود الوراثية تقريبًا في غمار الجماعات الهندية الأمريكية والأوروبية، ونتجت عن ذلك مجموعة بالغة التنوّع من الاختلاط السلالي[٤٩].

كذلك لم يتبع التطوّر الديمغرافي داخل المناطق النمط المنطقي للمشاركة النسبية في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ذلك أن العناصر الأفرو – أمريكية الموجودة داخل المجتمعات الأمريكية لم تكن تتناسب بالضرورة مع عدد الأفارقة المستوردين في أثناء قرون تجارة الرقيق. فالبرازيل، مثلًا، استوردت زهاء ٤ ملايين عبد خلال فترة تلك التجارة. وهذا الرقم كان يمثّل، كما سبق أن لاحظنا، ٣٨ بالمائة تقريبًا من تجارة الرقيق عبر الأطلسي[٥٠]. وعندما توقفت تجارة الرقيق في عام ١٨٩٠ كان سكّان البرازيل من الأفرو – أمريكيين نحو ٤ ملايين؛ وكان هذا الرقم يتضمّن ٣٣ في المائة من سكّان البرازيل المحليين، وزهاء ٣٦ في المائة من مجموع الأفرو – أمريكيين الموجودين وقتئذٍ في النصف الغربي من الكرة الأرضية. واستوردت منطقة الكاريبي ٥ ملايين عبد تقريبًا، أي ٤٣ في المائة من تجارة الرقيق. وحين ألغت كوبا الرق عام ١٨٨٦ – وهي الأخيرة بين جزر الكاريبي في الغائه – لم يكن في هذه المنطقة أكثر من ٣ ملايين من الأفارقة الأمريكيين. ومع أن هذا العدد يمثّل ٦٠ في المائة من سكّان المنطقة، فإنه لم يكن يعادل أكثر من ١٨ في المائة من مجموع الأفرو – أمريكيين في النصف الغربي من الكرة الأرضية. وبرغم أن الولايات المتحدة لم تستقبل من تجارة الرقيق أكثر من نصف مليون أفريقي، أي نحو ٤,٥ في المائة، فقد كان عدد سكّانها من الأفرو – أمريكيين زهاء ٤,٥ ملايين عند الغاء الرقّ عام ١٨٦٥. ولم يكن هؤلاء يمثّلون سوى ٧ في المائة من مجموع السكّان المحليين، لكنّهم كانوا يمثّلون ٤٠,٥ في المائة من مجموع الأفارقة الأمريكيين الموجودين وقتئذٍ في النصف الغربي من الكرة الأرضية.

---

(٤٨) هـ. ل. شابيرو (H.L. Shapiro)، ١٩٥٣.

(٤٩) ج. ر. أندروز (G.R. Andrews)، ١٩٨٠.

(٥٠) تستند الأرقام الخاصّة بعدد العبيد المستوردين إلى ب. د. كيرتين (P.D. Curtin)، ١٩٦٩. أما الأرقام الخاصّة بعدد السكّان من الأفارقة الأمريكيين فقد أخذت من د. و. كوهين و ج. ب. غرين (D.W. Cohen and J.P. Greene) (مدراء التحرير)، ١٩٧٢، ص ٤-١٤.

الجدول ٢٨،٢: أعداد العبيد المستوردين وأعداد السكّان في القرن التاسع عشر

المنطقة	العبيد (بالملايين)	النسبة المئوية من تجارة الرقيق	السكّان الأفرو – أمريكيون (بالملايين)	النسب محليًا	النسب المئوية في نصف الكرة الغربي
البرازيل	٤,٠	٣٨,٠	٤,٠ (١٨٩٠)	٣٣,٠	٣٦,٠
الكاريبي	٥,٠	٤٣,٠	٢,٢ (١٨٨٦)	٦٠,٠	١٨,٠
الولايات المتحدة	٠,٥	٤,٥	٤,٥ (١٨٦٥)	٧,٠	٤٠,٠

وتبيّن الأرقام الواردة في الجدول ٢,٢٨ من دون لبس ما كان يوجد من تباين ملحوظ في قدرة السكّان السود على النمو في كل منطقة على حِدة خلال فترة تجارة الرقيق وعهد الرقّ. ويسعنا أن نقول بوجه عام إنه، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، بقي عدد السكّان السود على حاله، أو انهم عجزوا عن النمو بصورة طبيعية. ففي أمريكا اللاتينية والكاريبي كان عدد السكان العبيد يتناقص على نحو يستثير الدهشة بمعدل يراوح ما بين ٢,٠ و ٤,٠ في المائة سنويًّا، ونجم عن ذلك أن العدد الإجمالي للعبيد كان في آخر عهد الرقّ أقل بكثير من مجموع العبيد المستوردين إلى المستعمرات. ولم يكن من الممكن أن يعوّض هذا الانخفاض عن طريق النمو الطبيعي السليم.

وهناك أمثلة كثيرة تعكس هذا النمط العام. ففي خلال القرن الثامن عشر وحده استوردت جامايكا أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ عبد؛ وفي عام ١٨٣٨ عند انتهاء آخر عهد الرق كان مجموع العبيد من السكّان أقل من ٢٥٠ ٠٠٠، ومجموع السكّان السود أقل من ٣٥٠ ٠٠٠؛ واستوردت جزيرة سان دومنغ أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ عبد في غضون القرن الثامن عشر، ومع ذلك فلم يكن عدد السكّان العبيد يتجاوز ٤٨٠ ٠٠٠ في ١٧٩٠ عشية اندلاع الثورة فيها. وكان مجموع سكّانها من غير البيض يبلغ نصف مليون. واستوردت كوبا بين ١٨١٠ و ١٨٧٠ زهاء ٦٠٠ ٠٠٠ عبد أفريقي. وفي عام ١٨١٠ كان السكّان الأحرار من غير البيض في كوبا نحو ١١٤ ٠٠٠؛ وفي ١٨٨٠ كان عدد السكّان العبيد يقدّر بنحو ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ليس غير، بينما كان عدد السكّان الأحرار من غير البيض أكثر بقليل من ٢٦٩ ٠٠٠.

وهذا الانخفاض الشديد في عدد السكّان العبيد في القارّة الأمريكية (باستثناء الولايات المتحدة) يقدّم لنا أفدح إدانة لنظام الرقّ الذي فشل فشلًا ذريعًا، سواء في إنشاء مجتمع قابل بذاته للاستمرار والنمو والتكاثر، أو في توفير مورد يتميّز بالفعالية ويمكن الاعتماد عليه للأيدي العاملة. يُضاف إلى ذلك أن مخلّفات الرق أخّرت بصورة دائمة قدرات السكّان من الافارقة الأمريكيين على المنافسة الفعّالة داخل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي لا يشكّلون فيها الأغلبية الساحقة من السكّان.

تأثير أفريقيا

عندما تفكّكت نُظم الرقّ الأمريكية خلال القرن التاسع عشر، كانت معظم الأشكال المؤسسية والمواقف الاجتماعية الأساسية قد ترسّخ بالفعل. وكانت المجتمعات الأمريكية معادية بوجه عام للأفارقة وللثقافة الأفريقية.

إلا أنه كان لا بدّ أن تترك أفريقيا أثرها في جوانب كثيرة من المجتمع الأمريكي، سواء من حيث الشكل البدني الظاهري، أو اللغة، أو الموسيقى، أو الديانة أو ألوان الطعام، أو الفن، أو الزراعة، أو الهندسة المعمارية. بل إن التأثير الأفريقي بلغ في بعض الحالات درجة من القوّة والانتشار مكّنته من إيجاد ثقافة أفرو – أمريكية حقّة، تنافس الثقافة المستمدّة من أوروبا، وتكمّلها أحيانًا.

وكانت البنية السياسية في الولايات المتحدة تفرض تقسيمًا ثنائيًا صارمًا بين السكّان البيض والسود، بحيث يصنّف في فئة السود كل فرد له صلة نسب أيًا كانت بالأفارقة[٥١]. وفي مقابل ذلك كان يوجد في سائر مناطق نصف الكرة الغربي تقسيم اجتماعي ثلاثي مناظر للفئات الكبرى وهي: السود، والمولدون، والبيض. وقد أتاح وجود قلّة من البيض، على رأس الهرم الاجتماعي في أكثر المجتمعات، الفرصة أمام أبناء الأغلبية الساحقة السوداء لأن يفرضوا قيمهم وثقافاتهم على سائر أبناء المجتمع.

وفي إطار هذهِ البنية الثلاثية كان لكلّ فئة مجموعة خاصّة من الحقوق القانونية والامتيازات الاجتماعية التي كانت تستند إلى مزيج من اعتبارات الثروة واللون والمهنة. ففي المناطق التي يعتمد اقتصادها على انتاج السكّر وعلى الزراعة الواسعة النطاق، مثل البرازيل والكاريبي وسهول المكسيك وكولومبيا وبيرو، كانت حقوق العبيد والملونين من الأحرار محدودة على نحوٍ يتناسب تناسبًا مباشرًا مع الطلب العام على عملهم. وفي مناطق إنتاج البن وتربية الماشية وصيد السمك في جنوب شرقي البرازيل وبورتوريكو وشرقي كوبا، والأقاليم الداخلية من فنزويلا والأرجنتين، كان التحرّك الاجتماعي يجري بسرعة أكبر، وكانت الفوارق الاجتماعية أضيق نطاقًا، كما كانت التفرقة في داخل الطبقات والفئات أكثر مرونة وأقلّ تشدّدًا مما كانت عليه في مناطق المزارع الكبيرة. وفي المدن مثل بوينس آيرس وليما وساوباولو وكاراكاس وهافانا وفيراكروس وبويبلا ومكسيكو سيتي، كان الأفارقة يتمتّعون بتحرّر من القيود كبير، وكانوا يتطلعون في كثير من الأحيان إلى بعض الوظائف التي يؤدّيها غيرهم من أعضاء المجتمع الأحرار. وقد أثّرت هذه الترتيبات الاجتماعية في العلاقات بين الأفرو – أمريكيين وسائر السكّان في أواخر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين، لكن تأثيرها لم يكن حاسمًا.

وقد ظلّ معظم الأفارقة والأفرو – أمريكيين يؤدّون أعمال الزراعة أو الخدمة في المنازل طيلة عهد الرقّ. لكن نحو ٢٠ في المائة منهم كانوا يعملون كملّاحين ومطبّبين وحرفيين، وبغّالين، وفي التمريض وتربية الأطفال. وكان من بينهم تجّار وملّاك (بما في ذلك تملّك العبيد)، وأصحاب متاجر، ورؤساء عمّال بارعين في التعدين وصناعة السكّر، وباعة سمك وتوابل ومؤن. بل وصلوا في

(٥١) ل. فونر (L. Foner)، ١٩٧٠؛ و. جوردان (W. Jordan)، ١٩٦٨؛ ب. ماسون (P. Mason)، ١٩٧٠.

أواخر القرن الثامن عشر إلى حدّ أن ادوارد لونغ شكا من أن جانبًا كبيرًا من النقد في جامايكا كان في حيازة هذه الفئة من السكّان، ومن أنهم احتكروا شبكات النقل في البر وعلى الشاطئ[٥٢].

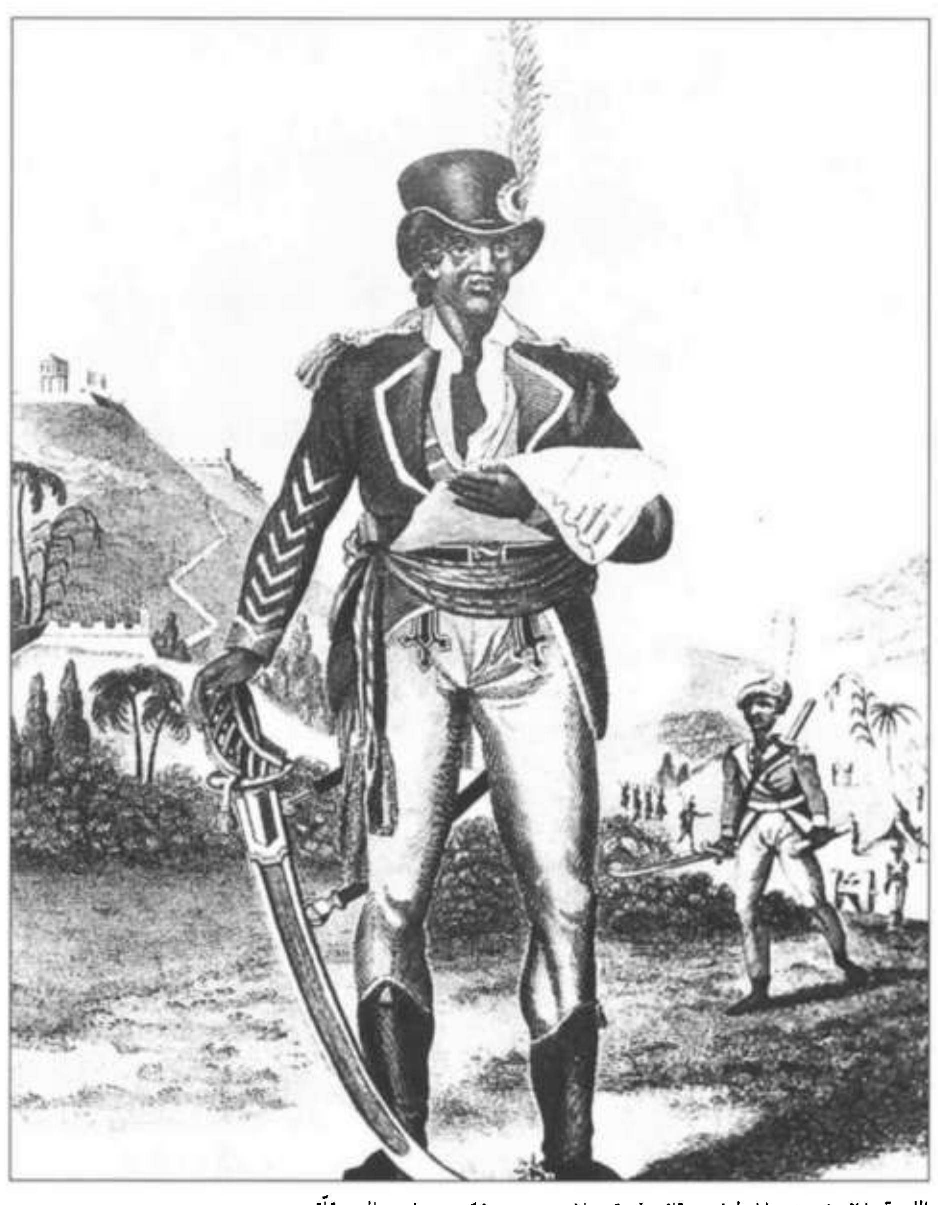
ولم يتغيّر هذا الوضع كثيرًا بعد الغاء الرق، على الرغم من ازدياد عدد الفلّاحين المزارعين المتحدرين من أصل أفريقي بمعدلات كبيرة في الكاريبي. فقد كان من الممكن أن تتسبّب المهنة والتراث البيولوجي في زيادة التحرّك الطبقي والطائفي إبّان عهد الرق وبعده، وهذا هو ما حدث بالفعل. وكان في استطاعة الأفراد أو الأسر تلمّس الخلاص والارتقاء في كثير من الأحيان من العبودية إلى الحرية أو من وضع السود الأحرار إلى وضع المولدين (خصوصًا في البرازيل وأمريكا الإسبانية) أو من المولدين إلى البيض (وكان هذا إنجازًا غير عادي يتطلب قدرًا كبيرًا من المال) حين تكون العلامات الدالّة على الجنس ثقافية أكثر منها بيولوجية. وفي أواخر القرن الثامن عشر جعل بعض أصحاب المزارع والتجّار من الأمريكيين الإسبان يعمدون، بدافع الشكّ في وضعهم الاجتماعي، إلى شراء شهادات ملكية كانت تعرف باسم «نقاء الدم» تشهد بأنه لم يكن لهم أسلاف أفارقة أو يهود طيلة الأجيال الأربعة السابقة على الأقل. ومع ذلك فقد كان التحرّك الاجتماعي الداخلي ونوعية الحياة بوجه عام رهنًا بالظروف المباشرة للمجتمع، أي بعوامل ديمغرافية واقتصادية وقانونية واجتماعية وفلسفية سياسية، إلى جانب عوامل تتعلّق بدرجة التعدّد الثقافي. وكلّما قلّ نضج المجتمع واستقراره، صار من الأيسر على الأفارقة والأفرو – أمريكيين أن يؤثّروا في البنية وأن يظفروا بمكانة لائقة لهم ولأبنائهم.

وكان الأفارقة والأفرو – أمريكيون يعملون حيثما أمكنهم – وحيثما لم يكن لهم خيار آخر – على التكيّف مع الظروف التي يجدون أنفسهم فيها. وفي بيئة التعايش الثقافي هذه أعطى الأفارقة سائر قطاعات المجتمع بقدر ما أخذوا منها تقريبًا. وكانت قدراتهم الإبداعية تتزايد بطبيعة الحال مع تزايد حاجاتهم وحرمانهم، حسبما يستبين من اللغة العامية التي كانت سائدة في جزر شرقي الكاريبي الفرنسية سابقًا، والعامية المشتقّة من الإسبانية التي كانت سائدة في جزر الأنتيل الهولندية سابقًا. وقد غدا الإبداع ضرورة لازمة وخاصّة حين كان عدد قليل من الأوروبيين يعيشون بين عدد كثير من الأفارقة مثلما كان يحدث في كثير من مستعمرات الاستغلال ومن بينها جامايكا وبربادوس وترينيداد وسان دومنغ. وحيثما كان السكّان الأوروبيون لا يؤلّفون كتلة حرجة، كان يتعيّن على الأفارقة بناء مجتمع من مجموعات متباينة من أفراد لا يربط بينهم سوى لون بشرتهم وعبوديتهم. وكان نجاحهم في ذلك يتمثّل في اتّباع السكّان غير الأفارقة لعاداتهم وسلوكهم.

ولم يكن الأفارقة يطوعون أنفسهم دائمًا للمجتمع الذي كانوا يزجّون فيه. وقد ظلّت ظاهرة الهروب من نظام الرقّ تشكّل لقرون طويلة جزءًا لا يتجزأ من هذا النظام[٥٣]. ففي البرازيل

(٥٢) إ. لونغ (E. Long)، ١٧٧٤.

(٥٣) ي. دباش (Y. Debbasch)، ١٩٦١–١٩٦٢؛ م. شولر (M. Schuler)، ١٩٧٠؛ ر. برايس (R. Price)، ١٩٧٣.



اللوحة ٢٨،٤: توسان لوفرتير قائد ثورة سان دومنغ ومؤسس هايتي المستقلّة.

شهدت المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد قيام مجتمع العبيد الهاربين في بالماريس الذي استمرّ طيلة قرن تقريبًا، ولم يتسنَّ القضاء عليه إلا بقوة عسكرية لم يسبق للبرتغاليين والبرازيليين أن حشدوا مثلها في تاريخ الأمريكتين. وقد عاشت مدن العبيد الهاربين في اسميرالداس بالاكوادور وفي أنحاء من الجبال الزرقاء وفي جامايكا – التي كانت مسرحًا لمعارك كثيرة بين

مختلف الدول – لمدد طويلة مماثلة. ولم يكن الهروب من العبودية يعبّر عن رغبة الأفارقة في التحرّر وحسب، لكنه كان ايضًا إدانة بليغة وواضحة لنظام الرق.

وعندما أُلغي استرقاق الأفارقة في الأمريكتين كانت أوضاع الأفارقة قد أصبحت أسوأ مما كانت عليه في القرن السابق بكثير. فقد تواكبت مع عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي – التي تبعت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية – حركة للتفرقة القانونية، ولنبذ القطاع الذي يتألف من غير البيض اجتماعيًا واقتصاديًا، تميّزت بإنشاء مؤسسات تطبّق نظام الفصل العنصري وعمليات الإعدام الاعتباطي، وقيام جمعيات وتنظيمات عنصرية سافرة، ظلّت قائمة حتى أواسط القرن العشرين[٥٤]. وكانت الأوضاع العامّة التي يعاني منها السود الأمريكيون أشبه بالأوضاع السائدة حاليًا على نحوٍ أكثر تطرّفًا في جنوب أفريقيا.

وكان الأفارقة الأمريكيون في الولايات المتحدة الأمريكية يشكّلون أقلية ضئيلة، منعدمة النفوذ نسبيًا في مجال السياسة. لكنهم في مقابل ذلك كانوا يسيطرون على مقاليد الدولة في هايتي بعد ثورة ١٧٨٩؛ وظلّت نهضة الثقافة الأفريقية في هذه الجزيرة، وطيلة القرن التاسع عشر، أقوى رباط اجتماعي في هذه البلاد الفقيرة المعزولة؛ وأخصّ مثال على تلك النهضة انتشار عبادة فودو التوفيقية. وفي بلدان أخرى مثل كوبا وجامايكا وبربادوس والبرازيل ظفر عدد قليل من الأفارقة الأمريكيين بالمكانة الاجتماعية والنفوذ السياسي. وأدّت الحروب المريرة الصعبة التي جرت في كوبا بين ١٨٦٨ و ١٨٩٨ إلى ظهور بعض الأفارقة الكوبيين، أمثال أنطونيو ماسيو، ومكسيمو غوميس، كأبطال وطنيين وكشخصيات دولية في مجال النضال من أجل الاستقلال السياسي. ومع ذلك فقد ظلّت كوبا حتى وقت متأخر هو عام ١٩١٢ تخوض حربًا عنصرية كبرى، ولم يخفّ العداء تجاه الأفارقة الكوبيين إلا بعد قيام ثورة فيدل كاسترو عام ١٩٥٩.

وقد حقّق الأفارقة الأمريكيون إنجازات بارزة خلال القرن التاسع عشر على المستويين الفردي والجماعي. وبرغم اختلاف طرائق الحياة في أفريقيا عنها في الأمريكتين، إلى جانب فداحة العوائق القانونية والاجتماعية التي كانت تواجه الأفارقة، وضخامة العقبات الاقتصادية التي كانت تعترض طريقهم، وبرغم ما كان الأمريكيون البيض يضمرونه لهم من مشاعر البغضاء العدوانية، فقد أنشأوا مجتمعات ناجحة في أنحاء الأمريكتين كافة. وأقاموا مؤسسات تعليمية مثل كليتَي ميكو في انتيغوا وجامايكا، وكلية كودرِنغتُن في بربادوس، وعددًا من الكليات في الولايات المتحدة الأمريكية مثل جامعة فيرجينيا الاتحادية (١٨٦٤)، وجامعة أطلانتا وجامعة فيسك (١٨٦٥)، ومعهد هامبتن وجامعة هوارد عام ١٨٦٧. ولعب الأفارقة الأمريكيون دورًا مهمًا في التجديدات التكنولوجية الأمريكية. فقد أسهم بنجامين بانكر وهو أختصاصي في مجال الرياضيات وناشر تقاويم من سكّان ماريلاند، في مسح مقاطعة كولومبيا. وبين ١٨٣٥ و ١٨٣٦ سجّل هنري بلير، وهو عبد من ماريلاند، شهادتي اختراع لآلتين لحصاد الذرة الصفراء. وفي خمسينات القرن التاسع عشر اخترع بنجامين مونغومري، وكان مملوكًا لجيفرسن ديفيز، رئيس اتحاد الولايات

(٥٤) ج. ميردال (G. Myrdal)، ١٩٤٤.

الجنوبية، مروحة دافعة لتسيير الزوارق. وفي ١٨٤٦ اخترع نوربرت ريلو، الذي وُلد في نيو أورليانز ودرس في باريس، حلة البخار التي كان لها دور كبير في تحسين عملية تكرير السكّر. وفي عام ١٨٥٢ اخترع ايليا مَكّوي الوعاء الذي يمكّن من تشحيم الآلات في أثناء تشغيلها. واخترع جان ماتزيليغر، المولود في غيانا الهولندية، آلة النسيج المتين (لصناعة أحذية النساء وتلبيس الأزرار) التي أحدثت ثورة في صناعة الأحذية في نيوإنغلاند. واخترع جورج واشنطن كارفر، أختصاصي الكيمياء الزراعية في معهد توسكيجي، أكثر من ثلاثمئة منتج مشتقّة من الفول السوداني ممّا أدّى إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الزراعي في أنحاء كثيرة من الجنوب(٥٥).

وكان الشتات مريرًا وصعبًا على الأفارقة المنفيين. لكنهم أبدوا صبرًا بطوليًا وأثبتوا قدرتهم على الصمود والتكيّف والإبداع برغم أنهم اقتُلعوا من أرضهم وأُبعدوا إلى أراضٍ غريبة عنوة واقتدارًا، وأُخضعوا لأشقّ أنواع العبودية، وسط أقوام يكنّون لهم العداء في أكثر الأحيان. وأصبحوا آخر الأمر جزءًا لا محيد عنه من معظم المجتمعات الأمريكية. ومن خلال الحروب الأهلية والدولية، وأيام الرخاء وأيام الكساد وضروب التغيّرات السياسية على اختلافها، عمل الأفارقة وحاربوا وأرسوا مكانتهم في النهاية بين ظهراني الأمم العديدة التي تعيش في الأمريكتين وفي أوروبا.

الشتات الأفريقي والقارّة الأفريقية

إلا أن الاهتمام بأفريقيا بقي موضوعًا دائمًا، عُني به البيض والسود الأمريكيون بدرجات متفاوتة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية كانت فكرة إعادة الأفارقة إلى مواطنهم تُثار من وقت إلى آخر طوال القرن الثامن عشر، وعلى الأخص في عام ١٧٧٧، حين دافع توماس جيفرسن عن تقرير بشأن هذا الموضوع في إحدى اللجان التابعة للسلطة التشريعية في فيرجينيا. غير أن فكرة إعادة الأفارقة إلى مواطنهم بدأت تأخذ طابعًا جديًا بعد عام ١٨١٥، حين عاد إلى أفريقيا فريق صغير قوامه ثمانية وثلاثون شخصًا من السود الأمريكيين، بقيادة بول كف. وفي عام ١٨٣٠ صارت ليبيريا مركزًا عامًا لجالية من الأفارقة العائدين – معظمهم من العتقاء – تحت رعاية جمعية التعمير الأمريكية وبتمويل من الحكومة الاتحادية وحكومات ولايات كثيرة. وبحلول عام ١٨٦٠ لم يكن مجموع العائدين للاستيطان في أفريقيا يتجاوز ١٥ ٠٠٠ نسمة. وبعد الحرب الأهلية لم يزد عدد المستوطنين الذين هاجروا إلى أفريقيا على ٢ ٠٠٠ نسمة، على الرغم مما كانت ظروف معيشة الأفارقة الأمريكيين تتعرّض له من تدهور سريع في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان هناك مصدران آخران للمهاجرين العائدين. كان الأول هو العدد غير المعروف من العبيد الآبقين والأفارقة الذين كانوا يؤخذون من سفن العبيد المصادرة خلال القرن التاسع عشر، ثم يُعاد ترحيلهم إلى أفريقيا على أيدي البريطانيين، بدافع من حماسهم لوضع حد لتجارة الرقيق

(٥٥) ج. هـ. فرانكلين (J.H. Franklin)، ١٩٦٩، ص ١٩٧.

وإحلال «تجارة مشروعة» محلّها. وكان المصدر الثاني للأفارقة العائدين يتمثّل في عدد أقل من المبشّرين استُقدموا من منطقة الكاريبي ومن الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية – وخاصّة لحساب المورافيين والكلفينيين أساسًا – للمعاونة في نشر التعاليم المسيحية في غربي أفريقيا. وربّما كان أشهر مثال على ذلك نشاط إرسالية بازل في مرتفعات أكوابيم في غانا خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر، ثم قرارها الذي اتخذته في عام ١٨٤٣ بالاستعانة بأفريقيي جامايكا بدلًا من المبشّرين السويسريين والألمان، بعدما أصبح تعدّد حالات الوفاة بينهم في أثناء العمل يعني فداحة الثمن الذي كان يدفع من أجل فعالية النشاط التبشيري.

وفي الوقت الذي كان الأفارقة القادمون إلى العالم الجديد يعدّون فيه بالملايين لم يكن عدد العائدين إلى أفريقيا من أبنائهم يزيد على بضعة آلاف[٥٦]. وترجع هذه الحقيقة إلى أسباب كثيرة لم يكن أقلّها شأنًا انعدام المساندة اللازمة لإنشاء نظام للنقل مماثل للنظام الذي يسّر من قبل تهجير الافارقة عبر المحيط الأطلسي في اتّجاه الغرب، وكانت إعادة الأفارقة إلى مواطنهم خلال القرن التاسع عشر تنطوي على منفعة مادية زهيدة للأوروبيين وغير الأوروبيين؛ إلا أنه بحلول عام ١٩٠٠ كانت الشقّة قد بعدت كثيرًا بين أفريقيا والأمريكتين. وكان أحفاد الأفارقة قد تملّكهم الشعور بالذات، الذي أصبح سمة عصر ولدت فيه نزعة وطنية مشوبة بالكراهية للأجانب والغرباء، أوشكت أن تقضي على إغراء أفريقيا. يضاف إلى ذلك أن الاهتمام بأفريقيا بعد انتهاء تجارة الرقيق، إنما نشأ عن أطماع قومية في كسب القوة والثروة – وكان الأفارقة الأمريكيون يفتقرون إلى القوّة السياسية والثراء اللازمين لحفز اهتمامهم، أو للتأثير على الذين كانوا يتقاسمون أفريقيا إلى مناطق استعمارية. وتركّز اهتمام الأفارقة الأمريكيين بقدر أكبر على ما كان يحدث من تطوّرات جديدة في نصف الكرة الذي كانوا يعيشون فيه وانحصر اهتمامهم في المسائل المتعلّقة بالهجرة الداخلية، والهجرة من منطقة إلى أخرى، ونشدان ظروف معيشة طيّبة وسط تحديات معادية جديدة. وهكذا وهن الارتباط بأفريقيا، لكنه لم يمت؛ إذ إن حركة العودة إلى أفريقيا وجدت من يروّج لها ويستطيع أحيانًا أن ينفخ فيها حياة جديدة. ففي عام ١٨٩٧ أسّس هنري سيلفيستر ويليامز، وهو محام ترينيدادي المولد كان يعيش في لندن، «رابطة عموم أفريقيا» التي انضمّ إلى عضويتها في ما بعد جورج بادمور، وكوامي نكروما، و س. ل. جيمس. وفي العشرينات من القرن العشرين أسّس ماركوس غارفي «الرابطة العالمية لتحسين أحوال الزنوج»، وهي حركة كانت تهدف إلى استحثاث إزاحة الاستعمار من أفريقيا، وتوحيد جهود الأفارقة أينما وجدوا. وصار لمنظمة غارفي هذه فروع في كندا والولايات المتحدة الأمريكية والكاريبي وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا[٥٧]. وحين انهارت منظّمة غارفي عام ١٩٢٧ كانت أفريقيا، ولا سيّما المسألة الإثيوبية، قد بدأت تستأثر بأهمية فائقة في الشؤون العالمية.

---

(٥٦) ت. شيك (T. Shick)، ١٩٨٠.

(٥٧) ت. مارتين (T. Martin)، ١٩٧٦؛ إ. د. كرونون (E.D. Cronon)، ١٩٦٢؛ ر. أ. هيل (R.A. Hill) (مدير التحرير)، ١٩٨٣.

الفصل التاسع والعشرون

الخلاصة: أفريقيا عشية الغزو الأوروبي

ج. ف. أ. أجايي

مقدّمة

يهدف هذا الفصل الختامي إلى إلقاء الضوء على الاتجاهات الرئيسية للتطوّر التاريخي الأفريقي عند أواخر الربع الثالث من القرن التاسع عشر، وخاصّة إبّان الحقبة الواقعة ما بين عامَي ١٨٧٥ و ١٨٨٥، والتي بلغ فيها تصاعد اهتمام أوروبا ذروته بالتزاحم على الأراضي، وعقد مؤتمر برلين بشأن غرب أفريقيا، وتقسيم أفريقيا ثم غزوها في مرحلة لاحقة. وتوحي النظرة الشاملة إلى أفريقيا عشية الغزو الأوروبي بوجود اتجاهات تتميّز بالوضوح والغلبة، برغم اختلاف أنواع الدول والشعوب والسياسات، وبرغم وجود اتجاهات تتباين في ما بينها في ظاهر الأمر. من هذه الاتجاهات الغالبة تلك الجهود الدؤوبة التي كان مختلف الزعماء الأفارقة يبذلونها لتعزيز قوّتهم وقدرتهم على الدفاع عن الأراضي والمصالح الأفريقية. ولكن هذه الجهود تعرّضت للإحباط بصورة منتظمة ثم باءت بالفشل بسبب الوجود الأوروبي.

وقد كان القرن التاسع عشر في أفريقيا حسبما يتّضح مما قدّمناه في فصول هذا المجلّد فترة تغييرات سريعة ومتناقضة في بعض الأحيان. وحتى الربع الثالث من القرن كان أعمق هذه التغييرات وأوسعها نطاقًا يرجع في أصوله إلى عوامل داخلية. وكانت هناك تغييرات أخرى تأثّرت أشد التأثّر أو حتى وجدت ابتداءً نتيجة لأنشطة التجّار والمبشّرين والقناصل الأوروبيين الذين كانوا يعملون على الساحل ثم تزايد توغّلهم في المناطق الداخلية وخاصّة بعد ١٨٥٠. وكان لبعض الحركات الداعية إلى التغيير، مثل جهود بعض الحكّام من أجل توحيد اثيوبيا وإصلاح

مؤسساتها، تأثير محلي؛ بينما كانت لحركات أخرى – مثل أنشطة خديويي مصر الطموحين في وادي النيل – أصداء في أنحاء المنطقة بأسرها. وقد بدأت حركة المفيكانه كمشكلة محلية، ولكنّها سرعان ما امتدّت إلى كافة المناطق الجنوبية والوسطى من شرق أفريقيا إلى حدّ أن تاريخ هذه المناطق عشية الغزو الأوروبي كان لا يزال في معظمه تاريخ الدول التي نتجت عنها أو تأثّرت بها إلى حدّ بعيد(١).

وقد شملت حركات الجهاد، التي قامت بالدعوة إلى إصلاح أحوال المسلمين، كل المنطقة السودانية في غرب أفريقيا، كما غطّت الصحراء الشرقية الكبرى حتى برقة، وانتشرت جنوبًا إلى حدود منطقة الغابات حيث وصل تأثيرها إلى سينيغامبيا ومناطق الفولتا ومانديِنكا الجنوبية وشمالي بلاد اليوروبا والشعوب الناطقة بلغة الايدو. ومع تزايد الطلب الأوروبي على زيت النخيل والفول السوداني والعاج والسيزال والمطاط، ونجاح الشبكات الداخلية للتجارة البعيدة المدى في تلبية هذه الطلبات، أصبحت التجارة عاملًا رئيسيًّا له تأثيره في الحصول على الأسلحة النارية واقتناء الثروة، وبالتالي في قيام الدول وسقوطها داخل منطقة واسعة من أفريقيا. ونتيجة لهذه التجارة الأوروبية الآخذة في التوسّع – بالإضافة إلى أنشطة المبشّرين الأوروبيين والأمريكيين – أصبحت الأفكار المسيحية والأوروبية بصدد التنظيم الاجتماعي والسياسي هي الأخرى من عوامل التغيير داخل منطقة واسعة تمتدّ من سيراليون إلى أفريقيا الجنوبية ومدغشقر.

والشيء الذي يلفت النظر أكثر من غيره في هذه الحركات المتباينة هو الجهود الذي بذلها زعماء أفارقة عدة إبّان القرن التاسع عشر في أنحاء مختلفة من القارّة لإصلاح مجتمعاتهم. وقد كان بعض هذه الجهود مستوحى من تراث ثقافات في أفريقيا، وكان بعضها الآخر مستهلمًا من أفكار المصلحين في الإسلام. وفي معظم الحالات كان القادة على استعداد تام لاغتنام الفرص التي أتاحها اتّساع نطاق التجارة إلى جانب أنشطة الأوروبيين سواء أكانوا تجّارًا أو مبشّرين، من صيّادي الحيوانات البرية أو من قنّاصي الامتيازات. ومن السمات الأخرى التي تلفت النظر بالجلاء والوضوح ذاتهما كيف كانت جهود القادة الأفارقة من أجل الإصلاح تتعرّض للإحباط بصورة منتظمة بفعل أنشطة التجّار والمبشّرين والصيّادين الأوروبيين التي كان القادة الأفارقة يحاولون استغلالها هي ذاتها.

والأمر الذي يستثير الدهشة هو قلّة الاهتمام الذي أولي لهذه السمة من سمات القرن التاسع عشر: سمة إحباط الجهود الداخلية الرامية إلى تحقيق الإصلاح بصورة منهجية، نتيجة للتدخّل الأجنبي. ولأنه كان من المفترض أن الاستعمار والدمج في الاقتصاد العالمي هما شرطان لازمان للتحديث، فإن معظم المؤرّخين لم يلاحظوا إلى أي حدّ كان القرن التاسع عشر يمثّل مجهودًا أفريقيًّا لتحقيق تنمية ذاتية، وبأي قدر كان الغزو والاستعمار الأوروبيان ينطويان على تخريب لهذا المجهود.

---

(١) أنظر الفصل ١٠ أعلاه.

البُنى السياسية

وربّما كان هذا المجهود من أجل تحقيق تنمية ذاتية أظهر ما يكون في مجال البُنى السياسية وسلطة الدولة. ذلك أن الدرس الكبير الذي تمخّض عنه عصر تجارة الرقيق، والذي كان قد فهم في غربي أفريقيا ووسطها منذ وقت طويل كما كان قد بدأ يُفهم في شرقي أفريقيا إبّان القرن التاسع عشر، هذا الدرس الكبير كان يتحصّل في أن طريق النجاة وربّما حتى الاستفادة من تجارة الرقيق إنما يكمن في تعزيز البُنى والأُسس العسكرية اللازمة لإرساء سلطة الدولة.

وفي مطلع القرن التاسع عشر – على ما لاحظناه في معظم أنحاء أفريقيا – كانت البُنى السياسية والاقتصادية تتّسم بنوع من الضعف. ومن الظاهر أنه كان يوجد مد وجزر دائمان في ما يخصّ حدود نُظم الدولة، وقيام المراكز الإدارية وسقوطها[٢].

إذ كانت الدولة تفرض حدًّا أدنى من المطالب على الشعب يتمثّل في تقديم فروض الولاء والطاعة ودفع الجزية، وتأدية الخدمة العسكرية في مقابل الحماية. وفي معظم الحالات كانت حياة الشعب اليومية تدور في معظمها حول شبكة من المؤسسات الأسرية والدينية والقضائية والاقتصادية تتجاوز حدود الدول. ولم يحدث إلا في بلاد المغرب الكبير ومصر أن أسفر تطبيق الشريعة الإسلامية لقرون عدة عن ايجاد بُنى سياسية تتميّز بمستوى له قيمته من الدوام. وفي كل مكان آخر من أفريقيا كان لا بدّ أن تبذل جهود ضخمة في القرن التاسع عشر لتطوير بنى جديدة تتوافر لها القدرة على البقاء في المستقبل. وفي خضمّ المنازعات السياسية المحتدمة التي نتجت عن ذلك كان بعض هذه الجهود ذا أثر عكسي ولا مراء؛ كذلك كانت أولى نتائجها الظاهرة في أماكن أخرى تفكّك بعض الأمبراطوريات وتوزّع السلطة المركزية أو حتى تمزّقها. يقول ك. أرهين و ج. كي زيربو في وصف مناطق الفولتا:

«خلال القرن التاسع عشر، انتشر عدم الاستقرار السياسي كما انتشرت التحرّكات السكّانية على نطاق واسع. ووقعت مذابح وحشية وحركات انفصالية على أيدي الأشخاص نفسهم الذين كان من المفترض أنهم يمثّلون السلطة... وكانت ثمة استثناءات ملحوظة برغم ذلك، إذ تفاقمت هذه الصراعات من حيث تأثّرها ومداها، وكان الاتجاه صوب الاضطراب الاجتماعي مرتبطًا ولا شكّ بتزايد الفرص المتاحة أمام القوى الخارجية والثوّار للحصول على الأسلحة واستخدامها في تحدّي الرؤساء الحاكمين»[٣].

ومن الأمثلة البارزة على هذا الاتجاه: التأثير المبدئي لحركة المفيكانه؛ وتأثير التجارة وتوسّع قبائل الشوكوي والأوفيمبوندو في نُظم الدولة في كلّ من لوبا ولوندا[٤]. وقد اختفت دول

---

(٢) أنظر الفصل ١، ص ٥ من هذا المجلّد.

(٣) أنظر الفصل ٢٥ ص ٦٨٤ و ٦٨٥ وما يليها من هذا المجلد.

(٤) راجع الفصول ٤ و٥ و١١ من هذا المجلّد.

وأمبراطوريات عدة. ومع ذلك فقد كان من الأمثلة الأكثر بروزًا ذلك العدد الكثير من مراكز السلطة الجديدة التي ظهرت والتي أقدمت على تجربة بُنى إدارية جديدة تنحو بوجه عام إلى كفالة ممارسة الحاكم لسلطته على نحو أكثر فعالية، والتوصّل إلى تحديد أشد وضوحًا لاختصاصاته، وفرض قدر أكبر من الرقابة على الموظفين الرسميين الذين يدينون بمراكزهم لرضاء الحاكم عنهم أكثر مما يدينون بها لحقوقهم الوراثية الخاصة؛ بالإضافة إلى تحسين نُظم الضرائب وما أشبه[٥].

وقد تناول بعض المؤرّخين هذه الحركات الإصلاحية بوصفها أنشطة قام بها الرعيل الأول من الوطنيين وبناة الأمبراطوريات الأفارقة الذين اشتركوا في نوع من «التكالب الأفريقي» تسبّب بصورة جزئية في استثارة «التكالب الأوروبي» أو قد يسهم في تفسيره على أقل تقدير. إلا أن هذه الأنشطة الإصلاحية لم تكن في حقيقة الأمر مفاجئة أو غير منتظمة على نحو يشبه «التكالب الأوروبي»[٦] بحال من الأحوال. ذلك لأن البحث عن بُنى سياسية تتميّز بالاستقرار كان مستمرًّا طوال القرن التاسع عشر بل قبله، كجزء من التطوّر العام لشعوب أفريقيا. وربّما كان ما حدث تسريعًا لخطاه، وقد أصبحت التطوّرات التي وقعت بعدئذٍ مقترنة بقيام دول مثل أويو القديمة في القرن السابع عشر، أو الأشانتي وداهومي وفوتا جالون وفوتا تورو وبوندو في القرن الثامن عشر، أكثر شيوعًا في القرن التاسع عشر. ومن المحقق أنه كانت تُبذل على ما يبدو جهود أكثر تصميمًا لوضع التغيير السياسي على أُسس دائمة عن طريق بُنى أكثر دوامًا تعزّزها نُظم عسكرية واجتماعية واقتصادية جديدة.

ولم تنجح سوى قلة من الدول الكبرى التي قُدِّر لها البقاء بعد القرن الثامن عشر في المحافظة على بقائها بدون إصلاحات داخلية رئيسية. ويرجع ذلك إلى أن المنازعات السياسية المحتدمة والحاجة إلى الحدّ من إمكانات اتّساع العلاقات التجارية تسبّبت في خلق تحديات جديدة حتّمت على كل من هذه الدول إما أن تأخذ بأسباب الإصلاح وتتوسّع على حساب جاراتها وإما أن تواجه التفكّك والتمزّق. وقد أُتيح لعدد قليل من الدول – مثل بنين – أن تنكمش على نفسها وأن تحافظ على بقائها[٧]. ولكنّه تعيّن على معظمها – مثل الأشانتي وداهومي وبوغندا – أن تحرص بصورة دائمة على المحافظة على كفاءتها أو حتى تحسينها، وخاصّة من حيث قدرة الحاكم على تركيز السلطة، وإضعاف أتباعه، وانتزاع ضرائب أكثر فأكثر من هؤلاء الأتباع؛ واحتكار الموارد الاقتصادية المهمّة الكبرى؛ وإيجاد تدرّج هرمي بين الموظفين بحيث يملك الحاكم زمام الأمر في ما يخصّ تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم؛ والمحافظة على هذه السلطات عن طريق إنشاء قوّة عسكرية دائمة تخضع لسيطرته ويتولى قيادتها ضبّاط يعتمدون على الحاكم هم بدورهم. وهذه الثورة الحقيقية كانت تتحقّق في بعض الأحيان بدون

(٥) انظر ت. سي. ماكاسكي (T.C. McCaskie)، ١٩٨٠.

(٦) انظر مثلًا ر. روبنسون (R. Robinson)، ١٩٨٥.

(٧) انظر الفصل ٢٦ من هذا المجلّد.

تغيير ظاهر في النظام السياسي؛ كذلك كانت تستوجب أحيانًا – كما حدث في حالة بورنو – تغييرًا في الأسرة المالكة[٨]. وفي كثير من الأحيان كان يجري التوصّل إلى حل وسط: كأن يعيّن «رجال جدد» لتولّي رئاسات قبلية قديمة مع دفعهم إلى ممارسة العمل بأساليب بيروقراطية جديدة، أو كأن تكتسب إدارات جديدة شيئًا من روح الألقاب التقليدية القديمة.

وقد نشرت حركة المفيكانه على نطاق واسع أنموذجًا جديدًا لدولة نغوني الشمالية بأوضاعها الثورية التي أحدثها شاكا. وكانت الدولة الجديدة تقوم أساسًا على نظام فئة العمر لإنشاء ما كان في واقع الأمر جيشًا دائمًا. وقد امتدّ هذا إلى كل مكان لحشد الشبّان في الجيش والنساء كزوجات، ووضعهم جميعًا تحت تصرّف الملك الذي كان يمتلك كافّة الموارد بما في ذلك الماشية والمنتجات الزراعية التي كانت تُستخدم لتغذية الجيش وبلاط يتزايد حجمًا. كذلك كانت تقوم على فرض الثقافة السائدة على الشعوب التي تمّ إخضاعها، والأخذ بمفهوم جديد تمامًا للعلاقة بين الحاكم والمحكومين[٩]. وكان لا يزال من الواضح أن شخصية الحاكم ونوعية قيادته تعنيان أكثر مما تعني بُنى الدولة؛ وكانت الدولة في معظم الأحيان تتعرّض للتمزّق من جرّاء الصراعات الناشبة بين أعضاء الأسرة المالكة. على أنه ما من شك في أنه على الرغم من كل ما وقع في أول الأمر من تخريب واضطراب، فقد نجحت حركة المفيكانه في إقامة دول عدة أكبر حجمًا وأكثر كفاءة وأشدّ قوّة تستند إلى بنى أقدر على البقاء مما كان موجودًا منها من قبل. وكانت لهذه الدول الجديدة فوق ذلك حدود مرسومة بمزيد من الوضوح، الأمر الذي يرجع في المقام الأول إلى أنها كانت تطالب المحكومين بالكثير بما لا يسمح بوجود شكوك تُذكر حول مدى أو نطاق سلطاتها. وكان من الممكن أن يستمرّ الحاكم في استغلاله رئاسته لطوائف دينية مختلفة ولكنه لم يعد – بصورة متزايدة – مجرّد قائد للطقوس الدينية. وأصبحت قدراته التنظيمية والإدارية والعسكرية بوصفه رئيسًا فعليًا أكثر أهمية من شبكة وشائج القرابة والصلات الطقوسية، حتى إن كانت قد احتفظت في بعض الحالات بأهميتها بوصفها عقيدة ومصدرًا للشرعية.

وفي حالة اثيوبيا، لم يكن هدف الإصلاح هو خلق دولة جديدة أو تقوية دولة قائمة، وإنما كان يتمثّل في إحياء دولة قديمة، أو بالأحرى الأمبراطورية القديمة التي كان الأقباط المسيحيون يسيطرون عليها والتي تمزّقت إلى رئاسات عشائرية عدة متناحرة، تحت ضغط من قبائل أورومو المسلمين ومن الأوروبيين المسيحيين. وكان الصراع بالنسبة إلى هذه الفئة أو تلك من الفئات المتنافسة يتمثّل في المطالبة بسلطة الأمبراطور وتأكيدها وإعادة إرساء تحالفه مع الكنيسة وإصلاحها وتجهيزها واستخدامها من أجل إخضاع القوى المتناحرة، سواء أكانت مسيحية أو مسلمة، لطاعة الأمبراطور. ولم تترك التقاليد التاريخية للأمبراطورية كما لم تترك أعداد المتنافسين وقوّة كل منهم النسبية مجالًا فسيحًا أمام الأمبراطورين ثيودروس الثاني ويوحنا

(٨) انظر الفصل ٢٢ من هذا المجلّد.

(٩) انظر الفصل ٥ من هذا المجلّد.

الرابع للمناورة في إنشاء الدولة بعد احيائها. ولم يكن من الممكن أن تبدأ مهمة إقامة بُنى جديدة إلا بعد تحقيق التفوّق العسكري. وقد حقّق الأمبراطوران، واحدًا بعد الآخر، نجاحًا ملحوظًا يكفي لإحياء الوعي الوطني، ولكنّه لم يكن كافيًا لاحتكار الموارد الاقتصادية أو المهمّة، ولا لوضع حد نهائي لطموحات القوى التابعة لهما والتي كانت ترغب في التعاون مع الأعداء في مصر شمالًا أو مع الغزاة الأوروبيين القادمين من الساحل[١٠].

وكان هناك عنصر مماثل ينبثق من التوق إلى إحياء الماضي في جهود خديويي مصر التي كانت ترمي إلى تعزيز حكمهم في إطار ملكية وطنية وراثية قوية، وتمديد سلطات مصر على وادي النيل، وإحياء الأمجاد الغابرة التي تحقّقت على أيدي الفراعنة أو على أيدي الخلفاء الفاطميين في مصر أو منافسة تلك الأمجاد على الأقل. وكان محمد علي يهدف إلى القضاء على المماليك وإضعافهم، وإقامة نظام إداري جديد من الموظفين والدواوين، وإصلاح الزراعة وإعادة توزيع الأرض بغية دعم سيطرة الحاكم على الأرض والزراعة، والحصول على مزيد من الفوائض لإيجاد الأموال اللازمة لبناء اقتصاد صناعي حديث والإنفاق على جيش أُعيد إصلاحه، وشراء الاستقلال الذاتي من العثمانيين.

وقد أحيا الخديوي اسماعيل روح الإصلاح هذه ودفعها في طريق التقدّم، واستعان بالأوروبيين للإشراف على مشروعاته في مجال الغاء الرقيق وعلى أنشطته التجارية في السودان، واستكمل شقّ قناة السويس، وأنشأ قنوات ومشروعات أخرى في مجال الري، إلى جانب إدخال السكك الحديدية ونُظم الاتصال وما أشبه. وكانت غايته تتمثّل في أن يشتري – في إطار السيادة العثمانية العليا التي كان الأوروبيون يستغلّونها لفرض معاهدات غير عادلة لدعم مصالحهم – التقنية الأوروبية لتحديث البنى والمؤسسات المصرية[١١].

وفي الظاهر، كان هدف حركات الجهاد هو إعادة انشاء المؤسسات الدينية الكلاسيكية حسبما كانت في عهد الخلفاء الأوائل. أما من الناحية العملية، فقد كان الهدف يكمن في إقامة دول إسلامية دينية بدلًا من المجتمعات التقليدية التي كانت تخضع لحكّام مسلمين أو تقليديين. كذلك كان يكمن في تنصيب حكّام يتم اختيارهم لما يتحلّون به من علم وتقوى، ويكرّسون نفسهم لتصريف شؤون الدولة وفقًا لمبادئ القرآن الكريم والشريعة الإسلامية، ويعكفون على إقامة مؤسسات إسلامية حقة. وبحلول حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر، كان خلفاء مؤسسي الدولة في سوكوتو قد تمكّنوا من تحقيق قدر كبير من النجاح. وتمكّن «الأمراء» الأفراد ولا شكّ، تحت إشراف شامل من جانب الخليفة، من إقامة بُنى سياسية أكثر قدرة على الدوام ممّا أقامه منها حكّام الهوسا الذين أزاحهم أولئك الأمراء. وصحيح أن الحكّام والطبقات الارستقراطية المحيطة بهم كانوا قد استوعبوا – من جوانب عديدة – كثيرًا من عادات نبلاء الهوسا ومن امتيازات الإقطاعيين والأمراء التجّار؛ غير أن ما كانت الخلافة تتمتّع

---

(١٠) انظر الفصل ١٥ من هذا المجلّد. وانظر علاوة على ذلك ر. أ. كولك (R.A. Caulk)، ١٩٧٢.

(١١) انظر الفصل ١٣ من هذا المجلّد.

به من قدر نسبي من السلام إلى جانب العناية بالأسواق والصناعات والحِرَف اليدوية وطرق التجارة وسلطة القضاة وغيرهم من الموظفين، ورقابة الأمراء على الموظفين، كان له أثره في ضمان توفير مستوى أعلى من السلطة التنفيذية في داخل الدولة.

وقد اضطرّ سيكو أحمدو، الذي خلف الحاج عمر تال بعد أن ضُمّت ماسّينا (ماسن) إلى الأمبراطورية بوقت قصير، إلى خوض الحرب ضد كل من الأسرات الداخلية المتناحرة وضد مناوشات الفرنسيين التي شجّعت المجموعات المنشقّة في الداخل. وبرغم هذه الصعوبات والعراقيل، قدّمت الأمبراطورية إطارًا شاملًا للدولة وللمبادئ القانونية والبُنى الإدارية التي وحّدت بين مجموعة بالغة التنوّع من الشعوب كانت تعيش في أرجائها المترامية الأطراف. وبغضّ النظر عن بُنى الدولة، كان مذهب التيجانية يقدّم عقيدة ونظامًا للحياة كانا يشكّلان رابطة أخرى من روابط الوحدة والولاء للحاكم. وقد تسبّب المثال الذي ضربته ثورة الدينغيراي في تشجيع كثير من الزعماء الدينيين على توسيع نطاق الجهاد إلى مناطق أخرى للاستعاضة عن المسلمين من ذوي التفكير العلماني والتقليديين برجال دين يسعون إلى إقامة حكومة إسلامية دينية. على هذا النحو خضعت دولتا كايور وجولوف – اللتان كانت جزءًا من أمبراطورية جولوف الممزّقة – لحكم رجال الدين، وبدأت في نشر لواء الإسلام كعامل إصلاحي في سينيغامبيا. وفي مناطق الماندِنكا في الجنوب حيث كان المسلمون أقلية عمد ساموري توري – وهو محارب من قبائل ديولا مارس التجارة في حياته – إلى استخدام الإسلام في توحيد شعوبه، سواء أكانوا قد اعتنقوا الإسلام من قبل أو كانوا من التقليديين[١٢]. وقد استخدم الإسلام في خدمة هذا الغرض نفسه في نوبي وايلورين حيث اعتنقه الحكّام بتقاليده في محو الأمية ونمط مؤسساته السياسية والاجتماعية لا من أجل تحويل ملكية طقوسية تقليدية إلى دولة تنفيذية دينية فحسب، وإنما باعتباره أيضًا عاملًا للإقناع العقائدي توخيًا لتيسير التوسّع بين الشعوب غير الإسلامية.

وقد خدمت المسيحية غرضًا مماثلًا، إذ قدّمت إطارًا ثقافيًّا لخلق مجتمع من المولدين يضمّ مجموعات متباينة من الشعوب التي توطّنت في فريتاون وفي القرى المجاورة لها، وفي مستقرّات عديدة على ساحل ليبيريا، وفي ليبرفيل وفريريتاون وغيرها من مستقرّات العبيد العتقاء. ففي مواضع شتّى، كان المبشّرون الذين كانوا يفتّشون عمّن يدخلونهم في دينهم يستقبلون في كثير من الأحيان بترحيب حارّ من الحكّام الأفارقة، برغم غيرتهم الشديدة على استقلالهم وعدم رضاهم عن تحويل شعوبهم عن دياناتها؛ وكان أولئك الحكّام يرون في أنشطة المبشّرين بابًا محتملًا لاكتساب التعليم الأوروبي الذي يمكن أن يُستخدم في محو الأمية وفي تعليم المهارات التقنية مثل النجارة والطباعة، وربّما أمكن استخدامه أيضًا في صناعة البنادق والبارود. وقد حاول حكّام مدغشقر إيجاد توازن بين البريطانيين البروتستانت والفرنسيين الكاثوليك، ثم نبذوهم جميعًا وعملوا على حظر أنشطتهم الدينية، وانتهوا بحمل البلاد والصفوة البيروقراطية على اعتناق البروتستانتية؛ وذلك في الوقت نفسه الذي أحرزت فيه الكاثوليكية تقدّمًا ملموسًا في

(١٢) انظر الفصل ٢٤ من هذا المجلّد.

بعض الأقاليم. وقد حاول الحكّام استخدام الأفكار الأوروبية في مجالَي الدبلوماسية والإصلاحات القضائية وفي إعادة تنظيم القوّات العسكرية، وفي إقامة ملكية دستورية[١٣]. كذلك قبلت دول جديدة في أفريقيا الجنوبية كانت تعاني من عنصرية عدوانية من جانب البيض – مثل مملكة موشويشوي التي تضمّ قبائل باسوتو – عددًا من المبشّرين كمستشارين ونصراء خارجيين، ووفّرت لهم الحماية بل اصدرت قوانين لمعاونتهم في نشاطهم التبشيري[١٤]. وفي دول الفولاني على ساحل الذهب وفي غيرها من مراكز التبشير المهمّة – وخاصة في أبيوكوتا في جنوب غربي بلاد اليوروبا – استعان عدد من الزعماء الأفارقة ممن تلقّوا تعليمًا غربيًّا بتعليمهم هذا وباتصالاتهم الأوروبية لإدخال إصلاحات في البُنى الحكومية التقليدية. وكانت تلك تتضمّن إنشاء مستشاريات يتولّى إدارتها أفارقة لمراقبة العلاقات الدبلوماسية مع الأوروبيين، وتوجيه العلاقات الخارجية للدولة؛ وإصلاح النُظم الضرائبية عن طريق فرض ضرائب منظّمة بحكم القانون، بدلًا من المكوس والجزية؛ وتحسين النظام القضائي بفضل الاحتفاظ بسجلات مكتوبة وتدوين القوانين[١٥].

النُظم العسكرية

كان بقاء البُنى السياسية يتوقّف في نهاية المطاف على العسكريين. ولم يكن هذا القول يصدق في أي وقت أكثر مما كان يصدق خلال القرن التاسع عشر. فحتى ذلك الحين كانت شبكة العلاقات الأسرية والطائفية أكثر أهمية على الأرجح من النظام العسكري. ونظرًا إلى أن الجانب الأكبر من الجيش كان يتألّف من مجنّدين عرضيين من أبناء العشب كانوا يتكفّلون بتدبير أسلحتهم ومؤونتهم للدفاع عن قراهم إذا هوجمت، وذلك لفترات قصيرة في مواسم الجفاف خلال الحياة الزراعية العادية، فقد كانت للجيش أهمية بالنسبة إلى الجيران تفوق أهميته في بنية السلطة في داخل الدولة. وكان حشد المجنّدين يعتمد على ما يتمتّع به الحاكم من حذق سياسي، وكان من النادر أن يتفرّد هو وحده بذلك. فقد أدّى ظهور قوّة فرسان إلى ايجاد صفوة في الجيش، وكان هذا الوضع يعكس بوجه عام ظهور مجموعة أرستقراطية كان أعضاؤها يشتركون مع الحاكم في استخدام الموارد المتاحة لشراء الخيول وتجهيزها ولحشد الفرسان وقوّات الخيّالة وتحمّل تكاليفها.

ومن الجلي الآن أنه حتى منتصف القرن التاسع عشر لم يكن للبنادق التي كانت تعبّأ من فوّهاتها ولا للبنادق التجارية على اختلاف أنواعها كالبنادق الدنماركية على سبيل المثال، وسواء أكانت مستوردة أو مصنوعة محليًا – أهمية تذكر بالنسبة إلى الدولة الأفريقية وبنياتها.

(١٣) انظر الفصل ١٦ من هذا المجلّد.

(١٤) انظر الفصل ٧ من هذا المجلّد.

(١٥) انظر أ. باليندر – لو (A. Pallinder-Law)، ١٩٧٤؛ وانظر أيضًا الفصل ٣ من هذا المجلّد.

فقد كان من الممكن أن تنجح لفترة ما في أيدي قوّات نظامية في مواجهة أفراد لم يتعوّدوا على استخدام الأسلحة النارية مثلما كان عليه واقع الحال بالنسبة إلى الجنود المصريين في جنوبي السودان في حقبة الأربعينات من القرن التاسع عشر. بيد أنها لم تكن كافية لمواجهة قوّات خيّالة نظامية مسلّحة بالرماح أو السهام المسمومة يمكنها أن تصمد للدفعة الأولى من النيران ثم تسارع إلى الالتحام بحملة البنادق قبل أن يتمكّنوا من تعبئتها من جديد. وقد أثبتت فرق «شاكا» تفوّق رماح الطعن القصيرة في أيدي جنود نظاميين من هذا القبيل. ومع أن محاربي إغبا في ابيوكوتا كانوا قد حصلوا على أسلحة أوروبية، من بينها مدافع، ساعدتهم في مقاومة غزوات داهومي، فإنهم لم يكونوا أكفاء في حقبة الستينات في القرن التاسع عشر لمقاتلة جنود ايبادان الذين كانوا أفضل تنظيمًا منهم وكانوا يحاربونهم بأسلحة محلية الصنع في معظم الأحيان. كذلك أحرز ثيودروس انتصارات على قوّات كانت تتمتّع بمزية قوّة نيران البنادق التي تعبّأ من فوّهاتها بفضل الهجمات المفاجئة والمسيرات السريّة مع قوّات خفيفة لا تحمل مهمّات ثقيلة[١٦].

وكانت الثورة الرئيسية التي شهدها القرن التاسع عشر في مجال الحرب هي ظهور المحارب المحترف. فقد أدّت الصراعات السياسية المحتدمة وكثرة الحروب إلى وجود أشخاص تحت السلاح بصورة دائمة بقدر أو بآخر، وبذلك ظهر المحارب المحترف كجزء دائم من المجتمع؛ ولم يكن يوجد في العادة جيش كبير دائم بالمعنى المفهوم لهذا الإصطلاح. إذ كانت الحرب أشبه بمغامرة أو معلم من معالم مغامرة في سبيل تحقيق السلطة السياسية والتحكّم في الموارد الاقتصادية. وكان المحارب في معظم الأحيان مغامرًا أصبح في مقدوره – بعد أن واتاه قدر من الثراء عن طريق التجارة – أن يجتذب الأتباع أو أن يجنّد أو يأسر العبيد للخدمة في جيشه الخاص. وهو يستعين بهذا الجيش في السعي وراء مصالحه من أجل تحقيق السلطة السياسية والاقتصادية إما بصورة مستقلّة أو كجزء من الموارد المتوافرة لاستعمال دولة ما. فإذا نجح، فقد اكتسب الحق في تولّي منصب يستخدمه في دمج نفسه في نظام سياسي. وفي بعض الأحيان كان حاكم مثل موشويشوي هو نفسه أنجح مغامر في تكديس الموارد اللازمة لتنظيم العملاء والمجنّدين في هيئة جيش على نحو لا يترك لغيره من المغامرين الأقل شأنًا من خيار سوى قبول الدمج بشروطه الخاصّة[١٧].

وقد أرسى شاكا أنموذج الملك كقائد عسكري. فهو وحده الذي شكّل فرق فئات العمر، ووضع خططًا لتدريب أفرادها وتنظيمهم وتموينهم وتجهيزهم كمحاربين محترفين. وقد أعاد تصميم أدوات الحرب، واعتمد في إنتاجها على الصنّاع المحليين، وهكذا أصبح الجيش قلب

---

(١٦) انظر المناقشات التي نشرت في عددين من **مجلة تاريخ أفريقيا** (المجلد ١٢؛ العددان ٢ و ٤، ١٩٧١) تحت عنوان «دراسات عن الأسلحة النارية في أفريقيا جنوبي الصحراء». انظر أيضًا ج. ب. سمولدَن (J.B. Smaldone)، ١٩٧٢؛ ر. أ. كولك (R.A. Caulk)، ١٩٧٢.

(١٧) ب. أوي (B. Awe)، ١٩٧٣؛ الفصل ٥ من هذا المجلّد.

الدولة؛ وكثيرًا ما كان القادة ينشقّون بقوّات خاضعة لقيادتهم وكانوا يجوسون خلال بقاع واسعة لحشد الأتباع واقتناء الماشية والنساء، ولا يلبث الواحد منهم أن يستخدم قوّاته لفرض حكمه على مجتمعات مختلفة؛ وبذلك تنشأ مملكة جديدة. ولم تكن الميزة الرئيسية لأولئك المحاربين المحترفين ترجع إلى تسليحهم بقدر ما كانت ترجع إلى انتظامهم وتدريبهم وتموينهم. وحتى عندما كان يتحتّم عليهم أن يعيشوا بعيدًا عن الميدان كانت عمليات الاستيلاء تجري بطريقة منظّمة ولم تكن تتدهور إلى عمليات نهب. وكان أكثر هذه الجيوش الدائمة نجاحًا في أفريقيا إبان القرن التاسع عشر يعتمد على الموارد المحلية في تدريبه وتجهيزه وفي اختيار قياداته. ويقارن هذا بما فعله الذين سعوا إلى احتذاء نمط الجيوش الأوروبية من حيث الزي العسكري وحياة الثكنات والتدريب والرتب. وفي حالة مدغشقر ذهبت الإصلاحات إلى حدّ شراء الرتب وما إلى ذلك من الممارسات الأوروبية في مطلع القرن التاسع عشر.

وتسبّبت قوّة أنموذج الجيوش الأوروبية في انتشار البنادق الأوروبية التي تعبّأ من فوّهاتها وبدأ عدد كثير من الجيوش الجديدة في استخدامها إما لقوة نيران هذه البنادق (ومن ذلك بنادق إنفيلد)؛ أو لما كانت تحدثه من فرقعة شديدة بالإضافة إلى فعالية صفّ من الجنود المسلّحين بها في إحداث فرقعات عالية تكفي لإشاعة الفزع والاضطراب بين كوكبة متقدمة من الخيّالة. وقد سعى كثير من الحكّام الأفارقة من أجل الحصول على المدافع ومدافع الميدان. ومع ذلك فنظرًا إلى وزن البارود الذي كانت هذه الأسلحة تستهلكه وضخامة كميّاته فقد حاول الحكّام إنتاجها محليًا، ولقوا في ذلك أنصبة بالغة الاختلاف من النجاح. وبحلول حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر كان قد بُدئ في استيراد بنادق أكثر تقدّمًا: البندقية التي تكسر لتعميرها، والبندقية المتكررة الطلقات، والمدافع الرشّاشة، ومدافع الميدان التي كان أكثرها تطوّرًا مدفع ماكسيم الذي تمكّن الأوروبيون من احتكاره. وكان بعض الحكّام الأفارقة، ومن بينهم رؤساء الإغبا، يستخدمون المدفع الأوروبي لغايات تتعلّق بالحرب النفسية أكثر مما تتعلّق بالأغراض العسكرية البحتة. ومؤدّى هذا هو أن استيراد المدافع الأوروبية كان يعتبر أمرًا مرغوبًا فيه من جانب كثير من الحكّام حتى في ما قبل القرن التاسع عشر. ولم يكن من الواضح مع ذلك حتى الربع الثالث من القرن، عندما بدئ في استيراد مدافع أشدّ تأثيرًا، أن من الممكن أن يقال إن التسليح الأوروبي قد أحدث تغييرًا يستحقّ الذكر في أساليب الحرب في أفريقيا. بيد أن المدافع الأوروبية المستوردة كانت قد بدأت تحرز وقتئذٍ تفوّقًا لا يثار حوله جدل، وكان استيرادها قد أصبح عاملًا حاسمًا في الحرب. ونتج عن ذلك أيضًا أن أصبح السعي إلى تملّكها معلمًا جوهريًا من معالم التجارة والدبلوماسية وفن إدارة شؤون الدولة.

ومن الممكن أن تصوّر الثورة التي نجمت عن تزايد أهمية الأسلحة الأوروبية من خلال الاختلاف بين تجربة كل من الأمبراطور ثيودروس، والأمبراطور يوهانس في اثيوبيا. فقد حاول ثيودروس أن يستعين بتقنيين أوروبيين لصنع المدافع والبارود محليًا، ولكنه أثبت أنه يستطيع – حتى بدون هذه الأسلحة – أن يهزم جيوشًا أفضل تجهيزًا بالبنادق التي تعمر من فوّهاتها. أما يوهانس فقد أدرك – كما أدرك منيليك من بعده، وبدرجة أكبر – أن نجاح الأمبراطور في

مهمّته التي ترمي إلى إخضاع أعدائه في النيجر وفي السهول الساحلية إنما يتوقّف على مدى نجاحه في استغلال موقعه في الحصول على كميات أكبر وأفضل مما كان لديهم من المدافع الأوروبية. وبالمثل بدأ الحكّام، لا في شمال أفريقيا وحدها بل في الصحراء والسودان، بتكديس المدافع الأوروبية عن طريق التجارة والدبلوماسية، وكان معظمها يستجلب عن طريق شمال أفريقيا؛ وعن طريق التجارة مع الساحل في كل من غرب أفريقيا وشرقيّها. وقد فعل حكّام مدغشقر الشيء نفسه. ففي وسط أفريقيا وشرقيّها كانت التجارة تخضع لعمليات الحصول على العاج، الأمر الذي شجّع بدوره على استيراد الأسلحة النارية وإضفاء الصبغة العسكرية على المجتمع.

ومن الآثار الرئيسية التي نجمت عن تزايد أهمية الأسلحة النارية الأوروبية على هذا النحو، التدهور النسبي في وضع الخيّالة بعدما كانوا هم الصفوة والقوّة الضاربة في مناطق كانت لهم أهميتهم فيها، والاستعاضة عنهم بمشاة مسلّحين على النمط الأوروبي. وفي مناطق الغابات وفي البقاع التي كانت متأثّرة بأساليب نغوني العسكرية كان المشاة هم الصفوة التقليدية بالفعل؛ وكانت الاتجاهات الرئيسية السائدة فيها خلال القرن التاسع عشر هي التدريب ومضاعفة الكفاءة المهنية ثم إدخال السلاح الأوروبي إلى هؤلاء المشاة بعد ذلك. وفي تحرّكات السكّان الواسعة النطاق مثل تلك التي أعقبت حركة المفيكانه أو سقوط أمبراطورية أويو القديمة، كان يحدث أحيانًا أن ينتقل سكّان منطقة خفيضة الإشجار كانوا يعتمدون على الخيّالة من قبل إلى منطقة أكثر امتلاءً بالأحراج حيث تتعذّر حرب الخيّالة؛ وكان هذا يشجّع بدوره على تضاؤل أهمية الخيّالة. بل ان بعض الدول التي كانت داخلة في مواجهات مباشرة مع المستوطنين الأوروبيين والتي كانت تستعين تقليديًّا بحملة البنادق من الفرسان، عمدت إلى تربية الأفراس الصغيرة الحجم لسرعة حركتها، ونظّمت استيراد الأسلحة الأوروبية، وأنشأت جيوشًا جديدة اصبح ميزان القوة في مصلحتها لفترة ما. وفي معظم الأنحاء الباقية من أفريقيا، ومن بينها السودان بوجه خاص حيث ظل الخيّالة لقرون طويلة قلب الجيوش وصفوتها، أصبح جنود المشاة المدرّبين المحترفين المسلّحين بالبنادق هم القوة المختارة. وكان الخيّالة قد بدأوا يتراجعون إلى الصفّ الثاني للدفاع والاحتياطي. وأدّى هذا إلى تعميق حدة الثورة في داخل النُظم العسكرية في أفريقيا ونتجت عنه آثار اجتماعية واقتصادية مهمّة تضافرت كلّها لتعزيز وضع الحاكم بوصفه الرئيس التنفيذي للدولة.

التحوّل الاجتماعي والاقتصادي

تتراكم الأدلة التي تثبت أن القرن التاسع عشر كان مسرحًا لتحوّلات اجتماعية كبرى في أفريقيا، ولا سيّما في ما يخصّ طبيعة استرقاق العبيد وعن طريق ظهور طبقة من المحاربين وطبقة من التجّار تتمتّع بقوة سياسية. ويسّرت هذه التحوّلات من حدوث التغييرات المشار إليها آنفًا في البُنى السياسية والنُظم العسكرية التي كانت سببًا من أسبابها ونتيجة لها إلى حدّ ما.

أضِف إلى ذلك أنه كان يوجد طلب متزايد على الأيدي العاملة خارج الحدود التقليدية لوحدة الأسرة أو القرية أو المجتمع المحلي أو جماعات طبقات العمر. وبرغم أن مختلف المجتمعات استمرّت في مقاومتها لفكرة قيام رجال أحرار ببيع عملهم، فقد كان الاتجاه الغالب في القرن التاسع عشر ينحو إلى توسيع نطاق العمل العبودي، وزيادة المجالات التي يُلجأ فيها إلى السخرة، وتكثيف استخدام العمّال المهاجرين. وكان الاتجاه العام في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يميل صوب زيادة الأعداد المملوكة من العبيد بوجه عام حتى في المناطق الريفية، وزيادة عدد العبيد في داخل الأسرة، والتوسّع في استخدام العبيد في الإنتاج في ظل ظروف شبه رأسمالية، مما أدّى إلى جعل حياتهم أشدّ قسوة من ذي قبل[١٨].

ومع احتدام المنافسات السياسية منذ البدايات الأولى لهذا القرن أصبح من المألوف أن تثور المنازعات حول الأرض والماشية بل حول الاختلافات العقائدية، إلى حدّ تدمير العدو تدميرًا تامًّا ككيان يمكن التعرّف إليه. وقد ضمّت مجتمعات بأكملها إلى كيانات سياسية قائمة أو تمّ تشتيتها وأسر معظم شبابها من الرجال والنساء. وكان هؤلاء الأسرى يستخدمون من أجل تلبية الطلب المتزايد على الأيدي العاملة في الزراعة وفي إنتاج المصنوعات اليدوية والتعدين، ولحشدهم علاوة على ذلك كمحاربين في الجيوش المحترفة التي بدأت في الظهور. كذلك تسبّبت البنى الحكومية والنُظم العسكرية الجديدة في تضاؤل أهمية الأرستقراطيات القديمة التي كان أبناؤها يعتمدون على الإكثار من الزوجات وتوسيع روابطهم الأسرية بهدف الحصول على مساندتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ ولكنّها خلقت أيضًا مجموعات أرستقراطية جديدة كانت تحتاج إلى التحرّر من الواجبات الزراعية العادية. ولم تكن هذه الأرستقراطيات الجديدة تعتمد على ضخامة المجموعات الأسرية ذاتها، بل كانت تعتمد على ضخامة الأعداد المتوافرة لدى الأسرة من أتباع وأسرى ممن كانوا يتولّون بصورة متزايدة أعباء رعاية المزارع الكبيرة لتدبير المؤن اللازمة للأسرة ولمجموعات المحاربين في جبهة القتال. كذلك كانوا يستخدمون في إنتاج السلع للأسواق المحلية وللتجارة عبر مسافات بعيدة، توخّيًا لاكتساب الثروة اللازمة لاجتذاب عدد أكثر من الأتباع وشراء الأسلحة والذخائر المستوردة.

وبانتهاء تجارة الرقيق عبر الأطلسي بصورة فعلية، وتزايد الطلب على الذهب وزيت النخيل ولب النخيل والفول السوداني من غربي أفريقيا، وعلى قصب السكّر من موريشيوس (موريس) ورينيون وجزر القمر في المحيط الهندي؛ وعلى العاج والثوم من غرب أفريقيا ووسطها، كان ثمة طلب متزايد على الأسرى لا من أجل انتاج هذه السلع وحسب، بل لنقلها على رؤوسهم أو بالزوارق إلى الساحل. وهكذا ظهر العمل العبودي في المزارع إما في شكل مستوطنات للعبيد في المناطق الريفية التي كانت تُدار وفقًا لقانون الأعراف الجارية في ساحل غينيا أو وفقًا للشريعة الإسلامية في مناطق المسلمين، أو في شكل مقارب لنمط المزارع الأمريكية الكبيرة في جزر المحيط الهندي. ومع تزايد استخدام الأشخاص الذين كانوا في الأصل عبيدًا كمحاربين ولشغل

(١٨) غ. م. ماكشيفري، ١٩٨٣.

بعض المراكز الإدارية لدى بلاطات مختلفة، تذهب التقديرات إلى أن العبيد كانوا يشكّلون في أنحاء كثيرة من أفريقيا نسبة تراوح ما بين ٢٥ و ٥٠ في المائة من المجموع الكلي للسكّان[١٩].
وبرغم أنه توجد أمثلة على نشوب ثورات للعبيد، وابرزها مثال لوزي الذين أطاحوا بكبار سادتهم من قبائل الكولولو[٢٠]، فإن مجموعات العبيد لم تكن تشكّل بوجه عام طبقة متميّزة. وكان معظمهم يقومون بأعمال وضيعة كعمّال زراعيين في الغالب الأعم. وقد كان لوجود مجموعات لا يُستهان بها من المحاربين والخدم من بينهم وصعود عدد غير قليل منهم إلى مراكز الثقة والسلطة كمحاربين وتجّار وإداريين ناجحين واختلاف حظوظهم وأنماط حياتهم أثره في جعل تجمّعهم كطبقة أمرًا بالغ الصعوبة. ولم يحدث إلا في أماكن مثل كالابار القديمة – حيث كان العبيد معزولين بصورة دائمة مع قلّة الرغبة في دمجهم من الوجهة الثقافية؛ إلى جانب أن الصفوة الحاكمة كانت تتنافس تقليديًّا في التفاخر بالثروة من خلال عدد العبيد الذين كانوا يُقتلون في أثناء المراسم الجنائزية[٢١] – لم يحدث إلا في أماكن مثل كالابار القديمة هذه أن تجمع العبيد في القرى الزراعية في فرقة دينية سرية للمطالبة بتحسين أوضاعهم. بيد أن الروح السائدة في كل مكان آخر كانت روح الامتزاج الثقافي والاندماج في المجتمع عن طريق الأسر الفردية. ومع أنه من الواضح أن درجة الاندماج كانت محدودة – على ما تشهد به أعداد العبيد الذين كانوا يتوقون إلى الانعتاق أو العودة إلى ديارهم الأصلية بعد تحريرهم بحكم القوانين الاستعمارية – فقد كان واقعًا قائمًا إلى حدّ يكفي للقول بأن حركيات التغيير في معظم المجتمعات المحلية الأفريقية كانت تتمثّل في توترات العمر والجنس في داخل كل أسرة بالإضافة إلى توترات المكانة الاجتماعية والتنافس على السلطة بين العشائر ومجموعات الأقارب أكثر مما كانت تتمثّل في توترات بين طبقات عريضة في داخل المجتمع.

وليس من السهل أن نحدّد الآثار الناتجة عن اتّساع نطاق الأنشطة التجارية بالنسبة إلى التشكيلات الاجتماعية من حيث الكم. فما من شك في تزايد أعداد التجّار وتضاعف أهميتهم. ولكن الجانب الذي لا يتّسم بالوضوح هو إلى أي حدّ يسعنا أن نقول إن طبقة تجارية أو رأسمالية قد برزت إلى حيّز الوجود. وكانت التقاليد المتعلقة بالتجارة البعيدة المدى مع مراكز القوافل وتنظيم تدابير الأمن والتموين والتسهيلات الائتمانية والنقل وما إلى ذلك قد ترسّخت بالفعل منذ وقت طويل في شمال أفريقيا وغربيّها، كما كانت تتطوّر بسرعة في وسط أفريقيا وشرقيّها إبّان القرن التاسع عشر. وقد جرت هذه التطورات في مناطق إسلامية حيث كان مسك الدفاتر يتمّ بالعربية، وفي مناطق تجارة الرقيق القديمة في غرب أفريقيا حيث كانت لغات التجارة هي اللغات الأوروبية، وفي مناطق من شرقي أفريقيا حيث كانت السواحيلية آخذة في الانتشار باعتبارها لغة التجارة. وتدلّ الشواهد على أنه كان قد بدئ في أجزاء معيّنة من المناطق الساحلية في غرب أفريقيا في تكملة العمل العبودي عن طريق التوسّع في بعض أشكال السخرة القديمة حيث كانت

---

(١٩) انظر أيضًا الفصل ٢٥ من هذا المجلّد.

(٢٠) و. ج. كلارنس – سميث (W.G. Clarence-Smith)، ١٩٧٩(ب).

(٢١) ك. ك. نير (K.K. Nair)، ١٩٧٢، ص ٤٨؛ انظر أيضًا الفصل ٢٧ من هذا المجلّد.

القروض تقدّم في مقابل «رهينة» يعتبر عمله بمثابة فوائد للقرض من جانب وضمان لردّ القرض في ما بعد من جانب آخر. وليس أدلّ على تزايد أهمية مجموعات التجّار والخدمات المصرفية من اتّساع نطاق هذا النوع من السخرة إلى حد بعيد. وقد قيل انه بحلول حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر كان هذا النظام قد بدأ في خلق منافسة شديدة للعمل العبودي في ساحل الذهب؛ إذ غدا الاسترقاق هو الأسلوب المتّبع في حشد العمّال من خارج المجتمع المحلي ذاته، بينما أصبح نظام «الرهائن» هو الأسلوب المتّبع في حشد العمّال في داخله[٢٢]. ومع ذلك فقد كان ظهور طبقة متميّزة من التجّار في خارج مدن شمال أفريقيا يجري على نحو يتّسم بالبطء. أما في المناطق التي تأثّرت بالمسيحية والأفكار الأوروبية، فقد ظهرت مجموعة من التجّار تشبه الطبقة المتوسطة في العصر الفكتوري؛ غير أنه حتى في تلك المناطق – وباستثناء سيراليون وليبيريا – كان التجّار الساعون إلى كسب النفوذ والسلطة في داخل الدول التقليدية يعتمدون في ذلك إلى حد بعيد على الحصول على ألقاب الرئاسة في إطار البُنى الحكومية الناشئة. ففي أنحاء عديدة من السودان وسينيغامبيا كان التجّار الذين يمارسون السيطرة على صلة وثيقة بالقادة الدينيين المسلمين، ولم يكونوا يشكّلون طبقة تجارية متميّزة بل طبقة تجارية تتألف من رجال دين. ولم يكن ثمة تقسيم واضح بين التجّار والمحاربين والصفوة الحاكمة في مناطق أخرى. وقد واتت الثروة كثيرين ممن بدأوا حياتهم بالعمل في مشروعات تجارية في سن الشباب، بقدر يكفي لتنظيم آخرين للدخول في مشروعات من هذا القبيل؛ وتمكّنوا بهذه الثروة من شراء مناصب تقليدية تضطلع بصنع القرار في الوقت نفسه الذي كانوا يقومون فيه بإدارة مزارعهم ورعاية مواشيهم وغيرها من ممتلكاتهم، وتنظيم الجماعات شبه العسكرية التي تتألف من أتباعهم وأنصارهم.

وبحلول حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر كانت احتياجات المزارعين التجاريين في أفريقيا الجنوبية، ومعظمهم من البوير بالإضافة إلى عدد قليل من البريطانيين، قد أدّت بالفعل إلى خلق طلب يتعذّر إشباعه على الأيدي العاملة؛ وبينما كانت مستعمرة الكاب تعتمد على العبيد المحرّرين، وعلى «المتدرّبين» والمهاجرين مثل أبناء قبيلة مفِنغو الذين كانوا يفرّون للنجاة من حركة المفيكانه، كان المزارعون البيض في ناتال وفي دولة أورانج الحرّة وفي الترانسفال يعتمدون بقدر أكبر على جيرانهم من الأفارقة الذين أصبحوا معدمين وقيّدت تحرّكاتهم بموجب «قوانين المرور». وعندما بدأت حقول الماس في غريكوا لاند الغربية في مضاعفة الطلب على الأيدي العاملة، كان قد أصبح من اللازم أيضًا تنظيم العمّال المهاجرين من المناطق البعيدة. وبرغم أنه لم يكن هناك وجود رسمي لا للنخاسة ولا لنظام «الرهائن» في جنوب أفريقيا، فقد أُرسيت بالفعل أُسس نظام أشدّ سوءًا لخلق الطبقات الكادحة: فقد حرمت الدول الأفريقية عن عمد من أفضل أراضيها، ممّا أدّى إلى خلق سكّان معدمين لا خيار لهم إلا قبول العمل في ظل ظروف بالغة القسوة أعدّها لهم خصومهم العتاة. ومن أجل ذلك لم يعد الكفاح الرهيب الذي نشب بين المستعمرات البيضاء والدول الأفريقية – والذي لعب فيه السيد البريطاني الأعلى دور

(٢٢) ج. م. ماكشيفري (G.M. McSheffrey)، ١٩٨٣.

الحكم المنحاز – لم يعد يتعلق بمجرد أراضٍ وماشية وحسب، ولكنه أصبح يتعلّق أيضًا بالسيادة الشاملة التي يمكن أن تمنح السلطة للحصول على القوة العاملة بطريق السخرة؛ وكان كفاحًا لا يمكن حلّه عن طريق إنشاء اتحاد في إطار أمبراطورية «غير رسمية». ومع ذلك ففي الوقت الذي استبانت فيه هذه الحقيقة بوضوح متزايد للمجموعات الأوروبية المعنية كافّة – المستوطنين وموظفي الإدارة الاستعمارية والسادة البريطانيين – كان قادة الدول الأفريقية على اختلافها عاجزين عن تقدير إلى أي حدّ كانت قواعد اللعبة تتغيّر في الربع الثالث من القرن التاسع عشر.

ميزان القوى المتغيّر

شهدت حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر تغييرات كبرى، لا في ما يخصّ البُنى الداخلية للدول الأفريقية وحسب، بل في ما يخصّ أدوار الأوروبيين وقدراتهم في أفريقيا. وبحلول عام ١٨٧٠ كانت آثار الثورة الصناعية في بنى الدولة وأساليب الحرب في أوروبا قد أصبحت بادية للعيان. كذلك أصبح من الجلي مقدار السرعة التي تتّسع بها الفجوة في التوازن النسبي للقوة بين الأمم الأوروبية والدول الأفريقية. ففي ذلك العام برزت كل من ايطاليا وألمانيا كدولة موحّدة ومحصّنة، وسرعان ما بدأ مواطنو كل منهما في المطالبة بمشاركة أكثر ايجابية في التنافس على الموارد الأفريقية. وفي عامي ١٨٧٠ و ١٨٧١ كرّس بسمارك توحيد ألمانيا بهزيمة فرنسا في حرب أدخلت تقنيات عسكرية جديدة، وخاصّة في شكل أسلحة محسّنة ومستويات جديدة في التدريب والخطط العسكرية. وسرعان ما بدأت هذه التطورات تحدث أثرها في أفريقيا، ولا سيّما من حيث استيراد مدافع محسنة. وقد لجأ الفرنسيون في أعقاب هزيمتهم إلى تعزيز خطة لاستعادة وضعهم تتضمّن العمل على إقامة أمبراطورية في أفريقيا، سواء أكان ذلك لما تنطوي عليه من قيمة ذاتية، أو لدعم الروح المعنوية، أو لكليهما معًا. وطوّرت فرنسا سياسة جديدة تقوم على توسيع مصالحها في أفريقيا بوجه عام والدفاع عنها بأسلوب عدواني عن طريق التجارة والعملاء والمبشّرين وتقوية مواقعها في الجزائر وسينيغامبيا بوجه خاص. وقد قمعت ثورة بلاد القبائل بوحشية، واستغلّت الفرصة لمصادرة مساحات كبيرة من الأراضي العربية المستغلّة في الزراعة والرعي وتوزيعها على مستوطنين أوروبيين؛ وأرغم العرب المعدمون على توفير قوّة عاملة رخيصة. واعتبر المستوطنون – من الفرنسيين والإسبان والإيطاليين والمالطيين واليونانيين، المسيحيين واليهود – «مواطنين فرنسيين»، وأصبحوا من ثم في وضع ممتاز بالنسبة إلى العرب الذين اعتبروا «رعايا فرنسيين».

وتمثّلت النتائج العامّة لهذه التطورات في احتدام المنافسة بين الأوروبيين. ولم يكن البريطانيون أقلّ حرصًا على دعم مراكزهم والدفاع عنها بين الأوروبيين؛ وكان ذلك، إلى حدّ ما، كردّ فعل على سياسة فرنسا الاندفاعية المتعمّدة. وبدأ اكتشاف الماس في غريكولاند الغربية في جنوب أفريقيا واحتمالات العثور على الذهب بكميات كبيرة في استثارة حمى

التنافس، وفي تغيير أسس العلاقات في ما بين الأوروبيين في أفريقيا، وفي ما بينهم وبين الأفارقة. وقد بدئ في إعادة تقييم أنشطة أوروبية متعددة، كانت تمارس حتى ذلك الحين لدوافع منزّهة عن الغرض أو لغايات انسانية في ظاهر الأمر، من زاوية مدى إسهامها في تحقيق المصالح الأوروبية الوطنية على اختلافها. فلم يعد يُنتظر من المستكشفين مجرّد الاكتفاء بإرضاء حبّهم للاستطلاع بل كانوا يُشجّعون أيضًا على جمع استخبارات مهمّة وأسرار تجارية؛ ولم يعد المبشّرون مجرّد أفراد في خدمة الله يصدعون لأمر إلهي بنشر التعاليم المسيحية وإنما كانوا يعتبرون عملاء وطنيين منظمين لنشر الثقافة التي كانت تستهدف جزئيًا إضعاف احتكار مضيفيهم للمجالين الثقافي والتجاري؛ ولم يكن التجّار مجرّد رجال يسعون إلى تحقيق الربح بل كانوا يمهّدون الطريق أمام بلادهم لفرض سيطرتها. وهكذا بدأ ينظر إلى التعاون الواسع النطاق بين الأفارقة والأوروبيين – وكانت غاياته الظاهرة استخدام الأفكار والتكنولوجيات الأوروبية من أجل بناء الأمم في ظل الأوضاع الثورية التي جاء بها القرن التاسع عشر – على أنه تعاون تخريبي يسهم إسهامًا مباشرًا في الإحباط المنهجي لجهود القادة الأفارقة الرامية إلى إصلاح مجتمعاتهم وتحديثها.

أضِف إلى ذلك أن حكّام أفريقيا بوجه عام كانوا ينظرون إلى أنشطة الداعين إلى الغاء الرق بنظرة سلبية. وفي حالات كثيرة – على أثر انتهاء تجارة الرقيق عبر الأطلسي وبعد مقاومة وتسويف – بدأ هؤلاء الحكّام في التعاون إلى حدّ أن تجارة بديلة في المنتجات الزراعية والذهب والعاج وغيرها من السلع أخذت تحلّ محلّ تجارة الرقيق؛ في حين احتفظوا لأنفسهم بحقّ امتلاك العبيد وغير ذلك من مصادر السخرة. وعلى هذا النحو أرسي أساس للتعاون. وقد أقرّ الأوروبيون هذا الوضع؛ على أنهم بدأوا بحلول حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر – وبدون أن يتخلّوا عن موقفهم هذا – في استخدام تحرير العبيد كعامل يمكن استغلاله لإضعاف القاعدة الاقتصادية للدول الأفريقية. وينبغي أن نلاحظ في هذا الصدد بوجه خاص أن معظم الجيوش التي كان الأوروبيون يقومون بإنشائها كانت تتألف من عتقاء أفارقة يدينون بالولاء لمعتقيهم الذين سلّحوهم وتولّوا قيادتهم.

وبالمثل، كان معظم القادة الأفارقة ينظرون بعين الشكّ البالغ إلى المبشّرين الأوروبيين. وقد رحّب كثير منهم بالمبشّرين في ما بعد في حالة انصرافهم عن عمليات التبشير وتركيز اهتمامهم على التعليم. وكان كثير من الحكّام يرحّبون بإتاحة الفرصة أمام أعداد من عبيدهم، بل من أبنائهم، لاكتساب مهارات القراءة والكتابة كمفتاح لمعارف الرجل الأبيض وكأساس للعلاقات التجارية؛ بل إن المبشّرين كانوا يلقون ترحيبًا أشدّ حرارة عندما كانوا يقومون بتعليم تكنولوجيات جديدة مثل طبع الكتب وبناء المنازل، والمكننة الزراعية، والتطعيم وما إلى ذلك. وكانوا يستدعون في بعض الأحيان أيضًا لتعليم التقنيات المتعلّقة بصنع المدافع والبارود وغير ذلك من السلع المهمّة، أو للمساعدة في استيراد هذه السلع على أقل تقدير. وفي حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر بدأ يصبح من الواضح أكثر من ذي قبل أن عملية نشر الثقافة تودّي إلى إضعاف هوية الدول المضيفة، وتوهين عزمها على الحفاظ على استقلالها. وأصبحت

أنشطة التبشير فوق ذلك عامل انقسام يطوّع دولًا أفريقية لمساندة مواطنين أوروبيين معينين بالذات ودولًا غيرها لمناوأتهم.

وربّما كانت التجارة أشدّ الأنشطة الأوروبية تخريبًا. فقد أتاحت التجارة أساسًا للتعاون بين الأفارقة والأوروبيين حين كانت لكليهما مصلحة مشتركة في توسيع نطاقه. ولم يكن ثمة مناص من أن يعمد الحكّام الأفارقة إلى تنظيم التجارة لأسباب استراتيجية ولضمان استفادة الدولة الأفريقية والتجّار الأفارقة من هذه التجارة إلى أقصى حدّ ممكن. وكان من الطبيعي أن يستهدف التجّار الأوروبيون في مفاوضاتهم الحصول على شروط تجارية تسمح بالحصول على أكبر أرباح ممكنة؛ وفي شمال أفريقيا استغلّ هؤلاء التجّار ضعف الخليفة العثماني كي يحصلوا على امتيازات زائدة عن الحدّ للرعايا الأوروبيين بموجب معاهدات في مقابل المساعدة في تعزيز السيادة العثمانية العليا؛ وأدّى ذلك إلى إضعاف قدرة حكّام شمال أفريقيا على تنظيم التجارة في ولاياتهم. كذلك احتفظ الأوروبيون بالحق في السيطرة على أجزاء من الأمبراطورية كلّما كان ذلك ملائمًا للحلف الأوروبي. وقد هزمت فرنسا والي الجزائر في ١٨٣٠ وادّعت أنها صاحبة الحق في الانفراد بحكم البلاد، ثم طالبت بتونس في ١٨٧٨؛ مثلما طالبت بريطانيا بمصر من بعد في ١٨٨٢.

وفي حقبة السبعينات من هذا القرن، كانت حرية التجارة هي الشعار الذي حارب الأوروبيون في ظلّه حقّ الحكّام الأفارقة في تنظيم التجارة[٢٣]. وقد سعوا باسم حرية التجارة من أجل الحصول على مزيد من الامتيازات للتجّار الأوروبيين؛ وشجّعوا الحكّام الأفارقة على التورّط في ديون ثقيلة من المصارف الأوروبية ومن مغامرين أوروبيين تحيط بهم الريب والشكوك.

واستغلّوا خدمة القروض للحصول على حقوق على المنتجات والرسوم الجمركية لسنوات عديدة لاحقة. ووقّعوا على اتفاقيات من طرف واحد لتحصيل الديون وفرضوها فرضًا هي وغيرها من امتيازات التجّار الأوروبيين بهدف إضعاف اقتصادات الدول بل إضعاف سيطرة الحكّام الأفارقة على الاقتصاد. وفرضوا على الحكّام في مصر وتونس لجانًا دولية للديون على نحو تسبّب في زعزعة استقلال الحكّام بدرجة خطيرة واستثار الاضطرابات وعرقل حركة الإصلاح وأدّى بصورة مباشرة إلى فقدان الاستقلال بدون أن يتطلّب الأمر سوى قتال محدود أو بدون قتال على الإطلاق. ولكن حرية التجارة لم تكن أكثر من شعار لتمكين التجّار الأوروبيين من السيطرة على الاقتصاد بحيث يستطيعون أن يبدأوا لا في استبعاد التجّار الأفارقة وحدهم، بل في استبعاد من عداهم من المواطنين الأوروبيين.

ونحن نستطيع أن نتلمّس أسباب الثقة والعدوانية الجديدة في سلوك الأوروبيين منذ حقبة السبعينات وما بعدها في مرحلة نضج الرأسمالية التي تبدّت بوضوح في تطوير مدافع جديدة قلبت

(٢٣) ورد أوضح بيان عن ذلك في الوثيقة العامّة لمؤتمر برلين حيث أعلن أن حرية التجارة في الكونغو والنيجر هي تمهيد للسياسات الاحتكارية.

ميزان القوة لمصلحة الجيوش الخاضعة للقيادات الأوروبية. ولم يكن هذا التغيير مفاجئًا؛ ولم يبالغ الأوروبيون أنفسهم في استغلال ميزتهم. فحتّى عام ١٨٧١ استخدمت فرنسا أكثر من ١١٠ آلاف جندي في حرب الجزائر؛ وربّما كان ذلك يرجع في المقام الأول إلى قصر المسافة بين البلدين. ولم تكن هناك دولة أخرى تملك القدرة على إيفاد قوّات بهذه الضخامة إلى أفريقيا باستثناء ملحوظ هو الحرب التي نشبت بين انجلترا والبوير في الفترة ما بين ١٨٩٩ و ١٩٠٢ والتي أشرك فيها البريطانيون قوّات أكبر. فقد استخدم البريطانيون عددًا يرتفع إلى ١٢٠٠٠٠ جندي معظمهم من الهنود في غزو اثيوبيا في ١٨٦٨؛ ولكنّهم لم يستخدموا سوى ٢٥٠٠ جندي بريطاني تحت قيادة السير غارنيت وولزلي لغزو أشانتي وطرد كوماسي. ومنذئذٍ أصبح الأوروبيون يؤثرون الاعتماد بقدر أكبر على حشد العبيد العتقاء وتدريبهم. وقد اشتهرت جيوش أفريقية عدة – مثل فرق الزولو، والأمازونيين في داهومي، والبالوخيين في زنجبار – بحسن تدريبها وانتظامها. وظهر أيضًا قادة أفارقة يقفون على قدم المساواة مع القادة الأوروبيين، ويتميّزون بمعرفة أفضل بأرض المعركة في معظم الأحيان. وكان الأوروبيون ينجحون دائمًا لا في حشد أعداد كافية من الجنود الأفارقة لخدمتهم وحسب، بل في حشد الحلفاء. وكانت الاستخبارات والمعلومات العسكرية التي يجمعها التجّار والمبشّرون تزوّدهم دائمًا بالأساس اللازم لحشد أولئك الحلفاء. غير أن العامل الحاسم الذي تولّدت عنه الثقة الجديدة والذي حافظ على ارتفاع الروح المعنوية لدى الضبّاط الأوروبيين والجنود الخاضعين لقيادتهم هو معرفتهم بأنهم ما داموا يستأثرون بالتفوّق من حيث نوعية الأسلحة وكميّاتها في وقت معًا فإنهم سوف ينتصرون في الحرب في نهاية المطاف، حتى لو قُدِّر لهم أن يخسروا معركة أو معركتين.

تراث الحروب

ويسعنا أن نخلص إلى أنه بحلول حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر كانت الجهود المبذولة لإعادة بناء الركائز الأساسية للمجتمع في أنحاء مختلفة من القارّة قد أسفرت عن تغييرات رئيسية يمكن أن يُقال عنها، برغم تباين الاتجاهات، إنها في جملتها دعمت قدرة الأفارقة على الدفاع عن أنفسهم وعن مصالحهم. ومن الجلي أيضًا أن الوجود الأوروبي كان في الوقت نفسه مدعاة لزعزعة هذه البنى كما كان يشكّل خطرًا جسيمًا على الأمن الأفريقي. ويصدق هذا بنوع خاص لأن نجاح القادة الأفارقة إنما تحقّق على حساب ما يمكن أن نسمّيه تراث الحروب.

فقد ظهرت دول أكبر وأقوى تسودها ميول تنحو إلى تركيز السلطة التنفيذية في أيدي أفراد وأشخاص محددين من ذوي الرتب يضطلعون بالمسؤولية أمام الحاكم مباشرة، وفي أيدي موظّفين يحصلون على وظائفهم بفضل كفاءتهم ومنجزاتهم وإيثار الحاكم لهم لا بحكم حقوقهم الوراثية. وقد تلاشت دول ضعيفة في غمار عملية انشاء دول أقوى تتركز فيها السلطة التنفيذية على نحو أكثر فعالية. ولقي هذا الاتجاه مقاومة من مجموعات شتّى كانت مهدّدة بخطر فقدان

السلطة ومن مصالح تأثّرت به تأثيرًا سلبيًّا؛ وتفشّت بسببه الحروب لوقت طويل. وكان الأوروبيون يواجهون نمو سلطة الدول الأفريقية بتصميم متزايد على إحباطه؛ وتمكّنوا من استغلال تراث هذه الحروب في استثارة الانقسامات واختلاق الفرص للتدخّل.

وقد عملت الدول التي برزت إلى حيّز الوجود على تطوير مؤسسات سياسية دائمة كانت بوجه عام أكثر فعالية في تنفيذ متطلبات الحاكم من المحكومين ممّا كان موجودًا منها في أي وقت من قبل. وكان هذا يستوجب – حسبما ألمحنا إليه في ما قلناه آنفًا – تحديد نطاق السلطة ومداها وتحديد الحدود على نحو أوضح. ولعلّه تسبّب أيضًا في تعميق الوعي بقيمة الأرض. وقد أصبحت الحروب على أي حال أشدّ ضراوة وشمولًا من ذي قبل. ولم تكن الحروب تنشب عادة لمجرّد تثبيت السلطة النسبية لحكّام متنازعين؛ ولكنّها كانت تؤثّر على مصير المجتمع في مجموعه؛ ولم يكن من النادر أن يأخذ المنتصر أغلبية الأصحّاء القادرين من المهزومين كأسرى، وأن يستولي على الأرض والماشية، وأن يضمّ المجتمع بأكمله على نحو يؤدّي به إلى فقدان هويته.

وينبغي أن يكون من الواضح أنه على الرغم من أن حروب القرن التاسع عشر كانت – إلى حدّ بعيد – تعزّز سلطة الدولة، فقد كان ذلك يتحقّق على حساب أشكال تضامنية أخرى، إذ كانت الخصومات السياسية والمنافسات الاقتصادية من الحدة بحيث لم يكن ثمة احترام يُذكر لما يمكن أن نسمّيه الآن «الهوية العرقية» ولا للوشائج الثقافية التي تتمثّل في استخدام لغة مشتركة والإيمان بأساطير مشتركة عن الأصول، ولا لصلات القرابة والنّسب، ولا للعلاقات الدينية التي كانت في ما مضى تتجاوز عادة حدود سلطة الدولة. ومع أن تدهور الهوية العرقية على هذا النحو لم يكن جديدًا على الأرجح، فقد أصبح يجري خلال القرن التاسع عشر على نطاق أكثر تعميمًا مما كان عليه في أي وقت مضى. ومن الواضح، من الصراعات ومن عمليات تكوين الدول التي ترتبط بحركة المفيكانه أو بحروب اليوروبا أو الأشانتي أو الماساي في القرن التاسع عشر، أن عامل سلطة الدولة كان ينطوي على أهمية تفوق أهمية الهوية العرقية بكثير. وما من شك في أننا حين نأخذ في الاعتبار مدى اتّساع نطاق الحروب، وتعدّد تحرّكات الشعوب التي ارتبطت بتجارة الرقيق، والعمليات التي كانت جارية لتكوين الدول أو لإعادة بنائها، فسوف نجد أن من دواعي السخرية أنه كان يعتقد دائمًا أن الفكرة السلالية القديمة عن «القبيلة» ككائن حي ساكن كانت تنطبق على الشعوب الأفريقية عشية الغزو الاستعماري. والعكس صحيح، فقد غدت بُنى الدول الجديدة التي لم تكن ترتكز على الهوية العرقية أكثر أهمية من التضامن العرقي في تحديد استجابة مختلف الشعوب الأفريقية للتحدّي الأوروبي.

وكانت الاستراتيجية الأوروبية تجاه تزايد سلطة الدولة في أفريقيا ترمي في البداية إلى إبراز المصالح الوطنية القوية. ومن أجل ذلك بدأ الأوروبيون من مبشّرين وتجّار ومستكشفين وممثلين قنصليين – ممن كانوا ينحون من قبل إلى التصرّف بصورة مستقلّة وقد يثور بينهم الخلاف في كثير من الأحيان – في التجمّع وراء مصالحهم الوطنية. وتزايدت في حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر صعوبة الوضع الذي كان قائمًا في مطلع القرن حين كان المستكشفون والمبشّرون

الألمان مشمولين برعاية المؤسسات البريطانية، وحين كان التجّار الفرنسيون والبريطانيون يتعاونون في بلاط زنجبار. بيد أن هذه الاستراتيجية كانت تفتقر إلى الفعالية إذ بدأ الحكّام الأفارقة يدركون أن مواطني أوروبا يخدمون جميعًا في نهاية الأمر المصالح نفسها، يستوي في ذلك أن يكونوا مبشّرين أو تجّارًا أو مستكشفين؛ بل إن هؤلاء الحكّام كانوا شديدي البراعة في استغلال دولة أوروبية ضد أخرى. وكان هذا هو الذي أملى على الأوروبيين خططهم الجديدة.

فلم يكن العامل الحاسم في تغيير ميزان القوة في أفريقيا خلال هذه الحقبة – على ما قلناه آنفًا – هو القوّات العسكرية أو تدريبها أو انتظامها أو قيادتها؛ ولكنّه كان يتمثّل في نوعية وكميات المدافع المتاحة لكل من الجانبين المتصارعين. وكانت الإجابة النهائية في الصراع على السلطة في أفريقيا تتوقّف من ثم على احتكار الأسلحة والذخائر. ولم يكن ذلك أمرًا سهل المنال ما دام الأوروبيون يعنون بمصالحهم الوطنية وما دام الحكّام الأفارقة يستطيعون استغلال دولة أوروبية ضد أخرى. أضِف إلى ذلك أنه كان يتحتّم على الأوروبيين في معرض مساعيهم الضرورية لكسب الحلفاء أن يستعينوا بتوريد المدافع ذات النوعية الجيّدة للمساومة من أجل إبرام المعاهدات أو للحصول على الامتيازات أو لضمان الحياد أو المشاركة الايجابية في حروب ضد دول أفريقية منافسة. ولهذا كله أصبح من اللازم تنظيم «تزاحمهم» على أساس اتفاقيات دولية، وخاصّة للحدّ من توريد الأسلحة والذخائر. وكانت أشدّ المنافسات احتدامًا بين البريطانيين والفرنسيين. وقد حاول البريطانيون تأمين مصالحهم عن طريق القيام أيضًا بدور حماة المصالح البرتغالية، وأتاح هذا الفرصة أمام بسمارك لأن يلعب دور الوسيط صاحب المصلحة عن طريق توجيه الدعوة لعقد مؤتمر دولي في برلين. وأتاح هذا المؤتمر بدوره للملك ليوبولد فرصة للسعي من أجل الحصول على مساندة دولية لتحقيق طموحاته في الكونغو عن طريق إعلان حرية التجارة وطموحات انسانية معادية لتجارة الرقيق[٢٤]، وبذلك مهّد الطريق لإصدار وثيقة بروكسل التي حظّرت توريد الأسلحة للحكّام الأفارقة باسم الحملة المعادية لتجارة الرقيق.

والحقيقة هي أن البريطانيين كانوا يستطيعون – عن طريق الربط بين الحدّ من توريد السلاح والحملة المعادية لتجارة الرقيق – استثناء المستوطنين الذين يتمتّعون بحكم ذاتي في جنوب أفريقيا من نطاق تطبيق وثيقة بروكسل. وبهذه الحيلة تمكّنوا أيضًا من ادّعاء أن الدول الأفريقية لا تتمتّع بالاعتراف بوجودها في ظل القانون الدولي لكونها تملك رقيقًا وتتعامل في الرقيق، وذلك برغم استمرارهم في محاربة تلك الدول وفي التفاوض مع الحكّام الأفارقة لعقد معاهدات واتفاقات مختلفة. وهكذا أصبح من الممكن أن تتضمّن كل من الوثيقة العامّة لمؤتمر برلين في ١٨٨٥ ووثيقة بروكسل في ١٨٨٩ الادّعاء بأن أفريقيا هي في القانون الدولي «أرض خواء» ولا توجد فيها مصالح ينبغي حمايتها سوى مصالح الدول الأوروبية والمستوطنين الأوروبيين.

(٢٤) انظر الوثيقة العامّة لمؤتمر برلين، وكذلك س. ميرز (S. Miers)، ١٩٧١.

ويعني هذا بعبارة أخرى أنه على الرغم من أن الدول الأوروبية كانت تتعامل مع كل دولة من الدول الأفريقية على حِدة وتعترف بها وتتصادق مع بعضها وتحارب بعضها الآخر في أفريقيا، فقد عمدت في أوروبا إلى توحيد صفوفها على أُسس عنصرية، وشكّلت تكتّلًا من أجل تنظيم تدفّق الأسلحة الضرورية إلى الأفارقة. ولم يكن لدى القادة الأفارقة ردّ على هذه الاستراتيجية. وقد أدخل التنافس على السلطة في أفريقيا ضمن السياسات الدولية في «الحلف الأوروبي» حيث كانت المهارات الدبلوماسية الأفريقية في وضع بالغ الضعف. ومن المشكوك فيه أن يكون القادة الأفارقة قد أدركوا إلا بعد فوات الأوان فداحة الأخطار التي كانت تتربّص بهم؛ إذ كانوا قد تعوّدوا على تصوّر أن القاعدة الأوروبية بعيدة جدًا وأنهم يتمتّعون في نهاية المطاف بالتفوّق العددي. واستمرّوا يتصرّفون وكأن في استطاعتهم استغلال دولة أوروبية ضد أخرى؛ بل إنهم كانوا يعتقدون في جنوب أفريقيا أنهم يستطيعون أن يهيبوا بملكة انجلترا وممثليها المباشرين أن ينفّذوا الالتزامات المتّفق عليها بموجب المعاهدات ضد رغبات المستوطنين والباحثين عن الثروة من الانجليز البوير. وكانت كل دولة أفريقية تتصرّف حسبما يبدو لها أنه أجدر بتحقيق مصالحها الذاتية بعيدًا عن أي تفكير في التوصّل إلى تضامن في إطار وحدة أفريقية، على غرار ما فعله الأوروبيون.

ومن الجلي أننا إذا أردنا أن نفرد عاملًا واحدًا قبل غيره، ففي استطاعتنا أن نتلمّس التفسير الأساسي لهذا لا في القدرات الدبلوماسية التي كان خبراء الاستراتيجية الأوروبيون يتمتّعون بها وحسب، بل أيضًا في تراث الحروب التي كانت جزءًا من الوضع الثوروي في أفريقيا خلال القرن التاسع عشر. وبسبب حدة التصارع ومرارة الحروب أبطأ الحكّام الأفارقة في إدراك أنه كان ينبغي إعطاء الأولوية للتصدّي للتهديد الأوروبي بدلًا من اعطائها لخلافاتهم الداخلية، وأنه كان يتحتّم عليهم أن يتّحدوا لمواجهته.

أعضاء اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام*

(التواريخ الواردة أدناه هي تواريخ بدء العضوية)

الأستاذ ج. **ف**. أ. **أجايي** (نيجيريا)، ١٩٧١
المشرف على المجلد السادس
الأستاذ **ف**. أ. **البوكريرك موراو** (البرازيل)، ١٩٧٥
الأستاذ **د**. **بيرمنغهام** (المملكة المتحدة)، ١٩٨٥
الأستاذ أ. أ. **بواهن** (غانا)، ١٩٧١
المشرف على المجلد السابع
سعادة السيد **بوبو هاما** (النيجر)، ١٩٧١ (استقال عام ١٩٧٨، وتوفي عام ١٩٨٢)
السيدة الدكتورة **موتومبا** م. **بول** (زامبيا)، ١٩٧١
الأستاذ **تشانايوا** (زيمبابوي)، ١٩٧٥، توفي عام ١٩٩٣
الأستاذ **ب**. **د**. **كيرتين** (الولايات المتحدة الأميركية)، ١٩٧٥
الأستاذ ج. **ديفيس** (فرنسا)، ١٩٧١
الأستاذ **م**. **ديفوبلا** (أنغولا)، ١٩٧٨
الأستاذ الراحل الشيخ **انتا ديوب** (السنغال)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨٦
الأستاذ **هـ**. **جعيط** (تونس)، ١٩٧٥

* بالترتيب الهجائي الفرنسي.

الأستاذ ج. **د. فيج** (المملكة المتحدة)، ١٩٧١ (استقال عام ١٩٨١)
سعادة السيد **م. الفاسي** (المغرب)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٩١
المشرف على المجلد الثالث
الأستاذ ج. **ل. فرانكو** (كوبا)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨٩
السيد الراحل **م.** ح. أ. **جلال** (الصومال)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨١
الأستاذ الدكتور **ف. ل. غروتانيللي** (ايطاليا)، ١٩٧١
الأستاذ أ. **هابرلاند** (جمهورية ألمانيا الاتحادية)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٩٢
الدكتور **اكليلو هَبتي** (أثيوبيا)، ١٩٧١
سعادة السيد أ. **هامباتي با** (مالي)، ١٩٧١ (استقال عام ١٩٧٨)
الدكتور أ. **ص. الحرير** (ليبيا)، ١٩٧٨
الدكتور أ. **هربك** (تشيكوسلوفاكيا)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٩٣
مساعد المشرف على المجلد الثالث
السيدة الدكتورة أ. **جونز** (ليبيريا)، ١٩٧١
القس الراحل **اليكسيس كاغامي** (رواندا)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨١
الأستاذ أ. **ن. كيمامبو** (تنزانيا)، ١٩٧١
الأستاذ ج. **كي – زيربو** (بوركينا فاسو)، ١٩٧١
المشرف على المجلد الأول
السيد الدكتور **د. لايا** (النيجر)، ١٩٧٩
الدكتور أ. **ليتنيف** (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية)، ١٩٧١
الدكتور ج. **مختار** (مصر)، ١٩٧١
المشرف على المجلد الثاني
الأستاذ **ب. موتيبوا** (أوغندا)، ١٩٧٥
الأستاذ **د. ت. نياني** (السنغال)، ١٩٧١
المشرف على المجلد الرابع
الأستاذ **ل. د. نغكونغكو** (بوتسوانا)، ١٩٧١
الأستاذ **ت. أوبينغا** (جمهورية الكونغو الشعبية)، ١٩٧٥
الأستاذ **ب.** أ. **أوغوت** (كينيا)، ١٩٧١
المشرف على المجلد الخامس
الأستاذ **سي. رافواجاناهاري** (مدغشقر)، ١٩٧١
الأستاذ الراحل **و. رودني** (غيانا)، توفي عام ١٩٨٠
الأستاذ الراحل **م. شبيكة** (السودان)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨٠
الأستاذ **ي.** أ. **طالب** (سنغافورة)، ١٩٧٥
الأستاذ الراحل أ. **تيكسيرا دا موتا** (البرتغال)، ١٩٧٨، توفي عام ١٩٨٦
المونسنيور **ت. تشيبانغو** (زائير)، ١٩٧١

الأستاذ ج. **فانسينا** (بلجيكا)، ١٩٧١

معالي الدكتور الراحل أ. **وليامز** (ترينيداد وتوباغو)، ١٩٧٦ (استقال عام ١٩٧٨)، توفي عام ١٩٨٠

الأستاذ ع. أ. **مزروعي** (كينيا)

المشرف على المجلد الثامن، ليس عضوًا في اللجنة

الأستاذ سي. **ووندجي** (كوت ديفوار)

مساعد المشرف على المجلد الثامن، ليس عضوًا في اللجنة

أمانة اللجنة العلمية الدولية

قسم التعاون الثقافي الدولي وصون الذاتيات الثقافية وإثرائها، اليونسكو

1, Rue Miollis 75015 Paris

نبذة عن حياة المؤلفين

الفصل ١:

ج. ف. آدي أجايي (نيجيريا): اختصاصي في تاريخ غرب أفريقيا في القرن التاسع عشر؛ كتب مؤلفات ومقالات صحفية عدّة عن تاريخ أفريقيا؛ نائب سابق لرئيس جامعة لاغوس، وأستاذ في التاريخ في جامعة ابادان.

الفصل ٢:

أ. فاليرشتاين (الولايات المتحدة الأميركية): اختصاصي في علم الاجتماع الأفريقي والنظم الاقتصادية العالمية؛ كتب مؤلفات ومقالات مختلفة؛ أستاذ سابق لعلم الاجتماع في كلية دار السلام الجامعية، وجامعة كولومبيا في نيويورك، وجامعة ماكجيل في مونتريال؛ يعمل مديرًا لمركز فرناند برودويل لدراسة النظم الاقتصادية والتاريخية والحضارات، في سوني في بنغهامتون.

الفصل ٣:

أ. أدو بواهن (غانا): اختصاصي في تاريخ استعمار غرب أفريقيا؛ كتب مؤلفات ومقالات عدّة عن تاريخ أفريقيا؛ أستاذ سابق في التاريخ ورئيس قسم التاريخ في جامعة غانا.

الفصل ٤:

س. داجيه (فرنسا): اختصاصي في تاريخ تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر؛ كتب مؤلفات ومقالات عدّة عن تاريخ تجارة الرقيق في أفريقيا؛ أستاذ في التاريخ في جامعة نانت.

الفصل ٥:

ل. د. نغكونغكو (بوتسوانا): اختصاصي في تاريخ أفريقيا الجنوبية: أصدر دراسات مختلفة عن بوتسوانا في عهود ما قبل الاستعمار؛ كان مديرًا للمعهد الوطني للتطوير والبحوث والتوثيق؛ أستاذ في التاريخ ورئيس قسم التاريخ في جامعة بوتسوانا.

الفصل ٦:

أ. ك. ماشينغايدزه (زيمبابوي): اختصاصي في تاريخ أفريقيا الجنوبية؛ عمل محاضرًا في جامعة ليسوتو الوطنية وسفيرًا لزيمبابوي لدى الأمم المتحدة؛ أمين دائم في هاراري.

الفصل ٧:

ن. م. بهيبي (زيمبابوي): اختصاصي في تاريخ أفريقيا الجنوبية؛ كتب مصنّفات عدّة عن النديبيلي؛ محاضر سابق في جامعة سوازيلاند؛ محاضر رئيسي في جامعة زيمبابوي.

الفصل ٨:

أ. ف. ايزاكمان (الولايات المتحدة الأمريكية): اختصاصي في تاريخ أفريقيا؛ كتب مصنّفات عدّة عن التاريخ الاجتماعي لموزمبيق في القرنين التاسع عشر والعشرين؛ أستاذ التاريخ في جامعة مينيسوتا.

الفصل ٩:

أ. إ. سالم (كينيا): اختصاصي في تاريخ شرق أفريقيا؛ كتب مقالات عدّة عن الشعوب الناطقة بالسواحيلية؛ أستاذ التاريخ والرئيس الحالي لقسم التاريخ في جامعة نيروبي.

الفصل ١٠:

إ. ن. كيمامبو (تنزانيا): اختصاصي في تاريخ شرق أفريقيا؛ كتب مؤلفات عدّة عن تاريخ شعوب تنزانيا في عهود ما قبل الاستعمار؛ كان رئيس الموظفين الأكاديميين، ويعمل حاليًا أستاذًا في قسم التاريخ في جامعة دار السلام.

الفصل ١١:

د. و. كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية): اختصاصي في الأنثروبولوجيا التاريخية لأفريقيا التي تطبق تقنيات الأنثروبولوجيا والتاريخ الاجتماعي في تقصّي المشكلات لمنطقة البحيرات في القرن التاسع عشر، مع الاهتمام بالأنثروبولوجيات ومؤلفات التاريخ التي أنتجها الأفارقة أنفسهم خارج الدوائر الأكاديمية؛ أستاذ في التاريخ والأنثروبولوجيا في جامعة جونز هوبكنز في بالتيمور.

الفصل ١٢:

ج. ل. **فيلو** (بلجيكا): اختصاصي في تاريخ أفريقيا الوسطى؛ كتب مؤلفات ومقالات عدّة عن الكونغو وزائير وأنغولا؛ أستاذ في التاريخ في جامعة لوفان.

الفصل ١٣:

أ. **عبد الملك** (مصر): اختصاصي في علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية في العالم العربي؛ كتب مؤلفات ومقالات عديدة عن العرب والعالم الأفرو – آسيوي، وعن النظرية السياسية والاجتماعية؛ مدير بحوث في المركز الوطني للبحث العلمي في باريس؛ منسّق وحاليًا محرّر عام لمشروع (SCA – NST) في جامعة الأمم المتحدة في طوكيو؛ مؤلف وكاتب صحفي في القاهرة.

الفصل ١٤:

ح. أ. **ابراهيم** (السودان): اختصاصي في تاريخ مصر والسودان في القرنين التاسع عشر والعشرين؛ كتب مؤلفات عدّة ومقالات؛ أستاذ في التاريخ وعميد كلية الآداب في جامعة الخرطوم.

ب. أ. **أوغوت** (كينيا): اختصاصي في تاريخ أفريقيا ورائد في مجال تقنيات التاريخ الشفهي؛ كتب مؤلفات عدّة عن تاريخ شرق أفريقيا؛ مدير سابق لمعهد لويس ليكي الدولي التذكاري؛ أستاذ في التاريخ في جامعة كينياتا في نيروبي.

الفصل ١٥:

ر. **بانكهيرست** (المملكة المتحدة): اختصاصي في تاريخ أثيوبيا؛ كتب مؤلفات عدّة عن تاريخ أثيوبيا وثقافتها؛ كان مديرًا لمعهد الدراسات الأثيوبية في أديس أبابا؛ أستاذ الدراسات الأثيوبية في «معهد الدراسات الأثيوبية» في أديس أبابا.

الفصل ١٦:

ب. و. **موتيبوا** (أوغندا): اختصاصي وكاتب مؤلفات عدّة عن تاريخ مدغشقر في القرن التاسع عشر؛ أستاذ في التاريخ في جامعة ماكيريري، كمبالا.

ف. ف. **ايسوافيلوماندروسو** (مدغشقر): اختصاصي في تاريخ مدغشقر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ أستاذ في التاريخ بكلية الآداب في جامعة انتاناناريفو.

الفصل ١٧:

م. هـ. **الشريف** (تونس): اختصاصي في التاريخ الاجتماعي والسياسي لشمال أفريقيا؛ كتب مقالات عدّة عن تاريخ شمال أفريقيا؛ أستاذ جامعي وعميد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية في تونس.

الفصل ١٨:

ع. **العروي** (المغرب): اختصاصي في تاريخ المغرب العربي؛ كتب مصنفات عدّة عن تاريخ المغرب وعن تاريخ شمال أفريقيا في القرن التاسع عشر؛ أستاذ التاريخ الحديث في جامعة الرباط.

الفصل ١٩:

ن. أ. **ايفانوف** (الاتحاد السوفييتي): اختصاصي في تاريخ شمال أفريقيا في العصرين الوسيط والحديث؛ كتب مؤلفات عدّة عن التاريخ الحديث لشمال أفريقيا؛ مسؤول بحوث في معهد الدراسات الشرقية، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي، موسكو.

الفصل ٢٠:

س. **باير** (الولايات المتحدة الأمريكية): اختصاصي في التاريخ الاقتصادي لغرب أفريقيا، وعلى الخصوص تاريخ منطقة الساحل في غرب أفريقيا؛ كتب مؤلفات عدّة عن اقتصاديات منطقة الساحل؛ كان مساعدًا لمدير مركز الدراسات الأفريقية التابع لجامعة بوسطن؛ يعمل حاليًّا كمهندس رئيسي لبرامجيات الحاسب في مؤسسة «اكسيس تكنولوجي» في ناتيك، ماساشوسيتس.

الفصل ٢١:

ع. **بطران** (السودان): اختصاصي في تاريخ الإسلام في أفريقيا؛ كتب مصنفات ومقالات عن الطرق الصوفية وتطوّر حركة الدراسة والبحث في غرب وشمال أفريقيا؛ أستاذ تاريخ أفريقيا في جامعة هُوارد في واشنطن.

الفصل ٢٢:

د. م. **لاست** (المملكة المتحدة): اختصاصي في تاريخ أفريقيا وعلم الاجتماع الأفريقي؛ كتب مؤلفات عدّة عن تاريخ الهوسا وثقافتهم والحياة الفكرية في السودان الغربي؛ أستاذ مساعد في الأنثروبولوجيا الاجتماعية في الكلية الجامعية، لندن.

الفصل ٢٣:

م. **لي – تال** (مالي): اختصاصية في تاريخ مالي؛ كتبت مصنفات عن أمبراطورية مالي وعن حياة الحاج عمر تال؛ أستاذة مساعدة في المعهد الأساسي لأفريقيا السوداء (IFAN) التابع لجامعة داكار.

الفصل ٢٤:

ي. **بيرسون** (فرنسا): اختصاصي في تاريخ أفريقيا وخصوصًا في تاريخ عالم الماندنغو؛ كتب مصنفات عدّة عن تاريخ أفريقيا؛ أستاذ التاريخ في جامعة باريس الأولى (البانتيون – السوربون)، توفي.

الفصل ٢٥:

ك. أرهين (غانا): اختصاصي في الأنثروبولوجيا الاجتماعية وخصوصًا في تاريخ الأكان وثقافتهم؛ كتب مصنفات عدّة عن الأشانتي؛ أستاذ الدراسات الأفريقية في معهد الدراسات الأفريقية التابع لجامعة غانا.

ج. كي – زيربو (بوركينا فاسو): اختصاصي في تاريخ أفريقيا والمنهجية الأفريقية؛ كتب مصنفات عدّة عن أفريقيا السوداء وتاريخها؛ أستاذ التاريخ في بجامعة داكار.

الفصل ٢٦:

أ. إي. اسيواجو (نيجيريا): اختصاصي في تاريخ أفريقيا؛ كتب مصنفات عدّة عن الشعوب الناطقة بلغات قبائل يوروبا وآجا وتأثير الحدود الاستعمارية على الشعوب الأفريقية؛ أستاذ التاريخ في جامعة لاغوس.

الفصل ٢٧:

أ. ج. ألاغوا (نيجيريا): اختصاصي في تاريخ أفريقيا والمنهجية الأفريقية؛ كتب دراسات مختلفة عن الايجو وتقنيات التاريخ الشفهي وعلم الآثار؛ أستاذ التاريخ في جامعة بورت هاركور.

ل. ز. إلانغو (الكامرون): اختصاصي في تاريخ الكامرون؛ محاضر في قسم التاريخ في جامعة ياوندي.

م. ميتيغي ن. ناه (غابون): اختصاصي في تاريخ أفريقيا الوسطى؛ رئيس قسم التاريخ في جامعة ليبرفيل.

الفصل ٢٨:

ف. و. نايت (جامايكا): اختصاصي في تاريخ الشتات الأفريقي؛ كتب مؤلفات عدّة عن كوبا، ومجتمع الرقيق، والشتات الأفريقي؛ أستاذ التاريخ في جامعة جونز هوبكنز في بالتيمور.

ي. أ. طالب (سنغافورة): اختصاصي في الإسلام وعالم الملايو والشرق الأوسط، ولا سيّما جنوب غربي الجزيرة العربية؛ كتب مصنفات عدّة عن الموضوع؛ رئيس قسم دراسات الملايو في جامعة سنغافورة الوطنية.

ب. د. كيرتين (الولايات المتحدة الأمريكية): اختصاصي كتب مؤلفات عدّة عن تاريخ أفريقيا وتاريخ تجارة الرقيق؛ أستاذ التاريخ في جامعة جونز هوبكنز في بالتيمور.

الفصل ٢٩:

ج. ف. أجايي (نيجيريا).

ببليوغرافيا عامة

المختصرات وقائمة الدوريات

AHS African Historical Studies (became *IJAHS* in 1972); Boston University, African Studies Center
BCEHSAOF Bulletin du Comité d'Etudes Historiques et Scientifiques de l'Afrique occidentale française, Dakar
BIFAN Bulletin de l'Institut Français (later *Fondamental*) *de l'Afrique Noire*, Dakar
BSOAS Bulletin of the School of Oriental and African Studies, London
CEA Cahiers d'Etudes Africaines, Paris: Mouton
CJAS Canadian Journal of African Studies, Canadian Association of African Studies, Department of Geography, Carleton University, Ottawa
CUP Cambridge University Press
EALB East African Literature Bureau, Nairobi
EAPH East African Publishing House, Nairobi
HA History in Africa: A Journal of Method, Waltham, Massachusetts
HMSO Her (His) Majesty's Stationery Office, London
HUP Harvard University Press
IAI International African Institute, London
IFAN Institut Français (later Fondamental) de l'Afrique Noire, Dakar
IJAHS International Journal of African Historical Studies, Boston University, African Studies Center
IRSH Institut de Recherches Humaines, Niamey
IUP Ibadan University Press
JAH Journal of African History, Cambridge: CUP
JHSN Journal of the Historical Society of Nigeria, Ibadan
JHUP Johns Hopkins University Press, Baltimore
JICH Journal of Imperial and Commonwealth History, Institute of Commonwealth Studies, London
JRAI Journal of the Royal Anthropological Institute, London
JSAS Journal of Southern African Studies, London: OUP
KUP Khartoum University Press
MUP Manchester University Press
NEA Nouvelles Editions Africaines, Dakar
NUP Northwestern University Press
OUP Oxford University Press
PUF Presses Universitaires de France, Paris
PUP Princeton University Press
RFHOM Revue française d'Histoire d'Outre-mer, Paris
ROMM Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, Aix-en-Provence
SFHOM Société française d'Histoire d'Outre-mer, Paris

SNR Sudan Notes and Records, Khartoum
SOAS School of Oriental and African Studies, University of London
SUP Stanford University Press
TAJH Transafrican Journal of History, Nairobi: EAPH
THSG Transactions of the Historical Society of Ghana, Legon
TNR Tanzania Notes and Records, Dar es Salaam
UCP University of California Press
UJ Uganda Journal, Kampala
UPP University of Pennsylvania Press
UWP University of Wisconsin Press
YUP Yale University Press

بیلیوغرافیا

Abbadie, A. d' (1868a) *L'Abyssinie et le roi Théodore* (Paris).
Abbadie, A. d' (1868b) *Douze ans dans la Haute-Ethiopie* (Paris).
Abdallah, Yohanna B. (1973) *The Yaos. Chiikala cha Wayao* (ed. and tr. by Meredith Sanderson, 2nd edn, London: Frank Cass).
Abd al-Malik, A. (1962) *Egypte. Société militaire* (Paris).
Abd al-Malik, A. (1969) *Idéologie et renaissance nationale: l'Egypte moderne* (Paris: Anthropos).
Abir, M. (1965) 'The emergence and consolidation of the monarchies of Enarea and Jimma in the first half of the nineteenth century', *JAH*, 6, 2, pp. 205–19.
Abir, M. (1968) *Ethiopia. The Era of the Princes. The Challenge of Islam and the Reunification of the Christian Empire 1769–1855* (London: Longman).
Abir, M. (1977) 'Modernisation, reaction and Muhammad Ali's "Empire"', *Middle Eastern Studies*, 13, 3, pp. 295–313.
Abitbol, M. (1979) *Tombouctou et les Arma de la conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'Empire du Maçina en 1833* (Paris: Maisonneuve & Larose).
Abraham, D. P. (1966) 'The roles of Chaminuka and the Mhondoro cults in Shona political history', in E. Stokes and R. Brown (eds), pp. 28–42.
Abubakar, S. (1970) *The Lamibe of Fombina: A Political History of Adamawa 1809–1901* (Zaria: Ahmadu Bello University Press).
Abun-Nasr, J. M. (1962) 'Some aspects of the Umari branch of the Tijanniyya', *JAH*, 3, 2, pp. 329–31.
Abun-Nasr, J. M. (1971) *A History of the Maghrib* (Cambridge: CUP).
Abun-Nasr, J. M. (1975) *A History of the Maghrib* (2nd edn, Cambridge: CUP).
Acocks, J. P. H. (1953) *Veld Types of South Africa* (Pretoria: Department of Agriculture).
Adams, Charles C. (1933) *Islam and Modernism in Egypt, a Study of the Modern Reform Movement Inaugurated by Muhammad* 'Abduh (London: OUP).
Adamu, M. (1978) *The Hausa Factor in West African History* (Zaria: Ahmadu Bello University Press).
Adamu, M. (1979) 'The delivery of slaves from the central Sudan to the Bight of Benin in the eighteenth and nineteenth centuries', in H. A. Gemery and J. S. Hogendorn (eds), pp. 163–80.
Addis Hiwet (1975) *Ethiopia: From Autocracy to Revolution* (London: Review of African Political Economy).
Aderibigbe, A. B. (1959) 'The expansion of the Lagos Protectorate 1861–1900', (PhD thesis: University of London).
Afawarq-Garba Yasus (1901) *Daqmawi Menilek* (Rome).
Agar-Hamilton, J. A. I. (1928) *The Native Policy of the Voortrekkers: An Essay on the History of the Interior of South Africa, 1836–1858.* (Cape Town: Miller).

Ageron, C.-R. (1964) *Histoire de l'Algérie contemporaire, 1830–1964* (Paris: PUF).
Ageron, C.-R. (1968) *Les Algériens musulmans et la France, 1871–1919*, (2 vols, Paris: Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Sorbonne).
Ageron, C.-R. (1972) *Politiques coloniales au Maghreb* (Paris: PUF).
Ageron, C.-R. (1977) 'Abdel-Kader', in *Les Africains* (Paris: Jeune Afrique) 1, pp. 19–49.
Ageron, C.-R. (1979) *De l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération (1954). Histoire de l'Algérie contemporaine*, 2 (Paris: PUF).
Aguirre Beltran, G. (1972) *La población negra de México* (2nd edn, Mexico City: Fondo de Cultura Económica).
Ahmed, J. M. (1966) *The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism* (London: OUP).
Ajayi, J. F. A. (1969) *Christian Missions in Nigeria, 1841–1891. The Making of a New Elite* (Evanston: NUP).
Ajayi, J. F. A. (1974) 'The aftermath of the collapse of Old Oyo', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 129–66.
Ajayi, J. F. A. and Crowder, M. (eds) (1974) *History of West Africa*, Vol. 2 (London: Longman).
Ajayi, J. F. A. and Crowder, M. (eds) (1988) *History of West Africa*, Vol. 2 (2nd edn, London: Longman).
Ajayi, J. F. A. and Oloruntimehin, B. O. (1976) 'West Africa in the anti-slave trade era', in J. E. Flint (ed.), pp. 200–21.
Ajayi, J. F. A. and Smith, R. S. (1964) *Yoruba Warfare in the Nineteenth Century* (Cambridge: CUP).
Akinjogbin, I. A. (1965) 'The prelude to the Yoruba civil wars of the nineteenth century', *Odu*, 2, 2, pp. 81–6.
Akinjogbin, I. A. (1967) *Dahomey and Its Neighbours, 1708–1818* (Cambridge: CUP).
Akinjogbin, I. A. and Ekemode, G. O. (eds) (1976) *Proceedings of the Conference on Yoruba Civilization Held at the University of Ife, Nigeria, 26–31 July 1976*.
Akintoye, S. A. (1969) 'The north-eastern districts of the Yoruba country and the Benin kingdom', *JHSN*, 4, 4, pp. 539–53.
Akintoye, S. A. (1971) *Revolution and Power Politics in Yorubaland, 1840–1893* (London: Longman).
Alagoa, E. J. (1964) *The Small Brave City State: A History of Nembe-Brass in the Niger Delta* (Madison: University of Wisconsin Press).
Alagoa, E. J. (1970) 'Long-distance trade and states in the Niger Delta', *JAH*, 11, 3, pp. 319–29.
Alagoa, E. J. (1971a) 'The development of institutions in the states of the Eastern Niger Delta', *JAH*, 12, 2, pp. 269–78.
Alagoa, E. J. (1971b) 'Nineteenth-century revolutions in the states of the eastern Niger Delta and Calabar', *JHSN*, 5, pp. 565–73.
Alagoa, E. J. and Fombo, A. (1972) *A Chronicle of Grand Bonny* (Ibadan: IUP).
Ali, A. I. M. (1972) *The British, the Slave Trade and Slavery in the Sudan, 1820–1881* (Khartoum: KUP).
Allen, J. de Vere (ed.) (1977) *Al-Inkishafi. Catechism of a Soul* (Nairobi, Kampala and Dar es Salaam: EALB).
Alpers, E. A. (1967) *The East African Slave Trade* (Historical Association of Tanzania, Paper no. 3, Nairobi: EAPH).
Alpers, E. A. (1969) 'Trade, state and society among the Yao in the nineteenth century', *JAH*, 10, 3, pp. 405–20.
Alpers, E. A. (1972) 'Towards a history of the expansion of Islam in East Africa: the matrilineal peoples of the southern interior', in T. O. Ranger and I. Kimambo (eds), pp. 172–96.
Alpers, E. A. (1974) 'The nineteenth century: prelude to colonialism', in B. A. Ogot (ed.), pp. 229–48.
Alpers, E. A. (1975) *Ivory and Slaves in East Central Africa* (London: Heinemann).
Alpers, E. A. (1976) 'Gujarat and the trade of East Africa, *c.*1500–1800', *IJAHS*, 9, 1, pp. 22–44.
Amulree, Lord (1970) 'Prince Alamayou of Ethiopia', *Ethiopia Observer*, 13, pp. 8–15.
Ancelle, J. (1887) *Les explorations au Sénégal et dans les contrées voisines* (Paris: Maisonneuve).
Andrews, G. R. (1980) *The Afro-Argentines of Buenos Aires 1800–1900* (Madison: UWP).
Anonymous (nd) 'Histoire des Bahunde' (unpublished manuscript, Bukavu, Zaire, CELA-White Fathers' Language Institute).
Anstey, R. (1975) *The Atlantic Slave Trade and British Abolition, 1760–1810* (London:Macmillan).
Arcin, A. (1911) *Histoire de la Guinée Française* (Paris: Chalamel).
Ardener, E. (1956) *Coastal Bantu of the Cameroons* (London: IAI).

Arhin, K. (1967) 'The structure of Greater Ashanti (1700–1824)', *JAH*, 8, 1, pp. 65–85.
Arhin, K. (1970) 'Aspects of the Ashanti northern trade in the nineteenth century', *Africa*, 40, 4, pp. 363–73.
Arhin, K. (1979) *West African Traders in Ghana in the Nineteenth and Twentieth Centuries* (London: Longman).
Arnot, F. S. (1889) *Garenganze or Seven Years' Pioneer Mission Work in Central Africa* (London: Hawkins).
Asad, T. (1966) 'A note on the history of the Kababish tribe', *SNR*, 47, pp. 79–87.
Asiegbu, J. U. J. (1969) *Slavery and the Politics of Liberation, 1787–1861: A Study of Liberated African Emigration and British Anti-Slavery Policy* (London: Longmans Green).
Asiwaju, A. I. (1973) 'A note on the history of Sabe: an ancient Yoruba kingdom', *Lagos Notes and Records*, 4, pp. 17–29.
Asiwaju, A. I. (1976) *Western Yorubaland Under European Rule, 1889–1945: A Comparative Analysis of French and British Colonialism* (London: Longman).
Asiwaju, A. I. (1979) 'The Aja-speaking peoples of Nigeria: a note on their origins, settlement and cultural adaptation up to 1945', *Africa*, 49, 1, pp. 15–28.
Atmore, A. and Marks, S. (1974) 'The imperial factor in South Africa in the nineteenth century: towards a reassessment', *JICH*, 3, 1, pp. 105–39.
Austen, R. A. (1970) 'The abolition of the overseas slave trade: a distorted theme in West African history', *JHSN*, 5, 2, pp. 257–74.
Austen, R. A. (1979) 'The trans-Saharan slave trade: a tentative census', in H. A. Gemery and J. S. Hogendorn (eds), pp. 23–76.
Awe, B. (1964) 'The rise of Ibadan as a Yoruba power, 1851–1893' (DPhil thesis, Oxford University).
Awe, B. (1973) 'Militarism and economic development in nineteenth century Yoruba country: the Ibadan example', *JAH*, 14, 1, pp. 65–78.
Ayache, G. (1958) 'Aspects de la crise financière au Maroc après l'expédition espagnole de 1860', *Revue historique*, 220, 2, pp. 271–310.
Ayache, G. (1965) 'La crise des relations germano-marocaines, 1894–1897', *Hespéris-Tamuda*, 6, pp. 159–204.
Ayache, G. (1979) *Etudes d'histoire marocaine* (Rabat: SMER).
Ayache, S. (1963) *L'accession au trône (1828) de Ranavalona I: à travers le témoignage de Raombana (1854)* (Tananarive: Imprimerie Nationale).
Ayache, S. (1975) 'Esquisse pour le portrait d'une reine: Ranavalona Ière', *Omaly sy Anio*, 1–2, pp. 251–70.
Ayache, S. (1977) 'Jean Laborde vu par les témoins malgaches', *Omaly sy Anio*, 5–6, pp. 191–222.
Ayandele, E. A. (1966) *The Missionary Impact on Modern Nigeria 1842–1914: A political and Social Analysis* (London: Longmans Green).
Ayliff, J. and Whiteside, J. (1962) *History of the Abambo, Generally known as Fingos*, (1st edn, 1912, Cape Town).
d'Azevedo, W. L. (1969–71) 'A tribal reaction to nationalism', *Liberian Studies Journal*, 1, 2, pp. 1–21; 2, 1, pp. 43–63; 2, 2, pp. 99–115; 3, 1, pp. 1–19.

Ba, A. H. and Daget, J. (1962) *L'Empire peul du Macina (1818–1853)* (Paris: Mouton).
Ba, O. (1976) *La pénétration française au Cayor, 1854–1861* (Dakar: Oumar Ba).
Ba, O. (nd) *El Hadj Oumar Tal* (unpublished ms).
Baer, G. (1961) 'The village shaykh in modern Egypt', in U. Heyd (ed.) *Studies in Islamic History and Civilization* (Jerusalem: Hebrew University).
Baer, G. (1962) *A History of Landownership in Modern Egypt 1800–1950* (London: OUP).
Baeta, C. G. (ed.) (1968) *Christianity in Tropical Africa* (London: OUP).
Bagodo, O. (1979) 'Le royaume Borgu Wassangari de Nikki dans la première moitié du XIXe siècle: essai d'histoire politique' (Mémoire de Maitrise d'Histoire, Université Nationale du Benin, Abomey-Calavi).
Baier, S. (1977) 'Trans-Saharan trade and the Sahel: Damergu 1870–1930', *JAH*, 18, 1, pp. 37–60.
Baier, S. (1980) *An Economic History of Central Niger* (Oxford: Clarendon Press).
Baier, S. and Lovejoy, P. E. (1977) 'The Tuareg of the Central Sudan: gradations of servility at the desert edge (Niger and Nigeria)', in S. Miers and I. Kopytoff (eds), pp. 391–411.
Bain, A. G. (1949) *Journal of Andrew Geddes Bain* (Cape Town: Van Riebeeck Society).
Baker, S. W. (1879) *Ismailia* (2nd edn, London: Macmillan).

al-Barawi, R. and Eleish, M.H. (1944) *Al-tatawwor al-iqtisadi fī Misr fī'l-asr al-hadīth* (Cairo: Maktabat al-Nahdah al-Misriyyah).
Barbar, A. (1980) 'The Tarabulus (Libyan) resistance to the Italian invasion: 1911–1920' (PhD thesis, University of Wisconsin, Madison).
Bargaoui, S. (1982) 'Al milkiya wa alakāt el- 'amal fī nāh'iyati Tūnis fī awākhir al-karn al-tāsa' 'ashar wa bidāyat al-karn al 'ishrīn' (Thèse de doctorat de 3ème cycle, Université de Tunis).
Bargaoui, S. (1983) 'Le phénomène de l'usure dans la Tunisie de 1881', in *Réactions à l'occupation française de la Tunisie en 1881* (Tunis: CNUDST).
Barkindo, B.M. (ed.) (1978) *Studies in the History of Kano* (Ibadan: Heinemann).
Barnes, J.A. (1951) *Marriage in a Changing Society: A Study in Structural Change among the Fort Jameson Ngoni* (London: OUP).
Barrett, D.B. (1968) *Schism and Renewal in Africa* (Nairobi: OUP).
Barry, B. (1972) *Le royaume du Waalo. Le Sénégal avant la conquête* (Paris: Maspero).
Bartels, F.L. (1965) *The Roots of Ghana Methodism* (Cambridge: CUP).
Barth, H. (1857) *Travels and Discoveries in North and Central Africa* (5 vols, London: Longman, Brown, Green, Longmans and Roberts).
Barth, H. (1863) *Voyages et découvertes dans l'Afrique septentrionale et centrale pendant les années 1849 à 1855* (4 vols, Paris: Bohné).
Bascom, W.R. (1972) *Shango in the New World* (Austin: University of Texas Press).
Bastin, John (1965) *The British in West Sumatra, 1685–1825* (University of Malaya Press: Kuala Lumpur).
Bastin, J. (1977) *A History of Modern Southeast Asia* (2nd edn, London: Prentice-Hall).
Bathurst, R.C. (1967) 'The Ya'rubi Dynasty of Oman', (DPhil. thesis, Oxford University).
Batran, A.A. (1972) 'Sidi al-Mukhtar al-Kunti and the recrudescence of Islam in the Western Sahara and the Middle Niger' (PhD thesis, University of Birmingham).
Batran, A.A. (1973) 'An introductory note on the impact of Sidi al-Mukhtar al-Kunti (1729–1811) on west African Islam in the 18th and 19th centuries', *JHSN*, 6, 4, pp. 347–52.
Batran, A.A. (1974) 'The Qadiriyya-Mukhtariyya Brotherhood in West Africa: the concept of Tasawwuf in the writings of Sidi al-Mukhtar al-Kunti', *TAJH*, 4, 1/2, pp. 41–70.
Batran, A.A. (1983) *Islam and Revolution in Africa: A Study in Arab-Islamic Affairs* (Brattleboro: Center for Arab and Islamic Studies).
Bayram, V.M. (1885) *Gafwat al-i'tibār* (Cairo).
Bazin, J. and Terray, E. (1982) *Guerres de lignages et guerres d'États en Afrique* (Paris: Archives contemporaines).
Bdira, M. (1978) *Relations internationales et sous-développement: La Tunisie, 1857–1864* (Uppsala: Acta Univers. Upsal.).
Beach, D. (1977) 'The Shona economy: branches of production', in R. Palmer and N. Parsons (eds), pp. 37–65.
Beach, D. (1980) *The Shona and Zimbabwe, 900–1850* (New York: Macmillan).
Beachey, R.W. (1967) 'The East African ivory trade in the nineteenth century,' *JAH*, 8, 2, pp. 269–90.
Bean, R. (1975) *The British Trans-Atlantic Slave Trade, 1650–1775* (New York: Arne Press).
Beemer, H. (1937) 'The development of the military organisation in Swaziland', *Africa*, 10, pp. 55–74.
Behrens, C. (1974) *Les Kroumen de la côte occidentale d'Afrique* (Bordeaux CNRS, centre d'études de géographie Tropicale, Talence).
Beke, C.T. (1867) *The British Captives in Abyssinia* (2nd edn, London: Longman, Green, Reader & Dyer).
Bello, M. (1951) *Infaq al-Maisur* (ed. C.E.J. Whitting, London: Luzac).
Bello, M. (1964) *Infaq al-Maisur* (ed. 'Ali 'Abd al- 'Azim, Cairo).
Belrose-Huyghes, V. (1975) 'Un exemple de syncrétisme esthétique au XIXe siècle: le Rova de Tananarive d'Andrianjaka à Radama Ier', *Omaly sy Anio*, 1–2, pp. 273–307.
Belrose-Huyghes, V. (1977) 'Considération sur l'introduction de l'imprimerie à Madagascar', *Omaly sy Anio*, 5–6, pp. 89–105.
Belrose-Huyghes, V. (1978a) 'Le contact missionnaire au féminin: Madagascar et la LMS, 1795–1835', *Omaly sy Anio*, 7–8, pp. 83–131.
Belrose-Huyghes, V. (1978b) 'Historique de la pénétration protestante à Madagascar jusqu'en 1829' (Thèse de 3ème cycle, Paris-Antananarivo).
Benachenhour, A. (1966) *L'Etat algérien en 1830. Ses institutions sous l'émir Abd-el-Kader* (Algiers).

Benedict, B. (1965) *Mauritius: Problems of a Plural Society* (New York: Praeger).
Bennett, N.R. (1968) 'The Arab impact', in B. A. Ogot and J. A. Kieran (eds), pp. 216–37.
Bennett, N.R. (1974) 'The Arab impact', in B. A. Ogot (ed.), pp. 210–28.
Bennett, N.R. (1978) *A History of the Arab State of Zanzibar* (London: Methuen).
Bennett, N.R. (1981) *Mirambo of Tanganyika, 1840–1884* (New York: OUP).
Ben Salem, L. (1982) 'Intérêt des analyses en termes de segmentarité pour l'étude des sociétés du Maghreb', *ROMM*, 33, pp. 113–35.
Berger, I. (1981) *Religion and Resistance in East African Kingdoms in the Precolonial Period* (Tervuren: Musée Royale de l'Afrique Centrale).
Berlin, I. and Hoffman, R. (eds) (1983) *Slavery and Freedom in the Age of the American Revolution* (Charlottesville: University Press of Virginia).
Bernard, A. (1906) *La pénétration saharienne (Algiers: Imprimerie Algérienne).*
Bernard, A. and Lacroix, N. (1906) *L'évolution du nomadisme en Algérie* (Paris: Challamel).
Berntsen, J.L. (1979) 'Pastoralism, raiding and prophets: Maasailand in the nineteenth century' (PhD thesis, University of Wisconsin, Madison).
Berque, J. (1978) *L'intérieur du Maghreb, XVe–XIXe siècle* (Paris: Gallimard).
Bertho, J. (1949) 'La parenté des Yoruba aux peuplades du Dahomey et du Togo', *Africa*, 19, pp. 121–32.
Bethell, L. (1970) *The Abolition of the Brazilian Slave Trade. Britain, Brazil and the Slave Trade Question, 1807–1869* (Cambridge: CUP).
Bettoli, P. (1882) 'Tripoli commerciale', *L'Esploratore*, 6.
Bhila, H.H.K. (1972) 'Trade and the survival of an African polity: the external relations of Manyika from the sixteenth to the early nineteenth century', *Rhodesia History*, 3, pp. 11–28.
Bianchi, G. (1886) *Alla terra dei Galla: narrazione della Spedizione Bianchi in Africa nel 1879–80* (Milan: Treves).
Bieber, F.J. (1920–3) *Kaffa: ein altkuschilisches Volkstum in Inner Afrika* (Munster: W. Aschendorffsche Verlagsbuchhandlung).
Binger, L.-G. (1892) *Du Niger au golfe de Guinée par le pays de Kong et le Mossi (1887–1889)* (2 vols, Paris: Hachette).
Biobaku, S.O. (1957) *The Egba and Their Neighbours* (Oxford: Clarendon Press).
Bird, J. (ed.) (1888) *The Annals of Natal 1495–1845* (2 vols, Pietermaritzburg: Davis).
Birks, J.S. (1978) *Across the Savannahs to Mecca: The Overland Pilgrimage Route from West Africa* (London: Hurst).
Birmingham, D. (1976) 'The forest and the savanna of Central Africa', in J.E. Flint (ed.), pp. 222–69.
Bizzoni, A. (1897) *L'Eritrea nel passato e nel presente* (Milan: Sonzogno).
Blanc, H. (1868) *A Narrative of Captivity in Abyssinia* (London: Smith, Elder).
Boahen, A.A. (1964) *Britain, the Sahara, and the Western Sudan, 1788–1861* (Oxford: Clarendon Press).
Boahen, A.A. (1966) *Topics in West African History* (London: Longman).
Boahen, A.A. (1974) 'Politics in Ghana, 1800–1874', in J.F.A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 167–261.
Boahen, A.A. (1975) *Ghana: Evolution and Change in the Nineteenth and Twentieth Centuries* (London: Longman).
Bogdanovitch, M.N. (1849) *Algirija v novejchee vrenja* (St Petersburg).
Bonner, P. (1983) *Kings, Commoners and Concessionaires: The Evolution and Dissolution of the Nineteenth-Century Swazi State* (Cambridge: CUP).
Bonté, P. (1976) 'Structures de classe et structures sociales chez les Kel Gress', *ROMM*, 21, pp. 141–62.
Bontinck, F. (1974) 'La double traversée de l'Afrique par trois Arabes de Zanzibar (1845–1860)', *Etudes d'Histoire africaine*, 6, pp. 5–53.
Bosworth, C.E., Van Donzel, E., Lewis, B., Pellat, C. (eds) (1978) *The Encyclopedia of Islam*, new edn., Vol. 4 (Leiden/London: Brill/Luzac).
Botte, R. (1982) 'La guerre interne au Burundi', in J. Bazin and E. Terray (eds).pp 269–317.
Boudou, A. (1940–2) *Les jésuites à Madagascar aux XIXe siècle.* (Paris: Beauchesne).
Boudou, A. (1943) 'Le complot de 1857', in *Collection de Documents conçernant Madagascar et les pays voisins* (Paris: Académie Malgache).
Bouët-Willaumez, E. (1846) *Description nautique des côtes de l'Afrique occidentale comprises entre le Sénégal et l'Equateur* (Paris: Imprimerie Nationale).
Bouët-Willaumez, E. (1848) *Commerce et traite des noirs aux côtes occidentales d'Afrique* (Paris: Imprimerie Nationale).

Boulard, M. (1958) 'Aperçu sur le commerce caravanier Tripolitaine–Ghet–Niger vers la fin du XIVe siècle', *Bulletin de Liaison Saharienne*, 9, pp. 202–15.
Bourdieu, P. (1970) *Sociologie de l'Algérie* (3rd edn, Paris: PUF).
Bowdich, T. E. (1819) *A Mission from Cape Coast Castle to Ashantee* (London: John Murray).
Bowring, J. (1840) *Report on Egypt and Candia* Cmd Paper, (London).
Bowser, F. P. (1974) *The African Slave in Colonial Peru, 1524–1650* (Stanford: SUP).
Boyd, J. (1982) 'The contribution of Nana Asma'u Fodio to the jihadist movement of Shehu Dan Fodio from 1820 to 1865' (MPhil thesis, North London Polytechnic).
Boyer, P. (1970a) 'Des pachas triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey (1571–1817)', *Revue Historique*, 244, 495, pp. 99–124.
Boyer, P. (1970b) 'Le problème kouloughli dans la Régence d'Alger', *ROMM*, numéro spécial, pp. 79–94.
Boyer, P. (1971) 'L'Odyssée d'une tribu saharienne: les Djerama, 1881–1929', *ROMM*, 10, pp. 27–54.
Brasseur, P. (1975a) 'A la recherche d'un absolu missionnaire Mgr Truffet, vicaire apostolique des Deux-Guinées (1812–1847)', *CEA*, 15, 2, pp. 259–85.
Brasseur, P. (1975b) 'Missions catholiques et administration française sur la côte d'Afrique', *RFHOM*, 62, 3, pp. 415–46.
Bréhier, L. (1901) *L'Egypte de 1798 à 1900* (Paris: Combet).
Brelsford, W. V. (1956) *The Tribes of Northern Rhodesia* (Lusaka).
Brenner, L. (1973) *The Shehus of Kukawa* (Oxford: Clarendon Press).
Brenner, L. and Cohen, R. (1988) '*Bonno in the 19th century*' in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), *History of West Africa*, Vol. 2 (2nd edn, London, Longman)
Bridge, H. (1845) *Journal of an African Cruiser* (London: Wiley & Putnam).
Brignon, J. et al. (1967) *Histoire du Maroc* (Paris: Hatier).
Broadbent, S. (1865) *A Narrative of the First Introduction of Christianity amongst the Barolong Tribe of Bechuanas, South Africa* (London: Wesleyan Mission House).
Brookes, E. H. (1974) *White Rule in Southern Africa 1830–1910* (Pietermaritzburg: University of Natal Press).
Brookes, E. H. and Webb, C. de B. (1965) *A History of Natal* (Pietermaritzburg: University of Natal Press).
Brooks, G. E. (1972) *The Kru Mariner in the Nineteenth Century* (Newark, Delaware: University of Delaware).
Brooks, G. E. (1975) 'Peanuts and colonialism: consequences of the commercialization of peanuts in West Africa, 1830–70', *JAH*, 16, 1, pp. 29–54.
Brown, K. (1976) *People of Salé: Tradition and Change in a Moroccan City, 1830–1930* (Cambridge, Mass.: HUP).
Brown, L. C. (1974) *The Tunisia of Ahmad Bey, 1837–1855* (Princeton: PUP).
Brown, M. (1977) 'Ranavalona I and the missionaries 1828–40', *Omaly sy Anio*, 5–6, pp. 191–222.
Brown, M. (1978) *Madagascar Rediscovered: A History from Early Times to Independence* (London: Damien Tunnacliffe).
Brown, W. A. (1968) 'Towards a chronology of the caliphate of Hamdullahi (Māsina)', *CEA*, 7, 31, pp. 428–43.
Brown, W. A. (1969) 'The caliphate of Hamdullahi, *c.*1818–1864: A study in African history and traditions' (PhD thesis, University of Wisconsin, Madison).
Brownlee, C. (1896) *Reminiscences of Kaffir Life and History, and Other Papers* (Lovedale: Lovedale Mission Press).
Brunschwig, H. (1963) *L'Avènement de l'Afrique Noire* (Paris: Colin).
Bryant, A. T. (1929) *Olden Times in Zululand and Natal* (London: Longmans, Green).
Bryant, A. T. (1964) *A History of the Zulu and Neighbouring Tribes* (Cape Town: C. Strvik).
Bugner, L. (ed.) (1980) *The Image of the Black in Western Art* (New York: William Morrow).
Bull, M. M. (1972) 'Lewanika's achievement', *JAH*, 13, 4, pp. 463–72.
Bundy, C. (1979) *The Rise and Fall of the South African Peasantry* (Berkeley: UCP).
Burckhardt, J. L. (1829) *Travels in Arabia* (London: H. Colburn).
Bureau, R. (1962) 'Ethno-sociologie religieuse des Duala et apparentés', *Recherches et Etudes Camerounaises*, 7/8, pp. 1–372.
Burke III, E. (1972) 'The image of the Moroccan state in French ethnological literature: a new look at the origins of Lyautey's Berber policy', in E. Gellner and C. Micaud (eds).
Burke III, E. (1976) *Prelude to the Protectorate in Morocco: Precolonial Protest and Resistance 1860–1912* (Chicago: Chicago University Press).

Burman, S. (1981) *Chiefdom Politics and Alien Law: Basutuland under Cape Rule, 1871–1884* (New York: Africana Publishing).
Burton, R. F. (1860) *The Lake Regions of Central Africa* (2 vols, London: Longman, Green, Longman & Roberts).
Burton, R. F. (1872) *Zanzibar; City, Island and Coast* (2 vols, London: Tinsley Brothers).
Burton, R. F. (1894) *First Footsteps in East Africa* (London: Tylston & Arnold).
Burton, R. F. (1964) *Pilgrimage to al-Madinah and Meccah* (2 vols, London: Dover).
Busia, K. A. (1951) *The Position of the Chief in the Modern Political System of Ashanti* (London: OUP).
Butler, G. (1974) *The 1820 Settlers. An Illustrated Commentary* (Cape Town: Human & Rousseau).

Cachia, A. J. (1975) *Libya Under the Second Ottoman Occupation, 1835–1911* (Tripoli).
Caillé, J. (1951) *Charles Jagerschmidt, chargé d'affaires de France au Maroc (1820–1894)* (Paris: Larose).
Caillé, R. (1830) *Journal d'un voyage à Tombuctou et à Jenné dans l'Afrique Centrale* (3 vols, Paris: Imprimerie Royale).
Caillon-Fillet, O. (1978) 'Jean Laborde et l'Océan Indien' (thèse de 3e cycle, Université de Aix-en-Provence).
Cameron, V. L. (1877) *Across Africa* (2 vols, 4th edn, London: Daldy, Isbister).
Campbell, G. (1981) 'Madagascar and the slave trade, 1850–1895', *JAH*, 22, 2, pp. 203–28.
Caplan, G. L. (1970) *The Elites of Barotseland 1878–1969* (Berkeley: UCP).
Carreira, A. (1947) *Mandingas da Guiné Portuguesa* (Bissau: Centro do Estudos da Guiné Portuguesa. Memórias no 4).
Carrère, F. and Holle, P. (1855) *De la Sénégambie française* (Paris: Librairie de Firmin Didot Frères, Fils & Cie).
Casalis, E. (1861) *The Basutos* (London: Nisbet).
Cassanelli, L. V. (1982) *The Shaping of Somali Society* (Philadelphia: UPP).
Caulk, R. A. (1966) 'The origins and development of the foreign policy of Menilek II, 1865–96' (PhD thesis, University of London).
Caulk, R. A. (1972) 'Firearms and princely power in Ethiopia in the nineteenth century', *JAH*, 13, 4, pp. 591–608.
Cauneille, A. (1968) *Les Chaamba (leur nomadisme): évolution de la tribu durant l'administration française* (Paris: CNRS).
Cecchi, A. (1886–7) *Da Zeila alle frontiere del Caffa* (Rome: Loescher).
Cerulli, E. (1942) 'Gli Emiri di Harar dal secolo XVI, alla conquista egiziana', *Rassegna di Studi Etiopici*, 2.
Cerulli, E. (1943–47) *Etiopi in Palestina* (Rome: Libreria dello Stato).
Cerulli, E. (1957–64) *Somalia. Scritti vari editi ed inediti* (3 vols, Rome: Amministrazione Fiducitaria Italiana di Somalia).
Chaine, M. (1913) 'Histoire du règne de Iohannès IV, roi d'Ethiopie (1868–1889)', *Revue Sémitique*, 21, pp. 178–91.
Chamberlin, C. (1979) 'Bulk exports, trade tiers, regulation, and development: an economic approach to the study of West Africa's "Legitimate Trade"', *Journal of Economic History*, 39, 2, pp. 419–38.
Chater, K. (1984) *Dépendance et mutations précoloniales. La Régence de Tunis de 1815 à 1857* (Tunis: Publications de l'Université de Tunis).
Chattopadhyay, A. K. (1977) *Slavery in the Bengal Presidency, 1772–1843* (London).
Chaudhuri, K. N. (1966) 'India's foreign trade and the cessation of the East India Company's trading activities, 1828–40', *Economic History Review*, 2nd ser., 19, 2, pp. 345–63.
Chérif, M. H. (1970) 'Expansion européenne et difficultés tunisiennes de 1815 à 1830', *Annales ESC*, 25, 3, pp. 714–45.
Chérif, M. H. (1977) 'Pays du Maghreb en voie de stabilisation', in A. Soboul et al. *Le siècle des Lumières. L'essor/1715–1750* (Paris: PUF), Vol. 2, pp. 907–21.
Chérif, M. H. (1978) 'H'ammuda Pacha Bey et l'affermissement de l'antonomie tunisienne', in *Les Africains* (Paris: Jeune Afrique), Vol. 7, pp. 99–127.
Chérif, M. H. (1979a) 'Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn bin Ali, 1705–1740' (Thèse de doctorat d'Etat, Université de Paris, Sorbonne).
Chérif, M. H. (1979b) 'Propriété des oliviers au Sahel dee débuts du XVIIe à ceux du XIXe siècle', in *Actes du Premier Congrès d'Histoire et de la Civilisation du Maghreb* (Tunis: Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales) Vol. 2, pp. 209–52.

Chérif, M. H. (1980) 'Les mouvements paysans dans la Tunisie du XIXe siècle', *ROMM*, 30, pp. 21–55.
Chérif, M. H. (forthcoming) 'Al-lizma wal-lazzāma bi-Tūnis fī l-ḳarn al-thāmin ashar', *Cahiers de Tunisie*.
Chéron, G. (1924) 'Contributions à l'histoire du Mossi: traditions relatives au cercle de Kaya', *BCEHSAOF*, 7, 4, pp. 634–91.
Childs, G. M. (1970) 'The chronology of the Ovimbundu Kingdom', *JAH*, 11, 2, pp. 241—57.
Chilver, E. M. (1961) 'Nineteenth century trade in the Bamenda Grassfields, Southern Cameroons', *Afrika und Übersee*, 14.
Chittick, H. N. and Rotberg, R. I. (1975) *East Africa and the Orient: Cultural Synthesis in Pre-colonial Times.* (New York: Africana Publishing).
Chrétien, J. P. (1981) 'Le commerce du sel de l'Uvinza au XIXe siècle: de la cueillette au monopole capitaliste', in *Le sol, la parole et l'écrit. Mélanges en hommage à Raymond Mauny* (2 vols, Paris: SFHOM), Vol. 2, pp. 919–40.
Christaller, J. G. (1875) *A Grammar of the Asante and Fante Languages* (Basel: Basel Evangelical Missionary Society).
Christaller, J. G. (1933) *Dictionary of the Asante and Fante Language* (2nd edn, first edn 1881, Basel: Basel Evangelical Missionary Society).
Clapperton, H. (1829) *Journal of a Second Expedition into the Interior of Africa* (London: Murray).
Clarence-Smith, W. G. (1979a) *Slaves, Peasants and Capitalists in Southern Angola, 1840–1926* (Cambridge: CUP).
Clarence-Smith, W. G. (1979b) 'Slaves, commoners and landlords in Bulozi *c.*1875 to 1906', *JAH*, 20, 2, pp. 219–34.
Clarence-Smith, W. G. and Moorsom, R. (1975) 'Underdevelopment and class formation in Ovamboland, 1845–1915', *JAH*, 16, 3, pp. 365–81.
Cohen, D. W. (1977) *Womunafu's Bunafu: A Study of Authority in a Nineteenth Century African Community* (Princeton: PUP).
Cohen, D. W. (1983) 'Food production and food exchange in the pre-colonial lakes plateau region of East Africa', in R. I. Rotberg (ed.) *Imperialism, Colonialism, and Hunger: East and Central Africa* (Lexington, Mass.: Lexington).
Cohen, D. W. (forthcoming) *Busoga, 1700–1900.*
Cohen, D. W. and Greene, J. P. (eds) (1972) *Neither Slave nor Free: The freedmen of African Descent in the Slave Societies of the New World* (Baltimore: JHUP).
Cohen, R. and Brenner, L. (1974) 'Bornu in the nineteenth century', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 93–128.
Cohen, W. B. (1980) *The French Encounter with Africans: White Responses to Blacks, 1530–1880* (Bloomington: Indiana University Press).
Coleman, J. S. (1958) *Nigeria: Background to Nationalism* (Berkeley & Los Angeles: UCP).
Collins, R. O. (1975) *The Southern Sudan in Historical Perspective* (Tel Aviv, University of Tel-Aviv Students Association).
Collins, R. O. and Tignor, R. L. (1967) *Egypt and the Sudan* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall).
Colomb, P. H. (1873) *Slave-Catching in the Indian Ocean* (London: Longmans, Green).
Colvin, L. G. (1974) 'Islam and the state of Kajoor: a case of successful resistance to jihad', *JAH*, 15, 4, pp. 587–606.
Colvin, L. G. (1981) *Historical Dictionary of Senegal* (Metuchen, NJ: Scarecrow Press).
Colvin, L. G. (1982) *Kajor and the French. A Study of Diplomacy from the Slave Trade through the Conquest* (New York: Nok).
Combes, E. and Tamasier, M. (1838) *Voyage en Abyssinie, dans le pays des Galla, de Choa et d'Ifat* (4 vols, Paris: L. Dessessart).
Conrad, R. (1972) *The Destruction of Brazilian Slavery, 1850–1888* (Berkeley: UCP).
Conti Rossini, C. (1921) 'L'editto di ras Gugsa sui feudi', *Rassegna Coloniale*, 1.
Conti Rossini, C. (1947) 'Nuovi documenti per la storia d'Abissinia nel secolo XIX', *Atti del Accademia Nazionale dei Lincei*, 2.
Cooper, F. (1977) *Plantation Slavery on the East Coast of Africa* (New Haven and London: YUP).
Coquery-Vidrovitch, C. (1971) 'De la traite des esclaves à l'exportation de l'huile de palme et des palmistes au Dahomey: XIXe siècle', in C. Meillassoux, (ed.), pp. 107–23.
Coquery-Vidrovitch, C. (1972) 'Research on an African mode of production', in M. A. Klein and G. W. Johnson (eds), pp. 33–52.
Coquery-Vidrovitch, C. (1976) 'La mise en dépendance de l'Afrique noire: essai de périodisation historique', *CEA*, 16, 1–2, pp. 7–58.

Coquery-Vidrovitch, C. and Moniot, H. (1974) *L'Afrique noire de 1800 à nos jours* (Paris: PUF).
Cordell, D. D. (1972) 'The Awlad as Sulayman' (MA dissertation, University of Wisconsin, Madison).
Cordell, D. D. (1977a) 'Eastern Libya, Wadai and the Sanūsīya: A ṭariqa and a trade route', *JAH*, 18, 1, pp. 21–36.
Cordell, D. D. (1977b) 'Dar al-Kuti: a history of the slave trade and state formation on the Islamic frontier in northern Equatorial Africa (Central African Republic and Chad) in the nineteenth and early twentieth centuries' (PhD thesis, University of Wisconsin).
Cornevin, R. (1962) *Histoire du Dahomey* (Paris: Berger-Levrault).
Corwin, A. F. (1967) *Spain and the Abolition of Slavery in Cuba, 1817–1886* (Austin and London: University of Texas Press).
Coupland, R. (1933) *The British Anti-Slavery Movement* (Oxford: Clarendon Press).
Coupland, R. (1938) *East Africa and its Invaders* (Oxford: Clarendon Press).
Coupland, R. (1939) *The Exploitation of East Africa, 1856–1890* (London: Faber).
Coursac, J. de (1926) *Une page de l'histoire d'Ethiopie. Le règne de Yohannès* (Romans).
Cousins, W. E. (1895) *Madagascar of Today: A Sketch of the Island* (London: Religious Tract Society).
Crabitès, P. (1933) *Gordon, the Sudan and Slavery* (London: Routledge).
Crahan, M. and Knight, F. W. (eds) (1979) *Africa and the Caribbean, the Legacies of a Link* (Baltimore: JHUP).
Craton, M. (1978) *Searching for the Invisible Man: Slaves and Plantation Life in Jamaica* (Cambridge, Mass: HUP).
Craton, M. (ed.) (1979) *Roots and Branches: Current Directions in Slave Studies* (Oxford: Pergamon).
Cronon, E. D. (1962) *Black Moses: The Study of Marcus Garvey* (Madison: UWP).
Crosby Jr, A. W. (1972) *The Columbian Exchange: Biological and Cultural Consequences of 1492* (Westport, Conn.: Greenwood Press).
Crouchley, A. E. (1937) 'The development of commerce in the reign of Mohammad Ali', *L'Egypte contemporaine*, 28.
Crouchley, A. E. (1938) *The Economic Development of Modern Egypt* (London: Longmans, Green).
Crummey, D. (1969) 'Tēwodros as reformer and modernizer', *JAH*, 10, 3, pp. 457–69.
Crummey, D. (1971) 'The violence of Téwodros', *Journal of Ethiopian Studies*, 9, 2, pp. 107–25.
Crummey, D. (1972) *Priests and Politicians: Protestant and Catholic Missions in Orthodox Ethiopia, 1830–1868* (Oxford: Clarendon Press).
Cummings, R. (1975) 'Aspects of human porterage with special reference to the Akamba of Kenya' (PhD thesis, University of California at Los Angeles).
Cunnison, Ian (1959) *The Luapula Peoples of Northern Rhodesia* (Manchester: MUP).
Cunnison, Ian (1966) 'Kazembe and the Arabs to 1870', in E. Stokes and R. Brown (eds), pp. 226–37.
Curtin, P. D. (ed.) (1967) *Africa Remembered* (Madison: UWP).
Curtin, P. D. (1969) *The Atlantic Slave Trade: A Census* (Madison: UWP).
Curtin, P. D. (1971) 'Jihad in West Africa: early phases and inter-relations in Mauritania and Senegal', *JAH*, 12, 1, pp. 11–24.
Curtin, P. D. (1975) *Economic Change in Pre-Colonial Africa: Senegambia in the Era of the Slave Trade* (Madison: UWP).
Curtin, P. D. (1976) 'Measuring the Atlantic slave trade once again: a comment', *JAH*, 17, 4, pp. 595–605.
Curtin, P. D. (1979) 'The African diaspora', in M. Craton (ed.), pp. 1–17.
Curtin, P. D. (1981) 'The abolition of the slave trade from Senegambia', in D. Eltis and J. Walvin (eds), pp. 83–97.
Curtin, P. D., Feierman, S., Thompson, L. and Vansina, J. (1978) *African History* (Boston: Little, Brown).
Cuypers, J. B. (1970) *L'alimentation chez les Shi* (Tervuren: Musée royal de l'Afrique centrale).

Dachs, A. (1972) 'Politics of collaboration: imperialism in practice', in B. Pachai (ed.) *The Early History of Malawi* (London: Longman), pp. 283–92.
Daget, S. (1973) 'Les mots esclave, nègre, Noir et les jugements de valeur sur la traite négrière dans la littérature abolitionniste française, de 1770 à 1845', *RFHOM*, 60, 4, pp. 511–48.
Daget, S. (1975) 'Long cours et négriers nantais du trafic illégal (1814-1833)', *RFHOM*, 62, 1–2, pp. 90–134.
Daget, S. (1979) 'British repression of the illegal French slave trade: some considerations', in H. A. Gemery and J. S. Hogendorn (eds), pp. 419–42.

Daget, S. (1980) 'Rôle et contribution des états-côtiers dans l'évolution des rapports entre Africains et Européens du XVe au XIXe siècle', *Annales de l'Université d'Abidjan* sér. *D.* (*Lettres*), 13, pp. 311–36.
Daget, S. (1983) *Catalogue analytique des armements français soupçonnés de participation au trafic négrier illégal, 1814–1867* (Paris: SFHOM).
D'Almeida, D. (1973) 'Le Dahomey et l'administration coloniale française' (Diplôme des Sciences Economiques et Sociales, Viè section, Université de Paris, Sorbonne).
Darkwah, R. H. (1975) *Shewa, Menilek and the Ethiopian Empire, 1813–1889* (London: Heinemann).
Davenport, T. R. H. (1969) 'The consolidation of a new society: the Cape Colony', in M. Wilson and L. Thompson, (eds), pp. 272–333.
Davenport, T. R. H. (1978) *South Africa: A Modern History* (2nd edn, London: Macmillan).
David, R. (1970) 'Negro contributions to the exploration of the globe', in J. S. Roucek and T. Kiernan (eds) *The Negro Impact on Western Civilization* (New York: Philosophical Library).
Davis, D. B. (1966) *The Problem of Slavery in Western Culture* (Ithaca: Cornell University Press).
Davis, D. B. (1975) *The Problem of Slavery in the Age of Revolution, 1770–1823* (Ithaca: Cornell University Press).
Davis, R. (1973) *The Rise of the Atlantic Economies* (Ithaca: Cornell University Press).
Davis, R. W. (1976) *Ethnolinguistic Studies on the Kru Coast, Liberia* (Newark, Delaware: Liberian Studies Association).
De Cosson, E. A. (1877) *The Cradle of the Blue Nile* (London).
De Kiewiet, C. W. (1937) *The Imperial Factor in South Africa* (Cambridge: CUP).
De Kiewiet, C. W. (1968) *A History of South Africa, Social and Economic* (London: OUP).
Dean, W. (1976) *Rio Claro: A Brazilian Plantation System, 1820–1920* (Stanford: SUP).
Debbasch, Y. (1961–2) 'Le marronage: essai sur la désertion de l'esclavage antillais', *L'Année Sociologique*.
Debrunner, H. W. (1967) *A History of Christianity in Ghana* (Accra: Waterville).
Decary, R. (ed.) (1939) *Les Voyages du lieutenant de vaisseau Frappaz dans les mers des Indes* (Tananarive: Académie malgache).
Decary, R. (1960) *L'île Nosy Bé de Madagascar: histoire d'une colonisation* (Paris).
Degler, C. (1971) *Neither Black nor White: Slavery and Race Relations in Brazil and the United States* (New York: Macmillan).
Delafosse, M. (1972) *Haut-Sénégal-Niger* (2 vols, Paris: Maisonneuve & Larose).
Delius, P. (1980) 'Migrant labour and the Pedi, 1840–80', in S. Marks and A. Atmore (eds), pp. 293–312.
Delivré, A. (1974) *L'Histoire des rois d'Imerina, Interprétation d'une tradition orale* (Paris: Klincksieck).
Delmond, P. (1953) 'Dans la Boucle du Niger. Dori, ville peul', in *Mélanges ethnologiques* (Mémoires d'IFAN, 23, Dakar: IFAN), pp. 9–109.
Delval, R. (1964) *Radama II: Prince de la Renaissance Malgache, 1861–1863* (Paris: Editions de l'Ecole).
Denevan, W. M. (ed.) (1976) *The Native Population of the Americas in 1492* (Madison: UWP).
Deng, F. M. (1978) *Africans of Two Worlds* (New Haven & London: YUP).
Denis, P. (1961) *Histoire des Mangbetu et des Matshaga jusqu'a l'arrivée des Belges* (Tervuren: Musée royal de l'Afrique centrale).
Denoon, D. (1973) *Southern Africa since 1800* (New York: Praeger).
Derman, W. (1973) *Serfs, Peasants, and Socialists* (Berkeley & Los Angeles: UCP).
Derricourt, R. (1974) 'Settlements in the Transkei and Ciskei before the Mfecane', in C. Saunders and R. Derricourt (eds), pp. 39–82.
Deschamps, H. (1951) *Madagascar, Comores, Terres australes* (Paris: Berger-Levrault).
Deschamps, H. (1960) *Histoire de Madagascar* (Paris: Berger-Levrault).
Deschamps, H. (1965) *Quinze ans de Gabon: Les débuts de l'etablissement français 1839–1853* (Paris: SFHOM).
Dez, J. (1967) 'Le Vakinankaratra, esquisse d'une histoire régionale', *Bulletin de Madagascar*, 256, pp. 657–702.
Diallo, D. S. (1977) 'Origines de la guerre civile au Kaarta sous le règne de Mamary Kandia (1842–1855)', *Notes Africaines*, 53, pp. 9–10.
Diallo, H. (1979) *Le Jelgooji et le Liptako.*
Diallo, T. (1972) *Les institutions politiques du Fouta Djalon au XIXe siècle* (*Fifi Laamu Alsilaamaaku Fuuta Jallo*) (Dakar: IFAN, Initiations et Etudes Africaines, 28).
Diarah, F. B. S. (1982) 'L'organisation politique du Maçina (Diina) 1818–1862' (Thèse de 3e cycle,

Université de Paris I).
Dias, J.R. (1981) 'Famine and disease in the history of Angola c.1830–1930', *JAH*, 22, 3, pp. 349–79.
Dickson, H.R. (1941) *The Arab of the Desert* (London: Allen & Unwin).
Dike, K.O. (1956) *Trade and Politics in the Niger Delta, 1830–1885: An Introduction to the Economic and Political History of Nigeria* (Oxford: Clarendon Press).
Djeghloul, A. (1976) 'La formation sociale algérienne à la veille de la colonisation', *La Pensée*, 185, pp. 61–81.
Djirdjis, F. (1958) *Dirāsāt fi tārīkh Miṣr al-siyāsī mundhou-'l 'aṣr al-Mamlūkī* (Cairo: Al-Dar al-Micriyyahli'-l-Kotob).
Dodwell, H.H. (ed.) (1920) *Records of Fort St. George: Calendar of Madras Despatches* (Madras: Government Press).
Dodwell, H.H. (1931) *The Founder of Modern Egypt; a Study of Muhammad 'Ali* (Cambridge: CUP).
Doughty, C. (1926) *Travels in Arabia Deserta* (London: Cape).
Douin, G. (1933–41) *Histoire du règne de Khédive Ismaïl* (3 vols, Rome: Société Royale de Géographie d'Egypte).
Drachoussoff, V. (1947) 'Essai sur l'agriculture indigène au Bas-Congo', *Bulletin agricole du Congo belge et du Ruanda-Urundi*.
Drake, B.K. (1976) 'Continuity and flexibility in Liverpool's trade with Africa and the Caribbean', *Business History*, 18, 1, pp. 85–97.
Drescher, S. (1976) 'Le "déclin" du système esclavagiste britannique et l'abolition de la traite', *Annales ESC*, 31, 2, pp. 414–35.
Drescher, S. (1977) *Econocide. British Slavery in the Era of Abolition* (Pittsburgh: Pittsburgh University Press).
Dubief, J. (1973) 'Les pluies, les crues et leurs effets au Sahara', in *Maghreb et Sahara: études geographiques offertes à Jean Despois* (Paris: Société de Géographie), pp. 125–30.
Dufton, H. (1867) *Narrative of a Journey through Abyssinia in 1862–3* (London: Chapman & Hall).
Dugmore, R.H. (1958) *The Reminiscences of an Albany Settler* (ed. by E. Van der Riet and L.A. Hewson, Cape Town: Grocott & Sherry).
Dumett, R.E. (1971) 'The rubber trade of the Gold Coast and Asante in the nineteenth century: African innovation and market responsiveness', *JAH*, 12, 1, pp. 79–101.
Duminy, A. and Ballard, C. (eds) (1981) *The Anglo-Zulu War: New Perspectives* (Pietermaritzburg: University of Natal Press).
Dumont, F. (1974) *L'Anti-Sultan ou Al-Hajj Omar Tal du Fouta, Combattant de la foi* (Dakar and Abidjan: NEA).
Dunn, R.E. (1971) 'The trade of Tafilalt: commercial change in south-east Morocco on the eve of the Protectorate', *AHS*, 4, 2, pp. 271–304.
Dunn, R.E. (1972) 'Berber imperialism: the Ait Atta expansion in southeast Morocco', in E. Gellner and C. Micaud (eds), pp. 85–107.
Dunn, R.E. (1977) *Resistance in the Desert: Moroccan Responses to French Imperialism*, 1881–1912 (London: Croom Helm).
Dunn, R.S. (1972) *Sugar and Slaves: The Rise of the Planter Class in the English West Indies, 1624–1713* (Chapel Hill: University of North Carolina Press).
Dupre, G. and Massala, A. (1975) 'Marchés et pouvoir chez les Beembe', *Annales ESC*, 30, 6, pp. 1447–76.
Dupuis, J. (1824) *Journal of a Residence in Ashantee* (London: Henry Colburn).
Durand, P. (1930) 'Boujad, ville sainte', *Renseignements Coloniaux*, February 1980, pp. 65–77.
Dye, W. McE. (1880) *Moslem Egypt and Christian Abyssinia* (New York: Atkin & Prout).

Echard, N. (1975) 'L'expérience du passé: histoire de la société paysanne hausa de L'Ader', *Etudes nigériennes*, Niamey (IRSH). 36.
Ehrensaft, P. (1972) 'The political economy of informal empire in pre-colonial Nigeria, 1807–1884', *CJAS*, 6, 3, pp. 451–90.
Ekechi, F.K. (1972) *Missionary Enterprise and Rivalry in Igboland 1857–1914* (London: Frank Cass).
Ekejiuba, F.I. (1972) 'The Aro systems of trade in the nineteenth century', *Ikenga*, 1, 1, pp. 11–26; 1, 2, pp. 10–21.
Ekman, E. (1975) 'Sweden, the slave trade and slavery', *RFHOM*, 62, 226–7, pp. 221–31.
Elango, L.Z. (1974) 'Bimbia and British in the nineteenth century, 1833–1879. A study in Anglo-Bimbian trade and diplomatic relations' (unpublished PhD, Boston University).

Elisseev, A. V. (1896) *Po belu svetu. Otcherki i Kartiny iz poutechestvii pe trjom tchastjam starogo sveta* (St Petersburg: Sejkin).
Ellenbergsr, D. and MacGregor, J. (1912) *A History of the Basuto, Ancient and Modern* (London).
Ellis, S. (1980) 'Resistance or collaboration: the Menalamba in the kingdom of Imerina, 1895–1899' (DPhil thesis, Oxford University).
Ellis, W. (1838) *History of Madagascar* (2 vols, London: Fisher).
Ellis, W. (1858) *Three Visits to Madagascar During the Years 1853–1854–1856* (London: Murray).
Ellis, W. (1867) *Madagascar Revisited: Describing the Events of a New Reign and the Revolution which followed* (London: Murray).
Ellis, W. (nd, preface 1869) *The Marty Church: A Narrative of the Introduction, Progress and Triumph of Christianity in Madagascar* (London: Snow).
Eltis, D. (1977) 'The export of slaves from Africa, 1821–1843', *Journal of Economic History*, 37, 2, pp. 409–33.
Eltis, D. (1979) 'The direction and fluctuation of the transatlantic slave trade, 1821–1843: a revision of the 1845 Parliamentary Paper', in H. A. Gemery and J. S. Hogendorn (eds), pp. 273–302.
Eltis, D. and Walvin, J. (eds) (1981) *The Abolition of the Atlantic Slave Trade. Origins and Effects in Europe, Africa and the Americas* (Madison: UWP).
Engerman, S. L. and Genovese, E. D. (eds) (1975) *Race and Slavery in the Western Hemisphere: Quantitative Studies* (Princeton: PUP).
Erckmann, J. (1885) *Le Maroc moderne* (Paris: Challamel).
Esoavelomandroso, M. (1978a) 'Notes sur l'enseignement sous Ranavalona Ière: l'instruction réservée à l'élite', *Ambario*, 2–3, pp. 283–90.
Esoavelomandroso, M. (1978b) 'Religion et politique: l'évangélisation du pays betsimisarka à la fin du XIXe siècle,' *Omaly sy Anio*, 7–8, pp. 7–42.
Estermann, C. (1956–61) *Etnografia do sudoeste de Angola* (3 vols, Lisbon: Junta de Investigaçoẽs do Ultramar).
Etherington, N. A. (1979) 'Labour supply and the genesis of South African confederation in the 1870s', *JAH*, 20, 2, pp. 235–53.
Etherington, N. A. (1981) 'Anglo-Zulu relations, 1856–78', in A. Duminy and C. Ballard (eds), pp. 13–52.
Evans-Pritchard, E. E. (1949) *The Sanusi of Cyrenaica* (London: OUP).

Fage, J. D. (1959) *An Introduction to the History of West Africa* (2nd edn, Cambridge: CUP).
Fage, J. D. (1975) 'The effect of the export slave trade on African population', in R. P. Moss and R. J. Rathbone (eds), *The Population Factor in African Studies* (London: University of London Press), pp. 15–23.
Fahmy, M. (1954) *La révolution de l'industrie en Egypte et ses conséquences sociales au XIXe siècle (1800–1850)*, (Leiden: Brill).
Faidherbe, L. (1863) *L'Avenir du Sahara et du Soudan* (Paris: Librairie Challamel Aine).
Fantahun Birhane (1973) 'Gojjam 1800–1855' (fourth-year student essay, Haile Sellassie I University, Addis Ababa).
Farsy, A. S. (1942) *Seyyid Said bin Sultan* (Zanzibar: Mwongozi Printing Press).
Fauroux, E. (1970) 'Le royaume d'Ambohidranandriana', *Taloka*, 3, pp. 55–83.
Feierman, S. (1974) *The Shambaa Kingdom: A History* (Madison: UWP).
Feo Cardoso, J. C. (1825) *Memorias contendo a biographia do vice almirante Luiz da Motta Feo e Torres* (Paris: Fantin).
Féraud, L. C. (1927) *Annales tripolitaines* (Tunis/Paris: Tournier/Vuibert).
Ferrandi, U. (1903) *Seconda spedizione Bòttego. Lugh, emporio commerciale sul Giuba* (Rome: Società geografica italiana).
Ferret, P. V. and Galinier, J. G. (1847–8) *Voyage en Abyssinie* (Paris: Paulin).
Filliot, J. M. (1974) *La traite des esclaves vers les Mascareignes au XVIIIe siècle* (Paris: ORSTOM).
Finley, M. I. (1976) 'A peculiar institution', *Times Literary Supplement*, 3877, pp. 819–21.
Fisher, H. J. and Rowland, V. (1971) 'Firearms in the Central Sudan', *JAH*, 12, 3, pp. 215–39.
Flint, E. (1970) 'Trade and politics in Barotseland during the Kololo period', *JAH*, 11, 1, pp. 71–86.
Flint, J. E. (1963) 'The wider background to partition and colonial occupation', in R. Oliver and G. Mathew (eds), pp. 352–90.
Flint, J. E. (1974) 'Economic change in West Africa in the nineteenth century', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 380–401.

Flint, J. E. (ed.) (1976) *The Cambridge History of Africa, Vol. 5, from c.1790 to c.1870* (Cambridge: CUP).

Florent, H. (1979) *Le gouvernement de Tamatave de 1864 à 1882. Développement economique* (Tananarive: TER, Département d'histoire).

Fogel, R. W. and Engerman, S. L. (1974) *Time on the Cross: The Economics of American Negro Slavery* (2 vols, Boston: Little, Brown).

Folayan, K. (1967) 'The Egbado and Yoruba-Aja power politics, 1832–1894' (MA thesis, University of Ibadan).

Folayan, K. (1972) 'Tripoli and the war with the USA, 1801–5', *JAH*, 13, 2, pp. 261–70.

Foner, L. (1970) 'The free people of color in Louisiana and St Dominique: a comparative portrait of two three-caste slave societies', *Journal of Social History*, 3, 4, pp. 406–30.

Forde, D. (1951) *The Yoruba-speaking Peoples of South-Western Nigeria* (London: IAI).

Forde, D. (ed.) (1956) *Efik Traders of Old Calabar* (London: OUP).

Forde, D. (ed.) (1967) *West Africa. Kingdoms in the Nineteenth Century* (London: OUP).

Forde, D. and Jones, G. I. (1950) *The Ibo and Ibibio-speaking Peoples of South-Eastern Nigeria* (London: IAI).

Foster, P. (1965) *Education and Social Change in Ghana* (London: Routledge, Kegan Paul).

Franklin, J. H. (1969) *From Slavery to Freedom: A History of Negro-Americans* (3rd edn, New York: Knopf).

Freeman, R. A. (1898) *Travels and Life in Ashanti and Jaman* (London: Constable).

Freeman, T. B. (1843) *Journal of Two Visits to the Kingdom of Ashantee in Western Africa* (London: Mason).

Freeman-Greenville, G. S. P. (1962) *The East African Coast: Select Documents* (Oxford: Clarendon Press).

Freeman-Greenville, G. S. P. (1963) 'The coast, 1498–1840', in R. Oliver and G. Mathew (eds), pp. 129–68.

Freeman-Greenville, G. S. P. (1965) *The French At Kilwa Island* (Oxford: Clarendon Press).

Freund, W. M. (1974) 'Thoughts on the study of the history of the Cape eastern frontier zone', in C. Saunders and R. Derricourt (eds), pp. 83–99.

Frost, J. (1974) 'A history of the Shilluk of the southern Sudan' (PhD thesis, University of California, Santa Barbara).

Fulton, R. M. (1968) 'The Kpelle traditional political system', *Liberian Studies Journal*, 1, 1, pp. 1–19.

Fyfe, C. (1962) *A History of Sierra Leone* (Oxford: Clarendon Press).

Fyfe, C. (1963) *Sierra Leone Inheritance* ((London: OUP).

Fyfe, C. (1972) *Africanus Horton, 1835–1883* (New York: OUP).

Fyfe, C. (ed.) (1978) *African Studies since 1945: A Tribute to Basil Davidson* (London: Longman).

Fyle, C. M. (1981) *The History of Sierra Leone: A Concise Introduction* (London: Evans).

Fynn, H. (1888) in J. Bird (ed.) *Annals of Natal 1495–1845* (2 vols, Pietermaritzburg: Davis).

Fynn, J. K. (1974) 'The structure of Greater Ashanti: another view', *THSG*, 15, 1, pp. 1–22.

Gabira Madihin Kidana (1972) 'Yohannes IV: religious aspects of his internal policy' (fourth-year student essay Haile Sellassie I University, Addis Ababa).

Galbraith, J. S. (1970) 'Myth of the "Little England" era', in A. G. L. Shaw (ed.) *Great Britain and the Colonies, 1815–1865* (London: Methuen), pp. 27–45.

Gallagher, J. and Robinson, R. (1953) 'The imperialism of free trade', *Economic History Review*, 6, 1.

Gallisot, R. (1965) 'Abdelkader et la nationalité algérienne', *Revue Historique*, 89, 2, pp. 339–68.

Gallisot, R. and Valensi, L. (1968) 'Le Maghreb précolonial: mode de production archaïque ou mode de production féodal', *La Pensée*, 142, pp. 57–93.

Ganiage, J. (1959) *Les origines du protectorat français en Tunisie (1861–1881)* (Paris: PUF).

Gann, L. (1972) 'The end of the slave trade in British Central Africa: 1889–1912', in M. Klein and G. W. Johnson (eds).

Gann, L. H. and Duignan, P. (eds) (1969) *Colonialism in Africa, 1870–1960, Vol. 1: The History and Politics of Colonialism 1870–1914* (Cambridge: CUP).

Gann, L. H. and Duignan, P. (eds) (1970) *Colonialism in Africa, 1870–1960, Vol. 2: The History and Politics of Colonialism 1914–1960* (Cambridge: CUP).

Gardel, G. (1961) *Les Touareg Ajjer* (Algiers: Baconnier).

Gbadamosi, T. G. (1979) *The Growth of Islam among the Yoruba* (London: Longman).

Gellner, E. (1969) *Saints of the Atlas* (London: Weidenfeld & Nicolson).

Gellner, E. (1972) 'Religious and political organisation of the Berbers of the central High Atlas', in E. Gellner and C. Micaud (eds), pp. 59–66.
Gellner, E. (1978) 'Review of C. L. Brown, *The Tunisia of Ahmed Bey, 1837–1855*', *Middle Eastern Studies*, 14, 1, pp. 127–30.
Gellner, E. and Micaud, C. (eds) (1972) *Arabs and Berbers. From Tribe to Nation in North Africa* (London: Duckworth).
Gemery, H. A. and Hogendorn, J. S. (eds) (1979) *The Uncommon Market. Essays in the Economic History of the Atlantic Slave Trade* (New York: Academic Press).
Genovese, E. D. (1968) *Economie politique de l'esclavage* (Paris: Maspero).
Genovese, E. D. (1974) *Roll, Jordan, Roll: The World the Slaves Made* (New York: Pantheon).
Gerresch, C. (1976) 'Une lettre d'Ahmed al-Bakkay de Tombouctou à Al-Hajj Umar', *BIFAN* (*B*), 28, pp. 890–903.
Ghurbāl, M. S. (1928) *The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali: A Study in the Diplomacy of the Napoleonic Era based on Researches in the British and French Archives* (London: Routledge, Kegan Paul).
Ghurbāl, M. S. (1944) *Mohammad- 'Ali al-Kabir* (Cairo: Dar Ihya al-Kotob al- 'Arabiyyah).
Gibb, H. A. R. and Bowen, H. (1950) *Islamic Society and the West* (London: OUP).
Gibson, C. (1967) *Spain in America* (New York: Harper).
Girard, S. (1873) *Souvenir d'un voyage en Abyssinie* (Paris).
Girault, L. (1959) 'Essai sur les religions des Dagara', *BIFAN*, 21, pp. 329–56.
Gluckman, M. (1963) 'The rise of a Zulu empire', *Scientific American*, 202.
Gobat, S. (1834) *Journal of a Three Years' Residence in Abyssinia* (London: Hatchard and Son).
Godelier, M. (1975) 'Modes of production, kinship and demographic structure', in M. Bloch (ed.), *Marxist Analysis and Social Anthropology* (London: Malaby), pp. 3–29.
Goerg, O. (1980) 'La destruction d'un réseau d'échange précolonial: l'exemple de la Guinée', *JAH*, 21, 4, pp. 467–84.
Good, C. M. (1972) 'Salt, trade and disease: aspects of development in Africa's northern great lakes region', *IJAHS*, 5, 4, pp. 543–86.
Goodfellow, C. F. (1966) *Great Britain and South African Confederation 1870–1881* (Cape Town: OUP).
Gordon, C. G. (1902) *Letters of General C. G. Gordon to his sister M. A. Gordon* London: Macmillan and Co; New York: The MacMillan Company
Gourou, P. (1955) *La densité de la population rurale au Congo belge* (Brussels: ARSC).
Gourou, P. (1971) 'Favourable or hostile physical environments', in *Leçons de géographie tropicale*, (The Hague-Paris: Mouton), pp. 89–90.
Gow, B. A. (1979) *Madagascar and the Protestant Impact: The Work of the British Missions, 1818–95* (London: Longman).
Gran, P. (1979) *Islamic Roots of Capitalism: Egypt 1760–1840* (Austin & London: University of Texas Press).
Grandidier, A. and Grandidier, G. (eds) (1942) *Histoire Physique, Naturelle et Politique de Madagascar* (36 vols, Paris: Imprimerie Nationale).
Gray, J. M. (1947) 'Ahmed b. Ibrahim – the first Arab to reach Buganda', *UJ*, 11, pp. 80–97.
Gray, J. M. (1957) 'Trading expeditions from the coast to Lakes Tanganyika and Victoria before 1857', *TNR*, 2, pp. 226–47.
Gray, J. M. (1962) *History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856* (London: OUP).
Gray, J. M. (1963) 'Zanzibar and the coastal belt, 1840–1884', in R. Oliver and G. Mathew (eds), pp. 212–51.
Gray, R. (1965) 'Eclipse maps', *JAH*, 6, 3, pp. 251–62.
Gray, R. (1970) *A History of the Southern Sudan, 1839–1889* (Oxford: Clarendon Press).
Gray, R. and Birmingham, D. (eds) (1970) *Pre-colonial African Trade: Essays on Trade in Central and Eastern Africa before 1900* (London: OUP).
Great Britain, House of Commons (1868) *Correspondence respecting Abyssinia 1846–1868* (London).
Green, A. H. (1978) *The Tunisian Ulama, 1873–1915* (Leyden: Brill).
Green, W. A. (1974) 'The West Indies and British West African policy in the nineteenth century: a corrective comment', *JAH*, 15, 2, pp. 247–59.
Green-Pedersen, S. E. (1975) 'The history of the Danish slave trade, 1733–1807', *RFHOM*, 62, 226–7, pp. 196–220.
Greenberg, J. H. (1966) *Languages of Africa* (Bloomington: Indiana University Press).
Greenfield, R. (1965) *Ethiopia: A New Political History* (London: Pall Mall).

Groves, C. P. (1954) *The Planting of Christianity in Africa*, Vol. 2 (London: Lutterworth).
Guèbrè Sellassié, G. (1930–2) *Chronique du règne de Ménélik II, roi des rois d'Ethiopie* (Paris: Maisonneuve).
Guilhem, H. and Hebert, J. (1961) *Précis d'Histoire de la Haute-Volta* (Paris: Ligel).
Guillain, C. (1845) *Documents sur l'histoire, la géographie et le commerce de la partie occidentale de Madagascar* (2 vols, Paris: Imprimerie Royale).
Guillain, C. (1856) *Documents sur l'histoire, la géographie et le commerce de l'Afrique Occidentale* (2 vols, Paris: Bertrand).
Guillaume, H. (1976) 'Les liens de dépendance à l'époque précoloniale, chez les Touaregs de l'Imannen (Niger)', *ROMM*, 21, pp. 111–29.
Gulliver, P. H. (1955) 'A history of the Songea Ngoni', *TNR*, 41, pp. 16–30.
Gulliver, P. H. (1963) *Social Control in an African Society: A Study of the Arusha Agricultural Maasai of Northern Tanganyika* (London: Routledge, Kegan Paul).
Gutman, H. G. (1975) *Slavery and the Numbers Game. A Critique of Time on the Cross* (Urbana: University of Illinois Press).
Guy, J. (1977) 'Ecological factors in the rise of Shaka and the Zulu kingdom', (paper read at the Conference on Southern African History, National University of Lesotho, 1–6 August 1977).
Guy, J. (1980) *The Destruction of the Zulu Kingdom. The Civil War in Zululand 1879–1884* (London: Longman).
Guy, J. (1981) 'The role of colonial officials in the destruction of the Zulu kingdom', in A. Duminy and C. Ballard (eds), pp. 148–69.
Gwei, S. N. (1966) *History of the British Baptist Mission in Cameroons with beginnings in Fernando Po 1841–1866* (unpublished mémoire de maîtrise, Séminaire de théologie baptiste, Rushlikon-Zurich).

al-Hachaichi, M. (1912) *Voyage au pays senoussiya* (Paris: Challamel).
Hafkin, N. (1973) 'Trade, society and politics in northern Mozambique' (PhD thesis, Boston University).
Hair, P. (1963) 'Notes on the discovery of the Vai script', *Sierra Leone Language Review*, 2.
al-Hajj, M. A. (1964) 'The Fulani concept of jihad', *Odu*, 1, pp. 45–58.
al-Hajj, M. A. (1967) 'The 13th century in Muslim escatology: Mahdist expectations in the Sokoto caliphate', *Research Bulletin, Centre for Arabic Documentation* (Ibadan), 3, 2, pp. 100–15.
Haliburton, G. M. (1971) *The Prophet Harris* (London: Longman).
Hall, G. M. (1971) *Social Control in Slave Plantation Societies: A Comparison of St Domingue and Cuba* (Baltimore: JHUP).
Hamani, D. (1975) *Contribution à l'étude de l'histoire des états Hausa: l'Adar précolonial* (Niamey: IRSH).
Hamani, D. (1979) 'Adar, the Touareg and Sokoto', in Y. B. Usman (ed.) *Studies in the History of the Sokoto Caliphate* (Sokoto: State History Bureau), pp. 392–407.
Hamid, A. A. A. (1980) 'Abdullah b. Fudi as an exegetist' (PhD thesis, Ahmadu Bello University, Zaria).
Hamilton Jr, R. G. (1970) 'The present state of African cults in Bahia', *Journal of Social History*, 3, 4, pp. 356–73.
Hammond, R. J. (1966) *Portugal and Africa, 1815–1910* (Stanford: SUP).
Hammond, R. J. (1969) 'Uneconomic imperialism: Portugal in Africa before 1910', in L. H. Gann and P. Duignan (eds), pp. 352–82.
Hancock, W. K. (1942) *Survey of British Commonwealth Affairs, Vol. 2: Problems of Economic Policy, 1918–39* (London: OUP).
Hanke, L. (1970) *Aristotle and the American Indians: A Study in Race Prejudice in the Modern World* (Bloomington: Indiana University Press).
Hardyman, J. T. (1977) 'Malagasy refugees to Britain, 1838–41', *Omaly sy Anio*, 5–6, pp. 141–89.
Harries, L. (1961) *Swahili Poetry* (Oxford: Clarendon Press).
Harries, P. (1981) 'Slavery, social incorporation and surplus extraction: the nature of free and unfree labour in south-east Africa', *JAH*, 22, 3, pp. 309–30.
Harris, M. (1964) *Patterns of Race in the Americas* (New York: Walker).
Harris, R. (1972) 'The history of trade at Ikom, Eastern Nigeria', *Africa*, 63, 2, pp. 122–39.
Harris, R. (1982) 'The horse in West African history', *Africa*, 52, 1, pp. 81–5.
Harris, W. C. (1844) *The Highlands of Ethiopia* (London: Longman).
Hart, D. M. (1966) 'Segmentary system and the role of "five-fifths" in tribal Morocco', *ROMM*, 3, pp. 65–95.

Hart, D. M. (1970) 'Conflicting models of Berber tribal structure in the Moroccan Rif: the segmentary alliance systems of the Aith Waryachar', *ROMM*, 7, pp. 93–100.
Hartwig, G. W. (1970) 'The Victoria Nyanza as a trade route in the nineteenth century', *JAH*, 11, 4, pp. 535–52.
Hartwig, G. W. (1976) *The Art of Survival in East Africa: The Kerebe and Long-Distance Trade, 1800–1895* (New York: Africana Publishing).
Hartwig, G. W. (1978) 'Social consequences of epidemic diseases: the nineteenth century in eastern Africa', in G. W. Hartwig and K. D. Patterson (eds), pp. 25–42.
Hartwig, G. W. and Patterson, K. D. (eds) (1978) *Disease in African History* (Durham, N. C.: Duke University Press).
Hasan, Y. F. (1967) *The Arabs and the Sudan* (Edinburgh: Edinburgh University Press).
Hassan, A. and Naibi, A. S. (1962) *A Chronicle of Abuja* (Lagos: African Universities Press).
al-Haṭṭāb, A. (1935) 'Dirasāt tārikhiyya iḳtiṣadiyya li 'aṣr Muḥammad 'Ali i: al-iḥtikār wa'l-nizām al-zirā 'ī', *Madjallat Koulliyat Ādāb al Ḳāhira*, 3, 1935.
Hay, J. D. (1896) *A Memoir* (London: Murray).
Hay, M. J. (1975) 'Economic change in late nineteenth century Kowe, western Kenya', *Hadith*, 5, pp. 90–107.
Hebert, J. et al. (1976) *Esquisse monographique du pays dagara* (Diebougou: roneo).
Hedges, D. (1978) 'Trade and politics in southern Mozambique and Zululand in the eighteenth and early nineteenth centuries' (PhD thesis, University of London).
Herold, J. C. (1962) *Bonaparte en Egypte* (Paris: Plon).
Herskovits, M. J. (1938) *Dahomey, an Ancient West African Kingdom* (New York: J. J. Augustin).
Hertslet, E. (1894) *The Map of Africa by Treaty* (2 vols, London: Harrison).
Hichens, W. (ed.) (1939) *Al-Inkishafi: The Soul's Awakening* (London: Sheldon Press).
Higman, B. W. (1976) *Slave Economy and Society in Jamaica 1807–1832* (New York: CUP).
Hill, G. B. (1887) *Colonel Gordon in Central Africa* (London).
Hill, P. (1977) *Population, Prosperity and Poverty. Rural Kano 1900 and 1970* (Cambridge: CUP).
Hill R. (1965) *Sudan Transport* (London: OUP).
Hill, R. (1966) *Egypt in the Sudan* (London: OUP).
Hill, R.A. (ed.) (1983) *The Marcus Garvey and Universal Negro Improvement Association Papers*, Vols 1 and 2 (Berkeley: UCP).
Hiskett, M. (1962) 'An Islamic tradition of reform in the Western Sudan from the sixteenth to the eighteenth century', *BSOAS*, 25, pp. 577–96.
Hiskett, M. (1973) *The Sword of Truth* (New York: OUP).
Hiskett, M. (1975) *A History of Hausa Islamic Verse* (London: SOAS).
Hiskett, M. (1976) 'The nineteenth-century jihads in West Africa', in J. E. Flint (ed.), pp. 125–69.
Hitchcock, R. and Smith, M. R. (eds) (1982) *Settlement in Botswana* (London: Heinemann).
Hobsbawm, E. J. (1977) *Industry and Empire* (new edn, Harmondsworth: Penguin).
Hodgkin, T. (1956) *Nationalism in Colonial Africa* (London: Muller).
Hoetink, H. (1973) *Slavery and Race Relations in the Americas: Comparative Notes on their Nature and Nexus* (New York: Harper & Row).
Hoetink, H. (1979) 'The cultural links', in M. Crahan and F. W. Knight (eds).
Hogendorn, J. S. (1977) 'The economics of slave use on two "plantations" in the Zaria emirate of the Sokoto caliphate', *IJAHS*, 10, 3, pp. 369–83.
Holland, T. J. and Hozier, H. M. (1870) *Record of the Expedition to Abyssinia* (London: HMSO).
Holsoe, S. E. (1967) 'The cassava-leaf people: an ethno-historical study of the Vai people with a particular emphasis on the Tewo chiefdom' (PhD thesis, Boston University).
Holt, P. M. (1970) *The Mahdist State in the Sudan 1881–1898* (2nd edn, Oxford: Clarendon Press).
Holt, P. M. (1973) *Studies in the History of the Near East* (London: OUP).
Holt, P. M. (1976) 'Egypt and the Nile Valley', in J. E. Flint (ed.), pp. 13–50.
Hopkins, A. G. (1970) 'The creation of a colonial monetary system: the origins of the West African Currency Board', *African Historical Studies*, 3, 1, pp. 101–32.
Hopkins, A. G. (1973) *An Economic History of West Africa* (London: Longman).
Hopkins, A. G. (1980) 'Africa's Age of Improvement', *HA*, 7, pp. 141–60.
Hopkins, T. K. and Wallerstein, I. (1982) 'Structural transformations of the world-economy', in T. K. Hopkins, I. Wallerstein, et al., *World-Systems Analysis: Theory and Methodology* (Beverly Hills: Sage), pp. 104–20.
Horton, J. A. (1969) *West African Countries and Peoples* (ed. by G. Shepperson, Edinburgh: Edinburgh University Press).

Horton, R. (1954) 'The ohu system of slavery in a northern Ibo village-group', *Africa*, 24, 4, pp. 311–6.
Horton, R. (1969) 'From fishing village to city-state: a social history of New Calabar', in M. Douglas and P. Kaberry (eds) *Man in Africa* (London: Tavistock), pp. 37–58.
Hourani, A. (1962) *Arabic Thought in the Liberal Age 1798–1939* (London: OUP).
Howard, A.M. (1976) 'The relevance of spatial analysis for African economic history: the Sierra Leone–Guinea system', *JAH*, 17, 3, pp. 365–88.
Hozier, H.M. (1869) *The British Expedition to Abyssinia* (London: Macmillan).
Hrbek, I. (1968) 'Towards a periodisation of African history', in T.O. Ranger (ed.), pp. 37–52.
Hrbek, I. (1979) 'The early period of Maḥmadu Lamin's activities', in J.R. Willis (ed.), pp. 211–32.
Hughes, A.J.B. (1956) *Kin, Caste and Nation amongst the Rhodesian Ndebele* (Rhodes-Livingstone Papers, 25, Manchester: MUP).
Hulstaert, G. (1976) *Proverbes Mongo*, no. 49, Relations commerciales de l'Equateur, *Enquêtes et documents d'histoire africaine* (Louvain: mimeograph).
Ḥumayda, B.K. (1973) 'Malamiḥ nin Ta'rikh al-Sūdān fī 'ahd al-Kidiwi Ismā'īl, 1863–1879' (PhD thesis, University of Khartoum).
Hunt, D.R. (1937) 'An account of the Bapedi', *Bantu Studies*, 5.
Huntingford, G.W.B. (1955) *The Galla of Ethiopia: The Kingdoms of Kafa and Janjero* (London: IAI).
Hurgronje, J.S. (1970) *Mekka in the Latter Part of the 19th Century: Daily Life, Customs and Learning of the Moslims of the East-Indian Archipelago* (Leiden: Brill).

Ibn Abī-Dhiyāf, A. (1963–4) *Ith'āf ahl al-zamān bi-akhbar muluk Tunis wa'ahb al-aman* (Tunis: SEACI).
Ibn Zaīdān (1929–33) *Ithar A'lām al-Nās bi-Jamāl Akhbār Hādirat Maknās* (5 vols, Rabat).
Ibn Zaīdān (1961–2) *Al-'Izz wa al-Sawla fī Ma'ālim Nudhum al-Dawla* (2 vols, Rabat).
Ibrāhīm, H.A. (1973) *Muḥammad 'Alī fī "al-Sūdān: dirāsah li-aḥdāf alfatḥ al-Turkī-al-Miṣrī* (Khartoum: KUP).
Ibrāhīm, H.A. (1980a) *Muḥammad 'Alī fī'al Sūdān 1838–1839* (Khartoum).
Ibrāhīm, H.A. (1980b) *Rihlat Muḥammad 'Alī ila al-Sūdān 1838–9* (Khartoum).
Inikori, J.E. (1977) 'The import of firearms into West Africa, 1750–1807: a quantitative analysis', *JAH*, 18, 3, pp. 339–68.
Inikori, J.E. (ed.) (1982a) *Forced Migration. The Impact of the Export Slave Trade on African Societies* (London: Hutchinson).
Inikori, J.E. (1982b) 'Introduction', in J.E. Inikori: (ed.), pp. 13–60.
Inskeep, R.R. (1969) 'The archaeological background', in M. Wilson and L. Thompson (eds) Vol. I, pp. 1–39.
Isaacman, A. (1972a) *The Africanization of a European Institution; the Zambezi Prazos, 1750–1902* (Madison: UWP).
Isaacman, A. (1972b) 'The origin, formation and early history of the Chikunda of South-Central Africa', *JAH*, 13, 3, pp. 443–62.
Isaacman, A. (1973) 'Madzi-Manga, Mhondoro and the use of oral traditions – a chapter in Barue religious and political history', *JAH*, 14, 3, pp. 395–409.
Isaacman, A. (1976) *The Tradition of Resistance in Mozambique: Anti-Colonial Activity in the Zambesi Valley 1850–1921* (Berkeley: UCP).
Isaacman, A. and Isaacman, B. (1977) 'Resistance and collaboration in Southern and Central Africa, *c.* 1850–1920', *IJAHS*, 10, 1, pp. 31–62.
Isenberg, C.W. and Krapf, J.L. (1843) *Journals ... detailing their Proceedings in the Kingdom of Shoa* (London: Seeley, Burnside & Seeley).
Isichei, E. (1973) *The Ibo people and the Europeans: The Genesis of a Relationship to 1906* (London: Faber).
Issawi, C.P. (1963) *Egypt in Revolution, an Economic Analysis* (London: OUP).
Issawi, C.P. (1966) *Economic History of the Middle East 1800–1914; a Book of Readings* (Chicago: University of Chicago Press).
Italy, Ministero degli Affari Esteri (1906) *Trattati, convenzioni, accordi, protocolli ed altri documenti dll' Africa* (Rome).
Ivanov, N.A. (1976) 'Tunisia' and 'Libya', in V.G. Solodovnikov (ed.) *Istorija natsionalno-osvoboditelnoi bordy narodov Afriki v Novoe uremja* (Moscow: Naouka).
Izard, M. (1970) *Introduction à l'histoire des royaumes Mossi* (2 vols, Recherches Voltaiques, 12, Paris/Ouagadougou: CNRS/CVRS).

al-Jabri, M. A. (nd) *Fi Sha'n Allah* (Cairo).
Jackson, K. A. (1972) 'An ethnohistorical study of the oral traditions of the Akamba of Kenya' (PhD thesis, University of California, Los Angeles).
Jacob, G. (1977) 'Influences occidentales en Imerina et déséquilibres économiques avant la conquête française', *Omaly sy Anio*, 5–6, pp. 223–31.
Jacobs, A. H. (1965) 'The traditional political organization of the pastoral Massai' (DPhil thesis, Oxford University).
Jaenen, C. J. (1966) 'Theodore II and British intervention in Ethiopia', *Canadian Journal of History*, 1, 2, pp. 26–56.
Jago, T. S. (1902) 'Report on the trade and economy of the Vilayet of Tripoli in Northern Africa in the past forty years', in Great Britain, *House of Commons Sessional Papers*, Vol. 103.
Jah, O. (1973) 'Sufism and nineteenth century jihad movements: a case study of al-Hajj Umar al-Futi's philosophy of jihad and its sufi bases' (PhD thesis, McGill University).
Jakobsson, S. (1972) *Am I not a Man and a Brother? British Missions and the Abolition of the Slavery in West Africa and the West Indies, 1756–1838* (Uppsala: Gleerup).
Jésman, C. (1958) *The Russians in Ethiopia. An Essay in Futility* (London: Chatto & Windus).
Jésman, C. (1966) 'The tragedy of Magdala: a historical study', *Ethiopia Observer*, **10**.
Johnson, M. (1970) 'The cowrie currencies of West Africa', *JAH*, 11, 1, pp. 17–49; 3, pp. 331–53.
Johnson, M. (1976a) 'Calico caravans: the Tripoli-Kano trade after 1880', *JAH*, 17, 1, pp. 95–117.
Johnson, M. (1976b) 'The economic foundations of an Islamic theocracy – the case of Masina', *JAH*, 17, 4, pp. 481–95.
Johnson, M. (nd) *Salaga Papers* (2 vols, Legon: Institute of African Studies).
Johnson, S. (1921) *History of the Yorubas* (London: Routledge).
Johnston, C. (1844) *Travels in Southern Abyssinia* (London: J. Madden and Co).
Johnston, H. H. (1902) *The Uganda Protectorate* (London: Hutchinson and Co).
Johnston, H. A. S. (1967) *The Fulani Empire of Sokoto* (London: OUP).
Jones, A. (1981) 'Who were the Vai?', *JAH*, 22, 2, pp. 159–78.
Jones, G. I. (1963) *The Trading States of the Oil Rivers: a Study of Political Development in Eastern Nigeria* (London: OUP).
Jordan, W. (1968) *White over Black: American Attitudes Towards the Negro, 1550–1812* (Chapel Hill: University of North Carolina Press).
Joseph, R. A. (1974) 'Settlers, strikers and *Sans-Travail*: the Douala riots of September 1945', *JAH*, 15, 4, pp. 669–87.
Julien, C. A. (1964) *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Vol. 1, *La conquête et les débuts de la colonisation* (Paris: Presses Universitaire de France).
Julien, C. A. (1967) *Les Africains* (Paris: Jeune Afrique).
July, R. (1967) *The Origins of Modern African Thought* (New York: Praeger).
Juneidu, Alhaji (1957) *Tarihin Fulani* (Zaria).

Kachinsky, V. (1935) *Les aspects historiques et sociaux de la question de l'or du Togo* (Paris).
al-Kadir (1903) *Tuhfat as-airfī maathir al-amīr Abd-al-Kadir* (Alexandria).
Kagame, A. (1961) *L'histoire des armées bovines dans l'ancien Rwanda* (Brussels: Académie Royale des Science d'Outre-Mer).
Kagame, A. (1963) *Les Milices du Rwanda précolonial* (Brussels: Académie Royale des Science d'Outre-Mer).
Kamara, M. (1975) *La vie d'El Hadji Omar* (trans. by Amar Samb, Dakar: Editions Hilal).
Kamuhangire, E. M. (1972a) 'Migration, settlement and state formation in the south-western Uganda salt lakes region, 1500–1800' (seminar paper Makerere University).
Kamuhangire, E. M. (1972b) 'Pre-colonial trade in south-western Uganda' (seminar paper Makerere University).
Kamuhangire, E. M. (1976) 'The precolonial economic and social history of East Africa, with special reference to the south-western Uganda salt lakes region', *Hadith*, 5, pp. 66–89.
Kanya-Forster, A. S. (1969) *The Conquest of the Western Sudan* (Cambridge: CUP).
Kaplow, S. B. (1977) 'The mudfish and the crocodile: underdevelopment of a West African bourgeoisie', *Science and Society*, 41, pp. 313–33.
Kaplow, S. B. (1978) 'Primitive accumulation and traditional social relations on the nineteenth century Gold Coast', *CJAS*, 12, 1, pp. 19–36.
al-Kardūdī, M. (nd) *Kash al-Ghumma bi-Bayān anna Harb al-Nidhām haqq 'alā al-Umma* (Fez).
Kasirye, J. (1959) *Abateregga Ku Namulondo ya Buganda* (London).

Kasozi, A. B. (1974) 'The spread of Islam in Uganda, 1844–1945' (PhD thesis, University of California, Santa Cruz).
Katzen, M. F. (1969) 'White settlers and the origin of a new society, 1652–1778', in M. Wilson and L. Thompson (eds), pp. 187–232.
Keenan, J. (1972) 'Social change among the Tuareg', in E.Gellner and C. Micaud (eds), pp. 345–60.
Keenan, J. (1977) *The Tuareg: People of Ahaggar* (London: Allen Lane).
Kellenbenz, H. (1981) 'Zanzibar et Madagascar dans le commerce allemand, 1840–1880', *Colloque de Majunga sur l'histoire et la culture du nord-ouest.*
Kelly, J. B. (1968) *Britain and the Persian Gulf, 1795–1880.* (Oxford: Clarendon Press).
Kenny, M. (1979) 'Pre-colonial trade in eastern Lake Victoria', *Azania*, 14, pp. 97–107.
Kent, R. K. (1962) *From Madagascar to the Malagasy Republic* (London: Thames and Hudson).
Kevalevskii, M. M. (1879) *Obchinnoje zemlevladejije pritahiny, khod i posledstvija ege razlogenija* (Moscow).
Khallaf, H. (1962) *Al-tagdid fi'l-iqticad al-Micri al-hadith* (Cairo: 'Issa al-Babi al-Hababi & Co).
Khankī, G. (1948) 'Ibrāhīm bāshā', *Al-kitāb*, 6.
Kīetegha, J. B. (1983) *L'or de la Volta Noire* (Paris: Karthala).
Kimambo, I. N. (1969) *A Political History of the Pare of Tanzania c. 1500–1900* (Nairobi: EAPH).
Kimambo, I. N. (1970) 'The economic history of the Kamba 1850–1950', *Hadith*, 2, pp. 79–103.
Kimambo, I. N. (1974) 'The Eastern Bantu peoples', in B. A. Ogot (ed.), pp. 195–209.
Kimambo, I. N. and Temu, C. W.. (eds) (1969) *A History of Tanzania* (Nairobi: EAPH).
Kimble, D. (1963) *A Political History of the Gold Coast* (Oxford: Clarendon Press).
Kistner, W. (1952) 'The anti-slavery agitation against the Transvaal Republic, 1852–1868', in *Archives Year Book for South African History* (Pretoria: Ministry of Education, Arts and Science), 2, pp. 193–225.
Kittler, G. D. (1961) *The White Fathers* (New York: Image Books).
Kiwanuka, M. S. N. (1967) *Mutesa of Uganda* (Nairobi: EAPH).
Kiwanuka, S. N. (1972) *A History of Buganda* (London: Longman).
Ki-Zerbo, J. (1953) 'La pénétration française dans les pays de la Haute-Volta' (pre-doctoral dissertation, Université de Paris).
Kjekshus, H. (1977) *Ecology Control and Economic Development in East African History* (London: Heinemann).
Klein, H. S. (1972) 'The Portuguese slave trade from Angola in the eighteenth century', *Journal of Economic History*, 32, 4, pp. 894–918.
Klein, H. S. (1976) 'The Cuban slave trade in a period of transition 1790–1843', *RFHOM*, 62, 226–7, pp. 67–89.
Klein, H. S. (ed.) (1978) *The Middle Passage. Comparative Studies in the Atlantic Slave Trade* (Princeton: PUP).
Klein, M. A. (1968) *Islam and Imperialism in Senegal Sine-Saloum, 1847–1914* (Stanford: SUP).
Klein, M. A. (1972) 'Social and economic factors in the Muslim revolution in Senegambia', *JAH*, 13, 3, pp. 419–41.
Klein, M. A. (1975) 'The study of slavery in Africa', *JAH*, 19, 4, pp. 599–609.
Klein, M. A. and Johnson, G. W. (eds) (1972) *Perspectives on the African Past* (Boston: Boston University Press).
Knight, F. W. (1970) *Slave Society in Cuba during the Nineteenth Century* (Madison: UWP).
Knight, F. W. (1974) *The African Dimension in Latin America and the Caribbean: An Historical Dictionary and Bibliography* (Metuchen, NJ: Scarecrow Press).
Kolmodin, J. (1912–15) *Traditions de Tsazzega et Hazzega* (3 vols, Rome: C. de Luigi).
Koné, A. (1978) 'La prise de Segu et la fin d'El Hadj Omar', *Notes Africaines*, 159, pp. 61–3.
Kraiem, A. (1983) 'Ali ben Khalifa', in *Réactions à L'occupation française de la Tunisie en 1881* (Tunis: CNUDST), pp. 145–58.
Krapf, J. L. (1860) *Travels, Researches and Missionary Labors during an Eighteen Years' Residence in Eastern Africa.* (Boston: Ticknor & Fields).
Kriecken, G. S. van (1976) *Khayr al-din et la Tunisie (1850–1881)* (Leiden: Brill).
Kuper, H. (1947) *An African Aristocracy: Rank among the Swazi of Bechuanaland* (London: OUP).
Kuper, L. (1971) 'African nationalism in South Africa, 1910–1964', in M. Wilson and L. Thompson (eds), pp. 424–76.

Lacheraf, M. (1978) *L'Algérie, nation et société* (2nd edn, Algiers: SNED).

Laitin, D.D. (1982) 'The international economy and state formation among the Yoruba in the nineteenth century', *International Organization*, 26, 4, pp. 657–714.
Lancaster, C. S. (1974) 'Ethnic identity, history and "tribe" in the middle Zambesi valley', *American Ethnologist*, 1, pp. 707–30.
Landa, R.G. (1976) *Borba algirskogo naroda protiv europejskoi kolonisatsii, 1830–1918* (Moscow: Naouka).
Landau, J.M. (1953) *Parliaments and Parties in Egypt* (Tel Aviv: Israel Publishing House).
Landau, J.M. (1958) *Studies in the Arab Theater and Cinema* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press).
Lander, R. (1830) *Records of Captain Clapperton's Last Expedition* (London: Colburn & Bentley).
Landes, David S. (1958) *Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt* (London: Heinemann).
Langworthy, H.W. (1971) 'Conflict among rulers in the history of Undi's Chewa kingdom', *TAJH*, 1, pp. 1–24.
Langworthy, H.W. (1972) *Zambia Before 1890* (London: Longman).
Langworthy, H.W. (nd) 'Swahili influence in the area between Lake Malawi and the Luangwa river' (unpublished manuscript).
Laroui, A. (1970) *L'histoire du Maghreb. Un essai de synthèse* (Paris: Maspero).
Laroui, A. (1975) *L'histoire du Maghreb*, Vol. 2 (Paris: Maspero).
Laroui, A. (1977) *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830–1912)* (Paris: Maspero).
Last, M. (1967a) *The Sokoto Caliphate* (London: Longman).
Last, M. (1967b) 'A note on the attitudes to the supernatural in the Sokoto jihad', *JHSN*, 4, 1, pp. 3–13.
Last, M. (1974) 'Reform in West Africa: the jihad movements of the nineteenth century', in J.F.A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 1–29.
Last, M. (1988) 'Reform in West Africa: the jihad movements of the nineteenth century' in J.F.A. Ajayi and M. Crowder (eds) *History of West Africa*, Vol. 2, (new edn, London: Longman).
Last, M. and al-Hajj, M.A. (1965) 'Attempts at defining a Muslim in 19th century Hausaland and Bornu', *JHSN*, 3, 2, pp. 231–40.
Latham, A.J.H. (1972) 'Witchcraft accusations and economic tension in pre-colonial Old Calabar', *JAH*, 13, 2, pp. 249–60.
Latham, A.J.H. (1973) *Old Calabar, 1600–1891. The Impact of the International Economy upon a Traditional Society* (Oxford: Clarendon Press).
Latham, A.J.H. (1978) 'Price fluctuations in the early palm oil trade', *JAH*, 19, 2, pp. 213–18.
Laugel, A. (1959) 'Les Tadjakant, caravaniers du désert', *Bulletin de Liaison Saharienne*, 10, 6, pp. 301–10.
Lavers, J.E. (1977) 'El-Kanemi (1775–1837)', in C.A. Julien (ed.) *Les Africains* (Paris: Editions Jeune Afrique), Vol. 7, pp. 45–71.
Lavers, J.E. (1980) 'Kanem and Borno to 1808', in O. Ikime (ed.) *Groundwork of Nigeria History* (Ibadan: Heinemann),, pp. 187–209.
Law, R. (1977) *The Oyo Empire, c. 1600–c. 1836: A West African Imperialism in the Era of the Atlantic Slave Trade* (Oxford: Clarendon Press).
Law, R. (1980) *The Horse in West African History* (London: IAI).
Leary, F.A. (1969) 'Islam, politics, and colonialism. A political history of Islam in the Casamance region of Senegal (1850–1919)' (PhD thesis, Northwestern University).
Lebel, P. (1974) 'Oral traditions and chronicles on Gurage immigration', *Journal of Ethiopian Studies*, 12, 2, pp. 95–106.
Lefèbvre, T. (1845–54) *Voyage en Abyssinie* (6 vols, Paris: A. Bertrand).
Lihīta, M.F. (1944) *Tarīkh Miṣr al-iḳtiṣādī fi'l-'uṣūrr al-ḥadītha* (Cairo: Maktabat al-Nabdah al-Micriyyah).
Lejean, G. (1865) *Théodore II: Le nouvel empire d'Abyssinie* (Paris: Amyot).
Lejean, G. (1872) *Voyage en Abyssinie* (Paris: Hachette).
Leone, E. de (1882) *The Khedive's Egypt* (2nd edn, London).
Leone, E. de (1965) *La colonizzazione dell'Africa del Nord (Algeria, Tunisia, Morocco, Libia)* (Padua: CEDAM).
Lesseps, F. de (1869) *Egypte et Turquie* (Paris: Plon).
Leveen, P.E. (1971) 'British slave trade suppression policies, 1821–1865: impact and implications' (PhD thesis, University of Chicago).

Lévi-Provençal, E. (1922) *Les historiens des Chorfa: essai sur la littérature historique et biographique au Maroc du XVIe au XIXe siècle* (Paris: Larose).
Levine, D.N. (1965) *Wax and Gold: Tradition and Innovation in Ethiopian Culture* (Chicago and London: University of Chicago Press).
Levine, D.N. (1974) *Greater Ethiopia. The Evolution of a Multiethnic Society* (Chicago and London: University of Chicago Press).
Levine, R.M. (1980) *Race and Ethnic Relations in Latin America and the Caribbean: An Historical Dictionary and Bibliography* (Metuchen, NJ: Scarecrow Press).
Levine, V.T. (1971) *The Cameroon Federal Republic* (Ithaca: Cornell University Press).
Levtzion, N. (1968) *Muslims and Chiefs in West Africa* (Oxford: Clarendon Press).
Lewis, B. (1971) 'Hadjdj', in B. Lewis, V.L. Ménage, C. Pellat and J. Schacht (eds), pp. 37–8.
Lewis, B., Ménage, V.L., Pellat, C. and Schacht, J. (eds) (1971) *The Encyclopedia of Islam*, Vol. 3 (new edn, Leiden/London: Brill/Luzac).
Lewis, B., Pellat, C. and Schacht, J. (eds) (1965) *The Encyclopedia of Islam*, Vol. 2 (new edn, Leiden/London: Brill/Luzac).
Lewis, H.S. (1965) *A Galla Monarchy: Jimma Abba Jifar, Ethiopia, 1830–1932* (Madison: UWP).
Lewis, I.M. (1955) *Peoples of the Horn of Africa* (London: IAI).
Lewis, I.M. (1965) *The Modern History of Somaliland* (London: OUP).
Liesegang, G. (1967) 'Beitrage zur Geschichte des Reiches der Gaza Nguni im sudlichen Mocambique' (PhD thesis, University of Cologne).
Liesegang, G. (nd) 'Famines and smallpox in southeastern Africa' (unpublished manuscript).
Linant de Bellefonds, A. (1872–3) *Mémoires sur les principaux travaux d'utilité publiqwue exécutés en Egypte, depuis la plus haute Antiquité jusqu'à nos jours* (Paris).
Lindblom, G. (1920) *The Akamba in British East Africa* (2nd edn, Uppsala: Appelbergs).
Little, K. (1951) *The Mende of Sierra Leone* (London: Routledge & Kegan Paul).
Little, K. (1965–6) 'The political function of the Poro', *Africa*, 35, 4, pp. 349–65; 36, 1, pp. 62–72.
Little, K. (1970) *The Mende of Sierra Leone* (London: Routledge & Kegan Paul).
Livingstone, D. (1857) *Missionary Travels and Researches in South Africa* (London: Murray).
Lloyd, C. (1949) *The Navy and the Slave Trade. The Suppression of the African Slave Trade in the Nineteenth Century* (London: Longman).
Lloyd, P.C. (1963) 'The Itsekiri in the nineteenth century: an outline social history', *JAH*, 4, 2, pp. 207–31.
Lobato, A. (1948) *Historia da Fundação de Lourenço Marques* (Lisbon: Edições da Revista "Lusitania").
Lockhart, J. (1968) *Spanish Peru, 1532–1560: A Colonial Society* (Madison: UWP).
Loepfe, W. (1974) *Alfred Ilg und die äthiopische Eisenbahn* (Zurich: Atlantis).
Lombardi, D. (1971) 'Un 'expert' Saxon dans les mines d'or de Sumatra au XVIIe siècle', *Archipel*, 2, pp. 225–42.
Long, Edward (1774) *The History of Jamaica*, (3 vols, London: Lowndes).
Loutskii, V.L. (1965) *Novaja istorija arabskih stran* (Moscow: Naouka).
Lovejoy, P.E. (1974) 'Interregional monetary flows in the precolonial trade of Nigeria', *JAH*, 15, 4, pp. 563–85.
Lovejoy, P.E. (1978) 'Plantations in the economy of the Sokoto caliphate', *JAH*, 19, 3, pp. 341–68.
Lovejoy, P.E. (1982) 'The volume of the Atlantic slave trade: a synthesis', *JAH*, 23, 3, pp. 473–501.
Lovejoy, P.E. (1983) *Transformations in Slavery: A History of Slavery in Africa* (Cambridge: CUP).
Lovejoy, P.E. and Baier, S. (1975) 'The desert-side economy of the Central Sudan', *IJAHS*, 8, 4, pp. 553–83.
Low, D.A. (1963) 'The northern interior, 1840–84', in R. Oliver and G. Mathew (eds), pp. 297–331.
Lutsky, V. (1965) *Modern History of the Arab Countries* (Moscow: Progress Publishers).
Ly, M. (1972) 'Quelques remarques sur le *Tarikh el Fettach*', *BIFAN* (B), 34, 3, pp. 471–93.
Lye, W.F. (1967) 'The Difaqane: the Mfecane in the southern Sotho area, 1822–24', *JAH*, 8, 1, pp. 107–31.
Lye, W.F. (1969) 'The distribution of the Sotho peoples after the Difaqane', in L. Thompson (ed.), pp. 190–206.
Lye, W.F. (ed.) (1975) *Andrew Smith's Journal of his expedition into the interior of South Africa 1834–36* (Cape Town: Balkem).
Lynch, H. (1967) *Edward Wilmot Blyden, Pan-Negro Patriot, 1832–1912* (London: OUP).
Lyon, G.F. (1821) *A Narrative of Travels in Northern Africa in the years 1818, 1819 and 1820* (London: Murray).

Mage, E. (1868) *Voyage au Soudan Occidental (1863–1866)* (Paris: Hachette).
Magubane, B. M. (1979) *The Political Economy of Race and Class in South Africa* (New York: Monthly Review Press).
Mahjoubi, A. (1977) *L'établissement du Protectorat français en Tunisie* (Tunis: Publications de l'Université).
Mainga, M. (1973) *Bulozi Under the Luyana Kings: Political Evolution and State Formation in Pre-colonial Zambia* (London: Longman).
Makozi, A. O. and Ojo, G. J. A. (eds) (1982) *The History of the Catholic Church in Nigeria* (London: Macmillan).
Malaisse, F. et al (1972) 'The miombo ecosystem: a preliminary study', in P. Golley and F. Golley (eds), *Tropical Ecology* (Athens, Georgia: University of Georgia Press), pp. 363–405.
Malortie, Baron de (1882) Egypt: *Native Rulers and Foreign Interference* (London: Ridgway).
Malumfashi, U. F. (1973) 'The life and ideas of Shaikh Uthman dan Fodio, being an edition, translation and analysis of Rawd al-jinan and al-Kashf wa 'l-hayan' (MA thesis, Bayero University, Kano).
Mandala, E. (1979) 'The Kololo interlude in Southern Africa, 1861–1891' (MA thesis, University of Malawi).
Mane, M. (1974–5) *Contribution à l'histoire du Kaabu, des origines au XIXe siècle* (Dakar, Mémoire de l'Université de Dakar).
Mangestu Lamma (1959) *Mashafa Tizita* (Addis Ababa).
Manning, P. (1979) 'The slave trade in the Bight of Benin, 1640–1890', in H. A. Gemery and J. S. Hogendorn (eds), pp. 107–41.
Marchal, J. Y. (1967) 'Contribution à l'étude historique du Vakinankaratra, évolution du peuplement dans la Cuvette d'Ambohimanambola, sous-préfecture de Batafo', *Bulletin de Madagascar*, 250, pp. 241–80.
Marcus, H. G. (1975) *The Life and Times of Menilek II, 1844–1913* (Oxford: Clarendon Press).
Markham, C. R. (1869) *A History of the Abyssinian Expedition* (London: Prideaux).
Marks, S. (1967a) 'The rise of the Zulu kingdom', in R. Oliver (ed.), pp. 85–91.
Marks, S. (1967b) 'The Nguni, the Natalians and their history', *JAH*, 8, 3, pp. 529–40.
Marks, S. and Atmore, A. (eds) (1980) *Economy and Society in Pre-industrial South Africa* (London: Longman).
Marshall, J. P. (1968) *Problems of Empire: Britain and India, 1757–1813* (London: Allen & Unwin).
Martel, A. (1965) *Les confins saharo-tripolitains de la Tunisie, 1818–1911* (Paris: PUF).
Martin, B. G. (1963) 'A mahdist document from Futa Jallon', *BIFAN* (B), 25, 1–2, pp. 47–57.
Martin, B. G. (1972) 'A short history of the Khalwati order of dervishes', in N. Keddie (ed.) *Scholars, Saints and Sufis* (Berkeley: UCP), pp. 275–305.
Martin, B. G. (1976) *Muslim Brotherhoods in Nineteenth Century Africa* (Cambridge: CUP).
Martin, T. (1976) *Race First: The Ideological and Organizational Struggles of Marcus Garvey and the Universal Negro Improvement Association* (Westport, Conn.: Greenwood Press).
Marty, P. (1920–1) *Etudes sur l'Islam et les Tribus du Soudan* (4 vols, Paris: Leroux).
Mason, J. P. (1971) 'The social history and anthropology of the Arabized Berbers of Augila oasis in the Libyan Sahara Desert' (PhD thesis, Boston University).
Mason, J. P. (1978) 'Desert strongmen in the East Libyan Sahara (*c.* 1820): a reconstruction of local power in the region of the Augila oasis', *Revue d'histoire maghrébine*, 6, pp. 180–8.
Mason, M. (1970) 'The Nupe Kingdom in the nineteenth century; a political history' (PhD thesis, University of Birmingham).
Mason, P. (1970) *Race Relations* (London: OUP).
Mason, R. J. (1973) 'The first Early Iron-Age in South Africa: Broederstroom 24/73', *South African Journal of Science*, 69.
al Masri, F. H. (1963) 'The life of Shehu Usman dan Fodio before the jihad', *JHSN*, 2, 4, pp. 435–48.
al Masri, F. H. (ed. and trans.) (1978) *Bōyan Wujūb al-Hijra 'ala'l-Ibed* by 'Uthman Ibn Fūdī (Khartoum: KUP).
Massaia. (1921–30) *I miei trentacinque anni di missione nell' alta Etiopia* (Rome: Coop tipografrica Manuzio (12 vol.).
Matsebula, J. S. M. (1972) *A History of Swaziland* (Cape Town: Longman).
Matthews, T. I. (1981) 'Portuguese, Chikunda and the people of the Gwembe valley: the impact of the "Lower Zambezi Complex" on Southern Zambia', *JAH*, 22, 1, 23–42.
Maura y Gamazo, G. (1911) *La question marocaine du point de vue espagnol* (Paris: Challamel).
Maxwell, W. E. (1932) 'The law relating to slavery among the Malays', *Journal of the Malayan Branch*

of the Royal Asiatic Society, **10**, 1.
M'Bokolo, E. (1981) *Noirs et blancs en Afrique équatoriale: Les sociétés côtières et la pénétration française (vers 1820–1874)* (Paris: Mouton).
McCall, D.F. and Bennett, N.R. (eds) (1971) *Aspects of West African Islam* (Boston: Boston University African Studies Center).
McCarthy, M. (1983) *Social Change and the Growth of British Power in the Gold Coast: the Fante states 1807–1874* (Lanham, Md: University Press of America).
McCaskie, T.C. (1980) 'Office, land and subjects in the history of the Manwere *fekuo* of Kumase: an essay in the political economy of the Asante state', *JAH*, **21**, 2, pp. 189–208.
McCoan, J.C. (1887) *Egypt as it is* (London: Cassell).
McGaffey, W. (1970) *Custom and Government in the Lower Congo* (Berkeley and Los Angeles: UCP).
McKay, W.F. (1975) 'A precolonial history of the southern Kenya coast' (PhD thesis, Boston University).
McPherson, J.M., Holland, L.B., et al. (1971) *Blacks in America: Bibliographical Essays* (New York: Doubleday).
McSheffrey, G.M. (1983) 'Slavery, indentured servitude, legitimate trade and the impact of abolition in the Gold Coast, 1874–1901', *JAH*, **24**, 3, pp. 349–68.
Mears, W.G.A. (1970) *Wesleyan Baralong Mission in Trans-Orangia, 1821–1884* (2nd edn, Cape Town: Struik).
Medeiros, F. de (1984) 'Peuples du golfe du Benin Aja-ewe', in *Colloque de Cotonou* (Paris: Karthala).
Meek, C.K. (1925) *The Northern Tribes of Nigeria* (2 vols, London: OUP).
Méhier de Mathuisieulx, H. (1904) 'Une mission en Tripolitanie', *Renseignements Coloniaux*, January 1904, pp. 20–34.
Meillassoux, C. (1971a) 'Introduction', in C. Meillassoux (ed.), (London: OUP), pp. 3–86.
Meillassoux, C. (ed.) (1971b) *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa* (London: OUP).
Meillassoux, C. (1974) 'From reproduction to production. A Marxist approach to economic anthropology', *Economy and Society*, **3**, pp. 315–45.
Meillassoux, C. (1975) *L'esclavage en Afrique précoloniale* (Paris: Maspero).
Meillassoux, C. (1981) *Maidens, Meal and Money* (Cambridge: CUP).
Memmi, A. (1963) *La poésie algérienne de 1830 à nos jours (Approches socio-historiques)* (Paris: Mouton).
Mendes Moreira, J. (1948) *Fulas do Cabu* (Bissau: Centro de Estudos da Guiné Portuguesa).
Merad, A. (1978) 'Iṣlāḥ', in C. E. Bosworth, E. Van Donzel, B. Lewis and C. Pellat (eds), pp. 141–63.
Mercer, P. (1971) 'Shilluk trade and politics from the mid-seventeenth century to 1861', *JAH*, **12**, 3, pp. 407–26.
Mercier, P. (1950) 'Notice sur le peuplement Yoruba du Dahomey-Togo', *Etudes Dahoméennes*, **4**, pp. 29–40.
Metcalfe, G.E. (1962) *Maclean of the Gold Coast* (London: OUP).
Metcalfe, G.E. (1964) *Great Britain and Ghana: Documents of Ghana History, 1807–1957* (London: Nelson).
Metegue N'Nah, N. (1979) *Economies et sociétés au Gabon dans la première moitié du XIXe siècle* (Paris: L'Harmattan).
Meyer-Heiselberg, R. (1967) *Notes from the Liberated African Department in the Archives at Fourah Bay College, Freetown, Sierra Leone* (Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies).
Michailidis, G. (1950) 'Le désert et la civilisation égyptienne', *Cahiers d'Histoire Egyptienne*.
Michaux-Bellaire, E. (1921) 'Essai sur l'histoire des confréries religieuses, *Hespéris*, **1**, pp. 141–58.
Middleton, J. and Campbell, J. (1965) *Zanzibar: Its Society and Its Politics* (London: OUP).
Miège, J.L. (1961–3) *Le Maroc et l'Europe (1830–1894)* (4 vols, Paris: PUF).
Miège, J.L. (1975) 'La Libye et le commerce transsaharien au XIXe siècle', *ROMM*, **19**, pp. 135–68.
Miers, S. (1971) 'Notes on the arms trade and government policy in Southern Africa between 1870 and 1890', *JAH*, **12**, 4, pp. 571–8.
Miers, S. (1975) *Britain and the Ending of the Slave Trade* (London: Longman).
Miers, S. and Kopytoff, I. (eds) (1977) *Slavery in Africa: Historical and Anthropological Perspectives* (Madison: UWP).
Miller, J.C. (1973) 'Slaves, slavers and social change in nineteenth century Kasanje', in F. W. Heimer (ed.) *Social Change in Angola* (Munich: Weltforum Verlag), pp. 9–29.
Milliot, L. (1911) *L'Association agricole chez les Musulmans du Maghreb, (Maroc, Algérie, Tunisie)* (Paris: Rousseau).

Minna, M. (1982) 'Sultan Muhammad Bello and his intellectual contribution to the Sokoto Caliphate', (PhD thesis, London University).
Mintz, S.W. (1971) 'Towards an Afro-American history', *UNESCO Journal of World History*, 13, 2, pp. 317–32.
Moffat, R. (1945) *The Matebele Journals* (ed. J.P.R. Wallis, 2 vols, London: Chatto & Windus).
Moffat, R. and Moffat, M. (1951) *Apprenticeship at Kuruman* (ed. I. Schapera, London: Chatto & Windus).
Mondon-Vidailhet, F.M.C. (1905) *Chronique de Theodoros II* (Paris: Bibliothēque Nationale).
Montagne, R. (1930) *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc* (Paris).
Monteil, C. (1932) *Une cité soudanaise, Djenne, métropole du Delta central du Niger* (Paris: Société d'Editions géographiques, maritimes et coloniales).
Monteil, P.L. (1894) *De Saint-Louis à Tripoli par le Tchad* (Paris: Alcan).
Monteil, V. (1966) *Esquisses Sénégalaises* (Dakar: IFAN).
Monteil, V. (1977) *Les Bambara de Segou et de Kaarta* (1st edn, 1924, Paris: Maisonneuve).
Moreno Fraginals, M. (ed.) (1977) *Africa en America Latina* (Mexico: UNESCO).
Moreno, M. (1942) 'La cronaca di re Teodoro attribuita al dabtârâ "Zaneb", *Rassegna di Studi Etiopici*, 2, pp. 143–80.
Morgan, M. (1969) 'Continuities and traditions in Ethiopian history. An investigation of the reign of Tewodros', *Ethiopia Observer*, 12.
Morton-Williams, P. (1964) 'The Oyo Yoruba and the Atlantic trade, 1670–1830', *JHSN*, 3, 1.
Moulero, T. (1964) 'Histoire et légende de Chabi', *Etudes Dahoméennes*, 2, pp. 51–93.
Moursy, M.K. (1914) *De l'étendue du droit de propriété, étude historique, juridique et comparée* (Paris: Recueil Sirey).
Mouser, B.L. (1973) 'Traders, coasters and conflict in the Rio Pongo from 1790–1808', *JAH*, 14, 1, pp. 45–64.
Mouser, B.L. (1975) 'Landlords – strangers: a process of accommodation and assimilation', *IJAHS*, 8, 3, pp. 425–40.
Moyer, R.A. (1974) 'The Mfengu, self-defence and the Cape frontier wars', in C. Saunders and R. Derricourt (eds), pp. 101–26.
Mudenge, S.I. (1974) 'The role of foreign trade in the Rozvi empire: a reappraisal', *JAH*, 15, 3, pp. 373–91.
Muller, C.F.J. (ed.) (1974) *Five Hundred Years: A History of South Africa* (2nd edn, Pretoria and Cape Town: University of South Africa).
Munro, J.F. (1976) *Africa and the International Economy* (London: Dent).
Munthe, L. (1969) *La Bible à Madagascar, les deux premières traductions du Nouveau Testament malgache* (Oslo: Egede Instututtet).
Munthe, L., Ravoajanahary, C. and Ayache, S. (1976) 'Radama Ier et les Anglais: les négociations de 1817 d'après les sources malgaches', *Omaly sy Anio*, 3–4, pp. 9–104.
Murray, D.R. (1971) 'Statistics of the slave trade to Cuba, 1790–1867', *Journal of Latin American Studies*, 3, 2, pp. 131–49.
Mustafa, A.A. (1965) *Micr wa'l-mas'alah al-Micriyyah* (Cairo: Dar al-Ma'aref).
Mutibwa, P.M. (1972) 'Trade and economic development in nineteenth-century Madagascar', *TAJH*, 2, 1, pp. 32–63.
Mutibwa, P.M. (1974) *The Malagasy and the Europeans: Madagascar's Foreign Relations, 1861–1895* (London: Longman).
Mveng, E. (1963) *Histoire du Cameroun* (Paris: Présence Africaine).
Mworoha, E. (1977) *Peuples et rois de l'Afrique des lacs* (Dakar: NEA).
Myatt, F. (1970) *The March to Magdala* (London: Leo Cooper).
Myrdal, G. (1944) *An American Dilemma* (2 vols, New York: Harper and Row).

Nacanabo, D. (1982) 'Le royaume maagha de Yako' (doctoral thesis, Université de Paris).
Nachtigal, G. (1967) *Sahara und Sudan, Ergebnisse Sechsjahriger Reisen in Afrika* (Graz).
Nair, K.K. (1972) *Politics and Society in South Eastern Nigeria 1841–1906: A Study of Power, Diplomacy and Commerce in Old Calabar* (London: Frank Cass).
al-Naqar, U. (1972) *The Pilgrimage Tradition in West Africa: An Historical Study with Special Reference to the Nineteenth Century* (Khartoum: KUP).
Nardin, J.C. (1965) 'Le Libéria et l'opinion publique en France, 1821–1847', *CAE*, 6, 1, pp. 96–144.
al-Naṣīrī, A. (1954–56) Al-Istiqṣā li-Akhbār Duwal al-Maghrib al-Aqṣā, 9 vol. (Casablanca).

Nayenga, F. P. B. (1976) 'An economic history of the lacustrine states of Busoga, Uganda, 1750–1939' (PhD thesis, University of Michigan).
Needham, D. E. (1974) *From Iron Age to Independence: History of Central Africa* (London: Longman).
Neumark, S. D. (1954) *Foreign Trade and Economic Development in Africa: A Historical Perspective* (Stanford: Food Research Institute).
Newbury, C. W. (1961) *The Western Slave Coast and Its Rulers: European Trade and Administration Among the Yoruba and Adja-Speaking Peoples of South-Western Nigeria, Southern Dahomey and Togo* (Oxford: Clarendon Press).
Newbury, C. W. (1966) *North African and Western Sudan trade in the nineteenth century: a re-evaluation, JAH*, 7, 2, pp. 233–46.
Newbury, C. W. (1968) 'The protectionist revival in French colonial trade: the case of Senegal', *Economic History Review*, 21, 2, pp. 337–48.
Newbury, C. W. (1972) 'Credit in early nineteenth century West African trade', *JAH*, 13, 1, pp. 81–95.
Newbury, D. S. (1975) 'Rwabugiri and Ijwi' *Etudes d'Histoire Africaine*, 7, pp. 155–73.
Newbury, D. S. (1980) 'Lake Kivu regional trade during the nineteenth century', *Journal des Africanistes*, 50, 2, pp. 6–30.
Newbury, D. S. (nd) 'Lake Kivu regional trade during the nineteenth century' (unpublished paper).
Newbury, M. C. (1975) 'The cohesion of oppression: a century of clientship in Kinyaga, Rwanda' (PhD thesis, University of Wisconsin).
Newitt, M. D. D. (1973a) *Portuguese Settlement on the Zambesi, Exploration, Land Tenure and Colonial Rule in East Africa*, (London: Longman).
Newitt, M. D. D. (1973b) 'Angoche, the slave trade and the Portuguese *c.* 1844–1910', *JAH*, 13, 4, pp. 659–73.
Ngcongco, L. (1982a) 'Impact of the Difaqane on Tswana states', in R. Hitchcock and M. R. Smith (eds), pp. 161–71.
Ngcongco, L. (1982b) 'Precolonial migration in south-eastern Botswana' in R. Hitchcock and M. R. Smith (eds), pp. 23–9.
Nicholls, C. S. (1971) *The Swahili Coast: Politics, Diplomacy and Trade on the East African Littoral, 1798–1856* (London: Allen & Unwin).
Nicholson, S. E. (1976) 'A climatic chronology for Africa: synthesis of geological, historical and meteorological information and data' (PhD thesis, University of Wisconsin).
Nicholson, S. E. (forthcoming) 'Saharan climates in historic times', in H. Faure and M. E. J. Williams (eds) *The Sahara and the Nile.*
Nicol, F. (1940) 'Les traitants français de la côte est de Madagascar, de Ranavalona I à Radama II', *Mémoire de l'Académie Malgache*, 33.
Nöldeke, T. (1892) *Sketches from Eastern History* (London & Edinburgh: A. & C. Black).
Norris, H. T. (1968) *Shinqiti Folk Literature and Song* (Oxford: Clarendon Press).
Norris, H. T. (1975) *The Tuaregs* (Warminster: Aris & Philips).
Northrup, D. (1976) 'The compatibility of the slave and palm oil trades in the Bight of Biafra', *JAH*, 17, 3, pp. 352–64.
Nuñez, B. (1980) *Dictionary of Afro-Latin American Civilization* (Westport, Conn.: Greenwood Press).
Nwani, O. A. (1975) 'The quantity theory in the early monetary system of West Africa with particular emphasis on Nigeria, 1850–1895', *Journal of Political Economy*, 83, 1, pp. 185–93.

Ochsenwald, W. (1980) 'Muslim–European conflict in the Hijaz: the slave trade controversy, 1840–1895', *Middle Eastern Studies*, 16, 1, pp. 115–26.
Oded, A. (1974) *Islam in Uganda* (New York: Halsted Press).
Ogot, B. A. (1967) *A History of the Southern Luo People, 1500–1900* (Nairobi: EAPH).
Ogot, B. A. (1968) 'Kenya under the British, 1895 to 1963', in B. A. Ogot and J. A. Kieran (eds), pp. 255–89.
Ogot, B. A. (ed.), (1974) *Zamani: A Survey of East African History* (2nd edn, Nairobi: EAPH).
Ogot, B. A. (ed.) (1976) *Kenya Before 1900* (Nairobi: EAPH).
Ogot, B. A. (1979) 'Population movements between East Africa, the Horn of Africa and the neighbouring countries', in *The African Slave Trade from the Fifteenth to the Nineteenth Century* (Unesco, General History of Africa, Studies and Documents, 2, Paris), pp. 175–82.
Ogot, B. A. and Kieran, J. A. (eds) (1968) *Zamani: A Survey of East African History* (Nairobi: EAPH).
Olaniyan, R. (1974) 'British desires for legitimate trade in West Africa, 1860–1874: 1, the Imperial dilemma', *Odu*, 9, pp. 23–44.

Oliveira Martins, F.A. (ed.) (1952) 'Hermenegildo Capelo e Roberto Ivens, vol. II', in *Diarios da viagem de Angola a contra-costa* (Lisbon), pp. 366–83.
Oliver, R. (1952) *The Missionary Factor in East Africa* (London: Longmans, Green).
Oliver, R. (ed.) (1967) *The Middle Age of African History* (London: OUP).
Oliver, R. (1965) *The Missionary Factor in East Africa* (2nd edn, London: Longman).
Oliver, R. and Fage, J.D. (1962) *A Short History of Africa* (Harmondsworth: Penguin).
Oliver, R. and Mathew, G. (eds) (1963) *A History of East Africa, Vol. 1* (Oxford: Clarendon Press).
Oloruntimehin, B.O. (1972a) *The Segu Tukulor Empire* (London: Longman).
Oloruntimehin, B.O. (1972b) 'The impact of the abolition movement on the social and political development of West Africa in the nineteenth and twentieth centuries', *Ibadan*, 7, 1, pp. 33–58.
Omer-Cooper, J.D. (1966) *The Zulu Aftermath, A Nineteenth Century Revolution in Bantu Africa* (London: Longman).
Omer-Cooper, J.D. (1969) 'Aspects of political change in the nineteenth century Mfecane', in L. Thompson (ed.), pp. 207–29.
Omer-Cooper, J.D. (1976a) 'The Nguni outburst', in J.E. Flint (ed.), pp. 319–52.
Omer-Cooper, J.D. (1976b) 'Colonial South Africa and its frontiers', in J.E. Flint (ed.), pp. 353–92.
Onneken, A. (1956) *Die Konigskultur Kaffas und der verwandten Konigreiche* (Frankfurt).
Oppel, A. (1887) 'Die religiosen Verhaltnisse von Afrika', *Zeitschrift der Gesselschaft fur Erdkunde zu Berlin*, 21.
Orhanlu, C. (1972) 'Turkish archival sources about Ethiopia', *IV Congresso Internazionale di Studi Etiopici* (Rome).
Orhanlu, C. (1976–7) 'Turkish language publications and records about Africa' [in Turkish], *Tarih Institusu Dergisi*, 7–8, pp. 145–56.
Ottenberg, S. (1958) 'Ibo oracles and intergroup relations', *Southwestern Journal of Anthropology*, 14, 3, pp. 295–317.
Ottenberg, S. (1959) 'Ibo receptivity to change', in W.R. Bascom and M.J. Herskovits (eds), *Continuity and Change in African Culture* (Chicago: University of Chicago Press), pp. 130–43.

Packard, R.M. (1981) *Chiefship and Cosmology: An Historical Study of Political Competition* (Bloomington: Indiana University Press).
Page, M.E. (1974) 'The Manyena hordes of Tippu Tip: a case study in social stratification and the slave trade in East Africa', *IJAHS*, 7, 1, pp. 69–84.
Palacios Preciados, J. (1973) *La Trata de Negros por Cartagena de Indias, 1650–1750* (Tunja, Colombia: Universidad Pedagogica y Technologica).
Pallinder-Law, A. (1974) 'Aborted modernization in West Africa? The case of Abeokuta', *JAH*, 15, 1, pp. 65–82.
Palmer, C.A. (1976) *Slaves of the White God: Blacks in Mexico, 1570–1650* (Cambridge, Mass: HUP).
Palmer, C.A. (1981) *Human Cargoes: The British Slave Trade to Spanish America, 1700–1739* (Urbana: University of Illinois Press).
Palmer, H.R. (1928) *Sudanese Memoirs* (Lagos: Government Printer).
Palmer, R. and Parsons, N. (eds) (1977a) *The Roots of Rural Poverty in Central and Southern Africa* (London: Heinemann).
Palmer, R. and Parsons, N. (1977b) 'Introduction: historical background', in R. Palmer and N. Parsons (eds), pp. 1–32.
Pankhurst, R.K.P. (1961) *An Introduction to the Economic History of Ethiopia from early times to 1800* (London: Lalibela House).
Pankhurst, R.K.P. (1964) 'Ethiopia and the Red Sea and Gulf of Aden ports in the nineteenth and twentieth centuries', *Ethiopia Observer*, 8.
Pankhurst, R.K.P. (1966a) 'The Emperor Theodore and the question of foreign artisans in Ethiopia' in *Boston University Papers in African History*, Vol. 2 (Boston: African Studies Centre, Boston University).
Pankhurst, R.K.P. (1966b) 'The Saint-Simonians and Ethiopia', *in Proceedings of the Third International Conference of Ethiopian Studies* (Addis Ababa: Haile Sellassie I university, Institute of Ethiopian Studies).
Pankhurst, R.K.P. (1966c) *State and Land in Ethiopian History* (Addis Ababa: Haile Sellassie I University, Institute of Ethiopian Studies).
Pankhurst, R.K.P. (1967) 'Menilek and the utilisation of foreign skills', *Journal of Ethiopian Studies*, 5, 1, pp. 29–42.

Pankhurst, R. K. P. (1968) *Economic History of Ethiopia 1800–1935* (Addis Ababa: Haile Sellassie I University, Institute of Ethiopian Studies).
Pankhurst, R. K. P. (1972) 'Yohannes Kotzika, the Greeks and British intervention against Emperor Tewodros in 1867–8', *Abba Salama*, 3, pp. 87–117.
Pankhurst, R. K. P. (1973a) 'Popular opposition in Britain to British intervention against Emperor Tewodros of Ethiopia (1867–1868)', *Ethiopia Observer*, 14, pp. 141–203.
Pankhurst, R. K. P. (1973b) 'The library of Emperor Tewodros at Maqdala (Magdala)', *BSOAS*, 36, pp. 17–42.
Pankhurst, R. K. P. (1974) 'Tewodros. The question of a Greco-Romanian or Russian hermit or adventurer in nineteenth century Ethiopia', *Abba Salama*, 5, pp. 136–59.
Pantucek, S. (1969) *Tounisskaja literatoura. Krathii etcherk* (Moscow: Nauka).
Parkinson, C. N. (1937) *Trade in the Eastern Seas, 1793–1813* (Cambridge: CUP).
Parkyns, M. (1854) *Life in Abyssinia* (New York: Appleton).
Parrinder, E. G. (1947) 'The Yoruba-speaking peoples of Dahomey', *Africa*, 17, pp. 122–48.
Parrinder, E. G. (1955) 'Some western Yoruba towns', *Odu*, 2, pp. 4–10.
Parrinder, E. G. (1967) *Story of Ketu* (Ibadan: IUP).
Patterson, O. (1982) *Slavery and Social Death: A Comparative Study* (Cambridge, Mass.: HUP).
Paulus, J. (ed.) (1917–21) *Encyclopaedie van Nederlandsch-Indië* ('s-Gravenhage: Nijhoff/Leiden: Brill).
Pellat, C. (1953) *Le milieu baṣrien et le formation de Ǧahiẓ* (Paris).
Pennec, P. (1964) *Les transformations des corps de métiers de Tunis* (Tunis: ISEA-AM).
Père, M. (1982) *Les deux bouches. Les sociétés du rameau Lobi entre la tradition et le changement* (Paris: TI).
Perini, R. (1905) *Di qua del Mareb* (Florence).
Person, Y. (1968–75) *Samori, unu Révolution Dyula* (3 vols, Dakar: IFAN).
Person, Y. (1971) 'Ethnic movements and acculturation in Upper Guinea since the fifteenth century', *IJAHS*, 4, pp. 669–89.
Person, Y. (1972) 'Samori and resistance to the French', in R. Rotberg and A. Mazrui (eds), *Protest and Power in Black Africa* (New York: OUP), pp. 80–112.
Person, Y. (1974) 'The Atlantic Coast and the northern savannas, 1800–1880', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 262–307.
Person, Y. (1979) 'Samori and Islam', in J. R. Willis (ed.), pp. 259–77.
Person, Y. (1981) 'Communication: who were the Vai?', *JAH* 23, 1, p. 133.
Pesenti, G. (1912) *Di alcumni canti arabici e somalici.*
Pesenti, G. (1929) *Canti sacri e profani, danze e ritmi degli Arabi, dei Somali e dei Suahili* (Milan: L'Eroica).
Peterson, J. (1969) *Province of Freedom. A History of Sierra Leone, 1787–1870* (London: Faber).
Petherick, J. and Petherick, K. (1869) *Travels in Central Africa and Exploration of the Western Tributaries* (London).
Philliot, D. C. and Azoo, R. F. (1906–7) 'Some Arab folk tales from the Hadramout', *Journal of the Royal Asiatic Society of Bengal*, pp. 399–439.
Phillipson, D. W. (1969) 'Early iron-using peoples of Southern Africa', in L. Thompson (ed.), pp. 24–49.
Phiri, K. M. (1975) 'Chewa history in Central Malawi and the use of oral traditions, 1600–1920' (PhD thesis, University of Wisconsin).
Pigeot, A. (1956) 'Les français à Tindouf', *Bulletin de Liaison Saharienne* 7, 23, pp. 85–94.
Pirone, M. (1961) *Appunti di Storia dell'Africa* (Rome: Edizioni Rioerche).
Plowden, W. C. (1868) *Travels in Abyssinia and the Galla Country* (London: Longmans, Green).
Porter, A. (1963) *Creoledom: A Study of the Development of Freetown Society* (London: OUP).
Porter, D. H. (1970) *The Abolition of the Slave Trade in England, 1784–1807* (New York: Archon).
Price, R. (1973) *Maroon Societies* (New York: Doubleday-Anchor).
Priestley, M. (1969) *West African Trade and Coast Society, A Family Study* (London: OUP).
Prins, A. H. (1962) *The Swahili-Speaking Peoples of Zanzibar and the East African Coast* (London: IAI).
Prins, A. H. (1971) *Didemic Lamu: Social Stratification and Spatial Structure in a Muslim Maritime Town* (Groningen).

Quinn, C. A. (1972) *Mandingo Kingdoms of the Senegambia: Traditionalism, Islam and European Expansion* (London: OUP).

Quinn, C. A. (1979) 'Maba Diakhou and the Gambian jihād, 1850–1890', in J. R. Willis (ed.), pp. 233–58.

Rabary, Le pasteur (1957) *Ny Maritiora Malagasy* (Tananarive: Imprimerie Luthérienne).
al-Rafe'i, A.-R. (1948a) *Al-thawrah al-'Arabiyyah* (Cairo).
al-Rafe'i, A.-R. (1948b) *Asr Isma'il* (2nd edn, Cairo: Mataba at al-Nahdah al-Micriyyah).
al-Rafe'i, A.-R. (1948c) *Micr wa'l-Soudan fi awa'el 'ahd al-ihtilal (tarikh Migr al-qawmi min sanat 1882 ila sanat 1892)* (2nd edn, Cairo: Maktabat al-Nahdah al-Micriyyah).
al-Rafe'ī A.-R. (1951) *'Asr Mohammad-Alī* (3rd edn, Cairo: Maktabat al-Nahdah al-Micriyyah).
Raffenel, A. (1856) *Nouveau voyage dans le pays des nègres* (2 vols, Paris: N. Chaix).
Rainihifina, J. (1975) *Lovantsaina, I, Tantara betsileo* (2nd edn, Fianarantsoa).
Raison, F. (1970) 'Un tournant dans l'histoire religieuse merina du XIXe siècle: la fondation des temples protestants à Tananarive entre 1861 et 1869', *Annales de l'Université de Madagascar* (série Lettres et Sciences humaines), 11, pp. 11–56.
Raison, F. (1977) 'L'échange inégal de la langue, la pénétration des techniques linguistiques dans une civilisation de l'oral (Imerina au début du XIXe siècle)', *Annales ESC*, 32, 4, pp. 639–69.
Raison, F. (1979) 'Temps de l'astrologie, temps de l'histoire: le premier almanach de LMS en Imerina, 1864', *Omaly sy Anio*, 9, pp. 41–78.
Rakotomahandry, S. (1981) *L'armée royale sous Ranavalona Ière, aspects sociaux et économiques. Essai de description statistique* (Tananarive: TER Département d'histoire).
Ralibera, D. (1977) 'Recherches sur la conversion de Ranavalona II', *Omaly sy Anio*, 7–8, pp. 7–42.
Ramanakasina, V. (nd) *Medicine and Doctors in the Anglo-Malagasy Civilisation* (Tananarive: TER, Département des Langues Vivantes).
Ranger, T. O. (1963) 'The last days of the empire of the Mwene Mutapa' (unpublished paper presented at the History of Central African Peoples Conference, Lusaka).
Ranger, T. O. (ed.) (1968) *Emerging Themes of African History* (Nairobi: EAPH).
Ranger, T. O. (1973) 'Territorial cults in the history of Central Africa', *JAH*, 14, 4, pp. 581–98.
Ranger, T. O. (1975) *Dance and Society in Eastern Africa 1890–1970: The Beni Ngoma* (London: Heinemann).
Ranger, T. O. and Kimambo, I. (eds) (1972) *The Historical Study of African Religion* (Berkeley: UCP).
Rangley, W. H. J. (1959) 'The Makololo of Dr Livingstone', *Nyasaland Journal*, 12, pp. 59–98.
Rantoandro, G. (1981) 'Une communauté mercantile du Nord-Ouest: les Antalaotra', *Colloque sur l'histoire et la culture du nord-ouest, Majunga.*
Raombaha (1980) *Histoires I* (edn and French trans. by S. Ayache, Fianarantosa).
Rasamuel, D. (1980) *Traditions orales et archéologie de la basse Sahatorendrika: Etude de sources concernant le peuplement* (2 vols, TER, Département d'histoire).
Rasmussen, R. K. (1977) *Mzilikazi of the Ndebele* (London: Heinemann).
Rasoamioraramanana, M. (1974) *Aspects économiques et sociaux de la vie à Majunga 1862–1881* (TER, Département d'histoire).
Rasoamioraramanana, M. (1981a) 'Un grand port de l'Ouest: Majunga (1862–1881)', *Recherches, Pédagogie, Culture*, Jan 1981, pp. 78–9.
Rasoamioraramanana, M. (1981b) 'Pouvoir merina et esclavage dans le Boina dans la deuxième moitié du XIXe siècle, 1862–1883', *Colloque sur l'histoire et la culture du nord-ouest, Majunga.*
Rassam, H. (1869) *Narrative of the British Mission to Theodore, King of Abyssinia* (London: Murray).
Ravisse, P. (1896) (Ismail Pacha, Khedive d'Egypte (1830–1895), extract from the *Revue d'Egypte* (Cairo).
Redmayne, A. (1968a) 'Mkwawa and the Hehe wars', *JAH*, 9, 3, pp. 409–36.
Redmayne, A. (1968b) 'The Hehe', in A. D. Roberts (ed.), pp. 37–58.
Renault, F. (1976) *Libération d'esclaves et nouvelle servitude* (Abidjan-Dakar: NEA).
Renault, F. and Daget, S. (1980) 'La traite des esclaves en Afrique', *Etudes Scientifiques* (Cairo).
Rennie, J. K. (1966) 'The Ngoni states and European intrusion', in E. Stokes and R. Brown (eds), pp. 302–31.
Revoil, G. (1885) 'Voyage chez les Benadirs, les Comalis et les Bayouns en 1882–1883', *Le Tour du Monde*, 49.
Rey, A. (1978) 'Mohammed Bin 'Abdallah ou le combat du chérif de Ouergla', in *Les Africains*, Vol. 12 (Paris: Jeune Afrique).

Rey-Goldzeiguer, A. (1977) *Le royaume arabe* (Paris).
Reynolds, B. (1968) *The Material Culture of the Peoples of the Gwembe Valley* (Manchester: MUP).
Reynolds, E. (1974a) *Trade and Economic Change on the Gold Coast, 1807–1874* (London: Longman).
Reynolds, E. (1974b) 'The rise and fall of an African merchant class on the Gold Coast, 1830–1874', *CEA*, 14, 2, pp. 253–64.
Reynolds, E. (1975) 'Economic imperialism: the case of the Gold Coast', *Journal of Economic History*, . 35, 1, pp. 94–116.
Richards, A. R. (1977) 'Primitive accumulation in Egypt, 1798–1882', *Review*, 1, 2, pp. 3–49.
Ritter, E. A. (1955) *Shaka Zulu* (London: Longman).
Rivière, P. L. (1924–5) *Traités, codes et lois du Maroc* (Paris: Recueil Sirey).
Rivlin, H. A. B. (1961) *The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt* (Cambridge, Mass.: HUP).
Roberts, A. D. (ed.) (1968) *Tanzania before 1900* (Nairobi: EAPH).
Roberts, A. D. (1969) 'Political change in the nineteenth century', in I. N. Kimambo and A. J. Temu (eds), pp. 57–84.
Roberts, A. D. (1970a) 'Pre-colonial trade in Zambia', *African Social Research*, 10, pp. 715–46.
Roberts, A. D. (1970b) 'Nyamwezi trade', in R. Gray and D. Birmingham (eds), pp. 39–74.
Roberts, A. D. (1973) *A History of the Bemba* (Madison: UWP).
Roberts, R. (1978) 'The Maraka and the economy of the middle Niger valley, 1790–1908' (PhD thesis, University of Toronto).
Roberts, R. (1980) 'Long distance trade and production: Sinsani in the nineteenth century', *JAH*, 21, 2, pp. 169–88.
Robertson, A. F. (1978) *Community of Strangers: A Journal of Discovery in Uganda* (London: Scolar Press).
Robinson, C. H. (1895) *Hausaland* (London: Sampson Low Marston).
Robinson, R. (1985) 'The Berlin Conference of 1884–85 and the Scramble for Africa', in *Proceedings of the Conference on the Berlin West African Conference* (Berlin, February 1985, edited by the German Historical Institute, London).
Robinson, R. and Gallagher, J. (1961) *Africa and the Victorians: The Official Mind of Imperialism* (London: Macmillan).
Roche, C. (1976) *Conquête et résistance des peuples de la Casamance* (Dakar: NEA).
Rochet d'Héricourt, C. F. X. (1841) *Voyage sur la côte orientale de la mer Rouge, dans le pays d'Adal et le royaume de Choa* (Paris: Bertrand).
Rochet d'Héricourt, C. F. X. (1846) *Second voyage sur les deux rives de la mer Rouge, dans le pays des Adels et le royaume de Choa* (Paris: Bertrand).
Rodney, W. (1970) *A History of the Upper Guinea Coast 1545–1800* (Oxford: Clarendon Press).
Rodney, W. (1972) *How Europe Underdeveloped Africa* (London: Bogle l'Ouverture).
Rodney, W. (1975) 'Africa in Europe and the Americas' in R. Gray (ed.) *The Cambridge History of Africa, Vol 4, From c. 1600 to c. 1790* (Cambridge: CUP), pp. 578–622.
Rohlfs, G. (1883) *Meine Mission nach Abessyinien auf Begfehl Sr. Maj. des deutschen Kaisers, im Winter 1880–81* (Leipzig).
Roncek, J. S. and Kiernan, T. (eds) (1970) *The Negro Impact on Western Civilization* (New York: Philosophical Library).
Ronen, D. (1971) 'On the African role in the trans-Atlantic slave trade in Dahomey', *CEA*, 11, 1, pp. 5–13.
Ross, D. (1967) 'The rise of the autonomous kingdom of Dahomey, 1818–1894' (PhD thesis, University of London).
Rossi, E. (1968) *Storia di Tripoli e della Tripolitania* (Rome: Istituto per l'Oriente).
Roux, E. (1964) *Time Longer than Rope* (2nd edn, Madison: UWP).
Rout, L. B. (1976) *The African Experience in Spanish America, 1502 to the Present Day* (Cambridge: CUP).
Rowley, H. (1867) *The Story of the Universities' Mission to Central Africa* (London: Saunders, Otley).
Rubenson, S. (1966) *King of Kings: Tewodros of Ethiopia* (Nairobi: OUP).
Rudin, H. R. (1938) *Germans in the Cameroons, 1884–1914* (New Haven: YUP).
Ruedy, J. (1967) *Land Policy in Colonial Algeria. The Origins of the Rural Public Domain* (Berkeley and Los Angeles: UCP).
Russel, S. (1884) *Une mission en Abyssinie et dans la mer Rouge* (Paris: Plon, Nourrit).
Ryder, A. F. C. (1961) 'Missionary activities in the kingdom of Warri to the early nineteenth century', *JHSN*, 2, 2, pp. 251–7.

Sabry, M. (1930) *L'Empire égyptien sous Mohamed-Ali et la question d'Orient (1811–1849)* (Paris: Paul Geuthner).
Sabry, M. (1933) *L'empire égyptien sous Ismail et l'ingérence anglo-française (1863–1879)* (Paris: Paul Geuthner).
Sa'dallah, A. (1983) *Al h'araka al wat'aniya al-jazā'iriya* (3rd edn, Algiers: SNED).
Sagatzky, J. (1940) 'Problèmes d'organisation de l'industrie aurifère dans l'ex-Haute Volta, II, domaine politique' (unpublished manuscript, Abidjan, 23 July 1940).
Saīdouni, N. (nd) *Al-niz'ām al-mālī li-l Jazā ir.*
Saint-Martin, Y. (1967) *L'empire toucouleur et la France, un demi-siècle de relations diplomatiques (1846–1893)* (Dakar: Publications de la Faculté de lettres et sciences humaines).
Salim, A. I. (1973) *The Swahili-Speaking Peoples of Kenya's Coast, 1895–1965* (Nairobi: EAPH).
Salt, H. (1814) *A Voyage to Abyssinia* (London: Rivington).
Sammarco, A. (1935) *Précis de l'histoire d'Egypte par divers historiens et archéologues, Vol. 4: Les règnes de 'Abbas, de Sa'id et d'Ismail (1848–1879)* (Rome: Istituto Poligrafico del Stato).
Sanchez-Albornoz, N. (1974) *The Population of Latin America: A History* (Berkeley: UCP).
Sanders, P. (1975) *Moshoeshoe: Chief of the Sotho* (London: Heinemann).
Santi, P. and Hill, R. (eds) (1980) *The Europeans in the Sudan 1834–1878* (Oxford: Clarendon Press).
Saran, P. and Burton-Page, J. (1965) 'Ḍarībah' in B. Lewis, C. Pellat and J. Schacht (eds), pp. 142–58.
Sarbah, J. M. (1906) *Fanti National Constitution* (London: Clowes).
Sari, D. (1970) *Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale* (Algiers: SNED).
Saunders, A. C. de C. M. (1982) *A Social History of Black Slaves and Freedmen in Portugal, 1441–1555* (Cambridge: CUP).
Saunders, C. and Derricourt, R. (eds) (1974) *Beyond the Cape Frontier. Studies in the History of the Transkei and Ciskei* (London: Longman).
Schnapper, B. (1961) *La politique et le commerce français dans le golfe de Guinée de 1838 à 1871* (Paris and The Hague: Mouton).
Schnapper, B. (1959) 'La fin du régime de l'Exclusif: Le commerce étranger dans les possessions françaises d'Afrique tropicale (1817–1870)', *Annales Africaines*, pp. 149–99.
Schnerb, R. (1957) *Le XIXe siècle. L'apogée de l'expansion européene (1815–1914)* (Paris: PUF).
Schoffeleers, M. (1972a) 'The history and political role of the M'bona cult among the Mang'anja' in T. O. Ranger and I. Kimambo (eds), pp. 73–94.
Schoffeleers, M. (1972b) 'The Gisumphi and M'bona cults in Malawi: a comparative history', (unpublished paper presented at the Conference on Religious History, Lusaka).
Schroder, G. and Siebel, D. (1974) *Ethnographic Survey of Southwestern Liberia: The Liberian Kran and the Sapo* (Newark: University of Delaware, Department of Anthropology).
Schuler, M. (1970) 'Ethnic slave rebellions in the Caribbean and the Guianas', *Journal of Social History* 3, 4.
Schuler, M. (1980) *Alas, Alas Kongo: A Social History of Indentured African Immigration into Jamaica, 1841–1865* (Baltimore: JHUP).
Schwab, G. and Harley, G. W. (1947) *Tribes of the Liberian Hinterland* (Cambridge, Mass.: HUP).
Schwartz, A. (1973) *Mise en place des populations Guere et Wobe* (Abidjan: duplicated).
Schweinfurth, G. (1873) *The Heart of Africa* (London: Low, Marston, Low & Searle).
Scott, E. P. (1978) 'Subsistence, markets and rural development in Hausaland', *Journal of Developing Areas*, 12, 4, pp. 449–70.
Seddon, D. (1978) 'Economic anthropology or political economy? (I): Approaches to the analysis of pre-capitalist formation in the Maghreb', in J. Clammer (ed.), *The New Economic Anthropology* (London: Macmillan), pp. 61–109.
Selous, F. (1893) *Travels and Adventures in South-East Africa* (London: Ward).
Serjeant, R. B. (1966) 'South Arabia and Ethiopia – African elements in the South Arabian population', *Proceedings of the 3rd International Conference of Ethiopian Studies* Vol. I, pp. 25–33.
Shack, W. A. (1966) *The Gurage* (London: OUP).
Shapiro, H. L. (1953) *Race Mixture* (Paris: UNESCO).
al-Sharqāwī, M. (1958) *Misr fi'l-qarn al-'thamen 'ashar* (3 vols, Cairo).
Shea, P. J. (1974) 'Economies of scale and the dyeing industry of precolonial Kano', *Kano Studies*, ns, 1, 2, pp. 55–61.
Shea, P. J. (1978) 'Approaching the study of production in rural Kano', in B. M. Barkindo (ed.).
Shea, P. J. (forthcoming) *Black Cloth.*
Shepherd, A. F. (1868) *The Campaign in Abyssinia* (Bombay 'Times of India' Office).
Shepperson, G. (1968) 'Ethiopianism: past and present', in C. G. Baeta (ed.), pp. 249–68.

Shepperson, G. and Price, T. (1958) *Independent African: John Chilembwe and the Origins, Setting and Significance of the Nyasaland Native Uprising of 1915* (Edinburgh: Edinburgh University Press).
Shepstone, T. (1888) 'The early history of the Zulu-Kafir race of south-eastern Africa', in J. Bird (ed.), *The Annals of Natal, 1495–1845* (2 vols, Pietermaritzburg: Davis), pp. xxx–xxx.
Sheridan, R. (1974) *Sugar and Slavery: An Economic History of the British West Indies, 1623–1775* (Baltimore: John Hopkins University Press).
Sheriff, A.M.H. (1971) 'The rise of a commercial empire: an aspect of the economic history of Zanzibar, 1780–1873' (PhD thesis, University of London).
Sheriff, A.M.H. (1980) 'Tanzanian societies at the time of partition', in M.H.Y. Kaniki (ed.), *Tanzania Under Colonial Rule* (London: Longman), pp. 11–50.
Shibayka, M. (1957) *Al-Sudan fi Qarn* (Cairo).
Shorter, A. (1969) *Nyungu-ya-Mawe* (Nairobi: EAPH).
Shorter, A. (1972) *Chiefship in Western Tanzania: A Political History of the Kimbu* (Oxford: Clarendon Press).
Shuqayr, N. (1967) *Jughrà fiyat-wa-Tārikh al Sūdān* (Beirut).
Shukri, M.F. (1937) *Khedive Ismail and Slavery in the Sudan, 1863–1879* (Cairo).
Shukri, M.F. (1946) *Misr wal Sayada ala al-Sudan* (Cairo).
Shukri, M.F. (1948) *Al-Ḥukm al-Miṣrī fil Sūdān 1820–1885* (Cairo).
Shukri, M.F. (1958) *Misr wal Sudan, Ta rikh Wahdat, Waoil Nil al-Siyasis il Qarn al-Tesi-a Ashar* (Cairo).
Sillery, A. (1952) *The Bechuanaland Protectorate* (Cape Town: OUP).
Sillery, A. (1954) *Sechele* (Cape Town: OUP).
Simpson, G.E. (1978) *Black Religions in the New World* (New York: Columbia University Press).
Skene, R. (1917) 'Arab-Swahili dances and ceremonies', *JRAI*, 47, pp. 413–34.
Skinner, E.P. (1964) *The Mossi of Upper Volta: The Political Development of a Sudanese People* (Stanford: SUP).
Slama, B. (1967) *L'insurrection de 1864 en Tunisie* (Tunis: Maison tunisienne de l'édition).
Slousch, N. (1908) 'La Tripolitaine sous la domination des Karamanli', *Revue du Monde Musulman*, 6, pp. 58–84, 211–32, 433–53.
Smaldone, J.P. (1971) 'The firearms trade in the Central Sudan in the nineteenth century', in D.F. McCall and N.R. Bennett (eds).
Smaldone, J.P. (1972) 'Firearms in the Central Sudan: a revaluation', *JAH*, 13, 4, pp. 591–608.
Smaldone, J.P. (1977) *Warfare in the Sokoto Caliphate* (Cambridge: CUP).
Smith, A. (1963) 'The southern section of the interior, 1840–84', in R. Oliver and G. Mathew (eds), pp. 253–96.
Smith, A.K. (1969) 'The trade of Delagoa Bay as a factor in Nguni politics 1750–1835', in L. Thompson (ed.), pp. 171–89.
Smith, A.K. (1973) 'The peoples of Southern Mozambique: an historical survey', *JAH*, 14, 4, pp. 565–80.
Smith, E.W. (1956) 'Sebetwane and the Makalolo', *African Studies*, 15, 2, pp. 49–74.
Smith, H.F.C. (1961) 'A neglected theme of West African history; the Islamic revolutions of the 19th century', *JHSN*, 2, 2, pp. 169–85.
Smith, I.R. (1972) *The Emin Pasha Relief Expedition 1886–90* (Oxford: Clarendon Press).
Smith, M.G. (1960) *Government in Zazzau* (London: OUP).
Smith, M.G. (1978) *The Affairs of Daura* (Berkeley: UCP).
Soleillet, P. (1887) *Voyage à Segou, 1878–1879* (Paris: Challamel).
Soumoni, E. (1983) 'Trade and politics in Dahomey 1841–1892, with particular reference to the House of Regis' (PhD thesis, University of Ife).
Sourian-Hoebrechts, C. (1969) *La presse maghrebine Libye, Tunisie, Algérie; èvolution historique, situation en 1965, organisation et problèmes actvels* (Paris: Editions du Centre National de la Recherche Scientifique).
Sousberghe, L. de (1961) *Deux palabres d'esclaves chez les Pende* (Brussels: ARSC).
Sow, A.I. (1966) *La femme, la vache et la foi* (Paris: Julliard).
Sow, A.I. (1968) *Chroniques et récits du Fuuta Jallon* (Paris: Klincksieck).
Spear, T. (1972) 'Zwangendaba's Ngoni 1821–1890: a political and social history of a migration' (Occasional Paper No. 4 of the African Studies Program, University of Wisconsin, Madison).
Spear, T. (1974) 'The Kaya complex: a history of the Mijikenda peoples of the Kenya coast to 1900'. (PhD thesis, University of Wisconsin).
Spear, T. (1981) *Kenya's Past: An Introduction to Historical Method in Africa* (London: Longman).

Spitzer, L. (1974) *The Creoles of Sierra Leone* (Madison: UWP).
Stamm, A. (1972) 'La société créole à Saint-Paul de Loanda dans les années 1838–1848', *RFHOM*, 217, pp. 578–610.
Stanley, H. M. (1872) *How I Found Livingstone* (London: Sampson, Low, Marston, Low & Searle).
Stanley, H. M. (1874) *Coomassie and Magdala* (London: Sampson, Low, Marston, Low & Searle).
Stanley, H. M. (1878) *Through the Dark Continent* (2 vols, London: Low, Marston, Searle & Rivington).
Staudenraus, P. J. (1961) *The African Colonization Movement, 1816–1863* (New York: Columbia University Press).
Staudinger, P. (1889) *Im Herzen der Haussa Länder* (Berlin: Landsberger).
Stefaniszyn, B. and de Santana, H. (1960) 'The rise of the Chikunda condottieri', *Northern Rhodesian Journal*, 4, pp. 361–8.
Stengers, J. (1962) 'L'impérialisme colonial de la fin du XIXe siècle; mythe ou réalité', *JAH*, 3, 3, pp. 469–91.
Stevenson-Hamilton, J. (1929) *The Low-Veld: Its Wild Life and its People* (London: Cassell).
Stewart, C. C. (1976a) 'Southern Saharan scholarship and the *Bilād al-Sūdān*', *JAH*, 17, 1, pp. 73–93.
Stewart, C. C. (1976b) 'Frontier disputes and problems of legitimation: Sokoto–Masina relations, 1817–1837', *JAH*, 17, 4, pp. 495–514.
Stewart, C. C. and Stewart, E. K. (1973) *Islam and the Social Order in Mauritania: A Case Study from the Nineteenth Century* (Oxford: Clarendon Press).
Stewart, M. (forthcoming) 'The Borgu people of Nigeria and Benin: the disruptive effect of partition on tradition and political and economic relations', *JHSN*.
Stitz, V. (1974) *Studien zur Kulturgeographie Zentraläthiopiens* (Bonn: Dümmlers).
Stokes, E. and Brown, R. (eds) (1966) *The Zambezian Past: Studies in Central African History* (Manchester: MUP).
Sundkler, B. G. (1961) *Bantu Prophets in South Africa* (2nd edn, London: OUP).
Swai, B. (1984) 'Precolonial states and European merchant capital in Eastern Africa', in A. Salim (ed.), *State Formation in Eastern Africa* (London: Heinemann), pp. 15–35.
Symes, M. (1800) *An Account of an Embassy to the Kingdom of Ava* (London: Bulmer).
Szymanski, E. (1965) 'La guerre hispano-marocaine 1859–1860', *Rocznik orientalistyczny*, 2, pp. 54–64.

Tagher, J. (1949) 'Bibliographie analytique et critique des publications françaises et anglaises relatives à l'histoire du règne de Mohammad Ali', *Cahiers d'histoire égyptienne* , 2, pp. 128–235.
al-Ṭahṭāwī, R. R. (1869) *Manāhedj al-albāb al-Miṣriyya fi mabāhedj al-ādāb al-* 'aṣriyya.
Takla Yasus (nd) *Tarika Nagast Za Ityopiya* ms in the Institute of Ethiopian Studies Library, Addis Ababa).
Tal, Al-Hajj 'Uumar (nd[a]) *Les Rimah* (trans. Maurice Puech, Dakar, Diplômes d'Etudes Supérieures).
Tal, Al-Hajj 'Uumar (nd[b]) *Safinat al-saada* (trans. M. Gueye).
Tal, Al-Hajj 'Umar (1983) *Bayān Mawaḳa* (trans. S. M. Mahibou and J. L. Triaud, (Paris: Editions du CNRS).
Tambo, D. C. (1976) 'The Sokoto caliphate slave trade in the nineteenth century', *IJAHS*, 9, 2, pp. 187–217.
Tannenbaum, F. (1946) *Slave and Citizen* (New York: Vintage).
Tasūlī, A. (nd) *Jawāb 'alā su'āl al-Amīr 'Abd al-Qādir* (Fez).
Tedeschi, S. (1874) L'emirato di Harar Secondo un documento inedito', *Accademia Nazionale dei Lincei, Atti del IV Congresso Internazionale di Studi Etiopici* (Rome).
Tégnier, Y. (1939) *Les petit-fils de Touameur. Les Chaamba sous le régime français, leur transformation* (Paris: Editions Domat-Montchrestien).
Teixeira Da Mota, A. (1954) *Guiné Portuguesa* (2 vols, Lisbon: Agência Geral do Ultramar).
Temini, A. (1978) *Le beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830–1837)* (Tunis: Publications de la RHM).
Temperley, H. (1972) *British Anti-Slavery, 1823–1870* (London: Longman).
Terray, E. (1969) *L'organisation sociale des Dida de Côte d'Ivoire (Dijon, Imprimerie Darantiére).*
Terray, E. (1972) *Marxism and 'Primitive' Societies* (New York: Monthly Review Press).
Theal, G. M. (1891) *History of South Africa, 1795–1834* (London: Swan, Sonnenschein).
Theal, G. M. (1900) *History of South Africa: The Republics and Native Territories from 1854 to 1872* (London: Swan, Sonnenschein).
Thebault, E. (1960) *Code des 305 articles* (Etudes malgaches, Tananarive: Centre de Droit Privé).

Thiers, H. (1867) *L'Egypte ancienne et moderne à l'Exposition Universelle* (Paris: Dramard-Baudry).
Thomas, R. and Bean, R. (1974) 'The fishers of men: the profits of the slave trade', *Journal of Economic History*, 34, 4, pp. 885–914.
Thompson, L. (1969a) 'Co-operation and conflict: the Zulu kingdom and Natal', in M. Wilson and L. Thompson (eds), pp. 334–90.
Thompson, L. (1969b) 'Co-operation and conflict: the High Veld', in M. Wilson and L. Thompson (eds), pp. 391–446.
Thompson, L. (ed.) (1969c) *African Societies in Southern Africa* (London: Heinemann).
Thompson, L. (1971a) 'The subjection of the African chiefdoms, 1870–1898', in M. Wilson and L. Thompson (eds), pp. 245–86.
Thompson, L. (1971b) 'The compromise of Union', in M. Wilson and L. Thompson (eds), pp. 325–64.
Thompson, L. (1975) *Survival in Two Worlds: Moshoeshoe of Lesotho 1786–1870* (Oxford: Clarendon Press).
Thompson, V. and Adloff, R. (1965) *The Malagasy Republic: Madagascar Today* (Stanford: SUP).
Thomson, J. (1885) *Through Masai Land* (London: Low, Marston, Searle & Rivington).
Thornton, J. (1977) 'Demography and history in the kingdom of Kongo, 1550–1750', *JAH*, 18, 4, pp. 507–30.
Tiendrebeogo, Y. (1964) *Histoire et coutumes royales des Mossi de Ouagadougou* (Ouagadougou: Naba).
Toledano, E. (1982) *The Ottoman Slave Trade and Its Suppression, 1840–1890* (Princeton: PUP).
Tonnoir, R. (1970) *Giribuma. Contribution à l'histoire et à la petite histoire du Congo équatorial* (Tervuren: Musée royal de l'Afrique centrale).
Toplin, R.B. (ed.) (1974) *Slavery and Race Relations in Latin America* (Westport, Conn.: Greenwood Press).
Toplin, R.B. (ed.) (1981) *Freedom and Prejudice: The Legacy of Slavery in the United States and Brazil* (Westport, Conn.: Greenwood Press).
Tosh, J. (1970) 'The northern interlacustrine region', in R. Gray and D. Birmingham (eds), pp. 103–18.
Tosh, J. (1978) 'Lango agriculture during the early colonial period: land and labour in a cash-crop economy', *JAH*, 19, 3, pp. 415–39.
Tosh, J. (1980) 'The cash-crop revolution in tropical Africa: an agricultural reappraisal', *African Affairs*, 79, 314, pp. 79–94.
Townsend, W.J. (1892) *Madagascar: Its Missionaries and Martyrs* (London: Partridge and Co).
Trapiols, S. (1964) 'The origins of the Cape franchise qualifications of 1853', *JAH*, 5, 1, pp. 37–54.
Trimingham, J.S. (1952) *Islam in Ethiopia* (London: OUP).
Trimingham, J.S. (1962) *A History of Islam in West Africa* (London: OUP).
Trimingham, J.S. (1969) 'The expansion of Islam', in J. Kritzeck and I.M. Lewis (eds), *Islam in Africa* (New York: Van Nostrand-Reinhold Co), pp. 13–28.
Trimingham, J.S. and Fyfe, C. (1960) 'The early expansion of Islam in Sierra Leone', *Sierra Leone Bulletin of Religions*, 2.
Tukur, M.M. (1977) 'Values and public affairs: the relevance of the Sokoto Caliphal experience to the transformation of the Nigerian polity' (PhD thesis, Ahmadu Bello University).
Turc, N. (1950) *Chronique d'Egypte, 1798–1804* (Cairo: G. Wiet).
Turyahikayo-Rugyeme, B. (1976) 'Markets in pre-colonial East Africa: the case of the Bakiga', *Current Anthropology*, 17, 2, pp. 286–90.
Twaddle, M. (1966) 'The founding of Mbale', *UJ*, 30, 1, pp. 25–38.
Tyam, M.A. (1935) *La vie d'El Hadj Omar, qacida en poular* (trans. H. Gaden, Paris: Institut d'Ethnologie).
Tyam, M.A. (1961) *La Vie d'El-Hadj Omar (Qacida en Poular)* (trans. H. Gaden, Paris).
Tylden, G. (1950) *Rise of the Basuto* (Cape Town: Juta and Co).
Tzadua, P. (1968) *The Petha Nagast, The Law of Kings* (Addis Ababa).

Ullendorff, E. (1960) *The Ethiopians* (London: OUP).
Unomah, A.C. (1972) 'Economic expansion and political change in Unyanyembe (*c.* 1840–1900)' (PhD thesis, University of Ibadan).
Unomah, A.C. and Webster, J.B. (1976) 'East Africa: the expansion of commerce', in J.E. Flint (ed.), pp. 270–318.
Uzoigwe, G.N. (1973) 'The slave trade and African society', *THSG*, 14, 2, pp. 187–212.

Vail, H. L. (1972) 'Suggestions towards a reinterpreted Tumbuka history', in B. Pachai (ed.), *The Early History of Malawi* (Evanston: NUP).
Vail, H. L. (1977) 'Ecology and history: the example of Eastern Zambia', *JSAS*, 2, pp. 129–55.
Valensi, L. (1969a) *Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790–1830* (Paris: Flammarion).
Valensi, L. (1969b) 'Islam et capitalisme: production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux 18e et 19e siècles', *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, 17, pp. 376–400.
Valensi, L. (1977) *Fellahs tunisiens. L'économie rurale et la vie des campagnes aux 18e et 19e siècles* (Paris & The Hague: Mouton).
Valensi, L. (1978) 'Pays avancés et pays dominés', in L. Bergeron (ed.), *Inerties et révolutions 1730–1840* (Paris).
Valentia, G. (1809) *Voyages and Travels to India, Ceylon, the Red Sea, Abyssinia and Egypt* (London: W. Miller).
Valette, J. (1960) *Les Relations extérieures de Madagascar au XIXème siècle* (Tananarive: Imprimerie officielle).
Valette, J. (1962) *Etude sur le règne de Radama I* (Tananarive: Imprimerie nationale).
Valette, J. (1971) 'Madagascar', in H. Deschamps (ed.), *Histoire de l'Afrique Noire*, Vol. 2 (Paris).
Van Jaarsveld, F. A. (1961) *The Awakening of Afrikaner Nationalism 1868–1881* (Cape Town: Human & Rousseau).
Van Jaarsveld, F. A. (1975) *From Van Riebeeck to Vorster 1652–1947: An Introduction to the History of the Republic of South Africa* (Johannesburg: Perskor).
Van Warmelo, J. J. (1935) *A Preliminary Survey of the Bantu Tribes of South Africa* (Pretoria: Government Printer).
Vansina, J. (1966) *Kingdoms of the Savanna* (Madison: University of Wisconsin Press).
Vansina, J. (1973) *The Tio Kingdom of the Middle Congo, 1880–1892* (London: OUP).
Vansina, J. (1978) 'Finding food and the history of pre-colonial Equatorial Africa', *African Economic History*, 7, pp. 9–19.
Vatin, J. C. (1974) *L'Algérie politique. Histoire et société* (Paris: A. Colin).
Vellez Caroço, J. (1948) *Monjur, o Gabú e a sua história* (Bissau: Centro de Estudos de Guiné Portuguesa).
Vellut, J.-L. (1972) 'Notes sur le Lunda et la frontière luso-africaine (1700–1900)', *Etudes d'Histoire Africaine*, 3, pp. 61–166.
Vellut, J.-L. (1975) 'Le royaume de Cassange et les réseaux luso-africains (*ca.* 1750–1810)', *CAE*, 15, 1, pp. 117–36.
Verbeken, A. (1956) *Msiri, roi de Garenganze l'homme rouge du Katanga* (Brussels).
Verger, P. (1955) 'Yoruba influences in Brazil', *Odu*, I, 3.
Verger, P. (1968) *Flux et reflux de la traite des nègres entre le golfe de Bénin et Bahia de Todos los Santos, du XVIIe au XIXe siècle* (Paris: Mouton).
Verger, P. (1976) *Trade Relations between the Bight of Benin and Bahia* (Ibadan: Ibadan University Press).
Vila Vilar, E. (1973) 'Los asientos portuguesos y el contrabando de negros', *Anuario de Estudios Americanos*, 30, pp. 557–9.
Vila Vilar, E. (1977) 'The large-scale introduction of Africans into Vera Cruz and Cartagena', in V. Rubin and A. Tuden (eds), *Comparative Perspectives on Slavery in New World Plantation Societies* (New York: New York Academy of Sciences), pp. 267–80.
Villari, L. (1938) 'I "gulti" della regions di Axum', *Rassegna Economica dell' Africa Italiana*, 26.
Villiers, P. (1982) *Traite des noirs et navires négriers au XVIIe siècle* (Paris: Seigneurs).
Vis, H. L., Yourassowsky, C. and van der Borght, H. (1975) *A Nutritional Survey in the Republic of Rwanda* (Tervuren: Musée royal de l'Afrique centrale).
Voll, J. O. (1969) 'A history of the Khatmiyyah tariqa', (PhD thesis, Harvard University).

Wagner, R. (1980) 'Zoutpansberg: the dynamics of a hunting frontier, 1848–67', in S. Marks and A. Atmore (eds), pp. 313–49.
Wahidah, A. F. S. (1950) *Fi usul as-mas'alah al-Misriyyah* (Cairo: Matba' at Misr).
Waïgalo, N. (1977) Le Maçina de 1853 à 1896 (dissertation, Bamako).
Waldmeier, T. (1886) *The Autobiography of Theophilus Waldmeier* (London: Partridge).
Walker, E. A. (1957) *A History of Southern Africa* (3rd edn, London: Longmans, Green).
Wallace, D. M. (1883) *Egypt and the Egyptian Question* (London: Macmillan).
Wallerstein, I. (1970) 'The colonial era in Africa: changes in the social structure', in L. H. Gann and P. Duignan (eds), pp. 399–421.

Wallerstein, I. (1973) 'Africa in a capitalist world', *Issues*, 3, 3, pp. 1–11.
Wallerstein, I. (1974) *The Modern World-System: Vol. 1, Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century* (New York: Academic Press).
Wallerstein, I. (1976) 'The three stages of African involvement in the world-economy', in P. C. W. Gutkind and I. Wallerstein (eds), *The Political Economy of Contemporary Africa* (Beverly Hills: Sage), pp. 30–57.
Wallerstein, I. (1980) *The Modern World-System: Vol. 2, Mercantilism and the Consolidation of the European World-Economy, 1600–1750* (New York: Academic Press).
Wastell, R. E. P. (1944) 'British imperial policy in relation to Madagascar, 1810–1896' (PhD thesis, University of London).
Webb, C. de B. (1981) 'The origins of the war: problems of interpretation', in A. Duminy and C. Ballard (eds), pp. 1–12.
Weld, H. B. (1922) *The Royal Chronicle of Abyssinia* (Cambridge: CUP).
Were, G. S. (1967) *A History of the Abaluyia of Western Kenya c. 1500–1930* (Nairobi: EAPH).
Were, G. S. (1968) 'The Western Bantu peoples from AD 1300 to 1800', in B. A. Ogot and J. A. Kieran (eds), pp. 177–97.
Wheeler, D. L. (1964) 'A note on smallpox in Angola, 1670–1875', *Studia*, 13–14, pp. 351–62.
Wheeler, D. L. (1968) 'Gungunhana', in N. R. Bennett (ed.) *Leadership in Eastern Africa* (Boston: Boston University Press).
Wheeler, D. L. (1972) 'The first Portuguese colonial movement, 1835–1875', *Iberian Studies*, 1, 1, pp. 25–7.
Wheeler, D. L. and Pélissier, R. (1971) *Angola* (New York: Praeger).
Wilburn, W. (1813) *Oriental Commerce* (London).
Wilkins, K. St. C. (1870) *Reconnoitring in Abyssinia* (London).
Wilks, I. (1975) *Asante in the Nineteenth Century: The Structure and Evolution of a Political Order* (Cambridge: CUP).
Williams, E. (1944) *Capitalism and Slavery* (London: Deutsch).
Willis, J. R. (1967) 'Jihād fī sabīl Allāh – its doctrinal basis in Islam and some aspects of its evolution in nineteenth-century West Africa', *JAH*, 8, 3, pp. 395–415.
Willis, J. R. (1970) "Al-Ḥājj 'Umar Sa'id al-Fūtī al-Tūrī (*c.* 1794–1864) and the doctrinal basis of his Islamic reformist movement in the Western Sudan' (PhD thesis, University of London).
Willis, J. R. (1978) 'The Torodbe clerisy: a social view', *JAH*, 19, 2, pp. 195–212.
Willis, J. R. (ed.) (1979a) *Studies in West African Islamic History: The Cultivators of Islam* (London: Cass).
Willis, J. R. (1979b) 'Introduction: reflections on the diffusion of Islam in West Africa', in J. R. Willis (ed.) (1979a), pp. 1–39.
Willis, J. R. (1979c) 'The writings of al-Ḥājj 'Umar al-Fūtī and Shaykh Mukhtār b. Wadī' at Allāh: literary themes, sources and influences', in J. R. Willis (ed.) (1979a), pp. 177–210.
Willis, J. R. (forthcoming) *The Umarian Jama'a*.
Wills, A. J. (1964) *An Introduction to the History of Central Africa* (London: OUP).
Wills, A. J. (1967) *An Introduction to the History of Central Africa* (2nd edn, London: OUP).
Wilson, A. (1972) 'Long-distance trade and the Luba Lomani empire', *JAH*, 13, 4, pp. 575–89.
Wilson, M. (1958) 'The early history of the Transkei and Ciskei', *African Studies*, 18, 4.
Wilson, M. (1969a) 'The Sotho, Venda, and Tsonga', in M. Wilson and L. Thompson (eds), pp. 131–82.
Wilson, M. (1969b) 'Co-operation and conflict: the Eastern Cape Frontier', in M. Wilson and L. Thompson (eds), pp. 233–71.
Wilson, M. (1971) 'The growth of peasant communities', in M. Wilson and L. Thompson (eds), pp. 49–103.
Wilson, M. and Thompson, L. (eds) (1969) *The Oxford History of South Africa. Vol. 1: South Africa to 1870* (Oxford: Clarendon Press).
Wilson, M. and Thompson, L. (eds) (1971) *The Oxford History of South Africa. Vol. 2: South Africa 1870–1966*. (Oxford: Clarendon Press).
Winstedt, R. (1958) *The Malays, a Cultural History* (5th edn, London: Routledge and Kegan Paul).
Withers-Gill, J. (1924) *The Moshi Tribe* (Accra: Government Printer).
Wolf, E. (1959) *Sons of the Shaking Earth* (Chicago: University of Chicago Press).
Wylde, A. B. (1901) *Modern Abyssinia* (London: Methuen).
Wylie, K. C. (1970–1) 'Notes on Kailundu's campaign into Liberia in 1889', *Liberian Studies Journal*, 3, 2, pp. 167–72.

Wylie, K. C. (1977) *The Political Kingdom of the Temne. Temne Government in Sierra Leone, 1825–1910*, (New York: Africana Publishing).

Ylvisaker, M. (1975) 'The political and economic relationship of the Lamu archipelago to the adjacent Kenya coast in the nineteenth century' (PhD thesis, Boston University).
Ylvisaker, M. (1983) *Lamu in the Nineteenth Century: Land, Trade and Politics* (Boston: Boston University Press).
Yoder, J. C. (1974) 'Fly and elephant parties: political polarization in Dahomey, 1840–1870', *JAH*, 15, 3, pp. 417–32.
Yule, H. and Burnell, A. C. (1886) *Hobson-Jobson: being a glossary of Anglo-Indian colloquial words and phrases* (London: John Murray).

Zebadia, A. (1974) 'The career and correspondence of Ahmed al-Bakkāy of Tombuctu: an historical study of his political and religious role from 1847 to 1866' (PhD thesis, University of London).
el-Zein, A. (1974) *Sacred Meadows: Structural Analysis of Religious Symbolism in an East African Town* (Evanston: NUP).
Zewde Gabre-Sellassie (1975) *Yohannes IV of Ethiopia* (Oxford: Clarendon Press).
Ziadeh, N. (1958) *Sanūsīyah: A Study of a Revivalist Movement in Islam* (Leiden: Brill).

كشاف

آ

أ

إ

ا

ب

ث

ج

ح

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ظ

ع

غ

ق

ك

م

ن

ي